السردية الوطنية للتنمية الشاملة

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

نقلة اقتصادية ... تحسين جودة الحياة

الإصدار الثاني | ديسمبر ٢٠٢٥

السـردية الـوطنيـة للتنميـة الشـاملـة

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

نقلة اقتصادية ... تحسين جودة الحياة

ديسمبر ٢٠٢٥

السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية

«نسعى إلى استكمال مسيرة البناء لتحقيق تطلعات المواطن في بناء دولة حديثة وديمقراطية، وذلك من خلال استمرار مسار الإصلاح الاقتصادي، وتبني استراتيجيات تُعظم من قدرات وموارد مصر الاقتصادية وتعزز من صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات مع تحقيق نمو اقتصادي قوى ومستدام ومتوازن وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في قيادة التنمية».

من كلمة السيد رئيس جمهورية مصر العربية

أمام مجلس النواب - أبريل ٢٠٢٤

محتـويـــات

السردية الوطنية للتنمية الشاملة: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

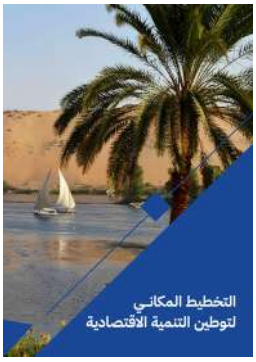

جدول محتويات السردية الوطنية للتنمية الشاملة

الملخص التنفيذي ٧
التنمية البشرية ٥٣
استقرار الاقتصاد الكلي ٢٧٣
التنمية الصناعية ٣٤٧
الاستثمـــار ٣٩٣
المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ٤٤٩
القطاع المالي غير المصرفي ٤٥٧
الاستثمار العقاري ٤٦٥
التجارة الخارجية ٤٧٥
النظرة القطاعية ٥٢٣
التحول الأخضر ٦٤٣
كفاءة ومرونة سوق العمل ٦٨٣
التخطيط المكاني لتوطين التنمية الاقتصادية ٧٥٣
التعاون الدولي والشراكات ٨٣١
البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ٩٢٧
المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ٩٦٥
البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة (٢٠٢٦/٢٠٢٧ - ٢٠٢٩/٢٠٣٠) ٩٨٩

الملخـــص التنفيـــذي

جدول المحتويات

ما هي السردية الوطنية للتنمية الشاملة؟ ١٠

١. الـرؤية العـامـة والمـرتكـزات الأسـاسيـة للسـردية الوطنيـة للتنميـة الشاملة ١٢

ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي كمرتكز للنمو المستدام ١٣

الركيزة الأولى: تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة ١٥

الركيزة الثانية: التحـول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبـادل التجـاري (Tradables) ١٦

الركيزة الثالثة: إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص ١٩

٢. هيكـل السـرديـة الـوطنيـة للتنميـة الشاملـة ٢١

٣. الإطار الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية ٢٢

٤. أبرز مقومات الاقتصاد المصري ٢٣

آفاق التعقيد الاقتصادي ٢٤

٥. فـرصـة الاقتصـاد المصـري لتخطي «فـخ الدخـل المتوسـط» ٢٦

تحسن المؤشرات الاقتصادية يعزز الثقة في مسار الإصلاح ويُمهّد بيئة أكثر تمكينًا للقطاع الخاص ٢٦

دعـم الابتكـار وريادة الأعمـال للخروج من فخ الدخل المتوسط ٢٧

تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل كفرصة اقتصادية واعدة ٢٧

٦. استقرار الاقتصاد الكلي: ما وراء الأرقام ٢٨

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة ٢٨

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص ٢٩

التمويل من أجل التنمية ٣٠

التمويل منخفض التكلفة (التمويل التنموي الميسر) لتمكين القطاع الخاص ٣١

٧. تعزيز التنافسية والإنتاجية والتحول نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا ٣١

أنظمة الاستثمار في مصر ٣١

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٢

تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع المالي غير المصرفي ٣٣

منظومة التجارة الخارجية ٣٤

تعظيم دور الصناعة في دفع النمو وتعزيز التنافسية ٣٤

التكامل بين استراتيجيات الاستثمار الأجنبي، والتنمية الصناعية، والتشغيل لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ... ٣٥

٨. التعـاون الـدولي والشراكـات الدوليـة من أجل النمو والتشغيل..... ٣٩
فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة..... ٤٠
البريكس وبنك التنمية الجديد ٤٠
شراكة استراتيجية مع القارة الإفريقية ٤٠
٩. التخطيـط المكـانـي لتـوطـين التنميـة الاقتصاديـة على مستـوى المحافظات..... ٤١
١٠. البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية: سياسات وإجراءات هيكلية شاملة (اقتصادية –اجتماعية – قطاعية) ٤٢
السياسات والإجراءات ذات الأولوية في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية..... ٤٣
١١. المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ٤٦
١٢. البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة..... ٥٠

قائمة الاشكال

شكل ١ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space..... ٢٥
شكل ٢ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential
Index..... ٢٥
شكل ٣ الاستثمارات المنفذة (بدون مخزون)..... ٣٠
شكل ٤ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمساهمة القطاع لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ..... ٣٣
شكل ٥ نسبة مساهمة قطاع الصناعات غير البترولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية)..... ٣٥
شكل ٦ الصدى الديموغرافي Youth Bulge..... ٣٦

ما هي السردية الوطنية للتنمية الشاملة؟

انطلاقًا من توجيهات السيد رئيس الجمهورية، وتكليفات رئيس مجلس الوزراء، واستنادًا إلى أحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ الذي ينص على رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي وتحديد الرؤية والاستراتيجيات ذات الصلة ومتابعة تنفيذها على المستويات القومية والإقليمية والقطاعية، وربطها بسياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية والأجنبية، بما يتسق مع قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدورها المنوط به وبالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية، بإعداد «السردية الوطنية للتنمية الشاملة: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل».

وتعتبر السردية، الإطار العام للتنمية الشاملة الذي يُحقق التكامل بين رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات القطاعية المحدثة، في ضوء المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية، بهدف التحول نحو نموذج اقتصادي قائم على تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة، مع التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية، والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة، فضلًا عن إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص، وذلك استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي.

فضلًا عما سبق، تستند السردية الوطنية للتنمية الشاملة إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل، متضمنة في محاوره الثلاثة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر، بما يعزز عوائد النمو growth dividends وعدالة التوزيع.

وفي هذا السياق، فإن جوهر السردية الوطنية للتنمية الشاملة يقوم على علاقة تكاملية واضحة بين استقرار الاقتصاد الكلي وصياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية: فالاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

وفي إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجيات، تترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط يتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.

ويأتي البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليترجم هذه المستهدفات إلى خطة تنفيذية واضحة تربط الأداء التنموي بالأداء المالي ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، وفقًا لمنهجية «البرامج والأداء» لضمان كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ. وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛

إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية.

وتعتبر السردية أداة ترويج لركائز الاقتصاد المصري تعكس من خلالها السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو وجذب الاستثمار، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وعرض البدائل التمويلية المتاحة له وكذلك تسليط الضوء على الفرص القطاعية الواعدة.

١. الرؤية العامة والمرتكزات الأساسية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

في ظل التحولات المتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي والتحديات الهيكلية المتراكمة، يتبنّى الاقتصاد المصري مسارًا للنمو يرتكز على **نموذج اقتصادي** يقوم على تمكين القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل، مع إعادة توجيه الموارد نحو **القطاعات القابلة للتبادل التجاري** بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

وتراعي الحكومة المصرية اتباع نهج توازني مُعتدل يُعزز من صمود الاقتصاد المصري وقدرته على مُواكبة الأزمات العالميّة واستغلال الفرص الكامنة لتجاوز أبعادها، وفي الوقت ذاته، التصدي بحزم للتحديّات الداخليّة بالتركيز على السياسات والبرامج التي من شأنها مُواجهة هذه التحديّات، وتسريع عجلة النمو الشامل والتنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن تداعيّات الأحداث الدوليّة تدفع إلى تطبيق النهج التخطيطي المرن، وما يتطلّبه من مُتابعة ومُراجعة مُستمرة لمُستهدفات الخطط والاستراتيجيات الوطنية بحسب تطوّر المُستجدات، الأمر الذي يُعدّ ضرورة لا غنى عنها في ظل هذا السياق المتغير وتزامناً مع جهود مستمرة لإعداد وتحديث مجموعة من الاستراتيجيات ذات الأولوية من بينها استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، استراتيجية التنمية الصناعية، استراتيجية تعزيز التجارة الخارجية، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بالإضافة إلى التحول نحو إعداد خطط التنمية والموازنة العامة في إطار مُوازني مُتوسط الأجل يضم سنة الموازنة وثلاث سنوات لاحقة.

ويأتي هذا التوجه الجديد كمرحلة متقدمة في مسار تنموي بدأ منذ أكثر من عقد، حيث ضخت الدولة استثمارات ضخمة في البنية التحتية، شملت تطوير شبكات الطرق، والطاقة، والموانئ، والنقل الذكي، بهدف تهيئة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي، ورفع الإنتاجية، وجذب الاستثمارات. وقد أرست هذه الاستثمارات الأساس الضروري لبناء اقتصاد أكثر ديناميكية قادر على امتصاص الصدمات الخارجية وخلق قيمة مضافة حقيقية. ويهدف النموذج الاقتصادي الجديد إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على توليد موارد ذاتية، ورفع كفاءة تخصيصها، وتقليص الفجوة التمويلية المزمنة، من خلال تحفيز النشاط الإنتاجي التنافسي، وتوسيع قاعدة الصادرات، زيادة التعقيد الاقتصادي، والتوسع في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، مما يُعزز من قدرة الاقتصاد التنافسية على المستوى الدولي وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

اعتمدت السردية علي كثير من المخرجات والتوصيات والتكليفات الواردة من الأطر المؤسسية الموضوعة لاسيما الحوار الوطني، المجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية التابع لرئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للاستثمار واللجان الاستشارية التابعة لرئيس مجلس الوزراء ومنها لجنة الاقتصاد الكلي، ولجنة تنمية الصادرات، إلى جانب التنسيق المستمر مع الجهات الوطنية من خلال المجموعة الوزارية الاقتصادية والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية وتلك الخاصة بريادة الأعمال واللجان المختصة المختلفه فضلًا عن المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية وغيرها. كما تأخذ هذه النسخة من السردية في اعتبارها مخرجات وتوصيات حوار مجتمعي واسع، منظم وتفاعلي، امتد على مدار شهرين منذ ١٤ سبتمبر وحتى ١٤ نوفمبر ٢٠٢٥، وشارك فيه أكثر من ١٠٠ خبير ومتخصص. فضلًا عن المقترحات المقدَّمة من شركاء التنمية، ومن بينهم البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي هذا السياق، يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد في مصر على ثلاث ركائز مترابطة: **(١) تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة و (٢) تحول هيكلي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري، (٣) وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص**، ويأتي هذا استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي.

ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي كمرتكز للنمو المستدام

يُعد **استقرار الاقتصاد الكلي** شرطًا أساسيًا لتهيئة بيئة مواتية للنمو والاستثمار، وهو ما يتطلب تبني سياسات مالية ونقدية منضبطة تعزز من الثقة والاستقرار. فعلى صعيد السياسات المالية، يشمل ذلك ضبط أوضاع المالية العامة عبر ترشيد الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، بما يضمن أن تكون السياسة المالية محفزة للنمو الاقتصادي وقائمة على شراكة فعالة مع القطاع الخاص. ويُنظر إلى استقرار المالية العامة باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومرتفع، بما يسهم في الحفاظ على الملاءة والاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

وفي هذا الإطار، ترتكز **السياسة المالية** على تحقيق توازن دقيق بين الانضباط المالي ودفع النشاط الاقتصادي، من خلال مبادرات أكثر تحفيزًا وفعالية تدعم الثقة في الاقتصاد وتساند القطاعات الإنتاجية وتتيح فرص عمل جديدة. كما تشمل مستهدفات السياسة المالية وضع الدين العام على مسار تنازلي، وتفعيل مبدأ وحدة الموازنة، واستمرار زيادة المخصصات الموجهة لصالح برامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية ودعم الفئات ذات الأولوية، إلى جانب تبني حزم من التسهيلات الضريبية التي تعزز الثقة مع الممولين ومجتمع الأعمال وتسهم في توسيع القاعدة الضريبية، بما يوفر مساحات مالية أكبر لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترتكز الاستراتيجية المالية متوسطة الأجل على أربع ركائز رئيسية: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية لتعزيز العدالة والكفاءة وبناء الثقة مع مجتمع الأعمال ودعم الاستثمار؛ الحفاظ على الانضباط المالي لدعم نمو اقتصادي مستدام يقوده القطاع الخاص والتصدير؛ خفض الدين العام وأعباء خدمته عبر إدارة منضبطة تقلل المخاطر والتكلفة؛ وزيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

أما على صعيد **السياسة النقدية**، يرتكز التوجه العام على تحقيق توازن مستدام بين استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي، من خلال احتواء التضخم وضمان مرونة سعر الصرف وتعزيز أدوات السياسة النقدية لضبط مستويات السيولة بما يتوافق مع المستهدفات الاقتصادية الكلية. ويستهدف هذا التوجه إعادة بناء الاحتياطيات الدولية وتعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية، بما يرسخ الثقة في استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذا الإطار، تمضي السياسة النقدية في مسار إصلاحي شامل يشمل التحول التدريجي نحو نظام الاستهداف الكامل للتضخم، والانتقال إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف اعتبارًا من مارس ٢٠٢٤، والقضاء على الأسواق الموازية. وقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة توافر النقد الأجنبي، ومعالجة الاختلالات في سوق الصرف، وإعادة بناء الاحتياطيات الرسمية، بما يدعم استقرار الاقتصاد الكلي ويوفر الأساس لنمو اقتصادي أكثر توازنًا واستدامة.

ويشكّل **التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية** أحد الأعمدة الجوهرية لترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز مسارات النمو المستدام. فالتكامل المؤسسي بين إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة – عبر ترشيد الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد – وبين إدارة السيولة النقدية، واحتواء الضغوط التضخمية، وضمان مرونة سعر الصرف، يمكّن الدولة من صياغة بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للاستثمار والإنتاج. ويستند هذا التنسيق إلى مواءمة دقيقة بين أدوات السياستين بما يحد من التعارض في الأهداف، ويعزز الانضباط المالي، ويحافظ على استدامة الدين العام، مع ضمان اتساق السياسة النقدية في دعم استقرار الأسعار. ويمثل هذا الإطار المتكامل خط الدفاع الأول في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وعاملًا رئيسيًا في ترسيخ الثقة بالاقتصاد الوطني ورفع جاذبيته أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

فضلًا عما سبق، تُعد **حوكمة الاستثمارات العامة** أداة محورية لضمان توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو الأولويات التنموية، وربط الاستثمار العام بمسار يعزّز الإنتاجية ويرفع القيمة المضافة، وإفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص، وتعظيم الأثر الاقتصادي

والاجتماعي للإنفاق العام. وتعكس هذه الحوكمة توجهًا نحو تعزيز كفاءة تخصيص الموارد من خلال تحديد سقف سنوي واضح للاستثمارات العامة، وتفعيل آليات مؤسسية لتقييم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وتحديد أولويات التمويل وفق أعلى عائد تنموي، إلى جانب نشر تقارير دورية عن أداء الاستثمار العام بما يعزز الشفافية والمساءلة. ويأتي في مقدمة هذه الأولويات تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وقطاعات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية باعتبارها الركيزة الأساسية للنمو المستدام وتحسين جودة الحياة للمواطنين. ويسهم هذا النهج في خلق مساحة مالية أكبر للإنفاق الاجتماعي، وتقليل تراكم المشروعات غير المكتملة، وتمكين القطاع الخاص بما يعزز دوره في قيادة الاستثمار والتشغيل وزيادة الصادرات.

إطار السياسة النقدية للبنك المركزي المصري

طبقًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، يهدف البنك المركزي المصري إلى ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على استقرار الأسعار، ويسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بما يتسق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويلتزم البنك المركزي المصري، في إطار مهمته المتعلقة باستقرار الأسعار، بتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

ومنذ عام ٢٠١٧، بدأ البنك المركزي المصري في التحول تدريجيًا نحو تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم، يستخدم أدوات السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم، واحتواء الضغوط الناتجة عن الطلب، والآثار الثانوية لصدمات العرض، وذلك بهدف تحقيق مستهدفات التضخم المحددة. وفي سبيل تحقيق مهمته أثناء التحول إلى إطار متكامل لاستهداف التضخم، حدد البنك المركزي المصري عدة مستهدفات للتضخم على نحو يُمكّن الاقتصاد المصري من التحول تدريجيًا من معدل التضخم الحالي إلى مستوى يتوافق مع استقرار الأسعار. في ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن البنك المركزي المصري عن مستهدفات التضخم للربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) و٥٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط، على التوالي.

وتجتمع لجنة السياسة النقدية ثماني مرات سنويًا لمناقشة تطورات الاقتصاد الكلي وتحديد مستوى أسعار العائد الرئيسية (أسعار العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية) بما يتسق مع تحقيق مستهدفات التضخم المحددة والحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. ويشكّل سعرا العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة الحدين الأدنى والأعلى لنظام الكوريدور الذي يتبعه البنك المركزي المصري، والذي يقع بينهما سعر العائد لليلة واحدة للمعاملات بين البنوك (الإنتربنك). وعقب كل اجتماع، ينشر البنك المركزي المصري بيانًا صحفيًا على موقعه الإلكتروني يوضح أسباب القرارات المتخذة.

أدوات السياسة النقدية

تحقيقًا لمهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار، يستخدم البنك المركزي المصري مجموعة من الأدوات: تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة، والاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، وعمليات ربط الودائع. ويستخدم البنك المركزي المصري أدوات السياسة النقدية لتوجيه سعر العائد لليلة واحدة على المعاملات بين البنوك (الهدف التشغيلي للبنك المركزي المصري) نحو المستوى الذي يتسق مع: (١) الحد من تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقًا مع استقرار الأسعار، و(٢) الحد من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي.

المصدر: البنك المركزي المصري

الركيزة الأولى: تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد على رؤية شمولية تجعل المواطن محور التنمية، وتُعيد صياغة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يصبح النمو وسيلة لرفاه الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويُعد الاستثمار في رأس المال البشري عبر مختلف المراحل العمرية ركيزة أساسية لدفع النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية، باعتباره المحرك الرئيس لرفع الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا الإطار، يتجاوز النموذج الاقتصادي الجديد القياس الكمي للنمو، ليركز على جودة النمو وانعكاساته الملموسة على حياة المواطنين، من حيث الصحة الجيدة، والتعليم المتميز، والمهارات القابلة للتوظيف، والعمل اللائق، والتمكين الثقافي والمعرفي، والشعور بالأمن والمشاركة المجتمعية. ويقوم تنفيذ هذا التوجه على توطين مسار التنمية من خلال تخطيط منهجي قائم على الأدلة لتحديد الأولويات، وآليات تمويل فعّالة لتحويل الخطط إلى برامج قابلة للتنفيذ، ومنظومة بيانات متكاملة للمتابعة والتقييم ورصد الفجوات، إلى جانب نهج تشاركي يجعل المواطن شريكًا فاعلًا في عملية التنمية.

وتتبنى الدولة مفهوم جودة النمو القائم على الإنتاجية، بوصفه إطارًا يربط بين العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والاستدامة البيئية من جهة، وبين رفع إنتاجية العمل وتعزيز كفاءة القطاعات الاقتصادية وتعظيم القيمة المضافة من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يحتل رأس المال البشري موقعًا محوريًا في النموذج الاقتصادي الجديد، من خلال الاستثمار المتكامل في التعليم، والصحة، والتغذية، وتنمية المهارات، والعمل اللائق، والبحث والتطوير، باعتبارها القنوات الأساسية لتحسين الإنتاجية الكلية ودعم النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

ويرتكز هذا التوجه على نهج متعدد الأبعاد لبناء الإنسان، يشمل:

- **إتاحة خدمات صحية شاملة وعالية الجودة** من خلال التوسع في منظومة التأمين الصحي الشامل، والارتقاء بالبنية التحتية الصحية، وتأهيل الكوادر، وتوطين الصناعات الدوائية، إلى جانب المبادرات الرئاسية للصحة مثل القضاء على فيروس سي، والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة، ودعم صحة المرأة والطفل، بما يسهم في رفع متوسط العمر الصحي وتحسين إنتاجية رأس المال البشري.
- **تطوير منظومة تعليمية شاملة ومواكبة لسوق العمل**، تقوم على الإتاحة دون تمييز، وجودة المخرجات، والتعلم مدى الحياة، وربط التعليم الفني والتكنولوجي والجامعي باحتياجات الاقتصاد الإنتاجي والتحول الرقمي، مدعومة بالاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي التي تستهدف تحويل الجامعات إلى مراكز لإنتاج المعرفة والابتكار وريادة الأعمال.
- **تنمية المهارات والابتكار وبناء القدرات الرقمية** عبر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما يدعم الانتقال إلى اقتصاد معرفي تنافسي، ويؤهل الشباب لوظائف المستقبل، بما في ذلك الوظائف الخضراء.
- **تعزيز العدالة الاجتماعية والحماية للفئات الأولى بالرعاية** من خلال منظومة متكاملة تجمع بين الحماية الاجتماعية المستدامة والتمكين الاقتصادي ونهج دورة حياة الإنسان، بما يحول الدعم إلى أداة للاستثمار في الإنسان وزيادة مشاركته الإنتاجية، كما يتجلى في برنامجي «تكافل وكرامة».
- **تحسين جودة الحياة والعدالة المكانية** عبر مبادرة «حياة كريمة»، باعتبارها برنامجًا تنمويًا متكاملًا لتحسين مستوى المعيشة في الريف المصري، وتقليص الفجوات الجغرافية، وربط التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية المحلية.
- **تمكين المرأة والشباب** باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتوسيع قاعدة الإنتاج ورفع معدلات المشاركة الاقتصادية، مع معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل.

- **دعم التمكين الاقتصادي والعمل اللائق** من خلال منصات وبرامج مثل منصة «تمكين» والمنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين، التي تستهدف إدماج القادرين على العمل في أنشطة إنتاجية، وتوسيع الشمول المالي، ودعم الانتقال من الاعتماد على الدعم إلى الاستقلال الاقتصادي.

وتستند هذه الجهود إلى إطار مؤسسي داعم يقوم على التنسيق متعدد القطاعات، والحوكمة الفعالة، والتحول الرقمي، وإنتاج وإتاحة البيانات، وتطبيق آليات متابعة وتقييم قائمة على النتائج، بما يضمن كفاءة توجيه الموارد وتعظيم الأثر التنموي. وفي هذا السياق، تتكامل السياسات مع منظومة تمويل مستدام وفعّال تُعد ركيزة أساسية لضمان استدامة الاستثمار في رأس المال البشري وتعظيم مردوده، من خلال توسيع قاعدة الموارد وتنويع مصادر التمويل لتشمل الإنفاق الحكومي، والتمويلات التنموية الميسرة، واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومساهمات المجتمع المدني. وقد نجحت الدولة في حشد تمويلات تنموية ميسرة بنحو ٩,٥ مليار دولار لقطاعات التنمية البشرية، مع استهداف تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وتحقيق نمو سنوي ملحوظ في تدفقات الاستثمار الخاص الموجهة لهذه القطاعات. كما يجري تعزيز كفاءة الإنفاق والانضباط المالي لخلق حيز مالي إضافي، وربط الإنفاق العام بالمخرجات والنتائج القابلة للقياس من خلال التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء، بما يعزز فاعلية السياسات واستدامة أثرها التنموي.

وبذلك، تمثل هذه الركيزة الأساس الذي تُبنى عليه سائر محاور السردية الوطنية، حيث يترجم الاستثمار في رأس المال البشري إلى **تحسن ملموس في جودة الحياة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وترسيخ مسار تنمية شاملة تعزز العدالة وترفع القدرة الإنتاجية وتضمن الاستدامة.**

الركيزة الثانية: التحول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري (Tradables)

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة على استثمار الإمكانات الكامنة للقطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفي مقدمتها الصناعة، والسياحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب الطاقة والموارد المائية والري كركائز تمكينية تدعم هذه القطاعات عبر توفير احتياجاتها من الطاقة والمياه وتعزيز قدرتها على التوسع والنمو، بما يجعلها محركًا رئيسيًا للتنمية. ويأتي هذا التوجه انطلاقًا من إدراك أن هذه القطاعات تمثل المحركات الأكثر قدرة على إحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد المصري، لما تتمتع به من إمكانات كبيرة في تعميق الروابط الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الصادرات ، وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

تركّز **الصناعة** على أن تكون محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي المستدام عبر تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة، وخلق فرص عمل، وتعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات. كما تركز على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتوطين التكنولوجيا، ودعم الصناعات الواعدة ذات القدرة التنافسية العالية. ويواكب هذا التوجه التحول نحو التصنيع الذكي والاقتصاد الأخضر، مع تحسين بيئة الأعمال، وتطوير المهارات، وتعزيز الابتكار لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

في **الزراعة**، تُركّز الدولة على تعظيم القيمة المضافة من خلال سلاسل القيمة والتصنيع الغذائي والزراعة التعاقدية، وتمكين القطاع الخاص لتقليل الفاقد وخلق فرص عمل للشباب، إلى جانب تحديث التعليم الفني الزراعي لرفع جاهزية العمالة. **وفي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، تسعى الدولة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي للبيانات وخدمات التعهيد، مع مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتنمية الصادرات الرقمية، مدعومة بقفزة في التدريب وتنمية المهارات الرقمية. ويتكامل ذلك مع سياسة الحوسبة السحابية والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تستهدف توظيف التكنولوجيا المتقدمة في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، ونشر ثقافة الأمن السيبراني، وجذب استثمارات تكنولوجية عالمية.

أما **السياحة** فتمثل محركاً للنمو، حيث يستند التوسع فيها إلى تحسين مناخ الاستثمار، وزيادة السعة الجوية والمطارية، وتطوير القدرات البشرية وفق معايير دولية في الضيافة، ويأتي هذا في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة (NTSP) التي تستهدف الوصول إلى نحو ٣٠ مليون سائح سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠. ويرتكز هذا التوجه على تنويع المنتج السياحي والتوسع في الطاقة الفندقية من خلال زيادة عدد الغرف وإضافة طاقات تشغيلية جديدة، وتسريع وتيرة إنشاء وتطوير الفنادق والمنتجعات، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي عبر تيسير إجراءات الترخيص وتوفير أراضٍ ميسّرة وتقديم حوافز استثمارية، إلى جانب إدماج أنماط إقامة حديثة مثل البيوت السياحية وشقق العطلات بما يوسع الخيارات المتاحة للسائحين ويرفع القدرة الاستيعابية للقطاع. كما يتكامل ذلك مع تحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة التشغيل وتطبيق الممارسات البيئية الخضراء في المنشآت الفندقية.

ويُعد **قطاع الطاقة والثروة المعدنية** ركيزة للتنمية الصناعية والتشغيل وجذب الاستثمارات الدولية عبر نماذج تعاقد حديثة مثل BOO وIPP وFIT. حيث تتبنّى الدولة توجهًا استراتيجيًا يربط أمن الطاقة بالنمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية، من خلال تنويع مزيج الطاقة وزيادة الاعتماد على المصادر المتجددة مع استهداف الوصول إلى نحو ٤٢٪ من مزيج الكهرباء من الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب تطوير البنية التحتية والشبكات ودعم الربط الإقليمي لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة. وبالتوازي، تعمل الدولة على تعزيز كفاءة منظومة الوقود واستعادة مستويات إنتاج الغاز، والتوسع في صناعات التكرير والبتروكيماويات لتعظيم القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على الواردات، إلى جانب جذب الاستثمارات والشراكات الدولية وتبني سياسات مرنة لضمان استدامة الإمدادات. ويوازي ذلك تطوير منظومة التعليم الفني في تخصصات الطاقة المتجددة والتقنيات التشغيلية.

وبالتوازي، تمضي الدولة في تحقيق انطلاقة نوعية لقطاع التعدين لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنفيذ استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع، ترتكز على سبعة محاور رئيسية تشمل تحديث الإطار التشريعي، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وتطوير النظام المالي، وتحسين منظومة التراخيص، وإقامة مشروعات ذات قيمة مضافة، وتعزيز نظم الاتصال والتسويق، إلى جانب رفع كفاءة الكوادر البشرية.

وتشكل **الموارد المائية والري** الأساس الاستراتيجي للأمن الغذائي والإنتاج الزراعي من خلال مشروعات قومية للتحول للري الحديث، ومعالجة المياه وإعادة استخدامها، واعتماد إدارة ذكية للموارد المائية لدعم قدرة القطاعات الإنتاجية على الصمود. ويأتي هذا التوجه في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بندرة المياه والنمو السكاني وتغير المناخ. ويرتكز هذا التوجه على تنفيذ استراتيجيات طويلة ومتوسطة المدى مثل استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية ٢٠٥٠ والخطة القومية ٢٠٣٧، بهدف رفع كفاءة استخدام المياه، وتنويع مصادر الإمداد عبر التوسع في الموارد غير التقليدية كتحلية المياه وإعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الزراعي والصحي، إلى جانب تطوير وتحديث البنية التحتية للري والصرف وتبطين الترع وتحسين كفاءة نقل وتوزيع المياه. كما يشمل النهج الحالي تعزيز الإدارة الذكية والتحول الرقمي، وتطوير القدرات المؤسسية، وتنفيذ مشروعات كبرى لحماية السواحل والتكيف مع آثار التغيرات المناخية، بما يضمن إدارة رشيدة ومستدامة للموارد المائية ودعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتكامل هذا التوجه مع **وثيقة السياسة التجارية لمصر** كإطار مرجعي لتنمية التجارة الخارجية لمصر على المستويين المحلي والدولي، من خلال ربط السياسات التجارية بالسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية، بما يضمن تكاملًا مؤسسيًا يدعم أهداف التنمية الشاملة. وتركز هذه السياسة على معالجة التحديات التي تواجه القطاعات التصديرية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية في زيادة النفاذ إلى الأسواق، وتوسيع نطاق الصادرات السلعية والخدمية عالية القيمة، وتعظيم القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية. وبهذا الدمج بين السياسة التجارية

والاستراتيجيات القطاعية، يتم وضع إطار متكامل للحوافز والإصلاحات التي تدعم النشاط الإنتاجي والتصديري في القطاعات ذات الميزة النسبية.

تؤسس هذه السياسات والاستراتيجيات لنموذج تنموي يقوم على **توسيع دور القطاع الخاص، ورفع جاهزية القوى العاملة، وتعزيز بنية الطاقة والمياه والرقمنة** بما يسمح بزيادة القيمة المضافة، وتوليد فرص العمل، وتوسيع قاعدة الصادرات، وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة. ويجمع هذا النهج بين إصلاح السياسات، ورفع كفاءة المؤسسات، وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجيةالقابلة للتصدير، مع التركيز على الشباب والنساء ضمن القوى العاملة، ما يعزز الأثر الاجتماعي للنمو.

وتتيح التحولات المذكورة بناء اقتصاد أكثر قدرة على المنافسة الإقليمية والدولية، قائم على التكنولوجيا والمعرفة والموارد الطبيعية المُدارة بكفاءة، مع ربط أوضح بين أولويات الأمن الغذائي والمائي وأهداف خفض الانبعاثات وتعزيز الطاقة النظيفة. كما تمهّد هذه المقاربة لزيادة جاذبية مصر كمركز استثماري إقليمي في مجالات الأغذية والرقمنة والخدمات السياحية والطاقة، عبر بنية تشريعية محفزة، وتطوير أدوات تمويل وشراكات دولية.

ويتمثل الهدف الجوهري لهذا النهج في **توليد فرص عمل منتجة وذات جودة**، بما يسهم في تحسين مستويات الدخل، وتقليص معدلات البطالة، ورفع معدلات المشاركة في سوق العمل، لا سيما بين النساء. وهنا يبرز مفهوم مضاعف التشغيل كأداة تحليلية لتوجيه السياسات نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف، إذ يقيس حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تنشيط الطلب على القطاعات المترابطة عبر سلاسل القيمة. وتشير تقديرات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى أن القطاع الصناعي يحقق أعلى مضاعف للتشغيل في مصر، تليها قطاعات مثل السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي معدلات تفوق ما تحققه العديد من القطاعات الأخرى، ما يعكس قدرتها على خلق وظائف مستدامة ومرتفعة الإنتاجية، بالتوازي مع تعزيز القدرة التصديرية وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

ومن خلال هذا الترابط بين خلق فرص عمل نوعية مدعومة بمضاعفات تشغيل مرتفعة، وتعظيم القيمة المضافة عبر الإنتاج الموجه للتصدير، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، يؤسس النموذج الاقتصادي الجديد لمسار تنموي متكامل قادر على ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحفيز الاستثمار الخاص، ورفع مستويات الإنتاجية، وتحقيق نمو شامل ومستدام، ينعكس أثره المباشر في الارتقاء بجودة حياة المواطنين.

الركيزة الثالثة: إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص

أما الركيزة الثالثة فتتمثل في إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص. فلم تعد الدولة اللاعب الرئيسي في النشاط الاقتصادي، بل تتحول تدريجيًا إلى منظم وممكّن يضع الإطار العام ويهيئ البيئة المواتية، بينما يتولى القطاع الخاص دفع عجلة الإنتاج والاستثمار.

في إطار التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا ومرونة، تتبنى الدولة المصرية رؤية استراتيجية شاملة لإعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، بما يعزز من مكانة القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل. ويقوم هذا التحول على مبدأ الانتقال التدريجي من الدور التشغيلي المباشر إلى دور تنظيمي ممكن وشريك استثماري، يُسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعظيم العائد من الأصول العامة.

وتُعد وثيقة سياسة ملكية الدولة المرجعية الأساسية التي تُحدد إطار تدخل الدولة في مختلف القطاعات، حيث تميز بين القطاعات التي تستمر الدولة في إدارتها لأسباب استراتيجية أو قومية، وتلك التي يُفسح فيها المجال أمام القطاع الخاص وفق أطر وطنية تضمن الحياد التنافسي، لا سيما القطاعات السلعية والخدمية، سواء من خلال الشراكة أو التخارج الكلي أو الجزئي. وتعكس هذه الوثيقة توجهًا واضحًا نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

الإطار الاستراتيجي المُحدَّث لسياسة ملكية الدولة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠): يقدّم الإطار المُحدَّث لسياسة ملكية الدولة للأصول رؤية أكثر تركيزًا على تمكين القطاع الخاص وتعزيز كفاءة إدارة الأصول العامة، استنادًا إلى قانون تنظيم وإدارة أصول الدولة رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ وإنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة. ويرتكز الإطار على تقليص بصمة الدولة في الأنشطة الاقتصادية غير الاستراتيجية، وتفعيل برنامج الطروحات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، خاصة في مشروعات البنية الأساسية والمطارات، تحسين بيئة الأعمال والمنافسة والحياد التنافسي، مع رفع كفاءة الشركات المملوكة للدولة وتعظيم عوائدها. وتشمل المرحلة القادمة تعزيز أشكال الشراكة الأخرى، وتمكين جهاز حماية المنافسة، وتطوير حوكمة الأصول، وتحسين الإدارة المالية والإفصاح، بما يعزز الشفافية والاستدامة ويعمّق دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري.

وتتكامل في تنفيذ هذه الرؤية ثلاث جهات رئيسية تلعب أدوارًا متخصصة ومترابطة:

١. **وحدة الشركات المملوكة للدولة التابعة لمجلس الوزراء:** وهي الجهة المنوطة بتنفيذ سياسة ملكية الدولة. تتولى هذه الوحدة المهام الفنية المتعلقة بتقييم الشركات العامة، من خلال تطبيق معايير استراتيجية تشمل الجدوى الاقتصادية، والملاءمة السوقية، وفرص مشاركة القطاع الخاص. كما تشرف على إعداد خرائط طريق واضحة للتخارج أو إعادة الهيكلة، وتحديد الأصول القابلة للنقل إلى الصندوق السيادي أو الإدراج في برنامج الطروحات. وتشمل مسؤولياتها تعزيز الحوكمة وفصل الملكية عن الإدارة، وبناء قاعدة بيانات شاملة، إلى جانب إعداد وتنفيذ استراتيجية تواصل مجتمعي فعّالة لشرح أهداف الإصلاحات وتعزيز الدعم المجتمعي لها.

٢. **الصندوق السيادي المصري:** يُمثّل الأداة الاستثمارية للدولة لإدارة الأصول العامة وفقًا لمبادئ الكفاءة والعائد الاقتصادي. يعمل الصندوق على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الشراكات طويلة الأجل، وإعادة إحياء العلامات التجارية الوطنية، وتوسيع نطاق الأصول المدارة لتعظيم القيمة الاقتصادية. كما يسعى إلى بناء مظلة استثمار وطنية متكاملة تضم تحتها صندوق الأجيال القادمة، بما يُعزز التوظيف الأمثل للثروة الوطنية ويُسهم في دعم الاستدامة المالية.

٣. **وحدة الطروحات:** تم إنشاءها كجهاز تنفيذي متخصص للإشراف على تنفيذ برنامج التخارج من الأصول العامة، من خلال التنسيق مع الجهات المعنية وعلى رأسها الصندوق السيادي ووحدة الشركات المملوكة للدولة. تضطلع الوحدة بتحديد أساليب الطرح المناسبة، والتنسيق مع الجهات

المعنية لتعيين المستشارين وبنوك الاستثمار، وتطوير استراتيجيات التسويق، مع الاستفادة من الخبرات الدولية كشريك معرفة مثل مؤسسة التمويل الدولية. وتُسهم جهود الوحدة في تحويل الطروحات من مبادرات فردية إلى برنامج استراتيجي يعزز الشفافية، ويوسع قاعدة الملكية.

يعمل هذا الهيكل المتكامل على ضمان التنسيق الفعّال بين التقييم الفني، والتنفيذ المالي، والإدارة الاستثمارية للأصول العامة، بما يُسهم في تحقيق أهداف سياسة ملكية الدولة. ويُترجم ذلك إلى منظومة إصلاحية واضحة تستند إلى التخطيط القائم على الأدلة، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، والتخصيص الأمثل والفعال لموارد الدولة.

إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، تُشكّل محورًا مكمّلًا لهذا التحول، إذ تشمل مراجعة لعدد ٥٩ هيئة اقتصادية من أصل ٦٣ هيئة بهدف تعظيم العائد الاقتصادي، ورفع كفاءة الأداء، وتقليل التداخل في الاختصاصات، وترشيد الإنفاق العام. وتم اعتماد أربعة مسارات استراتيجية تشمل: الاستمرار في النشاط، التحويل إلى هيئات عامة، الدمج، أو التصفية، بما يعكس إرادة سياسية واضحة لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتهيئة هذه الكيانات لتكون أكثر جذبًا للاستثمار. وأسفرت المرحلة الأولى عن تصنيف الهيئات ضمن أربعة مسارات: الإبقاء على ٣٩ هيئة مع تعزيز دورها الإنتاجي، تحويل ٩ هيئات إلى هيئات عامة، دمج ٧ هيئات لتعزيز التكامل وتقليل الازدواجية، وإلغاء ٤ هيئات منخفضة الجدوى. وتستهدف المرحلة الثانية الانتقال من التصنيف إلى التنفيذ عبر خطط تفصيلية لإعادة الهيكلة الفعلية، وإدماج الهيئات في الموازنة العامة دمجًا حقيقيًا، وفصل الأنشطة التجارية عن غير التجارية، وتحويل الأنشطة التجارية إلى شركات بما يضمن اتساقًا قانونيًا وتوسيع قاعدة الاستثمار، بما يدعم الفعالية الاقتصادية والاستدامة المالية للدولة.

مؤشر مركب لقياس التقدم على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة

يعمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC) حاليًا على تطوير مؤشر سياسة ملكية الدولة، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية. يمثل هذا المؤشر أحد الأدوات المحورية التي تضعها الحكومة لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، باعتبارها ركيزة أساسية ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وتكمن أهمية المؤشر في كونه يوفر أداة كمية ومنهجية لقياس مدى التقدم في تطبيق السياسة، ليس فقط على مستوى الخطوات التنفيذية، بل أيضًا على مستوى الأثر الفعلي على الاقتصاد، بما يضمن وجود آلية متابعة موضوعية وشفافة تدعم اتخاذ القرار وتوجه السياسات المستقبلية.

ترتكز منهجية المؤشر على بُعدين رئيسيين، يندرج تحتهما خمس ركائز فرعية:

١) **بُعد التنفيذ:** ويشمل ثلاث ركائز لقياس التقدم في:
- تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.
- تشجيع أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي.

٢) **بُعد الأثر:** ويشمل ركيزتين لقياس التغير في:
- مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال نسبته في إجمالي الاستثمارات وفي إجمالي التشغيل.
- التحسن في بيئة الأعمال.

وسيتم احتساب مؤشر سياسة ملكية الدولة بصورة سنوية لقياس التقدم الشامل، مع تطوير مؤشر آخر منفصل على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي لرصد التغيرات المرتبطة بتمكين القطاع الخاص بشكل أكثر تكرارًا. بهذه الصورة، لا يمثل مؤشر سياسة ملكية الدولة مجرد أداة قياس، بل هو إطار متابعة استراتيجي يربط بين الأهداف المعلنة في وثيقة السياسة وبين النتائج الفعلية على أرض الواقع، مما يدعم استدامة الإصلاحات ويعزز ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين في التوجهات الاقتصادية لمصر.

المصدر: وزارة المالية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء (IDSC)

٢. هيكل السردية الوطنية للتنمية الشاملة

وفي هذا السياق، تتضمن السردية مجموعة من المحاور الجوهرية والمتكاملة في مسار التنمية الشاملة، تُشكل معًا إطارًا تحليليًا متكاملًا يركز على تعزيز تنسيق السياسات والإصلاحات الهيكلية. كما يتضمن تحليلاً معمقًا لمسارات النمو والتشغيل في مصر، وأبرز محركات النمو، تأخذ في الاعتبار المساواة بين الذكور والإناث وقضايا التغير المناخي.

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد على **تحقيق مخرجين رئيسيين، تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وضمان توزيع أكثر عدالة لثماره.** وتنطلق هذه الرؤية من قناعة راسخة بأن تحقيق نمو مستدام وشامل يتطلب التحول نحو القطاعات الأعلى إنتاجية، باعتبارها المحرك الرئيسي لخلق القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وفي قلب هذا التحول يأتي العنصر البشري، بوصفه الأساس لأي عملية تنموية ناجحة. ولا يقتصر الاستثمار في رأس المال البشري على تنمية المهارات أو تلبية احتياجات سوق العمل فحسب، بل يمتد ليشمل التنمية الشاملة للإنسان، من خلال الارتقاء بجودة التعليم والصحة والثقافة، وبناء القدرات، وتعزيز الإبداع والابتكار، بما يضمن تعظيم العائد من الاستثمارات وتحقيق نمو قائم على المعرفة وقادر على الاستدامة.

وانطلاقًا من ذلك، يرتكز النموذج على ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي بوصفه الإطار الحاكم الذي يضمن استدامة السياسات الاقتصادية وفاعليتها، وذلك من خلال سياسات مالية ونقدية منضبطة، تعزز الثقة، وتدعم استقرار الأسعار، وتخلق بيئة مواتية للاستثمار. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الاستدامة المالية وحوكمة الاستثمارات العامة لضمان توجيه الموارد نحو الأنشطة الأعلى أثرًا، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

ويُعد الاستثمار – المحلي والأجنبي على حد سواء – ركيزة أساسية لهذا النموذج، مدعومًا بمنظومة متكاملة تشمل سياسات صناعية وتجارية واضحة، وتطوير مناخ الأعمال، وتعزيز دور المؤسسات المحورية مثل الهيئة العامة لقناة السويس، بما يسهم في تعظيم دور مصر كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية. كما يحظى تطوير أسواق المال، لا سيما غير المصرفية، بأهمية خاصة في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، يُمثل الاستثمار العقاري أحد القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي الشامل، بما يسهم في توليد فرص العمل وتعزيز التنمية العمرانية.

ويأتي التمويل من أجل التنمية كقاسم مشترك يربط بين مختلف هذه المحاور، حيث لا يقتصر دوره على توفير الموارد المالية، بل يمتد ليشمل تحفيز الشراكات، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وتوجيه التمويل نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية. وفي هذا الإطار، تحظى قطاعات الصناعة، والسياحة، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب الطاقة والموارد المائية والري، باهتمام خاص باعتبارها قطاعات قادرة على دفع النمو، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الصمود الاقتصادي.

كما يولي النموذج أهمية خاصة للتخطيط المكاني وتوطين التنمية الاقتصادية بما يحقق توازنًا إقليميًا ويحد من التفاوتات التنموية، إلى جانب دعم التحول الأخضر وتخضير الخطة الاستثمارية كمسار استراتيجي لجذب الاستثمارات لضمان استدامة النمو وحماية الموارد للأجيال القادمة. ويكتمل هذا الإطار من خلال ترسيخ التعاون الدولي وبناء الشراكات الفعّالة، بما في ذلك توظيف السياسة الخارجية كأداة داعمة للتنمية، وبما يضمن تحقيق نمو اقتصادي أكثر إنتاجية، وشمولًا، واستدامة على المدى الطويل.

وفي ضوء ما سبق، يختتم كل فصل بحزمة من السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتي يتم ترجمتها إلى مستهدفات كمية وإطار اقتصاد كلي مبسط بأهداف قابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مأمول بحلول ٢٠٥٠. وتختتم السردية بالبرنامج التنفيذي للسردية

الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تترجم المستهدفات إلى خطة تنفيذية واضحة تربط الأداء التنموي بالأداء المالي ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، وفقًا لمنهجية «البرامج والأداء» لضمان كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ. وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛ إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية.

٣. الإطار الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ – ٢٠٢٧/٢٠٢٦) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية سالفة الذكر التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

وفي ضوء بيئة إقليمية ودولية يشوبها قدر كبير من عدم اليقين، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة لن يتأتى إلا من خلال التكامل بين عناصر المنظومة الاقتصادية، واعتماد نهج وسياسات قائمة على الأدلة. ومن هذا المنطلق، وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية الذي يستهدف تحقيق «**جودة النمو**».

ولا تُقاس جودة النمو في النموذج الاقتصادي الجديد على المستوى القومي فحسب، بل تمتد أيضًا إلى المستوى الجغرافي من خلال تبني نهج «**أقطاب النمو**»، الذي يركز على خلق مراكز اقتصادية متخصصة ذات مزايا تنافسية واضحة. يهدف هذا النهج إلى توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مناطق تمتلك مقومات طبيعية وبشرية وبنية تحتية قادرة على استيعاب أنشطة إنتاجية قابلة للتجارة والتصدير. وبدلاً من الاعتماد على نمو واسع منخفض الإنتاجية، يسهم التركيز على الأقطاب في تكوين **تجمعات صناعية ولوجستية وخدمية مترابطة بشبكات الموردين والأسواق**، ما يزيد من القيمة المضافة المحلية ويرفع إنتاجية العمل والمؤسسات.

كما يعزز هذا النهج دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، من خلال تحسين بيئة الأعمال في هذه الأقطاب، وتسهيل الوصول إلى الأراضي والخدمات، وبناء شراكات بين المستثمرين المحليين والدوليين. وبهذا، يتحقق **نمو متوازن بين المناطق، مرتبط بالأسواق العالمية، وقادر على خلق فرص عمل عالية الجودة**، بما يترجم الرؤية الاقتصادية لمصر إلى نموذج نمو قائم على الإنتاجية والتنافسية والشمول. وتعد **الدبلوماسية الاقتصادية** أداة رئيسية لحشد الموارد المحلية والخارجية، في ظل استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية تعزز دور القطاع

الخاص، وتدعم الانتقال الأخضر، وتنوع الهيكل الإنتاجي، وترفع كفاءة سوق العمل.

وفي إطار التزام الدولة المصرية بتطوير منظومة التخطيط المالي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، جاء اعتماد قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ كخطوة محورية نحو ترسيخ ممارسات التخطيط الاستراتيجي وتعزيز فعالية الإنفاق العام، وربط السياسات التنموية بالموازنات العامة بشكل أكثر تكاملًا وشفافية. هذه الأطر التشريعية تُمثل ركيزة أساسية لتنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تعمل على ضمان التوافق بين الخطة القومية للتنمية المستدامة والموازنة متوسطة الأجل، بما يتماشى مع البرامج الحكومية القطاعية والاستراتيجيات الوطنية، في ظل رؤية تشاركية متكاملة.

٤. أبرز مقومات الاقتصاد المصري

يمتلك الاقتصاد المصري مقومات فريدة تجعله ركيزة أساسية لدعم أهداف السردية الوطنية للتنمية الشاملة، وعاملًا مؤثرًا لتحقيق النمو المستدام والتحول نحو نموذج تنموي جديد يقوم على تعزيز الإنتاجية وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة.

يُعد الاقتصاد المصري من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، مستندًا إلى قاعدة إنتاجية تشمل الزراعة، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، وبنية تحتية متطورة، وسوق محلي ضخم، وموارد بشرية شابة ومؤهلة. وقد شهد العقد الماضي طفرة في تطوير البنية التحتية ونموًا ملحوظًا في الاقتصاد الرقمي، مما عزز قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات العالمية. كما رسّخت مصر مكانتها الإقليمية من خلال نماذج ناجحة للتكامل، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، وتعمل حاليًا على تعميق هذا الدور عبر قطاعات استراتيجية تشمل: الطاقة الخضراء، الأمن الغذائي والتجارة والخدمات اللوجستية.

ويمثل الموقع الاستراتيجي لمصر ميزة تنافسية كبرى، يُعزز من جاذبيتها كمركز إقليمي لنقل العمليات في دول مجاورة nearshoring بفضل القرب الجغرافي من أوروبا وآسيا، وانخفاض التكاليف، وتوافر المهارات. وتدعم الدولة ذلك بأنظمة استثمارية متنوعة تشمل الاستثمار الداخلي، والمناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية فضلاً عن

إطار الاستدامة و التمويل من أجل التنمية الاقتصادية

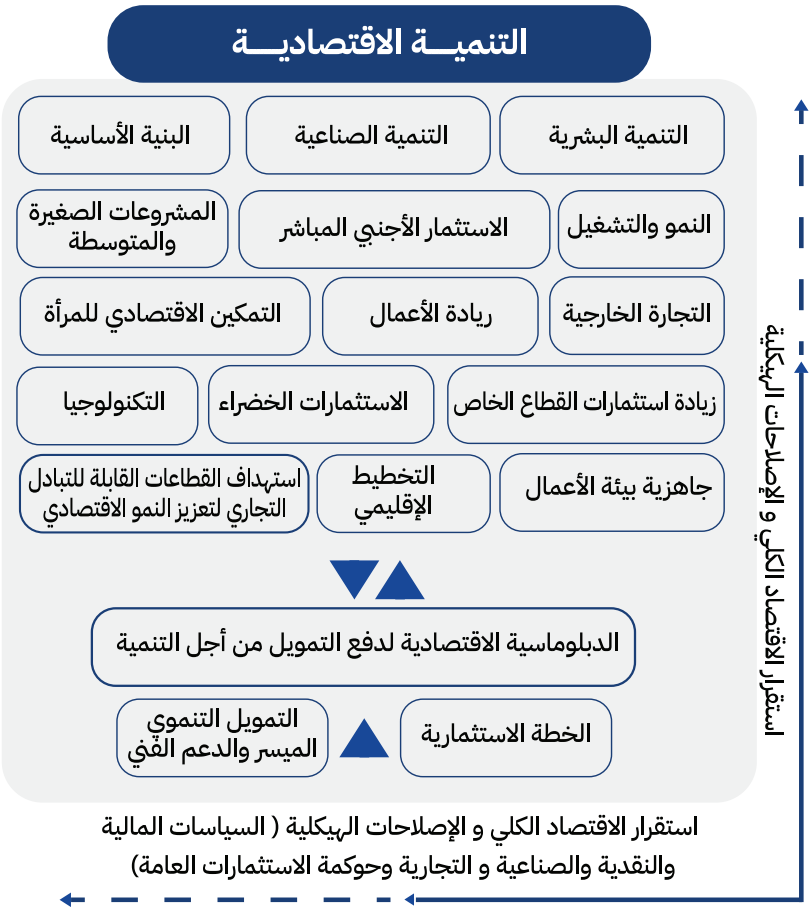

منظومة متكاملة من ضمانات الاستثمار و الحوافز والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية. توفر مصر للمستثمرين سوقًا استهلاكيًا داخليًا يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة، إضافة إلى نفاذ مباشر إلى ما يقارب ملياري مستهلك من خلال شبكة اتفاقيات تجارة حرة مع أكثر من ٧٠ دولة تغطي نحو ٣٥٪ من الناتج العالمي، بما يتيح فرصًا واسعة للتصدير والتكامل الصناعي والإقليمي.

آفاق التعقيد الاقتصادي

يُعد تعزيز التعقيد الاقتصادي عنصرًا محوريًا في النموذج الاقتصادي الجديد، لما له من دور مباشر في رفع الإنتاجية، وتحسين جودة النمو، وتعزيز القدرة التنافسية على المدى المتوسط والطويل. ويعكس التعقيد الاقتصادي قدرة الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، اعتمادًا على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعًا وتكاملًا، وما يرتبط بها من مهارات ومعرفة وتكنولوجيا. ومن هذا المنظور، فإن الانتقال نحو أنشطة أكثر تعقيدًا يُمثل أحد المسارات الأساسية للتحول الهيكلي، بما يدعم النمو القائم على التصدير، ويعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية. كما يتيح رفع مستويات التعقيد الاقتصادي فرصًا أكبر لخلق وظائف أكثر استدامة وجودة، وتحسين استخدام رأس المال، وتعظيم العائد من الاستثمار العام والخاص. وفي ظل التحولات العالمية الجارية ولا سيما التحول الأخضر وتسارع التقدم التكنولوجي، يمثل تعزيز التعقيد الاقتصادي إطارًا عمليًا لتوجيه السياسات والاستثمارات نحو أنشطة ذات إمكانات نمو مرتفعة، بما يدعم تحقيق نمو مستدام وشامل، ويعزز موقع مصر في الاقتصاد العالمي.

تطور فضاء المنتجات المصرية (٢٠٢٣) Egypt in the Product Space

يُعد الفضاء الإنتاجي أداة تحليلية توضح الروابط بين المنتجات المختلفة، بناءً على المعرفة والقدرات اللازمة لإنتاجها. وتشير نتائج مختبر النمو بجامعة هارفرد إلى أن الدول عادة ما تتجه لتنويع أنشطتها الإنتاجية بالانتقال إلى منتجات مرتبطة أو متقاربة من حيث المهارات والمعرفة المطلوبة، مما يتيح لها البناء على القدرات المتوافرة لديها. ويربط الفضاء الإنتاجي أكثر من ٨٠٠ سلعة باستخدام بيانات التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال، الدول التي تنتج نوعًا من المنسوجات تكون قادرة في الغالب على إنتاج منسوجات أخرى مشابهة.

شكل ١ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space

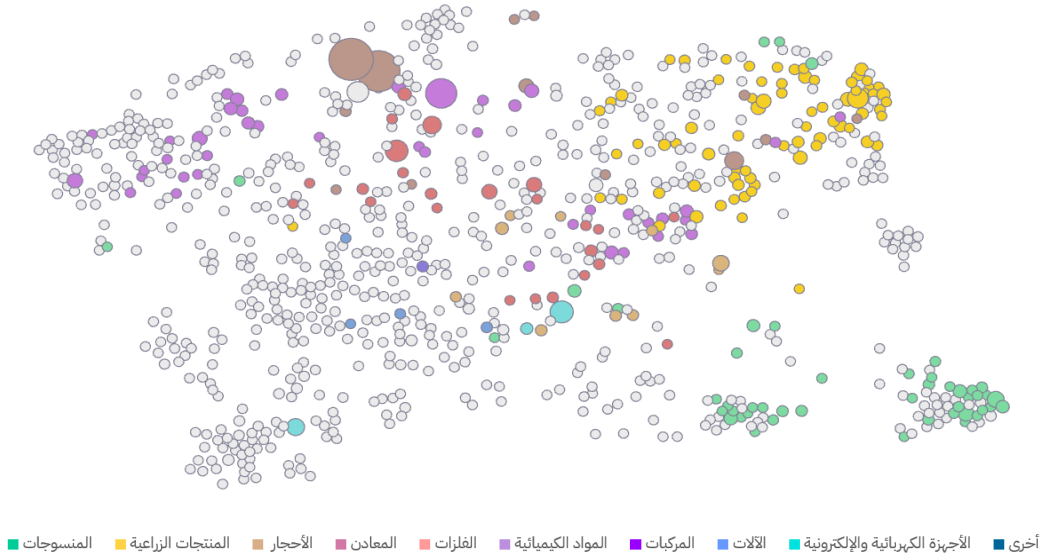

المصدر: مختبر النمو بجامعة هارفارد، أطلس التعقيد الاقتصادي

يوضح فضاء المنتجات المصرية ترابط صادراتها الحالية مع المسارات الممكنة لتنويع الاقتصاد. فتحتل مصر المرتبة الخامسة من بين ١٤٥ دولة في مؤشر آفاق التعقيد (Complexity Outlook Index) لعام ٢٠٢٣ حيث تأتي بعد تركيا التي جاءت في المرتبة الأولى، والهند التي حلّت في المرتبة الثانية، وهو ما يعكس إمكانات قوية لتنويع صادراتها نحو منتجات أكثر تعقيدًا.

في ضوء ما سبق، يُظهر مؤشر التعقيد الاقتصادي أن مصر تمتلك فرصة كبيرة لتعزيز مكانتها في سلاسل القيمة العالمية من خلال تنويع قاعدة إنتاجها وزيادة القيمة المضافة لصادراتها. ويشير هذا التوجه كذلك إلى الفرص الواعدة أمام مصر لزيادة الإنتاجية الصناعية وتوسيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات التقنية والمتقدمة، وهو ما يفتح المجال أمام تنويع أكبر للقاعدة الإنتاجية، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي ظل التوجه العالمي المتسارع نحو التحول الأخضر وخفض الانبعاثات الكربونية، يشير تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي ٢٠٢٤ إلى أن مصر تُعد من بين الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات على مؤشر آفاق التعقيد الأخضر (شكل ١٠). ويعكس ذلك قدرتها على تنويع قاعدتها الإنتاجية وتطوير قطاعات وصناعات أكثر استدامة، بما يتيح فرصًا واسعة لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الخضراء. ويُعد هذا التصنيف مهمًا في دعم مسار مصر نحو الاقتصاد الأخضر، مستفيدة مما تحقق في مجالات الطاقة المتجددة، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للتحول المستدام وكمحرك رئيسي لخلق فرص عمل نوعية في المستقبل.

شكل ٢ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر
Green Complexity Potential Index

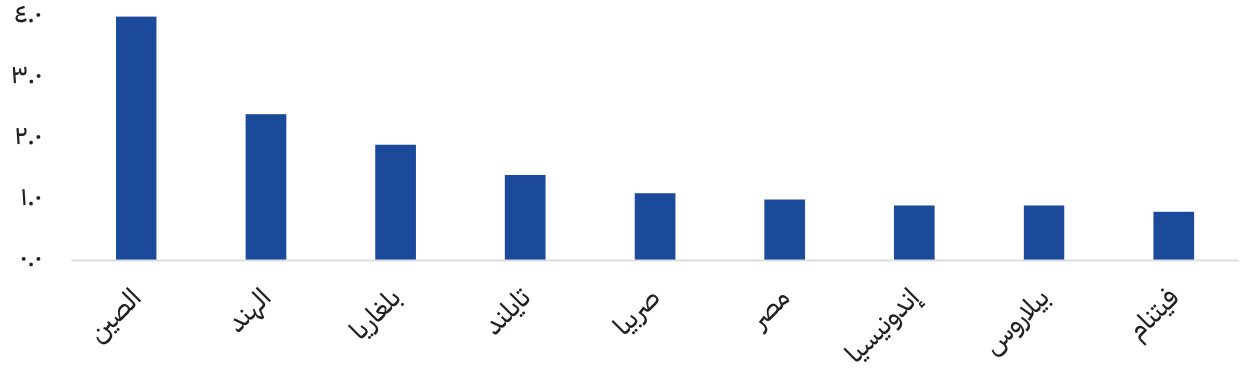

المصدر: تقرير التنمية العالمية التابع للبنك الدولي

٥. فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط»

لقد نما الاقتصاد المصري خلال العقدين الماضيين بوتيرة معتدلة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو ٤,٤٪ ومتوسط نمو نصيب الفرد ٢,٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢. ويعكس هذا الأداء مسارًا مستقرًا يتيح فرصة للبناء عليه من خلال تعزيز الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد. فعلى الرغم من أن نمو إنتاجية العمل كان متواضعًا بمتوسط ٢,٥٪ خلال نفس الفترة، إلا أن ذلك يفتح المجال أمام تسريع الإصلاحات الهيكلية وتبني سياسات داعمة للابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي، بما يعزز من إمكانات النمو المستقبلي. وقد شهد الاقتصاد المصري خلال العقد الماضي تحولاً تدريجياً نحو قطاعات مثل العقارات والتمويل والنقل، حيث ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠ نقاط مئوية، وعلى الرغم من أن تلك القطاعات لم تكن موجهة للتصدير non-tradables، إلا أنها ساهمت بشكل إيجابي في تطوير البنية التصديرية.

تحسن المؤشرات الاقتصادية يعزز الثقة في مسار الإصلاح ويُمهّد بيئة أكثر تمكينًا للقطاع الخاص

شهد الاقتصاد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أداءً قوياً يفوق المستهدفات، ليُرسّخ مسار التعافي والتحول نحو نمو قائم على القطاعات القابلة للتبادل التجاري والإنتاج. فقد تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٥٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥، مقارنة بحوالي ٢,٤٪ في الربع المناظر من العام السابق. وبدعم هذا الاتجاه الإيجابي طوال العام، بلغ النمو السنوي ٤,٤٪ متجاوزًا الهدف المحدد البالغ ٤,٢٪، على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية خلال العام. وجاء النمو مدفوعًا بتوسع في القطاعات الرئيسة القابلة للتبادل التجاري، لا سيما الصناعة غير البترولية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث حققت هذه القطاعات خلال العام المالي معدلات نمو متميزة بلغت ١٤,٦٨٪ للصناعة غير البترولية، و١٧,٢٦٪ للسياحة، و١٣,٧٦٪ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويعكس ذلك الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في مارس ٢٠٢٤، بما في ذلك إعادة تنظيم سوق الصرف الأجنبي، بما أسهم في دعم الإنتاج والتصدير. وعلى صعيد التضخم، نجحت مصر في خفض معدلاته من خلال مزيج من إجراءات الضبط المالي، وتشديد السياسة النقدية، وتطبيق سقف صارم للاستثمارات العامة. كما شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات المالية نتيجة للإصلاحات التي تبنتها وزارة المالية، ولا سيما الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية، وذلك بما يتسق مع الأداء الإيجابي للنمو الاقتصادي خلال العام.

واستمرارًا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار. ويُترجم هذا التوجه من خلال:

- **توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية** مثل الصناعة، والتكنولوجيا، والسياحة ، لما لها من دور في خلق فرص عمل وتحسين التنافسية.
- **دمج التكنولوجيا في مختلف الأنشطة الاقتصادية.** لرفع الإنتاجية وخفض التكاليف.
- **دعم الابتكار والبحث والتطوير** كمحرك للنمو طويل الأمد ووسيلة لإنتاج حلول محلية ذات قيمة مضافة.

يتبنى البنك الدولي استراتيجية 3I للدول ذات الدخل المتوسط، والتي تقوم على ثلاث ركائز مترابطة: الاستثمارINVESTMENT ، الضخ INFUSION ، والابتكار INNOVATION. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة هذه الدول على تجاوز «فخ الدخل المتوسط» والتحول إلى مصاف الدول ذات الدخل

المرتفع، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتعكس الاستراتيجية مسارًا تدريجيًا لتحفيز النمو من خلال تطوير رأس المال ورفع الإنتاجية للتحول التدريجي من نموذج نمو قائم على **تراكم رأس المال** إلى نموذج أكثر تقدمًا يقوم على **الكفاءة والابتكار**. تبدأ المرحلة الأولى بتكثيف الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والمؤسسات، بما يُسهم في تطوير البنية التصديرية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام. ثم تنتقل إلى مرحلة «الضخ»، التي تركز على نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة من الخارج بشكل منهجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TOTAL FAC-TOR PRODUCTIVITY. أما المرحلة الأخيرة فهي «الابتكار»، حيث يتوسع الاقتصاد في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، مما يُعزز من قدرته التنافسية على المستوى الدولي.

دعم الابتكار وريادة الأعمال للخروج من فخ الدخل المتوسط

وبالتالي تلعب ريادة الأعمال دورًا محوريًا في استراتيجية مصر للخروج من فخ الدخل المتوسط، من خلال تعزيز الابتكار، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص عمل مستدامة في قطاعات مستقبلية عالية النمو. يمثل مجتمع الشركات الناشئة محركاً محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوزت قيمة التمويل الذي تم ضخه في الشركات الناشئة منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٢.٣ مليار دولار، مما وضع مصر ضمن أكبر ثلاث وجهات لرأس المال المخاطر في الشرق الأوسط وأفريقيا. ويضم القطاع أكثر من **٢٠٠٠ شركة ناشئة** بقيمة تتجاوز **٨ مليارات دولار**، وفّرت حوالي **٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٢٥٠ ألف فرصة غير مباشرة** وفق تقديرات ٢٠٢٤.

وفي قلب هذه الجهود، قامت «المجموعة الوزارية لريادة الأعمال» بصياغة مجموعة متكاملة من السياسات الداعمة لتمكين الشركات الناشئة والتي تمثل خارطة طريق شاملة لتحسين بيئة الأعمال. وتم إقرار تعريف وتصنيف رسمي موحد للشركات الناشئة، ما يُعد خطوة مؤسِّسة لتيسير حصول هذه الشركات على الحوافز المالية والإجرائية، وتوفير إطار واضح للجهات المانحة والمستثمرين.

وتعمل الحكومة على إعداد **مبادرة تمويلية موحدة** تهدف إلى دمج الموارد العامة المتاحة، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال أدوات مالية مبتكرة تقلل من المخاطر وتعزز الاستثمارات في صناديق رأس المال المخاطر، خصوصًا أن المؤسسات الدولية تمثل أكثر من ٤٠٪ من المساهمين في هذه الصناديق داخل مصر، مما يظهر ثقة تلك المؤسسات في القطاعات المستقبلية عالية النمو. هذا التوجه يعكس سعي الدولة نحو تحقيق تكامل أفضل بين السياسات والتمويلات لتسريع نمو الشركات الناشئة ذات الإمكانات العالية.

ولتحقيق نمو مرن ومستدام، يُوصى بأن تواصل مصر تكثيف جهودها في تطوير التعليم وتحسين جودته، وتعزيز الحراك الاجتماعي بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف، مع الاهتمام بتطوير السياسات والمؤسسات على نحو مستمر، ولا سيما في فترات الأزمات، فضلًا عن تقوية الإطار المؤسسي وتوسيع آفاق الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية.

تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل كفرصة اقتصادية واعدة

ورغم أن مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت محدودة نسبيًا (١٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢٣٪ في ٢٠١٢ و٢٧٪ في ٢٠٠٦) وفقًا لمسح سوق العمل المصري (ELMPS)، فإن هذا الواقع يعكس في الوقت ذاته فرصة واعدة لتعظيم دور المرأة اقتصاديًا، خاصة في ظل تفوقها الملحوظ في التحصيل العلمي. فبينما يبلغ متوسط مشاركة الإناث في سوق العمل نحو ٣٨٪ في الدول متوسطة الدخل و٦١٪ في الدول متوسطة الدخل الأعلى بحسب مؤشرات البنك الدولي، تظل الفجوة في مصر مؤشراً على الإمكانات غير المستغلة. كما تكشف بيانات عام ٢٠٢٣ أن معدل البطالة بين الإناث الحاصلات على التعليم الجامعي وفوق الجامعي بلغ ٢٦,٥٪، مقارنة بـ١٧٪ للحاصلات على التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط، وهو ما يعكس وجود طاقات بشرية مؤهلة يمكن استثمارها

بشكل أفضل عبر سياسات تستهدف التوظيف النوعي وتمكين المرأة، بما يسهم في تعزيز النمو الشامل.

وفي هذا السياق، **يشير البنك الدولي إلى أن رفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل ليوازي معدل مشاركة الذكور يمكن أن يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣٤٪ في مصر.** ولتحقيق هذا التحول النوعي، لا بد من تبني حزمة من السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تشمل: تعزيز الشمول المالي للنساء، تنظيم القطاع غير الرسمي، وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لاحتياجات سوق العمل وبما يراعي خصوصية النوع الاجتماعي، سواء في فرص العمل بأجر أو ريادة الأعمال والعمل الحر.

وتسلط هذه الاتجاهات الضوء على أهمية تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة، وتوسيع الفرص الاقتصادية أمام الشباب والنساء، إلى جانب دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو المحلي. كما يمثل اكتساب وتوطين التكنولوجيا عاملًا محوريًا في رفع إنتاجية القطاع الخاص وتعزيز الابتكار، لا سيما في ظل ما تتطلبه المرحلة التنموية التي تمر بها مصر كدولة من فئة الدخل المتوسط الأدنى. وفي هذا السياق، تحتاج السياسات الاقتصادية إلى تبني نهج تدريجي يجمع بين تشجيع الاستثمار، ودمج التكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية، تمهيدًا للانتقال إلى نموذج اقتصادي قائم على الابتكار.

وانطلاقًا من الإطار العام للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية وأهدافها الاستراتيجية، تقدم الأجزاء التالية عرضًا لأهم السمات والمحاور التي تحدد ملامح المسار التنموي خلال المرحلة المقبلة، بما يضمن التدرج المنهجي في الانتقال من الإصلاح إلى النمو المستدام.

٦. استقرار الاقتصاد الكلي: ما وراء الأرقام

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة

حققت الدولة تقدمًا ملموسًا في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، مدفوعًا بإصلاحات مالية وهيكلية ترتكز على الاستراتيجية المالية متوسطة الأجل،التي تشمل تطوير المنظومة الضريبية والجمركية لتعزيز العدالة والكفاءة ودعم الاستثمار، والحفاظ على الانضباط المالي بما يدعم نموًا اقتصاديًا مستدامًا يقوده القطاع الخاص، وخفض الدين العام وأعباء خدمته من خلال إدارة رشيدة تقلل المخاطر والتكلفة، إلى جانب توسيع الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. كما تعمل وزارة المالية على تنفيذ استراتيجيات متكاملة تشمل السياسة الضريبية، وإدارة الدين على المدى المتوسط، وتطوير الإطار الموازني متوسط المدى بما يدعم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية..

فقد تراجع العجز الكلي إلى **٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥**، مع تحقيق **فائض أولي بلغ ٣,٥٪ (نحو ٦٢٩ مليار جنيه)**، وهو الأعلى في تاريخ مصر.

كما دخل الدين العام مسارًا نزوليًا، حيث انخفض دين أجهزة الموازنة من **٨٩,٤٪ في يونيو ٢٠٢٤ إلى ٨٣,٨٪ في يونيو ٢٠٢٥**، مع استهداف خفضه إلى أقل من **٧٠٪ على المدى المتوسط**. ويعزز هذا الانخفاض، إلى نجاح سياسات ضبط الإنفاق وتحسين كفاءة إدارة المالية العامة، قدرة الاقتصاد على **تقليص الضغط على القطاع المصرفي وفتح المجال أمام توجيه المزيد من الموارد للقطاع الخاص والاستثمار الإنتاجي.**

يجري تطوير **استراتيجية متوسطة الأجل لدين أجهزة الموازنة (MTDS)** ، من المقرر إصدارها في يناير ٢٠٢٦، كأداة لتحليل الخيارات التمويلية وتقييم التكلفة والمخاطر، بما يضمن استدامة الدين وخفض أعبائه تدريجيًا، وتتمثل الأهداف الرئيسية في الآتي:

١. **خفض الدين العام وتخفيف أعباء أعباء خدمة الدين**، حيث تسعى الحكومة إلى خفض الدين العام ليصل إلى نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، مع وضع سقف رسمي لدين الحكومة العامة. ويهدف هذا التوجه إلى تحسين الاستدامة المالية وتقليل

الضغوط على الموازنة العامة، مع التركيز على إدارة مدفوعات الفوائد وتقليل تكاليف التمويل.

٢. **تخصيص عائدات الطروحات لتقليل الدين،** حيث تلتزم الحكومة بتخصيص ٥٠٪ على الأقل من عائدات الطروحات لتخفيض الدين العام، ما يعزز قدرتها على تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي والمحلي المرتفع التكلفة، ويعزز الاستقرار المالي على المدى المتوسط.

٣. **زيادة الإيرادات وتعبئة الموارد المحلية،** حيث تعمل الحكومة على زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة لدعم استدامة الدين وتمويل أولويات الإنفاق، بما يتيح مساحة أكبر للسياسات الاقتصادية والتنموية دون خلق ضغوط إضافية على المالية العامة.

٤. **تنويع مصادر التمويل المحلي والخارجي،** حيث تشمل الاستراتيجية تنويع مصادر التمويل المحلي والخارجي لخفض تكلفة الدين وإطالة متوسط عمره إلى ٤,٨ سنوات، مع إصدار أدوات دين جديدة في السوق المحلي وإعطاء الأولوية للتمويل الميسر عند التمويل الخارجي، ما يعزز مرونة الحكومة في إدارة المديونية.

٥. **تنويع قاعدة المستثمرين،** يسهم توسيع قاعدة المستثمرين (صناديق المعاشات، الصناديق الاستثمارية، المستثمرون الأفراد، والصكوك) في زيادة المنافسة، وتحسين التسعير، وخفض علاوة المخاطر، ماينعكس في النهاية على انخفاض تكلفة الاقتراض.

٦. **تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية،** تتضمن الاستراتيجية تطوير السوق المحلي للأوراق المالية الحكومية، مع تعزيز إدراج الأوراق في المؤشرات العالمية، بما يزيد من جاذبية السوق للمستثمرين الدوليين ويعزز التنافسية والشفافية.

ورغم التحديات الهيكلية في تعبئة الموارد، فقد نجحت الدولة في خفض مستويات العجز الكلي عبر ضبط الإنفاق وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، مع العمل على توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة تعبئة الموارد المحلية. وقد بلغت الإيرادات الضريبية **١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي** خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بمتوسط **١٣,٤٪ خلال العقدين الماضيين،** وهي نسبة تمثل قاعدة يمكن البناء عليها للانتقال تدريجيًا نحو المستويات الدولية، على غرار دول مثل المغرب وتركيا، بما يعزز قدرة مصر التمويلية ويدعم مسارها نحو التنمية المستدامة.

وجاء ذلك مدفوعًا بتحقيق معدل نمو سنوي استثنائي للإيرادات بلغ نحو ٣٥٪، دون فرض أعباء ضريبية جديدة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إطلاق حزمة التسهيلات الضريبية الأولى في فبراير ٢٠٢٥ والتي ساعدت على استعادة الثقة بين مجتمع الأعمال المصري والمصالح الإيرادية. وسوف تصدر وزارة المالية **وثيقة للسياسات الضريبية** على المدى المتوسط تتضمن مزيد من التفاصيل حول التوجهات والمستهدفات والسياسات الضريبية على المدى المتوسط يتيح القدرة على التنبؤ أمام مجتمع الأعمال.

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

والجدير بالذكر أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٧٩,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وهي تشمل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية والتجارية. أما بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص في مصر، فهي تشهد تعافيًا تدريجيًا ومسارًا تصاعديًا، بعد عقد من التراجع، مدفوعة بتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة وزيادة كفاءتها، إلا أنها لا تزال أقل من متوسط دول شبيهة متوسطة الدخل.

شهدت مصر تغيراً ملحوظًا في معدلات الاستثمار خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٩,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، ثم سجل ١٤,٨٪ خلال ٢٠١١-٢٠١٣، قبل أن يتعافى تدريجيًا ليصل إلى نحو ١٦٪ خلال العقد الأخير ٢٠١٥-٢٠٢٤، بما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على استعادة زخمه الاستثماري.

ويُظهر هيكل الاستثمار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحولًا نوعيًا في التوزيع بين القطاعين العام والخاص؛ إذ تراجعت مساهمة الاستثمار العام إلى نحو ٤٣,٥٪ من إجمالي الاستثمارات، بينما ارتفعت مساهمة الاستثمار الخاص إلى حوالي ٥٧٪، وهو أعلى مستوى له خلال

السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التحول اتساع دور القطاع الخاص داخل النشاط الاستثماري، مدفوعًا بجهود حوكمة الاستثمارات العامة لافساح المجال أمام القطاع الخاص، إلى جانب السياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

شكل ٣ الاستثمارات المنفذة (بدون مخزون)

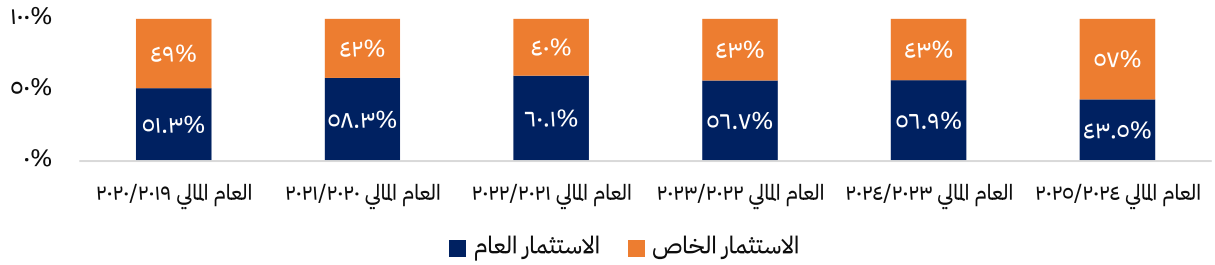

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

ويعكس هذا التوجه الإيجابي أهمية مواصلة الإصلاحات المالية والضريبية كأداة استراتيجية لتعزيز الإيرادات، وتقليص فجوة الادخار، وتحفيز النمو القائم على الاستثمار، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي على أسس أكثر توازنًا واستدامة. وفي هذا الإطار، يشكل توافر الحيز المالي عنصرًا محوريًا في تعزيز قدرة الاستثمار العام على دعم أنشطة القطاع الخاص، من خلال توجيه موارد إضافية إلى القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بما يضاعف من الأثر التنموي للاستثمارات العامة ويعزز كفاءتها. كما أن ترسيخ الاستقرار المالي وخفض مستويات الدين سيسهمان في تخفيف أعباء التمويل، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتوسع القطاع الخاص، مما يفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات المنتجة ويعزز فرص النمو المستدام. ويبرز ذلك الدور المتكامل بين الاستثمارات العامة والخاصة في دفع مسيرة التنمية الشاملة في مصر.

التمويل من أجل التنمية

تمضي الدولة بخطى ثابتة في تنفيذ إصلاحات شاملة لإرساء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تنطلق أولًا من تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، باعتبارها الأساس لأي جهد تخطيطي وتمويلي فعّال. وفي هذا السياق، يُعد تطبيق أحكام قانون التخطيط العام للدولة أداة رئيسية لتحديد الفجوات التنموية على المستويين القطاعي والجغرافي، بما يسمح بالتوجيه الأمثل للموارد. كما يُرسّخ القانون الربط المنهجي بين الخطط التنموية ومتطلبات التمويل، ويُعزز من إعداد خطط استثمارية متوسطة الأجل تعكس الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية، مما يُمكّن من رصد الفجوة التمويلية بشكل واضح.

وبمجرد تحديد هذه الفجوات، تأتي أهمية تعبئة الموارد المحلية، من خلال العمل على تعزيز الإيرادات العامة، وتعظيم الاستفادة من التمويل التنموي الميسر، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة بما يتيح تنويع مصادر التمويل، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الأصول العامة. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تحقيق استقرار مالي طويل الأجل، وتقليل الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة.

وعلى صعيد كفاءة التخصيص المالي، يُسهم قانون المالية العامة الموحد في تعزيز الانضباط المالي دون التأثير سلبًا على معدلات النمو، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام. ويكمل ذلك الدور الذي يقوم به قانون التخطيط العام في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى، بما يعزز جدوى الاستثمارات العامة.

ولتوحيد هذا الجهد، تمضي الدولة في تنفيذ **الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية**، تهدف إلى الربط المنهجي بين مختلف مصادر التمويل، سواء كانت محلية أو دولية، عامة أو خاصة، وتعزيز التنسيق الفعّال بين الجهات المعنية، بما يضمن تخصيصًا أمثل للموارد يدعم الأولويات التنموية، ويُسهم في خفض الاعتماد على الاقتراض غير المُيسر وتحسين إدارة الدين، يرسخ استقرار الاقتصاد الكلي،

ويُعزز مرونة النظام المالي في مواجهة تقلبات السياق العالمي.

ويقوم هذا الإطار على ثلاثة محاور رئيسية:

١. تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال تحسين كفاءة الإنفاق وتوسيع القاعدة الضريبية دون فرض أعباء جديدة.

٢. تحفيز التمويل الخاص عبر بيئة استثمارية مواتية وشراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص.

٣. تنويع أدوات التمويل التنموي واستحداث آليات مبتكرة تضمن الاستدامة والمرونة المالية، بما في ذلك التمويل الأخضر، وأدوات الدين المرتبطة بالتنمية.

التمويل منخفض التكلفة (التمويل التنموي الميسر) لتمكين القطاع الخاص

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال. وتُعد آليات ضمانات الاستثمار أداة محورية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حيث تسهم في تقليل المخاطر وتحفيز تدفقات التمويل نحو مشروعات نوعية واستراتيجية. وفي هذا السياق، تعمل الدولة المصرية على الاستفادة من الأدوات المتاحة، مثل منصة الضمانات الموحدة التي أطلقها البنك الدولي لتبسيط إجراءات الحصول على الضمانات، بما يُعزز من قدرة القطاع الخاص على النفاذ إلى تمويل أكثر مرونة وفعالية. وتبرز آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (DSFE+) كنموذج بارز للتعاون متعدد الأطراف، حيث تُمكِّن من دمج جهود الاتحاد الأوروبي مع مؤسسات التمويل الدولية، والبنوك المحلية، والقطاع الخاص، لدعم استثمارات مبتكرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

والجدير بالذكر أنه منذ عام ٢٠٢٠، شهد القطاع الخاص المصري تطورًا ملحوظًا في علاقاته مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، في ضوء التزام الدولة بتمكينه كمحرك رئيسي للنمو الشامل، وتوليد فرص العمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أصبحت مساهمات شركاء التنمية الدوليين عنصرًا محوريًا في دعم البيئة الاقتصادية، من خلال توفير تمويلات موجهة إلى المؤسسات المالية والقطاعات الإنتاجية، إلى جانب تدخلات فنية لبناء القدرات وتعزيز الكفاءة المؤسسية. وقد انعكس هذا التوجه في النمو اللافت لمحفظة التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي بلغت ٧١ مليار دولار منذ ٢٠٢٠ وحتى تاريخه، في مؤشر واضح على التحول المتزايد في استراتيجيات الشركاء الدوليين نحو دعم الاستثمار الخاص كمحرك للتنمية المستدامة.

٧. تعزيز التنافسية والإنتاجية والتحول نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا

يمثل الاستثمار—المحلي والأجنبي—محورًا رئيسيًا في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، حيث يعد أداة أساسية لإعادة بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتحقيق نمو أكثر استدامة وتنوعًا. وينعكس هذا التوجه في برنامج عمل الحكومة، الذي يمنح جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال أولوية قصوى باعتبارهما شرطين لتحقيق توسيع مشاركة القطاع الخاص في النمو.

أنظمة الاستثمار في مصر

تتكون منظومة الاستثمار في مصر من مجموعة متكاملة من الآليات والأطر المؤسسية التي تهدف

إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشمل هذه المنظومة المناطق الحرة، والمناطق الاستثمارية، والمناطق التكنولوجية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وفي مقدمتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) ، فضلًا عن نظام الاستثمار الداخلي ويشمل إقامة وتشغيل المشروعات خارج نطاق المناطق الحرة، مع تمتعها بكامل الحوافز والضمانات الواردة في القانون باستثناء ما يخص نظام المناطق الحرة. وتتميز هذه المناطق بتهيئة بيئة أعمال جاذبة من خلال الحوافز الاستثمارية، والبنية التحتية المتطورة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، بما يتيح لمصر ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتصنيع والخدمات واللوجستيات، ويعزز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وبالتوازي مع الإصلاحات الجارية في مجالات تخصيص الأراضي، وتبسيط التراخيص، والتحول الرقمي في الحوكمة، تدعم هذه الآليات رؤية أوسع للتصنيع الشامل والمستدام. ويعكس هذا التوجه تحول نوعي من نماذج ترويج الاستثمار التقليدية إلى نموذج موحد يرتكز على المستثمر، ويهدف إلى تعظيم القيمة المضافة، وتعزيز الصادرات، ودعم الابتكار.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وتُظهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر أداءً يفوق المتوسط الإقليمي عند قياسها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. بلغ إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٤) أكثر من ١٨٤ مليار دولار، بمتوسط حصة عالمية ٠,٥٨٪.

وقد شهد تصنيف مصر في التقارير الدولية المتعلقة ببيئة الأعمال تطورًا مهمًا خلال السنوات الماضية؛ حيث أظهرت البيانات بين ٢٠١٦ و٢٠٢٤ تحسنًا تدريجيًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب توسيع قاعدة المستثمرين ودخول استثمارات نوعية في قطاعات الصناعة، والطاقة الجديدة والمتجددة، والخدمات التكنولوجية، وغيرها. كما شهدت السنوات الأخيرة استثمارات هامة في الهيدروجين الأخضر، الصناعات الدوائية، والصناعات الهندسية، بما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على جذب استثمارات متنوعة في قطاعات مختلفة.

وتشير بيانات البنك المركزي إلى تحسّن نوعي ملحوظ في الاستثمار الأجنبي بمصر خلال السنوات السبع الأخيرة، حيث تحوّلت التدفقات من الأنشطة قصيرة الأجل وصفقات بيع الأصول إلى استثمارات طويلة الأجل وتوسعات رأسمالية. وأصبح الجزء الأكبر من تدفقات ٢٠٢٥/٢٠٢٤ قائمًا على الأرباح المُعاد استثمارها والتوسعات الرأسمالية، بما يعكس توسّع الشركات الأجنبية العاملة في السوق المحلي وتعزيز التزامها به. كما شهد قطاع البترول والغاز تحولًا جوهريًا من صافي تدفقات خارجة خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١–٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى تدفقات إيجابية في ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ما يشير إلى استعادة الثقة وبدء دورة استثمار جديدة. وفي المقابل، تراجع الاعتماد على صفقات الدمج والاستحواذ، بالتوازي مع ارتفاع اهتمام غير المقيمين بشراء العقارات في مصر، ما يعكس تزايد الطلب على الأصول العقارية كأداة للتحوط وحفظ القيمة.

والجدير بالذكر أن بيانات العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تشير إلى تصدر القطاع الخدمي قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات، مستحوذًا على نحو ٢٠٪ من إجمالي التدفقات، متجاوزًا القطاع التمويلي الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة تقارب ١٧٪. ويعكس هذا التطور تنامي الطلب على الخدمات المالية، وإدارة الأعمال، والخدمات الرقمية واللوجستية، وهو ما يتسق مع توجهات الاقتصاد العالمي نحو "اقتصاد الخدمات" و"الاقتصاد المعرفي". وفي الوقت ذاته، سجل القطاع الصناعي نحو ١٦٪ من التدفقات، متراجعًا نسبيًا مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن مكوناته بدأت تشهد تحولات مهمة نحو الصناعات ذات القيمة المضافة مثل الصناعات الغذائية، والمعدات، والإلكترونيات، وهو ما يعكس اتجاهًا تدريجيًا نحو تصنيع موجه للتصدير وربط الصناعات المحلية بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

شكل ٤ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمساهمة القطاع لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

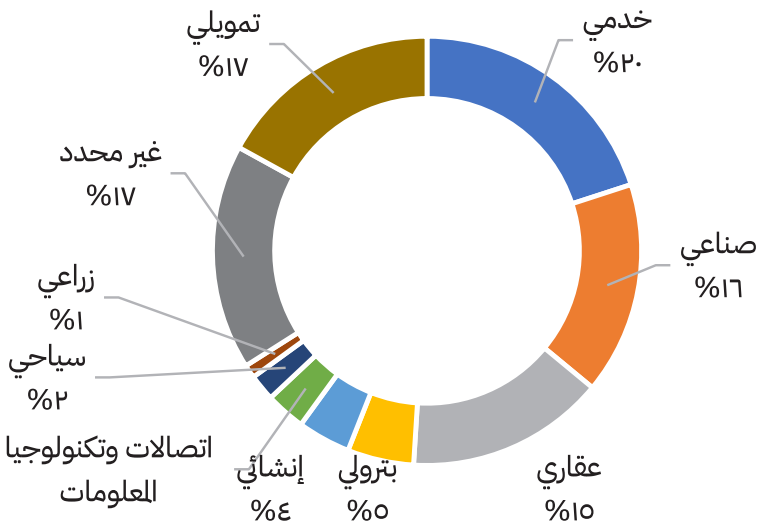

المصدر: البنك المركزي المصري

ويستند هذا التطور إلى جهود مؤسسية وتشريعية شملت زيادة فاعلية دور المجلس الأعلى للاستثمار، وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي للوزارة، وتعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتحديث التشريعات المنظمة للتأسيس والترخيص والمنافسة، إضافة إلى تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار وتسوية منازعات الاستثمار، بما يعزز الثقة ويخلق بيئة أقل مخاطرة وأكثر جاذبية للمستثمرين العالميين.

وقد تم إعداد **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥–٢٠٣٠** التي تهدف إلى تعظيم نصيب مصر من التدفقات العالمية للاستثمارات عبر جذب أنماط جديدة ومتنوعة من استثمارات قادرة على نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وزيادة الصادرات. وتقوم فكرة الاستراتيجية على تحديد ١٣ قطاع ذات أولوية—سواء الجاهزة للاستثمار فورًا أو التي تحتاج إلى إصلاحات تمكينية—ثم مطابقة هذه القطاعات مع توجهات الاقتصاد العالمي، بما يضمن توجيه الاستثمار نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة وتعزيز موقع مصر داخل سلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية.

ويمثل الترويج الاستثماري عنصرًا محوريًا في هذا الإطار؛ حيث يتم تطوير رسائل ترويجية مبنية على تحليل الفرص الحقيقية، وتحويل الإمكانات غير المستغلة إلى فرص جاهزة من خلال إعداد ملفات متكاملة توضح الجاهزية الفنية والاقتصادية لكل مشروع. ويتم استكمال ذلك عبر توسيع الشراكات وتفعيل وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والإقليمية لجذب استثمارات نوعية داخل سلاسل القيمة، بما يزيد من ربط التجارة بالاستثمار ويدعم موقع مصر كمركز إقليمي صناعي ولوجستي.

تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع المالي غير المصرفي

تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف رفع كفاءة وتنافسية القطاع المالي غير المصرفي، بما يؤهل السوق المصري لاستقطاب استثمارات أجنبية ومحلية أوسع، ويوفر بيئة عمل قادرة على دعم النمو الاقتصادي وتمويل أنشطة القطاع الخاص. ترتكز هذه الجهود على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: ١) تطوير الإطار التشريعي لتعزيز كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية، ٢) تعميق الأسواق المالية غير المصرفية و٣) التحول الرقمي وتعزيز الحوكمة. ويسهم هذا التوجه في تقليل مخاطر الاستثمار، وتحسين شفافية العوائد، وخفض تكاليف المعاملات، ما يجعل القطاع منافسًا إقليميًا وجاذبًا لرأس المال طويل الأجل.

يرتكز البرنامج الإصلاحي على تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بما يعزز وضوح البيئة الاستثمارية واستقرارها، ويدعم حماية الحقوق وتسوية المنازعات، ويرفع قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر والعوائد. كما يركز على تعميق الأسواق غير المصرفية عبر توسيع الأدوات

المالية وزيادة السيولة، إلى جانب تطوير البنية الرقابية والتحول الرقمي الآمن، بما يقلل المخاطر التشغيلية ويعزز الشفافية والحوكمة ويحفّز الابتكار المالي. ويمتد التطوير ليشمل قطاع التأمين وإعادة التأمين من خلال تحديث الأطر التنظيمية ورفع كفاءة الحوكمة، بما يدعم تقديم منتجات تحوطية واستثمارية متنوعة. كما تسهم الإصلاحات المؤسسية في تسريع الإجراءات وخفض التكاليف التشغيلية، بما يعزز جاذبية السوق، ويقود إلى بيئة استثمارية أكثر كفاءة وتنافسية قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق نمو مستدام.

منظومة التجارة الخارجية

تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في إطار توجه استراتيجي شامل للتنمية الاقتصادية يهدف إلى اتباع سياسة تجارية تم صياغتها لتكون قادرة على الارتقاء بالقدرات الإنتاجية، جذب الاستثمار، وتعزيز تنافسية الصادرات. ويستند هذا التوجه إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية وإجرائية تسهم في تحسين بيئة الأعمال، زيادة معدلات القيمة المضافة للمنتجات، وتعظيم أثر نمو الصادرات على التنمية المستدامة. كما يأتي هذا التوجه في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، التي أعادت تشكيل أنماط التجارة والاستثمار، مما يتطلب سياسات مرنة ومتكاملة لتعزيز قدرة مصر التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويعكس هذا التحرك تعظيم الاستفادة من التطور الملحوظ في حركة التجارة الخارجية خلال العقد الماضي، حيث شهد أداء التجارة الخارجية لمصر ودول العالم خلال عام ٢٠٢٤ طفرة ملحوظة، حيث ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية ليبلغ ١٢٠,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٩٢,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤، بما يعكس قوة ومتانة الاقتصاد المصري وتحسن جاذبية السوق المحلي للاستثمار والتصدير. كما يمثل انخفاض العجز في الميزان التجاري أحد المؤشرات الإيجابية البارزة، إذ تراجع ليسجل ٣٧,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٤٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بانخفاض قدره ١٠,٤ مليار دولار، وهو ما يُبرز نجاح السياسات الحكومية في تنمية الصادرات وتنظيم الواردات.

نتج هذا التحسن بالأساس عن زيادة الصادرات المصرية غير البترولية، والتي ارتفعت بقيمة ١٩,٢٨٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤ في دلالة واضحة على قدرة المنتج المصري على المنافسة في الأسواق العالمية وتنامي الثقة في جودة المنتجات المصرية، كما ارتفعت الصادرات المصرية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ طبقاً لبيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات لتسجل ٤٠,٦ مليار دولار أمريكي بالمقارنة بـ ٣١,١ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٩٪. ووفقًا لإجمالي الصادرات غير البترولية لعام ٢٠٢٤ والتي بلغت حوالي ٤١,٥ مليار دولار، استحوذت خمسة قطاعات رئيسية على نحو ٨٧٪ من الإجمالي، وهي: مواد البناء بنسبة ٢٦,٢٪، والمنتجات الكيماوية والأسمدة بنسبة ٢١,٢٪، والصناعات الغذائية بنسبة ١٤,٧٪، والسلع الهندسية والإلكترونية بنسبة ١٣,٨٪، والحاصلات الزراعية بنسبة ١١,٣٪. ويعكس هذا التركيز النسبي للهيكل القطاعي أهمية هذه القطاعات كركيزة أساسية للصادرات المصرية، مع إبراز الحاجة إلى توجيه الجهود نحو تعزيز حضورها في الأسواق الخارجية وتنويع القاعدة التصديرية بشكل تدريجي.

تعظيم دور الصناعة في دفع النمو وتعزيز التنافسية

تمتلك مصر مقومات واعدة يمكن توظيفها لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، وتعزيز القدرة التصديرية. ويتطلب ذلك تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية والتي تهدف إلى بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع المستدام والمرن.

شهد الاقتصاد خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحسنًا ملحوظًا في الأداء، مدفوعًا بانتعاش القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وعلى رأسها قطاع الصناعات غير البترولية. فقد سجّل النشاط الصناعي معدل نمو موجب بلغ ١٤,٦٨٪ خلال العام المالي، بعد أن تجاوز مرحلة الانكماش التي شهدها في العام المالي السابق والتي بلغ فيها التراجع نحو ٥,٢٢٪ ويعكس هذا التحول الإيجابي تحسن أوضاع الإنتاج الصناعي، مدعومًا بتيسير إجراءات الإفراج الجمركي عن المواد الخام والأولية، بما ساهم في استعادة الطاقة الإنتاجية للمصانع. وقد تجلّى هذا الانتعاش بوضوح في الأداء القوي خلال الربع الرابع من العام المالي، حيث بلغ معدل النمو ١٨,٨١٪.

شكل ٥ نسبة مساهمة قطاع الصناعات غير البترولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية)

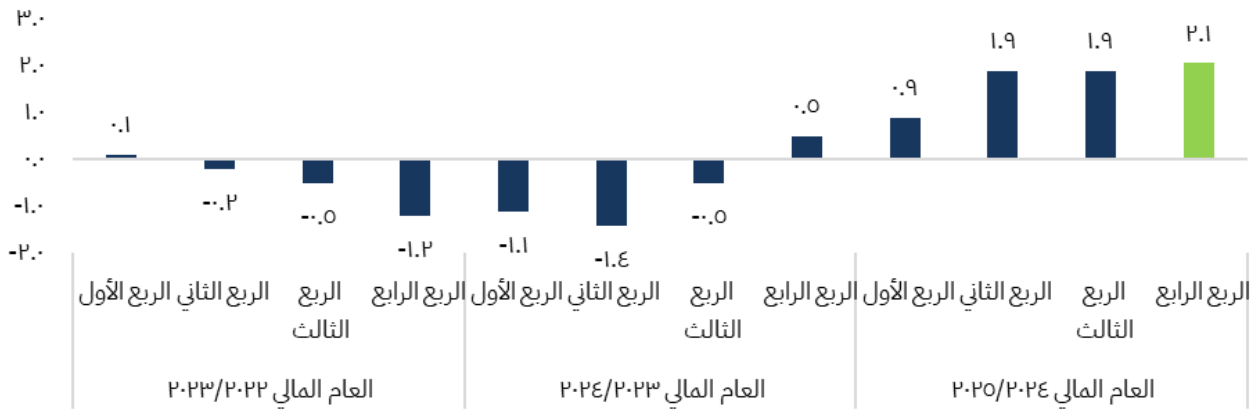

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شملت القطاعات الرئيسية المحفزة لهذا النمو صناعة السيارات (٩٤٪) الملابس الجاهزة (٥٤٪)، المشروبات (١٥٪)، والمنسوجات (٢٥٪). بالنسبة لصناعة السيارات، سجلت نموًا بحوالي ١٢٦٪ للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالربع المماثل، مدفوعًا بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات، والتي تستهدف إنتاج نحو ٥٠٠ ألف مركبة سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠. وكذلك، تألقت صناعة الملابس الجاهزة كمحرك آخر للنمو الصناعي، حيث سجّلت معدل نمو سنوي بلغ ٤٠,٥٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وزيادة بمعدل ٥٤٪ بالعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنه بالعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ويعزي هذا الأداء إلى زيادة ملحوظة في الصادرات، مدفوعة باستثمارات أجنبية مباشرة - لا سيما من الشركات الصينية - وتوسعات في المدن الصناعية المتخصصة بإنتاج المنسوجات والملابس، ما ساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه الصناعة في الأسواق الدولية.

وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، أصبحت التنمية الصناعية والتجارية وجذب الاستثمارات ذات الطابع المستدام أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما في ظل الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير سلاسل القيمة، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني.

التكامل بين استراتيجيات الاستثمار الأجنبي، والتنمية الصناعية، والتشغيل لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

يُعد التكامل بين الاستثمار والتجارة والصناعة أحد العوامل الجوهرية لدفع النمو الاقتصادي. فالتجارة الخارجية تُشكّل امتدادًا للمنظومة الصناعية من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، بينما يُسهم الاستثمار في تطوير البنية التحتية الصناعية، ونقل التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.

ويشكّل الربط بين استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر والاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية ركيزة أساسية لتعزيز التحول نحو اقتصاد منتج وتنافسي ومستدام. فاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة لا يسهم فقط في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الإنتاجية، بل يخلق أيضًا روابط قوية بين الشركات المحلية والعالمية، مما يعزز من تكامل سلاسل القيمة ويحفّز الابتكار ويعزز الإنتاجية.

وفي المقابل، تساهم تنمية قاعدة صناعية قوية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير بيئة مواتية للإنتاج والتصدير. هذا التكامل بين المسارين يُمكّن الاقتصاد من خلق فرص عمل منتجة، وتحقيق تحوّل في مستويات الدخل، والارتقاء بجودة النمو الاقتصادي، بما يضمن استدامته على المدى الطويل ويعزز من قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

ومن خلال دراسة دقيقة للقطاعات المعنية، تم تحديد مجموعة من القطاعات المستهدفة والمشتركة بين الاستراتيجيتين، وذلك على النحو التالي:

كما تم تحديد القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي وهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الصناعات الاستراتيجية: الصناعات الغذائية، الأدوية، الكيماوية، الهندسية.
- مجموعة الصناعات الهامة: الأجهزة الطبية، الغزل والنسيج، مواد البناء، الاخشاب.
- مجموعة الصناعات المستقبلية: البرمجيات، السيارات الكهربائية، البطاريات، الوقود الأخضر والصناعات الخضراء.

والجدير بالذكر أن هذه القطاعات والأنشطة الفرعية تندرج ضمن القطاعات القابلة للتبادل التجاري التي تم تحديدها سابقًا، وتشمل الصناعة، السياحة، الزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي القطاعات التي تمثل الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام وزيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

كما تعمل الحكومة المصرية على تعزيز التكامل بين استراتيجيات وسياسات **الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية، والتجارة الخارجية مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل**، بهدف تعظيم الأثر التنموي من حيث خلق فرص عمل منتجة ولائقة، إلى جانب تعزيز النمو المستدام.

يأتي هذا التوجه في سياق الاستعداد لمواجهة الزيادة المتوقعة في أعداد الداخلين إلى سوق العمل خلال العقد المقبل، نتيجة ما يعرف بظاهرة «الصدى الديموغرافي Youth Bulge»، وما قد يصاحبها من

شكل ٦ الصدى الديموغرافي Youth Bulge

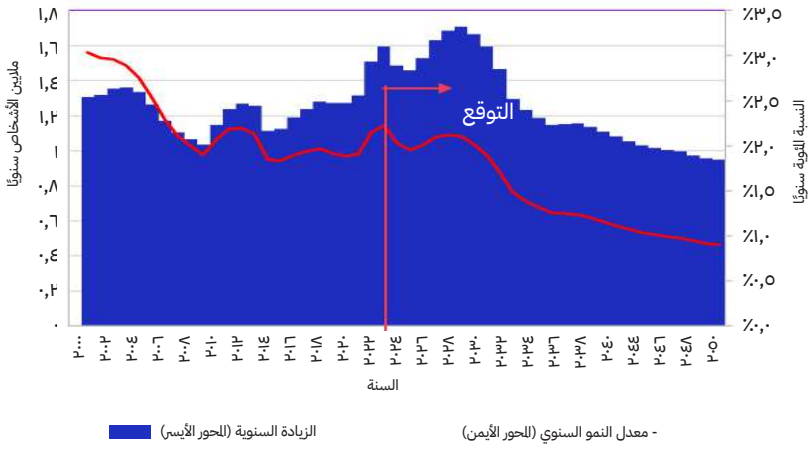

المصدر: حسابات خبراء منظمة العمل الدولية بناءً على متوسط توقعات السكان لمصر التي قدمتها مراجعة عام ٢٠٢٤ لتوقعات السكان العالمية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤).

ضغوط على معدلات البطالة بحلول عام ٢٠٣٣، إذا لم تواكب سياسات التشغيل وتيرة النمو السكاني، حيث من المتوقع أن يزيد عدد السكان في سن العمل بأكثر من ١,٧ مليون سنويًا حتى عام ٢٠٣٠.

وتتضح أوجه التكامل بين الاستراتيجيات/السياسات المختلفة على النحو التالي:

أولًا: الاستثمار الأجنبي كمدخل للإنتاج والتشغيل

تُولي الحكومة اهتمامًا متزايدًا بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد فرص العمل، مع التركيز على قطاعات كثيفة العمالة، إلى جانب القطاعات التي تمزج بين عنصري العمل ورأس المال؛ كالصناعة، السياحة، الزراعة، الطاقة المتجددة، وخدمات التعهيد. ومن المستهدف أن يساهم الاستثمار في هذه القطاعات في نقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية، وتحقيق تأثيرات إيجابية على التوظيف والدخول.

ثانيًا: الصناعة كمحرك للنمو والتشغيل

تُشير بيانات ٢٠٢٤ إلى أن **قطاع الصناعة وحده يستوعب ١٣,٢٪ من المشتغلين (نحو ٣,٩٥ مليون مشتغل)**، ليأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء. ويمتلك هذا القطاع إمكانات كبيرة لزيادة معدلات التشغيل، لا سيما في المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ويتم التركيز على **دعم الصناعات كثيفة العمالة** من خلال: تقديم حوافز استثمارية موجهة للمحافظات الأقل جذبًا، لضمان توزيع عادل للفرص وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ودعم جهود نقل ملكية الأصول الصناعية غير المستغلة وتوظيفها كضمانات لإطلاق برامج تمويل إنتاجي. علاوة على ذلك، فإن تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة وخاصة الريادية القائمة على الابتكار، من شأنها أن تؤدي الي انتعاش النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل وتحسين الدخول.

ثالثًا: التجارة كمُحفّز للطلب ومُضاعف لفرص العمل

لضمان استدامة التوظيف الناتج عن التصنيع والاستثمار، تعمل الحكومة على ربط الإنتاج الصناعي بقنوات التصدير، من خلال: تعزيز النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية وتطوير البنية التحتية اللوجستية والموانئ وتحفيز الالتزام بالمعايير العالمية للجودة والسلامة. هذا الربط يُؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات القطاع الصناعي، ويولّد وظائف مباشرة، وغير مباشرة، تؤدي إلي تحسين مستويات الدخول إلى جانب زيادة التنافسية.

رابعًا: تنمية المهارات والابتكار التكنولوجي وربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل

ولضمان تحقيق أقصى عائد من الاستثمارات الصناعية والتجارية، تمثل المهارات المدخل الأساسي لنجاح هذا التكامل حيث تشير دراسة للصندوق النقد الدولي إلى أن زيادة متوسط سنوات التعليم بمقدار سنة واحدة تنعكس إيجابًا على المدى الطويل، إذ تسهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تتراوح بين ٣ و٦ بالمئة وتضيف ما بين ٠,٤ و١,٤ نقطة مئوية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ووفقًا للبنك الدولي، فإن زيادة معدل التعلم بواقع سنة واحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٢٪. ويتحقق ذلك من خلال: تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، خاصة أن القطاع الخاص يساهم بنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وبنسب مماثلة في خلق الوظائف؛ رفع كفاءة الخريجين لتلبية متطلبات سوق العمل المحلي والدولي؛ وتوجيه التعليم نحو المهارات المطلوبة في القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية. وبالتالي لابد من التركيز على الآتي:

١. **ربط برامج التدريب الفني والمهني باحتياجات السوق لضمان مواءمة العرض مع الطلب على العمالة.** فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات مما يُعزز من جودة التعليم الفني بما يتماشى مع المعايير الدولية. ومن أبرز هذه المبادرات تعاون شركات كبرى مثل شنايدر إلكتريك، بي. تك، وأوراسكوم مع الحكومة لدعم تطوير التعليم الفني وربطه بالقطاعات الاقتصادية الحيوية. إلى جانب التعاون مع جهات دولية مثل مؤسسة

التدريب الأوروبية ومنظمة العمل الدولية لتطوير المهارات، بما في ذلك المهارات الخضراء، ودمج اعتبارات التشغيل في السياسات التجارية والاستثمارية.

٢. **تعزيز البنية المؤسسية للجودة.** تم الاستثمار في تحسين جودة التعليم الفني وتوسيع نطاقه الجغرافي والقطاعي، عبر إنشاء مؤسسات داعمة مثل الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم الفني والتقني (إتقان – ETQAAN)، ومركز تعزيز جودة التعليم الفني (CEQAT)، وأكاديمية معلمي التعليم الفني والتقني (TVETA)، بما يسهم في تقليص الفجوة بين العرض والطلب على العمالة وتعزيز فرص اندماج الشباب في سوق العمل الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات كثيفة العمالة، مثل الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية، تمثل مسارًا حيويًا لاستيعاب نسبة كبيرة من النساء في سوق العمل، مما يجعل من تطوير المهارات في هذه القطاعات أداة فعالة ليس فقط لتعزيز التوظيف، بل أيضًا لتمكين المرأة اقتصاديًا، وتحقيق مزيد من الشمول في سوق العمل.

٣. **تفعيل عمل مجالس المهارات قطاعية في القطاعات الاقتصادية المستهدفة،** والذي يساهم في تطوير المعايير المهنية، واعتماد الكفاءات، وتعزيز التطوير المستمر للمهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص التوظيف، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري كما هو الحال في قطاع الصناعات الكيماوية. فقد قام المجلس المشكل بالفعل من قبل القطاع في تحديد أهم المهن والوظائف، والمهارات والجدارات المقابلة لها- الحالية والمستقبلية - ورصد فجوات المهارات، وتصميم أطر تدريب وتعليم متخصصة سيتم اعتمادها رسميًا وفق المعايير الأوروبية، بما يعزز جاذبية القطاع للاستثمار ويحمي سوق العمل من الإحلال بعمالة أجنبية أعلى مهارة. ويمتد هذا النهج إلى **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، بما يشمله من مجالات واعدة كالأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتطوير البرمجيات، والخدمات الرقمية، حيث يتطلب قوة عاملة تمتلك مهارات تقنية ورقمية متقدمة.

كما تركز المجالس على تنمية المهارات في مجالات التحول الأخضر، عبر مواءمة التدريب مع متطلبات الاقتصاد المستدام، بما في ذلك تنفيذ مجالس مهارات لقطاع الطاقة المتجددة بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية. وبالتوازي، يجري التعاون مع منظمة العمل الدولية لتطبيق نموذج تقييم الوظائف الخضراء لقياس أثر السياسات المناخية على العمالة، خصوصًا النساء والشباب، ودعم انتقال عادل يعزز النمو المستدام.

وفي ظل التغيرات الديناميكية في أسواق العمل واتساع فجوة المهارات، يُحذّر البنك الدولي من وجود «فجوة في رأس المال البشري» تعيق استعداد القوى العاملة لمتطلبات المستقبل. لذا، يتعين على الحكومات، لا سيما في الدول النامية، القيام بدور حاسم في بناء رأس مال بشري قوي، من خلال الاستثمار المبكر في الصحة والتعليم، وتوسيع فرص التدريب المهني، وتوفير بيئة تمكينية للفئات الأكثر هشاشة.

وتتطلب هذه الرؤية الشاملة لتطوير رأس المال البشري اتباع مسار متكامل عبر مراحل الحياة المختلفة يشمل:

- **تنمية شاملة خلال أول ١٠٠٠ يوم من الحياة؛**
- **تطوير المهارات المعرفية والاجتماعية في مرحلة الطفولة؛**
- **اكتساب المهارات وسلوكيات العمل المناسبة في فترة المراهقة والشباب؛**
- **تحديث المهارات باستمرار خلال مرحلة النضج المهني؛**
- **والحفاظ على صحة جيدة لتحقيق شيخوخة منتجة ونشطة.**

ويكتسب هذا التوجه بعدًا تطبيقيًا من خلال مؤشر التنمية البشرية (HDI)، الذي يقيس التقدم التنموي عبر ثلاثة أبعاد مترابطة: الصحة (متوسط العمر المتوقع)، والتعليم (متوسط وعدد سنوات الدراسة المتوقعة)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الدخل القومي). ويُعد HDI مرآة لفعالية سياسات تنمية رأس المال البشري، حيث تُظهر تجارب الدول أن التحسينات في هذا المؤشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا

بانخفاض الفقر والبطالة، وارتفاع مستويات العدالة الاجتماعية. وفي حالة مصر، ورغم التحسن التدريجي في تصنيفها، لا يزال هناك مجال كبير لتعزيز مكونات المؤشر، لا سيما في التعليم والصحة، لتحسين جودة الحياة وتحقيق طفرات تنموية مستدامة. لذا، يُعد تقرير التنمية البشرية في مصر من أبرز الأدوات الوطنية التي تقدم تحليلاً موضوعيًا لقياس التقدم في مجالات التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة، وهي جميعها عناصر مترابطة تؤثر بشكل مباشر على تعزيز الجاهزية لسوق العمل وزيادة الإنتاجية.

كما تبرز أهمية مؤشر رأس المال البشري HCI الصادر عن البنك الدولي كأداة حيوية لكل من الحكومة والمواطنين، إذ يُسهم في تقييم الجوانب المرتبطة بالإنتاجية، مثل معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة، واستعدادهم المبكر للنجاح، ومستوى تحصيلهم الدراسي، وصحة البالغين.

٨. التعاون الدولي والشراكات الدولية من أجل النمو والتشغيل

تقوم الشراكات الدولية في المجال التنموي على نهج متكامل لا يقتصر على تمويل المشروعات ذات الأولوية وسد الفجوة التمويلية، بل يستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام والمساهمة في صياغة السياسات الدولية للمنافع العامة العالمية (Global Public Goods) مثل التحول الأخضر، والطاقة المستدامة، والصحة العامة. وتمثل مصر منصة محورية للتعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في تنفيذ مشروعات تضع المواطن في قلب العملية التنموية، من خلال حشد التمويل والدعم الفني والخبرات الدولية بما يدعم تحسين الخدمات وفرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة. وفي هذا الإطار، وكما سبق الإشارة إليه، يأتي تمويل القطاع الخاص كركيزة أساسية لدعم قدرته على التوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا، بما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة، من خلال أدوات تمويل مبتكرة، ومساعدات فنية، ودعم السياسات الحكومية في مختلف القطاعات. وفي الوقت ذاته، تقوم السياسة الخارجية المصرية على تنويع وتوازن العلاقات مع مختلف القوى الفاعلة دوليًا، وتوظيف الثقل المصري إقليميًا ودوليًا لخدمة الأولويات الوطنية.

وفي وقت أصبحت فيه تعبئة الموارد منخفضة التكلفة تحديًا جوهريًا أمام الدول، في ظل اشتداد الضغوط الجيوسياسية وتقلب شروط وارتفاع تكاليف الاقتراض عالميًا، أسهمت جهود التعاون الدولي في بناء شراكات تنموية فاعلة خلال السنوات الست الماضية، رغم تلك التحديات، وتمكنت من تعبئة تمويلات ميسرة لدعم مختلف القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب توفير تمويلات منخفضة التكلفة (تمويل تنموي ميسر) للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية والأجنبية. وتتميز هذه التمويلات بكونها طويلة الأجل وميسرة، حيث يبلغ المتوسط الترجيحي لسعر الفائدة ١,٧٪، مع متوسط فترة سماح ٦,٦ سنوات وفترة سداد ٢٠ عامًا.

كما تلعب التمويلات الانمائية الميسرة دوراً بارزاً في جذب مصادر للتمويل وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي، ويتم تحقيق ذلك من خلال آليات التمويل المبتكرة بهدف دعم الأولويات الوطنية، وتحفيز الاستثمار الخاص، وخفض الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة، في إطار الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتُعد مبادلة الديون من أجل التنمية والضمانات الائتمانية من أبرز هذه

الآليات، حيث تسهم في تخفيف أعباء الدين، وتوجيه الموارد لتمويل مشروعات تنموية ذات أولوية، وجذب الاستثمارات، خاصة في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية. كما تعكس الشراكات مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و«ضمان» نموذجًا متكاملًا يجمع بين التمويل والتأمين والدعم المؤسسي، وقد أسهمت في تمويل التجارة، ودعم الصادرات، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز الاستدامة المالية، بما يخدم تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠. وفي السياق ذاته، يمثل صندوق مصر لإعداد دراسات المشروعات (EPPF) أداة محورية لدعم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاصPPP ، بقيمة١٠ ملايين يورو ولمدة٧ سنوات، ويعمل بآلية الصندوق الدوار لضمان الاستدامة. ويركز المرفق على مشروعات البنية التحتية الخضراء، ويتسق مع برنامج «نُوَفِّي»، خاصة في قطاعات المياه والطاقة.

فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة

تلعب اللجان المشتركة دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وغيرها من دول العالم، وتعد فرصة لدراسة المزيد من مجالات التعاون المشترك بين الدول، وتتيح آلية اللجان المشتركة الإطار المناسب لمناقشة ووضع آليات التعاون موضع التنفيذ. كما تُعد من أهم آليات التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم تبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة. وقد أظهرت اللجان المشتركة مع دول مثل رومانيا، طاجيكستان، بولندا، العراق، الأردن، لبنان، أوزبكستان، المجر، ألبانيا، فيتنام، الجزائر وتونس فرص تعاون محددة تستند إلى المزايا التنافسية لكل دولة، تشمل مجالات مثل تصنيع الأغذية، الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه، الزراعة الذكية والتحول الرقمي، تطوير البنية التحتية والصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، الزراعة المستدامة، التكنولوجيا الرقمية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

البريكس وبنك التنمية الجديد

وفي ضوء انضمام مصر لتجمع دول البريكس خلال عام ٢٠٢٤، وهو ما لا يعد اعترافًا بالإمكانيات الاقتصادية لمصر كأحد أهم الاقتصادات الناشئة في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط فحسب، بل يعكس تقارب الرؤى والأهداف المشتركة بين دول البريكس والتي تمثل طيفاً واسعاً من دول الجنوب العالمي.

يسعى تجمع البريكس وبنك التنمية الجديد (البريكس سابقاً) إلى تعزيز النمو الشامل من خلال التعاون بين الأسواق الناشئة والنامية وذلك ترسيخاً لمفهوم التعاون بين دول الجنوب، وفي هذا السياق فإن مصر تسعى للعمل جنباً إلى جنب مع الدول الشريكة لدفع التعاون بين بلدان الجنوب، والمساهمة في تحقيق الرخاء المُشترك وتعزيز التنمية المستدامة، هذا إلى جانب أن وضع أطر مؤسسية للتعاون بين دول البريكس وبنك التنمية الجديد يعمل على تحفيز جهود جذب المزيد من الاستثمارات لمصر.

يمثل التعاون بين دول الجنوب حجر الزاوية في استراتيجية بنك التنمية الجديد، كونه البنك الأول الذي تقوده دول الجنوب، ومن ثم، فإن التعاون مع البنك لا يقتصر فقط على التعاون المالي من خلال دعم المشروعات التنموية، بل يشمل تبادل أفضل السياسات والممارسات الناجحة المتعلقة بتعزيز جهود تحقيق التنمية الاقتصادية. وتضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات المصرية المعنية لصياغة استراتيجية وطنية لتعظيم الاستفادة من انضمام مصر للبريكس وبنك التنمية الجديد.

شراكة استراتيجية مع القارة الإفريقية

إيماءً إلى أهمية التعاون جنوب - جنوب كأداة استراتيجية لتعزيز النمو المستدام وخلق شراكات اقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي، تضع الحكومة في إطار نموذجها الاقتصادي الجديد القائم على القطاعات القابلة للتبادل التجاري خارطة طريق لتعميق الشراكات الاقتصادية مع أفريقيا وتعزز الاندماج التجاري والصناعي والاستثماري، مستندة إلى الاستراتيجيات القطاعية سالفة الذكر.

وترتكز هذه الخارطة على تطوير بنية تحتية مادية ورقمية متقدمة، وتوسيع سلاسل التوريد الإقليمية، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق عبر شبكات نقل ولوجستيات متكاملة، وربط مينائي وجوي فعال، مدعوم بآليات

تمويل مبتكرة وأنظمة دفع إقليمية ميسّرة. كما تولي أهمية خاصة لضمان النفاذ إلى الطاقة المستدامة، وبناء القدرات البشرية، وتوسيع قاعدة ريادة الأعمال، بما يعزز من مرونة الاقتصادات الأفريقية أمام الصدمات، ويرسّخ مسار التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي، قادر على خلق فرص عمل نوعية وزيادة القيمة المضافة، وفتح آفاق جديدة للتجارة البينية في القارة كما هو موضح أدناه:

- **البنية التحتية والربط الإقليمي:** الاستثمار في شبكات النقل البرية والبحرية والجوية، والموانئ، والسكك الحديدية، مع التوسع في مشروعات البنية التحتية الرقمية عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الثلاثي.
- **تعزيز التجارة البينية:** فتح خطوط ملاحية وجوية جديدة، وتنظيم معارض دورية للمنتجات الإفريقية، ودعم المصدرين المصريين عبر الوكالة المصرية لضمان الصادرات، وتفعيل نظام الدفع والتسوية الإفريقي PAPSS لخفض تكلفة وزمن التحويلات.
- **أمن الطاقة والتحول الأخضر:** تنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة وخاصة الشمسية، وتوفير مصادر كهرباء مستدامة لزيادة الأمن الطاقي ودعم النمو الاقتصادي بالقارة.
- **التنمية البشرية:** تبادل أفضل الممارسات التعليمية، وربط التعليم بسوق العمل، وتنظيم ورش عمل مشتركة لتعزيز المهارات والحد من البطالة.
- **ريادة الأعمال والقطاع الخاص:** دعم الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية، والاستفادة من منصة حافز كأداة للتعرف على فرص تمويل واستثمار مشتركة، مع تعزيز التعاون الاقتصادي الجنوب–جنوب لنقل التجارب الناجحة.
- **السلام والأمن:** دعم جهود تسوية النزاعات الداخلية والحدودية كشرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنمية الشاملة.
- **التحول الرقمي والخدمات الذكية:** من خلال إنشاء منصات رقمية موحدة لتعزيز التجارة البينية مع دول القارة الإفريقية، ودعم مشروعات الحوكمة الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية.
- **الصحة العامة والتكنولوجيا الحيوية:** من خلال التوسع في مبادرات مكافحة الأوبئة والأمراض المشتركة، ونقل خبرات مصر في صناعة الدواء واللقاحات، مع إنشاء مراكز إقليمية للبحوث الطبية والصحية.
- **الأمن الغذائي والزراعة الذكية:** من خلال تعزيز الشراكات في مجال الصناعات.

٩. التخطيط المكاني لتوطين التنمية الاقتصادية على مستوى المحافظات

وفي سياق تكامل السياسات الاقتصادية الكلية مع البعد المكاني للتنمية، تضع الدولة المصرية تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في صدارة أولوياتها، انطلاقًا من قناعة بأن العدالة المكانية والاجتماعية هي أساس التنمية الشاملة. ويُرسخ قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ هذا التوجه من خلال توفير إطار تشريعي متكامل للتخطيط على المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، يضمن سد الفجوات التنموية وتوزيع الاستثمارات العامة وفق معايير علمية. كما يتكامل هذا مع قانون البناء الموحد رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨، لضمان ترجمة الرؤية التنموية إلى واقع عمراني ملموس، حيث أصبح المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ركيزة أساسية في منظومة التخطيط القومي، حيث يوجّه التوزيع المكاني للاستثمارات، ويشكّل المرجعية المكانية لموازنات البرامج والأداء على مستوى المحافظات، ويربط بين الاحتياجات العمرانية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المتوازنة. ويستكمل قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ الإطار التشريعي من خلال ضمان ربط الموارد بالبرامج التنموية وأولويات الدولة وفق منهجية البرامج والأداء، بينما يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد المزمع إصداره الإطار التنفيذي واللامركزي الذي يمكّن الوحدات المحلية من التخطيط، وإدارة الموارد، ومحاسبة النتائج.

تمثل البيانات والأدلة الركيزة الأساسية لصياغة سياسات تنموية أكثر استهدافًا وفعالية، إذ توفر البيانات الدقيقة والتحليلات المنهجة الأساس لفهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات ورصد الفجوات والتفاوتات الإقليمية. وتمكّن هذه التحليلات من فهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات وتحديد الفجوات، من خلال توظيف أدوات إحصائية ودراسات متخصصة، مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي والسكاني، والمؤشرات التنموية المتنوعة مثل مؤشرات التنمية البشرية والفقر متعدد الأبعاد ومؤشر تنافسية المحافظات، كأدوات تحليلية هامة تسهم في توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد. كما يساهم تقرير التنمية البشرية في ربط البيانات بالسياسات العامة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز من كفاءة التخطيط ويوجه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا.

وفي الوقت ذاته، تتبنى الدولة نهجًا مؤسسيًا متكاملاً لتطوير منظومة تخطيط قومي ومحلي أكثر مرونة وفاعلية، يقوم على ربط الاستثمارات العامة باحتياجات المحافظات الفعلية وفق مؤشرات قياس للفجوات التنموية، وتعزيز التوزيع العادل للموارد من خلال اعتماد معادلة تمويلية مطورة وكفاءة الإنفاق، من خلال تحديث معايير تقييم المشروعات تجعل اختيارها قائمًا على العائد التنموي والتكلفة والجدوى. وتمتد الإصلاحات إلى تطوير البنية المعلوماتية المكانية NSDI، وتقدير الاستثمارات الخاصة لزيادة واقعية الخطط، وتمكين المحافظات من صياغة أولوياتها داخل برامج تنمية محلية مطوّرة. ويعزز هذا النهج اعتماد السياسة الحضرية الوطنية (سبتمبر ٢٠٢٣) التي تربط أدوار المدن بالموازنة الاستثمارية وتستهدف توجيه النمو الحضري، وتدعيم التنمية الاقتصادية المحلية، وتفعيل حوكمة حضرية متكاملة. ويتكامل ذلك مع منظور «أقطاب النمو» لتوجيه الاستثمار العام والخاص نحو مراكز اقتصادية ذات ميزات تنافسية قادرة على رفع الإنتاجية وجذب الاستثمار وتوليد فرص العمل بما يحقق توزيعًا أكثر اتساقًا لفرص التنمية.

١٠. البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية: سياسات وإجراءات هيكلية شاملة (اقتصادية –اجتماعية – قطاعية)

في إطار تحديد المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال السنوات القادمة، يتناول هذا الجزء السياسات والإجراءات التي شكلت الأساس في صياغة هذه المستهدفات وتحديد المسار المطلوب لتحقيقها. وفي هذا السياق، تُمثّل الإصلاحات الهيكلية حجر الزاوية في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود، إذ إنها لا تقتصر على دعم النمو، بل تهدف إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز مرونته، وتنويع هيكله الإنتاجي، ورفع كفاءته التنافسية.

وانطلاقًا من هذا التوجه، تواصل الدولة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يُعد الإطار التنفيذي الأهم لتوجيه التدخلات والسياسات القطاعية، استنادًا إلى ثلاثة محاور استراتيجية مترابطة، وهي:

١. **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي**، من خلال إجراءات مثل إدارة الدين العام، والإصلاح المالي وتعزيز الشفافية، وحوكمة الاستثمارات العامة، وتنفيذ إصلاحات ضريبية فعالة لتعبئة الموارد والإيرادات المحلية، فضلًا عن تفعيل برامج الحماية الاجتماعية.

٢. **رفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال**، عبر تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية، وتيسير الإجراءات، وتحفيز الاستثمار والرقمنة، وحماية المنافسة، وتبسيط التجارة.

٣. **دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**، من خلال التوسع في الطاقة النظيفة، وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص في مجالات مثل المياه، وتطوير أسواق الكربون، وخفض الانبعاثات

ويتم تنفيذ هذه المحاور من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات حيث تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور رئيسي في قيادة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية،

من خلال صياغة سياسات وإجراءات الإصلاح بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية المعنية، وبما يتسق مع الاستراتيجيات والأولويات القطاعية للدولة. كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتعبئة تمويلات دعم الموازنة اللازمة لتسريع تنفيذ الإصلاحات وتعزيز أثرها المؤسسي والاقتصادي. ولأول مرة، تم اعتماد إطار زمني واضح لجميع السياسات والإجراءات الإصلاحية، مدعومًا بآلية متابعة وتقييم ربع سنوية، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان استمرارية التنفيذ.

وتعكس الإصلاحات الهيكلية الشاملة اتساع نطاق التحول الاقتصادي الذي تتبناه الدولة المصرية، حيث يضم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية حزمة واسعة من أكثر من ٤٠٠ سياسة وإجراء تنفذها أكثر من ٥٠ جهة حكومية ووطنية، ضمن هيكل إصلاحي مترابط يستهدف معالجة القيود التي تعوق النمو الإنتاجي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. ويرتكز البرنامج على إصلاحات جوهرية لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص وتسهيل التجارة وتعزيز التنافسية الصناعية، إلى جانب تطوير النظام الضريبي، وتحديث الأسواق المالية غير المصرفية، وتحسين حوكمة وإدارة الاستثمارات العامة والدين العام. كما يدمج البرنامج بُعد العدالة الاجتماعية عبر توسيع الحماية الاجتماعية ودعم سوق العمل، ويعالج تحديات القطاعات الحيوية مثل المياه والكهرباء، بالتوازي مع دفع التحول الرقمي والابتكار وبناء اقتصاد أخضر من خلال سياسات طاقة مستدامة وتطوير سوق الكربون. وتبرز هذه المنظومة شمولية وزخم الإصلاحات بوصفها جزءًا من تحول استراتيجي واسع يهدف إلى رفع الإنتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على تحقيق نمو مستدام عالي القيمة المضافة.

السياسات والإجراءات ذات الأولوية في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

يتضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية مجموعة من السياسات والإجراءات ذات الأولوية التي تمثل محركات أساسية لإطلاق الطاقات الكامنة للاقتصاد المصري ودعم مسار التحول الإنتاجي والنمو المستدام. وترتكز هذه الإصلاحات على معالجة الاختلالات البنيوية، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد وقدرته على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن الأمثلة التالية تعكس نماذج مختارة ضمن نطاق أوسع من السياسات والإجراءات المدرجة داخل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

فيما يخص **التنمية الصناعية**، يبرز تطبيق نظام المزايدات التنافسية لتخصيص الأراضي الصناعية ورقمنة الخدمات الصناعية عبر المنصة الرقمية كأمثلة على جهود تعزيز التنافسية وزيادة كفاءة بيئة الاستثمار الصناعي. وفي مجال **الحماية الاجتماعية**، تعد عملية تسجيل مستفيدي تكافل وكرامة تلقائيًا في التأمين الصحي الشامل وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي من أبرز التدخلات التي ترفع كفاءة منظومة الحماية وتسهم في الدمج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستحقة.

كما تعكس إصلاحات **إعادة تعريف دور الدولة** جانبًا محوريًا في البرنامج من خلال إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة وتحديث سياسة ملكية الدولة لتقليل المزاحمة أمام القطاع الخاص، إلى جانب تنظيم التوريد المباشر للكهرباء المتجددة بين منشآت القطاع الخاص بما يدعم التحول الأخضر وخفض تكاليف الإنتاج. وفي محور **الاقتصاد الرقمي والابتكار**، تأتي إصلاحات مثل الإطار التنظيمي للتمويل الجماعي، وتطوير منظومة الاستثمار غير المصرفي، وبرامج دعم الشركات الناشئة ورأس المال المخاطر لتعزيز بناء اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا وريادة الأعمال.

وتعكس هذه النماذج تنوع وعمق السياسات والإجراءات الهيكلية ذات الأولوية داخل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتي تغطي الاستثمار والصناعة والطاقة والحماية الاجتماعية والابتكار والرقمنة، دون أن تمثل حصراً لكافة التدخلات. فهي جزء من منظومة أوسع من الإجراءات التكاملية المصممة لتعزيز الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المصري.

والجدير بالذكر أنه تم إدراج مصر ضمن الدول المشاركة في الإصدار الثالث من تقرير «جاهزية بيئة الأعمال» (Business-Ready) الصادر عن مجموعة البنك الدولي والمقرر إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢٦. والذي يستند إلى استبيانات الشركات ومشاورات الخبراء لتقييم بيئة الأعمال عبر ثلاثة محاور رئيسية: الإطار التشريعي والتنظيمي، وجودة الخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية، من خلال عشرة موضوعات تغطي مختلف مراحل دورة حياة الشركات، منها تأسيس الشركات، الضرائب، العمالة، الخدمات المالية، والتجارة الدولية، وغيرها.

وفي إطار استعداد مصر للانضمام للتقرير، قامت الحكومة المصرية بتحديد مجموعة إصلاحات جديدة في مختلف موضوعات التقرير تستند إلى نتائج المشاورات مع القطاع الخاص والجهات الوطنية وتحليل البيانات، بما يُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويُسهم في تحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية. ويتكامل هذا الجهد مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطط الإصلاح الهيكلي الجارية، ويُعزز من جذب الاستثمارات ودور القطاع الخاص في التنمية.

وتشير التقديرات إلى أن الإصلاحات الهيكلية الجارية في مصر تحمل عوائد نمو واضحة، إذ من المتوقع أن تعزز مرونة الاقتصاد واستدامة النمو، وترفع الإنتاجية، وتحسن القدرة التنافسية، وتزيد من جاذبية الاستثمار الخاص. كما أن إصلاحات الحوكمة وتسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص تُعد محركات رئيسية لتحقيق مكاسب اقتصادية على المديين القصير والمتوسط، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا وإنتاجية وتنوعًا. ومن شأن ذلك أن يعزز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ويقوي قدرتها على مواجهة الصدمات، ويمهد لنمو قائم على الابتكار والتنافسية.

وللمرة الأولى يتم نشر قائمة بالسياسات والإجراءات الهيكلية المنفذة بالتوازي مع الإعلان عن نتائج الناتج المحلي الإجمالي، في خطوة تعكس الترابط الوثيق بين مسار النمو الاقتصادي والتقدم المُحرز في تنفيذ الإصلاحات وتعزز من فهم التطورات الاقتصادية في سياقها الهيكلي الأوسع.

وتقوم هذه الجهود على قناعة راسخة بأن الاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية المستدامة **ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري**. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

الاستقرار يمكّن الإصلاحات، والإصلاحات تعزز الاستقرار - مما يرسخ أسس التنمية الاقتصادية

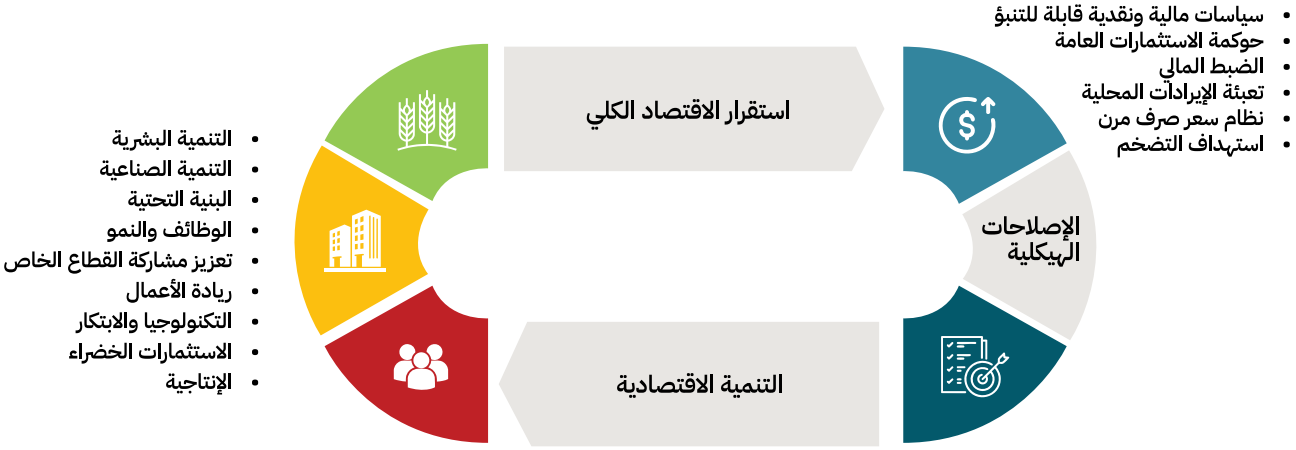

- المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي
- المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال
- المحور الثالث: دعم الانتقال الأخضر

المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

١١. المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

يأتي هذا الجزء ليُترجم أولويات الإصلاح الهيكلي والحلول المقترحة التي تم استعراضها إلى مجموعة متسقة من **المستهدفات الكمية**، ضمن **إطار اقتصاد كلي مبسط** يتضمن مجموعة من **الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مأمول بحلول ٢٠٥٠**. ويعتمد هذا الإطار على **ثلاثة سيناريوهات**:

- **السيناريو الأساسي:** يعكس المسار المتوقع في ظل استمرار جهود الإصلاح الحالية،
- **سيناريو الإصلاح المتسارع:** يقوم على تسريع وتيرة الإصلاحات، و
- **السيناريو المتحفظ:** سيناريو أكثر تحفظًا يأخذ في الاعتبار المخاطر النزولية المتمثلة في تصاعد حالة عدم اليقين العالمي والتوترات الجيوسياسية وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الوطني.

تم تقدير مجموعة من المستهدفات الاقتصادية استناداً إلى سلاسل زمنية تعكس الاتجاهات السابقة، وأحدث مؤشرات الأنشطة الاقتصادية، وأخذًا في الاعتبار مسار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب ما تضمنته رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، فضلًا عن الاستراتيجيات القطاعية المشار إليها في السردية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تعكس الاتجاهات العامة المستهدفة في تلك المرجعيات، مع مراعاة تحقيق قدر من الاتساق والترابط بين السياسات الكلية والقطاعية، بما يدعم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

يستعرض الجدول التالي أهم المستهدفات والافتراضات الأساسية لسيناريو الإصلاحات المتسارع، والتي تم تحديدها على مدى السنوات القادمة حتى عام ٢٠٣٠، وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠، كما يتضمن مقارنة بين السيناريوهات الثلاثة (الإصلاحات، الأساسي، المتحفظ) فيما يخص مؤشرات عام ٢٠٣٠ فقط. ويمكن الإطلاع على الافتراضات المرتبطة بالسيناريوهات المختلفة والفرص والمخاطر في الجزء الأخير من السردية الوطنية بعنوان «المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة».

المُؤشّر[1]	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[2]
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات
مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٤	٥,٣	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٦,٢	٧,٥	٥,٠	٨
مُعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٢	٣,٨	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٤,٦	٥,٩	٢,٩	٦,٥
مُساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪) (البترولية وغير البترولية)	١٥,١	١٥,٧	١٦,٢	١٧,٢	١٨,٥	١٨,٨	٢٠	١٦	٢٥
مُساهمة الصناعة غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢,١	١٣	١٣,٧	١٤,٩	١٦,٤	١٦,٤	١٨	١٣	٢١
مُساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٧	٣,٩	٤	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٩	٤,٠	٦
عدد السائحين بالمليون[3]	١٩,١	٢٠,٨	٢٢,٨	٢٤,٩	٢٧,٢	٢٢	٣٠	١٩	٥٠
مساهمة قطاع الطاقة (الكهرباء واستخراجات البترول والغاز وتكرير البترول) في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨,٧	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٩,١	٨,٨	٩,٤	٨,٥	١٠
نسبة مشاركة الطاقة النظيفة بمزيج الطاقة الشاملة (رياح-شمسي-مائي- نووي ٪)	١٢[4]	١٨,٦	١٩	٢٣	٣٣	٣٩	٤٢	٢٠	٥٥
مُساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)[5]	٢,٤	٢,٧	٣	٣,٤	٣,٩	٣,٠	٤,٥	٢,٥	٨
مُساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٧,٣	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٥	١٧,٦	١٧	١٧,٧	١٧,٠	٢٠
الاستثمارات الكليّة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٧	١٣,٣	١٤,٩	١٦,٥	١٨,١	١٧,٣	٢٠	١٤	٢٥

١ تعتمد التقديرات على البيانات الفعلية المتاحة حتى ديسمبر ٢٠٢٥.
٢ تم الاسترشاد بنتائج نموذج التنبؤ بأوضاع الاقتصاد الكلي MFMOD – GJ المستخدم من قبل البنك الدولي عند تحديد مستهدفات عام ٢٠٥٠
٣ يشير عدد السائحين إلى السنوات الميلادية وليس إلى السنوات المالية.
٤ أحدث بيان متاح للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
٥ جاري مراجعة هذه المستهدفات.

المُؤشّر[1]	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[2]
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات
نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات الكليّة (٪)	٥٦,٥	٦٠,٩	٦٤,٤	٦٧,٣	٦٩,٦	٦٧,٧	٧١,٩	٦٠	٧٥
الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٦,٦	٨,١	٩,٦	١١,١	١٢,٦	١١,٧	١٤,٤	١٠	٢٢,٥
مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧٩,٤	٧٩,٧	٨٠,٢	٨٠,٦	٨١,٩	٨١,٢	٨٣	٧٥	٨٩
تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)	١٢,٢	١٦,١	١٧,٨	٢٠	٢٢,٨	٢٠,٥	٢٤,٦	١٧,٦	٧٥
نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة (٪)	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	٦٥	٨٥
الصادرات السلعيّة والخدميّة (بالمليار دولار)	٧٢,٣	٨٤,٨	٩٧,٧	١١٠,٢	١٢٥,٣	١٠٠	١٤٥	٩٠	٢٥٠
الصادرات السلعيّة (بالمليار دولار)	٤٠,٢	٤٧,١	٥٤,٣	٦١,٣	٦٩,٧	٥٦,٣	٨٠,٧	٥٠	١٥٠
صافي الصادرات السلعيّة والخدميّة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪)	١١,٧-	٧,٦-	٥,٥-	٤,٨-	٤,٣-	٦,١-	٢,٤-	١٠-	٥
عدد الوظائف المُضافة سنويًا (بالمليون)	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩٥	٠,٩٥	١,١	١,٥	٠,٩	٢,٥
مُعدّل المُشاركة في القوى العاملة كنسبة من السكان فوق سن ١٥ عام (٪)	٤٥,٣	٤٦,٠	٤٦,٦	٤٧,٣	٤٨	٤٦,٤	٤٨,٧	٤٥	٧٥
مُعدّل مُشاركة الإناث في القوى العاملة (النسبة المئويّة للإناث فوق سن ١٥ عام) (٪)	١٩,٧	٢٠,٣	٢٠,٩	٢١,٥	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٠	٥٠

المُؤشّر[1]	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[2]
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات
نسبة العمالة غير الرسميّة بأجر من إجمالي القوى العاملة (نسبة التشغيل غير الرسمي) (٪)	٦٠-٦٥	٦٠	٥٦	٥٣	٤٨	٥٠	٤٥	٦٠	٢٥
نسبة الإيرادات الضريبيّة للناتج المحلي الإجمالي (٪)[6]	١٢,٣	١٣,٤	١٤,٤	١٤,٧	١٥	١٤	١٥,٢	١٣	٢٥
العجز المالي الكلي (٪)[6]	٧,٣	٧	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٦	٤,٩	٧	٠
دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)[6]	٨٣,٨	٧٩,٧	٧٥,٥	٧٢	٧٠	٧٢	٦٨	٧٥	٥٥
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) من جملة السكان تحت خط الفقر (٪)	٦٠[7]	٦٢,٥		٦٥	٦٧,٥	٦٢	٧٠	٦٠	١٠٠
نسبة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي الشامل من جملة السكان (٪)	٦٩,١[7]	٧٣		٧٥	٨٠	٧٣	٨٥	٦٩	١٠٠
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم تأمين صحي (٪)	٣٢[7]	٤٦		٥٢	٥٨	٤٦	٦٤	٣٢	١٠٠
متوسط كثافة الفصول في مدارس التعليم الحكومي (عدد الطلاب / الفصل)	٣٨[7]	٣٦		٣٤	٣٢	٣٦	٣٠	٣٨	٢٠
عدد مدارس التكنولوجية التطبيقية	١١٥	١٣٥		١٥٥	١٧٥	١٥٠	٢٠٠	١٢٠	٥٠٠

٦ وفق الاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية ٢٠٢٥

٧ قيمة أحدث بيان لعام ٢٠٢٤.

١٢. البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

في ضوء أهمية ترجمة **السردية الوطنية للتنمية الشاملة** إلى خطة تنفيذية واضحة تربط بين الأداء التنموي والأداء المالي، بما يتيح قياس الأثر الفعلي للإنفاق العام وفق مؤشرات أداء كمية وإطار زمني محدد، يأتي **البرنامج التنفيذي** للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ليُشكّل الإطار العملي للتنفيذ ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، واتساقاً مع قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون المالية العامة رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، وبالاعتماد على منهجية «البرامج والأداء» بوصفها آلية لضمان ربط الموازنة بالأهداف الاستراتيجية وتعزيز كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ عبر مختلف الجهات المعنية.

وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛ إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية. وهو ما يتم تناوله بالتفصيل في الجزء الخاص بالبرنامج.

ولضمان **توفير الآليات المساندة لتنفيذ البرنامج التنفيذي** داخل الوزارات والجهات، تم إعداد **أدلة تخطيطية مُتطورة**، منها «دليل إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية»، و«الدليل الإجرائي للمتابعة والتقييم»، و«الدليل الإرشادي لإعداد خطط البرامج والأداء» بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دعم عملية إعداد الخطط، ونشر الوعي بأهمية الإدارة المبنية على النتائج في تحسين الأداء وتقييم مدى فعالية البرامج والمشروعات والسياسات في تحقيق الأهداف المرجوة، فضلاً عن اعتماد منهجيات مُتطورة بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وفي هذا الإطار، تم **تعزيز قدرات كافة مسؤولي التخطيط والمتابعة والتقييم في كافة الوزارات والجهات** على هذه الأدلة والأدوات التخطيطية.

وفي ضوء ما سبق، تم ترجمة أهداف السردية إلى تسع أولويات استراتيجية كما هو موضح أدناه موزعة ضمن مخرجين رئيسيين هما: نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وتوزيع عادل لعوائده، بما يشكّل الأساس لتصميم البرنامج التنفيذي. ويُعد تمكين المرأة والشباب والتمويل أهداف مشتركة عبر جميع هذه الأولويات. وفي هذا الإطار، سيتم تفعيل «منظومة أداء» لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات التنموية، وذلك في إطار من الحوكمة والشفافية والمساءلة التنفيذية، مع رصد التحديات التي قد تعوق التنفيذ وتحديد الإجراءات العاجلة اللازمة لمعالجتها.

أولويات السردية الوطنية للتنمية الشاملة

التنمية البشرية

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي..... ٥٨
١. الإطار الاستراتيجي للتنمية البشرية..... ٦٤
٢. الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر..... ٨٤
٣. التنميـة البشـرية للجميـع: سيـاسـات التمكين والحماية..... ٢٢١
٤. المبـادرات والبـرامـج الـرئيسيـة المـزمع القيام بها خلال الفترة القادمة ٢٤٧
٥. مُمكنات الإسراع بجهود التنمية البشرية ٢٥٧
٦. تعـزيز دور الاستقـرار الأمني وسياسة مصر الخارجية في التنمية البشرية..... ٢٦٠
٧. المستهدفات الكمية ومؤشرات الأداء ٢٦٤
٨. المـراجـع ٢٦٩

قائمة الأشكال

شكل ١ الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية..... ٦٥
شكل ٢ مقارنة تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IHDI) ٨٥
شكل ٣ تطور أداء مصر في دليل التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IHDI) ٨٦
شكل ٤ الوضع الحالي والمستهدف لمؤشر التنمية البشرية في مصر ٨٦
شكل ٥ تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية المُعدّل بعامل النوع الاجتماعي (GDI)..... ٨٧
شكل ٦ مقارنة وضع مصر في مؤشر «رأس المال البشري» مع مجموعة من دول العالم (٢٠٢٠) ٨٧
شكل ٧ تطور نسبة الأسرة بمستشفيات القطاع الخاص من إجمالي الأسرة بالمستشفيات ٩٥
شكل ٨ تطور نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الشامل والحالي ٩٩
شكل ٩ نسبة الإنفاق على الصحة من الجيب كنسبة من جملة الإنفاق على الصحة (عام ٢٠٢٣) ٩٩
شكل ١٠ نسبة الوفيات طبقاً لسبب لوفاة في مصر (٢٠١٩)..... ١٠٠
شكل ١١ تطور نسبة المشتركين في التأمين الصحي من العاملين بالقطاع الخاص(١٥ سنة فأكثر)..... ١٠١
شكل ١٢ تطور مُخصصات العلاج على نفقة الدولة..... ١٠١
شكل ١٣ تطور عجز الميزان التجاري من الأدوية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٤) ١٠٢
شكل ١٤ تطور مُعدل إتاحة أسرة الرعاية المركزة (سرير/ ١٠٠ ألف نسمة) ١٠٤
شكل ١٥ تطور عدد المستشفيات الحاصلة على شهادة الاعتماد (الإجمالي: ٦٠ مستشفى) ١٠٥
شكل ١٦ مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الصحية في مصر ١٠٥
شكل ١٧ أحدث التوجهات في مجال الصحة الرقمية..... ١٠٦
شكل ١٨ تطور أعداد الطلاب المقيدين بكلية الطب البشري (بالجامعات الحكومية والأزهر، والجامعات الخاصة والأهلية) . ١٠٩

شكل ١٩ تطور أعداد الخريجين بكليات الطب البشري، بالجامعات (الحكومية والخاصة) ١٠٩
شكل ٢٠ تطور عدد الأطباء البشريين لكل ١٠ آلاف نسمة ١١٠
شكل ٢١ تطور متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري بالقطاع الحكومي ١١٠
شكل ٢٢ تطور متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري بالقطاع الخاص ١١٠
شكل ٢٣ نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة ١١٢
شكل ٢٤ تطوّر مُعدّل النمو السكاني خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٤ ..... ١١٣
شكل ٢٥ مؤشر الحالة السكانية في مصر حسب المحافظات ١١٤
شكل ٢٦ تطور نسبة المدخنين في مصر (بين الأشخاص من ١٥ سنة فأكثر) ١١٥
شكل ٢٧ مقارنة وضع مصر في مؤشر نسبة المدخنين مقارنةً ببعض الدول (٢٠٢٢) ١١٥
شكل ٢٨ مقارنة مصر ببعض الدول في مؤشر نسبة الوفيات الناتجة عن التدخين (٢٠٢٢) ١١٥
شكل ٢٩ معدل إتاحة أسرة الصحة النفسية (سرير/ لكل ١٠٠ ألف نسمة) ١١٧
شكل ٣٠ تطور مؤشر معدل الوفيات الناتجة عن الانتحار ١١٧
شكل ٣١ تطور نسبة الوفيات بسبب حوادث الطرق من جملة الوفيات ١١٩
شكل ٣٢ متطلبات خفض حوادث الطرق وزيادة معدلات الأمان ١١٩
شكل ٣٣ تطور نسبة الوفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسي ١٢٠
شكل ٣٤ تطور نسبة الوفيات في مصر بسبب أمراض الكبد ١٢١
شكل ٣٥ تطور نسبة الوفيات بسبب مرض الفشل الكلوي ١٢١
شكل ٣٦ معدل الوفيات النفاسية (حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي) ١٢٧
شكل ٣٧ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي ١٢٧
شكل ٣٨ نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية ١٣١
شكل ٣٩ تطور معدل القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي ١٣٥
شكل ٤٠ تطور معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية ١٣٧
شكل ٤١ تطور معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية ١٣٧
شكل ٤٢ تطور درجة مصر في اختبارات الـTIMSS في مادة الرياضيات والعلوم (Grade 8) ١٣٩
شكل ٤٣ معدل رضا المواطنين عن الخدمات التعليمية في مصر ١٣٩
شكل ٤٤ كثافة الفصول في مصر حسب المحافظات ١٤١
شكل ٤٥ تطور أعداد الطلاب والمعلمين في مصر ١٤١
شكل ٤٦ تطور معدل إتاحة المعلمين للطلاب في مصر ١٤٤
شكل ٤٧ تطور نسبة طلاب التعليم الأزهري من جملة التعليم قبل الجامعي (٪) ١٤٦
شكل ٤٨ نسبة المعاهد الأزهرية الحاصلة على الاعتماد والجودة حسب المحافظات بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤ ..... ١٤٧
شكل ٤٩ تطور مؤشر نسبة تسرب الفتيات من التعليم الابتدائي ١٤٨
شكل ٥٠ تطور مؤشر نسبة تسرب الفتيات من التعليم الإعدادي ١٤٨

شكل ٥١ تطور نسبة طلاب التعليم المجتمعي من جملة الطلاب بالتعليم قبل الجامعي ١٤٩
شكل ٥٢ تطور المنصرف على دعم الأغذية ١٤٩
شكل ٥٣ نسبة الأطفال الذين يمارسون النشاط الرياضي (٥ - ١٧ سنة) (٪)..... ١٥٠
شكل ٥٤ المبادئ السبع للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠..... ١٥٢
شكل ٥٥ تطور نسبة الذكور والإناث المقيدين بالتعليم الجامعي (٪) ١٥٤
شكل ٥٦ تطور عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس للجامعات الحكومية والأزهر..... ١٥٥
شكل ٥٧ تطور نسبة الطلاب الوافدين من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي (٪)..... ١٥٥
شكل ٥٨ تطور نسبة الطلاب بالجامعات الخاصة من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي (٪) ١٥٦
شكل ٥٩ مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمريّة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٥/٢٤..... ١٥٨
شكل ٦٠ القطاعات الرئيسة المُستوعبة للمُشتغلين عام ٢٠٢٥/٢٤..... ١٥٩
شكل ٦١ هيكل صادرات مصر الثقافية ١٧١
شكل ٦٢ تطور أداء مصر في مؤشر «الموارد الثقافية» ضمن تنافسية السياحة والسفر ١٧٣
شكل ٦٣ تطور نسبة الطلاب المقيدين بالكليات ذات الصلة بوظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٧٦
شكل ٦٤ دور مبادرة «حياة كريمة» في خفض الفجوة الرقمية..... ١٧٧
شكل ٦٥ تطور ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي..... ١٧٩
شكل ٦٦ تطور أداء مصر في مؤشر صافي الصادرات من السلع عالية التقنية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة السلعية..... ١٨٠
شكل ٦٧ تطور عدد طلبات براءات الاختراع مقارنة ببعض الدول ونسبتها من الإجمالي العالمي ١٨٠
شكل ٦٨ تطور أداء مصر في مؤشر صادرات السلع الإبداعية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة السلعية ١٨١
شكل ٦٩ تطور نسبة مخصصات التدريب من الإنفاق الحكومي في مصر ١٨٢
شكل ٧٠ الهرم السكاني في مصر عام ٢٠٢٣..... ١٩٨
شكل ٧١ الوضع الحالي لممارسة الرياضة في مصر ٢٠٠
شكل ٧٢ تطور الميزان التجاري الرياضي ٢٠١
شكل ٧٣ تطور عدد البطولات الدولية التي استضافتها مصر ٢٠٢
شكل ٧٤ تطور عدد الميداليات التي حصدها اللاعبون والمنتخبات المصرية (أوليمبي وغير أوليمبي) ٢٠٣
شكل ٧٥ نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي العالمي (٢٠٢٤)..... ٢١٩
شكل ٧٦ تطوّر أداء مصر في مُؤشّر التقدّم الاجتماعي..... ٢٢١
شكل ٧٧ تطور نسبة الاستثمارات العامة الموجهة لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية في مجالات التنمية البشرية من جملة استثمارات التنمية البشرية في مصر ٢٢٤
شكل ٧٨ تطور نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف المصري (٪) ٢٢٥
شكل ٧٩ تطور مُعدل التشغيل بين الذكور والإناث ٢٣١
شكل ٨٠ تطور نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع الخاص من إجمالي المشتغلات ٢٣٢
شكل ٨١ تطور نسبة المستفيدات من القروض المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٢٣٣

شكل ٨٢ تطور نسبة كبار السن من إجمالي السكان (٦٠ سنة فأكثر) (٪) ٢٣٦
شكل ٨٣ تطور نسبة التغطية التأمينية من إجمالي القوى العاملة..... ٢٣٩
شكل ٨٤ تطور نسبة المشتركين في التأمينات الاجتماعية من العاملين بالقطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر) ٢٣٩
شكل ٨٥ تطور معدل الأمية ٢٤١
شكل ٨٦ مؤشرات الوضع الحالي: معدلات التغطية بمؤسسات رعاية ذوي الإعاقة والأيتام على مستوى المحافظات (٪) . ٢٤٢
شكل ٨٧ تطور نسبة طلاب التربية الخاصة من جملة الطلاب ٢٤٣
شكل ٨٨ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمُحافظة عام ٢٠٢٤..... ٢٤٤
شكل ٨٩ تطور نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص من جملة المشتغلين بعقود دائمة (١٥ سنة فأكثر) ٢٤٥
شكل ٩٠ تطور نسبة العاملين بعقد قانوني من العاملين بالقطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر) ٢٤٥
شكل ٩١ نسبة الوقت المستغرق في الأعمال غير مدفوعة الأجر لدى الإناث (٢٠٢٥) ٢٤٦
شكل ٩٢ تطور الإنفاق العام الموجه للتنمية البشرية من الموازنة العامة للدولة ٢٥٧
شكل ٩٣ تطور إجمالي تدفق قيمة رأس المال المُصدر (٢٠١٤-٢٠٢٥) ٢٥٩

قائمة الجداول

جدول ١ المُؤشّرات الفرعيّة لمُؤشّر التنميّة البشريّة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣)..... ٨٥
جدول ٢ مكونات مؤشر رأس المال البشري عام ٢٠٢٠ ..... ٨٨
جدول ٣ نسبة المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظات المرحلة الأولى من جملة سكان المحافظات ٩٨
جدول ٤ تطور معدل إتاحة الموارد البشرية الطبية في مصر (لكل ١٠ آلاف نسمة) ١٠٨
جدول ٥ أهم المستهدفات ذات الصلة بضبط النمو السكاني..... ١١٣
جدول ٦ الفجوة بين سنوات الدراسة المُتوقّعة وسنوات الدراسة الفعليّة..... ١٣٦
جدول ٧ تطور مؤشرات التعليم العالي..... ١٥٤
جدول ٨ تطوّر القوى العاملة والمُشتغلين والبطالة خلال الفترة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤) (ألف فرد)..... ١٥٦
جدول ٩ مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي حسب النوع من أعوام الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪) ١٥٧
جدول ١٠ تطوّر مُعدّلات البطالة النوعيّة خلال أعوام الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪) ١٥٧
جدول ١١ مُعدّلات البطالة وفقًا لمُستوى التعليم خلال الربع الرابع من عامي ٢٠٢٤/٢٣ و ٢٠٢٥/٢٤ (٪) ١٦٠
جدول ١٢ مُعدّلات البطالة بالأقاليم الجُغرافيّة على امتداد الفترة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪)..... ١٦٢
جدول ١٣ الوظائف التي سيخلقها الذكاء الاصطناعي على المدى المتوسط (٣-٥ سنوات) ١٧٠
جدول ١٤ المُؤشّرات الفرعية لمُؤشر التنمية البشريّة بحسب النوع (٢٠٢٣) ٢٢٩
جدول ١٥ مُؤشّر التنميّة البشريّة المُعدّل حسب مُعامُل عدم المُساواة (٢٠٢٣)..... ٢٢٩
جدول ١٦ مُؤشّر عدم المُساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٣ ..... ٢٢٩
جدول ١٧ تطور مُعدّلات البطالة النوعيّة خلال أعوام الفترة (٢٠٢٠/١٩ - ٢٠٢٥/٢٤) (٪) ٢٣١

الملخـص التنفيـذي

التنمية البشرية في الاستراتيجيات الوطنية

يتسق الاهتمام بالتنمية البشرية في مصر مع مبادئ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» وبرنامج عمل الحكومة، حيث يُنظر إلى الإنسان باعتباره محور التنمية وغايتها، مع التأكيد على الإتاحة والعدالة والإنصاف كضمانات أساسية لتحقيق نمو احتوائي وتحسين جودة الحياة. وترتكز هذه الرؤية على تطوير منظومتي التعليم والصحة، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمكانية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، ودعم الابتكار والبحث العلمي، والتحول الرقمي، وإنتاج وإتاحة البيانات لصياغة سياسات قائمة على الأدلة. كما تولي اهتمامًا خاصًا بالفئات الأولى بالرعاية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال، من خلال برامج حماية اجتماعية مستدامة، وتوسيع التغطية الصحية الشاملة، وتحسين جودة الخدمات، وتقليص الفجوات الجغرافية والنوعية. ويكمل هذا الإطار التركيز على بناء الوعي الثقافي والرياضي، وتجديد الخطاب الديني، وتعزيز القيم الإيجابية والمواطنة، بما يدعم بناء رأس مال بشري قادر على قيادة التنمية المستدامة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد، وترسيخ الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

الإطار المؤسسي للتنمية البشرية

يستند الإطار المؤسسي للتنمية البشرية في مصر إلى توجه حكومي واضح لتعزيز التنسيق متعدد القطاعات وتسريع وتيرة التنفيذ، تجسّد في استحداث منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وتشكيل مجموعة وزارية متخصصة تُعنى بإعداد ومتابعة الاستراتيجيات الوطنية لبناء الإنسان في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والتشغيل وتجديد الخطاب الديني، وربط التعليم الفني والتكنولوجي باحتياجات سوق العمل، ومتابعة المبادرات الرئاسية وبرامج الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي الشامل. ويدعم هذا الإطار تشكيل أمانة فنية ولجنة استشارية عليا للتنمية البشرية تُسهم في صياغة السياسات والخطط وتعزيز جودة الحياة وتوسيع الفرص وتنمية القدرات البشرية. كما تؤكد المقاربة المؤسسية على أهمية توفير بيئة تمكينية متكاملة تشمل سياسات وتشريعات مواتية، وتمويلًا كافيًا، وحوكمة فعالة قائمة على المتابعة والتقييم، والاستفادة من النافذة الديموغرافية، وترسيخ القيم الداعمة للتنمية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى جانب التحول الرقمي، بما يحد من تداخل الأدوار ويقلل هدر الموارد ويعزز كفاءة برامج التنمية البشرية واستدامة أثرها.

الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر

التنمية البشرية تمثل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وضمانة رئيسية للتوزيع العادل لثماره، من خلال تقليص فجوات عدم المساواة الاجتماعية والجغرافية وتحسين جودة الحياة. وفي هذا الإطار، حققت مصر تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات التنمية البشرية، مع استهداف رفع قيمة مؤشر التنمية

البشرية من ٠,٧٥٤ عام ٢٠٢٣ إلى ٠,٨١٠ بحلول عام ٢٠٣٠، بما يضعها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، وذلك عبر خفض فجوات عدم المساواة، لا سيما في التعليم والدخل، وتحسين الخدمات الصحية، والتركيز على محافظات الصعيد، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. كما تولي الدولة اهتمامًا خاصًا بمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، الذي انخفض إلى ٢١٪ عام ٢٠٢٢، من خلال سياسات متكاملة تستهدف العمل اللائق، والتعليم، والصحة، والسكن، والخدمات الأساسية. وتدعم هذه الجهود خطط واضحة لتحسين رأس المال البشري ورفع مؤشره إلى ٦٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، عبر الاستثمار في صحة الأطفال، وتحسين مخرجات التعليم، وخفض معدلات التقزم، وتعزيز الإنتاجية المستقبلية، إلى جانب تحسين ترتيب مصر في مؤشر المعرفة العالمي، وهو ما يترجم التزام الدولة بالاستثمار في الإنسان باعتباره الأساس الحقيقي للتنمية المستدامة والنمو الشامل.

توفير الرعاية الصحية الشاملة

تسعى مصر إلى ضمان الحق في حياة صحية سليمة وآمنة لجميع المواطنين، وذلك من خلال بناء نظام صحي متكامل ومتاح للجميع بجودة عالية ودون تمييز. وتؤمن الدولة بأن السياسات الصحية الفعالة هي حجر الزاوية في بناء أنظمة صحية قوية وعادلة ومستدامة، والتي بدورها تدفع عجلة التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. فالاستثمار في الصحة لا يقتصر أثره على تحسين المؤشرات الصحية وزيادة رأس المال البشري، بل يمتد ليشمل جذب الاستثمارات الخاصة وتعزيز الكفاءة، مما يخلق حلقة إيجابية بين صحة المواطن والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي هذا السياق، تبنت الدولة المصرية رؤية تنموية شاملة، تُرجمت إلى خطط وبرامج طموحة تهدف إلى تعزيز تغطية الخدمات الصحية في جميع أنحاء الجمهورية، والارتقاء بجودة المرافق والخدمات، وتأهيل الكوادر البشرية. وقد تم إطلاق حزمة من الإصلاحات الصحية العاجلة، من أبرزها منظومة التأمين الصحي الشامل، وإنشاء هيئات تنظيمية ورقابية جديدة مثل هيئة الدواء المصرية وهيئة الشراء الموحد، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الرئاسية الصحية التي استهدفت القضاء على قوائم الانتظار، ودعم صحة المرأة والطفل، والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة والوراثية.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق إنجازات ملموسة حظيت بإشادات دولية واسعة، مثل الحصول على الإشهاد الذهبي من منظمة الصحة العالمية في مسار القضاء على فيروس سي، والتحكم في العديد من الأمراض الأخرى. وتواصل الدولة البناء على هذه النجاحات لضمان منظومة صحية تنافسية ومستدامة، قادرة على توطين الصناعات الدوائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في مجال الخدمات الصحية.

تنمية قطاع التعليم في مصر

الرؤية الاستراتيجية والأهمية التنموية

يُعد التعليم عالي الجودة ركيزة أساسية لتنمية الموارد البشرية، ومحركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي القائم على المعرفة، حيث تشير الدراسات الدولية إلى أن الاستثمار فيه يحقق عوائد اقتصادية كبيرة، ويسهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد. انطلاقاً من هذه الأهمية، تولي الدولة المصرية اهتماماً بالغاً بتطوير المنظومة التعليمية، وتتبنى استراتيجية شاملة ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، تحقيق جودة التعليم والتعلم وفقاً للمعايير العالمية، وضمان الاستدامة والتعلم

مدى الحياة. ويدعم هذه الاستراتيجية التزام دستوري بضمان حق التعليم الإلزامي والمجاني حتى المرحلة الثانوية، وتخصيص حد أدنى من الإنفاق الحكومي للقطاع، مما يؤكد الدور المحوري للتعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر.

الإصلاحات التنفيذية وبناء رأس المال البشري

ترجمت الدولة هذه الرؤية إلى جهود مكثفة وإصلاحات ملموسة عبر مختلف المراحل التعليمية، شملت التوسع في إنشاء وتطوير المدارس، خاصة في المناطق الأكثر احتياجاً ضمن مبادرة «حياة كريمة»، وتطوير التعليم الفني والتقني لربطه باحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى دعم المعلمين وتحسين كفاءتهم. كما أولت الاستراتيجية أهمية خاصة لتعليم ذوي الهمم وإدماجهم، وللتوسع في إتاحة خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال)، نظراً لعائدها التنموي المرتفع على بناء رأس المال البشري. وتؤكد هذه الجهود على أن الهدف الاستراتيجي هو بناء عنصر بشري فاعل ومنتج، قادر على مواكبة متطلبات التحول الرقمي والمساهمة الفعالة في التنمية الشاملة للدولة.

علاوةً على ذلك تعمل الدولة المصرية على إعادة تشكيل خريطة التعليم الجامعي لتتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة واحتياجات سوق العمل المتغيرة، وذلك من خلال «الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠». ترتكز هذه الاستراتيجية على محاور أساسية تشمل التكامل بين الجامعات والمنظومة الإنتاجية، وتشجيع التخصصات المتداخلة، وتعزيز التواصل مع الصناعة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال. كما تهدف الاستراتيجية إلى تحويل الجامعات من مجرد مستهلك للمعرفة إلى منتج لها، مع الالتزام بالمرجعية الدولية لضمان جودة مخرجات التعليم العالي.

وكخطوات لتعظيم الاستفادة من التعليم العالي وربطه بسوق العمل، قامت الدولة بالتوسع بشكل كبير في إنشاء وتطوير الجامعات بمختلف أنواعها (حكومية، خاصة، أهلية، تكنولوجية)، واستحدثت تخصصات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي وهندسة الميكاترونيكس لربط الخريجين باحتياجات سوق العمل. كما عملت على تطوير نظم التقويم والامتحانات، وتدويل خدمات التعليم الجامعي من خلال الشراكات مع الجامعات الأجنبية. وعلى الرغم من هذه الجهود، التي أدت إلى تحسن مؤشرات التشغيل، لا يزال النظام يواجه تحديات أبرزها وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل، خاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة، وظاهرة هجرة الكفاءات. وتؤكد الرؤية على ضرورة مواصلة تحسين جودة التعليم الجامعي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وتكثيف الجهود لمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل لضمان نمو احتوائي ومستدام.

العدالة الثقافية وتنمية المهارات والابتكار

الثقافة كركيزة للتنمية البشرية والقوة الناعمة

تؤكد السردية الوطنية أن المواطن هو محور التنمية، وأن تحقيق التنمية البشرية الشاملة يتطلب ترسيخ منظومة قيم ثقافية ومجتمعية إيجابية، وتمكين المواطن من الوصول إلى المعرفة والابتكار. وتولي الدولة أهمية قصوى لبناء منظومة قيم تحترم التنوع وعدم التمييز، وتحويل المواطن من «متلقٍ للثقافة» إلى «صانع لها». ويُعد قطاع الخدمات الثقافية ركيزة أساسية لبناء الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء والقوة الناعمة لمصر إقليمياً وعالمياً، كما يلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة مساهمة الصادرات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي، ومحاربة التطرف، ونشر قيم

التسامح والوعي البيئي. وقد عزز الدستور المصري هذا التوجه، حيث نص على أن الثقافة حق لكل مواطن، وتلتزم الدولة بدعمه وإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها دون تمييز.

جهود الدولة في تعزيز العدالة الثقافية والابتكار

وفي هذا الإطار، اتخذت الدولة المصرية خطوات واسعة لترسيخ الهوية الثقافية وتحقيق العدالة الثقافية، والتي تعني التوزيع المتوازن للخدمات الثقافية في مختلف أنحاء الجمهورية. وشملت هذه الجهود تنفيذ مبادرات ومشروعات عديدة، مثل «سينما الشعب» وتطوير المتاحف والمنشآت الثقافية، وإنشاء صروح كبرى مثل مدينة الفنون والثقافة في العاصمة الإدارية الجديدة. وعلى صعيد الابتكار والتكنولوجيا، تدرك الدولة أن التكنولوجيا والإبداع هما الضمانة لنجاح خطط التنمية المستدامة. ولذلك، تم إطلاق «الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار» و«الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي»، بهدف تهيئة بيئة محفزة للبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات سوق العمل المستقبلية.

التنمية التكنولوجية وبناء المهارات الرقمية

تعكس المرحلة المقبلة تعميق التنمية التكنولوجية وتحسين جودة النظام البحثي، مع العمل على الارتقاء بتصنيف مصر في المؤشرات الدولية للابتكار والمعرفة. كما تولي أولوية لتحقيق العدالة الرقمية من خلال توفير الإنترنت بأسعار مناسبة، ونشر ثقافة الأمن السيبراني، والتوسع في برامج تعزيز القدرات الرقمية وتعليم النشء البرمجة وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي. ويأتي هذا في سياق الاستعداد للتغيرات في سوق العمل العالمي، حيث من المتوقع اختفاء وظائف وظهور أخرى جديدة (بما في ذلك الوظائف الخضراء)، مما يستدعي الاستثمار المستمر في بناء المهارات الرقمية والتكنولوجية، وربطها باحتياجات التنمية لضمان نمو اقتصادي مستدام وشامل.

العدالة الاجتماعية وتعزيز دور الاقتصاد الرعائي في التنمية الاقتصادية

تمثل التنمية البشرية محورًا أساسيًا في رؤية الدولة المصرية للتنمية المستدامة، باعتبارها المدخل الأكثر فاعلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء رأس المال البشري. وقد انتقلت الدولة من نموذج الرعاية الاجتماعية التقليدية إلى نموذج الاستثمار في الإنسان، من خلال منظومة متكاملة، تجمع بين الحماية الاجتماعية المستدامة، والتمكين الاقتصادي، والاستثمار في نهج دورة حياة الإنسان، بما يضمن تحويل الفئات الأولى بالرعاية إلى شركاء فاعلين في عملية التنمية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحسين جودة الحياة.

وترتكز الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية على ثلاث ركائز تنفيذية مترابطة؛ أولها الحماية الاجتماعية عبر برامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط، وعلى رأسها برنامجا «تكافل وكرامة»، بما يضمن الحد الأدنى من الحماية المعيشية وربط الدعم بالاستثمار في التعليم والصحة. وثانيها التمكين الاقتصادي من خلال المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين ومنصة «تمكين»، التي تستهدف إدماج القادرين على العمل في أنشطة إنتاجية، وتوسيع الشمول المالي، ودعم التخارج التدريجي من الاعتماد على الدعم إلى الاستقلال الاقتصادي. أما الركيزة الثالثة فتتمثل في الاستثمار في نهج دورة حياة الإنسان، عبر تدخلات تنموية شاملة تبدأ من الطفولة المبكرة، وتشمل حماية الأطفال، ودعم الشباب وذوي الإعاقة، وتطوير منظومة الرعاية البديلة، وتحسين خدمات رعاية المسنين، بما يضمن استدامة التنمية عبر مختلف المراحل العمرية.

ويعزز تنفيذ هذه الركائز إطار مؤسسي متكامل، يقوم على التحول الرقمي، وتكامل قواعد البيانات الوطنية، وتطبيق آليات متابعة وتقييم قائمة على النتائج، إلى جانب الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وقد أسفرت هذه السياسات عن نتائج ملموسة تمثلت في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وتحسين مؤشرات التعليم والصحة والتغذية، وتعزيز فرص التمكين الاقتصادي والتشغيل، بما يؤكد نجاح توجه الدولة نحو نموذج تنمية بشرية شامل ومستدام، يحقق الإنصاف الاجتماعي، ويرفع الإنتاجية الوطنية، ويدعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في مصر.

التنمية البشرية للجميع: سياسات التمكين والحماية

تتبنى مصر استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، مرتكزةً على الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات والمخاطر، بما في ذلك التحديات البيئية وتغير المناخ. ويقوم هذا النهج على إطار وطني للتمكين يربط بين الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص بالاقتصاد الرعائي والعمل اللائق، لا سيما للمرأة. وقد عززت الدولة هذا التوجه بإصلاحات تشريعية ومؤسسية، أبرزها الالتزام الدستوري بموجب المادتين (٨) و(١٧) من دستور ٢٠١٤، وإصدار قانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي يُحوّل المساعدات الاجتماعية من منحة تقديرية إلى حق قانوني، ويوسع نطاق التغطية ليشمل الفئات غير المؤمن عليها، ويدمج الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي لتحقيق التحول من الاعتماد إلى الإنتاج.

وتتجسد هذه الرؤية في مبادرات وبرامج طموحة، في مقدمتها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، التي تستهدف تحسين مستوى معيشة أكثر من ٥٨ مليون مواطن في الريف المصري، ومعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات. كما تستهدف الاستراتيجية تحسين تنافسية مصر في مؤشر «التقدم الاجتماعي» لتصل إلى ٦٣ نقطة مئوية على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، وخفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، وزيادة متوسط دخل الأسرة السنوي في الريف ليصل إلى ٨٥٪ من نظيره في الحضر. ولتحقيق العدالة الجغرافية، تولي الدولة أولوية قصوى لتنمية محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية الأكثر احتياجاً، من خلال توجيه استثمارات عامة متزايدة نحوها، والعمل على سد فجوات التنمية البشرية فيها، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٢٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي إطار متصل، تعمل الدولة على تكثيف الجهود لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة الموجهة لمحافظات الصعيد، خاصةً في قطاعي الصحة والتعليم، لرفع مستوى الخدمات وتوفير فرص عمل لائقة. وتؤكد الاستراتيجية على مفهوم «التنمية البشرية المنتجة»، الذي يهدف إلى دعم القدرات الإنتاجية الريفية وتحويل المجتمعات المحلية من مستهلكين إلى منتجين، بما يرسخ مفهوم العمل اللائق الذي لا يقتصر على كسب الأجر، بل يمتد ليشمل الكرامة والاستقرار، ويعد الجسر الذي يربط بين النمو والشعور بالانتماء.

ممكنات الإسراع بجهود التنمية البشرية

تُعد منظومة التمويل المستدام والفعّال الركيزة الأساسية لتمكين جهود التنمية البشرية، وتولي الدولة أهمية لتوسيع قاعدة الموارد المتاحة وتنويع مصادر التمويل لتشمل الإنفاق الحكومي، والتمويلات التنموية الميسرة، واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومساهمات مؤسسات المجتمع المدني. حيث نجحت الدولة في حشد تمويلات تنموية ميسرة بلغت نحو ٩,٥ مليار دولار لدعم هذه القطاعات. وتستهدف الحكومة زيادة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات عبر الشراكة بين القطاعين

العام والخاص (PPP) وتحقيق معدل نمو سنوي في قيمة تدفقات الاستثمار الخاص الموجهة للتنمية البشرية يناهز ٣٠٪ سنوياً.

وفي إطار تعزيز كفاءة الإنفاق، تبرز أهمية مواصلة تحقيق الانضباط المالي لخلق حيز مالي إضافي، واستعادة مستويات الإنفاق التنموي تدريجياً في مجالي الصحة والتعليم، مع ربط هذا الإنفاق بالمخرجات والنتائج القابلة للقياس من خلال التوسع في تطبيق موازنات البرامج والأداء. كما تبرز أهمية الدور التنموي للمجتمع المدني في مكافحة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية، حيث من المستهدف تحسين ترتيب مصر في مؤشر العطاء العالمي ومضاعفة نسبة المتطوعين من الشباب، والتوسع في المبادرات المجتمعية كعيادات تنظيم الأسرة ومدارس التعليم المجتمعي.

ويُشكل الاستقرار الأمني وسيادة القانون والسياسة الخارجية الفعّالة ممكنات حيوية لا غنى عنها لنجاح جهود التنمية البشرية. وتعمل الدولة على تطوير منظومة العدالة القضائية من خلال التوسع في استخدام الوسائل التكنولوجية لتسريع إجراءات التقاضي، وزيادة نسبة تنفيذ الأحكام، بما يرسخ العدالة الاجتماعية ويعزز الثقة بين المواطن والدولة. كما يتم تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في تقديم الخدمات الشرطية، ومواصلة جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وعلى الصعيد الدولي، تواصل مصر دورها الدبلوماسي الفعّال لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي الداعم للتنمية الشاملة، والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، بما يضمن بيئة مواتية لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية، وذلك في إطار مواصلة عقيدة "الاتزان الاستراتيجي" لسياسة مصر الخارجية.

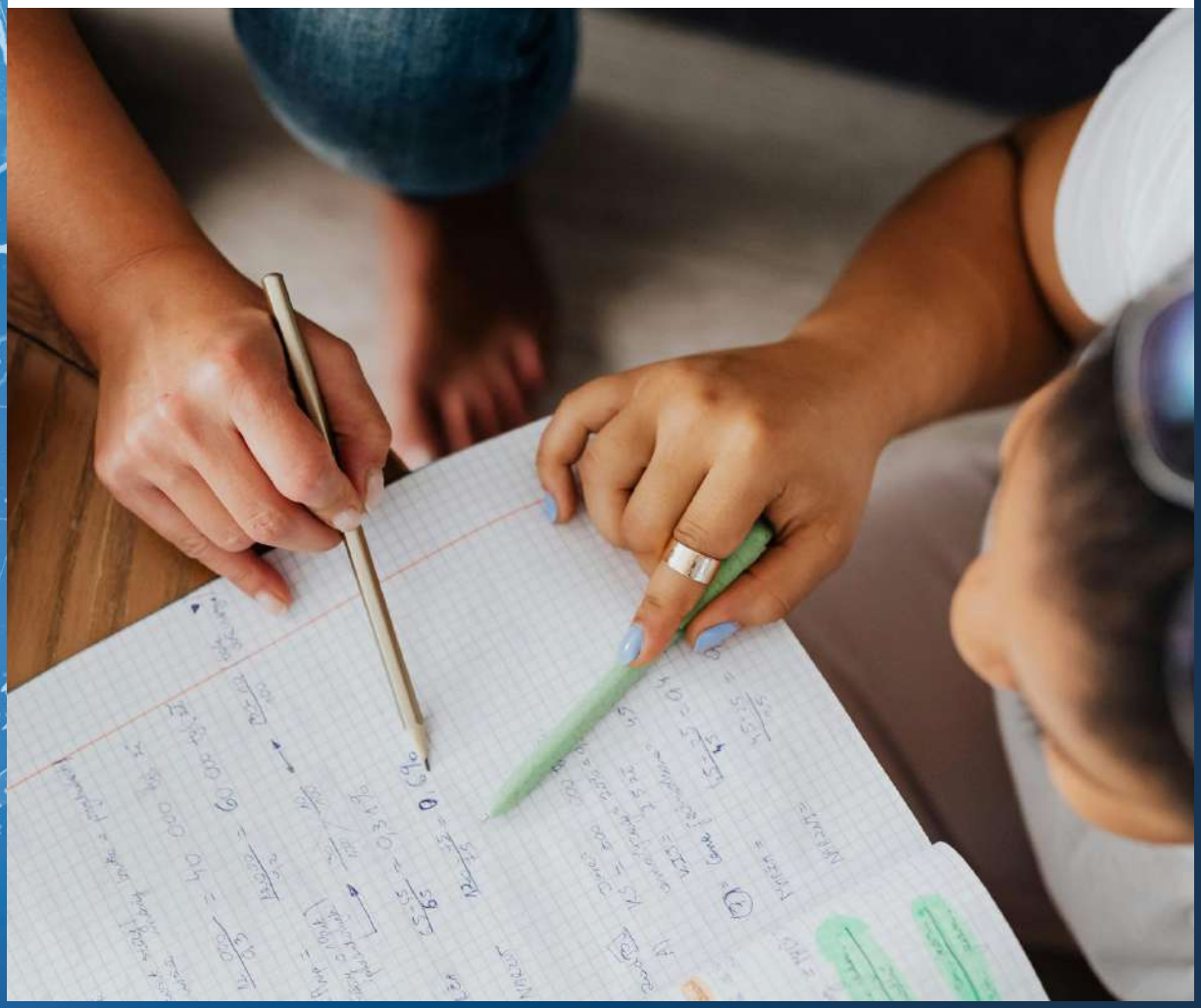

١. الإطار الاستراتيجي للتنمية البشرية

يعد مفهوم «التنمية البشريّة» من المفاهيم التنمويّة الحديثة التي تحظى باهتمام كبير في الأدبيّات الاقتصاديّة نظرًا للطبيعة المُزدوجة لهذا المفهوم، والذي يجمع بين الغاية والوسيلة في آنٍ واحد. فالغاية الأساسيّة من تطوير منظومة التنمية البشريّة هي ضمان سعادة الفرد ورفاهته وتمتّعه بجودة الحياة في مُحيطه الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، يُنظَر إلى هذه المنظومة باعتبارها الوسيلة الفاعلة لتحقيق ما تصبو إليه من خلال تحسين الإنتاجيّة، وتسريع عجلة التقدّم الاقتصادي، وترسيخ دعائم التنمية الشاملة والمُستدامة.

وتُبرِز هذه الطبيعة المُزدوجة للتنمية البشريّة أهميّة التوفيق بين اعتبارات «الكفاءة في الأداء داخل المنظومة» واعتبارات «الفاعليّة للمُخرجات» في ضوء النتائج المُترتبة على مُستويات أداء المُدخلات..

ويرتبط هذا المفهوم بشكل جوهري بمكافحة الفقر من خلال تعزيز القدرات البشرية وتوسيع نطاق الحريات والفرص المتاحة للأفراد، باعتبار التنمية عملية متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد زيادة الدخل، كما يتجاوز هذا المفهوم المساواة إلى مفهوم الانصاف. فالمساواة تعني إعطاء الجميع نفس الموارد والفرص، بينما الإنصاف يدرك أن الناس لديهم احتياجات وظروف مختلفة، لذا يوزع الموارد بشكل مختلف لتحقيق نتيجة عادلة، فالمساواة هي التكافؤ في الحصول على الموارد، أما الإنصاف فيتعامل مع كل شريحة من شرائح المجتمع وفقاً لما يحتاجه ليتمكن من الوصول لنفس النتيجة، ومن ثم تحقيق تكافؤ النتائج ومعالجة الظروف التي تسبب عدم المساواة.

جوهر التنمية البشرية

تشمل الركائز الرئيسية للتنمية البشرية التي يجب أن يعنى بها كل شركاء التنمية في مصر:

- التعليم والتعلم مدى الحياة.
- الصحة والتغذية والحياة المديدة الصحية.
- التشغيل والعمل اللائق.
- تنمية المهارات وإطلاق طاقات الإبداع.
- العدالة الاجتماعية وضمان الحماية الاجتماعية للفئات الأضعف.
- تمكين المرأة والشباب.

وكما هو مبين في الشكل (١)، فإن العمل على هذه الركائز سيحقق الهدف المنشود والمتمثل في الارتقاء بجودة حياة الجميع والحد من اللامساواة، إلا أن ذلك لن يتحقق سوى من خلال بيئة تمكينية تشمل:

- السياسات المواتية للتنمية البشرية.
- حجم وآليات التمويل المناسب.
- حوكمة التنمية البشرية.
- الاستفادة من النافذة الديموغرافية.
- آليات للمتابعة والتقييم معتمدة على النتائج.
- الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- الإطار المؤسسي الفعال.
- نشر وترسيخ القيم المواتية للتنمية.
- التحول الرقمي والتكنولوجي.

شكل ١ الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية

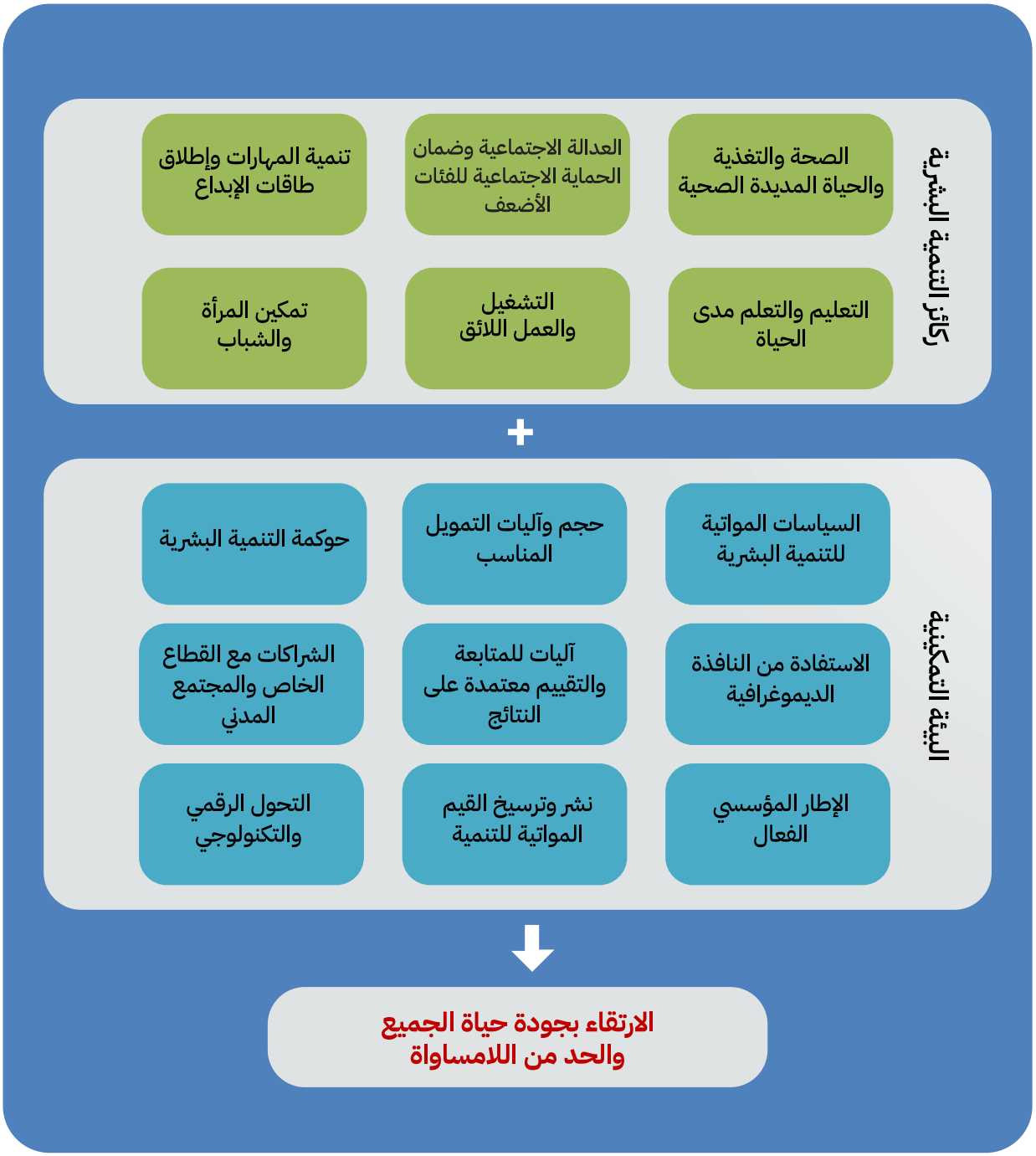

ويتم تناول السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق هذه الركائز من خلال منهج دورة الحياة، الذي ينظر إلى حياة الإنسان كوحدة متكاملة. ولا يقتصر تأثير السياسات والبرامج التي تتناول الركائز المذكورة على مرحلة عمرية بعينها، وإنما يمتد هذا التأثير عبر المراحل العمرية المختلفة.

فعلى سبيل المثال، فإن السياسات والتدخلات الصحية الخاصة بمرحلة ما قبل الولادة والمتعلقة بصحة الأم ونمط حياتها وتغذيتها تؤثر على صحة الجنين وبدورها تؤثر على صحة الطفل، كما أن السياسات والتدخلات المتعلقة بالألف يوم الأولى من حياة الطفل لها تأثيراتها على صحته في مراحل الطفولة، والشباب، والكهولة، والشيخوخة. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الركائز ليست منفصلة، بل يوجد بينها تفاعل فالسياسات والتدخلات الصحية ذات الصلة بالألف يوم الأولى من حياة الطفل لها تأثيراتها على النمو المعرفي والوجداني في مرحلة الطفولة والشباب ويمتد تأثيرها على القدرة على اكتساب المهارات ومستوى الإنتاجية في مرحلة الكهولة، كما يمكنها أن تؤثر على الحياة الصحية في مرحلة الشيخوخة. وهذا التداخل بين الركائز وتأثيراتها عبر المراحل العمرية المتتالية يحتم أهمية التعامل مع قضايا التنمية البشرية بشكل يتسم متكامل يجب أن يعكسه الإطار المؤسسي الحاكم.

لكافة شرائح المجتمع ولكافة المناطق الجغرافية، ويتسم «بالديناميكية والمرونة» وبحيث يعزز من قدرة الفئات والمناطق الأكثر احتياجاً على مواجهة التغيرات والتحديات ومنها ما يتعلق بمواجهة التغيرات المناخية، وبحيث يتم تقديم كافة الخدمات بما يراعي «الاستدامة» في طريقة تقديم الخدمات وإدارتها وتشغيلها، وبحيث يكون «متوازناً» في مُراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية، ويراعي في ذلك كله «التشاركية» في تحديد الأولويات وتنفيذها وجني ثمارها، وكذا «التكامل» بين كافة الجهات المعنية بالتنفيذ لضمان تضافر الجهود والتنسيق خاصةً فيما يتعلق بالربط بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل والتدريب وسياسات الرعاية الصحية والاجتماعية وبما يضمن الارتقاء بجودة حياة المواطنين، و «بناء الوعي المجتمعي» بفلسفة التنمية البشرية التي تتبناها الدولة خاصةً فيما يتعلق بأهمية التعليم وضبط النمو السكاني وتمكين المرأة والحفاظ على الموارد والحفاظ على الهوية المصرية.

تبرز أهمية ضمان تحقيق جودة النمو الاقتصادي الشامل الذي ينعكس على تحسين مستوى معيشة المواطنين ويساهم في تحسين إنتاجيتهم وقدراتهم البشرية في كافة مراحلهم العمرية، من خلال سياسات

الأم و الجنين (من -١ الى صفر)

للأطفال (من صفر الى ٦ سنوات)

للشباب (من ٦ الى ١٨ سنة)

للكبار (من ١٨ الى ٦٥ سنة)

فوق ٦٥ سنة

وفي هذا السياق، يتبنى النموذج الاقتصادي الجديد «المفهوم الشامل والمتكامل للتنمية البشرية»، الذي يتصف «بالشمول» لكافة مجالات التنمية المرتبطة بخفض معدلات الفقر متعدد الأبعاد «تعليم، وصحة، وسكن لائق، وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والطاقة والاتصالات وتحسين البيئة، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، وتوفير متطلبات الأمن الغذائي»، ويمتد ليكون «احتوائياً» في تقديم الخدمات

تعمل على إعادة توزيع الفرص وتحقيق تكافؤ حقيقي في الوصول للخدمات العامة ومن أهمها خدمات التنمية البشرية، وهو ما يتطلب وجود دور تنظيمي قوي للدولة لتوفير المقومات الأساسية لحياة كريمة ولائقة خاصةً في المجالات ذات الصلة بالتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وبناء الوعي وترسيخ القيم الإيجابية في المجتمع وإثراء الحياة الثقافية والرياضية، وبما يمكن المواطنين من المساهمة بفاعلية في الاقتصاد الوطني، كما توجد أهمية لتقوية شبكات

الضمـان الاجتماعـي للفئـات الأكثر احتياجـاً وحمايـة الشرائـح محـدودة الدخـل وتـوفير الفـرص المناسـبة لشريحة الطبقة المتوسطة فيما يخص خدمات الصحة والتعليـم، وبمـا يجعـل مـن «العدالـة الاجتماعيـة» محـوراً موازيـاً للإصلاح الاقتصـادي، وبحيـث يشـمل النمو الاقتصادي كافة المواطنين في كافة ربوع الوطن وبما يضمـن «عـدم تـرك أحـد خلـف الركـب».

كما تبرز أهمية «التراكم المعرفي والقدرات الفردية والمهـارات» باعتبارهـم جـزء مـن رأس المال القومي، ومصـدر ثـروة المجتمـع ورفاهيتـه، فبينمـا كان يُنظـر تقليديًا الى رأس المال المادي كمحدد رئيسي لثروة الأمم، برز بوضوح أن المعرفة الفردية هي العامل الحاسم التي تحدد المسار التنموي للمجتمع، وقد ظهر مفهوم رأس المال البشري كأحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي منـذ منتصـف القـرن العشريـن، حيـث أثبتـت التجـارب أن الاسـتثمار في التعليم وتنمية المهارات يزيد الإنتاجية ويحفـز النمـو المسـتدام، وأن التقـدم التكنولوجـي لا يمكـن أن يحقـق مـردوده الكامـل دون قـوة عاملـة مؤهلـة قـادرة علـى اسـتيعابه.

وتولي الحكومة أهمية لتوفير التمويل المناسب لتحقيق أهـداف التنميـة البشريـة والعدالـة الاجتماعيـة، وتعزيـز مُشـاركة القطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني، وتعظيـم العائـد التنمـوي مـن الإنفـاق العـام للدولـة مـن خلال توجيـه الإنفـاق العـام تجـاه تحقيـق العوائـد التنمويـة ذات الأولويـة وتعظيـم الاسـتفادة مـن قواعـد البيانـات في صنـع سياسـات مبنيـة علـى أدلـة، وبمـا يعمـل علـى ضمـان «جـودة حيـاة المواطنين» وتحقيـق «العدالـة الاجتماعيـة والإنصـاف»، ويعمـل علـى تحسـين تنافسـية مصر في كافـة المـؤشرات الدوليـة ذات الصلـة.

وفي ضـوء الأهميـة الكبيرة لمُخرجـات «المؤتمـر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية» والذي يعمل على صياغة خارطة طريق عملية تعزز الترابط بين السياسات السـكانية والصحيـة والتنمويـة، وتدفـع بـالشراكات العالميـة نحـو بنـاء مسـتقبل أكثر شـمولًا واسـتدامة، بمـا يتمـاشى مـع الأهـداف الوطنيـة والإقليميـة للتنميـة البشريـة، تأخـذ السرديـة الوطنيـة للتنميـة الشـاملة في الاعتبـار مُخرجـات المؤتمـر في نسـخته الأولى لعـام ٢٠٢٣ والثانيـة لعـام ٢٠٢٤، والثالثـة لعـام ٢٠٢٥ والتي تبنـت شـعار "تمـكين الأفـراد، تعزيـز التقـدم، إتاحـة الفـرص"، بـالتركيز علـى ديناميكيـات السـكان (الانجـاب، الوفيـات، الهجـرة)، والسياسـات الصحيـة والعدالـة في التغطيـة، والتمـكين الاقتصـادي والاجتماعـي للمـرأة والشـباب، ومنظومـة الحمايـة الاجتماعيـة، والتعليـم مـدى الحيـاة وتنميـة المهـارات، والابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي، إضافةً إلى قضايا الهوية الوطنية، والثقافة، والرياضة، والمشـاركة المدنيـة.

كما تؤكد السردية أهمية البناء على مكتسبات مُبادرة «بداية جديدة» التي تم إطلاقها في سبتمبر ٢٠٢٤ وبما يتسـق مـع أهدافهـا الرئيسـية خاصـةً مـا يتعلـق بتمـكين المـرأة ودمـج ذوي الهمـم في سـوق العمـل، وتعزيـز القـدرات البشريـة والارتقـاء بمسـتوى الفـرد، وكذلـك تأهيـل الشـباب بالمهـارات التقنيـة والرقميـة اللازمـة، والتدريـب المـهني، وخطـط وبرامـج اسـتشراف وظائـف ومهـن المسـتقبل، للتعامـل مـع الثـورة التكنولوجيـة وأنمـاط العمـل الجديـدة بـكل محاورهـا.

ومن مُنطلق أهمية تبني مبدأ «التخطيط التشاركي» في منظومة التخطيط، بمنح أولوية للبرامج والمشروعات التي يـرى المواطنين أهميتهـا مُقارنـةً بغيرهـا، يـأتي الاسـتثمار في التنميـة البشريـة كأولويـة أولى ضمـن تفضيـلات المصريين، وفـق نتائـج مسـح البـارومتر العـربي لعـام ٢٠٢٢ خاصـةً في الصحـة والتعليـم وبرامـج تعزيـز الدخـل.

وبذلـك، تتبنـى السرديـة الوطنيـة للتنميـة الشـاملة نهجـاً شـاملاً لبنـاء إنسـان مصري «يتمتـع بصحـة جيـدة، ومتعلـم تعليمـاً مُتقدمـاً، ومُثقـف، ومُبـدع، يمتلـك مهـارات المسـتقبل، لديـه وعـي وقيـم مُجتمعيـة مسـتنيرة، ولياقـة بدنيـة عاليـة».

التنمية البشرية ضمن الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

يتسـق الاهتمـام بالتنميـة البشريـة مـع كافـة مبـادئ الأجنـدة الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة: رؤيـة مصر ٢٠٣٠، خاصـةً مـا يتعلـق بـأن «الإنسـان هـو محـور التنميـة البشريـة في كافـة مراحلـه العمريـة» وأن «الإتاحـة والعدالـة» في تقديـم الخدمـات لكافـة المواطنين وفي كافـة المناطـق هـو الضمانـة الحقيقـة لتحقيـق النمـو الاحتوائي، وبمـا ينعكـس علـى تحقيـق الأهـداف الاسـتراتيجية

خاصةً «ضمان جودة الحياة وتحسين مستوى معيشة المواطنين» في إطار من «العدالة الاجتماعية والانصاف»، ومن المؤكد أن أهم المكنات اللازمة لتحقيق ذلك «توفير التمويل المناسب» و«تعزيز التحول الرقمي» و «إنتاج البيانات وإتاحتها» لتبني وتنفيذ سياسات مبنية على أدلة، وتنفيذ حزمة من «الإصلاحات التشريعية والمؤسسية» و«توفير منظومة ثقافية مساندة».

وفي هذا السياق، تستهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الارتقاء بجودة المنظومة التعليمية والتوسع في إتاحة التعليم الجيد للجميع دون أي تمييز، والحثّ على الإبداع والابتكار مع إدخال التكنولوجيا كعنصر تعليمي أساسي، مما يؤدي في النهاية إلى التنمية البشرية للأطفال والشباب المصريين، ويجعلهم متميزين في مجالات سوق العمل المختلفة.

العام على مستويات التعليم المختلفة (التعليم قبل الأساسي والأساسي والجامعي والفني)، بصورة تتماشَى مع الارتقاء بجودة منظومة التعليم ككل، فضلاً عن بناء القدرات ورفع كفاءة المعلمين في كل المراحل التعليمية، وتبنّي تشريعات تربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز، وتوفير نظام تشجيع وإثابة لهم، لحثِّهم على التطوير المستمر، وتغيير معايير الجودة والاعتماد المحلية، لتساير المعايير العالمية لنظم التعليم والتعلم، علاوةً على تطوير المناهج بما يضمن اكتساب قيم ومبادئ التنمية المستدامة لدى الطلاب من الأطفال والنشء والشباب، في المراحل التعليمية المختلفة.

وفي السياق ذاته، شددت الرؤية على أهمية تحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص في العملية التعليمية، من خلال العمل على توزيع المدارس جغرافياً بصورة تتناسب مع عدد الأطفال في سن التعليم، وتوفير تغذية صحية

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

كما أكدت الأجندة الوطنية أهمية زيادة الإنفاق على التعليم، وربط جميع أوجه الإنفاق بجودة المُخرجات التعليمية، وزيادة متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم، مع إعادة توزيع الإنفاق

لأطفال المدارس، وإتاحة جميع الخدمات التأهيلية، والتدريبية، والتعليمية، والصحية للأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة.

وباعتباره حلقة الوصل التي تربط بين التعليم والمعرفة التقليدية والتطور التكنولوجي المتجدد والمتسارع، أشارت الرؤية إلى أهمية جودة التعليم الجامعي، وضرورة مواصلة الجهود المبذولة لربط مناهج التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، ووضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد الدولي، وتوفير الدعم المالي لإنشاء مراكز البحوث، للتوسّع في البحث العلمي بشتّى المجالات، وإعداد كوادر أكاديمية متميزة، وزيادة المِنح والبعثات الخارجية، للنهوض بالبحث العلمي ونقل الخبرات، والتقييم المستمر لمؤسسات ومراكز البحث العلمي، مع وضع معايير محلية للتقييم تأخذ في اعتبارها مساهمة البحث العلمي في تنفيذ مستهدفات الرؤية ذاتها في المقام الأول، علاوةً على نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب المدارس والجامعات والشباب وجميع المواطنين لترسيخ ثقافة العمل الحر لديهم، بما يشجّعهم على تحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى منتجات ومشروعات.

وفي ضوء مواصلة الجهود المبذولة لتحسين إتاحة وجودة الخدمات الصحية، أهتمت الرؤية بتحقيق التغطية الصحية الشاملة التي تتفق مع احتياجات المواطنين، من خلال زيادة التمويل المتاح لقطاع الصحة، لتحسين إتاحة الخدمات الطبية وجودتها بصورة متوازنة بين المناطق الجغرافية المختلفة، وتطبيق قانون التأمين الصحي وتوحيد الأوعية التأمينية، بما يضمن تغطية صحية شاملة تتفق مع احتياجات المواطنين من الجنسين، وتحسين حوكمة القطاع الصحي وإعادة هيكلته، بما يضمن الكفاءة والفاعلية في إدارة الخدمات الصحية، وتحسين البنية التحتية وتفعيل التحول الرقمي، لضمان وجود نظام موحد للمعلومات الصحية، وزيادة عدد الأطباء وأطقم التمريض والأسرة بما يتناسب مع حجم السكان، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، مع مراجعة الحوافز المالية للأطباء والتمريض والفريق الفني في القطاع الصحي، علاوةً على الارتقاء بخدمات المستشفيات الجامعية، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والتصنيع الدوائي لأعلى مستويات التكنولوجيا الطبية، وإنشاء مراكز أبحاث طبية وسريرية على أعلى مستوى.

وفي الإطار ذاته، أشارت الرؤية إلى أهمية تفعيل القوانين والإجراءات للحدّ من التلوث والانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية المُسبِّبة للأمراض، وتداول المواد الضارة بصحة الإنسان، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والتصنيع الدوائي لأعلى مستويات التكنولوجيا الطبية، وإنشاء مراكز أبحاث طبية وسريرية على أعلى مستوى، وتشجيع استثمار القطاع الخاص في الخدمات الصحية والمنتجات الدوائية والأمصال واللقاحات، ورفع الوعي بأهمية الصحة العامة والتغذية السليمة، خاصة بين الإناث، للتأثير الإيجابي في تغذية أطفالهن وصحتهن، ونشر المعلومات عن خدمات تنظيم الأسرة، وإتاحة الحاجات غير الملباة، طبقا لاحتياجات المناطق المختلفة.

وفي ضوء أهمية الحد من الفجوة بين الجنسين، أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ ضرورة القضاء على الممارسات الضارة بالفتيات (ختان الإناث وزواج الأطفال) من خلال تفعيل القوانين ورفع الوعي في جميع المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية، وتوفير الرعاية الصحية للمرأة في أثناء الحمل، وزيادة التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

كما أكدت الرؤية أهمية تطوير آليات الكشف المبكر عن الأمراض المتعلقة بسوء التغذية والتقزّم والسمنة لدى الأطفال، وتوعية آبائهم وأمّهاتهم بأساليب التغذية السليمة، وتوعية الأُسر بسُبل الكشف المبكر عن الإعاقات، وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة نفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا وجسمانيًا للاندماج في المجتمع، واستيعابهم في النظام التعليمي وداخل المنظومة الثقافية، وتوفير فرص عمل ملائمة لهم تتناسب مع إعاقاتهم الحركية أو الذهنية، وزيادة إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة للمسنين، مع تحسين خدماتهم الصحية والطب الوقائي.

ويُعد مبدأ «العدالة والإتاحة» أحد المبادئ الحاكمة لرؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف، الذي يستهدف تقليص الفجوات التنموية بين الأقاليم الجغرافية، ومُعالجة التفاوتات الاجتماعية والديموغرافية في توزيع الموارد، وتحقيق تكافؤ الفرص، عبر إطار من العدالة والإنصاف لكل المواطنين.

وأكدت الرؤية أهمية مواصلة الجهود المبذولة للارتقاء

بجودة حياة المواطنين، والقضاء على الفقر من خلال التوسع في برامج العدالة الاجتماعية، وتوفير منظومة حماية متكاملة لمن هم تحت خط الفقر، وتقديم المساعدات النقدية المشروطة، وضمان تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الأساسية، وتنسيق الجهود الأهلية بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة في تنفيذ المشروعات التنموية في هذا الشأن.

كما تم التأكيد أن تحقيق العدالة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم تكافؤ الفرص، وتعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية، ومن ثم تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ويتضمن ذلك القضاء على جميع صور التمييز والعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى تعزيز حق المرأة في التعلم، والحصول على خدمات الرعاية الصحية والعمل والمشاركة السياسية، وذلك من خلال زيادة الوعي بمخاطر التمييز النوعي ضد المرأة، وتغيير المفاهيم الثقافية السلبية السائدة عنها، والتصورات ذات الصلة بكثرة الإنجاب والزواج المبكر وعدم استكمال تعليم الفتيات في كثير من مناطق مصر، وتسهيل حصول المرأة على فُرص العمل، وتعزيز آليات العمل من المنزل وساعات العمل المرنة، وتطوير مدونّات السلوك، بالتعاون مع القطاع الخاص، لتوفير بيئة عمل آمنة لها خالية من جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، فضلاً عن تنمية اقتصاد الرعاية باعتباره مُمَكّن لعمل المرأة، إذ يخلق فرص عمل جديدة لها، ويسمح بتحقيق التوازن بين دورها الإنتاجي ودورها الاجتماعي، وتوفير التمويل للمرأة بأقل الشروط والضمانات، لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوعية المالية ببرامج الشمول المالي للسيدات في المناطق الريفية والنائية، وتوفير الدعم الفني للمرأة في مجال ريادة الأعمال، وتوفير حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتوسّع في برامج التدريب التحويلي لرفع مهارات المرأة في الصناعات المطلوبة بسوق العمل، وكذلك في المجالات التكنولوجية والرقمنة بما يزيد من فرص حصول المرأة على وظائف المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في آليات صنع القرار، سواء على مستوى الإدارة المركزية أو وحدات الإدارة المحلية، وتطوير مراكز استضافة النساء، لحمايتهن من جميع ممارسات العنف والإساءة، وتعزيز الإعلام الجيّد والفعال بخصوص الإجراءات المحفِّزة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للقضاء على الفجوة النوعية وتعزيز تمكين المرأة.

وفي هذا الإطار، تستهدف الرؤية التوسع في برامج الرعاية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، وتحقيق العدالة بين الأجيال، بتوفير فرص عمل للشباب، وإدماج الأشخاص ذوي القدرات الخاصة والفئات الأكثر احتياجاً، من خلال توفير قواعد بيانات إلكترونية دقيقة عن هذه الفئات في المجتمع، لرصد أوضاعها وتطوّرها، ثم تصميم السياسات بما يكفل زيادة فاعلية البرامج وتحسين عملية الاستهداف، والعمل على رفع القيم الحقيقية من المساعدات، ويعتبر خفض معدلات النمو السكاني والاهتمام بالخروج من برامج الدعم من العوامل الداعمة لهذا التوجه، وتوسيع نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة، مع التركيز على المرأة المعيلة تحت خط الفقر، وريف الوجه القبلي، وتحقيق الاستدامة لبرامج الحماية الاجتماعية، بتدريب المستفيدين وتأهيلهم، مع التوسع في برامج التحويلات النقدية المشروطة، بما يسهم في تخفيف العبء على شبكات الأمان الاجتماعي.

كما تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية دمج الأشخاص ذوي القدرات الخاصة وكبار السن في البرامج الاجتماعية، مع إيلاء أولوية لحماية الأطفال بلا مأوى وتأهيلهم، والشراكة مع الجمعيات الأهلية لرعاية الفئات فاقدي الرعاية من الأيتام، وتسهيل وصول ذوي القدرات الخاصة وكبار السن إلى الأماكن العامة والمرافق، وتأهيل الخدمات لتيسير حركتهم بوسائل النقل في المناطق الحضرية والريفية، لتتلاءم مع متطلباتهم، وتيسير استخراج البطاقات الذكية للخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، وحصولهم على الخدمات المصرفية.

كما تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ المفهوم الشامل للعدالة الاجتماعية، الذي يتضمن كذلك «العدالة القضائية»، وتفعيل نظم المساءلة بأشكالها المختلفة؛ الرسمية والاجتماعية، واستكمال تطوير البنية التحتية والمعلوماتية للمحاكم وميكنة الخدمات

القضائية، والعمل على رفع مستوى الوعي بإجراءات التقاضي، وتعزيز الثقافة الدستورية والقانونية لدى المواطنين.

وقد أولت الرؤية أهميةً خاصةً لتحقيق «العدالة المكانية»، من خلال توجيه الاستثمارات وتوزيعها -خاصةً الحكومية- بعدالة على المناطق الجغرافية المختلفة، وإتاحة الخدمات الأساسية بجميع المناطق الجغرافية، لإحداث تنمية حقيقية في المجتمع، وتحقيق العدالة في توزيع الإنفاق العام بكافة ربوع الوطن، لضمان توافر الموارد الكافية لتحسين التعليم والرعاية الصحية في كل مناطق الجمهورية، والعمل على جعل المناطق الريفية جاذبة للسكان، لتفادي ظاهرة الهجرة غير النظامية والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، وتطبيق اللامركزية بجميع أبعادها، وتشجيع التكامل بين المحافظات، وفقا للميزات التنافسية المتوافرة بكل محافظة.

كذلك، أشارت الرؤية إلى أهمية التوسع في إتاحة وجودة المنشآت الرياضية والشبابية بكافة أنواعها بشكلٍ متناسب مع الكثافات السكانية بشتى المناطق الجغرافية، وزيادة نسبة الميزانيات الخاصة بالثقافة والرياضة إلى إجمالي الموازنة العامة للدولة، وغرس التوعية بأهمية الثقافة والرياضة، والمحافظة على التراث لدى النشء بإعطائها أهمية في المقرَّرات التعليمية، والاستفادة من بيئة مصر المتنوعة في الأنشطة الرياضية المختلفة، مع إيلاء أولويةً لتأهيل المنشآت الثقافية والرياضية بأشكالها المختلفة، بما يتناسب مع متطلبات ذوي القدرات الخاصة في جميع المحافظات، واكتشاف الموهوبين والنابغين والمبدعين والمبتكرين ورعايتهم، بهدف بناء ثروة بشرية تكون مصدر قوة مضافة لمصر، يمكن أن تحقق الريادة والمنافسة إقليميًا وعالميًا في مختلف مجالات الإبداع العلمي والأدبي والفني والثقافي والرياضي.

وفي ضوء تحقيق التنمية البشرية الشاملة، أكدت الرؤية أهمية مواصلة الجهود المبذولة «لإثراء الحياة الثقافية»، من خلال زيادة نسبة الميزانيات الخاصة بالثقافة إلى إجمالي الموازنة العامة للدولة، وتطوير المؤسسات الثقافية الحكومية ورفع قدراتها الإدارية وكوادرها البشرية، وتجهيزها بمستلزمات العمل الثقافي والفني؛ لتعظيم دورها وتأثيرها وتوسيع نطاق وصولها إلى مختلف الفئات الاجتماعية في إطار من حفظ الهوية والانفتاح على الثقافات الأخرى ، وتعزيز دور المؤسسات الثقافية غير الحكومية في إطار الشراكة المجتمعية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات العمل الثقافي، والتوسّع في قصور وبيوت ومراكز الثقافة والمكتبات العامة والمتاحف والمناطق التراثية ودور الأوبرا والمعارض الفنية والمسارح والسينما، في مختلف المحافظات والمدن الجديدة، مع إتاحتها لكل السكان، وتبني أدوات غير تقليدية لرفع الوعي الثقافي باستخدام تكنولوجيا المعلومات لجميع الفئات والشرائح العمرية.

كما سلطت رؤية مصر ٢٠٣٠ الضوء على أهمية دعم عمليات التحول للثقافة الرقمية لإتاحة المنتج الثقافي لقطاعات عريضة من المواطنين، بهدف الارتقاء بالذوق العام ودعم منظومة القيم الإيجابية، وتشجيع الاهتمام بالتراث الثقافي المادي وغير المادي وحمايته وإتاحته وتعظيم العائد منه، وتنمية الجهود القائمة على توظيفه في التنمية المستدامة والإبداع وتعزيز الهوية الحضارية، وغرس التوعية بأهمية الثقافة والرياضة، والمحافظة على التراث لدى النشء بمنحها أهمية في المقرَّرات التعليمية، وتأسيس بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي تُمكِّن من التخطيط المبني على بيانات دقيقة، والإتاحة الكاملة للمعلومات المتعلِّقة بالثقافة والتراث، بالإضافة إلى رقمنه العمل الثقافي ككل، ودعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد، ودعم وتفعيل إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية والاهتمام بتسجيل العلامات التجارية للصناعات والمنتجات الثقافية.

وأعطت رؤية مصر ٢٠٣٠ أولويةً قصوى لمسألة بناء الوعي، ونشر القيم التي تحضّ على التسامح وتقبّل الآخر واحترامه ونبذ التنمّر والتمييز والاستعلاء بجميع صوره، فضلاً عن المواجهة الفكرية للخطاب المتطرّف عبر خطاب ديني متجدّد، ونشر الوعي اللازم لمواجهة التيارات المتطرفة.

التنمية البشرية ضمن برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٥-٢٠٢٦/٢٧)

وضعت الحكومة المصرية رؤية استراتيجية لبناء الإنسان، مؤكدةً دوره المحوري في التنمية البشرية والشاملة، وتتضمن هذه الرؤية قطاعات التعليم والصحة وتوفير الحماية للطبقات الأكثر احتياجاً، وتطوير المؤسسات لتنمية القدرات، وتبني سياسات لبناء جيل واعٍ وقادر على القيادة، وتشجيع مشاركة الشباب ودعمهم، وتعزيز الانتماء الوطني، وتحقيق العدالة الثقافية وبرامج العدالة والرعاية الاجتماعية.

وأكد برنامج عمل الحكومة أهمية الارتقاء بالمنظومة التعليمية ورفع كفاءة النظام التعليمي، من خلال:

- متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (٢٠٢٤- ٢٠٢٩)، والعمل على تحقيق مستهدفاتها، بما يشمل: الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات، والجودة والتميز في التعليم وفقًا للمعايير العالمية، والاستدامة والتعلم مدى الحياة، مع إيلاء أولوية لكل من ذوي القدرات الخاصة، والموهوبين والنابغين، وإعطاء الأولوية لإنشاء المدارس الجديدة بالمناطق الأعلى كثافة من حيث الطلاب والمناطق النائية.
- التوسع في إنشاء الفصول لخفض كثافتها، وخاصة في المدارس الحكومية، فضلاً عن تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في المنظومة التعليمية، ووضع مستهدفات واضحة لرقمنة المنظومة التعليمية، بما يُسهم في مواكبة المدارس للتحول الرقمي وتصميم مبان مدرسية ذكية مرنة ومتعددة الأغراض.
- تفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة في البرامج التعليمية المقدمة للطلاب، مع العمل على تطوير القدرات الرقمية للطلاب للاستفادة من المحتوى الرقمي بما يتوافق مع سياسات تحسين جودة التعلم والتدريس والحوكمة والإدارة.
- مُتابعة جهود التوسع في إنشاء المدارس الرسمية والدولية على مستوى الجمهورية، بما يشمل

التوسع في إقامة مدارس «المتفوقين» و «النيل» و «اليابانية»؛ مما يُسهم في توفير تعليم متميز لشريحة متوسطي الدخل بأسعار مناسبة، وتحسين مستوى الخريجين.

- التوسع في تطبيق تجربة مدارس STEM باعتبارها إحدى التجارب الناجحة التي تُسهم في تعزيز الابتكار والإبداع في العملية التعليمية، من خلال التكامل بين العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا، والعمل على تعظيم الاستفادة من شركاء مصر في التنمية والأطراف ذات الصلة للمساهمة في إنشاء المدارس وزيادة عدد الفصول وتطوير العملية التعليمية على مستوى الجمهورية.

كما أولى البرنامج أهميةً لتطوير المناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية، في إطار نظام التعليم ٢,٠، وهو ما يتضمن استكمال تطوير منظومة المرحلة الثانوية بما يحقق صالح الطلاب، ويُسهم في رفع المعاناة عن كاهل الأسر وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل والتنافسية الدولية. والتوسع في إدراج البرامج التعليمية التي تراعي وظائف المستقبل، وبما يُسهم في تأهيل الطلاب وصقل مهاراتهم في المجالات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة، وكذا التوسع في تطوير مناهج تعليمية مبتكرة تعزز المهارات الحياتية والتفكير النقدي لدى الطلاب.

وفي السياق ذاته، أشار برنامج الحكومة إلى أهمية الارتقاء بمنظومة التعليم الفني، والتوسع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية بمختلف محافظات الجمهورية، وخاصة بالمدن الحديثة، بالتعاون مع بالتعاون مع القطاع الصناعي، وتسهيل الإجراءات الإدارية بالمدارس، واستكمال تطوير مدارس التعليم الفني والتدريب المهني بالمعامل اللازمة للتدريب، واستمرار عقد الشراكات مع القطاع الخاص لتدريب الطلاب في المصانع الخاصة.

كما سلط برنامج الحكومة الضوء على التوسع في عقد برتوكولات تعاون دولي مع الأكاديميات الفنية والمصانع، للتبادل الفني والتقني لزيادة أعداد العمالة المتخصصة، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم الفني بفتح مدارس خاصة لها، والتوسع في الشراكات مع شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف لتعزيز التعليم المهني بمصر من خلال برامج التعاون التي تقدم دعمًا فنياً وتكنولوجياً.

وفي إطار أهمية إتاحة التعليم للجميع، أكد برنامج الحكومة ضرورة خفض معدلات التسرب من التعليم، والتدخل المبكر من قبل المختصين لصياغة خطط تنفيذية للحد من حالات التسرب، وإيلاء أولوية كبرى لحقوق ذوي القدرات الخاصة في التعليم، وذلك من خلال زيادة عدد المعلمين المتخصصين ممن لديهم المهارات المناسبة والكفاءة لتدريسهم والعناية بهم، وتوفير الأدوات والتقنيات المناسبة لهم، واستكمال مبادرة المدرسة الرقمية في مصر في مدارس التعليم المجتمعي، والتوسع في تنفيذها في عدد من المحافظات.

وفي مجال رفع كفاء النظام التعليمي الجامعي، أكد برنامج الحكومة أهمية استكمال التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية، والتركيز على دعم ومتابعة مسار التعليم التكنولوجي، ومتابعة عملية الارتقاء بترتيب الجامعات المصرية والمؤسسات البحثية في التصنيفات الدولية، وتطبيق مبدأ المرجعية الدولية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة عدد الحاضنات التكنولوجية من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث التكنولوجية، ومواصلة جهود التوسع في إنشاء أفرع الجامعات الأجنبية التي تحظى بالسمعة الأكاديمية المتميزة من خلال تعزيز الشراكات مع الجامعات الدولية، علاوةً على تعزيز التعاون والمشاركة الفعالة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات العالمية في المجالات المختلفة على غرار مجال تكنولوجيا المعلومات.

كذلك، أشار البرنامج إلى ضرورة استكمال تطوير المناهج الدراسية بالجامعات المختلفة لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، ورفع قدرات الطلاب والاهتمام ببرامج التدريب العملية، وبخاصة في المجالات الحديثة، بما يشمل الحوسبة السحابية وغيرها من المجالات التقنية المتخصصة.

وفي مجال تأهيل الطلاب لسوق العمل، أولى البرنامج أهميةً لتنمية مهارات وجدارات الطلاب وتهيئتهم لسوق العمل، بالشراكة مع المؤسسات الدولية والوطنية، والتوسع في إنشاء المراكز الجامعية للتطوير المهني، بهدف تقديم خدمات التوجيه المهني

للطلاب، فضلا عن زيادة المتدربين من الشباب في إطار مشروع «برنامج التعليم العالي للإرشاد المهني من أجل التوظيف»، وإنشاء التحالفات الإقليمية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والشركاء الصناعيين والزراعيين والإنتاجيين، بهدف تهيئة الخريجين والشباب لسوق العمل.

كما أكد برنامج الحكومة أهمية تعزيز دور البحث العلمي وتنويع مصادر التمويل، من خلال دعم أنشطة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية المختلفة، مع استمرار ربط مخرجات البحث العلمي بمستهدفات الصناعة الوطنية، ومشروعات التحسين البيئي، ووضع خطة لتحفيز القطاع الخاص لتمويل الإنفاق على البحث والتطوير في جميع مراحل العملية التعليمية، وفي المجالات المطلوبة في سوق العمل، وزيادة عدد براءات الاختراع، بما يُسهم في تعميق التنمية التكنولوجية، وتحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي، فضلاً عن العمل على الارتقاء بتصنيف مصر في المؤشرات الدولية على غرار مؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر المعرفة العالمي، وتعظيم الاستفادة من شركاء التنمية لتوفير المنح لمجالات البحث العلمي ودعم القدرات وعقد الشراكات مع الجهات البحثية الدولية، وإيجاد شراكات دولية مع الجهات البحثية المختلفة للعمل على نقل الخبرة والتكنولوجيا من خلال برامج توأمة مع الجهات المناظرة.

وفيما يتعلق بإتاحة خدمات صحية متميزة، سلط برنامج الحكومة الضوء على أهمية توسيع قاعدة المنتفعين بالتأمين الصحي الحالي بالتنسيق مع الجهات المعنية، من خلال ضم فئات جديدة غير مشمولة في القانون حتى الآن، والبدء في إدراج غير القادرين على سداد اشتراكات التأمين الصحي على دفعات عن طريق تقديم الأولوية لبعض المحافظات التي تعاني من نسب فقر عالية، والتوسع في إنشاء المستشفيات التخصصية لتغطية جميع محافظات الجمهورية، والقضاء على قوائم الانتظار للعمليات الجراحية مع زيادة عدد المرضى الذين يُعالجون ضمن قوائم الانتظار للعمليات، وزيادة تمويل العلاج على نفقة الدولة في الخارج للحالات الحرجة، والعمل على توسيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية دون التقليل من مسؤولية الدولة تجاه تقديم الخدمة الصحية للفئات الأكثر احتياجاً، وتطوير خدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية وسد العجز في القوى البشرية وخاصة في المناطق النائية مع سد العجز من خلال العيادات المتنقلة والقوافل الطبية.

وكذا تشجيع المستثمرين في القطاع الصحي، وتسهيل حصولهم على التمويل لإقامة منشآت صحية في المدن الجديدة والحدودية، وتقليل معدلات التردد على المستشفيات، من خلال تعظيم الخدمات بمراكز الرعاية الصحية الأولية، وإنشاء وحدات تخصصية وزيادة ساعات العمل بها مع توفير الخدمات الوقائية من أجل التقليل من نسب الأمراض مثل دعم الرضاعة الطبيعية والولادة الطبيعية الآمنة وعيادات رعاية الحمل وعيادات المسنين والمستشفى في المنزل، ومواصلة تحديث المرافق الطبية وإمدادها بأحدث التجهيزات والمعدات اللازمة، وتطوير خدمات الإسعاف والطوارئ لضمان تقديم خدمة طبية متقدمة، وتطوير وإعادة تأهيل جميع المراكز المتخصصة مثل الأورام والقلب المفتوح والعنايات المركزة والحضانات على مستوى الجمهورية، والتوسع في تقديم خدمات الصحة النفسية المتكاملة والتأهيل لمرضى الإدمان.

وفيما يتعلق بتعزيز الخدمات الوقائية وتعزيز الصحة العامة، أكد البرنامج أهمية تعزيز قدرة النظام الصحي على مواجهة الأزمات الصحية والأوبئة والكوارث الطبيعية، ورفع معدلات التطعيمات الوطنية، والحفاظ على مصر خالية من شلل الأطفال، والحصبة، والحصبة الألمانية الدفتيريا، والسعال الديكي، والتيتانوس الوليدي، وتطوير وتجهيز المعامل المركزية لوزارة الصحة وتطوير وتدريب العاملين بتلك المعامل ورفع كفاءة المعامل على مستوى الجمهورية، وتصميم خريطة وبائية تفاعلية بهدف تحديد بؤر انتشار الأمراض المعدية، والتوسع في تطبيق منظومة مكافحة مقاومة الميكروبات على مستوى المستشفيات، وخفض نسب وفيات الأطفال أقل من عام وأقل من خمس سنوات، وتوسيع نطاق تغطية البرامج الصحية لفئات كبار السن والأم والطفل وكذلك الشباب والمراهقين بنسبة ١٠٠٪ بمرافق الرعاية الأولية.

كما أعطى برنامج الحكومة أولويةً لتقديم خدمات صيدلانية آمنة وفعّالة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر الأدوية وتأمين الإمدادات لها، ورفع الوعي بمضار الاستخدام الخاطئ للأدوية، وحوكمة صرف واستهلاك الدواء من أجل ترشيد الاستخدام وتقليل الهدر في الأدوية، واستخدام الأدوية المحلية البديلة لبعض الأدوية المستوردة، ودعم بناء القدرات في مجال تطوير الصناعات الدوائية وممارسات التصنيع الجيد، ومراقبة سلامة الدواء، ودعم منظومة تصنيع وتسجيل الدواء المصري؛ مما يُسهم في زيادة الفرص التصديرية للأسواق الدولية، ووضع الحوافز لتشجيع الاستثمارات في مجال صناعة الدواء.

وفي ضوء أهمية مواصلة جهود تفعيل دور الصحة الرقمية، أكد برنامج الحكومة ضرورة التوسع في استخدام التقنيات الحديثة مثل: إنترنت الأشياء، والأجهزة القابلة للارتداء، والتطبيب عن بُعد، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض، وتعزيز البحث والتطوير في مجال الصحة العامة، والتوسع في تحليل البيانات الصحية والاستفادة منها في دعم اتخاذ القرار، وتحسين حوكمة البيانات الصحية من خلال وضع أطر تنظيمية وقانونية ورقابية، وتعزيز قدرات القوى العاملة في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات، بهدف بناء منظومة صحية رقمية شاملة من خلال دمج جميع المنشآت التي تقدم الخدمات الطبية على المنظومة الإلكترونية، مع ضمان سرية البيانات.

وفي ذات السياق، أولى البرنامج أهميةً لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمرأة والطفل، والاستمرار في أنشطة تعزيز جهود المبادرة الرئاسية الخاصة بدعم صحة المرأة المصرية والألف يوم الذهبية لتنمية الأسرة المصرية وتحسين الخصائص السكانية، مع تعزيز إنشاء مراكز دعم صحة المرأة وتقديم خدمات الكشف المبكر والتشخيص والعلاج وفقًا للمعايير العالمية، وكذا الانتهاء من إجراءات إنشاء أول فرع للمركز العالمي «جوستاف روسي» بمصر، وتحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من خلال تحسين الخصائص السكانية، والاهتمام بالخدمات الطبية المقدمة للأطفال الذين يعانون من أمراض سوء التغذية وتعديل السلوك، بما في ذلك التشخيص المبكر والعلاج من خلال المبادرات الرئاسية، وتطوير عيادات رعاية الأمومة والطفولة وخدمات الرعاية الصحية المدرسية.

ويستهدف برنامج الحكومة توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي، من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات، يُذكر منها:

- توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي، من خلال تشجيع القوى العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على الاشتراك في نظم التأمينات الاجتماعية.
- توفير الحماية ضد مخاطر الشيخوخة والإعاقة والبطالة.
- العمل على تعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة المقدمة من شركاء مصر في التنمية كالبنك الدولي لبرنامج تكافل وكرامة، ودعم الشراكات متعددة الأطراف في ذات الصدد.
- التوسع في تبني برامج الاستهداف الجغرافي للمناطق الأشد فقراً والمناطق النائية والمهمشة، بهدف تقديم الخدمات العامة والأساسية بتلك المناطق، وخاصة خدمات الصحة والتعليم والبيئة.
- جذب مزيد من الاستثمارات في الصناديق المالية الاجتماعية، بما يُسهم في توجيه تلك الاستثمارات نحو المشروعات الاجتماعية، والتي تستهدف محاربة الفقر والمرض ومنع التسرب من التعليم، والعمل على استحداث مؤشر لقياس وتقييم أثر تلك الاستثمارات.
- تعزيز الدور المجتمعي لبنك ناصر الاجتماعي، من خلال توسيع قاعدة التكافل في البنك لتضم عددًا أكبر من الأسر الأكثر احتياجاً، وزيادة حجم المساعدات العينية والنقدية المقدمة لهم.
- استمرار العمل نحو تحفيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص للقيام بدورهم في المجتمع، ودعم مشروعات التنمية الاجتماعية والأسرية.

وفيما يتعلق بتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، أكد برنامج الحكومة أهمية حماية الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم، من خلال الاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة، وزيادة معدلات الاستيعاب في مؤسسات رياض الأطفال، والتوسع في إنشاء دور حضانات الجمعيات الأهلية والحضانات الخاصة وتقديم خدمات مميزة للتعليم قبل الابتدائي وفقاً للمعايير الدولية، وتطوير وحدات الدعم النفسي والاجتماعي لتقديم خدمات إعادة الدمج للأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات العقابية، مع العمل على تأهيلهم، وزيادة الاهتمام بمبادرة «دعم كريمي النسب»، بما يضمن حصولهم على الرعاية الاجتماعية، والنفسية، والصحية المتكاملة.

كذلك، تتضمن آليات تحقيق الرعاية الكاملة للأطفال وكبار السن، التوسع في برامج مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، ومبادرة مكافحة إدمان المخدرات، والعمل على توعية الأطفال والمراهقين بمخاطر الإدمان، واستمرار العمل نحو تحسين النظرة المجتمعية للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية، وتبني سياسات تُسهم في دمجهم داخل منظومة أسرية وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم، فضلاً عن توسيع مظلة المعاشات التقاعدية لتشمل جميع كبار السن، وتطوير ورفع كفاءة دور رعاية المسنين، ودعم مهارات مقدمي الرعاية والقائمين على إدارتها والإشراف عليها؛ لضمان توفير سكن كريم لكبار السن، وزيادة إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة لكبار السن، مع تحسين خدماتهم الصحية والطب الوقائي.

وفيما يتعلق بذوي الهمم، أكد برنامج الحكومة، ضرورة توفير فرص عمل ملائمة لهم تتناسب مع مؤهلاتهم وتأهيلهم ونوع ودرجة الإعاقة، وتأمين حياة كريمة لهم، بما في ذلك حقهم في الضمان الاجتماعي، ومستوى معيشي لائق، والتوسع في إنشاء مكاتب التأهيل في مختلف المحافظات، والتي تتولى تدريبهم مهنياً، وصرف الأجهزة التعويضية لهم في حال الحاجة إليها، بما يُسهم في النهاية في حصولهم على فرص عمل، والتوسع في إصدار الوثائق والمحررات المطبوعة بطريقة «برايل».

وأشار برنامج الحكومة إلى أهمية سيادة القانون، وتعزيز أواصر الثقة بين المواطنين والحكومة، وتحقيق العدالة الناجزة، من خلال العمل على تطوير النظام القانوني لتنفيذ الأحكام المدنية والتجارية والإدارية، بالاستعانة بالتقدم الحادث في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إعمالًا لمقتضيات التحول الرقمي، بما يعمل على زيادة نسبة تنفيذ الأحكام واجبة النفاذ في المجالين المدني والتجاري، ومواصلة التوسع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضي في المحاكم والجهات المعاونة لها، والعمل على وضع استراتيجية موحدة للعدالة الرقمية تضم كافة الجهات والهيئات القضائية، وتتيح التكامل الرقمي بين هذه الجهات والهيئات.

وأكد برنامج الحكومة أهمية التمكين الاقتصادي والتنمية المكانية المتوازنة، من خلال تعزيز المقومات الاقتصادية الإنتاجية بمحافظات صعيد مصر وزيادة الأهمية النسبية لمساهمتها في الناتج إلى ما لا يقل عن١٧٪ بنهاية عام (٢٠٢٧/٢٦)، وتحفيز الاستثمارات العامة والخاصة الموجهة لمحافظات الصعيد، وتفعيل حوافز الاستثمار الموجهة إلى تلك المناطق، وتحفيز المؤسسات الدولية على توفير مزيد من الدعم المالي لخدمة أهداف التنمية في الصعيد والمحافظات الحدودية، بما يسهم في تحقيق مزيد من العوائد الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق، ومواصلة تركيز المبادرات التنموية القومية ويأتي على رأسها مشروع «حياة كريمة» الذي يستهدف تحقيق أثر تنموي ملموس في المناطق الأكثر احتياجاً، وتركيز جهود جميع المؤسسات الدولية على نهج التمكين الاقتصادي للفقراء كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ضوء الجهود المبذولة للارتقاء برأس المال البشري للشباب، أعطى برنامج الحكومة أولوية لبناء «مجتمع رياضي حيوي»، من خلال مجموعة من الآليات، أهمها النهوض بتنافسية الرياضة المصرية والاستمرار في دعم الاتحادات والهيئات الرياضية وفقًا لمعايير عالمية، واستكمال ومتابعة مشروع الجينوم الرياضي المصري لتعزيز استخدام تطبيقات الجينوم في تحسين الأداء الرياضي واكتشاف المواهب الرياضية، ورعاية واكتشاف الموهوبين رياضيًّا، وتقديم مزيد من الدعم المتكامل للأبطال الرياضيين، والتوسع في تطوير برامج ومشروعات رعاية واكتشاف وتنمية الموهوبين رياضيًّا

ومشروعات تطوير مدربي المنتخبات القومية، وإطلاق مبادرة الرياضة للجميع لتعزيز الصحة العامة من خلال تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة بانتظام، والتوسع في إنشاء مراكز الشباب ومراكز التنمية الشبابية والمدن والمعسكرات الشبابية وتطوير القائمة، مع التوسع في التحول الأخضر والمستدام للمنشآت الشبابية والرياضية، ونشر برامج وأنشطة التنمية الرياضية وممارسة النشاط البدني وتعزيز اللياقة البدنية لتأثيرها الإيجابي على الصحة العامة، والتوسع في برامج ممارسة الرياضة المدرسية والجامعية بالتعاون بين الوزارات المعنية.

كما تضمن البرنامج، تنمية وتطوير الممارسة والمنافسة في الألعاب والرياضات الإلكترونية، والتوسع في دعم ريادة الأعمال الرياضية، وتطوير وحوكمة منظومة ترخيص صالات اللياقة البدنية والتوسع في مكافحة المنشطات والمكملات، والتوسع في تطوير منظومة الطب الرياضي، وتوفير فرص الاستثمار في مراكز الشباب والأندية والمنشآت الرياضية والشبابية، وإطلاق مبادرات للصناعات والخدمات الرياضية لتعزيز الرياضة كقطاع اقتصادي مؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، واستكمال تطوير التشريعات الرياضية والشبابية لتعزيز حوكمة وتنظيم القطاع الرياضي والشبابي، والعمل على النهوض بتنافسية الرياضة في مصر وتبني كل الاستراتيجيات وخطط العمل الداعمة لتحويل مصر لأن تصبح مركزًا لاستضافة البطولات والأحداث الرياضية العالمية الكبرى.

وفي السياق ذاته، أكد برنامج الحكومة أهمية تعزيز الوعي الثقافي والإبداعي، من خلال التوسع في إتاحة مراكز وقصور الثقافة المتكاملة، وتيسير إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لجميع فئات المجتمع، ومواصلة إنشاء المسارح الحديثة، وبناء المزيد من المكتبات العامة في المحافظات والمناطق النائية، مع تحديث محتوياتها لتشمل أحدث الإصدارات في مختلف المجالات، وتعزيز الفعاليات والأنشطة الثقافية والفنية التي تعكس هوية وتراث الشباب المصري، والتوسع في المبادرات التي تعمل على اكتشاف المواهب المختلفة، ودعم وصول الشباب إلى المصادر المعرفية والمشاركة في الأنشطة الثقافية المختلفة.

كذلك، أشار البرنامج إلى أهمية بناء الوعي وتجديد الخطاب الديني، ونشر القيم الإيجابية في المجتمع، وتشكيل الوعى المصري وبناء الانسان وإعادة بناء الشخصية المصرية الوطنية من منطلق ديني، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء، مع إيلاء أولوية لوضع وتنفيذ استراتيجية للحفاظ على الهوية وتشكيل الوعي وفق خطط تنمية ثقافية عادلة، وتدشين حملات توعية دينية وثقافية للشباب والمراهقين من خلال مراكز الشباب والأندية الاجتماعية، تشمل جميع محافظات الجمهورية والمناطق النائية، وتنظيم مسابقات ثقافية وأدبية وفعاليات مجتمعية للشباب لتعزيز الاهتمام بالتراث الثقافي والوطني، واستعادة روح الهوية المصرية القديمة في الطابع المعماري للمنشآت والمؤسسات.

الإطار المؤسسي للتنمية البشرية في مصر

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل الحكومة المصرية ونص على استحداث منصب نائب رئيس وزراء للتنمية البشرية، وبناء على ذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء، قرارًا بتشكيل مجموعة وزارية للتنمية البشرية (قرار ٢٢٢٤ لسنة ٢٠٢٤)، وذلك في إطار توجه الحكومة في استحداث مجموعات وزارية متخصصة، كخطوة فاعلة نحو بحث الموضوعات المختصة بكل مجموعة بشكل أدق من جانب الجهات ذات الصلة، واتخاذ الإجراءات بصورة أسرع، لزيادة كفاءة العمل الحكومي.

وقد نص قرار تشكيل المجموعة الوزارية للتنمية البشرية، على أن تكون برئاسة السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان، وعضوية كل من السادة وزراء: التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والشباب والرياضة، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتنمية المحلية، والتضامن الاجتماعي، والأوقاف، والعمل، والثقافة، والتربية والتعليم والتعليم الفني. وأشار القرار إلى أن للمجموعة الوزارية أن تدعو لحضور اجتماعاتها بعض الوزراء أو رؤساء الهيئات أو غيرهم، وأن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والمتخصصين لمعاونتها في المهام المسندة إليها، ويحضر اجتماعاتها مستشارو رئيس مجلس الوزراء المختصون.

وتختص المجموعة الوزارية بإعداد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المرتبطة ببناء الإنسان وعلى الأخص في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والخطاب الديني، وكذا متابعة تنفيذ منظومة الربط بين التعليم الفني قبل الجامعي والتعليم التكنولوجي واحتياجات سوق العمل الداخلية والخارجية لتأهيل الكوادر المصرية اللازمة لها. كما تختص بمتابعة تنفيذ المبادرات الصحية الرئاسية وبرنامج التأمين الصحي الشامل، والعمل على حل أي تحديات تواجه عملية التشغيل والمتابعة الدائمة لكفاءة الأداء، وكذا متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية الأسرة المصرية، ووضع وتنفيذ خطة وطنية لتطوير كافة أوجه الثقافة واستعادة قوة مصر الناعمة في هذا القطاع مع التركيز على جذب الشباب المصري من خلال أنشطة تواءم احتياجاته، فضلا عن وضع ومتابعة تنفيذ خطة تجديد الخطاب الديني الهادف لنشر الوسطية والاعتدال والتسامح بين فئات الشعب المصري، ومتابعة تنفيذ مستهدفات خطة تطوير قطاعي الشباب والرياضة، هذا إلى جانب ما يسند إليها من اختصاصات أخري، أو يحال لها من موضوعات من رئيس مجلس الوزراء.

وأصدر نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، قرارا (٢٠ يوليو ٢٠٢٤) بتشكيل أمانة فنية للمجموعة الوزارية للتنمية البشرية برئاسة نائب وزير الصحة والسكان وبعضوية ممثلي الوزارات المعنية، تختص بإعداد جدول أعمال المجموعة الوزارية وإبداء المقترحات والتوصيات بشأن عمل المجموعة الوزارية. كما أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية قراراً (٩ فبراير ٢٠٢٥) بتشكيل لجنة استشارية عليا للتنمية البشرية برئاسته، تختص بإعداد مقترح الاستراتيجيات والسياسات والخطط المتعلقة بتحقيق أهداف المجموعة الوزارية للتنمية البشرية. وبشكل أكثر تفصيلاً تقوم اللجنة بالعمل في المجالات التي تحقق التنمية البشرية وترتقي بجودة الحياة وتوسيع فرص الاختيارات والارتقاء بقدرات العنصر البشري، ويشمل ذلك:

- تحسين مخرجات الرعاية الصحية وتعزيز أنماط الحياة الصحية للجميع (بما في ذلك التغذية السليمة وممارسة الرياضة).
- تعزيز جودة التعليم الأساسي والفني والجامعي وبناء القدرات والمهارات المتوافقة مع مهن المستقبل.
- تطبيق التعلم المستمر لرفع قدرات ومهارات المشتغلين.
- رفع مستوى المعيشة من خلال رفع مستويات التشغيل (مع زيادة نسبة العمل اللائق) وزيادة الإنتاجية.
- تشجيع الابتكار والتطوير واكتشاف ورعاية الموهوبين (مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والرياضة والفنون والآداب).
- بناء القيم المواتية للتنمية (اتقان العمل، الانضباط، العمل الجماعي، تمكين النساء والفتيات، قبول الآخر، الارتقاء بالحس الجمالي، المشاركة).

ويتيح الإطار المؤسسي فرصة للتنسيق بين الوزارات المعنية بالركائز الخاصة بالتنمية البشرية وتتعاظم أهميته في التصدي للبرامج التي يتشارك فيها عدد من الوزارات، وهو بذلك يتمشى مع طبيعة البرنامج الوطني للتنمية البشرية بكل ما يحتويه من مجالات عمل متعددة القطاعات تتطلب قدر عال من التنسيق بين الجهود تحد من التضارب وتقلل من هدر الموارد.

البيئة التمكينية للإسراع بجهود التنمية البشرية

تجدر الإشارة إلى أن الجهود التي تبذل في مجال التنمية البشرية تحتاج إلى بيئة تمكينية تسمح بتحويل هذه الجهود إلى واقع عملي يشعر به الجميع، وتتسم البيئة التمكينية المثلى بما يلي:

- السياسات والتشريعات المواتية للتنمية البشرية: يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية مواتية لتحقيق الإطار الاستراتيجي للتنمية البشرية، بالإضافة لتطوير إطار تشريعي حديث وداعم لأهداف التنمية البشرية، بما في ذلك تحقيق الانصاف بين شرائح المجتمع.

- حجم وآليات التمويل المناسب: يجب أن يتوافر لبرامج التنمية البشرية التمويل المناسب الذي يسمح بتنفيذ هذه البرامج بجودة مناسبة، وسيتم تناول آليات التمويل بالتفصيل لاحقاً.
- حوكمة التنمية البشرية: يجب أن تخضع برامج التنمية البشرية لنظام حوكمة محكم يتم من خلاله تحديد واضح لأدوار المؤسسات الحكومية وتطبيق آليات للتنسيق الفعال بين كافة الجهات الفاعلة، كما يجب تطبيق آليات للمتابعة والتقييم معتمدة على النتائج.
- الاستفادة من النافذة الديموغرافية: من خلال توظيف عوائد الانخفاض الذي شهدته مصر في السنوات السابقة في معدلات الإنجاب مما يسهم في تخفيف الضغط على تقديم الخدمات الأساسية الموجهة للطفولة ويتيح فرصة للارتقاء بجودة هذه الخدمات لاسيما في مجال التعليم والصحة. وعلى الجانب الآخر فإن انخفاض معدلات الإنجاب وارتفاع توقع الحياة ينذر بزياد في نسبة السكان ٦٥ سنة فأكثر في الأجل المتوسط، مما يتطلب مراجعة السياسات الخاصة بالمسنين لاسيما فيما يتعلق بضمان عمر صحي مديد وإدماج المسنين في بيئة معرفية للتعلم المستمر وتوظيف قدراتهم الانتاجية.
- نشر وترسيخ القيم المواتية للتنمية: تعتبر الأعراف الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع أحد محركات التقدم أو التخلف في المجتمعات، وهناك دور هام يجب أن يلعبه شركاء التنمية من أجل تبني المجتمع لقيم مواتية للتنمية البشرية، ويشمل ذلك قيم العمل (الدقة والانضباط والعمل الجماعي)، وقيم المواطنة (قبول الآخر والتسامح)، وعدم التمييز ضد المرأة (عدالة التوظيف والترقي ونبذ العنف ضد النساء والفتيات). يضاف إلى ذلك تبني أنماط سلوكية في التغذية والوقاية من الأمراض والتعلم المستمر.
- الإطار المؤسسي الفعال: تطبيق إطار مؤسسي فعال لتحقيق برامج التنمية البشرية يأخذ في الاعتبار الطبيعة التشابكية التي تتسم بها هذه البرامج، مع تكريس التقييم والمتابعة والتعلم المستمر ضمن هذا الإطار، والاستفادة من التجارب والمبادرات السابقة التي حققت نجاحات والتي يمكن البناء عليها وتعميمها على نحو مستدام.
- الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني: تأسيس شراكات مستدامة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والشركاء الدوليين من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية.
- التحول الرقمي والتكنولوجي: يسهم التحول الرقمي والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إتاحة خدمات الانترنت عالي السرعة للجميع، في أ) الاستفادة من التكنولوجيا في التعليم والتعلم المستمر، ب) تقديم الخدمات الصحية بما في ذلك التشخيص عن بعد، ج) النفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية، د) مد الجسور بين الطلب على السلع والخدمات والمنتجين، ه) التعرض للتحولات العالمية بما في ذلك المهارات الرقمية وطبيعة وظائف المستقبل.

قدم هذا القسم من فصل التنمية البشرية تفصيلاً لجوهر التنمية البشرية، وعرضاً لموقع التنمية البشرية في رؤية مصر ٢٠٣٠، وعرضاً لتناول التنمية البشرية في برنامج الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، ثم تناول هذا القسم الإطار المؤسسي للتنمية البشرية في مصر، وعرض تصور للبيئة التمكينية للإسراع بجهود التنمية البشرية. وتتناول الأقسام التالية من هذا الفصل الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر، والمبادرات والبرامج الرئيسية المزمع القيام بها خلال الفترة القادمة، وينتهي الفصل بتناول المستهدفات الكمية ومؤشرات الأداء الخاصة بالتنمية البشرية.

التنمية البشرية ضمانة أساسية لجني ثمار النمو الاقتصادي:

«التنمية البشرية» تُعد الركيزة الأساسية للنموذج الاقتصادي، وضمانة أساسية للتوزيع العادل لثمار النمو على كافة الفئات وكافة شرائح المجتمع وبما يراعي سد الفجوات التنموية الجغرافية.

١
تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل لتصل ٢٠٪ عام ٢٠٣٠.

٢
مواصلة تطبيق الضوابط الصحية والتعليمية المصاحبة لبرامج الدعم النقدي.

٣
زيادة الاستثمار في فاعلية المعلمين بالاعتماد على برامج التوظيف والترقية المُستندة لمعايير مهنية واضحة.

٤
زيادة نسبة الطلاب في نهاية مرحلة التعليم الأساسي الذين يحققون متطلبات الحد الأدنى لمهارات مادة الرياضيات لتصل إلى ٥٨٪، وزيادة نسبة الطلاب الحاصلين على درجات عالية في TIMSS إلى ٤٥٪ عام ٢٠٣٠.

٥
زيادة نسبة الشباب الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات، ونسبة الأطفال الذين يتلقون تدريباً رقمياً الى ٧٠٪ عام ٢٠٣٠ من خلال زيادة نسبة التغطية بمدارس WE وبمراكز الإبداع على مستوى المحافظات لتصل إلى ١٠٠٪، والتوسع في مبادرات تعزيز الثقافة الرقمية والمهارات المستقبلية.

٦
زيادة العمر المتوقع عند الميلاد لـ ٧٥ سنة بالعمل على خفض مُعدل انتشار الأمراض غير السارية، وضمان الشيخوخة المنتجة والنشطة، وتطوير قدرات الأطباء وتحسين أوضاعهم، وزيادة نسبة السكان المشمولين بالخدمات الصحية الأساسية.

٧
مُضاعفة مُخصصات التدريب الموجهة لتحسين إنتاجية العاملين بالجهاز الإداري للدولة لتكون في حدود ١٪ من المصروفات العامة بالتركيز على البرامج الأكثر فاعلية.

٨
إتاحة فرص للتدريب الفني والمهني في القطاعات ذات النمو المُرتفع مثل الاقتصاد الرعائي والوظائف الخضراء والوظائف الرقمية والصناعات التحويلية، والتوسع في المدارس التطبيقية والجامعات التكنولوجية.

ويرتكز النموذج الاقتصادي الجديد في مصر على رؤية شمولية تجعل **المواطن محور التنمية**، وتعيد صياغة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يصبح **النمو وسيلة لتحقيق رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية** في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة والتحديات المتشابكة التي يشهدها العالم، لم يعد من الممكن الاكتفاء بقياس الأداء الاقتصادي من خلال مؤشرات كمية تقليدية كالناتج المحلي الإجمالي، إذ لا تعبّر تلك المؤشرات بالضرورة عن **جودة النمو** أو عن مدى انعكاسه على حياة المواطنين.

ومن هذا المنطلق، يتبنّى النموذج الاقتصادي الجديد مفهوم **جودة النمو** كإطار موجِّه للسياسات العامة، وهو النمو الذي يُفضي إلى **رفاه اجتماعي وبيئي طويل الأجل**، ويُعزّز العدالة الاجتماعية، ويضع الإنسان والبيئة في صميم العملية التنموية. ويقوم هذا المفهوم على ثلاثة مرتكزات أساسية: **توزيع الفوائد** لضمان وصول مكاسب النمو إلى جميع فئات المجتمع وتقليص التفاوتات؛ و**التنمية البشرية** بما تعنيه من تحسين جودة الحياة، وتمكين الأفراد ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وتعزيز قدراتهم الإبداعية والمعرفية؛ و**الاستدامة** لضمان استمرار النمو دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد.

ويأتي **الفصل الخاص بالتنمية البشرية** انعكاسًا لهذا التوجه، إذ يوضح كيف أن **الإصلاحات الهيكلية والتحول الهيكلي في الاقتصاد لا تُقاس بقدرتها على رفع مؤشرات النمو فحسب، بل بمدى مساهمتها في توسيع خيارات المواطن وتعزيز قدرته على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. فالتحول نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وابتكارًا يستدعي إطلاق الطاقات الكامنة في مختلف المجالات، من التعليم والثقافة إلى الاقتصاد الإبداعي وريادة الأعمال والبيئة. ويُعاد تعريف دور الدولة بما يضمن

توجيه الاستثمارات العامة نحو المجالات التي ترفع جودة الحياة، وتدعم المشاركة المجتمعية، وتحفّز الابتكار، وتؤسس لاقتصاد معرفي متكامل قادر على المنافسة عالميًا مع ضمان العدالة والاستدامة.

ويستند هذا النموذج كذلك إلى أبعاد أربعة متداخلة تشكل أساس **النمو عالي الجودة:**

- **الابتكار (Innovativeness)** الذي يركز على تعزيز القدرات الإبداعية والبحثية والتكنولوجية، وتحويل رأس المال البشري إلى قوة إنتاجية ومعرفية قادرة على التجديد والتنافس.
- **الشمول (Inclusiveness)** الذي يضمن اتساع قاعدة المستفيدين من النمو، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، وإتاحة الفرص العادلة في التعليم والثقافة والعمل والإبداع.
- **الاستدامة (Sustainability)** التي تضع البيئة في قلب العملية الاقتصادية، من خلال التحول إلى اقتصاد أخضر يوازن بين النمو وحماية الموارد الطبيعية.
- **الصمود (Resilience)** الذي يُعنى ببناء أنظمة اقتصادية واجتماعية ومؤسسية قادرة على التكيف مع الصدمات، وضمان استمرارية التنمية في مواجهة الأزمات.

بهذا المعنى، يصبح النموذج الاقتصادي الجديد ليس مجرد خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد، بل **منظومة متكاملة تهدف إلى بناء إنسان مُمكَّن، ومجتمع أكثر عدالة، واقتصاد أكثر استدامة وجودة** لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة للأجيال الحالية والمستقبلية. الهدف هو أن تتحول ثمار التقدم الاقتصادي إلى تحسن ملموس في الخدمات العامة، والنقل، والتعليم، والصحة، بحيث يكون المواطن محور عملية التنمية وشريكًا فيها. بهذا الأساس، يصبح النمو وسيلة لتحقيق التنمية، والتنمية إطارًا لضمان نمو أكثر شمولًا وعدالة واستدامة.

كما تولي الحكومة أولويةً قصوى لضمان توفير كافة خدمات التنمية البشرية لجميع المواطنين في كافة المراحل العمرية «دورة حياة الإنسان»، وبما يعمل على «بناء رأس مال بشري» بشكل مُتراكم، يبدأ من «تنمية الطفولة المبكرة» مروراً ببناء المهارات في «مرحلة الطفولة» ثم تمكينه من استدامة الصحة الجيدة والحصول على مهارات سوق العمل اللازمة في «مرحلة الشباب» وبناء المهارات اللازمة في مرحلة «دخوله سوق العمل» مع التوعية الصحية بأهمية ضبط النمو السكاني، ثم وصوله لمرحلة «الشيخوخة الصحية والمنتجة»، مع إيلاء أهمية قصوى في كافة المراحل للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وبناء الفكر المستنير.

تقديم الخدمات الصحية الشاملة لكافة المواطنين في كافة المراحل العُمرية:

- القضاء على ظاهرة زواج الإناث أقل من ١٥ سنة.
- زيادة نسبة الولادات بفريق طبي لخفض معدل وفيات زيادة نسبة الحوامل أمهات بنسبة ٧ نقطة مئوية.
- امل والمرضعات اللاتي يحصلن على التطعيمات والمغذيات (أقراص الحديد).
- زيادة عدد حضانات الأطفال حديثي الولادة بنسبة ١٠ ٪.

- خفض نسبة الهزال بين الأطفال (أقل من ٥ سنوات) إلى ٢٪.
- حصول ٩٥٪ من الأطفال على التطعيمات (١٨-٢٩ شهر).
- خفض معدل وفيات الأطفال الرضع بنسبة ٥,٨ نقطة مئوية.
- توفير الألبان العلاجية لـ ١٠٠٪ من الأطفال المصابين بأمراض التمثيل الغذائي.

- خفض نسبة الوفيات بسبب الأمراض غير السارية (السرطان).
- تغطية البرامج الصحية لكبار السن بنسبة ١٠٠٪ بمرافق الرعاية الأولية.
- زيادة نسبة ممارسة المسنين للنشاط الرياضي إلى ١٠٪.
- توفير خدمات الفحص والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة.
- التوعية بمخاطر التدخين على الصحة العامة.
- ترشيد وضبط واردات "التبغ".
- خفض نسبة المدخنين بـ ٥ نقاط مئوية.

- خفض معدل البطالة بين الشباب بـ ٣ نقطة مئوية.
- خفض نسبة تعاطي المخدرات بحوالي ٣ نقاط مئوية.
- خفض نسبة إدمان المخدرات بحوالي ١,٤ نقطة مئوية.
- تغطية ٧٥٪ من الجامعات والمحافظات ببيوت معالجة الإدمان ومراكز الإدمان.
- زيادة مُعدل الأبحاث العلمية المنشورة عن الصحة النفسية لتشكل نسبة ٥,٦٪.
- تغطية كافة المحافظات بمستشفيات الصحة النفسية.

- تغطية ٩٥٪ من طلاب المرحلة الابتدائية (حتي الصف الرابع) بالفحص الطبي الدوري الشامل.
- التوعية بأساليب التغذية السليمة لخفض نسبة النحافة إلى ١,٥٪ والسمنة لأقل من ١٠٪.
- توفير التغذية المدرسية لـ ٧٠٪ من الطلاب لتقليل مُعدلات التسرب وزيادة نسبة الحضور وتحسين صحة الطلاب.
- تغطية المدارس بأخصائي للصحة النفسية لخفض نسبة الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية من ١٨٪ إلى ١٠٪.

تقديم الخدمات التعليمية الشاملة لكافة المواطنين في كافة المراحل العُمرية:

- زيادة معدل القيد برياض الأطفال إلى ٢٠٪.
- مضاعفة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تطوير المناهج وزيادة الوعي المجتمعي "الرعاية المنزلية ليست بديلاً كافياً عن التعليم المبكر النظامي".

- زيادة معدل القيد في التعليم قبل الابتدائي إلى ٣٥٪.
- مضاعفة فصول رياض الأطفال واعتماد جودة ١٠٠٪ من الفصول.
- توفير وجبات التغذية المدرسية لنسبة ١٠٠٪ من الطلاب.
- خفض كثافة الفصول لطلاب التربية الخاصة إلى ١٠ طلاب.
- تطوير مناهج لتعلم البرمجة والذكاء الاصطناعي.

- خفض معدل الأمية لدى كبار السن إلى ٢٥٪ لزيادة فرص
- المساهمة في النشاط الاقتصادي.

- زيادة معدل القيد بالتعليم الجامعي إلى ٣٩,٥٪.
- تغطية كافة المحافظات بالجامعات التكنولوجية.
- إدراج ١٠٠ جامعة في تصنيف التايمز.
- الوصول إلى معدل ١٨ طالب/ عضو تدريس.
- تطبيق معايير الاستدامة في ٥٠٪ من الجامعات.
- زيادة نسبة الطلاب بالجامعات الخاصة إلى ١٥٪.

- خفض نسبة الطلاب غير القادرين على القراءة والحساب بنسبة ٥٠٪.
- زيادة درجة مصر في اختبار TIMSS بنسبة ٩٪.
- زيادة المدارس الحاصلة على الجودة إلى ١٢٪ والمعاهد الأزهرية إلى ٣٠٪.
- خفض كثافة الفصول إلى ٣٠ طالب، وزيادة نسبة فصول "التعليم المتميز والتنافسي" إلى ١٠٪.
- الوصول إلى معدل ٢٠ طالب/ معلم وتحسين أوضاع المعلمين.
- زيادة رضا المواطنين عن خدمات التعليم بحيث لا تقل عن ٧٥٪.

تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية لكافة المواطنين في كافة المراحل العُمرية:

- حصول ١٠٠٪ من الحالات المستحقة على ألبان الأطفال المدعمة.
- تغطية كافة المحافظات بدور الأيتام وتأهيلها للحصول على الجودة.

- تحمل المصروفات الدراسية لـ ١٠٠٪ من الطلاب غير القادرين خاصة في محافظات الصعيد وفي المرحلة الابتدائية.
- تغطية ١٠٠٪ من المحافظات بمراكز التأهيل الشاملة لذوي الإعاقة.
- تمكين ١٨٪ من ذوي الإعاقة من الحصول على كروت الخدمات المتكاملة.

- تغطية كافة المحافظات بدور وأندية المسنين وتأهيلها للحصول على الجودة.
- تغطية ١٠٠٪ من المسنين الفقراء بمنظومة الدعم النقدي المباشر.
- تطوير ١٠٠٪ من مقار "التأمينات الاجتماعية".

- وصول الدعم النقدي إلى ٨٠٪ من السكان تحت خط الفقر.
- حصول ١٠٠٪ من مستحقي الدعم النقدي على دعم الغذاء.
- حصول ٦٥٪ من مستحقي الدعم النقدي على تأمين صحي.
- زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص (داخل المنشأة) بعقود دائمة إلى ٩٠٪، وخارج المنشأة إلى ٧٥٪.
- زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص (داخل المنشأة) المؤمن عليهم إلى ٥٠٪ وخارج المنشأة إلى ٢٥٪.
- حماية الإناث من كافة أشكال العنف.

- خفض نسبة عمالة الأطفال إلى ١٪.
- توفير الحماية الاجتماعية لـ ١٠٠٪ من الأطفال في وضعية الشارع.
- حصول ١٠٠٪ من الحالات المستحقة على معاش الطفل.
- مضاعفة معدل تغطية المحافظات بالمحاكم النموذجية للطفل.

٢. الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر

تحسين تنافسية مصر في مؤشرات التنمية البشرية العالمية:

حظيت التنمية البشرية باهتمامٍ بالغ من قبل الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، إذ سخرت كافة امكاناتها لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحسين جودة الحياة والخدمات المقدمة لهم، من خلال توجيه استثمارات ضخمة في كافة القطاعات، اتسمت بالتوزيع العادل على كل محافظات الجمهورية، فضلاً عن خطوات جادة وطموحة للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، من خلال التركيز على تنمية رأس المال البشري، والنهوض بخدمات الصحة والتعليم، من منطلق أن تمتع الدولة بنظام تعليمي قوي ينتج عنه خفض معدلات البطالة في ضوء توفر المهارات التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل، كما يعكس قوة الاستثمار في الصحة والتعليم أسواق عمل مستقرة، تتصف أيضًا بقوة الضمانات الاجتماعية، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية ويزداد الاعتماد على العمالة الماهرة، كما أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا ورفع مستويات الأجور ينتج عنه تحسن مؤشرات التنمية البشرية.

ومن المستهدف تحسين درجة مصر في مؤشر التنمية البشرية العالمي من ٠,٧٥٤ درجة عام ٢٠٢٣ إلى ٠,٨١٠ عام ٢٠٣٠ ولتكون مصر في فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً [شكل رقم (٢) وشكل رقم (٣)]، وذلك بمواصلة العمل على تحقيق ما يلي:

- تقليل فجوة «مؤشر التنمية البشرية» مع «مؤشر التنمية البشرية المُعدل[1] بعامل عدم المساواة» بحيث لا تزيد الفجوة بين أفراد المجتمع عن ١٥٪ عام ٢٠٣٠ والتي بلغت أدناها عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٢,٨٪ مُقارنةً بنسبة بلغت ٢٥,٦٪ عام ٢٠١٠، وفي هذا السياق، تؤكد السردية أهمية إعطاء أولوية قصوى للحد من عدم المساواة من منظور لا يقتصر فقط على عدم المساواة في الدخل، بل أيضاً في الوصول إلى الموارد والفرص.
- خفض فجوة التنمية البشرية ذات الصلة بالتعليم باعتبارها الفجوة الأعلى، رغم اتجاهها للانخفاض التدريجي.
- خفض الفجوة المرتبطة بالدخل في ضوء تحسنها البطيء.
- مواصلة الجهود التي تبذلها الدولة في مجال الرعاية الصحية والتي نتج عنها انخفاض الفجوة الصحية بشكلٍ ملحوظ.
- التركيز على تقليل فجوات التنمية البشرية الجغرافية خاصةً في محافظات الصعيد (سوهاج، المنيا، بني سويف، الفيوم، أسيوط، قنا) ذات التنمية البشرية الأقل.
- مواصلة جهود التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، والتي نتج عنها تحسن مؤشر التنمية البشرية المُعدل بعامل النوع الاجتماعي من ٨٦٪ عام ٢٠١٠ إلى ٨٩,٥٪ عام ٢٠٢٣، وذلك بالتركيز على فجوة «الدخل» كأولوية أولى تليها فجوة «التعليم».

إن التنمية الحقيقية هي التي تنعكس على تعزيز قدرة الأفراد في العيش بصحة وكرامة وفرص عادلة، لذا توجد أهمية لمواصلة الجهود التي بذلتها الدولة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية ذات الصلة بالتعليم والصحة والتي تتسق بشكلٍ كبير مع نتائج مؤشر «الفقر مُتعدد الأبعاد» لعام ٢٠٢٢ والتي تكشف عن انخفاض نسبة الفقر مُتعدد الأبعاد لتصل إلى ٢١٪ مُقارنةً بمعدل «فقر مادي» بلغ ٢٩,٧٪ عام ٢٠٢٠/١٩.

الجدير بالذكر في هذا السياق، اهتمام الدولة بمواجهة «الفقر متعدد الأبعاد»، حيث أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل وحرمان مادي، بل هو ظاهرة ذات جوانب متعددة تتضمن أوجه حرمان إضافية مثل التعليم، والصحة، والظروف المعيشية، والخدمات، والعمل، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، مما يوفر صورة شاملة لحالة الفقر، وقد تم قياس مؤشر

١ مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة هو مقياس للتنمية البشرية يأخذ في الاعتبار عدم المساواة في توزيع الدخل والصحة والتعليم بين سكان الدولة.

«الفقر متعدد الأبعاد» والذي يشمل سبعة أبعاد و ١٩ مؤشراً، ويُعتبر الفرد محرومًا إذا كان يعاني من نقص في اثنين من الأبعاد السبعة، وكشفت النتائج عن أن نسبة الفقراء في المناطق الريفية ٢٨٪ مقارنةً بالمناطق الحضرية بنسبة ١١,٩٪، وتستهدف الدولة تحسين أوضاع مصر في هذا المؤشر، من خلال العمل على ما يلي:

- توفير العمل اللائق والتأمين الاجتماعي (نسبة الحرمان بين الفقراء بلغت ١٩٪).
- تحسين فرص الحصول على الإنترنت، والأمن الغذائي، والصرف الصحي (نسبة الحرمان بلغت ١٥٪).
- زيادة عدد سنوات التعلم (حرمان بنسبة ١٢٪)، وتوفير السكن اللائق والوصول إلى المساعدات الاجتماعية (١٢٪)، والتخلص من النفايات (١٤٪).

شكل ٢ مقارنة تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IHDI)

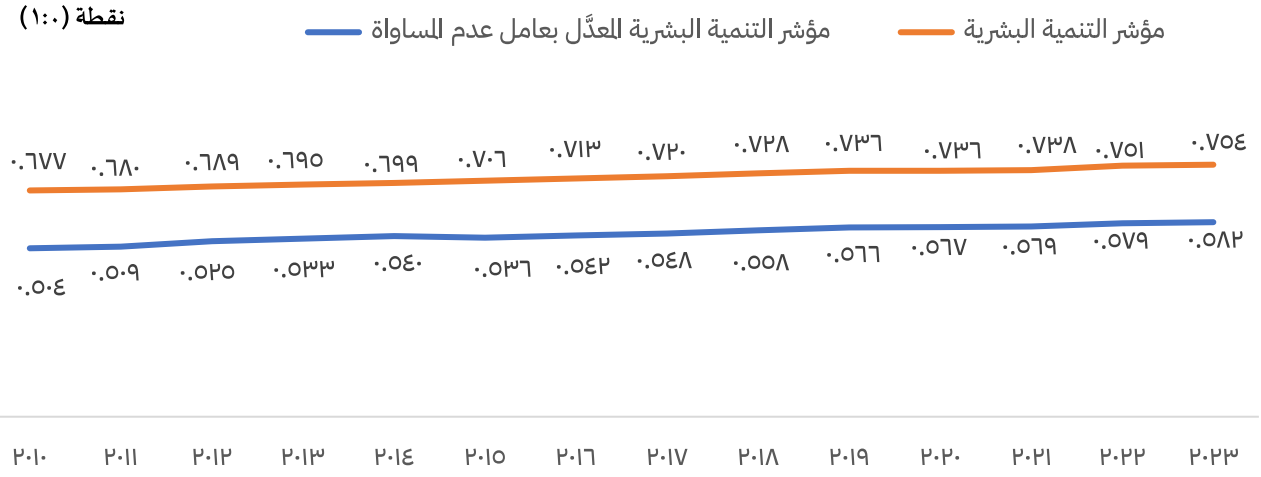

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكذلك، تُفيد المُؤشّرات الفرعيّة الخاصة بتوقّع الحياة، وسنوات الدراسة ومُتوسّط دخل الفرد، تواصُل التطوّرات الإيجابيّة على امتداد الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٢٣ [جدول رقم (١)].

جدول ١ المُؤشّرات الفرعيّة لمُؤشّر التنميّة البشريّة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣)

العام	العمر المُتوقع عند الميلاد	سنوات الدراسة المُتوقّعة	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالجنيه المصري
١٩٩٠	٦٤,٦	٩,٨	٥,٩٣٠
٢٠٠٥	٦٩,٤	١١,٥	٨,٣٧٣
٢٠١٥	٧١,٣	١٣,٠	١٠,٣٨٣
٢٠١٩	٧٢,٠	١٣,٣	١١,٤٦٦
٢٠٢٠	٧١	١٣,٨	١١,٥٨١
٢٠٢١	٧٠,٢	١٣,٨	١١,٧٣٢
٢٠٢٢	٧٠,٢	١٢,٩	١٢,٣٦١
٢٠٢٣	٧١,٦	١٣,١	١٦,٢١٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنميّة البشريّة، ٢٠٢٥.

شكل ٣ تطور أداء مصر في دليل التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IHDI)

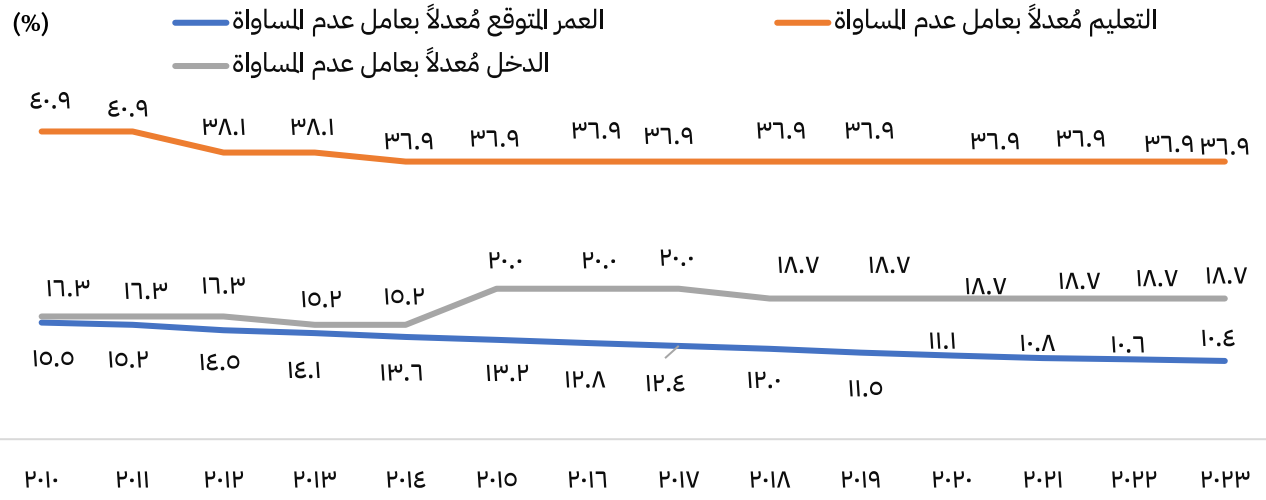

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي هذا السياق، لتحسين تقييم مصر في مؤشر التنمية البشرية العالمي، لابد من تحقيق الأهداف التنموية التالية [شكل رقم (٤)]:

- استهداف ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من ٧١,٦ سنة عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ٧٥ سنة عام ٢٠٣٠، في ضوء مواصلة جهود الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة.
- زيادة عدد سنوات الدراسة المتوقعة (سن ٥-٢٤ سنة) من ١٣,١ سنة عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ١٤,١ سنة عام ٢٠٣٠، وزيادة متوسط عدد سنوات الدراسة الفعلية من ١٠,١ سنة إلى ١١,٤ سنة عام ٢٠٣٠، وذلك بالعمل على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم «قبل الابتدائي» وزيادة نسبة الملتحقين للحصول على درجة الماجستير.
- استهداف ارتفاع مُعدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد بنسبة ٤,٥٪ سنوياً (خلال الفترة ٢٠٢٥/٢٤ -٢٠٣٠/٢٩) (وفق السيناريو الأساسي وتوقعات صندوق النقد الدولي) مُقارنةً بنسبة ٢,٩٪ عام ٢٠٢٥/٢٤، في ضوء مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

شكل ٤ الوضع الحالي والمستهدف لمؤشر التنمية البشرية في مصر

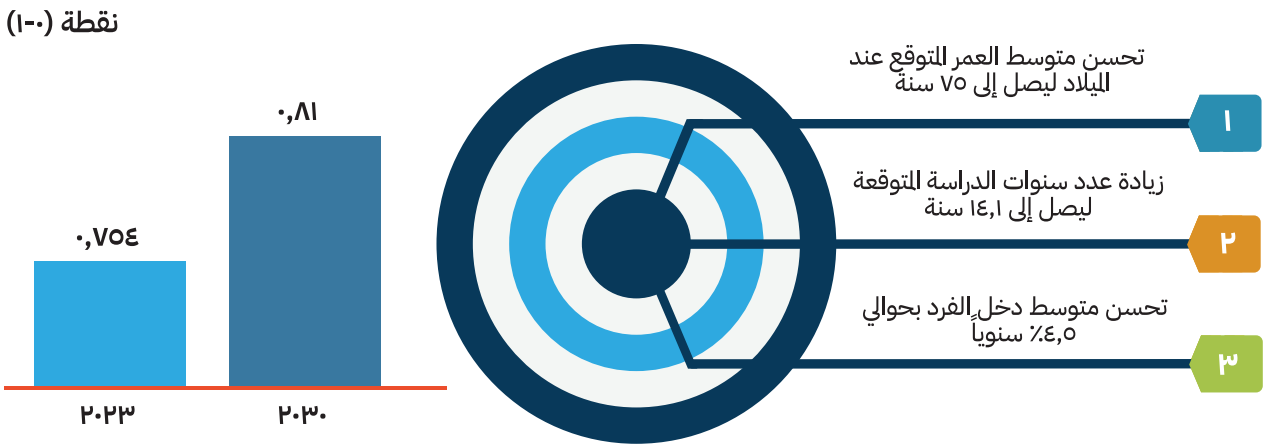

ويكشف تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية المُعدل بعامل النوع الاجتماعي عن تحسن قيمة المؤشر لتصل إلى ٨٩,٥٪ عام ٢٠٢٣ مقارنةً بقيمة بلغت ٨٦,٤٪ عام ٢٠١٠، وفي هذا السياق، من المستهدف مواصلة التحسن بحيث لا تقل قيمة المؤشر عن المعدل العالمي البالغ ٩١٪ عام ٢٠٣٠ وهو ما يقترب مما حققته مصر عام ٢٠١٧، وذلك بالتركيز على زيادة مُعدلات تشغيل الإناث لتحسين دخولهن وكذا تحسين أوضاعهن التعليمية، ومواصلة جهود تحسن أوضاعهن الصحية حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للإناث ٧٣,٨ سنة مقابل ٦٩,٥ سنة للذكور [شكل رقم (٥)].

شكل ٥ تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية المُعدّل بعامل النوع الاجتماعي (GDI)

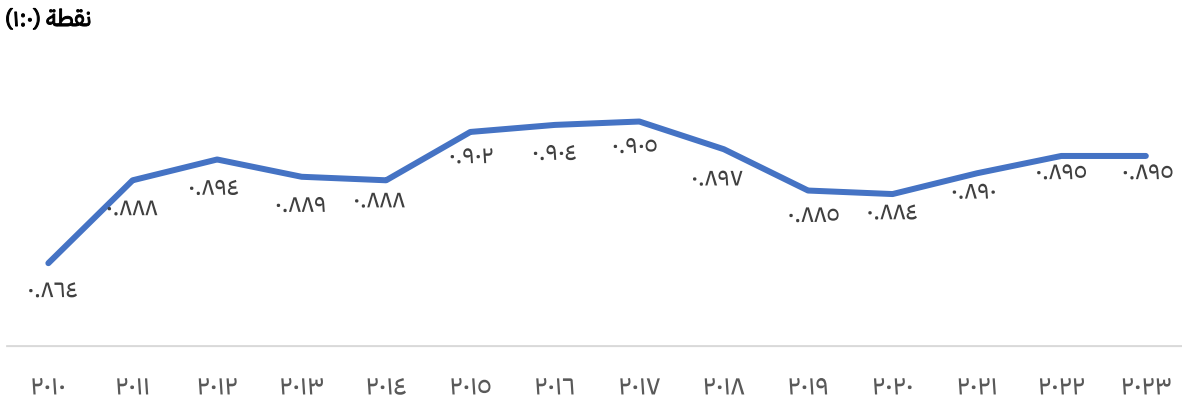

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن ناحية أخرى، تعكِس بعض مُؤشّرات رأس المال البشري وجود تفاوتات كبيرة في مُستويات الأداء، مثل مُؤشّرات عدم المُساواة، ومُؤشّرات الفقر مُتعدّد الجوانب، ومُؤشّرات التوزيعات المكانيّة للخدمات، ومُؤشّرات تمكين المرأة. وهذه التفاوتات تستوجب التحليل المُتعمّق لمُسبّباتها وتبِعاتها، وطرح سُبُل المُعالجة في إطار رؤية شاملة للتوجّهات التنمويّة المُستقبليّة لسد الفجوات القائمة.

ومن المستهدف تحسين تنافسية مصر في مؤشر «**رأس المال البشري**» من ٤٩,٤٪ عام ٢٠٢٠ (مُقارنةً بنسبة بلغت ٤٧,٩٪ عام ٢٠١٠) إلى نسبة ٦٥٪ على الأقل عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على تحسين مخرجات التعلم ومستويات التغذية لدى الأطفال، وذلك بما يضمن زيادة الإنتاجية المتوقعة للعاملين في المستقبل، وذلك من خلال تقوية الأنظمة والخدمات الصحية والتعليمية التي تقدم للأطفال (حتى ١٨ عاماً) التي تمكنهم من تحسين إنتاجيتهم، حيث أن قيمة المؤشر بالوضع الحالي تعني **أن الطفل المولود في هذا العام لن يحقق سوى ٤٩٪ من إمكاناته الإنتاجية الكاملة عند بلوغه سن الـ ١٨ عاماً** [شكل رقم (٦)].

شكل ٦ مقارنة وضع مصر في مؤشر «رأس المال البشري» مع مجموعة من دول العالم (٢٠٢٠)

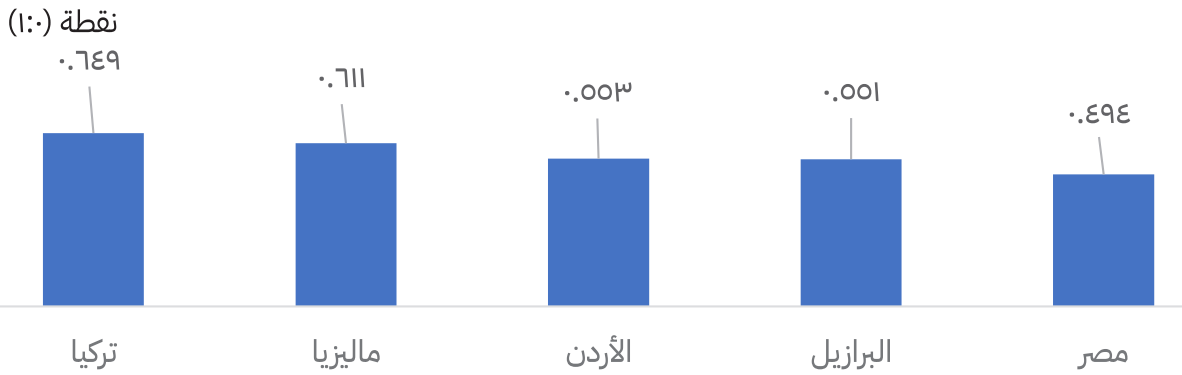

المصدر: البنك الدولي.

وفي هذا السياق، توجد علاقة وثيقة بين «الصحة، والتعليم، وفرص العمل»، حيث يتعذر بناء قوة منتجة ومنافسة دون مواطنين أصحاء، ذوي عقول متعلمة ومثقفة، وفرص عمل لائقة. وفي ضوء ذلك، من المستهدف توجيه الموارد اللازمة لخفض نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقزم بحيث لا تزيد عن ٨٪ عام ٢٠٣٠ وتحسين مخرجات التعلم، وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين خلال كافة المراحل العمرية، وبما يعمل على تحسين أوضاع مصر في مؤشر رأس المال البشري ويعمل على خفض فجوة الإنتاجية المستقبلية [جدول رقم (٢)].

جدول ٢ مكونات مؤشر رأس المال البشري عام ٢٠٢٠

الدولة	سنوات الدراسة المتوقعة	نسبة الأطفال دون الخامسة غير المصابين بالتقزم	درجات الاختبارات المنسقة TIMSS	احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى سنة الخامسة	معدل البقاء على قيد الحياة من سنة ١٥ إلى ٦٠ عاماً	فجوة الإنتاجية المستقبلية
مصر	١١,٤٦	٠,٧٨	٣٥٥,٩٩	٠,٩٨	٠,٨٦	٠,٥١
الأردن	١١,١٤	٠,٩٢	٤٢٩,٩٥	٠,٩٨	٠,٨٩	٠,٤٥
المغرب	١٠,٣٨	٠,٨٥	٣٨٠,٤١	٠,٩٨	٠,٨٦	٠,٥٠

كما يجب مواصلة العمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر المعرفة العالمي من المركز رقم (٩٠) عام ٢٠٢٤، وذلك بالعمل على تحسين أوضاع المؤشرات الفرعية ذات الأولوية «البيئة التمكينية، والتعليم العالي، والتعليم قبل الجامعي».

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار خطة الدولة للنهوض بملف التنمية البشرية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية و رأس المال البشري ومؤشر المعرفة، قامت الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ حزمة واسعة من البرامج والمبادرات المتكاملة التي تستهدف تحسين جودة الخدمات، وتمكين الفئات المختلفة، ودعم الاستثمار في الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة، فقد تم إطلاق مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان» في ٢٠٢٤/٩/١٧ تحت رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية وحضور دولة رئيس مجلس الوزراء حتى ٢٠٢٤/١٢/٢٥، في جميع أرجاء الجمهورية، وقد قدمت المبادرة للمواطنين ما يقرب من ٢٨٨ مليون و٢٠٠ ألف خدمة خلال ١٠٠ يوم بالتنسيق بين ٣٢ جهة حكومية وأهلية وخاصة.

توفير الرعاية الصحية الشاملة

في ضوء المستهدفات التنموية الطموحة لتحسين أوضاع ومؤشرات التنمية البشرية في مصر، يستهدف قطاع الصحة «**تمتع كافة المواطنين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة بما يعزز من ازدهار وإنتاجية المجتمع، من خلال نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضا المواطنين والعاملين بقطاع الصحة ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات الصحية على المستوى الإقليمي**».

وتشكل السياسات الصحية الفعالة أساس بناء أنظمة صحية قادرة وعادلة ومستدامة، ومن خلال دعمها باستثمارات استراتيجية، تصبح محركًا للرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار في الصحة يُحقق عائدًا يصل إلى أربعة أمثال لكل دولار، من خلال رفع الإنتاجية، وتقليل العبء المرضي، وزيادة رأس المال البشري.

كما أن السياسات المصممة جيدًا تجذب رأس المال الخاص، وتحسن الكفاءة، وتعزز الارتباط بين النتائج الصحية والتنمية الاقتصادية. وعلى المستوى الإقليمي والدولي، فإن تنسيق الجهود من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والموائمة التنظيمية الإقليمية، وتشجيع منصات الابتكار المشتركة، يمكن أن يقلل التكاليف، ويوسع الوصول إلى الأدوية، ويعزز نقل التكنولوجيا الطبية عبر الحدود.

كما أن تحسين المستوى الصحي للمواطنين هو من الركائز الأساسيّة للوفاء بالأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة، فسلامة الفرد – بدنياً ونفسياً وذهنياً – تُعد شرطاً ضرورياً لتنمية قدرته الإنتاجية وزيادة مساهمته في العمل والإنتاج كما تعتبر من دعائم الاستقرار المادي والنفسي للأسرة المصرية، فضلاً عن أهمية السلامة الصحية للإنسان في تعزيز كفاءة المنظومة البيئية من خلال الحد من الملوثات ومن انتشار الأمراض والأوبئة.

ويعتبر قطاع الصحة «**الضمانة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية**»، ومن ثم التنمية الشاملة، من خلال تقديم خدمات صحية متكاملة وعالية الجودة ورفع كفاءة المنظومة الصحية، بما يساهم في تحسين جودة حياة كافة المواطنين في إطارٍ من العدالة والإنصاف، كما يلعب قطاع الصحة دوراً محورياً في تحقيق كافة أبعاد التنمية المستدامة، بالنظر لما يلي:

«البُعد الاقتصادي»

- توفير الرعاية الصحية للمواطنين وتمتّعهم بحالة صحية وبدنية جيدة يسمح لهم بالعمل والإنتاج، مما يدفع عجلة الاقتصاد.
- اتِّخاذ الإجراءات الاستباقية لمنع انتشار الأمراض والأوبئة يُقلل العبء الاقتصادي الذي ينتج عن الأمراض.
- توفير خدمات صحية تنافسية يعزز من قدرة الدولة على تصدير الخدمات الصحية من خلال السياحة العلاجية.
- دعم البحث والتطوير وتحفيز الإنتاج في مجال التصنيع الدوائي واللقاحات والأمصال يُسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل وخفض تكلفة الاستيراد.

«البُعد الاجتماعي»

- تحقيق الرعاية الصحية الشاملة من خلال توسيع نطاق تغطية التأمين الصحي يُعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من التفاوتات بين الفئات المختلفة، ويُحسن مستويات المعيشية، بما يسهم في الحد من الفقر متعدد الأبعاد.
- **الاهتمام بتغذية الأطفال وصحتهم وتوعية الآباء والطلاب والعاملين بالمدارس بأساليب التغذية السليمة ينعكس إيجابيا على أدائهم في التعليم.**
- توفير الرعاية الصحية للمرأة، سواء الجسدية أو النفسية، وزيادة التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية يُسهم في الحد من الفجوة بين الجنسين في مجال الصحة.

- تحسين المستوى الصحي للمواطنين يعتبر من دعائم الاستقرار النفسي والمادي للأسرة المصرية، خاصة في المناطق النائية والأكثر احتياجاً.

«البُعد البيئي»

- أهمية تقييم مدى تأثر مرافق الرعاية الصحية بالتغيرات المناخية وتعزيز قدرتها على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ، مع تعزيز الاستدامة والممارسات الصديقة للبيئة.

- مراعاة الاستدامة البيئية يقتضي الاهتمام بمعالجة النفايات الطبية والتحول إلى «المُستشفيات الخضراء» وتوعية المجتمع الصحي بخطورة التغيرات المناخية وكيفية التصدي لها.

- مراعاة الاستدامة البيئية يقتضي الاهتمام بمعالجة النفايات الطبية والتحول إلى «المستشفيات الخضراء» وتوعية المجتمع الصحي بخطورة التغيرات المناخية وكيفية التصدي لها وتؤكد وزارة الصحة أن تطبيق نهج «الصحة الواحدة» يمثل خطوة أساسية نحو بناء نظام صحي أكثر مرونة واستدامة، وقادر على مواجهة التحديات الصحية المعاصرة، بما يحقق حماية شاملة للأفراد والمجتمعات والموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار، حظي القطاع الصحي باهتمام بالغ من قبل الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، حيث انطلقت جهود الدولة وفق رؤية تنموية شاملة، تتسق مع المبادئ الرئيسة للاستراتيجية الوطنيّة لحقوق الإنسان، والتي تتبلوّر حول حق الإنسان في الحصول على رعاية صحيّة عالية الجودة، وهو ما يكفله الدستور المصري بالنص صراحة على الاستحقاقات الدستوريّة، والتي يأتي في مقدمتها توفير المخصصات اللازمة لتوفير رعاية صحيّة شاملة للمواطنين.

ومن هذا المنطلق، ترجمت الدولة المصرية هذه التوجهات إلى خطط وبرامج ركزت على تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهوريّة، وبخاصة في المناطق الريفية، والارتقاء بمنظومة جودة المرافق والخدمات الصحية، ورفع كفاءة وتأهيل العنصر البشري، علاوةً على تبني حزمة من الإصلاحات الصحية العاجلة، وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات الصحية؛ لرفع كفاءة ومستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

واستطاعت تعزيز قدرة المُنشآت الصحيّة على تقديم الخدمات الطبية بشكل متميز في ضوء مواجهة فيروس كورونا، وزيادة معدلات التغطية بالمستشفيات الجامعيّة على مُستوى المُحافظات وميكنتها، وإنشاء سجل صحي إلكتروني لكل المترددين، فضلاً عن إطلاق وتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل الذي يُعد أكبر مشروع قومي للصحة في مصر، يهدف لتحسين الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين، في محافظات المرحلة الأولى (بورسعيد، الأقصر، الإسماعيلية، جنوب سيناء، أسوان السويس).

كما أولت اهتماماً خاصاً بتوفير بيئة صحية داعمة قوامها بنية صحية مؤسسية وهيئة طبية مدربة ومؤهلة بهدف توفير خدمات صحية عالية الجودة لجموع المصريين عبر تحديث المرافق الطبية وإمدادها بأحدث التجهيزات والمعدات اللازمة، حيث قامت الدولة بإنشاء وتطوير عدد كبير من المستشفيات. كما امتدت جهود الدولة لمستشفيات الحميات، كما تم تطوير العديد من مستشفيات الصدر، فضلاً عن تطوير مستشفيات الصحة النفسية لتقديم الخدمة الطبية للصحة النفسية وعلاج الإدمان **وعيادات الشباب والمراهقين،** بالتوازي مع رعاية صحة المواطنين الجسدية، وحماية الشباب من الإدمان.

وتم افتتاح المجمع القومي للأمصال واللقاحات بمحافظة القاهرة (٢٠٢١)، لتوفير مساحات تخزينية للاحتياطي الاستراتيجي من الأمصال واللقاحات لتأمين إحتياجات المواطنين، وقد تمت ميكنته بالكامل، بالإضافة إلى إنشاء مصنع فاكسيرا لإنتاج اللقاحات، علاوةً على إيلاء أولوية للمستشفيات الجامعية، التي شهدت زيادة في عددها وفي معدلات إتاحة الأسرة فيها خاصةً أسرة العناية المركزة.

كما حرصت الدولة المصرية على إطلاق العديد من المبادرات الصحية ونظم الوقاية والكشف المبكر والعلاج، وأهمها المبادرات الرئاسية الصحية التي نجحت في تغيير شكل ومضمون المنظومة الصحية في مصر، وتمثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة أحد أهم الإنجازات الرائدة في منظومة الرعاية الصحية والتي تنفرد بها مصر للرصد المبكر وعلاج الأمراض المزمنة والوراثية، وتضمنت المبادرة إطلاق المبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الإنتظار للعمليات والتدخلات الحرجة، بهدف تقليل مدة الإنتظار لإجراء التدخلات الجراحية وتخفيف العبء المادي عن كاهل المرضى.

وفي إطار اهتمام الدولة بصحة المرأة والطفل، فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الصحية لرعاية المرأة وحديثي الولادة، والتي يأتي على رأسها المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية، والمبادرة الرئاسية لدعم صحة الأم والجنين، كما تم إطلاق المبادرة الرئاسية للكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لحديثي الولادة بهدف الوصول إلى جيل صحي وخالٍ من مسببات الإعاقة، والمبادرة الرئاسية للاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لحديثي الولادة، والمبادرة الرئاسية لعلاج مرضى الضمور العضلي الشوكي بهدف توفير العلاج لمصابي الضمور العضلي من الأطفال أقل من ٦ شهور في المرحلة الأولي من المبادرة.

وفيما يتعلق بتعزيز كفاءة الفرق الطبية كمقوم أساسي لتحسين الخدمات الصحية المُقدمة للمواطنين، وإيمانًا بذلك عملت الدولة على تطوير ورفع كفاءة الفرق الطبية وفقًا للمعايير الدولية، ولعل من أبرز الجهود المبذولة إطلاق مشروع تطوير الزمالة المصرية (٢٠٢١) ضمن مبادرة رئيس الجمهورية للاستثمار في مقدمي الخدمة الصحية، وكذا تعاون الحكومة مع الجامعة الأمريكية والكلية الملكية البريطانية لرفع كفاءة التدريب، واعتماد البرامج التدريبية وشهادة الزمالة المصرية في مختلف التخصصات الطبية.

ولضمان جودة الخدمات الصحية والتحسين المستمر لها، تم إنشاء الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية (٢٠١٨)، كما تم رقمنة العديد من المستشفيات، وميكنة العديد من الخدمات الصحية؛ بحيث تكون أنظمة التشغيل بالمنشآت الصحية مبرمجة على عدد من التطبيقات لتيسير حصول المنتفعين على الخدمات الصحية، وبناء قواعد بيانات صحية إلكترونية تمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتساعد على التخطيط الصحي الفعال لنظام الرعاية الصحية بمصر.

ونتيجة لهذه الجهود الملموسة في تطوير القطاع الصحي، فقد تحققت العديد من الإنجازات التي لاقت إشادات دولية واسعة، منها حصول مصر علي الإشهاد الذهبي في مسار القضاء علي فيروس سي في عام ٢٠٢٣ من قبل منظمة الصحة العالمية، كما حصلت مصر عام ٢٠٢٥ على «شهادة منظمة الصحة العالمية للقضاء على التراكوما و الملاريا وكذلك تجديد شهادة منظمة الصحة العالمية للقضاء على الحصبة والحصبة الألمانية للسنة الثالثة على التوالي، وشهادة منظمة الصحة العالمية للقضاء على التهاب الكبد B لدى الأطفال أقل من ١٥ عامًا وحصلت المعايير الصحية المصرية **للمستشفيات ووحدات الرعاية الصحية** على الاعتماد الدولي «الإسكوا» (٢٠٢١)، كما حصلت مصر على تقييم متقدم على مستوى إقليم الشرق الأوسط في التقييم الخارجي المشترك للوائح الصحية الدولية (IHR-JEE). فضلاً عن التحكم في أمراض الإسهال، ورعاية الطفولة، ورعاية الأمهات، وهو ما نتج عنه تحسن في متوسط عمر المواطنين وخفض معدلات الوفيات.

وفي ضوء النجاحات السابقة التي حققتها الدولة خلال السنوات الماضية في مجال الرعاية الصحية، تأتي السردية للبناء على هذه النجاحات وبما يضمن تحسين جودة وتنافسية المنظومة الصحية ويُعزز مساهمة القطاع الخاص ويوفر مزيد من فرص العمل ويعمل على توطين الصناعات الدوائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبما يعمل على تحقيق التناغم والتناسق بين السياسات الصحية وتوجهات التنمية الاقتصادية من ناحية والتكامل والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بالمنظومة الصحية من ناحية أخرى.

مواصلة الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الداعمة للمنظومة الصحية:

قامت الدولة خلال السنوات الماضية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الداعمة لتطوير المنظومة الصحية، ومن الأهمية مواصلة هذه الإصلاحات، ومن أهم ما تم تنفيذه في هذا السياق، ما يلي:

أولاً: الإصلاحات المؤسسية:

إنشاء هيئة الدواء المصرية:

تم إنشاء هيئة الدواء المصرية بموجب القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠١٩، تتبع رئيس مجلس الوزراء، لتحل محل كلاً من الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، والهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية، والإدارة المركزية للشئون الصيدلية، وتتولى تنظيم تسجيل وتداول ورقابة المستحضرات والمستلزمات الطبية والمواد الخام التي تدخل في تصنيعها، وتتضمن اختصاصاتها ما يلي:

اختصاصات تنظيمية: تشمل وضع السياسات والضوابط المنظمة للقطاع الدوائي، والتوافق مع الاتفاقيات والتشريعات الدولية ذات الصلة، لضمان توافر مستحضرات ومستلزمات طبية عالية الجودة والأمان والفاعلية.

اختصاصات تنفيذية: تشمل تنفيذ قوانين تسجيل المستحضرات والمستلزمات الطبية، وتقييم الدراسات الإكلينيكية، وإصدار تراخيص المؤسسات الصيدلية، ورفع الوعي الدوائي، وتمثيل الدولة محلياً ودولياً، إلى جانب دعم البحوث وتنفيذ البرامج التدريبية.

اختصاصات رقابية: تركز على التفتيش والرقابة لضمان الامتثال للقوانين والإشراف على التصنيع والتوزيع الجيد، فضلاً عن رصد وتحليل الآثار العكسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمان وفاعلية المستحضرات والمستلزمات الطبية.

إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية:

تم إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية بموجب القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠١٩، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، وتتولى إجراء عمليات الشراء للمستحضرات والمستلزمات الطبية البشرية لجميع الجهات والهيئات الحكومية، وتتضمن اختصاصاتها ما يلي:

- تنفيذ الخطط والسياسات الخاصة بالأدوية والتكنولوجيا الطبية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيلها والعمل بها وإدراجها ضمن خطة الدولة، ومتابعة تنفيذها طبقاً للقوانين المعمول بها والنظم الصحية المحلية والدولية.
- التنسيق مع شركات المستحضرات والمستلزمات الطبية الحكومية والخاصة والأجنبية والجهات الحكومية والمحلية والدولية لتعزيز المخزون الاستراتيجي الطبي للدولة لمواجهة أي ظروف استثنائية تتطلب تدخلاً عاجلاً يستوجب توفير إمكانيات تفوق الاحتياجات العادية في الظروف المستقرة.
- وضع نظام لتقييم التكنولوجيا الطبية طبقاً لأحدث النظم العالمية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ذات القيمة الفعالة.
- وضع برامج ونظم التسجيل الإلكتروني للشركات المحلية أو الأجنبية التي تعمل في مجال المستحضرات، ووضع قاعدة بيانات متكاملة للتكنولوجيا الطبية في المراكز والمستشفيات والمخازن وجميع المنشآت الصحية العامة لمتابعة الاحتياجات.
- إدارة منظومة التخزين والنقل والتوزيع للمستحضرات والمستلزمات الطبية والاطلاع على مخازن الجهات المعنية، وإدارة ومتابعة عمليات الفحص والاستلام وتطبيق أعلى المعايير الدولية.

ثانياً: الإصلاحات التشريعية:

قانون التأمين الصحي الشامل:

يُعد قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، من أهم الإصلاحات التشريعية في المنظومة الصحية في مصر، فهو بمثابة تصحيح لقصور القوانين السابقة لنظام التأمين الصحي انطلاقاً من

مبادئ الشمول، فبجانب التغطية لكل المواطنين، اعتُبِرَت الأسرة وحدة التغطية وليس الفرد كما كان في السابق، وفقًا للمادة الثانية من القانون، والتي تنصّ على أن "التأمين الصحي الشامل نظام إلزامي، يقوم على التكافل الاجتماعي وتُغطّي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية، وتكون الأسرة وحدة التغطية التأمينية الرئيسية داخل النظام، وتتحمَّل الدولة أعباءه عن غير القادرين طبقًا لضوابط الإعفاء التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء".

ولم يقتصر الشمول على ذلك، بل غطّى أيضًا جميع الخدمات الصحية مما حسم الجدل بخصوص ما يخرج من خدمات صحية عن نطاق التأمين، وما يدخل فيه، كما وُضِّح في المادة الثالثة من القانون، والتي أشارت إلى أن نطاق الخدمات المُقدَّمة يشمل الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية والفحوص الطبية والمعملية، مع إتاحة إمكانية إضافة خدمات أخرى، كما تبدأ الخدمة من طبيب الأسرة أو الممارس العام وتنتهي بالعلاج في الخارج، مما وسَّع من أنماط مقدّمي الخدمات الطبية. مع ضمان الحوكمة حيث يقوم النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة. وبناء على هذه القاعدة، أُنشِئَت ثلاث هيئات مستقلة لإدارة نظام التأمين الصحي الشامل: وهي الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل والهيئة العامة للرعاية الصحية والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، ويُكمل بعضُها بعضًا، لضمان حوكمة نظام التأمين الصحي الشامل بشكل دقيق.

جدير بالذكر، أن قانون التأمين الصحي الشامل سيطبق على ٦ مراحل خلال ١٥ عامًا، بدايةً من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٣٢.

قانون تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية:

تم إصدار قانون البحوث الطبية الإكلينيكية رقم (٢١٤) لسنة ٢٠٢٠، بهدف وضع الأسس والمعايير والضوابط اللازمة لإجراء البحوث الطبية الإكلينيكية، وحماية المبحوثين، سواءً كانت هذه البحوث وقائية أو تشخيصية أو علاجية أو غير علاجية، تداخلية أو غير تداخلية.

وينص القانون على إنشاء «مجلس أعلى لمراجعة أخلاقيات البحوث الطبية الإكلينيكية»، يباشر مجموعة من الاختصاصات، منها:

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالبحوث الطبية تشتمل على بروتوكولات البحوث وجميع الوثائق والبيانات والمعلومات المتعلقة بها والتعديلات التي وردت عليها.
- وضع المعايير والضوابط واللوائح الخاصة بأخلاقيات البحوث الطبية لحماية الإنسان وعيناته وبياناته، ومراجعتها وفق ما تقتضيه المصلحة الدولية والمستجدات العلمية الدولية.
- المراجعة النهائية للمخططات البحثية (البروتوكولات) التي تشمل استخدام مركبات دوائية مستحدثة أو بيولوجية أو دواعي استعمال جديدة أو أشكالاً أو مستلزمات أو أجهزة طبية لم تستخدم في جسم الإنسان من قبل ولم تحصل على اعتماد الجهات الدولية.

قانون تنظيم عمليات الدم وتجميع البلازما لتصنيع مشتقاتها وتصديرها:

تم إصدار قانون تنظيم عمليات الدم وتجميع البلازما لتصنيع مشتقاتها وتصديرها رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، والذي حدد ضوابط ومعايير واشتراطات المراكز المختصة بعمليات الدم، وتجميع البلازما وتصنيع مشتقاتها، بهدف تأمين احتياجات الدولة من مشتقات البلازما، وخفض تكلفة استيرادها من الخارج، بما يساهم في تعزيز الأمن الدوائي والصحي لمصر، وكذا التصدير إلى الأسواق الإقليمية.

القانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية:

يتضمن القانون منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المصريين والأجانب لإنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت الصحية، بما يعزز الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.

إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء:

الهيئة القومية لسلامة الغذاء التي تم إنشائها طبقاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧، بهدف تحقيق متطلبات سلامة الغذاء بما يكفل الحفاظ على صحة وسلامة الإنسان، من خلال الرقابة على تداول الأغذية، ووضع الشروط والقواعد التي يتم على أساسها منح شهادات الصلاحية اللازمة لتصدير الغذاء المنتج محلياً، والرقابة على الأغذية المستوردة والمحلية، ومنع تداول غير الصالح منها للاستهلاك الآدمي, ومنع الغش والتدليس فيها.

قانون المستشفيات الجامعية:

قانون المستشفيات الجامعية رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨، والذي تضمن إنشاء المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية، بهدف تطوير الخدمات المقدمة من هذه المستشفيات وتنظيم العمل بها وتحديد مواردها المالية.

قانون رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٥، بشأن بتنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان.

توفير التمويل المناسب لقطاع الصحة:

تبرز أهمية مواصلة الزيادة في نسبة المخصصات الموجهة لقطاع الصحة من الموازنة العامة للدولة، وذلك للوصول للمعدلات العالمية، وبما يعزز قدرة القطاع الصحي ويحسن جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

تعظيم مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية:

تتجه الدولة نحو زيادة مساهمة القطاع الخاص (**بما يتفق مع وثيقة سياسة ملكية الدولة**) في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين باعتباره مُكملاً حيويًا للجهود الحكومية، حيث يساهم في توسيع نطاق الخدمات وتخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات وتقديم مزيد من الحوافز خاصةً في المناطق الريفية والحدودية ومحافظات الصعيد، وبحيث يرتفع مُعدل إتاحة أسرة القطاع الخاص البالغة ٤,٨ سرير لكل ١٠ آلاف نسمة. [شكل رقم (٧)].

شكل ٧ تطور نسبة الأسرة بمستشفيات القطاع الخاص من إجمالي الأسرة بالمستشفيات

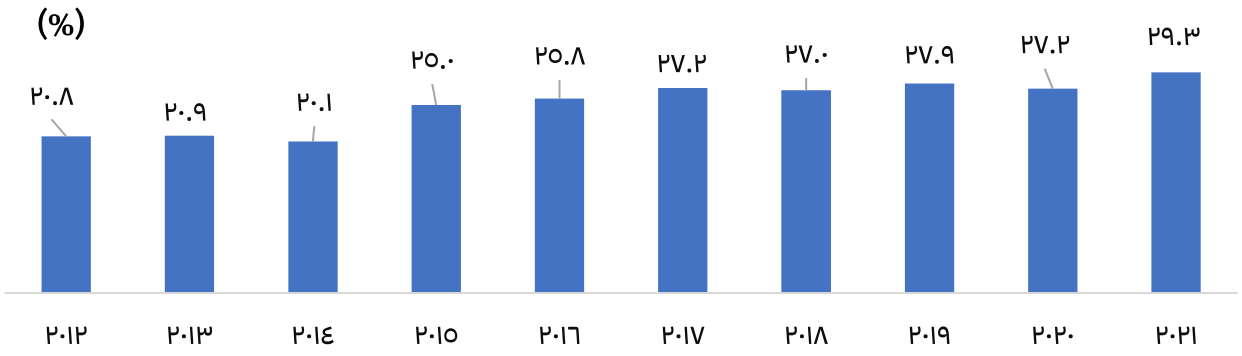

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تستهدف أيضاً تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن جملة المبالغ المنصرفة للقطاع الخاص ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل والحالي والعلاج على نفقة الدولة بلغت عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ٢,٥٩١ مليار جنيه لحوالي ٤٤٧ مستشفى، استفاد من خدماتها حوالي ١٠٨,٧ ألف مريض.

كما تبرز أهمية تفعيل حوافز الاستثمار التي تم إطلاقها للمستثمرين في القطاع الصحي الخاص، والمبنية على ١٢ معيارًا موزونًا، مع نموذجين تشغيليين:

- النموذج الأخضر (Greenfield): لبناء مستشفيات جديدة مع توفير الأراضي والحوافز.
- النموذج البني (Brownfield): لتشغيل منشآت عامة قائمة وتحسين كفاءتها.

وقد أتاح إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) إدارة المستشفيات الحكومية بمزيج من الرقابة الحكومية والكفاءة الخاصة، مع إنشاء ٢٢ غرفة لإدارة الأزمات ضمن الشبكة الوطنية للطوارئ، مما يفتح فرصًا في الإسعاف، والطب الاتصالي، واللوجستيات، كما أن القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٤ ينظم عقود الامتياز للمنشآت الصحية، مضمونًا بالشفافية والرقابة والحوافز، مما يجعل مصر رائدة إقليميًا في شراكات الصحة والاستثمار.

ومن المؤكد أن استقرار الاقتصاد الكلي يساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر. ويُسهم ذلك في دفع استثمارات القطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية، ما سيسرع من دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويحفز الابتكار في التطبيقات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والأنظمة السحابية للمستشفيات، والدردشة الصحية باللغة العربية.

زيادة مساهمة المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية:

من الأهمية بمكان تعزيز دور مستشفيات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية، مع ضرورة إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات الصحية، وتفعيل التنسيق بين الدولة والقطاع الأهلي، وبحيث يتم العمل على زيادة قدراته التشغيلية، فالجدير بالذكر أن عدد المستشفيات التابعة لجمعيات المجتمع المدني تبلغ في مصر ٢٤٢ مستشفى و١٥٤ مركزًا طبيًا (تتضمن ٢٨٠٠ سرير)، و٢٧٠ غرفة عمليات، و١٦٠ غرفة طوارئ، و٥٣٠ غسيل كلوي، فضلاً عن ٥٠٥ غرفة رعاية مركزة، وعدد حضانات يبلغ ١٥٠٠ حضانة، ولديها كذلك ٨٢٠ جهاز تنفس، و٢٦٥ سونار، و١٩ قسطرة قلب، و٢١٩ أشعة مقطعية، و٤٩ أشعة عادية ولديهم ٥,٠٠٠ طبيبًا، وهيئة تمريض تبلغ ٩,٠٠٠ فرداً.

حوكمة القطاع الصحي:

استكمالًا لجهود الحكومة في حوكمة المنظومة الصحية، يجري العمل على تطوير آليات رسم السياسات الصحية ومتابعة تنفيذها، من خلال تحديد واضح لمسؤوليات الجهات المعنية، بما يضمن عدم التداخل بينها، إلى جانب إدخال التغييرات التنظيمية والهيكلية اللازمة لتعزيز كفاءة حوكمة القطاع الصحي.

وفي هذا الإطار، سيتم التنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية بالقطاع الصحي، لوضع رؤية متكاملة عن خريطة تقديم الخدمات الطبية على مستوى المحافظات والمناطق وبما يعزز كفاءة الإنفاق العام بالاستفادة من كافة المقومات المتوفرة لدى المنشآت الصحية – بصرف النظر عن تبعيتها الإدارية- وفي هذا السياق من المستهدف تحقيق ما يلي:

- تعزيز دور المستشفيات الجامعية في تقديم الخدمات الصحية، من خلال زيادة عدد الأسرة بهذه المستشفيات، والتي ارتفعت إلى ٣٤,٦ ألف سرير عام ٢٠٢٥/٢٤.
- تفعيل دور «مستشفى الدعاة» التابعة لوزارة الأوقاف ومعهد التمريض التابع لها، وذلك من خلال زيادة عدد العمليات الجراحية ذات الطبيعة الحرجة لتصل إلى ٣٦٠ عملية عام ٢٠٣٠، والحفاظ على نسبة النفايات الطبية التي يتم التخلص منها بشكل آمن عند ١٠٠٪، وزيادة عدد خريجات معهد التمريض بحوالي ٩٠٦ خريجة خلال الفترة (٢٠٢٧/٢٦-٢٠٣٠/٢٩).
- زيادة معدل النمو السنوي في عدد المستفيدين من خدمات مُستشفى الإنتاج الحربي من ٧٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة المُشاركة الفعالة لعيادات مستشفيات الشرطة في تقديم الخدمات الصحية من خلال «القوافل الطبية» و«الكشف المجاني»، وذلك بالعمل على زيادة عدد العمليات الجراحية التي يتم إجرائها في إطار مبادرة قوائم الانتظار والبالغ حالياً ١٨٦٢ عملية، وعدد المستفيدين من الكشف المجاني والبالغ حالياً ٢٧٥٩ مستفيداً، وعدد القوافل الطبية البالغ حالياً ٣١ قافلة (٢٠٢٥/٢٤).

تطبيق التغطية الصحية الشاملة:

تتوافق جهود تحقيق التغطية الصحية الشاملة في مصر مع المحرك الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة المتمثل في «عدم ترك أي شخص خلف الركب»، ويعتبر الهدف الرئيسي لهذه الجهود هو توفير خدمات رعاية صحية عالية الجودة يمكن الوصول إليها لجميع المواطنين في مصر، كأساس

لمعالجة الأولويات الصحية والإنصاف في مجال الصحة، كما تهدف إلى كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في ضعف النتائج الصحية والفقر، على المستويين الفردي والوطني، وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، مما يؤدي إلى تحسين النتائج الصحية للسكان وتقليل العبء المالي للنفقات الصحية على الأسر، وهذا بدوره يمكن أن يساعد في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

وفي السياق ذاته، تعكس منظومة التأمين الصحي الشامل رؤية الدولة المصرية في بناء نظام صحي قوي وشامل، حيث تعتمد على ركيزة أساسية تتمثل في توفير خدمات صحية متكاملة بمستوى عال لكل مواطن في مختلف أنحاء الجمهورية، وبما يحقق أهداف الدولة في تطوير قطاع صحي عصري يضع صحة المواطن وكرامته في مقدمة الأولويات، كما تهدف إلى ضمان التمويل الكافي والمستدام للصحة والحد من النفقات الشخصية، وينطوي على تحول كبير في نظام التمويل الصحي.

وتتواصل الجهود لتطبيق مفهوم التغطية الصحية الشاملة متبنيه شعار «آن الأوان لوضع حد لتكلفة العلاج التي تثقل كاهل المواطنين» بما يتضمنه من إتاحة الخدمات الصحية في كافة مستوياتها في جميع أنحاء الجمهورية وتغطية المواطنين وبالأخص غير القادرين منهم بالتأمين الصحي الشامل.

وفي هذا السياق، قامت الدولة بزيادة نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي (التقليدي والشامل) من ٥٨٪ عام ٢٠١٤ إلى ٧٠٪ عام ٢٠٢٤ وصولاً إلى ٨٥٪ عام ٢٠٣٠. وذلك كنتيجة لبدء تطبيق المرحلة الأولى من منظومة التأمين الصحي الشامل (بتكلفة تجاوزت ٥٣ مليار جنيه)، حيث تم تقديم أكثر من ١٠٥ مليون خدمة طبية وعلاجية حتى نوفمبر ٢٠٢٥ بمحافظات المرحلة الأولى، وإجراء أكثر من ٨٠٠ ألف عملية جراحية، وتحقيق نسب رضاء للمنتفعين تجاوزت ٨٦٪، بالإضافة إلى تحقيق معدل اعتماد للمنشآت الصحية بنسبة ٩٥٪، مما يدل على جدية الدولة في التزامها بتوفير خدمات صحية آمنة وجيدة تحت مظلة التأمين الصحي الشامل والتي يستفيد منها حالياً ٥,١٣ مليون مستفيد يشكلون نسبة ٨٠,٣٪ من سكان المحافظات المستفيدة (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، الأقصر، أسوان، جنوب سيناء)، منهم نحو ٩٠٥ آلاف مواطن غير قادر تتحمل الدولة اشتراكاتهم بالكامل، بنسبة بلغت ١٧,٦٪ من إجمالي المسجلين (حتى نوفمبر ٢٠٢٥)، [جدول رقم (٣)]، فضلاً عن تقديم خدمات دقيقة تمس الاحتياج الإنساني العميق؛ حيث أُجريت عمليات زراعة قوقعة لأكثر من ١٥٠ طفلاً، وتمكين ٢٤ مريضاً من استعادة الأمل عبر عمليات زراعة الكلى، فضلًا عن الآلاف من خدمات القلب، والأورام، وصحة الأطفال، والعناية الحرجة، والجراحات الكبرى وكلها تعكس جوهر هذه المنظومة، وهو أن يصل الدعم لمن يحتاجه، بالكرامة التي يستحقها.

الجدير بالذكر في هذا السياق، أن تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل ساهم في خفض نسبة الإنفاق الشخصي على الصحة من الجيب بنسبة ٤٧٪ في محافظات المرحلة الأولى خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٥)، وفي ذات السياق، ووفق نتائج مسح الدخل والإنفاق (بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢) فقد انخفضت نسبة الإنفاق الصحي من الجيب من ٣٣,٨٪ إلى ٢٠,١٪ في محافظة بورسعيد أي بانخفاض بحوالي ٤٠٪، الأمر الذي يؤكد أهمية منظومة التأمين الصحي في التخفيف من الأعباء المعيشية التي تواجه المواطنين، وفي هذا السياق تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية أن الإنفاق الصحي يؤثر بشكل كبير على حدة فقر حوالي ١,٦ مليار شخص على مستوى العالم.

اتصالاً بذلك، من المستهدف زيادة نسبة مستفيدي برنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة» الذين لديهم تأمين صحي من ٣٢٪ (٢٠٢٤) إلى ما لا يقل عن ٦٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وبما يُساهم في خفض نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر بسبب النفقات الصحية الشخصية من ٢٪ عام ٢٠٢١ إلى ٠٪ عام ٢٠٣٠.

جدول ٣ نسبة المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظات المرحلة الأولى من جملة سكان المحافظات

المحافظة	عدد المسجلين (أغسطس ٢٠٢٥)	نسبة المستفيدين من جملة السكان (٪)
بورسعيد	٦٨٥٠٣٤	٨٥,٥
الأقصر	١٣١٠٩٧٥	٩٠,٣
الإسماعيلية	١٢٣٧٠٦٩	٨٢,٥
جنوب سيناء	١٤٦٠٧٢	١٢٢,٩
السويس	٥٥٢٧٢٩	٦٨,٣
أسوان	١٢٠١٢٢٣	٧٠,٢
الإجمالي	**٥١٣٣١٠٢**	**٨٠,٣**

ومن المستهدف زيادة المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل بحيث لا تقل عن ٨٥٪ من سكان محافظات المرحلة الأولى بحلول عام ٢٠٣٠، وكذا تنفيذ المرحلة الثانية من منظومة التأمين الصحي الشامل في خمس محافظات جديدة، هي: مطروح، شمال سيناء، دمياط، كفر الشيخ، والمنيا، بحيث يستفيد أكثر من ١٢ مليون مواطن في هذه المحافظات من منظومة التأمين الصحي الشامل، وليتعدى جملة المستفيدين من المرحلتين حوالي ١٧ مليون مستفيد وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

وفيما يخص مشروعات التأمين الصحي الشامل (المرحلة الثانية)، من المستهدف تطوير ١١ مستشفى وإنشاء ١٩ مستشفى جديداً في ٥ محافظات، بإجمالي ٥٤٠٥ أسرة جديدة، ليصبح الإجمالي ٦٥ مستشفى بسعة ١٠,٥١٧ سريراً تحت مظلة التأمين الصحي الشامل، بالإضافة إلى إنشاء ٥٣٤ وحدة رعاية أولية جديدة.

ويمكن القول أن تطبيق المرحلة الثانية من منظومة التأمين الصحي الشامل يأتي للبناء على مكتسبات المرحلة الأولى، خاصةً على مستوى القطاع الصحي، والمؤسسات الصحية، ومقدمي الخدمات، والمواطن المصري، يُذكر منها ما يلي:

- إعادة هيكلة وحوكمة النظام الصحي، وتطوير البناء المؤسسي، وتوحيد نظم التمويل والاستدامة، وفصل مصادر التمويل عن مراقبة الخدمات، والقضاء على تشتت مقدمي الخدمة، مع إدراج القطاع الخاص في تقديم الخدمات، حيث تم تقديم ٨٠٪ من الخدمات داخل منشآت الرعاية الأولية، فضلاً عن تطبيق نموذج طب الأسرة، وتفعيل مسارات الإحالة بمستوياتها، وإرساء التخطيط الصحي وإعادة التوزيع الجغرافي للخدمات، وإنشاء الملفات الصحية الإلكترونية.
- تحسين البنية التحتية والتحول الرقمي وتطوير نظم التشغيل الإكلينيكي وتحسين مؤشرات التشغيل المالي، فعلى مستوى البنية التحتية، تمكنت الهيئة العامة للرعاية الصحية من اعتماد ٣٠٠ منشأة وفق معايير الجودة القومية GAHAR بنسبة ٩٥٪ من إجمالي المنشآت المستلمة، إلى جانب الميكنة الشاملة للأقسام الداخلية والأشعة والمعامل والعمليات والطوارئ والأورام والغسيل الكلوي والعيادات الخارجية، وفيما يتعلق بنظم التشغيل الإكلينيكي، تم توحيد بروتوكولات العلاج الإكلينيكية وتحسين مؤشرات جودة الخدمة الصحية، حيث انخفض متوسط مدد الإقامة في الأقسام الداخلية من ٤,١ إلى ٢,٩ يوماً، وانخفضت معدلات وفيات الحالات الحرجة من ٢٩٪ إلى

١٧٪، وارتفع متوسط عدد العمليات الشهرية بنسبة ٤٢٪.

- رفع كفاءة مقدمي الخدمة الصحية، حيث شهدت السنوات الماضية ارتفاعًا في مؤشرات الاحتفاظ بالعمالة بنسبة ٩١٪، وتنفيذ أكثر من ٨٦ ألف دورة تدريبية داخل مصر وخارجها في عدد من الدول ذات التجارب الصحية الرائدة مثل سويسرا واليابان وفرنسا وإيطاليا وسنغافورة.

جدير بالذكر، أن المنشآت الصحية لمنظومة التأمين الصحي الشامل قد حصلت خلال السنوات الماضية على ٧ اعتمادات دولية كبرى، منها اعتمادان من اللجنة الدولية المشتركة JCI، واعتمادان في مجال الاستدامة الصحية GGHH، واعتمادان من المنظمة الدولية للمعايير ISO، واعتماد من المنظمة العالمية للسكتة الدماغية WSO، إلى جانب عدد من الجوائز العربية والدولية، أبرزها جوائز الاتحاد الدولي للمستشفيات واتحاد المستشفيات العربية.

وحصلت الجهود المبذولة لتطوير خدمات الرعاية الصحية على إشادات دولية خلال السنوات الماضية، حيث أشادت مؤسسة «فيتش» الدولية بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتعزيز منظومة الرعاية الصحية للفئات الأولى بالرعاية، معتبرة أن هذه الخطوات تعكس التزام الدولة بضمان وصول الخدمات الصحية إلى جميع المواطنين دون تمييز، وبخاصة الفئات الأكثر احتياجًا.

وأشارت «فيتش» إلى أن الحكومة المصرية اتخذت إجراءات جادة في هذا الملف، من بينها زيادة مخصصات منظومة التأمين الصحي الشامل في مرحلته الثانية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتوسيع نطاق المستفيدين، لافتةً إلى التوسع في مظلة الحماية الصحية من خلال التسجيل التلقائي لغير القادرين ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل، بما يضمن حصولهم على الخدمات الطبية اللازمة دون تحمل أي أعباء مالية إضافية، ويعزز مبدأ العدالة والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية.

شكل ٨ تطور نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الشامل والحالي

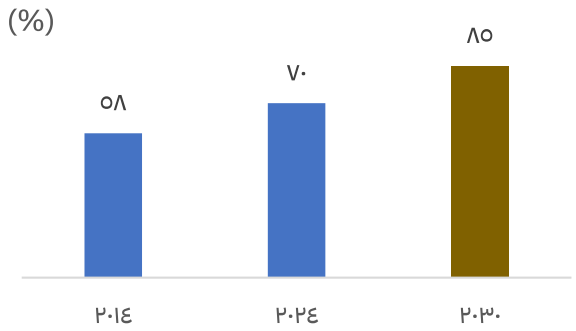

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الصحة والسكان.

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الإنفاق الشخصي من الجيب كنسبة من الإنفاق الصحي في مصر شهد ارتفاعاً من ٥٦٪ عام ٢٠١٣ إلى نسبة ٦٣٪ عام ٢٠٢٠ ثم انخفض ليبلغ ٥٨٪ عام ٢٠٢٣ (مقارنةً بمتوسط عالمي بلغ ٣٠٪)، الأمر الذي يجعل مصر رقم ٢٢ عالمياً، وهو ما يؤكد أهمية قيام الدولة بدورها في الحماية الصحية للمواطنين لتخفيف التأثير الممكن للأوضاع الصحية على مستويات المعيشة، حيث تقدر نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر بسبب النفقات الصحية الشخصية حوالي ٢٪، خاصةً في ضوء أن نسبة ١٠,٤٪ من إنفاق الأسرة في مصر يوجه للإنفاق على الرعاية الصحية (٢٠٢٠/١٩) وفي هذا السياق، من المستهدف خفض نسبة الإنفاق الشخصي من الجيب لتصل إلى ٢٨٪ عام ٢٠٣٠. [شكل رقم (٩)].

شكل ٩ نسبة الإنفاق على الصحة من الجيب كنسبة من جملة الإنفاق على الصحة (عام ٢٠٢٣)

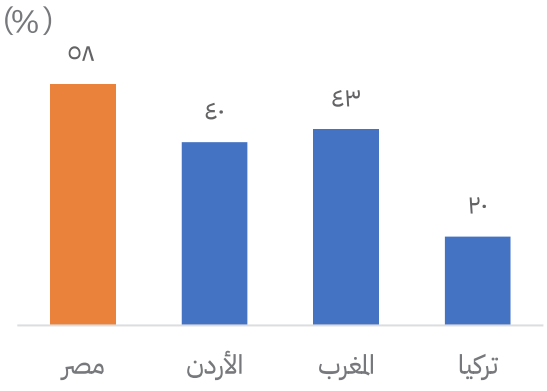

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

كما تستهدف الحكومة توسيع قاعدة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي بضم فئات جديدة لم تكن مشمولة من قبل وتقنين وضع الفئات غير القادرة على سداد اشتراكات التأمين الصحي الشامل مع إيجاد جهات تتحمل نفقاتهم وتعزيز مساهمة المجتمع المدني في ذلك، وبما يضمن حصول جميع المواطنين على الخدمات الصحية، وإضافة خدمات الصحة النفسية العلاجية ضمن خدمات التأمين الصحي الشامل.

اتصالاً بذلك، وفي إطار أهمية التنسيق والتكامل مع كافة الجهات المعنية، من المستهدف تغطية ١٠٠٪ من المدارس بأخصائي اجتماعي مُدرباً على مبادئ الصحة النفسية، وتدريب ٨٠٪ من المعلمين عليها، وبما يعمل على خفض نسبة الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية من ١٨٪ إلى ١٠٪، **وبما يتوافق مع توصيات منظمة حقوق الطفل العالمية في تقريرها لعام ٢٠٢٥ الذي أكد أهمية قيام مصر بتكثيف أنشطة الإتاحة والتدريب الخاصة بأخصائي الدعم النفسي المدربين.**

وتواصل الدولة تكثيف الجهود الرامية إلى مواجهة مسببات الأمراض والوفيات في مصر، من خلال تقوية منظومة الصحة الوقائية، خاصةً فيما يتعلق بالأمراض غير السارية التي تعد السبب الرئيسي للوفاة في مصر، حيث تتسبب في ٨٦٪ من جملة حالات الوفاة، و٦٧٪ من حالات الوفاة المبكرة، وتشمل هذه الأمراض «أمراض القلب والأوعية الدموية (تساهم وحدها بنسبة ٤٤٪)، والسكري، والسرطان، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة».

من ناحية أخرى، تعد مصر واحدة من أكثر دول العالم التي يعاني مواطنوها من السمنة وزيادة الوزن، حيث تبلغ نسبة السمنة بين السيدات ٥٧٪ بينما تصل نسبة ارتفاع ضغط الدم إلى ٤٠٪ والسكري إلى ١٧٪ كما تصل نسبة المدخنين إلى ٢٤٪ [شكل رقم (١٠)].

شكل ١٠ نسبة الوفيات طبقاً لسبب لوفاة في مصر (٢٠١٩)

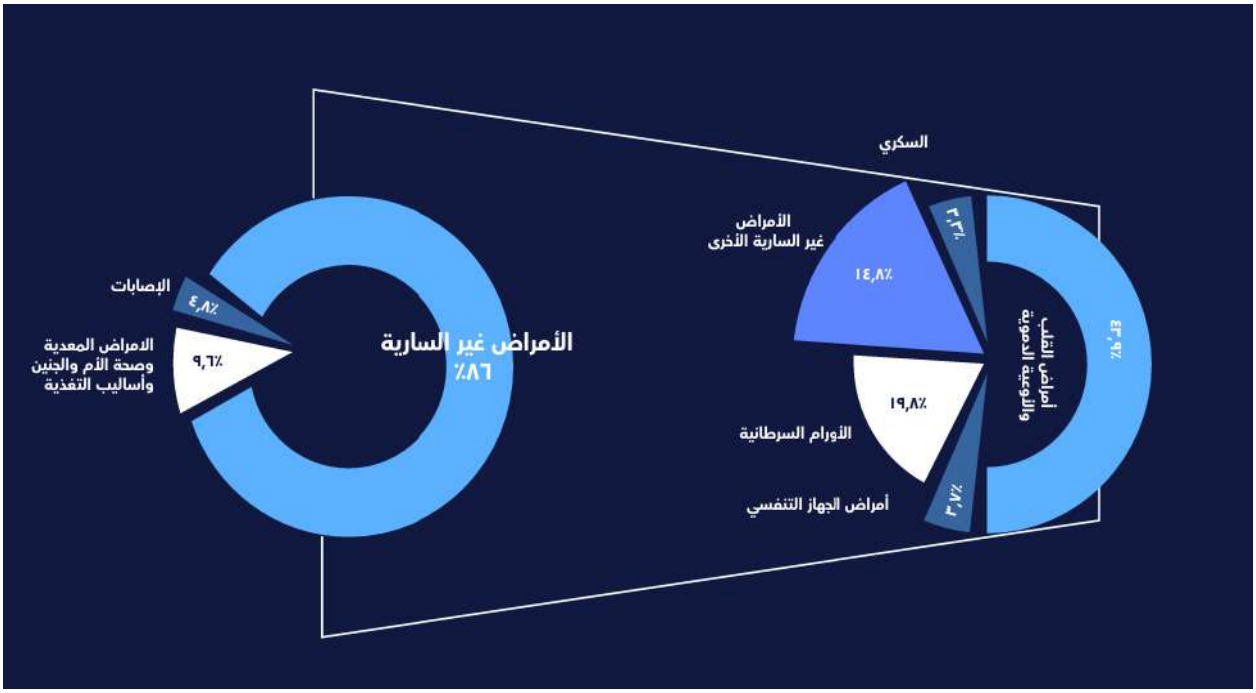

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

كما تعمل الحكومة على زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص المشتركين في التأمين الصحي من معدله الحالي البالغ ٢٥,٥٪ عام ٢٠١٤، وكذا زيادة المشتغلين بالقطاع غير الرسمي (خارج المنشأة) والذي تضاعف من ١,٨٪ عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٣,٧٪ عام ٢٠٢٤ [شكل رقم (١١)].

شكل ١١ تطور نسبة المشتركين في التأمين الصحي من العاملين بالقطاع الخاص(١٥ سنة فأكثر)

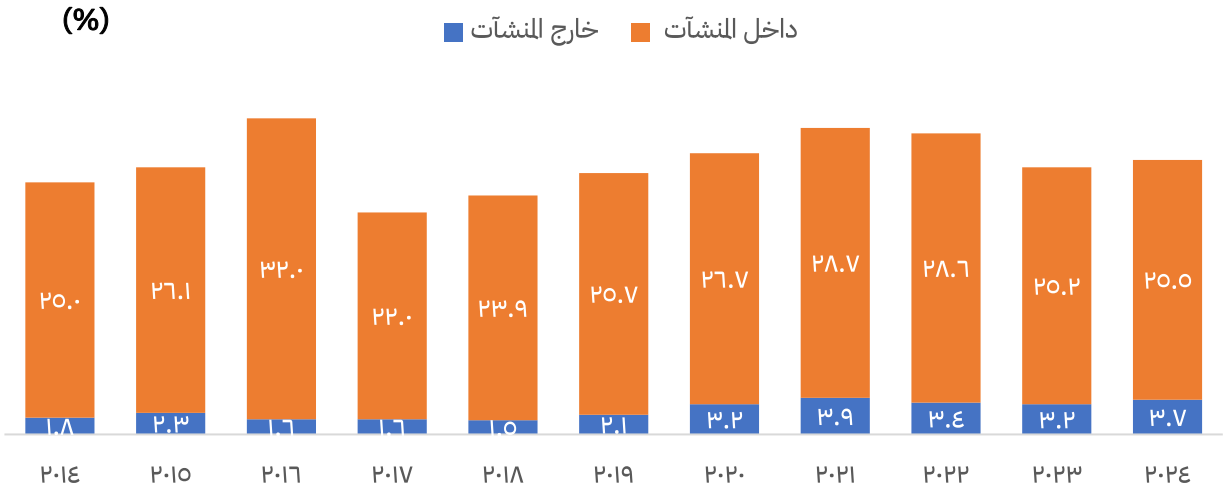

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي هذا السياق، سيتم مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي فيما يخص تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل، من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة، وإعداد خطة عمل لدعم وصول الإناث إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.

مواصلة الحماية الاجتماعية للمواطنين في المجال الصحي:

من المستهدفمواصلة جهود الدولة في تقديم خدمات «العلاج على نفقة الدولة لغير القادرين»، والذي ارتفع عددهم من ٩٦٠ ألف مواطن في ٢٠١٤ إلى ٢,٢ مليون مواطن في عام ٢٠٢٣ بنسبة زيادة بلغت ١٣٠٪ وبمخصصات تجاوزت ٩٠ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥) [شكل رقم (١٢)].

شكل ١٢ تطور مُخصصات العلاج على نفقة الدولة

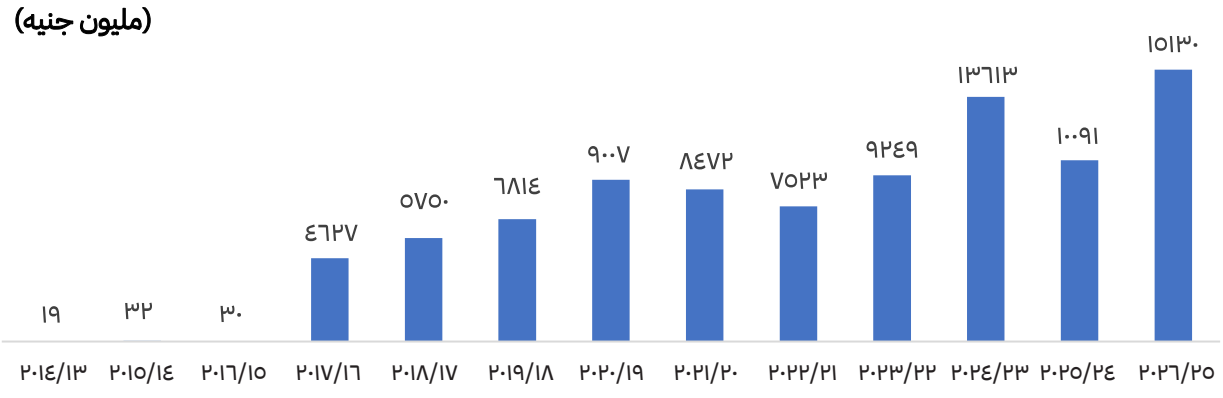

المصدر: وزارة المالية.

توطين الصناعات الدوائية كركيزة للأمن الصحي:

تعمل الحكومة على تطوير إدارة قطاع الدواء من خلال القضاء على الممارسات غير السليمة للحد من الاستخدامات المفرطة من خلال تقنين أنشطة وصف وتداول الأدوية، وتسريع تطوير وتوطين صناعة الأدوية لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها لخفض الاعتماد على الاستيراد في تلبية الاحتياجات المحلية من خلال منح حوافز لتشجيع الاستثمار في تصنيع الأدوية، وبما يمكن قطاع التصنيع الدوائي من النفاذ للأسواق والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها مصر ومنها اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجدير بالذكر في هذا الصدد، قيام الدولة بتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات والمشروعات التي ساعدت في تعزيز تنافسية قطاع التصنيع الدوائي، ويذكر منها ما يلي:

- ارتفع عدد المصانع إلى ١٧٠ مصنعًا.
- توطين علاج فيروس سي (تكلفة ٥٠ دولارًا للمريض).
- توطين المضادات الحيوية الحديثة (توفير ٧٠ مليون دولار سنويًا بنسبة ٧٩٪.
- توطين محاليل العيون (توفير ٥٠ مليون دولار سنويًا) بنسبة ٩٥,٥٪.
- توطين الأنسولين وبما عزز الريادة الإقليمية في البيوتكنولوجي.
- إنشاء مدينة الدواء «جيبتو فارما» كمركز دواء إقليمي والتي تعد أكبر المدن من نوعها في الشرق الأوسط، حيث تم إنشائها على مساحة تبلغ ١٨٠ ألف م٢.
- إنشاء مصنع فاكسيرا لإنتاج لقاحات فيروس كورونا، ومنح رخصة الاستخدام الطارئ للقاح سينوفاك (فاكسيرا) وبدء الإنتاج، وزيادة المخزون الاستراتيجي للأكسجين من ٣,٤ مليون لتر بعد أن كان ٢ مليون لتر، وأصبحت مصر أول دولة في الشرق الأوسط لديها اكتفاء ذاتي من أدوية بروتوكولات كورونا بعد أن قامت بتوفير المستحضرات اللازمة وتصنيعها محلياً بسعر يصل إلى ٢٠٪ من السعر العالمي.
- كانت مصر من أوائل الدول في تصنيع Mol-nupiravir.
- حصلت هيئة الدواء المصرية (EDA) على المستوى الثالث من منظمة الصحة العالمية، واختيرت ضمن ٦ دول عالميًا لنقل تكنولوجيا لقاحات mRNA.

وتكشف البيانات عن زيادة عجز الميزان التجاري من الأدوية من حوالي ١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٢١ ثم تراجع العجز مرةً أخرى ليصل عام ٢٠٢٤ إلى نحو ٣ مليار دولار أي ضعف نظيره المحقق في عام ٢٠١٤، ورغم ذلك يلاحظ انخفاض العجز بمعدل بلغ في المتوسط ٦٪ خلال آخر ٣ سنوات، وفي حالة استدامة هذا المعدل السنوي للانخفاض، فمن المتوقع انخفاض العجز ليصل إلى ١ مليار دولار فقط عام ٢٠٤٠. **وفي ضوء تنامي حجم سوق الدواء في مصر بنسبة ٨٥٪ بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٤ ليبلغ ٤ مليار دولار (صادرات وواردات)، توجد فرص استثمارية كبيرة يمكن استغلالها بتوطين صناعة الدواء في مصر وجذب مزيد من الاستثمارات، كما احتلت مصر المركز رقم ٣٧ عالمياً في حجم واردات الأدوية عام ٢٠٢٤** [شكل رقم (١٣)].

شكل ١٣ تطور عجز الميزان التجاري من الأدوية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٤)

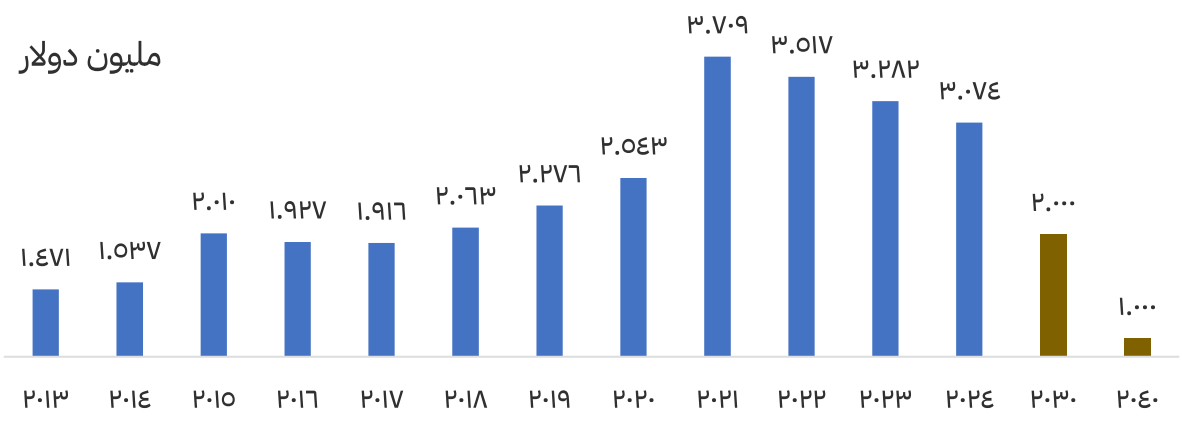

المصدر: World Trade Map

اتصالاً بذلك، سيتم مواصلة الجهود الرامية لزيادة المخزون الاستراتيجي من المواد الخام الطبية الأكثر طلباً محلياً وذلك من ٣ أشهر (٢٠٢٤).

الأمر الذي يكشف عن وجود أهمية لاستهداف مُضاعفة مُعدلات التصنيع الدوائي لتحقيق توازن في الميزان التجاري الدوائي، واستكمال الجهود التي بذلتها الدولة في مجال توفير الأدوية وتصنيعها، من خلال مواصلة تنفيذ ما يلي من إجراءات:

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر الأدوية وتأمين الإمدادات لها.
- رفع الوعي بمضار الاستخدام الخاطئ للأدوية، وحوكمة صرف واستهلاك الدواء من أجل ترشيد الاستخدام وتقليل الهدر في الأدوية، واستخدام المثائل المحلية لبعض الأدوية المستوردة، من خلال مضاعفة عدد حملات التوعية.
- دعم بناء القدرات في مجال تطوير الصناعات الدوائية وممارسات التصنيع الجيد، ومراقبة سلامة الدواء.
- دعم منظومة تصنيع وتسجيل الدواء المصري والترخيص بتداوله، بما يُسهم في زيادة الفرص التصديرية للأسواق الدولية، ويقلل الواردات، وبحيث يتم اختيار الأصناف التي تحتاجها الخطة الصحية بواسطة لجان متخصصة مع الالتزام بعدم تزايد عدد البدائل والأصناف المتطابقة وتحديد الخطوات والمستندات اللازمة لمراحل التسجيل المختلفة.
- وضع الحوافز لتشجيع الاستثمارات في مجال صناعة الدواء، من خلال استهداف زيادة عدد عضويات المنظمات العالمية وبروتوكولات التعاون مع الجهات المحلية والعالمية، والتوسع في زيادة عدد الأدلة والأدلة التنظيمية للمستحضرات والمستلزمات الطبية.
- دعم بناء القدرات في مجال تطوير الصناعات الدوائية وممارسات التصنيع الجيد ومراقبة سلامة الدواء، من خلال زيادة عدد البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها للعاملين بصناعة الدواء والشركات وزيادة سنوية في عدد تقارير الآثار العكسية للأدوية المستهدف استقبالها بنسبة ٢٠٪.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر الأدوية وتأمين الامدادات لها، من خلال نسبة الزيادة في عدد المجموعات العلاجية أو المستحضرات الصيدلية المستهدف متابعتها دورياً بمعدل ٥٪ سنوياً، وزيادة معدل الإفراج عن المستحضرات في الوقت المحدد لها لتتجاوز نسبة ٣٠٪ من إجمالي المستحضرات الطبية في مستشفيات منظومة التأمين الصحي الشامل.
- ضبط منظومة صرف الأدوية وتقليل فترة الانتظار لصرف الأدوية من الصيدلية بحيث لا يزيد عن ٣٠ دقيقة في مستشفيات منظومة التأمين الصحي الشامل.
- دخول مجال الصناعات الدوائية المعتمدة على التكنولوجيا الحيوية مثل إنتاج المثائل الحيوية ذات التكلفة الصناعية الأقل والمستقبل الواعد وبما يعمل على تعميق القيمة المضافة لصناعة الدواء في مصر.
- دعم إنشاء المصانع المتخصصة في إنتاج الهرمونات والأمصال وألبان الأطفال وأدوية الأورام والأنسولين والأدوية البيولوجية ومصانع إنتاج المواد الخام الفعالة وغير الفعالة ومواد التعبئة والتغليف الأولية والثانوية، وتذليل كافة العقبات أمام المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال.
- تطوير التعليم الصيدلي بتطبيق البرامج الجديدة المعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات، خاصةً برنامج فارم دي، وبرنامج الصيدلة الإكلينيكية.

مواصلة جهود التوسع في إتاحة المنشآت الصحية:

أظهرت البيانات زيادة أعداد مراكز الغسيل الكلوي بنسبة ٣٤,٧٪ لتصل إلى ٨٠٨١ مركزًا عام ٢٠٢٥ مقابل ٥٩٩٩ مركزًا عام ٢٠١٩ كما ارتفعت أعداد وحدات ومراكز الرعاية الصحية بنسبة ٧,٨٪ لتصل إلى ٤٩٦٥ وحدة عام ٢٠٢٥ مقابل ٤٦٠٧ وحدة عام ٢٠١٤، كما

ارتفعت أعداد الحضانات بنسبة ٥,٧٪ لتصل إلى ٣٨٢٤ حضانة عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٣٦١٩ حضانة عام ٢٠١٩.

وبلغ عدد المستشفيات الجامعية ١٤٥ مستشفى تضم ٣٠٪ من إجمالي أسرة الرعاية الصحية الحكومية و٥٠٪ من أسرة العناية المركزة. كما استُثمر ١٩ مليار جنيه في ١٦٠ مشروعًا لتطوير البنية التحتية وجودة الخدمات منذ ٢٠١٤.

وتستهدف الحكومة توفير الرعاية الصحية للمواطنين، وإتاحة خدمات صحية متميزة، من خلال تحسين البنية التحتية وضمان الكفاءة والفاعلية في إدارة الخدمات الصحية، ومن المستهدف زيادة معدل إتاحة الأسرة بالمستشفيات العامة والخاصة إلى ٣٠ سريراً لكل ١٠ آلاف نسمة في ٢٠٣٠، مقارنةً مع ١٢ سريراً عام (٢٠٢٤)، فضلا عن الاستمرار في جهود إحلال وتجديد وتحديث المستشفيات ووحدات الرعاية الأساسية.

كما يتضح أهمية توفير مزيد من أسرة الرعاية المركزة وزيادة معدل الإتاحة من ١٤ سريراً لكل ١٠٠ ألف نسمة (عام ٢٠٢٤) – مُقارنةً بمعدل ١٠ أسرة لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٣-٢٠١٤ ليصل إلى المعدلات العالمية المقبولة في حدود ٢٠ سريراً لكل ١٠٠ ألف نسمة، مع التركيز على المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد [شكل رقم (١٤)].

شكل ١٤ تطور مُعدل إتاحة أسرة الرعاية المركزة (سرير/ ١٠٠ ألف نسمة)

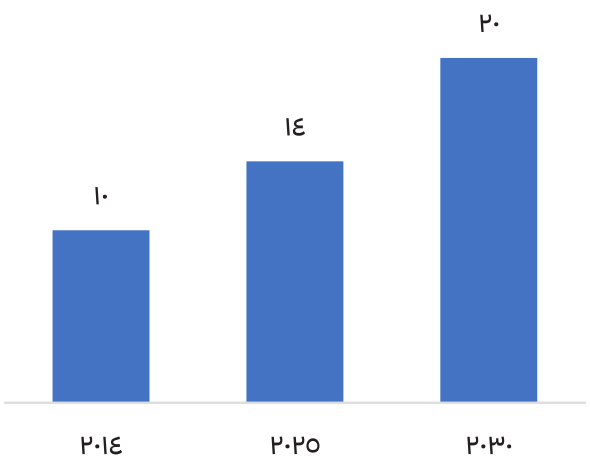

المصدر: وزارة الصحة والسكان، وزارة التعليم العالي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وارتباطاً بذلك، لابد من تنويع المعايير التي يتم الاعتماد عليها في قياس «مدى كفاءة المنظومة الصحية» بحيث تشمل «مُعدل دوران السرير لقياس كفاءة استخدام الأسرة، ومعدل إشغال الأسرة والذي يعكس الطلب بحيث تكون في حدود ٨٥٪، ومتوسط مدة الإقامة لإظهار كفاءة العلاج والإدارة، ومعدل الانتظار للقبول لقياس الضغط على النظام» وبحيث يتم نشر هذه البيانات على المستوى القومي والجغرافي.

الجدير بالذكر في هذا السياق، تزايد الضغط على خدمات المرافق الصحية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، في ضوء استضافة مصر أكثر من ٩ مليون وافد أجنبي، وبما يعادل أكثر من ٨٪ من سكان مصر.

تحسين جودة الخدمات الصحية:

سيتم العمل على رفع جودة تقديم الخدمات الصحية وتطبيق آلية متطورة لاعتماد المنشآت الصحية بما يزيد من المنافسة بين كافة مقدمي الخدمات الطبية، وذلك من خلال:

- مضاعفة نسبة المنشآت الصحية الحاصلة على الاعتماد المحلي من حوالي ٣٪ (٢٠٢٥/٢٤) والبالغة عددها ٦٠ مستشفى (يشكل القطاع الخاص منها ٢٧٪ وتشكل المستشفيات العامة نسبة ٦٥٪ بعدد ٣٦مستشفى) إلى ما لا يقل عن ٦٪ عام ٢٠٣٠.
- استهداف زيادة نسبة المستشفيات العامة المعتمدة (محلياً) من جملة المستشفيات العامة من ٥,٤٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٥٪ على الأقل عام ٢٠٣٠ [شكل رقم (١٧)].
- تشجيع وتحفيز المنشآت الصحية على الحصول على الاعتماد الدولي ومنها اعتماد اللجنة المشتركة الدولية (JCI) ومضاعفة عدد المنشآت الصحية (خاصة وعامة) المعتمدة منها مقارنةً بالعدد الحالي البالغ عدد ١٠ منشآت صحية (٢٠٢٥/٢٤)، ومضاعفة عدد المستشفيات الحاصلة على شهادة اتحاد المستشفيات العربية البالغ حالياً

٣ مستشفيات (٢٠٢٥/٢٤)، كما حصلت (٥) مستشفيات على الاعتماد الدولي فيما يخص برنامج مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات (AMR).

- تستهدف وزارة الصحة والسكان توسيع نطاق اعتماد منشآت الرعاية الصحية الأولية خارج محافظات التأمين الصحي الشامل، تعزيزًا لجودة الخدمات المقدمة بهذه المنشآت، وبما يدعم تطبيق معايير الاعتماد لتحسين جودة الخدمات المقدمة ويأتي ذلك من خلال العمل على اعتماد عدد ٥٠ منشأة رعاية أولية سنويًا، بهدف رفع كفاءة الخدمات، وتحسين تجربة المنتفعين، وتحقيق قدر أكبر من التماثل في جودة الخدمة بين مختلف المحافظات، وبما يسهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة وضمان استدامة تقديم خدمات صحية آمنة وذات موثوقية عالية.

- زيادة نسبة المستشفيات الجامعية الحاصلة على الاعتماد والجودة من ١٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٥٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة عدد المستشفيات الجامعية المدرجة ضمن أفضل ٢٥٠ مستشفى عالمياً من ٤ مستشفيات (٢٠٢٤) إلى ٦ مستشفيات عام ٢٠٣٠.

- تفعيل آلية الرقابة والتفتيش المفاجئ لضمان جودة تقديم الخدمات على مدار السنة، وبما يغطي نسبة ٥٠٪ من المستشفيات سنوياً بزيارة واحدة على الأقل عام ٢٠٣٠.

- زيادة نسبة العمليات الجراحية المتقدمة عالية المهارة وذات الطابع الخاص من ٣٥٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ما لا يقل عن ٥٠٪ عام ٢٠٣٠ في مستشفيات منظومة التأمين الصحي الشامل.

شكل ١٥ تطور عدد المستشفيات الحاصلة على شهادة الاعتماد (الإجمالي: ٦٠ مستشفى)

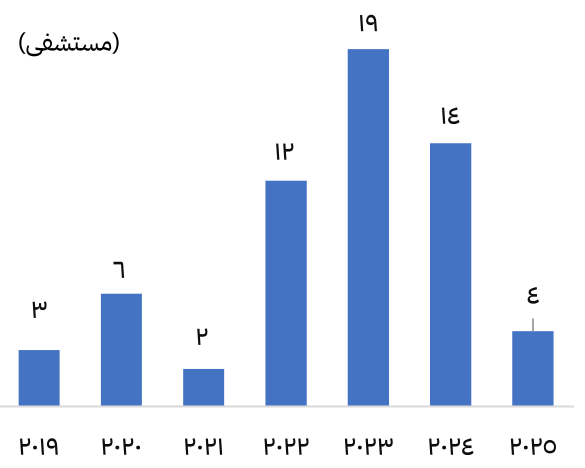

المصدر: الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.

كما تستهدف السردية الوطنية للتنمية الشاملة الاعتماد على مؤشرات قياس رضا المواطنين الصادرة عن كل من «مركز معلومات دعم واتخاذ القرار، ومركز بصيرة» في التقييم الدوري للخدمات الطبية، لتحسين معدل الرضا عن الخدمات الصحية (IDSC) من ٦٧,٨٪ (٢٠٢٣) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠، وتحسين رضا المواطن عن توفر وجودة خدمات الصحة (مركز بصيرة) من ٦٥,٥٪ (٢٠٢٤) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠، والتركيز على المحافظات ذات الأولوية (الجيزة، مطروح، المنيا، القليوبية، دمياط، الدقهلية)، وبما يساعد في الارتقاء بجودة الخدمات الطبية [شكل رقم (١٦)].

شكل ١٦ مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الصحية في مصر

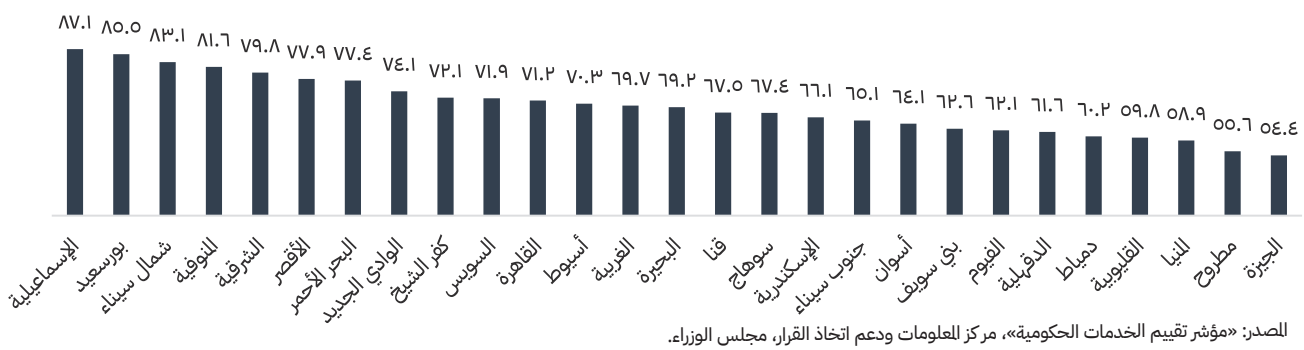

المصدر: «مؤشر تقييم الخدمات الحكومية»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

تعزيز جهود الصحة الرقمية:

تسعى الحكومة إلى تحويل نظام الرعاية الصحية المصري لنظام رقمي يركز على احتياجات المرضى ويحقق العدالة في تحقيق الخدمات لكل المواطنين دون تفرقة، بهدف تحسين النتائج الصحية، وتعزيز جهود الرعاية الصحية، وضمان وصول جميع المصريين بصورة شاملة للخدمات الصحية، وذلك بالاستفادة من أحدث التقنيات مثل تكنولوجيا الرعاية الصحية عن بعد والسجلات الصحية الالكترونية والذكاء الاصطناعي وتبادل المعلومات الصحية، وبما يعمل على سد الفجوة بين الخدمات الحضرية والريفية، وضمان حصول كل مواطن، بغض النظر عن موقعه أو وضعه الاجتماعي والاقتصادي، على رعاية صحية بتكلفة اقتصادية وجودة عالية، وتمكين مقدمي الرعاية الصحية وتزويدهم بالأدوات والبيانات اللازمة لتقديم خدمات رعاية صحية مخصصة وقائمة على الأدلة، مع تحسين الكفاءة التشغيلية لمستشفيات ومنشآت القطاعين العام والخاص.

كما جاري تبني أحدث التوجهات العالمية في مجال الصحة الرقمية، والتي تشمل «تبادل المعلومات الصحية على المستوى القومي» لتسهيل التبادل والمشاركة الآمنة للمعلومات الصحية بين مقدمي الرعاية الصحية، و «توفير سجلات صحية شاملة ومتكاملة» التي تتضمن كافة المعلومات الصحية عن المرضى في سجل واحد يمكن الوصول إليه في أي وقت، و «البرامج الوطنية للرعاية الطبية عن بعد» لتيسير خدمات الرعاية الصحية خاصةً في المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات الطبية التقليدية وهو ما يساهم في تقليل أعباء المستشفيات والمرافق الصحية، و «استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي» وبما يشمل التنبؤ بانتشار الأوبئة وتخصيص الموارد ومراقبة الصحة العامة وتبسيط العمليات الإدارية، و «الجوانب التنظيمية والتشريعية» وبما يشمل قوانين خصوصية البيانات ولوائح الرعاية الصحية عن بعد والأمن السيبراني لأنظمة الرعاية الصحية، و «الشمول والمساواة في الرعاية الصحية» ولعل تنفيذ الدولة لشبكات الإنترنت فائق السرعة في قرى «حياة كريمة» سيساعد بشكلٍ كبير في خفض الفجوة الرقمية في المناطق الريفية في مصر، و «الاستجابة للطوارئ وإدارتها» بما يشمل أنظمة المراقبة الفورية للأمراض وتطبيقات الهواتف المحمولة لتتبع المخالطين [شكل رقم (١٧)].

شكل ١٧ أحدث التوجهات في مجال الصحة الرقمية

وتساهم جهود الدولة المبذولة في مجال الصحة الرقمية في تعزيز مرونة النظام الصحي من خلال معالجة الضغوط السكانية بشكل استباقي والتنبؤ بزيادة الطلب المستقبلي. فمعدل التوسع الحضري في مصر في تزايد مستمر، حيث ارتفع عدد السكان في المناطق الحضرية من ٤٢,٨٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٤٣,٤٪ في عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٤٤,٧٪ في عام ٢٠٣٠. هذا النمو المستمر، وإن كان بطيئًا، يستمر في الضغط على سعة المستشفيات والعيادات، خاصة في المدن الكبرى، مثل القاهرة.

كما أن التغيرات التنظيمية والإصلاحات التشريعية التي نفذتها مصر تُسهم بشكل كبير في التوسع في الرقمنة الصحية خاصةً قوانين حماية البيانات، وأطر حوكمة الذكاء الاصطناعي، واستراتيجيات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يهدف كل من قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ واستراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية إلى فرض معايير صارمة لخصوصية بيانات الصحة والأمن السيبراني، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. لذا، فإن جهود تعزيز حوكمة البيانات ستحفز بشكل كبير الابتكار في الصحة الرقمية، مما يجذب مشاركة القطاع الخاص.

وما يعزز من هذه الجهود قيام الدولة بتنفيذ العديد من الجهود في هذا السياق، منها ميكنة مكاتب التطعيمات ووحدات الغسيل الكلوي، ووحدات الرعاية الأساسية، ومراكز صرف الألبان، وتقديم خدمات العلاج عن بعد في عدد ٨٠ منشأة صحية عام ٢٠٢٥/٢٤.

الجدير بالذكر في هذا السياق، أن منظومة التأمين الصحي الشامل نتج عنها ميكنة كاملة بنسبة ١٠٠٪ لمنشآت الرعاية الأولية وميكنة بنسبة ٩٤٪ للمستشفيات، وتسجيل أكثر من ٦ ملايين سجل صحي إلكتروني، وإصدار أكثر من ٧٢ مليون وصفة طبية إلكترونية، وإصدار أكثر من ٢٠ مليون روشتة رقمية، تدعم الذكاء الاصطناعي، التطبيب عن بُعد، والسجلات الإلكترونية، كما تم إطلاق مُبادرة التشخيص عن بُعد التي تخدم المرضى في المناطق المحرومة عبر ١٥٠ جهازًا بقيمة استثمارية بلغت ٤٠ مليون جنيه.

ومن المستهدف تحسين تقييم مصر في مؤشر «نضج الصحة الرقمية» الصادر عن منظمة الصحة العالمية من تقييم «متوسط: ٣ درجات» عام ٢٠٢٣ إلى تقييم «مرتفع: ٥ درجات» عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات الدول التي حققت هذا المعدل وعددها ٣٠ دولة على مستوى العالم، وتنفيذ مستهدفات استراتيجية الصحة الرقمية خاصةً المرتبطة بزيادة نسبة السجلات الصحية الإلكترونية بحيث لا تقل ٦٠٪ من حالات التردد عام ٢٠٢٨ وكذا اعتماد أول ٢٠ ألف شخص من العاملين في مجال الرعاية الصحية الرقمية، ويتطلب ذلك تنفيذ قاعدة بيانات صحية موحدة، تساعد في حفظ وتسجيل بيانات المرضى وتاريخهم الطبي، مع إتاحة الوصول السريع إليها لاتخاذ قرارات علاجية دقيقة، وتقوية شبكة الاتصالات داخل المنشآت والوحدات الصحية، لضمان تغطية أفضل وأسرع.

وبالتالي تبرز أهمية التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، خاصةً في المجالات التالية:

- أدوات الفحص والتشخيص للأمراض غير المعدية السائدة (مثل داء السكري، مرض الكلى المزمن، سرطانات الثدي، الكبد، وأمراض القلب، وغيرها من الأمراض الأخرى).
- دعم الصحة النفسية مع مراعاة الفوارق الثقافية.
- الذكاء الاصطناعي للطب الدقيق وعلاج السرطان الشخصي.
- نماذج تنبؤية للأمراض على أساس السجلات الصحية الإلكترونية.
- منصة البحث والتطوير لإعادة استخدام الأدوية على أساس التحليل الجينومي / البروتيني.
- إنشاء مجموعات بيانات باللغة العربية تتضمن المصطلحات المهنية مثل تشخيص الأمراض وبحوث الدواء في تسريع تطوير الذكاء الاصطناعي في مجال الطب، فضلًا عن تحسين كفاءة الخدمات الصحية وجودتها.

توفير وتنمية القدرات البشرية في القطاع الصحي:

فيما يخص توفير القدرات البشرية:

- فيما يخص معدل إتاحة «**الأطباء البشريين**»، فقد بلغ عام ٢٠٢٢ حوالي ٩,٣ أطباء لكل ١٠ آلاف نسمة، مقارنةً بمعدل بلغ ١١,٦ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٤، ومن المستهدف زيادة هذه المعدلات في ضوء أن مصر تُعد من أقل دول العالم من حيث معدلات الإتاحة للأطباء البشريين – ضمن أقل ٢٥ دولة- (٢٠٢٣) وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، كما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ٢٢ طبيب بشري.
- فيما يخص معدل إتاحة «**التمريض**»، فقد بلغ عام ٢٠٢٢ حوالي ١٩,٩ ممرضاً لكل ١٠ آلاف نسمة، مقارنةً بمعدل بلغ ٢٢ ممرض لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٤، ومن المستهدف زيادة هذه المعدلات في ضوء أن مصر تُعد رقم ٣٥ عالمياً (٢٠٢٣) وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، كما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ٤٠ مُمرضاً.
- فيما يخص معدل إتاحة «**الصيادلة**»، فقد بلغ عام ٢٠٢٢ حوالي ٦,٦ صيدلي لكل ١٠آلاف نسمة، مقارنةً بمعدل بلغ ٤ صيدلي لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٤، ومن المستهدف ضبط الزيادة في هذه المعدلات في ضوء أن مصر تُعد رقم ٨ عالمياً (٢٠٢٣) وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، كما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ٤,٤ صيدلي.
- فيما يخص معدل إتاحة «**أطباء الأسنان**»، فقد بلغ عام ٢٠٢٢ حوالي ٣ أطباء لكل ١٠آلاف نسمة، مقارنةً بمعدل بلغ ٢ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٤، ومن المستهدف ضبط الزيادة في هذه المعدلات في ضوء أن مصر تُعد رقم ٢٠ عالمياً (٢٠٢٣) وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، كما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ٤,٣ طبيب أسنان [جدول رقم (٤)].

جدول ٤ تطور معدل إتاحة الموارد البشرية الطبية في مصر (لكل ١٠ آلاف نسمة)

مؤشر الأداء	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٣٠
الأطباء البشريون	١١,٦	١٣,٩	١٣,٥	١٣,٥	١٢,٤	١٢,٤	١٢,١	٩,٩	٩,٣	١٦
التمريض	٢١,٩	٢٢,٣	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٢,٦	٢٣	٢٢,٤	١٨,٨	١٩,٩	٣٩,٤
الصيادلة	٤	٤,٦	٤,٩	٥,٣	٥,٤	٥,٧	٥,٤	٥,٦	٦,٦	٦,٦
أطباء الأسنان	٢	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٣	٣,٢	٣	٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الصحة والسكان.

وسيتم مواصلة جهود الدولة المبذولة للتوسع في عدد الكليات الطبية، وتطوير التعليم الفني الصحي من خلال التوسع في إنشاء كليات العلوم الصحية والمعاهد الفنية الصحية، وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد الطلاب المقيدين بكليات الطب البشري من ٦٢,٣ ألف طالب عام ٢٠١٥/١٤ إلى ١٥١,٣ ألف طالب عام ٢٠٢٣/٢٢ بنسبة نمو بلغت ١٤٣٪ نتيجة توسع الدولة في إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة، **وذلك في ضوء التحديات التي تواجهها مصر فيما يخص النقص في المهنيين الصحيين المطلوبين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن هناك ضعفاً في الاحتفاظ بالقوى العاملة الصحية** [شكل رقم (١٨) ورقم (١٩)].

شكل ١٨ تطور أعداد الطلاب المقيدين بكلية الطب البشري (بالجامعات الحكومية والأزهر، والجامعات الخاصة والأهلية)

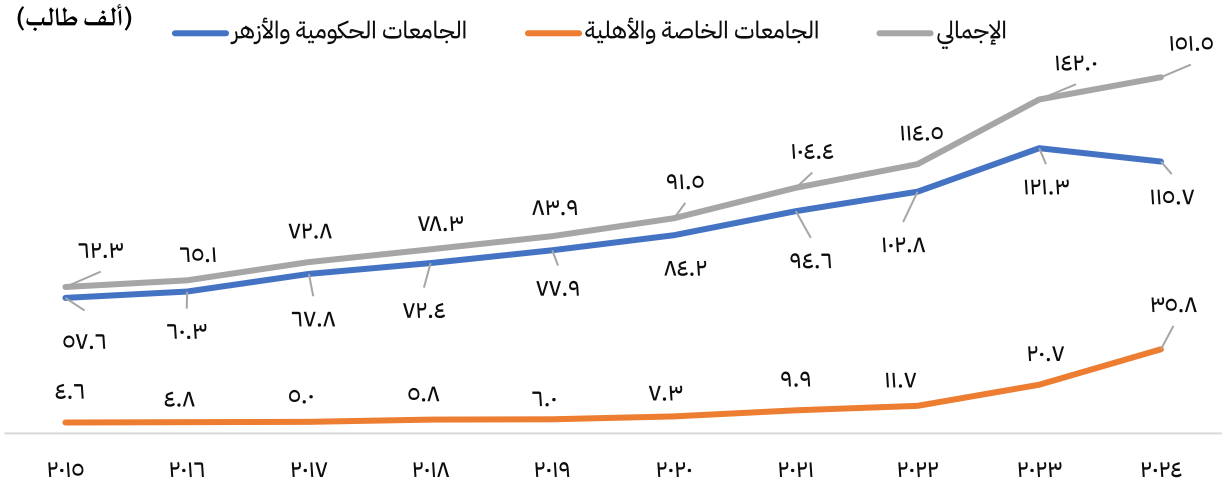

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل ١٩ تطور أعداد الخريجين بكليات الطب البشري، بالجامعات (الحكومية والخاصة)

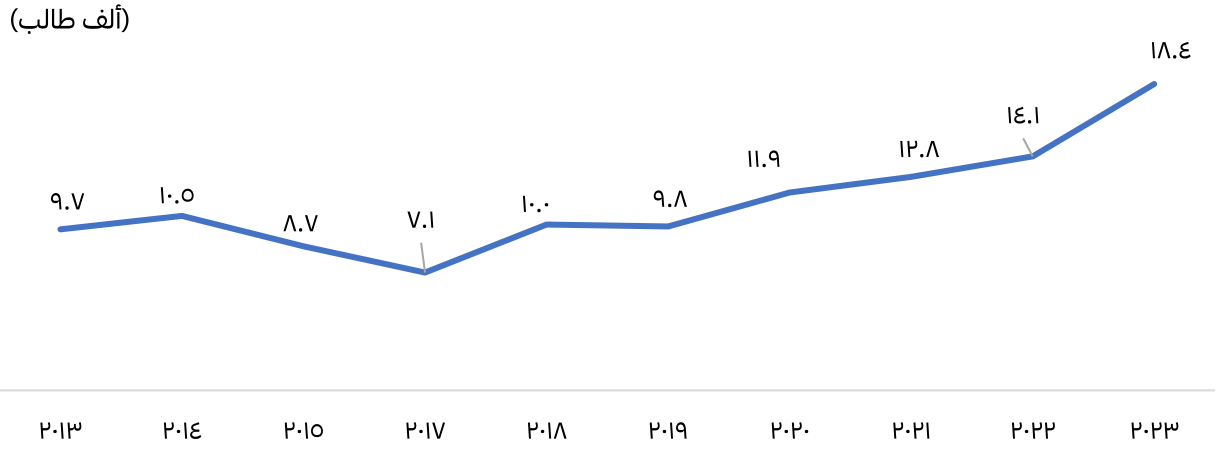

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي ضوء تحليل الأداء التاريخي الفعلي لعدد الطلاب المقيدين وخريجي كليات الطب البشري، وبفرض دخول متوسط ٥٠٪ من الخريجين للعمل بالسوق المحلي، فإنه ستتمكن الدولة من تحقيق معدل إتاحة عدد الأطباء البشريين بحوالي ١٦ طبيباً لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠٣٠، أما في حالة دخول نسبة ١٠٠٪ من الخريجين لسوق العمل المحلي فيمكن أن يصل المعدل إلى ٢٨ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة، وهو ما يتطلب بذل مزيد من الجهد تجاه تحسين أوضاع الأطباء [شكل رقم (٢٠)].

شكل ٢٠ تطور عدد الأطباء البشريين لكل ١٠ آلاف نسمة

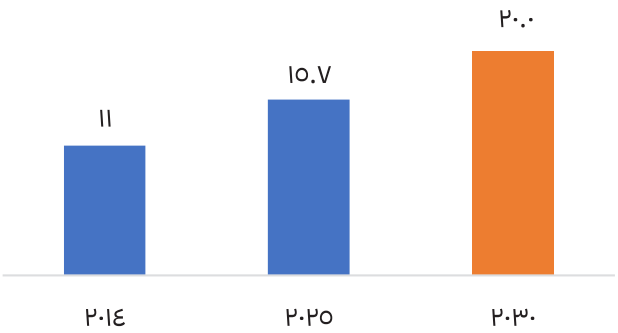

المصدر: وزارة الصحة، وتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وتعمل الحكومة على زيادة عدد الأطباء في منظومة الصحة الحكومية لتكون مواكبة للزيادة في الطلب على الخدمات الصحية والتي تعكسها الزيادة في أعداد المترددين على المستشفيات الحكومية، والبالغ أعلاه عام ٢٠١٨ بمعدل بلغ ١٠٢٦ متردد لكل طبيب، غير أنه انخفض بشكلٍ ملحوظ خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ والذي ربما يكون له علاقة بجائحة كورونا [شكل رقم (٢١)].

شكل ٢١ تطور متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري بالقطاع الحكومي

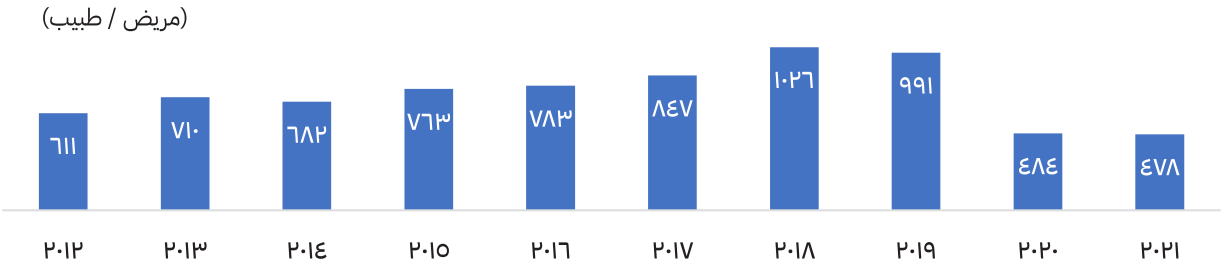

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن خلال مُقارنة المعدل مع نظيره في القطاع الخاص، يتضح أن الطلب على الخدمات الصحية الحكومية يُعادل عشرة أضعاف نظيره في القطاع الخاص (٢٠١٨)، ويرتبط ذلك بعدة عوامل من أهمها ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية المقدمة من القطاع الخاص، وذلك بالنظر إلى أن مدفوعات الأفراد المباشرة زادت نسبتها من إجمالي الإنفاق الصحي من ٥٩٪ عام ٢٠١٥ إلى ٦٣٪ عام ٢٠١٩، كما أن الإنفاق الأسري على الرعاية الصحية يأتي في المرتبة الثالثة في إنفاق الأسرة بعد الطعام والشراب والمسكن، وهو ما يمثل تحدياً أمام تقديم خدمات الرعاية الصحية، كما أن تحسن جودة وتغطية الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية قد عزز من زيادة إقبال المواطنين على خدماتها [شكل رقم (٢٢)].

شكل ٢٢ تطور متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري بالقطاع الخاص

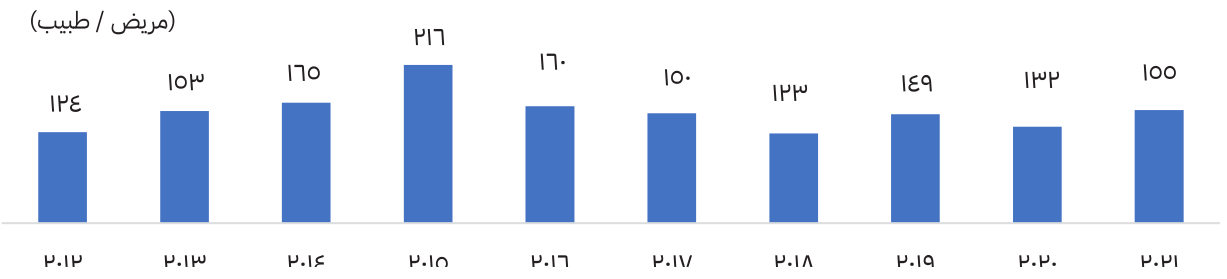

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن هنا تتبين، أهمية مواجهة التحدي المرتبط بهجرة الكفاءات، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي ٨-١٠٪ من القوى العاملة الحاصلة على تعليم عالٍ تغادر البلاد بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، ورغم أهمية ذلك من ناحية زيادة تحويلات العاملين وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، إلا أن هذه الظاهرة نتج عنها تفاقم تحديات النظام الصحي المحلي وزيادة الفجوة بين الطلب والعرض على الخدمات الصحية، وهذه الهجرة تفقد الاقتصاد المصري استثمارات ضخمة تم إنفاقها في تنمية رأس المال البشري كما تؤثر سلباً على جودة الخدمات العامة وفرص الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.

فيما يخص تعزيز قدرات ومهارات الأطقم الطبية، جاري العمل على:

- إتاحة برامج تدريبية متطورة للكوادر الطبية.
- تقديم برامج تدريبية لتطوير المهارات القيادية والإدارية للعاملين بالقطاع الصحي.
- وضع البروتوكولات والأدلة الطبية الفعالة وتطبيق أفضل الممارسات العالمية لتطوير قدرات الكادر الطبي، وتلبية متطلبات الرعاية الصحية.
- تعزيز دور المجلس الصحي المصري، لتطوير برامج التعليم الطبي المستمر، وذلك لضمان مواكبة التطورات الحديثة.
- تحقيق التكامل بين الخدمات التدريبية المقدمة من كل القطاعات الصحية الحكومية لمنع الازدواجية وترشيد ميزانيات التدريب وتحقيق الكفاءة وزيادة العائد من الاستثمار في التدريب.
- تحفيز العاملين وتشجيعهم على الابتكار في المجال الطبي.
- تعزيز التعاون والشراكات الدولية لتوفير البرامج التدريبية المزدوجة مع الجامعات الطبية الدولية، واستقطاب خبراء دوليين للمشاركة في التدريب ونقل الخبرات والمهارات.
- تطوير برامج الزمالة المصرية بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية.
- فتح قنوات التدريب والتعليم المستمر لهيئة التمريض التي تمكنها من خلق المناخ المناسب لتقديم الخدمة الطبية على الوجه الأكمل بما يتماشى مع متطلبات الهيكل الوظيفي للمهنة والاحتياجات الاجتماعية.
- وضع برامج تدريبية لرفع وتطوير قدرات الفرق الطبية عن كيفية التعامل مع الأزمات خاصةً تلك التي تقع بسبب الأوبئة مع الاحتفاظ بالمهام والوظائف الأساسية للنظام الصحي.

فيما يخص تحسين دخول الأطقم الطبية، من المستهدف:

- مُراجعة الحوافز المالية للأطباء والتمريض والفريق الفني في القطاع الصحي، ومُضاعفة رواتب العاملين في المجال الصحي، حيث تُعد مصر ثاني أقل دول العالم من حيث متوسط أجر الأطقم الطبية (World Population Review,2024)، وبما يعادل نسبة ٣,٢٪ من متوسط الأجر السنوي في الولايات المتحدة و٤,٦٪ مُقارنةً بنظيره في الإمارات العربية المتحدة و٧,٥٪ في المملكة العربية السعودية.
- تعد أجور العاملين بالمجال الطبي في القطاع الحكومي متواضعة، إذا ما قورنت بمتوسط أجور العاملين بالقطاع الصحي الخاص أو بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

مواصلة جهود ضبط النمو السكاني:

سيتم مواصلة جهود ضبط النمو السكاني والارتقاء بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية، توافقاً مع الدستور المصري الذي ألزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها. ويؤدي النمو السكاني المتزايد إلى تراجع العائد من جهود التنمية، وتراجع نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات، وسيجعل «الحد من البطالة والأمية، والاكتفاء الذاتي من

الغذاء» أكثر صعوبة، ومن ثم يشكل تهديداً للأمن القومي المصري والاستقرار الاجتماعي، كما تنعكس مستويات النمو السكاني على تزايد التحديات البيئية فيما يتعلق بالمياه والطاقة وهي تحديات يجب ألا تكون بمعزل عن السياسة السكانية والتوزيع المكاني للسكان، كما أن هناك علاقة طردية بين «زيادة حجم الأسرة» و«زيادة نسبة الفقر»، فوفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٢٠/١٩ فإن ٧٪ من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها أقل من ٤ أفراد هم من الفقراء، بينما تزيد تلك النسبة إلى ٤٨٪ للأفراد الذين يقيمون في أسر بها من ٦-٧ أفراد، كما أن ٨٠٪ من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها ١٠ أفراد أو أكثر هم من الفقراء، وهو ما يؤكد أن الفقر نتيجة لكبر حجم الأسرة فالأسر الكبيرة أفقر لأنها تخصص موارد أقل لكل فرد كما أنها أقل قدرة على الاستثمار في تعليم أطفالها وفي رعاية صحتهم وبالتالي يتوارث الفقر بين الأجيال [شكل رقم (٢٣)].

شكل ٢٣ نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة

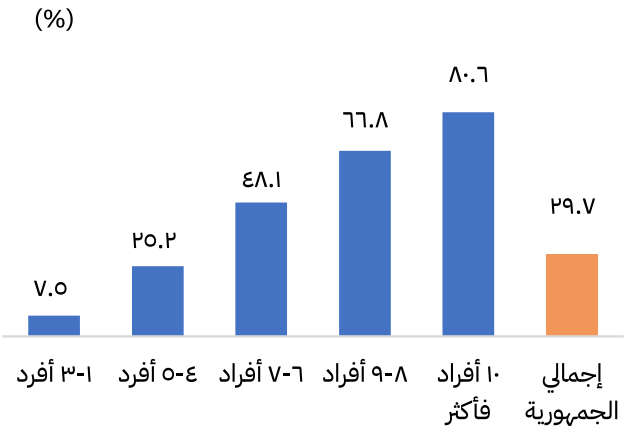

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وبشكلٍ عام، لابد من الاستفادة من القوة البشرية والنافذة الديموغرافية خاصةً من خلال التعليم «توليد الفرص الجديدة والاقتصادات الحديثة القائمة على المعلومات» والتمكين «ضمان وصول الجميع للخدمات الصحية، ومنح الفتيات حقهن في اختيار الزوج وتوقيت الزواج وحمايتهن من كافة أشكال العنف» والتشغيل «توفير فرص عمل للشباب المتعلمين، ورفع مهاراتهم واستغلالها في تحسين الإنتاجية»، وذلك في ضوء توقع دخول مصر في موجة جديدة من الزيادة الشبابية ودخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل حتى عام ٢٠٥٠.

وفي ذات الوقت، من المستهدف مواصلة الجهود التي بذلتها الدولة خلال السنوات السابقة والتي نتج عنها خفض معدلات الزيادة السكانية ومن ثم خلق حيز مالي إضافي في ضوء توفير الإنفاق العام الذي كان من المطلوب توجيهه لتلبية احتياجات عدد أكبر من المواليد والسكان. وفي هذا الصدد تبرز أهمية «تطوير خدمات الرعاية الأساسية وتنمية الأسرة» وذلك باستهداف خفض معدل خصوبة المرأة من ٢,٤١ طفل لكل سيدة (٢٠٢٤) إلى ٢,١ عام ٢٠٣٠، والعمل على الحفاظ على مُعدل إتاحة وحدات الرعاية الصحية الأولية - والتي تستمد منها الأسر الريفية خدماتها الصحية – عند ٠,٥ وحدة/ ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠٣٠، وسد العجز من خلال العيادات المتنقلة والقوافل الطبية، وبما يساعد على خفض معدلات التردد على المستشفيات [جدول رقم (٥)].

ويُوضّح الشكل رقم (٢٦) التطوّرات الإيجابيّة التي تمت في خفض مُعدّل النمو السُكّاني، والذي كان قد بلغ أقصاه عام ٢٠٢٥ (٢,٥٪)، وتراجع بصفة مُطردة إلى ١,٣٪ عام ٢٠٢٤. وكذلك، يُوضّح الجدول رقم (٥) أهم المُستهدفات ذات الصلة بالنمو السُكاني والارتقاء بخصائص الأسرة المصريّة عام ٢٠٣٠، قياسًا بالوضع الراهن.

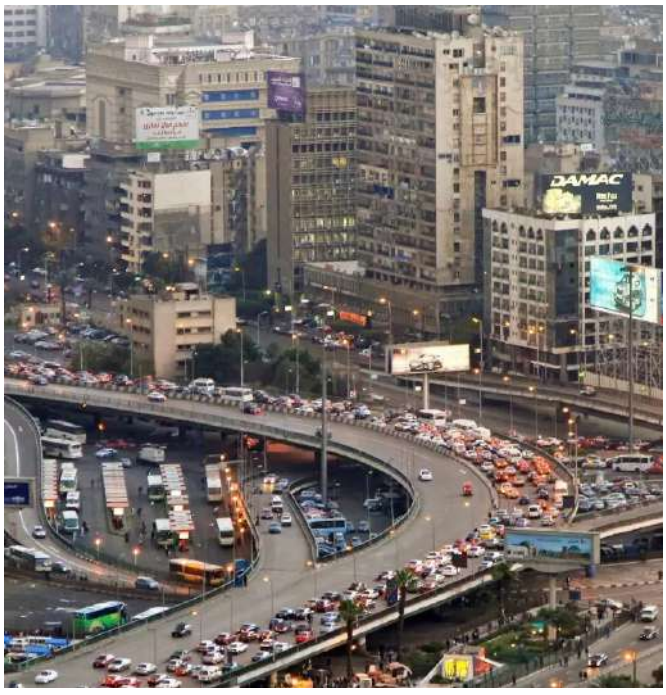

شكل ٢٤ تطوّر مُعدّل النمو السكاني خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٤

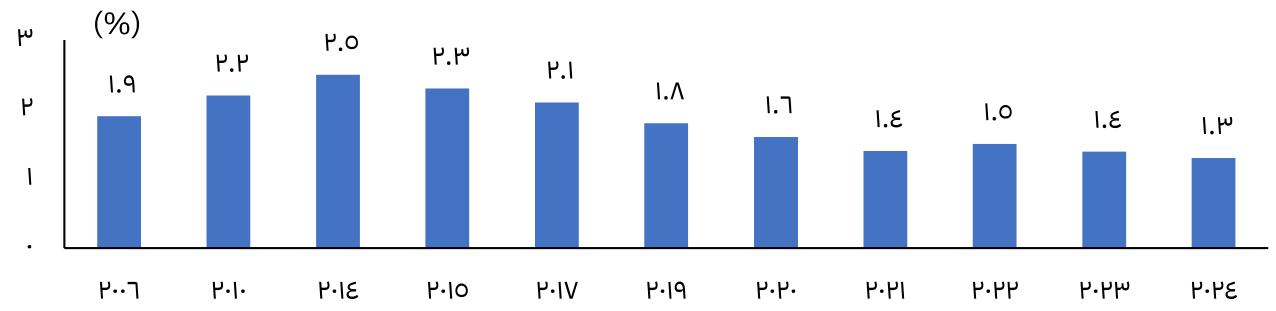

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول ٥ أهم المستهدفات ذات الصلة بضبط النمو السكاني

البيان	أحدث بيان (٢٠٢١)	قيمة مستهدف ٢٠٣٠
معدل الانجاب الكلى (متوسط عدد المواليد لكل سيدة)	٢,٤١ (٢٠٢٤)	٢,١
معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة (٪)	٦٦,٤	٧٥
معدل توفر وسائل استخدام تنظيم الأسرة الحديثة (٪)	٦٤,٧	٧٢,١
الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة (٪)	١٣,٨	٦
نسبة السيدات اللاتي توقفن عن استخدام وسيلة تنظيم الأسرة في غضون ١٢ شهرا من بداية الاستخدام (حسب سبب التوقف) (٪)	٢٩,٨	٢٥
نسبة مستخدمات وسائل تنظيم الأسرة اللاتي تلقين معلومات من مقدم الخدمة عن الأعراض الجانبية المحتملة للوسيلة (٪)	٤٢,٢	٧٠
نسبة مستخدمات وسائل تنظيم الأسرة اللاتي تلقين معلومات من مقدم الخدمة عن كيفية التصرف في حالة حدوث أعراض جانبية (٪)	٢٨,٣	٥٥
نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ سنة والمنخرطين في سوق العمل (٪)	٤,٩	٢
نسبة السيدات ١٥ عاما فأكثر اللاتي يشاركن في سوق العمل (٪)	١٥,٢	٣٠
نسبة السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين (٢٠-٢٤) سنة واللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشر (٪)	١,٨	٠
نسبة السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين (٢٠-٢٤) سنة واللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشر (٪)	١٥,٨	٨
نسبة السيدات اللاتي شاهدن أو سمعن رسائل عن تنظيم الأسرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة (٪)	٥٥,٣	٧٥
نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٩) سنة الذين سمعوا عن تنظيم الأسرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة (٪)	٥١,١	٦١

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

يعد «ضبط النمو السكاني» على المستوى ذو أهمية، بحيث تعمل كافة المحافظات على استهداف تحقيق البرامج والمشروعات والخطط الموضوعة، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية. وتكشف نتائج مؤشر «الحالة السكانية» الذي قامت بتركيبه وحسابه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والذي يتضمن عدد ١٠ مشروعات فرعية «معدل النمو السكاني، معدل المواليد الخام، معدل الإنجاب الكلي، معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات، معدل التسرب من التعليم الأساسي، معدل الأمية، نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، معدل البطالة، نسبة السيدات المستفيدات من قروض المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر» أن متوسط قيمة المؤشر على المستوى القومي بلغت ٦٨٪ (٢٠٢٤/٢٣) ومن المستهدف زيادة قيمة المؤشر لتصل على الأقل ٧٥٪ عام ٢٠٣٠ وذلك بالتركيز على تحسين وضع المؤشر في المحافظات ذات الأولوية (١١ محافظة يقل أدائها عن المتوسط القومي) [شكل رقم (٢٥)].

الأسرة، وتحسن مؤشرات الرضاعة الطبيعية والولادة الآمنة، مما يعكس نجاح مصر في تطبيق نهج استراتيجي متكامل لمواجهة التحديات السكانية.

أهمية مواصلة التوعية بمخاطر التدخين والإدمان على الصحة العامة:

تولي الحكومة أهميةً كبيرة لتعزيز البرامج الوقائية الصحية خاصةً في مجال مخاطر التدخين، وذلك بالنظر إلى أنه مسؤول عن ١١٪ من الوفيات في مصر (٢٠٢٢) ولزيادة معدل انتشار التدخين من ٢١٪ (٢٠١٨) إلى حوالي ٢٥٪ (٢٠٢٢) كما أن نسبة الانتشار بين الذكور تصل إلى ٥٠٪ مقارنةً بمعدل الانتشار بين الإناث (٠,٣٪)، وتكشف هذه الإحصائيات عن التحديات الصحية المتعلقة بالتدخين **وبما يستلزم أهمية خفض معدلات التدخين في مصر إلى ١٨,٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك للوصول إلى المعدلات المطبقة في بعض دول المقارنة (ماليزيا: ٢١٪).**

شكل ٢٥ مؤشر الحالة السكانية في مصر حسب المحافظات

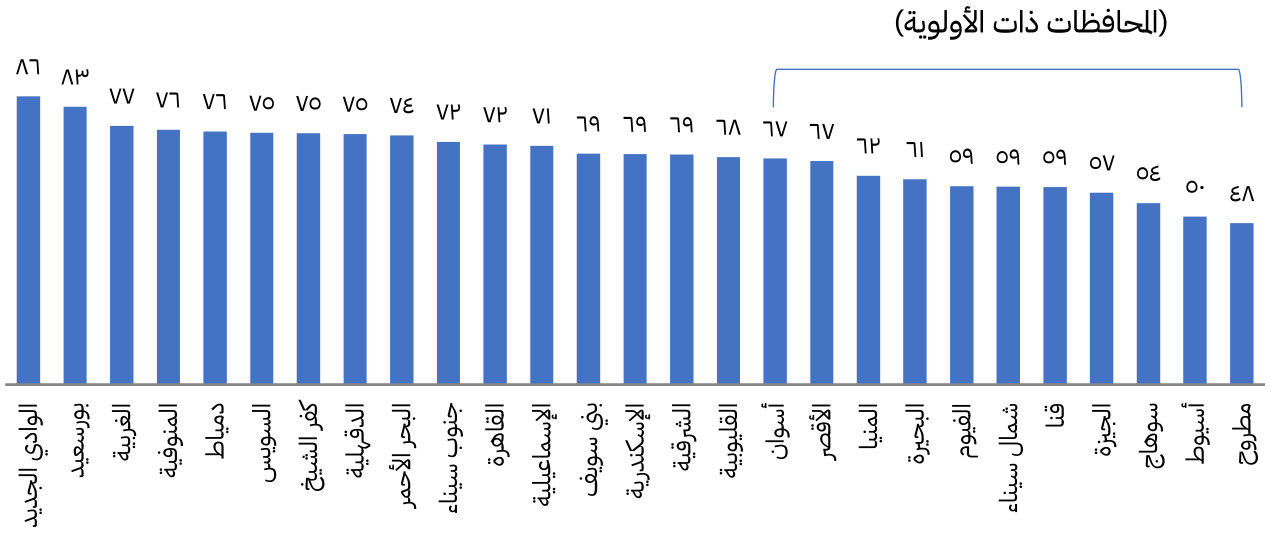

كما سيتم مواصلة تنفيذ «**مبادرة الألف يوم الذهبية**» كونها من أهم مُبادرات بناء الإنسان المصري، نظرًا لكونها تمثل منهجًا شموليًّا لأول ١٠٠٠ يوم من حياة الإنسان، وقد حققت المبادرة نتائج إيجابية ملموسة، مثل انخفاض مُعدلات الحمل غير المخطط له، وزيادة الاعتماد على تنظيم

إن تقديرات عبء السرطان المرتبط بالمخاطر في مصر يبلغ ٠,٢٤٥ وبما يعني أن ما يقرب من ربع وفيات السرطان ناتج عن عوامل الخطورة، حيث يعد «التدخين واستخدام الكحول ومؤشر كتلة الجسم المرتفع» أكبر المساهمين في ذلك، كما تشير الاتجاهات المتوقعة لإجمالي الحالات المعرضة للإصابة بسرطان

الثـدي والرئـة إلى زيـادة كبيرة بحلـول عـام ٢٠٤٠، حيـث يتضاعـف كلا النـوعين مـن السرطـان تقريبـاً، **وهو ما يُعزى إلى عوامل مساهمة النمو السكاني والشيخوخة والتغيرات في نمط الحياة والعوامل البيئية** [شـكل رقـم (٢٦)].

وفي هـذا السـياق، تؤكـد السردية علـى أهميـة مواصلـة جهـود التوعيـة بمخاطـر التـدخين علـى الصحـة العامـة، وكـذا ضبـط وترشـيد واردات «التبغ» حيث بلغت قيمة واردات مصر من «التبغ» حوالي ٥١٦ مليون دولار عـام ٢٠٢٤ بنسـبة نمـو بلغـت ٧٩٪ مقارنـةً بعـام ٢٠١٤، وذلـك مقارنـةً بـواردات تبلـغ في دولـة مثـل ماليزيـا حـوالي ١٩٣ مليـون دولار وجنـوب أفريقيـا حـوالي ٢٣٥ مليـون دولار [شـكل رقـم (٢٧) ورقـم (٢٨)].

شكل ٢٦ تطور نسبة المدخنين في مصر (بين الأشخاص من ١٥ سنة فأكثر)

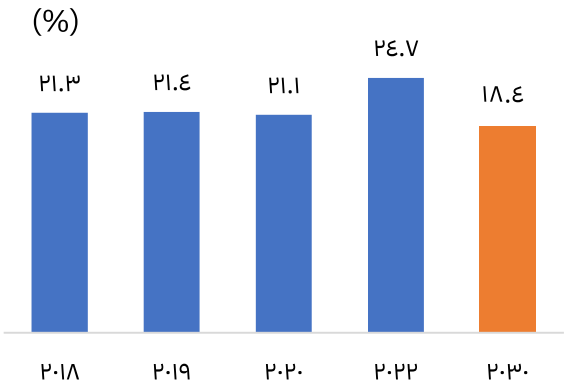

المصدر: تقرير GSTHR 2025

شكل ٢٧ مقارنة وضع مصر في مؤشر نسبة المدخنين مقارنةً ببعض الدول (٢٠٢٢)

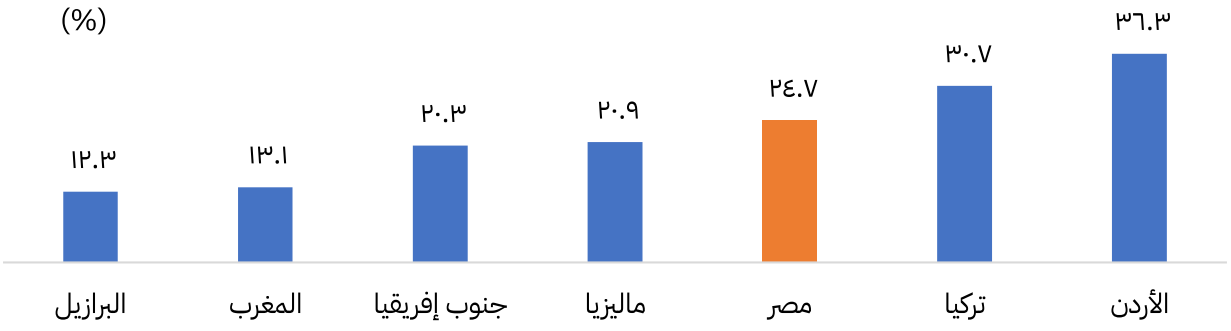

المصدر: تقرير GSTHR 2025

شكل ٢٨ مقارنة مصر ببعض الدول في مؤشر نسبة الوفيات الناتجة عن التدخين (٢٠٢٢)

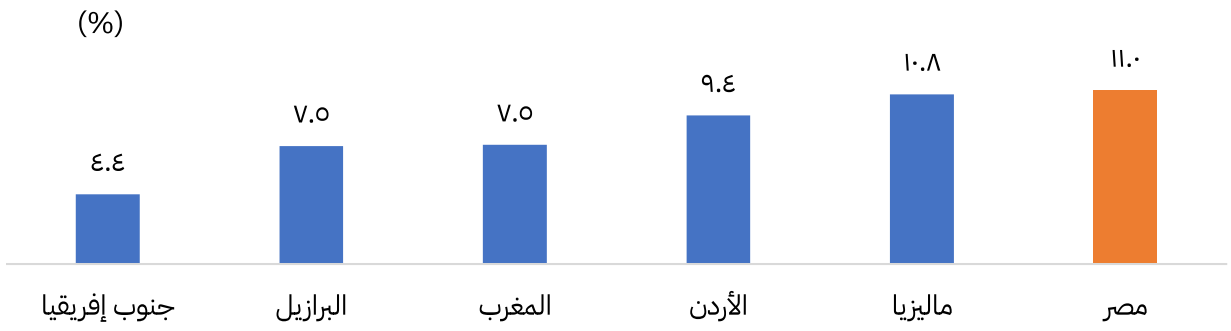

المصدر: تقرير GSTHR 2025

وفي هذا السياق، سيتم العمل على ما يلي:

- خفض نسبة تعاطي المخدرات في مصر من ٥,٩٪ (٢٠٢٠) – تبلغ ١٠٪ عام ٢٠١٥- لأقل من ٣٪ عام ٢٠٣٠.
- خفض نسبة إدمان المخدرات في مصر من ٢,٤٪ (٢٠٢٠) – تبلغ ٣,٣٪ عام ٢٠١٥ – لأقل من ١٪ عام ٢٠٣٠.

اتصالاً بذلك، من المستهدف زيادة معدل التغطية ببيوت التطوع لمعالجة الإدمان بالجامعات الحكومية من ١٨٪ (٢٠٢٥) إلى ٧٥٪، وزيادة معدل التغطية بمراكز الإدمان على مستوى المحافظات من ٢٦٪ (٢٠٢٥) إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

كما تؤكد السردية أهمية حماية النشء من التدخين والمخدرات والمؤثرات العقلية، من خلال مواصلة الجهود التي بذلت في هذا الشأن، ومن بينها:

- جهود صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي والذي قام بتنفيذ العديد من الأنشطة للتعامل مع ظاهرة الإدمان بأشكاله المختلفة.
- جهود وزارة الصحة والسكان من خلال قطاع الطب الوقائي والصحة العامة في الحد من انتشار التدخين ومنها تقديم (٣١,٠١٢) ندوة لرفع الوعى الصحي للمواطنين بأخطار التدخين وتقديم خدمة المشورة من خلال الخط الساخن (١٦٨٠٥) والخط الموحد(١٠٥) لمساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين حيث تم استقبال عدد (٧,٩٤٠) خلال الفترة من ١ يناير وحتى٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ .
- تضمين مكون علمي عن التدخين والمخدرات داخل المناهج التعليمية.
- تنفيذ دليل «اختار حياتك» بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني داخل ٢٠,٠٠٠ مدرسة سنوياً، بمتوسط استهداف ٢٠٠ ألف طالب وطالبة سنوياً.
- تنفيذ برامج التوعية داخل ٧٥٠ مركز شباب ونادى.
- إنشاء رابطة تضم ٣٢ ألف شاب وفتاة على مستوى الجمهورية وتدريبهم على برامج الوقاية من الإدمان.
- افتتاح ٤ بيوت للتطوع بجامعات (القاهرة – حلوان – سوهاج - الزقازيق) لاستهداف أكثر من ١٠٠ ألف طالب وطالبة يتم الاستعانة بهم لنقل رسائل التوعية للفئات الأصغر سناً.

وفي هذ السياق، تبرز أهمية مواصلة جهود الدولة المبذولة لتوفير فرص العمل اللائق ومواصلة خفض معدل البطالة بين الشباب والذي بلغ ١٠,٧٪ (٢٠٢٤/٢٣) مقارنةً بمعدل بلغ ٢٠٪ (٢٠١٤/١٣) وبحيث يصل بحلول عام ٢٠٣٠ إلى متوسط معدل البطالة القومي وفي حدود ٧٪، ورفع معدل التشغيل الإجمالي من ٤١٪ (٢٠٢٤) إلى ٤٥٪ عام ٢٠٣٠ وتوفير ١,٥ مليون وظيفة سنوياً عام ٢٠٣٠ مقارنةً بحوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل حالياً (٢٠٢٥/٢٤)، وذلك من منطلق تأثير ذلك على انخفاض مُعدلات «التدخين والإدمان» وبما يحسن الصحة العامة للشباب ويحافظ على السلم المجتمعي ويؤثر إيجابياً على الاقتصاد الوطني، ويرتبط بذلك أيضاً توفير فرص «التعليم، والتشغيل، والتدريب» حيث أنه وفق بعض التقديرات فإن نسبة الشباب الذين لا يستفيدون من هذه الفرص مجتمعة تبلغ ٢٣,٧٪ عام ٢٠٢٤ مقارنةً بنسب بلغت ١٩,٣٪ في البرازيل.

تطوير خدمات الصحة النفسية:

يحظى التوسع في إتاحة خدمات الصحة النفسية المتكاملة والتأهيل لمرضى الإدمان، بأهمية في أولويات الحكومة، نظراً لأهميتها في الارتقاء بجودة حياة المواطنين، ونشر الوعي بأهمية الكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية، خاصة لدى الأطفال، في ضوء بعض التقديرات التي تشير إلى ارتفاع نسبة المصريين الذين يعانون من مستويات متفاوتة من الاضطرابات النفسية (المسح الوطني للاضطرابات النفسية، ٢٠١٧)، ومن بينهم نسبة ٠,٤٪ فقط يتلقون العلاج اللازم لحالاتهم، وتنتشر النسبة الأكبر في المناطق الريفية في ضوء النقص في الخدمات.

وبما يتسق مع هدف الاستراتيجية الوطنية للصحة

«تعزيز الصحة النفسية»، من المستهدف تغطية كافة المحافظات بنسبة ١٠٠٪ بمستشفيات الصحة النفسية في عام ٢٠٣٠ والتوسع في تقديم الخدمات ذات الصلة، ومضاعفة معدل إتاحة أسرة الصحة النفسية من معدله الحالي البالغ حوالي ٠,٠٤ سرير لكل ١٠٠ ألف نسمة، كما تستهدف الدولة ما يلي [شكل رقم (٢٩) ورقم (٣٠)]:

- مواصلة جهود خفض «معدل الوفيات الناتجة عن الانتحار» البالغة ٠,٠٣ لكل ١٠٠ ألف نسمة (٢٠٢٤)، والجدير بالذكر في هذا الصدد هو أن مصر تحتل المركز رقم ٥ عالمياً ضمن أقل الدول من حيث «مُعدل الوفيات الناتجة عن الانتحار».
- زيادة معدل إتاحة الموظفين بمجال الطب النفسي من ٥,٨٣ موظف (٢٠٢٠) إلى ٧,١٠ موظف عام ٢٠٣٠ وبما يعادل المعدل المحقق عام ٢٠١٧.
- زيادة معدل الأبحاث المنشورة في مصر عن «الصحة النفسية» من ٣,٢٧٪ (٢٠١٩) بحيث لا تقل عن ٥,٦٧٪ عام ٢٠٣٠ وبما يُعادل المعدل المحقق عام ٢٠١٣.
- دمج أخصائي الطب النفسي في تدريب أخصائي الصحة الأولية والأساسية، لتحسين تقييم مصر في هذا المعيار من ٣ نقاط (٢٠٢٠) إلى ٥ نقاط (٢٠٣٠).
- تفعيل مشاركة المجتمع المدني في توفير خدمات الصحة النفسية بزيادة عدد المستشفيات المجتمعية من (١) مستشفى إلى (٣) مستشفيات عام ٢٠٣٠.

تعد الصحة النفسية للأطفال عنصرًا أساسيًا في بناء جيل قادر على التعلم، والتكيف الاجتماعي، والمشاركة الإيجابية في التنمية، حيث تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع مُعدلات الاضطرابات النفسية

شكل ٢٩ معدل إتاحة أسرة الصحة النفسية (سرير/ لكل ١٠٠ ألف نسمة)

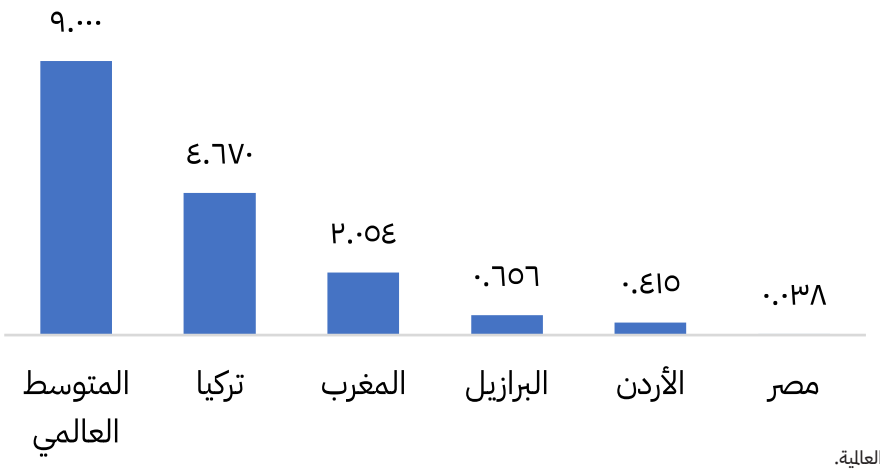

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

شكل ٣٠ تطور مؤشر معدل الوفيات الناتجة عن الانتحار

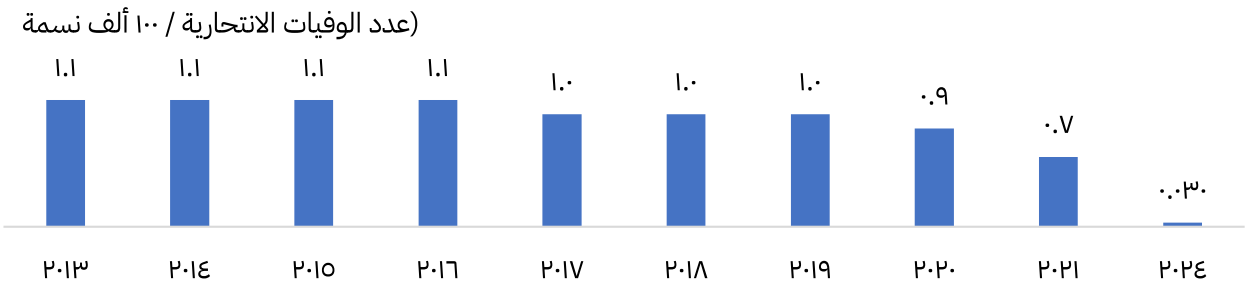

المصدر: بيانات منظمة الصحة العالمية (WHO 2024)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

بين الأطفال نتيجة للضغوط الأسرية والمدرسية، والعنف، والفقر، وعدم توفر الدعم النفسي المناسب، وفي هذا السياق، من المستهدف العمل على زيادة عدد المدارس (حكومية وخاصة) التي لديها مشرف نفسي واجتماعي لتصل إلى ١٠٠٪، وتدريب ٨٠٪ من المعلمين على الصحة النفسية، كما يتم توجيه الطلاب الذين يعانون من مشاكل نفسية للعيادات صديقة الشباب والمراهقين وبما يعمل على خفض نسبة الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية من ١٨٪ إلى ١٠٪ وانخفاض مُعدلات السلوك العدواني بنسبة ٥٠٪ عام ٢٠٣٠.

مواصلة الجهود الرامية لزيادة مُعدلات الأمان على الطرق وخفض مُعدلات الحوادث:

نجحت الدولة المصرية في زيادة معدلات الأمان على شبكات الطرق والسكك الحديدية وذلك من خلال زيادة أطوال شبكة الطرق القومية المرصوفة بنسبة ٣٠٪ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤، كما زاد عدد كباري ومحاور النيل بنسبة ٣٤٪ وعدد الكباري والأنفاق بنسبة ٥٦٪، وزادت طاقة نقل الركاب ونقل البضائع بالسكك الحديدية بنسبة ٧١٪ و٣١٪ على التوالي، كما زاد عدد قطارات مترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي بنسبة ١٠٧٪، ونتج عن ذلك خفض عدد وفيات حوادث الطرق بنسبة ٢٥٪ سنوياً وحوادث القطارات بنسبة ٧٦٪، كما تحسنت تنافسية مصر في مؤشر «جودة الطرق» من ١٢٢ عالمياً عام ٢٠١٣ إلى المركز رقم ١٨ عالمياً عام ٢٠٢٤ وبما يعكس نجاح الدولة المصرية في «خفض الوقت المستغرق في الانتقال، وخفض الوقود المستهلك وما يرتبط به من تكلفة، وخفض الانبعاثات الكربونية وما يرتبط بها من تحسن في الصحة العامة الناتج عن تحسين جودة الهواء» بشكلٍ ملحوظ، وقد ساعد في تحقق تلك الأهداف بشكلٍ كبير زيادة أطوال الطرق المغطاة بمنظومة كاميرات المراقبة، كما أنه بلا شك فإن توسع شبكة الطرق القومية قلل بشكلٍ كبير من تكلفة الازدحام المروري المقدر في القاهرة الكبرى فقط بحوالي ٨ مليار دولار عام ٢٠١٤ والذي كان متوقعاً أن يصل إلى ١٨ مليار دولار عام ٢٠٣٠ وفق تقديرات البنك الدولي في حالة بقاء الأوضاع على حالها [شكل رقم (٣١)].

وبلا شك، فإن تحسن جودة الطرق سيكون له كبير الأثر في خفض أعباء الإصابات في مصر، حيث تعد الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق مساهماً رئيسياً في عبء الإصابات في مصر، كما تعد حوادث المرور أحد أهم ٢٠ سبب للوفيات والإعاقة في مصر وفق بيانات عام ٢٠١٩.

واتصالاً بذلك، سيتم مواصلة الجهود المبذولة بما يعمل على ما يلي:

- مواصلة تحسن تنافسية مصر في المؤشر العالمي لجودة الطرق إلى رقم ١٦ عام ٢٠٣٠.
- مواصلة خفض مُعدل وفيات الطرق من ٤,٩ متوفي لكل ١٠٠ ألف نسمة (٢٠٢٤) إلى ما يقل عن ٣,٥ عام ٢٠٣٠، وخفض معدل حوادث القطارات من معدل بلغ ٠,٨٤ حادثة لكل مليون راكب عام ٢٠٢٤ إلى ٠,٦ حادثة عام ٢٠٣٠.
- تحسين رضا المواطنين عن خدمات النقل من ٧٨,٣٪ (٢٠٢٣) إلى ٩٠٪ على الأقل عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة أطوال الطرق الرئيسية المغطاة بكاميرات المراقبة لتقترب من ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.

وتوافقاً مع ذلك أيضاً، سيتم مواصلة جهود تغطية شبكة الطرق الرئيسية بنقاط الإسعاف، وبما يعمل على تحقيق ما يلي:

- زيادة معدل عدد سيارات الإسعاف ليصل إلى سيارة واحدة لكل ٢٥ كم.
- زيادة مُعدل إتاحة مراكز الإسعاف (لكل ١٠٠ ألف نسمة) من ١,٦٢ مركز (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢,١ مركز عام ٢٠٣٠.
- زيادة مُعدل إتاحة سيارات الإسعاف (لكل ١٠٠ ألف نسمة) من معدله الحالي البالغ ٣,١ سيارة (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٣,٩ سيارة عام ٢٠٣٠، وذلك بزيادة عدد سيارات الإسعاف والتي قد شهدت تطوراً ملحوظاً لتصل إلى ٣٢٦٤ سيارة مجهزة يعمل عليها أكثر من ١٣ ألف مسعف وسائق (٢٠٢٥/٢٤).

شكل ٣١ تطور نسبة الوفيات بسبب حوادث الطرق من جملة الوفيات

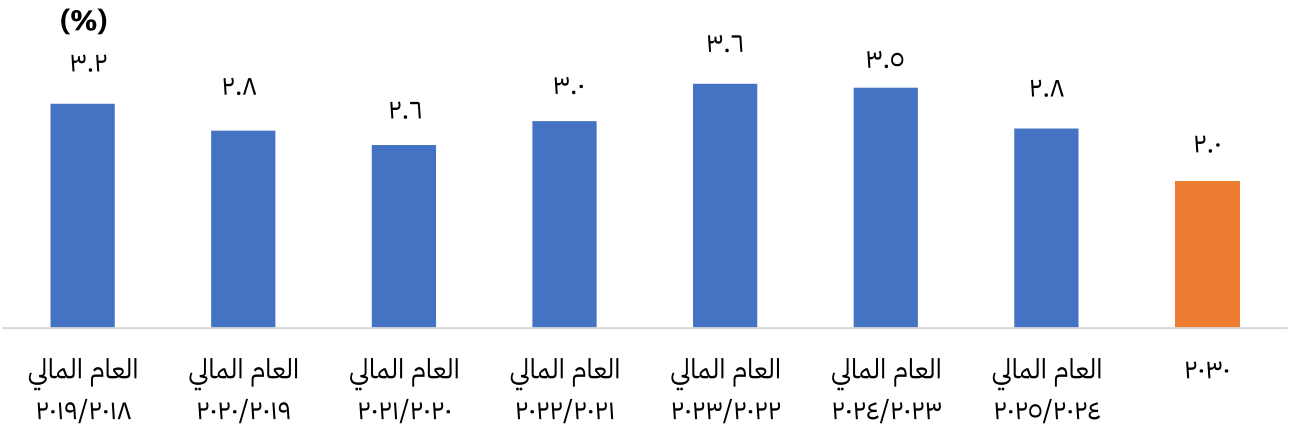

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

شكل ٣٢ متطلبات خفض حوادث الطرق وزيادة معدلات الأمان

تحسين جودة ونوعية الهواء:

تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أهمية خفض معدلات التلوث وتحسين جودة الهواء لتأثير ذلك على الصحة العامة للمواطنين، وبما يساهم في خفض نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الجهاز التنفسي من ٨,٨٪ عام ٢٠٢٤ - مقارنةً بنسبة بلغت حوالي ١٩٪ عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا- إلى ما يقترب من ٥٪ عام ٢٠٣٠، بالعمل على زيادة نصيب الفرد من المسطحات الخضراء من ١,٢ متر مربع (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠ متر مربع عام ٢٠٣٠ وخفض متوسط تركيز ملوثات الهواء بنسبة ٧٩٪ بما يعزز جودة الهواء ويحسن البيئة الحضرية [شكل رقم (٣٣)].

كما تستهدف الحكومة في هذا السياق، تحسين رضا المواطنين عن تقليل التلوث (مركز بصيرة) من ٦١,٤٪ (٢٠٢٥) إلى ٧٥ ٪ عام ٢٠٣٠، وتحسين رضا المواطن عن خدمات البيئة (IDSC) من ٤٧,٧٪ (٢٠٢٣) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.

شكل ٣٣ تطور نسبة الوفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسي

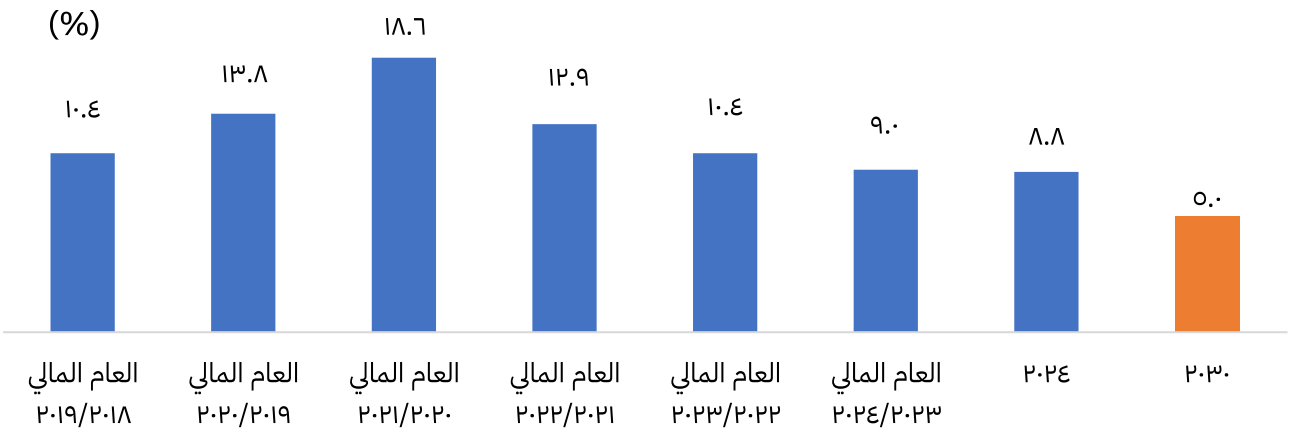

المصدر: منظومة المواليد والوفيات.

تحسين جودة ونوعية المياه:

تؤكد السردية الوطنية أهمية تحسين جودة ونوعية المياه وحمايتها من التلوث والإدارة المتكاملة لها، باعتبارها أحد ركائز تحقيق التنمية البشرية، وخفض معدلات الإصابة بالأمراض الناتجة عن هذا التلوث، من خلال التصدي لمشكلة الصرف الصناعي وتبني خطط إصحاح بيئي للمصانع واستخدام التكنولوجيات التي تحد منه.

وتستهدف السردية زيادة عدد الرحلات المستهدفة لرصد نوعية المياه بالبحرين الأبيض والمتوسط والبحيرات المصرية، والذي يبلغ حالياً ٣ رحلات (٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد المصانع المستهدف الانتهاء من خطط الإصحاح البيئي بها وصولاً للتوافق الكامل، وعدد المنشآت المرتبطة بالشبكة القومية لرصد نوعية مياه الصرف الصناعي على مستوى الجمهورية (يبلغ ٩٧ منشأة ٢٠٢٥/٢٤)، ومواصلة إحكام الرقابة والسيطرة على المنشآت التي تقوم بالصرف (مباشر – غير مباشر) على المسطحات المائية المختلفة (نهر النيل – البحيرات – البحار) (١٠٥ منشأة ٢٠٢٥/٢٤)، والانتهاء من مخطط إيقاف الصرف الصناعي المخالف لمصانع السكر على نهر النيل من خلال تنفيذ خطط الإصحاح البيئي بتلك المصانع، علاوةً على الانتهاء من تنفيذ مشروع إيقاف الصرف الصناعي على خليج السويس، والانتهاء من دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي للمنطقة الساحلية (الساحل الشمالي الغربي)، والانتهاء من دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي للمنطقة الساحلية (سفاجا - الغردقة).

الجدير بالذكر في هذا السياق، انخفاض نسبة الوفيات بسبب الأمراض ذات الصلة بتوفر المياه النقية وخدمات الصرف الصحي (الكوليرا، حمى التيفويد، الالتهاب الكبدي، الفشل الكلوي)، حيث تكشف منظومة المواليد والوفيات بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الكبد من ٦,٨٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى نسبة ٣,٥٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ (وفيما يخص نسبة الوفيات الناتجة عن التهاب الكبد A يلاحظ عدم وجود أي حالات وفاة في السنوات الأخيرة مقارنةً بنسبة بلغ ٠,١٪ عام ٢٠١٩/١٨) فضلاً عن جهود الدولة في القضاء على «فيروس التهاب الكبد سي» لتصبح مصر الدولة الأولى عالمياً في الحصول على التصنيف الذهبي من منظمة الصحة العالمية مقارنة بنسبة انتشار بلغت حوالي ٩٪ عام ٢٠١٥، يضاف لذلك الحصول على «شهادة خلوّ من الملاريا». كما سيتم مواصلة خفض نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الكبد بحيث لا تتجاوز ٢,٥٪ من حالات الوفاة عام ٢٠٣٠.

كما انخفضت نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الفشل الكلوي من ٢,٥٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى نسبة ٢,٢٪ عام ٢٠٢٥/٢٤، وتستهدف السردية مواصلة انخفاض هذه النسبة بحيث لا تزيد عن ٢٪ من حالات الوفاة عام ٢٠٣٠ [شكل رقم (٣٤) ورقم (٣٥)].

شكل ٣٤ تطور نسبة الوفيات في مصر بسبب أمراض الكبد

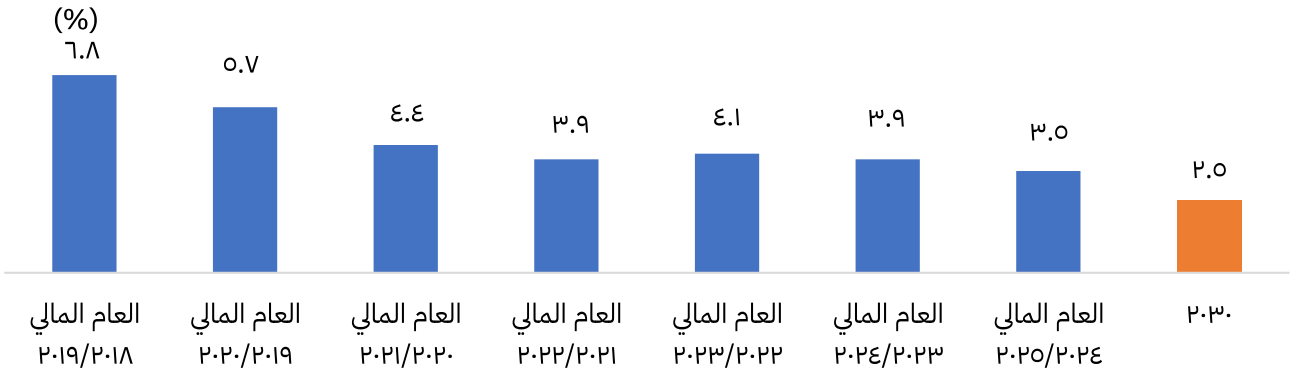

المصدر: منظومة المواليد والوفيات.

شكل ٣٥ تطور نسبة الوفيات بسبب مرض الفشل الكلوي

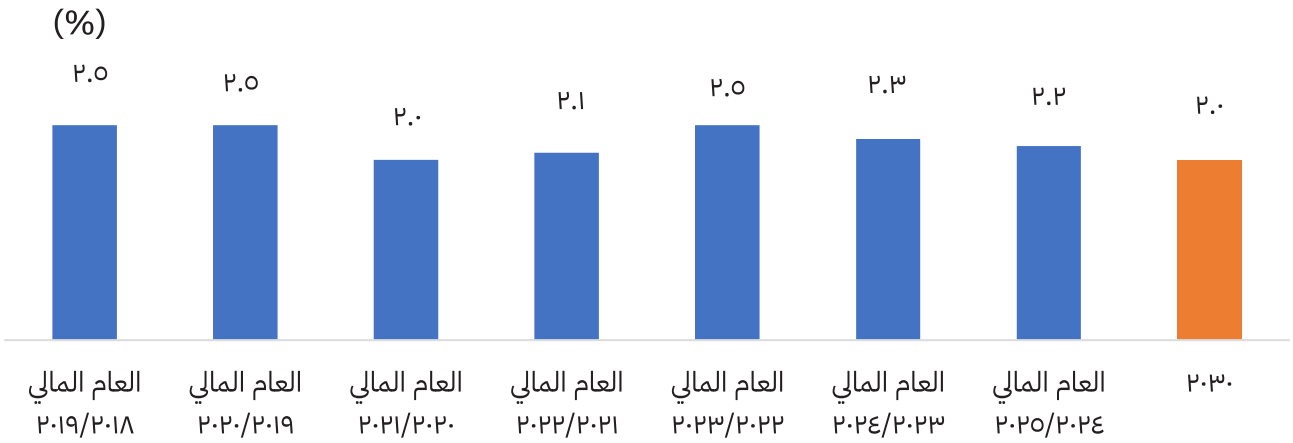

المصدر: منظومة المواليد والوفيات.

والجدير بالذكر أن تقليل العشوائيات والتلوث البصري والسمعي يُعزز الصحة الجسدية والنفسية، ويخفف التوتر والاضطرابات النفسية، وفي ذات السياق، يتم البناء على جهود الدولة المبذولة في مجال القضاء على مشكلة المناطق غير الآمنة (٣٥٧ منطقة) في مصر بنهاية ٢٠٢٥/٢٤ (كان مُخططاً تحقيق الهدف عام ٢٠٣٠) وتوفير مساكن بديلة للقاطنين بهذه المناطق بعدد ٣٠٠ ألف وحدة سكنية استفاد منها ١,٣ مليون مُستفيد، ويتصل بذلك خفض الكثافات السكانية من خلال زيادة نسبة مساحة الأراضي المستغلة والمعمورة من ٧٪ من مساحة مصر عام ٢٠١٣ إلى ١٣,٨٪ عام ٢٠٢٣ وصولاً إلى ١٤,٥٪ عام ٢٠٥٠ وبما يعمل تحسين جودة حياة المواطنين، وكذا خفض نسبة سكان العشوائيات (غير الآمنة وغير المخططة) من جملة سكان الحضر من ٣٧,٥٪ عام ٢٠٢٥ إلى ٣٥٪ عام ٢٠٣٠.

تطوير منظومة إدارة المخلفات لتحسين الصحة العامة:

تولي السردية الوطنية للتنمية الشاملة أهميةً خاصة للإدارة المتكاملة للمخلفات ورفع كفاءة منظومة إعادة التدوير والمعالجة بأنواعها المختلفة، نظراً لارتباطها بشكل مباشر بالصحة العامة وخفض معدلات الإصابة بالأمراض وتلوث المياه والهواء والتربة، من خلال مضاعفة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئياً لتصل إلى٦٠٪ عام ٢٠٣٠، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (الجيزة، مطروح، قنا، شمال سيناء، المنيا، الوادي الجديد، سوهاج، أسوان)، ومضاعفة معدل إتاحة سيارات النظافة على مستوى المحافظات ليصل إلى ٢,٧ سيارة لكل ألف طن مخلفات عام ٢٠٣٠، وزيادة معدل كفاءة جمع المخلفات البلدية على مستوى المحافظات

من ٧٤٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٩٥٪ عام ٢٠٣٠، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (قنا، بني سويف، الغربية، القليوبية، الفيوم، سوهاج، الدقهلية، المنيا، الوادي الجديد، الإسكندرية، دمياط، السويس،)، وزيادة نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم معالجتها حرارياً لتوليد الطاقة لتصل إلى ٢٠ عام ٢٠٣٠.

كما تستهدف الحكومة زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في إدارة منظومة المخلفات البلدية من ٦٠٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٨٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة رضا المواطنين عن خدمات رفع القمامة ونظافة الشوارع من ٦٢,٧ نقطة (٢٠٢٣) إلى ١٠٠ نقطة عام ٢٠٣٠.

تحسين خصائص المسكن وجودة البيئة العمرانية الصحية:

تتبنى السردية الوطنية للتنمية الشاملة توجهاً شمولياً لمفهوم الرعاية الصحية ليشمل مواجهة علاج ومسببات الأمراض والوفيات، ومنها المرتبطة بتوفير المياه النقية المحسنة وتقديم خدمات صرف صحي آمنة ومستدامة، وذلك بالبناء على ما أنجزته الدولة في هذا المجال من خلال:

- زيادة نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب من ٩٥٪ (٢٠١٤) إلى ٩٩٪ (٢٠٢٥/٢٤) نتيجة ارتفاع أطوال شبكات مياه الشرب بنسبة ٢٢٪ وطاقة محطات مياه الشرب بنسبة ١٠٪، وتستهدف السردية العمل على زيادة نسبة التغطية بحيث تصل إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.
- ضمان جودة مياه الشرب، من خلال زيادة عدد عينات مياه الشرب التي يتم فحصها سنوياً بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ (بلغت عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ٧,٥ مليون عينة)، ومضاعفة عدد معامل المياه المخصصة لفحص المياه (بلغت عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ٥٦ معملاً)، وزيادة نسبة المعامل الحاصلة على شهادات الأيزو من ٢٤٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف من ١٢٪ (٢٠١٤) إلى ٦٠٪ (٢٠٢٥/٢٤) نتيجة ارتفاع أطوال شبكات الصرف الصحي بنسبة ٣١٪ وطاقة محطات الصرف الصحي بنسبة ٤٠٪، وتستهدف السردية زيادة معدل التغطية في الريف بحيث لا تقل عن ٨٥٪ عام ٢٠٣٠، وبحيث ترتفع في المناطق الحضرية من ٩٦٪ إلى ١٠٠٪.
- زيادة نسبة مياه الصرف المعالج من ٧٠٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٨٠٪ عام ٢٠٣٠ دعماً للاستدامة المائية وكفاءة الموارد.

واتصالاً، بذلك من المستهدف تطبيق خريطة الطريق (٢٠٢٥-٢٠٣٠) للتحول نحو البناء الأخضر في ضوء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر والمستدام، وذلك من خلال تطبيق منظومة حوافز وبرامج للتوعية وإطلاق منصة إلكترونية للمباني الخضراء، وتنفيذ المشروعات السكنية (الإسكان الاجتماعي) وفق معايير المباني الخضراء، وتطبيق معايير المباني الخضراء على جميع المباني الحكومية الجديدة، ومنح شهادات الكربون لبعض مشروعات القطاع الخاص في السوق الطوعي للكربون، ودعم المصانع لتطوير مواد ومنتجات خضراء محلية.

رفع قدرة المنشآت الصحية على التكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية:

تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أن المحددات الاجتماعية للصحة، مثل «الظروف المعيشية، والتعليم، والسكن، وجودة الهواء والمياه» تؤثر بنسبة ٨٠٪ على صحة الإنسان، متجاوزةً العوامل الوراثية، كما أن العمران الأخضر يقلل الأمراض من خلال بيئات نظيفة ومنظمة، كما أن المستشفيات الخضراء تتجاوز دور العلاج إلى بيئات استشفائية تعزز التعافي عبر تصميمات تعتمد «ألوان الشفاء، والإضاءة الطبيعية، والتهوية»، مما يقلل العدوى ويحسن جودة العمل، كما أن استخدام مواد بناء خضراء طبيعية يقلل البصمة الكربونية، مع ترشيد استهلاك الطاقة والمياه عبر الطاقة الشمسية وأنظمة إدارة مستدامة.

وفي هذا السياق، تستهدف الدولة مضاعفة عدد المنشآت الصحية الخضراء (خاصة وعامة) المعتمدة من شبكة المستشفيات العالمية الخضراء والبالغ

عددها حالياً ٥ منشآت، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الحوافز المشجعة للحصول على هذا النوع من الشهادات وكذا التوسع في تنظيم برامج التوعية، وفي سبيل تعزيز قدرة المنشآت الصحية على التكيف مع التغيرات المناخية، قامت وزارة الصحة والسكان (قطاع الطب الوقائي والصحة العامة) بإطلاق الإطار الاستراتيجي الوطني للتكيّف الصحي مع التغيرات المناخية (٢٠٢٤–٢٠٣٠)، وتستهدف السردية تنفيذ «الخطة التنفيذية الوطنية للتكيف الصحي مع التغيرات المناخية» بجميع محاورها، في ضوء أهميتها في تعزيز قدرة النظم الصحية لتكون أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التحديات المناخية، وتوفير نظم صحية مستدامة منخفضة الكربون، وأهمية المراجعة المتكاملة لمخاطر المناخ وتتبع آثار الانبعاثات الكربونية على الصحة العامة، وتعزيز مشاركة الأطقم الطبية في زيادة الوعي المجتمعي بالتغيرات المناخية وتأثيراتها، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة، منها ما يلي:

- دمج معايير البناء الأخضر في مشروعات البنية التحتية الصحية (تجميع مياه الأمطار، الإضاءة الطبيعية، طاقة شمسية، نظم صرف صحي مرنة للتعامل مع السيول).
- استخدام تقنيات الصحة الإلكترونية أو الطب عن بعد.
- تدريب العاملين على ممارسات التشغيل المستدام وترشيد الطاقة.
- توسيع نطاق تكنولوجيات معالجة النفايات الطبية الصديقة للبيئة (الفرم والتعقيم).
- زراعة أشجار داخل وحول المنشآت الصحية.
- إعداد قوائم طعام غنية بالخضروات والحبوب الكاملة والبروتين النباتي وتقليل الاعتماد على اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان، وتحسين أنظمة التنبؤ بالطلب على الوجبات لتقليل الفائض وخفض نفايات الرعاية الصحية.
- إدراج «الاستدامة البيئية» في مناهج التعليم الصحي والتمريض.
- المراقبة المتكاملة للمخاطر والإنذار المبكر والمراقبة الوبائية والبيئية (جودة الهواء، درجات الحرارة، الأمطار، الظواهر الجوية).

تنفيذ الإطار الاستراتيجي الوطني للصحة الواحدة لمعالجة أوجه الترابط بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة

تولي وزارة الصحة اهتمامًا بالغًا بنهج «الصحة الواحدة»، باعتباره إطارًا استراتيجيًا متكاملًا يجمع بين صحة الإنسان وصحة الحيوان وسلامة البيئة في منظومة واحدة مترابطة. ويأتي هذا الاهتمام انطلاقًا من الإدراك العميق بأن أغلب الأمراض المستجدة والناشئة ذات منشأ حيواني، وأن حماية صحة الإنسان لا يمكن تحقيقها بمعزل عن متابعة صحة الحيوان وجودة البيئة المحيطة.

وفي هذا السياق، تعمل الوزارة على تعزيز التعاون بين القطاعات المعنية، مثل الطب البيطري، والبيئة، والمياه، والزراعة، لضمان رصد الأمراض مبكرًا ومنع انتشارها، ودعم نظم الإنذار المبكر، وتطوير مختبرات متقدمة قادرة على اكتشاف المسببات المرضية بدقة وسرعة.

توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية للعاملين بالقطاع الخاص:

في إطار الجهود المبذولة لتوفير العمل المنتج واللائق ورفع كفاءة المشتغلين، تحرص السردية الوطنية على توفير متطلبات السلامة والصحة المهنية، وذلك من خلال مواصلة برامج التدريب والتدريب التحويلي للتوافق مع متطلبات السلامة والصحة المهنية ومد مظلة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي لفئات العمالة غير المنتظمة ونشر ثقافة الوعي بأهمية السلامة والصحة المهنية.

وقد أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بالبرامج التدريبية ونشر الوعي بأهمية السلامة والصحة المهنية، وفي هذا الإطار، استفاد حوالي ١٧ ألف شخص من هذه البرامج، كما تم تنظيم ٦ أسابيع

السلامة والصحة المهنية، وتغطية كافة عمال البناء والتشييد والمقاولات بمظلة التأمين الصحي (٢٠٢٥/٢٤).

وتستهدف السردية خفض معدلات إصابات العمل والوفاه أثناء العمل نتيجة المخاطر الصناعية بنسبة لا تقل عن ٩٪ عام ٢٠٣٠.

تعزيز تنافسية الخدمات الصحية وتشجيع السياحة العلاجية:

قامت الدولة خلال الفترة الماضية بتنفيذ خطوات جادة وملموسة من شأنها وضع مصر على خريطة السياحة العلاجية العالمية، ومن هذه الجهود قيام هيئة الرعاية الصحية في بناء نموذج متميز في مجال السياحة العلاجية عبر مبادرة «نرعاك في مصر» والتي ساهمت في تعزيز مكانة مصر على خريطة السياحة العلاجية الإقليمية والدولية، حيث قدمت الهيئة خدمات طبية متقدمة لأكثر من ٣٠ ألف مريض دولي من ١٢٠ دولة بعائدات تجاوزت ٥ ملايين دولار وذلك بنهاية العام المالي ٢٠٢٥/٢٤.

وقد عزز من تنافسية مستشفيات هيئة الرعاية الصحية في خريطة السياحة العلاجية ما يرتبط بالاعتماد المحلي لعدد ٢٣ مستشفى تابعة لهيئة الرعاية الصحية، فضلاً عن الاعتماد الدولي لمستشفى شرم الشيخ الدولي من شبكة المستشفيات العالمية الخضراء واللجنة المشتركة الدولية (JCI) واتحاد المستشفيات العربية، واعتماد مراكز التدريب على الإنعاش القلبي الرئوي من جمعية القلب الأمريكية.

في هذا الصدد، تستهدف الدولة ما يلي:

- زيادة حجم السياحة العلاجية في مصر بحيث لا يقل عدد السائحين الوافدين لمصر بغرض العلاج عن ٣٠٠ ألف سائح عام ٢٠٣٠ (بما يشكل نسبة ١٪ من عدد السائحين الوافدين لمصر) وهو ما يضع مصر في مركز مقارب لنظيرها المحقق في الأردن وماليزيا والبرازيل، وذلك بالاستفادة من المزايا النسبية لانخفاض تكلفة العلاج في مصر مقارنة بغيرها من الدول وتحسن تنافسية وجودة الخدمات الطبية.
- كما تستهدف الحكومة تحسين ترتيب مصر في مؤشر السياحة العلاجية العالمي من المركز رقم ٢٦ عالمياً (٢٠٢٠) لتكون من أفضل ١٥ دولة بحلول عام ٢٠٣٠.
- مضاعفة عدد المستشفيات المدرجة ضمن التصنيف الألماني TEMOS للتميز في السياحة العلاجية، والبالغ حالياً ٨ مستشفيات (٢٠٢٥/٢٤) منها مستشفى واحدة ضمن تصنيف «منسق السياحة العلاجية» وذلك من بين ٥ مستشفيات مدرجة ضمن هذا التصنيف عالمياً.

وتؤكد السردية أهمية الاستغلال الأمثل لقدرات مصر في السياحة العلاجية والاستشفائية، بالنظر لتوافر مقومات طبيعية متنوعة (عيون، آبار، بحار، رمال)، وعديد من المراكز المخصصة للسياحة الاستشفائية، وتوافر كوادر طبية ذات سمعة عالية، وعديد من المستشفيات الحاصلة والمؤهلة للحصول على شهادات الاعتماد الدولي، والأسعار التنافسية في خدمات السياحة العلاجية.

تفعيل دور قطاع الصحة في تعزيز القوة الناعمة لمصر على المستوى الإقليمي:

تبرز أهمية مواصلة الجهود الرامية لتعزيز العلاقات بين مصر والدول الإفريقية، ففي المجال الصحي، قامت الدولة بتنفيذ مبادرة «علاج مليون أفريقي من فيروس سي» والتي في إطارها تم فحص ٦٠ ألف شخص وتقديم العلاج لعدد ٨٧٩ شخصاً في ثلاثة دول إفريقية «جنوب السودان، وتشاد، وإريتريا».

التنمية البشرية للنشء والشباب:

تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة على أهمية إتاحة وضمان جودة كافة خدمات التنمية البشرية المقدمة للأطفال في كافة المراحل العمرية (دورة الحياة)، خاصةً فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية التي تمكنهم في المساهمة بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات الإنتاجية.

مواصلة تفعيل السياسات والتشريعات الداعمة للطفولة:

شهد الإطار التشريعي الخاص بالطفولة في مصر تطورات إيجابية في مجالات كثيرة، فقد أدخلت تعديلات على نصوص قائمة، بالإضافة إلى استحداث تشريعات جديدة من شأنها تعزيز حماية الطفل في مجالات متعددة. وقد أدت تلك التعديلات إلى دعم البيئة المكنة والحماية للطفل، وأيضا الحد من العديد من الظواهر السلبية مثل العنف ضد الأطفال، والهجرة غير الشرعية، وزواج الأطفال، وتحقيق العدالة التصالحية، وأيضاً دعم جهود التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة المعنية بالطفولة. وقد صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم المجلس القومي للطفولة والأمومة، وبتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ليصبح الآلية الوطنية المعنية بإنفاذ حقوق الأطفال والأمهات في مصر.

تحسين تنافسية مصر في مؤشرات حقوق الطفل:

تقدر نسبة السكان في مرحلة الطفولة ٣٦,٨٪ من إجمالي السكان طبقاً للتقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل ٢٠٢٥ ، وتؤكد السردية في هذا الإطار حرص الدولة المصرية على الاهتمام بتنمية ورفاهية وحماية الطفولة، سواء من خلال توفير الإطار التشريعي والمؤسسي اللازم أو توفير الحقوق اللازمة لنماء الأطفال وازدهارهم، وذلك بما يعمل على تمكين جميع الأطفال في كافة المراحل العمرية من «البقاء، والنماء، والوصول إلى أقصى الإمكانات».

وفي هذا الإطار، سيتم مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين تنافسية مصر الدولية في مؤشر حقوق الطفل (منظمة حقوق الطفل العالمية)، حيث تقع مصر في المنطقة الخضراء لتحتل المركز رقم ٤٤ عالمياً (من بين ١٩٤ دولة) عام ٢٠٢٥ بقيمة مؤشر بلغت ٠,٧٧٥ نقطة، ولتحتل المركز الثالث على مستوى الدول العربية (بعد قطر والبحرين) وتستهدف السردية في هذا السياق، أن يرتفع ترتيب مصر مرة أخرى بحيث لا يقل عن المركز رقم ٢٨ عالمياً عام ٢٠٣٠ (مقارنة مرجعية لما تحقق بالفعل عام ٢٠٢٤)، وذلك بالعمل على ما يلي:

- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر «**الحياة**» البالغ ٠,٧٩٤ نقطة، وذلك بتكثيف السياسات التي تساهم في خفض نسبة وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات، وخفض نسبة وفيات الأمهات، وبما يساعد في زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد.
- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر «**الرعاية الصحية**» البالغ ٠,٩٧١ نقطة، وذلك من خلال تكثيف السياسات التي تساهم في خفض نسبة الأطفال أقل من ٥ سنوات الذين يعانون من الهزال ونقص الوزن، والحفاظ على نسبة التغطية بالتطعيمات الروتينية للأطفال من عمر (يوم – ١٨ شهر) لتكون أكثر من ٩٥٪، وتحسين نسبة السكان المتصلين بشبكات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية. **وتجدر الإشارة إلى تحسن مصر في هذا المؤشر كثاني أفضل تحسن على مستوى العالم عام ٢٠٢٥ مقارنةً بعام ٢٠٢٤ حيث قفز ترتيبها من ٦٩ عالمياً إلى ٣٤ عالمياً.**
- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر «**التعليم**» البالغ « ٠,٧٠٩ نقطة»، وذلك من خلال زيادة عدد سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال الذكور والإناث، وخفض الفجوة النوعية في التعليم.
- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر «**حماية الطفل**» البالغ «٠,٨٩٥» نقطة، وذلك من خلال خفض نسبة عمالة الأطفال، وزيادة معدلات تسجيل المواليد (أقل من ٥ سنوات) من ٩٤,٨٪ عام ٢٠٢٤ إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.
- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر « **بيئة حقوق الطفل**» البالغ «٠,٦٤٣» نقطة، وذلك من خلال تطبيق السياسات اللازمة لمنع التمييز، وتقوية التشريعات اللازمة، وزيادة مخصصات الموازنة العامة، وتوفير الآليات المناسبة لإشراك الأطفال في إبداء الرأي، وتعزيز المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني، **وتجدر الإشارة إلى انخفاض تقييم مصر في هذا المؤشر بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠٢٤**

و٢٠٢٥ الأمر الذي كان سبباً أساسياً في تراجع ترتيب مصر.

كما احتلت مصر المركز رقم ٤٢ عالمياً (٠,٦٩٥ نقطة) عام ٢٠٢٥ مقارنة بالمركز رقم ٦١ عالمياً في مؤشر «مخاطر المناخ على الأطفال» وذلك بتحسن ١٩ مركزاً، وتستهدف السردية في هذا السياق، أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم، خاصةً في ضوء تكثيف جهود الانتقال العادل والتحول للاقتصاد الأخضر والوصول إلى نسبة ٧٠٪ استثمارات عامة خضراء تراعي التكيف والتخفيف من حدة التغيرات المناخية، وبما يعزز من فرص وصول الأطفال لحقوقهم الصحية والتعليمية بدون تأثر، وتؤكد السردية أهمية مواصلة جهود الدولة المبذولة للارتقاء بصحة الأطفال في كافة المراحل العمرية (بدايةً من مرحلة الحمل والولادة انطلاقًا لمرحلة التعليم في كافة مراحلة).

ضمان حقوق النشء والشباب في الرعاية الصحية المتكاملة:

تبرز أهمية ضمان حقوق الأطفال في الرعاية الصحية المتكاملة من منطلق أن الرعاية الصحية للطفل تبدأ من توفير البيئة الصحية والتغذية السليمة للأم في مرحلة الحمل، لتوفير ولادة آمنة لكل من الطفل والأم، من خلال:

الرعاية الصحية للأمهات:

تستهدف الدولة خفض معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حي) من ٤٩ حالة عام ٢٠٢١ إلى ٣٥ حالة عام ٢٠٣٠، وذلك بالعمل على زيادة نسبة الولادات بفريق طبي البالغة ٩٧,١٪ (٢٠٢١)، وزيادة نسبة الحوامل والمرضعات اللاتي حصلن على فيتامين (أ) البالغة ٣٥,١٪، وزيادة نسبة الحوامل والمرضعات اللاتي حصلن على أقراص الحديد البالغة ٦٦,٩٪ (٢٠٢١)، وخفض نسبة الحوامل اللاتي لديهن أنيميا (البالغة ٣٦,٢٪) [شكل رقم (٣٦)].

مع التركيز بشكل خاص علي التغذية المثلي بدايةً بالسن المدرسي الثانوي للفتيات مع التأكيد على توفير الرعاية المتكاملة للصحة الإنجابية والمباعدة الحقوقية بين الحمل المتعاقب من ٣-٥ سنوات للحفاظ علي صحة الأم والطفل في «الألف يوم الذهبية» (منذ بدء الحمل حتى إتمام الطفل عامه الثاني)، والتأكيد علي ضرورة استعداد الأم للحمل

شكل ٣٦ معدل الوفيات النفاسية (حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)

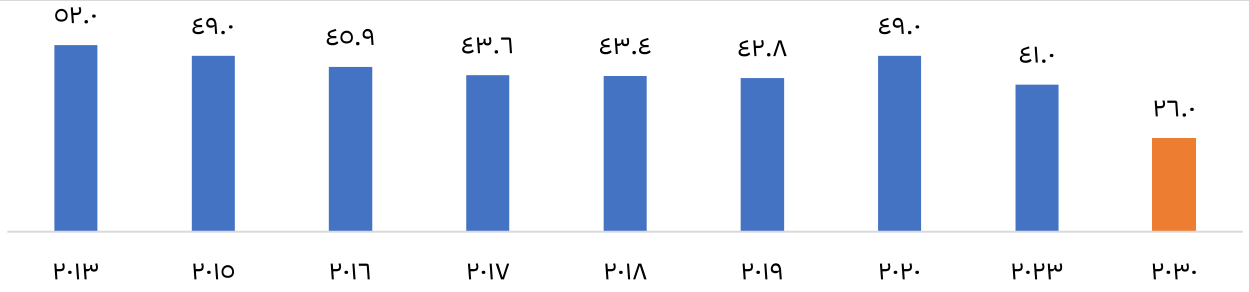

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

لمدة عام وضرورة التأكيد على منع العنف الطبي على المرأة من خلال دعم الولادات الطبيعية والبعد عن القيصرية غير المبررة طبياً مما يضمن صحة الأم والطفل وتحقيق أقصى استفادة من هذه المرحلة التكوينية الحرجة.

وقد كان للمُبادرات الرئاسيّة دور فاعل في توفير الوقاية والرعاية الطبيّة والخدمات العلاجيّة والجراحات للأطفال بوتيرة سريعة وعلى نطاق واسع، منها مُبادرة الألف يوم الذهبيّة، والتي حقّقت نتائج إيجابيّة ملموسة في خفض مُعدّلات الحمل غير المُخطّط، وزيادة الاعتماد على خدمات تنظيم الأسرة، وتحسين مُؤشّرات الرضاعة الطبيعيّة والولادة الآمنة.

الرعاية الصحية للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة:

تُعد مرحلة الطفولة المُبكّرة واحدة من أهم المراحل في عُمر الإنسان، نظرًا للصلة الوثيقة بين تلك المرحلة وبين تكوين شخصيّة الفرد بدنيًا ونفسيًا وفكريًا واجتماعيًا، بالإضافة إلى تأثيرها على نمط حياته الحالية والمُستقبليّة ومُمارساته السلوكيّة في المُجتمع.

ومن هنا، كان حِرص الدولة المصريّة على الاستثمار المُبكّر والفعّال في مرحلة الطفولة المُبكّرة بما يضمن التغذية السليمة والرعاية الصحيّة المُبكّرة وتنمية المهارات المعرفيّة والاجتماعيّة، وذلك من خلال أول «ألف يوم» من حياة الطفل، وباعتبارها فترة حاسمة تُشكّل حجر الأساس للنمو العقلي والجسدي السليم.

وقد حققت مصر خطوات جديرة بالثناء في الحد من سوء تغذية الأطفال، حيث انخفضت مُعدلات التقزم والهزال والنحافة لدى الأطفال دون سن الخامسة جميعها بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١، حيث انخفض التقزم من ٢١٪ إلى ١٢,٨٪، كما توجد اختلافات إقليمية واضحة في انتشار التقزم، تتراوح من ١٠٪ في المناطق الحضرية في صعيد مصر إلى ١٦ ٪ في ريف الصعيد، كما انخفضت معدلات الهزال من ٨٪ إلى ٣٪ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١. علاوة على ذلك، انخفض انتشار حالات النحافة، من ٦٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٪ في عام ٢٠٢١ [شكل رقم (٣٧)].

شكل ٣٧ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي

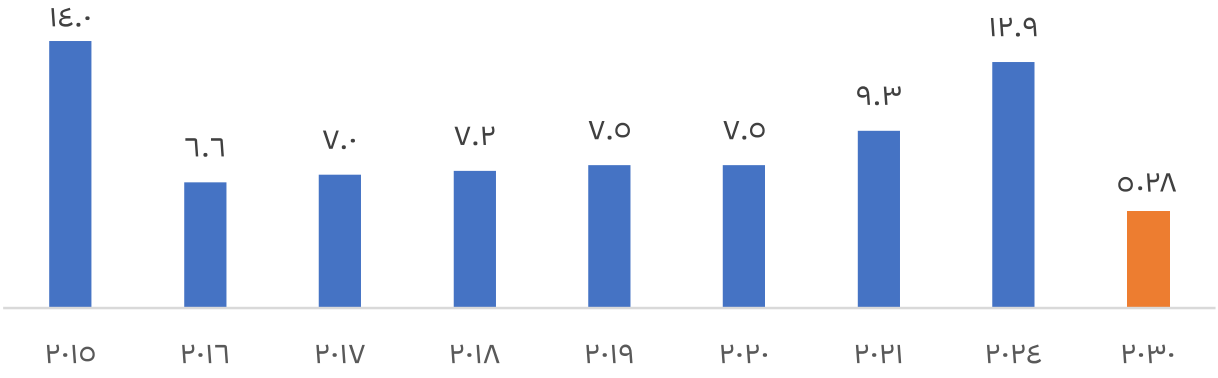

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتبرز أهمية تعزيز الرعاية الصحية والتغذوية والتطورية للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة وتشمل الألف يوم الذهبية الأولى (الحمل وأول سنتين) والتالية (٣-٥ سنوات)، بما يضمن النمو البدني والذهني والمعرفي والنفسي السليم للطفل ويدعم تنمية الأسرة الشاملة طيلة مراحل العمر وصولاً لطول العمر الصحي مما يضاعف إنتاجية المواطن ويقلل تكلفة الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

واستكمالاً لهذه الجهود، يتم تكثيف الجهود التي من شأنها ما يلي:

- خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من ١٢,٩ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ٢٠٢٤ الى ٥,٢٨ وفاة عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة الأطفال في العمر (١٨ - ٢٩ شهراً) الذين تلقوا كل التطعيمات من ٩٠٪ (٢٠٢١) إلى ٩٥٪ عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على خفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٢١,٦ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود عام ٢٠٢٤ إلى ١٧,٤ وفاة عام ٢٠٣٠.
- توفير الألبان العلاجية لتغطية ١٠٠٪ من الحالات المصابة بأمراض التمثيل الغذائي لأسباب وراثية.
- العمل على خفض نسبة التقزم بين الأطفال (أقل من ٥ سنوات) من ١٢,٨٪ (٢٠٢١) إلى ٨٪ عام ٢٠٣٠.
- خفض نسبة الهزال بين الأطفال (أقل من ٥ سنوات) من ٣,١٪ (٢٠٢١) إلى ٢٪ عام ٢٠٣٠.
- خفض نسبة فقر الدم بين الأطفال أقل من ٥ سنوات من ٢١٪ (٢٠٢١) إلى ١٠٪ (٢٠٣٠).
- خفض نسبة السمنة لدى الأطفال (أقل من ٥ سنوات) من ١٢٪ (٢٠٢١) إلى ٩٪ عام ٢٠٣٠، من خلال التوعية بطرق التغذية السليمة.

ومما ساهم في تحسين الحالة الصحيّة للأطفال، توجّه الدولة لتوفير التطعيمات الأساسيّة بالمجّان مثل التطعيمات ضد شلل الأطفال والدرن والالتهاب الكبدي والديفتيريا والتيتانوس، وكذا توفير الألبان العلاجيّة لتغطية الحالات المُصابة بأمراض التمثيل الغذائي، هذا بالإضافة إلى مُبادرات أخرى عديدة مُوجّهة للطفل، منها مُبادرة «الكشف المُبكّر عن ضعف السمع للمواليد»، ومُبادرة «الكشف المُبكّر عن الإصابة بالأمراض المُنتقلة من الأم للجنين»، ومُبادرة «علاج أطفال مرض الضمور العضلي الشوكي»، ومُبادرة «الكشف المُبكّر عن الأمراض الوراثيّة لحديثي الولادة»، ومُبادرة «دعم الصحّة النفسيّة والتدخّل المُبكّر لطيف التوحّد»، ومُبادرة «يوم جديد»، والتي تقدم حضّانات للمُبتسرين.

تعزيز صحة الطفل في مرحلة التعليم الابتدائي:

تبرز أهمية الاهتمام بتعزيز صحة الطفل في مرحلة التعليم الابتدائي من (٦-١١ سنوات)، وذلك بتوفير الآليات اللازمة لضمان خفض نسبة الأطفال (٥-٩ سنة) المصابين بأمراض سوء التغذية والأنيميا من ٢٩,٤٪ (٢٠٢١)، وخفض نسبة الأطفال (٦-١١ سنة) المصابين بأمراض سوء التغذية والأنيميا من ٣٠,١٪ (٢٠٢١)، وذلك من خلال تغطية ما لا يقل عن ٩٥٪ من طلاب الصف الأول لرياض الأطفال والأول الابتدائي والرابع الابتدائي بالفحص الطبي الدوري الشامل، ورفع كفاءة مهارات مسئولي الأطقم الطبية على القياسات الجسمانية، والاكتشاف المبكر لأمراض سوء التغذية، والتوسع في عدد الطلاب الذين يتم توعيتهم بأمراض سوء التغذية وكيفية الوقاية.

يذكر في هذا السياق، إطلاق الدولة لمبادرة «عيون أطفالنا مستقبلنا» لفحص وعلاج مشاكل الإبصار لطلبة المدارس الابتدائية، بهدف الفحص المبكر لنظر الأطفال من عمر ٦-١٢ سنة من طلبة المدارس الابتدائية وتوفير نظارات طبية للأطفال الذين يحتاجونها بناء على نتائج الفحص أو توفير خدمات تصحيحية مثل العلاج الطبي أو الجراحي بالمجان، وتؤكد السردية أهمية هذا النوع من المبادرات الذي يؤكد التكامل ما بين الصحة والتعليم.

الاهتمام بصحة المراهقين:

في ضوء النتائج التي تكشف عن زيادة نسبة النحافة بين المراهقين الإناث (١٠-١٤ سنة) من ١,٥٪ عام ٢٠١٤ إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٢١، وبالنسبة للذكور من نسبة ١,٨٪ إلى ١٣,٥٪، تؤكد السردية أهمية وضع الآليات اللازم لمواجهة هذا التحدي، كما أنه رغم انخفاض نسبة

المراهقين الذين يعانون من السمنة لتصل لدى الإناث إلى ٢٠,٨٪ ولدى الذكور إلى ١٧,٧٪ إلا أنها لا تزال نسب مرتفعة مُقارنةً بالمعدلات العالمية، ومن المؤكد أن لها تداعيات مستقبلية على قدرة وإنتاجية الشباب، وفي ضوء ذلك من المستهدف خفض هذه المعدلات من خلال زيادة معدلات التوعية بأساليب التغذية الصحية.

واتصالاً بذلك، تؤكد السردية أهمية الوقاية من الأمراض النفسية في هذه الفئة العمرية، وذلك من خلال مواصلة زيادة عدد الأطباء وأطقم التمريض المدربين على أولويات المشكلات النفسية والتعامل معها، ورفع وعي الأهل بخطورة المشكلات النفسية والاهتمام بالصحة النفسية للشباب والمراهقين، والتوسع في تقديم خدمات الدعم النفسي للطلاب خلال مرحلة الامتحانات.

الرعاية الاجتماعية الصحية للأطفال والنشء:

تؤكد السردية أهمية مواصلة البرامج الصحية المقدمة للأطفال، والتي تشمل برامج تأمين صحي نوعية مثل **التأمين الصحي للأطفال دون سن الخامسة** الذي يضمن حصول جميع الأطفال على التطعيمات والرعاية والتغذية العلاجية مجانًا، و**التأمين الصحي للطلاب** الذي يوفر تغطية طبية شاملة لجميع المراحل التعليمية، و**تأمين إصابات العمل للأطفال** الذي يقدم تعويضات ورعاية طبية للأطفال المتعرضين لإصابات عمل، و**صندوق التأمين على الطلاب** الذي يضمن الدعم المالي والصحي في حالات الحوادث أو المرض أو الوفاة، وبرنامج **«عيون أطفالنا مستقبلنا»** الذي يقدّم فحوصات عيون مجانية للأطفال من سن ٦ إلى ١٢ عامًا.

وفي ضوء ذلك، تؤكد السردية أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام لدعم التغذية المبكرة للأطفال، وتحسين مستوى التغذية العامة، خاصةً في ضوء أن حوالي ٤٠٪ من الأطفال (أقل من ١٥ سنة) تحت خط الفقر القومي، وهو ما يحد من قدرة الأطفال في الحصول على التغذية المناسبة، فرغم انخفاض نسبة التقزم إلا أنها لا تزال مرتفعة نسبياً (١٣٪)، كما أن نسبة انتشار السمنة تعد أحد التحديات التي تواجه ١٢٪ من الأطفال (فوق ٥ سنوات)، فضلاً عن أن ٤٣٪ من الأطفال يعانون من الأنيميا.

إتاحة خدمات التعليم للأطفال بجودة وتنافسية عالية:

يُعد التعليم ركيزة أساسيّة لتنمية الموارد البشرية، وزيادة الإدراك المعرفي لمواكبة مستجدات العصر ومُتطلبات التحوّل الرقمي والانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، وللتفاعُل الإيجابي مع الثورات الصناعيّة والتكنولوجيّة الحديثة، وتعظيم الانتفاع بمُميزاتها، فضلًا عن تعزيز التنافسيّة الدوليّة في شتّى مجالات الحياة.

فالتعليم ذو الجودة العالية هو أساس ارتقاء الأمم وتقدم الشعوب. فالأمم لا تستطيع النهوض والتقدم إلا بالتعليم القائم على الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعتبر أساسًا للاقتصاد القائم على المعرفة، فضلاً عن العوائد الأخرى غير الاقتصادية للتعليم، اللازمة لعملية التنمية. فالتعليم يمتد أثره المباشر وغير المباشر إلى العملية التنموية من الناحية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتشير دراسة للصندوق النقد الدولي إلى أن زيادة متوسط سنوات التعليم بمقدار سنة واحدة تنعكس إيجابًا على المدى الطويل، إذ تسهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تتراوح بين ٣٪ و٦٪، وتضيف ما بين ٠,٤ و١,٤ نقطة مئوية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ووفقًا للبنك الدولي، فإن زيادة معدل التعلم بواقع سنة واحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٢٪. فالتعليم يعمل على خلق المجتمعات الأكثر صحة، والأكثر غنى، والأكثر مساواة، وفي السياق ذاته، فإن التعليم يعد أداة هامة من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، فضلاً عن دوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة القدرة التنافسية.

ونظراً لأهميّة قطاع التعليم، تُولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بتنمية وتطوير المنظومة التعليمية من خلال تخصيص الموارد لتخطيط وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات الرامية لتحسين جودة الخدمات التعليميّة، وتطبيق تقنيات التعليم الحديثة لرفع كفاءة وجدارة مخرجات العمليّة التعليمية، وتهيئة السبل لخلق جيل جديد يحظى بتعليم أفضل.

وفي إطار اهتمام الدولة المتواصل بإتاحة التعليم وتطويره، باعتباره ضرورة حتمية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، أولت على مدار السنوات الماضية، أهمية خاصة لإتاحة التعليم للجميع، ضمن مشروع تطوير التعليم (٢٠١٨)، ومن خلال تنفيذ عدة مسارات، تبنتها الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ بمحاورها الإستراتيجية الثلاث:

- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.
- تحقيق جودة التعليم والتعلم بما يتوافق مع المعايير الإقليمية والعالمية.
- تحقيق الاستدامة والتعلم مدى الحياة.

وقامت الوزارة بتنفيذ عدة أولويات أهمها، إنشاء وتطوير المدارس لخفض كثافات الفصول، خاصةً في القرى الأكثر احتياجاً ضمن المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، فضلاً عن التوسع في برامج محو الأمية وتطبيق الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية، والتغذية المدرسية، وتوفير أجهزة التابلت لطلاب الصف الأول الثانوي، والتوسع في إتاحة مدارس التعليم المتميز (مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا، والمدارس اليابانية، والمدارس المصرية الدولية).

وفيما يتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي، وفي ضوء الجهود المبذولة لرفع معدل الاستيعاب الصافي إلى ١٠٠٪، عملت الدولة على التوسع في إتاحة المدارس خاصةً في المناطق المحرومة، فضلاً عن مدارس الدمج، وللنهوض بالتعليم في المرحلة الإعدادية عملت الدولة على توفير قوة تدريسية مدربة وكافية، وعلى درجة عالية من المهنية بما يضمن التنمية الشاملة للطلاب في المرحلة الإعدادية، والتركيز على المدرسة لتصبح محور إصلاح، وتحسين حقيقي لتحصيل الطلاب، ورفع مستوى تعلمهم، وخاصة في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى إجادة إحدى اللغات الأجنبية، وإتاحة فرصة تعليمية جيدة داعمة للتعلم، وغير مرتفعة الكثافة.

وعلى صعيد النهوض بالتعليم الثانوي وإتاحته للجميع تعمل الدولة، من خلال الخطة الاستراتيجية للتعليم، على استيعاب الراغبين المؤهلين من خريجي

التعليم الإعدادي، واستيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للتعليم الإلزامي، وتدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي، وتطوير نظام الإدارة والمتابعة والتقويم، بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية، وتحسين جودة الحياة المدرسية.

وفيما يتعلق بتعزيز إتاحة التعليم الفني، فقد انتهجت الدولة المصرية رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة لتحقيق ذلك وفق أحدث النظم والبرامج العالمية المتعارف عليها، وتهدف إلى زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية الحاصلين على مجموع أعلى من ٨٥٪، وأيضًا زيادة نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصهم، وزيادة نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة مع شركاء التنمية وأصحاب الأعمال.

وأعلن السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠١٩ عاماً للتعليم، ووضع خريطة واضحة واستراتيجية شاملة لوضع التعليم في مكانته، باعتباره الجناح الثاني بعد الصحة لمنظومة بناء الإنسان المصري، وتضمنت استراتيجية الدولة لتطوير المناهج والارتقاء بجودة المنظومة التعليمية، أربعة محاور رئيسة وهي: تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام الثانوية العامة، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية للتعليم الفني.

كما حرصت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على دعم المعلمين وتحسين الأحوال المادية والمعيشية لهم ورفع كفاءتهم وتدريبهم على أحدث الأساليب التعليمية بما يمكنهم من أداء أدوارهم على نحو أفضل.

وعلى مدار السنوات الماضية، أولت الدولة اهتمامًا خاصًّا لتعليم ذوي الهمم، وإدماجهم بالعملية التعليمية، بما يتسق مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الهمم رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨، والذي يهدف إلى حمايتهم، وتمتعهم تمتعًا كاملًا بجميع حقوق الإنسان ومن بينها الحق في التعليم على قدم المساواة مع الآخرين، وإعلان السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠١٨ عاماً لذوي الإعاقة، وإنشاء المجلس القومي لذوي الإعاقة، ووضع الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٢٦-٢٠٣١.

وتؤكد السردية أن العمالة المدربة والماهرة هي أهم عامل من عوامل الإنتاج وأحد أهم مدخلات عملية التصنيع؛ فالنمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على مستوى المهارات والكفاءات المتاحة في سوق العمل. والتنمية لا يمكن أن تتحقق دون وجود عنصر بشري فاعل ومنتج. ومن ثم، يُعد رأس المال البشري أحد الأصول الأساسية لأي اقتصاد، وإذا كان الهدف الاستراتيجي لأي دولة هو تحقيق نمو احتوائي مستدام وشامل للجميع، فإن هذا النمو لا بد أن يضمن المساهمة العادلة لكافة أفراد المجتمع ليس فقط في جني ثمار هذا النمو، وإنما في صناعة النمو ذاته، ويُعني ذلك، ضرورة مشاركة كافة فئات المجتمع في عملية التنمية من حيث المساهمة في العمل، فالعمل كما ذُكر أعلاه، هو حق أصيل لكل فرد في المجتمع.

تبرز أهمية تعزيز جهود الدولة في مجال إتاحة وتحسين جودة وتنافسية التعليم، لأثر ذلك الإيجابي على تحسين معدلات الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخفض معدلات الفقر، خاصةً بالنظر إلى أن نسبة الفقر بين الأطفال (٠-١٤ سنة) تبلغ ٤٠٪ (عام ٢٠٢١)، كما أن هناك علاقة طردية بين «تعليم الفرد» و «مستوى معيشته» حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، حيث أن أكثر من ثلث الأميين فقراء، وعلى النقيض ٤٪ فقط من الفقراء حاصلين على التعليم الجامعي فأكثر [شكل رقم (٣٨)].

شكل ٣٨ نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية

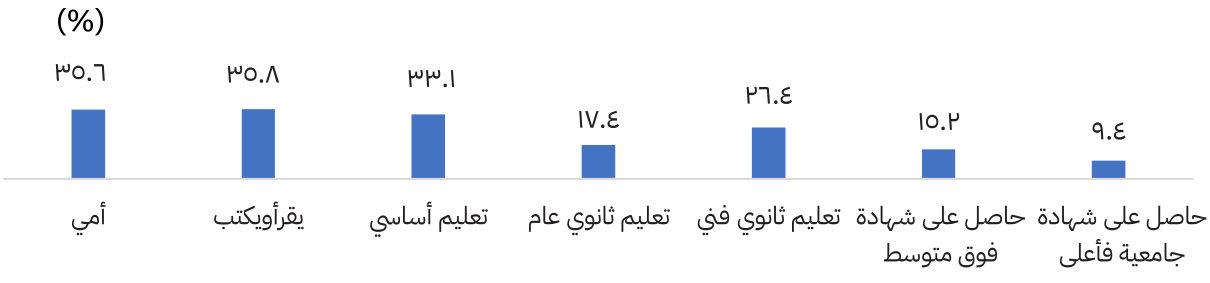

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠.

مواصلة تفعيل الإطار القانوني والتشريعي الداعم للتعليم قبل الجامعي:

أكد الدستور المصري (٢٠١٤) وتعديلاته (٢٠١٩)، في بعض مواده (١٩، ٢٠، ٢١، ٨٠، ٢٣٨) أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

كما أكد أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

ونصت المادة (٢٠) على أن «تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل».

وأشارت المادة (٨٠) إلى «لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر».

وبخصوص التعليم الجامعي، نصت المادة (٢١) على أن «تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية».

كما نصت المادة (٢٣٨) أن «تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى من معدلات الإنفاق الحكومي على التعليم والتعليم العالي والصحة والبحث العلمي تدريجياً، وتلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧».

كما يُنظم القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، العملية التعليمية في مصر، والذي يتضمن إنشاء مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعي برئاسة وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، يتولى مسؤولية رسم خطط وبرامج التعليم، كما يؤكد القانون على أن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، وأن التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية.

وأشار القانون إلى أن مرحلة التعليم الثانوي تهدف إلى إعداد الطلاب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي, أو المشاركة في الحياة العامة, والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية، وتكون الدراسة ثلاث سنوات دراسية، وفيما يخص التعليم الفني، أشار القانون إلى أنه يهدف إلى إعداد فئة «الفني» في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والإدارة، والخدمات، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين.

وجاء القانون رقم (١٦٩) لسنة ٢٠٢٥ ليضيف التعليم الفني والتقني «الثانوي التكنولوجي» أو البكالوريا، ونص على أن تكون مدة الدراسة خمس سنوات للتعليم التكنولوجي المتقدم، وسنة واحدة أو سنتين للتعليم الثانوي المهني، مشيراً إلى أن يكون نظام البكالوريا نظاماً اختيارياً مجانياً يتقدم إليه من كان حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، ولا يجوز التحويل منه أو إليه من أنظمة التعليم الثانوي الأخرى أثناء سنوات الدراسة.

كما يلعب قطاع التعليم دوراً محورياً في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال:

«البعد الاقتصادي»:

- ربط مناهج التعليم باحتياجات سوق العمل، وإعداد متعلم ومتدرب قادر على التفكير ومتمكن فنيًا وتكنولوجيًا، حتى يساهم بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية.
- تحسين العملية التعليمية لتكون محفزة على الإبداع والابتكار وريادة الأعمال مع إدخال التكنولوجيا كعنصر تعليمي أساسي، مما يؤدي في النهاية إلى التنمية البشرية، وينعكس إيجابيًا على الاقتصاد.

«البعد الاجتماعي»:

- التوسع في التحول نحو التعليم الأخضر والمدارس الخضراء.
- تفعيل المشاركة المجتمعية في التوعية بمنظومة النظافة العامة والنهوض بها، من خلال المؤسسات التعليمية، للعمل معًا بشكل متجانس.
- دمج التثقيف بشأن المناخ في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة.
- إعداد مناهج دراسية مستجيبة للمناخ وللبيئة، بما يضمن اكتساب قيم ومبادئ التنمية المستدامة لدى الطلاب من الأطفال والنشء والشباب، في المراحل التعليمية المختلفة.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص فيما يتعلق بتخضير مبادرات التعليم.

«البعد البيئي»:

- تفعيل المشاركة المجتمعية في التوعية بمنظومة النظافة العامة والنهوض بها، من خلال المؤسسات التعليمية، للعمل معًا بشكل متجانس.
- دمج التثقيف بشأن المناخ في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة.
- إعداد مناهج دراسية مستجيبة للمناخ وللبيئة، بما يضمن اكتساب قيم ومبادئ التنمية المستدامة لدى الطلاب من الأطفال والنشء والشباب، في المراحل التعليمية المختلفة.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص فيما يتعلق بتخضير مبادرات التعليم.

توفير التمويل المناسب لتطوير منظومة التعليم:

تبرز أهمية توفير التمويل المناسب للارتقاء بمنظومة التعليم في مصر وتحقيق تنافسية وجودة مخرجاتها، وذلك بزيادة نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للتعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للوصول للمعدلات العالمية.

إتاحة الخدمات التعليمية في مرحلة رياض الأطفال:

تؤكد السردية أن مرحلة الطفولة المبكرة تُعتبر واحدة من أهم المراحل في عمر الإنسان، نظراً للصلة الوثيقة بين تلك المرحلة وبين تكوين شخصية الفرد بدنياً ونفسياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تأثيرها على دوره الحياتي والمستقبلي، من هنا تأتي تنمية الطفولة المبكرة على رأس أولويات الحكومة المصرية بهدف تحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي المستدام، خاصةً بالنظر للعائد التنموي المرتفع للاستثمار في التعليم في مرحلة رياض الأطفال، حيث تشير التقديرات إلى أن كل ١ دولار استثمار في التعليم في هذه المرحلة ينتج عنه عائد من ٤٠-٦٠ دولار مكاسب يجنيها الطفل طوال حياته.

وتؤكد الدولة أهمية «**الاستثمار المبكر والفعال**» في الطفولة بما يشمل «ضمان التغذية السليمة، والرعاية الصحية المبكرة، وتنمية المهارات المعرفية والاجتماعية» وذلك خلال أول ١٠٠٠ يوم من حياة الطفل والتي تعد فترة حاسمة تشكل حجر الأساس للنمو العقلي والجسدي السليم، كما أن العامل الأكبر الذي يؤثر على الساعات التي تقضيها النساء في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر يتمثل في «وجود طفل دون سن الثالثة أو طفل في سن من ٣ إلى ٥ سنوات في الأسرة».

كما أن الاستثمار في رأس المال البشري يتطلب سياسات تعمل على تطوير وحماية صحة وتعليم ومهارات

الأطفال، وسياسات أخرى تعمل أيضاً على تسهيل الاستغلال الأمثل لقدراتهم ومن ثم زيادة المهارات والإنتاجية عند الدخول لسوق العمل، حيث أن بناء رأس المال البشري يحدث بشكل تراكمي، ويبنى على نتاج كافة المراحل العمرية، فالتعليم المبكر والتغذية السليمة للأطفال والنمو النفسي السليم يُعد بمثابة الأساس السليم لتعزيز القدرة على التعلم في سنوات الدراسة، والتي من خلالها يحصل الطلاب على مهارات القراءة والحساب والتفكير النقدي والمهارات الاجتماعية، وكل هذه المهارات مطلوبة بشكل كبير للحصول على الخبرة الفنية والاعتماد على النفس في التعلم خلال مرحلة التعليم الجامعي أو عند الالتحاق بسوق العمل.

وفي ضوء ذلك تؤكد الدولة أهمية التوسع في توفير خيارات عالية الجودة لرعاية الأطفال وبأسعار ميسورة للنساء وتفعيل دور القطاع الخاص (بما يتسق مع سياسة ملكية الدولة) والمجتمع المدني في ذلك لزيادة معدل القيد برياض الأطفال من ١٧,٣٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠ بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (خاصةً الإسكندرية والسويس وسوهاج والإسماعيلية والقليوبية)، وذلك للوصول إلى المعدلات العالمية المقبولة (تركيا: ٥٨٪)، بالتأكيد على أهمية توفير مناهج متطورة تعمل على بناء فكر وثقافة وتنمية مواهب الطفل.

تحفيز القطاع الخاص على تقديم خدمات رعاية الطفولة والتعليم المبكر:

أظهرت مُؤشّرات التعليم، تحسّن مُستويات الخدمة التعليميّة المُقدّمة للأطفال في الفئة العُمريّة (٤ – ٦ سنوات)، حيث أبرزت توسّع الدولة في إنشاء رياض الأطفال، وحث الأهالي على إلحاق أطفالهم بها، وبخاصة من خلال التحويلات النقديّة المشروطة لبرنامج تكافُل وكرامة. وقد كشفت البحوث الميدانيّة التي أُجريَت في هذا الخصوص عن وجود ارتباط قوي بين التغذية السليمة والتعليم المُبكّر الجيّد للأطفال وبين النُضج الفكري والنفسي لهم وقُدرتهم على إطلاق ملكاتهم الفكريّة والإبداعيّة بعد تخطّي مرحلة الطفولة والدخول في طور الشباب. وأفادت هذه البحوث أهميّة هذين العاملين في تطوير وظائف الإدراك الحسّي، وكذلك مُساهمة الحماية من الأمراض المُعدية وتبِعات الفقر مع التعليم الجيّد المُبكّر برياض الأطفال في تحسين مُستوى التحصيل الدراسي في المراحل العُمريّة اللاحقة.

تؤكد السردية وجود فرص للاستثمارات الاجتماعية تدل على أهمية التوسع في الاستثمار في قطاع «رعاية الطفولة المبكرة» في مصر، فعلى المدي القصير (٢-٣ سنوات)، يقدر حجم هذه الفرص الاستثمارية في الأماكن الإضافية المطلوبة بحوالي ٢.٢ مليون مكان وقيمة استثمارات مطلوبة ما يقرب من حوالي ١٨ مليار جنيه، وهو ما يوفر ٤٥٩ ألف فرصة عمل، وعلى المدى الطويل (١٠ سنوات)، تقدر فرص الاستثمار في الأماكن الإضافية المطلوبة بما يقرب من ٩ مليون مكان بقيمة استثمارات مطلوبة ما يقرب من ٢٨٣ مليار جنيه، وذلك بما يساعد على زيادة معدل القيد برياض الأطفال من ١٧,٣٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠ وذلك في ضوء استفادة القطاع الخاص من الفرص الاستثمارية المتوفرة في هذه الخدمات.

وتتبنى السردية مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها دعم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر:

- تعزيز الشراكات والتحالفات مع شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إنشاء مراكز تنمية الطفولة المبكرة والحضانات، وذلك لسد العجز بين العرض والطلب المقدر بحوالي ٣٢٪ (٢٠٢٣/٢٢).
- مواصلة جهود تيسير شروط تراخيص الحضانات وتوسيع مُشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني خاصةً في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً.
- الترخيص للمدارس الخاصة بفتح وتشغيل فصول تعليم لمرحلة الطفولة المبكرة والتوسع فيها.
- تعزيز قدرات العاملين بالحضانات لضمان جودة البرامج المقدمة للأطفال.
- بذل مزيد من التوعية لتغيير القيم الاجتماعية التقليدية التي لا تزال ترى في الرعاية المنزلية بديلاً كافياً عن التعليم المبكر النظامي.
- تصميم قاعدة بيانات متكاملة عن كافة الحضانات المسجلة والحضانات التي تعتمد وتطبق المعايير الوطنية للجودة.
- توفير مراكز تنمية طفولة مبكرة متنقلة فاعلة لخدمة المناطق المحرومة كآلية انتقالية لحين توفير الرعاية المؤسسية لخدمات الحضانة ورياض الأطفال، وعدد المستفيدين منها.
- تصميم موسوعة ثقافية لتنمية الطفولة المبكرة مصممة بأسلوب عصري ومنخفضة التكلفة.
- إنشاء مدونة سلوك أخلاقي مفعلة للعاملين في مجال الإعلام لتنمية الطفولة المبكرة.
- إنشاء نظام معلوماتي خاص بالطفولة المبكرة بوزارة الصحة والسكان مع ربطه بالمصادر الأخرى للبيانات الصحية كالمسح السكاني الصحي، وربطه أيضاً بأهداف التنمية المستدامة.
- تصميم اختبارات معينة تعد من قبل متخصصين تكشف عن مدي الإبداع والتميز بين الأطفال في مرحلة رياض الأطفال، وعدد الأطفال الذين صنفوا طبقاً لها أنهم مبدعين.
- تطوير مناهج رياض الأطفال «وربطها مع مرحلة الحضانة لدعم تضمين مكونات التربية الإيجابية في برامج التربية لخفض مستويات العنف في نطاق الأسرة/ المجتمع.

رفع معدلات القيد في مرحلة التعليم قبل الابتدائي:

رفع معدلات القيد الإجمالي للأطفال (ما قبل الابتدائي) في الشريحة العمرية ٤-٦ سنوات لتصل إلى ٣٥٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنسبة بلغت عام ٢٠٢٥ نسبة ٢٢,٨٪، من خلال التوسع في عدد فصول رياض الأطفال بالمدارس، وزيادة نسبة القاعات المعتمدة من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وضمان حصول النسبة الأكبر من الأطفال على وجبات التغذية المدرسية. وفي هذا السياق، من المستهدف مضاعفة نسبة الطلاب الملتحقين بفصول ما قبل الابتدائي من جملة عدد الطلاب البالغة ٤,٩٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ [شكل رقم (٣٩)].

شكل ٣٩ تطور معدل القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي

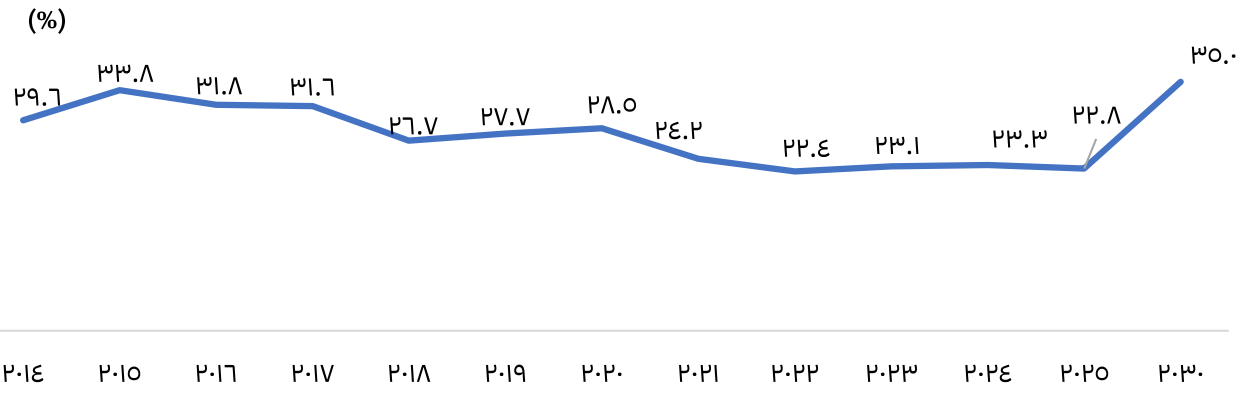

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

من المؤكد أن زيادة معدلات القيد بمرحلة ما قبل الابتدائي سيعمل على زيادة عدد سنوات الدراسة الفعلي، وبما يمكن من تحسين تنافسية وتقييم مصر في مؤشر التنمية البشرية العالمي، ويتكامل مع ذلك جهود خفض نسب التسرب من التعليم، وزيادة معدل إتمام الدراسة والذي ارتفع في مرحلة التعليم الإعدادي من ٧٦٪ (٢٠٢٠/١٩) إلى ٨٣,٧٪ عام ٢٠٢٢/٢١، وفي مرحلة التعليم الثانوي ارتفع من نسبة ٥٧,٢٪ إلى ٦٠,٧٪ خلال ذات الفترة (يبلغ في تركيا ٩٢٪وفي تونس ٨٠٪). وتستهدف السردية في هذا السياق، زيادة معدل إتمام الدراسة ليصل إلى ٩٧٪ في مرحلة التعليم الإعدادي وإلى ٩٠,٣٪ في مرحلة التعليم الثانوي.

وتؤكد السردية في هذا السياق، على ضرورة الاهتمام بجودة العملية التعليمية وزيادة مستويات تحصيل الطلاب، حيث أنه وفق مؤشر رأس المال البشري البالغ ٠,٤٩ في مصر عام ٢٠٢٠، يعني ذلك أنه من المتوقع أن يكمل الطالب ١١,٤ سنة دراسية بحلول سن الثامنة عشرة، إلا أن هذه السنوات تعادل فعلياً ٦,٥ سنة فقط عند تصحيحها بمراعاة مستوى التحصيل الفعلي للطلاب.

فعلاوة على ظاهرة التسرّب من التعليم، تعزُف شريحة كبيرة من الطُلاب عن الانتظام في الحضور المدرسي، اعتمادًا على الدروس الخصوصيّة أو الاشتراك في قاعات التدريس الخاصة (المراكز التعليميّة)، مع عدم الالتزام بالكُتُب المدرسيّة الحكوميّة، مما يُولّد تناقُضًا غريبًا بين ظاهرة ارتفاع كثافة الفصول من ناحية، وانخفاض أعداد الطلاب المُتواجدين بالفعل في المدارس، من ناحية أخرى. والظاهرة الأولى المُعبّرة عن الازدحام الطُلابي، مدلُولها انخفاض الكفاءة التحصيليّة للطلاب، والظاهرة الثانية، تعكِس هدر الأصول الرأسماليّة للمدارس، من حيث عدم استغلال الطاقات الكاملة للمُنشآت والمرافق المدرسيّة، فضلًا عن عدم الالتزام بالحضور المُنتظِم للمدرسة والقيام بتنفيذ الواجبات والتكليفات والاختبارات المطلوبة كشرط أساسي للحصول على شهادات إتمام الدراسة، ومن شأن التداعيّات السلبيّة سالِفة الذِكر، استمرار الفجوة بين سنوات الدراسة المُتوقّعة ومُتوسّط سنوات الدراسة الفعليّة [جدول رقم (٦)].

جدول ٦ الفجوة بين سنوات الدراسة المُتوقّعة وسنوات الدراسة الفعليّة

السنوات	الدراسية المُتوقّعة	الدراسة الفعليّة
٢٠٠٥	١١,٥	٣,٥
٢٠١٥	١٣	٥,٦
٢٠١٩	١٣,٣	٧,١
٢٠٢٠	١٣,٨	٧,٤
٢٠٢١	١٣,٨	٩,٦
٢٠٢٢	١٢,٩	٩,٨
٢٠٢٣	١٣,١	١٠,٠

المصدر: برنامج الأمم المُتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة ٢٠٢٥.

إتاحة وضمان جودة وتنافسية الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي:

عنيَت الدولة بتخصيص الموارد اللازمة لتخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات الرامية لتحسين إتاحة الخدمات التعليميّة والارتقاء بجودتها، وتطبيق تقنيّات التعليم الحديثة لرفع كفاءة وجدارة مُخرجات العمليّة التعليميّة، وتهيئة السُبُل لخلق جيل جديد من الشباب يحظى بتعليم أفضل.

وفي هذا السياق، سيتم مواصلة جهود الدولة المبذولة لخفض التسرب من التعليم وزيادة معدل القيد خاصةً في المناطق الريفية وبين الإناث، حيث تكشف البيانات عن زيادة مُعدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية بنسبة ٣,٥ نقاط مئوية بين عامي ٢٠١٥/١٤ و٢٠٢٥/٢٤ وارتفع معدل الانتقال عام ٢٠٢٥/٢٤ ليصل بين الإناث إلى ٩٨,٦٪ مقارنةً بالذكور بنسبة ٩٨,٥٪ ويأتي ذلك كثمرة لجهود الدولة في مجال تشجيع تعليم الفتيات على التعلم [شكل رقم (٤٠) ورقم (٤١)].

شكل ٤٠ تطور معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية

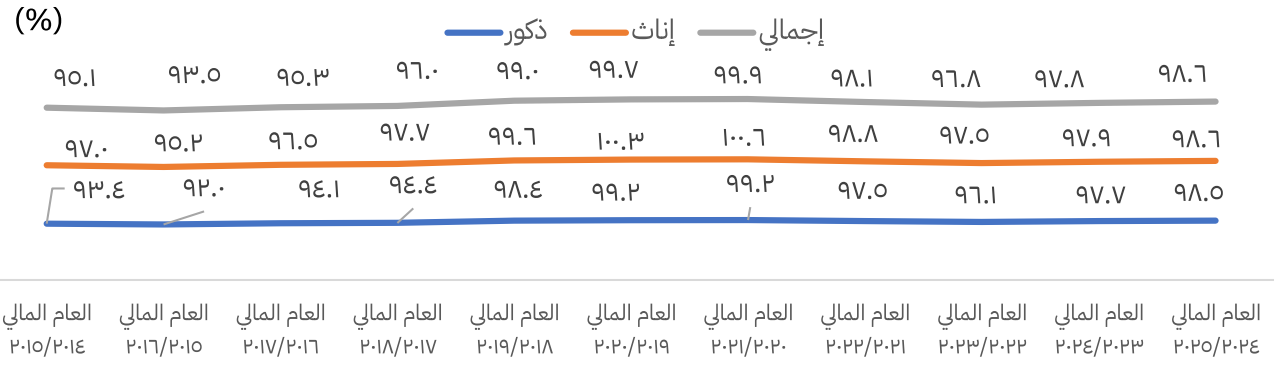

المصدر: كـتاب الاحصاء السنوي، وزارة التربية والتعليم.

شكل٤١ تطور معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية

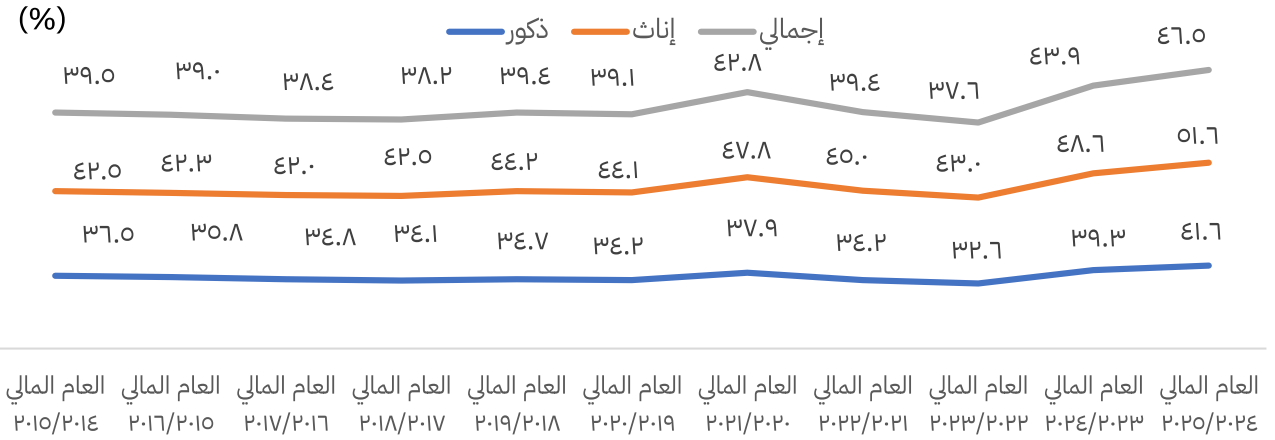

المصدر: كـتاب الاحصاء السنوي، وزارة التربية والتعليم.

- **تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية:**

لابد من تحسين جودة الخدمات التعليمية في المدارس، لزيادة درجة ثقة المواطنين في فعالية المنظومة التعليمية، وتخفيف الأثر المالي للتعليم على مستوى معيشة الأسر الفقيرة، خاصةً في ضوء أن الإنفاق على التعليم يستحوذ على نسبة ٥,٧٪ من إنفاق الأسرة في مصر (وفق نتائج مسح الدخل والإنفاق لعام ٢٠٢٠/١٩)، كما أن نسبة ٢٨,٣٪ من نفقات الأسر على التعليم توجه للدروس الخصوصية ومجموعات التقوية وتبلغ النسبة أعلاها في الريف لتصل إلى ٣٦٪، كما أن ٨٠٪ من طلاب الثانوية العامة يعتمدون على الدروس الخصوصية وتبلغ النسبة ٥٦٪ في مرحلة التعليم الابتدائي، ويتطلب ذلك ما يلي:

- ترسيخ المهارات التأسيسية في مجالي القراءة والكتابة والحساب، حيث أن التصدي لفقر التعلم يعد أولوية قصوى باعتباره ركيزة أساسية لاكتساب المهارات المستقبلية ومواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل، وذلك من خلال وضع مناهج مبسطة وتقديم دورات تدريبية للمعلمين وتقديم حوافز لهم ترتبط بتحسين درجة التحصيل العلمي للطلاب، وفي هذا المجال تم تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية مهارات القراءة والكتابة ٢٠٢٥-٢٠٢٧ للطلاب الضعاف بالصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، واستهداف أن يتم خفض نسبة الطلاب غير القادرين على القراءة والكتابة والحساب (في سنة العاشرة) بنسبة ٥٠٪ عام ٢٠٣٠.

- الجدير بالذكر في هذا السياق، انخفاض مؤشر «فقر التعلم» في مصر بنسبة ٢٠٪ خلال خمس سنوات، فقد تحسن أداء مصر في التقييمات الدولية مثل PIRLS (بلغ ٣٧٨ درجة عام ٢٠٢١)، ورغم ذلك تظل مستويات التعلم في مصر أقل من إمكانات الدول المناظرة ذات الدخل المتوسط، وفيما يخص فجوات التعلم يُقدر مؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي أن الطلاب يفقدون ٥ سنوات دراسية بسبب ضعف مخرجات التعلم (٢٠٢٠)، كما أن طالبة من كل ٥ طالبات فقيرات لا تتمكن من الوصول للتعليم الثانوي، كما أن نصف المتسربات من التعليم يرجع السبب الرئيسي لتسربهن إلى الزواج المبكر. وفي ضوء ذلك، فإن الاستثمار في جودة التعليم سيعمل بشكل كبير في زيادة عائد التعليم خاصةً لدى الإناث في المناطق الريفية والأسر متواضعة الدخل.
- زيادة نسبة الطلاب في نهاية مرحلة التعليم الأساسي الذين يحققون متطلبات الحد الأدنى لمهارات مادة الرياضيات لتصل إلى ٥٨٪ مقارنةً بنسبة ٤٤,٦٪ (٢٠٢١)، وزيادة درجة مصر في اختبارات TIMSS إلى ٤٥٠ درجة في مادة الرياضيات عام ٢٠٣٠ وفي مادة العلوم إلى ٤٢٥ درجة بنسبة تحسن ٩٪ مُقارنة بدرجات بلغت في الأردن ٤٢٨ و٤٥٤ على التوالي، وبما يؤدي إلى تمكين الطلاب من إتقان المهارات الأساسية من خلال خطط تدريسية مُصممة حسب الاحتياجات الفعلية ودورات تدريبية قصيرة للمعلمين وتقديم حوافز مرتبطة بمعدلات الأداء، فضلاً عن التوسع في الاعتماد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم وتعزيز مهارات الطلاب، وبما يعمل على زيادة عدد ساعات التعلم، والاستغلال الأمثل للبنية التقنية التي وفرتها الدولة فيما يخص توفير أجهزت التابلت وخدمات الإنترنت من خلال تصميم بيئات تعلم ذكية تستجيب لاحتياجات الطلاب الفردية وتعزز دور المعلم وبما يفتح آفاقاً أوسع لتحسين رأس المال البشري.
- زيادة نسبة المدارس الحكومية الحاصلة على الاعتماد والجودة من ١٢٪ (٢٠٢٣/٢٢) إلى ما لا يقل عن ٣٠٪ عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، توجد أهمية لتطوير منظومة الاعتماد والجودة وتوحيد المعايير المطبقة على المدارس الحكومية والخاصة والمجتمعية، وتوفير المنصات الالكترونية لتسهيل الحصول على مؤشرات الجودة بشكل دوري منتظم، وتقديم مزيد من الدعم والتطوير للمدارس ذات الإمكانيات الأقل، وتعزيز قدرات المعلمين بها، وتفعيل دور المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في تنفيذ التقييمات الدورية.
- تحفيز الابتكار لدى الطلاب، وتشجيعهم على تطوير أفكار مبتكرة، من خلال تنظيم المسابقات في مجال الذكاء الاصطناعي لتمكينهم من فهم التطبيقات العملية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يعزز اهتمامهم وتفانيهم في هذا المجال.
- إعداد برامج توعية بالذكاء الاصطناعي في المدارس، حيث تدمج مصر الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج الدراسية المدرسية، مع التركيز على المعرفة النظرية والتطبيقات العملية، مما يتيح للطلاب التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال البرمجة وتصميم المشاريع، وبالتالي تعزيز اهتماماتهم بالعلوم والتكنولوجيا وتنمية مهاراتهم الابتكارية. الجدير بالذكر في هذا السياق، إطلاق مبادرة رائدة بالتعاون مع اليابان عام ٢٠٢٥ لتقديم تعليم الترميز والذكاء الاصطناعي لطلاب الصف العاشر، تستهدف ٧٥٠ ألف طالب، ويتلقى الطلاب من خلالها دروساً في الترميز أربع مرات أسبوعياً، ولضمان التنفيذ الفعلي، تم زيادة الساعات الدراسية لاستيعاب المادة الجديدة، وتوفير الأجهزة اللوحية (التابلت) لمعلمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب مباشر للمعلمين من خبراء يابانيين، كما تم إدراج تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن مناهج الصف الأول والثاني الثانوي بدء من العام الدراسي الحالي ٢٠٢٥/٢٦، وذلك في إطار رؤية الدولة للتحول الرقمي وتطوير التعليم وتلبية متطلبات سوق العمل، كما قام عدد (٢٣٦) ألف طالب بالانتهاء من إتمام المحتوي التدريبي علي منصة البرمجة والذكاء الاصطناعي اليابانية (كيريو).

شكل ٤٢ تطور درجة مصر في اختبارات الـTIMSS في مادة الرياضيات والعلوم (Grade 8)

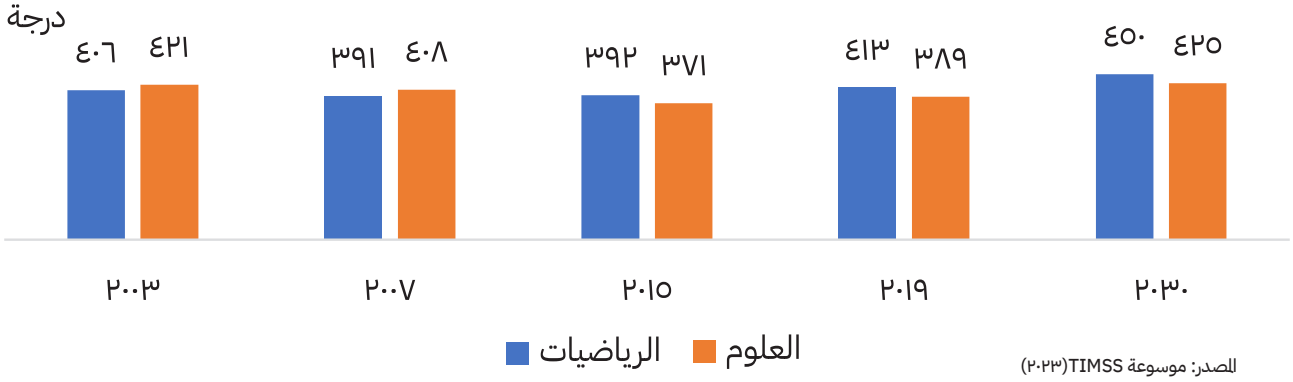

المصدر: موسوعة TIMSS(٢٠٢٣)

شكل ٤٣ معدل رضا المواطنين عن الخدمات التعليمية في مصر

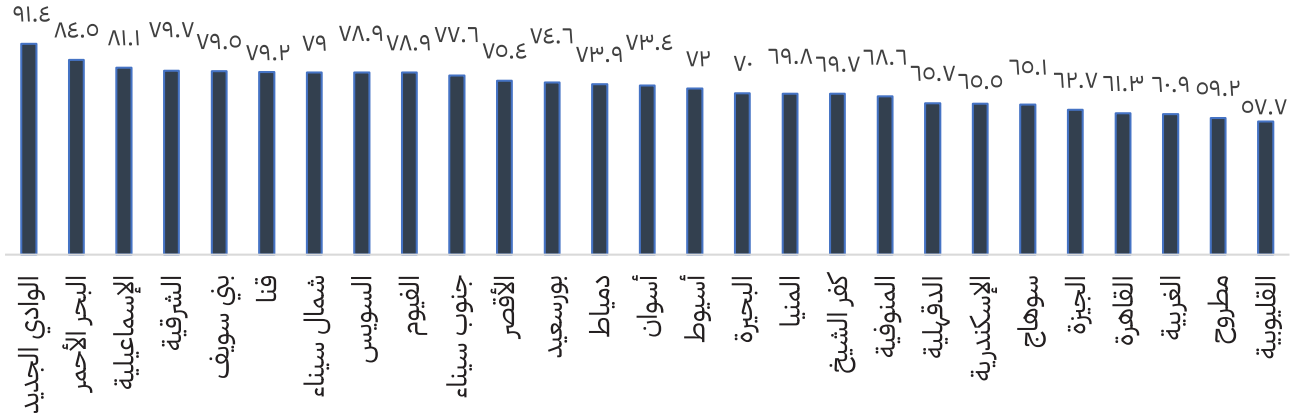

المصدر: «مؤشر تقييم الخدمات الحكومية»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

- مواصلة تحسين مؤشرات «رضا المواطنين عن الخدمات التعليمية» من ٦٩٪ (٢٠٢٣) إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ عام ٢٠٣٠ بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (القليوبية، مطروح، الغربية، القاهرة، الجيزة، سوهاج)، وبحيث يتم توجيه الإدارات التعليمية في هذه المحافظات على معالجة أسباب ضعف مستوى رضا المواطنين [شكل رقم (٤٣)].

وفي ضوء الجهود المبذولة لضمان جودة مخرجات العملية التعليمية، تجدر الإشارة إلى القيام بمراجعة شاملة للساعات الدراسية، والتي نتج عنها زيادة إجمالي وقت التدريس من ٢٣ أسبوع إلى ٣١ أسبوع لكل عام أكاديمي، كما تم زيادة عدد الأيام الأكاديمية من ١١٦ يوم إلى ١٧٤ يوم خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٦/٢٥، ومن المخطط الوصول إلى ١٨٥ يوم عام ٢٠٢٧/٢٦، وهو ما يعمل على زيادة فرص التعلم وتغطية المناهج الدراسية والصرامة الأكاديمية بما يضمن توافق نظام التعليم مع المعايير العالمية.

واتصالاً بذلك، ولمعالجة مشكلة انخفاض معدلات الحضور، تم تطبيق نظام صارم لمراقبة الحضور بشكل يومي، ويتم العمل حالياً على تطوير منصات حضور رقمية لتطبيقها في كافة المدارس، كما تم تعزيز نظام المتابعة والمراقبة والزيارات المدرسية غير المعلنة للتحقق من سجلات الحضور، كما تم دمج الحضور في الدرجات بنسبة ١٠٪ ضمن منظومة التقييم، ولتحسين البنية التحتية المدرسية تم إضافة ٥٤ ألف مقعد جديد، ونتيجة لذلك زادت معدلات الحضور من متوسط ٩٪ إلى ٨٥٪ عام ٢٠٢٤ و٨٧٪ عام ٢٠٢٥.

كما تم إنشاء وحدة ضمان الجودة بوزارة التربية والتعليم والتعلم الفني، بحيث تقوم بدعم المدارس في ضمان أن تلبي الخدمات التعليمية معايير التعلم الوطنية.

إتاحة خدمات التعليم قبل الجامعي للجميع:

استكمالًا لجهود «خفض كثافة الفصول في المدارس» تم حل مشكلة ارتفاع كثافة الفصول وزيادة أعداد الفصول الدراسية ،وتم الانتهاء من بناء عدد ١٥٠ ألف فصل في آخر عشر سنوات، ويتم بناء الفصول الجديدة أو إحلالها وتجديها بمعدل من ١٣ – ١٥ ألف فصل سنوياً، وكذا تم الاعتماد على أساليب مبتكرة إضافية لخفض كثافة الفصول في المدارس منها الاستغلال الأمثل للقاعات الدراسية والفراغات بالمدارس، وبما يعمل على خفض معدلات الكثافة من ٤٠ طالباً/ الفصل (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٣٠ طالباً عام ٢٠٣٠، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية خاصة مرحلة التعليم الابتدائي، والمحافظات ذات الكثافات الأعلى مثل : «الجيزة، أسيوط، المنيا، سوهاج، الفيوم، القاهرة، قنا، بني سويف، القليوبية» [شكل رقم (٤٤)].

وتُظهِر البيانات الارتفاع المُطرد في مُتوسّط كثافة الفصول، خلال السنوات الماضية وهذه مُعضلة أساسيّة، وتُمثّل تحديًا قويًا أمام تطوير المنظومة التعليميّة نظرًا للعوامل الآتية:

- عدم توفّر مساحات كافية من الأراضي في المُحافظات مُكتظّة السُكّان التي يُمكن تخصيصها لبناء مدارس جديدة، مع تفضيل مُلاك الأراضي الخاصة استخدامها لأغراض أخرى، ولأنشطة اقتصاديّة تكون أكثر ربحًا.
- التزايُد المُتواصل في الطلب المدرسي والذي يُناهِز ٤٪ سنويًا في ظل تنامي الأعداد السُكّانيّة وتزايُد وعي الأسرة المصريّة بأهميّة التعليم كضرورة حتميّة في منظومة بناء الإنسان المصري، وبالتالي صعوبة مُواصلة الأعمال الإنشائيّة للمدارس بذات الوتيرة.

واتصالًا بذلك، يتعيّن زيادة أعداد الفصول بما يُراعي التوزيع المُتكافئ لها بما يتناسب مع الأعداد الطُلابيّة في مُختلف المراحل التعليميّة بالمُحافظات المُختلفة، والتوسّع في إتاحة الخدمات التعليميّة في المُحافظات الأقل حظًّا، وتوفير مزيدٍ من الأراضي لإقامة المُنشآت المدرسيّة وتحقيق الاستغلال الأمثل للفصول الدراسيّة والفراغات بالمدارس لخفض الكثافة، مع تشجيع القطاع الخاص على مزيدٍ من المُشاركة في بناء المدارس والإدارة والتشغيل، فرغم توسّع الدولة في إنشاء المدارس والفصول إلا أن الطلب مازال مُتزايدًا، مما يفرض أعباءً كبيرة على الدولة في تدبير المُخصّصات الماليّة المطلوبة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الجهود التي بُذلت لمعالجة مشكلة كثافة الفصول الدراسية والتي اعتمدت على تطبيق آليات مبتكرة قائمة على البيانات وفعالة من حيث الموارد وحققت تأثيراً أسرع وأكثر استدامة، والتي شملت «رسم خرائط للمساحات التعليمية الحالية داخل المدارس، وزيادة الأسبوع الدراسي إلى ٦ أيام دراسية، وإدخال الفصول الدراسية التناوبية، واستخدام الفصول الدراسية في المدارس الثانوية»، والتي نتج عنها إضافة ٩٨٧٤٤ فصل دراسي، وهو ما نتج عنه خفض كثافة الفصول والحفاظ عليها بحد أقصى ٤٩ طالباً في الفصل وبمتوسط بلغ ٣٨ طالباً خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٦.

كما تستهدف الحكومة زيادة مُعدل إتاحة فصول «**التعليم المتميز والتنافسي**» من إجمالي الفصول من ٧٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠٪ عام ٢٠٣٠، من خلال التوسع في إنشاء المدارس «اليابانية – المتفوقين – النيل – الرسمية المتميزة اللغات والدولية»، والتوسع في توأمة المدارس الحكومية والدولية بما يساهم في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العام والخاص في مجالات الأنشطة والمناهج وتدريب المعلمين وكذلك رفع كفاءة البنية الأساسية [شكل رقم (٤٥)].

وارتباطاً بمعدل الإتاحة والجودة في إطار من العدالة والإنصاف لخدمات التعليم قبل الجامعي، تستهدف الحكومة زيادة نسبة أوائل الثانوية العامة من الوجه القبلي من جملة الأوائل من نسبتها البالغة ١١٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ وبما يتناسب مع نسبة الطلاب في محافظات الوجه القبلي.

- تبني معايير «البناء الأخضر» في بناء المدارس الجديدة خاصةً في محافظات الصعيد والمناطق ذات درجة الحرارة المرتفعة، وذلك بما يعمل على تحسين جودة العملية التعليمية المناسبة للطلاب خاصةً في المراحل التعليمية المبكرة.

شكل ٤٤ كثافة الفصول في مصر حسب المحافظات

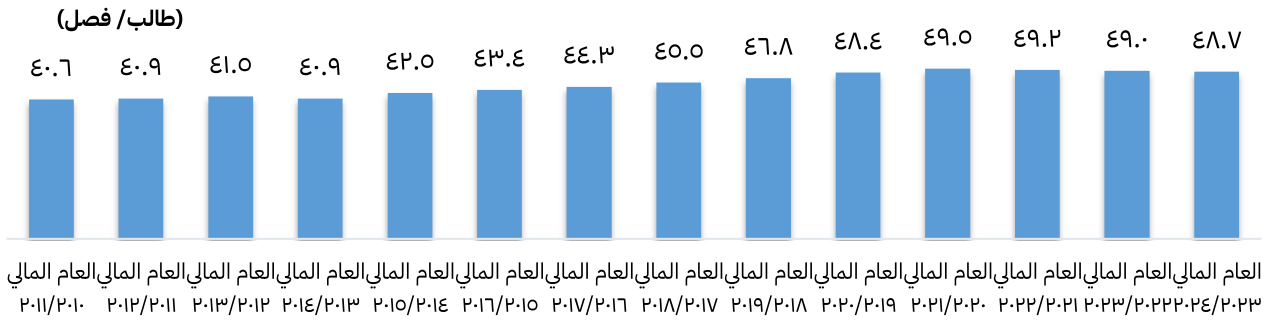

شكل ٤٥ تطور أعداد الطلاب والمعلمين في مصر

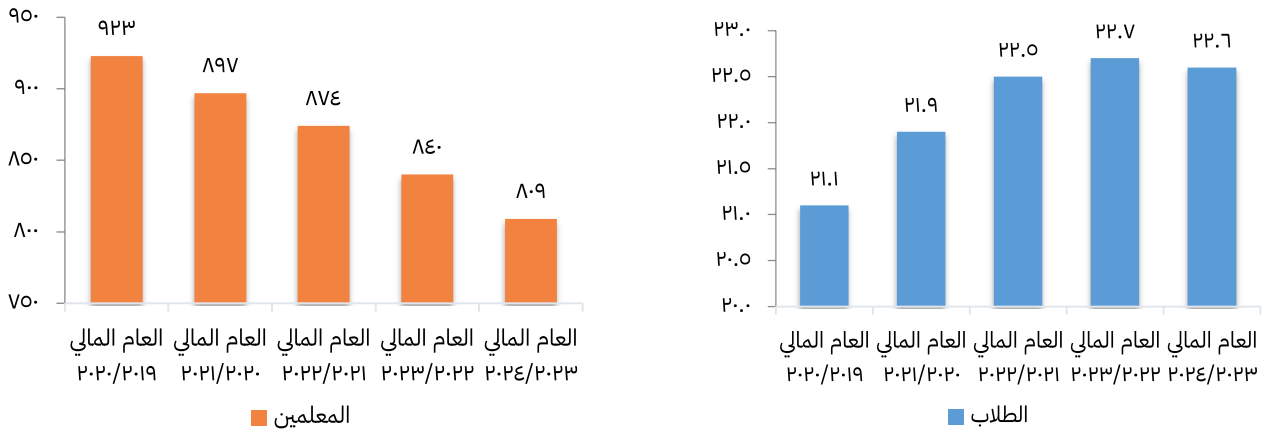

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٤).

تطوير منظومة التعليم الفني والتطبيقي:

رغم الاهتمام المُتزايد من جانب الدولة بتشجيع التعليم الفني، ورغم تزايُد احتياجات المُجتمع والصناع لخدمات العمالة المهنيّة في مُختلف التخصّصات، إلا أن مُؤشّرات مُعدّلات القيد بالتعليم الفنّي لا تعكِس ذات الدرجة من الاهتمام، في ظل شيوع الاعتقاد المُجتمعي بأن التعليم الفنّي أقل شأنًا واحترامًا من التعليم الأكاديمي العام، وتصحيحًا لهذا المفهوم، ودعمًا للتعليم الفنّي، فإنه يتعيّن تنمية الوعي المُجتمعي بأهمية التعليم الفني، وتوفير الحوافز المكانيّة لجذب الطلاب على الالتحاق به، مع تكثيف البرامج التأهيليّة والتدريبيّة، وإتاحة الموارد لتطوير المعامل والورش، وتطبيق المناهج العلميّة الحديثة، والربط المُبكّر للطلاب أثناء الدراسة بالمُنشآت الصناعيّة لإتاحة فُرص التدريب العملي والاحتكاك واكتساب المهارات من خلال الانخراط المُباشر في المُجتمع الصناعي، مما يُسهِم في زيادة فُرص العمل والتكسّب أمام خريجي التعليم الفنّي في سوق العمل.

تؤكد السردية أن الاستثمار في تحسين جودة التعليم الفني وتوسيع نطاقه الجغرافي والقطاعي يُسهم في تقليص الفجوة بين العرض والطلب على العمل، وتعزيز قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل الرسمي، وتوفير العمالة الماهرة. لذا قامت الدولة بإنشاء كل من «الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم الفني والتقني (إتقان - ETQAAN)»، و «مركز تعزيز جودة التعليم الفني (CEQAT)»، و «أكاديمية معلمي التعليم الفني والتقني (TVETA)» بهدف توفير الإطار المؤسسي الداعم لمنظومة التعليم الفني والتقني.

كما أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم تفعيل مساهمته في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة.

ومع التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتنامي الطلب على مهارات جديدة تتلاءم مع التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، فقد تبنت الدولة المصرية نهجاً إصلاحياً متكاملاً يستهدف إعادة هيكلة منظومة التعليم الفني، من خلال الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ وما تضمنه «الإطار الاستراتيجي للتعليم الفني ٢,٠»، وتوسيع نطاق المدارس التكنولوجية التطبيقية بالشراكة مع القطاع الخاص، والبرامج التدريبية المتخصصة وإنشاء مراكز تميز متخصصة في القطاعات الحيوية، وتسعى هذه الجهود إلى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد الرقمي والأخضر، ورفع مستوى كفاءة ومرونة القوى العاملة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنافسية وشمولية.

وتؤكد السردية أهمية زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية إلى أهمية التعليم الفني، ورفع مستوى كفاءة الخريجين منه، مع التوسع في التدريب المهني لتوفير العمالة المؤهلة، بما يتسق مع ما تضمنه البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في إطار تطوير منظومة التعليم الفني، وإنشاء مدارس جديدة بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية المنفذة حالياً، ويتضح ذلك من خلال تناول النقاط التالية:

- في إطار الاهتمام الحكومي بالتعليم الفني، فإن الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ تسعى إلى تخصيص برنامج مستقل يظهر مدى هذا الاهتمام الذي توليه الدولة بهذا القطاع وتركز الجهود عليه، وقد خُصص برنامج رئيسي للتعليم الفني يسمي (الارتقاء بمنظومة التعليم الفني).

- هذا علاوة على أن مشروع إصلاح التعليم المصري يتضمن أربعة أهداف رئيسية، ويتمثل أحد هذه الأهداف الرئيسية في جعل التعليم الثانوي الفني مسارا عمليا للتوظيف من خلال زيادة ملاءمة البرامج وزيادة مشاركة أصحاب العمل، ولتحقيق هذا الهدف، فقد صممت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إطارا ووضعت منهجية لتحديث مناهج التعليم الفني الحالية، كما تم استبدال جميع برامج التعليم الفني ببرامج قائمة على منهجية الجدارات، وتعمل الوزارة على وضع المناهج الجديدة بالشراكة مع أصحاب العمل لضمان أن تؤدي برامج التعلم إلى توفير الكفاءات التي يسعى إليها أصحاب العمل، من أجل تعزيز الروابط بين جميع أشكال التعليم والتدريب الفني والمهني من ناحية وأصحاب العمل من ناحية أخرى..

- تقوم الحكومة بإنشاء مجالس المهارات القطاعية وستعمل هذه الهيئات الوسيطة على تسهيل مشاركة أرباب العمل في هذا القطاع، وستوفر مراكز الخدمات التعليمية كجزء من دعمها لقطاع المهارات معلومات قيمة حول أنواع برامج التدريب الفني التي يطلبها أصحاب العمل، وسوف يقومون بتحديد المؤهلات المطلوبة لسوق العمل.

- علاوة على ذلك بالشراكة مع كبار أصحاب العمل لتطوير المهارات المتخصصة والخبرة المؤسسية لقطاع اقتصادي معين، وقد شجعت البرامج على تنفيذ نظام مزدوج للتعليم الفني (مدارس التعليم والتدريب المزدوج) في شكل منهج يجمع بين فترات التعلم في المدرسة وفترات التعلم في مكان العمل، وبالتالي زيادة صلة التعليم الفني بسوق العمل الحديث. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من شركاء التنمية قد قاموا بمواءمة دعمهم مع إصلاحات المناهج الدراسية في التعليم الفني .

- بلغ عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية حتى العام الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ عدد (٥١١ مدرسة) موزعة على عدد من محافظات الجمهورية، وحاليا لا يسدد الطلاب الملتحقون بمدارس التكنولوجيا التطبيقية رسوما، ويحصلون على راتب أثناء تدريبهم المهني بدعم مالي من رواد الصناعة وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة، وتم توقيع بروتوكول تعاون مع الجانب الإيطالي لإنشاء عدد (٩٨) مدرسة تكنولوجيا تطبيقية تدخل الخدمة بشكل تدريجي خلال الفترات القادمة.

- أُدرج الاطار الاستراتيجي الخاص بالتعليم الفنى **٢,٠ ضمن الخطة الاستراتيجية للتعليم ٢٠٢٤-٢٠٢٩** لضمان أن يكون التعليم الفني محركاً رئيسياً

لتحقيق أهداف الدولة والتي تتعلق بمجالات وطموحات التعليم الفني، ويضم هذا الإطار الاستراتيجي للتعليم الفني ٢,٠ عدد (١١) ركيزة، وعدد من الأهداف الاستراتيجية والفرعية ومجموعة من المبادرات، تساهم بشكل مباشر في تلبية احتياجات سوق العمل والاقتصاد القومي، ومن خلال تحقيق هذا الإطار الإستراتيجي يمكن ضمان توافر خريجون مؤهلون لمتطلبات سوق العمل يحققوا طموحات وآمال أصحاب الأعمال ويساهموا بشكل حقيقي مباشر في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والمهارة، ويحققوا أهداف التنمية المستهدفة.

وتتمثل الركائز الرئيسية للإطار الإستراتيجي للتعليم الفني ٢,٠ فى العمل على:

١. تحسين هيكل التعليم الفني وجودته وتحسين المتابعة والتقييم.
٢. تحسين أهمية التعليم الفني بما يتماشى مع احتياجات السوق من خلال المناهج القائمة على الجدارات.
٣. تحسين أداء المعلمين والإداريين من خلال التطوير المهني المستمر.
٤. تحويل المدارس والأنظمة التعليمية من خلال شراكات القطاع الخاص وتوسيع نموذج التعلم القائم على العمل.
٥. تغيير الصورة الذهنية للتعليم الفني من خلال تحسين النظرة المجتمعية.
٦. توسيع قاعدة الالتحاق بالتعليم الفني.
٧. تطوير البحث العلمي وتعزيز التطبيقات التكنولوجية في التعليم الفنى.
٨. الاستفادة من أصول وموارد التعليم الفني لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الشراكات مع القطاع الخاص.
٩. تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتمكين رقمنة التعليم الفني والتكنولوجي.
١٠. المساهمة في تعزيز الصناعات المحلية وتشجيع توطين التكنولوجيا.
١١. تدويل التعليم الفني لتأهيل الخريجين للعمل محلياً واقليمياً ودولياً طبقاً للمعايير.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على ما يلي:

- زيادة نسبة طلاب التعليم الفني من جملة طلاب التعليم الثانوي إلى ٥٥٪ عام ٢٠٣٠ مقارنةً بنسبة بلغت ٤٤٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ وخفض نسبة البطالة بين حملة المدارس الفنية من ٥,٧٪ إلى ما لا يزيد عن ٥٪، وخفض كثافات الفصول في المدارس الفنية من ٣٥ طالب عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ٣٠ طالب عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة خريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية المشتغلين والملتحقين بالتعليم الجامعي من ٨٢٪ عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.
- التوسع في إنشاء وتطوير المدارس الفندقية والسياحية وتجهيزها بوحدات محاكاة لخدمات الفنادق والمطاعم، بما يتيح للطلاب التدريب العملي على نماذج قريبة من بيئة العمل الفعلية، وإنشاء مراكز تميز في المحافظات السياحية، وهو الأمر الذي نتج عنه خلال السنوات الماضية زيادة نسب توظيف خريجي التعليم الفني السياحي وتراجع الاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض مجالات الضيافة، وبما يعزز من قدرة قطاع السياحة على تحقيق عوائد اقتصادية أكبر ويضمن استدامة نموه.
- توجيه سياسات التعليم الفني تجاه إعداد كوادر فنية متخصصة في المهارات الحديثة والمعرفة التقنية المطلوبة للعمل بكفاءة في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة.
- مواصلة جهود تحويل المدارس الفنية إلى مدارس تكنولوجيا تطبيقية بمواصفات قياسية عالمية واعتماد دولي للشهادات التي يحصل عليها الخريجون من هذه المدارس وذلك من خلال الشراكات الدولية لتمكين الخريجين من المنافسة عالمياً.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في دعم المدارس الفنية المتخصصة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية، وتحديث المعدات والبرامج التعليمية، والبناء على الجهود التي بذلت في مجال تشجيع الشركات على تقديم دعم مالي وتقني لمدارس فنية متخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة

وتكنولوجيا المعلومات، مما ساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة، حيث أن هذا الدعم يُعزز من قدرة المدارس على تقديم تعليم في عالي الجودة يتماشى مع المعايير الدولية.

- تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المدارس الفنية الزراعية في مصر، ويمثل ذلك خطوة استراتيجية نحو سعي الحكومة لتعزيز كفاءة القوى العاملة في القطاع الزراعي من خلال إدخال أحدث التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة، مما يُعزز من جاهزية الخريجين لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي، ومن الجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يمثل أحد القطاعات ذات النسبة العالية من مشاركة النساء في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة المشتغلين الإناث بقطاع الزراعة ١٨,٥٪ عام ٢٠٢٣. لذا، فإن تطوير المدارس الفنية الزراعية بالشراكة مع القطاع الخاص يُسهم بشكل مباشر في تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال توفير فرص تدريب وتأهيل متقدمة، تعزز من قدراتها وتفتح أمامها آفاقا أوسع في سوق العمل الزراعي.

مواصلة الاستثمار في فعالية المعلمين:

تؤكد السردية أن الاستثمار في «**فعالية المعلمين**» يُمثل أحد أهم أعمدة تحسين جودة التعليم، وبحيث يشمل هذا الاستثمار «التدريب العملي المنهج المرتبط بالاحتياجات، والتوظيف القائم على الجدارة، ووضع معايير مهنية واضحة لمزاولة مهنة التعليم، وتقييم الأداء بشكل دوري».

اتصالاً بذلك، من المستهدف مواصلة تنفيذ خطة الدولة في تعيين مزيد من المعلمين لخفض عدد الطلاب لكل معلم من ٢٩ طالباً (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٠ طالباً لكل معلم عام ٢٠٣٠ - انخفض عدد المعلمين بين عام ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٤/٢٣ بـ ١٢٧ ألف معلم - بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (الجيزة، الفيوم، الإسكندرية، البحيرة، مطروح، القاهرة)، وبما يعمل على زيادة التفاعل الفردي مع الطلاب ويحسن فرص الطلاب في التعلم الفعال، وتوفير تدريب متخصص للمعلمين لتمكينهم من إتقان أحدث المعارف وأساليب التدريب في مجال الذكاء الاصطناعي، ونقلها بفعالية إلى الطلاب، بما في ذلك تنظيم ندوات وورش عمل دورية [شكل رقم (٤٦)].

الجدير بالذكر في هذا السياق، قيام الحكومة بمعالجة التحدي الخاص بنقص المعلمين خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٦ من خلال مجموعة من التدخلات الفورية وتدابير مستدامة طويلة الأجل:

التدخلات الفورية، وتتضمن:

- تقنين «أخصائي التدريس» و «أخصائي التعليم»: تم إعادة تكليف ١٠,٠٠٠ من كبار الخريجين من كليات التربية - الذين تم تعيينهم سابقًا كأخصائي تدريس بدون واجبات تدريس - لتدريس مواد تتوافق مع تخصصاتهم، مما يضمن استخدامًا أكثر كفاءة للخبرات، وقد تم تعديل الإطار المنظم للسماح لهؤلاء الأخصائيين بتولي أدوار التدريس. ونتيجة لذلك، تم دمج حوالي ١٠,٠٠٠ أخصائي مؤهل رسميًا في القوى العاملة التدريسية.
- تخصيص الموارد المالية: تم توفير التمويل لتوظيف

شكل ٤٦ تطور معدل إتاحة المعلمين للطلاب في مصر

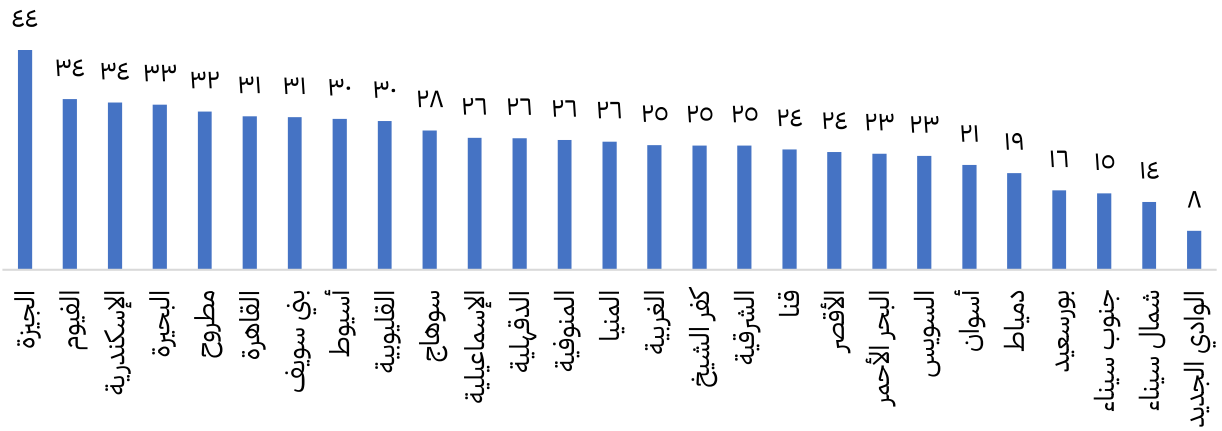

المصدر: تم الحساب بالاعتماد على بيانات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

١٦٧,٠٠٠ معلم على أساس تعاقدي.

- زيادة أجور المعلمين المتعاقدين: تم زيادة معدل الدفع للمعلمين المتعاقدين من ٢٠ جنيهًا مصريًا للحصة إلى ٥٠ جنيهًا مصريًا للحصة - زيادة بمقدار ٢,٥ ضعف.
- توسيع أدوار معلمي الفصول (Homeroom Teachers): سُمح لمعلمي الفصول بتدريس المواد الأساسية، لا سيما أولئك الذين تم تعيينهم بموجب عقود محددة المدة (حوالي ٣٠,٠٠٠ معلم).
- استخدام برامج الخدمة العامة: تم تعيين الخريجين من كليات التربية مؤقتًا في المدارس من خلال نظام الخدمة العامة لدعم تقديم التعليم.
- الحلول التقنية القائمة على البيانات: تم تبني نهجًا تقنيًا وقائمًا على البيانات لضمان الاستخدام الفعال للموارد البشرية. وقد كشف التحليل الشامل للساعات الدراسية للساعات الدراسية عن العديد من الفرص، وتم تخصيص بعض المعلمين لساعات تدريس أكثر من إجمالي الساعات الأكاديمية الأسبوعية، مما يشير إلى وجود تناقضات في البيانات، كما تم تكليف بعض المعلمين بتدريس مواد خارج تخصصهم، وكان العديد من المعلمين في إجازة سنوية أو تم تسجيلهم بشكل غير دقيق على أنهم يدرسون مادتين مزدوجتين، بينما تم تقديم مادة واحدة فقط في الممارسة العملية. ولمعالجة هذه المشكلات، تم إعادة هيكلة الساعات الدراسية، وإعادة توزيع المعلمين بناءً على مؤهلاتهم الفعلية ومجالات تخصصهم.
- تحسين الساعات الدراسية: تم تعديل مدة كل حصة من ٤٥ دقيقة إلى ٥٠ دقيقة، بينما ظل إجمالي الساعات الدراسية لكل مادة دون تغيير. في السابق، كان لكل مادة ١٢ حصة في الأسبوع؛ بدءًا من عام ٢٠٢٤، تم تعديل ذلك إلى ٨ حصص في الأسبوع. لم يؤثر هذا التعديل على إجمالي وقت التدريس، ولكنه قلل من عبء عمل المعلمين وحسّن كفاءة الجدولة الإجمالية.
- التوظيف الموسع: بعد هذه الإصلاحات، تم الاستمرار في مواجهة نقص متبق في المعلمين لسد هذه الفجوة بشكل أكبر، بالإضافة إلى المعلمين محددي المدة الذين تم توظيفهم بالفعل، تم توظيف ١٦٧ ألف معلم إضافي على أساس تعاقدي خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.
- لامركزية التوظيف إلى مستوى المنطقة التعليمية، مما عزز المرونة المحلية، بينما رحبت المدارس بالزيادة في أعداد المعلمين، أشار بعض المديرين إلى تحديات لأن المعلمين المتعاقدين كانوا يقدمون تقاريرهم مباشرة إلى مكاتب المنطقة، مما حد من سلطة الإدارة على مستوى المدرسة. ولمعالجة ذلك، بدءًا من العام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، تم تفويض سلطة توظيف المعلمين المتعاقدين مباشرة إلى مديري المدارس، مما منحهم استقلالية غير مسبوقة في قرارات التوظيف.
- **تعديلات الرواتب:** تم إقرار زيادة في المرتبات قدرها ١,٠٠٠ جنيه مصري لجميع المعلمين، اعتبارًا من نوفمبر ٢٠٢٥، مع خطط لمضاعفة هذا المبلغ في العام الأكاديمي التالي.

التدخلات المستدامة طويلة الأجل، وتتضمن:

- إعادة تفعيل صندوق التكافل الاجتماعي للمعلمين لتعزيز حزمة الحماية الاجتماعية.
- زيادة مُستمرة في أجور المعلمين المتعاقدين.
- إصلاح منظومة الحوافز، مما مكن المعلمين من الحصول على ٨٠٪ من الإيرادات الناتجة عن الفصول المدفوعة بعد المدرسة.
- مراحل التوظيف الرئيسية: تعيين ٣٦٢٤٨ معلم بعقد محدد المدة عام ٢٠٢٣، ومخطط تعيين ٩٠١٨٥ معلم إضافي بنهاية ٢٠٢٦، ومواصلة التوظيف للوصول إلى هدف ١٥٠ ألف معلم.
- تمديد الخدمة للمعلمين المتقاعدين: تم تمديد خدمة جميع المعلمين الذين يصلون إلى سن التقاعد حتى ٣١ أغسطس ٢٠٢٥، لتجنب نقص المعلمين خلال العام الأكاديمي.
- تعديل قانون التعليم رقم ١٣٩ (المادة ٨٨)، بما يسمح للمعلمين بتمديد مدة خدمتهم حتى ٣١ أغسطس من كل عام.

تطوير المناهج التعليمية وأساليب التعلم:

- اتصالاً بذلك، تؤكد السردية أهمية إشراك المعاهد البحثية المتخصصة في وضع وتطوير المناهج بما يتناسب مع المراحل العمرية المختلفة وبما يعكس توجهات رؤية الدولة التنموية ونشر فكر خدمة المجتمع، وأهمية التناسب بين المناهج الدراسية وعدد أيام الدراسة، وإضافة موضوعات ومناهج جديدة ترتبط بريادة الأعمال والتفكير الإبداعي، وتشكيل لجان متخصصة من رواد الصناعة لتطوير المناهج والتدريبات الفنية، واختيار موضوعات القراءة والنصوص في المناهج بمعرفة لجنة من كبار الأدباء والنقاد تتخير نصوصاً أدبية تشجع الطلاب على الإقبال على القراءة وتكون بعيدة عن التحيز أو التمييز بكافة أشكاله.

- ضرورة الاهتمام بتعليم الطلاب المهارات المختلفة في جميع مراحل التعليم، والعمل على تنميتها والمحافظة عليها واستغلالها، فتعزيز المهارات يؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما أن التعليم الجيد يسهم في استثمار مهارات الطلاب من بداية المرحلة الابتدائية.

- أهمية استخدام التكنولوجيا بطريقة مفيدة من العملية التعليمية، حيث أن «المستقبل لن يكون لأولئك الذين يركزون فقط على استخدام التكنولوجيا، بل لمن يستفيدون بأقصى قدر من تأثير نظم التعليم».

- التبني الواسع لأنظمة STEM في تعزيز الثقافة العلمية لدى الطلاب، كما يشجع على تنمية مهارات التفكير الابتكاري وحل المشكلات الإبداعية، وهي مهارات جوهرية في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك في ضوء أن مصر نموذجًا رائدًا في إصلاح التعليم، لا سيما في مجال إعداد المناهج الدراسية في نظام STEM لتوفير أساس قوي لنشر ثقافة الإبداع والابتكار، وكذا إدخال مناهج تعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي لطلاب الصف الأول الثانوي.

- إعداد مناهج متكاملة لتعليم الأطفال من سن ٦ إلى ١٨ سنة البرمجة والذكاء الاصطناعي، وبحيث تكون ضمن المواد الإلزامية.

- نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب المدارس والجامعات والشباب وجميع المواطنين لترسيخ ثقافة العمل الحر لديهم، بما يشجّعهم على تحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى منتجات ومشروعات.

تحسين جودة التعليم بالمعاهد الأزهرية:

انطلاقاً من دور الأزهر الشريف كمؤسسة تعليمية ودعوية لها مهمة جليلة، تعمل الحكومة على تطوير التعليم الأزهري بما يتواكب مع متطلبات العصر، ورفع كفاءة الطلاب وتحصينهم ضد الأفكار المتطرفة، وتدريبهم على كيفية مواجهتها حتى يتمكنوا من تقديم رسالة الأزهر الوسطية في أكمل صورها.

وتكشف البيانات عن معدل نمو بلغ ١٥٪ في أعداد طلاب التعليم الأزهري (قبل الجامعي) خلال آخر ثلاث سنوات، مقارنةً بمتوسط بلغ ١,١٪ في نمو طلاب التعليم العام الحكومي، ولتصل نسبة طلاب التعليم الأزهري (بدون الخاص) من جملة طلاب التعليم قبل الجامعي من ٧,٥٪ عام ٢٠٢٠ إلى نسبة ١١٪ عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس الإقبال على الالتحاق بالتعليم الأزهري خاصةً في المعاهد الأزهرية الحكومية [شكل رقم (٤٧)]. الجدير بالذكر، نمو عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العام الخاص خلال ذات الفترة بمتوسط بلغ ٧٪، وهو ما يعكس توجه الطلب تجاه التعليم الأزهري (يستحوذ على ١١٪) والتعليم الخاص (يستحوذ على ١٠٪) بشكل أكبر من الطلب على التعليم الحكومي العام.

شكل ٤٧ تطور نسبة طلاب التعليم الأزهري من جملة التعليم قبل الجامعي (٪)

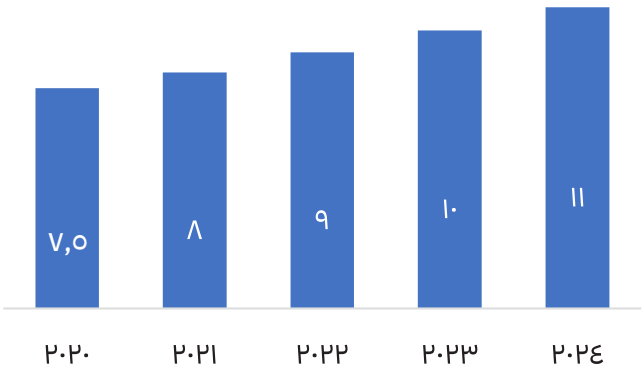

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والأزهر الشريف.

وتبرز أهمية مواصلة جهود تحسين جودة العملية التعليمية بالمعاهد الأزهرية، وذلك بزيادة نسبة المعاهد الحاصلة على الاعتماد والجودة من ٧٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ٣٠٪ عام ٢٠٣٠ وذلك بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (القاهرة، بني سويف، الجيزة، مطروح)، ويأتي ذلك في ضوء تزايد الطلب على الخدمات التعليمية للمعاهد الأزهرية خلال السنوات الماضية [شكل رقم (٤٨)].

شكل ٤٨ نسبة المعاهد الأزهرية الحاصلة على الاعتماد والجودة حسب المحافظات بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤

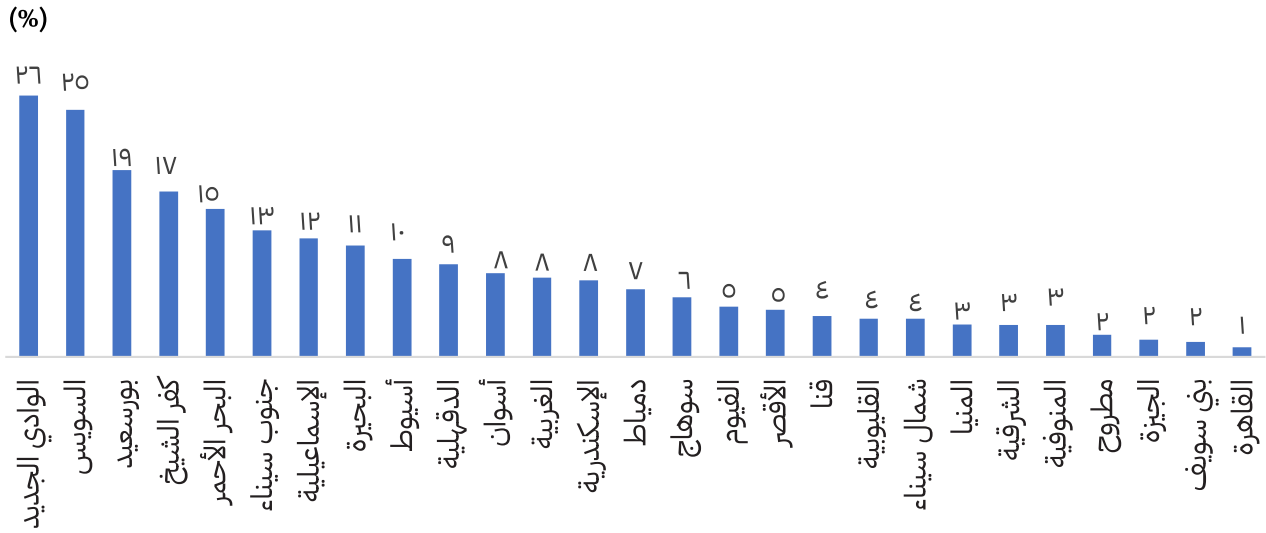

المصدر: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

خفض مُعدلات تسرب الإناث من التعليم:

تؤكد السردية أهمية خفض مُعدل التسرب والأمية خاصةً في المناطق الريفية ومحافظات الصعيد لأثره الإيجابي على تحسن الوعي بأهمية الصحة العامة والتغذية السليمة وبما يتسق مع حرص الدولة على توفير سياسات تعليمية تراعي العدالة الجغرافية والاجتماعية، وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة ما يلي [شكل رقم (٤٩) ورقم (٥٠)]:

- أهمية مواصلة الجهود التي تبذلها الدولة لخفض معدل التسرب من التعليم لدى الإناث والتي نتج عنها انخفاض معدل تسرب الإناث من التعليم الابتدائي من ٠,٤٥٪ عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٠,١٩٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ وصولاً إلى ٠,١٤٪ عام ٢٠٣٠، وانخفاض معدل تسرب الإناث من التعليم الإعدادي من ٤,١٤٪ إلى ٠,٥٢٪ وصولاً إلى ٠,٥٪ عام ٢٠٣٠. ويتعيّن في هذا السياق النظر أيضًا في خفض نِسَب التسرّب المُرتفعة من التعليم، وبخاصة بعد نهو مرحلة التعليم الأساسي، بسبب تفضيل الالتحاق بسوق العمل في سن مُبكّر أو لتفضيل البقاء في المنزل في حالة الفتيات، وبخاصة من الإناث في المناطق الريفيّة، ورغم تراجع مُعدّل تسرّب الإناث من التعليم الإعدادي في الأعوام الأخيرة، إلا أنها تُمثّل هدرًا للموارد البشريّة والاستثمارات التي سَبَق توجيهها لتحسين المُستوى التعليمي.
- مواصلة جهود الدولة المبذولة لخفض معدل التسرب من التعليم خاصةً في محافظات «أسيوط، شمال سيناء، مطروح، بني سويف، البحيرة، المنيا» وذلك لاعتبارها من أعلى المحافظات من حيث مُعدلات التسرب وبحيث لا تزيد عن ١٪ عام ٢٠٣٠.

الجدير بالذكر في هذا السياق، إطلاق برنامج وطني لمحو الأمية بالشراكة مع اليونيسيف، يستهدف محو أمية مليون طالب في ٢٠ محافظة لتعزيز مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، وبنهاية سبتمبر ٢٠٢٥ استفاد ٥٠٠ ألف طالب من المرحلة الأولى في ١٠ محافظات، كما تم إطلاق المرحلة الثانية في نوفمبر ٢٠٢٥ والتي تستهدف ٥٠٠ ألف طالب في ١٠ محافظات أخرى. كما شارك ٢٥٠ ألف طالب فشلوا في تلبية متطلبات الحضور المدرسي في برنامج محو الأمية الصيفي.

شكل ٤٩ تطور مؤشر نسبة تسرب الفتيات من التعليم الابتدائي

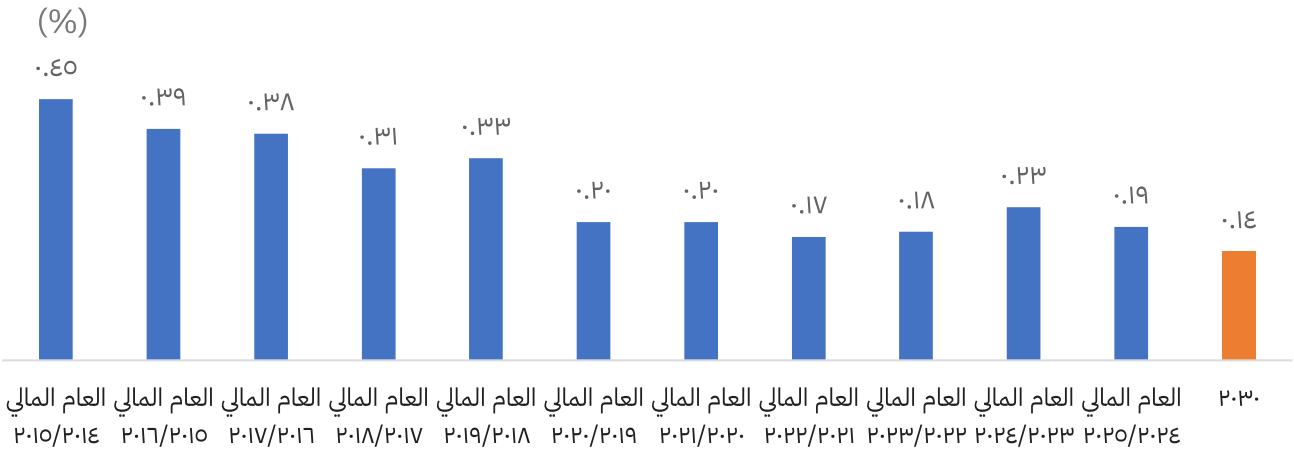

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

شكل ٥٠ تطور مؤشر نسبة تسرب الفتيات من التعليم الإعدادي

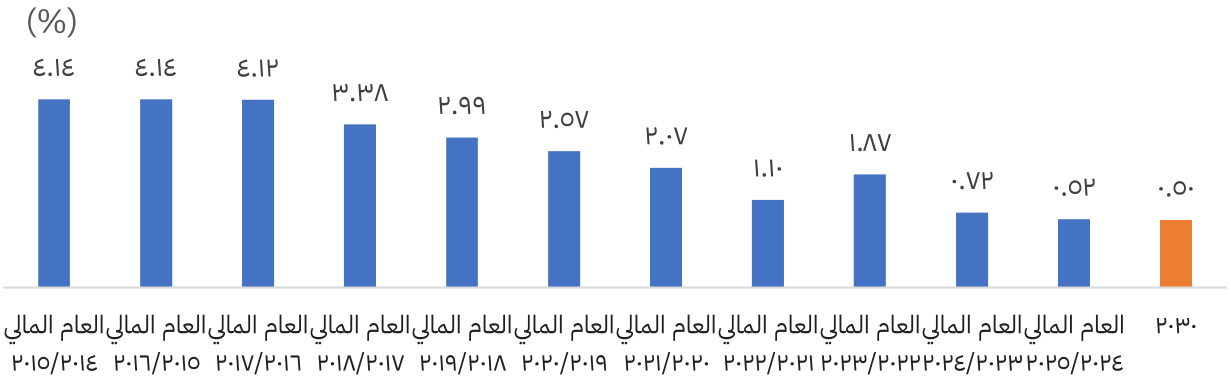

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

تشجيع الاستثمار الخاص في مجال الخدمات التعليمية:

في ضوء أهمية خفض كثافة الفصول وتوفير المدارس الملائمة لكافة شرائح المجتمع، تستهدف الدولة تعزيز مُساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية من ١٧٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على زيادة نسبة طلاب المدارس الخاصة من إجمالي الطلاب من ١٢,٧٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى حوالي ١٥٪ عام ٢٠٣٠.

التوسع في إتاحة المدارس المجتمعية:

التوسع في إتاحة المدارس المجتمعية لتوفير خدمات التعليم خاصةً في المناطق المحرومة والنائية للطلاب المنقطعين عن التعليم، والبالغ عددها ٤٣٢٨ فصلاً دراسياً عام ٢٠٢٥/٢٤ يستفيد منها حوالي ١٢٥,٢ ألف طالباً بنسبة نمو بلغت ٢٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٤/١٣، وذلك بزيادة مساهمتها في تقديم الخدمات التعليمية من ٠,٥٪ من جملة عدد الطلاب إلى نسبة في حدود ١٪ عام ٢٠٣٠، وكذا العمل على خفض كثافة الفصول في هذه المدارس من ٢٩ طالباً/ الفصل (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٧ طالباً عام ٢٠٣٠ وزيادة عدد المعلمين بحيث يتحسن عدد الطلاب/ معلم من ٢٣ طالباً إلى ١٥ طالباً، وزيادة نسبة الطلاب الذين يجتازون اختبار الصف السادس الابتدائي من ٩٧٪ إلى ١٠٠٪ [شكل رقم (٥١)].

شكل ٥١ تطور نسبة طلاب التعليم المجتمعي من جملة الطلاب بالتعليم قبل الجامعي

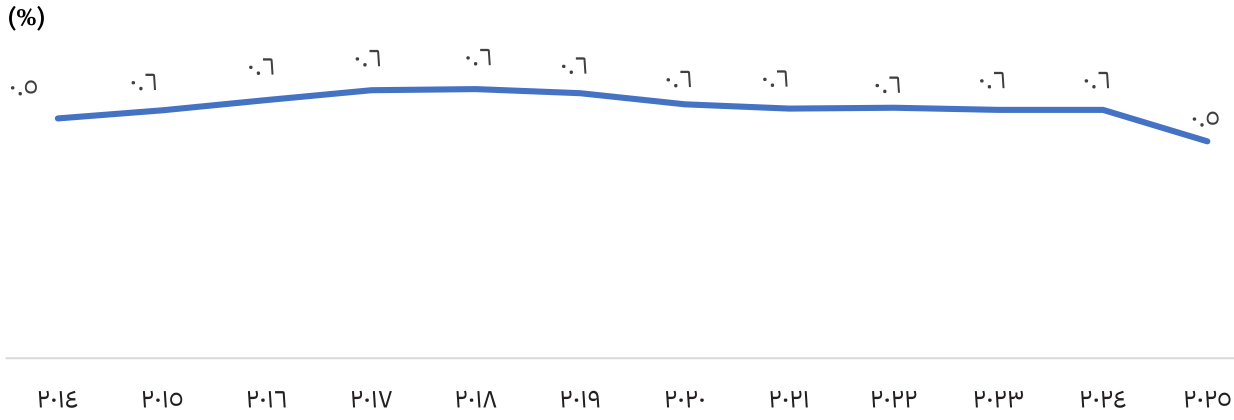

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

الجدير بالذكر أن نسبة ٧٤٪ من فصول المدارس المجتمعية تتركز في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية، كما أن نسبة ٨٠٪ من الطلاب المستفيدين منها على مستوى الجمهورية يتركزون في هذا المحافظات، الأمر الذي يؤكد أهمية مواصلة دورها في تقديم الخدمات التعليمية في المناطق الأكثر احتياجاً.

تحسين منظومة التغذية المدرسية ودورها في الصحة العامة:

في إطار أهمية توفير التغذية السليمة لطلاب المدارس وكذا المواطنين الذين يتلقون علاجهم بالمستشفيات، ارتفع الإنفاق العام الموجه لبند «الأغذية» ليصل إلى ٨٠,٢ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥) كما ارتفعت المخصصات بنسبة ٩١٦٪ بين عامي ٢٠١٦/١٤ عام ٢٠٢٦/٢٥، وتستهدف الدولة مواصلة زيادة هذه المخصصات نظراً لدورها الإيجابي في تحسين الصحة العامة للطلاب وزيادة مستوى تحصيلهم الدراسية [شكل رقم (٥٢)].

شكل ٥٢ تطور المنصرف على دعم الأغذية

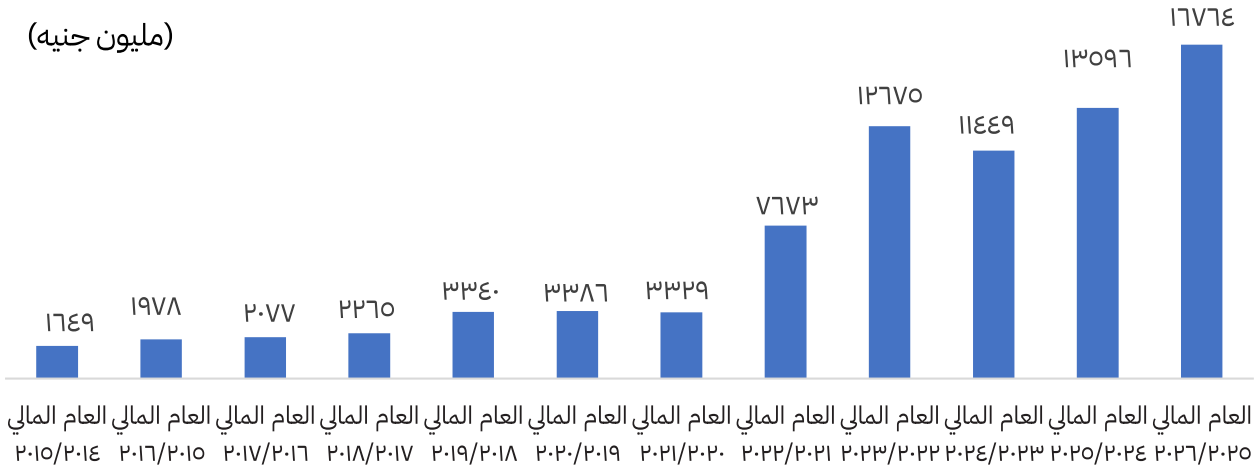

المصدر: وزارة المالية.

ملحوظة: تشمل التغذية للطلبة بالمدارس والأغذية للمستشفيات.

وتستهدف السردية زيادة نسبة الطلاب المستفيدين من «التغذية المدرسية» وخاصة المدعمة بالحديد للطلاب المصابين بالأنيميا البالغ عددهم عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ١٣,٢ مليون طالب يشكلون نسبة ٥٨٪ من جملة الطلاب إلى نسبة لا تقل عن ٧٠٪ عام ٢٠٣٠، وذلك في ضوء الأثر الإيجابي لهذه الوجبات على تقليل معدلات التسرب من التعليم خاصةً في المناطق الأكثر احتياجاً، ودورها في زيادة معدل حضور الطلاب للمدارس وكذا تحسين صحتهم العامة.

كما تشير التقديرات إلى أن نسبة ١١٪ من وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية، ولذلك جاري العمل على خفض نسبة الأطفال (دون سن الخامسة) الذين يعانون من سوء التغذية من ٢٪ (٢٠٢٠/١٩) إلى ١,٢١٪ عام ٢٠٣٠.

تحفيز مُمارسة الأطفال للنشاط الرياضي:

توسيع قاعدة مُمارسي الرياضة من الأطفال والنشء، عبر إطلاق مبادرات وطنية بأنشطة مخصصة للأطفال والشباب، وإنشاء بنية تحتية رياضية مناسبة لهم، وتفعيل حصص التربية الرياضية والمدارس الرياضية على مستوى المحافظات، وإطلاق المزيد من البطولات والفاعليات التي تستهدف الفئة العمرية للنشء مثل البطولات التي ينظمها الاتحاد المصري لرياضات الشارع واللياقة التنافسية للأطفال، وبما يعمل على زيادة نسبة الأطفال (٥ إلى ١٧ سنة) الذين يمارسون النشاط الرياضي من ٥٣,٣٪ إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.

كما تم إعادة إطلاق دوري مدارس مصر، من خلال الاتحاد المصري للرياضة المدرسية، والذي يستهدف النشء بالمدارس، مما يعكس إيمان الدولة بأهمية الرياضة كجزء لا يتجزأ من العملية التعليمية، مما يعزز دور الرياضة المدرسية في بناء شخصية الطالب وتنمية قدراته البدنية والذهنية.

ومن أجل تعزيز ممارسة الرياضة بين الطلاب في مراحل التعليم الأساسي صدر قرار وزير التربية والتعليم والتعليم الفني رقم (٢٣٩) لسنة ٢٠٢٥ بشأن حافز التفوق الرياضي، حيث منح الطلاب والطالبات الحاصلين على بطولات أو دورات رياضية شهادة التفوق الرياضي بنهاية مرحلة التعليم الثانوي [شكل رقم (٥٣)].

شكل ٥٣ نسبة الأطفال الذين يمارسون النشاط الرياضي (٥ - ١٧ سنة) (٪)

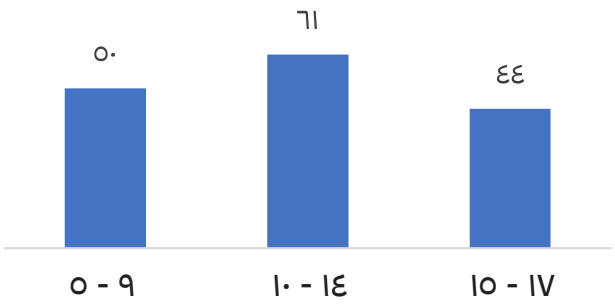

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير مسح ممارسة النشاط الرياضي للأسر المصرية عام ٢٠٢٣.

واتصالاً بذلك، وفي إطار أهمية التنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة بالمجال الرياضي، من المستهدف وصول نسبة المدارس الخاصة والحكومية التي يتوفر بها ملعب رياضي إلى نسبة ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وتنظيم بطولات رياضية في نسبة ١٠٠٪ من المدارس الحكومية والخاصة سنوياً.

التعليم العالي والبحث العالي قاطرة التنمية البشرية:

يُعد التعليم العالي والبحث العلمي الركيزة الأساسية في بناء رأس المال البشري وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، ويمثل أحد المحركات الرئيسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة وزيادة الإنتاجية وتوطين التكنولوجيا. وتعمل الدولة المصرية في السنوات الأخيرة على إعادة تشكيل خريطة التعليم الجامعي بما يتواءم مع متطلبات التنمية المستدامة، والاحتياجات الوطنية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز مكانة مصر العلمية إقليمياً ودولياً. لذا لا يعد تطوير الجامعات ومراكز البحث هدفاً تعليمياً فقط، بل هو ضرورة اقتصادية ملحّة ترتبط بخلق فرص عمل نوعية، وتحفيز الابتكار، ودعم الصناعة الوطنية، وبناء جيل قادر على الإبداع والمنافسة في عالم سريع التغيير.

واتصالاً بذلك، لم تتوان الدولة المصرية على مدار السنوات الماضية في دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة الإنفاق عليه باعتباره أحد أهم الركائز الأساسية للنهوض والتقدم وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وإدراكًا لأهميته في صناعة أجيال وقيادات المستقبل، وعليه فقد وضعت الدولة «الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي ٢٠٣٠»، والتي ترتكز على تحول الجامعات من مُستهلك للمعرفة إلى مُنتِج لها، وتحقيق الملاءمة بين التخصصات ومخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل على المستوى القومي.

ويُمثل الاستثمار في رأس المال البشري أحد المقومات الأساسية في بناء المجتمع، وهو من الحقوق الأصيلة للإنسان، كما يُعَدُّ جوهر عملية التنمية المستدامة؛ إذ يرتبط ذلك الاستثمار بمجموعة من المكاسب والعوائد الشخصية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، والتي تجعل دوره أساسيًّا في تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية بجميع أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

واعتمد المجلس الأعلى للجامعات في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٢، الإطار المرجعي الاسترشادي للتعليم الجامعي والعالي في جمهورية مصر العربية، ليكون المرجعية الأساسية في رسم وتخطيط سياسات التعليم الجامعي والعالي في مصر، برؤية متكاملة شمولية تعمل على ربط التعليم بالمتغيرات السريعة في العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي في ضوء المعايير العلمية والأكاديمية العالمية، ويعمل على ربط المناهج الدراسية الحالية بالكليات والمعاهد مع آليات التدريب والتأهيل لريادة الأعمال، في ضوء احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية وبما يلبي متطلبات الوظائف المستقبلية في ظل المتغيرات التكنولوجية، والتي تتماشي مع خطط الدولة الاستثمارية والاستراتيجية للتطوير قصيرة وطويلة الأجل، والتطور العلمي، والتكنولوجي الحالي والمستقبلي.

ويهدف الإطار المرجعي إلى تحويل دور الطالب إلى متفاعل نشط والأكاديميين إلى محفزين للإبداع، مما يُنشئ بيئة تعليمية مرنة تعزز التفكير النقدي والاندماج مع سوق العمل، وفقاً للاستراتيجية الوطنية التي تركز على تصميم برامج دراسية متكاملة تُعزز التعلم مدى الحياة وتدعم البحث، الأبتكار، والاستدامة.

وترتكز استراتيجية الدولة لتطوير التعليم العالي على عدة محاور:

- **التكامل:** ويتضمن دمج منظومة التعليم العالي مع احتياجات الدولة والمجتمع والمنظومة الإنتاجية، ويهدف إلى ربط البرامج الأكاديمية والخطط الاقتصادية والاجتماعية لكل إقليم جغرافي، بما يؤكد دور الجامعات كمحرك للتنمية.
- **التخصصات المتداخلة:** يركز على إعداد برامج بينية تجمع أكثر من تخصص لمواجهة مشاكل العصر المعقدة، ويشجع تصميم برامج تربط العلوم والتكنولوجيا و الاقتصاد والصحة وغيرها لمواكبة التطورات العالمية.
- **التواصل:** يهدف إلى تعزيز قنوات التواصل بين الجامعات والصناعة والمجتمع والجهات الحكومية، لضمان تحديث المقررات وربط البحث العلمي بسوق العمل.
- **المشاركة الفعالة:** تسعى الاستراتيجية لإشراك كافة الأطراف «الجامعات، والطلاب، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والهيئات الدولية» في تصميم وتنفيذ البرامج والبحوث.
- **الاستدامة:** تعزيز استدامة النظام التعليمي من خلال كفاءة التمويل، وتطوير البنية التحتية، وترشيد الموارد، وربط البرامج بأهداف التنمية المستدامة.
- **المرجعية الدولية:** وضع الجامعات المصرية على خريطة التعليم العالمية من خلال الجودة والاعتماد الدولي، والشراكات الأكاديمية، والتبادل الطلابي.
- **الابتكار وريادة الأعمال:** تشجيع البحث التطبيقي والابتكار داخل الجامعات، دعم ريادة الأعمال، إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال، وتمكين الطلاب من تأسيس شركات ناشئة قائمة على المعرفة.

شكل ٥٤ المبادئ السبع للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠

وفي هذا الصدد، فقد أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بإنشاء وتطوير الجامعات ووضعها في مراكز متقدمة مقارنة بنظيراتها في دول العالم، مع الوصول بجودتها إلى مستوى مُتميز، يكفُل تحقيق تنافسية أعلى لمُخرجات هذه المنظومة، سواء على مستوى الخريجين والباحثين، أو الأفكار والتطبيقات والمشروعات البحثية، التي تخدم احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وخدمة قطاعات التنمية المختلفة بالدولة، وعليه فقد توسعت الدولة المصرية في إنشاء الجامعات بمختلف أنواعها الحكومية والخاصة والأهلية والدولية، لاستيعاب مزيد من الطلاب، وإتاحة فرص تعلم متنوعة، وكذلك التوسع في الجامعات التكنولوجية؛ لخدمة ودعم البحث العلمي، علاوةً على إنشاء عدد من فروع الجامعات الأجنبية في مصر بهدف تعزيز الصلات بين منظومة التعليم العالي في مصر ومثيلاتها في الدول المتقدمة، وإتاحة تعليم عالمي على أرض مصر، فضلاً عن تعزيز تنافسية التعليم في البلاد، عبر خطط متنوعة من بينها استقطاب جامعات علمية مرموقة لتدشين فروع لها في مصر.

ولم تكتفِ الدولة بالتوسع في إنشاء جامعات بل أضافت تخصصات وكليات جديدة بالتعليم العالي لتقديم خريجين لسد مستحدثات التنمية في سوق العمل؛ لربط الدراسة بسوق العمل؛ مما يُمكِّن الخريجين من سرعة الحصول على فرص عمل لائقة، فخلال الأعوام الماضية تم استحداث عدة تخصصات جديدة بالجامعات، منها: الهندسة النووية، الفيزياء الحيوية، علم التحكم الآلي، النمذجة، التحرير الجيني، النانو تكنولوجي، القياسات الحيوية، تحليلات الأعمال، الذكاء الاصطناعي، هندسة الميكاترونيكس، علوم البيانات، الهندسة الطبية الحيوية، الحوسبة الفائقة المتنقلة، البيانات الكبيرة للابتكار والعلوم، الطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها من تخصصات جديدة تخدم سوق العمل.

وانطلاقاً من أهمية تحسين مخرجات العملية

التعليمية، وتحقيق العدالة في تقييم الطلاب، عملت الدولة على مدار السنوات الماضية على تطوير نظم التقويم والامتحانات بمنظومة التعليم العالي، من خلال إطلاق مشروع متكامل لتطبيق الاختبارات المُميكنة بمؤسسات التعليم العالي، وذلك بهدف التطبيق وتعميم استخدام الاختبارات المُميكنة بالحاسب الآلي لجميع طلاب الجامعات في جميع التخصصات، وإنشاء مراكز ووحدات للقياس والتقويم بمختلف الجامعات والكليات؛ لتطبيق وتعميم بنوك الأسئلة، والاستفادة من التطور التكنولوجي في نظم القياس والتقويم، وامتدت هذه الجهود لتشمل تطوير سياسات القبول بالجامعات، وفي خلال السنوات الماضية تم تطوير نظام تنسيق قبول الطلاب ليكون أكثر كفاءة، حيث تم تحويله إلى نظام إلكتروني، وهو ما جعله ينجح في قبول الأعداد المتزايدة كل عام.

واتصالاً بذلك، فقد نجحت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية في تدويل خدمات التعليم الجامعي والتحوّل من الإقليمية إلى العالمية، من خلال تغيير وتطوير فلسفة التعليم العالي واستراتيجياته، بالارتكاز على محورين رئيسيين، الأول هو التدريب أو الاستفادة من منصات الجامعات الدولية ومقرراتها وبرامجها لتدريب ورفع كفاءة الطلاب، والثاني من خلال الحصول على شهادات مزدوجة معتمدة من مصر من تلك الجامعات، حيث تم عقد شراكات متعددة لجامعات مصرية مع نظيراتها الأجنبية المصنفة دولياً، وإصدار القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء وتنظيم فروع الجامعات الأجنبية، كخطوة مهمة في دعم عمليات التعليم، ويساعد القانون الدارسين في الحصول على شهادة الجامعة الأم من البلد الأصلي بدون مغادرة.

ومع تحوّل مصر نحو نموذج النمو الخاص بها نحو القطاعات القابلة للتداول، أصبحت مهارات القوى العاملة من المُحدّدات المُهمّة للقُدرة التنافسيّة والتوظيف. مما يُؤكّد ضرورة زيادة المعروض من المواهب ذات الكفاءة المُناسِبة والمهارات الرقميّة واللغويّة.

وتُمثّل الإصلاحات الأخيرة في التعليم العالي المصري خطوات مُهمّة نحو تحديث النظام ومُواءمته بشكل أوثق مع احتياجات سوق العمل. وتعكِس مُبادرات مثل إنشاء مراكز التطوير المِهَني والوظيفي في الجامعات، وإدخال مسارات مهنيّة وتقنيّة، بما في ذلك الجامعات التكنولوجيّة، وتعزيز المهارات التطبيقيّة وجاهزيّة القوى العاملة، ومع ذلك، فإن استمرار الجهود تظل أمرًا ضروريًا لتحقيق الرؤيّة الشاملة والاستجابة للأولويّات الاقتصاديّة المُتطوّرة في مصر.

وتبرُز الحاجة على وجه الخصوص إلى بناء نظام أكثر تنوّعًا يستجيب لاحتياجات سوق العمل، وهذا يتطلّب دمج التعليم والتدريب التِقَني والمِهَني في إصلاحات التعليم العالي، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا لتحديث التعليم العالي في مصر، وتعزيز مُلاءمته لسوق العمل، مع ضمان المُساواة في الوصول إلى بناء نظام تعليمي عالٍ وفعّال.

كما يشهد التعليم الجامعي ظاهرة مُستجدّة تُشكّل تحديًا قويًا أمام جهود الدولة في تعزيز إمكانات مُخرجات التعليم العالي في دعم مُتطلّبات التنمية في مصر، وتتمثّل هذه الظاهرة في هجرة الكفاءات، حيث تُشير التقديرات إلى أن حوالي ٨٪ – ١٠٪ من القوى العاملة الحاصلة على تعليم عالٍ تُغادر البلاد بحثًا عن فُرص أفضل في الخارج، ورغم أهميّة ذلك من ناحية زيادة تحويلات العاملين بالخارج وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، إلا أن هذه الظاهرة نتج عنها تفاقُم تحديّات النظام الصحي المحلي وزيادة الفجوة بين الطلب والعرض على الخدمات الصحيّة، وهذه الهجرة تُمثّل استثمارات ضخمة مُهدرة تم إنفاقها في تنمية رأس المال البشري، كما تُؤثّر سلبًا على جودة الخدمات العامة وفُرص الابتكار والنمو الاقتصادي المُستدام.

تحسين إتاحة وجودة وتنافسية مخرجات التعليم الجامعي:

تعتبر جودة التعليم الجامعي، حلقة الوصل التي تربط بين التعليم والمعرفة التقليدية والتطور التكنولوجي المتجدد والمتسارع، بما يضمن وجود بيئة مستدامة للمؤسسات التعليمية، ووضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد الدولي مع

إيلاء أولوية لربط مناهج التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، بما يساهم في تحقيق مجموعة من المستهدف بيانها كالتالي:

جدول ٧ تطور مؤشرات التعليم العالي

المؤشر	٢٠٢٢	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الجامعات الحكومية	٢٧	٢٨	٣٠
الجامعات الخاصة	٢٨	٣٧	٥٥
الجامعات الأهلية	٢٠	٣٢	٤٠
الجامعات التكنولوجية	١٠	١٤	٢٧
أفرع الجامعات الأجنبية	٤	٩	٣٠
أعداد الطلاب (مليون طالب)	٣,٧	٤,١	٥,٥
أعداد الطلاب الوافدين (ألف طالب)	١٥٠	٢٤٥	٤٠٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بالإضافة إلى العمل على:

- زيادة معدل القيد بمرحلة التعليم الجامعي والعالي من ٣٩,٥٪ عام (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٤٣,٧٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة معدل القيد في مرحلة «الماجستير والدكتوراة» من معدله البالغ ٣,٧٪، وبما يساهم في زيادة عدد سنوات التعلم وتحسين تقييم مصر في مؤشر التنمية البشرية العالمي، وبما يعمل على زيادة نسبة الحاصلين على الماجستير من ١٤,٢٪ عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠، وفي ذات الوقت ضمان جودة المخرجات وربطها بسوق العمل.
- تغطية كافة المحافظات بالجامعات التكنولوجية مقارنةً مع معدل تغطية حالي يبلغ ٣٣٪.
- خفض معدل البطالة بين حملة المؤهلات العليا من ١٣,٧٪ (٢٠٢٤) إلى ٩٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (شنغهاي) من جامعة واحدة (٢٠٢٤/٢٣) إلى ٧ جامعات عام (٢٠٣٠/٢٩)، والجامعات المدرجة في تصنيف «التايمز» من ٣٥ جامعة (٢٠٢٥) إلى ١٠٠ جامعة عام (٢٠٣٠).
- زيادة نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد والجودة من ٢٥٪ (٢٠٢٥) إلى ٩٠٪ (٢٠٣٠).
- مواصلة جهود تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي بين الذكور والإناث، والتي نتج عنها ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي من ٤٥,٦٪ عام ٢٠١٤ إلى ٤٩,٦٪ عام ٢٠٢٤ كنتيجة أساسية لإتاحة خدمات التعليم الجامعي في كافة المحافظات وتنويع البرامج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات الإناث، والذي نتج عنه ارتفاع معدل القيد بالتعليم العالي للإناث إلى ٣٨,٦٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ مقارنةً بمعدل بلغ للذكور ٣٦,٩٪ [شكل رقم (٥٥)].

شكل ٥٥ تطور نسبة الذكور والإناث المقيدين بالتعليم الجامعي (٪)

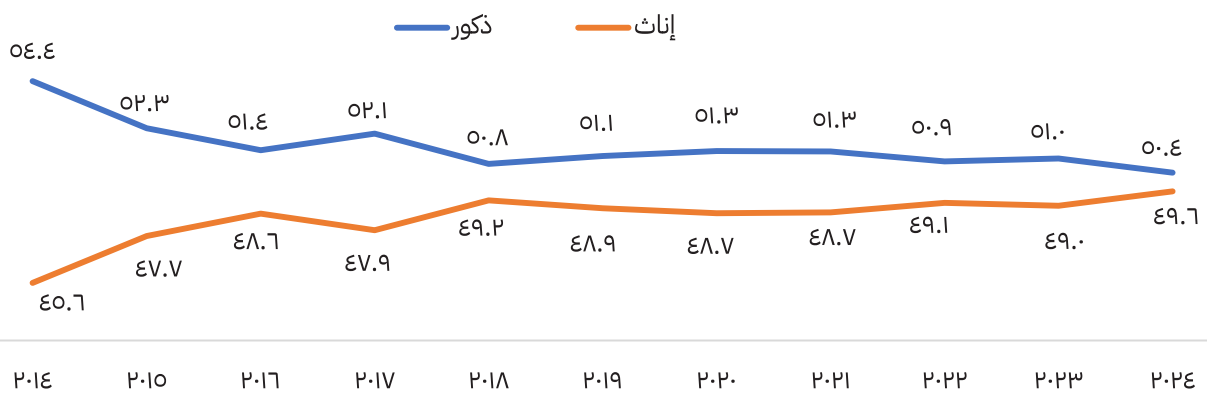

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- زيادة معدل «عدد الطلاب/عضو هيئة تدريس» من ٢١,٦ طالباً عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ١٨ طالباً عام ٢٠٣٠، حيث توجد ضرورة لتعيين عدد أكبر من أعضاء هيئة التدريس بما يواكب الزيادة في عدد الجامعات الأهلية والتكنولوجية، لضمان التفرغ بدلاً من الاعتماد على الانتداب من جامعات أخرى [شكل رقم (٥٦)].
- أهمية تحديث وتطوير الجامعات الحكومية القائمة والاهتمام بتطوير المعامل والبنية التحتية.
- العمل على ربط الجامعات المصرية بشبكة اتصال موحدة، وربط الكليات المناظرة في كل الجامعات بشبكة إنترنت فيما بينها، لتبادل الخبرات والمعلومات، خاصةً في كليات الطب والكليات العملية، بما يساهم في تطوير أعضاء هيئة التدريس والإطلاع على أحدث المستجدات، كما يسهم في زيادة خبرة الخريجين الجدد ورفع مستواهم العلمي والعملي لخريجي الجامعات المصرية.
- تحسين جودة التعليم بجامعة الأزهر، في ضوء أن نسبة الطلاب الملتحقين بكلياتها يشكلون حوالي ١٤٪ من جملة طلاب الجامعات الحكومية، وذلك بالعمل على زيادة نسبة الكليات الحاصلة على الاعتماد والجودة من ٤١٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠.

شكل ٥٦ تطور عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس للجامعات الحكومية والأزهر

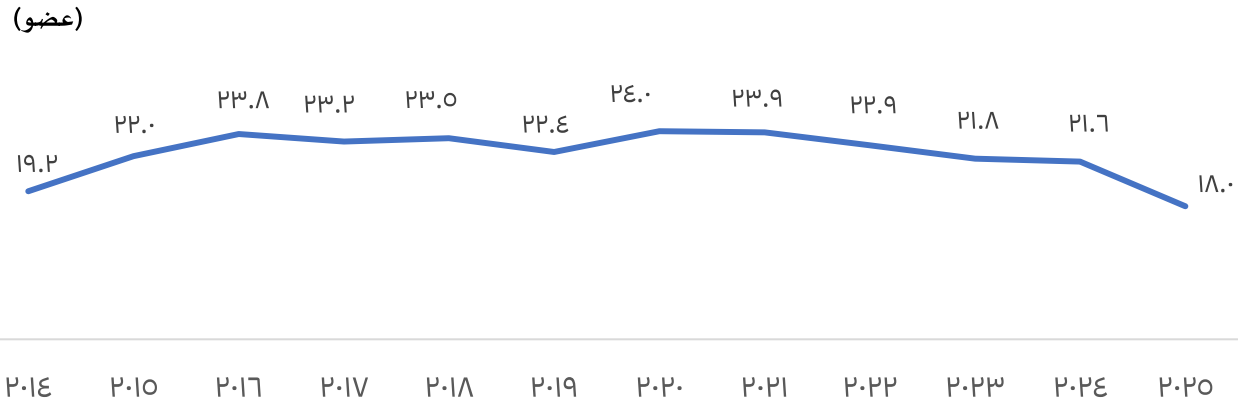

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

زيادة صادرات خدمات التعليم العالي:

لتعظيم الاستفادة من جهود الدولة المبذولة في إتاحة خدمات التعليم العالي بجودة وتنافسية عاليتين، جاري العمل على تسويق هذه الخدمات على المستوى الإقليمي والدولي وبما يعمل على زيادة نسبة الطلاب الوافدين من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي من ٢,٨٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى حوالي ٨,٥٪ عام ٢٠٣٠ وبما يعمل على زيادة الحصيلة الدولارية لهذه الصادرات الخدمية [شكل رقم (٥٧)].

شكل ٥٧ تطور نسبة الطلاب الوافدين من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي (٪)

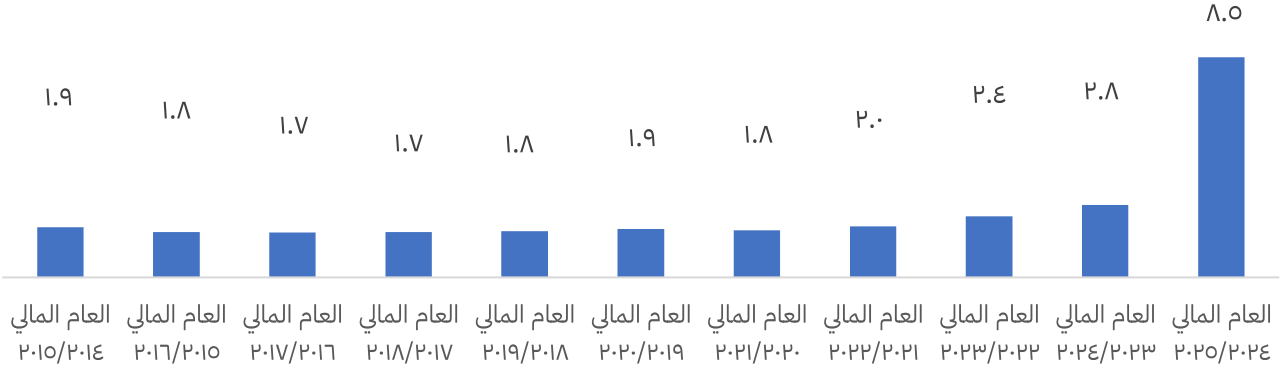

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

زيادة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم العالي:

تعمل الحكومة على تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تقديم خدمات التعليم الجامعي، حيث تستهدف زيادة نسبة الطلاب المقيدين في الجامعات الخاصة من إجمالي الطلاب من ٧٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى ١٥٪ عام (٢٠٣٠/٢٩) [شكل رقم (٥٨)].

شكل ٥٨ تطور نسبة الطلاب بالجامعات الخاصة من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي (٪)

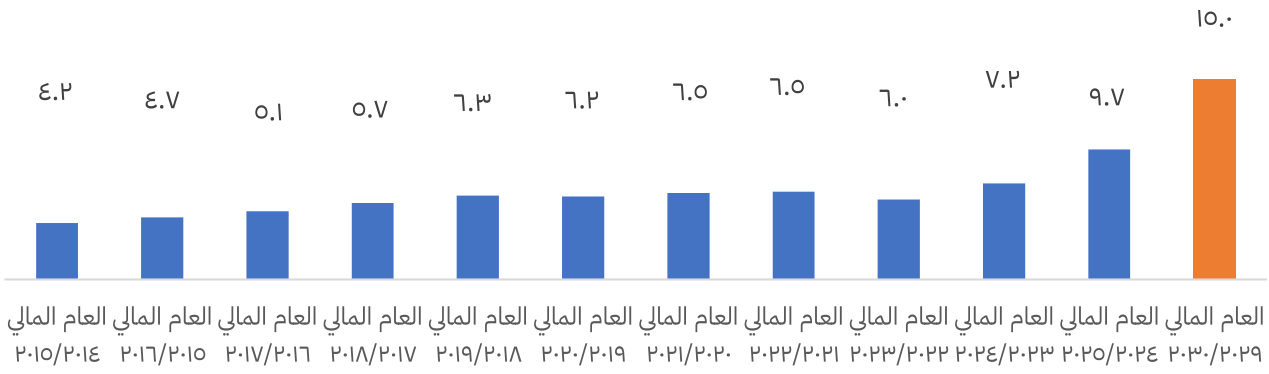

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

التوسع في دمج الاستدامة البيئية في الجامعات المصرية:

تستهدف الحكومة مواصلة جهود تطبيق الاستدامة البيئية في الجامعات المصرية، والتي نتج عنها زيادة عدد الجامعات المدرجة في تصنيف UI Green Metric من جامعتين فقط عام ٢٠١٣ إلى ٣٦ جامعة عام ٢٠٢٤ تشكل ٢٨٪ من الجامعات المصرية، وصولاً إلى ٥٠٪ عام ٢٠٣٠، وبما يساهم في تحسين الظروف الصحية والبيئية داخل الجامعات من خلال زيادة نسبة المسطحات الخضراء، وخفض البصمة الكربونية والمائية، والتوسع في إدخال نظم النقل المستدامة، وتطبيق منظومة لجمع وتدوير المخلفات.

مواءمة مُخرجات منظومة التعليم ومتطلبات سوق العمل:

شهدت القوى العاملة نموًا ملحوظًا خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث تجاوزت ٣٣,٦ مليون فرد في عام ٢٠٢٥/٢٤، بالمُقارنة بحوالي ٣١ مليون فرد عام ٢٠٢٣/٢٢. ورغم التزايُد المُطرد في عرض القوى العاملة الناجم عن النمو السُكّاني السريع، إلا أن الدولة حرِصت دومًا على توسيع الطاقة الاستيعابيّة لسوق العمل من خلال تسريع عجلة نمو الأنشطة الاقتصاديّة، وبخاصة الأنشطة كثيفة العمل، ومع توفير الدعم المُتواصل للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر، الأمر الذي أسفر عن تزايُد أعداد المُشتغلين ليُسجّل ٣١,٦ مليون فرد في عام ٢٠٢٥/٢٤ قياسًا بحوالي ٢٨,٨ مليون فرد عام ٢٠٢٣/٢٢. ونظرًا لتنامي مُستويات التشغيل بمُعدّلات أسرع مُقارنة بالقوى العاملة، فقد تراجعت مُعدّلات البطالة لمُستويات مُنخفضة سجّلت ٦,١٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ [جدول رقم (٨)]، وهو ما يُعد إنجازًا طيبًا قياسًا بمُعدّلات البطالة السابقة، والتي بلغت ٩,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول ٨ تطوّر القوى العاملة والمُشتغلين والبطالة خلال الفترة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤) (ألف فرد)

البيـــــان	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤
قوّة العمل	٣٠٩٦٩	٣١٤٢٣	٣٣٦١٤
المُشتغلون	٢٨٨٠٠	٢٩٣٦٥	٣١٥٥٩
المُتعطّلون	٢١٦٩	٢٠٥٨	٢٠٥٥
مُعدّل البطالة (٪)	٧	٦,٥	٦,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ورغم تحسّن المُؤشّرات الكليّة للتشغيل وتأثيراتها الإيجابيّة، من حيث خفض مُعدّلات البطالة في صورتها الإجمالية، إلا أن التعمّق في تحليل هيكل سوق العمل يُبرِز وجود اختلالات عديدة في هذا السوق، ترتبط بشكل مُباشر وصريح بمُخرجات منظومة التعليم، وما يُطلق عليه بالكفاءة الخارجيّة للنظام التعليمي، ويُمكِن رصد أهم هذه الاختلالات في الآتي:

أولًا: التفاوتات النوعيّة الكبيرة في مُعدّلات المُشاركة في العمل ومُعدّلات البطالة

- يُوجد تبايُن واضح في هذه المُعدّلات بين الذكور والإناث. فكما هو مُوضّح في الجدول رقم (٩)، فقد بلغ مُتوسّط مُشاركة الإناث نحو ١٥٪ - ١٦٪، مُقارنة بنسبة قاربت ٧٠٪ في حالة الذكور، دلالة على ضعف مُشاركة المرأة في قوّة العمل، ومن ثم في النشاطات الاقتصاديّة، وهو ما يُستدل عليه أيضًا ارتفاع مُعدّلات البطالة بين الإناث والتي سجّلت نحو ١٦٪ عام ٢٠٢٥/٢٤، مُقارنة بمُعدّل ٣٫٥٪ فقط في حالة الذكور، وهو ما يُمثّل هدرًا كبيرًا في الطاقات التشغيليّة للإناث، وبخاصة أن مُعدّلات التحاقهم بالجامعات تُعادِل المُعدّلات المُناظرة للذكور. ويُمكِن تفسير هذه الظاهرة جزئيًا – إذا ما استبعدنا تأثير الأعراف والعادات الاجتماعيّة السائدة، وبخاصة في المناطق الريفيّة التي تُفضّل الزواج المُبكّر للإناث وعدم الانضمام الاختياري لسوق العمل فيُمكن الاستدلال باعتبارات أخرى أكثر ارتباطًا بمُخرجات النظام التعليمي، منها تزايُد أعداد الخريجات في مجال العلوم الإنسانيّة بوجه عام، قياسًا بالعلوم الطبيعيّة، وهو ما يفوق مُتطلّبات سوق العمل، ومنها كذلك ما يتعلّق بنقص الكفاءات والخِبرات العمليّة لعدم حصولهن على البرامج التدريبيّة التمهيديّة اللازمة لالتحاقهن بالعمل [جدول رقم (٩)].

جدول ٩ مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي حسب النوع من أعوام الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪)

العام/ مُعدّل المُساهمة في النشاط	ذكور	إناث	متوسط عام
٢٠١٩/١٨	٦٦,٩	١٥,٥	٤١,٩
٢٠٢٠/١٩	٦٥	١١,٧	٣٨,٩
٢٠٢١/٢٠	٦٧,٧	١٤,٥	٤١,٩
٢٠٢٢/٢١	٦٩	١٥	٤٢,٦
٢٠٢٣/٢٢	٦٩,٢	١٥,٥	٤٣
٢٠٢٤/٢٣	٦٩,٧	١٥,٩	٤٣,٤
٢٠٢٥/٢٤	٦٩,٨	١٩,٨	٤٥,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

جدول ١٠ تطوّر مُعدّلات البطالة النوعيّة خلال أعوام الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪)

العام المالي	مُعدّلات البطالة			نسبة الفجوة النوعيّة (إناث/ ذكور) (نقطة مئويّة)
	ذكور	إناث	جُملة	
٢٠٢٠/١٩	٨,٥	١٦,٢	٩,٦	٧,٧
٢٠٢١/٢٠	٥,٧	١٥	٧,٣	٩,٣
٢٠٢٢/٢١	٥	١٧,٥	٧,٢	١٢,٥
٢٠٢٣/٢٢	٤,٨	١٧,٣	٧	١٢,٥
٢٠٢٤/٢٣	٤,٢	١٧,٣	٦,٥	١٣,١
٢٠٢٥/٢٤	٣,٥	١٥,٨	٦,١	١٢,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

ثانيًا: انضمام نسبة كبيرة من صِغار وكِبار السن لسوق العمل:

- تبلُغ مُعدّلات المُساهمة ١٦,٥٪ لصِغار السن، ونحو ٢٥٪ لكِبار السن في الفئة (٦٠ – ٦٥ سنة) ونحو ١٤٪ في الفئة ٦٥ سنة فأكثر [شكل رقم (٥٩)].

شكل ٥٩ مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمريّة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٥/٢٤

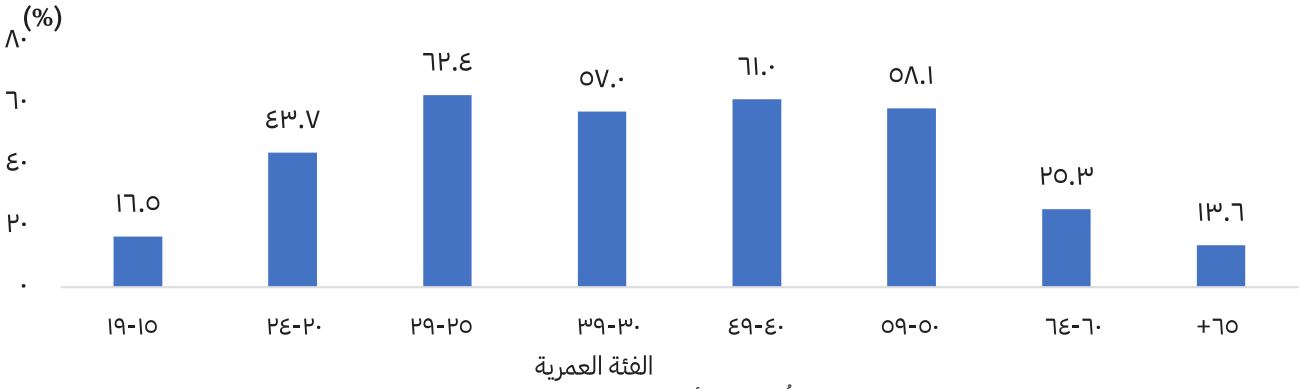

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القُوّة العاملة، (أبريل- يونيو ٢٠٢٥)

- وتعني هذه النِسَب المُرتفعة لمُعدّلات مُشاركة صِغار السن ارتفاع مُعدّل تسرّبهم من التعليم الجامعي، وتفضيلهم المُبكّر للالتحاق بسوق العمل، وبخاصة في الأعمال الحرفيّة، كما أن ارتفاع مُعدّل مُشاركة كِبار السن في سوق العمل، قد يعكِس قصورًا في التغطية التأمينيّة للفئات الأكبر سنًا (٦٥ سنة فأكثر)، والحاجة لمزيدٍ من الحماية والرعاية الاجتماعيّة، كما قد يكون لها تأثيرات سلبيّة على سلم التدرّج الوظيفي ومجالات الترقّي أمام الفئات الشابة.

ثالثًا: ارتفاع مُعدّلات البطالة في الفئة العُمريّة (٢٠ – ٢٤ سنة)، و(٢٥ – ٢٩ سنة)، وهي الفئات العُمريّة الشابة:

- تُشكّل الفئات العُمريّة الشابة أساس الهرم الوظيفي في سوق العمل، والتي يُفترض تزايُد إقدامها على العمل إثر التخرّج من الجامعات والمعاهد المصريّة، وتوفّر مُقوّماتها الوظيفيّة. وهذه الظاهرة – وإن كانت تعكِس مُزاحمة الفئات العُمريّة الأخرى في سوق العمل، ومنها صِغار وكِبار السن، كما سبق الذِكر – إلا أن أحد أسبابها الرئيسة يكمُن في عدم توافُق المُؤهّلات الدراسيّة للخرّيجين مع المُتطلّبات الوظيفيّة لسوق العمل، وبخاصة في ظل التحوّلات التقنيّة الحديثة، وتقدّم تطبيقات الحاسب الآلي وغيره من فنون الاتصال والمعرفة الحديثة التي تتطلّب تسريع إعداد طلبة الجامعات المصريّة على اكتسابها واستيعابها والاستعداد بالمُؤهّلات اللازمة للالتحاق بها، ونخُص بذلك أقسام العلوم الطبيعيّة كالطب والهندسة والصيدلة.

رابعًا: التركّز القطاعي للمُشتغلين في عددٍ محدود من القطاعات والأنشطة الاقتصاديّة

- تُشير بيانات التوزيع النسبي للمُشتغلين وفقًا للنشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ تركّز نحو خُمس أعداد المُشتغلين في قطاع الزراعة، وسُدس العدد في قطاع تجارة الجُملة والتجزئة، ثم قطاعا التشييد والصناعة بنسبة ٢٥٪ معًا، مما يعني أن أربعة قطاعات تستوعب وحدها ما يربو على ٦٠٪ من جُملة المُشتغلين. وإذا أُضيف قطاع النقل والتخزين، ترتفع النسبة الإجمالية إلى ٧٠٪ [شكل رقم (٦٠)]، وهي أنشطة كثيفة العمل، ولا تحتاج غالبيتها لمهارات تخصّصية عالية، كالأنشطة الزراعيّة وأعمال التشييد والبناء، على نقيض القطاعات الأخرى التي تحتاج لمهارات تكنولوجيّة وتخصّصات مهنيّة دقيقة يُمكِن للجامعات المصريّة توفيرها من خرّيجي الكليّات والمعاهد المُتخصّصة.

شكل ٦٠ القطاعات الرئيسة المُستوعبة للمُشتغلين عام ٢٠٢٥/٢٤

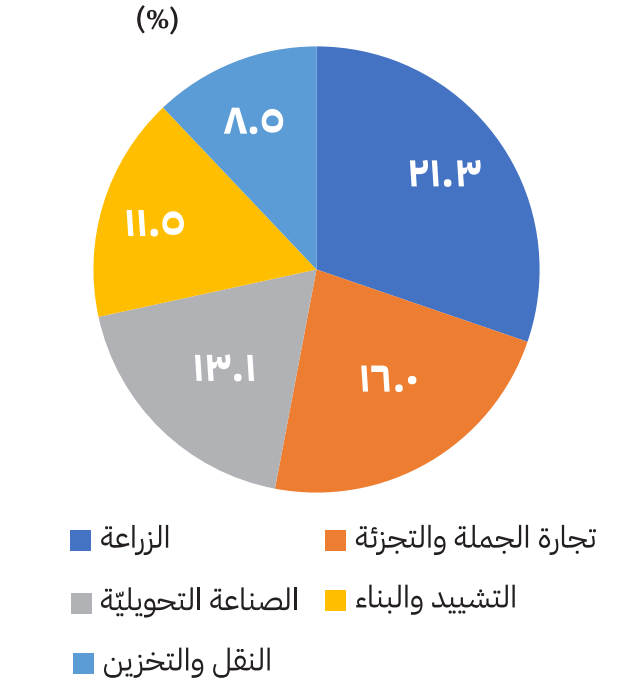

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القُوّة العاملة، (أبريل- يونيو ٢٠٢٥)

خامسًا: انتشار القطاع غير الرسمي:

- يستوعب سوق العمل في مصر نسبة كبيرة من العمالة في القطاع غير الرسمي، وتتفاوت التقديرات بشأن هذه النسبة، حيث تتراوح بين ٣٥٪ و٥٠٪، وهو ما يُقلّل الطلب المُؤسّسي على شهادات مهنيّة رسميّة، لذا تبرُز صعوبة تصميم برامج TVET لتُوازن بين التكوين التقني المطلوب للعمل الرسمي والعمل في اقتصاد غير رسمي غير مُوحّد المعايير.

سادسًا: الحاجة لتطوير نظام التعليم الفني والتكنولوجي:

- رغم إتاحة التعليم الفني في مصر على نطاق واسع لمن يختارون هذا المسار بعد التعليم الأساسي، مدعومًا بنماذج مُتخصّصة وتوسّع في الجامعات التكنولوجيّة، إلا أن هناك تراجُع ملحوظ في المُشاركين في التعليم الفني المُستمر وفي المُلتحقين بالعمل، ولا يزال عديد من المُتعلّمين الشباب يجدون صعوبة في تطوير المهارات الأساسيّة، مما يُؤدّي إلى ارتفاع مُعدّلات البطالة بين المُتعلّمين.
- ومع التسليم بأهميّة التعليم الفني والتكنولوجي ودوره المحوري في دعم سوق العمل، إلا أن هناك عِدّة تحديّات في هذا الشأن، منها الآتي:
  - الصورة الاجتماعيّة السلبيّة التي تُقلّل الإقبال عليه.
  - ضعف التجهيزات العمليّة في كثير من المدارس الفنيّة.
  - ضعف ارتباط التعليم الفني المُزدوج بسوق العمل الفعلي.
  - عدم مُواءمة المناهج لمُتطلّبات القطاعات الإنتاجيّة (الصناعة، الإنشاءات، الكهرباء، الخدمات، اللوجيستيّة) وعدم مُسايرتها للتحوّل الرقمي والأتمتة والذكاء الاصطناعي.
- نقص التمويل وعدم استدامته، مع محدوديّة الاستثمارات في البنية التحتيّة (المعامل، والورش)، وتأهيل المُدرّسين، مما لا يُوفّر التدريب العملي بالمُستوى المُطابق لمُتطلّبات السوق، وبخاصة مع غياب صناديق تمويل طويلة الأجل للتحديث التقني مما يُبطّئ التحوّل إلى نماذج تعليم في مُطابقة للمُجتمع الصناعي.
- ضعف الشراكات المُستدامة مع الصناعة وغياب آليّات تحفيزيّة للشركات المُشاركة.
- غياب منظومة مُوحّدة لمعايير الكفاءة والاعتماد المِهَني والاعتراف بالشهادات.

سابعًا: انتشار ظاهرة البطالة بين حملة المُؤهّلات العليا:

- وفقًا للمُستوى التعليمي، بلغت نسبة المُتعطّلين من الفئات حاملة المُؤهّلات العليا (جامعي أو أعلى) نحو ١٢,٩٪ خلال الرُبع الرابع من عام ٢٠٢٥/٢٤، ومُقابل نحو ٧,٥٪ بين حملة المُؤهّل

فوق المُتوسّط وأقل من الجامعي، وكذلك المُؤهّل المُتوسّط الفني والذي قد سجّل نحو ٤,٢٪.

- وسجّلت مُعدّلات البطالة تصاعُدًا بين الحاصلين على شهادات الثانوية العامة، بلغت ١٠٪ عام ٢٠٢٥/٢٤، ومع تراجُعها في حالة كل من المُؤهّل فوق المُتوسّط والأميين، ومع تصاعُدها في حالة الحاصلين على كل من المُؤهّل الأقل من المُتوسّط وشهادة محو الأميّة [جدول رقم (١١)].

جدول ١١ مُعدّلات البطالة وفقًا لمُستوى التعليم خلال الربع الرابع من عامي ٢٠٢٤/٢٣ و ٢٠٢٥/٢٤ (٪)

الحالة التعليميّة	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤
أمي	١,٢	٢
يقرأ ويكتُب وشهادة محو الأميّة	٤,٧	٢,٦
مُؤهّل أقل من المُتوسّط	٤	٥,١
ثانوية عامة وأزهريّة	٧	١٠,٢
مُؤهّل مُتوسّط فنّي	٥,٧	٤,٢
مُؤهّل فوق المُتوسّط وأقل من الجامعي	٧,٧	٧,٥
مُؤهّل جامعي وفوق الجامعي	١٣,٦	١٢,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

- يتضّح من مُعدّلات البطالة حسب الحالة التعليميّة في الرُبع الرابع في عامي ٢٠٢٤/٢٣ و٢٠٢٥/٢٤ تحقّق أعلى مُعدّلات بطالة بين حملة المُؤهّلات الجامعيّة (١٣٪ - ١٤٪)، وأقلّها في الفئات الأميّة وفئة (يقرأ ويكتُب) (٢٪ - ٣٪)، كما يتضّح ارتفاع المُعدّلات لحاملي الثانوية العامة مُقابل تراجُعها بالنسبة لحاملي المُؤهّلات المُتوسّطة الفنية، ومع شبه استقرار مُعدّلات البطالة لحاملي المُؤهّلات فوق المُتوسّطة عند ٧,٥٪، والمُؤهّلات الأقل من المُتوسّط عند ٥٪.

- والظاهرة الجديرة بالمُلاحظة، أنه في عام ٢٠٢٤/٢٣، شكّل المُتعطّلون من حملة المُؤهّلات الجامعيّة نحو ٤٥٪ من جُملة المُتعطّلين، في حين كانت النسبة المُناظِرة في حالات المُستويات الأدنى من التعليم والأميّة مُنخفِضة، حيث شكّل المُتعطّلون من حاملي المُؤهّلات أقل من المُتوسّط نحو ٩٪ من جُملة المُتعطّلين، ومن يقرأون ويكتبون فقط نحو ٤٪، ونسبة المُتعطلين من الأميين ٢,٧٪، دلالة على أن حملة المُؤهّلات العليا يجدون صعوبة أكبر في الانضمام لسوق العمل، على عكس الفئات الأقل تعلّمًا أو الأميين. فحملة المُؤهّلات العليا يُعانون من ارتفاع مُعدّلات البطالة، بينما الفئات الأميّة وتلك الأقل تعليمًا تشهد مُعدّلات بطالة أكثر انخفاضًا، وهو ما يعني أمرين، أولهما ارتفاع مُعدّلات البطالة مع ارتفاع المُستوى التعليمي (علاقة طرديّة)، وثانيهما أن سوق العمل أكثر مرونة في استيعاب الفئات غير المُتعلّمة أو ذات الحد الأدنى من التعليم، وهو ما يجد تفسيره في انتشار العمالة بالقطاع غير المُنتظِم وتزايُد أعداد العمالة بالقطاعات الخدميّة، وبخاصة الخدمات الشخصيّة والأعمال التي لا تتطلّب كفاءات أو مهارات تعليميّة. وتتجلّى خطورة هذه الظاهرة فيما يترتّب عليها من هدر للاستثمارات التي وجِهَت للتعليم الجامعي وتنمية رأس المال البشري، فضلًا عن خطورتها في تحفيز خريجي الجامعات المصريّة على الهجرة للخارج بحثًا عن فُرص أفضل للعمل والدخل، وهو ما تعكسه مُؤخّرًا ظاهرة هجرة أعداد ليست بقليلة من الأطباء المصريين للعمل بالخارج، سواء في الدول العربيّة أو الأوروبيّة أو الولايات المُتحدة وكندا.

- وهذه الاختلافات في مُعدّلات البطالة بحسب المُستوى التعليمي تُشير بوجه عام إلى عدم توافُق مُخرجات المنظومة التعليميّة مع مُتطلّبات سوق العمل.

- ويُمكِن إيجاز أهم صور الاختلالات والفجوات القائمة بين مُخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي ومُتطلّبات سوق العمل في الآتي:

١) الفجوة بين حجم الخريجين وطلب سوق العمل، حيث يفوق عدد الخريجين الجامعيين سنويًا عدد الوظائف المُناسبة المُتاحة في سوق العمل بدرجةٍ كبيرة، في ظل التوسّع في القبول الجامعي، الأمر الذي يترتّب عليه ضغوطًا على سوق العمل، وما يُولّده من وفرة في العرض، مع نقصٍ في الطلب على التخصّصات التي لا تتوافق مع احتياجات الاقتصاد. وما يُسفِر عنه ذلك من تنامي البطالة بين حملة الشهادات.

٢) اختلالات هيكليّة داخل منظومة التعليم الجامعي، نتيجة هيمنة التخصّصات النظريّة على حساب المجالات التطبيقيّة والتكنولوجيّة، واستمرار التركيز على التوسّع الكمّي في الالتحاق بالجامعات – وبخاصةٍ الأدبية والنظرية – مع غياب التخطيط القائم على احتياجات سوق العمل.

٣) محدوديّة القُدرات التطبيقيّة وضعف البنية التحتيّة للتعليم العملي، مما يخلُق فجوة بين المهارات المُكتسبة نظريًا والمهارات اللازمة فعليًا للصناعة والخدمات الحديثة، خاصة في القطاعات عالية التقنية مثل الإلكترونيّات، الميكاترونيكس، تحليل البيانات، وتكنولوجيا المعلومات.

٤) اتساع الفجوة المُؤسّسية بين الجامعات والصناعة، مما يُؤدّي إلى غياب أو تراخي مُشاركة القطاع الخاص في صياغة التخصّصات أو توصيف الوظائف، وبالتالي عدم تغذية الجامعات بالتخصّصات والمهارات المطلوبة لتعديل وتكييف مناهجها على هذا الأساس.

٥) غياب نظام فعّال لمُتابعة سوق العمل وبيانات دقيقة عن احتياجاته، في ظل عدم توافُر آليّات مُنتظمة لجمع معلومات عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والمهارات والتخصّصات الفنيّة والمِهنيّة.

٦) اختلالات هيكلية في سوق العمل ذاته، تُحِد من فُرص التوظيف، ومن أهمّها:

- **هيمنة القطاع غير الرسمي** الذي يستوعب نسبة كبيرة من العمالة – كما سَبَق الذِكر – ولكنه لا يطلب مهارات مُتقدّمة، وبالتالي لا يشجع الشباب على اكتساب تعليم عالي الجودة.
- **تركّز النمو الاقتصادي في قطاعات مُنخفضة الإنتاجيّة** (المُقاولات، التجارة، الخدمات الأساسيّة) بدلاً من قطاعات عالية التقنية التي تعتمد على مهارات جامعيّة أو تكنولوجيّة مُتقدّمة.
- **ضعف الطلب على العمالة الماهرة** مُقارنة بالعرض الكبير من الخريجين.
- **عدم توفّر نظام عام لتقييم المهارات** يربط شهادات الخريجين بمعايير مهنيّة مُعتمدة.

ثامنًا: اتساع التفاوتات في مُعدّلات البطالة بين الأقاليم الجُغرافيّة

- يُلاحظ من الجدول رقم (١٢) استقرار مُعدّلات البطالة في المُحافظات الحضريّة عند مُستوياتها المُرتفعة (١٢٪)، وكذلك في حضر الوجه البحري والوجه القبلي وحضر مُحافظات الحدود قياسًا بمُعدّلات البطالة بالريف المُناظِر، وهو ما يعكِس التفاوتات الكبيرة في المُعدّلات بين الحضر والريف، دلالة على قصور سوق العمل في المناطق الحضريّة عن استيعاب عرض القوى العاملة قياسًا بالتجمّعات الريفيّة التي تسمح طبيعة أنشطتها بامتصاص فائض العمالة في السوق، بصورة أو بأخرى، وإن كان ذلك على حساب مُستويات الإنتاجيّة.

جدول ١٢ مُعدّلات البطالة بالأقاليم الجُغرافيّة على امتداد الفترة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪)

الأقاليم الجُغرافيّة	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤
المُحافظات الحضريّة	١١,٧	١١,٥	١٢,١
حضر الوجه البحري	٨,٥	٩,٢	٦,٢
ريف الوجه البحري	٥,١	٤,٤	٢,٩
حضر الوجه القبلي	٩,٢	٨,٤	٩,٧
ريف الوجه القبلي	٤	٣,١	٣,٧
حضر مُحافظات الحدود	١٥,٩	١٣,٣	١٠,٦
ريف مُحافظات الحدود	٦	٧	٧,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

آليّات مُواجهة الإصلاحات الهيكليّة في سوق العمل

- إدراكًا للاختلالات القائمة في سوق العمل، ولعدم التوافُق التام بين منظومة التعليم ومُخرجاتها ومُتطلّبات سوق العمل، فقد اعتمد المجلس الأعلى للجامعات في فبراير ٢٠٢٥ الإطار المرجعي الاسترشادي للتعليم الجامعي والعالي لمصر برؤية مُتكاملة شموليّة تعمل على ربط التعليم بالمُتغيّرات السريعة في العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي في ضوء المعايير العلميّة والأكاديميّة العالميّة، ويعمل على ربط المناهج الدراسيّة الحالية بالكليّات والمعاهد بآليّات التدريب والتأهيل لريادة الأعمال في ضوء احتياجات سوق العمل الحالية والمُستقبليّة، وبما يُلبّي مُتطلّبات الوظائف المُستقبليّة. ويهدِف الإطار المرجعي إلى تحويل دور الطالب إلى مُتفاعل نشِط ومُحفّز للإبداع، مما يُنشئ بيئة تعليميّة مرنة تُعزّز الاندماج في سوق العمل، وتُسهِم بصورة إيجابيّة في تصويب الاختلالات القائمة في سوق العمل.
- حرصًا من الدولة على التصدي للاختلالات القائمة في سوق العمل، فقد تبنّت إصلاحات وإجراءات تدخليّة لتصويب أوجه القصور الحاليّة، نذكر منها:
  - إجراء إصلاحات هيكليّة لتحوّل الاقتصاد نحو قطاعات أكثر إنتاجيّة عالية القيمة، وهو ما يترتّب عليه خلق وظائف مهاريّة حيويّة ويُقلّل من الاعتماد على القطاعات مُنخفضة الإنتاجيّة، ويأتي هذا التوجّه مُتوافقًا مع مُتطلّبات نموذج النمو الاقتصادي الحديث، والأولويّات التنمويّة القطاعيّة والتوجّه نحو التركيز على الأنشطة القابلة للتجارة والتداول.
  - استكمال بناء نظام وطني لمعلومات سوق العمل يُحقّق الربط بين التعليم والتوظيف من خلال إنشاء وتجهيز منصّات وطنيّة تربط الجامعات والمدارس الفنية والقطاع الخاص ووزارات العمل والتعليم لتوفير بيانات فوريّة عن الوظائف والمهارات المطلوبة.
  - ربط الجامعات المصريّة بمُؤسّسات ومراكز البحث العلمي لضمان تطويع المناهج التعليميّة بحسب المُستحدثات وتطوّرات البحث العلمي وفي المجالات التخصّصيّة العلميّة الدقيقة التي يتنامى الطلب عليها في سوق العمل، والتي شهِدَت تقدّمًا تكنولوجيًا وعلميًا سريعًا في الأعوام الأخيرة، ونذكُر على سبيل المثال في المجال الطبّي البحوث الطبيّة المعنيّة بالأمراض الوراثيّة، وأمراض الفيروسات، وتطوير اللقاحات والأمصال لمُواجهة حالات انتشار الأوبئة، وهو ما يتطلّب بدوره تكثيف الاهتمام بتطوير الجامعات الحكوميّة القائمة وتطوير المعامل والبنية التحتيّة.

- التوسّع في البحوث التكنولوجيّة وربط الجامعات المصريّة بشبكات اتصال مُوحّدة، وربط الكليّات المُناظِرة في سجّل الجامعات بشبكة إنترنت فيما بينها لتبادُل الخبرات وتبادُل المعلومات، وربطها بالجامعات والمراكز البحثيّة الدوليّة للاستفادة من خِبراتها، وبخاصة في مجالات كليّات الطب والكليّات العمليّة الأخرى ، بما يتوافق ومُتطلّبات سوق العمل.
- مُواصلة تحديث المناهج والتوسّع في التدريب المزدوج وتطبيق الإطار الوطني للمؤهّلات في مجال التعليم الفني والتكنولوجي.
- تطوير منظومة التدريب المُستمر من خلال توفير المنح التدريبيّة والتوسّع في مراكز تميّز للمهارات الرقميّة وبرامج التأهيل المهني.
- تشجيع مُشاركة القطاع الخاص (مراكز تدريب وتأهيل وجامعات خاصة) في الفروع والتخصّصات العلميّة ذات الصلة)، وكذا في إنشاء المراكز البحثيّة، مع توفير حوافز ضريبيّة والحصول على منح دوليّة.
- زيادة الإنفاق على التعليم الجامعي وبخاصةٍ الجامعات التكنولوجيّة، وكذلك التوسّع في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير تدريجيًا للوصول إلى ٢-٣٪ من الناتج المحلي، مع تخصيص ميزانيّات طويلة الأجل لمشاريع استراتيجيّة، مُقارنة بالنسبة الحاليّة (١,٢٪ من الناتج)، مع ربط جميع أوجه الإنفاق بجودة المُخرجات التعليميّة، ومع مُراعاة توزيع الاعتمادات الاستثماريّة بين الجامعات ومراكز البحث في المُحافظات، لتقليل الفجوة بين المناطق الجغرافيّة.
- التوسّع إنشاء مراكز تميّز بحثيّة مُتخصّصة في المجالات الاستراتيجيّة مثل التكنولوجيا الحيويّة، الذكاء الاصطناعي، والطاقة المُتجدّدة.
- تشجيع ريادة الأعمال من خلال حاضنات الأعمال والمُسرّعات الجامعيّة.
- التوسّع في تطبيق براءات الاختراع ومُتابعة المشاريع البحثيّة حتى تتحوّل إلى مُنتجات قابلة للتسويق.
- مُواصلة التنسيق بين الجامعات ومراكز البحث لتجنُب الازدواجيّة واستغلال الموارد بكفاءة لتعزيز الثقافة التعليميّة البحثيّة ومُؤشّراتها.
- إنشاء نظام تقييم أداء للجامعات وللبحث العلمي يرتبط بالتمويل والترقيّات، ويقيس جودة التعليم العالي والأبحاث ومُخرجاتها.
- التركيز على إزكاء روح الإبداع والابتكار، مع إدخال التكنولوجيا كعُنصر تعليمي أساسي لتحقيق التميّز في كافة مجالات سوق العمل.
- وضع إطار استراتيجي متكامل لتنمية سوق العمل بما يضمن تحقيق انتقال عادل وفعّال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات، مع الحفاظ على حقوق العمال وحماية الفئات الأكثر احتياجاً، من خلال تبني سياسات شاملة تعزز الحماية الاجتماعية وتطور المهارات وتدعم الابتكار والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز البنية المؤسسية وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- إطلاق نظام وطني لرصد وتحديث مسوحات وبيانات القوى العاملة، وتوفير الإطار المؤسسي والتشريعي اللازم لبناء وتطوير هذا النظام، بما يسمح بإلزام المنشآت بتسجيل البيانات والمعلومات الدقيقة.
- إصلاح أنظمة الحد الأدنى للأجور لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل، ولتحسين مستوى المعيشة، على أن يكون تعديل الأجور الدنيا بشكل دوري ليتناسب مع معدلات التضخم، وعلى النحو الذي يعكس التكاليف الحقيقية للمعيشة .

- التحول من نموذج التأمين التقليدي إلى الحماية الاجتماعية الشاملة، التي تضمن الحد الأدنى من الدخل والخدمات الأساسية للجميع، وتوسيع التغطية القانونية والفعلية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص، والاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية كوسيلة للتنمية الاقتصادية وليس فقط كأداة للمساعدة.

- إصلاح نظم التأمينات الاجتماعية من خلال توسيع التغطية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال آليات مرنة ومبسطة، وتحسين نظم الحوكمة والرقابة المالية، وإدخال أنظمة تقاعد مرنة ومحددة المساهمات لجذب العاملين الشباب.

- دمج العمالة غير الرسمية تدريجياً في الاقتصاد الرسمي ضمن أطر الحماية القانونية والاجتماعية، من خلال الحوافز الضريبية، والتأمينات، وتبسيط إجراءات التسجيل، وابتكار صيغ تعاقد مرنة مثل العمل الحر والمنصات الرقمية، بما يعزز الامتثال دون الإضرار بالأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

- ربط السياسات الاستثمارية والتشغيلية بأهداف التنمية المستدامة من خلال توجيه الحوافز الاقتصادية والاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الخضراء والرقمية كثيفة التشغيل بما يضمن خلق فرص عمل لائقة، ويحقق التوازن بين الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وذلك وفق نهج «التحول العادل» الذي أقرته منظمة العمل الدولية كإطار مرجعي شامل السياسات العمل في ظل التغير المناخي.

- إطلاق برامج إعادة تأهيل رقمية للعاملين في المهن والقطاعات الأكثر عرضة للذكاء الاصطناعي، وتطوير شراكات مع الجامعات ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص لإعداد محتوى تدريبي معتمد في الذكاء الاصطناعي.

- إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في خدمات التشغيل وإنشاء مرصد وطني للمهارات الناشئة، وتطوير أطر تنظيمية وتشريعية متقدمة لضمان استخدام أمن ومسؤول للذكاء الاصطناعي، تشمل حماية الخصوصية وحقوق الأطفال والعمال.

- تحفيز الأبحاث التطبيقية في الذكاء الاصطناعي داخل الجامعات لربط مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل الرقمي، وتطوير حاضنات أعمال تربط الخريجين بالاقتصاد الرقمي، وتحفيز المشروعات الناشئة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

تحقيق العدالة الثقافية وتنمية المهارات والقدرات الإبداعية وترسيخ القيم المجتمعية:

انطلاقاً من أن «المواطن هو محور التنمية»، فإن تحقيق التنمية البشرية بمفهومها الشامل، تقتضي بالضرورة ترسيخ منظومة قيم ثقافية ومجتمعية إيجابية مُساندة، وأن يتسلح بالعلم والمعرفة ومهارات المستقبل، وأن تتاح لديه الفرصة للابتكار والإبداع، لذا تولي الدولة أهميةً لبناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع مُعطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري، وتأمين حقه في إنتاج وممارسة الثقافة، على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد القومي وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً، وبما يعمل على تحويل المواطن من «مُتلقي للثقافة» إلى «صانع للثقافة».

كما يُعد قطاع الخدمات الثقافية من الركائز الأساسية لبناء الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء، بما يساهم في الحفاظ على التراث الحضاري وترسيخ منظومة القيم في المجتمع، فضلاً عن تعزيز القوة الناعمة لمصر دولياً.

كما يلعب قطاع الثقافة دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال زيادة مساهمة الصادرات

الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الاستثمار في الثقافة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ونشر الوعي بأهمية الحفاظ على المشروعات التنموية والاستراتيجية التي تنفذها الدولة، وتعزيز الهوية والانتماء الوطني من خلال توفير الخدمات الثقافية، خاصة في المناطق الأكثر احتياجاً، ولذوي الهمم، والمساهمة في محاربة التطرف ونشر قيم التسامح في المجتمع، وتعزيز القيم الإيجابية في المجتمع، وتحقيق العدالة الثقافية، مع إيلاء أولوية لمواجهة الممارسات الضارة بالمرأة في المجتمع، ونشر الوعي البيئي من خلال الأنشطة والفعاليات الثقافية، ودعم منتجات الحرف البيئية والتراثية.

موصلة الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الداعمة للعدالة الثقافية:

لاشك في أن الثقافة حق لكل مواطن تكفله الدولة وتدعمه بإتاحة الموارد الثقافية بجميع أشكالها للحفاظ على الهوية الثقافية بروافدها الحضارية المتنوعة، بما يتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد في مادته رقم (٢٧) أن» لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه »، وفي المادة ذاتها أن «لكل شخص الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه».

وتُعد الثقافة العنصر المُؤسس لهوية المجتمع المصري، وباعتبار أن ترسيخ الثقافة في صميم سياسات التنمية، وهي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، فقد تم إدراج الثقافة لأول مرة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وذلك ضمن أهداف التنمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥.

وأكد الدستور المصري (٢٠١٤) أن الدولة تلتزم بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة، وكذلك المادة ٤٨ التي نصَّت على أن «الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك. وتولي اهتماماً خاصاً بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً.

وفي هذا السياق، اتخذت الدولة العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، يُذكر منها:

- القانون رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١٧ والذي يهدف إلى إتاحة المواد الثقافية في شتى مجالات الفنون والآداب ونشرها، ونص القانون على إعادة تنظيم المجلس الأعلى للثقافة، والذي نص على «تخطيط السياسة العامة للثقافة في حدود السياسة العامة للدولة، والتنسيق بين الأجهزة الثقافية في أوجه نشاطها المختلفة، لذا فهو بمثابة سبيل لإعداد استراتيجية جديدة فيما يتعلق بمجال رعاية المبدعين في الفنون والعلوم الاجتماعية.
- وافق مجلس النواب في أغسطس ٢٠٢٠ على مشروع القانون الذي تقدمت به وزارة الثقافة إلى مجلس الوزراء لاستحداث جائزة جديدة تحت مُسمى «جائزة الدولة للمبدع الصغير » تُمنح سنويًّا لمن يقدم منتجاً فكرياً أو مادياً مبتكراً، ولم يتجاوز عمره ١٨ عاماً في مجالات الثقافة والفنون.

وحققت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، العديد من الإنجازات الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافة والحضارية وتعزيز القيم الإيجابية في المجتمع والعدالة الثقافية، حيث شرعت في تنفيذ عدة مبادرات لتعزيز هذه القيم من خلال مشروعات عديدة منها «سينما الشعب، عاش هنا، ذاكرة المدينة، حكاية شارع، ثقافتك في بيتك، المؤلف المصري».

ويُعد تحقيق العدالة الثقافية أحد المحاور الاستراتيجية لجهود الدولة المبذولة خلال السنوات الماضية، بهدف توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، حيث تم تنفيذ كافة الفعاليات والأنشطة والمعارض الثقافية والفنية في مختلف محافظات الجمهورية.

ويمكن التأكيد على أن مصر هي قلب الثقافة العربية والإسلامية، لذا تم اختيار محافظة الأقصر كعاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠١٧، ضمن مشروع العواصم الثقافية العربية الذي تُشرف عليه «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» (ألكسو).

وفي إطار السعي للنهوض بقطاع الثقافة، قامت الدولة المصرية بتنفيذ العديد من المشروعات وإطلاق المبادرات المختلفة التي تُسهم في تحقيق تلك الغاية على مدار السنوات الماضية، حيث عملت على إحلال وتجديد بعض المنشآت الثقافية، ورفع كفاءة وإعادة تأهيل وتأمين البعض الآخر، إضافة إلى إدراج منشآت جديدة ضمن الخدمة الثقافية، فضلاً عن المشروعات الاستراتيجية، أبرزها مدينة الفنون والثقافة في العاصمة الإدارية الجديدة، والتي تعد بمثابة منارة للإبداع الفني والفكري والثقافي، وفقًا لأحدث المواصفات العالمية وأرقى التصميمات المعمارية، ومركز مصر الثقافي الإسلامي (مسجد مصر)، والذي يُعد أهم المشروعات التي تم إنشائها في العاصمة الإدارية الجديدة ليكون مركزاً إسلاميّاً يهدف إلى النمو الفكري والثقافي والديني والاجتماعي، ومحاربة الأفكار المتطرفة.

هذا، وقد تم تطوير العديد من المتاحف الثقافية، أبرزها متحف محمد محمود خليل بمحافظة الجيزة، ومتحف قيادة الثورة بمحافظة القاهرة، علاوةً على إحلال وتجديد العديد من المسارح ودور العرض السينمائي، منها مسرح ٢٣ يوليو بمحافظة الغربية، مسرح الغد بمحافظة الجيزة، كما تم إحلال وتجديد سينما موط في الوادي الجديد.

وفي الإطار ذاته، نجحت الدولة المصرية في تسجيل ١٠ عناصر على قوائم اليونسكو للتراث غير المادي وهم السيرة الهلالية، والتحطيب، والممارسات المرتبطة بالنخلة، وفنون الخط العربي، والنسيج اليدوي في صعيد مصر، الفنون المرتبطة بالنقش على المعادن «النحاس والفضة والذهب»، الأراجوز، الاحتفالات المرتبطة برحلة العائلة المقدسة، الممارسات الخاصة بالحناء وآلة السمسمية والتي تهدف إلى لفت أنظار العالم لتراث مصر العظيم، وكذلك رفع الوعي بأهمية التراث.

ويعد التكنولوجيا والإبداع يُعدان أحد الضمانات الرئيسية لنجاح خطط التنمية المستدامة، إذ يسهما في مواكبة أحدث التطورات العالمية، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي الدولية، مع إيلاء أهمية لتحويل المعرفة والابتكارات لخدمات ذات قيمة اقتصادية مرتفعة بما يسهم في تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة.

ومن هذا المنطلق، الارتقاء بجودة العملية التعليمية، يساهم في تحقيق التنمية البشرية للشباب، ويجعلهم متميزين في مجالات سوق العمل المختلفة، من خلال استحداث أنماط تعليمية وتقنية تكنولوجية تواكب الثورة الصناعية الرابعة، ومواكبة المعايير العالمية في التعليم والتعلم، فضلاً عن تطوير المنظومة المؤسسية للبحث العلمي، ورعاية الموهوبين خاصةً في مجال الابتكار، كل ذلك في إطار بيئة علمية أكاديمية تشجّع الابتكارات والاستكشافات.

كما تبرز أهمية تعميق التنمية التكنولوجية، وتحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي، فضلاً عن العمل على الارتقاء بتصنيف مصر في المؤشرات الدولية على غرار مؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر المعرفة العالمي، وتعظيم الاستفادة من شركاء التنمية لتوفير المنح لمجالات البحث العلمي ودعم القدرات وعقد الشراكات مع الجهات البحثية الدولية، وإيجاد شراكات دولية مع الجهات البحثية المختلفة للعمل على نقل الخبرة والتكنولوجيا من خلال برامج توأمة مع الجهات المناظرة.

وفي السياق ذاته، تولي الحكومة أولوية لتحقيق العدالة الرقمية بتوفير الإنترنت بأسعار تلائم جميع فئات المجتمع في كل المناطق الجغرافية، وإتاحة القدرة والكفاءة اللازمة لجميع الأفراد للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، ونشر ثقافة الأمن السيبراني ورفع درجة الوعي بالمهارات اللازمة للتعامل مع العالم الرقمي والحفاظ على المعلومات، والتوسع في إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة في مجال الأمن السيبراني، ومواصلة برامج تعزيز القدرات الرقمية، وتعزيز تعليم النشء البرمجة وعلوم

البيانات والذكاء الاصطناعي والمبادرات الخاصة بخفض الأمية الرقمية، والتوسع في إنشاء مدارس «WE» للتكنولوجيا التطبيقية بمختلف محافظات الجمهورية، للوصول إلى مجتمع رقمي وآمن ومُستدام، مع ضمان حماية البيانات وخصوصية المستخدمين.

كما أنه في ضوء ما شهدته العمليات الإنتاجية من تغيرات، نتج عنها توقع اختفاء العديد من الوظائف الحالية، بينما تنشأ وظائف جديدة في المستقبل من بينها الوظائف الخضراء، جاري تعزيز جاهزية الدولة لهذه التغيرات من خلال تطوير الهياكل الإنتاجية وتحديث المهارات والكفاءات المطلوبة لمواكبة متطلبات المستقبل. وفي هذا الإطار، تؤكد اقتصاديات المعرفة على أن الإنسان يظل المحرّك الأساسي لجميع عمليات التطور التكنولوجي، مما يستدعي الاستثمار في تطوير الإمكانات البشرية وبناء القدرات وربطها باحتياجات التنمية. ومن خلال زيادة الإنفاق على التعليم، ورفع مستوى كفاءة الخريجين من المدارس الفنية والجامعات، والتوسع في التدريب المهني، لتوفير العمالة المؤهلة للوظائف الجديدة، الأمر الذي يسهم في خلق فرص عمل لائقة ويعزز الابتكار في العملية الإنتاجية.

ويعد الاستثمار في بناء المهارات الرقمية والتكنولوجية ضمن توجه أوسع نحو التحول الرقمي، حيث أن النمو الاقتصادي يتطلب موارد بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا، وكذا الاستفادة من البنية التكنولوجية الحديثة التي نفذتها الدولة خلال السنوات الماضية، وبما يعمل على سد الفجوة الرقمية بين الأفراد والأسر والشركات والمناطق الجغرافية على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بتعزيز فرص الوصول إلى التكنولوجيا واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير المهارات المستقبلية بما يتماشى مع احتياجات الأسواق المتغيرة يعد أداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سوق العمل العالمي يواجه تحديات ناتجة عن التغيّر التكنولوجي، وتزايد الميكنة والتقنيات الجديدة

والتحول الرقمي، وسيترتب على ذلك اختفاء أعداد كبيرة من الوظائف الشائعة وظهور وظائف جديدة، ويتطلب ذلك مزيداً من الاستثمار في العنصر البشري وتبني نظم التعليم التي تحفز المعرفة والابتكار، لإعداد الشباب بالمهارات والفرص اللازمة للمستقبل.

مواصلة الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الداعمة لتعزيز الابتكار والإبداع:

قامت الدولة المصرية بالعديد من الخطوات خلال السنوات الماضية لتعزيز الابتكار والإبداع والتكنولوجيا والبحث والعلمي، وأطلقت مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات في هذا الإطار، يُذكر منها:

- **الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٩):** من خلال مسارين، الأول يتعلق بتهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار في البحث العلمي، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية، من خلال تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمي وسياساتها، ودعم قضايا الملكية الفكرية والضوابط المهنية، وصياغة هيكل تنظيمي فاعل لمنظومة البحث العلمي يحدد المسئوليات والمهام والعلاقات البينية بين جميع الأطراف المعنية بالبحث العلمي، ودعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للارتقاء بالبحث العلمي، والارتقاء بجودة البحث العلمي ودعم الاستثمار فيه، ونشر الثقافة العلمية العالية في المجتمع وربط التعليم بالبحث العلمي لتكوين عقلية علمية تدعم التفكر العلمي، وتعزز ثقافة البحث العلمي لدى الطالب.

أما المسار الثاني يتعلق بإنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، من خلال تمكين التطبيقات التكنولوجية، وتطوير وبناء القدرات في العلوم البينية والمتداخلة والمستقبلية، مثل النانو تكنولوجي والبيو تكنولوجي والمعلوماتية الحيوية، وعبور الفجوة الرقمية والمعلوماتية، وتمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصال لبناء مجتمع متطور وحديث، ورسم أفقه المستقبلية.

- **الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢١):** والتي تتضمن ٦ برامج رئيسية، أهمها تعزيز ثقافة المجتمع حول الأمن السيبراني بالتركيز على البرامج التوعوية للطلاب والبرامج المتخصصة بالعاملين في مجال الأمن السيبراني، وتشجيع البحث العلمي وتعزيز الابتكار والنمو، بالتركيز على إنشاء حاضنات للمشاريع الصغيرة في مجال الأمن السيبراني، وزيادة عدد مقدمي خدمات الأمن السيبراني، وزيادة عدد خدمات الأمن السيبراني المقدمة للسوق المصرية.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية، تم التعاون مع كبرى الشركات العالمية، بدءًا ببرامج لخلق الوعي وبناء القدرات في علوم الذكاء الاصطناعي، وحتى الوصول إلى برامج عالية القيمة، كما تم إطلاق «منصة خاصة للذكاء الاصطناعي»، تحت مظلة المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي لتكون البوابة الرسمية لجمهورية مصر العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، علاوةً على تأسيس «مركز الابتكار التطبيقي»، الذي يهدف إلى استخدام أنسب التكنولوجيات لتطوير حلول مبتكرة للتحديات الوطنية الرئيسة.

- **استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد** (٢٠٢٢): التي تركز على عدة أهداف، منها تنمية المواهب وتعزيز القدرات الرقمية.
- **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٣):** بهدف تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في دعم مسار الابتكار وريادة الأعمال، من خلال دعم البحث العلمي نحو الابتكار والبحث في مسار اكتشاف المبدع، وتأسيس حاضنات أعمال ومراكز ابتكار، ودعم ريادة الأعمال ودمجها في برامج التدريس.

كما قامت الدولة المصرية بتوفير الإطار التشريعي الداعم لتعزيز الابتكار والابداع والتكنولوجيا، حيث تم إصدار قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٨، الذي يُعد بمثابة خارطة طريق لربط جهود البحث العلمي بالاحتياجات التنموية والاقتصادية للدولة، وتوفير بيئة قانونية محفزة تضمن حقوق الباحثين والمبتكرين، وتنظم آليات تمويل وتسويق الابتكارات.

وجاء إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STDF) عام ٢٠١٩ بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٩، كخطوة رائدة نحو دعم البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وتمويله وتحفيزه، والربط بين البحث العلمي وتنمية المجتمع، اتساقاً مع الأولويات التي تحددها الدولة في هذا الشأن.

وتم إطلاق «منصة مصر الرقمية» عام ٢٠٢٠، التي تُعد البوابة الرسمية للخدمات الحكومية المصرية المتكاملة، لتوفير الخدمات بأسلوب مُيسر متطور، وصولاً لخلق قيمة أعلى للمواطنين بتكلفة أقل، عبر نظام رقمي متكامل، كما تم إطلاق مبادرة «مجمعات الإبداع» لتمكين الإبداع وريادة الأعمال من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المناطق التكنولوجية الموجودة بالمحافظات المصرية.

يأتي ذلك في إطار حرص الدولة على رفع القدرة التنافسية للكفاءات المصرية، وإطلاق مجموعة متكاملة من المبادرات التي تهدف إلى خلق كوادر رقمية داعمة لصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والابتكار والإبداع، وتأهيل الشباب للحصول على فرص عمل متميزة، وتعزيز قدراتهم التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية؛ حيث تم وضع استراتيجية متكاملة لبناء القدرات تدمج بين أسلوب التدريب المباشر والتعلم عبر منصات رقمية، فضلاً عن مبادرة «فرصتنا ..رقمية»، بهدف تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ مشروعات التحول الرقمي للجهات الحكومية؛ مما يدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ للمساهمة في تنفيذ المشروعات القومية الضخمة في مجال التحول الرقمي.

واستكمالاً للجهود فقد قامت الدولة بإطلاق العديد من الحملات التي تستهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال وإعداد رواد أعمال مؤهلين وقادرين على الإبداع والابتكار، والتخطيط الاستراتيجي للشركات الناشئة. وعلى رأس هذه الحملات حملة «ابدأ مستقبلك» و «مبادرة مليون ريادي»، عام ٢٠٢١.

توفير بيئة العمل المرنة:

سيتم العمل على تعزيز قدرة سوق العمل في مصر على التعامل مع التغيرات التي قد يحملها المستقبل المنظور خاصةً فيما يخص تداعيات تغير المناخ واتساع نطاق تطبيق الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال مأسسة سوق العمل وتنظيمه بشكل أكبر، ووفق مؤشر «مرونة العمل العالمي» الصادر عن مؤسسة whiteshield بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية، والذي يقيس قدرة أسواق العمل على امتصاص الصدمات والتكيف معها والتعافي منها (الأزمات الاقتصادية، والاضطرابات التكنولوجية، والتغيرات الجيوسياسية) وذلك بالحفاظ على العمالة وعلى استقرار الدخل والإدماج، تحتل مصر المركز رقم ٧٢ عالمياً عام ٢٠٢٣ حيث احتلت المركز ٤٢ عالمياً في «الترتيب في القدرات الهيكلية» والمركز ٩٢ في «الترتيب في القدرات الدورية»، ومن المستهدف تحسين تنافسية مصر لتحتل المركز ٥٥ عالمياً عام ٢٠٣٠.

دعم الجاهزية للذكاء الاصطناعي:

تؤكد الدولة على أهمية مواصلة الجهود في مجالات توفير خدمات الإنترنت وأمن الشبكات والبنية التحتية للتجارة الالكترونية وتوفير الأطر التنظيمية الواضحة وذلك لضمان التبني الآمن والفعال للذكاء الاصطناعي، وكذا ضمان تكامل المهارات البشرية مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة وبما يمكن الدولة من الاستفادة من الآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي. وفي هذا السياق، احتلت مصر المركز ١١٩ عالمياً عام ٢٠٢٤ في مؤشر «جاهزية الذكاء الاصطناعي» الصادر عن صندوق النقد الدولي، وذلك بتقييم بلغ ٠,٣٩ (من ١) ومقارنةً بمتوسط عالمي بلغ ٠,٤٧ ومتوسط بلغ في اقتصادات الأسواق الناشئة حوالي ٠,٤٦، ومن المستهدف تحسين التقييم بحيث لا يقل عن ٠,٥ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بمواصلة جهود تحسين البنية التحتية الرقمية والابتكار والتكامل الاقتصادي ورأس المال البشري وسياسات سوق العمل وتوفير الأطر القانونية.

وفي هذا السياق، جاري تعزيز الجهود الرامية لتنمية الطلب على المهارات الرقميّة والمعرفة، حيث أصبح النجاح الوظيفي في مُعظم القطاعات مرهون بامتلاك واكتساب مزيدٍ من المهارات الرقميّة والمهارات

الليّنة، مثل العمل الجماعي والاتصال والتكيّف، كما يُهيئ التقدّم الفني خلق وظائف جديدة في مجالات عِدّة تشمل الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء، وغيرها من الوظائف الحديثة، على النحو المُوضّح بالجدول رقم (١٣).

جدول ١٣ الوظائف التي سيخلقها الذكاء الاصطناعي على المدى المتوسط (٣-٥ سنوات)

الوظيفة	الوصف
مدير عمليات الذكاء الاصطناعي (AI Operations Manager)	يُشرف على دمج تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في العمليات اليومية
الرئيس التنفيذي للذكاء الاصطناعي (Chief AI Officer - CAIO)	يضع الاستراتيجيات الشاملة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المؤسسة
مدير منتج ذكاء اصطناعي (AI Product Manager)	يضمن تطوير منتجات فعالة قائمة على الذكاء الاصطناعي تلبي احتياجات العملاء.
مسؤول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (AI Ethics Officer)	يضمن الاستخدام الأخلاقي وغير المتحيز للذكاء الاصطناعي
مدير امتثال الذكاء الاصطناعي (AI Compliance Manager)	يتابع توافق الذكاء الاصطناعي مع القوانين
مراجع محتوى الذكاء الاصطناعي (AI Content Reviewer)	يصحح المحتوى الذي تولده أنظمة الذكاء الاصطناعي.
مصمم محادثات ذكاء اصطناعي (Conversational AI Designer)	يبتكر حوارات طبيعية يتواصل بها المساعدون الآليون مع العملاء
مدرب نماذج ذكاء اصطناعي (AI Model Trainer)	يعمل على تحسين أداء النماذج عبر البيانات
مدرب أساسيات الذكاء الاصطناعي محو الأمية (AI Literacy Educator)	يُدرب الموظفين على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي
مهندس بيانات اصطناعية (Synthetic Data Engineer)	يولد بيانات اصطناعية لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي
متخصص تصميم توليدي (Specialist Generative Design)	يستخدم هذه التكنولوجيا لابتكار حلول تصميمية متطورة.
متخصص دمج الذكاء الاصطناعي (AI Integration Specialist)	يدمج أدوات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الحالية ويُدرب الفرق الضمان انتقالها بين الأدوات والأنظمة بسلاسة
خبير التخصيص (Personalization Expert)	يصمم تجارب مخصصة للعملاء باستخدام تحليلات الذكاء الاصطناعي والسلوك الفردي.
محلل مشاعر العملاء (Sentiment Analyst Customer)	يحلل مشاعر العملاء لتحسين الخدمة وتعزيز رضاهم وولائهم.

المصدر: Mit Technology Review

ووفقًا لتقرير مُستقبل الوظائف الصادر عن المُنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٢٥، من المُتوقّع خلق وظائف جديدة صافية (بعد استبعاد الوظائف التي سيتم الاستغناء عنها)، نتيجةً للتحوّل الهيكلي في سوق العمل تُقدّر بنحو ٧٨ مليون وظيفة خلال الفترة (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠)، بما يُعادِل ٧٪ من إجمالي الوظائف الحالية، منها ١١ مليون وظيفة جديدة نتيجة تحديث تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وحدها.

زيادة مُساهمة الصناعات الثقافية في الاقتصاد الوطني:

تلعب الثقافة دور في تنمية الإنسان المصري من خلال ترسيخ مجموعة من القيم الإيجابية المحورية، كما تأتي الصناعات الثقافية على رأس محركات العمل الثقافي، كما يمتد نطاق الثقافة ليشمل التراث بكافة أشكاله المادي وغير المادي، حيث تمثل الصناعات التراثية جزء أصيل من الصناعات الثقافية، وفي هذا الإطار سيتم مواصلة الإجراءات التي نتج عنها زيادة نسبة مساهمة «أنشطة الفنون والإبداع والتسلية» من الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٣٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢,٣٪ عام ٢٠٢٣/٢٢ وصولاً إلى ما لا يقل عن ٥٪ عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة نسبة الصادرات الثقافية من جملة الصادرات المصرية غير البترولية من ١٪ (٢٠٢٣) إلى ٢٪ على الأقل عام (٢٠٣٠/٢٩) [شكل رقم (٦١)].

شكل ٦١ هيكل صادرات مصر الثقافية

وفي ذات السياق، تستهدف الحكومة دعم وتشجيع الصناعات الإبداعية والثقافية، وذلك من خلال ما يلي:

- تعزيز ودعم الشراكات الحكومية والأكاديمية والقطاع الخاص في مجال البحث والتنمية في المجالات ذات الصلة بالقطاع الإبداعي والرقمنة.
- أهمية توحيد كل جهود المؤسسات المصرية من أجل تنظيم عملية إنتاج الصناعات الثقافية والإبداعية ضمن تجمعات إنتاجية متكاملة، يمكن منها القيام بعملية تصدير المنتجات الثقافية والإبداعية بشكل رسمي بما يضخ كميات معتبرة من العملة الصعبة في شرايين الاقتصاد الوطني، فضلاً عن وقف كل الممارسات الاحتكارية التي تمارس بالفعل في عدد من الصناعات الثقافية والإبداعية لغياب الجهود المنظمة لعمل تلك الصناعات.
- أهمية إنشاء تعاونيات ثقافية كونها تساعد في تسريع وتيرة الحراك الثقافي، وتكون بمثابة قناة تسويقية للمنتجات الإبداعية المختلفة، بما يحقق فكرة تمكين المبدعين والعدالة الثقافية، وهذا يؤدي بالتراكم إلى حماية الهوية المصرية، وتعزيز القوى الناعمة، والارتقاء بالذوق العامين.
- أهمية إدراج مناطق تركّز الصناعات الإبداعية والثقافية في مصر في جداول الزيارات السياحية، وكذلك افتتاح منافذ بيع لتلك المنتجات في الأماكن السياحية المختلفة.
- تطوير البنية التشريعية بحيث تدعم قطاع الصناعات الإبداعية من جهة، وتحفز مزاولة الأنشطة القائمة على الابتكار من جهة أخرى، على أن تكفل التشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين ورواد الأعمال، فضلاً عن تعزيز الوعي بأهمية الاستثمار في القطاع الإبداعي، وبدوره بالغ الأهمية في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- استقطاب المبدعين وأصحاب المواهب والمؤسسات والشركات الإبداعية ومنحهم حزمًا من التسهيلات اللازمة، من أجل تمكينهم من تأسيس مشاريعهم الإبداعية في بيئة أكثر مرونة تضمن لهم استغلال إبداعاتهم في الفرص الاستثمارية المتاحة.

- إطلاق عدد من الجوائز في مجالات الإبداع والابتكار وريادة الأعمال في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية على المستويين الفردي والجماعي.
- تكثيف الترويج للصناعات الإبداعية والثقافية في مصر من خلال الترويج الإلكتروني والمعارض الخارجية والبعثات الترويجية وتنظيم لقاءات مع رواد الأعمال والمصممين.
- أهمية توثيق ونشر تجارب فناني الحرف التراثية والإبداعية، وخصوصاً كبار السن منهم، لعرض تجاربهم وخبراتهم ورواية قصصهم، وتقديم بعض الدروس العامة، ونشرها على مواقع الفيديو على سبيل التوثيق وكأحد نشاطات التسويق العامة لتلك الصناعات.
- افتتاح معارض دائمة للفنون المصرية المختلفة خارج مصر بالتنسيق مع جميع السفارات المصرية بالخارج، بمساعدة الجاليات المصرية في كل دولة.
- دعم وتسهيل خروج المبدعين وأعمالهم للمشاركة في المعارض الدولية وفق جدول سنوي محدد موضوع مسبقاً.
- افتتاح منافذ بيع دائمة للصناعات الإبداعية في قصور الثقافة ومراكز الشباب، وإنشاء مراكز متنقلة للغرض ذاته، وتطوير أية أماكن ومراكز تمارس فيها الحرف التراثية ضمن مظلة وزارة الثقافة المصرية.
- توفير وسائل نقل مدعمة لنقل المنتجات الإبداعية المصرية بين كافة المحافظات لنشر الثقافة داخلياً.

واتصالاً بذلك، يتم تشجيع الحرف التراثية من خلال مجموعة متنوعة من الآليات وبما يعمل على زيادة قيمة الصادرات من الحرفة اليدوية لتصل إلى ٦٠٠ مليون دولار، وزيادة نسبة المنتجات اليدوية في السوق المحلية إلى ٧٠٪، وبما يعمل على زيادة فرص العمل الجديدة بحوالي ١٢٠ ألف فرصة عمل.

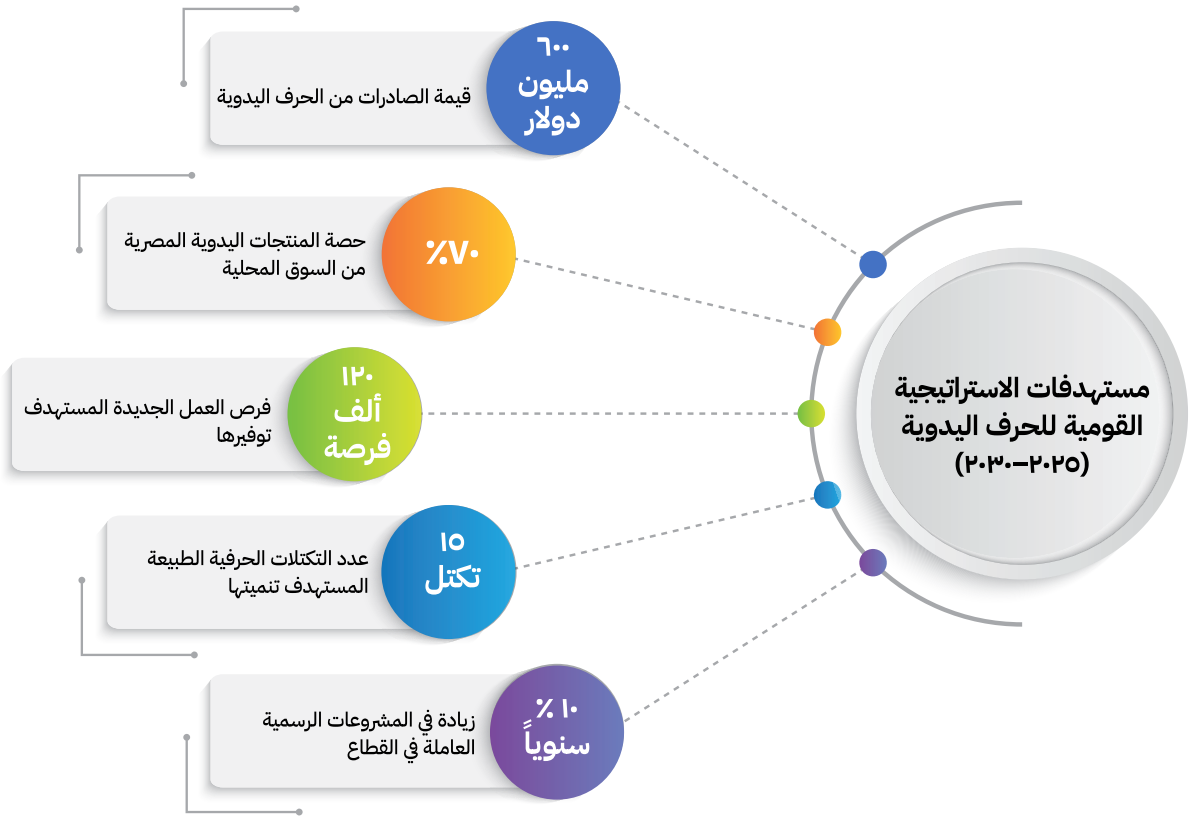

كما يتم الارتقاء بالسياحة الثقافية في مصر، من خلال تبني مجموعة متنوعة من الآليات التي تعمل على مواصلة تحسين أداء مصر في مؤشر الموارد الثقافية العالمي والذي احتلت فيه مصر المركز رقم ٢١ عالمياً عام ٢٠٢٤ [شكل رقم (٦٢)]، ومن بين هذه الآليات:

- تعزيز التعاون مع الجهات السياحية المختلفة للارتقاء بالسياحة الثقافية في مصر – تشكل نسبة ٤٠٪ من النشاط السياحي في فرنسا- والاستفادة من الموارد الثقافية المتنوعة المتوفرة لدى الدولة المصرية والتي تشمل المتاحف المتخصصة والمعالم التراثية والثقافية (مثال: مسار العائلة المقدسة، مواقع روايات نجيب محفوظ في القاهرة التاريخية).
- تشجيع المتاحف والمؤسسات الثقافية لإقامة أنشطة بالجامعات والمدارس والأندية المختلفة للترويج للبرامج والأنشطة الثقافية مع إعفاء جميع طلبة المدارس من رسوم ارتياد المتاحف والمناطق الأثرية طوال العام.
- تسهيل إجراءات التصوير السينمائي العالمي بالمواقع المصرية وكذلك تخفيض نفقاته بما يساعد على نشر التراث المصري والثقافة المصرية على نطاق عالمي أوسع ويعمل في ذات الوقت على زيادة الدخل القومي والترويج السياحي العالمي.
- عودة مهرجان «القاهرة للجميع» والتوسع في إطلاق مسابقات القراءة والرسم والإلقاء الشعري والتمثيل المسرحي للأطفال وكذلك المهرجانات التراثية بين الأقاليم المصرية المختلفة.
- إتاحة بيع تذاكر المسرح والسينما والمتاحف الكترونياً بصورة أسهل وأكبر، جنبا إلى جنب مع البيع المباشر.
- دعم التواصل الثقافي مع الدور الأفريقية وشمال شرق المتوسط.
- التوسع في إطلاق أسماء كبار الأدباء والشعراء على الشوارع والميادين.

شكل ٦٢ تطور أداء مصر في مؤشر «الموارد الثقافية» ضمن تنافسية السياحة والسفر

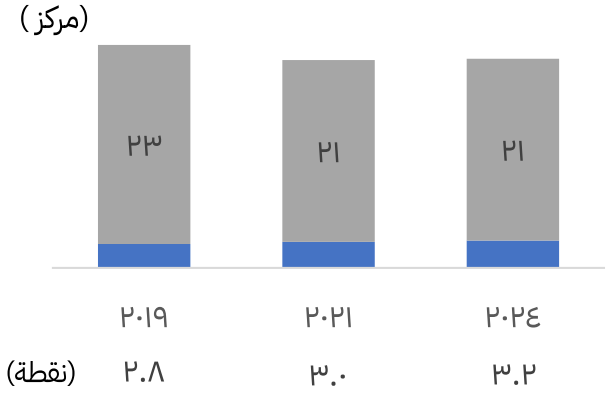

المصدر: مؤشر «تنمية السفر والسياحة»، تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي.

تطوير المؤسسات الثقافية وتفعيل دورها في بناء الوعي المجتمعي:

إن تحقيق العدالة الثقافية يُعد من الركائز الأساسية لبناء الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء، بما يساهم في الحفاظ على التراث الحضاري وترسيخ منظومة القيم في المجتمع، من خلال ضمان إتاحة الخدمات والأنشطة الثقافية للجميع، فضلاً عن تعزيز الريادة الثقافية وقوة مصر الناعمة على كافة المستويات (العربية، الإقليمية، الدولية).

كما أن بناء ثروة بشرية تكون مصدر قوة مضافة لمصر، حيث يمكن أن تحقق الريادة والمنافسة إقليميًا وعالميًا في مختلف مجالات الإبداع العلمي والأدبي والفني والثقافي والرياضي، بما يتسق مع الجهود المبذولة لتعزيز القوة الناعمة لمصر، من خلال تنظيم برامج للتبادل الثقافي بالشراكة مع المؤسسات الثقافية العالمية، وتوسيع نطاق المنح الدراسية والشراكات الأكاديمية.

وفي هذا السياق، جاري تحقيق ما يلي:

- تغطية كافة المحافظات بالمكتبات المتنقلة (بالتركيز على محافظات الإسكندرية – السويس – كفر الشيخ – الغربية – بني سويف – الفيوم – سوهاج – شمال سيناء – جنوب سيناء)، والمسارح المتنقلة (بالتركيز على محافظات الفيوم، كفر الشيخ، بني سويف، سوهاج،

الغربية، السويس، جنوب سيناء، دمياط، المنيا، القليوبية، مطروح، قنا، بورسعيد)، ودور العرض السينمائي.

- زيادة معدل التغطية بالمكتبات العامة من ١,٤ مكتبة لكل ١٠٠ ألف نسمة (٢٠٢١) إلى ١,٨ مكتبة لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٣٠، مع ميكنة كافة المكتبات بالمحافظات والمراكز الإدارية الريفية بحيث تكون متصلة بالمكتبات الرقمية المختلفة.
- زيادة معدل إتاحة النسخ المطبوعة من الكتب والكتيبات من ٧٧ نسخة لكل ١٠٠ نسمة (٢٠٢٢) إلى ٨٠ نسخة لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٣٠.
- زيادة معدل المراكز الثقافية من ٣,٣ مركزاً لكل ١٠٠ ألف نسمة (٢٠٢٢) إلى ٣,٧ مراكز لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٣٠، وتفعيل بيوت وقصور الثقافة في المحافظات الحدودية والصعيد خاصةً في محافظتي شمال وجنوب سيناء.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات السينما إلى ٩٠٪، وفي تقديم خدمات المكتبات المتخصصة من ٢١٪ (٢٠٢١) إلى ٤٥,٤٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة عدد المهرجانات الدولية الثقافية المنظمة في مصر من ٣ مهرجانات (٢٠٢١) إلى ٦ مهرجانات على الأقل عام ٢٠٣٠.
- زيادة عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي المسجلة في منظمة اليونيسكو من ١٠ عناصر (٢٠٢٥) إلى ١٤ عنصر على الأقل عام ٢٠٣٠.
- تحسين أداء مصر في مؤشر «التراث الثقافي العالمي» البالغ ٤,٩ نقطة عام ٢٠٢٥ (من ١٠ نقاط).

وفي هذا السياق، سيتم تحقيق العدالة الثقافية، من خلال مجموعة من الآليات، منها ما يلي:

- إطلاق مبادرة قومية لرعاية وتدريب المواهب، بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية للتدريب وكبار نجوم وفناني الوطن، من خلال عقد عدة ورش وتدريبات فنية متخصصة في المجالات المختلفة. تحت إشراف هؤلاء الفنانين، وذلك لتدريب كوادر من الموهوبين في المحافظات المختلفة يتولى كل منهم تدريب وتنفيذ عروض في محافظتهم لآخرين، ومن ثم توفير الفرصة للموهوبين في المشاركة في أعمال فنية وتلفزيونية، ومهرجانات إقليمية ودولية.
- قيام الدولة بتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص للمؤسسات والساحات الثقافية الخاصة (على غرار ساقية الصاوي) في كل المجتمعات العمرانية والمدن الجديدة وتخصيص أراضي لها مع تيسيرات في السداد وتخفيضات في الأسعار، وكذلك دعم أسعار خدمات المرافق بها. تشجيعاً لزيادة أعداد هذه الساحات والمؤسسات لدورها في إحياء وتطوير المشهد الثقافي.
- استغلال الساحات العامة في إقامة فاعليات فنية وثقافية بالتعاون مع طلبة المعاهد والجامعات التخصصية في مجالات الفنون.
- تخفيض الأعباء المالية التي تحصل على المسارح والتي أدت نسبتها المرتفعة إلى انصراف المنتجين عن إنتاج أعمال مسرحية، وهو ما يؤكد على رعاية الدولة لفنون المسرح ومنحها الدعم اللازم.
- إنشاء عدد من المدارس للمسارات المرتبطة بالفنون بعد المرحلة الإعدادية لتدريس فنون المسرح والموسيقى والسينما والبالية لتؤهل للجامعات والمعاهد العليا فيما بعد. دون الاضطرار للمرور بمرحلة الثانوية العامة أو غيرها لفئة للموهوبين ممن يريدوا الالتحاق بهذا المجال على أن تقام في محافظات مختلفة.
- زيادة عدد المسارح وتشغيل المتعطل منها، وإقامة المسارح المكشوفة بشكل موسع خاصة في القرى حيث ملائمة المناخ المصري المعتدل لذلك، وأيضاً قلة التكلفة الاقتصادية مقارنة بالمسارح الأخرى، بجانب إنشاء والتوسع في التوجه للسينما المكشوفة لما تستمتع به مصر من أماكن أثرية وطبيعة خلابة (سينما الشاطئ، سينما السيارات).

- توثيق العروض المسرحية وحفظها في أرشيف متخصص سواء كانت عروض مسرحية ثقافة جماهيرية أو قصور ثقافة أو مسرح جامعي لتشجيع الفرق المسرحية بالاهتمام بجودة مخرجاتها والفوز باهتمام ورعاية الدولة.
- التوسع في مسرحة المناهج والتأكد من تطبيقها في جميع الإدارات التعليمية، وبث هذه العروض على قنوات مدرستي وغيرها من القنوات التعليمية.
- النظر في إتاحة أفضل الأسعار لاشتراكات الناشرين لتشجيع صغار الناشرين وتغليظ عقوبات القرصنة الرقمية والمادية للكتب المزيفة والمسروقة.
- سرعة استكمال رقمنة دار الكتب المصرية.
- التوسع في مبادرة سينما الشعب لتقدم بشكل مدعم أكثر، ودعم السينما المستقلة التي تقدم المواهب.

وقد تم خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ تنفيذ مجموعة من الأنشطة والفعاليات في مجالات «تعزيز قيم الوعي بخطورة الإدمان» والتي استفاد منها حوالي ١١,٩ ألف مستفيد، و «التوعية بخطورة الزيادة السكانية» والتي استفاد منها حوالي ١٠,٢ ألف مستفيد، و «دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع» والتي استفاد منها حوالي ٨٩,٣ ألف مستفيد، فضلاً عن تنفيذ عدد ٤ برامج لاكتشاف مواهب ذوي الهمم وتكوين فرق فنية منهم لدعم الثقافة للجميع، كما يتم العمل على:

- توعية المواطنين بأساليب التغذية السليمة، وأهمية تغيير العادات الغذائية الضارة، خاصةً رفع وعي الأمَّهات بالطرق الصحية لتغذية الأطفال، ومن ثمَّ تقليص حالات السمنة وأمراض سوء التغذية والأنيميا والحد من الهزال والتقزم.
- رفع الوعي ونشر المعلومات عن خدمات تنظيم الأسرة، وإتاحة الحاجات غير الملباة، طبقًا لاحتياجات المناطق المختلفة.
- رفعي الوعي بالممارسات الضارة بالفتيات (مثال: ختان الإناث وزواج الأطفال) في جميع المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية، ورفع الوعي القانوني في ضوء صدور القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لتشديد العقوبة المقررة لجريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث «ختان الإناث» بجعلها جناية بدلا من جنحة.
- توعية الأُسر بسُبل الكشف المبكر عن الإعاقات، وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة نفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا وجسمانيًا للاندماج في المجتمع، واستيعابهم في النظام التعليمي وداخل المنظومة الثقافية، وتوفير فرص عمل ملائمة لهم تتناسب مع إعاقاتهم الحركية أو الذهنية.

تنمية القدرات ودعم الإبداع الرقمي وخفض الفجوة الرقمية:

تولي الدولة أولوية لرفع درجة الوعي بالمهارات اللازمة للتعامل مع العالم الرقمي وإتاحة فرص استثمارية جديدة في قطاع الاتصالات، وأهمية الاستمرار في جهود التمكين التكنولوجي ومحو الأمية الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية لموظفي الدولة والمواطنين وتعزيز تعليم النشء والشباب البرمجة وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي وتعزيز المهارات المتعلقة بوظائف المستقبل، وفي هذا السياق، جاري:

- التوسع في إنشاء مدارس «WE» للتكنولوجيا التطبيقية، بما ينعكس على تغطية كافة المحافظات بهذه المدارس عام ٢٠٣٠ مقارنةً بمعدل تغطية بلغ ٧٠٪ عام ٢٠٢٤/٢٣، وزيادة نسبة الطلاب الحاصلين على الاعتماد الدولي من ٧٠٪ إلى ٩٥٪ على الأقل، وزيادة نسبة الخريجين الملتحقين بالتعليم العالي من ٧٥٪ إلى ٨٨٪، وزيادة نسبة الخريجين الملتحقين بسوق العمل من ٣٤,٤٪ إلى ٦٨٪.
- التوسع في تغطية المحافظات بمراكز الإبداع من ٤٨٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، فضلاً عن استكمال مدينة المعرفة وتعزيز دور جامعة مصر للمعلوماتية لزيادة قدرتها الاستيعابية لعدد أكبر من الطلاب الملتحقين بها.

- مضاعفة أعداد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصل إلى مليون متدرب بحلول عام ٢٠٣٠.
- التوسع في مراكز الحوسبة السحابية الوطنية ومراكز البيانات، والوصول إلى متوسط سرعة تحميل الإنترنت في حدود ٦٠ ميجابايت، وتوفير خدمات الجيل الخامس.

وفي ضوء توقع نمو سوق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في العالم من حوالي ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ١,٨ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠، تستهدف الحكومة ما يلي:

- استفادة ٢٦٪ من القوى العاملة و٣٦٪ من السكان من أدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته والمنتجات المدعومة به في الحياة اليومية عام ٢٠٣٠.
- تشجيع البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي بنشر ما يزيد عن ٦٠٠ بحث، وتوفير ٣٠ ألف خبير محلي، وتوفير نظام تأهيلي بشهادات معتمدة بحلول عام ٢٠٣٠.
- توفير بيئة تنظيمية قوية للذكاء الاصطناعي بتحفيز رأس المال المخاطر في مجال الأمن السيبراني ليصل إلى ١٥٠ مليون دولار، وبحيث تعمل في المجال أكثر من ٢٥٠ شركة، والوصول لأكثر من ٣٦٪ من المجتمع يعترفون بتطور الذكاء الاصطناعي، وتطبيق الذكاء الاصطناعي في أكثر من ١٠٪ من الشركات بحلول عام ٢٠٣٠.
- توفير تمويل وطني لمجالات الأمن السيبراني في حدود ٤٣٠- ٦٨٠ مليون دولار عام ٢٠٣٠.

كما تؤكد السردية أهمية مواصلة جهود الدولة المبذولة في إتاحة فرص التعليم الفني والتكنولوجي ذات الصلة بوظائف المستقبل، حيث ارتفعت نسبة الطلاب المقيدين بالكليات التقنية من ٠,٩٪ عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٢,٦٪ عام ٢٠٢٤/٢٣، وتستهدف السردية مُضاعفة هذه النسبة لتكون في حدود ٥٪ عام ٢٠٣٠، وذلك بالعمل على توفير فرص التعلم أمام الفتيات خاصةً في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية خاصةً في ضوء انخفاض نسبة الإناث من جملة الطلاب المقيدين من ٣٣,٤٪ عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٢٨,٢٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ وبما يدل على اتساع الفجوة النوعية في فرص التعلم التقني [شكل رقم (٦٣)].

شكل ٦٣ تطور نسبة الطلاب المقيدين بالكليات ذات الصلة بوظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

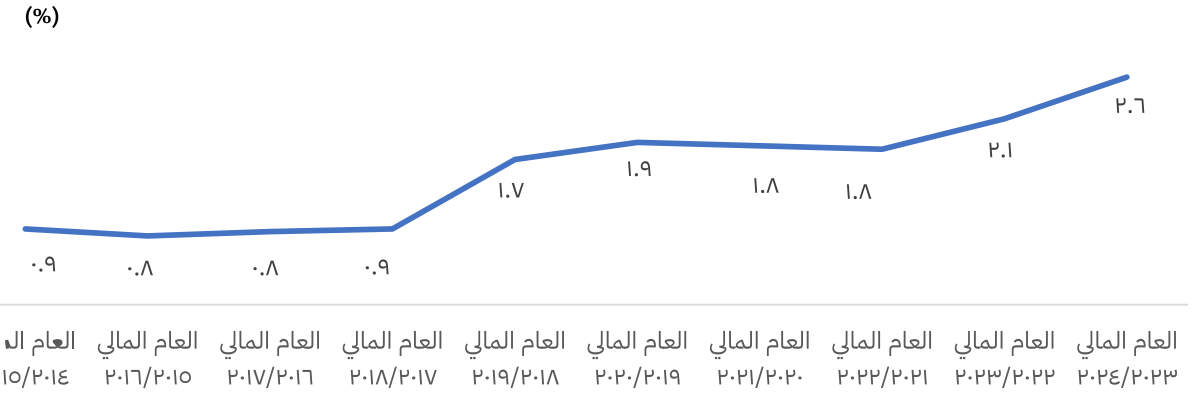

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ملحوظة: المنهجية وفقاً لحساب مُعدل تطور عدد الطلاب المقيدين بكليات (الحاسبات والمعلومات والذكاء الاصطناعي والهندسة التكنولوجية) من إجمالي عدد الطلاب المقيدين بكل سنة.

كما ترتكز السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية على أهمية التطوير المؤسسي بهدف الارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي للجهات الحكومية، من خلال استكمال المنظومة الآلية الموحدة للتحول الرقمي، والتطوير المستمر للمنظومة الإلكترونية لتعزيز الربط بين قواعد بيانات الجهاز الإداري للدولة، وإيلاء أهمية لاستكمال تطوير شبكة البنية التحتية الرقمية، واستكمال ربط كافة المباني الحكومية بشبكات الألياف الضوئية

والتوسع في تقديم خدمات الإنترنت فائق السرعة في كافة المحافظات خاصةً الريفية، بما ينتج عنه تحقيق المستهدفات التالية:

- زيادة نسبة الأفراد مستخدمي الإنترنت من ٧٦٪ (٢٠٢٤) إلى نسبة ٩٠٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية إلى ٥٠٪ عام ٢٠٣٠، مقارنة مع ٣٣,٦٪ عام ٢٠٢٤/٢٣.
- زيادة تقييم مصر في المؤشر الدولي «تنمية تكنولوجيا المعلومات» الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات من ٧٧,٩٪ عام ٢٠٢٥ إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠ وذلك بالعمل على تحسين مؤشرات «الاتصال الشامل، والاتصال الهادف».
- تحسين وضع مصر في مؤشر «الاقتصاد الرقمي» الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي من المركز رقم ٩ عام ٢٠٢٤ إلى المركز رقم ٤ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة المدارس الحكومية في مرحلة التعليم الابتدائي التي تستخدم الكمبيوتر في التدريس من ٨٤,١٪ (٢٠٢٤) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، والمدارس الثانوية من ٨٧,٤٪ إلى ١٠٠٪، مع التأكيد على أهمية تكثيف الاستفادة من هذه الأجهزة في العملية التعليمية، حيث أنه وفق نتائج مسح أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩) فإن نسبة مساهمة استخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في زيادة درجة التحصيل العلمي والفهم بدرجة كبيرة تبلغ ٤١٪ فقط بسبب محدودية استخدام الأجهزة في العملية التعليمية.

وقد بذلت الدولة جهودًا حثيثة خلال السنوات الماضية بهدف خفض الفجوة الرقمية بين كافة المناطق بالتركيز على المحافظات الريفية، وبلا شك كان للمشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة» دور مهم في هذا المجال، حيث تم بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤ توصيل شبكات الإنترنت فائق السرعة لعدد ٩٤٠ قرية نتج عنها ارتفاع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت فائق السرعة بقرى المرحلة الأولى بنسبة ٥٥٪، ليصل عدد المشتركين إلى ٤٠٠ ألف مشترك، وبزيادة ١٤٢ ألف مشترك جديد مقارنةً بالوضع قبل «حياة كريمة»، منهم ١٨٪ بمحافظات الصعيد، وفي هذا السياق، سيتم زيادة عدد القرى المستفيدة ليصل إلى ١٤٦٦ قرية بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٥.

وتؤكد الدولة أهمية توافر خدمات الاتصالات الشاملة لجميع المواطنين داخل الدولة، والعمل على معيار «التوفر» بتوفير شبكة اتصالات تغطي كافة المناطق الجغرافية، ومعيار «إمكانية الوصول» من خلال الوصول غير التمييزي للخدمات لجميع المستخدمين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي والجنس، ومعيار «القدرة» على تحمل التكاليف وتسعير الخدمات،

شكل ٦٤ دور مبادرة «حياة كريمة» في خفض الفجوة الرقمية

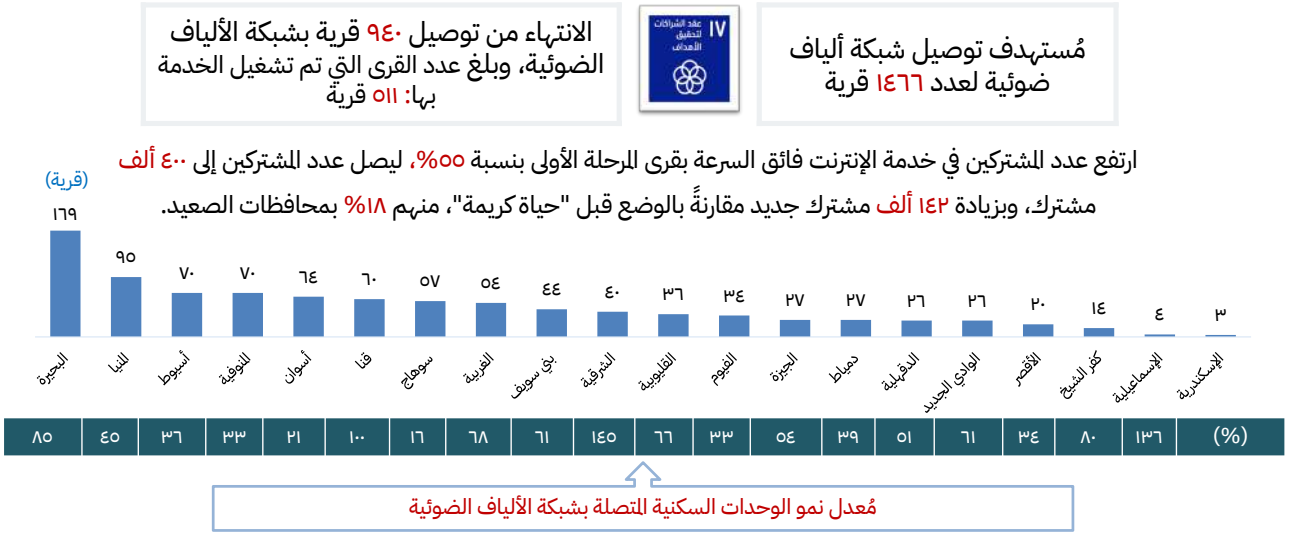

وفي هذا السياق، يمكن تعميم المبادرات ذات الصلة بخفض تكلفة الاشتراك بخدمات الإنترنت في القرى المستفيدة من مبادرة «حياة كريمة»، **وبحيث يتم ربط «تكلفة الاشتراك في باقة الإنترنت الثابتة» بمؤشر «نصيب الفرد من الدخل القومي»، حيث تبلغ النسبة الحالية حوالي ٢,٤٪ مُقارنةً بنظيرتها في تركيا (١,٥٪) وماليزيا (٢,٢٪).**

تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار:

قامت الدولة خلال الفترة الماضية بتنفيذ العديد من الإنجازات، ومنها:

- تلعب أكاديميّة البحث العلمي والتكنولوجيا دورًا محوريًا مُنذ عام ٢٠١٤ في قيادة منظومة البحث والابتكار في مصر، من خلال شراكات مع جامعات ومراكز بحثيّة داخل مصر وخارجها ضمن «تحالُفات إقليميّة».
- تم إطلاق صندوق رعاية المُبتكرين والنوابغ بموجب قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ لدعم وتمويل المُبتكـــرين، وهو ما أتاح دعمًا ماليًا/معنويًا للباحثين والمُبتكـرين.
- تم إطلاق «مُؤشّر الابتكار الوطني» عام ٢٠٢٣، ثم إصدار «السياسة الوطنيّة للابتكار المُستدام» عام ٢٠٢٥، لتهيئة بيئة مُؤسّسيّة تُشجّع البحث والابتكار.
- وفي مجال الإنتاج والتعاون العلمي والنشر الدولي، تم إنجاز الآتي:
  - نجحت مصر في نشر أكثر من ١١٦ ألف بحث دولي خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٤).
  - تعاونت مصر مع ٢١٣ دولة حول العالم في أبحاث مُشتركة، وبخاصةٍ في مجالات العلوم الزراعيّة والكيمياء والطاقة والرياضيّات والعلوم الهندسيّة والطبيّة.
- وتمثّلت أبرز المجالات التطبيقيّة والمشروعات البحثيّة في الآتي:
  - مشروعات في الزراعة والصحراء، مثل «مزرعة بحثيّة نموذجيّة بمنطقة المُغرة».
  - الطاقة الشمسيّة: في إطار التعاون مع معمل مصري – صيني في سوهاج.
  - مشروعات تحلية المياه، باستخدام الطحالب وإنتاج السماد العضوي.
  - إنشاء وحدة لاستخلاص زيت الزيتون بطاقة إنتاجية ١٥٠ كجم/ساعة.
- التوسّع في إنشاء شبكات بحثيّة وطنيّة مُتخصّصة، مثل الشبكة القوميّة للمعاشات والشبكة القوميّة للعلوم النوويّة، والتكنولوجيا الحيويّة، والمعلوماتيّة الحيويّة، والشبكة القوميّة للمتاحف ومراكز العلوم.
- تعزيز البحث التطبيقي وربط البحث بالصناعة، مثل دعم مشاريع في التكنولوجيا الحيويّة والإنتاج الحيواني.
- جاءت خمسة مراكز بحثيّة مصريّة ضمن العشرة الأوائل في تصنيف SCImago Research Group لعام ٢٠٢٣.
- زيادة عدد المنشورات المصريّة المُفهرسة في قواعد بيانات دوليّة (مثل Scopus) من ١٥ ألف منشور في عام ٢٠١٣ إلى ما يُناهِز ٤٥ ألف منشور في عام ٢٠٢٢.
- إدراج ١١٠٦ عالمًا مصريًا ضمن جامعة ستانفورد خلال عام ٢٠٢٤ في قائمة «أفضل ٢٪ من علماء العالم»، بحسب تصنيف يُجرى بالتعاون مع شركة Elsevier.

ومع ذلك، تظل هناك تحديّات أساسيّة يتعيّن مُواجهتها لتحقيق مزيد من التقدّم، منها توفير التمويل اللازم للبحث العلمي، وتطوير البنية التحتيّة والربط بين البحث العلمي والصناعة، وعدم اتساع سوق الابتكار أو بيئة الأعمال الداعمة رغم ظهور شركات ناشئة، والحاجة إلى مزيدٍ من التنسيق بين الجامعات والمراكز البحثيّة والصناعيّة والجهات الحكوميّة لتذليل مُعوقّات التطبيق.

وبوجه عام، يلزم لتطوير البحث العلمي في مصر، توفير حزمة من الإجراءات تشمل زيادة التمويل وتخصيص ميزانيّات كافية، وتوفير البنية التحتيّة

(مكتبات، قواعد بيانات، أدوات بحث)، وتطبيق حوكمة فعّالة تضمن الشفافيّة، وتُحفّز الكفاءات، وربط البحث باحتياجات المُجتمع وقضايا التنمية، بالإضافة إلى الاهتمام بالكوادِر البشريّة وتدريبهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم وتشجيع الباحثين المصريين بالخارج على العودة للعمل في مصر، مع توفير الإمكانيّات اللازمة لهم، بالإضافة إلى تسهيل التعاون بين الجامعات والمُؤسّسات البحثيّة، والاستفادة من الخِبرات الدوليّة مع مُراعاة الخصوصيّة المحليّة، ومنح مُؤسّسات البحث العلمي استقلاليّة أكبر في اتخاذ القرارات وتكييف السياسات مع احتياجاتها.

وفي هذا السياق، تولي الحكومة أهمية كبيرة للتكنولوجيا والابتكار باعتباره عنصراً أساسياً للوصول إلى نمو اقتصادي مرن ومتسارع من خلال اكتساب أفكار منتجات وطرق إنتاج جديدة ونشرها في السوق المحلي، وتؤكد السردية أهمية تعزيز الاستثمار وتوجيه البحث العلمي نحو الابتكار وريادة الأعمال، ورعاية الموهوبين خاصة في مجال الابتكار، وتعزيز الريادة الدولية في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، وربط مؤسسات التعليم العالي مع قطاعات الأنشطة التنموية، لتطوير أساليب إنتاجية جديدة قائمة على الابتكار والإبداع، حيث أن تشجيع البحث والتطوير يُعد أحد آليات بناء الإنسان، وتستهدف السردية في هذا السياق ما يلي:

- تحسين ترتيب مصر في مؤشر النشر العلمي الدولي (سيماجو) إلى المركز ٢١ عالمياً في عام ٢٠٣٠، مقارنةً مع المركز ٢٥ عام (٢٠٢٤/٢٣)، وذلك من خلال مواصلة تحفيز النشر العلمي ومضاعفة عدد الأبحاث الدولية المنشورة للباحثين المصريين في الدوريات العالمية.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي إلى المركز ٧٠ عام ٢٠٣٠، مقارنةً مع المركز ٨٦ عام (٢٠٢٥) من بين ١٣٩ دولة، والجدير بالذكر أن مصر تحتل المركز رقم ٨ ضمن مجموعة الدولة ذات الدخل المتوسط الأدنى وعددها ٣٧ دولة، وذلك من خلال العمل على استهداف ما يلي [شكل رقم (٦٥)]:
  - العمل على زيادة نسبة خريجي كليات العلوم والهندسة من جملة الخريجين، والتي انخفضت من حوالي ١٨٪ عام ٢٠٢٣ إلى حوالي ١١,٩٤٪ عام ٢٠٢٤.
  - مواصلة زيادة معدل الباحثين للسكان من معدله البالغ ٨٤٥ باحث لكل مليون نسمة عام ٢٠٢٣.

شكل ٦٥ تطور ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي

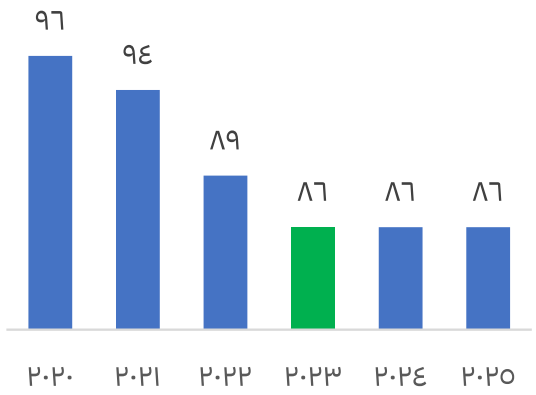

المصدر: WIPO.

- مواصلة زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، والبالغ ١,٠٣٪ عام ٢٠٢٣.
- زيادة تقييم الجامعات المصرية المدرجة في تصنيف QS والذي ارتفع بنسبة ١٢,٨٤٪ عام ٢٠٢٤ لأعلى ثلاث جامعات مصرية مدرجة في التصنيف (جامعة القاهرة، الجامعة الأمريكية، جامعة عين شمس).
- زيادة صافي الصادرات عالية التقنية والتي انخفضت بنسبة ١١٪ عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٦٤٨ مليون دولار، لتشكل نسبة ٠,٩٪ من جملة الصادرات، ومضاعفة نسبة الصادرات الإبداعية البالغة ١,٢٪ من جملة الصادرات عام ٢٠٢٥ [شكل رقم (٦٦)].

شكل ٦٦ تطور أداء مصر في مؤشر صافي الصادرات من السلع عالية التقنية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة السلعية

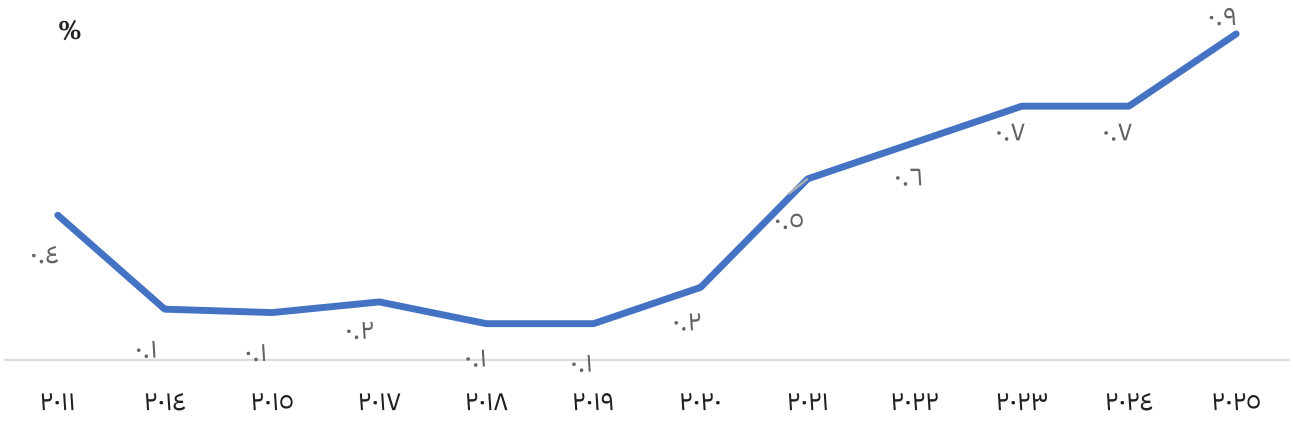

المصدر: Global Innovation Index

- زيادة التصنيع عالي التكنولوجيا والذي انخفض بنسبة ٥٧٪ عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ٢٨,٨٧ مليار دولار.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر طلبات براءات الاختراع المقدمة إلى مكاتب براءات الاختراع من المركز ٥٢ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى المركز ٤٧ عام ٢٠٣٠.
- مواصلة زيادة معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بضخ مزيد من الاستثمارات الخاصة.
- زيادة استهلاك الطاقة النظيفة منخفضة الانبعاثات الكربونية.

شكل ٦٧ تطور عدد طلبات براءات الاختراع مقارنة ببعض الدول ونسبتها من الإجمالي العالمي

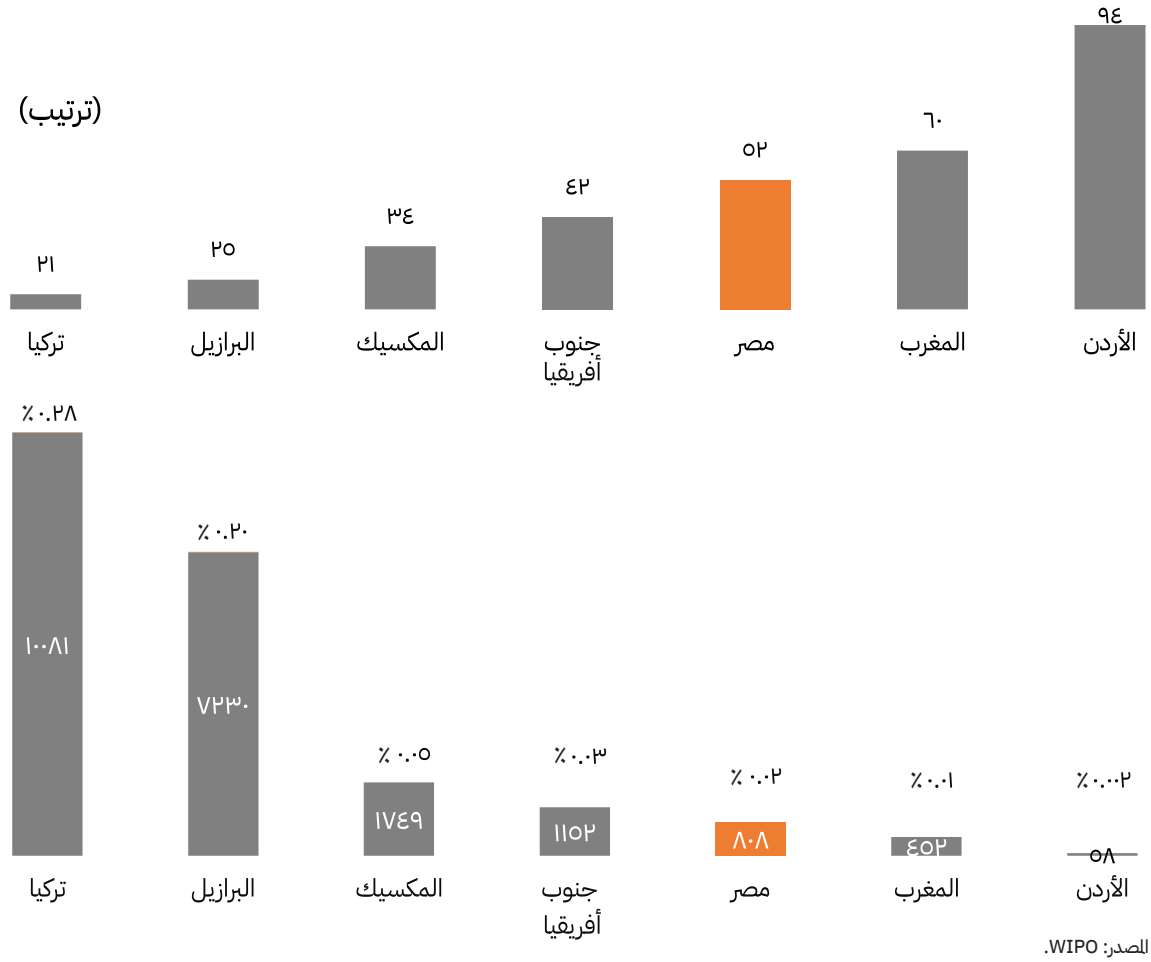

المصدر: WIPO.

- مواصلة الجهود التي نتج عنها تحسن ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية للابتكار (حالة تنمية التكتلات: المركز الثامن عالمياً بنسبة ٨٩٪، حجم السوق: المركز ١٧ عالمياً، نسبة الإنفاق على السوفت وير من الناتج المحلي الإجمالي: ٣١ عالمياً بنسبة ٠,٤٪، تنوع الصناعة المحلية: المركز ٣٤ عالمياً بنسبة تنوع تبلغ ٩١,٥٪، نسبة الشباب من جملة السكان: ٣٣ عالمياً، نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي: ٤١ عالمياً بنسبة ١٪، تقييم أفضل ٣ جامعات في تصنيف QS والبالغ ٢٨,٢٪).

شكل ٦٨ تطور أداء مصر في مؤشر صادرات السلع الإبداعية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة السلعية

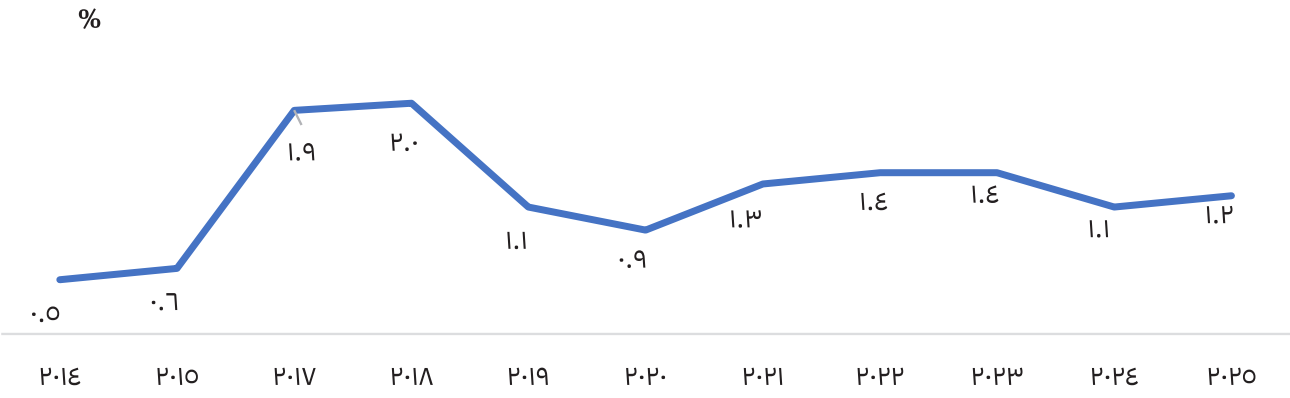

المصدر: Global Innovation Index

ولضمان تحقيق هذه المستهدفات، سيتم مواصلة الجهود المبذولة في هذا المجال، خاصةً ما يلي:

- زيادة عدد الحاضنات التكنولوجية ومراكز التميز ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا، والتوسع في برامج «الابتكار، علماء الجيل القادم، جامعة الطفل»، وذلك في ضوء أهمية تفعيل قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم 23 لسنة ٢٠١٨.
- مضاعفة عدد المشروعات البحثية المشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث المصرية من جهة والجامعات ومراكز البحوث الأجنبية من جهة أخرى.
- مضاعفة مشروعات التوأمة بين الجامعات المصرية ومراكز البحوث المصرية ونظيرتها الأجنبية، وخصوصاً تيسير التعاون العلمي مع الجامعات العربية.
- مضاعفة عدد المشروعات البحثية الممولة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تحمل تكلفة البحث العلمي.
- التقييم المستمر لمؤسسات ومراكز البحث العلمي، مع وضع معايير محلية للتقييم تأخذ في اعتبارها مساهمة البحث العلمي.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب الجامعات.
- تعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية في تطوير الأساليب الزراعية باستهداف المحاصيل الأكثر تكيّفًا مع تغيّر المناخ، ووسائل ترشيد استخدام المياه، وتعزيز التنوع المحصولي.
- دعم الشراكات بين قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية، للاستفادة من الابتكارات الأكاديمية بما ينعكس إيجابيًا على سوق العمل.
- إنشاء شبكة معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي توفر الإتاحة الكاملة للمعلومات المتعلقة بالثقافة والتراث، وتسهم في حمايتها وتوثيقها ورقمنتها.
- إنشاء منصات لتسهيل التعاون وتبادل المعرفة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية والبحثية في مجال الذكاء الاصطناعي، لتوفير مساحة للباحثين وخبراء الصناعة وواضعي السياسات للتلاقي وتبادل الرؤى والتعاون في المشاريع والمبادرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- زيادة عدد الباحثين المتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال تقديم منح بحثية وفرص تمويل وخلق بيئة داعمة للبحث.

- السعي لأن تصبح مصر مركزًا عالميًا لاستضافة مؤتمرات وفعاليات الذكاء الاصطناعي لجذب أبرز الخبراء والباحثين والمتخصصين في الصناعة من جميع أنحاء العالم وتوفير منصة لنشر المعرفة وتعزيز التواصل.
- تعزيز نظام بيئي حيوي للأبحاث إلى أن تصبح مركزًا عالميًا للأبحاث المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي بهدف إجراء أبحاث تحويلية في مجال الذكاء الاصطناعي في البلاد.
- إنشاء مركز لرواد الذكاء الاصطناعي يهدف إلى تمكين الباحثين والمطورين ورواد الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي من التعاون والابتكار، ويمكن لهذه المراكز توفير الموارد اللازمة، مثل منشآت الأجهزة المتطورة، وقواعد البيانات، وتمويل الأبحاث، بالإضافة إلى فرص التعاون مع قطاع الصناعة لدعم المبتكرين في تحويل أفكارهم إلى منتجات حقيقية، مما يعزز تطوير مجال الذكاء الاصطناعي في مصر.

تأهيل الموارد البشرية ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية:

تؤكد السردية أهمية مواصلة الجهود الرامية للوصول إلى «جهاز إداري حكومي كفء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابة، ويقدم خدمات ذات جودة، ويخضع للمُساءلة، ويُعلي من رضا المواطن، ويساهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة ورفعة شأن الأمة المصرية»، ومن المؤكد أن تحسين إنتاجية العاملين بالجهاز الإداري للدولة يسهم بشكل كبير في دعم إنتاجية الاقتصادي الوطني وتحسين أوضاع التنمية البشرية.

وفي هذا السياق، تؤكد السردية أن استدامة التقدم وتحقيق التنمية يتطلب تأهيل الموارد البشرية وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية لتنسيق التنفيذ وتحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء الحكومي.

وفي مجال «**تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة**»، تستهدف الحكومة ما يلي:

- مواصلة تحسين أوضاع العاملين بالدولة وسد الفجوات في القطاعات التي تتطلب توفير العمالة اللازمة لتشغيل الأصول الاستثمارية خاصةً في الصحة والتعليم، ومُراعاةً التوازن بين عدد العاملين بالجهاز الإداري بما يتناسب مع عدد المواطنين للوصول إلى هدف ٤٠ مواطن لكل موظف عام ٢٠٣٠ مُقارنةً بمعدل بلغ ٢٤ مواطن عام ٢٠٢٤.
- مُضاعفة مُخصصات التدريب الموجهة لتحسين إنتاجية العاملين بالجهاز الإداري للدولة لتكون في حدود ١٪ من جملة المصروفات العامة عام ٢٠٣٠ مع التركيز على مهارات المستقبل وقياس أثر برامج التدريب التي يتم تنفيذها لضمان تحقيق العائد التنموي الناتج عنها.
- مواصلة الجهود المبذولة لضبط الهياكل التنظيمية وإحداث التوازن في عدد الوزارات والوحدات الإدارية لترشيد الإنفاق العام وزيادة الكفاءة الإدارية.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر «فعالية الحكومة» الصادر عن البنك الدولي، من ٤٢٪ عام ٢٠٢٣ إلى ٥٠٪ على الأقل عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على تحسين جودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية وجودة صياغة السياسات وتنفيذها.

شكل ٦٩ تطور نسبة مخصصات التدريب من الإنفاق الحكومي في مصر

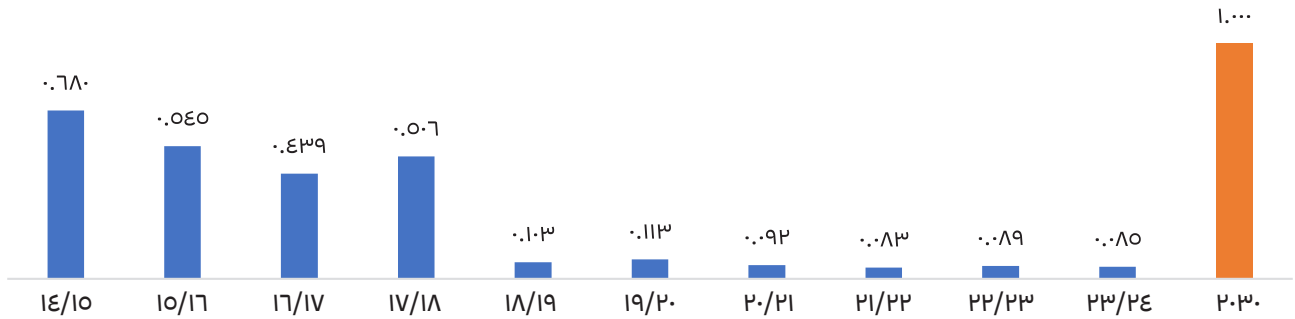

المصدر: وزارة المالية

مواصلة جهود تطوير الخطاب الديني المستنير:

لقد أدركت الدولة المصرية عبر تجربتها الطويلة والدقيقة أن الخطاب الديني المستنير يُمثل أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية الشاملة، ليس فقط كأداة توجيه ديني، بل كمنهج متكامل لبناء الإنسان، وترسيخ منظومة القيم، وصناعة بيئة مجتمعية صحية قادرة على مواجهة التحديات الفكرية والسلوكية.

إن هذه الرؤية الوطنية لم تقتصر على النظر إلى الدين كرمز أو شعائر، بل اعتبرته قوة فاعلة ومحركة للتنمية والاستقرار الاجتماعي، ومكونًا جوهريًّا للأمن الفكري الذي يمثل أساس أي عملية تنموية ناجحة.

وفي هذا السياق، تؤكد السردية أهمية ترسيخ القيم الأخلاقية والسلوكية الأساسية للتنمية البشرية، مثل:

- الانضباط والمسؤولية واحترام القانون.
- غرس قيم العمل والإنتاج والإبداع.
- تعزيز روح الولاء والانتماء الوطني.

كما تسعى إلى مكافحة الفكر المتطرف واللامبالاة والسلوكيات السلبية، بما يهيئ بيئة صالحة للتنمية، ويحد من الظواهر التي تعيق بناء الإنسان، وتخلق تحديات اجتماعية وفكرية تعرقل مسيرة التطور والتقدم.

وتؤكد السردية الوطنية أن الأمن الفكري هو العمود الفقري لأي مجتمع قادر على التطور والتنمية، ولهذا يتم التركيز على:

- تعزيز الوعي الديني السليم لمواجهة الفكر المتطرف والانحرافات.
- محاربة الشائعات، والتطرف، والسلوكيات التي تعرقل التنمية.

لقد أثبتت التجربة الوطنية المصرية أن الخطاب الديني المستنير ليس مجرد خطاب شعائري، بل أداة فكرية واجتماعية وتنموية، تعمل على:

- بناء الإنسان.
- ترسيخ القيم.
- حماية الأمن الفكري.
- دعم المبادرات الاجتماعية والتنموية.
- الاستثمار في الكوادر البشرية.

وهو بذلك يتحول إلى رافعة للتنمية الشاملة، تضمن استقرار المجتمع، وتحقق التنمية البشرية، وتؤسّس لجيل قادر على استكمال مسيرة الحضارة، ومواجهة كل التحديات الفكرية، والسلوكية، والاجتماعية.

مواصلة الإصلاحات التشريعية الداعمة لخطاب ديني مستنير:

١. الإصلاحات التشريعية:

- قانون تنظيم الفتوى الشرعية:

في إطار جهود الدولة المصرية المستمرة لمكافحة التطرف الديني، وضبط العمل الدعوي، وحماية المجتمع من سموم الفكر المتطرف، صدر قانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٢٥ لتنظيم الفتوى الشرعية،ويُعَد هذا القانون خطوة تاريخية، وجوهرية، وحاسمة في مسيرة الدولة المصرية.

وتؤكد السردية الوطنية أن هذا القانون أتى ليضع إطارًا قانونيًا واضحًا لإصدار الفتاوى الشرعية، ويحدد الجهات المخولة بذلك، ويقر آليات مراجعة ومساءلة دقيقة، بما يضمن سلامة الفتوى وحماية الأمن الفكري للمجتمع.

وأدركت الدولة أن ترك العمل الإفتائي دون تنظيم ومراقبة أحد أخطر التحديات التي واجهت التنمية البشرية، إذ استغله المتطرفون في السابق لإصدار فتاوى مضلِّلة عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، هدفت إلى زرع الفرقة، وتشويه الوعي الديني، وتعطيل برامج التنمية الاجتماعية والتعليمية، وتقويض الانتماء الوطني، وإضعاف قيم الوسطية والاعتدال.

وبالتالي، يمثل القانون حاجزًا استراتيجيًا أمام الفوضى الفكرية، ويصون التنمية البشرية من خلال توجيه العمل الدعوي وفق مبادئ الاعتدال، وتعزيز الانتماء والقيم الأخلاقية، وحماية الأجيال من سموم التطرف الفكري والسلوكي، وصناعة وعي متوازن قادر على المساهمة في التنمية وصناعة الحضارة.

وثيقة تجديد الخطاب الديني أساس التنمية البشرية الشاملة:

تؤكد الحكومة المصرية - بخبرتها التاريخية ورؤيتها الواقعية للتحديات التي تواجه الدولة - أن تجديد الخطاب الديني ليس ترفًا فكريًا ولا تحسينًا تجميليًا للغة الدعوة والوعظ، بل هو ضرورة أمن قومي، وركن محوري من أركان صيانة الدولة وحماية المجتمع، فقد أثبتت التجارب القريبة والبعيدة أن ترك الخطاب الديني دون ضبط أو تطوير أدى إلى حالتين شديدتي الخطورة:

- نشوء خطاب ديني متطرف، يُشوّه النصوص، يُحرّض على العنف، ويستخدم الدين لخدمة أهداف هدامة لا علاقة لها برسالته ولا مقاصده.
- تفشي سلوكيات وانحرافات قيمية واجتماعية، تُضعف تماسك المجتمع، وتُربك الهوية، وتُنشئ نوعًا آخر من التطرف المضاد: تطرف لا ديني، يناهض القيم والأسرة والأخلاق.

وبين طرفي هذا الاختلال، تراجع الخطاب الديني التقليدي، وأصبح مأزومًا، مضطربًا، غير قادر على تقديم إجابات صحيحة ومعاصرة لقضايا المجتمع، وفقد كثيرًا من قدرته على حماية العقول، أو دعم حركة التنمية، أو التعامل مع أسئلة العصر. ومن هنا جاءت السردية الوطنية، التي التقطت طبيعة اللحظة، وأدركت أن الدولة لا يمكن أن تمضي قُدمًا في بناء الإنسان والتنمية الشاملة دون أن تملك خطابًا دينيًا جديدًا:

- واضح الهدف.
- راسخ العلم.
- سليم المنهج.
- معاصر اللغة.
- قادر على صناعة وعي جمعي رشيد.
- ومحصّن ضد التطرف والانحراف.

وهكذا صار تجديد الخطاب الديني واجبًا وطنيًا، لا مجرد مهمة دعوية، وصار جزءًا من معادلة الأمن، والاستقرار، والتقدم.

لماذا يمثل الخطاب الديني المستنير شرطًا لازمًا لنجاح التنمية البشرية؟:

التنمية البشرية ليست برامج اقتصادية أو خططًا حكومية فقط؛ بل هي - أولًا - مشروع لبناء الإنسان: وعيًا، وفكرًا، وقيمًا، وسلوكًا، وإدراكًا للذات، والآخر، والدولة. ولا يمكن لأي دولة أن تُحدِث نهضة حقيقية دون تأسيس منظومة قيمية تحصّن المجتمع من:

- التطرف.
- الفوضى.
- الإشاعة.
- العنف.
- العبث بالهوية.
- الانحرافات الأخلاقية.
- الاستهتار بالقانون والنظام.
- ثقافة الكسل وتضييع الوقت.
- ضعف الوازع الأخلاقي والوطني.

وكل هذه المجالات يتداخل فيها الخطاب الديني مباشرة، لأنه الخطاب الأكثر نفوذًا في وجدان الناس، والأقرب إلى تشكيل الضمير الجمعي. ومن ثم فإن الخطاب الديني المستنير قادر على:

- ترسيخ قيم العمل والإنتاج والانضباط.
- دعم قيم الأسرة، والانتماء، والمواطنة، والرحمة.
- مواجهة التطرف بتجفيف منابعه الفكرية.
- مكافحة السلوكيات الضارة التي تعطل التنمية.
- تعزيز الوعي الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي للمواطن.
- تحقيق الأمن الفكري الذي يشكل أساس الأمن القومي.

وهكذا يتحول الخطاب الديني من مجال نصائح عامة إلى قوة إنتاج معرفي، واجتماعي، تشارك في بناء المواطن الصالح، الذي تعتمد عليه الدولة في نهضتها.

٢. الإطار الإستراتيجي للوثيقة الوطنية لتجديد الخطاب الديني:

جاءت الوثيقة الوطنية لتجديد الخطاب الديني بصفة استراتيجية دولة، لا مجرد خطة وزارة. وقد صيغت بتكليف مباشر من السيد رئيس الجمهورية، وأعدتها وزارة الأوقاف بالتعاون مع:

- نخبة من العلماء والمفكرين.
- الأكاديميين والخبراء.
- وزارات الدولة.
- الهيئات الوطنية.
- مؤسسات الأمن القومي.

وهذه الوثيقة ليست ورقة تنظيرية، بل ميثاق وطني شامل يحدد:

- الفلسفة التي يقوم عليها التجديد.
- أدواته.
- مجالاته.
- آلياته.
- أدوار المؤسسات.
- ارتباطه بالأمن الفكري، والتنمية البشرية.
- وتمثل الوثيقة - حرفيًّا - الإطار الجامع الذي تلتزم به مؤسسات الدولة كافة في:
- ضبط الخطاب الديني.
- تجديد مناهجه.
- تطوير أدواته.
- ودمج العمل الديني في المشروع الوطني لبناء الإنسان.

إنها وثيقة تؤسِّس لنهج جديد، يُعيد ربط القيم الدينية بمنظومة التقدم، ويجعل من الخطاب الديني عاملًا مساعدًا للتنمية، لا عائقًا لها.

كيف تُحقق الوثيقة الأمن الفكري للدولة؟:

تقوم الوثيقة على رؤية جوهرها أن الأمن الفكري هو الشرط السابق على الأمن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وأن: التطرف، الشائعات، الفوضى المعرفية، الانحرافات، استغلال الدين، وتوظيف النصوص خارج سياقها هي أخطر التهديدات التي تُربك الدولة، وتُعطل جهود البناء، وتُزعزع الثقة العامة.

مساهمة الوثيقة في تحقيق الأمن الفكري تتم عبر أربعة محاور رئيسة:

- ضبط مصادر الخطاب الديني: بحيث لا يتحدث في الدين إلا المؤهلون علميًا وفكريًا.
- تجفيف منابع التطرف: من خلال تقديم خطاب وسطي علمي راسخ، يرد على الشبهات، ويكشف الغلو.
- حماية المجتمع من الانحرافات القيمية: عبر تعزيز منظومة الأخلاق والسلوك والتماسك الأسري.
- صناعة وعي جديد: يربط بين الدين والدولة، بين النص والمقصد، بين الإيمان والعمل، بين العبادة والعمران.

وبهذا تصبح الوثيقة درعًا معرفيًا وقيميًا يحمي المجتمع من الأفكار الهدامة، ويمنع تحويل الدين إلى سلاح ضد الدولة أو المجتمع.

الوثيقة كمنهج عمل ملزم لمؤسسات الدولة:

تتميز الوثيقة بأنها لم تُعدّ ليُستفاد منها داخل وزارة الأوقاف فقط، بل هي وثيقة: وطنية- شاملة- عابرة للقطاعات- تُحدد التزامات واضحة على كل مؤسسة في الدولة، بما يخدم تجديد الوعي العام، ومنها:

- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني: تطوير مناهج القيم والفكر.
- الهيئات المسؤولة عن الإعلام: ضبط المحتوى الديني، والإعلامي.
- وزارة الشباب والرياضة: بناء وعي الأجيال، وبناء الشخصية.
- وزارة التضامن الاجتماعي: معالجة الانحرافات الاجتماعية.

- الثقافة: إعادة تأسيس الهوية الثقافية الوسطية.
- الجامعات: دعم البحث العلمي المتعلق بالفكر الديني.
- المؤسَّسات الأمنية: دعم مكافحة التطرف، وحماية المجتمع.

وهكذا تُصبح الوثيقة إستراتيجية دولة لبناء الإنسان المصري، في ضوء قيم الدين الصحيح، والوعي الوطني العميق.

الوثيقة ودورها في حماية مسار التنمية البشرية الشاملة:

تتفاعل الوثيقة مع مفهوم التنمية البشرية من زاويتين متكاملتين:

- **الزاوية الأولى: حماية التنمية:**

عبر مواجهة التحديات الفكرية والسلوكية التي تهدم:

- قيمة العمل.
- قيمة الانضباط.
- الإيمان بالإنتاج.
- تقدير الوقت.
- روح المسؤولية.
- احترام القانون والنظام.

- **الزاوية الثانية: دعم التنمية عبر:**

- بناء وعي مجتمعي يدعم رؤية الدولة.
- تعزيز القيم الإيجابية.
- دعم الأسرة.
- تكوين مواطن صالح وواعٍ.
- مواجهة الانحرافات التي تستهلك المجتمع، وتستنزف الدولة.
- محاصرة التطرف الذي يعطل الاستثمار، والتنمية، والاستقرار.

وبذلك تصبح الوثيقة ليست فقط مشروع تجديد للخطاب الديني، بل مشروعًا وطنيًا لتأمين التنمية البشرية استدامة استقرارها.

٣. ضبط العمل الدعوي في المساجد ووسائل الإعلام: ركيزة أساسية للخطاب الديني المستنير:

تُدرك السردية الوطنية أن العمل الدعوي في المساجد ووسائل الإعلام ليس مجرد نشاط ديني، بل هو أحد الأعمدة الرئيسة التي تُبنى عليها منظومة القيم، والوعي المجتمعي. ومن هنا جاء ضبط هذا العمل وتنظيمه وفق أسس علمية وقانونية كضرورة وطنية، إذ أن أي فوضى أو خلل في الخطاب الديني يؤدي إلى تشويه الوعي، وزرع الأفكار المتطرفة، وتقويض الانتماء الوطني، وإضعاف قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

ولذلك، تعد القوانين المنظمة للعمل الدعوي، وعلى رأسها قانون تنظيم ممارسة الخطابة والدروس الدينية في المساجد وما في حكمها رقم ٥١ لسنة ٢٠١٤، خطوة استراتيجية لضمان أن تكون المساجد، ووسائل الإعلام منابر للوعي المستنير، ونشر القيم الأخلاقية، وتعزيز الهوية الوطنية، وحماية المجتمع من الانحرافات الفكرية والسلوكية.

ويؤسِّس القانون إطارًا واضحًا للخطاب الدعوي، يحدِّد من له الحق في الإلقاء، ويراقب المحتوى الدعوي لضمان الاعتدال والوسطية، ويضع آليات للمحاسبة على التجاوزات.

ويكتسب ضبط العمل الدعوي أهميته الكبرى من تأثيره المباشر على التنمية البشرية الشاملة، إذ إن الخطاب الديني المنضبط والمستنير:

- يعزز القيم الأخلاقية والسلوكيات الإيجابية لدى الأفراد، فينشأ جيل متوازن، قادر على اتخاذ قرارات واعية ومسؤولة.
- يحمي الشباب والأجيال الناشئة من الانحرافات الفكرية والسلوكية، بما يرسخ بيئة آمنة للتعليم، والعمل، والإبداع.
- يدعم الانتماء الوطني والوعي الحضاري، مما يرفع من قدرة المجتمع على المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة.
- يحفز المشاركة المجتمعية الإيجابية، ويحوِّل المساجد

ووسائل الإعلام إلى أدوات فعالة لصناعة الإنسان القادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وتؤكد السردية الوطنية أن ضبط العمل الدعوي في المساجد ووسائل الإعلام ليس هدفًا دينيًا فحسب، بل هو أداة استراتيجية لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، حيث يُصبح الخطاب الديني وسيلة لتعزيز الأمن الفكري، والاستقرار الاجتماعي، والقيم الأخلاقية، والقدرة على المشاركة في بناء المجتمع، وصناعة الحضارة الحديثة.

٤. تدريب الأئمة والخطباء والواعظات وتأهيلهم: ركيزة أساسية للتنمية البشرية الشاملة:

أدركت السردية الوطنية أن الكوادر الدعوية تمثل أداة فاعلة في نشر الوعي الديني المستنير، ولذلك اهتمت بـ:

- تأهيل الدعاة، وتدريبهم على المهارات العلمية، والمنهجية.
- تحويلهم إلى عناصر فاعلة في العملية التنموية، حيث يصبح كل داعية جزءًا من منظومة تجديد الفكر، ونشر الثقافة، وترسيخ القيم.
- تمكينهم من مواجهة الانحرافات الفكرية، والسلوكية في المجتمع، بما يعزز التنمية البشرية.

وذلك لأن الخطاب الديني المستنير والفاعل لا يتحقق إلا من خلال كوادر مؤهلة علميًا، وفكريًا، ومهاريًا، قادرة على التواصل مع جميع فئات المجتمع، ومعالجة القضايا المجتمعية بكفاءة، ومواجهة الانحرافات الفكرية والسلوكية.

ولذلك أطلقت الدولة مجموعة متكاملة من البرامج التدريبية والتأهيلية التي تستهدف الأئمة، والخطباء والواعظات في مختلف المحافظات، سواء في المساجد، أو المؤسسات الدينية، أو المنابر الإعلامية، بما يضمن تقديم خطاب ديني متوازن، يسهم في تنمية الإنسان والمجتمع.

أهداف هذه البرامج في إطار التنمية البشرية الشاملة:

- رفع الكفاءة العلمية والدينية: تعميق الفهم الديني وفق منهج الوسطية والاعتدال، وتمكين الأئمة والخطباء من التعامل مع المستجدات الفكرية، والاجتماعية، بما يعزز وعي المجتمع.
- تنمية المهارات الدعوية والتواصلية: صقل مهارات الخطابة، والإلقاء، والحوار، والإقناع؛ لضمان وصول الرسالة الدينية بفاعلية لجميع فئات المجتمع.
- معالجة المشكلات المجتمعية، والانحرافات السلوكية: توفير أدوات عملية لمواجهة التفكك الأسري، الإدمان، الانتحار، الشذوذ، والإلحاد، بما يسهم في بناء جيل متوازن نفسيًا، وسلوكيًا.
- تأهيل الأئمة والخطباء والواعظات للابتكار والإبداع: تمكين الأئمة والخطباء من تصميم برامج مجتمعية مبتكرة، وإدارة الفعاليات الدعوية، بما يدعم التنمية البشرية عبر المشاركة الفاعلة في المجتمع.
- استخدام الأدوات التكنولوجية، والإعلامية: توظيف المنصات الرقمية، ووسائل الإعلام؛ لنشر الخطاب المستنير، وتوسيع نطاق التأثير التربوي والدعوي بشكل متوازن وآمن.

منهجية التدريب:

- برامج متعددة المستويات: تشمل التدريب النظري، والعملي، وورش العمل الميدانية؛ لاكتساب الخبرة العملية.
- تخصُّصات متنوعة: دمج المهارات الشرعية، والنفسية، والاجتماعية، والإعلامية، والتقنية.
- متابعة وتقييم مستمر: قياس أثر البرامج على أداء الأئمة والخطباء؛ لتطوير الأداء وضمان جودة التدريب.

أثر هذه الجهود على التنمية البشرية:

تسهم هذه البرامج في ضبط الخطاب الديني داخل المساجد، ووسائل الإعلام، وخلق جيل من الأئمة، والخطباء، والواعظات القادرين على توعية المجتمع، حماية الشباب، تعزيز القيم الوطنية والدينية، ومواجهة التطرف الفكري والسلوكي.

ومن ثم يصبح الخطاب الديني أداة مباشرة للتنمية البشرية الشاملة، إذ يسهم في بناء الإنسان المتوازن، والمجتمع الواعي، ويعزز الأمن الفكري، والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يشكل حجر الزاوية؛ لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الفردي والمجتمعي.

٥. خطبة الجمعة: ركيزة إستراتيجية للتنمية البشرية الشاملة

تؤكد الدولة أن خطبة الجمعة لم تعد مجرد خطاب ديني أسبوعي يُلقى على المنبر، بل أصبحت أداة إستراتيجية مركزية في تجديد الخطاب الديني، وصناعة الوعي الجمعي، وتحقيق تكامل حقيقي بين المؤسسات الدينية، والتعليمية، والإعلامية، والثقافية، ضمن مشروع وطني شامل، يهدف إلى إعادة بناء الإنسان المصري على أسس عقلية، وروحية، ووطنية، متماسكة.

لهذا قررت الدولة الوطنية أن تتحول خطبة الجمعة من خطاب ديني محدود إلى بذرة فكرية وثقافية أسبوعية، تنطلق من المسجد إلى المدرسة، ومن المنبر إلى الشاشة، ومن الأئمة إلى الإعلاميين، ومن الورقة إلى التطبيق الرقمي، ومن النص إلى الفعل، والوعي والسلوك، بما يضمن وصول الرسالة إلى أوسع فئات المجتمع، وتعزيز تأثيرها في واقع الناس.

الرؤية والمنهجية الجديدة:

تعتمد صياغة خطبة الجمعة في هذه الرؤية على خطبتين متكاملتين:

- **الخطبة الموحَّدة على مستوى الجمهورية:** تُنتج وفق خطة خمسية استراتيجية، تمت بعد مشاورات موسعة مع مفكرين، وعلماء، ومؤسسات علمية رصينة ومتخصِّصة، ورصد دقيق لاحتياجات المجتمع، ومتابعة التحديات الفكرية، والسلوكية، والاجتماعية، وتخاطب القضايا الجامعة التي تمس وجدان الشعب المصري: العقيدة، الأسرة، الانتماء الوطني، العمل، البيئة، القيم، والمفاهيم المغلوطة.
- **الخطبة المحلية:** تُصاغ بالتعاون بين مديريات الأوقاف، والمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، بناءً على رصد أسبوعي للقضايا المحلية. تعكس نبض الشارع، وتسهم في معالجة الهموم المستجدة للمواطنين، بما يحقق التوازن بين توحيد الكلمة في القضايا الجامعة، ومرونة الكلمة في القضايا المتغيرة.

المحاور الاستراتيجية للخطبة:

- **مواجهة التطرف الديني:** تحليل أسباب ظهور الفكر المتطرف، واستعراض منهجية علمية لمواجهته، ونشر قيم الرحمة والوسطية، مع تقديم نماذج من السيرة النبوية في التسامح والانتماء.
- **مواجهة التطرف اللاديني، والانحرافات السلوكية:** معالجة كل مظاهر التراجع القيمي والسلوكي، مثل الإلحاد، الإدمان، الانتحار، الزواج غير المشروع، التسرُّب من التعليم، الغش، القمار، التسوُّل الإلكتروني، والاستهلاك المفرط.
- **بناء الإنسان المصري:** تعزيز الشخصية الوطنية المتوازنة، من خلال قضايا التطوع، غرس الأمل، تعميق الحس الوطني، ومواجهة الفقر، والأمية، واليأس.
- **صناعة الحضارة:** تحرير العقول، تنمية الوعي، تحقيق المقاصد الشرعية والوطنية، والانفتاح الحضاري المسؤول، بما يسهم في النهضة المجتمعية والتقدم الحضاري.

الإطار الزمني للخطة الخمسية:

- السنة الأولى: ٦٠٪ من الخطبة لمواجهة التطرف، و٤٠٪ لبقية المحاور.
- السنة الثانية إلى الرابعة: توزيع متساوٍ لكل محور بنسبة ٢٥٪.
- السنة الخامسة: ٦٠٪ لصناعة الحضارة، و٤٠٪ لبقية المحاور، لضمان تعزيز النهضة الثقافية والفكرية.

التكامل الرقمي والإعلامي:

تعمل المنصة الرقمية لوزارة الأوقاف على تحويل خطبة الجمعة إلى منصة معرفية وتفاعلية متعددة

القنـوات، تشـمل:

- نشر نص الخطبة الرسمي الموحد.
- تقديـم مقـالات تحليليـة موسـعة مـن زوايـا دينيـة، تشريعيـة، نفسـية، اجتماعيـة، لغويـة، تاريخيـة، ثقافيـة، وطنيـة، إعلاميـة، وتربويـة.
- توفـير دلائـل إرشـادية، ونمـاذج تطبيقيـة، ومقترحـات أسـلوبية للأئمـة والخطبـاء.
- عـرض مبسـط وعميـق لجمهـور النـاس، ومـواد متقدمـة للمفكريـن، والإعلاميين.
- إنتـاج محتـوى رقمـي متنـوع: فيديوهـات قصيـرة، موشـن جرافيـك، كبسـولات معرفيـة، للتواصـل مـع مختلـف شرائـح المجتمـع.

دائرة التفعيل المؤسسي:

- ربـط الخطبـة بالمؤسَّسـات التعليميـة، والثقافيـة، والإعلاميـة، بحيـث تتحـول الكلمـة الملقـاة علـى المنبـر إلى حركـة وعـي مجتمعـي مسـتمرة طـوال الأسـبوع.
- تلخيـص مضمـون الخطبـة في المـدارس، والجامعـات، ونشرهـا في الإعـلام العـام والخـاص، وربطهـا بالأنشـطة المجتمعيـة؛ لضمـان ترجمـة الخطـاب الديـني إلى سـلوك عملـي، وإيجـابي.
- اسـتخدام التطبيقـات الرقميـة؛ لاسـتقبال أسـئلة الجمهـور، والتفاعـل المبـاشر معهـم، مـع توفـير محتـوى مترجـم ومتعـدد المسـتويات.

الرصد والتقويم:

أقامـت وزارة الأوقـاف منظومـة متابعـة ثلاثيـة بالتعـاون مـع مراكـز بحثيـة متخصصـة لرصـد أثـر الخطبـة، تحليـل الانطباعـات العامـة، وتطويـر المحتـوى باسـتمرار. هـذا النهـج يحـوّل الخطبـة مـن فعـل ديني تلقائي إلى خطـاب حـي، قابـل للقيـاس والتطويـر، ويضمـن تحقيـق التـأثير المرجـو في المجتمـع والـذي يحقـق الأثـر علـى التنميـة البشريـة الشـاملة.

تعـد خطبـة الجمعـة مـن أهـم ركائـز التنميـة البشريـة الشـاملة، إذ تسـهم في:

- ترسـيخ القيـم الأخلاقيـة والاجتماعيـة، وتعزيـز الانتمـاء الوطـني والديـني.
- بنـاء الإنسـان المـصري المتـوازن فكريًـا وروحيًـا واجتماعيًـا، القـادر علـى الإبـداع والمشـاركة في تنميـة مجتمعـه.
- حمايـة الشـباب والأجيـال الجديـدة مـن الفكـر المتطـرف، والانحرافـات السـلوكية.
- دعـم الأمـن الفكـري والاسـتقرار المجتمعـي، بمـا يسـهم في تعزيـز التنميـة الاقتصاديـة، والاجتماعيـة، والثقافيـة.

إن خطبـة الجمعـة، بهـذا المعنى، ليسـت مجـرد منبر ديني، بـل أداة اسـتراتيجية شـاملة لبنـاء الإنسـان، وصناعـة المجتمـع والحضـارة، وتحقيـق التنميـة الشـاملة علـى أسـس علميـة، وفكريـة، وروحيـة متكاملـة.

٦. مكافحة الفكر المتطرف: ركيزة حماية التنمية البشرية الشاملة:

تعـتبر السرديـة الوطنيـة مكافحـة الفكـر المتطـرف مجـرد إجـراء وقـائي، بـل منظومـة اسـتراتيجية شـاملة تسـتهدف حمايـة الإنسـان، وصيانـة وعيـه، وترسـيخ أمنـه الفكـري، باعتبـاره الأسـاس الأول لـكل جهـود التنميـة البشريـة. فالتطـرف - كمـا أثبتـت التجربـة القريبـة والبعيـدة - لم يكـن يومًـا اختلافًـا فكريًـا بسـيطًا، بـل كان أداةً خـطيرة اسـتغلت هشاشـة الوعـي، وتعـدد الهويـات الدينيـة والطائفيـة، لإشـعال صراعـات تمـزق المجتمعـات مـن الداخـل، وتعيـق مسـارات التنميـة، وتسـتنزف طاقـة الدولـة وقدرتهـا علـى البنـاء.

كيـف اسـتغل الفكـر المتطـرف التعـدد الطائفـي لضرب اسـتقرار الدولـة؟:

اسـتغلت الجماعـات المتطرفـة السـمة الطبيعيـة للمجتمـع المصري- تعـدده الـديني والثقـافي والاجتماعـي - لكنهـا لم تتعامـل معـه كتعـدد ثـري، بـل حولتـه إلى وقـود للتحريـض، والعنـف الطائفـي، عبر:

- الدعـوة إلى الكراهيـة، واسـتحلال الدمـاء والأمـوال: حيـث روّجـت خطابًـا تكفيريًـا

يصنّف الناس، ويحاكم نواياهم، ويستبيح حقوقهم الإنسانية، مما يفتح الباب للفوضى والانقسام.

- إذكاء الصراع الطائفي: من خلال تصوير المواطنة كتهديد للدين، وخلط المفاهيم، وصناعة معارك وهمية حول بناء دور العبادة وممارسة الشعائر، بهدف ضرب وحدة الشعب.
- تحويل الخلافات الطبيعية إلى صدامات وجودية: فأي تنوع بشري يصبح في قاموس التطرف "حربًا عقائدية"، وهو ما يخدم أجندات خارجية تريد دولًا بلا استقرار ولا تنمية ولا تماسك.

لذلك تُدرك السردية الوطنية أن التطرف الفكري هو أخطر أدوات الجيل الرابع من الحروب، لأنه يجند العقول من الداخل، ويدمر وحدة المجتمع، ويعطل التنمية قبل أن تبدأ.

وكانت خطة الدولة في التعامل مع الفكر المتطرف تعمل على مقاومة التطرف وتفكيك بنيته، فتميزت التجربة المصرية بأنها لم تكتفِ بمواجهة التطرف أمنيًا أو عسكريًا، بل صاغت رؤية متكاملة تمزج بين الضبط التشريعي، التأهيل الدعوي، المواجهة الفكرية، الحضور المجتمعي، والسيطرة الرقمية.

دعمت الدولة المصرية قيم المواطنة والتعايش، وأطفأت جذوة الطائفية عبر خطاب ديني وسطي، يشرح حقيقة الدين، ويكشف زيف التطرف، وأدارت بحكمة كبرى ملف بناء دور العبادة، فأفقدت الجماعات المتطرفة أخطر أدواتها التحريضية، كما أعادت بناء الخطاب الديني من الداخل وذلك عبر برامج تدريب وتأهيل واسعة للقيادات الدينية، تُعنى بالمهارات الفكرية، والوعي المجتمعي، والتواصل الحضاري، وتفكيك الشبهات، والتعامل مع الفضاء الإلكتروني.

المناطق الحدودية... مواجهة التطرف في نقاط الاشتعال:

إدراكًا لخطورة الأطراف الملتهبة والمناطق الحدودية، كمناطق استهداف دائمة للجماعات المتطرفة، فقد خصّصت الدولة لها قوافل دعوية متتابعة، علماء وخطباء من أصحاب الكفاءة، دعمًا تربويًا وفكريًا مستمرًا، وبرامج مجتمعية لرفع الوعي وبناء الثقة. وبهذا لم تُترك هذه المناطق فرائس لخطاب التطرف، بل أصبحت جزءًا من منظومة الأمن الفكري للدولة.

المواجهة داخل الجامعات والمدن الجامعية... الجبهة الجديدة في حماية الوعي:

رغم نجاح الدولة في تجفيف منابع التطرف في المساجد، أدركت التجربة مؤخرًا أن المدن الجامعية تمثل واحدة من أخطر المحاضن التي تستهدفها الجماعات المتطرفة، لأنها:

- تحتضن الشباب في أخطر مراحل التكوين الفكري.
- توفر بيئة مغلقة تسمح بالتأثير دون رقابة.
- كانت تاريخيًا مجالًا خصبًا لنشاط التنظيمات السرية.

ولذلك تتجه الدولة اليوم نحو مرحلة أكثر عمقًا عبر:

- إحكام السيطرة الفكرية على المدن الجامعية عبر ضبط مساجدها، ومتابعة الأنشطة الدعوية داخلها، ومنع غير المتخصّصين من اعتلاء منابرها.
- تدريب وتأهيل قيادات دعوية مخصّصة للعمل في الجامعات؛ ليكونوا قادرين على مخاطبة الشباب بلغتهم، ومواجهة الشبهات العلمية، والفكرية، وإفشال محاولات التجنيد والاستقطاب.
- دمج العمل الدعوي بالعمل الإرشادي والتربوي داخل الجامعة؛ ليصبح الإمام عنصرًا في بناء وعي الطالب، لا مجرد خطيب يؤدي وظيفة، وهذه الخطوة - بوصفها الأحدث في التجربة الوطنية - تؤسس لمرحلة جديدة من حماية الوعي في قلب المؤسسات التعليمية.

٧. القضاء على المنافذ الفكرية للتطرف... من المساجد إلى الفضاء الإلكتروني:

لقد كشفت التجربة الإنسانية خلال العقدين الأخيرين أن الجماعات المتطرفة كانت - وبلا مبالغة - أسبق من غيرها في إدراك خطورة الفضاء الإلكتروني وتأثيره، فاستغلته قبل أن تدرك الدول حجمه، أو تحدد ضوابطه.

فقد برعت هذه الجماعات في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، وشبكة الإنترنت توظيفًا منظمًا ومُموَّلًا ضمن أجندات خارجية، تستهدف ضرب استقرار الدول، وتفكيك مجتمعاتها، وإشاعة الفوضى الفكرية، والدينية فيها.

ولم يكن هذا التوظيف عشوائيًّا، بل كان قائمًا على خطط متقنة في صناعة الدعاية، ونشر خطاب الكراهية، وبث الشبهات في عقول النشء والشباب، فضلًا عن استخدام المنصات الرقمية في تجنيد العناصر، وتوجيههم فكريًا، وتدريبهم على العنف، وتغذيتهم بسرديات عدائية تهدف أساسًا إلى العصف بالدول من الداخل.

وقد استطاعت هذه الجماعات - بفضل الدعم الخارجي الذي تلقته، وتمويل جهات استخباراتية معادية - أن تجعل الإنترنت ساحة حرب كاملة، لا تقل خطرًا عن ساحات الصراع العسكري، مُستغلةً سرعة الانتشار، وانعدام الحواجز، وإمكانية الوصول إلى الملايين، مما جعل الفضاء الرقمي في كثير من الدول هو المدخل الأكبر لتهديد الأمن الفكري، والاجتماعي، وإعاقة مسارات التنمية البشرية.

لكن الدولة المصرية التقطت هذا الخطر مبكرًا، ولم تترك الساحة الرقمية فريسةً لهذه الجماعات، بل تحركت بخطة متكاملة تجمع بين الأمن الفكري، والوعي المجتمعي، والتأهيل الديني، والضبط القانوني، والعمل الإلكتروني المنظم.

فأصبح الفضاء الإلكتروني مجالًا للمواجهة الفكرية، لا ساحة للتجنيد؛ وميدانًا للتنوير، لا منصة للغلوّ؛ ووسيلة لدعم التنمية، لا لتعطيلها.

وفي مقدمة هذه الجهود برزت المؤسسات الدينية المصرية – الأزهر ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف – التي طورت أدواتها الرقمية تطويرًا غير مسبوق، وبخاصة وزارة الأوقاف المصرية، التي دشّنت أكبر وأضخم منصة دينية رسمية في الوطن العربي، منصة تُعد اليوم السدّ الإلكتروني الأهم والأقوى أمام محاولات التطرف، واختراق المجتمع، وقد نجحت هذه المنصة في تقديم:

- محتوى علمي موثوق يواجه الشبهات لحظة بلحظة.
- فيديوهات ومحاضرات رقمية تشرح الدين الصحيح بوضوح وجمال.
- دورات تدريبية إلكترونية يستفيد منها الأئمة والخطباء داخل مصر وخارجها.
- حملات توعوية تستهدف الشباب، والجامعات، والمدن الجامعية تحديدًا، بعدما أثبتت التجربة أنها كانت من أهم المحاضن التي حاولت الجماعات المتطرفة اختراقها تاريخيًا.
- إنتاجًا رقميًا ضخمًا يُعد الأول من نوعه في تاريخ العمل الديني الحديث.
- وهكذا لم تعد مواجهة الفكر المتطرف تتم فقط في المساجد أو المدارس، بل أصبحت مواجهة شاملة تمتد إلى الفضاء الإلكتروني ذاته، المكان الذي حاولت الجماعات المتطرفة أن تجعله وكرًا لها، فتحول - بفضل جهود المؤسسات الدينية المصرية - إلى فضاء للحكمة، والعلم، والاعتدال.
- وبذلك أسهمت الدولة المصرية - عبر مؤسساتها الدينية والفكرية - في تحصين الوعي، وحماية النشء، وتعزيز الأمن الفكري، وهو ما انعكس مباشرة على دعم مسار التنمية البشرية الشاملة، وتوفير البيئة المستقرة التي لا يمكن لأي مشروع تنموي أن ينهض دونها.

مكافحة التطرف... ضمانة للأمن الفكري، ومنطلق للتنمية البشرية

إن محاربة الفكر المتطرف ليست دفاعًا عن الدين فقط، وليست إجراءً أمنيًا فحسب، بل هي أساس التنمية البشرية، لأنها:

- تحمي عقل الفرد من التلاعب.
- توفر بيئة مستقرة للإبداع والعمل.
- تقضي على الخوف والكراهية.
- تعزز الثقة والانسجام الاجتماعي.
- تتيح للدولة التركيز على التنمية لا مكافحة الفوضى.

وبذلك يصبح الخطاب الديني المستنير - في التجربة الوطنية المصرية - ليس مجرد خطاب، بل إستراتيجية دولة؛ لصناعة الإنسان الواعي، القادر على حماية وطنه، والمشارك في بنائه، والمحصّن ضد التطرف، والمهيأ للاندماج في مشروع التنمية الشاملة.

الخطاب الديني المستنير: درع المجتمع في مواجهة الانحرافات السلوكية، وحامل مشروع التنمية البشرية، فالانحرافات السلوكية - كالإدمان، التفكك الأسري، اللامبالاة، العنف، الفراغ القيمي، الاستهلاك المفرط، الانحراف الجنسي، الإلحاد المتطرف، والانخلاع عن قيم العمل والمسؤولية - ليست مجرد أخطاء فردية. إنها ظواهر اجتماعية متشابكة، تؤثر مباشرة على رأس المال البشري: تقلّل من الإنتاجية، ترفع تكلفة الرعاية الصحية، والاجتماعية، تضعف ثقة المواطن بالمؤسسات، وتشتت موارد الدولة من التنمية إلى المعالجة.

مع الانفتاح الإعلامي والثقافي، وتسارع شبكات التواصل، تظهر أنماط سلوكية جديدة تروّج لقيم مغايرة لهويتنا، وأحيانًا تُستغل هذه القنوات من قبل جهات معادية لتفكيك الانتماء الوطني، وقتل روح العمل. لذلك، فإن مجابهة هذه الانحرافات أصبحت شرطًا مسبقًا لنجاح أي مشروع تنموي.

وتؤكد السردية الوطنية أن الخطاب الديني عندما يكون مستنيرًا، ومنضبطًا علميًا، ومنهجيًا، يمتلك ميزات لا تملكها أدوات أخرى:

- نفاذه إلى الضمير والوجدان: الدين يشكل ضمير الأفراد والجماعات، والرسالة الدينية المقبولة تبني حواجز داخلية ضد الانحراف.
- شرعيته الأخلاقية: النص الديني، إذا فُهم وفق منهج عقلاني وسياقي، يعطي أُطرًا أخلاقية قوية، تمنح السلوك معنىً وقيمة.
- قدرة الخطاب على التأثير الاجتماعي الواسع: المنابر، المساجد، الخطب، والدورات الدينية تصل إلى فئات واسعة، بما في ذلك الأكثر عرضة للانحراف.
- القدرة على الربط بين الإيمان والعمل: الخطاب المستنير يجعل من العبادة دافعًا للإنتاج والعمل الخيري والمواطنة الفاعلة، لا مبررًا للانسحاب أو التبرير السلبي.

لهذه الأسباب يصبح الخطاب الديني — حين يتجدد ويصاغ بأسلوب علمي معاصر — حجر الزاوية في إعادة تشكيل السلوك العام وتهيئة بيئة ملائمة لتنمية الإنسان.

آليات التأثير: كيف يواجه الخطاب المستنير الانحرافات السلوكية عمليًا؟:

يمكن تلخيص الآليات في مسارات مترابطة:

أ. التوعية المعرفية والإرشاد العقدي:

- تفنيد الأفكار المغلوطة والشبهات التي تقود إلى سلوكيات ضارة.
- شرح المقاصد الشرعية: لماذا النصوص تُفهم هكذا، وكيف تخدم القيم الإنسانية.
- تقديم بدائل عقلانية ورشيدة للحلول السلوكية (مثلاً: بدائل للترويح الآمن بدل الإدمان).

ب. بناء القيم والفضائل العملية:

- ربط التدين بالعمل والإنتاج والمسؤولية الأسرية والاجتماعية.

- تعزيـز الفضائـل: الانضبـاط، الصـدق، الكفـاح، العطـاء، والاحـترام المتبـادل.
- عـرض نمـاذج قـدوة محليـة ووطنيـة تواكـب خطـاب القيـم.
- ج. الوقاية المجتمعية عبر المؤسسات:
- إدمـاج الرسـائل في المـدارس والجامعـات والنـوادي ومراكـز الشـباب.
- برامـج إرشـادية أسريـة لتقويـة الروابـط ومنـع التفـكك.
- شراكـة مـع القطـاع الصحي في برامـج معالجـة الإدمـان والاضطرابـات السـلوكية.

د. التدخّل المباشر والإرشادي:

- جلسـات إرشـاد فـردي وجماعـي في المسـاجد والمراكـز الثقافيـة.
- برامـج إعـادة تأهيـل نفسـية واجتماعيـة للمُنحرفـين السـلوكيين.
- مبـادرات مجتمعيـة لتقويـة شـبكات الدعـم المحلـي.

هـ. المواجهة الرقمية والتنوير الإعلامي:

- إنتـاج محتـوى رقمـي (فيديوهـات قصـيرة، بودكاسـت، إنفوجرافيـك) يفضـح المغالطـات ويقـدم رسـائل بديلـة.
- استخدام منصات رسمية وإعلانية لاستهداف فئات الشباب والأسر.
- اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي لرصـد المحتـوى الضـار وإزالتـه، ونشـر الـردود العلميـة في الوقـت الحقيقـي.
- وتعمـل السرديـة الوطنيـة في مواجهـة الانحرافـات السـلوكية بالعمـل المؤسـسي المتكا مـل :
- وزارة الأوقـاف: صياغـة الخطـاب، تدريـب الأئمـة والخطبـاء، وإدارة المنابـر.
- وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم الفـني والجامعـات: إدراج قيـم مدروسـة في المناهـج، وتنظيـم أنشـطة مدرسـية وجامعيـة تحـول الخطـاب إلى سـلوك.
- وزارة الصحـة والسـكان: برامـج عـلاج وتأهيـل للإدمـان والأمـراض النفسـية المرتبطـة.
- وزارة الشـباب والرياضـة: فضـاءات بديلـة، برامـج تمكـين، وريـادة مجتمـع مـدني للشـباب.
- الإعلام والاتصالات: حملات توعوية، وتنظيم المحتـوى، وتعـاون للقضـاء علـى الحمـلات المـضرة.
- الجهـات الأمنيـة والقضائيـة: ضبـط منابـر التحريـض وسياسـات ردع واضحـة ضـد التجـاوزات.

وهنـا تبرز مبـادرات وطنيـة مثـل «صحّـح مفاهيمـك» كأمثلـة علـى تناغـم هـذه الشراكات: منظومـة حـملات متكاملـة في المسـاجد والمـدارس والجامعـات والنـوادي ووسـائل الإعلام، مدعومـة بمحتـوى رقمـي وتدريـب عملـي للفاعـلين.

- اسـتهداف الفئـات الحسّاسـة: الشـباب والجامعـات والأسرة
- الشـباب: هـم الأكـثر تسرّبًـا إلى أنمـاط سـلوكية ضـارة، ولذلـك يجـب أن يكـون الخطـاب جذابًـا وحديثًـا وقائمًـا علـى المنهـج العلمـي والمهـارات الحياتيـة.
- المـدن الجامعيـة: محاضـن فكريـة بحاجـة إلى رقابـة فكريـة واعيـة: ضبـط الأنشـطة، تأهيـل المرشـحين للعمـل الدعـوي داخـل الحـرم، وتشـغيل برامـج تفاعليـة.
- الأسرة: التدخـل الأسري عـبر برامـج دعـم الأبـوة والأمومـة، ودورات للحيـاة الزوجيـة، واستشـارات أسريـة؛ لأن الأسرة هـي الـدرع الأول.

و. أدوات حديثـة: الـذكاء الاصطناعـي والمنصـات الرقميـة كحليـف:

- رصد المحتوى: خوارزميات ترصد مصطلحات تحريضية أو ترويجية للانحراف.
- الرد الآلي: شات بوت ومحتوى تلقائي يقدم تفنيدًا علميًا للشبهات.
- تخصيص الرسالة: استخدام بيانات ديموغرافية لاستهداف الرسائل الملائمة لكل فئة.
- توفير موارد تعليمية: محتوى تفاعلي موجه للمدارس والجامعات.
- منصة وزارة الأوقاف، في هذا السياق، تمثل نموذجًا رائدًا: موسوعة رقمية، مركز تدريب إلكتروني، أداة ضبط رقمي، ومنصة محتوى تستهدف جميع الفئات وتتعامل مع الثراء المعلوماتي بعلمية ومصداقية.

وتدرك السردية الوطنية أن الخطاب الديني المستنير لا يُعطي الإنسان مجرد وعود أخروية، بل يمنحه أدوات حياته اليومية: كرامته، مسؤوليته، طموحه، وروحه الوطنية.حين يتحول الخطاب إلى رسالة عملية تربط بين الإيمان والعمل — تتجاوز الشعارات إلى السلوك — فإنه يساهم في تحرير طاقات المجتمع الكامنة، ويُعيد بناء الفرد الصالح القادر على المشاركة في نهضة الوطن.

وهنا تكمن عظمة المسألة: مكافحة الانحرافات السلوكية ليست هدفًا محدودًا، بل هي استثمار طويل الأجل في الإنسان نفسه؛ لأن الإنسان السوي هو عماد التنمية الحقيقية.

الخطاب الديني المستنير: ركيزة الثقة والأمل ومحرك التنمية:

إن الخطاب الديني المستنير في قناعة السردية الوطنية ليس مجرد وعظ وإرشاد؛ بل هو أداة فكرية وثقافية واستراتيجية تسعى لبناء الإنسان، وصيانة المجتمع، وتعزيز قيم الانتماء، وترسيخ الثقة بالنفس والقدرة على العمل والإنتاج. فهو يولّد الأمل ويحفز الطاقات، ويصبح قوة دافعة للتنمية البشرية الشاملة، حيث يربط بين القيم الدينية الأصيلة، والوعي المجتمعي المعاصر، ومتطلبات التقدم الحضاري.

في هذا السياق، تؤكد السردية الوطنية المصرية أن الاهتمام بالنشء والشباب وتحصينهم فكريًا ودينيًا هو محور استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة. فالمعرفة الدينية الصحيحة، والممارسة السليمة للقيم، والقدوة الإيجابية، تشيع الفكر المستنير الذي يبني ولا يهدم، يعمر ولا يخرب، يطور ولا يدعو للتخلف.

حماية النشء والشباب: الكتاتيب والمراكز الثقافية:

أحد أبرز أدوات السردية الوطنية في هذا المجال كانت مبادرة عودة الكتاتيب، التي أصبحت محاضن علمية ودينية متكاملة، تهدف إلى:

- تقديم المعرفة الدينية الصحيحة وفق منهج مستنير.
- صيانة النشء من الانحرافات الدينية واللادينية على حد سواء.
- بناء شخصية مصرية سوية، متزنة فكريًا وأخلاقيًا، قادرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية، وصناعة الحضارة.
- انتزاع دور الكتاتيب من يد الجماعات المتطرفة التي حاولت تجنيد النشء والشباب لأهداف هدامة.

إضافة إلى ذلك، تهتم السردية الوطنية بتطوير المراكز الثقافية الإسلامية ومراكز إعداد المحفظين، لتكون بيئات تربوية متقدمة، تجمع بين التلقين الديني والتفكير النقدي والمهارات المجتمعية، بما يعزز قدرة الشباب على مواجهة التحديات الفكرية والسلوكية.

القدوة الحسنة ونماذج النجاح:

تدرك الدولة أن القدوة العملية ونماذج النجاح تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل وعي الشباب وتحفيزهم. لذلك، تم إطلاق مسابقات وطنية لاكتشاف العقول العبقرية والمبتكرة، وعرض منتجاتهم واختراعاتهم، ومساعدتهم على تسويقها. تهدف هذه المسابقات إلى غرس قيم الإبداع، والعمل الجاد، والمسؤولية الوطنية في نفوس الشباب، مع خلق إحساس بالفخر والإنجاز.

مبادرة «دولة التلاوة»: إعادة الثقة في الإنسان المصري:

في إطار هذا التوجه، جاءت مبادرة دولة التلاوة لتكون رمزًا لاستعادة الثقة في قدرات الإنسان المصري وابتكاره:

- أعادت المبادرة الاعتبار للمهارات الفردية والإبداعية، وربطها بالهوية الوطنية والدينية السليمة.
- شجعت النشء والشباب على تبني القيم الدينية المستنيرة كمصدر للقدوة والإلهام.
- أسهمت في ترسيخ فكرة أن الدولة المصرية لا تعيش على أمجاد الماضي فقط، بل تمتلك شبابًا قادرًا على استكمال مسيرة الحضارة والحفاظ على الهوية والتميز.
- نجحت المبادرة في بث الثقة والفخر لدى الشباب، بما يعزز مشاركتهم الإيجابية في المجتمع ويجعلهم عناصر فاعلة في عمليات التنمية والتطوير.

الأثر الاستراتيجي للخطاب الديني المستنير:

عبر هذه المبادرات، يحقق الخطاب الديني المستنير أهدافًا استراتيجية على عدة مستويات:

- الأمان الفكري: حماية المجتمع من الانحرافات الدينية والسلوكية.
- تمكين الشباب: بناء قدراتهم الفكرية والاجتماعية بما يجعلهم عناصر فاعلة في التنمية.
- تعزيز الانتماء الوطني: ربط الشباب بالقيم والأخلاق والهوية المصرية الأصيلة.
- دعم التنمية البشرية الشاملة: إعداد أفراد قادرين على الإسهام في المجالات الصحية، الاقتصادية،الاجتماعية،التعليمية،والثقافية.
- صناعة القدوة ونشر الإبداع: عرض النماذج العملية والمشاريع المبتكرة، مما يحفز على التفوق والإنتاجية.

إن الخطاب الديني المستنير، المصاغ بعناية علمية وفكرية، لا يعمل فقط على منع الانحراف الفكري والسلوكي، بل يخلق بيئة معرفية وأخلاقية متكاملة تعزز الثقة بالنفس، وترسخ قيم العمل والابتكار، وتغرس حب الوطن والالتزام بالقيم.

ومن خلال مبادرات مثل الكتاتيب، مراكز إعداد المحفظين، المسابقات الوطنية، ومبادرة دولة التلاوة، تجسّد السردية الوطنية المصرية كيف يمكن للخطاب الديني أن يكون رافعة حضارية، وأداة حماية للأجيال، ومحركًا للتنمية البشرية الشاملة، مستفيدًا من كل الوسائل الفكرية، المؤسسية، والمجتمعية المتاحة لتحقيق هذا الهدف.

تنمية الوعي البيئي:

وضعت السردية الوطنية للتنمية الشاملة مسألة بناء الوعي البيئي لمواجهة تحديات تغير المناخ على رأس أولوياتها، بالنظر إلى أن مواجهة تغيرات المناخ تتطلب مشاركة جميع طوائف المجتمع بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وليست الجهات الحكومية فقط، لنشر الوعي حول العمل المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز قيم العمل التطوعي، بما يتسق مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، التي أكدت أن زيادة الوعي تساهم في تحقيق الجاهزية للتعامل مع أي أخطار محتملة تعامل صحيح، كما أنها تصدر جيل يمتلك الوعي الكافي عن أبعاد القضية وبالتالي يتمكن من زيادة فاعلية الآليات المطلوبة للتصدي لتبعات التغيرات المناخية وإمكانية مشاركتهم كجزء فعال في الاقتصاد الأخضر ووعيهم لأهمية المشروعات المقامة لتخفيف آثار التغير المناخي وكذلك التكيف خاصةً مع توقع زيادة المخاطر مستقبلًا.

وتستهدف السردية الوطنية تكثيف جهود التعاون بين كافة الجهات المعنية لبناء الوعي البيئي وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتوفير الأدوات التي تمكن وتزود الشباب بالمعرفة والتعليم البيئي والمهارات الخضراء اللازمة لمواجهة التحديات البيئية، وكذا أهمية تشجيع وتحفيز فرص الاستثمار الأخضر وتعزيز ريادة الأعمال المستدامة، وتمكين الشباب وتحفيزهم على الابتكار

وتطوير الأعمال، وأيضاً منحهم الفرصة في المشاركة في وضع السياسات المناخية في إطار تشاركي وبناء، وذلك من خلال تنفيذ حزمة متكاملة من البرامج والمبادرات الطموحة لنشر الوعي بأهمية الاستدامة البيئية، ويذكر منها:

- مبادرة شباب بلد (النسخة الوطنية من مبادرة جيل بلا حدود للأمم المتحدة)، والتي تم إطلاقها أثناء فعاليات منتدى شباب العالم عام ٢٠٢٢، بهدف تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وما يتضمن ذلك من تمكين الشباب في ٥ مجالات أساسية: التعليم (يتضمن ذلك التعليم الفني والمهني)، التوظيف وريادة الأعمال، التدريب ورفع المهارات، تعزيز الوصول للخدمات التكنولوجية والرقمية، تحفيز المشاركة الاجتماعية الإيجابية (العمل التطوعي). الجدير بالذكر، أنه تم افتتاح المقر الرئيسي لأكاديمية «شباب بلد» بمركز شباب الجزيرة بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢٥.

- المسابقة الدولية ClimaTech Run والتي تمثل برنامج متعدد المراحل يستهدف رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا والفنانين الرقميين الذين يتشاركون شغفًا جماعيًا بالاستدامة ومستقبلًا أفضل للجميع، وشهدت النسخة الأولى مشاركة أكثر من ٤٢٢ شركة، من أكثر من ٦٦ دولة حول العالم، ومن قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكيتين وأستراليا، كما قدم أكثر من ١٦٦ فنانًا من ٥٥ دولة حول العالم أعمالهم في مسار الفن الرقمي، وتم تخصيص جوائز للشركات الناشئة العاملة في القارة الأفريقية.

- مبادرة سفراء التنمية المستدامة «كن سفيرًا» والتي تستهدف تعزيز وعي الشباب بأهمية التنمية المستدامة وأبعادها، وقد تم إطلاق ٣ دفعات من المبادرة استفاد منها ٣٠٠٠ شاب بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤.

- مبادرة «العقول الخضراء»، التي تهدف إلى نشر فكر التنمية المستدامة وتغير المناخ بين الطلاب، بالتعاون مع كبرى المؤسسات الدولية في هذا المجال، من خلال تنظيم ورش العمل والبرامج المتخصصة والتي استفاد منها أكثر من ١١ ألف طالب في مختلف المراحل التعليمية.

- مبادرة التوعية بالتنمية المستدامة والحوكمة ورؤية مصر ٢٠٣٠، التي تستهدف شباب الجامعات والموظفين الحكوميين، واستفاد منها أكثر من ١٢٠٠ شاب وفتاة.

- مبادرة «المشروعات الخضراء الذكية» والتي تستهدف تحفيز الشباب على تبني حلول مستدامة لتحديات التنمية المستدامة، وقد استفاد من برامج تعزيز القدرات التي تم تقديمها من خلال المبادرة ١١ ألف مستفيد، وتقدم للمبادرة أكثر من ١٧ ألف مشروع، ووفر ذلك فرصة كبيرة لتنمية أعمال هذه المشروعات.

- مبادرة «القرية الخضراء»، والتي تهدف إلى تحويل قرى «حياة كريمة» إلى قرى خضراء ومستدامة، ولأول مرة على مستوى المنطقة العربية ودول أفريقيا والشرق الأوسط تحصل ٥ قرى ريفية قائمة على شهادة «التجمعات الريفية الخضراء» من المجلس العالمي للأبنية الخضراء، وتوفر المبادرة فرصة كبيرة لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في توطين التنمية المستدامة وفرصة لتعزيز قدرات المسئولين في المحافظات على تبني هذه الممارسات كأسلوب عام للتخطيط المحلي، كما تمنح فرصة كبيرة لمشاركة الشباب في التعلم من جلسات الحوار البيئي التي يتم تنظيمها في كل قرية وفي المشاركة الفاعلة في تطوير مجتمعاتهم المحلية.

- تكثيف الأنشطة التوعوية ضمن المبادرة الرئاسية «اتحضر للأخضر»، والبالغة ١٤٧٠ نشاط في عام (٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد المقررات التي تعدها وزارة البيئة في مجالات التغير المناخي والتنوع البيولوجي والتصحر، والتي يتم دمجها في المقررات الدراسية (المدارس، الجامعات).

تعزيز دور التنمية الشبابية والرياضية في الاقتصاد الوطني والتنمية البشرية:

لا شك في أن الشباب هم عماد الدولة المصرية وأساس قوتها، وطريقها نحو النهوض والتقدم، لذلك فقد حرصت على دعمهم بشتى السبل، والعمل على مشاركتهم في جميع مجالات التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد. وتمكينهم سياسيًّا، واقتصاديًّا، ومجتمعيًّا، بما يُحقق العدالة الاجتماعية ويضمن مشاركتهم في تنمية المجتمع.

الواقع أن هذا الاهتمام غير المسبوق، جاء تطبيقًا لمبادئ الدستور المصري لعام ٢٠١٤، وتحديدًا المادة (٨٢) والتي تنص على أنّ «الدولة تكفل رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية، والعلمية، والنفسية، والبدنية، والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.»

واتصالاً بذلك، فقد حرصت الدولة على نشر ثقافة ممارسة الرياضة داخل المجتمع بين الشباب والمواطنين؛ حيث تُعدُّ الرياضة أحد المحاور الرئيسة لتحقيق أهداف استراتيجية الدولة من خلال التنمية الرياضية للمجتمع، حيث شهدت الهيئات الرياضية والشبابية الوطنية تطويرًا واضحًا، شمل التوسع في تطوير وإنشاء عدد كبير من مراكز الشباب والملاعب المختلفة، وتطوير بيوت الشباب لاستقبالهم في جميع المحافل، ورفع كفاءة المدن الشبابية. حيث قامت الحكومة المصرية بالعديد من المشروعات الإنشائية للبنية التحتية الشبابية والرياضية، ومن أبرز هذه المشروعات، إنشاء المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة»، والتي تُعدُّ من أهم المشروعات في مجال **الدعم الرياضي؛ بالإضافة إلى إنشاء وتطوير العديد** من المدن الرياضية والشبابية بالعديد من محافظات الجمهورية منها: المدينة الرياضية ببورسعيد، والمدينة الشبابية والرياضية بالأسمرات بمحافظة القاهرة، وتطوير المدينة الشبابية بالغردقة، فضلاً عن إنشاء وتطوير العديد من الصالات المغطاة مثل إنشاء الصالة المغطاة بإستاد الجيش ببرج العرب بالإسكندرية، وتطوير الصالة المغطاة بإستاد القاهرة الدولي، بالإضافة إلى تطوير العديد من الصالات المغطاة بالأندية الرياضية.

وتُسهم ممارسة الرياضة في تعزيز الصحة العامة للمواطنين من خلال ممارسة الرياضة والأنشطة الترويحية وأنشطة اللياقة البدنية الأمر الذي ينعكس على صحتهم البدنية والنفسية ويُعزز إنتاجيتهم الاقتصادية، وعلى الجانب الاجتماعي تسهم الرياضة في الترفيه ونشر القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة بين المجتمع ونبذ العنف والتطرف. وفي هذا الإطار نصت المادة رقم ٨٤ من الدستور المصري «ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضيا ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة».

وتولي الدولة أهميةً بالغة لتشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية، حيث تعد رافداً هاماً من روافد تعزيز العلاقات بين الشعوب، كما تعد آلية لترسيخ القيم ونبذ العنف والتطرف ونشر التسامح، إلى جانب كونها أداة هامة ومورد أساسي لدعم جهود التنمية في المجتمع وإعداد الأجيال الجديدة، كما تساهم بشكل إيجابي في تمكين الشباب والمرأة والأفراد والمجتمعات وفي تحقيق الأهداف الطموحة في مجالات الصحة والتعليم، ومن هذا المنطلق تعد مرآة للمجتمع تعكس حاضر الشعوب ومستقبلها.

وتؤكد السردية مبدأ أن الرياضة ليست ترفاً اجتماعياً، بل صناعة متكاملة ذات أثر مباشر في الناتج المحلي الإجمالي، فكل منشأة رياضية جديدة، وكل بطولة يتم تنظيمها، وكل شركة تعمل في الخدمات الرياضية، تسهم في خلق دورة اقتصادية تشمل قطاعات «البناء، والنقل، والإعلام، والسياحة، والتجارة»، ومن ثم تستهدف الدولة أن يتحول القطاع إلى رافد اقتصادي مستدام يدعم النمو ويوفر فرص التشغيل، مع رفع مساهمة الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي.

كما تؤكد السردية أن الاستثمار في الشباب هو الاستثمار الأهم والأطول أثراً في مسار التنمية، فالشباب يمثلون ٦٠٪ من سكان مصر، وهم طاقة إنتاجية واقتصادية

هائلة يمكن توجيهها نحو الابتكار وريادة الأعمال، من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في مجالات الرياضة واللياقة البدنية والتكنولوجيا الرياضية والإدارة الرقمية للمنشآت، إلى جانب توفير برامج تدريب وتأهيل متخصصة في مجالات التسويق والإدارة الرياضية والتمويل والتجارة الإلكترونية [شكل رقم (٧٠)].

شكل ٧٠ الهرم السكاني في مصر عام ٢٠٢٣

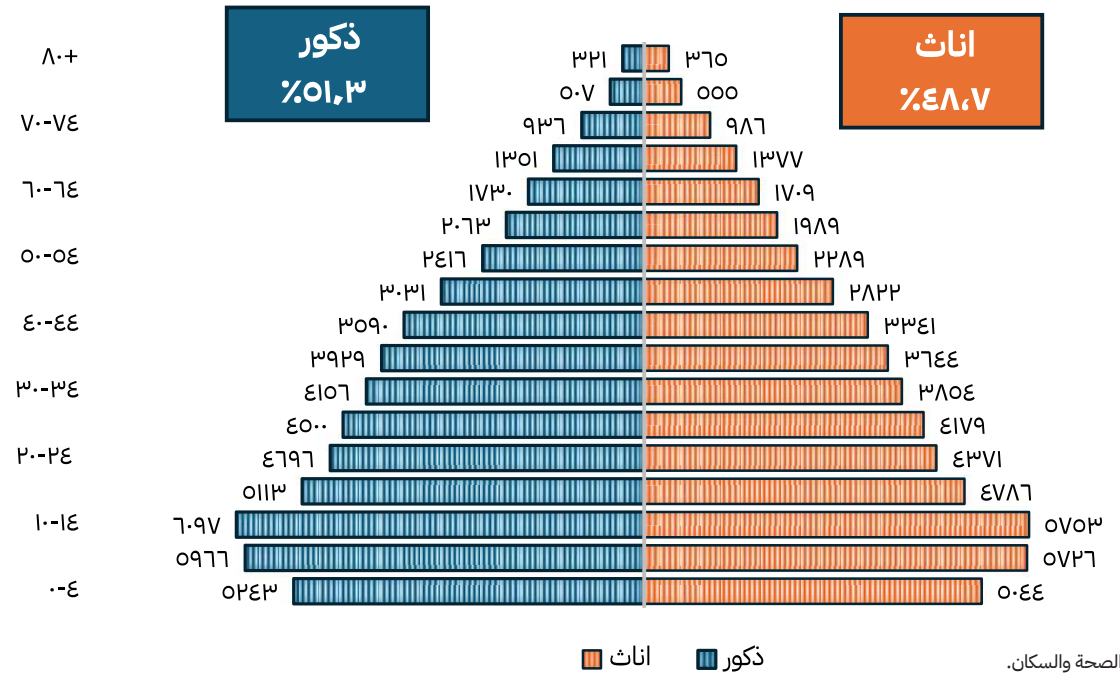

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

كما تسعى الدولة إلى تحويل مراكز الشباب إلى منصات اقتصادية مجتمعية تدعم التشغيل المحلي، وتوفر مساحات عمل وفرص تدريب للشباب، وتتيح لهم تطوير مشروعات خدمية ورياضية صغيرة مدرة للدخل، وقد تم بالفعل البدء في تطبيق نماذج ريادة محلية في محافظات مختلفة، استهدفت تعزيز فرص العمل للشباب في مجالات التدريب والصيانة والخدمات الترفيهية، مما يعكس التحول في فلسفة عمل مراكز الشباب من كونها «منشآت خدمية» إلى «منشآت منتجة ومشغلة».

وفي ضوء النجاحات التي حققتها الدولة في استضافة البطولات والأحداث الرياضية الكبرى، تؤكد السردية أن الرياضة أصبحت أداة فعالة للدبلوماسية الاقتصادية، تستخدم لترويج الاستثمار، وتنشيط السياحة، وتحسين الصورة الذهنية لمصر عالمياً، فالحدث الرياضي لم يعد مجرد نشاط تنافسي، بل مشروع اقتصادي متكامل يدعم التشغيل، ويعزز التدفقات المالية، ويعمق الشراكات الدولية في مجالات التسويق والرعاية والخدمات الرياضية.

مواصلة تفعيل الإطار التنظيمي والقانوني للاستثمار الرياضي في مصر:

يمثل الاستثمار الرياضي أحد أهم محاور التطور في قطاع الرياضة المصري خلال العقد الأخير، إذ أصبح أحد الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعظيم العائد من البنية التحتية الرياضية والشبابية التي تمتلكها الدولة. وقد وضعت التشريعات المصرية إطارًا قانونيًا متكاملًا ينظم إنشاء وإدارة الشركات العاملة في مجال الخدمات والاستثمار الرياضي، بما يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية للدولة ومتطلبات الحوكمة وحماية حقوق المستثمرين.

ويستند الإطار القانوني للاستثمار الرياضي إلى مجموعة من التشريعات الرئيسية، في مقدمتها قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ الذي مثل نقلة نوعية في الفكر القانوني بإدراج مفهوم الاستثمار الرياضي ضمن أحكامه، وفتح الباب أمام القطاع الخاص لإنشاء شركات تقدم خدمات رياضية وفق ضوابط محددة، إلى جانب قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، فضلًا عن القرار الوزاري

رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر عن وزير الشباب والرياضة لتنظيم الترخيص لشركات الخدمات الرياضية.

تحفيز شركات الخدمات الرياضية:

تنص القوانين المنظمة على أن شركات الخدمات الرياضية تؤسس في شكل شركة مساهمة، أو ذات مسؤولية محدودة، أو شركة شخص واحد، أو شركة توصية بالأسهم، وذلك وفقًا لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. ويشترط أن تحصل هذه الشركات على موافقة الجهة الإدارية المركزية (وزارة الشباب والرياضة) قبل ممارسة نشاطها، وأن تساهم الجهة الإدارية بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال في حالة الشركات التابعة للهيئات الرياضية، ما لم توافق الجمعية العمومية للهيئة على تخفيض هذه النسبة. كما يجوز طرح أسهم هذه الشركات للاكتتاب العام أو قيدها في البورصة المصرية، بشرط ألا يؤثر ذلك على نشاطها الأساسي أو على سلامة الأعضاء والمستفيدين من خدماتها.

ويحظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة الشركة الرياضية وعضوية مجلس إدارة الهيئة الرياضية التي تم إنشائها، حفاظاً على استقلالية القرار الإداري وضمان الشفافية. كما تتمتع الشركات الرياضية بجميع الإعفاءات والامتيازات المقررة بموجب قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، ويلزم المشرع هذه الشركات بإعداد سجل طبي دوري للاعبين المسجلين لديها حفاظًا على صحتهم وسلامتهم ومنع انتشار العدوى بينهم.

ويصدر وزير الشباب والرياضة قراراً ينظم قواعد منح الترخيص لهذه الشركات، وإجراءات إيقاف أو سحب الترخيص حال المخالفة، على ألا تتجاوز رسوم الترخيص ٥٪ من رأس المال المصدر وبحد أقصى ٢٠ مليون جنيه مصري.

دعم الشركات العاملة في مجال الاستثمار الرياضي:

تنشأ الشركات العاملة في مجال الاستثمار الرياضي وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ويمكن أن تتخذ أياً من الأشكال القانونية «الشركة المساهمة، أو شركة التوصية بالأسهم، أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو شركة الشخص الواحد».

وتمنح هذه الشركات جميع الحوافز الاستثمارية الواردة في قانون الاستثمار، سواء كانت مقامة قبل صدوره أو بعده، وتشمل:

١. الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري.

٢. الإعفاء من رسوم تسجيل الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروع، بالإضافة إلى إعفاء جمركي موحد بنسبة ٢٪ على الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للمنشآت الرياضية.

٣. التمتع بالحوافز الخاصة بالمشروعات المقامة في المناطق الأكثر احتياجا للتنمية، بخصم ٥٠٪ من التكاليف الاستثمارية من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، وخصم ٣٠٪ للمشروعات في باقي أنحاء الجمهورية.

٤. كما يحق لهذه الشركات التمتع بالحوافز الإضافية المنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون الاستثمار، إذا استوفت شروط وضوابط التنمية المتكاملة في القطاع الرياضي.

ويشمل نطاق النشاط الاستثماري الرياضي إنشاء وتشغيل وإدارة الأندية الخاصة، والأكاديميات الرياضية والمراكز البدنية ومراكز اللياقة، والأندية الصحية، وإدارة الألعاب الرياضية، والخدمات التسويقية والإعلامية والإدارية، بما يضمن تكامل الأنشطة الرياضية مع بقية مكونات الاقتصاد الوطني.

تفعيل ضمانات الاستثمار الرياضي:

حرص المشرع المصري على توفير ضمانات قوية لحماية المستثمرين في القطاع الرياضي، حيث نص قانون الاستثمار على أن القرارات الصادرة من الجهات الإدارية المختصة بالشأن الاستثماري يجب أن تكون مسببة ومعلنة للمستثمرين فور صدورها، مع حقهم في التظلم أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٨٣) من القانون. كما لا يجوز لأي جهة إدارية إلغاء التراخيص أو سحب الأراضي المخصصة للمستثمرين إلا بعد إنذار رسمي مسبق يمنح المستثمر مهلة لا تقل عن ستين يوماً لتصحيح المخالفة، وإلزام الجهة الإدارية بأخذ رأي الهيئة العامة للاستثمار قبل إصدار القرار النهائي.

كذلك لا يجوز لأي شركة مزاولة النشاط الرياضي أو الاستثماري الرياضي إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي من وزارة الشباب والرياضة، التي تُحدد رسوم الترخيص وفق نوع الشركة ونشاطها، على ألا تتجاوز النسبة المقررة في التشريعات ذات الصلة وبحد أقصى ٢٠ مليون جنيه.

مواصلة تطوير البنية المؤسسية والتنظيمية:

يقوم الإطار التنظيمي للاستثمار الرياضي في مصر على تناغم مؤسسي بين وزارة الشباب والرياضة والهيئة العامة للاستثمار، والجهات المحلية المعنية، لضمان توحيد الإجراءات وتيسير منح التراخيص والتخصيصات، وتعمل وزارة الشباب والرياضة على إعداد لوائح تنفيذية وقرارات تنظيمية توضح شروط الترخيص، وآليات الرقابة، وضوابط سلامة اللاعبين، وآليات حماية البيئة داخل المنشآت الرياضية.

كما يجري العمل على إدماج الاستثمار الرياضي ضمن الخريطة الاستثمارية الوطنية التي تصدرها وزارة الاستثمار، بما يسمح بتوجيه الاستثمارات نحو المحافظات الأكثر احتياجاً، وتعزيز التنمية المكانية المتوازنة، وتمكين القطاع الخاص من المساهمة في تطوير البنية التحتية الرياضية.

تعظيم دور الخدمات الشبابية والرياضية في الاقتصاد الوطني:

يعد قطاع الرياضة يعد أحد محركات النمو والتنمية الاقتصادية، وليس مجرد نشاط ترفيهي أو خدمي محدود الأثر، فخلال السنوات الأخيرة، ترسخت في مصر فلسفة جديدة ترى الرياضة كصناعة اقتصادية متكاملة تدار بمعايير الكفاءة والإنتاجية، وتسهم بفعالية في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص العمل، فضلاً عن دورها في دعم الصحة العامة وتعزيز الانتماء الوطني وتحقيق الرفاه المجتمعي.

كما أن تعزيز ممارسة الرياضة وتحفيز الأفراد له فوائد عديدة خاصة على الحالة الصحية للأفراد، فتساهم الرياضة في تقليل خطر الإصابة بالعديد من الأمراض الخطيرة مثل السكتة القلبية وأمراض القلب، والتقليل من خطر الإصابة بمرض السكري ومنع الإصابة بمرض ارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكوليسترول، وهشاشة العظام، والتهاب المفاصل، مما يُحسن الوضع الصحي للأفراد، إذ تُعدّ ممارسة الرياضة من أهم الوسائل الوقائية والعلاجية، وبالتالي تقليل أعباء الإنفاق على الرعاية الصحية وتحسين الإنتاجية الفردية والمجتمعية، **وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأفراد في مصر الذين أثرت مُمارسة الرياضة بالإيجاب على حالاتهم الصحية ٨٨,٣٪ عام ٢٠٢٣، حيث نتج عن ممارسة الرياضة تحسين اللياقة البدنية لنسبة ٨٠٪ من الأفراد المارسين للرياضة وتحسين الحالة النفسية لنسبة ٤٢٪ وتحسين صحة العظام بنسبة ٢٤٪.**

شكل ٧١ الوضع الحالي لممارسة الرياضة في مصر

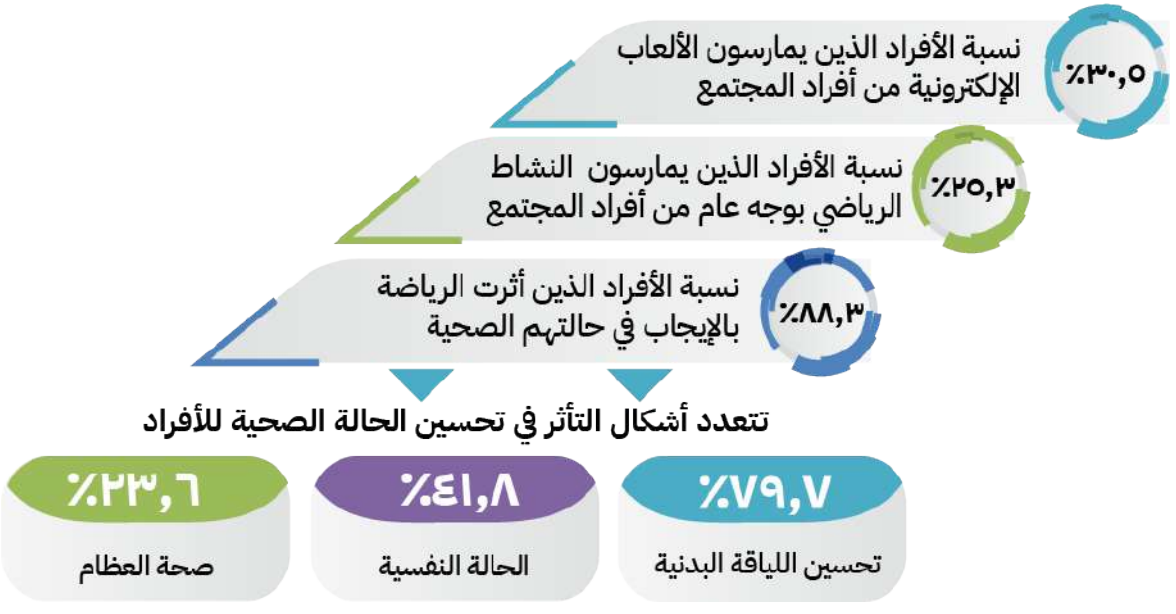

المصدر: تقرير مسح ممارسة النشاط الرياضي للأسرة المصرية ٢٠٢٣ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تخلق الرياضة فرصًا اقتصادية مباشرة وغير مباشرة من خلال تنمية الصناعات الرياضية والسياحية المرتبطة بها، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الصحية والرياضية. وبذلك، لا يقتصر أثر الرياضة على تحسين الصحة الفردية فحسب، بل يمتد ليشكل أحد محركات التنمية الاقتصادية المستدامة ويُسهم في تخفيف الضغوط الواقعة على نظم الرعاية الصحية العامة.

وفي ضوء ذلك من المستهدف زيادة نسبة مساهمة قطاع الرياضة (يشمل المؤسسات الرياضية المباشرة، وسلاسل الإمداد التي تشمل الإعلام والسياحة والخدمات التجارية والتعليمية والصناعات الداعمة للرياضة والتدريب والرعاية الصحية والأنشطة الترفيهية) من ١,٣٤٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى ما لا يقل عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكذا مُضاعفة الصادرات الرياضية (بند رقم ٩٥ في النظام التجاري المُنسق) من ٩,٥ مليون دولار إلى ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار عام ٢٠٣٠.وتؤكد السردية في هذا السياق، أهمية إطلاق مبادرات للصناعات الرياضية للاستفادة من فرص الاستثمار الرياضي [شكل رقم (٧٢)].

في الإدارة الرياضية، والتسويق التحليل الاقتصادي الرياضي التكنولوجيا الرياضية، والطب الرياضي، ما يضمن وجود قاعدة بشرية قادرة على قيادة التطوير الاقتصادي للقطاع.

اتصالاً بذلك، تؤكد الدولة وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع «**الألعاب والرياضات الإلكترونية**» والذي يمكن أن يساهم في توفير مزيد من فرص العمل وتنويع الهيكل الاقتصادي، خاصةً في ضوء الجهود التي قامت بها الدولة في مجال التحول الرقمي وريادة الأعمال الرقمية، حيث حيث أن نسبة ٣٠,٥٪ من أفراد المجتمع يمارسون الألعاب الإليكترونية (٢٠٢٤/٢٣) وبلغت النسبة ٣٥,١٪ للذكور مقابل ٢٥,٦٪ للإناث.

وتؤكد الاستراتيجية أهمية تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تعظيم الاستفادة من أصول المنشآت الشبابية والرياضية وتحويلها إلى موارد مالية مستدامة تسهم في دعم الأنشطة والخدمات المقدمة للشباب، وذلك من خلال مواصلة تنفيذ مشروعات «الطرح الاستثماري لمراكز الشباب والمدن الشبابية والأندية

شكل ٧٢ تطور الميزان التجاري الرياضي

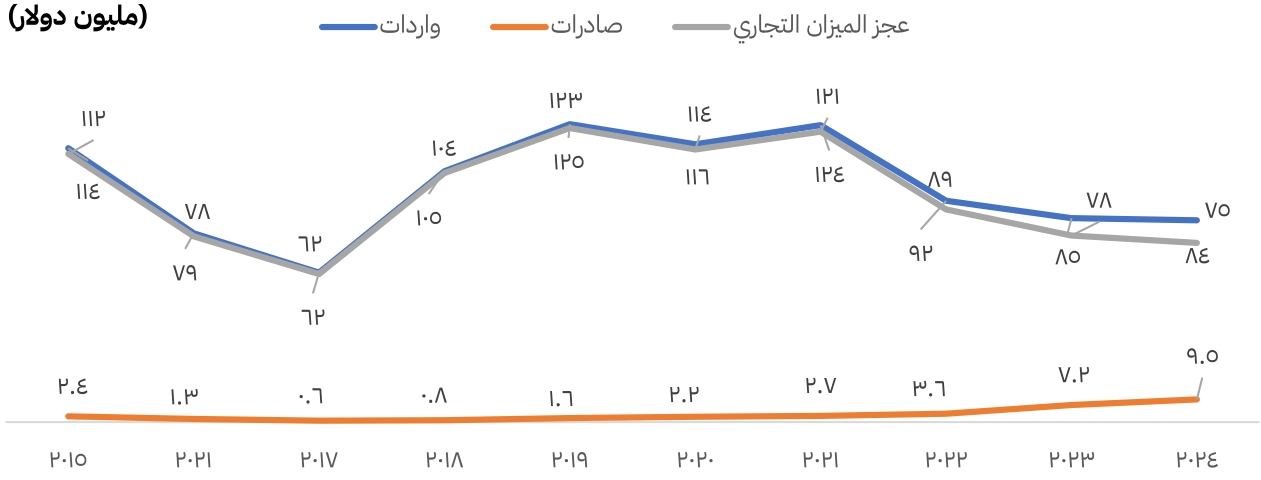

المصدر: خريطة التجارة العالمية.

كما تستهدف الدولة توطين صناعة الرياضة في مصر من خلال تشجيع الإنتاج المحلي للمعدات والملابس والأدوات الرياضية، ودعم الشركات الوطنية العاملة في هذا المجال، بما يعزز القدرة التنافسية ويخلق فرصا للتصدير الإقليمي. كما تؤكد تطوير منظومة التعليم والتدريب الرياضي لإعداد كوادر متخصصة

الرياضية والبنوك وماكينات الصرف الآلي» والذي شكل تحولاً نوعياً في فكر إدارة الأصول الشبابية من الاعتماد على التمويل الحكومي إلى نموذج اقتصادي قائم على الاستثمار والإدارة الذاتية الرشيدة، والذي تم من خلاله طرح آلاف المشروعات بقيمة إنشائية تجاوزت ١٣,٣ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٥/٢٤) وبلغ

مقابل حق الانتفاع لهذه المشروعات حوالي ١٦,٩ مليار جنيه ليرتفع العائد الاستثماري التراكمي ليصل حوالي ٣٠,٢ مليار جنيه وبما يعد قفزة نوعية في منظومة التمويل الذاتي للقطاع الشبابي والرياضي.

وفي هذا الإطار، تستهدف الدولة تحقيق معدل نمو سنوي في قيمة العوائد الاستثمارية السنوية لمشروعات الطرح الاستثماري من ٢٨٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ما لا يقل عن ٣٥٪ سنوياً عام ٢٠٣٠.

تعزيز قوة مصر الناعمة في المجال الرياضي:

يبرز الواقع العملي الأثر الإيجابي لاستضافة مصر للبطولات والأحداث الرياضية الكبرى على تحفيز الاقتصاد الوطني وتنشيط الأسواق المحلية. فقد أصبحت البطولات القارية والعالمية التي تنظمها مصر – سواءً في كرة اليد، أو السباحة، أو الدراجات، أو الرياضات الجماعية – أحد أهم أدوات الدبلوماسية الرياضية. فاستضافة حدث دولي كبير تخلق حالة من الحراك الاقتصادي تشمل قطاعات متعددة: السياحة، والنقل الجوي والبري، والفنادق، والمطاعم، والإعلام، والإنتاج الفني، والإعلان، والتجارة، وتكنولوجيا المعلومات، فضلًا عن أثرها الممتد على صورة الدولة الذهنية ومكانتها التنافسية. هذه الأحداث أصبحت بمثابة منصات اقتصادية مصغرة تحرّك السوق، وتوفّر فرص عمل مؤقتة ودائمة، وتُسهم في رفع الطلب على الخدمات المحلية، وتُعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية في مجالات التسويق والرعاية والبنية التحتية الرياضية.

وقد شهدت الرياضة المصرية تفوقًا ملحوظًا على الصعيد العالمي، حيث تصدرت مصر التصنيفات العالمية في ٤ اتحادات رياضية وتقدمت في تصنيف ١١ اتحادًا رياضيًا دوليًا، واستضافت ٣٩ مقرًا للاتحادات الرياضية القارية والعربية، مع تولي ٣٥ مصريًا رئاسة اتحادات رياضية دولية، كما عزز من مستويات التمكين الرياضي للشباب امتلاك مصر للعديد من المنشآت القادرة على استضافة أي حدث رياضي عالمي، وهو ما أثبتته بنجاحها في استضافة أكثر من ٣٢٥ بطولة دولية وقارية وعربية (منها ٧٧ بطولة دولية عام ٢٠٢٥/٢٤)، إلى جانب مشاركة مصر في دورات الألعاب الأولمبية منذ عام ١٩١٢ حصدت خلالها عدد كبير من الميداليات، بالإضافة إلى الطفرة التي شهدتها مصر خال السنوات القليلة الماضية في حجم وتنوع المنشآت الرياضية والبرامج والأنشطة وانتشارها بمختلف محافظات الجمهورية الأمر الذي انعكس على إحراز مصر تقدم في مؤشر «تقدم الشباب العالمي» لعام ٢٠٢٢، والذي يقيس أداء الدول في الوفاء باحتياجات ومتطلبات الشباب، وتقدمها بذلك عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [شكل رقم (٧٣)].

شكل ٧٣ تطور عدد البطولات الدولية التي استضافتها مصر

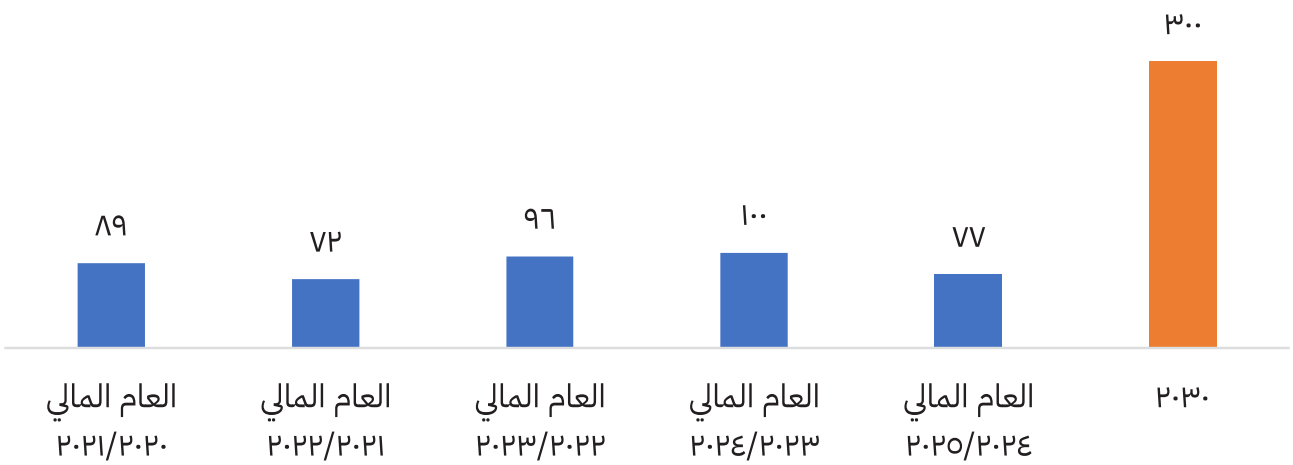

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

ومن هذا المنطلق، تستهدف الدولة زيادة عدد البطولات والأحداث الرياضية الدولية والقارية التي تستضيفها مصر لتصل إلى ٣٠٠ بطولة وحدث دولي وقاري وربطها بالسياحة الرياضية عام ٢٠٣٠، وكذا استهداف استضافة دورة الألعاب الأفريقية ٢٠٢٧ وتعزيز الجاهزية والمنافسة على استضافة دورة الألعاب الأولمبية ٢٠٣٦ أو ٢٠٤٠ وكأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٨ أو ٢٠٤٢ .

ونتيجة للجهد العلمي في التخطيط للارتقاء بالأداء الرياضي والمنافسة، بلغ إجمالي عدد الميداليات الحاصل عليها اللاعبون والمنتخبات القومية المصرية عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ عدد ٢٣٣٧ ميدالية [شكل رقم (٧٤)].

شكل ٧٤ تطور عدد الميداليات التي حصدها اللاعبون والمنتخبات المصرية (أوليمبي وغير أوليمبي)

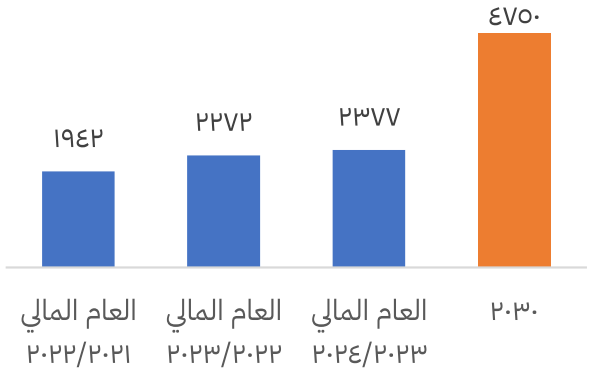

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

وفي هذا السياق، تستهدف الدولة ما يلي:

- إتاحة المنشآت الرياضية والشبابية بكافة أنواعها بشكلٍ يتناسب مع الكثافات السكانية بشتى المناطق الجغرافية، وبما يعمل على تعزيز ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية، وإقامة مجتمع رياضي حيوي، ومن المستهدف الوصول بمعدل إتاحة الخدمات الرياضية إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠ على مستوى المحافظات، وكذا زيادة عدد البطولات والأحداث الرياضية الدولية والقارية التي تستضيفها مصر لتصل إلى ٣٠٠ بطولة وحدث دولي وقاري عام ٢٠٣٠ وربطها بالسياحة الرياضية، وزيادة معدل إتاحة المراكز الشبابية إلى ١٢٠ مركز لكل مليون مواطن عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على زيادة نسبة مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٪ ونسبة ممارسة الرياضة إلى ٥٠٪ من السكان عام ٢٠٣٠.
- دعم ورعاية قدامى الرياضيين من إداريين ولاعبين وحكام ورجال إعلام رياضي وكبار المشجعين، لتوفير حياة كريمة لهذه الفئات بعد الاعتزال.
- دعم الألعاب الفردية لاكتشاف المواهب القادرة على تمثيل مصر في المسابقات والبطولات الدولية والاهتمام بالأبطال الأولمبيين.
- دعم وتنشيط السياحة الرياضية من خلال تنظيم معسكرات ومؤتمرات في الأماكن السياحية، واستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى في المواقع الأثرية لإبراز معالم مصر الحضارية.

كما تؤكد السردية على أهمية تطبيق معايير الاستدامة في المنشآت الرياضية لحماية البيئة من خلال تبني مجموعة من ممارسات الاستدامة في المنشآت الرياضية وبما يشمل استخدام الطاقة الشمسية، ومياه الأمطار والمياه الرمادية والاعتماد على مواد بناء صديقة للبيئة، وإدارة النفايات بشكل فعال، وتوفير مواقف للدراجات والسيارات الكهربائية وتشجيع النقل المستدام، وتنظيم حملات توعية للمواطنين والرياضيين، وبما يعمل على تحسين جودة الحياة الصحية في المؤسسات الشبابية والرياضية.

العدالة الاجتماعية وتعزيز دور الاقتصاد الرعائي في التنمية الاقتصادية:

تمثل التنمية البشرية أحد المحاور الجوهرية لأجندة الدولة المصرية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة، باعتبارها المسار الأكثر فاعلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء رأس المال البشري وتحويل الفئات الأولى بالرعاية إلى شركاء فاعلين في عملية التنمية. وتقود وزارة التضامن الاجتماعي هذا المسار من خلال منظومة متكاملة تجمع بين الحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، والاستثمار في النهج القائم على دورة حياة الإنسان، ودعم الفئات

الخاصة، والحفاظ على تماسك الأسرة المصرية، بما يعكس انتقال الدولة من نموذج الحماية والرعاية إلى نموذج الاستثمار في البشر.

وتعتمد الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية على ثلاث ركائز تنفيذية مترابطة:

أولاً، الحماية الاجتماعية المستدامة: عبر برامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا، بما يضمن الحد الأدنى من الحماية المعيشية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ثانيًا، التمكين الاقتصادي: من خلال المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين، ومنصة "تمكين"، والتي تُدمج القادرين على العمل من مستفيدي الدعم في أنشطة إنتاجية وخدمات الشمول المالي الرقمي والإقراض المتناهي الصغر والتدريب والتسويق، بهدف تحقيق التخارج التدريجي والانتقال من الاعتماد إلى الاعتماد الذاتي.

ثالثًا، الاستثمار في النهج القائم على دورة حياة الإنسان: عبر منظومة متكاملة للتدخلات التنموية تمتد من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة الشيخوخة، حيث تشمل تطوير منظومة الحضانات، وتحسين جودة خدمات الرعاية والتغذية والتنشئة الإيجابية، وتوسيع برامج حماية الأطفال المعرضين للخطر والرعاية البديلة، وصولًا إلى تمكين الشباب وذوي الإعاقة عبر مسارات التدريب والتأهيل والتوظيف وتعزيز دمجهم الاقتصادي والاجتماعي باستخدام الحلول الرقمية ومنصات التشغيل الوطنية. كما يتضمن هذا النهج تطوير خدمات رعاية المسنين عبر تحديث مؤسسات الإيواء، وتنفيذ برامج الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتكاملة، ودعم الدمج المجتمعي النشط للمسنين من خلال أنشطة التأهيل والبرامج الإنتاجية البسيطة، بما يضمن الحفاظ على كرامتهم، وتحسين جودة حياتهم، وتعظيم مساهمتهم المجتمعية في إطار منظومة حماية تنموية شاملة تغطي كافة مراحل العمر.

وتشمل آليات التنفيذ تطبيق حوكمة مؤسسية تشاركية تربط بين الوزارات والهيئات الوطنية والقطاع المصرفي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، مدعومة بإنشاء قواعد بيانات وطنية موحدة ومنصات رقمية متكاملة تدعم كفاءة الاستهداف وشفافية المتابعة واتخاذ القرار القائم على الأدلة. كما يمثل التحول الرقمي أداة رئيسية لتعظيم الأثر وتحسين الكفاءة التشغيلية للخدمات الاجتماعية عبر منصات "تمكين"، و"تأهيل"، و"مودة"، وبطاقات الدعم الذكية.

وقد أسفرت هذه السياسات عن نتائج تنموية ملموسة تمثلت في التوسع في مظلة الحماية الاجتماعية المقترنة بمسارات التخارج إلى التمكين الاقتصادي، وتعزيز فرص التشغيل والدمج لذوي الإعاقة عبر المنظومة الوطنية للتأهيل والتوظيف، وتحسين جودة وتغطية خدمات الطفولة المبكرة عقب تنفيذ الحصر الوطني الشامل وتطوير الأطر التنظيمية لجودة الحضانات. كما تم تدعيم المنظومة بإجراءات وتشريعات إصلاحية نوعية، من بينها قانون الضمان الاجتماعي الجديد، ومشروع قانون الرعاية البديلة، فضلًا عن البرامج الوطنية للحفاظ على كيان الأسرة المصرية، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي بوصفه أحد ركائز التنمية البشرية المستدامة.

وتؤكد هذه النتائج نجاح توجه الدولة نحو بناء نموذج تنمية بشرية مستدام وشامل يقوم على حماية وتمكين المواطن عبر مراحل حياته كافة، وتحويل الدعم الاجتماعي إلى أداة استثمار فاعلة في رأس المال البشري، بما يعزز العدالة الاجتماعية، ويرفع الإنتاجية الوطنية، ويدعم مسار الدولة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

الحماية الاجتماعية:

ترتكز منظومة الحماية الاجتماعية في مصر على الالتزامات الدستورية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأجندة التنمية الوطنية، بما يرسّخ مسؤولية الدولة في ضمان الحماية الاجتماعية كحق أصيل للمواطن. ويُعد قانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم ١٢ الصادر في أبريل ٢٠٢٥ أحد أهم التشريعات المفعِّلة للمادة (١٧) من الدستور، إذ وسّع نطاق الخدمات المقدّمة للأسر والأفراد الأولى بالرعاية، وحوّل المساعدات الاجتماعية إلى حق قانوني قائم على برامج دعم نقدي مشروطة وغير مشروطة، وآليات استهداف دقيقة، وربط الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي

للتحول من الاعتماد إلى الإنتاج. وتوفّر رؤية مصر ٢٠٣٠ الإطار الأشمل لتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث ركزت نسختها الأولى على خفض الفقر وتكافؤ الفرص، فيما أكدت النسخة المحدثة على توسيع التغطية وتحسين الكفاءة والدمج الشامل للفئات الهشة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

وعلى مستوى الإنفاق، ارتفعت مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ١٦٪ من إجمالي الإنفاق العام في ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٨,٨٪ في ٢٠٢٢/٢٠٢١ ثم ٢٠,٨٪ في ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بإجمالي ٤٥٤,١ مليار جنيه مصري، القيمة الفعلية التي زادت إلى ٥٢٩,٧ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ثم إلي ٧٤٢,٦ مليار جنيه مصري في العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، منهم ٥٤ مليار جنيه للصرف علي الدعم النقدي، بزيادة قدرها ٣٢٪ عن سابقتها، ليصل متوسط قيمة الدعم للأسرة الواحدة ٩٠٠ جنيه، بحد أدني ٧٠٠ جنيه وحد أقصي قد يصل إلى ٤,٠٠٠ جنيه للأسرة الواحدة حال حصولها على دعم ببرنامجي تكافل وكرامة لفئات مستحقة لها في ذات الوقت. وعلى هذا النحو يكون قد شهد إجمالي تمويلات الدعم النقدي من الموازنة العامة للدولة تطورًا كبيرًا على مدار السنوات العشر السابقة بزيادة قدرها ١٠٠٠٪ من قيمة الدعم النقدي المقدرة بـ ٥ مليارات جنيه في العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤.

ويستهدف برنامج «تكافل» (٥٦٪ من إجمالي المستفيدين) الأسر من الأرامل والمطلقات والمهجورات وزوجات المساجين من اللاتي لديهن أطفال تحت خط الفقر وأبناء حتى ٢٦ سنة، في الوقت الذي يستهدف فيه برنامج «كرامة» (٤٤٪ من إجمالي المستفيدين) الأيتام (٢٪ من مستفيدي «كرامة») وكبار السن ٦٥ عامًا فأكثر (٢٧٪ من مستفيدي «كرامة») وذوي الإعاقة (٦٣٪ من مستفيدي «كرامة») والنساء اللاتي بلغن ٥٠ سنة بدون زواج (٠,٣٪ من مستفيدي «كرامة»)، بالإضافة إلى الأرامل والمطلقات والمهجورات اللاتي **ليس لديها** أطفالًا (٨٪ من مستفيدي «كرامة»). وتضاعف بمرور السنوات عدد مستفيدي الدعم النقدي من ١,٧ مليون أسرة في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٧ مليون أسرة في عام ٢٠٢٥ (٥٧ إناث، ٢٥٪ ذكور)، في الوقت الذي تخارج وخرج منهم حتى تاريخه ٣,٣٦ مليون أسرة، ليصل إجمالي عدد الأسر المستفيدة التي حصلت الذي حصلت على الدعم النقدي في هذه الفترة ٨,١ مليون أسرة مستفيدة (٣١٪ من تعداد سكان الجمهورية المقدر بـ ٢٦ مليون أسرة).

وشهد العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ارتفاعاً كبيراً في قيمة المخصصات المالية لبرامج المساعدات المالية الأخرى التي كان على رأسها صرف ١٦٢,٩٦٦,٧٤١ جنيهاً لمستفيدي معاش الطفل الذين وصل عددهم إلي ٢٦,٦٩٣ طفلا، وبلغ إجمالي المنصرف لحالات الإغاثة ١٢٩,١٢٣,٣٢٨ جنيها لعدد مستفيدين بلغ ٤,٥٤٥ مستفيداً (من المتضررين من الأزمات)، وبلغ عدد المستفيدين من المساعدات الاستثنائية ٥٩,٦١٩ مستفيداً بموازنة مساعدة بلغت ٢٨,٧٨٧,٣٨٠ جنيها (دعم لمرة واحدة للأسر والأفراد لمواجهة نفقات التعليم والمرض والولادة والجنازات)، وبلغ عدد المستفيدين من أسر المقاتلين ٤٤٢ مستفيداً، بموازنة مساعدة بلغت حوالي ٦٨٥,٥٩٩ جنيهاً، وتم تقديم مساعدات التوطين لعدد ٢,٣٨٦ مستفيداً، بإجمالي مساعدات نقدية بلغت ١٠,٦٣٥,٧٢٣ جنيهاً، وتم تقديم مساعدات التصحر لعدد ٣٣,٦٩٨ مستفيداً، بإجمالي مساعدات بلغت حوالي ١٢,٠٦٣,٨٨٤ جنيهاً، وبلغ عدد المستفيدين من التعويضات ١٢٠ مستفيداً، بإجمالي مساعدات بلغت ١٨٢,٢٥٠ جنيهاً.

وكان من أهم استراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري التي تميز بها برنامج الدعم النقدي تكافل إلزام الأسر المستفيدة بالمشروطية التعليمية التي وصلت نسبة التزام الأسر بها إلى ٧٧٪ بحضور أبنائها الدراسة في مراحل التعليم قبل الجامعية المختلفة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪ من أيام الدراسة، بينما يلتزم الأبناء في التعليم الجامعي بالنجاح في سنوات الدراسة المختلفة. والتزمت أسر برنامج تكافل في ذات الوقت بالمشروطية الصحية بنسبة ٩٠٪ بذهاب الأمهات إلى وحدات الرعاية الصحية الأولية للحصول على خدمات متابعة الحمل والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتطعيم الأطفال ومتابعة النمو وغيرها من الخدمات العلاجية والتوعوية المختلفة، وذلك بمعدل مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

وتراعي وزارة التضامن الاجتماعي في ذات الوقت

ضمان أعلى مستويات تكامل خدمات الحماية الاجتماعية التي تحصل عليها ذات الأسر المستفيدة من الدعم النقدي لتوفير أعلي معدلات الاستقرار والدعم لهذه الأسر على النحو الذي يوفر لها بيئة تخارج من الفقر وانتقال من تلقي المساعدات النقدية إلى الإنتاج والاستقلالية في أقرب وقت. ويأتي على رأس خدمات الحماية الاجتماعية المكملة التي يتم توفيرها للأسر المستفيدة منح شرائح الدعم المالي المضافة التي يقدمها برنامج «الألف يوم الأولى في حياة الطفل» للأسر التي لديها أطفال من حديثي الولادة إلى سن عامين، إلى جانب الخدمات التموينية من السلع والخبز التي تقدمها وزارة التموين والتجارة الداخلية، وخدمات الرعاية الصحية التي تقدمها هيئة التأمين الصحي الشامل، وخدمات الرعاية الصحية لغير القادرين التي تقدمها وزارة الصحة والسكان، إلى جانب الإعفاء الكامل من مصروفات الدراسة ما قبل الجامعية لكافة أطفال الأسر في التعليم الابتدائي أو الاعدادي أو الثانوي، وخدمات دعم تكافؤ الفرص التعليمية التي تقدمها الوزارة لطلبة التعليم ما بعد الجامعي. ويأتي كذلك على رأس الخدمات الداعمة التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي لتحسين المستوي المعيشي لكل أفراد الأسر المستفيدة خدمات التمكين الاقتصادي على النحو الذي يعود بالنفع وارتفاع المستوي المعيشي وتحسين مؤشرات التنمية لدى هذه الأسر المستفيدة وكل أطفالها.

وتستحوذ محافظات الصعيد على نسبة ٥٥٪ من إجمالي عدد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، في الوقت الذي حازت فيه ذات المحافظات على ٦٠٪ من إجمالي قيمة المساعدات النقدية التراكمية التي تم صرفها منذ بداية البرنامج في يناير ٢٠١٥ حتى تاريخه.

وقد أثبتت دراسات تقييم الأثر التي تم إجرائها للبرنامج على فترات مختلفة تأثير البرنامج الإيجابي على استهلاك الأسر ومساعدة الفقراء على التعايش مع ارتفاع الأسعار حيث ثبت زيادة استهلاك الأسر المستفيدة بنسبة ٨,٤٪ مقارنة بالأسر غير المتلقية للدعم. وتحقق النجاح في وصول ١٠٠٪ من أطفال أسر تكافل بالتعليم، وزادت قيمة الاستهلاك الغذائي الشهري بنسبة ٨٠,٤٪، وانخفض احتمال تعرض الأسر المعيشية المستفيدة للبقاء تحت خط الفقر بمقدار ١٢٪، وتراجع الاحتياج العلاجي بنسبة ٣٠,٧٪ بالنسبة للأطفال دون سن السادسة، بالإضافة إلى انحسار ظاهرتي التقزم والهزال بمعدلات ملحوظة، وارتفاع الدرجات المعيارية التي تعبر عن النسبة بين الوزن والطول والتي تقيس الوضع التغذوي للأطفال تحت سن ستين شهرًا على المدى القصير. ونجحت الأسر بالغة الفقر في ذات الوقت في سداد ديونها واكتساب المرونة بشكل أكبر في مواجهة الصدمات.

وكان البرنامج سبباً في زيادة إنفاق الأسر على الغذاء والمستلزمات المدرسية والانتقالات من وإلى المدرسة. ونجحت أسر تكافل كذلك في استثمار النقود في مجموعات متنوعة من الأصول الإنتاجية المختلفة مثل الأجهزة والحيوانات.

وعلاوة على ذلك، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع عدد من الوزارات والجهات الوطنية والمنظمات الأممية بتطوير إطار استراتيجي لبرامج الحماية الاجتماعية في مصر تمهيداً لإطلاقه. ويهدف الإطار إلى بناء شبكة أمان اجتماعي شاملة تسهم في الحد من الفقر، وحماية الفئات الأولى بالرعاية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وذلك في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويرتكز الإطار على التوسع في إتاحة مظلات الحماية للفئات غير المشمولة، وتحسين كفاءة استهداف المستحقين، وضمان استدامة الخدمات الاجتماعية، بما يعزز الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأسر المصرية. وترتكز محاور إطار الحماية الاجتماعية على تقديم **الدعم النقدي المشروط وغير المشروط** من خلال برنامجي تكافل وكرامة لتحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة وربط المساعدات بالانتظام في التعليم والرعاية الصحية، والتوسع في **منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات** بما يضمن حماية الفئات غير المشمولة ودمج العمالة غير المنتظمة، وتنفيذ **برامج التمكين الاقتصادي** عبر التدريب والتشغيل وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تحويل مستفيدي الدعم إلى عناصر منتجة اقتصاديًا، وتقديم **خدمات**

الرعاية الاجتماعية والحماية للأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف والكوارث والتدخل في حالات الطوارئ والصدمات الاقتصادية للحد من آثارها الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الأسري والاقتصادي. ويعتمد الإطار على التطوير المستمر لنظم الاستهداف والحوكمة الرقمية وقواعد البيانات، وتعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان تعظيم الأثر الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات والدعم.

المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي:

تصدر أعمال التمكين الاقتصادي لوزارة التضامن الاجتماعي إعلان رئيس مجلس الوزراء قرار رئاسة وزارة التضامن الاجتماعي لـ «المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي»، وذلك بالتزامن مع إصدار قانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٥، ولا سيما المادتين (٦) و(٣٨)، المنظومة التي تم استحداثها لتكون الذراع التنفيذي للتخارج التدريجي للمستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة» واستهداف الأسر الأكثر فقراً عبر إدماج القادرين على العمل في أنشطة اقتصادية وربطهم بمنتجات تمويل وتأمين وادخار واستثمار وتشغيل رقمية مصرفية وغير مصرفية، بهدف الوصول إلى مجتمع يتمتع فيه جميع الأفراد نساءً ورجالًا بفرصة الاستقلال المالي والمشاركة الفاعلة.

وتعتمد المنظومة على توحيد جهود الشركاء الرئيسيين هم: البنك المركزي المصري، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة المالية، ووزارة العمل، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمجلس القومي للمرأة، بالإضافة إلى بنك مصر والبنك الزراعي المصري وجهاز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والبريد المصري وصندوق دعم الصناعات وبنك ناصر الاجتماعي، إلى جانب المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع والمؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي والاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والجمعية الشرعية والنداء ومؤسسة ساويرس وCEOSS وDTA وبرنامج «استحقاق» وEvolve وI-Score وشركة أي فاينانس لتكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية.

وقد بلغ الوعاء التمويلي المتاح للإقراض ٦,٧ مليار جنيه من شركاء المنظومة، إضافة إلى ٥ مليارات جنيه جارٍ تخصيصها من وزارة المالية كوعاء تمويلي للمشروعات المتناهية الصغر. وتقدم المنظومة حزمة منتجات تشمل توسيع إتاحة الخدمات المالية عبر القنوات المكانية والرقمية لأول مرة، وبرامج التوعية والتدريب بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، وصندوق دعم الصناعات، وجهاز تنمية المشروعات، الشمول المالي الرقمي عبر تطبيق «تحويشة»، برامج الإقراض المتناهي الصغر وغيرها عبر بنك ناصر والصندوق والمؤسستين العامة للتكافل والقومية لتنمية الأسرة، الاستثمار في الذهب المرقمن؛ التسويق للحرف والمنتجات عبر منصة «أيادي» ومعارض «ديارنا»، التأمين متناهي الصغر ومبادرة «ازرع» التي تستهدف في مرحلتها الرابعة مليون فدان قمح.

وفي إطار الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، تقدم الحكومة المنح النقدية للعمالة غير المنتظمة لكل مستفيد في المناسبات الرسمية وتوفر دعمًا ماليًا محدودًا للعمالة غير المنتظمة أثناء الصدمات الاقتصادية، وتعويضات نقدية لضحايا الحوادث والإصابات عبر صناديق حكومية وبرامج التأمين الاجتماعي، إضافة إلى برامج دمج العمالة غير الرسمية في منظومات التأمين لضمان شمولهم في نظم التأمين الصحي والمعاشات والحماية الاجتماعية، بما يعزز الأمن الاقتصادي.

منصة «تمكين» للتمكين الاقتصادي:

تم الانتهاء من تجهيز البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتشغيل منظومة التمكين الاقتصادي، بما يشمل الخوادم، والربط الشبكي عبر السنترالات وخطوط الاتصال الأرضية واللاسلكية، وكافة الأجهزة التشغيلية من رواتر وسويتشات وحاسبات آلية وماكينات نقاط البيع، إلى جانب تكامل وربط قواعد بيانات مستفيدي برامج الدعم النقدي وبرنامج تكافل وكرامة مع قواعد بيانات الجهات المشاركة في المنظومة.

وتُعد منصة "تمكين" المحور الرقمي الرئيسي للمنظومة، حيث تختص بالتحقق من أهلية المتقدمين للحصول على القروض التنموية الميسرة، واسترجاع البيانات الأساسية للمستفيدين مباشرة من قاعدة بيانات "تكافل وكرامة" بما يقلّل الوقت والأخطاء، مع ضمان جودة البيانات بعد تدقيقها من هيئة الرقابة الإدارية، كما تتيح المنصة تتبع انتقال المستفيدين من الدعم إلى التمكين تمهيدًا للتخارج المستدام من المنظومة، وتوفّر لوحات بيانات وتقارير إلكترونية (Dashboards) لاستخراج المؤشرات الإحصائية اللازمة لدعم المتابعة واتخاذ القرار.وتعتمد المنظومة على بنية معلوماتية واسعة تشمل نحو ١٥ مليون بطاقة ذكية لبرامج تكافل وكرامة وبطاقة الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة وكارت الفلاح وتحويشة، وحوالي ٢٠ ألف قناة مكانية لتقديم الخدمات (٩٩ فرعًا لبنك ناصر، ٣٤٠ إدارة اجتماعية، ٢٦٢٥ وحدة اجتماعية، ٣٣ فرعًا لجهاز تنمية المشروعات، ٦٠٠٠ جمعية زراعية، ٤٢٠٠ مكتب بريد، ١٢٠٠ فرع بنك زراعي، ١٦ فرعًا للمؤسسة القومية، ١٤ فرعًا للمؤسسة العامة للتكافل، ٤٠٠٠ محطة بنزين، ١٠٠٠ ميسرة ادخار رقمي، و٥٦٠ ألف نقطة تحصيل إلكتروني). وقد تم تنفيذ الربط البياني بين قواعد بيانات بنك ناصر والبريد وإدارات التضامن وأجهزة الصراف الآلي وماكينات نقاط البيع. وبدأت وزارة التضامن الاجتماعي التنفيذ التجريبي لأنشطة المنظومة.

خدمات حماية الطفل:

تولي وزارة التضامن الاجتماعي حماية الأطفال أولوية استراتيجية باعتبارها أحد محاور تمكين الفئات الأكثر احتياجًا وبناء مجتمع يحفظ الكرامة الإنسانية وحقوق الطفل، حيث يستند برنامج «حماية الأطفال» إلى رؤية متكاملة تهدف إلى توفير بيئة آمنة داعمة لنمو الطفل بدنيًا ونفسيًا واجتماعيًا وتعليميًا، بالشراكة مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية. وتشمل هذه الرؤية تطوير نظم الحماية وإدارة الحالة للأطفال المعرضين للخطر، وتوسيع خدمات الطفولة المبكرة والحضانات وفق معايير جودة معتمدة، ودعم الرعاية البديلة والأسر الكافلة، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الدمج، ومواجهة المخاطر المرتبطة بعمالة الأطفال والإدمان والاستخدام غير الآمن للإنترنت، بما يتسق مع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأسفرت الجهود التنفيذية عن إطلاق نظام موحد لإدارة الحالات بالتنسيق مع المجلس القومي للطفولة والأمومة وتطوير آليات الإحالة للأطفال فاقدي الرعاية، واعتماد دليل مهني للوزارة مطابق للمعايير الدولية، وإصدار خريطة خدمات متكاملة للأطفال في خطر لدعم المنظمات العاملة بالمجال، واعتماد معايير جودة للحضانات ومنهج جديد لتنشئة الأطفال دون ٤ سنوات مع تيسير وتطوير منظومة التراخيص، وتنفيذ تدخلات للتغذية السليمة والتربية الإيجابية خلال الألف يوم الأولى للطفل، إلى جانب تطوير وحدات الدعم النفسي والاجتماعي لإعادة دمج الأطفال بالمؤسسات الاجتماعية والعقابية. كما تم التوسع في برامج رعاية الأطفال كريمي النسب وتطوير منظومة الرعاية البديلة والأسر البديلة، فضلاً عن تكثيف جهود التوعية بمخاطر الإدمان، ووضع ضوابط للاستخدام الآمن للإنترنت بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية، ومواصلة تحسين نظرة المجتمع للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية وتكثيف برامج التصدي لعمالة الأطفال بالشراكة مع المجتمع المدني، بما يرسخ نظام حماية شامل ومستدام للأطفال في مصر.

الطفولة المبكرة:

تعمل وزارة التضامن الاجتماعي على تنفيذ رؤية شاملة لتنمية الطفولة المبكرة باعتبارها أحد المحاور الأساسية في برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤-٢٠٢٧ ومرتكزًا رئيسيًا للاستثمار في الإنسان منذ سنواته الأولى. ويُعد البرنامج القومي لتنمية الطفولة المبكرة أحد أهم تدخلات الوزارة في هذا الإطار، حيث يهدف إلى تحسين جودة خدمات التعليم والرعاية للأطفال من عمر يوم إلى ٤ سنوات، وتطوير بيئة الحضانات وفق المعايير الدولية. وقد انطلق البرنامج بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية وبدعم مالي بلغ ٢٥٠ مليون جنيه، ويُنفَّذ في خمس محافظات مستهدفة. ويشمل البرنامج مشروعًا وطنيًا لزيادة التحاق الأطفال بالحضانات خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧

بالشراكة مع اليونيسف ومؤسسة ساويرس وبنك التعمير والإسكان وأوراسكوم وبنك الطعام والجامعة الأمريكية، ويتضمن تطوير البنية التحتية للحضانات، توفير التغذية السليمة، تغيير الأعراف المجتمعية، وبناء قدرات مقدمي الخدمة.

وأسفرت الجهود عن تطوير البنية التحتية لعدد من الحضانات، وتدريب مقدمي الخدمة، وتوزيع الصناديق الغذائية، وتنفيذ زيارات ميدانية لـ ٢٠٩ حضانات في المنيا وأسيوط، وتنظيم فعاليات توعوية لرفع الوعي الأسري والتربية الإيجابية، بما يعكس التحول من منطق الرعاية التقليدية إلى التمكين الاجتماعي والاستثمار البشري. وفي إطار تعزيز جودة خدمات الحضانة، تنفذ الوزارة مشروع تحسين جودة خدمات الطفولة المبكرة بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية (JICA) ضمن مبادرة الشراكة المصرية–اليابانية في التعليم المبكر منذ ٢٠١٧. ويهدف المشروع إلى نشر منهجية "التعلم من خلال اللعب"، ورفع كفاءة الميسرات، وتطوير الأدوات التعليمية، وتنفيذ ورش توعية للأسر، وتعزيز نظام المتابعة والتقييم داخل الحضانات. وشمل المشروع تجهيز وتوزيع ١,٧٢٨ أداة تعليمية لـ ١٠٤ حضانات، وتدريب ١٢٥ من الميسرات في خمس محافظات، بما يقلّص الفجوة بين الممارسات التقليدية وتطبيق الجودة في التعليم المبكر.

وتتسع جهود الوزارة نحو توسيع إتاحة خدمات الحضانة عبر إطلاق أول حصر وطني شامل لدور الحضانة على مستوى الجمهورية لتأسيس قاعدة بيانات دقيقة ونظام حوكمة فعال، وافتتاح أول مركزين لرعاية أطفال العاملات في مقار الوزارات بالعاصمة الإدارية لدعم المرأة العاملة. كما تم تعزيز الإسناد المؤسسي من خلال دراسة ٣٢ طلب إسناد وتنفيذ ٨١ زيارة ميدانية لمتابعة الجودة، وإجراءات لتطوير البنية التحتية بدور الحضانة، إلى جانب استحداث سياسات نوعية تشمل الشراكات الوزارية لإنشاء مراكز متكاملة للطفولة المبكرة، ومراجعة منهج استرشادي موحد للحضانات، وتطوير منظومة إلكترونية لترخيص الحضانات، والانتهاء من مسودة اللائحة المنظمة لدور الحضانة، وإصدار تراخيص مؤقتة لمدة ستة أشهر للحضانات غير المرخصة لتوفيق أوضاعها. وتعكس هذه الجهود رؤية الوزارة في التحول إلى نموذج تنموي تشاركي يدمج بين الحوكمة والجودة والابتكار والتوسع، دعمًا لأهداف العدالة الاجتماعية والاستثمار في الطفولة المبكرة كرافعة للتنمية البشرية المستدامة.

الحصر الوطني الشامل لدور الحضانات:

جاء تنفيذ الحصر الوطني الشامل لدور الحضانات على مستوى الجمهورية في إطار التوجيهات الرئاسية الداعمة لتطوير منظومة الطفولة المبكرة باعتبارها أحد أهم ركائز بناء الإنسان المصري وتنمية رأس المال البشري. استهدف الحصر تكوين صورة دقيقة وشاملة لقطاع الحضانات في مصر من حيث الحجم والانتشار والخصائص التشغيلية والبشرية، بهدف بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة تمثل نواة لمنظومة متابعة وتقييم متكاملة تُستخدم في التخطيط ووضع السياسات العامة وقياس جودة الخدمات المقدمة للأطفال، ودعم إطلاق مبادرة وطنية شاملة لتطوير قطاع الطفولة المبكرة.

وقد نُفّذ الحصر خلال الفترة من ٢٩ يونيو إلى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥ على مدى نحو ١١٨ يومًا، بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ باحث مركزي وميداني وفق منهجية دقيقة تضمن شمولية ودقة البيانات في جميع المحافظات. وأسفر عن حصر ٤٨٢٢٥ حضانة تقدم خدمات للأطفال من عمر صفر إلى ٤ سنوات، ويستفيد منها حوالي ١,٧ مليون طفل داخل ١٣٣,٣٧٥ فصلاً، ويعمل بها نحو ٢٥٤,٣٢٢ عاملًا وعاملة، وبلغت نسبة معدل التحاق الأطفال من ٣:٤ سنوات بالحضانات ٣١٪ بما يعكس الحجم الحقيقي لقطاع الحضانات ودوره الحيوي في الاقتصاد الرعائي والتشغيل والتمكين الأسري.

وتمثل هذه النتائج نقطة انطلاق لمرحلة تطوير شاملة تستند إلى البيانات الواقعية لتحديث السياسات، ورفع كفاءة منظومة الحضانات، وتحسين جودة خدمات الطفولة المبكرة، بما يتسق مع رؤية الدولة لبناء جيل يمتلك المهارات والقدرات اللازمة للمستقبل. وفي هذا السياق أُعلن عن عقد جلسات حوارية تجمع خبراء الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والأوساط الأكاديمية لمناقشة النتائج ووضع الإطار التنفيذي للمبادرة الوطنية لدعم وتطوير قطاع الطفولة المبكرة في مصر.

الرعاية البديلة:

أعدّت وزارة التضامن الاجتماعي مشروع قانون الرعاية البديلة الذي يقر حق الطفل فاقد الرعاية الأسرية في العيش داخل بيئة أسرية آمنة بديلة عن الإقامة طويلة الأجل في دور الرعاية، من خلال تنظيم بدائل الرعاية المختلفة، وعلى رأسها الكفالة الأسرية والأسر الممتدة والرعاية المؤقتة والرعاية شبه الأسرية، مع الإبقاء على دور الرعاية كخيار أخير عند تعذر البدائل الأسرية. ويضع المشروع اشتراطات دقيقة لاختيار الأسر الكافلة تشمل المعايير الاجتماعية والنفسية والمادية، واجتياز الدراسات الاجتماعية والمقابلات، والالتحاق بدورات تدريبية إلزامية قبل الاستلام، وتوقيع وثائق التزام بحقوق الطفل وقواعد الرعاية.

كما يتضمن منظومة واضحة لحماية الطفل تقوم على الزيارات الميدانية والمتابعة الدورية، وآليات الإبلاغ عن الإساءة أو الإهمال والتدخل الفوري، مع إمكانية سحب الطفل في حال ثبوت أي انتهاك، وضمان سرية بياناته ومنع استغلاله أو التمييز ضده. وينشئ القانون إطارًا متكاملاً للمتابعة والتقييم عبر سجل وطني موحد للأطفال فاقدي الرعاية والأسر البديلة وربطه بقواعد بيانات رقمية، إلى جانب مؤشرات قياس لجودة الرعاية وتقارير أداء دورية، مع لجان فنية وقانونية مختصة لمراجعة التظلمات والشكاوى واتخاذ القرارات التصحيحية. كما يكفل المشروع حقوق الطفل الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي، والحفاظ على الهوية القانونية، وإتاحة التواصل الآمن مع الأسرة الممتدة متى كان ذلك في مصلحته الفضلى، مع توفير برامج التأهيل والتمكين للشباب بعد بلوغ سن الرشد لضمان الانتقال الآمن نحو الاستقلال.

ويتناول القانون تنظيم آليات تمويل الرعاية البديلة من خلال تقديم دعم مالي دوري للأسر الكافلة، وتحمل الدولة نفقات التعليم والعلاج والتأمين الصحي، مع دعم الجمعيات الأهلية الشريكة في أعمال المتابعة والتأهيل. كما يحدد أدوار وزارة التضامن الاجتماعي والوزارات والجهات المعنية والمجتمع المدني ضمن إطار حوكمة مؤسسية موحدة، مع إصدار لوائح تنفيذية تفصيلية تنظم إجراءات الرعاية والإيداع والنقل والمتابعة.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي للمشروع في تقليص الاعتماد التدريجي على دور الرعاية والتحول إلى

نموذج الرعاية الأسرية باعتباره الأكثر استدامة لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأطفال، وتعزيز دمجهم المجتمعي المبكر، ومواءمة السياسات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

رعاية المسنين:

يرتكز تطوير منظومة رعاية المسنين على إعداد خطط رعاية فردية مبنية على تقييم صحي ونفسي واجتماعي شامل، وتدريب الكوادر على الإسعافات والرعاية طويلة الأجل والتعامل مع مرضى الزهايمر ومهارات التواصل ومنع سوء المعاملة، مع توحيد الإجراءات التشغيلية للطوارئ والمتابعة والشكاوى. وتُنفذ متابعة طبية شهرية باستخدام السجلات الطبية الإلكترونية وقوافل متخصصة (باطنة، عظام، علاج طبيعي، صحة نفسية) وتُستخدم أجهزة لمراقبة العلامات الحيوية لتحسين جودة الرعاية والكشف المبكر. ويشمل الدعم النفسي والاجتماعي جلسات تفريغ نفسي وأنشطة للحد من العزلة والاكتئاب ومجموعات حوار، إلى جانب برامج الدمج المجتمعي عبر إشراك الأسر والمجتمع المدني.

كما تتضمن الأنشطة اليومية برامج ترفيهية، ومشروعات إنتاجية بسيطة، وأنشطة رياضية خفيفة بالتعاون مع كليات التربية الرياضية، فضلًا عن جلسات علاج طبيعي، مع تطوير بيئة إقامة آمنة تشمل تجهيز الغرف، ومقاعد مضادة للسقوط، ومقابض الحمامات، وإضاءة مناسبة ومساحات للمشي. وتُطبق منظومة متابعة وتقييم تشمل نظام شكاوى سري، واستطلاعات رضا دورية للمسنين وأسرهم، وأدوات قياس، مع توسيع الشراكات مع المستشفيات والجامعات والمتطوعين ومؤسسات المجتمع المدني. وفي مجال الزهايمر، يتم تنفيذ تقييم شامل وخطط رعاية فردية لكل مريض تحدد المستوى الإدراكي، والأنشطة المناسبة، وجداول الأدوية، والاحتياجات الغذائية، وآليات التعامل مع السلوكيات الصعبة، مع إعادة تقييم كل ٣ أشهر وتقارير شهرية لمتابعة التطور.

وكذا تهيئة بيئة متخصصة داعمة للذاكرة تشمل غرف وأقسام تقلل الضوضاء وتوفر روتينًا ثابتًا، ولافتات وألوان وجداول تذكيرية وساعات كبيرة. ويجري تعزيز الأمان باستخدام أنظمة تتبع GPS، والسجلات الطبية الإلكترونية، وأجهزة التنبيه عند الخروج، ومتابعة النوم، ويحسن الاستجابة الطبية. وتقاس نتائج التنفيذ من خلال مؤشرات تشمل عدد الحملات التوعوية، وعدد المستفيدين والأسر المشمولة، وعدد منافذ تقديم الخدمة، وإجمالي التمويلات وعدد الشكاوى التي تم التعامل معها. ويدعم النظام برنامج تقييم أداء سنوي للأثر والفعالية، إضافة إلى تقييمات أثر قصيرة الأجل بعد عامين، ومتوسطة بعد أربعة أعوام، وطويلة الأجل بعد ستة أعوام لضمان استدامة النتائج وتحسين جودة الرعاية، خاصة لمرضى الزهايمر.

خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

في إطار اهتمام الدولة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، أنشأت وزارة التضامن الاجتماعي مصانع للأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية بعدد من المحافظات، بهدف توفير أطراف صناعية وأجهزة مساعدة (علوية وسفلية، كراسٍ متحركة، تجهيزات شلل نصفي ودماغي ورباعي) مجانًا أو بمساهمات رمزية للأسر الأكثر احتياجًا. وبناءً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، وقد أُجريت دراسة بالتنسيق مع وزارة الدفاع والجهات المعنية لإنشاء كيان صناعي ضخم (مجمع صناعي للأجهزة التعويضية) لتوفير منتجات عالية الجودة تدعم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في المجتمع وسوق العمل وتعظيم استفادتهم من قدراتهم.

وتتولى وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ أدوار محورية تشمل تجهيز مراكز التجميع والمواءمة فنيًا وهندسيًا بالتنسيق مع الهيئة المصرية للشراء الموحد، وسد العجز الوظيفي وتأهيل الكوادر البشرية، إلى جانب حصر وتصنيف ذوي الإعاقات الحركية على مستوى الجمهورية وفق درجة الإعاقة والحالة الاقتصادية وتحديث البيانات دوريًا. ويتم تنفيذ المشروع من خلال ٤٢ مركزًا للتجميع والمواءمة مقسمة إلى ٦ مراكز مستوى (ب) و٣٦ مركزًا مستوى (ج)، تعتمد على ٢٥ مبنى ضمن مبادرة حياة كريمة و١٧ مبنى قائمًا جارٍ رفع كفاءتها، على أن يتم التنفيذ عبر ٦ مراحل. وقد تم التعاقد في المرحلة الأولى مع شركة أوتوبوك الألمانية

لتوريد معدات وتجهيز ٦ مراكز، وتدريب ٤٠ متدربا لمدة عام للعمل بالمراكز. وتشمل المراكز الستة محافظات: الإسماعيلية – أسيوط – البحيرة – الأقصر – الشرقية – أسوان. وقد تم الانتهاء من التجهيزات الإنشائية لثلاثة مراكز (الشرقية – البحيرة – أسيوط) وجاري استلام وتركيب المعدات لمركزي الشرقية والبحيرة خلال يناير ٢٠٢٦، مع استكمال تجهيز المراكز الثلاثة المتبقية وتركيب معداتها خلال فبراير ٢٠٢٦.

وعلى صعيد بناء القدرات البشرية، بدأ تدريب الدفعة الأولى من ٢٠ متدربًا في ٢٠٢٥/٩/٧ بالمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع، ثم التدريب العملي بمركز الطب الطبيعي والتأهيلي للقوات المسلحة في ٢٠٢٥/١٠/١٩، كما انطلق تدريب الدفعة الثانية من ٢٠ متدرباً في ٢٠٢٥/١١/١٧ تمهيدًا لاستكمال التدريب بالمعهد القومي للجهاز الحركي العصبي بإمبابة.

وقد أتمت وزارة التضامن الاجتماعي إصدار ما يقرب من ١,٣ مليون بطاقة خدمات متكاملة للأفراد ذوي الإعاقة.

منصة «تأهيل» لتشغيل ذوي الإعاقة:

تُعد الشبكة القومية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة «تأهيل» منصة إلكترونية وطنية تهدف إلى ربط مختلف الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التدريب والتأهيل والتوظيف، وتمثل خارطة طريق لدعم دمجهم في سوق العمل والحياة الاقتصادية. وقد تم تطوير المنصة ضمن المرحلة الثانية من مشروع «وظائف ومهارات للأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة العمل والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية.

وتستهدف الشبكة دعم الشباب والنساء من ذوي الإعاقة عبر إتاحة نافذة رقمية موحدة تربط الجهات المعنية بتقديم خدمات التدريب والتأهيل والتوظيف في نظام تفاعلي متكامل يسهم في توحيد جهود الدولة وتيسير الوصول إلى فرص العمل المناسبة. وتتوفر خدمات المنصة عبر نسختي الويب وتطبيق الهاتف المحمول، وتعتمد على أحدث التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي والشات بوت والخرائط الجغرافية

GPS وتقنيات التواصل المرئي لتسهيل التفاعل المباشر بين الباحثين عن عمل ومقدمي الوظائف. كما تلتزم المنصة بمعايير الإتاحة الرقمية، حيث توفر استخدام لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، ودعم برامج قارئ الشاشة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، مع إتاحة شات بوت لمساعدة المستخدمين في إدخال البيانات وإرسال الإشعارات لمتابعة أحدث التحديثات، إلى جانب نشر محتوى تدريبي وقصص نجاح لتبادل الخبرات وبناء القدرات.

وتتيح شبكة «تأهيل» للأشخاص ذوي الإعاقة إعداد سير ذاتية احترافية، وترشيح برامج التدريب والجهات الخدمية والوظائف المناسبة وفق نوع الإعاقة والمؤهلات، إلى جانب توفير مواد مرئية إرشادية حول كيفية كتابة السيرة الذاتية والاستعداد لمقابلات العمل. كما تمكّن أصحاب الأعمال والشركات من إنشاء حسابات مؤسسية ونشر الوظائف الشاغرة والاطلاع على السير الذاتية للمتقدمين، مع توفير محتوى توعوي يدعم أساليب إجراء المقابلات وتهيئة بيئة العمل الدامجة. وتتيح المنصة كذلك للهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إنشاء صفحات تعريفية لعرض أنشطتها وخدماتها وتبادل أفضل الممارسات وقصص النجاح بما يعزز التنسيق بين أطراف منظومة التوظيف.

وتأتي الشبكة في إطار خطة الدولة للاستثمار في القدرات الرقمية وتأهيل المواطنين، وقد تم التنسيق بين وزارات التضامن الاجتماعي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعمل لتفعيل المنصة عبر مراكز التأهيل والمؤسسات التابعة بالمحافظات والتوسع مستقبلًا في التكامل مع بطاقة الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتطلب التشغيل المستدام تنفيذ برامج دعم فني واستضافة ومعالجات تقنية وتدريب العاملين والدعاية للمنصة داخل الجهات المعنية، وذلك من خلال إبرام مذكرة تفاهم بين الوزارات الشريكة. كما تم التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير الشبكة، وعُقدت ورشة لاعتماد الدليل الإجرائي النهائي وتحديد الأدوار وآليات التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة. وتُظهر بيانات المنصة الحالية تحقيق نتائج ملموسة تمثلت في تسجيل عدد ١٥٣ وظيفة متاحة، و٢,٢٥٧ باحثًا عن عمل من الأشخاص ذوي الإعاقة، و٢٤٢ شركة مشاركة، و١,٧٢١ مؤسسة مسجلة، مع إتاحة ٥٩ خدمة رقمية متنوعة تدعم التدريب والتوظيف والتمكين الاقتصادي لهذه الفئة.

برنامج «مودة» للحفاظ على كيان الأسرة المصرية:

يأتي البرنامج القومي للحفاظ على كيان الأسرة المصرية «مودة» تنفيذًا لتكليفات السيد رئيس الجمهورية خلال المؤتمر الوطني السادس للشباب في يوليو ٢٠١٨، لإعداد برنامج قومي متكامل لتأهيل المقبلين على الزواج وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لبناء أسر مستقرة تدعم القيم الاجتماعية في المجتمع المصري. ويعمل البرنامج على ترسيخ الوعي بأهمية الأسرة ودورها في بناء المجتمع، ويتسق في أهدافه مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج الحكومة المصرية من خلال تحسين جودة الحياة وتعزيز التماسك الأسري، حيث يُنفذ ١٧ مبادرة تدريبية تستهدف مختلف شرائح الشباب على مستوى الجمهورية.

وفي إطار تنفيذ البرنامج، منذ إطلاقه في مارس ٢٠١٩، شملت الأنشطة التدريبية والتوعوية مكلفات الخدمة العامة في إطار تدريبات استفاد منها ٥٤,٥٨٠ مكلفة، إلى جانب تدريبات للرائدات الاجتماعيات في ١٠ محافظات حول مفاهيم الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بعدد ٩٩٣ رائدة. كما تم تنفيذ تدريبات متخصصة للمتعافين من الإدمان وأسرهم، استفاد منها ٣,٢٢٩ مشاركًا، وورشتي تدريب ضمن برنامج «مودة التفاعلي الدامج» بمشاركة قيادات دينية من دار الإفتاء والكنائس المصرية استفاد منهما ٣٣٣ مشاركًا.

وتضمنت أنشطة البرنامج أيضًا تنفيذ تدريبات في مناطق المطورة استفاد منها ٤,٥٩٩ شخصًا، و٢٤ تدريبًا جامعيًا ضمن مبادرة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة استفاد منها ٦٧٧ مشاركًا، إضافة إلى ورش تدريبية دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة في ١١ محافظة بمشاركة ٢١,٥٠٥ مشاركاً بنسبة مشاركة ٤٥٪ من ذوي الإعاقة، إلى جانب تدريب ٢,٠٣٠ من أبناء المناطق الحدودية، وتنفيذ تدريبات للمخطوبين بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان استفاد منها ٨٧,٠٥١ شخص، ونُفذت فعاليات في قرى «حياة كريمة» استفاد منها ٤٧١,٨٦١ مستفيداً. كما تم تنفيذ تدريبات

لأبناء القرى الأكثر احتياجًا استفاد منها ٣,٤٨٤ مشاركاً، وتدريب أعضاء هيئة التدريس في ٩ جامعات حكومية ضمن مبادرة دمج ذوي الإعاقة، إلى جانب برنامج متكامل لبناء قدرات الكوادر الشبابية في ١١ محافظة.

وفي إطار التعاون المؤسسي، تم تنفيذ تدريبات لمجندي وزارة الدفاع استفاد منها ١٧٤,٧١٣ مجندًا، وتدريبات لمجندي وزارة الداخلية استفاد منها ٢٣,٣٧٥ مجنداً، وتنفيذ ٦,١٠٦ تدريبًا بالجامعات الحكومية استفاد منهم ٤٨٨,٤٥٧ طالبًا، و٢,٢٩٢ تدريبًا بالمعاهد العليا والمتوسطة استفاد منها ٢٠٦,١٩٤ طالبًا. إضافة إلى مبادرات توعوية بالمعارض والمؤتمرات شارك فيها ٧٥,٠٠٠ مستفيد، وورشة عمل حول التغيرات المناخية حضرها ٢٧ مشاركًا. كما أُطلقت مبادرة «أبطال مودة» لتدريب المتميزين من القرى الأكثر احتياجًا بعدد ٦٠ مستفيدًا، وتم تفعيل خدمة الاستشارات الرقمية «اسأل مودة» التي تلقت ٣٣,٩٦٥ استشارة خلال الفترة منذ إطلاقها في فبراير ٢٠٢٤ حتى نوفمبر ٢٠٢٥. وقد تجاوز عدد مستخدمي منصة مودة الرقمية ٥,٣ مليون مستفيد، كما وافق المجلس الأعلى للجامعات على إطلاق المنصة على مواقع كليات الجامعات الحكومية خلال العام الجامعي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، تمهيدًا لاعتمادها كأحد متطلبات التخرج الإجباري.

وعلى مستوى تطوير المحتوى، يقوم البرنامج من خلال منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة ببث رسائله عبر مقاطع فيديو متنوعة مقدمة من مجموعة من الخبراء والمتخصصين، وحلقات التوعية المصورة، والرسائل المكتوبة، بالإضافة إلى مجموعة من فيديوهات الإنفوجراف، حيث استفاد من الأنشطة الإعلامية ٢٥,٠٠٥,٠٠٠ مستفيد، كما تم تدريب ٢١٨ رائدة حول التربية الإيجابية، ونُظم معسكر تدريبي بالشراكة مع مؤسسة حياة كريمة لـ٢٣١عنصرًا تطوعيًا من ٢٧ محافظة، بالإضافة إلى معسكرين للقادة الدينيين وأبنائهم بمشاركة ٩٤ مشاركًا، ومعسكرين للرائدات وأبنائهن بمشاركة ١٠٠ رائدة.

تعزيز الرقمنة واستخدام التكنولوجيا:

تسعى **وزارة التضامن الاجتماعي** لتعزيز وتوسيع استخدام **وسائل التكنولوجيا والتحول الرقمي** في كافة قطاعاتها، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين المستحقين وضمان وصول الدعم للفئات الأكثر احتياجًا بكفاءة وشفافية أكبر. وقد شمل ذلك **رقمنة قواعد البيانات** الخاصة بالمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية مثل **"تكافل وكرامة"**، وجاري العمل على إطلاق **منصات وتطبيقات إلكترونية** لتقديم طلبات الحصول على الخدمات والاستعلام عنها، مما يقلل من الحاجة للتعامل الورقي والمباشر ويسهل الإجراءات المواطنين. كما يتم استخدام التكنولوجيا في **ميكنة دور الرعاية والجمعيات الأهلية** لرفع كفاءة إدارتها ومتابعة أدائها بشكل مستمر. هذا التوجه نحو التكنولوجيا يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الشمول المالي والاجتماعي، ويضمن سرعة الاستجابة للمتغيرات وتقديم خدمات تضامنية مستدامة وفعالة. وقد تم ميكنة قواعد بيانات أطفال المقيمين بدور الأيتام بكل المؤسسات في مصر لأول مرة ووجود بيانات مدعمة بالصور والمستندات لكل طفل من أطفال دور الرعاية. كما تم انتهاء أعمال ميكنة برنامج الدعم النقدي شامل ربط قواعد بيانات السجل الاجتماعي لبرنامج تكافل وكرامة مع قواعد بيانات السجل القومي الموحد، وصولا بالتغطية الي عدد ١٤ جهة ووزارة شريكة، وجاري استكمال أعمال الربط مع عدد ٨ جهات أخرى في الفترة القادمة. وعلى صعيد بنك ناصر الاجتماعي، جاري تطوير النظام المصرفي الأساسي وربط خدمات بنك ناصر بنظام مكاتب البريد لتعزيز وتوسيع اتاحة الخدمات المالية والمصرفية للبنك.

مؤشرات الإطار الوطني للحماية الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعي (المستهدفات):

١. **استهداف الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في المرحلة العمرية من حديثي الولادة إلى ٤ سنوات:** (الانتقال من ١٧٪ إلى ٢٠٪).

٢. **استهداف الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في المرحلة العمرية من ٣-٤ سنوات:** (الانتقال من ٣١٪ إلى ٣٥٪).

٣. **إنشاء المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين**

الاقتصادي واستهداف أسر برنامج تكافل وكرامة للتخارج من تلقي الدعم الي الإنتاج: (تمكين عدد ٢٥٠ ألف مستفيد مضاف وانتقالهم من الدعم النقدي إلي الانتاج).

٤. **إطلاق المنصة الرقمية الموحدة للإقراض «تمكين»:** (إطلاق المنصة واستعمالها لإدارة أنشطة تقديم خدمات التمكين الاقتصادي المصرفية وغير المصرفية على نطاق كافة محافظات الجمهورية)

٥. **توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لبرنامجي تكافل وكرامة طبقاً لقانون الضمان الاجتماعي الجديد:** (تقديم الدعم النقدي لعدد ٤,٧ مليون أسرة مستفيدة).

٦. **إطلاق منصة «تأهيل» لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة:** (إطلاق المنصة واستعمالها على نطاق كافة محافظات الجمهورية).

٧. **إطلاق مراكز تجميع وموائمة لتوفير الأطراف الصناعية للأشخاص ذوي الإعاقة:** (إطلاق ٦ مراكز تجميع وموائمة لتوفير الأطراف الصناعية).

٨. **تطوير آلية رعاية المسنين والتركيز على مرض الزهايمر:**(تنفيذ حملات توعوية لتقديم الخدمات للمستفيدين من المسنين وأسرهم عبر منافذ تقديم الخدمة، والرد على الشكاوى الواردة بشأن مستوي تقديم الخدمات).

٩. **الانتهاء من قانون الرعاية البديلة:**(إصدار قانون الرعاية البديلة ولائحته التنفيذية).

١٠. **نشر رسائل برنامج «مودة» التربية مشاركة:** (متابعة تنفيذ أنشطة وفعاليات البرنامج على نطاق كافة محافظات الجمهورية).

توفير الحماية الغذائية ومُتطلبات الأمن الغذائي:

تقوم السياسات الحالية على ضمان حقوق كافة المواطنين (خاصةً غير القادرين) في الحصول على الأغذية الآمنة والكافية والمغذية، وفي ذات الوقت، أهمية مواجهة قضية سوء التغذية (بجميع أشكالها) بما في ذلك نقص الأغذية ونقص المُغذيات الأساسية والوزن الزائد والبدانة، لتأثير ذلك على صحة المواطنين ورفاهيتهم ومن ثم التأثير السلبي على التنمية البشرية الجسدية والعقلية ويقوض جهاز المناعة ويزيد من تعرض المواطنين للأمراض السارية وغير السارية ويحد من قدرتهم على تحقيق إمكاناتهم ويحد من الإنتاجية، وله أيضاً تكلفة اجتماعية واقتصادية مرتفعة ويلقي بأعبائه على الأفراد والأسر والموازنة العامة، خاصةً في ضوء أن النفقات الغذائية تُشكل حوالي ٣١,١٪ من إجمالي متوسط نفقات الأسرة، و ٣٥,٦٪ من الإنفاق الشهري للأسر الأكثر فقراً في ريف الوجه القبلي والمحافظات الحدودية (٢٠٢٠/١٩)، كما يرتبط الفقر المدقع في مصر ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تأمين الاحتياجات الغذائية وبأسعار الغذاء، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الفقر المدقع في مصر عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مع أزمة الغذاء العالمية لتصل إلى ٦,١٪ ثم تراجعت ولكنها عاودت الارتفاع عام ٢٠١٨/١٧ لتصل إلى ٦,٢٪ نتيجة تعويم سعر الصرف وما صاحبه من ارتفاع في أسعار الغذاء، لذا فإن السردية تؤكد على أهمية مواصلة تقديم منظومة دعم الغذاء وتطويرها لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

تطوير منظومة دعم الغذاء:

تبرز أهمية تحقيق الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية وهما حجر الأساس لبناء الإنسان المصري القادر على الإنتاج والمشاركة في التنمية وذلك من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، حيث يتم إنتاج وتوزيع ما يقارب ٢٧٠ إلى ٢٨٠ مليون رغيف خبز يوميًا من خلال ٣٠ ألف مخبز بمتوسط عدد (٥) أرغفة لكل مواطن وذلك لتلبية الاحتياجات الأساسية لكل مواطن وخصوصاً في أوقات الأزمات المحلية والعالمية. وقد تم رفع كفاءة شبكة التوزيع والتي أصبحت تضم المنافذ الثابتة والمتحركة وذلك من خلال إدارتها لما يقارب من ٤٠ ألف منفذ تمويني (بدال التموين – منافذ جمعيتي – المجمعات الاستهلاكية – السيارات المتنقلة) وبذلك أصبح متوفر أكبر شبكة توزيع منتظمة ومنضبطة على مستوى الجمهورية.

كما يتم العمل على تنويع مصادر الاستيراد والانتاج المحلى لتقليل الاعتماد على الخارج مما يحقق استقرار الأسعار، ويحقق القطاع العدالة الاجتماعية من خلال دعم الفئات الأكثر احتياجاً من خلال توفير بطاقات

تموينية تمكن الأسر محدودة الدخل من الحصول على السلع الاساسية والخبز البلدي المدعم والذي يعد من أهم صور الحماية الاجتماعية التي يستفيد منه أكثر من ٦٠ مليون مواطن، كما يتم العمل بنظام الربط الإلكتروني للبطاقات للحد من التلاعب وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين. كما يتم إضافة مواليد (أصحاب مستحقي معاش تكافل وكرامة، ومستحقي معاش التضامن الاجتماعي، وأبناء وزوجة الشهيد وأبناء الأسر البديلة) على الا تزيد البطاقة عن أربعة أفراد. كما تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات لإعادة تنظيم العمل ومنها:

- القرار رقم (١٤٢) الصادر في ٢٠٢٤/٨/١٣ بتشكيل اللجنة العُليا لفحص الطلبات المُقدمة من السادة أعضاء المجالس النيابية، وأصحاب الأنشطة التموينية، والمواطنين أصحاب البطاقات التموينية.
- القرار رقم (١٥٠) الصادر في ٢٠٢٤/٨/٢٥ بتشكيل لجنة لمراجعة دورة العمل وإجراءات المحاسبة بين أطراف المنظومة التموينية وحوكمتها بهدف رفع كفاءتها.
- القرار رقم (١٧١) الصادر في ٢٠٢٤/١٠/٨ بضوابط وقواعد تداول بعض السلع الاستراتيجية وهي: « الزيت، والفول، والأرز، واللبن، والسكر، والمكرونة، والجُبن الأبيض» وحظر حبسها عن التداول أو إخفائها أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن بيعها بأي صورة من الصور.
- القرار رقم (١٧٥) الصادر في ٢٠٢٤/١٠/١٥ بتنظيم منظومة عمل المخابز البلدية بما لها من حقوق وما عليها من التزامات.
- التوجيه الوزاري رقم (٢٥) في ٢٠٢٤/٨/١ بزيادة تكلفة تصنيع رغيف الخبز حفاظًا على استقرار منظومة الخبز البلدي المُدْعم وحقوق أصحاب المخابز.
- التوجيه الوزاري رقم (٢٩) الصادر في ٢٠٢٤/٨/٣١ بتشديد الرقابة والمتابعة على توفر كافة السلع والعمل على ضبط الأسعار ومراقبة الأسواق والتصدي بحسم للمخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن.
- التوجيه الوزاري رقم (٣٠) الصادر في ٢٠٢٤/١٠/١٥ بتنظيم سحب عينات القمح والدقيق والنخالة الناعمة من المطاحن للتحقق من مدى مطابقتها للمواصفات القياسية.

وفيما يلي عرض تحليلي للوضع الحالي لمنظومة دعم الغذاء وتوفير السلع الأساسية في مصر:

- معدل الانتاج المحلى من القمح: بلغ حجم الكميات الموردة من القمح المحلى نحو ٣,٩ مليون طن في عام ٢٠٢٥ وقلت نسبة الفاقد والتالف من القمح إلى ١٠٪ عن مثيلتها في عام ٢٠١٤، وذلك بسبب زيادة السعات التخزينية للقمح في عام ٢٠٢٥.
- عدد الصوامع التخزينية: بلغ عدد الصوامع في عام ٢٠٢٥ عدد (٨٧) صومعة بدلاً من (٣٢) صومعة في عام ٢٠١٤، بزيادة قدرها ٦٤٪.
- السعات التخزينية: بلغ إجمالي السعات التخزينية في عام ٢٠١٤ نحو ١,٢ مليون طن وارتفعت حتى وصلت في عام ٢٠٢٥ إلى ٣,٨ مليون طن، كما تم التوسع في ربط صوامع التخزين بوسائل نقل متنوعة حيث تم ربط (٤) مواقع بخطوط السكك الحديدية ومستهدف بحلول عام ٢٠٣٠ ربط (٤) مواقع أخرى، وفى مجال النقل النهري تم التوسع في تجهيز الصوامع للاستقبال والنقل النهري وزيادتها من موقع إلى (٤) موقع بينما بلغ عدد صوامع الموانئ (٥) صوامع في (٤) محافظات بإجمالي سعة تخزينية (٥٣٠) ألف طن.
- تأسيس شركة لتوطين صناعة الصوامع: تمت الموافقة من مجلس الوزراء في نوفمبر ٢٠٢٥ على تأسيس شركة «فيرم مصر» شركة مساهمة مصرية وشركة «Poland» البولندية كناقل التكنولوجيا بمحافظة بورسعيد لتصنيع مكونات صوامع تخزين القمح محليًا لتقليل الاعتماد على الاستيراد وتعميق التصنيع المحلى، وذلك برأس مال يقدر بحوالي (١٠٠) مليون جنيه وبتكلفة تقدر بحوالي (٢,٦) مليار جنيه تقريباً، وبنسبة تصنيع مستهدفة تصل إلى ٨٠٪ خلال ثلاث سنوات ويساهم هذا المشروع في خلق نحو (٢٥٠) فرصة عمل جديدة للشباب.

- عدد المستفيدين من البطاقات التموينية: يقدر عدد المستفيدين من الدعم السلعي المقدم للأسر الأكثر احتياجا نحو (٦٠) مليون مواطن بنسبة تقدر بحوالي (٥٧٪) من إجمالي عدد السكان على مستوى الجمهورية، حيث يقدر عدد البطاقات التموينية الصادرة لمستحقي الدعم بحوالي (٢٤) مليون بطاقة تموينية، كما يقدر عدد الأفراد المستفيدين من دعم الخبز بحوالي (٦٨) مليون فرد بنسبة تقدر بحوالي (٦٤٪) من إجمالي عدد السكان.
- متوسط مدى الكفاية من السلع الاستراتيجية: يبلغ متوسط مدى كفاية السلع الأساسية (قمح / زيت/ السكر/ دواجن مدمجة / لحوم طازجة) نحو (٦) أشهر.
- عدد المجمعات الاستهلاكية المستهدف تطويرها: المستهدف تطوير حوالى (١٠٠٠) منفذ تمويني بمشاركة القطاع الخاص ليعمل تحت اسم موحد وهو Carry on.
- عدد المنافذ التموينية: عدد (٤٠) ألف منفذ تمويني على مستوى الجمهورية.
- عدد أسواق اليوم الواحد: تم إقامة عدد (٣٠٠) سوق اليوم الواحد كمرحلة أولى، ومستهدف إقامة عدد (٢٠٠) سوق كمرحلة ثانية.
- عدد المعارض الموسمية بالمحافظات: بلغ عدد المعارض الموسمية نحو (٥) معارض (أهلاً رمضان/ أهلاً مدارس/ أهلاً عيد/ المعارض الدائمة/ نيبو للمشغولات الذهبية).
- عدد السيارات المتنقلة على مستوى المحافظات: بلغ عدد السيارات المتنقلة على مستوى المحافظات التي تعرض السلع الغذائية وغير الغذائية للمواطنين نحو (٢٦٧) سيارة حمولة (١، ١,٥، ٥) طن، توفر نحو عدد (٨٠١) فرصة عمل.
- عدد المناطق التجارية واللوجستية: بلغ عدد المناطق اللوجستية التي تم إنشاءها نحو (٣) مناطق بمحافظتي البحيرة والغربية.
- عدد السلاسل التجارية القائمة: تم إنشاء عدد (٧) سلاسل تجارية بإجمالي عمالة مباشرة وغير مباشرة نحو ٣٧,٢٠٠ عامل تقريباً.
- مكاتب السجل التجاري: يبلغ عدد مكاتب السجل التجاري (١١٣) مكتب على مستوى الجمهورية، منها عدد (٤) مكاتب جديدة، كما تم تطوير عدد (٧٥) مكتب ومستهدف تطوير عدد (٣٨) مكتب.
- شبكة توزيع السلع: تمتلك الوزارة نحو (٤٠) ألف منفذ تمويني متمثلة في فروع (جمعيتي/ المجمعات الاستهلاكية/ بدالين تموينيين/ مخابز / سيارات متنقلة).
- زيادة الإنتاج المحلى من السكر: زيادة الإنتاج المحلي من سكر القصب وسكر البنجر من خلال التوسع في المساحات المنزرعة من قصب السكر وبنجر السكر بالتعاون مع جهاز مستقبل مصر، مما حقق الاكتفاء الذاتي من السكر، مع رفع طاقة الاستخلاص وتشغيل مصنع أبو قرقاص، وتقديم حوافز ومميزات لمزارعي قصب السكر مع إحلال وتجديد عدد (٩) مصانع ووحداتها الانتاجية، وتأهيل مصنعي كوم أمبو وإدفو، وزيادة معدلات قيمة توريدات المزارعين من قصب السكر وبنجر السكر.
- زيادة الطاقات الإنتاجية والسعات التخزينية لزيوت الطعام التموينية: إعادة تأهيل وتجديد خطوط تكرير الزيت لرفع الطاقة الإنتاجية للمصانع لتصل إلى (٣,٧) مليون كرتونة زيت حر وإنتاج الزيت التمويني بحوالي (٤,٩) مليون كرتونة والاستغناء عن التكرير لدي القطاع الخاص، كما تم الانتهاء من دراسة تطوير محطة استقبال الزيوت والشحوم بالمكس بتكلفة حوالى (٥٠٠) مليون جنيه، وتم تركيب مواسير لنقل الزيت الخام من أرصفة الميناء بتكلفة (٥) مليون جنيه، وشراء وحدة مذيب الزيت ووحدة غسيل وتبيض الزيت وشراء وحدة فاكيوم، كما ارتفعت طاقة تكرير وتعبئة الزيوت إلى (٦٠) ألف طن شهرياً من زيت الطعام لتغطي احتياجات المنظومة التموينية بنسبة ١٠٠٪، وارتفعت الطاقة التخزينية لدى شركات الزيوت التابعة إلى (١٢٧) ألف طن بالإضافة إلي محطة استقبال الزيوت التي تبلغ (٧٢) ألف

طن ومستهدف زيادة الطاقة التخزينية إلى (١٤٤) ألف طن.

- تطوير المطاحن: تم تطوير وتحديث عدد (٢٦) مطحن لتحسين الدقيق التمويني المنتج وزيادة القدرة الإنتاجية من (٤٩٣٠) إلى (٨١٦٥) طن قمح/يوم بتكلفة بلغت نحو واحد مليار جنيه، كما تساهم بعض شركات المطاحن في إنتاج الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ بكمية (٥٠٠) ألف طن / عام.
- تطوير مكاتب التموين وتحويلها لمراكز خدمة المواطنين: تم تطوير عدد (٤١٣) مكتب تموين وتحويلها إلى مراكز خدمة مواطنين مطورة ما أدى الى زيادة كفاءة تقديم الخدمات للمواطنين بمعدل يقارب ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل مشروع التطوير وانخفاض زمن أداء الخدمة ليصل ما بين (٥ - ١٠) دقائق وانخفاض زمن استخراج البطاقات ليصل ما بين (٧ : ١٥) يوم إضافة إلى تقديم الخدمات الكترونياً عن بعد من خلال بوابة مصر الرقمية وموقع دعم مصر، كما تم إتاحة فرص عمل لعدد (٢٦٥٠) لشباب الخدمة العامة خريجي الجامعات المصرية، وجاري إطلاق خدمات البطاقات التموينية الذكية وخدمات الأنشطة التموينية على مستوى الوحدات المحلية بعدد (٣٣٢) مجمع خدمي حكومي موحد على مستوى الجمهورية تزامناً مع إطلاق المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» المرحلة الأولى.

وتبرز أهمية مواصلة الدور الاجتماعي الذي تقوم به الدولة في توفير الحماية الغذائية للموطنين من خلال منظومة «دعم السلعة التموينية ورغيب الخبز»، وقد وجهت الدولة أكثر من ١,١ تريليون جنيه لمنظومة دعم الغذاء خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥).

وفي ضوء تواصل الجهود المبذولة في تنقية البطاقات لضمان توجيه الدعم للمستحقين من غير القادرين، تستهدف الحكومة زيادة نسبة مستفيدي برنامج «تكافل وكرامة» المستفيدين من دعم الغذاء من ٩١٪ عام ٢٠٢٤ إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد وجهت الحكومة حوالي ١,١ تريليون جنيه لمنظومة دعم الغذاء خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥)، وقد ارتفعت المخصصات السنوية من ٣٩ مليار جنيه إلى ١٦٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣١٠٪، وتستهدف الدولة مواصلة تقديم خدمات دعم الغذاء - مع دراسة تحويله لدعم نقدي في ضوء تحليل مقارن للمزايا المتوقعة من هذا التحول قياساً بالوضع الراهن أخذًا في الاعتبار المخصصات المالية المطلوبة وانعكاساتها المحتملة على معدلات التضخم وفي إطار حوار مجتمعي موسع – في ضوء أهميته بالنسبة للأسر أكثر احتياجاً حيث يشكل ما تحصل عليه الأسرة من دعم الغذاء نسبة ٧,٤٪ من متوسط إنفاق الأسرة على الغذاء وترتفع النسبة لتصل في الريف إلى ٨,٣٪، كما تشير التقديرات إلى مساهمة دعم الغذاء في خفض معدلات الفقر في المتوسط بحوالي ٣ نقاط مئوية.

كما تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أهمية مواصلة الجهود المبذولة لمواجهة الأسباب الجذرية لسوء التغذية ومنها «**مواجهة الفقر خاصةً في المناطق الريفية، وتحسين تغذية الرضع والأطفال وممارسات الرعاية السيئة، وتحسين خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وزيادة فرص الوصول للرعاية الصحية ذات الجودة العالية، وتوفير المياه الصالحة للشرب، ومواجهة التغيرات المناخية وتحسين البيئة، وزيادة فرص ممارسة الأنشطة البدنية، وتعزيز فرص حصول المرأة على الحماية الاجتماعية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، التغذية المدرسية، وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية**»، وبما يتوافق مع أجندة التغذية التي تبنتها الأمم المتحدة (٢٠١٤).

واتصالاً بذلك، سيتم مواصلة جهود الدولة المبذولة لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء البالغة ٨١٪ عام ٢٠٢٤ لتحتل مصر المركز رقم (١٥) عالمياً، لتصل إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠، وبما يساهم في خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من جملة السكان من ٤,٤٪ (٢٠٢٠/١٩) إلى ٢,٣٪ عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال التوسع الأفقي بزيادة مساحة الأراضي الزراعية لتصل حوالي ١٣ مليون فدان للمحافظة على نصيب المواطن من مساحة الأراضي الزراعية عند ٢,٢ قيراط، وزيادة التوسع الرأسي من خلال «استنباط أصناف محاصيل استراتيجية عالية الإنتاجية، وتقاوي عالية الإنتاجية».

وتوافقاً مع ذلك، من المستهدف:

- زيادة متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الأساسية من ٧٩٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى ٩٣٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من نسبة ٦٠٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى نسبة ٦٤,٧٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان من ١٠٠٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى ١٢٠٪ عام ٢٠٣٠ وبما يعزز فرص التصدير وزيادة حصيلة العملة الأجنبية.

التوسع في تطبيق الممارسات الزراعية الصحية والمستدامة:

تبرز أهمية التوسع في تطبيق نظام رشيد للحد من استخدام المبيدات ومراقبة المتبقيات الكيميائية في السلع الطازجة، والتوسع في الزراعة العضوية بهدف تخصيص مساحات بالمناطق الجديدة المستصلحة وفتح آفاق جديدة للتصدير، وزيادة إنتاج المركّبات الحيوية ورفع كفاءتها (بدائل مبيدات- مخصبات حيوية- أسمدة عضوية)، ومن خلال تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الأسمدة العضوية ومنع أو ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية، والاستفادة من الخامات الطبيعية كمصادر للأسمدة غير المُخلقة كيماوياً واستخدمها في نظم الزراعة العضوية، وبحيث يتم تحقيق المستهدفات التالية:

- مواصلة جهود خفض نسبة المبيدات المستخدمة في الزراعة من معدلها الحالي البالغ ٢,٢ كجم/ هكتار، وذلك للوصول للمعدلات العالمية في حدود ١.٥ كجم/ هكتار (مقارنة مرجعية مع دولة المغرب).
- زيادة معدل استخدام الأسمدة العضوية من ١٦٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٣٠.
- خفض نسبة استخدامات الأسمدة والمبيدات الكيميائية من إجمالي الأسمدة المستخدمة بالقطاع الزراعي من ٨٤٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة الأراضي المنزرعة بالمحاصيل العضوية من إجمالي الأراضي المنزرعة من ٢,٦٤٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٦,٥٪ عام ٢٠٣٠.

ضمان توافر السلع في الأسواق:

تولي السردية الوطنية اهتماماً كبيراً بتحقيق متطلبات الأمن الغذائي، باعتباره جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن القومي بمفهومه الشامل، من خلال توافر السلع الأساسية في الأسواق، والحفاظ على مخزون آمن من السلع الاستراتيجية، فضلاً عن تشديد الرقابة لضبط الأسعار، وتنشيط حركة التجارة الداخلية، وتطوير منظومة سلاسل التوريد مع إيلاء أولوية للفئات الأكثر احتياجاً.

وتتضمن السردية مجموعة من المستهدفات الطموحة فيما يخص زيادة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، كالتالي:

شكل ٧٥ نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي العالي (٢٠٢٤)

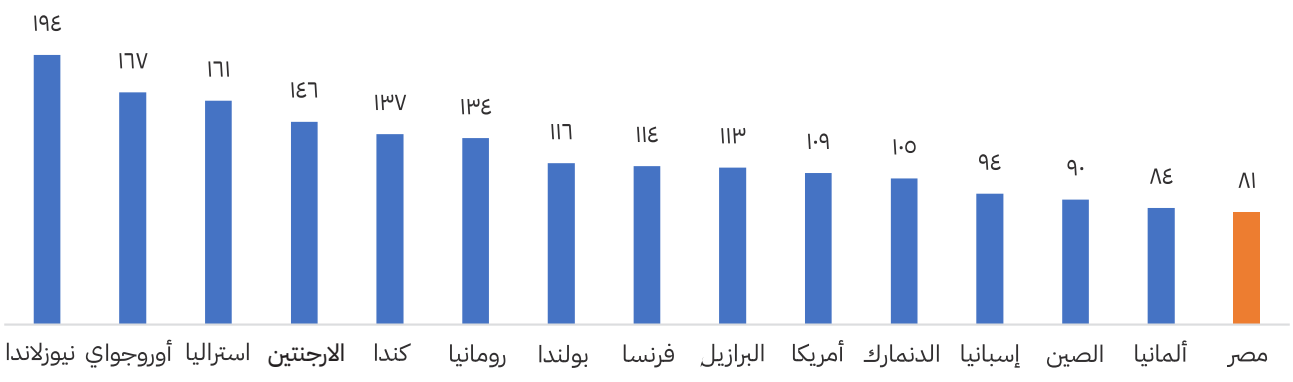

المصدر: متتبع الاكتفاء الذاتي الغذائي العالمي من savills.

- زيادة السعة التخزينية للصوامع من ٣,٤ مليون طن (٢٠٢٥/٢٤)، إلى ٦ مليون طن عام ٢٠٣٠، والحفاظ على نسب منخفضة للفاقد من القمح والحبوب في حدود ١٪.
- زيادة مؤشر رضا المواطنين عن الدعم (بطاقات التموين) من ٦٤,٤٪ (٢٠٢٤) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.
- توطين صناعة الصوامع، من خلال إنتاج مكونات الصوامع محلياً بنسبة تصنيع تصل إلى ٨٠٪.
- تطوير المجمعات الاستهلاكية والمنافذ التموينية لتعمل تحت اسم موحد carry on بنسبة ١٠٠٪ .
- إنشاء (١٢) سلسة تجارية بالشراكة مع القطاع الخاص.
- تطوير المكاتب غير المطورة بالسجل التجاري.
- تطبيق منظومة رادار الأسعار وهو بمثابة تقنية حديثة لرصد وتحليل وضبط الأسعار بالأسواق حيث يقوم المواطنين بتسجيل أسعار السلع الغذائية في السلاسل التجارية، من خلال تحميل التطبيق على الهواتف الذكية بسهولة لخدمة المواطنين والجهات الرقابية بهدف الاطلاع الفوري على أحدث أسعار السلع الأساسية في السوق والبحث عن أقل سعر متاح للسلعة محل الاهتمام في المحيط الجغرافي للمستخدم، وإدخال تفاصيل السلعة وسعرها ومكان شرائها مع إمكانية إرفاق صور داعمة، والمُشاركة المُجتمعية وتقديم أي بلاغ حول السلع والأسعار مع تحديد الموقع الجغرافي للواقعة.
- استدامة أسواق اليوم الواحد والمعارض الموسمية (أهلاً رمضان – أهلاً عيد – أهلاً مدارس) لضمان الوصول إلى المواطنين والفئات الأكثر احتياجاً بسلع ذات جودة عالية وسعر منخفض.

وفي مجال تنمية التجارة الداخلية، تعمل الحكومة على توافر جميع السلع في الأسواق المحلية، وتنويع مصادر الحصول على هذه السلع، فضلاً عن زيادة ضخ السلع بالأسواق والمجمعات التجارية، وزيادة منافذ البيع وتسهيل إنشاء معارض دائمة مع التركيز على توزيع جميع المنافذ والمعارض على الأماكن الأكثر احتياجاً؛ لضمان وصولها إلى الفئات المستهدفة والتوسع فيها، من خلال ما يلي:

- تحسين ترتيب مصر في مؤشر تطور التجزئة العالمي من المركز السادس عالمياً (٢٠٢٣) إلى المركز الخامس عالمياً عام ٢٠٣٠.
- زيادة مساهمة نشاط تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣,٧ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة تغطية المناطق اللوجستية على مستوى المحافظات من ١١٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة طلبات السجل التجاري المُقدمة عبر منصة «مصر الرقمية» من ٤٢٪ (٢٠٢٤) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠، وتطوير ١٠٠٪ من مكاتب السجل التجاري عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات منافذ بيع السلع (ثابتة/ متحركة) من ٤٠٪ عام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٥٦٪ عام ٢٠٣٠.

٣. التنمية البشرية للجميع: سياسات التمكين والحماية

تُطبِّق مصر نهجًا شاملًا للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك ما يتعلق بمعالجة تحديات الفقر متعدّد الأبعاد، وتتبنى السردية إطار وطني متكامل للتمكين، باعتباره محورًا أساسيًا ومعاصرًا للنمو المستدام والشامل، يرتكز على الاستثمار في رأس المال البشري، ويعزِّز القدرة على الاستجابة للصدمات والمخاطر الناشئة، وكذلك تلك الناتجة عن التحديات البيئية، وفي مقدمتها تغيّر المناخ، ويعتمد هذا الإطار على أنظمة رقمية مرِنة وقابلة للتكيّف، تربط بين الحماية بالتنمية والتمكين الاقتصادي، وتعزِّز الاقتصاد الرعائي والعمل اللائق، لا سيما للمرأة.

وتؤكد السردية أهمية تفعيل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي نفذتها الدولة خلال السنوات الماضية وفي إطار التطبيق الفاعل للاستحقاقات الدستورية، وتوفير التمويل المناسب لمنظومة الدعم النقدي والرعاية الاجتماعية للأسر الأكثر احتياجاً بما يشمل المرأة والطفل وذوي الإعاقة، وكذا التوسع في تنمية الاقتصاد الرعائي بما يضمن المشاركة المنتجة لكبار السن والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة، وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، مع الأخذ في الحسبان الفجوات الجغرافية في إتاحة كافة هذه الخدمات، **وبما يضمن خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، وزيادة نسبة متوسط دخل الأسرة السنوي في الريف ليصل إلى ٨٥٪ من متوسط دخل الأسرة السنوي في الحضر مُقارنةً بنسبة بلغت ٧٤٪ عام ٢٠٢٠/١٩ خاصةً في ضوء مواصلة تنفيذ المشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة».**

وفي ذات السياق، تستهدف الحكومة تحسين تنافسية مصر في مؤشر «التقدم الاجتماعي» من ٥٧,٦ نقطة عام ٢٠٢٥ (المستوى الرابع من ٦ مستويات: ذات التقدم الاجتماعي المتوسط الأدنى) لتحتل المركز رقم ١١٤ عالمياً لتصل إلى ٦٣ نقطة مئوية على الأقل عام ٢٠٣٠ (مقارنة مرجعية مع الأردن) ولتحتل المركز رقم ٧٩ عالمياً، وذلك من خلال تحسين فرص وصول النسبة الأكبر من السكان للاحتياجات الأساسية.

الجدير بالذكر أن نتائج مؤشر التقدم الاجتماعي، تكشف أهمية الجهود التي بذلتها الدولة خلال السنوات الماضية، والتي نتج عنها تحسن تنافسية المؤشرات الفرعية خاصةً «الرعاية الطبية والتغذية» بتقييم بلغ ٨٦,٧٪، يليه المياه والصرف الصحي بتقييم بلغ ٨٥,٢٪، يليه الإسكان بنسبة ٨٤,٥٪، يليه الأمان بنسبة ٧٩٪، ثم الحرية والاختيار والتعليم الأساسي بنسبة ٦٧,١٪ لكل منهما، ثم الاتصالات والمعلومات بنسبة ٦٢,٧٪.

كما تكشف النتائج عن أهمية بذل مزيد من الجهود في المجالات ذات الصلة بكل من «جودة ورفاهية البيئة، فرص التعليم المتقدم، وفرص المجتمع الاحتوائي».

شكل ٧٦ تطوّر أداء مصر في مُؤشّر التقدّم الاجتماعي

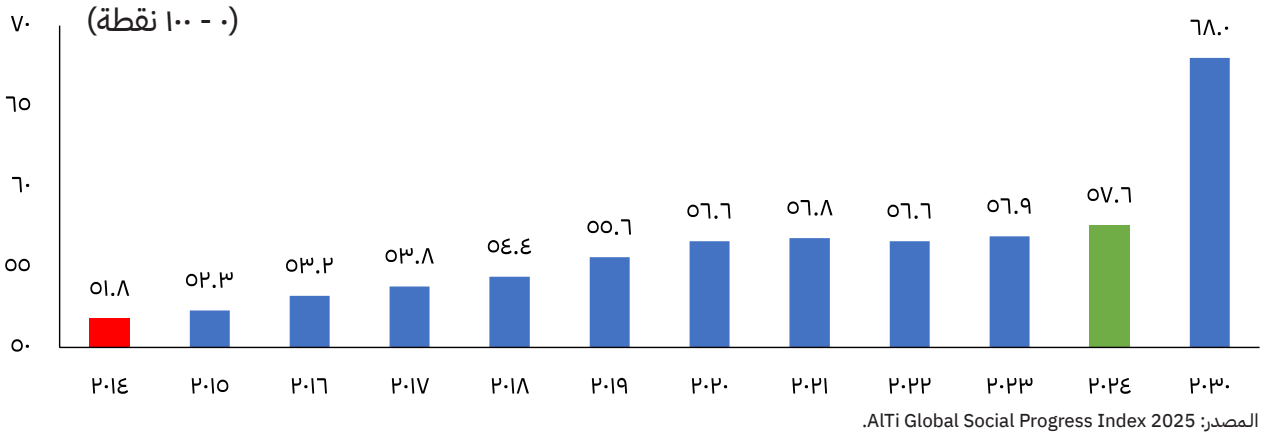

المصدر: AlTi Global Social Progress Index 2025.

الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم

الالتزام الدستوري:

تؤكد المادتان (٨) و(١٧) من دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ على التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، وضمان الحق في الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لجميع المواطنين، وتشكلان معًا الأساس الدستوري الذي يُلزم الدولة بتوفير سبل العيش الكريم، ومد مظلة الحماية لتشمل الفئات الهشة وغير المؤمن عليها، مع الحفاظ على استدامة نظم التأمينات والمعاشات.

الأسس القانونية والتنظيمية:

ترتكز الأسس القانونية والتنظيمية للحماية الاجتماعية في مصر على الالتزامات الدستورية، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأجندة التنمية الوطنية، بما يؤكد مسؤولية الدولة في ضمان الحماية الاجتماعية كحق أصيل لكل مواطن. ويُعد **قانون الضمان الاجتماعي الجديد** أبرز التشريعات التي تُفعّل المادة (١٧) من الدستور، إذ يُوسع نطاق التغطية ليشمل الفئات غير المؤمن عليها، ويحول المساعدات الاجتماعية من منحة تقديرية إلى **حق قانوني**، من خلال برامج دعم نقدي مشروطة وغير مشروطة، وآليات استهداف دقيقة، وربط الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي لتحقيق التحول من الاعتماد إلى الإنتاج.

وإلى جانب قانون الضمان الاجتماعي الجديد، تعزز مجموعة من التشريعات الإطار الوطني للحماية الاجتماعية، أبرزها **قانون الطفل** الذي يحظر عمالة الأطفال دون الرابعة عشر ويكفل بيئة عمل آمنة، و**قانون العمل** الذي يضمن المساواة في الأجر ويكفل إجازات الأمومة والحماية للعاملين في القطاع غير المنتظم، و**قانون حقوق المسنين** الذي يصون حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويضمن مشاركتهم في الحياة العامة، و**قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** الذي يكفل لهم الحماية الاجتماعية ومستوى المعيشة اللائق والدمج في البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وتشكل هذه المنظومة التشريعية المتكاملة الأساس القانوني لبناء نظام حماية اجتماعية شامل وعادل ومستدام في مصر.

الاستراتيجيات وأطر العمل الداعمة للحماية الاجتماعية في مصر:

تمثل **رؤية مصر ٢٠٣٠** الإطار الأشمل الذي يرسخ مبادئ العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية كحق أساسي للمواطن، إذ ركزت النسخة الأولى على الحد من الفقر وضمان تكافؤ الفرص، فيما أكدت النسخة المحدثة على توسيع التغطية وتحسين الكفاءة والدمج الشامل للفئات الهشة بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وتُجسّد المبادرة الرئاسية **"حياة كريمة"** هذه الرؤية من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات في القرى الأكثر احتياجًا وتحسين مستوى المعيشة لأكثر من ٥٨ مليون مواطن خلال مراحلها الثلاث.

وفي هذا السياق، عزز **برنامج عمل الحكومة "مصر تنطلق** (٢٠١٨-٢٠٢٢) ثم برنامج **(٢٠٢٤-٢٠٢٧)** دور الحماية الاجتماعية كأولوية وطنية ضمن محور "بناء الإنسان المصري"، عبر التوسع في برامج الدعم النقدي المشروط **تكافل وكرامة**، وتطوير منظومة الدعم الغذائي والإسكان الاجتماعي، ودعم الفئات الأولى بالرعاية ككبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة المعيلة، مع دمج الحماية الاجتماعية بالتغطية الصحية الشاملة والتمكين الاقتصادي.

كما يدعم **الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)** تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة عبر خمسة مخرجات رئيسية تشمل تعزيز رأس المال البشري، وتمكين المرأة، ودعم النمو الاقتصادي الأخضر، وتعزيز الحوكمة والشفافية، في اتساق تام مع **رؤية مصر ٢٠٣٠** و**أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠**. وتتكامل معه **الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية (E-INFF)** التي تهدف إلى تعبئة الموارد العامة والخاصة لتمويل أولويات التنمية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والتغير المناخي.

ويسهم **البرنامج القطري بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** في دعم الحوكمة الرشيدة والنمو الشامل والتحول الرقمي، بينما تُبرز **السردية الوطنية للتنمية الشاملة** التزام الدولة

بتعزيـز الإنفـاق الاجتماعـي، حيـث بلغـت مخصصـات الحمايـة الاجتماعيـة في موازنـة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحـو **٧٤٢ مليـار جنيـه**، تشـمل الدعـم الغـذائي وبرامـج تكافـل وكرامـة والمعاشـات ودعـم الطاقـة.

وضمـن نهـج بنـاء الإنسـان وتعزيـز رفاهيتـه، أطلقـت الدولـة **المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية (٢٠٢١)** لتحقيـق التـوازن بين النمـو السـكاني والتنميـة وتمكين المـرأة، وأسـفر عـن خفـض معـدل النمـو السـكاني إلى ١,٤٪ وارتفـاع اسـتخدام وسـائل تنظيـم الأسـرة إلى نحـو ٦٧٪. كمـا أُنشـئت **المنصـة الوطنيـة للمشروعـات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهيـة الصغـر** لدعـم ريـادة الأعمـال والتحـول نحـو الاقتصـاد الرسـمي.

وترتكـز جهـود التنميـة البشريـة في مصر علـى تقليـد مؤسسـي بـدأ منـذ **تقريـر التنميـة البشريـة الأول عـام ١٩٩٤** بالشراكـة مـع برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، والـذي أسـهم في ترسـيخ مفهـوم التنميـة المرتكـزة علـى الإنسـان ضمـن السياسـات العامـة، وترجـم لاحقًـا في **اسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠** وبرامجهـا الكبـرى مثـل تكافـل وكرامـة وحيـاة كريمـة. كمـا تؤكـد **الاسـتراتيجية الوطنيـة لتغير المناخ ٢٠٥٠** علـى أهميـة تطويـر آليـات الحمايـة الاجتماعيـة والتأميـن ضـد الكـوارث الطبيعيـة كأحـد أهدافهـا الرئيسـة لتعزيـز القـدرة علـى الصمـود وتحقيـق التنميـة المسـتدامة.

الالتزامات القانونية والسياسية الدولية:

تُعـدّ مصـر طرفًـا في عـدد مـن الاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة التي تُرسّـخ الحـق في الحمايـة الاجتماعيـة وتؤكـد التـزام الدولـة بضمانـه لجميـع المواطنيـن، ومـن أبـرز هـذه الأدوات الدوليـة:

- **الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان (١٩٤٨)**، حيـث تنـص المـادة (٢٢) علـى الحـق في الضمـان الاجتماعـي، وتؤكـد المـادة (٢٥) علـى الحـق في مسـتوى معيشـي لائـق يضمـن الصحـة والرفـاه للأفـراد وأسرهـم.
- **العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة (١٩٦٦)**، الـذي يُقـرّ في مادتـه (٩) بالحـق في الضمـان الاجتماعـي، وفي مادتـه (١١) بالحـق في مسـتوى معيشـي كافٍ يشـمل الغـذاء والمسـكن والكسـاء.
- **اتفاقيـة منظمـة العمـل الدوليـة رقـم (١٠٢) بشـأن معاييـر الحـد الأدنى للضمـان الاجتماعـي (١٩٥٢)** و**توصيـة منظمـة العمـل الدوليـة رقـم (٢٠٢) بشـأن الأرضيـات الوطنيـة للحمايـة الاجتماعيـة (٢٠١٢)**، واللتـان تحـددان المكونـات الأساسـية لنظـم الحمايـة الاجتماعيـة وتحثـان الـدول الأعضـاء علـى وضـع أرضيـات وطنيـة شـاملة للحمايـة الاجتماعيـة.

كمـا صادقـت مصـر علـى عـدد مـن الاتفاقيـات الحقوقيـة ذات الصلـة بالحمايـة الاجتماعيـة الشـاملة، مـن بينهـا **اتفاقيـة حقـوق الطفـل (١٩٨٩)**، و**اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة (١٩٧٩)**، و**اتفاقيـة حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة (٢٠٠٧)**.

وتُشـكل هـذه الالتزامـات مُجتمعـة إطـارًا مرجعيًـا دوليًـا يؤكـد أن **الحمايـة الاجتماعيـة حـق إنسـاني عالمـي**، ويوفـر معاييـر واضحـة لتصميـم وتطويـر النظـام الوطنـي للحمايـة الاجتماعيـة في مصـر بمـا يتوافـق مـع المعاييـر الدوليـة.

العدالة الجغرافية وسد الفجوات التنموية المكانية:

تتبنـى الحكومـة المصريـة نهجـاً شـاملاً للعدالـة الاجتماعيـة، بمـا يضمـن توزيـع ثمـار النمـو الاقتصـادي علـى كافـة المواطنيـن في كافـة ربـوع الوطـن، وبمـا يحقـق التنميـة الإقليميـة المتوازنـة، ويعـزز مـن مسـاهمة محافظـات الصعيـد والمحافظـات الريفيـة في النمـو الاقتصـادي، ويرفـع مـن مسـتوى معيشـة المواطنيـن في هـذه المناطـق، في إطـار مـن العدالـة والإنصـاف، وربـط هـذه المسـتهدفات بالمخصصـات الماليـة التي يتـم تخصيصهـا، وبمـا يعمـل علـى سـد الفجـوات التنمويـة الجغرافيـة بالاسـتفادة مـن المزايـا النسـبية لـكل قريـة ومحافظـة ويوفـر مزيـد مـن فـرص العمـل اللائـق ويحـد مـن معـدلات الهجـرة مـن الريـف للحضـر ومـن ثـم المسـاهمة في الحـد مـن انتشـار ظاهـرة العشـوائيات والتكـدس السـكاني.

وفي هـذا السـياق، تسـتهدف الدولـة زيـادة مسـاهمة محافظـات الصعيـد في الناتـج المحلـي الإجمـالي مـن مُعدلـه البالـغ ١٣,٣٪ (٢٠٢٠/٢٠٢١) إلى حـوالي ٢٣٪ عـام ٢٠٣٠.

توفير التمويل اللازم لتحسين أوضاع التنمية البشرية في المحافظات ذات الأولوية:

تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أهميةً قصوى لتحقيق العدالة المكانية وتحسين أوضاع التنمية البشرية في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية الأكثر فقراً، حيث وجهت الدولة استثمارات عامة (موزعة) بحوالي ٣٢٠ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥) للتنمية البشرية في هذه المحافظات، وبما يشكل نسبة ١٤,٢٪ من جملة الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية في مصر، ولترتفع النسبة من ١٤,٥٪ عام ٢٠١٤/١٣ إلى ١٧,٨٪ عام ٢٠٢٦/٢٥ وبما يعكس بشكلٍ واضح تحيز الدولة لتنمية هذه المحافظات، وتستهدف السردية زيادة هذه النسبة لتتوافق مع نصيب هذه المحافظات من السكان [شكل رقم (٧٧)].

كما تستهدف الدولة في ذات الوقت، العمل على تقليل الفجوة الجغرافية بين المحافظات في مؤشر «التنمية البشرية»، خاصةً المحافظات التي تقل عن المتوسط القومي (البالغ ٠,٧٥٤نقطة) خاصةً محافظات «سوهاج، المنيا، بني سويف، الفيوم، أسيوط، قنا»، وذلك من خلال استهداف تحسين أوضاع «البنية التحتية للاحتياجات الأساسية» خاصةً في المياه والصرف الصحي والكهرباء والإسكان والنقل العام، وفي أوضاع «رأس المال البشري» في إتاحة التعليم الجيد وبناء القدرات والصحة والتغذية، وفي مجال «التمكين» من خلال الرقمنة والوصول إلى الأسواق وزيادة الإنتاجية.

اتصالاً بذلك، سيتم مواصلة تطبيق «المعادلة التمويلية» التي تطبقها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في توزيع الاستثمارات على

شكل ٧٧ تطور نسبة الاستثمارات العامة الموجهة لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية في مجالات التنمية البشرية من جملة استثمارات التنمية البشرية في مصر

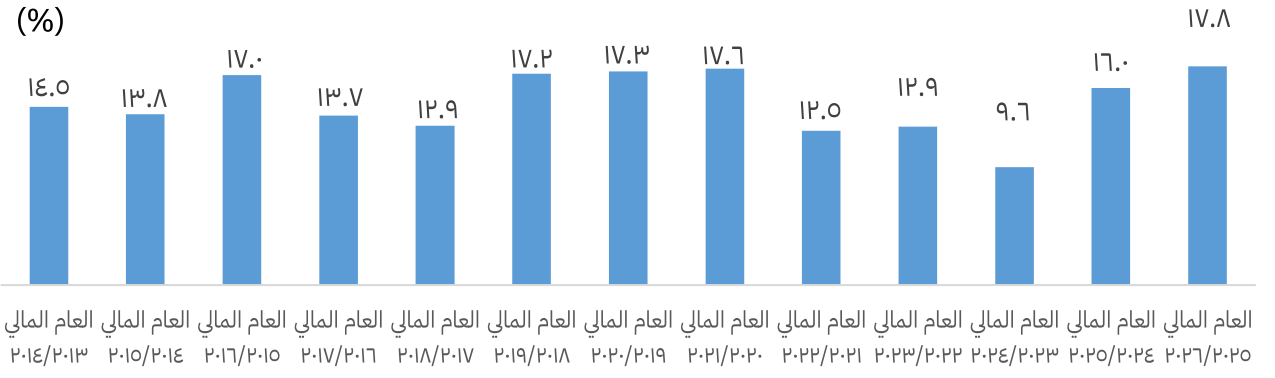

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

سد فجوات التنمية البشرية والتنافسية في المحافظات:

من المستهدف تحسين مؤشر «**تنافسية المحافظات**» من متوسط بلغ ٥٣٪ عام ٢٠٢١ إلا ما لا يقل عن ٦٤٪ عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على المحافظات الأقل تنافسية (شمال سيناء، قنا، الفيوم، الأقصر، المنيا، أسيوط)، وبما يعمل على زيادة الاستفادة من المقومات النسبية في كل محافظة ودفع التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك بالعمل على توفير «البيئة المواتية» و «رأس المال البشري» و «تطوير الأسواق» و «دعم بيئة الابتكار».

مستوى المحافظات، مع تطوير معايير المعادلة لتتضمن مؤشرات أداء ترتبط بشكل مباشر بمخرجات ونتائج وأثر برامج التنمية المحلية التي تنفذها المحافظات من الخطة الاستثمارية للدولة.

جذب مزيد من الاستثمارات الخاصة لدعم التنمية البشرية لمحافظات الصعيد:

تستهدف الدولة تكثيف الجهود الرامية لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة الموجهة لمحافظات الصعيد، حيث يبلغ رأس المال المصدر للشركات المؤسسة في محافظات الوجه القبلي بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥ حوالي ١٤٣,٣ مليار جنيه تشكل نسبة ٤٪ من الإجمالي، في حين يبلغ عدد الشركات ٢٥١٤٤ شركة تشكل نسبة

٦,٧٪، ويبلغ عدد فرص العمل المقدرة بهذه الشركات حوالي ٣٠٦,٨ ألف فرصة عمل وبما يشكل نسبة ١٠,٨٪، وفي هذا السياق، تؤكد السردية أهمية استغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة بمحافظات الصعيد خاصةً في قطاعات الصحة والتعليم، وبما يرفع من مستوى الخدمات ويوفر مزيد من فرص العمل اللائق، والذي لا يتعلق فقط بكسب الأجر، بل يمتد ليشمل الكرامة والاستقرار، كما أنه الجسر الذي يربط بين النمو والشعور بالانتماء.

مواصلة تنفيذ المشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة»:

أطلقت الدولة المُبادرة الرئاسية «حياة كريمة» بدايةً من العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين في الريف المصري، الذي يستحوذ على نسبة تقترب من ٦٠٪ من إجمالي السكان، وخفض مستويات الفقر مُتعدد الأبعاد، ومُعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة ومتكاملة من المشروعات والخدمات التي تحقق كافة أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة العالمية، الأمر الذي أهل المبادرة لتكون من ضمن أفضل الممارسات الدولية على مستوى العالم وفق شهادة الأمم المتحدة، ولتعد المبادرة الأكثر إنسانية، والأضخم في مصر من حيث عدد المستفيدين ومن حيث التكلفة.

واتصالاً بذلك،جاري العمل على تعزيز دور مبادرة حياة كريمة في زيادة مساهمة الريف المصري في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٪ عام ٢٠٢١/٢٠ (مُقارنةً بنسبة بلغت ٢٦٪ عام ٢٠١٣/١٢) إلى نسبة في حدود ٣٥٪ عام ٢٠٣٠، من خلال دعم القدرات الإنتاجية الريفية في قرى «حياة كريمة» التي تم الانتهاء من تطويرها بالكامل، لضمان استدامة النمو الاقتصادي في هذه القرى، ودعم سلاسل الإمداد المحلية وتحسين تنافسية الإنتاج وتعزيز الإنتاجية بالاعتماد على المزايا التنافسية في كل قرية، والاستفادة من «الفرص الخضراء» وتحويل المجتمعات الريفية إلى مُجتمعات مُنتجة، وبما يعمل على تمكين المواطنين في أماكن معيشتهم وتحويلهم من مستهلكين إلى منتجين، وبما يرسخ مفهوم «التنمية البشرية المُنتجة» التي تخلق فرصاً لائقة داخل المجتمعات المحلية بدلاً من الهجرة لمناطق أخرى.

وتولي المُبادرة أولوية قصوى لمشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب، وذلك من منطلق تأثيرهما على الصحة العامة للمواطنين وعلى تخفيف الأعباء المعيشية، ومن منطلق كونها أهم الخدمات التي يطلبها المواطنين في الريف المصري، وفي هذا السياق تستهدف المُبادرة زيادة نسبة تغطية القرى بخدمات الصرف الصحي إلى ٨٥٪، والتغطية بمياه الشرب إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ [شكل رقم (٧٨)].

شكل ٧٨ تطور نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف المصري (٪)

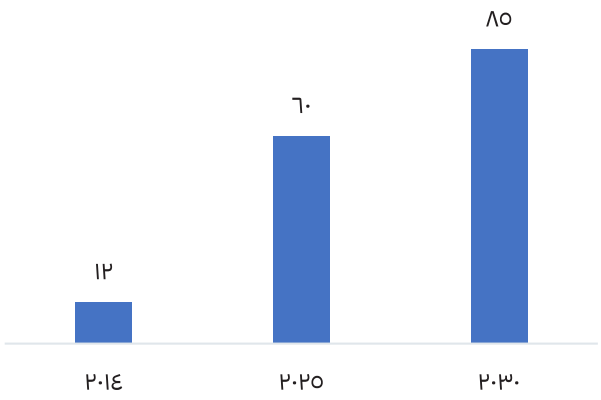

الملامح الأساسية للمرحلة الأولى:

قامت الدولة بتوجيه الاستثمارات اللازمة للمرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري « حياة كريمة» لتنفيذ حوالي ٢٣ ألف مشروع، يستفيد منها ١٤٧٧ قرية في ٥٢ مركز بنطاق ٢٠ محافظة، بإجمالي مستفيدين ١٨ مليون مواطن، وتستحوذ محافظات الصعيد على ٦٨٪ من المُخصصات، بعدد مستفيدين يشكلون ٦١٪ من جملة المستفيدين، كما تستحوذ الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان على ٧٠٪ من جملة المخصصات.

وقد تم الانتهاء من تطوير ٥١٨ قرية يخُص محافظات الصعيد منها ٤٤%، بإجمالي عدد مستفيدين ٥,٣ مليون نسمة، نتج عنها تحسن مؤشر جودة الحياة

«إتاحة الخدمات الأساسية» بـ ٦٩ نقطة مئوية، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤) مقارنةً بالوضع قبل البدء في تنفيذ عام ٢٠٢٢/٢١.

إتاحة خدمات التعليم قبل الجامعي:

تُساعد مُبادرة «حياة كريمة» في دعم الجهود المبذولة لمواجهة مشكلتي كثافة الفصول ومحو الأمية، حيث تم بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤) إنشاء وتطوير ١٥٢٦٢ فصل مدرسي منها ٥٤٪ في محافظات الصعيد، كما تم صيانة وتطوير ١٢٩٩ مدرسة لإتاحة خدمات التعليم بالمناطق المحرومة، وضمان توفير مدارس آمنه للطلاب.

وساعدت المُبادرة في دعم جهود الدولة المبذولة لمواجهة الأمية ورفع معدلات محو الأمية بين المواطنين، حيث تم محو أمية ٦٧٦,٨ ألف مواطن بقرى المرحلة الأولى (خلال الفترة ٢٠٢٢/٢١ حتى ٢٠٢٥/٢٤)، منهم ٤٣٠ ألف مواطن في قرى مُحافظات الصعيد بنسبة ٦٣,٥٪، مما ساهم في انخفاض معدل الأمية من ٢٧,٧٪ إلى ١٧,٧٪ بقرى المرحلة الأولى بمُعدل ١٠ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٥.

توفير الخدمات الصحية:

تدعم مُبادرة «حياة كريمة» جهود الدولة المبذولة في العديد من المجالات، وتُسرع من معدلات تنفيذ العديد من المشروعات القومية الأخرى ، أهمها مشروع التأمين الصحي الشامل، حيث يتم ضمن المرحلة الأولى إنشاء وتطوير الوحدات الصحية والمستشفيات المركزية بمواصفات منظومة التأمين الصحي الشامل، وكذلك تطوير نقاط الاسعاف.

ومن المُستهدف إنشاء وتطوير ١١٠١ وحدة صحية، و٢٤ مستشفى مركزي، وقد تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لـ ٧٩٦ وحدة صحية، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٨٪، والانتهاء من الأعمال الإنشائية لمستشفى إدفو المركزي بأسوان، ومستشفى منفلوط المركزي بأسيوط، وذلك وفق معايير منظومة التأمين الصحي الشامل، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

وفي إطار حرص الدولة على التوسع في إتاحة وحدات الإسعاف، تم الانتهاء من إنشاء وتطوير كافة وحدات الإسعاف البالغ عددها ٣٦٧ وحدة إسعاف، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٦٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

تطوير شبكات ومحطات مياه الشرب والتوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكاملة:

تدعم مُبادرة «حياة كريمة» التوسع في تنفيذ مشروعات مياه الشرب، حيث تستهدف زيادة التغطية بمياه الشرب النقية إلى ١٠٠٪ في قرى المرحلة الأولى، من خلال مد وتدعيم ٦,٩ ألف كم شبكات مياه شرب، وتم الانتهاء من ١٤٠٧ مشروع مد وتدعيم شبكات مياه شرب بأطوال ٦,٧ ألف كم، وتم الانتهاء من ١٤٠٧ مشروع وصلات مياه شرب منزلية بعدد ٤٦٣ ألف وصلة مياه شرب، منها ٣٢٣ ألف وصلة في قرى مُحافظات الصعيد بنسبة ٧٠٪، ومن المُستهدف إنشاء وتطوير ٤٤٥ محطة مياه شرب، كما تم الانتهاء من إنشاء وتطوير ٣٤٩ محطة مياه شرب، يخص محافظات الصعيد منها ٦١٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

كما تستهدف مُبادرة «حياة كريمة» التوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكاملة، حيث من المُستهدف تنفيذ ١٥٣١ مشروع صرف صحي في قرى المرحلة الأولى، وقد تم الانتهاء الكلي من تنفيذ ٧١٩ مشروع صرف صحي، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٠٪، ومن المُستهدف إنشاء وتطوير ١٦٦ محطة مُعالجة صرف صحي، تم الانتهاء من ٢٩ محطة مُعالجة، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٥٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤)، مما يساهم في رفع نسبة التغطية بالصرف الصحي إلى ٩٠٪ في قرى المرحلة الأولى. ومع انتهاء هذه المرحلة، من المستهدف أن تصل نسبة التغطية في الريف المصري إلى ٦٠٪ (مقارنةً مع ١٢٪ عام ٢٠١٤/١٣).

التوسع في توصيل شبكات الغاز الطبيعي:

من المُستهدف توصيل شبكات مرافق الغاز الطبيعي لنحو ٨٤٢ قرية، وتم الانتهاء من توصيل شبكات الغاز الطبيعي لعدد ٦٣٧ قرية، يستفيد منها ٢,٧٨ مليون وحدة سكنية، وقد بلغ عدد الوحدات المتصلة فعلياً بخدمة الغاز الطبيعي ٦١٧ ألف وحدة سكنية، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

توفير الخدمات الشبابية والثقافية:

تستهدف المُبادرة إنشاء وتطوير ٩٨٣ مركز شباب، وتم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لـ ٩٣٧ مركز شباب، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٣٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤). كما تستهدف تنفيذ ٨ مسارح متنقلة لتغطية ٢٠ محافظة، لسد الفجوة الثقافة والفنية وزيادة الوعي والتثقيف في المناطق الأكثر احتياجاً، بما يساهم في تعزيز العدالة الثقافية.

توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

تم إتاحة تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في قرى المرحلة الأولى من «حياة كريمة» بلغ حوالي ٦٩ مليار جنيه، وذلك خلال الفترة (٢٠٢١- يونيو ٢٠٢٥).

وتستهدف السردية مواصلة جهود «الشمول المالي» في الريف المصري، والتي نتج عنها تحسن مؤشر الشمول المالي بـ ١٩,٤ نقطة مئوية في محافظات حياة كريمة (المرحلة الأولى)، بين عامي ٢٠٢١/٢٠ و٢٠٢٥/٢٤ كما تحسن بنسبة ٢٠ نقطة مئوية بالنسبة للسيدات.

تطوير الخدمات الزراعية وخدمات الري:

تساهم مُبادرة «حياة كريمة» في تعزيز جهود الدولة المبذولة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير مستوى الخدمات الزراعية وخدمات الري، فمن المستهدف إنشاء وتطوير ٣٣٠ مركز خدمات زراعية (يتضمن جمعية زراعية، ومركز إرشاد زراعي، ووحدة بيطرية، ومركز تجميع ألبان)، وقد تم الانتهاء من ٣٢٦ مركز خدمات زراعية، يخُص محافظات الصعيد منها ٦٠٪، كما تم الانتهاء من إنشاء ٢٠ مركز تجميع ألبان ضمن ٤١ مركز تجميع ألبان مُستهدف إنشائها ضمن مراكز الخدمات الزراعية، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

كما تستهدف المرحلة الأولى من المبادرة تنفيذ ١١١٣ مشروع تأهيل وتبطين ترع، وتم الانتهاء من ٩٤٧ مشروع بأطوال ٣ آلاف كم يخص محافظات الصعيد منها ٧١٪، مما يعمل على تحسين وصول مياه الري للأراضي الزراعية وتحقيق العدالة المائية ويساهم في ترشيد المياه وتقليل الفاقد، كما تم إنشاء وتطوير ٦٠٩ كوبري ري يخُص محافظات الصعيد منها ٦٦٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤). مما يساهم في تطوير البنية التحتية في القرى، ويُسهل حركة المواطنين وتوفير بدائل آمنة لنقل المحاصيل الزراعية ويعمل على خفض الوقت المستغرق والتكلفة ذات الصلة بالنقل.

تطوير خدمات النقل:

في إطار حرص الدولة على تطوير الطرق الرئيسية والداخلية من المستهدف تطوير ورصف ١٦٦ طريق رئيسي بأطوال ٢٣٥٧ كم، وقد تم الانتهاء من ٧٢ طريق بإجمالي أطوال منفذة ١٧٩١ كم، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٠٪. كما تم الانتهاء من رصف ١٣٣ طريق داخلي وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤)، وذلك لتعزيز التنقل بين القرى وتسهيل الحركة وتوفير الخدمات الأساسية وخفض معدلات الحوادث.

كما تستهدف المرحلة الأولى من المبادرة تطوير ١١٣ محطة سكة حديد، وقد تم الانتهاء من ١٠٣ محطة يخُص محافظات الصعيد منها ٦٠٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤)، في إطار تحسين جودة الخدمات المحلية وتحسين مؤشرات الاتصالية.

توفير الخدمات الحكومية على المستوى المحلي:

في ضوء سعي الدولة للارتقاء بجودة الخدمات المُقدّمة للمُواطنين، تم الانتهاء من إنشاء كافة مجمعات الخدمات الحكومية بعدد ٣٣٢ مُجمع خدمات حكومية (يتضمن وحدة محلية، ومكتب بريد، ومكتب تموين، وشهر عقاري، ووحدة اجتماعية، وسجل مدني)، يخُص محافظات الصعيد منها ٦٠٪، كما تم الانتهاء من إنشاء وتطوير ٨٢٣ مكتب بريد، وتم الانتهاء من تطوير وإنشاء كافة نقاط الشرطة المستهدفة بعدد ٢٣١ يخُص محافظات الصعيد منها ٦٤٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

توفير خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية وتوفير السكن اللائق:

تستهدف مُبادرة «حياة كريمة» الارتقاء بخدمات الحماية والرعاية الاجتماعية، حيث من المستهدف إنشاء وتطوير ٣٢٤ منشأة تضامن (تشمل وحدة

اجتماعية، مركز تأهيل، مركز تنمية الأسرة والطفل)، وقد تم الانتهاء من ٣٠٧ منشأة تضامن، يخُص محافظات الصعيد منها ٦٥٪، ومن المستهدف إنشاء ٥٥٥ عمارة سكنية، وقد تم الانتهاء من ٥٠٨ عمارة سكنية منها، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

توفير خدمات الاتصالات:

في ضوء جهود الدولة لتعزيز التحوّل الرقمي، تستهدف المبادرة توصيل شبكة الألياف الضوئية لعدد ١٤٦٦ قرية، وقد تم الانتهاء من توصيل ٩٤٠ قرية بشبكة الألياف الضوئية، مما ساهم في ارتفاع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت فائق السرعة بهذه القرى بنسبة ٥٥٪، ليصل عدد المشتركين إلى ٤٠٠ ألف مشترك، وبزيادة ١٤٢ ألف مشترك جديد مقارنةً بالوضع قبل بدء المُبادرة، منهم ١٨٪ بمحافظات الصعيد، كما تم الانتهاء من تركيب ١٣٦٨ برج شبكات محمول يخُص محافظات الصعيد منها ٥٥٪، وذلك ضمن ١٦٧٢برج شبكات محمول مستهدف تركيبه، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤)، وهو ما يساهم في زيادة معدل انتشار التكنولوجيا الرقمية ويفتح المجال أمام الوظائف الرقمية والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والأسواق الالكترونية.

تحسين خدمات الطاقة:

وفي ضوء الجهود المبذولة لتحسين خدمات الطاقة، تم تنفيذ ١٢٠١ مشروع كهرباء وإنارة ضمن ١٤٦٤ مشروع كهرباء مستهدف تنفيذه، وذلك بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤، وهو ما يسهم في ربط الأسر الريفية بالخدمات والإنترنت وخلق فرص عمل لائقة ويدعم الصناعات الريفية.

الملامح الأساسية للمرحلة الثانية:

قامت الدولة بتخصيص استثمارات للمرحلة الثانية من مُبادرة «حياة كريمة»، لتنفيذ مشروعات بـ ١٦٦٧ قرية في ٥٢ مركز في نطاق ٢٠ محافظة، بإجمالي مستفيدين ٢٢ مليون مواطن، وتستحوذ محافظات الصعيد على ٦٨٪ من مخصصات المرحلة الثانية، بعدد مستفيدين يشكلون ٣٣٪ من جملة المستفيدين، وتتجاوز نسبة الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان ٧٧٪ من جملة المُخصصات المُستهدفة.

أهم مُستهدفات المرحلة الثانية من مُبادرة «حياة كريمة»:

- مدّ نطاق تغطية شبكات الصرف الصحي في المناطق الأكثر احتياجاً، والتوقف عن ممارسات الصرف الصحي غير الآمنة.
- إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب، والتوسع في مد وتدعيم شبكات المياه لتوفير المياه النظيفة للمناطق المحرومة للقضاء على مشكلة انقطاع المياه، وزيادة نسبة السكان المتوافر لديهم مياه شرب آمنة في الريف إلى ١٠٠٪، وذلك لمواكبة النمو السكاني بهذه المناطق.
- الحفاظ على معدل إتاحة وحدات الرعاية الصحية الأولية البالغ ٠,٥ وحدة لكل ١٠ آلاف نسمة، وتطوير الوحدات القائمة وتحسين جودة الخدمات الصحية بها.
- مد خدمات الغاز الطبيعي لزيادة نسبة القرى المتصلة إلى ٧٥٪ على الأقل، ضمن الجهود المبذولة لإتاحة وضمان أمن الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة.
- مد شبكات الألياف الضوئية ضمن جهود الدولة لتعزيز خطة التحوّل الرقمي وميكنة الخدمات التعليمية والصحية.
- إنشاء وتطوير مراكز الشباب، بهدف زيادة معدل إتاحة المراكز الشبابية لسكان الريف من ٦٥ مركز لكل مليون مواطن (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٢٠ مركز لكل مليون مواطن عام ٢٠٣٠، ضمن جهود الدولة لتطوير خدمات التنمية البشرية.

مواصلة جهود تمكين المرأة:

أظهر تقرير برنامج الأمم المُتحِدة الإنمائي التطوّر الإيجابي المُحقّق في المُؤشّر العام للتنمية البشريّة على النحو سالِف الذِكر في القسم الأول من الدراسة، حيث سجّلت مصر قيمة ٠,٧٥٤ نقطة لهذا المُؤشّر في عام ٢٠٢٣، مُقابل ٠,٦٩٥ نقطة في عام ٢٠١٣، دلالة على نجاح مصر في تضييق فجوة التنمية البشريّة. ومع ذلك، تُفيد المُؤشّرات النوعيّة استمرار الفجوة بين الجنسين – رغم انكماشها النسبي – في الأعوام الأخيرة.

وكذلك، يعكس الجدول رقم (١٤) تفاوت المُؤشّرات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي والعُمر المُتوقّع عند الميلاد، بجانب المُؤشّر العام للتنميّة البشريّة، على نقيض مُؤشّري سنوات الدراسة المُتوقّعة والسنوات الفعليّة اللذان يتقاربان إلى حدٍ كبير.

جدول ١٤ المُؤشّرات الفرعية لمُؤشر التنمية البشريّة بحسب النوع (٢٠٢٣)

المؤشّر	ذكور	إناث	قيمة المؤشّر
العمر المتوقع عند الميلاد	٦٩,٥	٧٣,٨	٧١,٦
سنوات الدراسة المتوقعة	١٣,٢	١٣	١٣,١
متوسط سنوات الدراسة	٩,٧	١٠,٧	١٠,١
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	٢٧,١٤٣	٥,٠٧٧	١٦,٢١٨
مؤشر التنمية البشريّة	٠,٧٧٧	٠,٦٩٥	٠,٧٥٤

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة، ٢٠٢٥.

ومن ناحية أخرى، يُظهِر الجدول رقم (١٥) التفاوت في مُعامل عدم المُساواة الناجم عن تباين المُؤشّرات الفرعيّة للتنميّة البشريّة عام ٢٠٢٣، كما يُظهر الجدول رقم (١٦) التفاوتات النوعيّة في مُؤشّر عدم المُساواة. وتُفيد المؤشّرات شغل مصر المركز ١٠١ من بين ١٩٣ دولة بحسب مُؤشّر عدم المُساواة بين الجنسين عام ٢٠٢٣.

جدول ١٥ مُؤشّر التنميّة البشريّة المُعدّل حسب مُعامُل عدم المُساواة (٢٠٢٣)

المؤشّر	وحدة القياس
المُؤشّر العام	٠,٥٨٢
معامل عدم المُساواة البشريّة	٢٢
الخسارة الإجمالية (٪)	٢٢,٨
عدم المُساواة في مُتوسط العمر المُتوقّع	١٠,٤
عدم المُساواة في التعليم	٣٦,٩
عدم المُساواة في الدخل	١٨,٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة، ٢٠٢٥.

جدول ١٦ مُؤشّر عدم المُساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٣

المؤشّر	وحدة القياس
تصنيف مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (٢٠٢٢)	١٠١
معدل وفيات الأمهات (الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي) (٢٠٢٣)	١٧
معدل المواليد لدى المراهقات (الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عامًا) (٢٠٢٣)	٤١,٨
معدل المشاركة في القوى العاملة، الإناث (٪، من عمر ١٥ عامًا فما فوق) (٢٠٢٣)	١٥
معدل المشاركة في القوى العاملة، الذكور (٪، من عمر ١٥ عامًا فما فوق) (٢٠٢٣)	٦٩,٢

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة، ٢٠٢٥.

ويُستدل من هذه المعدّلات الأخيرة أهمية تكثيف الجهود لتضييق الفجوة النوعيّة المعنيّة باعتبارات المساواة بين الجنسين، وأهمية مُواصلة تطوير مُؤشّرات التنمية البشريّة الفرعيّة على مُستوى النوع، وبخاصة مع ما تلاحظ من استقرار الفجوة النوعيّة على امتداد أكثر من عشرة أعوام على مُستوى المُؤشّر النوعي العام، وتباطؤ اتجاهات تضييق الفجوة النوعيّة على مُستوى بعض المُؤشّرات الفرعيّة.

ومن المُستهدف مُواصلة التحسّن في مُؤشّر التنمية البشريّة المُعدّل بحسب النوع، والذي ارتفع من ٨٦,٤٪ عام ٢٠١٠ إلى ٨٩,٥٪ عام ٢٠٢٣، بحيث لا يقِل عن قيمة المُعدّل العالمي البالغ ٩١٪ عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على زيادة مُعدّلات تشغيل الإناث لتحسين دخولهم وكذلك أوضاعهم التعليميّة والصحيّة.

وتؤكد السردية أهمية تعزيز الجهود الرامية لسد الفجوة بين الجنسين، وتحسين تنافسية مصر في مؤشر «الفجوة العالمية بين الجنسين»، حيث تراجع ترتيب مصر في هذا المؤشر من ١٢٩ عالمياً عام ٢٠٢١ إلى

١٣٩ عام ٢٠٢٥، وتستهدف السردية تحقيق ذلك من خلال تحسين «أوضاع المشاركة والفرص الاقتصادية» بالعمل على زيادة نسبة الإناث في المناصب الإدارية والتشريعية، وزيادة الدخل المكتسب، وزيادة معدل المشاركة في قوة العمل، وفي «التمكين السياسي» من خلال مواصلة جهود تقلد المرأة المناصب الوزارية بالحكومة وفي البرلمان، وكذا مواصلة جهود الحفاظ على أوضاع المساواة شبه الكاملة في «الصحة والبقاء» و «التحصيل التعليمي».

كما من المستهدف تحسين تنافسية مصر في مؤشر «الأمن والسلام الخاص بالمرأة» من المركز رقم ١١٠ عالمياً (٢٠٢٣) إلى المركز ٩١ عالمياً عام ٢٠٣٠ (مُقارنةً مرجعية بدولة الأردن).

وكذا، تغطية كافة المحافظات بمراكز خدمات المرأة العاملة (البيت المصري)، ومراكز استضافة السيدات ضحايا العنف بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنةً بمعدلات تبلغ ٩٦,٣٪ و٤٤٪ عام ٢٠٢٤، وزيادة معدلات التغطية بوحدات التضامن الاجتماعي بالجامعات الحكومية من ٨٩٪ (٢٠٢٤) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة المعدل بالنسبة للجامعات الخاصة من ٣٪ إلى ١٠٪ على الأقل، ومواصلة جهود تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (مطروح، قنا، سوهاج، الفيوم، أسيوط، الأقصر).

تؤكد السردية في هذا الإطار أهمية معالجة القيود الجوهرية التي تواجه توظيف السيدات، ومنها:

- الأعراف الاجتماعية التي لا تزال تملي على السيدات أدواراً تقليدية في ويحد من مشاركتهن الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد أهمية تعزيز خدمات الإرشاد المهني والتوجيه التعليمي وتنفيذ تدخلات سلوكية موجهة نحو تغيير العادات والمفاهيم المجتمعية المرتبطة بدور المرأة في الأسرة والعمل وتوسيع الوعي بالتخطيط الأسري وحقوق المرأة في التعليم والعمل بالشراكة مع الإعلام والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني.
- نقص خدمات رعاية الأطفال يدفع العديد من النساء للبحث عن وظائف توفر مرونة أعلى فيما يخص ساعات العمل، وهو ما يفسر توجه قوة العمل النسائية نحو العمل بالقطاع العام رغم انخفاض الأجور به، الأمر الذي يعكس تأثير التزامات الرعاية الأسرية على قرارات العمل، وهو ما يؤكد أهمية توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال وتشجيع أصحاب الأعمال على توفير حضانات في مواقع العمل ودعم مقدمي خدمات الرعاية المجتمعية وتقديم حوافز ضريبية أو تمويلية لهم.
- تواجه النساء تحديات كبيرة في اكتساب المهارات المناسبة والمتوافقة مع سوق العمل، ولتجاوز هذه الفجوة، توجد أهمية لإتاحة فرص التدريب الفني والمهني في القطاعات ذات النمو المرتفع مثل الاقتصاد الرعائي والوظائف الخضراء والوظائف الرقمية والصناعات التحويلية، مع التركيز على المهارات العملية والرقمية واللغات.
- تواجه النساء تحديات متعلقة بالتمييز الوظيفي والأجور، ويمكن معالجة ذلك من خلال توسيع نطاق برامج «ختم المساواة بين الجنسين» والتي تمنح الشركات اعتماداً بناءً على التزاماتها بسياسات صديقة للمرأة كتوفير فرص تدريب متكافئة وترقيات عادلة وبيئة عمل خالية من التمييز.

الجدير بالذكر في هذا السياق، أن جهود تمكين المرأة لن تحقق مستهدفاتها إلا بمشاركة فعالة من كافة الأطراف المسئولة عن التنفيذ، وبما يشمل الأجهزة الحكومية المعنية والقطاع الخاص.

التمكين السياسي للمرأة:

من المستهدف مواصلة جهود تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة النساء للنجاح في المناصب.

التمكين الاقتصادي للمرأة: الإنصاف في الحصول على العمل اللائق:

تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أهمية توفير فرص العمل بالقطاع الرسمي بشكل أساسي، وذلك

لضمان توفير حماية اجتماعية أساسية للعاملين فيما يخص التأمينات الاجتماعية وبيئة العمل، وذلك بما يتوافق مع مؤشرات «الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد» التي تكشف عن أن ١٩٪ من الفقراء فقراً متعدد الأبعاد محرومون من مؤشر "العمل اللائق والتأمين الاجتماعي» وهي أعلى نسبة مسجلة بين كافة المؤشرات الـ ١٩ للفقر متعدد الأبعاد، لذا فإن تعزيز العمل اللائق يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسهم الأجور العادلة وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل في رفع مستويات الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

في هذا الإطار، سيتم العمل على زيادة معدل التشغيل من ٤١,٣٪ (٢٠٢٤) ليصل إلى ما لا يقل عن ٤٥٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل إلى ٢٠٪، وذلك بالعمل على تبني حزمة سياسات وإصلاحات هيكلية تشمل عدة عوامل منها «تطوير التعليم والتدريب المهني» [شكل رقم (٧٩)].

خلال دراسة منح حوافز للشركات الخاصة التي تقوم بتسجيل العمال رسمياً لضمان حمايتهم اجتماعياً، وتطبيق أوقات العمل المرنة بالقطاع الخاص، ومواصلة جهود الحكومة في تعزيز المهارات الرقمية، وتوفير خدمات رعاية الأطفال.

جدول ١٧ تطور مُعدّلات البطالة النوعيّة خلال أعوام الفترة (٢٠٢٠/١٩ - ٢٠٢٥/٢٤) (٪)

العام المالي	مُعدّلات البطالة			نسبة الفجوة النوعية (إناث/ ذكور) (نقطة مئوية)
	ذكور	إناث	جُملة	
٢٠٢٠/١٩	٨,٥	١٦,٢	٩,٦	٧,٧
٢٠٢١/٢٠	٥,٧	١٥	٧,٣	٩,٣
٢٠٢٢/٢١	٥	١٧,٥	٧,٢	١٢,٥
٢٠٢٣/٢٢	٤,٨	١٧,٣	٧	١٢,٥
٢٠٢٤/٢٣	٤,٢	١٧,٣	٦,٥	١٣,١
٢٠٢٥/٢٤	٣,٥	١٥,٨	٦,١	١٢,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مُختلفة.

شكل ٧٩ تطور مُعدل التشغيل بين الذكور والإناث

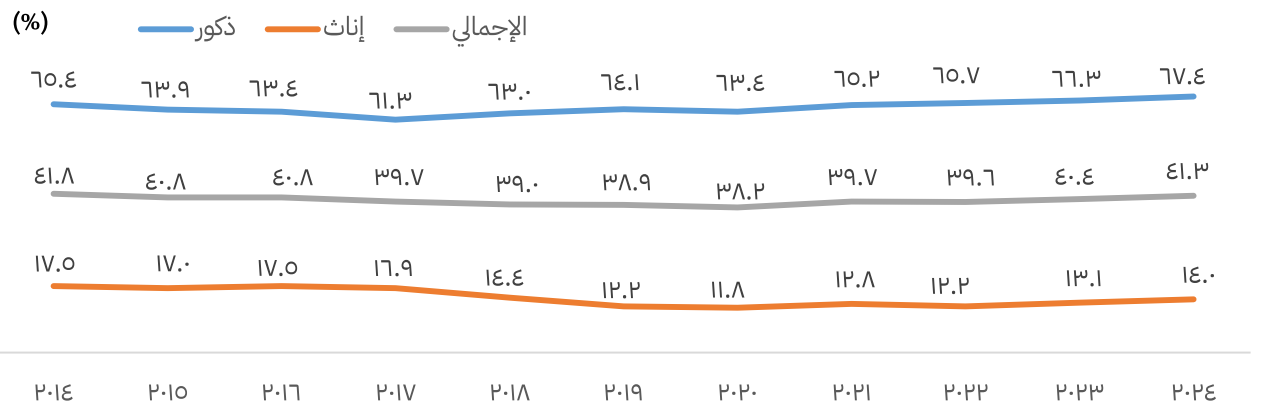

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تستهدف الحكومة خفض مُعدّلات البطالة للإناث والتي بلغت مستوى ١٥٪ - ١٧٪ قياسًا بالمُستوى المُنخفض للذكور (٥٪ - ٧٪) واتجاه الفجوة النوعيّة للتزايُد عبر السنوات [جدول رقم (١٧)].

وفي إطار ذلك، فإن تحقق أهداف السردية ذات الصلة بالإصلاحات الهيكلية يُعد أمر ضروري لضمان التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي على توفير فرص العمل اللائقة خاصةً لدى الإناث وفي القطاع الرسمي، ومن كما سيتم تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف المرأة في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات الخاصة زيادة نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع الخاص من معدله الحالي البالغ ٦٣,٧٪ من جملة المشتغلات إلى ٧٠٪ عام ٢٠٣٠ في ضوء الجهود المستهدفة لتحسين بيئة العمل بالقطاع الخاص (شكل رقم ٨٠).

شكل ٨٠ تطور نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع الخاص من إجمالي المشتغلات

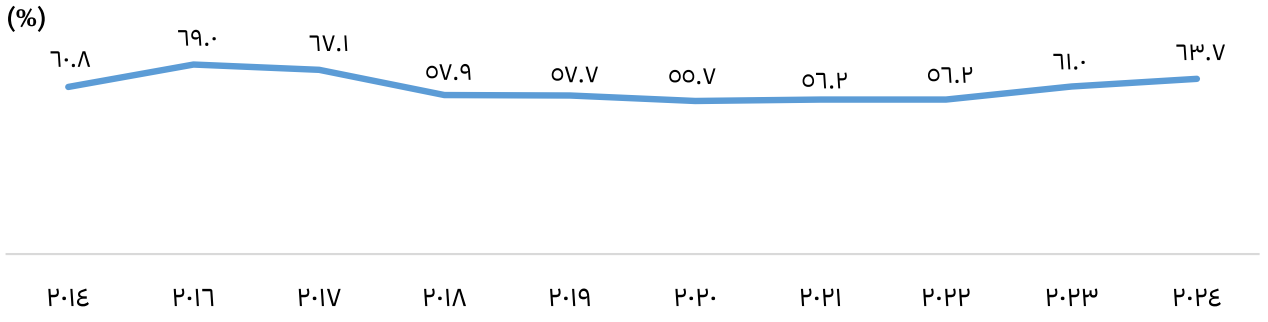

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتتبنى السردية مجموعة من التوجهات التي يمكن من خلالها زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة، ومنها:

- بناء القدرات والمهارات المطلوبة لمشاركة المرأة بقوة في مهن المستقبل.
- تنمية ريادة الأعمال في المجالات المتصلة بالتحول الرقمي ومهن المستقبل.
- بناء القدرات والمهارات المطلوبة لمشاركة المرأة بقوة في الاقتصاد الأخضر.
- تطوير اللوائح والأنظمة التي تسمح بالعمل المرن والعمل عن بعد.
- تنمية اقتصاد الرعاية لزيادة فرص تشغيل الإناث.
- تقنين العمل المنزلي والعمل الرعائي.
- إلزام ومساندة منشآت القطاع الخاص على تطوير بيئة العمل لتصبح ملائمة لعمل المرأة.
- حماية المرأة في القطاع غير الرسمي وقياس مساهمتها في سوق العمل.
- رفع كفاءة وانتاجية المرأة الريفية وقياس مساهمتها في سوق العمل.
- مزيد من الإجراءات لحماية المرأة في المجال العام.
- زيادة نسب الإناث في مجالس إدارة الشركات الخاصة ومجالس إدارة الهيئات العامة.

وفي هذا السياق، تؤكد السردية للوطنية للتنمية الاقتصادية على أن تمكين المرأة يمثل أولوية وطنية للدولة المصرية، حيث تم إطلاق عدد من المبادرات الوطنية المخصصة لتمكين المرأة في مختلف المجالات، وتشجيع المرأة على المشاركة بفعالية في برامج ريادة الأعمال، حيث تعد المرأة شريكا أساسيا في استراتيجية التنمية البشرية والمستدامة.

وتستهدف السردية مواصلة توفير التمويل المُيسر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (جهاز مشاريع مصر)، وزيادة نسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الموجهة للمرأة من معدلها الحالي البالغ ٥١٪ (٢٠٢٥/٢٤)، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (شمال سيناء، مطروح، الإسكندرية، الجيزة، البحيرة)، فضلاً عن زيادة التمويلات الموجهة من وزارة التنمية المحلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج «مشروعك» والتي بلغت ٣٦ مليار جنيه (منذ ٢٠١٥ حتى سبتمبر ٢٠٢٥)، نتج عنها توفير ١,٥ مليون فرصة عمل، وزيادة التمويلات الموجهة من الهيئة العامة للرقابة المالية لهذه المشروعات من خلال شركات ومؤسسات وجمعيات التمويل متناهي الصغر والبالغة ١٠٢ مليار جنيه (٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد المستفيدين والبالغ ٣,٢ مليون مستفيد (٢٠٢٥/٢٤) تستفيد المرأة من أكثر من ٥٠٪ من هذه التمويلات [شكل رقم (٨١)].

ويُعد مجال ريادة الأعمال أحد المجالات الواعدة للاقتصاد الوطني من خلال تدشين الكثير من المشروعات الحيوية لتكون قاطرة التنمية بالدولة، ومن

ثم تأتي أهمية دور المرأة كشريك أساسي في العملية التنموية من خلال تعزيز دورها في ريادة الأعمال، على النحو التالي:

- مواصلة قيام البنك المركزي بالعديد من الإجراءات والمبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها زيادة نسبة مساهمة البنوك في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و٢٥٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية وتخصيص ١٠٪ كحد أدنى للشركات الصغيرة.
- التوسع في إنشاء حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة التي تقودها المرأة.
- التوسع في تقديم الاستشارات الفنية للنساء المقبلات على إنشاء مشروعات خاصة بهن.
- مواصلة دعم رائدات الأعمال، ووضع البرامج والمبادرات اللازمة المتابعة أهدافهن وتمكينهن.
- تقديم دعم تقني ومادي المرأة العاملة في القطاع الزراعي، وتشجيع المرأة على الانخراط في قطاعات اقتصادية جديدة مثل: التكنولوجيا والابتكار.
- ضمان نفاذ المرأة المعيلة للموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها المالية.
- استمرار العمل على بناء قدرات الإناث في المناطق الريفية والمحافظات الحدودية.
- تبني كافة الجهود الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع في تطبيق إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لتشجيع المرأة على الادخار والاقتراض.
- توفير التأمينات الاجتماعية وفرص العمل الجزئي والمرنة لتحسين بيئة العمل أمام السيدات خاصةً في القطاع الخاص.

وتقدم الدولة مجموعة متنوعة من البرامج مثل "مستورة" و"فرصة" و"فكرتك خير" التي تقدم قروضًا ميسرة وتدريبًا للشباب والنساء، وكذلك برامج تدريب ريادة الأعمال الموجهة للنساء التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال تزويدها بالمهارات والمعرفة والأدوات اللازمة لتأسيس وإدارة وتنمية مشروعاتها الخاصة، وفي هذا السياق.

التمكين الاجتماعي للمرأة:

تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة، أو التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة.

حماية المرأة:

القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات، بما في ذلك كافة أشكال العنف ضدها، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

شكل ٨١ تطور نسبة المستفيدات من القروض المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

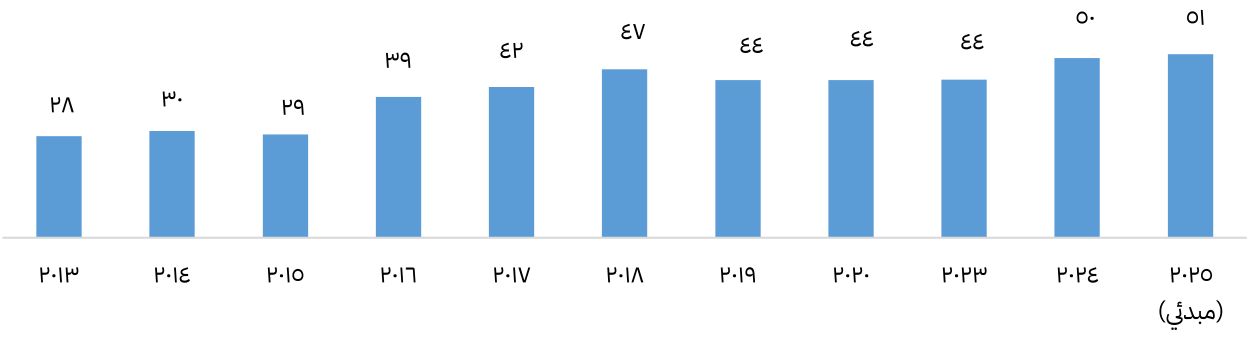

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

واتصالاً بذلك، تؤكد السردية على أهمية صياغة سياسات تهدف إلى التصدي للموروثات الثقافية السلبية المتوارثة، التي ترسخ التمييز ضد المرأة، وتعزيز نهج التخطيط القائم على النوع لتعزيز تمكين المرأة، والتوسع في جمع البيانات المتعلقة بها على المستويين القومي والمحلي، بصورة دورية، مع إيلاء أولوية بالغة للتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وحمايتها من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة، فعلى الرغم من التقدم الحاصل على صعيد القوانين والإجراءات والاصلاحات التشريعية والمؤسسية الداعمة لتمكين المرأة، تؤكد السردية على أهمية زيادة نسبة الإناث في قوة العمل خاصة في محافظات الصعيد، وزيادة معدل الخدمات المالية المقدمة للمرأة، ودعم المرأة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتحفظ حقوقها، وتعزيز جهود محو الأمية والتوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية.

تعزيز فرص ممارسة المرأة للأنشطة الرياضية:

إطلاق العنان للرياضة النسائية وممارسة المرأة والفتيات لمختلف الألعاب من خلال دعم اكتشاف الموهوبات رياضياً، وبحيث يتم زيادة معدل ممارسة الرياضة لدى الإناث من ١٦,٢٪ عام ٢٠٢٣ (مقارنة بنسبة ٣٣,٩٪ للذكور) إلى ٣٤٪ عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات، ومنها ما يلي:

- تنفيذ برامج رياضية مخصصة للفتيات والسيدات داخل مراكز الشباب والمدارس والجامعات، تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية، مع توفير كوادر نسائية مدربة ومساحات آمنة ومناسبة للمشاركة.
- إطلاق حملات توعية مجتمعية لتشجيع الفتيات على ممارسة النشاط البدني المنتظم، وربط الممارسة بالصحة النفسية والجسدية والثقة بالنفس، مع استخدام منصات رقمية مؤثرة.
- توسيع تقديم الأنشطة البدنية غير التنافسية والجاذبة للفتيات بما يتناسب مع مختلف الأعمار ومستويات اللياقة البدنية.
- إدماج الرياضة كأداة تمكين للمرأة في برامج التنمية المحلية والمجتمعية، خاصةً في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، بالتعاون مع المبادرات الرئاسية مثل «حياة كريمة"، والمجلس القومي للمرأة.
- تنظيم مهرجانات ومنافسات رياضية نسائية على مستوى المحافظات لتوسيع قاعدة الممارسة التنافسية والهواية، وخلق مجتمعات رياضية نسائية ملهمة ومحفزة للاستمرار.

الحماية والرعاية الاجتماعية للنشء والشباب:

يُعد النشء والشباب في المرحلة العمرية (أقل من ٢٦ سنة) هم نصف الحاضر وكل المستقبل، الأمر الذي يؤكد أهمية تقديم كافة الخدمات الصحية والتعليمية للجميع في هذه الفئة العمرية الهامة، وبما يشمل توجيه كافة أوجه الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً وفي المحافظات والمناطق الأكثر احتياجاً.

توفير التمويل المناسب للحماية والرعاية الاجتماعية:

تؤكد السردية أهمية مواصلة توفير المخصصات المالية لحماية ودعم المرأة والأطفال ضمن الموازنة العامة للدولة، خاصةً فيما يتعلق بدعم الأدوية وألبان الأطفال ودعم اشتراكات الطلاب في وسائل النقل (مترو الأنفاق، السكك الحديدية) في صورة **إعفاءات من رسوم النقل للطلاب** التي تتراوح بين **٥٠٪ و٩٨٪** وقد تصل إلى الإعفاء الكامل في بعض المحافظات، ودعم التأمين الصحي على الطلاب ودعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي وتوفير معاش الطفل، حيث ارتفع الموجه لهذه الأوجه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥) ليصل إلى ٤٣,٢ مليار جنيه وبنسبة نمو تجاوزت ١٠١٧٪ بين الموجه عام ٢٠١٥/١٤ والموجه عام ٢٠٢٦/٢٥ والبالغ حوالي ١١,٧ مليار جنيه.

وتعمل الدولة على تقديم كافة أوجه الدعم للأطفال في كافة المراحل العمرية، من خلال مجموعة متنوعة من البرامج، وتشمل ما يلي:

برنامج «معاش الطفل»:

تؤكد السردية أهمية مواصلة تنفيذ برنامج **«معاش الطفل»**، الذي يُقدم دعمًا ماليًا للأطفال دون سن الثامنة عشر، بما في ذلك الأطفال المقيمون في دور الأيتام، وأبناء الأمهات المطلقات، والأطفال مجهولي النسب، وأبناء السجينات، وتشير البيانات إلى زيادة تدريجية في عدد المستفيدين الذي بلغ ٣٢,١ ألف طفل (٢٠٢٣/٢٠٢٤) والإنفاق على البرنامج (١٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦)، وليصل جملة الموجه للبرنامج خلال الفترة (٢٠١٤/١٥-٢٠٢٥/٢٦) حوالي مليار جنيه.

التوسع في إتاحة دور الأيتام ومراكز الإغاثة:

تستهدف الدولة زيادة معدل التغطية بدور الأيتام على مستوى المحافظات من ٩٦٪ (٢٠٢٤) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة معدل التغطية بمراكز الإغاثة من ٩٣٪ إلى ١٠٠٪، مع إيلاء أهمية كبيرة لتطوير القائم منها وتوفير القوى العاملة المؤهلة والكافية لإدارة وتشغيل وتقديم هذه الخدمات، وتأهيل كافة هذه الدور والأندية للحصول على شهادات الجودة التي تضمن جودة وتنافسية خدماتها، وتطوير دور إيواء الأطفال المعثور عليهم، وإدخال جميع المبادرات والخدمات الصحية بها، والعمل على رفع كفاءة المعنيين بالأطفال، وتعزيز دورهم في العمل على تنمية الطفولة المبكرة.

وتؤكد السردية على أهمية مراجعة الاشتراطات الخاصة بإلحاق الأطفال بالأسر البديلة من أطفال المؤسسات الاجتماعية بما يحقق زيادة في إلحاق الأطفال بتلك الأسر.

مساندة الأطفال في حالة الطوارئ واللاجئين والمهاجرين هجرة غير شرعية:

يحظى الأطفال في حالة الطوارئ واللاجئين في مصر برعاية الدولة في العديد من المجالات منها: الصحة والتوعية، والدعم النقدي، والتدريب والتوظيف، والدعم النفسي، ومساندة الأطفال ذوي الإعاقة، وتوفر الدولة كافة الخدمات للأطفال طالبي اللجوء واللاجئين وتمكينهم من الإقامة والتعليم وتلقى الرعاية الصحية علاوةً على الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواطنين للحصول على السلع والخدمات الأساسية واضطلاع الحكومة بمنح اللاجئين وملتمسي اللجوء اقامات صالحة لمدة 6 أشهر.

مناهضة ظاهرة عمل الأطفال:

تراجعت نسبة الأطفال الذين يعلمون ومصنفين كعمال (٥-١٧ سنة) بين عامي ٢٠١٤ وعام ٢٠٢١ من ٧٪ إلى ٤,٩٪، وقد أصدرت وزارة العمل قراراً بتحديد المهن المحظور عمل الأطفال فيها، كما تم إنشاء وحدة حماية الطفل العامل برئاسة وزير العمل، وصدر دليل الخدمات العامة لحماية الأطفال ودعم الأسرة في المحافظات، وفي هذا الإطار، سيتم مواصلة الجهود التي نتج عنها هذا الانخفاض، فضلًا عن دعم مراكز مكافحة عمالة الأطفال التي تقدم خدمات إعادة تأهيل وتعليم وتدريب مهني للأطفال المنسحبين من العمل، وتدعم أسرهم ببرامج حماية اجتماعية لتجنب عودتهم إلى سوق العمل.

مناهضة ظاهرة أطفال في وضعية الشارع:

حقق برنامج أطفال بلا مأوى منذ يونيو ٢٠١٦، تدخلات مع "الأطفال في وضعية الشارع" أدت للحد من الظاهرة، والتعامل مع حوالي ٢٧,٤٧٨ حالة، تم دمج ٥,١٣٣ حالة سواء في الأسر أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية بنسبة ١٩٪، إضافة إلى تطوير خمس مؤسسات رعاية اجتماعية وعدد ٢ دار إقامة، و٥ مؤسسات رعاية بتكلفة من الخطة الاستثمارية للدولة، وتستهدف السردية زيادة نسبة «حالات الأطفال في وضعية الشارع المستهدف دمجهم» إلى حوالي ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.

الرعاية الاجتماعية للأطفال ضمن إجراءات التقاضي:

تؤكد السردية أهمية التوسع في إتاحة المحاكم النموذجية صديق الطفل على مستوى كافة المحافظات، ومضاعفة نسبة التغطية بها من ٣ محافظات (الجيزة، القليوبية، أسيوط)، فضلاً عن زيادة عدد المحاكم المتخصصة للطفل البالغ عددها ٣٣ محكمة (٢٠٢٤/٢٥) وبحيث يتم تجهيزها بما يتفق مع المعايير الدولية في هذا الشأن، والتي تراعي وتحمي كافة حقوق الطفل اثناء المحاكمات،

وتكفل لهم الحماية وعدم التأثر سلباً بسير إجراءات التقاضي.

رعاية المُسنين وكبار السن: الشيخوخة النشطة والمنتجة

تولي الدولة أهمية كبيرة لفئة كبار السن وتسعى جاهدة إلى تقديم كل ما من شأنه أن يعزز مكانة كبار السن في المجتمع، وتذليل كل الصعوبات التي تواجههم، باعتبارهم شريحة أساسية ومهمة في المجتمع لها مكانتها، وتحرص الدولة على صون حقوقهم التي أكدها النص الدستوري رقم (٨٣) بشأن التزام الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وترفيهيًّا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة.

وتؤكد السردية أهمية «**الشيخوخة النشطة والمنتجة**» وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات والبرامج المتكاملة التي تعمل على تعزيز الصحة والمشاركة والأمن من أجل تحسين نوعية الحياة لكبار السن، وذلك في ضوء توقعات تأثير خفض معدل المواليد وتحسن النظام الصحي على زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، حيث انخفض معدل الوفيات بين المسنين من ٤٤,٩ لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٢٢ إلى ٤١,٨ عام ٢٠٢٤، ومن ثم زيادة نسبة عدد كبار السن، وما يصاحبه من تأثيرات متوقعة على تزايد أعباء الرعاية الصحية وتكاليف الضمان الاجتماعي في ضوء تزايد المطالب على هذه الخدمات، مع أهمية ضمان حقوق المسنين صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وبحيث يتم تخطيط المرافق العامة بما يناسب احتياجات المسنين، وأن يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين.

كما تؤكد السردية على أهمية توفير خدمات لرعاية كبار السن والذين تتزايد نسبتهم من جملة السكان مع تحسن منظومة الرعاية الصحية، حيث يشكلون نسبة ٩,١٪ من السكان عام ٢٠٢٥ بإجمالي عدد بلغ ٩,٨ مليون مسن، وذلك مقارنةً بنسبة بلغت ٨,٨٪ عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يشكلوا نسبة ١٦,٦٤٪ من جملة السكان (حوالي ٢٣ مليون شخص منهم ١٦,٣ مليون ٦٥ سنة فأكثر) عام ٢٠٥٠، الأمر الذي من المتوقع معه تضاعف مُعدل إعالة «كبار السن» عام ٢٠٥٠ والبالغ في مصر حالياً ٨,١٪ (٢٠٢٤) [شكل رقم (٨٢)].

شكل ٨٢ تطور نسبة كبار السن من إجمالي السكان (٦٠ سنة فأكثر) (٪)

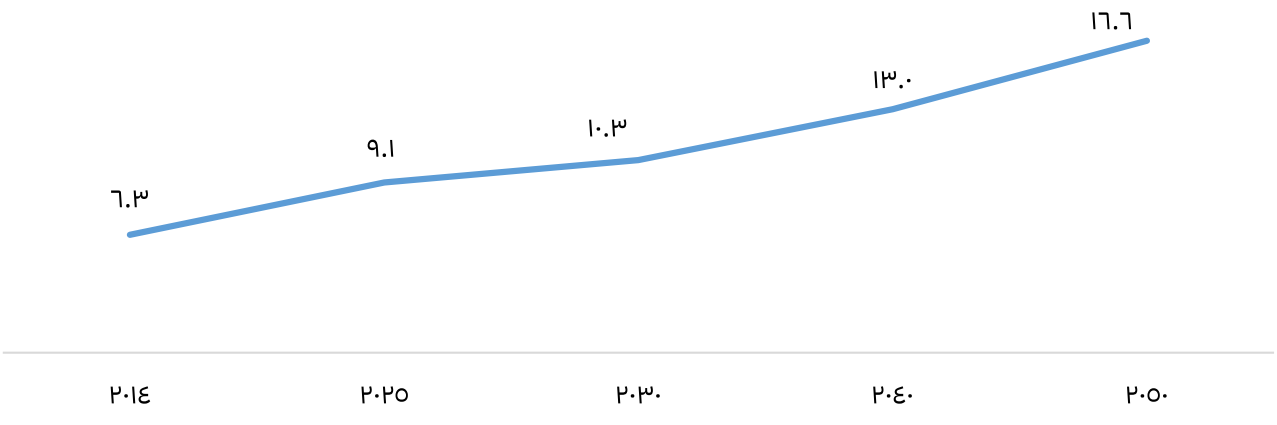

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي ضوء توقع زيادة عدد كبار السن في مصر بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة، وبدون سياسات مناسبة لتطوير خدمات رعاية كبار السن، سيؤدي ذلك إلى وجود مسؤوليات أكبر لرعاية غير مدفوعة الأجر، وسيقع عبء تلك المسؤوليات في المقام الأول على عاتق النساء اللواتي يرتفع وقتهن المنقض في الرعاية الإضافية غير مدفوعة الأجر بشكل كبير مع وجود فرد مسن في الأسرة.

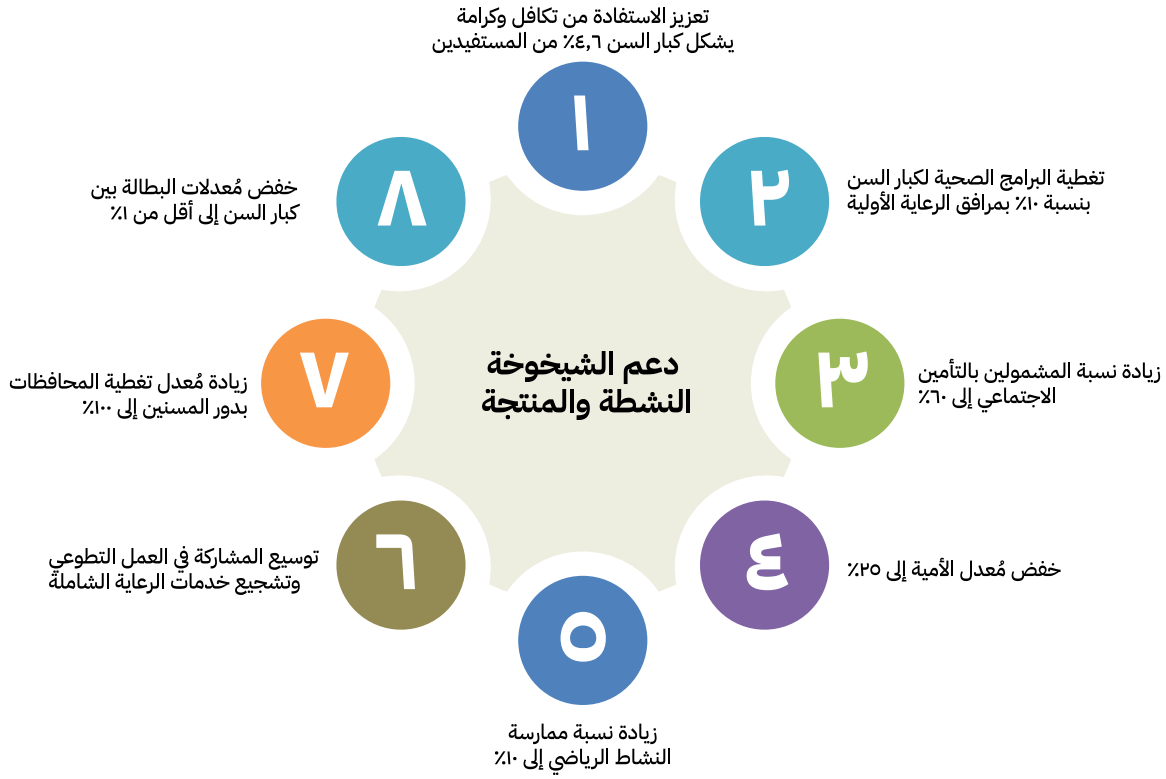

وفي هذا السياق، تؤكد السردية أهمية دعم الشيخوخة النشطة والمنتجة، كما توجد ضرورة لقيام كافة الوزارات والجهات المعنية بدمج القضايا ذات الصلة ضمن خطتها ومشروعاتها، وفي إطار استراتيجية متكاملة يتم متابعتها في هذا الشأن من خلال مؤشرات أداء مُحددة.

دعم وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية لكبار السن:

تضم منظومة الخدمات الاجتماعية والرعاية في مصر مجموعة واسعة من البرامج التي تستهدف رعاية المسنين، ومن أهمها برنامج «تكافل وكرامة»، وبما يؤكد حرص الحكومة على تقديم الحماية الاجتماعية المالية المناسبة للمسنين الأكثر احتياجاً، **وتؤكد السردية على أهمية مواصلة تقديم وتطوير كافة أوجه الحماية المقدمة في هذا الشأن وبحيث يتم تغطية ١٠٠٪ من المسنين الفقراء بمنظومة الدعم النقدي.**

وفي ضوء حرص الدولة على تخفيض تكلفة المعيشة، يُعفى المسنين فوق سن ٧٠ سنة من مصروفات المواصلات العامة بما يشمل السكك الحديدية ومترو الأنفاق، كما يعفى الذين بلغوا ٦٥ سنة بنسبة ٥٠٪.

الرعاية الصحية المناسبة لكبار السن:

تبرز أهمية توفير "الحياة الصحية" لكبار السن، خاصةً في ضوء زيادة متوسط أعمار المواطنين بشكل أسرع من الأعمار الصحية، وهو ما يعني زيادة عدد السنوات التي يعيشها كبار السن في ظل مستوى صحي ضعيف، وتتمثل أهم جوانب تعزيز صحة كبار السن في الوقاية «الأولية» من خلال تجنب استخدام التبغ والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة والمعالجة السريرية المناسبة للأمراض والمساهمة في تقليل مخاطر الإعاقة والعجز، وتناول الأطعمة الصحية، واستخدام الأدوية بحكمة، وبما يسهم في إطالة العمر وتعزيز نوعية الحياة، ويلعب برنامج «العلاج على نفقة الدولة» دوراً هاماً في توفير العلاج المجاني للمرضى خاصةً كبار السن في مصر، وبمخصصات تجاوزت ٩٠ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥)، وفي هذا السياق، تؤكد السردية على أهمية ما يلي:

- توفير خدمات الفحص والكشف المبكر بشكل فعال وبأسعار معقولة لكبار السن، الجدير بالذكر إطلاق الدولة لبرنامج «الرعاية الصحية المستمرة لكبار السن» في عام ٢٠٢٢، وذلك لتقديم الخدمات الطبية وتحسين جودة الحياة الصحية لكبار السن فوق الـ ٦٥ عامًا، من خلال الكشف المبكر عن المشكلات الصحية الأكثر شيوعًا في هذه المرحلة العمرية، وإدخال هذه الخدمات ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل وضمن خدمات مراكز الرعاية الأولية.

- الاهتمام بتوفير البيئات الآمنة، من خلال إنشاء منشآت صحية صديقة للمسنين وفق المعايير التي تساعد في منع ظهور أو تفاقم الإعاقات (جعل المشي آمناً، تقديم نصائح السلامة المنزلية).

- تطبيق معايير السلامة المعنية لحماية إصابة العمال كبار السن العاملين، وذلك لتمكينهم من الاستمرار في العمل بشكل أمن ومنتج.

- توفير الأدوية الآمنة والمناسبة لكبار السن بأسعار معقولة وتمكينهم من الوصول إليها.

- تقديم خدمات الصحة النفسية الشاملة لكبار السن لتعزيز الصحة النفسية والحماية من الأمراض العقلية وإعادة التأهيل والاندماج في المجتمع.

- زيادة مُعدل إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة للمسنين، وتحسين خدماتهم الصحية وخدمات الطب الوقائي، وكذا توسيع نطاق تغطية البرامج الصحية لفئات كبار السن بنسبة ١٠٠٪ بمرافق الرعاية الأولية.

- تعزيز الرعاية الصحية للشيخوخة وتحسين جودة الحياة على مدار العمر، ويذكر في هذا السياق، قيام الدولة بإعفاء كبار السن من رسوم النقل العام فوق سن ٧٠ عامًا وتخفيض بنسبة ٥٠ ٪ لمن هم فوق الستين.

- التوعية بمخاطر «التدخين، والمشروبات، ونوعية الأطعمة» وأهمية النشاط الرياضي على صحة كبار السن، والوقاية من مخاطر أمراض الشيخوخة غير السارية المرتبطة بالعمر، حيث أن نسبة ٦٧٪ من الوفيات في مصر بسبب هذه الأمراض، وهو ما يعني عبء اقتصادي يقدر بحوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات البنك الدولي، وذلك بالنظر للتكلفة الخاصة والعامة وفقدان الإنتاجية.

- تشجيع وتحفيز التمريض المهني المنزلي لزيادة توفير خدمات الرعاية المنزلية عالية الجودة.

دعم وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية:

تقوم منظومة التأمينات الاجتماعية بدور هام في تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ففيما يخص البعد الاجتماعي، تعمل المنظومة على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير دخل أساسي للفئات غير القادرة على العمل أو التي فقدت مصدر دخلها مما يحد من الفقر، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال الحد من التفاوتات الاجتماعية وتوفير شبكة أمان اجتماعي تحمي الأفراد والأسر من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يخص البعد الاقتصادي تعمل المنظومة على تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من خلال تطوير نظام تمويل مستدام ذاتي يقلل من الحاجة إلى الدعم الحكومي، ودعم الاقتصاد القومي من خلال استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في المشروعات القومية، وجذب الاستثمارات من خلال توفير بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة وآمنة.

ويأتي نظام التأمينات الاجتماعية في مقدمة منظومة الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات في مصر، حيث يُغطي نحو ١٣,٦٣ مليون عامل مؤمّن عليهم، ويشكل الذكور منهم ٧٦,٦٪ (يمثلون قرابة ٣٠٪ من إجمالي العاملين و٤٥٪ من العاملين في القطاع الرسمي)، إلى جانب ١١,٥٢ مليون صاحب معاش ومستفيد (يونيو ٢٠٢٥)، وتُعد **المعاشات التقاعدية** أحد المكونات الأساسية التي تضمن دخلاً منتظماً للمسنين والمتقاعدين وأسرهم، بما يعزز الأمن الاجتماعي ويحد من الفقر في الشيخوخة، وتستند هذه المنظومة إلى **قانون التأمينات والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩** و**قانون التأمين الصحي الشامل الصادر عام ٢٠١٨**.

وتُولي السردية أهميةً خاصة للعدالة الاجتماعية والمساواة، في إطار التوسع في توفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الاستدامة لبرامج الحماية الاجتماعية بتدريب المستفيدين وتأهيلهم، وإعطاء أولوية قصوى للفئات الأولى بالرعاية، وخاصةً كبار السن المستفيدين من التأمينات الاجتماعية. وفي هذا السياق، من المستهدف:

- زيادة نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي من ٤١٪ (٢٠٢٣) إلى ٦٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة نسبة الإناث المشمولين من ٦٥,٤٪ (٢٠٢٣) لتصل النسبة إلى ٩٣٪ عام ٢٠٣٠.
- مد المظلة التأمينية لنحو ٥٠ ألف من العاملين بالخارج بحلول عام ٢٠٣٠ (١٦ ألف عام ٢٠٢٥).
- تغطية مليون شخص من العمالة غير المنتظمة يشكلون نسبة ٨٣٪ من العمالة غير المنتظمة بحلول عام ٢٠٣٠.
- تطوير ١٠٠٪ من مقرات التأمينات الاجتماعية (٢٩٢ مقر) بحلول عام ٢٠٣٠ لتحسين جودة الخدمات التأمينية المقدمة لأصحاب المعاشات.
- أهمية التوسع في خدمات الرعاية السكنية وغير السكنية عالية الجودة لكبار السن، ومن خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه الخدمات.

وفي ضوء أهمية توفير التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاع الخاص، سيتم مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة نسبة العاملين بالقطاع الخاص (داخل المنشأة) المشتركين في التأمينات الاجتماعية من نسبة بلغت ٣٢٪ عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٥٠٪ عام ٢٠٣٠، وبحث أسباب انخفاض النسبة مقارنةً بعام ٢٠١٤ حيث بلغ آنذاك حوالي ٤٤٪، وكذا دمج العمالة بالقطاع غير الرسمي (خارج المنشآت) وزيادة نسبة المشتركين من معدلها الحالي البالغ ٩,٥٪ عام ٢٠٢٤ [شكل رقم (٨٤)].

شكل ٨٣ تطور نسبة التغطية التأمينية من إجمالي القوى العاملة

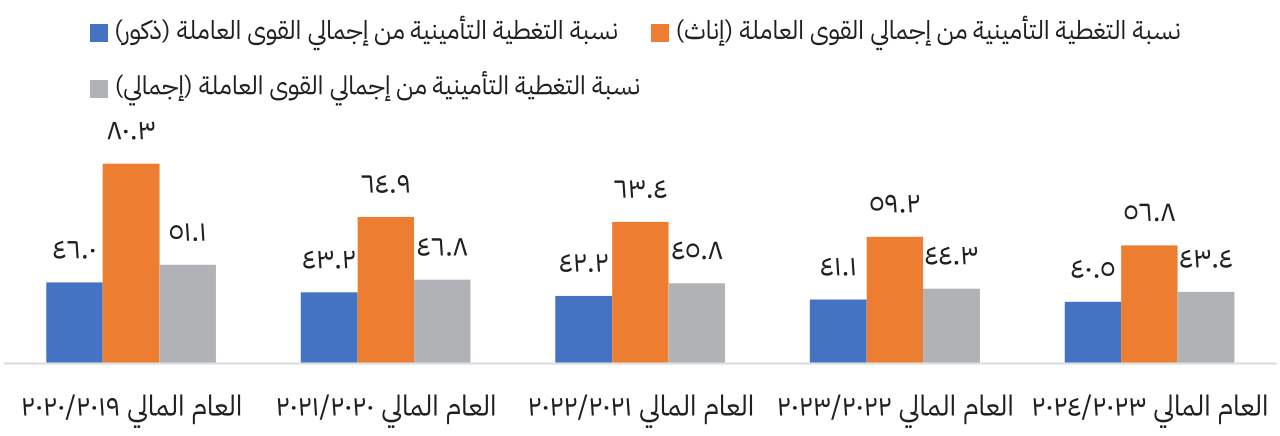

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التضامن الاجتماعي.

شكل ٨٤ تطور نسبة المشتركين في التأمينات الاجتماعية من العاملين بالقطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر)

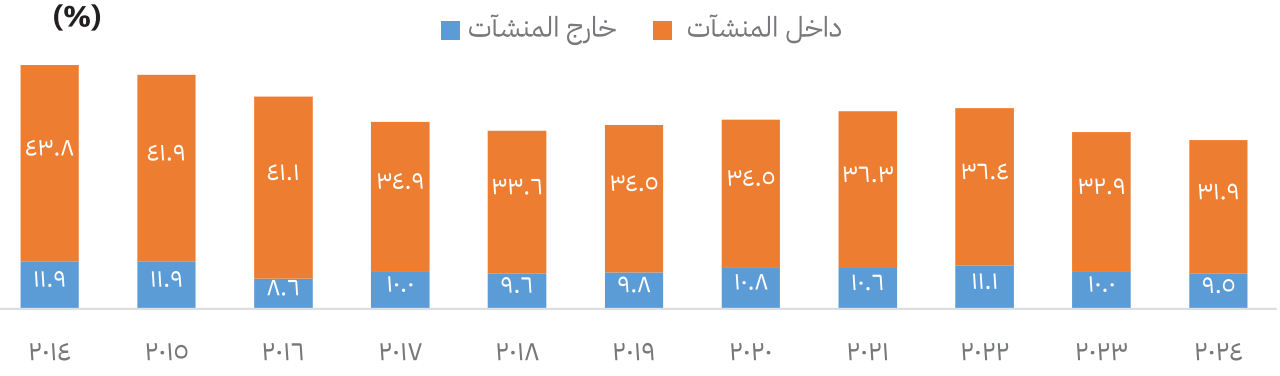

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة مواصلة تنفيذ إجراءات الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة بمنظومة التأمينات، ومن بينها استصدار قانون للتأمين بما يسمح بتطوير صندوق طوعي للمعاشات الخاصة، وإصدار قرار بإنشاء البيئة المواتية لتنمية صناديق الدخل الثابت.

التوسع في إتاحة وتطوير دور وأندية المسنين:

تؤكد السردية أهمية التوسع في الاستثمار في قطاع «**رعاية المسنين**» في مصر، فوفق سيناريو الوضع الراهن حتى عام ٢٠٣٠، تقدر فرص الاستثمار في الأماكن الإضافية المطلوبة بحوالي ١٨,٨٠٠ مكان وقيمة استثمارات مطلوبة ما يقرب من حوالي ١.١ مليار جنيه، وسيناريو الوضع الراهن حتى عام ٢٠٥٠ يشمل فرص الاستثمار في الأماكن الإضافية المطلوبة بما يرقب من ٩٠ ألف مكان بقيمة استثمارات مطلوبة ما يقرب من ٦ مليار جنيه.

وتعمل الدولة على توفير المؤسسات المعنية برعاية كبار السن، وأصبح هناك نحو ١٧٥ دارًا للمسنين موزعين على ٢٢ محافظة، و١٩١ ناديًا للمسنين على مستوى الجمهورية، و٥٢ وحدة علاج طبيعي، و٢٦ مركز تأهيل.

كما تقدم الدولة مجموعة متنوعة من البرامج الاجتماعية والثقافية في دور وأندية المسنين، يستفيد منها حوالي ٤,٧٠٠ مقيم في دور الرعاية و٤٠,١٠٠ مشاركاً في أندية المسنين (٢٠٢٢)، وفي ضوء أهمية ذلك، سيتم العمل على زيادة مُعدل التغطية بدور المسنين على مستوى المحافظات من ٨١٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة معدل التغطية بأندية المسنين من ٩٦٪ إلى ١٠٠٪ وزيادة الطاقة الاستيعابية في دور ونوادي المسنين مع الاهتمام بتغطية الرعاية الصحية للمسنين على مستوى الجمهورية لسد العجز بين العرض والطلب والمقدر بنسبة ٤٥٪ (٢٠٢٣/٢٢) بالشراكة مع القطاع الخاص، وتأهيل كافة هذه الدور والأندية للحصول على شهادات الجودة التي تضمن جودة وتنافسية خدماتها، وذلك بما يضمن تقديم خدمات الرعاية لكبار السن ومستحقي الخدمات الاجتماعية، وكذا تفعيل وظيفة رفيق المسن للمسنين المقيمين داخل منازلهم.

وقد أطلقت الدولة مبادرة «العمر الذهبي» بهدف تحقيق مبادئ الدمج المجتمعي للفئات الأولى بالرعاية ومنها فئة كبار السن، من خلال تقديم أنشطة ثقافية ودينية وترفيهية وإبراز مواهب وقدرات كبار السن، بالإضافة إلى تصحيح النظرة المجتمعية لدور رعاية وأندية المسنين، ونشر الوعي المجتمعي بقضايا كبار السن.

وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ ما يلي:

- توسيع برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين.
- زيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية وتعزيز الرقابة والتفتيش عليها.
- تعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين.
- تمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة، ومن ذلك تعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية.
- تعزيز المساعدة القضائية لكبار السن وتسهيل حصولهم على الخدمات القضائية.
- تشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن.

تحفيز مشاركة كبار السن في العمل الاجتماعي التطوعي:

تؤكد السردية على أهمية سن السياسات والبرامج التي تدعم مساهمة كبار السن بالقيام بعمل غير مدفوع في القطاع غير الرسمي وفي تقديم الرعاية المنزلية، وتوسيع فرص المشاركة في التطوع الهادف في الأنشطة الاجتماعية مع تقدم العمر، وبخاصة الفئات التي ترغب في التطوع ولكن لا تستطيع بسبب القيود الصحية أو الدخل أو النقل. الجدير بالذكر في هذا السياق، أن نسبة السكان الذين يقضون وقتاً

في العمل التطوعي في مصر تبلغ ٣٪ عام (وفق مؤشر العطاء العالمي)، ولتحتل مصر المركز الأخير على مستوى العالم (مُقارنةً بالأردن: ٧٪).

تحسين ممارسة كبار السن للأنشطة الرياضية:

تبلغ نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) الذين يمارسون النشاط الرياضي حوالي ٦,٨٪ (مسح ممارسة الرياضة في مصر لعام ٢٠٢٣)، وتنخفض هذه النسبة لتصل لدى الإناث ٤٪، وذلك بمتوسط عام يبلغ ٢٥,٣٪ على مستوى كافة الفئات العمرية، وفي هذا الصدد تؤكد السردية على دعم الجهود التي من شأنها زيادة هذه النسبة بحيث لا تقل عن ١٠٪ (مقارنة مرجعية مع نسبة ممارسة الرياضة في الفئة العمرية ٣٥-٣٩ سنة)، ومنها تقديم خفض بنسب معينة لاشتراكات كبار السن في الأندية الرياضية، وذلك من خلال:

- تنفيذ برامج رياضية مُخصصة لكبار السن داخل مراكز الشباب والأندية.
- إطلاق مبادرات توعوية لرفع وعي كبار السن وأسرهم بأهمية النشاط البدني المنتظم للوقاية من الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة النفسية والحركية.
- تخصيص أوقات وأنشطة أسبوعية في مراكز الشباب والأندية.
- الربط بين برامج النشاط البدني وبرامج الرعاية الصحية المجتمعية .

توفير فرص التعلم المستمر لكبار السن وتكثيف جهود محو الأمية:

بلغت نسبة الأمية بين المسنين ٥٣,٤٪ عام ٢٠٢٤، موزعة بين «٣٩٪ من إجمالي ذكور المسنين، ٦٦,٦٪ من إجمالي إناث المسنات»، بينما كانت النسبة للحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى بين المسنين ١٠,١٪ عام ٢٠٢٤ «١٤٪ من إجمالي ذكور المسنين، ٦٪ من إجمالي إناث المسنات»، وتستهدف السردية خفض نسبة الأمية بين المسنين لتكون في حدود ٢٥٪ عام ٢٠٣٠، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (المنيا، أسيوط، الفيوم، البحيرة، قنا).

ويعد نصف الأميين في مصر من كبار السن، الأمر الذي يحد من فُرص مساهمة هذه الفئات في الاقتصاد الوطني ومن ثم القدرة على تحسين مستوى المعيشة. لذا تؤكد السردية على أهمية مواصلة جهود محو أمية كبار السن خاصةً في المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد.

وتعكس أرقام انخفاض معدل البطالة بين «الأميين» من ٥,٥٪ عام ٢٠١٤ إلى أقلها عام ٢٠٢٤ لتبلغ ١,٧٪ إلى وجود فرص عمل في قطاعات ذات عائد مادي منخفض وبأعباء وظروف عمل أقل حظاً، وتؤكد السردية أهمية مواصلة جهود خفض معدلات الأمية، والتي انخفضت من ٢٥,٣٪ عام ٢٠١٤ إلى ١٨,١٪ عام ٢٠٢٥. الجدير بالذكر انخفاض معدل أمية الذكور من ٢١,١٪ عام ٢٠١٧ إلى ١٥٪ عام ٢٠٢٥ وانخفاض نسبة أمية الإناث من ٣٠,٨٪ إلى ٢١,٤٪ خلال ذات الفترة [شكل رقم (٨٥)].

شكل ٨٥ تطور معدل الأمية

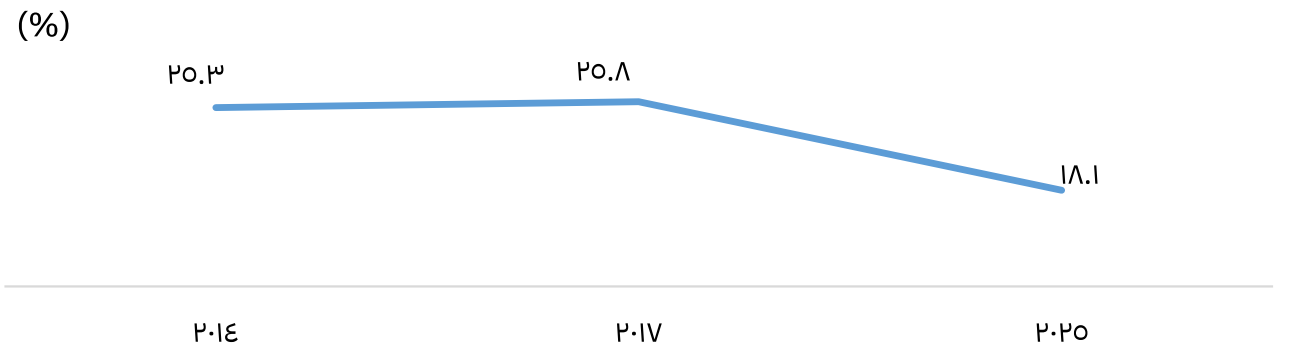

المصدر: الهيئة العامة لتعليم الكبار، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

تشجيع خدمات الرعاية الشاملة لكبار السن:

أطلقت الدولة مبادرة «رفيق المسن» بهدف تقديم الرعاية الشاملة اليومية للمسن ومساعدته في أداء وظائفه ومهاراته الحياتية داخل منزله أو في غيرها من الأماكن التي يوجد بها المسن؛ حيث تقوم المبادرة على تأهيل وتدريب الشباب للعمل كمرافقين للمسنين والتنسيق مع الجمعيات الأهلية الشريكة لتقديم الخدمة بأسعار مناسبة. وتؤكد السردية على أهمية تكثيف أنشطة هذه المبادرة لمضاعفة عدد المستفيدين منها.

دعم مشاركة كبار السن في النشاط الاقتصادي:

تشير التقديرات إلى أن نسبة مساهمة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) من جملة المشتغلين انخفضت من نسبة ١,٨٪ عام ٢٠١٦ إلى ١,٣٨٪ عام ٢٠٢٤، ليبلغ عدد المشتغلين حوالي ٤١٤ ألف مشتغل، كما ارتفع معدل البطالة بين كبار السن (٦٠-٦٤ سنة) من ٠,١٩٪ عام ٢٠١٧ إلى ١,٤٥٪ عام ٢٠٢٤ مُقارنةً بمتوسط بلغ ٢,٥٪ خلال الأربع سنوات السابقة، **الأمر الذي يؤكد أهمية معالجة الأسباب التي نتج عنها هذا الانخفاض للحفاظ على معدل بطالة لا يزيد عن ١٪.**

في إطار اهتمام الدولة بكبار السن من «عملاء بنك ناصر الاجتماعي» ممن ليس لديهم قدرة كبيرة على الاستثمار، ويكون لديهم رغبة في الادخار، فقد تم إصدار وديعة «رد الجميل» لمدة سنة لمن يبلغون (٦٠ سنة فأكثر) بعائد سنوي يصل إلى ٢٢٪ لمدة سنة و٢٤,٢٥٪ لمدة ٣ سنوات، كما يتم استهداف فئة أصحاب المعاشات ضمن المستحقين لخدمات البنك لشراء آلات ومعدات وأجهزة وسلع معمرة بجميع أشكالها.

تؤكد السردية على أهمية تبني سياسات وبرامج توظيف تمكن مشاركة كبار السن في أعمال منتجة وفقاً للاحتياجات الفردية والتفضيلات المختلفة والقدرات، ومنها القضاء على معيار السن في التمييز في التوظيف والاستبقاء على كبار السن مع العمال للاستفادة من خبراتهم، وتوفير ظروف عمل ملائمة لمقدمي الرعاية بأجر، مع إيلاء اهتمام خاص لغير المهرة وذوي الوضع الاجتماعي والمهني المنخفض.

الدعم المتكامل للأشخاص ذوي الإعاقة:

تقدم الدولة مجموعة من الخدمات المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة ومن بينها برامج «دمج وإتاحة» وبطاقة الخدمات المتكاملة التي تتيح الحصول على المزايا الصحية والتعليمية والاقتصادية، فضلًا عن **مراكز تدريب أطفال التوحد** التابعة لوزارة الشباب والرياضة، والتي تعمل على دمج الأطفال المصابين بالتوحد في المجتمع وتشجيعهم على ممارسة الرياضة.

التوسع في إتاحة خدمات ومراكز التأهيل الشامل لذوي الإعاقة:

ويتضمن ذلك زيادة مُعدل «إتاحة مراكز التأهيل الشامل لذوي الإعاقة على مستوى المحافظات» من ٦٣٪ (٢٠٢٥) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة نسبة الحاصلين على كروت الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة من جملة ذوي الإعاقة من ١٠٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٨٪ على الأقل عام ٢٠٣٠.

شكل ٨٦ مؤشرات الوضع الحالي: معدلات التغطية بمؤسسات رعاية ذوي الإعاقة والأيتام على مستوى المحافظات (٪)

وتؤكد السردية أهمية ما يلي:

- الحصر الدقيق لأعداد ذوي الإعاقة، وتبسيط إجراءات الحصول على بطاقة الخدمات المتكاملة فيما يخص الفحوصات الطبية، مع إنشاء قاعدة بيانات موحدة للخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وذلك بما يعمل على تفعيل قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولائحته التنفيذية.
- زيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز فرص الوصول العادل للتعليم وتوفير التسهيلات وسبل الإتاحة لتلقي الخدمات التعليمية بما يدعم إدماج ذوي الإعاقة في العملية التعليمية.
- تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في العمل الملائم من خلال اتخاذ المزيد من التدابير لإدماجهم في سوق العمل، ومتابعة تطبيق النسبة القانونية ٥٪ المقررة لتشغيلهم.
- تعزيز الرعاية الصحية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

تهيئة البيئة التعليمية المناسبة لذوي الإعاقة:

مواصلة جهود الدولة المبذولة لتوفير البيئة التعليمية المناسبة لذوي الهمم، والبالغ عددهم ٤٩,١ ألف طالب عام ٢٠٢٥/٢٤ بنسبة نمو بلغت ٣٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٤/١٣، يشكلون نسبة في حدود ٠,٢٪ من جملة الطلاب في مرحلة التعليم قبل الجامعي، وتستهدف الدولة مواصلة الحفاظ على معدلات كثافة مناسبة في هذه المدارس والبالغة ١٠ طلاب/ الفصل عام ٢٠٢٥/٢٤ وعدد الطلاب لكل معلم عند ٦ طلاب [شكل رقم (٩٩)].

تعزيز فرص ممارسة ذوي الإعاقة للنشاط الرياضي:

تستهدف الحكومة توسيع قاعدة ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية المتنوعة والمناسبة بين أصحاب الهمم والقدرات الخاصة، وبما يعمل على زيادة نسب نسبة الأفراد الذين يمارسون النشاط الرياضي ويعانون من وجود صعوبات (إعاقات) من ٦,٧٪ بحيث لا تقل عن ١٠٪ عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال تبني مجموعة من الإجراءات:

- تخصيص برامج رياضية دورية داخل مراكز الشباب والأندية الرياضية لأصحاب الهمم، مع توفير مدربين مؤهلين وتجهيزات مناسبة.
- تهيئة وتطوير البنية التحتية الرياضية لتكون دامجة بالكامل من خلال إتاحة الوصول للملاعب، وتوفير وسائل مساعدة وأدوات رياضية مخصصة، بما يضمن مشاركة آمنة وفعالة لجميع الفئات.
- إطلاق حملات توعية مجتمعية للتشجيع على دمج أصحاب الهمم في الأنشطة الرياضية، وتعزيز النظرة الإيجابية نحو قدراتهم، بمشاركة أسرهم والمجتمع المحيط.

شكل ٨٧ تطور نسبة طلاب التربية الخاصة من جملة الطلاب

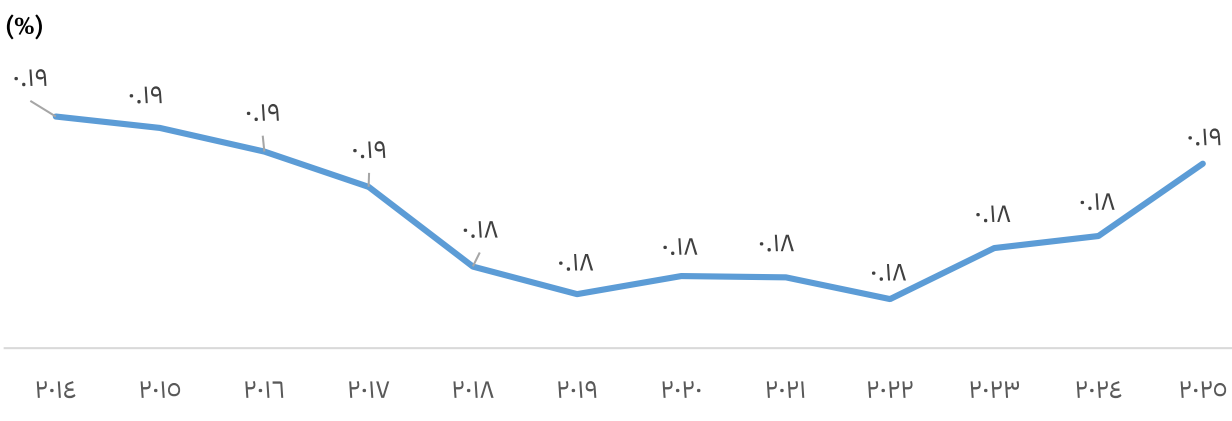

المصدر: كتاب الإحصائي السنوي لمؤشرات وإحصاءات التعليم.

- تنفيذ برامج الاكتشاف ورعاية المواهب الرياضية البارالمبية وربطها بالاتحادات المعنية، وتقديم الدعم الفني والطبي والنفسي للمتميزين، تمهيدًا لمشاركتهم في المنافسات المحلية والدولية.
- تعزيز الشراكات بين مراكز الشباب والمدارس الدامجة ومؤسسات المجتمع المدني لتنظيم فعاليات رياضية مشتركة تتيح التفاعل الإيجابي بين أصحاب الهمم وأقرانهم، وتدعم قيم الدمج والتكافؤ.

حماية العمالة غير المنتظمة:

تُعد العمالة غير الرسمية أحد أبرز ملامح سوق العمل في مصر، حيث يفتقر عدد كبير من العاملين إلى التأمينات الاجتماعية، ما يعرّضهم لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتكشف البيانات التالية عن حجم العمالة غير الرسمية بأجر في مختلف محافظات الجمهورية، مما يساعد على رصد التفاوتات الجغرافية وتحديد المحافظات الأكثر احتياجًا إلى التدخلات الحكومية [شكل رقم (٨٨)].

وفي إطار الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، تقدم الحكومة المنح النقدية للعمالة غير المنتظمة بقيمة ١٥٠٠ جنيه لكل مستفيد في المناسبات الرسمية، وكذلك توفر الدولة دعماً مالياً محدوداً للعمالة غير المنتظمة أثناء الصدمات الاقتصادية، وتعويضات نقدية لضحايا الحوادث والإصابات عبر صناديق حكومية وبرامج التأمين الاجتماعي، إضافة إلى برامج دمج العمالة غير الرسمية في منظومات التأمين لضمان شمولهم في نظم التأمين الصحي والمعاشات والحماية الاجتماعية بما يعزز الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، كما تشمل المنظومة برامج تدريبية لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من خلال تأهيل العاملين وأصحاب المشروعات الصغيرة على الالتزام باللوائح وتحسين الإنتاجية والحصول على التمويل. وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة نسبة صغار الصيادين محدودي الدخل المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية (بر أمان) من معدله الحالي البالغ ٢١٪ عام ٢٠٢٣.

شكل ٨٨ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمُحافظة عام ٢٠٢٤

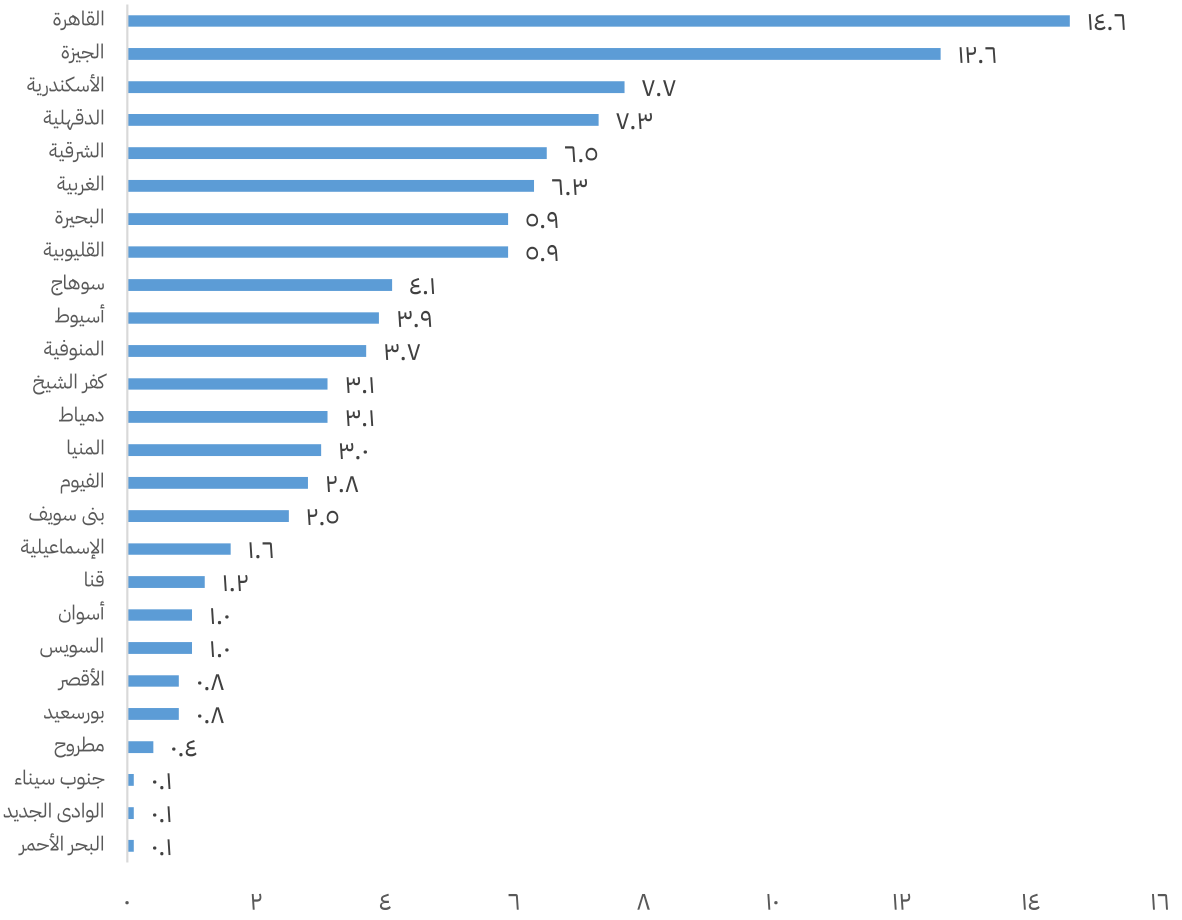

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٤.

ضمان حقوق العاملين بالقطاع الخاص:

تولي الدولة أهمية كبيرة لضمان حقوق العاملين بالقطاع الخاص، من خلال زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص (داخل المنشأة) بعقود دائمة، والتي ارتفعت من حوالي ٦٥٪ عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٧٦٪ عام ٢٠٢٤، كما بلغت بالنسبة للإناث ٧٥٪، ومن المستهدف مواصلة زيادة هذه النسبة بحلول عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص (خارج المنشأة) بعقود دائمة من معدله الحالي البالغ ٥٣٪ عام ٢٠٢٤ [شكل رقم (٨٩) ورقم (٩٠)].

شكل ٨٩ تطور نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص من جملة المشتغلين بعقود دائمة (١٥ سنة فأكثر)

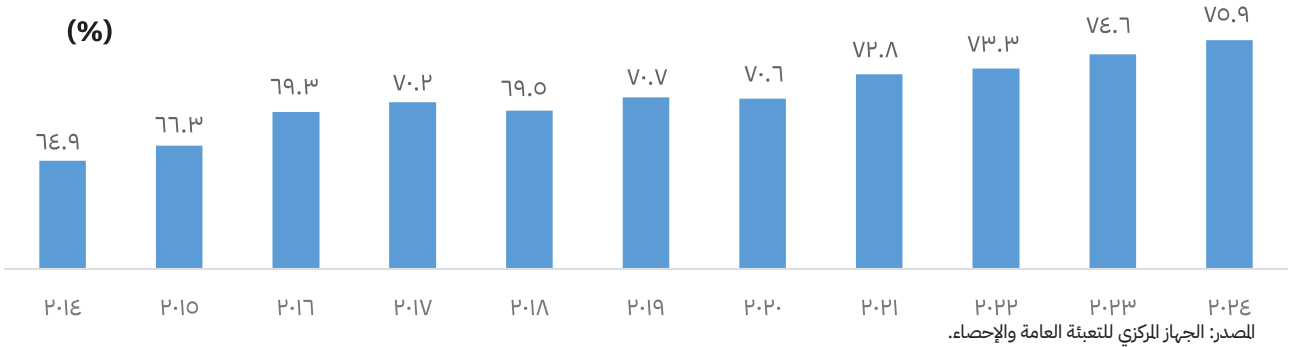

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل ٩٠ تطور نسبة العاملين بعقد قانوني من العاملين بالقطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر)

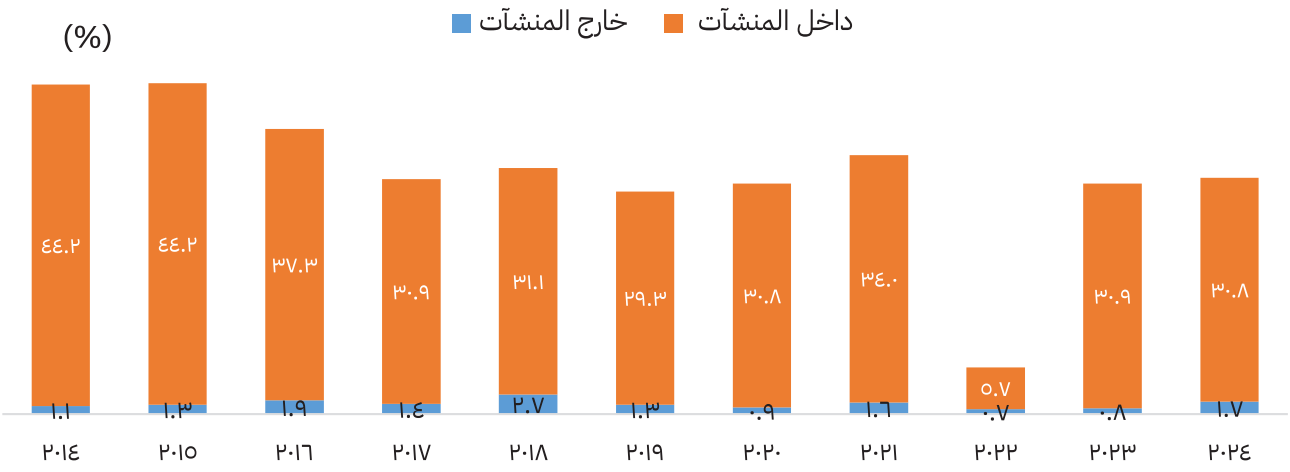

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تعزيز دور الاقتصاد الرعائي في التنمية الاقتصادية:

يلعب الاقتصاد الرعائي دورًا تنمويًا مهمًا وذلك كونه قطاعاً داعماً للاقتصاد الرسمي، حيث يعزز قدرة الأفراد على المشاركة في القوة العاملة مدفوعة الأجر، حيث أن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة يُعزز من مساهمة المرأة في قوة العمل، وذات الأمر ينطبق على توفير خدمات الرعاية المسنين وذوي الإعاقة، وهو الأمر الذي ينتج عنه زيادة فرص المرأة في العمل مدفوع الأجر، ومن ثم تمكين المرأة اقتصادياً وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي، كما أن توفير فرص عمل مناسبة للمسنين وذوي الإعاقة يساهم بشكلٍ كبير في دفع معدلات التنمية الاقتصادية.

واتصالاً بذلك، وفي إطار دمج قضايا الفئات ذات الأولوية في التخطيط التنموي، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي دليل «خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي» والذي يهدف إلى توجيه كافة الوزارات تعديلها إلى نحو مراعاة احتياجات هذه الفئات في الخطط التنموية من خلال تصميم المشروعات بما يتوافق مع احتياجاتهم وكذا تنفيذ المشروعات ذات الأولوية بالنسبة لهم، ويتوافق ذلك مع نصوص الدستور المصري (٢٠١٤) الذي أكد على حماية حقوق المسنين والأطفال وذوي الإعاقة، حيث نصت المادة رقم (٨٣) على التزام الدولة بتوفير رعاية صحية واجتماعية وثقافية لهم.

وفي إطار التشريعات الحديثة، تم إصدار قانون رعاية حقوق المسنين رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤، والذي يمثل نقلة نوعية في تحسين ظروف حياة المسنين في مصر، ويضمن لهم الحماية الاجتماعية والصحية، كما يعكس قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، اهتمام الدولة بحقوق الأطفال، من خلال ضمان رعايتهم وحمايتهم من العنف، وإتاحة التعليم المبكر، كما نص قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ على توفير بيئة مهيأة لهم وضمان تكافؤ الفرص، وفيما يخص الرعاية المنزلية؛ صدر القرار الوزاري ٥٦ لسنة ٢٠٢١ لتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعاملين في المنازل، ومن الأهمية بمكان إصدار قانون «مقدمي الرعاية المنزلية».

وتقدر تكلفة الرعاية غير مدفوعة الأجر في مصر بحوالي ٤٩٦ مليار جنيه، وتتحمل النساء والفتيات مسئولياتِ رعاية الأطفال وكبار السن إلى جانب الأعمال المنزلية اليومية.

ووفق نتائج تقرير «الفجوة بين الجنسين العالمي» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٢٥)، تقضي السيدات نسبة ٢٢,٤٪ من أوقاتهن في العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مقارنةً بنسبة ٢,٤٣٪ للذكور [شكل رقم (٩١)].

شكل ٩١ نسبة الوقت المستغرق في الأعمال غير مدفوعة الأجر لدى الإناث (٢٠٢٥)

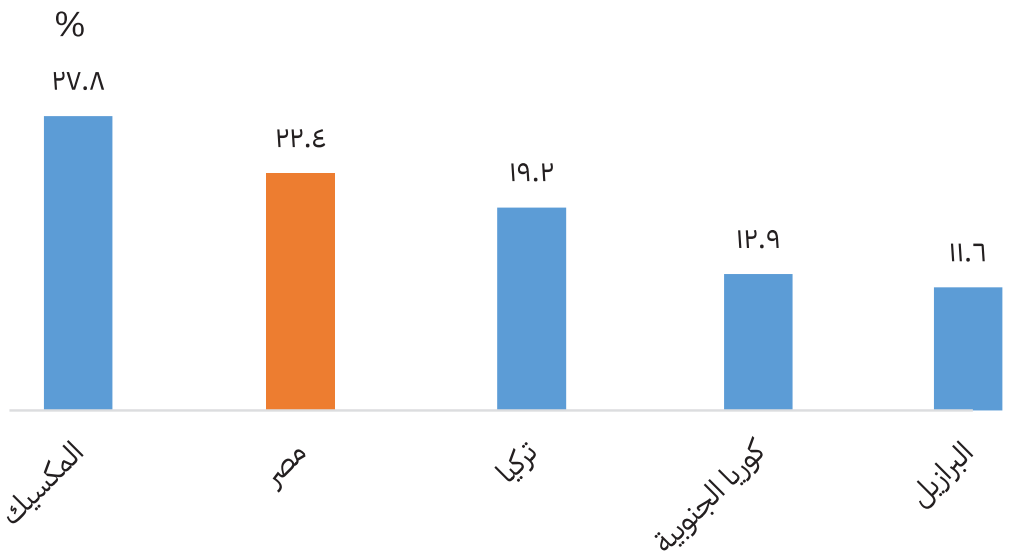

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي – تقرير الفجوة بين الجنسين Global Gender Gap Report (٢٠٢٥).

٤. المبادرات والبرامج الرئيسية المزمع القيام بها خلال الفترة القادمة

إن عملية بناء الإنسان المصري وتنمية خصائصه، عبر مختلف مراحل حياته، تمثل ركيزة أساسية ضمن استراتيجية الدولة الشاملة، الأمر الذي يستوجب تضافر جهود كافة الوزارات والهيئات المعنية لضمان تقديم حزمة متكاملة ومترابطة من البرامج والخدمات والمبادرات التي تلبي الاحتياجات المتغيرة لكل فئة عمرية، بدءًا من مرحلة ما قبل الولادة وحتى سنوات التقاعد وما بعدها، بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف جميع المراحل العمرية بالكامل. هذا التنسيق المؤسسي، المُعبر عنه في خطط عمل واضحة، يهدف إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة، والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، مما يعزز جودة حياة المواطن ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تستعرض هذه الوثيقة تفصيلًا للبرامج والمبادرات المخطط لتنفيذها خلال الفترة القادمة، مصنفة وفقًا للمراحل العمرية المستهدفة، وموضحة الأدوار المحورية لكل وزارة في هذا المسار التنموي المتكامل.

المرحلة الأولى: مرحلة قبل الولادة (من -١ إلى صفر)

في هذه المرحلة التأسيسية التي تُعنى بصحة الأم والجنين، تضطلع وزارة الصحة والسكان بدور رئيسي وحيوي لضمان بداية صحية وآمنة للطفل، إلى جانب الحفاظ على صحة الأم قبل وأثناء وبعد الولادة.

تشتمل جهود **وزارة الصحة والسكان** على مجموعة من البرامج المتخصصة التي تشكل معًا شبكة أمان صحي للمرأة الحامل، حيث استمرار تنفيذ برنامج خدمات رعاية الأمومة الذي يغطي بشكل شامل كافة الأنشطة اللازمة لمتابعة ورعاية الحوامل، بما في ذلك تقديم خدمات المتابعة الروتينية للحوامل، واستحداث آليات «مشاركة المهام» (Task Sharing) في خدمات متابعة ورعاية الحوامل من خلال التمريض لزيادة كفاءة التغطية، وتوفير خدمات متخصصة لرعاية حالات الحمل الخطر التي تتطلب تدخلًا طبيًا دقيقًا، بالإضافة إلى إعداد الحوامل للولادة الآمنة من خلال برامج توعوية وتدريبية متكاملة، واستمرار تقديم خدمات الرعاية الصحية للأم خلال فترة النفاس، مما يضمن تعافيها واستقرارها الصحي بعد الولادة. وتتكامل هذه المظلة الوقائية والعلاجية مع عدد من المبادرات الرئاسية والوطنية الطموحة، في مقدمتها مبادرة الألف يوم الذهبية، التي تندرج ضمن الخطة العاجلة للاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية، والتي تركز على أهمية التغذية والرعاية في الفترة الحرجة التي تبدأ من الحمل وحتى بلوغ الطفل عامه الثاني، إلى جانب مبادرة السيد رئيس الجمهورية للعناية بصحة الأم والجنين، والتي تُعنى بالكشف المبكر عن أي مشكلات صحية قد تؤثر على الأم أو الجنين وتهدف هذه المبادرة إلى الكشف المبكر عن الأمراض المنتقلة من الأم للجنين (مثل الالتهاب الكبدي ب، الزهري، نقص المناعة البشري) وتقديم العلاج المجاني فورًا لضمان صحة الأم والطفل، وتتم عبر الوحدات الصحية ضمن حملة «١٠٠ مليون صحة» وتوفر فحوصات مجانية للضغط والسكر والوزن، مؤكدة بذلك على أهمية الاستثمار في المراحل الأولى من الحياة.

المرحلة الثانية: مرحلة الطفولة المبكرة (من سن صفر إلى ٦ سنوات)

تمثل هذه المرحلة أساس التطور البدني والعقلي والاجتماعي للطفل، وتتطلب تدخلات متعددة الأبعاد لضمان نمو سليم متكامل، حيث تتشارك كل من وزارة الصحة ووزارة التضامن الاجتماعي في تقديم الخدمات اللازمة.

تواصل **وزارة الصحة والسكان** تقديم خدماتها عبر برنامج الرعاية الصحية الأولية بعيادات التأمين الصحي، والذي يشمل حزمة واسعة من الأنشطة الصحية التي تخدم الطفل، مثل خدمات العيادات الخارجية المتخصصة، وخدمات الاستقبال والطوارئ للتعامل مع الحالات العاجلة، وخدمات الأسنان للكشف والعلاج، بالإضافة إلى خدمات المعامل والأشعة الضرورية للتشخيص والمتابعة الصحية الدورية، مما يضمن تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية للطفل

في هذه السن المبكرة. وفي سياق تمويل الخدمات العلاجية، يتم تنفيذ برنامج تمويل علاج المؤمن عليهم في جهات متعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحي، والذي يهدف إلى تمويل علاج الأطفال حتى سن المدرسة المؤمن عليهم وفقًا لأحكام القانون رقم (٨٦ لسنة ٢٠١٢)، لضمان عدم تحمل الأسر أعباء مالية باهظة مقابل الرعاية الصحية لأبنائهم. هذا وتبرز أهمية عدد من المبادرات الرئاسية في الكشف والتدخل المبكر، منها مبادرة الكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة، التي يتم تنفيذها خلال أول ٢٨ يومًا من الولادة بالتزامن مع تحليل الغدة الدرقية، لضمان الاكتشاف والتدخل السريع مما يحسن فرص علاج الطفل، بالإضافة إلى مبادرة السيد رئيس الجمهورية للكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لدى الأطفال حديثي الولادة، التي تسعى للوقاية من مضاعفات الأمراض الوراثية عبر الكشف المبكر. وللتصدي للأمراض الأكثر تحديًا، تُنفذ مبادرة السيد رئيس الجمهورية لعلاج أطفال مرضى الضمور العضلي، التي تقدم رعاية وعلاجًا متخصصًا لهذه الحالات. كما تمتد الرعاية لتشمل الجانب النفسي عبر المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة)، التي تتضمن استبيانًا للكشف المبكر عن طيف التوحد، مما يسهل التدخل المبكر والدعم اللازم للأطفال الذين يعانون من هذه التحديات التنموية.

كما تُولي **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** مرحلة رياض الأطفال أولوية استراتيجية ضمن المشروع القومي للتنمية البشرية «بداية جديدة لبناء الإنسان»، حيث تعمل الوزارة وفق رؤية شاملة تستهدف تحقيق النمو المتكامل للطفل في أبعاده العقلية، واللغوية، والاجتماعية، والحركية، والوجدانية. وترتكز جهود الوزارة في الفترة المقبلة على تطوير مناهج تعليمية تفاعلية متكاملة تعتمد على الأنشطة العملية التي تراعي الفروق الفردية، مع ترسيخ قيم الانتماء والسلوكيات الإيجابية وتنمية مهارات الحياة اليومية لتعزيز استقلالية النشء وقدرتهم على التكيف.

وفي إطار سياستها نحو «التعليم الجامع»، تلتزم الوزارة بدعم دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المنظومة التعليمية، كإطلاق مناهج التربية الفكرية لمرحلة رياض الأطفال، والتي تم إعدادها بأيدي خبراء مصريين من الإدارة المركزية للتعليم العام، وخبراء الإعاقة بالإدارة العامة للتربية الخاصة، وبالتعاون مع خمس جامعات مصرية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، حرصاً على تطوير منظومة التعليم وتأكيد حق جميع الأطفال في تعليم عادل ومتكافئ، وأيضًا تسهيل إلحاقهم بها مع إعفائهم من المصروفات الدراسية، بالتوازي مع رفع كفاءة الكوادر التدريسية من خلال برامج التأهيل المستمر للمعلمات على الأساليب التربوية المبتكرة والأدوات التعليمية الحديثة. كما تمضي الوزارة قدماً في تطوير البيئة التعليمية لتكون محفزة وآمنة وثرية للإبداع، مدعومة بمنظومة إدارية وتقنية متطورة تشمل إدارة عملية القبول الإلكتروني وحوكمة البيانات ومعالجة تحديات الكثافة الطلابية.

أما **وزارة التضامن الاجتماعي** فتساهم في دعم وحماية الفئات الأكثر احتياجًا من الأطفال وأسرهم عبر برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية، والذي يتضمن أنشطة رئيسية مثل برنامج تكافل وكرامة، ومعاش الطفل، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لبرامج الإعانات والإغاثة، مما يوفر شبكة أمان اجتماعي واقتصادي للطفل وأسرته في هذه المرحلة الحرجة من التكوين، كما تعمل على تطوير قطاع الحضانات عبر البرنامج القومي للطفولة المبكرة، بتطوير اللوائح لتبسيط التراخيص، تحديث الحضانات وتطوير الكوادر، وزيادة نسب الالتحاق بشكل كبير (مستهدف زيادتها إلى ٢٥٪ وأكثر) من خلال شراكات مع قطاعات مختلفة، وتوفير خدمات عالية الجودة، وتحسين بيئة الأطفال، وتمكين الأمهات العاملات، بهدف ضمان جودة الرعاية وتوفير بيئة آمنة ومحفزة لنمو الأطفال في السنوات المبكرة.

تعمل وزارة التضامن الاجتماعي من خلال خطة لزيادة نسب الالتحاق خلال الفترة القادمة تتلخص في أولا تطوير اللوائح وتسهيل التراخيص من خلال العمل على إصدار لوائح جديدة لتسهيل إجراءات ترخيص الحضانات، وخفض المعوقات التي تواجه أصحابها، خاصة في الحضانات غير المرخصة، ثانياً الحصر الوطني الشامل للحضانات وذلك بإجراء مسح ميداني للحضانات

المرخصة وغير المرخصة لإنشاء قاعدة بيانات دقيقة، وتحديد احتياجات القطاع، وتوجيه الدعم والتطوير بشكل فعال، وهو ما يتم باستخدام فرق ميدانية مؤهلة وأدوات رقمية متقدمة، ثالثاً الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك بالتعاون مع مؤسسات مثل مؤسسة ساويرس، بنك الطعام، اليونيسف، الجامعة الأمريكية، وشركة أوراسكوم للإنشاءات.

وتستهدف **وزارة الشباب والرياضة** ضمن خطتها للمرحلة المقبلة التوسع في إتاحة دور الرعاية والنمو من خلال مشروع إنشاء الحضانات بمراكز الشباب والأندية الرياضية، سعياً لرفع نسبة إلحاق الأطفال بها لتصل إلى ٤٠٪. وترتكز رؤية الوزارة على استغلال البنية التحتية القائمة والمتمثلة في نحو ٥ آلاف مركز شباب و١٢٠٠ نادي على مستوى الجمهورية، بما يضمن سرعة التنفيذ والانتشار الجغرافي الواسع في كافة المحافظات دون تحمل أعباء إنشائية جديدة. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز ارتباط الطفل بالمنشآت الرياضية والثقافية منذ الصغر، وتوفير بيئات تعلم آمنة وقريبة من الأسر، فضلاً عن دور هذا المشروع في تحسين الإيرادات المالية لمراكز الشباب لضمان استدامة برامجها وتطوير خدماتها. وفي هذا السياق، تم البدء الفعلي بتشغيل ١٤ حضانة بعدد من مراكز الشباب، بالإضافة إلى إنشاء ٢٤ مركز تنشئة في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسوان كنموذج أولي للتوسع المستقبلي.

كما تضطلع **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** بدور محوري في ضمان جودة وتوحيد المحتوى التعليمي والتربوي المقدم في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تترأس الوزارة لجنة تنسيقية موسعة تضم كافة الجهات المعنية لوضع منهج تعليمي موحد يعتمد في جميع الحضانات المزمع إنشاؤها. ويستهدف هذا المنهج تحقيق التكامل بين الجوانب العلمية والرياضية والثقافية والأنشطة المرتبطة بتنمية قدرات الطفل، وصولاً إلى صياغة نموذج تشغيلي متكامل يضمن بناء الشخصية في مراحلها الأولى وفقاً لأحدث المعايير التربوية، وبما يتماشى مع أهداف مبادرة «بداية» في توحيد الجهود الوطنية لتطوير الخصائص السكانية وبناء الإنسان المصري.

المرحلة الثالثة: مرحلة الطفولة (من ٦ سنوات إلى ١٢ سنة)

تتسم هذه المرحلة بالالتحاق بالتعليم الأساسي، مما يوسع نطاق التدخلات لتشمل جوانب الصحة المدرسية، والتغذية، وتنمية المهارات التعليمية والثقافية، وفيها تتضافر جهود وزارات الصحة، التضامن، الثقافة، والتربية والتعليم.

أما **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** فتتولى مسؤولية شاملة تمس كافة جوانب العملية التعليمية والتربوية، بدءًا من برنامج منظومة التغذية المدرسية لضمان التغذية السليمة للطلاب وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان. وفي مجال التعليم والتعلم، يُركز برنامج تطوير المناهج والمواد التعليمية على تضمين قيم المواطنة والتسامح والهوية الثقافية، وتطوير مناهج ملائمة لذوي الإعاقة، ورقمنة الكتب الدراسية، ومراجعة الإطار العام للمناهج وإعداد مناهج تفاعلية لرفع كفاءة العملية التعليمية. لضمان جودة المخرجات، يتم تفعيل برنامج المتابعة والتقويم وضمان الجودة، الذي يشمل التقييم الدوري لأداء الطلاب، وتحليل نتائج الاختبارات الوطنية والدولية، وتطوير نظام تقييم وطني موحد، وضمان الجودة داخل المدارس بالتعاون مع هيئات جودة التعليم. ويهدف برنامج تنمية المهارات الطلابية إلى تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للطلاب، وتنظيم مسابقات لتنمية الإبداع، وتنمية الأنشطة الطلابية، ودمج ذوي الهمم من خلال برامج توعية مجتمعية، وتنمية مهارات القيادة وريادة الأعمال. وفيما يتعلق بالبيئة المدرسية، يعمل برنامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت التعليمية على إشراك المجتمع ومجالس أولياء الأمور، والإشراف المستمر لتحسين البيئة المدرسية، وتوفير أدوات السلامة ومكافحة الحريق، وتجهيز الفصول والمرافق لذوي الإعاقة، وتوفير المرافق الرياضية والفنية، وتنفيذ مشروعات لبناء، وصيانة المدارس، وتجهيز الفصول، والمختبرات.

واستكمالاً لخطة الدولة الشاملة لتحسين جودة البيئة التعليمية في مرحلة الطفولة، حيث تم تحقيق طفرة ملموسة في ملف تقليل كثافة الفصول، وقد أسفرت هذه الجهود عن خفض متوسط عدد

الطلاب في الفصل الواحد إلى أقل من ٥٠ طالبًا، مع القضاء التام على ظاهرة الفصول التي كانت تتجاوز هذا العدد.

وتعتمد رؤية الوزارة في المرحلة المقبلة على استراتيجيات تنفيذية مبتكرة لضمان استدامة هذا التحسن، تشمل الاستغلال الأمثل للفراغات المتاحة داخل المباني المدرسية، وتطبيق نظام «الفصول المتحركة»، بالإضافة إلى تحويل بعض المدارس للعمل بنظام الفترتين كحل مؤقت لزيادة القدرة الاستيعابية. وتهدف الوزارة من خلال هذه الإجراءات إلى إنهاء نظام الفترات المسائية تدريجيًا لتوفير مناخ تعليمي أكثر استقرارًا للأطفال. وبالتوازي مع هذه الحلول الإنشائية والتنظيمية، تضع الوزارة ضمن أولوياتها التعامل مع تحديات العجز في الكوادر التدريسية، من خلال خطط عمل مكثفة لتوفير المعلمين لكافة المواد الأساسية، بما يضمن جودة العملية التعليمية.

كما يتم العمل على برنامج دعم منظومة البحث العلمي لتطوير المناهج وطرق التدريس والتقويم، وتطوير سياسات تحسين جودة التعليم والتدريب والحوكمة، وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني. وأخيرًا، يهدف برنامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي إلى إدارة وتطوير البنية التكنولوجية والمعلوماتية، وإطلاق منصة وطنية للخدمات الجماهيرية والثقافية والتعليمية.

تواصل **وزارة الصحة والسكان** دورها في تقديم الرعاية الصحية الشاملة من خلال برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي)، والذي يوفر خدمات العيادات الخارجية، والاستقبال والطوارئ، والأسنان، والمعامل، والأشعة. وفيما يتعلق بتمويل الرعاية العلاجية للطلاب المؤمن عليهم ضمن أحكام القانون رقم (٩٩ لسنة ١٩٩٢)، يتم تطبيق برنامج تمويل علاج المؤمن عليهم في جهات متعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحي، لضمان استمرار حصولهم على العلاج اللازم. وفي إطار المبادرات الرئاسية للصحة العامة، يتم تنفيذ مبادرة السيد رئيس الجمهورية للقضاء على فيروس سي بين أطفال المدارس، للقضاء على المرض في هذه الفئة العمرية، ومبادرة السيد رئيس الجمهورية لعلاج أمراض سوء التغذية بين أطفال المدارس، لمعالجة تحديات السمنة والأنيميا والتقزم. وتستمر جهود الكشف المبكر عبر المبادرة الرئاسية عيون أطفالنا مستقبلنا لفحص البصر لطلاب المرحلة الابتدائية، مع التخطيط لاستكمال فحص باقي المراحل، بالإضافة إلى استمرار عمل المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة) من خلال استبيانات تستهدف الكشف عن إدمان الألعاب الإلكترونية.

كما تستمر **وزارة التضامن الاجتماعي** في توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأسر المستحقة عبر برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية، بما يشمل برامج الدعم النقدي كتكافل وكرامة ومعاش الطفل، وتمويل برامج الإعانات والإغاثة.

وفي إطار التكامل بين سياسات الحماية الاجتماعية والمنظومة التعليمية، تضطلع وزارة التضامن الاجتماعي بدور حيوي في ضمان استمرار الأطفال في العملية التعليمية وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل الأسر الأولى بالرعاية. حيث تقوم الوزارة بتقديم إعفاء كامل من المصروفات الدراسية لجميع الطلاب أبناء الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي «تكافل»، والذين يصل عددهم إلى نحو ٥,٥ مليون طالب في مختلف المراحل التعليمية.

كما تلتزم الوزارة بصرف دعم نقدي شهري إضافي لطلبة المدارس ضمن حزمة «تكافل وكرامة»، تتفاوت قيمته وفقاً للمرحلة التعليمية للطالب، مع ربط استمرار هذا الدعم بـ «المشروطية التعليمية» التي تستهدف ضمان انتظام الطلاب في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪، وهي الآلية التي حققت نجاحاً ملموساً.

وتمتد جهود الوزارة لتشمل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لتوفير المستلزمات المدرسية للطلاب، بالإضافة إلى تنفيذ تدخلات تنموية وصحية متكاملة لطلاب مشروعات السكن البديل بالمناطق المطورة؛ تشمل إجراء الفحوصات الطبية الدورية وتوفير النظارات الطبية وتنفيذ الأنشطة التفاعلية، بما يضمن بيئة نشأة سليمة تدعم دمجهم المجتمعي وتنمي قدراتهم البدنية والذهنية.

تضطلع **وزارة الثقافة** بدور مهم في بناء الوعي والوجدان عبر برنامج دعم الموهوبين والمبدعين، الذي يسعى لاكتشاف ورعاية المواهب في سن مبكرة من خلال استراتيجية نوعية ومنح التفرغ اللازمة للمبدعين.

المرحلة الرابعة: مرحلة المراهقة (من ١٢ سنة حتى ١٨ سنة)

تتطلب مرحلة المراهقة تركيزًا خاصًا على جوانب الصحة النفسية والإدمان، وتنمية المهارات القيادية والرياضية، بالإضافة إلى استكمال المسار التعليمي. وتشارك في تنفيذ برامجها وزارات الصحة، التضامن، الثقافة، الشباب والرياضة، والتربية والتعليم.

تستكمل **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** برامجها التي بدأت في المرحلة السابقة، حيث يستمر برنامج منظومة التغذية المدرسية، وبرنامج تطوير المناهج والمواد التعليمية لتضمين قيم المواطنة وتطوير المناهج الملائمة لذوي الإعاقة ورقمنة الكتب، وبرنامج المتابعة والتقويم وضمان الجودة لتقييم أداء الطلاب وضمان الجودة داخل المدارس. ويضاف في هذه المرحلة برنامج الارتقاء بالتعليم الفني الذي يركز على إدارة وتشغيل المدارس الفنية. كما تستمر برامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت التعليمية، ودعم منظومة البحث العلمي، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي.

وفي إطار جهود تطوير منظومة التعليم الثانوي، ومواكبة التطورات العالمية في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، واعتماد أفضل الاطر العلمية العالمية لتعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي، تم التوافق على عقد توأمة استراتيجية مع كبرى المنصات التعليمية المتخصصة في اليابان شركة Sprix Inc، لإدراج مادة «الذكاء الاصطناعي والبرمجة» ضمن المناهج الدراسية لطلاب الصف الأول الثانوي اعتبارًا من العام الدراسي الحالي، وتستهدف هذه الخطوة توفير منصة «QUREO» العالمية، التي تتميز بنظام تقييم «TOFAS» المتوافق مع المعايير الدولية لإطار «CFRP»، بما يضمن تأهيل الطلاب وفقًا لأعلى المستويات العلمية المعترف بها دوليًا.

وتأتي هذه المبادرة، التي تُعد إحدى ثمار التعاون المصري الياباني المشترك، لتمكين الطلاب من اكتساب مهارات العمل في القطاعات التقنية المتقدمة من خلال الحصول على شهادات مؤهلة ومعتمدة من المؤسسات اليابانية. ورغم عدم احتساب المادة ضمن المجموع الكلي، إلا أن الوزارة توليها أهمية قصوى كركيزة أساسية لبناء الشخصية العلمية والمهنية للطلاب، وبما يضمن تفاعلهم الإيجابي مع مستجدات المستقبل التكنولوجي.

تمضي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني قدماً في تنفيذ استراتيجية شاملة لتطوير التعليم الفني، تستهدف تحويله إلى مسار تعليمي جاذب. وترتكز خطة الوزارة للفترة القادمة على مبادرات نوعية تهدف إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الصناعي، وعلى رأسها مبادرة «ابدأ» والمدارس الوطنية للعلوم التقنية، التي تعمل وفق فكر القطاع الخاص لتأهيل الكوادر البشرية في المهن الفنية المطلوبة.

وفي إطار تعزيز فكر الابتكار، تتبنى الوزارة مبادرة «ابدأ مشروعك.. أنت مش صغير» الموجهة لطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، والتي توفر تدريباً متكاملاً عبر برنامج «خطوة» لتنمية مهارات ريادة الأعمال والوعي المالي، مع توفير فرص تمويلية للمشروعات المبتكرة. كما تستمر الوزارة في تعميم منهجية «الجدارات» وتحديث المناهج لتصبح أكثر تفاعلية وملاءمة للتطورات التكنولوجية العالمية.

وتعزيزاً للشراكة مع القطاع الإنتاجي، تتوسع الوزارة في نموذج «التعليم المزدوج» عبر إنشاء مدارس داخل المصانع لضمان تدريب الطلاب في بيئة عمل حقيقية. كما تعمل الوزارة على ضمان استمرارية المسار الأكاديمي للخريجين من خلال ربط التعليم الفني بالكليات التكنولوجية بالجامعات، مع التركيز على تنمية المهارات الرقمية والريادية. وتهدف هذه الجهود المتكاملة إلى تحسين البنية التحتية التكنولوجية للمدارس، وتغيير النظرة المجتمعية للتعليم الفني، بما يساهم في بناء الإنسان المصري وتمكين الشباب للمنافسة في سوق العمل الحديث.

وتستمر **وزارة الصحة والسكان** في تقديم خدماتها الأساسية عبر برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي)، الذي يوفر خدمات العيادات الخارجية، والاستقبال والطوارئ، والأسنان، والمعامل، والأشعة. ويستفيد الطلاب المؤمن عليهم ضمن قانون (٩٩ لسنة ١٩٩٢) من برنامج تمويل علاج المؤمن عليهم في جهات متعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحي. وتُضاف برامج موجهة للمرأة والفتاة، كبرنامج دعم صحة المرأة والفتيات لتوفير خدمات صحية في المناطق النائية والفقيرة وبرامج الصحة الغذائية والنفسية للمرأة، وبرنامج مكافحة العنف ضد المرأة الذي يشمل خدمات المرأة الآمنة وتعزيز حمايتها. كما يتم تنفيذ برنامج التعليم الفني الصحي من خلال المدارس الفنية للتمريض ومدارس تمريض الصحة النفسية. وتستمر مبادرة السيد رئيس الجمهورية للقضاء على فيروس سي بين أطفال المدارس، وتتواصل جهود المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة) عبر استبيانات إدمان الألعاب الإلكترونية للتدخل المبكر.

تُكثف **وزارة التضامن الاجتماعي** جهودها في هذه المرحلة، فبالإضافة إلى استمرار برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية لتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي. يتم التركيز على قضايا الصحة النفسية والإدمان عبر برنامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الطبية ليشمل خدمات الصحة النفسية وعلاج الإدمان. وتدعم هذه الجهود برنامج التوعية والخدمات الوقائية الذي ينظم حملات توعية، وقائية لمكافحة، وعلاج الإدمان، والتعاطي. كما يسهم برنامج دعم منظومة البحث العلمي في معالجة القضايا الاجتماعية والجنائية وعلاج الإدمان من خلال إصدار الدوريات والنشرات العلمية والبحثية.

تستمر **وزارة الثقافة** في دعم المواهب من خلال برنامج دعم الموهوبين والمبدعين، بتوفير منح التفرغ للمواهب والمبدعين، وتنفيذ استراتيجية نوعية لاكتشاف ورعاية المواهب.

تُركز **وزارة الشباب والرياضة** على الجانب البدني والنفسي للشباب عبر برنامج رعاية الأبطال الرياضيين واكتشاف الموهوبين، والذي يشمل خدمات الطب الرياضي، تنظيم الأنشطة الرياضية لطلاب المدارس والمهرجانات، والإعداد النفسي للرياضيين، وتأهيل المواهب وتكريم الأبطال، وتأهيل الكوادر والقيادات الرياضية، ودعم الهيئات والمنتخبات القومية.

المرحلة الخامسة: مرحلة الشباب (من ١٨ سنة إلى ٢٢ سنة)

تتسم هذه المرحلة بالانتقال إلى التعليم العالي وسوق العمل، وتتطلب تركيزًا على الصحة الإنجابية، والتمكين الثقافي والرياضي، والتعليم التقني، وتتولى تنفيذها وزارات الصحة، التضامن، الثقافة، الشباب والرياضة، والتعليم العالي والبحث العلمي.

تستمر **وزارة الصحة والسكان** في توفير خدمات برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي)، وتستمر أيضًا برامج دعم صحة المرأة والفتيات ومكافحة العنف ضد المرأة. وفي مجال التعليم، يتم تنفيذ برنامج التعليم الفني الصحي من خلال المعاهد الفنية للتمريض والمعاهد الفنية الصحية. كما يستمر تمويل علاج الطلاب المؤمن عليهم. وتتسع جهود المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة) لتشمل استبيانات إدمان الألعاب الإلكترونية، والاستبيانات النفسية لفحص المقبلين على الزواج، واستبيان الصحة العامة لهذه الفئة.

تستمر **وزارة التضامن الاجتماعي** في التركيز على قضايا الصحة النفسية وعلاج الإدمان عبر برنامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الطبية وبرنامج التوعية والخدمات الوقائية وبرنامج دعم منظومة البحث العلمي.

تتوسع جهود **وزارة الثقافة** في هذه المرحلة لتشمل بناء القوة الناعمة للبلاد، فبالإضافة إلى استمرار برنامج دعم الموهوبين والمبدعين، يتم تفعيل برنامج تعزيز الريادة الثقافية وقوة مصر الناعمة، الذي يشمل تدشين منصة تطبيقية لتعليم الفنون، ورصد التغييرات الثقافية والمؤشرات الدولية، وإعداد الأفلام الوثائقية والتاريخية، والتوسع في حركة الترجمة، وتعزيز الدبلوماسية الثقافية، ودعم مسابقة بينالي فينيسيا للعمارة، مع مشروعات لتطوير أكاديمية الفنون بروما.

تركز **وزارة الشباب والرياضة** على تنمية المهارات

وبناء الشخصية الوطنية عبر برنامج تنمية ونشر قيم الانتماء والمواطنة، الذي يشمل تنمية المهارات الثقافية والفنية، وتأهيل الشباب لسوق العمل، وإعداد الكوادر، والتنمية المجتمعية والتوعوية للشباب. ويستمر برنامج رعاية الأبطال الرياضيين واكتشاف الموهوبين، مع تنظيم الأنشطة الرياضية لطلاب الجامعات.

تضطلع **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** بمسؤولية محورية في هذه المرحلة، فبالإضافة إلى برنامج دعم برامج البعثات لرعاية الطلبة الوافدين وشئون المبعوثين، يتم العمل على برنامج حوكمة منظومة التعليم الجامعي لتأهيل الكليات والمعامل للاعتماد وتطوير سياسات القبول. ويشمل برنامج التعليم الفني التقني التطبيقي استحداث أنماط تعليمية تكنولوجية تواكب الثورة الصناعية، والإشراف على الجامعات التكنولوجية، وتوفير برامج أكاديمية ومهنية متكاملة مع القطاعات الإنتاجية. ويهدف برنامج الرعاية والخدمات الطلابية الجامعية إلى إدارة منظومة الخدمات المقدمة للطلبة. ولتحقيق مبدأ إتاحة التعليم، يعمل برنامج إتاحة التعليم الجامعي على توفير الخدمات واحتياجات ذوي الهمم، وتوفير منح للطلبة المتميزين، وتنظيم برامج مؤهلة لسوق العمل، والتوسع في الجامعات الجديدة والمؤسسات التعليمية الخاصة وأفرع الجامعات الأجنبية في المناطق البعيدة. وتستمر برامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي لدعم التعلم عن بُعد، وتنمية القدرات البشرية لتطوير التعليم الفني الصحي.

المرحلة السادسة: مرحلة سنوات العمل (من ١٥ سنة إلى ٦٥ سنة)

تعد هذه المرحلة الأطول والأكثر تأثيرًا اقتصاديًا، وتتركز الجهود فيها على الصحة المهنية، وتنظيم الأسرة، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وضمان الحماية الاجتماعية والصحية الشاملة. وتشارك فيها وزارات الصحة والسكان، التضامن الاجتماعي، الثقافة، المجلس القومي للمرأة، الشباب والرياضة، التربية والتعليم والتعليم الفني، التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العمل.

تستمر **وزارة الصحة والسكان** في تقديم خدماتها الأساسية عبر برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي). وتبرز في هذه المرحلة مبادرة صحة المرأة المصرية للمسح الشامل للسيدات في الفئة العمرية المستهدفة. ويأتي برنامج خدمات تنظيم الأسرة لتقديم خدمات ذات جودة عالية، والتسويق الاجتماعي لخدمات ووسائل تنظيم الأسرة، وتحسين الخصائص السكانية عبر تغيير الرسالة السكانية إلى الرسالة الحقوقية المبنية على المباعدة بين الحمل المتعاقب من ٣-٥ سنوات لحماية حق الطفل في الرعاية المثلى خلال الألف يوم الذهبية الأولى، مع تدريب الأسر على الاختيار المستنير. وتستمر برامج دعم صحة المرأة والفتيات ومكافحة العنف ضد المرأة. وفي مجال التمويل العلاجي، يتم العمل على برنامج تمويل علاج المواطنين على نفقة الدولة، وتمويل علاج غير القادرين من مستحقي معاش تكافل وكرامة، وتمويل علاج المؤمن عليهم من الموظفين والمرأة المعيلة. كما يتم تنفيذ برنامج إدراج غير القادرين على سداد اشتراكات التأمين الصحي. ويشمل برنامج التعليم الطبي البورد المصري والدراسات العليا وتدريب الأطقم الطبية. ويدعم برنامج البحوث الصحية الرقابة وإجراء البحوث والمسوح في مجالات الرعاية الأولية والتمريض. ويتم تطبيق مبادرات رئاسية هامة مثل دعم صحة المرأة، وفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي، والاكتشاف المبكر وعلاج مرضى سرطان الكبد والأورام السرطانية، وفحص المقبلين على الزواج. وتستمر المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة). وفي سياق الجهود السكانية، يتم استكمال العمل على نقل ملف السكان إلى مسئولية الأسرة المصرية، واستكمال الخطة العاجلة للسكان والتنمية ٢٠٢٥-٢٠٢٧ عبر منهجية اللامركزية، والتطوير المؤسسي، وتوسيع خدمات الصحة الإنجابية، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ومكافحة زواج الأطفال والتسرب من التعليم.

تركز **وزارة التضامن الاجتماعي** على دعم الكوادر العاملة عبر برنامج تنمية القدرات البشرية لتدريب ورفع كفاءة العاملين. ويشمل برنامج خدمات التأمين الاجتماعي صرف الحقوق التأمينية الدورية وغير الدورية.

تتوسع **وزارة الثقافة** لتشمل الجانب الاقتصادي عبر برنامج تطوير الخدمات والصناعات الثقافية، الذي يتضمن صناعة الحرف التراثية والمجالات الفنية (السينما/الدراما/الكتاب/المسرح/الموسيقى)، بالإضافة إلى مشروعات تطوير، وبناء قصور الثقافة، ومكتبات ومسارح. ويهدف برنامج الحفاظ على الهوية المصرية إلى مكافحة التطرف الفكري، ودعم الملكية الفكرية للتراث، وإتاحة خريطة للمتاحف، ومبادرة بداية جديدة لبناء الإنسان، وتسجيل الفنون الثقافية كتراث غير مادي. وتستمر برامج تنمية القدرات البشرية وتعزيز الريادة الثقافية.

يضطلع **المجلس القومي للمرأة** بدور محوري في برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تعزيز فرص الترقي العملي والعلمي للمرأة، وإدارة المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، وتوفير مبادرات ومشروعات للاستثمار في دعم المرأة وتمكينها (اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا)، والشمول المالي، وبناء قدرات المعنيين، ودعم المشاغل والوحدات التدريبية الإنتاجية، والتوعية لدعم وتمكين المرأة. كما يتم العمل على برنامج تنمية القدرات البشرية لتدريب ورفع كفاءة العاملين بالجهات الإدارية.

تستمر **وزارة الشباب والرياضة** في برامجها من خلال برنامج تنمية الموارد والتسويق للبرامج بالشراكة مع القطاع الخاص، وبرنامج تطوير الخدمات الرياضية والشبابية لإدارة وتشغيل المنشآت الرياضية والشبابية والتوسع فيها، وبرنامج تنمية القدرات البشرية لتدريب العاملين وتنمية المهارات الرقمية.

تُركز **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** على الكوادر من خلال برنامج المتابعة والتقويم وضمان الجودة لتقييم أداء المعلمين، وبرنامج تأهيل وتطوير المعلمين لإعداد متخصصين في التربية الخاصة، ودعم المعلمين الجدد، ومشروعات إنشاء مراكز تدريب إقليمية. ويستمر برنامج تنمية القدرات البشرية لرفع كفاءة العاملين.

تعمل **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** على برنامج تطوير كفاءة أعضاء هيئة التدريس، ودعم الشراكات الأكاديمية الدولية لتعزيز التعاون في البرامج التدريبية والبحث العلمي. ويشمل برنامج دعم منظومة البحث العلمي النشر العلمي، ودعم المراكز والمكاتب الثقافية بالخارج، وتنظيم المؤتمرات والأبحاث في مجالات طبية، وزراعية، وطاقة، ومياه، وبيئية، وتطوير الصناعات الوطنية. ويستمر برنامج تنمية القدرات البشرية.

تضطلع **وزارة العمل** بدور محوري في تنظيم سوق العمل وحماية العمالة، عبر برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية لتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية للعمالة غير المنتظمة، وحصرها، وتنفيذ حملات تفتيشية لمكافحة عمل الأطفال ونشر الوعي بمخاطره. ويُركز برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي على المساندة القانونية للمرأة العاملة، ونشر الوعي بحقوقها، وتنظيم برامج تدريبية لها على مهن مدرة للدخل، وقوافل تمكين وحماية المرأة اقتصاديًا. ويعمل برنامج ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان على توفير الرعاية والحماية لذوي الهمم. كما يتم تنفيذ برنامج التشغيل بالخارج لاعتماد عقود العمل وتنظيم عمل شركات إلحاق العمالة. ويهدف برنامج السلامة والصحة المهنية لتوفير بيئة عمل صحية وآمنة، وتطوير تجهيزات إدارات السلامة. وينظم برنامج معلومات سوق العمل اتفاقيات العمل الجماعية، والتوعية بقانون العمل، والحد من البطالة، وتفعيل وإنشاء مراصد سوق العمل. ويتم العمل على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي لمكنة مديريات العمل. ويستمر برنامج تنمية القدرات البشرية للتدريب ورفع كفاءة العاملين.

المرحلة السابعة: مرحلة سنوات التقاعد (فوق ٦٥ سنة)

في هذه المرحلة، يتحول التركيز إلى الرعاية الصحية الشاملة لكبار السن، وضمان استمرارية الخدمات الصحية والاجتماعية لهم.

تستمر **وزارة الصحة والسكان** في تقديم خدمات برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي)، وتستمر أيضًا في برنامج تمويل علاج المواطنين على نفقة الدولة، وتمويل علاج غير القادرين من مستحقي معاش تكافل وكرامة. ويتم تطبيق

مبادرات رئاسية متخصصة لهذه الفئة، منها مبادرة السيد رئيس الجمهورية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي، ومبادرة السيد رئيس الجمهورية للاكتشاف المبكر وعلاج مرضى سرطان الكبد. وتُعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية للرعاية الصحية لكبار السن المظلة الشاملة لخدماتهم الصحية. وتستمر المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة) لتشمل استبيان الصحة العامة واستبيان كبار السن لضمان الدعم النفسي لهذه الفئة.

المرحلة الثامنة: برامج تستهدف جميع المراحل العمرية

تشمل هذه البرامج خدمات الرعاية الصحية المتخصصة والشاملة لجميع أفراد الأسرة في مختلف الأوقات، وتتولى تنفيذها وزارات الصحة والسكان والتعليم العالي والبحث العلمي، والتضامن الاجتماعي.

تضطلع **وزارة الصحة والسكان** بمسؤولية تنفيذ حملات وخدمات صحية شاملة تبدأ بحملة «١٠٠ يوم صحة»، التي تهدف إلى تقديم خدمات صحية عالية الجودة لجميع المواطنين والمقيمين على أرض مصر، وتضم ١٥ مبادرة رئيسية تغطي مختلف مراحل الحياة واحتياجات الفئات السكانية. ويأتي برنامج الرعاية الصحية الثانوية والثلاثية ليقدم خدمات متخصصة واسعة النطاق تشمل العيادات الخارجية، والاستقبال والطوارئ، والقسم الداخلي، وخدمات الأسنان، والمعامل، وبنوك الدم، والأشعة التشخيصية والتداخلية، والحضانات، والعناية المركزة، والغسيل الكلوي، والعمليات الجراحية بمختلف أنواعها وتخصصاتها (الصغرى، الكبرى، المتقدمة، الطوارئ)، وخدمات جراحات قوائم الانتظار، وزراعة الأعضاء (الكلى والكبد والقوقعة والقرنية)، والمناظير، والكشف عن الأورام، والعلاج الكيماوي والإشعاعي والنووي، وغيرها من الخدمات العلاجية ذات الطابع الخاص. ويتم دعم هذه الخدمات باستمرار أعمال التطوير ورفع كفاءة المنشآت الطبية القائمة، إلى جانب مشاريع إنشائية جديدة أو إحلال وتجديد، وتجهيز المنشآت بالتجهيزات الطبية وغير الطبية. ويهدف برنامج الإحصاء والتسجيل الطبي إلى تسجيل المواليد والوفيات، وتطبيق نظام طب الأسرة، وترصد وفيات الأمهات، والمشروطية الصحية لمستحقي معاش تكافل، وتفعيل المرصد الوطني للمخدرات، والمنصة الوطنية للصحة النفسية، وتطوير السجل والملف الطبي الإلكتروني الموحد للمواطنين، وتحليل البيانات الصحية لدعم اتخاذ القرار. ويسعى برنامج ميكنة الخدمات الصحية إلى التوسع في استخدام التقنية الحديثة، وتطبيق منظومة صحية رقمية شاملة، وتشخيص الأمراض وتقديم خدمات العلاج عن بُعد (Telemedicine)، وميكنة وربط المعامل المشتركة وبنوك الدم ومراكز البلازما وألبان الأطفال والتطعيمات الروتينية. ويضمن برنامج خدمات نقل الدم ومشتقاته الاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما، وتوفير خدمات بنوك الدم وحملات التوعية للتبرع بالدم. وتُنفذ برامج أنشطة علاجية مركزية من خلال القوافل الطبية والانتشار السريع. ويتضمن برنامج خدمات مستشفيات الصحة النفسية ومراكز الإدمان خدمات العيادات الخارجية والقسم الداخلي، والصحة النفسية للأطفال والمراهقين، وتأهيل المريض النفسي، والدعم النفسي للناجين من الأزمات والكوارث، وعلاج الإدمان للمدمنات والقصر والمصابين بالتشخيص المزدوج. كما تعمل الوزارة على برنامج توفير الأدوية والأمصال واللقاحات، وبرنامج توفير المستلزمات الطبية وغير الطبية لضمان توافر الإمدادات اللازمة للخدمات الصحية. ويُعنى برنامج صناعة الأطراف الصناعية بتصنيعها وتدريب العاملين في هذا المجال. وتستهدف الجهود الوقائية برنامج الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية المسببة للإعاقة، وبرنامج الإصحاح البيئي والسلامة البيئية للرقابة على سلامة الغذاء والمرافق والمياه، ومكافحة التلوث، وتطبيق الإطار الاستراتيجي للتكيف الصحي مع التغيرات المناخية، وبرنامج التخلص من النفايات الصحية الخطرة. ويهدف برنامج مكافحة الحشرات وناقلات الأمراض إلى مكافحة الوبائيات وتوفير أبحاث للحشرات والمبيدات. ويركز برنامج الصحة المهنية على الكشف المبكر للأمراض المهنية، ورفع الوعي بإجراءات الصحة والسلامة الكيميائية في المنشآت. ويتم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال وحدات الرعاية الأولية التي تقدم مشورة الصحة النفسية

والفحص الطبي لكبار السن. وتأتي مبادرة القضاء على قوائم الانتظار لتشمل جراحات القلب والعظام والرمد والأورام وزراعة الأعضاء.

أما **وزارة التضامن الاجتماعي** فتستمر في تقديم برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية الذي يشمل التكيف والاندماج، والرائدات الاجتماعيات، والمعاشات الضمانية، وبرنامج تكافل وكرامة، وخدمات التمويل والقروض الحسنة، ورعاية أسر الشهداء والمصابين. ويهدف برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي إلى تنمية الأسرة المصرية. ويعمل برنامج تنمية واستثمار أموال التأمين الاجتماعي على صرف الحقوق التأمينية وزيادة عوائد الاستثمارات.

أخيرًا، تساهم **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** في دعم المنظومة الصحية عبر برنامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الطبية الذي يشمل الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وخدمات الاستقبال والطوارئ، ورعاية الكادر الطبي، وإدارة المخلفات الصحية الخطرة. ويُنفذ برنامج التوعية والخدمات الوقائية لتوفير التطعيمات والأمصال، والكشف والتدخل المبكر ضد الأمراض الوبائية، وتنظيم القوافل الطبية. ويدعم برنامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي ميكنة الخدمات الصحية.

٥. مُمكنات الإسراع بجهود التنمية البشرية

تؤكد السردية الوطنية أن توفير التمويل يُعد أحد الركائز الحاكمة لتمكين منظومة التنمية البشرية، بما يستلزم توسيع قاعدة الموارد المتاحة على نحو مستدام، وبما يضمن اتساقها مع متطلبات التنمية وأولوياتها. ويتحقق ذلك من خلال تصميم وتوظيف أدوات تمويل ملائمة لتنفيذ كل هدف استراتيجي، إلى جانب إقرار حزمة متكاملة من الحوافز التي تُيسّر تدفق التمويل إلى القطاعات الحيوية، ولا سيما مجالات الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز الرعاية الصحية، وضمان الأمن الغذائي، ودعم البحث العلمي وبناء القدرات.

وفي هذا الإطار، تؤكد السردية ضرورة تنويع مصادر التمويل، بحيث لا تقتصر على الإنفاق الحكومي أو التمويلات الخارجية، وإنما تمتد لتشمل استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومساهمات مؤسسات المجتمع المدني، في إطار شراكات فعّالة تُعزز من كفاءة تخصيص الموارد واستدامتها.

مواصلة توفير الإنفاق العام الملائم من الموازنة العامة لتحسين أوضاع التنمية البشرية:

وقد وجهت الدولة نحو ٨,٢ تريليون جنيه من الموازنة العامة لدعم وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والشبابية والرياضية والثقافية والدينية خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤–٢٠٢٦/٢٠٢٥). ورغم الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام، التي تجاوزت ٢٧٠٪ خلال ذات الفترة، لوحظ تراجع نسبة هذه المخصصات من إجمالي الموازنة العامة من ٥١٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى نحو ٢٨٪ عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، بما يعكس الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل وتوزيع أولويات الإنفاق.

مواصلة جهود زيادة الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية:

تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أولوية قصوى للتنمية البشرية بمفهومها الشامل، باعتبارها رافداً من روافد التنمية الاقتصادية، وبما ينعكس على تحسين جودة حياة المواطنين، من خلال توفير الاستثمارات العامة اللازمة للنهوض بالتنمية البشرية ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، خاصةً لقطاعات «الصحة، والتعليم، والخدمات الثقافية والشبابية والرياضية، وتعزيز القدرات والمهارات الإبداعية»، والتي تؤثر بشكلٍ مباشر على الارتقاء برأس المال البشري، فضلاً عن توجيه الاستثمارات للقطاعات الخدمية الأخرى «خدمات السكن اللائق وتوفير مياه الشرب والصرف

شكل ٩٢ تطور الإنفاق العام الموجه للتنمية البشرية من الموازنة العامة للدولة

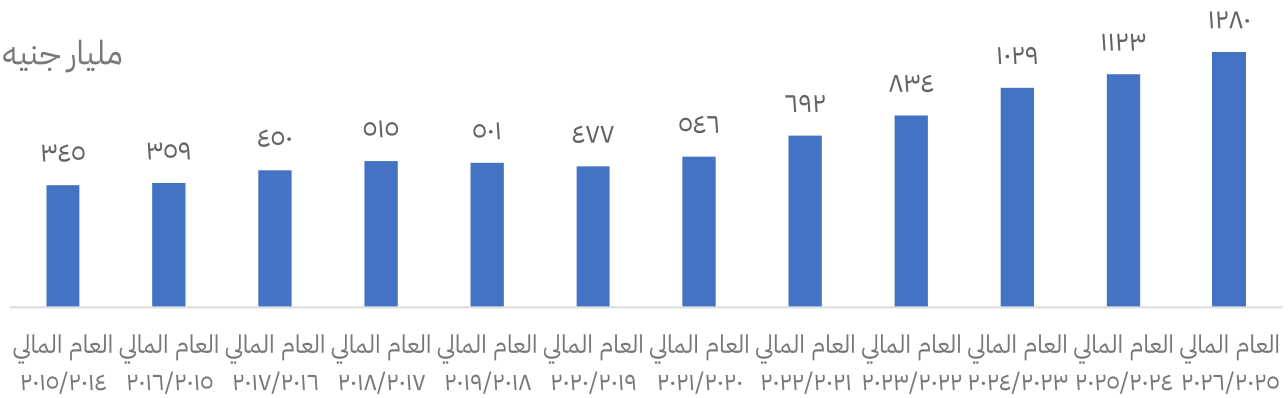

المصدر: وزارة المالية.

الصحي، وطرق النقل الآمنة، والخدمات ذات الصلة بتطوير المهارات الرقمية»، والتي لها تأثير غير مباشر على التنمية البشرية.

وفي هذا السياق، تم توجيه استثمارات عامة للتنمية البشرية تُقدر بنحو ٧,٦ تريليون جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤ – ٢٠٢٦/٢٥)، منها ١,٧ تريليون جنيه استثمارات عامة مباشرة و٥,٩ تريليون جنيه استثمارات عامة غير مباشرة. كما ارتفعت نسبة الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية من ١٧٪ من جملة الاستثمارات العامة عام ٢٠١٥/٢٤ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٢٦/٢٥.

ويُظهر تحليل الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية للفترة نفسها ارتفاع نصيب هذه الاستثمارات من إجمالي الاستثمارات العامة، ويشير ذلك إلى أهمية استكمال هذا التوجه عبر مضاعفة الإنفاق الجاري الموجه من الموازنة العامة لسد العجز في أعداد الكوادر البشرية، وعلى رأسها الأطباء والمعلمون والعاملون بمراكز الشباب وقصور الثقافة، إلى جانب تحسين أوضاعهم المالية وضمان الصيانة الدورية للمرافق الحيوية.

كما يكشف تحليل تطور نسبة الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي – والذي يشمل سبعة مجالات رئيسية هي التعليم، والصحة والتغذية، والإسكان والمرافق، وسوق العمل والتشغيل، والحماية الاجتماعية ودعم المزارعين، والخدمات الثقافية والرياضية، وحماية البيئة – عن تراجع هذه النسبة من ٢٥,٣٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ١٠,١٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنةً بنسب أعلى في عدد من الدول الإقليمية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تعزيز أولوية الإنفاق الاجتماعي ضمن السياسات المالية.

وفي هذا السياق، من المستهدف مواصلة تحقيق الانضباط المالي بما يسهم في خلق حيز مالي إضافي يتيح زيادة الإنفاق الموجه للتنمية البشرية، مع التأكيد على استعادة مستويات الإنفاق التنموي تدريجياً في مجالي الصحة والتعليم، وبما يواكب متطلبات التنمية البشرية ويعظم العائد من الاستثمار في رأس المال البشري. ويُفترض أن ترافق هذه الاستعادة مع إصلاحات بنيوية تُعزز كفاءة الإنفاق، وتربطه بالمخرجات والنتائج القابلة للقياس، في إطار التزام سياسي ومؤسسي طويل الأمد يربط بين الرؤية التنموية وأولويات الموازنة العامة للدولة.

كما تؤكد السردية أهمية التوسع في تطبيق موازنات البرامج والأداء بصورة فعّالة، بما يضمن توجيه الموارد العامة نحو تحقيق أعلى عائد تنموي ممكن من منظور المواطن، ووفقاً لاعتبارات الكفاءة والفعالية.

حشد التمويلات التنموية الميسرة لدعم جهود التنمية البشرية:

اضطلعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في حشد التمويلات التنموية الميسرة الموجهة لقطاعات التنمية البشرية، حيث بلغ إجمالي هذه التمويلات نحو ٩,٥ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٤- أكتوبر ٢٠٢٥). وقد توزعت هذه التمويلات بواقع ٣٨٪ للحماية والرعاية الاجتماعية ونسبة ٢٧٪ للصحة العامة والبيئة، ونسبة ٢٥٪ للتعليم.

وأسهمت في توفير موارد طويلة الأجل مكنت الجهات الوطنية من تنفيذ مشروعات تنموية متنوعة في مجالات التنمية البشرية، بما خفف من الضغوط الواقعة على الموازنة العامة للدولة، وعزز في الوقت ذاته من كفاءة واستدامة الإنفاق العام.

تعزيز دور الاستثمارات الخاصة في تقديم خدمات التنمية البشرية:

بلغ إجمالي التدفقات في رأس المال المصدر للاستثمارات الخاصة الموجهة لقطاعات التنمية البشرية – بما يشمل الصحة، والتعليم، والمراكز والأندية الرياضية والصحية، والأنشطة الثقافية – نحو ١٨٣ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٥)، واستحوذ قطاع الصحة على نحو ٤٣٪ من هذه التدفقات، يليه قطاعي التعليم والمراكز والأندية الرياضية والصحية بنسبة ٢٣٪ لكل منهما، ثم الأنشطة الثقافية بنسبة ١١٪.

وشكلت التدفقات التراكمية في رأس المال المصدر لهذه القطاعات نحو ٦,٢٪ من إجمالي التدفقات التراكمية لكافة الأنشطة الاقتصادية. وتستهدف السردية تحقيق معدل نمو سنوي في قيمة التدفقات الموجهة

للتنمية البشرية يناهز ٣٠٪ سنوياً، بما يعكس توجهاً استراتيجياً لتعظيم مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية.

وعلاوةً على ما تقدّم، جاري العمل على زيادة مُشاركات القطاع الخاص مع القطاع العام في تنفيذ العديد من المشروعات المعنيّة بالخدمات التعليميّة والصحيّة في إطار نظام (PPP)، والتي تشمل مشروعات إنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل مدارس التكنولوجيا التطبيقية ومراكز التدريب الفني ومراكز التميز ومراكز طب الأسرة والمستشفيات.

أهمية تعزيز الدور التنموي للمجتمع المدني في تقديم خدمات التنمية البشرية:

يُعد تنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أحد المحاور الأساسية في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من دور فاعل في مكافحة الفقر متعدد الأبعاد، وتعزيز التماسك المجتمعي، وبناء مجتمع مدني قوي وقادر على الإسهام في تقديم الخدمات الاجتماعية والتنموية.

وتستهدف السردية تحسين ترتيب مصر في مؤشر العطاء العالمي من المركز ١٢٨ عالمياً إلى المركز ٦٨ بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب زيادة نسبة المتطوعين من إجمالي الشباب من ١٠,٩٪ إلى ١٥٪، وزيادة عيادات تنظيم الأسرة التابعة لمؤسسات المجتمع المدني من ٦٥ عيادة (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠٥ عيادة بحلول عام ٢٠٣٠، والتوسع في مدارس التعليم المجتمعي والمدارس الصديقة للفتيات، بما يعزز من إسهام المجتمع المدني في دعم أهداف التنمية البشرية بصورة مستدامة.

شكل ٩٣ تطور إجمالي تدفق قيمة رأس المال المُصدر (٢٠١٤-٢٠٢٥)

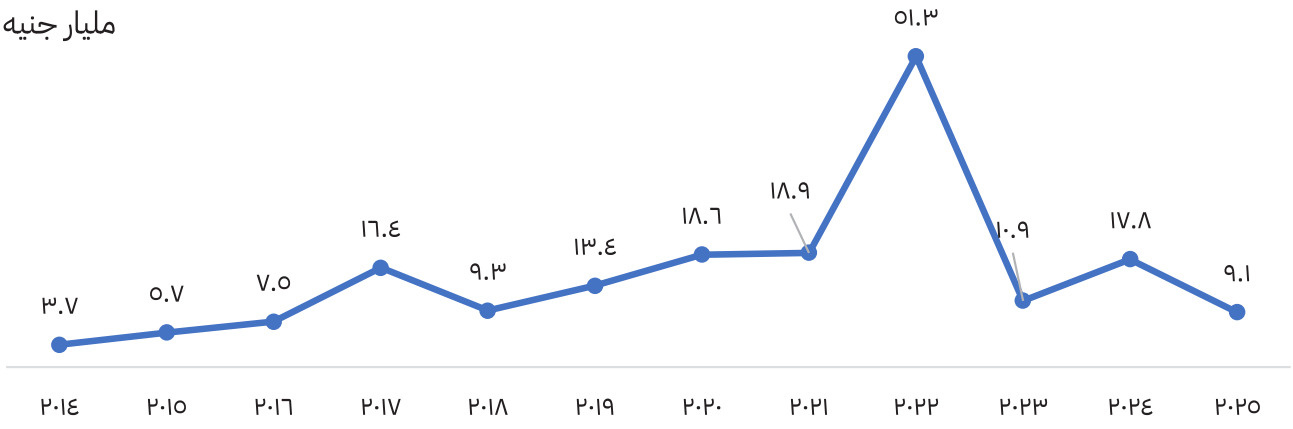

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – قطاع مركز المعلومات والتوثيق (٢٠٢٥).

٦. تعـزيز دور الاستقـرار الأمـني وسياسـة مـصر الخارجيـة في التنميـة البشريـة

تـولي الحكومـة أولويـة للحفـاظ علـى الاسـتقرار والأمـن الداخلـي وتعزيـز العلاقـات الدوليـة وتعزيـز دور سياسـة مصر الخارجية في التنمية ودمج المصريين في الخارج في هـذه الجهـود، انطلاقاً مـن حقيقـة مفادهـا أن تحقيـق التنميـة البشريـة وتكثيـف اهتمـام الدولـة بالرعايـة الصحيـة والتعليميـة ومـد مظلـة شـبكات الأمـان الاجتماعـي، يتطلـب مسـتوى مرتفعًـا مـن الاسـتقرار والأمـن بمفهومـه الشـامل، متضمنًـا مكافحـة الجرائـم بأنواعهـا المختلفـة، وتطويـر منظومـة العدالـة القضائيـة، وإرسـاء مفاهيـم ومبـادئ حقـوق الإنسـان، ودعـم الجهـود الراميـة إلـى الحفـاظ علـى الأمـن والاسـتقرار علـى المسـتوى الإقليمـي والدولـي، وتعزيـز الشـفافية الحكوميـة لتعزيـز أواصـر الثقـة بيـن المواطنيـن والدولـة، وفـي ذات السـياق، مـن المؤكـد أن تحسـين مسـتوى معيشـة المواطنيـن وزيـادة فـرص العمـل وخفـض معـدلات البطالـة وزيـادة مسـتوى رضاهـم وثقتهـم فـي الحكومـة، يعمـل بـدوره علـى زيـادة درجـة الـولاء والانتمـاء ومـن ثـم المسـاهمة فـي تحقيـق الاسـتقرار المجتمعـي وخفـض معـدلات الإدمـان وانتشـار كافـة أشـكال الجريمـة.

مواصلة تطوير منظومة العدالة القضائية وإجراءات التقاضي:

تؤكـد الدولـة علـى أهميـة ضمـان سـيادة القانـون وتحقيـق العدالـة الناجـزة، بمـا يسـاهم فـي ترسـيخ العدالـة الاجتماعيـة وتعزيـز أواصـر الثقـة بيـن المواطـن والدولـة، مـن خـلال التوسـع فـي اسـتخدام الوسـائل الإلكترونيـة والتكنولوجيـة الحديثـة فـي منظومـة عمـل المحاكـم، وتسـريع إجـراءات وزمـن التقـاضي، وميكنـة الخدمـات القضائيـة، وتبسـيط الإطـار التشـريعي والتنظيمـي والرقـابي.

وفي هذا الإطار، من المستهدف تحقيق ما يلي:

- تحسـين تنافسـية مـصر في المؤشرات الدوليـة ذات الصلـة، منهـا مؤشـر سـيادة القانـون مـن ٣٥ درجـة (٢٠٢٥) إلـى ٤٣ درجـة عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة نسـبة تنفيـذ الأحـكام الصـادرة في دعـاوي الأسـرة مـن ٩٦٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٩٧,٣٪ عـام ٢٠٣٠، وزيـادة معـدل تنفيـذ الأحـكام الصـادرة في الدعـاوي المدنيـة مـن ٨٨٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٩٠٪ عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة نسـبة الفصـل في جملـة الدعـاوي المتداولـة أمـام المحاكـم الاقتصاديـة مـن ٨٣٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٨٧٪ عـام ٢٠٣٠، وكـذا زيـادة نسـبة الإنجـاز في فـض منازعـات الاسـتثمار مـن ٩٥٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٩٧,٥٪ عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة عـدد المحاكـم لـكل مليـون مواطـن مـن ٧ محاكـم (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٨ محاكـم عـام ٢٠٣٠، ضمانـاً لتحقيـق التغطيـة المكانيـة الشـاملة لكافـة خدمـات العدالـة القضائيـة، وكذلـك توفيـر البنيـة التحتيـة والتجهـيزات التقنيـة المناسـبة.
- زيـادة عـدد القضـاة لـكل مليـون مواطـن مـن ١٢٧ قـاضٍ (٢٠٢٤) إلـى ١٣١ قـاضٍ عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة معـدل التغطيـة بالمكاتـب الرئيسـية وفـروع التوثيـق مـن ٧,٥ مقـر لـكل مليـون مواطـن (٢٠٢٥/٢٤) إلـى ٨,٧ مقـر لـكل مليـون مواطـن عـام ٢٠٣٠، بالتركيـز علـى محافظـات (المنيـا، البحيـرة، سـوهاج، القليوبيـة، أسـيوط، الفيـوم، المنوفيـة)، وكـذا اسـتدامة نسـبة مكاتـب وفـروع التوثيـق الميكنـة عنـد ١٠٠٪ عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة معـدل التغطيـة بمأموريـات الشـهر العقـاري مـن ٣,٥٧ مقـر لـكل مليـون مواطـن إلـى ٣,٦٧ مقـر لـكل مليـون مواطـن، بالتركيـز علـى محافظـات (بورسـعيد، الجيـزة، المنيـا، الفيـوم، الغربيـة، القليوبيـة، المنوفيـة)، وكـذا زيـادة نسـبة المعامـلات الميكنـة مـن إجمـالي معامـلات مكاتـب الشـهر العقـاري والتوثيـق مـن ٨٥,٥٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ١٠٠٪ عـام ٢٠٣٠.
- اسـتدامة عـدد الخدمـات الذكيـة المسـتحدثة عـبر موقـع التقـاضي الإلكترونـي للمحاكـم الاقتصاديـة عنـد ٢٢ خدمـة.
- تكثيـف برامـج تعزيـز القـدرات المتخصصـة لأعضـاء

جهات العدالة وبما يواكب التطورات القانونية والتكنولوجية.

دمج مفاهيم حقوق الإنسان في تقديم الخدمات الشرطية:

سيتم العمل على تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان، من خلال «مواصلة تطوير مراكز التأهيل والإصلاح وتعظيم دورها في تقديم الخدمات التعليمية والصحية للنزلاء وذويهم» وبما يتوافق مع المعايير القياسية الدولية والتي لاقت إشادة من المنظمات الدولية المعنية، وبما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ومواصلة جهود الرعاية الصحية من خلال العمليات الجراحية التي يتم تنفيذها في المراكز والمستشفيات الخارجية لجهاز الشرطة والبالغ عددها ٢٤٠٠ عملية عام ٢٠٢٥/٢٤، وزيادة عدد النزلاء المستفيدين من خدمات الرعاية الطبية والبالغ حالياً ٤٤٤٥ مستفيداً عام ٢٠٢٥/٢٤، وزيادة عدد النزلاء المستفيدين من الخدمات التعليمية والبالغ ٨٨١٧ مستفيداً، وعدد المستفيدين من مبادرة إعفاء أبناء نزلاء مراكز الإصلاح من المصروفات الدراسية والبالغ حالياً ٨١٤٩ مستفيد.

كما تستهدف الدولة مواصلة جهود «التثقيف وبناء القدرات في مجالات حقوق الإنسان» وبما يشمل حقوق «المرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة» وتعميم مدونات سلوك وأخلاقيات العمل الشرطي، ودمج ما يتعلق بها من مبادئ ضمن المناهج التعليمية بأكاديمية الشرطة.

الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والحد من انتشار معدل الجريمة:

- المواجهة الرادعة للإرهاب، من خلال العمل في عدة مسارات مُتكاملة تشمل «تعزيز الجهود الوطنية للتنبؤ بالتهديدات الإرهابية، والمواجهة الفكرية للخطاب المتطرّف عبر خطاب ديني مُتجدّد، والمسار التنموي انطلاقاً من حقيقة مفادها أن التنمية تصبّ مباشرةً في تطوير مُجتمع حريص على صيانة مكتسباته التنموية، لديه الإمكانات البشرية والاقتصادية لمواجهة الجماعات المتطرفة، وقادر على إنفاذ الفرز المطلوب بين الأفكار المضلِّلة والمبادرات التنويرية».
- ترسيخ التعاون الإقليمي والدولي في المجالات ذات الصلة بمواجهة التطرف والإرهاب وتجفيف منابعهما، سواءً من خلال التنبؤ بالتهديدات الإرهابية، أو بتبادل المعلومات بشأن أخطارها، أو ملاحقة المتورطين فيها.
- مواجهة الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية والجرائم الجنائية، من خلال العمل على «صعيد داخلي» يهدف إلى العمل على رفع مستوى الوعي العام بمخاطر الهجرة غير الشرعية والاتّجار بالبشر، وتعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة تلك القضية ودعم التنمية كأساس لمكافحتها، وبناء القدرات الفنية والتكنولوجية والبشرية للأجهزة المسئولة عن كشف هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها، بالتنسيق بين الشرطة المدنية والقوات المسلحة لتأمين الحدود، و «صعيد خارجي» يُركز على التنسيق الإقليمي والدولي والتعاون مع دول الجوار لتأمين الحدود، وتطوير عمليات التدريب المشتركة، وتعظيم الاستفادة من التجارب والبرامج المطبقة في الأجهزة الأمنية المناظرة.
- رفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة أشكال وصور الجريمة المنظمة، خاصةً جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب المهاجرين والاتجار في البشر، ومواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار في المواد المخدرة من خلال آلية ترتكز على محوري المكافحة وملاحقة العصابات الإجرامية القائمة عليه.
- تعزيز المنظومة الأمنية لتتواكب مع المستجدات المتسارعة، في التهديدات الأمنية من خلال توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز أمن واستقرار البلاد.
- مواصلة تنفيذ السياسة الإعلامية للقضايا الأمنية، وذلك لكشف الحقائق للرأي العام والتوعية المجتمعية حول القضايا المثارة.
- الحفاظ على مُعدل انخفاض الجرائم الجنائية

والبالغ ٧٪ عام ٢٠٢٥/٢٤.

- الحفاظ على مُعدل «رضاء المواطنين عن حالة الأمن» البالغ ٨٦,٧٪ (٢٠٢٤).

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي الداعم للتنمية البشرية والشاملة:

- مواصلة الدور الدبلوماسي الفعال الذي تقوم به مصر على المستويين الإقليمي والدولي وتفعيل مشاركة مصر في المنظمات الدولية والإقليمية، وبما يعمل على تحسين تقييم مصر في مؤشر التأثير الدولي للدبلوماسية المصرية من ٤,٢ نقطة (من إجمالي ١٠ نقاط) إلى ٦ نقاط على الأقل عام ٢٠٣٠، ويُحافظ على مُعدل «رضا المواطنين عن العلاقات الخارجية لمصر مع الدول الأخرى» البالغ ٨١,٥٪ (٢٠٢٤، مركز بصيرة).

- تفعيل دور مصر في الوساطة وحل النزاعات والالتزام بالحلول السلمية المُستدامة لحل النزاعات الإقليمية وبما يعمل على مواصلة تحسين ترتيب مصر في مؤشر السلام العالمي من المركز ١٠٥ عالمياً (مُقارنةً بالمركز ١٤٦ عام ٢٠١٤).

- مواصلة الجهود الرامية لدعم وتطوير القدرات العسكرية المصرية وبما يعمل على تحسين قدرة تنافسية مصر الدولية، وكذا مواصلة تحسين قدرة مصر على تحقيق التوازن بين قدراتها العسكرية للحفاظ على السلام ومجابهة التهديدات الخارجية.

- مواصلة الحفاظ على تأثير مصر في صنع القرارات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، من خلال ترتيب مصر في المؤشر العالمي «القادة السياسيين الأكثر تأثيراً» والذي تحتل فيه مصر المركز ٢٨ عالمياً (٢٠٢٥).

- دعم آليات العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات التي يشهدها الوطن العربي، وتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية على جميع الأصعدة كمرتكز للسياسة الخارجية المصرية.

- مواصلة جهود تفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، والزيارات الرسمية رفيعة المستوى، وتحسين مستوى التمثيل الدبلوماسي مع شركاء مصر الاستراتيجيين.

- دعم جهود تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال دعم ورعاية جهود الوساطة في النزاعات والمساهمة في بعثات حفظ السلام الأممية الرامية لدعم وبناء السلام، والحفاظ على الريادة الدولية لمصر في مؤشر «عدد قوات حفظ السلام بالأمم المتحدة» والذي تحتل فيه مصر المركز رقم (١٢) عالمياً عام ٢٠٢٤

زيادة مساهمة المصريين بالخارج في التنمية البشرية:

- مواصلة جهود تحسين الخدمات القنصلية المقدمة للمواطنين من خلال مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين ترتيب مصر في مؤشر «قوة جواز السفر عالمياً» من المركز ٨٦ عام ٢٠٢٥ وذلك بالعمل على زيادة عدد الدول التي يمكن للمصريين دخولها بدون تأشيرة، وزيادة مُعدل التغطية بمكاتب التصديقات على مستوى الجمهورية (العدد الحالي: ١٨ مكتب) من ٦٦٪ (٢٠٢٥) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة مُعدل الإتاحة من ٢,٤ مكتب لكل ١٠ مليون مواطن إلى ٤,٧ مكتب لكل ١٠ مليون مواطن، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (دمياط، الفيوم، الأقصر، السويس)، مع إيلاء أهمية لتوفير العدد الكافي من العمالة بهذه المكاتب، والعمل على خفض الوقت المستغرق في تقديم الخدمة لتحسين جودة الخدمات وتحسين مُعدل رضاء المواطنين.

- مد مظلة التأمينات الاجتماعية للعاملين بالخارج وزيادة عدد المؤمن عليهم من ١٦ ألف (٢٠٢٥/٢٤) لنحو ٥٠ ألف عام ٢٠٣٠.

- تعزيز مساهمة المصريين في الخارج في مشروعات التنمية البشرية، من خلال طرح الفرص الاستثمارية المكنة خاصةً في محافظات الصعيد، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى برنامج «بيت الوطن» والذي نتج عنه مشاركة المصريين في

الخارج في شراء قطع أراضي ووحدات سكنية تجاوزت ٧,٣ مليار دولار (بنهاية ٢٠٢٥/٢٤).

ضمان الشفافية وتعميق مشاركة المواطنين في التنمية البشرية:

من الأهمية بمكان بناء أواصر الثقة بين المواطن والدولة، من خلال إرساء أسس ودعائم الحكومة المستجيبة والحكم الرشيد والانفتاح الحكومي، من خلال تعميق الشفافية والمساءلة المجتمعية، والاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين، ودعم مشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة، ومواصلة العمل على إتاحة المعلومات والبيانات أمام المواطنين لتعزيز الشفافية، وتعميق ثقة المواطن في الحكومة، وإشراكه في جهود وتحديات التنمية، علاوةً على خلق مزيد من قنوات الاتصال المجتمعي للتعرف على احتياجات وتفضيلات المواطنين، وقياس مدى رضاهم عن أداء الحكومة، وتقييمهم للسياسات الحكومية، من خلال إجراء استطلاعات رأي دورية تتسم بالحيادية والنزاهة، واستمرار دور منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة برئاسة مجلس الوزراء كمسار مواز للتواصل بين الحكومة والمواطن، ومواصلة مراحل الحوار الوطني لتعميق الحوار السياسي والاجتماعي بين النخبة الحاكمة والمواطنين، فضلاً عن تفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بالإنجازات الحكومية المتحققة والجهود المبذولة، مع الاهتمام بتوضيح الحقائق ونفي الشائعات، بما يساهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الوطني.

وفي هذا الإطار،من المستهدف تحقيق ما يلي:

- زيادة مُعدل استجابة الحكومة بالرد على طلبات المواطنين المُذكاة من أعضاء المجالس النيابية من ٤٢٪ (٢٠٢١/٢٠) إلى ما يقل عن ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.
- مواصلة دراسة التقارير الدولية ذات الصلة بملفات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان بمُعدل ١٠٠٪.
- زيادة نسبة مخرجات وتوصيات الحوار الوطني المُنفذة إلى ما لا يقل عن ٩٠٪ عام ٢٠٣٠.
- توسيع نطاق مُشاركة الأحزاب السياسية في الحوار الوطني لتصل ما لا يقل عن ٩٠٪ من الأحزاب السياسية في مصر.
- مُضاعفة عدد الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية المُشاركة في الحوار الوطني.
- تحسين تقييم مصر في مؤشر المشاركة السياسية من ٣٩٪ (٣,٨٩ نقطة من ١٠ نقاط) إلى ما لا يقل عن ٥٠٪ عام ٢٠٣٠.
- مواصلة جهود إعداد التقارير ذات الصلة بملف حقوق الإنسان وعددها ٥ تقارير حالياً، وعرضها في المنظمات الدولية والإقليمية (مجلس حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة الحقوق المدنية والسياسية بالأمم المتحدة، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب).
- مواصلة جهود تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة، ومواصلة إصدار «موازنة المواطن».
- مواصلة إتاحة البيانات الخاصة بالمشروعات المنتهية على تطبيق المحمول «شارك ٢٠٣٠»، لنشر الوعي بين المواطنين بجهود التنمية التي تقوم بها الدولة، وتفعيل متابعة المواطنين، حيث يتضمن التطبيق حالياً البيانات التفصيلية لنحو ١٠ آلاف مشروع تنموي.
- مواصلة إصدار «خطط المواطن الاستثمارية» بشكل سنوي، التي تعد من أهم الوثائق التخطيطية التي تساعد في نشر الوعي بين المواطنين بأولويات وتوجهات خطط التنمية السنوية، حيث تتضمن معلومات تفصيلية عن الاستثمارات والمشروعات الجاري تنفيذها في كل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وبما يوضح أثر هذه المشروعات على تحسين الوضع الحالي لأهم المؤشرات التنموية في كافة محافظات الجمهورية.

٧. المستهدفات الكمية ومؤشرات الأداء

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
			آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
١	قبل الولادة	نسبة الأمهات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	٢٠٢١	٨٩,٨٪[٢]	٩٣٪[٣]	٩٥٪[٤]	الصحة والسكان
٢	قبل الولادة	نسبة الولادات القيصرية[٥]	٢٠٢١	٧٢٪	٤٠٪	٢٥٪	الصحة والسكان
٣	الطفولة المبكرة	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	٢٠٢٢	١٨,٩[٦]	٦,١[٧]	٥,٢٨[٨]	الصحة والسكان
٤	الطفولة المبكرة	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي	٢٠٢٢	٢٢,٧[٩]	١٦[١٠]	١٤,٣[١١]	الصحة والسكان
٥	الطفولة المبكرة	معدل التغطية بالتطعيمات الأساسية (من عمر يوم لـ ١٨ شهر)[١٢]	٢٠٢٣	٩٦,٢٪	أكثر من ٩٥٪	أكثر من ٩٥٪	الصحة والسكان
٦	الطفولة المبكرة	معدل انتشار التقزم بين الأطفال من إجمالي الأطفال (صفر – <٥ سنوات) [١٣]	٢٠٢١	١٢,٨	١٠	٨	الصحة والسكان
٧	الطفولة المبكرة	معدل انتشار الأنيميا بين الأطفال من إجمالي الأطفال (صفر – <٥ سنوات)	٢٠٢١	٢١٪[١٤]	١٨[١٥]	١٠[١٦]	الصحة والسكان

٢ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٣ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٤ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٥ وزارة الصحة والسكان.
٦ مصر في أرقام ٢٠٢٤ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٧ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٨ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٩ مصر في أرقام ٢٠٢٤ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
١٠ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
١١ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
١٢ وزارة الصحة والسكان.
١٣ وزارة الصحة والسكان
١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
١٥ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
١٦ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء		قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
				آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
٨	الطفولة المبكرة	معدل انتشار السمنة بين الأطفال من إجمالي الأطفال (صفر – <٥ سنوات)		٢٠٢١	٪١٢[١٧]	٪١٠[١٨]	٪٩[١٩]	الصحة والسكان
٩	الطفولة المبكرة	معدل القيد في مرحلة الطفولة المبكرة في المرحلة العمرية من حديثي الولادة إلى ٤ سنوات[٢٠]		٢٠٢٥	٪١٧,٣	٪١٨	٪٢٠	التضامن الاجتماعي
١٠	الطفولة المبكرة	معدل القيد في مرحلة الطفولة المبكرة في المرحلة العمرية من ٣-٤ سنوات[٢١]		٢٠٢٥	٪٣١	٪٣٣	٪٣٥	التضامن الاجتماعي
١١	الطفولة	نسبة الالتحاق برياض الأطفال (٤ - <٦ سنوات)[٢٢]	معدل القيد الصافي بمرحلة ما قبل الابتدائي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٨,٧	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
			معدل القيد الإجمالي بمرحلة ما قبل الابتدائي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٢,٨	--	--	
١٢	الطفولة	نسبة الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الابتدائية (٪)[٢٣]		٢٠٢٥/٢٠٢٤	٩٩,٥	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
١٣	الطفولة	نسبة التسرب من التعليم بالمرحلة الابتدائية[٢٤]		٢٠٢٥/٢٠٢٤	٠,٢٤	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
١٤	المراهقة	معدل ختان الإناث للفئة العمرية (صفر حتى ١٩ سنة)[٢٥]		٢٠٢١	١٤,٢	٪٥	٪١	الصحة والسكان

١٧ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
١٨ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
١٩ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٢٠ وزارة التضامن الاجتماعي.
٢١ وزارة التضامن الاجتماعي.
٢٢ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٣ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٤ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٥ وزارة الصحة والسكان.

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء		قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
				آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
١٥	المراهقة	نسبة الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الاعدادية والثانوية (٪)[٢٦]	معدل القيد الإجمالي بمرحلة الإعدادي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٠٩,٩	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
			معدل القيد الإجمالي بمرحلة الثانوي العام	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٣٩,١	--	--	
١٦	المراهقة	نسبة التسرب من التعليم بالمرحلة الاعدادية[٢٧]		٢٠٢٥/٢٠٢٤	٠,٤٧	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
١٧	الشباب	عدد جامعات مصر [٢٨]		٢٠٢٥	١٢٩	١٥٠	١٩١	التعليم العالي
١٨	الشباب	عدد طلاب التعليم العالي[٢٩]		٢٠٢٥	٤,١ مليون	٤,٥ مليون	٥,٥ مليون	التعليم العالي
١٩	الشباب	عدد جامعات مصر المصنفة عالمياً وفقاً لمؤشر QS [٣٠]		٢٠٢٥	٢٠	٢٥	٧٠	التعليم العالي
٢٠	الشباب	عدد جامعات مصر المصنفة عالمياً ضمن تصنيف Times Higher Education[٣١]		٢٠٢٥	٣٥	٦٠	١٠٠	التعليم العالي
٢١	الشباب	نسبة مؤسسات التعليم العالي المُعتمدة[٣٢]		٢٠٢٥	٪٢٥	٪٥٠	٪٩٠	التعليم العالي
٢٢	الشباب	نسبة طلاب التعليم العالي المُلتحقين بالعلوم والتقنية والهندسة والرياضيات مقابل المجالات الأخرى [٣٣]		٢٠٢٥	٪١٢,٥	٪١٥	٪٢٥	التعليم العالي
٢٣	الشباب	نسبة طلاب التعليم العالي المُلتحقين بالفنون والعلوم الإنسانية مقابل المجالات الأخرى [٣٤]		٢٠٢٥	٪١٥	٪١٢,٥	٪١٠	التعليم العالي

٢٦ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٧ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٨ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٢٩ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٠ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣١ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٢ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٣٣ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٤ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
			آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
٢٤	الشباب	نسبة خريجي التعليم العالي في مجالات الهندسة والحاسبات والذكاء الاصطناعي[٣٥]	٢٠٢٥	٪٩,٥	٪١١	٪١٥	التعليم العالي
٢٥	الشباب	نسب الطلاب المستفيدين من التدريب المهني قبل التخرج[٣٦]	٢٠٢٥	٪١٠	٪٢٠	٪٥٠	التعليم العالي
٢٦	الشباب	عدد البرامج والمبادرات الشبابية والرياضية [٣٧]	٢٠٢٤	٢٢٨	٣٠٣	٤٠١	الشباب والرياضة
٢٧	الشباب	عدد الشباب المستفيدين من البرامج الشبابية والرياضية [٣٨]	٢٠٢٤	١١ مليون	١٤,٦ مليون	١٩,٥ مليون	الشباب والرياضة
٢٨	سنوات العمل	معدل الإعالة العمرية[٣٩]	٢٠٢٤	٪٥٩,٠٨	--	--	الصحة والسكان
٢٩	سنوات العمل	تمكين عدد ٢٥٠ ألف مستفيد مضاف وانتقالهم من الدعم النقدي إلى الإنتاج [٤٠]	٢٠٢٥	٢,٠٨٦,١٦٧	٢,١٨٦,١٦٧	٢,٣٣٦,١٦٧	التضامن الاجتماعي
٣٠	سنوات العمل	معدل الإنجاب الكلي[٤١]	٢٠٢٤	٢,٤١	٢,٢٣	٢,١	الصحة والسكان
٣١	سنوات العمل	معدل التشغيل السنوي (٪)[٤٢]	٢٠٢٣	٤٠,٤	٤١,٥	٤٥	العمل
٣٢	سنوات العمل	معدل البطالة من (١٥-٦٤) عام (٪)[٤٣]	٢٠٢٣	٪٧	٥,٨	٥	العمل
٣٣	سنوات العمل	معدل الحصول على وظيفة (٪)(العمالة المعينة - عدد العاملين)[٤٤]	٢٠٢٣	٪١٣	٢٢,٣	٢٦	العمل

٣٥ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٦ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٧ وزارة الشباب والرياضة.
٣٨ وزارة الشباب والرياضة.
٣٩ وزارة الصحة والسكان.
٤٠ وزارة التضامن الاجتماعي.
٤١ وزارة الصحة والسكان.
٤٢ وزارة العمل.
٤٣ وزارة العمل.
٤٤ وزارة العمل.

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
			آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
٣٤	سنوات العمل	معدل فقدان الوظيفة (٪) (العمالة المغادرة/عدد العاملين)[٤٥]	٢٠٢٣	١٥,٧٪	١٠,٢	٨	العمل
٣٥	سنوات العمل	مؤشر رضا المواطنين عن توفير فرص عمل (٪)[٤٦]	٢٠٢٤	٤٣,٥٪	٦٧,١	٧٥	العمل
٣٦	سنوات العمل	نسبة العمالة غير الرسمية بأجر من إجمالي القوي العاملة (٪)[٤٧]	٢٠٢٥	٦٠٪	٥٥	٤٥	العمل
٣٧	سنوات العمل	متوسط عدد أيام الانقطاع عن العمل بسبب حالات الإصابة (يوم)[٤٨]	٢٠٢٣	٢٥,٣	٢٤,٤	٢٤	العمل
٣٨	سنوات العمل	نسبة المصابين بارتفاع مستوى الجلوكوز في الدم[٤٩]	٢٠١٧	١٥,٥٪	--	١٥٪	الصحة والسكان
٣٩	سنوات العمل	نسبة المصابين بارتفاع ضغط الدم[٥٠]	٢٠٢٣	٢٥٪	--	٢٢,٥٪	الصحة والسكان
٤٠	جميع المراحل	نسبة السكان المشمولين بالتأمين الصحي[٥١]	٢٠٢٤	٦٩,١٪	٧٥٪	٨٥٪	الصحة والسكان
٤١	جميع المراحل	إطلاق مراكز تجميع وموائمة لتوفير الأطراف الصناعية للأشخاص ذوي الإعاقة [٥٢]	٢٠٢٥	٦	٨	١٢	التضامن الاجتماعي
٤٢	جميع المراحل	العمر المتوقع عند الولادة (Life Expectancy)[٥٣]	٢٠٢٥	٧١,٩	--	٧٥	الصحة والسكان
٤٣	جميع المراحل	نسبة المدخنين[٥٤]	٢٠١٧	٢٤,٧٪	١٩,٢٪	١٨,٤٪	الصحة والسكان
٤٤	جميع المراحل	مؤشر الابتكار العالمي (الترتيب من ١٣٩ دولة) [٥٥]	٢٠٢٥	٨٦	٨٠	٧٠	التعليم العالي

٤٥ وزارة العمل.
٤٦ وزارة العمل.
٤٧ وزارة العمل.
٤٨ وزارة العمل.
٤٩ وزارة الصحة والسكان.
٥٠ وزارة الصحة والسكان.
٥١ وزارة الصحة والسكان.
٥٢ وزارة التضامن الاجتماعي.
٥٣ وزارة الصحة والسكان.
٥٤ وزارة الصحة والسكان.
٥٥ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٨. المــراجـــع

١. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء (CAP-MAS)، (٢٠٢٣). «درجـات علميـة عليـا للمصريـين والوافديـن». النـشرة السـنوية لخريجـي التعليـم العـالي والدرجـات العلميـة العليـا.

https//:old.capmas.gov.eg/Pages/StatisticsOracle.aspx?Oracle_id&2188=page_id&5104=YearID11459=

٢. الوضـع العالمـي للحـد مـن أضرار التبـغ (GSTHR)، (٢٠٢٢)، «التدخـين في مـصر».

https://gsthr.org/countries/profile/egy/

٣. الاسـتراتيجية الوطنيـة للصحـة ٢٠٢٤- ٢٠٣٠، وزارة الصحـة والسـكان.

٤. الخطة القومية للصحة الرقمية، (٢٩/٢٠٢٥)، وزارة الصحة والسكان.

٥. مراقبة الوضع الحالي للصحة الرقمية (GHDM)، (٢٠٢٣). ضمن استراتيجية الصحة الرقمية العالمية لمنظمة الصحة العالمية (WHO).

https://monitor.digitalhealthmonitor.org/map

٦. منظمـة الصحـة العالميـة (WHO)، (٢٠٢٠)، « تقريـر الصحـة العقليـة».

https//:www.who.int/publications/i/item9789240036703/

٧. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، (٢٠٢٣)، «مؤشر التنمية البشرية HDI».

https//:data.undp.org/countries-and-territories/EGY

٨. البنك المركزي المصري، التقارير الاقتصادية السنوية (١٣/٢٠١٤ -٢٠٢٤/٢٣).

https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/publications?pageNo=1&-categoryId=bae7c49f8ab74757a29f-8927236c2fbd

٩. وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم الفـني، كتـاب الإحصـاء السـنوي (١٤/٢٠١٥ – ٢٤/٢٠٢٥).

https//:emis.gov.eg/annual_book.aspx-?id400=

١٠. المبـادرة الاجتماعيـة للتقـدم، مـؤشر التقـدم الاجتماعـي (٢٠٢٤).

https//:www.socialprogress.org/alti-global-social-progress-index

١١. المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، (٢٠٢٥)، «مؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين (GGI Index).

https//:www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report2025-

١٢. منظمة الصحة العالمية (WHO)، (٢٠٢٤).

https//:data.who.int/ar/indicators/i/F08B-4FD16/BBF41

١٣. منظمة الصحة العالمية، المرصد الصحي العالمي.

https//:www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/domestic-general-government-health-expenditure)-gghe-d-(as-percent-age-of-gross-domestic-product)-gdp(-)-(

١٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٤: التنمية البشرية في عالم من التحوّلات.

https//:hdr.undp.org/data-center

١٥. البنـك الـدولي، (٢٠٢٠)، «مـؤشر رأس المـال البـشري» (HCI).

https//:data.worldbank.org/indicator/HD.HCI.OVRL?locations=EG&utm_source

١٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٣)، تقرير مسح ممارسة النشاط الرياضي للأسر المصرية عام ٢٠٢٣.

١٧. وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢٦/٢٥).

https//:mof.gov.eg/ar/posts/stateGeneral-Budget6762/f042f983

١٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٤-٢٠٢٤)، النشرة الربع سنوية بحث القوى العاملة (تقرير تحليلي) (٢٠١٤-٢٠٢٤).

https://old.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page20%id=5106&-Year=23487

١٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بشأن اليوم العالمي للمسنين ٢٠٢٥.

٢٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وزارة الصحة والسكان، منظومة المواليد والوفيات، إحصائيات الوفيات.

٢١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «نتائج التعداد الاقتصادي السادس (2023/22)».

٢٢. وزارة التضامن الاجتماعي، إنجازات وزارة التضامن الاجتماعي.

٢٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (يونيو ٢٠٢١)، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل لعام ٢٠٢١.

٢٤. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، (٢٠١٤/١٣-٢٠٢٦/٢٥)، بيانات الاستخدامات الاستثمارية العامة (٢٠١٤/١٣-٢٠٢٦/٢٥).

٢٥. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، المنظومة الوطنية للمتابعة والتقييم «أداء».

٢٦. الخطة الاستراتيجية لهيئة الدواء المصرية (يناير ٢٠٢٥- يونيو ٢٠٢٧).

٢٧. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في مصر (٢٠٢٤- ٢٠٢٩).

٢٨. إنجازات وزارة التنمية المحلية بشأن برنامج « مشروعك ».

٢٩. رئاسة مجلس الوزراء، وثيقة برنامج عمل الحكومة المصرية «نطور لنبني مستقبلاً مستداماً» (٢٠٢٥/٢٤ – ٢٠٢٧/٢٦).

٣٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر المُحدثة، ٢٠٢٢.

٣١. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١- ٢٠٢٦.

٣٢. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصائي السنوي لمؤشرات وإحصاءات التعليم، (٢٠١٤-٢٠٢٥).

٣٣. الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.

www.gahar.gov.eg

٣٤. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،

naqaae.eg

٣٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAP-MAS)، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة (٢٠١٤-٢٠٢٤).

٣٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAP-MAS)، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة "تقرير تحليلي"، سنوات متفرقة.

٣٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAP-MAS)، مؤشرات الفقر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠.

٣٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAP-MAS)، النشرة السنوية الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي، (٢٠١٤- ٢٠٢٤).

٣٩. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء (CAP-MAS)، النـشرة السـنوية للتعليـم قبـل الجامعـي، (٢٠١٤- ٢٠٢٤).

٤٠. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء (CAP-MAS)، النـشرة السـنوية لإحصـاءات الميـاه النقيـة والـصرف الصحـي، (٢٠١٤- ٢٠٢٤).

٤١. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء (CAP-MAS)، التقريـر الإحصـائي الوطـني لمتابعـة مؤشرات أهـداف التنميـة المُسـتدامة ٢٠٣٠.

٤٢. وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي، تقريـر المراجعـة الوطنيـة الطوعيـة (٢٠١٨-٢٠٢١).

٤٣. وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي، تقريـر التنميـة البشريـة في مـصر، التنميـة حـق الجميـع: مـصر المسـيرة والمسـار.

٤٤. الأزهـر الشريـف، مركـز المعلومـات والتوثيـق ودعـم اتخـاذ القـرار، إحصائيـات عامـة.

azhar.eg/idsc

٤٥. مؤشر التقدم الاجتماعي في مصر.

progressegypt.org

٤٦. مؤشر «تنمية السفر والسياحة»، تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي،

www.weforum.org

٤٧. الهيئة العامة لتعليم الكبار،

eaea.gov.eg

٤٨. السياحة العلاجية، Medical Tourism Index.

www.medicaltourism.com

٤٩. السـياحة العلاجيـة، Temos Accredited and Assessed partners.

temos-accreditation.com

٥٠. ITU ICT Development Indicator 2023 Database،

٥١. الهيئـة العامـة للاسـتثمار والمناطـق الحـرة، (٢٠٢٥)، «تطـور تدفـق القيمـة في رأس المـال المُصـدر (٢٠١٤-٢٠٢٥)» قطـاع مركـز المعلومـات والتوثيـق.

٥٢. البنـك الـدولي، (٢٠٢٤)، «مـؤشر نشـاط ريـادة الأعمـال المبكـر (٢٠١٥-٢٠٢٤).» المسـح الاسـتقصائي لعـدد السـكان البالغـين التابـع للمرصـد العالمـي لريـادة الأعمـال، المرصـد العالمـي لريـادة الأعمـال GEM.

٥٣. الإحصـاءات التجاريـة لتنميـة الأعمـال الدوليـة، (٢٠٢٤). «مؤشر قيمة الواردات من التبغ» Trade Map.

٥٤. البنـك الـدولي، (٢٠٢٤)،»مؤشر معـدل التبعيـة لكبـار السـن (٪ مـن سـن العمـل)».

٥٥. موسـوعة TIMSS، (٢٠٢٣)، «درجـة مـصر في اختبـارات الـ TIMSS في مـادة الرياضيـات والعلـوم (٢٠٠٣-٢٠١٩)».

٥٦. مركـز دعـم واتخـاذ القـرار، (٢٠٢٥)، «بنـاء المسـتقبل: إنجـازات الاجتماعيـة والسياسـية لمـصر في ٢٠٢٤ والطريـق إلى ٢٠٢٥».

٥٧. وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم والفـني، (٢٠٢١)، «تحليـل قطـاع التعليـم قبـل الجامعـي».

٥٨. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، (٢٠١٤-٢٠٢٤)، النـشرة السـنوية لبحـث القـوى العاملـة (٢٠١٤-٢٠٢٤).

استقرار الاقتصاد الكلـــي

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي..... ٢٧٦
المقدمـة ٢٧٢
١. الإطـار الاستراتيجـي لتحقيـق استقـرار الاقتصـاد الكلـي والتمـويل مـن أجـل التنميـة..... ٢٨٠
استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٢٨١
الانضباط المالي والاستدامة المالية وزيادة القدرة التنافسية في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤ -٢٠٢٧/٢٦)..... ٢٨٢
إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية..... ٢٨٥
دور القطـاع الخـاص كمحـرك رئيسي للتنميـة الاقتصـادية ٢٨٦
فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط» ٢٨٦
أبرز مقومات الاقتصاد المصري ٢٨٨
٢. سياق وآفاق الاقتصاد الكلي العالمي..... ٢٩١
٣. نبـــذة عـن أداء الاقتصـاد المصـــري (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) ٧٩٢
أنماط النمو والإنتاجية والتشغيل ٢٩٧
المالية العامة..... ٢٩٩
الاستثمارات..... ٣٠٣
٤. آخـر مستجـدات تطـور أداء الاقتصـاد المصري ٣٠٥
نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ يعكس تحسنًا في النشاط الاقتصادي..... ٣٠٥
حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص..... ٣٠٧
٥. مسار الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ مارس ٢٠٢٤ ..... ٣١١
إصلاحات استعادة الاستقرار الكلي..... ٣١١
٦. التمويل من أجل التنمية..... ٣٢٤
الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية ٣٢٤
التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص .. النمو الاقتصادي والتشغيل..... ٣٣١
٧. السياســات الداعمــة لاستقـرار الاقتصـاد الكلي ٣٤٢
٨. قائمة المراجـــع ٣٤٤

قائمة الأشكال

شكل ١ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space ٢٨٩
شكل ٢ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index ٢٩١
شكل ٣ آفاق نمو الاقتصاد العالمي ٢٩٢
شكل ٤ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة ٢٩٣
شكل ٥ الدين العام العالمي قبل وبعد جائحة كوفيد-١٩ ..... ٢٩٣
شكل ٦ آفاق التجارة السلعية العالمية ٢٩٤
شكل ٧ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) ٢٩٥
شكل ٨ التدفقات المالية الخارجية إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل ٢٩٥
شكل ٩ متوسط النمو في مصر مقارنة بمتوسطات النمو في البلدان متوسطة الدخل (السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٢٣) ٢٩٧
شكل ١٠ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، رأس المال، العمالة؛ بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي) ٢٩٧
شكل ١١ تطوّر الهيكل الاقتصادي ٢٩٨
شكل ١٢ معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة عالميا ٢٩٩
شكل ١٣ عجز الموازنة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣٠٠
شكل ١٤ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ٣٠٠
شكل ١٥ الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً (٢٠٠٣-٢٠٢٣) ٣٠٠
شكل ١٦ معدلات كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر منذ قانون ضريبة القيمة المضافة لعام ٢٠١٦ ..... ٣٠١
شكل ١٧ مستويات دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣) ٣٠١
شكل ١٨ الأوراق المالية (بما في ذلك أذون الخزانة) كنسبة من أصول البنوك ٣٠١
شكل ١٩ رصيد المدخرات والاستثمار الحكومي والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣٠٢
شكل ٢٠ معدل التضخم السنوي ومعدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣٠٢
شكل ٢١ الاستثمارات الكلية ٣٠٣
شكل ٢٢ حصة استثمارات القطاع الخاص خلال العقدين ٣٠٣
شكل ٢٣ معدلات الاستثمار الخاص في العالم وفقًا لمتوسطات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٢ ..... ٣٠٤
شكل ٢٤ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية غير الحكومية نهاية يونيو من كل عام (كنسبة من الإجمالي) ٣٠٤
شكل ٢٥ معدلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٣٠٦
شكل ٢٦ نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية) ٣٠٦
شكل ٢٧ توزيع الاستثمارات الكلية المنفذة (٪) ٣٠٧
شكل ٢٨ معدل التضخم العام- حضر- تغير شهري (٪) ٣٠٨
شكل ٢٩ معدل التضخم العام- حضر- تغير سنوي (٪) ٣٠٨
شكل ٣٠ معدل التضخم الأساسي - تغير شهري (٪) ٣٠٨
شكل ٣١ معدل التضخم الأساسي - تغير سنوي (٪) ٣٠٨
شكل ٣٢ معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص (٪) ٣٠٩
شكل ٣٣ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص (٪) ٣٠٩
شكل ٣٤ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي بالمليار جنيه ٣٠٩
شكل ٣٥ تطور العجز الكلي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪) ٣١٠
شكل ٣٦ هيكل الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات (٪) ٣١٠

الملخــص التنفيــذي

يتسم المشهد الاقتصادي العالمي باضطرابات متلاحقة ترتبط بتزايد السياسات الحمائية والتوترات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات الديون وتشديد الأوضاع المالية عالميًا، الأمر الذي يعيد تشكيل أنماط التجارة وسلاسل الإمداد ويولد صدمات ممتدة للاقتصادات الناشئة. وفي هذا السياق، تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أن استقرار الاقتصاد الكلي يمثل ركيزة أساسية لقدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتحقيق نمو مستدام وشامل، من خلال تنسيق فعّال بين السياسات المالية والنقدية وحوكمة الاستثمارات لضمان الانضباط المالي والاستدامة على المدى المتوسط والطويل، ودعم النموذج الاقتصادي الجديد القائم على الإنتاجية والقطاع الخاص والتصدير.

الإطار الاستراتيجي لاستقرار الاقتصاد الكلي

يرتكز استقرار الاقتصاد الكلي على إطار استراتيجي متكامل يجمع بين التخطيط متوسط الأجل، وتخصيص الموارد، والتمويل والتنفيذ داخل منظومة مؤسسية موحدة توفر أرضية قوية لصياغة سياسات كلية واضحة الأهداف. ويتجسد هذا التحول في تطبيق قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، اللذين ينقلان عملية التخطيط والموازنة من نهج سنوي إلى إطار متوسط المدى حتى العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠، بما يعزز اتساق السياسات التنموية مع رؤية ٢٠٣٠ والاستراتيجيات القطاعية والمكانية. وتُعد حوكمة الاستثمارات العامة محورًا رئيسيًا داخل هذا الإطار، حيث تُوجَّه الاستثمارات وفق أولويات تنموية، وتُربط بنتائج قابلة للقياس، بما يرفع كفاءة الإنفاق ويفسح المجال للقطاع الخاص. ويتكامل هذا الإطار مع سياسة نقدية تستهدف استقرار الأسعار وفقًا لمستهدفات تضخم عند ٧٪ ±٢ نقطة مئوية للربع الرابع من عام ٢٠٢٦، و٥٪ ±٢ نقطة مئوية للربع الرابع من عام ٢٠٢٨، بما يعزز مصداقية السياسة النقدية وترسيخ توقعات الأسعار وتحسين مناخ الاستثمار.

النموذج الاقتصادي وفجوة الادخار والاستثمار

تعد معالجة فجوة الادخار والاستثمار محورًا رئيسيًا لبناء نموذج نمو أكثر توازنًا واستدامة، فتعزيز قدرة الاقتصاد على تمويل احتياجاته من موارد محلية يُسهم في دعم الاستقرار الكلي ويخفف من هشاشته أمام الصدمات الخارجية، ويتطلب ذلك الانتقال إلى نموذج نمو يرتكز على أنشطة قابلة للتبادل التجاري وتوسيع الصادرات، مما يدعم سد فجوة العجز التجاري ومعالجة فجوة الادخار والاستثمار بالتقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي. كما يتسق هذا المسار مع هدف تعميق التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات، وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية مما يُحسّن العائد على الاستثمار ويجذب استثمارات خاصة ويدعم في معالجة فجوة الادخار والاستثمار. ويتكامل هذا التوجه مع إصلاحات المالية العامة التي ترفع كفاءة الإنفاق ليصبح أكثر دعمًا للنمو الإنتاجي والاستثمار الخاص.

السياسة المالية متوسطة المدى وإدارة الدين العام

ترتكز السياسة المالية على إطار متوسط المدى يهدف إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي وتمكين نمو

يقوده القطاع الخاص، عبر أربع ركائز رئيسية. الركيزة الأولى تتمثل في تطوير المنظومة الضريبية والجمركية وتعزيز الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين، من خلال التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتسوية المنازعات، إلى جانب إصلاحات جمركية تقلل تكلفة التجارة وتعزز القدرة التنافسية للصادرات في إطار وثيقة للسياسات الضريبية. أما الركيزة الثانية فتركز على الحفاظ على الانضباط المالي ومساهمة السياسات المالية في دعم نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص والتصدير، من خلال خفض العجز دون زيادات ضريبية جديدة، واستمرار سقف الاستثمارات العامة و تفعيل مبدأ وحدة الموازنة، ودمج الهيئات الاقتصادية في مفهوم الحكومة العامة وربطها بسقف الدين، بما يعزز الشفافية ويرسّخ الاستدامة المالية. وترتكز الركيزة الثالثة على تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته، والتي تهدف إلى تقليص عبء خدمة الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة وخفض التكلفة وتنويع الأسواق والأدوات، بما يشمل تطوير أدوات تمويل بديلة مثل الصكوك والسندات الخضراء والمستدامة، وخفض الدين الخارجي تدريجيًا، وتعزيز الاعتماد على التمويل الميسر، على أن تُصدر وزارة المالية تقريرًا عن استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط يتضمن مزيدًا من التفاصيل حول التوجهات والمستهدفات والسياسات والإجراءات التي سيتم استخدامها لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة وخدمته. أما الركيزة الرابعة فتركز على زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية، من خلال إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام وتفعيل الإطار متوسط المدى للموازنة وموازنة البرامج والأداء لربط التمويل بالنتائج ورفع كفاءة الإنفاق. وبهذه المرتكزات، يُعاد توجيه السياسة المالية نحو دور أكثر دعمًا للنمو الإنتاجي والاستثمار الخاص، مع الحفاظ على الاستقرار الكلي وتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

حوكمة الاستثمارات العامة

تمثل حوكمة الاستثمارات العامة إحدى ركائز استقرار الاقتصاد الكلي والنموذج الاقتصادي الجديد في مصر؛ إذ تُحوِّل دور الاستثمار العام إلى أداة استراتيجية لتوجيه الموارد نحو أولويات قومية ذات أثر اقتصادي واجتماعي مرتفع، وتقليل البنود ذات الجدوى المحدودة، بما يدعم الانضباط المالي ويفسح المجال للاستثمار الخاص. ويرتكز هذا التحول على إطار مؤسسي من خلال تحديد سقف سنوي للاستثمارات وتصنيف المشروعات وفقًا لمعايير الجدوى، مع إعطاء أولوية للمشروعات الإنتاجية عالية الأثر وربط المشروعات بقدرات التمويل الفعلية. ويسهم هذا النهج في خلق مساحة مالية للإنفاق الاجتماعي وتقليل تراكم المشروعات غير المكتملة وإفساح المجال للقطاع الخاص، بما يعزز دوره في قيادة الاستثمار والتشغيل وزيادة الصادرات.

إطار التمويل من أجل التنمية

جاء إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFS) كأول وثيقة وطنية تتبنى النهج العالمي لتخطيط وتمويل أهداف التنمية المستدامة (INFF)، لتشكّل إطارًا تمويليًا داعمًا يهدف إلى تعبئة الموارد العامة والخاصة، المحلية والدولية، وتنسيقها داخل منظومة واحدة تعزز قدرة الدولة على تنفيذ برامجها التنموية. وتمثل هذه الاستراتيجية ركيزة محورية في بناء نموذج تمويلي مستدام يدعم استقرار الاقتصاد الكلي ويُعالج فجوة التمويل التنموي من خلال ربط مصادر التمويل بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية. ويمثّل التمويل التنموي الميسر أحد أهم عناصر هذا الإطار، حيث تم توجيه أكثر من ١٧ مليار دولار منذ عام ٢٠٢٠ للقطاع الخاص، بما يسهم في تمويل توسع الشركات وبناء سلاسل القيمة وتطوير قطاعات إنتاجية وتصديرية ودعم التحول الأخضر. كما يدعم الإطار توسّع التمويل

الأخضر مثل برنامج "نوفي" لمشروعات الطاقة المتجددة.كما تُدار الفجوة التمويلية من خلال حوكمة دقيقة للاقتراض الخارجي تعتمد على سقف سنوي للديون، وتقييم بدائل التمويل، وربط القروض بالمشروعات الإنتاجية، وإعطاء الأولوية للقروض الميسرة طويلة الأجل، إلى جانب تفعيل أدوات مثل مبادلة الديون بالاستثمار والتنمية، بما يقلل الاعتماد على الديون التجارية مرتفعة التكلفة ويعزز استدامة الدين العام ويخفض المخاطر المستقبلية. ويسهم هذا النهج المتكامل في تقليل المخاطر الخارجية، وتعزيز الاستقرار المالي، وإعادة توجيه الموارد نحو أولويات التنمية، بما يجعل التمويل أداة داعمة للنمو المستدام ودور القطاع الخاص والتحول الأخضر على المدى المتوسط.

إعادة تعريف دور الدولة

تعكس جهود إعادة تعريف دور الدولة انتقالًا مؤسسيًا نحو نموذج يركز على التمكين والتنظيم بدلًا من الملكية والإدارة المباشرة، مع إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص لقيادة الاستثمار والإنتاج والتشغيل. ويأتي هذا التحول في إطار رؤية أشمل لإعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة باعتبارها منظمًا للأسواق وميسّرًا للنشاط الاقتصادي، لا فاعلًا إنتاجيًا مباشرًا، بما يدعم توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وذات القيمة المضافة العالية. وتشكل وثيقة سياسة ملكية الدولة المرجعية الأساسية لتنظيم وجود الدولة في النشاط الاقتصادي، بينما يقدم قانون الشركات المملوكة للدولة رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ إطارًا يحكم الملكية والإدارة والتخارج ويعزز الحوكمة والشفافية وحياد الدولة بين المستثمرين. كما تضطلع وحدة الشركات المملوكة للدولة بدور محوري في تنفيذ برنامج التخارج والطروحات وتطوير قواعد الحوكمة بالتنسيق مع صندوق مصر السيادي، إلى جانب إصلاحات مكملة تشمل برنامج الطروحات الحكومية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنافسة، وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، بما يدعم كفاءة تخصيص الموارد والثقة الاستثمارية ويدفع نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قائم على الابتكار والتصدير.

السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي

تتقدم السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي في مصر عبر حزمة إصلاحات مؤسسية ومالية متكاملة تعزز الانضباط والشفافية وترفع كفاءة إدارة الموارد العامة. وتشمل هذه الجهود توسيع نطاق الحكومة العامة والنشر المنتظم للبيانات، وتطوير الإدارة الحديثة للدين العام عبر استراتيجية متوسطة الأجل تعمّق سوق الدين المحلي وتوسّع قاعدة المستثمرين وتخفض تكلفة التمويل. وفي موازاة ذلك، تعمل الدولة على تعبئة الإيرادات المحلية من خلال إصلاحات ضريبية توسّع القاعدة الضريبية وتدمج الاقتصاد الرقمي وتبسط الإجراءات، إلى جانب دمج إدارة المخاطر في صنع السياسات المالية للحد من انتقال الصدمات إلى الموازنة والدين العام. كما تعزَّز استدامة الدين الخارجي من خلال إطار مؤسسي يحدد سقفًا سنويًا للاقتراض ويرتبط بالحدود الآمنة لنسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي، بينما تُرفع كفاءة الاستثمارات العامة عبر سقف سنوي للاستثمار العام وأدوات تخطيط متوسطة الأجل، بالتوازي مع تعزيز التمويل التنموي الميسر من خلال الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFS). وإلى جانب ذلك، يتقدم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والصحة الشاملة لضمان شمولية الخدمات وتحسين جودتها وربط الدعم بالتمكين الاقتصادي، بما يعمق العدالة الاجتماعية ويعزز الاستدامة المالية. ويمثل هذا الإطار المتسق خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على الصمود وتهيئة بيئة مواتية لزيادة الاستثمار الخاص وتحسين جودة النمو.

المقدمـة

بينما يشـهد العالم اضطرابات متتالية، ويتجه نحو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي خاصة مع تزايد حدة السياسات الحمائية التجارية، والتطورات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط والعديد من مناطق العالم، وما يتسبب فيه ذلك من ارتفاع مستويات الديون واختلال السياسات الاقتصادية.

ويمثل استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية لبناء القدرة على مواجهة الصدمات وتعزيز معدلات النمو المستدام، ويتطلب ذلك مزيجًا متكاملاً من السياسات المالية والنقدية، يقوم على الانضباط المالي وتعبئة الموارد المحلية وتحسين كفاءة الإنفاق العام، بما يتيح توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية حوكمة الاستثمارات العامة لرفع كفاءة تنفيذ المشروعات وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب الدفع بأجندة التمويل من أجل التنمية لتوفير مصادر تمويل مستدامة ومنخفضة التكلفة وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتوسيع الحيز المالي. كما تندرج ضمن هذه الجهود إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد من خلال التحول إلى دور منظم وممكّن ومحافظ على الأصول العامة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بما يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد.

وتشكل هذه المحاور مجتمعة الأساس لبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة، قادر على دعم الإنتاجية وتحفيز الاستثمار وتعزيز الاستقرار الكلي على المدى الطويل رغم المشهد العالمي المليء بالتحديات.

١. الإطـار الاستراتيجـي لتحقيـق استقـرار الاقتصـاد الكلـي والتمـويل مـن أجـل التنميـة

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية

وفي إطار التزام الدولة المصرية بتطوير منظومة التخطيط المالي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، جاء اعتماد قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ كخطوة محورية نحو ترسيخ ممارسات التخطيط الاستراتيجي وتعزيز فعالية الإنفاق العام، وربط السياسات التنموية بالموازنات العامة بشكل أكثر تكاملًا وشفافية. هذه الأطر التشريعية تُمثل ركيزة أساسية لتنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تعمل على ضمان التوافق بين خطط التنمية والموازنة، بما يتماشى مع البرامج الحكومية القطاعية والاستراتيجيات الوطنية، في ظل رؤية تشاركية متكاملة.

وفي ضوء التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي تبنّتها الحكومة المصرية ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، أصبح من الضروري تعزيز التكامل بين **خطة التنمية المستدامة والموازنة متوسطة الأجل**، لضمان توجيه الموارد العامة نحو الأولويات التنموية وتحقيق أقصى كفاءة في الإنفاق العام. وقد تم بالفعل تبنّي صياغة منهجية جديدة لإعداد الخطة في إطار متوسط الأجل يمتد حتى عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠. وجاري العمل على تنسيق مؤسسي متكامل بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة المالية، استنادًا إلى **قانون التخطيط العام للدولة وقانون المالية العامة الموحد**، وهو ما يعكس تحولًا مهمًا نحو ربط الاستراتيجيات التنموية بالإطار المالي للدولة. وتقوم هذه المنهجية على إعداد خطة تنموية تترجم أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرامج الحكومة، والاستراتيجيات القطاعية والمكانية، إلى سياسات ومشروعات قابلة للتنفيذ ضمن الإطار المالي متوسط الأجل، بما يرسخ الترابط بين التخطيط والتمويل على مستوى الدولة.

ويعتمد هذا الربط على عدة أدوات رئيسية، أهمها **موازنة البرامج والأداء**، التي تتيح توجيه الموارد نحو أولويات محددة قابلة للقياس، وتعزز من فاعلية الإنفاق العام في تحقيق النتائج التنموية المرجوة. كما تم تطوير دليل موحد لإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوي يشمل معايير اختيار المشروعات، وآليات تقويم السياسات، ومتابعة الأداء، إضافة إلى الاستفادة من منظومة المعلومات المكانية لدعم اتخاذ القرار. ويشمل ذلك أيضًا التزامًا واضحًا بحوكمة الإنفاق العام، وتطبيق معايير العائد والتكلفة لتعظيم الجدوى الاقتصادية للمشروعات المنفذة،

وربط مؤشرات الأداء في الخطة التنموية بمخصصات الموازنة، بما يسمح بقياس الأثر الفعلي للإنفاق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادهاالاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

وتسعى الدولة المصرية جاهدة إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تضافر جهود مختلف مؤسساتها وفقاً لرؤى وخطط استراتيجية متكاملة، وانطلاقاً من ذلك التوجّه تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مسئولية متابعة تنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية: رؤية مصر ٢٠٣٠ والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنيّة وبالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين، للحصول علي تمويلات دَعم الموازنة لمساندة تنفيذ إصلاحات هيكلية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال والتعزيز من قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود أمام الصدمات الخارجية ودعم الانتقال الأخضر وفتح آفاق مستقبلية لتنمية شاملة ومستدامة، وذلك لتعظيم الاستفادة من الشراكات التنموية مالياً وفنياً.

وفي هذا الإطار، تضع الدولة المصرية **تحقيق «الاستقرار الكلي» على قائمة أولوياتها سعيًا للحفاظ على توازن المالية العامة**، وجذب الاستثمارات، ومواجهة الصدمات، وهو ما يتطلب **تعزيز إدارة المالية العامة من خلال ضبط عجز الموازنة، وخفض الدين العام، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي** لضمان قدرة الدولة على تمويل المشروعات القومية مع الحفاظ على استدامة الدين، وهو ما يُتيح فرصة أكبر للقطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم للمشروعات القومية.

كما يساهم استقرار السياسات المالية في تعزيز ثقة المستثمرين، مما يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية الضرورية لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. **ومن ناحية أخرى،** يدعم الانضباط المالي استقرار سعر الصرف وتخفيف المخاطر التضخمية، ودعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

مستهدفات تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

وفي ضوء التوجه الاستراتيجي للدولة المصرية نحو تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، تستند جهود الدولة إلى أجندة إصلاح اقتصادي تتكامل فيها السياسات

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

المالية والنقدية والهيكلية، بما يُعزز الاستدامة المالية، ويمكّن القطاع الخاص، ويرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتتبنى الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ هدف «اقتصاد متنوع وتنافسي ومعرفي» ضمن أهدافها الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، أكدت الرؤية على أهمية «**تحقيق الاستدامة المالية**»، والذي يُمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الكلي، وذلك من خلال اتباع سياسات مالية تضمن التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتحديد الأولويات لرفع كفاءة الاستثمار والإنفاق الحكومي الذي يُمثّل المصدر الأول لتمويل الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وشبكات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى حشد الموارد المحلية.

وفي هذا السياق، تستهدف «**الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**» تطوير منظومة الإدارة الضريبية الحالية ورفع كفاءتها، وزيادة نصيب الموارد الحقيقية من إجمالي الموارد الحكومية والحدّ من التهرب الضريبي، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، واستحداث مصادر إيرادات جديدة، بالإضافة إلى إيلاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتبسيط القواعد لجذب مزيد من المنشآت الصغيرة للعمل في القطاع الرسمي. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال تبني السياسات والإصلاحات التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية وتبسيط النظام الضريبي، وتطوير منظومة التحصيل الإلكتروني للضرائب للحد من التهرب الضريبي، فضلًا عن تنويع مصادر التمويل وتشجيع وسائل التمويل المبتكرة، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لضمان كفاءة الإنفاق العام.

كما تهدف إلى تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة وتحفيز التصنيع حيث تسعى الرؤية إلى خلق اقتصاد متنوع لا يعتمد على قطاع واحد، بل يرتكز على قطاعات إنتاجية متنوعة، خاصة تلك التي تتمتع مصر بمزايا تنافسية بها، لما له من دور في تنويع مصادر الإنتاج والدخل ورفع مستوى الإنتاجية، فضلًا عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وكذا تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية لتمكين القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الخاصة، وزيادة فرص العمل اللائق بما يُسهم في زيادة الدخول، مما يعزز الطلب الداخلي، ويرفع من معدلات الادخار والاستثمار، والتحول نحو الشمول المالي لتقليص القطاع غير الرسمي.

فضلاً عن مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال توفير بيئة تمكينية داعمة لهذه المشروعات وتيسير حصولها على الائتمان وضمانات التمويل، لما له من أهمية في زيادة مساهمة تلك المشروعات في الحصيلة الضريبية وتعبئة الموارد المحلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار الكلي.

الانضباط المالي والاستدامة المالية وزيادة القدرة التنافسية في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤-٢٠٢٧/٢٦)

بينما على صعيد برنامج الحكومة المصرية، فإن مستهدفات وزارة المالية تتسق مع ٣ برامج فرعية من برنامج الحكومة، هي (الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية، مواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية، زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية)، ضمن ٢ هدف استراتيجي هما (ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم القدرات الاقتصادية الوطنية، تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية)، في إطار المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات. كما يتضمن برنامج عمل الحكومة، حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية، بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته، بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني.

مستهدفات الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية في برنامج عمل الحكومة

يهدف برنامج عمل الحكومة إلى الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية في إطار الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث تستهدف وزارة المالية وصول دين أجهزة الموازنة العامة إلى أقل من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يصل متوسط عمر الدين إلى ٤,٨ عام، بما يعزز من إدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، ، وإعداد الموازنة متوسطة الأجل من خلال تعزيز شفافية الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى و إدراج اعتمادات مالية لمساندة النشاط الاقتصادي

وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية ودعم تنشيط الصادرات وغيرها من المستهدفات التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي.

كما يستهدف البرنامج تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، باعتبارها أحد العوامل الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الخدمات الضريبية المقدمة لمجتمع الأعمال والممولين التابعة الي مصلحة الضرائب المصرية والضرائب العقارية، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية وتعزيز برنامج المساندة التصديرية، بهدف تشجيع المصدرين خاصةً في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذلك السداد الفوري للمساندة، وتحسين منظومة التصدير وتيسير الإجراءات، ودعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية من خلال تبسيط الدورة المستندية الخاصة بعملية التصدير، تقليص زمن الإفراج الجمركي للواردات، تحسين كفاءة الموارد البشرية.

فضلًا عن دعم القطاع الخاص من خلال وثيقة ملكية الدولة وإصدار قانون المنافسة، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات محدودة الدخل، وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أدوات التخطيط

في إطار الحرص على رفع كفاءة الاستثمار العام وتعزيز فعالية الإنفاق التنموي، تتبنى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أدوات تخطيطية مُتطورّة تستهدف رفع كفاءة الاستثمار العام ومتابعة الخطط التنموية ومُتابعة التمويلات الدوليّة والاستثمارات العامة، ومُتابعة وتقويم الأداء، والتنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات ذات الصلة لتحسين جودة الخطط التنمويّة من خلال إمداد كافة جهات الإسناد بدليل إعداد الخطة، والذي يُقرر معايير اختيار المشروعات ومعايير إجراء وتقويم دراسات الجدوى الاقتصاديّة ومعايير تقويم الاستثمار العام لكل جهة إسناد، وآليات التحوّل من التركيز على جودة المشروعات إلى جودة السياسات، هذا بالإضافة إلى قيام الوزارة بتوفير معلومات داعمة لعملية التخطيط التنموي من خلال منظومة بنية المعلومات المكانية بالوزارة.

وفي إطار تفعيل المادة (٤) من قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتشكيل **المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة** وتنظيم عمله، ليكون أحد الأدوات الرئيسية لدعم عملية التخطيط. يترأس المجلس السيد رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته عددًا من كبار المسؤولين، من بينهم رئيس مجلس الوزراء، محافظ البنك المركزي، الوزراء المعنيون بالتخطيط والمالية، بالإضافة إلى وزراء مختارين من قبل رئيس مجلس الوزراء، وأربعة من ذوي الخبرة يُرشّحهم الوزير المختص بالتخطيط. ويتولى الوزير المعني بشؤون التخطيط مهمة مقرر المجلس.

تُعد قرارات المجلس ملزمة لكافة جهات الدولة، بما في ذلك الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاعين العام والأعمال العام، وتلتزم هذه الجهات بتقديم ما تطلبه الأمانة الفنية من تقارير وبيانات ودراسات لدعم تنفيذ قراراته.

ويُعد المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة أداة أساسية لتوجيه جهود التخطيط من خلال رسم السياسات العامة للتنمية المستدامة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية والقطاعية، ومراجعة وإقرار الخطة القومية للتنمية المستدامة، وضمان تكاملها مع المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية. كما يختص بتحديد مواعيد وآليات إعداد وتحديث الوثائق التخطيطية، وإبداء الرأي في التشريعات ذات الصلة، بما يعزز من اتساق السياسات العامة ويضمن توجيه الموارد نحو أولويات التنمية.

ويُوضح الشكل التالي الأدوات الرئيسية المُستخدمة في عملية التخطيط وصياغة السياسات التنموية الاقتصادية القائمة على الأدلة والتي تشمل الاستراتيجيات والخطط، ومصادر البيانات والنشرات الدورية، والتقارير والدراسات التشخيصية، والأدلة والمنهجيات، ونظم إدارة المعلومات والمنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى المجالس واللجان والمجموعات الفنية الرئيسية المعنية بالتنفيذ.

أدوات التخطيط

القوانين والاستراتيجيات والخطط

- قانون التخطيط وقانون المالية الموحد
- رؤية مصر ٢٠٣٠
- الاستراتيجيات القطاعية
- الاستراتيجية الوطنية لتمويل التنمية
- استراتيجيات التعاون مع شركاء التنمية
- الخطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وثيقة سياسة ملكية الدولة
- برنامج عمل الحكومة
- خطة المواطن

النشرات الدورية

- النشرات الدورية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- النشرة الدورية للناتج المحلي الإجمالي

التقارير والدراسات

- التقارير التشخيصية والدراسات مع شركاء التنمية
- الدراسات الصادرة عن معهد التخطيط القومي
- التقرير السنوي للوزارة
- تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة
- التقرير الوطني الطوعي
- تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي
- تقرير تنافسية المحافظات

المنصات الإلكترونية

- المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية
- منظومة بنية المعلومات المكانية
- منظومة أداء
- بيان
- مرصد
- آفاق المهن والتوظيف
- المنظومة الإلكترونية لمتابعة التمويلات التنموية الميسرة
- المرصد الديمغرافي
- منظومة المواليد والوفيات
- منصة حافز

الأدلة

- دليل شرم الشيخ للتمويل العادل (التحول الأخضر)
- دليل إعداد الخطة
- دليل الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي
- دليل معايير الاستدامة البيئية (التحول الأخضر)

المجالس واللجان الفنية

- اللجنة الوزارية الاقتصادية
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة
- لجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي
- اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- اللجان المشتركة الثنائية
- لجنة حوكمة الاستثمارات العامة
- المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
- المجموعة الفنية لإعداد إطار الاقتصاد الكلي
- مجموعة عمل تمويل التنمية

البرامج والمشروعات القومية

- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- المنصة الوطنية لبرنامج نوفي
- المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية
- المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري حياة كريمة

لماذا جودة النمو؟

في ظل التحديات التي يشهدها العالم، لم يعد من الممكن الاكتفاء بقياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات كمية تقليدية، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من أهمية هذا المؤشر كمقياس لحجم النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا يُعبّر بالضرورة عن جودة هذا النشاط.

انطلاقًا من ذلك، يعبر مفهوم «جودة النمو» عن هذا التوجه الجديد، حيث يشير إلى النمو الاقتصادي الذي يُفضي إلى رفاه اجتماعي وبيئي طويل الأجل، ويُعزز العدالة الاجتماعية، ويضع المواطن والبيئة في صميم العملية التنموية (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٩)، وهو النمو الذي تستدعيه المرحلة القادمة، بكل ما تحمله من تحوّلات وفرص وتحديات.

ويرتكز هذا المفهوم على ثلاثة عناصر رئيسة:

- توزيع الفوائد: ضمان وصول مكاسب النمو إلى مختلف فئات المجتمع، مما يقلل من عدم المساواة.
- الاستدامة: الحفاظ على النمو على المدى الطويل دون التسبب في تدهور البيئة أو استنزاف الموارد.
- التنمية البشرية: تحسين جودة الحياة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، مع حماية البيئة.

إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

وفي ضوء بيئة إقليمية ودولية يشوبها قدرٌ كبيرٌ من عدم اليقين، إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، لن يتأتى بدون التكامل بين عناصر المنظومة الاقتصادية، ووجود نهج وسياسات قائمة على الأدلة، ولذلك وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية الذي يعمل على تحقيق **«جودة النمو»** ، وذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز التنمية الصناعية، وتوطين الصناعة، وتطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، والتوسع في المشروعات الخضراء، وتحسين بيئة الأعمال بما يُمكّن القطاع الخاص من أداء دور أكبر في التنمية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز التحول الرقمي.

وتعد الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التمويل من أجل التنمية ركيزة رئيسية في إطار التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دورًا حيويًا في حشد الموارد المحلية والخارجية اللازمة وتخصيصها للقطاعات ذات الأولوية، ولكن كل هذه الجهود تعتمد بشكل أساسي على **استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية** من شأنها تحفيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الانتقال الأخضر، وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري، ورفع كفاءة ومرونة سوق العمل، بما يفتح آفاقا مستقبلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

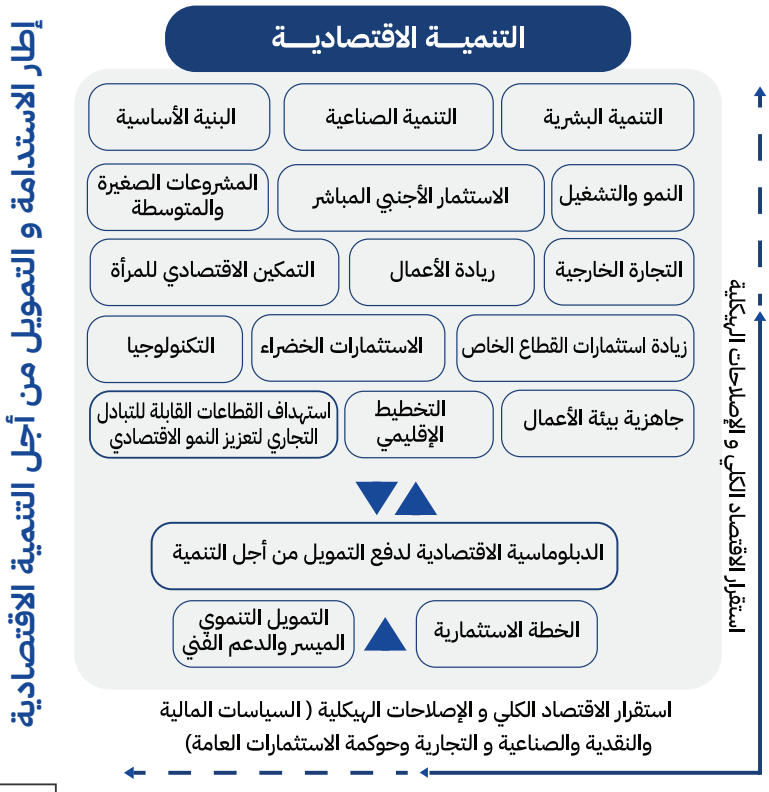

ومن ناحية أخرى، جودة النمو في النموذج الاقتصادي الجديد لا تُقاس فقط على المستوى القومي، بل تمتد أيضًا إلى المستوى الجغرافي من خلال تبنّي نهج **«أقطاب النمو Growth Poles»** الذي يركز على خلق مراكز اقتصادية متخصصة ذات مزايا تنافسية واضحة. هذا النهج يهدف إلى توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مناطق تمتلك مقومات طبيعية وبشرية وبنية تحتية قادرة على استيعاب أنشطة إنتاجية قابلة للتجارة والتصدير. وبدلاً من الاعتماد على نمو واسع لكن منخفض الإنتاجية، يسهم التركيز على الأقطاب في تكوين تجمعات صناعية ولوجستية وخدمية متصلة بشبكات الموردين والأسواق، بما يسمح بزيادة القيمة المضافة المحلية ورفع إنتاجية العمل والمؤسسات. كما يُسهم في تعميق دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو من خلال تحسين بيئة الأعمال في هذه الأقطاب، وتسهيل النفاذ إلى الأراضي والخدمات، وبناء شراكات بين المستثمرين المحليين والدوليين. وبهذا، يصبح النمو أكثر توازناً بين المناطق، أكثر ارتباطاً بالأسواق العالمية، وأكثر قدرة على خلق فرص عمل ذات جودة، مما يترجم السردية الاقتصادية لمصر إلى نموذج نمو قائم على الإنتاجية والتنافسية والشمول.

دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية

يُعد القطاع الخاص قاطرة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو المستدام، وشريكًا استراتيجيًا للدولة في تنفيذ مستهدفات التنمية على المستويين القطاعي والمكاني، من خلال دوره المحوري في دفع عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل ذات جودة. وفي هذا السياق، تحرص الحكومة على تمكين القطاع الخاص باعتباره ركيزة أساسية في خطة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورفع النمو الاقتصادي، وذلك عبر تبني سياسات داعمة تُحفز بيئة الأعمال، وتُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتُهيئ مناخًا استثماريًا جاذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتُكثّف الدولة جهودها لتنسيق السياسات بين المجموعة الوزارية الاقتصادية والمجموعات المتخصصة الأخرى، مع العمل المتواصل على إزالة المعوقات البيروقراطية وتيسير الإجراءات، بما يُمكّن القطاع الخاص من التوسع والمشاركة الفعالة في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى وتحقيق نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي.

فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط»

واستمرارا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر

القطاع الخاص: المحرك الرئيسي لتحقيق «جودة النمو»

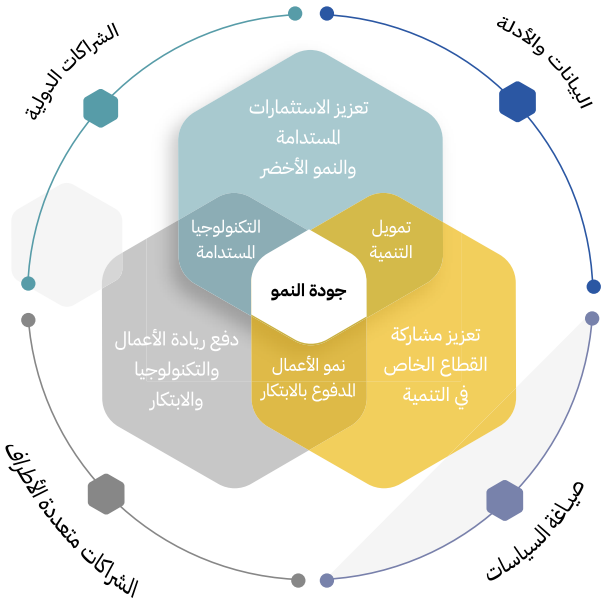

قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية **مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار. ويترجم هذا التوجه من خلال:**

- **التركيز على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية:** مثل الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا، مما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد ويخلق فرص عمل مستدامة.
- **تبني التكنولوجيا ودمجها في الأنشطة الاقتصادية:** يعتبر تبني التكنولوجيا الحديثة ودمجها في مختلف الأنشطة الاقتصادية أحد المفاتيح الرئيسية لتحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية. تساهم التكنولوجيا في تسريع العمليات وتقليل التكاليف، مما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.
- **الابتكار كمحرك مستدام للنمو:** يعد الابتكار من العوامل الحيوية لدفع النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يجب تعزيز بيئة تشجع على البحث والتطوير والابتكار، مما يؤدي إلى إنتاج حلول جديدة تلبي احتياجات السوق وتفتح آفاقا جديدة للتوسع والنمو بتبني هذه السياسات.

وتعتبر مشاركة القطاع الخاص والتكنولوجيا والابتكار عناصر أساسية للوصول إلى نمو اقتصادي مرن ومتسارع، حيث تحتاج الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى تكثيف جهودها في زيادة الاستثمار من خلال إصلاح الأطر التنظيمية لجذب الاستثمار الخاص وضمان المنافسة العادلة، توفير فرص متساوية للنساء والشباب، بالإضافة إلى الاهتمام بالتكنولوجيا من خلال اكتساب أفكار منتجات وطرق إنتاج جديدة ونشرها في السوق المحلي (ابتكار على المستوى المحلي).

كما وضح البنك الدولي كيفية تجنب الاقتصادات النامية الوقوع في فخ الدخل المتوسط. وتبعا لمرحلة تطورها المختلفة، تحتاج الدول إلى اعتماد مزيج من السياسات المتسلسلة والأكثر تطورا تدريجياً:

النهج الأول: يمكن للبلاد منخفضة الدخل التركيز فقط على السياسات المصممة لزيادة الاستثمار.

النهج الثاني: يجب على البلاد ذات الدخل المتوسط الأدنى أن تغير اتجاها وأن توسع مزيج السياسات إلى الاستثمار والتكنولوجيا.

النهج الثالث: تحتاج البلاد ذات الدخل المتوسط الأعلى إلى تغير مسارها مرة أخرى – إلى الاستثمار، التكنولوجيا والابتكار.

يتبنى البنك الدولي استراتيجية 3I للدول ذات الدخل المتوسط، والتي تقوم على ثلاث ركائز مترابطة: الاستثمار INVESTMENT، الضخ INFUSION، والابتكار INNOVATION. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة هذه الدول على تجاوز «فخ الدخل المتوسط» والتحول إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. وفي هذا السياق، فإن تعزيز قوى الإبداع والتجديد المستمر يفتح المجال أمام رفع الإنتاجية وتوسيع الفرص الاقتصادية، فيما يساعد ترسيخ المؤسسات القوية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار والابتكار. كما أن الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية يعزز تنافسية الأسواق، بينما يساهم تحسين جودة التعليم وتوسيع الحراك الاجتماعي في بناء قاعدة بشرية قادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة. ويمثل هذا المسار المتدرج مدخلًا واعدًا لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يقود إلى مستويات دخل أعلى ويعزز مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي.

وقد قطعت مصر بالفعل شوطًا مهمًا بالمرحلة الأولى، المتمثلة في تكثيف الاستثمارات العامة والخاصة Investment في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والمؤسسات، وهو ما أسهم في تطوير القدرات التصديرية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام. وتدخل مصر حاليًا المرحلة الثانية، وهي مرحلة الضخ Infusion، التي تركز على نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة بشكل منهجي في مختلف القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity). أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الابتكار Innovation، حيث يتوسع الاقتصاد في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، بما يعزز من قدرته التنافسية على المستوى الدولي ويدعم تحقيق نمو نوعي ومستدام.

تحقيق التوازن بين الإبداع، والاستدامة، والتجديد المستمر في الدول متوسطة الدخل

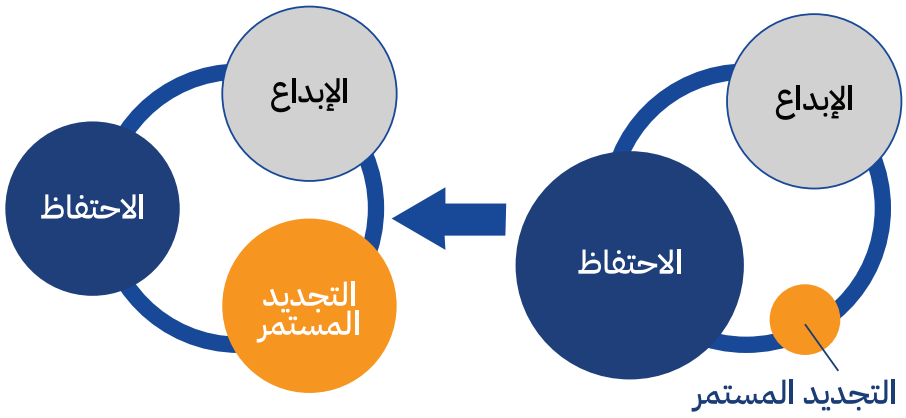

المصدر: تقرير التنمية الدولية - البنك الدولي (٢٠٢٤)

أبرز مقومات الاقتصاد المصري

وتُعد مقومات الاقتصاد المصري الفريدة، عنصرًا أساسيًا في دعم أهداف السردية الوطنية للتنمية الشاملة، وعاملًا مؤثرًا في تمكين الدولة من **الانطلاق نحو نموذج اقتصادي** يركز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري مدفوعاً بتعزيز الانتاجية وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة. حيث يتميز الاقتصاد المصري بكونه واحدًا من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، من حيث امتلاكه قاعدة إنتاجية متنوعة تشمل الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب بنية تحتية متطورة، فضلًا عن سوق محلي ضخم وموارد طبيعية وقوى بشرية مؤهلة يتصدرها شباب نابض بروح الابتكار وريادة الأعمال. فضلاً عن تراثها السياحي والثقافي الاستثنائي.

ويعزز هذا التوجه ما شهدناه خلال العقد الماضي من تطور في مشروعات البنية التحتية، إلى جانب نمو الاقتصاد الرقمي المصري بشكل متسارع في مجالات التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، مما يعزز من قدرتنا على مواكبة التغيرات العالمية ودعم استدامة النمو الاقتصادي.

وقد أثبتت مصر قدرتها على تحقيق نماذج ناجحة للتكامل الإقليمي، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، الذي يُجسد نهج الاستفادة من الموارد الوطنية ضمن إطار إقليمي متكامل. واليوم، تعمل الدولة على ترسيخ هذا النهج من خلال تعزيز موقعها كمركز إقليمي رائد في عدة مجالات استراتيجية:

- **الطاقة الخضراء:** عبر تبني سياسات طموحة للتحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون، ومشروعات الهيدروجين الأخضر والتوسع في الطاقة المتجددة، وتنفيذ مشروعات الربط مع الدول المجاورة.
- **الأمن الغذائي:** من خلال تطوير سلاسل الإمداد، وزيادة الإنتاج الزراعي المستدام، والتوسع في صوامع تخزين الغلال والحبوب.
- **التجارة والخدمات:** بفضل الموقع الجغرافي الفريد والبنية التحتية اللوجستية الحديثة، خاصة مع تشغيل الموانئ والمحاور التجارية الجديدة.

وتكمن إحدى أهم المزايا التنافسية لمصر في موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط قارات العالم، والذي يسهم في رسم ملامح الاقتصاد المصري وتعزيز مكانته على الخريطة الاقتصادية الدولية. وتدعم الدولة ذلك بأنظمة استثمارية متنوعة تشمل الاستثمار الداخلي، والمناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية فضلاً عن منظومة متكاملة من ضمانات الاستثمار و الحوافز والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية. كما أبرمت مصر شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع أكثر من ٧٠ دولة، ما يمنح المستثمرين قدرة مباشرة على النفاذ إلى أسواق تضم نحو ملياري نسمة وتساهم بنحو ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويعزز فرص التصدير والتكامل الصناعي والإقليمي، فضلًا عن السوق الاستهلاكي الضخم في مصر الذي يتجاوزه قوامه ١٠٠ مليون نسمة.

التعقيد الاقتصادي

يُعد تعزيز التعقيد الاقتصادي عنصرًا محوريًا في النموذج الاقتصادي الجديد، لما له من دور مباشر في رفع الإنتاجية، وتحسين جودة النمو، وتعزيز القدرة التنافسية على المدى المتوسط والطويل. ويعكس التعقيد الاقتصادي قدرة الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، اعتمادًا على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعًا وتكاملًا، وما يرتبط بها من مهارات ومعرفة وتكنولوجيا. ومن هذا المنظور، فإن الانتقال نحو أنشطة أكثر تعقيدًا يُمثل أحد المسارات الأساسية للتحول الهيكلي، بما يدعم النمو القائم على التصدير، ويحد من الاختناقات الهيكلية، ويعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية.

ويتسق هذا التوجه مع هدف النموذج الاقتصادي الجديد المتمثل في التحول من نمو مدفوع بعوامل الطلب إلى نمو قائم على الإنتاجية، من خلال تعميق التصنيع، وتوسيع قاعدة الأنشطة القابلة للتبادل التجاري، وزيادة اندماج الاقتصاد في سلاسل القيمة العالمية. كما يتيح رفع مستويات التعقيد الاقتصادي فرصًا أكبر لخلق وظائف أكثر استدامة وجودة، وتحسين استخدام رأس المال، وتعظيم العائد من الاستثمار العام والخاص. وفي ظل التحولات العالمية الجارية ولا سيما التحول الأخضر وتسارع التقدم التكنولوجي، يمثل تعزيز التعقيد الاقتصادي إطارًا عمليًا لتوجيه السياسات والاستثمارات نحو أنشطة ذات إمكانات نمو مرتفعة، بما يدعم تحقيق نمو مستدام وشامل، ويعزز موقع مصر في الاقتصاد العالمي.

تطور فضاء المنتجات المصرية (٢٠٢٣) Egypt in the Product Space

يُعد الفضاء الإنتاجي أداة تحليلية توضح الروابط بين المنتجات المختلفة، بناءً على المعرفة والقدرات اللازمة لإنتاجها. وتشير نتائج مختبر النمو بجامعة هارفرد إلى أن الدول عادة ما تتجه لتنويع أنشطتها الإنتاجية بالانتقال إلى منتجات مرتبطة أو متقاربة من حيث المهارات والمعرفة المطلوبة، مما يتيح لها البناء على القدرات المتوافرة لديها. ويربط الفضاء الإنتاجي أكثر من ٨٠٠ سلعة باستخدام بيانات التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال، الدول التي تنتج نوعًا من المنسوجات تكون قادرة في الغالب على إنتاج منسوجات أخرى مشابهة.

يوضح فضاء المنتجات المصرية (شكل ١) ترابط صادراتها الحالية مع المسارات الممكنة لتنويع الاقتصاد. فتحتل

شكل ١ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space

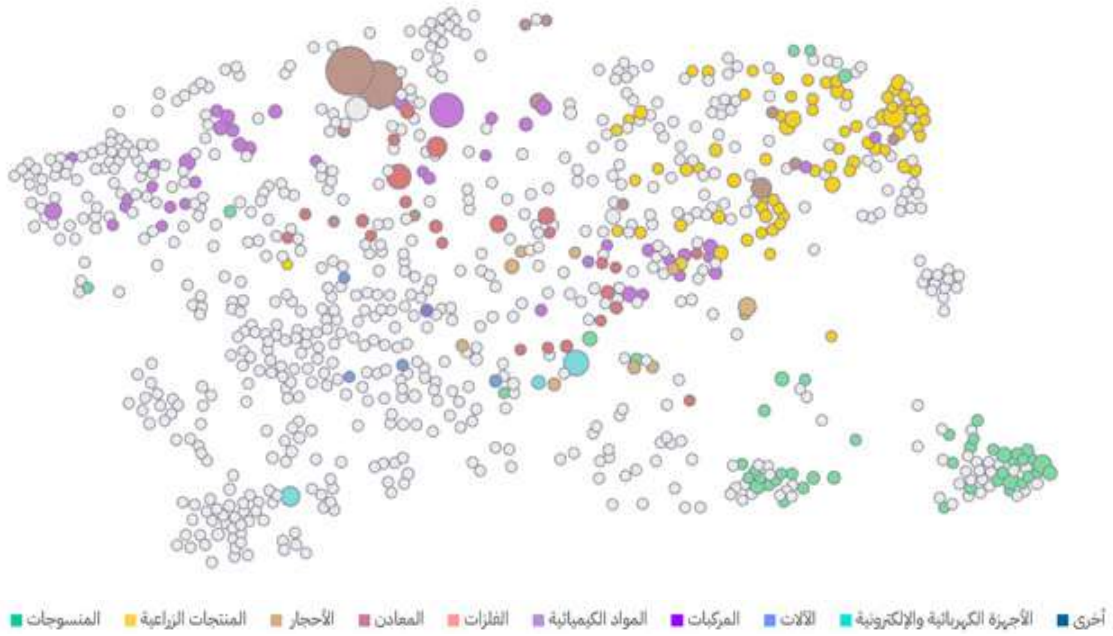

المصدر: مختبر النمو بجامعة هارفارد، أطلس التعقيد الاقتصادي

مصر المرتبة الخامسة من بين ١٤٥ دولة في مؤشر آفاق التعقيد (Complexity Outlook Index) لعام ٢٠٢٣ حيث تأتي بعد تركيا التي جاءت في المرتبة الأولى، والهند التي حلّت في المرتبة الثانية، وهو ما يعكس إمكانات قوية لتنويع صادراتها نحو منتجات أكثر تعقيدًا. يقيس هذا المؤشر مدى قرب المنتجات المعقدة من القدرات الإنتاجية الحالية للدولة، حيث يشير الترتيب المرتفع إلى أن الاقتصاد يمتلك قاعدة إنتاجية مترابطة تتيح له التوسع في صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتطلب معارف ومهارات مشابهة. ويُظهر موقع مصر في هذا المؤشر أنه رغم التحديات المرتبطة بعملية التحول الهيكلي، فإن قاعدة الإنتاج الحالية توفر منصة واعدة للانتقال إلى منتجات أكثر تطورًا. ومن خلال الاستثمار المستهدف في المهارات والتكنولوجيا وتعزيز القدرات المؤسسية، تستطيع مصر الاستفادة من هذه الميزة لدفع التنويع الاقتصادي وتعزيز تعقيدها الاقتصادي بشكل ملموس.

فمنذ عام ٢٠٠٨ أضافت مصر ٣٠ منتجًا جديدًا إلى سلة صادراتها، وساهمت هذه المنتجات في رفع دخل الفرد بنحو ٢٧ دولارًا في عام ٢٠٢٣. ورغم أن حجم هذه المنتجات لا يزال محدودًا، فإن التجربة المصرية تؤكد قدرتها على دخول منتجات جديدة وبناء مسار تنويع تدريجي. وتشير المؤشرات الحالية إلى وجود فرص واعدة للتوسع في منتجات أكثر تعقيدًا. ومن أبرز القطاعات التي تحمل إمكانات كبيرة للتنويع استنادًا إلى الصادرات القائمة: الحديد والصلب، والمنتجات البلاستيكية.

ومن جانب آخر، شهدت مصر أداءً لافتًا خلال السنوات الخمس المنتهية في عام ٢٠٢٣، إذ حققت صادرات الخدمات خاصة السياحة والنقل عبر قناة السويس قفزة نوعية ساهمت في زيادة حصتها من السوق العالمية. ويعكس ذلك قدرة مصر على التركيز على قطاعات عالية متنامية وتعزيز موقعها فيها وهو ما يتيح قاعدة مناسبة نحو تنويع أكثر عمقًا وتعقيدًا في المرحلة المقبلة. ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل والوصول إلى المستهدفات المقترحة للصادرات، تبرز الحاجة إلى مواصلة التركيز على المنتجات ذات التعقيد العالي مثل الإلكترونيات والمواد الكيميائية المتخصصة، والاستفادة من تحليل الفضاء الإنتاجي لتحديد المنتجات الجديدة القريبة من القدرات الحالية، إلى جانب دعم التحول الهيكلي نحو الصناعات والتقنيات الأكثر تقدمًا مع بناء المهارات والمعرفة اللازمة. كما أن تعزيز حصة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات والاستثمار في البحث والتطوير والابتكار يمثلان ركيزة أساسية لزيادة القدرة التنافسية ودعم مسار التنويع المستقبلي.

آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index

وفي ظل التوجه العالمي المتسارع نحو التحول الأخضر وخفض الانبعاثات الكربونية، يشير تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي ٢٠٢٤ إلى أن مصر تُعد من بين الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات على مؤشر آفاق التعقيد الأخضر. ويعكس ذلك قدرتها على تنويع قاعدتها الإنتاجية وتطوير قطاعات وصناعات أكثر استدامة، بما يتيح فرصًا واسعة لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الخضراء. ويُعد هذا التصنيف مهمًا في دعم مسار مصر نحو الاقتصاد الأخضر، مستفيدة من ما تحقق في مجالات الطاقة المتجددة، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للتحول المستدام وكمحرك رئيسي لخلق فرص عمل نوعية في المستقبل.

شكل ٢ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index

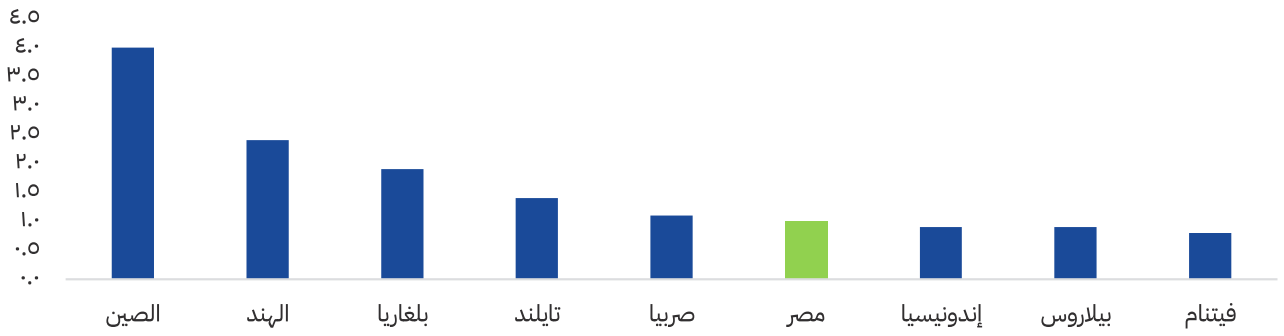

المصدر: تقرير التنمية العالمية التابع للبنك الدولي

٢. سياق وآفاق الاقتصاد الكلي العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي تحولًا هيكليًا واسعًا يعيد تشكيل بيئة النمو والتنمية في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك الاقتصاد المصري. فمع تباطؤ النمو العالمي وتراجع الديناميكيات التقليدية للإنتاجية، تواجه الدول النامية تحديات متزايدة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق مسارات تنموية مستدامة. وتُظهر الاتجاهات العالمية الراهنة أن بيئة الاقتصاد الكلي أصبحت أكثر تعقيدًا وتقلبًا، مما يتطلب من الدول إعادة النظر في نماذجها التنموية واستراتيجيات النمو، مع السعي في الوقت ذاته إلى اقتناص الفرص الناشئة عن هذه التحولات.

فيشهد الوضع المالي العالمي بالأخص ضغوطًا متزايدة بشكل ملحوظ. حيث تعاني معظم الدول، سواء المتقدمة أو الاقتصادات الناشئة، من ارتفاع مستويات الدين العام التي تصاعدت خلال جائحة كوفيد-١٩، ولا يُتوقع أن تنخفض في المدى القريب. وفي الوقت نفسه، يتباطأ النمو الاقتصادي، حيث انخفضت التوقعات المتوسطة الأجل إلى نحو ٣٪، وهو تراجع واضح مقارنة بالعقود السابقة، ويتفاقم هذا التباطؤ بسبب التوترات الجيوسياسية وتفكك النظام التجاري العالمي. بينما أدّى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية إلى زيادة تكلفة خدمة الدين، مما أسفر إلى تدهور كبير في استدامة الدين العام عالمياً.

آفاق النمو الاقتصادي العالمي واتجاهات الإنتاجية

تبدو آفاق النمو العالمي على المدى القصير مستقرة لكنها دون المستوى المنشود، إذ من المتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٥ ثم إلى ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦ بعد أن بلغ ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤. ورغم هذا الأداء، يظل النمو العالمي أقل بكثير من متوسط ما قبل الجائحة البالغ ٣,٧٪.

وفي هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أن تباطؤ نمو الإنتاجية يُعدّ أحد أبرز العوامل الهيكلية التي تحد من النمو العالمي، حيث يُفسّر أكثر من نصف التراجع في وتيرة النمو خلال العقدين الماضيين. فقد انخفض متوسط نمو الإنتاجية السنوي بشكل حاد في الاقتصادات المتقدمة من ١,٤٪ إلى ٠,٤٪، وفي الأسواق الناشئة من ٢,٥٪ إلى ٠,٨٪، في حين اقترب من الصفر في الدول منخفضة الدخل. ويُضاف إلى ذلك أن سوء تخصيص رأس المال والعمالة يحدّ من النمو العالمي بنحو ٠,٦ نقطة مئوية سنويًا، مما يسلّط الضوء على أهمية الإصلاحات الهيكلية لتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز إمكانات النمو. ويُقدّر صندوق النقد الدولي أن تحسين كفاءة تخصيص الموارد يمكن أن يؤدي إلى زيادة نمو الإنتاجية بنسبة تصل إلى ٥٠٪.

شكل ٣ آفاق نمو الاقتصاد العالمي

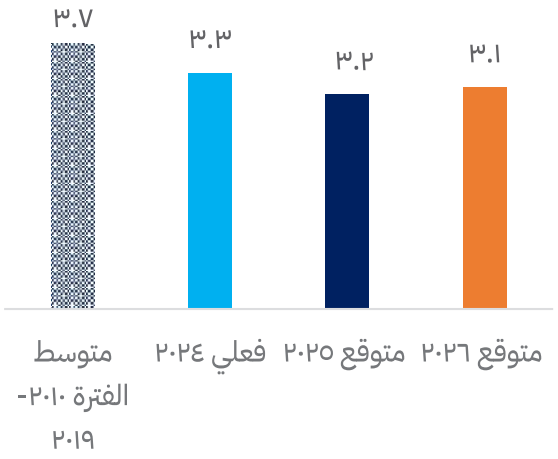

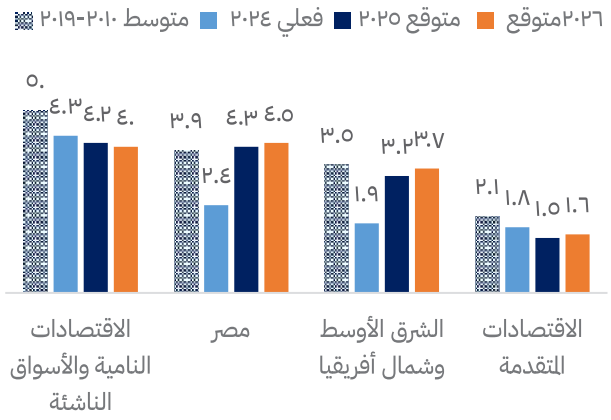

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر ٢٠٢٥).

ورغم هذه التحديات، فإن تبني التكنولوجيا يقدّم فرصة حقيقية لتعزيز الإنتاجية إذا ما تم استغلاله بالشكل المناسب. فتقليص الفجوة في جودة السياسات الاقتصادية – مثل مرونة أسواق العمل، وتحرير الأسواق المالية، والانفتاح التجاري - بنحو ١٥٪ مقارنة بأفضل الممارسات العالمية يمكن أن يرفع نمو الإنتاجية العالمي بنحو ١,٢ نقطة مئوية سنويًا. في هذا السياق، تبرز التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي التكنولوجيا الخضراء كأدوات واعدة لتحفيز الإنتاجية، شريطة تهيئة بيئة داعمة للابتكار، وتسهيل انتقال الموارد البشرية والمالية إلى الأنشطة الأعلى إنتاجية. وباختصار، فإن رفع إنتاجية العمل يُعد مهمة مركزية أمام الاقتصادات الناشئة، كونه ضروريًا لزيادة الدخول وتعويض التحديات الديموغرافية، وسيتطلب ذلك مزيجًا من الإصلاحات التي تعزز الكفاءة والتبني الفعّال للتكنولوجيا الحديثة.

مسارات التضخم والسياسة النقدية في ظل التوترات التجارية وارتفاع حالة عدم اليقين العالمي

وتُضاف إلى ذلك ضغوط التضخم التي رغم تراجعها التدريجي بعد ذروتها في ٢٠٢٢–٢٠٢٣، لا تزال تمثل تحديًا حقيقيًا في الأسواق الناشئة، خاصة في ظل استمرار تقلب أسعار الصرف والسلع الأولية. فبالرغم من أن التضخم يسير على مسار تنازلي على المستوى العالمي، إلا أن هذا التراجع يتفاوت بين الاقتصادات المتقدمة وتلك الناشئة. فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى نحو ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنة بحوالي ٦٪ في عام ٢٠٢٣، ليقترب تدريجيًا من أهداف البنوك المركزية. في الاقتصادات المتقدمة، ساعدت السياسات النقدية التشددية القوية على كبح الطلب وكبح الضغوط السعرية، ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى المستويات المستهدفة في وقت أقرب (بحلول عامي ٢٠٢٥–٢٠٢٦) مقارنة بالأسواق الناشئة. أما الاقتصادات الناشئة، فبينما تشهد هي الأخرى تراجعًا في التضخم، إلا أن عودتها إلى الاستقرار السعري ستكون أكثر بطئًا، نتيجة استمرار الضغوط التضخمية الأساسية وتأثيرات تقلبات أسعار الصرف.

إلا أن المرحلة القادمة تمثل نقطة تحول دقيقة في السياسة النقدية. حيث تواجه البنوك المركزية مهمة خفض التضخم إلى المستويات المستهدفة دون التأثير سلبًا على تعافي النمو. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظل تصاعد التوترات التجارية العالمية وعدم اليقين الجيوسياسي، بما في ذلك النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وما يترتب عليه من اضطرابات في سلاسل التوريد وفرض تعريفات جديدة. فمثل هذه التطورات قد تخلق ضغوطًا تضخمية جديدة من خلال ارتفاع تكاليف الواردات والسلع الوسيطة، كما قد تضعف ثقة الأسواق وتزيد من تقلبات أسعار الصرف، وهو ما يؤثر بدوره على استقرار الأسعار في الاقتصادات الناشئة.

شكل ٤ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة

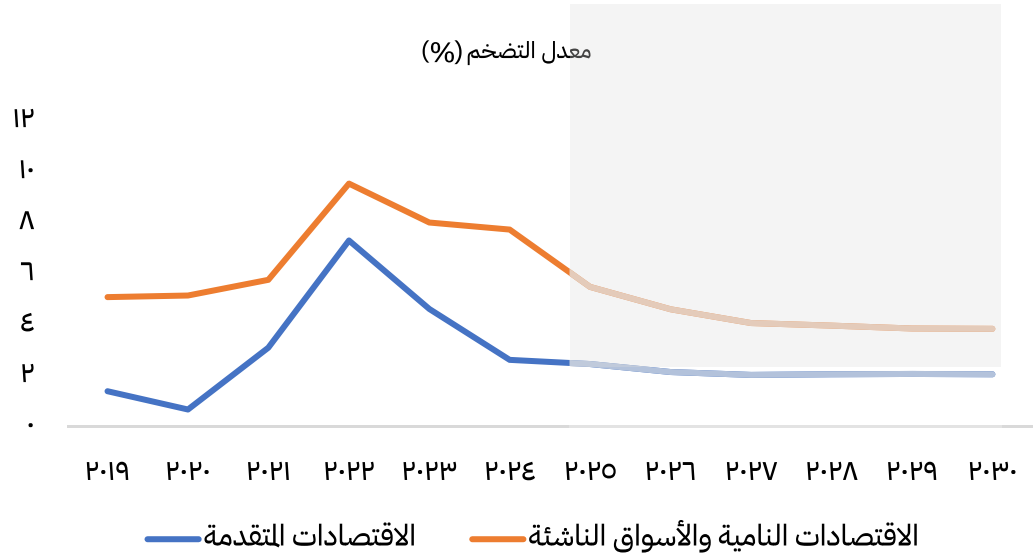

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وباختصار، تشير آفاق التضخم في الاقتصادات الناشئة إلى تحسن تدريجي خلال عام ٢٠٢٥، لكن المسار لا يخلو من المخاطر. وستظل البنوك المركزية في حاجة إلى موازنة دقيقة بين أهداف استقرار الأسعار ومتطلبات دعم النمو، وسط مشهد عالمي يتسم بعدم اليقين وتصاعد الحمائية التجارية، بما قد يغير من مسار التضخم في أي وقت.

شكل ٥ الدين العام العالمي قبل وبعد جائحة كوفيد-١٩

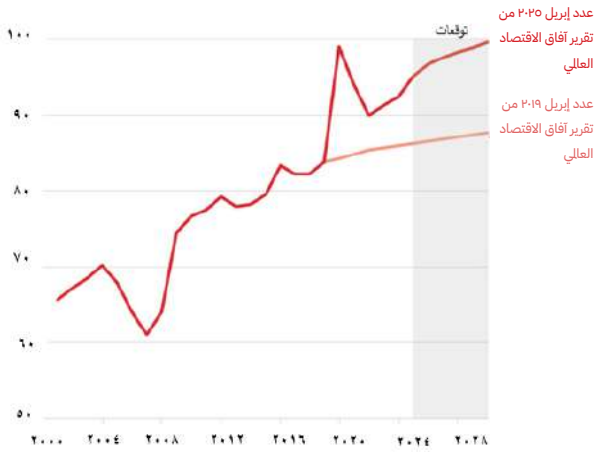

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الدين العام واستدامة المالية العامة

وتنعكس هذه التحديات أيضًا في مسارات المالية العامة، حيث شهدت مستويات الدين العام في الاقتصادات الناشئة ارتفاعًا كبيرًا خلال أوائل العقد الحالي، ولا تزال تمثل تحديًا جوهريًا في المستقبل. فقد زادت الحكومات من وتيرة الاقتراض خلال أزمة كوفيد-١٩، ورغم تراجع العجز المالي في السنوات التالية، إلا أن مستويات الدين لا تزال مرتفعة - بل إنها في كثير من الحالات آخذة في الارتفاع مجددًا. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، يبلغ متوسط الدين العام في الاقتصادات الناشئة والنامية حوالي ٦٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٨٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ إذا استمرت السياسات الحالية على حالها. وعلى المستوى العالمي، من المتوقع أن يصل الدين العام إلى نحو ٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، وأن يواصل الارتفاع ليتجاوز ١٠٠٪ بحلول ٢٠٣٠، متخطّيًا حتى المستويات المسجلة أثناء الجائحة. ويعكس هذا المسار التصاعدي غير المستدام مزيجًا من العوامل، أهمها ضعف النمو الاقتصادي مقارنة بوتيرة الاقتراض، وارتفاع تكاليف الفائدة، وتزايد الضغوط على الإنفاق العام.

وفي المجمل، تبقى مستويات الدين العام في الاقتصادات الناشئة مرتفعة في مرحلة ما بعد الجائحة، وتشكل تهديدًا لاستدامة المالية العامة. وعلى الرغم من أن

هناك جهودًا حثيثة لضبط الأوضاع المالية، فإن نجاحها يتطلب تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الاستقرار المالي والحاجة الملحة للإنفاق التنموي. وفي غياب تحسّن في النمو الاقتصادي أو ظروف تمويل أكثر مرونة، ستظل العديد من الدول تواجه **ضغوطًا مالية شديدة**، وهي تحاول جاهدة **الحفاظ على توازن دقيق** لتفادي تفاقم الدين العام وخروجه عن السيطرة.

تشير بيانات الأونكتاد إلى أنه منذ عام ٢٠٢٠ تقترض الدول النامية بأسعار فائدة تفوق نظيراتها في الولايات المتحدة بما يتراوح بين ضعفين إلى أربعة أضعاف. وفي عام ٢٠٢٣، دفعت هذه الدول نحو ٤٨٧ مليار دولار إلى الدائنين في الخارج، حيث أن ما يقرب من نصف الاقتصادات النامية أنفقت ما لا يقل عن ٦,٥٪ من عائدات صادراتها لسداد ديونها الخارجية العامة. كما سجلت ٦١ دولة نامية رقمًا قياسيًا بإنفاق ما لا يقل عن ١٠٪ من إيراداتها الحكومية على مدفوعات الفائدة وحدها، وهو ما يحدّ من الموارد المتاحة لقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والعمل المناخي.

ويُهدد هذا الواقع بمفاقمة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُقيّد **ارتفاعات تكلفة خدمة الدين، وتراجع الإنفاق التنموي، وضعف النمو، والتقلبات العالمية** قدرة هذه الدول على تحقيق الاستدامة المالية والتنموية، ما يجعل مسار الخروج من دائرة المديونية أكثر صعوبة دون حلول دولية جذرية ومنسقة.

ديناميكيات التجارة والاستثمار

أما على صعيد التجارة والاستثمار، فتشير المؤشرات إلى حالة من التفكك في النظام التجاري العالمي، وسط تصاعد الحمائية التجارية وتزايد مخاطر التجزئة الجيو-اقتصادية. فتشهد أنماط التجارة العالمية حالة من التحول مع بداية عام ٢٠٢٥، إذ يتباطأ نمو التجارة وتتقلب التوجهات وسط تحديات وفرص متباينة للأسواق الناشئة. ووفقًا لأحدث توقعات منظمة التجارة العالمية، يُتوقع أن يتباطأ نمو حجم التجارة العالمية في السلع إلى درجة الركود أو حتى الانكماش الطفيف خلال عام ٢٠٢٥، وهو تراجع حاد مقارنة بالتوسع البالغ ٢,٩٪ المسجل في ٢٠٢٤.

ويُعزى هذا الانخفاض بدرجة كبيرة إلى تصاعد التوترات التجارية وتصاعد السياسات الحمائية، إلى جانب حالة عدم اليقين المصاحبة لها من شأنه أن يضعف تدفقات التجارة. وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أنه في حال تطبيق هذه الرسوم بالكامل، قد تنخفض التجارة العالمية بما يصل إلى ١,٥٪ في ٢٠٢٥، وهو أسوأ انكماش منذ عام ٢٠٢٠. وسيكون لهذا الانكماش التجاري تداعيات واسعة على النمو الاقتصادي العالمي.

بالنسبة للأسواق الناشئة، فإن هذه الديناميكيات تخلق صورة مزدوجة. فمن جهة، يشكل ضعف الطلب من الاقتصادات المتقدمة وارتفاع الحواجز التجارية تحديات كبيرة للدول التي تعتمد على الصادرات. إذ تعتمد العديد من هذه الدول على تصدير السلع الأساسية أو المنتجات المصنعة أو الخدمات إلى أسواق رئيسية مثل الولايات المتحدة وأوروبا والصين فإن تباطؤ هذه الأسواق أو فرض قيود جديدة يؤثر سلبًا على الطلب على صادرتها.

شكل ٦ آفاق التجارة السلعية العالمية

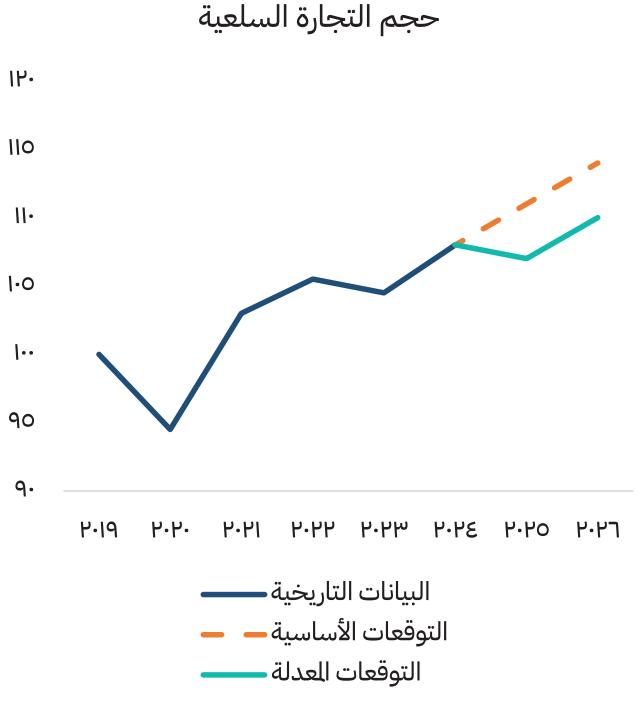

المصدر: منظمة التجارة العالمية

وعلى صعيد آخر، يمكن لبعض الأسواق الناشئة الاستفادة من إعادة تشكيل التجارة العالمية. فمع تراجع التدفقات التجارية المباشرة بين الولايات المتحدة والصين نتيجة الرسوم الجمركية، ظهرت فرص أمام دول أخرى لملء هذه الفجوات. وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أن إعادة توجيه الصادرات الصينية يمكن أن تزيد من صادراتها إلى مناطق خارج أمريكا الشمالية بنسبة ٤-٩٪، بينما قد تتمكن دول أخرى من كسب حصة من السوق الأمريكية في قطاعات مثل النسيج والملابس والإلكترونيات.

شكل ٧ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)

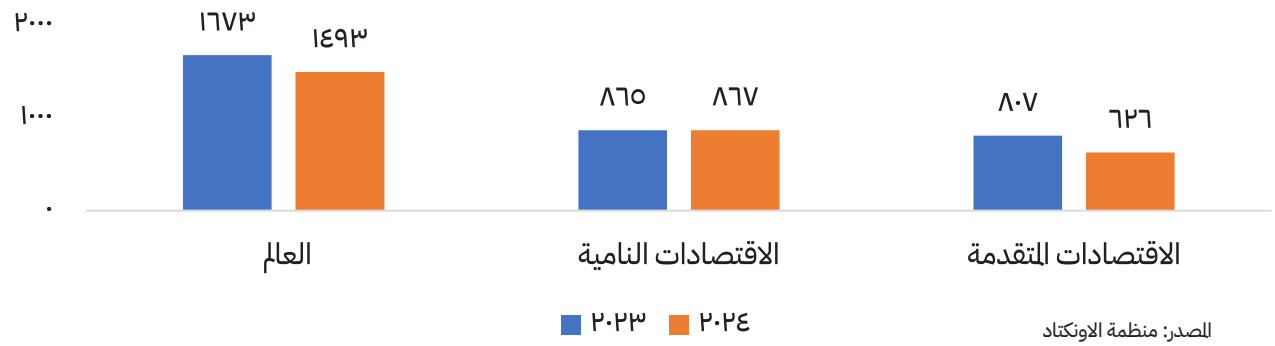

المصدر: منظمة الاونكتاد

وفي السياق ذاته، بدأت هذه التحولات تنعكس تدريجيًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ظل الاستثمار الموجّه إلى الدول النامية مستقرًا عند نحو ٨٦٧ مليار دولار، بما يمثل ٥٧٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية، على الرغم من تشدد أوضاع التمويل وتصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ويعكس هذا الأداء المرن استمرار جاذبية الاقتصادات النامية للمستثمرين، فضلاً عن تنامي دور التدفقات الرأسمالية بين دول الجنوب كأحد محركات النمو المستقبلية.

تحوّلات التدفقات المالية الدولية

في ظل تباطؤ التجارة العالمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، لم تقتصر آثار هذا التحول على سلاسل الإمداد والتكامل التجاري فحسب، بل امتدت أيضًا إلى **التدفقات المالية الدولية** نحو الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث بدأت ملامح مرحلة جديدة تتشكل في مصادر التمويل الخارجي. شهدت التدفقات المالية الخارجية إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تحولات بارزة خلال العقدين الماضيين، حيث تغير ترتيب وأهمية مصادر التمويل بشكل لافت. فقد أصبحت تحويلات العاملين بالخارج المصدر الأكبر والأكثر استقرارًا، إذ بلغت ٦٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، متجاوزة بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهد تقلبات حادة وتراجعًا في بعض الفترات نتيجة الأزمات العالمية والتوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف التمويل. أما المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) فظل حجمها محدودًا نسبيًا، حيث سجلت حوالي ٢٥٦ مليار دولار، واتجه جزء كبير منها نحو الأزمات الإنسانية بدلاً من تمويل التنمية طويلة الأجل.

شكل ٨ التدفقات المالية الخارجية إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل

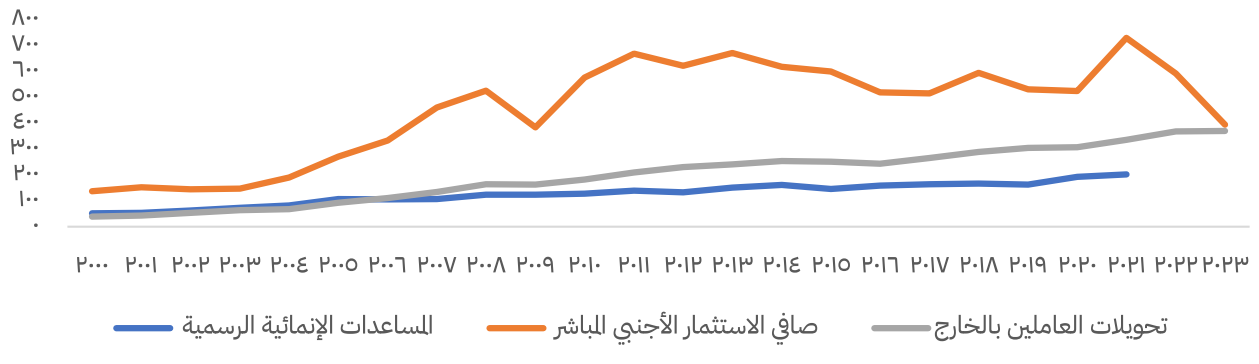

المصدر: البنك الدولي – تقرير الهجرة والتنمية – عدد ٤٠.

تعكس هذه الاتجاهات تراجع دور الاستثمار الأجنبي كمحرك رئيسي للتمويل التنموي، لا سيما في ظل التحولات العالمية التي تحدّ من تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية، مثل صعود سياسات الحماية الاقتصادية، وارتفاع المخاطر، والتشدد النقدي في الأسواق الكبرى. في المقابل، أظهرت تحويلات العاملين مرونة ملحوظة حتى خلال الأزمات الكبرى، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في دعم موازين المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في كثير من الدول.

وبالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن تواصل التحويلات نموها التدريجي مدفوعة باستمرار الفجوة الديموغرافية والهجرة، بينما يبقى مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر رهينًا بتحسن بيئة الاقتصاد العالمي. ومن المرجح أن تشهد المساعدات الإنمائية تطورًا نوعيًا، من حيث التركيز المتزايد على تمويل المناخ والبنية التحتية المستدامة، خاصة في ضوء الالتزامات الدولية الجديدة ومبادرات التمويل المبتكر مثل مبادلات الدين مقابل المناخ.

في ظل هذه البيئة العالمية المتغيرة والمعقدة، **تبرز أهمية استقرار الاقتصاد الكلي** كشرط أساسي لإعادة بناء مسارات النمو وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق التحول نحو نموذج تنموي أكثر مرونة وإنتاجية. ومن هنا، تأتي ضرورة النظر لتحول الاقتصاد المصري من خلال عدسة هذه التحولات العالمية، ليس فقط لفهم التحديات المشتركة التي تواجه الاقتصادات الناشئة، ولكن أيضًا لرصد الفرص التي تتيحها إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. ويُعد النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة المصرية – والمبني على تعزيز دور القطاع الخاص، وتحفيز التصدير، وتوسيع القاعدة الإنتاجية – بمثابة استجابة استراتيجية لهذه المستجدات، شرط مواءمته مع متطلبات الاستقرار المالي والنقدي، وتهيئة بيئة الأعمال، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر ارتباطًا بالطلب العالمي.

٣. نبـــذة عـن أداء الاقتصـاد المصـــري (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣)

أنماط النمو والإنتاجية والتشغيل

لقد نما الاقتصاد المصري خلال العقدين الماضيين بوتيرة معتدلـة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو ٤,٤٪ ومتوسط نمو نصيب الفرد ٢,٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢. ويعكس هذا الأداء مسارًا مستقرًا يتيح فرصة للبناء عليه عبر تعزيز الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد. فعلى الرغم من أن نمو إنتاجية العمل كان متواضعًا بمتوسط ٢,٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢١، إلا أن ذلك يفتح المجال أمام تسريع الإصلاحات الهيكلية وتبني سياسات داعمة للابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي، بما يعزز من إمكانات النمو المستقبلي.

شكل ٩ متوسط النمو في مصر مقارنة بمتوسطات النمو في البلدان متوسطة الدخل (السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٢٣)

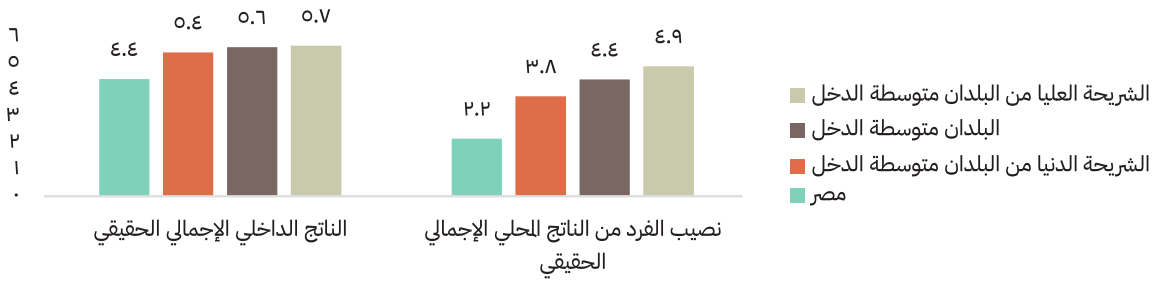

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية.

كما يعكس نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) وكفاءة توظيف كل من العمالة ورأس المال الحاجة إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز كفاءتها لتحقيق قفزات نوعية في النمو.

شكل ١٠ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، رأس المال، العمالة؛ بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي)

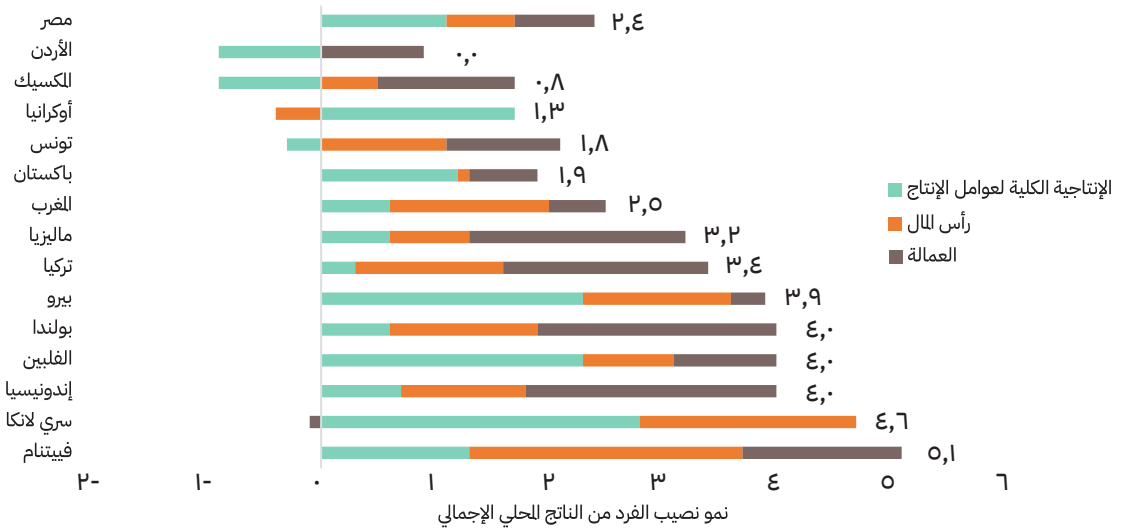

المصدر: الدراسة التشخيصية الإستراتيجية القُطرية للبنك الدولي.

شكل ١١ تطوّر الهيكل الاقتصادي

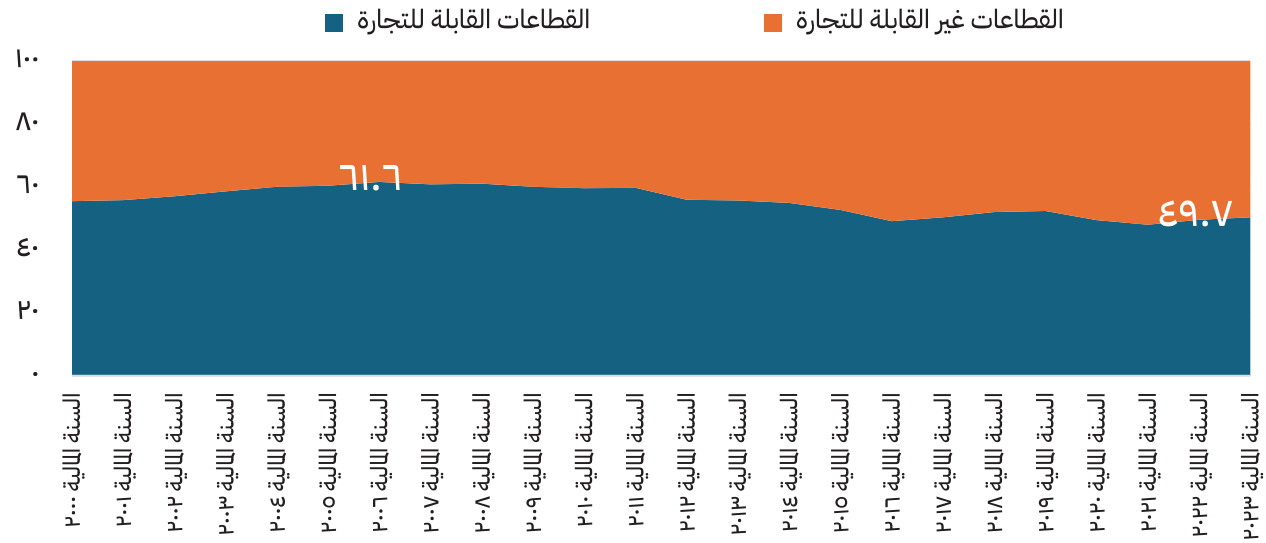

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

والجدير بالذكر أن الاقتصاد المصري قد شهد تحولًا تدريجيًا نحو قطاعات مثل العقارات والتمويل والنقل، مما ساهم في ارتفاع حصة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠ نقاط مئوية، وعلى الرغم من أن تلك القطاعات لم تكن موجهة للتصدير، إلا أنها ساهمت بشكل إيجابي في تطوير البنية التصديرية. واستمرارا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية مثل الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات لما تتمتع به من قدرة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وخاصة في الأنشطة كثيفة التشغيل والموجهة للنساء، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار.

تعزيز أنماط التشغيل المنتجة وزيادة مشاركة المرأة يمثلان فرصة رئيسية لدعم النمو الشامل

ورغم أن مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت محدودة نسبيًا (١٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢٣٪ في ٢٠١٢ و٢٧٪ في ٢٠٠٦) وفقًا لمسح سوق العمل المصري (ELMPS) ، فإن هذا الواقع يعكس في الوقت ذاته فرصة واعدة لتعظيم دور المرأة اقتصاديًا، خاصة في ظل تفوقها الملحوظ في التحصيل العلمي. فبينما يبلغ متوسط مشاركة الإناث في سوق العمل نحو ٣٨٪ في الدول متوسطة الدخل و٦١٪ في الدول متوسطة الدخل الأعلى بحسب مؤشرات البنك الدولي، تظل الفجوة في مصر مؤشراً على الإمكانات غير المستغلة. إلا أن هناك تطورًا إيجابيًا تمثل في زيادة إقبال النساء على العمل الحر. كما تكشف بيانات عام ٢٠٢٣ أن معدل البطالة بين الإناث الحاصلات على التعليم الجامعي وفوق الجامعي بلغ ٢٦,٥٪، مقارنة بـ١٧٪ للحاصلات على التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط، وهو ما يعكس وجود طاقات بشرية مؤهلة يمكن استثمارها بشكل أفضل عبر سياسات تستهدف التوظيف النوعي وتمكين المرأة، بما يسهم في تعزيز النمو الشامل. وفي هذا السياق، يشير البنك الدولي إلى أن رفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل ليوازي معدل مشاركة الذكور يمكن أن يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣٤٪ في مصر. ولتحقيق هذا التحول النوعي، لا بد من تبني حزمة من السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تشمل: تعزيز الشمول المالي للنساء، تنظيم القطاع غير الرسمي، وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لاحتياجات سوق العمل وبما يراعي خصوصية النوع الاجتماعي، سواء في فرص العمل بأجر أو ريادة الأعمال والعمل الحر.

شكل ١٢ معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة عالميا

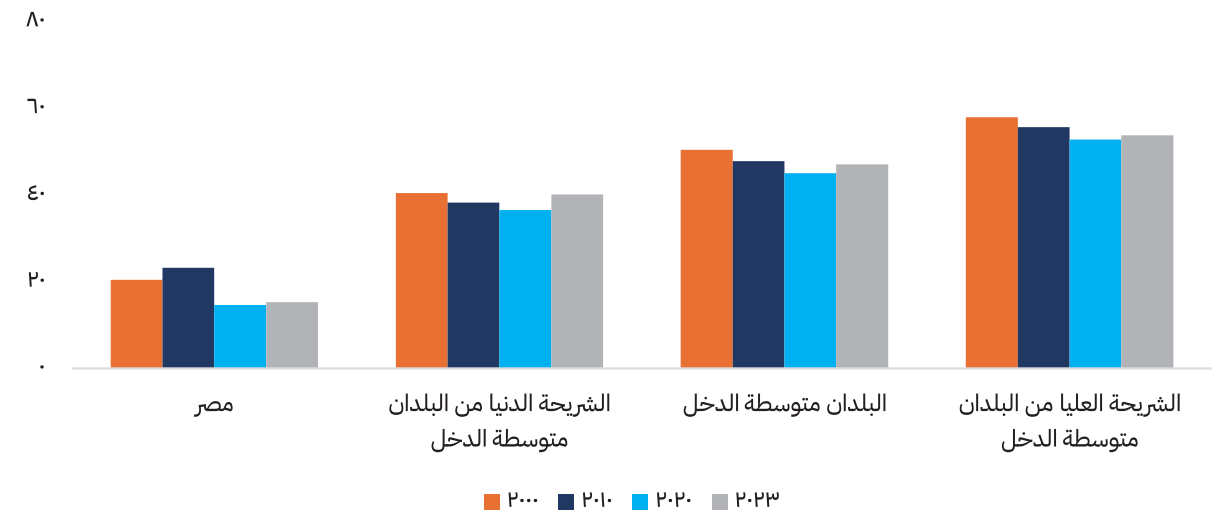

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

المالية العامة

على مدار السنوات الماضية، تبنت الدولة مسارًا تنمو يًا يرتكز على إعادة البناء، من خلال الاستثمار المكثف في البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، بالتوازي مع جهود توفير الموارد التمويلية اللازمة، سواء عبر تحسين إدارة المالية العامة وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة، أو من خلال تنويع مصادر التمويل الخارجية، وذلك بهدف دعم مسار النمو وتعزيز ركائز التنمية المستدامة.

على الرغم من الجهود والإصلاحات التي تبنتها الدولة على مدار العقدين الماضيين لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، إلا أن الاقتصاد المصري مازال يواجه عدة تحديات مالية وتمويلية، والتي زادت من وطأتها الأزمات المحلية والعالمية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، مما أدى إلى تزايد الضغط على الموازنة العامة التي سجلت عجزًا يناهز في المتوسط على مدى العقدين الماضيين ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز تعبئة الموارد التمويلية المحلية، وتمكين القطاع الخاص، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، لا يمثل فقط محركًا للنمو، بل يعد أيضًا ضرورة أساسية لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وضمان استدامة النمو على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، يمثل تعزيز الإنتاجية ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر كفاءة واستدامة. فإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات القابلة للتصدير، وتمكين القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، تفتح المجال لتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية وتعزيز الادخار والاستثمار، بما ينعكس إيجابًا على توفير موارد متزايدة للإنفاق الاجتماعي وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي. كما يسهم ذلك في تعزيز استدامة مستويات دين أجهزة الموازنة العامة وخفض أعباء خدمة الدين، بما يتيح مساحة مالية كافية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ومن ثم، يُرسخ هذا التوجه الانضباط المالي ويُقلّص الاعتماد على التمويل بالعجز، بما يوفر قاعدة قوية لنمو مستدام ينعكس أثره الإيجابي على مختلف جوانب الاقتصاد.

تعزيز استدامة المالية العامة يفتح المجال لتخفيف القيود الهيكلية وتمكين القطاع الخاص في دفع نمو إنتاجي وشامل

على صعيد الإيرادات العامة، ورغم التحديات الهيكلية في تعبئة الموارد، فقد نجحت الدولة في خفض مستويات العجز الكلي عبر ضبط الإنفاق وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، مع العمل على توسيع القاعدة الضريبية

وتعزيز الإيرادات غير الضريبية. وتشير البيانات للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) إلى أن نسبة الإيرادات الضريبية قد بلغت نحو ١٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وهي نسبة تمثل قاعدة يمكن البناء عليها للانتقال تدريجيًا نحو المستويات الدولية، على غرار دول مثل المغرب وتركيا، بما يعزز قدرة مصر التمويلية ويدعم مسارها نحو التنمية المستدامة.

شكل ١٣ عجز الموازنة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

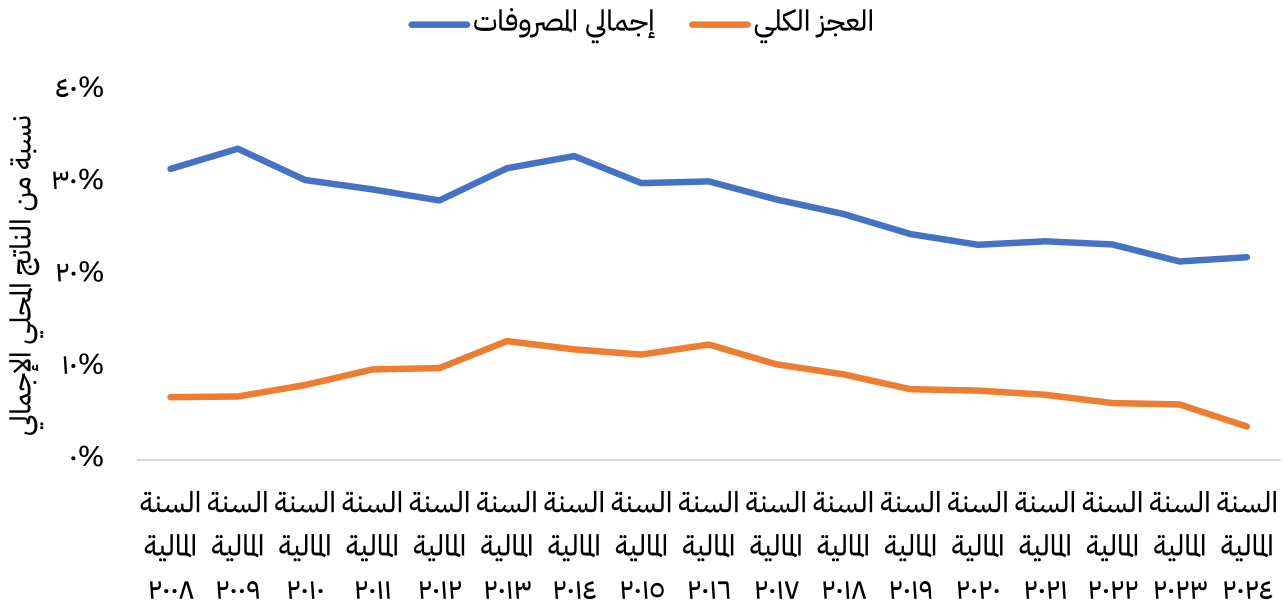

المصدر: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٤ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

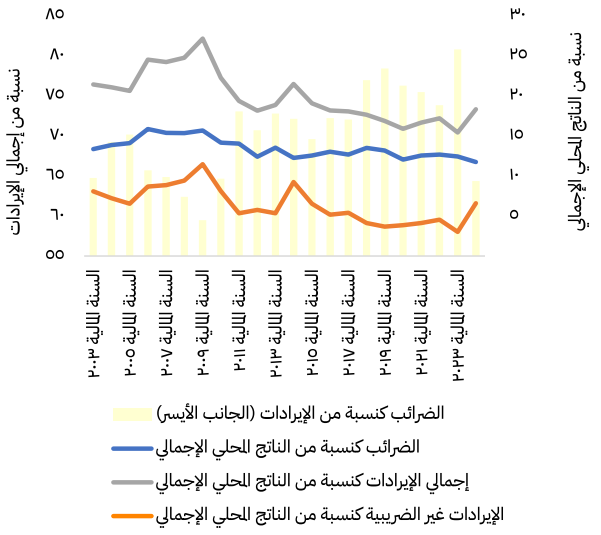

المصدر: وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٥ الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

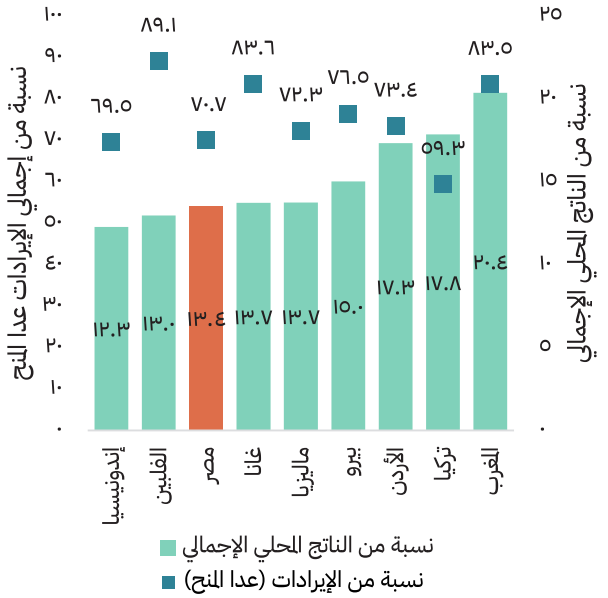

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي واستنادًا إلى بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (لبيانات مصر)

شكل ١٦ معدلات كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر منذ قانون ضريبة القيمة المضافة لعام ٢٠١٦

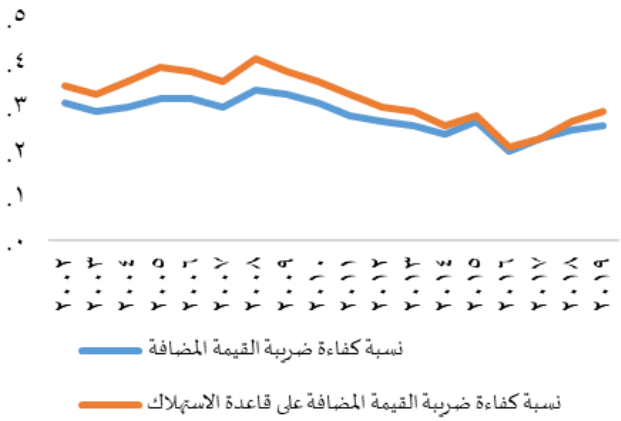

المصدر: قاعدة بيانات جمع الضرائب، تقرير دولي.

تحسن كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر بعد قانون ضريبة القيمة المضافة لسنة ٢٠١٦٥. لا يزال هناك

مجال لمزيد من التحسين، خاصة فيما يتعلق بتوسيع القاعدة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي لزيادة العوائد الضريبية بشكل أكثر استدامة.

وفي ضوء ما سبق، تركز السياسة المالية الحالية على تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النمو الاقتصادي بشكل قوي ومستدام، إدراكًا لأهمية توفير بيئة أعمال مستقرة وآمنة للمستثمرين، مع تقديم المساندة الكافية للقطاعات الإنتاجية والصناعية. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، استنادًا إلى شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية ووزارة المالية ومجتمع الأعمال، من أبرزها:

- وضع نظام مبسط ومتكامل ومحفز للممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي ٢٠ مليون جنيه، يشمل جميع الأوعية الضريبية (ضريبة الدخل – القيمة المضافة – الدمغة – رسم تنمية موارد الدولة).
- تعديل تشريعي يتيح حل وإنهاء النزاعات لكافة الملفات الضريبية للأعوام السابقة بشكل سهل ومرن وسريع.
- تحديد حد أقصى للغرامات الضريبية بحيث لا يتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة، بهدف إنهاء أكبر قدر من المنازعات.
- تشجيع غير المسجلين ضريبيًا – سواء أشخاص طبيعيون أو اعتباريون – على التسجيل بمصلحة الضرائب المصرية عبر فتح صفحة جديدة معهم بعدم مطالبتهم بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم، تأكيدًا لمبدأ الثقة والشراكة.
- تبسيط وزيادة فاعلية منظومة رد الضريبة بما يرفع قيمة وأعداد المستفيدين أربعة أضعاف.
- تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها، مع النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي تيسيرًا على الممولين.
- وسوف تصدر وزارة المالية وثيقة للسياسات الضريبية على المدى المتوسط تتضمن مزيد من التفاصيل حول التوجهات والمستهدفات والسياسات الضريبية على المدى المتوسط.

شكل ١٧ مستويات دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣)

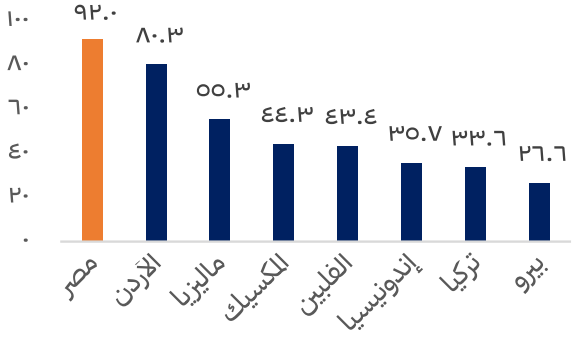

المصدر: حسابات البنك الدولي وفقاً لبيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٨ الأوراق المالية (بما في ذلك أذون الخزانة) كنسبة من أصول البنوك

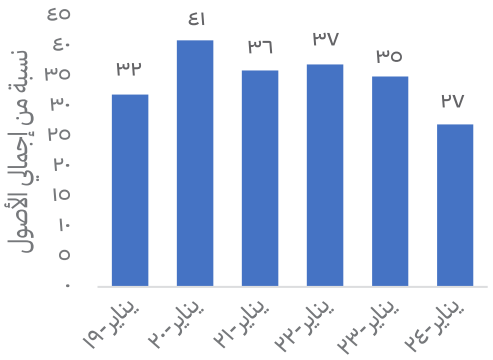

المصدر: البنك الدولي استناداً إلى بيانات البنك المركزي المصري.

الاحتياجات التمويلية الكبيرة أدت إلى ارتفاع مستويات دين أجهزة الموازنة

تُبرز الاحتياجات التمويلية المتزايدة أهمية تسريع جهود الإصلاح لتعزيز كفاءة القطاع المالي وتوسيع دوره في دعم النمو الاقتصادي. ويُسهم توسيع نطاق القطاع المالي غير المصرفي وتنويع مصادر التمويل في زيادة الموارد المتاحة للاستثمار المحلي، بما يعزز قدرة القطاع الخاص على التوسع ويحفّز الاستثمارات الإنتاجية. كما أن تعزيز التوازن بين تمويل القطاعين العام والخاص يفتح آفاقًا أوسع لتحقيق نمو أكثر استدامة وديناميكية. والجدير بالذكر أن نسبة دين أجهزة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت تراجعاً خلال العامين السابقين نتيجة لإصلاحات المالية العامة وهو ما سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في الفصل لاحقًا.

الفجوة بين الادخار والاستثمار

إن توافر الموارد التمويلية المحلية من الركائز الأساسية لتمويل خطط التنمية وضمان استدامتها، إذ يتيح للدولة تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي والحد من مخاطره وآثاره السلبية. غير أن ضعف الادخار المحلي يُشكل أحد أبرز التحديات التي قيدت قدرة الدولة على تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية، حيث بلغ متوسط معدل الادخار المحلي نحو ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين.

وقد بلغ متوسط العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات للاقتصاد المصرى نحو ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين. وتجدر الإشارة إلى أن العجز في الحساب الجاري لا يعد مؤشرًا سلبيًا في حد ذاته، لا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث يمكن أن يعكس تمويلاً خارجيًا موجهًا نحو الاستثمار. إلا أن تقييم أثر هذا العجز يعتمد بشكل أساسي على مدى إنتاجية الاستثمارات الممولة. فإذا تم توجيه التدفقات الرأسمالية إلى قطاعات ذات قدرة عالية على خلق القيمة المضافة، فإن ذلك يسهم في دعم النمو الاقتصادي ويعزز من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

تأثير التضخم على الادخار والاستثمار

يُشكل ارتفاع معدل التضخم أحد التحديات التي واجهت الاقتصاد المصري، حيث انعكس

شكل ١٩ رصيد المدخرات والاستثمار الحكومي والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

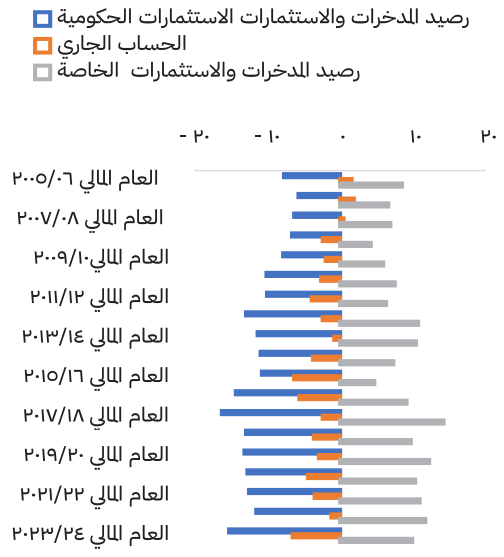

المصدر: حسابات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

شكل ٢٠ معدل التضخم السنوي ومعدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

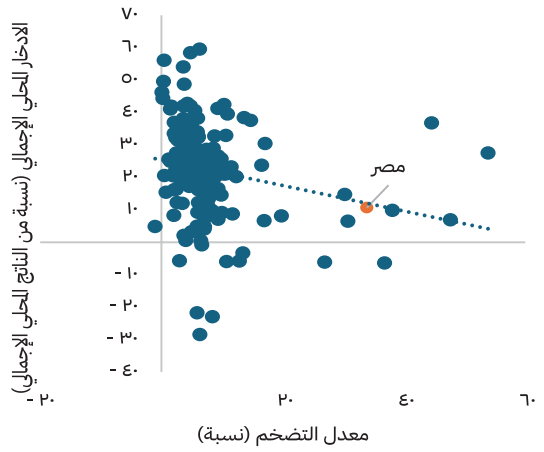

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

على الادخار والاستثمار من خلال تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات وزيادة تقلبات الأسعار. ويجري التعامل مع هذا التحدي حاليًا من خلال تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم التي يتبناها البنك المركزي المصري، بهدف خفض معدلات التضخم تدريجيًا واستعادة استقرار الأسعار. ومن شأن هذه الجهود أن تعزز الثقة في بيئة الأعمال، وتزيد من قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات وتوظيف المدخرات بكفاءة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

الاستثمارات

تحوّلات في دور الدولة والسياسات المالية تمهّد الطريق لتمكين القطاع الخاص وتعزيز الإنتاجية

الاستثمار الخاص يعد محركًا رئيسيًا لنمو الإنتاجية، حيث تستقطب الدول الشبيهة بمصر استثمارًا خاصًا يفوقها بمعدل أربع مرات. ومع ذلك، **يشهد هذا الاتجاه انعكاسًا بفضل الحوكمة الصارمة على الاستثمارات العامة، مما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. كما تمثل سياسة ملكية الدولة ولجنة «الحياد التنافسي» خطوات أساسية في توضيح دور الدولة وتحقيق تكافؤ الفرص.**

وتجدر الإشارة إلى أن توجهات المالية العامة والاستثمارات الحكومية في السابق أسهمت في الحد من حجم الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص وأثرت على نمط توزيع الائتمان بين القطاعات، مما أدى إلى انخفاض التمويل الموجه إلى القطاعات القابلة للتبادل التجاري مثل الصناعة والخدمات. **ومع ذلك، بدأت هذه الاتجاهات تشهد تحسنًا مؤخرًا، مع بوادر تحول نحو تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الائتمان الموجه إلى القطاعات الإنتاجية، وهو ما سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في القسم التالي.**

ويعكس هذا التوجه الإيجابي أهمية مواصلة الإصلاحات المالية والضريبية كأداة استراتيجية لتعزيز الإيرادات، وتقليص فجوة الادخار، وتحفيز النمو القائم على الاستثمار، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي على أسس أكثر توازنًا واستدامة. وفي هذا الإطار يُشكل توافر الحيز المالي عنصرًا محوريًا في تعزيز قدرة الاستثمار العام على دعم أنشطة القطاع الخاص، من خلال توجيه موارد إضافية إلى القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بما يضاعف من الأثر التنموي للاستثمارات العامة ويعزز كفاءتها.

شكل ٢١ الاستثمارات الكلية

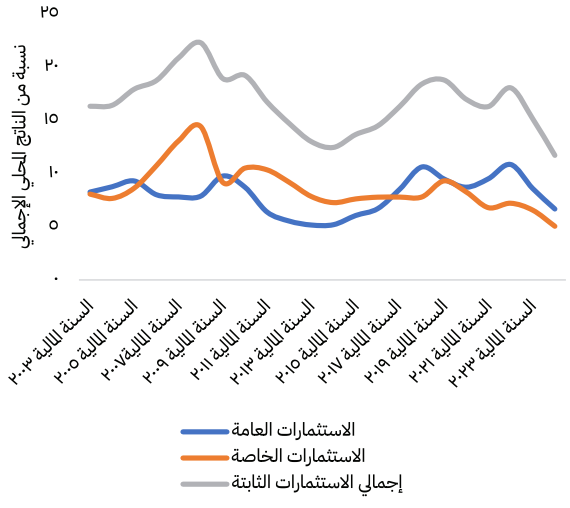

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢٢ حصة استثمارات القطاع الخاص خلال العقدين

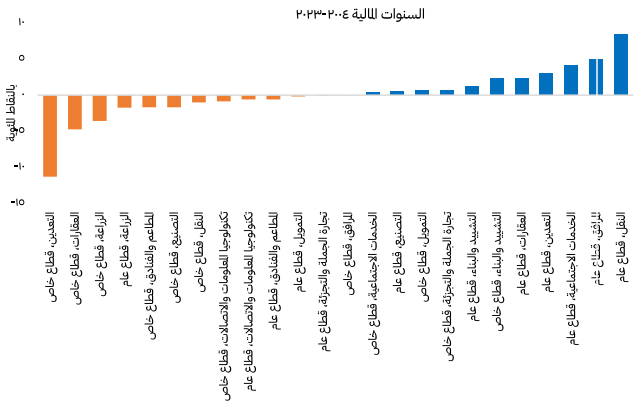

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢٣ معدلات الاستثمار الخاص في العالم وفقًا لمتوسطات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٢

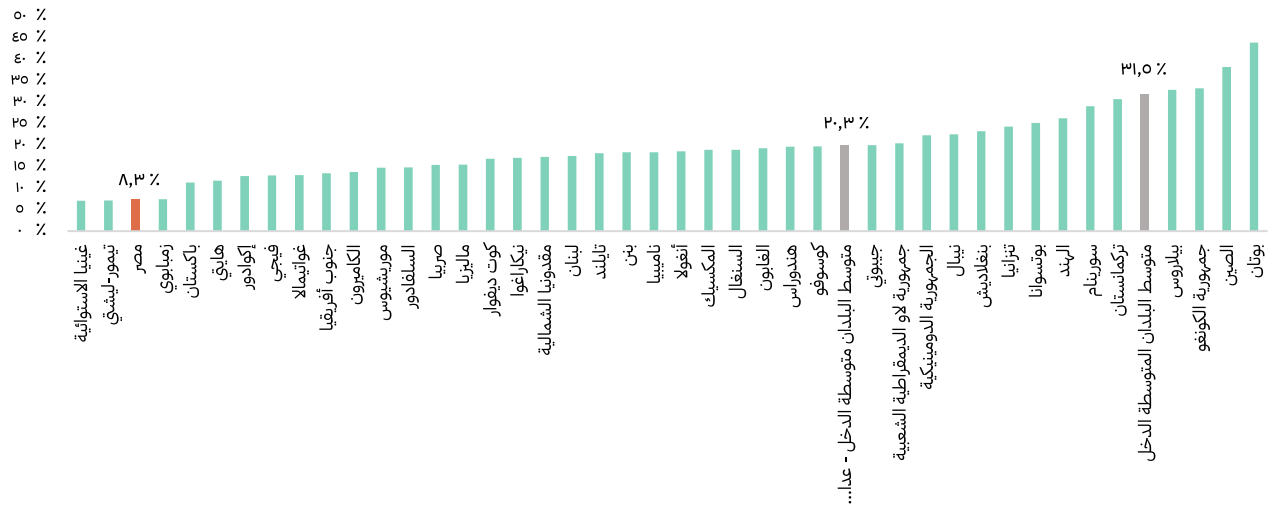

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

شكل ٢٤ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية غير الحكومية نهاية يونيو من كل عام (كنسبة من الإجمالي)

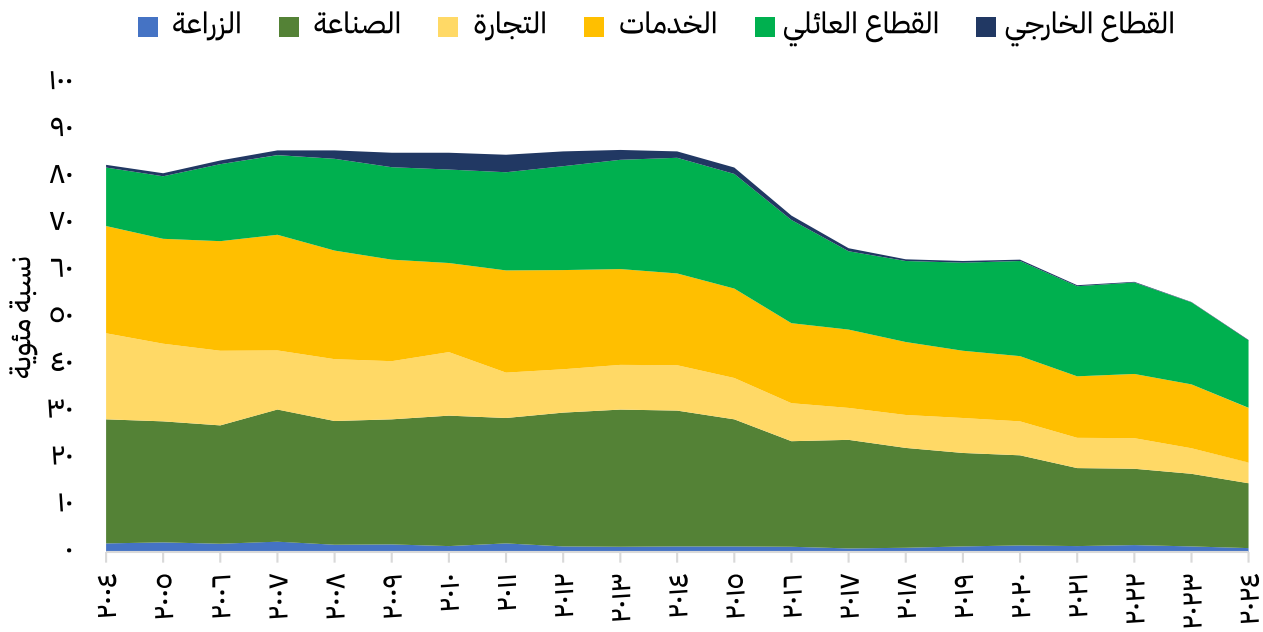

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري

٤. آخر مستجدات تطور أداء الاقتصاد المصري

بوادر تحسن المؤشرات الاقتصادية يعزز الثقة في مسار الإصلاح ويُمهّد بيئة أكثر تمكينًا للقطاع الخاص

شهد الاقتصاد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أداءً قوياً يفوق المستهدفات، ليُرسّخ مسار التعافي والتحول نحو نمو قائم على القطاعات القابلة للتداول والإنتاج. فقد تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٥٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنة بحوالي ٢,٤٪ في الربع المناظر من العام السابق. وبدعم هذا الاتجاه الإيجابي طوال العام، بلغ النمو السنوي ٤,٤٪ متجاوزًا الهدف المحدد البالغ ٢,٤٪، على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية خلال العام.

وجاء النمو مدفوعًا بتوسع في القطاعات الرئيسة القابلة للتبادل التجاري، لا سيما الصناعة غير البترولية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث حققت هذه القطاعات خلال العام المالي معدلات نمو متميزة بلغت ١٤,٦٨٪ للصناعة التحويلية غير البترولية، و١٧,٢٦٪ للسياحة، و١٣,٧٦٪ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهو ما يعكس الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في مارس ٢٠٢٤، بما في ذلك إعادة تنظيم سوق الصرف الأجنبي، مما ساهم في دعم الإنتاج والتصدير.

وعلى صعيد التضخم، نجحت مصر في خفض معدلات التضخم من خلال مزيج من إجراءات الضبط المالي، وتشديد السياسة النقدية، ووضع سقف صارم للاستثمارات العامة. وعلى الرغم من التحديات، شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات المالية نتيجة للإصلاحات التي تبنتها وزارة المالية، خاصة في مجال الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تحسين الخدمات وتعزيز الشفافية. حيث تم تحقيق عجز كلي يصل إلى ٧,٣٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولي وصل إلى ٣,٥٪ من الناتج (٦٢٩ مليار جنيه) وهو الأعلى في تاريخ مصر وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية لتصل إلى١٢,٣ ٪ دون اللجوء إلى زيادة أية أسعار ضريبية أو تنفيذ سياسات ضريبية جديدة تخلق عبء إضافي على المجتمع المصري وتحقيق معدل نمو سنوي للإيرادات الضريبية بلغ نحو ٣٥٪ سنوياً ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إطلاق حزمة التسهيلات الضريبية الأولى في فبراير ٢٠٢٥ والتي ساعدت على استعادة الثقة بين مجتمع الأعمال المصري والمصالح الإيرادية. كما توضح المؤشرات تراجع دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨٩,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٤ إلى ٨٣,٨٪ في يونيو ٢٠٢٥، مع استهداف الوصول إلى أقل من ٧٠٪ على المدى المتوسط. وعلى الرغم من الصدمات الخارجية مثل تراجع إيرادات قناة السويس والتوترات الجيوسياسية الإقليمية حيث أظهر الاقتصاد المصري قدرة كبيرة على الصمود، مع التزام قوي بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ودفع الإصلاحات الهيكلية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم وشبكات الحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر الإصلاحات على الفئات الأكثر احتياجًا.

نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يعكس تحسنًا في النشاط الاقتصادي

ارتفع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مُقارنة بمُعدّل نمو ٢,٤٪ في الرُبع المُناظِر للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وبذلك يصِل مُعدّل نمو العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٤,٤٪ وهو أعلى من النمو المُستهدف البالغ ٤,٢٪. وجاء هذا النمو على الرغم من التحديّات الإقليميّة والعالميّة التي شهِدها هذا العام. وقد ظهر النمو في عديد من الأنشطة الاقتصاديّة أبرزها الصناعة التحويليّة غير البترولية والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والوساطة الماليّة والتأمين.

وفي هذا السياق، حقّقت أنشطة السياحة، الصناعة التحويليّة غير البترولية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مُعدّل نمو ١٩,٣١٪، ١٨,٨١٪، ١٤,٦٤٪ على التوالي خلال الرُبع الرابع. وعلى مُستوى العام المالي، حقّقت هذه الأنشطة مُعدّلات نمو ١٧,٢٦٪، ١٤,٦٨٪، ١٣,٧٦٪ على التوالي. كما شهِدت قطاعات أخرى انتعاشًا كبيرًا، بما في ذلك الوساطة الماليّة، والتأمين، والكهرباء، والتشييد والبناء، مما عزّز النمو الذي شهِده هذا الرُبع.

وبالنسبة لنشاط الصناعة التحويليّة غير البترولية الذي يُعد أحد القطاعات الرئيسة للتحوّل الهيكلي في الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتداول والتصدير، فقد استمر في الانتعاش خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤؛ حيث سجّل مُعدّل نمو بلغ ١٨,٨١٪. وقد تجاوز النشاط مرحلة الانكماش التي شهِدها في العام المالي السابق الذي سجّل فيها النشاط الصناعي تراجُعًا بلغ نحو ٥,٢٢٪، ليُسجّل خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ مُعدّل نمو مُوجب بلغ ١٤,٦٨٪. وجاء هذا التحوّل في القطاع نتيجة للتسهيلات التي شهِدها خلال العام من تيسير لإجراءات الإفراج الجمركي عن السلع الصناعيّة بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي. علاوة على ذلك، يُعد قطاع الصناعة التحويليّة غير البترولية هو الأعلى مُساهمة في نمو الناتج خلال هذا العام.

على صعيد آخر، استمرت بعض الأنشطة الاقتصاديّة في التراجُع خلال الرُبع الرابع والعام المالي ٢٠٢٥/٢٤؛ حيث شهِد نشاط قناة السويس تراجُعًا بنسبة ٥,٥٪ خلال الرُبع، و٥٢٪ خلال العام المالي مُتأثّرا بالتوتّرات الجيوسياسيّة في المنطقة، والتي انعكست سلبًا على حركة التجارة البحريّة وأدّت إلى انخفاض ملموس في أعداد السُفُن العابرة وحمولاتها. وقد أسهم ذلك في تقليص الإيرادات، رغم الجهود المبذولة من جانب هيئة القناة لتخفيف حِدّة التأثير من خلال حزم تحفيزيّة وتخفيضات على رسوم العبور.

بالإضافة إلى ذلك، استمر تراجُع نشاط الاستخراجات خلال الرُبع والعام المالي، حيث انكمش بنسبة ٩٪ خلال العام المالي، في ظل تباطؤ الاستثمارات المُوجّهة للقطاع خلال هذه الفترة، وإن كانت وتيرة الانكماش بدأت في التراجُع خلال الرُبع الرابع حيث تم استئناف بعض أعمال التنمية للحقول خلال الرُبع لذا بلغت نسبة الانكماش ٧,٤٪.

شكل ٢٥ معدلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

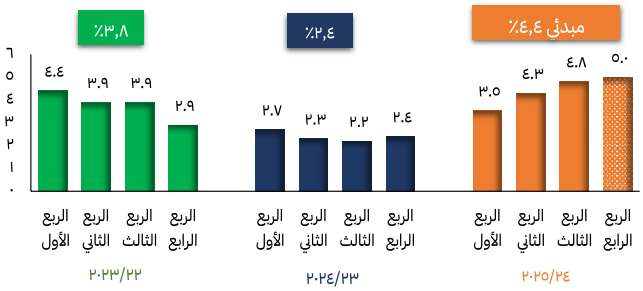

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢٦ نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية)

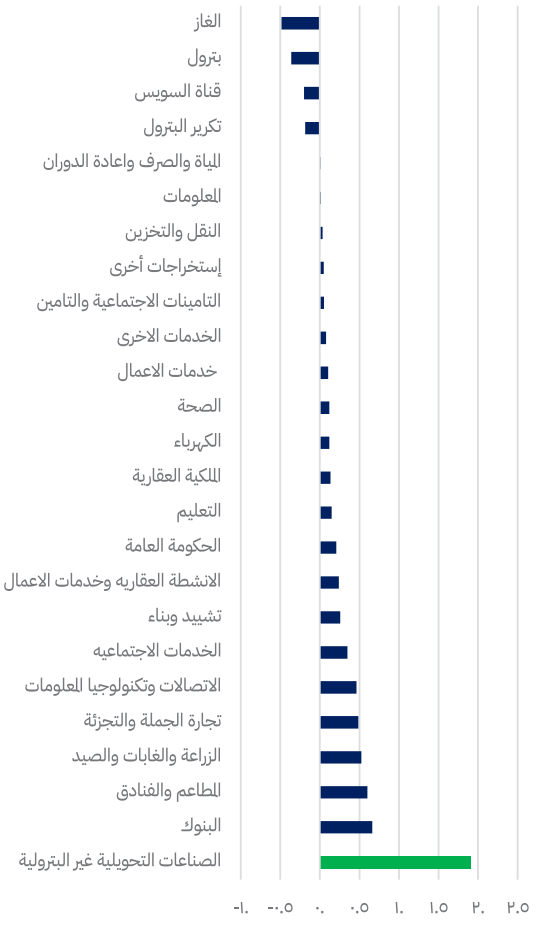

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

وفيما يتعلق بالاستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة، يُظهر هيكل الاستثمار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحولًا نوعيًا في التوزيع بين القطاعين العام والخاص؛ إذ تراجعت مساهمة الاستثمار العام إلى نحو ٤٣,٥٪ من إجمالي الاستثمارات، بينما ارتفعت مساهمة الاستثمار الخاص إلى حوالي ٥٧٪، وهو أعلى مستوى له خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التحول اتساع دور القطاع الخاص داخل النشاط الاستثماري، مدفوعًا بجهود حوكمة الاستثمارات العامة لافساح المجال أمام القطاع الخاص، إلى جانب السياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

شكل ٢٧ توزيع الاستثمارات الكلية المنفذة (٪)

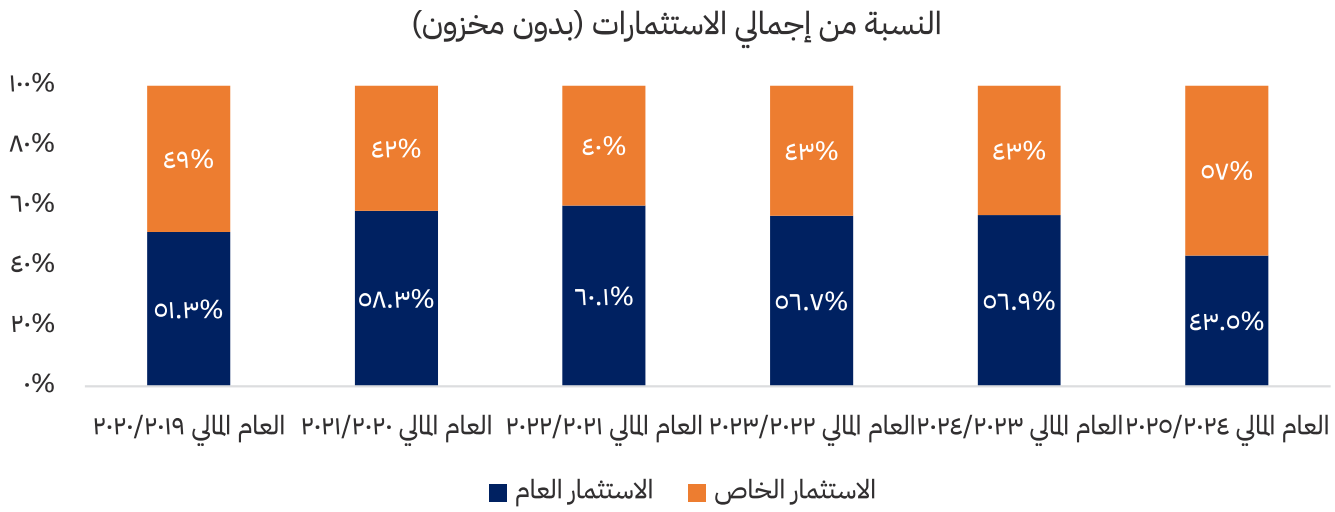

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

انخفاض التضخم مهد الطريق لبدء دورة تيسير السياسة النقدية

شهد ٢٠٢٥ تطورات بارزة على صعيد التضخم والسياسة النقدية، حيث واصل معدل التضخم العام السنوي مساره التنازلي مدفوعًا بأثر سنة الأساس وتشديد السياسة النقدية، ليتراجع إلى إلى نحو ١٢,٣٪ في نوفمبر ٢٠٢٥، وهو مستوى يقل كثيرًا عن متوسطات العام السابق، بما يعكس تراجعًا تدريجيًا في ضغوط الأسعار وتحسنًا في ديناميكيات الأسواق.

ومع انحسار التضخم وتزايد مؤشرات الاستقرار السعري، اكتسب البنك المركزي المصري مساحة أكبر للتحرك نحو التيسير النقدي، ليبدأ دورة خفض تدريجية في أسعار الفائدة خلال العام المالي. فقد خفض البنك المركزي أسعار الفائدة بإجمالي ٦٢٥ نقطة أساس على مدار العام، من خلال سلسلة من القرارات تضمنت خفضًا في أبريل ٢٠٢٤، يليه خفض إضافي في اجتماع ٢٢ مايو ٢٠٢٥ بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، ثم خفضين آخرين خلال أغسطس وأكتوبر ٢٠٢٥ بواقع ٢٠٠ نقطة أساس لكل منهما. ومن المتوقع أن ينعكس هذا التيسير النقدي إيجابًا على أوضاع التمويل المحلي، عبر خفض تكلفة الاقتراض وتوسيع فرص الوصول إلى الائتمان، بما يدعم توسع الاستثمارات الخاصة ويُعزز آفاق النمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

شكل ٢٨ معدل التضخم العام- حضر- تغير شهري (٪)

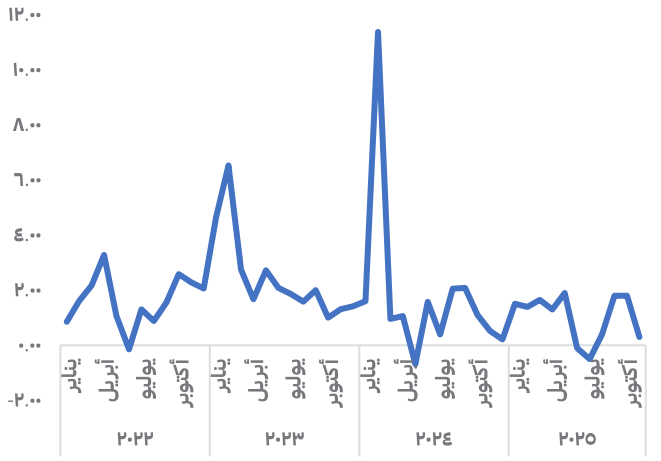

شكل ٢٩ معدل التضخم العام- حضر- تغير سنوي (٪)

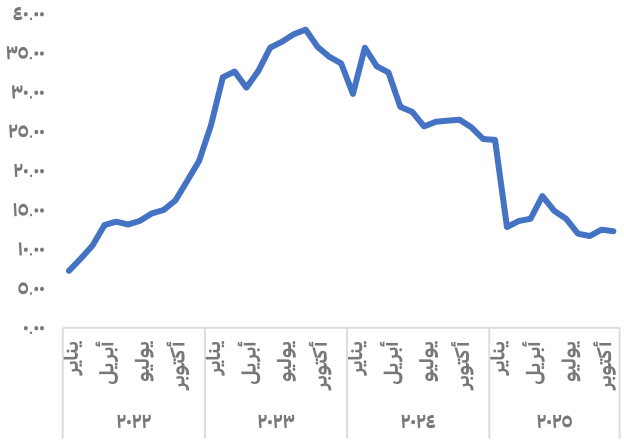

شكل ٣٠ معدل التضخم الأساسي - تغير شهري (٪)

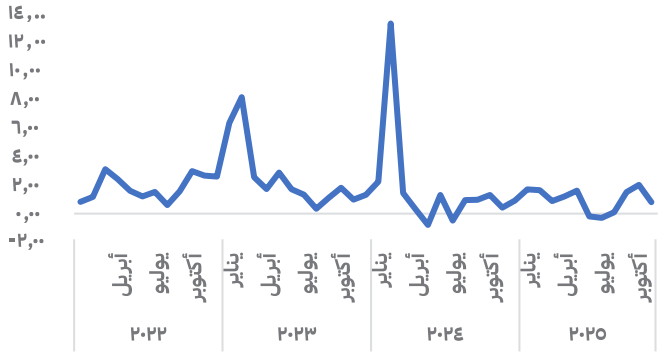

شكل ٣١ معدل التضخم الأساسي - تغير سنوي (٪)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري

ومن ناحية أخرى، سجل الائتمان المحلي الحقيقي الموجه إلى القطاع الخاص نمو بنسبة ٧,٣٪ في المتوسط خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بحوالي -٨,٨٪ خلال العام المالي السابق، حيث استمرت الشركات في زيادة طلباتها على الائتمان بفضل تراجع التضخم، مما يُشير إلى بدء التعافي. ومن المتوقع أن يظل هذا الاتجاه مستمرًا في المستقبل، مما يسهم في تعزيز الاستثمارات الاقتصادية وتمويل المشروعات الجديدة. وقد تم توجيه ٤٣٪ من التسهيلات الائتمانية المقدّمة إلى القطاع الخاص نحو القطاع الصناعي.

استمر الانضباط المالي في الحكومة المصرية خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ حيث سجل العجز الكلي إلى ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، (وذلك باستبعاد الحصيلة من صفقة رأس الحكمة). وفي الوقت نفسه، ارتفع الفائض الأولي ليبلغ ٦٢٩مليار جنيه، ما يعادل ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى على الإطلاق. بينما حققت الإيرادات الضريبية نموًا قويًا بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق مما يعكس تحسن كفاءة إدارة المالية العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية دون خلق عبء ضريبي إضافي على

شكل ٣٢ معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص (٪)

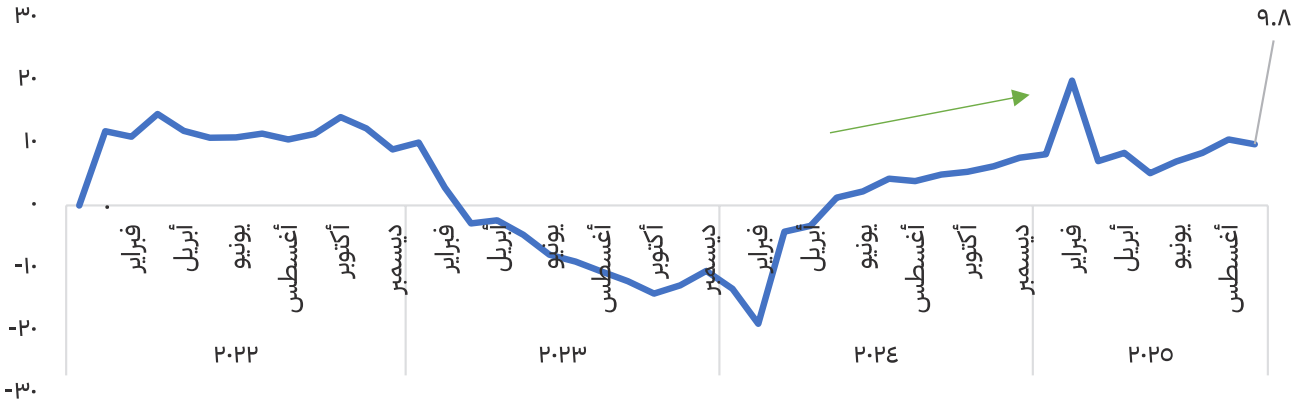

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل ٣٣ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص (٪)

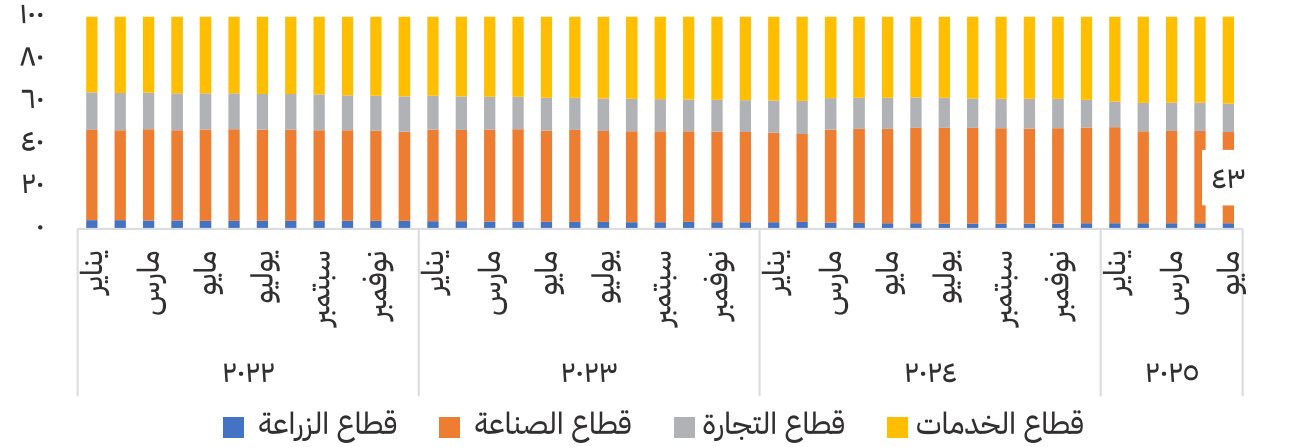

المصدر: البنك المركزي المصري

المواطن ومن خلال إعادة الثقة بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية وتحسين الإدارة الضريبية ودمج جزء من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، ويعزز من مصداقية برنامج الضبط المالي واستدامة الدين العام. فتعكس هذه النتائج مرونة الأداء المالي وقدرة الحكومة على تحقيق مستهدفاتها، رغم التحديات الخارجية.

شكل ٣٤ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي بالمليار جنيه

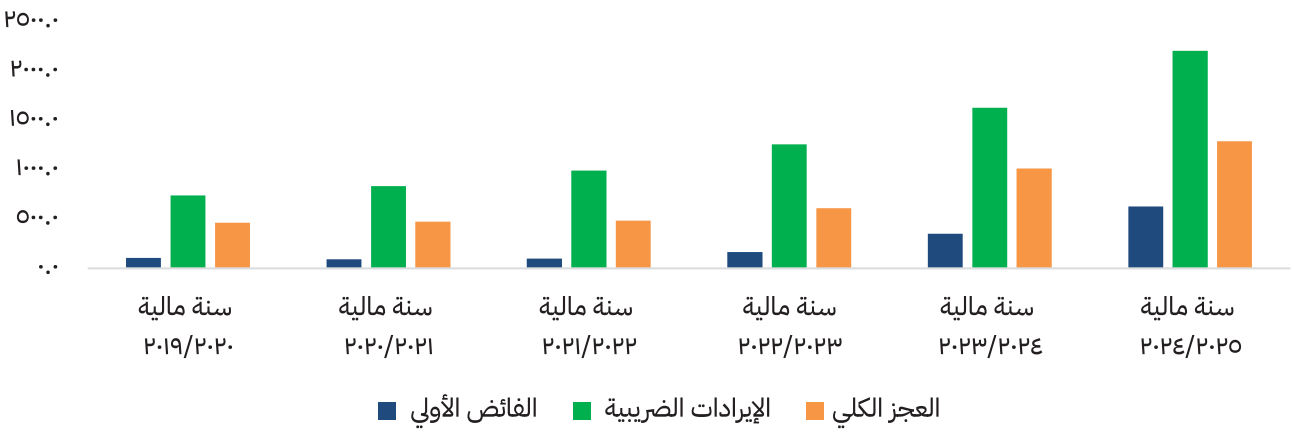

شكل ٣٥ تطور العجز الكلي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

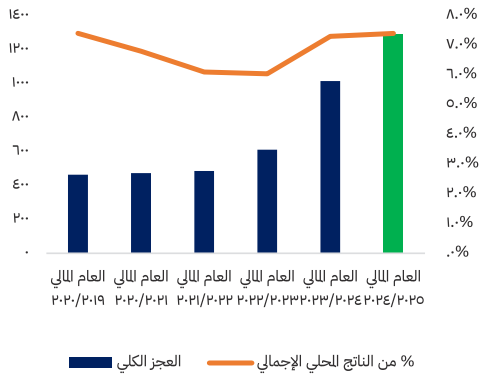

المصدر: وزارة المالية

شكل ٣٦ هيكل الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات (٪)

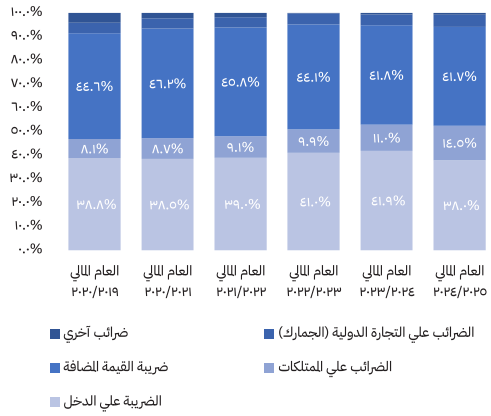

نمو الصادرات غير البترولية وتحويلات العاملين بالخارج يحد من ضغوط الحساب الجاري

شهد ميزان المدفوعات المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحسنًا ملحوظًا، حيث تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة ٢٥.٩٪ ليصل إلى ١٥.٤ مليار دولار مقارنةً بنحو ٢٠.٨ مليار دولار في العام السابق، مدفوعًا بعدد من التطورات الإيجابية في القطاعات الرئيسية. فقد قفزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٦٦.٤٪ تقريبًا لتسجل ٣٦.٥ مليار دولار مقابل ٢١.٩ مليار دولار، وهو مستوى غير مسبوق يعكس استعادة الثقة في الجهاز المصرفي المصري وتزايد التدفقات من الخارج.

كما واصل قطاع السياحة أداءه القوي، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة ١٦.٣٪ لتصل إلى ١٦.٧ مليار دولار مقارنةً بحوالي ١٤.٤مليار دولار في العام السابق، مدعومة بزيادة عدد الليالي السياحية إلى ١٧٩.٣ مليون ليلة مقابل ١٥٤.١ مليون ليلة. وفي المقابل، حققت الصادرات غير البترولية ارتفاعًا قويًا بنسبة ٢٩٪ تقريبًا لتبلغ ٣٤.٦ مليار دولار مقابل ٢٦.٨ مليار دولار، مدفوعة بزيادة صادرات الملابس الجاهزة والذهب، والفواكه الطازجة والمجففة، والخضروات، والألومنيوم ومصنوعاته.

ورغم بعض الضغوط الخارجية، شهد الميزان التجاري تحركات متباينة خلال العام؛ حيث ارتفع العجز غير البترولي إلى ٣٧,١ مليار دولار مقابل ٣١,٩ مليار دولار، مدفوعًا بزيادة الواردات مع تحسن النشاط الاقتصادي المحلي، كما اتسع العجز البترولي إلى ١٣,٩ مليار دولار نتيجة ارتفاع مدفوعات الواردات البترولية وتراجع الصادرات البترولية. وفي السياق ذاته، تأثرت إيرادات قناة السويس بتطورات جيوسياسية عالمية انعكست على حركة التجارة الدولية، لتسجل ٣,٦ مليار دولار مقارنة بحوالي ٦,٦ مليار دولار في العام السابق.

وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن النتائج الكلية تؤكد مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على تحقيق تحسن ملحوظ في الحساب الجاري بدعم من الأداء القوي للتحويلات والصادرات غير البترولية وقطاع السياحة، وهو ما يعزز مقومات الاستقرار الخارجي والقدرة على مواصلة النمو على المدى المتوسط.

٥. مسار الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ مارس ٢٠٢٤

سعت الدولة المصرية خلال الفترة الماضية إلى مواجهة الأزمات العالمية والإقليمية المتلاحقة من خلال اتخاذ خطوات إصلاحية عميقة وحاسمة شملت الانتقال نحو نظام سعر صرف مرن ما ساعد على امتصاص الصدمات الخارجية، وخفض معدلات التضخم لضمان استقرار القوة الشرائية وتحقيق بيئة اقتصادية داعمة للاستثمار والنمو، إلى جانب جهود حثيثة لتعبئة إيرادات محلية إضافية من خلال تعزيز عدالة النظام الضريبي وخفض نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى دعم مرونة الاقتصاد المصري عبر زيادة تنوع هيكله الإنتاجي وزيادة الصادرات، بالتوازي مع دعم قدرات القطاع الخاص في إطار وثيقة ملكية الدولة، وإصدار قانون المنافسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية للفئات محدودة الدخل، فضلًا عن توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إصلاحات استعادة الاستقرار الكلي

١. السياسة النقدية وسعر الصرف

في إطار تعزيز **استقرار الاقتصاد الكلي**، منذ مارس ٢٠٢٤، تم اتخاذ حزمة من **الإجراءات المتكاملة** على مستوى السياسة النقدية وسعر الصرف، بهدف إعادة ترسيخ التوقعات التضخمية، وتحقيق شفافية أكبر في الأسواق، وضمان انسجام السياسات بما يدعم استقرار الاقتصاد. وتتمثل أبرز هذه الإجراءات فيما يلي:

تبني سياسة نقدية أكثر توقعًا وشفافية

١. **تشديد استباقي** منذ مارس ٢٠٢٤، لاحتواء موجة التضخم واستعادة مصداقية الإطار النقدي، من خلال رفع أسعار العائد الأساسية بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس.

٢. **تعزيز أدوات إدارة السيولة** من خلال عمليات السوق المفتوحة، لسحب السيولة الزائدة وتهيئة بيئة نقدية داعمة للاستقرار. فقد أجرى البنك المركزي المصري في أبريل ٢٠٢٤ تعديلًا جوهريًا على آلية عمليات السوق المفتوحة من خلال التوقف عن عطاءات الودائع المرتبطة بسعر الكوريدور واعتماد نظام قبول جميع العطاءات المقدمة (Full Allotment) بسعر متوسط الكوريدور (mid-corridor rate) في عطاءات الودائع ذات العائد الثابت بدءًا من ٢٣ أبريل ٢٠٢٤، وذلك في إطار جهوده لتعزيز فعالية السياسة النقدية وشفافية إدارة السيولة، ويهدف هذا التحول إلى تحسين قدرة البنك المركزي على امتصاص السيولة الفائضة بشكل أكثر دقة واتساقًا، وتعزيز وضوح الإشارات النقدية الموجهة إلى السوق، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة في البنوك المركزية ذات الأطر النقدية المتقدمة.

٣. **بدء دورة تيسير محسوبة** بداية من أبريل ٢٠٢٥، بعد ظهور دلائل على تباطؤ التضخم، مما يعكس تفعيل سياسة نقدية معتمدة على البيانات ومرتكزة على توقعات واضحة.

إصلاح هيكلي في نظام سعر الصرف

١. **الانتقال إلى نظام مرن** لسعر الصرف قائم على قوى السوق منذ مارس ٢٠٢٤، مع توحيد السعر الرسمي والموازي، ما أسهم في خفض الضغوط على العملة وزيادة الثقة في السوق.

٢. **تحسين كفاءة سوق النقد الأجنبي** من خلال أدوات رقابية وإجراءات تتبع العرض والطلب، مع الحفاظ على درجة عالية من المرونة في السعر بدون استهداف مباشر لمستوى معين.

تعزيز إطار استهداف التضخم ومصداقية البنك المركزي

وضع مستهدفات متوسطة الأجل للتضخم (٧٪ ±٢٪ بنهاية ٢٠٢٦، و٥٪ ±٢٪ بنهاية ٢٠٢٨) لإرساء توقعات أكثر استقرارًا.

إطار السياسة النقدية للبنك المركزي المصري

طبقًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، يهدف البنك المركزي المصري إلى ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على استقرار الأسعار، ويسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بما يتسق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويلتزم البنك المركزي المصري، في إطار مهمته المتعلقة باستقرار الأسعار، بتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

ومنذ عام ٢٠١٧، بدأ البنك المركزي المصري في التحول تدريجيًا نحو تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم، يستخدم أدوات السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم، واحتواء الضغوط الناتجة عن الطلب، والآثار الثانوية لصدمات العرض، وذلك بهدف تحقيق مستهدفات التضخم المحددة. وفي سبيل تحقيق مهمته أثناء التحول إلى إطار متكامل لاستهداف التضخم، حدد البنك المركزي المصري عدة مستهدفات للتضخم على نحو يُمكّن الاقتصاد المصري من التحول تدريجيًا من معدل التضخم الحالي إلى مستوى يتوافق مع استقرار الأسعار. في ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن البنك المركزي المصري عن مستهدفات التضخم للربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) و٥٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط، على التوالي.

وتجتمع لجنة السياسة النقدية ثماني مرات سنويًا لمناقشة تطورات الاقتصاد الكلي وتحديد مستوى أسعار العائد الرئيسية (أسعار العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية) بما يتسق مع تحقيق مستهدفات التضخم المحددة والحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. ويشكّل سعرا العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة الحدين الأدنى والأعلى لنظام الكوريدور الذي يتبعه البنك المركزي المصري، والذي يقع بينهما سعر العائد لليلة واحدة للمعاملات بين البنوك (الإنتربنك). وعقب كل اجتماع، ينشر البنك المركزي المصري بيانًا صحفيًا على موقعه الإلكتروني يوضح أسباب القرارات المتخذة.

أدوات السياسة النقدية

تحقيقًا لمهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار، يستخدم البنك المركزي المصري مجموعة من الأدوات: تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة، والاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، وعمليات ربط الودائع. ويستخدم البنك المركزي المصري أدوات السياسة النقدية لتوجيه سعر العائد لليلة واحدة على المعاملات بين البنوك (الهدف التشغيلي للبنك المركزي المصري) نحو المستوى الذي يتسق مع: (١) الحد من تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقًا مع استقرار الأسعار، و(٢) الحد من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي.

٢. السياسة المالية والانضباط المالي

في إطار جهود الدولة لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق العدالة الضريبية وتحسين مناخ الاستثمار، تبنّت وزارة المالية نهجًا متكاملاً لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة بناء الهوامش المالية، وإعادة توجيه السياسة المالية لتكون مُمكِّنًا للنمو الشامل بقيادة القطاع الخاص والذي يمثل ركيزة أساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي. ومن خلال نهج موحد يشمل السياسات الضريبية، وأولويات الإنفاق، وإدارة الدين العام وخفض تكلفة خدمته ، تعمل مصر على بناء اقتصاد أكثر توازنًا وتنافسية – حيث تهيئ الدولة الإطار العام وتفسح المجال وتُمكّن القطاع الخاص من القيادة. حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط النظام الضريبي، وحماية حقوق الممولين، ودعم التحول الرقمي، وتحقيق المنافسة العادلة بين جميع مكونات الاقتصاد.

وفي خطوة تهدف إلى تعزيز وضوح واستقرار السياسات الضريبية، تعمل وزارة المالية على إعداد **وثيقة للسياسات الضريبية حتى عام ٢٠٣٠**، تحدد من خلالها التوجهات الاستراتيجية على مدى زمني أطول، بما يضمن قدرًا أكبر من الاستقرار ويعزز القدرة على التنبؤ لدى قطاع الأعمال. ويأتي توسيع القاعدة الضريبية كأحد المحاور الرئيسة لزيادة الإيرادات، عبر دمج القطاع غير الرسمي وترشيد بعض الإعفاءات، مع الحرص على أن يظل الأثر على المواطن والاقتصاد محدودًا للغاية. كما تقوم الفلسفة العامة للإصلاح الضريبي على ترسيخ الشراكة مع مجتمع الأعمال وتعزيز الثقة في التعامل مع المصالح الضريبية، بما يسهم في رفع معدلات الالتزام وتوسيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحقيق أثر إيجابي ومستدام على الإيرادات العامة.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

الركيزة الأولى: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية وتعزيز الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين والتي تهدف إلى بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وعادل وصديق للاستثمار، يدعم التنافسية، ويُبسّط الامتثال، ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال وتطوير نظم الضرائب العقارية.

(١) الإصلاحات الضريبية (٢٠ إجراء في الحزمة الأولى):

الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي

- تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة.
- تعميم منصة الضرائب الإلكترونية.
- تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.
- نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة.
- تبسيط الإقرارات وتقليل تعقيد النماذج.

الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات

- تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥.
- سقف الغرامات بنسبة ١٠٠٪ من الضريبة الأصلية.
- تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتبسيط النظام وزيادة الكفاءة.
- تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام.

الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية

- مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي.
- إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية.
- إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد.
- مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة.

(٢) الإصلاحات الجمركية

- تعظيم الاستفادة من نظام «نافذة» و «ACI»
- توحيد إجراءات الإفراج الجمركي.
- تطبيق آليات إدارة المخاطر وربط البيانات بالجهات المعنية.

- تقليص زمن الإفراج الجمركي.
- حوار نشط مع القطاع الخاص لضمان الشفافية والمواءمة.

وتدعم هذه الإصلاحات القطاع الخاص بعدّة طرق. أولًا، تُوفّر يقينًا قانونيًا وثقة استثمارية عبر وضوح القوانين وتسوية المنازعات خلال فترة محددة. كما تُعزز المنافسة العادلة عبر حيادية المعاملة الضريبية بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، تُسهم في تقليل العبء على المشروعات الصغيرة من خلال التبسيط والرقمنة. كما تعمل على تحسين التدفقات النقدية للمصدرين عبر تسريع رد الضريبة، وتقليص كلفة التجارة بفضل إجراءات جمركية أسرع. وأخيرًا، تُقدّم خدمات حكومية رقمية بالكامل تزيد من الشفافية ورضا المولين.

وقد تم الإعلان عن الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥ كامتداد للحزمة الأولى في إطار استراتيجية تهدف إلى تيسير الإجراءات الضريبية، تحفيز الالتزام الطوعي، ودعم بيئة الاستثمار في مصر وهي حزمة واسعة أُعلن عنها مؤخرًا وطرحت للحوار المجتمعي قبل تفعيلها رسميًا.

أهم محتويات الحزمة الجديدة للتسهيلات الضريبية تشمل:

١. حوافز وتشجيعات للممولين الملتزمين

- بطاقة «كارت التميز الضريبي»: تمنح مزايا خاصة من بينها:
  - أولوية في التعامل مع وحدات متخصصة داخل مصلحة الضرائب.
  - خدمات أسرع وإجراءات مبسطة

٢. تسريع إجراءات استرداد الضرائب

- تحسين نظام استرداد ضريبة القيمة المضافة (VAT)
- رد مبكر خلال أسبوع لحالات معينة للمسجلين في «القائمة البيضاء» للمكلفين الملتزمين

٣. تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية

- تبسيط وتسريع عمليات الفحص، التدقيق، والمراجعة الضريبية.
- تطوير الخدمات الرقمية للمتعاملين مع النظام الضريبي.

٤. دعم الاستثمار وتشجيع النشاط الاقتصادي

- تدابير ضريبية وتشجيعية لقطاع الصحة
- امتدادات لتسهيلات ضريبية على المعدات والإنتاج لفترة ٤ سنوات لتشجيع الإنتاج والاستثمار.

٥. شراكة مع القطاع الخاص

- مراكز خدمية متخصصة وشراكات مع قطاعات تكنولوجيا المعلومات لتحسين تجربة المولين.
- حوار مجتمعي موسع مع الشركات والمولين لوضع اللمسات النهائية على الحزمة قبل اعتمادها رسميًا.

٦. تعزيز الالتزام الضريبي الطوعي

- تشجيع المولين على الانضمام للمنظومة الضريبية بشكل طوعي.

٧. دعم الاقتصاد والاستثمار

- توفير تسهيلات تدعم نمو الشركات، تحسين سيولة المستثمرين، وخفض تكاليف الامتثال الضريبي.

٨. تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات

- تطوير الخدمات الرقمية وتحسين كفاءة التعامل بين المولين ومصلحة الضرائب.

الركيزة الثانية: الحفاظ على الانضباط المالي ومساهمة السياسات المالية في دعم نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص والتصدير والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة المستثمرين من خلال تعبئة الإيرادات بكفاءة، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق، وتنسيق التخطيط المالي مع نموذج النمو المعتمد على القطاع الخاص.

الإجراءات الأساسية:

- نمو الإيرادات الضريبية بنسبة ٣٥٪ على أساس سنوي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بدون فرض ضرائب جديدة.
- استمرار ضبط النفقات مع استمرار وجود سقف الاستثمارات العامة.
- دمج ٥٩ هيئة اقتصادية في تعريف الحكومة العامة ومع وضع سقف لمديونية الحكومة العامة وإعداد التقارير الدورية.
- تنفيذ الإطار متوسط الأجل للموازنة لتحسين الشفافية والتخطيط متعدد السنوات.
- التقدم في التحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء.
- **حزمة المبادرات التحفيزية الممولة بالكامل لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية**

وتتضمن حزمة المبادرات في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مجموعة من البرامج الموجهة لدعم ومساندة التصدير والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن أبرزها:

- برنامج جديد لرد أعباء المصدرين.
- مبادرة لدعم القطاع السياحي من خلال التوسع في الطاقة الفندقية وزيادة عدد الغرف.
- مبادرة لدعم فائدة القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية).
- دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، إلى جانب تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي في السيارات المصنعة محليًا.
- مبادرة لدعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية عبر تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية.
- تقديم حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- مبادرة لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.
- مبادرة لتوفير سيارات تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي وسيارات ربع نقل وطرحها للشباب.

الركيزة الثالثة: تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته والتي تهدف إلى تقليص عبء خدمة الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة، وخفض التكلفة وتنويع الأسواق والأدوات. وسوف تصدر وزارة المالية تقرير عن استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط تتضمن مزيد من التفاصيل عن التوجهات والمستهدفات والسياسات والإجراءات التي سيتم استخدامها لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة وخدمته على المدى المتوسط.

وتتمثل الأهداف الرئيسية:

- خفض الدين العام إلى أقل من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط.
- تنويع مصادر التمويل الخارجي والمحلي لخفض التكلفة وإطالة عمر الدين الى ٤,٨ سنوات على المدى المتوسط.
- سقف رسمي لدين الحكومة العامة.
- زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة.
- تخصيص ٥٠٪ على الأقل من عائدات الطروحات لتخفيض الدين.
- خفض مدفوعات الفوائد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، وذلك عن طريق اعتماد سياسة مالية واستراتيجية متكاملة لإدارة الدين ترتكز على استدامة خفض نسبة رصيد الدين العام وخفض عبء التكلفة.
- تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية محليا وتعزيز إدراج الأوراق الحكومية في المؤشرات العالمية، بما يسهم في زيادة جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والدوليين.
- تنويع قاعدة المستثمرين في الأوراق المالية الحكومية.

- تنويع أدوات التمويل للدين المحلى و الأجنبية إصدار أدوات دين جديدة في السوق المحلى والأولويةللتمويل الميسر عند التمويل الخارجي.

تركز استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على مجموعة من السياسات والأدوات التي تهدف إلى تنويع مصادر وأدوات التمويل وقاعدة المستثمرين، بما يعزز من كفاءة إدارة الدين ويقلل من المخاطر. وتشمل هذه السياسات تقليل مخاطر إعادة التمويل (Roll-over risk)، وطرح منتجات جديدة بالعملة المحلية مثل أدوات التجزئة والصكوك والأدوات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المستثمرين وتقليل التركّز. كما تتضمن الاستراتيجية تنويع الإصدارات الخارجية واستكشاف أسواق جديدة، بما في ذلك الإصدارات التقليدية والصكوك السيادية، إلى جانب تقليص عبء الدين الخارجي من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الميسر والإصدارات المضمونة. وتشمل السياسات أيضًا تحسين إدارة الأصول والخصوم (ALM) واستخدام آلية مبادلة الديون (Debt Swaps) لسد الفجوات التمويلية.

السياسات والأدوات المعتمدة ضمن استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة: تنويع الأسواق والأدوات وقاعدة المستثمرين

- **تركز استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على مجموعة من السياسات والأدوات التي تهدف إلى تنويع مصادر وأدوات التمويل وقاعدة المستثمرين،** بما يعزز من كفاءة إدارة الدين ويقلل من المخاطر. وتشمل هذه السياسات تحسين هيكل الدين المحلي وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية الحكومية. تعمل الوزارة على تخفيض التركز الحالي في قاعدة مستثمريين الدين المحلى ة عن طريق تنويع أدوات التمويل من خلال التوسع في إصدار أدوات، كالصكوك السيادية وسندات التجزئة، بهدف توسيع قاعدة المستثمرين والحد من الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل.
- بالإضافة إلى ذلك تهدف وزارة المالية إلى إطالة متوسط عمر الدين المحلي من مستواه الحالي البالغ نحو ٣ سنوات ليصل إلى متوسط يبلغ ٤,٨ سنوات على المدى المتوسط، وهو الذي من شأنه تخفيف الضغط على الموازنة العامة، خصوصًا فيما يتعلق بخدمة الدين ومخاطر إعادة التمويل. وكجزء من الاستراتيجية، تركز وزارة المالية على أهمية تطوير السوق الثانوي وأثرها في تعزيز سوق رأس المال في مصر.
- في إطار استمرار وزارة المالية في تنفيذ استراتيجيتها إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتعزيز الاستقرار المالي، تستهدف الوزارة خفض الدين الخارجي بما يتراوح بين ١ إلى ٢ مليار دولار سنويًا، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو ضبط مؤشرات الدين الخارجي والحفاظ على مستوياته في حدود مستدامة.
- كما تتضمن الاستراتيجية تنويع العملات المستخدَمة و تنويع أدوات التمويل الخارجي بإصدار ادوات متنوعة مثل الصكوك والسندات الخضراء والسندات المستدامة، و تستهدف دخول أسواق جديدة مثل السوق الآسيوي، ، مما يوسع قاعدة المستثمرين ويطيل متوسط عمر الدين، إلى جانب تقليص عبء الدين الخارجي من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الميسر والإصدارات المضمونة.

الإطار العام لخفض خدمة الدين ٢٠٢٦-٢٠٢٩

تنطلق الاستراتيجية من إدراك أن التحدي الرئيسي لا يتمثل فقط في حجم الدين، بل في ارتفاع تكلفة خدمته، لا سيما الناتجة عن الدين المحلي قصير الأجل وارتفاع أسعار الفائدة. وعليه، تعتمد الحكومة مقاربة متعددة المحاور تشمل تحقيق فوائض أولية مستدامة، وخفض الاحتياجات التمويلية الإجمالية، وتحسين مزيج أدوات الدين، وتقليص الاعتماد على التمويل مرتفع التكلفة.

ويهدف خفض أعباء خدمة الدين، وتحسين هيكل التكلفة والمخاطر، وضمان الاستدامة المالية على المدى المتوسط. ويعكس هذا النهج انتقالًا من إدارة الدين بوصفها أداة تمويل قصيرة الأجل

إلى إطار استراتيجي متكامل يوازن بين التكلفة والمخاطر ويدعم الاستقرار الكلي.

أدوات داعمة غير مباشرة لخفض خدمة الدين

١. استخدام حصيلة برنامج الطروحات:

تلتزم الحكومة بتوجيه ٥٠٪ من حصيلة التخارجات الحكومية لخفض رصيد الدين، وهو ما ينعكس مباشرة في تقليص مدفوعات الفائدة المستقبلية وخلق حيز مالي إضافي.

٢. تعميق السوق المحلية وتنويع قاعدة المستثمرين:

يسهم توسيع قاعدة المستثمرين (صناديق المعاشات، الصناديق الاستثمارية، المستثمرون الأفراد، والصكوك) في زيادة المنافسة، وتحسين التسعير، وخفض علاوة المخاطر، ما ينعكس في النهاية على انخفاض تكلفة الاقتراض.

٣. تعزيز الشفافية والتواصل مع المستثمرين:

تُعد النشرات الدورية، وجداول الإصدارات، وتحديثات موقع الدين أدوات غير مباشرة لكنها حاسمة في خفض تكلفة الدين عبر بناء الثقة وتقليص علاوة عدم اليقين.

استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة MTDS

تعمل وزارة المالية على إعداد استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين العام، من المقرر إصدارها في نهاية يناير ٢٠٢٦. وتعد استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة MTDS أحد أهم الأدوات التي تعتمدها وزارة المالية ضمن جهودها لتعزيز استدامة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي كخطة تمتد لأربع سنوات، تستهدف من خلالها تلبية احتياجات التمويل للموازنة العامة، وإطالة متوسط عمر الدين، وتقليل المخاطر المرتبطة بإعادة التمويل وتقلبات الأسواق. وتعد هذه الاستراتيجية أداة تحليلية فعالة لتقييم التكلفة والمخاطر، ودراسة الخيارات التمويلية المثلى في ضوء سيناريوهات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك الصدمات المحتملة في أسعار الفائدة أو سعر الصرف. وتُحدّث الاستراتيجية بشكل دوري بالتنسيق مع الجهات المعنية، لضمان استجابتها المستمرة للمتغيرات الاقتصادية والمالية، وتعزيز استدامة الدين العام.

وتستند عملية إعداد استراتيجية الدين متوسطة الأجل إلى المنهجية المعتمدة دوليًا التي طورها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تُعد إطارًا مرجعيًا متكاملًا لصياغة سياسات إدارة الدين العام.

وتأخذ وزارة المالية عند إعداد استراتيجية الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة في اعتبارها مجموعة من العوامل الفنية والاقتصادية، مع الحرص على اتساقها مع الإطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة، والخطة الوطنية للتنمية متوسطة المدى، بما يعزز التكامل بين سياسات المالية العامة وأهداف التنمية الاقتصادية. وتشمل أبرز هذه العوامل تحديد نطاق الاستراتيجية وأهدافها، بما يضمن تأمين الاحتياجات التمويلية للموازنة بأقل تكلفة ممكنة وعلى نحو مستدام، مع الحفاظ على مستويات مقبولة من المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية المرتقبة تشمل تحليلًا دقيقًا لمحفظة الدين العام من حيث تكلفتها ونوع المخاطر المرتبطة بها، إلى جانب تقييم شامل للبيئة الاقتصادية الكلية وظروف السوق، بما في ذلك مؤشرات النمو الاقتصادي، والتضخم، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف. وتُستخدم في هذا الإطار أدوات كمية ونماذج محاكاة متقدمة لتحليل سيناريوهات تمويلية بديلة، والمفاضلة بينها لاختيار الاستراتيجية الأنسب من حيث التوازن بين التكلفة والمخاطر.

الركيزة الرابعة: زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية

في إطار حرصها على تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر احتياجًا، تتبنى الحكومة حزمة من الإجراءات التخفيفية تهدف إلى دعم الأسر محدودة الدخل والعاملين بالدولة، وذلك لمواجهة الأعباء الاقتصادية المتزايدة وضمان استدامة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، حيث تقدم حزمة حماية اجتماعية شاملة تستهدف دعم الأسر الأولى بالرعاية وتحسين أوضاع العاملين بالدولة، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي. تشمل الحزمة إجراءات فورية مثل تقديم دعم إضافي للأسر المقيدة على البطاقات التموينية، وزيادة مؤقتة لمخصصات برنامج «تكافل وكرامة»، ودعم الرعاية الصحية، وتقديم منح للعمالة غير المنتظمة، وزيادة أسعار توريد القمح ودعم مزارعي القطن. كما تتضمن إجراءات تطبق بدءًا من يوليو ٢٠٢٥، منها زيادة أجور العاملين بالدولة والمعاشات، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧ آلاف جنيه، وتعيين عشرات الآلاف من المعلمين والأطباء والموظفين، وزيادة معاشات المعلمين. تعكس هذه الحزمة التزام الحكومة بتخفيف الأعباء الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري.

٣. حوكمة الاستثمارات العامة

تُعد حوكمة الاستثمارات العامة أداة محورية لضمان توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو الأولويات التنموية وإفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام. وتعكس هذه الحوكمة توجهًا نحو تعزيز كفاءة تخصيص الموارد من خلال تقييم جدوى المشروعات وتحديد أولويات التمويل بناءً على العائد التنموي. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في سياق استقرار الاقتصاد الكلي، إذ تُسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز القدرة الإنتاجية، ودعم استدامة النمو بالتوازي مع تخفيف الضغوط على المالية العامة وتحسين إدارة الدين العام وتكلفة التمويل. ومن ثم، فإن الانتقال من التوسع الكمي في الاستثمار العام إلى نهج قائم على الجدوى والأثر يُعد جزءًا جوهريًا من سياسة استقرار الاقتصاد الكلي، وركيزة أساسية للنموذج الاقتصادي الجديد، إذ يضمن توجيه الموارد العامة نحو المشروعات الأعلى قيمة مضافة، ويخفّف الأعباء على المالية العامة، ويعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويُفسح المجال أمام القطاع الخاص لقيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي بصورة أكبر.

جهود حوكمة الاستثمارات العامة

• وضع إطار مترابط لحوكمة الاستثمارات العامة

في خطوة مهمة لتعزيز كفاءة إدارة محفظة الاستثمارات العامة وتحسين توجيه الموارد، تم إنشاء إطار موحّد لحوكمة الاستثمارات العامة استنادًا إلى قراري رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٣٩) لسنة ٢٠٢٤ ورقم (٢٠٤٧) لسنة ٢٠٢٥، بما يشمل تحديد سقف مالي للاستثمارات العامة يبلغ حوالي تريليون جنيه خلال العامين الماليين ٢٠٢٥/٢٠٢٤ و٢٠٢٦/٢٠٢٥. وقد تم حصر الاستثمارات المخططة لعدد ٢٦٨ شركة عامة وإدراج بياناتها في قاعدة وطنية موحدة، مع إعداد تقارير متابعة ربع سنوية تتناول نسب التنفيذ الفعلي مقابل المستهدف والموقف المالي والتدفقات النقدية.

في هذا السياق، تُشرف الأمانة الفنية للجنة حوكمة الاستثمارات العامة - برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - على إعداد تقارير تفصيلية للعرض على اللجنة الرئيسية برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات، في إطار تكامل آليات التخطيط والرقابة وتحسين جودة البيانات. كما تم تطوير مكوّن المتابعة المكتبية للشركات العامة على المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية، بما يتيح لممثلي تلك الشركات التعامل المباشر مع شاشات بيانات الاستثمارات ويعزز دقة المتابعة وجودة المعلومات.

ويمثل هذا الإطار المؤسسي نقطة انطلاق نحو تعزيز كفاءة الإنفاق العام وربط أولويات الاستثمار بضوابط مالية، بما يقلل من تشتت الاستثمارات ويضمن اتساق المشروعات مع قدرات الدولة التمويلية ومؤشرات الاستدامة المالية.

- **تفعيل قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ لضبط اختيار المشروعات وترتيب الأولويات**

أسهم تفعيل قانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ في وضع إطار وطني شامل للتنمية يربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمخططات العمرانية على المستويات القومية والإقليمية والمحلية، ويُحكم التناسق بين التنمية القطاعية والتنمية المكانية المتوازنة على مستوى المحافظات والمراكز والقرى، من خلال توطين المشروعات في المناطق الأكثر احتياجًا دون الإخلال بالكفاءة الاقتصادية للتوزيع المكاني للمشروعات.

وفي هذا السياق، تم إصدار دليل إعداد الخطة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كأداة تنفيذية محورية لتفعيل القانون، إذ وضع منهجية واضحة لاختيار المشروعات استنادًا إلى النتائج والمخرجات التنموية وعدد المستفيدين، وتضمين مؤشرات أداء موحدة، وقوائم تحقق، ونماذج لدراسات الجدوى، وبطاقات قطاعية خاصة بكل سياسة. كما تم إدماج إلزام تقديم دراسة جدوى متكاملة وتقييم للأثر البيئي قبل إدراج المشروعات على المنظومة، بما يضمن منع إدراج مشروعات منخفضة الجدوى أو غير مكتملة الترتيبات التنفيذية، وتحقيق مواءمة رأسية وأفقية بين خطة التنمية السنوية ورؤية مصر ٢٠٣٠، ووثيقة سياسة ملكية الدولة، والاستراتيجيات القطاعية.

وفي إطار دعم تنفيذ القانون وتعزيز فعاليته، تم الانتهاء من إعداد مراجعة الحوكمة العامة في مصر بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوروبي، كأول مراجعة من نوعها في مصر ضمن مشروع دعم الحوكمة العامة والاقتصادية. وقد أسهم هذا العمل في تعزيز القدرات المؤسسية لوحدات التخطيط، وتطوير أدوات الاتصال العام والشفافية، ودمج الأبعاد الاجتماعية والشباب والنوع الاجتماعي في عملية التخطيط، إلى جانب تقديم توصيات عملية لضمان اتساق الخطط الوطنية مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

- **تطوير منظومة متكاملة لاختيار وتقييم المشروعات الاستثمارية**

تم تطوير إطار متكامل لاختيار وتقييم المشروعات الاستثمارية بما يضمن رفع كفاءة تخصيص الموارد العامة وتوجيه الإنفاق نحو المشروعات ذات الأثر التنموي الأعلى. ويقوم هذا الإطار على تصنيف المشروعات وفقًا لمرحلة تنفيذها، بما يسمح بإعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات القائمة قبل إدراج مشروعات جديدة، وبذلك الحد من تراكم مبادرات غير مكتملة.

تم تطوير إطار شامل لتقييم المشروعات يتضمن معايير كمية ونوعية موزعة على ثلاث فئات رئيسية:

١. المشروعات الجديدة – الفئة (أ):

تشمل المشروعات الجديدة التي تقل تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و٥٠ مليون جنيه للمشروعات المحلية. وتُقيَّم هذه الفئة وفق ثمانية معايير أساسية تركز على جودة الوصف الفني للمشروع، ووضوح أهدافه المباشرة، ودقة التوقيع المكاني، وملاءمة الإطار الزمني للتنفيذ، إلى جانب دقة تقدير التكلفة، ووجود دراسة جدوى تثبت جدوى المشروع، ومدى تكامل المشروع مع مبادرات أو مشروعات أخرى، بالإضافة إلى توافر مصادر تمويل من خارج الخزانة العامة بما يساهم في تخفيف الضغط على الموازنة.

٢. المشروعات الجديدة – الفئة (ب):

تشمل المشروعات الجديدة التي تزيد تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و٥٠ مليون جنيه للمشروعات المحلية، ويتم تقييمها بناءً على أحد عشر معيارًا أكثر تفصيلًا وصرامة نظرًا لحجمها وأثرها. وتتضمن هذه المعايير دراسة جدوى معمقة، وتقييمًا للأثر البيئي، وتحليلًا للعائد الاقتصادي والاجتماعي وعدد المستفيدين، إلى جانب منح أولوية للمشروعات التي تتوافر لها مصادر تمويل متنوعة من خارج الخزانة العامة بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويخفض المخاطر التمويلية.

٣. المشروعات القائمة:

تُقيَّم المشروعات القائمة وفق ثلاثة معايير رئيسية تهدف إلى ضمان الاستفادة القصوى من الأصول

العامة قبل التوسع في مشروعات جديدة. وتركز هذه المعايير على معدل الإنجاز الفعلي للمشروع، والتقدم المالي والفني المحقق على أرض الواقع، مع إعطاء أولوية للمشروعات التي تجاوزت نسبة كبيرة من التنفيذ وقاربت على الانتهاء، بما يسهم في تعظيم العائد الاستثماري ويحد من تراكم المشروعات غير المكتملة. هذا الإطار أسهم في توجيه الموارد نحو المشروعات ذات الجاهزية التنفيذية الأعلى وتقليل احتمالات تعثر أو تجميد الاستثمارات العامة.

كذلك تم وضع تعريف واضح للاستثمارات العامة المنفذة باعتبارها أصولًا تُنفذ كتكوين رأسمالي يزيد من أصول الجهة المالكة للمشروع ويُقيد محاسبيًا بالموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والشركات العامة، مع الاستمرار في تدقيق البيانات. وقد أسهم تطبيق منظومة الحوكمة في تدقيق أرقام الاستثمارات العامة بجميع الجهات، وانعكس إيجابًا على ضبط جانب الإنفاق بالناتج المحلي الإجمالي.

• التحول الرقمي والمتابعة الميدانية عبر المنظومة المتكاملة ISIPPM

تم تطوير منظومة إلكترونية لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية تتضمن التوقيع المكاني للمشروعات، وإدراج دراسات الجدوى والوثائق الفنية إلكترونيًا، والمتابعة الميدانية من موقع المشروع، مع لوحات متابعة مركزية تعرض معدلات التقدم، وحالة العقود، والتدفقات المالية، وتنبيهات مبكرة بشأن التأخيرات والاختناقات، ما يعزز سرعة المعالجة ويرفع كفاءة التنفيذ.

• توجيه الاستثمارات نحو التحول الأخضر والقطاعات الأعلى إنتاجية

تتبنى الدولة توجهًا استراتيجيًا لزيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى مستويات أعلى خلال السنوات المقبلة لتصل تدريجيًا نحو ٧٠٪-٧٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة، من خلال دمج الاستدامة البيئية في مختلف مراحل دورة التخطيط والاستثمار؛ بدءًا من مرحلة اختيار المشروعات وإعداد دراسات الجدوى، ومرورًا بتضمين التصنيف المناخي داخل المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية (ISIPPM)، وتخصيص وزن بيئي ضمن نموذج التقييم، مع الالتزام بإرفاق دراسات تقييم الأثر البيئي قبل اعتماد المشروعات. كما تم دمج هذه المستهدفات داخل دليل إعداد الخطة العامة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بطاقات الاستدامة البيئية، وقوائم التحقق، ومعايير اختيار المشروعات، بما يضمن توافق الخطة السنوية مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات المناخية الوطنية.

ويمتد هذا التحول ليشمل تطوير آليات "تخضير" محفظة الاستثمارات العامة اتساقًا مع توصيات C-PIMA، عبر إدراج التصنيف المناخي للمشروعات داخل المنظومة، وربط تنفيذ الخطة بمتابعة تتعلق بالمخاطر المناخية للأصول المنشأة حديثًا، مما يعزز قدرة الدولة على التخطيط طويل الأجل، وتحسين إدارة المخاطر، ودعم جهود الانتقال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات. كما يجري تنفيذ مشروعات خضراء كبرى بالشراكة مع القطاع الخاص ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نوفي» في مجالات الطاقة والمياه، بما يسهم في رفع كفاءة الاستثمارات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وفي السياق نفسه، تم تطوير منهجية جديدة لقياس وتقدير الاستثمارات الخاصة على المستوى القومي، بالتعاون مع خبراء دوليين ومؤسسات وطنية، بهدف توفير رؤية أكثر شمولًا ودقة لتوزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص. وتركز المنهجية الجديدة على تضمين القطاع الخاص غير الرسمي، والإنفاق على قطاعات مثل؛ البحث والتطوير، والبنية التحتية التكنولوجية، وتطوير البرمجيات والوسائط الإلكترونية، كما تتضمن الإنفاق على المباني السكنية وصيانة المساكن من قِبل الأسر المعيشية

• ربط التخطيط بالموازنة من خلال موازنة البرامج والأداء

تم تعزيز اتساق الخطة الاستثمارية مع الموازنة العامة من خلال تفعيل موازنة البرامج والأداء وربط التمويل بالمخرجات التنموية وليس فقط بالمدخلات. وتُنفّذ متابعة هذا النهج عبر منظومة "أداء" التي تتيح تتبع تنفيذ البرامج والمشروعات بشكل ربع سنوي على مستوى الجهات المختلفة، بما يسمح بمعالجة

الاختناقات التنفيذية مبكرًا، والحد من التوسع في مشروعات جديدة قبل استكمال المشروعات ذات الأولوية الأعلى. كما يساهم الربط مع الإطار الموازني متوسط المدى في تعزيز القدرة على التخطيط المالي المستقر، وتحسين تخصيص الموارد على مدى زمني أطول، وضبط الحجم الكلي للاستثمار العام بما يتسق مع استدامة المالية العامة.

أسس التكامل بين قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ إطارًا موحدًا يربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتمويل العام، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد وتوجيه الإنفاق نحو الأولويات التنموية، ويرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة. ويظهر هذا التكامل من خلال:

- إعداد الموازنة في إطار خطة التنمية متوسطة الأجل، بما يضمن اتساق الاعتمادات المالية مع المستهدفات التنموية.
- تطبيق الإطار الموازني متوسط المدى، لدعم الانضباط المالي وضبط حجم الاستثمار العام.
- تفعيل موازنة البرامج والأداء عبر منظومة "أداء"، التي تتيح متابعة ربع سنوية لتنفيذ البرامج باستخدام مؤشرات كمية ونوعية لقياس المخرجات والأثر، ودمج خطط البرامج داخل المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية، بما يعزز فاعلية الإنفاق العام وربط التمويل بنتائج قابلة للقياس.
- قصر إدراج المشروعات بالموازنة على المشروعات ذات الجدوى، لضمان توجيه الموارد للمشروعات الأعلى مردودًا.

وفي هذا السياق، بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختلفة في إعداد الخطة القومية للتنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠٢٦/٢٠٢٧ – ٢٠٢٩/٢٠٣٠) كأول خطة تنفيذية منبثقة عن السردية الوطنية للتنمية الشاملة، ومتسقة مع الإطار الموازني متوسط المدى ومنهجية البرامج والأداء، بما يعزز الارتباط المؤسسي بين التخطيط والتمويل ويدعم تحقيق نتائج تنموية قابلة للقياس.

مضاعف العائد على الاستثمارات العامة

في سياق الجهود المبذولة لحوكمة الاستثمارات العامة وتعزيز كفاءة توجيهها، يبرز مضاعف الاستثمار العام كأداة تحليلية محورية لقياس مدى جدوى الإنفاق الرأسمالي الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي. فبدلاً من النظر إلى حجم الاستثمار العام بوصفه مؤشرًا كافيًا لقياس الفاعلية، يسمح المضاعف بتقدير التأثير الحقيقي لكل وحدة إنفاق استثماري على الناتج المحلي الإجمالي، بما يجعله عنصرًا أساسيًا في تحديد أولويات المشروعات وتحقيق أعلى عائد اقتصادي ممكن.

ولا يقتصر دور مضاعف الاستثمار على رصد الأثر المباشر للإنفاق الرأسمالي، بل يمتد ليكشف عن الآثار غير المباشرة التي تتولد عبر الروابط الإنتاجية وسلاسل التوريد وفرص التشغيل، الأمر الذي يعكس عمق تأثير الاستثمار العام في الاقتصاد على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتمنح هذه الأداة صانعي السياسات القدرة على تقييم الخيارات الاستثمارية بدقة أعلى، من خلال فهم آليات انتقال الأثر عبر القطاعات المختلفة.

وتشير نتائج التحليل إلى أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يولّد زيادات تراكمية وذات دلالة إحصائية في الناتج المحلي الإجمالي تمتد لعدة سنوات، بما يؤكد الدور الهيكلي للاستثمار العام في تحفيز النمو وتعزيز استدامته. كما تعزز هذه النتائج من أهمية توجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات الإنتاجية ذات القدرة الأعلى على دفع النمو الاقتصادي، بما يتسق مع توجهات النموذج الاقتصادي الجديد القائم على رفع الإنتاجية، وتعزيز التشغيل، وتوسيع قاعدة الصادرات.

تم اعتماد **نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)** وفقاً لنهج Blanchard & Perotti (٢٠٠٢) من أجل تقدير أثر صدمات الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في مصر ونقوم بالتفرقة بين الإنفاق الحكومي **الجاري (الاستهلاكي)** و**الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري)**. اعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من الربع الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وحتى الربع الثالث ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مستندة إلى سلاسل الحسابات القومية والحسابات الختامية للموازنة بعد معالجتها، حيث تم تكميش إيرادات الضرائب باستخدام مَكمش الناتج المحلي الإجمالي، وتم تعديل السلاسل الزمنية موسمياً باستخدام X-13 ARIMA-SEATS ، ثم تم أخذ اللوغاريتمات ومفارقتها Log-Differencing لضمان الاستقرار Stationarity وللحصول على معدلات نمو ربع سنوية. ويترتب على هذا التحويل التركيز على الأثر الديناميكي قصير إلى متوسط الأجل.

المتغيرات الأساسية:

- معدل نمو الإيرادات الضريبية الحقيقية
- معدل نمو الإنفاق الحكومي الجاري (الاستهلاكي) والإنفاق الرأسمالي (الاستثماري)
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

على جانب الإنفاق الرأسمالي، تشير الاستجابة التراكمية إلى أن صدمة معيارية للاستثمار العام الحقيقي يتبعها تأثير إيجابي مستمر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدى أفق ١٢ فترة ربع سنوية تبلغ ٠,١٤-٠,١٦ نقطة مئوية أعلى من خط الأساس، وكان هذا الأثر ذا دلالة إحصائية.

دوال استجابة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنقطة المئوية) لصدمات الإنفاق الجاري (Impulse Response Functions)

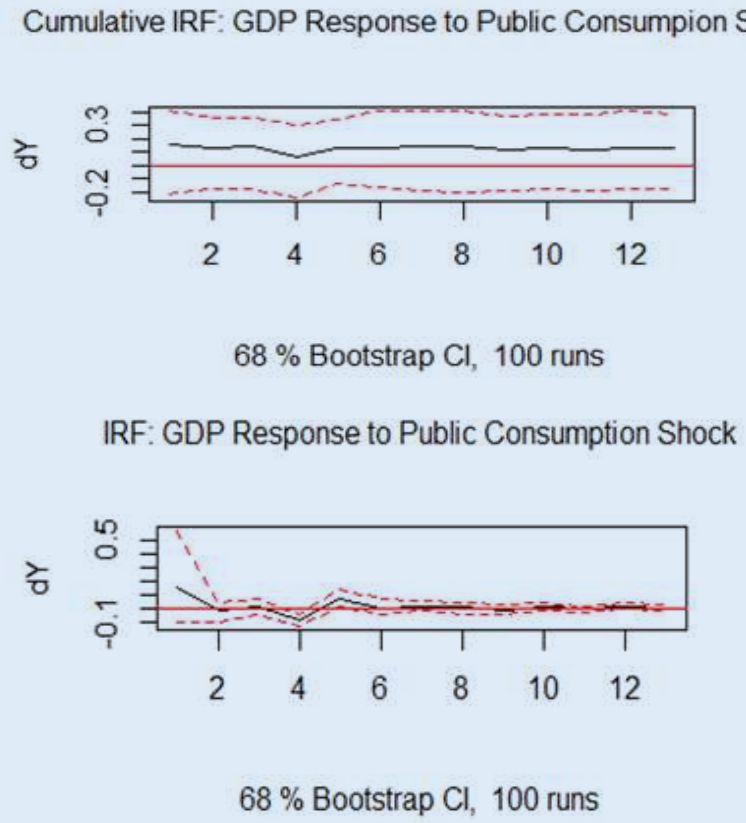

دوال استجابة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنقطة المئوية) لصدمات الإنفاق الاستثماري (Impulse Response Functions)

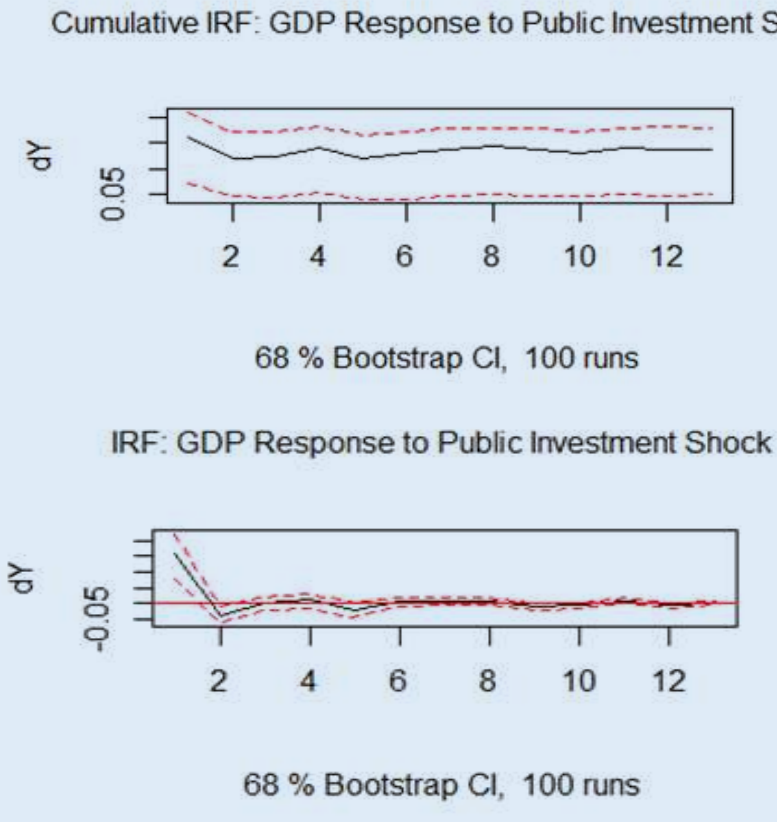

المصدر: حسابات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٦. التمويل من أجل التنمية

تمضي الدولة بخطى ثابتة في تنفيذ إصلاحات شاملة لإرساء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تنطلق أولًا من تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، باعتبارها الأساس لأي جهد تخطيطي وتمويلي فعّال. وفي هذا السياق، يُعد تطبيق أحكام قانون التخطيط العام للدولة أداة رئيسية لتحديد الفجوات التنموية على المستويين القطاعي والجغرافي، بما يسمح بالتوجيه الأمثل للموارد. كما يُرسّخ القانون الربط المنهجي بين الخطط التنموية ومتطلبات التمويل، ويُعزز من إعداد خطط استثمارية متوسطة الأجل تعكس الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية، مما يُمكّن من رصد الفجوة التمويلية بشكل واضح.

وبمجرد تحديد هذه الفجوات، تأتي أهمية تعبئة الموارد المالية، من خلال العمل على تعزيز الإيرادات العامة، وتعظيم الاستفادة من التمويل التنموي الميسر، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة بما يتيح تنويع مصادر التمويل، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الأصول العامة. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تحقيق استقرار مالي طويل الأجل، وتقليل الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة.

وعلى صعيد كفاءة التخصيص المالي، يُسهم قانون المالية العامة الموحد في تعزيز الانضباط المالي دون التأثير سلبًا على معدلات النمو، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام. ويكمل ذلك الدور الذي يقوم به قانون التخطيط العام في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى، بما يعزز جدوى الاستثمارات العامة.

ولتوحيد هذا الجهد، تمضي الدولة في تنفيذ استراتيجية وطنية لتمويل التنمية، تهدف إلى الربط المنهجي بين مختلف مصادر التمويل، سواء كانت محلية أو دولية، عامة أو خاصة، وتعزيز التنسيق الفعّال بين الجهات المعنية، بما يضمن تخصيصًا أمثل للموارد يدعم الأولويات التنموية، ويُسهم في خفض الاعتماد على الاقتراض غير المُيسر وتحسين إدارة الدين، مما يرسخ استقرار الاقتصاد الكلي، ويُعزز مرونة النظام المالي في مواجهة تقلبات السياق العالمي.

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية

وفي ضوء التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، والجهود المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، تُمثل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية خطوة محورية في الانتقال من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية إلى بناء نموذج تمويلي مستدام ومتكامل. وتعد بمثابة وثيقة رئيسية تسلط الضوء على نهج مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة، كما تقترح إطارًا تمويليًا وطنيًا متكاملًا يمثل مظلة تشمل مبادرات التمويل المختلفة التي تستهدف تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال الجهود بين مختلف الجهات الوطنية وشركاء التنمية تضع الاستراتيجية خارطة طريق محددة السياق وقابلة للتنفيذ إلى جانب إطار للمتابعة والتقييم.

أظهرت التجارب في الفترة الأخيرة مدى سرعة تغير سياق الاقتصاد في مصر، مما يؤكد أن اتباع استراتيجية ثابتة لن يكون كافياً لتلبية احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة. لذلك تم تصميم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر لتكون ديناميكية، مما يستلزم مراجعتها وتحديثها بشكل مستمر وسيتم ضمان الأثر النهائي للاستراتيجية من خلال تبنى النهج التشاركي الذي يدمج جميع الأطراف المعنيين، مما يسهل تنفيذها بمشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين.

وقد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خلال الدورة الـ ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة المستقبل (نيويورك ٢٠٢٤)، قبل أن يتم إطلاقها على المستوى الوطني، في شهر مارس ٢٠٢٥، **وتُعد أول استراتيجية تمويل وطنية متكاملة للتنمية تتبع النهج العالمي (INFF).**

وتُقدم إطارًا وطنيًا متكاملاً للاستدامة وتمويل التنمية وتعبئة الموارد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، حيث تسلط الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل الضوء على الإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التمويلية، وزيادة تدفق الموارد المالية إلى القطاعات الرئيسة الأعلى تأثيراً على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، وذلك بما يهدف إلى وضع خارطة طريق عملية للتمويل المستدام والمبتكر بهدف تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة على المستويين المحلي والدولي.

وفي ضوء مستجدات المشهد الاقتصادي في مصر وجهود الدولة لسد فجوات تمويل التنمية، وحشد الموارد المحلية والخارجية، فإن أهم مكونات الاستراتيجية الوطنية المتكاملة:

وتقدم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، خارطة طريق عملية للتمويل المستدام والمبتكر، من خلال تحديد مجموعة من الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها الحكومة المصرية لسد الفجوة التمويلية وتم تصنيفها وفقًا للأربعة أنواع الرئيسية للموارد المالية؛ العامة والخاصة، على المستويين المحلي والدولي:

التمويل المحلي العام Domestic Public Finance	التمويل المحلي الخاص Domestic Private Finance
• إصلاحات ضريبية واستدامة الدين • إصدار أدوات دين سيادية مثل السندات الخضراء • تعزيز النظام المصرفي الأخضر • تقدير تكلفة أهداف التنمية المستدامة وفق نهج تصاعدي	• تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في تمويل مشروعات البنية التحتية والتعليم والنقل. • الاستثمار في تشجيع الشركات المحلية على توجيه رأس المال نحو مشروعات تتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعي والحوكمة (ESG) • تحجيم التدفقات المالية غير المشروعة • مبادرات تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة
التمويل التنموي الميسر (عام) Concessional Finance	**التمويل الدولي الخاص Int'l Private Finance**
• المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) • التمويل المناخي • التمويل الإنمائي	• زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة • صكوك التمويل الإسلامي • سندات التنمية المستدامة • رأس المال المخاطر

ومن المقرر أن يتولى الإشراف على الاستراتيجية مجموعة عمل تمويل التنمية تحت رئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي, من خلال الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وتنسيق السياسات والمبادرات ذات الصلة وأنشطة تعبئة الموارد عبر الجهات الحكومية وغير الحكومية العامة والخاصة (تضم مجموعة عمل تمويل التنمية جهات معنية رئيسية مثل مكتب رئيس الوزراء، ووزارة المالية، والبنك المركزي المصري، والوزارات القطاعية). كما ستتعاون مجموعة عمل تمويل التنمية بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء ومجموعة عمل التمويل المستدام التي ترأسها وزارة المالية. سيسهم التنسيق مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ضمان مواءمة أنشطة التمويل مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية. وعلى الرغم من تركيز مجموعة عمل التمويل المستدام على تمويل المناخ، إلا أنه في الوقت نفسه أداة مهمة لتعبئة آليات لاستدامة الدين، وسيكون مهما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر. ومن شأن هذا النهج التشاركي أن يعزز من شعور الجهات الوطنية بملكيتها للاستراتيجية ويوفر أساسا لاتخاذ قرارات فعالة وجماعية.

الإطار المؤسسي لتحديد الفجوة التمويلية ومصادر التمويل

الإطار المؤسسي لتحديد الفجوة التمويلية في مصر يعتمد على منهجية منسقة وشاملة تجمع بين الرؤية الاستراتيجية والسياسات المالية والنقدية، لضمان توافق احتياجات التمويل مع قدرات الاقتصاد على السداد ومعايير الاستدامة المالية. يبدأ هذا الإطار بمرحلة تقديرية أساسية قبل انطلاق العام المالي، حيث يتم تحديد حجم الفجوة التمويلية وفقًا لمؤشرات وأهداف الإطار الكلي للاقتصاد الوطني، أخذين في الاعتبار متغيرات اقتصادية متعددة مثل معدل التضخم، ميزان المدفوعات، الإيرادات والمصروفات، النمو الاقتصادي الحقيقي والمستهدف، وغيرها مع إجراء مراجعة دقيقة للمصروفات الجارية والاستثمارية المدرجة في الموازنة العامة. وفي هذه المرحلة، تضطلع المجموعة الاقتصادية ولجنة إدارة ملف الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي بدور محوري في وضع سقف للاقتراض الخارجي، مستندين إلى تقييم الملاءة المالية للاقتصاد المصري ومحددات استدامة الدين المعترف بها لدى مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، بما يعزز الثقة في الأسواق ويحافظ على التصنيف الائتماني للدولة.

بالتوازي، يتم تحديد الأولويات القطاعية للسنة المالية في ضوء الخطة الاستثمارية ورؤية مصر ٢٠٣٠، مع تقييم دقيق للفجوة التمويلية على مستوى كل قطاع استنادًا لاحتياجاته الاستثمارية، وذلك عبر تعاون وثيق بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وكافة الوزارات المعنية. ومن ثم يتم بحث بدائل سد الفجوة من خلال مزيج من المصادر التمويلية المحلية والخارجية، مع التأكد من أن حجم الاقتراض المطلوب لا يتجاوز السقف المحدد للدين الخارجي، سواء تم الحصول عليه من خلال وزارة المالية، أو البنك المركزي، أو القروض التنموية الميسرة من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الموجهة لدعم أولويات التنمية.

وفي هذا الإطار، ما يلي:

- إدارة ملف الدين الخارجى بشكل متكامل يتضمن جميع أدواته.
- وضع حد أقصى للاقتراض الخارجي سنوياً في ضوء معايير الاستدامة المالية.
- مناقشة بدائل سد الفجوة التمويلية وتحديد المصادر التمويلية المختلفة.
- تطبيق نظام حوكمة دقيق لتنظيم الحصول على سائر أدوات الدين الخارجي طبقًا لإطار مؤسسي متكامل، أسوة بالنظام المتبع في القروض التنموية الميسرة.

وقد أقرت اللجنة مجموعة من المحددات كما يلي:

١. وضع إطار عام للدين الخارجي يضمن تحركاته في الحدود الآمنة: يتضمن هذا الإطار تحديد سقف الاقتراض الخارجي بنسبة ٤٠ -٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على ألا يتم تجاوزه إلا في حالات الضرورة القصوى وبموافقة مجلس الوزراء.

٢. ترشيد الاستدانة من الخارج وحوكمة منظومة الاقتراض: تقوم المنظومة على إعطاء الأولوية للقروض المرتبطة بالاحتياجات الأساسية (وقود – غذاء – دواء – دعم موازنة) وسد الفجوة التمويلية. كما تتضمن إعادة ترتيب أولويات المشروعات بناءً على دراسات جدوى اقتصادية دقيقة، وتعزيز تحمل الجهات المقترضة أعباء خدمة الدين دون تحميل الموازنة العامة عبء إضافي.

٣. العمل على تحسين شروط الاقتراض وتحديث أطر التعاون مع شركاء التنمية: يشمل ذلك تفضيل القروض ذات شروط تمويلية ميسرة وعنصر منحٍ عالٍ، مع آجال سداد طويلة وفترات سماح مناسبة تتجاوز مدة تنفيذ المشروعات.

٤. إعادة هيكلة الديون الخارجية من خلال:

- مبادلة الديون مقابل الاستثمارات على غرار صفقة «رأس الحكمة» عام ٢٠٢٤.

- مبادلة الديون من أجل التنمية من خلال اتفاقيات مبادلة مع عدد من الدول، من بينها: ألمانيا بما قيمته ٣٤٠ مليون يورو (٢٤٠ مليون يورو + شريحة جديدة ٥٠ مليون يورو)، وإيطاليا بما قيمته ٣٥٠ مليون دولار استخدمت في تمويل ٨٦ مشروعًا في مجالات متنوعة. كما تم توقيع مذكرة تفاهم لمبادلة الديون مع دولة الصين الشعبية، وهي قيد التفاوض حاليًا للتوافق على الصيغة النهائية للاتفاق.

٥. البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية: يرتكز البرنامج على الإصلاحات الهيكلية كمدخل لتحسين المؤشرات الكلية وتعزيز استدامة الدين الخارجي، مع التركيز على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز التنافسية وبيئة الأعمال والتحول الأخضر. كما يستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تتعدى نمو الدين وتعزيز القدرة على سداد الدين الخارجي، إلى جانب تحسين بيئة الاستثمار والتصدير وتحسين مؤشرات الملاءة المالية.

وتمثل المقارنة بين أنواع الاقتراض المختلفة خطوة استراتيجية في تحديد مزيج التمويل الأمثل الذي يوازن بين التكلفة والمخاطر واستدامة الدين. فالاقتراض المحلي، رغم أنه يوفر درجة أعلى من الحماية ضد تقلبات سعر الصرف، إلا أن اعتماده على فترات سداد قصيرة الأجل، دون فترات سماح، وبأسعار فائدة مرتبطة مباشرة بالمستويات السائدة في السوق المحلية، يؤدي إلى ارتفاع أعباء خدمة الدين وزيادة الاحتياجات التمويلية الإجمالية. في المقابل، يشمل الاقتراض الخارجي مجموعة من الأدوات التمويلية المتنوعة التي تختلف في آجال السداد وتكلفة التمويل وشروطه، ما يتيح للدولة مرونة في اختيار المزيج الأنسب وفقًا للأولويات الاقتصادية والاعتبارات المالية. وتتمثل هذه الأدوات في القروض التجارية التي غالبًا ما ترتبط بكلفة فائدة مرتفعة وفترات سداد أقصر نسبيًا، والسندات الدولية التي قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل ولكنها عادة لا تتضمن فترات سماح، والتسهيلات الائتمانية التي توفر سيولة فورية بشروط تفاوضية مرتبطة بالأسواق العالمية، فضلًا عن القروض التنموية الميسرة التي تتميز بفترات سداد طويلة، وقابلية لإعادة الجدولة، وفترات سماح تصل إلى سبع سنوات، وبأسعار فائدة منخفضة نسبيًا.

وفي حال اللجوء إلى التمويل التنموي الميسر، تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التعاون الدولي التفاوض الاستراتيجي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لاختيار أفضل البدائل التمويلية من حيث الشروط المالية، وفترات السماح والسداد، والميزة التنافسية لمؤسسات التمويل الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تضاف التمويلات التنموية التي يتم الحصول عليها لرصيد الدين الخارجي إلا في حالة السحب منها والتي تتخطى السنة المالية التي يجري التفاوض خلالها.

ومن ناحية أخرى، فقد أسهم تطبيق سقف الاستثمارات العامة في حوكمة الاقتراض الموجَّه لتنفيذ المشروعات، حيث تتيح منظومة حوكمة الاستثمارات العامة إعادة ترتيب أولويات تمويل المشروعات.

وتُعد هذه التمويلات التنموية الميسرة بديلًا تمويليًا منخفض التكلفة، وتنقسم إلى تمويل تنموي ميسر موجَّه لدعم الموازنة لسد الفجوة التمويلية، وتمويل ميسر موجَّه لزيادة الاستثمار من القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي.

كما تتولى وزارة المالية والبنك المركزي إعداد وتقديم جداول زمنية محدثة للسحب والسداد، بما يضمن احتساب الدين الخارجي بدقة وشفافية، وعرض هذه البيانات بصفة دورية على المجموعة الاقتصادية لدعم اتخاذ القرار المبني على المعلومات.

	الجهة المنوطة	الإجراء
١	المجموعة الاقتصادية ولجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي	• تحديد الفجوة التمويلية قبل بداية العام المالي وفقاً لإطار الاقتصاد الكلي (Macroeconomicframework) • تحديد المصروفات الجارية والمصروفات الاستثمارية في الموازنة العامة. • تحديد سقف الاقتراض الخارجي، بناءً على الملاءة المالية للاقتصاد المصري ومحددات استدامة الدين بما يتماشى مع مؤسسات التصنيف العالمية.
٢	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي	• تحديد الأولويات القطاعية للسنة المالية في ظل الخطة الاستثمارية ورؤية مصر ٢٠٣٠. • تحديد الفجوة التمويلية القطاعية وفقاً للمصروفات الاستثمارية، وتقييم مصادر التمويل.
٣	لجنة إدارة الدين العام وتنظيم الاقتراض الخارجي	• مناقشة بدائل سد الفجوة من المصادر المحلية أو الخارجية لتحديد مصادر التمويل المناسبة. • تحديد حجم الاقتراض المطلوب، بما لا يتخطى سقف الدين، من خلال المصادر التمويلية المختلفة وما إذا كان سيتم الحصول عليها عن طريق وزارة المالية، أو البنك المركزي، أو القروض التنموية الميسرة من خلال وزارة التعاون الدولي. • وتجدر الإشارة إلى أنه لا تضاف التمويلات التنموية التي يتم الحصول عليها لرصيد الدين الخارجي إلا في حالة السحب منها والتي تتخطى السنة المالية التي يجري التفاوض خلالها.
٤	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي	• في حال اللجوء إلى التمويل التنموي الميسر مع شركاء التنمية، تقوم الوزارة ببحث سبل الحصول على أفضل البدائل التمويلية من حيث الشروط والميزة التنافسية لمؤسسات التمويل وشركاء التنمية.
٥	وزارة المالية والبنك المركزي المصري	• الإفادة بصورة دورية بالجداول الزمنية للسحب والسداد لتحديد ما يتم احتسابه في الدين الخارجي بدقة والعرض على المجموعة الاقتصادية.

التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص .. النمو الاقتصادي والتشغيل

تُمثّل الفجوة التمويلية أحد التحديات المركزية التي تواجه الدول، خاصة النامية منها، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تلك الفجوة التي تتسع بفعل الأزمات المتلاحقة عالمياً، وهو ما يفرض قيوداً حقيقية على قدرة الدول على تنفيذ أولوياتها التنموية، وتلبية احتياجات مواطنيها في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، التحول الرقمي، والتكيّف مع التغيرات المناخية وغيرها.

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، تبرز الفجوة التمويلية كفرصة لتضافر كافة الجهود التنموية مع كافة شركاء العمل التنموي، لذلك تعمل الدولة المصرية، من خلال أطر التعاون الدولي، على سد هذه الفجوة عبر تنويع مصادر التمويل، وتبني نماذج تمويل مبتكرة، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص.

وبينما تستهدف خطة عمل الحكومة المصرية ٢٠٢٤-٢٠٢٧ وكافة الخطط الوطنية تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية الطموحة، تتطلب هذه الأهداف مشاركة فعالة من القطاع الخاص لضمان تنفيذها بكفاءة وفي الإطار الزمني المحدد.

ولتشجيع هذه الاستثمارات، حددت الحكومة عدداً من التدخلات لتوسيع دور القطاع الخاص، من بينها مواصلة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وإصدار قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها، إلى جانب الاستمرار في برنامج الطروحات، وتحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة.

وتعكس البيانات الحديثة عُمْق التعاون القائم بين الدولة المصرية وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، حيث تم توجيه أكثر من ١٧ مليار دولار من التمويلات التنموية للقطاع الخاص منذ عام ٢٠٢٢، شملت برامج تمويلية وفنية متعددة، تستهدف تمكين الشركات من الوصول إلى الأسواق، وتوسيع سلاسل القيمة، وتعزيز الابتكار. كما تشمل المحفظة الجارية لمشروعات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مشروعات دعم فني موجهة للقطاع الخاص بقيمة تتجاوز ٢٢٨ مليون دولار، إلى جانب استفادة الشركات الوطنية من فرص المناقصات الدولية المرتبطة بالمشروعات الممولة من شركاء التنمية وبخاصة في القارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، تُعد استراتيجيات التعاون القطرية بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية مثالاً واضحاً على التوجه نحو تمكين القطاع الخاص، من خلال التركيز على ثلاث أولويات رئيسية: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتسريع التحول الأخضر، وتعزيز التنافسية من خلال التحول الرقمي والابتكار وريادة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، سيتم تسليط الضوء على الأدوار المتكاملة لمختلف الأطراف الفاعلة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لحشد التمويلات التنموية لتمكين القطاع الخاص، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل بالتفصيل في المحور الخاص «بالتعاون الدولي والشراكات من أجل النمو والتشغيل».

توسيع نطاق التمويل التنموي لسد الفجوة ا لتمو يلية

إن تحقيق الأهداف التنموية يتطلب توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص وتفعيل دوره، من خلال تحسين بيئة الأعمال وإتاحة الأدوات التمويلية المتنوعة والمبتكرة، بما يعزز من فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف.

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

أدوات تمكين القطاع الخاص

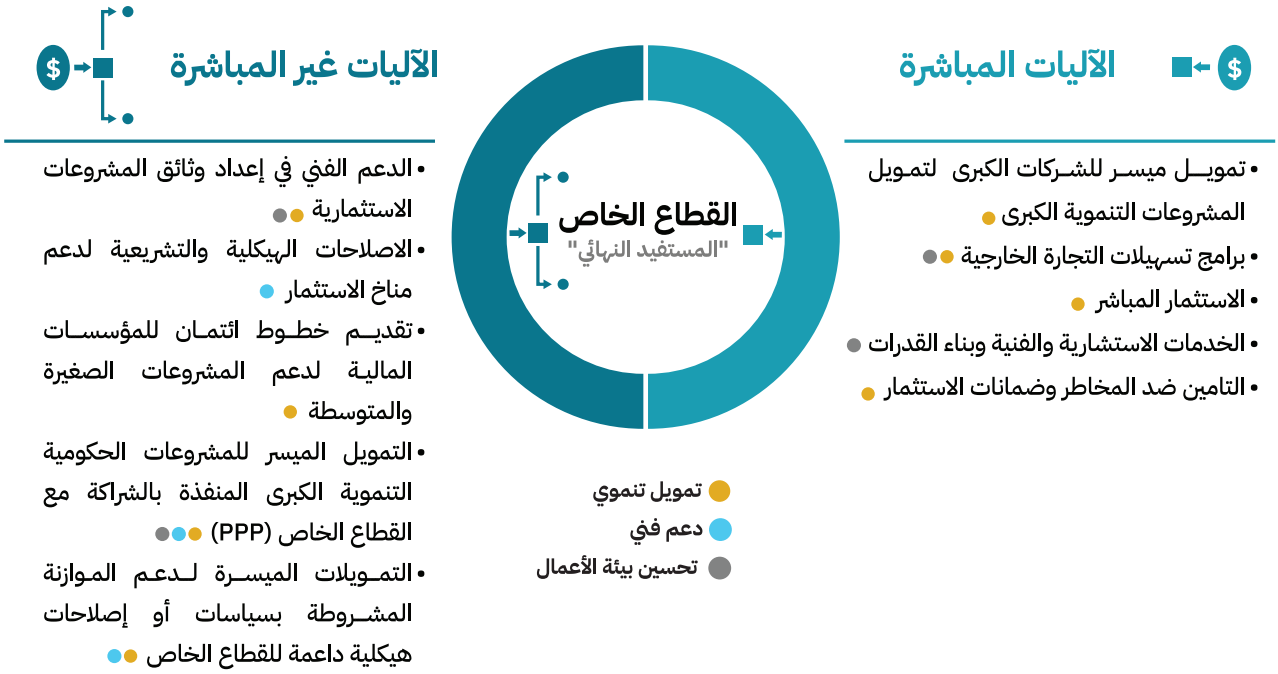

وفي هذا السياق، تواصل مصر تعزيز مكانتها كوجهة استثمارية رائدة حيث ستتم الاستفادة من ضمانات استثمارية بقيمة ١,٨ مليار دولار من الاتحاد الأوروبي، من خلال مؤسسات مالية دولية، مما يدعم جهودها في بناء اقتصاد أكثر استدامة وقوة. وفي إطار تعزيز جهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر، فإن إجمالي التمويلات التنموية الميسرة التي حصل عليها القطاع الخاص من شركاء التنمية ضمن «برنامج نوفي» ارتفعت لتصل إلى ٤,٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٤، منذ بداية تنفيذ البرنامج في نوفمبر٢٠٢٢، حيث سيتم توجيه هذه التمويلات لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٥,٢ جيجاوات، وهو ما يعكس الخطوات التي تقوم بها الدولة للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة المتجددة.

إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وفي إطار التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا ومرونة، تعمل الدولة على إعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، من خلال تقليص تدخلها المباشر في القطاعات الإنتاجية والتجارية، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليتولى دورًا قياديًا في تحقيق النمو، دفع عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل ذات جودة. وتأتي هذه الجهود في سياق رؤية متكاملة تهدف إلى تمكين القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية، وتوفير بيئة أعمال أكثر تنافسية واستقرارًا، وتهيئة مناخًا استثماريًا جاذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية عبر مجموعة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتشريعية ومنظومة حوكمة شاملة تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الأصول العامة وتعزيز كفاءة الكيانات الاقتصادي.

وتعد وثيقة سياسة ملكية الدولة الإطار الحاكم الذي يُحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويُرسي المبادئ المنظمة لملكيتها للأصول الإنتاجية والخدمية، كما يوضح المجالات التي تحتفظ فيها الدولة بدور فاعل أو تنظيمي، وتلك التي تُفسح فيها المجال للقطاع الخاص سواء عبر الانسحاب الكامل أو الجزئي من بعض القطاعات. وتُعتبر الوثيقة المرجعية الأساسية التي تُبنى عليها القرارات المتعلقة بمصير الأصول العامة.

حصاد تنفيذ وثيقة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٢ - ٢٠٢٥)

مضت الدولة المصرية قدمًا في تنفيذ برنامج للتخارج من الأصول، امتد خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ وحتى يونيو ٢٠٢٥) عبر مراحله الأربع المتضمنة وفق برنامج معلن للطروحات بلغت حصيلته ٥,٨٦ مليارات دولار وبنسبة إنجاز بلغت ٤٨٪ من المستهدف، فيما تصل نسبة الإنجاز في حالة تضمين صفقة رأس الحكمة إلى نحو ٢٤٥٪. كما اتجهت الدولة لتنفيذ ٤٣ مشروعًا من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفَّذ من خلال الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوزارة المالية، بقيمة تقديرية لا تقل عن ٧٣ مليار جنيه، إلى جانب غيرها من المشروعات التي ينفذها صندوق مصر السيادي الذراع الاستثمارية للدولة لتنفيذ سياسة الملكية؛ بما يتماشى مع خطته في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وكواحدةٍ من أهم ركائز الإصلاح المتضمنة في سياسة ملكية الدولة للأصول، واصلت الدولة المصرية جهودها لحماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي؛ حيث تمكَّن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ومنذ تطبيق استراتيجيته للفترة (٢٠٢١ – ٢٠٢٥) من فحص ما يقرب من ١٣٥٠ حالة، واتخاذ قرارات بشأنها في مختلف الأسواق والقطاعات الاقتصادية. ذلك بالإضافة إلى إبداء رأي الجهاز فيما يتعلق بالقرارات والسياسات والتشريعات التي لها تأثير على المنافسة، وهو ما انعكس إيجابًا على تحسُّن موقف مصر في عدد من المؤشرات الدولية ذات الصلة، ومن بينها التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ حيث تحسَّن وضع مصر في مؤشراتها من «ضعيف ومعتدل» قبل تنفيذ الوثيقة إلى «قوي جدًّا» في عام ٢٠٢٣، في ظل الجهود المبذولة على صعيد إنفاذ القانون والحياد التنافسي والرقابة المسبقة على الاندماجات والاستحواذات.

كما تحرَّكت الدولة بنشاط على صعيد حوكمة الأصول المملوكة للدولة، وحقَّقت إنجازات نوعية جاء على رأسها إصدار قانون رقم ١٧٠ لعام ٢٠٢٥ بتنظيم بعض الأحكام المتعلقة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو المساهمة فيها في أغسطس ٢٠٢٥، حيث يُمثل القانون أحد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل حوكمة تواجدها في الأنشطة الاقتصادية. وتأتي أهمية القانون في إطار الجهود التي تقوم بها الدولة لتمكين القطاع الخاص وحوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، كما أنه يُعد نتاج توصيات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار في شهر مايو ٢٠٢٣، وكذلك نتاج مناقشات مستمرة وبناءة بين وزارات المجموعة الاقتصادية، وتنفيذًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة وتعظيم العائد من أصول الدولة، يتضمن القانون إنشاء وحدة حصر ومتابعة الشركات المملوكة للدولة، في مجلس الوزراء، والتي تمثل إطار مؤسسي لتنظيم ذلك القطاع. ومن ناحية أخرى، عملت الدولة عملت على إعادة هيكلة موقف الهيئات الاقتصادية لنحو ٥٩ هيئة عبر مرحلتين؛ وذلك لمعالجة المشكلات التي تواجهها، ورفع كفاءتها وفاعليتها، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الإطار الاستراتيجي المُحدَّث لسياسة ملكية الدولة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠)

بعد مرور ما يقرُب من ثلاث سنوات على اعتماد سياسة ملكية الدولة، أكدت الدولة المصرية مجددًا عزمها المُضي قدمًا في تنفيذ هذه السياسة، وفق ما أكده السيد رئيس الجمهورية خلال مشاركته في «القمة المصرية الأوروبية الأولى» المنعقدة في بروكسل في أكتوبر ٢٠٢٥، من التزام الدولة المصرية بتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وبرنامج الطروحات المرتبط بها. وعلى غرار أفضل الممارسات الدولية وفي ضوء المستجدات المحلية والدولية، وما أسفرت عنه المرحلة الأولى من تنفيذ سياسة ملكية من تجارب ودروس مستفادة، أعدت الدولة المصرية إطارًا استراتيجيًّا للإصلاحات المستقبلية المزمع تنفيذها خلال المرحلة الثانية لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) وصولًا إلى تمكين وتعزيز أكبر لدور القطاع الخاص المصري.

١) نطاق الوثيقة:

يشمل نطاق هذه الوثيقة الأصول المملوكة للدولة أو

التي تساهم فيها، بما يتضمن الشركات المملوكة للقطاع العام، وقطاع الأعمال العام، والهيئات الاقتصادية، والشركات القابضة، والشركات التابعة للقوات المسلحة التي تعمل في المجال الاقتصادي، والأصول المملوكة لباقي الكيانات العامة الأخرى؛ بما يساهم في التنفيذ الأمثل لسياسة ملكية الدولة للأصول، وهو ما يؤصله قانونًا تعريف الأصول المملوكة للدولة المتضمن في المادة الأولى من القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ بإصدار قانون تنظيم بعض الأحكام الخاصة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها.

٢) المُوجّهات العامة لسياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠):

تسترشد الوثيقة بأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بدور الدولة، الذي لا بُدَّ أن ينصبَّ ويُركِّز بالأساس على تعزيز رفاهية المجتمعات وضمان الصلابة والمرونة والاستدامة، وذلك وفق عدد من الأدوار الرئيسة التي يتمثل أبرزها في دور الدولة كمُمكِّن لآليات السوق وليس بديلًا عنها، ومُوفِّر أساسي للسلع العامة ومُصحِّح لإخفاقات السوق، إلى جانب دورها كمُنظِّم مُحايدٍ للأسواق وضامنٍ لسيادة القانون وجودة المؤسسات، ومالكٍ استراتيجي لمحفظة من الأصول يسعى من خلالها إلى تعظيم العائد على الموارد المملوكة للدولة. إضافة إلى دورها كمُقدِّمٍ لخدمات حكومية تتمحور حول المواطن وتُقدَّم بكفاءة وفعالية، ولاعبٍ رئيسٍ داعمٍ للمرونة والصمود. تلتزم الدولة المصرية وفق سياسة ملكيتها المُحدَّثة بالخفض التدريجي لبصمتها في القطاعات/الأنشطة ذات الصلة بالقطاعات السلعية والخدمية التي بمقدور القطاع الخاص ممارستها بكفاءة وتنافسية وفق أطر وطنية تضمن الحياد التنافسي، على أن ينصبَّ وجود الدولة بشكل رئيس في القطاعات الاستراتيجية التي حددتها مسبقًا وذات الصلة بعددٍ من الأبعاد المُهمَّة على النحو الذي تم توضيحه في وثيقة ملكية الدولة للأصول.

٣) الأهداف الاستراتيجية لسياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠):

يستهدف الإطار المُحدَّث لسياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) تمكين القطاع الخاص على عددٍ من الأصعدة، بما يشمل: تخارج الدولة من عدد من القطاعات غير الاستراتيجية لخفض بصمة الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سحب الاستثمارات العامة من هذه القطاعات، وتشجيع جميع أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص عبر الوحدة المركزية للشراكة بوزارة المالية، ومشروعات صندوق مصر السيادي، والمشروعات المشتركة مع الوزارات المختلفة، وحماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي وتوفير أساس متكافئ للمنافسة بين الشركات العامة والخاصة، وحوكمة الأصول المملوكة للدولة وفق أفضل الممارسات الدولة استرشادًا بالإطار المُحدَّث الصادر في هذا الشأن من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومواصلة تبسيط وتحسين بيئة الأعمال وزيادة مستويات تنافسيتها وجاذبيتها للاستثمار الوطني والأجنبي.

وعلى وجه التحديد، تتبنّى الدولة المصرية في سياق الإطار المُحدَّث لسياسة الملكية (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) الأهداف التالية:

- حوكمة وجود الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وتركيز تدخلها على ضخ الاستثمارات في القطاعات الحيوية.
- جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تعزيز حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي في الأسواق.
- تنشيط الأسواق المالية، وإضافة قطاعات جديدة للتعامُل فيها، وزيادة سيولة سوق رأس المال.
- تطوير أداء الشركات المملوكة للدولة، وتعظيم استثماراتها.
- تحسين الكفاءة وتعزيز اتخاذ القرار على أسس اقتصادية، وتعزيز الشفافية والحوكمة.
- تعظيم الاستفادة من موارد الدولة المتحصلة من استثماراتها في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها.

٤) الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول:

حتى عام ٢٠٢٥، لم يكن هناك أي إطار قانوني أو مؤسسي حاكم لتنفيذ سياسة ملكية الدولة في مصر سوى «وثيقة سياسة ملكية الدولة» التي أقرَّها السيد رئيس الجمهورية في نهاية عام ٢٠٢٢. وخلال عام ٢٠٢٥، سعت الدولة كما تم الإشارة سابقاً إلى إصدار قانون خاص لتنفيذ سياسة الملكية، وهو ما تُوِّج بصدور القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥، وتأسيس «وحدة الشركات المملوكة للدولة» برئاسة مجلس الوزراء. وتُشرف وحدة الشركات المملوكة للدولة على تنفيذ سياسة ملكية الدولة، وتنسق عمل الصندوق السيادي ووحدة الطروحات لتحقيق كفاءة إدارة الأصول، تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعظيم الاستفادة الاقتصادية من ممتلكات الدولة. ويُتوقع أن يسهم هذا التنظيم في تعزيز فعالية تنفيذ سياسة ملكية الدولة خلال الفترة المقبلة.

٥) التخارج من الشركات المملوكة للدولة:

ستواصل الدولة خفض بصمتها في النشاط الاقتصادي بحسب تعهداتها في الأنشطة المعلنة، وذلك على مسارين متوازيين يتمثلان في مواصلة تنفيذ برنامج الطروحات المُعلن سابقًا، وبلورة التوجه المستقبلي بشأن برنامج الطروحات، وذلك على النحو التالي:

المسار الأول: مواصلة تنفيذ برنامج الطروحات المُعلن سابقًا؛ ستواصل الدولة مساعيها لإنجاز الطروحات المتضمنة في برنامجها السابق قبل إقرار القانون رقم (٧٠١) لعام ٢٠٢٥ عبر تنفيذ الطروحات سواء من خلال عمليات للطرح الكلي أو الجزئي لمستثمر استراتيجي أو من خلال الطرح في البورصة المصرية.

المسار الثاني: بلورة التوجه المستقبلي بشأن برنامج الطروحات؛ على أن يتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والجهات المعنية كافة.

٦) البرنامج الاستراتيجي لإدارة الأصول بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية:

لتعزيز سير تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول؛ تمَّ مؤخرًا التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية لتبني نهج استراتيجي مستقبلي لاستثمار الأصول المملوكة للدولة؛ وهو ما من شأنه العمل على زيادة مستويات شفافية وكفاءة برنامج الطروحات. وقد تم في هذا الإطار، توقيع شراكة بين مصر ومؤسسة التمويل الدولية لدعم شراكات القطاعين العام والخاص في ١١ مطارًا مصريًّا؛ وذلك لتحسين البنية التحتية، والربط، وخدمات المسافرين. وفي إطار هذه الشراكة، ستُقدِّم مؤسسة التمويل الدولية استشارات متخصصة لوزارة الطيران المدني لإعداد استراتيجية تستهدف تطوير الشراكات مع القطاع الخاص بداية من مطار الغردقة الدولي وذلك كمشروع تجريبي، باعتباره ثاني أكثر المطارات ازدحامًا من حيث حركة المسافرين والطيران على مدار العام في مصر، ومن ثَمَّ تحديد النموذج الأنسب لمشاركة القطاع الخاص في المطارات العشرة الأخرى.

منهجية إدارة برنامج الطروحات: تعظيم العائد وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

في ضوء توجه الحكومة نحو تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد، كلفت الحكومة المصرية مؤسسة التمويل الدولية IFC في يونيو ٢٠٢٣ بتقديم الدعم الفني لإعداد وتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وذلك بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعظيم العائد من الأصول العامة.

وقد شملت الدراسة التي أجرتها المؤسسة تحليل ٥٠ شركة في ١٤ قطاعًا مختلفًا، وخرجت بتوصيات لإعداد خارطة طريق منظمة للطروحات القطاعية، بناءً على إطار واضح لاختيار الأصول وأولويات التصرف فيها، مع مراجعة تنظيمية وتشريعية متكاملة. ومن خلال هذه الدراسة تهدف الحكومة إلى الانتقال من نهج انتقائي إلى نهج قطاعي منظم قائم على معايير موضوعية واضحة، مما يساعد على تعزيز كفاءة برنامج الطروحات، وتحقيق عوائد مالية أكبر، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز ثقة المستثمرين، بما يصب في دعم جهود الدولة لزيادة الاستثمار الخاص وتحسين مؤشرات الدين العام واستدامة النمو الاقتصادي.

وارتكز تقييم الأصول على خمسة معايير رئيسة: تقييم القطاع، جاهزية السوق، اهتمام المستثمرين، العائدات المتوقعة، ونسبة الملكية المعروضة. وأوصت الدراسة بالتركيز على الأصول عالية القيمة الجاهزة للطرح، مع بيع حصص أغلبية في الطروحات الأولية لتحقيق زخم إيجابي وزيادة جاذبية البرنامج. كما فضّلت مؤسسة التمويل الدولية نموذج البيع التنافسي بدلاً من الطرح في البورصة (IPO) في المراحل الأولى، لما له من أثر في تحسين التقييمات وضمان الشفافية واستقطاب طيف أوسع من المستثمرين المحليين والدوليين.

خلصت الدراسة إلى اختيار أربعة قطاعات ذات أولوية لبدء برنامج الطروحات الحكومية، استنادًا إلى تحليل شامل لمدى جاذبيتها الاستثمارية واستعداد السوق لها. وتشمل هذه القطاعات: الاتصالات والبنوك والتأمين والمطارات، حيث بدأت وزارة الطيران المدني بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في إعداد استراتيجية طرح ١١ مطارًا مصريًا، بدءًا بمطار الغردقة كمشروع تجريبي أولي. وقد تم تصنيف قطاعات أخرى ضمن أولويات متوسطة مثل الأسمدة، السكر، البتروكيماويات، الإسكان وأخرى منخفضة مثل التعدين، الصناعات الدوائية، النقل، الطاقة، الأسمنت، الزراعة والصناعات المرتبطة بها. وتُعد هذه التصنيفات جزءًا من خارطة طريق متكاملة لإعادة هيكلة وطرح الأصول المملوكة للدولة بشكل تدريجي وفعال. كما أوصت بإنشاء وحدة مركزية تتولى إدارة برنامج الطروحات بكفاءة واستقلالية.

المصدر: دراسة مؤسسة التمويل الدولية.

٧) أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص:

ستُواصل الدولة مساعيها لزيادة أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص من خلال مساراتها الثلاثة الرئيسة المثلة في:

(١) مشروعات الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية، مستفيدة في ذلك من التجارب السابقة التي أكدت أهمية تبسيط وتسريع وتيرة إجراءات إبرام اتفاقات الشراكة مع القطاع الخاص؛ حيث من المزمع تنفيذ مشروعات بقيمة تقديرية تُقدَّر بنحو ٢١٦ مليون دولار (١٠,٣ مليارات جنيه)، و(٢) المشروعات التي ينفذها صندوق مصر السيادي لتعظيم العائد على الأصول، و(٣) المشروعات التي تنفذها الوزارات بالشراكة مع القطاع الخاص المصري.

٨) دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي:

رغم التحسُّن الملموس في المنافسة بمصر، ما زال هناك حاجة إلى مزيدٍ من حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي، لا سيما فيما يتعلَّق بتعديل قانون حماية المنافسة، وهو ما يسمح بالمزيد من استقلالية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وتمكينه من تقييم الممارسات المُقيِّدة للمنافسة، والتحرُّك باتجاه إلزامية آراء جهاز حماية المنافسة لكيانات الدولة فيما يتعلق بالحياد التنافسي، وزيادة صلاحيات الجهاز في مراقبة الأسواق. هذا، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إلى مزيد من الإصلاحات في عدد من القطاعات لحماية المنافسة بها وضمان الحياد التنافسي، وعلى رأس تلك القطاعات: قطاع الاتصالات، والطيران، والغاز الطبيعي، والمياه.

٩) حوكمة الأصول المملوكة للدولة:

تتَّسم الوثيقة المُحدَّثة من سياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) بتركيز واسع النطاق على حوكمة الأصول المملوكة للدولة، مستفيدةً في ذلك من صدور الأطر التشريعية والمؤسسية المُمكِّنة لذلك، وعلى رأسها صدور القانون رقم (١٧٠) لعام ٢٠٢٥، وحدة الشركات المملوكة للدولة، فضلًا عن البناء على برامج الإصلاح التي تنوي الحكومة المصرية تنفيذها بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها: البنك الدولي في سياق برنامج Program For Results (PforR) الذي يُقدم الدعم الفني للحكومة المصرية لتنفيذ سياسة ملكية الدولة. وبشكل أكثر تحديدًا، ستُركِّز المرحلة الثانية على تبني الإصلاحات التالية:

- تقييد التوجُّه نحو تأسيس شركات جديدة مملوكة للدولة.
- الفصل الفعال بين دور الدولة كمالكٍ ومُنظِّم وصانع سياسات.
- تبني السياسات والخطط اللازمة لتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة وتعظيم استثماراتها.
- تحسين الإدارة المالية لقطاع الشركات المملوكة للدولة.
- الإفصاح المناخي من قبل المؤسسات المملوكة للدولة.
- تعزيز إنفاذ المنافسة.

١٠) إصلاح الهيئات الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى أن عملية إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية في مصر تعد أحد المحاور الأساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتهدف إلى رفع كفاءة الأداء وتحسين الحوكمة وتعظيم الاستفادة من الأصول العامة. وتشمل هذه العملية مراجعة لوضع ٥٩ هيئة اقتصادية من أصل ٦٣ هيئة، لتحديد المصير الأنسب لكل هيئة، سواء من خلال الإبقاء عليها، أو الدمج، أو التقسيم، أو التحويل إلى هيئات عامة أو شركات قابضة، أو في بعض الحالات، التصفية. تسعى الدولة المصرية من خلال خطة إعادة هيكلة وتقييم أوضاع الهيئات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، تشمل:

- تحسين كفاءة الأداء والحوكمة: عبر ترشيد الإنفاق العام، وتبسيط الهياكل التنظيمية، والتخلص من التداخل في الاختصاصات.
- تعظيم العائد الاقتصادي: من خلال زيادة مساهمة الهيئات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتعظيم الإيرادات غير الضريبية المحولة للخزانة العامة.

- استدامة المالية العامة: من خلال تقليل الأعباء على الموازنة، وتحسين الوضع المالي للهيئات، ومعالجة الهيئات الخاسرة.
- تهيئة الأصول للاستثمار: عبر تطوير الأداء المالي والإداري، وتحسين كفاءة إدارة الأصول، مما يجعل هذه الهيئات أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.
- تعزيز الشفافية والرقابة: من خلال آليات الحوكمة والإدارة الرشيدة، بما يتسق مع استراتيجية الدولة في تعظيم كفاءة الجهاز الإداري.

تمت الموافقة مبدئيًا على نتائج المرحلة الأولى من دراسة إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، وتم تصنيف الهيئات إلى أربعة مسارات استراتيجية رئيسية، حيث تستمر ٣٩ هيئة في أداء مهامها الاقتصادية الحيوية بصيغتها الراهنة، مع العمل على تعزيز قدراتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، تم تحويل ٩ هيئات إلى هيئات عامة، مما يتيح إعادة توجيه مهامها بما يتوافق مع أولويات السياسات الوطنية. كما شهدت الدراسة دمج ٧ هيئات بهدف تكثيف الجهود، تقليل الازدواجية، وتعزيز التكامل المؤسسي، ما يسهم في رفع فعالية الأداء الحكومي. أخيرًا، تقرر إلغاء ٤ هيئات ذات الأداء المحدود، في خطوة استراتيجية لترشيد الإنفاق العام وتحسين إدارة الموارد بما يدعم الاستدامة المالية للدولة.

تنفيذ المرحلة الثانية من عملية إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية:

تنفيذ الدولة للمرحلة الثانية من برنامج إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، والتي ستشمل إعادة هيكلة فعلية تفصيلية لكل هيئة في وضعها الجديد بالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدلات الكفاءة والفاعلية وزيادة مساهمة الهيئة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى وجه التحديد، تبني الإصلاحات التالية:

- صياغة تصور مستقبلي لتسريع وتيرة إنجاز أعمال الأمانة الفنية المختصة بفحص أوضاع الهيئات الاقتصادية للدولة.
- قيام الأمانة الفنية بوضع خطة زمنية لإصلاح وإعادة هيكلة الهيئات التي سيُبْقَى عليها.
- دمج الهيئات الاقتصادية التي سيُبقَى عليها في الموازنة العامة للدولة دمجًا فعليًّا، لا حسابيًّا فقط؛ بما يضمن وحدة وشمولية الموازنة.
- تحديد الأنشطة التجارية وغير التجارية لتلك الهيئات، وفصل الأنشطة التجارية، وتحديد مقابل تقديمها في الموازنات لدعم الأنشطة غير التجارية.
- ضمان الاتساق القانوني عبر تحويل الهيئات الاقتصادية التجارية إلى شركات.

١١) الإصلاحات الداعمة لقطاع الأعمال:

ستعمل الحكومة على تبني إصلاحات جذرية لمناخ وبيئة الأعمال في مصر؛ لزيادة مستويات جاذبيتها وتنافسيتها عبر عدد من الحزم الإصلاحية، بما يشمل: تبني مبادرات لتيسير إنشاء الشركات لخفض العبء التنظيمي لتوحيد وتبسيط الرسوم المفروضة، ومواصلة إصلاح المنظومة الجمركية.

وفي هذا السياق، تتكامل مجموعة من الآليات التنفيذية لترجمة سياسة ملكية الدولة للأصول إلى مسارات إصلاحية فعالة، حيث يتم تقييم كل كيان مملوك للدولة لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية:

- الاحتفاظ بالملكية والإدارة في بعض القطاعات الاستراتيجية، تستمر الدولة في ملكية وإدارة الأصول، مع تطوير أساليب الحوكمة وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- إعادة هيكلة أو دمج الكيانات بما يشمل دمج بعض الشركات أو الهيئات الاقتصادية أو تحويل الشكل القانوني لها لتتناسب مع متطلبات السوق.
- إعادة توجيه النشاط أو تغيير الغرض في بعض الحالات، قد يتم تعديل طبيعة نشاط الكيان ليتماشى مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص (PPP) بحيث تحتفظ الدولة بالملكية مع إسناد الإدارة إلى القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات خدمية أو إنتاجية، مع ضمان تقاسم المخاطر والعوائد، لا سيما في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة، بما يسهم في سد فجوات الاستثمار وتحقيق القيمة المضافة.
- التخارج الكلي أو الجزئي سواء من خلال الطروحات العامة أو البيع المباشر أو نقل الأصول إلى الصندوق السيادي.
- نقل الأصول إلى الصندوق السيادي المصري باعتباره ذراعًا استثماريًا للدولة تُمكن من إعادة هيكلة الأصول وتعظيم قيمتها بالشراكة مع مستثمرين محليين ودوليين.

وتُشرف على تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها، أبرزها:

١- وحدة الشركات المملوكة للدولة:

تضطلع وحدة الشركات المملوكة للدولة بدور محوري في تنفيذ سياسة ملكية الدولة، من خلال وضع إطار زمني واضح ومستهدفات دقيقة تعكس توجهات الدولة نحو تعزيز كفاءة إدارة الأصول العامة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص. وتشمل مهامها:

١. **تفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة:** تحديد الشركات المستهدفة للتخارج الكلي أو الجزئي، وتصميم آليات شفافة لهذا التخارج بما يضمن تعظيم العائد الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين وفقًا لتوقيتات محددة لضمان تسريع عملية التخارج من بعض القطاعات واستمرار تنفيذ برنامج الطروحات بشكل منتظم وفعّال. وتشرف الوحدة في هذا الإطار على اختيار بنوك الاستثمار والمستشارين الماليين والفنيين المعنيين بعمليات الطرح، واعتماد تقارير تقييم القيمة العادلة للأصول محل التخارج، بما يعكس مبادئ الشفافية والكفاءة في إدارة الأصول العامة، ويعزز بيئة الاستثمار ويسهم في تحقيق أهداف النمو المستدام.

٢. **اقتراح آليات تشجيع مشاركة القطاع الخاص:** تعمل الوحدة على اقتراح الحلول الأمثل لتشجيع القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، بما يتماشى مع احتياجات القطاعات المختلفة.

٣. **مراجعة الأطر التنظيمية:** تشمل مراجعة واقتراح الأطر القانونية والإجرائية لإعادة هيكلة وتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة، بما يسهم في تحويلها إلى كيانات أكثر كفاءة وربحية.

٤. **تعزيز حوكمة الشركات:** تهدف الوحدة إلى فصل الملكية عن الإدارة ووضع ضوابط لاختيار ممثلي الدولة في مجالس إدارة الشركات، مما يسهم في تحسين حوكمة الشركات الحكومية وزيادة الكفاءة والشفافية.

٥. **بناء قاعدة بيانات شاملة:** تضم كافة الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، مع تقييم موقف العمالة وطرح آليات استراتيجية للتعامل معها بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية.

٦. **تنفيذ استراتيجية تواصل مجتمعي:** إعداد وتنفيذ خطة تواصل فعّالة تستهدف شرح أهداف سياسة ملكية الدولة للرأي العام، وبناء فهم ودعم مجتمعي مستدام لهذه السياسات والإصلاحات.

وتهدف وحدة الشركات المملوكة للدولة إلى إعداد تقييم أولي لتحديد الشركات ذات الأولوية، ومن ثم الخروج بدراسة تشمل ثلاث مسارات رئيسة: نقل بعض الأصول إلى صندوق مصر السيادي، والمضي في عملية الطرح لبعض الأصول المختارة من خلال وحدة الطروحات، بالإضافة إلى حوكمة وإعادة هيكلة الأصول المتبقية.

إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وثيقة سياسة ملكية الدولة

تعد وثيقة سياسة ملكية الدولة الإطار الحاكم الذي يحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و يتم تقييم كل كيان مملوك للدولة لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية

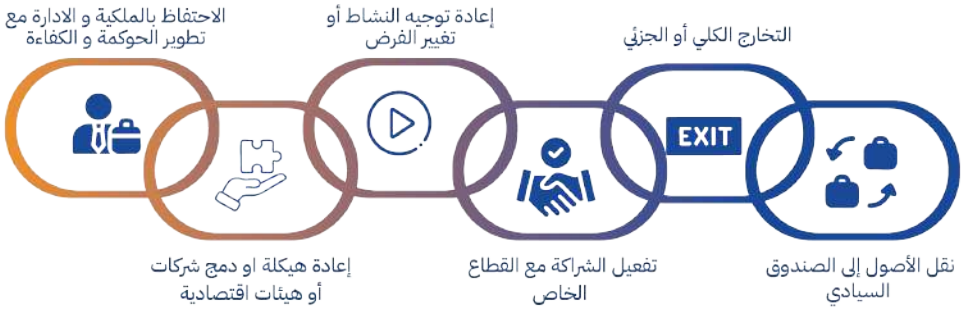

و تشرف على تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها أبرزها

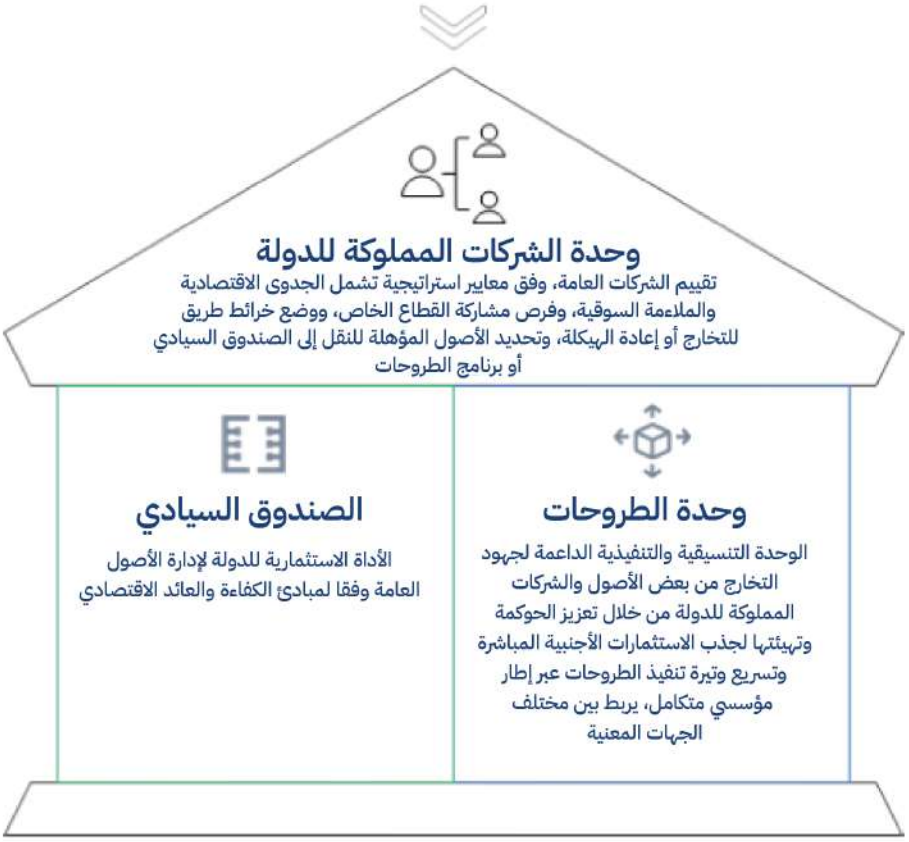

٢- الصندوق السيادي:

يُعَد الصندوق السيادي أداة استراتيجية وطنية لإدارة أصول الدولة وتحفيز الاستثمار، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص سواء عبر طرح الأصول في البورصة المصرية أو استقطاب مستثمرين استراتيجيين. ويهدف ذلك إلى تعظيم العائد الاقتصادي من تلك الأصول، وتوسيع قاعدة الملكية، وتخفيف العبء عن الدولة في إدارتها المباشرة، ودمج الكيانات الاقتصادية وفقاً لاحتياجات القطاعات المختلفة مع تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على إعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز دور الصندوق، بما يُعيد الثقة في الاقتصاد الوطني.

كجزء من هذه الاستراتيجية، تم نقل حزمة من الأصول المملوكة للدولة إلى الصندوق، بما يعكس تحوّلاً نوعياً في نهج إدارة الثروة الوطنية، من خلال الاعتماد على مبادئ الحوكمة الرشيدة والكفاءة في الاستخدام والتوظيف الأمثل لهذه الأصول.

الصندوق السيادي لا يقتصر دوره على الإدارة المالية فحسب، بل يتجسد أيضاً في استعادة الثقة في العلامات التجارية المصرية، إذ يعمل الصندوق على إحياء العلامات التجارية الوطنية، وبناء هوية قوية لها، وتعزيز قدرتها التنافسية، بما يفتح أمامها آفاقاً جديدة للنمو والعائد.

وتتجلى الرؤية الطموحة للدولة في إنشاء مظلة استثمار وطنية موحدة تضم تحتها الصندوق المصري، وصندوق الأجيال القادمة، في هيكل متكامل يهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات استراتيجية، وتحقيق التوازن بين الأهداف التنموية والاقتصادية.

ومن أبرز مستهدفات هذه الاستراتيجية، مضاعفة حجم الأصول والاستثمارات التي يديرها الصندوق، بما يعكس القيمة الحقيقية للاقتصاد المصري، ويؤسس لمرحلة جديدة من جذب الاستثمارات المحلية والدولية، ودفع عجلة التنمية المستدامة.

٣- وحدة الطروحات

في إطار توجه الدولة نحو تمكين القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في النشاط الاقتصادي، تم إنشاء وحدة للإشراف على برنامج الطروحات الحكومية كوحدة متخصصة تعمل تحت مظلة مجلس الوزراء، لتكون الأداة التنسيقية والتنفيذية الداعمة لجهود التخارج من بعض الأصول والشركات المملوكة للدولة. تهدف هذه الوحدة إلى تعزيز الحوكمة وتسريع وتيرة تنفيذ الطروحات عبر إطار مؤسسي متكامل، يربط بين مختلف الجهات المعنية وعلى رأسها الصندوق السيادي، الذي يُعد الذراع الاستثمارية للدولة، ووحدة الشركات المملوكة للدولة.

وتتولى وحدة الطروحات دورًا تكامليًا مع وحدة الشركات المملوكة للدولة، حيث تستند إلى التوجهات الاستراتيجية التي تضعها وثيقة سياسة ملكية الدولة لتحديد الشركات المستهدف التخارج منها، سواء كليًا أو جزئيًا، وتقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية لتحديد أسلوب الطرح المناسب، وتعيين بنوك الاستثمار والمستشارين الماليين، ومتابعة تنفيذ الخطط التسويقية. كما تعمل على تقييم الطروحات السابقة، وتطوير خطة شاملة بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، التي تقدم الدعم الفني والاستشاري لتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج.

وتُعد هذه الوحدة من الركائز الأساسية في تنفيذ توجه الدولة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال إعادة هيكلة الشركات والأصول المستهدفة للطرح، وتحسين حوكمتها، وتهيئتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يساهم في خفض الدين العام، وتعظيم العائد الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات العامة إلى نحو ٧٠٪ خلال السنوات المقبلة. كما تسهم الوحدة في نقل برنامج الطروحات من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي، من خلال آليات تسويق احترافية تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

٧. السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي

يُبرز هذا الفصل الدور المحوري لاستقرار الاقتصاد الكلي في دفع عجلة التنمية، باعتباره ليس فقط شرطًا ضروريًا لجذب الاستثمار وتعزيز الثقة، بل أيضًا بوابة لإصلاح اختلالات هيكلية طالما قيّدت إمكانات النمو في الاقتصاد المصري. وقد ركز التحليل على التحديات الهيكلية المتعلقة بالفجوة المزمنة بين الادخار والاستثمار، وضعف تعبئة الموارد المحلية، ومحدودية كفاءة الإنفاق الاستثماري العام، مما يتطلب تدخلات متسقة ومؤسسية تعزز من فعالية السياسات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يُعد التنسيق الوثيق بين السياسات النقدية والمالية وحوكمة الاستثمارات العامة أحد أهم أركان الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، لا سيّما فيما يتعلق بضبط معدلات التضخم، واستقرار الأسواق المالية، وتحسين كفاءة إدارة الدين العام، بما يضمن استدامة الملاءة المالية والمصرفية، ويُرسّخ بيئة مواتية للنمو والاستثمار. كما أن الربط بين أدوات التخطيط والتمويل من خلال قانوني التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ والمالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، يعتبر نقطة تحول في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، حيث تسمح هذه القوانين بإرساء نظام متكامل للتخطيط متوسط الأجل قائم على أولويات وطنية واضحة، ومبني على تخصيص موارد فعّال وتقييم دوري للأثر.

ويأتي ذلك متسقًا مع توجه الدولة نحو إعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، بالانتقال تدريجيًا من دور المستثمر والمشغّل المباشر إلى دور المُمكّن والمنظّم للسوق، عبر تعزيز الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، وتفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة، وخلق مساحة أوسع لمشاركة القطاع الخاص. ويسهم هذا التحول في رفع الإنتاجية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة، بما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص وتحسين مخرجات النمو والتشغيل.

وفي ضوء تبني مصر نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يرتكز على الشمولية والإنتاجية والاستدامة، فإن لاستخدام أدوات تحليلية مثل «مسرّع مستقبل النمو» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أهمية متزايدة لتقييم جودة النمو ومواءمته مع المعايير الدولية. كما تشكل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFF) إطارًا تمويليًا يعزز تعبئة الموارد المحلية والدولية، العامة والخاصة، وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية.

ويكتسب التعاون الدولي في هذا السياق بعدًا استراتيجيًا متزايد الأهمية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، لا سيما من خلال أدوات التمويل التنموي المبتكرة التي توفّر بدائل فعّالة وميسّرة مقارنة بأدوات التمويل الأخرى، بما يشمل حشد الاستثمارات المباشرة، وآليات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني.

وتأتي الجهود الإصلاحية الجارية **ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية**، لتترجم هذا التوجه إلى مجموعة من الإجراءات العملية، وذلك في إطار ثلاث ركائز رئيسة: تعزيز الاستقرار الكلي، رفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ورغم أن جميع الإجراءات والسياسات المدرجة ضمن البرنامج تسهم، بدرجات متفاوتة، في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي سواء من خلال ضبط المالية العامة، أو تحفيز الإنتاجية، إلا أن هذا الفصل يركز بصورة أساسية على الإجراءات المرتبطة بالسياسات الكلية والمالية، مع إيلاء أهمية خاصة لتعزيز الحماية الاجتماعية، باعتبارها مكوّنًا أساسيًا لضمان عدالة واستدامة الإصلاحات، والتخفيف من الآثار الاجتماعية المحتملة الناتجة عن السياسات التصحيحية، لاسيما تلك المرتبطة بإصلاحات المالية العامة مثل ترشيد الدعم وتوسيع القاعدة الضريبية.

تعزيز الشفافية وكفاءة الإدارة المالية العامة

تستهدف الدولة بناء إطار مالي أكثر انضباطًا وشفافية، باعتباره الأساس لضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز الثقة في الاقتصاد. ويشمل ذلك توسيع نطاق الحكومة العامة، وتفعيل النشر المنتظم لبيانات الشركات المملوكة للدولة، والتطبيق التدريجي للموازنة

متوسطة الأجل، مع دمج موازنة البرامج والأداء في عملية التخطيط متوسط الأجل لضمان توجيه الإنفاق نحو أولويات التنمية وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

تحسين إدارة الدين العام وتعزيز تنافسية سوق الدين المحلي

يتركز النهج الحالي لإدارة الدين العام حول تحديث وتطبيق استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، بما يعزز القدرة على التخطيط متعدد السنوات، ويحسّن هيكل محفظة الدين، ويرسّخ مسارًا مستدامًا للاقتراض متوافقًا مع المعايير الدولية للاستدامة المالية. ويأتي ذلك بالتوازي مع رفع مستوى الشفافية من خلال توسيع نطاق البيانات المنشورة عن محفظة الدين العام وتفعيل السقف السنوي للدين لضبط وتيرة الاقتراض. كما تعمل الدولة على توسيع قاعدة المستثمرين عبر إتاحة الاستثمار بالتجزئة في أدوات الدين الحكومية، بما يعزز الطلب المحلي ويقلل الاعتماد على مصادر تمويل خارجية. وفي السياق ذاته، تُدفع جهود تعميق السوق المحلية للتمويل طويل الأجل من خلال تعزيز نشاط السوق الثانوية عبر منظومة المتعاملين الرئيسيين، وتطوير الأطر التنظيمية لصناديق سوق المال وصناديق المعاشات الخاصة، بما يسهم في بناء سوق دين أكثر جاذبية وكفاءة، وتخفيض تكلفة التمويل الحكومي على المدى المتوسط.

تعبئة الإيرادات المحلية من خلال إصلاحات ضريبية

يستهدف هذا المحور زيادة الموارد العامة دون الإضرار بجاذبية بيئة الاستثمار، من خلال إصلاحات هيكلية تقوم على توسيع القاعدة الضريبية وإلغاء الإعفاءات غير التنافسية والتوسع في جهود التحول الرقمي، ودمج التجارة الإلكترونية والمهن الحرة في النظام الضريبي، مع تبسيط الإجراءات وتسوية النزاعات، ورفع كفاءة منظومة رد ضريبة القيمة المضافة لتحسين السيولة ودعم النمو.

إدارة المخاطر المالية

تُعزّز الدولة قدرتها على الصمود عبر دمج إدارة المخاطر في عملية صنع السياسات المالية، من خلال إنشاء إطار مؤسسي داخل وزارة المالية لإدارة المخاطر الاقتصادية والمالية، وتطوير نماذج تحليلية لقياس انعكاس الصدمات على المالية العامة، وتحسين ال إفصاح عن الالتزامات الطارئة والضمانات السيادية، بما يحد من انتقال المخاطر إلى الموازنة والدين العام.

حوكمة الاقتراض الخارجي

تعزّز الدولة استدامة الدين الخارجي من خلال ترسيخ إطار مؤسسي متكامل لإدارة الاقتراض الخارجي، وذلك عبر وضع سقف سنوي واضح للدين الخارجي والالتزام بالحدود الآمنة المتوسطة لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٠–٤٥٪ وفق المعايير الدولية).

حوكمة وإدارة الاستثمار العام وتعزيز التمويل منخفض التكلفة (التمويل التنموي الميسر)

تركز الدولة على رفع كفاءة الاستثمارات العامة لتحقيق أكبر أثر اقتصادي ممكن، عبر وضع سقف سنوي للاستثمارات العامة وتحديث معايير تقييم المشروعات، واستكمال إطار التخطيط متوسط الأجل، وتنفيذ توصيات تقييمات OECD وPIMA لتعزيز فعالية الإنفاق. وفي موازاة ذلك، يتم توجيه الجهود لتعبئة التمويل من أجل التنمية من خلال تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية للتمويل وتفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (E-INFS)، بما يدعم تنويع مصادر التمويل، ويوسع فرص الشراكات مع القطاع الخاص، ويقلل تكلفة الاقتراض على المدى المتوسط.

تعزيز الحماية الاجتماعية

يستند إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والصحة الشاملة إلى تعزيز الشمولية والاستدامة، من خلال توسيع التحويلات النقدية المشروطة، وتطوير التأمين الصحي الشامل للفئات الأكثر ضعفًا، وتحسين جودة الخدمات الصحية، وربط الدعم بآليات التمكين الاقتصادي والمشاركة المجتمعية، مع ضمان الاستدامة المالية والحوكمة الجيدة، بما يعزز التوازن الاجتماعي ويضمن وصول الخدمات للجميع.

٨. قائمة المراجـــع

١. البنك الدولي وشبكة المعرفة العالمية للهجرة والتنمية .(٢٠٢٤) موجز الهجرة والتنمية، العدد ٤٠: تباطؤ التحويلات في ٢٠٢٣ ومن المتوقع تسارع نموها لاحقًا.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/099714008132436612/pdf/IDU1a9cf73b51f-cad1425a1a0dd1cc8f2f3331ce.pdf

٢. البنك الدولي. .(٢٠٢٥) تحطيم الحواجز: تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة في مصر.

https://www.worldbank.org/

٣. البنك الدولي. (٢٠٢٤).تقرير الدين الدولي ٢٠٢٤.

https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/idr/products

٤. البنك الدولي. (دون تاريخ. (تقديرات بناءً على بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٥. البنك الدولي. (دون تاريخ. (تقديرات بناءً على مؤشرات التنمية العالمية

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

٦. البنك الدولي (قيد النشر) نحو تحول اقتصادي يعزز النمو الشامل والمستدام بدعم القطاع الخاص.

٧. البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (دون تاريخ). بيانات التجارة الخارجية.

https://www.cbe.org.eg/ & https://www.capmas.gov.eg/

٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). بحث القوى العاملة لعام ٢٠١٩

https://www.capmas.gov.eg/

٩. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٤). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/04/16/world-economic-outlook-april-2024

١٠. اصندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥) .الراصد المالي: السياسة المالية في ظل عدم اليقين.

https://www.imf.org/en/Publications/FM

١١. صندوق النقد الدولي. (أبريل ٢٠٢٥). تقرير آفاق النمو العالمي

https://www.imf.org/

١٢. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥.

https://unctad.org/publication/world-investment-report٢٠٢٥-

١٣. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الديون العالمي ٢٠٢٥.

https://unctad.org/publication/world-of-debt

١٤. مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. (.(٢٠٢٥ برنامج أسواق رأس المال المشترك .

https://www.jcap.org/

١٥. مختبر النمو بجامعة هارفارد. (٢٠٢٤ .(أطلس التعقيد الاقتصادي

https://atlas.cid.harvard.edu/

١٦. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٤). الشراكات الدولية لدفع التعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي.

https://moic.gov.eg/ar/news/1527

١٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٤). منتدى قادة السياسات بين الولايات المتحدة ومصر ٢٠٢٥ - الجلسة الوزارية رفيعة المستوى: «دفع الإصلاح الاقتصادي وتعزيز علاقات الاستثمار والتجارة بين الولايات المتحدة ومصر

https://moic.gov.eg/news/2264

١٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). البيان التفصيلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

https://mped.gov.eg/adminpanel/shared-Files/[Pub._GDP_Note_Q2_24-25]_English_version_-_March_2025_-_Final_6c4.pdf

١٩. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر.

https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedFiles/EGYPT%E2%80%99s_Integrated_National_Financing_16-9-2024_123.pdf

٢٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير المتابعة رقم ٢ حول برنامج نوفي.

https://moic.gov.eg/ar/news/2102

٢١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٤: استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية والدبلوماسية الاقتصادية لدفع التنمية الاقتصادية المستدامة.

https://moic.gov.eg/ar/page/annual-report٢٠٢٤-

٢٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص: النمو الاقتصادي والتشغيل.

https://moic.gov.eg/ar/news/٢٢٩١

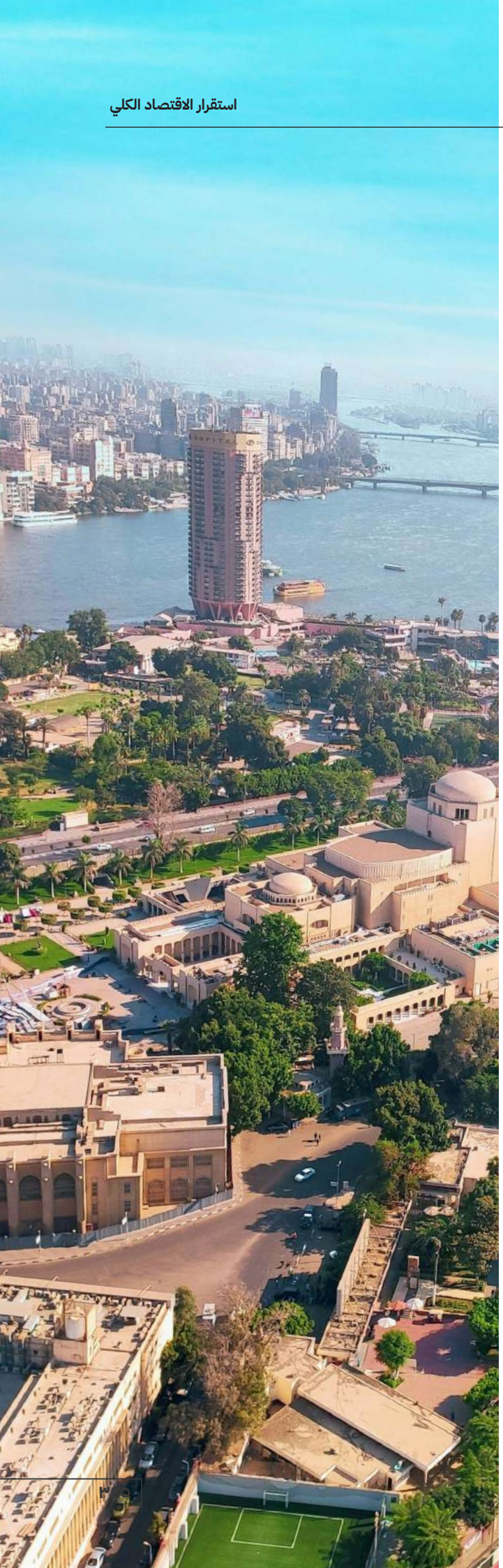

٢٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (دون تاريخ). تقديرات بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي .

٢٤. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (دون تاريخ). قاعدة بيانات جمع الضرائب

https://www.usaid.gov/

٢٥. المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٠٢٤). تقرير مستقبل النمو.

https://www.weforum.org/publications/the-future-of-growth-report/

٢٦. البنك الدولي للإنشاء والتعمير. (٢٠٢٣). الأعراف الاجتماعية ومشاركة الإناث في القوى العاملة في مصر. البنك الدولي.

https://documents١.worldbank.org/curated/en/٠٩٩٠٦١٨٢٣٢٢٠٠٣٩١٥٥/pdf/P١٧٩٦٨٦٠٨f٦dd٠٠٣٥٠b٣٥٠٠٨١٩٠٤da١٢d٩١.pdf/

٢٧. باتيني، ن.، إيرود، ل.، فورني، ل.، وويبر، أ. (٢٠١٤). المضاعفات المالية: الحجم، المحددات، واستخدامها في التوقعات الاقتصادية الكلية. الملاحظات والأدلة الفنية.

https://doi.org/٩٧٨١٤٩٨٣٨٢٤٥٨,٠٠٥/١٠,٥٠٨٩

٢٨. بلانشارد، أ.، وبيروتي، ر. (٢٠٠٢). توصيف تجريبي للآثار الديناميكية لتغيرات الإنفاق الحكومي والضرائب على الناتج. المجلة الفصلية للاقتصاد.

https://www.jstor.org/stable/٤١٣٢٤٨٠

٢٩. البنك المركزي المصري. (٢٠٢٥(. تقرير السياسة النقدية – الربع الثاني ٢٠٢٥.

https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/١٠/١٣/٠٥/٠٨/٢٠٢٥/the-central-bank-of-egypt-releases-q-٢٠٢٥-٢monetary-policy-report

٣٠. البنك المركزي المصري.(٢٠٢٣). إطار السياسة النقدية.

https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/monetary-policy-framework

٣١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (يناير ٢٠٢٠)، المضاعف المالي في مصر، منشور الأمم المتحدة، مكتب الإسكوا – بيروت.

https://www.unescwa.org/publications/fiscal-multiplier-egypt#:~:text=The٢٠٪results٢٠٪of٢٠٪the٢٠٪model,multipliers٢٠٪of٢٠٪the٢٠٪budget٢٠٪it ems.٠

٣٢. منظمة التجارة العالمية. (٢٠٢٥، أبريل). الآفاق والإحصاءات التجارية العالمية ٢٠٢٥-٢٠٢٦. جنيف: منظمة التجارة العالمية.

https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/trade_outlook٢٥_e.htm

التنميـــة الصناعيـة

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٣٥٠

المقـدمـة ٣٥٤

١. السياق العالمي للصناعة ٣٥٥

٢. نبـذة عـن أداء الاقتصـاد المصـري فيمـا يخص الصناعة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٤) ٣٦٠

أنماط النمو الصناعي والصادرات الصناعية في مصر ٣٦٠

آخر مستجدات تطور أداء قطاع الصناعة غير البترولية ٣٦١

٣. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية ٣٦٦

الصناعة في رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٣٦٧

الصناعة في برنامج عمل الحكومة ٣٦٩

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية ٣٧٠

٤. التكامل بين استراتيجيات التشغيل والتنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر ٣٧٩

التكامل بين استراتيجيتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية ٣٧٩

ربط أهداف التشغيل باستراتيجية التنمية الصناعية ٣٨٢

٥. السياسات الداعمة للتنمية الصناعية ٣٨٥

٦. قائمة المراجع ٣٩١

قائمة الأشكال

شكل ١ تطور مساهمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤)....٣٦٠
شكل ٢ تطور مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرت السلعية لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٤)..... ٣٦١
شكل ٣ نسبة مساهمة قطاع الصناعة غير البترولية لنمو الناتج (نقطة مئوية).....٣٦١
شكل ٤ معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (بدون الزيت الخام وتكرير البترول) – شهري ٣٦٢
شكل ٥ معدل النمو السنوي لأهم الصناعات التحويلية – العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ .....٣٦٢
شكل ٦ معدل نمو صناعة السيارات (ربع سنوي) ٣٦٣
شكل ٧ الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة (بالمليون دولار).....٣٦٤
شكل ٨ صادرات مصر من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة (مليون دولار) ٣٦٥
شكل ٩ معدل نمو الصادرات المصرية وفقاً لدرجة التصنيع - خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ .....٣٦٦

قائمة الجداول

جدول ١ التوصيات الخاصة بالقطاعات التي تمتلك فرصًا سريعة للنمو.....٣٨٢

الملخـص التنفيـذي

تُعدّ التنمية الصناعية إحدى الركائز الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الهيكلي نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي، لما للصناعة من دور محوري في خلق القيمة المضافة، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات، إلى جانب إسهامها في تعميق الروابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ورفع القدرات التكنولوجية والابتكارية للاقتصاد الوطني. وتنطلق هذه الوثيقة من رؤية شاملة تعتبر الصناعة محورًا تكامليًا يربط بين الإنتاج والتجارة والاستثمار والبنية التحتية والموارد البشرية، في إطار منظومة مترابطة من سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية.

السياق العالمي والتحولات المؤثرة في التنمية الصناعية

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات هيكلية متسارعة تُعيد تشكيل أنماط الإنتاج والتجارة الدولية، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتنامي السياسات الحمائية، وإعادة تموضع سلاسل القيمة العالمية نحو نماذج أكثر إقليمية ومرونة. وقد برزت استراتيجيات مثل إعادة التمركز الجغرافي (**Nearshoring**) والتصنيع في الدول الصديقة (**Friendshoring**) كاستجابات رئيسية لتعزيز مرونة سلاسل الإمداد وتقليل المخاطر.

وفي الوقت ذاته، تمثل الثورة الصناعية الرابعة والخامسة تحولًا نوعيًا في أساليب الإنتاج، من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والروبوتات، والتصنيع الذكي، بما يرفع الإنتاجية ويخلق نماذج أعمال جديدة، لكنه يفرض في المقابل تحديات تتعلق بامتلاك البنية التحتية الرقمية والقدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية المتقدمة. كما يشهد العالم تحولًا متسارعًا نحو الاقتصاد الأخضر، مدفوعًا بضرورات مواجهة التغير المناخي وخفض الانبعاثات الكربونية، وهو ما انعكس في سياسات تجارية وتنظيمية جديدة، أبرزها آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) التي أقرها الاتحاد الأوروبي، والتي سيكون لها تأثير مباشر على تنافسية صادرات الدول النامية، ومنها مصر، خاصة في القطاعات كثيفة الانبعاثات.

أداء قطاع الصناعة في الاقتصاد المصري

خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٤)، حافظت مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر على مستوى مستقر نسبيًا، تراوح بين نحو ١٤٪ و١٧٪، مع تحسن ملحوظ في أداء الصادرات الصناعية خلال السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات من نحو ٤٥٪ عام ٢٠١٩ إلى أكثر من ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٤، بما يعكس تحسن القدرة التصديرية للصناعة المصرية. وشهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ انتعاشًا واضحًا في أداء الصناعات غير البترولية، حيث سجل القطاع معدل نمو موجب تجاوز ١٤٪ بعد فترة من الانكماش، مدعومًا بتحسن توافر مستلزمات الإنتاج وتيسير إجراءات الإفراج الجمركي. وقد برزت صناعات السيارات، والملابس الجاهزة، والمنسوجات، والمشروبات كقاطرات رئيسية للنمو الصناعي.

القطاعات الصناعية الواعدة

- صناعة السيارات: شهدت تطورًا ملحوظًا بدعم من الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة

السيارات، التي تستهدف إنتاج نحو ٥٠٠ ألف مركبة سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، مع تعميق المكون المحلي وتطوير الصناعات المغذية، والتوسع في السيارات الكهربائية.

- الملابس الجاهزة والمنسوجات: سجلت معدلات نمو مرتفعة في الإنتاج والصادرات، مدعومة باستثمارات أجنبية مباشرة وفرص إعادة تموضع سلاسل الإمداد العالمية.
- الصناعات الطبية والدوائية: تمثل أحد القطاعات الأعلى نموًا عالميًا، وتتمتع مصر فيها بميزة تنافسية إقليمية، مع استهداف رفع الصادرات إلى ٣ مليارات دولار بحلول ٢٠٣٠، عبر تحسين الأطر التنظيمية والتسعيرية وتوسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل.

الإطار التشريعي والاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية

يعتمد تعزيز التنمية الصناعية في مصر على **إطار استراتيجي شامل** يشمل رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، بالإضافة إلى **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية**، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع المستدام والمرن. ويستكمل هذا **إطارًا تشريعيًا وتنظيميًا متكاملًا** يشمل قوانين تنمية المنشآت الصناعية (١٥ لسنة ٢٠١٧)، وقانون الاستثمار، وقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التشريعات البيئية وقوانين الصحة والسلامة. وتعمل الحكومة على تبسيط الإجراءات للمستثمرين، والتحول الرقمي للخدمات الصناعية، وتحسين جودة المنتجات، وتنظيم تخصيص الأراضي الصناعية تفعيل لجان التفتيش لضمان الالتزام بالمعايير البيئية والصحية، إلى جانب تعزيز التمويل، وتنمية المهارات، وتوطين التكنولوجيا، بما يعزز تنافسية القطاع الصناعي ويحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا وقادرًا على مواجهة الصدمات.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية

ترتكز الاستراتيجية على سبعة ممكّنات رئيسية تشمل: تهيئة مناخ الأعمال لجعله أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمار، وتطوير بيئة الأعمال الصناعية لتصبح أسرع وأكثر مرونة وأقل تكلفة، وتوفير وتنويع مصادر التمويل بتكلفة تنافسية، وتحديث منظومة التجارة والمنظومات الداعمة لتسهيل العمليات الصناعية، وتوفير عمالة مدربة ذات كفاءة عالية، وتعزيز الربط بين الصناعة والمراكز البحثية والأكاديمية لدعم الابتكار، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والتقني لرفع تنافسية القطاع للصادرات.

ومن أبرز أهداف الاستراتيجية **تعميق التصنيع المحلي** لتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، وتحسين جودة المنتجات، وتوفير بدائل محلية للمنتجات المستوردة، من خلال دعم الصناعات المغذية وبناء قاعدة موردين محليين مؤهلين. وتشمل المكّنات الداعمة توسيع قاعدة الصناعات الثقيلة، إثراء سلاسل القيمة المحلية، زيادة المساهمة في التصميم والابتكار التكنولوجي، بناء قاعدة علمية وتقنية متينة، وإعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتوافق مع متطلبات التصنيع الأخضر ومبادئ الاقتصاد الدائري.

كما راعت الاستراتيجية مقومات الصناعة في مصر مثل توافر البنية التحتية المتطورة، والموارد التعدينية والزراعية، والعمالة المؤهلة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تركيا والمغرب والهند وفيتنام. وانطلاقًا من هذه الأسس والمعايير، تم تحديد (٢٨) صناعة وفرصة استثمارية واعدة وفق معايير رئيسية تشمل توافر المواد الخام وتكنولوجيات الإنتاج، تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، خفض استهلاك الطاقة، وكثافة العمالة. كما حددت الاستراتيجية القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي.

وفي ضوء التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي، تضع الاستراتيجية نصب أعينها **الصناعات المستقبلية** غير كثيفة استهلاك الطاقة، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

الصناعات والفرص الاستثمارية الواعدة

مكونات محطات الطاقة الشمسية	المحولات الكهربائية	السيارات الكهربائية
مكونات محطات التحلية والمعالجة (أغشية –طلمبات)	مولدات كهربائية	صناعة إطارات السيارات
مكونات محطات طاقة الرياح	المحركات الكهربائية	صناعة بطاريات السيارات (كهرباء –بنزين)
آلات وأجهزة الترشيح وتنقية المياه	المصاعد والسلالم الكهربائية	زجاج السيارات
طلمبات الأعماق الغاطسة لرفع المياه	لوحات التحكم والتوزيع الكهربائية	أنظمة صوتيات وبصريات
مواتير رفع المياه العملاقة والصغيرة (المضخات)	الأدوات الكهربائية (المفاتيح – قواعد-الإنارة -البرايز -الترانسات-الفيوزات-السويتش)	ألومنيوم (قطاعات -ورق فويل -ألواح –كلادينج)
الصودا آش	تشيلر للتكييف المركزي	ألبان الأطفال
البولي فينيل كلورايد PVC	مواتير الأجهزة المنزلية (ثلاجة -غسالة -تكييف –وغيرهم)	الصناعات الغذائية
البوليستر	تصنيع مواسير وأنابيب غير ملحومة	الصناعات الجلدية
صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات		

وفي هذا السياق، تم إطلاق الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة بمحاورها السبعة لتوطين الصناعات الواعدة، وزيادة الصادرات، ودعم المصانع المتعثرة، وتحسين جودة المنتجات، وتنمية المهارات، ومواكبة التحول الرقمي والصناعات الخضراء. ويكتمل هذا الإطار بتكامل السياسات الصناعية والتجارية، وتعزيز الربط الإقليمي مع الأسواق الإفريقية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، بما يدعم التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي ومستدام قادر على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

التكامل بين استراتيجيات التشغيل والتنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر

تُولي الدولة المصرية أولوية لتعزيز التكامل بين استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية والتشغيل، باعتباره مدخلًا رئيسيًا لتحقيق نمو اقتصادي شامل وتوليد فرص عمل لائقة ومستدامة، وتعزيز اندماج الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة العالمية. ويستند هذا التوجه إلى جذب استثمارات أجنبية عالية الجودة موجهة للقطاعات الإنتاجية القادرة على التصدير ونقل التكنولوجيا، وتحويل القطاع الصناعي إلى محرك رئيسي للنمو والتوظيف، بما يعزز التنافسية ويرفع القيمة المضافة للصادرات.

وفي هذا الإطار، تم تحديد قطاعات ذات أولوية مشتركة بين الاستراتيجيات المعنية، أبرزها الصناعات الطبية، والغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والحاصلات الزراعية، إلى جانب الصناعات الإلكترونية والكيماوية وصناعات الطاقة المتجددة، لما تمتلكه من فرص سريعة للنمو وقدرة مرتفعة على التشغيل.

وتركز السياسات الداعمة على تبسيط الإجراءات وتسريع التراخيص، وتطوير الحوافز المالية والتمويلية، وتوسيع النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة، إلى جانب ربط التعليم والتدريب الفني باحتياجات سوق العمل، وتفعيل مجالس المهارات القطاعية، بما يضمن تعظيم الأثر التنموي للاستثمار الصناعي وتحقيق نمو مستدام وعادل.

السياسات الداعمة للتنمية الصناعية

أطلقت الدولة حزمة إصلاحات متكاملة لدعم قطاع الصناعة في إطار الخطة العاجلة للصناعة المصرية والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، بهدف تسريع النمو الصناعي، وتعزيز تنافسية المنتج المصري، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وارتكزت هذه الإصلاحات على تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط التشريعات الصناعية، وتقليص التداخل المؤسسي، وتطوير منظومة الحوافز الاستثمارية، إلى جانب إعداد قانون جديد لإدارة المناطق الصناعية، واعتماد نماذج مرنة لإعادة تشغيل المصانع المغلقة بالشراكة مع القطاع الخاص. كما تم تنفيذ تحول رقمي شامل عبر إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية لتقديم الخدمات الصناعية إلكترونيًا من جهة واحدة، وإعداد خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية تدعم الشفافية وتسهم في تحسين جودة القرار الاستثماري.

وفي السياق ذاته، تم توحيد الاختصاصات المؤسسية، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الأراضي الصناعية وإصدار التراخيص، وتعزيز حوكمة منظومة الرخصة الذهبية والمناطق الحرة الخاصة لضمان الاستخدام الأمثل للأراضي الصناعية. وشملت السياسات دعم المصانع المتعثرة وغير المقننة، وتسهيل الوصول إلى الأراضي الصناعية، والتوسع في التكتلات والمجمعات الصناعية المتخصصة لتعميق سلاسل القيمة. كما تم تفعيل آليات الرقابة والتفتيش الصناعي، وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة، وتوفير حزم تمويلية واسعة للقطاعات الإنتاجية، بالتوازي مع تطوير التعليم الفني والتكنولوجي ودعم التحول نحو التصنيع الأخضر، بما يعزز استدامة النمو الصناعي ويحول الالتزام البيئي إلى ميزة تنافسية طويلة الأجل.

المقدمة

تُعد الصناعة من الركائز الأساسية لأي اقتصاد يسعى للنمو المستدام والتحول نحو اقتصاد إنتاجي قادر على المنافسة، حيث تمثل حلقة وصل محورية بين مختلف القطاعات، وتُسهم بشكل مباشر في زيادة القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تلعب دورًا حيويًا في تعزيز قدرات الدولة التكنولوجية والإنتاجية، ودفع عجلة الابتكار، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

وتتحقق الميزة التنافسية للصناعة من خلال بناء منظومة صناعية متكاملة تشمل الروابط الخلفية والأمامية والمساندة، بحيث تعمل مختلف مكونات المنظومة في إطار تكاملي يربط بين سلاسل القيمة، ويدعم كفاءة الإنتاج والتوزيع، ويعزز من تنافسية الصناعات الوطنية. فالصناعة لا تزدهر بمعزل عن محيطها، بل ضمن شبكة مترابطة من الموردين، والمصنعين، ومقدمي الخدمات، ومراكز البحث والتطوير، ومؤسسات التمويل والتدريب، التي تُسهم معًا في تكوين بيئة إنتاجية قوية قادرة على الابتكار والنمو المستدام.

وفي هذا الإطار، يُعد التكامل بين **الصناعة والتجارة والاستثمار** أحد العوامل الجوهرية لدفع النمو الاقتصادي. فالتجارة الخارجية تُشكّل امتدادًا للمنظومة الصناعية من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، بينما يُسهم الاستثمار -وخاصة الاستثماري الإنتاجي - في تطوير البنية التحتية الصناعية، ونقل التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن تحقيق نهضة صناعية حقيقية دون تكامل الصناعة مع القطاعات الداعمة الأخرى، مثل الطاقة والبنية التحتية والنقل واللوجستيات والتعليم الفني والبحث العلمي. فهذه القطاعات تمثل البيئة التمكينية للصناعة، إذ توفر الطاقة بأسعار وتوافر مستقرين، وتؤمّن حركة المواد الخام والمنتجات بكفاءة، وتزوّد السوق بالكوادر المؤهلة القادرة على مواكبة التحول التكنولوجي نحو الصناعة الذكية والمستدامة. كما يلعب البحث العلمي والابتكار دورًا محوريًا في تطوير المنتجات وتحسين الجودة وزيادة القيمة المضافة.

وفي هذا الإطار، يأتي النقل واللوجستيات كعنصر محوري يربط مراكز الإنتاج الصناعية والزراعية بالموانئ والأسواق المحلية والإقليمية، ويشكل شريانًا يضمن انسيابية الحركة والإنتاجية. فقد قامت مصر بتطوير بنية تحتية متكاملة للنقل تشمل إنشاء ٧٠٠٠ كيلومتر من الطرق، وصيانة ١٢٥ ألف كيلومتر من الطرق المحلية، وبناء أكثر من ألف كوبري ونفق، وربط ضفتي النيل بـ ٣٥ محورًا تنموية، ما أسهم في تشكيل شبكة شرايين التنمية على مستوى الجمهورية. كما تم تطوير ٧ ممرات لوجستية متكاملة تربط مناطق الإنتاج بالموانئ البحرية والموانئ الجافة والمناطق اللوجستية، عبر شبكات سكك حديدية حديثة (ديزل وكهربائية) وشبكات طرق رئيسية، مع استكمال مشروعات النقل الأخضر مثل مترو الأنفاق، القطارات الكهربائية الخفيفة LRT وخطوط المونوريل شرق وغرب النيل، إضافة إلى شبكة القطار الكهربائي السريع. وفي الموانئ البحرية، أنشأت مصر ٣ موانئ جديدة، ورفعت كفاءة ١٥ ميناءً، مع تطوير الأسطول التجاري، وتخطط لإنشاء ٣٣ ميناءً جافًا ومناطق لوجستية إضافية، لتحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

يشكل هذا التكامل بين النقل والصناعة عاملًا أساسيًا لتعزيز الإنتاجية، وتسهيل حركة المواد الخام والمنتجات النهائية، ودعم المستثمرين والمصانع، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج القومي، مؤكدًا أن الصناعة والنقل وجهان لعملة واحدة في مسيرة النهضة الاقتصادية المصرية.

وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، أصبحت التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات الطابع المستدام أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما في ظل الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير سلاسل القيمة، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. ومن هنا، يأتي

التركيز المتجدد من الدولة المصرية على صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الصناعية، ترتكز على مبادئ الاستدامة والتكامل والاتساق مع باقي الاستراتيجيات الوطنية.

وتضع الدولة المصرية، قطاع الصناعة في مقدمة أولوياتها التنموية، إدراكًا لأهميته الاستراتيجية في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتسعى إلى توطين الصناعات، وتوسيع القاعدة الصناعية في مصر، وذلك من خلال تحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتداول والتصدير، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد، ويدعم الصادرات، بما يعزز تنافسية مصر في الأسواق الإقليمية والدولية، وخفض العجز في الميزان التجاري. ولدى الاقتصاد المصري قدرات ومميزات تنافسية كبيرة تُعزز من هذا التوجه من أهمها الموقع الجغرافي المتميز والمناطق الصناعية واللوجستية التي تجعله منفذًا لسوق قارة أفريقيا التي يتجاوز حجمها المليار نسمة، خاصة مع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارة الأفريقية، فضلًا عن القدرة على النفاذ للأسواق الأوروبية والآسيوية.

وتعزيزًا لهذا التوجه قامت الحكومة بتأسيس المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، وبعضوية مختلف الوزارات والجهات التنفيذية المعنية، وذلك من أجل المتابعة المستمرة لملف الصناعة وتذليل مختلف التحديات التي تحول دون تحقيق التقدم المطلوب في هذا الشأن.

وعلى صعيد آخر، تفرض «الثورة الصناعية الرابعة» واقعًا جديدًا يقوم على الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والروبوتات المتقدمة. وهذا التحوّل لا يزيد الكفاءة الصناعية فحسب، بل يفتح الباب أمام نماذج أعمال جديدة بالكامل - من الصيانة التنبؤية إلى التصنيع حسب الطلب - ومن ثم، فإن تبنّي تقنيات التكنولوجيا العميقة (DeepTech) يعد شرطًا أساسياً للحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وانطلاقًا من هذا الوعي، تضطلع المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بمهمة ربط الشركات الناشئة باحتياجات التنمية الوطنية، واستكشاف سبل تعزيز مساهمة رواد الأعمال في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطاقة المتجددة، الزراعة الذكية، والصناعات التحويلية. وتُعد الشركات الناشئة المحرك الرئيسي لتطوير التقنيات المتقدمة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، والتصنيع الذكي ManuTech، ومن شأن ربط هذه الشركات بالمصانع المصرية أن يعزز من قدراتها على تبنّي حلول الميكنة الذكية، وتحسين جودة المنتجات، وتقليل معدلات الفاقد، ما ينعكس إيجابًا على تنافسية الصادرات الوطنية وعلى مرونة الاقتصاد المصري بوجه عام.

١. السياق العالمي للصناعة

يشهد الاقتصاد العالمي تحوّلًا سريعًا بفعل أزمات متداخلة تتزامن مع تحولات هيكلية عميقة تُعيد تشكيل أنماط الإنتاج والاستهلاك وتؤثر بشكل مباشر على مسار التنمية الصناعية والتجارة الدولية. من أبرز هذه التحولات **إعادة التوازن العالمي** في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والسياسات الحمائية التي تعيد رسم خارطة سلاسل الإنتاج، وتدفع نحو إعادة تمركز الشركات الصناعية الكبرى.

كما تبرز **الثورة الصناعية الرابعة**، التي تتجلى في إدماج تقنيات رقمية متقدمة تُحدث تحولات جذرية في كيفية الإنتاج والاستهلاك والتفاعل الاقتصادي كمحرك رئيسي لهذه التطورات بما في ذلك توسيع التجارة في الخدمات الرقمية والسلع عالية التقنية، وتنامي التجارة عبر المنصات الإلكترونية، ومع بزوغ الثورة الصناعية الخامسة، يتعمّق هذا التحوّل عبر الدمج بين القدرات البشرية والتكنولوجية، وتوسيع استخدامات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الفائقة، والتقنيات التوليدية، والروبوتات، مما يُعيد تعريف سلاسل الإنتاج ويعزز من كفاءة الموارد والإنتاج المستدام.

وفي الوقت ذاته، يشهد العالم **تحوّلًا متسارعًا في مجال**

الطاقة، حيث تدفع الحاجة الملحّة للتصدي لتغير المناخ إلى تسريع بناء اقتصادات خضراء شاملة من خلال إزالة الكربون من نظم الطاقة وتعزيز التجارة في التقنيات النظيفة والسلع المستدامة. وبينما تفرض هذه التحولات تحديات كبيرة، فإنها تفتح أيضًا آفاقًا جديدة أمام الدول لإعادة التفكير في نماذجها الصناعية والتجارية، وتبني سياسات أكثر مرونة وابتكارًا تواكب التحول نحو نظام تجاري عالمي أكثر تفتتًا وتعددية، حيث تتزايد أهمية التكامل الإقليمي، واتفاقات التجارة التكنولوجية، وتوسيع سلاسل القيمة ضمن أطر أكثر مرونة واستدامة.

وتفرض هذه التحولات كذلك **إعادة صياغة السياسات الصناعية** لتصبح أكثر شمولًا واستباقية، بحيث تدمج بين التحول الرقمي والتحول الأخضر، وتعزز من قدرة الإنسان على التفاعل مع التكنولوجيا الحديثة، وتطوير منظومات صناعية متكاملة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، مع دعم تطوير المهارات البشرية، وتشجيع الاستثمارات في الصناعات المستقبلية، وضمان استدامة اقتصادية واجتماعية.

إعادة التوازن العالمي: يشهد ميزان القوة الاقتصادية العالمية تحوّلًا ملحوظًا بين الدول والمناطق خلال العقدين الماضيين، حيث أصبحت آسيا، بقيادة الصين، مركزًا رئيسيًا للنمو الصناعي وزادت حصتها في القيمة المضافة للناتج الصناعي العالمي ليصل إلى نحو ٣٠٪. هذا التغير جاء نتيجة اعتماد استراتيجية تصنيعية قائمة على التصدير مدعومة بسياسات صناعية فعالة. لكن في المقابل، تتباطأ العولمة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ما أدى إلى استقرار أو تراجع مؤشر الانفتاح التجاري (شكل ١) في ظاهرة تُعرف **بـ «تباطؤ العولمة»**. ومن ناحية أخرى، تدفع عدة عوامل نحو إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية باتجاه سلاسل إقليمية أو محلية، تشمل هذه العوامل التوترات الجيوسياسية، وتقدم التكنولوجيا، وتزايد السياسات الصناعية التي تركز على الاستقلال الاستراتيجي.

وفي هذا السياق، فقد أعادت الشركات متعددة الجنسيات هيكلة سلاسل التوريد، مدفوعةً بتنامي النزعة الحمائية وتفضيل استراتيجيات «التصنيع المحلي» وإعادة تموضع الإنتاج في دول صديقة وقريبة (نقل المصانع إلى دول حليفة أو مجاورة friendshoring وnearshoring)، كوسائل لتعزيز المرونة وتقليل المخاطر. وانعكس هذا التوجه في آسيا، حيث شهدت دول مثل ماليزيا وفيتنام طفرة في الاستثمارات الصناعية، لا سيما في قطاع أشباه الموصلات. ويبرز اتجاه إعادة التمركز الجغرافي (Nearshoring) كفرصة للدول النامية لتطوير سلاسل قيمة إقليمية. فعلى سبيل المثال، يمثل تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) فرصة استراتيجية لإعادة توجيه التصنيع نحو السوق القارية وتعزيز الاستقلالية الصناعية عبر تعميق التصنيع المحلي.

الثورة الصناعية الرابعة والخامسة: شهدت الصناعة تحوّلات جذرية بفعل التطورات التكنولوجية الأخيرة في مجال الرقمنة والتي تُحدث تحولًا في الإنتاج الصناعي، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد. وتُحدث هذه التقنيات تأثيرات مختلفة على عمليات الإنتاج وقطاعات صناعية متنوعة، حيث تعزز الكفاءة وتفتح مجالات جديدة للإنتاج منخفض التكلفة. في طليعة هذه التحولات، تقود تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة الموجة الجديدة من الابتكار، بفضل التقدّم غير المسبوق في قدرات الحوسبة والتعلم العميق. ومع بزوغ الثورة الصناعية الخامسة، يتحوّل التركيز من مجرد أتمتة الإنتاج إلى الدمج بين القدرات البشرية والتكنولوجية، حيث تعمل الأنظمة الذكية والروبوتات التعاونية جنبًا إلى جنب مع البشر لتعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية، وتقديم منتجات وخدمات أكثر تخصيصًا، مع مراعاة الاستدامة والكفاءة في استهلاك الموارد.

ومع ذلك، فإن جني فوائد هذه الابتكارات يتطلب من الدول التغلب على الفجوات التكنولوجية، حيث أن تبنّي هذه التقنيات ما يزال يتطلب بنية تحتية رقمية قوية وقدرات مؤسسية متقدمة، بالإضافة إلى تطوير المهارات البشرية للتفاعل مع الأنظمة الذكية والتكنولوجيات المتقدمة. في هذا السياق، هناك خطر من استبعاد الدول من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ما لم تتمكن من تجاوز ما يُعرف بـ «عتبة القدرات (capability threshold)» اللازمة لتبني

هذه التكنولوجيا. ولذلك، من الضروري لجميع الدول اغتنام هذه الفرصة التكنولوجية لتقليص الفجوات وتحقيق قفزات إنتاجية وتنموية.

التحول المتسارع في مجال الطاقة: يشهد العالم تحولًا جذريًا في مجال الطاقة، ما يجعل الحاجة إلى التغيير أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، خاصة في ظل تصاعد آثار التغير المناخي. ويُعد تحول الطاقة، من الوقود الأحفوري إلى المصادر المتجددة، المحور الرئيسي لهذا التغيير، مع تسارع الاستثمارات في الطاقة الشمسية والرياح، وتنامي مساهمتها في إنتاج الكهرباء العالمي. في هذا السياق، تصبح المرونة الاقتصادية ضرورة للدول المصدّرة للوقود الأحفوري، حيث تواجه تحديات مالية إذا ما تراجعت قيمة هذه الموارد.

ومن جهة أخرى، يبرز التوجه نحو نماذج إنتاج جديدة تراعي خفض الانبعاثات إلى الحد الأدنى، والالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) للشركات الصناعية. ومن جهة السياسات، بدأت الحكومات في ربط التجارة والانبعاثات الكربونية عبر أدوات تنظيمية جديدة. الاتحاد الأوروبي كان السبّاق في هذا المضمار من خلال فرض آلية **تعديل حدود الكربون** المعروفة باسم **CBAM**، حيث يتوجب على مستوردي سلع معينة كثيفة الكربون إلى السوق الأوروبية الإفصاح عن انبعاثات إنتاجها ودفع تكلفة الكربون المستورد بما يوازي ما يدفعه المنتجون الأوروبيون. كل هذه التحولات تعيد تشكيل سوق العمل من خلال خلق وظائف خضراء تتطلب مهارات وتقنيات جديدة. في المقابل، يُتوقع أن تُعاد صياغة المزايا التنافسية للدول والشركات وفق قدرتها على التكيّف مع متطلبات التحول الأخضر والمعايير البيئية الجديدة، ما يستدعي تطوير استراتيجيات صناعية مرنة ومستدامة.

آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)

تُعد آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) من أبرز أدوات الاتحاد الأوروبي في إطار مساعيه لتحقيق التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، والوفاء بالتزاماته المناخية التي تشمل خفض الانبعاثات بنسبة ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، و٩٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠، وصولًا إلى الحياد الكربوني الكامل بحلول عام ٢٠٥٠. تهدف الآلية إلى منع ما يُعرف بتسرب الكربون، وهو انتقال الصناعات كثيفة الانبعاثات إلى دول ذات معايير بيئية أقل صرامة، بما يؤدي إلى تقويض الجهود العالمية للحد من التغير المناخي. وقد دخلت CBAM حيز التنفيذ في مرحلة انتقالية انتهت في ديسمبر ٢٠٢٤، على أن تبدأ الإجراءات المالية الفعلية في عام ٢٠٢٦. وبموجبها، يتم إلزام المصدرون إلى الاتحاد الأوروبي بدفع تكلفة الكربون المرتبط بمنتجاتهم، مع إمكانية خصم الضرائب أو أسعار الكربون التي تم دفعها في بلد المنشأ، وذلك لضمان تكافؤ الفرص بين المنتجين الأوروبيين وغير الأوروبيين.

وتكتسب آلية تعديل حدود الكربون أهمية خاصة في سياق العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي، نظرًا لتأثيرها المباشر على نحو ٢٠٪ من الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبية، لا سيما في قطاعات استراتيجية مثل الألمنيوم (الذي يُصدَّر ٧٩٪ من إنتاجه إلى أوروبا)، والأسمنت، والحديد والصلب، والأسمدة، والكهرباء، والهيدروجين. ورغم تضاعف قيمة التجارة الثنائية بين الجانبين أربع مرات خلال العقدين الماضيين، لتصل إلى ٣٧,٢ مليار يورو، فإن تطبيق CBAM يمثل تحديًا جوهريًا أمام تنافسية هذه الصادرات. ويستلزم ذلك تحركًا سريعًا لتأهيل الصناعات الوطنية لتتماشى مع المعايير البيئية الأوروبية، خاصة أن مصر تُعد من بين أكثر الدول عرضة لتأثيرات هذه الآلية. حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الشركات المصرية ستتحمل أعباء سنوية تقارب ٣١٧ مليون دولار، أي ما يعادل نحو ١٠٪ كرسوم إضافية على الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للتأثير القطاعي في مصر ، فهناك تفاوت واضح، فالعبء الأكبر يتركز في قطاع الحديد والصلب الذي

سيتحمل ما يقارب ٢٣٦ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٥٪ من قيمة الصادرات و٥,٧٪ من قيمة الإنتاج، إضافة إلى نحو ٣٢ مليون دولار نتيجة الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بقطاع الطاقة. كما سيتحمل قطاع الألومنيوم نحو ٤٣ مليون دولار، بما يعادل ٨٪ من قيمة الصادرات و٣,٦٪ من الإنتاج، بينما تصل أعباء قطاع الأسمدة إلى ١٨ مليون دولار، أي ٢٪ من الصادرات و٠,٧٪ من الإنتاج. أما تأثير الآلية على قطاع الأسمنت فسيظل محدودًا من حيث القيمة الإجمالية، مع تأثير شبه معدوم على قيمة الإنتاج.

وفي سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي قد طوّر مؤخرًا مؤشر التعرض لآلية تعديل حدود الكربون (CBAM Exposure Index) لمساعدة الدول على قياس مدى تأثرها بتطبيق هذه الآلية من قبل الاتحاد الأوروبي. ونظرًا لاعتماد مصر الكبير على صادرات كثيفة الكربون، فإنها تُعد من بين أكثر الدول عرضة لتأثيرات CBAM طبقاً للمؤشر. وتشير تقديرات تقرير التنمية والتغيرات المناخية (CCDR) إلى أن تطبيق الآلية قد يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي لمصر بنسبة تُقدّر بنحو ٠,٦٪.

وفي ظل هذه التحديات، يُمثل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي فرصة استراتيجية لمصر لتعزيز قدرة الصناعات المحلية على التكيف، ورفع كفاءتها البيئية، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين والأسواق الدولية، بدعم من مؤسسات التمويل الدولية التي تُعطي أولوية متزايدة للمشروعات الخضراء والمستدامة.

واستعدادًا لمواجهة التحديات المترتبة على CBAM، تبنّت مصر سلسلة من الإجراءات والسياسات المؤسسية. فقد انضمت بصفة مراقب إلى اللجنة العالمية لخبراء CBAM، وأصبح المجلس الوطني للاعتماد (EGAC) أول جهة عربية وإفريقية معترف بها من هيئة الاعتماد الأوروبية في مجال إزالة الكربون. كما تم اعتماد جهات مصرية للتحقق البيئي، مثل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات (GOEIC)، وهيئة المواصفات والجودة (EOS)، وشركة TUV Nord . كذلك، أطلقت مصر السوق التطوعي للكربون «AFRICARBON» تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، ويعمل السوق وفق قواعد الحوكمة والاستدامة المعتمدة من البورصة المصرية.

وفي إطار الاستعدادات الوطنية لمواجهة تأثيرات هذه الآلية، أصدر البنك المركزي المصري قرارًا في يونيو ٢٠٢٥ يلزم البنوك العاملة في مصر بتقديم إقرار نصف سنوي إلى البنك المركزي، بدءًا من النصف الثاني من عام ٢٠٢٦، حول عملائها من المصدرين العاملين في القطاعات المشمولة بـ CBAM، وهي: الحديد والصلب، الألمنيوم، الأسمنت، الأسمدة، الكهرباء، والهيدروجين. ويهدف هذا القرار إلى دعم قدرة الجهاز المصرفي على تقييم المخاطر المرتبطة بتعرض عملائه لتأثيرات الآلية، وتكوين قاعدة بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات ائتمانية مستنيرة. ويتضمن الإقرار معلومات تفصيلية عن طبيعة التسهيلات الائتمانية المقدمة لتلك الشركات، بما في ذلك الاعتمادات المستندية، القروض، وخطابات الضمان، وذلك لتعزيز جاهزية القطاع المصرفي لمواكبة المتطلبات البيئية المتزايدة للأسواق العالمية، وعلى رأسها السوق الأوروبية.

وعلى المستوى المؤسسي، أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٧٣١ لسنة ٢٠٢٤ لتشكيل لجنة وزارية رفيعة المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، إلى جانب القرار رقم ٥١٢ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء أمانة تنفيذية وطنية تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وتتولى هذه الكيانات تنفيذ خطة العمل الوطنية لآلية ضبط الكربون على الحدود CBAM المبنية على ثلاثة نطاقات رئيسية تشمل ١٣ محورًا رئيسيًا، تشمل خفض الانبعاثات داخل المنشآت الصناعية (Scope 1)، والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة (Scope 2)، والحد من الانبعاثات المرتبطة بالنقل والطيران (Scope 3)، بالتعاون مع وزارات البيئة، والكهرباء، والبترول، والنقل، والطيران المدني. ويعمل الاتحاد الأوروبي حاليًا على تطوير منهجيات أكثر دقة لقياس الانبعاثات، ويدرس توسيع نطاق الآلية لتشمل مزيدًا من المنتجات والانبعاثات غير المباشرة.

شراكات دولية لتعزيز جاهزية الصناعة المصرية في مواجهة آلية تعديل حدود الكربون:

في ضوء التوجه الاستراتيجي للدولة المصرية نحو تحقيق تنمية اقتصادية منخفضة الكربون وتعزيز تنافسية الصادرات الوطنية، وتماشيًا مع التكليف الرئاسي الصادر في ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في التنسيق مع شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف لتوفير تمويلات تستهدف مساندة القطاعات الصناعية المتأثرة بآلية تعديل حدود الكربون، وتم عرض هذه الجهود على مجموعة العمل الفنية المسؤولة عن إعداد تصور متكامل للتعامل مع هذه الآلية.

أولًا: برنامج الصناعة الخضراء المستدامة

ضمن هذه الجهود، تم إطلاق برنامج الصناعة الخضراء المستدامة بقيمة إجمالية تبلغ ٢٧١ مليون يورو، ويهدف إلى دعم القطاع الصناعي في الحد من التلوث البيئي وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، من خلال توفير حوافز مالية (قروض ومنح) للشركات الصناعية العامة والخاصة في مصر لتنفيذ خطط استثمارية في المجالات التالية:

- القضاء على التلوث الصناعي للهواء والماء والتربة وأماكن العمل ؛
- إزالة الكربون عن القطاع الصناعي من خلال استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والغاز الحيوي؛
- تطوير ممارسات صناعية مستدامة من خلال كفاءة موارد الطاقة وتدخلات الاقتصاد الدائري.

ويتم تمويل البرنامج من خلال مزيج من أدوات التمويل التنموي كالتالي:

- قرض ميسر بقيمة ١٣٥ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي؛
- منحة بقيمة ٣٠ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي تُدار عبر بنك الاستثمار الأوروبي؛
- قرض ميسر بقيمة ٤٥ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- إلى جانب مساهمات محلية من البنوك والمصانع المستفيدة من البرنامج.

ثانيًا: شراكة مصرية ألمانية لتحليل مخاطر CBAM على صادرات الأسمنت والأسمدة والمعادن

في إطار التنسيق مع الجانب الألماني، تقوم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بتمويل دراسة تحليلية متعمقة حول تداعيات تطبيق CBAM على صادرات مصر من قطاعات الأسمنت، الأسمدة، الحديد والصلب، والألومنيوم إلى الاتحاد الأوروبي. وتم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع وزارة الصناعة لتحديد الإطار الفني للدراسة، ويجري حاليًا اختيار الاستشاري المكلف بتنفيذها.

ثالثًا: آلية TAIEX كأداة لتعميق التعاون الفني بين مصر والاتحاد الأوروبي بشأن CBAM

بالتوازي مع ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي دعمًا فنيًا عبر آلية «التعاون الفني وتبادل المعلومات – تايكس TAIEX» لصالح الجهات الوطنية المعنية بآلية CBAM، بما في ذلك وزارة الصناعة والجهات التابعة لها.

وعلى صعيد آخر، عبّر الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتعزيز التعاون مع مصر في إطار مشروع لدعم المصانع والاتحادات الصناعية في القطاعات غير المشمولة حاليًا، على أن يتم تقديم ورقة مفاهيمية متكاملة توضح الأنشطة المقترحة ومخرجات التعاون المرجوة.

٢. نبذة عن أداء الاقتصاد المصري فيما يخص الصناعة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٤)

أنماط النمو الصناعي والصادرات الصناعية في مصر

شهدت مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال العقد الماضي استقرارًا نسبيًا إذ تراوحت النسبة بين ١٣,٩٪ و١٦,٨٪. وفي هذا الصدد، تتبنّى مصر استراتيجية صناعية جديدة أكثر طموحًا، تهدف إلى إطلاق كامل إمكانات القطاع الصناعي عبر تعزيز الابتكار والتكامل مع سياسات التجارة والاستثمار. وتضع هذه الاستراتيجية الصناعة في قلب النمو الاقتصادي، بما يعزز دورها في خلق فرص عمل إنتاجية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

يُعد قطاع الصناعات التحويلية أحد الركائز الأساسية في تعزيز قدرة مصر التصديرية وزيادة اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، ورغم التراجع السابق لنسبة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الدولة المصرية سعت مؤخرًا إلى زيادة صادراتها من السلع والخدمات، وهو ما ساهم في عودة تلك النسبة للارتفاع مرة أخرى لتسجل ١٦,٤٪ بنهاية ٢٠٢٤. وفي الوقت نفسه، شهدت مساهمة الصادرات الصناعية تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من ٤٥٪ عام ٢٠١٩ إلى م ٥٢٪ في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس الإمكانات الكبيرة الكامنة في الاقتصاد المصري. وتستند الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى البناء على هذا التقدم، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، حيث تمكنت دول مثل فيتنام وماليزيا من بناء اقتصادات صناعية موجهة للتصدير، وحققت المغرب طفرة لافتة في اندماجها التجاري. وفي هذا السياق، تسعى مصر إلى اتباع مسار مماثل يقوم على تعميق التصنيع المحلي ورفع القيمة المضافة للمنتجات المصرية، وتنويع الصادرات، وجذب الاستثمارات النوعية، وتعزيز القدرة التنافسية، بما يرسخ مكانتها كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي

شكل ١ تطور مساهمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤)

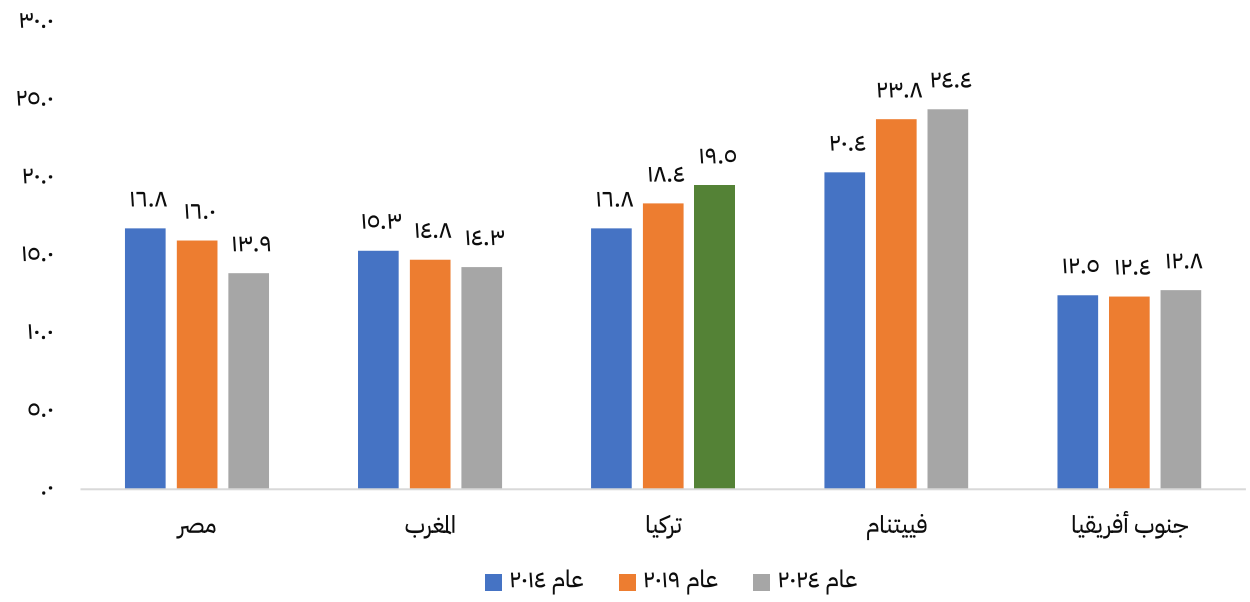

المصدر: البنك الدولي

شكل ٢ تطور مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرت السلعية لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٤)

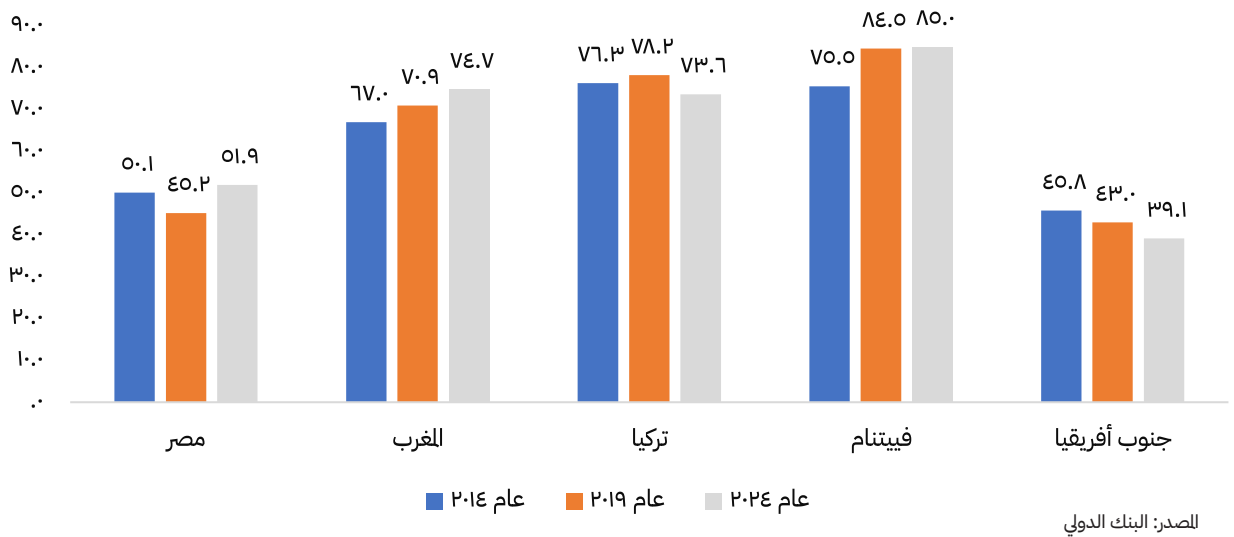

المصدر: البنك الدولي

آخر مستجدات تطور أداء قطاع الصناعة غير البترولية

شهد الاقتصاد خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحسنًا ملحوظًا في الأداء، مدفوعًا بانتعاش القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وعلى رأسها قطاع الصناعات غير البترولية. فقد سجّل النشاط الصناعي معدل نمو موجب بلغ ١٤,٦٨٪ خلال العام المالي، بعد أن تجاوز مرحلة الانكماش التي شهدها في العام المالي السابق والتي بلغ فيها التراجع نحو ٥,٢٢٪ ويعكس هذا التحول الإيجابي تحسن أوضاع الإنتاج الصناعي، مدعومًا بتيسير إجراءات الإفراج الجمركي عن المواد الخام والأولية، بما ساهم في استعادة الطاقة الإنتاجية للمصانع. وقد تجلّى هذا الانتعاش بوضوح في الأداء القوي خلال الربع الرابع من العام المالي، حيث بلغ معدل النمو ١٨,٨١٪.

كما انعكس استدامة هذا التحسن من خلال النمو السنوي للرقم القياسي للإنتاج الصناعي (باستثناء الزيت الخام وتكرير البترول)، الذي سجل نحو ١٥,٧٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، بما يعكس الدور المتنامي للصناعات غير البترولية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنويع الإنتاجي.

شكل ٣ نسبة مساهمة قطاع الصناعة غير البترولية لنمو الناتج (نقطة مئوية)

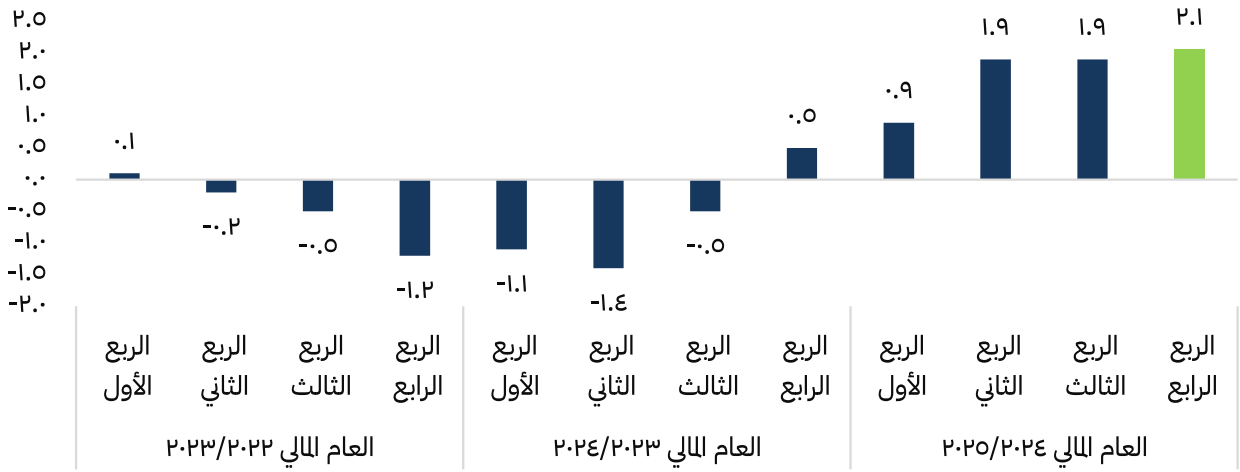

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٤ معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (بدون الزيت الخام وتكرير البترول) – شهري

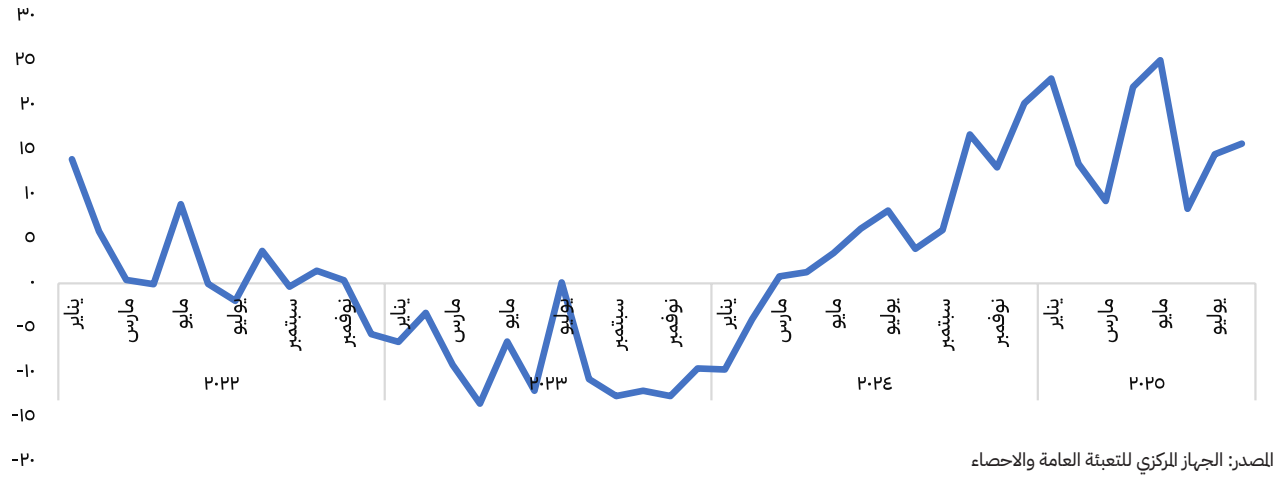

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل ٥ معدل النمو السنوي لأهم الصناعات التحويلية – العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤

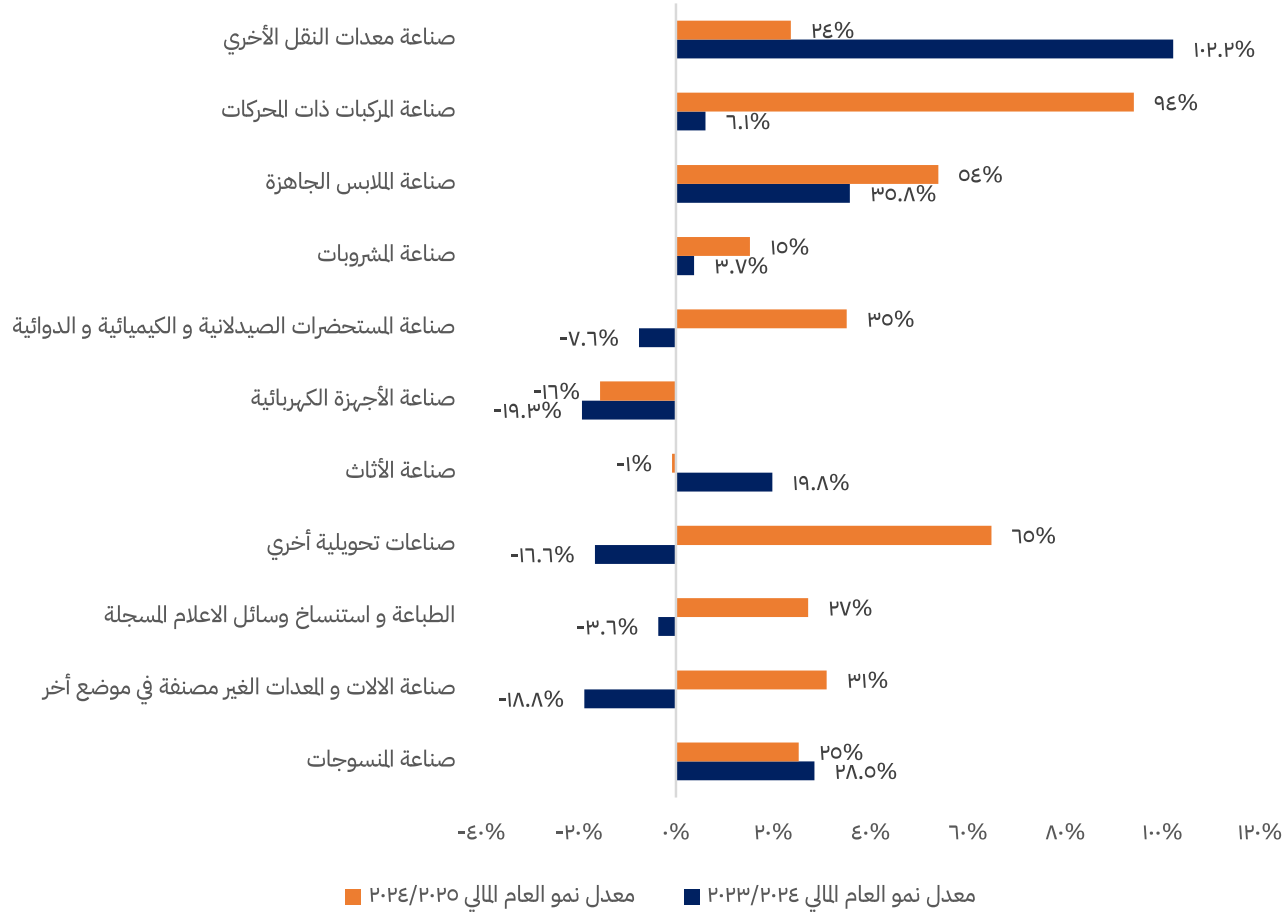

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شملت القطاعات الرئيسية المحفزة لهذا النمو صناعة السيارات (٩٤٪) الملابس الجاهزة (٥٤٪)، المشروبات (١٥٪)، والمنسوجات (٢٥٪).

بالنسبة لصناعة السيارات، سجلت الصناعة نموًا بحوالي ١٢٦٪ للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالربع المماثل، ما يشير إلى ديناميكية واضحة في الإنتاج. ويأتي هذا التوسع مدفوعًا بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات، والتي تستهدف إنتاج نحو ٥٠٠ ألف مركبة سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠.

شكل ٦ معدل نمو صناعة السيارات (ربع سنوي)

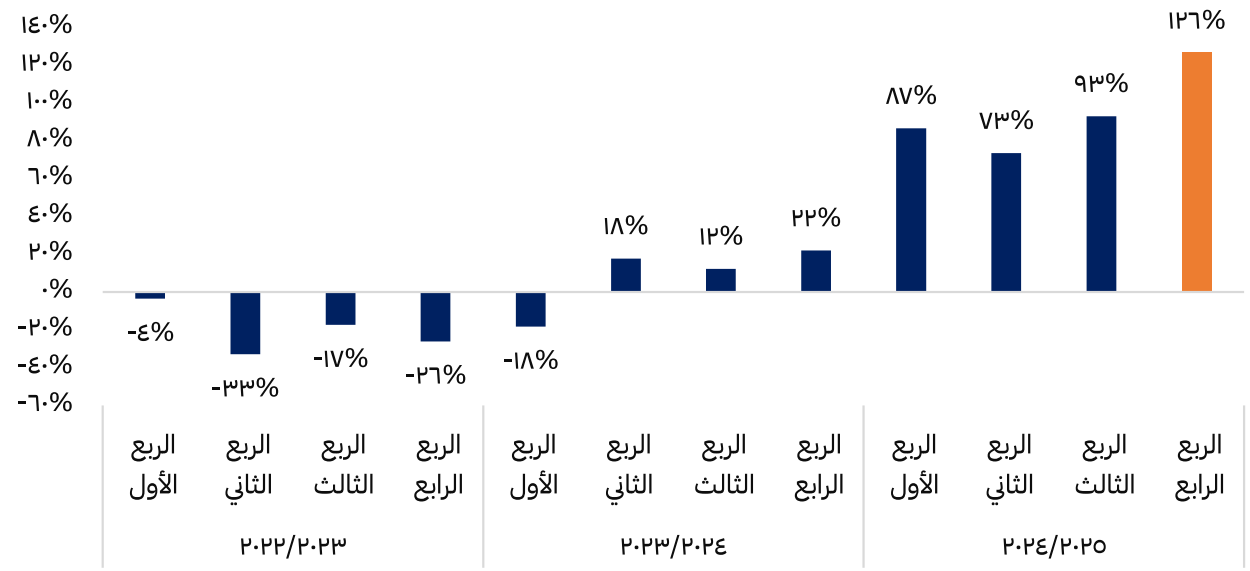

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات

تشهد مصر حاليًا انطلاقة جديدة في مسار بناء صناعة سيارات وطنية متكاملة، حيث تمثل الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات إحدى الركائز الرئيسية لرؤية الدولة نحو تعزيز التصنيع المحلي ودعم التحول الاقتصادي الشامل. فمنذ إطلاقها في عام ٢٠٢٢ وتحديثها في مايو ٢٠٢٥ لتدخل حيز التنفيذ بدءًا من يوليو من العام نفسه، أصبحت هذه الاستراتيجية إطارًا شاملًا لتقليص الاعتماد على الواردات، وتعميق سلاسل القيمة المضافة، وفتح أسواق تصديرية جديدة تعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعة السيارات. ويؤكد تخصيص نحو ١,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لهذا القطاع مدى الأهمية الاستراتيجية التي توليها الدولة له باعتباره محركًا للنمو، ورافعة لزيادة القدرة التنافسية، وأداة أساسية لخلق فرص عمل نوعية وتحسين البيئة الاستثمارية على المستويين المحلي والدولي.

وقد انعكست هذه الجهود في إشارات إيجابية من مؤسسات دولية، أبرزها توقعات تحسن قطاع السيارات المصري خلال ٢٠٢٥ بدعم من استقرار سعر الصرف وتخفيف قيود الاستيراد، فضلًا عن توسع خطوط إنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات وتزايد فرص التصدير للأسواق الأوروبية. وعلى هذا الأساس، شرعت الدولة في تنفيذ حزمة من الإجراءات المؤسسية والعملية، منها إطلاق برنامج AIDP لمنح حوافز للمصنعين، وإنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات، وتأسيس صندوق تمويل السيارات صديقة البيئة، إلى جانب إدماج التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة من خلال برامج تدريبية متخصصة مثل «Android Automotive».

كما تتواصل المشروعات الصناعية على الأرض بوتيرة متسارعة، بدءًا من تأسيس شركة مساهمة لتصنيع أول ميني باص كهربائي بطاقة إنتاجية ٣٠٠ وحدة سنويًا، وإنشاء خط لإنتاج ٦٠٠ بطارية كهربائية سنويًا ابتداءً من ٢٠٢٦، وصولًا إلى إطلاق مشروع «إيجيبت سات أوتو» باستثمارات قدرها ٣٠٠ مليون جنيه لتصنيع السيارات الكهربائية وقطع الغيار ومحطات الشحن والسكوترات. ويوازي هذه الجهود تطوير المصانع القائمة مثل مصنع تجميع جيلي بطاقة ١٠ آلاف سيارة سنويًا بنسبة تصنيع محلي ٤٥٪، وشركة النصر للسيارات التي تنتج نحو ٣٠٠ أتوبيس بمكونات محلية تفوق ٥٠٪، إضافة إلى إنتاج المصرية الألمانية للسيارات «إجا» لنحو ١٢٠٠ سيارة مرسيدس و٣٠٠٠ سيارة «إكسيد» سنويًا.

وبالتزامن مع ذلك، يجري تعزيز الصناعات المغذية باعتبارها العمود الفقري لنجاح الاستراتيجية، إذ يعمل مصنع بروميتون للإطارات إيجيبت بطاقة ١,١ مليون إطار سنويًا يُصدَّر ٧٠٪ منها ويوفر ٢٠٠٠ فرصة عمل، فيما يعد مصنع سوميتومو في العاشر من رمضان الأكبر عالميًا للشركة في إنتاج الضفائر الكهربائية للسيارات ويوفر ١٠ آلاف فرصة عمل موجهة نحو التصدير للأسواق الأوروبية. كما ضخّت شركة المنصور استثمارات تفوق ١٠ ملايين دولار في مصنع لفلاتر المركبات بطاقة إنتاج تتجاوز ١٠ ملايين فلتر سنويًا.

هذه الجهود المتكاملة تؤكد أن مصر لا تسعى فقط إلى بناء صناعة تجميع سيارات، بل إلى تأسيس قطاع صناعي متكامل قادر على المنافسة إقليميًا ودوليًا، يجمع بين الإنتاج والتكنولوجيا والبحث والابتكار، ويتماشى مع التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة والتنقل المستدام.

وكذلك، تألقت صناعة الملابس الجاهزة كمحرك آخر للنمو الصناعي، حيث سجّلت معدل نمو سنوي بلغ ٤٠,٥٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وزياده بمعدل ٥٤٪ بالعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنه بالعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ويعزي هذا الأداء إلى زيادة ملحوظة في الصادرات، مدفوعة باستثمارات أجنبية مباشرة - لا سيما من الشركات الصينية - وتوسعات في المدن الصناعية المتخصصة بإنتاج المنسوجات والملابس، ما ساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه الصناعة في الأسواق الدولية.

ويتزامن هذا النمو مع تحولات كبرى في المشهد التجاري الدولي، لا سيما في ظل تصاعد السياسات الحمائية والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ما يفتح أمام مصر فرصًا واعدة لتعزيز مكانتها كمركز بديل للإنتاج والتصدير في قطاع الملابس الجاهزة. ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغت الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة في مايو ٢٠٢٥ حوالي ٣٢٤ مليون دولار وهي أعلى مستوى لها منذ يناير ٢٠٢٣.

شكل ٧ الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة (بالمليون دولار)

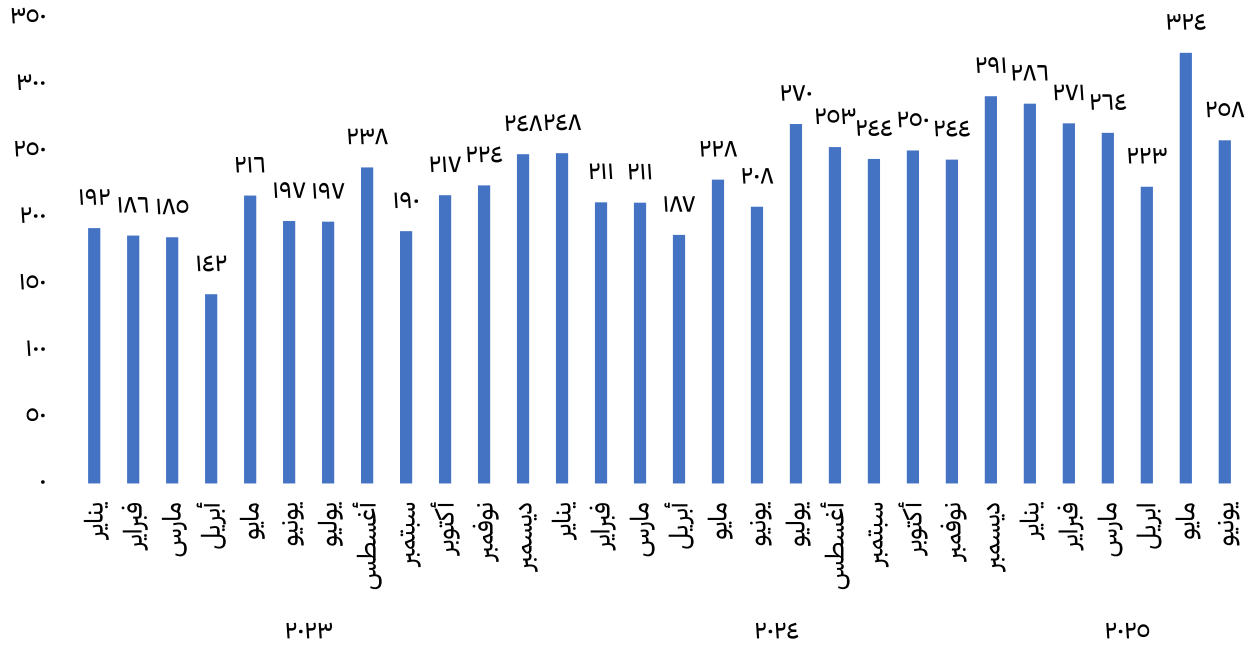

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

تعزيز تنافسية القطاع الطبي ودوره في زيادة الصادرات

يُعد قطاع الصناعات الطبية والدوائية من أكثر القطاعات العالمية حيوية ونموًا، إذ يشمل مجالات متنوعة تمتد من الأدوية والأجهزة الطبية إلى الرعاية الصحية والصحة الرقمية. وتشير التقديرات إلى أن سوق الأدوية العالمي من المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي مركب يبلغ نحو ٧,٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٨ ليصل إلى نحو ٢,٢٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٨. وتستحوذ الولايات المتحدة على نصف حجم هذا السوق تقريبًا، مع توقعات بزيادة قيمته إلى ١,١٥ تريليون دولار بفضل الاستثمارات الضخمة في البحث والتطوير، بينما سيبلغ السوق الأوروبي نحو ٣٣٧ مليار دولار مدعومًا بالابتكارات الدوائية. ورغم أن الأدوية المبتكرة تمثل الشريحة الأقل من حيث الكمية إلا أنها تحقق الجزء الأكبر من الإيرادات، في حين تستحوذ الأدوية الجنيسة على ٩٠٪ من الوصفات الطبية لكنها لا تتجاوز ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق بسبب انخفاض أسعارها.

وفي هذا السياق، تحتل مصر موقعًا بارزًا في سوق الصناعات الطبية بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا نظرًا لتميز منتجاتها بجودة وفاعلية تنافسية. وقد شهدت صادراتها من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من نحو ٣٠١,٤ مليون دولار في ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٧٩٨,٥ مليون دولار بنهاية ٢٠٢٤/٢٠٢٣، محققة معدل زيادة بلغ ١٦٤,٦٪. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات تواجه المصدرين، أبرزها طول فترة التأسيس اللازمة التي قد تمتد ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات وتشمل الحصول على التراخيص المحلية والشهادات الدولية.

شكل ٨ صادرات مصر من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة (مليون دولار)

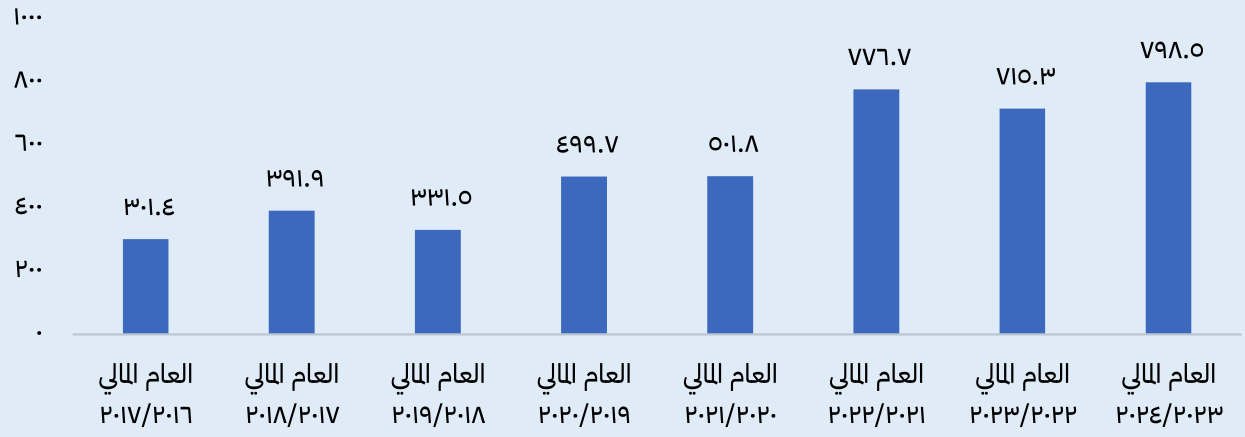

المصدر: البنك المركزي المصري

وتسعى الدولة إلى رفع صادرات الصناعات الطبية لتبلغ ٣ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يتطلب تطبيق حزمة من السياسات لدعم القطاع. تشمل هذه السياسات اعتماد آلية تسعير مرنة تأخذ في الاعتبار تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة لضمان عدالة واستقرار التسعير. كما يتطلب الأمر إنشاء وحدة مستقلة ذات صلاحيات تنفيذية داخل هيئة الدواء المصرية لتسريع إجراءات التسجيل والتفتيش والتحليل واعتماد الدراسات وإصدار الشهادات، بما يسهم في تذليل العقبات أمام الشركات المصدرة. ومن بين الحوافز المقترحة أيضًا تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية وتمويلية للشركات التي تلتزم بعقود طويلة الأمد لتوطين الإنتاج، ومنح ميزة سعرية للمنتجات المصنعة بالمواد الفعالة المحلية، إلى جانب تسهيلات ضريبية وجمركية على مدخلات الإنتاج والمعدات. كما يمثل توقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع أسواق رئيسية مثل الجزائر والسعودية والإمارات والعراق ونيجيريا وإثيوبيا خطوة جوهرية لفتح أسواق جديدة وتعزيز النفاذ المستدام للمنتجات المصرية.

المصدر: دراسة المجلس الاستشاري لتنمية الصادرات التابع لرئاسة الوزراء

وبالتزامن مع النمو المُحقق في قطاع الصناعات التحويلية، شهدت الصادرات المصرية لكل من السلع نصف المصنعة، السلع تامة الصنع، المواد الخام، والوقود، تطورات متفاوتة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وفقاً لبيانات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

فقد ارتفعت الصادرات من السلع نصف المصنعة بنسبة ٣٣,١٪ مقارنة بنمو بلغ ١٤,٣٪ في العام المالي السابق، بينما سجلت السلع تامة الصنع نمواً طفيفاً بنسبة ١٢,٧٪ مقابل ١١,٤٪ في العام السابق. أما المواد الخام فشهدت تباطؤاً في النمو لتسجل ١٢,٤٪ مقابل ١٨,٩٪ في العام المالي٢٠٢٣/٢٠٢٤، في حين عاودت صادرات الوقود التحسن الطفيف بنسبة ٢,٤٪ بعد انكماش حاد بلغ -٥٨,٧٪ في العام الماضي. ويعكس هذا النمو نجاح الجهود الحكومية في تعزيز القيمة المضافة للسلع المصرية، خاصة في القطاعات الصناعية الواعدة مثل الملابس الجاهزة والمنتجات الهندسية.

شكل ٩ معدل نمو الصادرات المصرية وفقاً لدرجة التصنيع - خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

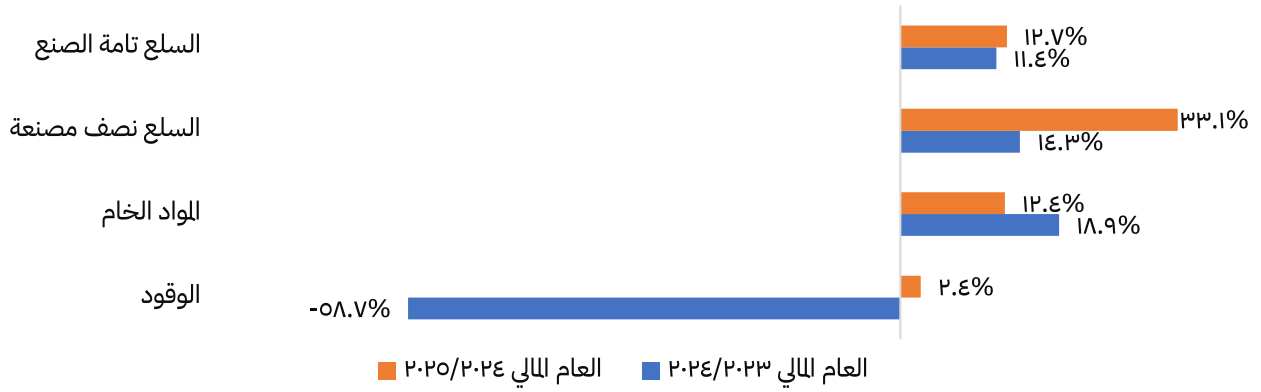

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

٣. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

كما تُعد البنية التشريعية المنظمة لقطاع الصناعة في مصر حجر أساس لدفع تلك الجهود، وهي قانون تنمية المنشآت الصناعية رقم ١٥ لعام ٢٠١٧، وقانون تفضيل المنتج المحلي رقم ٥ لعام ٢٠١٥، وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧، وقانون تنمية المشروعات

الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠، إلى جانب التشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة، وغيرها من القرارات والتشريعات.

وتعمل المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، على إصدار القرارات والتوصيات باستمرار، ومتابعة تنفيذ التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع الصناعة، بهدف تبسيط الإجراءات وتوحيد الجهات التي يتعامل معها المستثمر والرسوم. وقد صدر مؤخرًا قرارات عدة منها إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية لإتاحة جميع الخدمات الصناعية إلكترونياً وتسهيل إصدار التراخيص وسداد الرسوم من خلال الدفع الإلكتروني. وسيتم تناول تفاصيل نطاق عمل اللجنة ومخرجاتها بشكل مفصل لاحقًا ضمن هذا الفصل.

كما تم تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش والمرور الدوري على المنشآت الصناعية، وفقًا للقرار رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠٢٤ والمُعدل بقرار رقم ٤٦٠ لسنة ٢٠٢٤، للتحقق من التزام هذه المنشآت باشتراطات الدفاع المدني والبيئة والسلامة والصحة المهنية وغيرها، المُقررة وفقاً لأحكام قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية.

أما بالنسبة لتنظيم تخصيص الأراضي الصناعية، فقد تم إقرار ضوابط صارمة بما يضمن تخصيصها لمستثمرين جادين ويمنع التنازل أو البيع أو التأجير إلا بعد استيفاء شروط محددة وموافقة مجلس الوزراء.

الصناعة في رؤية مصر ٢٠٣٠

تُولِّي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقطاع الصناعة وتعمل على تطويره، باعتباره رافدًا رئيسًا من روافد التنمية الاقتصادية، إذ يُسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات ورفع مستوى الإنتاجية. وتستند ركائز النمو الاقتصادي على توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي القائم على تعزيز التنوع والمعرفة والابتكار والتنافسية، وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة. وفي ضوء البيئة الإقليمية والعالمية التي تتسم بالتقلبات الاقتصادية السريعة والمنافسة الشديدة، وما تفرضه من تحديات أمام الاقتصاد المصري للاندماج في الاقتصاد العالمي، تركز الدولة على دعم مناخ الأعمال لتحقيق التنافسية ورفع كفاءة الأسواق لتعزيز المرونة الاقتصادية. وفي النسخة الأولى من رؤية مصر ٢٠٣٠، لم يتم تناول «تعزيز الصناعة المحلية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية» بشكل كافٍ. لذا، حرصت رؤية مصر ٢٠٣٠ في نسختها المُحدثة على معالجة تلك الفجوة.

فيُعد «تحفيز التصنيع» أحد الأهداف العامة المحورية لرؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي»، حيث تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ تعميق الصناعة المحلية وتشجيع الصناعات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة ورفع معدل نموها، مع التركيز على القطاعات مرتفعة القدرة على استيعاب الأيدي العاملة، مثل قطاع الصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والمنسوجات، والصناعات الهندسية، وصناعات مواد البناء والتشييد والصناعات الحرفية، بالإضافة إلى زيادة الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، والتوجه نحو الصناعة الخضراء بما فيها من فرص واعدة. كما يعد قطاعي الصناعات التحويلية والاستخراجية من بين القطاعات السبعة الواعدة التي حددتها رؤية مصر ٢٠٣٠ لتكون قاطرات للنمو.

ويسهم في تحقيق تلك التوجهات، الارتقاء بمعايير التصنيع المحلي عن طريق تعزيز الاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا من الشركات والجهات الأجنبية العاملة في مصر، وتوطين الصناعة وإنشاء وتطوير المناطق والمجمّعات الصناعية، ودعم تطوير سلاسل التوريد. كما يتطلب تعزيز الابتكار من خلال تشجيع الأفكار الجديدة وتقديم حوافز تمويلية لدعم الكفاءات الشابة. ومن الضروري أيضًا تسهيل إجراءات إصدار التراخيص الصناعية والتحول الرقمي في تقديم الخدمات. علاوة على ذلك، يجب تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية الصناعية وعدم إغفال المناطق الحدودية والمحافظات الأكثر احتياجًا، والتحول نحو صناعة مستدامة من خلال خلق صناعات خضراء جديدة تنتج سلعًا وخدمات بيئية.

وفي إطار السعي نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد عن طريق تعزيز قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات على النحو الذي يسمح بتلبية الاحتياجات المحلية من جهة، والمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى. تضع رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن أهدافها العمل

على «تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية»، من خلال استمرار دعم الصادرات ذات الميزة التنافسية العالية، وتيسير جميع سُبل النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتشجيع التحوّل نحو الصادرات ذات القيمة المضافة والمكوّن التكنولوجي العالي، مع زيادة تنوّعها، ومن ثمَّ قدرتها على مقاومة تقلبات الأسواق الخارجية، مما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالإضافة إلى ذلك، تتبنَّى الرؤية التوسّع في ربط الأنشطة الاقتصادية بسلاسل القيمة العالمية في المجالات الإنتاجية الحديثة، واستغلال التطورات التكنولوجية لفتح أسواق إقليمية ودولية جديدة.

ووضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ مجموعة من السبل لتحقيق ذلك الهدف تشمل، تطوير المنظومة الإجرائية والتشريعية وتبني سياسة منافسة فعّالة وعادلة لخلق بيئة مواتية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز التحول الرقمي وميكنة الخدمات وإتاحة البيانات. كما تركز على تنمية الإنتاج والصادرات المرتكزة على الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، ودعم التجمعات العنقودية وتعزيز اندماج مشروعاتها في سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية. وتسعى الرؤية إلى تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل محافظة، بالإضافة إلى إزالة معوقات الصادرات وفتح أسواق جديدة. كما تولي اهتمامًا بتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. وكذلك أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية «مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة» حيث أنها تتمتع بفرص نمو كبيرة وسريعة وقدرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية، مما يساهم في تحقيق التكامل في سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

هذا ويتطلب تحقيق النهوض بقطاع الصناعة توافر «بنية تحتية متطورة» تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية، وتوفر بيئة جاذبة للاستثمارات وتدعم بناء قاعدة صناعية متطورة وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. إلى جانب «الارتقاء بمنظومة التعليم» والتدريب والبحث العلمي كعوامل داعمة للنهوض بالقطاعين، حيث تسهم في تأهيل العمالة ورفع كفاءتها.

علاوة على ذلك، يشكل «توفير التمويل» ممكنًا لدعم النهوض بالقطاعين، جنبًا إلى جنب مع «تعزيز التحول الرقمي» و «تحقيق التقدم التكنولوجي» الذي يفتح آفاقًا جديدة لزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة. وكذلك يعد «إنتاج البيانات وإتاحتها» ممكنًا هامًا لاتخاذ قرارات مستنيرة. ولا بد أن يتم تحقيق ذلك في إطار «بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» مع «تعزيز الشركات» و «تعزيز التعاون الإقليمي والدولي» وهو ما أكدت عليه رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات.

وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ اهتمامًا متزايدًا بدمج الأبعاد البيئية والاستدامة ضمن مسار النمو الصناعي، إدراكًا للتحولات العالمية نحو التنمية المستدامة وأهمية تعزيز القدرة التنافسية الصناعية في الأسواق الدولية. وتتمثل هذه الرؤية في ثلاثة محاور رئيسية مترابطة:

• **أولًا، التحول إلى الصناعة الخضراء:** تركز الحكومة المصرية على إعادة هيكلة القطاع الصناعي بحيث يصبح أقل تأثيرًا على البيئة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد. يتمثل هذا التوجه في دعم الصناعات الخضراء عبر تصميم عمليات إنتاج تقلل من معدلات التلوث واستهلاك الموارد، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة طويلة الأمد. هذا التوجه يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا النظيفة، بالإضافة إلى حوافز لتشجيع المؤسسات على تبني معايير بيئية صارمة.

• **ثانيًا، التخفيف من آثار تغير المناخ:** ضمن جهود مواجهة تغير المناخ، أنشأت الحكومة المصرية برامج لدعم خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. تسعى هذه الجهود إلى مواءمة القطاع الصناعي مع الالتزامات الدولية الخاصة بالاتفاقيات المناخية، مما يساعد في تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات المناخية المتزايدة.

• **ثالثًا، تعزيز الاقتصاد الدائري والاستدامة الصناعية:** تروج الرؤية لفلسفة الاقتصاد الدائري، الذي يقوم على إطالة عمر المنتجات وتقليل الفاقد وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد الطبيعية. ويُعد تبني هذا النموذج أساسيًا لخلق قطاع صناعي أكثر مرونة، قادر على التكيف مع التحديات البيئية والمخاطر الاقتصادية، فضلًا عن تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف المرتبطة بإدارة المخلفات.

وفي هذا السياق، تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية **استدامة الموارد الطبيعية** من خلال تبني ممارسات إنتاج واستهلاك مسؤولة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، مع تسليط الضوء على **تعزيز نظم الطاقة المستدامة** كخطوة محورية نحو التحول إلى اقتصاد أخضر. ويؤكد هذا التوجه على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية، باعتباره أساسًا لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

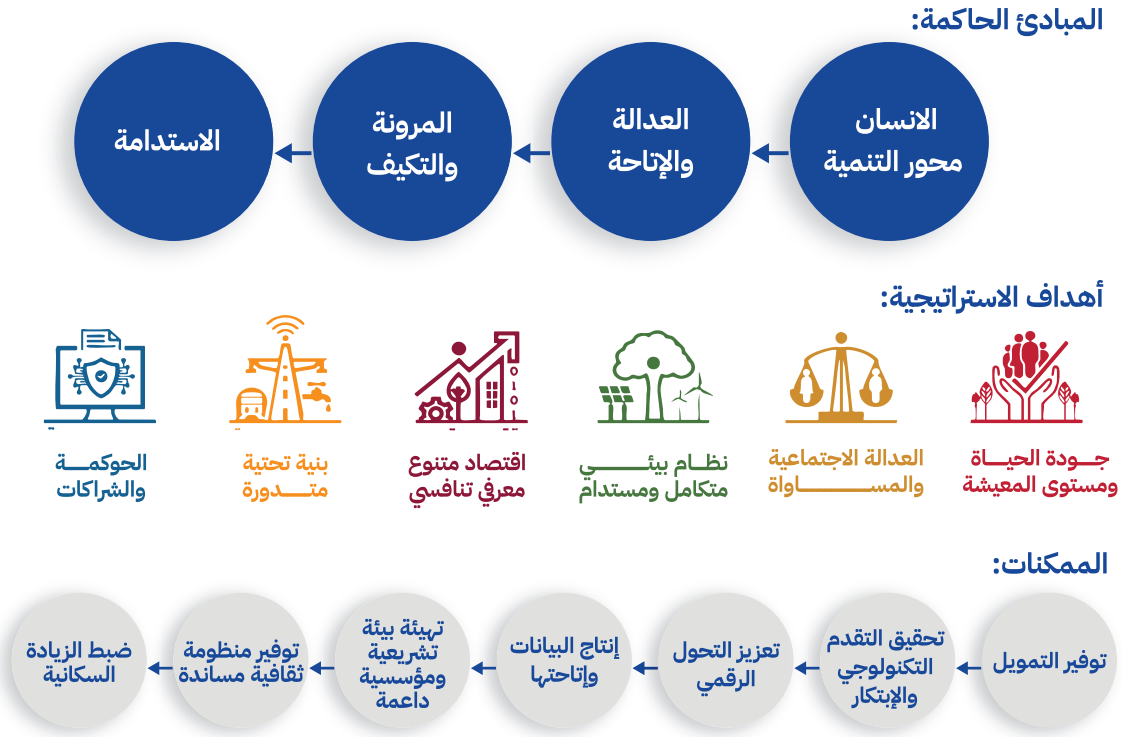

الصناعة في برنامج عمل الحكومة

تؤكد الدولة على أهمية «ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية»، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتُترجم هذه الرؤية من خلال تبنّي سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفع كفاءة إدارة الموارد المتاحة، مع التركيز على دعم القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعظيم الاستفادة من الميزات التنافسية للاقتصاد الوطني، ولا سيّما في مجالات التصنيع، والابتكار، والتحول الرقمي، وتنمية رأس المال البشري.

وفي هذا السياق، تواصل الدولة جهودها من خلال العمل على زيادة تنافسية القطاع الصناعي باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وذلك عبر تطوير البنية التحتية الصناعية، وتحسين بيئة الأعمال، وتقديم الحوافز للمصنعين، إلى جانب تعزيز التكامل بين سلاسل الإنتاج المحلية والدولية، وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على دعم التحول نحو الصناعة الخضراء والمستدامة، بما يساهم في رفع جودة المنتج المحلي وتوسيع نطاق الصادرات.

مستهدفات برنامج عمل الحكومة لقطاع الصناعة

وتتسق هذه الجهود مع مستهدفات برنامج الحكومة للفترة من ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧/٢٠٢٦، من خلال محور «بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات»، الذي يتضمن برنامجين فرعيين هما زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية، عبر منظومة تضم أكثر من عشرين آلية تنفيذ ومائة مؤشر أداء.

وفي مجال زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وخلال فترة تنفيذ البرنامج، تعمل وزارة الصناعة على تنفيذ حزمة من المبادرات الهادفة إلى تطوير بيئة الأعمال الصناعية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة، والتوافق مع المعايير البيئية. وتشمل هذه الجهود التوسع في إنشاء الحاضنات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة، وطرح فرص استثمارية جديدة على الخريطة الصناعية، وزيادة المصانع العاملة في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، فضلًا عن إنشاء تجمعات صناعية متخصصة. كما يجري تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل لتيسير تطبيق المواصفات القياسية المحلية، بما يعزز من جودة وتنافسية المنتج الصناعي المصري محليًا ودوليًا.

وفي إطار دعم ريادة الأعمال وتطوير الشركات الناشئة بالقطاع الصناعي، تستهدف الوزارة تسويق الأفكار والمنتجات المبتكرة، إلى جانب تطوير المناهج التدريبية المتخصصة، بما يعزز من قدرات الكوادر البشرية ويحفز بيئة الابتكار. أما في مجال تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعي، فتسعى الوزارة إلى التوسع في منح الرخص الصناعية والسجلات، واعتماد شهادات المكون المحلي، وتيسير الإجراءات المرتبطة بالمساندة التصديرية والتخفيضات الجمركية، بالإضافة إلى إصدار رخص بناء جديدة.

كما تستهدف الوزارة التوسع في إقامة المجمعات الصناعية عالية التكنولوجيا، من خلال تخصيص الأراضي والوحدات الصناعية لشركات جديدة في أنشطة متنوعة، وطرح فرص استثمارية واعدة، وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة، بما يعزز من استدامة النمو الصناعي. وفي مجال نقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار، تعمل الوزارة على رفع كفاءة الشركات للحصول على نظم الجودة والاعتمادات الدولية، وتقديم الاستشارات الفنية المتخصصة، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الصناعي المصري.

وفي إطار دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، يتم العمل على التوسع في مصانع التدوير ومكونات الطاقة المتجددة، وإصدار الشهادات والمواصفات البيئية المتوافقة مع المعايير الدولية، إلى جانب تعزيز آليات التحقق من البصمة الكربونية، واعتماد جهات الفحص والاختبار في مجالات كفاءة وترشيد الطاقة.

أما في مجال زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، فتسعى الدولة إلى تطوير البنية التحتية للجودة، وزيادة كفاءة منظومة تقييم المطابقة، بما يدعم تنافسية المنتجات الوطنية ويضمن توافقها مع المعايير الفنية المعتمدة، سواء في السوق المحلي أو الدولي، وذلك من خلال التوسع في اعتماد جهات التقييم وتطوير قدراتها.

تمثل هذه الجهود ترجمة عملية لرؤية الدولة الطموحة نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، قائم على تعزيز القطاع الصناعي، وزيادة تنافسية الصادرات، والتكامل مع الأسواق الدولية، من خلال آليات تنفيذ دقيقة ومؤشرات أداء واضحة تضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٢٧/٢٠٢٦.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية

في إطار جهود تحقيق مستهدفات «رؤية مصر ٢٠٣٠»، تقوم الحكومة المصرية بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية بهدف بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة. **وتسعى الاستراتيجية إلى ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع المستدام والمرن من خلال حسن استغلال الموارد المتاحة، وتعزيز الابتكار، ودعم التحول التكنولوجي.**

وقد تم إعداد دراسة بالتعاون مع شركاء التنمية لعمل تحليلات قطاعية وعابرة للقطاعات الصناعية والتجارية وتحديد فرص النمو وأولويات الإصلاح. وقد شمل تطوير الدراسة مشاورات موسعة مع أكثر من ٤٠ جهة حكومية و٢٠٠ كيان من القطاع الخاص.

تستند الدراسة على ٥ ركائز تساهم في تحسين القدرة التنافسية للتصنيع والتصدير ومن أهمها توفير بيئة داعمة للأعمال والشركات، تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية، الحصول على أراضٍ جيدة الموقع مجهزة بالخدمات، توفر المهارات والتكنولوجيا، وتوفير التمويل.

وركزت الدراسة على العناصر التي تتمتع الدولة المصرية بميزة تنافسية فيها من حيث الجودة، والسعر، والحجم، والسرعة، ومنها تحديد الإجراءات التي تستهدف تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة محليًا وزيادة استخدام المكون المحلي/زيادة القدرة على التصدير، وتعزيز بيئة الأعمال وريادة الأعمال، وحركة التجارة، وتوفير الأراضي، وبناء المهارات، وجذب رؤوس الأموال. بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من أنشطة شركات الاستثمار المحلية والأجنبية الكبرى التي تتمتع بقنوات مبيعات قوية ومستقرة.

وتشمل الأهداف الرئيسية للدراسة الآتي:

- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنافسية عبر تعديل التشريعات وتبسيط الإجراءات وتسريع تقديم الخدمات.
- تعزيز الاتصال بالأسواق وسلاسل القيمة من خلال تطوير البنية التحتية التجارية وربط الأنشطة

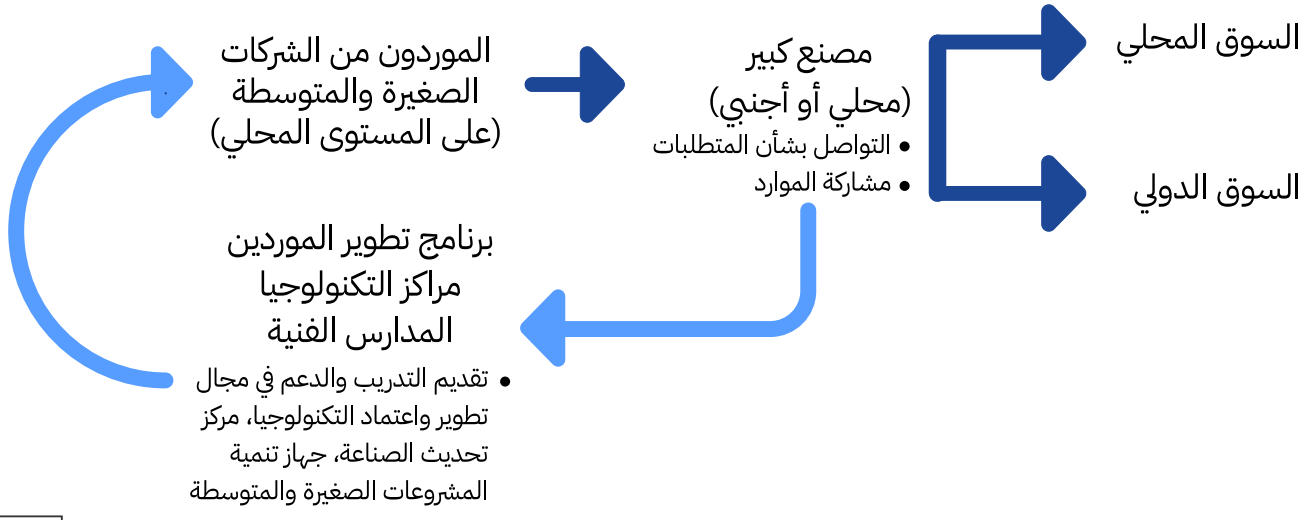

الصناعية بالأسواق الإقليمية والدولية.

- تسهيل الحصول على مصادر التمويل المستدامة عبر تقديم حلول مالية مبتكرة لتمويل التوسعات الصناعية.
- تنمية المهارات وتوطين التكنولوجيا المتقدمة عبر تطوير منظومات التدريب الصناعي وتشجيع الابتكار.
- توفير أراضٍ صناعية متكاملة من خلال تطوير وإدارة المناطق الصناعية ودعم الجاهزية للاستثمار.

واستكمالاً للدراسة سالفة الذكر، تواصل وزارة الصناعة، من خلال مركز تحديث الصناعة، إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، التي تستهدف تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى واقع عملي ملموس يقود إلى النمو الصناعي وزيادة الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص كشريك أساسي في الأنشطة الصناعية. وتأتي هذه الجهود في إطار دعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، ودفع بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة.

تم إعداد الاستراتيجية من خلال مراجعة دراسات قطاعية معمقة وأوراق العمل والاستراتيجيات التي تم إصدارها عن طريق الوزارات والهيئات والجهات التنموية ومجتمع الأعمال خلال الفترات السابقة والتي كان أهمها: رؤية مصر ٢٠٣٠، برنامج عمل الحكومة، وثيقة الإصلاحات الهيكلية المقترحة من اتحاد الصناعات المصرية، تقرير لجنة مصر تستطيع بالصناعة، ملف تعميق التصنيع المحلى الذى أطلقه معهد التخطيط العربى، دراسات المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، الهيدروجين الأخضر، استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، الثروة الصناعية الرابعة والتطور الرقمى، الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة، توطين صناعة السيارات، استراتيجية البنك الدولى، والاستراتيجيات القطاعية التي أعدت من قبل البنك الدولى والوكالة الألمانية للتنمية ومنظمة اليونيدو، ومخرجات مؤتمر المناخ COP27.

وتركز الاستراتيجية على تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة للصادرات، وتعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ومعالجة التحديات القائمة في قدرات الصناعة والتجارة المصرية، جذب الاستثمارات بقطاع الصناعة، ورفع نسبة المكون المحلي في عمليات التصنيع، وتحسين تخصيص واستغلال الأراضي وتعزيز الصادرات وتيسير عمليات التجارة، تطوير المرافق الصناعية والبنية التحتية، بما يعزز تنافسية وجودة المنتجات المصرية في الأسواق الدولية وذلك من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة.

ممكنات تنمية الصناعة

لتحقيق تلك الأهداف، ترتكز الاستراتيجية على ٧ ممكنات رئيسة لتنمية الصناعة وهم:

- تهيئة مناخ الأعمال ليكون أكثر تنافسية وجذبًا للاستثمار الصناعي .
- تطوير وتحديث بيئة الأعمال الصناعية لتصبح أسرع وأكثر مرونة وأقل تكلفة.
- توفير وتنويع مصادر التمويل بتكلفة تنافسية دوليًا للتوسعات الاستثمارية الصناعية وتمويل التجارة.
- تطوير وتحديث منظومة التجارة والمنظومات الداعمة لتصبح أسرع وأكثر مرونة وأقل تكلفة.
- توفير العمالة المدربة ذات الكفاءة العالية والمتخصصة والمؤهلة للتعامل مع تكنولوجيا التصنيع المتطورة.
- تمكين الربط بين الصناعة والمراكز البحثية والأكاديمية لتعزيز الابتكار الصناعي والتطوير.
- توفير الدعم الفني والتقني لقطاع الصناعة لرفع تنافسيته للتصنيع من أجل التصدير.

ومن أبرز أهداف الاستراتيجية تعميق التصنيع المحلي، وهو أحد البرامج الحكومية المحورية التي تستهدف تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، وتحسين جودة المنتجات المحلية، وتوفير بدائل محلية للمنتجات المستوردة. ويسعى البرنامج إلى دعم الصناعة المصرية من خلال تعميق التصنيع المحلي لمستلزمات الإنتاج والصناعات المغذية ، وبناء قاعدة صناعية قوية تضم مورّدين محليين مؤهلين.

كما حدّدت الاستراتيجية حزمة من المكنات الداعمة لهذا التوجه، تشمل: توسيع قاعدة الصناعات الثقيلة، وعلى رأسها صناعة الآلات والمعدات؛ وإثراء سلاسل القيمة المحلية عبر إضافة حلقات تزويد الصناعات بالخامات والسلع الوسيطة؛ وزيادة الإسهام المحلي في التصميمات الصناعية والابتكار من خلال التطوير التكنولوجي؛ وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متينة؛ فضلًا عن إعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتماشى مع متطلبات التصنيع الأخضر ومبادئ الاقتصاد الدائري.

القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي

ومن خلال الأهداف والمكنات السابقة تم تحديد القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي، وفقًا لمجموعة من المعايير الأساسية، حيث يُعطى الأولوية لتلك الصناعات التي تتمتع بتوافر المواد الخام وتكنولوجيات الإنتاج الحديثة، وتحقق قيمة مضافة مرتفعة، مع مراعاة أن تكون منخفضة في استهلاك الطاقة ومرتفعة في كثافة العمالة، بما يضمن تعزيز التنافسية وخلق فرص عمل مستدامة، وهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

١. **مجموعة الصناعات الاستراتيجية:** الصناعات الغذائية، الادوية، الكيماوية، الهندسية.
٢. **مجموعة الصناعات الهامة:** الأجهزة الطبية، الغزل والنسيج، مواد البناء، الاخشاب.
٣. **مجموعة الصناعات المستقبلية:** البرمجيات، السيارات الكهربائية، البطاريات، الوقود الأخضر والصناعات الخضراء.

وتتقاطع هذه المجموعات مع القطاعات الصناعية التي حددها اتحاد الصناعات المصرية في أجندة الإصلاحات، والتي اقترح فيها الاتحاد مجموعة من الإصلاحات والسياسات الهادفة لتعزيز أداء هذه القطاعات. ويهدف هذا التقاطع إلى تعظيم الفوائد المشتركة بين الاستراتيجية الوطنية وأجندة الإصلاحات، بما يرفع من القدرة الإنتاجية ويعزز معدلات النمو الصناعي.

وفي ضوء ما سبق، تقوم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية على رؤية شاملة تهدف إلى بناء قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة محليًا ودوليًا، من خلال التركيز على الصناعات الواعدة التي تُسهم في تعميق التصنيع المحلي وتعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات. وقد اعتمدت الاستراتيجية في صياغتها على مجموعة من المرتكزات الرئيسية، في مقدمتها تحليل حجم الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعدد من الدول، ودراسة مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات المصرية، إضافة إلى مراجعة السياسات والأولويات الوطنية المرتبطة بترشيد استخدام الطاقة، وجذب الاستثمارات، ودعم الشركات الكبرى بالتوازي مع تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما راعت الاستراتيجية مقومات الصناعة في مصر مثل توافر البنية التحتية المتطورة، والموارد التعدينية والزراعية، والعمالة المؤهلة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تركيا والمغرب والهند وفيتنام. وانطلاقًا من هذه الأسس والمعايير، تم تحديد (٢٨) صناعة وفرصة استثمارية واعدة وفق معايير رئيسية تشمل توافر المواد الخام وتكنولوجيات الإنتاج، تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، خفض استهلاك الطاقة، وكثافة العمالة.

جدول: الصناعات والفرص الاستثمارية الواعدة

مكونات محطات الطاقة الشمسية	المحولات الكهربائية	السيارات الكهربائية
مكونات محطات التحلية والمعالجة (أغشية –طلمبات)	مولدات كهربائية	صناعة إطارات السيارات
مكونات محطات طاقة الرياح	المحركات الكهربائية	صناعة بطاريات السيارات (كهرباء –بنزين)
آلات وأجهزة الترشيح وتنقية المياه	المصاعد والسلالم الكهربائية	زجاج السيارات
طلمبات الأعماق الغاطسة لرفع المياه	لوحات التحكم والتوزيع الكهربائية	أنظمة صوتيات وبصريات
مواتير رفع المياه العملاقة والصغيرة (المضخات)	الأدوات الكهربائية (المفاتيح –قواعد- الإنارة -البرايز -الترانسات- الفيوزات- السويتش)	ألومنيوم (قطاعات -ورق فويل -ألواح – كلادينج)
الصودا آش	تشيلر للتكييف المركزي	ألبان الأطفال
البولي فينيل كلورايد PVC	مواتير الأجهزة المنزلية (ثلاجة -غسالة -تكييف –وغيرهم)	الصناعات الغذائية
البوليستر	تصنيع مواسير وأنابيب غير ملحومة	الصناعات الجلدية
صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات		

ولتعزيز الشفافية وجذب المستثمرين، تم إعداد ملف تفصيلي متكامل – متاح عبر QR Code – يوضح أولويات الصناعات وممكنات وحوافز الاستثمار في مصر، واستعراض كل فرصة استثمارية على حدة.

وفي ضوء التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي، تضع الاستراتيجية نصب أعينها **الصناعات المستقبلية** غير كثيفة استهلاك الطاقة، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

وفي إطار تعزيز التخطيط الإقليمي وجذب استثمارات القطاع الخاص، قامت وزارة الصناعة بإعداد **خريطة شاملة للتجمعات الصناعية والحرفية** على مستوى الجمهورية، مقسمة وفق المحافظات، مع إبراز أهم الحاصلات الزراعية والخامات التعدينية المتوفرة في كل منطقة وهو ما تم تناوله في الفصل الخامس بالتفصيل. ويُقصد بالتجمع الصناعي كيانًا اقتصاديًا يضم مجموعة من الوحدات الإنتاجية أو الورش الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تعمل في نطاق جغرافي واحد أو في قطاعات صناعية مستهدفة، بما يتيح تحقيق التكامل الإنتاجي ورفع كفاءة سلاسل القيمة. وقد أسهم هذا الجهد في إتاحة قاعدة بيانات دقيقة تعزز قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية لكل محافظة، ودعم التخطيط الصناعي على المستويين القومي والإقليمي، إلى جانب توفير خريطة استرشادية للمستثمرين المحليين والأجانب لاقتناص فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة.

المستهدفات الكمية للاستراتيجية

تهدف الاستراتيجية إلى رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٪ إلى ٢٠٪، ورفع مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪، وخلق فرص عمل منتجة مباشرة وغير مباشرة، فضلًا عن تقديم الدعم الفني للمصانع الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي، وحل مشاكل المصانع المتعثرة والمتوقفة عن الإنتاج ، بما يرسخ مسار التنمية الشاملة والمستدامة. كما وضعت استراتيجية تنمية الصناعة مستهدفات محددة للصادرات السلعية تشمل صناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية، والملابس الجاهزة، وصناعة الأثاث، والجلود وغيرها، وذلك استنادًا إلى منهجية متكاملة أعدّتها وزارة الصناعة تقوم على تحديد القطاعات الواعدة والأسواق التصديرية ذات الأولوية ومعدلات النمو المستهدفة.

الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

وقد تم إطلاق الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها في أغسطس ٢٠٢٤، وهي خطة ترتكز على سبعة محاور رئيسية كما هو موضح أدناه. وتهدف هذه الخطة إلى توطين الصناعات الواعدة وسد الفجوة في السوق المحلي، وزيادة حجم الصادرات وتعظيم القيمة المضافة للصناعة المحلية.

المحور الأول: تعميق التصنيع المحلي

ويركز هذا المحور على إنشاء مصانع جديدة قادرة على توفير جزء مهم من احتياجات السوق المحلي ومستلزمات الإنتاج التي يتم استيرادها حاليًا، وذلك من خلال جذب مستثمرين مصريين وعرب وأجانب لإقامة صناعات عالية الجودة وبأسعار تنافسية مقارنة بالمنتجات المستوردة، بما يدعم تعزيز الاعتماد على الإنتاج المحلي وتقليل الفجوة الصناعية.

ويستهدف هذا المحور جذب مزيد من الاستثمارات لتوطين الصناعات المرتبطة بـ ١٥٢ فرصة استثمارية، تمثل وارداتها نسبة كبيرة من قائمة الواردات المصرية، مثل منتجات الحديد والصلب، الألومنيوم، الخامات الدوائية، المستلزمات الطبية، والصناعات النسيجية، بما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

المحور الثاني: زيادة القاعدة الصناعية بغرض زيادة الصادرات

ويركز على التوسع في الصناعات التي تعتمد على المواد والخامات الأولية المتوافرة في السوق المحلي أو التي تمتلك مصر تكنولوجيا إنتاجها، مثل صناعات الحديد والألومنيوم وغيرها، وذلك استنادًا إلى المقومات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة في القطاعات الزراعية والصناعية والتعدينية. ويستهدف هذا المحور إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية في أسواق التصدير، بما يعزز القدرة التصديرية للصناعة المصرية.

المحور الثالث: تشغيل ودعم المصانع المتعثرة

والذي يتضمن البدء الفوري في إعادة تشغيل المصانع المتوقفة أو المتعثرة أو المغلقة، ودعم المشروعات الجاري إنشاؤها لسرعة دخولها مرحلة التشغيل، بما يسهم في زيادة حجم النشاط الصناعي ورفع الطاقة الإنتاجية.

المحور الرابع: تحسين جودة المنتجات المصرية وزيادة الميزة التنافسية لها

يستهدف هذا المحور تعزيز جودة المنتجات المصرية ورفع قدرتها التنافسية، من خلال الدور الذي تقوم به الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة التابعة لوزارة الصناعة في إصدار وتحديث المواصفات القياسية للمنتجات بصورة دورية، وفقًا للاشتراطات والمعايير العالمية، بما يضمن إنتاج سلع عالية الجودة قادرة على منافسة المستورد وتسهيل دخولها إلى الأسواق الخارجية. كما يتولى المجلس الوطني للاعتماد التابع لوزارة الصناعة دعم المصانع في الحصول على شهادات الاعتماد اللازمة وفق المتطلبات الدولية، بما يعزز موثوقية المنتجات المصرية ويرفع جاهزيتها للأسواق التصديرية.

المحور الخامس: التوظيف من أجل الإنتاج

يهدف هذا المحور إلى خفض معدلات البطالة ورفع مستوى معيشة الأسرة المصرية من خلال التوسع في فرص العمل الصناعية، حيث تستهدف وزارة الصناعة مضاعفة عدد العاملين في القطاع الصناعي بحلول عام ٢٠٣٠.

المحور السادس: تدريب وتأهيل القوى البشرية والعمالة الفنية

يُركّز هذا المحور على تدريب وتأهيل القوى البشرية والعمالة الفنية، حيث تقوم الجهات التدريبية التابعة لوزارة الصناعة، مثل مصلحة الكفاية الإنتاجية والمراكز التكنولوجية، بالتعاون مع المراكز البحثية والجامعات المصرية، بتنفيذ برامج التعليم الفني والتدريب المهني والتأهيل. ويهدف ذلك إلى رفع مستوى مهارات الخريجين الفنية والحرفية بما يلبي متطلبات سوق العمل الصناعي، ويعزز جودة الإنتاج المحلي، ويدعم قدرة الصناعة المصرية على التصدير للخارج.

المحور السابع: مواكبة الإتجاهات الحديثة في الصناعة ونظم التحول الرقمي والتوسع في الصناعات الخضراء

يستهدف هذا المحور تقديم الدعم الفني للمصانع من خلال تبني التحول الرقمي، والثورة الصناعية الرابعة، وأنظمة الحاسب الآلي المتخصصة، والروبوتات الصناعية، بهدف رفع كفاءة المنتج المحلي. كما يسعى إلى زيادة وعي المصنعين بأهمية الصناعات الخضراء والاقتصاد الأخضر، وتطبيقات الطاقة الشمسية، والاستخدام الأمثل للموارد في معالجة مياه الصرف الصناعي.

وفي إطار توجه الدولة لجعل **القطاع الصناعي قاطرة للنمو الاقتصادي والانتاجية والتشغيل**، ضمن رؤية متكاملة ترتكز على توطين الصناعة، التحول الرقمي، والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء الجهود نحو **تعزيز البيئة التمكينية للصناعة** من خلال التنسيق المؤسسي، تسريع الإجراءات، وتوفير أدوات تمويلية عملية، تم تشكيل المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٢٤، برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية، بهدف متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، بما يعكس التوجه نحو التكامل المؤسسي والتنسيق الفعال في تنفيذ أولويات الدولة الصناعية.

وفي إطار تنفيذ الخطة العاجلة والمحاور المشار إليها، تضطلع المجموعة الوزارية بدور محوري في بلورة حلول جذرية وعاجلة للتحديات التي تواجه قطاع الصناعة والمستثمرين الصناعيين، حيث أسفرت اجتماعاتها عن مجموعة من التوصيات والإجراءات والإصلاحات الجوهرية، كما هو موضح في جزء الإصلاحات الهيكلية.

التكامل بين السياسات الصناعية والتجارية

إن الدولة المصرية تدرك تمامًا الطبيعة التكاملية بين الصناعة والتجارة الخارجية. فالتصنيع المحلي لا يحقق أهدافه الكاملة دون الارتباط بسياسات توسع الأسواق الخارجية، والعكس صحيح.

وانطلاقًا من ذلك، تعمل الدولة على تنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية بالتوازي مع استراتيجية وطنية لتنمية التجارة الخارجية، مع الحرص على تحقيق التنسيق بينهما بما يضمن تكامل السياسات والخطط التنفيذية. ويتجلى ذلك في مواءمة خطط الإنتاج الصناعي مع مستهدفات التصدير، وربط

مبادرات النفاذ إلى الأسواق ببرامج دعم سلاسل التوريد المحلية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية.

كما يُعد الاستثمار الإنتاجي الموجَّه للتصدير مفهومًا محوريًا يجسد هذا التكامل، حيث يعزز القيمة المضافة للصادرات المصرية، ويُسرّع اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية، ويدعم احتياطيات النقد الأجنبي. إن هذا التلازم بين الاستراتيجيتين يمثل شرطًا أساسيًا للتحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قادر على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

محاور الربط بين مصر ودول الجوار الأفريقية

تعكس الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التزام مصر بتعزيز ترابطها الاقتصادي واللوجستي مع محيطها الإفريقي، كجزء من رؤيتها لبناء اقتصاد صناعي أكثر انفتاحًا وتكاملاً مع الأسواق الإقليمية.

في هذا الإطار، تضع الاستراتيجية أولوية لتطوير محاور الربط مع الدول الإفريقية المجاورة، باعتبارها أدوات رئيسية لدعم التكامل الاقتصادي وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وتستهدف هذه المحاور ربط مصر بتجمعات اقتصادية إفريقية كبرى مثل الإيكواس (غرب إفريقيا)، وEAC (شرق إفريقيا)، وECCAS (وسط إفريقيا)، والسادك (جنوب إفريقيا)، عبر ممرات تجارية وملاحية برية استراتيجية.

وتخدم هذه المحاور أهدافًا مزدوجة أولها تسهيل تدفقات التجارة البينية الإفريقية عبر خفض التكاليف اللوجستية وتقصير الزمن اللازم لوصول السلع إلى الأسواق، وثانيها ربط الأنشطة الصناعية المصرية بأسواق استهلاكية وإنتاجية جديدة، مما يعزز فرص النمو للصناعات المصرية ويضاعف قدرة مصر التصديرية.

١ محاور الربط البرى

- طريق القاهرة / كيب تاون
- طريق السويس / الغردقة / مرسى علم / برنيس / حلايب حتى خط عرض ٢٢ وامتداده حتى بورتسودان
- الطريق الدولي الساحلي بورسعيد / السلوم وامتداده حلى بني غازي ضمن محور القاهرة / داكار
- الربط البرى بين مصر وتشاد والكاميرون مرورا بليبيا حيث جارى انشاء طريق شرق العوينات / الكفرة بطول ٣٧٠ كم كجزء من الطريق

٢ محاور الربط السككى

- إنشاء شبكة القطار الكهربائي السريع بطول ٢٢٥٠ كم مشروع إعادة تأهيل خط سكة حديد (سملا/ السلوم) بطول ٢٦٠ كم ومده إلى بني غازي بليبيا
- الربط السككى مع السودان (أبو سمبل / وادي حلفا / أبو حمد) جاري هو الدراسات واجراءات المنحة مع الصندوق الكويتي)

٣ محاور الربط البحري

- تطوير الموالي المصرية
- تطوير الأسطول البحري المصري
- تسيير خطوط ملاحية للربط مع الدول الأفريقية

٤ محاور الربط عبر المنافذ البرية الحدودية مع دول الجوار

تم تطوير مينائي قسطل وأرقين ومنفذ رأس حدربة التي تربط مصر بالسودان كما تم تطوير ميناء السلوم البري الذي يربط مصر مع ليبيا وجارى إنشاء منفذ الكفرة البرى للربط مع ليبيا.

٥ محاور الربط عبر نهر النيل

- الممر الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط (VICMED)
- تطوير هيئة وادى النيل وميتاني السد العالي - وادى حلفا

من خلال هذا التوجه، تسعى مصر إلى تحويل موقعها الجغرافي إلى رافعة استراتيجية للنمو الصناعي والتجاري، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وفي ذات الوقت يعزز الدور المصري في دفع برنامج التكامل الاقتصادي الإفريقي.

دروس مستفادة من التجارب الدولية في تنمية الصناعة

بالنظر إلى التجارب الدولية، يتضح أن نجاح الدول في تنمية وتطوير قطاعاتها الصناعية اعتمد على إطلاق مبادرات قومية طويلة المدى ترتكز على أهداف واضحة مثل رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص عمل مستدامة. ففي الهند، جاءت المبادرات الصناعية لتعزيز النمو الصناعي وربطه بالابتكار، بينما تبنّت تركيا استراتيجية شاملة للصناعة تركز على تطوير سلاسل القيمة والتوسع في الصناعات التكنولوجية، واعتمدت المغرب على خطة تسريع التنمية الصناعية التي نجحت في تحويل الصناعة إلى رافعة للنمو والتشغيل.

كما برزت أهمية تطوير البنية التحتية الصناعية عبر إنشاء مناطق صناعية متكاملة ومدن ذكية تدعم الإنتاجية وتوفر بيئة أعمال متطورة، حيث أطلقت الهند مشروعات الممرات الصناعية والمدن الذكية، فيما أنشأت المغرب أكثر من خمسين تجمعًا صناعيًا ومناطق صناعية متكاملة، وعملت تركيا على تطوير مجمعات صناعية قادرة على استيعاب الاستثمارات الجديدة. وعلى المستوى المالي، ركزت هذه الدول على إنشاء صناديق ومؤسسات داعمة لتوفير التمويل للصناعات ذات الأولوية، مثل صندوق التنمية الصناعية في المغرب، ونظام القروض الميسرة والدعم التمويلي للشركات في تركيا.

وتشير التجارب كذلك إلى دور تشجيع اندماج الصناعات في سلاسل القيمة العالمية خاصة في القطاعات الواعدة مثل السيارات والطيران والإلكترونيات والنسيج، إلى جانب التحول نحو الصناعات التكنولوجية والابتكار في مجالات الإلكترونيات، أشباه الموصلات، الطاقة المتجددة، والصناعات الرقمية. كما أثبتت التجارب أن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يمثل شرطًا أساسيًا لتطوير الصناعة، سواء عبر ضبط التضخم كما في المغرب، أو توحيد ضريبة السلع والخدمات كما فعلت الهند في ٢٠١٧، أو تحسين بيئة ممارسة الأعمال كما في تركيا. وأخيرًا، لعبت الحوافز المالية والضريبية دورًا حيويًا في جذب الاستثمارات، مثل نظام الحوافز المرتبطة بالإنتاج في الهند، والحوافز الضريبية والمناطق الحرة في المغرب، وحزم الدعم الجمركي والضريبي في تركيا، إضافة إلى بناء القدرات البشرية وتطوير المهارات وربطها بخدمات لوجستية ومنافذ تصديرية متكاملة كما أظهرت تجربة فيتنام والهند والمغرب.

٤. التكامل بين استراتيجيات التشغيل والتنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر

التكامل بين استراتيجيتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية

يأتي العمل على التكامل بين كل من استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية التنمية الصناعية كأولوية للدولة المصرية لخلق مزيد من فرص العمل اللائقة وتحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الفجوات القائمة ومنها اندماج السوق المصري في سلاسل القيمة العالمية، وعليه تأتي أهمية التكامل بين الاستراتيجيتين في ضوء الإطار التالي:

- **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** وضع رؤية استثمارية تساهم في زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية وتنويع الاقتصاد، في الدولة المصرية، بما يعزز جذب استثمار أجنبي عالي الجودة ومستدام.
- **استراتيجية التنمية الصناعية:** تحويل القطاع الصناعي في مصر إلى محرك لكل من النمو الاقتصادي والتوظيف الذي يتميز بتنافسية عالية، ويعتمد على التصدير، ويحقق الاستدامة.
- **الأثر التنموي:** تحفيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال خلق فرص عمل ذات جودة عالية، نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتمكين مصر من المنافسة في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى تحسين الظروف البيئية والاجتماعية، وذلك بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- **المخرجات:** تنمية القوى العاملة الماهرة، زيادة الصناعات التنافسية، تعزيز نمو الصادرات، إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز إنتاجية القطاع الصناعي والإنتاج المستدام.

وفي إطار منهجية العمل القائمة على تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات، ومن خلال دراسة دقيقة للقطاعات المعنية، تم تحديد مجموعة من القطاعات المستهدفة والمشتركة ذات الأولوية أي تلك التي تم استهدافها ضمن كل من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمتاز بقدرات صناعية وتصديرية واستثمارية كبيرة وتشكل فرصًا واعدة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ، وذلك على النحو التالي:

- **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** اللوجستيات والنقل، خدمات التعهيد والاتصالات، مراكز البيانات، الفنادق والمنتجعات السياحية، المستشفيات والمراكز الطبية، الصناعات الدوائية والطبية، والهيدروجين.
- **استراتيجية التنمية الصناعية:** البلاستك والمطاط، صناعات جلدية، والصناعة الخضراء.
- **وتتضمن القطاعات المشتركة:** صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الالكترونية، الصناعات الكيماوية وأشباه الموصلات، الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي، صناعة السيارات والصناعات المغذية والصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

وقد أكدت اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات، المُشكّلة بقرار من دولة رئيس مجلس الوزراء، على اتساق هذا التوجه مع أولويات عملها، حيث حددت ثلاثة قطاعات بعينها على أنها تمتلك فرصًا سريعة للنمو (quick wins)، وهي: الصناعات الطبية، والملابس الجاهزة والغزل والنسيج، والحاصلات الزراعية. وتستند هذه القطاعات إلى ميزات تنافسية واضحة، تشمل توافر المواد الخام، وتكامل سلاسل القيمة، والطلب العالمي المتنامي، بالإضافة إلى قدرتها على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتعزيز القيمة المضافة محليًا.

وتسعى اللجنة إلى ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى إجراءات عملية، من خلال أدوات تشمل الترويج الإلكتروني، وتنظيم البعثات التجارية، وبناء القدرات التصديرية، إلى جانب تقديم توصيات دورية للحكومة لتجاوز التحديات التي تواجه المصدرين. كما تساهم اللجنة في مراجعة برنامج رد أعباء الصادرات، وتخصيص الأراضي الصناعية والزراعية بما يخدم الأهداف التصديرية للدولة، وذلك ضمن رؤية طموحة للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويًا.

ومن أبرز مبادرات اللجنة دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والصناعات الخضراء، والمشاركة في تنفيذ برامج نوعية كبرنامج Export-IT لتعزيز صادرات تكنولوجيا المعلومات، لا سيما من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما طرحت اللجنة مقترحات قطاعية لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتذليل العقبات أمام المصدرين في القطاعات ذات الأولوية المذكورة أعلاه، بما يعزز من أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المدى القريب والمتوسط، والتي تتلخص في الحاجة إلى بيئة تمكينية، تنظيمية، ومالية تعزز التنافسية وتُسرّع وتيرة التصدير. ومن أبرز هذه التوصيات الآتي:

١. تبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية، حيث تعاني جميع القطاعات من طول وتعقيد إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات والشهادات اللازمة. ولذلك، يُوصى بالآتي:

- إنشاء وحدات تنفيذية متخصصة داخل الهيئات التنظيمية المختصة (مثل هيئة الدواء المصرية وهيئة سلامة الغذاء)، تتولى مسؤولية تسريع إجراءات الترخيص، التسجيل، والموافقات الفنية الخاصة بالتصدير.
- تحسين بيئة إصدار التصاريح، لا سيما فيما يتعلق بترخيص المحطات التصديرية الزراعية، من خلال نماذج موحدة وجدول زمني ملزم لإصدار الموافقات.
- تبسيط إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية والزراعية عبر إنشاء جهة تنسيقية تتولى تسهيل الحصول على الأراضي بنظام حق الانتفاع طويل الأجل، خصوصًا للمشروعات الإنتاجية التصديرية.

٢. تحفيز الاستثمار والإنتاج من خلال حوافز مالية وتمويلية مستدامة، حيث تتطلب القطاعات بيئة مالية محفزة تعالج تحديات التكلفة المرتفعة والتقلبات الاقتصادية العالمية. وتشمل التوصيات:

- تحديث سياسات رد الأعباء التصديرية بما يتناسب مع هيكل تكلفة الإنتاج، لا سيّما في ظل الارتفاع في أسعار الفائدة، وتذبذب أسعار الصرف، وارتفاع نسب التضخم.
- توسيع نطاق الحوافز الضريبية والجمركية على

مدخلات الإنتاج المحلية والمستوردة، بما في ذلك إعفاءات على مستلزمات التغليف للقطاع الزراعي.

- توفير أدوات تمويل منخفضة التكلفة للمصدرين بالعملة المحلية، تشمل تمويل استثماري وتشغيلي مدعوم الفائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير الحصول على التسهيلات الائتمانية اللازمة للتوسع الإنتاجي.
- إدراج الصناعات النسيجية والدوائية ضمن المناطق ذات الحوافز الخاصة أسوة بقطاعات أخرى ذات أولوية.

٣. توسيع النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز الربط اللوجستي خاصةً بالنسبة للسلع سريعة التلف أو المعقدة تنظيميًا مثل الأدوية. وبالتالي يوصى بالآتي:

- تفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل في قطاع الأدوية مع الأسواق ذات الأولوية، لخفض تكلفة وزمن تسجيل المنتجات المصرية.
- تعزيز البنية التحتية اللوجستية، لا سيّما عبر دعم خط الشحن السريع (دمياط – تريستي) وتوسيع الأسطول الجوي المخصص للشحن الزراعي.
- إنشاء منصة موحدة للمعلومات التجارية، تتضمن قاعدة بيانات بالأسواق ذات الطلب المرتفع، المعايير الفنية لكل سوق، والفرص التصديرية الواعدة.
- تحسين قدرات الترويج التجاري على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة.

٤. تعظيم استخدام الأصول العامة غير المستغلة حيث تُعد الأراضي والمرافق العامة غير المستغلة فرصة استراتيجية لتعزيز الاستثمار الإنتاجي:

- إتاحة أصول غير مستغلة في شكل حق انتفاع طويل الأجل، وبشروط تفضيلية للأنشطة الإنتاجية التصديرية، خاصة في القطاع الزراعي والصناعات النسيجية.
- تخصيص مساحات صناعية جديدة (مثل المطالبة بـ٥,٥ مليون متر مربع للقطاع النسيجي) بهدف التوسع في خطوط الإنتاج وإنشاء مجمعات صناعية متكاملة.

٥. تنمية القدرات البشرية والابتكار التكنولوجي، لا سيما في ضوء اشتراطات الجودة والمواصفات الفنية العالمية. وتشمل التوصيات:

- إطلاق برامج تدريبية متخصصة في المهارات الفنية والإدارية المطلوبة في سلاسل القيمة العالمية، بالتعاون مع الجامعات ومراكز التدريب.
- سد الفجوات في المهارات الفنية من خلال تسهيل استقطاب خبرات دولية لفترات محددة لنقل الخبرات وتحسين التنافسية والجودة.
- تحفيز الابتكار وتوطين التكنولوجيا، لا سيّما في قطاع الأدوية، من خلال حوافز للبحث والتطوير المشترك، وتشجيع التصنيع التعاقدي مع الشركات الدولية.

جدول ١ التوصيات الخاصة بالقطاعات التي تمتلك فرصًا سريعة للنمو

الصناعات الطبية	الملابس الجاهزة والغزل والنسيج	الحاصلات الزراعية
الهدف المعلن: الوصول إلى ٢ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. ▪ **تسريع إجراءات هيئة الدواء المصرية** عبر إنشاء وحدة منفصلة تتخذ قرارات ملزمة لتسريع التسجيل، التفتيش، التحليل، واعتماد التصدير. ▪ **وضع سياسة تسعير مرنة** تأخذ في الاعتبار تغيّر سعر الصرف (٦٠٪)، التضخم (٣٠٪)، والفائدة (١٠٪). ▪ **تقديم حوافز للمنتجين المحليين** تشمل ميزة سعرية ١٥٪ للمنتجات المصنّعة بمواد فعالة محلية، بالإضافة إلى إعفاءات جمركية وضريبية على مدخلات الإنتاج والمعدات. ▪ **توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل** مع دول مثل مثل الجزائر، السعودية، الإمارات، العراق، نيجيريا، وإثيوبيا لتسهيل النفاذ إلى الأسواق.	**الهدف المعلن:** الوصول إلى ١١,٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. ▪ **توفير ٥,٥ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية** المجهزة لإقامة مصانع جديدة. ▪ **حصر الأصول غير المستغلة** لشركات قطاع الأعمال العام، وطرح المناسب منها للإيجار أمام المستثمرين. ▪ **إعادة النظر في برنامج رد الأعباء ليعكس احتياجات الصناعات كثيفة العمالة** ويتماشى مع تطورات السوق العالمية. ▪ **إدراج صناعات مثل الغزل والنسيج والملابس ضمن الصناعات المؤهلة للحصول على حوافز** المناطق (أ) ذات الأولوية التنموية. ▪ **تطوير المدارس الفنية والمهنية** لتوفير خريجين مؤهلين ▪ **تسهيل استقدام الخبراء الأجانب لنقل التكنولوجيا** وتطوير خطوط الإنتاج، خاصة في المراحل التأسيسية للمشروعات الصناعية ▪ **توفير تمويل منخفض التكلفة** بالجنيه المصري لتمويل رأس المال العامل والتوسعات الرأسمالية للمصدرين	**الهدف المعلن:** الوصول إلى ٩ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. ▪ **توفير الأراضي بنظم إيجار أو تمليك أو حق انتفاع طويل الأجل** (٣٠ سنة للفاكهة، ٢٠ للخضر والبقوليات)، مع جهة واحدة مسئولة عن التنفيذ. ▪ **دعم الشحن السريع عبر المركب السريعة وميناء دمياط** لتقليل الكلفة والوقت. ▪ **دعم أسطول الشحن الجوي** عبر تمكين استئجار الطائرات الأجنبية بشروط ميسرة. ▪ **تشكيل فريق عمل لتحديد المساحات الزراعية المثلى** حسب الاستهلاك والتصنيع والتصدير. ▪ **دعم إنشاء محطات التعبئة والثلاجات** في منطقة الدلتا القديمة. ▪ **مد مهلة الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على مواد التعبئة** سنة كاملة لدعم الصناعة المحلية.

المصدر: المجلس الاستشاري لتنمية الصادرات

ربط أهداف التشغيل باستراتيجية التنمية الصناعية

تعمل الحكومة المصرية على تعزيز التكامل بين استراتيجيات التنمية الصناعية والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بهدف تعظيم الأثر التنموي من حيث خلق فرص العمل منتجة ولائقة، إلى جانب تعزيز النمو المستدام.

تُولي الحكومة اهتمامًا متزايدًا بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد فرص العمل، مع التركيز على القطاعات التي تمزج بين عنصري العمل ورأس المال؛ كالصناعة التحويلية، السياحة، الزراعة ، الطاقة المتجددة، وخدمات التعهيد. ومن المستهدف أن يساهم الاستثمار في هذه القطاعات ونقل التكنولوجيا في رفع الإنتاجية، وتحقيق تأثيرات إيجابية على التوظيف والدخول، كما تُبين تجارب دول مثل الصين وتركيا وفيتنام.

وتُشير بيانات ٢٠٢٤ إلى أن قطاع الصناعة التحويلية وحده يستوعب ١٣,٢٪ من المشتغلين (نحو ٣,٩٥ مليون مشتغل)، ليأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء. كما يمتلك هذا القطاع إمكانات كبيرة لزيادة معدلات

التشغيل، لا سيما في المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. ويتم التركيز على دعم الصناعات كثيفة العمالة من خلال: تقديم حوافز استثمارية موجهة للمحافظات الأقل جذبًا، لضمان توزيع عادل للفرص وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ودعم جهود نقل ملكية الأصول الصناعية غير المستغلة وتوظيفها كضمانات لإطلاق برامج تمويل إنتاجي.

من جانب آخر، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى الدور المحوري للصناعة في الحد من الفقر، لما تتيحه من فرص عمل لائقة ومستدامة تفوق ما توفره معظم القطاعات الأخرى. ويتطلب تعظيم هذا الأثر توجيه السياسات بشكل فعّال نحو الفئات والمناطق الأكثر احتياجًا، من خلال ربط التعليم والتدريب بسياسات الاستثمار لرفع كفاءة الموارد البشرية. وتُعد القطاعات كثيفة العمالة ركيزة أساسية في هذا السياق، نظرًا لقدرتها على تحسين العائد على العمالة الغير ماهرة، ما يعزز الدخل ويُخفف من الفجوات الاجتماعية على المدى الطويل. في المقابل، فإن الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة رأس المال دون إصلاحات موازية في توزيع الأصول والثروات، قد يؤدي إلى تعميق التفاوتات الاقتصادية بدلاً من معالجتها.

ولعل تجارب شرق آسيا (إندونيسيا وتايوان وكوريا على سبيل المثال) مثال يحتذى به في هذا الشأن، إذ استطاعت كلا من الدولتين من خلال سياسات التعليم والتدريب المرتبطة بتحفيز قطاع الصناعات التحويلية، أن تحقق زيادة فرص العمل، ومساعدة الفئات المهمشة والفقيرة من السكان علي الخروج من براثن الفقر.

علاوة على ذلك، فإن تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة وخاصة الريادية القائمة على الابتكار، من شأنها أن تؤدي الي انتعاش النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل وتحسين الدخول.

ومن الناحية المكانية/ الإقليمية، يعتبر لاختيار موقع المنشآت الصناعية تأثيرًا على الحد من الفقر وعدم المساواة؛ إذ غالبًا ما تتركز الشركات في المناطق الحضرية نظرًا لتوافر العمالة الماهرة والبنية التحتية الأفضل والأسواق الأكبر وآثار الانتشار التكنولوجي، مما قد يُفاقم الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، وتحدث آثارًا إيجابية حال استهداف المناطق الأقل حظًا. لذا، فإن تعزيز الأنشطة الصناعية في المناطق الريفية - مثل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قد يساعد في تقليص هذا التفاوت.

العلاقة بين التوظيف والفقر ونمط التصنيع المتبع (نظرة علي تجارب شرق آسيا)

وبوجه عام، يعتمد مدى قدرة التصنيع على تقليل الفقر والتفاوت على نمط التصنيع المتّبع. فالصناعات التي تعتمد على نسبة عالية من العمالة غير الماهرة و/أو تستخدم مدخلات ومواد خام محلية بأساليب إنتاج كثيفة العمالة، غالبًا ما تؤثر إيجابًا على دخول الفقراء.

فعلى سبيل المثال، في المراحل المبكرة من التصنيع في تايوان، زاد الطلب على العمالة غير الماهرة مقارنة بالعمالة الماهرة، مما ساهم في تقليل الفقر والتفاوت. وفي مراحل لاحقة، ازداد الطلب على العمال المهرة مع تغيّر هيكل التصنيع والصادرات، لكن تايوان كانت قد استثمرت بشكل كبير في رأس المال البشري، مما خفّف من أثر هذا التحول على توزيع الدخل. وسلكت كوريا الجنوبية مسارًا مشابهًا.

أما في البرازيل والهند، فقد مال التصنيع إلى أن يكون أكثر اعتمادًا على رأس المال، مما قلل من قدرة القطاع على خلق فرص عمل واسعة للفقراء. ورغم ذلك، فقد أدى الأداء الاقتصادي القوي خلال السنوات الماضية إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر.

ولضمان استدامة التوظيف الناتج عن التصنيع والاستثمار، تعمل الحكومة على ربط عملية الإنتاج الصناعي بقنوات التصدير، من خلال: تعزيز النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية وتطوير البنية التحتية اللوجستية والموانئ وتحفيز الالتزام بالمعايير العالمية للجودة والسلامة. هذا الربط يُؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات القطاع الصناعي، ويولّد وظائف مباشرة، وغير مباشرة، تؤدي إلي تحسين مستويات الدخول إلي جانب زيادة التنافسية.

فبحسب نظرية هيكشر-أولين، إذا كانت الدول منفتحة على التجارة، فإنها تميل إلى التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية. ففي الدول التي تمتلك فائضًا في اليد العاملة، يؤدي تحرير التجارة إلى تحويل الإنتاج من بدائل الواردات كثيفة رأس المال نحو صادرات كثيفة العمالة، وهو ما يُتوقع أن يُقلل التفاوت الداخلي في تلك الدول بفضل ارتفاع الطلب على العمل.

تنمية المهارات والابتكار التكنولوجي وربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل

ولضمان تحقيق هذه العوائد التنموية السابق ذكرها من خلال زيادة الاستثمارات في الصناعة والتجارة، **تمثل** تنمية **المهارات المدخل الأساسي** لنجاح هذا التكامل. وذلك بالتركيز على التدخلات التالية:

- **ربط برامج التدريب الفني والمهني باحتياجات السوق لضمان مواءمة العرض مع الطلب على العمالة.** فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم تفعيل مساهمته في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة. ومن أبرز هذه المبادرات تعاون شركات كبرى مثل شنايدر إلكتريك، بي.تك، وأوراسكوم مع الحكومة لدعم تطوير التعليم الفني وربطه بالقطاعات الاقتصادية الحيوية.
- **تنمية المهارات من خلال شراكات مؤسسية بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية** لضمان جاهزية القوى العاملة، مثل التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسة التدريب الأوروبية لتطوير المهارات الخضراء، وكذا منظمة العمل الدولية لدمج اعتبارات التشغيل في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية والاستثمارية.

من ناحية أخري، يساهم القطاع الخاص في دعم المدارس الفنية المتخصصة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية، وتحديث المعدات والبرامج التعليمية. على سبيل المثال، قامت شركات بتقديم دعم مالي وتقني لمدارس فنية متخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، مما ساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة، حيث أن هذا الدعم يُعزز من قدرة المدارس على تقديم تعليم فني عالي الجودة يتماشى مع المعايير الدولية.

- **تحسين التنسيق المؤسسي بين السياسات الاستثمارية، والصناعية، والتجارية** وتطوير آليات لقياس الأثر على التشغيل بشكل دوري.
  - في هذا الصدد، يُعد تفعيل عمل مجالس المهارات قطاعية في القطاعات الاقتصادية المستهدفة، تجسيدًا عمليًا للتدخلات سالفة الذكر. تساهم هذه المجالس في تطوير المعايير المهنية، واعتماد الكفاءات، وتعزيز التطوير المستمر للمهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص التوظيف، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري كما هو الحال في قطاع الصناعات الكيماوية. فقد قام المجلس المشكل بالفعل من قبل القطاع في تحديد أهم المهن والوظائف، والمهارات والجدارات المقابلة لها- الحالية والمستقبلية- مع تحديد الفجوات القائمة في تلك المهارات والجدارات، والعمل على سدها من خلال إعداد أطر التدريب والتعليم الخاصة بالقطاع. وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سيتم إعطاءه الرخصة الرسمية لإعداد هذه الأطر وتنفيذها وفقًا للمعايير الأوروبية. الأمر الذي سيجعل من العاملين بالقطاع عاملاً تنافسيًا

هامًا ليس فقط في دعم القطاع محليًا وإنما في جذب الاستثمارات الخاصة به، ويضمن من ناحية أخرى عدم الإحلال بعمالة أكثر مهارة كأحد القنوات السلبية للاستثمار الأجنبي التي تتحقق حالة انخفاض مهارات العمالة المحلية بالقطاع.

- وقد تم الاتفاق على إطلاق هذه المجالس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمله من مجالات واعدة كالأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتطوير البرمجيات، والخدمات الرقمية، حيث يتطلب قوة عاملة تمتلك مهارات تقنية ورقمية متقدمة.

- وفيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، تركز المجالس على تنمية المهارات في مجالات التحول الأخضر، لضمان توافق البرامج التدريبية مع مسار التحول نحو اقتصاد مستدام بيئيًا. وفي هذا السياق، يجري حاليًا تنفيذ مجالس المهارات القطاعية لقطاع الطاقة المتجددة بالتعاون مع مؤسسة ETF، استنادًا إلى نتائج دراسة أعدّتها المؤسسة عام ٢٠٢٣ حول احتياجات المهارات المستقبلية، وذلك ضمن جهود أوسع لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني وربطها باحتياجات التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم النمو المستدام في مصر.

- من جانب آخر، تتعاون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع مُنظمة العمل الدولية حول تنفيذ نموذج تقييم الوظائف الخضراء كأداة لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة يتم تطبيقها عالميًا لقياس كيفية تأثير السياسات الخضراء والمناخية -الايجابية والسلبية- على العمالة وخاصة للنساء والشباب، وتوزيع الدخل وتنمية المهارات والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى الإشارة الى التدابير والتدخلات التي سيتم اتخاذها لضمان الانتقال العادل للعمال.

٥. السياسات الداعمة للتنمية الصناعية

شرعت الدولة في تنفيذ حزمة من الإصلاحات والإجراءات العاجلة للنهوض بقطاع الصناعة، وذلك في إطار الخطة العاجلة للصناعة المصرية والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية بهدف تسريع وتيرة الإنجاز وتسهيل جذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسية المنتج المصري محليًا ودوليًا، وقد شملت هذه الخطة تبسيط إجراءات الترخيص الصناعي، وتقليص زمن الحصول على الموافقات، وتقديم حزم تمويلية ميسرة، إلى جانب حوافز ضريبية وجمركية لدعم المصنعين، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوطين التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي، ورفع كفاءة وتأهيل العنصر البشري لتوفير عناصر قادرة على الإنتاج.

١. الإصلاح التشريعي وتحسين مناخ الأعمال

تنطلق هذه السياسات من إدراك عميق بأن البيئة التشريعية والتنظيمية تُعد حجر الأساس لأي نهضة صناعية مستدامة. ومن هنا، تُعطى الأولوية لمراجعة شاملة للقوانين واللوائح المنظمة للقطاع الصناعي، بهدف توحيدها وتبسيطها بما يضمن وضوح الإجراءات وتقليص التداخل المؤسسي. ومن المزمع إصدار قانون جديد ينظم إدارة المناطق الصناعية بما يعزز من كفاءتها التشغيلية ويُيسر على المستثمرين. وفي السياق ذاته، يُعاد النظر في منظومة الحوافز الاستثمارية القطاعية والجغرافية، لتكون أكثر استهدافًا واتساقًا مع أولويات التنمية، فضلًا عن تطوير آلية متكاملة لطرح المصانع المغلقة للاستثمار وفق نماذج شراكة مع القطاع الخاص مرنة وفعالة.

٢. التحول الرقمي

تم إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية لإتاحة جميع الخدمات الصناعية إلكترونيًا، وتبسيط الإجراءات وتسهيلها على المستثمرين، بحيث يمكنهم إصدار كافة أنواع التراخيص (رخصة المباني، رخصة التشغيل، السجل الصناعي، وغيرها) مباشرة من موقع واحد،

مع إمكانية سداد جميع الرسوم عبر منظومة الدفع الإلكتروني، مما يعزز سرعة وكفاءة الإجراءات ويوفر الوقت والجهد على المستثمرين. وفي السياق ذاته، صدر قرار بشأن تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية بما يسهم في تشجيع الاستثمار الصناعي وتسهيل حصول المستثمرين على الأراضي.

كما تم إعداد **الخريطة التفاعلية للمناطق الصناعية** لتمكين المستخدمين من التعرف بدقة على كافة المناطق الصناعية المتوفرة داخل جمهورية مصر العربية. وتُحدَّث هذه الخريطة بشكل دوري لتعكس جميع التصرفات العقارية المتعلقة بكل قطعة أرض، بالتنسيق مع جهات الولاية المختلفة والهيئة العامة للتنمية الصناعية، من خلال إضافة كافة الأوراق والمستندات الصادرة لأي قطعة أرض (رخص بناء، رخص تشغيل، السجل الصناعي، وغيرها). كما توفر الخريطة معلومات شاملة تشمل اسم المنطقة الصناعية، مساحة المنطقة، الوضع الراهن، نوعية النشاط، المخطط التفصيلي، حالة كل قطعة أرض (أرض فضاء، تحت الإنشاء)، الموقع، جهة الولاية، والموافقات الصادرة لكل منطقة، مما يسهل التخطيط واتخاذ القرارات الاستثمارية بدقة وشفافية.

٣. تنظيم الإجراءات والاختصاصات بين الجهات

تم الاتفاق على عدد من الضوابط، منها:

- توحيد جهة تخصيص الأراضي الصناعية لتصبح الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- إصدار التراخيص الصناعية (بناء، تشغيل) من جهة واحدة.
- عدم السماح بالتنازل أو بيع أو تأجير الأراضي الصناعية إلا وفق ضوابط واضحة.
- تحويل اختصاص إصدار شهادات الإشراف الصحي للمنتجات الغذائية إلى الهيئة القومية لسلامة الغذاء بدءًا من ١ يناير ٢٠٢٥، بما يحد من تضارب الاختصاصات مع وزارة الصحة.

٤. تعزيز الحوكمة وتكامل الأدوار المؤسسية في منظومة إصدار الرخصة الذهبية والمناطق الحرة الخاصة

يهدف هذا التوجيه الحكومي إلى ضمان فعالية وكفاءة منظومة إصدار الرخصة الذهبية والموافقة على إنشاء المناطق الحرة الخاصة، من خلال ما يلي:

- **تعزيز التكامل المؤسسي وتوضيح الأدوار والمسؤوليات بين الهيئة العامة للاستثمار والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية والجهات الحكومية ذات الصلة**، بما يضمن الالتزام بالأطر القانونية والتنظيمية ويعزز من مستوى التنسيق المؤسسي.
- **تفعيل دور المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية كمجموعة فنية متخصصة في دراسة الطلبات المقدمة لمجلس الوزراء بشأن منح الرخصة الذهبية أو إقامة منطقة حرة خاصة**، لضمان استيفائها للمعايير الفنية والتخطيطية والجدوى الاقتصادية، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الوزراء، مما يسهم في ترشيد وقت المجلس وتوفير رؤية فنية دقيقة داعمة لاتخاذ القرار.
- **ضبط وتوحيد إجراءات ما بعد إصدار الرخصة الذهبية** بالتنسيق بين هيئة الاستثمار وهيئة التنمية الصناعية، وذلك من خلال اعتماد دليل موحد يحدد الخطوات والإجراءات المطلوبة بعد الحصول على الموافقة، كإجراءات البناء والتشغيل، بما يضمن المتابعة الفعالة لتقدم المشروعات وتنفيذها وفق الجداول الزمنية المعتمدة.

- **ضمـان اسـتخدام أمثـل للأراضي الصناعيـة وتحقيـق أعلـى كفـاءة اسـتثمارية**، مـن خـلال متابعة موقف تنفيذ المشروعات التي حصلت على الرخصة الذهبية، وتقييم مدى التزامها بالبرنامج الزمني، واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المشروعات غير الجادة، بما في ذلك سحب الأراضي غير المستغلة وإعادة طرحها لمستثمرين جادين.
- **تعزيـز الشـفافية والمسـاءلة في تخصيـص الأراضي الصناعيـة ومنـح التراخيـص الاسـتثمارية مـن خـلال إلـزام الجهـات المعنيـة بإبـداء الـرأي الفـني خـلال مـدد محـددة**، وتوثيق المراسلات والإجراءات بما يضمن تتبع القرار الاستثماري ويمنع حدوث تجاوزات أو منح تراخيص دون توافق فني ومؤسسي.
- **اقـتراح التعديـلات اللازمـة للإطـار القانـوني والتنظيمـي** (مثل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٠٠ لسنة ٢٠٢٥) لضمان مواءمته مع التطورات والاحتياجات التنفيذية، بما يضمن مرونة واستجابة أكبر لمنظومة جذب وتشغيل الاستثمارات الصناعية ذات الأولوية.

٥. تقديم الدعم للمصانع المتعثرة والمتوقفة وغير المقننة

ويتم ذلك من خلال تحديد أسباب التعثر في المصانع، والتي تتوزع بين التعثر الإداري والفني، وهو من مسؤولية وزارة الصناعة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالتنسيق مع باقي مؤسسات الدولة، والتعثر المالي، الذي يتطلب تدخل الدولة لحل المشكلات الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة عبر آليات متعددة مثل تدخل البنك المركزي المصري، أو المشاركة في المشروع بنسبة من أسهمه، أو منح بعض المشروعات إعفاءات من غرامات التأخير ومنح مهلة للسداد.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق مبادرة «مصنعك دايمًا شغال» لدعوة جميع المصانع المتعثرة للتقدم بطلبات لحل أسباب التعثر المتعلقة بالنواحي الفنية أو الإدارية، إما من خلال وحدة خدمة ودعم المستثمرين بوزارة الصناعة أو عبر التطبيق الإلكتروني على الهاتف المحمول. وتشمل جهود المبادرة تدخلات فنية وإدارية ومالية عاجلة، وتقديم الدعم الفني والتقني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في دمجها في الاقتصاد الرسمي وسلاسل الإنتاج والتوريد، وتسريع عودة المصانع للعمل بكامل طاقتها. وتشمل التدخلات المقترحة إنشاء صندوق وطني لمعالجة أوضاع المصانع المتعثرة.

وفي هذا الإطار، تم تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخصة وفقا لقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بهدف دمجها في الاقتصاد الرسمي وتحسين بيئة العمل الصناعية. وبناءً على ذلك، تم إعادة تشغيل ١١١٧ مصنعًا متعثرًا. وأسفرت اجتماعات المجموعة عن حل عدد من التحديات التشغيلية وإعادة تشغيل بعض المصانع، أبرزها:

- شركة النصر للمسبوكات: تم التوصل إلى اتفاق لإعادة التشغيل بالتعاون مع اتحاد العاملين المساهمين.
- شركة النصر للسيارات: إعادة تشغيل مصنع الأوتوبيسات بعد توقف دام ١٥ عامًا.
- مصانع أخرى: شملت شركة الهلال والنجمة الذهبية، شركة مصر لأدوات الورق، مصنع مارس، وشركة فوركس، مع التنسيق مع وزارة الكهرباء لتوفير الطاقة.

٦. سهولة الوصول إلى الأراضي الصناعية وتعزيز تجربة المطور الصناعي

تم حصر كافة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي بموجب قرارات جمهورية، رئيس الوزراء، أو المحافظين، بإجمالي مساحة ١,٧١ مليون فدان، وإعدادها في صورة قاعدة بيانات بواسطة مركز تخطيط استخدامات أراضي الدولة. كما تم إعداد موقف تنفيذي فعلي يوضح استغلال هذه الأراضي، ويشمل:

- **المناطق الصناعية المعتمدة** مثل العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، السادات، برج العرب، وبدر.
- **المدن الصناعية المعتمدة** مثل المحلة، قويسنا، وأبورواش.

- **المجمعات الصناعية** وعددها ٢٦ مجمعًا، من أبرزها مرغم، جنوة الرسوة، بياض العرب، جرجا، البغدادي، السادات، المحلة الكبرى، بدر، وعرب العوامر.
- **المدن الصناعية المتخصصة** مثل مدينة الروبيكي، مدينة دمياط للأثاث، ومدينة كنوز للرخام والجرانيت.
- **التجمعات الصناعية غير المعتمدة**، والصناعات المنتشرة في المحافظات والقرى بالتنسيق مع المحافظات والمجتمع المدني وفقًا لما تتميز به كل منطقة، مثل: الفيوم وبني سويف والمنيا للنباتات الطبية والعطرية ومستحضرات التجميل، البحيرة للخضروات والفاكهة والصناعات المكملة، الوادي الجديد للتمور والحرير الطبيعي، الأقصر للطماطم المجففة، شبرا ملس في زفتى الغربية كقلعة للكتان في مصر والشرق الأوسط، ساقية أبوشعرة للسجاد، سلامون للمنسوجات والتريكو والملابس الجاهزة، وشبرا بلولة التي تنتج ثلث حجم إنتاج العالم من الياسمين.

وفي إطار توجيه التنمية الصناعية نحو التوزيع العادل والذكي للأنشطة، يجري العمل على تنظيم المناطق الصناعية العشوائية وإدماجها في خطط التنمية الإقليمية، مع التركيز على إنشاء مناطق صناعية جديدة في المدن المستهدفة لتعزيز الجاذبية الاستثمارية. تتزامن هذه الجهود مع إطلاق خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية على منصة «مصر الرقمية الصناعية»، بما يعزز الشفافية ويسرّع الإجراءات.كما تمت مراجعة وضع الأراضي الصناعية والتوسع في المناطق ذات الطلب المرتفع مثل السادات، برج العرب، العاشر من رمضان، والمنيا.

والجدير بالذكر أنه قد تم توحيد جهة تخصيص الأراضي الصناعية لتصبح الهيئة العامة للتنمية الصناعية الجهة الوحيدة المنوطة بهذا الدور، بحيث تتولى مسؤولية تخصيص جميع الأراضي الصناعية، مع إتاحة الأراضي الشاغرة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمحافظات دفعة واحدة لاتخاذ إجراءات التخصيص وإصدار جميع أنواع الرخص.

وفي خطوة لتعجيل استغلال الأراضي، تم نقل ولاية بعض الأراضي غير المستغلة إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية لتسريع التخصيص، كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة وهيئة المجتمعات العمرانية لتسهيل إجراءات تخصيص الأراضي وتوسيع نطاق المطور الصناعي في ١٣ منطقة.

وقد تم طرح أكثر من ٢٤٨٦ قطعة أرض صناعية على مراحل، بإجمالي يفوق ٢٥٠٠ فدان، بهدف توسيع قاعدة الاستثمار الصناعي وتسهيل دخول مستثمرين جدد. وتستمر ملكية الأرض للمستثمرين مع التزامهم بتنفيذ المرافق وفق خطة زمنية لا تتجاوز سنتين ماليًا من تاريخ طلب الهيئة، لضمان سرعة استغلال الأراضي وتحقيق الاستثمارات الصناعية المخطط لها. كما يسهم تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية في تقليل فرص حدوث المخالفات وزيادة الإيرادات العامة.

٧. التحول نحو التكتلات الصناعية كأداة لتعزيز التنافسية

تتجه السياسة الصناعية إلى اعتماد نموذج «التكتلات الصناعية» (Clusters) بدلاً من المناطق الصناعية التقليدية، لتعزيز التكامل بين سلاسل القيمة ودعم الصناعات المغذية. وقد تم إنشاء ١٦ مجمع صناعي في ١٥ محافظة وهناك عدة نماذج قائمة بالفعل مثل مدينة الروبيكي للجلود ومدينة مرغم لصناعات البلاستيك ودمياط مدينة الأثاث، إلى جانب التخطيط لتكتلات جديدة في قطاعات استراتيجية مثل السيارات والطاقة الشمسية والمحركات الكهربائية.

وقد تم توقيع بروتوكولات لتنفيذ مناطق صناعية متخصصة (ملابس جاهزة) في شمال الفيوم والمنيا، على مساحة ٥,٥ مليون متر مربع لكل منطقة، مع تسليم الأراضي للمستثمرين.

يتيح هذا الاتجاه التمتع بالعديد من المزايا مثل:

- العمل في بيئة متطورة، وخفض التكاليف والالتزام بمعايير الجودة وخلق مزايا تنافسية لهذه المنتجات

- زيـادة التخصـص وتقسـيم العمـل ممـا يـؤدي إلى تحسـين كفـاءة الإنتـاج وجـودة المنتجـات وزيـادة القـدرة التسـويقية.
- تحقيـــق الاستغـــلال الأمثـــل للمـــوارد والآلات والطـاقـات الإنتاجيـة.

٨. تفعيل آليات الرقابة والتفتيش الصناعي

صدر القراران ٢٩٧ و٤١٠ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش الدوري على المنشآت الصناعية، برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية. تهدف اللجنة إلى التأكد من الالتزام بشروط التراخيص الصناعية وفقًا لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧، مع قصر صلاحية إلغاء التراخيص على الوزير المختص بشؤون الصناعة بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء.

٩. تعظيم الاستفادة من الأصول الصناعية ودعم الاستثمارات المستدامة

تعكس القرارات الأخيرة توجه الدولة نحو تعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة، وتعزيز سلاسل القيمة الصناعية، وتشجيع الاستثمارات البيئية المستدامة. يتضح هذا التوجه من خلال عدد من الأمثلة العملية، من بينها دراسة إعادة تخصيص جزء من أراضي شركة مصر حلوان للغزل والنسيج غير المستغلة لصالح شركة صناعية تعمل في نفس القطاع (الملابس الجاهزة)، في إطار خطة أشمل لتطوير البنية التحتية الصناعية ورفع كفاءة التشغيل. وقد تضمن القرار إلزام الشركة الجديدة بتقديم جدول زمني واضح لتنفيذ المشروع والحصول على التراخيص الصناعية، مع ربط نقل ملكية الأرض ببدء التشغيل الفعلي لضمان الجدية وتحقيق الأثر التنموي المطلوب.

في سياق موازٍ، تم دعم مبادرة أخرى تهدف إلى إنشاء مصنع لإنتاج أخشاب MDF من مخلفات النخيل بمحافظة الوادي الجديد، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تحويل المخلفات الزراعية إلى قيمة اقتصادية مضافة، من خلال شراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الصناعي. وقد تم التأكيد على أهمية استخدام تكنولوجيا تصنيع تضمن الاستخدام الكامل لمكونات النخيل؛ بحيث يُستفاد من الجريد في تصنيع الأخشاب، والخوص في توليد الطاقة أو إنتاج الورق، بما يسهم في خلق صناعة متكاملة ومستدامة بيئيًا. كما تم التشديد على ضرورة جذب مستثمر قوي لضمان استدامة المشروع وعدم تحميل الدولة أعباء مالية إضافية.

جاري حاليًا عملية تنسيق ثلاثي بين وزارة الصناعة ووزارتي قطاع الأعمال العام والاستثمار والتجارة الخارجية لتقييم الطاقات غير المستغلة في المنشآت الصناعية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى ضخ استثمارات جديدة، أو زيادة رؤوس الأموال، أو طرح تلك الأصول بالتعاون مع القطاع الخاص، وذلك في ضوء توجه الدولة لنقل ملكية بعض الشركات إلى الصندوق السيادي، بما يعزز كفاءة استغلال الأصول ويخلق فرصًا استثمارية جديدة.

تعكس هذه التوجهات نهجًا متكاملاً يربط بين استغلال الأصول العامة، وتحفيز القطاع الخاص، وتنمية المناطق الصناعية، ضمن إطار مؤسسي يركز على الكفاءة، والجدوى الاقتصادية، والأثر البيئي والاجتماعي.

١٠. التسهيـلات التمـويليـة للقطاعـات الإنتاجيـة والصناعية

في إطار الدعم الحكومي للصناعة كأولوية اقتصادية، تم اعتماد عدد من المبادرات التمويلية:

- مبادرة دعم رأس المال العامل: استمرار العمل بالمبادرة الحالية بمخصصات ١٦٠ مليار جنيه، بفائدة ١٥٪ يتحملها المقترض، لدعم القطاعات الإنتاجية.
- مبادرة تمويل الآلات وخطوط الإنتاج: أُطلقت بمخصصات ١٠ مليارات جنيه من فوائض وزارة المالية لتمويل الآلات في الصناعات ذات الأولوية (الهندسية، الغذائية، الكيماوية، التعدين، الملابس، مواد البناء)، مع إعطاء الأفضلية للمنشآت الكثيفة العمالة في المناطق الأكثر احتياجًا.
- مبادرة دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة: تقديم تمويل بنسبة فائدة ٥٪ سنوياً.
- مبادرة إنشاء صندوق تمويل المصانع المتعثرة وزيادة الصادرات: بالتنسيق مع البنك المركزي المصري، تم إنشاء صناديق لإعادة هيكلة المصانع المتعثرة ودعم الصناعات المستهدفة للتصدير.

كما تم توفير اعتماد مالي بقيمة ٢٠ مليار جنيه على شكل قروض ميسرة أو حسنة بدون فائدة لاستخدامها في إنشاء المرافق للأراضي الصناعية الجديدة. كما تم تخصيص اعتماد مالي أولي بقيمة ١٠ مليارات جنيه، على شكل قروض حسنة بدون فائدة، للهيئة العامة للتنمية الصناعية للبدء في ترفيق المنطقة الصناعية بشمال الفيوم التي تبلغ مساحتها ٧٨٧٢ فدان (٣٠ مليون متر مربع)، والمخصصة بالقرار الجمهوري رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧، وذلك لتوفير المرافق الأساسية من مياه شرب، صرف صحي، كهرباء، وغاز.

وتدرس الحكومة حاليًا إجراء إصلاحات قانونية تتيح استخدام الأراضي الصناعية كضمان للقروض، وهو ما يشكّل خطوة نحو تحسين إدارة الأراضي. ويمكن الاستفادة من تجارب دول مثل سنغافورة والهند وماليزيا في هذا المجال.

١١. التوسع في الإنشاءات الصناعية وتوفير فرص العمل

وفي إطار تنفيذ الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة، تم منذ يوم ٣ يوليو ٢٠٢٤ إنشاء ٤٣٨٢ مصنع بنسبة نمو ٦,٤٪، حيث وفرت هذه المصانع ٢٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة، ومستهدف الوصول إلى ١٠٠ ألف مصنع بحلول ٢٠٣٠، وتخصيص ٢٠٧٠ قطعة أرض صناعية عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، وإصدار ١٤٩٣ رخصة بناء و٤٣٨٢ رخصة تشغيل جديدة، إلى جانب إصدار ٦٧١٣ سجلا صناعيا للصناعات المتخصصة للتصدير.

١٢. دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة

تم رفع كفاءة وتطوير ٤١ مدرسة تكنولوجية تابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية في ١٧ محافظة، بهدف حوكمة العملية التعليمية وتطويرها وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. وتشمل هذه الشراكة قيام الشركات بتمويل وتشغيل وإدارة المدارس، بما يضمن جودة الخريجين وتوفير عمالة ماهرة جاهزة للعمل في مصانع هذه الشركات.

وقد تم بالفعل التنسيق مع خمسة مستثمرين (أي دي جي، نيسان، الرشيدي الميزان، أليكس الباريلز للملابس، المصرية الألمانية لصناعة البورسلين) لتسليم كل منهم مدرسة لتطويرها، بالإضافة إلى المدارس التي سبق تطويرها بالشراكة مع القطاع الخاص مثل المدارس التكنولوجية الصناعية التابعة للسويدي، غبور، العربي، وشركة وي.

١٣. التحول الأخضر واستدامة النمو الصناعي

انسجامًا مع التزامات مصر البيئية وتوجهها نحو الاقتصاد الأخضر، يتم العمل على وضع سجل طاقة شامل يحتوي على بيانات دقيقة عن استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى إنشاء سجل أخضر يُعنى بقياس الأداء البيئي للمصانع. وتسهم هذه الإجراءات في تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز الالتزام البيئي، كما تمهد الطريق أمام جذب استثمارات أجنبية في القطاعات منخفضة الانبعاثات. وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الاستدامة من مجرد التزام بيئي إلى فرصة اقتصادية ومصدر ميزة تنافسية. إلى جانب ذلك، يجري العمل على تصميم نظام حوافز متخصص لدعم التصنيع الأخضر، بما يشجع التحول نحو ممارسات إنتاجية صديقة للبيئة ومولدة لقيمة مضافة حقيقية.

٦. قائمة المراجع

١. رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢٤). برنامج عمل الحكومة.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

٢. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). جمهورية مصر العربية: قضايا مختارة (تقرير موظفي صندوق النقد الدولي رقم ١٨٧، A٠٠١). واشنطن: صندوق النقد الدولي.

https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2025/187/article-A001-en.xml

٣. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). جمهورية مصر العربية: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ والمراجعة الرابعة في إطار اتفاق تسهيل الصندوق الممدد وطلب الحصول على تسهيل الصلابة والاستدامة.

https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2025/07/15/Arab-Republic-of-Egypt-2025-Article-IV-Consultation-Fourth-Review-Under-the-Extended-568598

٤. صندوق النقد الدولي.)٢٠٢٥). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO

٥. كنيفيلا، م. (٢٠٠٧). التنمية الصناعية في القرن الحادي والعشرين: وجهات نظر نحو التنمية المستدامة. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. متوفر من خلال: «التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي: الآثار المترتبة على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل».

٦. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء. (٢٠٢٥). الحمائية الصناعية في عصر الذكاء الاصطناعي: كيف تُغير التكنولوجيا قواعد اللعبة في عصر الرقمنة؟.

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/10918

٧. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الأثر المضاعف للوظائف الصناعية: موجز سياسات رقم ١٨، ٢٠٢٥

https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2025-03/IID%20Policy%20Brief%2018%20-%20Multiplier%20effect%20of%20industrial%20jobs.pdf

٨. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (٢٠٢٤). تقرير التنمية الصناعية ٢٠٢٤: تحويل التحديات إلى حلول مستدامة – عصر جديد للسياسات الصناعية.

https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2024-02/IDR24-Overview-AR.pdf

٩. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (٢٠٢٤).(تقرير التنمية الصناعية ٢٠٢٤: تحويل التحديات إلى حلول مستدامة – عصر جدي للسياسات ا لصناعية.

https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2024-02/IDR24-Overview-AR.pdf

١٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

https://mped.gov.eg/Files/2030Booklet-FinalSoftCopy_DigitalUse.pdf

الاستثمار

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٣٩٦
المقـدمـة ٣٩٨
١. الإطـار الاستراتيجي لتعزيز بيئة الأعمـال وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ٣٩٩
الاستثمـار في الأجنـدة الوطنيـة للتنميـة المستدامـة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٣٩٩
الاستثمارات المحلية والأجنبية في برنامج عمل الحكومة ٤٠٠
الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥-٢٠٣٠ ..... ٤٠١
التكامل بين استراتيجيات / سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية ٤٠٩
المبادرة الوطنية لحصر وترويج الفرص الاستثمارية القطاعية ٤١٠
٢. الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار ٤١٣
الإطار المؤسسي للاستثمار ٤١٣
الإطار التشريعي للاستثمار ٤١٦
آليات التنسيق والحوكمة ٤١٧
٣. أنظمة الاستثمار في مصر ٤١٩
نظام الاستثمار الداخلي ٤١٩
نظام المناطق الحرة ٤٢٤
نظام المناطق الاستثمارية / التكنولوجية ٤٢٤
٤. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٢٥
التطورات العالمية و الإقليمية في الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٢٥
وضع الاستثمار المحلي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٤/٢٠٢٥) ٤٢٧
مقارنة إقليمية ودولية لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٤٣٢
٥. آليـات الترويـج ٤٣٤
الترويج للفرص الاستثمارية من خلال الخريطة الاستثمارية ٤٣٤
آلية التوافقات (Match-Making) ٤٣٤
تنظيم والمشاركة في الفعاليات والجولات الترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتوسعات ٤٣٤
الترويج للاستثمار الداخلي ٤٣٤
تنظيم حملات إعلامية والكترونية للترويج للاستثمار في مصر ٤٣٤
رعاية المستثمرين ٤٣٤
تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الخارجيين من المنظمات والمؤسسات الدولية ٤٣٤
اتفاقيات الاستثمار الدولية ٤٣٤
٦. الإصلاحات والبيئة التمكينية ٤٣٧
تنظيم وحوكمة الأعباء المالية ٤٣٧
تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-Ready ٤٣٨
الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي تم تنفيذها والمزمع تنفيذها لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال ٤٤٢
٧. قائمة المراجـــع ٤٤٥

قائمة الأشكال

شكل ١ مصفوفة مسح قطاعات الاستثمار لمجموعة البنك الدولي ٤٠٥
شكل ٢ النتائج الأولية لمؤشرات القطاعات ٤٠٦
شكل ٣ توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي وفق تقرير أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر ٢٠٢٥ ..... ٤٢٥
شكل ٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ٤٢٥
شكل ٥ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التكتلات الاقتصادية والمناطق (بالمليار دولار) ٤٢٦
شكل ٦ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي أكبر ١٠ اقتصادات مضيفة (بالمليار دولار) ٤٢٦
شكل ٧ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار) ٤٢٧
شكل ٨ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل Inflows والخارج Outflows (بالمليار دولار) ٤٢٨
شكل ٩ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمكون (بالمليار دولار) ٤٢٩
شكل ١٠ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للقطاع (بالمليار دولار) ٤٢٩
شكل ١١ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمساهمة القطاع لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ..... ٤٣٠
شكل ١٢ الدول الأكثر استثمارا وفقاً لصافي التدفقات في ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (مليار دولار) ٤٣١
شكل ١٣ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا ونصيب مصر منها ٢٠١٥-٢٠٢٤ ..... ٤٣٢

قائمة الجداول

جدول ١ المرحلة الأولي والثانية من القطاعات المستهدفة ٤٠٧

الملخـص التنفيـذي

يمثل الاستثمار—المحلي والأجنبي—محورًا رئيسيًا في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، حيث تنظر رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى الاستثمار باعتباره أداة أساسية لإعادة بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتحقيق نمو أكثر استدامة وتنوعًا. وينعكس هذا التوجه في برنامج عمل الحكومة، الذي يمنح جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال أولوية قصوى باعتبارهما شرطين لتحقيق توسيع مشاركة القطاع الخاص في النمو.

وفي هذا الإطار، تتبنى الدولة الإطار الاستراتيجي لتعزيز بيئة الأعمال المرتكز على عدة محاور ومنها: تحديث التشريعات، تحسين الشفافية، وتوحيد الإجراءات، والتحول الرقمي في كافة الخدمات المقدمة للمستثمرين، بما يخلق بيئة أكثر قابلية للتنبؤ، ويعزز قدرة القطاع الخاص على التوسع، ويزيد من جاذبية السوق المصري أمام المستثمرين المحليين والدوليين. ويتكامل ذلك مع تطوير السياسات المنظمة للأعباء المالية والرسوم لضمان تخفيف الأعباء المالية وتقليل تكلفة المعاملات، ورفع التنافسية عبر حوكمة الرسوم وربطها بالخدمات الفعلية.

وقد شهد تصنيف مصر في التقارير الدولية المتعلقة ببيئة الاعمال تطورًا مهمًا خلال السنوات الماضية؛ حيث أظهرت البيانات بين ٢٠١٦ و٢٠٢٤ تحسنًا تدريجيًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب توسيع قاعدة المستثمرين ودخول استثمارات نوعية في قطاعات الصناعة، والطاقة الجديدة والمتجددة، والخدمات التكنولوجية، وغيرها. كما شهدت السنوات الأخيرة استثمارات هامة في الهيدروجين الأخضر، الصناعات الدوائية، والصناعات الهندسية، بما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على جذب استثمارات متنوعة في قطاعات مختلفة. ويستند هذا التطور إلى جهود مؤسسية وتشريعية شملت زيادة فاعلية دور المجلس الأعلى للاستثمار، وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي للوزارة، وتعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتحديث التشريعات المنظمة للتأسيس والترخيص والمنافسة، إضافة إلى تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار وتسوية منازعات الاستثمار، بما يعزز الثقة ويخلق بيئة أقل مخاطرة وأكثر جاذبية للمستثمرين العالميين.

وانطلاقًا من مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، تم إعداد استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥—٢٠٣٠ التي تهدف إلى تعظيم نصيب مصر من التدفقات العالمية للاستثمارات عبر جذب أنماط جديدة ومتنوعة من استثمارات قادرة على نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وزيادة الصادرات. وتقوم فكرة الاستراتيجية على تحديد القطاعات ذات الأولوية—سواء الجاهزة للاستثمار فورًا أو التي تحتاج إلى إصلاحات تمكينية—ثم مطابقة هذه القطاعات مع توجهات الاقتصاد العالمي، بما يضمن توجيه الاستثمار نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة وتعزيز موقع مصر داخل سلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية.

ويمثل الترويج الاستثماري عنصرًا محوريًا في هذا الإطار؛ حيث يتم تطوير رسائل ترويجية مبنية على تحليل الفرص الحقيقية، وتحويل الإمكانات غير المستغلة إلى فرص جاهزة من خلال إعداد ملفات متكاملة توضح الجاهزية الفنية والاقتصادية لكل مشروع. ويتم استكمال ذلك عبر توسيع الشراكات وتفعيل وتعظيم

الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والإقليمية لجذب استثمارات نوعية داخل سلاسل القيمة، بما يزيد من ربط التجارة بالاستثمار ويدعم موقع مصر كمركز إقليمي صناعي ولوجستي.

وتقوم رؤية الوزارة على تعميق الربط بين الاستثمار والتجارة باعتبارهما مسارين متكاملين؛ فزيادة الصادرات تتطلب توسعًا في الطاقة الإنتاجية عبر استغلال الطاقات الانتاجية الموجودة بشكل أفضل وجذب استثمارات جديدة، بينما توفر الاتفاقيات التجارية والنفاذ التفضيلي للأسواق فرصة لجذب الشركات العالمية نحو التصنيع في مصر. وبهذا يصبح الاستثمار دافعًا لزيادة الصادرات، وتصبح التجارة السلعية والخدمية أداة لجذب الاستثمار، في إطار رؤية موحدة لتحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال تلك الرؤية.

كما تتبنى الدولة منهجًا جديدًا يقوم على تعزيز جاهزية المشروعات الاستثمارية عبر رصد الفرص غير المستغلة وإعادة تقييمها وتحويلها إلى مشروعات مكتملة العناصر من حيث الأراضي، التراخيص، البنية التحتية، والجدوى الاقتصادية، بما يقلل تكلفة الدخول إلى السوق، ويسرّع التنفيذ، ويرفع القدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الإنتاجية.

وفي السياق نفسه، يمثل التحول الرقمي ركيزة أساسية في تطوير بيئة الاستثمار، حيث يتم بناء بنية رقمية موحدة للكيانات الاقتصادية، تشمل تطوير منصة متكاملة لتغطي كافة مراحل المشروع من إجراءات التأسيس والترخيص والتشغيل وتسديد كافة الرسوم ومقابل الخدمات، كما تتضمن البنية الرقمية محورًا لإعادة هندسة كافة إجراءات التراخيص والموافقات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما يتوافق مع افضل الممارسات العالمية، بما يقلل تكلفة المعاملات، ويزيد من مستوى الشفافية ويساهم في رفع تصنيف مصر في مؤشرات الاستثمار والتجارة، في اطار استعدادات مصر للانضمام الى تقرير جاهزية الاعمال Business Ready 2026.

ويُستكمل هذا الإطار من خلال تطوير الحوكمة المؤسسية لملف الاستثمار عبر توحيد السياسات بين الجهات المعنية، وتحسين آليات تسوية المنازعات، بما يرفع كفاءة المنظومة الاستثمارية. ويتوافق ذلك مع عزم الدولة لزيادة تمكين القطاع الخاص، وتوسيع المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ويأتي هذا التوجه في ظل التغيرات العالمية المتسارعة التي تعيد تشكيل سلاسل الإمداد وتوجّه الاستثمارات نحو مواقع أكثر قربًا واستقرارًا. وفي هذا السياق، تعمل الدولة على تعزيز موقع مصر التنافسي كمركز صناعي وخدمي وتجاري إقليميًا ودوليًا، مستفيدة من موقعها الجغرافي، واتفاقياتها التجارية التفضيلية الممتدة، والبنية التحتية الحديثة للموانئ واللوجستيات، وكوادر بشرية مؤهلة، وغيرها من المميزات التنافسية لمصر.

ومن خلال هذا الإطار—الذي يجمع بين رؤية الدولة للاستثمار بشكل عام وتشجيعه، واستراتيجية الاستثمار الأجنبي، والترويج، والربط مع التجارة، وجاهزية المشروعات، وتخفيف الأعباء المالية، والتحول الرقمي، وتمكين القطاع الخاص، والحوكمة المؤسسية—تسعى الدولة إلى بناء بيئة أعمال أكثر تنافسية، وزيادة جاهزية الاقتصاد لجذب استثمارات محلية ودولية تدعم النمو المستدام، وتعزيز دور مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

المقدمة

تمضي الدولة المصرية في السنوات الأخيرة نحو ترسيخ رؤية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية ترتكز على الاستثمار بوصفه المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل وتعزيز التنافسية الدولية. وفي هذا السياق، تبنت الدولة نهجًا استراتيجيًا متكاملًا يجمع بين الإصلاح التشريعي والمؤسسي، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وبناء شراكات دولية، وتفعيل أدوات الترويج والاستهداف القطاعي، بما يؤدي في النهاية إلى خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية واستقرارًا وشفافية.

وتشكّل رؤية مصر ٢٠٣٠ الإطار المرجعي الأعلى لهذه السردية؛ حيث منحت الاستثمار دورًا محوريًا في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. وامتد هذا التوجه ليظهر بوضوح في برنامج عمل الحكومة الذي ضم حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تمكين القطاع الخاص، وتحسين بيئة الاستثمار، وزيادة مساهمة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، تأتي الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥–٢٠٣٠) كخطوة مفصلية لتعظيم دور الاستثمار كأداة للنمو والتحول الاقتصادي، من خلال تحديد رؤية واضحة، وأهداف كمية قابلة للقياس، وقطاعات ذات أولوية، وآليات مؤسسية للتنفيذ والمتابعة.

كما تم إطلاق مبادرات قومية مكملة مثل المبادرة الوطنية لحصر وترويج الفرص الاستثمارية القطاعية، التي تستهدف صياغة قاعدة بيانات موثوقة وديناميكية للفرص الاستثمارية وفق معايير اقتصادية وتنموية، بما يدعم جهود الترويج والاستهداف الدقيق للمستثمرين. وفي إطار تعزيز الترابط بين السياسات العامة، تم التأكيد على ضرورة التكامل بين سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية، بما يوفر النفاذ للأسواق ويعزز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية ويعكس هذا التوجّه رؤية جديدة تعتبر الاستثمار والتجارة ركيزتين متكاملتين في إطار استراتيجية واحدة، وتنظر إلى ميزان المدفوعات كوحدة متكاملة تتأثر بكل من تدفقات الاستثمار وحركة التجارة. فمن خلال جذب استثمارات إنتاجية موجهة للتصدير، يمكن تقليل العجز في الميزان التجاري، وتعزيز إيرادات النقد الأجنبي، بما ينعكس إيجابًا على تخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات وتحسين استدامته على المدى الطويل.

ولكي تتأسس هذه الرؤية على أرضية صلبة، تم العمل على تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار، من خلال تفعيل أدوار الجهات المعنية، وعلى رأسها المجلس الأعلى للاستثمار ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إلى جانب تطوير منظومة القوانين المنظمة لمناخ الأعمال وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية. كما أصبحت الاتفاقيات الدولية للاستثمار والحوكمة المؤسسية من أهم أدوات تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وضمان اتساق البيئة المحلية مع القواعد الدولية المنظمة للاستثمار والتجارة.

وإيمانًا بأهمية الترويج الفعّال، تم تبني حزمة متنوعة من آليات الترويج والاستهداف تشمل الخريطة الاستثمارية، وعمليات المواءمة (Match-Making)، والمشاركة في الفعاليات الدولية، ورعاية المستثمرين، وحملات التواصل والإعلام، إلى جانب التعاون الوثيق مع شركاء التنمية الدوليين والمنظمات متعددة الأطراف. كما ارتكزت الدولة على ركيزة مهمة تتمثل في إصلاحات تحسين مناخ الأعمال، وعلى رأسها الاستعداد لانضمام مصر لتقرير Business-Ready للمرة الأولى في عام ٢٠٢٦، باعتباره مؤشرًا نوعيًا على تقدم الجهود الإصلاحية المؤسسية والتشريعية والتنظيمية على المستوى الدولي.

وبذلك تتمازج الرؤية الاستراتيجية مع أدوات التنفيذ المؤسسي، وتتداخل السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية، ليُعاد تشكيل المشهد الاستثماري من منظور جديد يُعلي من كفاءة المؤسسات، وعمق الإصلاح، ودقة الاستهداف، ويضع مصر على مسار مستدام نحو اقتصاد أكثر تنافسية وانفتاحًا على العالم.

الاهتمام بالاستثمار يأتي في رؤية جديدة تستهدف ربط التجارة بالاستثمار والنظر إلى ميزان المدفوعات على إنه وحدة واحده وان تدفق الاستثمارات قد يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات والتغلب على العجز الموجود في الميزان التجاري .

١. الإطـار الاستراتيجي لتعزيز بيئة الأعمـال وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية

١- الاستثمـار في الأجنـدة الوطنيـة للتنميـة المستدامـة: رؤية مصر ٢٠٣٠

تضع الدولة المصرية هدف تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على قائمة أولوياتها، لما له من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. حيث يرتبط تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وخاصة الهدف المتعلق ب «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي» بضرورة إسناد دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك في ضوء قيام الدولة بتحفيز الاستثمارات لزيادة فرص التشغيل، وتهيئة البنية التحتية، وتطوير البيئة التشريعية، ودعم سياسات المنافسة العادلة. وفي هذا الإطار، حرصت الرؤية في نسختها المحدثة على تناول عدد من الموضوعات ذات الصلة، حيث تم تسليط الدور على الاستثمار الخاص، لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة من خلال المحاور التالية:

- **دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي للتنمية:** حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل لتحقيق أهداف الرؤية، في ضوء تأكيدها على أهمية تقليل الاعتماد على القروض لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة تنويع مصادر التمويل دون الاعتماد فقط على الإنفاق الحكومي أو القروض الخارجية.
- **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية:** حيث يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات وزيادة القيمة المضافة.
- **تعزيز بيئة الأعمال والتنافسية:** وتركز الرؤية في هذا الصدد على ضرورة تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تبسيط الإجراءات، وتطوير التشريعات، وتبني منظومة حوافز تدعم تدفقات التمويل الخاص نحو مشروعات تتسق مع تحقيق الأهداف الوطنية، وتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار، وتطبيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات للمستثمرين، وتعزيز الشفافية والحوكمة.
- **الشفافية ومكافحة الفساد:** حيث يترتب على مكافحة الفساد تقليل تكلفة المعاملات، وتقليص عدم اليقين، مما ينعكس علي زيادة معدلات الاستثمار، وفي إطار إعمال المبدأ الحاكم للعدالة والإتاحة، أكدت الرؤية على ضرورة إنشاء المجمعات الصناعية بالمحافظات الأقل حظًا في الاستثمارات، وإعطاء حوافز إضافية للاستثمار في تلك المناطق.
- **البنية التحتية المتطورة:** نظراً لأن الاستثمارات الأجنبية تتطلب وجود «بنية تحتية متطورة» تسمح بتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وجذبها، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى «توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة» ورفع كفاءة خدمات النقل المقدمة لجميع مستخدميها، علاوة على تعظيم الاستفادة من وضع مصر الجغرافي المتميّز في قلب العالم في تسهيل حركة التجارة الدولية وإقامة مناطق لوجستية وتجارية وصناعية متطوّرة، بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي، ويجذب مزيدًا من الاستثمارات المحلية والأجنبية بتوفير الجاهزية اللازمة للمشروعات، سواء في المجمعات الصناعية المنتشرة بمعظم محافظات مصر أو في المدن الجديدة. كما تهدف الرؤية إلى «تطوير نظم الاتصالات والمعلومات»، إيمانًا بأن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا في بيئة الأعمال، بالإضافة إلى خفض تكلفة المعاملات وتكامل الخدمات العامة وميكنتها.
- **الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية:** حيث حددت الرؤية قطاعات ذات أولوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مقدمتها الصناعة التحويلية (لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية)، والصناعات الاستخراجية، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأنشطة العقارية والإنشاءات،

والسياحة، ومشروعات الاقتصاد الأخضر، وهي قطاعات تمثل ‹قاطرة للنمو› وفق الرؤية وتتميز بقدرة كبيرة على جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالتجارة، سواء التجارة السلعية أو تجارة الخدمات، لضمان تكامل الاستثمارات مع متطلبات التصدير وتوسيع قدرات القطاعات على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والخارجية.

- **تعزيز المحتوى المعرفي والتكنولوجي:** من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينقل التكنولوجيا ويطور المهارات المحلية، ويدعم الابتكار ويربط مراكز البحث بالصناعة، ويرفع نسبة المكون التكنولوجي في الصادرات المصرية.
- **الترويج للاستثمار:** وخاصة الترويج للفرص الاستثمارية في الأقاليم والمشروعات الكبرى في إقليم قناة السويس، والعاصمة الإدارية الجديدة، والمثلث الذهبي، والعلمين الجديدة، والجلالة.

٢- الاستثمارات المحلية والأجنبية في برنامج عمل الحكومة

يهدف برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، إلى تحسين بيئة الأعمال وتيسير الأعمال التجارية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، كأحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

حيث ينص الهدف الاستراتيجي الثاني في البرنامج على «تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية»، وذلك من خلال إحداث نقلة نوعية في دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة جاذبية مصر للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال حزمة مترابطة من السياسات والبرامج الإصلاحية. ويرتكز هذا الهدف على خلق اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمار يعتمد على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وتقليص دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، فضلاً عن تحسين

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

المبادئ الحاكمة:

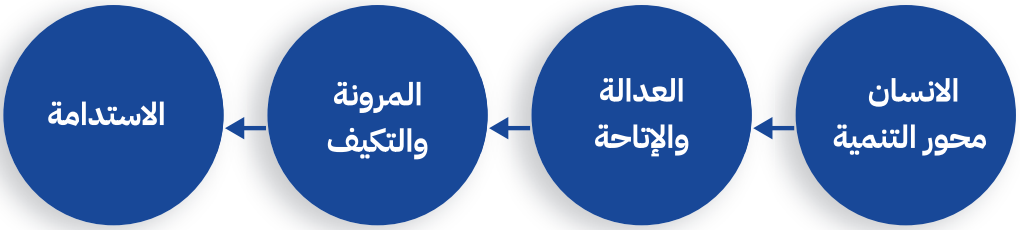

أهداف الاستراتيجية:

الممكنات:

المصدر: رؤية مصر ٢٠٣٠.

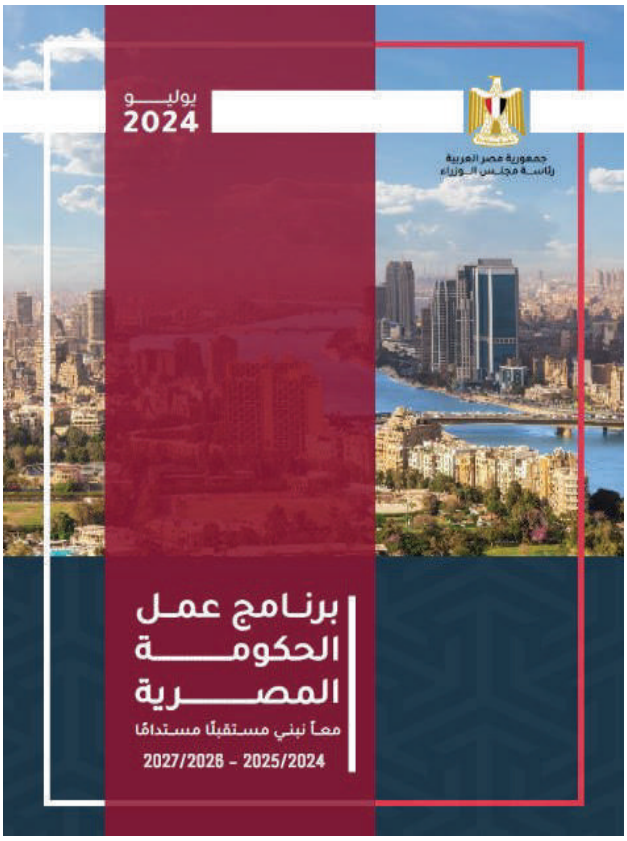

كفاءة إدارة الأصول العامة وتعزيز استدامتها. وبناء عليه ينبثق عن الهدف الاستراتيجي عدد من البرامج الرئيسية والفرعية التي تركز على تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ومواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، وحوكمة هذه الأصول، ودعم المنافسة والحياد التنافسي، فضلاً عن تعزيز تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال من خلال:

- **تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.**
- **تطوير منظومة التراخيص والتحول الرقمي.**
- **تقليل زمن وتكلفة الحصول على الخدمات الاستثمارية.**
- **تحسين كفاءة النظام الضريبي والجمركي.**
- **توسيع نطاق الحوافز الاستثمارية للمناطق والقطاعات ذات الأولوية.**

مستهدفات برنامج عمل الحكومة للاستثمارات المحلية والأجنبية

ووفق البرنامج، تشمل المستهدفات الرئيسية زيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات العامة لتصل إلى ٤٩٪ بحلول ٢٠٢٥، و٥١٪ بحلول ٢٠٢٧، و٧٠٪ بحلول ٢٠٣٠، ورفع ترتيب مصر في عدد من المؤشرات في مقدمتها سهولة ممارسة الأعمال.

وتعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في ضوء برنامج العمل على تنفيذ حزمة من السياسات والآليات في إطار هدف «تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية»، من خلال عدد من المبادرات والبرامج في مقدمتها:

- **إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥-٢٠٣٠.**
- **تحسين بيئة الأعمال من خلال تقرير جاهزية الأعمال Business Ready Report.**
- **رقمنة وتوحيد خدمات المستثمرين من خلال إنشاء منصة موحدة للكيانات الاقتصادية لربط أصحاب الأعمال ومقدمي الخدمة، وتقليل الوقت، والجهد والتكلفة.**
- **تبسيط وتسريع إجراءات الاستثمار بتقليص زمن إصدار التراخيص الاستثمارية وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها. والتوسع في منح الموافقة الواحدة.**
- **تطوير نظم خدمة المستثمرين ومراكز الخدمات التابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتلبية احتياجات المستثمرين وتحسين جودة الخدمات المقدمة.**
- **تكثيف الجولات الترويجية والتواصل المباشر مع الشركات الأجنبية بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **دعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة.**

٣- الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥-٢٠٣٠

في إطار جهود الدولة لتعزيز مناخ الاستثمار، وتنفيذًا لقرارات المجلس الأعلى للاستثمار في ١٦ مايو ٢٠٢٣، تم الاتفاق مع مجموعة البنك الدولي على إعداد دراسة متكاملة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في

مصر. وتهدف الدراسة، بالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار، إلى تقييم فعالية الإجراءات المتخذة خلال السنوات الماضية وتحديد أولويات الإصلاح لجذب استثمارات أجنبية مستدامة. وتنفيذًا لهذه التكليفات، قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتحديد الإطار العام للدراسة ومحاورها، ووضع منهجية واضحة لكل محور تشمل العناصر الأساسية لعملية التقييم، وفقا لما يلي:

- **الهدف الخاص بكل محور والتساؤلات التي يجب أن تجيب عليها الدراسة.**
- **نطاق العمل الخاص بكل محور سواء من حيث الإطار الزمني والبيانات المطلوبة.**
- **الشركاء الحكوميين المعنيين بكل محور.**
- **النتائج المتوقع أن يشملها كل محور من محاور الدراسة.**

تم عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية وورش العمل مع البنك الدولي لاستعراض ومناقشة أهم محاور الدراسة المزمع القيام بها، حيث تم تبادل الرؤى والتوافق حول الشكل النهائي والإطار العام والمنهجي للدراسة وأهم المخرجات المطلوب تحقيقها لتحسين مناخ الاستثمار في مصر وتعظيم العائد منها بما يخدم الاقتصاد الوطني. فضلاً عن مراجعة ما يصدر عن البنك الدولي من تحليلات وإصدارات متعلقة بدراسة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

ارتكزت الدراسة بشكل أساسي على تقييم مناخ الاستثمار في مصر، تحليل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الإجراءات الإصلاحية الواجب اتخاذها والتوصية بالإصلاحات التي ستساعد على جذب استثمارات أجنبية مباشرة مستدامة وذلك من خلال ستة محاور عمل وهي كالتالي:

- **المحور الأول:** تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الفرص والتحديات بالنظر إلى تطورات السوق الدولية وتقييم الوضع الاقتصادي الكلي في مصر وتحديد التوجهات المستقبلية FDI Performance Assessment High-Level.
- **المحور الثاني:** أساسيات سياسة الاستثمار Policy Fundamentals.
- **المحور الثالث:** سياسة الاستثمار والإطار التنظيمي Investment Policy and Regulatory Review – IPRR
- **المحور الرابع:** التقييم المؤسسي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتوصيات لتعزيز ترويج الاستثمار IPA - Investment Promotion Agency Assessment Framework.
- **المحور الخامس:** مراجعة العوامل الاقتصادية التي تؤثر على جاذبية قطاعات محددة وتحديد القطاعات ذات الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة Sector Scanning and Targeting.
- **المحور السادس:** تقييم لأطر تصميم الحوافز الاستثمارية بما يتماشى مع الممارسات الجيدة Incentive Framework Analysis.

في ابريل ٢٠٢٤ تم توافق الحكومة المصرية على أن يتولى البنك الدولي تطوير الدراسة إلى «استراتيجية وطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠)»، والتي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار في مصر بما يخدم الأولويات الوطنية. حيث تم التوافق مع البنك أن يمر إعداد الاستراتيجية بمرحلتين:

- **المرحلة الأولي: إعداد وثيقة التوجهات الاستراتيجية Strategic Direction Document**

- تم إعداد مسودة وثيقة التوجهات الاستراتيجية تحت عنوان «خارطة طريق تطوير استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر» بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، حيث استهدفت هذه الوثيقة تقديم خارطة طريق واضحة Road map لإعداد استراتيجية مصر للاستثمار الأجنبي المباشر، واقتراح هيكل واضح لمحاور الاستراتيجية والبيانات اللازمة لإعدادها، والجهات الوطنية التي ستشترك في إعدادها.
- أكدت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على ضرورة قيام البنك بمراجعة التجارب الدولية

المختلفة في إعداد مثل هذه الاستراتيجيات بما يتناسب مع السياق المصري. بالإضافة إلى ضرورة اتباع النهج التشاركي في اعداد تلك الوثيقة باعتبارها وثيقة وطنية واشتراك جميع الوزارات المعنية والهيئات التابعة لها في صياغة أهداف هذه الوثيقة كأهداف وطنية للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر.

- **المرحلة الثانية: إعداد الاستراتيجية**

- بناءً على مخرجات وثيقة خارطة الطريق، تم إعداد وثيقة الاستراتيجية التي تركز على المقومات والإمكانات والفرص المتاحة في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى خطة العمل والتوجهات المستقبلية لتطوير الأداء بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- الرؤية والهدف

- يتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في تمكين مصر من الاستفادة الفعّالة من الفرص الناشئة في ظل المشهد العالمي سريع التغير بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لنمو مستدام، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة الجديد (٢٠٢٤-٢٠٢٧)، وذلك من خلال المساهمة في خلق نمو اقتصادي مستدام قائم على التنويع والمعرفة، والتركيز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتي تتطلب ضخ مزيد من الاستثمارات.

- تركّز الاستراتيجية على تعزيز تنافسية مصر الاستثمارية لجذب واستبقاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالية الجودة والمستدامة، كما تهدف استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة، وتنويع الاقتصاد، ودعم انتقاله إلى اقتصاد قائم على المعرفة. كما تسعى الاستراتيجية إلى جذب استثمارات في قطاعات متنوعة، مستدامة، خضراء، وقائمة على المعرفة، بما يدعم توافق مصر مع التوجهات العالمية الرئيسية والتكيف معها.

- وفي هذا السياق، تؤكد الاستراتيجية على استقطاب أنواع جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الناشئة، واستثمارات ذات جودة أعلى. كما تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الاقتصاد المحلي من خلال إعادة الاستثمار، وتوسعات المشروعات، وتعزيز الروابط الاقتصادية.

- يُقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة في مصر تلك الاستثمارات التي تُسهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، بما في ذلك الاستثمارات التي تدعم التقدّم التكنولوجي، والتنمية المستدامة، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتوفير الوظائف ذات الجودة العالية، وتعزيز الروابط مع الاقتصاد المحلي، ودعم التنمية الإقليمية. وتتماشى هذه الاستثمارات مع الأولويات الاستراتيجية لمصر، وتتميز بعدد من السمات الرئيسية على النحو التالي:

  - الاستثمارات التي ترفع وتعزز الإنتاجية، وتوسع الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، وتدعم الرابط الاقتصادية.
  - الاستثمارات الداعمة للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر.
  - الاستثمارات المعزّزة للاندماج والتكامل في سلاسل القيمة العالمية (GVC).
  - الاستثمارات المولّدة لفرص عمل جذابة وذات جودة عالية.
  - الاستثمارات المعززة للروابط الاقتصادية مع الصناعات المحلية.
  - الاستثمارات الداعمة للتنمية الإقليمية والمكانية.

وفي إطار إعداد الاستراتيجية، عقدت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية—من خلال الهيئة العامة للاستثمار وبالتنسيق مع وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي—سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع ٢١ جهة حكومية لعرض محاور الاستراتيجية ومنهجية المسح القطاعي الصادر عن البنك الدولي. كما تم عقد اجتماع موسّع مع ممثلي القطاع الخاص لاستطلاع آرائهم حول القطاعات المستهدفة، وقياس جاذبيتها، وتحديد التحديات والإصلاحات المقترحة لكل قطاع.

القطاع العام (قطاعي)

القطاع العام (غير قطاعي)

القطاع الخاص والمراكز البحثية

- غرف التجارة والاعمال
- الشركات الرائدة (المحلية والاجنبية) في القطاعات
- مستهدفات الاستراتيجية
- مراكز البحوث الاقتصادية

ولتحقيق هذه الأهداف، تركّز الاستراتيجية على جذب المزيد من الاستثمارات وبجودة أعلى، من خلال:

- **انواع جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة** في قطاعات جديدة وناشئة، ومن مجموعة متنوعة من الأسواق المصدرية، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بالتجارة في الخدمات، وتعزيز الربط بين التجارة الصناعية والاستثمارات.
- **استثمارات ذات جودة أعلى** تشمل الاستثمارات المناخية والمستدامة، والاستثمارات كثيفة المعرفة، والاستثمارات الموجهة للتصدير وسلاسل القيمة العالمية (GVC)، والاستثمارات المولّدة لفرص عمل عالية الجودة، والاستثمارات كثيفة التكنولوجيا وذات التوجّه الإنتاجي.
- **تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة** في الاقتصاد المحلي، لا سيما من خلال زيادة إعادة الاستثمار، وتوسعات المشروعات، وتعظيم الاستفادة من الروابط الاقتصادية.

تتمحور أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ضمن ستة محاور رئيسية متوافقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ويجري تفصيل كل هدف ضمن إطار المتابعة والتقييم بالاستراتيجية مع تحديد مؤشرات قابلة للقياس وخطط عمل واضحة. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز الابتكار التكنولوجي، وتقوية الروابط مع الصناعات المحلية، وتحسين القدرة التصديرية، وخلق وظائف عالية الجودة، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز النمو الإقليمي العادل، بما يخدم الأهداف التنموية الشاملة للدولة.

ب- منهجية تحديد القطاعات المستهدفة من الاستراتيجية

في إطار إعداد استراتيجية جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، تم اعتماد منهجية البنك الدولي القائمة على مسح دقيق للقطاعات الاقتصادية بالاستناد إلى إطار تحليلي يوازن بين جدوى الاستثمار (Feasibility) والرغبة في الاستثمار (Desirability)، حيث تستهدف

الاستراتيجية مجموعتين من القطاعات:**القطاعات الأكثر جاهزية** للترويج وهي القطاعات التي تمتلك مقومات جذب فورية للمستثمرين، و**القطاعات الطموحة** وهي القطاعات الواعدة التي تتطلب المزيد من الإصلاحات وتطوير بيئة تمكينيه قبل البدء في جهود الترويج لها.

تم من خلال الاجتماعات مع الجهات الحكومية ذات الصلة، تحديد المعايير التي تهدف إلى تقييم القطاعات أو القطاعات الفرعية وفق بُعدين رئيسيين:

البُعد الأول – الرغبة في الاستثمار Desirability: يتم قياسه بناءً على الفوائد التنموية المتوقعة، تم تحديد الفوائد المحتملة التي يمكن أن تحققها هذه الاستثمارات للدولة (٦ عناصر) من خلال تقييم عوامل مثل خلق فرص العمل وزيادة الصادرات، بما يتماشى مع الأهداف التنموية للدولة.

البُعد الثاني – الجدوى للمستثمرين (Feasibility): تم تحديد عناصر جدوى هذه القطاعات للمستثمرين الدوليين (٥ عناصر)، من خلال تقييم عوامل مثل حجم السوق، وتكاليف الإنتاج، البنية التحتية المتاحة، وسهولة ممارسة الأعمال.

وتهدف هذه المنهجية إلى ضمان تركيز الجهود الحكومية على القطاعات ذات العائد الأكبر المحتمل، ومواءمة أولويات الترويج مع الاحتياجات الإصلاحية والقدرات التنافسية لكل قطاع.

شكل ١ مصفوفة مسح قطاعات الاستثمار لمجموعة البنك الدولي

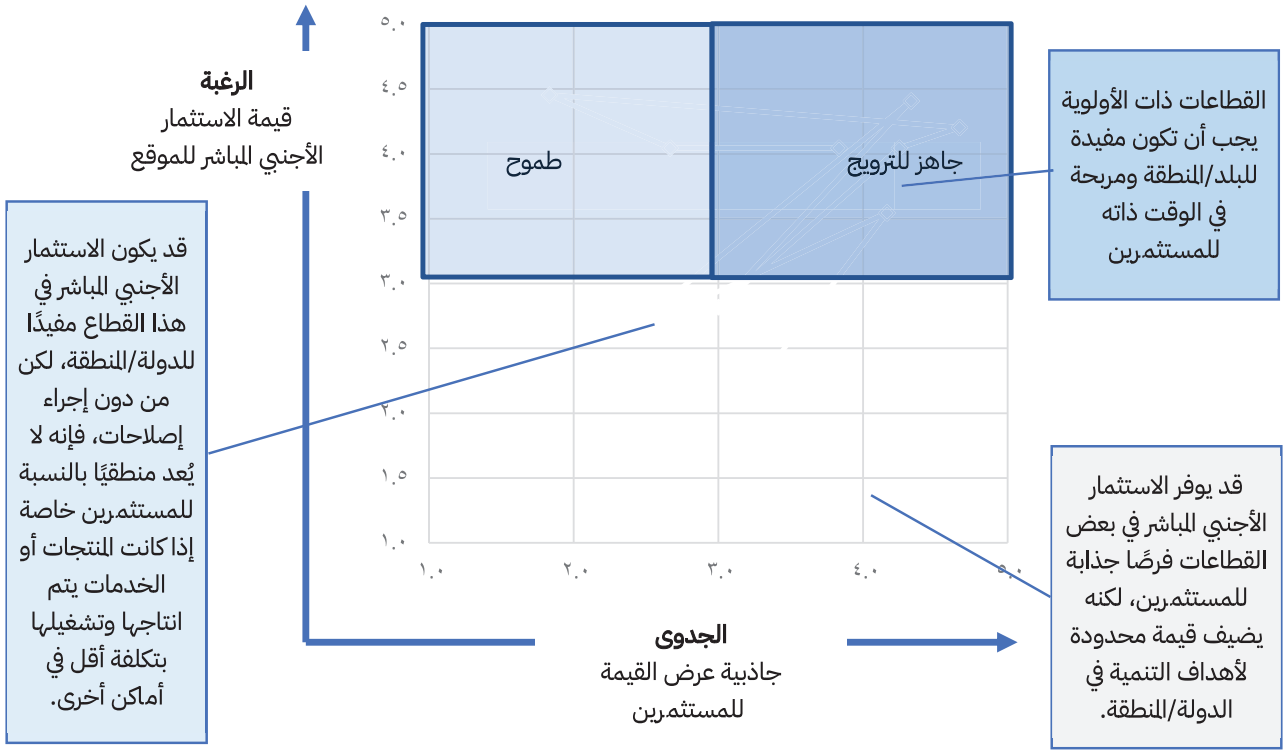

المصدر: البنك الدولي

استنادًا إلى هذين البعدين، تحدد المنهجية القطاعات الجاهزة لترويج الاستثمار على المدى القصير، والقطاعات التي يمكن أن تطلق سياسات مستهدفة كامل إمكاناتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى المتوسط. تعتبر القطاعات التي تعود بالفائدة على مصر ومربحة أو قابلة للتنفيذ للمستثمرين "جاهزة للترويج"، ويمكن إدراجها في المرحلة الأولى من جهود الترويج المستهدفة. أما القطاعات التي سيكون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها مفيدًا لمصر، لكنها تواجه تحديات تنافسية قائمة، فتُصنف على أنها "طموحة"، وستتطلب سياسات إصلاحية مستهدفة لإطلاق كامل إمكاناتها في جذب الاستثمار. وسيتم إدراج هذه القطاعات في المرحلة الثانية من جهود ترويج الاستثمار، والتي ينبغي أن تبدأ بعد تنفيذ الإصلاحات الرئيسية.

النتائج الأولية لمسح القطاعات

تم استخدام **منهجية البنك الدولي لمسح القطاعات Sector Scanning Methodology** لتحديد وتصنيف القطاعات ذات الأولوية بالتوافق مع كافة الجهات الحكومية المعنية، ولأغراض هذه الاستراتيجية، تم تقييم ثلاثة عشر (١٣) قطاعًا من حيث جدواها وإمكانيتها في سياق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم تحديد القطاعات الـ ١٣ التي تم تضمينها في «مسح قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر» بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، استنادًا إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك توافقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وأهداف التنمية الاقتصادية الوطنية لمصر، إضافة إلى الاتجاهات العالمية والإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

في ضوء نتائج التقييم وبناءً على أفضل الممارسات الدولية التي توصي بعدم الترويج لأكثر من ٦-٧ قطاعات في الوقت نفسه لضمان فعالية الجهود، تم تقسيم (١٣) قطاع إلى مرحلتين/مجموعتين:

١. القطاعات الجاهزة للترويج Ready For Promotion: وهي القطاعات (٨ قطاعات) التي تعود بالنفع على مصر وتحقق أرباحاً للمستثمرين في ذات الوقت.

٢. القطاعات ال طموحة Aspirational Sectors: وهي القطاعات (٥ قطاعات) التي تحتاج إلى إصلاحات إضافية لتعزيز تنافسيتها وزيادة جاذبيتها للمستثمر الأجنبي.

شكل ٢ النتائج الأولية لمؤشرات القطاعات

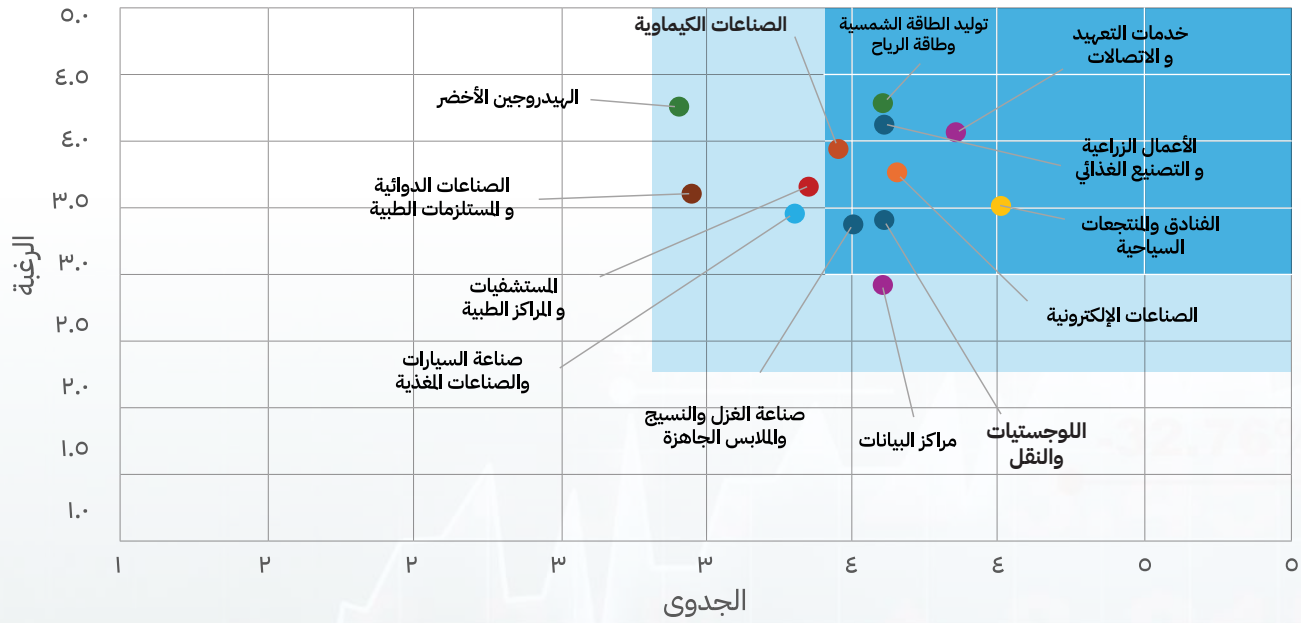

المصدر: البنك الدولي

جدول ١ المرحلة الأولي والثانية من القطاعات المستهدفة

المرحلة الأولى القطاعات الأكثر جاهزية للترويج	المرحلة الثانية القطاعات الطموحة
١. خدمات التعهيد والاتصالات	١. الهيدروجين الأخضر
٢. الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح)	٢. الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية
٣. الصناعات الكيماوية	٣. مراكز البيانات
٤. الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي	٤. المستشفيات والمراكز الطبية
٥. الفنادق والمنتجعات السياحية	٥. صناعة السيارات والصناعات المغذية
٦. الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	
٧. اللوجستيات والنقل	
٨. الصناعات الإلكترونية	

فيما يتعلق بالقطاعات الثمانية التي تم تحديدها كقطاعات أكثر جاهزية للترويج في المرحلة الأولى، فإن الأولوية أمام وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هي إعداد خطط ترويج لجذب المستثمرين المحتملين. وتتميز تلك القطاعات الثمانية أنها قادرة على تقديم فرص استثمارية جذابة للمستثمرين، وفي الوقت نفسه تحقق لمصر فوائد تنموية واقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

كما تم تحديد القطاعات الخمسة المتبقية كقطاعات طموحة للمرحلة الثانية، وهي قطاعات تتطلب تنفيذ إصلاحات قبل الشروع في الترويج لها. وفيما يخص قطاعات المرحلة الثانية، سيركّز عمل الحكومة على تنفيذ سياسات وإصلاحات مستهدفة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للمستثمرين على المدى القصير إلى المتوسط. علماً بأن هذه القطاعات تمتلك قدرة كبيرة على الإسهام في أولويات التنمية الاقتصادية لمصر على المدى المتوسط إلى الطويل، وسيتمحور جهد الحكومة حول تعزيز جاذبيتها من خلال برامج إصلاحية وسياسات موجهة.

ج- المستهدفات الكمية لاستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠)

تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، تم استخلاص الأهداف الكمية العامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاستراتيجية من الوثائق الاستراتيجية رفيعة المستوى وخطط التنمية الاقتصادية التي أعدتها الحكومة، وتشمل هذه الوثائق:

١. **رؤية مصر ٢٠٣٠: تستهدف ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٥ و٣٪ في عام ٢٠٣٠.**

٢. **التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية ٢٠٢٤–٢٠٣٠: تستهدف جذب ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠**

قد انعكست هذه الأهداف في السيناريوهات الواردة في وثيقة الاستراتيجية:

- السيناريو المنخفض يستهدف الوصول إلى نسبة ٣٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي في ٢٠٣٠، اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- السيناريو الأساسي يستهدف تحقيق ١٠٠ مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٢٤–٢٠٣٠، بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري، وبالتالي يتوقع نسبًا أعلى لـ FDI/GDP تصل إلى ٣٪ في ٢٠٢٥ و٣,٥٪ في ٢٠٣٠.
- **أما السيناريو المرتفع فقد طُوّر بناءً على الأداء التاريخي للاستثمار الأجنبي في مصر والمؤشرات السوقية، ويستهدف جذب نحو ١١٢ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٢٤/٢٠٢٥–٢٠٢٩/٢٠٣٠، مع نسب FDI/GDP تبلغ ٣,١٪ في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ و٤,٢٪ في ٢٠٢٩/٢٠٣٠.**

د- الركائز الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية

وفي ضوء التوجه نحو جذب استثمارات أجنبية مستدامة ومتنوعة وتعظيم العائد التنموي منها، تستند الاستراتيجية الوطنية الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر الى ركائز رئيسية تساهم في مواءمة الاستراتيجية مع التوجهات العالمية مثل التقدم السريع في التقنيات الرقمية، والاستثمارات المستدامة والخضراء مما يُمكن مصر من جذب استثمارات أكثر تنوعًا ومرونة، وتعزيز الابتكار، وضمان نموٍّ اقتصاديٍّ طويل الأجل.

يتطلب زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - وفقاً لهذه الاستراتيجية - توافر متطلبين رئيسيين: توفير بيئة عمل ممكنة للاستثمار، استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى. علاوة على ثلاثة من الركائز الأساسية: الترويج الفعال للاستثمار، وجود إطار قانونى وتنظيمي محفز للاستثمار، سياسات وبرامج قطاعية محددة.

يساعد تنفيذ هذه المتطلبات والركائز بفاعلية على خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية وتنافسية تستطيع استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الجودة العالية بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، وتشمل هذه الركائز ما يلي:

أولاً: الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ بالسياسات

تعتمد جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر على بيئة اقتصادية مستقرة وسياسات مالية ونقدية واضحة يمكن التنبؤ بها. وفي هذا الإطار، تستهدف هذه الركيزة تعزيز صلابة الاقتصاد المصري وبناء ثقة المستثمرين عبر استقرار سعر الصرف وفق آليات السوق، وتعبئة الموارد المحلية من خلال إصلاح الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى ترشيد الحوافز الضريبية ورفع كفاءة الإنفاق العام، والتحول إلى موازنة موحّدة وتحسين إدارة الاستثمارات العامة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

ثانياً: بيئة تمكين الأعمال

تهدف هذه الركيزة إلى إنشاء بيئة أعمال محفزة وجاذبة للاستثمار من خلال دعم المنافسة وتكافؤ الفرص، واستقرار التشريعات، وتحسين منظومة التجارة والخدمات اللوجستية، إلى جانب تطوير آليات تسوية المنازعات وإتاحة الأراضي ورفع كفاءة البنية التحتية والعمالة.

ثالثاً: الترويج للاستثمار

تهدف الركيزة إلى تعزيز فعالية منظومة الترويج للاستثمار من خلال تقوية الدور المؤسسي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وزيادة التنسيق مع الجهات

القطاعية والحكومية، وبناء القدرات البشرية، وتوجيه جهود الترويج نحو القطاعات ذات المزايا التنافسية بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠. كما تشمل تطوير الهيكل التنظيمي ومؤشرات الأداء للهيئة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين، واستخدام أدوات ترويجية حديثة تشمل المنصات الرقمية والذكاء الصناعي. إضافةً إلى ذلك، تركز الركيزة على تطبيق آليات فعالة للمتابعة والتقييم لضمان تتبع المشروعات الاستثمارية الجديدة وقياس أثرها على التوظيف والتنمية المحلية.

رابعًا: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار

تسعى هذه الركيزة إلى تعزيز الثقة القانونية للمستثمر من خلال مراجعة وتحديث التشريعات القائمة – ومنها قانون الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية – بما يضمن مواءمتها مع المعايير الدولية، وإدماج مبادئ الاستثمار المستدام والمسؤول. كما تستهدف معالجة التداخل المؤسسي في منظومة الاستثمار، وإعداد قاعدة بيانات موحدة للحوافز الاستثمارية، ووضع سياسة واضحة لتقييم فعالية هذه الحوافز. وتشمل الركيزة تبسيط رحلة المستثمر عبر دورة حياة المشروع، ودعم الروابط المحلية بين الموردين المحليين والشركات متعددة الجنسيات في القطاعات ذات الأولوية من خلال تحليل فجوات التوريد وتصميم حلول مستهدفة لمعالجتها.

خامسًا: السياسات والبرامج القطاعية

تهدف السياسات والبرامج القطاعية إلى تعزيز جاذبية القطاعات المستهدفة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبني حزمة من الإصلاحات العميقة التي تعالج التحديات الهيكلية وتدعم القدرة التنافسية لتلك القطاعات. وتتضمن هذه الإصلاحات صياغة وتنفيذ خطط تنمية قطاعية شاملة، وتطوير البنية التحتية والمهارات البشرية، ومواءمة الأطر التشريعية والتنظيمية مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. كما تتكامل مع إصلاحات أفقية عامة تسهم في تحسين البيئة الاستثمارية ككل، من أبرزها تعزيز المنافسة، تقليص الدور المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، رفع كفاءة منظومة التجارة والخدمات اللوجستية، وتطوير سوق العمل والمهارات، بما يضمن استدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم عوائدها التنموية.

هـ - الإطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية

لتحقيق رؤية الحكومة وتنفيذ استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، تم وضع ترتيبات مؤسسية واضحة تبدأ باعتماد الاستراتيجية من المجلس الأعلى للاستثمار والإعلان عن القطاعات ذات الأولوية والإصلاحات ومؤشرات الأداء. كما يُعد إشراك القطاع الخاص بشكل منهجي في متابعة التنفيذ وتحديد الأولويات عنصرًا حاسمًا للنجاح، لما يوفره من خبرات عملية ورؤية واضحة للاتجاهات الدولية ومحركات التنافسية والتحديات التي تواجه تعزيز جاذبية مصر عالميًا.

٤- التكامل بين استراتيجيات / سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية

يمثل التكامل بين السياسة التجارية والاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية في توجه الوزارة لبناء منظومة اقتصادية أكثر قدرة على المنافسة، حيث تم صياغة السياسة التجارية بما يخدم أولويات الاستثمار القطاعية الواردة باستراتيجية الاستثمار، وبما يعزز توطين الصناعة وزيادة القيمة المضافة. ويأتي هذا النهج استجابةً للتحولات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية والإقليمية، التي فرضت ضرورة امتلاك سياسات أكثر مرونة واتساقًا، لا تفصل بين تحفيز الاستثمار وتسهيل التجارة، بل تتعامل معهما كمسارين متكاملين لدعم النمو والتنمية الصناعية وزيادة القدرة التصديرية.

وتُترجم الوزارة هذا النهج إلى خطوات عملية من خلال إعادة توجيه أدوات السياسة التجارية—من اتفاقيات تفضيلية، ومعالجات تجارية، وبرامج رد أعباء التصدير—لتعمل في خدمة أهداف السياسة الاستثمارية. حيث يتم ربط الحوافز التجارية بتوسيع الطاقة الإنتاجية القابلة للتصدير، وزيادة المكون المحلي، ودعم القطاعات ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع.

كما تعمل الوزارة على مواءمة المفاوضات التجارية الجديدة مع احتياجات الاستثمار، بما يضمن جذب استثمارات نوعية في الصناعات التكنولوجية والمتقدمة، وتوطين حلقات إنتاج ذات قيمة مضافة أعلى داخل سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

ويسهم هذا التكامل في بناء قاعدة إنتاجية أكثر قدرة على النفاذ للأسواق العالمية من خلال ربط المناطق الصناعية بالموانئ والخدمات اللوجستية، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تصديرية ذات إمكانات استراتيجية مثل الصناعات الخضراء وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الهندسية. كما يعزز هذا التوجه قدرة الاقتصاد المصري على تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، إضافةً إلى دعم نمو الشركات المصرية وتمكينها من التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية.

وبذلك تتحول السياسة التجارية إلى مكون جوهري في توجه الدولة الاستثماري، وتتحول استراتيجية الاستثمار إلى محرك لزيادة الصادرات وتعزيز موقع مصر كمركز إقليمي للتجارة والإنتاج.

٥- المبادرة الوطنية لحصر وترويج الفرص الاستثمارية القطاعية

أ- المقدمة

تشهد مصر مرحلة تحول اقتصادي استراتيجي تهدف لبناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على المنافسة إقليميًا وعالميًا. ووفق التوجيهات الرئاسية ومجلس الوزراء، قامت كل وزارة بإعداد ملفات متكاملة للمشروعات الاستثمارية المستهدفة في قطاعها، تشمل فرصًا جاهزة للترويج والتنفيذ مع الموافقات والتراخيص الأساسية والبنية التحتية اللازمة، تمهيدًا لإطلاق حملات ترويجية عالية لجذب الاستثمار المباشر.

وفي ضوء تكليفات مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٨، تم إعداد **المبادرة الوطنية لحصر وترويج الفرص الاستثمارية القطاعية** بالتعاون مع كافة الوزارات، كأحد الركائز لتحقيق رؤية مصر الاقتصادية ٢٠٣٥ للوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى تريليون دولار.

تهدف المبادرة إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي وعالمي جاذب للاستثمارات من خلال بيئة شفافة ومحفزة، إزالة المعوقات البيروقراطية، وتقديم حزم حوافز وضمانات، مع توفير فرص استثمارية محددة وجاهزة للتنفيذ مدعومة بدراسات الجدوى والتراخيص والبنية التحتية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

ب- الأهمية الاقتصادية للمبادرة ودورها في تحقيق التنمية

١- تعظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تستهدف المبادرة زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للاقتصاد المصري بشكل كبير، وذلك من خلال تقديم عروض استثمارية تنافسية تضع مصر على خريطة الاستثمار العالمية. فالمنافسة على جذب رؤوس الأموال الدولية تزداد حدة، وتحتاج الدول إلى تقديم قيمة مضافة حقيقية للمستثمرين لا تقتصر على الحوافز الضريبية أو توفير الأراضي، بل تمتد لتشمل الجاهزية الكاملة للمشروعات.

٢- تعظيم الاستفادة من الفرص غير المستغلّة وتحويلها إلى مشروعات جاذبة للاستثمار

تقوم المبادرة بدور محوري في إبراز وتفعيل الفرص غير المستغلة داخل مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال تحويل هذه الفرص من مجرد إمكانات غير ظاهرة إلى مشروعات واضحة وجاهزة للتنفيذ. فهي تعمل على رصد الموارد غير المستغلّة—سواء كانت ارض أو مشروعات صناعية، أو طاقات إنتاجية، أو خدمات ذات طلب متزايد—ثم إعادة تقييمها وتحليل جدواها وتطوير ملفات ترويجية شاملة لها. وبذلك تتيح المبادرة للدولة تقديم هذه الفرص للمستثمرين بصورة احترافية تعتمد على بيانات دقيقة ومعلومة مكتملة، مما يعزّز قدرتها على جذب استثمارات جديدة لمناطق وقطاعات لم تحظَ بالاهتمام الكافي سابقًا، ويساهم في تعظيم العائد الاقتصادي وتشجيع التوسع في المحافظات والمناطق الواعدة التي لم تُستثمر بالشكل الأمثل.

٣- معالجة الفجوات القطاعية

من خلال التشخيص الدقيق لكل قطاع، تساعد المبادرة

في تحديد الفجوات بين الطاقات الحالية والاحتياجات المستقبلية. فمثلاً، في قطاع الصحة، قد تكشف الدراسات عن نقص في عدد الأسرة في المستشفيات المتخصصة، أو عدم كفاية مراكز التشخيص المتقدمة، أو غياب مصانع لإنتاج أدوية ولقاحات معينة. وبالتالي، فإن تحديد هذه الفجوات يسمح بتوجيه الاستثمارات بشكل دقيق نحو الاحتياجات الحقيقية، مما يحقق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي.

٤- تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية والعالمية

في ظل المنافسة الشديدة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية، تقدم المبادرة ميزة تنافسية فريدة لمصر. فبدلاً من الاكتفاء بالترويج العام لمناخ الاستثمار، تقدم مصر للمستثمرين «منتجاً استثمارياً جاهزاً» يتضمن التراخيص المسبقة والبنية التحتية المتوفرة ودراسات الجدوى. هذا النهج يقلل بشكل كبير من «تكلفة الدخول» و«وقت الوصول إلى السوق»، وهما من أهم العوامل التي يضعها المستثمرون الدوليون في الاعتبار عند المفاضلة بين الوجهات الاستثمارية.

ج- منهجية العمل

تعتمد منهجية العمل على إطار تنظيمي متكامل يهدف إلى إعداد خريطة استثمارية وطنية متكاملة وقابلة للتنفيذ، ترتكز على التشخيص الدقيق للقطاعات الاقتصادية، وتطوير السياسات الداعمة، وتحديد المستهدفات الاستثمارية، ثم صياغة وفرز الفرص الجاهزة للتنفيذ بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المختصة لضمان تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يتوافق مع التوجهات الوطنية.

أولاً: تشخيص شامل للقطاعات وتحديد الأولويات

- تبدأ المنهجية بقيام كل وزارة بمرحلة تشخيص دقيقة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة، وهي خطوة محورية تهدف إلى فهم الوضع الراهن لكل قطاع من حيث مساهمته في الاقتصاد الوطني، حجم العمالة، درجة القيمة المضافة، مستويات الإنتاج، وسلاسل القيمة ذات الصلة. ويجري خلال هذه المرحلة تحليل الاتجاهات الاقتصادية، بإضافة إلى تقييم المزايا النسبية في كل قطاع. كما يتضمن التشخيص تحليلًا شاملًا لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)، مما يمكّن من التعرف على العوامل المؤثرة في تطور القطاع وقدرته على جذب الاستثمارات.
- وإلى جانب البعد الاقتصادي، تشمل المرحلة تقييم الامتداد الجغرافي للقطاعات وتحديد المناطق الأكثر قدرة على استيعاب المشروعات الجديدة، سواء استناداً إلى توافر البنية التحتية أو القرب من سلاسل الإمداد أو تميز المحافظات بموارد معينة. ويمثل هذا التصنيف خطوة حاسمة في رسم خريطة وطنية للاستثمار مبنية على المعرفة الحقيقية بقدرات كل منطقة.

ثانياً: اقتراح سياسات إصلاحية وتشريعية لتمكين الاستثمار

- بعد تحليل الوضع الراهن لكل قطاع، تنتقل المنهجية إلى مرحلة قيام كل وزارة بصياغة حزمة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية، بهدف إزالة العوائق التي تحد من تدفق الاستثمارات أو تعيق التوسع في المشروعات القائمة. وتشمل هذه الإصلاحات مراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة، وتحديد الفجوات في منظومة التراخيص، وإعادة هيكلة الإجراءات المتبعة لضمان سرعة الحصول على الموافقات اللازمة لبدء وتنفيذ المشروعات.
- كما تركز هذه المرحلة على وضع نماذج الشراكات المطلوبة مع القطاع الخاص، تشمل أنظمة مثل BOT وPPP والامتيازات وغيرها من صيغ التعاون التي تتيح للقطاع الخاص المساهمة بفاعلية في تنفيذ المشروعات الكبرى.

ثالثاً: صياغة مستهدفات استثمارية واضحة وقابلة للتنفيذ

- ويجري في هذه المرحلة تحديد الاحتياجات الحقيقية لكل قطاع، سواء من حيث الطاقة الإنتاجية، أو البنية التحتية، أو الخدمات، أو حجم

الاستثمارات المطلوبة لرفع القدرة التنافسية. وتشير هذه المستهدفات إلى أهداف كمية ونوعية تمتد حتى عام ٢٠٣٥، وتترجم إلى فرص استثمارية واقعية.

- ويجري كذلك ربط هذه المستهدفات بالفرص الاستثمارية القابلة للترويج، بحيث تكون جميع المشاريع المطروحة للمستثمرين متسقة مع الاستراتيجية الوطنية، ومدعومة بعوائد اقتصادية واضحة. وتضمن هذه الخطوة أن التنسيق العام بين الجهات الحكومية يتوافق مع الخطة التنموية الشاملة.

رابعاً: إعداد خريطة استثمارية متكاملة وفرص جاهزة للتنفيذ

- حيث يتم تحويل المستهدفات إلى فرص استثمارية حقيقية. وتشمل إعداد قوائم تفصيلية بالمشروعات ذات الأولوية داخل كل قطاع، بحيث تضم فقط المشروعات المكتملة من حيث جاهزية التراخيص، وتوافر الأرض وموقف المرافق الخاصة بها، والدراسات الفنية والمالية، وأي متطلبات إجرائية أخرى.
- كما يتم إعداد ملفات ترويجية متكاملة لكل فرصة استثمارية، تتضمن بيانات الموقع، حالة البنية التحتية، النماذج المالية، الحوافز المتاحة. ويجري في الوقت نفسه تحديد الجهات الحكومية المختصة بكل مشروع وتفعيل آليات التنسيق بينها لضمان تسهيل الإجراءات. وتهدف هذه المرحلة إلى تقديم فرص جاهزة بنسبة ١٠٠٪ للمستثمرين، دون الحاجة لإجراءات إضافية معقدة، مما يعزز الثقة لدى المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

خامسا: ربط التجارة بالاستثمار

حيث التوسع المستهدف في حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات، تبرز الحاجة إلى توجيه استثمارات إضافية إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية القادرة على دعم هذا التوسع. ويشمل ذلك تعزيز الطاقة الإنتاجية، ورفع مستوى الجودة، وتطوير سلاسل الإمداد، بما يضمن قدرة القطاعات المختلفة على تلبية الطلب الخارجي المتنامي.

كما تتضمن هذه المرحلة مواءمة السياسات الاستثمارية مع مستهدفات التصدير، وتحديد الفجوات الإنتاجية التي تتطلب استثمارات جديدة أو توسعات في المشروعات القائمة، إلى جانب دعم البنية التحتية اللوجستية المرتبطة بالتجارة مثل الموانئ والمخازن والمناطق اللوجستية. ويسهم هذا الربط في تعظيم الاستفادة من الاتفاقات التجارية، وضمان جاهزية القطاعات الوطنية لتلبية احتياجات الأسواق الخارجية بشكل تنافسي ومستدام.

٢. الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار

اعتمدت مصر في السنوات الأخيرة نهجًا مؤسسيًا متكاملًا لإدارة الاستثمار يقوم على تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية وتطوير الحوكمة وتحسين خدمات المستثمرين. وتركز جهود تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي على تبسيط الإجراءات، وتسريع دخول المستثمرين للسوق، وضمان حماية الحقوق القانونية والمالية بما يعزز الثقة ويحفّز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقوم النظام الاستثماري على تكامل الإطار التنظيمي—الذي يوفر هيكلًا مؤسسيًا فعالًا ومنصات رقمية ومراكز خدمات—مع الإطار التشريعي الذي يضمن قوانين واضحة، ومساواة في المعاملة، وحرية تحويل الأموال، وحوافز جاذبة. ويسهم هذا النظام المتكامل في رفع تنافسية الاقتصاد المصري، ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحفيز القطاعات الإنتاجية وتحقيق نمو مستدام.

١- الإطار المؤسسي للاستثمار

أ- المجلس الأعلى للاستثمار

- يأتي المجلس الأعلى للاستثمار في قمة الهيكل المؤسسي لمنظومة الاستثمار في مصر، حيث يُعد الجهة العليا المسؤولة عن صياغة الرؤية الوطنية لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار ، وإقرار خطط وسياسات استثمارية تحدد أولويات مشروعات الاستثمار المستهدفة بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة، كما يضطلع المجلس بمتابعة تنفيذ أجهزة الدولة للخطط والبرامج المتعلقة بالاستثمار، وضمان تكامل وتنسيق جهود الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة لتحقيق انسجام التشريعات مع التنفيذ العملي، كما يختص بدراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار ، ومتابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار.

قرارات المجلس الأعلى للاستثمار الداعمة لمناخ الأعمال (مايو ٢٠٢٣)

وافق المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه الأول بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٣ برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، على ٢٢ قراراً هاماً تتضمن حوافز وتيسيرات غير مسبوقة في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، تستهدف تحقيق نقلة نوعية في بيئة الاستثمار وتعزيز جاذبية مصر للمستثمرين المحليين والأجانب وجاءت القرارات بهدف تحقيق الآتي:

- تيسير إجراءات تأسيس الشركات والحصول على الموافقات الأمنية.
- تطوير البنية الرقمية للاستثمار من خلال إنشاء "منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل المشروعات الاستثمارية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على القيود المتعلقة بتملك الأرضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.
- توسيع نطاق منح الرخصة الذهبية للمشروعات الاستثمارية.
- الغاء المعاملة التفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، لدعم آليات المنافسة ومشروعات القطاع الخاص.
- دعم الشركات الناشئة من خلال وضع السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار تلك الشركات في مصر.
- سرعة تسوية منازعات الاستثمار من خلال توسيع اختصاصات المحاكم الاقتصادية وتحديد آليات واضحة للتعويض في حالات نزع الملكية.
- تحفيز الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية ومن أبرزها مشروعات الهيدروجين الأخضر.

ب- وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

- تتولى وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية وضع السياسات العامة للدولة في مجالي الاستثمار والتعاون التجاري الخارجي، من خلال إعداد الاستراتيجيات والخطط القومية لجذب الاستثمارات وتطوير مناخ الأعمال، والتنسيق مع مختلف الوزارات لضمان اتساق السياسات مع أولويات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تمثيل الدولة في المفاوضات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما تشرف الوزارة على الجهات التابعة، وتصدر التوجيهات المنظمة لعملها، وتتابع تنفيذ خطط الاستثمار القومية وتقييم أداء الهيئات المختصة، مع اقتراح السياسات والتشريعات الداعمة لجذب الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية.

ج- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

- تتولى الهيئة تنفيذ السياسات الاستثمارية للدولة، ومباشرة مختلف الجوانب التنظيمية والتشغيلية المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية. وتشمل اختصاصاتها تحديد أولويات وبرامج توزيع الأنشطة والمشروعات الاستثمارية، ووضع وتنفيذ خطط الترويج للاستثمار، وتقديم خدمات تأسيس الشركات وتيسير إجراءات التراخيص، وذلك من خلال توحيد النماذج والإجراءات المنظمة لمنح التراخيص والتصاريح اللازمة لتأسيس وتشغيل المشروعات، وتقديم خدمات متكاملة للمستثمرين عبر مركز خدمات المستثمرين بما يكفل تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة منظومة الخدمات.

- كما تضطلع الهيئة بإدارة وتنظيم المناطق الحرة والاستثمارية، والإشراف على شؤونها الفنية والتنظيمية، ومراجعة التشريعات واللوائح ذات الصلة بالاستثمار واقتراح التعديلات اللازمة لتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم له، فضلًا عن تنظيم الفعاليات والبرامج المتخصصة في مجال الاستثمار، وإدارة الأصول والعقارات المخصصة للأنشطة الاستثمارية بما يضمن حسن استغلالها ويعزز قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتشمل مهام الهيئة على وجه الخصوص:

- **تنظيم الاستثمار وإدارته:** تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار، وضمان الالتزام بالإطار التشريعي والتنظيمي بما يدعم استقرار مناخ الاستثمار.

- **الترويج للاستثمار محليًا ودوليًا:** العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية المشروعات المحلية من خلال الحملات الترويجية، والفعاليات والمعارض الاستثمارية، وبرامج الشراكات الدولية.

- **إدارة المناطق الحرة والاستثمارية:** الإشراف على تطوير وإدارة المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية، وضمان توفير بيئة تشغيلية تنافسية وجاذبة للمستثمرين.

- **تقديم خدمات المستثمرين:** عبر شبكة من مراكز خدمات المستثمرين في مختلف المحافظات، بما يشمل خدمات تأسيس الشركات وما بعد التأسيس، ومنح التراخيص بالتنسيق مع الجهات الحكومية، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية الشاملة.

- **دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال:** تقديم الدعم الفني والتمكيني للشركات الناشئة ورواد الأعمال، وتيسير استفادتهم من الحوافز الاستثمارية، ومتابعة تطور مشروعاتهم لزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

- **إدارة آليات تسوية منازعات الاستثمار:**

- إنشاء وتفعيل آليات فعّالة لتلقي شكاوى المستثمرين وتسويتها بسرعة وشفافية، بما يعزز الثقة في بيئة الاستثمار ويحمي حقوق المستثمرين.

- صدر قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ مستحدثاً منظومة متكاملة لتسوية منازعات الاستثمار وذلك لتقديم الدعم اللازم للمستثمرين سعياً وراء منحهم المزيد من الثقة في مناخ الاستثمار في مصر.

حيث أشار القانون في مواده من رقم ٨٢ إلى ٩٠ على حق المستثمر في تسوية منازعاته التي تنشا بينه وبين الجهة الإدارية بأي من الطرق الودية المتعارف عليها والتي يتفق عليها مع المستثمر ، ودون الإخلال بحقه في التقاضي ، وهو منحى جيد يتماشى مع التوجهات الاستثمارية الحديثة لتسوية المنازعات ويمثل تعزيزاً لحل مشاكل المستثمرين بالطرق الودية مما يوفر الجهد والمال ويحافظ على استمرار الكيانات الاقتصادية :

أولًا: لجنة التظلمات

نص المشرع في المادة ٨٣ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ على إنشاء لجنة أو أكثر لنظر التظلمات من القرارات الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون سواء كانت القرارات صادرة من الهيئة أو الجهات المختصة بمنح الموافقات والتصاريح والتراخيص، وتظهر أهمية هذه اللجنة في إتاحة آلية جديدة استحدثها المشرع بموجب القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ للنظر في تظلمات المستثمرين من القرارات التي قد تؤدي إلى عرقلة نشاطاتهم وإمكانية حلها عن طريق لجنة محايدة برئاسة احد نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية أعضاء من ذوي الخبرة.

كما نص قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالمادة (١٦٠) مكررًا من القانون على « تنشأ بقرار من الوزير المختص لجنة او أكثر لنظر التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة من الهيئة... وتشكل اللجنة برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الدولة بدرجة مستشار على الأقل، يختارهما المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة.

ثانيا: اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار

نص القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ في المادة رقم ٨٥ على إنشاء اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وتختص بنظر الشكاوى أو المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة أو أحد الجهات الإدارية للدولة (مادة ٨٥).

ثالثا: اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار

تختص بتسوية المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار التي تكون الدولة أو أحد جهاتها الإدارية طرفاً فيها بحيث يضمن التوزان بين أطراف العلاقة العقدية، تسويات اللجنة واجبة النفاذ وملزمة للجهات لإدارية المختصة (مادة ٨٨).

رابعا: مركز تسوية منازعات المستثمرين

أنشئ المركز بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عام ٢٠٠٩. وهو يتَّبع آلية الوساطة كونها أحد أهم الوسائل الودية لتسوية المنازعات بعيداً عن التقاضي حيث يختص المركز بتسوية المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين بعضهم البعض، أى بين الشركاء، أو بين الشركات أياً كان شكلها القانوني، أو بين المساهمين والشركات، وذلك متى اتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى المركز، مما يكفُل لهم التوصل إلى تسوية رضائية سريعة وعادلة.

وقد اعتمد المركز منظومة متكاملة لفضّ النزاعات تشمل التسوية الودية، والوساطة، والتوفيق، ما يقلل من الوقت والتكلفة المرتبطة بالمنازعات، ويعزز ثقة المستثمرين في سيادة القانون وكفاءة المؤسسات قد تم اعتماد هذه المنظومة وفقاً لما انتهت إليه الممارسات الدولية والتشريعات المقارنة، وكذا توصيات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (اليونسترال). حيث يقوم فيها شخص محايد (وسيط) بمساعدة أطراف النزاع في سعيهم للوصول إلى تسوية ودية وسريعة للنزاع القائم بينهم، وذلك توفيراً للوقت والمال والجهد، ودون إخلال بحق الأطراف في اللجوء إلى القضاء.

- بلغ إجمال طلبات التسوية المقدمة للمركز نحو ٦٠٠ طلب منذ إنشاؤه بنسبة نجاح ٦٠٪، كما بلغت إجمالي الطلبات خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٤١ طلب.
- وفى سبيل انجاز المركز لمهامه تم التعاون الدولي مع المؤسسات العالمية الرائدة في مجال الوساطة والتحكيم من أبرزهم:
  - محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية (ICC)
  - لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (اليونسترال – UNCITRAL)
  - مركز سنغافورة للتحكيم الدولي (SIAC)

- مركز لندن للتحكيم الدولي (LCIA)
- مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)

٢- الإطار التشريعي للاستثمار

يشكل الإطار التشريعي ركيزة أساسية لتطوير بيئة الأعمال في مصر، ويهدف إلى توفير قاعدة قانونية واضحة ومستقرة تحمي المستثمرين وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنية بالإضافة إلى صياغة منظومة من الحوافز الضريبة وغير الضريبة لدعم المشروعات الاستثمارية ويضم الإطار التشريعي مجموعة من القوانين الأساسية المكملة تشمل الآتي:

أ- قوانين التأسيس

قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

يحدد قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، إلى جانب القوانين والقرارات المكملة له، المبادئ الأساسية لتعزيز وتشجيع النشاط الاستثماري في مصر مع مراعاة الأهداف الإنمائية للدولة. ومن أبرز ما نظمه قانون الاستثمار للمشروعات الاستثمارية ما يلي:

- **معاملة منصفة للمستثمرين** بغض النظر عن حجم المشروع أو جنسيته، بما يضمن بيئة عادلة وآمنة لممارسة الأعمال.
- **ضمان حرية تحويل الأموال** والأرباح بالعملات الأجنبية وحماية المستثمرين من الإجراءات التعسفية ونزع الملكية غير العادلة.
- **تبسيط إجراءات الاستثمار** من خلال إجراءات تنسيقية مبتكرة من أبرزها إصدار **الرخصة الذهبية**، التي تتيح للشركات الحصول على كافة التراخيص والموافقات اللازمة للمشروع من خلال موافقة واحدة تضمن تشغيل المشروع الاستثماري
- **توفير حزمة حوافز استثمارية عامة وخاصة وإضافية**، تشمل حزمة من الإعفاءات الضريبية والجمركية، وخصومات على التكاليف الاستثمارية، ودعم توصيل المرافق، وحوافز نقدية للمشروعات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة.
- **توسيع نطاق الحوافز الاستثمارية** لتشمل قطاعات جديدة، بهدف تعزيز جاذبية مصر كوجهة استثمارية متميزة.
- **تعزيز روح المبادرة** ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار والقدرة التنافسية.
- **ضمان المنافسة العادلة وتطبيق حوكمة الشركات**، بما يعزز الشفافية والاستدامة في النشاط الاقتصادي.

قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

ينظم قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ضوابط تأسيس وإدارة شركات الأموال، بما في ذلك الشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة. ويشمل القانون إجراءات تكوين رأس المال وتوزيعه، وتنظيم الأرباح والخسائر، وآليات إدارة الشركات، ومسؤوليات من يتولى الإدارة، والالتزامات القانونية الناشئة عن التأسيس والإدارة، وطرق اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى إجراءات انقضاء أو اندماج شركات الأموال، ويتيح القانون ممارسة جميع الأنشطة التجارية دون تحديد مجالات معينة، مما يوفر مرونة واسعة للشركات للعمل تحت مظلة القانون وممارسة أنشطتها الاقتصادية بحرية، ضمن الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد.

ب- قوانين أخرى منظمة لمناخ الأعمال

- قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته حيث يهدف القانون إلى تنظيم آليات وضوابط عملية إعادة الهيكلة للشركات كما يسهم في انقاذ الشركات من الإفلاس.
- القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣: والذي يهدف بصفة أساسية إلى إلغاء الامتيازات الضريبية والجمركية للجهات المملوكة للدولة، بما يعزز المنافسة العادلة في الاستثمار ودعم مشروعات القطاع الخاص.
- قانون الملكية الفكرية القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ يهدف إلى خلق بيئة مواتية للأبداع والابتكار مما يساهم في تحقيق التنمية ومن اهم أهدافه

حماية حقوق المبدعين والمخترعين حيث يمنح القانون حقوقا حصريه على ابداعاتهم مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

- القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي يهدف بصفة أساسية إلى توفيق أوضاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي لتأهيلها ودمجها في القطاع الرسمي.

ج- الالتزامات الدولية واتفاقيات الاستثمار الثنائية

- في إطار الالتزامات الدولية التي تحكم بيئة الاستثمار، تولي الدولة أهمية خاصة لشبكة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف باعتبارها أحد الركائز الأساسية للنظام المؤسسي والتنظيمي للاستثمار. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز حماية المستثمرين، وتوفير ضمانات قانونية واضحة، وضمان النفاذ إلى الأسواق الدولية، فضلًا عن دعم الاستقرار التشريعي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- **وفي هذا السياق، تم توقيع ٧٤ اتفاقية ثنائية للاستثمار، بالإضافة إلى ٣ اتفاقيات للتعاون الاقتصادي المشترك، و٢ اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار، إلى جانب ٤ اتفاقيات متعددة الأطراف. وتسهم هذه المنظومة من الاتفاقيات في ترسيخ مكانة الدولة على خريطة الاستثمار العالمية، وتعزيز الثقة الدولية في مناخها الاستثماري.**

٣- آليات التنسيق والحوكمة

تُعد حوكمة إجراءات الاستثمار ركيزة أساسية لضمان بيئة أعمال تتسم بالشفافية والكفاءة، حيث تسهم في تنظيم الأدوار بين الجهات الحكومية، وتوحيد الإجراءات، وتبسيط خطوات تأسيس وتشغيل المشروعات بما يعزز ثقة المستثمرين. لذا تعمل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على تطبيق مبادئ الحوكمة لإجراءات الاستثمار داخلياً، وخارجياً وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة وذلك على النحو التالي:

- **الحوكمة المؤسسية:** اتخذت الهيئة العديد من الآليات لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، لضمان جودة التواصل فيما بين قطاعات وإدارات الهيئة المختلفة وبكافة مستوياتها التنظيمية، حيث تم استحداث إدارة متخصصة في المراجعة الداخلية والحوكمة، تقوم بإجراء مراجعات دورية ومنظمة لكافة إدارات الهيئة، بالإضافة إلى دراسة سرعة استجابة الهيئة لشكاوى المستثمرين والعملاء. هذا فضلاً عن وضع آليات للمتابعة الدورية لضمان الالتزام بالسياسات الاستثمارية بشكل كفء وفعال.
- **حوكمة الإجراءات:** قامت الهيئة بتعزيز حوكمة الإجراءات من خلال توحيد النماذج والإجراءات الداخلية، بهدف ضمان اتساق العمليات الإدارية وتحقيق الانضباط المؤسسي هذا فضلاً عن توثيق جميع الإجراءات لتأكد من أن جميع العمليات متوافقة مع القوانين والتعليمات والسياسات المؤسسية. هذا وقد تم تطبيق مبادئ الشفافية والمسألة في كل إجراءات الاستثمار من خلال مؤشرات لقياس سرعة إنجاز المعاملات وجودة الخدمات المقدمة للمستثمرين بهدف رفع الكفاءة التشغيلية، وبما يضمن تقديم خدمات استثمارية متسقة.
- **الحوكمة الرقمية** : وتم ذلك من خلال استحداث آليات متطورة للتواصل والتنسيق بين الهيئة والجهات التابعة لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، وكذلك بين الهيئة وكافة الجهات الحكومية المسؤولة عن استكمال إجراءات الاستثمار ومنح التراخيص، بما يضمن كفاءة وسرعة إنجاز المعاملات الاستثمارية وفي هذا الشأن، اتخذت الهيئة إجراءات التحول الرقمي وتطوير المنصات الإلكترونية التي تربطها بالجهات الحكومية المعنية، وتمكّن المستثمرين من متابعة معاملاتهم والحصول على التراخيص والموافقات في الوقت الفعلي، مما يعزز الشفافية، ويقلل البيروقراطية، ويوفر بيئة استثمارية موثوقة وجاذبة.

ومن أبرز جهود الهيئة في مجال الحوكمة الرقمية ما يلي:

أ- منصة التراخيص الالكترونية https://tracklicence.gafi.gov.eg

- أتمّت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تنفيذ منصة التراخيص الإلكترونية وتم إطلاقها في يونيو ٢٠٢٥، التي تمثل أهم الأدوات التنظيمية الحديثة التي تبنتها الدولة لتطوير بيئة الاستثمار وتحسين كفاءتها، وتوفر المنصة إطارًا رقميًا موحدًا لاستخراج التراخيص والموافقات اللازمة لتشغيل المشروعات، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتقليص الوقت والتكلفة، وضمان أعلى مستويات الشفافية وسهولة المتابعة.
- حيث تمكّن المنصة المستثمرين من تقديم الطلبات، واستكمال المستندات، وسداد الرسوم إلكترونيًا، مع إتاحة متابعة لحظية لحالة الطلب، كما تدعم التكامل المؤسسي والتنسيق الكامل بين الجهات الحكومية المختصة بإصدار التراخيص، ويُعد هذا التطور خطوة جوهرية في تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتعزيز التحول الرقمي، وتيسير ممارسة الأعمال، مما يسهم في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ب- منصة الكيانات الاقتصادية (جاري تنفيذها ويتوقع الانتهاء منها نهاية ٢٠٢٦)

تمثل منصة الكيانات الاقتصادية أهم محاور الإصلاح الرقمي والمؤسسي في مجال مناخ الأعمال في مصر؛ إذ تهدف إلى استبدال المنظومة الورقية المتفرقة بنظام موحد وذكي يغطّي دورة حياة المشروع من لحظة تأسيسه وحتى التصفية، وتُعد المنصة واجهة الدولة الرسمية للمستثمرين، وتُجسّد الانتقال من الإجراءات التقليدية إلى نموذج رقمي، مؤسسي، قائم على القواعد، ويمكن مراقبته وتطويره لحظيًا، حيث تغطي المنصة كامل دورة حياة الكيان الاقتصادي، وتشمل ما يلي:

- التأسيس وإنشاء الشركات
- التعديلات والتوسعات
- خدمات ما بعد التأسيس
- إصدار وتجديد التراخيص
- وقف النشاط والتصفية

هذا وقد تم اعتماد آلية Rule-Based Digital Governance وذلك باعتباره محرك قواعد ديناميكي يسمح بتحديث الإجراءات والرسوم فورًا واعتماد التوقيع الإلكتروني والمصادقة الرقمية وربط مباشر مع قواعد بيانات الدولة وسوف يتم رصد متكامل لتلك المنصات وأهدافها الإصلاحية لاحقاً في الجزء الخاص بالإجراءات الإصلاحية.

٣. أنظمة الاستثمار في مصر

تسعى مصر إلى جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية لدعم النمو الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف تم إصدار تشريعات محفزة، أبرزها قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية. وتُعد الهيئة العامة للاستثمار الجهة الرسمية المختصة بتأسيس الشركات ومنح التراخيص. ويتضمن القانون حوافز وضمانات لحماية المستثمرين من نزع الملكية أو التسعير الإجباري، ويكفل لهم حرية تحقيق الأرباح وتوزيعها، وحق اللجوء إلى لجان فض المنازعات التابعة للهيئة. كما يحدد القانون مجموعة من الأنظمة الاستثمارية المختلفة المتاحة للمشروعات في مصر.

١- نظام الاستثمار الداخلي:

يمثل الاستثمار الداخلي أحد أنظمة الاستثمار المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ويشمل إقامة وتشغيل المشروعات خارج نطاق المناطق الحرة، مع تمتعها بكامل الحوافز والضمانات الواردة في القانون باستثناء ما يخص نظام المناطق الحرة. وتختص الوزارة بإعداد الخطة الاستثمارية التي تحدد السياسات وأولويات المشروعات بما يتوافق مع خطط التنمية، وتشمل هذه الخطة إعداد خريطة استثمارية تحدد نوعية ونظام الاستثمار ومناطقه الجغرافية وقطاعاته. وتتولى الهيئة العامة للاستثمار تنفيذ الخريطة الاستثمارية بالتعاون مع جهات الدولة، ومراجعتها بشكل دوري. كما تقدم مراكز خدمات المستثمرين خدمات تأسيس الشركات وفروعها، واعتماد مجالس الإدارات والجمعيات، وزيادات رأس المال، وتغيير النشاط وإجراءات التصفية.

وتتمتع المشروعات وفقاً لمواد قانون الاستثمار بحزمة من الضمانات أبرزها:

- السماح للمشروعات الاستثمارية أن تستخدم عمالة أجنبية بنسبة ١٠٪ من إجمالي عدد العاملين بالمشروع ويجوز أن تصل هذه النسبة إلى ٢٠٪ في حالة عدم وجود عمالة وطنية مؤهلة، وللعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري الحق في تحويل مستحقاتهم المالية كلها أو بعضها إلى الخارج.
- يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها، دون حاجه لقيدها في سجل المستوردين.
- يحق لهذه المشروعات أن تصدر منتجاتها دون الحاجة لقيدها في سجل المصدرين.
- منح الإقامة للمستثمرين من غير المصريين طوال مدة المشروع.

فضلاً عن حزمة من حوافز الاستثمار أبرزها:

١- حوافز عامة تتمتع بها جميع المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون، وذلك فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة تشمل:

- تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة (٢٪) من القيمة وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، وتسري هذه الفئة الجمركية على جميع ما تستورده الشركات والمنشآت التي تعمل في مشروع المرافق العامة من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها او استكمالها.
- تعفى من ضريبة الدمغة، ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.
- تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

٢- حوافز خاصة حيث تمنح المشروعات الاستثمارية حافزًا استثماريًا خصمًا من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري ٨٠٪ من رأس المال المدفوع حتى تاريخ

بدء مزاولة النشاط وتشمل:

- نسبة ٥٠٪ خصمًا من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ) ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا للتنمية.
- نسبة ٣٠٪ خصمًا من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب) ويشمل باقي أنحاء الجمهورية وفقًا لتوزيع أنشطة الاستثمار.

٣- تم إضافة مادة جديدة برقم (١١ مكرراً) بمنح المشروعات الاستثمارية وتوسعاتها التي تزاول أحد الأنشطة الصناعية حافزاً استثمارياً نقدياً بالملامح الآتية:

- لا يقل عن نسبة ٣٥٪ ولا يجاوز نسبة ٥٥٪ من قيمة الضريبة المسددة مع الإقرار الضريبي نقدياً على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع الاستثماري، أو توسعاته بحسب الأحوال.
- ويشترط لمنح الحافز المنصوص عليه في هذه المادة أن يعتمد المشروع، أو توسعاته في تمويله حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط على النقد الأجنبي من الخارج بنسبة ٥٠٪ على الأقل من أمواله، وأن يبدأ مزاولة النشاط خلال ست سنوات من تاريخ العمل بهذه المادة، ويجوز مد هذه المدة بحد أقصى ست سنوات بقرار من مجلس الوزراء،
- صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ متضمنا الصناعات والمناطق التي تتمتع بالحافز المنصوص عليه في هذه المادة، ومدد منح الحافز لكل منها وكذا شروط وقواعد وفئات منح الحافز وآليات صرفه.

٤ - حوافز إضافية يجوز منحها بقرار من مجلس الوزراء للمشروعات المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون وذلك على النحو الآتي:

- تحمل الخزانة العامة نسبة لا تزيد على ٥٠٪ من مقابل استهلاك المشروع للمرافق الأساسية لمدة عشر سنوات كحد أقصى.
- تحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع وذلك بعد التشغيل.
- إعفاء المشروعات المشار إليها من المساهمة في تكاليف إنشاء البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة بنسبة لا تجاوز (٥٠ ٪) منها.
- الإعفاء من مقابل الانتفاع بالأراضي المخصصة لإقامة المشروع لمدة عشر سنوات تبدأ من بداية التشغيل.
- رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.
- تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقاً للضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن.
- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.
- تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.

٥ – حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية):

- نص القانون في المادة (٢٠) على منح الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية موافقة واحدة على إقامة وتشغيل وإدارة المشروع بما في ذلك تراخيص البناء وتخصيص العقارات، وتعد تلك الموافقة نافذة بذاتها دون الحاجة إلى أي إجراء.

شهدت السنوات الأخيرة تفعيل آلية الرخصة الذهبية باعتبارها أحد أهم الأدوات التنفيذية لدعم سرعة تنفيذ المشروعات القومية والاستراتيجية وتحفيز الاستثمار الفعلي على أرض الواقع، وبلغ عدد الرخص الذهبية الممنوحة (٥٠) رخصة لمشروعات في قطاعات متعددة شملت الصناعة الالكترونية والهندسية والسيارات، والطاقة المتجددة، والبتروكيماويات، واللوجستيات، والبنية التحتية، والأمصال واللقاحات، والزراعة والتصنيع الغذائي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة والفنادق.

٦ - حوافز وتيسيرات إجرائية:

- تنشأ بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفروعها مراكز خدمات المستثمرين وذلك لتبسيط إجراءات الاستثمار وتيسيرها وسرعه إنجاز معاملات المستثمرين، والقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- تحديد توقيتات زمنية لسرعة الانتهاء من الإجراءات، مثل استصدار الموافقات والتصاريح في مده لا تزيد عن ٢٠ يوم بحد أقصي بالإضافة إلى البت في طلب تأسيس الشركات خلال يوم عمل على الأكثر، كما تم منح ممثلو الجهات الإدارية في مركز خدمات المستثمرين سلطة اصدار تلك التراخيص والموافقات.
- استحداث أسلوب مكاتب الاعتماد يمثل نقلة نوعية في آليات وطرق تبسيط وتطوير منظومة الحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص، من خلال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

٢- نظام المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي جزء من الدولة يدخل ضمن حدودها ويخضع لسلطتها الإدارية، ويتم التعامل فيه وفقاً لأحكام ضريبية وجمركية ونقدية خاصة ويسمح بمزاولة كافة الأنشطة المراد الاستثمار بها داخل المناطق الحرة وفقاً للسياسة التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبصفة أساسية الصناعات الموجهة للتصدير للخارج باستثناء صناعات الخمور والمواد الكحولية وصناعات الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها مما يرتبط بالأمن القومي. وتعد المناطق الحرة أحد الأنظمة الاستثمارية المميزة التي أولتها الدولة المصرية اهتماما كبيرا لما لها من مردود إيجابي كبير على الأداء الاقتصادي حيث تساهم في تحقيق ما يلي:

- جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.
- زيادة الصادرات، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير المزيد من فرص العمل.
- تطوير الاقتصاد الوطني في مصر، من خلال إنشاء العديد من الصناعات التصديرية في المناطق الحرة.
- جذب أحدث النظم التكنولوجية وتوفير فرص عمل جديده، فضلاً عن زيادة النقد الأجنبي.
- تسمح للدولة التي تعمل بها أن يكون لها صلة مباشرة مع الشركات في الدول الأخرى في جميع انحاء العالم إلى جانب المعاملة الخاصة فيما يتعلق بقواعد الواردات، واللوائح الجمركية، والمعاملات النقدية مقارنه بنظم الاستثمار الأخرى.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

الاعفاءات والضمانات والمزايا التي تمنح للمشروع في المناطق الحرة:

- وفرت الدولة ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كل عوامل النجاح في المناطق الحرة من خلال منظومة متكاملة تتمثل في توفير أفضل المزايا والحوافز والإعفاءات والضمانات إذا ما قورنت بمثيلتها على المستوي الإقليمي. حيث تتمتع بكافة ضمانات الاستثمار المحددة في قانون الاستثمار.
- لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو تستوردها من خارج البلاد لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات، كذلك لا تخضع للضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم.
- يكون تصدير مستلزمات الإنتاج من السوق المحلى إلى المشروعات الإنتاجية بالمناطق الحرة وفقًا للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المعنى بشئون التجارة الخارجية بالاتفاق مع الوزير المختص ووزير المالية.
- تعفى من الضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم؛ جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية بجميع أنواعها واللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات الموجودة داخل المناطق الحرة بجميع أنواعها ولو اقتضت طبيعة مزاولة هذا النشاط وضروراتها خروجها مؤقتًا من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد وإعادتها إليها وذلك بالنسبة إلى الأدوات والمهمات والآلات وفى الحالات وبالضمانات والشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ووزير المالية.
- تخضع جميع المشروعات التي تستثمر بنظام المناطق الحرة للرقابة الجمركية والضريبية وفقًا للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة بالتنسيق مع مصلحتي الجمارك والضرائب المصرية.
- يكون الاستيراد من المناطق الحرة إلى داخل البلاد طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج، واستثناء من ذلك، يسمح بدخول المواد والنفايات والمخلفات الناتجة عن أنشطة المشروعات العاملة بالمناطق الحرة إلى داخل البلاد متى كان دخولها إلى البلاد بغرض التخلص منها أو إعادة تدويرها.
- لا تخضع المشروعات داخل المناطق الحرة والأرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر.
- يمكن منحها حافز الموافقة الواحدة.

وتنقسم المناطق الحرة في مصر إلى مناطق حرة عامة ويبلغ عددها ٩ مناطق موزعة في مختلف أنحاء الجمهورية بإجمالي عدد مشروعات بلغ ١٢٢٤ مشروعاً، ومناطق حرة خاصة وبلغ عددها ٢١٨ مشروعاً حتي يونيو ٢٠٢٥، ويمكن أن تتخذ المشروعات داخل المناطق الحرة العامة أي من الأشكال القانونية المختلفة، ويشترط لإقامة مشروعات المناطق الحرة الخاصة أن يتخذ المشروع شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة.

ووفقاً للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فقد بلغ إجمالي عدد المشروعات في المناطق الحرة ١٢٢٤ مشروعًا، منها ١٠٠٦ مشروع في المناطق الحرة العامة و ٢١٨ مشروع في المناطق الحرة الخاصة بإجمالي تكلفة استثمارية ٣٨,٧ مليار دولار، تشمل ٢٢,٩ مليار دولار للمناطق العامة و ١٥,٨ مليار دولار للمناطق الخاصة وإجمالي عمالة تزيد عن ٢٢٨,٣ ألف عامل، موزعة إلى ١٤٤,٧ ألف عامل في المناطق الحرة العامة و ٨٣,٦ ألف عامل في المناطق الحرة الخاصة، وذلك حتي يونيو ٢٠٢٥.

٣- نظام المناطق الاستثمارية / التكنولوجية:

المنطقة الاستثمارية هي مساحة مخصصة لبعض المطورين لإقامة أنشطة استثماريه، وتحدد حدودها بقرار من رئيس الوزراء، والمطور هو الجهة المسئولة عن بناء وتطوير وتنفيذ البنية التحتية للمنطقة، والذي يمكن أن يكون شركة خاصة أو هيئة حكومية، وتعد المناطق الاستثمارية بمثابة نظام استثماري متميز لإصدار التراخيص والموافقات وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وهو نظام يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية وتوفير فرص العمل.

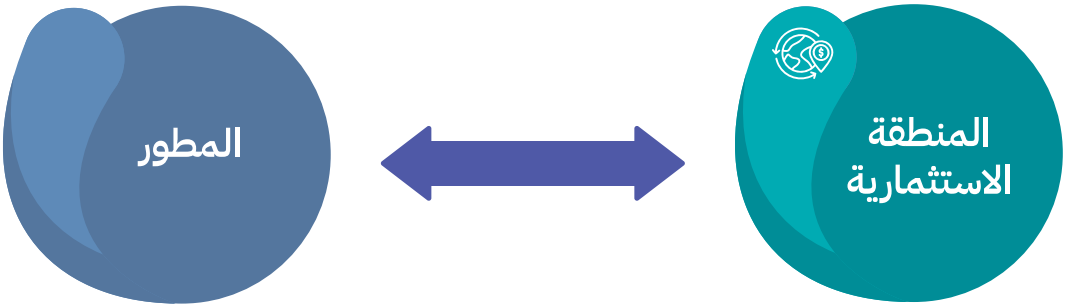

هي منطقة جغرافية محددة المساحة والحدود تخصص لإقامة نشاط معين أو أكثر من الأنشطة الاستثمارية المتخصصة وغيرها من الأنشطة المكملة لها

كل شخص اعتباري يرخص له إنشاء منطقة استثمارية أو إدارتها أو تطويرها أو تنميتها

مصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ووفقاً للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بلغ عدد المناطق الاستثمارية القائمة ١١ منطقة، تضم ١٦٥٧ مشروع، وتتوزع عل ٦ محافظات، بحجم استثمارات يبلغ ٤ ترليون جنيه مصري، وتوفر نحو مليون فرصة عمل، بينما يوجد ٧ مناطق استثمارية تحت الإنشاء، تضم ١٨٦ مشروعًا، وذلك حتى يونيو ٢٠٢٥.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

والمنطقة التكنولوجية هي التي تقام في داخلها مشروعات تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتضم المناطق التكنولوجية مقرات لعدد من الشركات المحلية والعالمية العاملة في مجال التعهيد وتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الشركات المتخصصة في تصميم وتصنيع الإلكترونيات، حيث توفر هذه المناطق بيئة مثالية لنمو الأعمال، إلى جانب تقديم حوافز استثمارية ودعم لوجستي ومالي.

ويعد التوسع في إنشاء المناطق التكنولوجية جزءًا من رؤية الدولة لتهيئة بيئة أعمال حديثة ومحفزة على الابتكار، قادرة على دعم رواد الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة في محافظات خارج نطاق القاهرة الكبرى، بما يعزز من العدالة التنموية ويقلل الفجوة الرقمية بين المحافظات. حيث تم تنفيذ ٧ مناطق تكنولوجية حتى الآن، تقع في المعادي، مدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية، ومدينة أسيوط الجديدة بمحافظة أسيوط، ومدينة السادات بمحافظة المنوفية، ومدينة بني سويف الجديدة بمحافظة بني سويف، والمنطقة التكنولوجية لوكالة الفضاء المصرية.

ضمانات وحوافز الاستثمار الممنوحة للمناطق الاستثمارية والتكنولوجية

وفق المادة (٢٨) من قانون الاستثمار تسري على المشروعات العاملة داخل المناطق الاستثمارية والتكنولوجية، أحكام البابين الأول والثاني من هذا القانون ويشمل ذلك الضمانات والحوافز العامة والخاصة والاضافية – المشار إليها في نظام الاستثمار الداخلي، فضلاً عن التمتع بالمزايا والحوافز التالية:

- يتولى مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية بوضع خطة عمل المنطقة وضوابط ومعايير مزاولة نشاطها دون الرجوع لأي جهات خارجية.
- يختص مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية بالموافقة على المشروعات داخل المنطقة.
- يتولى المكتب التنفيذي للمنطقة إصدار كافة التصاريح والموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة المشروعات داخل المناطق الاستثمارية ومزاولة نشاطها.
- يختص رئيس مجلس إدارة لمنطقة الاستثمارية بالترخيص لمشروعات بمزاولة نشاطها، ويكتفي بهذا الترخيص عند التعامل مع كافة أجهزة الدولة دون الحاجة لقيد المشروع بالسجل الصناعي.
- لا يجوز لأي جهة إدارية بخلاف الهيئة العامة للاستثمار اتخاذ أي إجراءات داخل المناطق لاستثمارية أو المشروعات العاملة داخلها إلا بعد موافقة الهيئة.
- تسري على مشروعات المناطق الاستثمارية القواعد الخاصة بالسماح الجمركي المؤقت والدروباك الواردة بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لذلك.
- يمكن منحها حافز الموافقة الواحدة.

وبالإضافة إلى الضمانات والحوافز السابقة تنص المادة (٣٢) من قانون الاستثمار علي تمتع المناطق التكنولوجية بالمزايا التالية:

- تتمتع المشروعات المقامة في المناطق التكنولوجية بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) – السابق الإشارة إليها في نظام الاستثمار الداخلي - من هذا القانون.
- لا تخضع جميع الأدوات والمهمات والآلات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات المتواجدة داخل المناطق التكنولوجية بجميع أنواعها للضرائب والرسوم الجمركية.
- لا تخضع جميع الأدوات والآلات اللازمة للعمل داخل المشروعات بالمنطقة التكنولوجية للضرائب والرسوم الجمركية المفروضة داخل أراضي جمهوريه مصر العربية.

٤. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

١- التطورات العالمية و الإقليمية في الاستثمار الأجنبي المباشر

١- التحولات الاقتصادية العالمية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يشهد الاقتصاد العالمي مرحلة من عدم الاستقرار منذ بداية عام ٢٠٢٥، نتيجة السياسات التجارية والحمائية الجديدة في عدد من الدول الكبرى، وهو ما أدى إلى تباطؤ النمو وارتفاع حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية.

قبل تغير السياسات التجارية، كما تشير التقديرات إلى احتمال انخفاض النمو إلى ٢,٦٪ بنهاية ٢٠٢٥ إذا استمرت الضغوط الحالية على الاقتصاد العالمي.

كما يُتوقع أن يسجل نمو الاقتصادات المتقدمة نحو ١,٦٪ فقط خلال ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بينما لن يتجاوز نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ٤٪، في ظل استمرار اختناقات سلاسل الإمداد وارتفاع الأعباء على المالية العامة.

٢- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا

سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ٤٪ في ٢٠٢٤ ليصل إلى ١,٥١ تريليون دولار، إلا أن هذا التحسّن مصطنع نتيجة معاملات مالية مؤقتة

شكل ٣ توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي وفق تقرير أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر ٢٠٢٥

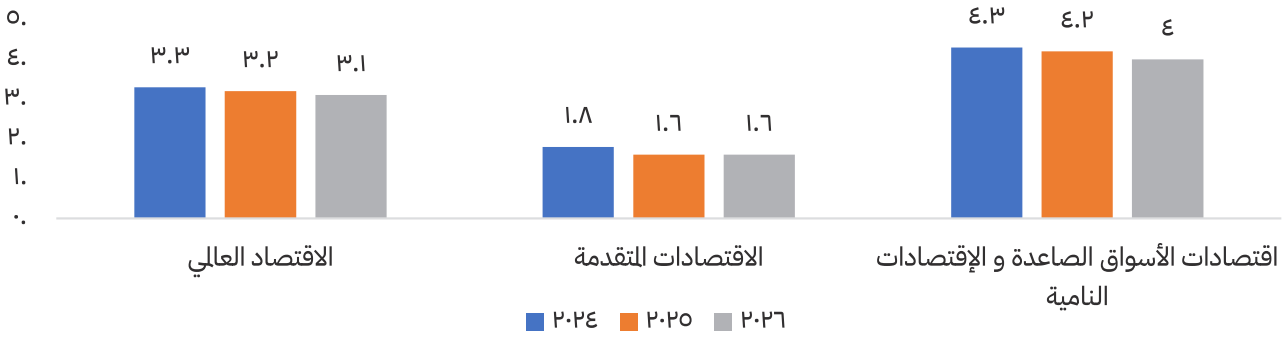

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر ٢٠٢٥

ووفقا للتقرير فمن المتوقع أن يتراجع معدل النمو العالمي من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٢٪ في ٢٠٢٥ ثم إلى ٣,١٪ في ٢٠٢٦، وهي توقعات أكثر تحفظًا مقارنة بإصدار يوليو من التقرير، وأقل من المسار المتوقع داخل بعض الاقتصادات الأوروبية. وبعد استبعاد هذه التدفقات غير المستقرة، يتضح أن التدفقات الحقيقية تراجعت بنسبة ١١٪ إلى ١,٤٩ تريليون دولار، وللعام الثاني على التوالي يشهد الاستثمار العالمي انخفاضًا مزدوج الرقم.

شكل ٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

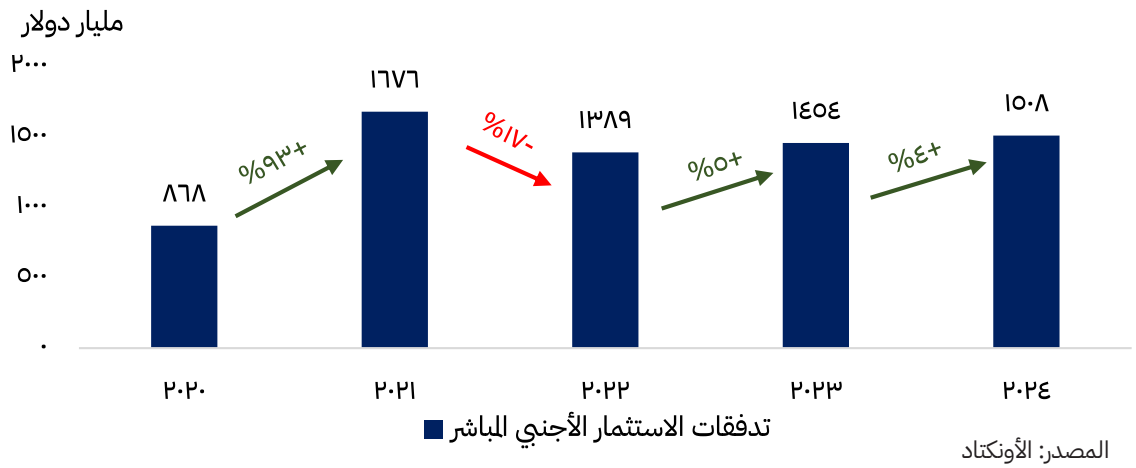

المصدر: الأونكتاد

شكل ٥ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التكتلات الاقتصادية والمناطق (بالمليار دولار)

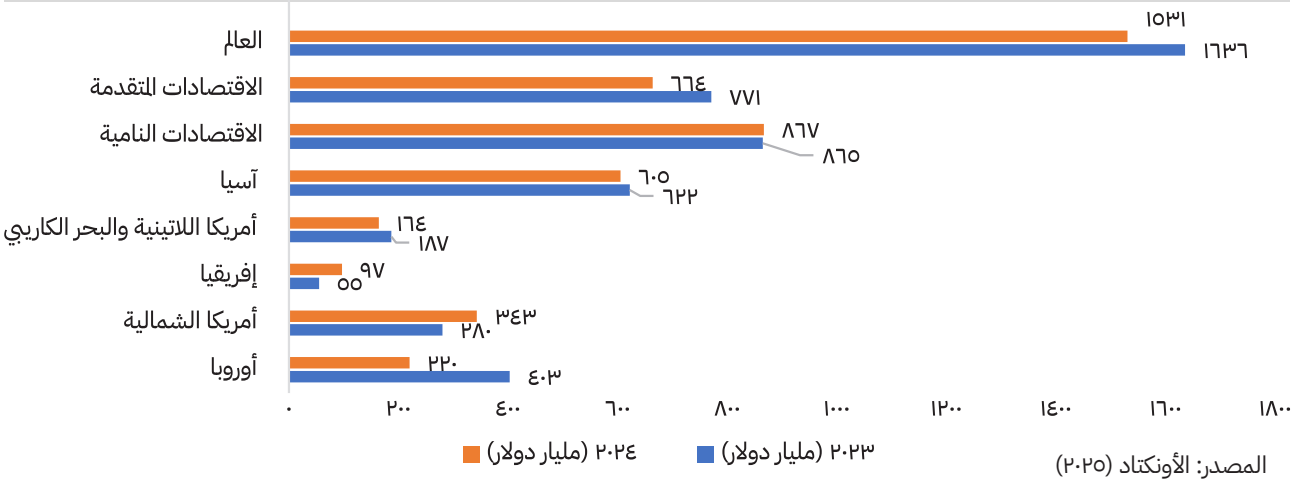

المصدر: الأونكتاد (٢٠٢٥)

٣- تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا

شهدت أفريقيا خلال عام ٢٠٢٤ انتعاشًا استثنائيًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ ارتفعت بنسبة ٧٥٪ لتسجل نحو ٩٧ مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ سنوات، بما يمثل ٦٪ من إجمالي التدفقات العالمية (مقابل ٤٪ في ٢٠٢٣)، و١١٪ من التدفقات إلى الدول النامية (مقابل ٦٪ في العام السابق)، ويُعزى جانب كبير من هذه القفزة إلى مشروع مدينة رأس الحكمة في مصر، الذي مثَّل أحد أكبر المشروعات الاستثمارية في العالم خلال ٢٠٢٤، وحتى بعد استبعاد هذا المشروع، ظل أداء القارة إيجابيًا، إذ سجلت التدفقات نحو ٦٢ مليار دولار، بزيادة قدرها ١٢٪، وهو ما يعادل نحو ٤٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

٤- مكانة مصر في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا

وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥ فقد برزت مصر كنموذج صاعد في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ قفزت من المركز ٣٢ عالميًا في عام ٢٠٢٣ إلى المركز التاسع في عام ٢٠٢٤، لتصبح ضمن أكبر عشر وجهات استثمارية عالميًا — وهي واحدة من أسرع القفزات في تاريخ التقرير.

شكل ٦ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي أكبر ١٠ اقتصادات مضيفة (بالمليار دولار) (#) = ترتيب الدولة في عام ٢٠٢٣

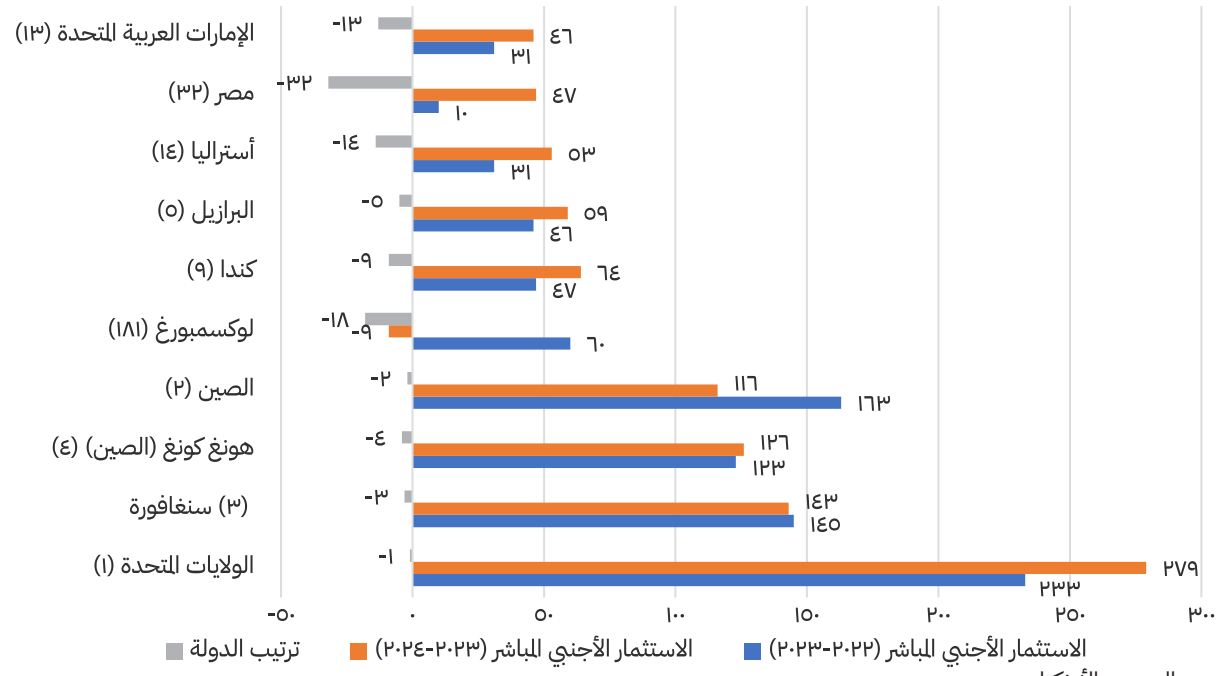

المصدر: الأونكتاد

غير أن أهمية هذا التحول لا تكمن في التقدم في الترتيب فحسب، بل في أنه يمثّل إشارة واضحة إلى بدء استعادة ثقة المستثمر الدولي في الاقتصاد المصري، وقدرته على التحول إلى منصة إقليمية للاستثمار في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ومن هنا، تبرز ضرورة البناء على هذا الزخم وتحويل هذا الأداء الاستثنائي إلى مسار تنموي مستدام يركز على:

- تعميق النشاط الإنتاجي والتصنيعي
- توسيع دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو
- توجيه التدفقات الاستثمارية نحو قطاعات عالية القيمة المضافة
- تعزيز الربط بالأسواق الإقليمية

٢- وضع الاستثمار المحلي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

شهد عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحولًا واضحًا في هيكل الاستثمار بمصر، حيث ارتفع الاستثمار الخاص، مسجلًا أعلى مستوى خلال خمس سنوات، لتصل حصته إلى ٥٧٪ بما يعكس انتقالًا تدريجيًا نحو نموذج يقوده القطاع الخاص. ويأتي هذا التطور متسقًا مع سياسات الحكومة لترشيد الإنفاق العام وحوكمة الاستثمارات العامة وتوجيهها للمشروعات ذات الأولوية، مقابل فتح المجال أمام القطاع الخاص للتوسع.

١- الاتجاه العام لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ إذ عكست البيانات تحسنًا تدريجيًا في شهية المستثمرين تجاه السوق المصرية بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبينما سُجِّل تراجع ملحوظ خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١ حيث انخفض صافي التدفقات من ٨,٢٤ مليارات دولار إلى ٥,٢١ مليارات دولار – وهو أدنى مستوى خلال هذه الفترة– فإن هذا التراجع اتسم بطبيعة مؤقتة، وجاء في سياق صدمات عالمية متزامنة مرتبطة بالجائحة واضطرابات الأسواق الدولية.

بدءًا من ٢٠٢١/٢٠٢٢، استعادت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مسارها الصاعد تدريجيًا، لتبلغ ١١,٠٦ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (بعد استبعاد الأثر الاستثنائي لصفقة رأس الحكمة البالغة ٣٥ مليار دولار)، ثم واصلت التحسن لتصل إلى ١٢,٢ مليار دولار في ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى لصافي التدفقات خلال الفترة. ويُبرز هذا المسار قدرة الاقتصاد المصري على إعادة بناء ثقة المستثمرين في فترة زمنية نسبية قصيرة، مستندًا إلى استقرار نسبي في المؤشرات الكلية، وتحسن الإطار التنظيمي، وتزايد وزن التوسعات الاستثمارية في إجمالي التدفقات الواردة.

شكل ٧ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)

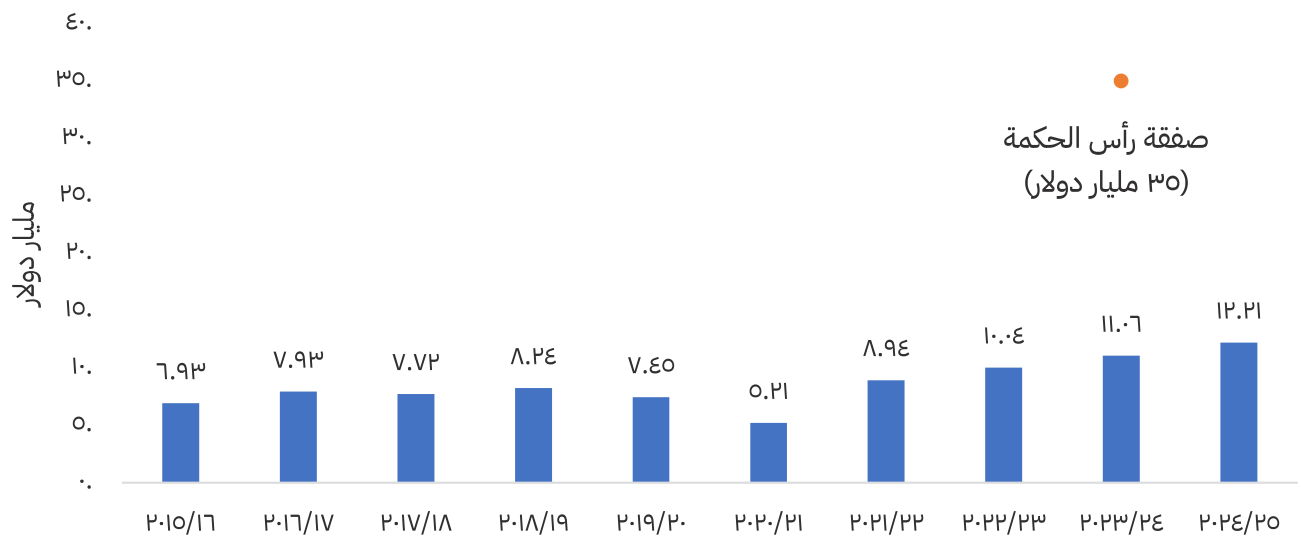

المصدر: البنك المركزي المصري

٢- حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل والخارج

شكل ٨ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل Inflows والخارج Outflows (بالمليار دولار)

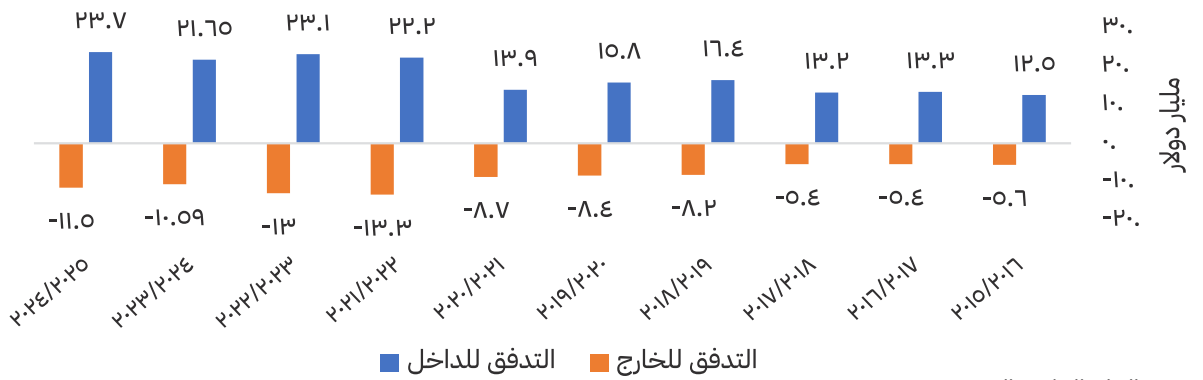

المصدر: البنك المركزي المصري

يُظهر الرسم البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (للداخل والخارج) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥–٢٠٢٥/٢٠٢٤؛ إذ ارتفعت التدفقات للداخل من ١٢,٥ مليار دولار إلى ٢٣,٧ مليار دولار، مع قفزة محورية في ٢٠٢٢/٢٠٢١ واستمرار الأداء القوي بعدها. وفي المقابل، زادت التدفقات للخارج من –٥,٦ مليارات دولار إلى –١١,٥ مليار دولار، إلا أن نمو التدفقات للداخل ظل أعلى بشكل واضح من معدل نمو التدفقات للخارج، وهو ما انعكس في تحسن صافي التدفقات الكلي

٣- تطور مكوّنات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

- تشير بيانات البنك المركزي إلى تحسّن واضح في جودة الاستثمار الأجنبي خلال السنوات السبع الماضية، مع تحول التدفقات نحو الاستثمارات طويلة الأجل والتوسعات الرأسمالية بدلًا من صفقات بيع الأصول والتدفقات قصيرة الأجل.
- ارتفع نصيب الأرباح المعاد استثمارها والتوسعات الرأسمالية ليصبحا المكوّن الأكبر من التدفقات في ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ما يدل على توسّع الشركات الأجنبية العاملة في مصر وزيادة التزامها بالسوق المحلي.
- شهد قطاع البترول والغاز تحولًا مهمًا، منتقلًا من صافي تدفقات للخارج بين ٢٠٢١/٢٠٢٠ و٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى تدفقات إيجابية للداخل في ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بما يعكس عودة الثقة وبدء دورة استثمارية جديدة.
- تراجع الاعتماد على صفقات الدمج والاستحواذ، مقابل ارتفاع اهتمام غير المقيمين بشراء العقارات، مما يشير إلى زيادة الطلب على الأصول العقارية المصرية كأداة للتحوط وحفظ القيمة.

شكل ٩ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمكون (بالمليار دولار)[١]

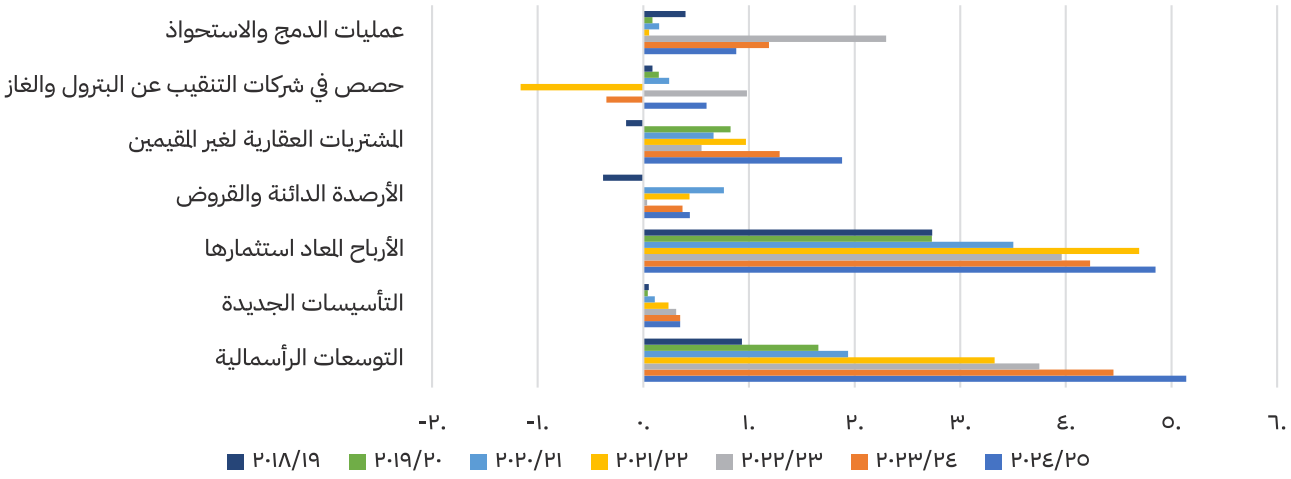

المصدر: البنك المركزي المصري

٤- التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير البيانات القطاعية لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى حدوث تحول نوعي في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر؛ حيث لم يعد التركّز قاصرًا على القطاعات التقليدية، بل بدأت قطاعات خدمية وتقنية في الظهور كمحركات رئيسية لجذب التدفقات الاستثمارية.

شكل ١٠ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للقطاع (بالمليار دولار)[٢]

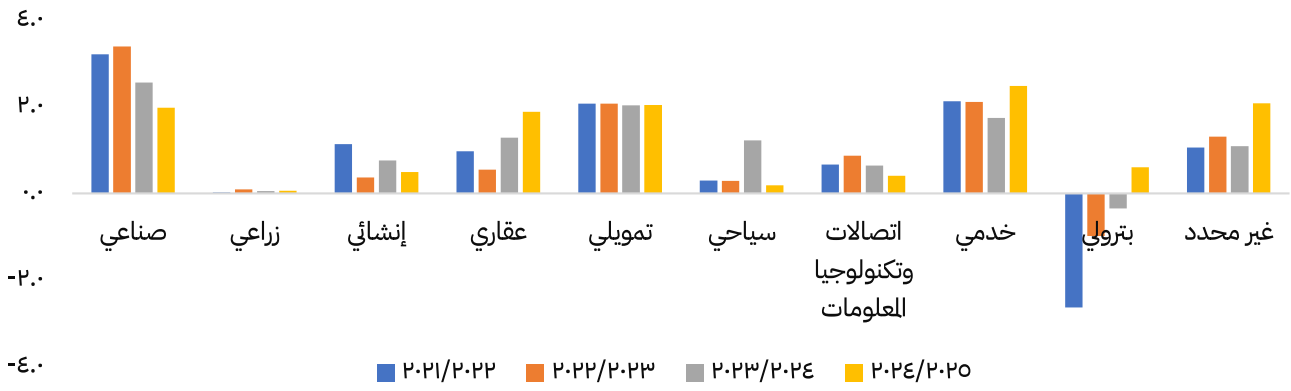

المصدر: البنك المركزي المصري

فقد ارتفعت مساهمة القطاع الخدمي إلى نحو ٢٠٪ من صافي التدفقات الواردة، متجاوزًا القطاع التمويلي الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة تقارب ١٧٪. ويعكس هذا التطور تنامي الطلب على الخدمات المالية، وإدارة الأعمال، والخدمات الرقمية واللوجستية، وهو ما يتسق مع توجهات الاقتصاد العالمي نحو "اقتصاد الخدمات" و"الاقتصاد المعرفي".

وفي الوقت ذاته، سجل القطاع الصناعي نحو ١٦٪ من التدفقات، متراجعًا نسبيًّا مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن مكوناته بدأت تشهد تحولات مهمة نحو الصناعات ذات القيمة المضافة مثل الصناعات الغذائية، والمعدات، والإلكترونيات، وهو ما يعكس اتجاهًا تدريجيًا نحو تصنيع موجه للتصدير وربط الصناعات المحلية بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

١ تم تعديل المنهجية المستخدمة لحصر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠١٩ بغرض حصر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ترد في شكل أرباح معاد استثمارها وقروض عينية، وعليه قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتنسيق مع البنك المركزي بداية من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بتعديل توزيع بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتوضح قيمة بند الأرباح المعاد استثمارها وبند الأرصدة الدائنة والقروض.

٢ أتاح البنك المركزي بيانات التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. وبند «غير محدد» يشير الى التدفقات التي لم يتم تصنيفها ضمن قطاع اقتصادي محدد.

وتبرز البيانات أيضًا أن الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والمشروعات الخدمية التكنولوجية بدأت تكتسب زخمًا تصاعديًا، وهو ما يشير إلى دخول مصر في مرحلة جديدة من التحول الاقتصادي نحو الأنشطة الأكثر ديناميكية والأقل تأثرًا بدورات الاقتصاد التقليدية.

شكل ١١ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمساهمة القطاع لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤

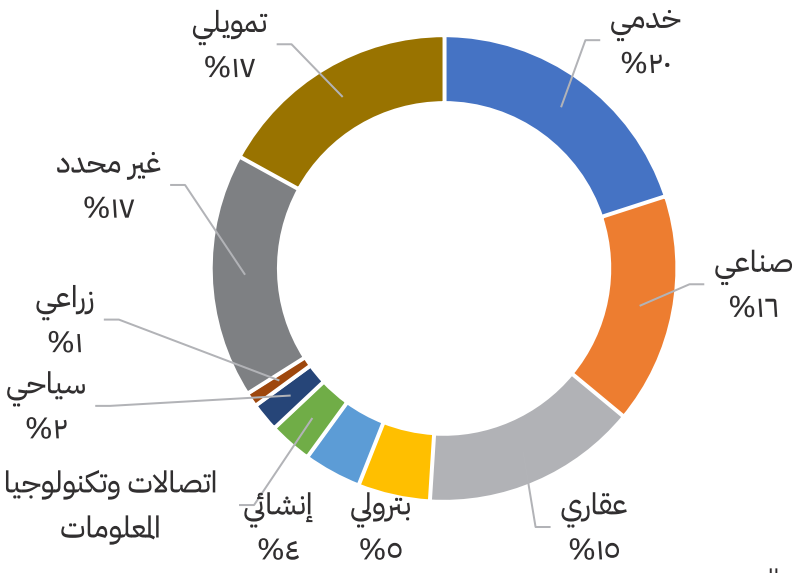

المصدر: البنك المركزي المصري

٥- التوزيع الجغرافي لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تُظهر البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١ – ٢٠٢٥/٢٠٢٤ اتسمت بتنوع ملحوظ في مصادرها الجغرافية، مع حفاظ بعض الشركاء الاستراتيجيين على موقعهم المتقدم ضمن قائمة أهم المستثمرين في السوق المصرية.

تتصدر الإمارات العربية المتحدة الدول الأكثر استثمارا في مصر خلال اجمالي الفترة وذلك رغم استبعاد صفقة رأس الحكمة التي تم ابرامها في ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والتي تقدر قيمتها بـ ٣٥ مليار دولار. وقد بلغ متوسط صافي التدفقات السنوية الواردة من دولة الامارات ٢,٧ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١ – ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

ويُعزى ذلك إلى عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتنامي الاستثمارات الإماراتية في قطاعات التطوير العقاري والطاقة والخدمات واللوجستيات.

إلى جانب ذلك، واصلت دول الاتحاد الأوروبي حضورها الاستثماري في القطاعات الصناعية والخدمية، فيما برزت دول آسيوية مثل الصين، الهند، وسنغافورة كمصادر متنامية للاستثمار خاصة في القطاعات المرتبطة بالصناعات التحويلية والاقتصاد الرقمي، إلى جانب اهتمام متزايد من شركات أمريكية وأوروبية بالمشروعات التكنولوجية ومشروعات الطاقة المتجددة.

شكل ١٢ الدول الأكثر استثمارا وفقاً لصافي التدفقات في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (مليار دولار)[٣]

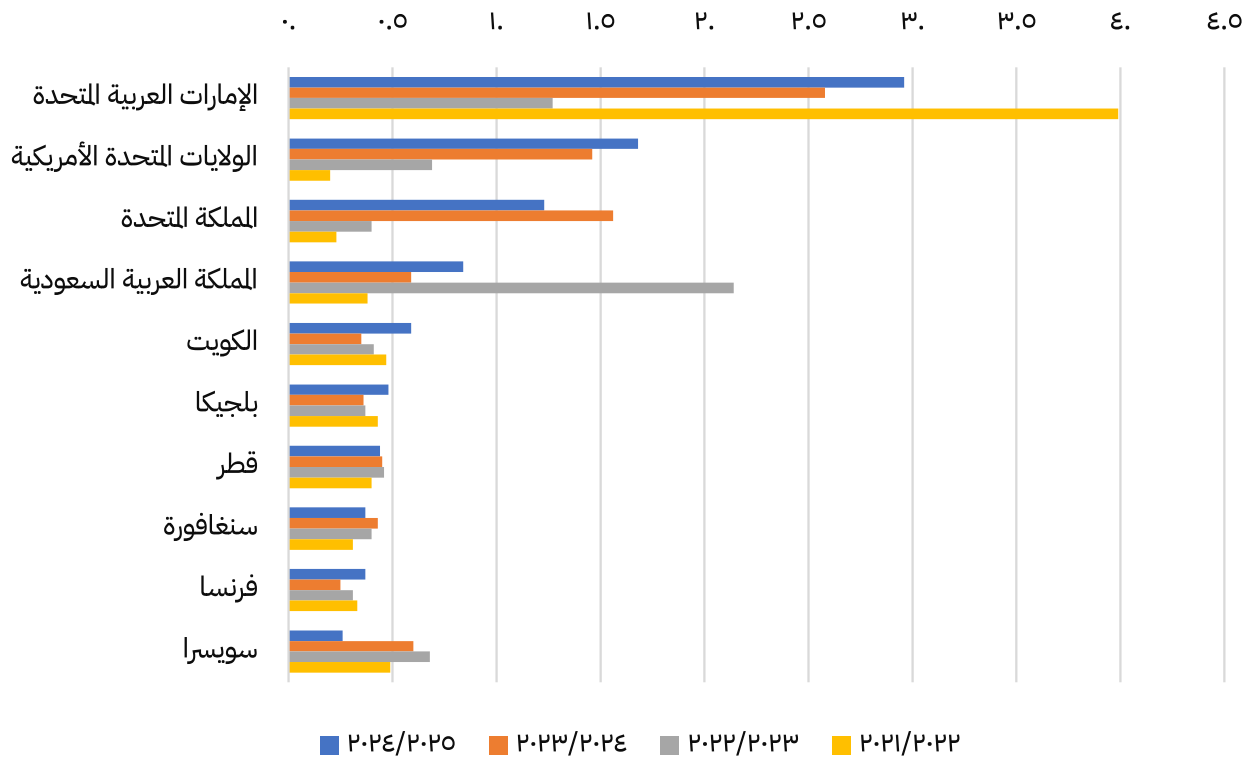

المصدر: البنك المركزي المصري

٦- ملخص اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

- تعكس بيانات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ – ٢٠٢٥/٢٠٢٤ أن مصر انتقلت تدريجيًا من مرحلة **تصحيح المسار** إلى مرحلة **ترسيخ الجاذبية الاستثمارية**؛ حيث لم يقتصر التحسن على حجم التدفقات فحسب، بل شمل نوعيتها ومصادرها ومكوّناتها القطاعية والجغرافية، بما يشير إلى تحسّن جوهري في **ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر** داخل السوق المصرية.

- ارتفعت التدفقات الداخلة من **١٢,٥ مليار دولار** في ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى **٢٣,٧ مليار دولار** في ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وهو ما يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على الحفاظ على مسار استثماري صاعد رغم التحديات العالمية. كما أن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مثّل نقطة انعطاف إيجابية، شهد بعدها السوق المصرية دخول مرحلة توسّع استثماري.

- على الرغم من ارتفاع التدفقات للخارج بوتيرة معتدلة، فإن نمو التدفقات للداخل كان أعلى بوضوح، ما أسهم في تعزيز صافي التدفقات خلال الفترة، ليبلغ **١٢,٢ مليار دولار في ٢٠٢٤/٢٠٢٥** — وهو أعلى مستوى خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذه النتيجة تعكس تحسن صورة مصر كوجه استثمارية، وزيادة صافي الموارد الدولارية الموجهة للاقتصاد المحلي.

- بدأت بنية الاستثمار الأجنبي المباشر تتحول من الاعتماد على الاستثمارات الأولية قصيرة الأجل إلى **استثمارات طويلة الأجل ومعاد استثمارها داخل السوق المصرية**. فقد ارتفع نصيب **الأرباح المعاد ضخّها والتوسعات الرأسمالية** خلال آخر ست سنوات، ما يؤكد تحوّل المستثمرين من "دخول سوق" إلى "التمركز داخل سوق" — وهو مؤشر رئيس على ارتفاع مستوى الثقة.

- تكشف بيانات ٢٠٢٥/٢٠٢٤ عن تحول تدريجي في هيكل الاستثمار، حيث ارتفع نصيب القطاع الخدمي إلى **٢٠٪** من إجمالي التدفقات، وبلغ

٣ أتاح البنك المركزي بيانات التوزيع الجغرافي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

القطاع التمويلي نحو **١٧٪**، بينما تراجعت مساهمة القطاع الصناعي إلى **نحو ١٦٪**، هذا التغير يشير إلى انتقال تدريجي نحو **أنشطة خدمية ورقمية** ذات مرونة أعلى وقيمة مضافة متنامية، خصوصًا في مجالات التكنولوجيا اللوجستية، الأنشطة الرقمية، والخدمات التصديرية.

- رغم احتفاظ الإمارات العربية المتحدة بموقعها كأكبر مصدر منفرد للاستثمار (بمتوسط **٢,٧ مليار دولار سنويًا** خلال الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فإن الخريطة الاستثمارية المصرية اتسعت لتشمل شركاء من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، ما يشير إلى تحوّل مصر من "سوق جاذبة لمصدر واحد" إلى **منصة إقليمية متكاملة ضمن سلاسل القيمة العالمية**.

٣- مقارنة إقليمية ودولية لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

١. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا ونصيب مصر منها ٢٠١٥-٢٠٢٤

شكل ١٣ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا ونصيب مصر منها ٢٠١٥-٢٠٢٤

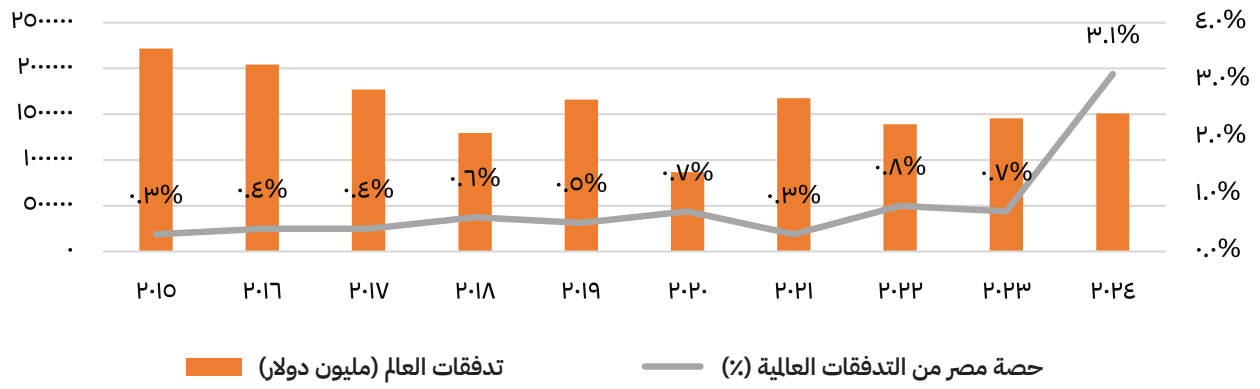

المصدر: الأونكتاد

يشير الرسم إلى أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تراجعًا واضحًا بعد عام ٢٠١٦، ثم انخفضت بشدة في عام ٢٠٢٠ متأثرة بتداعيات جائحة كورونا. وعلى الرغم من التعافي النسبي خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٣، إلا أن مستويات التدفقات لم تعد إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، مما يعكس استمرار حالة عدم اليقين في البيئة الاستثمارية العالمية. هذا الوضع يُظهر أن الاقتصاد العالمي لا يزال في مرحلة تعافٍ غير مكتمل، وأن المنافسة على جذب الاستثمارات أصبحت أشد من أي وقت مضى.

توضح البيانات أن حصة مصر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تطورًا تدريجيًا خلال الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٢٣، حيث ارتفعت من حوالي ٠,٣٪ في منتصف العقد لتصل إلى نحو ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٢، وهو ما يعكس تحسنًا في القدرة على جذب الاستثمارات في ظل منافسة عالمية متزايدة وتباطؤ ملحوظ في تدفقات الاستثمار الدولي.

في ظل هذا التباطؤ العالمي، يبرز أداء مصر في عام ٢٠٢٤ باعتباره تحولًا نوعيًا مهمًا؛ إذ ارتفعت حصتها من التدفقات العالمية إلى ٣,١٪ بعد أن ظلت خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣ في نطاق ضيق لم يتجاوز ٠,٨٪.

٢. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥-٢٠٢٤

يُظهر الشكل أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر اتسمت بالاستقرار النسبي خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩، حيث تراوحت بين ٢٪ و٣٪ تقريبًا، ثم تراجعت بشكل ملحوظ في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ متأثرة بتداعيات جائحة

كورونا العالمية لتصل إلى أدنى مستوياتها عند ١,٢٪. ومع بدء التعافي في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، عادت النسبة للارتفاع تدريجيًا، مما يعكس استعادة تدريجية لثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري. أما في عام ٢٠٢٤، فقد شهدت النسبة تحولًا نوعيًا غير مسبوق بتجاوزها ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مدفوعاً بصفقة رأس الحكمة).

شكل ١٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥-٢٠٢٤

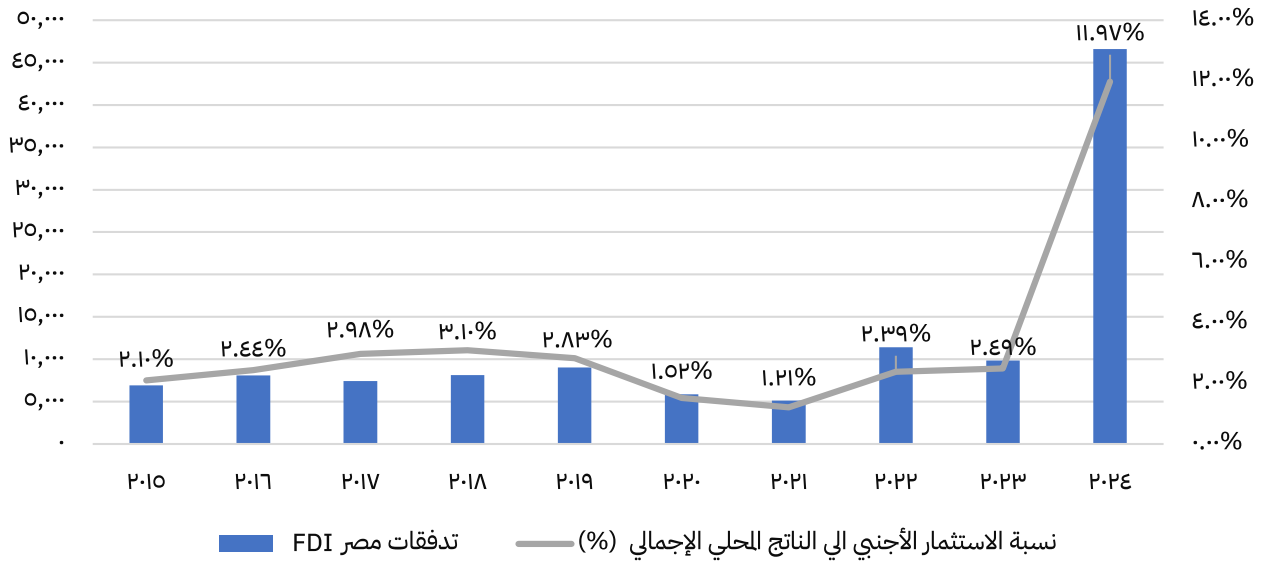

المصدر: البنك الدولي – الأونكتاد

٥. آليـات الترويــج

- تلعب هيئات الترويج للاستثمار دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات المباشرة عالية الجودة في القطاعات المستهدفة. وتشير التقديرات الدولية إلى أن مساهمة هيئات الترويج يمكن أن تصل إلى نحو ٤٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن كل دولار يُنفق على الترويج يحقق عائدًا قدره ١٨٩ دولارًا، إلى جانب خلق فرصة عمل واحدة لكل ٧٨ دولارًا يتم إنفاقه على جهود الترويج.
- وفي مصر، تضطلع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالدور الرئيس في الترويج للاستثمار، بالإضافة إلى مهامها الأخرى المتعلقة بتيسير مناخ الاستثمار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المناطق الحرة والاستثمارية. وتهدف الهيئة إلى ترسيخ موقع مصر كمركز إقليمي لسلاسل الإمداد والاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الصورة الذهنية عن بيئة الاستثمار المصرية.
- وتؤكد التجارب الدولية أن فعالية هيئات الترويج ترتبط بعدة عوامل رئيسية، تشمل:
  - اتساق الاستراتيجية الترويجية مع استراتيجية الحكومة.
  - التركيز القطاعي وفق أولويات واضحة.
  - مواءمة الهيكل التنظيمي للهيئة مع ا ختصا صا تها .
  - قوة التنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
  - مستوى الاستقلالية في أداء المهام.
- وانطلاقًا من هذه الأسس، اتخذت الهيئة العامة للاستثمار عدة خطوات لتعزيز دورها الترويجي، من أهمها:
  - إعداد استراتيجية الترويج للاستثمار في إطار استراتيجية الهيئة ٢٠٢٣، المتسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة.
  - مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة واعتماده رسميًا في عام ٢٠٢٥ بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
  - التعاون مع البنك الدولي لتحديد القطاعات المستهدفة وفق منهجية علمية أسفرت عن تحديد (٨) قطاعات جاهزة للترويج و(٥) قطاعات طموحة بحاجة لإصلاحات مُحددة قبل جذب الاستثمار.
  - ترسيخ نهج الحوار والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتعزيز التكامل المؤسسي مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

أمثلة على الحوار والشراكة بين الهيئة والقطاع الخاص

- التعاون والتنسيق الذي تم من جانب الهيئة من ناحية والجهات الحكومية والقطاع الخاص من ناحية أخرى في صياغة استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد القطاعات المستهدفة.
- التنسيق والتعاون الكامل والمستمر بين الهيئة والجهات الحكومية في وجود مشاركة فعالة من القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في الوقوف على تحديات مناخ الاستثمار في مصر علاوة على صياغة مصفوفة الإصلاحات الموجبة لتحسين مركز مصر في تقرير جاهزية الأعمال ضمن أعمال اللجنة الوطنية لتقرير جاهزية الأعمال.
- ما يتم من عقد لقاءات وورش عمل دورية مع القطاع الخاص ومجتمع الأعمال للتعرف على مرئياتهم ومقترحاتهم والتحديات التي تواجههم في ممارسة أعمالهم.
- قيام الهيئة بإتاحة قيام القطاع الخاص بنشر الفرص الاستثمارية الخاصة به على الخريطة الاستثمارية للهيئة.

ولتحقيق أهدف الهيئة في الترويج للاستثمار تقوم استراتيجية الهيئة وخطة عملها على المحاور والأدوات الترويجية الآتية:

١- الترويج للفرص الاستثمارية من خلال الخريطة الاستثمارية:

- تُعد الخريطة الاستثمارية أداة تكنولوجية رئيسية تعتمد عليها الهيئة في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتم تطويرها عبر ثلاثة إصدارات منذ ٢٠١٨، بينما يضم الإصدار الثالث الصادر في ٢٠٢٢ أكثر من ١٠٠٠ فرصة استثمارية من ٦٤ جهة ولاية حكومية، إضافة إلى ٧٣ فرصة مقدمة من القطاع الخاص.

- انتهت الهيئة العامة للاستثمار الربط الإلكتروني بين الخريطة وجهات الولاية مع تدريب العاملين عليها، بما يتيح تحديث الفرص وبياناتها مباشرة. كما يجري الإعداد للإصدار الرابع باستخدام تكنولوجيا UMBRACO وباعتماد موسّع على الذكاء الاصطناعي، لدمج جميع خدمات الاستثمار—ومنها التأسيس الإلكتروني والتراخيص والرخصة الذهبية—في بوابة موحدة.

٢- آلية التوافقات (Match-Making) :

- تُعد التوافقات إحدى أهم أدوات الترويج التي تعتمد عليها الهيئة العامة للاستثمار، إذ تعمل على الربط المباشر بين المستثمرين المحليين والأجانب والفرص المتاحة في السوق—سواء مشروعات قائمة تبحث عن شركاء أو فرص صناعية وخدمية تحتاج إلى تمويل أو خبرة أو تكنولوجيا.

- وتسهم هذه الآلية في خلق شراكات جديدة، وتسهيل دخول المستثمرين للسوق، ودعم سلاسل الإمداد المحلية، وتعزيز الروابط الصناعية، بما يقلل مخاطر الاستثمار ويعزز الثقة في بيئة الأعمال ويزيد من تدفق الاستثمارات إلى مصر.

٣- تنظيم والمشاركة في الفعاليات والجولات الترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتوسعات.

تركّز الجهود على القطاعات المتسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل: **الصناعة** (غذائية، نسيجية، هندسية، دوائية، سيارات)، **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اللوجستيات، الصحة، الزراعة، الطاقة (الهيدروجين الأخضر)، السياحة.**

١. **الاستهداف الجغرافي:**
اختيار الدول ذات الأولوية بناءً على مؤشرات مثل حجم اقتصادها، تدفقات استثماراتها الخارجية عالميًا وفي مصر، وهيكل تجارتها مع مصر والعالم.

٢. **استهداف الشركات:**
توجيه الجهود نحو شركات محددة لجذبها للاستثمار أو للتوسع في استثماراتها القائمة داخل مصر.

٣. **استهداف المصريين في الخارج:**
تشجيعهم على الاستثمار عبر السفارات، الفعاليات الاقتصادية الدولية، والتعريف بالإصلاحات والحوافز والتحول الرقمي في خدمات الاستثمار وإتاحة البيانات إلكترونيًا.

٤- الترويج للاستثمار الداخلي:

تولي الهيئة أهمية كبيرة للترويج الداخلي للاستثمارات المحلية سعياً لزيادة الاستثمارات المحلية وتحسين القدرة التنافسية للشركات المصرية بما يدعم قدرتها على المشاركة في سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد العالمية.

وتقوم رؤية الهيئة وخطتها في الترويج الداخلي على الآتي:

- الترويج للفرص الاستثمارية بالمحافظات لدى المستثمرين ومجتمعات الأعمال وجمعيات المستثمرين.
- الاستفادة من مكاتب الاستثمار في المحافظات في المشاركة في الإعداد الجيد للفرص الاستثمارية المطروحة وتنقيح المنشور منها على الخريطة الاستثمارية وذلك بالتنسيق مع جهات الولاية.
- التواصل الدائم مع الجهات الحكومية وغير الحكومية للعمل على حل مشاكل

المستثمرين وتيسير الإجراءات.

- إعداد قائمة بالمشروعات المتعثرة وتلك التي تبحث عن شركاء من المستثمرين والعمل على توفير الشريك المناسب من خلال آلية التوافقات بالهيئة.

٥- تنظيم حملات إعلامية والكترونية للترويج للاستثمار في مصر:

- تطلق الهيئة حملات ترويجية إلكترونية على منصات دولية كـ **The Economist** و **Financial Times** و **Forbes** و **Bloomberg** لتعريف المستثمرين المحليين والأجانب بمزايا الاستثمار في مصر، بما في ذلك الحوافز والرخصة الذهبية والفرص المتاحة، كما تعمل على تطوير موقعها الإلكتروني ليصبح منصة تفاعلية تستخدم الذكاء الاصطناعي وتوفر البيانات والمؤشرات وأدلة الإجراءات، مع دمج جميع منصات الاستثمار في بوابة موحدة للترويج.

٦- رعاية المستثمرين:

- تركّز الهيئة على رعاية المستثمرين باعتبارها أداة أساسية للحفاظ على الاستثمارات القائمة وتشجيع التوسع وضخ رؤوس أموال جديدة، إضافة إلى تعزيز الصورة الإيجابية لمناخ الاستثمار لدى المستثمرين المحتملين. وتعمل الهيئة على معالجة التحديات التي تواجه المستثمرين عبر عدة آليات تشمل لجنة المبادئ العامة، واللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار، والأمانة الفنية للوحدة الدائمة لحل مشكلات المستثمرين بمجلس الوزراء المُشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٠٢٢.

- كما تعقد الهيئة اجتماعات دورية مع منظمات الأعمال للتعرف على التحديات التي تواجه القطاع الخاص والتنسيق مع الجهات الحكومية لمعالجتها وتحسين بيئة الأعمال. وتعتمد الهيئة مفهومًا شاملاً للرعاية اللاحقة يقوم على تقديم خدمات مخصّصة لكل مرحلة من دورة الاستثمار: الجذب، والتأسيس، ثم الاستمرار والتوسع، بما يلائم احتياجات المستثمرين في كل مرحلة.

٧- تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الخارجيين من المنظمات والمؤسسات الدولية:

تركّز الهيئة على تعزيز التعاون المؤسسي مع وكالات ترويج الاستثمار وتفعيل العلاقات الثنائية للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، من خلال تبادل الخبرات الفنية والمشاركة في الفعاليات الدولية، وإعداد مشروعات وبرامج توأمة داخلية وخارجية تدعم الخطة الترويجية. كما تعمل على جذب المنح المخصّصة لاحتياجات الترويج للاستثمار، وتحسين الصورة الذهنية لمصر عبر إبراز الإصلاحات والسياسات المحفّزة، وتحديث شبكة اتفاقيات الاستثمار الدولية، إضافة إلى تطوير قاعدة بيانات للمنظمات الدولية.

وفي إطار تعزيز الحضور الدولي، شغلت الهيئة عدة مناصب بارزة، منها:

- عضوية مجلس إدارة شبكة أنيما منذ ٢٠٠٦، ونائب الرئيس حتى ٢٠٢٣، ورئاستها خلال ٢٠١٠–٢٠١٢، مع استمرار عضوية المجلس للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٦.

- رئاسة الوكالة الإقليمية للاستثمار بالكوميسا (RIA) منذ ٢٠٢٢ حتى الآن.

- منصب نائب رئيس لجنة التسيير للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) خلال ٢٠١٩–٢٠٢٣، إضافة إلى شغل منصب المدير الإقليمي للجنة التسيير للفترات ٢٠١٧–٢٠١٩، ٢٠١٩–٢٠٢١، و٢٠٢٣–٢٠٢٥.

٨- اتفاقيات الاستثمار الدولية:

تعد اتفاقيات الاستثمار إحدى أهم الآليات الترويجية التي تعتمد عليها الهيئة لجذب الاستثمارات المباشرة في ضوء الآتي:

- توفر الاتفاقيات الدولية للمستثمرين إطار قانوني واقتصادي مستقر يُطمئنهم ويشجعهم على ضخ رؤوس الأموال.

- تضمن هذه الاتفاقيات (سواء كانت ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار (BITs)، أو اتفاقيات تجارة حرة، أو مذكرات تفاهم

قطاعية) للمستثمر معاملة عادلة، وحماية من المخاطر غير التجارية، وآليات لحل النزاعات، مما يعزز الثقة في بيئة الأعمال.

- تفتح الاتفاقيات بابًا للتعاون بين الدول، وتسهّل دخول المستثمرين إلى أسواق جديدة، وتوفر حوافز تنافسية تُبرز الدولة كوجهة مفضلة للاستثمار.

- تحسين صورة الدولة عالميًا، وتعزيز تدفقات الاستثمار، وزيادة الشراكات الاقتصادية والتجارية طويلة الأجل.

في ضوء ذلك يتأكد حرص الهيئة على عقد هذه الاتفاقيات لتحقيق الأهداف المذكورة، حيث بلغ عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي وقعتها الهيئة ٧٤ اتفاقية استثمار علاوة على ٣ اتفاقيات تعاون اقتصادي مشترك وعدد ٢ اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، كما بلغ عدد الاتفاقيات متعددة الأطراف التي عقدتها الهيئة ٤ اتفاقيات.

٦. الإصلاحات والبيئة التمكينية

١- تنظيم وحوكمة الأعباء المالية

في ضوء تكليفات السيد رئيس الجمهورية بتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وتخفيف الأعباء المالية والإجرائية على الشركات، أطلقت الحكومة المصرية مساراً إصلاحياً شاملاً لمعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين، خاصة ما يتعلق بتعدد الرسوم، التعقيدات الإدارية، وضعف وضوح التكلفة الاستثمارية. وقد ارتكز هذا المسار على محورين رئيسيين: تنظيم الأعباء المالية، وتبسيط الرسوم ومقابل الخدمات.

أ- تنظيم وحوكمة الأعباء المالية المفروضة على الشركات

- **استهدف الرسوم والاستقطاعات الدورية التي تُطبق على جميع الشركات:**

- **صندوق تمويل التدريب والتأهيل:**

تم إلغاء نسبة ١٪ من الأرباح واستبدالها بـ ٠,٢٥٪ من الحد الأدنى للأجر التأميني، مع إعفاء الشركات المنفذة لبرامج تدريب معتمدة من أي أثر رجعي.

- **المساهمة التكافلية:**

تم التوافق على تعديل آلية الاحتساب لتكون على صافي الربح بدلاً من إجمالي الإيرادات، وهو مطلب رئيسي لمجتمع الأعمال، وجارٍ الاتفاق على النسبة النهائية.

- **صندوق الطوارئ الطبية والأمراض الوراثية النادرة:**

تعمل الحكومة حالياً على توفير بدائل تمويلية أخرى بدلاً من فرض نسبة ٢٪ على مستحضرات التجميل المستوردة، بهدف تخفيف الأعباء على المستثمرين.

ب- رسوم التراخيص ومقابل الخدمات

- **تنفيذ حصر شامل لمختلف الرسوم والمقابل المالي عبر مراحل المشروع (تأسيس – تشغيل – توسع – تخارج)، ويجري حالياً تحليل وتصنيف هذه البنود لإعادة هيكلتها ضمن منظومة التراخيص الموحدة.**

- **تطوير المنصة الوطنية للتراخيص:**

المرحلة الاولي (قائمه حاليا):

- ربط ٤١ جهة حكومية مصدّرة للتراخيص.

- إدراج ٣٩ دليل ترخيص.

- ٤٧٨ خدمة إلكترونية.

المرحلة الثانية:

- العمل على إضافة ١٠٠٠ خدمة جديدة، استعداداً للتكامل مع منصة الكيانات الاقتصادية.

- ضمان الإعلان الشفاف والواضح عن جميع الخدمات ومقابل كل خدمة.

٢- تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-Ready

انطلاقاً من أهداف الحكومة المصرية والجهود الجارية التي تستهدف جعل مصر مركزاً إقليمياً لجذب الاستثمار المباشر وزيادة مساهماتها في سلاسل الإمداد العالمية في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المستهدفة.

يأتي تعزيز تنافسية بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار باعتباره متطلباً أساسياً لتحقيق الأهداف المذكورة.

وفي ضوء ما تقدم ينظر إلى تقرير جاهزية الأعمال باعتباره أداة استراتيجية تسترشد بها الحكومة لتبني السياسات والإصلاحات اللازمة في مجالات التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، بما يسهم في خلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية وجاذبية، استناداً إلى أفضل الممارسات والتجارب الدولية.

١- التعريف بتقرير جاهزية الأعمال:

- تقرير سنوي يصدر عن مجموعة البنك الدولي لتقييم مناخ الاستثمار وسهولة أداء الأعمال خلال دورة حياة الشركة (من التأسيس وحتى الخروج من السوق) في معظم اقتصادات العالم عبر رصد ثلاثة ركائز هي: الإطار التشريعي والتنظيمي، ومدى جودة الخدمات العامة المقدمة ومستويات التحول الرقمي في تقديم الخدمة علاوة على الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات من واقع الممارسة العملية فيما يتعلق بالإجراءات والوقت والتكلفة المرتبطة بأداء الخدمة.
- يعتبر تقرير جاهزية الأعمال امتدادا لتقرير «ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business» (٢٠٠٤-٢٠٢٠) حيث يستوعب تقرير جاهزية الأعمال نقاط القوة التي ميزت تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ويتوسع في نطاق الرصد والموضوعية ليصبح أكثر شمولاً وعمقاً، وذلك من خلال تبنى نهجاً يشمل أيضاً تقييم الإطار التنظيمي وجودة الخدمات العامة المقدمة ومستويات التحول الرقمي في أداء الخدمة ومدى الشفافية وإتاحة المعلومات.

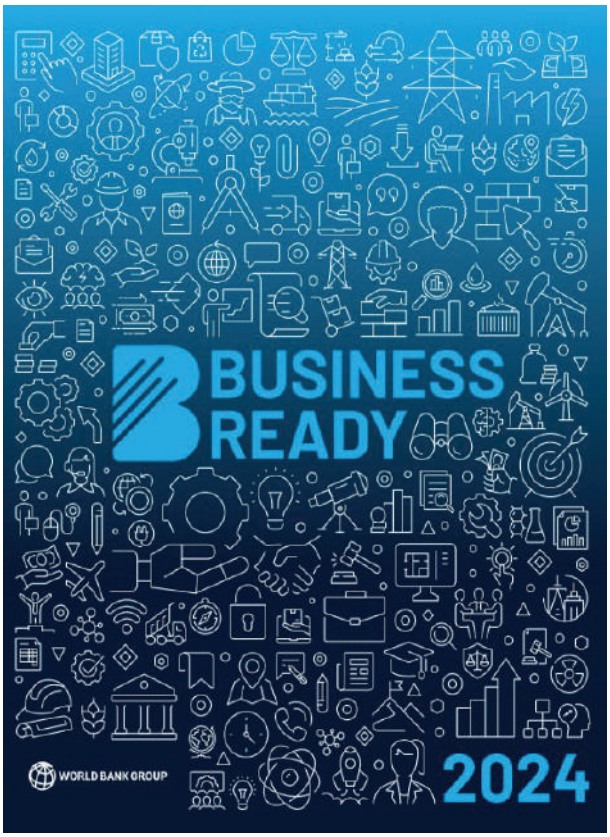

- كما توسع نطاق الرصد ليشمل جوانب إضافية في دورة حياة الشركة مثل المنافسة في الأسواق والابتكار والمشتريات الحكومية ومدى سهولة الحصول على القروض التجارية وغيرها.
- صدر تقرير جاهزية الأعمال الأول في عام ٢٠٢٤، حيث قيّم مناخ الاستثمار في ٥٠ دولة (من دون مصر)، مؤكداً أن تيسير بيئة الأعمال لا يعتمد فقط على خفض الأعباء التنظيمية، بل يشمل جودة اللوائح، وكفاءة الخدمات العامة، ومستوى التحول الرقمي، وشفافية المعلومات، مع التركيز على التطبيق الفعلي للإصلاحات. ومن المتوقع صدور تقرير ٢٠٢٥ قريباً ليغطي ١٢٠ دولة أيضاً بدون مصر، على أن يشمل تقرير ٢٠٢٦ نحو ١٨٠ دولة، من بينها مصر.

٢- أهمية تقرير جاهزية الأعمال:

- ينظر للتقرير باعتباره مرجعًا موضوعيًا للمستثمرين المحليين والأجانب للتعرف على سهولة أداء الأعمال وجودة الخدمات المقدمة وله تأثير واضح على قرارات المستثمرين في تحديد وجهة استثماراتهم.

- يعتبر التقرير مرجعية دقيقة للإصلاح حيث تمتاز منهجية التقرير بالوضوح والدقة والشمول بحيث يعكس صورة عملية واقعية عن مدى سهولة أداء الأعمال وجودة الخدمات المقدمة.

- يساهم في تشكيل الصورة الذهنية عن بيئة الأعمال في الدولة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، حيث يعكس تحسن ترتيب مصر في هذا التقرير مدى تقدمها في تنفيذ إصلاحات مؤثرة مما يعزز من جاذبيتها كوجهة للاستثمار.

٣- منهجية التقرير:

تقوم منهجية التقرير في رصد سهولة أداء الأعمال على ثلاث ركائز هي:

- **الإطار التشريعي والتنظيمي:** وتناقش مدى كفاءة الأطر التشريعية والقانونية مقارنة بأفضل الممارسات الدولية.

- **جودة الخدمات العامة الرقمية وشفافية المعلومات:** يرصد كفاءة الأطر المؤسسية والبنية التحتية والتكنولوجية.

- **الكفاءة التشغيلية:** وتقيس كفاءة تقديم الخدمات في الواقع العملي من حيث عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المرتبطة بالحصول على الخدمة من وجهة نظر القطاع الخاص.

٤- موضوعات التقرير:

- يرصد التقرير الركائز المذكورة عبر دورة حياة الشركة من التأسيس حتى الخروج من السوق في عشرة موضوعات على التفصيل الآتي:

الموضوع	نطاق الرصد
الدخول في الأعمال	يقيس سهولة وكفاءة الدخول في الأعمال وتأسيس الشركات
موقع الشركة	كفاءة تقديم الخدمات لنقل الممتلكات واستخراج تراخيص البناء والبيئة
خدمات المرافق	سهولة توصيل الكهرباء والمياه والانترنت
العمالة	موضوعات العمل والتوظيف والإقالة
الخدمات المالية	جودة وفعالية الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية للحصول على التمويل والخدمات المالية
التجارة الدولية	الوقت والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد والتصدير والإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم
الضرائب	يرصد وضوح وسهولة التعاملات الضريبية والمراجعة والتدقيق الضريبي وانعكاس ذلك على الوقت والتكلفة
تسوية النزاعات التجارية	آليات فض المنازعات التجارية ضمن إطار التقاضي وخارجه
المنافسة في السوق	مدى تنافسية الأسواق فيما يتعلق بالعقود الحكومية، فضلا عن حماية حقوق الملكية الفكرية وانعكاس ذلك كله على الوقت والتكلفة المرتبطة بالمشتريات الحكومية
إعسار الشركات	يرصد آليات معالجة إعسار الشركات على المستوى التنظيمي والبنية المؤسسية والتشريعية والوقت والتكلفة.

٥- خطوات الاستعداد المسبق لانضمام مصر لتقرير جاهزية الأعمال ٢٠٢٦

- اتخذت الدولة المصرية عدد من الخطوات للاستعداد المسبق لانضمام مصر لتقرير جاهزية الأعمال ٢٠٢٦ بما يؤدى إلى تحسين ترتيب مصر في هذا التقرير عند صدوره، وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً: مراجعة وتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي للجنة الوطنية المعنية بالاستعداد المسبق لانضمام مصر لتقرير جاهزية الأعمال

- شهدت الفترة الماضية صدور مجموعة من القرارات المؤسسية المنظمة لعمل اللجنة الوطنية لتقرير "جاهزية الأعمال – Business Ready"، بما يعزز الإطار التنظيمي وآليات المتابعة لتنفيذ الإصلاحات. فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠٢٥ بإعادة تشكيل اللجنة برئاسة وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، مع تكليف الهيئة العامة للاستثمار بدور مقرر اللجنة ورئاسة الأمانة الفنية. كما أصدر الوزير القرار رقم ٨٢ لسنة ٢٠٢٥ بتشكيل الأمانة الفنية برئاسة نائب الرئيس التنفيذي للهيئة وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية لضمان التنسيق المؤسسي.

- وفي سبتمبر ٢٠٢٥، شهد العمل المؤسسي دفعة مهمة بإصدار قرارين لتشكيل مجموعتي عمل متخصصتين داخل الأمانة الفنية دعماً للمرحلة التنفيذية وتعزيزاً للتكامل بين المسارات التشريعية والرقمية:

  - مجموعة عمل الدعم التشريعي (قرار رقم ٤٠٨ لسنة ٢٠٢٥): تُعنى بإعداد ومراجعة المقترحات التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات، وصياغة مشروعات القوانين والقرارات بناءً على مصفوفة الإصلاحات وتحليل الفجوات.

  - مجموعة عمل دعم التحول الرقمي (قرار رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٢٥): تختص بمتابعة الإصلاحات الرقمية المرتبطة بجودة الخدمات العامة وشفافية البيانات، من خلال رصد الجهود الوطنية القائمة، وتحديد أولويات التنفيذ، ووضع مؤشرات أداء لقياس التقدم.

ويعكس هذا الإطار المؤسسي المتكامل جدية الدولة في تنفيذ برنامج جاهزية الأعمال وفق منهجية عملية وتشاركية تستند إلى التكامل بين التشريع والرقمنة.

ثانياً: الدعم السياسي رفيع المستوى من فخامة السيد رئيس الجمهورية من خلال التوجيهات التالية:

- دعم ملف جاهزية الأعمال ضمن أولويات الحكومة كمكون أساسي لتحسين بيئة الاستثمار.
- توجيه الجهات الحكومية المعنية بتوفير البيانات التفصيلية المطلوبة وفق خطة التحرك المعدة من الأمانة الفنية للجنة الوطنية.
- اعتماد مصفوفة الإصلاحات الصادرة عن اللجنة الوطنية لتقرير Business Ready وتكليف الجهات المعنية بتنفيذها وفقا لأولويات واضحة والجدول الزمني المحدد، مع المتابعة الدورية لمعدلات الإنجاز من خلال الأمانة الفنية للجنة.
- توجيه الجهات المختصة بسرعة مراجعة واعتماد التعديلات المقترحة في التشريعات المرتبطة بالتقرير، وتقديمها في حزمة متكاملة إلى مجلس النواب.

ثالثاً: أعمال اللجنة الوطنية والأمانة الفنية

- شهدت الأمانة الفنية عقد ٥٨ اجتماعًا فنيًا عبر عدة جولات خلال عام ٢٠٢٥ بمشاركة واسعة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف صياغة مصفوفة الإصلاحات الخاصة بتقرير جاهزية الأعمال. تناولت الجولات منهجية التقرير، مراجعة الاستبيانات، تحليل الفجوات التشريعية، وتحديد الإصلاحات والجداول الزمنية. كما تضمنت اجتماعات تخصصية لمجموعتي الدعم التشريعي والتحول الرقمي لاستعراض الإصلاحات وتحديد المسؤوليات التنفيذية.

وأسفرت الجهود عن:

- إعداد مصفوفة التحديات في الموضوعات العشرة.
- إعداد مصفوفة الإصلاحات (أكثر من ٢٠٠ إصلاح)
- إعداد النموذج الاسترشادي للاستبيانات والأدلة الداعمة.

رابعاً: التشاور مع القطاع الخاص والوقوف على مرئياته ومقترحاته بشأن مصفوفة الإصلاحات

- في إطار تعزيز الشراكة مع مجتمع الأعمال وتنفيذ التوجيهات الحكومية بتكثيف الحوار حول أولويات الإصلاح، عُقدت سلسلة اجتماعات مشتركة برئاسة وزيري الاستثمار والتجارة الخارجية والمالية، وبمشاركة نخبة من المستثمرين ومنظمات الأعمال. وقد جرى تضمين مرئيات مجتمع الأعمال في الصياغات النهائية لمصفوفة الإصلاحات، بما يضمن توافقها مع احتياجات

المستثمرين ويعزز فاعليتها في دعم بيئة الاستثمار وتحسين تنافسية الاقتصاد.

خامساً: التحرك التنفيذي للإصلاحات (ما بعد المصفوفة)

أ- المرحلة الأولي: المشاركة الرسمية في التقرير

- دراسة الاستبيان الرسمي الصادر عن مجموعة البنك الدولي والتحضير للجولة الرابعة. وذلك بهدف:
  - تحديد الأسئلة الجديدة التي لم يتم تناولها خلال الجولات الأربع السابقة.
  - إحالة الأسئلة الجديدة إلى مجموعات العمل المتخصصة لمناقشتها فنيًا.
  - الدعوة لعقد اجتماعات لمناقشة هذه الأسئلة ضمن أعمال الجولة الرابعة.
- عقد الجولة الرابعة من الاجتماعات لدراسة وتحليل الأسئلة الجديدة وذلك بهدف:
  - تحديد الفجوات والتحديات في كل محور من محاور التقرير.
  - التوافق على الإصلاحات المقترحة لمعالجة تلك التحديات.
  - صياغة واعتماد الردود النهائية بالتنسيق والتوافق بين جميع الجهات المعنية.
- تحديث مصفوفة الإصلاحات المقترحة في ضوء نتائج أعمال هذه الجولة.
- إعداد الردود النهائية والأدلة الداعمة وإرسالها للبنك الدولي.

ب- المرحلة الثانية: التواصل مع القطاع الخاص والإعلام

- التوعية والتواصل مع القطاع الخاص، وذلك من خلال:
  - عقد ورش عمل توعوية متخصصة للتعريف بالإصلاحات المنفذة أو الجاري تنفيذها.
  - استعراض القوانين الجديدة، على سبيل المثال:
    - قانون العمل الجديد.
    - آليات تسوية المنازعات.
    - قوانين الشركات
    - قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس.
  - إعداد خطة إعلامية بالتعاون مع الجهات المعنية. وذلك للتعريف بالإصلاحات المنجزة والجاري اعدادها.
  - تخصيص قنوات اتصال مع مجتمع الأعمال لتقييم أثر الإصلاحات.

٣- الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي تم تنفيذها والمزمع تنفيذها لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

الاهداف	فترة التنفيذ	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز	تم	تم تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية.
	تم	تم العمل على مركزية المعلومات الاستثمارية وإتاحتها في صيغة موحّدة وسهلة الوصول عبر الإنترنت، وباللغة الإنجليزية، ودون أي رسوم، وذلك من خلال موقع استثماري موحد هو: www.investinegypt.gov.eg ، ويهدف هذا التوجه إلى تمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الحصول على بيانات واضحة وشاملة حول البيئة الاستثمارية، بما يعزز سهولة ممارسة الأعمال ويدعم اتخاذ القرار الاستثماري.
	تم	تم إطلاق منصة إلكترونية لتراخيص الاستثمار https://tracklicence.gafi.gov.eg ووضع خطة للتوسع التدريجي لهذه المنصة لتشمل الحصول على وسداد كافة رسوم التراخيص والتصاريح والخدمات ذات الصلة، وكذلك لتقديم طلبات الحصول على الرخصة الذهبية باللغتين الإنجليزية والعربية. تمثل المنصة الموحدة لإصدار التراخيص الاستثمارية أول نظام وطني متكامل في مصر لإدارة تصاريح واعتمادات الاستثمار. أبرز الإنجازات التشغيلية: • اتاحة أدلة تراخيص لعدد ٤١ جهة مانحة للتراخيص تتضمن متطلبات وإجراءات التراخيص، بما في ذلك هيكل الرسوم والضوابط التنظيمية. • إتاحة ٤٧٨ خدمة رقمية ضمن المنصة. • توفير سجلات رقمية للمراجعات، ونظام لمتابعة مستويات الخدمة، وإشعارات آلية لتعزيز الشفافية والكفاءة.
	يوليو ٢٠٢٧	يتم العمل على تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى تمكين المستثمرين من استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة، وتشمل هذه المبادرات: • إنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية لتسهيل جميع الإجراءات المرتبطة بها. • ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية لتيسير تقديم البيانات المالية. • ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية لضمان دقة وسرعة التقييمات. • ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب لتسهيل الإجراءات الإدارية. • ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير لدعم حركة التجارة وتسريع الإجراءات الجمركية.

الاهداف	فترة التنفيذ	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز	ديسمبر ٢٠٢٦	إنشاء منصة الكيانات الاقتصادية – التحول المؤسسي والرقمي الوطني جاري الانتهاء من العمل على منصة الكيانات الاقتصادية الإصلاح الرائد لمصر لتحديث دورة ممارسة الأعمال بالكامل، حيث تحل محل الإجراءات الورقية المبعثرة بنظام موحّد رقمي قائم على القواعد، يُسهّل على جميع المستثمرين إدارة أعمالهم. أبرز الخصائص: • تغطية دورة حياة الأعمال بالكامل: التأسيس، الخدمات ما بعد التأسيس، التراخيص، التعديلات، التوسعات، والتصفية. • نقطة دخول رقمية واحدة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب. • تبادل البيانات في الوقت الفعلي بين جميع الوزارات والجهات التنظيمية ذات الصلة. • استخدام التوقيع الإلكتروني والمصادقة الآمنة، واعتماد الموافقات الرقمية المتوافقة مع اللوائح. • محرك قواعد ديناميكي يمكّن من تحديث الإجراءات والمتطلبات والرسوم بسرعة. • تطبيق مبدأ مرة واحدة فقط Once-only principle لإلغاء التكرار في المستندات. • لوحات متابعة مركزية لأداء المنصة، والجداول الزمنية، ومستويات خدمة المستثمرين.
	ديسمبر ٢٠٢٦	برنامج إعادة هندسة إجراءات التراخيص الشاملة – ٢٧٥ نشاطاً جاري العمل على الانتهاء من تنفيذ إعادة تصميم منهجية لنظام التراخيص الوطني، بهدف الانتقال من الموافقات الورقية إلى نظام رقمي كامل يتميز بالشفافية ويركز على المستثمر. • من أهم خصائص البرنامج: • • رسم وإعادة تصميم مسارات التراخيص من البداية للنهاية. • توحيد المتطلبات والجداول الزمنية ومعايير اتخاذ القرار وهيكل الرسوم. • استبدال المستندات التقليدية بإقرار رقمي موحد يتم التحقق منه عبر قواعد بيانات الدولة. • التكامل مع المنصة الموحدة للتراخيص ومنصة الكيانات الاقتصادية. • وضع اتفاقيات واضحة لمستويات الخدمة (service-level agreements (SLAs مع آليات متابعة آلية. • إدخال سجلات مراجعة رقمية، وآليات لتسوية الشكاوى، ولوحات تحكم للمستثمرين.
الإصلاحات التنظيمية لتعزيز الاستثمار	تم	إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢/٢٠١٧ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية.

الاهداف	فترة التنفيذ	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
تحسين سهولة الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة	ديسمبر ٢٠٢٥	إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ضمن إطار استراتيجي واضح تحدده رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج الإصلاح الهيكلي (SRP). وتوجّه هذه الأطر مجتمعة أولويات الحكومة المصرية في تعزيز الاستثمار، وتشكل الأساس للإصلاحات اللازمة لبناء اقتصاد حديث، تنافسي، وجاذب للمستثمرين على المدى القصير والمتوسط. تركّز الاستراتيجية على تعزيز القدرة التنافسية لمصر في مجال الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة في القطاعات المستهدفة (١٣ قطاع) والحفاظ عليه. وتهدف الاستراتيجية إلى وضع أهداف واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ عليه، وتوسيعه، وزيادة القدرة المحلية لاستيعاب هذا الاستثمار، مع تحديد الأنشطة الرئيسة والتوصيات السياسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. كما تسعى استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتنويع القطاعات الاقتصادية، بما يدعم التنمية المستدامة ويجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.
	يونيو ٢٠٢٦	في إطار تعزيز الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم العمل على نشر تراجم رسمية باللغة الإنجليزية للتشريعات السارية المتعلقة بالقائمة السلبية لقيود الاستثمار، والتي يتم تحديثها باستمرار لتوضيح قيود الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النصوص الأصلية المتاحة باللغة العربية، بهدف تسهيل وصول المستثمرين المحليين والأجانب إلى المعلومات القانونية الدقيقة والشاملة.
	ديسمبر ٢٠٢٦	يتم من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث المستمر للقائمة السلبية الموحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة.

٧. قائمة المراجـــع

١. باو تشينه فو (بوابة الحكومة الفيتنامية). (٢٠٢٣). جذب تدفقات استثمارية جديدة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة.

https://baochinhphu.vn/thu-hut-dong-von-dau-tu-moi-trong-linh-vuc-cong-nghe-cao-10223090720013254.htm

٢. برنامج نوفي.

https://moic.gov.eg/ar/page/nwfe

٣. البنك الدولي (٢٠٢٥). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

٤. البنك الدولي. (٢٠٢٠). الاستثمار الأجنبي المباشر ونتائج التوظيف في البلدان النامية: مراجعة أدبية لتأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل والأجور) ورقة العمل البحثية رقم ٩٣٦٥). مجموعة البنك الدولي.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/956231593150550672/pdf/Foreign-Direct-Investment-and-Employment-Outcomes-in-Developing-Countries-A-Literature-Review-of-the-Effects-of-FDI-on-Job-Creation-and-Wages.pdf

٥. البنك المركزي المصري. إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series

٦. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠ مجموعة البنك الدولي.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf

٧. توجيهات رئيس جمهورية مصر العربية (تصريحات رسمية مختلفة).

٨. جمهورية مصر العربية. (٢٠١٧). قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. الجريدة الرسمية

https://investinegypt.gov.eg/ar/laws-regulations/investment-law/

٩. جمهورية مصر العربية. (٢٠٢٢). القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن المالية العامة الموحد. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/u1DT9

١٠. جمهورية مصر العربية. قانون الضريبة على القيمة المضافة.

https://www.eta.gov.eg

١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/

١٢. رئاسة مجلس الوزراء برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

١٣. سورس أوف آسيا. (٢٠٢٣). قطاع التكنولوجيا في فيتنام في مواجهة التسريحات العالمية.

https://www.sourceofasia.com/vietnams-tech-industry-in-the-face-of-global-lay-offs/

١٤. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). آفاق الاقتصاد العالمي.

https://www.imf.org/en/Publications/WEO

١٥. فاينانشال تايمز. FDI Markets .

https://www.fdimarkets.com

١٦. القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/IGtp7

١٧. قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية قانون رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٢٣.

https://sis.gov.eg/Story/262335

١٨. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٧٨ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال.

https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/77015

١٩. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تحديد سقف للاستثمارات العامة. (٢٠٢٤).

https://cabinet.gov.eg/News/Details/75929

٢٠. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥.

https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025

٢١.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٤). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٤.

https://unctad.org/publication/world-investment-report-2024

٢٢. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات متعددة الجنسيات.

https://unctad.org/fdistatistics

٢٣. المجلس التصديري للملابس الجاهزة البيانات المبدئية لشهر مارس ٢٠٢٥.

https://aecegy.com/Page/StatisticsPeriodical.asp

٢٤. مجموعة البنك الدولي. (٢٠٢٤). تقرير جاهزية الأعمال ٢٠٢٤.

https://www.worldbank.org/en/publication/business-ready

٢٥. مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. البيانات والتقارير الرسمية. جمهورية مصر العربية.

https://www.idsc.gov.eg/

٢٦. مصلحة الجمارك المصرية. (٢٠٢٢). القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الجمارك. الجريدة الرسمية.

https://customs.gov.eg/Legislations/Manshorat?categoryId=4

٢٧. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

https://www.gafi.gov.eg/English/Pages/default.aspx

٢٨. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (١٩٨١). القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/fCnVk

٢٩. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (٢٠٠٢). القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة. الجريدة الرسمية.

https://www.gafinet.org

٣٠. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (٢٠٠٥). القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن ضريبة الدخل. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/RmUuXYbg

٣١. الهيئة العامة للرقابة المالية. قانون سوق رأس المال وتعديلاته.

https://2u.pw/AFd0k

٣٢. وزارة التخطيط والاستثمار في فيتنام. (٢٠٢٣) . وضع جذب الاستثمار الأجنبي في فيتنام وتوجهات التعاون الاستثماري الأجنبي لعام ٢٠٢٤.

https://www.mpi.gov.vn/en/Pages/2023-12-29/FDI-attraction-situation-in-Vietnam-and-Vietnam-s-fh2c25.aspx

٣٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. رؤية مصر ٢٠٣٠ (النسخة المحدثة).

https://sdsegypt2030.com

المنطقة الاقتصادية لقنـــاة الســويـــس

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس: بوابة مصر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تُعد البنية التحتية عالية الجودة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون الأجانب في قراراتهم الاستثمارية، إلى جانب توافر العمالة الماهرة، والاستقرار الأمني والسياسي، وبيئة الأعمال الداعمة. وفي هذا السياق، أولت مصر اهتمامًا كبيرًا بتحسين البنية التحتية باعتبارها أساسًا لرفع الإنتاجية وتحفيز النمو وجذب الاستثمارات.

فقد ضخت الدولة استثمارات غير مسبوقة تقدر بمليارات الدولارات خلال العقد الماضي في مشروعات البنية التحتية باعتبارها محرك رئيسي ومضاعف للاستثمار والإنتاجية والتجارة، شملت تطوير شبكات الطرق والكهرباء والطاقة المتجددة والموانئ والنقل الذكي. وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تحسين ترتيب مصر في العديد من مؤشرات التنافسية الدولية، وتهيئة بيئة مواتية لجذب المستثمرين.

وتُعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس SCZone أحد أبرز النماذج التي تُجسد هذا التوجه، حيث تمثل منصة متكاملة للاستثمار الصناعي والخدمي واللوجستي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي على أهم ممر ملاحي في العالم وخلال السنوات الثلاثة السابقة جذبت المنطقة استثمارات بنحو ٩ مليار دولار وعدد ٣٤٣ مشروع بكافة قطاعاتها الصناعية والتجارية إضافة الى ١١ مشروع بقطاع الموانئ بإجمالي استثمارات تصل الى ١,٥ مليار دولار، وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس , وهذه الصناعات تنوع من ثقيلة ومتوسطة وخفيفة في عدد ٤ قطاعات خدمية و١٧ قطاع صناعي .تمتد المنطقة على مساحة ٤٥٥ كم٢ وتوفر بنية تحتية متطورة تضم ستة موانئ رئيسية وأربع مناطق صناعية متخصصة، وشبكات طاقة واتصالات، إلى جانب حوافز استثمارية تنافسية وإجراءات مبسطة، وتخدم ما يقرب من ملياري مستهلك في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، مما يجعلها مركزًا لوجستيًا وصناعيًا عالميًا. كما تحتضن المنطقة صناعات متنوعة تتراوح بين **الصناعات الثقيلة، الطاقة المتجددة، الصناعات الدوائية والتكنولوجية، واللوجستيات.**

كما تتميز SCZone بتوفير **حوافز استثمارية وتسهيلات جمركية وضريبية جذابة**، منها الإعفاء الكامل من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على الواردات المستخدمة في الإنتاج أو التصدير، وخصومات ضريبية تصل إلى ٥٠٪ على تكاليف الاستثمار. كما تعتمد المنطقة على نظام «الشباك الواحد» الذي يتيح تسجيل الشركات واستخراج التراخيص خلال أيام معدودة عبر منصات رقمية متكاملة.

المـزايـا التنـافسيـة

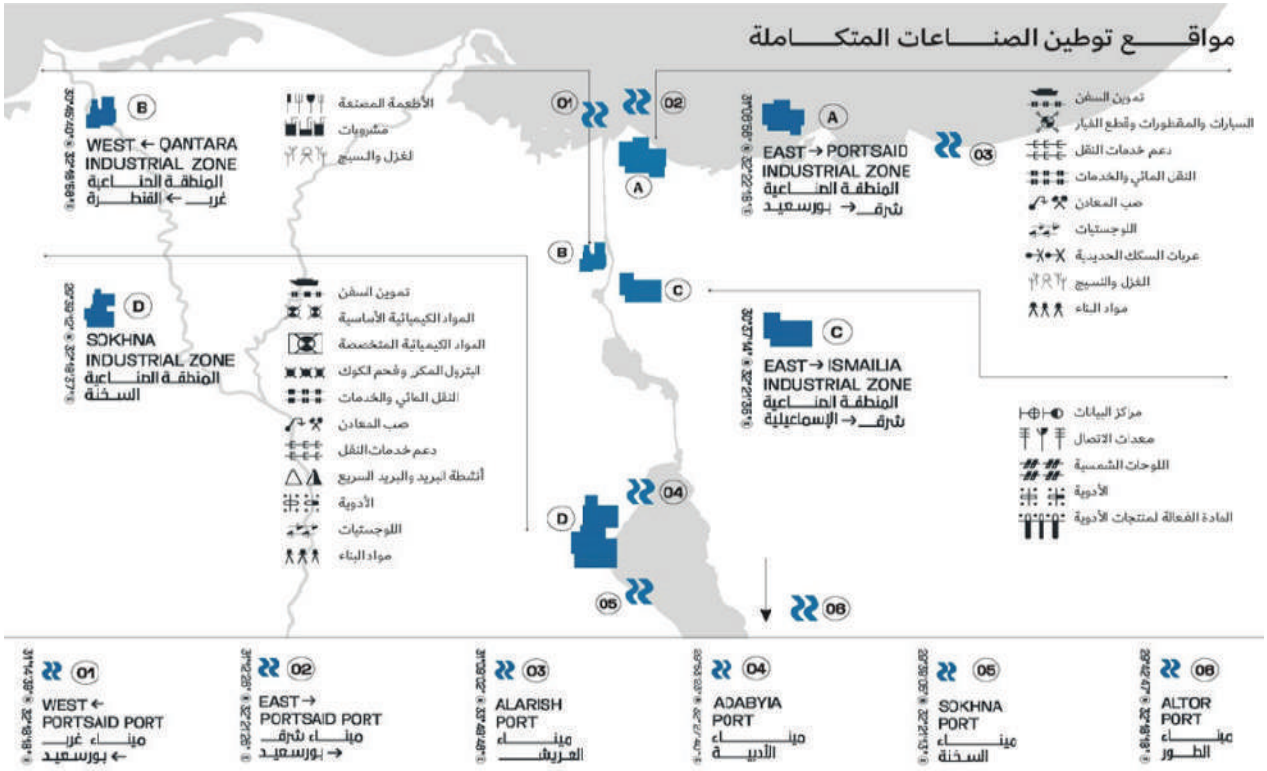

تنبع القيمة الفريدة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس من تلاقي وتوافر عدة عوامل تتمثل في الموقع الاستراتيجي، والبنية التحتية المميزة، والحوافز، والدعم المؤسسي:

١. الموقع الاستراتيجي:

- تقع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على ضفاف قناة السويس التي تمر عبرها أكثر من ١٢٪ من حركة التجارة البحرية العالمية، بالإضافة إلى ٢٠٪ من تجارة الحاويات الدولية (International Container Trade) بالإضافة الي مرور حوالي ٣٠ ألف سفينة سنوياً.
- تتوسط المنطقة مسارات الشحن البحرية العالمية الرئيسية، مما يتيح لها وصولا مباشرا إلى ما يقرب من ملياري مستهلك في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا عبر اتفاقيات التجارة الحرة: (الكوميسا، الأفكتا، QIZ، EFTA، الاتحاد الأوروبي، أغادير، الميركوسور).
- تتميز المنطقة الاقتصادية بقربها من عدد من المطارات الهامة؛ حيث يبعد مطار العاصمة الإدارية حوالي ٩٣ كم فقط، بينما يقع مطار القاهرة الدولي على بُعد نحو ١٤١ كم، كما يبعد مطار أبو رديس حوالي ٢٢٧ كم، مما يعزز سهولة الوصول من وإلى المنطقة محليًا ودوليًا.
- كما تتمتع المنطقة بارتباط متميز بشبكة السكك الحديدية، إذ تبعد محطة القطار السريع بالعين السخنة (العين السخنة – العلمين الجديدة – مرسى مطروح) نحو ١٩ كم فقط، في حين تقع محطة قطار السويس على بُعد ما يقارب ٥١ كم، وهو ما يدعم سهولة حركة الأفراد والبضائع ويزيد من كفاءة النقل اللوجستي بالمنطقة.
- تشكل المنطقة مركزًا طبيعيًا لسلاسل القيمة العالمية التي تسعى لتنويع وتقليل طول مسارات التوريد.

٢. البنية التحتية المميزة:

- تضم المنطقة ستة موانئ رئيسية وهم ميناء شرق بورسعيد، وميناء غرب بورسعيد، وميناء

العريش، وميناء الأدبية، وميناء السخنة، وأخيرًا ميناء الطور، إلى جانب مطارين، وأربع مناطق صناعية كبرى تشمل منطقة العين السخنة الصناعية، ومنطقة شرق بورسعيد الصناعية، ومنطقة غرب القنطرة، ومنطقة شرق الإسماعيلية (وادي التكنولوجيا).

- يضمن إطار لوجستي متعدد الوسائط اتصالا سلسا بين وسائل النقل البحري والسكك الحديدية والطرق البرية.
- كما يشمل التوسع المخطط مستقبليًا في الموانئ الجافة والمحطات الداخلية، ما يسهم في تقليل الوقت والتكاليف اللازمة للوصول إلى الأسواق.

- **وفيما يلي استعراض للمناطق الصناعية:**

  - **منطقة شرق بورسعيد الصناعية:** تمتد على مساحة ٦٣ كيلومترًا مربعًا، وتستضيف صناعات متنوعة مثل صناعة المنسوجات الصناعات الدوائية والإلكترونيات والصناعات الغذائية والزراعية ومكونات السيارات والخدمات اللوجستية والتخزين وإنتاج الوقود النظيف والهيدروجين الأخضر. وتدعمها بنية تحتية قوية تشمل محطات تحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي، ومحطات كهرباء عالية السعة.

  - **منطقة العين السخنة المتكاملة:** بمساحة ١٨٦ كيلومترًا مربعًا، بها ميناء السخنة، أكبر ميناء مصري على البحر الأحمر، الجاري تجهيزه ليكون أكبر مركز لوجستي، والمنطقة بها الأنشطة التصنيعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بالإضافة إلى أنشطة تجارية وخدمية. كما يوجد بها ١٣ مطورًا صناعيًا. وطبقاً لمخططات التنمية فإن الهيئة تستهدف جذب الاستثمارات للفرص التي ترتكز على تلبية احتياجات الدولة لتوطين الصناعة وتوفير فرص العمل وخلق مجتمع استثماري عالمي يشمل تصنيع الوقود الأخضر والصناعات المكملة له (التحليل الكهربائي - الطاقة الشمسية الكهروضوئية - توربينات الرياح - أغشية تحلية المياه) والأدوية والمواد الفعالة API والأجهزة الطبية وأشباه الموصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأجهزة المنزلية والإلكترونيات والمعدات والآلات الهندسية وصناعة الطاقة الكهربائية وصناعة السيارات والمركبات مكوناتها والإطارات والبتروكيماويات والكيماويات ومواد البناء الحديثة والصناعات الثقيلة الخضراء (مثل الفولاذ الأخضر) والخدمات المرتبطة بالصناعة ومراكز التدريب المهني والأنشطة اللوجستية وخدمات التوزيع.

  - **منطقة شرق الإسماعيلية (وادي التكنولوجيا):** تمتد على مساحة ٧١ كيلومترا مربعا تعتبر هذه المنطقة كمركز للصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل الألواح الشمسية والإلكترونيات ومعدات الاتصال والصناعات الخضراء والتصنيع الذكي وصناعات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة بهدف تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي حيث تنسجم هذه المنطقة مع استراتيجية التحول الرقمي ورؤية مصر ٢٠٣٠.

  - **منطقة القنطرة غرب:** تقع بالقرب من قناة السويس على مساحة ١٩,٥ كيلومترا مربعا وتهدف إلى دعم مختلف الأنشطة الصناعية مستفيدة من موقعها الاستراتيجي في مجالات التصنيع والتجارة. وتكامل منظومة سلاسل التوريد والجدير بالذكر أن مشروعات صناعة الملابس والمنسوجات بالقنطرة غرب الصناعية، التابعة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ، تشكل مجمعًا صناعيًا متكاملًا يشمل تصميم، وغزل، وإنتاج، وطباعة، وصباغة الملابس والمنسوجات، بالإضافة إلى أحد مشروعات أمتعة السفر. وتصل نسبة التصدير لهذه المشروعات إلى ٩٠٪-١٠٠٪ من إجمالي الإنتاج، مما يجعلها مركزًا صناعيًا عالميًا قادرًا على تلبية احتياجات مختلف الأسواق الإقليمية والعالمية في هذا المجال.

٣. الحوافز الجمركية والمزايا الضريبية:

- يستفيد المستثمرون من إعفاء كامل من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة للاستخدام داخل المنطقة أو لإعادة التصدير.
- تتوفر خصومات ضريبية تصل إلى ٥٠٪ على تكاليف الاستثمار للأنشطة المؤهلة (qualifying activities).

- تُتيح المنطقة إجراءات سريعة للتخليص الجمركي، وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، ووجود الجمارك داخل المنطقة، وإدارة مرنة وسريعة لسلاسل الإمداد.

٤. بيئة تنظيمية وتجارية مواتية:

- تُدار المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بموجب نظام قانوني وإداري خاص وفقًا للقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، مما يوفر حماية أكبر للمستثمرين، وآليات فعالة لحل النزاعات، وضمان الاستقلالية التشغيلية.
- يضمن إطار الحوكمة والذي يشرف عليه **هيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**، وضوح المسؤوليات، وتبسيط الإجراءات، وتسهيل تعاملات المستثمرين.
- يستفيد المستثمرون من نموذج «الشباك الواحد» (one-stop-shop) لتسجيل الأعمال، والحصول على التصاريح والرخص، وتخصيص الأراضي، حيث يقدم هذا النظام مجموعة متكاملة من الخدمات من خلال أنظمة رقمية متكاملة، مما يضمن سرعة وكفاءة إنجاز إجراءات التأسيس والتشغيل. وعادة ما يتم إتمام تسجيل الشركات في المنطقة خلال ١-٣ أيام، بينما تتم إجراءات الترخيص في غضون ٣ أيام عمل فقط، مما يجعل المنطقة من أسرع المناطق على مستوى العالم في تأسيس الأعمال.
- تغطي الخدمات المقدمة من خلال النافذة: تسجيل الشركات، إصدار جميع التراخيص، تصاريح العمل، نظام جمركي مركزي، نظام ضريبي مركزي، مركز حل النزاعات.
- تسهيلات تصديرية من خلال الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر والعديد من دول العالم والتي تسمح بنفاذ الصادرات المصرية الى أسواق تلك الدول والتي يبلغ عدد مستهلكيها اكثر من ٢ مليار نسمة.

٥. فرص قطاعية متنوعة:

- تشمل القطاعات ذات الأولوية: الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، وصناعة السيارات ومكوناتها، والنسيج والملابس، والبتروكيماويات، والصناعات الدوائية، وتجهيز الأغذية، وخدمات اللوجستيات.
- تُعد المنطقة مناسبة بشكل خاص لأنشطة التجميع والتصنيع وإعادة التصدير، مستفيدةً من اتفاقيات التجارة التي أبرمتها مصر وموقعها الإقليمي الاستراتيجي.

وفيما يلي ملخص للفرص الاستثمارية في المنطقة:

جدول ٣ ملخص الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

القطاع	الفرص الاستثمارية المحددة	المواقع المناسبة	الأرقام الداعمة	لماذا الاستثمار؟
الهيدروجين الأخضر	• إنتاج الهيدروجين الأخضر	السخنة شرق بورسعيد	وجود العديد من مصادر الطاقة المتجددة	• قرب من أوروبا (طلب مرتفع على الهيدروجين) • مشروعات جاهزة للتنفيذ بدعم حكومي
البطاريات والمركبات الكهربائية	• تصنيع بطاريات السيارات • مكونات إلكترونية	شرق بورسعيد السخنة	المنطقة مجهزة للبنية التحتية الكهربائية	• الطلب العالمي على المركبات النظيفة • دعم كامل للتصنيع المحلي
المنسوجات	• تصنيع الأقمشة – الألياف – ملابس جاهزة	القنطرة شرق شرق بورسعيد	تخصيص مناطق صناعية خفيفة على مساحة ١٩,٥ كم^{٢}	• أجور تنافسية • تسهيلات تصدير عالية • ربط مباشر بأسواق QIZ وأفريقيا
مكونات السيارات	• تصنيع الإطارات • المكونات المعدنية والبلاستيكية	شرق بورسعيد السخنة	• مناطق صناعية متخصصة بمساحة ٦٤ كم مربع • شبكة طرق بطول ٦٤,٤ كم	• جاهزية للتصدير • دعم للطاقة والبنية التحتية

القطاع	الفرص الاستثمارية المحددة	المواقع المناسبة	الأرقام الداعمة	لماذا الاستثمار؟
الصناعات الدوائية	• تصنيع أدوية • مواد فعالة • تغليف	السخنة شرق الإسماعيلية	• دعم للعمالة المحلية من الدولة	• تمويل لتدريب العمال • إعفاءات على مستلزمات الإنتاج
الصناعات الغذائية والزراعية	• تغليف وتصنيع غذائي • زراعة ذكية	القنطرة شرق شرق الإسماعيلية	• تخصيص ١٩,٥ كم^{٢} بالقرب من دلتا النيل	• بنية تحتية مؤهلة • دعم للتوسع والتصدير • قرب من السوق المحلي والأسواق الإفريقية
الصناعات الهندسية والمعدنية	• صب معادن • تصنيع أدوات ومعدات	السخنة شرق بورسعيد	• ٥ أرصفة صناعية في السخنة • أعماق تصل إلى ١٨ متر لاستقبال السفن الكبيرة	• دعم جمركي كامل • جاهزية كاملة للتركيب والإنتاج
مواد البناء	إسمنت – حديد – سيراميك – دهانات	كافة المناطق الصناعية	• ميناء السخنة يستهدف التوسع بمساحة ٥,٦ مليون متر مربع للساحات التجارية	• ارتفاع الطلب المحلي • دعم في الطاقة والمياه والبنية
الطاقة الشمسية (So-lar PV)	• تصنيع ألواح شمسية • معدات توليد طاقة	شرق الإسماعيلية	• محطة تحلية مياه بسعة ١٠٠,٠٠٠ م^{٣}/يوم لدعم الصناعات النظيفة	• دعم بيئي وحكومي مباشر • مشروعات جاهزة للتحول الأخضر
الكيماويات	كيماويات أساسية – متخصصة – أسمدة	السخنة الأدبية	• طول الأرصفة: ٣,٤٧٧ م مخصصة للكيماويات • أعماق تصل إلى ١٨ متر لاستقبال السفن الكبيرة	• صفر جمارك على المعدات • دعم للبنية التحتية الكيميائية
مراكز البيانات والتكنولوجيا	• مراكز بيانات • شبكات رقمية	شرق بورسعيد السخنة	٣ مراكز اتصالات + ٣ كابلات فايبر أوبتك	• ربط رقمي كامل • نافذة موحدة للخدمات الإلكترونية
الخدمات اللوجستية	• مراكز توزيع • مناطق تخزين / مستودعات • خدمات موانئ	كافة المناطق	• أكثر من ٢٠,٠٠٠ سفينة سنوياً • أكثر من ١ مليار طن تمر سنوياً • بنية تحتية: ١٣ محطة توزيع كهرباء + ٢ محطة تحلية + ٦ وحدات معالجة	• أكبر ممر ملاحي عالمي • تمثل ٢٠٪ من تجارة الحاويات العالمية • أسعار تنافسية للأرصفة والمخازن • جاهزية كاملة للتخزين والتوزيع • دعم شبكي داخلي وإقليمي
تموين السفن (Bunkering)	محطات وقود بحرية	شرق بورسعيد السخنة	• قطاع مستهدف بخطة متكاملة • ربط مباشر بالموانئ	• دعم لوجستي كامل • تراخيص مبسطة وسريعة

المصدر: الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

وبالتوازي مع الإصلاحات الجارية في مجالات تخصيص الأراضي، وتبسيط التراخيص، والتحول الرقمي في الحوكمة، تدعم المنطقة الاقتصادية رؤية أوسع للتصنيع الشامل والمستدام. ويعكس هذا التوجه تحول نوعي من نماذج ترويج الاستثمار التقليدية والمجزأة إلى نموذج موحد يرتكز على المستثمر، ويهدف إلى تعظيم القيمة المضافة، وتعزيز الصادرات، ودعم الابتكار.

منظومة صناعية متكاملة وجاهزية عالية للاستثمار

تُعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نموذجًا متكاملًا للنظام الصناعي وجاهزية الاستثمار، حيث تستضيف كبرى الشركات العالمية والإقليمية في قطاعات استراتيجية ذات قيمة مضافة عالية مثل البتروكيماويات، وتجميع السيارات، والإلكترونيات، والنسيج، والخدمات البحرية، واللوجستيات، والهيدروجين الأخضر. تدعم المنطقة ١٤ مطورًا صناعيًا متخصصًا (specialized industrial developers) وتحتوي على نحو ١٠٠ منشأة مرتبطة بالموانئ (port-related establishments)، ما يحقق تكاملًا فعالًا بين الصناعة والبنية التحتية التجارية. كما تضم أكثر من ٥٣٠ منشأة تشغيلية نشطة (operational entities) تديرها خمسة مشغلين دوليين للموانئ (port operators)، مما أسهم في استقطاب رأس المال والخبرات العالمية، حيث أنها تتيح إمكانية تملك أجنبي ١٠٠٪.

من بين أبرز الشركات العالمية المستثمرة في المنطقة شركات مثل دي بي ورلد (DP World)، سيمنس (Siemens)، تويوتا (Toyota)، مايرسك (Maersk)، والسويدي إليكتريك. ويُعد ميناء دي بي ورلد في العين السخنة نموذجًا إقليميًا في كفاءة تشغيل الموانئ.

في مجال الطاقة الخضراء، تبرز المنطقة كمركز إقليمي للهيدروجين الأخضر، حيث أبرمت مصر سبع مذكرات تفاهم مع مطورين دوليين مثل Scatec، AMEA Power، وFortescue Future Industries لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة وهيدروجين أخضر بإجمالي استثمارات محتملة تصل إلى ٤٠ مليار دولار خلال عشر سنوات، ما يعزز دور المنطقة كمصدر رئيسي لتصدير الوقود الأخضر للأسواق الأوروبية.

كما تشهد المنطقة تطورًا كبيرًا في الخدمات اللوجستية والبحرية، من خلال إنشاء مراكز متكاملة لخدمات التخزين، وإعادة الشحن، والتبريد، إلى جانب توسع في بناء السفن، وتزويدها بالوقود، وأعمال الصيانة، ما يُعزز من تنافسية مصر في سلاسل القيمة البحرية.

على صعيد البنية التحتية الرقمية، تعمل المنطقة على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أبرز المشروعات مركز بيانات كيميت (Kemet Data Center) بقيمة ٤٥٠ مليون دولار بالشراكة مع INTRO Technology ومركز بيانات عمان، لتوفير خدمات رقمية متقدمة. كما تدعم المنطقة إنشاء مراكز بيانات وتطوير البرمجيات والتعليم التكنولوجي بما يتماشى مع أهداف التحول الرقمي في مصر.

تهتم المنطقة أيضًا بتأهيل القوى العاملة من خلال مبادرات تدريب مهني متقدمة، منها مركز التدريب المهني المصري الصيني في شرق بورسعيد، الذي يقدم تدريبًا في مجالات متنوعة تشمل الطاقة، السيارات، الروبوتات، والإلكترونيات. بالإضافة إلى أكاديمية السويدي التي تركز على التعليم الفني بالشراكة مع بنك مصر، والأكاديمية المصرية الألمانية الفنية (EGT Academy)، التي أُنشئت بالشراكة بين شركة سيمنس ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، وتهدف إلى تدريب ٥,٥٠٠ شاب مصري بحلول عام ٢٠٢٥. وقد أسهمت هذه الجهود، إلى جانب التوسع الصناعي والخدمي في المنطقة، في خلق أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، ما يعزز الأثر التنموي للمنطقة على المستوى الوطني.

القطاع المالي غير المصـرفي

المقدمة

تعمل الحكومة على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف رفع كفاءة وتنافسية القطاع المالي غير المصرفي، بما يؤهل السوق المصري لاستقطاب استثمارات أجنبية ومحلية أوسع، ويوفر بيئة عمل قادرة على دعم النمو الاقتصادي وتمويل أنشطة القطاع الخاص. ترتكز هذه الجهود على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، وتعميق الأسواق، والتحول الرقمي وتعزيز الحوكمة. ويسهم هذا التوجه في تقليل مخاطر الاستثمار، وتحسين شفافية العوائد، وخفض تكاليف المعاملات، ما يجعل القطاع منافسًا إقليميًا وجاذبًا لرأس المال طويل الأجل.

وتستند هذه الجهود إلى تحديث الإطار التشريعي بما يضمن بيئة قانونية أكثر وضوحًا واستقرارًا للمستثمرين الدوليين، ويعزز القدرة على تقييم المخاطر وتوقع العوائد، إلى جانب دعم آليات حماية الحقوق وتسوية المنازعات. كما يجري العمل على تعميق الأسواق غير المصرفية عبر توسيع الأدوات المالية المتاحة ورفع مستويات السيولة، بما يتيح تنفيذ صفقات أكبر وأكثر تنوعًا ويجذب مؤسسات مالية تبحث عن أسواق تتمتع بعمق وكفاءة.

وعلى الجانب الرقابي والتنظيمي، تركز الجهود على تطوير البنية الرقابية وضمان استدامة التحول الرقمي في إطار آمن ومنضبط. ويسهم تحسين نظم الرقابة الرقمية في تقليل المخاطر التشغيلية وتهيئة بيئة مشجعة للابتكار المالي، ما يعزز جاذبية السوق أمام شركات التكنولوجيا المالية العالمية. كما يتم العمل على تعزيز الشفافية وحماية المستثمرين من خلال منظومات إفصاح متطورة وآليات حوكمة تدعم جودة المعلومات المتاحة.

ويمتد التطوير ليشمل قطاع التأمين وإعادة التأمين عبر تحديث الإطار الرقابي والتنظيمي ورفع مستويات الحوكمة، الأمر الذي يعزز قدرة السوق على التوسع وتوفير منتجات تحوطية واستثمارية متنوعة تجذب المؤسسات المالية الدولية. ويسهم تعزيز حماية حقوق المتعاملين في رفع مستويات الثقة وتقليل المخاوف المرتبطة بالشفافية والممارسات السوقية.

وتشمل الإصلاحات كذلك تطوير الهياكل المؤسسية وتعزيز كفاءة العمل داخل الهيئات المنظمة، بما يسرّع إجراءات التراخيص والموافقات ويخفض التكلفة التشغيلية للاستثمار. وتعد هذه الخطوة عنصرًا رئيسيًا في تقييم المستثمرين للأسواق، إذ ترتبط بوضوح الإجراءات وسرعة تنفيذها.

وتنعكس هذه الإصلاحات مجتمعة في مكاسب استراتيجية للسوق والمستثمرين، من خلال خفض مخاطر الحوكمة والقانون، وتوفير سيولة أعلى وأدوات استثمارية أكثر تنوعًا، وبناء بنية رقمية آمنة تدعم الابتكار، وتعزيز قطاع تأميني قادر على توفير منتجات تحوطية تلائم المحافظ المؤسسية. وبهذا يشكل البرنامج الإصلاحي إطارًا متكاملًا يعزز قدرة القطاع المالي غير المصرفي على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويضعه على مسار تنافسي قادر على تحقيق نمو مستدام.

المحور الأول: تطوير الإطار التشريعي لتعزيز كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية

تواصل الهيئة العامة للرقابة المالية جهودها لتطوير وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للأسواق المالية غير المصرفية لتعزيز دورها في تحقيق مستهدفات الاقتصاد القومي ودعم سياساته الرامية للنمو والتشغيل، عبر زيادة تنافسيتها وتحسين قدرتها على جذب الاستثمارات وتمكين الأفراد والشركات من النمو عبر الخدمات والأنشطة المالية غير المصرفية المختلفة، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

١- إدخال تعديلات على قانون سوق رأس المال بما يتيح تحويل الشكل القانوني للبورصة المصرية لشركة مساهمة تمهيدًا لقيدها وطرحها كما هو الوضع لأغلب البورصات الإقليمية والدولية

إدخال تعديلات تشريعية على قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، تقضي بإمكانية تحويل الشكل القانوني للبورصة المصرية إلى شركة مساهمة بما يجعلها مؤهلة للقيد والطرح في البورصات المصرية إذا توفرت الظروف المواتية لاتخاذ هذا القرار، الأمر الذي يسهم في تعزيز كفاءة وتنافسية عمل البورصة عبر تحسين مستويات الحوكمة والشفافية وإدارتها بفكر القطاع الخاص بما يزيد من قيمتها الاقتصادية بما ينعكس بالإيجاب على مؤشراتها المالية والتشغيلية، ورسالة قوية لجدية الدولة في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وزيادة قيم أصول الدولة ، وزيادة رأس المال السوقي للبورصة المصرية ذاتها.

جدير بالذكر، أن ٧٠٪ من البورصات في العالم تتخذ شكل الشركات المساهمة وفق بيانات الاتحاد الدولي للبورصات، والغالبية العظمى منها مقيد ومطروح للتداول في البورصات، ومن ذلك على سبيل المثال بورصة نيويورك (NYSE) التي تعد أكبر البورصات على مستوى العالم من حيث رأس المال السوقي وقيم التداول، وبورصة ناسداك (Nasdaq) التي تعتبر ثاني أكبر البورصات على مستوى العالم، وبورصة (Japan Exchange Group)، وبورصة هونج كونج (HKEX)، كما أنه على المستوى الإقليمي؛ يوجد في الإمارات سوق دبي المالي (DFM) وقد تأسست عام ٢٠٠٠ وتحولت إلى شركة مساهمة في ٢٠٠٦، وأيضاً يوجد في السعودية شركة مجموعة تداول السعودية القابضة، والتي قيدت وتتداول أسهم سوق التداول بها، وكذا الكويت التي تأسست البورصة لديها كمؤسسة حكومية عام ١٩٧٧ وتحولت إلى شركة مساهمة في عام ٢٠١٦ وتم إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث أثبتت التجارب تحسن أداء هذه البورصات وارتفاع قيمتها السوقية وزيادة عدد الشركات المقيدة بها فضلاً عن تطور وزنها النسبي في المؤشرات الدولية بما يجتذب استثمارات كبريات صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية العالمية التي تستثمر في مؤشرات الأسواق الناشئة.

إن طرح وتداول أسهم البورصة في سوق الأسهم المصرية، يسهم في زيادة مستويات الحوكمة والإفصاح من خلال توزيع الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة، والإفصاح عن القوائم المالية للبورصة وكافة التقارير الواجب عليها نشرها أو إرسالها للمساهمين، وكذلك تمكينها من استقطاب الكوادر الفنية والبشرية المؤهلة لزيادة معدلات التداولات وأعداد الشركات المقيد لها أوراق مالية بها وتقييم الأداء، هذا فضلًا عن زيادة عمق سوق المال المصري وحجمه بما يحقق مستهدفات مصر من تعميق سوق رأس المال.

٢- طرح أسهم شركات الإيداع والقيد المركزي (شركتي مصر والمصرية للمقاصة) في البورصات

إدخال تعديلات تشريعية على قانون الإيداع والقيد المركزي بما يسمح بقيد وطرح أسهم شركات الإيداع والقيد المركزي في البورصات المصرية، بما يسهم في تعزيز شفافية هذه الشركات ورفع مستويات الحوكمة والرقابة عليها، وتحسن مؤشراتها المالية والتشغيلية بما يعود بالنفع على الخزانة العامة جراء عملية البيع والطرح في البورصات وما تحصل عليه الدولة من ضرائب بعد ذلك، وما يترتب على ذلك من تمكين المصريين بالاستفادة من الشركات ذات الأداء المالي الجيد.

هذا كله مع تحقيق مستهدف زيادة قيمة رأس المال السوقي وحجم السوق وتعميق سوق المال حيث أن هذه الشركات ذات أحجام كبيرة وستجذب مستثمرين محليين وأجانب وتنشيط معدلات التداول، وتحسين وضع السوق المصري في المؤشرات الدولية التي تتبع أداءه.

٣- تفعيل نظام الاشتراكات المحددة في صناديق التأمين الخاصة

العمل على تفعيل نظام الاشتراكات المحددة بما يسمح بتأسيس صناديق تأمين خاصة ادخارية تعمل بهذا النظام وفق ضوابط وسياسات استثمارية تضعها مجالس الإدارات التي تتناسب مع طبيعة ورغبات المشتركين دون الإخلال بالأسس الاكتوارية لتلك الصناديق، بما يحقق مزيد من العدالة بين المشتركين في توزيع المزايا.

وهذا النوع من صناديق التأمين الخاصة سيمكن أكبر عدد من الشركات للاشتراك في المزايا الاستثمارية والتأمينية دون التقيد أن يكونوا في شركة واحدة لزيادة معدلات الانخراط والشمول التأميني وهو أحد أهم المستهدفات للدولة المصرية من حيث زيادة معدلات الادخار المطلوبة لتمويل النمو الاقتصادي المستهدف وزيادة مستويات التشغيل.

المحور الثاني: تعميق الأسواق المالية غير المصرفية

١- تفعيل نشاط صانع السوق (Market Making)

التقدم بمقترح لدولة رئيس مجلس الوزراء لإصدار قرار جديد لإعادة تنظيم نشاط صانع السوق، وذلك لتعزيز مستويات السيولة والتداول في السوق كأداة رئيسية لتوفير طلبات وعروض على مدار الجلسة، وإصدار القرارات التنظيمية من قبل الهيئة في هذا الشأن.

وتتيح هذه الآلية وجود طرف متخصص يتدخل عبر أوامر بيع وشراء مستمرة لزيادة معدلات التداول للأوراق المالية المقيدة في البورصات، بما يسهم في زيادة التداول على كثير من الأسهم.

كما سيستحدث القرار المقترح تنظيم صانع السوق موفر السيولة والذي ستتمكن الشركات المقيدة التعاقد معه لزيادة معدلات التداول على الورقة المالية المقيدة.

ويسهم تفعيل صانع السوق في زيادة جاذبية البورصة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتحسين كفاءة التسعير، وتعزيز استقرار السوق، فضلًا عن دعم قدرة الشركات المدرجة على الوصول إلى تمويل أكثر استدامة عبر سوق المال.

٢- تفعيل آلية بيع الأوراق المالية المقترضة (Short Selling)

التقدم بمقترح لتعديل بعض بنود اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإصدار قرارات تنظيمية من قبل الهيئة للمزيد من تفعيل آلية بيع الأوراق المالية المقترضة مواكبة للممارسات العالمية وبما يتماشى مع احتياجات السوق المحلية لتعزيز أثر وقيمة هذه الآلية التي لم تطبق بشكل كافي حتى الآن على أداء السوق.

وتعد آلية بيع الأوراق المالية المقترضة أداة تحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الأسهم وتحقيق التوازن مع نشاط الشراء بالهامش في حالات الصعود والهبوط، بما يعزز من كفاءة دوران الأسهم، ويمنح المتعاملين فرصاً أكبر للاستفادة من حالات هبوط السوق ويعزز من تنافسية السوق المصري مع الأسواق المجاورة. كما أنه ينتج عنه زيادة معدلات التداول في السوق المصري بما يحسن ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.

٣- إطلاق المشتقات المالية

إصدار كافة القرارات التنفيذية والتنظيمية اللازمة لتفعيل المشتقات المالية في السوق المصري، كونها وسيلة فعالية في التحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار وتعميق الأسواق وزيادة تنافسيتها، بما يدعم جهود مصر لأن تكون مركز مالي إقليمي قوي وموثوق.

دراسة مقترح البورصة المصرية بالحصول على الترخيص لإنشاء بورصة العقود الآجلة وكذلك قواعد وإجراءات المقاصة والتسوية للعقود المستقبلية.

وتعد المشتقات المالية أحد أهم الأدوات المالية التي تمكن المستثمرين من التحوط من مخاطر تقلبات الأسعار، كما أن استحداثها يضع السوق المصري في موقع مقارن مع الأسواق الإقليمية والدولية.

٤- شهادات المعادن الإلكترونية

إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تسمح باستحداث الأنشطة التي تمكن الهيئة من استحداث «شهادات المعادن المتداولة» كأحد الأدوات المالية الجديدة في السوق المصري باعتبارها أداة مالية قابلة للتداول، وتتيح الاستثمار المباشر الجزئي في حصة مخصصة من المعادن المحفوظة لدى أحد امناء الحفظ المرخصين من الهيئة والمثبتة في حسابات منفصلة لديه مقابل إصدار حق ملكية مباشر متمثل في أداه مالية قابلة للتداول من خلال البورصات بالاستعانة بشركات السمسرة المرخصة من الهيئة أو من خلال المنصات الرقمية المرخصة من الهيئة، والتي من شأنها تحفيز جانب العرض من قبل الشركات المصدرة والمالكة للحصة المخصصة من المعدن المستثمر فيه، وما يقابل ذلك من خلق قنوات للطلب على تلك الأدوات، ويكون كل ذلك في بيئة استثمارية منضبطة تتمتع بالشفافية والتنظيم والرقابة تحت مظلة الهيئة، كما تعمل تلك الشهادة في فلك الاستفادة من توظيف التكنولوجيا الحديثة للتعامل عليها من خلال المنصات الرقمية المرخصة من الهيئة والمنظمة وفقاً لقانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الانشطة المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٢، وهو ما سيؤدي إلى إيجاد قيمة إضافية للاقتصاد تفضي إلى خلق سوق منظم للاستثمار في المعادن يتمتع بالسيولة والشفافية من خلال التعامل على هذه الشهادات في الأسواق المنظمة.

كما أن هذه الأداة المالية قد تكون النواه لعقود مستقبلية وعقود خيارات تصدر على هذه الأدوات بما سيجذب فئة جديدة من المستثمرين من السوق المصري.

وجدير بالذكر أن هذا التنظيم يتوافق مع الممارسات الدولية، وفي مقدمتها تجارب تركيا والمملكة المتحدة وسويسرا، والتي اعتمدت نماذج مماثلة تتيح الاستثمار الجزئي والمباشر في المعادن النفيسة من خلال أدوات مالية منظمة قابلة للتداول.

٥- تنظيم تداول الحصص العقارية في البورصات المصرية

اقتراح تعديلات على قانون سوق رأس المال لاستحداث الحصص العقارية كأحد الأدوات المالية الجديدة في السوق المصري، وذلك من خلال تجزئة العقار إلى أنصبة عقارية متساوية صغيرة القيمة يسهل تداولها، حيث إن إطلاق نشاط تداول أنصبة الملكية العقارية في البورصات المصرية من شأنه تحقيق العديد من الفوائد، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- توفير السيولة وتشجيع وتعظيم الاستثمار في القطاع العقاري، وذلك في ضوء صعوبة تداول الأصول العقارية لارتفاع قيمتها، وهو ما ترتب عليه انخفاض حجم الاستثمارات في هذا القطاع، ومن ثم فإن إتاحة تداول الأنصبة العقارية عقب تجزئتها إلى أنصبة من خلال البورصات المصرية من شأنه تمكين المشترين والبائعين من تحويل استثماراتهم وتوجيه مدخراتهم للاستثمار في العقارات.
- دعم توجه الدولة نحو تصدير العقار، إذ سيساعد تداول الحصص العقارية في زيادة جاذبية العقار المصري للمستثمرين الأجانب فإتاحة قيد وتداول الحصص العقارية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة بما من شأنه من تعزيز موارد الدولة من العملات الأجنبية، مواكبة الأسواق المالية المخصصة لتداول الأصول العقارية في الدول المجاورة ومنها المملكة العربية السعودية.

٦- حوافز ضريبية لطروحات الشركات ذات الأحجام الكبيرة

التنسيق مع وزارة المالية لإدخال التعديلات القانونية المطلوبة لإصدار حوافز ضريبية لتحفيز الشركات ذات الأحجام الكبيرة على قيد وطرح أسهمها للتداول في البورصات المصرية، على أن يتم تنسيب الحافز الضريبي إلى قيمة الطرح، وذلك لتحفيز الشركات الاقتصادية الكبيرة على القيد والطرح بما يسهم في تعزيز السيولة والتداول والنشاط في السوق، كما تساهم هذه الحوافز في توسيع قاعدة الملكية، وتعزيز دور سوق المال في تمويل التوسع والنمو للشركات الكبرى، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد ويزيد من مستويات الثقة والاستقرار بالسوق.

٧- حوافز ضريبية لتشجيع نشاط صناديق الاستثمار

التنسيق مع وزارة المالية لإدخال التعديلات القانونية المطلوبة لإصدار معاملات ضريبية ميسرة للاستثمار في صناديق الاستثمار، مما يشجع على زيادة مكون الاستثمار المؤسسي المحترف في السوق المصري، وذلك

سواءً للصناديق التي تستثمر في الأسهم المقيدة فقط، أو التي تستثمر في الشركات الناشئة أو صناديق الاستثمار العقارية على سبيل المثال لا الحصر.

٨- حوافز لتفعيل سوق الكربون الطوعي المنظم كآلية لخفض الانبعاثات الكربونية

تعد الهيئة العامة للرقابة المالية حزمة من القرارات بالتنسيق مع كافة جهات الدولة ذات الصلة كالآتي:

- إطلاق مؤشر وطني للمناخ Climate Index يُبرز الشركات الأكثر التزامًا بخفض الانبعاثات الكربونية.
- دراسة جدوى إلزام الجهات المالية غير المصرفية بتوجيه جزء من مخصصاتها للمسؤولية المجتمعية لشراء شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.
- إصدار تنظيم يسمح بالترخيص لجهات تزاول أنشطة التصنيف الائتماني لشهادات الكربون.
- بناء تحالفات استراتيجية مع المؤسسات الدولية للاعتراف بشهادات سوق الكربون الطوعي المنظم كآلية لخفض الانبعاثات الكربونية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.
- تمكين المؤسسات من التداول على شهادات الانبعاثات الكربونية على منصات إلكترونية محلية ودولية لزيادة جاذبية هذه الأدوات المالية أمام جموع المستثمرين.

٩- إصدار وثيقة تأمين سند الملكية

استصدار وثيقة تأمين ضد مخاطر عدم إثبات الملكية للعقارات Title Insurance، حيث يعد سند ملكية العقارات من أهم المحددات التي تمكن شركات التمويل العقاري أو التأجير التمويلي من التوسع في تمويل النشاط بصورة كبيرة، وحيث يعتبر عدم القدرة على تسجيل العقارات من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها الممول من شركات التمويل العقاري في حال ظهور نزاع على الملكية.

تهدف تلك التغطية لتحفيز نشاط بيع وتصدير العقار والتمويل العقاري سواءً لجهات التمويل (البنوك والشركات) أو للمطورين العقاريين أو حتى لملاك الوحدات في حال عدم القدرة على تسجيل العقار والرغبة في حماية هذه الملكية من خلال وثيقة تأمين، بما يسهم في تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في العقارات المصرية.

الاستثمار العقاري

المقدمة

تقوم الرؤية الاستثمارية لقطاع الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية على تحفيز بيئة استثمارية تنافسية ومستدامة قادرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتعظيم العائد الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، وترتكز السياسات العامة لها على زيادة فرص جذب الاستثمار العقاري لمدن الجيل الرابع وخاصة مشروعات العمراني المتكامل Pro-Investment Policy: incentives and facilitation، بجانب تحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي Growth-Oriented Policy، بالإضافة إلى تحفيز المشروعات العقارية الاستثمارية الخضراء Sustainable / Green Policy، فضلاً عن تحفيز فرص الاستثمار العقاري للمشروعات الاستثمارية المتنوعة (تعليمي – فندقي – طبي – تجاري).

ووفقاً لذلك تعتمد الرؤية على ثلاثة أهداف استراتيجية هي زيادة فرص جذب استثمارات مشروعات العمراني المتكامل لمدن الجيل الرابع، وتحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات وزيادة مساهمة الاستثمار العقاري، وتحفيز المشروعات الاستثمارية الخضراء. وفي هذا السياق ينبثق عن كل هدف استراتيجي عدة أهداف فرعية تتحقق من خلال عدد من الإجراءات الرئيسية والفرعية بجانب المستهدفات الخاصة بكل هدف استراتيجي. فضلاً عن الحوافز المقترحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والفرعية. هذا بالإضافة إلى الإصلاحات والإجراءات المقترحة لرؤية وزارة الإسكان ٢٠٢٦ – ٢٠٣٠، ومؤشرات قياس الأداء KPIs الخاصة بها.

الهدف الإستراتيجي الأول: زيادة فرص جذب استثمارات مشروعات العمراني المتكامل لمدن الجيل الرابع

تستهدف رؤية وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية زيادة حجم الاستثمارات في جميع المناطق التنموية الواعدة بمعدلات نمو سنوية تتراوح بين ١٥٪ و٢٥٪، وتبلغ المستهدفات الخاصة بالفترة (٢٠٢٦ – ٢٠٣٠) قيمة عقارية للأراضي ٥٣٢ مليار جنيه، واستثمارات متوقعة بقيمة ٣١٥٠ مليار جنيه، ومساحة تبلغ ١١٥,٣ مليون م٢.

وفي هذا السياق يستند الهدف الإستراتيجي الأول الخاص بزيادة فرص جذب استثمارات مشروعات العمراني المتكامل لمدن الجيل الرابع إلى هدفين فرعيين هما تحفيز الفرص الاستثمارية للمدن ذات الإقبال الضعيف (الأجيال السابقة والجيل الرابع من مدن الصعيد) Pro-Investment Policy: Incentives، وتحسين التنافسية العالمية لمدن الجيل الرابع للاستثمار الأجنبي Pro-Investment Policy: Facilitation. وذلك بالاستعانة بعدد من الإجراءات الرئيسية والفرعية فضلاً عن بعض الحوافز المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، كما يلي:

ويتمثل **الهدف الفرعي الأول** في تحفيز الفرص الاستثمارية للمدن ذات الإقبال الضعيف (الأجيال السابقة والجيل الرابع من مدن الصعيد) ومنها تحفيز المدن الجديدة على جذب الاستثمارات المحلية والدولية، من خلال إجراءات رئيسية وفرعية تشمل تطوير البنية الأساسية والخدمات الرئيسية الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال الترويج والتسويق للمدن الجديدة، وإنشاء مناطق مرفقة جاهزة للاستثمار، وتفعيل النظم الالكترونية في إدارة الأصول، بجانب الترويج لحوافز استثمارية جديدة، وإنشاء خريطة للفرص الاستثمارية.

وتشتمل الحوافز المقترحة الخاصة بالهدف الفرعي الأول المعني بتحفيز الفرص الاستثمارية للمدن ذات الإقبال الضعيف (الأجيال السابقة والجيل الرابع من مدن الصعيد) على كل من: السماح بزيادة معامل الاستغلال لقطع الأراضي ذات الأنشطة العمرانية المتكاملة أو الاستثمارية المختلطة، مع إتاحة استغلال كامل المسطحات البنائية لخدمات المشروع، وزيادة نسبة أراضي الخدمات بالمشروعات العمرانية المتكاملة، وزيادة مدد التنفيذ لجميع المشروعات الخدمية والعمرانية بنسبة ٢٠٪ من المدد التعاقدية للمشروعات الجارية. أما المشروعات التي تحصل على مهلة بمقابل مادي، فيتم إضافة نسبة الـ ٢٠٪ إلى المدة التعاقدية بالإضافة إلى المدة المشتراة، بجانب اعتبار الوصول للنسبة ٨٠٪ لكافة المشروعات الخدمية والعمرانية تنفيذاً للمشروع، بجانب تحديد القيمة الإجمالية لقطعة الأرض محملة بكافة الأعباء المالية المقررة دفعة واحدة وتوزيع كامل هذه القيمة على الأقساط المستحقة، والإعفاء الكامل من قيمة العلاوات المطلوبة لتطبيق نظام الحجوم لكافة الأراضي الخدمية والاستشارية.

ويتمثل الهدف الفرعي الثاني في تحسين التنافسية العالمية لمدن الجيل الرابع للاستثمار الأجنبي وتصدير العقار حيث أنه من المستهدف لبعض مدن الجيل الرابع استهداف الاستثمارات الأجنبية مما يتطلب بعض الإجراءات المرتبطة بالحوكمة وتبسيط الإجراءات، عبر إجراءات رئيسية وفرعية تشمل تحسين بيئة الأعمال التنظيمية والتشريعية وخاصة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال توحيد الإجراءات بين الجهات الحكومية عن طريق نافذة موحدة، وإنشاء وحدة متخصصة مركزية للاستثمار، بجانب رقمنة دورة الاستثمار بالكامل، وتنظيم فعاليات ترويجية للفرص الاستثمارية.

بينما تحتوي الحوافز المقترحة الخاصة بالهدف الفرعي الثاني المعني بتحسين التنافسية العالمية لمدن الجيل الرابع للاستثمار الأجنبي على كل من: تقديم تخفيضات وإعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب لبعض المشروعات المحددة مناطق حرة – ذات طبيعة خاصة – مالية وإدارية، وتعديل الحد الأدنى للدفعة المقدمة ليكون ١٠٪ (بنسبة ٥٪ جدية و ٥٪ استكمال تعاقد) للأراضي التي يتجاوز ثمنها مليار دولار أياً كان النشاط أو المدينة المطروح بها قطعة الأرض، بجانب الحالات التي صدرت أو يصدر لها قرارات من مجلس إدارة الهيئة بنسبة استكمال

السـداد في ١٠٠٪ مـن قيمـة الأرض بالـدولار الأمريكي تحويلاً من الخارج على أسـاس تطبيق سـعر صرف سـداد جدية الحجز على اسـتكمال نسـبة (٢٥٪) من إجمالي قيمة الأرض حيث يتم سـداد النسـبة المتبقية من قيمة الأرض طبقـاً لسـعر الصرف في التاريـخ المحـدد لاسـتكمال سـداد بـاقي القيمـة طبقاً لقـرار مجلـس إدارة الهيئة الصـادر بتخصيص قطعـة الأرض.

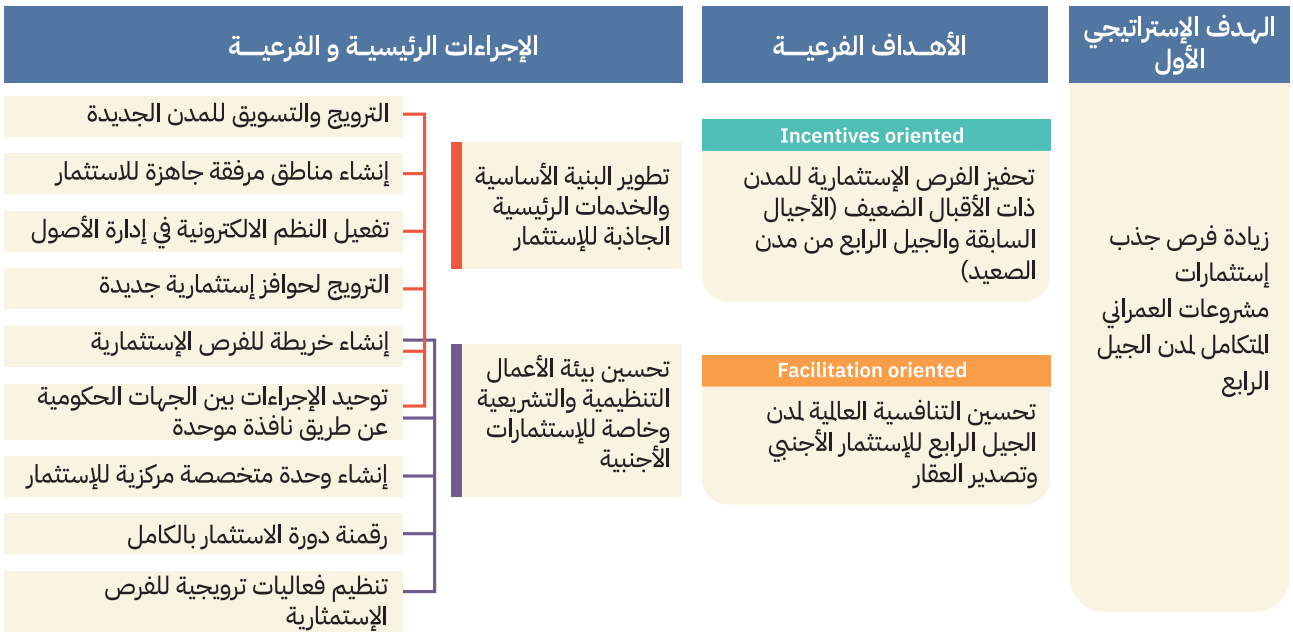

الهـدف الإستراتيجـي الثـاني: تحـفيز مصـادر تمويـل مسـتدامة للمشروعـات وزيـادة مسـاهمة الاسـتثمار العقـاري

تستهدف رؤية وزارة الإسكـــان والمرافـق والمجتمعـات العمـرانيـة دراسـة البدائـل لإعـادة اسـتغلال المحفظـة العقاريـة للهيئـة، بأسـاليب تمويليـة مختلفـة تعـزز من الاسـتثمار وتحقيق النمو المالي. وفي هذا السـياق يستند الهـدف الإستراتيجـي الثـاني الخـاص بتحـفيز مصـادر تمويـل مسـتدامة للمشروعـات وزيـادة مسـاهمة الاسـتثمار العقـاري إلى ثلاثة أهداف فرعية هي التوسـع في إنشـاء الصناديـق العقاريـة وتطبيـق سياسـة الملكية الجزئيـة، والتوسـع في التحـول الرقمـي والتقنيـات العقاريـة الحديثـة Prop-Tech، وتفعيـل الأدوات التمويليـة المختلفـة لتعظيـم الشركات الإستراتيجيـة. وذلـك بالاسـتعانة بعـدد مـن الإجـراءات الرئيسيـة والفرعيـــة فـضلاً عن بعـض الحوافـز المقترحة لتحقيق هـذه الأهـداف، كمـا يلي:

يتمثـل الهـدف الفرعـي الأول في التوسـع في إنشـاء الصناديـق العقاريـة وتطبيـق سياسـة الملكيـة الجزئيـة، عبر إجراءات رئيسيـة وفرعيـة تشمل إنشاء صناديق عقاريـة للمشروعـات الـكبرى، والتسـجيل الإلـكتروني للعقـارات.

بينما يتمثل الهدف الفرعي الثاني في التوسـع في التحول الرقمـي والتقنيـات العقاريـة الحديثـة Prop-Tech، عبر إجراءات رئيسيـة وفرعيـة تشـمل الرقمنة الذكية للأصـول خاصـة المـميزة منهـا، ومنصـة لاسـتعراض الأراضي المتاحـة والخرائـط التفصيليـة.

في حين يتمثـل الهدف الفرعي الثالث في تفعيل الأدوات التمويليـة المختلفة لتعظيـم الشراكات الإستراتيجية، عبر إجـراءات رئيسيـة وفرعيـة تشـمل تنظيـم فعاليـات ترويجيـة للفرص الاسـتثمارية، والتوسـع في مشروعات الشراكـة للإسـكان، وشراكات مـع المنصـات العقاريـة العالميـة للترويج.

وتنطـوي الحوافـز المقترحـة الخاصـة بالهـدف الاستراتيجـي الثـاني المعني بتحـفيز مصـادر تمويـل مسـتدامة للمشروعـات وزيـادة مسـاهمة الاسـتثمار

العقاري على كل من: التوسع في تسجيل العقارات وتسجيل الأراضي لتشجيع الصناديق العقارية على الاستثمار، والعمل على تطوير إطار تنظيمي يخص الملكية الجزئية لتمكين شرائح جديدة من الاستثمار في العقارات الكبري مما يعزز السيولة والثقة في السوق العقاري، بجانب تسهيلات ضريبية مُمثلة في تخفيضات في الضرائب على الأرباح وتسهيلات في ضريبة الدخل للمشاريع الصغيرة والمطورين.

الهدف الإستراتيجي الثاني	الأهداف الفرعية	الإجراءات الرئيسية و الفرعية
تحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات و زيادة مساهمة الاستثمار العقاري	التوسع في إنشاء الصناديق العقارية وتطبيق سياسة الملكية الجزئية	إنشاء صناديق عقارية للمشروعات الكبري التسجيل الإلكتروني للعقارات
	التوسع في التحول الرقمي العقارية Prop-Tech والتقنيات الحديثة	الرقمنة الذكية للأصول خاصة المميزة منها منصة لاستعراض الأراضي المتاحة والخرائط التفصيلية
	تفعيل الأدوات التمويلية المختلفة لتعظيم الشركات الإستراتيجية	التوسع في مشروعات الشراكة للإسكان شراكات مع المنصات العقارية العالمية للترويج تنظيم فعاليات ترويجية للفرص الإستثمارية

الهدف الإستراتيجي الثالث: تحفيز المشروعات الاستثمارية الخضراء

تستهدف رؤية وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية أن تكون ٢٥٪ من المشروعات المنفذة مشروعات خضراء. وفي هذا السياق يستند الهدف الإستراتيجي الثالث الخاص بتحفيز المشروعات الاستثمارية الخضراء إلى عدد من الحوافز وهي تخفيض الرسوم والمصاريف الإدارية، ومدة اعتماد القرارات الوزارية وتقديم اللوحات النهائية، وزيادة معامل الاستغلال بنسبة من معامل الاستغلال الأصلي، ومنح مهلة إضافية للتنفيذ، بجانب مد فترة سداد قيمة الأرض، ومعدل خصم على فائدة أقساط الأرض.

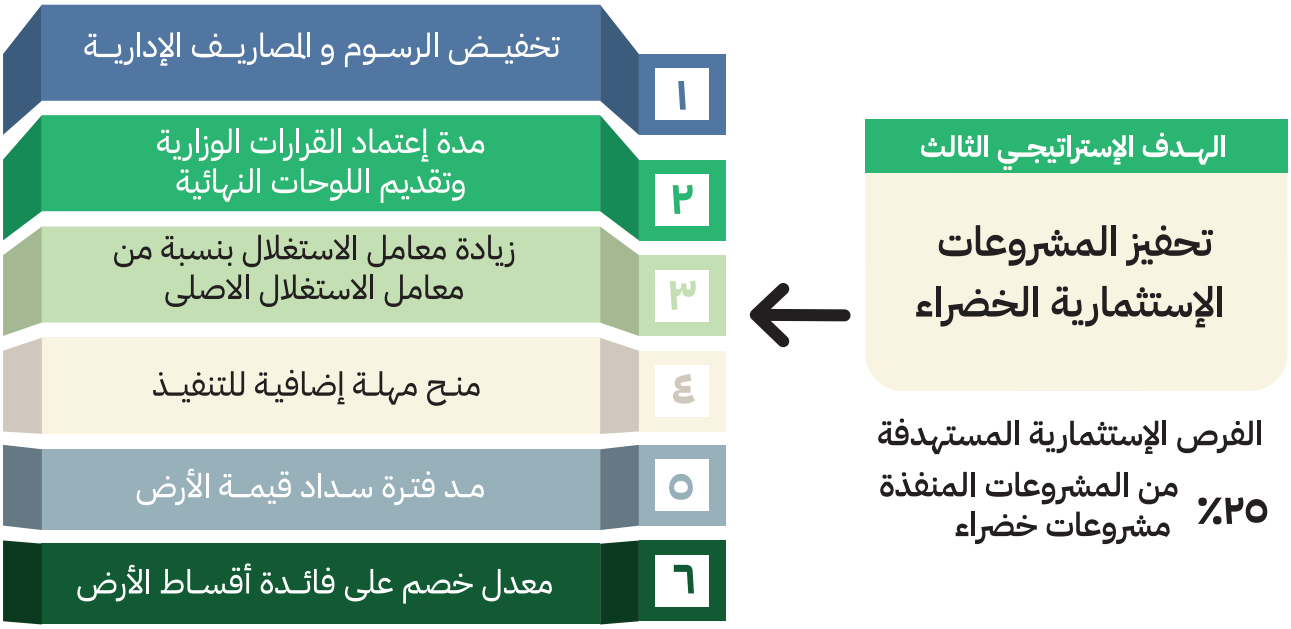

وتشمل **الحوافـز المرتبطـة بمرحلـة التصميمات (حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦) تخفيض رسوم المصاريف الإدارية لاعتماد القرار/ القرارات الوزارية** بنسبة ٥٪ لمن لديهم شـهادة اعتماد الهرم الأخضر (٣٠٪ - ٣٩٪)، وبنسبة ١٠٪ لمن لديهم شـهادة الهرم البرونزي (٤٠٪ - ٤٩٪)، وبنسبة ١٥٪ لمن لديهم شـهادة الهرم الفضي (٥٠٪ - ٥٩٪)، وبنسبة ٢٠٪ لمن لديهم شـهادة الهرم الذهبي (٦٠٪ - ٧٩٪)، وبنسبة ٢٥٪ لمن لديهم شـهادة الهـرم البلاتنيم (٨٠٪ فأكثر).

وتضـم الحوافـز كذلـك **مـدة اعتمـاد القـرارات الوزاريـة، مـن تقديـم اللوحـات النهائيـة (بعـد اسـتيفاء كافـة الملاحظـات والمتطلبـات)**، ١٥ يـوم عمـل لـمن لديهم شـهادة الهـرم الفضي، و١٠يـوم عمل لـمن لديهم شـهادة الهرم الـذهبي، و٧ يـوم عمـل لـمن لديهم شـهادة الهـرم البلاتنيـم، بجانب **زيـادة معامل الاسـتغلال من واقـع معامل الاسـتغلال المسـموح بـه، بمـا لا يتجـاوز القيـد والمـقنن المائي المسـموح بـه،** بنسـبة ٥٪ لـمن لديهم شـهادة الهرم الـذهبي، وبنسـبة ١٠٪ لـمن لديهم شـهادة الهـرم البلاتنيم.

الحوافـز المرتبطة بمرحلة التصميمات (حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦)

الحوافـز	٣٠ -٣٩٪ شهادة إعتماد الهرم الأخضر	٤٠ -٤٩٪ شهادة الهرم البرونزي	٥٠ -٥٩٪ شهادة الهرم الفضي	٦٠-٧٩٪ شهادة الهرم الذهبي	٨٠ ٪ فأكثر شهادة الهرم البلاتنيم
تخفيض رسوم المصاريف الإدارية لإعتماد القرار/ القرارات الوزارية	تخفيض بنسبة ٥٪	تخفيض بنسبة ١٠٪	تخفيض بنسبة ١٥٪	تخفيض بنسبة ٢٠٪	تخفيض بنسبة ٢٥٪
مدة إعتماد القرارات الوزارية، من تقديم اللوحات النهائية (بعد إستيفاء كافة الملاحظات والمتطلبات)			١٥ يوم عمل	١٠ يوم عمل	٧ يوم عمل
زيادة معامل الاستغلال من واقع معامل الاستغلال المسموح به ، بما لا يتجاوز القيد والمقنن المائى المسموح به				٥٪ +	١٠٪ +

المنظومة المقترحة للحوافز متغيرة يتم تحديثها بمعدل نصف سنوي طبقا لمعدلات الأداء والنجاحات المحققة

بينما تنطوي **الحوافز المرتبطة بمرحلة التشييد والبناء (حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦)** على **مدة فترة سداد قيمة الأرض وإعادة الجدولة بعد المعاينة الأولي للمشروع** لمدة ٦ شهور لمن لديهم شهادة الهرم البرونزي، بالإضافة إلى **معدل خصم على الفائدة على سعر الأرض تمنح بعد المعاينة الثانية للمشروع**، بنسبة ٢٪ لمن لديهم شهادة الهرم الفضي، وبنسبة ٣٪ لمن لديهم شهادة الهرم الذهبي، وبنسبة ٥٪ لمن لديهم شهادة الهرم البلاتنيم.

وتحوي الحوافز أيضاً **منح مهلة إضافية للتنفيذ لمدة إضافية وبدون أعباء مالية، وذلك بعد دراسة نسب الإنجاز طبقا للمعاينة الأولي مع البرنامج الزمني المقدم والمعتمد للمشروع**، بنسبة ٢٠٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر لمن لديهم شهادة الهرم الفضي، وبنسبة ٢٠٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر لمن لديهم شهادة الهرم الذهبي، وبنسبة ٢٥٪ من المدة الأصلية الممنوحة أو ١٢ شهراً أيهما أكبر لمن لديهم شهادة الهرم البلاتنيم.

الحوافز المرتبطة بمرحلة التشييد والبناء (حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦)

الحوافز	٣٠ -٣٩٪ شهادة إعتماد الهرم الأخضر	٤٠ -٤٩٪ شهادة الهرم البرونزي	٥٠ -٥٩٪ شهادة الهرم الفضي	٦٠-٧٩٪ شهادة الهرم الذهبي	٨٠ ٪ فأكثر شهادة الهرم البلاتنيم
مدة فترة سداد قيمة الأرض وإعادة الجدولة بعد المعاينة الاولي للمشروع	لمدة ٦ شهور				
معدل خصم علي الفائدة علي سعر الأرض تمنح بعد المعاينة الثانية للمشروع			خصم ٢٪	خصم ٣٪	خصم ٥٪
منح مهلة إضافية للتنفيذ لمدة إضافية وبدون أعباء مالية، وذلك بعد دراسة نسب الإنجاز طبقا للمعاينة الأولي مع البرنامج الزمني المقدم والمعتمد للمشروع			٢٠ ٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر	٢٠ ٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر	١٢ شهر أو ٢٥ ٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر

المنظومة المقترحة للحوافز متغيرة يتم تحديثها بمعدل نصف سنوي طبقا لمعدلات الأداء والنجاحات المحققة

الإصلاحات والإجراءات لرؤية وزارة الإسكان ٢٠٢٦ – ٢٠٣٠، ومؤشرات قياس الأداء KPIs الخاصة بها

في إطار السعي لتنفيذ رؤية وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، تستهدف الوزارة عدداً من الإصلاحات والإجراءات، بجانب مؤشرات قياس الأداء KPIs الخاصة بها، وذلك على النحو التالي:

١. **الترويج والتسويق للمدن الجديدة،** وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشراته: العائد على الاستثمار التسويقي، ومعدل النمو السكاني المرتبط بالتسويق، وعدد الحملات والأنشطة الترويجية المُنفذة، وعدد الفرص الاستثمارية التي تم الترويج لها، وعدد المستثمرين الجدد بالمدن الجديدة.

٢. **إنشاء مناطق مُرفقة جاهزة للاستثمار،** وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ – ٢٠٢٧ – ٢٠٢٨)، وتضم مؤشراته: مستوى جاهزية المرافق والخدمات، ومعدل الإشغال بالمناطق المُرفقة، ومساحة الأراضي المُرفقة المطروحة، وعدد المناطق المُرفقة الجاهزة للاستثمار.

٣. **تفعيل النظم الالكترونية في إدارة الأصول،** وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشراته: مستوى الاعتماد على النظم الرقمية في اتخاذ القرار لإدارة الأصول، وعدد العمليات التي تمت عبر النظم الإلكترونية لاستغلال الأصول، ونسبة الأصول التي يتم إدارتها إلكترونياً، وعدد أنظمة الإدارة الإلكترونية التي تم إعدادها لإدارة الأصول.

٤. **الترويج لحوافز استثمارية جديدة،** وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ – ٢٠٢٧ – ٢٠٢٨)، وتضم مؤشراته: أثر الحوافز على جذب الاستثمارات، ومستوى الإقبال على الحوافز الاستثمارية، وعدد المشروعات المستفيدة من الحوافز، وعدد الحوافز الاستثمارية الجديدة المُعلنة.

٥. **إنشاء خريطة تفاعلية للفرص الاستثمارية،** وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشراته: عدد المستخدمين من المستثمرين/ الشركات للخريطة التفاعلية، ومستوى تحديث الفرص الاستثمارية على الخريطة، وعدد الفرص الاستثمارية المُدرجة على الخريطة التفاعلية.

٦. **توحيد الإجراءات بين الجهات الحكومية - نافذة موحدة،** وذلك خلال عامي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)، وتضم مؤشراته: مستوى رضا المستثمرين عن الإجراءات، وزمن إنهاء الإجراءات الاستثمارية، وعدد الخدمات المُقدمة من خلال النافذة الموحدة، وعدد الجهات المنضمة للنافذة الموحدة.

٧. **إنشاء وحدة متخصصة مركزية للاستثمار،** وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشراته: مستوى رضا المستثمرين عن أداء الوحدة، ومستوى التنسيق بين الوحدة والجهات المعنية، وعدد الطلبات الاستثمارية التي تم التعامل معها، وجاهزية وتشغيل الوحدة المركزية من الكوادر الفنية المؤهلة.

٨. **رقمنة دورة الاستثمار بالكامل،** وذلك خلال عامي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)، وتضم مؤشراتها: معدل استخدام المستثمرين للمنصات الرقمية، ومستوى تكامل الأنظمة الرقمية بجهات الوزارة، وعدد الخدمات الاستثمارية المُقدمة إلكترونياً، ونسبة مراحل دورة الاستثمار التي تم رقمنتها.

٩. **تنظيم فعاليات ترويجية للفرص الاستثمارية،** وذلك خلال عامي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)، وتضم مؤشراته: مخرجات الفعاليات من اتفاقيات أو تفاهمات، وعدد الفرص الاستثمارية التي تم عرضها، وعدد الجهات والمستثمرين المشاركين، وعدد الفعاليات الترويجية المنفذة.

١٠. **إنشاء صناديق عقارية للمشروعات الكبرى،** وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ – ٢٠٢٧ – ٢٠٢٨)، وتضم مؤشراته: مستوى الإقبال الاستثماري على الصناديق محلياً ودولياً، وحجم رؤوس الأموال المستثمرة عبر الصناديق، وعدد المشروعات الكبرى التي تم إدراجها بالصناديق، وعدد الصناديق العقارية المُنشأة.

١١. **التسجيل الإلكتروني للعقارات،** وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ – ٢٠٢٧ – ٢٠٢٨ – ٢٠٢٩ – ٢٠٣٠)، وتضم مؤشراته: مستوى رضا المستفيدين عن الخدمة، ومستوى سرعة وكفاءة إجراءات التسجيل، ونسبة الاعتماد على التسجيل الإلكتروني للعقارات المملوكة للدولة، وعدد العقارات المُسجلة إلكترونياً.

١٢. **الرقمنة الذكية للأصول خاصة المميزة منها،** وذلك خلال عامي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)، وتضم مؤشراتها: مستوى الاستفادة من الأصول المميزة، ودقة بيانات الأصول الرقمية (البيانات الوصفية/ البيانات المكانية)، ومستوى استخدام التقنيات الذكية في إدارة الأصول، وعدد الأصول المميزة التي تم رقمنتها.

١٣. **منصة لاستعراض الأراضي المتاحة والخرائط التفصيلية،** وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشراتها: عدد الأراضي التي تم تخصيصها أو بيعها من خلال المنصة، وعدد المستخدمين للمنصة، ومستوى تحديث الخرائط والبيانات، وعدد الأراضي المُدرجة على المنصة.

١٤. **التوسع في مشروعات الشراكة للإسكان،** وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ – ٢٠٢٧ – ٢٠٢٨ – ٢٠٢٩ – ٢٠٣٠)، وتضم مؤشراته: عدد المواطنين المستفيدين من مشروعات الشراكة، والأرباح والعوائد من الخدمات والأنشطة العامة بالمشروع، وعدد الوحدات السكنية الناتجة عن الشراكات، وعدد مشروعات الشراكة المنفذة.

١٥. **شراكات مع المنصات العقارية العالمية للترويج،** وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ – ٢٠٢٧ – ٢٠٢٨ – ٢٠٢٩)، وتضم مؤشراتها: حجم الاستثمارات الأجنبية المُحققة، وعدد الدول التي تم الوصول إلى أسواقها الدولية، وعدد الفرص الاستثمارية المُروج لها عالمياً، وعدد الشراكات مع منصات عقارية عالمية.

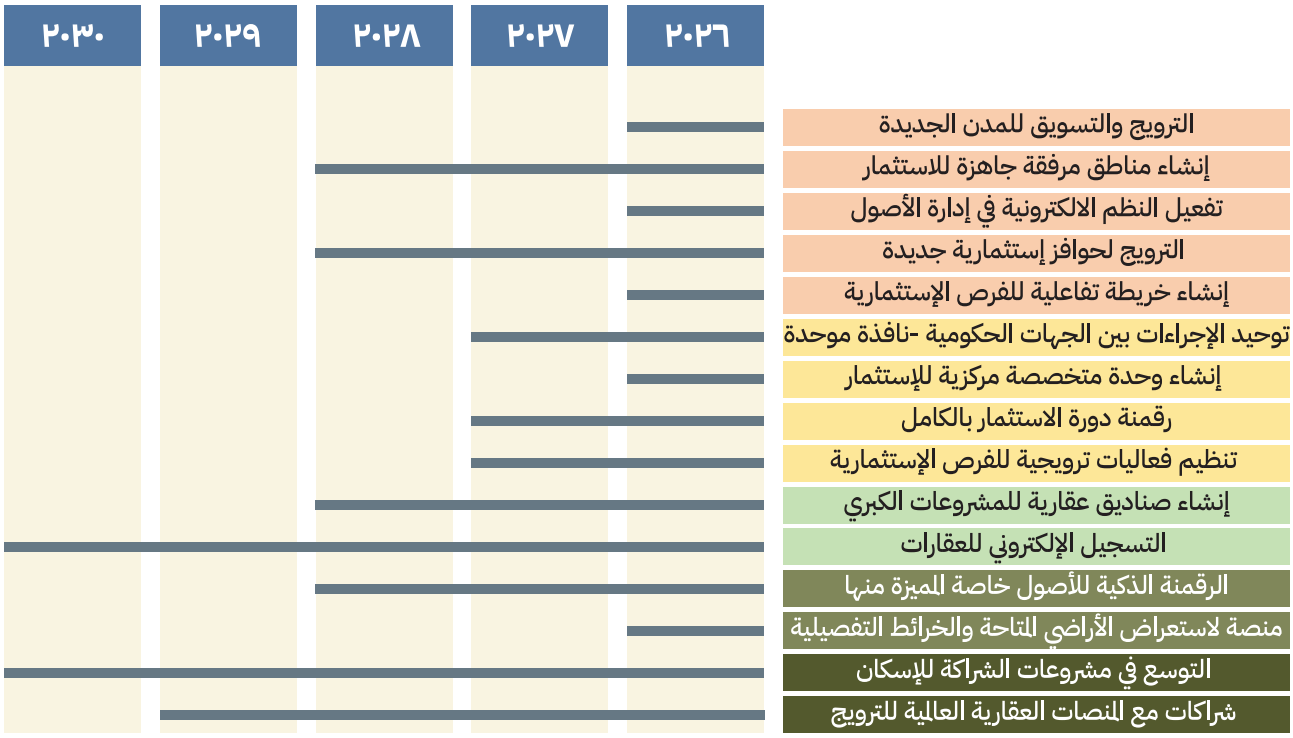

التجـــارة الخارجية

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي..... ٤٧٨
١. اتجاهات التجارة الخارجية عالمياً واقليمياً ١٨٤
٢. اتجاهات التجارة الخارجية المصرية..... ٤٨٤
٣. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التجارة الخارجية..... ٤٩١
التجارة الخارجية في رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٤٩٢
التجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة ٤٩٣
مستهدفات التجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة ٤٩٤
أسس وثيقة السياسة التجارية لمصر ٤٩٤
٤. الإطار التشريعي والمؤسسي للتجارة الخارجية ٥٩٤
أولاً: القوانين المنظمة للتجارة الخارجية ٥٩٤
ثانياً: أدوار بعض جهات الوزارة المعنية بالتجارة الخارجية..... ٤٩٧
ثالثاً: آليات التنسيق والحوكمة..... ٤٩٩
٥. اتفاقيـات التجـارة التفضيلية مع الــدول والتكتلات الإقليمية ١٠٥
٦. تعميـق التعــاون الإقليمــي على مستـوى القارة الأفريقية..... ٥٠٥
٧. الإصــلاحات والبيئـة التمكينيــة لتعــزيز التجارة الخارجية..... ٥١١
٨. قائمة المراجع ٥١٩

قائمة الأشكال

شكل ١ أداء التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٤ ..... ٤٨٥
شكل ٢ حجم الصادرات موزعة قطاعياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ ..... ٤٨٦
شكل ٣ يوضح حجم الصادرات موزعة جغرافياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ ..... ٤٨٨
شكل ٤ حجم الواردات على المستوى القطاعي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ ..... ٤٨٩
شكل ٥ صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار) ٥٠٦
شكل ٦ أهم السلع المصرية المصدرة لدول الاتحاد الأفريقي - ٢٠٢٤ (مليون دولار) ٥٠٦
شكل ٧ واردات مصر من دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار) ٥٠٦
شكل ٨ أهم السلع المصرية المستوردة من دول الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٤ (مليون دولار) ٥٠٦

قائمة الجداول

جدول ١ أداء التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٤، بالإضافة إلى البيانات المتاحة خلال الفترة يناير - أكتوبر ٢٠٢٥..... ٤٨٤
جدول ٢ حجم الصادرات موزعة قطاعياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥..... ٤٨٦
جدول ٣ حجم الصادرات موزعة جغرافياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥..... ٤٨٧
جدول ٤ حجم الواردات على المستوى القطاعي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥ ..... ٤٨٨

الملخــص التنفيــذي

تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في إطار توجه استراتيجي شامل للتنمية الاقتصادية يهدف إلى اتباع سياسة تجارية تم صياغتها لتكون قادرة على الارتقاء بالقدرات الإنتاجية، جذب الاستثمار، وتعزيز تنافسية الصادرات بما يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة. ويستند هذا التوجه إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية وإجرائية تسهم في تحسين بيئة الأعمال، زيادة معدلات القيمة المضافة للمنتجات، وتعظيم أثر نمو الصادرات على التنمية المستدامة. كما يأتي هذا التوجه في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، التي أعادت تشكيل أنماط التجارة والاستثمار، مما يتطلب سياسات مرنة ومتكاملة لتعزيز قدرة مصر التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويعكس هذا التحرك تعظيم الاستفادة من التطور الملحوظ في حركة التجارة الخارجية خلال العقد الماضي، حيث أظهرت بيانات الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤ نموًا تدريجيًا في حجم التجارة والصادرات غير البترولية، مع توسيع قاعدة الشركات القادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية. وفي عام ٢٠٢٤ ارتفع إجمالي حجم التجارة إلى ١٢٠,٨ مليار دولار مقابل ٩٢.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٠,٥٪، مع تراجع العجز في الميزان التجاري في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٧,٨ مليار دولار مقابل ٤٨,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٢١,٤٪ ، ما يبرز نجاح السياسات الحكومية في تعزيز تنافسية المنتج المصري وتنمية الصادرات.

وقد جاء هذا التحسن بالأساس نتيجة زيادة الصادرات المصرية غير البترولية، التي ارتفعت بقيمة بلغت نحو ١٩.٣ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٤، مما يدل على قدرة المنتج المصري على المنافسة في الأسواق العالمية وتنامي الثقة في جودة المنتجات المصرية. كما بلغت الصادرات غير البترولية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ نحو ٤٠,٦ مليار دولار، مسجلة ارتفاعًا بنسبة تقارب ١٩٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٤ التي بلغت خلالها حوالي ٣٤,١ مليار دولار.

وإلى جانب التجارة السلعية، شهدت التجارة في الخدمات نموًا تدريجيًا يعكس التحول العالمي نحو اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا، مع زيادة أهمية قطاعات النقل واللوجستيات والسياحة والتعليم، ونمو نشاط التصدير في مجالات تكنولوجيا المعلومات وخدمات التعهيد. وتسعى مصر إلى تعزيز ما يعرف بـ»خدمنة الاقتصاد» وتمكين الخدمات لتصبح محركًا رئيسيًا للقيمة المضافة في مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء كأنشطة مستقلة أو كمكون مكمل للصناعات التحويلية، بما يسهم في تعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتنويع هيكل الصادرات. ويرتبط هذا التوجه مباشرة بجذب الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في القطاعات الخدمية، بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية ويخلق فرصًا جديدة للنمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة المصدرين.

وفي ذات السياق، تعمل الوزارة على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية عبر إجراء مراجعة دورية لضمان تعظيم الاستفادة منها. وبالتوازي، تتعامل الدولة مع ملف الاتفاقيات التجارية التفضيلية - بشكل عام - برؤية مرتبطة بالسياسات الاستثمارية لا تقتصر على تخفيض الرسوم الجمركية وحسب، بل تصاغ المفاوضات بما يخدم أهداف مصر في تعميق الصناعة المحلية، وزيادة المكون المحلي، وتوسيع سلاسل القيمة، وتحفيز الاستثمارات الموجهة للتصدير. ويأتي هذا التوجه في

ضوء قناعة الدولة بأن الاتفاقيات التجارية ليست غاية في حد ذاتها، بل أداة اقتصادية واستثمارية تستخدم لفتح أسواق جديدة أمام المنتج المصري، وتحسين موقع مصر في سلاسل القيمة العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات ذات الأولوية.

وعلى المستوى الجغرافي، تعد القارة الأفريقية محورًا رئيسيًا في السياسة التجارية المصرية نظرًا للفرص الاقتصادية الكامنة بها. وقد وضعت الوزارة - استجابةً لذلك - خارطة طريق لتنمية التجارة الخارجية بالأسواق الأفريقية تضمنت في مرحلتها الأولى استهداف سبع دول تمثل مناطق ارتكاز داخل القارة، مع التنسيق مع الجهات الوطنية المعنية لمعالجة التحديات اللوجستية والتمويلية وتعزيز وجود الشركات المصرية. وعلى صعيد متصل، لعبت مصر دوراً محورياً في إطار رئاستها للمجلس الوزاري لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وبناء موقف إقليمي موحد لتسهيل حركة التجارة، ودعم القطاع الخاص والمستثمرين المصريين، بما يسهم في زيادة النفاذ للمنتجات المصرية وتعظيم فرص الاستثمار والتصدير بالقارة.

وفي الوقت الذي تشهد فيه القارة الأفريقية تكاملًا متزايدًا، تعمل مصر أيضًا على تعميق علاقاتها مع شركاء دوليين وإقليميين لتعزيز قدراتها التنافسية، من خلال عدة محاور من بينها: الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي لدعم النفاذ إلى الأسواق وسلاسل القيمة، وتوسيع التعاون الاقتصادي مع الدول العربية في المجالات التجارية والصناعية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات النوعية من الدول الآسيوية لتعزيز سلاسل القيمة وخلق شراكات تجارية واقتصادية مستدامة، ويأتي ذلك بالتوازي مع انضمام مصر لتجمع البريكس سعياً لخلق قنوات تجارية جديدة تسهم في تنويع أسواق ومصادر التجارة الخارجية والاستثمار.

وتحرص الخارجية المصرية والسفارات والقنصليات المصرية في الدول الآسيوية وبالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية وأجهزتها المختلفة على تنظيم والمشاركة في العديد من المنتديات الاستثمارية والاقتصادية الثنائية، وترتيب وتسهيل زيارات لرجال الأعمال وكبار المسؤولين الاقتصاديين إلى عدد من الدول، مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية. كما تعمل الخارجية المصرية على تطوير العلاقات مع رابطة «الآسيان» وبشكل ثنائي مع دول مثل سنغافورة وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا. وينعكس هذا النشاط في تدفق الاستثمارات الآسيوية للعمل والإنتاج في السوق المصري بهدف التصدير إلى الأسواق المجاورة.

أما على المستوى الإجرائي والتشريعي والمؤسسي، فقد شهدت منظومة التجارة الخارجية إصلاحات واسعة لتعزيز بيئة الأعمال. فقد تم تخفيض متوسط زمن الإفراج الجمركي من ١٦ يومًا إلى ٥,٨ يوم في يونيو ٢٠٢٥، مع استهداف الوزارة الوصول إلى متوسط يومين خلال الفترة المقبلة، ومواصلة تحسين الأداء على مدار السنوات التالية. وتشمل الإصلاحات استمرار التحديث الشامل لمنظومة الإفراج الجمركي لتقليل تكلفة المعاملات من خلال عدة محاور، من بينها: تفعيل نظام إدارة المخاطر، تطوير منظومة الفحص الإلكتروني ولجان الفحص المشتركة، وتعزيز الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية.

وعلى صعيد الإصلاحات المؤسسية، تم تعزيز التكامل بين الجهات التابعة للوزارة، وتحديث القدرات المعملية والفنية لضمان مطابقة المنتجات للمعايير الدولية، وتسهيل إجراءات الرقابة والتصدير، بما يعزز تنافسية الصادرات. ويُستكمل ذلك من خلال تحديث الإطار التشريعي للتجارة الخارجية بما يتسق مع التزامات مصر الدولية ومعايير منظمة التجارة العالمية.

كما تواكب هذه التحركات إصلاحات هيكلية تشمل تطوير القدرات الإنتاجية، وتحسين منظومة

البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية، وتعزيز كفاءة الجهات التابعة للوزارة. وتشمل الإصلاحات أيضًا ربط السياسات التنظيمية بالتوجه نحو زيادة القيمة المضافة وتعزيز معدلات التعقيد الاقتصادي للمنتجات. ويُترجم ذلك عمليًا من خلال برنامج رد أعباء التصدير ٢٠٢٥/٢٠٢٦، الذي يهدف إلى زيادة تنافسية المنتجات المصرية، تعزيز النمو التصديري المستدام، وربط البرنامج بمعدلات الإنتاجية ونمو الصادرات والقيمة المضافة للمنتجات. كما يمثل التحول الرقمي محورًا رئيسيًا في استراتيجية الوزارة لتعزيز تنافسية الاقتصاد وزيادة الصادرات من خلال بناء منظومة رقمية متكاملة للبيانات والخدمات تتمثل في منصة التجارة الخارجية والتي تستهدف تمكين مجتمع المصدرين وتعزز كفاءة منظومة التجارة الخارجية،

وانطلاقًا من هذه الأطر، تعمل الوزارة على تحقيق مستهدفات طموحة تشمل دخول مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في التجارة العالمية خلال العامين المقبلين، والارتقاء إلى قائمة أفضل ٢٠ دولة بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة الصادرات إلى نحو ١٤٥ مليار دولار، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين ٢٠–٣٠٪، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة عالميًا.

وتسعى الوزارة إلى تحقيق التكامل بين ملفي الاستثمار والتجارة الخارجية، بحيث يصبح التصدير مدفوعًا بقاعدة إنتاجية قوية، والاستثمار موجهًا نحو قطاعات تعزز الصناعة الوطنية والقيمة المضافة، مع تطوير سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية والموانئ، وتعزيز الربط بين المناطق الصناعية والأسواق العالمية، بما يسهم في زيادة النفاذ للأسواق وتعظيم فرص الاستثمار.

ومع هذه المنظومة المتكاملة من السياسات التجارية والاستثمارية، الإصلاحات المؤسسية والإجرائية، تطوير الخدمات والصناعات الخضراء، وتعزيز التكامل الإقليمي والأفريقي، تمضي مصر نحو سياسة تجارية متسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والسياسات الاقتصادية للدولة، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة وزيادة تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية.

١. اتجاهات التجارة الخارجية عالمياً واقليمياً

التحـولات الاقتصـادية والجيـوسياسيـة العالميـة والإقليمية وأثرها تجارياً

شـهد العـالم في السـنوات الأخيرة تحـولات اقتصادية وجيوسياسية متسـارعة ألقت بظلالها على مختلف الاقتصاديات الوطنية، لاسيما في الدول النامية، وقد أدت الأزمات العالمية المتعاقبة مثل جائحة «كوفيد-١٩»، والازمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، واضطراب سلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية الدولية إلى إعادة صياغة أولويات التنمية الاقتصادية عالميًا، وبرزت توجهات دولية جديدة ترتكز على تعزيز الأمن الغذائي، توفير الطاقة، تسريع التحول الأخضر والرقمي، ودعم الاقتصاد الدائري كركائز أساسية للنمو المستدام. كما أصبحت المرونة الاقتصادية وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية من بين أهم الأهداف الاستراتيجية لدول العالم بما فيها مصر.

كما شهدت معدلات نمو التجارة الدولية خلال الآونة الأخيرة بعض التباطؤ، حيث تشير توقعات منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى نمو حجم التجارة العالمية بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٣. ويُعزى هذا النمو المتواضع إلى حالة عدم اليقين العالمي التي نتجت عن الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية. وقد حرصت مصر على الحفاظ على موقف محايد ودبلوماسي في النزاعات التجارية الدولية، مما ساعدها على الحفاظ على شراكات تجارية متنوعة. كما قامت مصر بتعزيز التعاون مع التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل مجموعة البريكس سعياً لخلق قنوات تجارية جديدة تدعم الاستقرار الاقتصادي وتساهم في تنويع مصادر وأسواق التجارة الخارجية والاستثمار.

وعلى الصعيد الإقليمي، تبرز القارة الأفريقية كمحور رئيسي للتكامل الاقتصادي والتجاري. وتشهد القارة تحولًا إيجابيًا يعكس زخمًا متزايدًا نحو تعزيز التكامل من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي تضم ٥٥ دولة وتعد أحد أهم التطورات الاقتصادية والتجارية خلال العقد الأخير. وتهدف الاتفاقية إلى إنشاء سوق إفريقية موحدة تضم أكثر من ١,٣ مليار نسمة بما يحفز النمو الصناعي، ويسهم في تنويع الصادرات، ويجذب الاستثمارات، ويعزز تنافسية الدول الأعضاء.

وتأتي مشاركة مصر الفاعلة في تنفيذ الاتفاقية متسقة مع أهداف «رؤية مصر ٢٠٣٠»، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية بالأسواق الأفريقية وزيادة الصادرات، بما يعزز الاندماج الإقليمي للاقتصاد الوطني، ويحسن التنافسية، ويدعم جذب المزيد من الاستثمارات الموجهة للقطاعات التصديرية.

وفي الوقت الذي تشهد فيه القارة الأفريقية هذا التكامل، تعمل مصر أيضًا على تعميق علاقاتها مع شركاء دوليين وإقليميين لتعزيز قدراتها التنافسية من خلال عدة محاور، بما في ذلك:

- الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، لتعزيز النفاذ إلى الأسواق الأوروبية ودعم سلاسل القيمة.
- الشراكات الاقتصادية مع الدول العربية، لتوسيع أوجه التعاون في مختلف المجالات التجارية والصناعية.
- التعاون مع الدول الآسيوية، من خلال جذب الاستثمارات النوعية التي تدعم تطوير سلاسل القيمة وخلق شراكات تجارية واقتصادية مستدامة.

وتواصل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تبني هذه الشراكات لضمان استمرار التفاعل والتعاون مع مختلف الشركاء التجاريين، بما يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع التحديات العالمية واستثمار الفرص الجديدة في الأسواق الإقليمية والدولية.

واستجابة لتلك التطورات قامت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بصياغة سياسة تجارية جديدة تتسق ورؤية مصر ٢٠٣٠، وتستهدف تحديد الاطار

الرئيسي المنظم لملف التجارة الخارجية بما يسهم في مجابهة ما يشهده العالم خلال الوقت الراهن من تحديات والاستفادة من نقاط القوة التجارية التي تعزز من تفادي أي صدمات مستقبلية.

التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تشهد التجارة العالمية والإقليمية خلال السنوات الأخيرة تحولًا متسارعًا نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، حيث أصبح الالتزام بالمعايير البيئية وممارسات الإنتاج المستدام أحد المعايير الأساسية للتنافسية الدولية. وتزايدت المتطلبات البيئية في الأسواق العالمية، خصوصًا في الأسواق الأوروبية، مما يحفز الدول على تطوير منظومات إنتاجية صديقة للبيئة وتبني تقنيات الطاقة النظيفة والمتجددة. ويشكل هذا التحول تحديًا وفرصة في الوقت نفسه، إذ يفتح آفاقًا جديدة أمام الدول التي تسعى لتعزيز تنافسية صادراتها من خلال الاستدامة والابتكار البيئي، ويحفز على تطوير الصناعات الخضراء والرقمية وتعزيز الاستثمارات الإنتاجية المستدامة.

وفي هذا السياق، تعمل مصر على مواءمة سياساتها التجارية والاستثمارية مع التحول الأخضر والرقمي العالمي، وتبنى معايير الاستدامة البيئية لتعزيز قدرة الصادرات المصرية على التوافق مع المتطلبات الدولية، لا سيما في الأسواق الأوروبية. وتسعى مصر لتطوير منظومة تجارية أكثر انفتاحًا وتنافسية، تعزز التصنيع بغرض التصدير، وتحفز الاستثمار الإنتاجي، وتُرسخ دورها كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار والخدمات اللوجستية، بما يسهم في تحقيق أهداف «رؤية مصر ٢٠٣٠» وبناء اقتصاد متنوع قادر على التكيف مع التغيرات العالمية واستثمار الفرص الاستراتيجية الناشئة.

فعلى سبيل المثال، يعتزم الاتحاد الأوروبي تطبيق آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)، التي تستهدف قطاعات كثيفة الانبعاثات مثل الأسمنت والحديد والصلب والألومنيوم والأسمدة، وهي منتجات تشكل نسبة كبيرة من هيكل الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبية، ما يفرض تحديات للحفاظ على القدرة التنافسية لهذه القطاعات. ويستلزم ذلك تسريع خطوات التحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، وتطبيق ممارسات إنتاج مستدامة، ورفع كفاءة استهلاك الطاقة لضمان استمرار نفاذ الصادرات وفق المعايير الجديدة.

كما يشهد السوق العالمي ارتفاعًا مطّردًا في الطلب على المنتجات الصديقة للبيئة، بما يشمل المنتجات العضوية والسلع منخفضة البصمة الكربونية، وهو ما يفتح فرصًا واعدة أمام المنتجات المصرية القادرة على الالتزام بالمعايير البيئية لتعزيز حضورها في الأسواق الدولية وتوسيع قاعدة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية.

التحول الرقمي وتأثيره على التجارة العالمية

يشهد العالم تحولًا رقميًا متسارعًا يؤثر مباشرة على أنماط التجارة والاستثمار وسلاسل القيمة العالمية. ويشمل ذلك التوسع في التجارة الإلكترونية، والتقنيات المالية الرقمية، بما يسهم في تحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وخفض تكاليف النقل واللوجستيات، وتعزيز الشفافية في العمليات التجارية.

وفي هذا الإطار، تعمل مصر على تبني التحول الرقمي في منظومتها التجارية والاستثمارية، من خلال رقمنة الخدمات الجمركية، وتطوير منصات التجارة الإلكترونية، وتعزيز قدرات الشركات المصرية خاصة الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في الأسواق العالمية. ويسهم هذا التوجه الرقمي في رفع كفاءة الإنتاج والتصدير، وتعظيم القيمة المضافة للمنتجات، وتمكين الاقتصاد المصري من المنافسة بفاعلية في الأسواق الإقليمية والدولية.

تصاعد السياسات الحمائية وإعادة تشكيل النظام التجاري العالمي

وبينما تمضي مصر نحو تحقيق التحول الأخضر والتصنيع المستدام، تواجه الدولة ايضاً تحديات متزايدة نتيجة تصاعد السياسات الحمائية عالميًا. حيث ارتفعت وتيرة هذه السياسات في الآونة الأخيرة سواء من خلال آليات المعالجات التجارية أو اتباع سياسات تقييدة انغلاقية خارج إطار الاتفاقيات الدولية في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي واقتصاديات الكثير من الدول من تراجع وانكماش في معدلات النمو.

وجدير بالذكر أن العديد من الدول قد توسعت في تطبيق تدابير تجارية على منتجات مختلفة، خاصة الحديد والصلب. ومن أبرز تلك التحركات إعلان الولايات المتحدة في أبريل ٢٠٢٥ رفع الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الصلب من ٢٥٪ إلى ٥٠% بموجب المادة ٢٣٢ من قانون توسيع التجارة لعام ١٩٦٢. ويأتي ذلك امتدادًا لسياسات مشابهة يتبعها الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي لمصر، منذ عام ٢٠١٨ لحماية صناعة الصلب الأوروبية، إضافة إلى اعتزام الاتحاد الأوروبي تفعيل آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) التي تُلزم المصدرين بدفع تكلفة الكربون المرتبط بمنتجاتهم مع إمكانية خصم الضرائب أو أسعار الكربون التي تم دفعها في بلد المنشأ مما يفرض أعباء إضافية على المصدرين إلى السوق الأوروبية.

تقلبات سلاسل الإمداد العالمية وتأثيرها على حركة التجارة وفرص مصر التجارية

تشهد التجارة الخارجية الدولية تحولات متسارعة انعكست على سلاسل الإمداد العالمية، لا سيما نتيجة التوترات الإقليمية في البحر الأحمر وما ترتب عليها من تراجع في عائدات قناة السويس، إلى جانب تصاعد السياسات الحمائية واندلاع النزاعات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين. وفي ظل هذه التطورات، يشهد الاقتصاد العالمي إعادة توزيع لمراكز الإنتاج وسلاسل القيمة مدفوعاً بالتحولات التكنولوجية المتسارعة وتنامي التوجه نحو التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على نمط الOffshoring من خلال نقل الإنتاج إلى الخارج، وظهور اتجاهات جديدة تعتمد على نمطي Nearshoring المعني بنقل الإنتاج إلى الدول القريبة و Friendshoring من خلال نقل الإنتاج إلى دول حليفة. وتستهدف تلك التحركات تقليل المخاطر وتحقيق الاستقرار في سلاسل الإمداد. ويمثل هذا التحول فرصًا للدول النامية، ومن بينها مصر، لتعزيز شراكاتها الاقتصادية وجذب الاستثمارات في القطاعات التصنيعية المختلفة وزيادة معدلات التصدير.

ويتيح موقع مصر الجغرافي ومزايا بنيتها التحتية الحديثة أن تكون وجهة جاذبة لعمليات التصنيع بالقطاعات المختلفة بما يسهم في زيادة الصادرات المصرية من المكونات والسلع الوسيطة، ويعزز قدرتها على الاستفادة من الطلب العالمي المتنامي على المنتجات الصديقة للبيئة والمنخفضة البصمة الكربونية.

وترتكز هذه المقاربة على توسيع قاعدة الإنتاج، وتعظيم التعقيد الاقتصادي للمنتجات المصرية، والاستفادة من شبكة الاتفاقيات التجارية التفضيلية، وربط التجارة الخارجية بالاستثمار لتوفير بيئة إنتاجية مرنة قادرة على الصمود أمام اضطرابات سلاسل الإمداد. كما تعزز تلك المقاربة الصناعات الخضراء والرقمية والخدمية، بما يحول التحديات الحالية إلى فرص استراتيجية، ويزيد من تنافسية مصر واستدامة اقتصادها، ويرسخ موقعها كمركز إقليمي للإنتاج والتجارة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة.

ومع اتساع نطاق التحولات التي تُعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية، تعمل مصر على تحديث أدواتها التجارية بما يتوافق مع البيئة الدولية الجديدة. وتتبع الدولة في هذا الإطار، نهجًا مرنًا وتكامليًا يستهدف تعزيز الاقتصاد الوطني عبر تنويع الأسواق، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة في السلع والخدمات المصرية، بما يدعم تحسين مؤشرات التعقيد الاقتصادي. ويرتكز هذا النهج على تعميق الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، والاستفادة من شبكة واسعة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تتيح نفاذًا متميزًا إلى الأسواق العالمية.

كما تعمل مصر على تعزيز جاهزيتها لهذا التحول العالمي من خلال انتهاج سياسة تجارية استباقية تركز على زيادة نسب المكون المحلي، وتعزيز الترابط الصناعي، وجذب الاستثمارات النوعية الداعمة للتصنيع الموجه للتصدير، بما يعزّز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع المتغيرات المتسارعة واستثمار الفرص الناشئة في الاقتصاد العالمي الجديد.

٢. اتجاهات التجارة الخارجية المصرية

أولاً: هيكل التبادل التجاري غير البترولي بين مصر ودول العالم ٢٠١٤ - ٢٠٢٤

شهد أداء التجارة الخارجية لمصر ودول العالم خلال عام ٢٠٢٤ طفرة ملحوظة، حيث ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية ليبلغ ١٢٠,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٩٢,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤، بما يعكس قوة ومتانة الاقتصاد المصري وتحسن جاذبية السوق المحلي للاستثمار والتصدير. كما يمثل انخفاض العجز في الميزان التجاري أحد المؤشرات الإيجابية البارزة، إذ تراجع ليسجل ٣٧,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٤٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤بانخفاض قدره ١٠,٤ مليار دولار، وهو ما يُبرز نجاح السياسات الحكومية في تنمية الصادرات وتنظيم الواردات.

نتج هذا التحسن بالأساس عن زيادة الصادرات المصرية غير البترولية، والتي ارتفعت بقيمة ١٩,٢٨٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤ في دلالة واضحة على قدرة المنتج المصري على المنافسة في الأسواق العالمية وتنامي الثقة في جودة المنتجات المصرية، كما ارتفعت الصادرات المصرية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ لتسجل ٤٠,٦ مليار دولار أمريكي بالمقارنة بـ ٣١,١ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٩٪وبقيمة ٦,٥ مليار دولار أمريكي.

جدول ١ أداء التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، بالإضافة إلى البيانات المتاحة خلال الفترة يناير - أكتوبر ٢٠٢٥

القيمة بالمليون دولار

	الصادرات غير البترولية	الواردات غير البترولية	الميزان التجاري	حجم التجارة
٢٠١٤	٢٢,٢٢٠	٧٠,٣٧٠	٤٨,١٤٩-	٩٢,٥٩٠
٢٠١٥	١٨,٦٢٤	٦٧,٢٤٩	٤٨,٦٢٥-	٨٥,٨٧٣
٢٠١٦	٢٠,٣٨٤	٦٣,٨٢١	٤٣,٤٣٧-	٨٤,٢٠٥
٢٠١٧	٢٢,٥٨٣	٥٨,٥١٤	٣٥,٩٣١-	٨١,٠٩٧
٢٠١٨	٢٥,٠٨٠	٧٠,٦٨٧	٤٥,٦٠٦-	٩٥,٧٦٧
٢٠١٩	٢٥,٤٩٩	٧٠,٨٥٣	٤٥,٣٥٤-	٩٦,٣٥١
٢٠٢٠	٢٥,٤٧٩	٦٦,١٣١	٤٠,٦٥٢-	٩١,٦١٠
٢٠٢١	٣٢,٤٣٥	٨١,٩٤٠	٤٩,٥٠٤-	١١٤,٣٧٥
٢٠٢٢	٣٥,٧٧١	٨٤,٢٨٣	٤٨,٥١١-	١٢٠,٠٥٤
٢٠٢٣	٣٦,١٦٢	٧٤,٩١٩	٣٨,٧٥٦-	١١١,٠٨١
٢٠٢٤	٤١,٥٠٨	٧٩,٣٠٩	٣٧,٨٠٠-	١٢٠,٨١٧
يناير – أكتوبر ٢٠٢٤	٣٤,١٤٨	٦٥,٥٢١	٣١,٣٧٣-	٩٩,٦٦٩
يناير – أكتوبر ٢٠٢٥	٤٠,٦١٤	٦٦,٩٣٦	٢٦,٣٢٢-	١٠٧,٥٥٠

المصدر :الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شكل ١ أداء التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٤

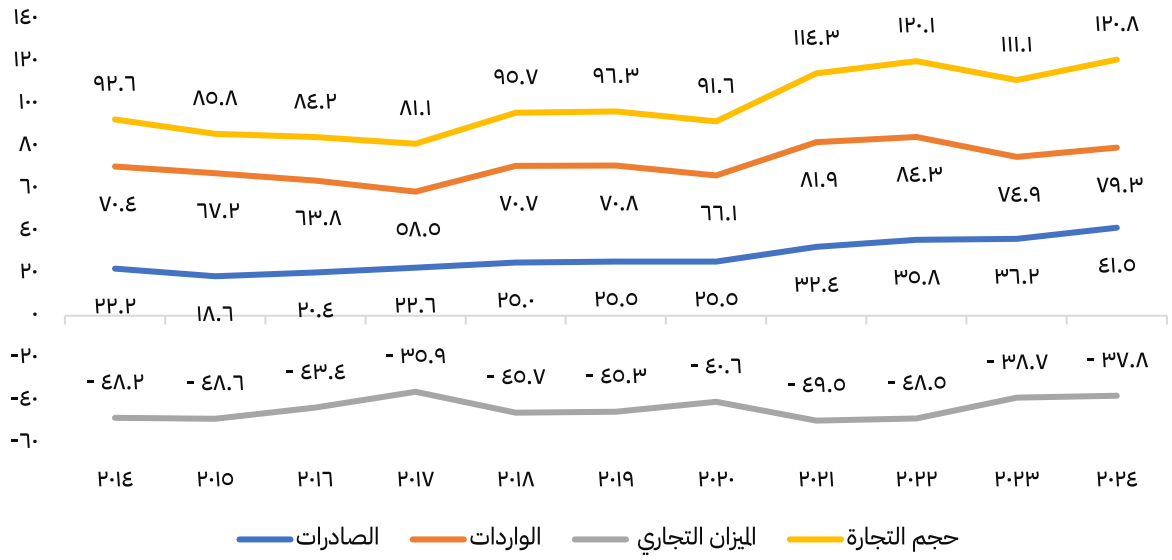

هيكل الصادرات المصرية غير البترولية

سجلت الصادرات المصرية غير البترولية تطورًا لافتًا خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤، سواء من حيث القيمة الإجمالية أو من حيث هيكل القطاعات والوجهات الجغرافية، وهو ما يعكس تحسن القدرة التصديرية للاقتصاد المصري وتنامي دوره في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيسي بالأداء القوي لعدد من القطاعات ذات الوزن النسبي الكبير في هيكل الصادرات، وفي مقدمتها مواد البناء، المنتجات الكيماوية والأسمدة، والصناعات الغذائية، والسلع الهندسية والإلكترونية، حيث شكلت مجتمعة الركيزة الأساسية للنمو.

ووفقًا لإجمالي الصادرات غير البترولية لعام ٢٠٢٤ والتي بلغت حوالي ٤١.٥٠٨ مليار دولار، استحوذت خمسة قطاعات رئيسية على نحو ٨٧٪ من الإجمالي، وهي: مواد البناء بنسبة ٢٦,٢٪ وبقيمة حوالي ١٠.٨٧٢ مليار دولار، والمنتجات الكيماوية والأسمدة بنسبة ٢١,٢٪ وبقيمة حوالي ٨.٧٨٤ مليار دولار ، والصناعات الغذائية بنسبة ١٤,٧٪ وبقيمة حوالي ٦.١٠٩ مليار دولار ، والسلع الهندسية والإلكترونية بنسبة ١٣,٨٪ وبقيمة حوالي ٥.٧١٩ مليار دولار، والحاصلات الزراعية بنسبة ١١,٣٪ وبقيمة حوالي ٤.٦٧١ مليار دولار. ويعكس هذا التركيز النسبي للهيكل القطاعي أهمية هذه القطاعات كركيزة أساسية للصادرات المصرية، مع إبراز الحاجة إلى توجيه الجهود نحو تعزيز حضورها في الأسواق الخارجية وتنويع القاعدة التصديرية بشكل تدريجي.

جدول ٢ حجم الصادرات موزعة قطاعياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥

القيمة بالمليون دولار

المجلس	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	يناير –أكتوبر ٢٠٢٥
مواد البناء	٤,٠٤٢	٣,١٣٩	٤,٩١٢	٥,٠٧٩	٥,١٩٤	٥,٠٤٣	٦,٢٨٣	٦,٣٧٥	٦,٨٧٩	٨,٨٨٣	١٠,٨٧٢	١٢,٧٩٨
منتجات كيماوية و اسمدة	٤,٨٠٨	٣,٣٢٨	٣,٨٨٦	٥,٢٨٠	٧,٥١٦	٧,٦٧٥	٦,٩٥٢	١٠,٢٧٦	١١,٢٠٦	٨,٠١٠	٨,٧٨٤	٧,٧٢٠
صناعات غذائية	٣,٠٠٠	٢,٧٨٣	٢,٩٢٢	٢,٩٦٠	٣,٠٣٤	٣,٢٦٨	٣,٢٧٦	٤,١٢٤	٤,٦٠٨	٥,٤٣٣	٦,١٠٩	٥,٧٦٦
سلع هندسية والكترونية	٣,٢٧٨	٢,٨٤١	٢,٥٨٢	٢,٧٩٣	٢,٥١٠	٢,٥٦٦	٢,٤٧٨	٣,٦٨٨	٤,٠٨١	٤,٩٩٧	٥,٧١٩	٥,٣٢٣
حاصلات زراعية	٢,٥٦٩	٢,٥١٥	٢,٤٠٣	٢,٤٩٣	٢,٣٨٢	٢,٦٢٠	٢,٦٥٦	٢,٨٧٤	٣,٥٢٢	٣,٩٦٣	٤,٦٧١	٣,٨٩٤
ملابس جاهزة	١,٤٣١	١,٣٨٧	١,٢٧٧	١,٤٥١	١,٦٠٤	١,٦٩٨	١,٤٤٧	٢,٠٦٩	٢,٥١٨	٢,٤٢١	٢,٨٣٤	٢,٨٠٨
غزل ومنسوجات	٩٧٤	٨٩٦	٧٦١	٨١١	٨٧٤	٨٢٨	٧٢٤	٩٢٧	١,٠٧٢	١,١١١	١,١٤٩	٩٦٦
الطباعة والتغليف والورق والكتب	٦٦٨	٥٦٦	٥٤٠	٦٤٥	٧٢٢	٦٧٢	٦٢٩	٩٨٨	١,٠٦٨	٨٩١	٩٥٢	٧٨١
الصناعات الطبية	٦١٦	٥٠٨	٥١٤	٤٧١	٤٥١	٤٩٣	٥٤٩	٥٦٣	٥٧٥	٦٢٦	٨١٤	٧٩٣
مفروشات	٧٢٠	٥٧٥	٥٠٠	٥٢٥	٥٣٣	٥٠٠	٤٩٤	٦٤٩	٥٩٢	٥٥٨	٦٤٠	٥١٨
اثاث	٣٩١	٣٧٦	٣٩٤	٣٤٢	٣٢٤	٢٧٠	٢٤٦	٢٩٤	٢٨٤	٣٢١	٣٤٨	٣٢٦
جلود و احذية و منتجات جلدية	٢١٢	١٦٨	١٢٩	١١٨	١٠٥	٧٨	٥٣	٨٦	٩٢	١١٥	١٠٠	٨٤

المصدر :الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شكل ٢ حجم الصادرات موزعة قطاعياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤

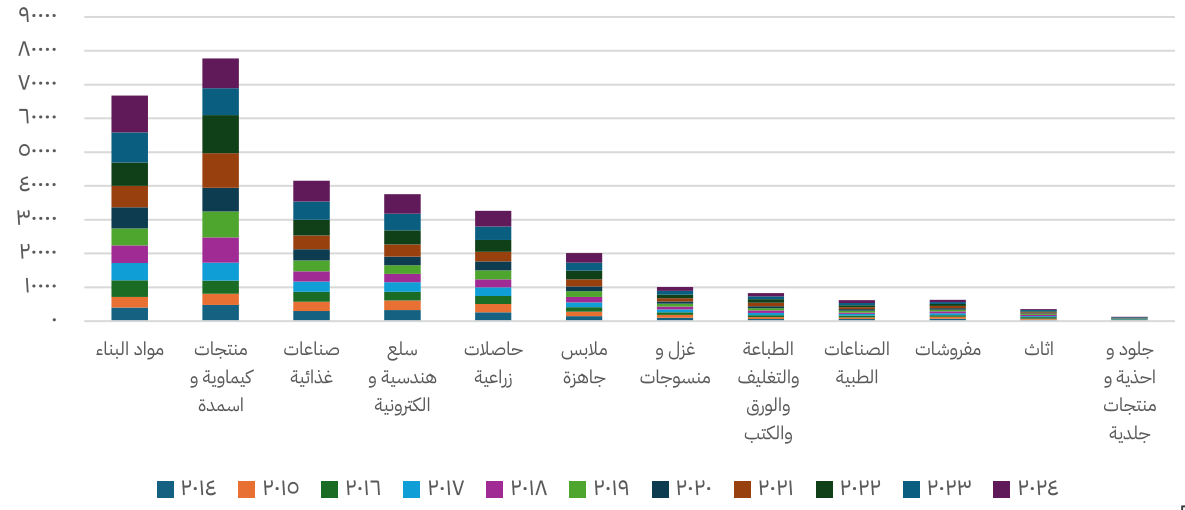

أما على المستوى الجغرافي فيُظهر توزيع الصادرات خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٤ أن الأسواق الإقليمية القريبة لا تزال تمثل المكون الرئيسي لهيكل التجارة الخارجية المصرية. فقد حافظت الدول العربية على موقعها كأكبر شريك تصديري لمصر، حيث ارتفعت الصادرات إليها بنسبة ٧١٪ لتبلغ نحو ١٦ مليار دولار عام ٢٠٢٤ مدفوعة بروابط تجارية وثيقة وتكامل سوقي مدعوم باتفاقيات إقليمية (مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى). ويأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، إذ ارتفعت الصادرات المصرية إليه من ٥,٦ مليار دولار إلى ١٠,٢ مليار دولار، وهو ما يعكس استفادة متزايدة من اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية. لاسيما في قطاعات مواد البناء والكيماويات. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استقرت صادرات مصر إليها ضمن نطاق محدود نسبيًا (١,٢- ٢,٣ مليار دولار) بما يعكس وجود علاقات تجارية مستقرة ولكن دون توسع جوهري.

ووفقًا لإجمالي الصادرات المصرية غير البترولية لعام ٢٠٢٤، استحوذت الصادرات على توزيع جغرافي متنوع، حيث جاءت جامعة الدول العربية في المقدمة بنسبة ٣٨,٧٪ من الإجمالي، تلتها الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٤,٥٪، ثم آسيا بدون الدول العربية بنسبة ١٣,٣٪، وأفريقيا بدون الدول العربية بنسبة ٥,٥٪، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥,٤٪، بينما شكلت باقي دول العالم نحو ١٢,٦٪. ويعكس هذا التوزيع تركيز الصادرات المصرية على الأسواق العربية والأوروبية بشكل أساسي، مع أهمية متنامية للأسواق الآسيوية والأفريقية لتعزيز تنويع الشركاء التجاريين.

جدول ٣ حجم الصادرات موزعة جغرافياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥

القيمة بالمليون دولار

المجموعة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	يناير –أكتوبر ٢٠٢٥
جامعة الدول العربية	٩,٣٧٠	٨,٠٤٩	٩,٤٠٦	٩,١٦٤	٩,١٠١	٩,٣٣١	٩,٥٦٩	٩,٦٤٧	١٢,٠٧١	١٣,٤٧٤	١٦,٠٥٠	١٦,٧٦٨
الاتحاد الاوروبي EU	٥,٦٠٣	٤,٠٠٢	٤,١٥٢	٥,٣١٩	٦,٤٢٦	٦,٣٦٣	٥,٨٥٣	٩,٢٨١	٩,٤٣٩	٩,٠٧٦	١٠,١٧٩	٩,٥٨٧
اسيا بدون الدول العربية	٢,٦١٦	٢,٣٢٧	٢,٥٦١	٣,٣٧٨	٤,٠٤٩	٣,٦٠٥	٤,١٥٩	٥,٣١٩	٥,٧١٦	٥,١٤٨	٥,٥٢٨	٤,٩٩٥
افريقيا بدون الدول العربية	١,٢١١	١,١٢٠	١,٢٦٥	١,٣٦٦	١,٥١٧	١,٣٩١	١,٤٥٧	١,٨٦٥	٢,٠٧٢	٢,٣١٢	٢,٢٨٠	١,٨١٣
الولايات المتحدة الامريكية	١,٢٨٠	١,٢٣٦	١,١٣٠	١,٢٩٩	١,٥٩٦	٢,٠٨٣	١,٦١٤	٢,٤٢٦	٢,٣٣٥	٢,٠١٥	٢,٢٥٦	٢,٢٦٤
باقي دول العالم	٢,١٤١	١,٨٩٠	١,٨٧٠	٢,٠٥٦	٢,٣٩١	٢,٧٢٥	٢,٨٢٧	٣,٨٩٨	٤,١٣٧	٤,١٣٦	٥,٢١٥	٥,١٨٧

المصدر :الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شكل ٣ يوضح حجم الصادرات موزعة جغرافياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤

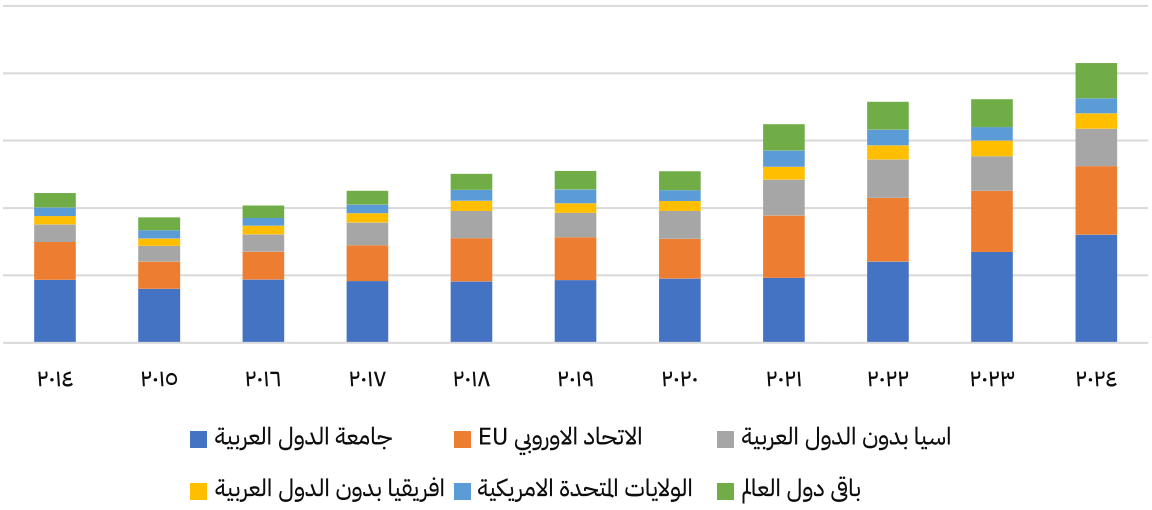

إجمالا، تعكس هذه التطورات اتجاها نحو تعزيز التنويع القطاعي للصادرات مع تركز جغرافي ملحوظ في الأسواق الإقليمية التقليدية (العربية والأوروبية)، مقابل ضعف التواجد في الأسواق الأفريقية والآسيوية. وبالرغم من التحسن النسبي في الصادرات، فإن تحقيق تحول هيكلي مستدام في التجارة الخارجية يتطلب سياسات أكثر فاعلية لتعزيز القطاعات التنافسية الصناعية، وتوسيع قاعدة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، مع استغلال الفرص غير المستغلة في الأسواق الأفريقية والأسواق الناشئة.

هيكل الواردات المصرية غير البترولية

يكشف هيكل الواردات غير البترولية عن هيمنة السلع الهندسية والإلكترونية بالنصيب الأكبر من فاتورة الاستيراد بقيمة تجاوزت ٢٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، ما يعكس اعتماداً هيكلياً على استيراد الآلات والمعدات الكهربائية والإلكترونية لتلبية احتياجات الإنتاج. إضافة إلى ذلك، تأتي مواد البناء والمنتجات الكيماوية والأسمدة كشرائح رئيسية من الواردات نظرًا لكونها مواد خام ووسيطة تدخل في صناعات محلية متعددة. كما تحظى الحاصلات الزراعية بمركز متقدم ضمن الواردات، حيث تتراوح بين (٩,٨ – ١٠,٤ مليار دولار سنويًا) خلال الفترة ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ في ظل اعتماد كبير على استيراد الحبوب والسلع الغذائية الأساسية المخصصة للطلب المحلي.

وعلى النقيض تراجعت واردات بعض القطاعات مثل المفروشات والملابس الجاهزة والسلع اليدوية إلى مستويات هامشية، بما يعكس قدرة نسبية على تلبية هذه الاحتياجات من الإنتاج المحلي. أما الصناعات الطبية فقد شهدت نمطًا متقلبًا، إذ ارتفعت بشكل حاد خلال عام ٢٠٢١ بفعل جائحة كورونا، ثم أخذت مسارًا انحداريًا مع تراجع الطلب الخارجي وزيادة الإنتاج المحلي للمستلزمات الطبية.

جدول ٤ حجم الواردات على المستوى القطاعي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥

القيمة بالمليون دولار

المجلس	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	يناير –أكتوبر ٢٠٢٥
سلع هندسية و الكترونية	١٩,٨٣٢	٢٠,٨٦٦	٢٠,٧٤٦	١٦,١٨٣	٢٠,٨٤٢	٢١,٥٧٦	٢١,٢٦١	٢٥,٠٦٨	٢١,٥٦٠	٢٠,٦٦٢	٢٣,٣٥١	٢٠,٥٨٧
مواد البناء	١٢,٠٣٠	٩,٥٢٥	٨,٨٩٣	٩,٤٥٠	١٢,٢٠٦	١٠,١٩٣	٨,٥٩٤	١٢,١٠٩	١٣,٠٥٤	١٢,١٠٥	١٣,٧٤٦	١١,١٢١

القيمة بالمليون دولار

المجلس	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	يناير –أكتوبر ٢٠٢٥
منتجات كيماوية و اسمدة	٩,٦٦١	٩,٢٠٢	٨,٨٨٧	٩,٢٠٣	١١,٤٧٧	١١,٣٩٩	٩,٧٣٨	١٢,٦٥١	١٤,٥٨٩	١١,٠٥٧	١١,٤٧٢	٩,٠٣٥
حاصلات زراعية	٨,٢٢٧	٧,٠٦٤	٦,٣٧٣	٦,٦٣٥	٧,٦٢٦	٨,٨٦٥	٨,٩٩٨	١١,٤٩٣	١٢,٣٤١	٩,٨٥٠	١٠,٤٣١	٨,٦٥٥
صناعات غذائية	٩,٢٧١	٩,٠١٦	٩,٠٣٦	٧,٨٣٦	٧,٩٤٧	٨,٢٥٩	٨,٠١٤	٨,٢٢٨	٩,٠٤٧	٨,٦٨٨	٩,٢٨٨	٧,٥٦٧
الصناعات الطبية	٣,٣٢٠	٣,٥٣٨	٣,٤٥٦	٣,٢٨٢	٣,٤٠١	٣,٨٢٨	٤,٠٢٣	٥,٤٧٤	٥,١٩٥	٤,٩١٤	٤,٧٦١	٣,٥٦٤
غزل و منسوجات	٢,٧٠٢	٢,٧١٦	٢,٥١١	٢,٨٥٠	٣,٣٩٧	٣,٤٣٨	٢,٩٣٣	٣,٤٤٩	٣,٥٧٠	٣,٠٦٦	٣,٤٧١	٣,٣٠٣
الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية	١,٦٤٢	١,٦٣٦	١,٥٣٨	١,٤٣٧	١,٧٥٢	١,٦٥٨	١,٥١١	١,٦٢١	٢,١٢٢	١,٦٥٢	١,٧٧٥	١,٤٠٣
اثاث	٢,٢٥٧	٢,٠٨٣	١,٨٢٨	١,٥٣١	١,٨٠٢	١,٧٠١	١,٤٩٣	١,٨٥٥	٢,٠٠٤	١,٥٤٧	١,٥٠٩	١,٢٦٤
ملابس جاهزة	٩٦٧	١,١٨٩	٧١٩	٤١٨	٥٥٨	٥٤٦	٤٠٠	٤٣٧	٣٦٠	٢٦٢	٢١٨	٢٢٣
جلود و احذية و منتجات جلدية	١٩٥	٣١١	٢١٥	١٥٥	٢٠٧	٢٠٤	١٦١	١٦٢	١٧١	١٣٥	١٠٤	١١٣
مفروشات	٢٠٨	٢٠٠	١٠٦	٨٤	١٣٤	١٥٨	٢٠٦	١٦٧	٦٣	٣٥	٢٩	٢٩

المصدر :الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شكل ٤ حجم الواردات على المستوى القطاعي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤

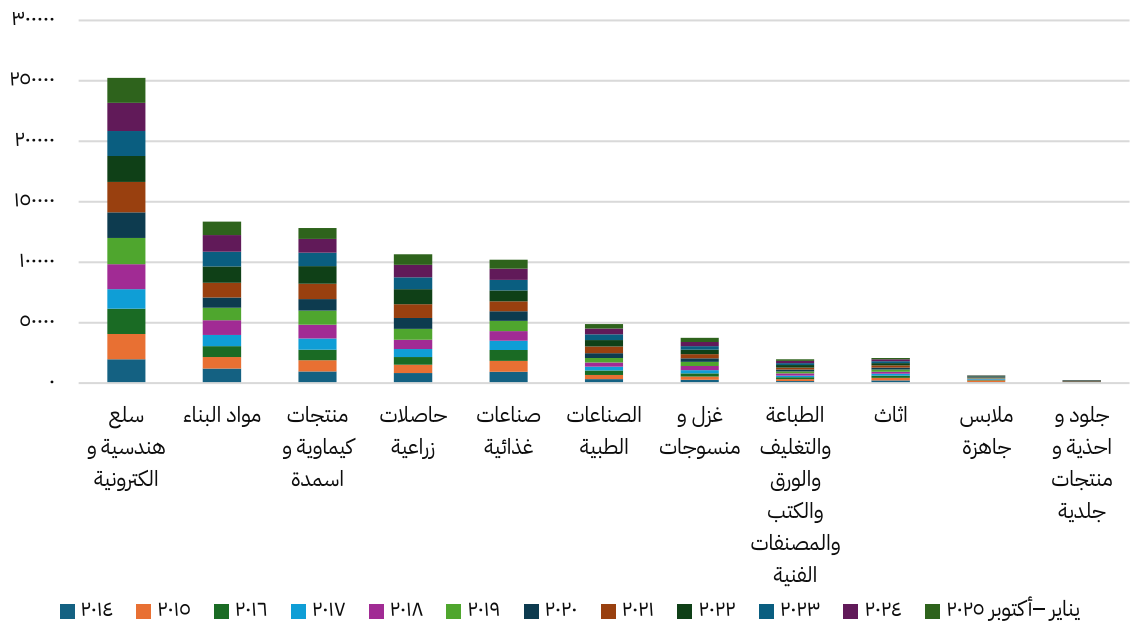

ثانياً: اتجاهات التجارة في الخدمات والفرص المتاحة لمصر

يُعد قطاع الخدمات أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والصادرات غير التقليدية في مصر، إذ يمتلك إمكانات تصديرية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل الأمثل نتيجة لتعدد الأدوار المؤسسية وغياب الإطار التنظيمي الموحد الداعم لنمو هذا القطاع. وتتجه الدولة في المرحلة المقبلة إلى تعزيز ما يعرف بـ "خدمنة الاقتصاد" بما يتسق مع سياسة مصر التجارية، أي تمكين الخدمات لتصبح محركًا رئيسيًا للقيمة المضافة في مختلف القطاعات الاقتصادية وكذا التوسع في تجارة الخدمات سواء كأنشطة رئيسية مستقلة أو كمكون مكمل للصناعات التحويلية بما يُسهم في تعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتنويع هيكل الصادرات الوطنية.

ويتيح التركيز على تطوير قطاع الخدمات للوزارة إمكانية ربط التجارة الخارجية بالاستثمار بشكل مباشر، حيث يشجع هذا التوجه على جذب الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في القطاعات الخدمية المختلفة، بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على المدى الطويل. ويعمل هذا النهج على تحويل الخدمات إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، ويخلق فرصًا جديدة للاستثمار النوعي الذي يُسهم في تعزيز الصادرات وتوسيع قاعدة المصدرين.

ويمثل قطاع التجارة في الخدمات مجالاً واسع الإمكانات أمام الاقتصاد المصري في ظل الطلب المتزايد على الخدمات العابرة للحدود. ويشير أحد التقارير الصادرة عن الأونكتاد إلى أن مصر تتمتع بفرص واعدة في تجارة الخدمات في عدة قطاعات، من بينها الخدمات اللوجستية والنقل البحري مستفيدة بذلك من موقع مصر الاستراتيجي وقناة السويس والتطوير الذي حققته الدولة على مدار الأعوام السابقة في تحديث البنية التحتية اللوجستية. وترتبط بذلك فرص مهمة لتطوير مراكز إقليمية للتوزيع وإعادة التصدير، وتحسين الخدمات المقدمة في قطاعي السياحة والسفر خاصة مع تنامي الطلب على السياحة الثقافية والطبية والترفيهية، بما يعزز مساهمة القطاعين في جذب النقد الأجنبي وتنويع مصادر الدخل.

كما تضمن التقرير امتلاك قطاع الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لقاعدة بشرية مؤهلة تعزز صادرات خدمات التعهيد الرقمي، البرمجيات، وخدمات الدعم التقني للشركات الدولية. بالإضافة إلى قطاع خدمات التعليم والتدريب والصحة من خلال إمكانية جذب شرائح من الطلاب والمرضى من الدول العربية والأفريقية في إطار مبادرات تعاون ثنائي وإقليمي.

ووفقا لإحصاءات منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٢٤ تمثلت أهم صادرات مصر من الخدمات التجارية في إيرادات السفر (السياحة) حيث تبلغ ٥٤ ٪ من إجمالي صادرات مصر من الخدمات التجارية، وتأتي بعدها خدمات النقل بنسبة ٣٠٪ من إجمالي صادرات مصر من الخدمات التجارية. وبالتالي تأتي أهمية البنية التحتية الجديدة والمشاريع الكبرى حيث يعد قطاع الخدمات اللوجستية المرتبط بقطاع خدمات النقل من أهم القطاعات سواء لزيادة الصادرات الخدمية او السلعية.

وعلى الرغم من أن إحصائيات مصر لخدمات التشييد والبناء وخدمات التعهيد outsourcing وتكنولوجيا المعلومات تندرج ضمن خدمات أخرى إلا أن تلك القطاعات هي من القطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لمصر وتتمتع بميزة تنافسية، حيث يتواجد موردي الخدمات المصريين في مجال التشييد والبناء في كل من أسواق الدول الأفريقية والعربية. أما بالنسبة لخدمات تكنولوجيا المعلومات فإن الاهتمام بالتعليم واللغة من شأنه تعزيز نمو الصادرات في ذلك القطاع. ولا يمكن إغفال أن العاملين بالخارج هم جزء أساسي من صادرات مصر الخدمية وقد سجلت بيانات البنك المركزي عن الفترة يوليو - ديسمبر من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ارتفاع صافي التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٧ مليار دولار.

وفي هذا الإطار، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على وضع إطار وطني متكامل لتطوير صادرات الخدمات من خلال توحيد جهود الجهات المعنية بما يضمن تنمية مستدامة لهذا القطاع الحيوي، وتعظيم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي،

وتحسين الأداء التجاري، وتوفير فرص عمل نوعية وعالية الجودة. ويشمل هذا التوجه تعزيز الكفاءة اللوجستية والرقمنة والتكامل الإلكتروني للبيانات بين الجهات المختلفة، بما يسهم في تسريع حركة البضائع وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمصدرين والمستوردين، ويعزز من قدرة الموانئ المصرية على المنافسة كمراكز لوجستية إقليمية. كما تعتمد الوزارة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في عمليات التخطيط والتنسيق لدعم تطوير المنظومة اللوجستية وفق أفضل الممارسات العالمية.

ثالثاً: تنويع الصادرات لتعزيز أداء التجارة الخارجية مع التركيز على القطاعات الخضراء (مثل الهيدروجين الأخضر)

يستهدف تنويع الصادرات زيادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية من خلال توسيع قاعدة المنتجات والخدمات المصدرة وتنويع الأسواق المستهدفة. ويأتي هذا متسقًا مع الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية المصرية، والتي تشمل تنويع القطاعات والمنتجات التصديرية وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، من خلال عدة محاور رئيسية تتضمن ما يلي:

- توسيع القطاعات الاقتصادية المصدرة لتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو مجموعة محدودة من القطاعات.
- التوسع في الوصول إلى أسواق جديدة لتقليل المخاطر الاقتصادية التي قد تنتج عن التقلبات والتحديات العالمية.
- التركيز على زيادة القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المصدرة بدلًا من الاعتماد على المواد الخام أو السلع الأساسية فقط.
- ربط التجارة الخارجية بالاستثمار في القطاعات الخدمية والسلعية من خلال تشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتقنية التي تعزز القطاعات التصديرية وتدعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على المدى الطويل.

ويتيح هذا التوجه التركيز على القطاعات الناشئة ذات الإمكانات الاستراتيجية، وفي مقدمتها الصناعات الخضراء والطاقة النظيفة، بما في ذلك مشروعات الطاقة الشمسية، دعمًا لرؤية التحول نحو اقتصاد مستدام منخفض الكربون. وتعمل مصر على ترسيخ موقعها كمركز إقليمي للطاقة المتجددة، بما يعزز دورها في سلاسل القيمة العالمية للمنتجات منخفضة الانبعاثات وعالية القيمة المضافة. وفي هذا الإطار، تتوسع الدولة في مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، مع تعزيز الشراكات مع كبرى الشركات الدولية لتنفيذ مشروعات تمتد على البحر الأحمر والبحر المتوسط بما يخلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد المصري ويزيد من القدرة التصديرية لتلك القطاعات في إطار شراكات مصر التجارية مع مختلف الدول ومن بينها دول الاتحاد الأوروبي.

ويمثل هذا التوجه نحو الطاقة المتجددة والصناعات المستدامة فرصة حقيقية لترسيخ مكانة مصر كمحور إقليمي للتجارة في المنتجات الخضراء، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الإقليمية والدولية، بما يفتح آفاقًا أوسع لجذب الاستثمارات النوعية في هذا المجال الحيوي.

٣. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التجارة الخارجية

تعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ – ٢٠٢٧/٢٠٢٦) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلاً عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

في إطار هذا التوجه الشامل للدولة، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية من خلال سياسة تجارية منفتحة على تنفيذ حزمة من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة حجم التجارة الخارجية ومعالجة العجز المزمن في الميزان التجاري وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية. وتشمل هذه الإصلاحات تيسير الإجراءات أمام المستثمرين وتسهيل حركة التجارة، وخفض زمن الإفراج الجمركي ليصل إلى يومين مع نهاية عام ٢٠٢٥، إلى جانب تقديم خدمات رقمية تقلّص زمن التخليص الجمركي بنسبة تصل إلى ٧٥٪ بنهاية العام نفسه، بما ينعكس مباشرة على خفض تكاليف التجارة الخارجية وزيادة تنافسيتها.

كما تم إقرار البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية للفترة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ – ٢٠٢٨/٢٠٢٧ بما يتسق مع المستهدفات التصديرية الطموحة، إلى جانب إنشاء المنصة الوطنية للتجارة الخارجية لتسهيل خدمات مجتمع الأعمال المصري. وتعمل الوزارة كذلك على حماية الصناعة المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة، وتحفيز الصادرات المصرية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية. وفي هذا السياق، صدر قانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إنشاء الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار والتي تستهدف توفير آليات متكاملة للضمان وتحفيز التوسع في الأسواق العالمية.

وترتبط مستهدفات الوزارة ارتباطًا مباشرًا بالأطر الاستراتيجية للدولة وبرامجها الوطنية، وفي مقدمتها رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، إذ تمثل هذه المرجعيات الأساس الحاكم لصياغة سياسات الوزارة وبرامجها التنفيذية بما يضمن اتساق جهودها مع أولويات الدولة وتعظيم مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.

وانطلاقًا من هذه الأطر، تعمل الوزارة على تحقيق مستهدفات طموحة تشمل دخول مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في التجارة العالمية خلال العامين المقبلين، والارتقاء إلى قائمة أفضل ٢٠ دولة بحلول عام ٢٠٣٠، فضلًا عن زيادة الصادرات المصرية إلى نحو ١٤٥ مليار دولار وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين ٢٠–٣٠٪. ويمثل تحقيق هذه الأهداف جزءًا أساسيًا من تنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية للدولة، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة عالميًا ويؤكد جاهزيته للتعامل مع المتغيرات المستقبلية في النظام التجاري الدولي.

التجارة الخارجية في رؤية مصر ٢٠٣٠

في إطار السعي نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ «تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية»، من خلال استمرار تشجيع الصادرات ذات الميزة التنافسية العالية، وتيسير جميع سبل النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المضافة والمكون التكنولوجي العالي، مع زيادة تنوعها، ومن ثم قدرتها على مقاومة تقلبات الأسواق الخارجية. وقد وضعت الرؤية مجموعة من السبل لتحقيق تلك الأهداف تشمل: تطوير المنظومة الإجرائية والتشريعية وتبني سياسة منافسة فعّالة وعادلة لخلق بيئة مواتية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز التحول الرقمي وميكنة الخدمات وإتاحة البيانات. كما تركز على تنمية الإنتاج والصادرات المرتكزة على الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، ودعم التجمعات العنقودية وتعزيز اندماج مشروعاتها في سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية.

كما تسعى الرؤية إلى تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل محافظة، بالإضافة إلى إزالة معوقات الصادرات وفتح أسواق جديدة. إضافة إلى ذلك تولي الرؤية اهتمامًا بتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. كما

تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية «مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة» حيث أنها تتمتع بفرص نمو كبيرة وسريعة وقدرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية.

علاوة على ذلك، يشكل «توفير التمويل» ممكنًا لدعم النهوض بالتجارة الخارجية جنبًا إلى جنب مع «تعزيز التحول الرقمي» و«تحقيق التقدم التكنولوجي» الذي يفتح آفاقًا جديدة لزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة. وكذلك يعد «إنتاج البيانات وإتاحتها» ممكنًا هامًا لاتخاذ قرارات مستنيرة. ولا بد أن يتم تحقيق ذلك في إطار «بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» مع «تعزيز الشراكات» و«تعزيز التعاون الإقليمي والدولي» وهو ما أكدت عليه رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات.

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

التجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة

تؤكد الدولة على أهمية «ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية» باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ويتم ترجمة هذا التوجه من خلال تبنّي سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفع كفاءة إدارة الموارد المتاحة، مع التركيز على دعم القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعظيم الاستفادة من الميزات التنافسية للاقتصاد الوطني، ولا سيّما في مجالات التجارة الخارجية، التصنيع، الابتكار، التحول الرقمي، وتنمية رأس المال البشري.

وفي هذا السياق، تواصل الدولة جهودها من خلال العمل على زيادة معدلات الاستثمار المحلية والاجنبية وزيادة تنافسية القطاع الصناعي باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وذلك عبر تطوير البنية التحتية الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال، وتقديم الحوافز الاستثمارية وخاصة للصناعات التحويلية، إلى جانب تعزيز التكامل بين سلاسل الإنتاج المحلية والدولية، وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على دعم التحول نحو الصناعة الخضراء والمستدامة، بما يساهم في رفع جودة المنتج المحلي وتوسيع نطاق الصادرات.

مستهدفات التجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة

تتسق توجهات الدولة مع مستهدفات برنامج الحكومة للفترة من ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٦/٢٠٢٧، من خلال محور «بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات»، الذي يتضمن أكثر من برنامج فرعي مثل: زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وتبني سياسات لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية عبر منظومة تضم أكثر من ٢٠ آلية تنفيذ و ١٠٠ مؤشر أداء، لتعزيز التواصل الفعال مع رجال الصناعة والمستثمرين بهدف تعميق الصناعة المحلية وزيادة نسب المكون المحلي في المنتجات النهائية وجذب المزيد من الفرص الاستثمارية لاستكمال توطين الصناعات التي تشكل وارداتها أهمية نسبية كبيرة في قائمة الواردات، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والصادرات المصرية.

وتُولي الدولة أهمية خاصة لتنمية قطاع التجارة الخارجية، نظرًا لدوره المحوري في تبني سياسات فعالة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية، من خلال تنويع الأسواق، وتحسين جودة المنتجات الوطنية، مما يعزز من مكانة مصر في الأسواق الإقليمية والدولية، ويساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري ورفع القيمة المضافة للصادرات

وفي إطار تحسين المنظومة التصديرية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق العالمية، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على تحسين قدرات الشركات المصدرة من خلال البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات وتنظيم المعارض الخارجية، وإطلاق المنصة الوطنية للتجارة الخارجية. كما تضع الوزارة تنمية العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية ضمن أولوياتها من خلال البعثات التجارية وتيسير الفرص الاستثمارية المشتركة. وفي مجال جذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الإطار التشريعي للتجارة، تواصل الدولة جهودها في الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، ومعالجة التحديات المرتبطة بالتجارة الخارجية، بما يضمن بيئة أكثر جاذبية وتنافسية.

وتمثل هذه الجهود ترجمة عملية لرؤية الدولة الطموحة نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، قائم على تعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية ورفع معدلات الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية وعلى رأسها الصناعات التحويلية وتلك المرتبطة بنقل التكنولوجيا الحديثة وتحديث الهياكل الإنتاجية بهدف زيادة تنافسية وتنويع قاعدة الصادرات المصرية والتكامل مع الأسواق الدولية، من خلال آليات تنفيذ دقيقة ومؤشرات أداء واضحة تضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

ويتجلى ذلك من خلال البرنامج الفرعي ببرنامج عمل الحكومة الخاص بتعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية ضمن الهدف الاستراتيجي المتمثل في تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية لترتكز على تعزيز وتنويع الفرص الاستثمارية، وهو ما ينعكس على تنويع قاعدة الصادرات وتحديد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية للمستهدفات القومية للدولة المصرية، والقطاعات ذات الإمكانات الأعلى والاسرع نموا والاقل حساسية للتقلبات الاقتصادية العالمية.

أسس وثيقة السياسة التجارية لمصر

انتهت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية من إعداد وثيقة السياسة التجارية لمصر كخطوة استراتيجية تستجيب للتحولات السريعة في النظام التجاري العالمي، بما في ذلك تصاعد النزعة الحمائية واضطراب سلاسل الإمداد. وتعمل الوثيقة كإطار استرشادي

يحدد التوجهات الرئيسية للتجارة الخارجية من خلال ربط السياسات التجارية بالسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية، بما يضمن تكاملًا مؤسسيًا يدعم أهداف التنمية الشاملة، ويؤسس لصياغة استراتيجية وطنية متكاملة لاحقة ببرامج تنفيذية وتوجهات قطاعية وأطر زمنية واضحة.

شملت مراحل إعداد السياسة التجارية تقييم الوضع الحالي للتجارة المصرية، ودراسة أفضل الممارسات العالمية، وتحليل البيانات ومؤشرات الأداء، بالتوازي مع مشاورات مكثفة مع القطاع الخاص والجهات الحكومية. وتركز السياسة على توسيع نطاق الصادرات المصرية وتنويع هيكلها، استنادًا إلى توجهات مدروسة شملت الشبكة الواسعة لاتفاقيات التجارة التفضيلية لمصر والبنية التحتية اللوجستية المتطورة. كما تهدف وثيقة السياسة التجارية إلى وضع الإطار العام لإدارة ملف التجارة الخارجية، بما يساهم في تحويل مصر إلى مركز إقليمي لوجستي متكامل، حيث تشكل الموانئ والمناطق الحرة الركيزة الأساسية لتعزيز معدلات التصدير وتسهيل حركة السلع والخدمات.

وعلى صعيد التوجهات العالمية، تدرك السياسة التجارية حجم التحديات التي تفرضها التقلبات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف الطاقة والشحن، وتشديد معايير البيئة في الأسواق العالمية. لذا تتبنى مصر في سياستها آليات متوازنة لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وتوفير الحماية الملائمة لها ضد الممارسات التجارية غير العادلة بما يتسق مع المعايير الدولية، حيث يعد التكيف والمرونة في اتخاذ القرارات أحد أهم مقومات التجارة الخارجية في ظل هذه البيئة الاقتصادية المتغيرة.

تركز السياسة التجارية الجديدة على ربط التجارة الخارجية بالاستثمار كمسار رئيسي لمعالجة عجز الميزان التجاري، من خلال توجيه الإنتاج نحو التصدير وتعميق الصناعة المحلية وزيادة القيمة المضافة، مع الحفاظ على الانفتاح المتوازن على الأسواق. كما تسعى السياسة إلى تعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، عبر تحقيق مواءمة فعالة بين استراتيجيات الاستثمار والتجارة الخارجية لدعم القدرات الإنتاجية والتنافسية، وجذب الاستثمارات إلى الصناعات التصديرية عالية القيمة، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات اللوجستية بما يعزز هذا الاندماج.

٤. الإطار التشريعي والمؤسسي للتجارة الخارجية

استكمالًا للإطار الاستراتيجي للدولة المصرية في ملف التجارة الخارجية، وما يمثله من دور محوري في دعم الاقتصاد الوطني، تم العمل على تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي الذي ينظم عمليات الاستيراد والتصدير، ويحقق التوازن بين حماية الصناعة الوطنية والانفتاح على الأسواق العالمية.

إذ تؤكد وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية أنه لتحقيق مستهدفات تنمية التجارة الخارجية، يجب أن يشكل كل من الإطار التشريعي والمؤسسي مكونين أساسيين في خطط التحرك. فوجود إطار تشريعي ومؤسسي متطور ومتكامل، يقوم على تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وضمان جودة السلع، وحماية الصناعة الوطنية، والالتزام بالمعايير الدولية، يسهم بشكل فعال في تعزيز التنافسية الاقتصادية وزيادة الصادرات، ودعم اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا السياق، نستعرض فيما يلي مكونات الإطار التشريعي المتمثلة في القوانين واللوائح، والإطار المؤسسي المتمثل في أدوار الجهات المعنية، إلى جانب آليات التنسيق والحوكمة:

أولاً: القوانين المنظمة للتجارة الخارجية

يشمل الإطار التشريعي للتجارة الخارجية مجموعة من القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم حركة السلع عبر الحدود، وتحدد قواعد الاستيراد والتصدير، وتضمن جودة المنتجات، وتوفر بيئة تجارية آمنة وشفافة. ويمكن تصنيف هذه المنظومة على النحو التالي:

١. التشريعات الأساسية لتنظيم الاستيراد والتصدير

- قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥، وهو الإطار العام المنظم للعمليات

التجارية المتعلقة باستيراد السلع إلى السوق المصري وتصدير المنتجات للخارج.

- اللائحة التنفيذية وفقاً للقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، والتي تحدد إجراءات الفحص والرقابة والتسجيل والمتطلبات التنظيمية للسلع.
- القرارات الوزارية المكملة والمنظمة لضوابط الاستيراد والتصدير والسياسات المرتبطة بها.
- قانون سجل المستوردين رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته، والذي ينظم شروط ممارسة نشاط الاستيراد وتحديث بيانات الشركات العاملة في هذا النشاط.
- تشريعات السجلات التجارية مثل السجل التجاري والتوكيلات التجارية والوساطة التجارية.

٢. التشريعات المكملة لتنظيم جودة وحركة السلع

الإطار التشريعي للتجارة الخارجية لا يقتصر على إجراءات الاستيراد والتصدير فقط، بل يمتد ليشمل منظومة رقابية متكاملة على جودة السلع، حيث تهدف هذه المنظومة إلى ضمان مطابقة السلع المستوردة والمصدرة للمعايير القياسية، وتعزيز الشفافية والانضباط في حركة التجارة، وحماية المستهلك والسوق من السلع غير المطابقة أو منخفضة الجودة، ودعم تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال:

- القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة للتصدير إلى مصر (قرارات ٢٠١٥/٩٩٢ وتعديلاته).
- القرارات المنظمة للفحص، والمطابقة، وإجراءات الإفراج عن السلع قبل دخولها السوق.
- التشريعات المتعلقة بالسلامة والجودة، مثل تشريعات سلامة الغذاء، الدواء، البيئة، والمخلفات الخطرة.
- القواعد المنظمة لتشكيل لجان الفحص والمعاينة في المنافذ (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٣ لسنة ٢٠١٩).

٣. القوانين المسؤولة عن تسهيل حركة التجارة وتنمية الصادرات

- قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذي يسهم في تحسين سرعة وكفاءة الإفراج الجمركي ودعم التحول الرقمي.
- قانون تنمية الصادرات رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ لتشجيع الشركات المصرية لتصدير منتجاتها وتنمية الأسواق الخارجية.
- قانون ١٧٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إنشاء الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار، لتوفير أدوات مالية تدعم توسع التجارة.

٤. الالتزامات والاتفاقيات الدولية

- التزامات مصر في إطار منظمة التجارة العالمية، خاصة ما يتعلق بقواعد النفاذ للأسواق وتسهيل التجارة.
- اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.
- التشريعات المحلية المنظمة لعمليات الاستيراد في الدول التي تستهدفها الصادرات المصرية.

٥ . الإطار التشريعي لحماية الاقتصاد من الممارسات التجارية الدولية الضارة

تعتمد الدولة في التجارة الدولية على منظومة تشريعية متكاملة لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة، والتي تشمل:

الإطار الدولي

- اتفاقيات مكافحة الإغراق، الدعم، والإجراءات الوقائية في إطار منظمة التجارة العالمية.
- الالتزامات الواردة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات ١٩٤٧ و الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات ١٩٩٤.

الإطار الوطني

- القانون ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية.
- اللائحة التنفيذية المتضمنة في القرار الوزاري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ و القرار الوزاري رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨.
- قرار رئيس الجمهورية ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالتصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وتعكس هذه المنظومة التشريعية بأكملها التزام مصر بإرساء بيئة تجارة خارجية تقوم على أعلى معايير الشفافية والحوكمة، من خلال تطبيق تشريعات واضحة ومواكبة للتطورات الدولية، وتوحيد الإجراءات، وتعزيز التحول الرقمي بما يدعم كفاءة الخدمات ويرفع جودة الأداء. كما يسهم هذا الإطار في مواءمة السياسات الوطنية مع قواعد تسهيل التجارة العالمية، ودعم تنافسية الصادرات المصرية، وتوفير بيئة تنظيمية مستقرة تسهم في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثانياً: أدوار بعض جهات الوزارة المعنية بالتجارة الخارجية

تمثل الجهات التابعة للوزارة الركائز الأساسية لتنفيذ سياسات التجارة الخارجية، حيث تتكامل مهامها لضمان حماية الاقتصاد الوطني، تعزيز تنافسية الصادرات، وضمان بيئة تجارية عادلة ومستقرة. ويتم توزيع الأدوار كالتالي:

١ . الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

تُعد الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات الذراع الفني الرئيسي لضمان تنفيذ السياسات التجارية في مصر، وتلعب دورًا محوريًا في حماية المستهلك وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية من خلال الرقابة والفحص والتوثيق والإحصاءات والتحقق من الالتزام بالمعايير والمواصفات.

وتسهم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في تعزيز الثقة في السلع المصرية والأجنبية المتداولة، من خلال أدوار أساسية تشمل:

- الرقابة والفحص الفني للسلع المستوردة والمصدرة لضمان مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية والدولية.
- إجراء اختبارات الجودة والمعايرة للمنتجات الصناعية والكيميائية والغذائية لضمان سلامة المستهلك وتعزيز تنافسية المنتج الوطني.
- إدارة السجلات التجارية المرتبطة بأنشطة الاستيراد والتصدير، مع تطبيق منظومة التحول الرقمي لتسهيل القيد والتجديد والتحقق الإلكتروني.
- توفير البيانات والمعلومات لدعم متخذي القرار، وإصدار التقارير الإحصائية والمؤشرات الدورية عن حركة التجارة الخارجية.
- إصدار شهادات المنشأ والتحقق منها وفق الاتفاقيات التجارية لضمان استفادة المصدرين من المزايا التفضيلية وتعزيز الثقة بالمنتج المصري في الأسواق الخارجية.
- تعزيز منظومة الرقابة على الأسواق من خلال تطبيق إجراءات أكثر صرامة للتحقق من صحة البيانات والفواتير ومنع الغش التجاري، بما يضمن شفافية العمليات التجارية وحماية المستهلك.

٢. جهاز التمثيل التجاري

يُعد جهاز التمثيل التجاري الجناح الاقتصادي للدبلوماسية المصرية في الخارج، حيث يضطلع بدور محوري في تنفيذ توجهات الدولة الرامية إلى تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. ويُسهم الجهاز من خلال مكاتبه المنتشرة في مختلف دول العالم في تعزيز مكانة الصادرات المصرية عالمياً عبر فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وربطها بالتجارة الخارجية في إطار توجه الدولة الجديد المتمثل في أهمية الربط بين التجارة الخارجية

والاستثمار والذي يظهر جلياً في دمج ملفي التجارة الخارجية والاستثمار في حقيبة وزارية واحدة.

وتتجسد مهام جهاز التمثيل التجاري في مجموعة من الأدوار المتكاملة، من أبرزها:

- تنمية الصادرات المصرية وتطوير حضورها الدولي من خلال الترويج للمنتجات والخدمات المصرية في الأسواق الخارجية من خلال دراسات السوق، وترتيب المشاركة المصرية في المعارض الدولية وتنظيم البعثات التجارية، وتقديم الاستشارات الفنية للشركات، مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري وتوسيع قاعدة الصادرات.
- جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة داخل مصر، وتزويد المستثمرين المحتملين بالمعلومات التفصيلية حول البيئة الاستثمارية والأطر التشريعية، والتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية بملف الاستثمار.
- تمثيل المصالح التجارية والاقتصادية لمصر أمام الهيئات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والمساهمة في دعم الموقف المصري في المفاوضات التجارية وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بما يخدم المصالح الوطنية.
- تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من خلال المشاركة الفعالة في اللجان الاقتصادية المشتركة مع مختلف دول العالم.
- العمل على تسوية النزاعات التجارية ودعم الشركات المصرية التي قد تواجه قيودًا أو معوقات في الأسواق الخارجية، بما يضمن حماية سمعة المنتج المصري وتعزيز قدرته التنافسية.
- توفير المعلومات والبيانات والتحليلات الاقتصادية حول تطورات الأسواق العالمية، وتزويد الجهات المعنية في مصر بمعلومات اقتصادية موثوقة تُسهم في رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية.
- رصد أية ممارسات تجارية قد تتخذها الدول وتؤثر على التجارة الخارجية لمصر، بما يمكن صانع القرار من اتخاذ التدابير الاستباقية والوقائية لتفادي أية معوقات محتملة.

٣. قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

يُعد قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ سياسات التجارة الخارجية للدولة المصرية، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو متعدد الأطراف، بهدف تحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد القومي والانفتاح على الأسواق العالمية، وضمان اندماج مصر في النظام التجاري الدولي على أسس عادلة ومستدامة.

ويضطلع قطاع الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية بدور أساسي في وضع المرتكزات التعاقدية التي تحكم انفتاح مصر على الأسواق العالمية، عبر مهام متكاملة تشمل:

- وضع وتنفيذ سياسات التجارة الخارجية، بما في ذلك قواعد وإجراءات الاستيراد والتصدير، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- الإشراف على تطبيق القوانين والقرارات واللوائح والتعليمات المنظمة للتجارة الخارجية في كافة المنافذ.
- دراسة تطورات الأسواق الخارجية وتحديد السلع ذات الميزة التنافسية واقتراح الأهداف التصديرية وسياسات تحقيقها.
- متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية والتأكد من توافق القوانين الوطنية مع الاتفاقيات التجارية.
- المساهمة في وضع التعريفة الجمركية وتنظيم عمليات الاستيراد ضمن منظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI).
- التنسيق مع الجهات والأجهزة المعنية لإعداد الدراسات المتعلقة بتطوير التشريعات المتصلة بالتجارة الخارجية وتحسين بيئة الأعمال.

٤. قطاع المعالجات التجارية

يُعنى قطاع المعالجات التجارية (سلطة التحقيق المصرية) بحماية الصناعة المحلية المصرية من الممارسات التجارية الدولية الضارة مثل الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية، وضمان نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية دون عوائق، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لمصر. ويعتبر هذا القطاع محورًا مهمًا لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتنمية الصادرات.

ويدعم قطاع المعالجات التجارية تنافسية المنتج المحلي من خلال حزمة من المهام التي تستهدف مواجهة الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية، ومن أهمها:

- حماية الصناعة المحلية من الممارسات التجارية الضارة مثل الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية وفق القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨.
- ضمان نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية دون عوائق تقييدية أو بأقل خسائر تتعلق بالتدابير والرسوم المفروضة من الدول المستوردة، وتقديم الدعم الفني والقانوني للشركات المنتجة والمصدرة.
- إجراء تحقيقات المعالجات التجارية لحماية المنافسة العادلة في السوق المحلي.
- المساهمة في توطين الصناعة المحلية ودعم الصناعات الناشئة لتعزيز الإنتاجية وزيادة صادرات.
- تعزيز بيئة الاستثمار من خلال ضمان المنافسة العادلة وحماية السوق المحلي من الممارسات الضارة.
- توعية مجتمعات الأعمال بآليات المعالجات التجارية من خلال ورش العمل الفنية.

علي صعيد متصل، تلعب بعض الجهات التابعة للوزارة دورًا محوريًا في تنمية الصادرات المصرية من خلال إدارة برنامج رد أعباء الصادرات، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة الترويج التجاري مثل المعارض والفعاليات الدولية، بما يضمن توجيه جهود التنمية بشكل فعّال لمختلف القطاعات وتلبية خصوصية كل صناعة، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية. وتقوم الوزارة بتنفيذ اجراءات إصلاحية على المستوى الإداري من خلال تطوير الجهات التابعة وزيادة كفاءتها وقدراتها الفنية والإجرائية، بما يضمن التكامل بين مختلف الجهات المعنية. وتشمل هذه الجهود تحديث آليات العمل، وتحسين نظم الرقابة والتسهيل، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة لتنمية الصادرات، وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والمصدرين، بما يسهم في رفع مستوى الخدمات التجارية وحماية الاقتصاد الوطني، ويعكس التزام الوزارة بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية مصر في الأسواق الإقليمية والدولية.

ثالثاً: آليات التنسيق والحوكمة

تتبنى وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية آليات متكاملة للتنسيق المؤسسي والحوكمة، تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة، وتيسير حركة التجارة، وحماية الصناعة المحلية، فضلاً عن تعزيز تنافسية الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتعتمد هذه الآليات على توحيد جهود مختلف هيئات وقطاعات الوزارة، بما يضمن تكامل السياسات التجارية والاستثمارية، ويتم ذلك من خلال:

التكامل الداخلي بين قطاعات الوزارة المختلفة

- تعمل الوزارة، من خلال جهاتها المختلفة، على ضمان التكامل بين رسم وتنفيذ السياسات التجارية، بما يشمل إعداد الأطر والضوابط المنظمة للتجارة الخارجية، وحماية الصناعة الوطنية من الممارسات التجارية الضارة، والتأكد من مطابقة السلع المتداولة للمواصفات القياسية. كما تساهم هذه الجهات في تعزيز النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والترويج للصادرات المصرية، وجذب الاستثمارات، من خلال آليات متكاملة تعتمد على تبادل المعلومات، وتوحيد الإجراءات، وتنفيذ المهام الفنية والرقابية ذات الصلة بالتجارة الخارجية والاستثمار.

- يتم تبادل المعلومات والبيانات بين القطاعات بشكل دوري ومنظم، بما يتيح اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على أدلة دقيقة وتحقيق الأثر التنموي المستهدف.

التنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى:

- التعاون مع الجهات الحكومية المعنية مثل مصلحة الجمارك، البنك المركزي، وزارات الصناعة والزراعة والصحة، لضمان انسجام الإجراءات التجارية مع السياسات الاقتصادية الكلية، وحماية الأسواق المحلية، وتعزيز التوافق بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية.
- المشاركة في اللجان الفنية والاجتماعات متعددة الأطراف لتوحيد الإجراءات والضوابط على مستوى المنافذ الحدودية والأسواق، مع ضمان تدفق التجارة وتأمين سلاسل الإمداد.

الحوكمة المؤسسية والتشريعات:

- تطوير وتنفيذ القواعد والإجراءات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وفق التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، بما يشمل حماية الإنتاج المحلي وتشجيع الصادرات.
- تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة في جميع العمليات، بما يشمل التحقيقات التجارية ضد الممارسات التجارية الضارة، وإدارة السجلات التجارية، ومراجعة شهادات المنشأ، ورصد أداء الصادرات لضمان التوافق مع السياسات الاستراتيجية.

التحول الرقمي وربط الأنظمة:

- إطلاق منصة التجارة الخارجية كمنصة تفاعلية تشمل كافة المعلومات والبيانات التجارية وغيرها من الخدمات ذات الأولوية لمجتمع الأعمال المصري.
- بناء منصات رقمية متكاملة تتيح تقديم الخدمات إلكترونيًا، مثل تسجيل المستوردين والمصدرين، إصدار الشهادات، متابعة الطلبات، وربط قواعد البيانات بين الجهات المعنية لتسهيل الإفراج الجمركي وتقليل زمن الإجراءات مع الحفاظ على الرقابة الصارمة.
- استخدام التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتوجهات السياسات التجارية والاستثمارية، بما يسهم في تحسين تنافسية الصادرات وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية.
- اطلاق البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بثلاث لغات كمنصة موحدة للخدمات والمعلومات التجارية.

الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي:

- عقد لقاءات دورية مع مجتمع الأعمال، الغرف التجارية، المجالس التصديرية، والمصدرين والمستوردين لضمان أن السياسات والإجراءات تواكب الاحتياجات العملية وتعزز النمو الاقتصادي.
- تسوية أية عقبات يواجهها القطاع الخاص في ملف التجارة الخارجية، والعمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة، وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة عند الحاجة، بما يعزز الشفافية ويرسخ مبدأ الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي، بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال بشكل عام.
- تعزيز التعاون الدولي عبر الربط الفعال بين منظومتي التجارة الخارجية والاستثمار، من خلال الترويج للمنتجات المصرية وفتح أسواق جديدة، وجذب ونقل الخبرات والتكنولوجيا، بما يسهم في دعم القدرات الإنتاجية الوطنية وتحقيق مستهدفات الدولة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠

بهذه المنظومة المتكاملة، تضمن وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تحقيق توازن فعال بين حماية السوق المحلي، تشجيع الصادرات، جذب الاستثمار، وضمان الشفافية والكفاءة في إدارة التجارة الخارجية، بما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة ويحقق الأهداف الوطنية.

٥. اتفاقيـات التجـارة التفضيلية مع الـدول والتكتلات الإقليمية

تمتلك مصر شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تمنحها ميزة تنافسية متميزة وتضعها ضمن الدول الرائدة في بناء شراكات اقتصادية مستدامة مع الأسواق العالمية. تضم هذه الاتفاقيات أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، مما يمنح الصادرات المصرية ميزة تنافسية ويعزز مكانة مصر كمحور اقتصادي وتجاري عالمي، حيث توفر هذه الاتفاقيات وصولًا تفضيليًا للمنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية، وتساهم في تعزيز قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

توفر هذه الاتفاقيات أيضًا آليات لحماية الصناعة الوطنية في حال مواجهة صعوبات ناتجة عن تحرير الواردات أو أية ممارسات تجارية ضارة من الدول الأطراف ، سواء كانت تلك الواردات محررة بشكل كامل أو جزئي. كما تتضمن بعض الاتفاقيات قوائم سلعية حساسة لا تُمنح أية مزايا أو إعفاءات جمركية في إطارها، بما يحقق التوازن بين دعم الانفتاح التجاري وحماية القطاعات الإنتاجية المحلية.

وفي هذا السياق، تؤكد مصر بشكل دائم التزامها الكامل بقواعد منظمة التجارة العالمية وبالنظام التجاري متعدد الأطراف، بما يدعم الشفافية ويُرسخ قابلية التنبؤ في بيئة التجارة الخارجية والاستثمار، ويعزز اتباع سياسات تجارية منفتحة ومتوازنة. ويسهم ذلك في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

كما يمثل انضمام مصر إلى تجمع البريكس خطوة استراتيجية ضمن توجه الدولة التنويعي في التجارة الخارجية، ويكمل شبكة الاتفاقيات التفضيلية القائمة. ويأتي هذا التوجه في إطار السعي لتنويع الاقتصاد المصري وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات العالمية، بما يفتح آفاقًا جديدة للتبادل التجاري، ويعزز فرص الاستثمار، ويزيد من قدرة الصادرات المصرية على النفاذ إلى أسواق جديدة عالية النمو، مع المحافظة على التوازن بين الانفتاح التجاري وحماية القطاعات الإنتاجية المحلية.

وجدير بالذكر أن تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية يتطلّب إجراء مراجعة دورية ودقيقة لبنودها وأُطر تطبيقها، بما يضمن توافقها مع أولويات الدولة الصناعية والاستثمارية، وتعزيز الميزات التفضيلية المتاحة للصادرات المصرية. كما تسهم هذه المراجعات في معالجة أية تحديات تتعلق بمواءمة اللوائح، وتوحيد المعايير، وتوسيع نطاق القطاعات المشمولة بالاتفاقيات، بما يعزّز قدرة المنتج المصري على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بكفاءة أعلى.وفيما يلي عرضاً مختصراً لاتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والشركاء التجاريين:

- **اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية**

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ ودخل حيز النفاذ في يناير ٢٠٠٤، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء جميع الصادرات المصرية من السلع الصناعية من الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ. وبالنسبة لواردات مصر من السلع الصناعية، فقد تم إلغاء الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على واردات مصر من الاتحاد الأوروبي تدريجياً خلال فترة انتقالية ١٥ عام طبقا لبرنامج زمني انتهي في عام ٢٠١٩، وذلك بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الأورومتوسطية).

ومن ثم فإن الاتفاقية تساهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالسلع الزراعية والزراعية المصنعة فقد تم تبادل قوائم تشتمل على بعض الإعفاءات والتخفيضات الجمركية في إطار حصص كمية للغالبية العظمى من بنود السلع الزراعية والزراعية المصنعة.

- **اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى**

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ يناير ١٩٩٨، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء كافة السلع العربية المتبادلة

بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية وذلك وفقاً للبرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة في إطار الاتفاقية. وتطبق الاتفاقية قواعد المنشأ التفصيلية منذ يونيو ٢٠٢٠.

وقد بلغ عدد الدول العربية التي انضمت لهذه الاتفاقية حتى الآن ١٩ دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، الجزائر، اليمن، السودان، فلسطين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن فلسطين معفاة من تطبيق أي تخفيضات على وارداتها من الدول الأعضاء، ويتم إعفاء صادراتها إلى الدول العربية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وقد أعلنت الصومال انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولكن لم تقم حتى تاريخه باستكمال الإجراءات اللازمة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، كما تجدر الإشارة إلى أن العراق قد قامت بتجميد تطبيق الإعفاءات الجمركية منذ عام ٢٠١٦.

- **اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)**

يتيح اتفاق الكوميسا لمصر دخول أسواق دول الشرق والجنوب الإفريقي حيث يبلغ عدد الدول أعضاء الاتفاق ٢١ دولة وهم (مصر وكينيا والسودان وليبيا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي وأثيوبيا وجيبوتي ومدغشقر وأوغندا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وسيشل وجزر القمر وسوازيلاند وموريشيوس وتونس والصومال).

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، تقوم ١٥ دولة بتطبيق إعفاءً كاملاً على وارداتها من كافة السلع من الدول الأعضاء وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل في إطار منطقة التجارة الحرة للكوميسا، تلك الدول هي: مصر، كينيا، السودان، موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، ملاوي، جيبوتي، زامبيا، رواندا، بوروندي، جزر القمر، ليبيا، سيشل، وتونس. في حين تطبق باقي الدول الأعضاء معاملات مختلفة، وتطبق مصر مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول التي لا تمنح الإعفاء الكامل في إطار الاتفاق. كما يشترط اتفاق الكوميسا للحصول على الإعفاء الجمركي أن تكون السلع المتبادلة مستوفاة لقواعد المنشأ المنصوص عليها في بروتوكول قواعد منشأ الكوميسا.

- **اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)**

تم توقيع الاتفاقية في مارس ٢٠١٨ وتضم في عضويتها جميع دول الاتحاد الأفريقي وعددها ٥٥ دولة، وقد دخلت حيز النفاذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩، فيما بدأ التنفيذ الفعلي للتجارة في السلع في يناير ٢٠٢١ من خلال «مبادرة التجارة الموجهة». وفي أكتوبر ٢٠٢٢ تم تفعيل التجارة التفضيلية لقائمة (A) والتي تشمل ٩٠٪ من خطوط التعريفة الجمركية وفقًا لقواعد المنشأ المتفق عليها.وقد أعلنت ٢٣ دولة حتى الآن استعدادها لتفعيل الاتفاقية وهم: (مصر، الكاميرون، غانا، كينيا، موريشيوس، رواندا، تنزانيا، تونس، جنوب أفريقيا، المغرب، بتسوانا، بروندي، إيسواتيني، ليسوتو، مالاوي، جامبيا، أوغندا، زامبيا، ناميبيا، الجزائر، سيشل، موزمبيق، نيجيريا).

وتعد اتفاقية الـ AfCFTA ثاني أكبر تجمع اقتصادي على مستوى العالم بعد منظمة التجارة العالمية، يضم ثماني (٨) تجمعات اقتصادية إقليمية، وقد تم تفعيل التجارة التفضيلية في إطار الاتفاقية اكتوبر ٢٠٢٢ لقائمة السلع غير الحساسة القائمة A (والتى تمثل ٩٠٪ من خطوط التعريفة الجمركية)، من خلال مبادرة التجارة الموجهة (GTI)، إلا أنه عدد محدود من الدول من بينهم مصر هم من أعلنوا انضمامهم لمبادرة التجارة وتفعيل الاتفاق واتموا الإجراءات الدستورية الخاصة بهم والنشر بالجريدة الرسمية.

- **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - دول الإفتا**

تم توقيع اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا (سويسرا – النرويج – ايسلندا – ليخنشتاين) في ٢٧ يناير٢٠٠٧ بدافوس ودخل حيز النفاذ في اغسطس ٢٠٠٧. وبموجب هذا الاتفاق، فقد تم إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية من جميع الرسوم

الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ، أما بالنسبة للواردات المصرية من السلع الصناعية، فقد تم تقسيمها على غرار اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية إلى أربع قوائم يتم تحريرها تدريجياً على ١٤ سنة بدأت في يناير ٢٠٠٧ وانتهت في يناير ٢٠٢٠.

كما تنص الاتفاقية على إعفاء جزئي للصادرات والواردات الزراعية والزراعية المصنعة بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الآورومتوسطية). كما تتيح الاتفاقية الاستفادة من إمكانية تراكم المنشأ بين مصر ودول الافتا والتصدير لدول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة اليورومتوسطي التي ترتبط مصر معها والاتحاد الأوروبي باتفاقيات للتجارة الحرة، وهو ما يساهم في زيادة تنافسية الصادرات المصرية.

- **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول تجمع الميركسور**

تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور الذي يضم (البرازيل – الأرجنتين – أوروجواي – باراجواي) في عام ٢٠١٠ ودخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٧، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء الصادرات والواردات من جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل تدريجياً على ٤ قوائم بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية، وحالياً فقد تم تحرير القوائم الثلاثة الأولى بالكامل في حين يتم تطبيق تخفيض جمركي بنسبة ٨٠٪ على البنود المدرجة في القائمة الرابعة، هذا بالإضافة إلى وجود قائمة حساسة محدودة مستثناة من أي إعفاء أو تخفيض جمركي (سيتم تحديد آلية تحريرها من خلال اللجنة المشتركة المنشئة بموجب الاتفاقية).

ومن أجل ضمان حصول السلع المتبادلة بين الطرفين على المزايا الجمركية الممنوحة بموجب الاتفاق، يتعين استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها بالاتفاق والتي تتلخص في عدم تجاوز نسبة المواد الأجنبية المستخدمة ٤٥٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع (بينما تسمح باراجواي بمعاملة استثنائية عن هذه القاعدة لوارداتها من مصر بحيث يتم تطبيق قاعدة ٥٥٪ مكون أجنبي كحد أقصى لإكساب منتجاتها صفة المنشأ). وقد استطاعت مصر إعفاء حوالي ٦٥٪ من صادراتها إلى دول التجمع من الرسوم الجمركية بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ. وتتمثل أهم القطاعات التي تمتعت صادراتها بالإعفاء الفوري بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ في الكيماويات وخاصة الأسمدة، والصناعات الهندسية، والمنسوجات.

- **اتفاقية أغادير**

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢٠٠٦/٧/٦ بعد قيام الدول الأعضاء بالتصديق عليها، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في ٢٧ مارس ٢٠٠٧ عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية بشكل فوري، بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الآورومتوسطية).

وتهدف الاتفاقية بالأساس إلى تنمية وتحرير وزيادة المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة ودعم الشراكة العربية المتوسطية بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. وزيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية. وما تمنحه من مزايا تفضيلية للمصنعين والمنتجين من خلال إمكانية توظيف تراكم المنشأ في إطار مشاريع تكاملية تتيح تشجيع المبادلات التجارية البينية ودفع التصدير نحو سوق الاتحاد الأوروبي.

- **اتفاقية الشراكة بين مصر والمملكة المتحدة**

تم توقيع اتفاقية الشراكة بين مصر والمملكة المتحدة في ٥ ديسمبر ٢٠٢٠، ودخلت حيز النفاذ في أول يناير ٢٠٢١ (تاريخ انتهاء أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على بريطانيا بعد خروج الأخيرة بشكل نهائي من الاتحاد الأوروبي) وذلك بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المنشور بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠. ,تتطابق أحكام هذه الاتفاقية مع اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من حيث تحرير السلع الزراعية والصناعية بين الجانبين، مع الالتزام بحجم الحصص التعريفية في الملاحق الخاصة بالسلع الزراعية والمنتجات

الغذائية. ويشترط لاستفادة الصادرات من الاتفاقية استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها (قواعد المنشأ اليورومتوسطية).

- **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا**

تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا في عام ٢٠٠٥ ودخل حيز النفاذ في مارس ٢٠٠٧، وبموجب هذا الاتفاق تم إعفاء جميع الصادرات المصرية من السلع الصناعية من جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر الماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ، أما بالنسبة لواردات مصر من السلع الصناعية من تركيا فقد تم تحريرها تدريجيا خلال فترة انتقالية ١٣ عام، حيث قامت مصر خلالها بالتحرير التدريجي للواردات وبدأت التحرير الكامل للواردات المصرية من السلع الصناعية في يناير ٢٠٢٠.

كما تسمح الاتفاقية بنفاذ جزئي للصادرات والواردات الزراعية والزراعية المصنعة، وذلك بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الآورومتوسطية). ومن ثم فإن الاتفاقية تساهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في السوق التركي، هذا فضلاً عن أن الاتفاقية تسمح بالاستفادة من إمكانية تراكم المنشأ بين مصر وتركيا وغيرها من دول منطقة اليورومتوسطي الذين يرتبطون باتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

- **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وصربيا**

وقعت مصر وصربيا اتفاقية التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر ٢٠٢٥. وتهدف الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية تدريجيًا على مجموعة واسعة من السلع الصناعية والزراعية، مع مراعاة قواعد منشأ صارمة لضمان استفادة المنتجات الفعلية من الإعفاءات الجمركية، فضلاً عن توفير آليات لتسوية المنازعات التجارية بين الطرفين.

وتشمل الإتفاقية كذلك مجالات الخدمات والاستثمار ونقل التكنولوجيا، مع إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على التنفيذ وضمان فعالية الإجراءات. وتعكس هذه الخطوة التوجه الاستراتيجي لمصر نحو تنويع شركائها التجاريين وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتصدير، مع دعم قدرات القطاع الصناعي والزراعي، وفتح آفاق جديدة لجذب الاستثمارات النوعية، بما يسهم في رفع التبادل التجاري وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الأوروبية.

- **بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)**

اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة تضم مناطق جغرافية محددة، داخل جمهورية مصر العربية، تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويُسمَح للشركات المنشأة داخل هذه المناطق الدخول إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم جمركية، شريطة استيفائها لقواعد المنشأ المتفق عليها والمحددة مسبقًا، وتتنوع مزايا (الكويز) في مصر؛ وتعتبر ميزة سهولة الوصول إلى الأسواق الأمريكية-بدون حصص محددة-هي الأكثر أهمية، فضلًا عن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومن المزايا الأخرى لهذه الاتفاقية انخفاض التكلفة وتوفير فرص عمل كثيرة، وبفضل المزايا الإضافية التي توفرها الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الأسواق الأخرى.

٦. تعميـق التعـاون الإقليمـي على مستـوى القارة الأفريقية

تؤكد مصر التزامها بدعم مسيرة التنمية الشاملة في القارة الأفريقية، انطلاقًا من قناعتها بأن أفريقيا تقف اليوم أمام فرصة تاريخية لتعزيز مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي وتحقيق تنمية أكثر شمولًا واستدامة. وترتكز الرؤية المصرية على عدم ترك أي دولة أفريقية خلف الركب، وتعزيز الاعتماد على الذات من خلال توطين الصناعة وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية داخل القارة، إلى جانب تطوير مشروعات الربط القاري والبنية التحتية العابرة للحدود بما يدعم التكامل والترابط بين الدول الأفريقية ويفتح آفاقًا أوسع للتجارة والاستثمار وخلق فرص عمل مستدامة لشعوب القارة.

وفي هذا السياق، تمثل الأسواق الأفريقية أولوية استراتيجية لمصر لما تتمتع به من فرص نمو واعدة وقواسم تنموية مشتركة وإمكانات كبيرة لتعميق الشراكات الاقتصادية، وهو ما ترجَمَتْه الدولة المصرية إلى خطوات عملية ومسارات تنفيذية واضحة لتعزيز حضورها الاقتصادي في القارة.

ولتحقيق ذلك، تواصل مصر تعزيز حضورها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال مسارين متوازيين: على المستوى الثنائي، تم وضع وتنفيذ خارطة طريق لتنمية التجارة الخارجية مع الدول الأفريقية، تهدف إلى تحديد الأسواق المستهدفة، وتذليل العقبات اللوجستية والتمويلية والتجارية، ودعم المصدرين والمستثمرين المصريين لزيادة حجم الصادرات وتوسيع نطاقها الجغرافي.

أما على المستوى الإقليمي، فقد لعبت مصر دورًا محوريًا خلال رئاستها للمجلس الوزاري لوزراء التجارة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (Af-CFTA)، حيث قادت جهودًا لتعزيز التكامل التجاري بين الدول الأفريقية، وإرساء قواعد موحدة للتجارة البينية، وحل القضايا العالقة مثل قواعد المنشأ، مع التركيز على إشراك القطاع الخاص وتوظيف المبادرات الرقمية لتحسين الإجراءات التجارية، بما يعزز موقع مصر كلاعب رئيسي في سوق القارة ويزيد من فرص النمو الاقتصادي المستدام.

وفيما يلي عرض مفصل لحجم التجارة البينية بين مصر والدول الأفريقية، بالإضافة إلى استعراض التحرك المصري على المستويين الثنائي والإقليمي لتعزيز التجارة الخارجية والاستثمار بالقارة، وذلك من خلال تنفيذ خارطة الطريق للصادرات المصرية ورئاسة المجلس الوزاري لاتفاقية AfCFTA لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

أولاً: تعزيز معدلات التجارة البينية

شهدت العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية خلال عام ٢٠٢٤ نموًا ملحوظًا عزز من مكانة مصر الإقليمية داخل القارة. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأفريقي ليصل إلى نحو ٩,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مقارنة بحوالي ٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مسجلًا معدل نمو قدره ٦,٥٪ وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى نمو الصادرات المصرية التي بلغت نحو ٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ بزيادة قدرها نحو ٤,٧٪ عن عام ٢٠٢٣، في حين ارتفعت الواردات إلى ٢,١ مليار دولار محققة زيادة أكبر نسبيًا بلغت حوالي ١٤,٥٪. ووفقًا لتقرير التجارة الأفريقية لعام ٢٠٢٥، احتلت مصر المرتبة الخامسة في شمال أفريقيا من حيث حجم التجارة البينية الأفريقية، بحصة بلغت حوالي ٤,١٪ من إجمالي تجارة القارة (شكل ٥)

وعند النظر إلى هيكل الصادرات المصرية، يتضح أن ليبيا تظل أكبر شريك تجاري لمصر في أفريقيا حيث بلغت قيمة الصادرات إليها نحو ٢ مليار دولار، تليها المغرب بنحو مليار دولار، ثم الجزائر بقيمة ٩٩٦ مليون دولار، والسودان بنحو ٨٦٦ مليون دولار، إضافة إلى أسواق أخرى مثل تونس وكينيا وساحل العاج (شكل ٥). وتتنوع السلع المصدّرة بين منتجات البناء والصناعات التحويلية، حيث جاء الأسمنت والجبس والملح في الصدارة بقيمة ٦٩٤,٤ مليون دولار، تلتها

اللدائن ومصنوعاتها بقيمة ٥٩٠,٥ مليون دولار، ثم منتجات المطاحن، والآلات والأجهزة الكهربائية، والحديد والصلب، وهو ما يعكس قدرة المنتج المصري على تلبية احتياجات متعددة داخل الأسواق الأفريقية (شكل ٦).

شكل ٥ صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار)

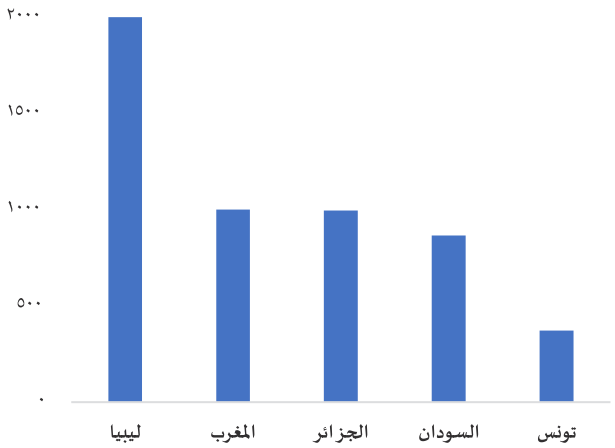

شكل ٦ أهم السلع المصرية المصدرة لدول الاتحاد الأفريقي - ٢٠٢٤ (مليون دولار)

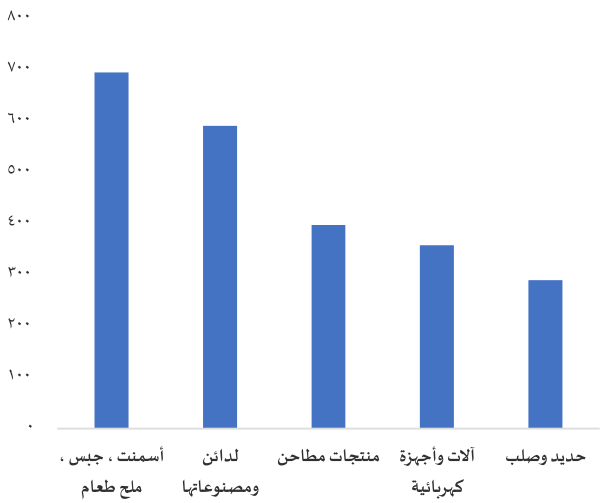

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

أما على صعيد الواردات، فقد احتلت الكونغو الديمقراطية المرتبة الأولى كمصدر رئيسي لمصر بقيمة بلغت ٦٦١,٩ مليون دولار، تلتها السودان وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا (شكل ٧). وجاء النحاس ومصنوعاته كأكبر بند في قائمة الواردات المصرية من أفريقيا بقيمة ٧٤١,٥ مليون دولار، إلى جانب البن والشاي والوقود والزيوت المعدنية والحيوانات الحية والقطن. ويبرز هذا النمط من الواردات اعتماد مصر على القارة كمصدر للمواد الخام والسلع الزراعية الاستراتيجية، بما يسهم في دعم الصناعات المحلية ويعزز الأمن الغذائي (شكل ٨).

شكل ٧ واردات مصر من دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار)

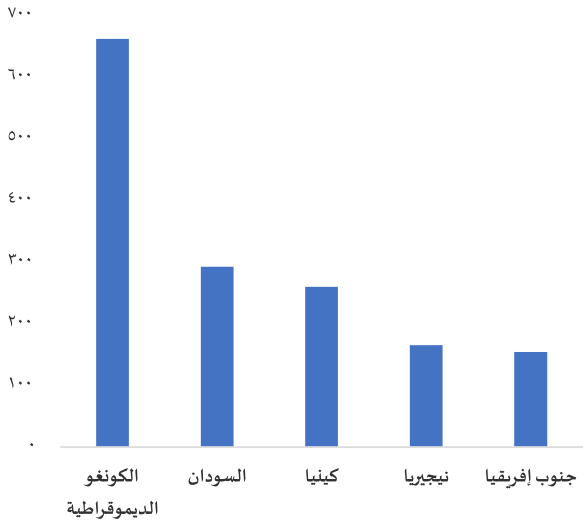

شكل ٨ أهم السلع المصرية المستوردة من دول الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٤ (مليون دولار)

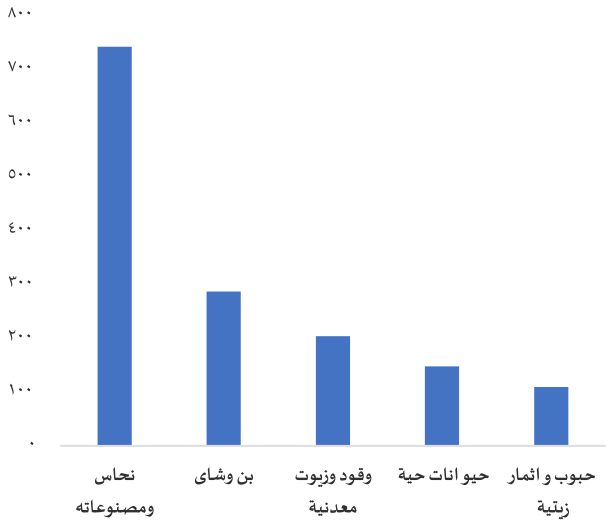

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

ثانياً: خارطة الطريق لتنمية التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا

وفقًا لبيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات، تتركز حوالي ٦٨٪ من الصادرات المصرية إلى أفريقيا في دول شمال إفريقيا. ويرتبط هذا التركيز بسهولة النفاذ إلى هذه الأسواق بفضل القرب الجغرافي والتكامل الاقتصادي والاتفاقيات التجارية القائمة، إلا أنه يمثل مخاطرة نتيجة محدودية التنوع الجغرافي، مما يجعل الصادرات عرضة لتقلبات اقتصادية محتملة.

وللتعامل مع هذا التحدي، قامت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بصياغة خارطة الطريق لتنمية التجارة الخارجية المصرية بالأسواق الأفريقية، بهدف تعزيز حجم التجارة الخارجية المصرية مع الدول الأفريقية من خلال تحديد الأسواق المستهدفة ووضع آليات لمساعدة المصدرين والمستثمرين، وتذليل العقبات اللوجستية والمالية والتجارية.

وقد تضمنت الدراسة جميع الجوانب اللوجستية والبنكية والاقتصادية والتجارية، إلى جانب العمل على تعظيم الاستفادة من مقرات شركة «جسور» بالقارة الإفريقية، بما يسهم في بناء منظومة متكاملة تدعم النفاذ الفعّال للمنتجات المصرية إلى الأسواق المستهدفة. وانطلاقًا من أهمية التنسيق المؤسسي، سعت الوزارة إلى بناء موقف وطني موحد لتعزيز التجارة الخارجية بين مصر والدول الأفريقية، من خلال عقد سلسلة من المشاورات مع الجهات المختصة في مجالات النقل والتمويل والسياسة الخارجية والخدمات اللوجستية، بهدف التوصل إلى حلول عملية لتذليل التحديات اللوجستية وتسهيل سلاسل الإمداد والتوزيع، بما يهيئ بيئة متكاملة للمناخ التصديري وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية.

كما استندت خارطة الطريق إلى بيانات وتحليلات دقيقة ومعايير موضوعية، مع التركيز في مرحلتها الأولى على سبع دول تمثل مختلف الأقاليم الجغرافية بالقارة الأفريقية في الشمال والشرق والوسط والغرب والجنوب. وتم اختيار هذه الدول بناءً على مجموعة من المعايير الدقيقة، تشمل: المقومات اللوجستية والبنية التحتية للنقل والشحن، والقدرات البنكية والتمويلية، وحجم الفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى مدى توافر مقرات لشركة «جسور» يمكن تعظيم الاستفادة منها في تنفيذ أنشطة الخطة.

وتعتمد الخطة على تشخيص دقيق للتحديات القائمة في الأسواق الأفريقية، سواء ما يتعلق بتعقيدات النقل ومحدودية البنية التحتية، أو المخاطر الائتمانية واحتياجات التمويل، أو عدم تنوع آليات الترويج التجاري، بما يتيح تصميم حلول عملية قابلة للتنفيذ. كما تضمنت محاور الخطة الأساسية: تعزيز البنية التحتية اللوجستية من خلال تطوير خطوط النقل البحري والبري وتحسين إجراءات الشحن والتخزين، تطوير التمويل والتأمين لتوفير قنوات موثوقة لتسهيل التجارة البينية، تعزيز الترويج التجاري عبر تنظيم بعثات تجارية وتقديم برامج تدريبية وبناء شراكات إنتاجية واستثمارية مشتركة، والاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري المتواجدة بالدول المستهدفة لما فيه صالح الصادرات المصرية.

وقد تم عرض مخرجات الخطة على الجهات المعنية، مع التأكيد على أهمية التوصل إلى توافق وطني حول الخطوات التنفيذية لضمان إدراج مختلف المقترحات ضمن خطة العمل الوطنية، والانخراط مع مجتمع الأعمال والقطاع الخاص لتعزيز دوره المحوري في تنمية التجارة البينية مع الدول الأفريقية، بما يعكس الالتزام المشترك لتحقيق أهداف السياسة التجارية المصرية.

تمكين القطاع الخاص والشركات المصرية من النفاذ إلى دول القارة الإفريقية

تحرِص وزارة الخارجية على التنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والوزارات والجهات المعنية لدعم الشركات وأصحاب الأعمال المصريين للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية، وهو ما ينعكس في تضمين وفود من كُبريات الشركات المصرية وأصحاب الأعمال خلال الجولات الإفريقية للسيد وزير الخارجية، لمنح القطاع الخاص المصري الدعم السياسي اللازم. يُضاف إلى ذلك العمل على تنظيم بعثات تجارية إلى الدول الإفريقية، بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية المعنية، وكذا تنظيم زيارات ميدانية لكبريات الشركات والمؤسسات المصرية إلى الدول الإفريقية لاستكشاف الفرص الاستثمارية في مجالات الزراعة والتعدين، وتدشين مشروعات حيوية، على غرار مشروعات الطاقة التي تُشارك في تنفيذها الشركات المصرية في عدد من الدول الإفريقية.

في ذات الإطار، أقرت الحكومة آلية تمويل لتنفيذ مشروعات تنموية ومشروعات للبُنى التحتية بدول حوض النيل الجنوبي، ومن المُقرر تمكين الشركات والقطاع الخاص المصري من المُشاركة في تنفيذ مشروعات تلك الآلية. كما تبرز أهمية دور القطاع المصرفي في دعم وتعزيز فرص القطاع الخاص المصري في النفاذ إلى الأسواق الإفريقية، ويأتي مثالًا لذلك افتتاح فرع بنك مصر في جيبوتي عام ٢٠٢٥، إلى جانب التواجُد المُهم للبنك التجاري الدولي CIB في كينيا وإثيوبيا.

ودعماً للقطاع الخاص، تعمل الخارجية المصرية على هيكلة وإنشاء «الوكالة المصرية لضمان الاستثمار في إفريقيا» بهدف تمكين القطاع الخاص المصري من التوسع في الأسواق ذات المخاطر السياسية والاقتصادية المرتفعة، والتي تُمثل أهمية كبرى للأمن القومي المصري.

دعم النفاذ المصري إلى القطاعات الاستراتيجية في الدول الإفريقية

تدعم الدولة المصرية الشركات المصرية في الانخراط في قطاع البنية التحتية والطاقة في أفريقيا، سواء من خلال القطاع الخاص أو الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص؛ ويعد تنفيذ إنشاء سد «جوليوس نيريري» بتنزانيا أكبر نموذجاً لهذا التعاون، والذي تم تنفيذه من خلال شراكة بين تحالف من الشركات المصرية.

تعمل وزارة الخارجية كذلك على تعزيز الانخراط المصري في المناطق اللوجستية والموانئ الحيوية بالقارة الإفريقية وتشجيع إنشاء مناطق اقتصادية مصرية، والمشاركة في جهود تعزيز قدرات الدول الإفريقية في مجالات الطاقة المتجددة. وتتابع وزارة الخارجية تنفيذ المبادرة المصرية الجيبوتية التي تم الإعلان عنها خلال زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى البلاد في أبريل ٢٠٢٥ بهدف تعزيز أمن الطاقة في جيبوتي.

كما تولي الخارجية المصرية اهتماماً كبيراً بتعزيز التواجد المصرى في أفريقيا بقطاع الدواء، حيث تستطلع السفارات بشكلٍ دوري فُرص نفاذ المنتجات الدوائية والصحية المصرية لدول القارة الإفريقية. كما ساهمت وزارة الخارجية في صياغة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز نفاذ المُنتجات الطبية إلى الأسواق الخارجية سعياً لرفع الصادرات المصرية إلى ٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، وذلك من خلال عدد من المبادرات النوعية، مثل مُقترح إنشاء اللجنة الوطنية لدعم الصادرات الطبية، وتأسيس التحالف المصري لمصنعي ومصدري المنتجات الطبية، فضلاً عن المبادرة المصرية الإفريقية الخمسية لنفاذ المنتجات الطبية. كما تتابع الوزارة بمختلف قطاعاتها عن كثب العقبات التي تواجه مصدري الدواء المصري، وتسعي للوصول إلى حل لأهم المُشكلات التي تواجههم، والعمل على التوفيق بين متطلبات مصدري الدواء المصري والقواعد المعمول بها في دول الاعتماد، خاصةً فيما يتعلق بتسجيل الدواء المصري والترويج له.

وعلى صعيد آخر، يُعد قطاع الزراعة والثروة السمكية أحد أبرز القطاعات التي تعمل وزارة الخارجية على استطلاع الفُرص المُختلفة بها لتشجيع انخراط الجهات المعنية والشركات المصرية فيها داخل القارة الإفريقية. وتعمل الوزارة على بلورة رؤى ومُقترحات مُختلفة تأخذ في اعتبارها الطبيعة الخاصة للقارة، مع التركيز على ما تمتلكه الجهات والشركات المصرية من قدرات وإمكانات في تلك القطاعات.

المصدر: وزارة الخارجية

ثالثاً: خطة التحرك خلال فترة رئاسة مصر للمجلس الوزاري لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)

في إطار رئاسة مصر للمجلس الوزاري لوزراء التجارة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، قادت مصر جهودًا استراتيجية لتعزيز التكامل التجاري بين الدول الأفريقية، وإبراز دورها كلاعب رئيسي في السوق القاري. وقد ركزت الرئاسة المصرية للمجلس الوزاري على توجيه العمل الأفريقي نحو تحقيق أهداف التجارة البينية، بما يشمل بناء موقف إقليمي موحد لمواجهة التحديات اللوجستية، المالية، والبنكية، وتسهيل حركة التجارة بين مصر والدول الأفريقية، مع ربط هذا الدور بخطط تعزيز التجارة الخارجية مع أفريقيا من خلال الربط مع خارطة الطريق لتنمية التجارة الخارجية المصرية في القارة.

كما أولت مصر اهتمامًا خاصًا بتعزيز دور القطاع الخاص والمستثمرين المصريين ضمن استراتيجيات AfCFTA، لضمان الاستفادة القصوى من الفرص التصديرية والاستثمارية، وإبراز المبادرات الرقمية والتحول الرقمي، مثل منصة التجارة الخارجية المصرية، والعمل على ربطها بالتوجهات المصرية نحو القارة الأفريقية لتسهيل الإجراءات التجارية وتعزيز تحليل البيانات وفتح آفاق جديدة أمام مجتمع الأعمال بالسوق الأفريقية.

وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها القارة الأفريقية، لا يتجاوز حجم التجارة البينية بين مصر والقارة الأفريقية فيها ١٤ إلى ١٥٪، مقارنة بـ٦٠ إلى ٧٠٪ مع أوروبا، ما يعكس فرصة هائلة غير مستغلة. ويبرز هذا الواقع أهمية التعاون والعمل المشترك بين الدول الأفريقية لضمان أن تكون الاتفاقيات التجارية مكسبًا متبادلًا، مع التركيز على بناء علاقات تجارية قائمة على التوازن والشراكات المستدامة بين جميع الدول.

وتشمل أبرز التحديات التي تواجه التجارة البينية في إفريقيا ضعف الاتصال، وارتفاع تكاليف الشحن، ونقص الخطوط الملاحية والمراكز اللوجستية لتوزيع المنتجات، بالإضافة إلى محدودية التمويل المتاح ونقص آليات الربط بين الأسواق المختلفة. وفي هذا السياق، تشكل الرئاسة المصرية للمجلس الوزاري لوزراء التجارة باتفاقية AfCFTA فرصة لدفع المفاوضات وحل القضايا العالقة، بما في ذلك الانتهاء من قواعد المنشأ العالقة في قطاعات السيارات والمنسوجات، واعتماد آليات انتقالية قابلة للتطبيق تدريجيًا لضمان الانتقال السلس نحو التطبيق الكامل للاتفاقية وتحقيق الأهداف الطموحة للتجارة البينية الإفريقية.

وقد تجسدت هذه الرؤية في قصة نجاح ملموسة من خلال الاجتماعات الوزارية التي انعقدت بالقاهرة، حيث تمكنت مصر من التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء بشأن قواعد المنشأ العالقة في قطاعات الملابس والمنسوجات والسيارات عبر آلية انتقالية للتنفيذ بعد مفاوضات استمرت أكثر من أربع سنوات. كما تم اعتماد ثمانية ملاحق خاصة ببروتوكول الملكية الفكرية وعدد من اللوائح والأطر التنظيمية لقطاعات الخدمات والتجارة الرقمية والمنافسة، بما يعكس دور الاتفاقية كأداة رئيسية لتعزيز التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، وتحويل الرؤية الأفريقية المشتركة إلى خطوات عملية ونتائج ملموسة على أرض الواقع.

ويُعزز هذا التوجه من الدور المصري في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي تمثل فرصة استراتيجية كبرى لزيادة الصادرات وتنويع الأسواق. فالمرحلة الأولى من الاتفاقية تستهدف إلغاء ٩٠٪ من الرسوم الجمركية، على أن تصل النسبة إلى ٩٧٪ بحلول عام ٢٠٣٤، بينما تشير التقديرات إلى أن التطبيق الكامل للاتفاقية قد يضيف نحو ٥,٧٪ للناتج المحلي الإجمالي المصري بحلول عام ٢٠٤٧ بما يعادل ٤٨,٢ مليار دولار.

وعلى الرغم من التقدم المحقق، لا تزال هناك تحديات تستدعي المعالجة لضمان استدامة النمو التجاري، وفي مقدمتها الحاجة إلى تعميق التصنيع المحلي لتعظيم القيمة المضافة، وتعزيز البنية التحتية والربط اللوجستي مع الأسواق الأفريقية، إلى جانب تكثيف مشاركة القطاع الخاص في المشروعات

الاستثمارية المشتركة. ومع ذلك، فإن الزخم القائم على صعيد المبادرات التجارية والمالية، إلى جانب التوسع في قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يضع مصر في موقع متميز يمكنها من تعظيم مكاسبها الاقتصادية في القارة وتعزيز مكانتها كأحد المحاور الرئيسية للتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

تستهدف السياسة الخارجية المصرية استحداث أطر لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري مع الدول الأفريقية، وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية الواعدة، لاسيما في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. وتحرص وزارة الخارجية على التنسيق مع الوزارات المعنية لترتيب منتديات أعمال بالتوازي مع انعقاد المشاورات السياسية مع الدول الأفريقية على مختلف المستويات، وأصبحت تلك المنتديات مكوناً رئيسياً في زيارات السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الخارجية لدول القارة، وكذا في زيارات الوفود الأفريقية التي تستقبلها القاهرة.

٧. الإصـلاحات والبيئـة التمكينيـة لتعـزيز التجـارة الخارجيـة

أولاً: التحـول الرقمـي (المنصـة الوطنيـة للتجـارة الخارجيـة)

يمثـل التحـول الرقمـي محـورًا تنفيذيًـا رئيسـيًا لتحقيـق أهـداف الدولـة في رؤيـة مصر ٢٠٣٠، خاصـة فيمـا يتعلـق بتعزيـز تنافسـية الاقتصـاد، وزيـادة الصـادرات، وخفـض عجـز الميزان التجـاري، وزيـادة درجـة التعقيـد الاقتصـادي للمنتجـات المصريـة. وفي هـذا الإطـار، تتبنى وزارة الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة نهجًـا رقميًـا متكاملًا يواكـب التحـولات الاقتصاديـة العالميـة، ويرتكـز علـى بنـاء منظومـة حديثـة ومسـتدامة للبيانـات والخدمـات الرقميـة تُسـهم في تمكين مجتمـع المصدريـن، وتعزيـز كفـاءة منظومـة التجـارة الخارجيـة، وتحويـل الإصلاحـات الاسـتراتيجيـة إلى واقـع تشـغيلي مسـتدام.

وتأتي هذه الرؤية استجابة مباشرة للتحديات التي تواجه منظومة التجارة الخارجية، حيث يُعد التحول الرقمي الأداة المحورية لمعالجتها، عبر توحيد مصادر البيانات والفرص والمعلومات التجارية، وإتاحة الخدمات الحكومية ضمن منظومة موحدة مترابطة، وتطوير أدوات تحليلية وترويجية رقمية، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية، وبناء دورة معلوماتية متكاملة تعزز قدرة الدولة والمصدر على اتخاذ قرارات دقيقة وفعّالة.

وفي هذا الإطار، تمثل المنصة الوطنية للتجارة الخارجية حجر الزاوية في هذا التحول، حيث توفّر منظومة بيانات وحلول رقمية متكاملة تعزز قدرة المصدرين على استغلال مواردهم بأفضل صورة، وتمنحهم الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات تصديرية رشيدة. وتشمل هذه الأدوات وظائف متقدمة مثل:

- احتساب درجة التعقيد الاقتصادي للمنتجات، واكتشاف "المنتجات القريبة" ذات التعقيد الأعلى التي يمكن للمصدرين التوسع فيها، بما يفتح أمامهم أسواقًا جديدة ويرفع القيمة المضافة للصادرات المصرية.
- حلول رقمية لتفعيل الاتفاقيات التجارية مثل FTA Optimizer التي تتيح للمصدرين مقارنة بنود الاتفاقيات المختلفة واختيار المسارات الأكثر ربحية وملاءمة لمنتجاتهم، بما يعزز الاستفادة من التيسيرات الجمركية وغير الجمركية.
- أدوات تحليل سوقية متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الفرص التصديرية، وتوقع الطلب العالمي، ورصد التغيرات التنظيمية في الأسواق المستهدفة.
- خدمات رقمية للترويج التجاري وتعزيز موثوقية المصدر المصري وتمكين المشاركة الفعّالة في الفعاليات والمعارض الدولية، بما يزيد من فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية.

ولتحقيق الرؤية الرقمية تعتمد الوزارة منهجية مستدامة للتحول الرقمي تستجيب لطبيعة ملف التجارة الخارجية الذي يتسم بالتغير المستمر في الطلب العالمي، وسلاسل القيمة، والسياسات التجارية الدولية، والتقلبات الجيوسياسية. ولذلك يجري تطوير منصة التجارة الخارجية ومنظومة البيانات على مراحل متتابعة تضمن قدرة الدولة على التكيف السريع مع المتغيرات العالمية، وتحديث السياسات التجارية والترويجية بناءً على بيانات دقيقة وفورية.

ورغم أن المرحلة الأولى من تنفيذ المنصة تركز على مساعدة المصدر المصري وتعزيز قدرته التنافسية، فإن الرؤية الرقمية تتجاوز هذا النطاق لتُنشئ منصة قومية شاملة للتجارة الخارجية، تعمل كنافذة موحدة لكافة الجهات الحكومية والخاصة ذات الصلة بملف التجارة الخارجية ضمن إطار رقمي متكامل، بما يعزز تبادل البيانات ويرفع كفاءة تنفيذ السياسات التجارية.

وبهذا النهج، يصبح التحول الرقمي ليس مجرد تطوير تقني، بل أداة استراتيجية لتعميق الهيكل الإنتاجي، وتنويع الصادرات، وزيادة درجة التعقيد الاقتصادي، ورفع القدرة التنافسية الدولية للمصدر المصري، بما يسهم في خفض عجز الميزان التجاري، وتعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

ثانياً: البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات

يرتكز البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير على تحقيق نمو مستدام للصادرات عبر دمج هذا البرنامج ضمن حزمة سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وزيادة التنافسية الاقتصادية. ويعد البرنامج أداة تحفيزية ترتكز على بيئة داعمة ومستقرة للنمو التصديري، من خلال سياسات نقدية مرنة، وسعر صرف تنافسي، وتسهيلات ضريبية ومالية، وتطوير آليات الإفراج الجمركي، بالإضافة إلى إجراءات فعالة لتيسير حركة التجارة. وتعكس هذه الرؤية تحوّلًا جوهريًا في فهم التجارة الخارجية كوسيلة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي، ودمج مصر بشكل أكثر كفاءة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

ويتناول البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير للفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إصلاحًا شاملاً لمنظومة تنمية الصادرات، من خلال رؤية استراتيجية تهدف إلى رفع تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية وتعزيز النمو التصديري المستدام. ويعتمد البرنامج على مضاعفة المخصصات المالية لتصل إلى ٤٥ مليار جنيه، منها ٣٨ مليار جنيه مخصصة للقطاعات المستهدفة، و٧ مليارات جنيه كموازنة مرنة. ويتم توزيع الدعم وفق نموذج اقتصادي يأخذ في الاعتبار القيمة المضافة، معدل نمو الصادرات، الطاقة الإنتاجية، وعدد المشتغلين. وقد صُمم البرنامج بناءً على حوار مجتمعي موسع شمل ١٣ مجلسًا تصديريًا وشركاء الصناعة، مما يعزز دور القطاع الخاص في صياغة السياسات التصديرية.

ويولي البرنامج الجديد اهتمامًا خاصًا للمنتجات ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع والقيمة المضافة، بما يدفع نحو مرحلة تصديرية أكثر استدامة، ويكمل ذلك سياسات نقدية وتسهيلات ضريبية وإجرائية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية عالميًا. كما يتميز البرنامج بمرونة عالية تتيح تكييف الدعم مع خصوصية كل قطاع وتنوع أولوياته، إلى جانب آلية واضحة لصرف المستحقات خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يومًا دون خصم المديونيات. ويعتمد البرنامج مقاربة جديدة في تصميم الحوافز التصديرية، من خلال تخصيص موازنة مرنة لدعم المنتجات ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع، والاستثمار في البنية التحتية الداعمة للصادرات. كما يتضمن البرنامج آليات لتسوية المتأخرات عبر المزج بين السداد النقدي والمقاصة مع المديونيات السيادية، بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية عن الشركات المصدرة وتحفيزها على التوسع والإنتاج.

وكان برنامج رد أعباء التصدير السابق يواجه عدة تحديات، منها انخفاض المخصصات المالية الحالية التي تبلغ نحو ٢٣ مليار جنيه، وعدم مرونة البرنامج بما يكفي لتلبية خصوصيات القطاعات المختلفة، إضافة إلى عدم وضوح معايير تحديد أولويات المساندة، وتأخر صرف المستحقات وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف درجة التعقيد الاقتصادي للصادرات المصرية، مما حد من قدرتها على المنافسة عالميًا.

ويعالج البرنامج الجديد هذه التحديات من خلال ما يلي:

- رفع المخصصات المالية للبرنامج إلى ٤٥ مليار جنيه.
- اعتماد معايير واضحة للحصول على المستحقات وسرعة صرفها خلال ٩٠ يومًا دون خصم المديونيات الضريبية.
- التركيز على تعزيز التعقيد الاقتصادي للصادرات.
- تحفيز الشركات على تقديم منتجات ذات قيمة مضافة عالية.
- توجيه الموارد لدعم المنتجات ذات النمو المستدام.
- تعزيز الحصة السوقية للصادرات المصرية عالميًا وتحقيق نقلة نوعية في الأسواق الدولية.

كما تشمل مخصصات البرنامج الجديد موازنة مرنة تبلغ حوالي ٧ مليار جنيه تستهدف عدة محاور لتعزيز الصادرات المصرية من بينها ما يلي:

- تحفيز الشركات الرائدة (National Champions)

- الاستثمار في تحسين البنية التحتية الداعمة للصادرات (Support Infrastructure)
- جذب الشركات العالمية الكبرى للاستثمار من أجل التصدير.
- تطوير مناطق صناعية تصديرية متخصصة.
- تدشين منصة التجارة الخارجية الموحدة.
- إطلاق مبادرات الاستثمار من أجل التصدير (Investment for Trade)
- استهداف منتجات محددة (من ٥ إلى ٧ منتجات) بهدف زيادة الصادرات.
- بناء القدرات البشرية لتوسيع قاعدة المصدرين.
- تحفيز التحول الأخضر لتعزيز تنافسية الصادرات.
- تعزيز التعقيد الاقتصادي للصادرات لرفع القيمة المضافة وزيادة الحصة السوقية عالميًا.

ثالثاً: الإصلاحات الإجرائية لتيسير حركة التجارة الخارجية

تتضمن السياسة حزمة إصلاحات إجرائية تهدف إلى تيسير حركة التجارة وتعزيز سرعة وكفاءة نفاذ السلع المصرية إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك الأسواق الناشئة والواعدة. وتشمل هذه الإصلاحات تحديث منظومة التخليص الجمركي، تطبيق نظم إلكترونية متقدمة، تفعيل نظام إدارة المخاطر لتقليص زمن الإفراج الجمركي، توحيد المستندات وتبسيط الإجراءات، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد وتقليل تكلفة التصدير.

وجاءت جهود الإصلاح الإجرائي لخفض زمن وتكاليف الإفراج الجمركي واضحة في النتائج العملية، حيث وصل زمن الإفراج الجمركي في يونيو ٢٠٢٥ إلى ٥,٨ يوم، مما ساهم في خفض الوقت والتكلفة بنسبة ٦٥٪ وتوفير نحو ١,٥ مليار دولار. ومن المخطط أن يصل زمن الإفراج الجمركي بنهاية العام الجاري إلى يومي عمل فقط، بما يقلل الوقت والتكلفة بنسبة ٩٠٪ ويحقق وفرًا بنحو ٢,١ مليار دولار. كما ساهم العمل خلال أيام الإجازات في تسريع إنجاز الإجراءات، حيث تم تنفيذ ما يزيد عن ٩٠ ألف إجراء خلال ٤١ يوم إجازة في العام الجاري. وتتجلى هذه الإصلاحات من خلال مجموعة من الإجراءات الفرعية التي تعكس تطوير السياسات التنظيمية كما يلي:

تطوير السياسات والإجراءات التنظيمية

- تمديد ساعات العمل بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طوال أيام الأسبوع بما في ذلك الاجازات الأسبوعية والعطلات الرسمية، وذلك حتى الساعة السادسة مساءً مما ساهم في خفض زمن الافراج وتعزيز كفاءة الأداء داخل الهيئة، والحد من تكاليف الاستيراد.
- تفعيل آلية النقل تحت التحفظ لمستلزمات الإنتاج عقب المطابقة الظاهرية لدعم استمرارية التشغيل الصناعي بهدف تيسير تدفق المواد الخام إلى خطوط الإنتاج في أسرع وقت ممكن، مما ينعكس إيجابًا على استمرارية العملية الإنتاجية، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد.
- تيسير شروط التسجيل بالقائمة البيضاء وفقًا للمادة رقم (٩٤) من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بما يسمح بتسجيل الشركات المنتجة والمصدرة إلى مصر، بهدف خفض زمن وتكلفة التخليص الجمركي، وتحفز التعامل مع موردين ذوي سجل فني موثوق.
- توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب العينات للجهات الرقابية المعنية بمنظومة الإفراج الجمركي من تعديل بعض أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٨٦) لسنة ٢٠٠٣ المنظم لإجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات.
- إعفاء مستوردي الخردة والمخلفات الصناعية من شهادات الفحص الدولية لتقليل تكاليف

الاستيراد ودعم صناعات إعادة التدوير بما يسهم بشكل مباشر في خفض تكلفة استيراد المواد الخام، وتعزيز تنافسية الصناعات الوطنية المعتمدة على إعادة التدوير، فضلًا عن تحفيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وتقليل الضغط على موارد الدولة من النقد الأجنبي.

- إجراء بعض التعديلات الجوهرية بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ في شأن سجل المستوردين لتحفيز بيئة الاستثمار وتخفيف الأعباء على القطاع الخاص ويُعد هذا التعديل خطوة مهمة نحو توفير بيئة قانونية مرنة ومحفزة للاستثمار، وضمان استدامة أنشطة القطاع الخاص، وتعزيز قدرته على النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

دعم قطاع التجارة الإلكترونية والاستيراد والتصدير

- إيقاف العمل بالبند «رابعاً» من المادة (١٠٢) من لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير (الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥) والخاص بإلزامية تدوين اسم المستورد عى الملابس الجاهزة المستوردة، وذلك لحين صدور التعديلات اللازمة على اللائحة.
- إصدار القرار الوزاري رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠٢٥ بشأن «الإكتفاء بالفحص الظاهري غير المتلف ومطابقة البيانات المدونة على الرسالة لما هو ثابت بمستنداتها».
- إتاحة استكمال البيانات الظاهرية أثناء الفحص الظاهري للشحنات الاستهلاكية كبديل للإعدام أو إعادة التصدير.
- إعفاء شركات التجارة الإلكترونية من شروط التسجيل الواردة في القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦، المعدل بالقرار رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٢٢.

تعزيز البنية المعملية بمعامل تخصصية إقليمية

- إنشاء أول معمل متخصص في الشرق الاوسط لإجراء اختبارات التحلل الحيوي للمنتجات (مثل المنظفات، والمنتجات الجلدية والمنسوجات)، وذلك طبقاً لأحدث المعايير الدولية، بهدف تمكين المصنعين المحليين من استيفاء الاشتراطات البيئية المعتمدة في الأسواق الدولية، لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي.
- إنشاء اول مركز متخصص في الشرق الاوسط لاختبارات القدرة الإطفائية وأجهزة الإطفاء، يمثل نقلة نوعية في دعم جودة وكفاءة المنتجات المصرية في قطاع بالغ الأهمية كقطاع معدات وأجهزة إطفاء الحريق، والذي يرتبط بشكل مباشر بتلبية متطلبات السلامة والحماية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والسكنية ، وذلك من خلال توفير ١٢٦ اختبارًا معتمدًا على ٢٢ صنفًا مختلفًا من المعدات، ووفقًا لأحدث المواصفات القياسية المصرية والدولية، وبهذا يتيح المركز التحقق من مدى مطابقة المنتجات لأعلى معايير الأمان والاعتمادية، بما يضمن جاهزيتها للاستخدام الآمن محليًا وخارجياً.
- اعتماد المعمل المرجعى للاختبارات الميكروبيولوجيه والمعمل المرجعى للمواد المضافة التابعين للهيئة كمعامل مرجعية لدول أفريقيا ضمن تجمع الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) ، مما يأكد على دور مصر في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، ويعكس الثقة الدولية في كفاءة وقدرات المعامل المصرية في تقديم خدمات التحليل والفحص وفقاً للمعايير الدولية

إنشاء وحدات فنية متخصصة لمواكبة متطلبات الأسواق الخارجية

- تأسيس أول وحدة وطنية معتمدة للتحقق والمصادقة البيئية وفقًا للمواصفات الدولية المعتمدة ISO/ - ISO/IEC 14065:2020 ISO/IEC 17029:2019 - IE14064 ،بهدف دعم المنظومة الوطنية المتكاملة نحو

الاقتصـاد الأخضر والتحـول للتنميـة المسـتدامة.

- إنشاء وحدة فحص المنتجات طبقًا للمواصفة الدولية القياسـية ISO/IEC 17020:2012 بهـدف توفير خدمات فنية متخصصة تُمكّن المصنعين والمصدريـن من التأكد من مطابقة منتجاتهـم للمواصفات القياسية، مما يسـهم في الحد من حالات الرفض الفني وتعزيز ثقة الأسـواق الدولية في المنتج المصري.
- إنشاء وحدة إصدار شهادات المطابقة للمنتجات وفقًا للمواصفة الدولية القياسـية ISO/IEC 17065:2012 وتُوفر الوحدة خدمات إصدار شـهادات المطابقة طبقًا لمتطلبات اللوائح الفنية المعتمـدة، ممـا يُسـاعد المصنعين على اسـتيفاء الـشروط الفنيـة المطلوبـة للتصديـر، ويُسـهم في تقليـل زمـن الإفـراج وتقليـل التكلفـة، وتجنـب الرفـض أو إعـادة الفحـص في بلـد الاسـتيراد كما تـم تسـجيل الوحـدة على منصـة «سـابر» السـعودية المعتمـدة لدخـول المنتجـات إلى دول الخليـج.
- إنشـاء وحـدة إختبـارات الكفـاءة الفنيـة طبقـا للمواصفـة الدوليـة القياسـية /ISO IEC17043/2023 وتُسـهم الوحـدة في رفـع كفـاءة وتناسـق أداء العامـل التابعـة للجهـات الحكوميـة، والمصانـع الكبرى، والجامعـات، والمؤسسـات البحثيـة، والمعامـل الخاصـة والدولية، بما يعزز الثقة في النتائج والشـهادات الفنيـة الصـادرة عنهـا، محليًـا ودوليًـا.

مساندة المصدرين وتيسير الخدمات التصديرية

- إنشـاء وحـدة مسـاندة المصدريـن لتسـهيل الإجـراءات وتعزيـز اسـتدامة تدفـق الصـادرات المصريـة، بهـدف إزالـة المعوقـات الـتي تواجـه المصدريـن بشـكل سريـع وفعّـال مـن خـلال التواصـل المباشر والتنسـيق الفوري مع الجهـات المعنيـة لحـل المشـكلات الفنيـة أو الإجرائيـة الـتي قـد تعيـق حركـة التصديـر.
- إطلاق برنامج المصدر المعتمد لتبسيط اجراءات التصدير والـذي يُمكّن المصدريـن مـن الحصـول علـى كـود مميـز (كـود مصـدر معتمـد)، ويتيـح هـذا الكـود اسـتخدامه كبديـل عـن إصـدار شـهادة المنشـأ (EUR.1) في بعـض حـالات التصديـر، ممـا يسـاهم بشـكل مباشـر في تبسـيط الإجـراءات، وتسـريـع دورة الشـحن، وخفـض التكاليـف الإداريـة والماليـة.
- تقديـم برامـج تدريبيـة متخصصـة مـن خـلال مركـز التميـز المعتمـد لرفـع كفـاءة المصدريـن وتعزيـز امتثالهـم لمتطلبـات النفـاذ للأسـواق الدوليةالمصدريـن القادريـن علـى التكيـف مـع متطلبـات التجـارة الدوليـة مـن خـلال تنميـة قدراتهـم ورفـع كفاءتهـم المهنيـة، و تزويدهـم بالمعرفـة التطبيقيـة في مجـالات الإجـراءات التصديريـة، وأحـكام الاتفاقيـات التجاريـة الدوليـة، والامتثـال التنظيمي، وذلـك بمـا يُمكنهـم مـن تحقيـق مسـتويات عاليـة مـن الجاهزيـة الفنيـة، والوفـاء بمتطلبـات الأسـواق الخارجيـة بكفـاءة واسـتدامة.

إنشـاء منظومـة المخاطـر الشـاملة للإفـراج عـن البضائـع

- صـدر قـرار رئيـس مجلـس الـوزراء رقـم ١٥٣٦ لسـنة ٢٠٢٥ بتشـكيل «اللجنـة العليـا لتطبيـق منظومـة المخاطـر الشـاملة للإفـراج عـن البضائـع» برئاسـة ممثـل مـن مجلـس الـوزراء وعضويـة ممثلين من الوزرات والجهـات المعنية لوضـع الإطـار العـام لتنفيـذ منظومـة المخاطـر الشـاملة.
- تتـولي مصلحـة الجمـارك المصريـة كأمانـة فنيـة للجنـة العليـا التنسـيق مـع أعضـاء اللجنـة العليـا والـوزرات والجهـات المعنيـة لاتخـاذ الخطـوات العاجلـة لتطبيـق نظـام متكامـل وشـامل لإدارة المخاطـر مـن أجـل سرعـة الإفـراج عـن البضائـع وكـذا خفـض التكاليـف المرتبطـة بالاسـتيراد والتصديـر.
- تـم الانتهـاء مـن تفعيـل المرحلـة الأولي لمنظومـة المخاطـر الشـاملة حيـث تـم ربـط كلا مـن مصلحـة

الجمارك المصرية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة لسلامة الغذاء، الإدارة المركزية للحجر الزراعي، والإدارة المركزية للحجر البيطري بمنظومة المخاطر الشاملة بنافذة.

- جاري العمل على تفعيل المرحلة الثانية لمنظومة المخاطر الشاملة لربط كلا من وزارة الصحة، هيئة الرقابة النووية، والهيئة الوطنية للإعلام، وزارة النقل.
- جاري العمل على البدء في المرحلة الثالثة من تطبيق منظومة المخاطر الشاملة.

إجراءات مبسطة للفاعل الاقتصادي المعتمد

- وفقاً لقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١، تم تطبيق برنامج «الفاعل الاقتصادي المعتمد» الذي يمنح الشركات الملتزمة بالقوانين والمعايير الجمركية من مستوردين ومصدرين وغيرهم، حزمة من المزايا لتيسير الإجراءات وتقليل زمن الإفراج الجمركي عبر منظومة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الجهات الرقابية.
- أصدرت الهيئة القومية لسلامة الغذاء قراراً بإنشاء «القائمة البيضاء» لتيسير فحص الواردات الغذائية.
- توقيع بروتوكول بين الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في ٢٠١٣ بشأن تفعيل برنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد.
- إنشاء لجنة خاصة مشتركة بكل منفذ جمركي من الجمارك والهيئة تتولى إنهاء إجراءات الإفراج عن الرسائل الواردة والصادرة للشركات الأعضاء المعتمدين بخدمة الفاعل الاقتصادي المعتمد.
- صدور قرار مشترك رقم (٣) لسنة ٢٠٢٤ بين كلا من مصلحة الجمارك المصرية والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لإنشاء لجنة مشتركة لإعداد قائمة مشتركة للشركات التي تتمتع بميزة «القائمة البيضاء».
- صدر قرار مشترك رقم (٤) لسنة ٢٠٢٤ بين كلا من مصلحة الجمارك والهيئة القومية لسلامة الغذاء بشأن الشركات التي تم اعتمادها في القائمة البيضاء بالهيئة، حيث تمنح تلك الشركات مزايا وتيسيرات وفقاً لمنظومة المخاطر المشتركة. ويتم تحديث تلك القائمة المشتركة بشكل دوري وفقاً لمدي قيام المتعاملين باستيفاء الاشتراطات والضوابط الخاصة بالجهتين وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات كلا فيما يخصه.

ميكنة الإجراءات الجمركية من خلال منظومة نافذة

- إطلاق المنصة القومية للتجارة عبر الحدود «نافذة" كمنظومة موحدة لجميع عمليات الاستيراد والتصدير والترانزيت، بما يتيح تقديم البيانات والمستندات إلكترونيًا من نقطة دخول واحدة.
- التسجيل المسبق للشحنات (ACI) والذي يتيح إلزام جميع المستوردين والمتعاملين مع الجمارك باستخدام النظام منذ أكتوبر ٢٠٢١ لتقديم المستندات قبل شحنها إلكترونيًا.
- بدء تطبيق التسجيل المسبق للشحنات على عمليات الشحن الجوي اعتباراً من يناير ٢٠٢٦.

تنفيذ التزامات مصر باتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

- متابعة تنفيذ التزامات مصر باتفاق تسهيل التجارة، حيث ارتفعت نسبة التنفيذ من ٢١,٣٪ إلى ٧٢,٣٪ بين نوفمبر ٢٠٢٣ ومايو ٢٠٢٥.
- تمديد فترة تطبيق بعض المواد حتى يونيو ٢٠٢٧، وتشمل: النشر عبر الإنترنت، نقاط الاستفسار، الأحكام المسبقة، ضوابط عامة للرسوم والمصاريف، إدارة المخاطر، والشحنات السريعة.

رابعاً: الخطة المستقبلية لتطوير منظومة التجارة

تطوير منظومة المعامل:

- استكمال خطة التوسع في إنشاء المعامل المركزية النموذجية بإنشاء معمل متكامل لقياس الملوثات (ZDHC) بهدف رصد الملوثات في مياه الصرف الصناعي والمخرجات البيئية وكذا دعم المصانع المصدرة (خاصة قطاع الغزل والمنسوجات والملابس) للمساهمة في زيادة الصادرات المصرية وفتح أسواق جديد لتلك المنتجات .
- زيادة عدد الاختبارات المعتمدة دولياً من المجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) لتشمل مجالات جديدة وفقاً للمواصفة ISO/IEC 17025:2017.
- تعزيز التعاون الدولي مع المراكز البحثية وهيئات الاعتماد الأوروبية والآسيوية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الفحص والتحليل.

تطوير الوحدات الفنية:

- وحدة إصدار شهادات المطابقة للمنتجات وفقًا للمواصفة الدولية القياسية ISO/IEC 17065:2012.
  - الحصول على الاعتماد الدولي الكامل من المجلس الوطني للاعتماد لتغطية أكبر عدد من السلع والقطاعات الصناعية.
  - تطوير نظام إلكتروني لمنح الشهادات يتيح تتبع عمليات التقييم وإصدار الشهادات بشكل رقمي وآمن.
  - توسيع نطاق الاعتراف المتبادل مع الجهات النظيرة بالدول العربية والأوروبية لتسهيل نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.
- وحدة فحص المنتجات طبقًا للمواصفة الدولية القياسية ISO/IEC17020:2012:
  - رفع كفاءة فرق التفتيش الميداني من خلال برامج تدريب متخصصة وشهادات كفاءة دولية.
  - تحديث نظم التفتيش وإدارة المخاطر باستخدام أدوات رقمية تعتمد على تحليل البيانات لتوجيه الموارد نحو الرسائل ذات الخطورة الأعلى.
  - الحصول على الاعتماد الدولي الموسع لعمليات التفتيش الخاصة بالسلع الصناعية وغير الغذائية.
- وحدة إختبارات الكفاءة الفنية طبقا للمواصفة الدولية القياسية ISO/IEC17043/2023:
  - تطوير برامج اختبارات الكفاءة الدورية للمعامل الحكومية والخاصة لضمان استدامة الاعتمادية الفنية.
  - التحول إلى التشغيل الإلكتروني الكامل لعمليات التخطيط والتنفيذ وتحليل نتائج اختبارات الكفاءة.

التسجيل بالمنصات العالمية:

- منصة معايير الاستدامة البيئية للكيماويات والمنسوجات .
- منصة المنتجات القابلة للتحلل.
- منصة المنتجات المعاد تدويرها وذلك كجهة وطنية معترف بها عالميًا.
- ZDHC) Zero Discharge of Hazards Chemicals).
- (GOTS) Global Organic Textile St.
- (LWG) Leather Working Group.

دعم التحول الرقمي :

- إصدار البطاقات عبر منصة مصر الرقمية: السماح للشركات باستخراج بطاقات المستوردين والمصدرين إلكترونيًا من خلال المنصة بهدف حوكمة إجراءات الإصدار بهدف تحسين بيئة العمل وتسهيل الإجراءات

وتقليل المخاطر القانونية والإدارية والتكامل مع الجهات الحكومية مما يسهل عمليات التحقق من صحة المستندات دون الحاجة لتقديم نسخة ورقية منها ، وتوفير الوقت والتكاليف من خلال قيام المتعاملين بالتقديم لإستخراج البطاقات من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة للذهاب إلى أفرع الهيئة.

- تفعيل برنامج «المساعد الذكي» على البوابة الإلكترونية للهيئة بالتعاون مع شركة سبكترم، باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات تفاعلية ومتطورة تسهم في تسهيل التواصل مع المتعاملين وتعزيز كفاءة الاستجابة لاحتياجاتهم.
- تطبيق برنامج إدارة المخاطر الحدودية بهدف دعم عمليات الفحص المسبق وتعزيز كفاءة منظومة الرقابة على السلع الواردة، بما يضمن سرعة الإفراج عن الشحنات منخفضة الخطورة وتشديد الرقابة على السلع عالية المخاطر.
- تطوير برنامج إدارة معلومات المعامل (LIMS) لرفع كفاءة تشغيل المعامل وربطها إلكترونيًا بالجهات ذات الصلة، بما يسهم في توحيد قواعد البيانات وتحقيق التكامل بين المعامل المركزية والفرعية.
- إطلاق برنامج التتبع ومراقبة الأسواق لتعزيز منظومة الرقابة على السلع المتداولة بالأسواق المحلية، من خلال نظام إلكتروني متكامل يتيح تتبع حركة السلع من المنافذ الجمركية حتى منافذ البيع.
- إنشاء بوابة التقارير الذكية التي تتيح متابعة مؤشرات الأداء والإنجاز بالهيئة بشكل لحظي، ودعم متخذي القرار ببيانات دقيقة ومحدثة.
- إنشاء مركز التعافي من الكوارث بمدينة السادس من أكتوبر لتأمين استمرارية العمل وضمان حفظ واستعادة البيانات في حال حدوث أي طارئ، بما يدعم استدامة التحول الرقمي للهيئة.

٨. قائمة المراجع

١. البنـك الـدولي. (٢٠٢٢). تقريـر الدولـة والمنـاخ – مصر Egypt Country Climate and Development . Report. البنـك الـدولي.

https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-country-and-climate-development-report

٢. البنـك الـدولي. (٢٠٢٥). مـؤشر التعـرض النـسبي لـ CBAM.

https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2023/06/15/relative-cbam-exposure-index

٣. البنـك المركـزي المصري. (٢٠٢٢).– إقـرار البنـوك عـن العـملاء المصدّريـن طبقًـا لآليـة تعديـل حـدود الكربـون.

https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file/long-context/laws-and-regulations/book-13/-القسم-13-الفصل3--الباب-الثانى-اقرار-البنوك-عن-العملاء-المصدرين-طبقا-لألية-تعديل-حدود-الكربون.pdf

٤. البنـك المركـزي المصري. (٢٠٢٥). الـنشرة الإحصائيـة الشـهرية – أبريـل ٢٠٢٥،

https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/monthly-statistical-bulletin/bulletin/april/monthly-statistical-bulletin-337.pdf

٥. تقريـر التجـارة الافريقيـة. (٢٠٢٥). مصر تسـتهدف بلـوغ معلـم تجـاري بقيمـة ١٤٥ مليـار دولار بحلـول٢٠٣٠

https://businessmonthlyeg.com/egypt-targets-145b-trade-milestone-by-2030-african-trade-report/

٦. جامعـة هارفـارد. (د.ت.). ترتيـب تعقيـد الـدول والمنتجـات. أرشـيف أطلـس التعقيـد الاقتصـادي.

https://atlas.hks.harvard.edu/rankings

٧. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء. (٢٠٢٥). الـنشرة الشـهرية لبينـات التجـارة الخارجيـة.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Year=23614

٨. رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢٤). برنامج عمل الحكومة.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

٩. رؤيـة الخليـج العـربي للأعمـال. (٢٠٢٥). تقريـر خـاص لبنـك CIB المصري: تعزيـز التجـارة المصريـة مـع أفريقيـا.

https://www.agbi.com/trade/2025/03/cib-egypt-special-report-bolstering-egypts-trade-with-africa/

١٠. مختـبر النمـو في جامعـة هارفـارد – أطلـس التعقيـد الاقتصـادي. (بـدون تاريـخ). «البلـد رقـم ٨١٨».

https://atlas.hks.harvard.edu/countries/818

١١. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). رؤية مصر نحو تحقيق الريادة في تجارة وتداول الطاقة.

https://ecss.com.eg/37974/

١٢. مصر وأفريقيا. (٢٠١٩). العلاقات الاقتصادية المصرية مع أفريقيا.

https://africa.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/

١٣. مصر وأفريقيا. (٢٠١٩). العلاقات المصرية – الأفريقية في الفترة من (١٩٥٢ – ٢٠١٤) مصر وأفريقيا - العلاقات المصرية – الأفريقية في الفترة من (١٩٥٢ – ٢٠١٤).

١٤. مصر وأفريقيا. (٢٠٢٥). كيف توازن إفريقيا بين النمو الاقتصادي ومسارات الحياد الكربوني.

https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/how-africa-aligning-economic-growth-net-zero-pathways

١٥. مصر وأفريقيا. (٢٠٢٥). نشرة مصر أفريقيا العدد ٦١.

١٦. المنتدى الاقتصادي العالمي.(٢٠١٩). تقرير التنافسية العالمي.

https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

١٧. الهيئة العامة للاستعلامات. (دون تاريخ). مصر أفضل بلد للاستثمار في أفريقيا.

١٨. الهيئة العامة للاستعلامات. (دون تاريخ). مصر تتسلم رئاسة مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية .(AfCFTA)

١٩. الهيئة العامة للاستعلامات.)٢٠٢٥). مصر والاتحاد الأفريقي.

٢٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

https://mped.gov.eg/Files/2030BookletFinalSoftCopy_DigitalUse.pdf

٢١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). بيانات الحسابات القومية – الناتج المحلي الإجمالي،

https://mped.gov.eg/GrossDomestic

٢٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.(٢٠٢٥). وفد جمهورية مصر العربية يُشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الإفريقي لعام ٢٠٢٥ في كينيا.

https://moic.gov.eg/ar/news/1491

النظـــرة القطاعيـــة

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٥٢٦
المقـدمـة ٥٣١
القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية في مصـــر ٥٣٥
قطـاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومـات والتحول الرقمـي ٥٥٠
قطـاع السياحـة في مصر: محـرك رئيسي للنمـو الاقتصـادي والتشغيـل ٥٧٨
قطاعي الطاقة والثروة المعدنية ودورهما في التنمية الاقتصادية ٥٩٢
قطـاع المـوارد المائية والـري ٦٢٦
قائمة المراجـع ٦٤٠

قائمة الأشكال

شكل ١ مضاعف التشغيل وفقًا للقطاع ٥٣٢
شكل ٢ أهم ملامح القطاع الزراعي المصري (٪) ٥٣٦
شكل ٣ تطور عدد (مليون) ونسبة المشتغلين (٪) في أنشطة الزراعة في مصر خلال الفترة (٢٠١٢–٢٠٢٤) ٥٣٦
شكل ٤ تطور الاستثمارات العامة (مليار جنيه) في القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٢٣/٢٠٢٤) ٥٣٧
شكل ٥ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة (مليون دولار) ٥٣٧
شكل ٦ تطور التجارة الخارجية الزراعية المصرية (مليون دولار) خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠٢٣/٢٠٢٤) ٥٣٨
شكل ٧ تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – متوسط نمو لخمس سنوات (٪) ٥٥٢
شكل ٨ المشتغلين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٪ من إجمالي المشتغلين) ٥٥٢
شكل ٩ معدلات النمو السنوية لنشاط السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق) (٪) ٥٧٩
شكل ١٠ أنشطة خدمات الغذاء والإقامة (مليون عامل) ٥٨٠
شكل ١١ النمو المستهدف في أعداد السائحين (مليون سائح) ٥٨٤
شكل ١٢ النمو المستهدف في حجم الطاقة الفندقية والاستثمارات المطلوبة لتلبيتها ٥٨٤
شكل ١٣ متوسط نمو مكونات قطاع الطاقة في مصر (٪) ٥٩٣
شكل ١٤ تطور الطاقة الكهربائية المولدة والمشتراة في مصر (٢٠١٦/٢٠١٧ – ٢٠٢٣/٢٠٢٤) ٥٩٥
شكل ١٥ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة وفقًا لنوع التوليد (نسبة من الإجمالي) ٥٩٥
شكل ١٦ نسبة الطاقة المباعة على جميع الجهود على الأغراض (٪) للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..... ٥٩٥
شكل ١٧ تطورات معدلات نمو الربع سنوية لأنشطة الغاز الطبيعي والبترول ٥٩٨
شكل ١٨ تطور الصادرات البترولية المصرية (مليار دولار) ٥٩٩
شكل ١٩ تطور الواردات المصرية (مليار دولار) ٥٩٩

شكل ٢٠ تطور الأداء لاستثمارات قطاع البترول والثروة المعدنية في صناعة البتروكيماويات المصرية (٢٠٢٠-٢٠٢٥) ٦٠٠
شكل ٢١ معدل نمو الاستخراجات الأخرى (متوسط نمو خمس سنوات) ٪ ٦٠١
شكل ٢٢ إجمالي الصادرات المصرية من الحديد (مليون دولار) ٦٠١
شكل ٢٣ تطور أداء قطاع الثروة المعدنية..... ٦٠٢
شكل ٢٤ انتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى سبتمبر ٢٠٢٥..... ٦٠٩
شكل ٢٥ تطور عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من المياه ٦٢٧
شكل ٢٦ عدد المشتغلين في قطاع الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة النفايات (الأرقام بالمئات) ... ٦٢٨
شكل ٢٧ نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (٪ من إجمالي السكان) ٦٢٩
شكل ٢٨ نسبة المياه العذبة المسحوبة سنويًا للاستخدام الزراعي (٪ من إجمالي المياه العذبة المسحوبة) ٦٣٠
شكل ٢٩ نسبة المياه العذبة المسحوبة سنويًا للاستخدام المنزلي (٪ من إجمالي المياه العذبة المسحوبة) ٦٣٠
شكل ٣٠ نسبة المياه العذبة المسحوبة سنويًا للاستخدام الصناعي (٪ من إجمالي المياه العذبة المسحوبة) ٦٣٠
شكل ٣١ إنتاجية المياه الإجمالية (بالدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠١٥ لكل متر مكعب من إجمالي المياه العذبة المسحوبة).... ٦٣١

قائمة الجداول

جدول ١ تحليل مقارن لأهم مؤشرات حركة السياحة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ و٢٠٢٣/٢٠٢٤..... ٥٧٩
جدول ٢ تطور الأداء المالي لاستثمارات قطاع البترول والثروة المعدنية في صناعة البتروكيماويات المصرية (٢٠٢٠-٢٠٢٥)..... ٦٠٠

الملخـص التنفيـذي

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة المصرية على استثمار الإمكانات الكامنة للقطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات القيمة المضافة المرتفعة كمحرك رئيسي للتنمية، وفي مقدمتها الصناعة، والسياحة، والزراعة الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب الطاقة والموارد المائية والري كركائز تمكينية تدعم توسع تلك القطاعات، لكونها الأكثر قدرة على إحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد، لما تتمتع به من إمكانات كبيرة في تعميق الروابط الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الصادرات، وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

ولتحقيق هذه الغاية، تضم السردية الوطنية للتنمية الشاملة الاستراتيجيات القطاعية الوطنية ومنها استراتيجية التنمية الصناعية لتعميق التصنيع المحلي وتعزيز النفاذ للأسواق الإقليمية والدولية، والاستراتيجية الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لجذب الاستثمارات النوعية ونقل التكنولوجيا، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل لربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، واستراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون لتطوير مزيج طاقة آمن ومستدام، وكذلك الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة لتعزيز الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي الريفي، واستراتيجية مصر الرقمية للخدمات العابرة للحدود لدعم التحول الرقمي وتوسيع الصادرات التكنولوجية إلى جانب الخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة (NTSP) للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣١، التي تستهدف مضاعفة الطاقة الاستيعابية للقطاع وتعزيز تنافسيته عالميًا، بما يسهم في زيادة التدفقات السياحية ورفع العوائد من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى غيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة، ويتكامل هذا التوجه مع وثيقة السياسة التجارية لمصر التي تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على صياغتها كإطار مرجعي لتنمية التجارة الخارجية لمصر على المستويين المحلي والدولي.

ويهدف هذا النهج إلى توليد فرص عمل منتجة وذات جودة، بما يسهم في تحسين مستويات الدخل، وتقليص معدلات البطالة، ورفع معدلات المشاركة في سوق العمل، لاسيما بين النساء. وهنا يبرز مفهوم مضاعف التشغيل كأداة تحليلية لتوجيه السياسات نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف، إذ يقيس حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تنشيط الطلب على القطاعات المترابطة عبر سلاسل القيمة. وتشير تقديرات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى أن الصناعة تحقق أعلى مضاعف للتشغيل في مصر، تليها قطاعات مثل السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي معدلات تفوق ما تحققه العديد من القطاعات الأخرى، ما يعكس قدرتها على خلق وظائف مستدامة ومرتفعة الإنتاجية، بالتوازي مع تعزيز القدرة التصديرية وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

وفيما يلي أبرز القطاعات:

القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر

يمثّل القطاع الزراعي ركيزة أساسية ودائمة في كل الرؤى والاستراتيجيات الوطنية، وتجلّى ذلك في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» المحدّثة، والاستراتيجية المحدّثة للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠١٩-٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٧)، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، بالإضافة إلى السياسات الداعمة ومنها زيادة مساحة الرقعة الزراعية، وزيادة حجم الاستثمارات الزراعية العامة، وتعزيز الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في الزراعة، وتحديث القوانين والتشريعات الزراعية والمائية في إطار الإصلاح المؤسسي، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية والزراعة التعاقدية، وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية، والتوسع الرأسي في الإنتاج الزراعي، وتعزيز سبل الزراعة المستدامة والمتكاملة، ودعم التعاون والتنسيق بين جهات الزراعة المحلية والدولية، بجانب تحسين مناخ الاستثمار الزراعي، ودعم الاستثمار الزراعي خارج الحدود المصرية.

ويشكل القطاع الخاص شريكًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الزراعية في مصر، حيث تركز الدولة على تعزيز دوره في تطوير الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة المضافة، وتقليل الفاقد الزراعي وتعظيم العائد الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب. وتعمل الدولة على تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار الزراعي من خلال حزمة من السياسات والإجراءات التي تستهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة في مجالات التصنيع والتسويق الزراعي، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، إلى جانب تيسير النفاذ إلى التمويل والخدمات الزراعية الرقمية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال الزراعية ودعم بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتُعد تنمية القدرات البشرية والتعليم الفني الزراعي أحد المحاور الرئيسة في استراتيجية الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز تنافسيته، وتجلّى ذلك في تطوير مناهج المدارس الفنية الزراعية وإدخال مناهج الجدارات التي تركز على تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف والسلوكيات التي تتطلبها سوق العمل، بجانب التنسيق مع الجهات الوطنية المعنية لتعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المدارس الفنية الزراعية في مصر، وذلك لرفع كفاءة القوى العاملة الزراعية من خلال إدخال أحدث التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة، بما يعزز من جاهزية الخريجين لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي. ويتميز القطاع الزراعي بأنه من القطاعات ذات النسبة المرتفعة لمشاركة النساء في القوى العاملة.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي

يُعَدّ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد القطاعات الرئيسة ذات الأولوية، ويبرز ذلك في إطار استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٧)، واستراتيجيات عمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير أداء القطاع، والتي تضم الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، ووفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ تتبلور الرؤية التنموية للقطاع من خلال تحويل مصر إلى مركز إقليمي للبيانات، ودعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، وتحقيق العدالة الرقمية، ونشر ثقافة الأمن السيبراني وضمان حماية البيئة، ودعم الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتحسين المهارات التكنولوجية، وإصلاحات تنظيمية، بجانب تحفيز الشراكات مع كبرى الشركات العالمية. وذلك بهدف مضاعفة مساهمة القطاع

في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعهيد، وتنمية القدرات البشرية وتوفير فرص العمل، بجانب تطوير البنية التحتية الرقمية والتوسع في المناطق التكنولوجية.

وقد شهد العقد الأخير تطوراً نوعياً في المنهجية التي تتبناها الدولة لتوجيه قطاع تكنولوجيا المعلومات، شمل إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية القائمة على أسس علمية ومؤسسية وتشريعية، والهادفة إلى تحقيق التكامل بين التكنولوجيا والتنمية، ومنها مصر الرقمية نحو بناء مجتمع رقمي متكامل، واستراتيجية مصر الرقمية للخدمات العابرة للحدود (التعهيد) ٢٠٢٢-٢٠٢٦، والاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية (٢٠١٧) نحو تمكين الاقتصاد الرقمي التجاري، والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢١/٢٠٢٥ و٢٠٢٥/٢٠٣٠) نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية المستدامة، بجانب سياسة الحوسبة السحابية.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي، تعمل الحكومة المصرية على بناء رأس مال بشري مزود بالمهارات الرقمية المتقدمة ليشكل ركيزة أساسية لتحقيق التحول الرقمي الشامل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وذلك من خلال إطلاق منظومة متكاملة من المبادرات الوطنية التي تستهدف مختلف الفئات العمرية والتعليمية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والقطاع الخاص. وارتفع عدد المتدربين على المهارات الرقمية من أقل من ٥ آلاف متدرب سنويا في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٥٠٠ ألف متدرب سنويا بحلول عام ٢٠٢٥، ومنها مبادرة «مستقبلنا رقمي»، ومبادرة «الذكاء الاصطناعي للشباب»، وبرنامج «بناة مصر الرقمية»، بجانب مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية.

قطاع السياحة في مصر: محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتشغيل

يشكّل قطاع السياحة أحد الركائز المحورية للاقتصاد المصري، ليس فقط من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير النقد الأجنبي، بل أيضا لدوره الحيوي في توليد فرص العمل وتنشيط سلاسل القيمة المرتبطة. ويمثّل نموذجًا لتقاطع الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يشهد تكاملًا متزايدًا بين السياسات العامة والتخطيط المكاني والاستثمار في رأس المال البشري، بما يضمن تقديم منتج سياحي تنافسي قادر على مواكبة تطلعات السائحين والتكيف مع المتغيرات العالمية. وفي هذا السياق، يواصل القطاع تعزيز أدائه المؤسسي، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، وتطوير المهارات.

ويبرز ذلك في الاستراتيجيات الوطنية وعلى رأسها استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، إلى جانب برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٧)، والخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة (NTSP)، والخطط الخاصة بزيادة تنافسية الاستثمار السياحي. ويعتمد تحقيق النمو في القطاع على توفر مجموعة من العوامل التمكينية يلعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا فيها، وتشمل تحسين مناخ الاستثمار السياحي من خلال تيسير إجراءات تخصيص الأراضي وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، فضلًا عن مضاعفة الطاقة التشغيلية للمطارات المصرية، وزيادة عدد مقاعد الطيران المخصصة للوجهات السياحية في مصر. وتُعد هذه العوامل ضرورية لضمان سهولة الوصول واستيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد الزائرين، بما يعزز من استدامة مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

ويلعب التعليم الفني والتدريب المهني دوراً محورياً في دعم قطاع السياحة في مصر، باعتباره أحد الركائز الأساسية لرفع جودة الخدمات وتحقيق التنافسية الدولية. ولهذا، تم دمج قطاع السياحة

بشكل واضح ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني. وتجلّى ذلك في توسع التعاون مع الشركاء الدوليين مثل منظمة السياحة العالمية (UNWTO) ومؤسسات التدريب الأوروبية، لتنفيذ برامج مشتركة تركز على المعايير الدولية في الضيافة وجودة الخدمة. وأطلقت وزارة السياحة والآثار المنصة الإلكترونية للتدريب في مجالي السياحة والآثار في مصر (EGTAP)، بهدف تقديم برامج تدريبية معتمدة ومتنوعة لتأهيل ورفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في الوزارة والقطاعين السياحي والأثري.

قطاع الطاقة والثروة المعدنية ودورهما في التنمية الاقتصادية

يشكّل قطاع الطاقة والثروة المعدنية، أحد الأعمدة الحيوية للاقتصاد الوطني، ليس فقط بوصفه مصدراً رئيسياً للإيرادات والصادرات، بل أيضاً باعتباره محركاً أساسياً للتنمية الصناعية، وإتاحة فرص العمل، وتحقيق أمن الطاقة، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ومع التطورات العالمية المتسارعة في أسواق الطاقة، أصبحت قدرة الدول على تأمين مصادر متنوعة وموثوقة للطاقة، وتعظيم القيمة المضافة من ثرواتها الطبيعية، شرطاً أساسياً لتحقيق النمو المستدام، وزيادة التنافسية، وجذب الاستثمارات.

تتبنى مصر رؤية استراتيجية طموحة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي محوري في مجالات الطاقة والثروة المعدنية، عبر تنويع مصادر توليد الكهرباء والتوسع في استخدام الطاقات المتجددة، وبرز ذلك في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٧)، واستراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى ٢٠٤٠، وكذلك استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية بمحاورها الستة، واستراتيجية تطوير قطاع الثورة المعدنية، والتشريعات المنظمة لقطاع الطاقة والثروة المعدنية في مصر التي تعمل على مواءمة البنية القانونية والتشريعية بما يواكب المستجدات العالمية، ويعزز مناخ الاستثمار.

وفي قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة تم اعتماد مجموعة من القوانين واللوائح التي تستهدف تحفيز الاستثمار الخاص، أبرزها قانون رقم ٢٠٣ لعام ٢٠١٤، والذي أتاح العمل بعدة نماذج تعاقدية منها البناء والتملك والتشغيل (BOO)، ومنتج الطاقة المستقلة (IPP)، والتصميم والمشتريات والبناء (EPC+F) بالإضافة إلى التمويل، وتعريفة التغذية (FIT). وقد أسهمت هذه الآليات في جذب استثمارات ضخمة وتنفيذ مشروعات كبرى حظيت باعتراف دولي، مثل محطة بنبان للطاقة الشمسية ومزرعة رياح خليج السويس. بجانب دعم الحكومة للقطاع بالكامل عبر خطوات جادة نحو بناء نموذج استثماري تنافسي يجذب مختلف فئات المستثمرين، من الشركات الكبرى العالمية إلى الشركات المتوسطة والصغيرة، من خلال الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لوضع نموذج حديث ومتوازن لاتفاقيات استغلال المعادن، يضمن تحقيق عائد اقتصادي عادل للدولة ويمنح المستثمرين بيئة استثمارية مستقرة وواضحة المعالم.

وتعمل الجهات الوطنية المعنية على مواءمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني مع متطلبات هذا القطاع الحيوي، من خلال توجيه سياسات التعليم الفني نحو إعداد كوادر فنية متخصصة تمتلك المهارات الحديثة والمعرفة التقنية المطلوبة للعمل بكفاءة في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة، ومنها تأسيس مدارس التعليم الفني التكنولوجي المتخصصة (Applied Technology Schools)، ومدرسة B. TECH للتكنولوجيا التطبيقية، ومركز EGT Academy في العين السخنة،

الذي تم إنشاؤه بالشراكة بين شركة Siemens Energy ووكالة التعاون الألماني، وإنشاء مراكز امتياز (Centers of Competence) في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ضمن مشروع مشترك مع بنك التنمية الألماني KfW، بالإضافة إلى ارتفاع عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية إلى ٨٤ مدرسة عام ٢٠٢٤، مع وجود ١٦ جامعة تكنولوجية جديدة.

قطاع الموارد المائية والري

يُعتبر قطاع الموارد المائية والري أحد القطاعات الاستراتيجية في مصر، وتجلى ذلك في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، واستراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية ٢٠٥٠، والخطة القومية للموارد المائية ٢٠٣٧، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٧). ويقوم القطاع على مجموعة من السياسات الداعمة تشمل تنمية الموارد المائية غير التقليدية، ورفع كفاءة استخدام المياه، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتطوير البنية التحتية للري والصرف، وتعزيز التحول الرقمي والإدارة الذكية للموارد، بالإضافة إلى تطوير الإطار التشريعي (مثل قانون الموارد المائية والري ١٤٧ لسنة ٢٠٢١) وتعزيز الحوكمة والمشاركة المجتمعية.

وتركز الدولة على تنفيذ حزمة من المشروعات القومية الكبرى، أبرزها: المشروع القومي للتحول إلى نظم الري الحديث، والمشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع، ومشروعات معالجة المياه (كمحطة بحر البقر والمحسمة) لإعادة الاستخدام، ومشروعات حماية السواحل والتكيف مع المناخ. ويتم ذلك بالتوازي مع تبني «منظومة الجيل الثاني لإدارة الموارد المائية» التي تعتمد على عشرة محاور رئيسية تهدف إلى تعظيم العائد من الموارد المائية والبشرية باستخدام التكنولوجيا والابتكار.

يُعد التعاون الدولي والإقليمي، خاصة فيما يتعلق بحوض نهر النيل، ركيزة أساسية في سياسات القطاع، إلى جانب التنسيق مع الوزارات المعنية (كالإسكان والزراعة والبيئة) لتحقيق الإدارة المتكاملة. ويهدف هذا النهج الشامل إلى ضمان الأمن المائي باعتباره أساسًا للأمن الغذائي ولبناء قدرة الدولة على الصمود في مواجهة ندرة المياه والتحديات المناخية.

المقــدمـة

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة على استثمار الإمكانات الكامنة للقطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفي مقدمتها الصناعة، والسياحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اعتبار الطاقة والموارد المائية والري ركائز تمكينية تدعم هذه القطاعات عبر توفير احتياجاتها من الطاقة والمياه وتعزيز قدرتها على التوسع والنمو، بما يجعلها محركًا رئيسيًا للتنمية. ويأتي هذا التوجه انطلاقًا من إدراك أن هذه القطاعات تمثل المحركات الأكثر قدرة على إحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد المصري، لما تتمتع به من إمكانات كبيرة في تعميق الروابط الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الصادرات، وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

ولتحقيق هذه الغاية، تضم السردية عددًا من الاستراتيجيات القطاعية الوطنية؛ حيث سبقت الإشارة إلى بعضها أعلاه وفي الفصول الأخرى، مثل **استراتيجية التنمية الصناعية** لتعميق التصنيع المحلي وتعزيز النفاذ للأسواق الإقليمية والدولية، و**الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر** لجذب الاستثمارات النوعية ونقل التكنولوجيا، و**الاستراتيجية الوطنية للتشغيل** لربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل. كما تتناول الأجزاء اللاحقة استراتيجيات أخرى مكملة في هذا الإطار مثل استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون لتطوير مزيج طاقة آمن ومستدام، والاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة لتعزيز الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي الريفي واستراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠ لتوجيه سياسات المياه في مصر واستراتيجية مصر الرقمية للخدمات العابرة للحدود لدعم التحول الرقمي وتوسيع الصادرات التكنولوجية إلى جانب الخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة (NTSP) للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣١، التي تستهدف مضاعفة الطاقة الاستيعابية للقطاع وتعزيز تنافسيته عالميًا، بما يسهم في زيادة التدفقات السياحية ورفع العوائد من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى غيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة.

ويتكامل هذا التوجه مع وثيقة السياسة التجارية لمصر التي تعد إطار مرجعي لتنمية التجارة الخارجية لمصر على المستويين المحلي والدولي.

ويتمثل الهدف الجوهري لهذا النهج في توليد فرص عمل منتجة وذات جودة، بما يسهم في تحسين مستويات الدخل، وتقليص معدلات البطالة، ورفع معدلات المشاركة في سوق العمل، لا سيما بين النساء. وهنا يبرز مفهوم مضاعف التشغيل كأداة تحليلية لتوجيه السياسات نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف، إذ يقيس حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تنشيط الطلب على القطاعات المترابطة عبر سلاسل القيمة. وتشير تقديرات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى أن القطاع الصناعي يحقق أعلى مضاعف للتشغيل في مصر، يليه قطاعات مثل السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي معدلات تفوق ما تحققه العديد من القطاعات الأخرى، ما يعكس قدرتها على خلق وظائف مستدامة ومرتفعة الإنتاجية، بالتوازي مع تعزيز القدرة التصديرية وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

ومن خلال هذا الترابط بين خلق فرص عمل نوعية مدعومة بمضاعفات تشغيل مرتفعة، وتعظيم القيمة المضافة عبر الإنتاج الموجه للتصدير، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، يؤسس النموذج الاقتصادي الجديد لمسار تنموي متكامل قادر على ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحفيز الاستثمار الخاص، ورفع مستويات الإنتاجية، وتحقيق نمو شامل ومستدام، ينعكس أثره المباشر في الارتقاء بجودة حياة المواطنين.

التحول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري

مضاعف التشغيل Employment Multiplier

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة على تنمية القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وفي مقدمتها القطاع الصناعي، باعتباره ركيزة رئيسية لتحقيق النمو الشامل وخلق فرص العمل المستدامة. فعلى المستوى العالمي، تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) إلى أن كل فرصة عمل تُنشأ في الصناعة تُسهم في خلق نحو ٢,٢ فرصة عمل إضافية في قطاعات أخرى، وهو ما يتجاوز بكثير الأثر المسجل في قطاعات مثل التشييد والبناء والتعدين، ويعادل نحو ثلاثة أضعاف مضاعف التشغيل في قطاع الخدمات الحديثة (مثل أنشطة النقل والتمويل وخدمات الأعمال). وتُظهر هذه الأنماط نفسها في كل من الدول المتقدمة والنامية، حيث يتمتع القطاع الصناعي بمعدلات توظيف مرتفعة ومضاعفات تشغيل عالية.

استنادًا إلى مفهوم مضاعف التشغيل[1] ، يقيس هذا المؤشر مقدار الزيادة المباشرة وغير المباشرة في فرص العمل على مستوى الاقتصاد نتيجة ارتفاع وحدة واحدة في الطلب النهائي (final demand) على قطاع معين. وتستند التقديرات إلى تحليل المدخلات والمخرجات (Input-Output Analysis) باستخدام جداول المدخلات والمخرجات لمصر لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ (أحدث بيان متاح)، لاحتساب إجمالي الوظائف التي تُولد بفعل زيادة الطلب على ذلك القطاع.

ويتم ذلك من خلال احتساب مصفوفة ليونتيف المعكوسة (Leontief Inverse Matrix)، التي توضح حجم الإنتاج المطلوب من جميع القطاعات لتلبية وحدة إضافية من الطلب النهائي على قطاع معين، مع مراعاة التشابكات القطاعية. ثم تُطبق معاملات التشغيل الخاصة بكل قطاع والتي تعكس عدد العمال المطلوبين لإنتاج وحدة من الناتج، لاستخراج مضاعف التشغيل الذي يبين عدد الوظائف الجديدة التي يتم توليدها على مستوى الاقتصاد ككل.

وتساعد هذه المنهجية في تحديد القطاعات الأكثر قدرة على خلق فرص العمل، بما يدعم توجيه السياسات العامة والاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية الأعلى أثرًا على التشغيل. وتشير التقديرات إلى أن قطاع الصناعة يحقق أعلى مضاعف للتشغيل، يتراوح بين ١,٩ و٤,٣، يليه بعض الأنشطة الخدمية مثل قطاع السياحة (١,٦٦) والاتصالات (١,٤٧)، بينما تسجل الصناعات الأولية مثل التعدين مضاعفًا أقل يبلغ ١,٣٧ كما هو موضح في الشكل التالي.

شكل ١ مضاعف التشغيل وفقًا للقطاع

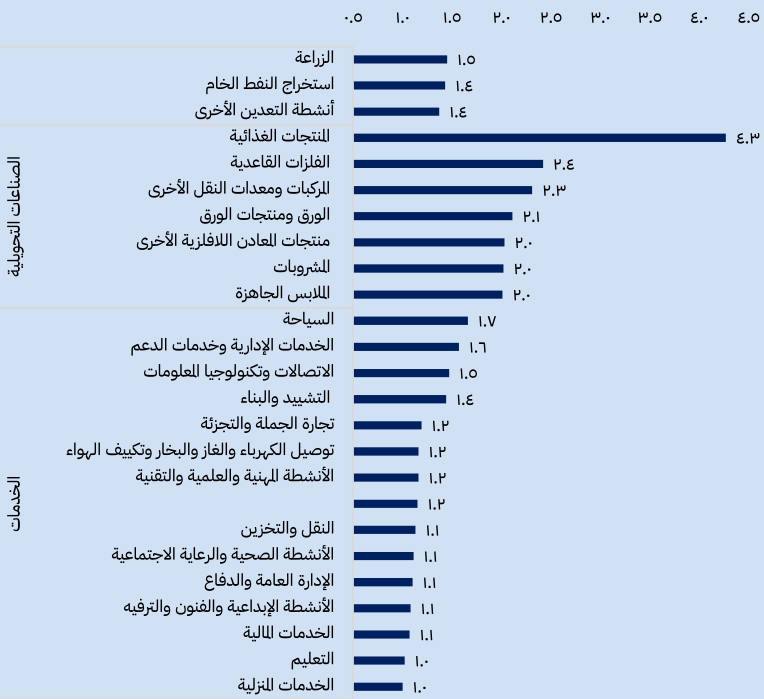

المصدر: زكي (٢٠٢٢)، العيوطي (٢٠٢٢) بالاستناد إلى جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصري لعام ٢٠١٦-٢٠١٧.

١ ويُحسب مضاعف الشغيل وفق المعادلة التالية:

$$E_{MULT} = \frac{\sum_{i=1}^{n} w_i \; l_{ij}}{w_j}$$

حيث:

w_i: تمثل نسبة تعويضات العاملين في القطاع (i) إلى إجمالي مخرجاته (X_i)، وتعد بمثابة معامل العمل(Labor coefficient) لهذا القطاع.

l_{ij}: تمثل العنصر في مصفوفة المتطلبات الكلية الذي يوضح حجم المدخلات المطلوبة من القطاع(i) لإنتاج وحدة واحدة في القطاع (j)

وفي هـذا السـياق، تُعـد الصناعـة والسـياحة والاتصـالات مـن أكثر القطاعـات الواعـدة في الاقتصـاد المصري، ليـس فقـط لما توفـره مـن قيمـة مضافـة وقـدرات تصديريـة، بـل أيضًـا لدورهـا في تعزيـز الروابـط الإنتاجيـة وخلـق فـرص عمـل، لا سـيما بين النسـاء والشـباب. فعلـى سـبيل المثـال، يسـجل قطـاع الصناعـات الغذائيـة أعلـى مضاعـف تشـغيل بين القطاعـات الاقتصاديـة (٤,٢٧)، يليـه الصناعـات المعدنيـة الأساسـية (٢,٤٢)، ثـم صناعـة المركبـات ومعـدات النقـل (٢,٣١)، وصناعـة الـورق (٢,١١)، وتعكـس هـذه الأرقـام أهميـة الصناعـة في تحفيز سلاسـل القيمـة المحليـة، وخلـق وظائـف غير مباشـرة في قطاعـات متعددة. كما يُعد هـذا القطـاع من أبـرز مصادر النقـد الأجنبي، من خلال مسـاهمته المباشـرة في الصـادرات وتحسـين ميزان المدفوعـات، بما يعـزز من صلابـة الاقتصـاد الكلي ويقلـل من الاعتمـاد علـى التمويـل الخارجي.

وعلـى صعيـد القطاعـات الخدميـة القابلـة للتبـادل التجـاري، يسـجل قطـاع السـياحة مضاعـف تشـغيل يبلـغ ١,٦٦، وهـو أعلـى مـن معظـم القطاعـات الخدميـة الأخـرى، ويُعـد مـن الأنشـطة ذات التـأثير المباشـر وغير المباشـر علـى التشـغيل. كمـا يسـجل قطـاع الاتصـالات والمعلومـات مضاعفًـا يبلـغ ١,٤٧، مـا يعكـس إمكاناتـه الواعـدة في خلـق وظائـف نوعيـة، وتحسـين الكفـاءة الإنتاجيـة في الاقتصـاد.

وفي المقابـل، يسـجل قطـاع التشـييد والبنـاء مضاعـف تشـغيل يبلـغ ١,٤٤، وهـو مسـتوى معتـدل مقارنـة بالقطاعـات الخدميـة الأخـرى، ويـأتي بعـد كل مـن قطـاع السـياحة وقطـاع الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، ومـع ذلـك، فقـد حافـظ القطـاع خـلال السـنوات الأخيـرة علـى مسـاهمة كبيـرة في سـوق العمـل، لا سـيما مـن خـلال اسـتيعابه لفئـات العمالـة الأقـل مهـارة، إلى جانـب طبيعتـه المضـادة للـدورات الاقتصاديـة (counter-cyclical)، والتي تُسـهم في دعـم اسـتقرار التشـغيل خـلال فتـرات التباطـؤ.

وفي ضـوء مـا سـبق، وبينمـا يمثـل قطـاع التشـييد والبنـاء ركيـزة داعمـة للتوظيـف قصـير الأجـل، خصوصًـا خـلال فتـرات التباطـؤ، فـإن المسـار الاسـتراتيجي الأكثر اسـتدامة للنمـو الاقتصـادي وتوليـد فـرص العمـل يكمـن في تعظيـم الاسـتثمار في القطاعـات القابلـة للتبـادل التجـاري، وعلـى رأسـها الصناعـة، والسـياحة، والاتصـالات. ويكمـن التحـدي الرئيسـي في رسـم سياسـات تحقـق توازنًـا فعّالًـا بين دعـم القطاعـات ذات الأثـر الفـوري في التشـغيل، وتوسـيع نطـاق القطاعـات ذات الأثـر الهيكلـي والمضاعـف طويـل الأجـل، بمـا يُعـزز مـن قـدرة النمـوذج الاقتصـادي علـى تحقيـق تنميـة شـاملة ومسـتدامة، وتوفيـر فـرص عمـل نوعيـة تلبي احتياجـات السـوق[٢].

٢ تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تستند إلى جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ (أحدث بيانات متاحة)، ورغم أن هذه الجداول قد لا تعكس التطورات التي شهدها الاقتصاد المصري منذ ذلك الحين، فإنها تظل تقدم صورة مهمة عن الروابط القطاعية القائمة. ومن المتوقع أن يساهم إصدار الجداول المحدثة في إبراز كيفية انعكاس المستجدات الاقتصادية على مضاعفات التشغيل..

ويتناول القسم اللاحق استعراضًا موجزًا لهذه القطاعات،

مع تسليط الضوء على مساراتها المستقبلية.

القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية في مصـــــر

أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي المصري

يعد القطاع الزراعي مكوناً رئيساً في الاقتصاد المصري، فهو يحظى بأهمية مزدوجة؛ حيث يمثل من ناحية إحدى الدعائم الأساسية للأمن القومي الغذائي، كما يشكل من ناحية أخري إحدى الركائز الرئيسية لدعم القدرات الإنتاجية للصناعة الوطنية وما يرتبط بها من أنشطة نقل وتجارة وخدمات لوجستية.

يعد القطاع الزراعي فاعلاً أساسياً في دفع عجلة التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمن حيث البعد الاقتصادي تساهم الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بناتج زراعي قدره ٣ تريليون جنيه بالأسعار الجارية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وبما يمثل ما يقرب من ١١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما يقدر حجم الاستثمارات العامة المنفذة بالقطاع بنحو ٣٩,٢ مليار جنيه، تمثل خلال العام المذكور ٤,٢٪ من إجمالي الاستثمارات العامة. كما تلعب الزراعة دورا محوريا في دعم موارد الدولة من النقد الأجنبي من خلال نشاطها التصديرية، حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية (المنتجات الزراعية الخام) نحو ٤,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، كما بلغت قيم الصادرات الزراعية المصنعة في نفس العام حوالي ٦,١ مليار دولار وبجانب الدور الهام للزراعة في تحقيق الأمن الغذائي فهي تعد المصدر الرئيسي للدخل بالريف نظرا لاتساع رقعتها الجغرافية، إذ يقطن المناطق الريفية ما يربو عن ٥٥٪ من سكان مصر، حيث الاعتماد الرئيسي في توفير سبل العيش على الأنشطة الزراعية وما يلحق بها من أنشطة انتاج حيواني وداجني ومن خدمات نقل وتخزين وتسويق.

ومن حيث البعد الاجتماعي، يُمثل القطاع الزراعي ركيزةً أساسية في توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية، حيث يساهم بشكلٍ مباشر في استيعاب القوى العاملة والحد من البطالة. ووفقاً لإحصاءات عام ٢٠٢٤، يبلغ إجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع حوالي ٥,٧ مليون عامل، مما يشكّل ما نسبته ١٨,٥٪ تقريباً من إجمالي عدد المشتغلين على المستوى الوطني. ويترتب على هذا الدور التوظيفي البارز للزراعة مساهمة إيجابية في تخفيض معدلات الفقر وتحسين الظروف المعيشية في المجتمعات الريفية.

ومن حيث البعد البيئي تساهم الزراعة في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال التوسع في مساحة الأراضي الزراعية، والتحول نحو الزراعة المستدامة، والتوجه نحو الاستخدام الكفء للموارد الزراعية، والتوسع في استنباط وزراعة أصناف المحاصيل عالية الإنتاجية والجودة وقصيرة مدة المكث في الأرض ذات الاحتياجات المائية الأقل والأكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وظروف الإجهاد البيئي.

فضلاً عن ذلك فان القطاع الزراعي يرتبط بالقطاعات الأخرى بروابط خلفية وأخري أمامية. وتتمثل الروابط الخلفية في طلب القطاع الزراعي لمستلزمات الإنتاج الزراعي المنتجة في قطاعي الصناعة والخدمات مثل الأسمدة والمبيدات والوقود والآلات وغيرها. أما الروابط الأمامية فتتمثل في طلب القطاعات الأخرى على منتجات القطاع الزراعي، من هذه القطاعات قطاع الصناعات الغذائية كالزيوت والسكر والمستحضرات الطبية والعطرية والقطن، وقطاعات الخدمات مثل قطاع التجارة الداخلية (الجملة والتجزئة) وقطاع التجارة الخارجية والتصدير، فضلا عن قطاع السياحة.

١- مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع الزراعي

تتعدد المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس أداء القطاع الزراعي. وترتبط هذه المؤشرات بطبيعة الحال بالأهداف المنوطة بالقطاع، والتي يأتي على رأسها الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة وتحقيق معدل نمو زراعي متسارع، فضلا عن تخفيف معدلات البطالة ومكافحة الفقر، والحد من الفروق في الدخول بين الريف والحضر، وتحسين معيشة السكان الزراعيين والريفيين، وغيرها من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، وفيما يلي نعرض بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي.

يمثل القطاع الزراعي ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني المصري، ويعد قطاعًا حيويًا لدوره المحوري في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. فقد

بلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٤,٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٨/٢٠٠٩). ومع تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى، استقرت مساهمة القطاع الزراعي عند متوسط قدره ١١,٢٪ خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩). ومن الملاحظ أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة، شهد القطاع تحسنًا ملحوظًا في مساهمته الاقتصادية، حيث ارتفعت إلى متوسط قدره ١١,٤٪ (شكل ٢)، مما يعكس مرونة القطاع وقدرته الكبيرة على التكيف، خاصة خلال جائحة كوفيد-١٩، حيث أثبت أنه من أكثر القطاعات صمودًا وقدرة على مواجهة التحديات.

ويعد القطاع الزراعي كذلك من القطاعات كثيفة العمالة، حيث ساهم في توفير فرص العمل لحوالي ٦,٤ مليون مشتغل عام ٢٠١٢، أي ما يعادل حوالي ٢٧,٢٪ من إجمالي عدد المشتغلين، وذلك قبل أن يتراجع هذا العدد بشكل تدريجي ليصل إلى ٥,٧ مليون مشتغل عام ٢٠٢٤، محققًا بذلك انخفاضاً في نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي لتصل إلى ١٨,٥٪، وذلك على النحو المبين من شكل (٣). ويُعزى هذا الانخفاض في حصة الزراعة من إجمالي العمالة إلى عدة عوامل، منها زيادة إنتاجية العمال، والهجرة من الريف إلى الحضر بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل. ومع ذلك، لا يزال قطاع الزراعة يستحوذ على النصيب الأكبر من القوة العاملة مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

شكل ٢ أهم ملامح القطاع الزراعي المصري (٪)

أ. ملامح النمو

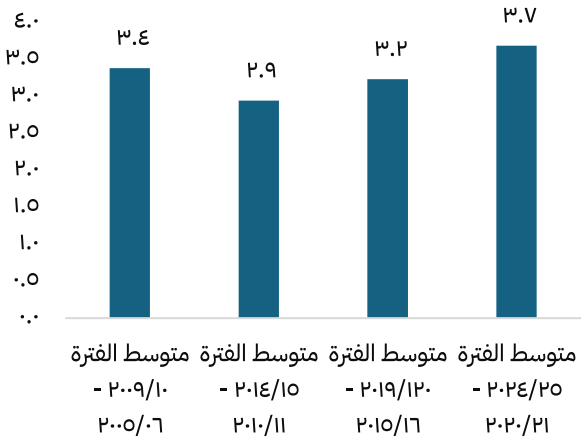

ب- المساهمة في اجمالي الناتج المحلي

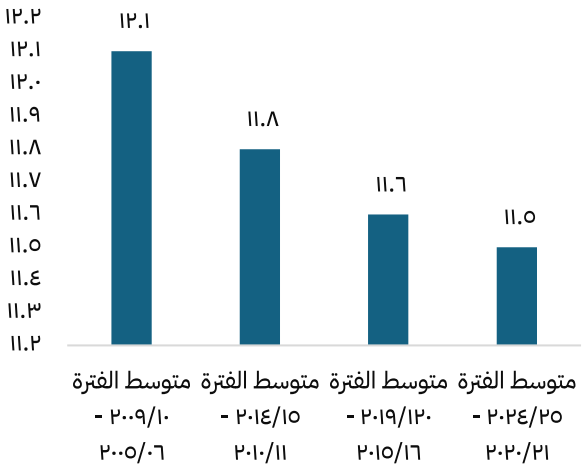

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٣ تطور عدد (مليون) ونسبة المشتغلين (٪) في أنشطة الزراعة في مصر خلال الفترة (٢٠١٢–٢٠٢٤)

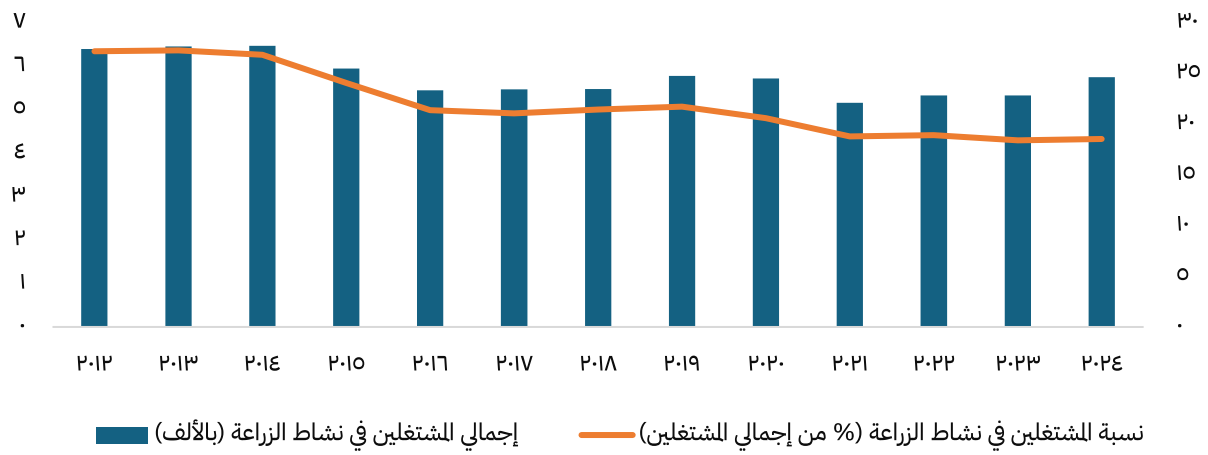

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وكما يوضح شكل(٤) فقد نجح القطاع الزراعي المصري في اجتذاب استثمارات عامة بلغ متوسطها حوالي ٢,٧ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠) مستحوذًا بذلك على ٣,٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة. وقد شهدت هذه الاستثمارات ارتفاعًا ملحوظًا، إذا ارتفع متوسطها ليصل إلى ٣٥,٣ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٢٠/٢٠٢١-٢٠٢٤/٢٠٢٥)، أي ما يعادل ٤,٢٪ من إجمالي الاستثمارات العامة.

شكل ٤ تطور الاستثمارات العامة (مليار جنيه) في القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٢٣/٢٠٢٤)

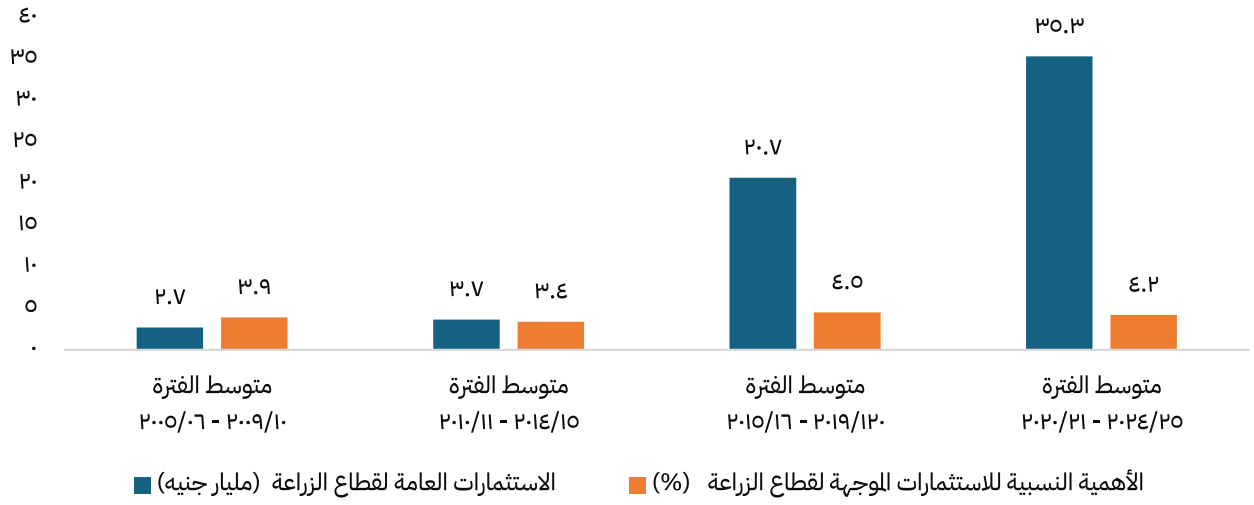

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت من ١٣,٧ مليون دولار في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى ٢٧,٨ مليون دولار في الفترة نفسها من العام التالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. واستمرت هذه الاستثمارات في التحسن لتصل إلى ذروتها في الربع الثاني من العام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بقيمة بلغت ٣٥,٢ مليون دولار.

وبعد مرحلة من التراجع النسبي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، عاودت الاستثمارات الارتفاع تدريجياً، إذ سجلت ١٨,٤ مليون دولار في الربع الرابع من العام نفسه (شكل ٥).

شكل ٥ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة (مليون دولار)

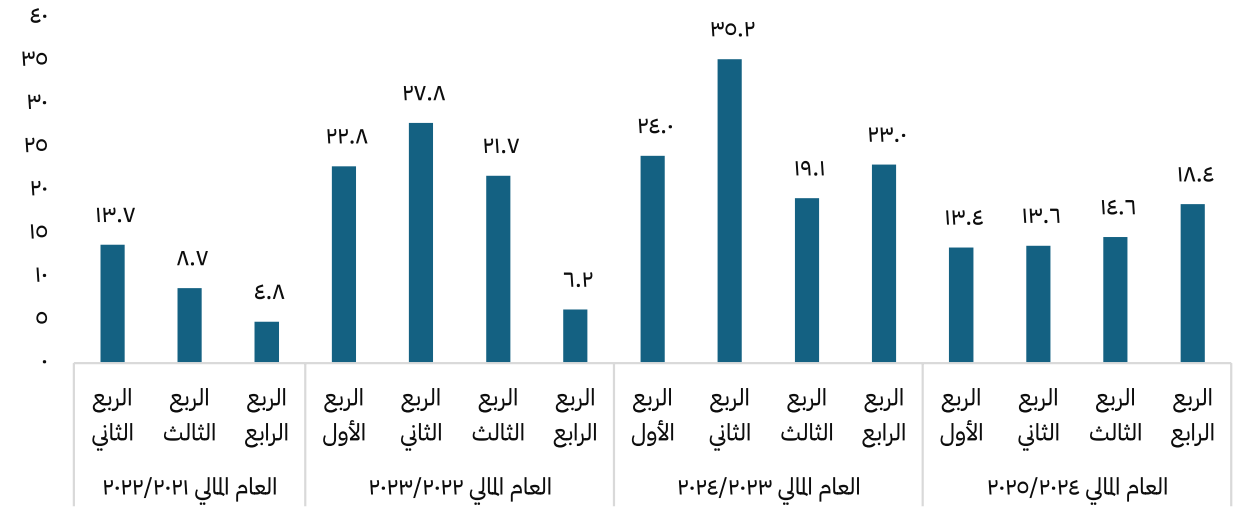

المصدر: البنك المركزي المصري

أما الصادرات الزراعية المصرية فقد شهدت تطورًا ملحوظًا وصل إلى ذروته خلال عامي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ و٢٠٢٣/٢٠٢٤ بقيمة بلغت نحو ٣,٣، و٤,٤ مليار دولار على التوالي مقارنة بنحو ٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، محققة بذلك معدل نمو كبير (٢٨,٤٪، ٢٢,١٪ في عامي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ و٢٠٢٣/٢٠٢٤ على التوالي)، ويعكس ذلك تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية. وفي المقابل شهدت الواردات الزراعية المصرية تذبذبًا ملحوظًا، حيث بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بقيمة بلغت ٩,٩ مليار دولار محققة بذلك معدل نمو بلغ ٢٣٪. وعلى النقيض من ذلك سجلت الواردات الزراعية تراجعًا ملحوظًا في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ حيث انخفضت قيمتها لتصل إلى ٧,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٩,٢ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ محققة بذلك أعلى معدل للتراجع بلغ ١٦٪ (شكل ٦).

شكل ٦ تطور التجارة الخارجية الزراعية المصرية (مليون دولار) خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠٢٣/٢٠٢٤)

أ- الواردات الزراعية المصرية

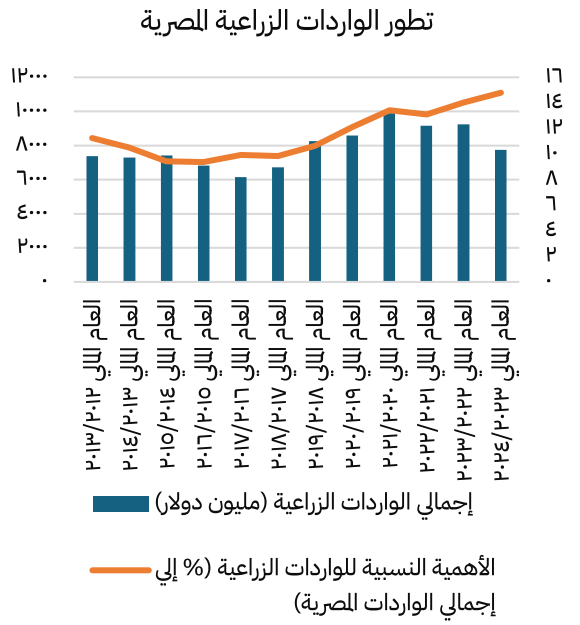

ب- الصادرات الزراعية المصرية

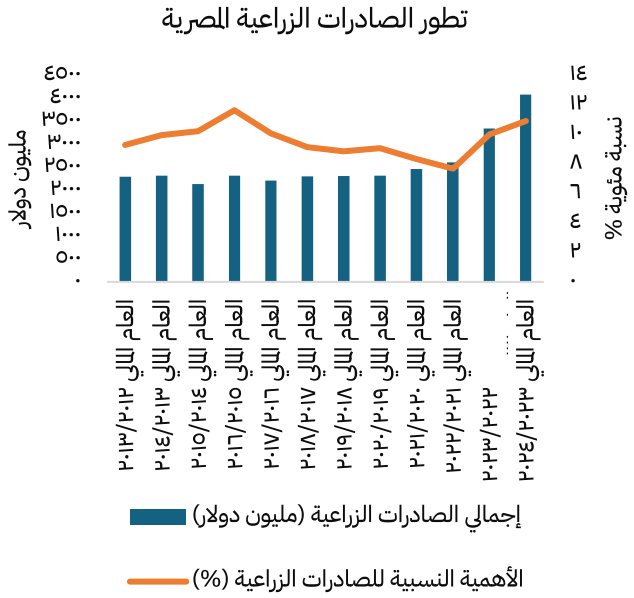

المصدر: وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

٢- الأطر الوطنية و الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع الزراعة

تناولت كلٌّ من الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» المحدثة، والاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠١٩-٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، الأهداف العامة للتنمية الزراعية والمستهدفات الكمية، والتي يمكن بيانها اختصارًا فيما يلي:

رؤية مصر ٢٠٣٠

أكدت الرؤية في الهدف الثاني (توفير الغذاء) على أهمية ضمان تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الأساسية، وإتاحة منظومة دعم لكل المصريين من خلال تحديث القطاع الزراعي ورفع مستوى معيشة الريفيين وزيادة الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في المقومات الجغرافية بين الأقاليم الزراعية المختلفة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- مراجعة السياسات والتشوهات التي تحد من منع التعدي على الأراضي الزراعية، وتلك الخاصة بسلامة الغذاء.
- وضع سياسات لصيانة الأراضي الزراعية بالتحديث الدوري لحصر التربة الزراعية وتحليلها.
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل منتجي الأغذية.

- زيـادة مسـاحة الرقعـة الزراعيـة وتنفيـذ الممارسـات الزراعيـة المسـتدامة ضمـن خطـة مـشروع المليـون ونصـف فـدان.
- التوسع في إنتاج المحاصيل الرئيسية كالقمح والذرة ونشر زراعة الأصناف الجديدة منها.
- تحفيز البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار في مجال تحسين التربة.
- مراعاة البعد البيئي والتوجه نحو الزراعة المستدامة والزراعة العضوية.
- دعم التنمية البشرية الزراعية وبناء قدرات المزارعين على استخدام الممارسات الزراعية الحديثة.
- تحفيز القطاع الزراعي للاستثمار في الزراعة الخضراء المستدامة والعضوية وأنشطة تصنيع السلع الغذائية، من خلال الحزم التحفيزية والدعم المالي.
- التوسع في برامج التحسين الوراثي للارتقاء بإنتاجية الثروة الحيوانية والداجنة.
- توجيه المزيد من الاستثمارات لتنمية الثروة ا لسمكية .
- رفع الوعي لدى المواطنين بالأنماط الاستهلاكية السليمة.
- توسيع وتطوير برنامج التغذية المدرسية.

كما أولت الرؤية أهمية لتطبيق منظومة التحول الرقمي والزراعة الذكية لتعزيز قدرة القطاع الزراعي على تحسين الإنتاجية، وتطوير منظومة الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتوسع في إعادة استخدام المياه، مثل مياه الصرف الزراعي المعالجة، لتنويع مصادر الإمداد وترشيد الاستخدام. وأكدت كذلك على أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي.

ومن المستهدفات الأخرى التي تناولتها الرؤية مواجهة الآثار المحتملة للتغيرات المناخية، سواء باتخاذ التدابير اللازمة أو بتوفير خدمات النظم الإيكولوجية وآليات التمويل للرصد والتصدي للتغيرات المناخية ولتخفيف تأثيرها على الموارد الطبيعية والمناطق الساحلية والتكيف منها.

برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٦/٢٠٢٧

يستمد برنامج عمل الحكومة وأهدافه الاستراتيجية توجّهاته الأساسية من «رؤية مصر ٢٠٣٠»، ويضع التنمية الزراعية ضمن أولوياته الوطنية. وفي هذا الإطار، يرتكز البرنامج على عدة محاور رئيسية لتحقيق تحوّل نوعي في القطاع الزراعي من خلال التوسع الأفقي واستصلاح الأراضي الجديدة من خلال التوسع في مشروع الدلتا الجديدة في الضبعة، والساحل الشمالي، وسيناء، وتوشكي، وتحسين إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية من خلال استنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية، مبكرة النضج، قليلة الاحتياج المائي، وقادرة على تحمل التغيرات المناخية. كما يعمل البرنامج على تحديث القطاع من خلال التوسع في تبني تقنيات الري الحديثة وتسهيل عمليات التصنيع الزراعي،

كما يركز البرنامج على تعزيز الأمن الغذائي، من خلال رفع نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان والمحاصيل الأساسية، وزيادة المخزون من المحاصيل الاستراتيجية، لا سيما بعد تحسين التخزين من خلال المشروع القومي للصوامع. ويسعى البرنامج أيضًا إلى توسيع الرقعة الزراعية، وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي، ورفع جودة المنتجات الزراعية، والارتقاء بالبحث والممارسات الزراعية، ودعم الفلاح المصري، مع مراعاة تأثير التغيرات المناخية على مواعيد الزراعة. كما يشمل البرنامج دعم مشاريع الإحياء الزراعي، وزيادة نصيب الفرد من الأراضي المنزرعة، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، بما يعكس التزامه بتعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي. ويتضمن البرنامج مجموعة من المستهدفات الطموحة لدفع عجلة التنمية الزراعية، حيث يسعى إلى زيادة المساحات المزروعة وتوسيع نطاق الممارسات الزراعية المرشّدة للمياه، فضلاً عن تطوير أصناف من المحاصيل الاستراتيجية عالية الإنتاجية وإنتاج تقاوي عالية الجودة.

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، يعمل البرنامج على تعظيم الاستفادة من شبكة المعلومات المناخية من خلال تطوير الخدمات الرقمية

والتطبيقات المتخصصة في تغير المناخ والإنذار المبكر، وتنفيذ الحصر الرقمي للأراضي الزراعية لتعزيز حوكمة منظومة الأسمدة، وزيادة عدد الحائزين المستفيدين من منظومة «كارت الفلاح».

الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر ٢٠٣٠:

تمثلت الأهداف الاستراتيجية الستة للتنمية الزراعية في: تعزيز الزراعة المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة وصيانتها وتنميتها، وتحقيق معدلات نمو زراعي احتوائي مستمرة ومتتابعة ومتسارعة، وتحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائي (لمعالجة نقص التغذية، وتحقيق نمو الإنتاجية الزراعية المستدامة، والنمو الزراعي المستدام)، وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، وتوفير فرص عمل منتجة للشباب والمرأة في القطاع الزراعي، القضاء على الفقر وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين، والتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره.

واستعرضت الاستراتيجية البرامج القومية العشرة ومشروعاتها القومية البالغ عددها ٢٧ مشروعًا، والمستهدفات الكمية بحلول عام ٢٠٣٠، وأهمها:

- استصلاح واستزراع مليون ونصف فدان في مناطق متنوعة،
- رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧٪.
- زيادة نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى ٣٠٪ من إجمالي العمالة.
- زيادة نسبة الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة لتصل إلى ٣٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية، مع رفع قيمتها بنسبة ١٠٠٪ لتصل قيمتها لنحو ١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.
- رفع كفاءة نظام الري الحقلي في أراضي الوادي والدلتا من ٥٠٪ حاليًا إلى ١٠٠٪ في عام ٢٠٣٠.
- زيادة الإنتاجية الزراعية من وحدة المساحة بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ للمحاصيل المختلفة.
- رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة الشامية والفول السوداني وعباد الشمس إلى ٦٧٪، ٥٦٪، ٧٠٪، و٢٥٪ على التوالي عام ٢٠٣٠، مقابل ٤٤٪، ٤٦٪، ٣٤٪، و٣٪ عام ٢٠٢٠، لكل منها على التوالي، مع تقليل الفاقد من مجموعة الحبوب بنسب تتراوح من ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من معدلاته الحالية.
- التوسع في زراعة محاصيل الخضر غير التقليدية للسوق المحلي والتصدير بنسبة ٣٠٪، مع رفع الإنتاجية ونوعية وجودة المنتج في حدود ٢٠٪ بما يحقق استمرار الاكتفاء الذاتي من الخضر.
- رفع نسبة التغطية في إنتاج تقاوي الخضر إلى ٦٠٪ بدلًا من النسبة الحالية (١٥–٢٠٪).
- زيادة الإنتاج من الفواكه الرئيسية (الموالح، المانجو، العنب، ذات النواة الحجرية، الجوافة) بنسب تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪، مع رفع الإنتاجية بنسب ما بين ٥٪ - ٢٠٪، ونشر زراعة محاصيل الفاكهة المتحملة للجفاف في المناطق البيئية المناسبة وبخاصة المناطق الجافة والصحراوية لتحسين أحوال السكان في تلك المناطق.
- رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم إلى ٦٤,٧٪ عام ٢٠٣٠ مقابل ٥٢,٣٪ عام ٢٠٢٠، بالوصول إلى ٧٤٥ ألف طن، وزيادة الإنتاج من الأسماك إلى ٣,٢ مليون طن مقابل ١,٩ مليون طن عام ٢٠٢٠.
- تطوير وتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار ورفع كفاءة حصادها واستخدامها، من نحو ٣,٢ مليون متر مكعب خلال ٢٠١٧ الى نحو ٦,٢ مليون متر معكب بحلول ٢٠٣٠

تمثلت الأهداف الاستراتيجية الستة للتنمية الزراعية في: الحفاظ على الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة وصيانتها وتنميتها، وتحقيق معدلات نمو زراعي احتوائي مستمرة ومتتابعة ومتسارعة، وتحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائي خاصة من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية، وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، وتوفير فرص عمل منتجة للشباب والمرأة في القطاع الزراعي، وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين.

واسـتعرضت الاستراتيجيـة البرامـج القوميـة العشرة ومشروعاتهـا القوميـة البالـغ عددهـا ٢٧ مشروعًـا، والمسـتهدفات الكميـة بحلـول عـام ٢٠٣٠، وأهمهـا:

- اسـتصلاح واسـتزراع مليـون ونصـف فـدان في مناطـق متنوعـة،
- رفـع مسـاهمة الزراعـة في الناتـج المحلي الإجمالي إلى ١٧٪.
- زيـادة نسـبة العامليـن في القطـاع الزراعـي إلى ٣٠٪ مـن إجمـالي العمالـة.
- وزيـادة نسـبة الصـادرات مـن السـلع والمنتجـات الزراعيـة لتصـل إلى ٣٠٪ مـن إجمـالي الصـادرات المصريـة، بقيمـة قدرهـا ٨,٢٨ مليـار دولار بحلـول عـام ٢٠٣٠.
- رفـع كفـاءة نظـام الـري الحقلـي في أراضي الـوادي والدلتـا مـن ٥٠٪ حاليًـا إلى ١٠٠٪ في عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة الإنتاجيـة الزراعيـة مـن وحـدة المسـاحة بنسـبة تتـراوح بـين ١٥٪ و٢٠٪ للمحاصيـل المختلفـة.
- رفـع نسـبة الاكتفـاء الـذاتي مـن القمـح والـذرة الشـامية والفـول السـوداني وعبـاد الشـمس إلى ٦٧٪، ٥٦٪، ٧٠٪، و٢٥٪ علـى التـوالي عـام ٢٠٣٠، مقابـل ٤٤٪، ٤٦٪، ٣٤٪، و٣٪ عـام ٢٠٢٠، لـكل منهـا علـى التـوالي، مـع تقليـل الفاقـد مـن القمـح بنسـبة ٢٠٪ مـن معدلاتـه الحاليـة.
- التوسـع في زراعـة محاصيـل الخضـر غـير التقليديـة للسـوق المحلـي والتصديـر.
- رفـع نسـبة التغطيـة في إنتـاج تقـاوي الخضـر إلى ٦٠٪ بـدلًا مـن النسـبة الحاليـة (١٥–٢٠٪).
- رفـع نسـبة الاكتفـاء الـذاتي مـن اللحـوم إلى ٦٤,٧٪ عـام ٢٠٣٠ مقابـل ٥٢,٣٪ عـام ٢٠٢٠، بالوصـول إلى ٧٤٥ ألـف طـن، وزيـادة الإنتـاج مـن الأسـماك إلى ٣,٢ مليـون طـن مقابـل ١,٩ مليـون طـن عـام ٢٠٢٠.

٣- دور المؤسسات البحثية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاجية

تُعـد مراكـز البحـوث الزراعيـة ومراكـز بحـوث الصحـراء مـن الركائـز الأساسـية للبحـث والتطويـر الزراعـي في مصـر، حيـث تمثـلان الـذراع البحثـي والعلمـي لدعـم الإنتـاج الزراعـي والحيـواني وتعزيـز الأمـن الغـذائي الـوطني. ويُعـد هـذان المركزان مـن أهـم المؤسسـات المعنيـة بتوليـد المعرفـة والابتـكار الزراعـي، وتطويـر الأسـاليب الحديثـة لإنتـاج الغـذاء، ورفـع كفـاءة اسـتخدام المـوارد المحـدودة، بمـا يدعـم قـدرة الدولـة علـى مواجهـة التحديـات البيئيـة والمناخيـة وتلبيـة احتياجـات السـكان الغذائيـة بصـورة مسـتدامة.

أولاً: دور مركـز البحـوث الزراعيـة (ARC) في تعزيـز الأمـن الغـذائي:

يُعـد مركـز البحـوث الزراعيـة أكبر مؤسسـة بحثيـة زراعيـة في مصـر والمنطقـة، ويضـم أكثـر مـن سـتة عشـر معهـدًا بحثيًـا وعـددًا مـن المعامـل المركزيـة والمحطـات الحقليـة المنتشـرة علـى مسـتوى الجمهوريـة. ويضطلـع المركـز بـدور اسـتراتيجي في سـد الفجـوة الغذائيـة وتحقيـق الاسـتدامة مـن خـلال اسـتنباط أصنـاف نباتيـة وهجـن حيوانيـة عاليـة الإنتاجيـة ومقاومـة للإجهـادات البيئيـة والآفـات، ونقـل نتائـج البحـوث إلى المـزارع والمشروعـات القوميـة لتعظيـم الإنتاجيـة والكفـاءة. كمـا يعمـل علـى ترشـيد اسـتخدام المـوارد عبر تطويـر نظـم الـري والزراعـة الدقيقـة، وتعزيـز الصحـة الحيوانيـة مـن خـلال إنتـاج الأمصـال واللقاحـات ومكافحـة الأمـراض، ودعـم الفلاحـين عبر الإرشـاد الزراعـي وتحسـين جـودة المنتجـات. ويعـزز المركـز التعـاون المحلـي والـدولي في مجـالات البحـث ونقـل التكنولوجيـا، بمـا يسـهم في رفـع تنافسـية الاقتصـاد الزراعـي، وتحقيـق الأمـن الغـذائي، وتعزيـز القـدرة التنافسـية للقطـاع علـى المسـتويين الإقليمـي والـدولي.

وقـد تمكـن المركـز عبر برامجـه العلميـة مـن تطويـر أصنـاف وهجـن اسـتراتيجيـة عاليـة الإنتاجيـة ومقاوِمـة للجفـاف والملوحـة، ممـا عـززت قـدرات الدولـة في انتـاج المحاصيـل الرئيسـة. فعلـى سـبيل المثـال، طـور المركـز ١٨ صنفًـا مـن القمـح رفعـت مصـر إلى المرتبـة الأولى عالميًـا في إنتاجيـة القمـح الربيعـي والرابعـة في القمـح الشـتوي. كمـا نجـح في اسـتنباط ٣٢ هجينًـا مـن الـذرة جعلـت مصـر تحتـل المرتبـة الأولى إفريقيًـا والسـادسـة عالميًـا في إنتاجيتهـا. وفي محصـول الأرز، أدى تطويـر ١٨ صنفًـا وهجينًـا جديـدًا إلى رفـع مصـر إلى المرتبـة الأولى عالميًـا في إنتاجيـة وحـدة

المساحة. كذلك ساهم المركز في الحفاظ على مكانة القطن المصري من خلال استنباط سبعة أصناف محسنة من القطن طويل التيلة.

وفي مجال الإنتاج الحيواني، نفذ المركز برامج لتحسين السلالات المحلية من الماشية والدواجن والأغنام، وتطوير نظم التغذية والصحة الحيوانية، وإنتاج الأمصال واللقاحات، إلى جانب تشكيل لجنة اعتماد السلالات الحيوانية عام ٢٠٢٥، مما يعزز استدامة القاعدة الوراثية للثروة الحيوانية.

ثانيًا: دور مركز بحوث الصحراء (DRC) في دعم التوسع الزراعي واستصلاح الأراضي

يكمل مركز بحوث الصحراء دور مركز البحوث الزراعية من خلال تركيزه على التوسع الأفقي واستصلاح الأراضي في البيئات الصحراوية والجافة وشبه الجافة. ويُعد المركز أول مؤسسة بحثية متخصصة في علوم الصحراء في الوطن العربي وإفريقيا، وبيت الخبرة الوطني المسؤول عن إدارة الموارد الطبيعية بالمناطق الصحراوية.

ويولي مركز بحوث الصحراء أهمية كبيرة للبحث العلمي والتميز الأكاديمي، حيث يضم أربع شعب بحثية و٢٣ قسمًا و٤٥ وحدة متخصصة، بالإضافة إلى ١١ محطة بحثية وإرشادية في سيناء والواحات والساحل الشمالي وجنوب مصر، ما يسمح بتنفيذ التجارب التطبيقية في البيئات الحقيقية للمناطق المستصلحة. كما يمتلك المركز بنية تحتية بحثية متقدمة مثل مركز التميز لتحلية المياه، مركز الزراعة الملحية، وحدة الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، وحدة حفر الآبار، بنك الجينات، ومرصد التصحر، وهي أدوات أساسية لإنجاح مشروعات الاستصلاح والتوسع الأفقي. وقد تم إدراج أربعة من علماء المركز ضمن قائمة أفضل ٢٪ من العلماء الأكثر تأثيرًا على مستوى العالم، وفق تصنيف جامعة ستانفورد بالتعاون مع مؤسسة السفير العالمية. وقد حقق المركز مكانة مرموقة على المستوى الإقليمي والدولي، إذ احتل المرتبة ٧٧ من بين ٣١٩ مؤسسة بحثية على مستوى أفريقيا، والمرتبة ٢٨ من بين ٧٠ مؤسسة في مصر، وفق تصنيف SCImago Research Group،

ويركز مركز بحوث الصحراء على دراسة النظم البيئية الصحراوية ومواردها الطبيعية، وتطوير أساليب استصلاح الأراضي والمياه، وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني في الأراضي الجافة وشبه الجافة من خلال الدراسات التطبيقية التي تدمج الموارد الطبيعية مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويغطي عمل المركز مجموعة واسعة من المجالات التطبيقية تشمل تقييم موارد المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار، تحسين

خصائص التربة الرملية، تطوير نظم الزراعة الملحية، الحفاظ على النباتات البرية والرعوية، وتنمية الإنتاج الحيواني في المجتمعات البدوية. كما ينفذ المركز برامج تدريبية وحقولًا إرشادية لتطبيق نتائج البحوث على أرض الواقع، ويبني شراكات استراتيجية مع الجامعات والهيئات البحثية لتعزيز القدرات العلمية، ويعمل على إنشاء قواعد بيانات للموارد الطبيعية والبشرية لدعم الاستثمار الزراعي في الصحاري المصرية.

٤- أهم المشروعات القومية الكبرى في مجال الزراعة في مصر

يعد القطاع الزراعي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في مصر، وقد أولت الحكومة اهتمامًا بالغًا به خلال السنوات العشر الأخيرة، بهدف تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وقد تجسد ذلك من خلال إطلاق مجموعة من المشروعات الزراعية القومية الطموحة التي تستهدف توسيع الرقعة الزراعية وتحسين الإنتاجية، بغية الوصول إلى مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي، خاصةً في السلع الاستراتيجية، وضمان تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة الى زيادة الصادرات الزراعية. ولم تقتصر هذه المشروعات على زراعة الأراضي فحسب، بل امتدت لتشمل بناء بنية تحتية متكاملة من مياه، ونقل، وطاقة، ومخازن، بما يجعلها رافعاً حقيقيًا لدعم التنمية المستدامة. **وفيما يلي أبرز تلك المشروعات:**

- **مشروع المليون ونصف المليون فدان:**

يعد من أكبر مشروعات استصلاح الأراضي في مصر، وتنتشر مساحاته في مواقع متعددة، يقع معظمها في محافظة الوادي الجديد. يهدف المشروع إلى رفع مؤشرات الأمن الغذائي من خلال إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، ودعم التصنيع الزراعي، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة، وزيادة الصادرات الزراعية. يعتمد نحو ٨٠٪ من مساحته على المياه الجوفية، بينما تعتمد النسبة الباقية على مياه نهر النيل.

- **مشروع الدلتا الجديدة:**

هو مشروع قومي للتنمية الريفية المتكاملة يتبع جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، يستهدف استصلاح واستزراع نحو ٢,٢ مليون فدان على محور الضبعة. تُزرع باستخدام المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي المعالجة ثلاثيًا من أراضي غرب الدلتا عبر محطة الحمام.

- **مشروع إنشاء ١٠٠ ألف فدان صوب زراعية:**

يندرج ضمن نطاق مشروع المليون ونصف المليون فدان، ويهدف إلى سيادة مفهوم الجودة الفائقة للمنتجات الزراعية الطازجة، وبصفة خاصة إنتاج الخضر بأنواعها المختلفة والخالية من الملوثات، مع تعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه، وإنشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة، وتوفير فرص عمل جديدة في مناطق الاستصلاح.

- **مشروع توشكي وشرق العوينات:**

يقع في جنوب الوادي بمحافظة أسوان، ويستهدف استصلاح ١,١ مليون فدان من خلال تخصيص الأراضي للمستثمرين والشركات التابعة للدولة. تتميز أراضي المشروع بكونها بكرًا، لم تُستخدم فيها مبيدات أو كيماويات، مما يضمن إنتاج محاصيل آمنة. يضم المشروع أكبر مزرعة نخيل في الشرق الأوسط من حيث عدد الأشجار، لإنتاج أصناف عالية الجودة من التمور، فضلًا عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية.

- **مشروعات زراعية إضافية:**

وبجانب تلك المشروعات الزراعية الكبرى، هناك مشروعات زراعية أخري مثل مشروع تنمية شمال ووسط سيناء ويعتمد في الري على المياه العذبة ومياه الصرف الزراعي المعالجة من محطة بحر البقر ومحطة المحسمة شمال ووسط سيناء على مساحة ٤٥٦ ألف فدان، ومشروع تنمية الريف المصري على مساحة ١,٥ مليون فدان، بالإضافة إلى مشروعات في جنوب الصعيد والوادي الجديد بمساحة ٦٥٠ ألف فدان. توفر الدولة لهذه المشروعات احتياجاتها المائية من مصادر متنوعة، مثل المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الزراعي، وتحلية مياه البحر، إلى جانب ترشيد استخدام المياه عبر نظم الري الحديثة.

- **مشروعات الاستزراع السمكي:**

أطلقت الدولة العديد من المشروعات العملاقة في هذا المجال لتوفير الأسماك بأسعار مناسبة وتحسين النمط الغذائي للسكان. ويعد «مشروع بركة غليون للاستزراع السمكي» في محافظة كفر الشيخ أكبر مدينة سمكية

صناعية في الشرق الأوسط، بمساحة ٤ آلاف فدان، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٣٠ ألف طن سنويًا. كما تشمل المشروعات «مشروع الفيروز» بشرق التفريعة في بورسعيد بطاقة إنتاجية ١٣ ألف طن سنويًا في مرحلته الأولى، بالإضافة إلى مشروعات الاستزراع السمكي بمحور تنمية قناة السويس. كما تم مؤخراً إطلاق «المشروع القومي لتنمية البحيرات» وإنشاء العديد من مفرخات زريعة الأسماك البحرية.

- **المشروع القومي لتنمية إنتاج الألبان واللحوم:**

يهدف إلى تحسين الصفات الوراثية لقطعان الأبقار والجاموس المحلية، لزيادة الإنتاج الكلي إلى نحو ٧٤٥ ألف طن من اللحوم و٨,٥ مليون طن من الألبان بحلول عام ٢٠٣٠. كما يتضمن المشروع تطوير ورفع كفاءة مراكز تجميع الألبان عبر قروض ميسرة، وزيادة نصيب الفرد من الألبان، وتحسين دخول المنتجين.

- **المشروع القومي لإنتاج تقاوي الخضر:**

يمثل هذا المشروع أحد آليات التوسع الرأسي والذي يستهدف استنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاجية من الخضر التي تستورد مصر معظم احتياجاتها منها، على أن تكون متأقلمة مع التغيرات المناخية، وقادرة على تحمل ملوحة التربة، وملائمة لذوق المستهلك المصري، مما يسهم في تقليل الواردات وضبط الأسعار. هذا وقد شجع انضمام مصر الى عضوية الإتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية (UPOV) في عام ٢٠١٩ شركات التقاوي العالمية الكبرى على الاستثمار في هذا المجال في مصر بعد ان أصبحت الأصناف محمية.

- **المشروع القومي لتطوير الري الحقلي وترشيد استخدام المياه:**

يرتكز هذا المشروع على تحديث الري الحقلي لمساحة مليون فدان مخالفة للقانون في الأراضي الجديدة، وتطوير نظم الري في الأشجار البستانية بالوادي والدلتا، وتحديث الري في شمال الدلتا لمساحة ١,٥ مليون فدان، والتحول من الري بالغمر إلى الري الحديث، وتقليل المساحات المزروعة بالمحاصيل الشرهة لاستهلاك المياه مثل الموز والأرز، مع استنباط أصناف مبكرة النضج، وتعميم الممارسات الزراعية الموفرة للمياه.

- **المبادرة الرئاسية حياة كريمة:**

والتي تعتبر وبشهادة المؤسسات الدولية المعنية أكبر برنامج للتنمية الريفية في العالم، ويستهدف تغير وجه الحياة الى الأفضل وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان في الريف المصري والذي يقطنه أكثر من نصف سكان مصر يقيمون في حوالي ٤٥٠٠ قرية و٣٥ ألف تابع من عزب وكفور ونجوع. وينفذ البرنامج على مراحل وباستثمارات ضخمة تقدر بحوالي تريليون جنيه. ويتضمن مشروعات لتأهيل وتحديث البنية التحتية ومشروعات اجتماعية للتعليم والصحة وبناء الإنسان علاوةً على مشروعات اقتصادية وبيئية.

٥- تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار الزراعي

يشكل القطاع الخاص شريكًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الزراعية في مصر، حيث تركز الدولة على تعزيز دوره في تطوير الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة المضافة، وتقليل الفاقد الزراعي وتعظيم العائد الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب. وتعكس جهود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) مساهمة القطاع الخاص في مشروعات الزراعة الذكية، الصوب الزراعية، وإعادة تأهيل الترع وشبكات الري، بما يعزز الإنتاجية المستدامة ويحقق الأمن الغذائي.

كما لعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية، مثل الرمان إلى جنوب إفريقيا، والبصل والثوم إلى الفلبين، والكركديه إلى المكسيك، والموالح إلى فنزويلا، فضلاً عن اعتماد الخط الملاحي "RORO" بين دمياط وتريستا لتسهيل نقل الحاصلات الزراعية سريعًا إلى أوروبا، ما يقلل التكاليف ويختصر زمن التوصيل. ويؤكد هذا النهج على أن التنمية المستدامة تتطلب تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتعزيز الابتكار الزراعي، تحسين سلاسل الإمداد، وتوظيف الاستثمار في الزراعة الحديثة بطريقة تكفل تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، تعمل الدولة على تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار الزراعي من خلال حزمة من السياسات والإجراءات التي تستهدف: تحفيز الاستثمارات الخاصة في مجالات التصنيع والتسويق الزراعي، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، إلى جانب تيسير النفاذ إلى التمويل والخدمات الزراعية الرقمية. كما تُولي هذه الجهود اهتمامًا خاصًا بتشجيع الابتكار وريادة الأعمال الزراعية ودعم بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في رفع كفاءة سلاسل القيمة الزراعية وتعزيز قدرتها على تحقيق النمو الشامل والمستدام.

٦- تنمية القدرات البشرية والتعليم الفني الزراعي

تُعد تنمية القدرات البشرية والتعليم الفني الزراعي أحد المحاور الرئيسة في استراتيجية الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز تنافسيته، حيث تعاونت كلٌّ من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة الزراعة في تطوير مناهج المدارس الفنية الزراعية وإدخال مناهج الجدارات التي تركز على تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف والسلوكيات التي يتطلبها سوق العمل. ومن ناحية أخرى، تعمل الوزارتان، بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، على تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المدارس الفنية الزراعية في مصر، ويمثل ذلك خطوة استراتيجية نحو رفع كفاءة القوى العاملة الزراعية من خلال إدخال أحدث التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة، بما يعزز من جاهزية الخريجين لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يُعد من القطاعات ذات النسبة المرتفعة لمشاركة النساء في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة المشتغلات بالزراعة نحو ١٨,٥٪ عام ٢٠٢٣، الأمر الذي يجعل من تطوير المدارس الفنية الزراعية بالشراكة مع القطاع الخاص مدخلاً فعالاً لتمكين المرأة اقتصاديًا من خلال توفير فرص تدريب وتأهيل متقدمة تُعزز من قدراتها وتفتح أمامها آفاقًا أوسع في سوق العمل الزراعي.

مشروع «مهارات مصر الخضراء لشبكة الأعمال الزراعية الذكية مناخيًا – EgyCan»

يُعد مشروع «مهارات مصر الخضراء لشبكة الأعمال الزراعية الذكية مناخيًا – EgyCan» أحد أبرز المشروعات أحد أبرز المشروعات التنموية المشتركة بين الحكومة المصرية والحكومة الكندية، حيث يتم تنفيذه بتمويل من الشؤون العالمية الكندية (Global Affairs Canada) بقيمة ٩,٩ مليون دولار كندي، وبفترة تنفيذ تمتد على خمس سنوات (٢٠٢٤–٢٠٢٩).

يهدف المشروع إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب من النساء والرجال في قطاع الأعمال الزراعية الذكية مناخيًا، من خلال بناء كوادر فنية مؤهلة تدعم التحول نحو الزراعة المستدامة منخفضة الانبعاثات. ويُنفذ المشروع في ثلاث محافظات رئيسية هي البحيرة والغربية والمنوفية، عبر ثماني مدارس فنية زراعية وأربعة مراكز تميز للأعمال الزراعية تُعد منصات رئيسية لنقل المعرفة وبناء القدرات في مجالات الزراعة الذكية مناخيًا.

ففي إطار إنشاء مراكز تميز للأعمال الزراعية (COC)، يهدف المشروع إلى تطوير القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع الزراعي من خلال أربعة مراكز تدريبية متخصصة ودعم مدارس فنية زراعية، لتقديم تعليم عملي متقدم في الزراعة الذكية وسلاسل القيمة الزراعية، بما يعزز جاهزية الخريجين لسوق العمل المستدام. ويركز المشروع على بناء الشراكات التعليمية بين الجامعات المصرية والكندية لتطوير المناهج وأساليب التدريس، مع إيلاء اهتمام خاص بمشاركة الطالبات وتعزيز المساواة في فرص التعلم. ويعزز محور المشاركة المجتمعية ربط التعليم بالقطاع الزراعي، من خلال رفع الوعي بالتغير المناخي، وتقديم الإرشاد المهني، وتطبيق استراتيجيات لضمان استبقاء الطالبات في التعليم الفني الزراعي. كما يشكّل تمكين المرأة محورًا أساسيًا لضمان مشاركتها الفاعلة في جميع مراحل المشروع ودعم دورها في التنمية الريفية والزراعية. وأخيرًا، يعتمد المشروع على منظومة متابعة وتقييم مستمرة لضمان جودة التنفيذ وتحقيق تحسين مستمر، بما يحقق أثرًا مستدامًا على المدى الطويل.

وعلى صعيد تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة **Daltex Egypt** إحدى أكبر شركات تصدير البطاطس في العالم. بموجب هذه الاتفاقية، ستقوم الشركة بإنشاء مدرستين زراعيتين فنيتين في محافظتي البحيرة والغربية، ما يسهم في ربط التعليم الفني باحتياجات سوق العمل وتعزيز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاصPPP. كما تمثل هذه المبادرة نموذجًا عمليًا لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير المهارات الزراعية الخضراء وتحفيز الاستثمارات في التعليم الزراعي المستدام.

ويُجسد المشروع في مجمله التوجه الوطني نحو تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، ولا سيما في مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية والابتكار، كما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبخاصة الهدف الرابع المعني بالتعليم الجيد، والهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، فضلًا عن الهدف الثالث عشر المرتبط بالعمل المناخي. ويؤكد ذلك أن الاستثمار في التعليم الفني الزراعي وتطوير المهارات الخضراء لا يُسهم فقط في رفع كفاءة سوق العمل الزراعي، بل يُعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات البيئية والمناخية المستقبلية.

٧- سياسات وآليات النهوض بقطاع الزراعة

- **زيادة مساحة الرقعة الزراعية:**

تهـدف هـذه السياسـة إلى زيـادة الإنتـاج المحلي مـن السلع الزراعية والغذائية، بما يسـهم في إحلال الواردات وزيادة الصادرات، وذلك عبر تنفيذ مشروعات متعددة تشـمل التوسـع الأفقي التدريجي في زراعـة المحاصيـل الاستراتيجية بـالأراضي المستصلحة الجديدة في مناطق شـمال سـيناء، والدلتـا الجديـدة، ومحـور الضبعـة، وغـرب المنيـا، وتـوشكي، وغـرب العوينـات. ويـأتي علـى رأس هـذه المحاصيـل تلـك التي تحقـق نسـب اكتفـاء ذاتي منخفضة، مثل المحاصيـل الزيتيـة (عبـاد الشـمس وفـول الصويـا)، والقمـح، والـذرة الصفـراء، والبقوليـات (العـدس والفـول).

كمـا يتضمـن ذلـك التوسـع في زراعـة المحاصيـل الاستراتيجية في أراضي الدلتا القديمة، وذلك عبر إعادة توجيـه بعـض المسـاحات المزروعـة حاليًـا بالخضروات والفاكهة، بحيث يمكن إدراجها ضمن مشروع المائة ألف صوبة، نظرًا لما توفره الزراعة داخل الصوب من إنتاجية أعلى، واسـتهلاك أقل للمياه، وجودة مرتفعة. وفي هذا الإطار، يُوصى باسـتكمال مشروع حصر الأراضي الزراعية باسـتخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بُعد، لضمـان التخطيـط الأمثـل للاسـتغلال الزراعي.

- **زيادة حجم الاستثمارات الزراعية العامة:**

هنـاك حاجـة ماسـة إلى زيـادة حجـم الاسـتثمارات المخصصـة لتجـهيز البنيـة الأساسـية الريفيـة، ورفـع الكفـاءة الإنتاجيـة للقطـاع الزراعي في أنشـطته النباتيـة والحيوانيـة والداجنـة والسـمكية، مـع التركيز علـى تـدابير التوسـع الرأسي وتحديـث البنيـة التحتيـة المتعلقـة بالتسـهيلات التسـويقية للمنتجـات الزراعيـة في كل مـن الأراضي القديمـة والجديـدة. وتشـمل سياسـات تعزيـز الاسـتثمارات الزراعيـة أيضًـا تحديـث المنـاخ الاسـتثماري الزراعـي مـن خـلال مراجعـة التشريعـات والإجـراءات ذات الصلـة، بمـا يسـهل جـذب مزيـد مـن الاسـتثمارات الخاصـة والأجنبيـة للقطـاع.

- **تعزيـز الإنفـاق الحكومـي علـى البحـث والتطويـر (R&D) في الزراعـة:**

يمثـل الاسـتثمار في البحـث العلمـي الزراعـي محـركًا رئيسـيًا للابتـكار وزيـادة الإنتاجيـة، إذ تـشير الـخبرات الدوليـة إلى أن الـدول التي تخصـص نسـبًا مرتفعـة للإنفـاق علـى البحـث والتطويـر الزراعـي (R&D) هـي الأكثر قـدرة علـى تحقيـق إنتـاج زراعـي مسـتدام وتعزيـز تنافسيتها في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من امتلاك مصر منظومة بحثية قوية تضم مركز البحوث الزراعية ومركـز بحـوث الصحـراء، فـإن مـؤشر شـدة الإنفـاق علـى البحـث والتطويـر الزراعـي يبلـغ نحـو ٠,٤٤٪ فقـط مـن الناتـج الزراعـي وفـق بيانـات ASTI/IFPRI، وهـو مسـتوى يقـل عـن الحـد الأدنى الموصي بـه عالميًـا والبالـغ ١٪، الأمـر الـذي يؤكـد ضرورة رفـع مخصصـات البحـث العلمـي لضمـان تطويـر حلـول فعّالـة لمواجهـة تحديـات التغير المناخي وندرة المياه وارتفاع الطلب على الغذاء.

ويتطلـب الابتـكار الزراعـي، بمـا يشـمله مـن اسـتنباط أصناف جديدة وتطوير تكنولوجيات متقدمة وتحسين نظـم الـري والإنتـاج الحيـواني، وجـود سياسـة واضحـة للبحـث العلمـي مدعومـة بتمويـل كافٍ وآليـات تنفيـذ فعّالـة. كمـا يسـتلزم الأمـر ابتـكار آليـات تمويليـة جديـدة تُسـهم في ضمـان اسـتدامة البحـث العلمـي، وتفعيـل الشراكات بين الجهـات البحثيـة الزراعيـة (ARC وDRC) والبنـوك والقطـاع الخـاص، بمـا يعـزز قـدرة المؤسسـات البحثية على تنفيذ برامجها وتطبيق نتائجها ميدانيًا في الحقول والبيئات الصحراوية. ومن شأن ذلك ضمان تحويـل مخرجـات البحـث العلمـي إلى حلـول عمليـة تُحـدث أثـرًا مبـاشرًا في زيـادة الإنتاجيـة وتقليـل الفجـوة الغذائيـة وتحقيـق الأمـن الغـذائي.

- **تحديـث القوانـين والتشريعـات الزراعيـة والمائيـة في إطـار الإصـلاح المؤسـسي:**

تتطلـب المرحلـة الراهنـة تحديـث القوانين والتشريعـات الزراعيـة والمائيـة بمـا يتوافـق مـع المسـتجدات الحديثـة، بهـدف خلـق بيئـة تشريعيـة محفـزة للعمـل والاسـتثمار في شتى المجالات الزراعية. ويشـمل ذلك تطوير قوانين الزراعـة، والتعـاون الزراعي، وتنميـة الأراضي الصحراويـة، بالإضافـة إلى اسـتحداث تشريعـات جديـدة تدعـم أنشـطة مثـل التـأمين الزراعـي، إنشـاء صناديـق لموازنـة الأسـعار، إطلاق بورصـة للعقـود الآجلـة للمنتجـات الزراعيـة، بالإضافـة إلى تفعيـل أحـكام قانـون المنافسـة

ومنع الممارسات الاحتكارية لضمان شفافية الأسواق وحماية المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

وفي هذا الإطار فإن الأمر يتطلب سرعة إصدار التعديلات المطلوبة في قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ووفقاً لتوصيات برنامج الإصلاح الهيكلي وكذلك توصيات المؤتمر الاقتصادي في أكتوبر ٢٠٢٢ بضرورة إجراء ما يتطلبه الأمر من تعديلات هيكلية وتشريعية وفنية وإدارية من أجل تفعيل دور التعاونيات الزراعية لكي تقوم بدور أكبر في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وألا يقتصر دورها على توفير بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة للمزارعين. وفي هذا الإطار، تأتي مسودة تعديل قانون التعاونيات الزراعية لتعكس أول تحديث شامل للإطار التشريعي منذ أكثر من أربعة عقود، حيث تهدف إلى تعزيز الدور الاقتصادي للتعاونيات، ورفع كفاءتها المؤسسية، وتمكينها من النفاذ إلى التمويل. كما يسعى القانون إلى دعم صغار المزارعين، وتعزيز الأمن الغذائي، وربط التعاونيات بالمشروعات القومية ومستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠. ويمكّن هذا التحديث التعاونيات من الانخراط بشكل كامل في مختلف مجالات التنمية الزراعية المستدامة، بما يشمل التمويل والاستثمار والإنتاج والتسويق والتجارة والتصنيع، مع ضمان استقلاليتها ككيانات اقتصادية قادرة على المنافسة وإبرام تحالفات استراتيجية مع شركات الإنتاج الزراعي ومستلزماته، لتعظيم أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الإطار، يُمثل الإسراع في إصدار قانون زراعي جديد يحل محل القانون الحالي رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أولوية قصوى، وذلك لسد الفجوة التشريعية الناتجة عن تقادمه وعدم مواءمته للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية التي شهدتها العقود الماضية.

- **تعزيز سلاسل القيمة الزراعية والزراعة التعاقدية:**

تعتبر الزراعة التعاقدية آلية فعّالة لربط صغار المزارعين بالقطاع التجاري والأسواق، بما يضمن حمايتهم من تقلبات الأسعار، ويزيد من دخلهم، فضلًا عن تسهيل نقل التقنيات الحديثة إليهم. لذا، يتطلب الأمر تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية وتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل أكبر عدد ممكن من المزارعين والمحاصيل.

- **تطوير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية:**

يحتاج جهاز الإرشاد الزراعي الحكومي إلى عملية تطوير شاملة وإعادة هيكلة على المستويين المؤسسي والفني والإداري. ويتطلب تحقيق ذلك لخدمة صغار المزارعين في الأراضي القديمة في الوادي والدلتا كذلك الإسراع في تنفيذ عمليات استطلاع الأراضي الزراعية بالاعتماد على ما يمكن توفيره من تمويل ميسر من شركاء التنمية، بما يعزز قدرة هذه الخدمات على مواكبة احتياجات المزارعين وتحسين الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك فإن جهاز الإرشاد الزراعي يتطلب تدعيمه بمرشدين متخصصين يمتلكون قدرات فنية عالية، ومهارات اتصال متقدمة، وبرامج إرشادية حديثة تغطي مختلف الأنشطة الزراعية، مع التوسع في الإرشاد الزراعي الرقمي أو الإلكتروني ويأتي ذلك جنباً إلى جنب مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الأهلية والجامعات في تقديم الخدمات الإرشادية للمزارعين، بما يوسع دائرة المستفيدين ويعزز فاعلية هذه الخدمات.

- **التوسع الرأسي في الإنتاج الزراعي:**

يستدعي استنباط أصناف جديدة من المحاصيل، وإنتاج ونشر التقاوي المنتقاة ذات الإنتاجية العالية والمبكرة النضج والمقاومة للجفاف والملوحة والظروف المناخية غير المواتية، على أن يتم توفير هذه التقاوي للمزارعين بكميات كافية وبأسعار معتدلة. ويتطلب ذلك كذلك توفير التمويل الميسر للأغلبية العظمى من صغار المزارعين، لتمكينهم من تبني هذه التقنيات والاستفادة منها في رفع الإنتاجية ومع توفير الحوافز السعرية للمزارعين بالنسبة لمحاصيلهم.

- **تعزيز سبل الزراعة المستدامة والمتكاملة:**

في سياق تعزيز سبل الزراعة المستدامة والمتكاملة، ينبغي تبني سياسات للزراعة الذكية والدقيقة والتحول الرقمي والنظم الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تحقق زيادة مستمرة في الإنتاجية الزراعية، وتحد

من تأثير التغيرات المناخية على قطاعي المياه والزراعة، وترفع من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. ويشمل ذلك التوسع في الزراعة المحمية، والزراعات العضوية والزراعة المائية، وتقنيات الري الذكي والحديث، مع العمل على تفعيل القوانين واللوائح الخاصة بحماية الموارد الأرضية والمائية.

- الإسراع في معدلات تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي بالأراضي القديمة بالوادي والدلتا: حيث أن معدل تنفيذ مشروع الري السطحي المحسن في الأراضي القديمة في الوادي والدلتا لم يتعد ٢٥٠ ألف فدان في خمس سنوات أي بمعدل ٥٠ ألف فدان فقط سنوياً. وإذا سرنا بنفس المعدل فإن تنفيذ المشروع في ٤,٥ مليون فدان يتطلب سنوات عديدة.
- الاستمرار في تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية: من خلال التحسن الوراثي في ماشية اللحم واللبن بواسطة التلقيح الاصطناعي مما يزيد من إنتاجية اللحم واللبن. وتطبيق سبل الأمان الحيوي في مزارع الدواجن.، وتبني التكنولوجيات الحديثة في الاستزراع السمكي وبما يضاعف الإنتاج منها، والتوسع في إنتاج الأمصال واللقاحات البيطرية بما يضمن الحماية للثروة الحيوانية من الأمراض الوافدة والمتوطنة.
- التوسع في بعض الممارسات الزراعية الجيدة مثل التسوية بالليزر والتحميل والتسميد المتوازن والإدارة المتكاملة لمكافحة الأفاق الزراعية.
- الاستفادة من تمويل المناخ في تنفيذ المشروعات الزراعية ضمن برنامج «نوفي» وهي استنباط أصناف نباتية جديدة وتطوير الري الحقلي والإنذار المبكر والتأمين الزراعي وتنمية المناطق الهامشية.
- تطوير التعليم الزراعي بما يضمن إكساب الخريجين المعارف والمهارات والسلوكيات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة في الزراعة والزراعة الدقيقة والذكية والتحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- **دعم التعاون والتنسيق بين جهات الزراعة المحلية والدولية:**

إن دعم التعاون والتنسيق بين الجهات الزراعية المحلية والإقليمية الدولية يُعد أداة أساسية لنشر الزراعة المستدامة والخضراء، والحد من التغيرات المناخية المحتملة والتكيف معها، مع عدم إغفال أهمية الشراكة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات لدعم الجهود الوطنية للنهوض بالقطاع الزراعي.

- **تحسين مناخ الاستثمار الزراعي:**

ويمكن ذلك من خلال تحديث التشريعات «كما سبق بالإشارة» التي تحفز آليات السوق ونشر الممارسات الزراعية المستدامة يعد خطوة محورية، إلى جانب تيسير إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة، واعتماد آليات مبتكرة لزيادة نفاذ الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق جديدة بمنتجات ذات جودة عالية وتنافسية عالية. كما ينبغي العمل على تسهيل الحصول على التراخيص والموافقات لمشروعات التصنيع الزراعي، وتقديم الدعم للمشروعات الخدمية المساندة لهذا القطاع، ووضع خريطة استثمارية واضحة للصناعات الزراعية. فضلاً عن تقديم الدعم للمشروعات التي تخدم قطاع التصنيع الزراعي.

- **دعم الاستثمار الزراعي خارج الحدود المصرية:**

تفتح الفرص الاستثمارية في الخارج آفاقًا واسعة للقطاع الزراعي المصري، خصوصًا في الدول الإفريقية وغيرها من الدول ذات الموارد المائية الوفيرة والبيئة التشريعية والبنية التحتية الجاذبة للاستثمار. وتمثل هذه الفرص إمكانيات ملموسة لتطوير إنتاج المحاصيل الزيتية والبقول واللحوم، وتعزيز الأمن الغذائي المحلي، بالإضافة إلى تعزيز أواصر التعاون والتنسيق والتكامل الإقليمي، بما يرسخ دور مصر كلاعب رئيسي في الزراعة المستدامة على المستوى الإقليمي والدولي ويحقق عوائد اقتصادية واستراتيجية مستدامة.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد أبرز المحركات الهيكلية للاقتصاد العالمي المعاصر، حيث تجاوز دوره التقليدي كقطاع خدمي إلى كونه ركيزة أساسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة، ومصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي المستدام، والقدرة التنافسية، والإنتاجية الكلية، فضلا عن دوره الاجتماعي في تعزيز الشمول الرقمي وتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات.

هذا وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الرقمي يشكل ما يقارب ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية، وتعكس هذه النسبة الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا الرقمية والابتكار في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والبنية التحتية المرتبطة بها من الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي، بما يشمله من التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وحوسبة السحاب، وسلاسل القيمة العالمية المدعومة رقمياً. ويمثل هذا التحوّل دليلاً على التغير البنيوي العميق الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وهو ما يستدعي تبنّي استجابات سياساتية مرنة، وتعزيز الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والقدرات الرقمية، بما يكفل تعظيم العائدات الاقتصادية، وتوسيع نطاق الشمول، وتعزيز القدرة التنافسية للدول.

وفي ضوء هذا المشهد العالمي، أولت الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدراكا لقدرته على خلق فرص عمل نوعية، وزيادة الصادرات الخدمية، وتحديث هيكل الاقتصاد الوطني، علما بأن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي المصري قد ارتفعت من ٣,٢٪ في عام ٢٠١٨ إلى نحو ٥,٨٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وفقا للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[٣]، وقد حافظ القطاع على أعلى معدل نمو سنوي منذ عام ٢٠١٩، ما يعكس قدرته على التكيف مع التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، فضلا عن دوره المحوري في دفع الابتكار وتحقيق التحول الرقمي الشامل.

٣ تختلف بيانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن تلك الواردة في الحسابات القومية الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث تقوم وزارة الاتصالات بإضافة الأنشطة المرتبطة بالصناعات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى المساهمة الكلية للقطاع.

وفي هذا الصدد، ووفقا لتقرير الأداء السنوي لصادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات الصادر عن هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) لعام ٢٠٢٤، ارتفعت صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى ما يتجاوز ٦ مليار دولار سنويا، مع طموحات للوصول إلى ٩ مليار دولار قبل ٢٠٣٠ ، ما يعكس تحولا نوعيا في دور مصر كمركز إقليمي للخدمات الرقمية والتعهيد.[٤]

أصبحت مصر اليوم من الدول الرائدة في الربط الرقمي على المستوى الإقليمي، إذ يمر عبر أراضيها أكثر من ٢٠ كابلا بحريا دوليا يربط بين قارات آسيا وأوروبا، وهو ما يعزز من موقعها الاستراتيجي كبوابة رقمية عالمية، ويسهم في جذب استثمارات في مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، وخدمات الدعم التقني.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد ساهم التوسع في البنية التحتية الرقمية، ورفع كفاءة خدمات الإنترنت، ونشر مراكز التدريب التكنولوجي في تعميق الأثر الاجتماعي لهذا القطاع، حيث أن عدد المتدربين على المهارات الرقمية قد ارتفع من أقل من ٥ آلاف متدرب سنويا في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من٥٠٠ ألف متدرب سنويا بحلول عام ٢٠٢٥، ويعود ذلك لنجاح العديد من البرامج والمبادرات الوطنية القطاعية مثل «مستقبلنا رقمي»، و «بُناة مصر الرقمية»، و«وظائف مصر الرقمية»، الأمر الذي يعكس توجها حكوميا نحو تعزيز القدرات البشرية في المجال الرقمي وتكاملها مع سوق العمل.

كما ساهم القطاع في تعميم الخدمات الحكومية الرقمية، إذ تم إطلاق أكثر من ٢٠٠ خدمة حكومية رقمية متاحة عبر المنصة الوطنية الموحدة «مصر الرقمية»، تشمل خدمات التوثيق، والمرور، والتموين، والمحاكم، وغيرها، ما أدى إلى تحسين كفاءة الخدمة العامة، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

إن هذا التوسع السريع في البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير السياسات الرقمية، يعكس توجه وطني متزايد بأهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس فقط كوسيلة تقنية داعمة للقطاعات التقليدية، بل كمنصة متكاملة لإحداث تحول اقتصادي واجتماعي شامل، مبني على الابتكار، والمعرفة، والاتصال، ويؤسس لنموذج تنموي جديد أكثر شمولا واستدامة. ويعد هذا التوجه المتصاعد لدور القطاع دافعا لتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتعزيز قدرات الدولة في تقديم خدمات عامة أكثر كفاءة، وخلق فرص عمل نوعية، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي، بما يرسّخ أسس العدالة الرقمية ويضمن شمول الجميع في مكتسبات التنمية خلال العقد المقبل.

١- الأداء الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يُعَدّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد المصري، حيث تمكن خلال السنوات الأخيرة من تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت في المتوسط نحو ١٥,٤٪ خلال الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١–٢٠٢٤/٢٠٢٥ (شكل ٧). ويعكس هذا الأداء المتميز قدرة القطاع على التكيف مع التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن إسهامه المحوري في تعزيز الابتكار وتسريع وتيرة التحول الرقمي الشامل باعتباره إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستقبلي. وعلى صعيد سوق العمل، يلعب القطاع دوراً متنامياً في خلق فرص عمل نوعية، إذ بلغ عدد المشتغلين به نحو ٢٥٨ ألف مشتغل، أي ما يعادل ٠,٨٢٪ من إجمالي المشتغلين، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للربع الثاني من عام ٢٠٢٥ (شكل ٨)، وهو ما يعكس دوره في استيعاب الكفاءات الشابة ودعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

٤ من الجدير بالذكر أن أرقام الصادرات قد تختلف عن تلك التي ينشرها البنك المركزي المصري في ميزان المدفوعات. وجاري التنسيق بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنك المركزي لإصدار بيانات منسقة وموحدة بشأن الصادرات الرقمية.

شكل ٧ تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – متوسط نمو لخمس سنوات (٪)

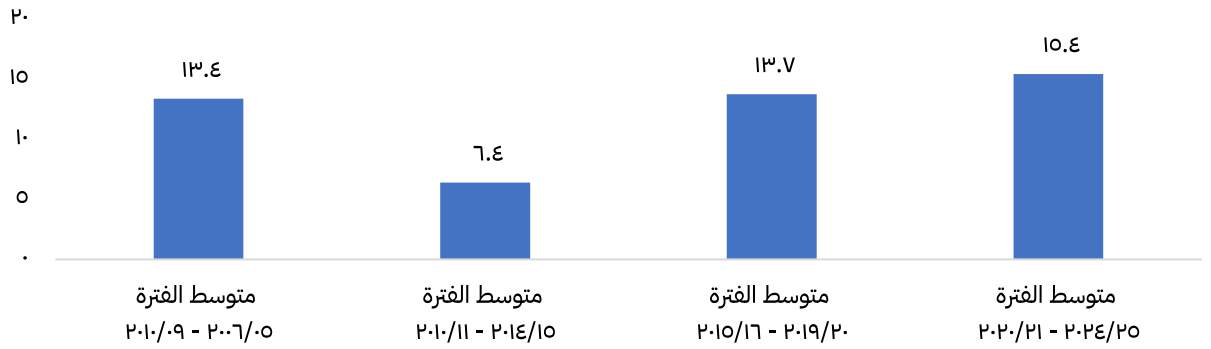

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٨ المشتغلين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٪ من إجمالي المشتغلين)

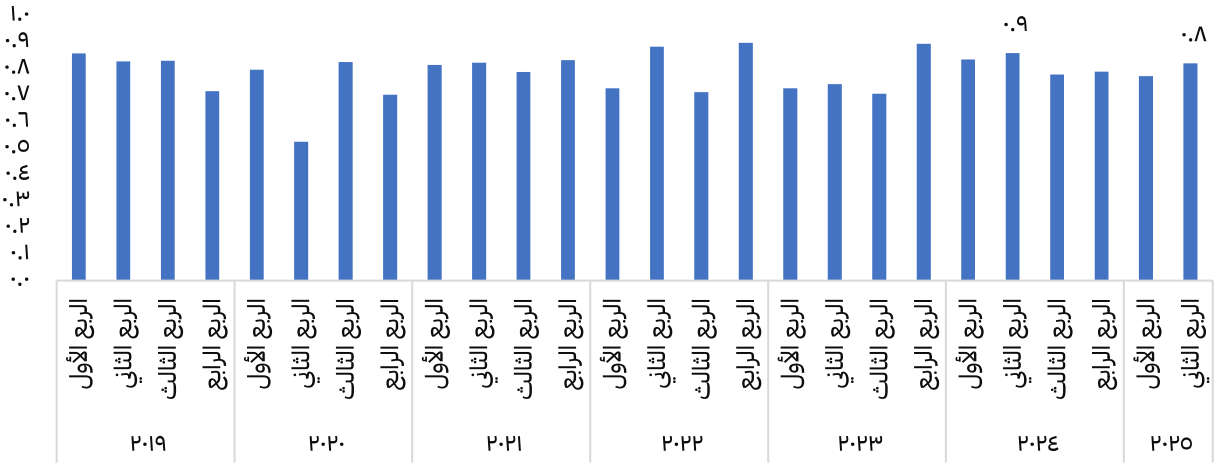

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وبحسب بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، فقد شهدت مؤشرات البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نمواً ملحوظاً في الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. على سبيل المثال، ارتفع إجمالي المشتركين في الهاتف المحمول في الربع الثالث بنحو ٦,٤٥٪ ليسجل نحو ١١٧,٥٢ مليون مشترك (مقارنة بنحو ١١٠,٤١ مليون مشترك في الربع الرابع لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤)، كما ارتفع إجمالي المشتركين في الهاتف الثابت بنحو ٦,٠٢٪ ليسجل نحو ١٣,٦١ مليون مشترك (مقارنة بنحو ١٢,٨٤ مليون مشترك في الربع المناظر)، بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الاشتراكات النشطة لخدمة انترنت الهاتف المحمول (صوت وبيانات) بنحو ١٠,٣٧٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥. ومع استمرار تنفيذ مشروع «مصر الرقمية»، سيتم ترسيخ نموذج شامل ومستدام للتحول الرقمي، يجمع بين الابتكار والأمن، ويرتكز على التقدم المسؤول والرؤية بعيدة المدى. فالركائز التي يجري تأسيسها اليوم تمهّد لمستقبل يتيح تمكين الأفراد، ويوسّع نطاق الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ويعزّز مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في المجال الرقمي.

إنجازات التحول الرقمي في مصر عام ٢٠٢٤

شهدت مصر تقدم ملموس في تنفيذ مبادرة «مصر الرقمية»، عبر تطوير بنية تحتية رقمية متكاملة

وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الإلكترونية، بما يعزز من كفاءة الأداء الحكومي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وقد تنوعت المبادرات والبرامج لتشمل مجالات رئيسية تمس حياة المواطنين اليومية، منها:

- منصة مصر الرقمية، التي أصبحت بوابة شاملة لتقديم الخدمات الحكومية، حيث بلغ عدد مستخدميها أكثر من ٨ ملايين مستخدم، وتم تسجيل أكثر من ١١ مليون طلب خدمة عبر ما يزيد عن ٢٠٠ خدمة رقمية متاحة للمواطنين.
- إطلاق مختبر GovTech للابتكار، وهو أول حاضنة وطنية متخصصة في تمكين الشركات الناشئة من تطوير حلول رقمية مبتكرة موجهة للخدمات العامة.
- توسيع نطاق منظومة التأمين الصحي الشامل لتشمل ٢٨٠ منشأة صحية موزعة على مختلف المحافظات، بما يرسخ التحول الرقمي في القطاع الصحي.
- تنفيذ المشروع القومي للرقم القومي العقاري، الذي غطى أكثر من ٣٠ مليون وحدة عقارية و٣٣٠ ألف قطعة أرض، ويُعد خطوة مفصلية نحو تنظيم السوق العقاري وتعزيز العدالة الضريبية.
- ميكنة ٦٩٤ مكتبًا للتوثيق العقاري على مستوى الجمهورية، بقدرة تشغيلية تصل إلى ٥٠ ألف معاملة يوميًا، مما قلل من وقت الانتظار ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.
- تطبيق منظومة التقاضي الإلكتروني في ٤٦ محكمة على مستوى الجمهورية، ما يمثل نقلة نوعية في تطوير منظومة العدالة الرقمية وتحقيق مبدأ سهولة الوصول للعدالة.

وقد توجت هذه الجهود باستضافة مصر أول قمة عالمية للبنية التحتية الرقمية العامة (Global DPI Summit)، والتي جمعت نخبة من القادة وصنّاع القرار والخبراء الدوليين في مجال التحول الرقمي، مما يعكس ريادة مصر الإقليمية والتزامها بالمشاركة في صياغة مستقبل البنية الرقمية على المستوى العالمي.

ترتيب مصر في المؤشرات الدولية

تعتبر مؤشرات الأداء الدولية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي انعكاس حقيقي لمدى التقدم المؤسسي والتقني الذي تحرزه الدول، وتسهم في بناء ثقة المستثمرين، وتحسين بيئة الأعمال، وتوجيه سياسات التطوير والإصلاح. وفي هذا السياق، شهدت مصر خلال الأعوام الأخيرة قفزات نوعية في ترتيبها ضمن عدد من المؤشرات الدولية المعنية بإتاحة الخدمات التكنولوجية، وجاهزية التحول الرقمي وتبني التقنيات الحديثة، مما يبرز فعالية الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ونجاح الجهود الحكومية في هذا المجال.

فعلى صعيد مجال البنية التحتية الرقمية، فقد حققت مصر أداءً ريادياً على المستوى القاري، حيث احتلت المرتبة الأولى أفريقيًا في متوسط سرعة الإنترنت الثابت لمدة أربع سنوات متتالية، وفقًا لتقارير شركة Ookla العالمية المتخصصة في قياس أداء الإنترنت. وبلغ متوسط سرعة الإنترنت الثابت في مصر نحو ٩٠ ميجابت/ثانية في أغسطس ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٦,٥ ميجابت/ثانية فقط في يناير ٢٠١٩، ما يُعد تحسنًا نوعيًا يدعم أهداف التحول الرقمي الشامل، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو على مستوى الأفراد.

أما فيما يخص مؤشر جاهزية الحكومة للتحول الرقمي الصادر عن البنك الدولي، ارتقت مصر من التصنيف (ج) في عام ٢٠١٨ إلى التصنيف (أ) في عام ٢٠٢٢، وهو ما يعد دلالة واضحة على التحسن المؤسسي والتطور الملموس في الخدمات الرقمية الحكومية، من حيث الكفاءة والاتاحة وسهولة الوصول، ويعزى هذا التقدم إلى حزمة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتحديث نظم تقديم الخدمات العامة.

وفي ذات الإطار، شهدت مصر تقدما استثنائيا بمقدار ٤٩ مركزا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي التابع للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات، وهو ما يجسد التحول الجاد نحو استيعاب الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة العمل الحكومي، وتعزيز استخداماته

في تقديم الخدمات العامة، والتخطيط، واتخاذ القرار. ويعكس هذا التقدم تبني الحكومة المصرية لسياسات واضحة في مجال التقنيات الناشئة، وتوفير بيئة تشريعية وتنفيذية مواتية لتبني هذه التقنيات بشكل أخلاقي ومسؤول.

كما يُعد تحقيق الأمن السيبراني جزءًا لا يتجزأ من البنية التحتية الرقمية الشاملة، وعنصرًا حاسمًا في ضمان استدامة التحول الرقمي وثقة المستخدمين. وفي هذا السياق، حققت مصر إنجازًا بارزًا يتمثل في تصنيفها ضمن الفئة الأولى (Tier 1) على المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ويعد هذا التقدم ثمرة لجهود منسقة بين مؤسسات الدولة المعنية، وعلى رأسها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والمركز المصري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (EG-CERT)، بالإضافة إلى البرامج الوطنية لتأهيل الكوادر وبناء ثقافة الوعي السيبراني. كما يعكس الالتزام الوطني بمعايير الأمن السيبراني العالمية، ويعزز من قدرة مصر على جذب الاستثمارات الرقمية والتعاون الدولي في مجالات البنية التحتية الآمنة والخدمات الرقمية.

٢- الاستراتيجيات والأطر الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر

رؤية مصر ٢٠٣٠

وانطلاقاً من هذه الأهمية القصوى، يُعَدّ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد القطاعات الرئيسة ذات الأولوية، سواء في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، أو برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤-٢٠٢٧/٢٦) أو استراتيجيات عمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير أداء القطاع، والتي تضم الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠٢٣-٢٠٢٧).

ووفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠، تتبلور الرؤية التنموية للقطاع حول التفاعل مع متطلبات العصر الرقمي الذي يشهد التتابع السريع للمستجدات التكنولوجية. وخلال هذا التفاعل، تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية القطاع في تحقيق الآتي:

١. تحويل مصر إلى مركز إقليمي للبيانات.
٢. دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة.
٣. تحقيق العدالة الرقمية.
٤. نشر ثقافة الأمن السيبراني وضمان حماية البيئة.
٥. دعم الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتحسين المهارات التكنولوجية.

برنامج عمل الحكومة

تتبنى الدولة برنامج إصلاحات اقتصادية قطاعية لمواصلة تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية، ويتضمن البرنامج ٨ برامج فرعية تضم مجموعة من القطاعات الاقتصادية من بينها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي السياق ذاته، تعمل الحكومة المصرية وشركاءها من القطاع الخاص على تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات كأحد أهم الركائز الأساسية لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، ويأتي ذلك من خلال تبنّي سياسات اقتصادية متكاملة، حيث تتبنى الحكومة خطة عمل شاملة ومتكاملة لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بهدف زيادة قدرته التنافسية وجعله مساهما رئيسا في النمو الاقتصادي للبلاد ومضاعفة حجم الصادرات المصرية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود، وتعزيز تنافسية مصر في مجالات البحث والتطوير وخدمات القيمة المضافة.

الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر

شهد العقد الأخير تطوراً نوعياً في المنهجية التي تتبناها الدولة لتوجيه قطاع تكنولوجيا المعلومات، من خلال إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية القائمة على أسس علمية ومؤسسية وتشريعية، والهادفة إلى تحقيق التكامل بين التكنولوجيا والتنمية، بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

١- مصر الرقمية: نحو بناء مجتمع رقمي متكامل

تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية الدولة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة «مصر الرقمية» باعتبارها رؤية وطنية شاملة وخطة تنفيذية مركزية تهدف إلى تحويل مصر إلى مجتمع رقمي متكامل من خلال إرساء بيئة رقمية ذكية ومترابطة ترتكز على البنية التحتية الرقمية المتقدمة، والإطار التشريعي والتنظيمي، وثقافة الابتكار.

وتعتمد «مصر الرقمية» على ثلاث ركائز رئيسية مترابطة على النحو التالي:

أ- التحول الرقمي: من خلال رقمنة الخدمات الحكومية، وتطوير المنصات الرقمية، وتيسير الوصول إليها عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول، مع الربط البيني بين الجهات الحكومية وتبسيط الإجراءات، بما يرسخ مبادئ الكفاءة والشفافية في إدارة الشأن العام.

ب- المهارات والوظائف الرقمية: عبر برامج متخصصة لتأهيل الكوادر البشرية على أحدث تقنيات الثورة الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية، وتوفير التدريب لأكثر من ٥٠٠ ألف متدرب سنويا.

ج- الإبداع الرقمي: من خلال تشجيع ريادة الأعمال، ودعم الابتكار، وتعزيز منظومة البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات.

وقد حققت المبادرة إنجازات ملموسة، منها ربط أكثر من ٢٥ ألف مبنى حكومي بشبكات الألياف الضوئية، وتطوير منصة رقمية وطنية تتيح أكثر من ٢٠٠ خدمة حكومية، وإنشاء مراكز بيانات حكومية متقدمة، وتفعيل التوقيع الإلكتروني، وتقديم حلول دفع إلكتروني متكاملة. ويعد هذا التحول غير مقتصر على رقمنة الخدمات، بل يشمل أيضا تعزيز الأمن السيبراني، وتوسيع الشمول المالي والرقمي، وبناء مدن ذكية، وتعزيز السيادة الرقمية، بما يعزز مكانة مصر الإقليمية والدولية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٢- استـراتيجية مصـر الرقميـة للخـدمـات العابـرة للحدود (التعهيد) ٢٠٢٢-٢٠٢٦

تتبنى الدولة المصرية رؤية طموحة لتعزيز مكانة مصر كمركز عالمي للخدمات الرقمية العابرة للحدود، استنادًا إلى ما يمتلكه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من قدرات تنافسية جعلته القطاع الأسرع نموًا في الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة. فقد حقق القطاع معدل نمو بلغ ١٦٪ في عام ٢٠٢١، وأظهر مرونة لافتة خلال جائحة كوفيد-١٩، الأمر الذي أسهم في زيادة جاذبية مصر للشركات متعددة الجنسيات واختيارها كوجهة موثوقة لتقديم خدمات التعهيد والخدمات الرقمية عالية القيمة.

وفي هذا السياق، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استراتيجية مصر الرقمية لخدمة التعهيد ٢٠٢٢–٢٠٢٦ بهدف مضاعفة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وزيادة عوائده التصديرية، وخلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز تنافسية مصر في سلاسل القيمة العالمية.

تركز الاستراتيجية على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: رفع عائدات الصادرات الرقمية ثلاثة أضعاف بمعدل نمو سنوي مركب ١٩٪، وإضافة ٢١٥ ألف فرصة عمل جديدة في الخدمات عالية القيمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والبرمجيات المدمجة، وأخيرًا الترويج لمصر كوجهة عالمية لصناعات التكنولوجيا الناشئة. ويتولى تنفيذ هذه الرؤية هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) التي تعمل على تطوير بيئة أعمال تنافسية وتحفيزية، عبر إعادة تصميم منظومة الحوافز، وتوسيع مشاركة المستثمرين، وتطوير قدرات الشركات المحلية، وتقييم المساحات المتاحة للأعمال التجارية، إضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج موجهة للطلبة والمحترفين لرفع قابلية التوظيف وصقل المهارات التقنية واللغوية.

وقد انعكست هذه الجهود بوضوح في مؤشرات الأداء الحديثة؛ حيث ارتفع عدد شركات التعهيد بنسبة ١٨٠٪ بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٤، ليصل إلى ١٨٦ شركة، كما زاد عدد العاملين من ١٠٥ آلاف في نهاية ٢٠٢٢ إلى

١٥٠ ألفا في نهاية ٢٠٢٤. وتم إنشاء ٢٠٦ مراكز تعهيد في مختلف المحافظات، إلى جانب إصدار إطار تنظيمي جديد لمراكز الاتصال ومنح تراخيص تشغيل لعدد من كبرى الشركات العالمية. كما شهدت الخدمة تدفقات استثمارية بارزة، أبرزها توقيع مذكرة التفاهم مع شركة كونيكتا الإسبانية باستثمارات تبلغ ١٠٠ مليون دولار وتوفير ٣٠٠٠ فرصة عمل، وإنشاء أول مركز تميز عالمي للذكاء الاصطناعي التوليدي في مصر، بالإضافة إلى افتتاح شركة كومفلت الأميركية مركزها الأول في المنطقة للأمن السيبراني وخدمات التعهيد المتخصص.

وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، سجّلت خدمة التعهيد معدل نمو قياسي بلغ ٥٤,٢٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، كما ارتفعت الصادرات الرقمية إلى ٦,٢ مليار دولار مقارنة بحوالي ٤,٩ مليار في العام السابق، مدعومة باستثمارات بلغت ٨٣,٣ مليار جنيه في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٦٣٪ منها من القطاع الخاص. وتستهدف الحكومة الوصول بصادرات التعهيد إلى ٩ مليارات دولار قبل ٢٠٣٠.

وتؤكد هذه التطورات أن مصر تمضي بثبات نحو ترسيخ موقعها كمركز عالمي لتقديم الخدمات الرقمية ونقطة جذب رئيسية للاستثمارات الأجنبية في مجال التكنولوجيا، مدعومة برؤية استراتيجية واضحة، وقوة بشرية مؤهلة، وبنية تحتية رقمية متطورة، وسياسات حكومية محفزة تُرسّخ مكانة هذا القطاع كأحد محركات النمو المستقبلي للاقتصاد الوطني.

٣- الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية (٢٠١٧): نحو تمكين الاقتصاد الرقمي التجاري

انطلاقا من الدور المتنامي للتجارة الإلكترونية كأداة فاعلة لدعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز النمو الشامل، أطلقت مصر في ديسمبر ٢٠١٧، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وعدد من المؤسسات الدولية، **الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية**، لتكون أول خطة شاملة من نوعها على المستوى الإقليمي تهدف إلى تسريع اندماج التجارة الرقمية في السياسات الوطنية. وقد مثلت مصر أول دولة تستفيد من الإطار التشخيصي المخصص من قبل الأونكتاد لتطوير سياسات التجارة الإلكترونية ضمن برنامج مراجعة السياسات.

هدفت الاستراتيجية إلى توفير إطار تنظيمي وتشريعي متكامل يدعم النمو الآمن والمنظم للتجارة الإلكترونية، ويعزز الثقة بين الأطراف الفاعلة، مع التركيز على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم قدراتها التنافسية في الأسواق الرقمية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية والتشريعية، وتيسير نظم الدفع الإلكتروني.

وقد حددت الاستراتيجية خمسة محاور فرعية (Sub-strategies) مترابطة تشكل الإطار التنفيذي لتحقيق أهدافها:

١. **تمكين الشركات من خلال التجارة الإلكترونية:** عبر تسهيل الدخول إلى الأسواق الرقمية، وتوفير الحوافز التقنية والتشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية على الإنترنت.

٢. **تحفيز عملية التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي:** من خلال تشجيع العاملين في القطاع غير الرسمي على الانخراط في التجارة الإلكترونية، وربطهم بالخدمات المالية الرسمية، ما يسهم في توسيع قاعدة دافعي الضرائب، وزيادة فرص النفاذ إلى التمويل، وتعزيز الحماية الاجتماعية.

٣. **الاستفادة من قدرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** باعتباره رافعة أساسية لتطوير التجارة الإلكترونية، من خلال تعظيم الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وتوسيع انتشار الإنترنت، وتطوير الخدمات السحابية، والاعتماد على حلول الذكاء الاصطناعي في تحليل السلوك الاستهلاكي وتحسين تجربة المستخدم.

٤. **تحويل قطاع اللوجستيات المصري إلى مركز إقليمي:** من خلال تعزيز كفاءة سلاسل التوريد، وتوسيع نطاق خدمات التوصيل والتوزيع، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، بما يدعم تكامل مصر في شبكات التجارة الإلكترونية الإقليمية والدولية.

٥. **تحفيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونية:** عبر تطوير الأنظمة المالية الرقمية، وتوسيع نطاق خدمات الدفع الإلكتروني، وتعزيز الثقة في هذه الوسائل، بما يسهم في تحقيق الشمول المالي ورفع كفاءة المعاملات التجارية.

سـاهمت الاستراتيجيـة في تسريـع وتيرة دمـج الاقتصـاد المصري في بيئـة التجـارة الرقميـة، ومكنـت عـدداً متزايـداً مـن المؤسسـات الصغيرة من النفاذ إلى الأسواق الإلكترونية. كما رافق ذلك ارتفاع في نسبة مستخدمي التجارة الإلكترونية، لا سيما في الفئة العمرية دون الثلاثين عامًا والتي تمثل قرابة نصف سكان البلاد. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال واسع للتوسع، سواء من حيث توسيع التغطية الجغرافية للخدمات، أو تعزيز الثقة الرقمية، أو سد الفجوات في البنية التحتية والمهارات الرقمية.

الاستـراتيجية الوطنيـة للذكـاء الاصطناعي (٢٠٢١/٢٠٢٥ و ٢٠٢٥/٢٠٣٠): نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية المستدامة

يشهد العالم في العقد الأخير تحول غير مسبوق في استخدامات الذكاء الاصطناعي حيث لم يعد ينظر إليه باعتباره أداة تقنية مستقبلية فحسب، بل أصبح يمثل قوة محركة ومحورية لإعادة تشكيل الاقتصادات، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز الابتكار، ورفع كفاءة اتخاذ القرار. وإدراكا منها للفرص التنموية الهائلة التي يمكن أن يوفرها هذا المجال، خصوصا في ظل توجهات التحول الرقمي والاستثمار في رأس المال البشري، تبنّت مصر مساراً استراتيجياً لتسخير الذكاء الاصطناعي بما يخدم أولوياتها التنموية، ويرسخ مكانتها كفاعل إقليمي في تكنولوجيا المستقبل.

في هذا السياق، أطلقت مصر في مايو ٢٠٢١ النسخة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٢١-٢٠٢٥ عبر المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، كأول وثيقة رسمية من نوعها على مستوى المنطقة العربية، لتكون بمثابة الإطار العام لتوجيه السياسات والبرامج في هذا المجال. وتركزت النسخة الأولى على أربعة محاور رئيسية وهي: الذكاء الاصطناعي من أجل الحكومة، والذكاء الاصطناعي من أجل التنمية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي.

ركزت الاستراتيجية على تطوير بنية مؤسسية وتكنولوجية تتيح الاستخدام المنهجي للذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة والتنمية، بالإضافة إلى تطوير المهارات البشرية وإدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم، والمشاركة النشطة في النقاشات الدولية المتعلقة بالأخلاقيات، وبناء منظومة تشريعية مرنة تحكم استخدامات الذكاء الاصطناعي.

وفي يناير ٢٠٢٥، أطلقت **النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥–٢٠٣٠)**، لتكون أكثر طموحًا واتساعًا في رؤيتها وأدواتها، وجاءت استجابة للتطورات العالمية المتسارعة، وتعكس إدماجًا أعمق للذكاء الاصطناعي في نسيج السياسات العامة والقطاعات الاقتصادية. وتمحورت هذه النسخة حول ستة محاور استراتيجية وذلك على النحو التالي:

١. **ضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي**، عبر إنشاء نظام تنظيمي شامل لهذا المجال، وتفعيل الإطار الأخلاقي الوطني، ووضع الأساس لكيان تنظيمي واضح المعالم، مع تعزيز مشاركة مصر في المحافل الدولية ذات الصلة، والإسهام الفعّال في صياغة القواعد والمعايير العالمية للذكاء الاصطناعي.
٢. **تحسين جودة الحياة ورفع كفاءة القطاعات الحيوية** عبر توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والنقل، والطاقة، والزراعة، بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى.
٣. **ضمان إتاحة البيانات وتبادلها** من خلال تطوير أطر وطنية لحوكمة البيانات، وتعزيز إدارة دورة حياة البيانات المحلية، بما يدعم بيئة الذكاء الاصطناعي ويعزز من جودة النماذج التطبيقية القائمة عليه.
٤. **بناء بنية تحتية رقمية قوية وقابلة للتوسع في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية**، إلى جانب تطوير نماذج أعمال مبتكرة تمكن من إنشاء قاعدة رقمية صلبة تدعم نمو صناعة الذكاء الاصطناعي محليا وإقليميا.

٥. **تهيئة بيئة صحية لنمو منظومة الذكاء الاصطناعي**، من خلال دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال، وتحفيز جهود الابتكار، وتعزيز استثمارات مؤسسات رأس المال المخاطر في السوق المصرية.
٦. **تعزيز الكم والكيف في الكوادر الوطنية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي**، عبر بناء برامج تدريبية وتخصصية متقدمة تضمن توافر الخبرات والكفاءات القادرة على قيادة التحول الرقمي وصناعة المستقبل.

كما وضعت الاستراتيجية الجديدة أهدافا كمية واضحة، من بينها رفع مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ٨٪° من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وتدريب ٣٠ ألف متخصص سنويا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما يعكس توجها نحو بناء قاعدة بشرية وطنية مؤهلة لقيادة الاقتصاد الرقمي. وبهذا النهج المتكامل، تعد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي إطار تنموي يربط بين التكنولوجيا والسياسات العامة، ويهدف إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي، وتحفيز النمو الاقتصادي القائم على المعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية لمصر على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يضمن جاهزيتها للاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة.

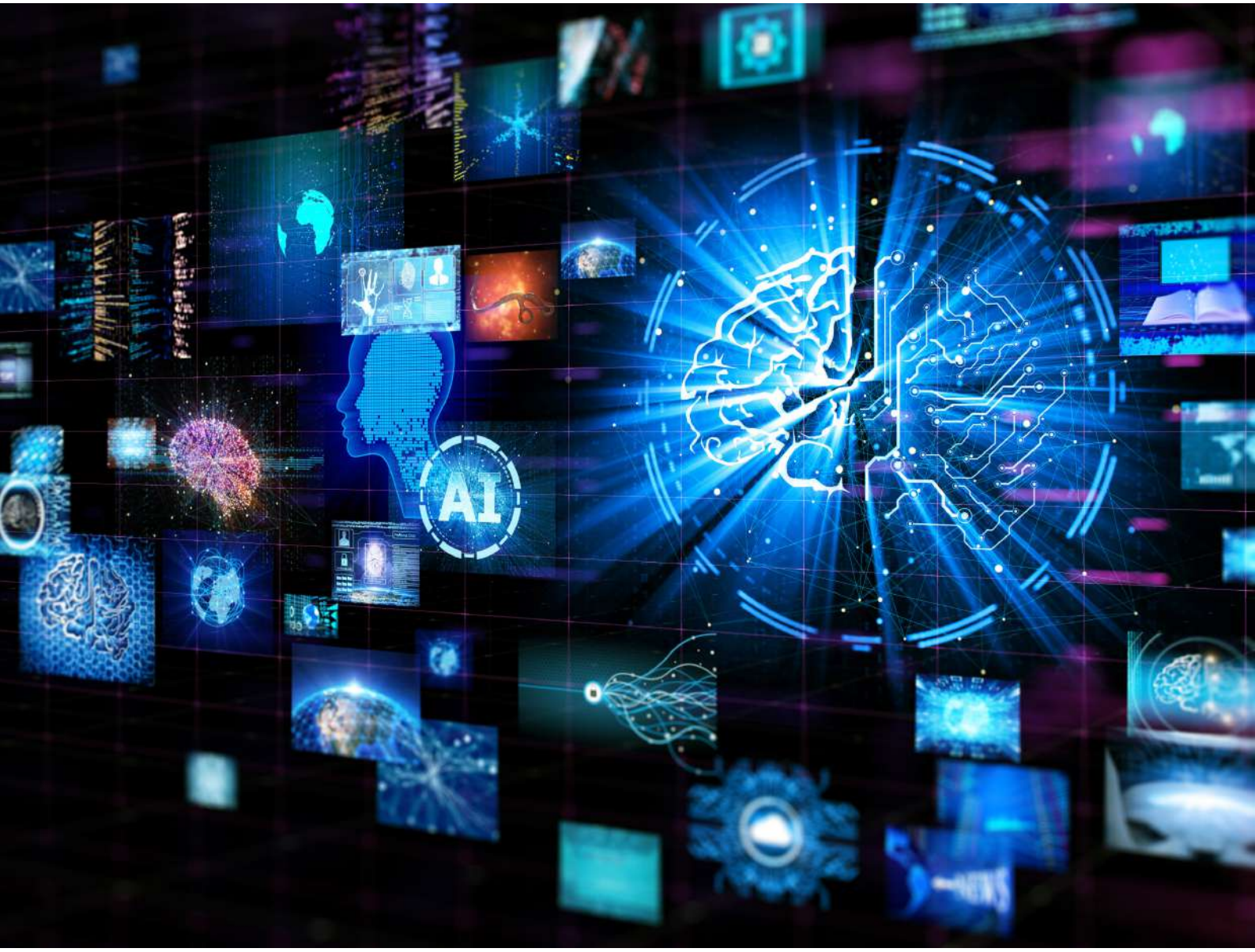

٥ تشمل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بالصناعات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤- سياسة الحوسبة السحابية

في ضوء التوسع الرقمي المتسارع في المنطقة، تشير تقديرات مؤسسة Markets and Markets إلى أن حجم سوق الحوسبة السحابية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا قد بلغ نحو ٢١,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مع توقعات بنمو قوي يصل إلى ١٨,٦٪ سنويًا حتى عام ٢٠٢٨ ليبلغ السوق نحو ٤٩,٥ مليار دولار، مدفوعًا بالاعتماد المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية المتقدمة. ويوضح التقرير أن نمو المدن الذكية واتساع استخدام الحوسبة السحابية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثلان محركًا رئيسيًا لهذا التوسع، إلى جانب الارتفاع المتوقع في الطلب على الخدمات السحابية بفضل مزاياها المرتبطة بالكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات. كما يبرز التقرير أهمية الشراكات بين مزودي الخدمات العالميين والمحليين، إضافة إلى إنشاء مراكز بيانات جديدة في المنطقة، باعتبارها عناصر داعمة لتطوير السوق.

ومن المتوقع كذلك أن يسهم نشاط «الاندماجات والاستحواذات» في فتح آفاق جديدة أمام اللاعبين الرئيسيين خلال السنوات الخمس المقبلة. وفي هذا السياق، تعد مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من الأسواق الأكثر جاذبية نظرا للتطور التكنولوجي الكبير والطلب المتزايد على الخدمات الرقمية. وتوفر الحوسبة السحابية، عبر بنيتها الأساسية وأدواتها المتقدمة، بيئة حيوية للشركات لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والتعلم الآلي، مما يمكّن المؤسسات من تحليل كميات ضخمة من البيانات، واتخاذ قرارات مبنية على البيانات، وتعزيز ميزتها التنافسية في كلٍّ من القطاعين العام والخاص.

ومن هنا تأتي **«سياسة الحوسبة السحابية أولًا»** كأحد أهم الركائز الاستراتيجية في مسار التحول الرقمي الذي تتبناه الدولة المصرية، وامتدادًا طبيعيًا لخطط بناء اقتصاد رقمي متكامل ومتجاوب مع التطورات المتسارعة عالميًا. وتنطلق هذه السياسة من رؤية واضحة مفادها أن الحوسبة السحابية ليست مجرد بديل تقني للبنية التحتية التقليدية، بل هي محرك أساسي لتعزيز كفاءة الجهاز الحكومي، وتحسين الخدمات، ودعم التنمية البشرية والاقتصادية. وتسهم الحوسبة السحابية في توفير الموارد وتحسين جودة الخدمات عبر الاستفادة من حلول تكنولوجية متقدمة تعزز قدرة الدولة على مواكبة الثورة الرقمية، كما يتيح نقل البيانات إلى المنصات السحابية مرونة أكبر في تقديم الخدمات الحكومية ورفع مستويات التأمين السيبراني.

تعد هذه السياسة خطوة محورية في تنفيذ استراتيجية مصر الرقمية إذ أقرها المكتب التنفيذي للمجلس الأعلى للمجتمع الرقمي، مع تكليف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بوضع آليات التنفيذ والتنسيق مع مختلف مؤسسات الدولة. وتأتي هذه الخطوة متسقة مع الجهود التي بدأت عبر استراتيجية الحوسبة السحابية لقطاع الاتصالات، والتي أرست الإطار العام للحوكمة وتوطين صناعة مراكز البيانات، وجرى تحديثها بسياسة تضع "الحوسبة السحابية أولًا" كخيار إلزامي عند تطوير أو توسعة البنية الرقمية الحكومية.

وتستند هذه السياسة إلى عدة ممكنات مؤسسية وتشريعية، أبرزها التعجيل بإصدار قانون تصنيف البيانات وتحديث الأطر التنظيمية لتبادلها بين الجهات الحكومية، بما يعزز الثقة في البيئة الرقمية ويحفظ خصوصية المواطنين. كما تدعم السياسة جذب استثمارات الشركات العالمية العاملة في خدمات السحابة ومراكز البيانات، عبر توفير إطار حكومي واضح، وحلول مستندة إلى أحدث المعايير الدولية في الأمن والخصوصية.

ومن خلال هذه السياسة، تمضي مصر نحو بناء بيئة رقمية أكثر مرونة، قادرة على تسريع التحول الرقمي، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحسين الخدمات الحكومية، وتعزيز جاهزية الدولة لتبني تقنيات المستقبل—مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء بما يعزز تنافسيتها الإقليمية ويكرس مكانتها كمركز إقليمي مزدهر للحوسبة السحابية وصناعة البيانات.

٣- التشريعات المنظمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في سياق التحول الرقمي الشامل الذي تشهده مصر خلال العقد الأخير، حظيت الجوانب التشريعية والتنظيمية بأهمية استراتيجية بالغة، إدراكا بأن البنية التشريعية تشكل أساس أي منظومة رقمية فعالة ومستدامة. ومن هذا المنطلق، سعت الدولة المصرية إلى تطوير مجموعة من القوانين والتشريعات التي تستهدف ليس فقط تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بل أيضا ضمان توازنه، وحماية الحقوق الرقمية، وتعزيز البيئة الاستثمارية، والحد من المخاطر السيبرانية. ويأتي هذا التوجه متسقا مع التزامات مصر الدولية، ومتكاملا مع رؤيتها الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، خاصة ما يتصل منها بمحور التحول الرقمي وبناء اقتصاد المعرفة.

١- قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣

يمثل هذا القانون الأساس التشريعي الأول لتنظيم سوق الاتصالات في مصر، وقد تم بموجبه إنشاء الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) كهيئة مستقلة ذات اختصاصات تنظيمية ورقابية. يهدف هذا الإطار القانوني إلى ضمان بيئة تنافسية عادلة، وتعزيز جودة الخدمات، وحماية حقوق المستخدمين، إلى جانب تنظيم عملية منح التراخيص لمزاولة أنشطة الاتصالات، وإدارة الطيف الترددي وفقًا لأفضل الممارسات التقنية.

وتشمل أبرز ما نص عليه القانون:

- إلزام الشركات العاملة بالحصول على تراخيص مسبقة وفقا لضوابط محددة.
- اعتماد معايير واضحة لجودة الخدمة وحماية حقوق المستهلكين.
- تنظيم عملية الربط البيني بين مختلف الشبكات لضمان الكفاءة والتكامل.
- منح الجهاز صلاحيات إدارة الطيف الترددي وتنظيم استخدامه على نحو يعزز الابتكار ويحد من التداخلات التقنية.

تم إنشاء الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بموجب قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣، باعتباره كيان مستقل يتبع رئيس مجلس الوزراء، يتمتع بصلاحيات واسعة لتنظيم قطاع الاتصالات في مصر وضمان انضباط السوق واستقراره. وتتجلى مهام الجهاز في منح التراخيص لمشغلي خدمات الاتصالات، ووضع الأطر التنظيمية والفنية اللازمة لضمان جودة الخدمات، بالإضافة إلى مراقبة أداء الشركات المشغلة وحماية حقوق المستخدمين.

لا يقتصر دور الجهاز على تنظيم التراخيص والإشراف التقني، بل يمتد إلى بلورة السياسات العامة للقطاع، والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، والتفاعل مع التحولات التكنولوجية العالمية، بما يسهم في تعزيز تنافسية مصر في مجالات الاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي. يحرص الجهاز على إرساء بيئة تنظيمية داعمة للمنافسة العادلة بين الشركات العاملة في السوق، مع منع الممارسات الاحتكارية، بما يضمن تحسين جودة الخدمات، وتوسيع نطاق التغطية، وتحقيق توازن بين مصالح المستثمرين. يمثل وجود جهاز تنظيمي فاعل ومستقل أحد المقومات الأساسية لإنجاح سياسات التحول الرقمي في مصر، إذ يشكّل همزة الوصل بين الدولة والقطاع الخاص والمستخدمين، ويعكس توجه الدولة نحو تعزيز الحوكمة، وتحقيق التوازن بين الانفتاح التكنولوجي، وحماية السيادة الرقمية، وتحفيز الاستثمار، في إطار رؤية شاملة تستهدف جعل مصر مركزًا إقليميًا للاتصالات والتكنولوجيا الرقمية.

٢- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨

استجابة لتنامي التهديدات السيبرانية وما يرافقها من تحديات أمنية واقتصادية، أصدرت مصر هذا القانون الذي يُعد الأول من نوعه في مجال مكافحة الجرائم

الإلكترونية على المستوى الوطني. وقد هدف القانون إلى توفير حماية قانونية للبنية الرقمية، ومواجهة أشكال الجرائم المستحدثة، مثل اختراق الأنظمة، وانتهاك الخصوصية، واستخدام الشبكات لأغراض غير مشروعة.

٣- قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

إطار تشريعي يهدف إلى حماية خصوصية الأفراد من خلال تنظيم كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها ونقلها. يتطلب القانون الحصول على موافقة الأفراد قبل جمع بياناتهم، ويحدد التزامات واضحة على الجهات التي تتعامل مع هذه البيانات، ويُنشئ آليات لمراقبة تطبيق القانون ومحاسبة المخالفين.

حيث تم إنشاء هيئة اقتصادية تُسمى «مركز حماية البيانات الشخصية» وفقاً للمادة (١٩) من القانون.

٤- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الإنترنت

تمثل البنية التحتية الرقمية ركيزة أساسية للتحول الرقمي في مصر، وتعد من أبرز مجالات الاستثمار والتطوير في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة طفرة نوعية في توسيع نطاق شبكات الاتصالات، وتحسين جودة الخدمة، وزيادة كفاءة نقل البيانات على المستوى المحلي والدولي، بما يعكس رؤية الدولة نحو بناء اقتصاد رقمي تنافسي ومتصل عالميًا.

وفي هذا السياق، نفذت الدولة خطة طموحة لتوسيع نطاق الشبكات الأرضية المعتمدة على الألياف الضوئية، بهدف تحسين سرعة الإنترنت الثابت وتعزيز كفاءة البنية التحتية الرقمية. ونتيجة لهذه الجهود، ارتفع متوسط سرعة الإنترنت الثابت ليبلغ ٧٩٠ ميجابت/ثانية في يونيو ٢٠٢٥ حيث أن السرعة في شهر أغسطس ٢٠٢٥ وصلت ٩٠ ميجابت/ثانية وفقاً لتقرير Ookla الجهة العالمية المتخصصة في قياس مؤشرات الأداء الرقمي. علما بأن استثمارات الدولة في البنية الرقمية، والتي تجاوزت ١٥٠ مليار جنيه، تهدف لرفع كفاءة الإنترنت الثابت، وإنشاء شبكة كابلات ألياف ضوئية متطورة، وربط أكثر من ٢٥ ألف مبنى حكومي رقميا على مستوى الجمهورية.

أما من الناحية البنيوية، فقد أصبحت مصر اليوم من الدول الرائدة في الربط الرقمي على المستوى الإقليمي، إذ يمر عبر أراضيها أكثر من ٢٠ كابل بحري دولي يربط بين قارات آسيا وأوروبا، وهو ما يعزز من موقعها الاستراتيجي كبوابة رقمية عالمية، ويسهم في جذب استثمارات في مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، وخدمات الدعم التقني. وقد قامت «المصرية للاتصالات» بتطوير منظومة العبور الدولي من خلال إنشاء محطات هبوط جديدة، ومسارات أرضية متعددة، وأنظمة ربط مبتكرة تضمن أعلى درجات الاعتمادية واستمرارية الخدمة، مما رسّخ مكانة مصر كمركز إقليمي لحركة البيانات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وفي إطار مبادرة «حياة كريمة» تم تنفيذ مشروع الألياف الضوئية (FTTH) في ٣٧٨ قرية جديدة، ليصل إجمالي عدد القرى المغطاة إلى ٨٩٣ قرية، ما عزز من إتاحة الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية عام ٢٠٢٤.

وعلى صعيد الخدمات، فقد تم إطلاق خدمات الجيل الخامس للتليفون المحمول بما سيوفر إنترنت أعلى وزمن استجابة مما سيساهم فى تحسين تجربة المستخدمين، كما تم إطلاق منظومة حوكمة التليفون المحمول IMEI منذ بداية عام ٢٠٢٥ والتي تساهم فى القضاء على ظاهرة تهريب أجهزة التليفون المحمول واستيفاء مستحقات الدولة.

مراكز البيانات في مصر: البنية التحتية للاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي

أولًا: مراكز البيانات كمحرك للاقتصاد الرقمي العالمي

يشهد العالم في العقد الأخير طفرة غير مسبوقة في الاعتماد على البيانات كمورد اقتصادي رئيسي، إذ أصبحت البيانات في الاقتصاد الحديث تماثل في أهميتها النفط في الاقتصاد الصناعي. وتشير تقديرات منظمة التعاون الرقمي إلى أن الاقتصاد الرقمي يُسهم بما يقارب ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه النسبة لتصل إلى نحو ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعكس التحول الجوهري في هيكل الاقتصاد العالمي نحو الأنشطة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا. ويُقدّر أن تُسهم صناعة مراكز البيانات وحدها في خلق ما يقارب ٣٠ مليون فرصة عمل حول العالم خلال العقد الجاري، نتيجة توسّع خدمات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

وتمثل مراكز البيانات (Data Centers) الركيزة الأساسية للبنية التحتية الرقمية في العصر الحديث، إذ تُعد المنشآت المادية التي تُستخدم لتجميع ومعالجة وتخزين كميات هائلة من البيانات الرقمية بشكل آمن وفعّال. وتتكون هذه المراكز من مجموعة من الخوادم (Servers) وأجهزة التخزين وشبكات الاتصال وأنظمة الطاقة والتبريد المتقدمة، التي تعمل جميعها وفق تصميم هندسي يضمن استمرارية التشغيل على مدار الساعة، مع مستويات عالية من الاعتمادية والأمان السيبراني. وتُستخدم مراكز البيانات لدعم مختلف تطبيقات الحوسبة السحابية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الحكومية الرقمية، وأنظمة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. كما تمثل عنصراً محورياً في تحقيق التحول الرقمي للدول والمؤسسات، إذ تُسهم في تمكين عمليات اتخاذ القرار القائمة على البيانات، وتحسين كفاءة الخدمات العامة والخاصة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في بيئة تتزايد فيها أهمية المعرفة والتكنولوجيا كمحركات للنمو والتنمية المستدامة.

وقد كشفت دراسات اقتصادية متخصصة، من بينها تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC) لعام ٢٠٢٢، أن مراكز البيانات ساهمت بنحو ٢,١ تريليون دولار أمريكي في الاقتصاد الأمريكي بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، كما وفّرت نحو ٣,٥ ملايين وظيفة مباشرة في عام ٢٠٢١، إلى جانب ملايين الوظائف غير المباشرة في قطاعات الخدمات، والطاقة، والهندسة، والنقل. وأظهرت البيانات أن كل وظيفة واحدة في صناعة مراكز البيانات تُولّد ما يقارب ست وظائف أخرى غير مباشرة، وأن مساهمة هذا القطاع في الإيرادات الحكومية الفيدرالية ارتفعت من ٦٦ مليار دولار عام ٢٠١٧ إلى نحو ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢١.

كما أدى النمو المتسارع للصناعة إلى جذب المستثمرين من مختلف القطاعات، بما في ذلك صناديق الاستثمار في البنية التحتية وصناديق الاستحواذ العقاري، حيث بلغ إجمالي الصفقات في هذا القطاع أكثر من ٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٢١ فقط. وتُعزى هذه الطفرة إلى الطلب المتزايد على خدمات الذكاء الاصطناعي، التي تحتاج إلى قدرة حوسبية هائلة ومعالجة بيانات ضخمة، وهو ما جعل الولايات المتحدة التي تضم أكثر من ٥٣٠٠ مركز بيانات تتصدر قائمة الدول الجاذبة لاستثمارات الذكاء الاصطناعي، تليها الصين التي تمتلك نحو نصف هذا العدد.

ثانيًا: الموقع الاستراتيجي لمصر كجسر رقمي عالمي

تُعد مصر من أكثر الدول تميّزًا من حيث الموقع الجغرافي، إذ تقع في ملتقى ثلاث قارات (إفريقيا وآسيا وأوروبا)، وتشكل بوابة طبيعية لحركة البيانات العالمية بين الشرق والغرب. تمر عبر أراضيها ومياهها الإقليمية نحو ١٧ كابلًا بحريًا دوليًا، ومن المتوقع دخول خمسة كابلات جديدة الخدمة خلال السنوات الخمس القادمة، ما يجعلها من أكثر الدول كثافةً في مرور الكابلات البحرية في العالم.

ويشير تقرير Knight Frank إلى أن هذا الموقع الجغرافي منح مصر ميزة تنافسية لتصبح مركزًا لوجستيًا للبيانات

في إفريقيا والشرق الأوسط، إذ تقلّص المسافات الزمنية لنقل البيانات وتقلّل تكاليفها بين الأسواق الكبرى في أوروبا وآسيا. كما تتحكم شركة المصرية للاتصالات في أكثر من ٩٠٪ من حركة البيانات الدولية المارة عبر مصر، بسعة دولية تتجاوز ٢٠٠ تيرابت في الثانية، وهي ميزة نادرة تمنحها موقعًا استراتيجيًا في سلاسل القيمة الرقمية العالمية.

ثالثاً: تطور البنية التحتية لمراكز البيانات في مصر

حققت مصر خلال السنوات الأخيرة تقدم ملموس في إنشاء مراكز بيانات متطورة على المستويين الحكومي والخاص. فقد دشّنت الدولة ثلاثة مراكز بيانات حكومية عملاقة، تُعدّ «عقل الدولة الإلكترونية» وذاكرتها الرقمية، وتخدم أكثر من ٥٠ ألف مستخدم حكومي و١٤٤ جهة تقدم نحو ٦٠٠ تطبيق حكومي، ضمن منظومة «مصر الرقمية».

تتوزع هذه المراكز على مركز بيانات رئيسي يضم ١٣٢٧ خادمًا رئيسيًا بسعة ١٢٠ بيتابايت، ومركز تبادلي بقدرة ١٤٠٠ راك، إضافة إلى مركز للحوسبة السحابية بمدينة العين السخنة على مساحة ١٣٠ ألف متر مربع، يُعد الأول من نوعه في شمال إفريقيا لتقديم خدمات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليل البيانات الضخمة.

وفي العاصمة الإدارية الجديدة، تم إنشاء مركز البيانات والخدمات السحابية الحكومية P1، الذي صُمم بمواصفات أمنية فائقة لضمان حماية المعلومات من الهجمات السيبرانية والكوارث المحتملة. ويُعدّ هذا المركز البنية الأساسية لجميع المنصات الرقمية الحكومية، بما فيها المنصة الوطنية للخدمات الرقمية، التي تستضيف الآن بيانات أكثر من ١١٤ جهة حكومية تم نقلها إلى العاصمة الإدارية.

مركز البيانات والخدمات السحابية الحكومية P1

أما في القطاع الخاص، فقد أعلنت المصرية للاتصالات عن إنشاء أكبر مركز بيانات دولي في مصر حاصل على اعتماد Tier III من معهد Uptime في التصميم والبناء والاستدامة التشغيلية، ويتصل المركز بعشرة محطات إنزال بحرية تربط مصر بأكثر من ٦٠ دولة حول العالم. وتبلغ طاقته الاستيعابية ٢٠٠٠ كابينة بيانات موزعة على أربعة مبانٍ في القرية الذكية، مما يعزز قدرة مصر على استضافة البيانات الإقليمية وتقديم خدمات الحوسبة السحابية لمؤسسات كبرى في المنطقة.

مـراكـز البيانـات والذكـاء الاصطنـاعي والطـاقـة المستدامة

تتنامى العلاقة التكاملية بين مراكز البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إذ تُعدّ الأولى الأساس التقني لتدريب الخوارزميات وتحليل البيانات الضخمة. وتسعى مصر من خلال خطتها للتحول الرقمي والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي إلى أن تصبح مركزًا إقليميًا للحوسبة الذكية، مستفيدة من توسّع قدراتها في الطاقة المستدامة.

ويُعد مشروع محطة الضبعة النووية أحد الركائز المستقبلية لتوفير طاقة موثوقة ومنخفضة الانبعاثات لتشغيل مراكز البيانات، إلى جانب مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، مثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية ومحطات جبل الزيت. وحيث ان الاستراتيجية الوطنية للطاقة تطمح إلى رفع مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ و٦٥٪ بحلول ٢٠٤٠، يتيح ذلك لمصر التحول نحو مراكز بيانات خضراء منخفضة الانبعاثات.

وقد بدأت بالفعل شركات دولية، مثل خزنة الإماراتية وسويكورب إنفرا كابيتال وريكورد ديجيتال أسيت، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تنفيذ مشروعات لمراكز بيانات خضراء تعمل بطاقة تصل إلى ٢٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية والرياح لتقديم خدمات رقمية للأسواق الخارجية. كما يُتوقع أن تتضاعف الاستثمارات في هذا القطاع مدفوعة بانخفاض تكاليف الطاقة الشمسية في مصر بنحو ٤٠٪ بعد استقرار سعر الصرف وتوسّع مشروعات الهيدروجين الأخضر.

مراكز البيانات وبناء القدرات البشرية

لا يوجد خلاف على أن نجاح انتاج البيانات لا يتحقق إلا بوجود رأس مال بشري مؤهّل. وفي هذا الإطار، حققت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات طفرة غير مسبوقة في برامج التدريب الرقمي؛ إذ ارتفع عدد المتدربين من ٤ آلاف عام ٢٠١٨ إلى ٤٠٠ ألف عام ٢٠٢٤، كما زادت موازنة التدريب من ٥٠ مليون إلى ١,٧ مليار جنيه. كما توسعت الوزارة في إنشاء مراكز إبداع مصر الرقمية التي بلغ عددها ٢٠ مركزًا في عام ٢٠٢٣، وتستهدف الوصول إلى مركز في كل محافظة لدعم ريادة الأعمال التقنية واحتضان الشركات الناشئة.

هذه الجهود تتكامل مع إنشاء مراكز البيانات الحكومية، حيث تمثل البنية التحتية اللازمة لاستضافة منصات التدريب الإلكترونية وتخزين المحتوى التعليمي الضخم. ومن المتوقع أن تسهم هذه المنظومة في رفع جاهزية الشباب المصري للمنافسة في الاقتصاد الرقمي وتقليص فجوة المهارات التقنية.

ورغم التقدم الكبير، يواصل قطاع مراكز البيانات في مصر تعزيز بيئته التشريعية والتنظيمية، مع العمل على استكمال إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية، بما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات الدولية وتعزيز أمن البيانات. كما يجري العمل على تعزيز الحوافز الضريبية والجمركية وتوفير الأراضي بأسعار تفضيلية لدعم مشروعات مراكز البيانات الخضراء وتشجيع نموها المستدام.

وتشير التوقعات إلى أن سوق مراكز البيانات في مصر سينمو بمعدل ١٨,٨٪ بين ٢٠٢٣ و٢٠٢٩، ليصل إلى قدرة استيعابية تبلغ ٢٨ ميجاوات، مدفوعًا بالتوسع في الحوسبة السحابية واعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحلول الرقمية. مراكز البيانات تمثل حجر الزاوية في منظومة الاقتصاد الرقمي المصري، ومحركًا رئيسيًا للتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والإبداع. وقد نجحت مصر في تأسيس قاعدة قوية لهذه الصناعة، مستفيدة من موقعها الجغرافي، وبنيتها التحتية المتطورة، وقدراتها في مجال الطاقة المستدامة، ومواردها البشرية الشابة.

إن تسريع تنفيذ الخطط الوطنية، واستكمال البيئة التشريعية، وتعزيز التعاون الدولي في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، هي مفاتيح التحول الكامل لمصر إلى مركز إقليمي لصناعة البيانات والحوسبة السحابية، بما يعزز تنافسيتها الاقتصادية ويدعم رؤيتها نحو اقتصاد رقمي مستدام ومندمج عالميًا.

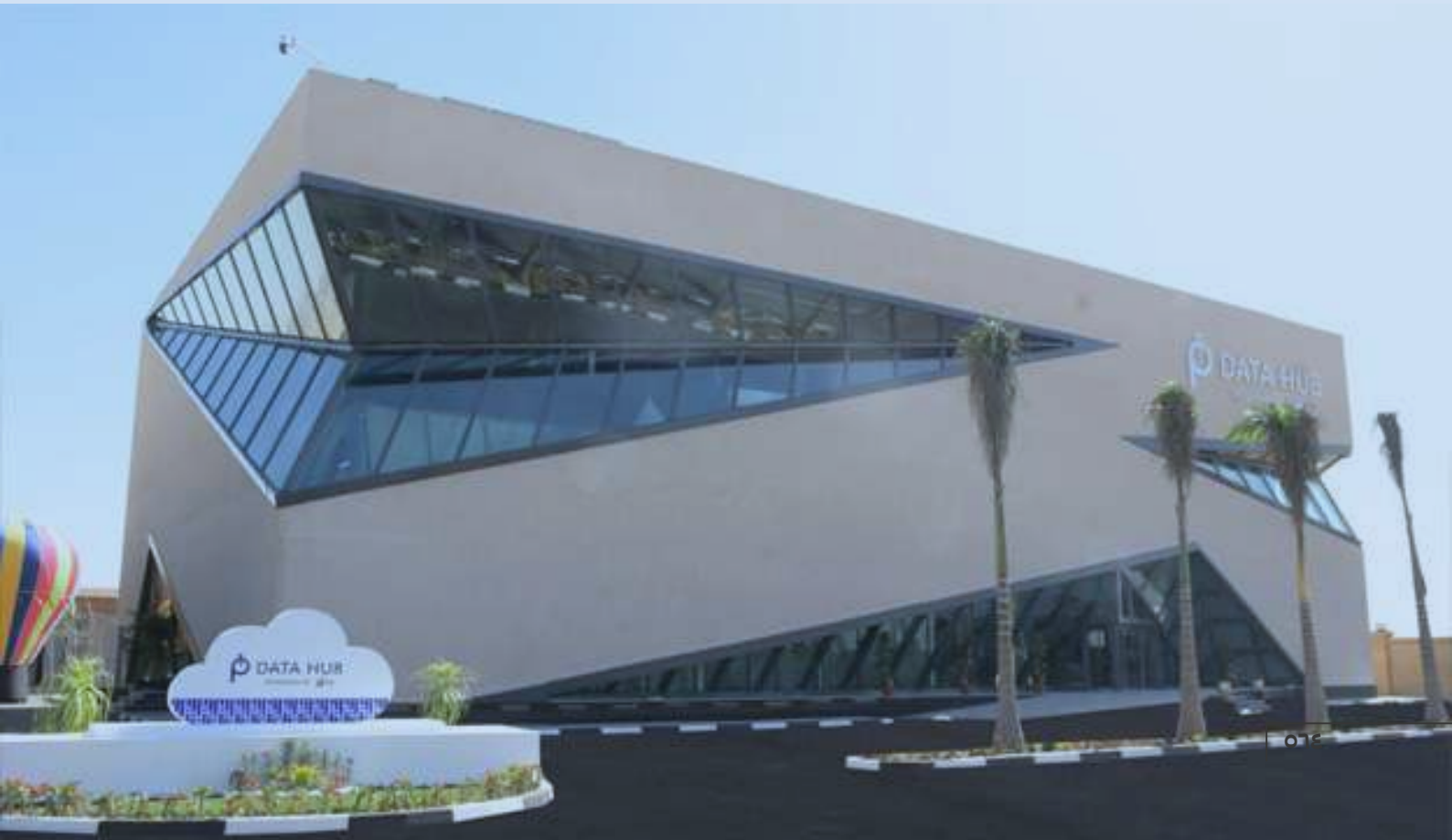

٥- خدمـات التعهيـد في مصــر: مـؤشــرات الأداء، التوجهات الاستراتيجية، والمزايا التنافسية

أصبحت خدمات التعهيد (Outsourcing) المدعومة بتكنولوجيا المعلومات (IT-BPO) إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد الرقمي العالمي، حيث تتجه المؤسسات إلى إعادة هيكلة نماذج أعمالها من خلال إسناد بعض العمليات إلى أطراف خارجية متخصصة، ويشمل ذلك خدمات متنوعة مثل مراكز الاتصال، الدعم التقني، تطوير البرمجيات، تحليل البيانات، والخدمات المالية والإدارية. ويعود ازدهار هذا القطاع إلى عوامل متعددة، أبرزها سعي الشركات العالمية إلى تحسين الكفاءة، وتقليص التكاليف، والتركيز على مجالاتها الأساسية، في ظل تسارع التحول الرقمي وتنامي الاعتماد على القوى العاملة عن بُعد.

وقد شهدت هذه الخدمة تطور ملحوظ خلال العقدين الماضيين، مع ظهور دول نامية كمراكز إقليمية وعالمية لتقديم هذه الخدمات، مستفيدة من مزايا تنافسية ترتبط برأس المال البشري، والتكلفة، والبنية التحتية الرقمية. وفي هذا السياق، تمثل البنية التحتية التكنولوجية في مصر وكذلك التركيبة الديمغرافية للبلاد فرصة استراتيجية نادرة؛ إذ تمتلك مصر واحدة من أكبر الفئات الشبابية في المنطقة، مع ما يزيد عن ٦٠٪ من السكان دون سن الخامسة والثلاثين، وهو ما يوفر قاعدة واسعة من الكفاءات القابلة للتدريب والتوظيف في مجالات تكنولوجيا المعلومات والخدمات العابرة للحدود.

١- التحول إلى مركز عالمي لخدمة التعهيد

تشكل خدمة التعهيد أحد المحاور الأساسية في مبادرة «مصر الرقمية»، وقد حقق هذا القطاع قفزات كبيرة على صعيد الإيرادات، وخلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات. فقد شهد عدد شركات التعهيد في مصر زيادة بنسبة ١٨٠٪ وارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعهيد بنسبة تقارب ٨٠٪ خلال الثلاث سنوات الماضية، وهو ما يعكس تزايد الطلب الدولي على الخدمات المصرية، لا سيما في الأسواق الأوروبية والأمريكية والشرق أوسطية.

على صعيد تعزيز الصادرات الرقمية وتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي، نجحت مصر في التوقيع على أربع مذكرات تفاهم مع شركات دولية كبرى، تهدف إلى دعم التوسع في الأعمال، وتحفيز الابتكار، وتوفير فرص عمل مستدامة.

وبفضل هذه الجهود، حافظت مصر على مكانتها كواحدة من أفضل خمس وجهات قريبة (Nearshore) في سوق خدمات العملاء الأوروبية لأكثر من عقدين متتاليين، كما جاءت القاهرة في المرتبة الثالثة بين أفضل النظم البيئية للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقًا لتقرير «GSER 2024».

ويمثل هذا القطاع اليوم فرصة استثمارية استراتيجية للدولة، خاصة مع اتساع نطاق الخدمات المقدمة لتشمل مجالات متعددة ذات قيمة مضافة، مثل خدمات الحوسبة السحابية، الأمن السيبراني، التحليلات المتقدمة، والتقنيات الناشئة.

وتتبنّى الدولة نهجًا شاملًا في دعم الخدمة لا يقتصر على الجانب التقني، بل يشمل إصلاحات تنظيمية، وتنمية المهارات، وتطوير البنية التحتية، وتحفيز الشراكات مع كبرى الشركات العالمية.

٢- المزايا التنافسية لمصر في خدمة التعهيد

تتمتع مصر بمزايا هيكلية وبشرية تجعلها من الوجهات المفضلة لتقديم خدمات التعهيد على المستوى الدولي، ومن أبرز هذه المزايا:

- **رأس مال بشري مؤهل:** يتخرج سنويًا أكثر من ٧٥٠ ألف طالب من الجامعات، من بينهم نسبة كبيرة في تخصصات الهندسة، وعلوم الحاسوب، وإدارة الأعمال، واللغات. وتعد هذه القاعدة العريضة من الكفاءات أحد أهم مقومات مصر في هذا القطاع.
- **تكلفة تنافسية:** تقدم مصر خدماتها بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بدول أوروبا الشرقية وآسيا، دون الإخلال بجودة الخدمة، ما يمنحها ميزة سعرية كبيرة في السوق العالمية.
- **موقع جغرافي متميز:** يسمح الموقع الجغرافي لمصر بتغطية فروق التوقيت مع أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، مما يسهّل تقديم خدمات الدعم على مدار الساعة.

- **تنوع لغوي وثقافي:** توفر القوى العاملة المصرية خدمات بأكثر من ٢٠ لغة، من بينها الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، والإسبانية، مما يوسع قاعدة العملاء العالميين.

٣- السياسات والمبادرات الداعمة

اعتمدت الحكومة المصرية حزمة من السياسات والمبادرات المخصصة لدعم نمو قطاع التعهيد، وتعزيز قدراته التنافسية، ومن أبرز هذه الجهود:

- **مبادرة «أجيال مصر الرقمية»:** أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تأهيل مليون شاب مصري للعمل في مجال العمل الحر وخدمات التعهيد الرقمي، من خلال محتوى تدريبي متخصص على منصات عالمية مثل الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال، مما يعزز جاهزية سوق العمل المحلي.
- **اتفاقيات مع شركات عالمية:** أبرمت الدولة اتفاقيات تعاون مع شركات تكنولوجيا كبرى مثل IBM، Microsoft، Valeo، Dell، وغيرها، بما يعزز تواجد هذه الشركات في مصر ويخلق فرصًا لنقل المعرفة وبناء القدرات المحلية.
- **توسيع نطاق المناطق التكنولوجية:** تعمل الحكومة على إنشاء وتوسعة مجمعات رقمية في المحافظات، لتسهيل وصول الشركات الناشئة ومقدمي خدمات التعهيد إلى البنية التحتية الرقمية، ودعم ارتباطهم بالأسواق العالمية.

٦- تنمية المهارات الرقمية وتعزيز التعليم الفني

تنمية الكفاءات الرقمية وبناء رأس المال البشري

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي، تعمل الحكومة المصرية على بناء رأس مال بشري مزود بالمهارات الرقمية المتقدمة يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التحول الرقمي الشامل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وقد أولت السياسات العامة اهتمامًا متزايدًا بتطوير المهارات الرقمية على جميع المستويات، من خلال إطلاق منظومة متكاملة من المبادرات الوطنية التي تستهدف مختلف الفئات العمرية والتعليمية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والقطاع الخاص. هذا وقد أرتفع عدد المتدربين على المهارات الرقمية من أقل من ٥ آلاف متدرب سنويا في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٥٠٠ ألف متدرب سنويا بحلول عام ٢٠٢٥. ومن أبرز هذه المبادرات:

- **مبادرة «مستقبلنا رقمي»:** من أضخم البرامج الوطنية لتأهيل الشباب لسوق العمل الرقمي، حيث نجحت المبادرة منذ انطلاقها في تدريب أكثر من ١٥٠،٠٠٠ شاب وفتاة في مجالات تحليل البيانات، وتطوير البرمجيات، والتسويق الرقمي. وقد صممت المناهج بالشراكة مع منصات تعليمية رائدة عالميا، مع توفير فرص تدريب عملي ومهني، بما يسهم في خلق قاعدة من المستقلين والمحترفين المؤهلين للعمل في الاقتصاد الرقمي المحلي والدولي.
- **مبادرة «الذكاء الاصطناعي للشباب»:** تم تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع شركات القطاع الخاص وتستهدف طلبة المدارس والجامعات لتمكينهم من أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي. تهدف المبادرة إلى خلق وعي مبكر لدى الأجيال الناشئة بأهمية التقنيات الناشئة، وغرس ثقافة الابتكار والتحليل الخوارزمي في المراحل التعليمية المبكرة.
- **برنامج «بناة مصر الرقمية»:** من أبرز المبادرات الرائدة في مجال التعليم التطبيقي العالي، ويستهدف خريجي الجامعات المتفوقين في التخصصات الهندسية والحاسوبية. يقدم البرنامج درجة أكاديمية معترف بها دوليًا في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وإنترنت الأشياء، وعلوم البيانات، إلى جانب توفير تدريب عملي داخل كبرى الشركات التكنولوجية المحلية والعالمية، مما يعزز جاهزية الخريجين لسوق العمل ويوفر كوادر مؤهلة للقيادة الرقمية المستقبلية.
- وقد ساهمت هذه المبادرات في بناء قاعدة من الكفاءات الرقمية، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مع إتاحة فرص متكافئة لكافة المحافظات والمناطق الجغرافية، بما في ذلك الصعيد والمناطق الحدودية. ويعكس هذا التوجه التزام الدولة بالعدالة الرقمية، وحرصها على تحويل الكثافة السكانية إلى طاقة منتجة

قـادرة على دعـم النمو الرقمي وتعزيـز مكانة مصر كمركـز إقليمـي للتكنولوجيـا والابتـكار.

مـدارس WE للتكنولوجيـا التطبيقيـة: نمـوذج رائـد لدمج التعليم الفني بالتكنولوجيا الحديثة بالشراكة مـع القطـاع الخـاص

في إطـار التوجـه الـوطني نحـو تطويـر التعليـم الـفني وربطـه باحتياجـات سـوق العمـل، تمثـل مـدارس WE للتكنولوجيـا التطبيقيـة نموذجًـا رائـدًا في الشراكـة بين القطـاعين العـام والخـاص، لا سـيما في قطـاع الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات. فقـد أطلقـت هـذه المـدارس بالتعـاون بين وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم الفني والشركة المصرية للاتصالات WE، لتكون منصات تعليميـة متخصصـة في المجـالات التقنيـة الأكثر طلبًـا محليًـا ودوليًـا.

وقـد بـدأت المرحلـة التجريبيـة لهـذه المبـادرة في عـام ٢٠٢١ بـإطلاق أول مدرسـة في محافظـة القاهـرة، وسرعـان مـا توسـعت لتضـم اليـوم ١٩ مدرسـة علـى مسـتوى الجمهوريـة، تسـتوعب نحـو ٤٥٠٠ طالـب وطالبـة. وقـد تـخرج حتى الآن ١١٣٧ طالبًـا مـن هـذه المـدارس، التحـق مجموعـة مـن خريجيهـم بمؤسسـات التعليـم العـالي، مـا يعكـس نجـاح النمـوذج في تـوفير مسـارات تعليميـة مرنـة ومتصلـة بسـوق العمـل ومرحلـة التعليـم الجامعـي.

١- التخصصات المتاحة: استجابة لسوق العمل الرقمي

تضم مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية عددًا من التخصصات الحيوية التي تُعِد الطلاب لمستقبل يعتمد على التقنيات المتقدمة، مثل:

- الذكاء الاصطناعي (AI)
- الأمن السيبراني
- شبكات الاتصالات
- برمجة الحاسب

ويمتد التأهيل داخل المدارس ليشمل المهارات العملية والتدريب في بيئات العمل الحقيقية، من خلال شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص، ما يُسهم في رفع كفاءة الطلاب ويعزز من جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل المحلي والدولي.

٢- التوسع الجغرافي والدعم السياسي

تحظى مدارس التكنولوجيا التطبيقية، وعلى رأسها مدارس WE، باهتمام كبير من القيادة السياسية، إذ أكد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية النهوض بالتعليم الفني، خصوصًا في المجالات المرتبطة بالتحول الرقمي، وضرورة إعداد جيل قادر على مواكبة التطورات التكنولوجية التي ستشكل مستقبل الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، يعمل المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي على دعم إنشاء جامعات تكنولوجية جديدة في مختلف المحافظات بحلول عام ٢٠٣٠. ويستهدف هذا التوسع توفير مسارات تعليمية متخصصة ومستدامة لخريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية، وتمكينهم من الالتحاق ببرامج جامعية متقدمة تتوافق مع مجالات تخصصهم في المرحلة الثانوية. وتماشياً مع استراتيجية الدولة في تطوير التعليم الفني، تم إنشاء عشرة مدارس وزيادة عدد المدارس من ١٩ مدرسة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتصل إلى ٢٧ مدرسة في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ أي مدرسة لكل محافظة.

٣- ارتباط الاستراتيجية بالتشغيل والتوظيف

يمثل الربط بين التعليم الفني والتكنولوجيا أحد المحاور الأساسية في خطة الدولة لرفع معدلات التشغيل بين الشباب. وقد تبين من تحليل مخرجات برامج مثل مدارس WE، أن خريجي هذه المؤسسات يتمتعون بمعدلات أعلى من التوظيف، سواء في شركات الاتصالات الكبرى أو في شركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة. ويعود ذلك إلى طبيعة التدريب العملي الذي يتلقونه، بالإضافة إلى بناء شبكات علاقات مهنية خلال سنوات الدراسة من خلال برامج التدريب الميداني.

التوسع في إقامة مراكز إبداع مصر الرقمية

تم التوسع في إقامتها منذ عام ٢٠١٩ لتزيد من ٣ مراكز في ٢٠١٩ إلى ٢٤ مركزاً حالياً في مختلف محافظات الجمهورية وتوفر تدريباً تكنولوجياً في مختلف روافد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبرامج رعاية الإبداع الرقمية ودورات تدريبية على مهارات العمل الحر وتطوير المهارات الشخصية.

١- مدينة المعرفة – العاصمة الإدارية الجديدة

تعد مدينة المعرفة (Knowledge City) المشروع الأبرز في منظومة الابتكار الوطنية، وتقع في قلب العاصمة الإدارية الجديدة، وتمثل نموذجًا متقدمًا لمجتمع تكنولوجي متكامل. تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإشراف على هذا المشروع بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، ويستهدف بناء بيئة متطورة للتعليم، والبحث، والتطوير، وريادة الأعمال. وتتضمن المدينة مجموعة من المنشآت الحيوية ومن أبرزها:

- **جامعة مصر للمعلوماتية:** وهي أول جامعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والتحول الرقمي على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا، وتوفر برامج دراسات عليا ومهنية بالشراكة مع جامعات عالمية مرموقة.
- **مراكز بحثية وتقنية متقدمة:** تضم معامل متخصصة في الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الواقع الافتراضي والمعزز، إلى جانب مركز التميز للتصميم التقني والتكنولوجيا المساعدة.
- **مركز الابتكار الصناعي:** بالشراكة مع مركز تحديث الصناعة (IMC) وشركة Siemens،

ويركـز علـى دعـم التحـول الصناعـي الرقمـي (Industry 4.0) مـن خـلال تطبيـق تقنيـات التصميـم الإلكتـروني والرقمنـة الصناعيـة في سلاسـل الإنتـاج الوطنيـة.

٢- القـرى الذكيـة والمناطـق التكنولوجيـة Waha Silicon

انطلقـت تجربـة «القريـة الذكيـة» بمدينـة السـادس مـن أكتوبـر كنمـوذج أولي لبيئـة أعمـال رقميـة متكاملـة تجمـع بين القطـاعين العـام والخـاص. وقـد أسـهمت في اسـتقطاب مؤسسـات حكوميـة وشركات عالميـة ومحليـة، تعمـل ضمـن بنيـة تحتيـة متطـورة وخدمـات اتصالات عاليـة الجـودة. كما تـم توسـيع نطـاق التجربـة مـن خـلال إنشـاء مناطـق تكنولوجيـة **Waha Silicon** في مناطـق مثـل برج العـرب واسـيوط وبنى سـويف والسـادات، والتي تُركـز علـى دعـم الابتـكار الأخضـر والتصميمـات الرقميـة، خاصـة في مجـالات الطاقـة النظيفـة والتصنيـع الـذكي. تُشـكل هـذه المجمعـات حواضـن حيويـة لتطويـر نمـاذج أعمـال مسـتدامة تعـزز مـن الانتشـار الجغـرافي للأنشـطة التكنولوجيـة خـارج العاصمـة.

بـرزت شركـة سـيليكون واحـة (Silicon Waha) كشريـك اسـتراتيجي فعـال في نشـر البنيـة التحتيـة الرقميـة المتقدمـة وتوفيـر بيئـة متكاملـة لريـادة الأعمـال والابتـكار. وقـد تأسسـت الشركـة في عـام ٢٠١٦ كشركـة مسـاهمة، بهـدف رئيسـي يتمثـل في إنشـاء ونشـر مجمعـات تكنولوجيـة متكاملـة في مختلـف محافظـات الجمهوريـة، بمـا يعـزز العدالـة الجغرافيـة في توزيـع الفـرص الرقميـة، ويربـط الاقتصـاد المحلـي بالأسـواق العالميـة. تمثـل الشركـة نمـوذج للتكامـل المؤسسـي، حيـث تعمـل بالشراكـة مـع عـدد مـن الجهـات الحكوميـة الفعالـة في قطـاع الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، مـن بينهـا وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، وهيئـة تنميـة صناعـة تكنولوجيـا المعلومـات (ITIDA)، والجهـاز القومـي لتنظيـم الاتصـالات (NTRA)، وهيئـة المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة وشركـة البريـد للاسـتثمار PFI. وتسـتهدف هـذه الشراكات خلـق بيئـة جاذبـة للمبتكريـن، ورواد الأعمـال، والشركات المحليـة والعالميـة، مـن خـلال بنيـة تحتيـة تكنولوجيـة متقدمـة، وتسـهيلات إداريـة واسـتثمارية، ومحـاور اتصـال عالميـة. وتسـعى الشركـة مـن خـلال رؤيتهـا إلى إنشـاء «واحـات تكنولوجيـة» لصالـح الشركات الرقميـة، تسـتفيد مـن وفـرة الكوادر المصريـة المؤهلـة وكفاءتهـا العاليـة، بمـا يدعـم النمـو المتسـارع لخدمـة التعهيـد ويعـزز مـن تنافسـية مصر عالميًـا في هـذا القطـاع الحيـوي.

٣- مركز الابتكار التطبيقي (AIC)

أسسـت الحكومـة «مركـز الابتـكار التطبيقـي» في إطـار اسـتراتيجيتهـا الوطنيـة للـذكاء الاصطناعـي، ويهـدف إلى توظيـف التقنيـات الناشـئة في معالجـة التحديـات التنمويـة والاجتماعيـة، ومـن أبـرز المشروعـات التي أنجزهـا المركـز:

أولاً: تطويـر المكونـات التقنيـة الأساسـية لدعـم تعامـل اللغـة العربيـة مـع متطلبـات الـذكاء الاصطناعـي

أ- أعمـال البحـث والتطويـر في مجـال اللغـة العربيـة والـذكاء الاصطناعـي التوليـدي والنمـاذج اللغويـة الكبيـرة

تمثـل تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي التوليـدي والنمـاذج اللغويـة الكبيـرة أسـاس بنـاء نمـاذج مثـل تشـات جـي بـي تـي (ChatGPT)- حيـث قـام المركـز بتجـارب عـدة أدت إلى تحقيـق نتائـج أداء عاليـة للغـة العربيـة تقـارب أداء بعـض النمـاذج الشـهيرة باللغـة الانجليزيـة، ممـا يسـهم في رفـع كفـاءة نظـم معالجـة اللغـة العربيـة بهـدف التطبيـق في مجـالات اسـتراتيجية عديـدة منهـا التعليـم والعـدل والثقافـة. يعتمـد المركـز في تطويـر تلـك النمـاذج علـى بيانـات موثقـة تضمـن عـدم التحيـز لوجهـات نظـر أجنبيـة أو متطرفـة قـد تتعـارض مـع حقائـق تاريخيـة وقيـم اجتماعيـة، وموروثـات ثقافيـة، ومفاهيـم وطنيـة. قـام المركـز ببنـاء مجموعـات كبيـرة مـن البيانـات عاليـة الجـودة اللازمـة لنمـوذج اللغـوي الكبيـر الخـاص باللغـة العربيـة، وتـم اسـتخدام نمـاذج مفتوحـة المصـدر مُدرَّبـة مسـبقًا وتُظهـر قـدرات فائقـة في فهـم اللغـة الإنجليزيـة وتوليدهـا مـع تدريـب تلـك النمـاذج باسـتخدام مجموعـات البيانـات باللغـة العربيـة التي تـم بناءهـا.

ب- تطوير أداء نماذج معالجة اللغة العربية وبالأخص العامية المصرية

وقد حققت النماذج التي طورها المركز – والمذكورة أدناه - مستوى دقة يقارب -بل يفوق أحيانا- أعلى معدلات الدقة في العالم فيما يتعلق بنظم معالجة اللغة العربية -وخاصة تلك التي تعالج العامية المصرية- متفوقة على العديد من كبريات الشركات والمؤسسات العالمية مثل ميكروسوفت Microsoft، وفيسبوك/ميتا Meta، وجوجل Google، وجامعة كولومبيا Columbia، وجامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins، والمركز القطري لبحوث الحاسبات QCRI، وغيرها.

- **نظام تحويل الصوت إلى نص:**

نظام آلي مبني على تقنيات الذكاء الاصطناعي، قادر على تحويل الكلام المنطوق باللغة العربية الفصحى أوبالعامية المصرية بلهجاتها المختلفة إلى نصوص مكتوبة. يمكن استخدام النظام في تطبيقات متعددة في مجالات مختلفة، على سبيل المثال تحرير محاضر الاجتماعات، تحرير التحقيقات في المجال الأمني، تحرير جلسات المحاكم، توثيق السجل الطبي الالكتروني (Electronic Medical Record EMR) في مجال الرعاية الصحية، إلخ. في العموم، إن نسبة دقة النظام في التعرف على اللغة العامية المصرية تصل إلى ٩١٪، بينما نسبة دقة التعرف على اللغة العربية الفصحى تصل إلى ٩٥٪ (حيث تختلف نسبة الدقة من مجال إلى آخر). النظام له أثر واسع النطاق، حيث يمكن الاستفادة منه لرفع كفاءة دورة العمل وتحسين تجربة المستخدمين، وذلك بالإضافة إلى إتاحة إمكانية تحليل البيانات الصوتية وبالتالي دعم اتخاذ القرار.

- **نظام الترجمة الآلية:**

نظام آلي مبني على تقنيات الذكاء الاصطناعي، قادر على الترجمة الدقيقة بين اللغة العربية (الفصحى أو العامية المصرية) وأكثر من ٤٠ لغة أوروبية وأسيوية، مما يمكن من بناء نظم الترجمة الآلية الفورية وتطبيقها في مجالات عديدة منها ترجمة البرامج الإعلامية والكتب والمقالات، ودعم خدمة العملاء. يساعد نظام الترجمة الآلية بين اللغة العربية واللغات الأخرى في ترجمة النصوص بسرعة وبدقة عالية مما يساعد في امكانيات التواصل بشكل فعال عبر اللغات المختلفة. كما يساهم النظام في نشر المعلومات وتبادل المعرفة بسهولة عن طريق إتاحة الترجمة. هذا بالإضافة إلى توفير التكلفة والوقت بالأخص في المجالات التي تتطلب ترجمة كميات كبيرة من النصوص بشكل دوري.

- **نظام تحويل النص إلى صوت:**

نظام آلي مبني على تقنيات الذكاء الاصطناعي، قادر على قراءة النصوص المكتوبة باللغة العربية، بصوت يضاهي قراءة مشاهير المذيعين ومقدمي البرامج الإعلامية مما يمكن من استخدام النظام في البث الآلي للإعلانات والنشرات، بالإضافة إلى إمكانية استخدام هذا النظام كأداة لإنتاج محتوى رقمي لوسائل الإعلام والإعلان والترفيه وشركات الاتصالات، ومقدمي الخدمات. إن نسبة دقة النظام في توليد المحتوى الصوتي بناء على نص مكتوب تصل إلى ٩٠٪. إن تطوير نظام تحويل النص إلى صوت خاص باللغة العربية وبالأخص العامية المصرية له تأثيرات واسعة النطاق حيث يسهم في الحفاظ على التراث اللغوي ونشر الثقافة، كما ويساعد في دعم المواطنين غير القادرين على القراءة إما عن طريق توفير معلومات أو خدمات عن طريق واجهات صوتية، أو توفير محتوى تعليمي صوتي واضح وطبيعي باللغة العربية. كما أن النظام له أثر على مستوى المؤسسات لما له من تطبيقات متنوعة ذات أثر اقتصادي إيجابي.

ثانياً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي المطورة للاستخدام الفعلي

قطاع اتخاذ القرار

- **تطبيق تسجيل محاضر اجتماعات مجلس الوزراء:**

قام المركز بتفعيل نظام تحويل الصوت إلى نص مكتوب في قاعات اجتماعات مجلس الوزراء (عدد ٣ قاعات) مما يمكن من تحويل محاضر اجتماعات مجلس الوزراء والاجتماعات الخاصة بالسيد رئيس مجلس الوزراء إلى نصوص مكتوبة آلياً وتجهيزها للمعالجة الرقمية في إطار تطبيقات تدعم أعمال المجلس، وقد

وصلت نسبة دقة تحرير محاضر اجتماعات مجلس الوزراء إلى ٩٨٪.. إن استخدام نظام تحويل الصوت إلى نص لتسجيل محاضر اجتماعات مجلس الوزراء يتيح إمكانية تسجيل محاضر الاجتماعات بدقة عالية كما يتيح إمكانية تحليل محاضر الاجتماعات واستخراج معلومات وبيانات تدعم عملية اتخاذ القرار.

قطاع العدل

- **تطبيق تسجيل وقائع الجلسات في المحاكم:**

نجح المركز في تطوير النظام الآلي لتحويل الكلام المنطوق إلى نص مكتوب بشكل مبتكر يتيح استخدامه على أجهزة الحاسب الآلي الشخصية دون الحاجة إلى الحاسبات فائقة السرعة مع الاحتفاظ بدقة الأداء العالية، مما أتاح الفرصة لنشر النظام في ٦٦ محكمة لتجديد الحبس عن بعد، بتكلفة بسيطة دون الاحتياج لمراكز بيانات ضخمة مزودة بعدد كبير من الخوادم وبذلك يتم توفير ملايين الدولارات مقارنة بالأنظمة التجارية الموجودة حاليًا. هذا ويجري العمل حالياعلى تفعيل نظام تحويل الصوت إلى نص في تسجيل جلسات المحاكم ونصوص الأحكام لدى جهات قضائية أخرى منها المحاكم المدنية والمكاتب الخلفية بالإضافة الى تفعيل النظام على الأجهزة الشخصية لعدد ٧٦ قاضي لتسهيل وتسريع عملية تسجيل المذكرات وحيثيات الأحكام. إن استخدام نظام تحويل الصوت إلى نص من أجل تسجيل وقائع الجلسات في المحاكم يساعد على رفع كفاءة دورة العمل حيث يدعم دقة توثيق الجلسات مقارنة بالتوثيق اليدوي لوقائع الجلسات، كما يقوم النظام بتوفير الوقت للسادة القضاة حيث يتيح لهم فرصة إملاء المذكرات وحيثيات الاحكام.

قطاع الصحة

- **تطبيق الكشف عن مرض اعتلال الشبكية السكري:**

قام المركز بتطوير تطبيق يستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل صور شبكية العين للكشف عن مرض اعتلال الشبكية السكري. وقد حقق التطبيق دقة تشخيص تفوق ٩٦٪. وبناء على هذا النجاح، تمت الموافقة على اقتراح متكامل لاستخدام هذا المحرك للكشف المبكر على مليون مريض سكري وتحديد مدى إصابتهم بمرض اعتلال الشبكية السكري وذلك من خلال المستشفيات الجامعية. وجاري العمل حالياً على وضع الخطة الزمنية لنشر التطبيق في خمسة جامعات.

- **تطبيق الكشف عن سرطان الثدي:**

قام المركز بتطوير تطبيق يستخدم الذكاء الاصطناعي بهدف أتمتة عملية الكشف عن سرطان الثدي والذي يقوم بالتشخيص بناء على تحليل صور الماموجرام. إن نسبة خطأ النظام في تحديد الحالات السليمة والمصابة تتراوح بين ٢,٩٪ و٣٪. يقدم هذا النظام المساعدة للأطقم الطبية في عملية الكشف الدوري، كما يساعد في تعزيز كفاءة الفحوصات والكشف المبكر عن المرض، وبالتالي تقليل تكلفة العلاج وزيادة فرص الشفاء. بدأت تجربة النظام اكلينيكياً في مستشفى بهية في الهرم والشيخ زايد.

قطاع مراكز الاتصال وخدمة العملاء

- **تطبيق أتمتة عمليات متابعة وضمان الجودة في مراكز الاتصالات وخدمة العملاء:**

قام المركز بتنفيذ مشروع لأتمتة عمليات متابعة وضمان الجودة في مراكز الاتصالات وخدمة العملاء، عن طريق استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. يتيح التطبيق إمكانية فحص وتحليل ١٠٠٪ من المكالمات الصوتية بالعامية المصرية التي تستقبلها مراكز خدمة العملاء مقارنة بالفحص اليدوي الذي يعتمد على عينات لا تتعدى ١٠٪ من المكالمات. يتيح النظام إمكانية تحليل نصوص المكالمات والإيماءات الصوتية بصورة آلية، مما يعطي منظورا أوسع لأداء عمل موظفي مراكز الاتصال بالإضافة إلى قياس مستوى رضاء العملاء. هذا ويجري العمل حاليا على نشر وتفعيل هذا النظام في مركز خدمة عملاء مصر الرقمية. إن دمج تحليل الصوت المعتمد على الذكاء الاصطناعي في عمليات مراكز الاتصال وخدمة العملاء يحول عمليات ضمان الجودة التقليدية إلى عملية استباقية وفعالة. هذا النهج المبتكر لا يعزز أداء الموظفين فحسب، بل يُسهم أيضًا في تقديم خدمة عالية الجودة للعملاء، مما يمنح المؤسسات ميزة تنافسية.

- **تطبيقات التوليد الآلي للمحتوى الخاص بالخدمات الصوتية لمراكز الاتصالات وخدمة العملاء:**

قام المركز بإتاحة نظام التحويل الآلي للنص المكتوب إلى كلام منطوق الذي قام المركز بتطويره وذلك بغرض استخدامه في توليد المحتوى الخاص بالخدمات الصوتية للشركة المصرية للاتصالات، مثل المحتوي الصوتي للحملات الدعائية والترويجية واستطلاعات الرأي، وذلك كبديل للآلية الحالية التي تتطلب التعاقد مع استديو ومذيع للتسجيل. كما تم استخدام نظام التحويل الآلي للنص المكتوب إلى كلام منطوق في توليد المحتوى الخاص ببعض الخدمات الصوتية للبريد المصري و جاري العمل حالياً على استخدام النظام لإتاحة بعض الخدمات الإضافية. إن أتمتة إنتاج المحتوى الصوتي يؤدي إلى خفض التكاليف الخاصة بجلسات تسجيل في الاستوديو. يتيح النظام القدرة على التوسع في الحملات الموجهة دون زيادة كبيرة في التكلفة أو الموارد. كما يضمن استخدام النظام توحيد الصوت والنطق عبر جميع نقاط الاتصال، مع يتيح الحفاظ على صوت العلامة التجارية.

٤- مراكز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» (CREATIVA)

وتعمل هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) على دعم بيئة ريادة الأعمال من خلال برامج احتضان متخصصة، أبرزها مبادرات بالشراكة مع شركة Plug and play و Globalo.. العالمية، لتوفير التدريب والدعم الفني والتمويلي للشركات الناشئة، خصوصا في مجالات التكنولوجيا الخضراء، والطاقة المتجددة، والتصميم الرقمي، وكذلك إنشاء مراكز ابتكار داخل الجامعات، مثل جامعات المنصورة والمنوفية والمنيا، حيث تنفذ ورش عمل تعليمية ومسابقات تقنية مثل ibTIECar Marathon لتشجيع الطلاب على تطوير نماذج أولية لمشروعات تقنية قابلة للتطبيق.

أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مشروع مراكز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» (CREATIVA) كمبادرة استراتيجية تهدف إلى نشر منظومة الابتكار التقني وريادة الأعمال في مختلف المحافظات المصرية، وقد تم الانتهاء من إنشاء ٢٣ مركزًا حتى عام ٢٠٢٤، مع خطة طموحة لاستكمال إنشاء مراكز في باقي المحافظات بحلول عام ٢٠٢٥، بما يضمن تواجد مركز «كريتيفا» في كل محافظة. ويُعد الجيل الثاني من هذه المراكز نقلة نوعية في مسار المبادرة، إذ يركز على إنشاء حاضنات متخصصة تدعم الشركات الناشئة العاملة في مجالات دقيقة من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مثل الذكاء الاصطناعي، التصميم الإلكتروني، والتكنولوجيا المساعدة. ويوفر هذا الجيل منظومة دعم متكاملة تشمل التدريب التقني، التوجيه الريادي، وربط الشركات الناشئة بشركات عالمية مرموقة لتبادل المعرفة والخبرات.

وفي عام ٢٠٢٤، أسهمت مراكز CREATIVA في تعزيز قدرات الشباب والرواد المحليين، حيث استفاد ٥٤,٥٤٨ فردا من البرامج والأنشطة المتنوعة التي نظمتها تلك المراكز، كما تم تقديم ٥٧٨ جلسة استشارية متخصصة لدعم نمو الشركات الناشئة وتوجيه رواد الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ١٧,٣٠٢ مستفيدًا من خدمات مساحات العمل المشتركة، بما يعكس دور هذه المنصات في دعم بيئات العمل التعاونية وتشجيع ثقافة الابتكار. وقد أثمرت جهود التحفيز والتمكين عن توفير ١,٦١٢ فرصة عمل مباشرة، إلى جانب تكوين أكثر

من ٤٢٠ شراكة استراتيجية، سواء مع القطاع الخاص أو المؤسسات الأكاديمية أو الشركاء الدوليين، مما يعزز استدامة النظام الإبداعي المصري. كما نجحت الشركات الناشئة المحتضنة في تلك المراكز في جمع استثمارات بقيمة ٣٤,٩ مليون دولار أمريكي، ما يعكس تطور بيئة الاستثمار في الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال الرقمية داخل البلاد.

وقد شهدت مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة إنشاء مركزين متخصصين: الأول في التكنولوجيا المساعدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال حلول تقنية متقدمة تشمل الطباعة ثلاثية الأبعاد، والثاني في التصميم الإلكتروني ويضم أكثر من ٢٥ شركة ناشئة ومحلية وعالمية تعمل في هذا المجال الحيوي. كما تم إنشاء حاضنة في مركز «كريتيفا» الجيزة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تُعنى بتطوير التطبيقات الحكومية الرقمية. ويجري العمل حاليًا على تأسيس حاضنة رابعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي لتقديم موارد حوسبية متقدمة للشركات الناشئة وتطوير خوارزمياتها. ويقع Creativa Innovation Hub في قصر السلطان حسين كامل بالهليوبوليس، ويدار بالشراكة مع Plug and Play، ويعمل على دعم ريادة الأعمال الرقمية، والتحول الرقمي للشركات الصغيرة والمبتدئة.

ترتكز استراتيجية مصر لتطوير مراكز الابتكار والمدن الذكية على بناء منظومة وطنية متكاملة تجمع بين التعليم، البحث، ريادة الأعمال، والاستدامة البيئية. تتيح لهذه المنظومة خلق بيئات محفزة للابتكار التقني وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتسهم في تحويل مصر إلى منصة رقمية إقليمية وعالمية قادرة على جذب الاستثمارات وقيادة التحول الرقمي المأمول.

٧- «البريد المصري» كركيزة للحوكمة الرقمية والشمول المالي

يمثل البريد المصري أحد أعرق المؤسسات الحكومية في جمهورية مصر العربية، حيث يمتد تاريخه إلى أكثر من ١٦٠ عامًا من العمل العام بحلول عام ٢٠٢٥. وقد شهدت هذه المؤسسة تحول نوعي في السنوات الأخيرة، منتقلة من مجرد مزود تقليدي للخدمات البريدية إلى ركيزة محورية في البنية التحتية الرقمية للدولة. ويأتي هذا التحول في سياق التوجه الوطني نحو تعزيز الحوكمة الرقمية، وتحقيق الشمول المالي، ودفع عجلة التنمية المستدامة، وذلك عبر توظيف موارد البريد وانتشاره الجغرافي الواسع كأداة فعالة لربط المواطن بالدولة وخدماتها.

في إطار مبادرة «مصر الرقمية»، أصبح البريد المصري منفذًا رئيسيًا لتقديم أكثر من ١٧٠ خدمة حكومية رقمية، تشمل إصدار الوثائق الرسمية، خدمات الأحوال المدنية، التراخيص، وتوثيق المعاملات. وتمثل هذه الخطوة إحدى الدعامات الأساسية لتحول الدولة إلى نموذج «الحكومة اللاورقية» (Paperless Government)، حيث تمكنت المؤسسة من الاستفادة من شبكتها الواسعة التي تغطي مختلف أنحاء الجمهورية، بما في ذلك المناطق النائية. وقد أحرزت مصر تقدما ملحوظا في مؤشر نضج الحكومة الرقمية وقد أحرزت مصر تقدماً ملحوظاً فى مؤشر جاهزية الحكومة في التحول الرقمي (GovTech Maturity Index) الصادر عن البنك الدولي، حيث ارتقت من الفئة (C) في عام ٢٠١٨ إلى الفئة (B) في عام ٢٠٢٠، ثم إلى الفئة (A) في عام ٢٠٢٢، مما يمثل انعكاس واضح لتضافر الجهود الوطنية، بما في ذلك الدور المحوري للبريد المصري في إتاحة الخدمات الرقمية للمواطنين وتعزيز كفاءة تقديمها.

يمثل البريد المصري أحد أكبر الهيئات الاقتصادية التي تقدم خدمات مالية غير مصرفية، حيث يمتلك أكثر من ٢٥ مليون حساب توفير.

وقد قامت الهيئة بتوسيع نطاق خدماتها المالية من خلال إصدار وتوزيع بطاقات الدفع الوطنية من خلال

الشبكة الوطنية «ميزة»، أو مع شركاء دوليين مثل فيزا، مما أتاح للمواطنين في المناطق الريفية والحضرية إمكانية الوصول إلى منظومة الدفع الإلكتروني بشكل أيسر.

وبنهاية يونيو ٢٠٢٥، تم تطوير ١٩٩ مكتب للبريد المصري وتحديث خدماته، إلى جانب إدخال ٣١ مكتب بريد جديد، وبذلك بلغ إجمالي عدد المنافذ البريدية ٤٧١٩ منفذ، منها ٤٣٣٦ مكتب بريد، و٨٣ كشك بريدية و١٣٠ سيارة متنقلة، وعدد ١٧٠ مكتب بمجمعات حياة كريمة، مما يعزز الوصول إلى الخدمات المالية واللوجستية لا سيما في المناطق غير المخدومة، ويتيح تقديم الخدمات الحكومية والمالية في المناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية.

وفي موازاة ذلك، تم تنفيذ برامج تدريبية مكثفة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أسفرت عن تدريب أكثر من ٣٦ ألف موظف على موضوعات الشمول المالي، الحوكمة الرقمية، وضوابط مكافحة غسل الأموال، مما عزّز من كفاءة العنصر البشري في مواكبة التحول الرقمي..

وفي إطار توسيع قاعدة المعاملات الرقمية، أطلقت الهيئة مجموعة من التطبيقات والخدمات الرقمية، أبرزها تطبيق للخدمات الإلكترونية، ومنصة «Wassalha»[٦] التي أتاحت لأكثر من ٦٨ ألف عميل شحن ما يزيد عن ٣,٦ مليون شحنة، واستلام المدفوعات إلكترونيًا، ما يعزز من دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرقمية.

واتباعا بالتوجه الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة النظيفة، شرعت الهيئة القومية للبريد في تشغيل عدد من مكاتبها جزئيًا أو كليًا بالطاقة المتجددة. وتمثل هذه المبادرة مساهمة ملموسة في تقليص البصمة الكربونية للمؤسسة، وتعد تجربة رائدة على مستوى الإدارات الحكومية في تبني ممارسات بيئية مستدامة، رغم عدم توفر بيانات دقيقة حتى الآن بشأن عدد المكاتب التي تم تحويلها بشكل كامل.

وختاما لذلك، لم يكن التحول الرقمي للبريد المصري مجرد تطور تقني، بل شكل بعدا اجتماعيا وتنمويا واسع التأثير. فقد ساهم البريد في توفير نقطة اتصال مباشرة وموثوقة بين الحكومة والمواطن، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات المركزية، وأتاح للمواطنين فرصا متكافئة للاستفادة من الخدمات الرقمية. من خلال تبني نموذج G2C (الحكومة إلى المواطن) عبر المنصة البريدية، أصبح البريد يشكل إحدى البنى التحتية الرقمية الوطنية، حيث تُوظف فروعه في تقديم الخدمات العامة ضمن رؤية الدولة للتحول الرقمي الشامل.

٨- تكامل الثورة الصناعية الرابعة مع المشهد المحلي – نحو تصنيع ذكي وبناء القدرات

في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والارتقاء بكفاءة القطاع الصناعي، تتجه السياسات العامة نحو إدماج تقنيات ومفاهيم الثورة الصناعية الرابعة ضمن استراتيجية شاملة للتحول الصناعي. وتشمل هذه التقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتحليلات الضخمة، والروبوتات الصناعية، وغيرها من الحلول التكنولوجية المتقدمة. ويستهدف هذا التوجه الانتقال إلى أنماط الإنتاج الذكي، وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى، وتقليل نسب الهدر، ورفع درجة المرونة في التعامل مع سلاسل الإمداد والتصنيع.

ومن أبرز المبادرات في هذا السياق مشروع «التصنيع الذكي»، الذي أطلقته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة الصناعة، ويستهدف رقمنة خطوط الإنتاج، لا سيما في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تقييم القدرات التكنولوجية لأكثر من ١٠٠ منشأة صناعية ضمن المرحلة الأولى، وتقديم الدعم الفني للتحول الرقمي. هذا وتشير التقديرات الصادرة عن مركز أبحاث Cognitive Market Research إلى أن حجم سوق التصنيع الذكي في مصر قد بلغ نحو ٥٣٧,٩٧ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥، مع توقعات ببلوغه ٦,٠٥٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٣، بمعدل

٦ https://wassalha.egyptpost.org/login

نمو سنوي مركب يبلغ ١٤,٣٣٪. ويعكس هذا الأداء تنامي الطلب على الحلول الذكية داخل القطاع الصناعي، وتعاظم دور الرقمنة في تحسين كفاءة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

وفي خطوة نوعية نحو تعزيز الجاهزية الرقمية، تبنت مصر «مؤشر جاهزية الصناعة الذكية» (SIRI) كأداة معيارية لتقييم نضج المصانع رقميا. وقد تم تنفيذ برنامج تدريبي معتمد للمقيمين بالتعاون مع المركز الدولي للتحول الصناعي (INCIT) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وأسفر عن تأهيل أول دفعة من المقيّمين المعتمدين.

وتشهد السوق المصرية ظهور عدد من النماذج التطبيقية الناجحة التي تعكس جدوى تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تعزيز الكفاءة والإنتاجية، حيث يلعب القطاع الخاص دور ريادي في تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة؛ إذ بدأت شركات وطنية باستخدام أنظمة الروبوتات الصناعية، والتحليلات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد لتطوير منتجاتها. كما سجلت مصر وجود ٢٤٦ شركة متخصصة في الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٢٢، ما يعكس تنامي منظومة الابتكار وريادة الأعمال في هذا القطاع. وانطلاقا من كونها محركا رئيسيا للنمو الصناعي، تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدعم حكومي متعدد الأبعاد لتعزيز قدرتها على التحول الرقمي. وتقوم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) ومركز الابتكار التطبيقي بتوفير حزمة متكاملة من الحوافز الفنية والمالية، تشمل تمويل دراسات الجدوى التكنولوجية، وتقديم الاستشارات الفنية، والمشاركة في برامج إرشادية للتحول الرقمي والتصنيع الذكي. كما تقدم هذه الجهات برامج تدريبية متخصصة في أدوات التصميم الرقمي، وتقنيات الروبوتات الصناعية، بما يعزز جاهزية هذه المنشآت للاندماج في الاقتصاد الصناعي الجديد.

وبناء على ذلك، حافظت مصر على المركز الأول إفريقيًا في مؤشر «جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي» لعام ٢٠٢٤ بقيمة ٥٥,٦٣ نقطة، مقارنة بـ ٥٢,٦٩ في عام ٢٠٢٣. كما تحسن ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي من المرتبة ٩٦ في ٢٠٢٠ إلى ٨٦ في ٢٠٢٣.

هذا وتعد الجامعات ومراكز البحوث الوطنية جزءًا رئيسًا في منظومة التحول الصناعي، حيث أُنشئ مركز تميز الذكاء الاصطناعي بجامعة القاهرة، منفذًا أكثر من ١٥ مشروعًا تطبيقيًّا. كما أُطلق **مركز تميز تكنولوجيات الجيل الصناعي الرابع (IIC)**، بالتعاون بين ITIDA، ومركز تحديث الصناعة، وشركة سيمنز، ويقع في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية، ليعمل كنموذج متكامل لنقل تقنيات التصنيع الذكي عبر التدريب العملي، والمعامل المتخصصة، والمحاكاة الواقعية لمصانع ذكية.

٩- الأهداف والسياسات الخاصة بتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار تحقيق التحول نحو اقتصاد رقمي ومعرفي متكامل، وتماشيا مع أهداف رؤية «مصر ٢٠٣٠»، وضعت الدولة المصرية، ممثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مستهدفات استراتيجية طموحة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة بغرض تعظيم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات الرقمية، وتوفير فرص عمل نوعية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير الكوادر البشرية، في سبيل تحويل مصر إلى مركز إقليمي رائد في الاقتصاد الرقمي.

١- مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى رفع هذه النسبة إلى ٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مستندة إلى إمكانات النمو الكبيرة التي يتمتع بها القطاع، وقدرته على جذب الاستثمارات، وخلق فرص اقتصادية متنوعة. وتتوافق هذه الرؤية مع توصيات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، الذي دعا إلى رفع مساهمة القطاع إلى نحو ٧٪، مع تقدير أن الرقم الواقعي قد يصل إلى ٨٪ إذا ما استُثمرت الإمكانيات بالشكل الأمثل.

تعزيز صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات و التعهيد

تعد صادرات الخدمات الرقمية أحد أعمدة الاقتصاد الرقمي المصري، حيث بلغت قيمتها ٦,٢ مليار دولار

في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٤,٩ مليار دولار في ٢٠٢٢، من بينها ٣,٧ مليار دولار في خدمات التعهيد (BPO, ITO, KPO) محققة نموا سنويا بنسبة ٥٤٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، وتسعى الحكومة إلى رفع هذه الصادرات إلى ٩ مليارات دولار قبل ٢٠٣٠ ، من خلال زيادة عدد المتخصصين في القطاع إلى ٥٥٠ ألف متخصص، مقارنة بنحو ١٣٠ ألف فقط في عام ٢٠٢٣.

٢- تنمية القدرات البشرية وتوفير فرص العمل

يعتبر العنصر البشري حجر الزاوية في تحقيق أهداف التحول الرقمي، وقد شهد هذا المجال قفزات نوعية في السنوات الأخيرة. فقد ارتفع عدد المتدربين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٤٠٠٠ متدرب في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى نحو ٥٠٠ ألف متدرب عام ٢٠٢٥، وتشمل البرامج الحكومية مبادرات مثل «بُناة مصر الرقمية»، و"أشبال مصر الرقمية» ، و «بناة مصر الرقمية»، على أن يصل العدد إلى مليون متدرب سنويا بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز على المناطق الريفية ضمن مبادرة «حياة كريمة»، لدعم العدالة الرقمية والتمكين الشامل.

٣- تطوير البنية التحتية الرقمية والتوسع في المناطق التكنولوجية

تمثل البنية التحتية الرقمية العمود الفقري للتحول الرقمي، وتسعى الدولة إلى تعزيزها من خلال مشروعات نوعية، أبرزها إنشاء منطقة حرة متخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالإضافة إلى استثمار خمس مناطق حرة أخرى بهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة.

وتشمل الخطط رفع عدد أبراج الاتصالات المحمولة من نحو ٣٧ ألف برج حاليا إلى ما بين ٤٥ ألف و٥٠ ألف برج، إلى جانب ربط ٩,٣ مليون مبنى بشبكات الألياف الضوئية، وتطوير ١,٧٤١ مكتب بريد، وإنشاء أو تحديث ١,٩٨١ برج محمول ضمن قرى «حياة كريمة»، وربط نحو ٣١,٥ ألف مبنى حكومي على مستوى الجمهورية بشبكة الألياف الضوئية، لضمان استمرارية الخدمة حتى في حالات الطوارئ، وقد تم بالفعل ربط ما يقرب من ٢٥ ألف مبنى حكومي حتى الآن، ويجرى العمل على استكمال ربط باقي المباني.

قطاع السياحة في مصر: محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتشغيل

يمثل قطاع السياحة أحد الركائز المحورية للاقتصاد المصري، ليس فقط من حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير النقد الأجنبي، بل أيضا لدوره الحيوي في توليد فرص العمل وتنشيط سلاسل القيمة المرتبطة. ويعد قطاع السياحة بطبيعته من أكثر القطاعات تأثرا بالتقلبات العالمية، سواء كانت اقتصادية أو صحية أو سياسية، مما يجعل تطويره وتنويعه وتعزيز قدرته على الصمود والاستدامة أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو المتوازن وزيادة التنافسية وجذب الاستثمارات النوعية.

تشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) إلى أن قطاع السياحة يساهم بنحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠٢٤، ويوفر فرصة عمل واحدة من بين كل عشر وظائف، وهو ما يبرز مكانته كمحرك رئيسي للتنمية الشاملة.

وقد شهد قطاع السياحة المصري خلال السنوات الأخيرة تطورات هيكلية ومؤسسية كبيرة، تمثلت في تنويع المنتج السياحي من خلال الترويج لسياحة الشواطئ والآثار والثقافة والسياحة البيئية والعلاجية، إلى جانب إطلاق مبادرات لإحياء المسارات السياحية التاريخية، مثل مسار العائلة المقدسة، ومشروع تطوير منطقة الأهرامات بالجيزة، وافتتاح المتحف المصري الكبير. كما تم الاستثمار في البنية التحتية السياحية، من خلال التوسع في الطاقة الفندقية، وتحديث المطارات، وتعزيز الربط الجوي مع الأسواق المصدرة للسياحة، وهو ما انعكس في زيادة عدد السائحين، مع استهداف الوصول إلى ٣١,٨ مليون سائح سنويًا بحلول عام ٢٠٣١ أو قبلها.

هذا النمو النوعي في قطاع السياحة، والذي يمثل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، يعكس وعي الدولة المصرية بضرورة الاستثمار في تأهيل الكوادر البشرية، حيث أولت الدولة اهتماما متزايدا بتطوير المنظومة التعليمية الفنية ذات الصلة، باعتبارها مدخلاً محوريا لتعزيز جودة الخدمات السياحية، ورفع كفاءة القوى العاملة، واستيعاب الطلب المتزايد على المهارات المتخصصة، خصوصا في قطاعات الإقامة والضيافة، والطهي، والإرشاد السياحي، وإدارة المنشآت.

ويمثل قطاع السياحة في مصر نموذجًا لتقاطع الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يشهد تكاملًا متزايدًا بين السياسات العامة والتخطيط المكاني والاستثمار في رأس المال البشري، بما يضمن تقديم منتج سياحي تنافسي قادر على مواكبة تطلعات السائحين والتكيف مع المتغيرات العالمية. وفي هذا السياق، يواصل القطاع تعزيز أدائه المؤسسي، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، إلى جانب تطوير المهارات، وهو ما يشكل حجر الزاوية في تحول السياحة إلى رافعة اقتصادية مستدامة تدعم النمو وتوفر فرص العمل وتحقق التوازن التنموي بين مختلف أقاليم الجمهورية.

١- مؤشرات أداء السياحة وترتيب مصر عالميًا

مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاع السياحة

تمثل السياحة إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني المصري، نظرًا لدورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي الشامل، وتوفير فرص العمل، وجذب النقد الأجنبي. وقد شهد القطاع زخمًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد السائحين في عام ٢٠٢٤ نحو ١٥,٨ مليون سائح، وهو أعلى مستوى في تاريخه، مسجلًا نموًا بنسبة ٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، وبارتفاع تجاوز ٢١٪ عن مستويات ما قبل جائحة كورونا. واستمر هذا الأداء القوي خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥، حيث استقبلت مصر نحو ١٣,٨ مليون سائح، بنمو سنوي بلغ ٢١٪. وقد انعكس هذا الأداء القوي على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل نموًا بنسبة ١٧,٣٪ مقارنة بمعدل نمو ٩,٩٪ في العام المالي السابق كما هو موضح في (الشكل ٩). وارتفعت الإيرادات السياحية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتسجل إجماليًا نحو ١٦,٧ مليار دولار، مقارنة بـ ١٤,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق، وهو ما يعزز من التوقعات الإيجابية لاستدامة تعافي القطاع ودوره المتنامي في الاقتصاد المصري.

ويمثل هذا الأداء انعكاسًا لمساهمة السياحة المتزايدة في سوق العمل، حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع نحو ١,٠٨ مليون عامل في عام ٢٠٢٤، أي ما يعادل ٣,٥٪ من إجمالي القوى العاملة، محققًا معدل نمو سنوي بلغ ١٠,٣٪ (شكل ١٠). ويتميز القطاع كذلك بقدرة عالية على توليد فرص العمل غير المباشرة ما يعزز من أثره التوسعي على قاعدة التشغيل في الاقتصاد.

جدول ١ تحليل مقارن لأهم مؤشرات حركة السياحة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ و٢٠٢٣/٢٠٢٤

المؤشرات الرئيسية	٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠٢٣/٢٠٢٤	نسبة التغير
عدد السائحين الوافدين (بالمليون)	١٧,٤	١٤,٩	١٦,٤٪
عدد الليالي السياحية (بالمليون)	١٧٩,٣	١٥٤,١	١٦,٣٪
الإيرادات السياحية (بالمليار دولار)	١٦,٧	١٤,٤	١٦,٣٪

المصدر: وزارة السياحة والآثار.

شكل ٩ معدلات النمو السنوية لنشاط السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق) (٪)

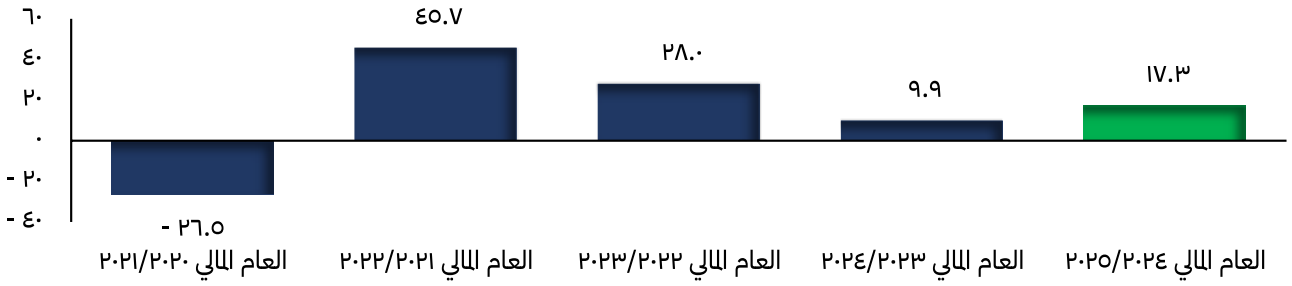

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

شكل ١٠ أنشطة خدمات الغذاء والإقامة (مليون عامل)

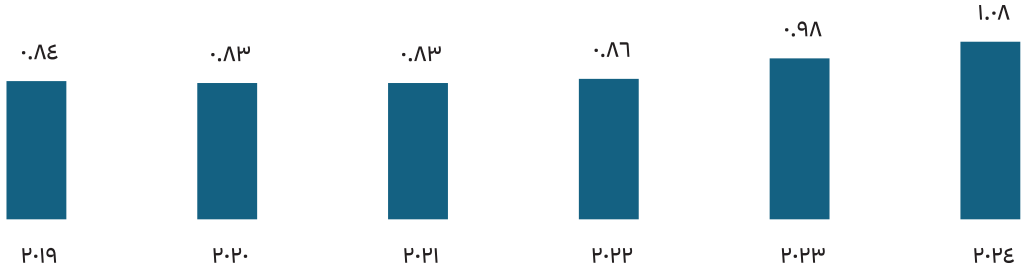

المصدر: بحث القوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ولتعظيم هذا الأثر الاقتصادي وتعزيز قدرة القطاع على خلق فرص عمل وزيادة مساهمته في الناتج المحلي، تعمل الدولة على التوسع في الطاقة الاستيعابية الفندقية بإضافة ١٨ ألف غرفة جديدة في عام ٢٠٢٥ إلى المخزون القائم البالغ ٢٢٨ ألف غرفة. والجدير بالذكر أن ٤٦,٥٪ من الطاقة الفندقية في مصر تطبق الممارسات الخضراء وحاصلة على إحدى شهاداتها.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في قطاع السياحة في مصر، لا تزال هناك فرص كبيرة لتعزيز قدراته وزيادة تنافسيته من خلال معالجة بعض التحديات القائمة. ومن أبرز هذه الفرص: تطوير برامج التدريب الفني، لا سيما في اللغات ومهارات الضيافة، بما يسهم في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للسائحين. كما يمكن تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار من خلال تسهيل إجراءات الترخيص وتوفير أراضٍ ميسّرة لتطوير المنشآت الفندقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية وتسريع وتيرة تفعيل الإصلاحات التشريعية القائمة، سيسهمان في تعزيز ثقة المستثمرين وتسريع نمو القطاع.

ترتيب مصر في المؤشرات الدولية

يظهر أداء مصر في المؤشرات الدولية المرتبطة بقطاع السياحة والضيافة تقدم ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، مدعوما بتنفيذ استراتيجيات شاملة لتطوير البنية التحتية السياحية وتحسين جودة الخدمات. وفقا لتقرير تنافسية السفر والسياحة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٤، حققت مصر تقدما ملحوظا في مؤشر التنافسية السياحية، حيث احتلت المرتبة ٦١ عالميا من بين ١١٩ دولة، مقارنة بالمرتبة ٦٥ في نسخة التقرير السابقة عام ٢٠١٩، ما يعكس تحسنا بواقع ١٤ مركزا خلال خمس سنوات. ويعود هذا التقدم إلى تحسن أداء مصر في مؤشرات فرعية مثل البنية التحتية للنقل الجوي التي ارتفعت فيها إلى المرتبة ٢٨ عالميا، والبنية التحتية لخدمات السياحة التي قفزت ٩ مراكز، مدعومة بزيادة الطاقة الفندقية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للزوار.

وفقاً لتصنيف Country Brand Ranking – Tourism Edition ٢٠٢٥/٢٠٢٤ الصادر عن شركة Bloom Consulting، الشريك الرسمي للمنتدى الاقتصادي العالمي في مجال بيانات العلامات الوطنية، والذي يعتمد على منهجية شاملة تجمع بين تحليل الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة، وقياس الجاذبية الرقمية من خلال البيانات الضخمة، ورصد الحضور والتفاعل عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب مؤشرات التنافسية السياحية العالمية، ويُمنح لكل دولة تصنيف وفق نظام CBS Rating الذي يقيم قدرتها على جذب السياح وتحقيق العوائد وتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية والمستدامة. وفي هذا الإطار، حققت مصر إنجازا استثنائيا بحصولها على المركز التاسع عشر عالميا والمركز الأول إقليميا، متقدمة على أقرب منافسيها وفي مقدمتهم المغرب، كما سجلت قفزة ملحوظة بارتقائها ستة مراكز لتصبح الدولة الإفريقية الوحيدة ضمن قائمة أفضل عشرين وجهة سياحية في العالم. وللسنة الثالثة على التوالي، حافظت مصر على صدارتها لقائمة السياحة في إفريقيا، مدعومة بجاذبية سياحية متميزة وتصنيف AAA، وهو ما يعكس تحسن ملحوظ في أدائها الرقمي وحضورها المؤثر على شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تعافي سمعتها السياحية وتجاوزها لتداعيات التحديات الجيوسياسية ومخاوف الأمن السياحي،

بالتوازي مع تحسن نسبي في مؤشرات العوائد، الأمر الذي يعزز مكانتها كوجهة عالية رائدة.

وفيما يتعلق بالضيافة، يشير تقرير مؤسسة "Euromonitor International" لعام ٢٠٢٤ إلى أن مصر أصبحت من بين أسرع الوجهات السياحية نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مدعومة بزيادة الاستثمارات في الفنادق والمنتجعات، وارتفاع عدد الغرف الفندقية بنسبة ٧٪ خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. هذا النمو انعكس أيضاً على تصنيف مصر في مؤشر جودة البنية التحتية السياحية، حيث تحسنت لتصبح ضمن أفضل ٣٠ دولة عالميا في هذا المجال. ويعزى هذا التقدم إلى مشاريع كبرى مثل تطوير مدينة العلمين الجديدة، وافتتاح المتحف المصري الكبير، وتوسيع المطارات الرئيسية مثل مطار الغردقة ومطار سفنكس، وهي خطوات عززت من مكانة مصر كمركز سياحي عالمي قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

٢- الاستراتيجيات والأطر الوطنية لقطاع السياحة

رؤية مصر ٢٠٣٠

يعتبر قطاع السياحة إحدى القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ومكون محوري في رؤية مصر ٢٠٣٠، لما له من قدرة على جذب العملة الصعبة وتوفير فرص العمل وتعزيز الصورة الذهنية للبلاد عالميا. ومن هذا المنطلق، تضع رؤية مصر ٢٠٣٠ التنمية السياحية المستدامة كأحد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بغرض إعادة رسم ملامح القطاع بما يتماشى مع المتغيرات العالمية، وتعزيز تنافسيته كأحد القطاعات الحيوية الداعمة للنمو.

وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠، يعتبر تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو تطوير البنية التحتية السياحية، سواء من خلال إنشاء وتوسيع المنشآت الفندقية أو تحسين المرافق والخدمات المرتبطة بها، مع التركيز على نوعية المشروعات التي تسهم في رفع القيمة المضافة للقطاع خطوة محورية نحو تعزيز مساهمته الاقتصادية. وضمن هذا التوجه، تستهدف الدولة زيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت السياحية والفندقية لرفع أعداد السياح الدوليين وتحقيق عوائد أعلى.

في موازاة ذلك، تمضي الدولة في تسريع وتيرة التحول الرقمي للقطاع السياحي، سواء عبر تطوير المنصات الإلكترونية لحجز وتخطيط الرحلات، أو من خلال تفعيل التذاكر الذكيّة في المواقع الأثريّة، أو عبر دعم الشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا السياحية. ويعد هذا التوجه الرقمي عنصرا محوريا في تعزيز كفاءة الخدمات وتوفير تجربة أكثر سلاسة وتفاعلية للزائر.

وتتماشى رؤية الدولة السياحية مع أهداف الاستدامة البيئية، حيث تشجع على إقامة مشروعات سياحيّة صديقة للبيئة، وتُعزّز من استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة في المنشآت السياحيّة، كما تنفذ حملات توعوية للترويج للسياحة البيئية والمستدامة في المحميات الطبيعية والمواقع التراثية. ويأتي ذلك اتساقا مع التزام مصر بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وحرصها على المحافظة على مواردها الطبيعيّة والتراثيّة للأجيال القادمة.

تطبيق الممارسات البيئية في المنشآت الفندقية خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ مقارنةً بالنصف الأول من ٢٠٢٤

برنامج عمل الحكومة

يضع برنامج عمل الحكومة إطارًا شاملًا للاستفادة من المقومات السياحية المتنوعة التي تمتلكها مصر، سواء موقعها الجغرافي الفريد، أو بنيتها الفندقية والسياحية، أو تراثها الحضاري والثقافي. ويستند البرنامج إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وتحقيق التنمية المستدامة عبر مجموعة من الإجراءات، تشمل تكثيف الحملات الترويجية والدعائية محليًا ودوليًا مع التركيز على الأدوات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، وطرح منتجات سياحية جديدة مثل سياحة اليخوت والعلاجية والاستشفائية، فضلًا عن تطوير منتجات سياحية مشتركة مع الدول المجاورة، وتشجيع السياحة العربية وخاصة الخليجية. كما يركز البرنامج على تحسين الربط الجوي المباشر مع الأسواق المصدرة للسياحة، وتحفيز الاستثمارات السياحية عبر سياسات وحوافز خاصة تواكب المتغيرات العالمية.

إلى جانب ذلك، يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات المؤسسية والتشغيلية، من بينها التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لعقد مؤتمرات وورش عمل للترويج للمقصد المصري، والتنسيق مع وزارات الاستثمار والطيران المدني، وغرف شركات السياحة والاتحاد المصري للغرف السياحية. كما يشمل البرنامج طرح مبادرات خاصة بحوافز الاستثمار لزيادة الطاقة الفندقية، والترويج للفرص الاستثمارية إلكترونيًا، وميكنة الخدمات المقدمة للسائحين مثل التذاكر وحجز المزارات والمتاحف وأنظمة التراخيص السياحية. وإلى جانب ذلك، يتم التركيز على بناء وتطوير مهارات العاملين في مجالات الضيافة والإرشاد السياحي، وقياس رضا السائحين لضمان جودة التجربة واستدامة تحسينها.

كما يولي البرنامج اهتمامًا خاصًا بحماية وتطوير المقومات الأثرية والدينية، من خلال التوسع في مشروعات الحفاظ على الآثار وصيانتها وتطوير المتاحف والمواقع الأثرية، مع إدماج أنماط جديدة مثل سياحة المغامرات. ويشجع البرنامج المصريين في الخارج على المساهمة في الترويج لمصر بالأسواق العالمية، ويؤكد على أهمية الاستدامة الشاملة من خلال التحول الرقمي والالتزام بالمعايير البيئية والحوكمة. كذلك يسعى إلى دعم المسار السياحي الديني، وعلى رأسه مسار العائلة المقدسة، مع تعظيم الاستفادة من المشروعات الكبرى مثل المتحف المصري الكبير ليكون أحد أهم محركات الجذب السياحي عالميًا.

الخطة الاستراتيجية الوطنية الطموحة للسياحة (NTSP)

أطلقت مصر **الخطة الاستراتيجية الوطنية الطموحة للسياحة (NTSP)** للفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣١، إيذانًا ببدء مرحلة تحول شاملة في قطاعي السياحة والآثار. وتهدف الخطة بشكل رئيسي إلى زيادة عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر ليصل إلى ٣١,٨ مليون سائح سنويًا بحلول عام ٢٠٣١.

وتتمثل رؤية الخطة في ترسيخ مكانة مصر متمثلة في «الوجهة السياحية الأكثر تنوعًا في العالم»، من خلال تسليط الضوء على المقومات السياحية الفريدة التي تمتلكها البلاد، بدءًا من المواقع الأثرية ذات الأهمية العالمية، وصولًا إلى باقة واسعة من الأنماط والمنتجات السياحية المتنوعة. وتتبنى الخطة مهمة واضحة تتمثل في «تحقيق الأمن الاقتصادي في قطاعي السياحة والآثار».

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، ترتكز الخطة على ست ركائز استراتيجية رئيسية تشمل:

١. **تحسين تنافسية الاستثمار السياحي**، وذلك من خلال تعزيز البيئة الداعمة للاستثمار بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي، وتسهيل الإجراءات وتحسين البنية التحتية اللازمة لنمو هذه الاستثمارات.

٢. **تنويع المنتجات السياحية**، بالاستفادة من التنوع الكبير الذي تتمتع به مصر في المقومات السياحية، مثل السياحة الثقافية، والشاطئية، والدينية، والبيئية، بما يسهم في تعزيز جاذبية المقصد المصري وتوسيع قاعدة الأسواق المستهدفة.

٣. **تنمية الموارد البشرية**، عبر تطوير مهارات وقدرات العاملين في القطاع، مع التركيز على بناء رأس مال بشري مؤهل وقادر على تقديم خدمات عالية الجودة في جميع الأنشطة السياحية.

٤. **تطوير أدوات الرقابة والحوكمة وتحسين تجربة الزائرين**، من خلال تعزيز الشفافية والرقابة المؤسسية في قطاعي السياحة والآثار، وتحسين تجربة السائح من حيث الخدمات المقدمة وسهولة الوصول وجودة المرافق.

٥. **تنمية أعمال الاستدامة والتحول الرقمي والبيئي**، من خلال دعم التحول الرقمي في إدارة القطاع، وتشجيع تطبيق المعايير البيئية المستدامة بما يضمن مرونة القطاع وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

٦. **التسويق السياحي الفعّال**، عبر تصميم وتنفيذ استراتيجية تسويق شاملة تروّج للوجهات والمنتجات السياحية المصرية بصورة متكاملة، مع الاستفادة من الوسائل الرقمية والشراكات الدولية لتعزيز الحضور المصري عالميًا.

في سبيل تحقيق الهدف الطموح الذي حددته الخطة الاستراتيجية، والمتمثل في استقبال ٣١,٨ مليون سائح سنويًا بحلول عام ٢٠٣١ (شكل ١١)، تبرز الحاجة إلى تعزيز الطاقة الاستيعابية للقطاع السياحي بشكل كبير، لاسيما من خلال التوسع في الطاقة الفندقية المتاحة ومضاعفة الاستثمارات في إنشاء وتطوير المنشآت السياحية. فتعمل الحكومة على تنفيذ خطة طموحة لإضافة ٣٤٠ ألف غرفة فندقية بحلول عام ٢٠٣١ (شكل ١٢). وقد تم تحديد هذا المستهدف استنادًا إلى مجموعة من الافتراضات الرئيسية، في مقدمتها استمرار النمو الاقتصادي العالمي، وتحسن أداء الأسواق السياحية الرئيسية المصدّرة إلى مصر، واستقرار الأوضاع الجيوسياسية وتجنب الأزمات الداخلية أو الإقليمية.

ويعتمد تحقيق هذا النمو كذلك على توفر مجموعة من العوامل التمكينية، تشمل تحسين مناخ الاستثمار السياحي من خلال تيسير إجراءات تخصيص الأراضي وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، فضلًا عن مضاعفة الطاقة التشغيلية للمطارات المصرية، وزيادة عدد مقاعد الطيران المخصصة للوجهات السياحية في مصر. وتُعد هذه العوامل ضرورية لضمان سهولة الوصول واستيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد الزائرين، بما يعزز من استدامة مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

شكل ١١ النمو المستهدف في أعداد السائحين (مليون سائح)

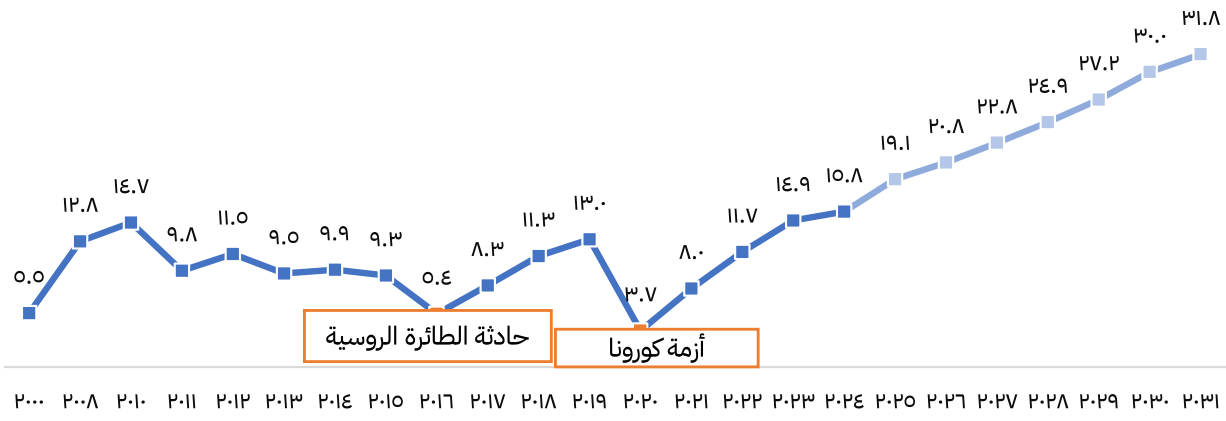

المصدر: وزارة السياحة والآثار «الاستراتيجية الوطنية للسياحة».

شكل ١٢ النمو المستهدف في حجم الطاقة الفندقية والاستثمارات المطلوبة لتلبيتها

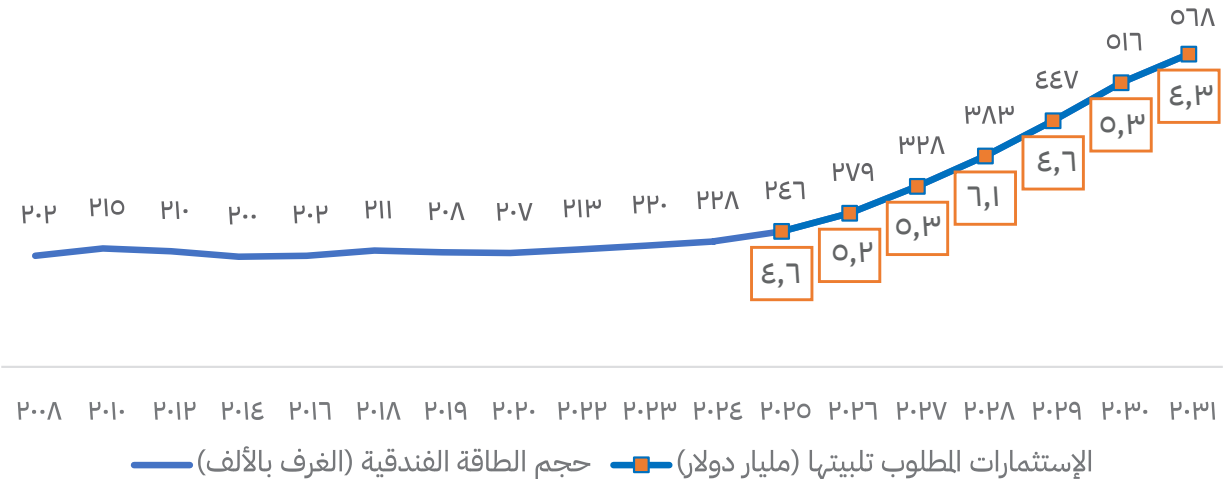

المصدر: وزارة السياحة والآثار «الاستراتيجية الوطنية للسياحة».

خطة زيادة تنافسية الاستثمار السياحي

وفي ضوء الأهداف الطموحة لقطاع السياحة، هناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات سريعة وفعالة لدفع **الاستثمار الفندقي الأجنبي المباشر إلى مصر**، بعيدًا عن الاعتماد الحصري على التوسعات في المشروعات القائمة. ويتطلب ذلك تبني فكر تنموي يركز على تحفيز بيئة استثمارية جاذبة، من خلال معالجة التحديات القائمة وتوفير مجموعة من التيسيرات، من أبرزها:

- **تسريع إجراءات التراخيص والموافقات الإنشائية** بحيث يتم الانتهاء منها بالكامل في غضون ٩٠ يومًا كحد أقصى، لتسهيل دخول المستثمرين وتقليل الوقت اللازم لبدء المشاريع.
- **إنشاء بنك متكامل للفرص الاستثمارية السياحية**، بما يضمن وضوح وتوحيد المعلومات والتغلب على تعدد جهات الولاية، مع تعزيز القدرة على تسويق هذه الفرص محليًا ودوليًا.
- **إعادة تنظيم الرسوم والأعباء المالية** المفروضة على المنشآت الفندقية والسياحية، من خلال تقنينها وتوفير إطار مالي أكثر استقرارًا وشفافية.
- **توزيع الطاقة الفندقية بناءً على مستهدفات محددة لكل مقصد سياحي**، لضمان التوازن الجغرافي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- **إعداد مخطط تنظيمي عام (Master Plan)** ينسق بين التوسع السياحي والاستخدامات العقارية، لتفادي التضارب وضمان توجيه الاستثمار بما يخدم أولويات القطاع.
- **وضع أطر وآليات واضحة لتحفيز المستثمرين**، ترتكز على مدى توافق المشروع مع مستهدفات الدولة من حيث سرعة الإنجاز، الموقع الجغرافي، ونسبة المكون الأجنبي في هيكل رأس المال، بما يضمن جذب استثمارات نوعية تسهم في تطوير القطاع وتعزيز تنافسيته.

وتظل السياحة إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر، إذ توفر فرصًا كبيرة للتوظيف والاستثمار والدبلوماسية الثقافية. وللاستفادة الكاملة من هذا الزخم، يجب معالجة الاختناقات الهيكلية، والاستثمار في رأس المال البشري، وتبني نماذج سياحية مبتكرة وشاملة ومستدامة.

٣- التشريعات المنظمة لقطاع السياحة

يعمل الإطار التشريعي لقطاع السياحة في مصر على ضمان نمو هذا القطاع الحيوي واستدامته، وتوفير بيئة أعمال جاذبة وآمنة للمستثمرين والسائحين على حد سواء، وقد شهد الإطار التشريعي والتنظيمي للسياحة تطورات ملحوظة خلال العقد الأخير، في ضوء الأهداف الطموحة لرؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تضع السياحة في موقع مركزي ضمن خطط التنويع الاقتصادي وزيادة الإيرادات بالعملة الصعبة.

يتصدر قانون تنظيم السياحة رقم ١ لسنة ١٩٧٣، وتعديلاته المتلاحقة، المنظومة التشريعية الأساسية للقطاع، حيث ينص على قواعد تنظيم أنشطة الشركات السياحية، والفنادق، والمرشدين السياحيين، ومكاتب السياحة، وينظم آليات منح التراخيص والرقابة عليها. كما أسس القانون لسلطة وزارة السياحة، والهيئة العامة للتنشيط السياحي، في الإشراف المباشر على القطاع وتطويره بما يتلاءم مع المستجدات العالمية.

ولمواكبة تطورات السوق وتعقيداته، شرعت الحكومة في إجراء مراجعات شاملة للتشريعات القائمة، ودمج بعضها وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها بما يُعزّز من سهولة ممارسة الأعمال، ويزيل المعوقات البيروقراطية أمام المستثمرين المحليين والدوليين. وفي هذا السياق، أعيد النظر في اشتراطات تراخيص المنشآت السياحية، وتم تقليص زمن إصدارها، وتبني نظام الشباك الواحد بالتنسيق مع الجهات المعنية كالمحافظات والوزارات.

في سياق متصل، أقر **القانون الجديد لتنظيم المنشآت الفندقية والسياحية** رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢، والذي استهدف تحديث المعايير الخاصة بإنشاء وتشغيل المنشآت الفندقية، بما يواكب التوجهات البيئية والرقمية الحديثة. وقد نص القانون على

ضرورة الالتزام بالاشتراطات البيئية، وإتاحة الفرصة لاستخدام الطاقة المتجددة، كما أتاح منح تصنيفات جديدة للفنادق بناءً على جودة الخدمات المقدمة، بما يسهم في رفع تنافسية المقصد المصري، وفي ضوء هذه التشريعات، صدر قرارًا وزاريًا في أبريل ٢٠٢٥ بشأن شروط وضوابط ترخيص وحدات شقق الأجازات (Holiday Home)، باعتبارها أحد الأنماط المستحدثة من أنماط الإقامة الفندقية، وهو ما يمثل إضافة مهمة للقطاع السياحي، ويعكس مرونة المنظومة التشريعية في استيعاب الأنماط الجديدة التي تشهدها صناعة السياحة عالميًا.

وعلى صعيد القوانين الداعمة لحماية السائح وحقوقه، تم إصدار عدد من اللوائح المنظمة لتجربة السائح، منها تلك التي تتعلق بضمان جودة الخدمات السياحية، وضبط أسعارها، وتنظيم العلاقة التعاقدية بين السائح والمنشآت السياحية، إضافة إلى القوانين المرتبطة بحماية المستهلك، والتي تنطبق كذلك على الأنشطة السياحية. كما عززت الدولة أطر التعاون بين الجهات الرقابية والأمنية لضمان سلامة السائحين، وهو ما ينعكس في تصاعد مؤشرات الأمن السياحي وفقاً للتقارير الدولية.

٤- البنية التحتية السياحية

تعد البنية التحتية السياحية في مصر أداة محورية لتمكين القطاع من تحقيق أهدافه ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يجري تطوير شامل للمطارات والطرق والمواصلات البحرية والبرية، بالإضافة إلى إنشاء منتجات ترفيهية وسياحية جديدة تجذب الزوار وتعزز من تنافسية المقصد المصري.

أولا: الفنادق

تعد فنادق مصر عنصرًا جوهريًا في بنية القطاع السياحي، حيث تمتلك مصر ما يزيد عن ١٢٠٠ فندق، بطاقة استيعابية حوالي ٢٢٨ ألف غرفة. وفي إطار السعي لتحقيق الهدف الوطني المرحلي باستقطاب ٣١,٨ مليون زائر بحلول عام ٢٠٣١، أطلقت الحكومة مبادرات تحفيزية، من أبرزها برنامج قروض مدعومة بقيمة ٥٠ مليار جنيه لدعم توسعات الفنادق، مع التركيز على مناطق سياحية رئيسية مثل الأقصر وأسوان وساحل البحر الأحمر وغيرها.

تشكل الفنادق في مصر اليوم صورة متطورة للقطاع السياحي، إذ تتسارع الاستثمارات، وتتنامى الشراكات الدولية، ويتعاظم التنويع الجغرافي والوظيفي، لتعزيز قدرة القطاع على جذب شرائح أكبر من الزوار وتقديم تجارب متفردة. هذا التقاطع بين الفرص الاستثمارية، والتجربة الفندقية التاريخية والمعاصرة، يعكس موقع الفنادق كبوابة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠.

تنفذ مصر في المرحلة الراهنة مقاربة شاملة لرفع عدد الزوار والسائحين سنويًا، تستند إلى رؤية متكاملة تعيد تشكيل منظومة السياحة بما يتجاوز النمو الفندقي التقليدي نحو نماذج ضيافة أكثر تنوعًا وابتكارًا. فإلى جانب التوسع في إنشاء الفنادق وزيادة الطاقة الاستيعابية للغرف الفندقية، تعمل الدولة على إدماج أنماط ضيافة حديثة، مثل **البيوت السياحية (holiday homes)**، وتأجير الوحدات قصيرة ومتوسطة الأجل، وتعظيم الشراكات مع منصات عالمية رائدة مثل **Airbnb** و**Booking.com** بما يتيح خيارات إقامة أكثر مرونة وتناسبًا مع فئات متنوعة من السائحين، ويسهم في تعظيم العائد الاقتصادي عبر مشاركة أوسع للمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

ويتكامل ذلك مع جهود ضخمة لتطوير البنية التحتية للمطارات ورفع كفاءتها التشغيلية، من خلال تحديث مرافق المطارات القائمة، والتوسع في مباني الركاب، وتطبيق معايير المطارات الذكية، بما يعزز جودة تجربة المسافر منذ لحظة الوصول وحتى المغادرة. وتعكس هذه السياسات رؤية الدولة لتبنّي نموذج سياحي تنافسي قائم على تنويع المنتج السياحي، وتوسيع قنوات النفاذ، وتحسين الربط الجوي، الأمر الذي يمكن مصر من استيعاب طلب سياحي متنام، وجذب شرائح جديدة من الزوار، وتحقيق مردود اقتصادي مستدام يرسخ مكانة مصر كأحد أبرز المقاصد السياحية العالمية.

ثانيًا: تطوير المطارات وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

أسم المطار	عدد المسافرين التقديري (٢٠٢٤)	الخصائص البارزة
مطار القاهرة الدولي	أكثر من ٢٨ مليون مسافر سنويًا	البوابة الجوية الرئيسية لمصر، ومركز إقليمي وعالمي لحركة السفر والطيران
مطار الغردقة الدولي	نحو ٧ ملايين مسافر	ثاني أكثر المطارات ازدحامًا، مدفوعًا بالنمو السياحي الكبير في البحر الأحمر
مطار شرم الشيخ الدولي	قرابة ٥ ملايين مسافر	من الوجهات السياحية الرئيسية على البحر الأحمر
مطارات برج العرب والعلمين الدولي	حوالي ٧ مليون مسافر سنويًا	يخدم منطقة الإسكندرية والدلتا، منفذ جوي حيوي في شمال مصر
مطارات الأقصر، أسوان، وسفنكس	بين ٥٠٠ ألف و١,٥ مليون مسافر	تمتاز بإمكانات قوية في حركة السياحة والسفر الداخلي

تمتلك مصر حاليًا أكثر من ٢٥ مطارًا مدنيًا، تشمل مطارات دولية وإقليمية وموسمية، ما يعكس انتشارًا واسعًا للبنية التحتية الجوية على مستوى الجمهورية. وفي إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وسعيها لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تعظيم دور القطاع الخاص، تبرز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في قطاع الطيران المدني كأحد المحاور الاستراتيجية لتحفيز النمو وتطوير البنية التحتية الحيوية. وتعد مبادرة الحكومة المصرية من خلال وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والطيران المدني، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، نموذجًا متقدمًا في هذا المجال، حيث تم إطلاق برنامج طموح لتطوير ١١ مطارًا مدنيًا رئيسيًا عبر آلية ال PPP، ضمن برنامج تعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة.

يأتي هذا التحرك في ظل ما يتمتع به قطاع الطيران المصري من مقومات تنافسية، إذ تخطى عدد المسافرين عبر المطارات المصرية ٥٠ مليون مسافر في عام ٢٠٢٤، من خلال ما يقرب من ٤٠٠ ألف رحلة تجارية، وفقا للشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية. ويشمل ذلك مطار القاهرة الدولي، بوابة مصر الرئيسية إلى العالم، إلى جانب مطارات سياحية محورية مثل الغردقة وشرم الشيخ، ومطارات إقليمية في الإسكندرية والأقصر وأسوان وسفنكس وغيرها. وتمثل هذه المطارات ما يزيد عن نصف حركة الركاب والبضائع على مستوى الجمهورية، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات مرتبطة بتحديث البنية التحتية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية والخدماتية.

وفي مارس ٢٠٢٥، وقعت الحكومة المصرية اتفاقية استشارية جديدة مع مؤسسة التمويل الدولية لإطلاق حزمة شراكات جديدة في هذا القطاع، على أن تكون البداية بمطار الغردقة الدولي كمشروع تجريبي، يتم من خلاله تطبيق نموذج PPP متكامل يشمل تطوير البنية التحتية والخدمات وإدخال حلول ذكية تعزز الكفاءة التشغيلية والعوائد التجارية. كما ستتولى المؤسسة تقييم نماذج الشراكة المناسبة للمطارات العشر الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الجغرافية والتجارية والتشغيلية لكل منها.

تمثل هذه الشراكة خطوة استراتيجية نحو تنفيذ رؤية الحكومة المصرية للتحول إلى نموذج اقتصادي تقوده الكفاءة والاستثمار، ويهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة من خلال جذب استثمارات خاصة في البنية التحتية، وتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وتوسيع نطاق الإيرادات غير الملاحية بما في ذلك أنشطة التجزئة والضيافة والخدمات اللوجستية، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والزائرين.

ويشكل قطاع الطيران رافعة رئيسية لدعم قطاع السياحة إلى جانب دوره الحيوي في تعزيز التجارة والربط اللوجستي على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، شهدت مصر تطويرًا واسعًا لعدد من المطارات الحيوية. فقد أسهمت توسعات مطار الغردقة الدولي الذي ضمّ محطّة جديدة بتكلفة ٣٣٥ مليون دولار، ما رفع طاقته الاستيعابية إلى

حوالي ١٣ مليون مسافر سنويًا، كما تم افتتاح مطار برنيس الدولي بطاقة استيعابية تبلغ نحو ١٢٠٠ راكب في الساعة، وهو ما يعزز حركة السفر والسياحة في منطقة البحر الأحمر. كما شهد مطار سفنكس الدولي توسعًا مكثفًا لاستيعاب التوقعات المرتبطة بافتتاح المتحف المصري الكبير.

ويعد مشروع إنشاء مبنى الركاب الجديد رقم (٤) في مطار القاهرة الدولي أحد أهم خطوات التحول الاستراتيجي في منظومة الطيران المدني المصرية خلال العقد القادم، إذ يعد توسعًا نوعيًا في الطاقة الاستيعابية للمطار بما يصل إلى ٣٠-٤٠ مليون مسافر سنويًا، وذلك بتكلفة تقديرية تبلغ نحو ٣,٥ مليار دولار يتم تمويلها ذاتيًا من الشركة القابضة للمطارات وشركاتها التابعة.

ويأتي هذا المشروع كجزء من رؤية شاملة لتحديث البنية التحتية للمطار ورفع قدراته التشغيلية واللوجستية، بما في ذلك استهداف الوصول إلى مليون طن من البضائع سنويًا بعد اكتمال التوسعات الجديدة. كما يتضمن المشروع توحيد الهوية البصرية للمطار وتطوير مباني الركاب (٢) و(٣)، بما يرفع كفاءة التشغيل ويعالج التحديات الحالية في إدارة الحشود، والخدمات الأرضية، وتجربة المسافر. ويمثل مبنى الركاب الجديد نقلة نوعية في تبني المعايير العالمية للمطارات الذكية، إذ تم توقيع مذكرة تفاهم مع تحالف دولي تقوده شركة Pangiam الأمريكية، بالشراكة مع شركة AECOM وعدد من الشركات العالمية الرائدة في التصميم والهندسة والاستشارات المالية، لتطوير البنية التحتية الرقمية واعتماد أحدث تطبيقات التكنولوجيا الذكية، من بينها أنظمة التعرف البيومتري، وتحسين مسارات الركاب، واختصار زمن إنهاء الإجراءات، ورفع مستويات الأمن والأمان.

ولا يقل مجال النقل الجماعي برًا أهمية عن ذلك، ولا سيما في القاهرة الكبرى إذ دخل الخط الأول من نظام النقل السريع بالحافلات (BRT) حيز التجربة منتصف عام ٢٠٢٥، ليخدم شبكة الحافلات الكهربائية مئات الآلاف يوميًا.

أما الاستثمارات الأضخم فتمثلت في خطة تطوير شبة جزيرة رأس الحكمة على الساحل المتوسطي، باستثمارات أولية بـ ٣٥ مليار دولار من صندوق أبو ظبي للاستثمارات العامة، تشمل مطارا دوليا ومنتجعات ومرافق ترفيهية وقطارا فائق السرعة، وأتى ذلك في سياق تطوير مدينة العلمين الجديدة، والتي تم إنشاءها عام ٢٠١٨، وتعد أول مدينة مليونية على الساحل الشمالي الغربي لمصر، ضمن رؤية وطنية لخلق محور تنموي جديد لتخفيف الضغط السكاني عن القاهرة والدلتا، وخلق وجهة سياحية جذابة على البحر المتوسط. تمتد المدينة على مساحة واسعة تقدر بحوالي ٥٠ ألف فدان (أي نحو ٢٠٠ كيلومتر مربع)، وتضم مخططًا لاستيعاب أكثر من ٣ ملايين شخص، مما يجعلها واحدة من أهم المدن الجديدة من الجيل الرابع في البلاد.

ومن الجوانب اللافتة في مدينة العلمين الجديدة أنها تجمع بين الطبيعة والتراث والحداثة؛ فبالإضافة إلى شواطئها المذهلة، تضم عدداً من المعالم الحضارية والثقافية مثل المدينة التراثية، نادي التراث، مركز ثقافي، ومتحف ما بعد الحرب، فضلاً عن المشهد العمراني المميز لمعالم مثل أبراج ماسا التي تضم مبانٍ حكومية ومراكز تجارية وسكنية. وقد أصبحت العلمين الجديدة رمزًا للتطور الحضري والتكامل السياحي، وقد تم اختيارها عاصمة العرب الصيفية لعام ٢٠٢٥ من قبل منظمة السياحة العربية، ضمن تقييم شامل شمل معايير البنية التحتية، والبرامج الترفيهية، والاستدامة البيئية، وجودة الخدمات، وهو تكريم علّق على قدرة المدينة في تنظيم الفعاليات وتقديم تجربة سياحية عالمية.

٥- المتحف المصري الكبير

في قلب المنصة الأثرية التي تشرف بفخامتها على أهرامات الجيزة، يقف المتحف المصري الكبير (GEM) باعتباره أكبر متحف في العالم مكرس لحضارة واحدة فقط، وهو مشروع ثقافي وعمراني عالمي الطموح يُجسد التقاء التاريخ بالفن المعماري الحديث. تم تصميم المبنى على يد مكتب Heneghan Peng Architects بأسلوب هندسي يحاكي شكل الهرم ويُوظّف الضوء الطبيعي والمساحات المفتوحة لتعزيز التجربة البصرية، في إطار رمزي يربط بين الماضي والحاضر.

يغطي المجمع مساحة ضخمة تقدر بحوالي ٤٩٠ ألف متر مربع (ما يعادل نحو ١٢٠ فدانا)، ويمتد على أرضية تقع على بعد نحو كيلومترين فقط من أهرامات الجيزة، ما يوفر رؤية مباشرة لهذه المعالم التاريخية. وقد اكتمل تشييد المبنى في عام ٢٠٢٣، بينما تم الافتتاح الرسمي للمتحف في الأول من نوفمبر ٢٠٢٥. يضم المتحف مجموعة ضخمة تضم عشرات الآلاف من القطع الأثرية، بما في ذلك نحو ٥,٤٠٠ قطعة من مجموعة توت عنخ آمون التي تُعرض مجتمعة لأوّل مرة في معرض واحد بمساحة تمتد إلى ٧,٥٠٠ متر مربع. وليس عمل المتحف مقتصرا على العرض فحسب، بل يعد مركزا بحثيا وتعليميا متكاملا: فهو يضم مركز عالمي للحفظ والترميم، ويضم ١٩ مختبر متخصص ضمن صالات تحت الأرض بطول يصل إلى ٣٠٠ متر، بالإضافة إلى مركز للأطفال، وقاعات مؤتمرات، وسينما ثلاثية الأبعاد، ومتاجر، ومطاعم تطل على أهرامات الجيزة.

يمثل المتحف المصري الكبير نقلة نوعية في تاريخ المتاحف على مستوى الشرق الأوسط والعالم، إذ لا يرفع من قيمة مصر ثقافيًا فحسب، بل يسهم بقوة في تنويع المنتج السياحي، وتعزيز مكانة القاهرة كمحطة ثقافية عالمية، ومن المتوقع أن يستقطب المتحف نحو ٤ ملايين زائر سنويًا.

٦- التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع السياحة

يلعب التعليم الفني والتدريب المهني دوراً محورياً في دعم قطاع السياحة في مصر، باعتباره أحد الركائز الأساسية لرفع جودة الخدمات وتحقيق التنافسية الدولية. فقد أدركت الدولة أن تطوير الموارد البشرية المؤهلة هو شرط أساسي لتعظيم العائد الاقتصادي من السياحة، خاصة في ظل ارتفاع الطلب على كوادر مدربة في مجالات الضيافة، والإرشاد السياحي، وإدارة الفعاليات، وخدمات النقل، والمطاعم. ولهذا، تم دمج قطاع السياحة بشكل واضح ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة.

شهدت السنوات الأخيرة توسع ملحوظ في إنشاء وتطوير المدارس والمعاهد الفندقية والسياحية، سواء التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أو وزارة السياحة والآثار أو القطاع الخاص. وقد تم تجهيز هذه المؤسسات بمطابخ تدريبية حديثة، ومعامل لغات، ووحدات محاكاة لخدمات الفنادق والمطاعم، بما يتيح للطلاب التدريب العملي على نماذج قريبة من بيئة العمل الفعلية. كما توسع التعاون مع الشركاء الدوليين مثل منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UNWTO) ومؤسسات التدريب الأوروبية، لتنفيذ برامج مشتركة تركز على المعايير الدولية في الضيافة وجودة الخدمة.

وفي إطار تحديث منظومة التدريب، تم إدخال نظام الجدارات في التعليم الفندقي والسياحي، حيث يُمنح الطالب شهادة معترف بها محلياً ودولياً بعد اجتياز مهارات محددة مرتبطة بالوظائف المطلوبة في السوق. كما أُطلقت مبادرات تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع بالتعاون مع الغرف السياحية، مثل برامج تحسين مهارات اللغة الأجنبية وخدمة العملاء، وبرامج إدارة المنشآت الفندقية. هذه الجهود ساهمت في تحسين تصنيف مصر في مؤشرات رأس المال البشري والمهارات السياحية ضمن تقارير التنافسية العالمية.

وعلاوة على ذلك، أطلقت وزارة السياحة والآثار المنصة الإلكترونية للتدريب في مجالي السياحة والآثار في مصر (EGTAP)[٧]، والتي تهدف إلى تقديم برامج تدريبية معتمدة ومتنوعة لتأهيل ورفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في الوزارة والقطاعين السياحي والأثري، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة في بناء الإنسان وتعزيز

التحول الرقمي. وتوفر المنصة محتوى تدريبيًا احترافيًا يُلبي احتياجات العاملين في السياحة والآثار بالقطاعين الحكومي والخاص، وكذلك الباحثين والدارسين في هذا المجال، من خلال دورات وبرامج تدريبية وورش عمل يقدمها نخبة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين، مع تقييم مستمر لأداء المدربين والمتدربين لضمان فاعلية التدريب وتحقيق أقصى استفادة ممكنة.

ولم يقتصر التطوير على الجانب الأكاديمي فقط، بل شمل أيضا تعزيز الربط بين التعليم وسوق العمل من خلال برامج التدريب الميداني الإلزامي في الفنادق والمنتجعات والمطاعم الكبرى. كما تم إنشاء مراكز تميز سياحي في عدد من المحافظات السياحية مثل البحر الأحمر وجنوب سيناء والأقصر وأسوان، بهدف توفير تدريب عملي مستمر للعاملين ورفع معايير الجودة بما يتماشى مع التوقعات الدولية للسائحين. وقد أثمرت هذه الإصلاحات عن زيادة نسب توظيف خريجي التعليم الفني السياحي، وتراجع الاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض مجالات الضيافة، مما يعزز من قدرة القطاع على تحقيق عوائد اقتصادية أكبر ويضمن استدامة نموه.

من جانب المبادرات الدولية والإقليمية، تبرز «المدرسة الألمانية الفندقية في الجونة»، وهي مشروع تعليمي تدريبي تأسس عام ٢٠٠٢ بالشراكة بين أوراسكوم القابضة والأكاديمية المصرية-الألمانية للاقتصاد والتكنولوجيا، بالتعاون مع IHK لايبزيج. تقدم المدرسة برامج دبلوم مدتها ثلاث سنوات تشمل التدريب العملي في مطابخ وخدمة الغرف والاستقبال والتنظيف، وهي معترف بها من قبل غرفة الصناعة والتجارة الألمانية (IHK) ووزارة التعليم الفني بمصر. كما انتشرت معاهد تقنية عامة تقدم برامج شاملة، مثل Technical Institute for Tourism and Hotels in Qena و Technical Institute for Tourism and Hotels in Port Said، بالإضافة إلى معاهد تجارية وتقنية أخرى في الإسكندرية، أسوان، طنطا، وغيرها، توفّر برامج تعليمية تقنية متنوعة في مجالات السياحة والإرشاد والإدارة.

٧ https://egtap.com

قطاعي الطاقة والثروة المعدنية ودورهما في التنمية الاقتصادية

يمثل قطاع **الطاقة والثروة المعدنية،** متمثلاً في وزارتي البترول والثروة المعدنية والكهرباء والطاقة المتجددة، أحد الأعمدة الحيوية للاقتصاد الوطني، ليس فقط بوصفه مصدراً رئيسياً للإيرادات والصادرات، بل أيضاً باعتباره محركاً أساسياً للتنمية الصناعية، وإتاحة فرص العمل، وتحقيق أمن الطاقة، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ومع التطورات العالمية المتسارعة في أسواق الطاقة، أصبحت قدرة الدول على تأمين مصادر متنوعة وموثوقة للطاقة، وتعظيم القيمة المضافة من ثرواتها الطبيعية، شرطاً أساسياً لتحقيق النمو المستدام، وزيادة التنافسية، وجذب الاستثمارات.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) لعام ٢٠١٨ إلى أن مجمل طلب الطاقة (Energy Use)، والذي يشمل الاستهلاك الصناعي والأسر والتجارة وغيرها — يمثل ما يُقارب ٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويعكس هذا الرقم النسبة التراكمية لجميع أنواع استخدام الطاقة (كالوقود والكهرباء) عبر مختلف القطاعات، مما يجعله مؤشرًا معبرًا عن حجم قطاع الطاقة على مستوى الاقتصاد الكلي.

وفي السياق المصري، يعد قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، ومحركا محوريًا للنمو والتنمية الاقتصادية، حيث تشمل مكونات هذا القطاع كلا من الكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول، والغاز الطبيعي، والتي شكلت مجتمعة نحو ٩,٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

وفيما يتعلق بالطاقة النظيفة، وضعت مصر نُصب أعينها هدفًا طموحًا يتمثل في الوصول إلى نسبة ٤٢٪ من الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠ طبقًا لاستراتيجية الطاقة المعتمدة ٢٠٤٠، بعد أن بلغت نسبة سعات الطاقة المتجددة إلى الحمل الأقصى نحو ٢٢٪ في عام ٢٠٢٤، وفقا لتقارير هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA). «وتمثل مشروعات مثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية، الذي يعد من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، والمنصة الوطنية لبرنامج «نوفي»، ومشروعات القطاع الخاص بنظام BOO ونظام P2P، نماذج فعّالة للتوسع السريع في الطاقة النظيفة، وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، ودفع مسار التنمية المستدامة في المناطق الحدودية. وقد اتخذت الدولة في هذا الإطار العديد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية، من أبرزها: إصدار قانون الطاقات المتجددة رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤ وقانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٥ ولائحته التنفيذية وقانون حوافز مشروعات انتاج الهيدروجين ومشتقاته رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ ، وفضلًا عن اعتماد مجلس الوزراء خطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بشأن مشروعات القطاع الخاص للطاقات المتجددة (رياح – شمسي – بطاريات تخزين)حتى ٢٠٣٠ لتحقيق مستهدف استراتيجية الطاقة ٢٠٤٠، وإصدار قرار مجلس الوزراء رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن قواعد تخصيص أراضي الطاقات المتجددة واعتماد اتفاقيات شراء طاقة PPA قابلة للتمويل من جهات التمويل الدولية ، وإصدار قواعد من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك لتنظيم مشروعات الطاقات المتجددة بنظام P2P و صافي القياس NET METERING والاستهلاك الذاتي SELF CONSUMPTION.

ومن الناحية الهيكلية، يشهد قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة تحولات أساسية تتمثل في فصل الأنشطة بين التوليد والنقل والتوزيع وفقا لقانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥، وهو ما يفتح المجال تدريجياً أمام المنافسة في سوق الكهرباء، ويُعزز من كفاءة التشغيل، ويُمكّن من إدماج مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة الوطنية. كما تستهدف الدولة تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة من خلال مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار، وعلى رأسها السعودية، والسودان، واليونان، وايطاليا، فضلاً عن مشروعات تصدير الغاز المسال، مما يُرسّخ موقع مصر كمركز طاقة إقليمي وعالمي.

١- مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاعي الطاقة والثروة المعدنية

يشمل قطاع الطاقة في مصر ثلاث مكونات رئيسية هي الكهرباء، والبترول، والغاز الطبيعي، وقد شكّلت هذه المكونات مجتمعة نحو ٩,٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز موارد الدولة. ويؤدي القطاع دوراً محورياً في تلبية احتياجات الصناعة والسكان، فضلاً عن كونه من أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، لاسيما في مجالات التنقيب والإنتاج والطاقة المتجددة. وتواصل الحكومة تنفيذ برامج إصلاح شاملة في هذا القطاع، تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين البنية التحتية، وضمان أمن الإمدادات، وذلك بالتوازي مع التوسع في مشروعات الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وقد شهدت مكونات القطاع أداءً متباينًا خلال السنوات الأخيرة. فعلى صعيد الكهرباء، سجّل القطاع متوسط نمو سنوي بلغ نحو ٤,٣٪ خلال الفترة (٢٠٢٠/٢٠٢١ – ٢٠٢٤/٢٠٢٥)، مقارنة بمتوسط بلغ ٢,٧٥٪ في الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠). وعلى الصعيد الآخر، فقد تراجع أداء كلاً من القطاعات التالية: استخراج البترول والغاز الطبيعي وتكرير البترول بشكل ملحوظ كما هو موضح بالشكل البياني التالي، حيث انخفض نشاط استخراج الغاز الطبيعي بنسبة ٥,٧٪ خلال آخر خمس سنوات مقارنة بمتوسط نمو بلغ ٤,٩٧٪ في الفترة من (٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)، بينما انخفض نشاط استخراج البترول بنسبة ٣,٦٣٪ في الفترة ذاتها، فيما تراجع نشاط تكرير البترول إلى -١,٢٪ في الفترة المشار إليها.

تشكل البنية التحتية المتطورة ركيزة أساسية في تمكين قطاع الطاقة والثروة المعدنية من أداء أدواره الإنتاجية والخدمية واللوجستية بكفاءة، كما تُعدّ أحد المكونات الجوهرية لتحقيق أمن الطاقة، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز القدرة على التصدير والربط الإقليمي. وفي هذا السياق، شهدت مصر خلال العقد الماضي طفرة نوعية في تطوير البنية التحتية لهذا القطاع، سواءً على مستوى شبكات الكهرباء والغاز، أو منشآت النقل والتوزيع، أو محطات الإسالة والتكرير، أو الموانئ والتخزين، وذلك في إطار رؤية وطنية طموحة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة.

ففي مجال الكهرباء، تشير التقارير الرسمية إلى أن اجمالي استثمارات الإنتاج منذ عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٤ بلغ نحو ٩٦٥ مليار جنيه لتوسيع قدرة التوليد، وتقوية الشبكات، وتحديث البنية الأساسية، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة القدرة المركبة من نحو ٢٧,٦ جيجاوات في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٦٠ جيجاوات في عام ٢٠٢٣. وقد ساهمت هذه الزيادة في توفير فائض إنتاجي يستخدم في دعم الربط الكهربائي مع دول الجوار، وفتح آفاق جديدة للتصدير. وتعد محطات الكهرباء التي تم إنشاؤها بالتعاون مع شركة سيمنز الألمانية من أبرز مشروعات البنية التحتية الحديثة في هذا المجال، حيث تمثل نموذجاً لكفاءة التشغيل والتكامل مع الشبكة القومية. كما تم توسيع شبكات النقل من خلال تنفيذ آلاف الكيلومترات من خطوط الجهد الفائق والعالي، وتعزيز قدرات المحولات، بما يضمن استقرار التغذية الكهربائية على مستوى الجمهورية، ويدعم دمج مصادر الطاقة المتجددة في المنظومة الوطنية.

شكل ١٣ متوسط نمو مكونات قطاع الطاقة في مصر (٪)

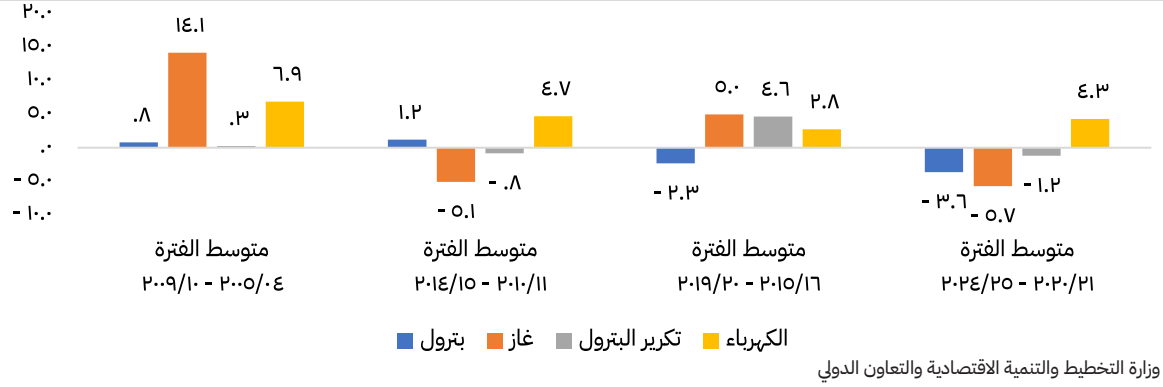

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

وفي قطاع الغاز الطبيعي، شهدت الشبكة القومية توسعاً غير مسبوق، إذ وصل عدد الوحدات السكنية التي تم توصيل الغاز لها إلى حوالي ١٥ مليون وحدة في سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ٥,٧ ملايين وحدة فقط في ٢٠١٤، ما يمثل زيادة بنسبة ١٦٣,٢٪، وأكدت بيانات البترول أن عدد المستفيدين وصل إلى حوالي ١٤,٩ مليون وحدة في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بعد توصيل نحو ٦٧٥ ألف وحدة جديدة خلال العام.

كما تضمنت المحطات الضخمة للبنية التحتية الغازية في مصر محطتي إدكو ودمياط للإسالة، اللتين تضمان قدرة تسييل إجمالية تُقدّر بنحو ١٢ مليون طن سنوياً (٧,٢ مليون طن لمحطة إدكو و٥,٢ مليون طن لمحطة دمياط)، ولعبت هذه المنشآت دوراً محورياً في تمكين مصر من الاستفادة من الاكتشافات الجديدة، واستثمار فائض الإنتاج للتصدير، ما ساهم في زيادة عائدات الغاز بصورة ملموسة. أما على الجانب المتوسطي، فقد عززت مصر شراكاتها مع اليونان وقبرص من خلال اتفاقيات ثلاثية لتحويلها إلى محور لتصدير الكهرباء المنتَجة من مصادر متجددة نحو أوروبا. ويأتي ذلك في إطار مشروعات الربط مع أوروبا عبر كل من اليونان وإيطاليا مما يفتح الباب أمام تصدير الطاقة النظيفة ويعزز من دور مصر كمصدر إقليمي لإمدادات الكهرباء في شرق المتوسط.

إن هذا التطوير المتسارع للبنية التحتية في قطاع الطاقة والثروة المعدنية يعكس رؤية وطنية بشأن دوره المحوري في قيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق التحول الصناعي، ودعم الصادرات، وتأمين فرص العمل، وتعزيز الأمن القومي. كما أن هذا الاستثمار المكثف يعد ركيزة أساسية لاستدامة القطاع، ورفع قدرته التنافسية، وتعظيم الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، وتمكين مصر من التحول نحو المرحلة الجديدة في التنمية القائمة على البنية التحتية الذكية، والطاقة المتجددة، والتكامل الإقليمي، وتوسع سلاسل القيمة ذات العوائد العالية.

قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

يضطلع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بدور محوري في ضمان إمدادات الطاقة الكهربائية لكافة فئات المستخدمين وفي مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، بما يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرتقي بجودة ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وتعد الطاقة الكهربائية عنصرا أساسيا لا غنى عنه لتلبية الاحتياجات المعيشية اليومية، وتغذية كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية، بما في ذلك الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات، والإسكان، وتنمية المجتمعات العمرانية، ومناطق الاستصلاح الجديدة.

ونظرا لأهمية هذا القطاع وارتباطه الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي، أصبح نصيب الفرد من الكهرباء أحد المؤشرات الأساسية المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية لقياس رفاهية المواطن وتطور الاقتصاد الوطني وتنافسيته على الصعيد الدولي. كما ترتبط فاعلية القطاع في تحقيق مستهدفاته الاستراتيجية بقدرته على تنويع مزيج الطاقة، والتوسع في الاعتماد على المصادر المتجددة، إلى جانب تعزيز كفاءة استخدام الموارد التقليدية. ويتطلب ذلك تخطيطا استباقيا لمواكبة النمو المستقبلي في الطلب على الطاقة، وضمان استمرارية تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاق الإتاحة لكافة المناطق والفئات، بما يعزز من العدالة في الوصول إلى الطاقة ويُحقق الاستدامة الشاملة.

وعليه، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ تمكين قطاع الكهرباء من تلبية الاحتياجات التنموية من موارد الطاقة وتنظيم الاستخدام الكفء من المصادر المتنوعة، سواء التقليدية أو المتجددة، وبما يؤدي إلى المساهمة الفاعلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وارتقاء المنظومة البيئية.

وقد شهد قطاع الكهرباء خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تطورًا ملحوظًا في حجم إنتاج الطاقة الكهربائية، مدفوعًا بجهود الدولة لتعزيز أمن الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة. فقد ارتفع حجم الطاقة الكهربائية المولدة بنسبة ٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ليُسجل نحو ٢٢٩,٣ جيجاوات ساعة، ويُوضح الشكل البياني التالي أن الطاقة الحرارية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الطاقة المولدة خلال العام، حيث بلغت مساهمتها نحو ٨٨,٣٪ من إجمالي الإنتاج. تلتها الطاقة المائية بنسبة ٦,٦٪، ثم مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (والتي تشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية) بنسبة ٥,١٪.

شكل ١٤ تطور الطاقة الكهربائية المولدة والمشتراة في مصر (٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠٢٤/٢٠٢٣)

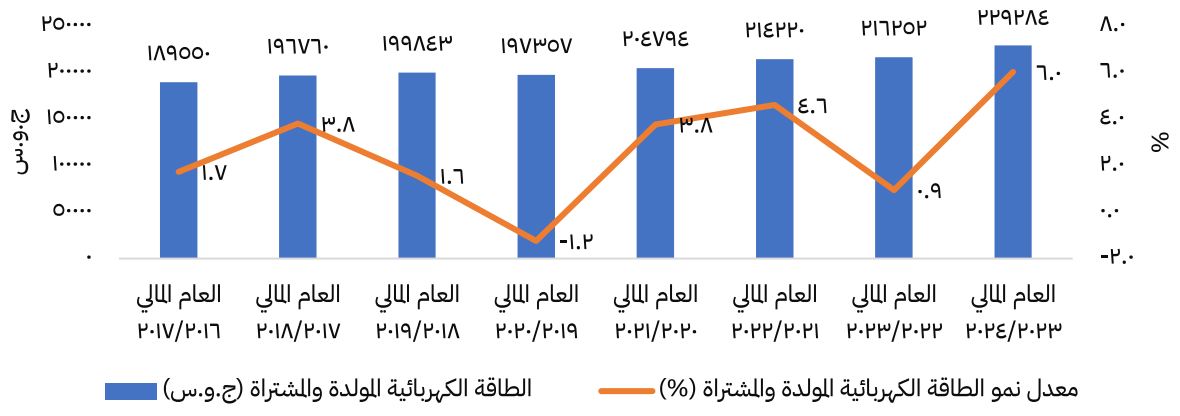

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة. تقرير الشركة القابضة للكهرباء (٢٠٢٤/٢٠٢٣).

شكل ١٥ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة وفقًا لنوع التوليد (نسبة من الإجمالي)

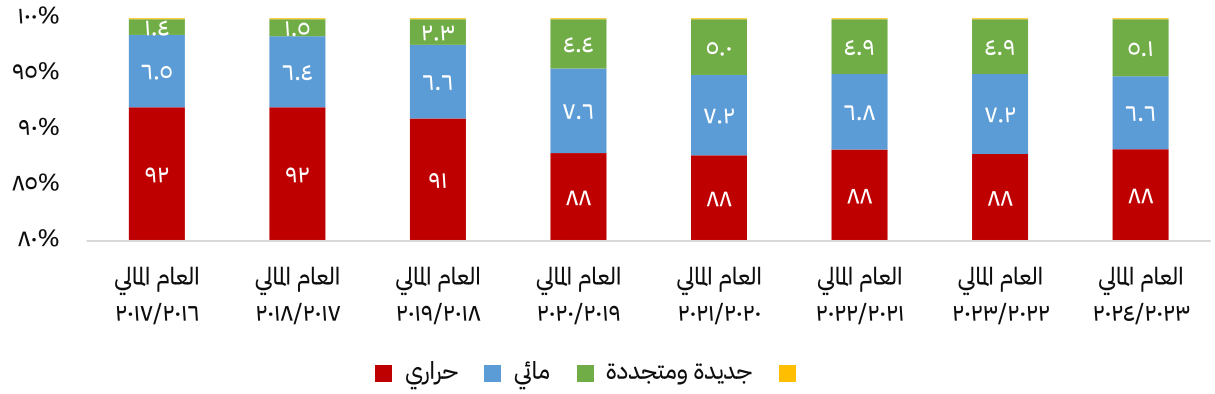

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة. تقرير الشركة القابضة للكهرباء (٢٠٢٤/٢٠٢٣) بحسب تقسيم وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة فإن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تتمثل في (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

ويوضح التوزيع النسبي للكميات المستهلكة من الكهرباء خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ حسب جهات الاستخدام، أن الاستخدامات المنزلية جاءت في الصدارة بنسبة ٣٧,١٪ من إجمالي الاستهلاك، تلتها الاستخدامات الصناعية بنسبة ٢٦,٩٪، ثم الجهات الحكومية والمرافق العامة بنسبة ١٠,٤٪، ثم المحلات التجارية بنسبة ٥,٤٪.

شكل ١٦ نسبة الطاقة المباعة على جميع الجهود على الأغراض (٪) للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

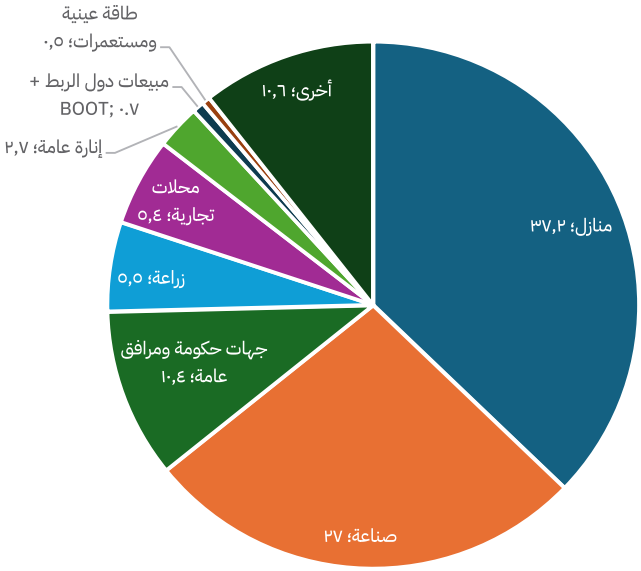

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة.

ويأتي هذا التطور في سياق التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاعتماد على الموارد المتجددة، وتُعد هذه التوجهات جزءًا أساسيًا من الجهود الوطنية لمواجهة تحديات تغير المناخ، حيث يرتبط التوسع في الطاقة النظيفة ارتباطًا وثيقًا بتنفيذ **الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠**، التي تهدف إلى خفض الانبعاثات وتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار المناخية، إلى جانب تحقيق المساهمات المحددة وطنيًا NDCs . وفي هذا الإطار، تم تحديث **الاستراتيجية المتكاملة والمستدامة للطاقة حتى عام ٢٠٤٠**، التي تستهدف رفع مساهمة الطاقة النظيفة إلى ٤٢٪ من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، وصولًا إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ويعكس التزام الدولة بتحقيق نمو اقتصادي شامل منخفض الكربون.

وفي هذا الإطار، سجلت الطاقة الجديدة والمتجددة (طاقة شمسية ورياح) نموًا استثنائيًا بنسبة ٣١٨,٤٪ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠١٦/٢٠١٧، لترتفع من ٢٧٨٠ جيجاوات ساعة إلى ١١٦٣٠,٦٣جيجاوات ساعة، مما رفع مساهمتها في إجمالي الطاقة المولدة من ١,٤٪ إلى ٥,١٪.

وتشمل مشروعات الطاقة المتجددة في مصر عدة محطات بارزة، مثل محطة الرياح بالزعفرانة، ومحطة الكريمات الشمسية الحرارية، ومحطات طاقة الرياح بجبل الزيت (١)، و"جبل الزيت ٢". كما تشمل محطة بنبان للطاقة الشمسية بقدرة ١٤٦٥ ميجاوات ومحطات أخرى مثل محطة أكوا باور بقدرة ٢٠٠ ميجاوات وابيدوس ١ بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، ومحطة رأس غارب لطاقة الرياح بقدرة ٢٦٢ ميجاوات ومشروع ليكيلا بقدرة ٢٥٠ ميجاوات، ومشروع أمونت ١ بقدرة ٥٠٠ ميجاوات بالإضافة إلى مشروع تحالف (انجي – أوراسكوم – تويوتا) بقدرة ٦٥٠ ميجاوات.

والجدير بالذكر أنه تم اعتماد مجموعة من القوانين واللوائح التي تستهدف تحفيز الاستثمار الخاص، أبرزها قانون رقم ٢٠٣ لعام ٢٠١٤، والذي أتاح العمل بعدة نماذج تعاقدية مثل: البناء والتملك والتشغيل (BOO)، منتج الطاقة المستقلة (IPP)، التصميم والمشتريات والبناء (EPC+F) بالإضافة إلى التمويل، وتعريفة التغذية (FIT) وقد أسهمت هذه الآليات في جذب استثمارات ضخمة وتنفيذ مشروعات كبرى حظيت باعتراف دولي، مثل محطة بنبان للطاقة الشمسية ومزرعة رياح خليج السويس.

وتواصل الحكومة جهودها لتعزيز الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، بما في ذلك مشروعات **الهيدروجين الأخضر ومشتقاته،** من خلال تنفيذ مشروعات توسعية لتدعيم البنية التحتية للطاقة. وقد تم اتخاذ خطوات تنظيمية مهمة في هذا الإطار، شملت إنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر، وإعداد استراتيجية وطنية للهيدروجين منخفض الكربون. ويعكس ذلك نهج مصر الاستباقي في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر، لما له من أثر محتمل في تقليل انبعاثات القطاعات كثيفة الكربون، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة تنافسية الصناعة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، نجاح منشأة "Fertiglobe JV" المصرية-الإماراتية في تصدير أول شحنة من الأمونيا الخضراء المعتمدة عالميًا عام ٢٠٢٣ من الطرف الجنوبي لقناة السويس، في إنجاز يُعد علامة فارقة في هذا القطاع الناشئ.

ومع أن الإصلاحات المؤسسية والتشريعية تمثل إطارًا داعمًا، فإن التحدي الأبرز يتمثل في تعبئة التمويل المناخي على نطاق واسع. ومن هذا المنطلق، تبنت مصر مجموعة من الحزم المالية كما هو موضح أدناه لتيسير استثمارات التكيف والتخفيف، من خلال شراكات استراتيجية مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص، بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية.

وفي إطار دور المنصات الوطنية في تعبئة الاستثمارات الخاصة، يُمثل محور الطاقة في **منصة "نُوفِّي"** نموذجًا رائدًا لكيفية تنسيق الجهود بين الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص لتسريع التحول نحو الطاقة النظيفة. فقد نجحت المنصة، بحلول نهاية ٢٠٢٤، في تعبئة تمويلات ميسرة من شركاء تنمية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الإفريقي للتنمية، ما مكّن من تنفيذ مشروعات يقودها القطاع الخاص بقيمة ٤ مليار دولار.

شملت هذه المشروعات إنشاء محطات طاقة متجددة بقدرة إجمالية حوالي ٢ جيجاوات، من بينها محطة رياح بخليج السويس (٦٥٠ ميجاوات)، ومحطة شمسية في أسوان (٥٠٠ ميجاوات)، ومشروعات أخرى في البحر الأحمر وأسوان. كما تم تكهين محطات حرارية تقليدية منخفضة الكفاءة بقدرة حوالي ١٠٠٠ ميجاوات، وستسهم مشروعات منصة نوفي في خفض انبعاثات الكربون بنحو ١٧ مليون طن سنويًا وتوفير مليارات الدولارات من تكاليف الوقود.

وتتزامن هذه الجهود مع تطوير شبكة الكهرباء الوطنية لاستيعاب قدرات جديدة تبلغ ٦٢٢٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية، ٣٣٢٠ ميجاوات ساعة من التخزين بالبطاريات، بدعم من شركاء دوليين مثل البنك الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. كما عززت المنصة استثمارات القطاع الخاص في مشروعات الهيدروجين الأخضر، من خلال سياسات تحفيزية وضمانات قانونية، أسهمت في توسيع شراكة الدولة مع شركات مثل "سكاتك" النرويجية، التي تجاوزت استثماراتها ١٠ مليارات دولار في هذا القطاع.

وبالتوازي، زادت الاستثمارات في الحلول التكنولوجية المتقدمة، ومنها اعتماد تكنولوجيا H-class من شركة Siemens لتعزيز كفاءة الطاقة. كما انضمت مصر، تماشيًا مع التوجه العالمي لتسريع حلول تخزين الطاقة إلى التحالف العالمي لأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات (BESS)، حيث تم إضافة ٣٠٠ ميجاوات ساعة من بطاريات التخزين وتصل الى ٣,٣ جيجاوات ساعة بحلول عام ٢٠٣٠،، في خطوة تؤكد التزامها بتبني أحدث التقنيات في مسار التحول الأخضر.

وتأتي مخصصات وأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ في إطار التوجّه الاستراتيجي للدولة نحو تعزيز البنية التحتية وتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المستدامة. وتهدف الخطة إلى توجيه استثمارات عامة تُقدّر بنحو ١٠٠ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات قومية استراتيجية، من بينها التوسّع في مشروعات التغذية الكهربائية لعدد من المبادرات الكبرى مثل مشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة – مطروح)، واستصلاح الأراضي في مناطق الدلتا الجديدة وسيناء والصعيد، إلى جانب تغذية آبار المياه في التجمعات التنموية بشمال وجنوب سيناء. كما تشمل الخطة تطوير عدد من محطات المحولات، وتغذية مشروعات حيوية مثل مونوريل العاصمة الإدارية و٦ أكتوبر، ومشروعات "مستقبل مصر"، وشرق العوينات وتوشكي، بالإضافة إلى ربط مشروعات النقل الكهربائي، ونقل مرافق الكهرباء المتعارضة مع مشروعات الطرق.

وفي مجال الطاقة المتجددة، تستهدف الخطة استكمال محطة توليد الكهرباء بالخلايا الفوتوفولتية بالغردقة بقدرة ٢٠ ميجاوات بالتعاون مع الوكالة اليابانية (JICA)، وتنفيذ مشروعات لتجهيز أراضٍ في عدة مناطق لإقامة محطات جديدة.

وتسعى الخطة إلى رفع متوسط إنتاج الكهرباء إلى ٢٣٥ مليار ك.و.س خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، بما يعكس التزام الدولة بمسار تنموي أكثر استدامة وكفاءة.

قطاع الاستخراجات وتكرير البترول

يعد قطاع البترول والثروة المعدنية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي الشامل في مصر ومحركًا رئيسيًا لتعزيز أمن الطاقة الوطني. يسهم القطاع بشكل مباشر في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات من خلال تنمية الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات، كما يوفر الطاقة الحيوية لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وقد شهدت مصر منذ عام ٢٠٢١ انخفاضاً ملحوظًا في مستويات الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى تحولها إلى مستورد صافي للغاز اعتبارًا من عام ٢٠٢٣. فقد انخفض الإنتاج المحلي بمعدل سنوي يُقدّر بنحو ١٠٪، ليصل في عام ٢٠٢٣ إلى أقل من ٦ مليارات قدم مكعب يوميًا، فيما يُقدَّر متوسط الإنتاج الحالي خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ بنحو ٤,١ مليار قدم مكعب يوميًا.

جاء هذا التراجع في أداء قطاع البترول مدفوعًا بعدد من العوامل التي أثّرت بشكل مباشر وغير مباشر على نشاطه. ويأتي في المقدمة تأخر سداد مستحقات

الشركات الأجنبية العاملة في مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج، مما كان له أثر على وتيرة ضخ الاستثمارات الجديدة وتنفيذ المشروعات التوسعية وساهم في اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي. وقد ترتب على ذلك زيادة العبء على الموازنة العامة، سواء عبر ارتفاع فاتورة الاستيراد أو عبر ضغط أكبر على نظام دعم الطاقة، كما زادت الضغوط على المستهلك النهائي نتيجة ارتفاع تكاليف المنتجات البترولية. وعليه، تكثّف الدولة حاليًا جهودها لمعالجة هذا الملف بشكل ممنهج، من خلال تسوية المستحقات المتأخرة وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في استعادة ثقة المستثمرين وتسريع وتيرة النمو وتنفيذ المشروعات المخططة في قطاع البترول والطاقة.

فعلى الرغم من استمرار انكماش ناتج نشاطي البترول والغاز الطبيعي، فإن حدّة التراجع جاءت أقل خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، حيث انكمش القطاع بنسبة ٧,٤٪ نتيجة لانكماش نشاطي البترول والغاز الطبيعي خلال الرُبع الرابع من عام ٢٠٢٤/٢٥، فقد تراجُع نشاط البترول بنسبة ٦,٥٪، كما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنحو ١٧,٥٪. حيث تراجع الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمُتكثّفات والبوتاجاز إلى نحو ٦,٦ مليون طن خلال هذا الرُبع مُقارنة بحوالي ٧ مليون طن، خلال الرُبع المُقابل من العام السابق بمُعدّل انخفاض ٦,٥٪. وقد تراجع أيضًا الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي إلى حوالي ٧,٩ مليون طن خلال الرُبع مُقارنة بحوالي ٩,٥ مليون طن خلال الرُبع المُناظِر من عام ٢٠٢٣/٢٤ بمُعدّل انخفاض ١٧,٥٪.

شكل ١٧ تطورات معدلات نمو الربع سنوية لأنشطة الغاز الطبيعي والبترول

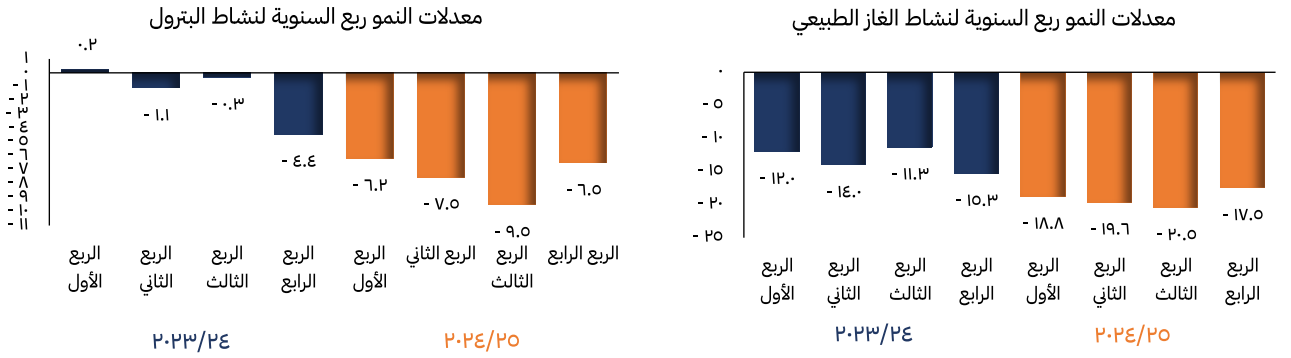

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وفيما يتعلق بالميزان التجاري البترولي، فقد سجلت الصادرات البترولية انخفاضًا بنسبة ٥٨,٦٪ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ليصل إلى نحو ٥,٧ مليار دولار، مقارنة بنحو ١٣,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، حيث انخفضت صادرات الغاز الطبيعي بنسبة ٩١,٦٪ لتسجل نحو ٦٠٥,٣ مليون دولار، مقابل ٧,٢ مليار دولار في العام السابق، كما تراجعت صادرات المنتجات البترولية بنسبة ٣٦,٠٪ لتبلغ نحو ٢,٠٥ مليار دولار، في حين تراجعت صادرات البترول الخام بنسبة ١٠,٤٪ لتسجل نحو ٢,١ مليار دولار. وفي المقابل، ارتفعت واردات الغاز الطبيعي بنسبة ١٢٪ لتصل إلى نحو ٢,٨ مليار دولار مقارنة بنحو ٢,٥ مليار دولار في العام السابق، كما زادت واردات المنتجات البترولية بنسبة ٢٣,٩٪، مسجلة نحو ٩,٥ مليار دولار مقابل ٧,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣).

شكل ١٨ تطور الصادرات البترولية المصرية (مليار دولار)

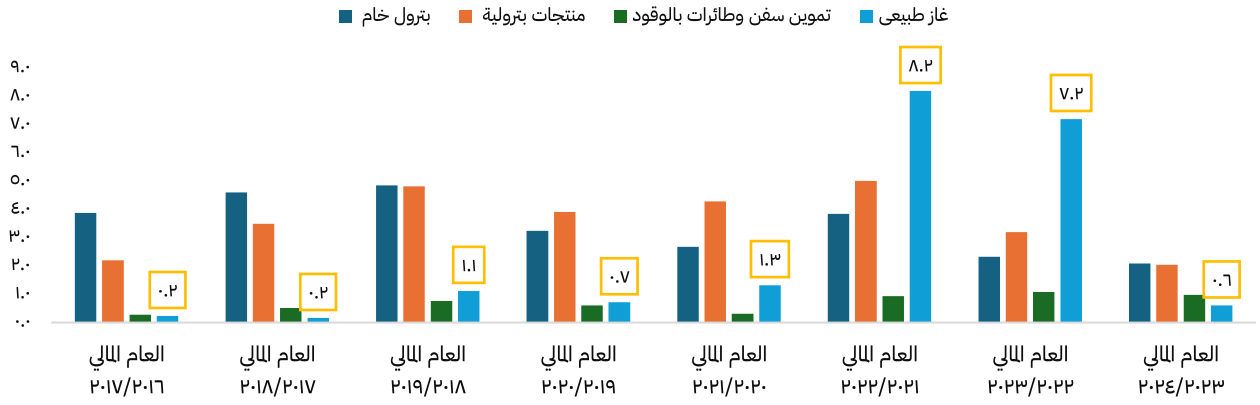

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل ١٩ تطور الواردات المصرية (مليار دولار)

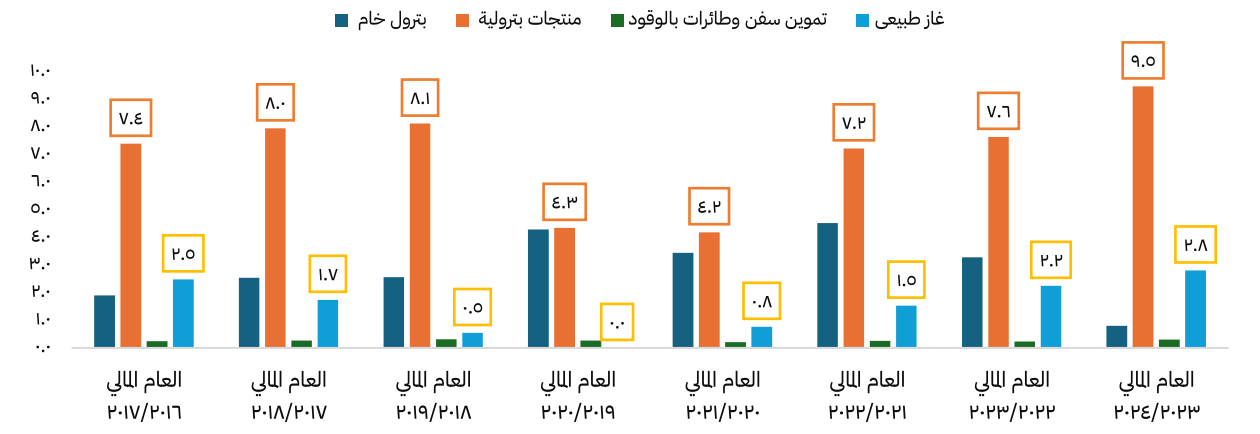

المصدر: البنك المركزي المصري

وفيما يخص نشاط البتروكيماويات، بلغ إجمالي إنتاج الشركات التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٤ ملايين طن، بنسبة تنفيذ للخطة الإنتاجية بلغت ٩١٪ من المستهدف. وبلغت مبيعات التصدير إلى الأسواق العالمية نحو ٢,٥ مليون طن، بإجمالي عائدات تقدر بحوالي ٢,٦ مليار دولار، مع تصدير المنتجات البتروكيماوية إلى أكثر من ٥٠ دولة حول العالم، مما يعكس تنافسية الصناعة المصرية في الأسواق الدولية. كما بلغ إجمالي مبيعات السوق المحلي نحو ١,٦ مليون طن بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٤٢,٢ مليار جنيه. وتنتج الشركات التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية حاليًا ١٣ منتجًا بتروكيماويًا متنوعًا، مما يعزز من دور القطاع في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات وتعميق التصنيع المحلي.

شكل ٢٠ تطور الأداء لاستثمارات قطاع البترول والثروة المعدنية في صناعة البتروكيماويات المصرية (٢٠٢٠-٢٠٢٥)

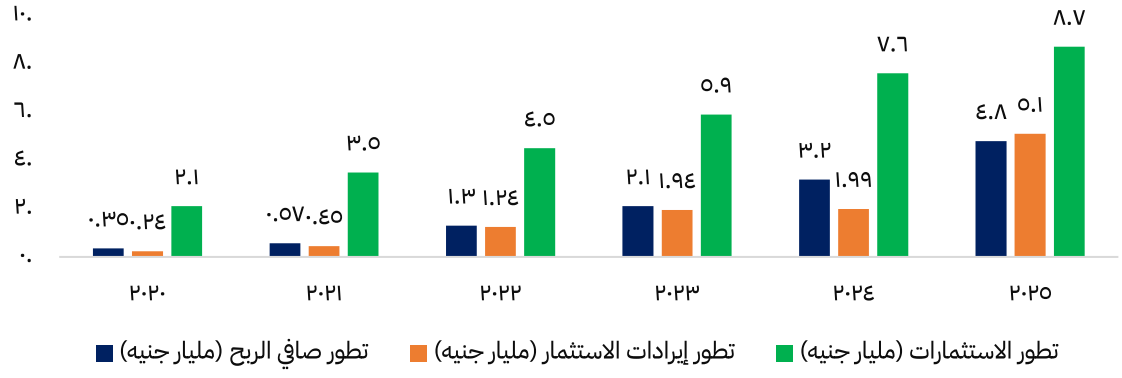

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

ويُبرز تطور الأداء المالي لاستثمارات قطاع البترول والثروة المعدنية في صناعة البتروكيماويات المصرية (٢٠٢٠-٢٠٢٥) نجاح الجهود الاستراتيجية الهادفة إلى تعظيم القيمة المضافة من الغاز الطبيعي وخام الزيت الخام، حيث شهد القطاع نمواً ملحوظاً في مختلف مؤشراته المالية؛ إذ ارتفع صافي الربح من نحو ٠,٣٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠ إلى ٤,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٥، كما زادت إيرادات الاستثمار من ٠,٢٤ مليار جنيه إلى نحو ٥,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة، مدفوعة بالتوسع في المشروعات الجديدة وتعزيز كفاءة التشغيل، إلى جانب نمو الاستثمارات من ٢,١ مليار جنيه إلى ٨,٧ مليار جنيه، وهو ما يعكس الثقة في قوة هذا القطاع وقدرته على تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة، ويؤكد أن صناعة البتروكيماويات أصبحت أحد المحركات الرئيسية للنمو الصناعي ودعامة أساسية لتعزيز الصادرات وتنافسية الاقتصاد الوطني.

جدول ٢ تطور الأداء المالي لاستثمارات قطاع البترول والثروة المعدنية في صناعة البتروكيماويات المصرية (٢٠٢٠-٢٠٢٥)

السنة	تطور صافي الربح (مليار جنيه)	تطور إيرادات الاستثمار (مليار جنيه)	تطور الاستثمارات (مليار جنيه)
٢٠٢٠	٠.٣٥	٠.٢٤	٢.١
٢٠٢١	٠.٥٧	٠.٤٥	٣.٥
٢٠٢٢	١.٣	١.٢٤	٤.٥
٢٠٢٣	٢.١	١.٩٤	٥,٩
٢٠٢٤	٣.٢	١.٩٩	٧.٦
٢٠٢٥	٤.٨	٥.١	٨.٧

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الاستخراجات الأخرى

تتمتع مصر بقاعدة غنية ومتنوعة من الثروات المعدنية تمثل ركيزة أساسية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الصناعات التحويلية والتصديرية. وتتوزع هذه الثروات على خامات صلبة كالحديد والفحم، ومواد مشعة مثل اليورانيوم، ومعادن نفيسة كالذهب والفضة والبلاتين، إلى جانب المواد الخام للصناعات الكيماوية والأسمدة ومواد البناء كالجرانيت والرخام. وتتركز الموارد التعدينية بشكل رئيسي في الصحراء الشرقية، الممتدة من وادي النيل إلى البحر الأحمر، والتي تزخر بخامات الذهب والفحم والبترول، بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء التي تتميز بتنوع تضاريسها ووفرة مواردها الطبيعية، مما يجعلها منطقة واعدة للاستثمار في قطاع التعدين. هذا التنوع الجغرافي والموارد المعدنية الضخمة يتيحان فرصًا واسعة لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع التعدين، ويدعمان توجه الدولة نحو تعظيم القيمة المضافة لهذه الثروات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتعمل الدولة علي تعظيم القيمة المضافة من الثروة المعدنية من خلال تحويل هيئة الثروة المعدنية من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية تحت مسمي «هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية» وكذلك إعادة هيكلتها بهدف إعداد استراتيجية متكاملة لتعظيم الاستفادة من ثروات مصر المعدنية وتحقيق نقلة نوعية لقطاع التعدين المصري. وقد شهدت معدلات نمو قطاع التعدين خلال الخمس سنوات الأخيرة من ٢٠٢٠/٢٠٢١ – ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ارتفاعاً بنحو ٠,٦ نقطة مئوية لتسجل في الفترة المشار إليها نحو ٣,٧٪ مقارنة بنحو ٣,١٪ في الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما هو موضح في الشكل البياني التالي.

كما تشير بيانات العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى زيادة ملحوظة في انتاج المعادن المختلفة بنحو ٣٦,٤٪ لتسجل نحو ٢٥,٨ مليون طن من الاستخراجات. في حين ارتفعت معدلات استخراج الذهب خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنحو ١٥,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتسجل نحو ٥٥٤,٩ ألف أوقية، كما ارتفعت معدلات استخراج الفضة بنحو ٧,٨٪ لتسجل ٨٤,٧ ألف أوقية. مما يشير إلى عودة التعافي تدريجياً للقطاع.

شكل ٢١ معدل نمو الاستخراجات الأخرى (متوسط نمو خمس سنوات) ٪

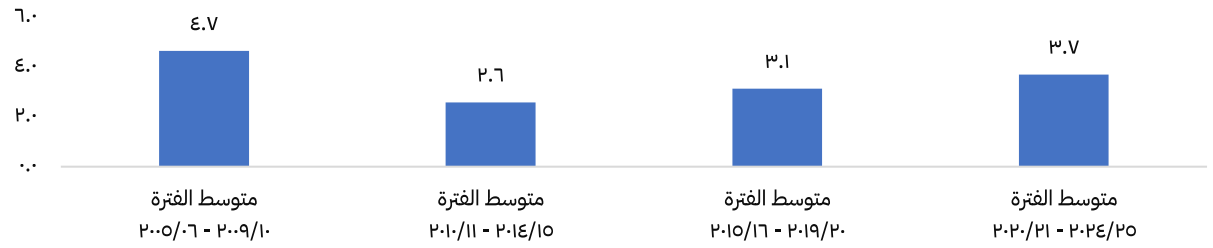

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وقد شهدت معدلات الصادرات المصرية من معدن الحديد في صوره المتعددة (مثل قضبان حديدة أو عيدان مدرفلة) نمواً خلال ٢٠٢٤ بنحو ٤,٥٪ لتسجل نحو ٩١٦,٣٥ مليون دولار كما هو موضح بالشكل التالي. يأتي ذلك في ضوء زيادة معدلات إنتاج المعدن المشار إليه في عام ٢٠٢٤ بنحو ٣,١٪.

شكل ٢٢ إجمالي الصادرات المصرية من الحديد (مليون دولار)

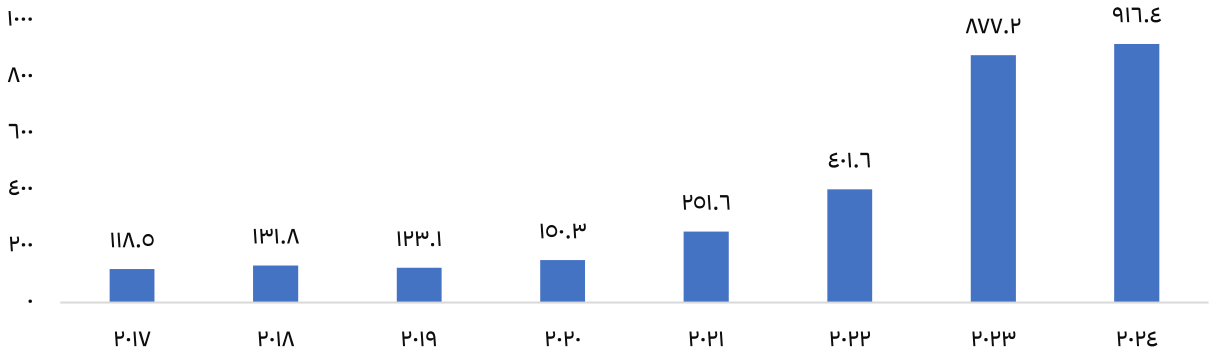

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية

ومن ناحية أخرى، شهد قطاع الثروة المعدنية خلال الفترة الأخيرة تحسنًا ملحوظًا في مؤشرات الإنتاج والتصدير والنشاط الاستثماري. فقد شهدت كميات الخامات التعدينية اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، لترتفع إلى أعلى مستوياتها في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤. وبالتوازي، سجلت صادرات المناجم أداءً متقلبًا مع بقاءها عند مستويات مرتفعة نسبيًا، ما يعكس تأثرها بتقلبات الطلب والأسعار العالمية، مع استمرار قدرة القطاع على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. كما ارتفع عدد المناجم العاملة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بما يشير إلى توسع النشاط التعديني وجذب استثمارات جديدة. ويعزز هذا الاتجاه تزايد تراخيص الاستغلال والبحث، بما يعكس تحسن الإطار التنظيمي وبيئة الاستثمار في القطاع، ودعم توجه الدولة لتعظيم الاستفادة من الثروات المعدنية.

شكل ٢٣ تطور أداء قطاع الثروة المعدنية

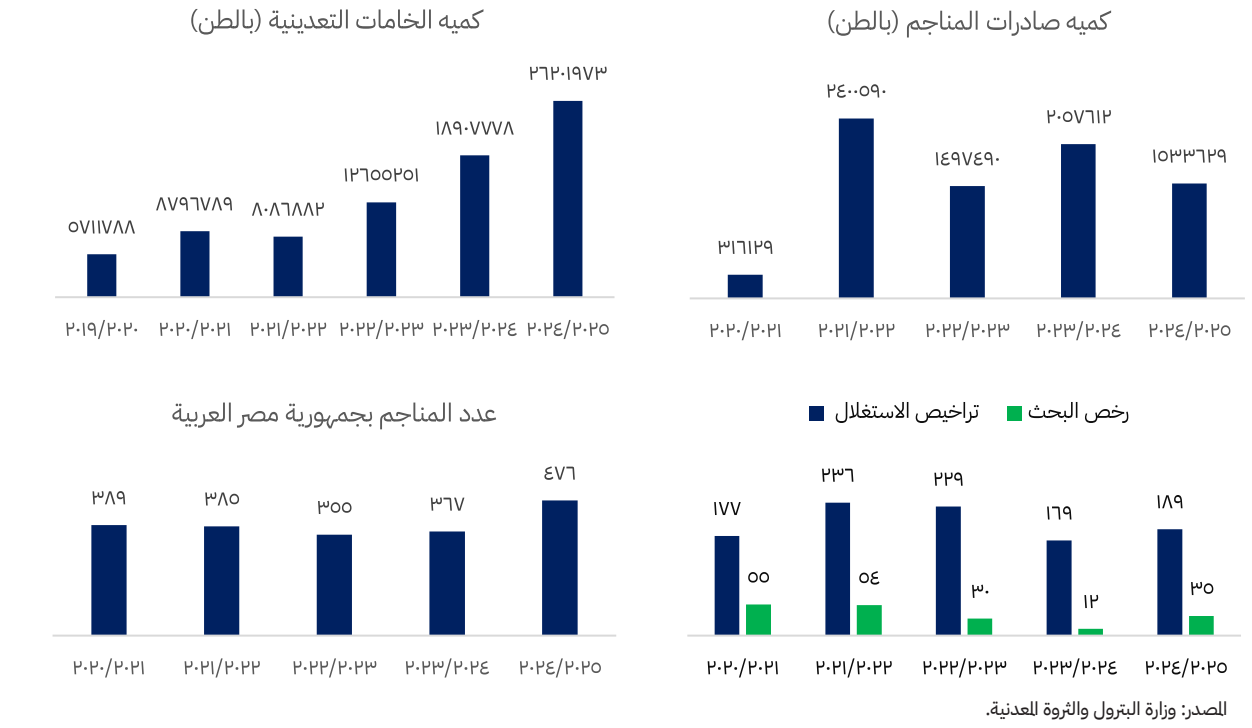

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

ترتيب مصر في المؤشرات الدولية

تولي الدولة المصرية أهمية متزايدة لتحسين ترتيبها في المؤشرات الدولية ذات الصلة بقطاعي الطاقة والثروة المعدنية، إدراكًا منها لأهمية هذه المؤشرات في تحسين مناخ الاستثمار، وفعالية السياسات العامة، ومدى تقدم الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُعد هذه المؤشرات أداة أساسية لتقييم الأداء المؤسسي والقدرة التنافسية، كما تلعب دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه اهتمام مؤسسات التمويل الدولية وشركات التنقيب والإنتاج الكبرى نحو السوق المصرية. وقد أحرزت مصر تقدمًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة في عدد من المؤشرات، نتيجة للإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وتطوير البنية التحتية، وتبني سياسات مرنة وجاذبة للاستثمار.

في مؤشر انتقال الطاقة العالمي (Energy Transition Index - ETI)، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، شهدت مصر تحسن ملموس، حيث تقدمت من المرتبة ٨٩ عام ٢٠١٩ إلى المرتبة ٧٥ من أصل ١٢٠ دولة في عام ٢٠٢٤. ويعد هذا المؤشر أداة شاملة تقيم مدى قدرة الدول على بناء نظام طاقة مستدام وآمن وبتكلفة ميسورة، مع مراعاة ثلاث أبعاد رئيسية: أداء النظام الحالي للطاقة (مثل أمن الإمدادات، ومؤشرات الانبعاثات، وكفاءة استخدام الطاقة)، واستعداد الدولة للانتقال نحو مصادر طاقة أنظف، والبيئة التمكينية من حيث البنية التحتية والسياسات والحوكمة .ويعكس تقدم مصر في هذا المؤشر تحسنا في الكفاءة التشغيلية لقطاع الطاقة، ونجاحا في زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب اتخاذ خطوات واضحة نحو تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية. يأتي هذا الإنجاز في ظل تحديات جسيمة، أبرزها تقلبات أسعار الطاقة عالميا، والضغوط الجيوسياسية، وتزايد الطلب المحلي، ما يؤكد جدية الجهود الحكومية في تحقيق مزيج طاقة متوازن وعادل ومستدام.

أما في مؤشر Climatescope، الصادر عن مؤسسة بلومبرغ لتمويل الطاقة الجديدة (BloombergNEF)، فقد سجلت مصر تحسن بارز كذلك، حيث قفزت من المرتبة ٧٢ عالميا عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة ٦٥ في عام ٢٠٢٤. ويقيس هذا المؤشر مدى جاذبية بيئة الاستثمار في الطاقة النظيفة ضمن الاقتصادات النامية، استنادا

إلى أربعة محاور أساسية: الإطار التنظيمي والسياسي، وبيئة الاستثمار المالي، والبنية التحتية، والإمكانات والموارد المتاحة للطاقة المتجددة. ويظهر تقدم مصر في هذا المؤشر تطور في مناخ الاستثمار، وتحسن في شفافية السياسات الحكومية، وتوسع في الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية في مجال الطاقة النظيفة، بما في ذلك مشاريع الهيدروجين الأخضر، ومحطات الطاقة الشمسية والرياح. كما يعكس هذا التقدم تنامي التزام الدولة بتعزيز تنافسية السوق وتشجيع حلول الطاقة المستدامة، ما يعزز مكانة مصر كوجهة ناشئة واعدة لمشروعات التحول الأخضر.

٢- التشريعات المنظمة لقطاع الطاقة والثروة المعدنية في مصر

يمثل الإطار التشريعي حجر الأساس لتنظيم قطاعي الطاقة والثروة المعدنية في مصر، حيث تعمل الدولة على مواءمة البنية القانونية والتشريعية بما يواكب المستجدات العالمية، ويعزز مناخ الاستثمار، ويكفل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما يحقق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، شهد العقدان الأخيران حزمة من الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى تطوير هذين القطاعين الاستراتيجيين، سواء من حيث تنظيم الأنشطة الاقتصادية، أو ضمان الشفافية، أو حماية الثروات القومية.

ولذلك، من المهم التمييز بين التشريعات المنظمة لقطاع الطاقة وتلك الخاصة بقطاع الثروة المعدنية لضمان فاعلية الإطار القانوني واستقرار بيئة الاستثمار، وذلك لأن بالرغم من تقاطع القطاعين من حيث كونهما يعتمدان على الموارد الطبيعية ويخضعان لإشراف حكومي، إلا أن طبيعة الأنشطة، وهياكل السوق، والمتطلبات الفنية والتنظيمية تختلف بشكل كبير بينهما. فبينما يتميز قطاع الطاقة بتعقيدات متعلقة بالإنتاج المستمر، والتوزيع، وتسعير الخدمات للمستهلك النهائي، يتركز قطاع الثروة المعدنية على مراحل الاستكشاف، والتعدين، والتصنيع، ويخضع لعوامل سوقية وجيولوجية مختلفة. لذا فإن الفصل التشريعي بين القطاعين يساعد على تطوير سياسات متخصصة، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، وضمان الرقابة النوعية على كل نشاط. وفي الوقت ذاته، يظل التوجه نحو الحوكمة والتكامل التشريعي بين القطاعين أمرا ضروريا لتحقيق التنسيق المؤسسي، ومنع التعارض في الصلاحيات، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد، مما يرسخ مبدأ التكامل في السياسات العامة، ويعزز كفاءة إدارة الدولة للثروات القومية.

أولا: التشريعات المنظمة لقطاع الطاقة

يتألف قطاع الطاقة في مصر من ثلاث مكونات رئيسية هي الكهرباء، والبترول، والغاز الطبيعي، ولكل منها مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم أنشطته المختلفة.

١. **قانون هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته:** ينظم هذا القانون عمل هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ويمنحها الصلاحيات لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في هذا المجال الحيوي، وقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٢ بإلغاء هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء المنشأة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة.

٢. **قانون ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤:** بشأن تحفيز انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وآليات مشاركة القطاع الخاص.

٣. **قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥:** صدر هذا القانون في إطار إعادة هيكلة سوق الكهرباء وفتح المجال أمام القطاع الخاص للدخول كمستثمر ومشغل، حيث ينص على فصل الأنشطة (التوليد، النقل، التوزيع)، وتقوية دور جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك كجهة رقابية مستقلة. كما يتيح القانون تحرير سوق الكهرباء تدريجيا، وتعزيز المنافسة، وضمان جودة الخدمة. كما صدرت تعديلات للقانون برقم ١٩٢ لسنة ٢٠٢٠ ورقم ٧٠ لسنة ٢٠٢١.

٤. **قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٧:** أقر هذا القانون بهدف تنظيم سوق الغاز الطبيعي، وإنشاء جهاز مستقل لتنظيم أنشطة الغاز (جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز)، بما يضمن التوازن بين مصالح الدولة والمستهلكين والمستثمرين. ويتيح القانون للقطاع الخاص الدخول في أنشطة نقل وتوزيع وتجارة الغاز، مع ضمان تنظيم الأسعار والالتزام بالمعايير الفنية والبيئية.

٥. **قوانين الاستثمار ذات الصلة:** تخضع مشروعات الطاقة أيضا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والذي يمنح حوافز متعددة للمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة، ويوفر إطاراً قانونياً مرناً يدعم التوسع في هذه الاستثمارات.

٦. كما دشنت الحكومة **المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر** ومشتقاته في عام ٢٠٢٣، بهدف توحيد جهود الدولة لتحفيز الاستثمار في هذا المجال، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة والخطط الاقتصادية للدولة، ويعمل المجلس على تنفيذ «الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر»، التي تأتي ضمن الخطوات الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، حيث تسهم في تعزيز جهود مصر نحو تنويع مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، والحد من انبعاثات الكربون، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية في مكافحة تغير المناخ. وأصدرت أيضًا القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

٧. القواعد التنظيمية الصادرة عن جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، وعلى سبيل المثال قواعد مشروعات P2P و NET METERING و SELF CONSUMPTION وغيرها.

ثانياً: التشريعات المنظمة لقطاع الثروة المعدنية

شهد قطاع الثروة المعدنية تحولا كبيرا في السنوات الأخيرة، انعكس في تعديل القوانين المنظمة للنشاط التعديني وتبني نهج تشريعي أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين. وعلى رأس تلك الجهود تحويل قانون تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة عامة اقتصادية، حيث يُمثل القانون نموذجاً للعمل التكاملي المنشود بين مختلف أجهزة وجهات الدولة، كما يُعد باكورة مجهودات وزارة البترول والثروة المعدنية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ في إطار تنفيذ المحور الثالث من استراتيجيتها لتطوير قطاع الثروة المعدنية وتعظيم قيمته المضافة. وقد جرى إعداد هذا القانون عقب مشاورات موسّعة وشاملة ضمّت كافة الجهات المعنية بالدولة، ونواب البرلمان، وممثلي الشركات العاملة في مجال التعدين، بما يضمن توافق الرؤى وتكامل الأدوار نحو بناء منظومة تعدين حديثة وجاذبة للاستثمار.

وقد وافق مجلس النواب على مشروع القانون في أبريل ٢٠٢٥، ليصدر لاحقاً في ١٠ يونيو ٢٠٢٥ بعد

تصديق فخامة السيد رئيس الجمهورية على تعديل بعض أحكام القانون المنظّم لقطاع الثروة المعدنية، حيث تضمن التعديل تحويل «هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية» إلى هيئة اقتصادية مستقلة تتمتع بصلاحيات موسعة، بما يعزز من قدرتها على إدارة موارد الدولة التعدينية بكفاءة أعلى، ويتيح لها مرونة في اتخاذ القرار والاستثمار في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

ومن بين أبرز التعديلات الجوهرية التي أقرّها القانون، تشكيل مجلس إدارة للهيئة يضم ممثلين عن عدد من الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة، بما يضمن تحقيق أعلى درجات التنسيق المؤسسي والتكامل بين مختلف الأطراف المعنية بمنظومة التعدين، وهو ما يُسهم في تعزيز الربط بين قطاعات التأمين، والتصنيع، والتمويل، والخدمات اللوجستية ذات العلاقة بالنشاط التعديني، ويؤسس لمرحلة جديدة من التكامل بين قطاع التعدين المصري وبقية مكونات الاقتصاد الوطني.

١. **قوانين الاستثمار ذات الصلة:** تخضع مشروعات الطاقة أيضا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والذي يمنح حوافز متعددة للمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة، ويوفر إطاراً قانونياً مرناً يدعم التوسع في هذه الاستثمارات.

٢. **قانون الثروة المعدنية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٩ والقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٥:** حيث تم تحويل الهيئة من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية خلال التعديل الأخير ويعد هذا القانون الإطار التشريعي الرئيسي المنظم لعمليات البحث والاستغلال للخامات التعدينية، وقد تم تعديله لمعالجة التحديات التي واجهت المستثمرين، وتيسير إجراءات التراخيص، وزيادة العوائد على الدولة مما يعزز الشفافية ويقلل من البيروقراطية.

٣. **اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية:** توضح اللائحة كافة الإجراءات الفنية والقانونية للحصول على تراخيص البحث والاستكشاف والاستغلال، وتحدد شروط الطرح في المزايدات، وآليات فض المنازعات، والتزامات المستثمرين، مع اعتماد فترات زمنية محددة للرد على الطلبات المقدمة.

٤. **قوانين بيئية وتنظيمية مصاحبة:** تخضع أنشطة التعدين أيضاً لأحكام قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته، بما يضمن التزام المستثمرين بالمعايير البيئية والحد من التأثيرات السلبية على الطبيعة. ولضمان التكامل بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، نصّ قانون هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية المعدل في ٢٠٢٥ على وجود ممثل لوزارة البيئة في مجلس إدارة الهيئة.

بالإضافة إلى عدة قوانين أخري تنظم العلاقة في مجالات الطاقة والبترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية.

ثالثاً: التوجه نحو الحوكمة والتكامل التشريعي

تسعى الحكومة المصرية إلى تعزيز الحوكمة في قطاعي الطاقة والثروة المعدنية من خلال التنسيق بين الجهات المعنية، وتحديث المنظومات التشريعية بشكل دوري، بما يحقق الشفافية والعدالة والكفاءة. وقد تم خلال السنوات الأخيرة إطلاق مبادرات لرقمنة الإجراءات، وإنشاء بوابات إلكترونية لطرح المزايدات، وإتاحة البيانات الجيولوجية للمستثمرين، وهو ما أسهم في رفع تصنيف مصر في مؤشرات الجاذبية الاستثمارية في قطاع التعدين والطاقة.

٣- الاستراتيجيات والأطر الوطنية لقطاع الطاقة والثروة المعدنية في مصر

تتبنى مصر رؤية استراتيجية طموحة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي محوري في مجالات الطاقة والثروة المعدنية، عبر تنويع مصادر توليد الكهرباء والتوسع الهائل في استخدام الطاقات المتجددة.

رؤية مصر ٢٠٣٠

يضطلع **قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة** بمسئولية توفير الطاقة الكهربائية لكافة مستخدميها، وفي مختلف المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الارتقاء المتواصل بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وتتمثل أبعاد الرؤية لقطاع الكهرباء في تنمية وتطوير الطاقة الكهربائيّة بقصد النهوض بكفاءتها وقُدرتها على مسايرة التقدم التقني والتطور المعرفي، بما يهيئ السبيل لتوفير الطاقة بأسعار تنافسية لكافة مستخدميها، وعلى نحو مستدام ومتوافق بيئيا لتحسين جودة حياة المواطنين.

وتتجلى الرؤية المستقبلية للقطاع في تطوير البنية التحتية الكهربائية على أسس من الكفاءة والحداثة، عبر زيادة قدرات التوليد، وتوسيع وتدعيم شبكات النقل والتوزيع، وتحسين جودة الخدمة، مع التركيز على إدماج الحلول الذكية والتكنولوجيات المتقدمة مثل الشبكات الذكية وأنظمة التحكم المركزية. كما تضع الدولة نُصب أعينها تحقيق توازن استراتيجي بين الطاقة التقليدية والمتجددة، بما يضمن استمرارية الإمدادات من جهة، وخفض البصمة البيئية من جهة أخرى، مع الالتزام بالمعايير الدولية في السلامة البيئية وكفاءة الطاقة. كما تولي الرؤية أهمية خاصة لتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية التي تزخر بها مصر، مثل الشمس والرياح، وتحويلها إلى طاقة نظيفة مستدامة تُسهم في تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتدعم توجهات مصر نحو **مسار منخفض الكربون**.

تسعى الرؤية إلى تمكين القطاع من **تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية الناتج عن نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية**، وكذلك دعم التوجهات القومية نحو التحول الرقمي والتصنيع الذكي والمدن الخضراء. ومن هذا المنطلق، تعمل الدولة على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز التنافسية، وضمان العدالة في تسعير الخدمة، بما يخدم المواطنين ويجذب الاستثمارات.

وفيما يخص **قطاع البترول والغاز الطبيعي**، يعد القطاع المصدر الرئيسي لتوليد الطاقة والذي يُلبي احتياجات كل القطاعات الإنتاجية السلعيّة والخدميّة، وأسواق الاستهلاك النهائي من المُنتجات البترولية والغاز الطبيعي، إضافة إلى دوره في تنمية موارد الدولة من النقد الأجنبي من خلال نشاطه التصديري. هذا بجانب أن لقطاع البترول والثروة المعدنية دور فعال لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية طبقاً لاستراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية.

برنامج عمل الحكومة

يستهدف برنامج عمل الحكومة تأمين مصادر دائمة وكافية ومنخفضة التكلفة ونظيفة من الطاقة وإتاحتها للأفراد والمؤسسات، من خلال استمرار خطط تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات القطاع، تنفيذًا لمستهدفات وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك من خلال منح حوافز إضافية للقطاع الخاص في مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة، بهدف تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه المشروعات.

ويتضمن برنامج عمل الحكومة مجموعة من البرامج الفرعية في قطاع الطاقة وهي: -

١. تأمين موارد الطاقة التقليدية والمتجددة.
٢. تنويع مزيج الطاقة الوطني.
٣. تحسين كفاءة استخدام الطاقة.
٤. تعزيز الإنتاجية والابتكار في قطاع الطاقة.
٥. تحسين البنية التحتية وتطوير، وتوسيع وتدعيم شبكات نقل وتوزيع الطاقة.
٦. تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة.
٧. توطين الصناعات المغذية لمشروعات الكهرباء والطاقة النظيفة.

وتنتهج الحكومة مجموعة من السياسات التي تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد مصر الطبيعية من الطاقة التقليدية بالإضافة إلى الطاقة المتجددة والنظيفة وذلك من خلال مجموعة من المستهدفات من بينها:

- اعتماد الخطط التنفيذية لاستراتيجية الطاقة المعتمدة من المجلس الأعلى للطاقة حتى عام ٢٠٤٠.
- تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع والوصول بمؤشرات الأداء إلى المستويات العالمية.
- استكمال المشروع النووي في مصر ووضع تلك الصناعة والتكنولوجيا الاستراتيجية المرتبطة بها ضمن الخطة الهادفة لتنويع مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة.
- التوسع في إنشاء محطات توليد الطاقة الكهرومائية (مشروعات الضخ والتخزين) كجزء أساسي من مصادر الطاقة المتجددة في مصر طبقاً لاستراتيجية الطاقة المعتمدة ٢٠٤٠.
- تطبيق برامج تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات.
- المتابعة المستمرة لرفع كفاءة محطات توليد الكهرباء القائمة وإجراء الصيانة اللازمة للتأكد من جاهزيتها بهدف خفض معدلات استهلاك الوقود مع الحفاظ على استمرارية التغذية.
- تسريع وتيرة العمل في مشروعات الربط الكهربائي القائمة خاصة مع اليونان وإيطاليا، والانخراط في مشروعات جديدة مماثلة مع تعزيز قدرات الربط لمشروعات الربط الكهربائي مع الدول العربية على غرار السعودية.
- العمل على تعزيز الصادرات المصرية من الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته للسوق العالمي.
- تعزيز خطط توطين الصناعات المغذية لمشروعات الطاقة النظيفة.

استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى ٢٠٤٠

تُركّز الاستراتيجية على تعزيز نسبة مشاركة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة إلى نحو ٤٢ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وترتفع إلى ٦٠ ٪ عام ٢٠٤٠، مع أهداف تشغيلية ملموسة تشمل توزيع أكثر من ٦٥ جيجاوات من طاقتي الشمس والرياح، بالإضافة إلى ٢,٤ جيجاوات من مشاريع الضخّ والتخزين، و٢,٨ جيجاوات من الطاقة الكهرومائية، و٤,٨ جيجاوات من الطاقة النووية. كما تشمل المبادرات خفض الاعتماد على التوربينات التقليدية ذات الكفاءة المنخفضة، وتحفيز التصنيع المحلي لمهمات الطاقة المتجددة، وإطلاق إطار تشريعي داعم لتحرير سوق الكهرباء عبر قانون الكهرباء الجديد واتفاقيات شراء طويلة الأجل للطاقة.

وفي هذا السياق، ترتكز استراتيجية قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة على ركيزتين أساسيتين: تأمين مصادر توليد الكهرباء لتلبية الاحتياجات الكاملة لكافة القطاعات، وتنويع مزيج الطاقة من خلال التوسع التدريجي في استخدام الطاقة المتجددة. وانطلاقًا من هاتين الركيزتين، تتركز توجهات تطوير القطاع في تعزيز قدرات محطات التوليد لمواكبة الطلب المتزايد، وتحقيق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتعظيم العائد الاجتماعي عبر تقنيات حديثة مثل تكنولوجيا الضخ والتخزين للمحطات المائية.

كما تشمل التوجهات الاستراتيجية: تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة للحد من الانبعاثات الكربونية وضمان الاستدامة البيئية، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الحصول على طاقة نظيفة؛ تعميق التصنيع المحلي للمعدات الكهربائية لتعظيم القيمة المضافة وخفض تكاليف الاستيراد؛ تحسين شبكات النقل والتوزيع لتغطية جميع أنحاء الجمهورية، واستكمال كهربة التجمعات الريفية؛ واستمرار جهود إعادة هيكلة القطاع لترشيد الاستخدام وتحسين جودة الخدمة، بالتوازي مع تطوير منظومة الدعم بما يحقق العدالة الاجتماعية.

وتشمل الأولويات كذلك: تطوير وتوطين النظم التكنولوجية الحديثة في مختلف أنشطة القطاع؛

تعزيز مشاركة القطاع الخاص، خاصة في مشروعات الطاقة المتجددة، من خلال توفير الحوافز وتفعيل آليات الشراكة مع القطاع العام؛ وتبني إجراءات فعالة لتعظيم مساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي والصادرات والتشغيل. كما تهدف الاستراتيجية إلى تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال مشروعات الربط الكهربائي مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية، بما في ذلك مشروعات الربط مع السودان، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والربط مع اليونان، بقدرة تصل إلى ٣٠٠٠ ميجاوات، بالإضافة إلى التنسيقات الجارية لدراسة مشروع الربط مع أوروبا عن طريق إيطاليا بقدرة تصل إلى ٣٠٠٠ ميجاوات، لتعزيز مكانة مصر كمحور لتجارة وتداول الطاقة.

استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية

تسعى استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية إلى تعزيز دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي الشامل وأحد ركائز تحقيق أمن الطاقة في مصر. ويُنظر إلى هذا القطاع بوصفه المصدر الأساسي لتوفير الطاقة لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلًا عن كونه مساهمًا جوهريًا في دعم ميزان المدفوعات من خلال تنمية الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات. وتتمثل الرؤية في ضمان إمدادات مستقرة من المواد البترولية والغاز الطبيعي، وتعظيم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين جودة حياة المواطن، إلى جانب تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة.

وترتكز الاستراتيجية على عدة محاور، من أبرزها: تلبية احتياجات المواطن من المواد البترولية وتعظيم الاستفادة من الثروات البترولية وتحقيق انطلاقة لقطاع التعدين والعمل كفريق واحد مع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لتوفير مزيج الطاقة وخلق بيئة استثمار جاذبة، مع الحفاظ تعزيز التعاون الإقليمي لجذب الاستثمارات في مصر والمنطقة.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي، تستهدف مصر تعزيز قدراتها في تصدير الغاز الطبيعي المُسال، والاستفادة من موقعها الجغرافي وتطوير البنية التحتية اللوجستية وموانئ التصدير. وتدرك الدولة أهمية العنصر البشري في تحقيق هذه الطموحات، لذا تركز الاستراتيجية على الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال برامج التدريب والتأهيل المهني والقيادي، بما يضمن استدامة الكفاءات الفنية والإدارية وقدرتها على مواكبة التحول العالمي نحو أنظمة طاقة أكثر كفاءة واستدامة.

وتمثل هذه الإستراتيجية ذات المحاور الستة أسس السردية الخاصة بقطاعي البترول والثروة المعدنية في ما يتعلق بتلبية كافة المتطلبات الإنتاجية من جهة مع خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية بما يعزز من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وينعكس على كافة المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة، وفي هذا الإطار تم العمل عملت وزارة البترول والثروة المعدنية على طرح رؤيتها عبر ورقة سياسات تحفيز الاستثمار والتي تضمنت استجابة الحكومة للتحديات التي واجهها قطاع الطاقة خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ نتيجة الضغوط الاقتصادية وتراجع معدلات الإنتاج، وذلك عبر تبني رؤية إصلاحية شاملة لقطاع البترول والغاز واستهداف المساهمة الاقتصادية لقطاع التعدين، تستند تلك الرؤية إلى نهج متوازي يجمع بين السياسات العامة للطاقة والإصلاحات التنظيمية لضمان أمن الإمدادات واستدامتها.

حيث شكل تراكم مستحقات الشركات العالمية عائقًا مؤثرًا أمام عمليات التنمية الجديدة الأمر الذي انعكس على مستويات الإنتاج، وارتكزت خطة التحرك على مجابهة التناقص الطبيعي للإنتاج كمرحلة أولى انطلاقًا إلى تثبيت تلك المعدلات كمرحلة ثانية، قبل الانطلاق إلى زيادة معدلات الإنتاج مرة أخرى في المرحلة الثالثة، يصحب هذا التوجه العمل على تحقيق التوازن بين احتياجات السوق المحلي والالتزامات الاستثمارية مع الشركاء من خلال تنويع مزيج الطاقة، إذ تتوسع الدولة في قدرات الطاقة المتجددة مستهدفة الوصول إلى ٤٢٪ من مزيج الطاقة بحلول ٢٠٣٠، بما يقلل الضغط على مصادر الوقود الأحفوري المحلي والمستورد ويفتح الآفاق أمام المزيد من عمليات القيمة المضافة وخفض الفجوة الاستيرادية واستئناف التصدير.

وتواصلت الإصلاحات التنظيمية الرامية لخلق بيئة استثمارية مستقرة وبعيدة عن أثر التقلبات الاقتصادية، بالتزام الحكومة عبر منظومة عمل تكاملي بسداد مستحقات الشركاء بداية من يوليو ٢٠٢٤، سواء عبر التسويات المباشرة وإعادة الجدولة وتحسين شروط الاسترداد المالي، إلى جانب منح حوافز إضافية تشمل السماح للشركاء بتصدير جزء من إنتاج الزيادة لتسوية مستحقاتهم، مع سداد مبالغ من المستحقات المتراكمة لتنجح وزارة البترول والثروة المعدنية في خفض قيمة تلك المستحقات بما يقارب ٥٠٪ بنهاية العام الميلادي ٢٠٢٥.

شكل ٢٤ انتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى سبتمبر ٢٠٢٥

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

وانطلاقًا من إدراك أهمية سرعة استئناف أنشطة البحث والاستكشاف والتنمية بما ينعكس على باقي سلسلة القيمة الاقتصادية في قطاع البترول وكذلك باقي القطاعات الاقتصادية بالدولة، عملت الحكومة على تبسيط إجراءات الدخول في أنشطة البحث والاستكشاف، وهو ما تجلى في طرح مزايدة عالمية عبر بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG) لعدد ١٢ منطقة جديدة في البحر المتوسط والدلتا، مع فتح حوارٍ موسعٍ مع الشركات العالمية لمراجعة النماذج التجارية للاتفاقيات بهدف الوصول إلى شروط تحقق عوائد اقتصادية جيدة وتسمح بتسريع بدء العمليات، وهو ما لقي ترحيبًا واسعًا من الشركاء، مع الاهتمام الخاص بسياسات التسعير العادل للغاز بما يضمن الجدوى الاقتصادية للشركات ويشجعها على تنمية جميع الاحتياطيات المتاحة، إلى جانب إدخال آليات جديدة لاسترداد التكاليف وتسوية الالتزامات المتراكمة وتعظيم الإنتاج. وفي السياق ذاته، تم العمل على تعديل عدد من الاتفاقيات لتوسيع نطاق البحث في المناطق المحيطة بحقوق الامتياز الحالية، بما يسرع من تحقيق الاكتشافات الجديدة واستغلال البنية التحتية القائمة، مع تعزيز المرونة المالية والاقتصادية بتطوير نماذج الاتفاقيات البترولية من خلال إدخال نموذج معامل النسبة (R-Factor) الذي يمنح قدرًا أكبر من الوضوح والمرونة عبر ربط نسب تقاسم الإنتاج بإجمالي إنفاق الشركة دون وجود آلية جامدة للاسترداد، بما يعزز الكفاءة ويتيح للدولة والشركات تحقيق عوائد متوازنة خلال فترة الاتفاقية.

وقد شكلت هذه الإصلاحات المتكاملة – السياسية والتنظيمية والمالية – إطارًا شاملًا يعكس التزام الدولة بتحقيق نقلة نوعية في قطاع البترول والغاز، وبناء منظومة طاقة أكثر استدامة ومرونة وقدرة على دعم الاقتصاد الوطني. وتؤكد هذه الجهود رؤية مصر في تعزيز الإنتاج المحلي، وتخفيض الاعتماد على الواردات، وترسيخ مكانتها كمركز محوري للطاقة في المنطقة، مع ضمان توازن مستدام بين أمن الإمدادات والتزامات التنمية منخفضة الكربون، فيما يلي استعراض لأهم جهود وتوجهات الحكومة في ظل المحاور المشار إليها عاليه بما يمثل سردية متكاملة لقطاعي البترول والثروة المعدنية بجمهورية مصر العربية.

المحاور الأساسية لاستراتيجية قطاع البترول والثروة المعدنية

المحاور الرئيسية لاستراتيجية البترول والثروة المعدنية

١. المحور الأول: توفير احتياجات المواطنين وقطاعات الدولة من المنتجات البترولية بأقل تكلفة، وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتكثيف برامج الحفر والاستكشاف.

ارتكزت خطة التحرك إلى تسريع وتيرة أنشطة الشركات العاملة بمصر، والبناء على النتائج الإيجابية المتحققة وخطوات تحفيز الاستثمارات واستعادة الثقة في تحفيز كبريات الشركات العالمية على ضخ المزيد من الاستثمارات على مدار السنوات الأربع المقبلة. وفي هذا الإطار فقد شهد العام المالي ٢٥/٢٤ الإعلان عن توافر مجموعة من الفرص الاستثمارية بلغ عددها (٦٤ منطقة) في مجالات البحث والاستكشاف وتنمية الحقول بالمناطق المفتوحة وتنمية الحقول المتقادمة عبر بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG)، تتضمن (١٢) منطقة تم الإعلان عنها من خلال المزايدة العالمية للعام ٢٠٢٤ بالبحر المتوسط ودلتا النيل وعدد (١٥) من الحقول المتقادمة و(٧) حقول غير منماة بالبحر المتوسط وعدد (٣٠) منطقة استكشافية بالصحراء الغربية وخليج السويس والصحراء الشرقية والبحر المتوسط ودلتا النيل، وتم إغلاق التزايد على ١٤ منطقة استكشافية وإنتاجية منها (٤ مناطق ضمن المزايدة العالمية و١٠ مناطق ضمن المناطق المفتوحة)، وكذلك تم إسناد عدد (١٣) منطقة جديدة من الفرص الاستثمارية التي تم عرضها على الشركات باستثمارات تقدر بحوالي (٢٨٢) مليون دولار وتشمل مناطق استكشافية بالبحر المتوسط ودلتا النيل وشمال سيناء والصحراء الغربية والصحراء الشرقية، وجاري استكمال الإجراءات للانتهاء من التوقيع على تلك الاتفاقيات.

وحرصًا على تنويع آليات طرح الفرص الاستثمارية في مجال الاستكشاف والإنتاج، فقد تم طرح عدد (١٣) فرصة استثمارية تتضمن حقول غير منماة منها ٧ فرص بالبحر المتوسط وذلك بنظام المجموعات «Clusters»، لتكون هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام هذه الآلية المبتكرة للطرح، التي تستهدف تحسين العائد على الاستثمار وتقليل تكاليف الإنتاج، وتسهيل وتسريع عمليات التنمية والإنتاج، فضلا عن طرح عدد ٦ من المناطق الاستكشافية بخليج السويس والصحراء الغربية وذلك ضمن الجهود المستمرة لزيادة الإنتاج من الزيت الخام والغاز، وتم الاغلاق في تاريخ ٢٠٢٥/٧/٢.

وشهد العام المالي ٢٥/٢٤ إبرام وتعديل عدد ١٥ اتفاقية التزام بترولية بحد أدني للاستثمارات حوالي ٧١٣,٨ مليون دولار والتزام بحفر عدد ٧٥ بئر ومنح توقيع غير مستردة ٢٦ مليون دولار. كما صدرت قوانين خاصة لعدد ١٠ اتفاقيات التزام بترولية بحد أدني للاستثمارات حوالي ٥١١,٥٣ مليون دولار والتزام بحفر عدد ٤٠ بئر ومنح توقيع غير مستردة ٤٣,٥ مليون دولار، وفي انتظار التوقيع النهائي، كما تم إرسال عدد (٣) اتفاقيات

بترولية إلى مجلس الدولة تمهيداً لاستكمال الإجراءات التشريعية. وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار عدد (١٧) اتفاقية التزام بترولية بإجمالي منح توقيع غير مستردة ٥١,٨ مليون دولار، وبحد أدني للاستثمارات حوالي ٧٨٥,٥ مليون دولار والتزام بحفر عدد (٨٥) بئرًا.

وفيما يخص نتائج الحفر الاستكشافي، فقد تحققت نسبة نجاح استكشافي مميزة بلغت ٥٥٪، حيث تم حفر عدد (١٠٠) بئر استكشافي تحقق منهم عدد (٥٥) كشفاً جديداً(٤١ زيت خام + ١٤ غاز) بالصحراء الغربية والشرقية والبحر المتوسط وخليج السويس، وفي ضوء الاكتشافات المحققة، فقد تم توقيع عدد (١٧) عقدًا للتنمية بالصحراء الغربية والشرقية ودلتا النيل بإجمالي منح توقيع ٥,٥٣٥ مليون دولار.

وفيما يخص النظرة المستقبلية لأنشطة البحث والاستكشاف، يواصل شركاؤنا الدوليون إظهار ثقتهم الراسخة في قطاع البترول المصري، وهو ما يعكس المكانة التي باتت تحتلها مصر كوجهة استثمارية موثوقة وتنافسية على المستويين الإقليمي والدولي. وقد تجلى ذلك في سلسلة من القرارات الاستثمارية الكبرى التي أعلنتها الشركات العالمية خلال الفترة الأخيرة، حيث كشفت شركة بي بي عن خطة استثمارية بقيمة ٥ مليارات دولار، مصحوبة بحملة حفر جديدة تضم خمسة آبار في البحر المتوسط، كما أعلنت شركة إيني عن ضخ استثمارات قدرها ٨ مليارات دولار خلال السنوات الأربع إلى الخمس المقبلة، تشمل برنامجًا مكثفًا لحفر ٢٠٠ بئر جديدة.

وإلى جانب ذلك، توسعت شركة قطر للطاقة في حضورها بالبحر المتوسط عبر الحصول على قطاعات جديدة للبحث والاستكشاف، لترفع عدد امتيازاتها البحرية إلى (٦) مناطق، الأمر الذي يدعم جهود تعظيم إنتاج الغاز في شرق المتوسط. كما شهدت الساحة دخولًا نوعيًا لشركة أدنوك الإماراتية عبر شراكتها الجديدة مع شركة بي بي، من خلال تأسيس شركة «أركيوس» التي اختارت جمهورية مصر العربية منصة لإطلاق أعمالها في البحر المتوسط، بما يعكس الثقة في البنية التحتية المصرية والفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة.

وفي إطار متصل، جرى توقيع مذكرة تفاهم مع شركة إكسون موبيل تمهيدًا لبدء أعمال الحفر في قطاعي «كايرو» و«مصري» بالبحر المتوسط، كما أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية خلال مؤتمر أديبك عن مزايدة جديدة لأربعة قطاعات في البحر الأحمر، في خطوة تعزز تنويع الفرص الاستثمارية وتوسيع نطاق عمليات البحث والاستكشاف في مختلف أنحاء الجمهورية.

وتأتي هذه التحركات متسقة مع المخطط الطموح الذي يستهدف خلال السنوات الخمس المقبلة حفر نحو ٤٨٠ بئرًا استكشافية جديدة، باستثمارات تتجاوز ٥,٧ مليار دولار، ما يعكس التزامًا واضحًا بالحفاظ على معدلات النمو، واستمرار تعزيز الاحتياطيات والإنتاج، وتسريع مسيرة التنمية المستدامة في قطاع الطاقة المصري.

كما تجدر الإشارة إلى الأهمية القصوى للاستفادة من التقنيات الحديثة والكشف عن مخزونات جديدة، تستعد مصر لإطلاق مشروع مسح سيزمي بحري واسع النطاق في البحر المتوسط باستخدام تكنولوجيا العُقد القاعية (OBN) المتقدمة. ويُعد هذا المشروع خطوة محورية لتعزيز الفهم الجيولوجي وتوفير صور تحت سطحية عالية الدقة للمناطق العميقة، مما يتيح تنفيذ عمليات الحفر بسرعة ودقة أكبر. وقد أسفرت التفسيرات الجيولوجية الأولية التي أجرتها شركات خدمات عالمية عن مؤشرات واعدة، خاصة في تحديد مناطق يُحتمل غناها بالهيدروكربونات، بما يفتح آفاقاً جديدة لتطوير مشروعات غاز كبرى في شرق البحر المتوسط، ولا يقتصر الأمر على البحر المتوسط، حيث تم تدشين برنامج مسح سيزمي ثنائي الأبعاد واسع النطاق في جنوب الجمهورية للإعلان عن مناطق استكشافية جديدة.

أنشطة المسح السيزمي من يوليو ٢٠٢٤ حتى سبتمبر ٢٠٢٥

- تم تنفيذ ٦ برامج مسح سيزمي من يوليو ٢٤ حتى أغسطس ٢٥.
  - عدد ٣ برامج مسح ثلاثي الأبعاد بالصحراء الغربية لمساحة ٩١٢كم^2 وتكلفة ١٢ مليون دولار.

- عدد ٤ برامج مسح ثلاثي ورباعي الأبعاد بالبحر المتوسط لمساحة ٤٧١٥ كم٢ وتكلفة ٥٣ مليون دولار.
- عدد ١ برنامج مسح ثنائي الأبعاد بمنطقة غرب المتوسط بأطوال ٣٢٣٢ كم وتكلفة ٨ مليون دولار.

- الإعداد لإجراء مسح ثنائي الأبعاد بعدة مناطق بالصحراء الغربية بإجمالي أطوال ٥٣٢٢ كم٢، تستغرق حوالي ٩ أشهر.
- الإعداد لبدء المسح القاعي بمنطقة شرق البحر المتوسط بإجمالي مساحة ٩٥ ألف كم٢ (حوالي ٥٠٪ من مساحة البحر المتوسط مقسمة على ٣ مراحل لمدة ٧ سنوات، وتشمل المرحلة الأولى تنفيذ ١٨ ألف كم٢ تبدأ في ٢٠٢٦ باستثمارات تبلغ ١١٧ مليون دولار.

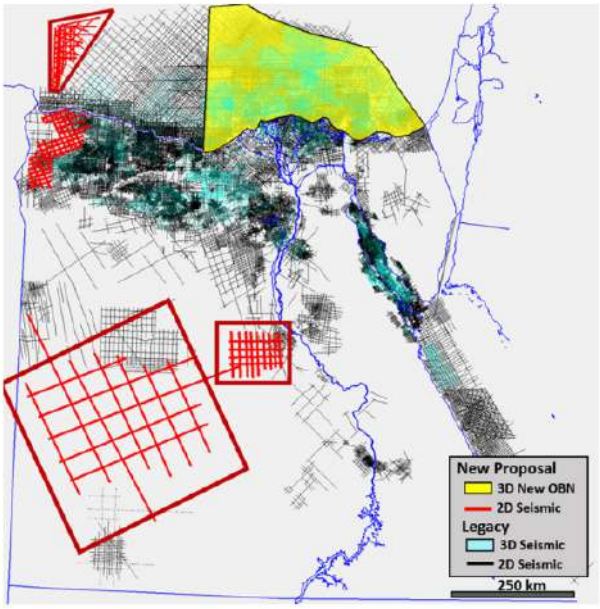

وحدات التغييز العائمة والبنية التحتية للربط بالشبكة القومية: ومع سعي الحكومة إلى استئناف الأنشطة الإنتاجية على المدى القريب وتحفيز ضخ استثمارات جديدة على المدى المتوسط خلال السنوات الأربع المقبلة، كان محور أمن الطاقة على رأس الأولويات الحكومة لضمان استقرار إمدادات الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء ومختلف الأنشطة الصناعية، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والتوترات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وما يمكن أن يترتب عليها من انعكاسات سلبية على استقرار مصادر الطاقة وإمداداتها.

وفي ذلك الإطار، قامت الدولة بتكثيف جهودها خلال الفترة الماضية لمواجهة تلك التحديات، حيث تبنت الوزارة خطة متكاملة تستند إلى رؤية واضحة تهدف إلى تعزيز مرونة وكفاءة قطاع الطاقة المصري، وضمان جاهزيته للتعامل مع أية أزمات طارئة أو مستجدات مفاجئة على الساحة الإقليمية، حيث شملت هذه الخطة حزمة من الإجراءات التي تهدف في المقام الأول الى دعم استقرار الشبكة القومية للغاز الطبيعي، وما تتضمنه من إجراءات لتحسين كفاءة البنية التحتية، وتوسيع قدرات النقل، بالإضافة إلى تنويع مصادر التوريد بغرض تقليل الاعتماد على مصدر واحد للاستيراد، بما يعزز من قدرة الدولة على تلبية الطلب المحلي.

ومن منطلق أهمية التصدي لهذه التحديات وضمان أمن الطاقة الوطني والحفاظ على استقرار الشبكة القومية للغاز الطبيعي، فقد قامت الدولة باتخاذ إجراءات فاعلة ومبادرات مدروسة على المستويين الإقليمي والدولي، تمثلت في تكثيف التواصل والمفاوضات مع مختلف الشركاء لتأمين الحصول على وحدات عائمة للتغييز، باعتبارها أحد الحلول الاستراتيجية التي توفر مرونة أكبر في عمليات استيراد الغاز الطبيعي. ويأتي هذا التحرك في إطار الرؤية الشاملة لتنويع مصادر الإمداد، وتقليل الاعتماد على مسار واحد للاستيراد، بما يُسهم في تعزيز استقرار الشبكة، ويضمن توفير إمدادات الطاقة اللازمة بكفاءة ودون انقطاع، حيث أن تأمين هذه الوحدات لا يُعد فقط إجراءً فنّيًا، بل هو خطوة استراتيجية تُرسّخ أسس الأمن الطاقي، وتُعزّز قدرة الدولة على التعامل مع التغيرات والمخاطر الخارجية بثبات واستباقية، بما يُسهم في ضمان استقرار الشبكة القومية للغاز الطبيعي، وذلك بتأمين تواجد عدد ٤ وحدات تغييز عائمة بإجمالي قدرات تغييز كافية لتأمين إمدادات الغاز خلال ذروة الاستهلاك للعام الميلادي ٢٠٢٥ والذي شهد تسجيل أعلى قيمة لاستهلاك الكهرباء في مصر، وصولًا إلى ٤٠,٥ جيجاوات/يوم.

استراتيجية التحول إلى مركز إقليمي لتداول الغاز

التواصل مع شركة إيني

١. زيادة الإنتاج المحلي

- طرح حزم محفزات للشركاء وتعديل التسعير.
- طرح نماذج اتفاقيات أكثر جذبًا للاستثمار خاصة في المناطق البكر.
- شراكات استراتيجية مع كبار الشركاء، وتعجيل تنمية الاكتشافات غير المنماة.
- تنويع الفرص الاستثمارية (الاستثمار في الحقول المتقادمة).
- جذب رأس المال الوطني.

سفينة التغيير اسكيمو بميناء سوميد

٢. تأمين مداخلات إضافية للشبكة عبر وحدات التغييز وتجهيزات الأرصفة

- تأمين (٤) وحدات تغييز إضافية بداية من صيف العام ٢٠٢٥.
- تجهيز البنية الأساسية للشبكة القومية للغاز وموانئ الربط بوحدات التغييز.
- تأمين وتوسيع تعاقدات الغاز الطبيعي المسال.

محطة ربط العقبة

٣. مشروعات الربط بحقول الغاز بدول الجوار

- غاز الشرق.
- الجمهورية القبرصية.

٢. **المحور الثاني: تعظيم استغلال البنية التحتية والطاقات الفائضة في قطاع التكرير والبتروكيماويات لتحقيق قيمة مضافة.**

أنشطة التكرير: تضع وزارة البترول والثروة المعدنية على رأس أولوياتها ضمان تلبية احتياجات المواطنين من المنتجات البترولية، وما يرتبط بذلك من إجراءات تستهدف تأمين واستدامة الإمدادات، ولا سيما منتجي السولار والبنزين، فقد عملت الوزارة على تبني نهج متكامل يتسق مع المحور الثاني من الاستراتيجية، والخاص بتعظيم الاستفادة من الثروات البترولية من خلال رفع كفاءة منظومة التكرير الوطنية.

وضمن هذا الإطار، قامت الحكومة خلال الفترة الماضية بتكثيف جهودها وتبني خطة شاملة تستند إلى رؤية واضحة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجي السولار والبنزين، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز أمن الطاقة وتحقيق فائض في صافي العوائد من قطاع التكرير، وتأتي هذه الجهود في إطار مسار واضح تتبناه الوزارة يهدف إلى خلق منظومة إنتاجية قادرة على مواكبة الطلب المحلي المتزايد على المنتجات البترولية الحيوية، وضمان توافرها دون انقطاع، بما يعزز من استقرار منظومة الإمداد، ويحقق أهداف الدولة في بناء قطاع طاقة قوي قادر على دعم النمو الاقتصادي وخدمة المواطنين بكفاءة واستدامة.

وقد ارتكزت هذه الرؤية على مسارين تنفيذيين متكاملين، يشكلان الإطار العملي لتحقيق الهدف الاستراتيجي بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السولار والبنزين. ويتمثل المسار الأول في تعظيم الاستفادة من القدرات الحالية المتاحة عبر التشغيل والوصول للطاقة القصوى لمعامل التكرير، أما المسار الثاني، فيعتمد على الإسراع في تنفيذ مشروعات التوسعات داخل منظومة التكرير الوطنية، بما يتيح رفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وصولًا إلى معدلات إنتاج تُمكّن من تغطية كامل الاحتياجات المحلية. ويأتي ذلك متوازيًا مع ما تقوم به الوزارة في الوقت الراهن من تنفيذ برامج متخصصة لرفع كفاءة وحدات التكرير القائمة، إلى جانب استحداث وحدات إنتاج جديدة ذات كفاءة تشغيلية عالية مثل مشروعي توسعات ميدور وأنوبك، بما يعزز من قدرة قطاع البترول على تحقيق مستهدفاته الاستراتيجية في مجال أمن الطاقة واستدامة الإمدادات.

الطاقات التصميمية والتوزيع الجغرافي لمعامل تكرير الزيت الخام

منطقة القاهرة

- القاهرة لتكرير البترول: ٧,٢ مليون طن سنويًا.

منطقة الإسكندرية

- الشرق الأوسط لتكرير البترول: ٧,٧٥ مليون طن سنويًا.
- الإسكندرية للبترول: ٥ مليون طن سنويًا.
- العامرية للبترول: ٣,٩ مليون طن سنويًا.

منطقة طنطا

- القاهرة لتكرير البترول: ١,٤٥ مليون طن سنويًا.

منطقة السويس

- السويس لتصنيع البترول: ٣ مليون طن سنويًا.
- النصر للبترول: ٧,٥ مليون طن سنويًا.

منطقة أسيوط

- أسيوط لتكرير البترول: ٤,٢ مليون طن سنويًا.

وتسعى الدولة إلى تعزيز مكانتها كمركز رائد لصناعة البتروكيماويات في الشرق الأوسط وإفريقيا، من خلال تعظيم القيمة المضافة من الغاز الطبيعي وخام الزيت الخام وتحويلهما إلى منتجات بتروكيماوية عالية القيمة الاقتصادية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

تعد صناعة البتروكيماويات المصرية نموذجًا لصناعة القيمة المضافة للغاز الطبيعي وخام البترول مثل شركة إيلاب، موبكو، سيدي كرير للبتروكيماويات، دورًا محوريًا في تحقيق التكامل الصناعي وإنتاج منتجات متنوعة مثل البولي إيثيلين والبوليفينيل كلوريد والبروبيلين والبولى ستيرين والألكيل بنزين الخطي بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو ٤,٥ مليون طن سنويًا باستخدام ١٥ مليون برميل مكافئ سنويا. كما تسهم الصناعة في تحويل الغاز الطبيعي والإيثان والريفورمات والكيروسين وخام البترول إلى مواد خام وسيطة ومنتجات نهائية ذات قيمة اقتصادية عالية تبلغ نحو ٣ مليار دولار سنويًا. وتصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية للصناعة إلى ٤,٥ مليون طن سنويًا من المنتجات البتروكيماوية، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق أكثر من ١٥ ألف وظيفة غير مباشرة و٥ ألف وظيفة مباشرة، وتوليد ضرائب سنوية تتجاوز ٢٠ مليار جنيه. وتأتي هذه الإنجازات في ظل تأثير إيجابي للأحداث العالمية خلال عامي ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥ على تنمية مشروعات البتروكيماويات بجمهورية مصر العربية، مما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعات القيمة المضافة من الغاز الطبيعي وخام البترول.

وتعمل الدولة على توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي عبر مشروعات جديدة ومتكاملة، تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من عدد من المنتجات البتروكيماوية وتوفير مدخلات أساسية للصناعات المحلية، إلى جانب زيادة القدرة التصديرية لمصر إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

كما تركز الوزارة على التكامل بين قطاعات البترول والغاز والبتروكيماويات، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعظيم العائد الاقتصادي منها.

وتتبنى الوزارة نهجاً يعتمد على الاستدامة والتنوع الاقتصادي من خلال:

- تطوير مجمعات بتروكيماوية جديدة في مناطق استراتيجية مثل العلمين ودمياط والعين السخنة
- جذب الاستثمارات من القطاع الخاص.
- تنمية الكوادر البشرية ورفع كفاءة العاملين بما يتواكب مع التطورات العالمية في الصناعة.
- دعم التحول الرقمي في منظومة الإنتاج والتشغيل لتعزيز الكفاءة والحوكمة.

ومن خلال هذه الجهود، تواصل وزارة البترول والثروة المعدنية قيادة صناعة القيمة المضافة للطاقة في مصر، لتكون نموذجاً في التكامل الصناعي، ومحركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، ودعامة أساسية لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ نحو بناء اقتصاد قوي ومستدام.

تستهدف وزارة البترول والثروة المعدنية ضمن خطتها حتى عام ٢٠٣٠ تنفيذ ١٠ مشروعات جديدة بإجمالي طاقة إنتاجية تبلغ نحو ٧ ملايين طن سنويًا، بهدف تعزيز القيمة المضافة للغاز الطبيعي وخام البترول. وتسعى الوزارة من خلال هذه المشروعات إلى طرح ٢٠ منتجًا بتروكيماويًا جديدًا لأول مرة في السوق المصري، كبديل للمنتجات المستوردة، بما يحقق عائدات سنوية تتجاوز ٨ مليارات دولار. كما يُتوقع أن تسهم هذه المشروعات في رفع مساهمة قطاع البتروكيماويات في الناتج القومي الإجمالي إلى نحو ٧,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال استثمارات إجمالية تُقدر بحوالي ٢٠,٦ مليار دولار حتى عام ٢٠٣٠، مقابل نحو ٧,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤، مما يعكس التوسع الكبير في حجم الاستثمارات والتوجه نحو تحقيق النمو الصناعي المستدام في قطاع البتروكيماويات المصري.

٣. **المحور الثالثً: تحقيق انطلاقة بقطاع الثروة المعدنية لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بمستهدفات تصل إلى ٥ – ٦ ٪**

وفي إطار سعي الحكومة المصرية لتطوير قطاع الثروة

المعدنية باعتباره أحد القطاعات الواعدة ذات الإمكانات الكبيرة لدعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي، وذلك من خلال تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة اقتصادية من الموارد التعدينية. وتتمحور رؤية الحكومة لمقومات نجاح قطاع التعدين المصري حول مجموعة من المقومات الطبيعية والاقتصادية والتنظيمية التي تجعل من مصر وجهة واعدة وجاذبة للاستثمار التعديني على المستويين الإقليمي والعالمي، بما يحتم ضرورة تطوير قطاع التعدين لاجتذاب الاستثمارات في هذا القطاع الهام وزيادة معدلاته الإنتاجية ومن ثم مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي للدولة. وعلى رأس تلك المقومات الثروة الجيولوجية الغنية حيث تتمتع مصر بموقع جيولوجي فريد ضمن نطاق الدرع العربي النوبي الممتد من شمال شرق أفريقيا حتى شبه الجزيرة العربية، ويغطي الصحراء الشرقية وجنوب سيناء.

ويضم هذا الحزام تراكيب جيولوجية تحتوي على ترسيبات واعدة من الذهب والنحاس والفضة والزنك والعناصر الأرضية النادرة، مما يجعل مصر من أكثر الدول تنوعًا في الثروات المعدنية في المنطقة، يعزز من ذلك البنية التحتية القوية، حيث يمكن لقطاع التعدين المصري الاستفادة القصوة من بنية تحتية متطورة تشمل: شبكة طرق بإجمالي أطوال تتجاوز ١٧٤ ألف كيلومتر، منها أكثر من ١٠ آلاف كيلومتر من الطرق الحرة والسريعة، ٢٧ مطارًا محليًا ودوليًا، ١٨ ميناءً تجاريًا و١٠ موانئ تعدين متخصصة. بالإضافة إلى شبكة سكك حديدية تمتد لنحو ٩٥٧٠ كم، مدعومة بعدد ٩٤٠ محطة شحن. من شأن هذا التكامل في البنية اللوجستية أن يُسهم في خفض تكاليف النقل والتشغيل ويزيد من جدوى المشروعات التعدينية. فضلًا عن توافر مصادر طاقة منخفضة التكلفة، إذ تتوفر مصادر طاقة مستقرة ومنخفضة التكلفة للكهرباء والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية، مما يمنح مشروعات التعدين ميزة تنافسية في التكلفة الإجمالية للإنتاج ويُحفز الاستثمار طويل الأجل في القطاع، كما تتمتع مصر بقدرات تنافسية عالية من حيث توفر مصادر الطاقة المتجددة مقترنة بتوفر البنية التحتية المتطورة اللازمة لهذا القطاع، بما يؤهله للمساهمة في مزيج الطاقة المستدام ومنخفض الكربون لتشغيل مشروعات التعدين، سواء عن طريق الربط المباشر بالشبكة القومية للكهرباء، أو بإنشاء حلول منفصلة عن الشبكة (Off-Grid Solutions) تجمع بين مميزات التغلب على الصعوبات اللوجيستية للمناطق التعدينية النائية، وكذلك توفير مصدر طاقة منخفض التكلفة مقارنة بالمناطق الأخرى عالميًا، بما يوفر ميزات تنافسية إضافية لقطاع التعدين المصري. وفي ضوء المقومات الثلاث المشار إليها، تعمل الحكومة المصرية على إعادة ضبط النظام التشريعي والهيكل التنظيمي لقطاع التعدين وفق أحدث النظم المتبعة عالميًا وقصص النجاح التي حققتها الدول في هذا القطاع، بما يجذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي ويعزز من قيمته المضافة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الصدد، تم إعداد خطة شاملة لتنفيذ استراتيجية تطوير قطاع التعدين، ترتكز على سبعة محاور رئيسية تشمل تحديث الإصلاحات التشريعية، ضبط الهيكلة، ضبط النظام المالي، ضبط نظام التراخيص، إقامة مشروعات قيمة مضافة، الاتصال والتسويق، إلى جانب تعزيز كفاءة الكوادر البشرية.

اتخذت الحكومة ممثلة في وزارة البترول والثروة المعدنية خطوات جادة نحو بناء نموذج استثماري تنافسي يجذب مختلف فئات المستثمرين، من الشركات الكبرى العالمية إلى الشركات المتوسطة والصغيرة. وقد جاء ذلك من خلال الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لوضع نموذج حديث ومتوازن لاتفاقيات استغلال المعادن، يضمن تحقيق عائد اقتصادي عادل للدولة ويمنح المستثمرين بيئة استثمارية مستقرة وواضحة المعالم.

وفي هذا السياق، تم التعاون مع (مركز وود ماكنزي العالمي) لإعداد النموذج الاقتصادي للذهب، والذي يهدف إلى مراعاة ريادة مصر إقليميًا ودوليًا من خلال تقديم حوافز استثمارية جاذبة، مع الحفاظ على حقوق الدولة في مواردها الطبيعية. كما تم الاستعانة بمكتب المحاماة الدولي (GBS) لضمان صياغة نموذج عقد استغلال بمعايير

عالميـة، يحـاكي أفضـل الممارسـات الدوليـة المتبعـة في عقـود التعديـن الـكبرى، ويحقـق توازنًـا بين مصلحـة الدولـة والمسـتثمر.

وقـد أثمـرت هـذه الجهـود عـن تحسين ملمـوس في بيئـة الاسـتثمار التعديني، وتـم التوافـق مـع وزارة الماليـة بشـأن الملحـق الخـاص بالنظـامين الضريبي والجمـركي للاتفاقيـة، إلى جانـب اعتمـاد البنـود القانونيـة الحاكمـة مـن قبـل الهيئـة العامـة للاسـتثمار، وهـو مـا تـوج باعتمـاد فخامـة السـيد رئيـس الجمهوريـة وإصـدار قانـون رقـم ١٦٦ لسـنة ٢٠٢٥ بشـأن تعديـل نمـوذج اتفاقيـات اسـتغلال المعـادن بمـا أسـهم في جـذب كبرى الشركات العالميـة للتوسـع في أنشـطتها داخـل مصر. وقـد نتج عـن ذلـك توقيـع اتفاقيـة الاسـتغلال للذهـب والمعـادن المصاحبـة مـع شركـة أنجلوجولـد – (الرابعـة عالميـا) وتوقيـع على الاتفاقيـة الإطاريـة مـع شركـة باريـك جولـد – (الثانيـة عالميًـا).

كمـا تعمـل الحكومـة على إصـدار حزمـة محفـزات اسـتثمارية مـن شـأنها اجتـذاب شركات الاستكشـاف صغير الحجـم وهـي المسـئولة عـن أغلـب الاكتشـافات التعدينيـة المحققـة عالميًـا، وجـرى إعـداد هـذه الحزمـة بالتواصـل المسـتمر مـع تلـك الشركات في كل مـن جمهوريـة مصر العربيـة وأستراليـا، حيـث تـم الحصـول على عـدة إفـادات مـن تلـك الشركات بشـأن المحفـزات الاسـتثمارية المطلوبـة لدعـم أعمـال مثـل تلـك الفئـة مـن الشركات في مصر بمـا سـينعكس على زيـادة مناطـق البحـث ومـن ثـم زيـادة فـرص الاكتشـافات الجديـدة في ظـل مـا يحملـه قطـاع التعديـن المصري مـن إمكانيـات جيولوجيـة واعـدة تحتـاج لمزيـد مـن الاسـتثمارات، ويمكـن تلخيـص تلـك الحوافـز المطلوبـة فيمـا يلـي: (نظـام التراخيـص وفتـرات البحـث، نظـام تخصيـص المناطـق والمزايـدات، وتـوفير البيانـات والمعلومـات، وتقديـم حوافـز ماليـة وإيجاريـة وتسـهيلات ضريبيـة أثنـاء مرحلـة الاستكشـاف، وتحسين الإجـراءات الإداريـة والتنظيميـة).

مشروع منصة مصر الرقمية للتعدين

جـاء محـور الرقمنـة مـن بين أهـم محـاور إسـتراتيجيـة تطويـر قطـاع التعديـن المصري، بمـا يتيـح كافـة البيانـات الجيولوجيـة للمسـتثمرين وينظـم عمليـة إصـدار التراخيـص بطريقـة حديثـة وشـفافة، وكذلـك تعزيـز الحوكمـة والشـفافية وتمـكين المسـتثمرين مـن اتخـاذ قراراتهـم الاسـتثمارية بسرعـة وفاعليـة اسـتنادًا إلى بيانـات دقيقـة ومحدثـة، أسـوة بالنجـاح الـذي حققتـه وزارة البـترول والثروة المعدنيـة عبر بوابتهـا الرقميـة للاستكشـاف والإنتـاج الخاصـة بقطـاع البـترول المصري، والـذي سـبق إطلاقهـا في العـام ٢٠٢١.

إجـراء مسـح جـوي شـامل ودراسـة تحليليـة للأقمـار الصناعيـة للجمهوريـة

ومـع الأهميـة القصـوى لمحـور الرقمنـة السـابق، فإنـه يحتـاج إلى بيانـات جيولوجيـة موثوقـة بمـا يحقـق أقصى اسـتفادة ممكـن لكشـف الإمكانـات الجيولوجيـة الواعـدة لقطـاع التعديـن المصري، ومـن هـذا المنطلـق أطلقـت وزارة البـترول والثروة المعدنيـة مشروعهـا لإجـراء مسـح جـوي شـامل ودراسـة تحليليـة بالأقمـار الصناعيـة لجمهوريـة مصر العربيـة، بالتنسـيق مـع وزارة الماليـة وبمشـاركة عـدد مـن الشركات العالميـة المتخصصـة في الجيوفيزيـاء الجويـة.

يهـدف المشروع إلى بنـاء قاعـدة بيانـات جيولوجيـة دقيقـة تغطـي أراضي الجمهوريـة بالكامـل باسـتخدام أحـدث تقنيـات المسـح الجيوفيزيقـي والاستشـعار عـن بُعـد، بمـا يسـهم في تحديـد المناطـق الواعـدة بـالثروات المعدنيـة، وخاصـة المعـادن الأرضيـة النـادرة، وتعزيـز القـدرة على التخطيـط الاسـتثماري في قطـاع التعديـن. ويُعـد المشروع أحـد أهـم ركائـز تطويـر منظومـة البيانـات الجيولوجيـة ضمـن خطـة الدولـة لزيـادة مسـاهمة التعديـن في الناتـج المحلـي وتعظيـم القيمـة المضافـة للمـوارد الطبيعيـة.

٤. **المحور الرابع: العمل التكاملي بين وزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة للوصـول إلى مزيـج الطاقـة الأمثـل لجمهوريـة مـصر العربيـة، والسـعي لتنفيـذ مسـتهدفات الدولـة بزيـادة نسـبة الطاقـات المتجـددة في مزيـج الطاقـة المـصري إلى ٤٢٪ بحلـول عـام ٢٠٣٠، ممـا يتيـح اسـتغلال الغـاز الطبيعـي في صناعـات القيمـة المضافـة وتصديـر الفوائـض**

تعمل الوزارتان عن كثب لخلق مزيج الطاقة الأمثل، سواء على المستوى القريب بتوفير كميات الغاز الطبيعي وتوجيهها إلى محطات الطاقة الأكثر كفاءة، وتوفير وقود المازوت البديل، وعلى المستوى المتوسط تعمل وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بالتنسيق مع وزارة البترول والثروة المعدنية على إدخال كميات إضافية من الطاقات الجديدة المركبة وفق خطة ٢٠٣٠ الطموحة بالوصول إلى مساهمة الطاقة المتجددة بنسبة ٤٢٪ من الطاقة الكهربية المولدة، وعلى المدى المتوسط والبعيد تم اعتماد استراتيجية الطاقة ٢٠٤٠، والتي تستهدف إدخال كميات إضافية من قدرات الطاقة المتجددة الأمر الذي ينعكس بالإيجاب بخفض كميات الوقود الأحفوري المستهلكة في توليد الطاقة، وفتح آفاق جديدة للتوسع في مشروعات القيمة المضافة وسد الفجوة الاستيرادية واستئناف الأنشطة التصديرية، الأمر الذي سيكون له بالغ الأثر الإيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وشهد العام الميلادي ٢٠٢٥ الوصول لرقم قياسي في استهلاك الكهرباء بجمهورية مصر العربية، محققًا ذروة استهلاك في بشهر أغسطس بلغت ٤٠,٥ جيجاوات، وكان للتنسيق المستمر بين وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والثروة المعدنية بالغ الأُثر الإيجابي في ضمان استقرار الإمدادات وتوافر الكميات المطلوبة من الوقود وعدم حدوث أية اضطرابات في عملية توليد الطاقة الكهربائية على مستوى الجمهورية، الأمر الذي كان ساهم بشكل فعال في استقرار وتيرة الأنشطة الإنتاجية بجميع قطاعات الدولة المختلفة.

٥. **المحور الخامس: خلق بيئة جاذبة للاستثمار من خلال الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية والبيئة والاستدامة وترشيد الطاقة، لما لذلك من دور إيجابي في جذب الاستثمارات من خلال توفير بيئة عمل آمنة للحفاظ على سلامة العاملين، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات الاستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية**

تستهدف أنشطة هذا المحور التكامل مع جهود زيادة الإنتاج، بما يحقق المزيد من الكفاءة التشغيلية، وخفض كميات الوقود المهدرة والحد من الآثار البيئية السلبية. وشهد مجال كفاءة الطاقة تنفيذ ٤٣٦ إجراء ومشروع لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بشركات القطاع حتى ٢٠٢٥، نتج عنها خفض في استهلاك الطاقة بنسبة ٧,٧٪ من استهلاك الطاقة عام ٢٠٢١ (سنة الأساس) بقيمة ١٦٢,٣ مليون دولار سنويا، أو بما يكافئ ١١,١ ألف برميل زيت مكافئ يوميا، مع تحقيق خفض سنوي في انبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار ١,٣٧ مليون طن مكافئ ثاني أكسد الكربون. وتسعى وزارة البترول والثروة المعدنية لتحقيق مستهدفات خطتها بخفض استهلاك الطاقة بنسبة ١٠٪ بحلول ٢٠٢٧ وفقا لاستراتيجية كفاءة الطاقة بقطاع البترول.

وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة داخل قطاع البترول والثروة المعدنية، فقد تم تنفيذ ١٠٧ مشروع طاقة متجددة بشركات قطاع البترول بإجمالي قدرات مركبة ٢٠,٧ ميجاوات، بما حقق وفر في استهلاك الطاقة بقيمة أكثر من ٢,١ مليون دولارا سنوياً. وجاري تنفيذ ١٠ مشروعات جديدة بقدرة مركبة ٢١,٧ ميجاوات، ومن المخطط تنفيذ ٢٥ مشروعا للطاقة المتجددة بقدرات مركبة ٤٨,٥ ميجاوات بالإضافة إلى ١٠٠ ميجاوات لمشروعي إنتاج الصودا آش، والعلمين لمنتجات السيلكون ومحطة طاقة متجددة مركزية لتوفير الطاقة لمجموعة من شركات قطاع البترول في محافظة الإسكندرية بقدرة تصميمية ٥٧ ميجاوات. كما يتم العمل مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لإعداد خارطة طريق وخطوات تنفيذية لمشروعات استغلال طاقة حرارة باطن الأرض في مصر (Geothermal)، وتم تحديد منطقتي الجونة وحمام فرعون كأهم المناطق الواعدة، وجاري توفير تمويل لحفر آبار استكشافية واستكمال الدراسات الفنية وإعداد دراسة اقتصادية تفصيلية للمشروع.

وفيما يتعلق بالإجراءات الرامية لخفض الانبعاثات، تولي الحكومة المصرية اهتمامًا خاصًا بمشروعات استرجاع غازات الشعلة، لما له من أثر إيجابي على الصعيدين البيئي والإنتاجي، باستعادة كميات إضافية من الغاز المنتج عوضًا عن حرقه ضمن غازات الشعلة ضمن العمليات الإنتاجية ذات التقنيات غير الحديثة، وفي هذا الإطار فقد تم تنفيذ ٤٢ مشروعًا لاسترجاع غازت الشعلة، مما حقق خفضًا في الانبعاثات يبلغ نحو ٢,٠٥ مليون طن ثاني أكسيد كربون مكافئ سنوياً

ووفر بقيمة ٢٢٠ مليون دولار سنويًا. كما عززت الدولة من جهود الاستدامة البيئية وخفض الانبعاثات عبر تأسيس شركة لإنتاج وقود الطائرات المستدام تهدف لدعم التحول إلى الاقتصاد منخفض الكربون وتقليل انبعاثات الكربون باستخدام المخلفات المحلية لإنتاج ١٢٠ ألف طن سنويًا من وقود الطائرات المستدام، بما يقلل ٤٠٠ ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا. كما تم توقيع اتفاقية منحة بقيمة ٩٦٠ ألف دولار أمريكي؛ لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية (USTDA)، لإعداد خارطة الطريق لخفض انبعاثات الميثان بقطاع البترول المصري من خلال الاستشاري العالمي (S&P Global).

ويعد مشروع شركة دمياط للأمونيا الخضراء أحد أهم مشروعات قطاع البترول في مجال تحول الطاقة، حيث من المقرر أن يبدأ التشغيل في يوليو ٢٠٢٨، بطاقة إنتاجية تبلغ ١٥٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، معتمداً على قدرات من الطاقة المتجددة تشمل ١٦٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية و٣٤٠ ميجاوات من طاقة الرياح، بالإضافة إلى محلل للهيدروجين الأخضر بقدرة ٢٤٠ ميجاوات، ويقع المشروع في ميناء دمياط على جزء من أرض مصنع شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) القائم، وتبلغ استثمارات المشروع ٩١٠ مليون دولار، وتم توقيع اتفاقية المبادئ مع شركة يارا النرويجية لتسويق كامل إنتاج الأمونيا الخضراء للمشروع، وجاري السير في الإجراءات التنفيذية للمشروع من خلال شركة دمياط للأمونيا الخضراء.

٦. **المحور السادسً: استغلال موقع مصر الاستراتيجي لزيادة التعاون الإقليمي وتعظيم الاستفادة من البنية التحتية وتكوين شراكات مع دول المنطقة للاستفادة من الاكتشافات الجديدة بها من خلال البنية التحتية في مصر، على أساس النفع المتبادل وتوفير مصادر طاقة منخفضة التكاليف وتعظيم استخدامات القيمة المضافة في صناعات مشتقات الغاز والتكرير البتروكيماويات**

سعت الحكومة المصرية منذ يوليو ٢٠٢٤ إلى التحرك سريعًا في ملف استجلاب غازات الحقول القبرصية، عبر ثلاث محاور عمل أساسية:

المحور الأول: البناء على المجهودات السابقة، والعلاقات الإيجابية والإستراتيجية مع كبرى الشركات العالمية العاملة في مصر والتي تمتلك حقوق الامتياز بالحقول القبرصية (شركات: إيني، شيفرون، توتال) وتوظيف هذه العلاقات القوية لطمأنة الحكومة القبرصية نحو تبني خيار ربط الحقول القبرصية بالتسهيلات المصرية نظرًا لكون ذلك هو الحل الأنسب فنيًا واقتصاديًا وتجاريًا لتلك الشركات.

المحور الثاني: تكثيف الزيارات المتبادلة بين السيد وزير البترول والثروة المعدنية ونظيره السيد وزير الطاقة القبرصي، لطمأنة الجانب القبرصي أن الربط بالتسهيلات المصرية هو الحل الأفضل وتذليل العقبات أمام هذا الخيار، حيث تمت دعوة السيد وزير الطاقة القبرصي /جورج باباناستاسيو لحضور فعاليات مؤتمر حوض البحر المتوسط (MOC ٢٠٢٤) المنعقد بمدينة الإسكندرية في أكتوبر ٢٠٢٤، كما عُقدت جلسة مباحثات وزارية على هامش مؤتمر أديبك بأبوظبي في ٥ نوفمبر ٢٠٢٤، أعقبتها اجتماعات على هامش قمة آلية التعاون الثلاثي بالقاهرة في ٩ يناير ٢٠٢٥، تخلل ذلك عدة لقاءات ثنائية كان من آخرها اللقاء على هامش فعاليات مؤتمر (Gastech) بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥، كما استضاف السيد المهندس / وزير البترول والثروة المعدنية السفيرة القبرصية بالقاهرة في ٨ أكتوبر ٢٠٢٥ لمتابعة خطوات التعاون المقبلة في ضوء الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

المحور الثالث: تأمين الدعم السياسي رفيع المستوى من السيد/ رئيس جمهورية مصر العربية، وفق آليات العمل القائمة مع الجانب القبرصي وفق لآلية التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان، واستضافة مصر للقمة الأخيرة في شهر يناير ٢٠٢٥، وكذلك توجيه دعوة رسمية من السيد/ رئيس جمهورية مصر العربية إلى السيد/ رئيس جمهورية قبرص لحضور معرض ومؤتمر مصر الدولي للطاقة «إيجيبس ٢٠٢٥» وحضور توقيع الاتفاقيات ذات الصلة بتنمية الحقول القبرصية، مما كان له بالغ الأثر في إظهار الدعم الكامل من القيادة السياسية بمصر لمشروعات الربط وهو ما عجل بإتمام توقيع تلك الاتفاقيات.

وتوجت تلك الجهود في فبراير ٢٠٢٥، بتوقيع اتفاقية الحكومة المضيفة لتنمية حقل «كرونوس» بالمنطقة البحرية رقم (٦)، ومذكرة التفاهم لتنمية حقل «أفروديت» بالمنطقة البحرية (١٢) بتشريف فخامة السيد رئيس الجمهورية ونظيره القبرصي خلال حقل افتتاح معرض ومؤتمر «إيجيبس ٢٠٢٥»، ولحق ذلك التوقيع بين وزارة البترول والثروة المعدنية وشركتي إيني وتوتال العالميتين على اتفاقيتي الربط والمعالجة ورسوم الإسالة على هامش مؤتمر (EMC) يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥. وتأتي خطوة توقيع الاتفاقيات التجارية بمثابة تأكيد على جدية الجانب المصري في توفير البيئة الاستثمارية اللازمة لاستجلاب غازات الحقول القبرصية في أعقاب توقيع اتفاقية الحكومة المضيفة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٥، وكذلك تمهيد الطريق أمام شركتي إيني وتوتال من اتخاذ قرار الإغلاق المالي لمشروع حقل كرونوس بنهاية العام الجاري ٢٠٢٥، تمهيدًا لبدء الإنتاج من الحقل بنهاية العام ٢٠٢٧، وفيما يلي استعراض لأهم المكاسب والعوائد المنتظر لجمهورية مصر العربية من هذه الخطوة الهامة:

من **الناحية الإستراتيجية:** تنويع واردات الغاز الطبيعي القادم لمصر بالتزامن مع زيادة الإنتاج المحلي، وتتجلى أهمية هذا الأمر في ضوء ما شهدته المنطقة على مدار العامين الماضيين من توترات جيوسياسية كان لها بالغ الأثر على أسواق الغاز، والتأكيد على عدم اعتماد مصر على مصدر أحادي للطاقة، بفضل تأمين مدخلات إضافية للشبكة القومية عبر وحدات التغييز العائمة واستجلاب الغازات القبرصية. كما تمثل سرعة استجلاب غازات شرق المتوسط تعزيزًا لموقع مصر كمركز إقليمي لتداول الغاز ويمنحها قدرة تفاوضية أفضل في المشروعات المستقبلية سواء لحقول الغاز المصرية أو غير المصرية، خاصة في ظل الاكتشافات الجديدة بقبرص، إذ تظل مصر حتى تاريخه هي المنفذ الوحيد لغازات منطقة شرق المتوسط إلى الأسواق العالمية.

أما من الناحية التجارية، فيضيف الربط بين قبرص ومصر عدة ميزات تجارية أخرى، تتمثل في خفض التكاليف التشغيلية لمحطة حقل ظهر البرية، نظرًا لمشاركة مشروع حقل كرونوس في مصاريف تشغيل المحطة، مما يقلل الأعباء الاستثمارية والتشغيلية على الجانب المصري. مع الحصول على رسوم مقابل مرور غازات حقل كرونوس بمصر، وضمان الاستغلال الأمثل لمحطة الإسالة بدمياط، مما يعزز دخل جمهورية مصر العربية والشركاء بهذه المحطة المحورية، وتأمين استمرارية التشغيل والحفاظ على تكامل الأصول وارتفاع الكفاءة التشغيلية وخفض التكلفة، فضلًا عن تحقيق عوائد اقتصادية مباشرة نظير رسوم الإسالة.

ولا يقتصر التعاون الإقليمي على استجلاب غازات شرق المتوسط، بل يتعداه إلى التعاون مع دولة الإمارات في مجال تداول وتخزين وتجارة المنتجات البترولية، حيث تم توقيع عقود لتخزين البترول الخام باستخدام التسهيلات التخزينية الخاصة بميناء الحمراء البترولي بمدينة العلمين الجديدة، بما يعزز تعظيم الاستفادة الاقتصادية من البنية التحتية المصرية، وفقًا للمحور الثاني من استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية، واستثمار الموقع الفريد للميناء وبنيته التحتية المتطورة ليكون مركزًا استراتيجيًا لتخزين ونقل الخام.

كما تم توقيع عقد توريد طويل الأجل مع مؤسسة الفجيرة لتوريد شحنات من المنتجات البترولية (السولار والبنزين) إلى جمهورية مصر العربية، وذلك على أساس تقديم تخفيض للهيئة المصرية العامة للبترول على العلاوات التي سيتم ترسية المناقصات بناءً عليها. وفي إطار التوسع في الأنشطة اللوجستية، تم توقيع اتفاقية تعاون لتأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء منطقة لوجستية لتخزين وتداول الزيت الخام والمنتجات البترولية بميناء الحمراء في منطقة العلمين.

وفي إطار مماثل، أبدت مجموعة موانئ أبو ظبي رغبتها في استئجار وتشغيل مستودعات التخزين الاستراتيجية للزيت الخام في مناطق سيناء والبحر الأحمر. وتم عقد عدة اجتماعات بين ممثلي وزارة البترول والثروة المعدنية، توّجت بتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة البترول ومجموعة موانئ أبو ظبي وشركة (TCM) لبحث فرص تعاون الإقليمي المشترك، وأكدت مجموعة موانئ أبو ظبي أن هذه الخطوة تعكس اهتمامها الاستراتيجي بالسوق المصري والتزامها بتوسيع الشراكات طويلة الأمد بما يعزز النمو الاقتصادي والصناعي في مصر ويدعم العلاقات المتينة بين البلدين. وهو ما يمثل

توجهًا للحكومة المصرية بتعظيم الاستفادة من أصولها وبنيتها التحتية المتقدمة عبر شراكات إقليمية.

وفي مجال كفاءة الطاقة، عززت وزارة البترول والثروة المعدنية من تعاونها مع وزارة الطاقة بالمملكة العربية السعودية، حيث تم توقيع الخطة التنفيذية للتعاون في مجال كفاءة استخدام الطاقة بين مصر والمملكة العربية السعودية خلال مؤتمر ايجيبس ٢٠٢٥، وتم توقيع الخطة بين حكومة جمهورية مصر العربية (ممثلة في وزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة) وحكومة المملكة العربية السعودية (ممثلة في وزارة الطاقة)؛ تهدف الخطة إلى الاستفادة من التجربة السعودية الناجحة في هذا المجال، بما يشمل نقل اللوائح، وبناء الكوادر، وتطوير قطاع كفاءة الطاقة في مصر، من خلال إنشاء برنامج وطني شامل لتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

استراتيجية تطوير قطاع الثورة المعدنية

أما فيما يتعلق بقطاع الثروة المعدنية، وفي إطار المحور الثالث من استراتيجية عمل وزارة البترول والثروة المعدنية، الذي يهدف إلى تحقيق انطلاقة شاملة لقطاع التعدين وتعظيم القيمة المضافة من موارده، فقد شهد هذا القطاع جهوداً متسارعة ومتعددة المحاور تستهدف إطلاق إمكاناته الواعدة وجعله أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني، ومصدراً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز مساهمة الثروات الوطنية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وانطلاقاً من هذا التوجه، اعتمدت الدولة استراتيجية شاملة لتطوير قطاع التعدين، ترتكز على رفع كفاءته الإنتاجية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٪ حالياً إلى ٥٪ خلال السنوات المقبلة، وذلك من خلال تنفيذ إصلاحات مؤسسية وتشريعية جاذبة للاستثمار، تهدف إلى تهيئة بيئة أعمال متكاملة قائمة على الحوكمة والشفافية، وتحفيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتطوير منظومة القيمة المضافة عبر مراحل الاستخراج والتصنيع والتصدير.

ويعد التطور البنيوي والتشريعي والمؤسسي الذي شهده قطاع الطاقة والثروة المعدنية في مصر خلال العقد الماضي يؤسس لتحول نوعي في دوره التنموي، ليس فقط كمصدر للطاقة، بل كمحفز للاستثمار، ومُحرّك للتشغيل، ودعامة أساسية للتحول الاقتصادي الأخضر، ومُساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو قطاعات إنتاجية وتصديرية ذات قيمة مضافة عالية، وقادرة على الصمود أمام التحولات الجيوسياسية والمناخية التي تعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي. وقد قامت تلك الجهود على أسس علمية ومقارنات موثوقة بقطاعات التعدين العالمية بواسطة مكاتب الخبرة العالمية، بإعادة تشكيل الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع التعدين المصري وفق أفضل الممارسات العالمية وزيادة الجاذبية الاستثمارية، مع عدم إغفال التحديات الخاصة بالحالة المصرية وتوظيف جهود الإصلاح لمعالجة تلك التحديات، وفق آلية عمل تكاملية تتضمن جميع أصحاب المصلحة من جهات ذات صلة بالدولة أو شركات ومستثمرين محليين وعالميين عاملين بالمجال، فضلًا عن تيسير عملية الحصول على التصاريح والبيانات وتعزيز التواصل والترويج والتركيز على زيادة أنشطة الاستكشاف، تيسير تحويل الاكتشافات إلى الإنتاج، وضع نظم مالية منافسة، مع الحفاظ على الخامات وفق مشروعات القيمة المضافة بدلا من تصديرها في صورتها الأولية.

مقومات نجاح قطاع التعدين المصري

١. الجيولوجيا الغنية

الدرع العربي النوبي: تكوين جيولوجي واسع يمتد عبر شمال شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، ويغطي الصحراء الشرقية برسوبيات معدنية ذات مستوى عالمي، ويستضيف ترسبات كبيرة من الذهب والنحاس والفضة والزنك والعناصر الأرضية النادرة.

٢. البنية التحتية

- إجمالي شبكة الطرق: ١٧٤,٨٠٠ ألف كم
- الطرق الحرة والسريعة: ٣٠,٠٠٠ كم
- المطارات : ٢٧ مطار
- الموانئ التجارية: ١٨ ميناء
- الموانئ التعدينية: ١٠ موانئ

- القطارات: ٩٥٧٠ كم (٧٠٥ محطة - ٩٤ محطة شحن)

٣. توافر مصادر الطاقة منخفضة التكلفة توفر إمدادات طاقة مستقرة ومنخفضة التكلفة من الكهرباء والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية بما يضمن توفير مدخلات الطاقة اللازمة لمشروعات التعدين المختلفة (استخراج / قيمة مضافة).

٤- نظام تشريعي وهيكل تنظيمي جاذب للاستثمار تتخذ وزارة البترول والثروة المعدنية خطوات متسارعة تهدف لإعادة ضبط النظام التشريعي والهيكل التنظيمي لقطاع التعدين وفق أحدث النظم المتبعة عالميًا، لاقتناص النجاح من تجربة تحول القطاع بما يحقق تعظيم العائد من الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي، ويعزز من القيمة المضافة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

٤- التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع الطاقة والثروة المعدنية: بناء الكفاءات

وفي سياق الأهمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والصناعي، تعمل الجهات الوطنية المعنية على مواءمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني مع متطلبات هذا القطاع الحيوي. ومن هذا المنطلق، تم توجيه سياسات التعليم الفني نحو إعداد كوادر فنية متخصصة تمتلك المهارات الحديثة والمعرفة التقنية المطلوبة للعمل بكفاءة في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة، بما يضمن تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وتحقيق الاستدامة في سوق العمل.

وبناء على ذلك، اتجهت الحكومة مع شركاءها المختلفين من القطاع الخاص ومن خلال التعاون الدولي إلى تأسيس مدارس التعليم الفني التكنولوجي المتخصصة (Applied Technology Schools)في محافظات مثل القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والسويس، والمنيا وغيرها، لتخريج فنيين مدربين بحسب احتياجات السوق، ببرامج تدريبية قائمة على أحدث التكنولوجيا والمعدات الصناعية.

ولم يقتصر الأمر على المدارس الرسمية فحسب؛ إذ برز إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات تعليم مهني متميزة، مثل **مدرسة B.TECH للتكنولوجيا التطبيقية** التي أُطلقت عام ٢٠٢٠، والتي تمّ تأسيسها من قبل شركة B.TECH الشهيرة في قطاع الأجهزة والإلكترونيات، لتوفير تعليم فني عملي معتمد ومتوافق مع متطلبات العمل الحقيقي. ومن أبرز المراكز المتخصصة في هذا الإطار هو EGT Academy في العين السخنة،

الـذي تـم إنشـاؤه بالشراكـة بين **شركـة Siemens Energy** ووكالـة التعـاون الألماني، وتقـدم الأكاديميـة تدريبـات نظريـة وعمليـة بنسـبة تطبيقيـة تتجـاوز ٨٠ ٪، في مجـالات مثـل الطاقـة، الأتمتـة الصناعيـة، والميكانيـكا والكهربـاء والروبوتـات، مُعـدّة المهنـدسين والفنـيين لمتطلبـات سـوق العمـل الفعليـة، ومـزودة بشـهادات مـعترف بهـا دوليـا.

دعـم التحـول التـقني شـمل أيضـا إنشـاء **مراكـز امتيـاز (Centres of Competence)** في مجـالات الطاقـة المتجـددة وكفـاءة الطاقـة، ضمـن مشروع مـشترك مـع بنـك التنميـة الألماني KfW، والـذي يشـمل إنشـاء مراكـز في المنيـا وأسـوان، وتجـهيز ٢٠ مدرسـة بالمعـدات وتدريـب المعلـمين وتزويـد المـدارس بأنظمـة الطاقـة الشمسـية العمليـة.

وفي ذات السـياق، ارتفـع عـدد **مـدارس التكنولوجيـا التطبيقيـة** إلى ٨٤ مدرسـة عـام ٢٠٢٤، مـع وجـود ١٦ جامعـة تكنولوجيـة جديـدة. كمـا تـم تـدشين وحـدات "من المدرسـة إلى العمل" وإشراك أكثر من ٧٠,٠٠٠ متدرب في التدريـب المـزدوج، بهـدف ربـط التعليـم بالتدريـب العملـي في الشركات.

ويـأتي اهتمـام وزارة الـبترول والثروة المعدنيـة بالتعليـم والتدريـب وتطويـر ودعـم مهـارات الشـباب والتركيز على ذوي الهمـم والمهـارات الخاصـة مـن خلال إنشـاء ورفـع كفـاءة المـدارس والمعاهـد وتجهيزهـا ،وإنشـاء المـدارس التكنولوجية التطبيقية بالإضافة إلى إنشاء فصول محو الأمية وبرامج التعليم والتدريب المعتمدة على العلوم والتكنولوجيا والبيئة، ومشروعات التدريب على تنمية مهـارات إقامـة المشروعـات الصـغيرة والمتناهيـة الصغـر وخلق فـرص عمـل مناسبة، ومشروعـات التدريـب على الحـرف ، ومـن أبـرز المشروعـات التي تـم تنفيذهـا في هـذا المحـور:

- مدرسـة ظهـر للتكنولوجيـا التطبيقيـة ومركـز التمـيز التابـع لهـا .
- مدرسة العلمين للتكنولوجيا التطبيقية.
- مدرسة دمياط للتكنولوجيا التطبيقية.
- مدرسة سيدبك للتكنولوجيا التطبيقية بالإسكندرية.
- مدرسة انبي للتكنولوجيا التطبيقية بالقاهرة.
- مركز تدريب الطلبة على تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي في مدرسة ظهر.
- مركز التنمية الشبابية بالحي الإماراتي بهدف زيادة فرص العمل للشباب بالتدريب والعمل على رفع الكفاءات والمهارات.

مشروع إنشاء مدرسة راس غارب التجريبي واعتمادها كأول مدرسة خضراء في مصر حاصلة علي شهادة المباني الخضراء (EDGE).ولضمان استدامة أنشطة التحول الطاقي في كافة القطاعات المستهلكة للطاقة في مصر وأفريقيا، تم إنشاء «مركز التميز للتحول الطاقي» تحت رعاية وزارة البترول والثروة المعدنية بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) وتشتمل الخدمات التي يقدمها المركز لكافة قطاعات الطاقة في مصر وإفريقيا على برامج تدريبية متخصصة بأحدث التقنيات وبرامج المحاكاة والواقع الافتراضي، وتدريب عملي على نماذج للمعدات المستخدمة في الصناعة، وتنفيذ الدراسات والمراجعات الفنية لتحسين كفاءة الطاقة وبناء نظم إدارة الطاقة وفقا للمواصفات القياسية، وتنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات التحول الطاقي، ودعم التطوير والتكنولوجيا ويشمل إعداد المواصفات القياسية في مجال التحول الطاقي، وتحليل استهلاك الطاقة، وتطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة ودعم وتطوير التكنولوجيات الحديثة في مجال التحول الطاقي.

تركز جهود التعليم الفني في مصر في قطاع الطاقة على بناء شبكة متكاملة من المدارس التكنولوجية، ومراكز التميز، وأكاديميات التدريب الصناعي، بدعم من القطاع الخاص، والشركاء الدوليين، ومبادرات حكومية. وتعبّر هذه التحولات عن إدراك الدولة بأن تعزيز مهارات الشباب الفنية في المجالات الحيوية ليس خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لتحسين الإنتاجية وزيادة التوظيف المستدام، وضمان جاهزية الشباب لاقتصاد المعرفة والتحول الأخضر.

قطاع الموارد المائية والري

تُعد الموارد المائية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، إذ تعتمد عليها مختلف القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها الزراعة التي تستهلك ما يزيد على ٧٦٪ من إجمالي الموارد المائية المتاحة، بالإضافة إلى الصناعة والطاقة ومياه الشرب والحفاظ على النظم البيئية. وتنبع أهمية هذا القطاع من كونه المحرك الرئيسي للأمن الغذائي والأمن المائي والتوسع الزراعي، ومن كونه أحد أهم محددات استدامة التنمية في دولة تصنف ضمن أكثر دول العالم جفافًا.

وتفرض الطبيعة الجغرافية لمصر - التي تقع بالكامل ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة - حساسية شديدة تجاه مواردها المائية المحدودة، خاصة أنها تعتمد بنسبة تتجاوز ٦٨٪ على مياه نهر النيل كمصدر أساسي للمياه العذبة، بينما تسهم الموارد الأخرى، مثل المياه الجوفية (١٣,٣٪) والموارد غير التقليدية مثل إعادة استخدام مياه الصرف والتحلية (١٨,٥٪)، بنسبة أقل بكثير.

وتزداد أهمية الموارد المائية في ظل التحديات المتشابكة التي تواجهها الدولة، وعلى رأسها الزيادة السكانية المتسارعة، والتغيرات المناخية، وارتفاع الطلب على المياه من القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. ويُعد قطاع الموارد المائية والري أحد القطاعات ذات البعد الاستراتيجي في خطط الدولة، حيث تبنت الحكومة مجموعة من السياسات والاستراتيجيات طويلة المدى - مثل استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية ٢٠٥٠ والخطة القومية للموارد المائية ٢٠٣٧ - لضمان الإدارة الرشيدة للموارد المائية، وتحقيق الأمن المائي، وتعزيز القدرة على مواجهة التغيرات المناخية، ورفع كفاءة استخدام المياه، وتنويع مصادر الإمداد المائي.

١. الوضع الراهن للموارد المائية في مصر

يوضح الوضع الراهن للموارد المائية في مصر مستوى غير مسبوق من الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة محدودية المتاح المائي وارتفاع الطلب. وتعتمد مصر اليوم على إجمالي موارد مائية تقدَّر بنحو ٦٠ مليار متر مكعب سنويًا في حين يتجاوز إجمالي الاحتياجات الفعلية ٨٠ مليار متر مكعب، ويتم تعويض الفجوة عبر التوسع في إعادة الاستخدام وترشيد الاستهلاك.

• حجم وتوزيع الموارد المائية المتاحة

تتمثل الموارد المائية المتاحة في مصر في (مياه نهر النيل وتمثل نسبة ٦٨,١٦٪ من إجمالي الموارد المائية المتاحة وتبلغ حصة مصر من نهر النيل نحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب، المياه الجوفية (الصحراوية + وادي النيل) تمثل نحو ١٣,٣٢٪ وتعتبر من أقدم المصادر المائية المستخدمة في مصر لأغراض الري وتشمل خزانات المياه الجوفية غير المتجددة (خارج وادي النيل) والتي توجد بالصحراء الغربية والواحات وسيناء، و خزانات المياه الجوفية المتجددة (بالوادي والدلتا) والتي تنتج نتيجة لتسرب المياه من النيل والترع ومن عمليات الري والأمطار إلى الخزان الجوفي بوادي النيل وعلى ذلك فإن هذه المياه ليست مصدراً إضافياً من المياه ولكنها تعتبر إعادة لما يفقد من مياه النيل، والموارد المائية غير التقليدية (إعادة استخدام مياه الصرف والتحلية) بنسبة ١٨,٥٪، أما مياه الأمطار والسيول فتسهم بنحو محدود لا يتجاوز ١ مليار متر مكعب سنويًا في المتوسط، مع تذبذب شديد نتيجة التغيرات المناخية.

الميزان المائي لمصر لعام ٢٠٢٤ (مليار متر مكعب)

• الاستخدامات المائية لأهم القطاعات:

تتزايد الاستخدامات المائية في مصر بشكل كبير، وذلك نتيجة النمو السكاني الكبير وما يتبعه من زيادة في الاحتياجات للقطاعات المختلفة. وتمثل قطاعات الزراعة ومياه الشرب والصناعة أكثر القطاعات المستهلكة للمياه.

١. الاستخدامات المائية لقطاع الزراعة:

يمثل قطاع الزراعة أكبر مستخدم للمياه في مصر، حيث تبلغ احتياجات قطاع الزراعة ٦٢ مليار متر مكعب من المياه أي أكثر من ٧٥٪ من إجمالي الاحتياجات المائية (قطاعات الزراعة والشرب والصناعة). ومن العوامل التي ساعدت على الوفاء بمتطلبات هذا القطاع في السنوات الماضية التوسع في استخدام مياه الصرف الزراعي واستخدام المياه الجوفية.

ويعتمد توفير المياه الإضافية المطلوبة لقطاع الزراعة في المستقبل على التغير في الاحتياجات والأولويات الخاصة لمياه الشرب والصناعة. مع التوسع في استخدام المياه الجوفية طبقاً لإمكانيات أحواض الخزانات الجوفية وعلى الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق الاتزان البيئي للبحيرات الشمالية.

٢. الاستخدامات المائية لقطاع الشرب:

أدت الزيادة المضطردة في عدد السكان والتحول إلى الحضر على حساب الريف وإدخال مياه الشرب النقية للريف إلى زيادة كبيرة في معدلات الاستهلاك وإجمالي الكميات المستخدمة من المياه. وقد بلغت كمية مياه الشرب المنتجة عام ٢٠١٧ نحو ١٠ مليار متر مكعب ارتفعت لتصل لنحو ١١,٧٣ مليار متر مكعب من المياه عام ٢٠٢٤ لتلبية الطلب على المياه. وتوفر المياه السطحية ما يقرب من ٨٣٪ من إجمالي احتياجات مياه الشرب الآمنة، بينما تلبي المياه الجوفية النسبة المتبقية والبالغة ١٧٪.

٣. الاستخدامات المائية للصناعة:

تختلف الاستخدامات المائية في الصناعة وفقاً لطبيعة النشاط الصناعي، وقد زادت احتياجات قطاع الصناعة زيادة كبيرة خلال العقود الأخيرة. وتقدر الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة (دون الأخذ في الاعتبار مياه التبريد المستخدمة في محطات توليد الكهرباء) بحوالي ٥,٥ مليار متر مكعب من المياه.

• نصيب الفرد من المياه (مؤشر الفقر المائي الحاد):

يعكس تطور نصيب الفرد من المياه في مصر التحولات الهيكلية التي شهدها الطلب على الموارد المائية على مدار العقود الماضية، في ظل النمو السكاني المتسارع. فمنذ ستينيات القرن الماضي، بلغ متوسط نصيب الفرد نحو ٢٠٠٠ متر مكعب سنويًا، ثم انخفض مع بداية التسعينيات إلى أقل من ١٠٠٠ متر مكعب سنويًا، قبل أن يستقر عند مستويات أدنى بلغت نحو ٥١٣ مترًا مكعبًا للفرد سنويًا في الوقت الحالي (شكل ٢٥).

شكل ٢٥ تطور عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من المياه

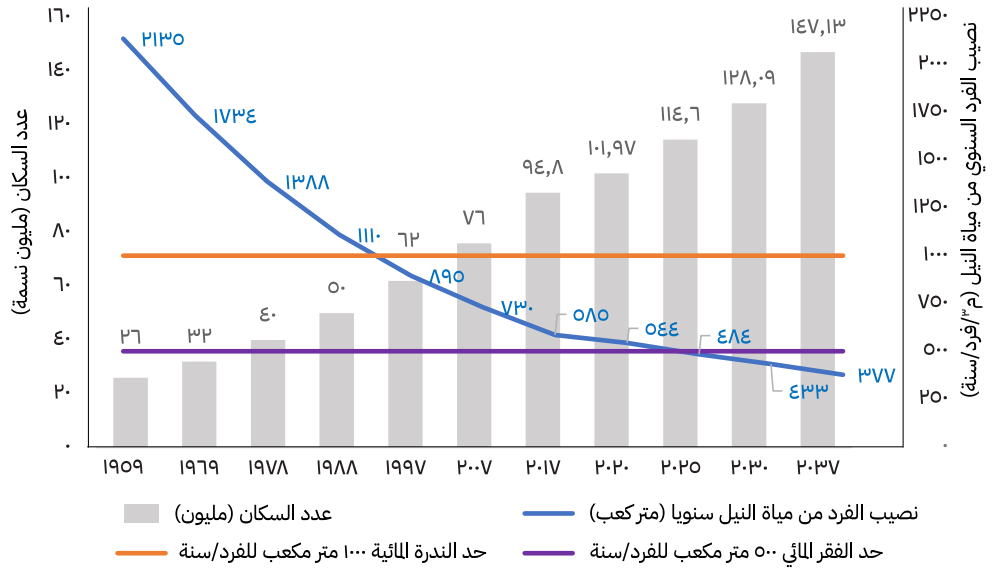

المصدر: وزارة الموارد المائية والري.

٢. الأداء الاقتصادي لقطاع المياه والصرف وإعادة الدوران

تشير مؤشرات الأداء الاقتصادي لقطاع المياه والصرف وإعادة التدوير إلى تطورات إيجابية على المدى المتوسط، حيث حافظ القطاع على معدلات نمو مستدامة عند حساب متوسط خمس سنوات، حيثُ تعكس استمرار الزخم التنموي ونجاح السياسات المعتمدة. وقد شهد القطاع انتقالاً طبيعيًا من مرحلة النمو السريع (٦,٧٪) لمتوسط الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى مرحلة الاستقرار والاستدامة، مما يؤكد بلوغه مرحلة النضج التشغيلي وترسيخ المكتسبات التنموية.

تُظهر بيانات التوظيف نموًا في أعداد العاملين بالقطاع خلال الفترة من الربع الأول ٢٠٢٣ وحتى الربع الثالث ٢٠٢٥، حيث ارتفع عدد المشتغلين من ٢٧,٩٧ ألفًا إلى ٣٣,٢٩ ألفًا (شكل ٢٦)، بما يعكس زيادة بنسبة ١٩٪. ويعكس هذا النمو الطبيعة المستقرة لسوق العمل في القطاع، إذ أن طبيعة القطاع الخدمية غير الإنتاجية لا تستلزم توسعًا سريعًا في القوى العاملة. كما يشير هذا المؤشر إلى اعتماد القطاع على تعزيز الكفاءة التشغيلية بدلاً من التوسع في التوظيف لتحقيق أهدافه.

شكل ٢٦ عدد المشتغلين في قطاع الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة ومعالجة النفايات (الأرقام بالمئات)

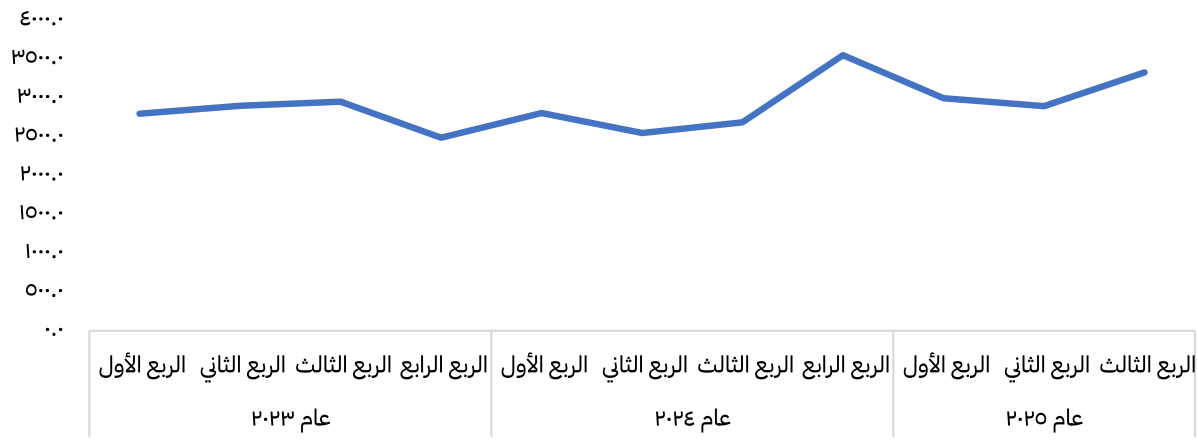

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

٣. أداء قطاع الموارد المائية في مصر وفقًا لمعدلات الأداء العالمية

شـهد قطـاع المـوارد المائيـة في مصر تحسـنًا في بعـض المؤشرات لكنـه واجـه بعـض التحديـات التي تعكسـها المؤشرات الأخـرى، وفيمـا يلـي المؤشرات التي تقـارن القطـاع في مصر بالمعـدلات العالميـة ومعـدلات الـدول متوسـطة الدخـل، بالإضافـة إلى المؤشرات التي تصدرها بعـض المؤسسـات الدوليـة.

المؤشرات المقارنة بين مصر والمعدل العالمي ومعدل الدول متوسطة الدخل:

وفقًا لمؤشرات الأداء الاقتصادي لقطاع مياه الشرب الأساسية في جمهورية مصر العربية، يظهر تفوق مستمر على المستوى العالمي ومتوسط الدول متوسطة الدخل على مدى العقدين الماضيين (شكل ٢٧). فقد حافظت مصر على معدلات تغطية مرتفعة ومستقرة، حيث يقترب مستوى الاستفادة من خدمات مياه الشرب الأساسية في المناطق الحضرية من ١٠٠٪، كما شهدت المناطق الريفية تحسنًا مطردًا تجاوز المعدلات العالمية ومتوسط الدول متوسطة الدخل بشكل واضح بمتوسط يبلغ ٩٨٪ خلال العقدين الماضيين.

ويُعزى هذا الأداء المتميز إلى الاستثمارات المستدامة والجهود المنظمة التي تبذلها الدولة لتطوير البنية التحتية لقطاع المياه، بالإضافة إلى فاعلية البرامج والمبادرات القومية التي تهدف إلى توسيع نطاق التغطية وضمان شمولية الخدمات الأساسية. كما يعكس هذا الإنجاز كفاءة السياسات الوطنية في سد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية وتحقيق الاستقرار والاستدامة في تقديم الخدمات.

ويؤكد هذا المسار التنموي نجاح الخطط الاستراتيجية للدولة في ضمان توفير مياه شرب آمنة ومستدامة للمواطنين، مع تعزيز العدالة الاجتماعية ورفع مستوى جودة الحياة في جميع أنحاء الجمهورية.

تُظهر بيانات نسبة توجيه المياه العذبة المسحوبة سنويًا من إجمالي الموارد المائية في جمهورية مصر العربية أن القطاع الزراعي يظل أكبر مستهلك للمياه، وهو نمط يتوافق مع الممارسات العالمية، حيث تحافظ مصر على معدلات مشابهة لمتوسط الدول متوسطة الدخل والمتوسط العالمي (شكل ٢٨). ويُعد هذا التوزيع متوازنًا ضمن السياسة المائية الشاملة، إذ يسهم في ضمان الأمن الغذائي واستقرار القطاع الزراعي، مع الاستمرار في تبني استراتيجيات ترشيد استخدام المياه وتحسين كفاءة الري.

وبالنسبة للاستخدام المنزلي، تشير البيانات إلى أن متوسط توجيه المياه العذبة يصل إلى نحو ١٣,٩٪، وهو مستوى يتوافق مع الأنماط الدولية السائدة، ويعكس التزام الدولة بضمان توفير مياه شرب آمنة للمواطنين مع الحفاظ على حصص القطاعات الإنتاجية الأخرى وفق أولويات التنمية المستدامة (شكل ٢٩).

كما شهد القطاع الصناعي تحسنًا في نسبة المياه العذبة الموجهة له خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢١، ما يعكس جهود الدولة في دعم التنمية الصناعية (شكل ٣٠)، مع استمرار هذه الحصة الأصغر مقارنة بالقطاعين الزراعي

شكل ٢٧ نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (٪ من إجمالي السكان)

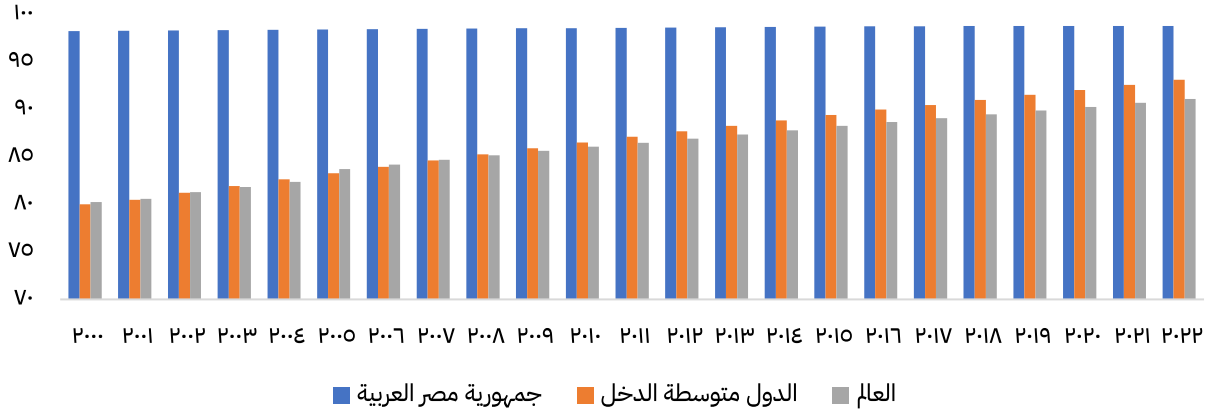

المصدر: البنك الدولي

والاستخدام المنزلي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والأطر الدولية لتوزيع المياه. ويعكس هذا التوازن العام في مؤشرات توزيع المياه العذبة كفاءة إدارة الموارد المائية على المستوى الوطني، وقدرة الدولة على تحقيق التوافق بين تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومتطلبات القطاعات الإنتاجية المختلفة ضمن الموارد المتاحة.

شكل ٢٨ نسبة المياه العذبة المسحوبة سنويًا للاستخدام الزراعي (٪ من إجمالي المياه العذبة المسحوبة)

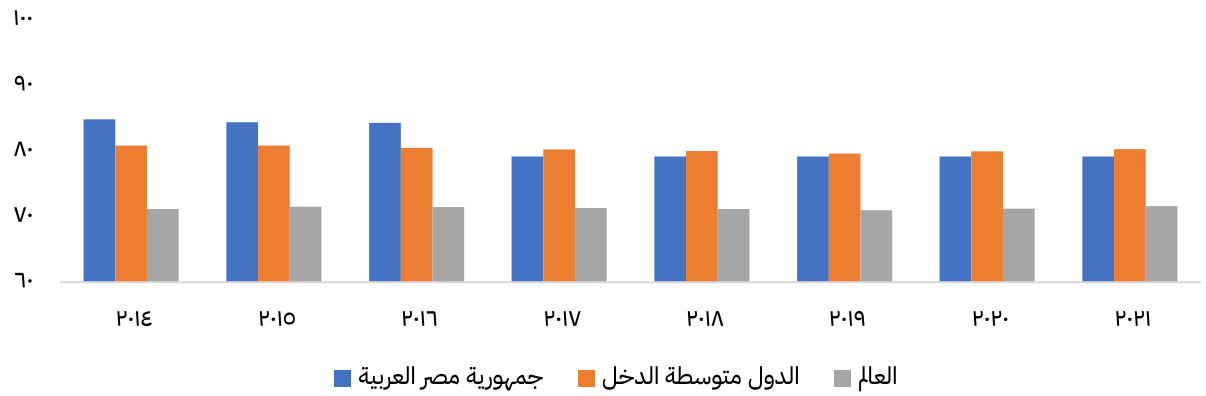

المصدر: البنك الدولي

شكل ٢٩ نسبة المياه العذبة المسحوبة سنويًا للاستخدام المنزلي (٪ من إجمالي المياه العذبة المسحوبة)

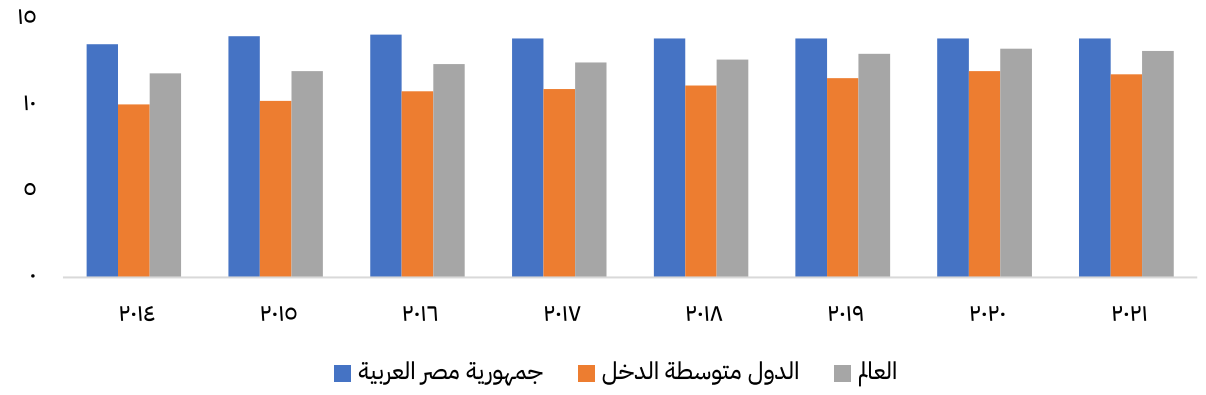

المصدر: البنك الدولي

شكل ٣٠ نسبة المياه العذبة المسحوبة سنويًا للاستخدام الصناعي (٪ من إجمالي المياه العذبة المسحوبة)

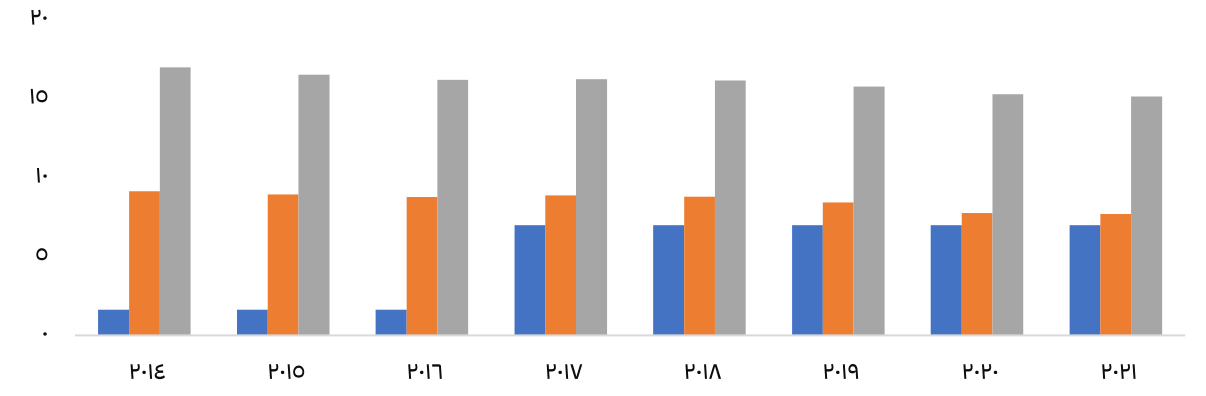

المصدر: البنك الدولي

تُظهر البيانات تطورًا إيجابيًا في مؤشر كفاءة استخدام المياه في جمهورية مصر العربية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠١٥ لكل متر مكعب من إجمالي المياه العذبة المسحوبة بنسبة ٨٥,٩٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢ (شكل ٣١). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تتفوق على معدل النمو العالمي خلال نفس الفترة، والذي بلغ ٦٩,١٪.

ويُعد هذا التحسن المستمر في كفاءة استخدام المياه مؤشرًا هامًا على نجاح السياسات المائية والاقتصادية المعتمدة، إذ تمكنت مصر من تحقيق قيمة اقتصادية أعلى لكل وحدة مياه مستخدمة، مما يعكس فعالية إدارة الموارد المائية وقدرة الدولة على تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في القطاع.

شكل ٣١ إنتاجية المياه الإجمالية (بالدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠١٥ لكل متر مكعب من إجمالي المياه العذبة المسحوبة)

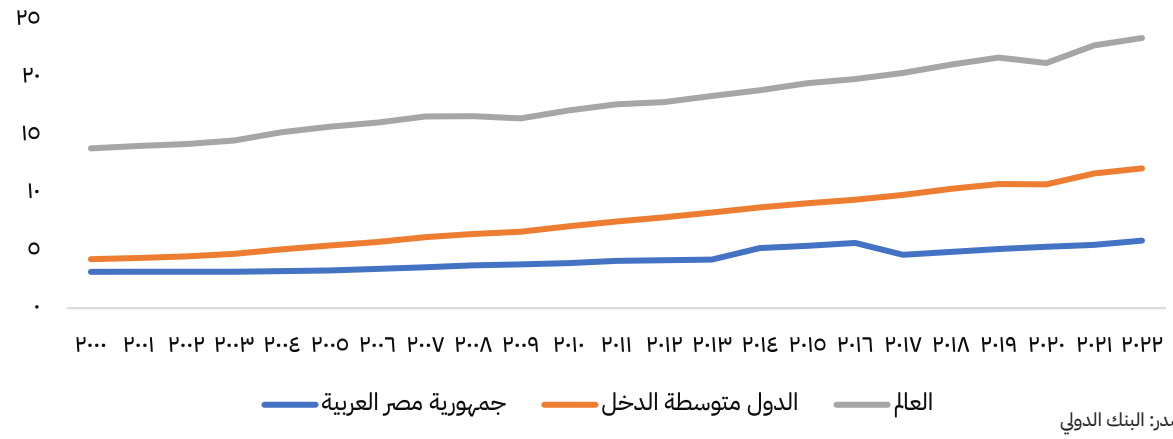

المصدر: البنك الدولي

وضع مصر في مؤشرات المؤسسات الدولية الخاصة بالموارد المائية

تولي المؤسسات الدولية اهتمامًا كبيرًا بقياس أداء الدول في إدارة مواردها المائية، نظرًا لدور المياه المحوري في تحقيق الأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة. ويعكس وضع مصر في هذه المؤشرات حجم التحديات التي تواجهها الدولة بوصفها دولة مصب تعتمد على مورد مائي خارجي محدود، وفي الوقت نفسه يبرز التقدم المحقق في برامج إدارة المياه، وإعادة الاستخدام، وتطوير البنية التحتية.

١. مؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index – GFSI)

يتضمن المؤشر محورًا خاصاً باستدامة الموارد الطبيعية والمرونة، ويؤثر فيه وضع الموارد المائية بشكل مباشر ومدى تأثيرها على الإنتاج الغذائي. وقد احتلت مصر المركز ٥١ عالمياً والمركز الرابع عربياً ويلاحظ تحسن ترتيب مصر في هذا المحور خلال السنوات الأخيرة نتيجة التوسع في نظم الري الحديث، زيادة إنتاجية الأراضي، تحسين البنية التحتية للري والصرف، رفع نسب المعالجة الثلاثية لمياه الصرف.

٢. مؤشر الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (SDG 6 – المياه والصرف الصحي للجميع)

يمثل الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الإطار الدولي لقياس كفاءة الدول في إدارة الموارد المائية، وضمان الوصول إلى خدمات مياه شرب آمنة، وصرف صحي ملائم، وحوكمة رشيدة للقطاع. ويُعد هذا الهدف أحد أكثر الأهداف ارتباطًا مباشرا بجهود مصر في مواجهة تحديات الندرة المائية وتحسين إدارة الموارد المتاحة.

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة لمؤشرات SDG للعام ٢٠٢٣، حققت مصر درجة إجمالية بلغت نحو ٦٧/١٠٠ في مؤشر SDG 6، متقدمة بشكل طفيف عن درجتها في تقرير ٢٠٢٢ التي بلغت نحو ٦٥/١٠٠، بما يعكس تحسنًا

تدريجيًا، خاصة في محوري إدارة الموارد المائية ومعالجة مياه الصرف الصحي.

ويُظهر التحليل التفصيلي للمؤشر أن:

- معدل الوصول إلى مياه الشرب الآمنة في مصر بلغ نحو ٩٨٪ في عام ٢٠٢٣، مقابل ٩٧٪ في عام ٢٠٢٠.
- معدل الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسّنة ارتفع إلى ٩٦٪ في ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٩٤٪ في ٢٠٢٠.
- معدل معالجة مياه الصرف الزراعي والصحي وإعادة الاستخدام شهد تحسنًا ملحوظًا نتيجة إنشاء مشروعات كبرى مثل محطات المعالجة الثلاثية ببحر البقر والمحسمة.

يعكس أداء مصر في SDG 6 مسارًا تصاعديًا نتيجة المشروعات القومية الكبرى في الري والصرف والمعالجة، إلا أن الضغط الناجم عن شُح الموارد المائية الطبيعية يظل عاملًا مؤثرًا يحتفظ بالمؤشر في نطاق متوسط، ويُحتم استمرار التوسع في مصادر المياه غير التقليدية ورفع كفاءة الاستخدام.

٤. الأطر الوطنية والاستراتيجيات المنظمة لإدارة الموارد المائية في مصر

يُعد قطاع الري من أكثر القطاعات تعزيزًا لـمُقوّمات التنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، حيث برز ذلك ضمن مُستهدفات كلٍ من رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤ – ٢٠٢٧/٢٦)، وقد شهدت السنوات الماضية بلورة منظومة استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية في مصر، بهدف مواجهة تحديات الندرة المائية وتحقيق الأمن المائي في ظل الضغوط المتزايدة الناتجة عن النمو السكاني، والتوسع الاقتصادي، وتغير المناخ. وتقوم هذه المنظومة على ثلاثة مكونات رئيسية: استراتيجيات طويلة المدى، وخطط تنفيذية متوسطة المدى، وإطار تشريعي وتنظيمي داعم.

رؤية مصر ٢٠٣٠

أكّدت رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية تطوير منظومة الإدارة المُتكاملة للموارد المائيّة، وترشيد استخدامات المياه، والارتقاء بنوعيّتها في الزراعة، واللجوء إلى مصادر المياه غير التقليديّة. وفي هذا الصدد، من المُستهدف زيادة نسبة الأراضي الزراعيّة المُستفيدة من المُمارسات الزراعيّة المُرشدة للمياه لتصِل إلى ١٠٠٪ في عام ٢٠٣٠ مُقابل ٣٠٪ في عام ٢٠٢٤/٢٣.

برنامج عمل الحكومة

يتبنّى البرنامج مُستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ في شأن التنمية الزراعيّة، وذلك في إطار الأُفُق الزمني (٢٠٢٥/٢٤ – ٢٠٢٧/٢٦). ففي مجال التوسّع في المُمارسات الزراعيّة المُرشّدة للمياه، يستهدف البرنامج زراعة حوالي ٣ مليون فدان من خلال هذه المُمارسات، وكذلك تسجيل واستنباط ٥٢ صنفًا من المحاصيل الاستراتيجيّة عاليّة الإنتاجيّة، وإنتاج ٩٠ ألف طن من التقاوي عالية الجوّدة.

استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠

تمثل استراتيجية ٢٠٥٠ الإطار الوطني الأشمل لتوجيه سياسات المياه في مصر خلال العقود الثلاثة القادمة، وقد تم إعدادها لأول مرة في عام ٢٠١٠، وتحديثها بالكامل عام ٢٠١٧ لتستوعب التحولات المحلية والإقليمية والعالمية في الطلب على المياه. وتهدف الاستراتيجية إلى:

تحقيق الأمن المائي لمصر، من خلال الإدارة المستدامة للموارد المائية، وتعظيم كفاءتها، ورفع قدرة الدولة على التكيف مع ندرة المياه والضغوط المناخية.

وترتكز على أربعة محاور رئيسية:

١. التكيف مع التغيرات المناخية:

حيث يؤثر تغير المناخ على مصر بشكل رئيسي من خلال **الانخفاض المُحتمَل لإيراد نهر النيل، وارتفاع منسوب سطح البحر وعوامل التآكل والعواصف وآثارهم السلبية على المناطق الساحلية**، إلى جانب تداخل مياه البحر المالحة في شمال الدلتا مما قد يسبب تدهور التربة والأراضي. كما أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدى **لزيادة الاحتياجات المائية الزراعية وانخفاض الإنتاجية الزراعية**. وقد أشارت استراتيجية

٢٠٥٠ إلى الحاجة الشديدة للتكيف مع آثار التغيرات المناخية وفقا لإستراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية لقطاع المياه في مصر. وقد تم **إعداد إطار الرصد والتقييم (M&E) للتكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه في إطار مشروع SCALA**. وتتضمن عملية تقييم تأثير كل مظهر من مظاهر تغير المناخ الفردية (مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والجفاف، والفيضانات المفاجئة، وما إلى ذلك) على كل مكون من مكونات الموارد. وتشمل هذه المكونات توافر المياه السطحية، وإعادة تغذية المياه الجوفية، والطلب على المياه الزراعية، والصرف وإعادة الاستخدام، ومرونة البنية التحتية، والتوازنات البيئية. وتُسلّط النتائج الضوء بوضوح على العديد من المجالات الحرجة التي تُواجه مخاطر مُضاعفة وتتطلب تدخلات تكيف عاجلة.

٢. رفع كفاءة إدارة الموارد المائية:

حيث إن رفع كفاءة إدارة الموارد المائية لمواجهة ندرة المياه والضغوط المتزايدة عليها يتطلب تحديث البنية التحتية القومية خلال العقود القادمة. وقد أشارت استراتيجية عام ٢٠٥٠ إلى الجهود الكبيرة والمستمرة المطلوبة لتحديث البنية التحتية القومية للمياه، كما أوصت بتحديث البنية التحتية على المستوى المحلي (المحافظات) لتسمح بإدارة لامركزية فعالة للمياه.

٣. تعزيز استدامة الموارد المائية:

يتم ذلك من خلال التوسع في استخدام موارد المياه غير التقليدية من خلال تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف وتحسين نوعية المياه بالإضافة على ضبط السحب من الخزان الجوفي.

٤. تحقيق التكامل بين المستخدمين:

تضم الاستراتيجية رؤية تشاركية تشمل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي والبيئي، بما يضمن التنسيق بين جميع الأجهزة الحكومية.

٥. الخطة العاجلة لمواجهة احتياجات المياه:

والتي قامت بإعدادها اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٩٣ الصادر في أبريل ٢٠١٦. وتهدف هذه الخطة إلى توفير بدائل سريعة لمواجهة الآثار السلبية لنقص المياه في مصر عن طريق تنفيذ إجراءات ترشيد استخدام المياه وتنمية الموارد المائية. وقد تم إدراج أغلب إجراءات هذه الخطة العاجلة بالخطة القومية ٢٠٣٧ (الإجراءات - النتائج - التكاليف).

وتُظهِر استراتيجيات وخطط وزارة الموارد المائية والري التزاماً متزايداً بالعديد من الإجراءات البعيدة المدى. وتتجاوز الإجراءات المقترحة الخيارات التقليدية لهندسي ومخططي المياه المتمثلة في تنمية الموارد وتأهيل البنية التحتية، حيث تتضمن مجموعة شاملة من الإجراءات الفنية والاقتصادية والقانونية والمؤسسية التي تغطي جوانب الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الخطة القومية للموارد المائية (٢٠١٧-٢٠٣٧) والتشريعات الداعمة والإطار المؤسسي

تعد الخطة القومية للموارد المائية ٢٠٣٧ الإطار التنفيذي متوسط المدى لاستراتيجية ٢٠٥٠، وتستهدف تحقيق «الأمن المائي للجميع « ويُعرَف الأمن المائي بأنه «ضمان إتاحة المياه بالكمية والنوعية المناسبة لجميع الاستخدامات) للمجتمع والاقتصاد والبيئة (مع وجود مستوى مقبول من المخاطر المتعلقة بالموارد المائية»، ولذلك فإن استراتيجية إدارة المياه الجديدة هي «التكيف مع ندرة المياه» وهي تشمل أفكار ومدخلات من كافة التخصصات بما فيها التخصصات الاجتماعية والهندسية والاقتصادية والقانونية والبيئية والسياسية وغيرها، ولتحقيق هذا الهدف ستعمل الخطة القومية الثانية للموارد المائية من خلال ٤ محاور رئيسية هي:

١. تحسين نوعية المياه.
٢. ترشيد الاستخدامات.
٣. تنمية الموارد المائية.
٤. تهيئة البيئة الداعمة للإدارة المتكاملة للمياه.

وتتبنى الخطة منهجية قائمة على:

- دراسة السيناريوهات المستقبلية (المتفائل – المرجح – المتحفظ).
- تقييم تأثيرات تغير المناخ.

- وضع برامج ومشروعات بتكلفة تقديرية تتجاوز ٥٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٣٧.
- تبني نهج اللامركزية في إدارة الموارد المائية.
- تكامل الأدوار بين الوزارات والهيئات الحكومية.

ومن ناحية أخرى تتطلب الإدارة الفعالة للموارد المائية وجود إطار قانوني ملائم يوفر لمتخذ القرار ما يلي:

(أ) الأسس والأدوات اللازمة للتخطيط والتنمية، (ب) قواعد تخصيص المياه، (ج) مهام إدارة وصيانة نظم الري والصرف، (د) آليات إدارة نوعية المياه، (هـ) وسبل تمويل كافة هذه الأنشطة (الخطة القومية ٢٠١٧). وأهم القوانين الموجودة في هذا الصدد هي:

- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف.
- القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤بشأن مشاركة المزارعين.
- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث تنفيذاً للقرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية (حالياً وزارة الموارد المائية والري).
- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعروف بقانون البيئة.
- قانون الموارد المائية والري رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١، الذي يحدد الإطار القانوني لاستخدام الموارد المائية وحمايتها. يغطي القانون جوانب مختلفة مثل تنظيم استخدام المياه، وحماية مجاري الأنهار، وتنظيم حفر الآبار، وتطوير نظم الري والصرف، وتحديد عقوبات لمخالفة أحكامه.

وفي إطار دعم آليات وهياكل التنسيق بين جهات إدارة المياه على المستوى القومي ومستوى المحافظات، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقوم وزارة الموارد المائية والري بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ الخطة، حيث صدر قرار بإنشاء المجلس القومي للمياه في أكتوبر ٢٠٢٥، وأن يتولى السيد رئيس الوزراء رئاسة المجلس، ويضم الوزراء المعنيون والأطراف ذات الصلة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الموارد المائية والري، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووزارة البيئة، ووزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي، والتعاون الدولي، وكذلك إنشاء مجالس على المستوى لإقليمي والمحلي وذلك للتنسيق والتشاور فيما يخص تخطيط وإدارة الموارد المائية وتنمية مواردها واستخداماتها بين الجهات المعنية.

٥. أهم المشروعات القومية الكبرى في مجال الموارد المائية في مصر

شهد قطاع الموارد المائية والري في مصر منذ مطلع الألفية الجديدة تنفيذ حزمة واسعة من المشروعات القومية التي استهدفت مواجهة تزايد الضغوط على الموارد المائية، وتحسين كفاءة الإدارة والاستخدام، وتوفير مصادر مائية إضافية تدعم خطط التنمية الزراعية والعمرانية والصناعية. وقد أسهمت هذه المشروعات - التي تنوعت بين تنمية الموارد، والحفاظ عليها، وتحسين نوعيتها، وتطوير البنية التحتية، والتحول نحو الإدارة الذكية - في تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع التحديات المائية ومحدودية الموارد، وربط القطاع بمنظومة التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

- **مشروعات تنمية الموارد المائية غير التقليدية**

اتجهت الدولة المصرية خلال العقدين الماضيين إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية كأحد الحلول الاستراتيجية لتعويض ثبات حصة مصر من مياه النيل رغم زيادة الطلب. ويعد مشروع محطة معالجة مياه بحر البقر من أهم هذه المشروعات، حيث افتُتح عام ٢٠٢١ بطاقة معالجة تبلغ نحو ٥,٦ مليون متر مكعب/يوم، ليصبح أكبر محطة معالجة ثلاثية في العالم. ويسهم المشروع في استصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان في شمال سيناء، كما يمثل نموذجًا رائدًا في إعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الزراعي وتعظيم العائد من وحدة المياه. وإلى جانب ذلك، تم تنفيذ محطة المحسمة بطاقة تصل إلى ١ مليون متر مكعب/يوم لاستخدامها في ري ما بين ٥٠–٦٠ ألف فدان شرق قناة السويس، وهو ما أتاح إضافة مساحات زراعية جديدة في منطقة كانت تعتمد بالكامل على المياه الجوفية.

كما نفذت الدولة منذ عام ٢٠٢٢ مشروعاً ضخماً لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في مشروع الدلتا الجديدة، أحد أكبر مشروعات التوسع الأفقي في مصر، لإتاحة مصدر مائي مستدام لخدمة ما يزيد عن ٢,٢ مليون فدان غرب الدلتا. وتعكس هذه المشروعات توجهًا استراتيجيًا نحو تعظيم الموارد غير التقليدية ودمجها في منظومة الإدارة المتكاملة للمياه.

- **مشروعات تحديث وتطوير نظم الري الحقلية:**

شهدت مصر منذ عام ٢٠٠٠ تنفيذ سلسلة من البرامج الهادفة إلى رفع كفاءة استخدام المياه في الأراضي الزراعية، بدءًا من برنامج تطوير الري الحقلي (٢٠٠٠–٢٠١٥) الذي ساهم في تحديث شبكات ومراوي عدد من المناطق في الدلتا والوادي، وصولًا إلى المشروع القومي للتحول إلى نظم الري الحديث الذي أُطلق عام ٢٠٢٠ ويستهدف تحويل ٣,٧ مليون فدان من الأراضي القديمة من الري بالغمر إلى نظم الري بالرش والتنقيط بحلول عام ٢٠٢٥. ويهدف المشروع إلى رفع كفاءة الري من نحو ٥٠٪ إلى ٧٥٪، وخفض الفاقد وزيادة الإنتاجية، فضلًا عن تحسين دخول المزارعين نتيجة تحسين الجودة وخفض تكاليف التشغيل. وتشمل هذه الجهود تطوير المساقي، وتوصيل الكهرباء للمآخذ، وإنشاء وحدات رفع حديثة، مما يسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للمياه في ظل ندرتها المتزايدة.

- **المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع:**

انطلقت مصر في تنفيذ أكبر مشروع لتأهيل وتبطين الترع على مستوى العالم، حيث بدأ التنفيذ في عام ٢٠٢٠ بهدف رفع كفاءة شبكات الري وتقليل الفقد المائي وتحسين وصول المياه لنهايات الترع. ويستهدف المشروع تأهيل نحو ٢٠ ألف كيلومتر من الترع على مستوى الجمهورية، وقد تم تنفيذ أكثر من ٧,٨٥٠ كيلومتر حتى عام ٢٠٢٤. ويسهم هذا المشروع في تحسين البيئة الريفية وتقليل تكاليف التطهير وتوفير مياه إضافية للزمام الزراعية. وإلى جانب ذلك، نفذت الدولة البرنامج المكمل لتغطية الترع داخل الكتل السكنية بهدف حماية الصحة العامة، والحد من التلوث، وضمان وصول المياه إلى الأراضي الزراعية دون فاقد.

- **مشروعات حماية السواحل والتكيف مع التغيرات المناخية**

نظرًا لارتفاع حساسية دلتا النيل والساحل الشمالي المصري للتغيرات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر، تم تنفيذ العديد من مشروعات الحماية وشملت هذه المشروعات حماية شواطئ الإسكندرية عبر إنشاء حواجز أمواج وحائط رشيد، وحماية مناطق دمياط ورأس البر، إلى جانب تنفيذ حلول طبيعية بالاعتماد على الكثبان الرملية والحواجز البيئية ضمن مشروع "التكيف مع التغيرات المناخية في الساحل الشمالي والدلتا"، الممول من مرفق المناخ الأخضر. وقد أسهمت هذه المشروعات في حماية أكثر من ١٢٠ كيلومترًا من السواحل المصرية، والتي نتج عنها اكتساب مساحات من الأراضي قدرها ١,٨٠ مليون متر مربع وحماية استثمارات قيمتها عشرات المليارات من الجنيهات.

- **مشروعات الحماية من أخطار السيول وتنمية مياه الأمطار:**

شهدت السنوات الأخيرة توسعًا كبيرًا في إنشاء منشآت حصاد مياه الأمطار والسيول في سيناء والبحر الأحمر وجنوب الصعيد، حيث تم تنفيذ أكثر من ١,٦٣١ منشأة تشمل سدود إعاقة، وبحيرات صناعية، وحواجز تحويل. ومن أبرز هذه المشروعات بحيرة الزغرة في جنوب سيناء بتكلفة ٢ مليار جنيه، وبحيرات الشلاتين في البحر الأحمر بتكلفة ٢١٦ مليون جنيه. وتُسهم هذه المنشآت في تقليل مخاطر السيول، وتوفير مياه إضافية للبدو والمجتمعات المحلية، وإعادة شحن الخزان الجوفي، وهو ما يعزز الأمن المائي في المناطق الصحراوية.

- **تطوير البنية التحتية القومية للري والصرف:**

شهد قطاع الري تنفيذ عدد من المشروعات الضخمة لإحلال وتجديد البنية التحتية، أهمها قناطر أسيوط الجديدة التي تم افتتاحها عام ٢٠١٨ بتكلفة بلغت ٦,٥ مليارات جنيه، وتعد ثالث أكبر منشأة مائية على نهر النيل بعد السد العالي وقناطر نجع حمادي. وتوفر القناطر تحسين الري لنحو ١,٦٥ مليون فدان، إلى جانب توليد طاقة كهربائية بطاقة ٣٢ ميجاوات.

كما يجري تنفيذ مشروع قناطر ديروط الجديدة لخدمة نحو ١,٦ مليون فدان في الصعيد. وتضمنت الجهود كذلك إحلال وتجديد محطات الرفع في الدلتا والصعيد، وتطوير مفيض توشكى لزيادة القدرة الاستيعابية لبحيرات توشكى، بما يدعم مشروعات التوسع الزراعي في جنوب الوادي.

- **مشروعات تنمية سيناء ونقل المياه عبر السحارات:**

تعد سيناء إحدى أولويات الدولة في التوسع الزراعي والتنموي، وقد شهدت منذ عام ٢٠٠٠ تنفيذ عدة مشروعات استراتيجية لنقل المياه إلى شرق القناة، أبرزها سحارة سرابيوم وسحارة المحسمة اللتان سمحتا بتمرير مياه الري أسفل قناة السويس لاستخدامها في استصلاح الأراضي. كما تم استكمال أجزاء من مشروع ترعة السلام الذي يستهدف استصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان في شمال سيناء. وتُعد هذه المشروعات جزءًا أساسيًا من مشروع «سيناء الجديدة» الذي يجمع بين إعادة استخدام المياه، وشبكات الري الحديثة، وتطوير البنية التحتية الزراعية.

- **التحول الرقمي والإدارة الذكية للموارد المائية:**

في إطار تبني "الجيل الثاني لمنظومة إدارة المياه"، اتجهت الدولة منذ عام ٢٠١٨ إلى دمج التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد المائية. وتضمن ذلك تطوير نماذج للتنبؤ بالأمطار، ومراقبة الآبار الجوفية، واستخدام الطائرات المسيرة (الدرون) لرصد التعديات والبناء غير المخطط، إضافة إلى الاعتماد على صور الأقمار الصناعية لرصد التغير في مناسيب المياه والتركيب المحصولي. وتم إنشاء قواعد بيانات رقمية للترع والمصارف والمنشآت المائية، وإصدار أكثر من ٢٧ تطبيقًا رقميًا تُستخدم في إدارة المناوبات وتقديم خدمات فنية للمزارعين. ويسهم هذا التحول في تعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة التشغيل، وتقليل الفاقد المائي، ورفع قدرة القطاع على التخطيط المستقبلي.

- **تنمية وإدارة المياه الجوفية:**

في ظل التوسع العمراني والزراعي في المناطق الصحراوية، نفذت وزارة الموارد المائية والري عددًا من المشروعات المرتبطة بتنمية المياه الجوفية وحمايتها. ويشمل ذلك حفر آبار جديدة في سيناء والواحات، وتشغيل عدد من الآبار بالطاقة الشمسية (بمستهدف ١٠٠ بئر)، وتطوير أنظمة المراقبة الإلكترونية للآبار. كما تم تنفيذ دراسات مشتركة مع جامعة القاهرة لتحديد حدود السحب الآمن من الخزان الجوفي العميق لضمان عدم تدهور نوعيته أو نضوبه، بما يضمن إدارة مستدامة لهذا المورد النادر.

- **مشروعات تحسين نوعية المياه وحماية المجاري المائية:**

ضمن جهود تحسين نوعية المياه وتقليل التلوث، نفذت الدولة مشروع تحسين مصرف كيتشنر بتمويل أوروبي يبلغ ٧٩ مليون يورو، ويخدم زمامًا زراعيًا يصل إلى ٥٨٨ ألف فدان وعدد ١٨٢ قرية بثلاث محافظات (الدقهلية والغربية وكفر الشيخ). ويشمل المشروع تطوير محطات معالجة الصرف الصحي والصناعي والزراعي، وتأهيل المجاري المائية، ومعالجة التلوث من المنابع المختلفة. وتشمل الجهود أيضًا تطوير المصارف الجديدة والقديمة، وإزالة التعديات، وتطبيق التشريعات التي أقرت حماية نوعية المياه مثل قانون الموارد المائية رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١.

٦. السياسات القطاعية للوزارات المعنية

نظرًا للطبيعة التكاملية لقطاع المياه، فقد تبنت عدة وزارات سياسات داعمة للخطة القومية للموارد المائية، تشمل:

- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي:**

أعدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي استراتيجيتها للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ التي تتضمن ستة أهداف رئيسية هي:

(أ) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، (ب) زيادة الإنتاجية لوحدة الأرض والمياه، (ج) رفع درجة الأمن الغذائي للمحاصيل الغذائية الاستراتيجية، (د) زيادة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، (هـ) تحسين مناخ الاستثمار الزراعي، (و) تحسين مستويات المعيشة لسكان الريف والحد من معدلات الفقر في المناطق الريفية. وستقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتقديم الدعم والإرشاد والحوافز

للمـزارعين لتشـجيع إجـراءات التكيـف مـع نـدرة الميـاه علـى المسـتوى المحلـي.

- **وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية:**

تتمتـع وزارة الإسـكان والمرافـق والمجتمعـات العمرانيـة بصلاحيـات متعـددة. وبعيـداً عـن مهـام التخطيـط والاسـتثمار والتنظيـم في توصيـل ميـاه الشـرب، وتجميـع ومعالجـة ميـاه الصـرف الصحـي، فـإن الـوزارة مسـئولة أيضـاً عـن وضـع معايير وضوابـط لبنـاء المنـازل والمصانـع، وتخطيـط وتطويـر المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة.

وقـد قامـت مؤخـراً وزارة الإسـكان والمرافـق والمجتمعـات العمرانيـة والشـركة القابضـة لميـاه الشـرب والصـرف الصحـي بإعـداد اسـتراتيجية الصـرف الصحـي في المناطـق الريفيـة حتـى عـام ٢٠٣٠. وتتضمـن هـذه الاسـتراتيجية أربـع مراحـل مـن الاسـتثمارات لتغطيـة المناطـق الريفيـة بالكامـل بشـبكات الصـرف الصحـي ومحطـات المعالجـة حتـى عـام ٢٠٣٠. ويشـمل ذلـك إصلاحـات مؤسسـية وتنظيميـة كبيـرة لتمكيـن الجهـات المعنيـة مـن تنفيـذ البرامـج بشـكل فعّـال بمـا يتفـق مـع مبـادئ الحوكمـة.

- **وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة:**

قامـت وزارة البيئـة بإعـداد الخطـة القوميـة للعمـل البيئـي في مصـر ٢٠٠٢- ٢٠١٧ (وزارة البيئـة -٢٠٠٢) بهـدف التأكيـد علـى مراعـاة النواحـي البيئيـة في دورة صنـع القـرار للخطـط متوسـطة المـدى. وتؤكـد خطـة العمـل البيئـي علـى: (أ) أهميـة توافـر المعلومـات الدقيقـة عنـد التعامـل مـع المشـكلات المتعلقـة بنوعيـة الميـاه، (ب) إعطـاء الأولويـة لخطـط الإدارة البيئيـة وخاصـة بالبحيـرات الشـمالية والمناطـق السـاحلية، (ج) التركيـز علـى تطويـر آليـات الرصـد والتقييـم. وهـو مـا يدعـم أهـداف وأولويـات الخطـة القوميـة للمـوارد المائيـة.

٧. التعاون الدولي

- **حوض النيل**

نهـر النيـل هـو نهـر دولي تـشترك فيـه ١١ دولـة هـي: بوروندي والكونغـو ومصر وإريتريـا وإثيوبيـا وكينيـا ورواندا والسـودان وجنـوب السـودان وتنزانيـا وأوغنـدا. وتـشترك مصر مـع البلـدان المطلـة علـى النهـر في إطـار عـدد مـن الاتفاقـات الدوليـة، كمـا تقـدم مصر الكـثير مـن الدعـم الفني عبر مشروعـات التعـاون الثنائي مـع دول الحـوض بمـا في ذلـك إعـداد الدراسـات الفنيـة.

وتنص اتفاقيـة ميـاه النيـل لعـام ١٩٥٩ علـى أن يتـم تقسـيم الإيـراد السـنوي لنهـر النيـل بين السـودان ومصر بواقـع ١٨,٥ مليـار متر مكعـب و٥٥,٥ مليـار متر مكعـب علـى الترتيـب. وتدعـم مصر المبـادرات التي تهـدف إلى حمايـة وزيـادة حصتهـا مـن الميـاه مـن خلال مشروعـات تقليـل الفواقـد.

وقـد أطلقـت دول حـوض النيـل - بدعـم مـن الجهـات المانحـة الدوليـة- مبـادرة حـوض النيـل في عـام ١٩٩٩، والتي تبنـت عقـد مفاوضـات متعـددة الأطـراف وإعـداد وتنفيـذ البرامـج الفنيـة المشتركـة. وتهـدف المبـادرة إلى التوصـل إلى اتفـاق إطـاري تعـاوني يُكَلـل بإنشـاء مفوضيـة دائمـة لحـوض نهـر النيـل.

وحيـث أن تنفيـذ مشروعـات تقليـل الفواقـد بـدول حـوض النيـل لزيـادة الميـاه المتاحـة مـن النهـر يتطلـب موافقـة واشـتراك الـدول التي سـيتم تنفيـذ هـذه المشروعـات علـى أراضيهـا (وذلـك بعـد إعـداد دراسـات الأثـر البيئي والاجتماعـي لهـذا الإجـراء بمعايير وجـودة عاليـة)، ونظـراً لأن هـذه التدابير والدراسـات قـد تسـتغرق وقتـاً طويـلاً - وخاصـة في ظـل عـدم التوصـل للاتفـاق الإطـاري التعـاوني لـدول حـوض النيـل حتـى الآن - فـإن زيـادة ايـراد نهـر النيـل قـد تـم أخـذه في الاعتبـار في السـيناريو المتفائـل فقـط. ولذلـك فـإن السـيناريو الأكثـر احتمـالا للخطـة القوميـة الثانيـة للمـوارد المائيـة قـد افترض أن حصـة مصر مـن ميـاه نهـر النيـل سـتظل ثابتـه (بمعـدل سـنوي ٥٥,٥ مليـار متر مكعـب سـنويا) حتـى عـام ٢٠٣٧.

- **البحر المتوسط**

مصر مـن الـدول الموقعـة علـى اتفاقيـة حمايـة البيئـة البحريـة والمنطقـة السـاحلية للبحـر الأبيـض المتوسـط والمعروفـة باسـم إعلان برشـلونة، وذلـك علـى الرغـم مـن عـدم توقيعهـا علـى عـدد مـن البروتوكولات (خاصـة تلـك المتعلقـة بالملوثـات الناجمـة عـن الأنشـطة السـاحلية والأنشـطة غيـر البحريـة والإدارة المتكاملـة للمناطـق السـاحلية).

ويُشـكل إعلان برشـلونة والبروتوكـولات المتعلقـة بـه بجانـب خطـة عمـل البحـر المتوسـط جـزءاً مـن برنامـج البحـار الإقليميـة التابـع لبرنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة.

والهدف الرئيسي للاتفاقية هو «الحد من التلوث في البحر الأبيض المتوسط وحماية البيئة البحرية وتحسينها في المنطقة مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تؤدى إجراءات هذه الخطة القومية الثانية لخفض أحمال الملوثات التي تصل إلى البحر المتوسط.

٨. منظومة إدارة المواد المائية في مصر (الجيل الثاني)

وتعتمد منظومة الجيل الثاني لمنظومة الري على عشرة محاور رئيسية تتمثل في الآتي:

المحور الأول: محور معالجة المياه والتحلية للإنتاج الكثيف للغذاء

حيث توسعت الدولة المصرية في إعادة استخدام ومعالجة مياه الصرف الزراعي بتنفيذ ثلاث مشروعات كبرى (الدلتا الجديدة - بحر البقر - المحسمة)، مع التأكيد على أهمية التوجه للتحلية للإنتاج الكثيف للغذاء كأحد الحلول المستقبلية لمواجهة تحديات المياه والغذاء.

المحور الثاني: الإدارة الذكية

من خلال نماذج التنبؤ بالأمطار، وحساب زمامات المحاصيل الزراعية باستخدام صور الأقمار الصناعية، ومتابعة الآبار الجوفية، والاعتماد على التصوير بالدرون لمراقبة عناصر المنظومة المائية والتركيب المحصولي، واستخدام نماذج شبكات الترع لتحسين عملية التشغيل والتخطيط، والاعتماد على برامج «تعلم الآلة» لتقدير مناسيب المياه، واستخدام منصة Digital Earth Africa في متابعة أعمال حماية الشواطئ المصرية، ويجرى حالياً تنفيذ مشروع «تحديث الموارد المائية للزراعة في مصر» بالتعاون مع أسبانيا.

المحور الثالث: التحول الرقمي

والذي يستهدف سد النقص في القوى البشرية بالوزارة وتحقيق الشفافية ومحاربة الفساد وتوفير البيانات لمتخذي القرار، ويتضمن التحول الرقمي القيام برقمنة بيانات الترع والمصارف والمنشآت المائية، وإعداد قواعد بيانات للترع والمصارف والمنشآت المائية، وإنشاء تطبيقات يستخدمها المزارعين للتعرف على مواعيد المناوبات، حيث تم حتى الآن تصميم عدد (٢٧) تطبيق متنوع بمعرفة مركز المعلومات الرئيسي بالوزارة.

المحور الرابع: تأهيل المنشآت المائية والترع

مع دراسة استخدام المواد الصديقة للبيئة في تأهيل الترع، وتطوير منظومة المراقبة والتشغيل بالسد العالي، وبدء مشروع تأهيل وإحلال المنشآت المائية، وتنفيذ مشروعات إحلال وتأهيل وصيانة المنشآت المائية الكبرى مثل قناطر ديروط، وتنفيذ مصبات نهاية للترع.

ونظراً لتحديات عملية إدارة وتوزيع المياه حيث تراجع نصيب الفرد من ٢٠٠٠ متر مكعب سنويا من المياه في فترة الستينات من القرن الماضي، وصولاً لأقل من خط الفقر المائي - أقل من ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً - في التسعينيات من القرن الماضي وصولًا إلى حوالي ٥١٣ متر مكعب سنوياً في الوقت الحالي، وتناقص عدد المهندسين والفنيين والعاملين، ولتسهيل إتاحة البيانات بشكل مدقق لدعم اتخاذ القرارات السليمة، وتعزيزاً لدور المتابعة والتقييم، وتقديراً لأهمية سرعة ردود الأفعال وتفعيلًا للشفافية ومكافحة الفساد، ظهر مفهوم الجيل الثاني والذي يهدف إلى استحداث موارد غير تقليدية وحسن إدارة الموارد التقليدية من أجل سد العجز الحالي وزيادة فرص التنمية الشاملة للدولة . ، وهو ما دفع مصر لوضع الخطة القومية للموارد المائية لعام ٢٠٣٧ والجاري تحديثها لزيادة المدى الزمنى لها الى عام ٢٠٥٠ وذلك للوقوف أمام هذه التحديات، حيث تم وضع منظومة الجيل الثاني لمنظومة الري في إطار التطور التكنولوجي الراهن ، حيث يركز مفهوم الجيل الثاني على أسلوب تفكير وآلية عمل يعمل على تعظيم العائد من الموارد البشرية والمائية المحدودة وربطهما بأهم التكنولوجيات والتوجهات الحديثة .

المحور الخامس: التكيف مع تغير المناخ

من خلال تنفيذ العديد من المشروعات الكبرى لحماية الشواطئ المصرية في الإسكندرية ودمياط ومطروح وحائط رشيد وغيرها من المواقع التي يتم حمايتها

بالطرق التقليدية، وتنفيذ مشروع «تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية بالساحل الشمالي ودلتا نهر النيل» اعتمادا على مواد طبيعية صديقة للبيئة، وتنفيذ ١٦٣١ منشأ للحماية من أخطار السيول بمختلف المحافظات المعرضة للسيول (شمال وجنوب سيناء - البحر الأحمر - مطروح - الوجه القبلي)، وتنفيذ اعمال عديدة لتأهيل وصيانة محطات الرفع بمختلف المحافظات والتي تسهم في الحفاظ على المناسيب الآمنة بالترع والمصارف في حالات النوات والأمطار الغزيرة، بالإضافة للتوسع في الاعتماد على الطاقة الشمسية بديلا عن الديزل في رفع المياه بما ينعكس على تقليل الانبعاثات الكربونية.

المحور السادس: الحوكمة

والتي تعتمد على ثلاثة عناصر (المشاركة في صناعة القرار - محاربة الفساد - تعديل التشريعات) وذلك من خلال تعزيز مشاركة المزارعين في إدارة المنظومة المائية بالتعاون مع أجهزة الوزارة، والتوسع في تشكيل روابط مستخدمي المياه وتعزيز التواصل مع المنتفعين، بالإضافة لتعزيز الاعتماد على الرقمنة في أعمال الوزارة مثل (رقمنه التراخيص - إعداد التطبيقات الرقمية) لمتابعة مشروعات وأعمال الوزارة بالشكل الذى يُسهم في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، إلى جانب التطوير التشريعي بما يُسهم في الحفاظ على المياه وحمايتها من التعديات (مثل تشديد العقوبات فيما يخص التعامل مع المياه الجوفية) .

المحور السابع: ضبط النيل

وهو المعنى باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لإزالة كافة أشكال التعديات على مجرى نهر النيل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتصوير بالدرون لعمل رفع مساحي لجسور نهر النيل بما يُمكن من تحديد مواقع التعديات بدقة وتحديد حدود المنطقتين المحظورة والمقيدة على جانبي النهر، مع متابعة التزام الأفراد والمستثمرين بالاشتراطات الصادرة عن الوزارة فيما يخص الأعمال التي يتم تنفيذها على جانبي نهر النيل، وتنفيذ أعمال التطوير لأى كورنيش أو ممشى طبقا للنماذج التي وضعتها وزارة الموارد المائية والري بدون التأثير سلبا على القطاع المائي لنهر النيل.

المحور الثامن: تطوير الموارد البشرية

وتتمثل في العمل على سد الفجوات الموجودة في بعض الوظائف خاصة من المهندسين والفنيين، والتدريب وبناء قدرات العاملين بالوزارة، وتقديم دورات تدريبية فى مجالات مبتكرة وخلاقة مثل الاستفادة من نبات ورد النيل بعد تجفيفه بطرق صديقة للبيئة باستخدامه في تصنيع منتجات يدوية.

المحور التاسع: يتمثل في التوعية

سواء من خلال إدارات التوجيه المائي التي تتواصل مع المزارعين، أو من خلال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وإطلاق حملة توعوية تحت عنوان (على القد) لتوعية المواطنين بأهمية ترشيد المياه والحفاظ عليها، أو من خلال الندوات التوعوية التي تعتمد على طرق مبتكرة في الشرح تناسب الفئات العمرية المختلفة.

المحور العاشر: العمل الخارجي

وتأتى ضمن الجيل الثاني لمنظومة الري ٢,٠ حيث قادت مصر مسار ناجح من العمل لرفع مكانة المياه ووضعها على رأس أجندة العمل المناخي العالمي سواء من خلال اسابيع القاهرة للمياه ومؤتمرات المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه والمنتدى العالمي العاشر للمياه، بخلاف المجهودات المصرية البارزة لخدمة القارة الإفريقية خلال رئاسة مصر لمجلس وزراء المياه الأفارقة (الأمكاو) بالإضافة لقيام مصر بإطلاق مبادرة AWARe والمعنية بخدمة الدول الإفريقية في مجال المياه والتكيف.

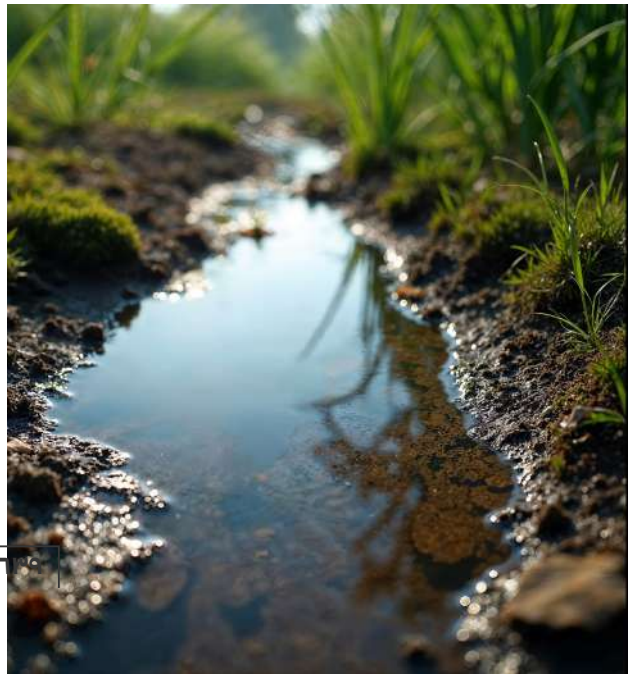

قائمة المراجع

١. أفريكان بيزنس. (٢٠٢٥) .طفرة في تطوير الفنادق بأفريقيا، مدعومة بمصر وماريوت

https://african.business/2025/04/apo-newsfeed/hotel-development-booms-in-africa-boosted-by-egypt-and-marriott

٢. الأكاديمية السعودية للسياحة. (٢٠٢٥). دور السياحة في تعزيز الاقتصاد.

٣. أووكلا. (٢٠٢٥). مؤشر سبيدتيست العالمي – مصر. سبيدتيست من أووكلا.

https://www.speedtest.net/global-index/egypt

٤. البنك الدولي. (٢٠٢٥(. مؤشر نضج الحكومة الرقمية (GovTech Maturity Index – GTMI): تحديث عام ٢٠٢٥. البنك الدولي.

https://www.worldbank.org/en/programs/govtech/gtmi-2025-update

٥. جاي هاتشينسون. (٢٠٢٥). «هيلتون تتوسّع في مصر مع ٢٥ فندقًا جديدًا و٥٠٠٠ فرصة عمل». ديلي نيوز إيجبت.

https://www.dailynewsegypt.com/2025/02/24/hilton-expands-in-egypt-with-25-new-hotels-5000-job-opportunities-hutchinson

٦. جريدة المال. (٢٠٢٤). وزير الاتصالات: نموّ في عدد شركات التكنولوجيا الناشئة وارتفاع في الاستثمارات.

https://almalnews.com/2033977/وزير-الاتصالات-نمو-في-عدد-شركات-الت/

٧. جماعة أخبار الضيافة. (٢٠٢٥). المشهد الفندقي في مصر. Hospitality News Mag.

https://www.hospitalitynewsmag.com/the-hospitality-landscape-in-egypt

٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٤). بحث القوي العاملة الربع السنوي.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106&Year=23487

٩. خريطة مصر. (٢٠٢٣). مدينة العلمين الجديدة: رؤية تمزج بين التراث والحداثة. The Map Egypt.

https://themapeg.com/new-alamein/

١٠. رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢٤). برنامج عمل الحكومة.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

١١. زكي (٢٠٢٢). القطاعات ذات الإمكانات الأعلى لتوليد فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: حالتا تونس ومصر، ٢٠٢٢.

https://includeplatform.net/wp-content/uploads/2022/09/Potential-Sectors-for-Greater-Employment-Generation-in-the-MENA-Region-The-Case-of-Tunisia-and-Egypt.pdf

١٢. عَمْر الهِلِي. (٢٠٢٤). المتحف المصري الكبير: صرحٌ يُخلّد تراث مصر الغني. Horus Academy.

https://horus-academy.com/the-grand-egyptian-museum-a-monument-to-egypts-rich-heritage

١٣. العيوطي (٢٠٢٢). تحديد الأنشطة ذات القدرة الأكبر على توليد فرص العمل في مصر: تحليل مدخل–مخرجات.

https://includeplatform.net/wp-content/uploads/2022/04/Identifying-activities-for-greater-employment-generation-in-Egypt.pdf

١٤. كمال (٢٠٢٢). القطاعات التي تحفّز النمو والتوظيف في مصر - المجلد ٦، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٥٧–٧٠.

١٥. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، برنامج مراجعة سياسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠١٧). مراجعة سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في مصر.

https://unctad.org/es/isar/publication/ict-policy-review-national-e-commerce-strategy-egypt

١٦. المتحف المصري الكبير. (٢٠٢٥). أبرز الفرص الاستثمارية. استثمر في مصر.

https://www.investinegypt.gov.eg/English/pages/gem.aspx

١٧. المجلس العالمي للسفر والسياحة. (٢٠٢٤). السياحة والسفر في مصر تضخّ رقماً قياسيًا بقيمة ٩٥٣ مليار جنيه مصري في الاقتصاد الوطني خلال العام الماضي: البحث الاقتصادي للتأثير، مصر. متاح على:

https://wttc.org/news/travel-and-tourism-in-egypt-injected-a-record-953-pounds-bn-in-the-national-economy-last-year

١٨. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي (مصر)، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٥). الإصدار الثاني للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥-٢٠٣٠).

https://ai.gov.eg/SynchedFiles/en/Resources/AIstrategy%20English%2016-1-2025-1.pdf

١٩. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (دون تاريخ .(مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

https://ecss.com.eg/

٢٠. ميدل إيست أوبزرفر. (٢٠٢٥).» العلمين الجديدة في مصر تُسمى أفضل مدينة منتجع في العالم العربي لعام ٢٠٢٥« Middle East Observer Tourism Egypt.

https://meobserver.org/tourism-egypt/2025/05/26/egypts-new-alamein-named-arab-worlds-top-resort-city-for-2025

٢١. هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA). (٢٠٢٢). استراتيجية مصر الرقمية للخدمات العابرة للحدود ٢٠٢٢–٢٠٢٦.

https://itida.gov.eg/Arabic/Programs/Digital-Egypt-Strategy-for-Offshoring-Industry-2022-2026/pages/default.aspx ITIDA

٢٢. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠١٨). الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية.

https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_1532018000_ar_e-Commerce-Strategy-March2018.pdf

٢٣. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٢). مصر الرقمية،

https://mcit.gov.eg/en/Digital_Egypt

٢٤. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٥). الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٢٤).

https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_2732025000_ar_MCITYearbook2024.pdf

٢٥. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٥). النشرة الربع سنوية لمؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الربع الأول من سنة ٢٠٢٥، النشرة الربع سنوية لمؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات | الربع الاول من سنة ٢٠٢٥

٢٦. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. https://mped.gov.eg/Files/_٢٠٣٠BookletFinalSoftCopy_DigitalUse.pdf

٢٧. يهيئ القطاع للنمو. تقرير: مصر ٢٠٢٢ الاقتصاد.

https://oxfordbusinessgroup.com/reports/egypt/2022-report/economy/destination-of-choice-investment-in-infrastructure-as-well-as-efforts-to-diversify-source-markets-and-offerings-position-the-sector-for-growth

التحـــول الأخضـــر

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٦٤٦

المقـدمـة ٦٤٩

ريادة مصر في العمل المناخي COP27 ..... ٦٥٢

١. أبرز مؤشرات التحول الأخضر في مصر ٦٥٣

٢. الأُطر والاستراتيجيـات الوطنيـة الداعمة للانتقال الأخضر ٦٥٥

الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» ٥٥٦

برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤ – ٢٠٢٧) ٦٥٦

الاستراتيجيّة الوطنيّة لتغيّر المُناخ في مصر (٢٠٥٠) ٨٥٦

المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) ٩٥٦

الاستراتيجيات القطاعية ٦٥٩

٣. الحوكمة والإطار التنظيمي للعمل المناخي في مصر ٦٦٣

الإطـار القـانوني ٣٦٦

الإطار المؤسسي ٤٦٦

دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي ٦٦٥

٤. المسارات القطاعيّة للتحول الأخضر ٦٦٧

٥. الاستثمـارات الخضـراء وتمويـل العمـل المنـاخـي ٦٧٢

٦. تعزيز المهارات الخضراء ٦٧٧

٧. البعد المكاني لتوطين العمل المناخي ٦٧٧

٨. السياسات والإصلاحات الداعمة للتحول الأخضر ٦٧٨

٨. قائمة المراجع ٦٨٠

قائمة الأشكال

شكل ١ حصة مصر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية السنوية (٢٠٠٠-٢٠٢٤) ٦٥٣
شكل ٢ حصة القطاعات من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٣ ..... ٦٥٣

قائمة الجداول

جدول ١ أبرز مؤشرات التحول الأخضر في مصر مصنفة حسب القطاعات الرئيسية وفقًا لأحدث بيانات متاحة ٦٥٤
جدول ٢ ملخص القوانين واللوائح الأساسية عبر مختلف القطاعات ٦٦٣

الملخـص التنفيـذي

الإطار الاستراتيجي والقوانين واللوائح

تستند جهود مصر في التحول الأخضر إلى إطار تشريعي وتنظيمي متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والاستخدام المستدام للموارد. تُبرز هذه المنظومة التشريعية مدى شمولية الإطار القانوني المصري الداعم للتحول الأخضر والتكيف مع تغير المناخ، حيث تربط القوانين واللوائح بين **حماية الموارد الطبيعية** وتعزيز **المرونة المناخية** ودعم **النمو منخفض الانبعاثات** عبر القطاعات المختلفة. ففي **قطاع المياه**، تركز التشريعات على الإدارة المستدامة للموارد المائية، وحماية نهر النيل والمجاري المائية، وضمان جودة المياه والحد من التلوث، باعتبارها محورًا أساسيًا للتكيف مع ندرة المياه والجفاف. أما **قطاع الطاقة**، فيدعم التحول إلى الطاقة المتجددة وتنظيم سوق الكهرباء بما يعزز أمن الإمدادات ويزيد من قدرة القطاع على مواجهة التحديات المناخية. وفي **القطاع الصناعي**، تشجع القرارات التنظيمية استخدام الوقود البديل وخفض الانبعاثات، بما يدعم كفاءة الإنتاج والاستدامة البيئية ودعم الشركات الناشئة التي تهدف الي دمج البعد المناخي وتقديم سياسات وحلول خضراء مبتكرة لتعزيز الاستدامة البيئية. كما تحظى **منظومة النقل** بحزمة متكاملة من القوانين والقرارات التي تعزز التحول إلى المركبات الكهربائية، وتدعم البنية التحتية للشحن، والحوافز الجمركية والمالية، بما يحد من الانبعاثات ويحسن جودة الهواء. وتمتد هذه الجهود إلى **الزراعة** من خلال تنظيم الري ودورات المحاصيل ومكافحة الآفات مع مراعاة المخاطر المناخية، وإلى **البنية التحتية والتخطيط العمراني** عبر اعتماد معايير البناء الأخضر وكفاءة الطاقة وإدماج مفهوم المدن الذكية وتطبيق التقنيات الداعمة له مع معايير البناء الأخضر والمستدام لتعزيز المرونة المناخية والقدرة على التحمل والتكيف مع الظواهر المناخية المتطرفة وكذلك تعزيز **التنمية المكانية** من خلال دمج الاعتبارات البيئية مع بعد التخطيط المكاني لتعزيز العمل المناخي المحلي. كما تؤكد التشريعات الخاصة بـ **مصايد الأسماك** و**التنوع البيولوجي** على حماية النظم البيئية، وإنشاء المحميات الطبيعية، وتعزيز قدرة النظم الطبيعية على الصمود والتكيف. ويعكس هذا الإطار المتكامل تبني مصر نهجًا شاملًا يدمج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في السياسات القطاعية كركيزة أساسية للتحول الأخضر.

وتستكمل هذه المنظومة القانونية بإطار استراتيجي وطني شامل يوجّه سياسات التحول الأخضر والتكيف مع تغير المناخ على المديين المتوسط والطويل. ففي **مجال تغير المناخ**، تضع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ وخطة التكيف الوطنية أساسًا متكاملًا للتخفيف من الانبعاثات وتعزيز القدرة على الصمود، مع دمج الاعتبارات المناخية في التخطيط التنموي الوطني من خلال **استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠**. وعلى صعيد **الموارد المائية**، تحدد استراتيجيات إدارة وتنمية الموارد المائية والخطة القومية للموارد المائية مسارًا لتحقيق الأمن المائي عبر ترشيد الاستخدام، وتحسين الجودة، وتنمية الموارد غير التقليدية. وفي **الزراعة**، تدعم استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة تعزيز الأمن الغذائي ورفع كفاءة استخدام الموارد وزيادة قدرة القطاع على التكيف مع المخاطر المناخية. أما **قطاع الطاقة**، فيرتكز على حزمة متكاملة من الاستراتيجيات التي تستهدف التوسع في الطاقة المتجددة،

وتحسين كفاءة الطاقة في الكهرباء والبترول، والتحول نحو الهيدروجين منخفض الكربون، بما يعزز أمن الطاقة ويخفض الانبعاثات. كما تولي الدولة اهتمامًا خاصًا بـ**التنوع البيولوجي** من خلال الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل ذات الصلة، **بالحد من مخاطر الكوارث** وتعزيز الاستعداد والإنذار المبكر، فضلًا عن دمج البعد الاجتماعي والنوعي في العمل المناخي عبر استراتيجيات شاملة للبيئة والمساواة بين الجنسين. ويعكس هذا الإطار الاستراتيجي تكامل السياسات مع الأطر التشريعية بما يدعم انتقالًا أخضرًا متسقًا وشاملًا في مختلف القطاعات.

تعزيز مشاركة القطاع الخاص

وفي هذا السياق، يُعد **تمويل العمل المناخي والاستثمارات الخضراء** عنصرًا حاسمًا لتعزيز دور القطاع الخاص في التحول الأخضر، في ظل فجوة تمويلية كبيرة تُقدَّر بنحو **٧٦,٥٪** من إجمالي احتياجات التمويل المناخي. وقد عملت الدولة على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار عبر زيادة حصة الاستثمارات العامة الخضراء **٤٠٪ في ٢٠٢٤/٢٠٢٥**، مع استهداف **٥٥٪ في ٢٠٢٥/٢٠٢٦**، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص، وتفعيل آليات التمويل الميسّر.

وتمثل **المنصة الوطنية لبرنامج نُوَفِّي** نموذجًا عمليًا لحشد التمويل المناخي للقطاع الخاص، وربط قطاعات المياه والغذاء والطاقة في مشروعات متكاملة، مع تعبئة تمويلات ميسّرة بقيمة٤,٥ مليار دولار لمشروعات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية المستدامة، وخفض الانبعاثات. كما دعمت الدولة هذا التوجه من خلال تبني **أدوات التمويل المستدام** مثل السندات الخضراء، وأطر التمويل السيادي المستدام، وتعزيز الإفصاح البيئي والحوكمة، بما يُسهم في تقليل مخاطر الاستثمار وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات العمل المناخي.

المهارات الخضراء

وفي إطار دعم **تنمية رأس المال البشري للتحول الأخضر**، تعمل الدولة على تعزيز المهارات الخضراء من خلال مبادرات وبرامج متكاملة تستهدف الشباب والعمالة والكوادر الحكومية. وتشمل هذه الجهود مبادرات توعوية وتعليمية لغرس ثقافة الاستدامة لدى الطلاب، إلى جانب ربط التعليم الفني والتدريب المهني باحتياجات الاقتصاد الأخضر عبر شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية. كما توفر المنصة الوطنية لبرنامج **«نُوَفِّي»** إطارًا لدعم الانتقال العادل في قطاع الطاقة من خلال برامج إعادة التأهيل المهني وخلق فرص عمل في مجالات الطاقة النظيفة. وتكمل هذه الجهود برامج بناء القدرات للموظفين الحكوميين في مجالات التمويل المناخي، وتقييم مخاطر المناخ، ودمج اعتبارات التكيف في الخطط والسياسات الوطنية، بما يضمن تطوير مهارات قادرة على دعم تنفيذ سياسات التحول الأخضر بشكل فعّال وشامل.

السياسات والإصلاحات الداعمة للتحول الأخضر

يعكس الإطار الإصلاحي المصري تبني نهج شامل ومتكامل لدعم التحول الأخضر، يرتكز على البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، ولا سيما محوره الثالث المعني بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر قدرة على الصمود. وتهدف هذه السياسات إلى تسريع إزالة الكربون، وتعزيز الطاقة المتجددة، وتحفيز التحول الصناعي الأخضر، وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، بما يضمن اتساق السياسات الاقتصادية والمالية مع الأهداف المناخية الوطنية ورؤية مصر ٢٠٣٠ والتزاماتها الدولية.

الحوكمة المناخية وإدارة الانبعاثات	إنشاء نظام وطني لرصد والإبلاغ والتحقق من الانبعاثات (MRV) وقاعدة بيانات للغازات الدفيئة، مع تعزيز إدارة المخاطر المناخية.
أسواق الكربون	تطوير سوق طوعية لائتمانات الكربون ووضع أطر تنظيمية لضمان جودة الأرصدة وحماية المستثمرين.
الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر	تقديم حوافز للاستثمار في الطاقة المتجددة والهيدروجين منخفض الكربون، وتخصيص أراضٍ لمشروعات الطاقة النظيفة.
الإصلاح المؤسسي والرقمنة	تعزيز كفاءة الإدارة المحلية، وربط الخدمات الحكومية بالتحول الرقمي، ودعم الاستثمار الخاص في الاقتصاد الأخضر.
الإدارة المستدامة للمياه	تفعيل الإطار المؤسسي لقانون الموارد المائية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية للمياه.
التحول الصناعي الأخضر	تطبيق حوافز للتصنيع منخفض الانبعاثات، والتوسع في مشروعات تحويل النفايات إلى طاقة، ودعم الإسكان الأخضر والزراعة المستدامة.
المالية العامة والمخاطر المناخية	إدماج اعتبارات المناخ في الموازنة العامة من خلال الموازنة الخضراء، وتطبيق نظم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع المالي.
التجارة المتوافقة مع المناخ	تقييم آثار آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) ووضع سياسات لدعم تنافسية الصادرات المصرية منخفضة الانبعاثات.

ويؤكد هذا الإطار الإصلاحي أن التحول الأخضر في مصر يقوم على سياسات مترابطة تجمع بين الإصلاح المؤسسي، والحوافز الاقتصادية، والإدارة الرشيدة للموارد، بما يعزز الاستدامة والقدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

المقـدمـة

دعـم الانتقـال الأخضر كأداة لتحقيـق نمـو اقتصـادي مستـدام وشـامل

يُمثّـل التحـول الأخضر أحـد التحـولات البنيويـة الأكثر تـأثيرًا في الاقتصـاد العالمي خلال العقـود الأخيرة، إذ لم يعـد مقـتصرًا علـى كونـه توجّهًـا بيئيًـا، بـل أصبـح إطـارًا شاملًا لإعادة تشكيل أنماط الإنتاج والاستهلاك، وبناء اقتصـادات قـادرة علـى الصمـود أمـام المخاطـر البيئيـة والمناخيـة. ويسـتند التحـول الأخضر إلى مبـادئ تنمويـة جديـدة تقـوم علـى كفـاءة اسـتخدام المـوارد وخفـض الانبعاثـات، وتعزيـز الابتـكار التكنولوجي، وإعـادة توجيـه الاسـتثمارات نحـو قطاعـات منخفضـة الكربـون وعاليـة القيمـة المضافـة. ويُعـد التحـوّل إلى الاقتصـاد الأخضر أداة فاعلـة لتحقيـق التنميـة الـمُستدامة، حيـث يُـيسّر سُـبُل التكامُـل بين أبعادهـا الـمُختلفة الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة والعُمرانيّـة والبيئيّـة.

ويهـدف التحـول الأخضر إلى تحقيـق تحسين في الوضـع الاقتصـادي والرفـاه الاجتماعـي مـع تقليـل المخاطـر البيئية وندرة المـوارد الطبيعية، وذلـك من خلال تكثيف الاسـتثمارات الموجّهـة مـن القطـاعين العـام والخـاص لتعزيـز كفـاءة اسـتخدام المـوارد، وتخفيـض انبعاثـات الكربـون والنفايـات والتلـوث، والحيلولـة دون فقـدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، مدفوعًا بالطلـب المتزايـد علـى السـلع والخدمـات الـخضراء والابتـكارات التكنولوجيـة، وبدعـم مـن سياسـات عامـة تصحـح الأسـعار لتعكـس التكاليـف البيئيـة، ممـا يخلـق فرصًـا اقتصاديـة جديـدة ووظائـف ويدمـج الاعتبـارات البيئيـة والاجتماعيـة في صميـم القـرارات الاقتصاديـة.

ويتـميز التحـول الأخضر باسـتهدافه حمايـة البيئـة والحفـاظ علـى الـمـوارد الطبيعيّـة في صميـم أهدافـه الاقتصاديّـة، مـع إدراك الترابـط الوثيـق بين صحـة البيئـة وازدهـار الاقتصـاد علـى الـمدى الطويـل حيـث لا يقتصـر النمـو علـى زيـادة الناتـج الـمحلي الإجمـالي، بـل يسـعى إلى تحقيـق توزيـع أكثر عدالـة للفـرص والثـروات وتحسين جـودة حيـاة جميـع أفـراد الـمُجتمع بالإضافـة إلى النظـر إلى الاقتصـاد والبيئـة والـمُجتمع كوحـدات مُترابطـة، ممـا يتطلّـب حلـولًا مُتكاملـة تُعالـج التحديّـات البيئيّـة والاقتصاديّـة والاجتماعيّـة في آن واحـد.

ويُشـجّع التحـول الأخضر توجيـه الاسـتثمارات نحـو القطاعـات التي تُقلّـل مـن الآثـار البيئيّـة السـلبيّة، مثـل الطاقـة الـمُتجدّدة، وكفـاءة الطاقـة، والنقـل الـمُسـتدام، وإدارة النفايـات، والزراعـة الـمُستدامة حيـث يعتمـد علـى تطويـر وتـبني تقنيّـات ومُمارسـات مُبتكـرة تُقلّـل مـن اسـتهلاك الـمـوارد الاقتصاديّـة والانبعاثـات والتلـوّث، ويسـعى إلى دمـج التكاليـف البيئيّـة الحقيقيّـة في الأسـعار مـن خـلال أدوات مثـل الضرائـب البيئيّـة وتسـعير الكربـون، ممـا يُشـجّع علـى تعزيـز الاسـتهلاك والإنتـاج الـمُستدامين، ويفتـح آفاقًـا لأسـواق ووظائـف جديـدة في القطاعـات الصديقـة للبيئـة، بمـا يُعـزّز النمـو الاقتصـادي الـمُستدام.

وفي هـذا الإطـار، تبرُز عِـدّة محـاور رئيسـة يتـعيّن التركيـز عليهـا لتعزيـز الجهـود الراميـة لـمُواجهـة تحديّـات التغيّرات الـمُناخيّة علـى الـمُستوى الـمُجتمعي، ومـن أبرزهـا الآتي:

- **تعزيـز الثقافـة البيئيّـة**، مـن خـلال حمـلات التوعيـة والتعليـم البيـئي لترسـيخ مفاهيـم الاسـتدامة، وتقليـل البصمـة الكربونيـة للأفـراد.
- **النقـل الـمُستدام**، ويـأتي ذلـك بتشـجيع اسـتخدام وسـائل النقـل العامـة أو الوسـائل غير الـمُلوّثة مثـل الدراجـات، حيـث تشـير الدراسـات إلى أن قطـاع النقـل يُسـهم بنسـبة تقـارب ٢٥٪ مـن إجمـالي انبعاثـات الغـازات الدفيئـة.
- **التحـوّل إلى الطاقـة الـمُتجدّدة**، مـن خـلال دعـم اسـتخدام الطاقـة الشمسـيّة وطاقـة الريـاح علـى مسـتوى الأفـراد والـمُؤسسـات، بمـا يقلـل مـن الاعتمـاد علـى الوقـود الأحفـوري.
- **تعديـل النمـط الاسـتهلاكي الغـذائي**، مـن خـلال تعزيـز الاعتمـاد علـى الـمُنتجات النباتيّـة، حيـث يُظهـر التحليـل البيئي أن تربيـة الـمواشي تسـتهلك مـوارد ضخمـة وتُحـدث آثـارًا بيئيـة سـلبية مُتعـدّدة.

- **مكافحة هدر الغذاء،** بوصفه أحد مصادر الانبعاثات غير المُباشرة، إذ يُهدر نحو ثلث الغذاء عالميًا، ما يُسهم في تفاقُم أزمة المُناخ.

- **الحفاظ على الغطاء النباتي،** عبر توسيع المساحات الخضراء ومكافحة التصحّر وإزالة الغابات، إذ تُفقد سنويًا ملايين الهكتارات من الغابات، وهو ما يقوّض القدرة الطبيعيّة لكوكب الأرض على امتصاص الكربون.

- **إدارة المُخلفات بشكل آمن** خاصة مُخلفات القطاع الزراعي والصناعي والطبي، عبر أنظمة حديثة لمعالجة النفايات، مما يقلّل من المخاطر البيئيّة والصحيّة.

وفي هذا الإطار، لم تعد التحديّات المُناخيّة مجرد قضية بيئيّة مُنفصلة، بل باتت مُتداخلة مع قضايا التنمية والعدالة والحوكمة، ما يستدعي إعادة النظر في النماذج التنمويّة القائمة، والتوجه نحو اقتصاد منخفض الكربون يضمن تحقيق النمو المستدام دون الإضرار بالكوكب والأجيال القادمة.

ونظرًا لتعدّد أبعاد الاستجابة العالميّة لتحديّات تغيّر المُناخ، تتوزّع الجهود الدوليّة إلى أربعة محاور رئيسة للتدخل، يُعد كل منها ركيزة أساسيّة في منظومة السياسات المُناخية المُعتمدة من قِبل الأطراف الدوليّة المعنيّة. وتُشكّل هذه المحاور إطارًا تكامليًا للتعامُل مع الآثار المُتفاقمة للظاهرة، وذلك على النحو التالي:

١. **التخفيف (Mitigation):** يُركّز هذا المستوى على الإجراءات الرّامية إلى الحد من مصادر انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو تعزيز مصارفها، بهدف تقليل التأثير البشري في تسريع وتيرة تغيّر المناخ. ويتضمّن هذا المحور تطوير تقنيّات الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المُستدامة، إلى جانب حماية الغابات باعتبارها مخزونًا طبيعيًا للكربون.

٢. **التكيّف (Adaptation):** يُعنى هذا الجانب بتعزيز قدرة المُجتمعات والنظم البيئيّة على التكيّف مع التداعيّات الراهنة أو المُحتملة لتغيّر المُناخ، وتقليل حِدّة الأضرار الناتجة عنه. ويشمل ذلك تنفيذ سياسات الزراعة الذكية مناخيًا، وتطوير بُنى تحتيّة مقاومة للمُناخ، وتحسين إدارة الموارد المائيّة في ظل التغيّرات المُناخيّة، بما يُمكّن المُجتمعات من الصمود أمام الصدمات المُناخيّة مثل الفيضانات والجفاف.

٣. **الصمود أو القدرة على التحمل (Resilience):** يُشير إلى قُدرة النُظُم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة على امتصاص الصدمات المُناخيّة، والتعافي منها مع الحفاظ على وظائفها الأساسيّة. ويُعد تعزيز الصمود مكوّنًا حاسمًا، خاصة في الدول النامية والمُجتمعات الهشّة، إذ يتطلّب تدخّلات طويلة المدى تشمل التخطيط الحضري المُستدام، وإشراك المُجتمعات المحليّة، وتكامُل سياسات الحماية الاجتماعيّة مع خطط إدارة المخاطر المُناخيّة.

٤. **وسائل دعم التنفيذ (Means of Implementation):** يُمثّل هذا المُستوى الأساس التنفيذي الفعلي لمُجمل الجهود المُناخية، ويتضمن ثلاثة عناصر مُترابطة وهي: **التمويل المُناخي** عبر توفير الموارد المالية الكافية للدول النامية لتمكينها من تنفيذ خطط التخفيف والتكيّف، بالإضافة إلى **نقل التكنولوجيا** من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجال تطوير ونقل التكنولوجيات البيئية النظيفة، و**بناء القدرات** عبر دعم قدرات الأفراد والمُؤسسات على إدارة ملفات التغيّر المُناخي بفعاليّة من خلال التدريب وتبادل الخبرات وتطوير الأطر المُؤسسيّة.

إن تكامل هذه المحاور الأربعة يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق استجابة فعّالة وشاملة لأزمة المُناخ، ويُجسّد الالتزام الدولي بمبدأ «المسئوليّات المُشتركة ولكن المُتباينة» الذي نصّت عليه الاتفاقيّات الأممية، مع مُراعاة خصوصيّات الدول الناميّة وحقها في التنمية المُستدامة.

التحديات البيئية الناجمة عن التغيّرات المناخية في مصر

تجدُر الإشارة، إلى أنه على الرغم من أن انبعاثات مصر من غازات الاحتباس الحراري محدودة للغاية ولا تتجاوز ٠,٦٪ من إجمالي الانبعاثات العالمية، إلا أن تغيّر المناخ يُعد من المخاطر الآخذة في الازدياد والتي تُعمّق من التحديّات التي تعتري الجهود الإنمائية.

وحقيقة الأمر أن ثمة مخاطر جسيمة تتعرّض لها قطاعات التنمية في مصر بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر، وزيادة شِدّة وحِدّة وتكرارية الأحداث الجوية (مثل الموجات الحرارية والعواصف الترابية والسيول وزيادة مُعدّلات التصحّر وتغيّر أنماط هطول الأمطار، ومحدوديّة الموارد المائية).

وواقع الأمر أن الظروف الجغرافيّة لمصر تجعلها عُرضة بدرجة كبيرة لمخاطر التغيّر المُناخي. فمصر تقع في حزام المناطق القاحلة، وتعتمد بشكل شبه كامل على مياه النيل بسبب ندرة الأمطار، إلى جانب تركّز السكان في دلتا النيل المُهدّدة بغمر مياه البحر المُتوسّط للأجزاء الشماليّة منها. أما مُحافظات جنوب الوادي وسيناء، فهي أكثر عُرضة للسيول التي تُلحق أضرارًا جسيمة بالأراضي الزراعيّة والأبنية السكنية ومُنشآت المرافق العامة.

ومن شأن المخاطر سالفة الذكر التأثير على إنتاجية المحاصيل الزراعية والمصادر المائية والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والأراضي المُنخفضة بالمناطق الساحليّة، وعلى التجمّعات العمرانية والتنوّع البيولوجي والنُظُم الأيكولوجية والسياحة البيئية، كما تثير التغيّرات المُناخية مخاطر جمّة على الصحة العامة.

فعلى صعيد إنتاجية المحاصيل الزراعيّة والمصادر المائية، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تقليل فترة نمو عديدٍ من المحاصيل الأساسية، وزيادة تفشّي الآفات والأمراض الزراعيّة، وتغيير مواعيد الزراعة والحصاد التقليديّة، مما يُهدّد الإنتاجية بشكل كبير. كما أن زيادة البخر تُقلّل من كميات المياه المُتاحة للري، وتُزيد من الحاجة إلى أنظمة ري أكثر كفاءة وتكلفة. كما تُؤدي إلى تفاقم ندرة المياه بسبب انخفاض الإيراد المطري وتأثير ارتفاع مُستوى سطح البحر على خزّانات المياه الجوفية في دلتا النيل، حيث تتسبب ملوحة المياه المُتزايدة في جعلها غير صالحة للاستخدام الزراعي والشرب، مما يُهدّد الأمن المائي والغذائي على حد سواء.

ويمتد التأثير ليشمل الثروة الحيوانية، حيث يزيد الإجهاد الحراري من مُعدّلات نفوق الحيوانات ويُقلّل من إنتاجيتها من الألبان واللحوم، كما أن تغيّر أنماط المراعي ونقص المياه يُؤثّر على توفّر الأعلاف. وبالمثل، تتأثّر مصايد الأسماك سلبًا بارتفاع درجة حرارة المياه وتغيّر التيارات البحريّة وتدهور النُظُم البيئيّة الساحليّة، مما يُقلّل من المخزون السمكي ويُؤثّر على سُبُل عيش الصيادين.

أما الأراضي المُنخفضة بالمناطق الساحليّة، وخاصة دلتا النيل، فتواجه خطر الغمر الدائم وارتفاع منسوب المياه الجوفيّة وتملُّح التربة، مما يجعلها غير صالحة للزراعة والسكن، ويُؤدي إلى خسائر اقتصاديّة فادحة وتشريد السكان. وتمتد الآثار للتجمّعات العُمرانية الساحليّة، حيث تُهدّد البنية التحتيّة والمباني بارتفاع منسوب سطح البحر وتُزيد من خطر الفيضانات الساحليّة.

وعلى صعيد التنوّع البيولوجي والنُظُم الأيكولوجيّة، يُؤدي تغيّر المناخ إلى فقدان الموائل الطبيعيّة وتغيّر الظروف البيئيّة بسرعة تفوق قُدرة عديدٍ من الأنواع على التكيّف، مما يُزيد من خطر الانقراض ويُؤثّر على الخدمات البيئيّة التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصاديّة المُختلفة، كما تتأثّر السياحة البيئيّة بتدهوّر الشعاب المُرجانيّة والشواطئ والمحميّات الطبيعيّة.

وعلاوة على ما تقدّم، تُثير التغيّرات المُناخيّة مخاطر جمّة على الصحة العامة، حيث يُؤدي انتشار أمراض سوء التغذيّة، خاصة بين الأطفال، إلى ضعف النمو وزيادة التعرّض للأمراض الأخرى نتيجة لتدهور الأمن الغذائي. كما أن تغيّر الظروف المُناخيّة يُساعد على انتشار أمراض النواقل الحشريّة مثل الملاريا وحُمى الضنك، مما يضع ضغطًا إضافيًا على النظام الصحي.

ريادة مصر في العمل المناخي COP27

استضافت مصر في نوفمبر ٢٠٢٢ المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) وفي ظل رئاستها وتنظيمها لجلسات المؤتمر، أفصحت عن سبعة مبادئ رئيسة حاكمة للمُباحثات وللمسار التفاوضي تمثّلت في الآتي:

المبدأ الأول: اعتبار الاتفاقية الإطارية لتغيّر المُناخ UNFCCC عام ١٩٩٢ هي الإطار الرسمي للتعامُل الدولي مُتعدد الأطراف مع قضايا المُناخ، وتُمثّل مبادئ الاتفاقية بذلك – وبخاصة مبدأ المسئولية المُشتركة مع تبايُن الأعباء والإنصاف – أساس تحديد المسئوليّات والتعهّدات بين الدول أعضاء الاتفاقية.

المبدأ الثاني: اعتبار اتفاقية باريس (٢٠١٥) إطارًا عامًا يتركز على مبادئ الاتفاقية الإطارية (١٩٩٤) وتعتمد على توازن دقيق بين المُستويات الأربعة سالفة الذكر للتعامُل مع قضية المُناخ.

المبدأ الثالث: حتمية الربط بين حجم وشكل الدعم الدولي والقُدرة على تنفيذ إجراءات وطنية طموحة ليتشكّل بذلك هدفًا أساسيًا لرفع مستويات طموح التعهّدات الوطنيّة، ومُحدّدًا رئيسًا لحجم المُنفّذات من تلك التعهدات.

المبدأ الرابع: ضرورة توافُق التعهّدات المُقدّمة في إطار اتفاقية باريس مع الأولويّات الوطنية واستراتيجية التنمية المُستدامة لتحقيق التوازن المنشود بين الأبعاد التنموية الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

المبدأ الخامس: توكيد أهمية رفع مستوى الطموح ليشمل تعهّدات التمويل المُقدّم من الدول بما يضمن تنفيذ التعهّدات المُختلفة بخفض الانبعاثات.

المبدأ السادس: ضرورة اتساق توصيّات اللجنة الحكومية لتغيّر المُناخ (IPCC) مع المبادئ المُتوافق عليها في كلٍ من الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس، وبصفة خاصة ما يتعلّق بالإنصاف، وهو ما يعني أن الملكية الوطنية Country Ownership تُعد عنصرًا أساسيًا في تحديد التعهدات.

المبدأ السابع: مُراعاة ألا يترتّب على جهود مُواجهة تغيّر المُناخ إضافة أعباء مالية على الدول النامية تُؤثّر في قُدرتها على تحقيق التنمية المُستدامة أو تؤدي إلى فرض أعباء اجتماعية أو تُؤثّر على نفاذ صادراتها للأسواق الدولية.

وفي إطار هذه المبادئ، تبلورت قرارات وتوصيات المؤتمر حول ضرورة التحرك العاجل والشامل لمواجهة التغير المناخي على جميع الأصعدة. وقد تم التأكيد على حتمية الحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية، عبر إجراء تخفيضات سريعة وعميقة ومستدامة في انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٤٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستوى ٢٠١٩، مع العمل على خفض انبعاثات غاز الميثان بنسبة ٣٠٪ خلال نفس الفترة.

وأكدت التوصيات ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تحقق العدالة وتعتمد على أفضل المعارف العلمية المتاحة، بما يعكس المسؤوليات المشتركة للدول مع مراعاة تفاوت قدراتها، في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر. كما أشار المؤتمر إلى الحاجة الملحة للتخلص التدريجي من استخدامات الفحم الحجري، وإلغاء الإعانات غير المجدية للوقود الأحفوري، وتنويع منظومة الطاقة والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة لتسريع الانتقال نحو الطاقة النظيفة.

ولم تغفل القرارات أهمية حماية الغابات والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية، والحفاظ على الطبيعة وصون التنوع البيولوجي، بما يسهم في تخفيض حدة ارتفاع درجات الحرارة وتحقيق أهداف اتفاق باريس، بالإضافة إلى الحاجة إلى التوقف التام عن عمليات إزالة الغابات بحلول عام ٢٠٣٠.

كما شدد المؤتمر على دور الدول المتقدمة في تسريع تطوير ونشر التقنيات النظيفة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، ونقل خبراتها وبناء القدرات في الدول النامية، إلى جانب زيادة حجم التمويل المناخي ودعم التكيف مع آثار التغير المناخي. وفي نفس السياق، تم التأكيد على حماية وحفظ وإصلاح نظم المياه وشبكاتها والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها، بما في ذلك الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، وإنشاء صندوق لتعويض الخسائر والأضرار التي تتكبدها الدول النامية جراء التغير المناخي.

١. أبرز مؤشرات التحول الأخضر في مصر

تُعد مساهمة مصر في الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري محدودة نسبيًا، إذ لم تتجاوز ٠,٦٪ من الإجمالي العالمي (شكل ١)، وفقًا لتقرير الشفافية الأول لمصر (EG-BTR1) الصادر عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) عام ٢٠٢٥. كما يبلغ متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد حوالي ٢ طن وهو دون المتوسط العالمي البالغ ٧ طن، ويعكس هذا المستوى المنخفض الدور المحدود لمصر في الانبعاثات العالمية مقارنة بالعديد من الاقتصادات الكبرى.

شكل ١ حصة مصر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية السنوية (٢٠٠٠-٢٠٢٤)

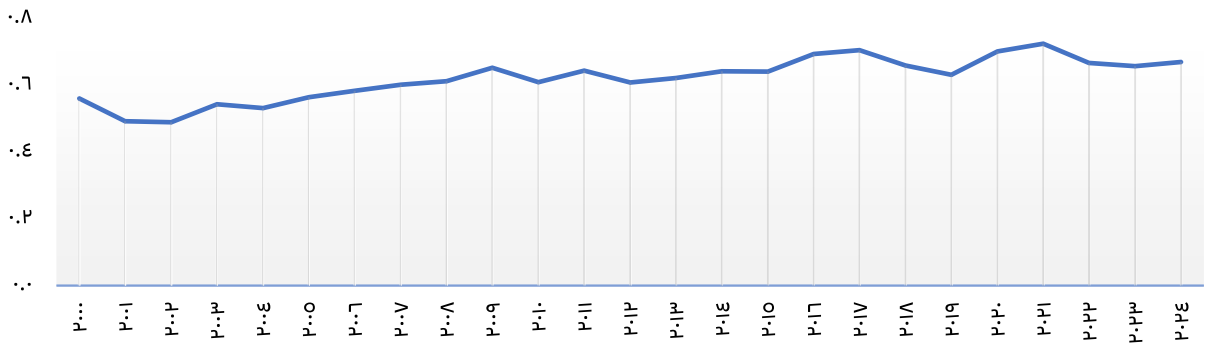

المصدر: تقرير الشفافية الأول لمصر (IRTB-GE)

تشير بيانات عام ٢٠٢٣ إلى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر تتركز بشكل واضح في عدد محدود من القطاعات الرئيسية؛ حيث يأتي **قطاع الكهرباء وإنتاج الطاقة الحرارية** في الصدارة بنسبة ٣٥,٥٪ من إجمالي الانبعاثات المسجَّلة بنحو ٨٦ مليون طن. ويليه **قطاع النقل** الذي بلغ فيه مستوى الانبعاثات نحو ٦٩,١٦ مليون طن بنسبة ٢٨,٥٪. أما **القطاع الصناعي** فقد ساهم بنحو ٤٤,١١ مليون طن، ما يشير إلى كثافة استخدام الطاقة في الأنشطة الصناعية ولا سيّما في الصناعات الثقيلة والتحويلية.

شكل ٢ حصة القطاعات من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٣

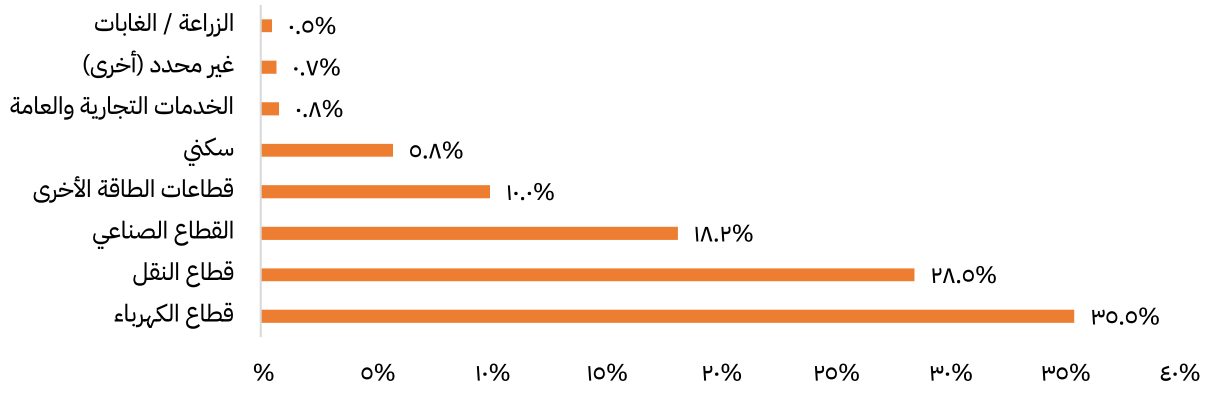

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

على صعيد الأداء الدولي، حققت مصر تحسناً ملموساً في مؤشر أداء تغير المناخ لعام ٢٠٢٥ (CCPI)، حيث احتلت المرتبة ٢٠ من بين ٦٧ دولة، متقدمة على دول إقليمية كبرى مثل جنوب أفريقيا (٣٨)، الجزائر (٥١)، والإمارات (٦٥).

ويعرض الجدول أدناه أبرز مؤشرات التحول الأخضر في مصر مصنفة حسب القطاعات الرئيسية، ويعكس أحدث البيانات المتاحة لكل مؤشر. وتغطي المؤشرات مجالات الطاقة النظيفة، النقل المستدام، إدارة المياه والمخلفات، البيئة الحضرية، والصناعة الخضراء، بالإضافة إلى دور الاستثمار العام والحوكمة في دعم هذه الجهود.

جدول ١ أبرز مؤشرات التحول الأخضر في مصر مصنفة حسب القطاعات الرئيسية وفقًا لأحدث بيانات متاحة

القطاع	المؤشر	السنة	القيمة
الاستثمار والحوكمة	نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من إجمالي الاستثمارات العامة (٪)	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٤٠٪
الطاقة	ترتيب مصر في مؤشر التحول في الطاقة (ترتيب عالمي)	٢٠٢٥	٧٤
	نسبة مساهمة الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء (٪)	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٢٪
	نسبة الطاقة الشمسية المستخدمة في القطاع الزراعي من إجمالي الطاقة المستخدمة (٪)	٢٠١٧/٢٠١٦	١,٥٪
النقل المستدام	طاقة نقل الركاب بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي (مليون راكب/يوم)	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٤,٥
	المتوسط السنوي لتحسين كفاءة استهلاك الوقود بالمطارات (٪)	٢٠١٠ - ٢٠٢٠	٠,٢٪
المطارات	عدد المطارات الصديقة للبيئة (عدد)	٢٠٢٤	١
المياه	نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي من إجمالي المياه المستخدمة في الزراعة (٪)	٢٠٢٤	٢٥,٣٪
	مؤشر جودة المياه الجارية (نقطة)	٢٠٢٤	٥٢,٤٢
البيئة الحضرية وجودة الهواء	نصيب الفرد من مساحة الحدائق والمتنزهات والمسطحات الخضراء (م٢)	٢٠٢٣	١,٢
	المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات الصلبة PM١٠	٢٠٢٤	١٠٢
المخلفات	كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة (٪)	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٧٤٪
	معدل إتاحة سيارات النظافة (سيارة/ألف طن مخلفات)	٢٠٢٣	١,٣
الصناعة	مساهمة الصناعات الخضراء في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢٠٢٥	١,٣٪

وفي إطار دعم التحول الأخضر واستهداف القطاعات الأعلى إسهامًا في الانبعاثات، تعكس التوجهات المخططة مسارًا واضحًا نحو تنمية أكثر استدامة وشمولًا. فتستهدف الدولة تقدّم ترتيب مصر إلى المركز ٥٨ عالميًا في مؤشر التحول في الطاقة، مدعومًا بخطط طموحة لزيادة مساهمة الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء إلى ٤٢٪، بما يعزز جهود خفض الانبعاثات في قطاع الكهرباء والحرارة باعتباره القطاع الأكبر تأثيرًا.

وعلى المستوى البيئي الحضري، تستهدف الدولة خفض المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات الصلبة بنسبة ٢٢,٥٪ خلال الفترة ٢٠٢٤–٢٠٣٠، إلى جانب زيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء إلى ١٠ م٢ في المدن والأحياء، بما ينعكس إيجابًا على جودة الهواء والصحة العامة. كما يجري التوسع في تحلية مياه البحر وزيادة كفاءة إدارة الموارد المائية، مع إعادة استخدام ٣٠٪ من مياه الصرف الزراعي في الزراعة (نحو ٢ مليون م٣/يوم)، ما يدعم استدامة القطاع الزراعي.

وفي قطاع النقل، تركز الجهود على التحول إلى وسائل النقل المستدام، من خلال زيادة طاقة نقل الركاب بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي إلى ١٤ مليون راكب يوميًا، ورفع كفاءة استهلاك الوقود بالمطارات بنسبة ٠,٤٪، إلى جانب زيادة عدد المطارات الصديقة للبيئة إلى ثلاثة مطارات. وتسهم هذه الإجراءات في خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة في أحد القطاعات الرئيسية.

أما في قطاع المخلفات والصناعة، فتستهدف السياسات رفع كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة إلى ٩٥٪، وزيادة مساهمة الصناعات الخضراء في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪، مدعومة بتحسين منظومة النظافة من خلال رفع معدل إتاحة سيارات النظافة إلى ٢,٧ سيارة لكل ألف طن مخلفات. كما يشمل التحول الأخضر القطاع الزراعي عبر زيادة نسبة الطاقة الشمسية المستخدمة إلى ١٠٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة.

وتتكامل هذه الجهود مع تحسن مؤشر جودة المياه الجارية ليصل إلى ٥٢,٤٢ نقطة، بما يعكس أثر السياسات المتكاملة التي تستهدف الطاقة، والنقل، والمياه، والمخلفات. ويُبرز هذا الإطار الشامل كيف توظف مصر التحول الأخضر كأداة عملية لمعالجة القطاعات الأعلى إسهامًا في الانبعاثات، مع تحقيق فوائد تنموية واقتصادية وبيئية متوازنة.

٢. الأُطر والاستراتيجيات الوطنية الداعمة للانتقال الأخضر

الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»

ركّزت الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» على التحول الأخضر كأحد الركائز المهمة للاستراتيجية المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، وبرز ذلك من خلال سعي الهدف الاستراتيجي الثالث في الرؤية **«نظام بيئي متكامل ومستدام»** إلى اتباع النمط التنموي العالمي في الحفاظ على الموارد الطبيعية بتنوعها البيئي والبيولوجي، وإدارتها بشكل تكاملي ومستدام، وفي إطار السعي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبدون استخدامها بشكل جائر، وبما يترتب على ذلك من تلوث الهواء والمياه والبيئة والآثار السلبية الأخرى، كما يعمل هذا الهدف على تحفيز تبني الأنماط الاقتصادية المبتكرة، مثل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر، والحد من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية الذي يُفضي إلى هدر تلك الموارد واستهلاكها المستمر، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة في ما يُعرَف بالوظائف الخضراء.

ويُعدّ مبدأ «**تحقيق الاستدامة**» ركيزة أساسية للوصول إلى التنمية الشاملة في عدد من القطاعات، مثل الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والنقل واللوجستيات واستخدامات المياه والطاقة المتجددة وبناء المجتمعات والمدن الجديدة. ويُقصد بالاستدامة المواءمة بين استهلاك الموارد الطبيعية لتحقيق الإنتاج والنمو لتحسين مستوى معيشة الإنسان ورفاهيته، وتطبيق العدالة الاجتماعية من ناحية، والإدارة الرشيدة لهذه الموارد الطبيعية للحدّ من التلوث وحماية التنوع البيولوجي لتقليل الأضرار التي تتركها البيئة، من ناحية أخرى. وكل ذلك في إطار جيد للحكومة يضمن الشفافية والمحاسبة والمشاركة، لينعكس على احتياجات المجتمع في ظل النمو المتسارع والتطور الاقتصادي.

وتتبنى **رؤية مصر ٢٠٣٠** هذا المبدأ في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، من خلال التحول نحو **الاقتصاد الأخضر** لتحقيق نمو منخفض الانبعاثات، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، بالإضافة إلى تطبيق **الاقتصاد الدائري** الذي يحسن استخدام مخرجات العملية الإنتاجية وإعادة تدوير النفايات. ويصبح تطبيق الاستدامة شرطًا أساسيًا لضمان التنمية المتكاملة وحماية حقوق الأجيال القادمة، مع دعم الاستثمار والإنتاج وخلق فرص عمل جديدة عبر مشاركة الجميع في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل التحديات الملحة مثل النمو السكاني والأمن المائي والتغيرات المناخية.

ويساعد على تحقيق مستهدفات الرؤية عدد من المُكِّنات من أبرزها «توفير التمويل» من خلال منظومة السياسات التحفيزيّة الموجّهة للقطاع الخاص لعمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، مع زيادة القيمة المضافة بتبنّي الأنماط الاقتصادية، مثل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر، وأيضًا «تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار»، بتطوير الأدوات العلمية الحديثة والتدريب والتأهيل لتحسين المنتجات البيئية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، و«تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» لصيانة التشريعات اللازمة لرفع كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، وتطبيق

وسائل الرقابة الملائمة لترشيد الاستخدام، بما يتوافق مع المعايير العالمية. بل ويرتبط أيضًا بـإتاحة البيانات من خلال القدرة على تحليل البيانات التاريخية وعمل سيناريوهات مستقبلية تعتمد عليها خطط الدولة.

وجدير بالذكر أن الرؤية أشارت إلى إدارة المخلّفات مُمثّلة في مراقبة النفايات التي تنتج من نشاطات بشرية، وجمعها ونقلها ومعالجتها وتدويرها أو التخلص منها. وتمارس الدول دورًا هامًا في الإدارة للحدّ من الآثار السلبية للنفايات والمخلّفات على البيئة والصحة والمظهر العام، بالإضافة إلى تحقيق عائد اقتصادي بتطبيق مفهوم التسلسل الهرمي، أي خفض النفايات عبر تدويرها واستخدامها بطرق أخرى مبتكرة، لاسترجاع جزء من قيمتها الاقتصادية. ويرتبط ذلك أيضًا بمفهوم الاقتصاد الدائري الذي يعتمد على إدارة المخلفات، ليس فقط كمورد مهم لعمليات إعادة التصنيع، لكن أيضًا بهدف القضاء على الاستنزاف والاستهلاك المستمر للموارد الطبيعية، والقدرة على توفير فرص عمل جديدة فيما يُعرَف بالاقتصاد الأخضر. إلى جانب الاستخدام الفعّال للموارد إلى أبعد حدٍّ، وبما يُخفض من التلوث وتوليد النفايات والانبعاثات الكربونية التي تؤدّي إلى الاحتباس الحراري، ويُخفّض كمية النفايات التي يجري التخلص منها في المدافن الصحية مما يُطيل عمرها. بالإضافة إلى أن النفايات تُعدُّ أحد المصادر الدائرية في تقديم المنتجات والخدمات من درجة أعلى من تلك الأعمال التي تنتهج أساليب النماذج الخطيّة في التصنيع.

برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤ – ٢٠٢٧)

أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا بالتحول المناخي وتجلّى ذلك في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤ – ٢٠٢٧) الذي تضمّن في إطار السعي إلى الوصول إلى نظام بيئي متكامل ومستدام عددًا من البرامج الفرعية التي تستهدف الاقتصاد الدائري والمناخ الداعم للاستثمار البيئي والارتقاء بمعدل التخضير وضمان الاستدامة البيئية بالإضافة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي.

فقد عَنِي البرنامج النوعي الرابع بالاقتصاد الدائري (الصناعة الخضراء المستدامة وإدارة المخلفات) وذلك من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدائري، واستكمال العمل على تسهيل إجراءات إصدار الموافقات البيئية للمشروعات الصناعية، واستكمال عملية الرّبط الإلكتروني (B2B) مع هيئة التنمية الصناعية، وتقديم آليّات تمويل ميسرة لدعم المنشآت الصناعية لـبُني تكنولوجيات الصناعة الخضراء المستدامة، ولتدوير وإعادة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المصرية، والعمل على التوسّع في إدراج الاقتصاد الدائري في المنشآت الصناعية تدريجيًا لتشمل المناطق الصناعية والمجمعات الصناعية البيئية وسلاسل القيمة الخضراء.

بالإضافة إلى التوسع في منظومة الإصلاح البيئي للمنشآت وتشجيعها على تصحيح وضعها البيئي، واستكمال دعم تنفيذ البنية التحتية الخاصّة بمنظومة إدارة المخلفات (رفع تراكمات - إنشاء محطات وسيطة - إنشاء مصانع تدوير مخلّفات - إنشاء مدافن صحية)، واستكمال عقود التشغيل الخاصة بخدمات الجمع والنقل ونظافة الشوارع ورفع كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة وطرح رُخص استثمارية جديدة في مجال معالجة وتدوير المخلّفات البلدية الصلبة، وزيادة كميات الوقود البديل للأسمدة العضوي، وتطوير منظومة معالجة والتخلص الآمن من المخلفات الطبية من خلال القطاع الخاص، وإعداد عدد من الفرص الاستثمارية للاستفادة من المتبقيات الزراعية المختلفة المتولدة على مستوى الجمهورية، وإعداد عدد من الفرص الاستثمارية للاستفادة من مخلفات الهدم والبناء المتولدة على مستوى الجمهورية، وإعداد وثيقة سياسات وطنية تُسهم في تمكين القطاع الخاص للمشاركة في الاقتصاد الدائري بما يتواكب مع التزامات مصر الدولية.

وعَنِي البرنامج النوعي الخامس بالمناخ الداعم للاستثمار البيئي حيث تحرص الدولة على تهيئة المناخ الداعم من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات لدمج مفهوم البيئة والمناخ في القطاعات التنموية لتكون ذات قيمة مضافة تُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي:

١. **دعم الاستثمار البيئي والمناخي** من خلال الترويج للفرص الاستثمارية التي تم إعدادها والإعلان عنها خلال مؤتمر الاستثمار البيئي والمناخي الأول

والـذي تـم عقـده في سـبتمبر ٢٠٢٣، وإعـداد وإطلاق فـرص جديـدة مـن الفـرص الاسـتثمارية وطرحهـا علـى المسـتثمرين في مجـالات الاسـتثمار البـيئي والمناخـي والاقتصـاد الأخضر والدائـري، والتنسـيق مـع القطـاع المصرفي والجهـات المانحـة لتعظيـم الحوافـز وفـرص التمويـل الميسّرة والتي مـن شـأنها تشـجيع الاسـتثمارات في مجـالات الاقتصـاد الأخضر والدائـري، واسـتكمال تطويـر وتحديـد المنصـة الإلكترونيـة للاسـتثمار البـيئي والمناخـي.

٢. **التطويـر التشريعـي** عبر اسـتكمال إجـراءات الانتهـاء مـن مسـودّة مشروع قانـون البيئـة والمنـاخ تمهيـدًا لاتخـاذ إجـراءات إصـداره، واسـتكمال إجـراءات الانتهـاء مـن إصـدار قانـون النفـاذ لمـواد المـوارد الإحيائيـة والاقتسـام العـادل للمنافـع الناتجـة عـن اسـتخدامها، واسـتكمال إجـراءات الانتهـاء مـن إصـدار قـرار رئيـس مجلـس الـوزراء بتعديـل بعـض أحـكام اللائحـة التنفيذيـة لقانـون البيئـة لتسـهيل ودعـم الاسـتثمار البـيئي

٣. **التطويـر التنظيمـي** مـن خلال الانتهـاء مـن ميكنـة الخدمـات البيئيـة (الموافقـات البيئيـة - تصاريـح اسـتيراد الفحـم - حوكمـة عمليـات الرّصـد والتوثيـق البـيئي لحمايـة وإدارة التنـوع البيولوجـي في المحميـات الطبيعيـة - ميكنـة تراخيـص اسـتخدامات في المحميـات الطبيعيـة - تراخيـص وتصاريـح وموافقـات أنشـطة الإدارة المتكاملـة للمخلفـات)، فـضلاً عـن دراسـة آليـة اسـتخدام التقييـم البـيئي الاسـتراتيجي كأداة أساسـية لدمـج المنظـور البـيئي في عمليـات صنـع القـرار وتنفيـذ خطـط التحـول الأخضر والاسـتدامة، حتى يتسـنى تطويـر الخبـرة العمليـة للكـوادر الوطنيـة في دمـج البعـد المناخـي في الخطـط الوطنيـة، وتعزيـز أطـر تقييـم الآثـار والمخاطـر لـكل مشـاريع الاسـتدامة.

٤. **دعـم المشـاركة المجتمعيـة في العمـل البيئـي** عبر متابعة تنفيـذ الحمـلات المبـادرة الرئاسـية «اتحضر للأخضر» لنشـر الوعـي البـيئي والحمـلات الفرعيـة المصاحبـة لهـا (إيكـو إيجيبـت - رجـع الطبيعـة لطبيعتهـا - حـكاوي مـن ناسـها...) لتنـاول مختلـف القضايـا البيئيـة، واسـتمرار تدشـين الحـوار البـيئي المجتمعـي للتعريـف بالقضايـا البيئيـة المختلفـة واسـتطلاع الآراء حـول هـذه القضايـا، وتعظيـم الشـراكات مـع منظّمـات المجتمـع المدنـي لنشـر الوعـي البـيئي وتنفيـذ الحمـلات والأنشـطة التوعويـة لمختلـف فئـات المجتمـع، وإعـداد اسـتراتيجية للاتصـال تُركّـز علـى إبقـاء الضـوء بصـورة متواصلـة علـى الجهـود المبذولـة في القطـاع البـيئي، ودعـم مشـاركة الجامعـات في التصـدي للقضايـا البيئيـة مـن خلال تطويـر المناهـج لتلبيـة احتياجـات السـوق المحليـة مـن الوظائـف الخضـراء، وبنـاء شـخصية طـلاب المـدارس كمواطنـين تتماشـى سـلوكياتهم مـع التحديـات البيئيـة مـن خلال المناهـج الدراسـية والأنشـطة الطلابيـة، وتعزيـز المشـتريات العامـة الخضـراء لدعـم التحـول الأخضر علي جميـع المسـتويات.

وعَنِي البرنامـج النوعـي السـادس بالارتقـاء بمعـدل التخضـير وضمـان الاسـتدامة البيئيـة حيـث تتخـذ الدولـة المصريـة خطـوات عديـدة وإجـراءات متتاليـة للتحـول إلى الاقتصـاد الأخضر في جميـع مناحـي الحيـاة، ومـن ضمنهـا قطـاع الإسـكان والمرافـق، ومـن ثـمّ تسـتكمل الحكومـة العمـل علـى تعزيـز الرابطـة الخضـراء لتحقيـق الاسـتدامة البيئيـة مـن خلال تنفيـذ اسـتراتيجيات التخضـير الحضـري، ومنهـا الأسـطح الخضـراء، والجـدران الخضـراء، والأحزمـة الشـجرية؛ لزيـادة التظليـل والتبخيـر، واسـتكمال مبـادرة «١٠٠ مليـون شـجرة»، والأحزمـة الخضـراء حـول الطـرق الرئيسـية والمـدن الصناعيـة والجديـدة، وتطويـر مبانٍ مسـتدامة ذات أداء أفضـل تسـتخدم طاقـة أقـل ومياهـاً وموارد أخـرى أقـل وتولـد تلوّثـاً أقـل، وتغيـر السـلوك البـيئي نحـو تبنـي أنمـاط الاسـتهلاك الأخضر وتحسـين نوعيـة الهـواء ومكافحـة التلـوث والتصحـر وردم الجـزر الحراريـة الحضريـة، وتنفيـذ اسـتراتيجيات تبريـد المناطـق الحضريـة، مثـل: الرصيـف العاكـس، أو الأرصفـة المسـامية؛ لتقليـل تـأثير الجـزر الحراريـة الحضريـة، واسـتخدام مـواد البنـاء المسـتدامة للحـد مـن التأثيـر البـيئي لمشـروعات البنـاء، وتوفيـر الطاقـة، وخفـض التلـوث، والحفـاظ علـى المـوارد الطبيعيـة.

الاستراتيجيّة الوطنيّة لتغيّر المُناخ في مصر (٢٠٥٠)

تُعد الاستراتيجيّة الوطنيّة لتغيّر المُناخ (٢٠٥٠) خارطة طريق لتحقيق الهدف العام المتمثل في «**مُواجهة تحديّات تغيّر المُناخ**» في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدّثة. وهي أول استراتيجيّة وطنيّة شاملة تهدف إلى توحيد جميع جوانب تغيّر المُناخ في استراتيجيّة واحدة لتكون مرجعًا أساسيًا يضمن دمج بُعد تغيّر المُناخ في التخطيط العام لجميع القطاعات في البلاد.

وتتبلوّر رؤية الاستراتيجيّة حول التصدّي بفاعلية لآثار وتداعيّات تغيّر المُناخ، بما يُساهِم في تحسين جودة الحياة للمُواطن المصري، وتحقيق النمو الاقتصادي المُستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعيّة والنُظُم البيئيّة، مع تعزيز ريادة مصر على الصعيد الدولي في مجال تغيّر المُناخ.

وتضمّنت الاستراتيجيّة خمسة أهداف رئيسة تمثّلت في تحقيق نمو اقتصادي ومُنخفض الانبعاثات في مُختلف القطاعات، وبناء المرونة والقُدرة على التكيّف مع التغيّرات المُناخيّة وتخفيف الآثار السلبيّة المُرتبطة بها، وتحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغيّر المُناخ، وتطوير وتحديث البنية التحتيّة لتمويل الأنشطة المُناخيّة، وتعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمُكافحة تغيّر المُناخ.

وتضع الاستراتيجيّة تصوّرًا للرصد الكمّي والكيفي لمُتابعة تنفيذ الاستراتيجيّة تلتزم به كافة الوزارات والأجهزة التابعة، حيث يُتقرح أن يكون الرصد الكيفي كل عام، أو الرصد الكمّي كل عامين.

وتمثّلت التوجّهات العامة التي عبّرت عنها الاستراتيجيّة في الآتي:

التوجّه الأول: ويشمل التأكّد من التخطيط المُتكامل بين مُختلف الاستراتيجيّات الوطنية والقطاعية، مثل استراتيجيّة التنمية المُستدامة «رؤية مصر٢٠٣٠»، استراتيجيّة التنمية مُنخفضة الانبعاثات، استراتيجيّة الاقتصاد الأخضر، الاستراتيجيّة الوطنيّة للحد من مخاطر الكوارث، الاستراتيجيّات القطاعيّة، مثل الاستراتيجيّة الزراعية المُستدامة.

التوجّه الثاني: يشمل عملية دمج الإجراءات المُتعلّقة بالتغيّرات المُناخيّة في التخطيط الوطني.

التوجّه الثالث: دمج معايير الاستدامة والتعافي الأخضر في التخطيط الوطني وإعداد الميزانية.

التوجّه الرابع: دمج التكيّف مع المُناخ والمرونة في مشروعات البنية التحتية.

التوجّه الخامس: الاستفادة من فُرص التمويل المُتاحة تحت مظلّة اتفاقيّة الأمم المُتحدة الإطاريّة بشأن التغيّر المُناخي واتفاقيّة باريس.

التوجّه السادس: استغلال البنية التحتيّة الحالية لتنفيذ مشروعات جديدة مُتعلّقة بتغيّر المُناخ، على سبيل المثال (الاستفادة من شبكة الكهرباء الحالية المُحدّثة والمُوسّعة لتشغيل المركبات الكهربائيّة).

التوجّه السابع: تعزيز تنافسيّة السوق والتنوّع الاقتصادي وخلق فُرص عمل خضراء.

التوجّه الثامن: تعزيز التعاون الثنائي ومُتعدّد الأطراف مع دول العالم ومُؤسّسات التمويل الدولية والوكالات المُتخصّصة في المجالات ذات الاهتمام المُشترك، مثل دول حوض النيل وغيرها.

وتضمّنت سُبُل مُواجهة تغيّرات المُناخ مجموعة آليّات تبلورت حول وضع برنامج قومي للحد من غازات الاحتباس الحراري، يتضمّن خطط الرصد والمُراقبة للتأكّد من توافق المصانع ومحطّات الطاقة مع المعايير المنصوص عليها، ووضع برنامج لرصد آثار الظواهر الجويّة الحادة والتأثيرات السلبيّة في القطاعات المُهدّدة بالتغيّرات المُناخيّة، وإدماج

الـمعايير البيئية والتدابير الـمُتعلقة بتغيّر الـمناخ في السياسات والاستراتيجيّات والخطط التنموية الوطنية، واستخدام الحوافز الـمالية لتخفيف العبء الضريبي على الـمشروعات ذات الانبعاثات الـمُنخفضة، وتيسير التمويل لخدمة الـمشروعات البيئية، والتوسّع في تنفيذ مشروعات التكيّف مع التغيّرات الـمُناخيّة في القطاعات الأكثر تهديدًا، وإجراء تحديث مُستمر للتشريعات والـمعايير البيئيّة، بما يتلاءم مع الـمُستجدّات والالتزامات تجاه الاتفاقات البيئيّة الدوليّة في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل والسياحة والإسكان، ورفع الوعي الـمُجتمعي بمخاطر التغيّرات الـمُناخيّة وتأثيراتها، وتطبيق وتفعيل معايير الاستدامة البيئيّة بهدف زيادة حصّة الـمشروعات الخضراء بالخطة الاستثماريّة للدولة.

المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs)

قدمت جمهورية مصر العربية أول مساهماتها المحددة وطنياً (NDC) ضمن اتفاق باريس للمناخ عام ٢٠١٥، ثم قامت بمراجعة أولى في يونيو ٢٠٢٢، تلاها مراجعة ثانية في يونيو ٢٠٢٣، ما يعكس التزام مصر المتواصل بالعمل المناخي ومواكبة التطورات الدولية. وقد تضمنت هذه المراجعة الثانية أهدافاً كمية واضحة، أبرزها رفع هدف الطاقة المتجددة ليصبح ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، بدلاً من الهدف السابق المحدد لعام ٢٠٣٥، فضلًا عن خفض الانبعاثات بحوالي ٨٠ مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، في خطوة تعكس طموح مصر في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتحقيق الطاقة النظيفة على نطاق واسع.

ويمثل أول تقرير للمساهمات المحددة وطنيًا (NDC) الذي نُشر قبل مؤتمر الأطراف السابع والعشرين عام ٢٠٢٢ خطوة مهمة في جهود مصر لمكافحة التغير المناخي. وللمرة الأولى، حددت الحكومة أهدافًا ملموسة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في ثلاثة قطاعات رئيسية: **الكهرباء (٣٣٪)، والنقل (٧٪)، والنفط والغاز (٦٥٪)** بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بسيناريو الأعمال كالمعتاد، مع الاعتماد على دعم مالي دولي إضافي.

وفي التحديث الثاني للمساهمات المحددة وطنيًا عام ٢٠٢٣، تم تشديد هدف قطاع الكهرباء ليصل إلى **٣٧٪**، مما يعكس طموح مصر المتزايد في تعزيز سياسات التخفيف من الانبعاثات.

والجدير بالذكر أن مصر انتهت من النسخة الأولى من خطة المساهمات المحددة وطنيًا الثالثة (NDC3.0)، وستكون هذه الخطة متوازنة، تغطي التخفيف والتكيف، وتحدد بوضوح احتياجات التمويل والدعم وفقًا للإرادة السياسية الطموحة.

وفي هذا السياق، تبرز منصة نُوَفِّي (NWFE) كأداة تنفيذية، إذ أُطلقت في يوليو ٢٠٢٢ لتكون إطاراً وطنياً لتمويل مشروعات "الماء – الغذاء – الطاقة" الخضراء، وربط الالتزامات الورقية في NDCs بالمشروعات الواقعية على الأرض، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة التي تساهم مباشرة في تحقيق هدف ٤٢٪. وقد نجحت NWFE حتى عام ٢٠٢٥ في جذب نحو ٤,٥ مليار دولار من التمويل التنموي الميسر والاستثمارات الخاصة، تشمل مشروعات لتوليد نحو عشرة جيجاواط من الكهرباء المتجددة، مع خطة لتحديث البنية التحتية للشبكة الكهربائية وتقليل الاعتماد على محطات الطاقة التقليدية.

الاستراتيجيات القطاعية

- **الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين مُنخفض الكربون:**

تسعى مصر جاهدة إلى تبنى حلول مُبتكرة لـمُواجهة أزمة نقص الوقود وانقطاع الكهرباء. ومن بين هذه الحلول الواعدة يأتي إنتاج الهيدروجين الأخضر كأحد الـمحاور الرئيسية للتحوّل نحو الطاقة الـمُتجدّدة.

وفي إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية الـمُستدامة والتحوّل نحو الاقتصاد الأخضر، أطلقت الحكومة استراتيجيّة طموحة لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٤٠.

وتستعرض الاستراتيجية بعض الأهداف الرئيسية التي تتمثّل في إنتاج ٥,٨ ملايين طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر، بهدف الاستحواذ على نسبة تتراوح بين ٥ و٨٪ من السوق العالـميّة والـمُساهمة في تحقيق أهداف الـمُناخ من خلال خفض انبعاثات الكربون بمقدار ٤٠ مليون طن سنويًا، وخلق حوالي ١٠٠ ألف فرصة عمل،

وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يتراوح بين ١٠ و١٨ مليار دولار.

وتتمثل الركائز والأهداف الرئيسة في الاستغلال الأمثل للموارد حيث تعتمد الاستراتيجية على الاستفادة القصوى من موقع مصر الجغرافي المُتميّز ومواردها الطبيعيّة الوفيرة، خاصة الطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح، التي تتمتّع بها البلاد بكميّات كبيرة تجعلها مُؤهّلة لإنتاج الهيدروجين مُنخفض الكربون بتكلفة تنافسيّة، بالإضافة إلى التنشيط الاقتصادي حيث تهدف الاستراتيجية إلى تنشيط قطاع الطاقة في مصر، وجذب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة، والمُساهمة في توفير فرص عمل جديدة ومُستدامة، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الاقتصاديّة في استخدام الموارد المحليّة، وتشتمل على العوائد الاقتصادية والبيئيّة حيث من المُتوقع أن تُساهم الاستراتيجيّة في تحقيق عوائد اقتصاديّة كبيرة تتمثّل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر بحلول عام ٢٠٤٠، واستحداث الآلاف من فرص العمل، ومُضاعفة أمن الطاقة، والمساهمة الفعّالة في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ودعم التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر، وكذلك تحتوي أهدافًا مُحدّدة تتضمّن الوصول بنسبة مساهمة الطاقة المُتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية إلى أكثر من ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وإصدار الموافقات وتقديم الحوافز لمشروعات الهيدروجين الأخضر، وجعل مصر رائدة عالميًا في هذا المجال، والتوسع في الاستخدام المحلي والتصدير، وتوحيد الجهود لضمان القدرة التنافسية، وإنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام طاقة متجددة بنسبة ١٠٠٪.

- **استراتيجية الطاقة المُستدامة ٢٠٣٥:**

تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة في مصر، وزيادة الاعتماد على الطاقة المُتجددة (الشمس والرياح بشكل خاص)، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في مُختلف القطاعات. وتُتابع الحكومة تنفيذ المشروعات الكبرى في مجال الطاقة المُتجدّدة بشكل مباشر، وتُذلل العقبات التي قد تُواجه المُستثمرين في هذا القطاع، مع توجيه وزارة الكهرباء والطاقة المُتجددة بتحديث الاستراتيجية بشكل دوري لمُواكبة التطورات العالمية.

وتتضمّن الاستراتيجية أهدافًا مُحدّدة لزيادة نسبة مُساهمة الطاقة المُتجدّدة في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥ وما بعده. وتشمل خططًا لإنشاء محطات توليد كهرباء من الطاقة الشمسيّة والرياح بقدرات كبيرة، وتطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء لاستيعاب هذه الطاقات الجديدة، وتشجيع الاستثمار الخاص في هذا المجال من خلال توفير الأراضي والتسهيلات اللازمة.

- **الاستراتيجية الوطنية لإدارة المُخلفات الصلبة:**

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إنشاء نظام مُستدام ومُتكامل لإدارة المُخلفات الصلبة في مصر، يعتمد على تقليل إنتاج المُخلّفات، وإعادة استخدام وتدوير أكبر قدر مُمكن منها، والتخلُص الآمن من الباقي. وتُوجّه الحكومة بتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتوفير التمويل اللازم لإنشاء البنية التحتيّة المطلوبة (مثل مصانع التدوير والمدافن الصحيّة). كما تُتابع التقدّم المُحرز في تطوير منظومة جمع ونقل ومُعالجة المُخلّفات.

وتتضمّن الاستراتيجية أهدافًا لزيادة مُعدّلات إعادة التدوير وتقليل كمية المُخلّفات التي يتم طمرها. وتشمل كذلك خططًا لإنشاء شركات مُتخصّصة في إدارة المُخلفات، وتطبيق نظام الفرز من المنبع، وتشجيع الاستثمار في صناعات إعادة التدوير، وتطوير البنية التحتية اللازمة لذلك.

- **الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر**

تمثل هذه الاستراتيجية نقطة تحوّل في طريقة تخطيط المدن وتصميم المباني، إذ تربط بين الاستدامة البيئية وتحسين جودة الحياة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتضع المواطن في قلب العملية التخطيطية بوصفه المستفيد الأول من بيئة عمرانية أكثر صحة وذكاء وقدرة على التكيف.

وانطلاقًا من إدراك الدولة المصرية لأهمية دور المدن في الحد من معدلات التلوث والتخفيف من آثار تغيّر المناخ في المناطق الحضرية، لا سيما مع تعرض بعض المدن لموجات حر وفيضانات وعواصف ترابية، تبنت الحكومة هدفًا طموحًا لبناء مدن شاملة وقادرة على التكيف وذكية مناخيًا بما يتماشى مع رؤية مصر

٢٠٣٠ والزيادة السكانية المتوقعة. ولتحقيق ذلك، أعادت الدولة تعريف مفهوم «المدن الذكية» ليشمل البعد المناخي والاستدامة، مع دمج المرونة المناخية كركيزة أساسية في إنشاء المدن الجديدة، ووضع خطط للتخفيف والتكيف على مستوى مختلف المجتمعات الحضرية، اعتمادًا على نهج تشاركي يعزز المشاركة المجتمعية في صنع القرار ويساهم في رفع الوعي البيئي، خاصة بين الشباب. ويكمل هذا التوجه الإستراتيجية الوطنية للمدن الذكية ٢٠٢٥، حيث يتيح دمج التقنيات الذكية مع معايير البناء الأخضر تعزيز المرونة المناخية، كفاءة الطاقة، والمساحات العامة الخضراء.

ترتكز الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر على مبادئ تهدف إلى رفع كفاءة استخدام الطاقة والمياه والموارد داخل المباني، وتوسيع الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتعزيز قدرة المدن على مواجهة آثار تغيّر المناخ عبر أنماط بناء مرنة وبنية تحتية خضراء. ويتكامل ذلك مع منهجية شاملة تشمل إدارة الطاقة الجديدة والمتجددة، وترشيد المياه، والإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة، والنقل الحضري المستدام، وترشيد استهلاك مواد البناء، وتحسين جودة البيئة الداخلية والخارجية، ودعم الاقتصاد والاستثمار الأخضر. كما تعزّز الاستراتيجية استخدام المواد المحلية الصديقة للبيئة لخفض البصمة الكربونية ودعم السوق المحلية وسلاسل الإمداد الوطنية، إلى جانب توفير أدوات تمويلية وحوافز اقتصادية تشجع المطورين على تبني ممارسات البناء الأخضر. وتراعي المنهجية كذلك التحديات العمرانية في المدن القائمة والجديدة، وتحدد الأطراف المعنية ومصادر التمويل المحتملة لضمان تنفيذ فعّال ومتكامل.

وتعتمد الاستراتيجية على مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس التقدم بشكل دوري، وتشمل معدلات كفاءة الطاقة في المباني، ونسب استهلاك المياه، والمساحة الخضراء المتاحة للفرد، إلى جانب نسبة المباني الحاصلة على شهادات البناء الأخضر ومعايير الجودة البيئية. كما تشمل المؤشرات المتعلقة بالمرونة الحضرية، مثل قدرة الأحياء على التعامل مع مخاطر الفيضانات وارتفاع درجات الحرارة، بالإضافة إلى حجم التمويل الأخضر الموجه لمشروعات البناء المستدام ودور ذلك في خلق فرص عمل جديدة في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

ويأتي البعد الاجتماعي كأحد الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية، إذ تؤكد أن التحول العمراني لا يكتمل دون تحسين مباشر في جودة حياة المواطن وتعزيز العدالة الاجتماعية في توزيع فرص التنمية. ولذلك تعطي الأولوية لتوفير سكن مناسب ذي كفاءة تشغيلية أعلى تقلل أعباء استهلاك الطاقة والمياه على الأسر، وتطوير مساحات عامة آمنة وصحية، وتحسين الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل. كما تراهن الاستراتيجية على خلق فرص عمل محلية من خلال إدماج تقنيات البناء المستدام، وتشجيع مشاركة المجتمع في القرارات التخطيطية لضمان أن تأتي المشاريع متوائمة مع احتياجات السكان وتطلعاتهم.

- **الاستراتيجيّات القطاعيّة الأخرى:**

تقوم الحكومة بعرض أي استراتيجيّات قطاعيّة أخرى تخدم أهداف الاقتصاد الأخضر، مثل استراتيجية النقل المُستدام التي تُركز على تطوير وسائل النقل النظيفة (المترو، القطارات الكهربائيّة، الحافلات الكهربائيّة والغاز الطبيعي)، واستراتيجية الزراعة المُستدامة التي تهدف إلى ترشيد استخدام المياه والأسمدة والمُبيدات وتشجيع الزراعة العضوية، واستراتيجية السياحة البيئيّة التي تُركز على الاستغلال المُستدام للموارد الطبيعيّة والثقافيّة في قطاع السياحة.

- **الأولويّات الوطنيّة لمُواجهة تغير المُناخ:**

هناك عدد من الأولويّات الوطنيّة يتعيّن أخذها بعين الاعتبار عند التباحُث في قضايا تغيّر المُناخ في المحافل الدوليّة، تتمثّل أهمّها في أن تكون الأولويّة المُطلقة للسياسات والبرامج التي تستهدف **التكيّف** مع تغيّرات المُناخ، وكذلك تلك التي تصبو إلى التخفيف من تبِعاتها السلبيّة، وأن يكون التوجّه الاستراتيجي لخفض الانبعاثات في إطار رؤية شاملة ومنظور مُتكامل لمزيج الطاقة في مصر، تضُم مُفرداته التوسّع في استخدام الطاقة المُتجدّدة مثل الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر، وتقليص الاعتماد على

الوقود الأحفوري وترشيد استخدامات المياه، وتبنّي أنظمة حماية الشواطئ والأراضي المُنخفضة.

ويتطلب تحقيق ذلك تحديد أهداف وطنية طموحة لخفض الانبعاثات في مختلف القطاعات الحيوية مثل الطاقة والصناعة والنقل والزراعة وإدارة النفايات، بالإضافة إلى تطبيق سياسات وآليّات فعّالة لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتعزيز وسائل النقل المستدامة، وتبنّي ممارسات زراعية وإدارة مستدامة للغابات، وتفعيل الخريطة التفاعلية لتحديد مخاطر تغير المناخ بكفاءة حتى عام ٢١٠٠، وتطوير آليّات لتسعير الكربون، وكذلك مُراعاة أن تكون برامج التكيّف الهيكلي الأكثر أولويّة هي تلك التي تكون في إطار توافقي ومُتناغم مع استراتيجيّة التنمية المُستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

بالإضافة إلى نقل وتوطين التكنولوجيا الصديقة للبيئة، مثل التقنيّات المُوفّرة للطاقة والمُرشّدة لاستخدامات المياه، وتوجيه الأولويّة لدعم البنية التحتية في المناطق الأكثر عُرضة للتأثيرات السلبية للتغيّر المناخي، وإعطاء الأولويّة عند تمويل مشروعات التحسين البيئي لوسائل التمويل المُوجّهة أو الداعمة خصّيصًا لهذه النوعية من المشروعات، مثل إصدار السندات والصكوك الخضراء والسندات السياديّة، وسندات الاستدامة البيئيّة والقروض المُيسّرة من مُؤسّسات التمويل الدوليّة لبرامج التكيّف/التخفيف المُناخي. ويتطلب ذلك العمل المكثّف على تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية اللازمة لدعم تنفيذ خطط التخفيف والتكيّف، وتشجيع الاستثمارات الخضراء والمستدامة من القطاع الخاص، وتطوير آليّات مبتكرة للتمويل المناخي، وضمان تخصيص هذه الموارد بكفاءة وشفافية لتحقيق الأهداف المناخية الوطنية.

وتشمل كذلك **بناء القدرات والتوعية** حيث تتضمن الأولويات الوطنية الضرورية تطوير القدرات المؤسسية والفنية اللازمة لتنفيذ سياسات العمل المناخي بفعالية. كما يشمل ذلك إدماج مفاهيم تغير المناخ في المناهج التعليمية على مختلف المستويات لزيادة الوعي لدى الأجيال القادمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك أهمية قصوى لإطلاق حملات توعية عامة شاملة لتعزيز فهم الجمهور لقضايا تغير المناخ وتشجيع السلوكيات المستدامة. وأخيرًا، يعد دعم مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وتمكينهم كأطراف فاعلة أمرًا حيويًا لتحقيق أهداف العمل المناخي الوطنية.

وتحتوي كذلك على **الحوكمة والإطار المؤسسي** حيث تتضمن الأولويات الوطنية الأساسية إنشاء أو تعزيز المؤسسات والهيئات الوطنية المسؤولة عن تنسيق جهود مواجهة تغير المناخ بكفاءة وفعالية. كما يستلزم ذلك تطوير إطار قانوني وتنظيمي قوي وداعم للعمل المناخي في مختلف القطاعات. ولضمان تحقيق أقصى قدر من التأثير، من الضروري ضمان التكامل السلس بين سياسات تغير المناخ والسياسات القطاعية الأخرى. علاوة على ذلك، يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية. وأخيرًا، يعد تطوير آليّات واضحة للرصد والتقييم أمرًا بالغ الأهمية لضمان فعالية السياسات والإجراءات المناخية وتحقيق الأهداف المنشودة.

بالإضافة الي العمل على صياغة استراتيجية شاملة للحد من التلوث وتتضمن تحديث محطات مراقبة نوعية للهواء لزيادة كفاءة الرصد الفوري، وتطوير أجهزة الإنذار للمواطنين، والعمل علي زيادة الوعي بالمخاطر الصحية المصحوبة بنوعية الهواء، والعمل على تحديد أنواع ملوثات الهواء بما يعزز تحديد معدلات وأهداف محددة زمنيا ورقميا للحد من التلوث، فرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية، وضع مخالفات مالية للحد من حرق النفايات الزراعية.

٣. الحوكمة والإطار التنظيمي للعمل المناخي في مصر

الإطـار القـانـوني

اعتمدت مصر مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ودعم التنمية المستدامة. وتشمل **قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (المعدل بالقانونين رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ورقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥)** والذي يعد أساسًا لدمج الاعتبارات البيئية في السياسات الوطنية، بما في ذلك دراسات تقييم الأثر البيئي ومكافحة التلوث. كما يُلزم بحماية الموارد والتنوع البيولوجي، ويدعمه عدد من اللوائح ومنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته اللاحقة.

جدول ٢ ملخص القوانين واللوائح الأساسية عبر مختلف القطاعات

القطاع	القانون / اللائحة	الوصف وأهميته للتكيف
المياه	قانون الموارد المائية رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١	ينظم إدارة موارد المياه في مصر، بما يشمل تخصيصها وحمايتها واستخدامها المستدام. ويُعد القانون محوريًا لاستراتيجيات التكيف المتعلقة بأمن المياه وإدارة الجفاف.
	قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ (تصريف مياه الصرف) ولائحته التنفيذية رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٠	ينظم معالجة وتصريف مياه الصرف، وهو ضروري لحماية جودة المياه ومنع التلوث.
	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ (حماية نهر النيل والمجاري المائية)	يحدد قواعد حماية نهر النيل والبيئة الساحلية من التلوث.
الطاقة	قانون الطاقة المتجددة رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤	يعزز تطوير الطاقة المتجددة، ويسهم في تعزيز مرونة الطاقة والتكيف مع اضطرابات الإمداد.
	قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ (المعدل بالقانون ١٩٢ لسنة ٢٠٢٠ والقانون ٧٠ لسنة ٢٠٢١)	ينظم إنتاج وتوزيع الكهرباء، مما يضمن أن تكون أنظمة الطاقة قادرة على مواجهة التحديات المناخية.
الصناعة	قرار وزاري رقم ٢٠٢١/٤٩ (الوقود البديل في الأسمنت)	يدعم الاستبدال الجزئي للوقود في قطاع الأسمنت، مما يعزز الاستدامة وتقليل الانبعاثات.
النقل	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل القرار ٤١٩ لسنة ٢٠١٨	تحديد الرسوم الجمركية على معدات السيارات الكهربائية ومحطات الشحن وقطع التحويل للمركبات الكهربائية.
	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٨	إعفاء من الرسوم الجمركية وتصريح لاستيراد السيارات الكهربائية المستعملة (حتى ٣ سنوات).
	قرار وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة رقم ٢٠٢٢/١٤	تعريفات شحن السيارات الكهربائية.
	قرار وزارة الداخلية رقم ٢٠٢٢/١٩٤٥	تحويل سيارات البنزين والديزل إلى سيارات كهربائية.
	قرار وزارة التجارة والصناعة	تسهيل إجراءات التخليص الجمركي لواردات السيارات الكهربائية.
	قرار وزارة المالية	خصم جمركي للسيارات الكهربائية والهجينة (كهرباء/بنزين).

القطاع	القانون / اللائحة	الوصف وأهميته للتكيف
النقل	قانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٢٢	إنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات والصندوق البيئي والاجتماعي لصناعة السيارات.
	منشور رقم ٢٠٢٢/٥	تنظيم شحن السيارات الكهربائية في مصر.
الزراعة	قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣)	ينظم الري، ودورات المحاصيل، ومكافحة الآفات، مع تعديلات تراعي المخاطر المناخية مثل ندرة المياه وتدهور التربة.
البنية التحتية	قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨	يحدد معايير بناء مرنة مناخيًا، بما يشمل أحكامًا لمقاومة الظروف الجوية الشديدة وإجراءات التكيف، مع تضمين مراجعات مستقبلية لضمان إدماج المعايير الخضراء بشكل إلزامي. يشمل ذلك استخدام مواد بناء منخفضة الكربون، وتحديد حد أدنى لكفاءة استهلاك الطاقة لجميع المباني الجديدة، وتوفير مساحات عامة خضراء كحد أدنى في المناطق السكنية، بهدف خفض الانبعاثات المرتبطة بقطاع البناء
مصايد الأسماك	قانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ (حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية)	يحمي ويطور البحيرات والمجاري المائية والثروة السمكية، مما يعزز الحفاظ على النظم البيئية المائية.
التنوع البيولوجي	قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ (المحميات الطبيعية)	ينشئ مناطق محمية، ضرورية للحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز القدرة على التكيف المناخي.

الإطار المؤسسي

تعتمد مصر إطارًا مؤسسيًا متكاملًا يهدف إلى دمج العمل المناخي في جهود التنمية الوطنية من خلال تنسيق متعدد القطاعات يقوده المجلس الوطني للتغيرات المناخية والوزارات والجهات المعنية. ويشكّل المجلس الوطني للتغيرات المناخية (NCCC)، الذي أُنشئ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥ والمعدل في ٢٠١٩، أعلى جهة مسؤولة عن رسم السياسات المناخية وتنسيق تنفيذها بين الوزارات والهيئات المختلفة. ويرأس المجلس رئيس مجلس الوزراء، ويضم ممثلين عن الوزارات القطاعية إلى جانب الخبراء والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية، بما يعزز نهجًا تشاركيًا في صنع القرار المناخي. كما تم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء وحدات للتغير المناخي في الوزارات والجهات المعنية، بما في ذلك وزارات الكهرباء والطاقة المتجددة، البترول والثروة المعدنية، النقل، الزراعة واستصلاح الأراضي، والموارد المائية والري.

وفي إطار تبني نهج شامل للحوكمة لتحقيق اهداف البيئة والتنمية المستدامة تستهدف الدولة تعزيز إطار عمل شامل يرسخ التنسيق الأفقي والرأسي، ويدعم عمليات صنع القرار، ويوفر توجيهات واضحة لأهداف ومسئوليات كل الجهات المعنية بتنفيذ خطط الاستدامة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتكامل الخطط على المستوى المركزي والمحلي.

تلعب وزارة البيئة، من خلال جهاز شؤون البيئة (EEAA)، دورًا محوريًا في الحوكمة المناخية، إذ تتولى قيادة العمل الفني والإشراف على التزامات مصر الدولية في إطار اتفاق باريس. وتخصّص الوزارة من خلال الإدارة المركزية للتغيرات المناخية (CCCD) منظومة شاملة للتقارير المناخية وجمع البيانات، تشمل إعداد التقارير الوطنية (مثل البلاغات الوطنية وتقارير التحديث/الشفافية)، ومتابعة أنشطة بناء القدرات، وتنسيق نقل التكنولوجيا، وتعزيز نظم القياس والإبلاغ والتحقق (MRV)، إلى جانب تتبع تمويل المناخ بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة المالية والشركاء الدوليين.

وتـأتي وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي بـدور أسـاسي في حوكمـة تمويـل المنـاخ، حيـث تتـولى إدارة ومتابعـة التمويـل التنمـوي الميسر الخـاص بالعمـل المناخـي مـن خلال شركاء التنميـة متعـددي الأطـراف والثنائيين وتعمـل على مواءمـة الموارد الماليـة مع أولويـات مصر المناخيـة وضمـان الشـفافية والكفـاءة في اسـتخدامها.

يسـهم هـذا الإطار المؤسسي المتكامل في تعزيـز التنسـيق بين الجهـات الحكوميـة، وربـط السياسـات المناخيـة باسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة «رؤيـة مصر ٢٠٣٠»، ودعـم قـدرات كل من المؤسسـات والأفراد على مواجهة تحديـات التغير المناخي. كما يضمـن اتسـاق السياسـات، وتسـهيل تنفيـذ المشروعـات، وتنسـيق البيانـات، وحشـد التمويـل الـدولي، بمـا يعـزز قـدرة مصر على الوفـاء بالتزاماتهـا المناخيـة ودفـع مسـار التحـول الأخضر على المسـتويين الـوطني والـدولي.

دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي

في ضـوء مـا سـبق، تؤكـد الاسـتراتيجيات والخطـط تَوجّـه الدولـة نحـو **دمـج البعـد البيئـي في التخطيـط التنمـوي حيـث** تعـد الاسـتدامة أحـد المبـادئ الحاكمـة والاهـداف لاسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة «الأجنـدة الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة: رؤيـة مصر ٢٠٣٠»، وكذلـك تـأتي في مقدمـات أهـداف برنامـج عمـل الحكومـة، واتسـاقًا مـع ذلـك تتبنى وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي نهجًـا شـموليًا لدمـج البعـد البيئي في الخطـط التنمويـة بالتعـاون مـع كافـة الـوزارات والجهـات المعنيـة، مـن خلال تطويـر أدوات تخطيطيـة وتشريعيـة ومؤسسـية داعمـة. ويشـمل ذلـك تبني سياسـات واضحـة لزيـادة نسـبة الاسـتثمارات العامـة الخضراء، لتصـل إلى ٧٠-٧٥٪ مـن إجمـالي الاسـتثمارات العامـة بحلـول عـام ٢٠٣٠ مقارنـة بنسـبة ٤٠٪ خلال عـام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وتدفـع الدولـة المصريـة **بالإصلاحـات التشريعيـة والمؤسسـية الداعمـة للتحـول الأخضـر،** وذلـك في سـياق تطويـر الإطـار التشريعـي الداعـم للتحـول نحـو الاقتصـاد الأخضـر، فـإن قانـون التخطيـط العـام رقـم ١٨ لسـنة ٢٠٢٢ ينـصّ علـى تضـمين الاسـتدامة البيئيـة ضمـن عمليـة إعـداد الخطـط العامـة. كمـا تـم إصـدار «دليـل معـايير الاسـتدامة البيئيـة»، الـذي يحـدد المشروعـات الخضراء ذات الأولويـة في مختلـف القطاعـات ومـؤشرات الأداء الخاصـة بهـا، ويهـدف إلى توجيـه الإنفـاق العـام نحـو مشروعـات ذات مـردود بـيئي مسـتدام.

كمـا تـم إدراج **«معيـار تخضـير الاسـتثمارات»** ضمـن مبـادرة حوافـز تـميز الأداء المحلـي في إدارة الاسـتثمار العـام، حيـث تشـمل معايير هـذا المؤشر مـدى مسـاهمة المحافظـات في تحقيـق الأهـداف البيئيـة وتنفيـذ مبـادرات مثـل «١٠٠ مليـون شـجرة»، «القريـة الخضراء»، و «المشروعـات الخضراء الذكيـة»، إضافـةً إلى تأهيـل المبـاني الحكوميـة لتتوافـق مـع معـايير البنـاء الأخضر. وتتـم متابعـة هـذه الاسـتثمارات مـن خلال المنظومـة المتكاملـة لإعـداد ومتابعـة الخطـة الاسـتثمارية، والتي تتبّـع حجـم الاسـتثمارات الموجّهـة للمشروعـات الخضراء المُدرجـة في الخطـة، مـن خلال تصنيـف ١٦٠ مجـالًا اسـتثماريًا إلى مشروعـات مخصّصـة للتخفيـف مـن الانبعاثـات وأخـرى مخصّصـة للتكيّـف مـع تغير المنـاخ، ممـا يسـهّل القيـاس والمتابعـة بشـكل دقيـق ومنهجـي.

وحرصًـا علـى تعزيـز الكفـاءة المؤسسـية، تـم إطلاق مبـادرة «كـن سـفيرًا» لتدريـب مسـؤولي التخطيـط في الجهـات الحكوميـة علـى مفاهيـم الاسـتدامة البيئيـة، وعلـى رأسـها معـايير الاسـتدامة البيئيـة، والبصمـة الكربونيـة، والاسـتراتيجية الوطنيـة للتغيرات المناخيـة. ومـن المسـتهدف توسـيع نطـاق المبـادرة لتشـمل مسـؤولي التخطيـط في المحافظـات والهيئـات الاقتصاديـة وشـركات القطـاع العـام وقطـاع الأعمـال.

وتحتـوي الاسـتراتيجيات والخطـط كذلـك علـى **إدارة المخاطـر المناخيـة في إطـار تطويـر منظومـة الاسـتثمارات العامـة،** وذلـك في إطـار الالتـزام بتعزيـز كفـاءة وفعاليـة الاسـتثمارات العامـة ورفـع جاهزيتهـا لمواجهـة التحديـات المسـتقبلية، وخاصـة المرتبطـة بتغيّر المنـاخ حيـث تتبنى الحكومـة منهجيـات متقدمـة لإدارة المخاطـر المناخيـة، ضمـن الإصلاحـات الهيكليـة المرتبطـة بإعـداد ومتابعـة الخطـة الاسـتثمارية. ويشـمل ذلـك التطبيـق التدريجـي لمنهجيـة «إدارة المخاطـر المناخيـة المرتبطـة بالأصـول الاسـتثمارية»، مـن خلال «سـجل الأصـول» الحكومـي، كأداة مركزيـة لرصـد وتحليـل مسـتوى التعـرض للمخاطـر البيئيـة والمناخيـة.

وبدأ التطبيق اعتبارًا من يناير ٢٠٢٥، على المشروعات الاستثمارية ذات التكلفة التي تتجاوز ٢ مليار جنيه في قطاعات النقل والإسكان والكهرباء، باعتبارهما من القطاعات ذات البصمة الكربونية المرتفعة والتأثير المباشر على الاستدامة الحضرية وجودة الحياة. ويهدف هذا التوجّه إلى تحسين عملية اتخاذ القرار الاستثماري من خلال دمج البُعد المناخي في تقييم الجدوى، وتعزيز الحوكمة البيئية والمالية للمشروعات، بما يضمن استدامة الأصول العامة على المدى الطويل ويقلل من تكاليف الصيانة المستقبلية.

واهتمت الاستراتيجيات والخطط أيضًا **بالمبادرات الداعمة للاستدامة البيئية،** وذلك في إطار تعميم النمط التنموي الأخضر على مستوى القرى حيث أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مبادرة «القرية الخضراء» ضمن برنامج «حياة كريمة»، والتي تهدف إلى تأهيل القرى للحصول على شهادة «ترشيد» للمجتمعات الريفية الخضراء. وتم بالفعل تأهيل أربع قرى في محافظات مختلفة كمرحلة أولى. كما تواصل الوزارة تنظيم مسابقة «تكنولوجيا المناخ Climatech» لتحفيز الابتكار وريادة الأعمال في مجال التكيّف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، إلى جانب تنفيذ المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، التي تهدف إلى ربط المشروعات البيئية الذكية بجهات التمويل المحلية والدولية.

٤. المسارات القطاعيّة للتحول الأخضر

- **قطاع الزراعة**

تهـدف مصر إلى تحويـل ٤ ملايين فـدان إلى نُظُـم الـري السـطحي الحديـث لزيـادة كفـاءة اسـتخدام الـمياه الزراعيّـة بنسـبة ٢٠٪، وتعزيـز إنتاجيـة الفـدان إلى ٣,٣ طن من خلال زراعة محاصيل عاليّة الإنتاجيّة ومُوفّرة للمياه وقادرة على التكيّف مع الـمُناخ لزيادة الإنتاج الـمحلي من القمح، بهدف تغطية ٧٠٪ من احتياجات مصر بحلول عـام ٢٠٣٠.

وتسـتثمر مصر بشـكل كـبير في أنظمـة الـري الـمُوفّرة للمياه مثل الريّ بالتنقيط والرش وتستكشف تقنيّات إعـادة تدويـر وإعـادة اسـتخدام الـمياه في الزراعـة نظـرًا لندرة الـمياه، ويجري التركيز بصورة مُتزايدة على تطوير أصنـاف محاصيـل قـادرة علـى التكيّـف مـع الـمُناخ وتنفيـذ مُمارسـات زراعيّـة تكيفيّـة للتخفيـف مـن تـأثير ارتفاع درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار الـمُتغيّرة، وتوسيع الأراضي الزراعية إلى ١٢ مليون فدان بحلول عام ٢٠٣٠، وتوسيع نطاق البطاقة الذكية للفلاحين لتشمل ٥,٧ مليـون مُـزارع بحلـول عـام ٢٠٣٠، ممـا يمكـن أن يُسـهل اعتماد الممارسات الحديثة والمستدامة، والتوسّع في نظام الزراعة التعاقدية والزراعة العضوية، والوصول إلى ٥,٥ مليـون فـدان بنظـم الـري الحديـث بحلـول عـام ٢٠٣٠، وزيـادة المسـاحة المزروعـة عضويًـا إلى حـوالي ٥٠٠ ألـف فـدان بحلـول عـام ٢٠٣٠، ويسـتهدف تبطين ٢٠,٠٠٠ كيلـومتر مـن قنـوات الـري لتقليـل الـتسرب الـمائي.

ويشـمل التوجـه المسـتقبلي إنشـاء نظـام متكامـل للإنـذار المبكـر بالكـوارث الطبيعيـة المرتبطـة بالمنـاخ، مثـل الفيضانـات والجفـاف وارتفـاع منسـوب سـطح البحـر، مـع إعـداد خطـط اسـتباقية لتقييـم وإدارة المخاطـر في المناطـق المعرضـة للخطـر، بمـا يعـزز الصمـود الـوطني ويحد من الآثـار السـلبية للتغير المناخي على المجتمعات والبنيـة التحتيـة.

وفي الإطـار ذاتـه، جـاري التخطيـط لتقليـل اسـتخدام الأسـمدة وذلـك مـن خلال تنميـة قـدرة المـزارعين على اسـتخدام الأسـمدة العضوية وترشيد اسـتخدامها للحد مـن الآثـار السـلبية للأسـمدة الكيميائيـة علـى التربـة وتعزيـز كفـاءة اسـتخدام المـوارد.

- **قطاع الصناعة**

يمضي القطاع الصناعي في مصر نحو مسار مستقبلي طمـوح يسـتند إلى التحـول نحـو اقتصـاد صناعـي أكثر كفـاءة واسـتدامة، مـن خلال تعزيـز كفـاءة الطاقـة، واعتمـاد التكنولوجيـات منخفضـة الكربـون، وتوسـيع اسـتخدام الوقـود المتجدد ضمن رؤية وطنية تستهدف خفـض الانبعاثـات وتعزيـز القـدرة التنافسـية للصناعـة المصريـة في الأسـواق العالميـة. ويشـمل ذلـك تطويـر صناعـات رئيسـية مثـل الأسـمنت والحديـد والصلـب والأسـمدة عبر التوسـع في الإنتـاج الأنظـف وتحديـث التقنيـات ورفـع كفـاءة العمليـات، بالتـوازي مـع تفعيـل الاسـتراتيجية الوطنيـة للهيـدروجين منخفـض الكربـون (٢٠٢٤) التي تمهّـد لجعـل الهيـدروجين الأخضر ركيزة أساسية لإزالة الكربون عن الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقـة، وتعزيـز مكانـة مصر كمركـز إقليمـي لاقتصـاد الهيـدروجين خلال العقـد المقبـل.

وفي هـذا الإطـار، تتكامـل جهـود الدولـة لدفـع الصناعـات نحـو تـبنّي مـواد بنـاء بديلـة وصديقـة للبيئـة، مثـل الخرسـانة الخضراء، والطـوب الطـيني المعالـج، ومـواد العـزل الحـراري المسـتدامة، والأخشـاب المُعـاد تدويرهـا، بمـا يقلّـل مـن البصمـة الكربونيـة للقطـاع. كمـا يجـري تشـجيع إنشـاء مصانـع لإنتـاج مـواد تغليـف وبلاسـتيك قابلـة للتحلّـل الحيـوي للحـد مـن التلـوث البلاسـتيكي، إلى جانـب دعـم التصنيـع المحلـي لمعـدات الريّ الحديـث والآلات الزراعيـة ذات الكفـاءة العاليـة، وتعزيـز اسـتخدام المـواد المسـتدامة في صناعـات الأثـاث والغـزل والنسـيج والملابـس، بتبنّـي الألياف العضويـة والتقنيـات الصديقـة للبيئـة في عمليـات الصباغـة والتشـطيب.

وتسـعى الدولـة كذلـك إلى تطويـر بنيـة تحتيـة متخصصـة لجمـع وفـرز ومعالجـة المخلفـات الصناعيـة مثـل مخلفـات الإلكترونيـات والبطاريـات والزيـوت المسـتعملة لاسـتخلاص المـواد القيّمـة وإعـادة تدويرهـا، بالتـوازي مـع دعـم الشـركات الناشـئة التي تقـدّم حلـولًا تكنولوجيـة مبتكـرة لمراقبـة البيئـة، ومعالجـة التلـوث، وتحسـين كفـاءة اسـتخدام المـوارد داخـل المنظومـة الصناعيـة.

كما يُمنح أولوية للصناعات الخضراء لما لها من دور محوري في ضمان استدامة النمو الصناعي، ومن أبرزها: صناعة السيارات الكهربائية، والهيدروجين الأخضر، والألواح والخلايا الشمسية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر، وتصنيع الأجهزة الموفّرة للطاقة والمياه. وترافق هذه الجهود إجراءات تنظيمية صارمة تشمل تشديد الرقابة على المصانع الملوثة، وضمان تطبيق معايير التخلص الآمن من المخلفات، وإعادة توطين المنشآت الصناعية ذات الأثر البيئي المرتفع خارج الكتل العمرانية. كما ستواصل الدولة تنفيذ إصلاحات هيكلية في منظومة الطاقة لرفع كفاءتها وتحسين توجيه الموارد، بالتوازي مع دعم تنافسية الصناعات الحيوية والحد من آثار ارتفاع أسعار الطاقة. وسيشهد القطاع توجّهًا متصاعدًا نحو تنويع مصادر الطاقة، وتوسيع البنية التحتية للطاقة المتجددة، بما يعزز مرونة الصناعة وقدرتها على التكيّف مع تطورات الأسواق العالمية.

ومن الناحية الدولية، يمثّل تطور السياسات التنظيمية مثل آلية الاتحاد الأوروبي لتعديل الكربون على الحدود (CBAM) دافعًا إضافيًا للصناعة المصرية للإسراع في التحول الأخضر، وتحقيق مستويات أعلى من كفاءة الانبعاثات، وضمان استمرار نفاذها التنافسي إلى الأسواق العالمية. ومن خلال توسيع استخدام التقنيات النظيفة والهيدروجين الأخضر، وتطوير إطار متكامل للإنتاج منخفض الكربون، تتجه مصر نحو بناء قطاع صناعي مستقبلي أكثر استدامة وقدرة على النمو، وداعم للتنمية الاقتصادية الشاملة.

- **قطاع النقل**

حققت مصر تقدّماً ملحوظاً في تبنّي أنماط نقل أكثر استدامة وأقل انبعاثاً للكربون، حيث سجّل قطاع النقل خفضاً كبيراً بنسبة ١٨,٨٤٪ مقارنةً بمستويات سيناريو العمل المعتاد لنفس العام. وقد تجاوز هذا الأداء بالفعل الهدف المحدد لعام ٢٠٣٠ بخفض انبعاثات القطاع بنسبة ٧٪، ما يعكس مساراً إيجابياً بدأ منذ عام ٢٠١٥ واستمر حتى الآن نتيجة حزمة من التدخلات والسياسات، أبرزها برنامج إصلاح دعم الطاقة وعوامل أخرى أثّرت على أنماط السلوك في النقل البري، وأسهمت في تعزيز التحول نحو خيارات نقل أكثر كفاءة واستدامة.

وتُولي الدولة المصرية أهمية قصوى لتطوير شبكات النقل العام النظيف، مثل مراحل مترو الأنفاق في القاهرة الكبرى والإسكندرية، وتعزيز خدمات النقل الأخضر المستدام في مدن الجيل الرابع. فضلاً عن مشروعات القطارات الكهربائيّة السريعة والخفيفة نظرًا لدورها الحيوي في تقليل الازدحام والانبعاثات. كما يتم التركيز على بناء شبكة واسعة لمحطات شحن السيّارات الكهربائيّة كعامل تمكين أساسي لانتشار المركبات الكهربائيّة، بالإضافة إلى التحوّل التدريجي لأساطيل النقل العام لاستخدام الغاز الطبيعي كوقود أنظف كحل متوسط الأجل قبل التوسّع الكامل في الكهرباء، وتطبيق حلول إدارة المرور الذكيّة لتحسين تدفّق الحركة وتقليل الازدحام وبالتالي تقليل الانبعاثات واستهلاك الوقود.

- **قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة**

في ضوء التوجّه المتسارع نحو اقتصاد منخفض الكربون، تمضي مصر بخطى ثابتة نحو توسيع منظومة الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتطوير البنية التحتية للشبكات الكهربائية لضمان أمن الطاقة واستدامتها. ويعكس هذا الزخم رؤية مستقبلية واضحة تستند إلى رفع حصة الطاقة النظيفة إلى ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال مشروعات واسعة النطاق وسياسات داعمة وجذب أكبر للاستثمارات الخاصة والدولية.

يمثّل الاستثمار المستمر في الطاقة الشمسية والرياح أحد أكثر المسارات الواعدة لمستقبل الطاقة في مصر. وتشمل المشروعات الرائدة مجمع بنبان الشمسي بقدرة ١٤٦٥ ميجاوات في أسوان، وهو من أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم، ومزرعة جبل الزيت للرياح بقدرة ٥٨٠ ميجاوات التي تمثّل إحدى أهم المحطات الداعمة للتوسع في طاقة الرياح، إضافة إلى محطة الأنظمة الكهرومائية في أسيوط بقدرة ٣٢ ميجاوات. وتتجه الحكومة في المرحلة المقبلة إلى توسيع هذه المشروعات عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص وتسهيل الإجراءات التنظيمية، بما في ذلك تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الأراضي والتراخيص والتسهيلات اللازمة. وبدء تشغيل مشروعات الطاقة

الشمسيّة العائمة، مما يُعزّز إنتاج الطاقة النظيفة على نطاق واسع، وكذلك بدء تشغيل مشروعات تجريبيّة أو أوّلية لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وجذب استثمارات أوّلية تضع مصر على خريطة هذا الوقود المُستقبلي، وإدخال تقنيّات حديثة لضمان استيعاب ونقل الطاقة المُتجدّدة بكفاءة وتقليل الفاقد، بالإضافة إلى تعزيز الربط الكهربائي مع الدول المُجاورة، وبدء ظهور مصانع محليّة أو جذب استثمارات لتصنيع الألواح الشمسيّة وتوربينات الرياح وغيرها، مما يخلق فرص عمل ويُعزّز النمو الاقتصادي الأخضر، وبدء تبادل فعلي للطاقة النظيفة مع بعض الدول المُجاورة، مما يُعزّز التعاون الإقليمي ويفتح أسواقًا جديدة.

تحسين كفاءة الطاقة: تستعد مصر لتعزيز كفاءة الطاقة في السنوات القادمة من خلال تحديث محطات الكهرباء القديمة وإنشاء محطات ذات الدورة المركّبة بالشراكة مع كبرى الشركات العالمية، مثل سيمنس. وتساهم هذه المشروعات في رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة الإنتاجية بما يدعم استقرار الشبكة وتلبية الطلب المتنامي على الكهرباء.

تطوير الشبكة القومية للكهرباء: يمثل تحديث وتوسيع شبكة الكهرباء خطوة محورية لمواكبة النمو المتوقع في الطاقة المتجددة. وتعمل الحكومة على تطوير شبكة ذكية تتمتع بمرونة أعلى وقدرة أكبر على استيعاب القدرات المتزايدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ضمن برنامج شامل لتحديث قطاع الكهرباء. ورغم التحديات التمويلية التي تؤخر توسعة الشبكة، تظل هذه الجهود أساسية لتمكين التحول نحو الكهرباء الخضراء وربط مشروعات الطاقة المتجددة الجديدة بكفاءة عبر مختلف المحافظات.

معالجة تحديات الأحمال وموثوقية الإمداد: على الرغم من التقدم الكبير في القدرات المركبة من الطاقة المتجددة، واجهت مصر في ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بعض حالات تخفيف الأحمال نتيجة نقص إمدادات الغاز الطبيعي، وهو ما دفع الحكومة لاحقًا إلى استئناف الاستيراد لتغطية الطلب. ويعزز ذلك التوجّه نحو تسريع إدماج مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الغاز في إنتاج الكهرباء، بما يساهم في تعزيز قدرة الشبكة على مواجهة أحمال الذروة مستقبلاً.

والجدير بالذكر أن مصر حققت نجاحاً بارزاً في التحوّل نحو مسار منخفض الكربون في قطاع الكهرباء بمختلف مراحله من توليدٍ ونقلٍ وتوزيع، حيث تمكّن القطاع من خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار ٤٧,٨١٠ جيجا جرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٢، بما يعادل انخفاضاً نسبته ٣٤,٣٤٪ مقارنةً بالمستويات المتوقعة وفق سيناريو العمل المعتاد لنفس العام. ويواصل قطاع الكهرباء في مصر تقدّمه بثبات نحو تحقيق الهدف المستقبلي لعام ٢٠٣٠ بخفض إجمالي الانبعاثات بنسبة ٣٧٪، مدفوعاً بالتوسّع في الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة منظومة الكهرباء.

- **قطاع البترول والغاز الطبيعي**

شهدت إصلاحات الطاقة في مصر خطوات حاسمة نحو الإزالة التدريجية للدعم عن المنتجات البترولية، وهو ما يمثل جزءًا من رؤية شاملة لترشيد استهلاك الوقود وتعزيز كفاءة الطاقة، مع إعادة توجيه الموارد نحو مصادر طاقة أنظف وأكثر استدامة. وللتخفيف من أي آثار اجتماعية محتملة نتيجة هذا الإصلاح، عمدت الحكومة إلى تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، لا سيما من خلال توسيع نطاق برامج «تكافل وكرامة»، لضمان استقرار معيشة الفئات الأكثر ضعفًا ودعم قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الإصلاحات.

وفي إطار تعزيز جهود التخفيف من الانبعاثات، اعتمد قطاع البترول المصري أول استراتيجية وطنية لكفاءة الطاقة للفترة ٢٠٢٢–٢٠٣٥، لتكون بمثابة خارطة طريق لتعظيم الاستفادة من الموارد وتقليل الهدر. كما يُعد مشروع «الاسترداد العالي للغاز – صفر الحرق الروتيني» ركيزة أساسية ضمن هذه الاستراتيجية، إذ يركز على التقاط الغازات البترولية المصاحبة التي كانت يتم حرقها في مواقع الإنتاج النفطي، وتحويلها إلى غاز مسال وغاز طبيعي ومكثفات أو استغلالها في توليد الكهرباء محليًا. وقد أسهمت مشروعات الاسترداد المتقدمة في الصحراء الغربية في خفض معدلات الحرق الروتيني بنسبة ٤٠٪، محوّلةً الغاز الذي كان يُهدر سابقًا إلى مصدر طاقة قيّم، بما يعكس التوجه الوطني نحو اقتصاد طاقة أكثر كفاءة واستدامة.

وقد حققت مصر تقدماً ملموساً في استرداد واستغلال الغازات البترولية المصاحبة المنتجة من حقول النفط الخام. وأسفرت جهود قطاع البترول عن خفض تراكمي لانبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار ١,٣٥١ جيجا جرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٢، مع انخفاض بنسبة ٥٧٪ مقارنة بالمستويات المتوقعة وفق السيناريو الاعتيادي لنفس العام. ويواصل قطاع الغازات البترولية المصاحبة ضمن صناعة النفط والغاز في مصر مساره لتحقيق هدف عام ٢٠٣٠ المتمثل في خفض إجمالي الانبعاثات بنسبة ٦٥٪.

ويستند مسار التطوير المستقبلي للقطاع إلى عدة محاور مترابطة، أبرزها استمرار الاعتماد على الغاز الطبيعي كوقود انتقالي رئيسي يدعم نمو الطاقة المتجددة، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المحلي وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة. كما يشمل الاستراتيجية استكشاف وتطبيق تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) لتقليل الانبعاثات الناتجة عن عمليات إنتاج النفط والغاز، والنظر في إنتاج الهيدروجين الأزرق باستخدام البنية التحتية الحالية للغاز الطبيعي كخطوة نحو اقتصاد الهيدروجين، إلى جانب جذب الاستثمارات في إنتاج الأمونيا الخضراء كوقود مستقبلي يعتمد على الهيدروجين الأخضر. ولا يغفل القطاع الاستمرار في تشديد الرقابة البيئية على المنشآت البترولية لضمان التخلّص الآمن من المخلفات وتقليل التلوث، بما يضمن التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

- **إدارة المخلفات**

يمضي قطاع إدارة المخلفات في مصر نحو مرحلة جديدة من التطوير الشامل، تستهدف التحول إلى منظومة أكثر كفاءة واستدامة، بما يضمن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتعظيم الاستفادة من الموارد. ومع توليد نحو ٢٦ مليون طن من المخلفات البلدية سنويًا، يخضع ٨,٥ مليون طن للمعالجة، بينما يُوجَّه نحو ١٥,٥ مليون طن إلى المدافن الصحية. وتُسهم عمليات المعالجة حاليًا في إنتاج٤,٣ مليون طن من السماد العضوي و١,٧ مليون طن من الوقود المُستخلص من المخلفات (RDF). وفي هذا السياق، تتجه الجهود المستقبلية إلى رفع معدلات المعالجة والتدوير والاستفادة من المواد، وتقليل كميات المخلفات الموجهة للمدافن، عبر تطبيق ممارسات متقدمة في التقليل وإعادة الاستخدام والتدوير والتسميد.

ويمثل قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ نقطة انطلاق رئيسية نحو بناء منظومة حديثة لإدارة المخلفات، إذ يوفر إطارًا تشريعيًا يمكّن من توسيع دور القطاع الخاص، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي، وتوحيد منظومة الحوكمة على المستوى الوطني. وفي السنوات المقبلة، ستواصل الهيئة العامة لتنظيم إدارة المخلفات (WMRA)، بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة والوزارات المعنية، قيادة الجهود الرامية إلى تطوير سياسات الإدارة المتكاملة للمخلفات، وتسريع التحول نحو اقتصاد دائري يقلل الفاقد ويزيد القيمة المضافة من المواد.

ومن المرتقب أن يشهد القطاع توسعًا ملحوظًا في مشروعات تحويل المخلفات إلى طاقة، بما يسهم في خفض الانبعاثات الناتجة عن المدافن، ويوفر مصدرًا إضافيًا للطاقة النظيفة، ويعزّز تحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنيًا (NDC) . كما ستتوسع الدولة في تطبيق منظومة المسؤولية المتدة للمنتج (EPR)، بما يضمن تحسين جمع وفرز المخلفات من المنبع، ورفع كفاءة برامج التدوير في الحضر والريف على حدّ سواء.

وتتجه الجهود كذلك نحو إنشاء منظومة أكثر تقدّمًا لإدارة المخلفات الخطرة، ومعالجة النفايات الإلكترونية، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتطبيق حلول تكنولوجية مبتكرة في جمع النفايات وفرزها ومعالجتها. كما تعمل WMRA على تطوير اللوائح المنظمة لمنح التراخيص وتقييم أداء الشركات، ووضع آليات حوكمة أكثر فاعلية لضمان جودة الخدمات واستدامتها، إلى جانب تحسين البنية التحتية للمدافن الصحية، وتطوير مرافق التدوير والمعالجة.

وبينما تستمر التحديات المرتبطة بالتمويل، إلا أن التوجه الاستراتيجي للدولة مدعومًا بإطار تشريعي، وشراكات دولية، وتوسع متزايد للقطاع الخاص يمهد الطريق لتحقيق منظومة متكاملة لإدارة المخلفات

تسـهم بفاعليـة في خفـض الانبعاثـات، وتعزيـز الأمـن البـيئي، ودعـم التحـول نحـو اقتصـاد دائـري منخفـض الكربـون.

- **مشروعات تحلية المياه الاستراتيجيّة**

نظـرًا لأهميـة تـأمين الـموارد الـمائية في ظـل التحديّات الـمُناخيّة، تُتابع الحكومة تنفيذ محطات تحلية الـمياه الكُبرى على سواحل البحرين الأحمر والـمتوسط بشكل دقيق حيث يتم توفير التمويل اللازم وتذليل العقبات الإجرائيّة لتسريع وتيرة تنفيذ هذه الـمشروعات.

وتهـدف هـذه الـمشروعات إلى تـوفير مصـادر ميـاه شرب وصناعـة غير تقليديّـة وتقليـل الاعتمـاد على نهـر النيـل كمصـدر رئـيسي للميـاه.

- **الـممرات الـمائيّة والـمُدن الساحليّة**

يتمثل في تنفيذ إجراءات ملموسة لحماية الـمُدن والدلتا مـن ارتفـاع منسـوب سـطح البحـر والعواصـف، مثـل إنشـاء حواجـز طبيعيّـة أو بنيـة تحتيّـة محسّـنة، وتطبيـق مبـادئ التنميـة الحضريّـة الـمُستدامة في الـمشروعات الساحليّة الجديـدة بالتأكّـد مـن دمـج معـايير البنـاء الأخضر والإدارة الفعّالة للموارد في الـمدن الجديدة مثل العلـمين الجديـدة، والبـدء في تنفيـذ مشـاريع اسـتعادة النظم البيئية مثل زراعة الـمانجروف على نطاق أوسع لحمايـة السـواحل وتعزيـز التنـوّع البيولوجـي، وتوسـيع نطاق استخدام تكنولوجيا تحلية الـمياه الـمُستدامة مع التركيز على كفـاءة الطاقـة وتقليـل الأثـر البـيئي لعمليّـات التحليـة لتـوفير الـمياه للمـدن السـاحليّة، والتوسّـع في مشروعـات الاسـتزراع السـمكي، وتطويـر البُحيرات للحـد مـن عوامـل التلـوّث، والتوسّـع في إنشـاء الجسـور الشـاطئيّة لحمايـة الـمناطق الـمُنخفضة.

- **التخطيط العمراني والحضري**

تنتهج مصر استراتيجية عمرانية تقوم على تعزيز مبادئ التنميـة الـمسـتدامة، وتحسـين منظومـة النقـل العـام، ودمج حلول المدن الذكية في عملية التخطيط الحضري. وقـد تـم تصميـم الـمدن الجديـدة مثـل العاصمـة الإداريـة الجديـدة وفـق معـايير كفـاءة الطاقـة وأكـواد البنـاء الأخضر، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنميـة الاجتماعيـة.

ويـأتي اعتمـاد السياسـة الحضريـة الوطنيـة عـام ٢٠٢٣ ليُعـزّز هـذا التوجـه مـن خلال وضـع إطـار شـامل لتطويـر مـدن ذكيـة تتمحـور حـول الإنسـان وتراعـي تبايـن مسـارات النمـو العمـراني في الـمحافظـات الـمختلفـة. كمـا تعمـل الحكومـة على إطلاق أطلـس الـمدن الـمصريـة الـمسـتدامة لإبـراز التجـارب الرائـدة في التخطيـط الحضري الـمتوافق مع الـمنـاخ وتعزيـز مرونـة الـمجتمعـات.

ويتكامـل هـذا التوجـه على نحـو وثيـق مـع الاسـتراتيجيـة الوطنيـة للعمـران والبنـاء الأخضر التي تمثّـل نقطـة تحـوّل في منهجيـة التخطيـط العمـراني. فهـذه الاسـتراتيجيـة تربـط بين الاسـتدامة البيئيـة، وكفـاءة اسـتخدام الـموارد، وتحسـين جـودة الحيـاة، واضعـةً الـمواطـن في قلـب العمليـة التخطيطيـة بوصفـه الـمستفيد الأول مـن بيئـة عمرانيـة أكثر صحـة وذكاء وقـدرة على التكيـف. وقـد أسـهمت السياسـات العمرانيـة الحديثـة في فتـح آفـاق أوسـع لتطبيـق معـايير البنـاء الأخضر منـذ الـمراحـل الأولى للتخطيـط، بما يمهّـد لبنـاء مـدن أكثر قـدرة على مواجهـة التحديـات الـمناخيـة. وتـم إدراج عوامـل الـمتابعـة والتقييـم بما يضمـن رفـع كفـاءة عمليـات الرصـد والـمتابعـة للبصمـة البيئيـة الخاصـة بالـمدن الجديـدة بما يدعـم صياغـة السياسـات القائمـة على الأدلـة.

ورغـم التحديـات الـمرتبطـة بتكاليـف الطاقـة أو متطلبـات رفـع كفـاءة الـمباني، فـإن هـذه التحديـات تُعـد فرصًـا لتعزيـز تبنّي التكنولوجيا الخضراء وتطوير البنية التحتية للمدن الذكيـة. كمـا تعمـل الدولـة على تـوفير البيئـة الداعمـة والحوافـز اللازمـة لتشـجيع تحديـث الـمبـاني القائمـة واعتمـاد الـمعـايير الـمسـتدامة في الـمشروعـات الجديـدة، بمـا يدفـع نحـو تحقيـق مسـتهدفات الـمسـاهمات الـمحـددة ويدعـم رؤيـة مصر ٢٠٣٠ في مسـار أكثر خضرة ومرونـة.

- **قطاع السياحة**

يتـم دمـج الـممارسـات الصديقـة للبيئـة في جميـع جوانـب قطـاع السياحة. تشـمل الـمبـادرات البـارزة تقليـل البصمـة الكربونيـة للفنـادق والـمنتجعـات والـمواقـع السـياحيـة عبر تبـني تقنيـات كفـاءة الطاقـة ومصـادر الطاقـة الـمتجـددة، مثـل الألـواح الشمسـية وأنظمـة تسـخين الـمياه بالطاقـة الشمسـية. وقـد تبنـت وجهـات سـياحيـة مثـل شرم الشـيخ معـايير الاسـتدامة، حيـث حصلـت معظـم

الفنادق على شهادات بيئية، واعتمدت على وسائل نقل صديقة للبيئة، وطبقت نظم إدارة المخلفات التي تقلل من الأثر البيئي، بما يتوافق مع أهداف مصر المناخية الشاملة.

من بين هذه المبادرات برنامج الفنادق الخضراء (Green Star Hotel Program)، وهو برنامج للشهادات البيئية وبناء القدرات يهدف إلى تمييز الفنادق التي تنفذ ممارسات سياحة خضراء. ويسعى البرنامج إلى خفض التكاليف التشغيلية لهذه الفنادق، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري، وتلبية الطلب المتزايد على السياحة المستدامة، إضافة إلى بناء القدرات المحلية لمواجهة تحديات التغير المناخي.

كما أحرز القطاع تقدمًا ملحوظًا في تبني تقنيات الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، من خلال مشاريع مثل Egypt-PV، الذي يهدف إلى تطوير أنظمة ألواح شمسية صغيرة مرتبطة بالشبكة وتحفيز تركيبها في المنشآت السياحية، بما في ذلك الفنادق.

وتسهم مشاريع مثل دمج التنوع البيولوجي في السياحة المصرية (MBDT)، الممول من الصندوق العالمي للبيئة ومنفذ بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة المصرية، في دعم الأعمال السياحية الحاصلة على الشهادات البيئية، ومساعدتها على تبني ممارسات مستدامة وتقليل الآثار السلبية للتنمية السياحية. ومن أبرز إنجازات المشروع إطلاق ECO EGYPT، أول قائمة خضراء لمصر، التي تعترف بالأنشطة السياحية الملتزمة بالاستدامة، بما في ذلك الفنادق والإيكولودجز ومراكز الغوص.

ويقدم ECO EGYPT أدوات مثل بوابة السياحة المستدامة المصرية (ESTP)، التي توفر للمختصين في الضيافة إرشادات لتطبيق تدابير مستدامة وفعّالة من حيث التكلفة. كما يتعاون المشروع مع السلطات المحلية لوضع معايير للإيكولودجز، بما يعزز السياحة الطبيعية والصديقة للتنوع البيولوجي. وتعكس هذه الجهود تحول قطاع السياحة، خصوصًا في شرم الشيخ، نحو نموذج مستدام يحتل موقعًا رياديًا عالميًا في السياحة الساحلية المستدامة، مساهماً بشكل ملموس في العمل المناخي وحفظ التنوع البيولوجي.

- **قناة السويس**

تشهد قناة السويس تحولًا جادًا نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تنفيذ استراتيجية «القناة الخضراء ٢٠٣٠». ويشمل ذلك تقديم حوافز للوقود النظيف، وتجربة الطاقة المُتجدّدة في أسطول الهيئة، وتشغيل محطات شمسيّة ورياح جديدة، وعقد شراكات للهيدروجين الأخضر، واستخدام تقنيّات مُتقدّمة لمُراقبة التلوّث، وجذب استثمارات خضراء بحريّة للمنطقة الاقتصاديّة، حيث يمثّل هذا العام خطوة محوريّة لجعل قناة السويس ممرًا ملاحيًا مُستدامًا وصديقًا للبيئة، بما يتماشى مع أهداف مصر للاقتصاد الأخضر.

٥. الاستثمارات الخضراء وتمويل العمل المناخي

- **تعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات الخضراء:**

تُقدّر الاستراتيجيّة الوطنيّة (٢٠٥٠) التكلفة الإجماليّة لتمويل الاستثمارات الخضراء بنحو ٣٢٤ مليار دولار، يخُص برامج التخفيف ٢١١ مليار دولار مُوزّعة بين عدة قطاعات أبرزها الصناعة والكهرباء والبترول والنقل والطيران المدني والإسكان والمرافق وإدارة المخلّفات، وبرامج التكيّف ١١٣ مليار دولار موزعة بين عدة قطاعات أهمها الزراعة والنقل والطيران المدني والموارد المائية والري والتنوع البيولوجي، ويُقدّر التمويل المُتاح بنحو ٧٦ مليار دولار، بنسبة ٢٣,٥٪ من إجمالي التمويل. وبذلك، تكون الفجوة التمويليّة في حدود ٢٨٨ مليار دولار بنسبة ٧٦,٥٪ من إجمالي التكلفة.

في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بلغت حصة الاستثمارات الخضراء ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات العامة. وفي عام ٢٠٢٥/٢٦ من المُستهدف زيادة الاستثمارات المُوجّهة لمشروعات التحسين البيئي لتصل إلى ٦٣٧ مليار جنيه، بنسبة ٥٥٪ من الاستثمارات العامة الكليّة. وتتوزّع هذه الاستثمارات بين أغراض التخفيف والتكيّف بنسبة ٦٤٪ و٣٦٪.

ويبرز هنا الدور الحيوي للقطاع الخاص باعتباره شريكًا رئيسيًا في سدّ هذه الفجوة، سواء من خلال الاستثمار المباشر، أو عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتمويل الابتكار والتقنيات النظيفة.

- **تمويل العمل المناخي:**

في سياق التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، برز التمويل الميسّر كآليّة محورية لتمكين الدول النامية من تنفيذ مشروعات التخفيف والتكيّف، بهدف تقليص فجوة تمويل المناخ وتعزيز قدرة الدول على تعبئة الاستثمارات الخضراء. ومن خلال تخفيض تكلفة رأس المال ورفع القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا والحلول منخفضة الانبعاثات، يصبح التمويل الميسّر رافعة أساسية لتسريع التحول الأخضر وضمان تحقيق مسارات تنموية أكثر استدامة وشمولًا. ويعد برنامج «**نُـوَفِّي**» بجانب أدوات التمويل المستدام التي تُتيحها الدولة المصرية خطوات عمليّة لتسريع عملية التحول الأخضر.

وقد قامت مصر بإطلاق مبادرتين للرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين بهدف الانتقال من مرحلة التعهدات إلى مرحلة التنفيذ، وهما «دليل شرم الشيخ للتمويل العادل» والمنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّـــي»، حيث أتي دليل شرم الشيخ للتمويل العادل لتعزيز مبادئ التمويل العادل وتحديد أدوار ومسئوليات كافة الجهات ذات الصلة لتحفيز قدرة الدول النامية والناشئة لجذب التمويلات والاستثمارات الصديقة للبيئة خاصة من خلال مشروعات القطاع الخاص، بينما تعد المنصة الوطنية لبرنامج نُوَفِّـــي بمثابة تطبيق عملي لمبادئ التمويل العادل حيث تمثل نموذجًا إقليميًا فاعلًا ومنهجًا للتمويل الميسّر للتعامل مع قضايا التكيف والتخفيف والصمود. وتواصل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تفعيل المنصة، وتوسيع نطاق مشروعاتها، بما يُسهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز القدرة على الصمود.

وتبرز جهود مصر الحثيثة نحو تبني نموذج اقتصادي أكثر استدامة ومرونة من خلال برنامجها الوطني الرائد «نُوَفِّي» (NWFE). وتعد هذه المنصة الوطنية الطموحة، التي تربط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، تجسيدًا لالتزام مصر الرّاسخ بالتحوّل نحو الاقتصاد الأخضر، وتماشيًا مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنيّة للتغيّرات المُناخيّة ٢٠٥٠.

ويهدف البرنامج إلى حشد التمويل المُبتكر والاستثمارات المُناخيّة الضروريّة لدفع عجلة المشروعات الصديقة للبيئة في القطاعات الحيويّة الثلاثة. من خلال توفير آليّات تمويل مُتنوّعة حيث يسعى البرنامج إلى تذليل العقبات المالية التي قد تعترض طريق تنفيذ هذه المشروعات الهامة، وفتح آفاق جديدة للتعاون بين الحكومة المصرية، وشركاء التنمية الدوليين، والقطاع الخاص في قطاع الطاقة.

وتمثل المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي» نموذجًا رائدًا للتمويل العادل والميسر، والذي يربط بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة بغرض تسريع وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تطوير مشروعات متكاملة في القطاعات الثلاثة، بما يسهم في تحقيق أهداف مصر المناخية وتعزيز الأمن المائي والغذائي، وتسريع الوصول إلى المساهمات المحددة وطنيا والتي تستهدف الوصول إلى زيادة نسبة المصادر المتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

ويُولي البرنامج اهتمامًا خاصًا بمشروعات إنتاج ١٠ جيجاوات من الطاقة المُتجددة، وهو ما يُمثّل خطوة هامة نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض الانبعاثات الكربونية. وفي قطاع المياه، يُركّز البرنامج على تحقيق الإدارة المُستدامة للموارد المائيّة وتحسين كفاءة استخدامها.

وتمكّنت المنصة بنهاية عام ٢٠٢٥ من تعبئة تمويلات ميسّرة للقطاع الخاص بقيمة ٤,٥ مليار دولار، وذلك من خلال العديد من شركاء التنمية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدوليّة، وبنك التنمية الأفريقي، ومؤسسة التمويل البريطانية،

وصندوق أوبك للتنمية الدوليّة. وشملت المشروعات الممولة محطات طاقة متجددة بقدرة إجمالية ٥,٢ جيجاوات، منها محطة رياح بخليج السويس (٦٥٠ ميجاوات)، ومحطة «أبيدوس» الشمسية بأسوان (٥٠٠ ميجاوات)، ومشروع كوم أمبو، بالإضافة إلى مشروعات في البحر الأحمر والزعفرانة. كما دعمت المنصة إغلاق وتشغيل محطات حرارية تقليدية بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات، ما يخفض انبعاثات الكربون بنحو ١٧ مليون طن سنويًا ويوفر مليارات الدولارات في الوقود.

بالإضافة إلى تطوير شبكة الكهرباء الوطنيّة لربط قدرات جديدة تبلغ ٣٧٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسيّة و٢٨٤٠ ميجاوات/ساعة من التخزين بالبطاريات بحلول صيف ٢٠٢٥، بدعم من البنك الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. وتشمل المشروعات محطة «إيميا» بِنبان، ومحطة «سكاتك» بنجع حمادي، ومحطة «مصدر» بالواحات، إلى جانب محطة محولات العاشر من رمضان.

وفي مجال الهيدروجين الأخضر، وفي سياق إنشاء «المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر» بغرض توحيد السياسات وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الواعد بما يشمل ذلك من حوافز تصل إلى خصومات ضريبية بنسبة ٥٥٪ وضمانات قانونية للمستثمرين، ساهم برنامج «نُوَفِّي» في تعزيز الشراكة مع شركة «سكاتك» النرويجية، والتي وصلت استثماراتها إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار في مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا والطاقة الشمسيّة، بما في ذلك مشروع العين السخنة، ومجمع الألومنيوم بنجع حمادي.

كما تشهد المنصة تقدمًا ملموسًا في محور المياه، من خلال مشروعات تحلية المياه بالطاقة المتجددة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، وتوسيع استخدام أنظمة الري بالطاقة الشمسية في الوادي الجديد بدعم من الصندوق العربي.

وفي محور النقل المستدام، والذي يمثل أول امتداد للبرنامج (نُوفِّي+)، تم توقيع اتفاقيات لتمويل خط سكة حديد الروبيكي-العاشر-بلبيس، ويتم العمل على دراسات مترو أبو قير وتوسعة الخط الأول للمترو، بدعم من شركاء تنمويين.

وتعكس هذه الجهود التزام مصر بقيادة التحول الأخضر من خلال استثمارات ضخمة وشراكات دولية استراتيجيّة، مما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للمشروعات الخضراء بقطاعات المياه والغذاء وكذلك للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. كما أثبتت المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» أنها نموذج عالمي رائد وقابل للتطبيق بغرض تعبئة التمويل المناخي الميسّر، وتعزيز الشراكات الفعّالة بين الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص. وقد أرست المنصة نموذجًا عمليًا يمكن الدول النامية من تحقيق التوازن المنشود بين أهدافها التنمويّة والتزاماتها المناخيّة، من خلال مشروعات متكاملة تحقق الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي المنشود.

وفي هذا السياق، تتجلّى المشروعات المدعومة من خلال برنامج «نُوَفِّي» في القطاعات المُختلفة على النحو التالي:

في محور الطاقة: يساهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تحقيق أهداف «نُوَفِّي» من خلال تمويل مشروع حيوي يهدف إلى استبدال محطات الطاقة الحراريّة غير الفعّالة بأخرى تعتمد على مصادر الطاقة المُتجدّدة. وتستفيد من هذا المشروع وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة، بالإضافة إلى وزارة البيئة، ويُعتبر هذا المشروع خطوة مُهمة نحو التخفيف من آثار التغيّر المُناخي وتقليل الانبعاثات الضارّة.

في محور الغذاء: يدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعيّة جهود «نُوَفِّي» من خلال عِدّة مشروعات مُتكاملة، حيث يُركّز أحد هذه المشروعات على تكثيف إنتاج المحاصيل في مناطق وادي النيل والدلتا، مما يُعزّز الأمن الغذائي، وتستفيد منه وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. كما يُولي الصندوق اهتمامًا خاصًا بمناطق شمال الدلتا المُعرّضة لتأثّيرات ارتفاع مُستوى سطح البحر، ويُدعم مشروعًا يهدف إلى تكييف الزراعة والمُجتمعات المحليّة مع هذه التحديّات.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الصندوق على تعزيز مرونة المناطق الأكثر احتياجًا من خلال مشروع مُشترك مع وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والموارد المائيّة والري. ويشمل الدعم أيضًا تحديث نُظُم الري في

الأراضي الزراعيّة القديمة لزيادة كفاءة استخدام المياه، وهو جُهد مُشترك بين وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والموارد المائيّة والري. كما يُموّل الصندوق مشروعًا لإنشاء نظام إنذار مُبكّر للمُساعدة في التخطيط الزراعي وتقليل المخاطر المُناخيّة، وتستفيد منه وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

في محور المياه: يلعب بنك التنمية الأفريقي دورًا هامًا في دعم أهداف «نُوَفِّي» في قطاع المياه من خلال تمويل مشروعات استراتيجيّة، منها مشروعات تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسيّة، وهو يُساهم في توفير موارد مائيّة مُستدامة مع تقليل البصمة الكربونيّة، وتستفيد منه وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمّعات العُمرانيّة. كما يدعم البنك مشروعًا لتوسيع استخدام نُظُم الري الحديثة التي تعمل بالطاقة الشمسيّة، مما يُحسّن كفاءة استخدام المياه ويُقلّل التكاليف، وتستفيد منه وزارتا الموارد المائيّة والري والتجارة والصناعة. وإدراكًا لأهمية التكيّف مع التغيّرات المُناخيّة في القطاع الزراعي، يُموّل البنك مشروعًا لتحسين مرونة المُناخ الزراعي من خلال تبنّي ممارسات زراعيّة حديثة ومُستدامة، وتستفيد منه وزارة الموارد المائيّة والري.

وضمن جهود المتابعة والتقييم، تم إعداد ثلاث تقارير متابعة لرصد التقدم المحرز في تخضير الخطة الاستثمارية حتى الأعوام الماليّة ٢٠٢١/٢٠٢٢، ٢٠٢٢/٢٠٢٣، و٢٠٢٣/٢٠٢٤، ما يعكس التزام الدولة بقياس الأثر البيئي للاستثمارات العامة بصفة دوريّة. كما تم إدراج لأول مرة قسمًا خاصًا عن تخضير الاستثمارات في وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتضمن تصنيف الاستثمارات حسب مساهمتها في «التخفيف» من آثار التغيرات المناخية أو «التكيف» معها، استنادًا إلى التجارب الدولية.

- **استخدام أدوات التمويل المستدام:**

تُعد مصر من أوائل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إصدار السندات الخضراء السياديّة، حيث قامت بذلك للمرة الأولى عام ٢٠٢٠. وقد حظي هذا الإصدار بإقبال كبير يعكس اهتمام المستثمرين بالمشروعات الصديقة للبيئة. وتهدف هذه السندات إلى توفير تمويل مستدام للمشروعات الخضراء في قطاعات متنوعة تشمل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والنقل النظيف، وإدارة المياه المستدامة.

وقد تبع ذلك إصدار سندات مستدامة أخرى مثل سندات «باندا» و «ساموراي»، مما يؤكد سعي مصر الحثيث لتنويع مصادر وأدوات التمويل الأخضر المتاحة لها.

وتسعى مصر إلى تطوير آليات تمويل مبتكرة، مثل سوق الكربون، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الخضراء من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وقد قامت **وزارة المالية** بتدشين إطار التمويل الأخضر السيادي المستدام في نوفمبر ٢٠٢٢، والذي يمثل تحديثًا لإطار التمويل الأخضر الذي أُطلق عام ٢٠٢٠. ويتيح هذا الإطار إصدار أنواع متنوعة من السندات مثل الخضراء والزرقاء والاجتماعية والمستدامة. وبموجب هذا الإطار، تستطيع مصر إصدار السندات والصكوك الخضراء لصالح مشروعات محددة تغطي عشرة محاور رئيسية تشمل النقل النظيف والبنية التحتية الأساسية ميسورة التكلفة، والطاقة المتجددة، ومنع التلوث والسيطرة عليه، والتكيّف مع تغير المناخ، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتمكين، والبنية التحتية الأساسية بأسعار مناسبة، مما يساهم في تعزيز تنافسية مصر في مؤشر الأداء البيئي.

وأصدر **البنك المركزي** في يوليو ٢٠٢١ «المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام» بهدف وضع إطار عام لتطبيق التمويل المستدام في القطاع المصرفي المصري ومواكبة أفضل الممارسات الدولية. وتتضمن هذه المبادئ حثّ البنوك على دمج عناصر الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطتها، وتطوير منتجات وخدمات مالية تدعم المشروعات الخضراء.

بالإضافة إلى إطلاق عدة مُبادرات تهدف إلى توجيه التمويل نحو المشروعات التي تُراعي معايير الاستدامة البيئية، منها مبادرات لدعم الشركات العاملة في

مجالات الطاقة المتجددة، ومبادرات لتمويل تحويل الأراضي الزراعية لاستخدام وسائل الري الحديثة، ومبادرة إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج.

ويحث البنك المركزي البنوك على إصدار السندات الخضراء، مستفيدًا من النمو العالمي لهذا السوق، وذلك لزيادة حجم التمويل المتاح للمشروعات ذات المنافع البيئية والمناخية، ويشدد كذلك البنك المركزي على أهمية دمج المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات التقييم الائتماني للعملاء، والاستعانة بالحلول التكنولوجية لقياس هذه المخاطر، وذلك لضمان اتخاذ قرارات تمويل مستنيرة، والتشجيع على استخدام الخدمات المالية الرقمية بهدف تقليل الاعتماد على الأوراق وبالتالي خفض الآثار الكربونية للقطاع المالي، كما يتعاون البنك المركزي مع مختلف الجهات الحكومية والوزارات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية لدفع أجندة التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر في مصر، ويعمل البنك المركزي على زيادة الوعي وتطوير قدرات موظفي القطاع المصرفي في مجال التمويل المستدام وإدارة المخاطر الناتجة عن تغير المناخ.

وقامت **الهيئة العامة للرقابة المالية** بإصدار أول معايير إلزامية للإفصاح عن مُمارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) للشركات المقيدة في البورصة والجهات الخاضعة لرقابتها من القطاع المالي غير المصرفي.

ودشّنت الهيئة تحديثًا لإطار التمويل الأخضر ليشمل إصدار سندات وصكوك خضراء وزرقاء واجتماعية ومستدامة، مما يوسع نطاق المشروعات المؤهلة للتمويل المستدام، وتعمل الهيئة على مواءمة الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة مع المعايير الدولية مثل معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) وفرق العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD).

ووافقت الهيئة على أول إصدار من السندات الخضراء للشركات في مصر، مما يفتح الباب أمام الشركات لتمويل مشروعاتها الصديقة للبيئة، كما تعمل الهيئة على تبسيط الإجراءات لتشجيع الشركات والجهات على إصدار السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة لجذب الاستثمارات المسؤولة.

وتهدف الهيئة إلى إطلاق سوق طوعية لتداول شهادات الكربون، مما يحفز الشركات على خفض انبعاثاتها ويوفر فرصًا استثمارية جديدة في هذا المجال، وتتعاون الهيئة مع الاتحاد المصري للتأمين لوضع استراتيجية للتأمين المستدام، بهدف دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في قطاع التأمين.

وتشارك الهيئة في المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وتقوم بتقييم المشروعات وفقًا لمعايير الاستدامة، كما أصدرت الهيئة أول نشرة دورية تركز على جهود الاستدامة وأسواق الكربون على المستويين المحلي والعالمي، بهدف نشر المعرفة وتعزيز الوعي بأهمية الاستدامة، وتقوم الهيئة كذلك بتنظيم فعاليات لرفع الوعي بمفاهيم التمويل المستدام وتقديم الدعم الفني للجهات الخاضعة لرقابتها لتطبيق ممارسات الاستدامة.

ووقعت الهيئة اتفاقية شراكة مع المركز الإقليمي للتمويل المستدام، التابع لها، مع مبادرة نيروبي للتأمين المستدام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-PSI)، كما يشارك رئيس الهيئة في اجتماعات المنظمات الدولية المعنية بأسواق المال والاستدامة لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

٦. تعزيز المهارات الخضراء

انطلاقًا من الرؤية الوطنية لإعداد جيل من الشباب مجهز بالمهارات الرقمية والخضراء لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، أطلقت الحكومة مبادرات رائدة مثل مبادرة «**العقول الخضراء**»، التي تهدف إلى غرس ثقافة الاستدامة البيئية لدى الأجيال الصاعدة. تم تنفيذ المرحلة الأولى بالتعاون بين المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، والمجلس القومي للمرأة، ومدارس تحيا مصر، وبدعم من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، واستهدفت أكثر من ١٠,٠٠٠ طالب في ٤٥ مدرسة، بالإضافة إلى ٣٠٠ مسؤول عن الأنشطة الطلابية و١٠٠ أسرة في محافظات القاهرة، الإسكندرية، الفيوم، والإسماعيلية. ومن المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في تعزيز وعي الطلاب بالتحول الأخضر وتنمية مهاراتهم بما يتماشى مع احتياجات المستقبل.

في سياق متصل، توفر المنصة الوطنية المصرية لبرنامج «نُوَفِّي» إطارًا مستقبليًا لإعادة التأهيل المهني بما يتوافق مع التحولات الخضراء. إذ تشمل جهودها محور الطاقة الذي يهدف إلى إضافة ١٠ جيجاوات من الطاقة المتجددة وتقليل ٥ جيجاوات من محطات الوقود الأحفوري، مع التركيز على الانتقال العادل عبر برامج تدريبية لتأهيل العاملين ودعم خلق فرص عمل بديلة في قطاعات الطاقة النظيفة، بما يضمن تحولًا منظّمًا وشاملاً مع الحد من الأثر الاجتماعي على المجتمعات المتأثرة.

كما يتم تطوير المهارات من خلال شراكات استراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية، مثل التعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) لتطوير المهارات الخضراء، وبناء قدرات القوى العاملة في مجالات التحول الأخضر. وفي هذا الإطار، تُنفَّذ حاليًا مجالس المهارات القطاعية لقطاع الطاقة المتجددة استنادًا إلى دراسة احتياجات المهارات المستقبلية لعام ٢٠٢٣، ضمن جهود أوسع لربط التعليم الفني والتدريب المهني باحتياجات الاقتصاد الأخضر وتعزيز النمو المستدام في مصر.

إضافةً إلى ذلك، تتعاون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع منظمة العمل الدولية لتطبيق نموذج تقييم الوظائف الخضراء، كأداة لدعم اتخاذ السياسات المبنية على الأدلة، وقياس أثر السياسات الخضراء والمناخية على العمالة، خاصة النساء والشباب، وتوزيع الدخل، وتنمية المهارات، والنمو الاقتصادي، مع تحديد التدابير اللازمة لضمان انتقال عادل للعمال نحو الوظائف المستدامة بيئيًا.

وتم مراعاة أهمية تنمية قدرات الكوادر الوطنية المصرية في تنفيذ إجراءات التكيف والقدرة على إدراجها في جميع الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وذلك من خلال تدريب الموظفين الحكوميين على كيفية صياغة مقترحات التمويل المناخي، وعلى إمكانية رصد المخاطر المناخية ، والقدرة على متابعة إجراءات التكيف وتقييم فعاليتها ، والتدريب على كيفية جمع وتقييم بيانات المخاطر المناخية، وتنظيم ورش عمل لتعزيز القدرة علي كيفية إدماج المخاطر المناخية في الخطط الوطنية مثل الخطط الحضرية و تطوير البنية التحتية، وتدريب الموظفين على التحليل الاقتصادي لمقترحات التكيف.

٧. البعد المكاني لتوطين العمل المناخي

إن الاستجابة الفعّالة لتغير المناخ تستند بالأساس إلى التوطين المكاني للجهود والمشروعات المناخية، إذ أن مواطن الضعف أمام تغير المناخ بطبيعتها محلية وتتطلب حلولاً مخصصة لكل منطقة. ويجسّد برنامج نُوَفِّي، الذي تم استعراضه أعلاه، نموذجًا بارزًا لهذا النهج، حيث يربط بين الطاقة والغذاء والمياه ضمن نطاق جغرافي محدد لتعظيم الأثر التنموي والمناخي للمشروعات، وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة التحديات المناخية.

في السياق ذاته، تُعد المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية مثالًا عمليًا لتوطين العمل المناخي على مستوى المحافظات، حيث تهدف إلى تحديد وترويج المشروعات الخضراء والذكيّة على مستوى المُحافظات وتوفر قاعدة بيانات خرائطية للمشروعات

القابلة للاستثمار، وربطها بجهات التمويل المحليّة والدوليّة. كما تتيح المبادرة إشراك مختلف الأطراف المحلية، بما في ذلك النساء والشباب وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، في جميع مراحل تنفيذ المشروعات، من التقديم وبناء القدرات إلى التشغيل والمتابعة. وتشمل مجالات مُتنوّعة، مثل الطاقة المُتجددة، وإدارة المُخلّفات، والنقل المُستدام، والمياه، والزراعة الذكيّة، والمباني الخضراء حيث يتم تقييم المشروعات واختيار المُتميّزة منها وتقديم الدعم اللازم لها لتنفيذها وتوسيع نطاقها.

يعكس هذا النهج أهمية البعد المكاني والتخطيط المكاني في تعزيز العمل المناخي المحلي، حيث يربط التخطيط المكاني بين أولويات التنمية الاقتصادية وحاجات المجتمعات المحلية والتزامات الدولة في خفض الانبعاثات وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، والاستراتيجيات الأخرى المرتبطة بالطاقة، وإدارة النفايات، والزراعة المستدامة، وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحافظات المختلفة.

٨. السياسات والإصلاحات الداعمة للتحول الأخضر

في إطار التزام الدولة المصرية بتعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، يأتي البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية كأحد الركائز الأساسية الداعمة لهذا المسار، لا سيما من خلال محوره الثالث المعني بدعم التحول الأخضر. ويركّز هذا المحور على تسريع جهود إزالة الكربون، وتوسيع الاعتماد على الطاقة المتجددة، والتحول الصناعي الأخضر وتحسين كفاءة استخدام الموارد، إضافة إلى تطوير منظومة إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وبناء قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات المناخية المتزايدة.

ويمتد دور البرنامج ليشمل تعزيز قدرة القطاع المالي على تقييم ودمج المخاطر المناخية في السياسات الائتمانية والاستثمارية، إلى جانب دعم أدوات وآليات التمويل الأخضر، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوجيه الاستثمارات نحو مشروعات منخفضة الانبعاثات. كما يسهم البرنامج في تطوير آليات لتقييم تأثير الخطط والمشروعات التنموية على الأهداف الوطنية للمناخ، بما يضمن توافقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجيتها الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، واتفاق باريس للمناخ.

السياسات البيئية وإدارة الانبعاثات

تشمل الإجراءات المتعلقة بالحوكمة المناخية تطوير إطار تنظيمي شامل لنظام MRV لرصد وإبلاغ والتحقق من الانبعاثات في القطاعات الحيوية مثل النقل والكهرباء والغاز والبترول. تم بالفعل إصدار قرار رقم ٤١٥ لعام ٢٠٢٣ بخصوص MRV وإنشاء قاعدة بيانات لانبعاثات الغازات الدفيئة، مع تعزيز قدرة إدارة المخاطر المناخية عبر نشر تقارير المخاطر المالية طويلة الأجل وتطوير وحدات MRV متخصصة. في سياق حماية البيئة، تم إعلان النظام البيئي البحري بالبحر الأحمر منطقة محمية، كما يتم وضع خطة للحد من الانبعاثات في قطاع النفط والغاز تتماشى مع المساهمات الوطنية المحددة (NDCs).

تطوير أسواق الكربون والطاقة النظيفة

تحركت مصر لتطوير أسواق ائتمانات الكربون الطوعية عبر إصدار لوائح تنظيمية، وإنشاء شركات تصنيف واعتماد أرصدة الكربون، ووضع قواعد للإدراج والإلغاء، بما يضمن جودة الأرصدة وحماية المستثمرين. كما تم توسيع نطاق الشهادات المالية المرتبطة بالطاقة المتجددة لتعزيز شفافية السوق وزيادة الجدوى المالية للمشروعات. على صعيد الطاقة النظيفة، أصدرت الحكومة حوافز لمشروعات الهيدروجين الأخضر، وتخصيص أراضٍ للاستثمارات في الطاقة المتجددة، مع اعتماد الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون وخطة للطاقة المستدامة وكفاءة استخدام الطاقة، بما يضمن تحقيق هدف ٣٠٪ من الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٠.

الإصلاح المؤسسي والرقمنة

يشمل التوجه المؤسسي تعزيز الإدارة المحلية عبر ربط الأنظمة التكنولوجية بين الوحدات المحلية المختلفة،

وتـوفير الكـوادر البشريـة المؤهلـة، وتفعيـل بوابـات إلكترونيـة لتقديـم الخدمـات وربطهـا بـمصر الرقميـة. كما تـم إنشـاء مرصـد للتنميـة المحليـة لمتابعـة المشروعـات التنمويـة ونشـر المعلومـات المتعلقـة بهـا، مـع دعـم سياسـات تحفيـز القطـاع الخـاص للاسـتثمار في الاقتصـاد الأخضر.

المياه والإدارة المستدامة

التركيز على تفعيل الإطار المؤسسي لقانون الموارد المائية من خلال إصدار اللوائح التنفيذية، وإنشاء المجالس الإقليمية للمياه، وتفعيل سجل مركزي لترخيص استخدام المياه الجوفية، بالإضافة إلى تطوير خطة شاملة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. كما تسعى الحكومة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية للمياه عبر آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يشمل مشاريع استثمارية محددة لضمان التوافق مع سياسة ملكية الدولة.

التحول الصناعي الأخضر

تبني سياسات لدعم التحول الصناعي الأخضر من خلال تطوير نظام حوافز لتشجيع التصنيع منخفض الانبعاثات، وتعزيز مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة، وتوسيع نطاق الإسكان الأخضر ضمن برامج الإسكان الاجتماعي. كذلك، يتم التركيز على الزراعة المستدامة عبر زيادة المساحات المزروعة ببذور عالية الجودة.

المالية العامة والمخاطر المناخية

إدماج إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن موازنة الدولة من خلال إعداد دليل الموازنة الخضراء، ونشر تحليلات المخاطر طويلة الأجل، وربط ذلك باستثمارات القطاع الخاص، بما يشمل تعزيز قدرة القطاع المالي على الصمود أمام صدمات تغير المناخ، وإصدار توجيهات للبنوك لتبني أنظمة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS). كما يتم تطبيق موازنة البرامج والأداء على الجهات الإدارية مع مؤشرات أداء مرتبطة بالعدالة الاجتماعية والمناخ وتحسين البيئة.

التجارة المتوافقة مع المناخ

تجري مصر دراسة شاملة حول تأثير آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) على الاقتصاد الوطني، مع تقييم كثافة الانبعاثات وحساسية القطاعات التصديرية (مثل الأسمنت والصلب والألمنيوم والأسمدة والكهرباء والهيدروجين). تهدف هذه الدراسة لتقديم توصيات استراتيجية لدعم تنافسية التجارة المصرية في الأسواق منخفضة الانبعاثات الكربونية، مع اقتراح أدوات سياساتية تتضمن اللوائح التنظيمية، والحوافز المالية، وأدوات تسعير الكربون.

٨. قائمة المراجع

١. بورك، ي.، أوليش، ت.، بالس، ك.، هوينه، ن.، ناسيمنتو، ل.، (٢٠٢٤). مؤشر أداء تغيّر المناخ ٢٠٢٥.

https://ccpi.org/download/climate-change-performance-index-2025/

٢. تقرير الشفافية الأول لمصر. (٢٠٢٥). اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC).
https://unfccc.int/documents/645200

٣. رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢٤). برنامج عمل الحكومة.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

٤. وزارة البيئة. (٢٠٢٢). الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ.

https://www.eeaa.gov.eg/Uploads/Topics/Files/20221206130720570.pdf

٥. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

https://mped.gov.eg/Files/2030BookletFinalSoftCopy_DigitalUse.pdf

٦. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٢). منصة نوفي- المنصة الوطنية للمياه والغذاء والطاقة.

https://moic.gov.eg/page/nwfe

٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٣). دليل شرم الشيخ للتمويل العادل.

https://moic.gov.eg/news/1038

٨. ECO EGYPT Experiences. (بدون تاريخ). تجارب مصر البيئية.

https://ecoegyptexperiences.com/ar/

كفاءة ومرونة
سوق العمـــل

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٦٨٦
المُقـدمـة ٦٩٠
١. سوق العمل العالمي والمحلي ٦٩٢
أولاً: المشهد العالمي لسوق العمل ٦٩٢
ثانيًا: تطورات سوق العمل المصري ٧٠٣
أنماط النمو والإنتاجية ٧٠٤
أنماط التشغيل ٧٠٥
خصائص التوظيف في القطاع الخاص والعمل غير الرسمي ٧١٢
٢. الإطـار التشريعـي والاستراتيجي الحـاكم لسوق العمل في مصر ٧١٧
التوظيف وسوق العمل في رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٧١٨
التوظيف وسوق العمل في برنامج عمل الحكومة ٧٢٠
٣. أبـرز الاستراتيجيات لتعزيز كفـاءة ومـرونة سوق العمل ٧٢٣
الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (جاري الاعتماد) ٧٢٣
الاستراتيجيـة الوطنيـة للتعليم العـالي والبحـث العلمي ٢٠٣٠ ..... ٧٢٩
استراتيجية التعليم الفني (جاري التحديث) ٧٣٠
٤. السياسات الداعمة للنمو والتشغيل ٧٣٢
التعديلات التشريعية ٧٣٢
توفير كوادر بشرية ماهرة تدعم التنمية الاقتصادية ٧٣٣
تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل ٧٤٣
دعم الابتكار وريادة الأعمال والشركات الناشئة ٧٤٥
التحول الرقمي ودوره في دعم سوق العمل ٧٤٦
تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال حزمة حماية متكاملة ٧٤٩
٥. التنسيق بين السياسات: إدماج سياسات التشغيـل ضمـن سياسـات الاستثمـار والصناعـة ٧٥٠
ربط أهداف وسياسات التشغيل باستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٧٥٠
ربط أهداف وسياسات التشغيل باستراتيجية التنمية الصناعية (مزيد من التفاصيل في الفصل الثالث: التنمية الصناعية) ٧٥١

قائمة الأشكال

شكل ١ الاتجاهات الكبرى التي تقود تحول الأعمال (نسبة أصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع والذين يعتبرون الاتجاه المذكور من المرجح أن يؤدي إلى تحول الأعمال) ٦٩٤
شكل ٢ الوظائف الأسرع نموًا والأسرع تراجعًا، ٢٠٢٥-٢٠٣٠ ..... ٦٩٤
شكل ٣ تطور المهارات من ٢٠٢٥ وحتى ٢٠٣٠ ..... ٦٩٥
شكل ٤ المهارات الأساسية لعام ٢٠٢٥ ..... ٦٩٦
شكل ٥ مهارات سيزيد استخدامها في ٢٠٣٠ ..... ٦٩٦
شكل ٦ معدل البطالة العالمية بين الشباب (٪) حسب النوع، ٢٠٠٠-٢٠٢٣ ..... ٦٩٦
شكل ٧ تطور مشروعات الاستثمارات الأجنبية وتمويل الصفقات الدولية في مشروعات الطاقة المتجددة في مقابل الوقود الأحفوري (٢٠١١-٢٠٢٢) ٦٩٨
شكل ٨ نمو معدلات التوظيف السنوية للوظائف الخضراء (٢٠٢١-٢٠٢٤) ٦٩٩
شكل ٩ الوظائف الأسرع نموًا والأسرع تراجعًا (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ٦٩٩
شكل ١٠ كثافة المهارات الخضراء في القطاعات المختلفة ٧٠٠
شكل ١١ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، رأس المال، العمالة؛ بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي) ٧٠٤
شكل ١٢ نمو الإنتاجية في مصر ٧٠٥
شكل ١٣ معدل التشغيل في مصر (٪) ٧٠٦
شكل ١٤ معدل التشغيل المرتبط بالوقت في مصر (٪) ٧٠٦
شكل ١٥ معدل البطالة في مصر (٪) ٧٠٧
شكل ١٦ معدل بطالة الشباب (١٥–٢٩ سنة) في مصر (٪) ٧٠٧
شكل ١٧ الصدى الديموغرافي Youth Bulge ٧٠٧
شكل ١٨ نسبة المشتغلين الاناث في مصر بقطاع الزراعة (٪) ٧٠٩
شكل ١٩ معدل مشاركة الاناث في القوة العاملة في مصر (٪) ٧٠٩
شكل ٢٠ التوزيع النسبي للمشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي (٢٠١٩-٢٠٢٤) ٧١٠
شكل ٢١ التغير التراكمي في الإنتاجية القطاعية ونسب التشغيل (السنوات المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٢٤) ٧١١
شكل ٢٢ ترتيب القطاعات حسب الإنتاجية ٧١١
شكل ٢٣ التوزيع النسبي للمُشتغلين طبقاً للقطاع (٢٠١٩- ٢٠٢٤) ٧١٢
شكل ٢٤ مؤشرات جودة العمل للمُشتغلين بأجر طبقاً للنوع (٢٠١٩-٢٠٢٤) ٧١٣
شكل ٢٥ نمو التشغيل بأجر في القطاع الخاص ٧١٣

الملخـص التنفيـذي

تعد القضايا المتعلقة بكفاءة ومرونة سوق العمل في مصر ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة. ويتطلّب الوصول إلى سوق عمل فعّال قدرة متوازنة على مواءمة العرض والطلب على العمالة، وتنمية المهارات البشرية، وتوفير بيئة عمل مرنة تستجيب للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. وعلى المستوى الدولي، تشهد أسواق العمل تحولات جوهرية تنبئ بأن السنوات القادمة ستتسم بتغير ملحوظ في شكل الوظائف والمهارات المطلوبة، مدفوعة بالتطور التكنولوجي والتحول الأخضر، ما يجعل تطوير المهارات ومواكبة المعايير العالمية عنصرًا حاسمًا للاستعداد للوظائف المستقبلية. ويتقاطع هذا التحول العالمي مع تطورات محلية شهدها الاقتصاد المصري خلال العقدين الماضيين، حيث اتجه النشاط تدريجيًا نحو قطاعات العقارات والتمويل والنقل، وهو ما عزّز التوجه الحالي نحو دعم القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات المتقدمة، مستفيدة من بنية تحتية حديثة وتعميق الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي.

الإطار الاستراتيجي الحاكم لسوق العمل في مصر

ومن هذا المنطلق، تُولي الدولة أهمية كبيرة لدعم التشغيل وتحسين ملامح سوق العمل، استنادًا إلى الأطر الاستراتيجية الوطنية وفي مقدمتها الدستور ورؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة والاستراتيجيات القطاعية، حيث بات الاستثمار في رأس المال البشري خيارًا تنمويًا واضحًا، سواء عبر توجيه الاستثمارات العامة نحو تطوير القدرات البشرية، أو من خلال تنفيذ مشروعات وبرامج بالشراكة مع القطاع الخاص وشركاء التنمية، مع التركيز على إشراك الشباب والمرأة في العملية الاقتصادية باعتبارهما فاعلين أساسيين.

وتشير الجهود الحكومية الجارية إلى بناء منظومة تشغيل وتنمية مهارات متكاملة، بما يعزز خلق فرص العمل اللائق ويزيد تنافسية الاقتصاد المصري، إذ تعمل **الاستراتيجية الوطنية للتشغيل** على وضع الإطار العام لسياسات سوق العمل من خلال زيادة معدلات التشغيل، ربط التعليم باحتياجات الاقتصاد، ودمج القطاع غير الرسمي، بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأولويات الحكومة. ويأتي ذلك في انسجام مباشر مع **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠** التي تركز على تطوير الجامعات والبحث العلمي وتعزيز التنافسية الدولية وجذب الكفاءات، بما يدعم اقتصادًا قائمًا على المعرفة ويزوّد سوق العمل بمهارات متقدمة. وعلى المستوى التنفيذي التطبيقي، تسدّ **الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني** الفجوة بين التعليم والمهارات المطلوبة، عبر تحسين جودة التدريب، وربطه بمعايير سوق العمل المحلي والدولي، ورفع مكانة هذا المسار كقناة رئيسية لإمداد القطاعات الإنتاجية بالأيدي العاملة الماهرة.

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

تتناول السياسات المؤثرة على سوق العمل مجموعة متكاملة من التدخلات التي تستهدف جانبي

العرض والطلب على العمالة، تشمل السياسات القطاعية والصناعية، والتجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي، والتحول الرقمي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إصلاح منظومة التعليم العام والفني والعالي، والتدريب المهني، وزيادة مشاركة المرأة، وإدماج الفئات الأولى بالرعاية، وتعزيز حوكمة سوق العمل من خلال الأطر التشريعية والتنظيمية.

وفي هذا السياق، تتبنى الحكومة نهجًا متكاملًا لتعزيز كفاءة سوق العمل ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، يقوم على **تكامل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، التمكين الاقتصادي للمرأة، تطوير المهارات والتحول الرقمي، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال والحماية الاجتماعية.**

١) **الإصلاحات التشريعية:** يشكل قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ حجر الزاوية في بناء سوق عمل منظم ومرن، من خلال تنظيم علاقات العمل الفردية والجماعية، ودعم أنماط العمل الحديثة، وتعزيز الحماية للعمالة غير المنتظمة والمرأة وذوي الإعاقة، مع فرض آليات فعالة للحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، ورفع مستوى الحماية التأمينية والاجتماعية، بما يعزز الاستقرار الوظيفي وجاذبية الاستثمار ويحد من الاقتصاد غير الرسمي. كما تركز الإصلاحات على إصدار قانون للعمالة المنزلية لتقنين أوضاع هذه الفئة وضمان دمجها في سوق العمل الرسمي.

٢) **توفير كوادر بشرية ماهرة تدعم التنمية الاقتصادية:** وانطلاقًا من إدراك الحكومة المصرية لأهمية التعليم باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فقد تم تضافر الجهود الحكومية من كافة الأطراف المعنية ذات الصلة نحو ترسيخ الترابط بين التعليم والتدريب وسوق العمل كأحد ركائز بناء الاقتصاد القائم على المعرفة. ويتحقق ذلك من خلال:

- تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، خاصة أن القطاع الخاص يساهم بنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وبنسب مماثلة في خلق الوظائف.
- رفع كفاءة الخريجين لتلبية متطلبات سوق العمل المحلي والدولي.
- توجيه التعليم نحو المهارات المطلوبة في القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية.

ومما هو جدير بالذكر، أنه وفي إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، تتبنى الدولة عددًا من السياسات لتطوير منظومة المهارات الوطنية، تتمحور حول النقاط التالية:

- **التحول إلى نظام تعليمي قائم على الطلب** (Demand Driven) ، من خلال تصميم مناهج وبرامج تدريبية مرتبطة باحتياجات السوق الفعلية، ومعتمدة وفق معايير جودة واضحة، وهو ذات المنهج الذي أُقيمت عليه مجالس المهارات القطاعية، ومدارس التكنولوجيا التطبيقية، وأيضًا الجامعات التكنولوجية، وغيرها من البرامج والمبادرات.
- **تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تطوير التعليم الفني والمهني،** وتوسيع عدد وتوزيع المدارس التكنولوجيا التطبيقية، إضافة إلى تطوير مراكز التدريب بما يواكب المتطلبات التكنولوجية الحديثة، ويسهم في عالج التوزيع المناسب للتخصصات على المحافظات وفق احتياجات أسواق العمل المحلية، مع إنشاء قواعد بيانات محدثة عن المهارات المطلوب.
- **تنفيذ برامج تدريب قطاعية وعلى المستوى الجغرافي للصناعات ذات الأولوية** مثل

التكنولوجيا، مع التوسع في التدريب التحويلي لخريجي التخصصات النظرية لإكسابهم المهارات للقطاعات الأكثر طلبًا.

- **إشراك مراكز الأبحاث والشركات الكبرى في تصميم البرامج التدريبية وتوفير التدريب العملي**، مع متابعة أثرها بمؤشرات أداء (KPIs) لقياس مدى تحسين فرص التشغيل.
- **دمج جهود التعليم والتدريب ضمن برامج العدالة الاجتماعية مثل حياة كريمة وتكافل وكرامة**، مع تمويل من المسؤولية المجتمعية للشركات وصناديق التدريب.
- **توسيع إنشاء الجامعات الأهلية والجامعات التكنولوجية وتبنّي تخصصات المستقبل كالذكاء الاصطناعي، إلى جانب برامج الابتعاث الخارجي لتنمية المهارات المستقبلية.**
- **زيادة الإنفاق على التعليم تدريجيًا** ليتماشى مع النسب التي أقرها الدستور المصري ٢٠١٤.

٣) **تمكين المرأة في سوق العمل**: تسعى الدولة إلى تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة عبر إزالة العقبات القانونية والتنظيمية، وتوسيع فرص العمل المرن والعمل عن بُعد، ودعم خدمات رعاية الأطفال، وبرامج ريادة الأعمال وتمكين المرأة الريفية. ويكفل القانون الجديد المساواة في الأجر، ويمنح المرأة مزايا غير مسبوقة تشمل إجازات الوضع ورعاية الطفل وفترات الرضاعة، كما تم إنشاء مرصد لدعم زيادة مشاركة المرأة في مجالس الإدارة والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وذلك إلى جانب تنفيذ برامج نوعية مثل "محفز سد الفجوة بين الجنسين" ، الذي يُعد منصة عالمية للتعاون بين القطاعين العام والخاص، بهدف دفع جهود المساواة بين الجنسين في سوق العمل وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وسد الفجوات المستمرة بين الذكور والإناث في التوظيف والقيادة والأجور وتنمية المهارات.

٤) **دعم الابتكار وريادة الأعمال والشركات الناشئة:** تسعى الحكومة المصرية إلى تعزيز ريادة الأعمال كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل من خلال نهج متكامل يقوم على تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية، تسهيل التمويل، وربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، مع غرس ثقافة العمل الحر والابتكار بين الشباب والنساء. وتشمل الجهود إصدار الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، دمج الاقتصاد غير الرسمي في الرسمي، دعم الشركات الناشئة والابتكار، وتوسيع الحاضنات والمسرعات التكنولوجية، إلى جانب إدماج مهارات ريادة الأعمال ضمن المناهج الدراسية والتدريب العملي، وبرامج الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي. وقد أسفرت هذه السياسات عن ارتفاع نسبة الشركات الجديدة إلى نحو ٣٤٪ واستفادة أكثر من ٣٣ ألف شاب وشابة من برامج التدريب والمهارات الريادية، بما يعزز منظومة ريادية متكاملة تدعم التشغيل الكامل والمنتج، وترفع تنافسية الاقتصاد المصري عالميًا.

٥) **التحول الرقمي ودوره في دعم سوق العمل:** تسعى الحكومة إلى بناء منظومة رقمية واستراتيجية متكاملة لسوق العمل، قادرة على استشراف التحولات النوعية في طبيعة الوظائف والمهارات، وتعزيز مرونة التشغيل، وتوسيع الفرص الاقتصادية لجميع الفئات، بما في ذلك الشباب والنساء وذوي الإعاقة. وتقوم هذه المنظومة على تكامل عدة منصات وآليات استراتيجية تعمل بشكل متكامل: منصة "آفاق المهن والتوظيف" توفر قاعدة بيانات تحليلية دقيقة لمتطلبات سوق العمل وفرص التوظيف والتطور المستقبلي للمهن، بينما منصة "مهني ٢٠٣٠" تعزز القدرات المهنية للشباب من خلال برامج تدريبية إلكترونية متطورة تتوافق مع احتياجات السوق الديناميكية.

وفي الوقت نفسه، يُعد نظام معلومات سوق العمل (LMIS) أداة مركزية لدعم صنع السياسات المبنية على الأدلة، وربط التعليم والتدريب باحتياجات الاقتصاد الوطني، وضمان مواءمة العرض والطلب على المهارات، مع توفير آليات متابعة وتحليل مستمر لهيكلية سوق العمل واتجاهاته المستقبلية.

٦) **تعزيز الحماية الاجتماعية:** بالإضافة إلى ما سبق، تتبنى الدولة حزمة حماية اجتماعية متكاملة تشمل رفع الحد الأدنى للأجور، زيادة المعاشات، توسيع التغطية الصحية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، ودعم الأسر الأولى بالرعاية. كما تم اعتماد الملف الوطني للسلامة والصحة المهنية ووضع استراتيجية وطنية للسلامة، مع تطوير التفتيش والرقابة وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للحوادث والإصابات المهنية.

التنسيق بين السياسات: إدماج سياسات التشغيل ضمن سياسات الاستثمار والصناعة

تسعى الحكومة المصرية إلى تحقيق نموذج نمو اقتصادي شامل وداعم للتشغيل من خلال تكامل السياسة الصناعية مع استراتيجيات التشغيل وتنمية المهارات والاستثمار الأجنبي المباشر. يركز هذا النهج على القطاعات كثيفة العمالة وذات القيمة المضافة العالية، مع إعطاء أولوية للروابط الأفقية والرأسية بين القطاعات لتعظيم آثار الانتشار وتحسين الكفاءة وخلق فرص عمل أكثر شمولًا. ويعد تطوير المهارات الوطنية والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية عنصرًا محوريًا، عبر مجالس المهارات القطاعية، ومسارات إعادة التأهيل والتدريب، ومواءمة التعليم الفني والجامعي مع متطلبات الصناعة والاستثمار، مع إدماج المعايير المهنية العالمية لدعم المستثمرين المحليين والدوليين. كما ترتبط هذه الجهود ببرامج دعم الابتكار وريادة الأعمال، والتحول الرقمي، والتنمية الصناعية المستدامة، بما في ذلك الصناعات الخضراء والطاقة المتجددة، لتعزيز قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة المحلية وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

المُقـدمـة

لطالما نُظر إلى سوق العمل من منظور تقليدي ضيق، يخضع بشكل مباشر لهيكل من العلاقات التقليدية للعمل، مع دور قوي للمؤسسات الحكومية، والتركيز على قنوات التعليم الرسمي تماشيًا مع استراتيجيات التصنيع الوطنية في إطار من التخطيط الاقتصادي المركزي الشامل القائم على توجيه الأوامر، مع ديناميكيات يمكن التنبؤ بها بين جانبي العرض، والطلب. إلا أن طبيعة التغيرات الديناميكية التي شهدتها أسواق العمل أدت إلى تغيرات مصاحبة في طبيعة وأنماط العمل وظهور ما يسمي بأسواق العمل المرنة، تزامنًا مع تزايد العقود المؤقتة، العمل عبر المنصات الرقمية إضافة إلى ظهور العديد من المحركات التي أصبحت تشكل أسواق العمل العالمية، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأسواق المحلية من حيث منظمات التوظيف ونمط تنظيم العمل والأجور المرتبط بها، وهيكل عرض العمالة، وشكل علاقات العمل والعقود، وهو ما يتزامن مع أُطر تخطيطية أكثر مرونة كالتخطيط التشاركي الذي يدعم نهج "من القاعدة إلي القمة".

صاحب ذلك بعض المفاهيم الأخرى، كالتعليم المستمر أو مدى الحياة، وبروز أهمية المهارات الشخصية، والقدرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة. من هنا أصبحت أسواق العمل عالية تتأثر بسلاسل القيمة العابرة للحدود والمنصات الرقمية وهو ما أدي إلى بزوغ مفاهيم المرونة والكفاءة في سوق العمل.

في هذا الصدد، يشير مفهوم كفاءة سوق العمل إلى تخصيص مورد العمل كأهم عنصر من عناصر الإنتاج بشكل أمثل على الوظائف المناسبة، لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية والرفاه الاقتصادي. تتطلب تحقيق هذه الموائمة توافر المعلومات، وعدم وجود قيود أو عوائق تحد من قدرة العامل على التنقل، مع ضمان التطابق في المهارات. وبالتالي، يشير المفهوم ذاته، من حيث التخصص إلى التوزيع الأمثل للعمال عبر القطاعات الاقتصادية، والمنشآت، وكذا والمهن. ومن ثم تتحقق الكفاءة عندما يتم تخصيص الأفراد في وظائف تتناسب مع مهاراتهم وإنتاجيتهم، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الناتج وتحقيق الرفاه.

وعلى صعيد مرونة سوق العمل، تم تطوير مجموعة من الأطر النظرية والمفاهيمية على مدار النصف الثاني من القرن الماضي، بهدف فهم طبيعة المهارات وتشكيلها، ومدي تطورها وأثر ذلك على الاقتصادات. أهمها- على سبيل المثال: رأس المال البشري، الذي يركز على دور الاستثمارات في زيادة انتاجية الفرد وتحسين دخله؛ الأُطر المؤسسية، التي تضع دور المؤسسات الوطنية في مقدمة العوامل التي تؤثر على تشكيل النظم الوطنية المعنية بالمهارات، وعلى رأسها التعليم، وبخاصة الفني، والتدريب المهني، والسياسات والتشريعات المنظمة لسواق العمل؛ وكذا نهج الاقتصاد السياسي، الذي يقدم تحليلاً للمهارات من منظور أشمل؛ فيري أن المهارات ليست فقط أصولاً اقتصادية، بل تتشكل من خلال العلاقات الاجتماعية والسلطة المؤسسية.

هذه المفاهيم وإن قدمت اختلافًات جوهريًا وتنافست فيما بينها من حيث الافتراضات حول كيفية تشكيل وتطور المهارات وأثرها على الاقتصادات، فلقد كانت التغيرات المستمرة في طبيعة العولمة الاقتصادية دائما ما تطرح الكثير من التساؤلات حول مدي موائمة تطبيق هذه الأُطر النظرية للتغيرات المتسارعة التي يشهدها عالم اليوم كالأتمتة والتحول الرقمي، وتجزئة سوق العمل، وصعود أنماط العمل غير التقليدية، مثل اقتصاد المنصات، واتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل خاصة في الدول النامية. كان من نتائج هذا الطرح تقديم نهجًا بديلاً أكثر شمولاً وعدالة يراعي كافة فئات المجتمعات ويعترف بالطبيعة الديناميكية لتشكيل المهارات المحلية، ويأخذ بشكل أعمق التغيرات الجوهرية في سوق العمل العالمي، ومحركات هذا التغيير، وما يتطلبه ذلك من مرونة مؤسسية.

وينعكس كلا المفهومين: المرونة والكفاءة، في ديناميكية أسواق العمل، وقدرة هذه الأسواق على التكيف بمرور الوقت مع التغيرات التكنولوجية ونظم الأتمتة الحديثة، والتحولات الديموغرافية، فضلا عن هيكل وطبيعة النمو الاقتصادي فالأسواق التي تتسم بالكفاءة هي التي تدعم التعليم الفني والتطوير المهني، والتنقل بين الوظائف والقطاعات وفقًا للتطورات الاقتصادية الجارية، وأيضًا تدعم الابتكار لضمان التنافسية طويلة الأجل. كل هذه المفاهيم تضع الاستثمار في رأس المال البشري أهم محورًا من محاور عملية التنمية ليأتي دور التخطيط التنموي لتحقيق النمو الاحتوائي الداعم للتشغيل وخلق الوظائف. وهو ما يعكس دور الحكومة المصرية في المضي قدمًا نحو بناء سوق عمل أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، من خلال سياسات متكاملة تجمع بين الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، وتعزز دور القطاع الخاص وريادة الأعمال كقاطرة رئيسية للتشغيل والنمو.

إثر هذه الخلفية، يتناول هذا الفصل "كفاءة ومرونة سوق العمل" توصيف وتحليل للسياق العالمي والمحلي لسوق العمل، ولا سيما فيما يتعلق بالتغيرات الديناميكية والمحركات الدافعة للتغيير في أسواق العمل الدولية، بهدف بلورة مجموعة من السياسات الداعمة لإصلاح منظومة سوق العمل المصري، وكيفية معالجة الفجوات وصياغة وتنفيذ السياسات اللازمة لتعزيز الكفاءة والمرونة في سوق العمل، مع التركيز علي زيادة الإنتاجية، زيادة المساهمة في النشاط الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وخاصة للشباب والمرأة، وزيادة نسبة العمل اللائق، بما يدعم تحقيق التنمية الاحتوائية ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ من خلال طرح عددًا من الإصلاحات الهيكلية والتي تم بلورتها في نطاق زمني محدد، مع تحديد مسؤولية الأطراف ذات الصلة لتدعيم أُطر الشفافية والحوكمة.

من هذا المنطلق، يُعد الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير المهارات المستقبلية بما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، أداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد المحاور الرئيسة في السردية الوطنية للتنمية الشاملة.

١. سوق العمل العالمي والمحلي

تشير مجموعة البنك الدولي إلى أن العقد القادم سيشهد زيادة غير مسبوقة في أعداد الشباب المنضمين إلى سوق العمل في الأسواق الناشئة والنامية، ليصل العدد إلى نحو ١,٢ مليار شاب وشابة، في مقابل توفير نحو ٤٢٠ مليون وظيفة فقط، مما يعكس حجم الفجوة الكبيرة في سوق العمل. ويؤكد هذا الواقع الحاجة الملحة إلى تبني حلول مبتكرة ومستدامة تعزز من استعداد الشباب والفتيات لأسواق عمل أكثر تطورًا، عبر اكتساب المهارات الحديثة التي تُمكنهم من مواكبة التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية السريعة.

وفي ظل التحديات الديموغرافية والاقتصادية المتسارعة، بما في ذلك الأزمات العالمية المتكررة، والاضطرابات الناتجة عن السياسات التجارية الحمائية وتأثيرها السلبي على معدلات التجارة وسلاسل الإمداد العالمية، واستمرار تداعيات جائحة كورونا، التي أدت إلى فقدان عشرات الملايين لوظائفهم، تواجه الدول النامية ضغوطًا متزايدة لتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة. كما أن ارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية التي تفتقر إلى الحماية الاجتماعية والأمن الوظيفي، يزيد من حدة التفاوتات الاجتماعية، ويحدّ من مردود النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يمثل النمو الاقتصادي المدفوع بقطاع خاص منتج ركيزة رئيسية لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب أسواق عمل ديناميكية ومرنة قادرة على الاستجابة للتحولات الهيكلية، مدعومة بسياسات شاملة وبيئة تنظيمية محفّزة لريادة الأعمال وتشجع الاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما في مجالات التعليم، والتدريب الفني والمهني، وتنمية المهارات القابلة للتكيّف مع التحولات التكنولوجية والبيئية. وتؤكد التجارب الدولية أن تعزيز العمل اللائق يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسهم الأجور العادلة، وتكافؤ الفرص، والحماية الاجتماعية، وتحسين ظروف العمل في رفع مستويات الإنتاجية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

يعرض هذا الجزء أبرز مظاهر سوق العمل على المستويين العالمي والمحلي كسياق يتم من خلاله الانتقال إلى أهم السياسات الداعمة لتعزيز كفاءة ومرونة سوق العمل المصري. فعلي الصعيد العالمي، يتناول أهم ملامح سوق العمل العالمي من حيث أهم التغيرات، وعلى رأسها التغيرات في المهارات؛ وضع الشباب في سوق العمل العالمي؛ التحولات الخضراء، في علاقاتها بالقطاعات والاستثمارات ذات الصلة، والوظائف والمهارات المقابلة؛ وقضايا الحماية الاجتماعية والأجور. أما على الصعيد المحلي، يتم تحليل سوق العمل من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس الصورة الكاملة لأوضاع وديناميكيات سوق العمل خلال السنوات القليلة الماضية، بهدف تحديد الفجوات اللازمة لصياغة السياسات الإصلاحية الداعمة لكفاءة ومرونة سوق العمل المصري.

أولاً: المشهد العالمي لسوق العمل

يشهد العالم في الآونة الأخيرة موجة من التغيرات الاقتصادية الكبرى، التي تفرض تحديات غير مسبوقة على الأسواق العالمية وسوق العمل. من أبرز هذه التغيرات، تباطؤ معدل النمو الاقتصادي، الذي أدى إلى تراجع معدلات التوظيف وانخفاض الإنتاجية في العديد من الدول. كذلك تراجعت تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، بما يعكس حالة من عدم اليقين الاقتصادي، ويؤثر سلبًا على فرص نمو الشركات والتوسع في المشروعات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تصاعد السياسات الحمائية أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات التجارية العالمية، حيث تلجأ الدول إلى فرض قيود وإجراءات صارمة لحماية اقتصادها المحلي، مما يؤثر على حركة التجارة الدولية ويعيد رسم خريطة الأسواق العالمية. في خضم هذه التغيرات، يصبح من الضروري تطوير استراتيجيات اقتصادية أكثر مرونة، تضمن الاستجابة الفعالة لهذه التحديات، وتعزز القدرة على تحقيق النمو المستدام.

ومن أجل تحقيق هذا النمو الشامل والمستدام، فلا بد أن يكون داعمًا للوظائف. ومن ثم تصبح أهم هذه الاستراتيجيات هي تلك الخاصة بأسواق العمل.

إلا أن صياغة الاستراتيجيات الخاصة بأسواق العمل تأخذ في الاعتبار إلى جانب المتغيرات سالفة الذكر عددًا من المحركات الأساسية التي تشكل معًا ديناميكيات سوق العمل. تمثلت أهم هذه المحركات في: التغيرات الديموغرافية، واستيعاب القوى العاملة الشابة المتزايدة؛ التحولات الخضراء، وخلق فرص جديدة في مجالات الطاقة المتجددة والاستدامة؛ والتقدم التكنولوجي، والذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي؛ إلى جانب الضغوط الاقتصادية المتمثلة في تأثير التضخم والسياسات النقدية على نمو الوظائف.

في هذا السياق، يقدم تقرير مستقبل الوظائف ٢٠٢٥، التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي نظرة شاملة حول التطورات المستقبلية في سوق العمل، مع التركيز على تطوير المهارات التي ستقود التحول الاقتصادي والاجتماعي بحلول عام ٢٠٣٠.

إلى جانب ذلك، يهدف تقرير «آفاق العمل الاجتماعي والوظيفي: التوجهات ٢٠٢٥» التابع لمنظمة العمل الدولية إلى تحليل سوق العمل العالمي، في إطار القضايا المعاصرة التي تؤثر علي العمالة والظروف الاجتماعية، تكيفًا مع المشهد الاقتصادي. ركز التقرير بشكل رئيسي على كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية على وظائف الأفراد والمهارات المطلوبة في مختلف أنحاء العالم. كما يسلط الضوء على التحديات الهيكلية في سوق العمل، حيث يقدم رؤى حول الاتجاهات المستقبلية والاستجابات السياسية اللازمة لضمان النمو الشامل والتنمية المستدامة.

فمن حيث النمو والتوظيف؛ انخفض معدل النمو العالمي من ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يستمر هذا التباطؤ في عام ٢٠٢٥. وفيما يتعلق بمعدل البطالة؛ فرغم استقرار هذا المعدل عند ٥٪ عام ٢٠٢٤، فلا تزال بطالة الشباب مرتفعة عند ١٢,٦٪. إلى جانب ذلك، وصلت فجوة الوظائف العالمية في ٢٠٢٤ إلى ٤٠٢ مليون شخص، تشمل العاطلين عن العمل، والعمال المحبطين، والأشخاص غير المتاحين مؤقتًا للعمل، ومن المتوقع أن تستقر عند هذا المستوى في السنوات المقبلة.

أهم التغيرات في سوق العمل

شكل ١ الاتجاهات الكبرى التي تقود تحول الأعمال (نسبة أصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع والذين يعتبرون الاتجاه المذكور من المرجح أن يؤدي إلى تحول الأعمال)

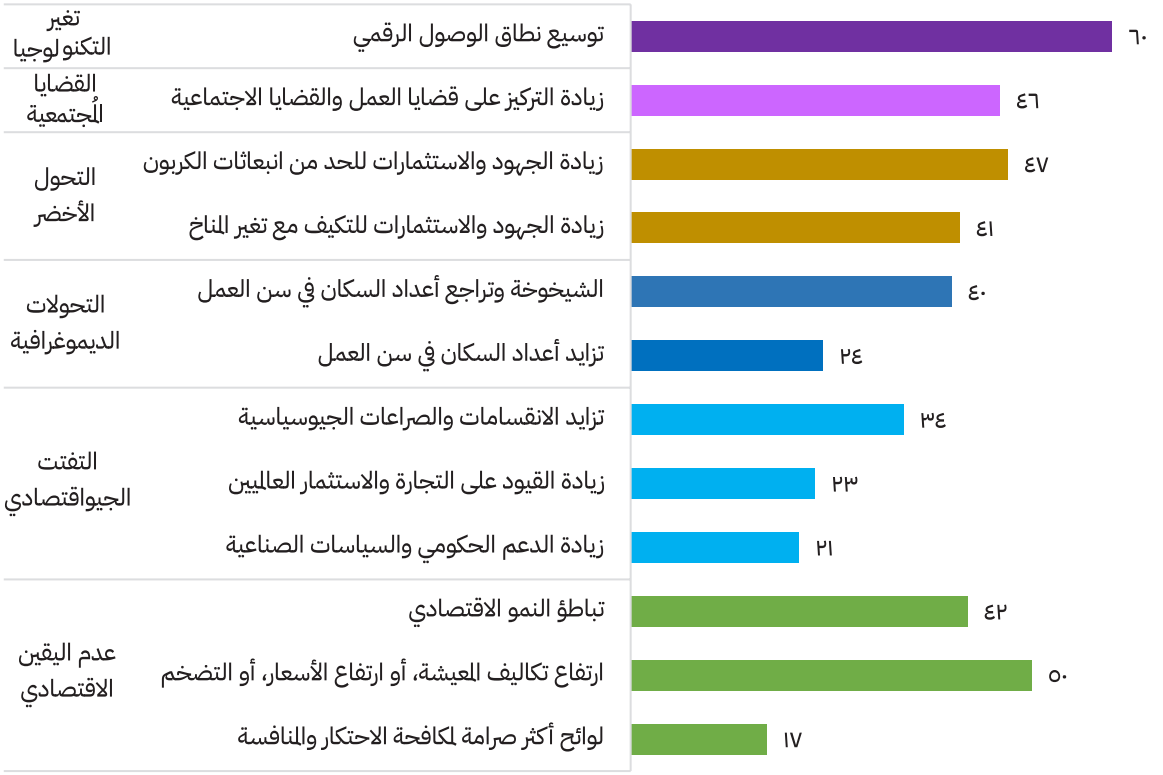

شكل ٢ الوظائف الأسرع نموًا والأسرع تراجعًا، ٢٠٢٥-٢٠٣٠

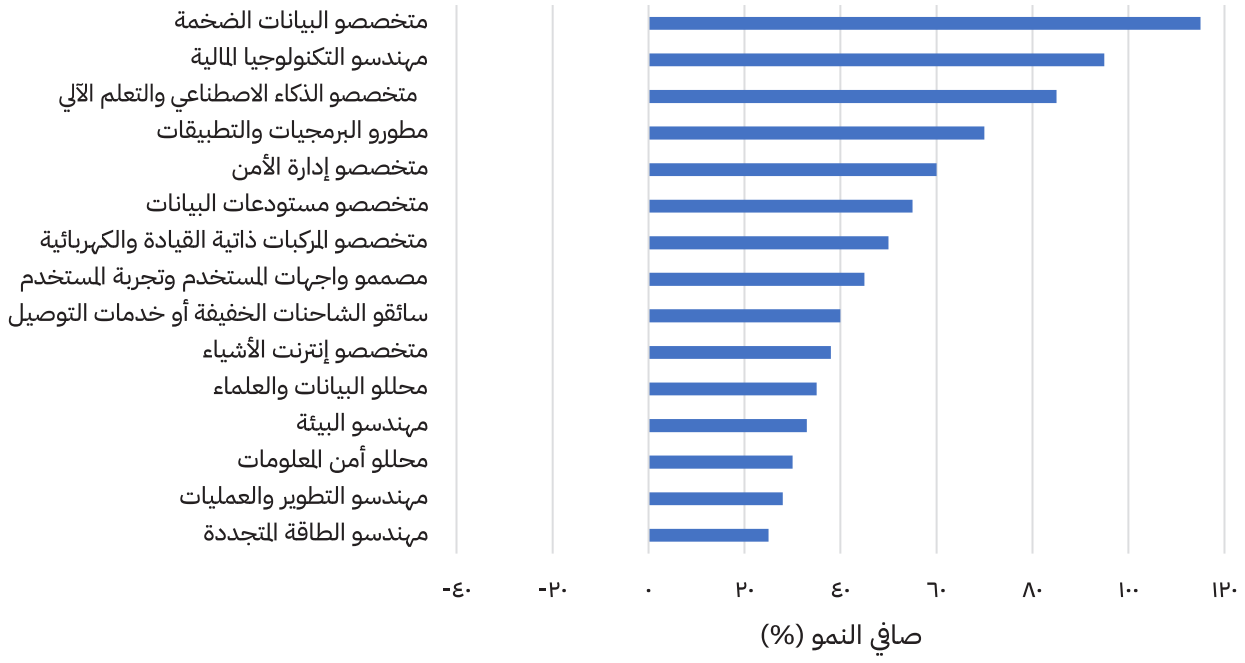

المصدر: تقرير مُستقبل الوظائف ٢٠٢٥، المنتدى الاقتصادي العالمي

تـشير التقديـرات إلى تحقيـق زيـادة صافيـة تُقـدّر بنحـو ٧٨ مليـون وظيفـة علـى مسـتوى العـالم، نتيجـة خلـق ١٧٠ مليـون وظيفـة جديـدة مقابـل اسـتبدال ٩٢ مليـون وظيفـة بسـبب التشـغيل الآلي والتقـدم التكنولوجـي. ومـن المتوقـع أن تتركـز فـرص النمـو الوظيفـي في قطاعـات الرعايـة الصحيـة، والتعليـم، والتكنولوجيـا، والطاقـة المتجـددة، التي تشـهد توسـعًا متسـارعًا بفعـل الابتـكارات الرقميـة والتحـولات البيئيـة. في المقابـل، يُتوقـع أن تتأثـر الوظائـف التقليديـة سـلبًا بالتحـول التكنولوجـي، ممـا يسـتدعي إعـادة تأهيـل القـوى العاملـة لمواكبـة هـذه التغيـرات، حيـث تُقـدَّر نسـبة العامليـن عالميًـا الذيـن يحتاجـون إلى اكتسـاب مهـارات جديـدة بنحـو ٥٩٪. ومـع صعـود الـذكاء الاصطناعـي، تركـز العديـد مـن الشـركات علـى تحسـين مهـارات القـوى العاملـة الحاليـة لديهـا، علـى الرغـم مـن أن ٤١٪ منهـا تخطـط لخفـض عـدد الموظفيـن بسـبب التشـغيل الآلي.

أهم المهارات المطلوبة في سوق العمل

يسـلط الرسـم البيـاني المقابـل الضـوء علـى أسـرع المهـارات نمـواً بين عامـي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠ مـن وجهـة نظـر أصحـاب الأعمـال، حيـث تتصـدر المهـارات المتعلقـة بالـذكاء الاصطناعـي والبيانـات الضخمـة (٨٧٪)، والشـبكات والأمـن السـيبراني (٧٠٪)، ومحـو الأميـة التكنولوجيـة (٦٨٪)، ممـا يعكـس زيـادة الرقمنـة في العمـل.

إلى جانـب المهـارات التقنيـة، تكتسـب المهـارات المعرفيـة مثـل التفكيـر الإبداعـي، والمرونـة، والتعلـم المسـتمر، والقيـادة أهميـة متزايـدة، بمـا يعكـس الحاجـة إلى التكيـف والابتـكار في مواجهـة بيئـات عمـل ديناميكيـة. كمـا تبـرز أهميـة مهـارات إدارة المواهـب، والاسـتدامة البيئيـة، والتفكيـر النظامـي، تماشـيًا مـع الاتجاهـات العالميـة نحـو التحـول المؤسسـي والانتقـال الأخضـر.

في المقابـل، تتراجـع أهميـة المهـارات اليدويـة والمهـارات الأساسـية في القـراءة والكتابـة والرياضيـات (بنسـبة انخفـاض تصـل إلى ٢٤٪) نتيجـة الاعتمـاد المتزايـد علـى التكنولوجيـا لأداء المهـام الروتينيـة، ممـا يعـزز الحاجـة إلى التركيـز علـى المهـارات التي يصعـب أتمتتهـا.

تؤكـد هـذه النظـرة المسـتقبلية علـى ضـرورة تطويـر العمـال لمهـارات رقميـة، واسـتراتيجية، واجتماعيـة لضمـان بقائهـم ذوي صلـة في سـوق العمـل.

شكل ٣ تطور المهارات من ٢٠٢٥ وحتى ٢٠٣٠

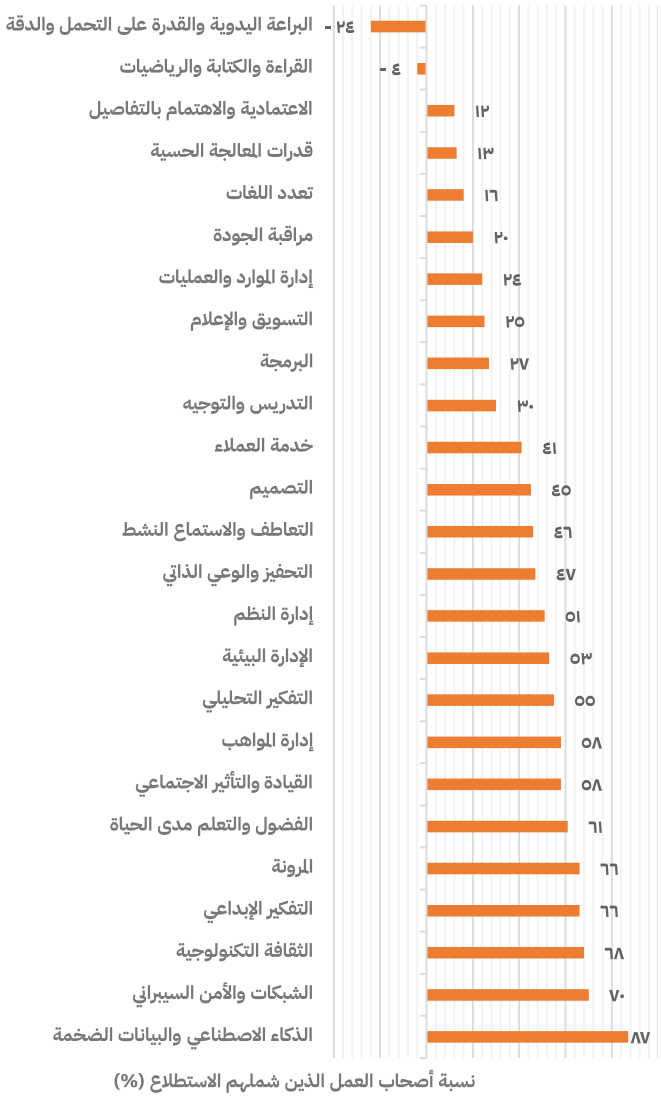

المصدر: تقرير مُستقبل الوظائف ٢٠٢٥، المنتدى الاقتصادي العالمي

وفقاً لتقرير مُستقبل الوظائف الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي، أفاد ٤٥٪ من أصحاب الأعمال أنهم بحاجة لعمالة تمتلك مهارة الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بحلول عام ٢٠٢٥، وهذه النسبة آخذة في الارتفاع مع توقع ٧٣٪ من أصحاب الاعمال احتياجهم لهذه المهارة بحلول عام ٢٠٣٠. وتُظهر الرسوم البيانية التالية مقارنة بين أهم المهارات المطلوبة في عام ٢٠٢٥ وتلك المتوقع أن يزداد استخدامها وأهميتها مع حلول عام ٢٠٣٠، مما يعكس التحولات العميقة في طبيعة العمل والمهارات اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

شكل ٤ المهارات الأساسية لعام ٢٠٢٥

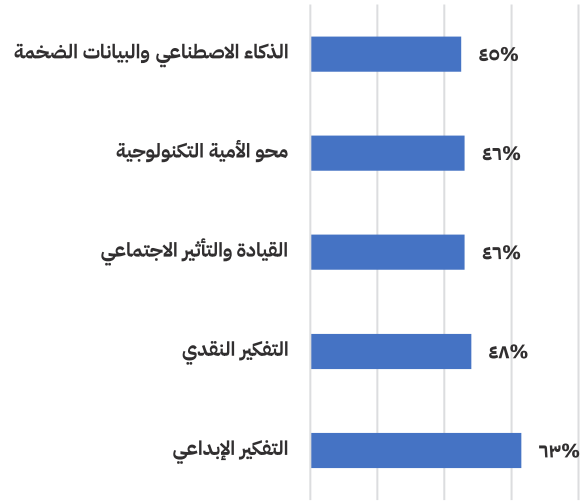

شكل ٥ مهارات سيزيد استخدامها في ٢٠٣٠

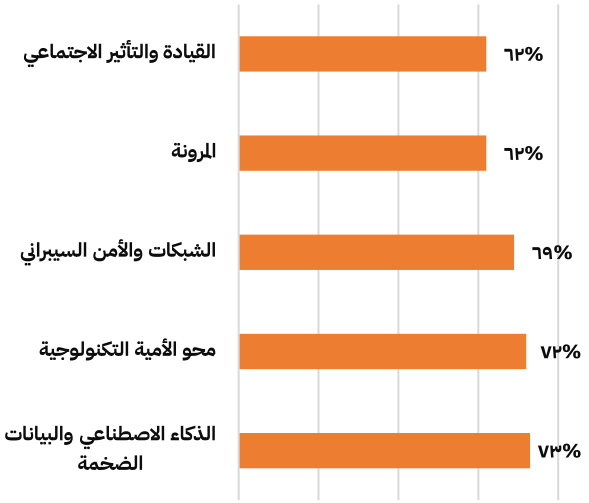

المصدر: تقرير مُستقبل الوظائف ٢٠٢٥، المنتدى الاقتصادي العالمي

الشباب في سوق العمل

يستعرض تقرير «اتجاهات التوظيف العالمية للشباب ٢٠٢٤» الصادر عن منظمة العمل الدولية، التقدم المحرز منذ بداية القرن الواحد والعشرين، مع التركيز على التحديات والفرص في سوق العمل للشباب في ظل الأزمات والظروف غير المستقرة.

شكل ٦ معدل البطالة العالمية بين الشباب (٪) حسب النوع، ٢٠٠٠-٢٠٢٣

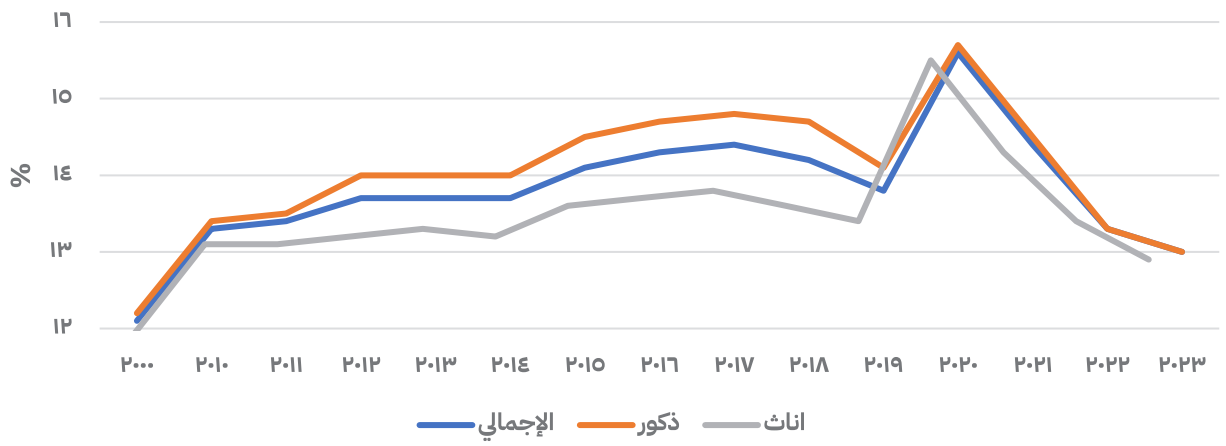

المصدر: تقرير «اتجاهات التوظيف العالمية للشباب ٢٠٢٤»، منظمة العمل الدولية

يـشير التقريـر إلى أن معـدل البطالـة بين الشـباب (الذيـن تتراوح أعمارهـم بين ١٥ – ٢٤ عامـاً) سـجل ١٣٪ علـى مستوى العالم في عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل أدنى معدل له منذ ١٥ عامًا، وانخفاضًا عن مستويات ما قبل الجائحة في جميع المناطق باستثناء ثلاث مناطق - الـدول العربية وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ مما يـشير إلى أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية لا تـزال قائمة في هـذه المناطق.

من ناحية أخري، سجل معدل الشباب خارج العمل والتعليم والتدريب الوظيفي NEET نحو ٢٠٪ في عام ٢٠٢٣. ويشير التقرير إلى أن ٢ من كل ٣ شباب غير ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب على مستوى العالم هم من النساء مما يسلط الضوء علي الفجوات الكبيرة في الوصول الي فـرص التعليم والعمل.

أحـد المـؤشرات ضمـن أهـداف التنميـة المسـتدامة بشـأن العمـل اللائـق والنمـو الاقتصـادي هـو مـؤشر الشـباب خارج العمل والتعليم أو التدريب NEET والـذي يسلط الضـوء علـى التفاوتـات بين الاقتصـادات اسـتناداً إلى مسـتويات الدخـل.

كما يوضح التقرير أن القطاعات التي شهدت زيادة في توظيف الشباب هي القطاعات التقليدية كالتجارة والنقل والإقامة وخدمات الطعام شهدت زيادة في توظيف الشباب.

كما يبرز التقرير التحديات المتعلقة بجودة الوظائف المتاحة للشباب، حيث أن أكثر من نصف الشباب العاملين عالميًا يشغلون وظائف غير رسمية أو مؤقتة، مما يحد من فرصهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى الفجوة بين المهارات المكتسبة من خلال التعليم والمهارات المطلوبة في سوق العمل، مما يؤثر على تحقيق الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) من أهداف التنمية المستدامة.

في هـذا السـياق، يدعـو التقريـر إلى تعزيـز السياسـات التي تركـز علـى تمكين الشـباب، خاصـة الإنـاث، مـن خلال تـوفير فـرص تعليـم وتدريـب ملائمـة، وتعزيـز مشـاركة الشـباب في صياغـة السياسـات، وتحسين جـودة الوظائـف المتاحة لهم. كما يؤكد على أهمية التعاون بين الحكومات وأصحاب العمل والمؤسسات التعليمية لتحقيق تقدم ملموس في هـذا المجـال.

التحول الأخضر في سوق العمل

يُعتبر التحول نحو الاقتصاد المستدام والحد من الانبعاثات الكربونية من المحاور الأساسية التي يمكن أن تُعَزِّز التقدم التكنولوجي، وتُخفِّف من المخاطر، وتجعل الاقتصاد أكثر كفاءة. ومع ذلك، فإن معظم المناقشات المتعلقة بالتحول الأخضر قد تركزت على التكنولوجيا والبنية التحتية والتمويل باعتبارها الركائز الأساسية لهذا التحول، بينما تم تجاهل البعد البشري – بما في ذلك الوظائف المفقودة والمكتسبة، والمهارات المطلوبة، والتأثيرات الاجتماعية. ولكن أصبحت هذه النقاشات تشهد تحوُّلاً إيجابيًّا، حيث بدأ المجتمع الدولي من قادة حكوميين، وشركاء التنمية والقطاع الخاص، والمنظمات العمالية، والمنظمات غير الحكومية إدراك أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المهارات الخضراء.

فمن المتوقع أن يترك هذا التحول أثراً بالغاً على سوق العمل وسبل العيش، حيث ستشهد بعض القطاعات انكماشًا ملحوظًا، مثل الصناعات المرتبطة بالوقود الأحفوري، وقطاعات أخرى ستشهد نمواً مثل الطاقة المتجددة، والنقل الكهربائي والاقتصاد الدائري. وفي هذا الصدد، تشير الأدلة إلى أن القطاعات «المنكمشة» و «النامية» قد تمثل مجتمعة حوالي ١٠-٢٠٪ من الاقتصاد.

ويتماشى مع هذا الاتجاه، التحولات الهيكلية في توزيع الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات؛ فتوضح بيانات الشكل التالي اتساع الفجوة بين الاستثمارات الموجهة نحو مشروعات الطاقة النظيفة، وتلك الموجهة نحو الوقود الأحفوري وخاصة منذ عام ٢٠١٦.

شكل ٧ تطور مشروعات الاستثمارات الأجنبية وتمويل الصفقات الدولية في مشروعات الطاقة المتجددة في مقابل الوقود الأحفوري (٢٠١١-٢٠٢٢)

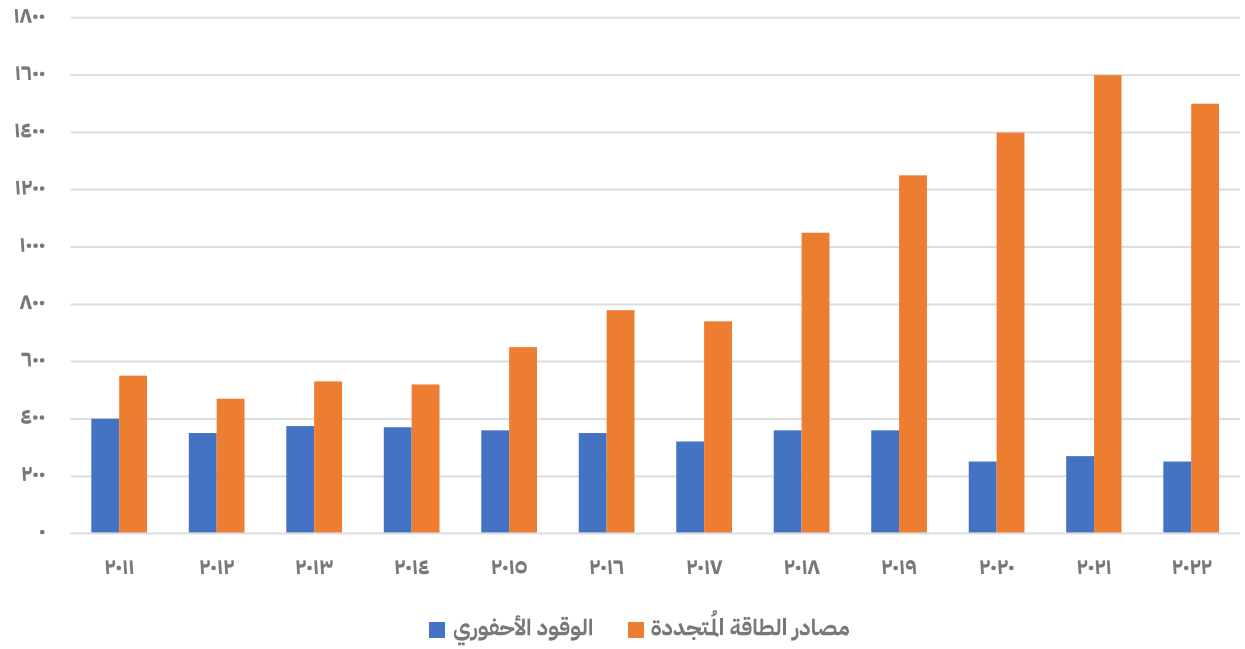

المصدر: الأونكتاد (٢٠٢٢)، رصد اتجاهات الاستثمار، الإصدار الخاص رقم ٤٣، أكتوبر

هذه التحولات الهيكلية الناتجة عن زيادة وخفض الاستثمارات الموجهه للأنشطة الاقتصادية، تؤدي بدورها إلى زيادة وخفض مقابلين في فرص التوظف؛ فبينما ينخفض الطلب على وظائف الوقود الأحفوري، يزيد في المقابل الطلب على الوظائف المرتبطة بالطاقة المتجددة والنظيفة. ويدعم هذا التحليل بالنظر إلى بيانات الشكل التالي التي توضح تجاوز نمو الوظائف الخضراء على أساس سنوي معدل نمو التوظيف الإجمالي منذ عام ٢٠٢١.

شكل ٨ نمو معدلات التوظيف السنوية للوظائف الخضراء (٢٠٢١-٢٠٢٤)

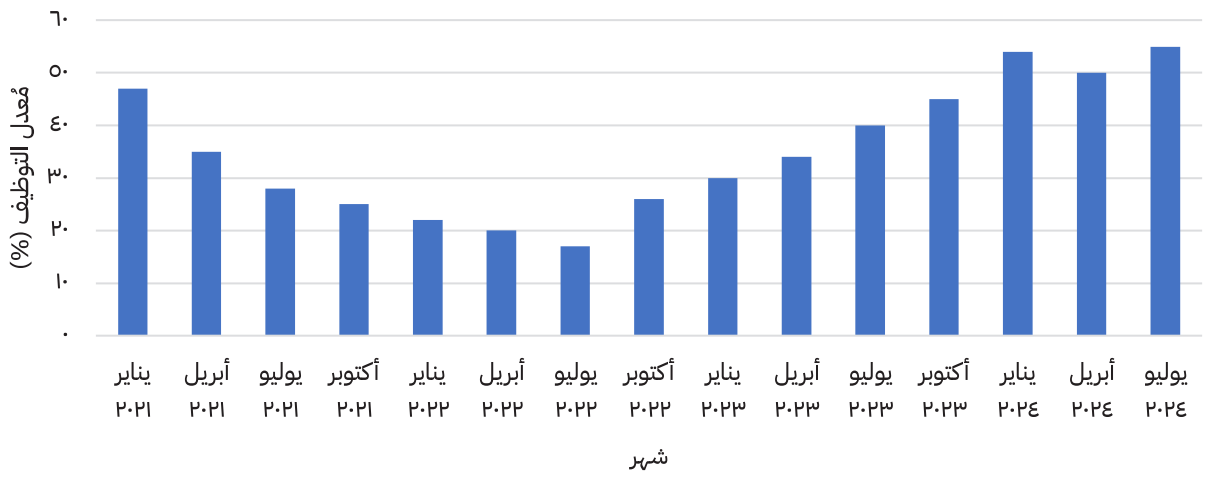

المصدر: تقرير مُستقبل الوظائف ٢٠٢٥، المنتدى الاقتصادي العالمي- تقرير تحليلي، يناير

وقد أدى ذلك من ناحية أخري إلى أن تُعد الوظائف المرتبطة بالتحول في مجال الطاقة، مثل المتخصصين في المركبات الكهربائية وذاتية القيادة، والمهندسين البيئيين، ومهندسي الطاقة المتجددة، من بين أسرع ١٥ وظيفة نموًا على مستوى العالم. ويُعزى نمو هذه الوظائف إلى زيادة الجهود والاستثمارات المبذولة لخفض انبعاثات الكربون والتكيف مع تغير المناخ. كما تُساهم زيادة الاعتماد على تقنيات توليد الطاقة وتخزينها وتوزيعها، إلى جانب الاتجاهات التكنولوجية الأخرى، في دعم هذا النمو.

شكل ٩ الوظائف الأسرع نموًا والأسرع تراجعًا (٢٠٢٥-٢٠٣٠)

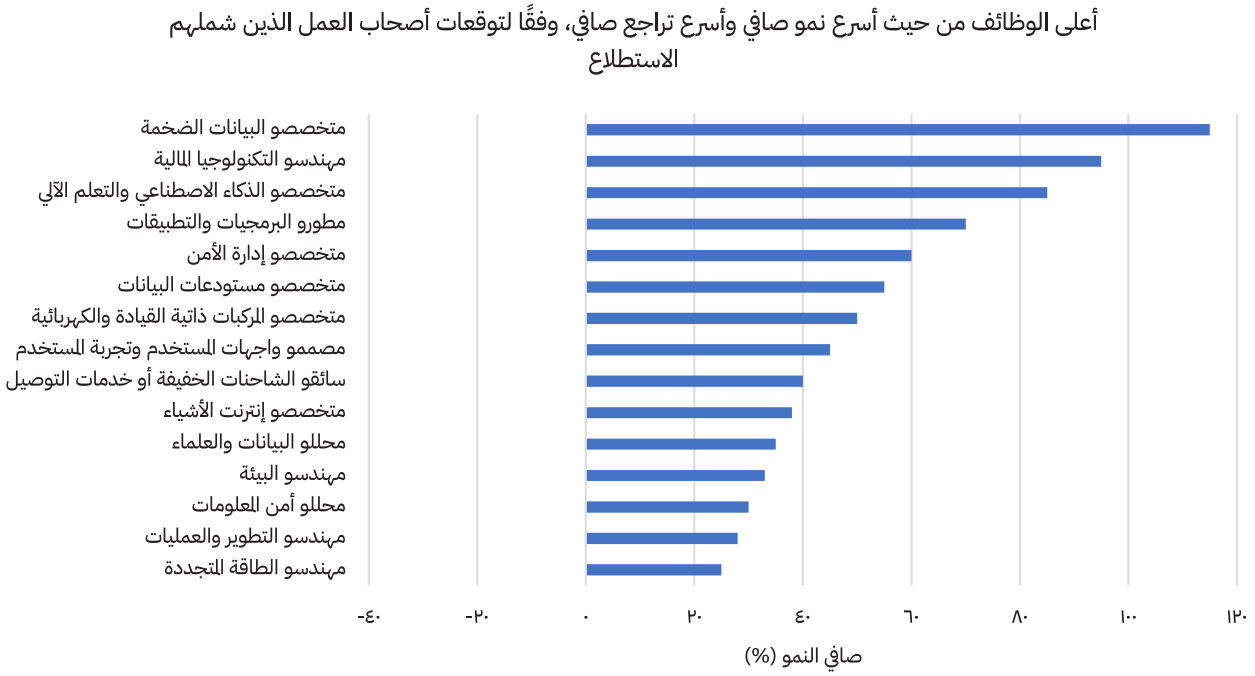

هذه الزيادة في الوظائف الناتجة عن التحول في هيكل الاستثمار القطاعي ستؤدي من جانب آخر إلى تغيير في نسبة القوى العاملة التي لديها مهارات خضراء لتلبية الطلب المتزايد علي الوظائف. الأمر الذي يستدعي تنفيذ أطر تدريب ودعم للمهارات تتوائم مع هذا التحول.

إضافة إلى ذلك، لا تزال الفجوة بين العرض والطلب على المهارات اللازمة لتسريع هذا التحول غير مدروسة بشكل كافٍ من قبل الحكومات والقطاع الخاص. ولكن أظهرت التحليلات الأخيرة أن الوظائف التي تتطلب مهارات خضراء قد شهدت نمواً بمعدل يفوق ضعف سرعة نمو المهارات نفسها خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ (LinkedIn، ٢٠٢٣). في حين أن واحداً فقط من بين كل ثمانية عمال يمتلك المهارات المطلوبة حالياً. وفي القطاع الحكومي، أفاد أكثر من ثلثي الموظفين بأن تغير المناخ قد بدأ بالفعل يؤثر على طبيعة مهامهم، إلا أن الغالبية العظمى منهم لم تتلقَ التدريب المناسب لمواكبة هذه التغيرات (Apolitical، ٢٠٢٣).

في هذا الصدد، تشير الإحصاءات أن نسبة المواهب الخضراء من إجمالي قوة العمل شكلت نحو١٢,٣٪، كما بلغت نسبة الوظائف التي تتطلب مهارة واحدة خضراء على الأقل تضاعفت لتصل إلى نحو ٢٢,٤٪ من إجمالي الوظائف، وكنتيجة لهذا التطور، أصبح الباحثون عن عمل من ذوي المهارات الخضراء أكثر عرضة للتوظيف بنسبة الثلث تقريبًا (٢٩٪) مقارنة بمتوسط القوى العاملة.

وفيما يتعلق بالتركز القطاعي للمهارات الخضراء نجد أنها ترتفع إلى القمة في الصناعات والقطاعات الملوثة - الأشكال البيانية التالية- وذلك وفقًا لمؤشر «كثافة المهارات الخضراء "green skill intensity الذي يعكس مدى استخدام وظيفة ما للمهارات الخضراء؛ فتشير التقديرات إلى تركز تلك المهارات في قطاعات النفط والغاز وبنسبة ٢١٪، في مقابل ١٢,٣٪ فقط في الاقتصاد بشكل عام؛ وهو ما يعكس أعلى مستويات للمؤشر. وتظهر المهارات الخضراء وفقًا للمؤشر ذاته وبشكل واضح في أنشطة الإدارة العامة والبناء والرعاية الصحية والزراعة والنقل، وعلى النقيض من ذلك، تشمل الصناعات ذات الكثافة المنخفضة للمهارات الخضراء التمويل والتكنولوجيا والمعلومات والإعلام.

شكل ١٠ كثافة المهارات الخضراء في القطاعات المختلفة

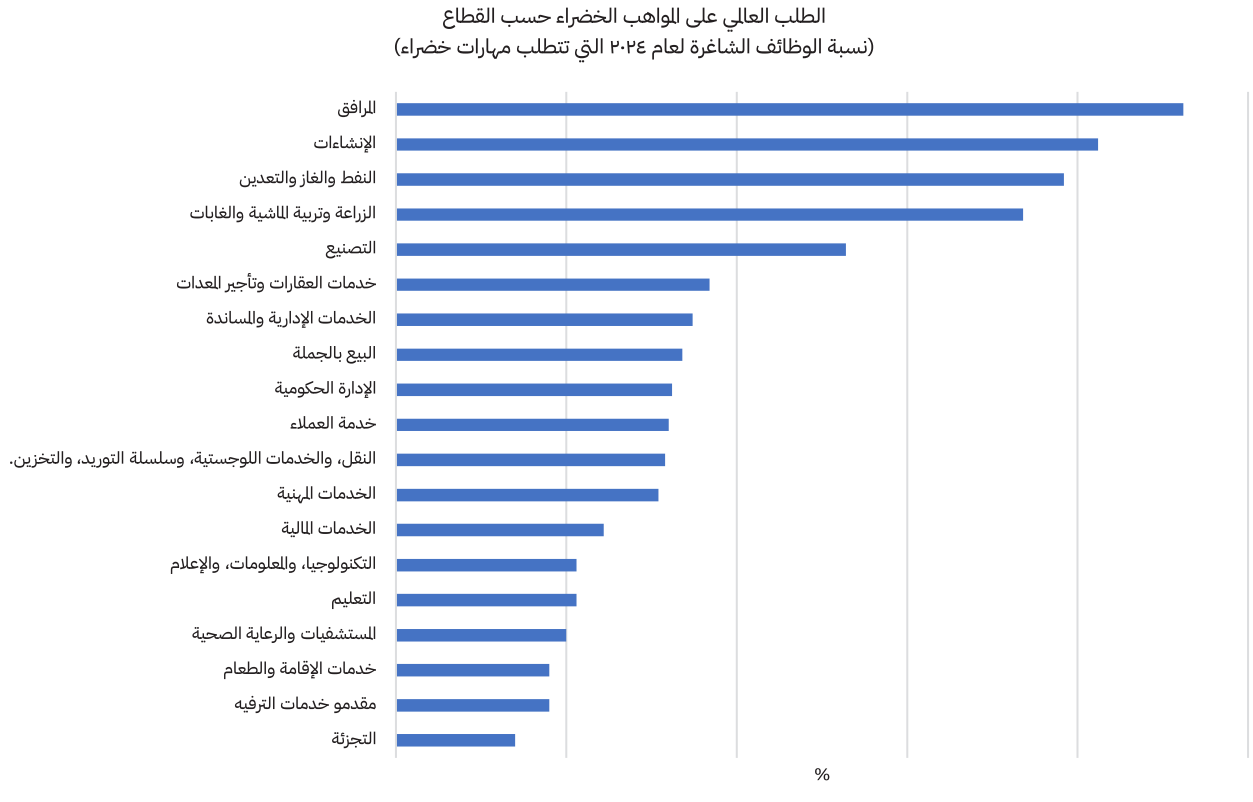

المصدر: تقرير المهارات الخضراء العالمية (٢٠٢٤)، LinkedIn

على مستوى العالم، يُعد قطاع المرافق (Utilities) هو القطاع الذي يمتلك أكبر نسبة من الكفاءات الخضراء، حيث تبلغ نسبتهم ٢٨,١٪، كما يُسجّل أعلى طلب على هذه الكفاءات، إذ تتطلب ٢٣,١٪ من الوظائف المعلنة مهارات خضراء. ويُعد ذلك منطقيًا، نظرًا لأن هذا القطاع يضم مجالات الطاقة المتجددة التي تشهد نموًا متسارعًا. لكن أهمية المهارات الخضراء آخذة في الازدياد أيضًا في قطاعات فرعية أخرى ضمن المرافق، مثل نقل وتوزيع الكهرباء، وكذلك الخدمات المتعلقة بالغاز الطبيعي والمياه والصرف الصحي.

على صعيد آخر، لا يقتصر أثر التحول الأخضر على أعداد وطبيعة الوظائف فحسب، بل يمتد ليشمل جودة الوظائف ومستويات الدخل. ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، توفر الوظائف الخضراء علاوات أجور أعلى بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالوظائف التقليدية، و١٢٪ مقارنة بالوظائف المرتبطة بالأنشطة الملوثة (OECD، ٢٠٢٣). إلا أن هذه الأفضلية لا تعم جميع الفئات، في حالة أخذ مستويات التعليم في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، يتقاضى فنيو تركيب الألواح الشمسية في الولايات المتحدة أجورًا تقل بما يتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪ مقارنة بنظرائهم في قطاع النفط والغاز. كما أن طبيعة العديد من الوظائف الخضراء، خاصة تلك المرتبطة بقطاعي البناء والطاقة المتجددة، قد تكون مؤقتة أو معتمدة على المشروعات، مما يثير تساؤلات حول استدامتها على المدى الطويل. علاوة على ذلك، ثمة مخاوف من تفاقم التفاوتات الاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بالمساواة بين الذكور والإناث.

وفي هذا السياق، يُظهر التحول إلى الاقتصاد الأخضر تداخل قضايا سوق العمل مع قضايا المساواة بين الذكور والإناث. فبحسب الدراسات، يشغل الرجال نحو ٧٠٪ من الوظائف المرتبطة بالأنشطة الملوثة للبيئة عالميًا، مما يجعلهم أكثر عرضة لخسائر الوظائف الناتجة عن التحول إلى الطاقة النظيفة. في الوقت ذاته، تبرز الحاجة الملحة لتوسيع قاعدة المهارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM، باعتبارها من أهم المجالات المطلوبة للوظائف الخضراء المستقبلية.

تشير الدراسات إلى أن الاقتصادات التي تحتوي على عدد أكبر من العاملين المختصين في مجالات STEM وتنفيذ سياسات تعزز المساواة بين الذكور والإناث تحقق نتائج أفضل في تقليص الانبعاثات الكربونية، حيث تصل هذه التخفيضات إلى ما بين ٢ إلى ٤ نقاط مئوية. من هذا المنطلق، يُعد التحول الأخضر فرصة لتعزيز التنوع في هذه المجالات، وهو ما يعزز قدرة المجتمعات على الاستفادة من الابتكار والتقدم التكنولوجي.

ومع ذلك، فإن هذا التحول يُظهر التفاوتات الموجودة بين الذكور والإناث في سوق العمل، حيث تشكل النساء نسبة ٢٩,٢٪ فقط من العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM، وبالتالي تُعد من الفئات الأكثر عرضة للتأثر السلبي في هذه المرحلة الانتقالية مما يبرز الحاجة إلى زيادة تمثيلهن في هذه القطاعات. علاوة على ذلك، تُعَزِّز الوظائف الخضراء التي ستظهر في المستقبل من فرص النساء في الحصول على أجور أعلى، ما يساهم في تقليص فجوة الأجور وتحقيق العدالة الاقتصادية.

ويكمن التحدي الأكبر في ضرورة تغير نمط المهارات في كافة الأنشطة الاقتصادية وتدريب العمالة بما يتوافق مع التحولات الخضراء، على سبيل المثال لا الحصر؛ تحديث أساليب الزراعة والري وتطوير أساليب البناء، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة في تطوير المهارات والموارد البشرية لإعادة تأهيل، وكذا توزيع العمالة، وتوفير الحماية الاجتماعية. وهنا تبرز أهمية برامج «الشراكة من أجل انتقال عادل للطاقة» JETPs كمثال عملي عن الصعوبات التي تواجهها المجتمعات التي تعتمد على الفحم في التكيف مع التغيرات الراهنة.

وفي حين أن بعض الدول بدأت في تبني سياسات لتطوير المهارات، إلا أن العديد منها لا يتضمن خططًا تنفيذية واضحة لمعالجة هذه الفجوة، وبالتالي يمكن تلخيص الإجراءات الرئيسة التي يجب اتخاذها في ثلاثة محاور:

الاستراتيجيات والسياسات والإدارة	الابتكار في برامج العمل والمهارات والتكيف الاجتماعي	الاستثمار في الموارد البشرية
يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر استراتيجيات شاملة لسوق العمل، مثل خلق الوظائف، وتوفير التدريب المهني، ومساعدة العمال في التكيف مع التحولات الجديدة. يجب دمج هذه الجهود في السياسات المناخية مثل المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) ، وخطط التنمية الوطنية، والسياسات التجارية، لتشمل جميع جوانب القوى العاملة، من حيث البرامج الانتقالية، والتدريب المهني، والتعليم العالي. تشير التجارب الدولية إلى أن الدول التي تبنت أطر عمل متكاملة وموحدة لتحقيق التحول الأخضر قد حققت نتائج إيجابية. من أبرز الأمثلة على هذه المبادرات هو "قانون الوظائف الخضراء" في الفلبين (٢٠١٦) وإطار "الانتقال العادل" في جنوب أفريقيا.	يجب أن يشمل التحول استراتيجيات مرنة تتجاوز التعليم الرسمي التقليدي، مثل برامج التدريب أثناء العمل، وتعزيز البرامج التي تسمح بتطوير المهارات التقنية والاجتماعية التي تدعم العمال في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعات الجديدة في الاقتصاد الأخضر.	يتطلب هذا التحول استثمارًا حقيقيًا في التعليم والتدريب، مع ضرورة التنسيق بين الحكومات والشركات والقطاع الخاص لزيادة التمويل المخصص لهذا التحول. كما يجب أن يُؤخذ في الاعتبار ضرورة توفير تمويل مبتكر يضمن توفير فرص التدريب لجميع الفئات، بما في ذلك الفئات الأكثر عرضة للخطر. يجب أن تحظى الفئات الأكثر تأثراً من المجتمعات المهمشة في هذا التحول باهتمام خاص، من خلال سياسات تشاركية تضمن مشاركتها الفعالة في صياغة وتنفيذ هذه البرامج والسياسات.

الحماية الاجتماعية والأجور

يسلط تقرير الحماية الاجتماعية العالمية الصادر عن منظمة العمل الدولية الضوء على القضايا الحرجة المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية على مستوى العالم، مع التركيز بشكل خاص على الفجوات التي تواجهها النساء. فوفقاً للتقرير، إن أكثر من نصف سكان العالم، ولأول مرة، يخضع الي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، إلا أن هناك ٣,٨ مليار شخصًا لا يخضعون الي أي نوع من الحماية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، حوالي ٢ مليار من النساء والفتيات حول العالم يفتقرن إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك إعانات البطالة، والمعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية، الأمر الذي يجعلهن أكثر عرضة للفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي. وأخيرًا، يؤكد التقرير أن احتمالية عمل المرأة في القطاع غير الرسمي تزداد مع عدم توافر الحماية الاجتماعية، جنبًا إلي زيادة فجوة الأجور بين الإناث والذكور في سوق العمل

تشير الخريطة المقابلة إلى تصنيف دول العالم وفقًا لمعدل التغطية، كما هو موضح من تغطية كاملة إلى معدلات منخفضة جدًا تتراوح ما بين (٠-١٠٠٪).

خريطة نسبة التغطية بالحماية الاجتماعية حول العالم

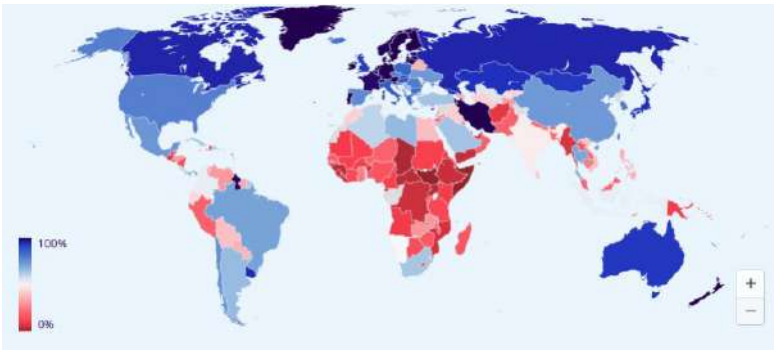

المصدر: إحصاءات منظمة العمل الدولية ٢٠٢٤

الحد الأدنى للأجور

يعتبر الحد الأدنى للأجور بمثابة أداة من أدوات السياسة لتحقيق التوازن العادل بين الاحتياجات العامل والاستدامة الاقتصادية. ويمكن تحديدها من خلال التشريعات الحكومية، أو مجالس الأجور، أو اتفاقيات التفاوض الجماعي.

وقد أصبح الحد الأدنى للأجور جزءًا مقبولًا من أدوات السياسة المطبقة في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء. وبالرغم من اختلاف الممارسات بشكل كبير من دولة لأخري؛ فأيًا كان النهج المتبع فقد خلص معظم الاقتصاديين وصانعي السياسات إلى أن الحد الأدنى للأجور، عند تحديده عند المستوى المناسب، يمكن أن يُحدث آثارًا إيجابية على أسواق العمل، ويساهم في تحقيق العدالة والمساواة والحد من الفقر.

تتمثل أهم العناصر في وضع حد أدني للأجر فيما يلي:

- الحماية القانونية - الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون ملزم قانونًا ويضمن حصول العمال على دخل يضمن حاجته الأساسية.
- الاستقرار الاقتصادي - فهي تساعد على منع الأجور المنخفضة بشكل مفرط والتي يمكن أن تضر بالنمو الاقتصادي.
- العدالة الاجتماعية - تهدف الحد الأدنى للأجور إلى الحد من عدم المساواة في الدخل وحماية العمال المعرضين للخطر، كما يستخدم كأداة رئيسية في الحد من الفقر والتوزيع العادل للدخل.

وبوجه عام، يعتبر الحد الأدنى للأجور هو الأداة الأكثر استخدامًا لحماية أجور العمال ذوي الأجور المنخفضة، وخاصة أصحاب الياقات الزرقاء (Blue Collars).

في سياق متصل، يوضح تقرير الأجور العالمي ٢٠٢٠-٢٠٢١ الصادر عن منظمة العمل الدولية، أن الحد الأدنى للأجور، سواء تم تحديده من خلال تدابير قانونية أو تم التفاوض عليه من خلال المفاوضة الجماعية، موجود في أكثر من ٩٠ في المائة من أصل ١٨٧ دوله عضو في منظمة العمل الدولية.

كما يوضح التقرير أنه على الرغم من أن تطبيق الحد الأدنى للأجور لايزال يشكل تحديًا كبيرًا، وخاصة في البلدان ذات المستويات العالية من عدم الرسمية، فإن تعديلات الحد الأدنى للأجور التي تأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم، فضلاً عن العوامل الاقتصادية، يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في حماية مستويات معيشة العمال ذوي الأجور المنخفضة وأسرهم مع ضمان استدامة المؤسسات.

ولضمان حفظ قيمة الحد الأدنى للأجور على قيمته الحقيقية، وحماية القوة الشرائية للأسر الأكثر ضعفاً، من ناحية، وأيضًا استفادة أصحاب العمل، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من ناحية أخري؛ والتي قد تجد أنه من الأسهل استيعاب التغييرات التدريجية الصغيرة بدلاً من الزيادات المفاجئة والكبيرة المرتبطة بتعديلات أقل تواتراً، توصي منظمة العمل الدولية بمراجعة مستوى الحد الأدنى للأجور على أساس سنوي أو كل سنتين (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨أ) وذلك في ظل الظروف الاقتصادية العادية. وبالتالي، فخلال فترات التضخم المرتفع، قد تكون هناك حاجة إلى تعديل الحد الأدنى للأجور بشكل أكثر تكرارًا لمنع تآكل القوة الشرائية الناجم عن ارتفاع تكاليف المعيشة.

في هذا الصدد، تشير بيانات تقرير ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى أن الأجر الحقيقي (المعدل وفقًا للتضخم) سجل نموًا بنسبة ١,٨٪ خلال عام ٢٠٢٣، و٢,٧٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وهو ما يشكل أعلى زيادة خلال أكثر من ١٥ عامًا. ومع ذلك، لا تزال الفئات منخفضة الدخل تواجه تحديات؛ ورغم قيام عدد متزايد من الدول برفع الحد الأدنى للأجور استجابةً للتضخم، فإن هذه الزيادات غالبًا ما تظل غير كافية لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة.

ثانيًا: تطورات سوق العمل المصري

شهد سوق العمل المصري خلال العقد الأخير تطورات ملحوظة سواء من حيث زيادة حجم القوة العاملة أو في مؤشرات التشغيل والبطالة، مدفوعًا بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي تبنتها الدولة لتوسيع قاعدة الإنتاج وخلق فرص عمل

لائقة. ورغم ذلك، لا تزال الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لاستمرار التحسن الذي شهده سوق العمل في مصر لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من حيث: جودة الوظائف، تقليل التفاوتات في الإنتاجية بين القطاعات، تعزيز مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق، فضلًا عن تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الأنشطة الاقتصادية، بما يضمن تعظيم الاستفادة من الطاقات البشرية وتحقيق العدالة في الفرص. الأمر الذي يستدعي تعميق الإصلاحات وتحفيز التحول في الهيكل الإنتاجي نحو القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى، وهو ما يتطلب العمل بالتوازي علي زيادة إنتاجية العامل من خلال تحسين مستوي جودة المهارات والجدارات كما سيتضح من الفصل، ويستعرض الجزء التالي تشخيص ودراسة لسوق العمل المحلي من خلال عرض وتحليل أهم مؤشرات وخصائص سوق العمل المصري:

أنماط النمو والإنتاجية

كما تمت الإشارة في الفصول السابقة، لقد نما الاقتصاد المصري خلال العقدين الماضيين بوتيرة معتدلة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو ٤,٤٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢. وعلى الرغم من أن نمو إنتاجية العمل كان متواضعًا بمتوسط ٢,٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢١، إلا أن ذلك يفتح المجال أمام تسريع الإصلاحات الهيكلية وتبني سياسات داعمة للابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي، بما يعزز من إمكانات النمو المستقبلي.

كما يعكس نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) وكفاءة توظيف كل من العمالة ورأس المال الحاجة إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز كفاءتها لتحقيق قفزات نوعية في النمو.

والجدير بالذكر أن الاقتصاد المصري قد شهد تحولًا تدريجيًا نحو قطاعات مثل العقارات والتمويل والنقل، مما ساهم في ارتفاع حصة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠ نقاط مئوية، وعلى الرغم من أن تلك القطاعات لم تكن موجهة للتصدير، إلا أنها ساهمت بشكل إيجابي في تطوير البنية التصديرية. واستمرارا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية مثل الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات لما تتمتع به من قدرة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وخاصة في الأنشطة كثيفة التشغيل والموجهة للنساء، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار.

وفي هذا السياق، يُعد التحول الرقمي محرّكًا حاسمًا لنمو الاقتصاد المصري، لما له من دور في تعزيز الإنتاجية

شكل ١١ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، رأس المال، العمالة؛ بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي)

المصدر: الدراسة التشخيصية الإستراتيجية القُطرية للبنك الدولي، ٢٠٢١.

والابتكار وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق، لاسيّما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال دمج المنصات الرقمية، يمكن لمصر تسريع وتيرة التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، بما يدعم ريادة الأعمال ويوفر فرص عمل ذات قيمة مضافة.

ويمكن كذلك تبنّي مقاربات أكثر تقدمًا للتحول الرقمي، ترتكز على ما يلي:

١. بناء بنية تحتية رقمية قوية، مع التركيز على تحقيق العدالة في الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق وخدمات الجيل الخامس على مستوى الجمهورية.

٢. تعزيز المهارات الرقمية لضمان جاهزية القوى العاملة.

٣. وضع نظم لحوكمة الذكاء الاصطناعي والبيانات كركائز لتنويع الاقتصاد، من خلال تطوير آليات لحوكمة البيانات تضمن حماية المعلومات وتعزز القدرة التنافسية.

٤. تطوير الخدمات المالية الرقمية والحكومة الرقمية، بما يُسهم في تعزيز الشمول المالي ورفع كفاءة الإدارة، فضلًا عن إنشاء منصات رقمية للمشروعات الصغيرة ورواد الأعمال.

من شأن هذه المقاربات أن تحفّز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتخلق فرص عمل في القطاعات المدفوعة بالتكنولوجيا مثل التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، وخدمات الذكاء الاصطناعي.

وعلى صعيد الإنتاجية، هناك تباطؤ في نمو الإنتاجية داخل القطاع الخاص. فالتحول الاقتصادي الناجح يتطلب أمرين: أولًا، تحقيق نمو سريع في الإنتاجية داخل كل قطاع، وثانيًا، إعادة تخصيص فعالة للعمالة والموارد نحو القطاعات الأعلى إنتاجية والأسرع نموًا، لا سيما في المراحل الأولى للتنمية لتعظيم الاستفادة من الفرص الاقتصادية وتحسين الدخل.

فإن انتقال العمالة من وظائف ذات انتاجية منخفضة، مثل العمل الأسري غير مدفوع الأجر في الزراعة أو الوظائف غير المنتظمة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة - إلى وظائف أكثر إنتاجية - كالوظائف بأجر داخل منشآت رسمية توفر تأمينًا اجتماعيًا وصحيًا، في قطاعات مثل التصنيع أو الخدمات - هو مفتاح التحول الاقتصادي.

شكل ١٢ نمو الإنتاجية في مصر

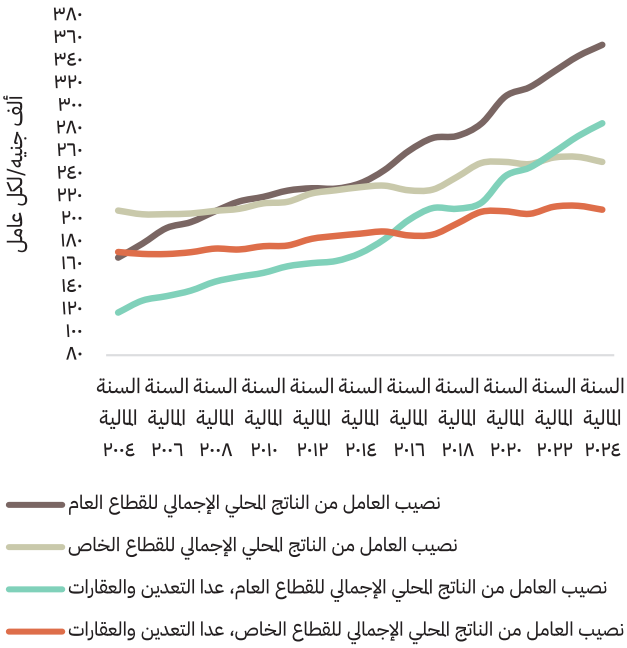

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أنماط التشغيل

١) قوة العمل في مصر (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

تشير تقديرات قوة العمل الي تحسن تدريجي في مؤشرات التشغيل وانخفاض معدلات البطالة، حيث بلغ حجم قوة العمل ٢٨,٥ مليون فرد في عام ٢٠٢٠، وارتفع ليصل إلى ٣٢ مليون فرد في عام ٢٠٢٤. ويعكس هذا الارتفاع زيادة بنحو ٣,٥ ملايين فرد في قوة العمل خلال خمس سنوات، نتج عنها زيادة عدد المشتغلين بحوالي ٣,٨ مليون فرد، مقابل تراجع عدد المتعطلين بنحو ١١٢ ألف فرد خلال الفترة ذاتها. مما تجدر الإشارة إلى أن الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤ شهدت أعلى معدل نمو في حجم قوة العمل، حيث بلغت الزيادة نحو ١,٩٪، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع مساهمة فئة الشباب (١٥–٢٩ سنة) في قوة العمل بنسبة ٢,٩٪، مما يعكس تحسن فرص إدماج الشباب في النشاط الاقتصادي نتيجة توسع برامج التدريب والتشغيل،

وارتفاع الطلب على العمالة في المشروعات القومية والقطاعات الإنتاجية الناشئة، وتعكس هذه التطورات بوجه عام ديناميكية سوق العمل المصري في استيعاب الداخلين الجدد.

٢) معدل التشغيل في مصر (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

تُظهر البيانات في الشكل التالي (رقم ١٤) تحسنًا تدريجيًا ومستمرًا في أداء سوق العمل، حيث ارتفع معدل التشغيل من ٣٨,٢٪ في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٤١,٣٪ في عام ٢٠٢٤، أي بزيادة قدرها نحو ٣,١ نقاط مئوية خلال خمس سنوات، وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التحسن، من أبرزها التوسع في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى في مجالات البنية التحتية والنقل والإسكان والطاقة، والتي وفرت فرص عمل بالقطاعات ذات الكثافة العمالية، ومن بين هذه المشروعات البارزة المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، الذي أُطلق في عام ٢٠١٩ واستمر تنفيذه خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤، والذي بموجبه تم توفير ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في القرى المستهدفة، من خلال تحسين الخدمات الأساسية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي. ويُلاحظ أن معدل التشغيل استعاد نشاطه بشكل خاص خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، بالتوازي مع توسع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة المتجددة.

شكل ١٣ معدل التشغيل في مصر (٪)

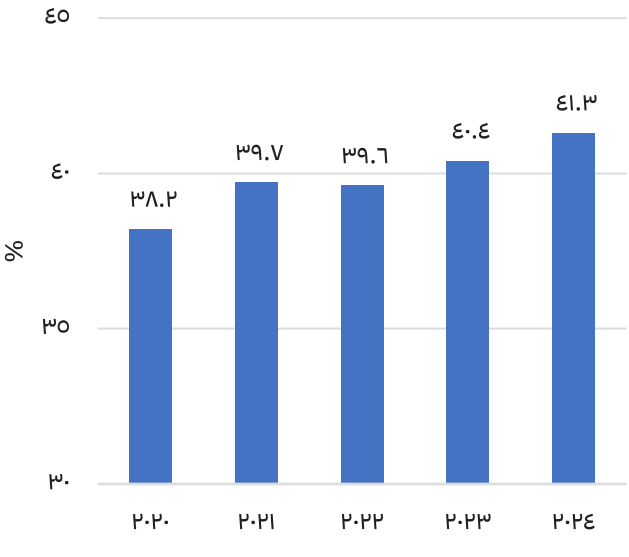

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

معدل التشغيل المرتبط بالوقت في مصر (The time-related underemployment)

من المهم تحليل معدل التشغيل المرتبط بالوقت، وهو المؤشر الذي يُعبر عنه بعدد الساعات التي يقوم بها العامل أقل مما يرغب أو يستطيع. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، يُعرف «نقص التشغيل» بأنها الحالة التي يعمل فيها الفرد لساعات أقل من الحد الأدنى المعياري لساعات العمل الكامل، والذي يُحدد عادةً بما يتراوح بين ٣٥ إلى ٤٠ ساعة في الأسبوع.

وفي هذا الصدد توضح بيانات المسح التتبعي لسوق العمل المصري ELMPS، انخفاض هذا المؤشر عبر ثلاث مسوحات متتالية ليصل إلي أقل قيمة له في عام ٢٠٢٣ بنسبة ١٧٪، الأمر الذي يعكس تحسن تدريجي مع استقرار نسبي لسوق العمل وتحسن في فرص التشغيل، وأيضًا يرتبط هذا التحسن بالتوسع في المشروعات القومية وزيادة معدلات الاستثمار التي وفرت مزيد من فرص العمل بدوام كامل.

شكل ١٤ معدل التشغيل المرتبط بالوقت في مصر (٪)

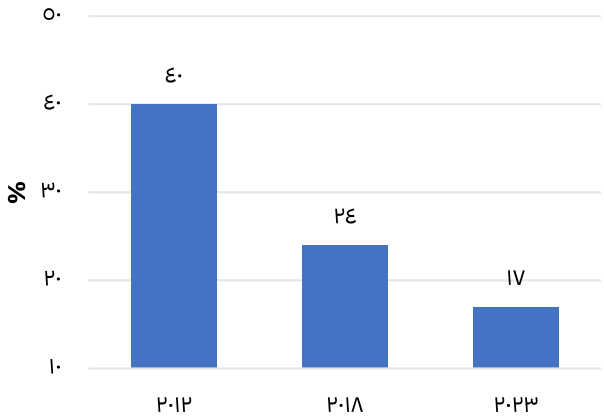

المصدر: مسح سوق العمل التتبعي ٢٠٢٣ (ELMPS).

معدل البطالة في مصر (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

شهد معدل البطالة اتجاهًا تنازليًا واضحًا خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، ليصل إلى نحو ٦,٦٪ لعام ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٧,٩٪ عام ٢٠٢٠، ويعزو هذا الانخفاض الي زيادة الاستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية وكذا زيادة الاستثمارات في قطاعات البناء والنقل والزراعة وأيضا في قطاعات كثيفة العمالة التي

سـاهمت في خلـق فـرص عمـل جديـدة. كمـا أدى توسـع الاسـتثمارات العامـة والخاصـة بعـد عـام ٢٠١٦ إلى دعـم الطلـب علـى العمالـة، ممـا عـزز الاتجـاه التنـازلي للبطالـة، (**تقريـر متابعـة الأداء الاقتصـادي والاجتماعـي،٢٠٢٣**). وبالرغـم مـن هـذا التحسـن الـذي شـهدته معـدلات البطالـة في السـنوات القليلـة الماضيـة الا ان معـدل بطالـة الشـباب وخاصـة في الفئـة العمريـة (١٥-٢٩) لم تشـهد التحسـن ذاتـه حيـث اسـتقر عنـد متوسـط قـدره ١٥,٤٦٪ للفـترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

شكل ١٥ معدل البطالة في مصر (٪)

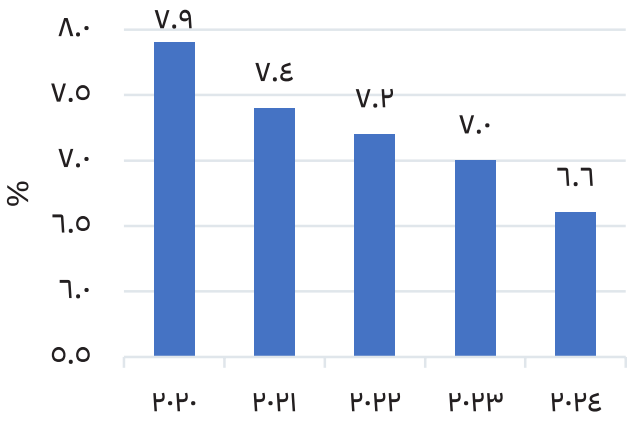

شكل ١٦ معدل بطالة الشباب (١٥–٢٩ سنة) في مصر (٪)

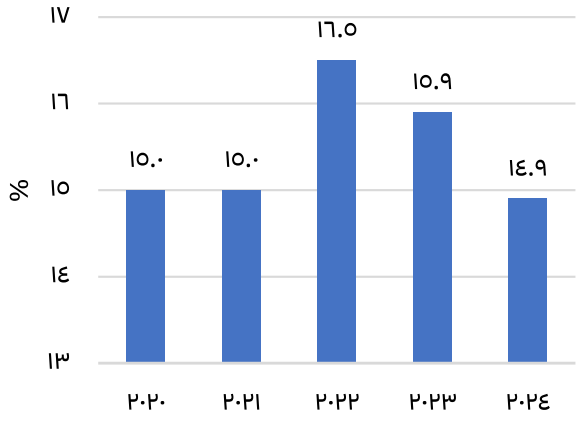

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وعلاوة على ذلك تشير نتائج مسح سوق العمل التتبعي إلى أن عدد السكان في سن العمل سيرتفع بأكثر من ١,٧ مليون فرد سنويًا بحلول عام ٢٠٣٢، نتيجة لما يُعرف ب «الصدى الديموغرافي» لظاهرة تضخم فئة الشباب، وكذلك من المتوقع زيادة بطالة الشباب، وهو ما يتطلب تبني سياسات فعّالة للحد من ارتفاع معدلات البطالة، واستثمار هذه الزيادة السكانية كفرصة ذهبية لتعظيم العائد الديموغرافي عبر توجيه الطاقات الشابة نحو دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار والإنتاجية في مص،. وهو ما تم تبيانه في السياسات الإصلاحية الداعمة.

شكل ١٧ الصدى الديموغرافي Youth Bulge

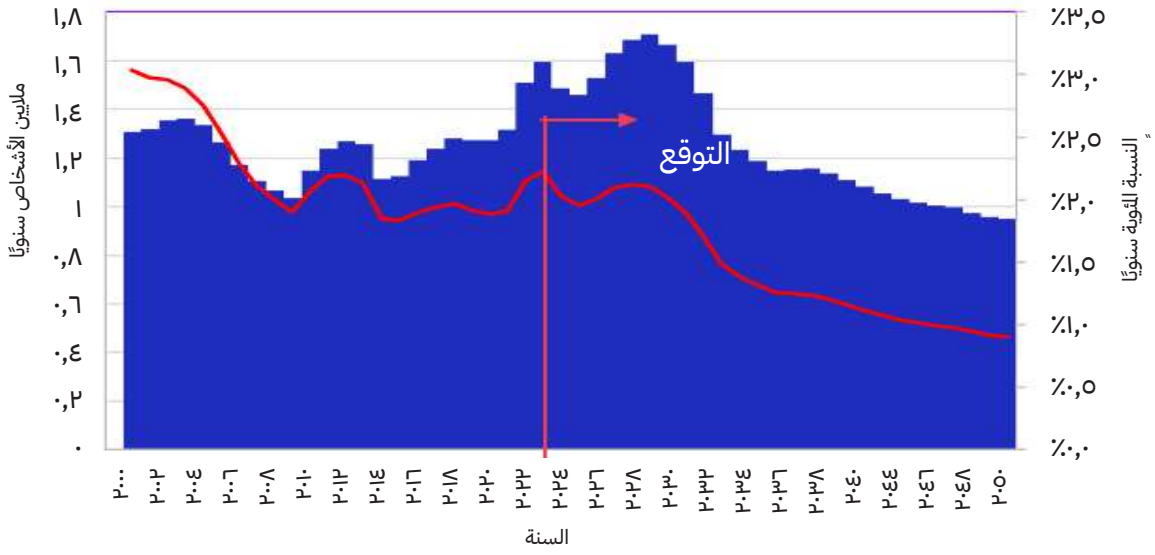

المصدر: حسابات خبراء منظمة العمل الدولية بناءً على متوسط توقعات السكان لمصر التي قدمتها مراجعة عام ٢٠٢٤ لتوقعات السكان العالمية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤).

مشاركة الإناث في القوى العاملة

رغم أن مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت محدودة نسبيًا (١٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢٣٪ في ٢٠١٢ و٢٧٪ في ٢٠٠٦) وفقًا لمسح سوق العمل المصري (ELMPS)، فإن هذا الواقع يعكس في الوقت ذاته فرصة واعدة لتعظيم دور المرأة اقتصاديًا، خاصة في ظل تفوقها الملحوظ في التحصيل العلمي. فبينما يبلغ متوسط مشاركة الإناث في سوق العمل نحو ٣٨٪ في الدول متوسطة الدخل و٦١٪ في الدول متوسطة الدخل الأعلى بحسب مؤشرات البنك الدولي، تظل الفجوة في مصر مؤشراً على الإمكانات غير المستغلة. إلا أن هناك تطورًا إيجابيًا تمثل في زيادة إقبال النساء على العمل الحر.

تكشف بيانات عام ٢٠٢٣ أن معدل البطالة بين الإناث الحاصلات على التعليم الجامعي وفوق الجامعي بلغ ٢٦,٥٪، مقارنة بـ١٧٪ للحاصلات على التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط، وهو ما يعكس وجود طاقات بشرية مؤهلة يمكن استثمارها بشكل أفضل عبر سياسات تستهدف التوظيف النوعي وتمكين المرأة، بما يسهم في تعزيز النمو الشامل.

وفي هذا السياق، يشير البنك الدولي إلى أن رفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل ليوازي معدل مشاركة الذكور يمكن أن يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣٤٪ في مصر. ولتحقيق هذا التحول النوعي، لا بد من تبني حزمة من السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تشمل: تعزيز الشمول المالي للنساء، تنظيم القطاع غير الرسمي، وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لاحتياجات سوق العمل وبما يراعي خصوصية النوع الاجتماعي، سواء في فرص العمل بأجر أو ريادة الأعمال والعمل الحر.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه السيدات فنجد أنها تتمثل في وجود وظيفة ملائمة، وخاصة بعد أن توقف القطاع الحكومي كمستوعب أول لعمالة الاناث عن التعيين. وفي هذا السياق، ومع توجه الحكومة لإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقود النمو الاقتصادي ويصبح المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل، تتوافر آفاق جديدة أمام المرأة لتعزيز فرصها في سوق العمل وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية. أما على صعيد تقلد المناصب القيادية أو المساهمة في امتلاك الشركات؛ سجلت الإناث في المناصب الإدارية العليا في الشركات المصرية نسبة منخفضة وتتراوح بين ٥٪ و٧٪، وهي نسبة مماثلة لما هو عليه في بعض دول المنطقة، لكنها تعد الأقل بالنسبة للدول متوسطة الدخل مثل ماليزيا وبولندا. وترتكز الوظائف القيادية التي تتولاها المرأة بشكل رئيسي بالدول موضع المقارنة في قطاع الخدمات.

من جانب آخر، سلطت جائحة كوفيد الضوء على الإمكانات غير المستغلة لتوسيع فرص توظيف الإناث، لا سيما في قطاعات الخدمات ذات القيمة المضافة بما يشمل قطاع الاتصالات، إلى جانب القطاعات التقليدية التي تشهد تمثيلًا نسائيًا كبيرًا مثل التعليم والصحة. فقد أدت الأزمة إلى تسارع نمو الخدمات الإنتاجية بما في ذلك تطوير البرمجيات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والابتكار الرقمي، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية. ورغم أن نسبة توظيف النساء في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا تزال محدودة نسبيًا، إلا أن هذا القطاع يحمل فرصًا واعدة لخلق وظائف جديدة، خاصة من خلال أنماط العمل المرنة والعمل عن بُعد. وقد حافظت خدمات التعليم على أعلى معدلات تركّز للعمالة النسائية خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. وعلاوة على ذلك، ارتفعت نسبة النساء العاملات في هذا القطاع، حيث بلغت ٢٨٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠٢١. كما حافظ قطاع الخدمات الصحية على تركّز مرتفع لتوظيف النساء خلال الفترة نفسها، حيث تراوحت نسبة العاملات فيه بين ١٢٪ و١٥٪ من إجمالي القوى العاملة النسائية.

كما شهدت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل في مصر ارتفاعًا ملحوظًا بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، حيث ارتفعت من ١٤,٣٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ١٦,٩٪ في عام ٢٠٢٤، بعد أن سجلت تقلبات طفيفة في منتصف الفترة. يعكس هذا الاتجاه الإيجابي التحسن في بيئة تمكين المرأة، والذي جاء نتيجة البرامج والمبادرات الوطنية التي نفذتها الدولة بالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن نسبة المشتغلات في قطاع الزراعة في مصر سجلت ارتفاعًا ملحوظًا، حيث وصلت

إلى ١٩,٢٥٪ في عام ٢٠٢٤، مقارنة بمتوسط بلغ ١٧,٥٨٪ خلال السنوات الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، وتزامن هذا الارتفاع مع جهود الدولة لتعزيز تمكين المرأة الريفية من خلال برامج مثل مشروع تنمية وتطوير صغار الزارعين ومبادرة حياة كريمة، إضافة إلى التوسع في برامج التمويل متناهي الصغر ودعم المشروعات الزراعية الصغيرة، مما ساهم في إعادة دمج النساء في الأنشطة الزراعية بشكل أكثر استدامة.

شكل ١٨ نسبة المشتغلين الاناث في مصر بقطاع الزراعة (٪)

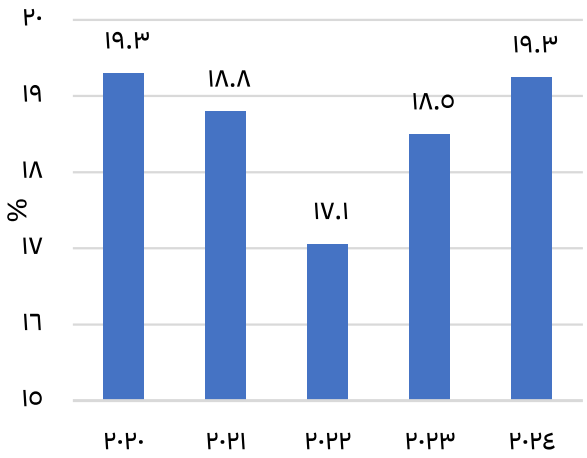

شكل ١٩ معدل مشاركة الاناث في القوة العاملة في مصر (٪)

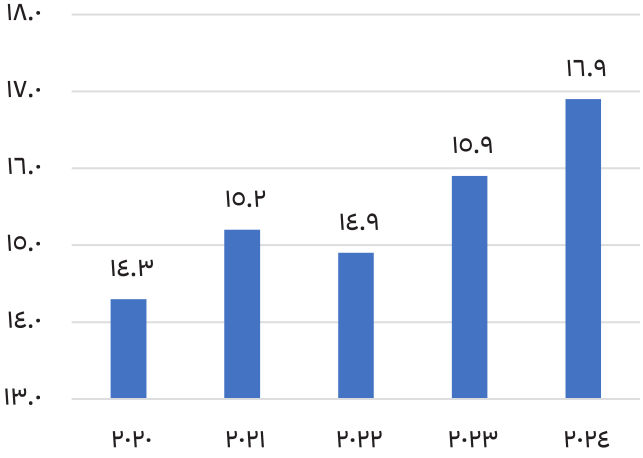

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

التشغيل وفقًا للنشاط الاقتصادي

فيما يتعلق بتوزيع المُشتغلين حسب النشاط الاقتصادي، تستحوذ ٥ قطاعات على نحو ٧٠٪ من إجمالي المشتغلين منها نشاط الزراعة والتي استحوذت على النسبة الأكبر، تليها نشاط تجارة الجملة والتجزئة، ثم نشاط التشييد والبناء والصناعات التحويلية والنقل والتخزين، وهو ما يعكس تركّزًا واضحًا في سوق العمل المصري.

تصدّرت ثلاثة أنشطة قائمة القطاعات الأكثر استيعابًا للذكور في سوق العمل، وهي: الزراعة، والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، مما يعكس تركّز تشغيل الذكور في القطاعات الإنتاجية والميدانية. أما بالنسبة للإناث، فقد كانت القطاعات الثلاثة الأعلى من حيث التشغيل هي: التعليم، والزراعة، ثم كل من تجارة الجملة والتجزئة والصحة، اللتين تقاسمتا المرتبة الثالثة، وهو ما يشير إلى ميل أكبر لتشغيل الإناث في القطاعات الاجتماعية والخدمية

شكل ٢٠ التوزيع النسبي للمشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي (٢٠١٩-٢٠٢٤)

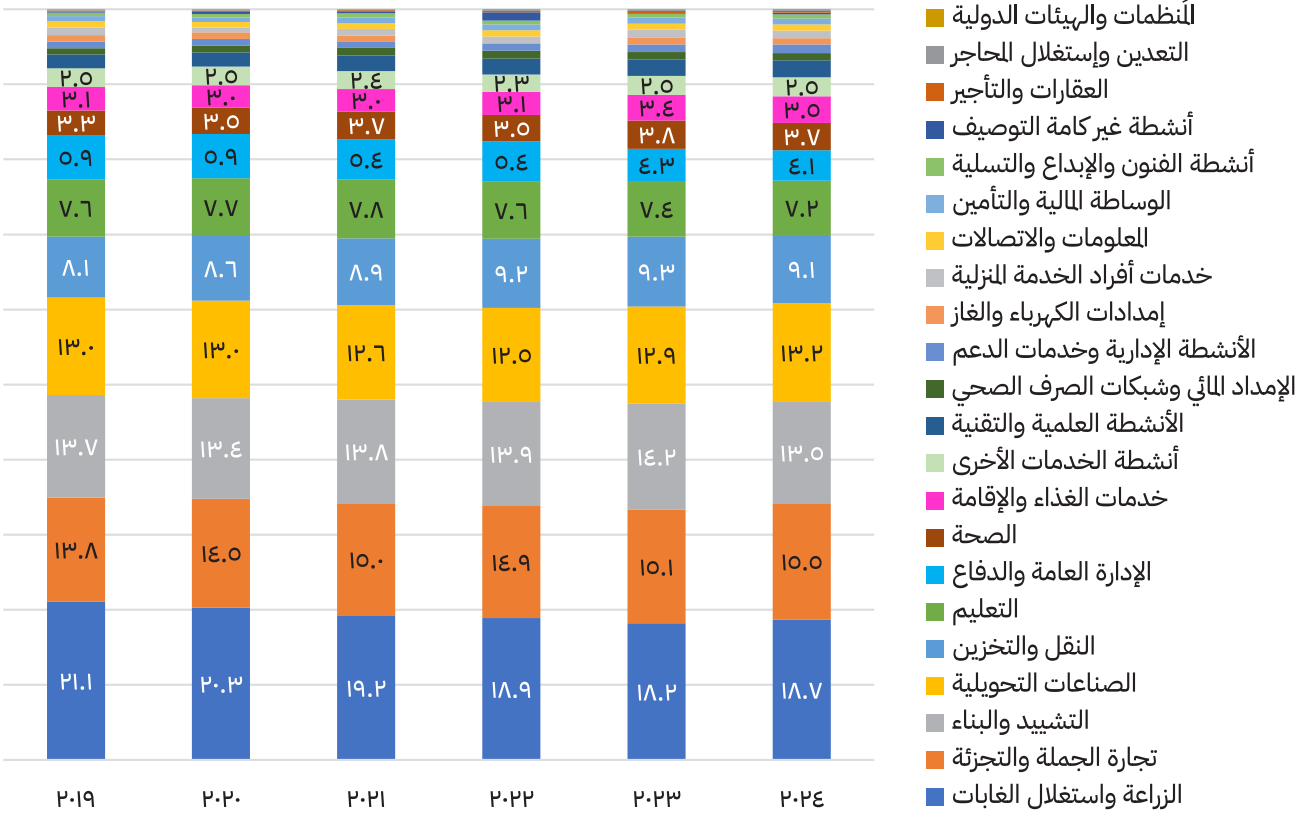

المصدر: نشرات مسح القوى العاملة لسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٤)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يشهد الاقتصاد المصري مرحلة تحول نوعي تُبرز تبايناً بين سرعة نمو الإنتاجية في القطاعات وبين قدرتها على توليد فرص العمل، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة للتطوير. فرغم أنّ بعض القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل الصناعة والسياحة، لم تترجم مكاسب الإنتاجية بعد إلى توسع في التوظيف، فإنّ ذلك يعكس بالأساس فرصاً كامنة يمكن استثمارها من خلال تعزيز الابتكار ورفع الكفاءة وزيادة مساهمة الاستثمارات الخاصة، ولا سيّما في القطاعات القابلة للتصدير.

وفي المقابل، أظهرت قطاعات أخرى مرونة في استيعاب العمالة، مثل التشييد والبناء وتكنولوجيا المعلومات وتجارة الجملة والتجزئة، الأمر الذي دعم سوق العمل وأسهم في توسّعه. وتؤكد هذه الديناميكيات أنّ بنية الاقتصاد المصري تمتلك مجالاً واسعاً للنمو المتوازن الذي يجمع بين ارتفاع الإنتاجية وتوفير فرص العمل النوعية، بما يعزّز القدرة التنافسية ويدعم اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ويمهّد لبناء اقتصاد أكثر تنوّعاً وقدرة على خلق فرص مستدامة (الشكل ٢١).

شكل ٢١ التغير التراكمي في الإنتاجية القطاعية ونسب التشغيل (السنوات المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٢٤)

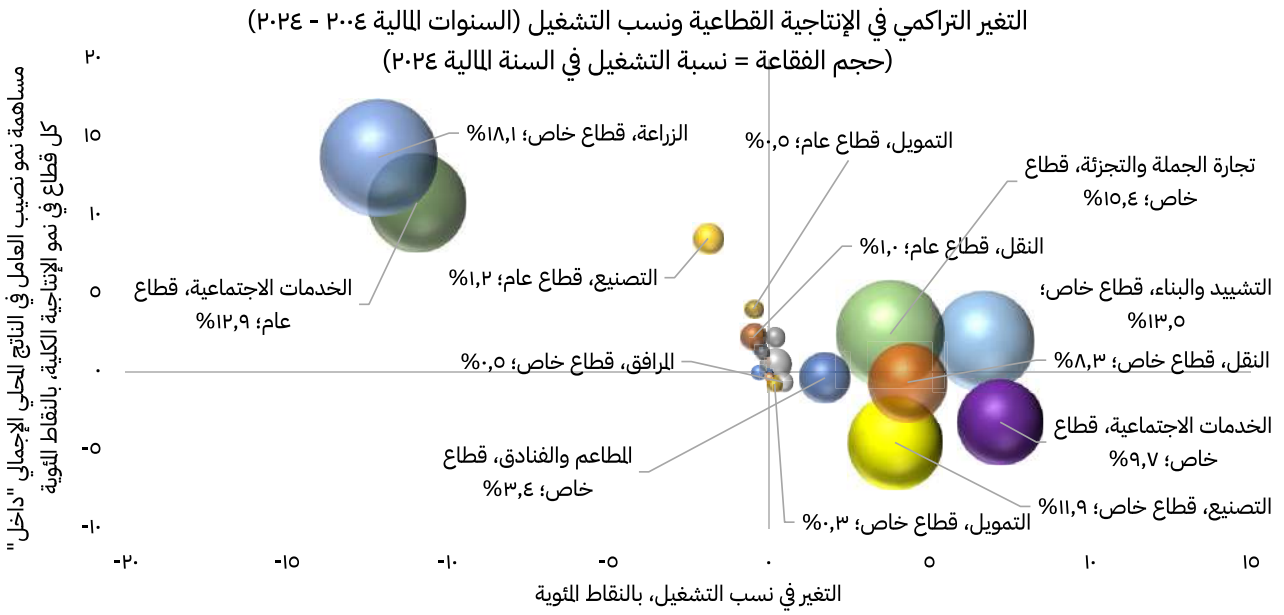

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شكل ٢٢ ترتيب القطاعات حسب الإنتاجية

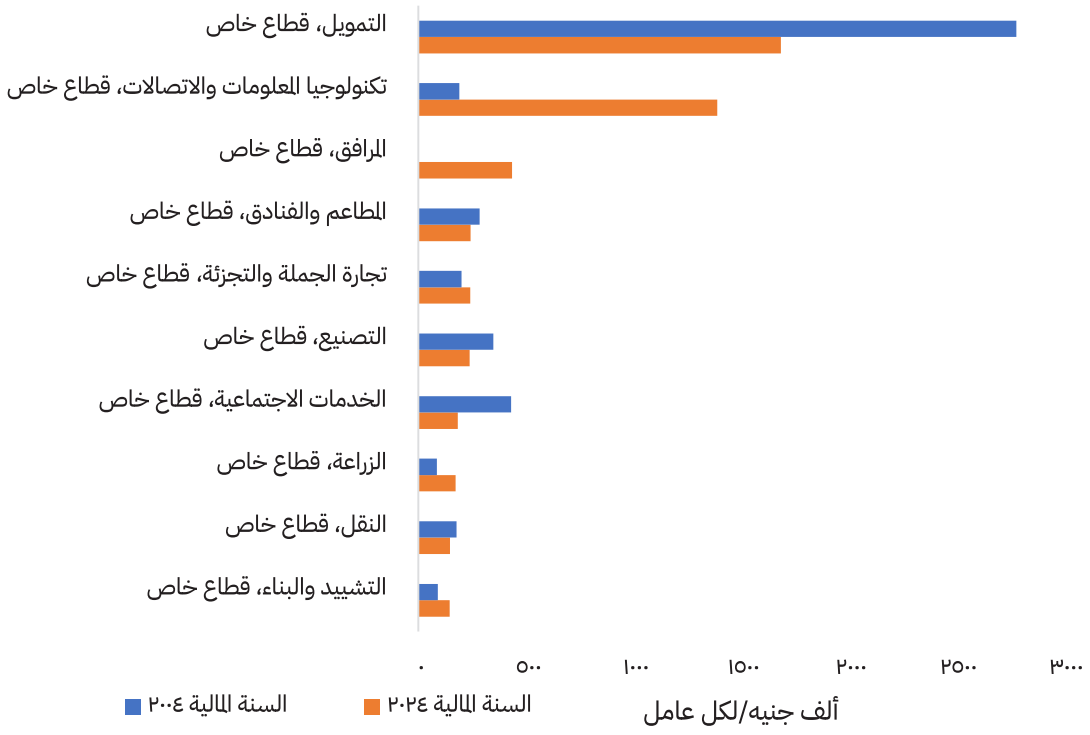

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

كما هو موضح في الشكل أعلاه، فإن أكثر القطاعات إنتاجية داخل القطاع الخاص هي القطاعات القابلة للتبادل التجاري مثل التمويل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرافق والسياحة، وهي القطاعات التي تم التركيز عليها كما ورد في الفصول السابقة بما يتماشى مع النموذج الاقتصادي الجديد.

خصائص التوظيف في القطاع الخاص والعمل غير الرسمي

علي مدار العقدين الماضيين، شهد سوق العمل المصري تغيرات هيكلية بارزة، تمثلت في اتساع دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتوظيف. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الخاص لتصل نحو ٨٢,١٪ من إجمالي القوى العاملة عام ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٧١,٧٪ في عام ٢٠١٠، وهو ما يعكس توجهًا متزايدًا نحو الاعتماد على القطاع الخاص كمصدر أساسي لفرص العمل في الاقتصاد المصري. في المقابل، تراجع الوزن النسبي للتوظيف في القطاعات الحكومية وقطاع الأعمال العام خلال الفترة نفسها، في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسات الهيكلية التي ميزت السنوات الأخيرة في سوق العمل.

شكل ٢٣ التوزيع النسبي للمُشتغلين طبقاً للقطاع (٢٠١٩- ٢٠٢٤)

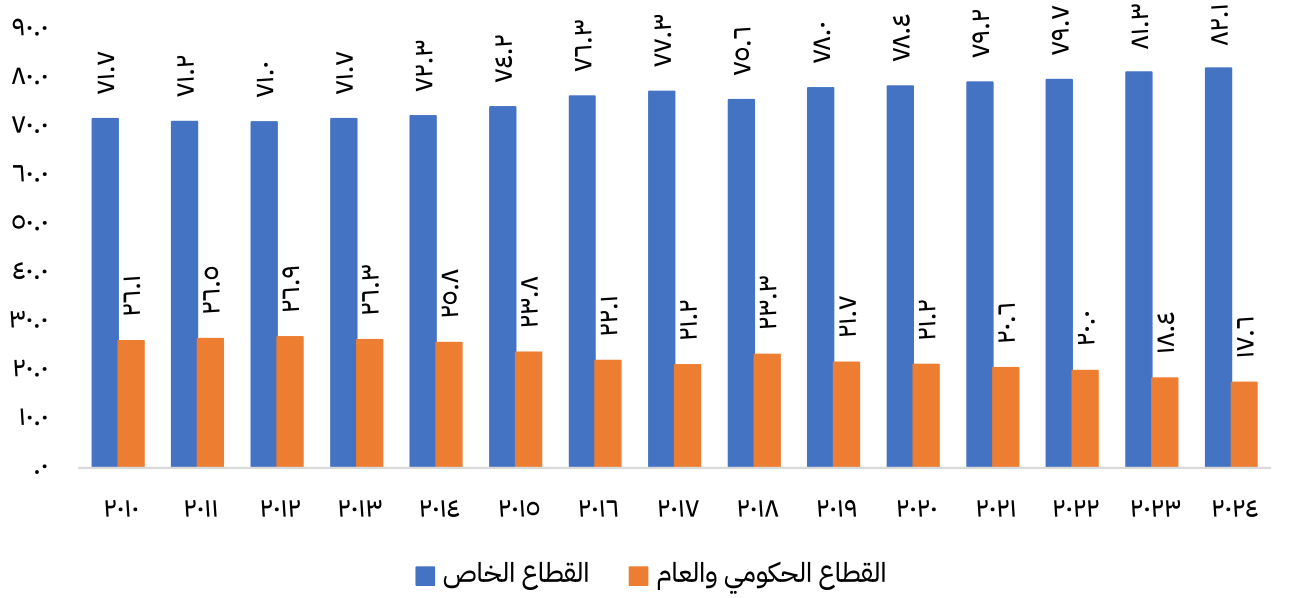

المصدر: نشرات مسح القوى العاملة لسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٤)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جودة ونوعية الوظائف المقدمة من القطاع الخاص

شهد سوق العمل في مصر تطورات متباينة تجمع بين تحديات قائمة وفرص واعدة للتحسين. فقد سجلت بعض المؤشرات تحسنًا نسبيًا، مثل ارتفاع نسبة العاملين بعقود قانونية مقارنة بالسنوات السابقة، ما يشير إلى خطوات تدريجية نحو بيئة عمل أكثر تنظيمًا.

كما يُلاحظ أن قطاع الحكومة والقطاع العام يوفر مستويات أعلى من جودة العمل، سواء من حيث الاستقرار الوظيفي أو الحماية الاجتماعية، وهو ما يعزز فرص العمل اللائق خاصة بالنسبة للإناث.

وتبرز في هذا السياق أهمية مواصلة الجهود لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كرافعة أساسية لخلق فرص عمل مستدامة، مع التوسع في مظلة الحماية الاجتماعية، وتطوير سياسات للأجور تراعي العدالة والتوازن. ومن شأن هذه الجهود أن تدعم تحقيق تقدم تدريجي نحو سوق عمل أكثر شمولًا وجودة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

شكل ٢٤ مؤشرات جودة العمل للمُشتغلين بأجر طبقاً للنوع (٢٠١٩-٢٠٢٤)

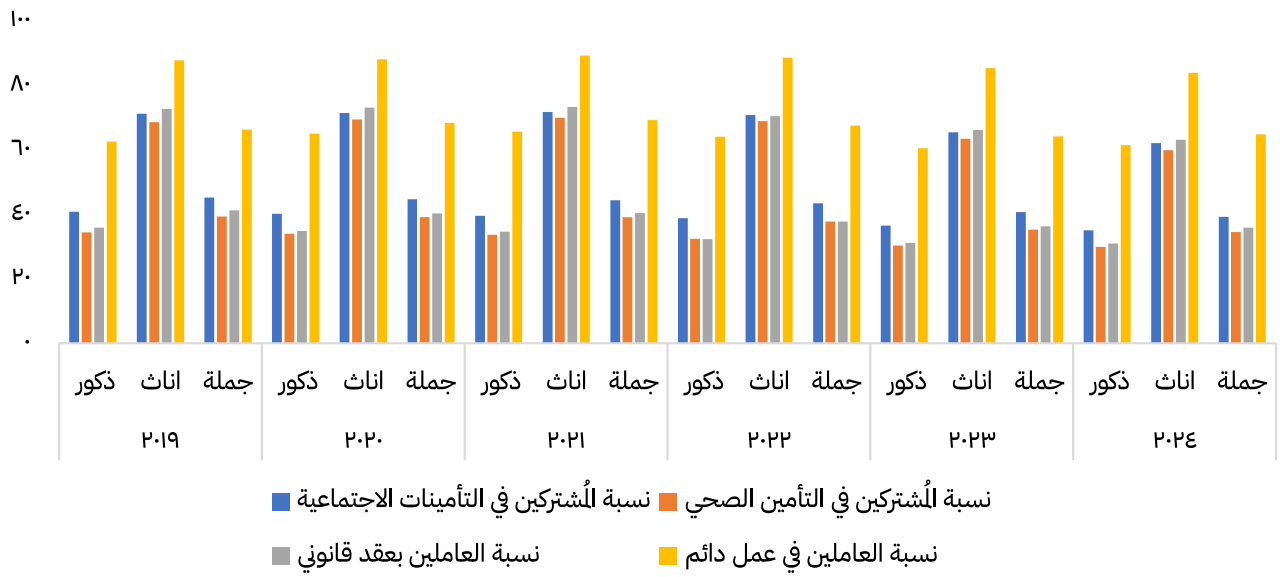

المصدر: نشرات مسح القوى العاملة لسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٤)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

التشغيل بأجر في القطاع الخاص

شكل ٢٥ نمو التشغيل بأجر في القطاع الخاص

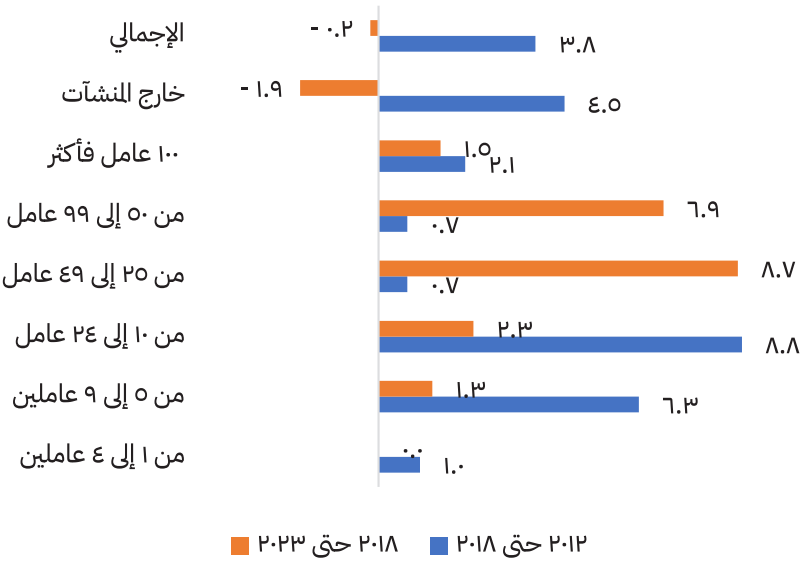

أظهرت البيانات الدور الحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل بالقطاع الخاص، حيث سجلت المنشآت المتوسطة (٢٥–٩٩ عاملًا) أعلى معدلات نمو للتشغيل بأجر على أساس سنوي، تلتها المنشآت الصغيرة (١٠–٢٤ عاملًا). ويعكس ذلك الإمكانات الكبيرة لهذا القطاع في أن يكون محركًا رئيسيًا للنمو والتشغيل.

وعلى الرغم من أن مرونة التوظيف للنمو في مصر (٠,٥٥) جاءت أقل قليلًا من المتوسط في الدول متوسطة الدخل (٠,٥٩)، فإن هذه الفجوة البسيطة تعكس مساحة واسعة للتحسن مستقبلاً، خاصة مع تعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها على التوسع والنمو.

كما أن تعزيز تحول الوظائف نحو القطاع الخاص المنظم وتطوير بيئة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يمكن أن يسهم بشكل كبير في رفع جودة الوظائف وتوسيع قاعدة المستفيدين، بما في ذلك تمكين مشاركة النساء والشباب بشكل أكبر.

وبالتالي، فإن دفع ديناميكية هذا القطاع سيجعل منه رافعة أساسية لتوليد فرص عمل لائقة ومستدامة، بما يعزز النمو الاقتصادي الشامل في مصر.

القطاع غير الرسمي

وفقاً لأحدث بيانات التعداد الاقتصادي السادس لعام ٢٠٢٣، بلغت عدد مُنشآت القطاع الخاص غير الرسمي حوالي ٢ مليون مُنشأة بنسبة ٥٠,٧٪ من جملة عدد المُنشآت البالغ ٣,٩ مليون مُنشأة على الرغم من استحواذ القطاع غير الرسمي على العدد الأكبر من المُنشآت. إلا أن عدد المُشتغلين به قد بلغ ٣,٩ مليون مُشتغل فقط بنسبة لا تتجاوز ٢٥,٧٪ من جملة المُشتغلين.

يشهد بذلك القطاع غير الرسمي تراجعاً نسبياً من حيث إجمالي المُنشآت والمُشتغلين مُقارنة بعام ٢٠١٨ الذي بلغت فيه نسبة مُنشآت القطاع غير الرسمي لإجمالي المُنشآت ٥٣٪ واستحوذ على ٢٩,٦٪ من جملة المُشتغلين، مع ثبات أعداد إجمالي المُنشآت وانخفاض أعداد المُشتغلين في القطاع غير الرسمي. يرجع ذلك إلى الجهود الإصلاحية التي تبنتها الدولة لرسملة هذا القطاع خلال السنوات الماضية.

وعلى مستوي القطاعات الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن نشاط تجارة الجملة والتجزئة يستحوذ على نحو ٥٠٪ من إجمالي المشتغلين في القطاع غير الرسمي، وهو نشاط غالباً ما يفتقر إلى معايير العمل اللائق. كما تستحوذ أنشطة الصناعات التحويلية، وخدمات الغذاء والإقامة، والزراعة على نسب ١٦,٩٪ و٦,٦٪ و٦,٢٪ على التوالي من إجمالي المشتغلين بالقطاع، لتشكل هذه الأنشطة الأربعة مجتمعة نحو ٨٠,٧٪ من إجمالي العاملين في القطاع غير الرسمي.

ومما هو جدير بالذكر أن العمالة غير الرسمية تُعد أحد المؤشرات الرئيسة لقياس حجم القطاع غير الرسمي، فضلًا عن كونها تشمل أيضًا العمالة غير الرسمية داخل القطاع الرسمي.

العمالة غير الرسمية

تمثل العمالة غير الرسمية أحد أبرز ملامح سوق العمل المصري؛ حيث يفتقر عدد كبير من العاملين إلى التأمينات الاجتماعية، ما يعرّضهم لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تشكل هذه العمالة ما نسبته وحوالي ٦٦٪ من القوي العاملة المحلية. وتتركز معظمها في المحافظات الرئيسية.

توضح البيانات تركز النسبة الأكبر من العمالة غير الرسمية بأجر في المحافظات الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، ويرجع ذلك إلى انتشار الأعمال المؤقتة وتوسع أنشطة البيع بالجملة والتجزئة والمطاعم في هذه المحافظات. وبناءً عليه، يؤدي ارتفاع عدد العاملين بأجر في هذه المحافظات إلى زيادة معدلات العمالة غير الرسمية بأجر، مقارنة بمحافظات أخرى تتميز بانخفاض كل من معدلات العمالة غير الرسمية بأجر ونسبة العمالة بأجر بشكل عام. بينما تأتي النسب الأقل للعمالة غير الرسمية بأجر في مُحافظات (البحر الأحمر، الوادي الجديد، جنوب سيناء، الأقصر، مطروح)، وهي عادة مُحافظات تتسم بسيطرة نشاط اقتصادي بعينه.

٣) معدلات التشغيل لعام ٢٠٢٤ طبقًا للنوع، فئات السن، النشاط الاقتصادي، المهن الرئيسية والحالة التعليمية

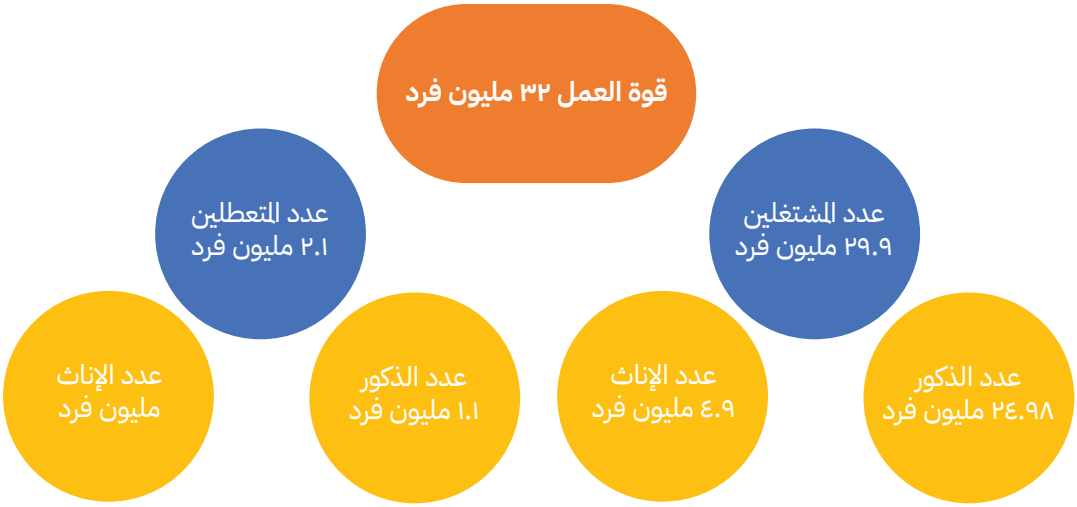

تُظهـر البيانـات تبايـن نسـب التشـغيل حسـب الفئـات العمريـة، حيـث سـجلت الفئـة (٤٠-٤٩ سـنة) أعلـى نسـبة تشـغيل عنـد ٥٨٪، تليهـا الفئـة (٣٠-٣٩ سـنة) بنسـبة ٥٥٪، ثـم الفئـة (٢٥-٢٩ سـنة) بنسـبة ٥٠٪، فيمـا جـاءت الفئـة (٢٠-٢٤ سـنة) بـأدنى نسـبة عنـد ٣٢,٧٪. يُبـرز هـذا التفـاوت الحاجـة إلـى صياغـة التـدخلات اللازمـة لتعزيـز معـدلات التشـغيل لفئـة الشـباب بوجـه عـام، وللفئـة (٢٠-٢٤) بوجـه خـاص، بهـدف تقليـل الـفترة الانتقاليـة بين التعليـم والدخـول إلـى سـوق العمـل، والحـد مـن مخاطـر البطالـة الاحتكاكيـة ومـا يترتـب عليهـا مـن آثـار سـلبية طويلـة الأمـد علـى المسـار المـهني للأفـراد. وهـذا التوجـه يُشـكل محـورًا رئيسـيًا للجهـود الإصلاحيـة الجاريـة والمُخطـط لهـا في المسـتقبل.

علاوة علـى ذلـك، سـجلت نسـب التشـغيل تفاوتًـا كبيرًا بين الجنسين لعام ٢٠٢٤ حيث بلغ نسـبة تشـغيل الذكور نحو ٨٣٪، مقابـل ١٦,٥٪ فقـط للإنـاث، الأمـر الذي يسـتدعي ضـرورة تكثيـف الجهـود نحـو زيـادة مشـاركة الإنـاث في سـوق العمـل، مـن خـلال تحسـين بيئـة العمـل بالقطـاع الخـاص، باعتبـاره المسـتوعب الرئيسـي للعمالـة، خاصـة في ظـل توقـف القطـاع الحكومـي عـن التعيين، بالإضافـة إلـى تعزيـز سـبل إقامـة المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة، وأيضًـا مشـروعات ريـادة الأعمـال المملوكـة للنسـاء، إلـى جانـب التوسـع في نمـوذج التعاونيـات المملوكـة للنسـاء، وخاصـة في الريـف والصعيـد.

أمـا فيمـا يتعلـق بمعـدلات التشـغيل وفقًـا للحالـة التعليميـة، فقـد جـاءت فئـة الحاصلين علـى «مؤهـل فـوق المتوسـط وأقـل مـن الجامعـي»، و «مؤهـل جامعـي وفـوق الجامعـي» في المقدمـة وبنسـب تـدور حـول ٥٦,٥٪، تليهـا فئـة «مؤهـل متوسـط فنـي»، بنحـو ٥٢,٤٪. وبوجـه عـام تخطـت معـدلات التشـغيل للذكـور مثيلتهـا للإنـاث في كافـة الفئـات، وقـد سـجلت أعلـى الفئـات علـى الإطـلاق في معـدل التشـغيل وفقًـا للنـوع والمسـتوى التعليمـي فئـة الذكـور مـن الحاصلين علـى «مؤهـل متوسـط فنـي» والتي بلغـت نحـو ٨٢,٥٪.

وعلـى مسـتوى المهـن، تأتـي مهنـة الحرفيـون ومـن إليهـم في صـدارة معـدلات التشـغيل، يليهـا مهنـة العاملـون في الخدمـات ومحـلات البيـع، ثـم عمـال الزراعـة والصيـد، وهـو مـا يتمـاشى مـع اتجاهـات توزيـع المشـتغلين وفقًـا للنشـاط الاقتصـادي.

تُظهـر بيانـات توزيـع المشـتغلين حسـب النشـاط الاقتصـادي هيمنـة قطـاع «الزراعـة واسـتغلال الغابـات وصيـد الأسـماك» علـى النصيـب الأكبر مـن القـوى العاملـة، بنحـو ١٨,٧٪ مـن إجمـالي المشـتغلين، ويحـل في المرتبـة الثانيـة قطـاع «تجـارة الجملـة والتجزئـة» بحصـة تقـدر بـ ١٥,٥٪، يليـه عـن قـرب كل مـن قطاعـي «التشـييد والبنـاء» بنسـبة ١٣,٥٪، و «الصناعـات التحويليـة» بنسـبة ١٣,٢٪.

مـن هـذا التحليـل يتضـح، اسـتحواذ القطاعـات الأوليـة، والمهـن الأقـل اسـتيعابًا للمهـارات علـي أعلـي معـدلات التشـغيل، مـع انخفـاض المعـدلات للإنـاث في مقابـل الذكـور، الأمـر الـذي دعـي إلـى توجـه السياسـات الإصلاحيـة نحـو القطاعـات القابلـة للتبـادل التجـاري الأعلـى في الإنتاجيـة، والقيمـة المضافـة، وتماشـياً مـع هـذا التوجـه الإصلاحـي في الهيـكل الإنتاجـي للاقتصـاد المصـري، تـأتي أهميـة تدريـب وتأهيـل العمالـة، وخاصـة الفنيـة منهـا علـى رأس أولويـات إصلاح سياسـات سـوق العمـل الراميـة إلـي زيـادة الإنتاجيـة والتنافسـية عبـر تعزيـز دور الابتـكار، كمـا سـيتضح لاحقًـا.

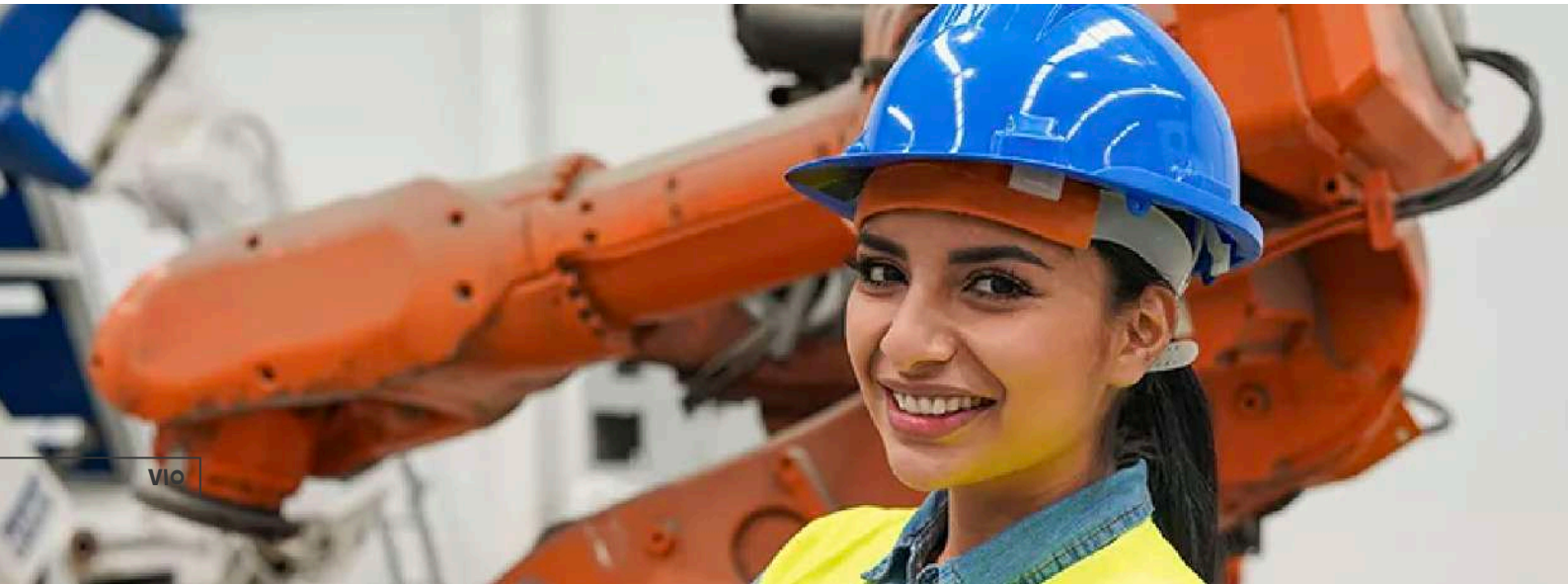

معدلات التشغيل في مصر لعام ٢٠٢٤

معدلات التشغيل طبقا لفئات السن و النوع

معدلات تشغيل الذكور

٦٧,٤٪

معدلات تشغيل الاناث

١٤٪

في عام ٢٠٢٤، وصل إجمالي عدد المشتغلين إلى ٢٩٩,٢٧٨ فرد، حيث كان عدد الذكور ٢٤٩,٨٨٦ فرد بنسبة ٨٣,٥ ٪، أما عدد الإناث ٤٩,٣٩١ فرد بنسبة ١٦,٥٪

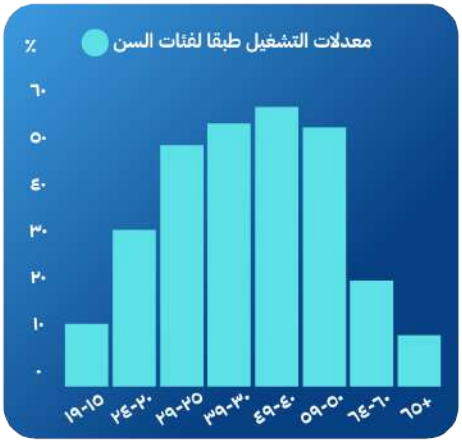

التوزيع نسبي للمشتغلين طبقًا لأقسام النشاط الاقتصادي

٢٢,٨٪	٧,٢٪	٩,١٪	١٣,٢٪	١٣,٥٪	١٥,٥٪	١٨,٧٪
القطاعات الاخري	التعليم	النقل و التخزين	الصناعات التحوليلة	التشييد و البناء	تجارة الجملة و التجزئة	الزراعة و استغلال الغابات و قطع الاشجار و صيد الاسماك

تقدير المشتغلين طبقا لاقسام المهن الرئيسية

الحرفيون والعاملون في الخدمات يتصدرون قائمة المشتغلين في مصر عام ٢٠٢٤

بلغ إجمالي عدد الحرفيين في مصر عام ٢٠٢٤ نحو ٥,٧٦٧مليون فرد، منهم ٥,٦٦٦ من الذكور و١٠١ الف من الإناث. يليهم العاملون في الخدمات بإجمالي ٥,٤٦٣ مليون فرد، بينهم ٤,٥٤٢ مليون من الذكور و٩٢١ الف من الاناث.

معدلات المشتغلين طبقا للحالة التعليمية

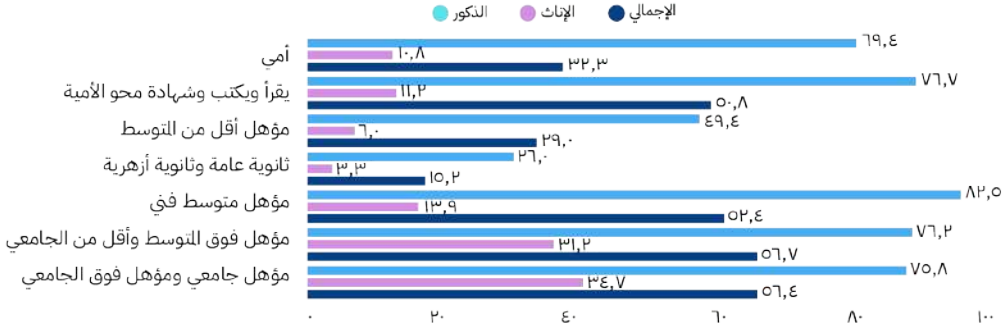

٢. الإطـار التشريعـي والاستراتيجي الحـاكم لسوق العمل في مصر

ينص الدستور المصري على كفالة حق العمل كحق أصيل لكل مواطن، ويؤكد على ضرورة تهيئة ظروف العمل الملائمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحماية من البطالة، والتزام الدولة بحقوق العمال، بما في ذلك الأجر العادل، والإجازات، والتأمين الاجتماعي والصحي، وساعات العمل المناسبة، وفقًا لما جاء في المواد (١٢) و(١٣) و(١٧) من دستور ٢٠١٤. كما يقرّ الدستور بحق كل مواطن في الضمان الاجتماعي، ويُلزم الدولة بإقامة نظام شامل للعدالة الاجتماعية يكفل الحماية والرعاية للفئات غير القادرة، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ – ٢٠٢٧/٢٠٢٦) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

وفي إطار التزام الدولة المصرية بتطوير سياسات العمل وإعادة صياغة العلاقة بين العامل وصاحب العمل، فقد عملت الحكومة على إصدار قانون العمل الجديد، والذي يتسق مع رؤية مصر لتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة مُشاركة القطاع الخاص في عمليات البناء والتنمية، فضلاً عن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تضمن قانون العمل الجديد العديد من المُكتسبات العمالية من بينها القضاء على الاستقالة المُسبقة وعدم الاعتداد بالاستقالة إن لم تكن مُعتمدة من الجهة الإدارية، كما حظر الفصل التعسفي تطبيقاً لنص الدستور، ووضع ضمانات مُنضبطة لإنهاء علاقة العمل بالإضافة الى إلزام المُنشآت الخاضعة لأحكامه بتنفيذ قرارات المجلس القومي للأجور سواء في شأن تحديد الحد الأدنى للأجر أو الحد الأدنى للعلاوة الدورية. كما أكد القانون على العديد من المزايا للمرأة العاملة بشكل خاص منها زيادة إجازة الوضع الى أربع شهور على غرار العاملات بالجهاز الإداري للدولة، وزيادة عدد مرات استحقاق أجازه الوضع وأجازه رعاية الطفل الى ثلاثة مرات بدلاً من مرتين، كما أكد القانون على مبدأ هام جداً في الاتفاقيات الدولية أن يستحق جميع العاملين من الذكور والإناث أجراً متساوياً عن العمل ذي القيمة المتساوية.

خصص قانون العمل الجديد الصادر بالقانون رقم ١٤ السنة ٢٠٢٥ الكتاب الثالث منه لتنظيم (علاقات العمل)، حيث يتناول الباب الأول (علاقات العمل الفردية)، ويحدد القواعد والإجراءات التي تحكم علاقات العامل بصاحب العمل على المستوى الفردي، أما الباب الثاني فهو مخصص (لعلاقات العمل الجماعية)، ويهدف إلى تنظيم التفاوض الجماعي، والإضرابات والاتفاقيات الجماعية، وغيرها من الوسائل الهادفة إلى تعزيز الحوار الجماعي بين الأطراف المعنية.

التوظيف وسوق العمل في رؤية مصر ٢٠٣٠

تولي الدولة المصرية اهتماماً كبيراً برفع معدلات النمو الاقتصادي والتي تقترن بشكل أساسي بزيادة معدلات التشغيل والعمل اللائق الذي يوفر الحياة الكريمة ويدر الدخل لجميع المواطنين. وفي هذا الإطار، لازالت تواجه مصر عدد من التحديات فيما يتعلق بمعدل البطالة، من أهمها انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة وارتفاع معدل بطالة الإناث، وحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها، وارتفاع نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير المنتظمة.

لذا، تناولت رؤية مصر ٢٠٣٠- في نسختها المحدثة- قضية التوظيف وسوق العمل بنهج متكامل أخذاً في الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه القضية المهمة، وذلك بهدف معالجة الفجوات التي تم رصدها خلال مراجعة النسخة الأولى من رؤية مصر ٢٠٣٠، من بينها: اقتصاد المعرفة، وريادة الأعمال، والمساواة والعدالة الاجتماعية، والعدالة المكانية، وإدارة قضايا النمو السكاني، ومواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وأخيراً جودة الحياة ومستوى المعيشة.

ومن ثم تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ "زيادة فرص العمل اللائق" لتوفير فرص عمل آمنة ولائقة ومنتجة، ورفع معدلات التشغيل، خاصةً بين الشباب والنساء وذوي الإعاقة، وإيجاد بيئة عمل توفر السلامة والأمن لجميع العاملين، وحماية حقوقهم ومدّ مظلة الرعاية الصحية والاجتماعية لتشمل العمالة غير المنتظمة إلى جانب تقليص حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. كل ذلك في إطار تعزيز مرونة سوق العمل وفاعليته ورفع كفاءة العمالة المصرية ومهاراتهم وزيادة قدراتهم التنافسية.

ومن هذا المنطلق، وضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ "التشغيل وتوفير فرص العمل" كأحد المعايير الرئيسة في تحديد القطاعات السبعة الواعدة لتحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة في الاقتصاد المصري، والتي من بينها قطاعات الزراعة والسياحة والإنشاءات والأنشطة العقارية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠، على أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات المتوسطة والصغيرة في جذب العمالة، لذا تستهدف الرؤية دعم هذه المشروعات ومساندتها بتقديم التسهيلات وتيسير التمويل.

كما حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ عدد من المسارات التي من شأن اتباعها تحقيق الهدف في زيادة فرص العمل اللائق، من بينها: الاستثمار في رأس المال البشري، ورفع كفاءة العملية التعليمية بتطوير البرامج والمقررات الدراسية لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتحفيز القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المساهمة في رفع كفاءة منظومة التدريب المهني. بالإضافة إلى دعم الشراكات بين قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية، للاستفادة من الابتكارات الأكاديمية بما ينعكس إيجابياً على سوق العمل.

والجدير بالذكر، أنه في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وتبني أنماط اقتصادية مستدامة مثل الاقتصاد الأخضر والدائري، شهدت العمليات الإنتاجية تغيرات، حيث يُتوقع أن تختفي العديد من الوظائف الحالية، بينما تنشأ وظائف جديدة في المستقبل من بينها الوظائف الخضراء. لذلك، ينبغي على الدولة تعزيز جاهزيتها لهذه التغيرات من خلال تطوير الهياكل الإنتاجية وتحديث المهارات والكفاءات المطلوبة لمواكبة متطلبات المستقبل. وفي هذا الإطار، تؤكد اقتصاديات المعرفة على أن الإنسان يظل المحرِّك الأساسي لجميع عمليات التطور التكنولوجي، مما يستدعي الاستثمار في تطوير الإمكانات البشرية وبناء القدرات وربطها باحتياجات التنمية. ومن خلال زيادة الإنفاق على التعليم، ورفع مستوى كفاءة الخريجين من المدارس الفنية والجامعات، والتوسع في التدريب المهني، لتوفير العمالة المؤهلة للوظائف الجديدة، الأمر الذي يسهم في خلق فرص عمل لائقة ويعزز الابتكار في العملية الإنتاجية.

كما لا يمكن أن نغفل ضرورة "تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية الداعمة" كمُمَكِن رئيسي لضمان توفير فرص عمل لائقة وحماية حقوق العمال. وكذلك، حماية الملكية الفكرية وتشجيع الحصول على براءات الاختراع، مما يؤدي إلى دعم الابتكار وريادة الأعمال، وتحفيز الاستثمارات المحلية ودعم الصناعات الإبداعية.

وتأكيداً على أن تكون الرؤية الاقتصادية احتوائية

ومستدامة، تولي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ليس فقط على مستوى الأفراد ولكن أيضاً على المستوى الجغرافي، على النحو التالي:

تسهيل حصول المرأة على فُرص العمل، وتعزيز آليات العمل من المنزل وساعات العمل المرنة، وتوفير بيئة عمل آمنة لها خالية من جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة. وكذلك، تنمية اقتصاد الرعاية باعتباره مُمَكّن لعمل المرأة، إذ يخلق فرص عمل جديدة لها، ويسمح بتحقيق التوازن بين دورها الإنتاجي ودورها الاجتماعي.

التأكيد على أن الجدارة والاستحقاق هو المعيار الوحيد للحصول على فرصة عمل، لضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الفئات خاصةً الأكثر احتياجاً من بينهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

تحسين جودة الخدمات الأساسية في جميع الأقاليم والمحافظات خاصةً التشغيل وزيادة الفرص الاستثمارية بالمناطق الأكثر احتياجاً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال، تحفيز القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المُولِّدة لفرص عمل في المناطق الريفية التي تنعكس على خلق الوظائف عالية المردود، خاصةً في المجالات الصناعية والسياحية، ودمج البعد البيئي وفقًا لطبيعة كل محافظة، بما يضمن استدامة استخدام الموارد المحلية ويزيد تنافسيتها.

وفي ذات السياق، يُعَد توفير فرص العمل اللائق لا سيما عمل المرأة أحد عوامل الارتقاء بخصائص السكان، والذي يمثل أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، وذلك بما يتماشى مع ما تستهدفه رؤية مصر ٢٠٣٠ من "ضبط للزيادة السكانية"، لإحداث التوازن بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني.

كذلك، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ اتباع نهج شامل لمواجهة قضية الفقر، حيث تتناول الرؤية قضية الفقر متعدد الأبعاد، دون الاقتصار على الفقر المادي. وفي هذا الإطار، يأتي توفير العمل اللائق كأحد المقومات الأساسية لتحسين جودة حياة ومستوى معيشة المواطنين.

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

التوظيف وسوق العمل في برنامج عمل الحكومة

تُولي الدولة المصرية اهتمامًا بالغًا بتنمية رأس المال البشري، باعتباره أحد المحركات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وفي القلب من ذلك تأتي قضايا التشغيل والتعليم الفني وتنمية المهارات كركائز أساسية لتعزيز الإنتاجية ورفع تنافسية الاقتصاد المصري.

واتصالاً بذلك، يستهدف برنامج عمل الحكومة، تحقيق نمو احتوائي شامل قادر على خلق الملايين من فرص العمل اللائقة. وتبنّي برنامج قومي للتشغيل لتوفير المزيد من فرص العمل في القطاعات الرائدة، وخفض معدلات البطالة لأدنى مستوياتها، من خلال عدد من المسارات تضم: تشجيع القطاع الخاص، وتوفير التمويل المُيسر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتكثيف الاستثمارات في المشروعات كثيفة العمل، وتوسيع نطاق مُشاركة المرأة في سوق العمل، والتوسع في برامج التأهيل للانضمام لسوق العمل، وزيادة معدل النمو السنوي في أعداد المشتغلين بالتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات المستويات المرتفعة لمرونة التشغيل والقطاعات القائدة الموفرة لفرص العمل في الاقتصاد المصري، ومواصلة جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وخفض نسبة العمالة غير الرسمية، علاوةً على تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، وربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل، إلى جانب دعم برامج ريادة الأعمال، بما يسهم في خلق فرص عمل مستدامة، ويعزز من قدرة الشباب على المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني ومواكبة التحولات التنموية.

مستهدفات برنامج عمل الحكومة

أولاً: في مجال تعزيز العمل اللائق

يضع برنامج الحكومة بشكلٍ واضح أهدافاً محددة، لخفض معدلات البطالة وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، من خلال تحسين فرص العمل، وتوسيع الحماية الاجتماعية، ودعم التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي. كما يشدد البرنامج على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص، وإصلاح التعليم، والإصلاح المؤسسي الهيكلي لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

وفي هذا الإطار، تستهدف الحكومة تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب، وزيادة التمويل المخصص لمشروعات الشباب ومساندته في الحصول على فرصة عمل، من خلال الآتي:

- إطلاق برنامج للتوجيه المهني والتدريب مقرون بالتوظيف المباشر وبرامج تنمية مهارات الانتقال لسوق العمل والمهارات الحياتية من خلال مبادرة «طور وغير» التابعة لوزارة الشباب والرياضة، ومن خلال التعاون مع المؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال الصغيرة.
- دعم إنشاء حاضنات أعمال ومراكز دعم للشباب الراغبين في بدء مشروعاتهم الخاصة بجميع أنحاء مصر.
- تنظيم مسابقات وفعاليات لتشجيع الابتكار والأنشطة العلمية والتكنولوجية والريادة بين الشباب والنشء. وتشجيع الشباب والنشء على الفهم والوعي بثقافة الابتكار وريادة الأعمال والشمول المالي والثقافة المالية من خلال المدارس ومراكز الشباب ومراكز إبداع مصر الرقمية ووسائل الإعلام المختلفة، ووضع منظومة متكاملة للابتكار.
- استكمال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إطار استكمال مبادرة «مشروعك لصندوق التنمية المحلية، وتعزيز جهود «صندوق التنمية المحلية» وذلك بهدف توفير فرص عمل مستدامة للشباب، والتوسع في تنفيذ ملتقيات التوظيف من خلال منصة توظيف مصر وإنشاء حاضنات ريادة الأعمال بمراكز الشباب، واندية البحث عن الوظائف بمراكز الشباب.
- تحفيز ودعم مشاركة الشباب في تحديد الاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية من خلال لجان التنمية المحلية.
- العمل على تعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة المقدمة من شركاء مصر في

التنمية كالبنك الدولي في مجال التأهيل المهني وتجهيز الشباب لدخول سوق العمل» التوسع في التحفيز على الابتكار وتطويع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وعلوم المستقبل في المجال الرياضي.

ويهدف البرنامج أيضًا إلى الارتقاء بالمستوى الصحي والنفسي وكذلك البدني للشباب، بما يسهم في تعزيز مشاركتهم في برامج التنمية، من خلال الآتي:

- مكافحة الإدمان بأشكاله كافة وعمل حملات توعوية للشباب للحد من تعرضهم للمخدرات والتدخين، مع تعزيز دور صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي.
- توفير خدمات الرعاية الصحية والنفسية المتكاملة للشباب والنشء، مع تنظيم حملات توعية حول الصحة والسلامة النفسية وتنظيم الأسرة في مراكز الشباب الأندية.
- تنظيم برنامج صحي شامل للشباب للمتابعة الصحية ومعالجتهم من الأمراض المزمنة مثل (مرض السكري، وأمراض القلب والسمنة مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازمين. التوسع في إنشاء مراكز الشباب وتطوير المراكز القائمة.
- العمل على حشد التمويل من شركاء مصر في مختلف مجالات دعم الصحة النفسية والبدنية للشباب المصري.
- توفير فرص وخيارات الترفيه للشباب والنشء واستثمار وقت الفراغ، من خلال برامج السفر الداخلي والسياحة الشبابية بالمعسكرات والمدن الشبابية، بالإضافة إلى الألعاب والأنشطة الترفيهية والترويحية.
- التوسع في تحويل مراكز الشباب إلى مراكز تنمية شبابية وفق المفهوم الشامل والحديث لمركز الشباب كمركز لخدمة المجتمع شامل الشباب والأسرة.

كما يستهدف برنامج الحكومة زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وذلك من خلال تعزيز فرص الترقي العملي والعلمي للمرأة المصرية، استنادا لمبدأ تكافؤ الفرص، أحد المستهدفات الحكومية لتعزيز دورها، وذلك من خلال المسارات التالية:

- استكمال تنفيذ الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وذلك عبر زيادة معدلات تشغيل المرأة، وإقامة برامج تدريبية خاصة بالمرأة، فضلًا عن تعزيز سبل مشاركة المرأة في قوة العمل والمناصب القيادية وتوفير بيئة عمل آمنة خالية من العنف أو التمييز.
- التوسع في المنح الدراسية للفتيات في المناطق الريفية والنائية إلى جانب التوسع في برامج تأهيل القيادات النسائية لتولي المناصب القيادية.
- ربط المبادرات الاجتماعية للدولة مثل تكافل وكرامة بمشاركة المرأة في فصول محو الأمية كدافع لاستمرار حصولهن على المنح المقررة مع مراعاة الاشتراطات المجتمعية ذات الصلة.
- التوسع في رعاية الحكومة لمعاهد التدريب الفني وتحسين كفاءة وفعالية البرامج التدريبية الموجهة للمرأة ومن بينها برامج الحياكة والتطريز والتسويق والمهارات الرقمية.
- الاستمرار في تعيين المرأة بالوظائف القضائية في كافة الجهات والهيئات القضائية؛ فضلا عن التوسع في تعيين القاضيات في الوظائف ذات الصلة بإدارة المحاكم والنيابات والوظائف القيادية بوزارة العدل
- الوصول إلى اقتصاد احتوائي قادر على خلق المزيد من فرص العمل.
- بالإضافة إلى التوسع في إنشاء حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة التي تقودها المرأة.
- والتوسع في تقديم الاستشارات الفنية للنساء المُقبلات على إنشاء مشروعات خاصة بهن، بالإضافة إلى مواصلة دعم رائدات الأعمال، ووضع البرامج والمبادرات اللازمة لمتابعة أهدافهن وتمكينهن.
- تقديم دعم تقني ومادي للنساء العاملات في القطاع الزراعي، وتشجيع المرأة على الانخراط في قطاعات

اقتصادية جديدة مثل: التكنولوجيا، والابتكار.

- ضمان نفاذ المرأة المعيلة للموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها المالية.
- استمرار العمل على بناء قدرات الإناث في المناطق الريفية والمحافظات الحدودية.
- تبني كافة الجهود الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع في تطبيق إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لتشجيع المرأة على الادخار والاقتراض.

إلى جانب ذلك يعمل البرنامج على تحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، من خلال إنشاء نظام قومي لمعلومات سوق العمل LMIS تضم كل المعلومات عن حجم وهيكل سوق العمل ومشكلاته وفرص التوظيف المتاحة؛ لوضع السياسات الاقتصادية لمعالجة مشكلات البطالة، وإطلاق برنامج تدريبي للعاملين بأجهزة الدولة بما يتفق مع توجهات ونمط الدولة التنموي. وقيام المجلس الأعلى للجامعات بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإلزام جميع الجامعات بجعل التخرج الجامعي مشروطًا باكتمال عدد معين من ساعات التدريب العملي وفقًا للتخصص الجامعي.

ثانياً: في مجال التدريب وتنمية المهارات

في ضوء برنامج عمل الحكومة، يتم التركيز في مجال التدريب وتنمية المهارات على رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، من خلال تطوير منظومة التدريب الفني والمهني وإنشاء وتحديث مراكز التدريب، وتطوير المناهج وفقًا لمتطلبات القطاعات الإنتاجية الحديثة، خاصة الصناعية والتكنولوجية. كما يعمل البرنامج على توسيع الشراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية لتوفير برامج تدريبية متقدمة تسهم في تحسين المهارات الفنية والإدارية والسلوكية للعاملين. ويُولي البرنامج اهتمامًا خاصًا بتمكين الشباب والمرأة عبر برامج التدريب التحويلي التي تستهدف رفع جاهزيتهم لسوق العمل، إلى جانب تدريب العمالة في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير لزيادة قدرتها التنافسية في الداخل والخارج. وتأتي هذه الجهود في إطار توجه الدولة نحو بناء رأس مال بشري مؤهل يدعم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، ويعزّز مرونة وكفاءة سوق العمل المصري في مواجهة المتغيرات الإقليمية والعالمية.

ثالثاً: في مجال تطوير التعليم الفني والتطبيقي

تستهدف الحكومة تعزيز قدرات القوى العاملة من خلال دعم منظومة التعليم الفني وتنمية المهارات والتدريب، وربطها بسوق العمل المحلي والدولي، حيث تستهدف زيادة عدد المدارس الفنية المطورة وفقًا للمعايير الدولية، وتطوير برامج ومناهج التعليم الفني، وتدريب ضمن برامج تنمية المهارات والقدرات العملية والفنية، ودعم مراكز التميز ومراكز التدريب المهني، وزيادة عددها وانتشارها جغرافيًا لتغطي المحافظات المختلفة، فضلاً عن مواصلة الجهود المتعلقة بخلق كوادر فنية مؤهلة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية وتدعم التحول نحو اقتصاد إنتاجي أكثر تنافسية وشمولاً.

كما تسعى الدولة إلى تطوير منظومة التعليم الفني والتقني من خلال عدد كبير من الآليات التي تهدف إلى رفع كفاءة الخريجين وربطهم بسوق العمل المحلي والدولي، وتشمل هذه الجهود قيام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بإنشاء ٤٤ مركز تميز وابتكار بالتعاون مع شركاء التنمية والقطاع الخاص في مختلف القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة، السياحة، الزراعة، نظم المعلومات، الصناعات الاستخراجية، التشييد والبناء، واللوجستيات، القطاع الزراعي، الطاقة المتجددة، وكذا إنشاء ١٨ مدرسة فنية جديدة، و٩ تكنولوجيا تطبيقية، و١٣ مدرسة تعليم مزدوج، بالإضافة إلى عدد من مراكز التكنولوجيا التطبيقية المتخصصة، بما فيها مدرسة واحدة للأمن السيبراني ومدرسة للفنون التطبيقية، وتحسين الصورة الذهنية للتعليم الفني عبر نشر ٦٠ قصة نجاح، و١٥٥ مدرسة فنية خاصة، وتنظيم ٩ مسابقات وأنشطة، بالإضافة إلى إدخال نظم عسكرية تأسيسية في ٣٠٠ مدرسة فنية، بنهاية عام (٢٠٢٧/٢٦).

٣. أبرز الاستراتيجيات لتعزيز كفاءة ومرونة سوق العمل

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (جاري الاعتماد)

تعمل الحكومة المصرية حالياً، وذلك من خلال وزارات العمل والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ILO والأطراف ذات الصلة من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشباب. وتهدف الاستراتيجية إلى رسم سياسة عامة للتشغيل في مصر من خلال زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة، وربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، وتنمية المهارات لتناسب الوظائف الحالية والمستقبلية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لتعظيم فرص العمل اللائق والكامل والمنتج والمختار بحرية. وذلك بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأولويات الحكومة الجديدة (٢٠٢٤–٢٠٢٧) والتي تسعى إلى تحسين نوعية حياة المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، والاستدامة البيئية.

وستتضمن الاستراتيجية عددًا من المستهدفات الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ في إطار تعزيز التشغيل اللائق، وتحسين بيئة العمل، وزيادة كفاءة سوق العمل بما يتماشى مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة.

النهج المتكامل للاستراتيجية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب

تتبنى الاستراتيجية نهجًا متكاملًا يستهدف جانبي الطلب على العمل وعرض العمل معًا بما يعزز من فرص تحقيق المستهدفات الموضوعة. فعلى جانب الطلب تشمل السياسات (سياسات الاقتصاد الكلي، السياسات القطاعية والصناعية، والسياسات التي تستهدف توفير بيئة مواتية لنمو واستدامة المشروعات). وعلى جانب العرض تشمل السياسات التي تستهدف تحسين المهارات، السياسات الرامية إلى تحقيق الحماية الاجتماعية، والسياسات الاجتماعية وذلك من خلال حوكمة سوق العمل وسياسات سوق العمل النشطة. إن التفاعل بين قوى سوق العمل يعزز تحقيق المستهدفات بما في ذلك التحول إلى الاقتصاد الرسمي، وقضايا المساواة بين الرجل والمرأة، والشباب، والفئات الأكثر احتياجاً، والانتقال العادل.

وتُظهر مراجعة السياسات الاقتصادية أن الدولة تبنت نهجًا متعدّد المحاور لتحفيز التشغيل من خلال دعم القطاعات الصناعية والتنافسية وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر والرقمي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مواءمة السياسات التجارية والصناعية مع أهداف التشغيل، وإلى تطوير برامج التدريب المهني والرقمي لتأهيل العمالة لوظائف المستقبل. كما تشهد مصر جهودًا متزايدة في دعم ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع الحاجة لتعزيز دمجها في الاقتصاد الرسمي وتسهيل التمويل والإجراءات لضمان استدامتها.

على جانب العرض، ركزت السياسات على تحسين جودة التعليم وربطه بسوق العمل، من خلال استراتيجية التعليم ٢,٠ والتوسع في مدارس التكنولوجيا التطبيقية وتعزيز التدريب المهني القائم على الكفاءة. كما أولت الدولة اهتمامًا خاصًا لتمكين المرأة اقتصاديًا عبر برامج الشمول المالي وريادة الأعمال، ولإدماج الفئات الأكثر هشاشة من ذوي الإعاقة واللاجئين ضمن سوق العمل من خلال أطر قانونية شاملة وبرامج تدريبية متخصصة.

وفي مجال الحوكمة وسوق العمل، حققت مصر تقدمًا من خلال قانون التأمينات الاجتماعية الجديد وتوسيع مظلة الحماية، مع استمرار الحاجة لتحسين الامتثال وتنظيم العمالة غير المنتظمة وتفعيل الحد الأدنى للأجور. كما شهدت آليات الحوار الاجتماعي تطورًا ملحوظًا عبر تعزيز البيئة التشريعية للنقابات وتفعيل الحوار الثلاثي، وإن كان لا يزال بحاجة إلى مزيد من الفاعلية والتوازن. أما على صعيد خدمات التشغيل والسياسات النشطة، فتتجه الجهود نحو تطوير مكاتب العمل، وتوسيع خدمات الوساطة والتدريب، وبناء نظام معلومات موحد لسوق العمل يدعم اتخاذ القرار وربط التعليم بالطلب الفعلي في السوق.

المحاور الرئيسة للاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية

وتقوم الاستراتيجية على ٥ محاور ويندرج تحت كل منها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والتي نبينها فيما يلي:

١: اعتماد إطار اقتصادي كلي وسياسات قطاعية وتجارية داعمة للتشغيل الكامل والمنتج.

٢: بناء قدرات ومهارات القوى العاملة المصرية.

٣: تعزيز تصميم وتنفيذ خدمات التوظيف وبرامج سوق العمل النشطة.

٤: تعزيز حوكمة سوق العمل وتحسين ظروف العمل اللائق للمشتغلين في الداخل والخارج.

٥: تعزيز إدماج المرأة في سوق العمل وإزالة العوائق أمام مشاركة الفئات الأكثر احتياجاً.

المحور ١: اعتماد إطار اقتصادي كلي وسياسات قطاعية وتجارية داعمة للتشغيل الكامل والمنتج
١,١: اعتماد إطار اقتصادي كلي داعم للتشغيل اللائق من خلال دمج أهداف التشغيل في سياسات الاقتصاد الكلي
١,٢: دمج أهداف التشغيل في السياسات القطاعية.
١,٣: دعم بيئة أعمال محفزة لنمو القطاع الخاص والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)

يمثل اعتماد إطار اقتصادي كلي وسياسات قطاعية وتجارية داعمة للتشغيل الكامل والمنتج الركيزة الأساسية لأي استراتيجية طموحة تسعى إلى زيادة معدلات التشغيل، وتحقيق نمو اقتصادي عادل وشامل ومستدام، حيث تعد قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل اللائق مقياسًا فعليًا لجودة السياسات الاقتصادية، ومدى ارتباطها الوثيق بأهداف العدالة الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وهي الأهداف ذاتها التي تتبناها رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠٢٤- ٢٠٢٧.

في هذا السياق، يبرز الهدف الاستراتيجي الأول للمحور، والمتمثل في **اعتماد إطار اقتصادي كلي داعم للتشغيل**، كدعوة لتضمين اعتبارات خلق فرص العمل عند تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكبرى، وخاصة السياسات المالية والنقدية. ويتطلب

هـذا دمـج أهـداف التشـغيل ضمـن أولويـات السياسـة الماليـة، وتوجيـه الاسـتثمارات العامـة على أسـس تعـزز التوظيـف، مـن خلال تطبيـق معـايير تشـغيلية عنـد اختيـار المشروعـات الاسـتثمارية. كمـا تقـتضي الضرورة معالجـة التشـوهات الماليـة والهيكليـة التي تحـدّ مـن قـدرة الدولة على توجيه الموارد نحو الإنفاق الاجتماعي والتنميـة البشريـة، خاصـة في ظـل عـبء الديـن العـام وتكاليـف خدمتـه، بمـا يضيـق الحيز المالي اللازم لتعزيـز رأس المال البشري.

أمـا الهـدف الثـاني، وهـو **دمـج أهـداف التشـغيل في السياسـات القطاعيـة**، فيعكـس إدراكا بـأن تحـفيز التشـغيل لا يتـم فقـط مـن خلال السياسـات الكليـة، بـل يتطلـب تـدخلات دقيقـة علـى مسـتوى القطاعـات الاقتصاديـة المختلفـة. ويتحقـق ذلـك مـن خلال تحديـد وتحليـل الإمكانـات التوظيفيـة لـكل قطـاع، بمـا في ذلـك الصناعـات التحويليـة، والتكنولوجيـا، والزراعـة، والسـياحة، وغيرهـا مـن القطاعـات القابلـة للتبـادل التجـاري. ويجـب أن تواكـب هـذه الجهـود التحـولات الهيكليـة العالميـة، لاسـيما مـا يتعلـق بالرقمنـة والتحـول الأخضر، التي تعد فرصًا وتحديات في آن واحد. كما أن دمـج مـؤشرات التشـغيل في دورة الموازنـة العامـة، وفقـا لنهـج "الموازنـة الداعمـة للتشـغيل"، يعـد أداة فعالـة في توجيـه المـوارد العامـة نحـو القطاعـات والبرامـج الأعلـى أثـرا علـى التوظيـف.

ويكمـل هـذا التوجـه الهـدف الثالـث، المتعلـق **بـدعم بيئة أعمـال محفـزة لنمـو القطـاع الخـاص والمشروعـات متناهيـة الصغـر والصغيرة والمتوسـطة**، باعتبارهـا المحـرك الرئيسـي لخلـق فـرص العمـل، خاصـة للشـباب والنسـاء. ويتطلـب ذلـك اتخـاذ إجـراءات حاسـمة لمعالجـة تراجـع مسـاهمة القطـاع الخـاص في إجمـالي الاسـتثمارات، عبر تبسـيط الإجـراءات الإداريـة، وتيسـير تأسـيس الشـركات، وخفـض تكاليـف المعـاملات. كمـا يشـكل توسـيع خيـارات التمويـل وتحسـين فـرص الحصـول علـى رأس المال عنـاصر رئيسـة لتمكين هـذه المؤسسـات مـن التوسـع والتوظيـف. كذلـك، فـإن دعـم ريـادة الأعمـال والابتـكار، وتـوفير حوافـز لتقنين أوضـاع الشركات غير الرسـمية، يعتبران مـن الأسـس الضروريـة لدمـج الاقتصـاد غير الرسـمي في الاقتصـاد الرسـمي، بمـا يعـزز التشـغيل الكامـل والمنتـج.

بهـذا، يجسـد هـذا المحـور رؤيـة تكامليـة تفعـل دور السياسـة الاقتصاديـة في دعـم التشـغيل، مـن خلال التنسـيق بين السياسـات الكليـة، والقطاعيـة، والتجاريـة، وتمكين القطـاع الخـاص، بهـدف تحقيـق تحـول اقتصـادي واجتماعـي يرتكـز علـى العمـل اللائـق كرافعـة أساسـية للتنميـة.

المحور ٢: بناء قدرات ومهارات القوى العاملة المصرية
٢,١: تطويـر نظـام التعليـم والتدريـب المـهني والتـقني TVET ليتمـاشى مـع احتياجـات سـوق العمـل
٢,٢: إدمـاج المهـارات الأساسـية وقابليـة التشـغيل في التعليـم العـام مـن المرحلـة الابتدائيـة
٢,٣: مواءمـة التعليـم العـالي مـع متطلبـات سـوق العمـل.
٢,٤: إنشـاء إطـار تأهيـل معـترف بـه دوليًـا لاعتمـاد المهـارات
٢,٥: تعزيـز التنسـيق في منظومـة التعليـم لبنـاء القـدرات والتدريـب.

يعد تعزيـز قـدرات ومهـارات القـوى العاملـة، أداة رئيسـية لتمكين الأفـراد مـن الوصـول إلى فـرص عمـل منتجـة ولائقـة، وتحسـين مسـتوى معيشـتهم، ودفـع عجلـة النمـو الاقتصـادي. وفي ظـل المتغيرات العالميـة المتسـارعة، تزداد أهميـة بنـاء منظومـة تعليـم وتدريـب مرنـة، مواكبـة لسـوق العمـل، وشـاملة لكافـة الفئـات.

هـذا، ويرتكـز هـذا المحـور علـى **تطويـر منظومـة التعليـم والتدريـب المـهني والـفني (TVET)** مـن خلال التنبـؤ بالمهـارات المسـتقبلية، وتعزيـز الشـراكة مـع القطـاع الخـاص في تصميـم وتنفيـذ برامـج التدريـب التطبيقـي، وتحديـث المحتـوى وتطويـر قـدرات المعلـمين، وصـولًا إلى تفعيـل نظـام التعليـم المـزدوج. وتعـد دراسـات تتبـع الخريـجين إحـدى الأدوات الرئيسـة لقيـاس مـدى مواءمـة البرامـج مـع احتياجـات السـوق، مـا يتيـح التحديـث المسـتمر للمناهـج والتوجهـات التدريبيـة.

من جانب آخر، تهدف الاستراتيجية إلى **إدماج المهارات الأساسية وقابلية التشغيل منذ مراحل التعليم المبكرة**، من خلال تطوير المناهج لتشمل المهارات المعرفية كالقراءة والرياضيات، والمهارات الحياتية كحل المشكلات، والعمل الجماعي، إلى جانب الإرشاد المهني وتعزيز الوعي بالريادة والمهارات الرقمية والخضراء.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، تركز الاستراتيجية على **مواءمة التخصصات الجامعية مع احتياجات الاقتصاد**، لا سيما من خلال تعزيز التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وتوفير بيانات سوق العمل بشكل دوري ودقيق للمؤسسات الأكاديمية.

ويعد **إنشاء إطار وطني للمؤهلات معترف به دوليًا** خطوة محورية لتسهيل اعتماد المهارات والمهن، سواء المكتسبة عبر التعليم الرسمي أو من خلال برامج قصيرة المدى. ويشمل ذلك تطوير التصنيف المهني الوطني ووصف المهارات والكفاءات الأساسية، لاسيما تلك المرتبطة بالتحول الأخضر.

وأخيرا، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب **منظومة تنسيقية فعالة بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية**، بما يضمن تكامل الجهود، وترشيد الموارد، وتوحيد المعايير، بهدف الارتقاء بجودة رأس المال البشري في مصر وتعظيم مردوده الاقتصادي والاجتماعي.

المحور ٣: تعزيز تصميم وتنفيذ خدمات التوظيف وبرامج سوق العمل النشطة

٣,١: تعزيز خدمات التشغيل التي تقدمها وزارة العمل من حيث الكم والكيف.

٣,٢: تبسيط اللوائح التنظيمية وخلق بيئة سياسية مواتية لشركات التوظيف الخاصة للعمل وللتعاون مع الخدمات العامة.

وفي هذا الصدد، تعتبر خدمات التشغيل الفعالة حجر الأساس في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، فهي الواجهة التي تربط بين طالبي العمل والفرص المتاحة، وتلعب دورا محوريا في تحسين كفاءة سوق العمل وتوجيه الجهود التنموية نحو التشغيل الكامل والمنتج. ومن هذا المنطلق، تسعى الاستراتيجية الوطنية إلى تطوير خدمات التوظيف التي تقدمها وزارة العمل والجهات الوطنية المعنية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين، بما يحقق تكاملا وظيفيا ومؤسسيا في تقديم برامج سوق العمل النشطة.

ويركز الهدف الاستراتيجي الأول ضمن هذا المحور على **تعزيز خدمات التشغيل العامة من حيث الكم والكيف**، وذلك من خلال وضع حد أدنى للخدمات الأساسية التي يتعين توفيرها عبر مكاتب القوى العاملة، وتحديث الأطر الحاكمة والتنظيمية لتلك الخدمات، بما يشمل آليات المتابعة والتقييم. كما يتطلب الأمر رفع كفاءة المكاتب الميدانية وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة، وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المصريين الراغبين في العمل بالخارج، ما يعزز من مساهمتهم في الاقتصاد الوطني عبر تحويلاتهم ودورهم في اكتساب المهارات العالمية. وتعد الشراكات مع الجهات المختلفة – من قطاع خاص ومجتمع مدني ومنظمات دولية – مدخلا حيويا لتوسيع قنوات تقديم الخدمات ورفع جودتها.

أما الهدف الاستراتيجي الثاني، فيتمثل في **تبسيط اللوائح التنظيمية وخلق بيئة تشريعية وسياسية تمكينية لشركات التوظيف الخاصة، وتعزيز التعاون بينها وبين الخدمات العامة**. ويأتي ذلك من خلال وضع آليات تنسيقية تحت قيادة وزارة العمل، تمكن من تبادل الخبرات وتوزيع الأدوار وتكامل الجهود. وفي هذا السياق يقترح إنشاء «مجموعة شركاء وزارة العمل للتنمية» كإطار تنظيمي ينسق بين المانحين الدوليين والشركاء المحليين لدعم تنفيذ الاستراتيجية وتوجيه التمويل والبرامج بشكل فعال. كما يعد إنشاء نظام وطني لتبادل البيانات والمعلومات بين مقدمي خدمات التشغيل خطوة محورية لضمان تقديم خدمات متكاملة، تستند إلى البيانات وتستجيب بمرونة لاحتياجات سوق العمل المتغيرة.

وبهذا المحور، تؤسس مصر لنقلة نوعية في خدمات التشغيل، تستند إلى المهنية، والتشاركية، والحوكمة الرشيدة، بما يسهل من تعزيز فرص التوظيف المنتج واللائق بشكل شامل ودون تمييز.

المحور ٤: تعزيز حوكمة سوق العمل وتحسين ظروف العمل اللائق للمشتغلين في الداخل والخارج
٤,١: تعزيز قدرة وزارة العمل في حوكمة سوق العمل.
٤,٢: إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة للتحول إلى العمل الرسمي تشمل تدابير مخصصة للعاملين والوحدات غير الرسمية.
٤,٣: توسيع نظام التأمين الصحي الشامل ليشمل جميع المحافظات
٤,٤: تطوير وتعزيز نظام معلومات سوق العمل لدعم السياسات القائمة على الأدلة.

يمثل هذا المحور حجر الأساس لضمان عدالة واستدامة النظام الاقتصادي والاجتماعي في مصر، من خلال ترسيخ مفاهيم العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وتعزيز قدرة الدولة على إدارة سوق العمل بكفاءة وشفافية. فالتحول المنشود نحو اقتصاد أكثر شمولا وعدالة يتطلب مؤسسات قوية، وقواعد واضحة، وأنظمة معلومات متقدمة تسمح لصانعي السياسات من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة ومحدثة.

في هذا السياق، تسعى الحكومة إلى **تعزيز قدرة وزارة العمل على الاضطلاع بمهامها الرقابية والتنظيمية**، من خلال تطوير نظام شامل للمتابعة والتقييم، وتحسين آليات التفتيش، وزيادة الموارد البشرية المتخصصة. هذا التطوير المؤسسي سيمكن الوزارة من دعم تنفيذ السياسات، وضمان التزام أصحاب العمل بحقوق العمال.

كما أن **التحول إلى الاقتصاد الرسمي** يمثل هدفا محوريا، نظرا لآثاره الإيجابية في توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الإنتاجية، وحماية العاملين. وتتبنى الاستراتيجية نهجا شاملا يراعي خصوصية العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، من خلال تدابير محددة تشمل توحيد التعريفات، وإدماج العاملين في أنماط العمل الحديثة مثل الاقتصاد الرقمي، فضلا عن مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية بما يحفز على الاندماج في منظومة التأمين الاجتماعي بدلا من التهرب منها.

ومن جهة أخرى، يعد **توسيع نظام التأمين الصحي الشامل** إلى جميع محافظات الجمهورية ركيزة أساسية لضمان العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، وهو ما يعكس التزام الدولة بضمان تغطية صحية عادلة للجميع، دون تمييز أو استثناء.

ولتعزيز فعالية التدخلات الحكومية، تؤكد الاستراتيجية على أهمية **تطوير نظام وطني متكامل لمعلومات سوق العمل.** ويشمل ذلك استكمال بناء منصة معلومات سوق العمل، وتحديد جهة حكومية واضحة مسؤولة عن إدارتها، وتوسيع استخدامها بين مختلف الجهات المعنية من وزارات، وهيئات، ومؤسسات تعليمية وتدريبية. هذا النظام سيوفر بيانات شاملة عن العرض والطلب على العمل، ويعزز من قدرة الدولة على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وتصميم سياسات فعالة قائمة على الأدلة.

إن هذا المحور لا يقتصر على تنظيم سوق العمل داخليا فحسب، بل يشمل أيضا تحسين أوضاع المصريين العاملين بالخارج، بما يعزز ارتباطهم بالاقتصاد الوطني ويضمن لهم حماية أفضل.

المحور ٥: تعزيز إدماج المرأة في سوق العمل وإزالة العوائق أمام مشاركة الفئات الأكثر احتياجاً
٥,١: تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال إزالة العوائق القانونية والتنظيمية.
٥,٢: وضع إطار لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل من خلال فرص عمل منتجة ومجزية.
٥,٣: ضمان إتاحة وتكافؤ فرص الوصول للتعليم والتدريب.
٥,٤: دعم حصول اللاجئين والمهاجرين على عمل لائق وظروف عمل عادلة في سوق العمل المصرية.

يستهدف هذا المحور ترسيخ مبدأ الشمول والعدالة في سوق العمل المصري من خلال توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية للفئات التي لطالما واجهت صعوبات وتحديات مزمنة، وعلى رأسها النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون، والمهاجرون. وتتبنى الاستراتيجية نهجا متعدد الأبعاد، يجمع بين الإصلاحات التشريعية،

وبناء القدرات، وتوسيع نطاق الخدمات، وتحفيز أصحاب العمل، بما يضمن الإدماج الفعال والعمل اللائق للجميع.

يعنى الهدف الأول بإزالة الحواجز القانونية والتنظيمية أمام **زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة**، من خلال مراجعة التشريعات لضمان المساواة بين الإناث والذكور، وتعديل الأنظمة التي تثقل كاهل أصحاب العمل عند توظيف النساء، مثل اشتراطات توفير الحضانات أو تنظيم إجازات الأمومة. كما يشمل هذا الهدف تحويل عبء تكاليف الأمومة إلى نظام التأمين الاجتماعي، وتقديم حوافز لأصحاب العمل الذين يعتمدون ممارسات عادلة. وتهدف الجهود أيضا إلى توسيع فرص العمل المرن والعمل عن بعد للنساء، وتحفيز توفير خدمات رعاية أطفال بأسعار مناسبة وجودة مضمونة، بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أما الهدف الثاني فيسعى إلى **وضع إطار عمل شامل لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل**، لا يكتفي بتخصيص نسب توظيف، بل يربطها بخدمات مرافقة مصممة حسب الاحتياجات الفردية، مثل التدريب الفني والتأهيل المهني، وتكييف بيئة العمل بما يسمح بالإدماج الكامل والمنتج، كما سيتم مراجعة وتفعيل الحصة المحددة قانونا (٥٪) لتكون أكثر فاعلية وجدوى.

ويتمثل الهدف الثالث في **ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم والتدريب**، من خلال توجيه برامج دعم مالي ومنح دراسية إلى الطلاب من الأسر منخفضة الدخل، وتوسيع نطاق الشراكات مع الجهات المانحة لضمان دمج الأطفال من اللاجئين والمهاجرين في منظومة التعليم الرسمي في مصر، بما يضمن تكافؤ الفرص من مرحلة مبكرة ويمهد لمسارات تشغيل مستدامة.

ويختص الهدف الرابع بـ **دعم حصول اللاجئين والمهاجرين على فرص عمل لائقة وظروف عمل عادلة**، من خلال دراسة أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وتطوير برامج تدريب وبناء مهارات مخصصة، وتفعيل النصوص التشريعية القائمة التي تضمن لهم المساواة مع المواطنين في سوق العمل. ويأتي ذلك ضمن إطار مؤسسي يشرك فيه القطاعان العام والخاص، ويراعي فيه الالتزامات الدولية لمصر.

من خلال هذا المحور، ترسخ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التزام الدولة ببناء سوق عمل أكثر شمولا وإنصافا، يضمن مشاركة فاعلة وإنتاجية لكافة فئات المجتمع، ويعزز النمو العادل والمستدام.

الاستراتيجيـة الوطنيـة للتعليـم العـالي والبحـث العلمـي ٢٠٣٠

تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، التي تم إطلاقها في مارس ٢٠٢٣، تطوير منظومة التعليم العالي في مصر بما يتلاءم مع متطلبات الحاضر والمستقبل، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات التعليمية والبحثية المصرية. كما تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال التعليم والبحث العلمي، وتوسيع التعاون الدولي، وجذب المزيد من الطلاب والباحثين الأجانب بما يسهم في رفع جودة العملية التعليمية ومكانة مصر الأكاديمية عالميًا.

وتقوم الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية الشاملة

تقوم الإستراتيجية الوطنية التعليم العالي والبحث العلمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)؛ لدعم جهود الأقاليم الجغرافية على مستوى الجمهورية، وكذلك الأطراف ذات الصلة نحو تحقيق هدف تنموي شامل لقطاع تعليمي مستدام وناجح في جميع أنحاء الجمهورية.

يأتي ذلك من خلال:

- توفير مناخ محفز لتوطين وإنتاج المعرفة
- ربط مخرجات المعرفة والابتكار بالأولويات الوطنية
- تحسين جودة العملية التعليمية وفقًا لمعايير الجودة العالمية
- زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي في جميع أنحاء الجمهورية، بما في ذلك المناطق التي تعاني من نقص في عدد طلاب الجامعات
- ربط نظام التعليم العالي بالمؤسسات الصناعية ومتطلبات سوق العمل بشكل يحد من البطالة، ويوفر للخريجين فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية
- العمل على خلق بيئة مواتية للابتكار والإبداع مع تفعيل نظام وطني متكامل لدعمهم..

المحور الثاني: الجيل الرابع من التعليم العالي والبحث العلمي

تتجه رؤية الوزارة نحو تأسيس الجيل الرابع من الجامعات لمواكبة التوجهات العالمية من خلال دعم ريادة الجامعات المصرية في صناعة التعليم وتعزيز دورها كجهة مؤثرة وصانعة للقرار في تلبية احتياجات سوق العمل، بدلاً من أن تكون مجرد شريك يستجيب لمتطلبات الصناعة.

وتعتمد جامعات الجيل الرابع على عدة مكونات أساسية، وهي: سهولة انتقال الطلاب والباحثين، ربط الجامعات بالصناعة وأولويات الدولة، الابتكار المؤثر على تنمية البحث العلمي والتطوير الاقتصادي، التحول الرقمي الذي يُمَّكن من نقل المعرفة والتكنولوجيا، الاستثمارات والمؤسسات، تبنى الأنظمة التعليمية المتطورة، ومتابعة أداء الجامعات وترتيبها في ضوء مؤشرات التصنيف العالمية.

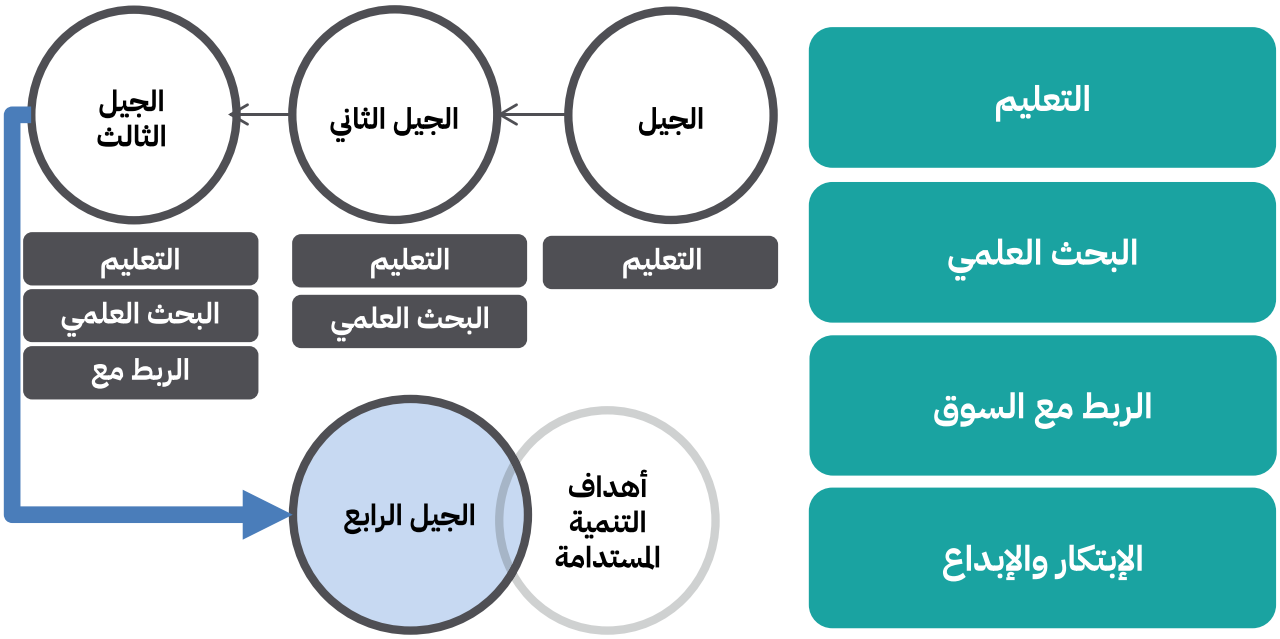

المحور الثالث: خطط التنمية الإقليمية الشاملة ٢٠٣٠

يعد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الركائز التي يعتمد عليها قياس وتقييم أداء الاقتصاد، من حيث التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، والبنية التحتية الرقمية، والنظام البيئي الداعم للابتكار، والنظام المؤسسي والحوافز الاقتصادية، حيث يمكن للتعليم العالي دعم خطة التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمار في قطاعي التعليم والبحث العلمي، وتحسين البنية التحتية، وبناء البنية التحتية الرقمية؛ لسد الفجوات والاستفادة من مخرجات البحث والابتكار، والاستفادة من التكنولوجيا في القطاع الصناعي بما يسهم في زيادة معدل الإنتاج وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، خاصة أن خطة التنمية المستدامة تعطى الأولوية للقطاعات الرائدة سريعة النمو، والإنتاجية العالية، ومنها: التعليم العالي والبحث العلمي.

وترتكز الاستراتيجية على سبعة مبادئ أساسية تشكل خارطة طريق لتنفيذها، وهي: التكامل، والتخصصات المتداخلة، والتواصل، والمشاركة الفعالة، والاستدامة، والمرجعية الدولية، والابتكار وريادة الأعمال. وتهدف هذه المبادئ إلى تحويل المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات ابتكارية قادرة على جذب الكفاءات العلمية المتميزة، وبناء نظام بيئي قوي يسهم في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في مصر.

استراتيجية التعليم الفني (جاري التحديث)

تهدف الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر إلى تطوير منظومة تعليمية قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي، وتعزيز مكانة هذا المسار التعليمي كأحد المحركات الرئيسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترتكز هذه الجهود على المادة (٢٠) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ التي تلزم الدولة بتطوير التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وربطه باحتياجات سوق العمل وفقًا لمعايير الجودة العالمية. وتتمتع المنظومة بانتشار واسع يشمل عدة جهات، حيث تستحوذ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على حوالي ٧٧٪ من إجمالي المنظومة، بينما تُمثل الجامعات التكنولوجية ووزارة التعليم العالي نحو ٥٪، وتضم وزارات أخرى مثل الصحة والسكان والتجارة والصناعة والقوى العاملة والتضامن الاجتماعي والإسكان، إلى جانب القطاع الخاص، ما نسبته ١٨٪ مجتمعة، مما يعكس تنوع جهات الإشراف وأهمية توحيد الرؤية والسياسات لضمان تطوير متكامل. ورغم أهمية هذا المسار التعليمي، ما زالت المنظومة بحاجة إلى تحسين جودة المخرجات، وتوحيد جهات الإشراف، وتسهيل الانتقال من التعليم إلى سوق العمل، إلى جانب تعزيز الصورة الذهنية لهذا الخيار التعليمي ليحظى بالدعم الذي يستحقه.

وفي ضوء ذلك، تبنت الدولة منذ عام ٢٠١٨ استراتيجية شاملة لتطوير التعليم الفني، عبر شراكات قوية مع شركاء التنمية الدوليين مثل ألمانيا والاتحاد الأوروبي وتستند إلى خمس محاور رئيسية:

- **المحور الأول: تحسين جودة التعليم الفني**، حيث تعمل الدولة على تعزيز منظومة الاعتماد والجودة من خلال إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد (اتقان)، وتفعيل منظومة رقمية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، والتوسع في اعتماد المدارس والبرامج التعليمية وفق المعايير الدولية.
- **المحور الثاني: تطوير المناهج وفق منهجية الجدارات**، وذلك من خلال تحديث البرامج التعليمية وربطها باحتياجات القطاعات الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة، وتطوير نظام تقييم قائم على مشاركة القطاع الخاص، إلى جانب إدماج التعلم الرقمي بصورة أوسع عبر المنصات والمحتوى الإلكتروني.
- **المحور الثالث: تنمية مهارات معلمي التعليم الفني** من خلال إنشاء أكاديمية TVETA المتخصصة في تدريب وتأهيل المعلمين وتطوير مهاراتهم الرقمية والفنية، وتعزيز التعاون الدولي في برامج التدريب وبناء القدرات.
- **المحور الرابع: تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم والتدريب** من خلال التوسع في التعليم المزدوج ومدارس التكنولوجيا التطبيقية ومراكز التميز القطاعية، وتأسيس مجالس مهارات تحدد احتياجات كل قطاع اقتصادي بما يسهم في تعزيز فرص التشغيل.
- **المحور الخامس: تحسين الصورة الذهنية للتعليم الفني** عبر استراتيجيات توعية وطنية وإبراز قصص النجاح ومنح مسارات تعليمية تصاعدية للخريجين من خلال ربط التعليم الفني بالجامعات التكنولوجية، بما يرفع جاذبية التعليم الفني لدى الطلاب والمجتمع، ويسهم في بناء قوة عمل مؤهلة تنافس إقليميًا ودوليًا.

وتتجه جهود الدولة خلال المرحلة المقبلة إلى رفع كفاءة التعليم التجاري والفني المهني، وتعزيز الاستدامة المالية لمدارس التكنولوجيا التطبيقية، وتحسين برامج الخمس سنوات، ودعم تعلم اللغات والمهارات الرقمية الحديثة، إلى جانب تطوير التشريعات التي تُمكّن المؤسسات التعليمية من تحسين الإنتاجية وتوظيف مواردها بشكل أفضل.

٤. السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

في إطار جهود الدولة لتعزيز تنمية سوق العمل وتحسين كفاءته وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي المستدام، حددت الحكومة المصرية مجموعة من الأولويات الرئيسية التي توجه من خلالها جهود الإصلاح الهيكلي لقطاع العمل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية. تهدف هذه السياسات إلى تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني، ودعم الانتقال إلى القطاع الرسمي، وتمكين المرأة اقتصاديًا، وتعزيز التحول الرقمي وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

كما شملت الإجراءات تنفيذ أهم المجهودات الحالية ذات الصلة بسوق العمل المصري، مثل إصدار قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ الذي نظم أنماط العمل الحديثة ووسع حماية العمال، بما في ذلك المرأة وذوي الإعاقة، مع تعزيز الحوار الاجتماعي، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتوفير حزمة حماية اجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا، وكذلك يتم تناول سياسات أخرى تهدف إلى توفير كوادر ماهرة وكفء بالتعليم العالي والفني والتدريب المهني، بالإضافة إلى إنشاء مجالس المهارات القطاعية والاهتمام بتنمية المهارات الرقمية والخضراء، وكذا الاهتمام بالمرأة في سوق العمل المصري، والعمل على تصدير العمالة للخارج، وتعزيز الشركات الناشئة، ودعم ريادة الاعمال. ولمزيد من التفاصيل حول هذه الإجراءات والسياسات، يمكن الرجوع إلى الفصل المخصص للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

١. التعديلات التشريعية

قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥

في ضوء التوجهات الاستراتيجية نحو بناء سوق عمل منظم وفعّال يعكس أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، يُعدّ قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ محطة محورية في مسار الإصلاحات التشريعية والهيكلية الهادفة إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية ومبادئ العدالة الاجتماعية. فقد أعاد القانون صياغة منظومة علاقات العمل على نحوٍ يعزز استقرار سوق العمل وتمكين رأس المال البشري، مستندًا إلى فلسفة تشريعية متكاملة تُواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وتنسجم مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والتزامات الدولة بمعايير العمل اللائق والتنمية المستدامة.

جاء القانون حاملًا حزمة شاملة من الإصلاحات الجوهرية التي تُحدث نقلة نوعية في بنية سوق العمل المصري، إذ أرسى إطارًا قانونيًا منظمًا لأنماط العمل الجديدة مثل العمل عن بُعد، والعمل المرن، والعمل عبر المنصات الرقمية، بما يتماشى مع التحولات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز مرونة التشغيل. كما وسّع نطاق الحماية التشريعية ليشمل العمالة غير المنتظمة، وذوي الإعاقة، والنساء، مع إقرار حوافز وضمانات تكفل بيئة عمل آمنة ولائقة خالية من العنف والتحرش والتمييز.

وشهدت منظومة تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية تطويرًا نوعيًا شمل تحديث أدوات الرقابة وتوسيع الصلاحيات بما يعزز كفاءة إنفاذ القانون. كما تضمّن القانون مكتسبات مهمة للعمال، منها القضاء على الاستقالة المسبقة، وحظر الفصل التعسفي تطبيقًا لنص الدستور، ووضع ضوابط دقيقة لإنهاء علاقة العمل، فضلًا عن رفع مستوى الحماية التأمينية والاجتماعية للعاملين دعمًا لاستقرار بيئة العمل وتحفيزًا للنمو الاقتصادي. وألزم القانون المنشآت الخاضعة له بتنفيذ قرارات المجلس القومي للأجور بشأن الحد الأدنى للأجر والعلاوة الدورية.

وفيما يخص المرأة العاملة، منحها القانون مزايا إضافية تماثل العاملات بالجهاز الإداري للدولة، من بينها زيادة إجازة الوضع إلى أربعة أشهر، ورفع مرات استحقاق إجازتَي الوضع ورعاية الطفل إلى ثلاث مرات بدلًا من مرتين، كما أكد على مبدأ المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية بين الجنسين، التزامًا بالاتفاقيات الدولية.

خصص قانون العمل الجديد الصادر بالقانون رقم ١٤ السنة ٢٠٢٥ الكتاب الثالث منه لتنظيم (علاقات العمل)، حيث يتناول الباب الأول (علاقات العمل الفردية)، ويحدد القواعد والإجراءات التي تحكم علاقات العامل بصاحب العمل على المستوى الفردي، أما الباب الثاني فهو مخصص (لعلاقات العمل الجماعية)، ويهدف إلى تنظيم التفاوض الجماعي، والإضرابات والاتفاقيات الجماعية، وغيرها من الوسائل الهادفة إلى تعزيز الحوار الجماعي بين الأطراف المعنية.

ومن الجدير بالذكر، أن القانون الجديد استحدث وسائل لتنظيم علاقات العمل الجماعية، من بينها الحوار الاجتماعي والذي يتم من خلال المجلس الأعلى للتشاور الاجتماعي وهو هيئة تجمع ممثلين عن العمال وأرباب العمل والحكومة، بهدف مناقشة القضايا ذات الصلة وتحقيق التوازن بين الشركاء الاجتماعيين.

كما تضمن القانون غير ذلك من الوسائل مثل المفاوضة الجماعية التي تتيح للأطراف التفاوض بشكل مباشر على شروط العمل وظروفه بما يحقق مصالح العمال ويعزز من مرونة سوق العمل ويضمن حقوق طرفي العملية الإنتاجية على حد سواء ويفتح المجال لتعزيز مفهوم الحوار والتفاوض كوسائل أساسية لحل النزاعات العمالية بالطرق الودية. وحظر القانون احتجاز أجر العامل أو جزء منه، دون مبرر قانوني وجعل اللجوء إليه في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لضمان تنفيذ رب الأسرة لالتزاماته تجاه أسرته والمستحقين عنه.

ومن زاوية أخرى؛ فقد ألزم صاحب العمل بدفع أجر العامل حال انتهاء علاقة العمل لأي سبب وجميع المبالغ المستحقة له في مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ مطالبة العامل بها، وجعل للمبالغ المستحقة للعامل، والناشئة عن علاقة العمل امتياز على جميع أموال صاحب العمل.

وبذلك يُمثل قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ ترجمة عملية لرؤية الدولة المصرية الهادفة إلى رفع كفاءة سوق العمل وتعزيز مرونته وجاذبيته للاستثمار من خلال بناء بيئة تنظيمية أكثر وضوحًا وعدالة واستدامة. فهو لا يُعد مجرد تحديث تشريعي، بل تحول مؤسسي يدعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ويعزز الشراكة بين الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال في إطار من الحوار الاجتماعي المسؤول والمتوازن. ويمهّد القانون لمرحلة جديدة أكثر استقرارًا وديناميكية في سوق العمل المصري، تسهم في تعزيز الإنتاجية، وتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، وترسيخ العدالة الاجتماعية بوصفها ركيزة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة.

الجدير بالذكر أنه يجرى حاليا مناقشة القرارات التنفيذية للقانون، وذلك من خلال «المجلس الأعلى للتشاور الاجتماعي في مجال العمل» لتعكس أراء الشركاء الاجتماعيين كافة وتكون قابلة للتنفيذ فور إصدارها. ويعد المجلس خطوة إصلاحية مهمة في منهجية إعداد السياسات المتعلقة بسوق العمل إذ يضم في عضويته تمثيلا من أطراف الحوار الاجتماعي الثلاثة: الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال.

قانون العمالة المنزلية

تهدف الإصلاحات الجارية إلى إصدار قانون للعمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتقنين أوضاعها، ودمجها في سوق العمل الرسمي، بما يساهم في خفض العمالة غير الرسمية.

٢. توفير كوادر بشرية ماهرة تدعم التنمية الاقتصادية

إن العمالة المدربة والماهرة هي أهم عامل من عوامل الإنتاج وأحد أهم مدخلات عملية التصنيع؛ فالنمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على مستوى المهارات والكفاءات المتاحة في سوق العمل. والتنمية لا يمكن أن تتحقق دون وجود عنصر بشري فاعل ومنتج. ومن ثم، يُعد رأس المال البشري أحد الأصول الأساسية لأي اقتصاد.

وإذا كان الهدف الاستراتيجي لأي دولة هو تحقيق نمو احتوائي مستدام وشامل للجميع، فإن هذا

النمو لابد أن يضمن المساهمة العادلة لكافة أفراد المجتمع ليس فقط في جني ثمار هذا النمو، وإنما في صناعة النمو ذاته، ويُعني ذلك، ضرورة مشاركة كافة فئات المجتمع في عملية التنمية من حيث المساهمة في العمل، فالعمل كما ذُكر أعلاه، هو حق أصيل لكل فرد في المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع الاستثمارات العامة هي الضمان لتحقيق هذه المشاركة الفاعلة من كافة الأفراد في المجتمع، وخاصة الفئات الأولي بالرعاية، كالشباب والفتيات. وحيث الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة، عوامل تؤثر بشكل مباشر على جودة القوى العاملة، الإنتاجية، ومستوى التوظيف، فالتوزيع الأمثل والعادل لهذه الاستثمارات على قطاعي التعليم والصحة، تزيد من فاعلية انضمام الشباب لسوق العمل. ووفقًا للتقارير الدولية المتعلقة برأس المال البشري، فإن الاستثمار في التعليم، التدريب، والرعاية الصحية يساهم في تحسين الإنتاجية وزيادة معدلات التوظيف، مما يعزز القدرة التنافسية للدولة على المستوى الدولي.

ومن ثم، فالدول التي تخصص جزءًا كبيرًا من ميزانيتها ونفقاتها الاستثمارية لتطوير مهارات القوى العاملة تشهد نموًا أسرع في القطاعات الحديثة؛ ولذا، نجد أن الدول ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفع عادةً ما تمتلك قوة عاملة أكثر مهارة وتعليمًا، مما يعزز الإنتاجية ويزيد من فرص الابتكار في سوق العمل كالسويد وسنغافورة. فالتحصيل التعليمي المرتفع يساهم في توسيع نطاق الوظائف المتاحة، خاصة في القطاعات المتقدمة كالتكنولوجيا والصناعات المتخصصة. مما يسهم في خلق فرص عمل عالية القيمة.

وبوجه عام، فالدول التي تتمتع بنظام تعليمي قوي تُظهر معدلات بطالة أقل، لأن العمال لديهم مهارات تتماشى مع احتياجات السوق.

وعلى النقيض من ذلك، يعكس ضعف الاستثمار في الصحة والتعليم أسواق عمل غير مستقرة، تتصف أيضاً بانخفاض الضمانات الاجتماعية، حيث تقل الكفاءة الإنتاجية ويزداد الاعتماد على العمالة غير الماهرة. وغالبًا ما تعاني الدول ذات المؤشر HDI المنخفض من خفض مستوي التكنولوجيا، وانخفاض مستويات الأجور، وهجرة العقول مما يعيق النمو الاقتصادي المستدام.

وتعزيز المهارات المرتبطة بسوق العمل وزيادة قابلية التوظيف في مصر يتطلب التركيز على ثلاث محاور رئيسية:

- **ترسيخ المهارات التأسيسية في مجالي القراءة والحساب:** ويتطلب التصدي لفقر التعلم أولوية قصوى باعتباره ركيزة أساسية لاكتساب المهارات المستقبلية، ومواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل.
- **توسيع فرص اكتساب المهارات الرقمية والخضراء المطلوبة:** أظهرت بيانات الوظائف المنشورة عبر الإنترنت بين يناير ٢٠٢٢ ومارس ٢٠٢٣ أن قرابة نصف الوظائف تتطلب امتلاك مهارة رقمية واحدة على الأقل. كما برزت الحاجة المتزايدة إلى المهارات الخضراء، حيث تطلب نحو ١٧٪ من الوظائف في قطاع الطاقة امتلاك مهارة خضراء واحدة على الأقل ومع ذلك، لا تزال هذه المهارات غير متاحة على نطاق واسع.
- **الحاجة إلي دمج المهارات المطلوبة لدعم التحول الأخضر داخل مختلف الأنظمة التعليمية** (التعليم العالي، والتعليم المهني والتقني، والتعليم الثانوي العام). ويدعم هذا الاتجاه، تقرير البنك الدولي الذي يشير إلي وجود الوظائف الخضراء في قطاعات مختلفة بخلاف القطاعات التي يمكن أن تصنف أنها خضراء. فضلاً عن ذلك، يشكل تدريب العاملين في القطاع غير الرسمي، والذي يمثل أكثر من ٦٠٪ من القوى العاملة العالية، وحوالي ٦٦٪ من القوي العاملة المحلية تحديًا خاصًا.
- **تعزيز تدفق المعلومات وخلق مسارات تعليمية مرنة:** ففي ظل عالم يشهد تغيرات متسارعة، تحتاج مصر تبني نهج أكثر شمولاً يتجاوز مجرد توفير المهارات نحو بناء منظومة مهارية متكاملة. ويتطلب ذلك آليات مؤسسية لجمع وإتاحة

المعلومات المتعلقة بفرص التدريب وتكاليفها والعائد المتوقع منها، فضلاً عن توفير مسارات تعليمية مرنة تتيح الوصول إلى الدورات التدريبية قصيرة المدي والمؤهلات المطلوبة، فضلاً عن أهمية برامج التدريب أثناء العمل لتعزيز المهارات وإعادة التأهيل المهني.

وانطلاقًا من إدراك الحكومة المصرية لأهمية التعليم باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فقد تم تضافر الجهود الحكومية من كافة الأطراف المعنية ذات الصلة نحو ترسيخ الترابط بين التعليم والتدريب وسوق العمل كأحد ركائز بناء الاقتصاد القائم على المعرفة. وذلك انطلاقًا من أن التطبيق الجيد لسياسات التعليم والتدريب هو أساس توفير العمالة الماهرة، التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي السنوي، وخلق مجتمعات أكثر صحة وغنى ومساواة، فضلًا عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الصحة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة الأهداف (٣) الصحة الجيدة، (٥) المساواة بين الجنسين، (٨) العمل اللائق ونمو الاقتصاد، (٩) الصناعة والابتكار، (١٠) الحد من أوجه عدم المساواة، و(١٣) التغيرات المناخية. ويتحقق ذلك عبر:

- تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، خاصة أن القطاع الخاص يساهم بنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وبنسب مماثلة في خلق الوظائف.
- رفع كفاءة الخريجين لتلبية متطلبات سوق العمل المحلي والدولي.
- توجيه التعليم نحو المهارات المطلوبة في القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية.

ومما هو جدير بالذكر، أنه وفي إطار برنامج الإصلاح الهيكلي وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، تتبنى الدولة عددًا من السياسات لمعالجة هذه التحديات، تتمحور هذه السياسات حول النقاط التالية:

- التحول إلى نظام تعليمي قائم على الطلب (Demand Driven) ، من خلال تصميم مناهج وبرامج تدريبية مرتبطة باحتياجات السوق الفعلية، ومعتمدة وفق معايير جودة واضحة، وهو ذات المنهج الذي أُقيمت عليه مجالس المهارات القطاعية، ومدارس التكنولوجيا التطبيقية، وأيضًا الجامعات التكنولوجية، وغيرها من البرامج والمبادرات.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تطوير التعليم الفني والمهني، وتوسيع عدد وتوزيع المدارس التكنولوجيا التطبيقية، إضافة إلى تطوير مراكز التدريب بما يواكب المتطلبات التكنولوجية الحديثة، ويسهم في عالج التوزيع المناسب للتخصصات على المحافظات وفق احتياجات أسواق العمل المحلية، مع إنشاء قواعد بيانات محدثة عن المهارات المطلوب.
- تنفيذ برامج تدريب قطاعية وعلى المستوي الجغرافي للصناعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا، مع التوسع في التدريب التحويلي لخريجي التخصصات النظرية لإكسابهم المهارات للقطاعات الأكثر طلبًا.
- إشراك مراكز الأبحاث والشركات الكبرى في تصميم البرامج التدريبية وتوفير التدريب العملي، مع متابعة أثرها بمؤشرات أداء (KPIs) لقياس مدى تحسين فرص التشغيل.
- دمج جهود التعليم والتدريب ضمن برامج العدالة الاجتماعية مثل حياة كريمة وتكافل وكرامة، مع تمويل من المسؤولية المجتمعية للشركات وصناديق التدريب.
- توسيع إنشاء الجامعات الأهلية والكليات التكنولوجية وتبنّي تخصصات المستقبل كالذكاء الاصطناعي، إلى جانب برامج الابتعاث الخارجي لتنمية المهارات المستقبلية.
- زيادة الإنفاق على التعليم تدريجيًا ليتماشى مع النسب التي أقرها الدستور المصري ٢٠١٤.

أولا: التعليم العالي

ففيما يتعلق بالسياسات الداعمة للتعليم العالي، تلعب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دوراً حيوياً في تعزيز التطوير الوظيفي عن طريق تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لتنمية سوق العمل المحلي والدولي. ولتحقيق هذا الهدف ترتكز الوزارة على ٦ ركائز رئيسية وهي:

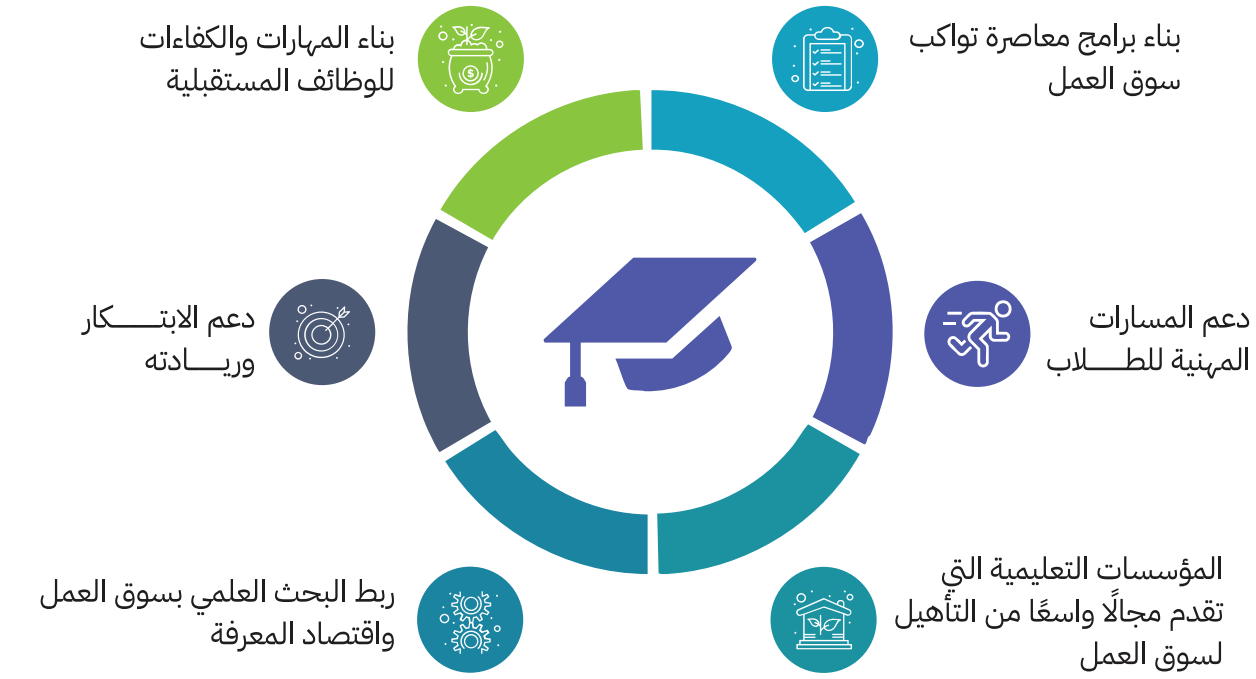

واستناداً الى الركائز المذكورة أعلاه قدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خمسة مفاهيم مبتكرة لدمجها في مسيرة الطلاب التعليمية لتجهيزهم بالمهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل وتشمل الآتي:

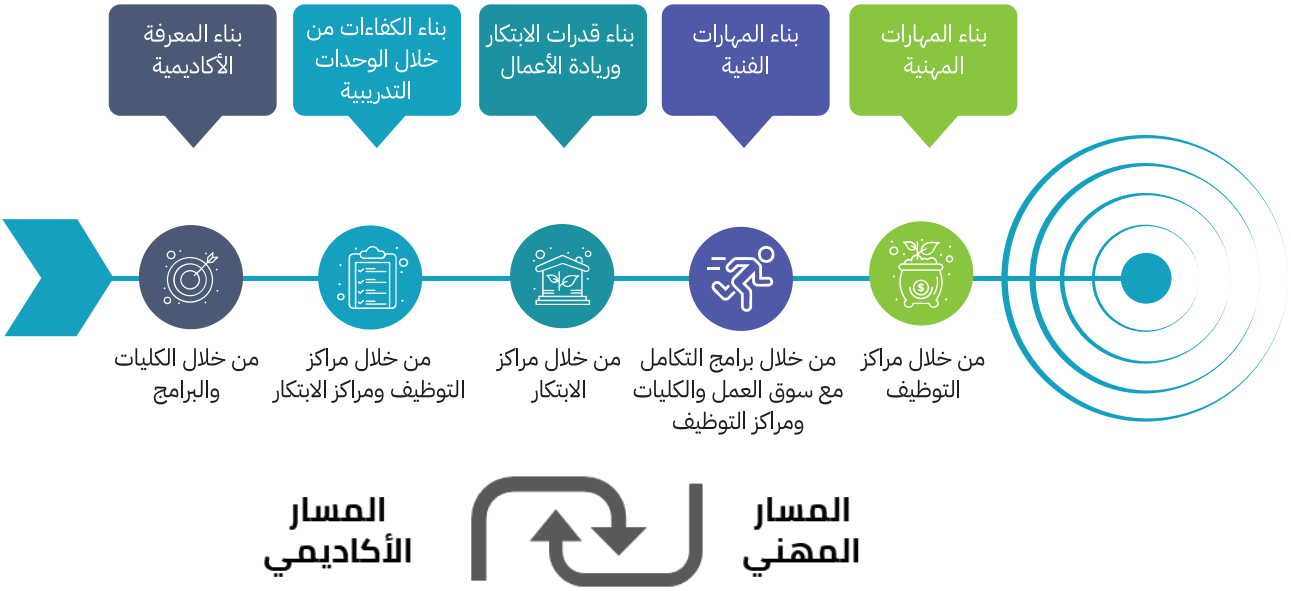

ويتم العمل على تعزيز المهارات المهنية للخريجين من خلال دمج صناديق الدعم الوظيفي وإنشاء مراكز التوظيف داخل الجامعات، بما يعزز التكامل بين التعليم الفني والتقني والتعليم الجامعي ويجعل تنمية المهارات عملية مستمرة تمتد من المدرسة إلى الجامعة وصولًا إلى سوق العمل. وتهدف هذه المبادرات إلى دمج فرص التطوير الوظيفي العملي في العملية التعليمية من خلال:

١. **صندوق الدعم الوظيفي**: والذي يوفر موارد قيمة لربط المسارات الأكاديمية بالمسارات المهنية وتلبية احتياجات سوق العمل.

٢. **مراكز التأهيل الوظيفي داخل الجامعات**: التي تركز على إنشاء مسار مهني يتماشى مع سوق العمل ومرتبط بالرحلة الأكاديمية، وتهدف إلى دعم وتمكين الطلاب في الحصول على فرص عمل متميزة وتنافسية.

٣. **دراسة التحديات التي تواجه التأهيل الوظيفي للطلاب** وربط الدراسة الأكاديمية بسوق العمل.

٤. **الحصول على منح لإنشاء مراكز جامعية للتطوير المهني** مثل منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإنشاء مراكز التطوير المهني بالجامعات.

٥. **قيام مراكز التطوير المهني بتدريب عشرات الآلاف من الطلاب** على العديد من المهارات اللازمة لسوق العمل.

٦. **دور صندوق دعم التوظيف** في معالجة التحديات التي تواجه مراكز التوظيف في الجامعات وسد الفجوة بين هذه المراكز وسوق العمل.

٧. **وضع الوزارة لاستراتيجيات التطوير المهني وتوظيف خريجي المستقبل** من خلال ربط المسار التعليمي بسوق العمل عبر مراكز التوظيف.

٨. **دراسة الأدوات التكنولوجية التي تخدم تطوير التوظيف** وربطها بالبرامج التعليمية والمهنية.

وبذلك، تتكامل مسارات التعليم الفني والتقني مع التعليم الجامعي في إطار رؤية وطنية واحدة، تجعل من بناء المهارات مسارًا متدرجًا ومتصاعدًا يبدأ من المراحل الدراسية المبكرة ويستمر حتى التخرج الجامعي، بما يعزز جاهزية الشباب للانخراط في سوق العمل ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانيا: التعليم الفني والتدريب المهني

وانطلاقًا من إيمان الحكومة المصرية الراسخ بأن التعليم الفني والتقني يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، ويمثل البوابة المثلى للاستفادة من الميزة الديموغرافية المتمثلة في التركيبة السكانية الشابة، تواصل الدولة جهودها الحثيثة لبناء منظومة تعليم فني متطورة تواكب المعايير الدولية، وتفتح آفاق رحبة أمام الشباب للعمل والإبداع داخل مصر وخارجها. وقد جاء ذلك مدعوما بشراكة استراتيجية قوية مع القطاع الخاص، الذي يعد شريكا رئيسيا في تصميم البرامج، وتوفير بيئات التدريب، وضمان مواءمة المهارات المكتسبة مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي.

وفي هذا الإطار، لم تقتصر جهود التطوير على المبادرات الميدانية، بل امتدت لتشمل الإطار التشريعي، حيث نجحت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مواكبة مسار الإصلاح من خلال تعديل قانون التعليم، بما يضمن دعم وتطوير مسارات التعليم الفني وإضفاء مرونة أكبر على أنظمته. وقد نصت التعديلات على أن مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي تبلغ اثنتي عشرة سنة، منها ثلاث سنوات للتعليم الثانوي، سواء كان عاما أو فنيا (تكنولوجيا)، مع استحداث «المسار التكنولوجي» الذي يمتد لخمس سنوات بعد المرحلة الإعدادية، ويهدف إلى إعداد كوادر متخصصة ذات خبرات عالية المستوى في المجالات الفنية والتقنية.

كما سمحت التعديلات بإنشاء مدارس وبرامج متخصصة في «التعليم الثانوي المهني»، ترتبط مباشرة بقطاعات الإنتاج والخدمات والإعلام وغيرها، وتعتمد على التدريب الميداني داخل مؤسسات الصناعة والأعمال، مما يعزز من كفاءة الخريجين وقدرتهم على الاندماج السريع في بيئة العمل. وإيمانا بأهمية المرونة والتأهيل المستمر، أتاح القانون إنشاء برامج تدريبية قصيرة موجهة لأرباب المهن والعاملين، تنفذ في مدارس التعليم الثانوي التكنولوجي، بهدف استكمال الجوانب العلمية والعملية للعاملين في مختلف القطاعات. ويمكن تنفيذ هذه البرامج بالشراكة مع الجهات الحكومية، ومؤسسات ومنظمات الأعمال، والقطاع الخاص، بما يوفر إطار تشريعي شامل يدعم كافة أشكال التعليم والتدريب، ويعزز من تكامل الجهود الوطنية نحو بناء رأس مال بشري مؤهل وقادر على المنافسة. وبهذه الخطوات، تمضي مصر نحو ترسيخ نموذج متكامل للتعليم الفني والتقني،

يقوم على الجمع بين تحديث التشريعات، وتطوير البنية المؤسسية، وبناء شراكات استراتيجية، وتوسيع نطاق البرامج التدريبية المتخصصة، بما يضمن تخريج أجيال قادرة على قيادة مسيرة التنمية وتحقيق التنافسية الاقتصادية المستدامة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية **تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني (TVET)** كإحدى الأدوات الاستراتيجية لمعالجة الفجوات الهيكلية في سوق العمل، من خلال توسيع قاعدة المهارات الإنتاجية في الاقتصاد، ورفع معدلات التشغيل، وزيادة القدرة التنافسية للقوى العاملة الوطنية.

للتعليم الفني أهمية خاصة كمسار للتطورات الصناعية والتكنولوجية، وإذا كانت الأدبيات قد أكدت علي دور التعليم بصفة عامة في تحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية للفرد والمجتمع، فإن هذه العوائد يزيد من احتمال تحققها حال التحاق الفرد بالتعليم الفني وتلقي التدريب المناسب، والتى قد تفوق ما يحصل عليه الفرد في حالة التحاقه بالتعليم الأكاديمي، من حيث إمكانية الحصول علي عمل لائق ومستدام. وهو ما جعل من التعليم الفني ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية لكثير من الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء، وينعكس ذلك بوضوح فيما تحتله الدول التي ركزت علي دور التعليم الفني والتدريب المهني من مراكز في مؤشرات التنافسية الدولية المتعلقة بمستوي التعليم والتدريب ودرجة الابتكار والتطوير.

ومع التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتنامي الطلب على مهارات جديدة تتلاءم مع التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، فقد تبنت الدولة المصرية نهجاً إصلاحياً متكاملاً يستهدف إعادة هيكلة منظومة التعليم الفني، من خلال تنفيذ استراتيجية «التعليم الفني ٢,٠»، وتوسيع نطاق المدارس التكنولوجية التطبيقية بالشراكة مع القطاع الخاص، والبرامج التدريبية المتخصصة وإنشاء مراكز تميز متخصصة في القطاعات الحيوية.

وتسعى هذه الجهود إلى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد الرقمي والأخضر، ورفع مستوى كفاءة ومرونة القوى العاملة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنافسية وشمولية.

وقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم تفعيل مساهمته في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة. ومن أبرز هذه المبادرات تعاون شركات كبرى مثل شنايدر إلكتريك، بي.تك، وأوراسكوم مع الحكومة لدعم تطوير التعليم الفني وربطه بالقطاعات الاقتصادية الحيوية.

ما هو دور الحكومة ودور الشريك الصناعي؟

دور الحكومة:	دور القطاع الخاص:
توفير المباني والتجهيزات.	تصميم مناهج حديثة مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وكذلك اللغة الأجنبية الثانية في حالة الضرورة.
توفير الكوادر التعليمية المؤهلة.	دعم تدريب المعلمين وتقديم خبرات فنية.
إدارة عملية اختيار الطلاب بالشراكة مع القطاع الخاص.	المساهمة في تقييم جودة التعليم.
إصدار الشهادات المعتمدة بالتعاون مع الشركاء الصناعيين.	تقديم فرص التدريب أثناء الدراسة للطلاب.
	التقييم المشترك للخريجين، ومنح الشهادات المشتركة المعتمدة.
	تقديم فرص العمل للخريجين

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في تحسين جودة التعليم الفني وتوسيع نطاقه الجغرافي والقطاعي يسهم في تقليص الفجوة بين العرض والطلب على العمل، وتعزيز قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل الرسمي، وتوفير العمالة الماهرة. وقد شمل ذلك إنشاء كل من «الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم الفني والتقني (إتقان - ETQAAN)»، و «مركز تعزيز جودة التعليم الفني (CEQAT)»، و «أكاديمية معلمي التعليم الفني والتقني (TVETA)».

وفيما يتعلق بواقع منظومة التعليم الفني، فقد بلغ عدد منشآت التعليم والتدريب الفني إلى أكثر من ٣٥٠٠ منشأة في مصر، بينما بلغ عدد المنشآت الخاصة التي تحتاج عمالة ماهرة في مصر إلى أكثر من ٣٠ ألف منشأة.

أما عن عدد خريجي التعليم الفني، فيصل إجمالي عدد حديثي التخرج من مدارس التعليم الثانوي الفني إلى نحو ٦٥٠ ألف خريج، يستحوذ التعليم الفني الصناعي علي ما يقرب من نصف خريجي التعليم الفني وبنسبة بلغت نحو ٤٦,٥٪، يليه الثانوي التجاري والفندقي، يليه الثانوي الزراعي. وتشير البيانات إلى أن خريجي التعليم الفني يشكلون حوالي ٣٥,٥٪ من إجمالي القوى العاملة.

وعلى الجانب الآخر، تُسجل هذه الفئة معدلات بطالة مرتفعة تصل إلى نحو ٢٩,١٥٪، أي ما يقارب ثلث إجمالي العاطلين عن العمل (منهم ٦١,٨٪ ذكور و٣٨,٢٪ إناث)، وذلك وفقًا للبيانات المحلية.

في السياق ذاته، تشير بيانات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أن نسبة الالتحاق بالبرامج المهنية على المستوى الثانوي سجلت ٥٥٪، ووفقا لمنظمة اليونيسكو، تشكل الإناث ٤١٪ من إجمالي الملتحقين. هذا، وقد وصلت نسبة المشاركة في التدريب لجميع الفئات العمرية إلي نحو ١٧,٥٪ للعام ذاته، في حين بلغت ٦٠٪ بين الشباب (١٥ - ٢٤).

مدارس التكنولوجيا التطبيقية

شهدت مصر توسعًا ملحوظًا في إنشاء المدارس التكنولوجية التطبيقية، حيث ارتفع عددها بنسبة ٢٠٪ بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، لتصل إلى ١٢٨ مدرسة، وتتميز تلك المدارس ببرامجها التعليمية المتطورة والتي يتم تصميمها وتحديثها بالتعاون مع خبراء القطاع الخاص وذلك لضمان توافقها مع أحدث التوجهات التكنولوجية والمعايير العالمية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. تقدم هذه المدارس مناهج تعليمية حديثة تدمج الجوانب النظرية والتطبيقية، في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، الإلكترونيات الصناعية، الطاقة المتجددة، والصناعات الدوائية، مما يسهم في إعداد كوادر فنية قادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً. وتعمل وزارة التعليم والتعليم الفني حاليا على تحويل كافة المدارس الفنية والتي يبلغ عددها حوالي ١٢٨٠ مدرسة إلى مدارس تكنولوجيا تطبيقية بمواصفات ومقاييس عالمية واعتماد دولي للشهادات التي يحصل عليها الخريجون من هذه المدارس وذلك من خلال الشراكات الدولية والاتفاقيات الجاري توقيعها في هذا المجال لتمكن الخريجين المصريين من التنافس دولياً.

وتعتبر مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية من أبرز تلك النماذج حيث بدأت مرحلتها التجريبية في عام ٢٠٢١ بإطلاق أول مدرسة في محافظة القاهرة، وقد توسعت هذه المبادرة لتشمل ١٩ مدرسة على مستوى الجمهورية، تضم ما يقارب من ٤٥٠٠ طالب، وبلغ عدد خريجيها ١١٣٧ طالبًا التحق نحو ٧٠٪ منهم بمؤسسات التعليم العالي. هذا وقد تم أيضاً إنشاء ١٠ مدارس تكنولوجية تطبيقية دولية في محافظات الشرقية، الإسكندرية، الجيزة، أسيوط، المنوفية، الأقصر، القليوبية، والمنيا، وذلك بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والوكالات الدولية للتنمية، وعدد من الشركات الخاصة.

هذا وتولي القيادة السياسية اهتماما بالغاً بدعم مدارس التكنولوجيا التطبيقية، خاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نظرًا لأهميته في دعم وتطوير مختلف المجالات الحيوية مستقبلًا. وفي هذا السياق، يعمل المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي على **دعم إنشاء جامعات تكنولوجية في مختلف محافظات الجمهورية بحلول عام ٢٠٣٠**، مما يُسهم في توفير مسارات تعليمية متخصصة لخريجي مدارس

التكنولوجيا التطبيقية، ويعزز من قدرتهم على الالتحاق بالجامعات في مجالات التكنولوجيا المناظرة لتخصصاتهم.

كما يساهم القطاع الخاص بدور محوري في دعم التعليم الفني، كما يظهر في نموذج شركتي شنايدر إلكتريك وبي. تك. وكما سبق ذكره قدمت شنايدر إلكتريك دعمًا تقنيًا لمدارس التكنولوجيا التطبيقية في مجالات مثل الطاقة المتجددة والأتمتة الصناعية. شمل الدعم توفير معدات حديثة وتدريب للمعلمين والطلاب، مما ساهم في تحسين جودة التعليم الفني وتزويد الطلاب بمهارات عملية تتماشى مع احتياجات سوق العمل. كما أنشأت شركة بي. تك مدرستها التطبيقية عام ٢٠٢٠ لتأهيل الطلاب في مجالات الإلكترونيات والتكنولوجيا الحديثة، بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

دعم القطاع الخاص للمدارس الفنية المتخصصة

يساهم القطاع الخاص في دعم المدارس الفنية المتخصصة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية، وتحديث المعدات والبرامج التعليمية. على سبيل المثال، قامت شركات بتقديم دعم مالي وتقني لمدارس فنية متخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، مما ساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة، حيث أن هذا الدعم يُعزز من قدرة المدارس على تقديم تعليم فني عالي الجودة يتماشى مع المعايير الدولية.

المدارس الفنية الصناعية

تولي الحكومة المصرية اهتمامًا بالغًا بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير المدارس الفنية المتخصصة، لاسيما المدارس الفنية الصناعية، نظراً لدورها الحيوي في إعداد كوادر فنية مؤهلة تلبي متطلبات التشغيل في القطاعات الإنتاجية والصناعية ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة المصرية على تعزيز مشاركة القطاع الخاص ليصبح ركيزة أساسية في تطوير منظومة التعليم الفني، ولهذا تسعى إلى بناء شراكات مستدامة مع كبرى المؤسسات والشركات الدولية، بهدف توظيف خبراتها في تحديث المدارس الفنية وتحسين مخرجاتها التعليمية.

وتعتبر مبادرة «The Need is Now» التي تتبناها مجموعة السويدي للتعليم التكنولوجي من أبرز تلك الشراكات، حيث تهدف إلى إنشاء ١٠٠ مدرسة ثانوية متخصصة في مجال التكنولوجيا الصناعية، تستوعب كل منها بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ طالب، وذلك بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية. تركز هذه المبادرة على التعليم المتطور والتكنولوجيا الحديثة، وتسعى لسد الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، من خلال إعداد قوة بشرية مؤهلة لحقبة التطور الصناعي.

وعلى الصعيد الدولي، يُعد معهد «دون بوسكو» رابطاً وثيقاً بين مصر وإيطاليا لتدريب وتأهيل الكفاءات الفنية، مع التركيز على مجالات صناعية مهمة مثل الذكاء الاصطناعي، وإتاحة الفرصة للكفاءات المصرية للعمل في الكيانات الصناعية الرائدة في إيطاليا. وعلى مستوى الجامعات، تعد الشراكة مع الجانب الياباني إحدى أبرز النماذج الناجحة، حيث تم التعاون على تأسيس الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بمدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية، والتي تُعنى بتخصصات الهندسة والتكنولوجيا مثل الميكاترونيات وصيانة المعدات الكهربائية بما يواكب احتياجات السوق ويعزز ثقافة الجودة والانضباط.

المدارس الفنية الزراعية

إلحاقا بتوصيات رئيس مجلس الوزراء، تعمل وزارات التربية والتعليم والتعليم الفني والزراعة واستصلاح الأراضي، وبالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، على تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المدارس الفنية الزراعية في مصر. ويمثل ذلك خطوة استراتيجية أخرى نحو سعي الحكومة لتعزيز كفاءة القوى العاملة في القطاع الزراعي من خلال إدخال أحدث التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة، مما يُعزز من جاهزية الخريجين لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يمثل أحد القطاعات ذات النسبة العالية من مشاركة النساء في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة المشتغلين الإناث بقطاع الزراعة ١٩,٢٥٪ عام ٢٠٢٤. لذا، فإن تطوير المدارس الفنية الزراعية بالشراكة مع القطاع الخاص يُسهم بشكل مباشر في تمكين المرأة اقتصادياً، من

خلال توفير فرص تدريب وتأهيل متقدمة، تعزز من قدراتها وتفتح أمامها آفاقا أوسع في سوق العمل الزراعي.

المدارس الفنية الأخرى

ففي قطاع التشييد والبناء، ساهمت شركات أوراسكوم والمقاولون العرب في دعم المدارس الفنية المتخصصة في هذا القطاع من خلال توفير برامج تدريبية عملية في مجالات البناء والهندسة المدنية. كما قدمت كلا الشركات استشارات فنية ومعدات حديثة، مما ساعد في رفع كفاءة الطلاب وتجهيزهم للعمل في مشروعات البناء الكبرى.

بينما قدمت شركة فودافون مصر دعمًا لمدارس التعليم الفني في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشمل الدعم توفير أجهزة كمبيوتر وبرامج تعليمية، بالإضافة إلى تدريب للمعلمين والطلاب على أحدث التقنيات، مما ساهم في تطوير مهارات الطلاب في هذا المجال الحيوي.

مراكز التميز (Centers of Competence - CoCs)

إنشاء ٦ مراكز تميز (Centers of Competence) وذلك من خلال التعاون بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والقطاع الخاص، وباستشارة من بنك التنمية الألماني، لتقديم برامج تدريبية متخصصة في مجالات استراتيجية مثل الطاقة المستدامة، والصناعات الهندسية، وتكنولوجيا السيارات، والتشييد والبناء، بهدف تحسين كفاءة القوى العاملة وزيادة جاهزيتها للتغيرات المستقبلية في سوق العمل.

نموذج التعليم والتدريب المزدوج

أحد الآليات المبتكرة لتعزيز مواءمة مخرجات التعليم الفني مع احتياجات سوق العمل، حيث يقوم على دمج الدراسة النظرية لمدة يومين أسبوعيا داخل المدارس الفنية، مع تدريب عملي مكثف يمتد لأربعة أيام في بيئة العمل الفعلية بالمصانع والشركات. ويهدف هذا النموذج إلى إكساب الطلاب مهارات مهنية وتقنية متقدمة، وصقل خبراتهم العملية منذ المراحل الدراسية الأولى، بما يضمن تهيئتهم للانخراط المباشر والفعال في سوق العمل فور التخرج. كما يسهم في ربط المؤسسات التعليمية بالقطاع الخاص، وتحفيز الشراكات المستدامة بينهما، بما يعزز من جودة التعليم الفني ويرفع من قدرته التنافسية على المستويين المحلي والدولي.

نموذج المدرسة داخل المصنع

من النماذج المتقدمة في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، حيث يتم فيه الدمج الكامل بين العملية التعليمية والتدريبية داخل المنشأة الصناعية ذاتها، حيث يتيح هذا النموذج للطلاب فرصة التعلم واكتساب المهارات النظرية والتطبيقية في بيئة إنتاج حقيقية، مما يعزز من قدرتهم على فهم متطلبات سوق العمل واستيعاب التكنولوجيا والعمليات الإنتاجية بشكل مباشر. كما يسهم في ترسيخ ثقافة الانضباط والالتزام بمعايير الجودة والإنتاج، ويُسهل اندماج الخريجين في بيئة العمل فور انتهاء فترة دراستهم، إلى جانب دوره في تعزيز الشراكة الفاعلة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الصناعي بما يحقق التكامل بين التعليم والإنتاج.

ثالثًا: مجالس المهارات القطاعية Sectoral Skills Council

اتساقًا مع ما سبق من إجراءات، وفي ضوء الحاجة المتنامية إلى تزويد القوى العاملة المصرية بالمهارات الحديثة المتوافقة مع متطلبات القطاعات الديناميكية، بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع شركاء التنمية: (مؤسسة التدريب الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية)، في تفعيل لجنة المهارات القطاعية التي تعمل بمثابة مظلة تتولى الإشراف وتوجيه وترخيص وتنظيم عمل مجالس المهارات القطاعية (SSCs)، وذلك، كإحدى الآليات المحورية الرامية إلى تعزيز مفهوم التعليم القائم علي الطلب، لضمان مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل.

ومن خلال الشراكة الوثيقة بين تلك المجالس، والمؤسسات التعليمية والجهات الحكومية من جهة أخرى، تُسهم هذه المجالس في تحديد المهارات اللازمة، وتطوير المعايير المهنية واعتماد الكفاءات وتعزيز التطوير المستمر للمهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص

التوظيف، ورفع تنافسية الاقتصاد المصري، ولأول مرة في مصر في إطار مؤسسي مستدام.

وقد تم التوافق على البدء في إنشاء هذه المجالس بما يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك بالتركيز علي قطاعات الصناعة التحويلية، التي تتمتع بإمكانات تنموية وفرص تشغيل واسعة وخاصة التي لها آفاقًا تصديرية، وتساهم فيها الشباب والنساء بنسبة كبيرة من القوة العاملة، لدعم الاحتواء الاجتماعي. تم التركيز أيضًا علي قطاع السياحة كأحد القطاعات الواعدة التي تساهم في خلق العديد من الوظائف، وتحقق مزيدًا من النقد الأجنبي وهو ما يتزامن مع مؤتمر شرم الشيخ للسلام، وافتتاح المتحف المصري الجديد الذي يعطي صورة إيجابية عن مصر، ويساهم في جذب المزيد من السياح. ويتطلب هذا القطاع، تطوير مهارات مهنية وخدمية عالية الجودة في مجالات الضيافة، وإدارة المنشآت السياحية، وخدمات الإرشاد والسفر، بما يتماشى مع معايير الجودة العالمية ويعزز من قدرة القطاع على جذب الاستثمارات والسياحة المستدامة. ففي قطاع الصناعات الكيميائية، على سبيل المثال، تبرز الحاجة إلى قوة عاملة تمتلك مهارات تقنية ومهنية متخصصة في مجالات مثل والبتروكيماويات، والمواد البلاستيكية، والصناعات التحويلية ذات الصلة، بما يعزز القيمة المضافة المحلية وزيادة فرص التصدير.

وفي قطاع الصناعات الغذائية، الذي يُعد من أكثر القطاعات ليس فقط كثافة في العمالة، انما أيضًا تشغيلاً للنساء، تتزايد الحاجة إلى تطوير مهارات العاملين في مجالات التصنيع الغذائي، وسلاسل الإمداد، وضمان الجودة، وسلامة الغذاء، والتعبئة والتغليف الحديثة، بما يواكب التطورات التكنولوجية العالمية ويُسهم في رفع الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية. كما يُسهم الاستثمار في تنمية مهارات العاملين في هذا القطاع في تعزيز تنافسيته في الأسواق الدولية، ومن ثم زيادة فرص التصدير.

رابعًا: تعزيز المهارات الرقمية والخضراء

وانطلاقًا من الحاجة إلى تزويد الشباب بالمهارات الرقمية والخضراء، أطلقت الحكومة مبادرات مثل «العقول الخضراء» التي تسعى لغرس ثقافة الاستدامة البيئية لدى الأجيال الصاعدة بما يدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. تم تنفيذ هذه المبادرة من خلال المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة ومدارس تحيا مصر، وبدعم من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. استهدفت المرحلة الأولى من المبادرة أكثر من ١٠,٠٠٠ طالب في أكثر من ٤٥ مدرسة، بالإضافة إلى ٣٠٠ مسؤول من مسؤولي الأنشطة الطلابية و١٠٠ أسرة، في محافظات القاهرة، الإسكندرية، الفيوم، والإسماعيلية. ومن المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في تحسين فرص التوظيف حديثي التخرج، وتعزيز الاستدامة البيئية، من خلال إعداد جيل من العمالة الماهرة القادرة على تلبية احتياجات الاقتصاد الأخضر المتنامي.

في السياق ذاته، راعت المنصة الوطنية المصرية لبرنامج «نُوَفِّي» التحديات المرتبطة بإعادة التأهيل المهني ما يتوافق مع التحولات الخضراء؛ ففي إطار تنفيذ محور الطاقة، الذي يستهدف إضافة قدرة إنتاجية تبلغ ١٠ جيجاوات من الطاقة المتجددة والتخفيض التدريجي لقدرة ٥ جيجاوات من محطات الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري، يتم العمل على تعزيز مبادئ الانتقال العادل من خلال إعداد خطة متكاملة لإعادة التأهيل، يتم بموجبها توفير برامج تدريبية لتأهيل وتطوير مهارات العاملين، ودعم خلق فرص عمل بديلة للعاملين في قطاع الطاقة التقليدية، بما يضمن تحقيق انتقال منظم وشامل نحو الطاقة النظيفة مع الحد من الأثر الاجتماعي على المجتمعات المتأثرة.

واستكمالا لتلك الجهود، تم إطلاق **مبادرة «مصر الرقمية»**، التي تستهدف بناء القدرات الرقمية عبر برامج تدريبية متكاملة تبدأ من المهارات الأساسية وصولاً إلى الشهادات العليا، كما قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة مايكروسوفت بشأن دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية

للـذكاء الاصطناعـي ٢٠٢٥-٢٠٣٠ مـن خلال التعـاون في بنـاء قـدرات الشـباب في مجـال الـذكاء الاصطناعـي، وتعزيـز ممارسـات الاسـتخدام المسـؤول. وبموجـب مذكـرة التفاهـم يتعاون الجانبان في تنفيذ عـدة محاور رئيسـية، تشـمل دعـم بنـاء قـدرات المواهـب والـخبرات المحلية مـن خلال تدريـب وتأهيـل نحـو ١٠٠ ألف متدرب مـن الشـباب والعاملـين في تخصصـات تكنولوجيـا المعلومـات، بالإضافـة الى تدريـب المـدربين وذلـك مـن خلال محتـوى تـدريبي شـامل ومسـارات تدريبيـة مخصصـة لـكل مجموعـة مسـتهدفة.

٣. تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل

تـمضي مصر بخطى ثابتـة نحـو بنـاء سـوق عمـل أكثر كفـاءة وشـمولًا يضمـن العدالـة والمسـاواة، مـن خلال إصلاحـات تشريعيـة ومؤسسـية تعـزز مـن فـرص المـرأة في العمـل المنتج والقيـادة، وتسـهم في تحقيـق تنميـة اقتصاديـة مسـتدامة ترتكـز علـى تمكين جميـع فئـات المجتمـع؛ حيـث تُـولي الدولـة المصريـة اهتمامًـا متزايـدًا بتمكين المـرأة اقتصاديًـا وتعزيـز مشـاركتها في سـوق العمـل، باعتبارهـا ركيزة أساسـية لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة والنمـو الشـامل.

فمـن حيـث الإطـار الاسـتراتيجي، تسـتهدف رؤيـة مصر ٢٠٣٠ والاسـتراتيجيـة الوطنيـة للتشـغيل رفـع معـدل مشـاركة المـرأة في قـوة العمـل مـن خلال إزالـة العوائـق القانونيـة والتنظيميـة، وتوسـيع فـرص العمـل المـرن والعمـل عـن بُعـد، وتوفير خدمـات رعايـة أطفـال بأسـعار مناسـبة وجـودة مضمونـة، فضلًا عـن دعـم برامـج ريـادة الأعمـال وتمكين المـرأة الريفيـة.

وعلـى الصعيـد التشريعـي، جـاء قانـون العمـل الجديـد (رقـم ١٤ لسـنة ٢٠٢٥) ليكرّس مبـدأ المسـاواة بين الذكور والإنـاث في الأجـر والحقـوق، ويمنـح المـرأة مكتسـبات غير مسـبوقة، أبرزهـا إجـازة وضـع مدفوعـة لمـدة أربعـة أشـهر دون اشـتراط حـد أدنى للخدمـة، وتخفيـض سـاعات العمـل للحوامـل، وحظـر تشـغيل النسـاء في سـاعات إضافيـة أو في الأعمـال الضـارة بالصحـة، إضافـة إلى إجـازات رعايـة الطفـل وإتاحـة فترتي رضاعـة مدفـوعتي الأجـر يوميًـا. كمـا نـص القانـون علـى ضـرورة استشـارة المجلـس القومـي للمـرأة في أي تشريعـات تتعلـق بعمـل النسـاء.

كمـا تـم صـدور تعديـل قـرار وزيـر العمـل رقـم ١٥٥ لعـام ٢٠٠٣ المـادة (١): المتعلـق بقيـود القطـاع لعمـل الإنـاث ويتضمـن تحديـد الأعمـال التي لا يجـوز تشـغيل النسـاء فيهـا، وذلـك لحمايـة صحتهـن وسلامتهـن النفسـية والجسـدية، فضلًا عـن تفعيـل مرصـد المـرأة في مجالـس الإدارات بهـدف دعـم زيـادة نسـبة المـرأة في مجالـس الإدارة بـالشركات والبنـوك مـن خلال قاعـدة بيانـات تضـم السـيدات مؤهلـة للانضمـام إلى مجالـس الإدارة في أكثر مـن ٢٦ قطاعـاً اقتصاديـاً ومجـالات متنوعـة مـن الـخبرات والخلفيـات التعليميـة.

مـن جانـب آخـر، قامـت الحكومـة بتنفيـذ برامـج نوعيـة مثـل «محفـز سـد الفجـوة بين الجنسـين» ، الـذي يُعـد منصـة عالميـة للتعـاون بين القطـاعين العـام والخـاص، أطلقهـا المنتـدى الاقتصـادي العالمـي (World Economic Forum) بهـدف دفـع جهـود المسـاواة بين الجنسـين في سـوق العمـل وتعزيـز التمكين الاقتصـادي للمـرأة.

برنامج محفز سد الفجوة بين الجنسين - (Closing the Gender Gap Accelerator CGGA)

يعتبر برنامج «محفز سد الفجوة بين الجنسين» منصة عالمية للتعاون بين القطاعين العام والخاص، أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) بهدف دفع جهود المساواة بين الجنسين في سوق العمل وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

وفي عام ٢٠٢٠، أطلقت وزارة التعاون الدولي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي حالياً)، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي، برنامج تسريع سد الفجوة بين الجنسين في مصر بغرض تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وسد الفجوات المستمرة بين الجنسين في التوظيف والقيادة والأجور وتنمية المهارات، فضلًا عن تماشي أهداف البرنامج مع الأولويات التنموية في مصر وما يشمل ذلك من تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية، وذلك وفقًا إلى الأهداف المحددة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية. وبصدد إطلاق البرنامج، أصبحت مصر أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتبنى نموذج التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال المساواة بين الجنسين.

يتم تنفيذ البرنامج في مصر بالتنسيق مع عدد من أبرز مؤسسات القطاع الخاص، وقدتم إنشاء لجنة توجيهية تضم ممثلين عن مختلف الجهات المعنية، تتولى وضع السياسات العامة وتوجيه التنفيذ ضمن أربعة محاور استراتيجية:

أولًا: إعداد المرأة لوظائف المستقبل - يركز هذا المحور على تعزيز مشاركة المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وتمكينها رقميًا، إلى جانب دعم ريادة الأعمال وتطوير المهارات لمواكبة متطلبات سوق العمل المتغير.

ثانيًا: سد فجوات الأجور بين الجنسين - تسعى المبادرة إلى تعزيز مبدأ الشفافية في نظم الأجور داخل المؤسسات، ومراجعة هياكل التعويضات لضمان العدالة، وتطبيق سياسات توظيف وترقية تراعي تكافؤ الفرص.

ثالثًا: دعم مشاركة المرأة في سوق العمل - يعالج هذا المحور التحديات التي تواجه المرأة العاملة، من خلال تطوير خدمات رعاية الأطفال، وتوسيع نطاق العمل المرن، وضمان بيئات عمل آمنة، إلى جانب العمل على تهيئة التشريعات والبنى التحتية الداعمة.

رابعًا: تعزيز تمثيل المرأة في المناصب القيادية - يهدف هذا المحور إلى رفع نسبة النساء في المواقع الإدارية العليا، من خلال اعتماد أهداف محددة، وتفعيل برامج التوجيه والإرشاد المهني، وتحفيز إدماج المرأة في مجالس الإدارة ومراكز صنع القرار.

هذا وتشكل المبادرة نموذجا عمليا للتعاون الفعال بين الأطراف المختلفة، إذ التزمت حتى تاريخه أكثر من ١٠٥ شركة من القطاع الخاص بتوقيع مبادئ تمكين المرأة (Women Empowerment Principles - WEPs) التابعة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة كشرط أساسي للانضمام إلى المبادرة، بينما وقعت ١٣ شركة كبرى بقطاعات متنوعة مثل الاتصالات، والخدمات المصرفية، والضيافة والخدمات الفندقية، والطاقة، والملابس وكذلك التغذية على «ختم المساواة بين الجنسين في مصر" (Egyptian Gender Equality Seal)، والذي يعد الختم آلية

تقييم وطنية تسلط الضوء على وتكرم المؤسسات الملتزمة بمعايير العدالة والمساواة بين الجنسين في بيئة العمل.

Egyptian Gender Equity Seal
الختم المصري للمساواة بين الجنسين

وفي فبراير ٢٠٢٤، أطلق المجلس القومي للمرأة رسميًا وحدة «محفز سد الفجوة بين الجنسين» ووحدة «ختم المساواة بين الجنسين»، بهدف تعزيز الطابع المؤسسي للمبادرتين، وتكريم الشركات التي تطبق مبادئ المساواة بين الجنسين، وتسهم في خلق بيئة عمل شاملة ومحفزة لمشاركة المرأة الكاملة، بما ينعكس إيجابًا على أداء المؤسسات ورفاه المجتمعات.

وتعمل مصر حاليًا، من خلال هذا الإطار، على نقل تجربتها الناجحة إلى دول الجوار، وتوسيع نطاق تطبيق المبادئ عالميًا، تأكيدًا على التزامها بتحقيق المساواة كمكون أساسي في نهجها التنموي الشامل وكخطوة ضرورية لتعزيز مشاركة المرأة اقتصاديًا.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

أما على صعيد تمكين المرأة اقتصاديًا، فقد اتسع نطاق برامج الشمول المالي وريادة الأعمال النسائية، إلى جانب الجهود المبذولة لتهيئة بيئة عمل أكثر دعمًا من خلال تحسين وسائل النقل، وتوفير خدمات رعاية الأطفال، وضمان أماكن عمل آمنة ومرنة. كما يتم التركيز على إعداد المرأة لوظائف المستقبل ودعم مشاركتها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

وكما ذُكر أعلاه في السياق العالمي، فإن التحولات نحو الاقتصاد الأخضر والرقمي، تفتح فرصًا وآفاقًا جديدة لإعادة إدماج النساء في قطاعات واعدة مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والابتكار، بما يسهم في تقليص فجوة الأجور وتحقيق العدالة الاقتصادية.

٤. دعم الابتكار وريادة الأعمال والشركات الناشئة

تسعى الحكومة المصرية إلى تبني نهجًا شاملاً لتعزيز ريادة الأعمال كأحد محركات النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، ضمن رؤية وطنية تستند إلى مبادئ التكامل، والاستدامة، والابتكار، والمرجعية الدولية. ويأتي ذلك من خلال تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية، وتسهيل التمويل، وربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، بما يرسخ ثقافة العمل الحر والابتكار بين الشباب والنساء.

في هذا الإطار، جاري إصدار الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، التي تهدف إلى دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتحفيز إنشاء الشركات الناشئة، ودعم الابتكار من خلال تشجيع تسجيل براءات الاختراع وتوسيع نطاق الحاضنات والمسرّعات التكنولوجية. كما تعمل الحكومة على إنشاء مجموعات وزارية متخصصة في التنمية البشرية وريادة الأعمال لتنسيق الجهود الوطنية وتحفيز النمو والتوظيف.

كما تشهد السنوات الأخيرة توسعًا في برامج التعليم الفني وريادة الأعمال للشباب، حيث تم إدماج مهارات ريادة الأعمال ضمن المناهج الدراسية، وتفعيل شرط التدريب العملي في الجامعات كمتطلب للتخرج، إلى جانب إطلاق برامج التدريب المهني والرقمي لإعداد العمالة لوظائف المستقبل، خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي.

علاوة على ذلك، تم إطلاق برامج النمو الأخضر التي تستهدف توفير ما يقارب ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة، وتعزيز المشروعات الناشئة في مجالات التكنولوجيا النظيفة وتكنولوجيا المعلومات. وفي إطار دعم الابتكار، توسعت الدولة في تنظيم ملتقيات التوظيف وإنشاء حاضنات أعمال عبر منصة «توظيف مصر»، بما

يسهم في تيسير الانتقال من الفكرة إلى المشروع.

وقد حققت هذه الجهود نتائج ملموسة، من أبرزها ارتفاع نسبة الشركات الجديدة في محفظة «مصر لريادة الأعمال» إلى نحو ٣٤٪، واستفادة أكثر من ٣٣ ألف شاب وشابة من برامج التدريب والندوات الخاصة بإدارة المشروعات الناشئة والمهارات الريادية بنهاية عام ٢٠٢٧. ومع استمرار الإصلاحات وتوسيع فرص التمويل، تسعى الدولة إلى بناء منظومة ريادية متكاملة تدعم التشغيل الكامل والمنتج، وتُعزز تنافسية الاقتصاد المصري في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

٥. التحول الرقمي ودوره في دعم سوق العمل

كما تمت الإشارة في هذا الفصل، تُشكِّل التحولات الرقمية في سوق العمل نقلةً نوعية في طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة، حيث أدت إلى خلق وظائف جديدة في مجالات مثل تحليل البيانات والأمن السيبراني، وقد ساهمت هذه التحولات في تعزيز مرونة سوق العمل عبر ظهور أنماط عمل جديدة كالعمل عن بُعد واقتصاد المنصات، مما وسع فرص التشغيل للشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية سياسات سوق العمل النشطة التي تركز على تدريب الشباب على المهارات الرقمية، وتطوير برامج ريادة الأعمال الرقمية، وبناء منصات وطنية للتشغيل لمواءمة المهارات مع احتياجات السوق المتغيرة.

من جانب آخر، فقد أحدث التحول الرقمي تحولاً جذرياً في هيكل سوق العمل، مما أدي إلى ظهور أنماط عمل مرنة وغير تقليدية، وقد استدعي ذلك تضافر الجهود لضمان الجاهزية للاستفادة من هذه الأنماط على نحو فعال من حيث دعم اندماج الفئات المختلفة، وعلى نحو يضمن التعامل مع التحديات التي اقترنت بطبيعة ظهور الأنماط الجديدة للعمل؛ من حيث بالاستقرار الوظيفي والحماية الاجتماعية. وبوجه عام، تُبرز هذه التحولات ضرورة تحقيق توازن بين مرونة سوق العمل وضمان عدالة فرص التشغيل. لذا، يبقى تطوير التعليم والتدريب، مع التركيز على المهارات الرقمية عاملاً حاسماً لمواكبة متطلبات المستقبل الوظيفي.

اتساقًا مع هذه التحولات، نجد أن الحكومة المصرية تسرع بوتيرة التحول الرقمي، وهو ما ينعكس في المؤشرات ذات الصلة، وخاصة نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما عزز جاذبية مصر كوجهة للاستثمار في خدمات الاستعانة بالمصادر الخارجية. واستجابةً لهذا النمو، أطلقت وزارة الاتصالات «رؤية مصر الرقمية للخدمات العابرة للحدود ٢٠٢٢-٢٠٢٦» لتحقيق طفرة نوعية في هذا القطاع. وتعتمد على ركيزتين أساسيتين: تطوير بيئة الأعمال من خلال: إعادة تصميم حزم الحوافز الاستثمارية، وتعزيز المشاركة مع المستثمرين والمواهب المحلية، كذلك توفير البنية التحتية اللازمة لدعم النمو؛ وتنمية القدرات البشرية عبر: برامج تأهيل الطلبة والخريجين لسوق العمل، وتطوير مهارات المحترفين العاملين في القطاع، وأيضا تعزيز الشراكات بين الأوساط الأكاديمية والصناعية. وذلك بالتركيز على ثمانية قطاعات واعدة تشمل: مراكز الاتصال، التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسب الآلي، البرمجيات المدمجة، الخدمات المصرفية والتأمين، وخدمات التقنيات العالية. كما تقدم حزمة حوافز مبسطة تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتمكين الشركات المحلية، وتشجيع إنشاء الأعمال الجديدة، ودعم التوسع في التقنيات عالية القيمة، وخلق فرص عمل مستدامة للجنسين.[١]

لذا، أصبحت المرحلة المقبلة تستلزم تبني استراتيجية متكاملة تجمع بين سياسات سوق العمل الفاعلة، وأنظمة التعليم المتطورة القادرة على مواكبة المتغيرات، ونظم الحماية الاجتماعية الذكية التي تلائم أشكال العمل الجديدة. وهذا التكامل هو الضمانة الأساسية لتحويل تحديات التحول الرقمي إلى فرصة حقيقية لتعزيز قيم العدالة، ورفع مستوى المرونة، وتحفيز الابتكار في سوق العمل المعاصر.

لكن تحقيق الفعالية الكاملة لهذه السياسات يواجه عدة تحديات، أبرزها اتساع الفجوة بين المهارات المتاحة والمطلوبة، وعدم تحقيق التكامل الكافي بين سياسات التعليم واحتياجات السوق، ونقص البيانات الدقيقة حول العرض والطلب على العمالة. لذا تتجه السياسات سوق العمل في مصر إلى اعتماد نهج متكامل يجمع بين تطوير المهارات الرقمية للشباب،

١ https://itida.gov.eg/Arabic/Programs/Digital-Egypt-Strategy-for-Offshoring-Industry-2022-2026/Pages/default.aspx

وتعزيـز الحوكمـة الرقميـة في إدارة سـوق العمـل، وبنـاء الـشراكات الفعالـة بـين القطاعـين العـام والخـاص والأوسـاط الأكاديميـة، ممـا يسـهم في تحقيـق تنميـة اقتصاديـة مسـتدامة وتوفير فـرص عمـل لائقة للشباب في ظـل الاقتصـاد الرقمـي المتسـارع.

آفـاق المهـن والتوظيـف Occupational Outlook: مرصـد وطني لتخطيـط احتياجـات سـوق العمـل حتى ٢٠٣٠

تُعـد منصـة «آفـاق المهـن والتوظيـف» علـى الموقـع الالكتروني لـوزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي، أداة معرفيـة تفاعليـة تُسـهم في دعـم سياسـات التعليـم والتشـغيل في جمهوريـة مصر العربيـة مـن خلال تـوفير بيانـات تحليليـة دقيقـة حـول أكثر مـن ٤٠٠ مهنـة تغطـي أكثر مـن ٩٨٪ مـن إجمـالي المُشتغلين، وذلـك وفقاً لدليـل التصنيف المهني المصري الموحـد. حيـث توفـر المنصـة معلومـات تفصيليـة حـول المهـام الرئيسـية لكل مهنـة، متوسـطات الأجـور، متوسـط سـاعات العمـل، ومتطلبـات المهنـة مـن حيـث المسـتوى التعليمـي والمهـارات والمعـارف والقـدرات. إضافـةً الى معـدلات نمـو التشـغيل المتوقعـة حتى عـام ٢٠٣٠، فضلاً عـن التوزيـع الجغـرافي والقطاعـي للمشـتغلين علـى مسـتوى الجمهوريـة، ومـدى الصلـة بين المهنـة والانتقال الأخضر.

وتُتيـح المنصـة لمجموعـة واسـعة مـن المسـتخدمين الاسـتفادة مـن بياناتهـا ومؤشراتهـا. فهـي تُوجَّـه بالأسـاس إلى صنّـاع القـرار والعامـلين بالجهـات المعنيـة بالتخطيـط الاقتصـادي والتعليـم والتشـغيل، بمـا يمكّنهـم مـن التعـرف علـى احتياجـات سـوق العمـل الحاليـة والمسـتقبلية ووضـع السياسـات والبرامـج الملائمـة للتعليـم والتشـغيل. كمـا تُعـد المنصـة موردًا مهمًا لـ الطـلاب والخريجين لمساعدتهم في اختيـار مساراتهم التعليميـة والمهنيـة علـى نحـو مسـتنير، اسـتنادًا إلى معلومـات دقيقـة حـول اتجاهـات وفـرص سـوق العمـل في مصر.

وتهـدف المنصـة إلى تـوفير قاعـدة بيانـات ومجموعـة مـن المعلومـات التحليليـة التي تمكّـن مسـتخدميها مـن التعـرف علـى طبيعـة ومتطلبـات المهـن في سـوق العمـل المصري، بمـا يسـهم في تعزيـز القـدرة علـى مواكبـة التغيرات الراهنـة مـن منظـوري التعليـم والعمـل علـى حـدٍّ سـواء. ويـأتي ذلـك في إطـار دعـم جهـود الدولـة لرفـع معـدلات التشـغيل، وتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة الشـاملة، وتنفيـذ مسـتهدفات رؤيـة مصر ٢٠٣٠، مـن خلال تطويـر آليـات تحليـل وعـرض بيانـات المهـن وإتاحتهـا لمختلـف فئـات المجتمـع بطريقـة تفاعليـة ومبسـطة. وقـد تـم تطويـر المنصـة بالتعـاون بين عـدد مـن الـوزارات والجهـات الوطنيـة علـى رأسـها وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي، بدعـم مـن مشـروع دعـم التشـغيل بالوكالـة الألمانيـة للتعـاون الـدولي (GIZ).

تعتمـد المنصـة علـى بيانـات مسـح القـوى العاملـة ومسـح التوظـف والأجـور وسـاعات العمـل الصـادرة عـن الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، إلى جانـب بيانـات معـدلات نمـو القيمـة المضافـة لقطاعـات النشـاط

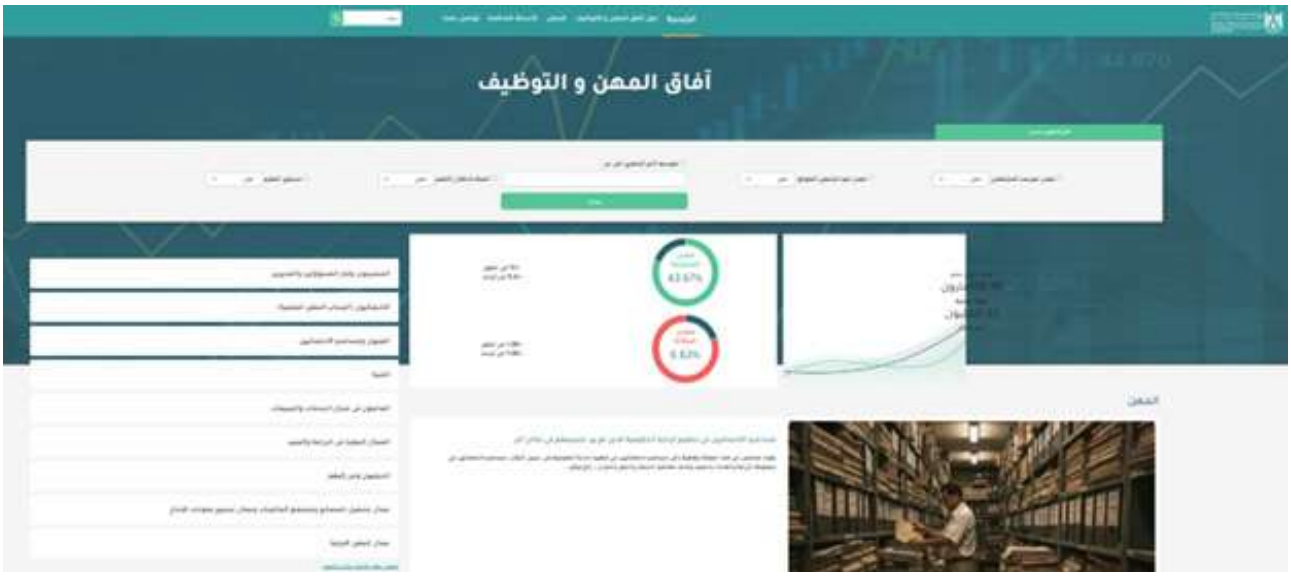

الاقتصادي الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. كما تم الاستعانة بقاعدة بيانات O*Net لتحديد المهارات والمعارف المطلوبة، وبأحدث الدراسات حول الاقتصاد الأخضر لتحديد مدى صلة المهن بالتحول نحو الاقتصاد المستدام.

يُجري الآن تحديث هذه المنصة، بشكل يُتيح زيادة عدد ونوعية المستفيدين، وهو ما تطلب التعاون مع بعض منتجي البيانات الفعلية ذات الصلة بالتوظيف، بالتعاون مع الشركاء التنمويين.

منصة للتدريب المهني «مهني ٢٠٣٠»

في هذا الصدد، تم الانتهاء من إعداد منصة متطورة للتدريب المهني الإلكتروني، والتي من المقرر إطلاقها قريبا لتوفير فرص تدريب حقيقية للشباب على مهن محددة ومطلوبة في سوق العمل. وتضم المنصة نظام تعليم إلكتروني متكامل وفصول افتراضية تفاعلية ومحتوى رقمي مطور في مهن متنوعة مثل التفصيل والخياطة، وصيانة الهواتف المحمولة، والتبريد والتكييف، بهدف رفع كفاءة المستفيدين وتأهيلهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المتغيرة.

نظم معلومات سوق العمل LMIS

ونظرًا للدور المحوري لتعزيز البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل، والتي تُعد أساسًا لصنع السياسات الحالية والمستقبلية. فقد بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إنشاء نظام قومي لمعلومات سوق العمل (LMIS) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ليكون قاعدة بيانات شاملة تتضمن المعلومات الخاصة بحجم وتكوين سوق العمل، وتحدياته، إضافةً إلى بيانات التعليم والتدريب بوصفها مدخلات رئيسية ومؤثرات أساسية في ديناميكيات سوق العمل، إلى جانب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة. ويُعد هذا النظام أداة استباقية لدعم صنع القرار القائم على الأدلة، بما يحقق فوائد ملموسة لمختلف الأطراف المعنية؛ إذ يتيح لأصحاب العمل اتخاذ قرارات توظيف أكثر دقة وفعالية، ويمكّن الباحثين من إجراء دراسات معمقة حول سوق العمل المصري.

وقد تم بالفعل الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من إنشاء النظام وجارٍ العمل على توفير التمويل اللازم لبدء المرحلة الثانية، وذلك في ضوء الدور المحوري الذي تضطلع به الوزارة باعتبارها الجهة المسؤولة عن صياغة الاستراتيجيات والخطط التنموية والتي يُعد سوق العمل محورًا هامًا في صياغة وتنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات. من خلال ربط سياسات التشغيل بالأهداف التنموية. وفيما يلي عرض لأهم مستهدفات النظام (LMIS).

- التخطيط الاقتصادي؛ حيث يُمكّن صناع السياسة من استشراف التغيرات والتحديات في سوق العمل، واتخاذ قرارات مبنية على بيانات واقعية، سواء في القوانين أو السياسات العامة أو توزيع الميزانيات.
- ربط سياسات التشغيل بأولويات التنمية الوطنية من خلال دمج خطط وبرامج التشغيل ضمن الإطار الأشمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز اتساقها مع الرؤية الوطنية طويلة الأجل.
- دعم كفاءة سوق العمل حيث يُقلّل من «المعلومات الناقصة» التي تعوق قدرة الباحثين عن العمل وأصحاب العمل على اللقاء بفعالية، فيُخفّض من تكاليف البحث والتطابق بين العرض والطلب.
- التوجيه الفعال للتدريب والتعليم حيث يساعد في مواءمة برامج التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل الحقيقية، بحيث لا تُنتج مؤهلات لا يُطلب لها.
- مراقبة وتقييم السياسات حيث يتيح تتبّع الأثر الفعلي للبرامج والإصلاحات التي تُنفّذ في مجالات التشغيل والتدريب، لمعرفة ما يُنجح وما يحتاج تعديلًا.
- دعم كافة الفاعلين في سوق العمل؛ حيث يُقدّم خدمات للمواطنين، والقطاع الخاص (أصحاب العمل)، ومؤسسات التعليم، من خلال معلومات عن المهن المطلوبة، الأجور، الوظائف الشاغرة، المهارات المطلوبة، الاتجاهات المستقبلية.

- الاستجابة السريعة للتغيرات؛ من خلال تحديث البيانات وتحليل الاتجاهات، يصبح من الممكن رصد تحولات هيكلية في سوق العمل (كدخول تكنولوجيا جديدة، أو تغيّر الطلب على مهارات محددة) واتخاذ إجراءات مسبقة.

وسيتم استكمال العمل على تعزيز فرص التشغيل من خلال اتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، تقوم على تقييم الوضع الحالي وتطوير الخدمات ذات الصلة، مثل التوظيف بالداخل، والتوظيف بالخارج، وشركات التوظيف، والتدريب المهني، وقياس مستويات المهارات، بما يضمن تكاملها ضمن منصة «مصر الرقمية». ويشمل ذلك أيضاً تطوير وإطلاق الخدمات المتبقية المتعلقة بتصاريح عمل الأجانب، وعلاقات العمل، والسلامة والصحة المهنية، وتنظيم أوضاع العمالة غير المنتظمة، وتراخيص مزاولة المهن، مع ربط هذه المنظومة بمنصات أخرى مثل منصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني، لضمان تكامل السياسات والخدمات المعززة لسوق العمل.

٦. تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال حزمة حماية متكاملة

في إطار حرصها على تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر احتياجًا، تتبنى الحكومة حزمة من الإجراءات التخفيفية تهدف إلى دعم الأسر محدودة الدخل والعاملين بالدولة، وذلك لمواجهة الأعباء الاقتصادية المتزايدة وضمان استدامة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، حيث تقدم حزمة حماية اجتماعية شاملة تستهدف دعم الأسر الأولى بالرعاية وتحسين أوضاع العاملين بالدولة.

تركز جهود الحماية الاجتماعية في مصر على تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (UHIS) من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة، وإعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.

كما يتم العمل على مواصلة مد مظلة الرعاية الصحية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة المسجلة في منظومة قاعدة بيانات وزارة العمل وصرف المنح الدورية للمستحقين، وكما سبق الإشارة إليه، إعداد مسودة قانون للعمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتقنين أوضاعهم ودمجهم في سوق العمل الرسمي.

وفيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية، فقد تم اعتماد الملف الوطني للسلامة والصحة المهنية (OSHA Profile)، وجاري إصدار الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنية، والتي ستعمل على إصدار وتحديث التشريعات والمعايير الوطنية، وتطوير نظم التفتيش والرقابة، وتدريب الكوادر الوطنية على مفاهيم وإجراءات الوقاية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لحوادث وإصابات العمل، وتشجيع المؤسسات على تطبيق أنظمة الإدارة الآمنة.

كما تشمل الحزمة إجراءات تم تطبيقها بدءًا من يوليو ٢٠٢٥، منها زيادة أجور العاملين بالدولة والمعاشات، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧ آلاف جنيه، وتعيين عشرات الآلاف من المعلمين والأطباء والموظفين، وزيادة معاشات المعلمين.

٥. التنسيق بين السياسات: إدماج سياسات التشغيل ضمن سياسات الاستثمار والصناعة

يتطلب تحقيق نموذج النمو الاقتصادي الطموح الداعم للنمو والتشغيل بقيادة القطاع الصناعي الذي تدعمه هذه السردية، الأخذ في الاعتبار إدماج السياسة الصناعية مع سياسات التشغيل وتنمية المهارات؛ حيث أن التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة لا تؤدي تلقائيًا إلى زيادة العمالة الرسمية. وتتوسط هذه العلاقة عوامل مؤسسية وسوقية متعددة، وتبرز هنا مهارة العمالة كأهم قيد. ولذا، فالتكامل الأعمق بين السياسة الصناعية، والاستراتيجيات القطاعية، وسياسات وسبل تطوير المهارات ستعزز النطق والجدوى لهذا النموذج المقترح للنمو.

فضلاً عن ذلك، من المقترح أيضًا أن يتم التركيز على الصناعات التي تلعب دورًا هيكليًا في ترابط الاقتصاد. فالأولويات الصناعية التي تعطي اهتمامًا للروابط الأفقية (بين القطاعات) والرأسية (على طول سلسلة القيمة) تنتج آثار انتشار أوسع، وتحسن الكفاءة، وتساهم في خلق فرص عمل أكثر شمولًا وتوزيعًا.

ومن ثم، يجب أن يُنظر إلى التنبؤ بالمهارات ومواءمتها مع احتياجات الصناعة باعتباره عنصرًا أساسيًا، ويتطلب ذلك ما يلي:

- نظام وطني للتنبؤ بالمهارات مرتبط بسلاسل القيمة ذات الأولوية: والذي يُعد ضروريًا لمعالجة فجوات المهارات، ودعم التحديث التكنولوجي، وتمكين العمال من الانتقال إلى القطاعات النامية مثل تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، واللوجستيات، والتصنيع المتقدم.
- مجالس مهارات قطاعية تستوعب تحديات التوظيف واتجاهات التكنولوجيا لدى أصحاب العمل: وهو ما تقوم به وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حاليًا نحو تفعيل دور هذه المجالس في الاقتصاد الوطني كنموذج قائم على الطلب بقيادة لأصحاب الأعمال، وذلك مع شركاء التنمية المحليين والدوليين.
- مسارات مستمرة لإعادة تأهيل وتطوير المهارات داخل التجمعات الصناعية.
- دمج المعايير المهنية العالمية لضمان التوافق مع متطلبات المستثمرين الدوليين؛ من خلال ما تقوم به وزارة العمل في برامجها الحالية، وكذا وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي من خلال عمل المظلة الرسمية لعمل المجالس.

كل هذه المتطلبات ستساهم حال تنفيذها بشكل فعال في تعزيز نتائج التوظيف المحلية وزيادة جاذبية مصر للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرًا لاعتماد المستثمرين بصورة كبيرة على توفر المهارات ومستويات الإنتاجية ومرونة سوق العمل. لذا، تم بلورتها في سياق برنامج الإصلاحات الهيكلية كما سيتضح في نهاية الفصل.

تسعى الحكومة المصرية إلى تحقيق التكامل بين **استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية والتجارة الخارجية** مع **الاستراتيجية الوطنية للتشغيل**، بهدف تعظيم الأثر التنموي عبر خلق فرص عمل منتجة وتحفيز النمو المستدام. ويرتكز هذا النهج على توجيه الاستثمارات نحو **القطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة** مثل الصناعة التحويلية، والسياحة، والزراعة، والطاقة المتجددة، وخدمات التعهيد.

ربط أهداف وسياسات التشغيل باستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية لدعم النمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ يسهم في تحفيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يرفع من جودة العمالة ويعزز التشغيل المستدام. وقد أثبتت التجارب الدولية في دول مثل الصين وتركيا وفيتنام وجود علاقة إيجابية بين

تدفقات الاستثمار الأجنبي ونمو التوظيف والأجور، رغم تباين الأثر بين الدول والقطاعات تبعًا لطبيعة النشاط الاقتصادي وهيكله الإنتاجي.

وفي مصر، تعمل الحكومة على مواءمة استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة من الاستثمارات الوافدة في دعم التنمية المستدامة. وتستهدف الاستراتيجيتان معًا خلق بيئة أعمال مواتية للقطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات في القطاعات كثيفة العمالة وذات الإمكانات التصديرية العالية مثل التصنيع، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والزراعة، وخدمات التعهيد. كما تتضمن الاستراتيجية الاستثمار في القطاعات الواعدة المرتبطة بالتحول الأخضر مثل الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والصناعات الدوائية.

ويتضح وجود ترابط واضح بين القطاعات المستهدفة في كلتا الاستراتيجيتين، حيث تتركز الجهود على الصناعات التحويلية، والنقل والتخزين، والزراعة، وخدمات الغذاء والإقامة، وهي قطاعات تستوعب أكثر من ثلث المشتغلين في الاقتصاد المصري. غير أن تحقيق الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي يتطلب جاهزية القوى العاملة المحلية عبر برامج تدريب وتأهيل نوعية تضمن توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل.

وفي هذا السياق، بدأت خطوات عملية لتأسيس مجالس مهارات قطاعية مثل مجلس مهارات الصناعات الكيماوية، لتحديد الفجوات المهارية ووضع أطر تدريبية وفق المعايير الأوروبية. كما تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تطوير المهارات الخضراء بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية، وعلى تنفيذ مشروعات مع منظمة العمل الدولية لدمج التشغيل في سياسات التجارة والاستثمار.

وتتوج هذه الجهود بتعزيز التنسيق المؤسسي والحوكمة لضمان الاتساق بين سياسات الاستثمار والتشغيل، وتحقيق نمو اقتصادي شامل وداعم للوظائف، يعكس رؤية مصر نحو اقتصاد إنتاجي قادر على الصمود والمنافسة في عالم سريع التحول.

ربط أهداف وسياسات التشغيل باستراتيجية التنمية الصناعية (مزيد من التفاصيل في الفصل الثالث: التنمية الصناعية)

ويُعد **قطاع الصناعة** محورًا رئيسيًا لهذا التوجه، إذ يستوعب أكثر من ١٣٪ من المشتغلين، وتدعمه الدولة عبر **حوافز استثمارية للمحافظات الأقل جذبًا** واستغلال الأصول الصناعية غير المستغلة. وتؤكد التجارب الدولية، ككوريا وتايوان، أهمية **الربط بين التعليم الفني وسياسات التصنيع** لزيادة التشغيل والحد من الفقر.

كما تُولي الدولة اهتمامًا خاصًا بـ **تنمية المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال** لتحقيق نمو شامل وتوزيع مكاني عادل للأنشطة الصناعية، خاصة في المناطق الريفية والأقل حظًا. ويواكب ذلك جهود **ربط التصنيع بالتجارة الخارجية** من خلال تطوير البنية التحتية اللوجستية وتيسير النفاذ إلى الأسواق، بما يعزز التنافسية ويولد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، انسجامًا مع النظريات الاقتصادية الداعمة لانفتاح الدول كثيفة العمالة.

وعلى صعيد تنمية المهارات والابتكار التكنولوجي، تعمل الدولة على مواءمة التعليم الفني مع احتياجات سوق العمل، من خلال شراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات دولية (كمنظمة العمل الدولية ومؤسسة التدريب الأوروبية) لتطوير المهارات الخضراء ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

كما يجري تفعيل مجالس المهارات القطاعية في قطاعات الصناعات الكيماوية، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة لتحديد الفجوات المهارية، وتطوير الأطر التدريبية وفق المعايير الأوروبية. ويسهم تطوير نموذج تقييم الوظائف الخضراء في دعم السياسات القائمة على الأدلة وضمان انتقال عادل نحو اقتصاد مستدام.

وبذلك يتكامل الإطار الوطني للتشغيل مع سياسات الاستثمار والصناعة والتجارة في منظومة تنموية موحدة تهدف إلى تحقيق نمو شامل ومستدام يعزز من تنافسية الاقتصاد المصري ويرفع كفاءة سوق العمل.

التخطيط المكانـي
لتوطين التنمية الاقتصادية

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي ٧٥٦

المقدمة ٧٦٠

١. الإطار التشريعي لدفع التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي - قانون التخطيط العام للدولة ٧٦٢

التكامل بين قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ والقوانين ذات الصلة ٧٦٣

٢. تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي لتوطين التنمية الاقتصادية ٧٦٤

أولًا: تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية ٧٦٧

ثانيًا: اعتماد معادلة تمويلية جديدة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات ٧٦٨

ثالثًا: تكامل الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي ٧٦٩

رابعًا: تكامل البنية المعلوماتية المكانية لمنظومة التخطيط ٧٦٩

٣. البرامج المحلية وخطط المواطن والمشاركة المجتمعية: ثلاثية التوطين الفعّال ٧٧٣

تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة ٣٧٧

دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية ٧٧٥

تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال تطبيق «شارك ٢٠٣٠» ٦٧٧

٤. حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص على المستوى المحلي ٧٧٧

أولًا: حوكمة الاستثمار العام على مستوى المحافظات ٧٧٧

ثانيًا: تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة ٩٧٧

٥. توطين أهداف التنمية المستدامة ٧٨١

التقارير الطوعية المحلية (Voluntary Local Reviews - VLRs) ٧٨٢

تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات ٧٨٢

٦. توطين العمل المناخي ٧٨٥

٧. سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة ٧٨٧

التنمية المكانية: رصد الفجوات التنموية والتفاوتات الإقليمية ٧٨٧

استهداف السياسات من خلال تعبئة وتحليل بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك ٧٩٢

التخطيط ومنهجية التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٢٧ ..... ٧٩٣

التعداد الاقتصادي ٤٩٧

مؤشرات كمية متكاملة لتقييم الأداء التنموي ٧٩٨

٨. أمثلة علي المبادرات والمشروعات الجارية في شأن دفع التنمية الاقتصادية..... ٨٠١
المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة» ٨٠١
برنامج سكن كل المصريين..... ٨٠٢
المشروعات الجاري تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية لدفع التنمية الاقتصادية..... ٨٠٨
أبرز جهود الدولة في دعم ريادة الأعمال على مستوى المحافظات..... ٨١٩
٩. السياسات الداعمة للنمو والتشغيل: رؤية مستقبلية للتخطيط المكاني..... ٨٢٤
١٠. الملحق ٨٢٦
١١. قائمة المراجع ٨٢٩

قائمة الأشكال

شكل ١ معدل البطالة (١٥-٦٥) طبقاً للمُحافظة، ٢٠٢٤..... ٧٨٩
شكل ٢ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمُحافظة، ٢٠٢٤..... ٧٩٠
شكل ٣ التوزيع النسبي لمدارس التكنولوجيا التطبيقية على مستوى المحافظات في ٢٠٢٥..... ٧٩٢
شكل ٤ أهم المؤشرات الرئيسية للتعداد الاقتصادي المصري السادس ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ..... ٧٩٤
شكل ٥ إجمالي القيمة المضافة - التعداد الاقتصادي المصري (تريليون جنيه) ٧٩٥
شكل ٦ التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية وفقاً للتعداد الاقتصادي السادس - (ألف منشأة)..... ٧٩٦
شكل ٧ إجمالي الوحدات بالمدن الجديدة المنفذ والجاري تنفيذه ٨٠٤
شكل ٨ إجمالي المستفيدين بالمدن والمحافظات ٨٠٦

قائمة الجداول

جدول ١ مُؤشّرات التنمية الرئيسة في الأقاليم الاقتصاديّة..... ٧٨٨
جدول ٢ مستوى التحصيل الدراسي للذكور والإناث..... ٧٨٩

الملخـص التنفيـذي

لتُولي الدولة المصرية أهمية كبيرة لتحقيق تنمية إقليمية ومحلية متوازنة، انطلاقًا من قناعة بأن العدالة المكانية والاجتماعية تشكل ركائز أساسية للتنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين في مختلف المحافظات، من خلال توجيه الاستثمارات العامة والخاصة وفق الخصائص التنافسية لكل إقليم. ويهدف هذا التوجه إلى تمكين الأقاليم من لعب دور فاعل في قيادة النمو وخلق فرص العمل. ويأتي قانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ ليؤكد على ضرورة صياغة سياسات تنموية تراعي الفوارق بين الأقاليم والوحدات المحلية وتسعى إلى سد الفجوات على المستويين القطاعي والجغرافي، مع اعتماد التنمية المكانية كمنظّم رئيسي للنمو المستقبلي.

علاوة على ذلك، يعد نهج «أقطاب النمو» أحد الخيارات التنموية الواعدة التي يمكن البناء عليها لتعزيز التخطيط التنموي، من خلال تطوير مراكز اقتصادية متخصصة تتمتع بمزايا تنافسية واضحة، وتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مناطق تمتلك مقومات طبيعية وبشرية وبنية تحتية مؤهلة لاستضافة أنشطة إنتاجية قابلة التصدير. ويسهم هذا النهج في تكوين تجمعات صناعية ولوجستية وخدمية مترابطة، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المحلي، بما يدعم توزيعًا أكثر توازنًا لفرص التنمية بين المناطق.

الإطار التشريعي والمؤسسي

لترسيخ هذا التوجه، أصدرت الدولة قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، الذي يمثل الإطار التشريعي المنظم لعملية التنمية المتوازنة. يهدف القانون إلى توفير منظومة متكاملة للتخطيط التنموي على المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، مع ضمان الترابط والتكامل بين هذه المستويات. ويؤكد القانون على مبدأ «التنمية المتوازنة العادلة»، ويلزم بتوزيع الاستثمارات العامة بناءً على معايير علمية وموضوعية، أبرزها تطبيق «المعادلة التمويلية» لمعالجة الفجوات التنموية المكانية، كما يعزز مبدأ «اللامركزية» لتمكين الوحدات المحلية. كما يتكامل هذا القانون مع قانون البناء الموحد رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨، لضمان ترجمة الرؤية التنموية إلى واقع عمراني ملموس، حيث أصبح المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ركيزة أساسية في منظومة التخطيط القومي، حيث يوجّه التوزيع المكاني للاستثمارات، ويشكّل المرجعية المكانية لموازنات البرامج والأداء على مستوى المحافظات، ويربط بين الاحتياجات العمرانية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المتوازنة.

ويستكمل قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ الإطار التشريعي من خلال ضمان ربط الموارد بالبرامج التنموية وأولويات الدولة وفق منهجية البرامج والأداء، بينما يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد الإطار التنفيذي واللامركزي الذي يمكّن الوحدات المحلية من التخطيط، وإدارة الموارد، ومحاسبة النتائج.

تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي

تتبنى الدولة نهجًا مؤسسيًا متكاملاً لتطوير منظومة تخطيط قومي ومحلي أكثر مرونة وفاعلية، يقوم على ربط الاستثمارات العامة باحتياجات المحافظات الفعلية وفق مؤشرات قياس للفجوات

التنموية، وتعزيز التوزيع العادل للموارد من خلال اعتماد معادلة تمويلية مطورة وكفاءة الإنفاق، من خلال تحديث معايير تقييم المشروعات تجعل اختيارها قائمًا على العائد التنموي والتكلفة والجدوى. وتمتد الإصلاحات إلى تطوير البنية المعلوماتية المكانية NSDI، وتقدير الاستثمارات الخاصة لزيادة واقعية الخطط، وتمكين المحافظات من صياغة أولوياتها داخل برامج تنمية محلية مطوّرة. ويعزز هذا النهج اعتماد السياسة الحضرية الوطنية (سبتمبر ٢٠٢٣) التي تربط أدوار المدن بالموازنة الاستثمارية وتستهدف توجيه النمو الحضري، وتدعيم التنمية الاقتصادية المحلية، وتفعيل حوكمة حضرية متكاملة. ويتكامل ذلك مع منظور «أقطاب النمو» لتوجيه الاستثمار العام والخاص نحو مراكز اقتصادية ذات ميزات تنافسية قادرة على رفع الإنتاجية وجذب الاستثمار وتوليد فرص العمل بما يحقق توزيعًا أكثر اتساقًا لفرص التنمية.

ويرتكز النموذج المؤسسي على الربط بين التمويل والأداء في إطار موازنة البرامج والأداء، مدعومًا بحوافز محلية، ودمج الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لضمان استدامة الخدمات، وميكنة المتابعة والتقييم لتعظيم الأثر.

السياسات القائمة على البيانات والأدلة

تعتمد السياسات التنموية في مصر على منظومة بيانات دقيقة وتحليل شامل لتحديد الأولويات وتوجيه الموارد بكفاءة، عبر رصد التفاوتات الإقليمية ومؤشرات الفقر والبطالة والتعليم والعمالة غير الرسمية. وتمكّن هذه التحليلات من فهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات وتحديد الفجوات، من خلال توظيف أدوات إحصائية ودراسات متخصصة، مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي والسكاني، والمؤشرات التنموية المتنوعة مثل مؤشرات التنمية البشرية والفقر متعدد الأبعاد ومؤشر تنافسية المحافظات، كأدوات تحليلية هامة تسهم في توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد. كما يساهم تقرير التنمية البشرية في ربط البيانات بالسياسات العامة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز من كفاءة التخطيط ويوجه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا.

حوكمة الاستثمار العام وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

تركّز السياسات التنموية على تعزيز الحوكمة الفعّالة للاستثمار العام بالمحافظات لتعظيم مشاركة القطاع الخاص وتحفيز النمو المستدام. تشمل الاستراتيجية تحسين التخطيط والمتابعة وربط التمويل بالأداء لضمان استخدام الموارد بكفاءة، مع توجيه الاستثمارات لسد الفجوات التنموية في التعليم والصحة والبنية التحتية والنقل والخدمات العامة. كما تعمل وثيقة سياسة ملكية الدولة على إعادة هيكلة الدور الاقتصادي للدولة عبر تصنيف الأصول القابلة للتخارج أو الشراكة مع القطاع الخاص، واعتماد نماذج استثمارية مرنة تدعم التكامل بين القطاعين، مع التركيز على الزراعة والصناعات الحرفية والبنية التحتية والخدمات البيئية والنقل. إضافة إلى ذلك، طُوّرت منهجية شاملة لقياس استثمارات القطاع الخاص تشمل القطاع غير الرسمي والبحث والتطوير والبنية التحتية التكنولوجية والإسكان، ما يتيح فهم توزيع الاستثمارات بدقة، تحديد الفجوات، ودعم التخطيط اللامركزي لتعزيز العدالة المكانية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لجميع المحافظات.

دعم ريادة الأعمال على مستوى المحافظات

تضع الحكومة المصرية ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة في صدارة أولوياتها، إدراكًا لدورها المحوري

في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة مرونة الاقتصاد، فضلًا عن إسهامها المباشر في خلق فرص عمل للشباب في مجالات متعددة. وقد جاء هذا التوجه انطلاقًا من قناعة راسخة بأن تمكين الشباب من تأسيس مشروعاتهم الخاصة يسهم في خفض معدلات البطالة، وفتح آفاق جديدة للنمو، وترسيخ ثقافة الابتكار في المجتمع.

وقد سعت الدولة إلى بناء منظومة متكاملة لريادة الأعمال من خلال دعم مؤسسي، وبنية تحتية مبتكرة، وتمويل تنموي منخفض التكلفة (تمويل تنموي ميسر)، شملت جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الذي وفر نحو ٣٠ ألف فرصة عمل وأدار خمس حاضنات أعمال، وبرنامج Orange Corners Upper Egypt الذي دعم سنويًا أكثر من ١٣٠ رائدًا ورائدة أعمال في صعيد مصر والدلتا، ومراكز إبداع مصر الرقمية وبرنامج الحاضنات التكنولوجية «انطلاق» لتطوير الشركات الناشئة الرقمية. إلى جانب تنفيذ مشروعات لتمكين المرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة الزراعية والتصنيع المحلي.

خريطة التجمعات الصناعية والحرفية والموارد الزراعية والتعدينية

في إطار تعزيز التخطيط الإقليمي وجذب استثمارات القطاع الخاص، قامت وزارة الصناعة بإعداد خريطة شاملة للتجمعات الصناعية والحرفية على مستوى الجمهورية، مقسمة وفق المحافظات، مع إبراز أهم الحاصلات الزراعية والخامات التعدينية المتوفرة في كل منطقة. وقد أسهم هذا الجهد في إتاحة قاعدة بيانات دقيقة تعزز قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية لكل محافظة، ودعم التخطيط الصناعي على المستويين القومي والإقليمي، إلى جانب توفير خريطة استرشادية للمستثمرين المحليين والأجانب لاغتنام فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة.

دفع التنمية الاقتصادية في المحافظات المصرية

تم ترجمة جهود الدولة في توطين التنمية المحلية والإقليمية إلى حزمة واسعة من المشروعات القومية والمبادرات النوعية العابرة للقطاعات، مع إيلاء أولوية قصوى للمناطق الأكثر احتياجًا. ويأتي في مقدمة هذه الجهود المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، الذي يُعد أضخم تدخل تنموي متكامل عالميًا لمعالجة الفقر متعدد الأبعاد وتقليص الفجوات التنموية، حيث تجاوزت نسبة الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان ٧٠٪ من إجمالي التدخلات، مع تركيز نوعي على محافظات الصعيد التي استحوذت على نحو ٦٨٪ من المخصصات. ويبرز إلى جانب ذلك برنامج دعم التنمية المحلية في صعيد مصر كنموذج رائد للتنمية المتكاملة، إذ أسهم في توفير ما يقرب من ٣٦٩ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وخفض معدل البطالة بنحو ٦٪ عبر تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز كفاءة الإدارة المحلية، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل مستدامة.

كما يُعد برنامج «سكن لكل المصريين» من أبرز البرامج الوطنية التي تعكس تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد أهم برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للمواطن المصري، وأداة رئيسية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة ودعم الاستقرار المجتمعي. ويستهدف البرنامج تلبية الطلب على السكن اللائق لأكثر من ٤ ملايين مواطن، لا سيما من الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، من خلال توفير نحو مليون وحدة سكنية تضمن للأسر المستحقة بيئة آمنة ومستقرة، بما يسهم في ترسيخ التماسك الاجتماعي ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

كما امتدت الإصلاحات الهيكلية إلى قطاعات حيوية؛ ففي قطاع الحماية الاجتماعية أسهم برنامج تكافل وكرامة في تحسين مستويات المعيشة أكثر من ٢٠ مليون مواطن مع تمكين اقتصادي عبر مبادرة «فرصة» في القرى والمناطق الريفية ومعالجة الفجوات التنموية عبر حزمة متكاملة تشمل البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وبناء القدرات البشرية. وفي قطاع الصحة تمثل منظومة التأمين الصحي الشامل إصلاحًا مؤسسيًا يستهدف رفع جودة خدمات الرعاية الصحية وضمان إتاحتها لجميع المواطنين، مع تركيز على الفئات الأكثر هشاشة، وذلك من خلال تطبيق تدريجي يبدأ بمحافظات نموذجية هي: بورسعيد، دمياط، الإسماعيلية، والأقصر، لاختبار الجاهزية التشريعية والتنظيمية والفنية قبل التوسع على مستوى الجمهورية. إلى جانب مشروعات استراتيجية في الإسكان والمرافق والمياه والزراعة مثل إدارة المخلفات الصلبة بمصرف كتشنر، وقناطر أسيوط الجديدة وبرامج الزراعة الذكية والمليون ونصف فدان. وتكتمل الجهود بخطة تنمية شبه جزيرة سيناء التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والأمنية، لتعزيز الاستثمار وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على مستوى جميع المحافظات.

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل: رؤية مستقبلية للتخطيط المكاني

يؤسس هذا الفصل لمرحلة جديدة يغدو فيها البعد المكاني محورًا للتنمية الاقتصادية في مصر عبر منظومة تخطيط أكثر تكاملًا وفعالية، وأدوار مؤسسية أكثر وضوحًا، وشراكة أوسع مع القطاع الخاص، بما يضع المحافظات في قلب عملية التنمية، ويرفع قدرتها على خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وترسيخ العدالة المكانية كركيزة للتنمية الشاملة. ويقوم هذا التحول على تبنّي منظور «أقطاب النمو» وممرات التنمية، بما يسمح بتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة إلى مراكز إنتاجية ولوجستية تمتلك ميزات تنافسية قادرة على رفع القيمة المضافة وتعزيز الإنتاجية وتعميق اندماج الاقتصاد في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

ويرتكز هذا النهج على توجهات استراتيجية رئيسية تبدأ بتحديث الخرائط الاستثمارية للمحافظات بما يعكس مزاياها التنافسية الفعلية، وتعزيز التكامل الرأسي بين التخطيط المركزي والإقليمي والمحلي، بما يشمل مراجعة التشريعات الحاكمة للامركزية وتوضيح الأدوار والصلاحيات لتفادي التعارض المؤسسي وضمان قدرة الإدارات المحلية على تقديم الخدمات وصيانة الأصول. كما يتطلّب ربط الخطط الاستثمارية والعمرانية والتمويلية ضمن إطار موحد يجمع خطط المحافظات متوسطة المدى والسنوية مع الرؤية العمرانية والاقتصادية الوطنية، وربط الاستثمار الرأسمالي بتكاليف التشغيل والصيانة، وتعزيز اتساق هذه العملية مع الخرائط الاستثمارية القطاعية، بما يمكّن القطاع الخاص من توظيف الاستثمارات العامة بصورة مثلى.

ويتطلب تنفيذ هذا النهج تطوير هياكل المحافظات وقدراتها المؤسسية في مجالات الترويج للاستثمار، والتحليل الاقتصادي، ودراسات الجدوى، وتفعيل التكتلات الإنتاجية، مع بناء قدرات بشرية قادرة على تطبيق موازنات مستقلة للوحدات المحلية، وتفعيل الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات من خلال «خريطة وظائف» تحدد دور كل جهة مركزية ومحلية في تنفيذ السياسات وتحفيز النمو. ويعدّ توافر بيانات مكانية دقيقة – يدعمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – عنصرًا جوهريًا لرفع جودة التخطيط وتوجيه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا وسد الفجوات التنموية، وبذلك يهيئ هذا التحول قاعدة لاقتصاد أكثر توازنًا وقدرة على خلق فرص عمل وتنمية مكانية مستدامة.

المقـدمـة

تُولي الدولة المصرية أهمية بالغة لتحقيق تنمية إقليمية ومحلية متوازنة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن العدالة المكانية والاجتماعية تُعدّ ركائز أساسية للتنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين في مختلف المحافظات، وبما يدعم التوجه نحو تمكين الأقاليم من القيام بدور فاعل في قيادة النمو وخلق فرص العمل. وقد نصّ قانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ بوضوح على ضرورة تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الأقاليم والوحدات المحلية، من خلال صياغة سياسات تُراعي الفوارق التنموية وتعمل على سد الفجوات على المستويين القطاعي والجغرافي، وذلك في إطار اعتماد التنمية المكانية كمنظّم رئيسي للنمو المستقبلي، وهو ما يتسق مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تضع في صميم أهدافها تعزيز التنمية المحلية المتوازنة، وتكافؤ الفرص، وتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء الجمهورية.

وفي هذا الإطار، تمثل التنمية المكانية المتوازنة مدخلًا رئيسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل على نحو أكثر شمولًا، باعتبارها الإطار الذي ينظم توجيه الاستثمارات العامة والخاصة وفق الخصائص التنافسية لكل إقليم، ويضمن تمتع المواطنين بثمار النمو الاقتصادي في صورة تحسن ملموس في حجم ونوعية الاستثمارات وفرص العمل والخدمات والمستوى المعيشي بشكل عام، ليس على المستوى القومي فحسب، بل وعلى المستويين الإقليمي والمحلي أيضًا، إدراكًا بأن التخطيط الإقليمي والمحلي الكفء والفعّال يُعد المدخل الرئيس لتحقيق هذه التنمية.

وتبرز في هذا السياق أهمية تبنّي منظور «أقطاب النمو» كأحد المسارات الواعدة لتعزيز جودة النمو والتشغيل، بوصفها مرتكزات إقليمية للنشاط الاقتصادي، من خلال تطوير مراكز اقتصادية متخصصة تمتلك ميزات تنافسية واضحة تُوجّه الاستثمارات العامة والخاصة، وتُحفّز مشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نحو مناطق تتمتع بمقومات طبيعية وبشرية وبنية تحتية قادرة على استضافة أنشطة إنتاجية قابلة للتجارة والتصدير. ويسهم هذا النهج في تكوين تجمعات صناعية ولوجستية وخدمية مترابطة، وزيادة القيمة المضافة المحلية، ورفع الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المحلي، وبما يفتح المجال أمام توزيع أكثر توازنًا لفرص التنمية بين المناطق.

وفي ضوء ذلك، يصبح التخطيط الإقليمي مرجعية أساسية لعمل هيئات التنمية الإقليمية، مثل هيئة تنمية الصعيد، وهيئة تنمية محور قناة السويس، وهيئة تنمية المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، وهيئة تنمية سيناء، وهيئة تنمية الساحل الشمالي الغربي، بما يضمن تكامل رؤيتها الاقتصادية الإقليمية مع الرؤية الوطنية الشاملة، خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية المتجاوِزة لصلاحيات المحافظات، وبما يدعم الانتقال إلى تخطيط إقليمي متكامل قائم على التكامل المكاني للأنشطة الاقتصادية.

ثم يأتي دور التخطيط المحلي ليركّز على المجالات التي تقع في نطاق اختصاص المحافظات مثل الأسواق، والنقل الجماعي، والمناطق الحرفية، ومراكز تنمية الأعمال، ومكاتب خدمة المستثمرين، إلى جانب دور المحافظات في تنسيق وحوكمة المشروعات الاقتصادية القامة داخل الإقليم التي تُدار مركزياً مثل المناطق الصناعية ومشروعات استصلاح الأراضي وأنشطة التعدين، وبما يعزز إشراك القطاع الخاص على المستوى المحلي كشريك أساسي في التنمية الإقليمية، من خلال تفعيل المجالس الاقتصادية-الاجتماعية بالمحافظات.

وفي هذا السياق، تحرص السردية الوطنية للتنمية الشاملة على إبراز الأبعاد المكانية للبرامج التنموية باعتبارها الإطار المنظِّم لتكامل السياسات القطاعية، تأكيدًا لحق جميع المواطنين في التمتع بثمار التنمية على أسس عادلة ومستدامة، وبما يضمن تكافؤ الفرص والإتاحة في مختلف المناطق والأقاليم داخل الجمهورية، ويُسهم في بناء نموذج اقتصادي أكثر توازنًا، قادر على دعم التشغيل وتحقيق الازدهار الشامل.

١. الإطار التشريعي لدفع التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي - قانون التخطيط العام للدولة

لسد الفجوات التنموية على مستوى المحافظات، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بتوفير الإطار التشريعي الداعم لذلك، من خلال قانون **التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢**، الذي يتضمن توفير منظومة متكاملة للتخطيط التنموي المتوازن على مختلف المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، مع متابعة تنفيذها وتقييم نتائجها بشكل مستمر. وهو ما يستلزم تحديد الأولويات والسياسات التنموية للدولة بمختلف المستويات، على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع ضمان الترابط والتكامل بين هذه السياسات لضمان تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

ويُعد تفعيل قانون التخطيط العام للدولة خطوة أساسية نحو تنفيذ أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال سياسات وبرامج ومشروعات قابلة للتنفيذ على مختلف المستويات، بما في ذلك المستويات الإقليمية والمحلية، مما يُسهم في تحسين مواءمة السياسات وتعزيز الاتساق والكفاءة عبر مراحل التخطيط المختلفة. وتحقيقًا لهذه الأهداف، يوفر القانون الإطار المنظم لعملية التخطيط على المستوى الوطني، بما يضمن تنفيذ الرؤية بشكل فعّال ومتكامل، وهو ما يعزز من قدرة الدولة على إدارة العملية التنموية بكفاءة واستدامة. كما تجدر الإشارة إلى أن اللائحة التنفيذية للقانون في مراحلها الأخيرة من الإصدار، بما يدعم استكمال البنية التشريعية لمنظومة التخطيط.

كما يستهدف القانون، أيضاً، توجيه المحافظات نحو إعداد «خطط الأقاليم الاقتصادية»، بهدف الاستفادة من المزايا التنافسية والنسبية المتوفرة بكل محافظة، وتنفيذ مشروعات مشتركة، في إطار من التكامل والتنسيق وبما ينتج عنه رفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز مساهمة الأقاليم في التنمية الاقتصادية.

كما يهدف القانون إلى تمكين الوحدات المحلية من إعداد الخطط التنموية الخاصة بها على المستويات المختلفة، كما يعطيها الحرية والمرونة اللازمتين لتنفيذ هذه الخطط، وتشجيعها كذلك على تعبئة المزيد من الموارد المالية وتوجيهها للبرامج والمبادرات والمشروعات التنموية، وفقًا للاحتياجات التنموية على المستوى المحلي، بما يُسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الأهداف التنموية.

ويُولى القانون أهمية كبيرة لعمليات المتابعة والتقييم حيث يُعزز من قدرة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي- كونها الوزارة المعنية بشئون التخطيط- على القيام بوظيفة المتابعة والتقييم للخطط والبرامج والمبادرات والمشروعات على المستويين المركزي والمحلى، كما يُلزم الوزارات والجهات التخطيطية على المستويات المحلية بتقديم تقارير المتابعة للخطط والبرامج والمشروعات والمبادرات بشكل منتظم، بما يضمن تعزيز كفاءة وفاعلية تنفيذ الخطط التنموية المختلفة.

كما يؤكد القانون على أهمية توزيع الاستثمارات العامة بالاعتماد على معايير علمية وأدلة موضوعية، تضمن العدالة في توزيع الموارد المالية، وذلك من خلال تطبيق «المعادلة التمويلية»، بحيث يتم الاعتماد عليها في التوزيع الجغرافي للاعتمادات المالية في خطط التنمية المستدامة، بهدف معالجة الفجوات التنموية المكانية.

ويتبنى القانون مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية الداعمة لتطوير منظومة التخطيط على المستوى القومي والمحلي، ومن بينها مبدأ «اللامركزية»، والذي يُمكن وحدات الإدارة المحلية ويسمح لها بالتخطيط لتوفير المرافق والخدمات ذات الأولوية على المستوى المحلي، وكذا مبدأ «التنمية المتوازنة العادلة»، والذي يولي أهميةً واضحة لصياغة سياسات تضمن إحداث توازن بين مستويات التنمية ومعدلاتها بين الوحدات المحلية المختلفة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة. حيث تعد التنمية المحلية المتوازنة إحدى الركائز الجوهرية التي تستند إليها رؤية مصر ٢٠٣٠، انطلاقًا من الالتزام بتقليص الفجوات التنموية بين المحافظات، وبما يضمن الاستغلال الرشيد والكامل للثروات والإمكانات المتاحة أو الكامنة في كلٍ

منها، بما يعزز العدالة الاجتماعية والمكانية والتنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ذات السياق، يؤكد القانون على أهمية تطبيق منهجية «البرامج والأداء» لربط الإنفاق العام الموجه لبرامج خطط التنمية بالنتائج المستهدف تحقيقها، وبما يعمل على توجيه الاستثمارات العامة تجاه المحافظات ذات الأولوية بالنظر إلى الفجوات التنموية في كافة القطاعات.

التكامل بين قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ والقوانين ذات الصلة

يحدد قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ الرؤية التنموية الكلية للدولة ويضع الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، حيث يتضمن وضع «إطار عام للتنمية الشاملة» يرسم السياسة العامة للدولة ويحدد فلسفتها التنموية، ويُحدد الوثائق التخطيطيّة على المُستوى القومي والإقليمي والمحلي، ويُوضح العلاقة التكامُلية بين المُخطّطات العمرانيّة وخطط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، و يُحكِم التناسُق بين التنمية القطاعيّة والتنمية المكانيّة المُتزنة والفجوات التنمويّة القائمة على مُستوى المُحافظات والمراكز والقُرى .

وفي إطار قانون التخطيط العام يتم إعداد وتنفيذ الخطط متوسطة الأجل وتطبيق موازنة البرامج والأداء، بحيث سيتضمن كل برنامج تنموي داخل الخطة مخصصات مالية من الموازنة العامة لتحقيقها، أهداف محددة قابلة للقياس، أنشطة ومشروعات مرتبطة بتلك الأهداف، مؤشرات أداء كمية ونوعية، أي أن الخطة متوسطة المدى تحدد ما الذي سنحققه خلال ٤ سنوات، وموازنة البرامج والأداء تحدد كيف سنمول ونقيس ذلك سنويًا.

ويتسق قانون التخطيط العام مع قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ من خلال ترجمة هذه الرؤية إلى واقع عمراني ملموس على الأرض، حيث يؤكد قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ على إعداد الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية في إطار المخططات العمرانية التي تم إعدادها واعتمادها لوحدات الإدارة المحلية وفقًا لأحكام القوانين ذات الصلة، وتنص المادة (١٥) من قانون التخطيط العام على أن تُعدّ كل وحدة مقترحات الخطط القطاعية طويلة الأجل وفقاً للسياسات التي تضمنها الإطار العام للتنمية الشاملة، والخطة القومية للتنمية المستدامة والمخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ويُجوز أن تقوم الوحدات بإعداد أكثر من خطة تركز كل واحدة منها على برنامج محدد داخل اختصاصها، كما يُجوز أن تشترك وحدتان أو أكثر في إعداد وثيقة تخطيطية لبرنامج مشترك، على أن يشارك الخبراء والمتخصصون من الجامعات والمراكز البحثية في إعداد مقترحات الخطط القطاعية إذا ما استدعت الضرورة ذلك، ويتم إقرار الخطط القطاعية من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة».

ووفقاً لما تقدم، فعند إعداد خطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن إدراج مشروع عمراني أو بنية أساسية إلا إذا كان يتسق مع المخطط الاستراتيجي العمراني المعتمد طبقًا لقانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وفي إطار المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية كما جاء بقانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.

حيث أصبح المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ركيزة أساسية من ركائز إعداد خطط التنمية متوسطة الأجل وتطبيق موازنة البرامج والأداء، وجزء أساسي من منظومة التخطيط القومي كالتالي:

- يستخدم كأداة لتحديد التوزيع المكاني للاستثمارات في الخطط متوسطة المدى.
- يمثل المرجعية المكانية التي تُبنى عليها موازنات البرامج والأداء على مستوى المحافظات.
- يربط بين الاحتياجات العمرانية (الإسكان، الخدمات، البنية الأساسية) والأهداف الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الخطة (تغطية الفجوات التنموية).

وبذلك تتكامل المنظومة التشريعية للتخطيط والتنمية في مصر بشكل واضح، حيث يضع قانون التخطيط العام للدولة الإطار الاستراتيجي والتنظيمي لعملية

التخطيط على مختلف المستويات، بينما يوفّر قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ الآليات المالية التي تضمن ربط الموارد بالبرامج والأولويات التنموية عبر موازنة البرامج والأداء، ويأتي قانون الإدارة المحلية الجديد (قيد الإصدار) ليُفعّل البعد المؤسسي والتنفيذي عبر تعزيز اللامركزية وتمكين الوحدات المحلية من التخطيط وإدارة الموارد والمساءلة. ويؤدي ترابط هذه التشريعات إلى بناء منظومة متناسقة ومتكاملة تضمن توجيه الموارد بكفاءة، وتحسين جودة التخطيط، وتعزيز العدالة المكانية، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ بصورة أكثر فعالية واستدامة

٢. تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي لتوطين التنمية الاقتصادية

في إطار نهج مؤسسي متكامل يستهدف بناء منظومة تخطيط مرنة وفعالة، قادرة على الاستجابة للاحتياجات التنموية المتباينة، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وتسريع تنفيذ الأهداف الوطنية، وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على رأس أولوياتها تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي بما يعزز من كفاءة الإنفاق العام ويضمن التوزيع العادل للاستثمارات، استنادًا إلى مؤشرات موضوعية تقيس الفجوات التنموية بين المحافظات. وقد شملت هذه الجهود مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والفنية الرامية إلى ربط الاستثمارات العامة باحتياجات المحافظات الفعلية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وضمان استدامة الأصول العامة.

وتأتي هذه الجهود في سياق أوسع يهدف إلى تعزيز البعد المكاني في التخطيط الاستثماري، من خلال تطوير أدوات موضوعية لتحديد الفجوات التنموية في مختلف القطاعات والمناطق، واعتماد معايير تقييم شفافة لضمان اختيار المشروعات ذات الأولوية من حيث التكلفة والعائد والأثر التنموي المباشر. كما تم تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة، بما يعزز من واقعية الخطط وفاعليتها وتم أيضًا دمج البنية المعلوماتية للمنظومة التخطيطية مع نظم التوقيع المكاني ورصد التغيرات المكانية، بما يسمح برفع جودة البيانات وتحسين دقة تخصيص الموارد. وتم تمكين الوحدات المحلية من المشاركة الفاعلة في تحديد احتياجاتها، وتفعيل برامج التنمية المحلية المطورة، بما يعزز من قدرة المحافظات على رسم مسارها التنموي بما يتوافق مع خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق تعزيز التوازن الإقليمي والتنمية المستدامة، اعتمد المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية في سبتمبر ٢٠٢٣ السياسة الحضرية الوطنية، والتي تتضمن مجموعة من السياسات الأساسية: التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة، إدارة وتوجيه النمو الحضري، تعزيز الاتصالية داخل وبين المدن، تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، تطوير أطر الحوكمة الحضرية، والسياسات المتعلقة بالنسق العمراني الجديد. ويهدف هذا الإطار إلى ربط الموازنة الاستثمارية والإنفاق الاستثماري لكافة القطاعات - وليس فقط الإنفاق المخصص لبرامج التنمية المحلية المطورة - بالأدوار المحددة لكل مدينة وفق النسق الحضري الجديد، بما يدعم تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة على المستوى الوطني.

وانطلاقًا من هذا التوجه نحو ترسيخ البعد المكاني في التخطيط، يبرز منظور «أقطاب النمو» كمسار داعم للتنمية المتوازنة، من خلال تركيز الاستثمارات العامة والخاصة في مراكز اقتصادية تمتلك ميزات تنافسية قادرة على جذب القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، ورفع الإنتاجية، وتوليد فرص العمل، وبما يعزز توزيعًا أكثر اتساقًا لفرص التنمية بين المناطق.

وترتكز هذه الإصلاحات على مبدأ الربط بين التمويل والأداء، وتحقيق التكامل بين الجهود المركزية والمحلية في إعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية في إطار منهجية البرامج والأداء ، بما يُمكّن الدولة من بناء نموذج أكثر فعالية لتوطين التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى جميع المحافظات. وفي هذا السياق، تم ربط تخصيص الاستثمارات بنتائج الأداء الفعلي من خلال حوافز أداء على المستوى المحلي لتحفيز الجهات على رفع كفاءة تنفيذ المشروعات، مع ضمان التكامل بين الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي (الصيانة والتشغيل) لاستدامة الخدمات والمرافق العامة.

كما شملت الإصلاحات ميكنة آليات المتابعة المكتبية والميدانية، وتكثيف الرقابة على التنفيذ، وحصر الأصول الاستثمارية وتفعيل المتابعة اللاحقة للمشروعات، بما يتيح تقييم الأثر التنموي الفعلي.

وفي ضوء ما تقدم، تلتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتعبئة الموارد، سواء من خلال آليات التمويل التنموي الميسر أو الاستثمارات العامة، بما يضمن التوزيع العادل للموارد بين المحافظات. ويُعد تحديد الفجوات التنموية على مستوى كل محافظة شرطاً أساسياً لهذا التوزيع، وهو ما يُبرز الدور المحوري للمعادلة التمويلية الجديدة التي اعتمدتها الوزارة، كأداة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات العامة وتوجيهها نحو المناطق الأكثر احتياجاً، بما يُسهم في سد الفجوات التنموية وتحقيق التنمية المتوازنة على المستوى المكاني.

وسوف نستعرض فيما يلي أبرز المحاور التي تم العمل عليها بالتفصيل، والتي تشمل تحسين العملية التخطيطية، وتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات، وتكامل البنية المعلوماتية، وتفعيل برامج التنمية المحلية، وربط الاستثمارات بالأداء، وحوكمة الإنفاق الاستثماري، والتكامل بين الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.

أمثلة للتجارب الدولية التي تتبع نموذج أقطاب النمو في التنمية الإقليمية: التجربتين الماليزية والبرازيلية

تجربة ماليزيا: تطوير التجمع التكنولوجي وتحويل وادي كلانج عبر ممر الوسائط المتعددة

يمثل ممر الوسائط المتعددة في ماليزيا (Multimedia Super Corridor - MSC) أحد النماذج الناجحة بين الدول النامية للتنمية القائمة على نموذج أقطاب النمو الموجَّهة بالسياسات. أُنشئ عام ١٩٩٦ في إطار رؤية ٢٠٢٠ بهدف تحويل ماليزيا إلى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تطوير تجمع مركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل وادي كلانج، وخلق بيئة جاذبة لشركات تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة وتشجيع تكوين تجمعات جديدة من الشركات عالية التقنية. وقد شكّلت سايبرجايا وبوتراجايا وكوالالمبور ركائز الممر، الذي أصبح تجسيدًا للنظام الوطني للابتكار ونهجًا مكانيًا يدمج بين البنية التحتية والتعليم والتمويل والحوكمة والبحث العلمي لتحفيز النمو الإقليمي القائم على الابتكار.

النهج القُطبي للنمو: السياسات والمؤسسات والترابط المكاني

أنشأت الحكومة الماليزية مؤسسة تطوير الوسائط المتعددة كجهة تنسيقية لقيادة تطوير الممر وربط الشركات الخاصة بالمؤسسات الأكاديمية وتنفيذ المشاريع الرائدة مثل المدارس الذكية والصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وتجمعات البحث والتطوير. وأدت الحوافز السخية مثل الإعفاءات الضريبية لمدة عشر سنوات وحرية حركة رؤوس الأموال إلى جذب أكثر من ٩٠٠ شركة بحلول عام ٢٠٠٣، من بينها مايكروسوفت وآي بي إم وموتورولا وسيمنز، مما حوّل وادي كلانج إلى مركز للابتكار الرقمي والاستثمار الإقليمي.

وتمت مواءمة منظومة التعليم والبحث العلمي مع أهداف الممر عبر إنشاء جامعات بالقرب منه، أبرزها جامعة الوسائط المتعددة (MMU) التي عقدت شراكات دولية وأسهمت في توفير الكوادر الماهرة. كما دعمت آليات التمويل الاستثماري مثل مؤسسة رأس المال المخاطر التابعة للممر (MSC Venture Corporation) وصناديق الاستثمار الدولية ريادة الأعمال. كذلك سمح التصميم المكاني للممر، الذي يجمع بين البنية التحتية الرقمية فائقة السرعة والمرافق الحضرية الحديثة، بتدفق المعرفة ورأس المال والأفراد بكفاءة بين بوتراجايا وسايبرجايا وكوالالمبور، مجسّدًا مبدأ أقطاب النمو من خلال إنشاء مركز ديناميكي يولد آثارًا مضاعِفة تمتد إلى وادي كلانج.

النتائج والأثر الإقليمي

بحلول أوائل الألفية، وفّر الممر أكثر من ١٧,٠٠٠ وظيفة قائمة على المعرفة، وساهم في تحفيز الابتكار المحلي وترسيخ مكانة ماليزيا كمركز إقليمي للتكنولوجيا، إضافة إلى آثار انتشارية امتدت إلى ما بعد حدوده عبر الحدائق

التكنولوجية والرقمية وسلاسل الإمداد وحركة الكفاءات البشرية. ورغم تحديات مثل الأزمة المالية الآسيوية، أثبت الممر قدرته على الصمود وتطور إلى شبكة من المدن السيبرانية، ما سرّع انتقال ماليزيا نحو مجتمع قائم على المعرفة.

وبحلول عام ٢٠١٥، بلغ عدد الشركات الحاصلة على «وضع ممر الوسائط المتعددة» ٣,٨٨١ شركة توظف نحو ١٦٠,٠٠٠ عامل. وفي عام ٢٠٢٥، بلغ عدد الشركات النشطة ٢,٧٩٤ شركة بصدد الانتقال إلى النظام الجديد «ماليزيا الرقمية» (Malaysia Digital)، فيما تجاوز عدد الشركات التي مُنحت هذا الوضع الجديد أكثر من ٦,٠٠٠ شركة. وبحلول ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت الاستثمارات المتراكمة لهذه الشركات ٣٨٤ مليار رينغيت ماليزي وأسهمت في توفير ١٨٤,٠٣٠ وظيفة وحققت إيرادات بلغت ٥٨٨ مليار رينغيت. وساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ٢٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع ارتفاعها إلى ٢٥,٥٪ بنهاية ٢٠٢٥.

الدروس المستفادة

تُظهر التجربة الماليزية أن أقطاب النمو الإقليمية يمكن أن تُسرّع التنويع الاقتصادي والابتكار عندما تُدمج الأبعاد المكانية والمؤسسية ورأس المال البشري في إطار واحد متماسك. ومن أبرز الدروس:

التوافق مع السياسات الأخرى: لم يُطلق الممر بمعزل عن السياسات الوطنية، بل دُمج ضمن الأجندة الوطنية للتنمية.

- **النهج المتكامل:** تصميم الممر سمح بحزمة متكاملة من التدخلات تشمل البنية التحتية والدعم المؤسسي وتحسين البيئة الاقتصادية.
- **الدعم السياسي رفيع المستوى:** رعاية رئيس الوزراء لعبت دورًا حاسمًا في تعبئة الموارد وضمان التنفيذ.
- **القدرة المؤسسية:** وجود هيئة حكومية متخصصة عزز الاستقرار وثقة المستثمرين.
- **نقطة انطلاق قوية:** استفاد الممر من بيئة أعمال مواتية ومن قربه من كوالالمبور.
- **الصناعات ذات الأثر المضاعِف القوي:** التركيز على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة أسهم في آثار انتشارية واسعة.
- **نقص العمالة الماهرة:** رغم نجاحه في جذب الاستثمارات وتوليد الوظائف، واجه الممر نقصًا في الكفاءات عالية المهارة، مما أعاق تطور بعض الصناعات نحو مراحل أكثر تقدّمًا في القيمة المضافة، وهو تحدٍ شائع في الدول متوسطة الدخل الساعية للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

تجربة البرازيل: نموذج للتنمية الإقليمية من خلال التجمعات الزراعية في بيترولينا – جوازيرو

تغطي منطقة بيترولينا–جوازيرو مساحة ٥٣,٠٠٠ كلم² في وادي ساو فرانسيسكو شمال شرق البرازيل، وكانت حتى ستينيات القرن الماضي منخفضة الإنتاجية وتعتمد على الزراعة المعيشية والقطن وتربية الماشية، مع انتشار واسع للفقر. غير أنّ المنطقة شهدت تحولًا هيكليًا عميقًا، إذ أصبحت مركزًا رئيسيًا لإنتاج وتصدير الفواكه عالية الجودة بفضل مبادرة حكومية لإنشاء مجمع إنتاجي زراعي متكامل، ما جعلها نموذجًا بارزًا للتنمية الإقليمية الموجّهة من الدولة.

الأهداف والتدخلات

بدأ تطوير المجمع في ستينيات القرن الماضي تحت إشراف الهيئة الفيدرالية لتنمية حوض نهر ساو فرانسيسكو (CODEVASF). وبالاستناد إلى المزايا النسبية للمناخ والتربة، ركزت الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية

وخاصة أنظمة الري واسعة النطاق وشبكات النقل لرفع الإنتاجية وتمكين المزارعين الصغار.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، استقطبت الهيئة شركات القطاع الخاص من خلال تخصيص الأراضي والبنية الأساسية للري بأسعار مدعومة عبر آلية مزايدة تنافسية تضمن توجيه الدعم نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية العالية من حيث فرص العمل والصادرات والإنتاجية. وأسهم ذلك في تعزيز الشراكة بين القطاعين من خلال نقل التكنولوجيا والخبرة الإنتاجية إلى صغار المزارعين، إلى جانب برامج التدريب والإرشاد الزراعي، والتمويل الميسر، والبحوث العلمية لتحسين المحاصيل وإدارة التربة.

النتائج والدروس المستفادة

بحلول ٢٠٠٦، نُفذت ستة مشاريع رئيسية للري تغطي أكثر من ٤٦ ألف هكتار، بينما أضاف القطاع الخاص نحو ٧٧ ألف هكتار أخرى. وقدّر البنك الدولي (٢٠٠٤) صافي القيمة الحالية للمشروعات بحوالي ٥٧ مليون دولار أمريكي، وبمعدل عائد اقتصادي ٢٢,٨٪. كما ضمّ المجمع حوالي ٢,٢٠٠ مزارع صغير، و٢٠٠ شركة، و٤٠ ألف عامل، وساهم بحوالي ٤٠٪ من إجمالي صادرات الفواكه البرازيلية وأكثر من ٩٠٪ من صادرات العنب.

وتبرز تجربة بيترولينا–جوازيرو عوامل نجاح رئيسة:

- **تعزيز القدرات المؤسسية:** دعم مالي وفني مستدام لـ CODEVASF لضمان استمرارية السياسات وفاعليتها.
- **التنسيق الفعّال بين القطاعين العام والخاص:** لعبت جمعية المصدّرين (Valexport) دورًا محوريًا في التسويق ورفع الجودة، وساهمت الشركات في نقل التكنولوجيا والمعرفة.
- **التحول التدريجي في هيكل الإنتاج:** تمكين المزارعين الصغار من التحول نحو محاصيل ذات قيمة مضافة أعلى ورأس مال أكبر.
- **نهج متكامل للتنمية الإقليمية:** دمج الاستثمار في البنية التحتية مع التمويل والبحوث وبناء القدرات لتحقيق نمو مستدام.
- **حوافز قائمة على الأداء:** ربط الدعم الحكومي بجدوى المشروعات لتعظيم الأثر التنموي للاستثمارات العامة.

بالنسبة لتحسين العملية التخطيطية وتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات، تم العمل على الآتي:

أولًا: تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية

في إطار جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لتعزيز كفاءة العملية التخطيطية، تم وضع ترتيبات مؤسسية لمراجعة دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات، واعتماد آلية لاختيار المشروعات بناءً على معايير محددة. وتُسهم هذه الآلية في ضمان توافق المشروعات مع أولويات كل محافظة، واحتياجاتها التنموية الفعلية، مما يُعزز من كفاءة تخصيص الموارد، ويُساعد على سد الفجوات التنموية على المستوى المحلي، ويُرسّخ مبادئ العدالة المكانية والاستثمار المستند إلى الأدلة.

المشروعات الجديدة

الفئة (أ): مشروعات جديدة لا تتجاوز تكلفتها ٥٠ مليون جنيه (٨ معايير)

تم وضع مجموعة من المعايير لاختيار المشروعات في هذه الفئة، تشمل ما يلي:

١. وصف واضح للمشروع يبرز المخرجات المستهدفة والفئات المستفيدة.
٢. أهداف محددة للمشروع، على أن تكون مترابطة مع مخرجاته النهائية وقابلة للقياس.
٣. تحديد دقيق للإحداثيات الجغرافية الخاصة بالمشروع.

٤. تحديد الجدول الزمني الفني المناسب لتنفيذ المشروع وفقًا لطبيعته ومخرجاته.

٥. تقدير دقيق للتكلفة المالية الإجمالية للمشروع مع تفصيل بنودها.

٦. وجود دراسة جدوى أو مقارنة أو أوامر تعاقد/توريد للتحقق من جدية المشروع وجدواه.

٧. الترابط مع مشروعات أخرى خاصة المشروعات التنموية الكبرى.

٨. توافر مصادر تمويل بخلاف الخزانة العامة مثل المنح أو التمويل الذاتي، لتقليل العبء المالي على الدولة.

الفئة (ب): مشروعات جديدة تتجاوز تكلفتها ٥٠ مليون جنيه (١١ معيارًا)

تشمل نفس المعايير المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى:

١. مراعاة الأثر البيئي للمشروع، مع إرفاق دراسة تقييم الأثر أو إدراج المشروع ضمن دليل معايير الاستدامة البيئية.

٢. تحقيق منافع اجتماعية، مع تحديد عدد المستفيدين.

٣. سد فجوة خدمية، من خلال تقييم مدى توافر الخدمة في المنطقة وقدرتها على تلبية احتياجات السكان.

المشروعات الجاري تنفيذها

بالنسبة للمشروعات القائمة التي تم تقييمها مسبقًا، يتم مراجعتها بناءً على ٣ معايير أساسية:

١. تحديد الإحداثيات الجغرافية بدقة.

٢. التحقق من جدوى المشروع من خلال دراسة جدوى أو أوامر تعاقد/توريد، بما يعكس جدية التنفيذ.

٣. نسبة التنفيذ المالي والعيني الفعلية للمشروع خلال نفس العام المالي، ويتم إعطاء الأولوية للمشروعات التي حققت معدل إنجاز مرتفع، وخاصة تلك التي أُنجزت بالكامل خلال نفس السنة.

تختلف نماذج تقييم المشروعات تبعًا لنوع المشروع وحجمه، بهدف ضمان توجيه الاستثمارات العامة نحو المشروعات ذات الأولوية والأثر التنموي المباشر، مع مراعاة الكفاءة المالية والاستدامة البيئية والاجتماعية.

ثانيًا: اعتماد معادلة تمويلية جديدة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات

قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتطوير المعادلة التمويلية المستخدمة في توزيع الاستثمارات العامة، وذلك بهدف تعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات، وتوجيه الموارد بشكل أكثر عدالة وفقًا للاحتياجات الفعلية لكل منطقة. وقد مرت هذه المعادلة بعدة مراحل تطوّر تدريجي، حيث كانت تعتمد في بدايتها على عدد السكان ومتوسط الاستثمارات السابقة في كل محافظة، إلى أن تم تعزيزها بمجموعة من المؤشرات المركبة التي تعكس الفجوات التنموية بشكل أكثر دقة، على النحو التالي:

١. **مؤشرات الفقر في كل محافظة:** يتم إعطاء أولوية للمحافظات التي تسجل معدلات فقر مرتفعة، بهدف تحسين مستوى المعيشة لسكانها وتحفيز النشاط الاقتصادي فيها.

٢. **مؤشر التنمية البشرية:** يعتمد على مؤشر مركب يضم عناصر مثل التعليم، الصحة، ومستوى المعيشة، مما يُسهم في توجيه الاستثمارات نحو تعزيز التنمية البشرية وتحقيق التوازن بين المحافظات في هذه الجوانب الحيوية.

٣. **عدد السكان في كل منطقة:** يتم تخصيص حصة من الاستثمارات استنادًا إلى الحجم السكاني، بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتحقيق التوازن الديموغرافي.

٤. **وضع وزن نسبي للمحافظات الحدودية:** تم تخصيص أوزان نسبية أعلى للمحافظات الحدودية لتعزيز التوزيع الجغرافي العادل للاستثمارات، وتفادي تهميش هذه المناطق التي غالبًا ما تعاني من نقص في الخدمات والبنية الأساسية.

تطبيق المعادلة التمويلية

٥. **متوسط الاستثمارات السابقة:** يُؤخذ في الاعتبار متوسط الاستثمارات التي حصلت عليها كل محافظة في السنوات السابقة لضمان العدالة التصحيحية، وتحقيق التوازن في توزيع الموارد على المدى الزمني.

وتُعد هذه المعادلة أحد الركائز الأساسية لتفعيل توطين التنمية الاقتصادية، حيث تسمح بتوجيه الاستثمارات العامة إلى المناطق الأكثر احتياجًا، وفقًا لمؤشرات كمية موضوعية، بما يدعم تخطيطًا لامركزيًا قائمًا على الأدلة، ويُعزز من قدرة المحافظات على تنفيذ خططها التنموية بما يتماشى مع خصوصياتها واحتياجاتها. وتسهم هذه المنهجية في تحقيق العدالة المكانية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، ورفع كفاءة توزيع الموارد على مستوى الجمهورية.

ثالثًا: تكامل الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تطوير منظومة التخطيط من خلال الربط الاستراتيجي بين التشغيل والصيانة من جهة، والخطة الاستثمارية من جهة أخرى، على المستوى القومي وكذلك على مستوى المحافظات، بما يضمن استدامة كفاءة الأصول العامة وتعظيم العائد على الاستثمارات.

يتم العمل على إدراج تكاليف التشغيل والصيانة منذ مرحلة إعداد الموازنة العامة والخطة الاستثمارية، بحيث تشمل العقود الجديدة التزامات واضحة للصيانة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من بدء التشغيل. ويجري كذلك توحيد التخطيط المالي بين الإنفاق الاستثماري والتشغيلي عبر موازنة البرامج والأداء، وربطها بالإطار الموازني متوسط المدى، مع ضمان التنسيق بين جميع الجهات المعنية، بما يتوافق مع قانون التخطيط العام وقانون المالية الموحد وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

الميزة الأساسية لهذا النهج تكمن في رفع كفاءة الإنفاق العام وتقليل الفاقد المالي من خلال:

- استدامة تشغيل الأصول ورفع كفاءتها.
- خفض تكاليف الإصلاحات الطارئة.
- تفادي الازدواجية أو القصور في التمويل.
- تسريع إنجاز المشروعات الاستثمارية الأخرى عبر توفير موارد إضافية.

رابعًا: تكامل البنية المعلوماتية المكانية لمنظومة التخطيط

في ضوء التوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير منظومة التخطيط، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتأسيس مشروعًا قوميًا متكاملًا للدولة لتطوير البنية المعلوماتية المكانية (NSDI) وإتاحته إلى جميع الجهات الحكومية كمرحلة أولى وصولاً إلى المواطن في المراحل المستقبلية للمشروع.

ويعتبر المشروع أحد الركائز الأساسية لخطة الدولة للتحول الرقمي، ويعكس التزام الحكومة بالاعتماد على البيانات والمعلومات الدقيقة في وضع السياسات وصياغة البرامج والمشروعات التنموية، بما يعزز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، ويرتقي بجودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

ويهدف المشروع إلى رفع كفاءة التخطيط التنموي والاستثماري، وتحسين آليات تخصيص الموارد، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال توفير أدوات دعم اتخاذ القرار التنموى بشكل موثوق، و تحقيق العدالة المكانية بين المحافظات، وتوجيه الاستثمارات العامة بصورة أكثر كفاءة وعدالة، مع مراعاة الفجوات التنموية واحتياجات المواطنين. كما يدعم المشروع جهود المتابعة والتقييم من خلال تتبع تنفيذ المشروعات القومية في مواقعها الجغرافية الفعلية، ويُسهم في كشف أوجه القصور أو التداخلات إن وُجدت، بما يعزز من كفاءة تنفيذ المشروعات.

ويستند المشروع على استخدام التقنيات والتكنولوجيا المتطورة في مجال تصوير الأقمار الصناعية وإستخدام التصوير الجوي وذلك لإنتاج خرائط الأساس الموحدة للدولة بالاضافة إلى برامج تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية GIS وذلك لبناء قاعدة بيانات مكانية دقيقة ومتكاملة تغطي مختلف المناطق والقطاعات على مستوى الدولة مما يسهل تشارك وتداول البيانات المكانية بين جهات الدولة وكذلك إنتاج جميع التقارير المكانية.

الأهداف الاستراتيجية

- تأسيس نظام تخطيط قومي متكامل يوجه الاستثمارات لمناطق الاحتياج الفعلي، عبر إنشاء خريطة أساس رقمية موحدة، وقاعدة بيانات مكانية متكاملة، وتطوير تطبيقات تحليلية داعمة لصانع القرار.
- متابعة أداء المشروعات وأصول الدولة بالصور الفضائية دون الحاجة إلى زيارات ميدانية.
- ترشيد الإنفاق الحكومي عبر تقليل الازدواجية في إنتاج الخرائط وشراء الصور الفضائية.
- رصد مخالفات البناء واسترداد الأراضي باستخدام بيانات مكانية دقيقة.
- إتاحة خدمات التسجيل العقاري والخدمات الحكومية المكانية عبر منصة إلكترونية موحدة وتكامل بين الجهات المختصة.
- تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية لتوفير خريطة وطنية مرجعية رقمية تدعم عملية التخطيط ورصد التغيرات المكانية.

ثلاثية الأبعاد | تفاصيل المباني

الأسوار بأنواعها | أعمدة الإنارة والأشجار

دقة تفاصيل رسم خريطة الأساس الموحدة

الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة للمشروع:

وقد تم تضمين منظومة البنية المعلوماتية المكانية في عدد من القوانين التي تعزز من استدامتها وتفعيل استخدامها، من بينها قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون التصالح في بعض مخالفات البناء رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣، إلى جانب قانون تنظيم الشهر العقاريالتي تعزز من استدامتها وتفعيل استخدامها مما يساهم في إرساء إطار قانوني متكامل لدمج البيانات المكانية في منظومة الحوكمة.

علاوة على ذلك، صدرت كتب دورية من مجلس الوزراء مختلف الجهات الحكومية بأهمية التكامل مع المنظومة.

أهم النتائج والمكتسبات من تنفيذ مشروع البنية المعلوماتية المكانية

وقد تم تحقيق مجموعة من النتائج المهمة ضمن مشروع تطوير البنية المعلوماتية المكانية ومنها:

- إنشاء المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية ومركز المتغيرات المكانية والمركز التكنولوجى للتسجيل المساحي العقاري.
- رسم وإتاحة خريطة أساس رقمية موحدة ومحدثة للدولة للمعمور المصري تعتبر المرجع لجميع البيانات الجغرافية بجهات الدولة.
- بناء قاعدة بيانات مكانية نواتها خريطة الأساس.
- تطوير بوابة مكانية وطنية لتداول البيانات المكانية، تُسهم في تعزيز تكامل التطبيقات الحكومية المختلفة وتيسير تبادل البيانات بين الجهات.
- تكامل طبقات البيانات المكانية للعديد من الجهات الحكومية على خريطة الأساس الموحدة.
- إتاحة منظومة التصوير الفضائي متوسطة وعالي الدقة لجهات الدولة مما يساهم في ترشيد الإنفاق.
- إنشاء منظومة المتغيرات المكانية وتطوير مراكز ووحدات المتغيرات المكانية بالمحافظات وجهات الولاية مما يسمح من المتابعة الدورية لأى تعديات على الأراضي الزراعية أو مخالفات البناء.
- تكليف منظومة البنية المعلوماتية المكانية بإنشاء تطبيقات مختلفة لدعم متخذ القرار (الخريطة التفاعلية لشبه جزيرة سيناء لإعداد خطة إعمار شبه جزيرة سيناء / الخريطة التفاعلية لجمهورية مصر العربية).

منظومة البنية المعلوماتية المكانية

أهم التطبيقات المكانية المنفذة والجاري تنفيذها ضمن المشروع:

تم تطوير العديد من التطبيقات المكانية وكذلك مؤشرات أداء مكانية وآليات تحليل جغرافي متقدمة تدعم عملية اتخاذ القرار على أسس علمية دقيقة وفيما يلي عرض لأهم التطبيقات المنفذة والجاري تنفيذها ضمن المشروع:

أولًا: منظومة البنية المعلوماتية المكانية

تضم هذه المنظومة العديد من الأدوات التى تساعد جهات الدولة من الاستفادة من مخرجات المشروع حيث تضم (المتصفح الجغرافى لإتاحة خرائط الأساس / أدوات إنشاء التطبيقات المكانية ولوحات قياس الأداء / أدوات لتكامل البيانات المكانية مع خريطة الأساس / أدوات لتداول ومشاركة البيانات المكانية بين جهات الدولة).

المتصفح الجغرافى لإتاحة خرائط الأساس

ثانياً : منظومة المتغيرات المكانية

منظومة المتغيرات المكانية

- تطبيق تقييم أداء منظومة المتغيرات المكانية.

تطبيق تقييم أداء منظومة المتغيرات المكانية

ثالثًا: التطبيقات والخدمات المكانية لدعم منظومة التخطيط المصرية

- خدمة تحديد مواقع مشروعات الخطة الاستثمارية.
- تطبيق متابعة المشروعات باستخدام الصور الفضائية.
- تطبيق حياة كريمة : آلية رقمية لرصد تنفيذ المشروعات وتحقيق العدالة التنموية.
- تطبيق أصول الدولة غير المستغلة.

تطبيق متابعة المشروعات باستخدام الصور الفضائية

تطبيق أصول الدولة غير المستغلة

تطبيق حياة كريمة

رابعًا: التطبيقات والخدمات المكانية لدعم الجهات الحكومية

- خريطة البيانات والمؤشرات الصحية.

خريطة البيانات والمؤشرات الصحية

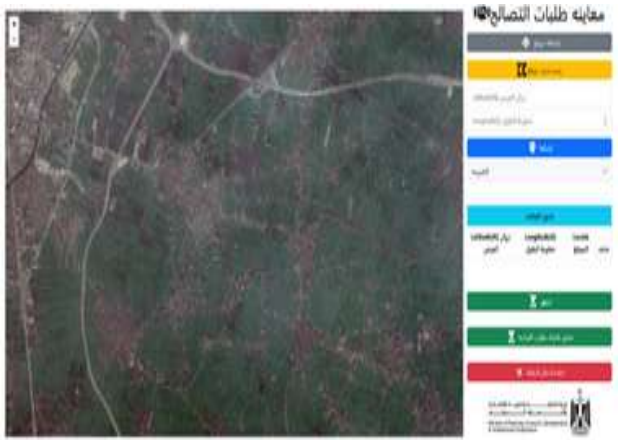

تطبيق استعلام طلبات التصالح عن جهات الولاية

٣. البرامج المحلية وخطط المواطن والمشاركة المجتمعية: ثلاثية التوطين الفعّال

تعمل الدولة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ على تعزيز تنمية محلية متوازنة من خلال تكامل البرامج المحلية المطورة مع خطط المواطن وآليات المشاركة المجتمعية لتشكّل معاً منظومة متكاملة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة على المستوى المحلي، تقوم على اللامركزية، والمسئولية المشتركة وتضع احتياجات المواطن في قلب العملية التنموية.

فالبرامج المحلية تترجم الأهداف الإستراتيجية إلى تدخلات عملية طويلة المدى وفق أولويات كل محافظة، وخطة المواطن توفر بيانات شفافة عن الاستثمارات والمشروعات وأثرها، فيما تتيح المشاركة المجتمعية قنوات للتشاور واقتراح المشروعات.

تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة

تُشكّل التنمية المحليّة المُتوازنة إحدى الركائز التي تستند إليها رؤية مصر ٢٠٣٠، من مُنطلق تقليل التفاوتات التنمويّة بين المُحافظات، مع مُراعاة الاستغلال الكُفء والكامل للثروات والإمكانات المُتاحة و/أو الكامنة بكلٍ منها.

وفي هذا السياق، ودعماً للامركزية، تم تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة، بما يُمكّن المحافظات من تحديد أولوياتها الاستثمارية والمشاركة في التخطيط بناءً على احتياجاتها الفعلية. فقد جاء تطوير برامج التنمية المحلية لتنظيم جهود تنموية على مستوى المحافظة والمراكز، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من التدخلات والأنشطة المتنوعة طويلة المدى، لإحداث تغيير شامل في تقديم الخدمات أو تطوير المرافق أو تحسين الظروف المعيشية، حيث تتضمن البرامج شبكة من الخدمات والأنشطة وقد تمتد لتغطي مواقع عدة، كما تحقق الربط المنطقي بين الأهداف التنموية في قطاع ما والتدخلات أو الاستثمارات في هذا القطاع، وتمتد هذه البرامج لمدد طويلة، وتتشكل ويُعاد تشكيلها طبقاً للتغير في الظروف ومع تقدم الإنجاز المحقق، وبالإضافة إلى الهدف الأساسي المنشود من التطوير والمتمثل في التحول في فلسفة إعداد خطة التنمية المحلية من خطة مشروعات إلى فكر التخطيط البرامجي، فإن التطوير في البرامج يهدف أيضاً إلى:

- تحديد مجالات عمل الإدارة المحلية بما يتكامل ولا يتعارض مع أدوار باقي مؤسسات الدولة، وما يتضمنه ذلك من إعادة ترتيب للأدوار لتتواكب مع الآمال المعلقة على الإدارة المحلية والبناء على ما تحقق من إنجاز كبير في مجال تنمية وتطوير البنية الأساسية في الريف المصري من خلال المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، ومن خلال البرامج والمبادرات الأخرى التي تم تنفيذها طوال السنوات الماضية بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين من منظور حقوقي، بالإضافة إلى تحفيز تنافسية الاقتصاد المحلي.
- تعزيز اللامركزية داخل المحافظة، من خلال تحديد الاختصاصات وتوزيع الأدوار ضمن برامج التنمية المحلية المطورة ما بين مستوى المحافظة والمراكز، بما يقلل من هيمنة المحافظة على خطط المراكز، ويضمن عدالة التوزيع بين المراكز، وتمكين المراكز من تحديد احتياجاتها واختيار برامجها وتنفيذ مشروعاتها في إطار من تكامل الأدوار بين المحافظة والمراكز ، كما يأتي ذلك تزامناً مع تحديد السقوف المالية ما بين المحافظة ومراكزها حيث تتولى المحافظة بشكل أساسي مسئولية إعداد خطط البرامج والمشروعات المشتركة التي يغطي نطاق خدماتها أكثر من مركز أو دعم مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية أو تنفيذ مشروعات تكون تكلفة تنفيذها أكبر من مخصصات المركز، بينما يتولى المركز إعداد خطط البرامج والمشروعات التي تخدم الوحدات المحلية في نطاق المركز.

وبناءً على الممارسات التي تم تطبيقها في محافظتي سوهاج وقنا ضمن برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر، فقد تم تحديد ستة برامج رئيسية للتنمية المحلية تتضمن مجموعة من البرامج الفرعية ومجموعة من المشروعات وفق كل برنامج فرعي التي تم تقسيمها ما بين مستوى المحافظة والمركز، وتتمثل هذه البرامج الرئيسية في التالي:

برنامج التنمية الحضرية والريفية: يهدف البرنامج إلى توفير بيئة عمرانية جيدة وملائمة للمجتمعات المحلية، سواء في المدن أو القرى، من خلال تمكين المحافظات والمراكز من تخطيط وتطوير البيئة العمرانية بما يتناسب مع الخصائص المحلية. ويشمل ذلك تحديد مناطق وأولويات التطوير العمراني، وتصميم وتنفيذ مشروعات تحسين البيئة بشكل منسق ومتكامل. كما يركز البرنامج على وضع رؤى متكاملة وخطط تنموية للمدن ترتكز على نماذج المدن الذكية والخضراء، والمدن المحققة للعدالة الاجتماعية.

وفي الريف، يتم إعداد خطط تنموية تتماشى مع توجهات الدولة وبرامج التنمية الريفية المستدامة. ويتضمن البرنامج أيضًا تنظيم العمران عبر إعداد المخططات التفصيلية، والاشتراطات البنائية، وتوزيع استخدامات الأراضي، بالإضافة إلى تحسين الفراغات العامة والخدمات المرتبطة بها مثل الكورنيش، الميادين، مداخل القرى، وساحات الأسواق. كما يقوم البرنامج بتنفيذ مشروعات للحفاظ على الهوية البصرية والمناطق التراثية والأثرية.

برنامج تحسين البيئة: يهدف البرنامج إلى إرساء بيئة صحية وآمنة من خلال منظومة فعالة لإدارة المخلفات، بما يمكن الإدارة المحلية من أداء دور فاعل في تحسين البيئة والتخلص الآمن من المخلفات الصلبة والحفاظ على النظافة العامة. ويستهدف البرنامج الحد من انتشار الأوبئة والأمراض، إلى جانب تعظيم الأثر البيئي والاقتصادي عبر إعادة تدوير المخلفات، والعمل على زيادة المسطحات الخضراء وإضفاء لمسات جمالية على الفراغات العامة في المدن ومداخل القرى والطرق الرئيسية.

برنامج التنمية الاقتصادية المحلية: يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمحافظات والمناطق المحلية بما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار وقادرة على دعم اقتصاد متنوع من خلال استهداف الميزات التنافسية لكل محافظة، وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، بما يسهم في خلق فرص عمل مستدامة ورفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك استنادًا إلى نص المادة (١٧٦) من الدستور التي تؤكد على أهمية تطبيق اللامركزية الاقتصادية. وتُعد المحافظة فاعلاً رئيسيًا في تنظيم الاقتصاد المحلي، في ظل ما تواجهه من تحديات تنموية، مثل انخفاض مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر، وتزايد نسب البطالة، خاصة بين الشباب وسكان الريف، فضلاً عن ضعف استغلال الموارد المحلية المتاحة.

ولذلك، من الضروري أن تعمل المحافظات على تعزيز الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي، ودعم المشروعات الصغيرة، وتحسين مناخ الاستثمار، بما يتيح الاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة. وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها: تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وزيادة الناتج المحلي للمحافظة، وتعزيز الميزات التنافسية لتوفير فرص عمل، والارتقاء بمستوى دخل المواطنين، ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وتحسين مستوى الخدمات العامة الاقتصادية، وتعبئة الموارد المالية محليًا. كما تشمل الأهداف دعم العمل الحر والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وزيادة تنافسية المجتمعات المحلية على المستويات القومية والإقليمية والدولية، إلى جانب الاستثمار في مشروعات تدعم الاقتصاد الأخضر واستغلال وتطوير المناطق الصناعية والحرفية.

كما يُسهم برنامج التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز التكامل الجغرافي والاقتصادي بين المحافظات من خلال:

- تحديد القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تملك فيها كل محافظة ميزة تنافسية، والعمل على تطويرها بما يخلق فرص للتكامل مع القطاعات المماثلة أو المكملة في المحافظات الأخرى.
- ربط المنتجين والموردين والمصنعين عبر المحافظات، بما يتيح تبادل المواد الخام والسلع نصف المصنعة، ويعزز التكامل في سلاسل الإنتاج.
- التكامل في الأسواق، وتوسيع الأسواق المحلية عبر

إزالة المعوقات أمام حركة المنتجات والخدمات، وتشجيع إنشاء أسواق إقليمية مشتركة تضم أكثر من محافظة.

- تنمية الروابط الاستثمارية، وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين المحافظات، خاصة في المشروعات الكبرى التي تحتاج إلى موارد متنوعة ومتكاملة.

برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية: يسعى برنامج الطرق والنقل والمواصلات إلى تحسين الربط بين المدن، القرى، والتجمعات العمرانية داخل المحافظة، مع تعزيز الربط بمناطق التنمية الجديدة مثل المناطق الصناعية والحرفية. ويعمل البرنامج على رفع كفاءة الطرق المحلية القائمة، وإنشاء وتوسعة وازدواج طرق جديدة لتحسين الوصول إلى الموانئ والمطارات، بما يعزز من كفاءة شبكة النقل بشكل عام. كما يهدف إلى تمكين الوحدات المحلية من القيام بدورها في توفير وصيانة البنية التحتية من خلال رصف الطرق وتخطيط وسائل النقل الجماعي، بما يضمن تحسين وصول المواطنين إلى الخدمات. وتشمل الآثار الإيجابية المرجوة من هذه الجهود خفض معدلات حوادث الطرق من خلال التوسعة وتحسين السلامة المرورية، وزيادة القدرة الاستيعابية للشبكة الطرقية لمختلف أنواع المركبات، وتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية عبر تسريع عملية النقل. كما يسهم البرنامج في تخفيف الضغط المروري على بعض الطرق من خلال إنشاء مسارات بديلة، إلى جانب خفض تكاليف النقل المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك استهلاك الوقود وأعمال الصيانة.

برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية: تهدف برامج ومشروعات التنمية المحلية في قرى ومحافظات مصر إلى تحسين جودة حياة المواطنين من خلال توفير خدمات محلية متكاملة وعالية الجودة، بتكلفة مناسبة وفرص متكافئة للجميع. ويُعنى برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية بسد الفجوات في توفير تلك الخدمات، وتحقيق بنية تحتية متطورة وسهلة الوصول، إلى جانب دعم بناء إدارة محلية فعالة تستجيب لاحتياجات المواطنين. ويركز البرنامج على تعزيز التنمية المحلية الشاملة والمترابطة، من خلال التنسيق بين مستويات التخطيط المختلفة، وتكامل الجهود مع القطاعات الخدمية على المستوى المحلي، وتحسين نوعية وكلفة وعدالة الخدمات المقدمة. كما يسعى إلى ضمان الاستخدام الأمثل للاستثمارات العامة وتعظيم أثرها، إلى جانب الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمعات المحلية وتنميته.

برنامج الإدارة المحلية والدعم الفني: يهدف البرنامج في مجال إعداد الخطط وإدارة الأزمات إلى تهيئة بيئة عمل مناسبة لوحدات الإدارة المحلية، من خلال بناء القدرات الفنية للعاملين بما يمكّنهم من إعداد خطط ومشروعات تنمية محلية أكثر كفاءة، تعتمد على أسس فنية وعملية. ويتحقق ذلك من خلال تقديم خدمات استشارية، وتوفير بنية معلوماتية داعمة، وتنفيذ برامج توعوية تعزز المشاركة المجتمعية، إضافة إلى إتاحة قنوات متعددة للتشاور مع المواطنين، وتعزيز دورهم في إدارة التنمية.

دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية

وعلى صعيد آخر، تعد وثيقة «دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية للمحافظة» «المعروفة باسم خطة المواطن» من أهم الوثائق التخطيطية التي تساعد في نشر الوعي بين المواطنين بأولويات وتوجهات خطط التنمية السنوية، حيث تتضمن المُؤشّرات الاقتصاديّة لكل مُحافظة، وملامح خطة التنمية المُستدامة، وحجم الاستثمارات المُخصّصة لكل مُحافظة، وتوزيعاتها القطاعيّة، مع بيان المشروعات الجاري تنفيذها وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وتلك المُستهدفة في إطار الخطة، وبما يوضح أثر هذه المشروعات على تحسين الوضع الحالي لأهم المؤشرات التنموية لكل محافظة مما يُعين المُواطِن على مُتابعة الأداء على مُستوى الإدارة المحليّة.

دور دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية في تنفيذ توجهات وأولويات الدولة:

١- تدعم جهود الدولة في «توفير وإتاحة البيانات والمعلومات والإحصاءات والوثائق الرسمية للمواطنين».

٢- تُعد أحد أهم آليات تنفيذ مبادئ قانون التخطيط العام رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢ «المشاركة والانفتاح على المجتمع».

٣- تُساهم في توفير البيئة الداعمة لمُكنات تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ «إنتاج البيانات وإتاحتها».

٤- تساهم في تنفيذ مستهدفات برنامج عمل الحكومة «تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني».

٥- تدعم حق «الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية وتداولها» باعتباره أحد أهم حقوق الإنسان.

دور دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية في تعزيز أواصر الثقة بين المواطن والدولة:

١- تعزيز الشفافية والانفتاح على المجتمع.
٢- إشراك المواطنين في متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات.
٣- ضمان حق المواطنين في الوصول إلى البيانات والمعلومات والوثائق الرسمية.
٤- توضيح العائد التنموي لخطط التنمية.
٥- توطين أهداف التنمية المستدامة.
٦- سد الفجوات التنموية المكانية.

نظراً لدور دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية في نشر الوعي بين المواطنين بالخطط والبرامج التنموية، تم إدراجها على منصة «مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة» (SDGs Acceleration Actions) التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA.

توفر خطط المواطن معلومات تفصيلية عن ملامح خطط التنمية في كل المحافظات:

١- ملامح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي.

٢- أهم المؤشرات التنموية لكل محافظة (مثال: عدد السكان والنسبة من إجمالي الجمهورية، المساحة والنسبة من إجمالي الجمهورية، نسبة سكان الريف والحضر، معدل البطالة، نسبة المشتغلين بالقطاع الحكومي، عدد المشتغلين، معدل النمو الاقتصادي، هيكل الناتج المحلي الإجمالي).

٣- حجم الاستثمارات الموجهة لكل محافظة وتوزيعها القطاعي.

٤- أهم المشروعات والمؤشرات في القطاعات ذات الأولوية وعلاقتها بالأهداف العالمية ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٥- مُستهدفات مشروع «حياة كريمة» للمحافظات الريفية.

٦- كما تتضمن خطط المواطن العديد من المؤشرات التنموية القطاعية عن كل محافظة (مثال: عدد الكباري ونسبتها من إجمالي الجمهورية، أطوال شبكة الطرق المرصوفة، عدد محطات الصرف الصحي المعالج، عدد محطات المياه النقية، كمية المياه المنتجة، عدد الطلاب لكل معلم، عدد المدارس، عدد الفصول، كثافة الفصول، معدل الأمية، عدد الكليات بالجامعات الحكومية، إجمالي الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية ونسبة الإناث منها، إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس، متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، عدد المستشفيات، عدد الأسرة بالمستشفيات ونسبتها من إجمالي الجمهورية، عدد مراكز الإسعاف ونسبتها من إجمالي الجمهورية، أطوال شبكة الطرق المحلية المرصوفة).

تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال تطبيق «شارك ٢٠٣٠»

أطلقت الوزارة تطبيق المحمول شارك ٢٠٣٠، بهدف تعزيز آليات الشفافية والمشاركة المجتمعية، ونشر الوعي بين المواطنين بالبرامج والمشروعات التنموية ومؤشرات الأداء المرتبطة بها في كافة القطاعات، علاوةً على اقتراح المشروعات ذات الأولوية من المواطنين (تم تلقي أكثر ٧٠٠ مقترح)، بما يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وقانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ .

ويتضمن التطبيق حالياً، البيانات التفصيلية لحوالي ١٠ آلاف مشروع (حياة كريمة/ الافتتاحات الرئاسية)، فضلاً عن قسم خاص بالمبادرات ومنها: حياة كريمة، القرية الخضراء، تطوير التجمعات الحضرية، كن سفيراً للتنمية المستدامة، والمبادرات الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.

وحصل التطبيق على إشادة دولية، وتم إدراجه على منصة «مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة» (SDGs Acceleration Actions) التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA، نظراً لدوره في نشر الوعي بين المواطنين بالخطط والبرامج التنموية التي تتبناها الدولة.

تفعيل المجالس الاقتصادية-الاجتماعية بالمحافظات كآلية مؤسسية للحوكمة المحلية والتنمية التشاركية

في إطار التوجهات الوطنية الداعمة للامركزية وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، برزت الحاجة إلى إنشاء آليات مؤسسية قادرة على ضمان تفعيل التخطيط التشاركي على مستوى المحافظات. ويأتي تشكيل «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» على مستوى المحافظة كإحدى أهم هذه الآليات، كما يتضح من تجربتي محافظة سوهاج (قرار إعادة التشكيل رقم ٦٢٧ لسنة ٢٠٢٢، ضمن مخرجات برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر)، ومحافظة قنا (قرار إعادة التشكيل رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٥، وعقد الاجتماع التأسيسي بمشاركة وفد من الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية).

ويمثل المجلس إطارًا استشاريًا دائمًا ومنصة للحوار تجمع بين الجهاز التنفيذي وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الأكاديمية، بما يسهم في دعم جهود التنمية المتكاملة وصياغة الرؤى والخطط الاستراتيجية على مستوى المحافظة. وتتضمن اختصاصاته إعداد الاستراتيجيات التنموية، وتعزيز جهود جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين مناخ الأعمال وإزالة المعوقات، إلى جانب مراجعة أولويات التكتلات الإنتاجية خاصة في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية ووضع سياسات التشغيل ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

ويباشر المجلس مهامه عبر منظومة عمل ثلاثية المستويات، تستند إلى لجان فنية متخصصة—يبلغ عددها خمس لجان في سوهاج، وتم التوجيه بسرعة تشكيلها في قنا بما يضمن تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة على المستوى المحلي.

٤. حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص على المستوى المحلي

تُعد الحوكمة الفعّالة للاستثمار العام على المستوى المحلي عنصرًا أساسيًا لتحفيز مشاركة القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. فالمحافظات تمثل وحدات التخطيط والتنفيذ الأقرب لاحتياجات المواطنين والفرص الاستثمارية المتاحة، كما تُعد في المنهجيات الحديثة للتنمية الإقليمية وحدات إنتاجية قائمة بذاتها، تمتلك موارد ومزايا نسبية وسلاسل قيمة يمكن تطويرها وتعظيم الاستفادة منها. مما يستدعي تطوير آليات تضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وربطها باحتياجات التنمية الفعلية، وتوجيهها لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، بما يعمق دور المحافظات كقاطرات للنمو الإقليمي وداعمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص. وفي هذا الإطار، يكتسب تحسين أدوات التخطيط والمتابعة على مستوى المحافظات، إلى جانب تطوير منهجيات دقيقة لقياس استثمارات القطاع الخاص محليًا، أهمية خاصة لتمكين الدولة من تحديد الفجوات التنموية والاستثمارية، وتوجيه التدخلات العامة بما يعزز العدالة المكانية ويحفز المزيد من الاستثمارات الخاصة.

أولًا: حوكمة الاستثمار العام على مستوى المحافظات

تهدف حوكمة الاستثمار العام إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز الكفاءة والشفافية في تنفيذ الخطط الاستثمارية، بما يحقق التكامل بين الجهود المركزية والمحلية. وفي هذا الإطار، تم إنشاء لجنة متخصصة لحوكمة الإنفاق الاستثماري، تضطلع بمهمة التنسيق بين الجهات المعنية بالتنمية والاستثمار، ومتابعة تخصيص الموارد وفقًا لأولويات كل محافظة. كما تم تعزيز آليات

التخطيط والمتابعة من خلال اعتماد أسلوب ربط التمويل بالأداء، بما يسمح بتخصيص الاستثمارات بناءً على مؤشرات الأداء الفعلية، وتحفيز الجهات المحلية على تحسين كفاءة التنفيذ. وإلى جانب ذلك، جرى تطوير نظم المتابعة الميدانية والمكتبية، وحصر الأصول الاستثمارية، بما يدعم استدامة الخدمات والمرافق العامة ويرسخ نهج التخطيط القائم على النتائج.

قياس الفجوات التنموية الجغرافية ضمن منهجية البرامج والأداء وربط الاستثمارات بالأداء

في ضوء تطبيق منهجية البرامج والأداء وإيلاء أولوية لتحسين كفاءة وفعالية الاستثمار العام، تعمل الوزارة على سد الفجوات التنموية بين المحافظات من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى المحافظات ذات الأولوية من حيث الفجوات التنموية القطاعية. ويستند ذلك إلى تحليل تفصيلي لأوضاع التنمية في كل محافظة، يشمل مؤشرات مثل: كثافة الفصول الدراسية، معدل إتاحة الأسرة بالمستشفيات، معدل التغطية بالجامعات الحكومية والأهلية والتكنولوجية، معدل إتاحة مراكز الشباب وقصور الثقافة والمكتبات، معدل حوادث الطرق، معدلات التلوث وتدوير المخلفات، نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والغاز الطبيعي والاتصالات، معدل إتاحة صوامع الغلال، معدل التغطية بالمناطق اللوجستية، ومعدل التغطية بالمراكز التكنولوجية، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

وفي الإطار ذاته، تواصل الوزارة العمل على ربط الإنفاق الاستثماري بنتائج الأداء الفعلي، من خلال نظام **«حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي»**، الذي يهدف إلى توجيه الموارد نحو الجهات الأكثر كفاءة وفعالية في التنفيذ. ويتضمن النظام منح حافز مالي من الاستثمارات الحكومية المُعتمدة لكل محافظة، مشروطًا بتحقق ٢٦ شرطًا ضمن ٨ معايير أساسية هي: التخطيط التشاركي، إعداد دراسات الجدوى، تخطيط الاستثمارات، متابعة تنفيذ الخطة، الشفافية والإفصاح، بناء القدرات التخطيطية، وتنمية الموارد الذاتية وتخضير الخطة الاستثمارية.

التكامل بين وثيقة سياسة ملكية الدولة وحوكمة الاستثمارات المحلية

في إطار تحديث وثيقة سياسة ملكية الدولة وكيفية تفعيلها على مستوى المحافظات المصرية، تعمل الدولة على تعزيز الإدارة الرشيدة للأصول العامة، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة الاستثمارات المحلية، بما يضمن تحقيق التنمية المتوازنة وتحسين جودة الخدمات. ويتحقق ذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية بالمحليات بما يتسق مع مجالات تخارج الدولة، وتحفيز القطاع الخاص المحلي للمشاركة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والخدمات، وتوجيه الموارد العامة نحو القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية والاجتماعية، إلى جانب رفع كفاءة الاستثمارات عبر تحسين عمليات المتابعة والتقييم.

وفي هذا الإطار، يجدر بالمحافظات التوجه نحو تمكين أكبر لدور القطاع الخاص، وتحديد القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الخاص، بالاستناد إلى ستة معايير رئيسة تتدرج في تحديد آلية تخارج أو استمرار الدولة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك استرشادًا بالتجارب الدولية وخبرات الخبراء المتخصصين:

١. **تصنيف السلعة أو الخدمة**، وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومي (بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن).
٢. **أهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم** للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة لتوطينها في مصر.
٣. **مدى جاذبية القطاع/النشاط للاستثمارات الخاصة.**
٤. **تمكين الاستثمارات الخاصة**، مع السماح بتعزيز فرص التكامل الممكنة مع الاستثمارات العامة.
٥. **تخارج الدولة من الصناعات / القطاعات المُشبعة سوقها**، والتي لا تحتاج إلى دعم الدولة.
٦. **مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة.**

الإجراءات المقترحة لتفعيل الوثيقة على مستوى المحافظات:

- حصر الأصول العامة القابلة للاستثمار من خلال تشكيل لجنة محلية لحصر الأراضي والمباني والمصانع والمرافق غير المستغلة.
- تصنيف الأصول إلى فئتين: أصول للتخارج منها (بيع، شراكة، تأجير)، وأصول استراتيجية تحتفظ بها المحافظة.
- إعادة تقييم المشروعات المحلية واستهداف الأنشطة ذات الجدوى التي تشجع الشراكة مع القطاع الخاص.
- إعداد خريطة استثمارية محلية تتضمن الفرص الاستثمارية بالمحافظة داخل وخارج المناطق الصناعية.
- صياغة خطط متوسطة الأجل تشمل المشروعات القابلة للتنفيذ من خلال القطاع الخاص أو بنظام الشراكة معه.
- تبني نماذج استثمارية مرنة للمشروعات القائمة، مثل التأجير، أو التشغيل، أو التطوير المشترك، بما يتناسب مع طبيعة كل مشروع واحتياجات السوق.

وبهذا الإطار، يتحول تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة على المستوى المحلي إلى أداة فاعلة لإعادة هيكلة الدور الاقتصادي للدولة، ورفع كفاءة استغلال الأصول العامة، وتحقيق شراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص، تسهم في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المحافظات.

القطاعات القابلة للتخارج أو للشراكة مع القطاع الخاص في إطار برامج التنمية المحلية المطورة

- في إطار برنامج التنمية الاقتصادية المحلية، وبرنامج التنمية الحضرية الريفية: يشمل ذلك التكتلات الاقتصادية في مجالات الاستثمار الزراعي، والإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، والصناعات الحرفية البيئية والتراثية، إضافة إلى المناطق الحرفية والورش والتكتلات الإنتاجية. كما يتضمن إنشاء حاضنات أعمال ومراكز لدعم ريادة الأعمال، وتطوير المراكز اللوجستية وسلاسل التبريد لخدمة المزارعين وصغار المنتجين. ويشمل أيضًا إقامة معارض دائمة ومؤقتة داخل المحافظة أو بين المحافظات لتسويق المنتجات المحلية، وتطوير البنية التحتية للمشروعات الاستثمارية في السياحة البيئية والريفية، وتنظيم المهرجانات السياحية المختلفة، وإنشاء النوادي الخاصة والمجمعات التجارية.
- في إطار برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية: يتضمن هذا المحور أنشطة مثل قطاع النقل الداخلي، وتطوير مواقف السيارات ومحطات النقل الداخلي وفق نظام الانتفاع والإدارة، وتوفير وسائل نقل مستدامة وذكية وصديقة للبيئة، بالإضافة إلى النقل النهري داخل المحافظات، وتنفيذ مشروعات إنشاء أو صيانة أو تشغيل الطرق المحلية.
- في إطار برنامج تحسين البيئة: يشمل ذلك مشروعات إدارة المخلفات الصلبة والخطرة، وإنشاء مصانع الأسمدة العضوية، وتطوير منظومة الجمع والنقل من خلال شركات متخصصة. كما يتضمن رعاية وإنشاء الحدائق العامة، والتشجير الحضري على الطرق والساحات، وإنشاء مشاتل خاصة لتوريد الأشجار والنباتات البيئية للمحافظات، فضلًا عن تنفيذ مشروعات توليد الكهرباء من المخلفات.

ثانيًا: تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة

في ضوء الحاجة إلى تحسين تقدير استثمارات القطاع الخاص وتوفير رؤية أدق وأكثر شمولًا لتوزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، عملت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتعاون مع خبراء دوليين وبمشاركة عدد من الجهات الوطنية، مثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وهيئة الرقابة المالية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهيئة التنمية الصناعية، على تطوير منهجية جديدة لقياس استثمارات القطاع الخاص.

وتُسهم تلك المنهجية في تعزيز كفاءة تخطيط الاستثمارات من خلال توفير تقديرات أكثر دقة وشمولًا لاستثمارات القطاع الخاص، حيث سعت إلى تضمين مكونات لم تكن مشمولة سابقًا، أبرزها: القطاع الخاص غير الرسمي، والإنفاق على قطاعات مثل؛ البحث والتطوير، والبنية التحتية التكنولوجية، وتطوير البرمجيات والوسائط الإلكترونية، كما تتضمن الإنفاق على المباني السكنية وصيانة المساكن من قِبل الأسر المعيشية.

بعد أن تم تطبيق المنهجية على المستوى الكلي، فإن الخطوة التالية تتمثل في احتسابها جغرافيًا لكافة محافظات الجمهورية. ويُعد هذا التوسع الجغرافي في التطبيق خطوة أساسية نحو توطين التنمية الاقتصادية، حيث تُمكّن المنهجية من فهم توزيع الاستثمارات الخاصة بشكل أكثر تفصيلًا على مستوى المحافظات والمناطق، بما في ذلك الأنشطة غير الرسمية والإنفاق الأسري على الإسكان والصيانة. ومن خلال هذا الفهم، يمكن رصد الفجوات الاستثمارية الفعلية في كل منطقة، وتوجيه الاستثمارات العامة لسد تلك الفجوات أو لتحفيز مزيد من الاستثمارات الخاصة محليًا. كما تتيح هذه المنهجية تتبع التغيرات في سلوك المستثمرين والأسر على المستوى المحلي، وهو ما يُعد أداة فعالة لدعم تخطيط لامركزي يستند إلى بيانات دقيقة، ويعكس الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة، وبالتالي تعزيز العدالة في توزيع الموارد وتحقيق تنمية أكثر شمولًا واستدامة.

٥. توطين أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت مصر نهجًا مُتكاملًا لتوطين أهداف التنمية المستدامة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن التوطين ليس غاية في حد ذاته، بل أداة محورية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تُركّز على الإنسان باعتباره جوهر العملية التنموية، وبما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب. وقد انعكس هذا التوجّه بوضوح في رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تعتبر عملية التوطين أحد مبادئها الأساسية، حيث تتبنى الرؤية مبدأ التحول المستدام العادل، الهادف إلى سد الفجوات التنموية الجغرافية، وتقليص الفوارق بين الحضر والريف، وتحقيق عدالة توزيع الفرص والموارد. كما تؤكد على تمكين الحكومات والمجتمعات المحلية، وتضع في صميم أهدافها تعزيز التنمية المكانية والمحلية، وتمكين الإدارة المحلية وتعزيز قدراتها لتكون شريكًا رئيسيًا وفاعلًا في توجيه وتنفيذ مسارات التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وقد جاء هذا التوجه نحو التوطين ضمن أربعة إجراءات مؤسسية رئيسية تعهدت بها مصر في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، والتي هدفت إلى تسريع تحقيق الأهداف التنموية الوطنية. وشملت هذه الإجراءات تمكين وتعزيز قدرات الحكومات المحلية والمحافظات للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز إتاحة بيانات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات لرصد مدى التقدم المُحرز.

ويتضمن إطار تفعيل توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر عددًا من الركائز العملية التي تضمن فاعليته واستدامته. أولى هذه الركائز هي ربط التوطين بعملية التخطيط المالي، بما يضمن توجيه الموارد المالية العامة نحو الأولويات التنموية المحلية، والتوزيع العادل لها.

كما يُبنى هذا الإطار على إشراك الأطراف ذات الصلة من مختلف الجهات، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية. كما يركّز على السياسات القائمة على الأدلة، والوصول إلى واستخدام المعلومات والبيانات من أجل المسئولية المشتركة والمتابعة وصياغة السياسات، مما يُعزّز من كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات التنموية. وتُعد المبادرات المنفذة على أرض الواقع، مثل مبادرة «حياة كريمة»، تجسيدًا عمليًا لهذا النهج، حيث تعكس مدى التزام الدولة بترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى تدخلات ملموسة على مستوى القرى والمجتمعات المحلية. وأخيرًا، يعتمد إطار التوطين في مصر على نشر الوعي، بما يضمن شمولية المعرفة المجتمعية لأهداف التنمية، ويعزز من دور المواطن كشريك في التنمية.

إطار تفعيل توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر

التقارير الطوعية المحلية (Voluntary Local Reviews - VLRs)

ففي عام ٢٠٢٣، أطلقت ثلاث محافظات مصرية (الفيوم، بورسعيد، والبحيرة) تقاريرها الطوعية المحلية، بدعم من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وقد تم عرضها في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة بالأمم المتحدة بنيويورك في يوليو ٢٠٢٣. وقد مثّلت هذه الخطوة تتويجًا لجهود تشاركية انطلقت منذ المراحل الأولى للإعداد، حيث بادرت الوزارة بالتواصل مع كافة المحافظات المصرية لاستطلاع مدى رغبتها واستعدادها لإعداد مراجعات طوعية. وعلى ضوء نتائج هذا التواصل، تم اختيار محافظات المرحلة الأولى وفقًا لمجموعة من المعايير الموضوعية، من بينها مدى جاهزية المحافظة لإعداد المراجعة الطوعية من حيث توافر البيانات واستعدادها المؤسسي، ورؤية المحافظة حول كيفية الاستفادة من المراجعة، إلى جانب تحقيق التوازن الجغرافي على مستوى الجمهورية. وقد استمر النهج التشاركي خلال جميع مراحل الإعداد، حيث نُظمت مجموعة من ورش العمل استهدفت بناء القدرات وجمع البيانات، كما تم إشراك مختلف الأطراف ذات الصلة وشركاء التنمية المحليين.

ولا تقتصر أهمية هذه المراجعات على كونها آلية للمتابعة والتقييم، بل إنها توفّر أيضًا فرصة استراتيجية للمحافظات من أجل إعادة النظر في أولوياتها التنموية وتوجيه مواردها بشكل أكثر كفاءة. كما تساعد المحافظات على الانخراط بفعالية في عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، من خلال مشاركة مفتوحة وشاملة وشفافة، تساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين وصناع القرار المحليين.

ويتكامل هذا الجهد المحلي مع التوجه الوطني نحو تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، والذي توّج **بإطلاق التقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤**، اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. ويأتي التقرير الوطني الطوعي الثاني استكمالاً **للتقرير الأول الذي قُدم عام ٢٠٢١**، ليبرز ما تحقق من إنجازات في تنفيذ حزمة من المشروعات القومية والمبادرات العمرانية التي امتدت إلى مختلف أقاليم الجمهورية. وقد شملت هذه الجهود مواجهة التحديات العمرانية الملحة مثل الضغط المتزايد على المدن الكبرى، وإعادة توزيع السكان، ومعالجة الآثار البيئية المرتبطة بالنمو العمراني، فضلًا عن تعزيز التنمية الشاملة في قطاعات الإسكان، والبنية الأساسية، والاستثمار، وربط المناطق النائية بمحاور تنمية جديدة. ويسهم ذلك كله في بناء مجتمعات عمرانية أكثر مرونة وقدرة على الصمود في مواجهة المتغيرات المتسارعة، بما يعزز توجه الدولة نحو تحقيق تنمية حضرية متوازنة وشاملة.

وبهذا التكامل بين التقارير الطوعية المحلية والتقرير الوطني الطوعي للخطة الحضرية الجديدة تتعزز المنهجية الوطنية القائمة على المتابعة التشاركية متعددة المستويات، التي تتيح توجيهًا أفضل للسياسات والاستثمارات، وتدعم تحقيق تنمية حضرية متوازنة على مستوى الجمهورية.

ولقد أبرزت عملية إعداد المراجعات الطوعية المحلية في مصر العديد من الدروس المستفادة، من أبرزها أهمية استخدام أدوات تشاركية مبتكرة لاستكشاف رؤى المواطنين واحتياجاتهم الفعلية. وساهمت هذه المراجعات في تعزيز التنسيق والتكامل على المستويين الرأسي والأفقي؛ فعلى المستوى الرأسي، ساعدت في مواءمة التخطيط المحلي مع السياسات الوطنية، بينما شجعت على المستوى الأفقي تبادل الخبرات والتجارب بين المحافظات المختلفة، والاستفادة من مزاياها النسبية. كما وفّرت المراجعات بيانات على مستوى المحافظات يمكن الاستناد إليها في توجيه السياسات العامة، وتحديد الأولويات الاستثمارية في المجالات التي تعاني من فجوات في الأداء، مما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة على المستوى المحلي.

تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات

يُمثل إعداد **تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة** عملية هامة لتقييم وضع التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية. حيث تساعد هذه التقارير على التوجيه الفعال لجهود التنمية والاستجابة للاحتياجات

المحلية، من خلال التقييم المنهجي لأداء كل محافظة في مؤشرات الأهداف الأممية، بما يعزز في نهاية المطاف التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى الوطني. ومن هذا المنطلق، قامت مصر بإطلاق النسخة الأولى من تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات في عام ٢٠٢١، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة»، حيث قامت بإطلاق ٢٧ تقريرًا بواقع تقرير لكل محافظة. وتضمنت النسخة الأولى من التقارير تحديد مستهدفات كمية للمؤشرات، تم تحديدها بالتشاور مع المحافظات لمتابعة أدائها في مختلف المؤشرات.

وفي عام ٢٠٢٥، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق النسخة الثانية من تقارير التوطين، بالإضافة إلى تقرير موجز يقدم نظرة عامة وشاملة عن وضع التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية على مستوى الهدف الأممي، استكمالا للتقارير التفصيلية (٢٧ تقريرًا) التي أُعدت لتوفير صورة كاملة عن وضع أهداف التنمية المستدامة على مستوى مؤشرات الأداء في كل المحافظات المصرية. وبذلك، يسلط التقرير الضوء على كل من الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الأممية على مستوى المحافظات، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول المشهد العام للتنمية المستدامة في مصر.

ويبني الإصدار الثاني من تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على الإصدار الأول الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٢١، مع تضمين عدد من التطورات، وذلك في ضوء مجهودات الحكومة المستمرة نحو متابعة وتقييم مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي؛ إيمانًا منها بأن جوهر التوطين هو اتباع نهج من القاعدة إلى القمة.

بدايةً، وبدعم من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تم زيادة تغطية المؤشرات بنسبة ٥٧٪ مقارنة بتقارير ٢٠٢١، حيث زاد عددها من ٣٢ مؤشر في تقارير الإصدار الأول إلى ٥٠ مؤشر في الإصدار الثاني لمعظم المحافظات، وفقاً لمدى توافر البيانات. ومن ثم، تعاونت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) لتحديد مستهدفات كمية للمؤشرات الإضافية بالإصدار الحالي، اعتماداً على المنهجية ذاتها في تقارير الإصدار الأول، لضمان الاتساق. كما تم استخدام نفس منهجية ترتيب المحافظات المتبعة في الإصدار الأول، بما يتيح للمحافظة تحليل مدى التقدم أو التراجع في المؤشرات المختلفة، ومقارنة أدائها بالمحافظات الأخرى، وكذلك الوقوف على وضعها ضمن السياق الوطني.

علاوةً على ذلك، تم تعزيز عملية المتابعة والتقييم في الإصدار الحالي، من خلال تقديم منظور أشمل لتقييم الأداء. حيث تم استخدام منهجية مُعتَمَدة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لاحتساب مؤشر يقيس أداء المحافظة على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة (الملحق).

فعلى مستوى المؤشرات، تم الاعتماد على ثلاثة مقاييس رئيسية لمتابعة أداء كل محافظة نحو تحقيق مُستهدفاتها لعام٢٠٣٠ ، وذلك على النحو التالي:

- البُعد عن مُستهدف ٢٠٣٠ : ويُمثل الفجوة بين الوضع الحالي للمؤشر ومُستهدف ٢٠٣٠ الخاص به على مستوى المحافظة.
- التغير السنوي المُستهدف حتى ٢٠٣٠ : والذي يعكس النسبة المئوية للتغير السنوي في قيمة المؤشر- سواء كانت زيادة أو انخفاضًا- اللازمة لتحقيق مُستهدف المحافظة بحلول عام ٢٠٣٠
- الترتيب: وهو ترتيب كل محافظة ضمن المحافظات ال ٢٧ بناءً على مدى اقترابها من تحقيق مستهدف ٢٠٣٠ لكل مؤشر، فإذا كانت قيم البعد عن المستهدف متساوية، يُمنح لتلك المحافظات نفس الترتيب، وإذا حققت أكثر من محافظة المُستهدف أو تجاوزته، تحصل المحافظة التي تجاوزت المُستهدف بفارق أكبر على ترتيب أعلى؛ ولكن في حالة المؤشرات ذات مستهدف ٠٪ أو ١٠٠ ٪ لكل المحافظات، تُمنح المحافظات نفس المركز.

أخيرًا، ولضمان استدامة عملية إعداد التقارير، طورت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لوحة بيانات تفاعلية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، وهي منصة رقمية مصممة لتكون بمثابة أداة لتحسين طريقة عرض البيانات وإمكانية الوصول إليها. ستساهم لوحة البيانات في إطلاع المحافظين وصناع السياسات على البيانات المحدثة بصورة منتظمة، وبالتالي تعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، وعملية توطين أهداف التنمية المستدامة بشكل عام في مصر.

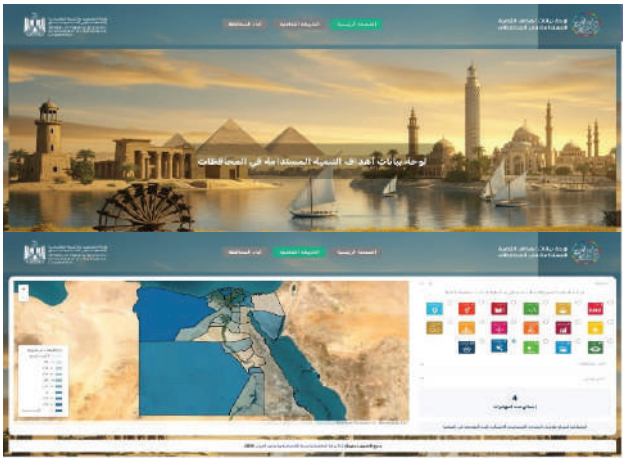

لوحة بيانات تفاعلية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

تعزيز التخطيط الشامل والقائم على الأدلة، وإعداد الموازنة، والمتابعة، بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في مصر

يأتي هذا المشروع المشترك بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ليعزز التخطيط والموازنة والمتابعة الشاملة القائمة على الأدلة لتسريع توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة. تتمثل القيمة المضافة للمشروع في تبنيه نهج يوحد جهود الأمم المتحدة والحكومة وشركاء التنمية ضمن إطار تشاركي متعدد الأطراف، ويعزز التكامل بين المبادرات الوطنية القائمة، مثل حياة كريمة، تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة، ومؤشرات التنافسية على مستوى المحافظات. كما يتميز المشروع بما يلي:

- اختبار أدوات مبتكرة لدعم النهج التشاركي لتوطين أهداف التنمية المستدامة مثل الابتكار الاجتماعي، إطار عمل الإدارة الموحد (UMF)، ونموذج الموازنة التشاركية، بما يتيح التوسع والتكرار على نطاق وطني وإقليمي.
- تعزيز الشمولية والمشاركة المجتمعية للفئات المهمشة، والنساء، والشباب عبر إدماجهم المستدام في عمليات التخطيط والموازنة والمتابعة.
- الاستفادة من النماذج القائمة والدروس المستفادة لضمان قرارات مبنية على الأدلة وتحسين جودة البيانات على المستويين الوطني والمحلي.
- دعم استدامة التمويل من خلال تعبئة موارد إضافية من شركاء التنمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية.

ويركز المشروع على تحقيق أهداف رئيسية تشمل:

١. تطوير المراجعات المحلية الطوعية (VLRS) على مستوى المحافظات والمدن من خلال عمليات تشاركية شاملة متعددة الأطراف.

٢. تعزيز القدرات المؤسسية المحلية عبر تحسين التنسيق الحكومي، وتطوير أنظمة المتابعة والتقييم والتحول الرقمي، ورفع القدرات الإحصائية.

٣. إدماج آليات الموازنة التشاركية لتحسين أنظمة التخطيط والموازنة للكومة المحلية وضمان الشفافية والمساءلة.

٤. تعزيز نظم الغذاء والحماية الاجتماعية كتحولات ذات أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥. ضمان الاستدامة المؤسسية من خلال دمج مكونات المشروع في السياسات والخطط الحكومية وتعزيز مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة بشكل دائم.

٦. توسيع نطاق الابتكارات والنماذج الناجحة داخل مصر وخارجها عبر التوثيق، وتبادل المعرفة، وبناء شبكات تعاون فعّالة.

٧. تعبئة موارد مالية إضافية عبر شركاء التنمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، وربط المشروع بالمبادرات التمويلية القائمة، لا سيما الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية.

٦. توطين العمل المناخي

الاستجابة العالمية لتغير المناخ في جوانب عديدة ولأسباب متعددة، في جوهرها مجموعة من الاستجابات المحلية لتغير المناخ، وهو أمر منطقي لأن مواطن الضعف أمام تغير المناخ بطبيعتها محلية. ومن ثم، فإن التعبئة الفعّالة والعادلة للتمويل من أجل العمل المناخي المحلي تمثل ضرورة ملحّة.

ويجسد **برنامج نُوَفِّي**، والذي تم استعراضه بالتفصيل في الفصول السابقة، مثالًا بارزًا على توطين العمل المناخي وحشد الاستثمارات الخاصة لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أن أحد الركائز الأساسية لعمل محور الارتباط بين الطاقة والغذاء والمياه هو تعظيم الأثر التنموي لتلك المشروعات من خلال تجميعها في نطاق جغرافي يسمح بالعمل على كافة المحاور والجمع بينها بشكل يساهم في تلبية الاحتياجات التنموية وزيادة وتعظيم قدرة المجتمعات بتلك المناطق على مواجهة التحديات المناخية.

وفي السياق ذاته، تُعد **المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية** في مصر التي أطلقتها الحكومة عام ٢٠٢٢ نموذج عملي لمعالجة التحديات المرتبطة بتمويل المناخ، حيث تعمل على توفير قائمة من المشروعات الخضراء والذكية القابلة للاستثمار ورسم خرائط وتطوير قاعدة بيانات لها على مستوى المحافظات، كما توفر منصة لحشد التمويلات اللازمة التي تساعد على إطلاق هذه المشروعات.

وتتوافق أهداف المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية مع إطار سياسة المناخ في مصر والالتزامات الأساسية التي قطعتها الحكومة. وهي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الأخضر من خلال إعطاء الأولوية للابتكار والتقنيات النظيفة والممارسات المستدامة والمسؤولية البيئية في جميع أنحاء البلاد.

وفيما يتعلق بالمساهمات الوطنية المحددة لمصر، تدعم المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية أهدافها المتعلقة بالتكيف مع المناخ والتعاون الدولي وتمويل المناخ من خلال عرض مشروعات في مجالات خفض الانبعاثات والزراعة المستدامة وإدارة النفايات والطاقة المتجددة. كما تتوافق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية مع العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تعزز التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، واستراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة ٢٠٣٥، وقانون إدارة النفايات ٢٠٢٠، واستراتيجية الهيدروجين الأخضر، واستراتيجية إدارة موارد المياه ٢٠٥٠.

وكل ذلك يساهم بشكل أساسي في إحراز تقدم في تحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي.

ومن خلال استهداف مجموعات مستفيدة متنوعة من خلال المبادرة، بما في ذلك النساء والشباب والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تساهم المبادرة أيضًا في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين، والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة، والهدف السابع عشر: الشراكات لتحقيق الأهداف.

أهداف المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

الهدف الأول: تنفيذ مشروعات ذكية خضراء من خلال استخدام حلول المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتماشى مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمناخ ٢٠٥٠.

الهدف الثاني: تعزيز التنسيق والشراكات بين الأطراف ذات الصلة الرئيسيين في جميع محافظات مصر لرفع مستوى الوعي بشأن التصدي لتغير المناخ من خلال الحلول والتقنيات المبتكرة.

الهدف الثالث: تمكين مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك المرأة والرجل والشباب وقطاع الأعمال، ليكونوا جزءًا لا يتجزأ من الجهود الوطنية لمكافحة

الآثار السلبية لتغير المناخ.

آليات عمل المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

تُحدد المبادرة المشروعات الرائدة من جميع المحافظات السبع والعشرين، وتُتيح للفائزين الوصول إلى الموارد والشراكات والمنصات العالمية. كما تُعزز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الرئيسية، وتُشركها في مراحل تنفيذ متعددة، بما في ذلك التقديم، وبناء القدرات، وتقييم المشروعات، والمشاركة في مؤتمر الأطراف وغيره من المؤتمرات، وربط المشروعات بالشركاء المحتملين.

تتمحور عملية الاختيار حول:

١. لجنة تنظيمية، برئاسة المنسق العام للمبادرة، وتتكون من ممثلين عن مختلف الوزارات.

٢. لجان تنفيذية من مختلف المحافظات، يرأس كل منها المحافظ، ويبلغ مجموعها ٢٧ لجنة.

٣. لجنة تحكيم، برئاسة المنسق الرفيع المستوى للأمم المتحدة لتغير المناخ، وتتكون من ممثلين رفيعي المستوى عن مختلف الوزارات.

ويُشترط في هذه المشروعات استيفاء ستة معايير رئيسية: المكوّن الأخضر (الاستدامة البيئية)، المكوّن الذكي، الجدوى الاقتصادية، إمكانية التكرار، الأثر المستدام، والشمول.

الإنجازات الخاصة بالمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

على مدار ثلاث دورات متتالية للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية (٢٠٢٢–٢٠٢٤)، تم تلقي ١٧,٧٩٧ مشروعًا موزعًا على ست فئات رئيسية. ومن بين هذه المشروعات، تم اختيار٥٤ مشروعًا فائزًا بواقع ١٨ مشروعًا في كل دورة، حيث حصلت على دعم نوعي شمل بناء القدرات، وتوفير التمويل، والمشاركة في مؤتمرات الأطراف ٢٧ و٢٨ و٢٩، مما عزز فرصها في التوسع والتأثير.

ولم يقتصر أثر المبادرة على المشروعات الفائزة فحسب، بل امتد ليشمل بناء قدرات ١١,٥٠٠ شخص من خلال جلسات تدريبية عبر الإنترنت، وورش عمل، وندوات متخصصة بالشراكة مع المؤسسات المعنية، بهدف تزويد المشاركين بالمعرفة والخبرة اللازمة لقيادة مشروعات مستدامة وناجحة. وتتوفر هذه الدورات للجمهور عبر منصة المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، بما يضمن استمرارية الأثر وتوسيع نطاق المستفيدين.

حاليًا، يمكن تصنيف المشروعات ضمن ثلاث فئات رئيسية:

١. **مشروعات قيد التشغيل بنجاح**، حققت نتائج مرضية وتعمل وفق المعايير المحددة.

٢. **مشروعات جاهزة للتنفيذ**، استكملت إعداد الأسس الفنية والمؤسسية وتنتظر استكمال عناصر مثل التمويل أو التصاريح للانتقال إلى التنفيذ النشط.

٣. **مشروعات في مراحل التطوير المبكرة**، تعمل على صياغة الخطط وتحديد النطاق والميزانية وتخصيص الموارد اللازمة.

بهذا النهج، لا تكتفي المبادرة باختيار مشروعات مبتكرة، بل تعمل على تهيئة بيئة متكاملة لدعم دورة حياة المشروع من الفكرة وحتى التشغيل الفعّال، مما يسهم في ترسيخ العمل المناخي المحلي كمحرك للتنمية المستدامة في مصر.

عدد المشروعات المقدمة تحت مظلة المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية – وفقًا لكل فئة من الفئات المختلفة:

- ١٤٩٣ مشروعات واسعة النطاق
- ٢٣٨٨ مشروعات متوسطة النطاق
- ٢٩٤١ مشروعات مجتمعية غير هادفة للربح
- ١٧٠٩ شركات ناشئة
- ١٦١٣ مشروعات صغيرة الحجم ومحلية
- ٢٠٩٣ مشروعات مرتبطة بالنوع الاجتماعي

٧. سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة

تمثل البيانات والأدلة الركيزة الأساسية لصياغة سياسات تنموية أكثر استهدافًا وفعالية، إذ توفر البيانات الدقيقة والتحليلات المنهجة الأساس لفهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات ورصد الفجوات والتفاوتات الإقليمية. ومن خلال توظيف أدوات إحصائية ودراسات متخصصة، مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي والسكاني، والمؤشرات التنموية المتنوعة، يصبح بالإمكان تحديد أولويات التدخل ووضع خطط مبنية على حقائق ملموسة. كما يساهم تقرير التنمية البشرية في ربط البيانات بالسياسات العامة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز من كفاءة التخطيط ويوجه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا.

التنمية المكانية: رصد الفجوات التنموية والتفاوتات الإقليمية

تنقسم الجمهوريّة إلى سبعة أقاليم اقتصاديّة يضُم كلّ منها عددًا من المُحافظات بين اثنين وست مُحافظات، بإجمالي ٢٧ مُحافظة، وقد بلغ التعداد السُكاني لمصر نحو ١٠٧,٩ مليون نسمة في أغسطس ٢٠٢٥.

وتتفاوت هذه الأقاليم، والمُوضّحة بالخريطة، ليس فقط من حيث المساحة وعدد السكان، وكذلك الخصائص الديموغرافية والقيم والعادات والأنماط السلوكيّة. إنما أيضًا من حيث الظروف المُناخيّة والتضاريس والمُقوّمات الطبيعيّة والثروات المعدنيّة والمائيّة والزراعيّة والإمكانات التصنيعيّة، ومن ثم، إمكانات وفرص الاستثمار بوجه عام. الأمر الذي أفضي إلى وجود عدد من التفاوتات والفجوات في درجات التطور والتنمية بوجه عام.

ولا تقتصر الفروق على الأقاليم ولكنها تمتد أيضًا للمُحافظات الواقعة في نطاق كل إقليم، بل وبين المراكز التابعة لكل مُحافظة، وكذلك بين المُدُن والقُرى بكل مركز.

جدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد كثّفت جهودها خلال السنوات القليلة الماضية لسد الفجوات التنموية، وفي مقدمتها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، الأمر الذي أسهم في تحسين مستوى المعيشة والخدمات في العديد من المناطق. وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الجهود خطوة مهمة، فإن العديد من المجالات لا تزال تتيح فرصًا واسعة لتطوير تدخلات جديدة وتوجيه الاستثمارات نحو سد الفجوات وتعزيز تنمية المناطق والأقاليم الأكثر احتياجًا، بما يضمن تحقيق تنمية مكانية متوازنة وشاملة تغطي كافة مناطق الجمهورية، اتساقًا مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أهم مظاهر التفاوتات الإقليمية

يُوضّح الجدول التالي بعض من المُؤشّرات التي تعكس بعض مظاهر التفاوت الاقليمي، من حيث نسبة السكان، مُعدّلات الأميّة، البطالة، على مُستوى

جدول ١ مُؤشّرات التنمية الرئيسة في الأقاليم الاقتصاديّة

الإقليم	المحافظات التابعة	نسبة الأميّة (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠١٧)	مُعدّل البطالة (٪) ١٥-٦٤ سنة (٢٠٢٣)	نسبة السكان ٢٠٢٤/١/١(٪)
القاهرة	القاهرة / الجيزة / القليوبية	٢١,٦	١٠,١	٢٤,٦
الإسكندرية	الإسكندرية / البحيرة / مطروح	٢٧,٩	٨,١	١٢,٤
الدلتا	المنوفية / الغربية / دمياط / الدقهلية / كفر الشيخ	٢٣,٢	٥,٨	٢١,٤
القناة وسيناء	بورسعيد/ الإسماعيلية/ السويس/ شمال سيناء / جنوب سيناء/ الشرقية	١٩,٤	١٣,٢	١١
شمال الصعيد	الفيوم / بني سويف / المنيا	٣٥,٧	٤,٢	١٣,٣
وسط الصعيد	أسيوط / الوادي الجديد	٢٤,٧	٣,٧	٥,١
جنوب الصعيد	سوهاج / قنا / الأقصر / أسوان / البحر الأحمر	٢٣,٩	٨,٩	١٢,٢
المُتوسط العام/ الإجمالي		٢٥,٨	٧,٧	١٠٠

الأقاليـم.

وكما هو مُوضّح بالجدول أعلاه، فقد بلغت نسبة الأميّة في إقليم شمال الصعيد ٣٥,٧٪، وفي إقليم الإسكندرية (٢٧,٩٪)، بينما وصلت نسبة الأميّة إلى أدنى مُعدّلاتها في إقليم قناة السويس (١٩,٤٪).

أما مُعدّل البطالة، فقد بلغ أعلى مُستوياته في إقليم القناة وسيناء (١٣,٢٪)، ويليه إقليم القاهرة بنسبة ١٠,١٪، ثم إقليم جنوب الصعيد بنسبة ٨,٩٪. بينما لم تتجاوز مُعدّلات البطالة في أقاليم شمال ووسط الصعيد (٥٪).

وفيما يخُص نسبة السكان في كل إقليم، فقد استأثر إقليم القاهرة وحده بنحو رُبع التعداد السكاني للجمهورية (٢٤,٦٪)، ويليه إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٤٪ و١٣,٣٪ على التوالي، بينما يقطُن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد (٥,١٪).

بعض مظاهر التفاوتات الإقليمية في محور التعليم وسوق العمل

هناك العديد من المؤشرات ذات الأهمية التي تستخدم لتقييم أداء العملية التعليمية وسوق العمل، ومن بينها مؤشرات الكفاءة الداخلية كمعدلات الرسوب والتسرب، وكذا مؤشرات الكفاءة الخارجية مثل قابلية الخريجين للتوظيف ومدى توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

وعلى المستوى الإقليمي نذكر على سبيل المثال متوسط مستوى التحصيل الدراسي، وكذا معدلات البطالة، ومعدلات التشغيل، وكذلك العمل في مجالات التخصص عبر المناطق الجغرافية.

فإذا تم قياس المستوي التعليمي من خلال متوسط سنوات استكمال مستوي التعليم، يظهر تفاوتات واضحة بين المناطق الجغرافية، وخاصة في المناطق الريفية والحدودية ببعض المحافظات. كما تواجه النساء تمييزًا إضافيًا، إذ تتمتع الإناث بعدد سنوات دراسة أقل بشكل مستمر مقارنة بالذكور (الجدول ٢).

جدول ٢ مستوى التحصيل الدراسي للذكور والإناث

	٢٠١٤		٢٠٢١	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الإجمالي	٥,٨	٧,٤	٧,١	٨,١
شريحة الثروة الخُمسية				
الأدنى	٢,١	٤,٩	٣,٣	٥,٥
الثانية	٣,٣	٥,٥	٤,٤	٥,٩
الوسطى	٦,٢	٧,٦	٦,٨	٧,٩
الرابعة	٧	٧,٨	٩,٦	١٠,٢
الأعلى	١٠,٧	١١	١١,٣	١١,٤
محل الإقامة				
المحافظات الحضرية	٨,٤	٩,٦	٨,٦	٩,٩
المناطق الحضرية بالوجه البحري	٨,٩	٩,٥	١٠	١٠,١
المناطق الريفية بالوجه البحري	٥,٣	٦,٧	٦,٧	٧,٨
المناطق الحضرية بالصعيد	٧,٥	٨,٧	٨,٢	٩,١
المناطق الريفية بالصعيد	٣,٤	٥,٧	٤,٩	٦,٧
المحافظات الحدودية	٦	٧,٩	٦,٢	٨,٢

المصدر: المسح السكاني والصحي في مصر لعام ٢٠١٤، ومسح صحة الأسرة لعام ٢٠٢١

معدل البطالة على مستوى المُحافظات

في عام ٢٠٢٤، بلغ مُعدل البطالة ٦,٦٪ بإنخفاض قدرة ٠,٤٪ عن العام السابق والذي بلغ معدل البطالة فيه ٧٪، حيث سجل عدد المُتعطلين ٢,١١٣ مليون مُتعطل (١,٠٩١ مليون ذكور، ١,٠٢٢ مليون إناث)، مُقابل ٢,١٩٠ مليون مُتعطل (١,١٩٦ مليون ذكور، ٠,٩٩٤ مليون إناث) في عام ٢٠٢٣. وقد بلغ مُعدل بطالة الذكور ٤,٢٪ مُقابل ٤,٧٪ في العام السابق، بينما بلغ مُعدل بطالة الاناث ١٧,١٪، مُقابل ١٧,٨٪ في العام السابق.

طبقاً للأقاليم الجغرافية، شهدت مُعدلات البطالة ثبات في عام ٢٠٢٤ مُقارنة بعام ٢٠٢٣ في حضر الوجه البحري بنسبة ٨,٦٪ وارتفاع في معدل البطالة في المُحافظات الحضرية من ١١٪ في ٢٠٢٣ إلى ١١,١٪ في ٢٠٢٤. وانخفاض في مُعدل البطالة في باقي المناطق كالتالي: ريف الوجه البحري من ٥,٢٪ إلى ٤,٧٪، حضر الوجه القبلي من ٩,٦٪ إلى ٨,٣٪، ريف الوجه القبلي من ٤,٢ إلى ٣,٦٪، حضر مُحافظات الحدود من ١٤,٤٪ إلى ١٢,٢٪، وريف مُحافظات الحدود من ٧٪ إلى ٤,٥٪.

شكل ١ معدل البطالة (١٥-٦٥) طبقاً للمُحافظة، ٢٠٢٤

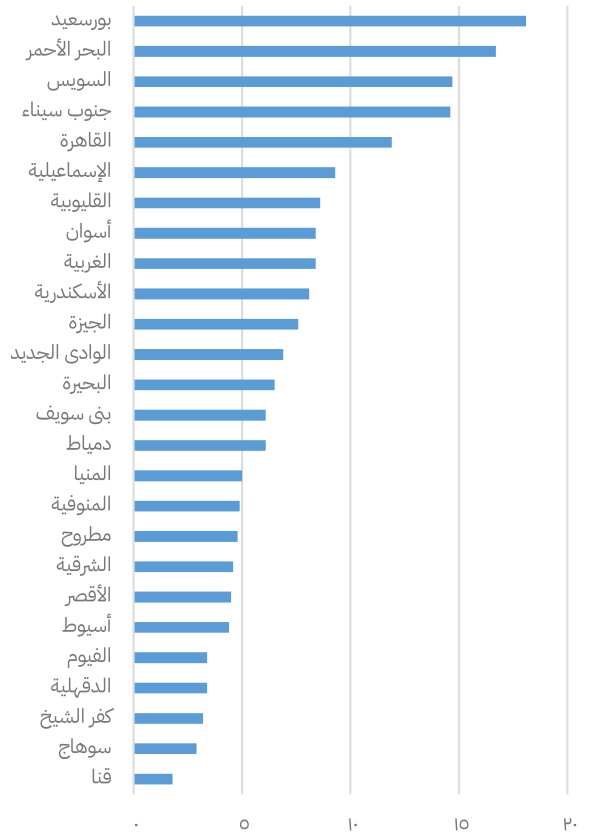

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٤

تشير البيانات المتاحة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة ضمن عدد من المحافظات المصرية، وعلى وجه الخصوص محافظات بورسعيد، البحر الأحمر، السويس، وجنوب سيناء. وتتميز هذه المحافظات بقلة التنوع الاقتصادي، حيث تعتمد بشكل رئيسي على قطاع واحد محدد، مثل قطاع السياحة الذي يتميز بطبيعته الموسمية، أو على نشاط اقتصادي رئيسي كقناة السويس في حالة بورسعيد والسويس. مما يجعل هذه المناطق أكثر عرضة لتقلبات اقتصادية تؤثر بشكل سلبي على فرص التشغيل.

العمالة غير الرسمية بأجر على مستوى المُحافظات

تكشف البيانات التالية عن حجم العمالة غير الرسمية بأجر في مختلف محافظات الجمهورية، مما يساعد على رصد التفاوتات الجغرافية وتحديد المحافظات الأكثر احتياجًا إلى التدخلات الحكومية.

شكل ٢ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمُحافظة، ٢٠٢٤

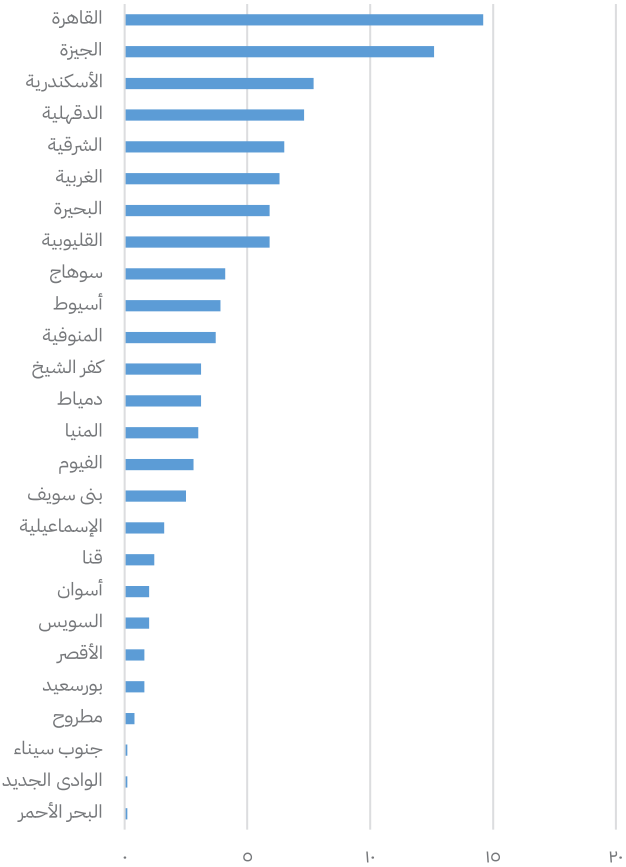

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٤

تتركز النسبة الأكبر من العمالة غير الرسمية بأجر في المحافظات الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، ويرجع ذلك إلى انتشار العديد من أشكال العمل المؤقت وأنشطة البيع بالجملة والتجزئة والمطاعم في هذه المناطق. ويلاحظ وجود ارتباط بين ارتفاع عدد العاملين بأجر في هذه المحافظات وزيادة معدلات العمالة غير الرسمية بأجر، مقارنة ببعض المحافظات الأخرى التي تتسم بانخفاض كل من معدلات العمالة غير الرسمية بأجر ونسبة العمالة بأجر بشكل عام. فتأتي النسب الأقل للعمالة غير الرسمية بأجر في مُحافظات (البحر الأحمر، الوادي الجديد، جنوب سيناء، الأقصر، مطروح)، وهي مُحافظات تتسم بسيطرة نشاط اقتصادي بعينه، لكن لا يمكن إغفال ارتفاع مُعدلات البطالة في تلك المُحافظات أيضًا.

هذه الظاهرة المتمثلة في ارتفاع نسبة العمل غير الرسمي أدت إلى اتخاذ الحكومة المصرية مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى دمج العمالة غير الرسمية في منظومة الاقتصاد الرسمي، وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة لكافة العاملين. وفي هذا الإطار، تُبذل جهود كبيرة لتوسيع نطاق منظومة التأمينات الاجتماعية، بما يشمل تدريجيًا فئات العمالة غير الرسمية، لا سيما في القطاعات التي تنتشر فيها أنماط العمل غير المنتظم والأجر اليومي أو الموسمي، مثل الخدمات الحرفية. ويُعد هذا التوجه خطوة محورية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعاملين، وضمان حقوقهم في التقاعد والرعاية الصحية.

وفي سياق متصل، يُعد برنامج «حياة كريمة" أحد أبرز المبادرات الوطنية التي ساهمت بشكل غير مباشر في الحد من العمالة غير الرسمية. إذ يشمل البرنامج تطوير شامل للبنية التحتية والخدمات الأساسية في القرى والمناطق الريفية والمهمّشة، ويؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة داخل مشروعات رسمية ومنظمة، مما يحد من اعتماد المواطنين على العمل غير الرسمي. كما يسهم البرنامج في تحسين بيئة العمل داخل المجتمعات المحلية، ورفع مستوى جودة الحياة، وهو ما يُمهّد الطريق نحو اقتصاد محلي أكثر استقرارًا وتنظيمًا.

التعليـم الفـني

تعكس بيانات توزيع المدارس الثانوية في مصر فرصة مهمة لإعادة مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الفعلية. فمع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري وتزايد الطلب على العمالة الفنية والمهارات المتخصصة، يبرز المجال واسعًا لتوسيع التعليم الفني والتكنولوجي وتعزيز جاذبيته، بما يحقق التوازن بين التعليم الثانوي العام والاحتياجات التنموية المستقبلية.

وفي ظل جهود التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري لصالح قطاع الصناعة التحويلية، ذا الإنتاجية والقيمة المضافة المرتفعة، وما يستتبعه من تزايد الطلب على العمالة الفنية والمهارات المتخصصة كمدخل أساسي للعملية الإنتاجية، فلا يزال التعليم الثانوي الفني بفروعه المختلفة يشكل تمثيلاً متواضعًا.

فالقطاعات الإنتاجية كالصناعة، والزراعة، والخدمات، أصبحت تتطلب مهارات عملية وتطبيقية متخصصة، ويزداد هذا التوجه حدة مع تسارع التطورات التكنولوجية ونظم الأتمتة الحديثة، وهو ما أكدته التقارير الحديثة من البنك الدولي، ومنتدي الاقتصاد العالمي. كان من أهم نتائج ذلك، تزايد أعداد الخريجين مع عدم امتلاك المهارات المطلوبة، مما أدي في النهاية إلى فجوات في التوظيف، مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وخاصة في المناطق الريفية. ويأتي ذلك رغم أن نسب الالتحاق بالتعليم الفني تتجاوز نظيرتها في التعليم الثانوي العام، حيث تمثل نحو ٥٥٪ من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية.

من حيث التوزيع الجغرافي، تتصدر محافظات القاهرة والجيزة والشرقية المشهد بعدد كبير من المدارس (على سبيل المثال، القاهرة تضم ١١٢١ مدرسة وحدها)، وهو ما يعكس الكثافة السكانية العالية وتوافر البنية التحتية، لكنه لا يترجم بالضرورة إلى تحقيق التوازن الجغرافي بين التعليم وفرص العمل. كذلك نجد محافظات مثل البحر الأحمر والأقصر تعتمد اقتصاديًا على السياحة، إلا أن هناك فرصة واعدة للتوسع في عدد المدارس الفندقية.

وبوجه عام، فإن أحد مفاتيح إصلاح المنظومة التعليمية هو إعادة هيكلة توزيع المدارس الفنية وكذا التخصصات الفنية والتوسع فيهما بما يتلائم مع تحليل الفرص التنموية والاستثمارية يعكس تحليل دقيق لاحتياجات سوق العمل في كل محافظة وفي هذا السياق، جاءت تجربة مدارس التكنولوجيا التطبيقية Applied Technology Schools كنموذج رائد للتعليم الفني المطوّر.

مـــدارس التكنـولـوجيـا التطبيقيـــة Applied Technology Schools

ونظرًا لما يمثله التعليم الفني والمهني من أهمية محورية لتحقيق أي نهضة صناعية، فقد أصبح أحد ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. انعكس ذلك في جهود الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والتي سعت إلى دعم وتعزيز دور مدارس التكنولوجيا التطبيقية بهدف تعزيز الروابط بين نظام التعليم واحتياجات سوق العمل و تحسين كفاءة ومرونة هذه السوق. ففي عام ٢٠٢٥، بلغت عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية حوالي ١٢٨ مدرسة موزعة على جميع محافظات الجمهورية، مع تركّز ملحوظ في محافظات القاهرة، الجيزة، والشرقية، تليهم محافظة القليوبية. تماشيًا مع ارتفاع الكثافة السكانية وتوافر البنية الصناعية.

تتميز مدارس التكنولوجيا التطبيقية بدمجها بين الدراسة النظرية والتدريب العملي داخل بيئة عمل حقيقية، من خلال شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات مثل فولكس فاجن، والسويدي، وبي تك، وغيرها. هذا النموذج يتطلب وجود شريك صناعي داخل المدرسة، مما يعزز جاهزية الطلاب للانخراط المباشر في سوق العمل، حيث يحصل أكثر من ٨٠٪ من الخريجين على فرص توظيف مضمونة داخل هذه الشركات فور التخرج، إلى جانب حصولهم على شهادات خبرة معتمدة.

شكل ٣ التوزيع النسبي لمدارس التكنولوجيا التطبيقية على مستوى المحافظات في ٢٠٢٥

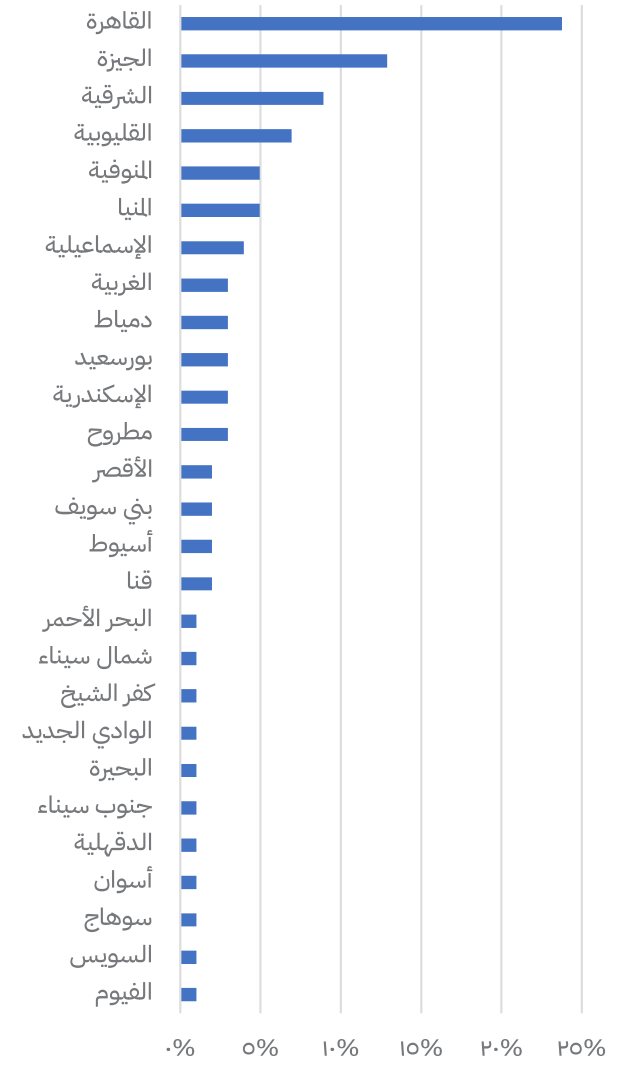

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

علاوة على ذلك، تفتح هذه المدارس أمام الطلاب مسارات متعددة بعد التخرج، تشمل الالتحاق بسوق العمل مباشرة، أو استكمال التعليم في المعاهد الفنية، أو الجامعات التكنولوجية، أو حتى الجامعات التقليدية بعد إجراء معادلة، ما يتيح لهم مرونة تعليمية ومسارات مهنية متنوعة. وتُعد هذه المبادرة من أبرز جهود الدولة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وخاصة في القطاعات الصناعية والإنتاجية ذات الأولوية.

وفي السياق ذاته، تسعى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى تحويل ١٢٧٠ مدرسة فنية إلى مدارس دولية مطورة، تستوفي المعايير العالمية، وذلك من خلال الشراكات الدولية والاتفاقيات الجاري توقيعها في هذا المجال بهدف تمكين خريجي التعليم الفني من المنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي.

من جانب آخر، وفي سياق تعزيز العدالة التعليمية، تأتي مبادرة «حياة كريمة» كأحد الركائز الرئيسية التي تسعى إلى سد الفجوة في إتاحة وتطوير المدارس الثانوية الفنية في المناطق الأكثر احتياجًا. وتُعطي هذه المبادرة أولوية خاصة للمحافظات التي تمتلك فرصًا للتوسع في عدد المدارس مثل الوادي الجديد، مطروح، شمال وجنوب سيناء، بهدف رفع مستوى الخدمات التعليمية وتحسين فرص الطلاب في هذه المناطق للوصول إلى تعليم فني متطور.

وتتماشى هذه الأنشطة جميعها مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع تطوير التعليم الفني على رأس أولوياتها، من خلال التحول إلى نظام تعليمي حديث قائم على التكنولوجيا في التدريس وعملية التقويم، مع تطبيق نظام الجدارات الذي يركز على تنمية المهارات العملية والوظيفية بدلًا من الاقتصار على الجانب النظري. كما تشجع الدولة القطاع الخاص كشريك تنموي رئيسي على الاستثمار في منظومة التعليم الفني، بما يعزز من كفاءتها وزيادة تنافسيتها لتلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية وعلي رأسها القطاع الصناعي.

استهداف السياسات من خلال تعبئة وتحليل بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك

تُعد بيانات **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (HIECS)** أداة محورية لفهم الواقع المعيشي للأسر المصرية، إذ توفر صورة شاملة ودقيقة عن أنماط الإنفاق ومستويات الدخل ومصادره المختلفة. ويكتسب هذا البحث أهمية خاصة نظرًا لدوريته المنتظمة كل عامين منذ عام ٢٠٠٨، ما يتيح تتبع التغيرات الزمنية وتحليل الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأسر. كما يتيح نطاق تغطيته الواسع، والذي يشمل جميع أوجه الإنفاق (مثل الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، وغيرها من مجموعات الإنفاق) وكافة مصادر الدخل (بما في ذلك العمل، والتحويلات الجارية، والدخل من الممتلكات)، بناء قاعدة بيانات دقيقة وثرية.

يسهم هذا النوع من البيانات الدقيقة في تحديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر بشكل أكثر تفصيلًا، بما في ذلك رصد الفجوات بين الفئات الجغرافية والديموغرافية المختلفة. ومن خلاله يمكن رصد مؤشرات الفقر وتوزيعها الجغرافي، وتحديد الفئات الأكثر احتياجًا، مما يمكّن الدولة من توجيه الدعم والموارد بفعالية نحو المناطق والأسر الأكثر احتياجًا. كما يُعد الأساس لتحسين تصميم برامج الحماية الاجتماعية، وضمان شمولها واستهدافها الأمثل، بما يتوافق مع مبادرات الدولة مثل «حياة كريمة» وغيرها من المشروعات القومية.

وفي إطار التوجه نحو بناء سياسات قائمة على البيانات والأدلة، يتم تعبئة وتحليل هذه البيانات التفصيلية لاستخدامها في دعم صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى الواقع الفعلي. وتُشكل نتائج البحث مصدرًا رئيسيًا لتقييم أثر السياسات القائمة، واقتراح تدخلات أكثر فعالية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.

التخطيط ومنهجية التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٢٧

تُعد التعدادات العامة للسكان والإسكان والمنشآت في مصر من أهم أدوات التخطيط التنموي القائم على الأدلة، حيث بدأت الدولة إجراء هذه التعدادات منذ عام ١٨٨٢، واستمرت بانتظام بما يتوافق مع التوصيات الدولية والتطورات التكنولوجية المتسارعة. وبفضل سجلها الطويل من العمل الإحصائي، نفذت مصر ١٤ تعدادًا سكانيًا حتى الآن، قدمت من خلالها بيانات تفصيلية حول الحجم السكاني، والتوزيع الجغرافي، وقضايا الإسكان، والثروة العقارية، والنشاط الاقتصادي، وهي بيانات تُعد ركيزة أساسية لرسم السياسات العامة وسياسات التنمية الاقتصادية. وتبرز أهمية التعداد في كونه المصدر الشامل الذي يغطي بدقة أوضاع المباني ومكوناتها، وعدد السكان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تعداد المنشآت وتوصيفها وفقًا لطبيعتها الاقتصادية.

وانطلاقًا من أهمية هذا المشروع الوطني، يستعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **لتنفيذ تعداد ٢٠٢٧ بمنهجية جديدة** ترتكز على الدمج بين الحصر الميداني الشامل والاعتماد على السجلات الرسمية الرقمية المتوفرة لدى جهات الدولة، مع استكمال البيانات التي لا تغطيها تلك السجلات. وتتضمن المنهجية توظيف معرفات ربط موحدة مثل الرقم القومي للأفراد، والرقم العقاري الموحد للمباني والوحدات، ورقم التسجيل الضريبي للمنشآت، إلى جانب الاستفادة من الخرائط الجغرافية المكانية المحدثة. كما سيتم لأول مرة تطبيق آلية العد الذاتي، والتي تتيح للمواطنين إدخال بياناتهم بأنفسهم إلكترونيًا من خلال أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية، ما يعزز دقة البيانات ويخفض التكاليف ويزيد من الاستجابة الطوعية.

وتهدف منهجية التعداد الجديدة إلى بناء قاعدة بيانات شاملة تغطي كافة المباني والوحدات، وجميع الأسر والأفراد داخل الدولة، مع توثيق خصائصهم السكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التكليفات الرئاسية بدقة، لا سيما ما يتعلق بالحصر الشامل لذوي الإعاقة، والأجانب واللاجئين. كما توفر المنهجية إطارًا لتقييم مستوى اتساق السجلات الرسمية مع المفاهيم الإحصائية الدولية، تمهيدًا للانتقال إلى التعداد السجلي الكامل في ٢٠٣٧.

وقد بدأت التحضيرات الفعلية منذ يناير ٢٠٢٢ وتشمل تحديث خريطة الأساس وربطها بالرقم العقاري الموحد، وبناء قاعدة بيانات أولية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين، وعلى رأسهم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهيئة الرقابة الإدارية، وإدارة المساحة العسكرية. كما جرى وضع خطة إعلامية متكاملة تواكب مراحل التنفيذ المختلفة، وتستهدف رفع الوعي العام بأهمية المشاركة في التعداد والعد الذاتي.

وسيتم تنفيذ الحصر الميداني على ثلاث مراحل: الأولى لحصر المباني ومكوناتها خلال ديسمبر ٢٠٢٦ – فبراير ٢٠٢٧، والثانية لحصر السكان خلال أبريل – مايو ٢٠٢٧، والثالثة لحصر المنشآت خلال يونيو – يوليو ٢٠٢٧. وستُبنى على هذه المراحل قواعد بيانات مركزية للأسر،

والسكان، والمنشآت، ما يدعم بناء سجل وطني رقمي متكامل وشامل. وتُعد هذه المنهجية نقلة نوعية في النهج الإحصائي في مصر، كونها تُمكن من الحصول على بيانات لحظية عالية الجودة، تُستخدم في إدارة الأزمات وتخطيط الخدمات وتوزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة وعدالة.

التعداد الاقتصادي

يُعد التعداد الاقتصادي الحصر الشامل والمنهجي لجميع الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويُنفَّذ في مصر ضمن أهم المشروعات الإحصائية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويُعتبر هذا التعداد الركيزة الأساسية لتوفير البيانات التفصيلية اللازمة لإعداد ومراجعة الحسابات القومية على المستويين الكلي والإقليمي، لما يوفره من قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية – الإنتاجية والخدمية والتجارية – التي تمارسها المنشآت في القطاعات كافة. ويغطي التعداد الاقتصادي كلًّا من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشقين الرسمي وغير الرسمي، مما يتيح صورة دقيقة ومتكاملة لبنية الاقتصاد الوطني. وتشمل البيانات التي يجمعها التعداد معلومات تفصيلية عن طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشآت، وحجم العمالة والأجور، وقيمة الاستثمارات، والإنتاج، والمبيعات، والقيمة المضافة، والمخزون، والأصول الثابتة، وغيرها من المؤشرات الجوهرية التي تعكس الهيكل الاقتصادي وتُسهم في تحليل أداء القطاعات المختلفة وتحديد اتجاهات النمو الاقتصادي.

جاء تنفيذ التعداد السادس لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ استمرارًا للجهود التي بدأت منذ التعداد الاقتصادي الأول عام ١٩٩٢/١٩٩١، حيث شهدت الدورات المتعاقبة تطورًا منهجيًا كبيرًا في أساليب جمع البيانات وتصنيف الأنشطة الاقتصادية، إلى أن وصل التعداد السادس إلى مرحلة التحول الرقمي الكامل في إدارة العمل الميداني ومعالجة البيانات، بما يواكب المعايير الدولية الحديثة في إعداد الإحصاءات الاقتصادية. وقد شهد التعداد الاقتصادي السادس لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مجموعة من الإضافات النوعية التي جعلته أكثر شمولًا ودقة مقارنة بالتعدادات السابقة، سواء من حيث نطاق الحصر أو تنوع البيانات المستهدفة. فقد تميز هذا التعداد بتوسيع نطاق الحصر ليشمل المناطق الصناعية الرسمية والمناطق الحرة والاستثمارية، حيث شمل ١٦٢ منطقة صناعية، إلى جانب ١٤ منطقة استثمارية، و١٠ مناطق حرة. كما أُضيفت ثلاث استبيانات جديدة إلى استمارة التعداد، تتعلق بالتجارة الإلكترونية وخدمات التعهيد والاقتصاد الأخضر.

أظهر التعداد الاقتصادي السادس لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ توسعًا في نطاق التغطية مقارنة بالتعداد السابق لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، إذ ارتفع عدد المنشآت من نحو ٣,٧ مليون إلى ٣,٩ مليون منشأة، بزيادة قدرها ٣,١٪. ويستحوذ القطاع الخاص على الغالبية الساحقة من إجمالي المنشآت بنسبة ٩٩,٨٪، مقابل ٠,٢٪ فقط للقطاع العام وقطاع الأعمال العام. أما على مستوى هيكل القطاع الخاص، فتشير النتائج إلى وجود ما يقارب ٢,٠ مليون منشأة غير رسمية مقابل نحو ١,٩ مليون منشأة رسمية.

شكل ٤ أهم المؤشرات الرئيسية للتعداد الاقتصادي المصري السادس ٢٠٢٢/٢٠٢٣

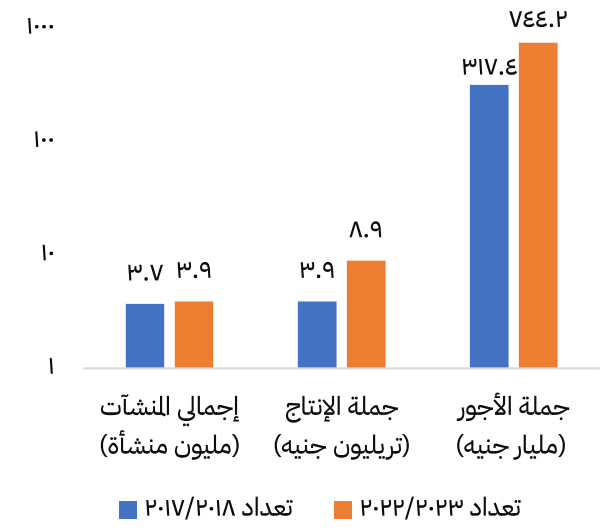

أهم مؤشرات القطاع الخاص - التعداد الاقتصادي المصري السادس ٢٠٢٢/٢٠٢٣

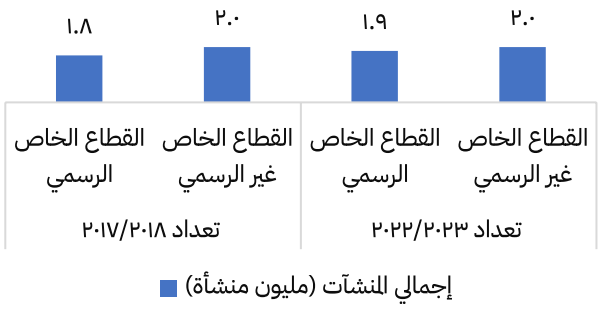

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وعلى صعيد **العمالة**، فبعد أن قدّر تعداد ٢٠١٨/٢٠١٧ إجمالي المشتغلين داخل منشآت الاقتصاد بنحو ١٣,٥ مليون مشتغل، تُسجّل نتائج ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ارتفاعًا واضحًا إلى نحو ١٥,٢ مليون مشتغل. فيما يسجل التعداد الاقتصادي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ حوالي ١٠,٤ مليون مشتغل في القطاع الخاص الرسمي مقابل ٣,٩ مليون مشتغل في القطاع الخاص غير الرسمي، بينما يعمل ٩٢٣,٢ ألف مشتغل في القطاع العام/الأعمال العام. ويستحوذ القطاع الخاص الرسمي على قرابة ثلاثة أرباع التشغيل الخاص (نحو ٧٤,٣٪)، مقابل ربع تقريبًا للخاص غير الرسمي (نحو ٢٥,٧٪). وتستحوذ أربع مجموعات أنشطة وحدها على ٨٠,٧٪ من إجمالي المشتغلين في غير الرسمي؛ في المقدّمة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة ٥١٪، ثم الصناعات التحويلية بنسبة ١٦,٩٪، تليهما خدمات الغذاء والإقامة بنسبة ٦,٦٪، والزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك بنسبة ٦,٢٪، بينما تتوزع ١٩,٣٪ على باقي الأنشطة.

ومن حيث **القيم الاقتصادية**، تُبرز نتائج التعداد الاقتصادي السادس الدور المحوري للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ إجمالي الإنتاج خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٨,٩ تريليون جنيه، استحوذ القطاع الخاص على نحو ٨٥٪ منها مقابل ١٥٪ للقطاع العام وقطاع الأعمال العام. كما بلغت جملة الأجور حوالي ٧٤٤,٢ مليار جنيه، ساهم القطاع الخاص بنحو ٨٠٪ منها، في حين وصلت القيمة المضافة الإجمالية إلى قرابة ٥,٠ تريليون جنيه، تولّدت الأنشطة الخاصة منها بنحو ٨٥٪. وعلى صعيد الاستثمار، قدّر التعداد إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بنحو ٦٤٥,٢ مليار جنيه، استحوذ القطاع الخاص على ما يقرب من ٦٣٪ منها.

وعلى مستوى القطاع الخاص، بلغ إجمالي الإنتاج نحو ٧,٦ تريليون جنيه، تركز أكثر من ٩٢٪ منه في القطاع الرسمي، مقابل أقل من ٨٪ في غير الرسمي، بينما بلغت جملة الأجور في القطاع الخاص حوالي ٥٩٦,٧ مليار جنيه، استحوذ الرسمي على نحو ٩٢٪ منها. كما قُدّرت القيمة المضافة في القطاع الخاص بنحو ٤,٢ تريليون جنيه، ما يعكس الوزن الأكبر للأنشطة الرسمية ويؤكد أهمية سياسات رفع الإنتاجية ودعم التحول نحو الاقتصاد الرسمي.

شكل ٥ إجمالي القيمة المضافة - التعداد الاقتصادي المصري (تريليون جنيه)

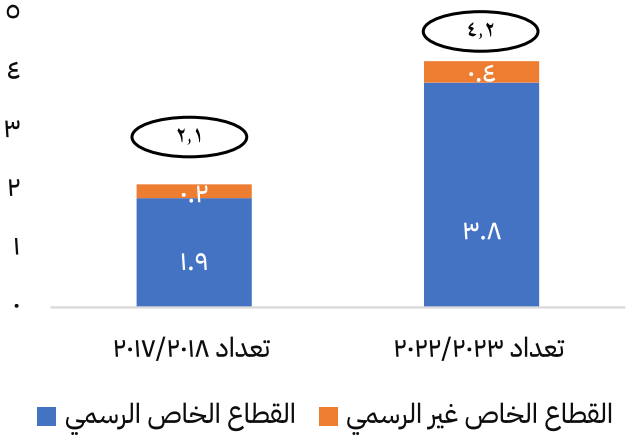

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

بالإضافة لما سبق، شهدت الفترة بين تعداد ٢٠١٨/٢٠١٧، و٢٠٢٣/٢٠٢٢ تغيرًا في توزيع المنشآت بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث برزت أنشطة الخدمات والنقل والبناء والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة كأهم القطاعات التي شهدت توسعًا ملحوظًا في أعداد منشآتها، حيث ارتفع عدد المنشآت بنسبة ٢٢,٧٪ في نشاط الخدمات الأخرى، و١٧١,٤٪ في نشاط النقل والتخزين، و١٨٦,٤٪ في نشاط التشييد والبناء، و٢٥,٥٪ في الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة.

ومن حيث التشغيل، شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية توسعًا في أعداد المشتغلين، بينما شهدت أخرى انخفاضًا نسبيًا. يعتبر نشاط تجارة الجملة والتجزئة من أكثر الأنشطة جذبًا للعمالة، حيث ارتفع عدد العاملين بها من ٥,٠ ملايين مشتغل عام ٢٠٢٨/٢٠١٧ إلى ٥,٤ ملايين مشتغل عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بزيادة ٤٠٠ ألف مشتغل تعادل ٧,١٪. وبالمثل ارتفع عدد المشتغلين في قطاع النقل والتخزين بنسبة ٩٢,٣٪، وكذلك ارتفع عدد المشتغلين بنسبة ٦٥,٥٪ في نشاط التعليم، فيما شهدت الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم نموًا من ٢٥٤ ألفًا إلى ٤٢١ ألف مشتغل بنسبة ٦٥,٩٪. في المقابل، سجّل قطاع إمدادات الكهرباء والغاز وتكييف الهواء تراجعًا في حجم العمالة من ١٧٠ ألف مشتغل إلى ١٣٨ ألفًا بانخفاض ٣٣ ألفًا تمثل ١٩,١٪-، كما تراجع عدد العاملين في الصناعات التحويلية بانخفاض طفيف قدره ٠,٥٪-.

وعلى المستوى الإقليمي، تعكس نتائج التعداد الاقتصادي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ خريطة واضحة لتوزيع النشاط

شكل ٦ التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية وفقاً للتعداد الاقتصادي السادس - (ألف منشأة)

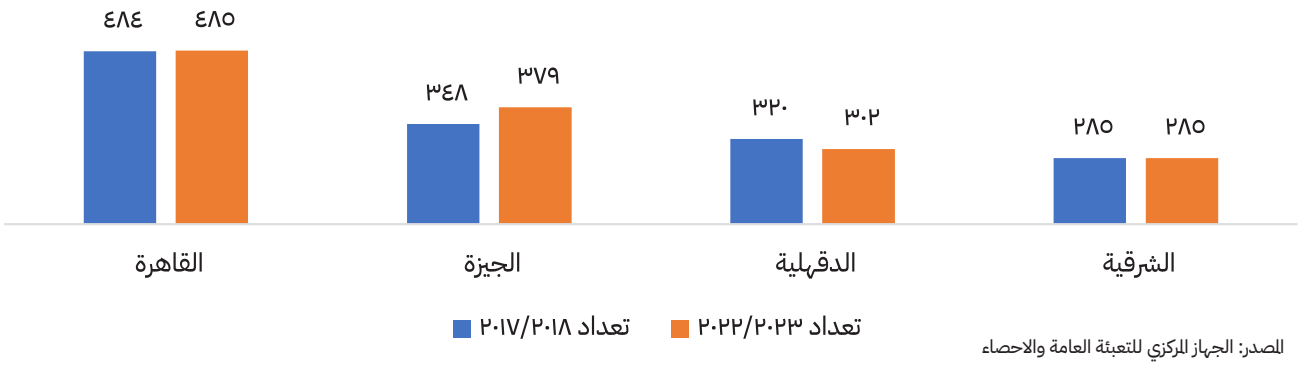

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الاقتصادي على مستوى الجمهورية، حيث تحتفظ المحافظات الحضرية الكبرى، ولا سيما محافظات القاهرة الكبرى والدلتا، بنصيب وافر من إجمالي عدد المنشآت. وفي الوقت ذاته، تُبرز المقارنة بين تعدادي ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠٢٣/٢٠٢٢ ديناميكيات نمو مشجعة في عدد من المحافظات ذات الطابع التنموي والحدودي، إذ سجلت شمال سيناء أعلى معدلات النمو، تلتها محافظات الفيوم وبورسعيد والبحر الأحمر والغربية، بما يعكس اتساع قاعدة النشاط الاقتصادي وانتقاله تدريجيًا إلى مناطق جديدة.

أما من حيث العمالة، فيتوزع الجزء الأكبر من المشتغلين داخل المحافظات ذات الثقل الاقتصادي، حيث تأتي القاهرة في المقدمة بعدد يناهز ٣,١ ملايين مشتغل، تليها الجيزة بنحو مليوني مشتغل، ثم الإسكندرية بعدد يقترب من ١,٣ مليون مشتغل، والشرقية بنحو مليون مشتغل. وبالتوازي، تظهر البيانات تسارعًا ملحوظًا في وتيرة نمو التشغيل داخل عدد من المحافظات خلال الفترة بين التعدادين، حيث حققت جنوب سيناء أعلى معدلات النمو، تلتها البحر الأحمر والفيوم والجيزة ومطروح، وهو ما يعكس توسع فرص العمل وتنامي النشاط الاقتصادي في هذه المناطق.

وعلى مستوى المساهمة الاقتصادية، تؤكد البيانات الدور المحوري لمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية في توليد القيمة المضافة داخل الاقتصاد المصري، إذ سجلت محافظة القاهرة قيمة مضافة تقدر بنحو ١,٢ تريليون جنيه، تليها الجيزة بقيمة تقترب من ٨٦٩,٥ مليار جنيه، ثم الإسكندرية عند مستوى ٥٢٤,٦ مليار جنيه، إلى جانب محافظة القليوبية التي بلغت قيمة مساهمتها نحو ٢٧٦,٣ مليار جنيه، بما يعكس تنوع القاعدة الإنتاجية وتعاظم دور المراكز الحضرية الكبرى في دعم النمو الاقتصادي.

وعلى صعيد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تشير نتائج التعداد الاقتصادي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) إلى أن هذه المشروعات تمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في مصر، حيث بلغ عددها نحو ١,٩ مليون منشأة تشكل ٤٨,٥٪ من إجمالي المنشآت، وتستوعب ٨,١ ملايين مشتغل بنسبة ٥٣,١٪ من إجمالي المشتغلين، وتسهم بنحو ١,٨ تريليون جنيه أي ٢٠,٥٪ من إجمالي الإنتاج. ويُظهر التوزيع الجغرافي أن ما يقرب من ٤٠,٩٪ من العاملين في هذا القطاع يتركزون في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، بينما تستوعب محافظات الوجه القبلي (عدا الجيزة) حوالي ١٧,٧٪ من العاملين، مما يعكس استمرار تركز النشاط في المراكز الحضرية الكبرى مع وجود توسع تدريجي في المحافظات الجنوبية.

وبالإشارة إلى الأنشطة المضافة إلى تعداد ٢٠٢٣/٢٠٢٢، أظهر التعداد الاقتصادي أن قطاع التجارة الإلكترونية آخذ في الاتساع بشكل لافت، حيث بلغ عدد المنشآت التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية ٢١,٨ ألف منشأة بحجم تعاملات يُقدر بنحو ٦٠ مليار جنيه تمثل ١٤,٩٪ من إجمالي الإيرادات، ما يعكس زيادة الاعتماد على القنوات الرقمية في البيع والشراء والتسويق، خصوصًا بعد تسارع التحول الرقمي في السنوات الأخيرة. أما في مجال خدمات التعهيد، فقد تم رصد ١٩,٢ ألف منشأة تمارس هذا النشاط، بإجمالي معاملات بلغت ٢٣٩ مليار جنيه، ما يؤكد توسع مصر في هذا المجال كمركز إقليمي لتقديم الخدمات عن بُعد. وفي

خطوة تعكس اهتمام الدولة بتطبيق معايير التنمية المستدامة، تناول تعداد ٢٠٢٢/٢٠٢٣ للمرة الأولى موضوع الاقتصاد الأخضر، حيث تبيّن أن نحو ١,٦ مليون منشأة حصلت على موافقات بيئية، إضافةً إلى ٥٢٦ ألف منشأة تعتمد على أجهزة كهربائية موفرة، و٢,٤ ألف منشأة تستخدم الطاقة الجديدة والمتجددة.

وتُعد بيانات التعداد الاقتصادي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الحسابات القومية في مراجعة وتحديث تقديراتها الدورية للناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة لكل قطاع. فالتعداد الاقتصادي يعتبر أداة يتم الاعتماد عليها في تصحيح وتدقيق الحسابات القومية وإعادة معايرة التقديرات السابقة، نظرًا لما يقدمه من بيانات تفصيلية فعلية عن الإنتاج والاستهلاك الوسيط والاستثمارات والمخزون. كما يساهم التعداد في مراجعة المعاملات الإنتاجية بين القطاعات، وضبط العلاقات في جداول المدخلات والمخرجات التي تُعد من أهم أدوات الحسابات القومية. ولا تقتصر أهمية التعداد في هذا السياق على تحديث التقديرات الكلية فحسب، بل تمتد لتشمل مراجعة مكونات الإنفاق، مثل التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت والتغيرات في المخزون، نظرًا لما يقدمه من أرقام فعلية ودقيقة حول حركة الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ وتغيرات المخزون السلعي. وبهذه الطريقة، يُعتبر التعداد الاقتصادي بمثابة عملية مراجعة شاملة تُجرى كل خمس سنوات لإعادة معايرة ومراجعة الحسابات القومية للدولة وتأكيد اتساقها مع الواقع الاقتصادي الفعلي.

إلى جانب دوره المحوري في بناء منظومة الحسابات القومية على المستوى الكلي، يُعدّ التعداد الاقتصادي الركيزة الأساسية التي تُعتمد عليها الدولة في صياغة السياسات الاقتصادية الإقليمية ورسم خريطة التنمية المستدامة. فباعتباره المسح الشامل لكافة الأنشطة الاقتصادية على مستوى الجمهورية، يُوفّر التعداد بيانات تفصيلية حول الإنتاج والقيمة المضافة والعمالة والمخرجات الوسيطة في كل محافظة، مما يُمكّن من إعداد ومراجعة الحسابات القومية الإقليمية بدقة أكبر، وقياس مساهمة كل محافظة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد هيكل النشاط الاقتصادي في كل منطقة.

وتُستخدم هذه البيانات في رسم خريطة اقتصادية دقيقة تُبرز التفاوتات التنموية بين المحافظات، وتُظهر المناطق الأكثر نشاطًا في قطاعات معينة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات، وكذلك المحافظات التي تحتاج إلى تدخلات تنموية أو جذب استثمارات جديدة. كما تتيح بيانات التعداد تحليل درجة التركز الاقتصادي وتوزيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية على مستوى الجمهورية، بما يساعد في توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو المناطق ذات الإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة أو التي تعاني فجوات في البنية الإنتاجية. وتكتسب البيانات أهمية خاصة في تحليل الاقتصاد غير الرسمي، إذ تسمح بتقدير حجمه وانتشاره القطاعي والجغرافي، ما يساهم في وضع السياسات اللازمة لدمج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي وتوسيع القاعدة الإنتاجية والضريبية للدولة.

فضلًا عن ذلك، تمثل نتائج التعداد الاقتصادي الأساس الذي يُبنى عليه مؤشر تنافسية المحافظات، وهو أحد المؤشرات الحديثة التي تهدف إلى قياس قدرة كل محافظة على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. ويُعد هذا المؤشر أداة موضوعية للمقارنة بين المحافظات، ورصد الفجوات التنموية فيما بينها، وتقييم تطور الأداء الاقتصادي على المستوى الإقليمي بمرور الوقت. وتعتمد التنافسية الإقليمية على عدة عوامل متكاملة تشمل تنوع الأنشطة الاقتصادية، وحجم المنشآت، ومستوى الإنتاجية، ومدى قدرة المحافظات على جذب الاستثمارات وتوفير بيئة أعمال محفزة. ويُعتبر التعداد الاقتصادي المصدر الأكثر دقة وموثوقية لتوفير البيانات اللازمة لهذه المؤشرات، إذ يتيح من خلال تحليل بيانات المنشآت والقطاعات الاقتصادية تحديد نقاط القوة والفرص الاستثمارية في كل محافظة، إلى جانب التعرف على المجالات التي تحتاج إلى دعم أو تطوير، بما يُسهم في تحقيق نمو متوازن وعادل بين الأقاليم وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد على المستوى الوطني.

مؤشرات كمية متكاملة لتقييم الأداء التنموي

وانطلاقًا من الأهمية المتزايدة لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تُسهم في دعم قرارات فعّالة ومبنية على الأدلة، تمضي الدولة قدمًا نحو تطوير مؤشرات كمية متكاملة تتيح تقييم الأداء التنموي بشكل علمي ومنهجي. وفي هذا السياق، تبرز مؤشرات التنمية البشرية والفقر متعدد الأبعاد (اللذين يشكّلان عنصرين رئيسيين في المعادلة التمويلية لتوزيع الاستثمارات العامة) إلى جانب مؤشر تنافسية المحافظات المصرية كأدوات تحليلية هامة تسهم في توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد.

١- مؤشر التنمية البشرية على مستوى المحافظات

وفي إطار النهج ذاته، وسعيًا لتعزيز التخطيط القائم على الأدلة، تم التعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومعهد التخطيط القومي لاحتساب مؤشر التنمية البشرية للمحافظات المصرية، وذلك بعد توقف دام منذ إصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠. وقد تم احتساب المؤشر بناءً على بيانات عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بهدف توفير تقييم موضوعي وشامل لمستوى التنمية البشرية على المستويين القومي والمحلي، بما يدعم رسم السياسات التنموية الأكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.

ويُعد مؤشر التنمية البشرية أداة رئيسية لرصد التطور التنموي، حيث لا يقتصر فقط على النمو الاقتصادي، بل يأخذ في الاعتبار أبعادًا متعددة تشمل الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة. ومن خلال هذا التقييم متعدد الأبعاد، يوفر المؤشر صورة دقيقة عن الفوارق التنموية بين المحافظات، ويساعد في تحديد المناطق التي تعاني من فجوات تنموية وتلك التي شهدت تحسنًا ملموسًا، مما يسهم في توجيه الموارد بشكل أكثر عدالة وفعالية.

وفي هذا السياق، سيشكّل **تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٢٦** أداة تحليلية لتقديم تقييم موضوعي للتقدم في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وهي ركائز مترابطة تعزز الجاهزية لسوق العمل وتزيد الإنتاجية. وانسجامًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والهدف المتعلق بتحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل، سيقدّم التقرير مؤشرًا مركبًا جديدًا يقيس الفجوات التنموية المتعددة الأبعاد على المستويات الجغرافية، وبين الجنسين، وبحسب الإعاقة.

ويتكوّن المؤشر من ثلاثة محاور رئيسية:

- **البنية التحتية للاحتياجات الأساسية:** المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والإسكان، والنقل العام.
- **رأس المال البشري:** التعليم الجيد، وبناء القدرات، والصحة، والتغذية.
- **التمكين:** الرقمنة، والوصول إلى الأسواق، وزيادة الإنتاجية.

٢- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

وفي إطار النهج ذاته، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين من بينهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التضامن الاجتماعي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، ومنظمة اليونيسف، بتطوير مؤشر وطني **للفقر متعدد الأبعاد (MPI)**، والذي يتجاوز المقاييس التقليدية لقياس الفقر بهدف معالجة أبعاده المختلفة.

يشير مفهوم الفقر متعدد الأبعاد إلى أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل وحرمان مادى، بل هو ظاهرة ذات جوانب متعددة تتضمن أوجه حرمان إضافية مثل التعليم، والصحة، والظروف المعيشية، والخدمات، والعمل، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، مما يوفر صورة شاملة لحالة الفقر. ويشمل هذا المؤشر سبعة أبعاد و١٩ مؤشراً، مما يعزز دقة التقييم. يُعتبر الفرد محرومًا إذا كان يعاني من نقص في اثنين من الأبعاد السبعة، وبالتالي توفر هذه المنهجية تقييماً دقيقاً يسهم في تطوير سياسات وبرامج فعالة للتخفيف من الفقر.

تكمن أهمية هذا المفهوم في تقديم تقييم شامل لمستوى معيشة الأفراد وكشف أوجه الحرمان

المتداخلة، مما يساعد على تتبع التقدم بين الفئات الأكثر فقراً وتعزيز جهود التنمية البشرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يساهم في متابعة الفقر بمرور الوقت، مما يدعم تنسيق السياسات وتعديل الاستراتيجيات بفعالية. في الوقت نفسه، يعكس الجهود الوطنية في تقليل الحرمان من الخدمات الأساسية من خلال برامج دعم مختلفة مثل «حياة كريمة» ومبادرات أخرى مماثلة.

يرتبط المؤشر بشكل وثيق بالاستراتيجيات الوطنية، حيث يتماشى مع **الاستراتيجية الوطنية المحدثة للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠**، ويدعم توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، ويتكامل مع برامج قومية مثل برنامج تنظيم الأسرة الوطني.

فوائد المؤشر ودوره في توجيه السياسات:

- **تصميم سياسات أكثر استهدافًا ومرتكزة على الأدلة:** من خلال تحديد المناطق الأكثر حرمانًا، يتم توجيه الموارد والتدخلات إلى حيث الحاجة الفعلية، مما يرفع كفاءة وفاعلية الجهود التنموية.
- **تحسين تخصيص وترتيب أولويات الموازنات:** يتيح توفر بيانات تفصيلية عن أبعاد الحرمان المختلفة اتخاذ قرارات تمويلية أكثر دقة لتحقيق أكبر أثر.
- **توفير إطار قوي للمتابعة والتقييم:** يُستخدم المؤشر كأداة قياس مرجعية لرصد التقدم بمرور الوقت وتقييم فعالية استراتيجيات الحد من الفقر.
- **صياغة استراتيجيات أكثر وعيًا وشمولًا للحد من الفقر:** من خلال النظر إلى الفقر كمفهوم يتجاوز الدخل ويعالج أسبابه الجذرية للوصول إلى حلول مستدامة.
- **إبراز التقدم المحرز والتحديات المتبقية:** إظهار التحسن في جودة الحياة وتأثير الجهود التنموية، مع رصد أثر الصدمات الخارجية مثل جائحة كوفيد-١٩ والأحداث الجيوسياسية على مؤشرات الفقر.

٣- مؤشر تنافسية المحافظات المصرية

وانطلاقًا من الأهمية المتزايدة لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تُسهم في دعم قرارات فعّالة ومبنية على الأدلة، تمضي الدولة قدمًا نحو تطوير مؤشرات كمية متكاملة تتيح تقييم الأداء التنموي بشكل علمي ومنهجي. وفي هذا السياق، يبرز مؤشر تنافسية المحافظات المصرية كأداة تحليلية هامة، تسهم في قياس القدرة الإنتاجية لكل محافظة، ومدى قدرتها في مجال التنافسية.

ويستند المؤشر إلى مفهوم التنافسية كما ورد في تقرير التنافسية العالمي، وهو: «قدرة المحافظة على المساهمة في النمو المستدام والاحتوائي، وزيادة الإنتاجية وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار، ومن ثم توفير مستوى معيشة ملائم للمواطن». وبذلك، لا يُعد المؤشر مجرد أداة للتقييم، بل يمثل وسيلة عملية لإبراز نقاط القوة والضعف في كل محافظة، وتحديد الفجوات التنموية التي تتطلب التدخل، وكذلك رصد أفضل الممارسات التي يمكن تعميمها على المحافظات الأخرى.

ويتكون المؤشر من أربعة محاور رئيسية تشمل: البيئة المواتية، ورأس المال البشري، والأسواق، وبيئة الابتكار، ويتضمن ٨٢ مؤشرًا فرعيًا لقياس جوانب متعددة مثل البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي، سوق العمل، وديناميكية الأعمال.

وقد تم تطوير هذا المؤشر بما يتوافق مع السياق المصري من خلال جهد تعاوني بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمجلس الوطني المصري للتنافسية، إلى جانب مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات، ويصدر بشكل سنوي بدايةً من عام ٢٠٢٣ عن بيانات العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

ويهدف المؤشر على المستوى الوطني إلى دعم عملية التخطيط الفعّال، والإدارة الرشيدة لموارد الدولة، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، كما يهدف إلى تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي. أما على مستوى المحافظة، فيسهم المؤشر في قياس كفاءة أداء المحافظات، ومدى المرونة الاقتصادية التي تتمتع بها المحافظات وتحفيزها وزيادة قدرتها على

- بيئية)، بما يمكّن المحافظات والمحليات من التخطيط وصنع القرار استنادًا إلى أدلة وقياسات دقيقة، وبالتالي تعزيز التخصيص الفعال للموارد والاستثمارات.
- **تعزيز القدرة التنافسية الشاملة لمصر:** من خلال تسليط الضوء على مجالات التحسين، سيحفز EGCI الإصلاحات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لكل محافظة، وبالتالي مصر.
- **تحفيز جذب الاستثمارات:** خلق بيئة أكثر تنافسية تجذب بدورها الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي.

ضمان التنمية الإقليمية المتوازنة: من خلال الإشارة إلى الفوارق التنموية بين المحافظات.

منصة متابعة مؤشرات التنمية المستدامة «مصدر»

وفي ظل هذا التوجه نحو التخطيط القائم على البيانات، تولي الدولة اهتمامًا خاصًا بمنظومة المتابعة والتقييم، إدراكًا لأهمية توفير بيانات عالية الجودة، وموثوقة، ومحدثة بشكل دوري، لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا السياق، طورت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المنصة الإلكترونية «مصدر» لربط كافة الجهات الوطنية المصدرة لبيانات التنمية المستدامة، بهدف متابعة وتقييم التقدم المحرز في مؤشرات التنمية المستدامة في مصر. ولا تقتصر تغطية المنصة على المستوى الوطني فحسب، بل تمتد لتشمل أيضًا المستوى المحلي (المحافظات)، بما يُعزز من شمولية عملية التقييم ويدعم مواءمة السياسات التنموية بين المستويين المحلي والوطني.

وتُعد «مصدر» ركيزة هامة في دعم عملية اتخاذ القرار المبني على الأدلة، حيث تمكن الحكومة من متابعة الأداء التنموي بشكل دوري، وتحليل الفجوات والتحديات، وتصميم سياسات تستند إلى بيانات دقيقة وموثوقة. كما تُوفّر المنصة قاعدة بيانات متكاملة تُعزز من عملية إعداد وتقديم تقارير التنمية المستدامة إلى الجهات الدولية، وعلى رأسها التقارير الطوعية المحلية المُقدمة للأمم المتحدة لتوثيق التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، فضلًا عن التقارير الوطنية المعنية بتوطين تلك الأهداف على مستوى المحافظات.

منصة مصدر

٨. أمثلة علي المبادرات والمشروعات الجارية في شأن دفع التنمية الاقتصادية

المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»

تُعد مبادرة «حياة كريمة» أحد أهم البرامج التنموية الشاملة التي تنفذها الدولة المصرية لتحسين الأوضاع المعيشية في القرى والمناطق الريفية، من خلال معالجة الفجوات التنموية وتعزيز العدالة المكانية. وقد حظيت المبادرة باهتمام وإشادة من المؤسسات الدولية، حيث تم إدراجها على منصتي «مسرعات تحقيق الأهداف الأممية» (يوليو ٢٠٢٠) و«أفضل الممارسات العملية» (يوليو ٢٠٢١) التابعتين للأمم المتحدة.

تنفرد المبادرة بعدد من السمات التي تجعلها نموذجًا متميزًا في مجال التنمية الريفية، من أبرزها اتساع نطاقها الجغرافي ليشمل جميع المجتمعات الريفية على مستوى الجمهورية، واستهدافها لشرائح واسعة من السكان، مع توافقها مع معظم أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة، والمياه النظيفة، والصرف الصحي. كما تتبنى المبادرة مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية، بما يضمن تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية في الريف.

تعتمد المبادرة على نهج تخطيطي مرحلي، حيث يتم تحديد نطاق جغرافي وأهداف واضحة لكل مرحلة، مدعومة ببرامج عمل محددة زمنياً. كما تولي اهتماماً كبيراً للمشاركة المجتمعية في تحديد أولويات التنمية على مستوى القرية، بما في ذلك احتياجات المرأة الريفية، وتعزيز التنسيق المستمر بين الأجهزة المركزية والمحلية لضمان انسيابية التنفيذ ومعالجة أي تحديات محتملة.

وتستند عملية اختيار القرى المستهدفة إلى نظام الاستهداف القائم على البيانات، بالاعتماد على قواعد معلومات دقيقة صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تغطي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل قرية، وحالة الخدمات المتاحة بها، وذلك لضمان توجيه التدخلات التنموية إلى المناطق الأكثر احتياجاً.

كما تعتمد المبادرة على آليات متابعة وتقييم دورية لقياس مستوى التقدم ومطابقة النتائج للمستهدفات، مع الإفصاح عن المؤشرات والبيانات لتعزيز الشفافية والمساءلة. وقد تم إطلاق تطبيق «شارك» لتمكين المواطنين من الاطلاع على المشروعات المنفذة والمقترحة وإبداء آرائهم بشأنها، بما يعزز من الوعي المجتمعي ويدعم فاعلية التنفيذ.

يُعد مشروع «حياة كريمة» الأكبر على مستوى العالم من حيث عدد المستفيدين، إذ تصل استفادة المرحلة الأولى وحدها إلى نحو ١٨ مليون مواطن في ما يقرب من ١٥٠٠ قرية، وبتكلفة تتجاوز ٣٥٠ مليار جنيه، عبر تنفيذ أكثر من ٢٣ ألف مشروع. ويدعم المشروع جهود الدولة المبذولة في العديد من المجالات ويُسرع من معدلات تنفيذ العديد من المشروعات القومية الأخرى مثل مشروع التأمين الصحي الشامل، حيث يتم ضمن المرحلة الأولى إنشاء وتطوير ١١٠٢ وحدة صحية و٢٤ مستشفى مركزي بمواصفات منظومة التأمين الصحي الشامل.

يستهدف المشروع خفض الفقر متعدد الأبعاد، ومعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات، حيث تستحوذ محافظات الصعيد على ٦٨٪ من مخصصات المرحلة الأولى بعدد مستفيدين يشكلون ٦١٪ من جملة المستفيدين من المرحلة الأولى، ويُحقق المشروع كافة أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كما أن نسبة الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان تتجاوز ٧٠٪ من مُخصصات المرحلة الأولى.

وإلى جانب ذلك، يُساعد مشروع «حياة كريمة» في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، حيث تمثل الاستثمارات الخضراء نحو ٣٠٪ من إجمالي استثماراته.

حوكمة مشروع «حياة كريمة»:

تتم إدارة المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، من خلال لجنة رئيسية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٧٠٠) لسنة ٢٠٢٠، وبعضوية كافة الوزارات/ الجهات المعنية، مسؤولة عن وضع الضوابط والمحددات لاختيار القرى والمراكز التي سيتم تطويرها، حصر المشروعات ذات الأولوية التي تحتاج إليها كل قرية، متابعة الموقف التنفيذي للمشروعات، بناءً على التقسيم النوعي للتدخلات تم التوافق على تشكيل (٤) لجان فرعية:

- لجنة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل، تقوم بتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل بالمراكز المستهدفة.
- لجنة خدمات المرافق والبنية الأساسية، تقوم برصد الوضع الراهن، وتحديد المشروعات المطلوبة بكل مركز، ومتابعة التنفيذ وإعداد تقارير دورية بمعدلات التقدم على الأرض.
- لجنة التدخلات الاجتماعية وتوفير سكن كريم، تقوم برصد الحالات المستحقة للتدخلات، وتحديد هذه التدخلات ومتابعة تنفيذها.
- لجنة متابعة مؤشرات الأداء والتنمية برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقوم برصد والتحليل لمؤشرات التنمية بالمراكز وإعداد تقارير عنها (كمؤشرات الفقر والبطالة والتحسن في مستوى المعيشة).

الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى:

- بنهاية يونيو ٢٠٢٥، بلغ مُعدل تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى ٨٨٪، ومن المخطط نهو كافة المشروعات في كافة القرى خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٦.
- خلال يوليو ٢٠٢٥، بلغت الإتاحة المالية ٣٠٩ مليار جنيه، بنسبة ٨٨٪.
- بلغ عدد المشروعات المنتهية ١٧٧٨٤ مشروع.
- تم الانتهاء من تطوير ٥٠٣ قرية بتكلفة كلية ١٠٥ مليار جنيه بإجمالي مستفيدين يبلغ ٦ مليون مستفيد.
- في مجال توفير القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغير، **تم توفير ٦٦,٧ مليار جنيه من أجهزة التمويل المتنوعة لأكثر من ٢,٩ مليون مستفيد.**
- **في إطار التوسع في تطبيق استراتيجية الشمول** المالي، تم إنشاء وتطوير ١٣٧ فرع بنكي، وتوفير ١٢٥٤ ماكينة صراف آلي نتج عنها تغطية كافة الوحدات المحلية بنسبة ١٠٠٪ بماكينات الصرف الآلي، وتوفير ١٦٠ ألف إنترنت بنكي، وحوالي ٧٨ ألف محفظة هاتف محمول، و٣٤٠ ألف بطاقة مدفوعة مقدماً، و٨٣٢٥ نقطة بيع بالتجزئة ورمز استجابة سريع، نتج عنها تحسن مؤشر الشمول المالي بنسبة ١٦,٢ نقطة مئوية.

مُبادرة «القرية الخضراء» ضمن مشروع «حياة كريمة»:

أطلقت الوزارة مبادرة «القرية الخضراء» ضمن مبادرة «حياة كريمة» لتأهيل القرى المصرية لتتوافق مع المعايير البيئية العالمية والحصول على شهادة «ترشيد» للمجتمعات الريفية الخضراء (٢٠ قرية في ٢٠ محافظة ريفية)، باعتبارها من أفضل الشهادات الدولية التي تمنح لقرى قائمة. ترتكز المبادرة على ثلاثة محاور رئيسية: الطاقة، المياه، والموارد، وتشمل مقومات مثل إعادة تدوير المخلفات وتحويلها إلى قيمة اقتصادية، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل قرية، وضمان توفير كافة الخدمات الأساسية. وقد حصلت حتى الآن خمس قرى على شهادة «ترشيد» وهي: فارس بأسوان، نهطاي بالغربية، شما بالمنوفية، اللواء صبيح بالوادي الجديد، والحصص بالدقهلية، ومن المستهدف تأهيل باقي القرى (١٥ قرية).

برنامج سكن كل المصريين

في إطار التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، يُعد برنامج «سكن لكل المصريين» من أبرز البرامج الوطنية التي تعكس تكامل

السياسات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد أهم برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للمواطن المصري، وأداة رئيسية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة ودعم الاستقرار المجتمعي.

ويستهدف البرنامج تلبية الطلب على السكن اللائق لأكثر من ٤ ملايين مواطن، لا سيما من الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، من خلال توفير نحو مليون وحدة سكنية تضمن للأسر المستحقة بيئة آمنة ومستقرة، بما يسهم في ترسيخ التماسك الاجتماعي ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

ويتولى صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري إدارة وتنفيذ البرنامج، من خلال إنشاء وتخصيص الوحدات السكنية للمستحقين، وتقديم دعم تكلفة التمويل العقاري لتخفيف الأعباء التمويلية على الفئات المستفيدة. وفي هذا الإطار، خصصت الحكومة نحو ٣٠,٦ مليار جنيه منذ العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٥ لدعم التمويل العقاري، تم صرف ٢٢,٧ مليار جنيه منها، بما يعكس التزام الدولة بتمكين المواطنين من الحصول على سكن كريم ومستدام كأحد ركائز العدالة الاجتماعية والتنمية المتكاملة.

ومع تزايد الطلب على السكن اللائق، قام الصندوق برفع مخصصات دعم الإسكان الاجتماعي بنسبة ١٤,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بما يعزز قدرة البرنامج على الاستجابة للاحتياجات المتنامية وضمان استدامته.

وقد أسهم البرنامج في تحسين الظروف المعيشية لأكثر من ٢,٦ مليون مواطن، بينما بلغ عدد المستفيدين المباشرين نحو ٦٨٨ ألف مستفيد حتى سبتمبر ٢٠٢٥. كما بلغ حجم الدعم النقدي المقدم من مخصصات البنك الدولي حوالي ١٠,٣ مليار جنيه، بمتوسط دعم نقدي للمستفيد الواحد يبلغ نحو ١٥,٧ ألف جنيه، بما يعكس حرص الدولة على تعزيز الحماية الاجتماعية وتوفير حياة كريمة للمواطنين ضمن إطار تنموي متكامل.

أهم مؤشرات برنامج سكن لكل المصريين

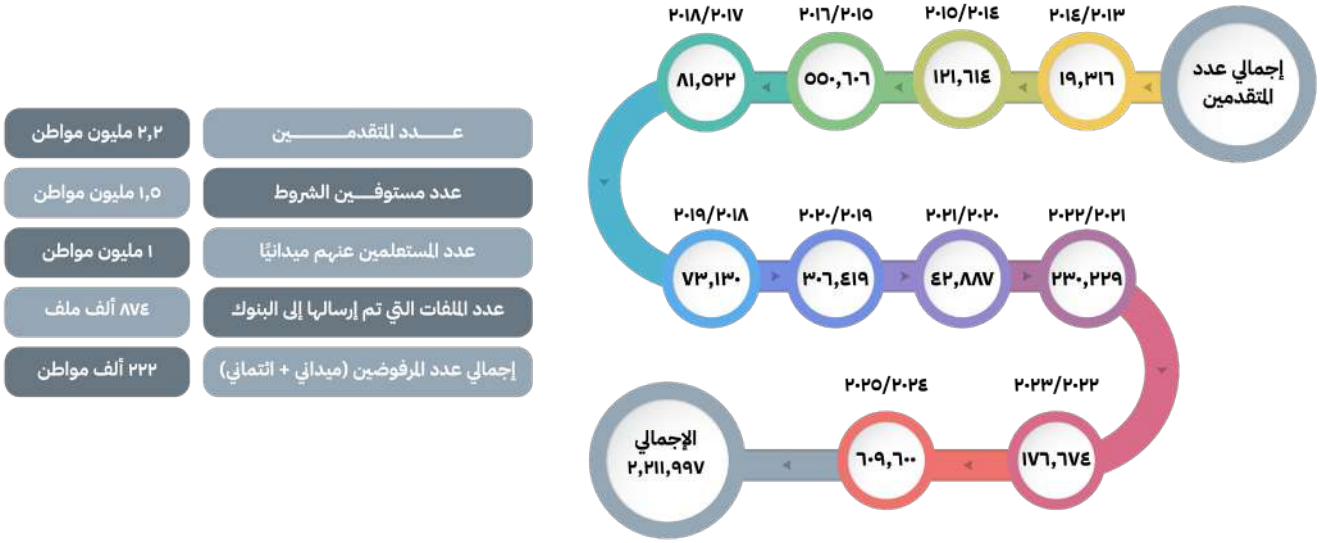

عـــدد المتقدمـــــين	٢,٢ مليون مواطن
عدد مستوفـــين الشروط	١,٥ مليون مواطن
عدد المستعلمين عنهم ميدانيًا	١ مليون مواطن
عدد الملفات التي تم إرسالها إلى البنوك	٨٧٤ ألف ملف
إجمالي عدد المرفوضين (ميداني + ائتماني)	٢٢٢ ألف مواطن

بلغ عدد المتقدمين للحصول على الوحدات السكنية نحو **٢,٢ مليون مواطن**، فيما بلغ عدد المستوفين للشروط ما يقارب **١,٥ مليون مواطن**، وهو ما يعكس حجم الطلب المرتفع على مشروعات الإسكان الاجتماعي. وقد تم إجراء الاستعلام الميداني لما يقرب من **مليون مواطن** للتحقق من مدى استحقاقهم وفق الضوابط المعتمدة. وبعد استكمال إجراءات الفحص والتدقيق، تم إرسال **٨٧٤ ألف ملف** إلى البنوك لاستكمال إجراءات التمويل العقاري بالتنسيق مع الجهات الممولة. وفي المقابل، بلغ إجمالي عدد الطلبات المرفوضة ميدانيًا وائتمانيًا حوالي **٢٢٢ ألف مواطن** نتيجة عدم استيفاء الشروط أو المتطلبات الائتمانية، بما يؤكد دقة وشفافية منظومة التحقق لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، بلغ متوسط قيمة الدعم المقدم للمستفيد نحو **١٥.٧ ألف جنيه**، بينما بلغ متوسط التمويل العقاري الممنوح للعملاء حوالي **٢١٠ آلاف جنيه**. وقد بلغ متوسط الدخل الشهري للمستفيدين نحو **٥٢٠٠ جنيه**، بما يتوافق مع الزيادات المتتالية في الحد الأدنى للأجور خلال الفترة ذاتها. أما متوسط سعر الوحدة السكنية فقد سجل ما يقارب **٢٨٨ ألف جنيه**.

المحاور الرئيسية لبرنامج "سكن لكل المصريين»

المحور الأول: التخطيط العمراني الكفء والتنمية الاقتصادية

يعتمد برنامج «**سكن لكل المصريين**» نهجًا استراتيجيًا في التخطيط المكاني بالتوسع نحو مدن عمرانية جديدة في مختلف المحافظات، بهدف إعادة توزيع الكثافة السكانية وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. وقد نُفذت الوحدات السكنية في هذه المدن على أطراف الصحاري المجاورة للمدن القائمة، على مسافة لا تتجاوز ٦٠ دقيقة من محيط العمل، بما ساهم في تقليل الازدحام داخل المراكز الحضرية، والحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وتقليص انتشار المناطق العشوائية. وتضم هذه المدن أكثر من **١١٧١ مشروعًا خدميًا** لدعم جودة الحياة، مع تخصيص **٥٪ من سعر كل وحدة** لأعمال الصيانة الدورية للمباني لضمان الحفاظ على المستوى المعيشي.

وقد أسهم البرنامج في رفع المساحة المأهولة من **٧٪ إلى ١٤٪**، وتوفير نحو **٧٧٠ ألف وحدة سكنية** تمثل حوالي **٥١٪** من إجمالي الإنتاج الحكومي، كما أن **٨٥٪ من مشروعات الإسكان** نُفذت في المدن الجديدة، بما يعكس التوجه نحو التوسع العمراني المستدام. واستهدف البرنامج كذلك بناء **١٥٪ من المشروعات بالمحافظات والمدن القائمة** مع إمدادها بأكثر من **٣٨٨٣ مشروع خدمي**، مما مكّن القرى والمناطق الريفية من تحسين البنية الأساسية والخدمات وفرص العمل، إلى جانب ربط المحافظات بالمدن الجديدة عبر شبكة طرق متكاملة تدعم الترابط الإقليمي.

شكل ٧ إجمالي الوحدات بالمدن الجديدة المنفذ والجاري تنفيذه

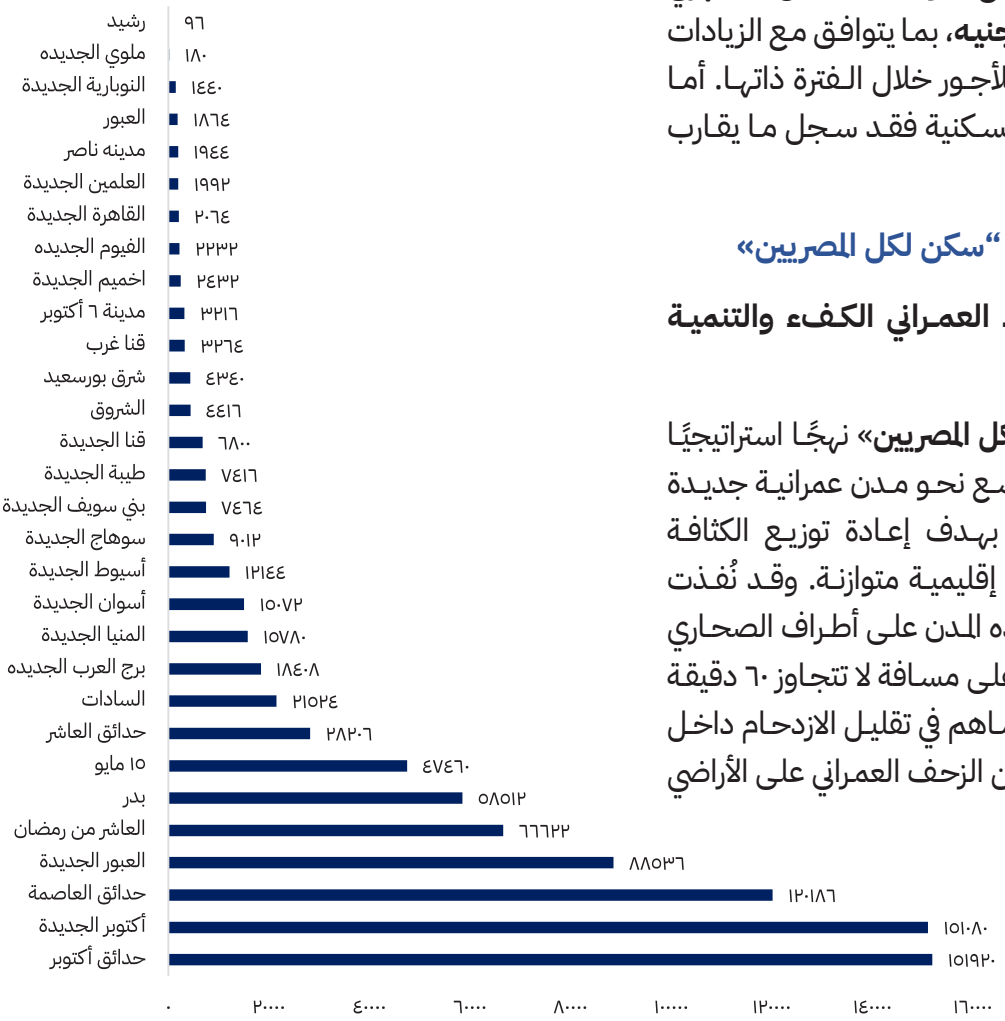

المصدر: صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

الوحدات السكنية الخضراء ودعم الاستدامة البيئية

تم إطلاق مبادرة العمارة الخضراء في عام ٢٠٢٠ باعتبارها إحدى المبادرات الرائدة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين البيئة العمرانية، من خلال تطبيق معايير الاستدامة في تصميم وتنفيذ مشروعات الإسكان. وقد أسهمت المبادرة في خفض استهلاك الطاقة بنسبة ٤٠,٣٨٪، وخفض استهلاك المياه بنسبة ٤٤,٣٨٪، وتقليل الطاقة الكامنة بنسبة ٣٣,٩٪، بما يحد من الأثر البيئي لقطاع الإسكان ويعزز كفاءة استخدام الموارد.

وفي إطار هذه الرؤية، تم إنشاء نحو ٧٨,٥١٠ وحدة سكنية خضراء، منها ٢٥,٤٩٤ وحدة معتمدة بنظام الهرم الأخضر (GPRS)، و١٤,٣٧٦ وحدة بنظام EDGE، إضافة إلى ٨٨٨ وحدة منفذة فعليًا وفق معايير الهرم الأخضر. وتعكس هذه الجهود التزام الدولة بترسيخ مفهوم العمارة المستدامة والحد من الانبعاثات، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لبناء مجتمعات عمرانية أكثر كفاءة واستدامة وتحقيق جودة حياة أفضل للمواطنين.

المحور الثاني: النمو والتشغيل

يُعَد هذا المحور إحدى الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مسار التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال رفع معدلات التشغيل وتحفيز النشاط الإنتاجي في مختلف القطاعات المرتبطة بقطاع الإسكان. وفي هذا الإطار، أسهم برنامج «سكن لكل المصريين» في تشغيل أكثر من ٢,٠٠٠ شركة مقاولات على مستوى الجمهورية، فيما بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان نحو ٢١٣ مليار جنيه منذ إطلاق البرنامج وحتى سبتمبر ٢٠٢٥، بما يعكس حجمه وتأثيره المباشر على الاقتصاد المحلي.

كما ساهم البرنامج في تنشيط ما يقرب من ١,٠٠٠ صناعة مرتبطة بقطاع التشييد والبناء، إلى جانب دعم نمو المشروعات المحلية الصغيرة داخل المدن الجديدة، الأمر الذي عزز دور هذه المدن كمحركات للتنمية الحضرية والاقتصادية. وقد أسفر ذلك عن توفير نحو ٤,٢ مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وتكوين دورة اقتصادية متكاملة امتدت آثارها إلى مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وفيما يتعلق بتطوير منظومة التمويل، شهد البرنامج توسعًا ملحوظًا في مشاركة المؤسسات المصرفية، حيث ارتفع عدد الجهات المشاركة من ٤ بنوك في بدايته إلى ٣١ بنكًا وشركة تمويل عقاري. كما تجاوز حجم التمويل العقاري المقدم عبر البرنامج ٢ مليار دولار، مع تسجيل معدلات جذب بلغت ٦,٩ ضعفًا لحجم الدعم المباشر، ارتفعت لاحقًا إلى ٨,٩ ضعفًا، بما يعني أن كل ١٠٠ جنيه دعم أسهمت في تعبئة نحو ٨٩٠ جنيهًا من التمويل العقاري الخاص. وعلى صعيد الشمول المالي، ساهم البرنامج في دمج نحو ٦٥٪ من المستفيدين في النظام المصرفي الرسمي لأول مرة.

المحور الثالث: زيادة استثمارات القطاع الخاص

يُعَد تعزيز مشاركة القطاع الخاص أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبرنامج، نظرًا لدوره الحيوي في دعم النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة معدلات التشغيل. وقد أسهم البرنامج في إتاحة فرص عمل واسعة من خلال تشغيل أكثر من **٢٠٠٠ شركة مقاولات** من القطاع الخاص، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تنشيط الحركة الاقتصادية في مختلف مراحل تنفيذ مشروعات الإسكان.

كما اعتمد البرنامج على **١١ شركة استعلام ائتماني** من القطاع الخاص تتعامل مع البنوك المشاركة في منظومة التمويل العقاري، بما يؤكد الثقة المتزايدة في كفاءة هذا القطاع ودوره في دعم منظومة التحقق وتعزيز الشفافية في إجراءات منح التمويلات للمستفيدين.

وفي إطار تعميق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، نجح البرنامج في ضخ تمويلات عقارية تجاوزت ٢ مليار دولار، بمساهمة نحو **٢٠ بنكًا وشركة تمويل عقاري** من القطاع الخاص من إجمالي **٣١ مؤسسة** تتعامل مع الصندوق. ويعكس ذلك الإقبال المتنامي من مؤسسات القطاع الخاص على المشاركة في برامج التنمية والإسكان الاجتماعي، بما يدعم تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية للقطاع ويعزز قدرة البرنامج على توسيع نطاق خدماته للمواطنين.

المحور الرابع: التمكين الاقتصادي:

يرتكز هذا المحور على تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا اقتصاديًا من الحصول على سكن لائق ومستدام، بما يرسخ الاستقرار الأسري والاجتماعي ويدعم مسار الارتقاء بمستويات المعيشة.

وفي هذا الإطار، نجح البرنامج في دعم أكثر من ٦٨٨ ألف أسرة من محدودي الدخل من خلال إتاحة وحدات سكنية مدعومة تتناسب مع قدراتهم الاقتصادية، إلى جانب توفير نحو ٢٤,٥ ألف وحدة سكنية لمتوسطي الدخل، بما يحقق التوازن الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.

ويُظهر التحليل الاجتماعي للمستفيدين أن نحو ٥٥٪ من إجمالي المستفيدين ينتمون إلى الأسر المُعيلة والأقل عددًا، بما يعكس دقة توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر استحقاقًا. كما ينتمي أكثر من ٨٠٪ من المستفيدين إلى شريحة أفقر ٤٠٪ من الأسر المصرية وفقًا لمستويات توزيع الدخل، وهو ما يؤكد الدور الفعّال للبرنامج في تقليص فجوة الدخل وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر هشاشة.

وشمل البرنامج دعم أكثر من ٣١٢ ألف مستفيد من العاملين بالقطاع الخاص بنسبة ٤٨٪ من إجمالي المستفيدين، إلى جانب أكثر من ١٥٥ ألف مستفيد من العاملين بالمهن الحرة بنسبة ٢٤٪، بما يعكس اتساع نطاق الاستفادة ليشمل شرائح متنوعة من القوى العاملة، ويسهم في دمجها داخل منظومة الاقتصاد الرسمي وتعزيز استدامة التنمية الاقتصادية الشاملة.

المحور الخامس: نقل التكنولوجيا والمعرفة في القطاعات الإنتاجية:

يُمثّل هذا المحور إحدى الركائز الأساسية لجهود التحول الرقمي داخل قطاع الإسكان، حيث يستهدف رفع كفاءة التشغيل وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال دمج التقنيات الحديثة في منظومة العمل المؤسسية. وفي هذا الإطار، نجح الصندوق في تعزيز قدرته التشغيلية بصورة ملحوظة، إذ ارتفع عدد طلبات الدعم والتمويل التي يتم التعامل معها شهريًا من نحو ٣٠٠ طلب إلى ما يقرب من ٨,٠٠٠ طلب، مع تحقيق خفض في الدورة الزمنية للإجراءات بنسبة ٨٧٪، وذلك نتيجة التحول الكامل إلى البنية الرقمية التي تربط بين جهات الاستعلام والبنوك الممولة وعدد من قواعد بيانات الجهات الحكومية ضمن منظومة G2G.

وفي سياق تعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى الخدمات، تم إطلاق منصة إلكترونية متكاملة للتظلمات والشكاوى تُمكّن المواطنين من متابعة طلباتهم والتواصل المباشر مع الصندوق، إلى جانب تدشين منصة إلكترونية للإبلاغ عن مخالفات قانون الإسكان الاجتماعي دعمًا لآليات الرقابة المجتمعية وضمان الالتزام بأحكام القانون. كما تم إطلاق منصة إلكترونية للتقديم على وحدات بديل الإيجار، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات الإسكان الاجتماعي، عبر منظومة رقمية أكثر كفاءة ومرونة.

شكل ٨ إجمالي المستفيدين بالمدن والمحافظات

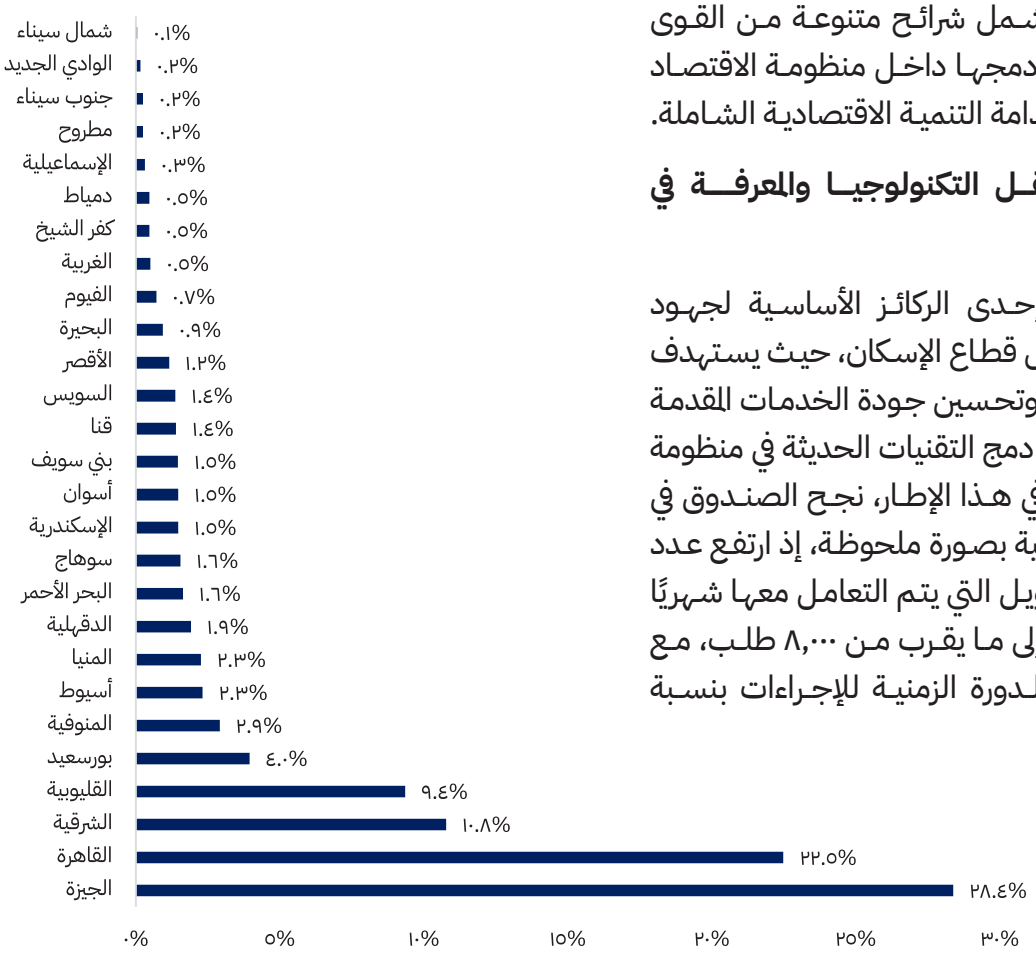

المصدر: صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

مستهدفات كل محور في برنامج سكن لكل المصريين بحلول ٢٠٣٠

المحور	مستهدفات بحلول ٢٠٣٠
التخطيط العمراني الكفء والتنمية الاقتصادية	**إجمالي الوحدات السكنية بالمدن الجديدة في المحافظات** • الانتهاء من بناء ٢٥٠ ألف سكنية جديدة بنهاية ٢٠٣٠ • طرح ٥٤ ألف وحده سكنية سنويا **الوحدات السكنية الخضراء ودعم الاستدامة البيئية** • ٣١٪ وحدات سكنية خضراء من إجمالي عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المتوقع تخصيصها خلال الفترة القادمة. • تطبق معايير البناء الأخضر العالمية على كافة المشروعات القادمة.
النمو والتشغيل	• يستهدف البرنامج مضاعفة حجم التمويل العقاري الممنوح للمواطنين من عملاء الصندوق
زيادة استثمارات القطاع الخاص	• إطلاق مشروع شراكة PPP مع عدد من شركات التطوير العقاري من القطاع الخاص لتوفير ١٠٠٠ وحدة سكنية ببرنامج الإسكان الاجتماعي • مضاعفة ال حجم التمويل العقاري الممنوح من القطاع الخاص ليصل إلى ١٠ أضعاف خلال الخمس سنوات المقبلة.
التمكين الاقتصادي	• زيادة نسبة المستفيدين من الأسر المعيلة إلى ٦٠٪ • زيادة نسبة المستفيدين من الإناث إلى ٢٦٪ • زيادة نسبة المستفيدين من العاملين من المهن الحرة إلى ٣٥٪ • تحسين تطبيق كود الإتاحة للمواطنين ذوي الإعاقة بمشروعات البرنامج.
نقل التكنولوجيا والمعرفة في القطاعات الإنتاجية	• يكون برنامج الإسكان الاجتماعي متكامل رقميا مع جميع قواعد بيانات الدولة لتقديم خدمات إسكان مؤتمنة بالكامل دون أي تدخل بشري في دورة الطلب.

المشروعات الجاري تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية لدفع التنمية الاقتصادية

تضم محفظة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مجموعة متنوعة من اتفاقيات ومشروعات التعاون الإنمائي التي يتم تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين، بهدف دعم جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠. وتشمل هذه المحفظة قطاعات حيوية مثل الإسكان والمرافق والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والتعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الريفية، وتمكين المرأة، والنقل.

وفي هذا الإطار، تولي الوزارة اهتمامًا خاصًا بتنفيذ المشروعات على مستوى المحافظات، بما يسهم في تعزيز العدالة المكانية وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة، وسد الفجوات التنموية على مستوى الجمهورية، من خلال توجيه الموارد والمساعدات الفنية إلى المناطق الأكثر احتياجًا. وتُدار هذه المحفظة بالتكامل بين أولويات الدولة، مع التركيز على الشفافية والحوكمة وقياس الأثر التنموي للمشروعات لضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة. **ويبلغ إجمالي عدد المشروعات التي تخدم المحافظات ١٠٢ مشروع من أصل ١٩٥ مشروعًا، بقيمة ١٥,٢ مليار دولار من إجمالي المحفظة الجارية البالغ قيمتها ٢٣ مليار دولار، بنسبة استفادة تصل إلى ٦٦٪.** وفيما يلي، نستعرض أمثلة على بعض الجهود في كل قطاع ضمن هذه المحفظة المتنوعة.

وتعزيز العدالة المكانية، من خلال تنفيذ برامج ومشروعات تنموية تستهدف تحسين البنية التحتية، وتهيئة بيئة الأعمال، وتوفير فرص العمل اللائقة، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستوى المحلي.

أولًا: برنامج دعم التنمية المحلية في صعيد مصر

يُعد هذا البرنامج نموذجًا بارزًا لجهود الدولة في تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة في صعيد مصر، الذي يضم حوالي ٣٨٪ من السكان ويزخر بإمكانات اقتصادية وموارد طبيعية وقطاعات أعمال ناشئة مؤهلة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. يهدف البرنامج إلى جعل محافظات الصعيد أكثر جذبًا للاستثمارات من خلال تحسين مناخ الأعمال ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. وبدأ البرنامج بمحافظتي سوهاج وقنا ثم امتد ليشمل أسيوط والمنيا، بما يحقق أثرًا مباشرًا على نحو ٨,٢ مليون مواطن (٤٩٪ سيدات).

وقد ساهم البرنامج في توفير ما يقرب من ٣٦٩ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مما أدى إلى خفض معدلات البطالة بنسبة ٦٪. كما تم تنفيذ ٥١٣٠ مشروعًا في مجالات البنية التحتية داخل المناطق الصناعية والتكتلات الاقتصادية، شملت مشروعات للطرق، وتحسين البيئة، والإنارة، ومياه الشرب والصرف الصحي ومحطات المعالجة، إلى جانب إنشاء ٤٨ مركزًا تكنولوجيًا لخدمة المواطنين. كما يتكامل البرنامج مع أهداف مبادرة "حياة كريمة" لاستهداف

قطاع التنمية المحلية

في إطار جهود الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة وربطها برؤية مصر ٢٠٣٠، يضطلع قطاع التنمية المحلية بدور محوري في تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات

القرى والمجتمعات الأكثر احتياجًا، مع ضمان نهج شامل للتنمية المحلية والشمول الاقتصادي والنمو المستدام.

يركز البرنامج على دعم التكتلات الاقتصادية ومساعدة الشركات والمنشآت على الوصول إلى أسواق جديدة، وتحديث أساليب الإنتاج وزيادة القدرات التشغيلية والتسويقية، مما انعكس على أكثر من ٥٠ ألف شركة ومنشأة. ويولي البرنامج اهتمامًا خاصًا بتحسين كفاءة الخدمات الحكومية الموجهة لقطاع الأعمال، مثل تسريع إجراءات تراخيص البناء وتراخيص المحلات التجارية، عبر تطوير مراكز الخدمة المحلية.

وقد حظي البرنامج باعتراف دولي واسع، حيث أدرجته الأمم المتحدة ضمن منصتها كـ «قصة نجاح مصرية» في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما اعتبره البنك الدولي تجربة رائدة عالميًا في مجال التنمية المحلية، خاصة في ضوء ما رصدته الأمم المتحدة بشأن مساهمته الفعّالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، ودعم المناطق الأكثر احتياجًا، كما فاز عام ٢٠٢٣ بجائزة أفضل مشروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي، أصبح البرنامج نموذجًا يُحتذى به ويتم تعميمه تدريجيًا في مناطق أخرى من مصر، في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية المستدامة.

ثانيًا: مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمصرف كتشنر

يمثل مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمصرف كتشنر أحد النماذج التكاملية بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي للتنمية المحلية، حيث يمتد المصرف بطول ٦٩ كيلومترًا عبر محافظات الدقهلية والغربية وكفر الشيخ، وكان لعقود مصدرًا رئيسيًا لتلوث المياه وتدهور الصحة العامة، مؤثرًا على حياة أكثر من ١١ مليون مواطن في ١٨٢ قرية.

ويهدف المشروع إلى إحداث تحول شامل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في المناطق التي يمر بها المصرف، من خلال تنفيذ حزمة من التدخلات المتكاملة تشمل إنشاء محطات معالجة صرف صحي جديدة وزيادة السعة التصميمية للمحطات القائمة، بما يضمن تحسين كفاءة معالجة المياه. كما يستهدف المشروع إنشاء منظومة حديثة ومتكاملة لجمع وتدوير المخلفات الصلبة، وإنشاء مدافن صحية آمنة، بما يسهم في الحد من التلوث ومنع وصوله إلى البحر المتوسط، وتحسين نوعية المياه بالمصرف، وتوفير بيئة نظيفة وآمنة للسكان، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على الصحة العامة، ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نطاق المشروع.

يستهدف المشروع كذلك توفير مياه نظيفة بكمية تصل إلى ٥ ملايين متر مكعب سنويًا لاستخدامها في الزراعة، مما يسهم في زيادة دخل المزارعين وتحسين إنتاجيتهم.

قطاع الإسكان والمرافق

على صعيد الإسكان والمرافق، يستهدف القطاع العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حياة كريمة لكافة المواطنين من خلال توفير مجتمعات عمرانية وسكنية متكاملة الخدمات تضم وحدات الإسكان المناسبة لكافة فئات المجتمع والمرافق الأساسية الخاصة بها. وتشمل هذه المرافق مشروعات تنقية وتحلية ونقل وتوزيع مياه الشرب، إضافة إلى تجميع ومعالجة والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي، بما يحقق أهدافًا اجتماعية واقتصادية متكاملة ويعزز التنمية المستدامة.

وتتوزع المشروعات على نطاق جغرافي واسع يشمل مختلف محافظات الجمهورية بما في ذلك الشرقية، الغربية، البحيرة، دمياط، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، كفر الشيخ، الفيوم، بني سويف، شمال وجنوب سيناء، الإسماعيلية، السويس، بورسعيد، الأقصر، الإسكندرية، القاهرة الكبرى.

وقد حقق القطاع إنجازات نوعية حظيت باعتراف دولي بارز، حيث اختارت مجلة Engineering News-Record الأمريكية محطة الحسمة لمعالجة وتدوير وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بمحافظة الإسماعيلية، لتكون مشروع العام كأفضل عمل إنشائي في العالم لمعالجة المياه في عام ٢٠٢٠، ضمن قائمة ضمت ٣٠ مشروعا من ٢١ دولة حول العالم. كما حصلت المحطة على جائزة أفضل مشروع عالمي لإعادة تدوير واستخدام المياه لعام ٢٠٢٠ من منصة Capital Finance International البريطانية المتخصصة في مجال الاقتصاد والأعمال ، تقديرًا لدورها المحوري في تعزيز الأمن المائي لمصر ومعالجة ندرة المياه وتحويل نطاق معالجة مياه الصرف الصحي في جميع أنحاء إفريقيا، بما يتسق مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتعلق بضمان توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع .

وتُعد محطة الحسمة أكبر مشروع من نوعه على مستوى العالم بسعة معالجة يومية تصل إلى مليون متر مكعب على مساحة ٤٢ ألف مربع بمحافظة الإسماعيلية لتوفير مصدر بديل ومستدام لري ٧٠ ألف فدان في وسط سيناء، مع الإسهام في الحفاظ على البيئة الطبيعية والإنتاج السمكي في بحيرة التمساح غرب قناة السويس.

كما منحت مجلة ENR الأمريكية جائزة الاستحقاق لمشروع محطة تحلية مياه البحر بالعلمين الجديدة في القائمة ذاتها، كأحد أفضل المشروعات في مجال المياه، وأشارت المجلة إلى أن تحويل فكرة إنشاء أكبر محطة لتحلية المياه في مصر من مجرد فكرة إلى مرحلة التشغيل النهائي استغرق ٣٠ شهرًا فقط، حيث تنتج المحطة ١٥٠ ألف متر مكعب يوميًا، من المياه الصالحة للشرب والاستخدام الآدمي، لتلبية احتياجات مليون مواطن يوميًا.

وفي إطار التوسع في مشروعات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، جاري تنفيذ مشروع مد خدمات الصرف الصحي المستدامة بالمناطق الريفية في محافظات الدقهلية، الشرقية، البحيرة، الغربية، المنوفية، ودمياط، مستهدفًا نحو ١٧٣ قرية. يهدف المشروع إلى توفير خدمات المياه والصرف الصحي لنحو ١٩ مليون نسمة، من خلال إنشاء ٣٤٥,٣١٧ وصلة منزلية جديدة وربطها بالشبكات الرئيسية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة والصحة العامة، ودعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

قطاع المياه والري، وقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، وقطاع الإمداد والتموين

يُعد كل من قطاع المياه والري، وقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، وقطاع الإمداد والتموين من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في مصر، حيث تندرج هذه القطاعات ضمن أولويات التعاون الإنمائي التي تُسهم في تحسين

مستوى المعيشة، وتعزيز قدرة الدولة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمناخية.

ففي **قطاع المياه والري**، تُركز المشروعات التنموية على تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية من خلال تبنّي منظومات ري متقدمة تعتمد على التكنولوجيا اليابانية، بما يسهم في رفع الإنتاجية الزراعية وترشيد استخدام المياه. كما تشمل التدخلات تأهيل وتبطين الترع الفرعية، وتحديث نظم وأساليب الري، بالإضافة إلى إحلال وتجديد وإنشاء محطات الري والصرف، بهدف حماية الأراضي الزراعية من البوار والغرق، وخفض استهلاك الطاقة. وتستهدف هذه الجهود تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلاح المصري من خلال بنية تحتية حديثة ومستدامة. ويُعد مشروع قناطر أسيوط الجديدة من أبرز المشروعات الممولة في قطاع الري، حيث يهدف إلى توفير مياه الري لنحو ١,٦ مليون فدان في خمس محافظات هي: أسيوط، المنيا، بني سويف، الفيوم، والجيزة، أي ما يعادل **٢٠٪** من إجمالي الأراضي الزراعية في مصر، بما يخدم ٢٠ مليون مواطن من صغار المزارعين ويدعم استدامة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق الحيوية. ويغطي هذا القطاع عددًا من المشروعات الموزعة على نطاق جغرافي واسع يشمل عدة محافظات ومنها: أسيوط، المنيا، بني سويف، الفيوم، الجيزة، البحيرة، الإسماعيلية، أسوان، الأقصر، كفر الشيخ، الدقهلية، الغربية، والإسكندرية، بما يعزز الإدارة المتكاملة للموارد المائية ويخدم أهداف التنمية المستدامة.

أما في **قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي**، فتتمحور التدخلات حول تحسين مستوى معيشة صغار المزارعين وتعزيز قدرتهم على مواجهة ندرة المياه ومخاطر تغيّر المناخ، من خلال تبني ممارسات الزراعة الذكية مناخيًا، وتحسين جودة المحاصيل وربحيتها، وتنويع مصادر الدخل من خلال مشروعات صغيرة ومتوسطة. كما تسعى البرامج إلى تأهيل المناطق الصحراوية للإنتاج الزراعي النظيف مع الالتزام بمعايير الجودة والسلامة البيئية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الدولية، مع تمكين النساء والفئات الأكثر فقرًا لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ويتم تنفيذ مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة ورفع مستوى المعيشة (SAIL) بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المستهدفة، والحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وتعزيز قدرة صغار المزارعين على زيادة دخلهم وتحسين ربحيتهم.

كما يتم تنفيذ «مشروع المليون ونصف فدان» والذي يهدف إلى تنمية قرى الريف المصري، إلى جانب المشروع القومي لإحياء البتلو والذي تقوم بتنفيذه وزارة الزراعة لخدمة صغار المزارعين والذى يعد أحد أهم مشروعات الإنتاج الحيواني، حيث يسهم في تقديم قروض مُيسرة لصغار المربين لشراء المواشي والاستفادة منهم. وتتضمن هذه الجهود بعدًا مهمًا لتمكين المرأة الريفية، عبر خلق فرص عمل لائقة لها في قطاع الزراعة، وتوفير برامج تدريبية وإرشادية تعزز مشاركتها الفاعلة في النشاط

الاقتصادي، بما يرسخ دورها كشريك أساسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وتغطي هذه المشروعات عدة محافظات، ومنها: المنيا، أسيوط، سوهاج، بني سويف، الشرقية، البحيرة، الدقهلية، الغربية، المنوفية، كفر الشيخ، مرسى مطروح، جنوب سيناء، شمال سيناء.

فيما يتعلق **بقطاع الإمداد والتموين**، تُركز المشروعات على تعزيز الكثافة التخزينية في الموانئ المصرية لاستيعاب كميات أكبر من القمح المستورد، وضمان استدامة الإمدادات الغذائية، في إطار إصلاح هيكلي شامل لمنظومة التخزين والإمداد. وتشمل التدخلات تحسين كفاءة تخزين الحبوب ومراقبتها، وتقليل الفاقد من خلال استخدام تقنيات حديثة، إلى جانب دعم الإنتاج المحلي من الحبوب والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. وتُسهم هذه الجهود في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي لمخزون القمح بالمحافظات،

قطاع التضامن الاجتماعي

يُعد برنامج تكافل وكرامة حجر الزاوية في جهود الدولة لتعزيز الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر بين الفئات الأكثر احتياجًا، من خلال تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة. تم إطلاق البرنامج في مارس ٢٠١٥ كأول برنامج وطني مشروط للدعم النقدي، مستهدفًا شريحتين رئيسيتين:

١. برنامج تكافل: للأسر الفقيرة التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو أطفال دون سن المدرسة يحتاجون للرعاية الصحية والمتابعة المنتظمة.

٢. برنامج كرامة: لكبار السن فوق ٦٥ عامًا غير القادرين على العمل، أو الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمنعهم وضعهم الصحي من الكسب، ولا يملكون مصدر دخل ثابت.

وضمان استمرارية وصول الخبز لمستحقيه. وتغطي هذه المشروعات عدة محافظات ومنها أسيوط، قنا، أسوان، بورسعيد، دمياط، الإسكندرية، الدقهلية، البحيرة، الشرقية، الإسماعيلية، القليوبية، الوادي الجديد، الجيزة، كفر الشيخ.

ولا يقتصر دور البرنامج على المساندة المالية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تمكين المرأة (التي تمثل ٧٥٪ من المستفيدين)، ودعم رأس المال البشري من خلال تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتعزيز النمو الشامل في المجتمعات الأكثر هشاشة. كما يسهم البرنامج في تحسين الأمن الغذائي للأسر، وتقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يشكل سكان الريف ٧٢٪ من المستفيدين.

ولتعزيز الأثر التنموي، تم إطلاق مبادرة "فرصة" كبرنامج مكمّل لتمكين المستفيدين اقتصاديًا، وتيسير اندماجهم في سوق العمل، وتوفير فرص التوظيف والمشروعات الصغيرة، بما يربط بين الدعم النقدي والحراك الاقتصادي المستدام.

يمتد نطاق تكافل وكرامة ليغطي جميع محافظات الجمهورية، بعد تنفيذه على مرحلتين شملتا في بدايته محافظات الصعيد والمناطق ذات معدلات الفقر المرتفعة، وصولًا إلى المناطق الحضرية والريفية الأكثر احتياجًا في القاهرة والجيزة. وقد بلغ عدد المستفيدين أكثر من ٢٠ مليون مواطن بإجمالي تمويل ١,٤ مليار دولار، مع تقديم الدعم النقدي المباشر لمئات الآلاف من الأسر شهريًا، وتوجيه الموارد بشكل يضمن كفالة حقوق الأطفال في التعليم والصحة، ويعزز العدالة الاجتماعية كركيزة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

قطاع الصحة

يمثل قطاع الصحة محورًا أساسيًا في جهود الدولة لتحقيق التنمية البشرية وتعزيز جودة الحياة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خدمات صحية متكاملة وعالية الجودة لكافة المواطنين. وتتركز الجهود التنموية على توفير خدمات صحية متكاملة لجميع المواطنين، من خلال منظومة للرعاية الصحية تستند إلى التغطية الشاملة لخدمات الصحة الأساسية، من خلال إنشاء وحدات رعاية صحية أساسية بالمحافظات والارتقاء بجودتها بما يتماشى مع المعايير الدولية. وتشمل هذه التدخلات تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحي، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، إلى جانب تعزيز الطلب على خدمات الصحة وتنظيم الأسرة، بما يساهم في تعزيز المؤشرات الصحية على مستوى الأفراد والمجتمع. كما تولي هذه الجهود اهتمامًا خاصًا بالسيطرة على النفايات الطبية الخطرة، والحد من آثارها السلبية على البيئة والصحة العامة، بما يُسهم في بناء نظام صحي أكثر كفاءة واستدامة.

UNIVERSAL HEALTH INSURANCE
التأمين الصحي الشامل

وفي سياق متصل، تمثل منظومة التأمين الصحي الشامل أحد أهم الإصلاحات الهيكلية في قطاع الصحة في مصر، حيث تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية وضمان إتاحتها لكافة المواطنين، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الأقل دخلًا والأكثر احتياجًا. وتتبنى المنظومة نهجًا تدريجيًا للتنفيذ يبدأ بمرحلة تجريبية (Piloting Phase) يتم من خلالها تطبيق النظام في عدد من المحافظات كنماذج أولية، وهي بورسعيد ودمياط والإسماعيلية والأقصر، بهدف اختبار البنية التشريعية والمؤسسية والفنية، وقياس جاهزية المرافق الطبية، وتقييم كفاءة نظم التمويل والإدارة، قبل التوسع التدريجي ليشمل جميع محافظات الجمهورية.

وتعكس هذه المرحلة منهجية مدروسة لتلافي أي تحديات وضمان التغطية الشاملة على نحو مستدام. وقد حصل المشروع على دعم فني وتمويلي من شركاء دوليين رئيسيين مثل البنك الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، ووكالة التنمية الفرنسية (AFD)، إلى جانب تعاون وثيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات عالية الجودة. ويسهم المشروع في دعم التحول الرقمي للقطاع الصحي من خلال إدماج أنظمة الخدمة الإلكترونية في المستشفيات والمراكز الطبية، بما يرفع كفاءة إدارة الموارد ويُيسر حصول المواطنين على الخدمة. كما يرسخ المشروع دور القطاع الصحي كقاطرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ليس فقط باعتباره خدمة عامة، بل كأداة لزيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار ورفع القدرة التنافسية. ويأتي ذلك في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تضع تحسين جودة الحياة ورأس المال البشري في صميم استراتيجيات التنمية المستدامة.

والجدير الذكر أن مشروعات قطاع الصحة تغطي عددًا كبيرًا من المحافظات على مستوى الجمهورية، من بينها: الشرقية، الدقهلية، أسيوط، المنيا، سوهاج، القاهرة، شمال سيناء، جنوب سيناء، قنا، الأقصر، أسوان، الإسكندرية، مطروح، الفيوم، بني سويف، البحيرة، القليوبية، دمياط، الجيزة، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس.

قطاع التربية والتعليم والتعليم الفني

محور التربية والتعليم والتعليم الفني يُعد ركيزة أساسية في تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يهدف إلى بناء نظام تعليمي متكامل ومتطور قادر على مواكبة التحولات العالمية وتلبية احتياجات سوق العمل المحلي والدولي. ويشمل ذلك تطوير البنية التحتية للمدارس، وتحسين جودة العملية التعليمية، وتدريب وتأهيل المعلمين، وتحديث المناهج بما يعزز الابتكار، إلى جانب دعم مشروعات نوعية رائدة مثل مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (STEM) للفتيات، التي تمثل نموذجًا ناجحًا لتعليم قائم على الإبداع والتطبيق العملي للعلوم.

تُعد مدارس STEM في مصر من التجارب الرائدة في المنطقة، إذ توفر بيئة تعليمية متقدمة تدمج بين المناهج الأكاديمية المتطورة والتدريب العملي على البحث والابتكار، مما يسهم في إعداد جيل من الكفاءات العلمية القادرة على قيادة التنمية في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي والصناعة. وقد أثبتت هذه المدارس نجاحها في تخريج طلاب يمتلكون المهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، فضلًا عن مساهمتها في تمكين الفتيات وإتاحة فرص متكافئة لهن في مجالات العلوم والهندسة.

وتغطي مشروعات القطاع نطاقًا جغرافيًا واسعًا يشمل محافظات الجمهورية كافة، بدءًا من القاهرة الكبرى مرورًا بمحافظات الصعيد والدلتا والقناة وصولًا إلى البحر الأحمر وجنوب سيناء، بما يحقق مبدأ العدالة في توزيع الفرص التعليمية. ويجري تنفيذ هذه المشروعات بشكل تكاملي يربط بين المدارس العامة، ومدارس التعليم الفني، ومراكز التدريب المهني، لضمان أن تكون مخرجات التعليم متسقة مع متطلبات الاقتصاد الوطني ومشروعات التنمية الجارية. كما يتم اعتماد نهج تجريبي في بعض المبادرات، مثل التوسع في مدارس STEM، بهدف اختبار النماذج الجديدة قبل تعميمها على نطاق أوسع، بما يعزز من كفاءة التطبيق واستدامة الأثر.

قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

انطلاقًا من رؤية الدولة الهادفة إلى التوسع في استخدام الطاقة المتجددة ودفع التحول الأخضر، واستثمارًا لزخم استضافة مصر ورئاستها لمؤتمر المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ، كثفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جهودها مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتنفيذ برامج ومشروعات نوعية تدعم هذا التوجه.

تتوزع هذه المشروعات على نطاق جغرافي واسع يشمل محافظات أسوان، الدقهلية، كفر الشيخ، البحيرة، دمياط، السويس، والغردقة، مع تركيز استراتيجي على الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة، وتنويع مزيج إنتاج الكهرباء، وتعظيم الاستفادة من الطاقات المتجددة، إلى جانب تحسين كفاءة الطاقة، وتوسيع شبكات الربط الكهربائي، وتشجيع التصنيع المحلي للمعدات الكهربائية. وتخضع هذه الاستراتيجية للمراجعة الدورية لمواكبة تطورات الأسواق المحلية والعالمية وضمان استدامة النتائج.

ومن أبرز قصص النجاح في هذا القطاع محطة بنبان للطاقة الشمسية بأسوان، التي تعد أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم بقدرة إنتاجية تبلغ ١٤٥٦ ميجاوات (تعادل نحو ٩٠٪ من قدرة السد العالي)، وتوفر نحو ٤٠٠٠ فرصة عمل. وقد حظي المشروع باعتراف دولي واسع، حيث اختاره البنك الدولي كأفضل مشروع متميز على مستوى العالم لعام ٢٠١٨، كما نال جائزة التميز الحكومي العربية في فئة أفضل مشروع تطوير بنية تحتية. وإلى جانب بنبان، حققت مصر إنجازات في مشروعات أخرى للطاقة الشمسية مثل كوم أمبو، مما رسخ مكانتها كنموذج إقليمي يحتذى به في مجال الطاقة المتجددة.

وفي قطاع البترول والغاز، الذي يمثل أحد ركائز أمن الطاقة ودعم الاقتصاد الوطني، يجري تنفيذ مشروع تحسين كفاءة الطاقة لشركة السويس لتصنيع البترول (SOPC) بهدف رفع كفاءة التشغيل في معامل التكرير، وتعظيم القيمة المضافة للموارد البترولية، واستيعاب الغاز الطبيعي الناتج عن الاكتشافات الجديدة من خلال تطوير البنية التحتية وقدرات النقل والمعالجة، بما يعزز خطة الدولة للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة.

كما حققت مشروعات الغاز الطبيعي تقدمًا ملحوظًا، حيث تم توصيل الغاز إلى ٢,٣ مليون وحدة سكنية، ليصل إجمالي المستفيدين إلى نحو ٩ ملايين مواطن في ٢٠ محافظة تشمل القليوبية، الدقهلية، المنوفية، الغربية، الإسماعيلية، كفر الشيخ، دمياط، البحيرة، القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الأقصر، قنا، أسوان، سوهاج، بني سويف، أسيوط، الفيوم، المنيا، ومطروح. ويسهم هذا التوسع في تحسين مستوى المعيشة، وتوفير بدائل طاقة أنظف، وتقليل الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية، بما يدعم أهداف التحول الأخضر والنمو المستدام.

قطاع النقل

في نقلة نوعية على المستوى المحلي في قطاع النقل، تم تنفيذ مشروعات استراتيجية تعزز التنمية الشاملة والمستدامة في عدد من المحافظات، من خلال تطوير وسائل النقل العام والخضراء التي تخدم حياة المواطنين اليومية. فقد شملت الجهود إنشاء خطوط جديدة لمترو الأنفاق لربط شرق القاهرة بغربها، وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة في قلب العاصمة، مما ساهم في تخفيف التكدس المروري وتحسين جودة الهواء، مع مراعاة تقديم خدمات عالية الجودة وبأسعار مناسبة. ومن أبرز هذه المشروعات تحديث الخط الأول لمترو الأنفاق، وتنفيذ المراحل الأولى والثانية والثالثة من الخط الثالث، بما يدعم سهولة التنقل بين الأحياء والمناطق الحيوية.

أما في مجال السكك الحديدية، فقد تم تنفيذ حزمة من المشروعات لرفع كفاءة المنظومة على مستوى المحافظات، شملت تحديث نظم الإشارات، وتجديد البنية الأساسية، وشراء قاطرات وعربات حديثة، بالاستفادة من أفضل الخبرات الدولية. من الأمثلة على ذلك تطوير نظم الإشارات على خط نجع حمادي – الأقصر، ومشروع التطوير والسلامة على محور الإسكندرية – القاهرة – نجع حمادي، وكهربة إشارات خط بنها – الزقازيق – الإسماعيلية – بورسعيد، مما عزز معايير السلامة والأمان ورفع كفاءة التشغيل.

كما شملت الجهود مشروعات طرق استراتيجية تدعم الربط الإقليمي والتنمية المحلية، منها طريق النفق – شرم الشيخ، وطريق عرضي ٤ ضمن برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء، إضافة إلى مشروعات التكامل الإقليمي من خلال ممرات النقل والتجارة. وتغطي هذه التدخلات نطاقًا جغرافيًا واسعًا يشمل القاهرة الكبرى، الإسكندرية، البحيرة، الأقصر، قنا، سوهاج، أسيوط، المنيا، بني سويف، الجيزة، أسوان، الغربية، العين السخنة، مطروح، الدقهلية، ودمياط، بما يحقق تحسينًا مباشرًا في البنية التحتية والخدمات على مستوى المحافظات.

وفيما يخص مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء

تأتي خطة تنمية شبه جزيرة سيناء كأحد أكبر وأشمل المشروعات القومية، حيث تم تصميمها كرؤية متكاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والأمنية، وتستند إلى شراكة وثيقة بين الحكومة المصرية ومؤسسات التمويل العربية. وقد ارتكزت هذه الرؤية على مبدأ التكامل بين القطاعات المختلفة، بحيث يدعم كل مشروع الآخر، وتعمل جميعها في تناغم لتحقيق هدف واحد: تحويل سيناء إلى امتداد طبيعي للوادي والدلتا، ومركز جذب للسكان والاستثمار، وركيزة من ركائز الأمن القومي.

البنية التحتية للنقل مثّلت الأساس الذي استندت إليه باقي التدخلات، حيث تم إنشاء شبكة طرق استراتيجية بطول يزيد على ١,١٠٠ كيلومتر، شملت مشروعات مثل طريق النفق – شرم الشيخ، ومحور التنمية، والطرق العرضية، لربط التجمعات السكنية والمناطق الصناعية بالموانئ والأسواق، وتيسير الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، ودعم حركة التجارة والسياحة.

التجمعات السكنية والتنموية تمثل خطوة مكملة لتهيئة بيئة مستقرة للسكان، حيث تم إنشاء أكثر من ١٣٨٠ وحدة سكنية في مواقع مختارة، بما في ذلك قرى الصيادين، ضمن مجتمعات مجهزة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية، تستوعب السكان المحليين والوافدين، وتوفر فرص عمل في أنشطة زراعية وصناعية وخدمية.

كما تم تنفيذ مشروع متكامل يستهدف **توفير مياه الشرب والري وتطوير المنظومة الزراعية** لحوالي ١٨ تجمعًا زراعياً وبدويًا، وذلك بهدف تعزيز الأنشطة الزراعية والصناعية وتوطين البدو، وربط شبه الجزيرة بوادي النيل لدعم أمنها والمساهمة في تخفيف التكدس السكاني في منطقة الوادي. وجرى افتتاح المشروع بحضور السيد رئيس الجمهورية في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠.

تضمنت الأعمال حفر وتجهيز ١٣٥ بئرًا جوفيًا بكافة التجمعات، وإنشاء ١٠٢٥ وحدة سكنية مكتملة المرافق والخدمات والطرق، مع توفير مصادر الكهرباء والبنية التحتية اللازمة. كما تم إنشاء منظومة ري متكاملة، شملت مد شبكات ري رئيسية وفرعية بطول يقارب ٨٥٧ ألف متر، مما ساهم في زيادة الرقعة الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي، وتوليد فرص عمل محلية.

في قطاع **تحلية ومعالجة المياه**، تم تنفيذ حزمة من المشروعات الاستراتيجية التي تعكس نهجاً متكاملاً لتعزيز الأمن المائي ودعم التنمية المستدامة. وتجمع هذه المشروعات بين إنشاء محطات تحلية مياه البحر، ومد شبكات وخطوط نقل رئيسية، وتطوير محطات المعالجة، بما يضمن توفير موارد مائية مستدامة تلبي احتياجات السكان والتوسعات العمرانية، وتحسن جودة الخدمات الأساسية.

تشمل هذه الجهود إنشاء تسع محطات تحلية جديدة بمحافظة جنوب سيناء، موزعة على مدن رئيسية وساحلية، بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ١٣٦ ألف متر مكعب يومياً. ويضم ذلك مشروع إنشاء خمس محطات في (رأس سدر، أبو زنيمة، دهب، نويبع، الطور) بطاقة ٨٠ ألف م³/يوم، ومشروع إنشاء أربع محطات في (شرم الشيخ، نبق، أبو رديس، طابا) بطاقة إجمالية ٥٦ ألف م³/يوم. تهدف هذه المشروعات إلى مواجهة التحديات المائية الناتجة عن محدودية الموارد الطبيعية، وضمان إمدادات مستقرة من المياه المحلاة لتلبية الطلب المتزايد، ودعم الأنشطة الاقتصادية والسياحية، وتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.

كما يبرز **مشروع محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر** كأحد أكبر مشروعات المعالجة في العالم، بطاقة ٥,٦ مليون متر مكعب يومياً، مساهماً في استصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان في شمال ووسط سيناء، وتوفير ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب تعزيز كفاءة إدارة الموارد المائية وتحسين جودة المياه المستخدمة في الزراعة. ويغطي المشروع نطاقاً جغرافياً واسعاً يشمل محافظات الشرقية، بورسعيد، جنوب وشمال سيناء، السويس، والإسماعيلية.

وأخيرًا، يمثل مشروع جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز إضافة نوعية لمنظومة التعليم العالي في مصر، من خلال إنشاء صرح جامعي متكامل موزع على ثلاث مدن رئيسية في جنوب سيناء (الطور، شرم الشيخ، رأس سدر)، بما يعزز فرص الوصول إلى التعليم الجامعي في مناطق واعدة ويدعم جهود تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم. يهدف المشروع إلى توفير بيئة تعليمية حديثة تجمع بين التنوع الأكاديمي والبنية التحتية المتطورة، حيث تشمل المرحلة الأولى استكمال الأعمال الإنشائية لعدد من الكليات القائمة وإضافة كليات جديدة في مجالات الهندسة، وعلوم الحاسب، والفنون والتصميم، والعمارة، بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي.

يسهم المشروع في إحداث أثر اقتصادي واجتماعي مباشر من خلال توفير فرص عمل أثناء مراحل الإنشاء والتشغيل، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والخدمية في المدن المستضيفة. كما يدعم المشروع بناء كوادر بشرية مؤهلة تسهم في دفع عجلة الابتكار والإنتاجية، ويعزز مكانة جنوب سيناء كمركز علمي وسياحي في آن واحد، من خلال الدمج بين النشاط الأكاديمي والمقومات السياحية والثقافية للمنطقة. ومن خلال هذه المنظومة المتكاملة، يتكامل المشروع مع الخطط الوطنية للتنمية، ويرسخ شراكات التعاون بين مصر والمملكة العربية السعودية في مجال التعليم والتنمية المستدامة.

مشروعات تنمية شبة جزيرة سيناء

١٥٠ قرية مستفيدة

٥٥٨ ألف مواطن مستفيد من الخدمات الأساسية

٢٦٠٠ مسكن

٤٠٠ ألف فدان أراضي مستصلحة ومزروعة

٢٠ ألف فرصة عمل

استغلال الطاقات البشرية في أغراض التنمية بما يساعد على الحد من ظاهرة البطالة والمسهامة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لأهالي شبه جزيرة سيناء

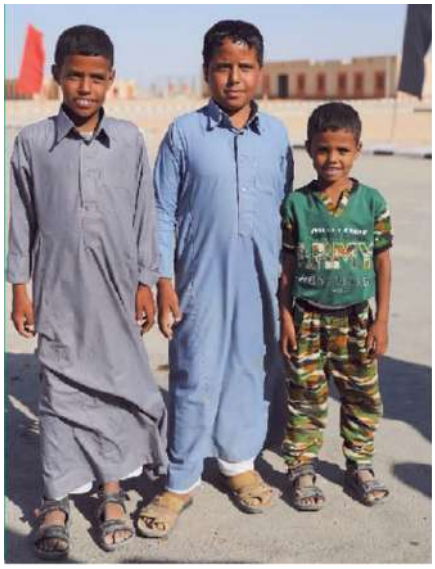

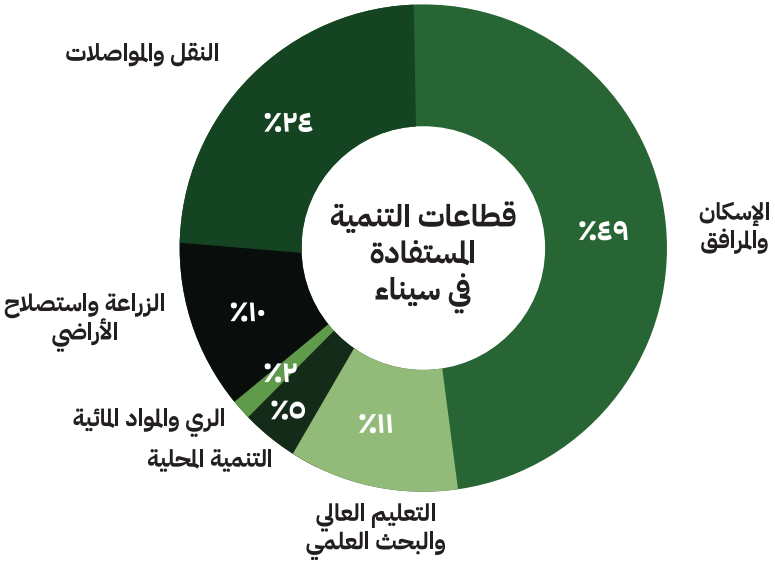

أبرز جهود الدولة في دعم ريادة الأعمال على مستوى المحافظات

كما تم الإشارة في الفصول السابقة، تضع الحكومة المصرية ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة في صدارة أولوياتها، إدراكًا لدورها المحوري في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة مرونة الاقتصاد، فضلًا عن إسهامها المباشر في خلق فرص عمل للشباب في مجالات متعددة. وقد جاء هذا التوجه انطلاقًا من قناعة راسخة بأن تمكين الشباب من تأسيس مشروعاتهم الخاصة يسهم في خفض معدلات البطالة، وفتح آفاق جديدة للنمو، وترسيخ ثقافة الابتكار في المجتمع، ولهذا تم إنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بقرار من دولة رئيس الوزراء، برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتجمع الوزارات والجهات والهيئات المعنية بريادة الأعمال في مصر. وتعد هذه خطوة محورية لتوحيد وتنسيق جهود الحكومة في دعم بيئة ريادة الاعمال والابتكار، من خلال جمع الوزارات المعنية على طاولة واحدة لصياغة صياغات متكاملة، مع الاهتمام الخاص بالبعد التنموي في مختلف المحافظات والأقاليم لضمان توزيع متوازن لفرص الاستثمار والعمل، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري على المستويين الإقليمي والدولي.

ولا يقتصر أثر ريادة الأعمال على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل المجتمع ككل، حيث تسهم في رفع معدلات النمو، وتطوير صناعات جديدة، وتحفيز الاقتصاد بمشروعات مبتكرة يقودها الشباب. وانطلاقًا من هذا الدور المحوري، كثفت الدولة جهودها لدعم وتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة، باعتبارهم مصدرًا رئيسيًا للإبداع والتطور التكنولوجي.

مكانة مصر في مؤشرات ريادة الأعمال

ومما هو جدير بالذكر، حققت مصر تقدمًا ملحوظًا على المستوى الإقليمي، حيث جاءت في المركز الأول في شمال أفريقيا والخامس على مستوى القارة في بيئة الشركات الناشئة. وفي ٢٠٢٤، ضم مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة ثلاث مدن مصرية (القاهرة، المنصورة، الإسكندرية) ضمن أفضل ١٠٠٠ مدينة عالميًا، فيما تقدمت القاهرة ٢٧ مركزًا ضمن قائمة أفضل ١٠٠ مدينة عالمية. ويبلغ عدد الشركات الناشئة في مصر أكثر من ٢١٠٠ شركة وفرت ما يزيد عن ٥٠ ألف فرصة عمل.

بهذه الجهود، تعمل الدولة على بناء منظومة متكاملة لريادة الأعمال تربط بين الدعم المؤسسي، والبنية التحتية المبتكرة، والتمويل التنموي الميسر، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لاحتضان الأفكار المبدعة وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية تسهم في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

واتخذت الحكومة عدة خطوات عملية لترسيخ بيئة حاضنة لريادة الأعمال على مستوى الجمهورية، أبرزها:

١. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

هو الجهة المعنية بتنمية و تهيئة البيئة التشريعية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال فى مصر، وذلك بطريق مباشر أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في مجال تلك المشروعات.

يعمل الجهاز من خلال شبكة من المكاتب الإقليمية المنتشرة على مستوي محافظات الجمهورية بإجمالي ٣١ مكتب يضم عدد ٣٣ وحدة تقديم الخدمات «الشباك الواحد OSS» ، بالإضافة إلى منظومة الشراكة مع عدد من الجمعيات الأهلية بعدد ٨٩٠ جمعية ومؤسسة، والتعاون مع حوالي ١٩٠٠ فرع بنك على مستوى الجمهورية، بجانب عدد من شركاء التنمية المحليين، والشركاء الدوليين والمانحين.

ساهم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تمويل مشروعات كثيرة على مستوى المحافظات والتي حققت فرص عمل كبيرة للشباب في حوالي ٢٥ محافظة أخرى بإجمالي ٣٠٦٧٥ فرصة عمل.

والجدير بالذكر أن الجهاز يدير خمس حاضنات أعمال في محافظات بورسعيد، الدقهلية، المنوفية، أسيوط، والأقصر، ويعقد شراكات مع جهات محلية ودولية لدعم رواد الأعمال في مختلف الصناعات.

٢. برنامج Orange Corners Upper Egypt

يتم تنفيذ البرنامج تحت رعاية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والسفارة الهولندية، وبالشراكة مع شركات القطاع الخاص المتمثلة في بنك الإسكندرية، ومدينة مصر، وشركة الأهرام للمشروبات.

وقد بدأ البرنامج في صعيد مصر تحديدًا في محافظة أسيوط وكان يُعرف بـ Orange Corners Upper Egypt، ثم انتشر في محافظات الصعيد (أسيوط – الأقصر – قنا) وتوسّع لاحقًا ليشمل محافظات الدلتا (كفر الشيخ، البحيرة، الدقهلية، المنوفية، والإسكندرية).

ويدعم البرنامج سنويًا ١٣٠ رائد ورائدة أعمال من صعيد مصر ومنطقة دلتا النيل، ويعمل من خلال سبعة مراكز؛ اثنان في صعيد مصر (أسيوط والأقصر)، وخمسة في منطقة الدلتا (الإسكندرية، الدقهلية، المنوفية، كفر الشيخ، والبحيرة).

يركز البرنامج على المشروعات الصغيرة في قطاعات الزراعة الذكية مناخيًا والموفرة للمياه، وإدارة المخلفات، والطاقة، بالإضافة إلى الشركات الناشئة التي تقدم حلولًا تكنولوجية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالشمول والاستدامة.

ويشتمل البرنامج على ورش تدريبية، جلسات توجيه، استشارات متخصصة، مساحات عمل مشتركة، وفرص للتواصل مع خبراء السوق، كما يلي:

- ورش تدريبية عملية ومحاضرات تطوير المهارات
- جلسات توجيه فردية وجماعية (mentoring & coaching)
- استشارات تخصصية في:
- قانون الشركات
- مالية ومحاسبة
- تصميم العلامات التجارية والتسويق والاتصال
- مساحة عمل مشتركة (co-working space) خلال فترة البرنامج
- فعاليات ولقاءات (networking) ولقاءات ضيوف ناجحين (Inspirational Talks – Spark & Idea circle)

نتائج وأثر البرنامج

- تم تقديم الدعم لحوالي ١٣٧ رائد أعمال منهم ٢٢ في محافظات الصعيد.
- تم تخريج ١٠٠ شركة من محافظات الدلتا (الإسكندرية – الدقهلية – كفر الشيخ – البحيرة – المنوفية) في مجالات مختلفة منها (الزراعة – إعادة التدوير – الصناعة)

٣. مراكز إبداع مصر الرقمية

أنشأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٣ مركزًا في ١٥ محافظة وهي (سوهاج، قنا، المنوفية، المنيا،المنصورة، أسوان، الاسماعلية، القاهرة، الجيزة، الاسكندرية، بني سويف، الوادي الجديد، بور سعيد، الفيوم، بنها) ضمن مبادرة «إبداع مصر الرقمية»، مع خطة للتوسع إلى ٣٢ مركزًا في جميع المحافظات، لتكون منصات لدعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية.

٤. البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية «انطلاق"

يعمل البرنامج تحت مظلة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ويضم ٤٣ حاضنة تكنولوجية تخرج منها حتى مايو ٢٠٢٣ نحو ٢٥٠ شركة ناشئة تغطي معظم المحافظات.

تمكين المرأة الريفية وريادة الأعمال عبر المحافظات: مشروع تعزيز فرص المرأة في التصنيع الزراعي

وعلى صعيد تمكين المرأة الريفية، فقد شهدت الفترة الأخيرة إنجازات ملموسة في مجال تمكين المرأة اقتصاديًا، تمحورت حول إدماجها بفاعلية في سلاسل القيمة الزراعية، وتأسيس تعاونيات إنتاجية قادرة على المنافسة، وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق المحلية والوطنية، مع ترسيخ ممارسات العمل المستجيبة للنوع الاجتماعي والتأثير في السياسات ذات الصلة. وانعكس ذلك في بلورة نموذج تنموي متكامل، يجمع بين بناء القدرات، وتطوير بيئة العمل، وتيسير النفاذ إلى الأسواق، بما يخلق بيئة حاضنة لريادة الأعمال النسائية في مختلف المحافظات.

علي سبيل المثال، تم تنفيذ مشروع تعزيز فرص المرأة في التصنيع الزراعي في محافظتي بني سويف والفيوم بالشراكة مع شركاء التنمية الدوليين والمحليين.

انطلق المشروع من خلال تنفيذ تدخلات قائمة على النوع الاجتماعي في ٧ قرى ريفية، هدفت إلى تشخيص وتحليل الحواجز الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وأسهمت الحملات التوعوية التي استهدفت أكثر من ١٥,٠٠٠ فرد، بشكل مباشر وغير مباشر، في تهيئة بيئة أكثر دعمًا لرائدات الأعمال.

أفضت هذه الجهود إلى حصول ٢٥٠ سيدة من رائدات الأعمال على تدريب شامل في المهارات الريادية والإدارية، بالإضافة إلى مهارات فنية متخصصة في مجالات ذات قيمة مضافة مثل إنتاج العسل، وتجفيف الأغذية، والتسميد العضوي، وتصنيع الأعلاف، وتجهيز النباتات الطبية والعطرية. وأسفرت هذه الجهود عن تسجيل ثمانية مشروعات رسميًا، من أبرزها مشروع «الصخرة» الذي تمكن من إدراج منتجاته برمز تعريفي (باركود) وعرضها في كبرى الأسواق التجارية.

وفي سياق دعم العمل التعاوني، تم تأسيس وتسجيل ثلاث تعاونيات إنتاجية نسائية هي: «من خيرها» لتصنيف الخضروات والفواكه بقرية ميمون، و «نجمة الزيتون» لتعبئة المحاصيل بقرية الزيتون، و «ثمرة» لتجفيف الخضروات والفاكهة بقرية كوم المحرص. وتم انتخاب مجالس إدارات لكل تعاونية، وتزويد الأعضاء بتدريبات متقدمة في الحوكمة والإدارة والتخطيط، إلى جانب إعداد نماذج أعمال وخطط إنتاج سنوية تتوافق مع طبيعة الأنشطة والأسواق المستهدفة. وأسهمت الشراكات مع القطاع الخاص في فتح أسواق جديدة وزيادة رأس المال.

وقد انعكست هذه الجهود في نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة، شملت تطوير خطوط إنتاج جديدة لدبس الرمان، والفواكه المجففة، ورق العنب المخلل، وأنواع متعددة من المربى، مما عزز تنويع المنتجات والقدرة التنافسية. كما تم خلق ١٠٥ فرص عمل جديدة، واستفادت ٧٠ سيدة مؤسسة للتعاونيات من زيادة المدخرات ورأس المال وسداد الديون.

وعلى مستوى المنظمات المحلية، تم دعم ٦ جمعيات أهلية لتأسيس وحدات دعم الأعمال (BDS) تقدم خدمات مالية وغير مالية متخصصة لرائدات الأعمال، مع اعتماد أدلة إجرائية تضمن استدامة هذه الخدمات ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للجمعيات.

وفي بيئة العمل الصناعية، استفادت ٢٤٠ عاملة في ١٢ مصنعًا بمحافظتي المنيا وبني سويف من تدريبات حول قضايا النوع الاجتماعي، والسلامة المهنية، والرعاية الذاتية، تلاها تنفيذ ٥٠ زيارة ميدانية لتعزيز وعي الإدارات والعاملين بممارسات العمل العادلة. وتم تدريب ٢٥ خبيرًا محليًا لتقديم الدعم الفني للمصانع في تطبيق مبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة[١](WEPs)، بما يضمن استدامة هذه الجهود. وبالفعل، بدأت أربعة مصانع إجراءات الحصول على شهادة WEPs، وحصول مصنعين على ختم المساواة بين الجنسين في مصر (EGES) بدعم فني مباشر.

١ WEPs شهادة غير ملزمة يتم إصدارها من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقًا لمعايير محددة ويتم إعطاءه لشركات القطاع الخاص التي تأخذ ضمن نطاق عملها الاستجابة للنوع الاجتماعي

الميزة التنافسية للمحافظات: خريطة التجمعات الصناعية والحرفية والخامات الزراعية والتعدينية

في إطار تعزيز التخطيط الإقليمي وجذب استثمارات القطاع الخاص، قامت وزارة الصناعة بإعداد خريطة شاملة للتجمعات الصناعية والحرفية على مستوى الجمهورية، مقسمة وفق المحافظات، مع إبراز أهم الحاصلات الزراعية والخامات التعدينية المتوفرة في كل منطقة. ويُقصد بالتجمع الصناعي كيانًا اقتصاديًا يضم مجموعة من الوحدات الإنتاجية أو الورش الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تعمل في نطاق جغرافي واحد أو في قطاعات صناعية مستهدفة، بما يتيح تحقيق التكامل الإنتاجي ورفع كفاءة سلاسل القيمة. وقد أسهم هذا الجهد في إتاحة قاعدة بيانات دقيقة تعزز قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية لكل محافظة، ودعم التخطيط الصناعي على المستويين القومي والإقليمي، إلى جانب توفير خريطة استرشادية للمستثمرين المحليين والأجانب لاغتنام فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة.

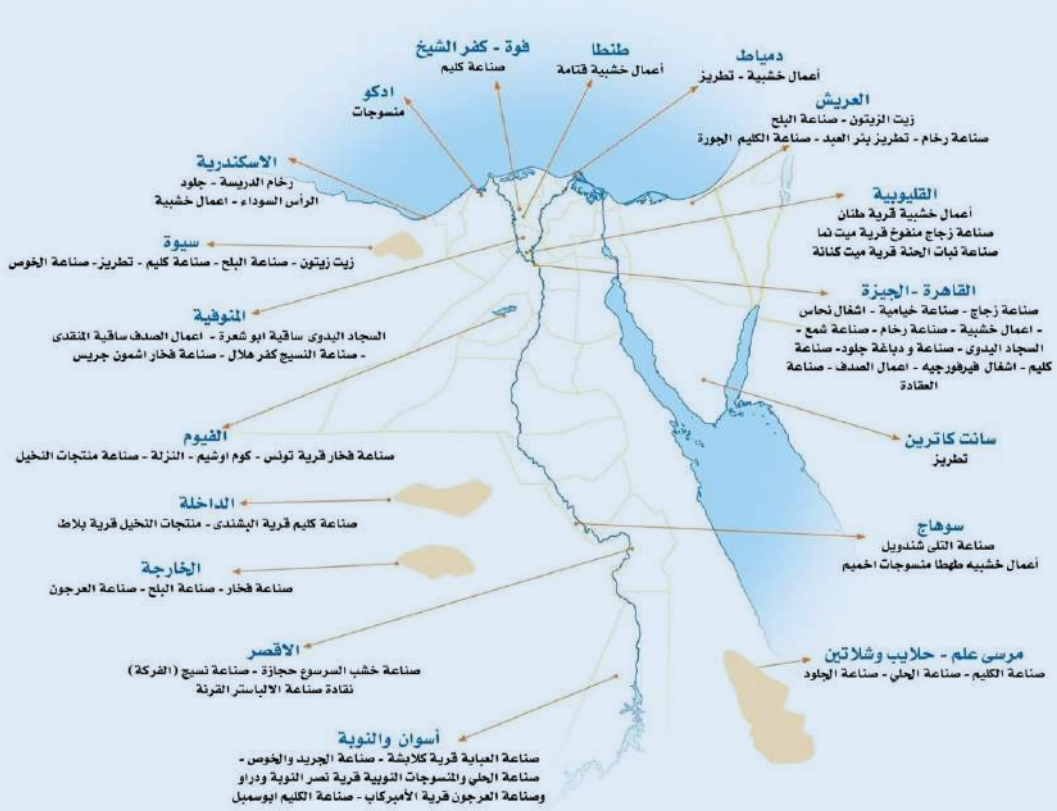

وتتمتع مصر بميزة تنافسية واضحة في تنوع مواردها الطبيعية والحاصلات الزراعية، ما يجعلها ركيزة أساسية لدعم سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز القدرة التصديرية. فعلى الصعيد الزراعي، تمتلك مصر ثروة من النباتات الطبية والعطرية، الفواكه المجففة، الخضروات المجففة، التمور، إلى جانب محاصيل نوعية ترتبط بمناطق إنتاج متخصصة مثل الياسمين في الغربية (شبرا بلولة)، المانجو في الإسماعيلية، الرمان ومركزاته في أسيوط، الفراولة في النوبارية، البصل المجفف والزيوت في سوهاج، والتمور في الوادي الجديد وسيوة. وعلى صعيد الخامات التعدينية، تزخر مصر بموارد استراتيجية تشمل الرمال السوداء، كربونات الكالسيوم، الفلسبار، الفوسفات، الرمال البيضاء، خام الحديد، الكاولين، والطفلة، وتتوزع أهم مناطقها في بني سويف، الفيوم، المنيا، أسوان، سانت كاترين، أبو زنيمة، وتوشكي وغيرها. ويتيح هذا التنوع الزراعي والتعديني فرصًا واعدة لتطوير صناعات تحويلية وتكاملية، بما يعزز القيمة المضافة ويحقق التوازن الإقليمي في التنمية، فضلًا عن جذب استثمارات محلية وأجنبية قادرة على استغلال هذه الموارد بشكل مستدام.

منتجات الحاصلات الزراعية	
النباتات الطبية والعطرية	بني سويف، الفيوم، المنيا، الغربية – شبرا بلولة الياسمين
الفواكه المجففة	الإسماعلية – المانجو أسيوط– الرمان ومركزاته النوبارية – الفراولة
الخضروات المجففة	سوهاج – البصل المجفف والزيوت
التمور	الوادي الجديد – سيوة – توشكي
خامات تعدينية	
خام الحديد	أسوان (منجم بهجت)
الكاولين	سانت كاترين – أبو زنيمة
الطفلة	أسوان
الرخام والجرانيت	أسوان – العلاقي والمنيا
الفوسفات	أبو طرطور
الرمال البيضاء	شمال سيناء – خليج السويس – الوادي الجديد
الرمال السوداء	البردويل
كربونات الكالسيوم	المنيا

المصدر: وزارة الصناعة

٩. السياسات الداعمة للنمو والتشغيل: رؤية مستقبلية للتخطيط المكاني

في ضوء ما سبق، يمهّد هذا الفصل لمرحلة جديدة يتعزز فيها الطابع المكاني للتنمية الاقتصادية في مصر، من خلال منظومة تخطيط أكثر تكاملاً وفاعلية، وأدوار مؤسسية أكثر وضوحًا، وشراكة أوسع مع القطاع الخاص، بما يضع المحافظات في قلب عملية النمو ويعزز القدرة على خلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة، وبما يرسّخ العدالة المكانية كركيزة للتنمية الشاملة.

ويعد تعزيز التنمية المكانية المتوازنة المسار الحاسم للمرحلة المقبلة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً وقدرة على خلق فرص العمل، وهو ما يستدعي إعادة تشكيل منظومة التخطيط بما يعكس المزايا النسبية لكل إقليم ومحافظة، ويُمكّن الأقاليم من قيادة جهود التنمية على نحو أكثر فعالية. ويستند هذا التحول إلى تبنّي منظور «أقطاب النمو» وممرات التنمية، بما يتيح توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مراكز إنتاجية ولوجستية وخدمية قادرة على رفع القيمة المضافة وزيادة الإنتاجية وتعميق اندماج الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، وضع مصر في مكانها الصحيح فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالية والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتوطين المكاني حيث يعمل ويتعامل المستثمر.

كما يقوم التحول التدريجي لتفعيل البعدين الإقليمي والمحلي على المستويين التخطيطي والتنفيذي من خلال ما يعرف بممرات التنمية لدعم أقطاب النمو، بما يعنيه ذلك من توقيع الخطط القطاعية (وبالأخص استراتيجيات التصنيع والاستثمار الأجنبي المباشر) مكانياً، مما يستوجب التنسيق بين الوزارات بحسب عمق كل قطاع في كل إقليم وكل محافظة للوصول الى «خطة إنتاجية متكاملة للمكان».وبناءً على ما سبق، يرتكز تفعيل التخطيط الإقليمي والمحلي لتحقيق تنمية مكانية متوازنة على مجموعة من المرتكزات والتوجهات الاستراتيجية التي تستهدف تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز الدور التنموي للأقاليم والمحافظات، وتشمل ما يلي:

١. تحديث الخرائط الاستثمارية وتوضيح الأدوار التشريعية والمؤسسية

مراجعة الخرائط الاستثمارية للمحافظات لضمان جودتها في اظهار المزايا التنافسية للمحافظات على أن تتكامل تلك الخرائط مع التكتلات الاقتصادية وأقطاب النمو الموجودة على المستويين الإقليمي والمحلي، مع اجراء هذه المراجعة بشكل دوري.

وذلك في إطار تعزيز التكامل والاتساق فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الخطط بين المستويات المركزية والاقليمية والمحلية من خلال المزج بين منهجيتي التخطيط من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل، والعمل على إزالة أي تداخل في هذه الأدوار.

٢. الربط بين الخطط الاستثمارية والعمرانية والتمويلية وتوطين التخطيط القطاعي

يمثل الربط بين الخطط الاستثمارية والخطط العمرانية والأطر التمويلية خطوة أساسية في هذا الاتجاه، وذلك من خلال ربط الخطط المحلية (بعد تكاملها وترابطها مع بعضها البعض) مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية مثل رؤية مصر ٢٠٣٠ (الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة) والسياسة الحضرية الوطنية (National Urban Policy) والمخطط الاستراتيجي العمراني لمصر ٢٠٥٢ والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، وذلك من خلال مؤشرات واضحة يتم ربطها ببعضها البعض وتوطينها على المستوى المحلي من حيث أدوات القياس ومنهجيات التحليل وتبني النتائج للعمل على تحسين الفجوات التنموية والمؤشرات السلبية، وهو ما سيستدعي العودة لعمل التقارير التنموية الهامة على المستوى المحلي وربطها بالمستوى القومي، مثل تقرير تنافسية المحافظات. كما يشمل ذلك ربط الباب السادس (الاستثمارات) بالباب الثاني (الصيانة والتشغيل)، بما يسمح للقطاع الخاص بالاستفادة المثلى من الاستثمارات العامة في البنية الأساسية.

٣. تطوير الهياكل والقدرات المؤسسية للمحافظات

التركيز على التطوير المؤسسي لهياكل المحافظات وتنمية القدرات المحلية لتمكينها من أداء أدوار جديدة منها التعامل مع القطاع الخاص والترويج للاستثمار والقدرة على التحليل الاقتصادية ودراسات الجدوى وتيسير الاجراءات ودعم التكتلات الانتاجية، وغيرها من الأدوار، مع تكثيف جهود وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تطوير نظم العمل للإدارة المحلية في مجالات التخطيط المحلي وادارة الأصول وتخطيط وتنفيذ المشروعات وإشراك القطاع الخاص على غرار ما تم في برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر. كما يتم وضع خطة تدريب الموارد البشرية بمختلف مستوياتها الوظيفية تمهيداً لتطبيق نظام الموازنات المستقلة للوحدات المحلية تطبيقاً للاستحقاقات الدستورية الواردة بنصوص المواد أرقام (١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ٢٤٢) من الدستور والتي تقضي بأن تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية إلى جانب تحديد برنامج زمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية ويكون لها موازنات مالية مستقلة.

٤. الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات وخريطة الوظائف

تفعيل مفهوم الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات ومتعددة الأطراف، من خلال إعداد ما يطلق عليه "خريطة الوظائف" The function map، التي تحدد دور الوزارات والجهات المركزية في تحفيز الاقتصاد المحلي وتوطين الاستثمار الخاص، ودور الجهات الإقليمية والمحلية في تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية التي تحفز النمو على المستوى المحلي، وتزيد من مساهمة المحافظات في النشاط الاقتصادي، بما يعزز من مستويات التنافسية المحلية.

٥. التحول إلى خطط وموازنات مكانية وشراكة محلية

يمثل تحويل الموازنات العامة إلى موازنات مكانية خطوة محورية، حيث يتم ترجمة الخطط والموازنات العامة إلى خطط وموازنات مكانية، على أن تعمل منهجية "المعادلة التمويلية" المتبعة حاليًا–بعد تطويرها- في إطار تلك الخطط والموازنات المكانية وبما يحقق مستهدفاتها. كما سيتم تشكيل أطر مساءلة مكانية في كل محافظة مكونة من كل الأطراف ذات الصلة لضمان التشاركية وتكون بمثابة ضمان لفاعلية التواصل مع القطاع الخاص.

٦. البيانات الدقيقة كأداة لتوجيه التنمية

وأخيرًا، يمثل توفر البيانات الدقيقة عنصرًا جوهريًا، من خلال تعزيز دور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لإصدار قاعدة بيانات دقيقة لرصد الواقع التنموي على مستوى المحافظات مثل (عدد السكان - التعليم - الدخل – الانفاق- الاستهلاك) لربط البيانات بسياسات المالية العامة للدولة بهدف تعزيز كفاءة التخطيط وتوجيه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجاً وسد الفجوات التنموية على المستوى القطاعي والجغرافي، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

١٠. الملحق

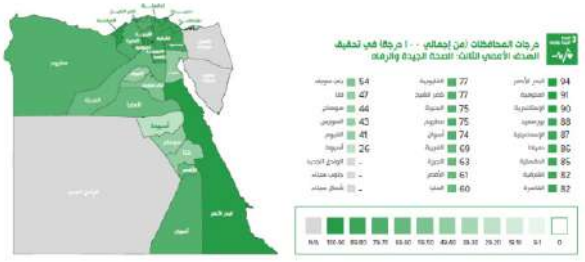

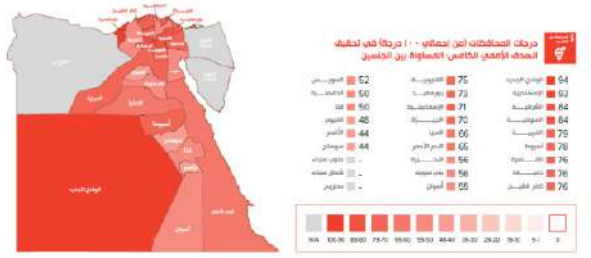

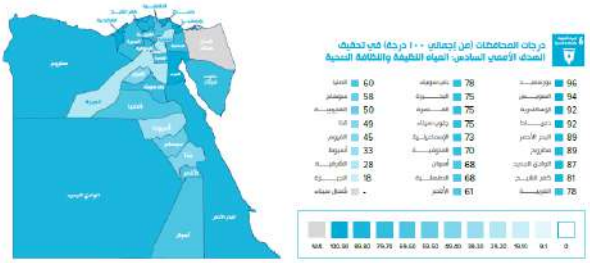

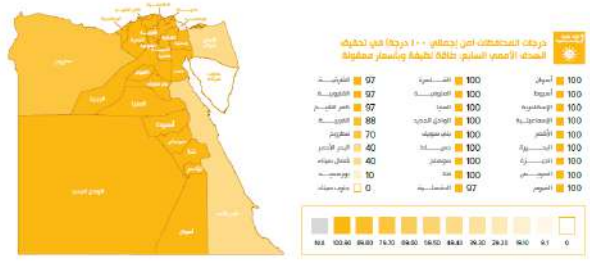

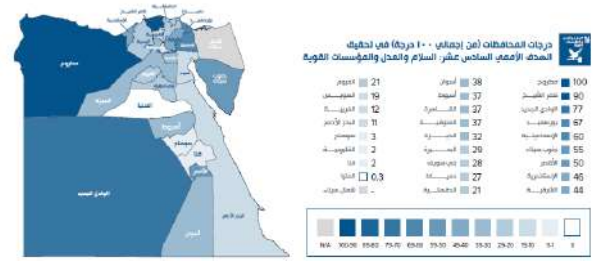

وضع أهداف التنمية المستدامة في كل محافظة

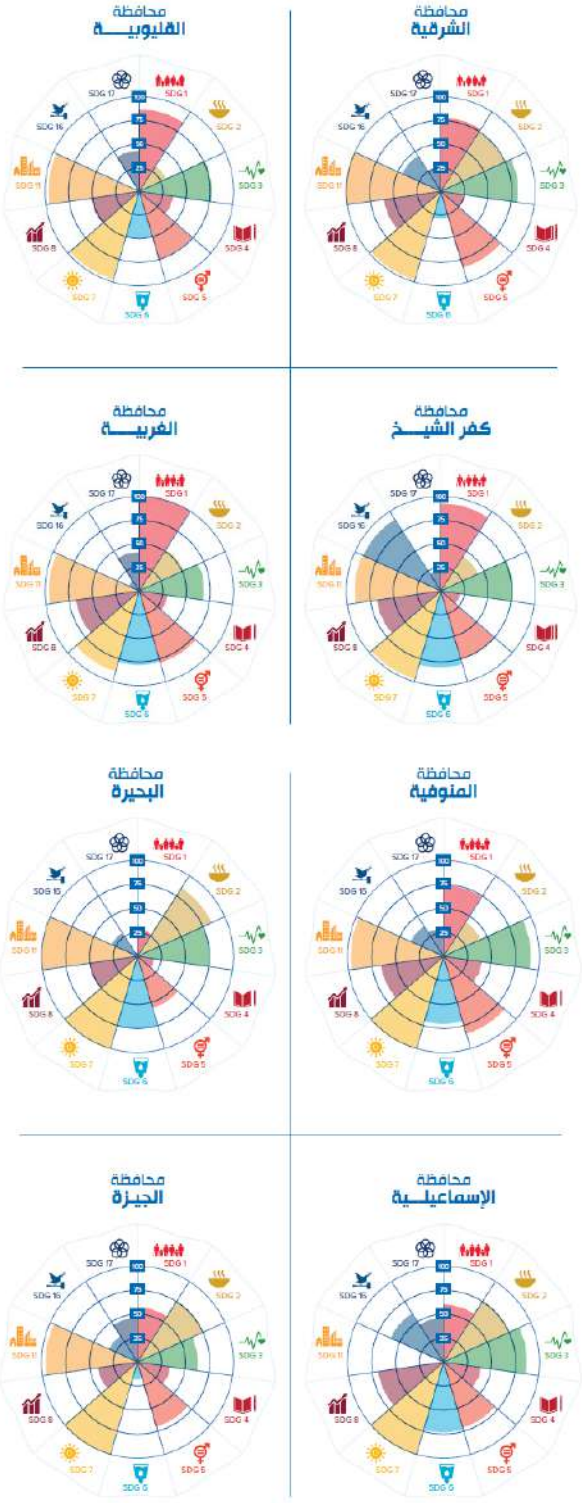

محافظة بني سويف

محافظة الفيوم

محافظة البحر الأحمر

محافظة الوادي الجديد

محافظة المنيا

محافظة أسيوط

محافظة مطروح

محافظة شمال سيناء

محافظة سوهاج

محافظة قنا

محافظة جنوب سيناء

محافظة أسوان

محافظة الأقصر

١١. قائمة المراجع

١. البنك الدولي.(٢٠٢٥). تمكين صعيد مصر: دعم رواد الأعمال وخلق فرص عمل.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2025/02/27/empowering-upper-egypt-supporting-entrepreneurs-and-creating-jobs

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢٥). نحو تعميم التنمية المستدامة: تقرير موجز حول أداء المحافظات في أهداف التنمية المستدامة – مصر – ٢٠٢٣.
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-03/undp-arabic_localization_summary_report_oecd_9-3-2025_final.pdf

٣. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (د.ت). التقرير الثالث لمؤشر تنافسية المحافظات المصرية.

٤. معهد التخطيط القومي، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢١). دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات.
https://www.undp.org/ar/egypt/tqryr-altnmyt-albshryt-fy-msr-2021

٥. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.(٢٠٢٥). مدارس التكنولوجيا التطبيقية.
https://storageaccount4upload.blob.core.windows.net/uploadfiles/2024-2025/ATS_6-7-2024.pdf

٦. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٢). قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.

٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (د.ت). التقارير الطوعية المحلية.
https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=114

٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (د.ت). تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.
https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=107

٩. أفاري، م. ڤي.، عمر، أ. أ.، وعبد العزيز، ك. أ. (٢٠٠٤). مجموعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتحقيق نظام وطني للابتكار: مشاريع المر متعدد الوسائط في ماليزيا. المجلة الإلكترونية لنظم المعلومات في الدول النامية،
https://doi.org/10.1002/j.1681-4835.2004.tb00106.x

١٠. فريك، س. أ.، & رودريغيز-بوز، أ. (٢٠٢٥). الدروس المستفادة من استراتيجيات أقطاب النمو في العالم النامي. تقدّم في التخطيط (Progress in Planning).
https://doi.org/10.1016/j.progress.2025.100958

١١. مؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزية. (د.ت). صفحة التقديم لحالة ماليزيا الرقمية. موقع مؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزية.
https://mdec.my/malaysiadigital/apply

١٢. فريك، س. أ. & رودريغيز-بوز، أ. (٢٠٢٥). الدروس المستفادة من استراتيجيات أقطاب النمو في العالم النامي.
Progress in Planning. https://eprints.lse.ac.uk/127644/1/Progress_in_Planning_2025_final_version.pdf

١٣. بياو، ر. س.، & أماتو-نيتو، ج. (٢٠١٠). دخول صغار ومتوسطي منتجي الفاكهة الطازجة في البرازيل إلى السوق العالمية. مجلة الاقتصاد وعلم الاجتماع الريفي.
https://doi.org/10.1590/S0103-20032010000300002

التعاون الدولي والشراكـــــات

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٨٣٤

المقـدمـة ٨٣٩

١. الإطار الاستراتيجي للشراكات الدولية ٨٤٠

٢. دعـم البرنامـج الـوطني للإصـلاحـات الهيكليـة ٨٤٣

٣. تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الدعم الفني ٨٤٤

٤. آليات الشراكات الدولية المبتكرة ٨٤٩

مبادلة الديون كآلية تمويل فعالة لدعم الأهداف التنموية ٩٤٨

الضمانات كأداة مبتكرة لتحفيز النمو والاستقرار المالي ٨٥٠

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ٨٥٥

٥. التمـويـل التنمـوي لتمكيـن القطـاع الخاص.. النمو الاقتصادي والتشغيل ٨٥٦

٦. ريادة الأعمال في مصر: بوابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل ٨٨٤

إصلاحات بيئة الابتكار وريادة الأعمال وتأثيرها على الاستثمارات ٨٨٨

مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة ٩٨٨

٧. التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ٨٩٣

إطلاق استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ٣٩٨

تعزيز أواصر التعاون بين مصر ودول إفريقيا ٨٩٥

البريكس وبنك التنمية الجديد ٩٠٥

فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة ٩٠٨

٨. قائمة المراجع ٩٢٤

قائمة الأشكال

شكل ١ توزيع التمويل التنموي حسب شريك التنمية (من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه في ٢٠٢٥) ٨٦١
شكل ٢ توزيع التمويل التنموي للقطاع الخاص من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥) ٨٦٤
شكل ٣ توزيع التمويل التنموي حسب القطاعات المستفيدة ٨٦٨
شكل ٤ توزيع التمويل التنموي الموجه للمؤسسات المالية حسب نوع المؤسسة ٨٦٩
شكل ٥ توزيع حجم برامج ومشروعات الدعم الفني للقطاع الخاص حسب الموضوع (المحفظة الجارية - بالمليون دولار) ٨٧٥
شكل ٦ نظرة مفصلة على مشاريع الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال ٨٧٥

التعاون الدولي والشراكات والأطر الاستراتيجية

تقوم الشراكات الدولية في المجال التنموي على نهج متكامل لا يقتصر على تمويل المشروعات ذات الأولوية وسد الفجوة التمويلية، بل يستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام والمساهمة في صياغة السياسات الدولية للمنافع العامة العالمية (Global Public Goods) مثل التحول الأخضر، والطاقة المستدامة، والصحة العامة. وتمثل مصر منصة محورية للتعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في تنفيذ مشروعات تضع المواطن في قلب العملية التنموية، من خلال حشد التمويل والدعم الفني والخبرات الدولية بما يدعم تحسين الخدمات وفرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة. وفي هذا الإطار، يأتي تمويل القطاع الخاص كركيزة أساسية لدعم قدرته على التوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا، بما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة، من خلال أدوات تمويل مبتكرة، ومساعدات فنية، ودعم السياسات الحكومية في مختلف القطاعات. وفي الوقت ذاته، تقوم السياسة الخارجية المصرية على تنويع وتوازن العلاقات مع مختلف القوى الفاعلة دوليًا، وتوظيف الثقل المصري إقليميًا ودوليًا لخدمة الأولويات الوطنية.

واستجابةً للتحديات الراهنة، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتفعيل **إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية** لتحقيق جودة النمو من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتنمية الصناعية وتوطين الصناعة، وتطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، والتوسع في المشروعات الخضراء، وتحسين بيئة الأعمال لتمكين القطاع الخاص، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز التحول الرقمي. وتعد **الدبلوماسية الاقتصادية** أداة رئيسية لحشد الموارد المحلية والخارجية، في ظل استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية تعزز دور القطاع الخاص، وتدعم الانتقال الأخضر، وتنوع الهيكل الإنتاجي، وترفع كفاءة سوق العمل. وقد تم توضيح هذا المفهوم بشكل موسع في كتاب **«مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لمصر: تعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي»** الذي قامت الوزارة بنشره في يونيو ٢٠٢١.

وفي وقت أصبحت فيه تعبئة الموارد منخفضة التكلفة تحديًا جوهريًا أمام الدول، في ظل اشتداد الضغوط الجيوسياسية وتقلب شروط وارتفاع تكاليف الاقتراض عالميًا، أسهمت جهود التعاون الدولي في بناء شراكات تنموية فاعلة خلال السنوات الست الماضية، رغم تلك التحديات، وتمكنت من تعبئة تمويلات ميسرة لدعم مختلف القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب توفير تمويلات منخفضة التكلفة (تمويل تنموي ميسر) للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية والأجنبية. وتتميز هذه التمويلات بكونها طويلة الأجل وميسرة، حيث يبلغ المتوسط الترجيحي لسعر الفائدة **١,٧٪**، مع متوسط فترة سماح **٦,٦ سنوات** وفترة سداد **٢٠ عامًا**.

وتمضي الحكومة في نهج يقوم على صياغة أطر شراكة تنموية مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف

وفق الميزة النسبية لكل شريك، لضمان التكامل مع أولويات الدولة. ويتجسد هذا النهج في محفظة واسعة من الشراكات الاستراتيجية، منها الشراكة الشاملة مع الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٤–٢٠٢٧) بحزمة تمويلية قدرها ٧,٤ مليار يورو لدعم الاستقرار الاقتصادي والاستثمار والطاقة النظيفة والأمن والهجرة، والشراكة مع الأمم المتحدة (٢٠٢٣–٢٠٢٧) بقيمة ١,٢ مليار دولار لتمكين الفئات الأولى بالرعاية وتعزيز النمو الأخضر والحوكمة. كما تمتد الشراكات إلى آسيا، ومنها الاستراتيجية الإنمائية الأولى مع الصين (٢٠٢٥–٢٠٢٩) لدعم توطين الصناعة والتحول الأخضر ونقل التكنولوجيا. وتخضع هذه الأطر لآليات حوكمة وتقييم دوري لضمان الفاعلية والتكيف مع المتغيرات. ويُعد انضمام مصر إلى برنامج «أفق أوروبا" (Horizon Europe) خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الدولي في مجالات البحث العلمي والابتكار. ويفتح هذا البرنامج المجال أمام المؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركات الناشئة المصرية للمشاركة في مشروعات ممولة على قدم المساواة مع نظرائهم الأوروبيين، ما يعزز نقل التكنولوجيا والخبرات، ويدعم بناء القدرات الوطنية. كما يسهم البرنامج في تعزيز الشراكات العابرة للحدود بين القطاعين العام والخاص، ويدعم مستهدفات الدولة في التحول الرقمي والتنمية الصناعية المستدامة، مع تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري على الصعيدين الإقليمي والدولي.

دعم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يتم بموجبه تنفيذ عدد من السياسات وإجراءات الإصلاح الهيكلي بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية، تتفاوض وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتخصيص تمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) لدعم الموازنة Budget support وسد الفجوة التمويلية لا بهدف تعزيز استقرار ومرونة وتنافسية الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضًا لتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال مساندة برامج تكافل وكرامة والتأمين الصحي الشامل، ودعم التحول الأخضر، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والقطاعية، فضلًا عن التسريع من تنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك في إطار نهج متكامل يجمع مختلف شركاء التنمية من أجل تعظيم الاستفادة من البرامج المنفذة لدعم تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال. وقد أسفرت هذه الجهود منذ ٢٠٢٣، ومن المتوقع استكمالها حتى ٢٠٢٦، عن **تعبئة تمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) لدعم الموازنة لسد الاحتياجات التمويلية والتي تجاوزت ما قدّمه صندوق النقد الدولي خلال نفس الفترة**، مرتبطة مباشرة بأكثر من ٢٠٠ إصلاح هيكلي (اقتصادي ومالي واجتماعي وقطاعي) في محاور حيوية.

الدعم الفني لتعظيم الأثر التنموي للمشروعات

لا تقتصر الشراكات الدولية من أجل التنمية في مصر على توفير الموارد التمويلية فحسب، بل تمتد لتشمل الدعم الفني وبناء القدرات ونقل المعرفة والخبرات، بما يعزز جودة التخطيط وكفاءة تصميم البرامج والسياسات وفق المعايير الدولية وأفضل الممارسات، ويضمن تنفيذها بفعالية واستدامة الأثر التنموي. ويتخذ هذا الدعم أشكالًا متعددة، منها **الخدمات الاستشارية، والدعم الفني، ودراسات الجدوى والدراسات الفنية والبيئية، وبناء القدرات، وبرامج التدريب.** ويُوجَّه الدعم الفني بالأساس إلى القطاعات ذات الأولوية الوطنية، مع تركيز خاص على تعزيز الحوكمة، وتمكين القطاع الخاص، ودعم التحول الأخضر، وتطوير البنية التحتية المستدامة.

آليات الشراكات الدولية المبتكرة

تلعب التمويلات الانمائية الميسرة دوراً بارزاً في جذب مصادر للتمويل وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي، ويتم تحقيق ذلك من خلال آليات التمويل المبتكرة بهدف دعم الأولويات الوطنية، وتحفيز الاستثمار الخاص، وخفض الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة، في إطار الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتُعد مبادلة الديون من أجل التنمية والضمانات الائتمانية من أبرز هذه الآليات، حيث تسهم في تخفيف أعباء الدين، وتوجيه الموارد لتمويل مشروعات تنموية ذات أولوية، وجذب الاستثمارات، خاصة في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية. كما تعكس الشراكات مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و«ضمان» نموذجًا متكاملًا يجمع بين التمويل والتأمين والدعم المؤسسي، وقد أسهمت في تمويل التجارة، ودعم الصادرات، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز الاستدامة المالية، بما يخدم تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠. وفي السياق ذاته، يمثل صندوق مصر لإعداد دراسات المشروعات (EPPF) أداة محورية لدعم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاصPPP ، بقيمة١٠ ملايين يورو ولمدة٧ سنوات، ويعمل بآلية الصندوق الدوار لضمان الاستدامة. ويركز المرفق على مشروعات البنية التحتية الخضراء، ويتسق مع برنامج «نُوَفِّي»، خاصة في قطاعات المياه والطاقة.

التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص

تُعد الفجوة التمويلية تحديًا عالميًا متفاقمًا يقيّد قدرة الدول النامية، ومنها مصر، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل الأزمات العالمية وارتفاع تكاليف التمويل، حيث تُقدَّر الفجوة السنوية بنحو ٤ تريليونات دولار. وفي هذا السياق، يُمثل القطاع الخاص شريكًا محوريًا لسد هذه الفجوة. وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

الآليات المباشرة

- تمويل ميسر للشركات الكبرى لتمويل المشروعات التنموية الكبرى
- برامج تسهيلات التجارة الخارجية
- الاستثمار المباشر
- الخدمات الاستشارية والفنية وبناء القدرات
- التامين ضد المخاطر وضمانات الاستثمار

- تمويل تنموي
- دعم فني
- تحسين بيئة الأعمال

الآليات غير المباشرة

- الدعم الفني في إعداد وثائق المشروعات الاستثمارية
- الاصلاحات الهيكلية والتشريعية لدعم مناخ الاستثمار
- تقديم خطوط ائتمان للمؤسسات المالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- التمويل الميسر للمشروعات الحكومية التنموية الكبرى المنفذة بالشراكة مع القطاع الخاص (PPP)
- التمويلات الميسرة لدعم الموازنة المشروطة بسياسات أو إصلاحات هيكلية داعمة للقطاع الخاص

وعلى الصعيد الوطني، تعمل الدولة المصرية على تعظيم دور القطاع الخاص من خلال إصلاحات هيكلية وتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب توسيع الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية. ومنذ ٢٠٢٠، تم توجيه أكثر من **١٧ مليار دولار من التمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية والأجنبية**، مع تركيز استراتيجيات التعاون الدولي على النمو الشامل، والتحول الأخضر، زيادة التنافسية، بما يعزز تعبئة التمويل التنموي والدعم الفني لتشجيع القطاع الخاص ودفع النمو والتشغيل. كما يمثل **التمويل المختلط من خلال آليات متعددة الأطراف** أكثر من **٩,٣٪** من إجمالي التمويلات، بما يعكس اتساع نطاق التعاون وتكامل التدخلات التنموية.

- **ريادة الأعمال في مصر: بوابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل**

تعد ريادة الأعمال ركيزة أساسية في استراتيجية مصر للنمو المتسارع والمستدام والخروج من «فخ الدخل المتوسط»، حيث تجاوزت قيمة التمويل الذي تم ضخه في الشركات الناشئة منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٢.٣ مليار دولار، مما وضع مصر ضمن أكبر ثلاث وجهات لرأس المال المخاطر في الشرق الأوسط وأفريقيا ويضم القطاع أكثر من **٢٠٠٠ شركة ناشئة** بقيمة تتجاوز **٨ مليارات دولار**، ووفّرت حوالي **٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة** و**٢٥٠ ألف فرصة غير مباشرة** وفق تقديرات **٢٠٢٤**. وتعمل الحكومة، من خلال **المجموعة الوزارية لريادة الأعمال**، على صياغة مجموعة متكاملة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة والتي تمثل خارطة طريق شاملة لتحسن بيئة الأعمال، ومنها وضع تعريف وتصنيف للشركات الناشئة، وإطلاق مبادرة تمويلية حكومية موحدة تشمل أليات تمويلية متعددة تلبي احتياجات الشركات الناشئة في كافة مراحل نموها. كما أن مؤسسات التمويل الدولية تساهم بأكثر من **٤٠٪** من مصادر تمويل صناديق رأس المال المخاطر، مما يظهر ثقة تلك المؤسسات في القطاعات المستقبلية عالية النمو.

التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

- **تعزيز أواصر التعاون مع قارة أفريقيا**

تؤكد الحكومة أهمية **التعاون جنوب–جنوب** كأداة استراتيجية لتعزيز النمو المستدام، والتكامل الإقليمي، وتعميق الشراكات الاقتصادية مع أفريقيا، في إطار النموذج الاقتصادي الجديد القائم على القطاعات القابلة للتبادل التجاري. وتركز خارطة الطريق على تعزيز الاندماج التجاري والصناعي والاستثماري، بما يدعم التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قادر على خلق فرص عمل وزيادة القيمة المضافة. وترتكز هذه الرؤية على تطوير البنية التحتية المادية والرقمية، وتوسيع سلاسل التوريد الإقليمية، وتحسين النفاذ إلى الأسواق عبر شبكات نقل ولوجستيات متكاملة، وآليات تمويل وأنظمة دفع إقليمية ميسّرة. كما تولي اهتمامًا خاصًا بأمن الطاقة والتحول الأخضر، والتنمية البشرية، وتوسيع قاعدة ريادة الأعمال، بما يعزز مرونة الاقتصادات الأفريقية. وتشمل محاور العمل الرئيسية: تعزيز الربط الإقليمي والبنية التحتية، تنمية التجارة البينية، دعم الطاقة المتجددة، تنمية رأس المال البشري، تمكين القطاع الخاص والشركات الناشئة، دعم السلام والأمن، تسريع التحول الرقمي والخدمات الذكية، تعزيز التعاون في الصحة والتكنولوجيا الحيوية، وتحقيق الأمن الغذائي والزراعة الذكية، بما يفتح آفاقًا جديدة للتجارة والتنمية الشاملة في القارة الأفريقية.

- **بنك التنمية الجديد وتجمع دول البريكس**

يمثل انضمام مصر إلى تجمع دول البريكس عام ٢٠٢٤ محطة استراتيجية تؤكد مكانتها كأحد أبرز

الاقتصادات الناشئة وتقارب الرؤى مع دول الجنوب. ويسعى التجمع وبنك التنمية الجديد لتعزيز النمو الشامل والتعاون بين الأسواق الناشئة والنامية، فيما تعمل مصر على تعظيم الاستفادة من عضويتها عبر التمويل التنموي، تبادل السياسات والممارسات الناجحة، وتطوير أطر مؤسسية فعّالة لجذب الاستثمارات ودعم أولويات التنمية الوطنية، ضمن استراتيجية وطنية متكاملة تقوم بصياغتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات المعنية.

- **فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة**

تلعب اللجان المشتركة دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وغيرها من دول العالم، وتعد فرصة لدراسة المزيد من مجالات التعاون المشترك بين الدول، وتتيح آلية اللجان المشتركة الإطار المناسب لمناقشة ووضع آليات التعاون موضع التنفيذ. كما تُعد من أهم آليات التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم تبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة. وقد أظهرت اللجان المشتركة مع دول مثل رومانيا، طاجيكستان، بولندا، العراق، الأردن، لبنان، أوزبكستان، المجر، ألبانيا، فيتنام، الجزائر وتونس فرص تعاون محددة تستند إلى المزايا التنافسية لكل دولة، تشمل مجالات مثل تصنيع الأغذية، الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه، الزراعة الذكية والتحول الرقمي، تطوير البنية التحتية والصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، الزراعة المستدامة، التكنولوجيا الرقمية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المقـدمـة

عند تناول مفهوم التعاون الدولي والشراكات الدولية على الصعيد التنموي يتبادر إلى الذهن أنها تلك الشراكات التي ينجم عنها اتفاقيات للتمويل التنموي موجهة لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية فقط، إلا أن مفهوم الشراكات الدولية يسعى بالأساس إلى تعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في صياغة السياسات الدولية للمنافع العامة العالمية (Global Public Goods) مثل التحول الأخضر، والطاقة المستدامة، والصحة العامة، فضلًا عن سد الفجوة التمويلية، وهو ما بدوره سينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن ثم، فإن الشراكات الدولية ليست معنية فقط بالنمط التقليدي للمساعدات الإنمائية الرسمية، بل إنها معنية بالأنماط غير التقليدية والمبتكرة للتمويل والمساعدات الفنية ودعم جهود الحكومة على عدة أصعدة.

وتمثل مصر منصة محورية للتعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في تنفيذ مشروعات تنموية تضع المواطن في قلب التنمية، من خلال تعبئة التمويل والدعم الفني والخبرات الدولية بما يدعم تحسين الخدمات وفرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة. وفي هذا الإطار، يأتي التمويل من أجل القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية والأجنبية كركيزة أساسية لدعم قدرته على التوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا، بما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة، من خلال أدوات تمويل مبتكرة، ومساعدات فنية، ودعم السياسات الحكومية في مختلف القطاعات.

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وفقاً للمبادئ الدولية للتعاون الإنمائي الفعالة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تتضمن الملكية الوطنية (country ownership) والتركيز على النتائج (focus on results) والشراكات الشاملة (inclusive partnerships) والشفافية والمسئولية المشتركة (transparency and mutual accountability)

واستجابة للتحديات الراهنة، قامت الوزارة بتفعيل «إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية» الذي يعمل على تحقيق «جودة النمو»، وذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز التنمية الصناعية، وتوطين الصناعة، وتطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، والتوسع في المشروعات الخضراء، وتحسين بيئة الأعمال بما يمكن القطاع الخاص من أداء دور أكبر في التنمية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز التحول الرقمي.

وتعد الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التمويل من أجل التنمية ركيزة رئيسية في إطار التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دورًا حيويًا في حشد الموارد المحلية والخارجية اللازمة وتخصيصها للقطاعات ذات الأولوية. وقد تم توضيح هذا المفهوم بشكل موسع في كتاب «**مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لمصر: تعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي**» الذي قامت الوزارة بنشره في يونيو ٢٠٢١. ولكن كل هذه الجهود تعتمد بشكل أساسي على استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية من شأنها تحفيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الانتقال الأخضر، وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري، ورفع كفاءة ومرونة سوق العمل، بما يفتح آفاقا مستقبلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

كما تحرص الوزارة على متابعة المتغيرات الدولية والتنسيق المستمر بين الجهات الوطنية وشركاء التنمية للعمل نحو الاستفادة من المبادرات المختلفة من الشركاء الدوليين وذلك من خلال دفع حدود التعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لدعم أجندة التنمية الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

١. الإطار الاستراتيجي للشراكات الدولية

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على ترجمة الرؤية الوطنية والاستراتيجيات التنموية المختلفة لجمهورية مصر العربية إلى شراكات دولية ملموسة على أرض الواقع. وقد تحقق ذلك وانعكس بشكل كبير في نوعية ونطاق الشراكات التي تم إبرامها مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال الستة سنوات الماضية موجهة لمختلف قطاعات الدولة ولتنمية وتمكين القطاع الخاص طبقاً للأولويات الوطنية. وقد تحقق هذا في وقت أصبحت فيه تعبئة الموارد منخفضة التكلفة تحديًا جوهريًا أمام الدول، في ظل اشتداد الضغوط الجيوسياسية وتقلب شروط وتكاليف الاقتراض على الصعيد العالمي، مما يعكس فعالية النهج التفاوضي وقدرة الدولة على الاستفادة من الفرص المتاحة لدعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز استدامة جهود التنمية.

وتتميز الاتفاقيات المبرمة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين بكونها طويلة الأجل وميسرة، حيث يبلغ المتوسط الترجيحي لسعر الفائدة للقروض التنموية الميسرة ١,٧٪ مقارنة بأسعار القروض التجارية والتي تصل إلى ١٦٪، كما أن متوسط فترة السماح للقروض الميسرة يصل إلى ٦,٦ سنوات، ومتوسط فترة سداد ٢٠ عام.

ويوضح الشكل أدناه أبرز شركاء التنمية متعددي الأطراف مثل البنك الدولي وبنك التنمية الافريقي ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الثنائيين مثل فرنسا وألمانيا واليابان والصين، بالإضافة إلى المستفيدين من التمويل التنموي الميسر مثل الوزارات والجهات الحكومية الأخرى والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

شركاء التنمية متعددي الأطراف

شركاء التنمية الثنائيين

وتنعكس كل هذه الجهود في صياغة استراتيجيات تنموية بالتعاون مع عدد من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، وذلك لضمان التكامل بين جهود الشركاء الدوليين لدعم مستهدفات الحكومة، وذلك وفقاً للميزة النسبية التي يتمتع بها الشريك التنموي. ويمكن على سبيل المثال لا الحصر أن نذكر ما يلي:

فعلى الصعيد الأوروبي، وقّع السيد رئيس جمهورية مصر العربية ورئيسة المفوضية الأوروبية في ١٧ مارس ٢٠٢٤ الإعلان المشترك للارتقاء بالعلاقة بين **مصر والاتحاد الأوروبي إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة»**، حيث انطلق هذا الإعلان من إدراك الطرفين للدور الجيواستراتيجي لمصر كركيزة للاستقرار والسلام في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا، ومن مبادئ الاحترام المتبادل والثقة والشراكة المتكافئة. وقد حدد الإعلان ست أولويات رئيسية للتعاون، وهي:

١. العلاقات السياسية والحوار الاستراتيجي.

٢. الاستقرار الاقتصادي الكلي والنموّ المستدام.

٣. الاستثمار والتجارة المستدامة (بما في ذلك الطاقة، المياه، الأمن الغذائي، تغيّر المناخ).

٤. الهجرة والتنقّل.

٥. الأمن والتعاون الإقليمي في مجال الأمن.

٦. رأس المال البشري والمجتمع المدني.

ولضمان تنفيذ هذه الشراكة، تمّ الاتفاق على حزمة تمويلية يصل مجموعها إلى ٧,٤ مليار يورو للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، موزّعة تقريباً كالتالي:

- ٥ مليارات يورو: قروض ميسّرة لدعم الاقتصاد الكلي والموازنة.
- ١,٨ مليار يورو: ضمانات استثمار وتعبئة استثمارات للقطاع الخاص.
- ٦٠٠ مليون يورو: منح تنموية.

في إطار أولويات الإعلان، يُركّز التعاون المستقبلي على:

- **تعزيز العلاقات السياسية والحوار الاستراتيجي:** تفعيل التشاور السياسي رفيع المستوى، وحوارات منتظمة حول القضايا الثنائية والإقليمية.
- **دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو المستدام:** توفير التمويل والدعم التقني لمصر لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتحفيز القطاع الخاص، وضمان قدرة الدولة على التصدي للصدمات الاقتصادية.
- **تشجيع الاستثمار والتجارة:** تعزيز البيئة الاستثمارية، توسيع التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي، دعم قطاعات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الخضراء، والزراعة الرقمية، والمياه.
- **تطوير أطر الهجرة والتنقّل:** اعتماد نهج شامل لإدارة الهجرة، يشمل مسارات الهجرة القانونية، تنقّل الكوادر، معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، وتعزيز التعاون في مكافحة التهريب والاتجار بالبشر.
- **تعزيز الأمن والتعاون الإقليمي:** مواجهة التحديات الأمنية المشتركة (الأمن البحري، الإرهاب، الأمن السيبراني، الجريمة المنظمة) وتعزيز مصر كركيزة للأمن والاستقرار في منطقة المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا.
- **تنمية رأس المال البشري والمجتمع المدني:** دعم التعليم والتدريب المهني، بما يطابق احتياجات سوق العمل؛ تمكين المرأة والشباب والمجتمع المدني؛ تعزيز البحث والابتكار والمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي البحثية.

وفي سياق متصل، وتكاملًا مع الركائز الاستراتيجية التي تحكم التعاون مع الاتحاد الأوروبي، تعمل **مصر والأمم المتحدة على تفعيل الإطار الاستراتيجي للشراكة والتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧**، بميزانية تبلغ ١,٢ مليار دولار أمريكي.

ويرتكز الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة على مبادئ الأمم المتحدة المتمثلة في ‹عدم ترك أحد خلف الركب› و‹الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً أولاً›، وإعمال حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة

بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتعميق القدرة على الصمود، وضمان الاستدامة ودعم المساءلة، من خلال البناء علي الميزة النسبية للأمم المتحدة، وبمشاركة الجهات الوطنية المختلفة، وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف من مؤسسات التمويل الدولية، وبنوك التنمية الدولية، والمجتمع المدني (متضمنًا منظمات المجتمع المدني المحلية، والنقابات والمنظمات العمالية)، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

وترتكز الاستراتيجية مع الأمم المتحدة على أربع أولويات استراتيجية، تتمثل الأولى في تقديم خدمات عالية الجودة للجميع وتحقيق التماسك الاجتماعي وتحسين رأس المال البشري الذي يركز على الشباب والأطفال. وتتمحور الأولوية الاستراتيجية الثانية في العمل نحو تحقيق الاقتصاد الشامل والتنافسي والمتنوع والأخضر والمعرفي. أما الأولوية الاستراتيجية الثالثة فتركز على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. في حين أن الأولوية الاستراتيجية الرابعة تتمثل في الشفافية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

كما **تجمع مصر علاقات تنموية متميزة مع الدول الآسيوية** اتسمت بتشعب مجالات التعاون لتشمل تنفيذ مشروعات البنية التحتية في مجالات الصحة، النقل والثقافة والكهرباء والبحث العلمي وتكنولوجيا الأقمار الصناعية، فضلًا عن مجالات التنمية البشرية وعلى رأسها دعم قطاعات التعليم بمختلف مراحله، والتدريب المهني، وهو ما يساهم في دعم جهود الحكومة المصرية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ويعد **التعاون بين دول الجنوب، أحد أهم الركائز التي تميز التعاون بين مصر وعدد من الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين**، حيث تم التوقيع في يوليو ٢٠٢٥ على أول استراتيجية للتعاون الإنمائي بين مصر والصين خلال الفترة من (٢٠٢٥-٢٠٢٩)، وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون التنموي بين البلدين بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية في مصر ٢٠٣٠ ومبادرة التنمية العالمية (GDI)، ويعد محور التعاون الجنوب-الجنوب أحد أهم ركائز هذه الاستراتيجية لاسيما فيما يتعلق بمجالات توطين الصناعة، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ونقل التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار الاستراتيجي للشراكات التنموية التي تجمع مصر مع شركاء التنمية، لا يتم فقط صياغته وتنفيذه بشكل مشترك ووفقاً للأولويات الوطنية، بل إنه يخضع للحوكمة والتقييم بشكل مستمر من خلال تكوين مجموعات عمل وفرق تنسيق مشتركة، وكذا عقد اجتماعات لمتابعة سير التنفيذ بشكل دوري وذلك لضمان فعالية وكفاءة تنفيذ أطر الشراكات التنموية، بالإضافة إلى مواكبة أي تغيرات قد تتطلب إجراء أي تعديلات على هذه الأطر الاستراتيجية تحقيقاً للمصلحة الوطنية.

السياسة الخارجية ومحددات وأولويات العمل الدبلوماسي

يُعد العمل الدبلوماسي ضمن مكونات خط الدفاع الأول عن الأمن القومي لمصر، ومصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، لاسيما في ظل بيئة دولية وإقليمية تموج بالتوترات والمخاطر الجيوسياسية، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أمن مصر وجهودها الحثيثة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وفي هذا الإطار، تتولى وزارة الخارجية تنفيذ ومتابعة أولويات الأمن القومي ومواجهة التحديات المتعاقبة في ملف السياسة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، استناداً إلى ما تتمتع به مصر من موقع استراتيجي وفاعلية ومحورية دورها الخارجي ومكانتها وهويتها العربية والإفريقية والمتوسطية.

ترتكز سياسة مصر الخارجية على عدد من المبادئ الراسخة التي لا تتغير بتغير الأولويات، وعلى رأسها دعم السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، والاحترام المتبادل بين الدول، والتمسك بمبادئ القانون الدولي واحترام العهود والمواثيق، ودعم دور مصر في المنظمات الدولية، مع الحرص على الحفاظ على توازن يربط أهداف مصر ومصالحها الاستراتيجية في إطار استقلالية القرار المصري.

ويعزز التواجد الفعلي للبعثات المصرية في الخارج الترويج للاقتصاد المصري، بما يشمل: تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية ونقل اهتمام مجتمعات الأعمال في دول الاعتماد بما يقدمه السوق المصري، وتسهيل التواصل والربط بينهم وبين الجهات الوطنية المعنية، والترويج لمصر كمقصد سياحي مهم.

المصدر: وزارة الخارجية

٢. دعم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

في ضوء المادة الخامسة من قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧١٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تشكيل لجنة إدارة ملف الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي والتي تشترط أن تكون الأولوية لتمويل الاحتياجات الاستراتيجية في حال الظروف الاقتصادية الطارئة مع مراجعة هذه الظروف بشكل دوري ربع سنوي، يتم الاتجاه إلى القروض التنموية الميسرة التي تدعم السيولة وتقلل من الفجوة التمويلية، وذلك بشروط ميسرة وآجال سداد طويلة وفترات سماح مناسبة.

وفي إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يستند إلى ٣ محاور رئيسية من شأنها تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وتحسين بيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية ودعم الانتقال الأخضر، ويتم بموجبه تنفيذ عدد من السياسات وإجراءات الإصلاح الهيكلي، حيث يتم صياغتها تحت كل محور بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية اتساقًا مع الاستراتيجيات الوطنية القطاعية.

وفي هذا السياق، تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتفاوض والتنسيق مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتخصيص تمويلات تنموية بشروط ميسرة لدعم الموازنة لا بهدف تعزيز استقرار ومرونة وتنافسية الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضًا لتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال مساندة برامج تكافل وكرامة والتأمين الصحي الشامل، ودعم التحول الأخضر، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية، فضلًا عن التسريع من تنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك في إطار نهج متكامل يجمع مختلف شركاء التنمية من أجل تعظيم الاستفادة من البرامج المنفذة لدعم تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال.

وقد أسفرت هذه الجهود عن تعبئة تمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) لدعم

الموازنة وسد الفجوة التمويلية تجاوزت ما قدمه صندوق النقد الدولي، تشمل تمويلات من الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والوكالة الفرنسية للتنمية. وتم تعبئة هذه التمويلات منذ عام ٢٠٢٣ ومن المتوقع استكمالها حتى ٢٠٢٦، وهي مرتبطة مباشرة بأكثر من ٢٠٠ إصلاح تغطي محاور حيوية.

ففي **المحور الاجتماعي** ركّزت الإصلاحات على تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية ودعم تكافؤ الفرص، وتوسيع المشاركة الاقتصادية للفئات الأقل تمثيلًا، بما يشمل تعزيز دور المرأة في سوق العمل وتيسير الانتقال إلى القطاع الرسمي. أما **المحور المالي والاقتصادي الحكومي** فتركّز على تحسين الإدارة المالية العامة من خلال زيادة الشفافية وكفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة على تعبئة الإيرادات المحلية عبر إصلاحات ضريبية، وإدارة الدين العام، وترسيخ حوكمة الاستثمارات العامة والمشتريات الحكومية، وتحسين التخطيط الاقتصادي وإدارة المخاطر المالية.

كما تضمنت الإصلاحات تحسين بيئة الأعمال وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي، ودعم مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز، وتسهيل التجارة والحركة اللوجستية من خلال الحلول الرقمية، وتمكين القطاع الخاص وتعزيز التنافسية الصناعية وتيسير الوصول إلى الأراضي. وقد ترافق ذلك مع إصلاحات تستهدف دعم سوق العمل وتعزيز خلق فرص العمل اللائقة.

وفي **المحور البيئي والمناخي**، ركزت الإصلاحات على حوكمة العمل المناخي وتطوير نظم المتابعة والإبلاغ والتحقق، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي، وتعزيز التجارة المتوافقة مع المناخ والاقتصاد الدائري، وتوسيع التحول نحو الطاقة النظيفة منخفضة الانبعاثات، وتطوير أسواق ائتمان الكربون، ودعم الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فيه. كما شمل هذا المحور تعزيز إدارة الموارد المائية من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه، وربط الأهداف البيئية بالسياسات المالية عبر الموازنة الخضراء. وإلى جانب ذلك أولت الإصلاحات اهتمامًا بدعم منظومة زراعية مستدامة تشمل حوكمة وتطوير التعاونيات الزراعية.

ويأتي هذا العمل ضمن إطار مؤسسي شامل يتضمّن وضع إطار زمني واضح لجميع التدخلات، فضلًا عن المتابعة والتقييم على أساس ربع سنوي لضمان توجيه الموارد بكفاءة وتحقيق النتائج المرجوة.

٣. تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الدعم الفني

يُعد التعاون والدعم الفني عنصرًا محوريًا في الشراكات الدولية من أجل التنمية، إذ يضمن نقل المعرفة والخبرات اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج وسياسات تتسق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية، وتعزيز القدرات المؤسسية، والحد من مخاطر الاستثمار، بما يرفع كفاءة المشروعات التنموية ويعزز استدامتها.

ومنذ عام ٢٠٢٠، بلغت قيمة محفظة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي من المنح الموجهة للدعم الفني حوالي **١,١ مليار دولار أمريكي**، من شركاء التنمية المختلفين، ويتخذ هذا الدعم أشكالًا متعددة، منها **الخدمات الاستشارية، والمساعدة الفنية، ودراسات الجدوى ودراسات فنية وبيئية، وبناء القدرات، وبرامج التدريب.**

تجدر الإشارة إلى أن التعاون الفني في مصر يُوجَّه بالأساس نحو المشروعات التي تهدف إلى تعزيز هياكل الحوكمة وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، لا سيما في مجالات إشراك القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية المستدامة، الإسكان والمرافق؛ الصناعة والتجارة؛ التعليم العالي والبحث العلمي؛ الحوكمة؛ التعليم والتعليم الفني؛ الزراعة واستصلاح الأراضي؛ البيئة؛ الصحة؛ البترول والثروة المعدنية؛ النقل؛ الكهرباء والطاقة؛ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ الري والموارد المائية؛ السياحة والآثار؛ وغيرها من القطاعات الفنية المتخصصة.

وفيما يلي استعراضاً لأبرز أشكال الدعم الفني:

١- دراسات الجدوى والدراسات الفنية:

تعد دراسات الجدوى خطوة أساسية لتدشين أي مشروع، فهي حجر الزاوية لتحديد قابلية التنفيذ ورصد الفرص والتحديات المحتملة بما يدعم نجاح المشروع واستدامته. وقد عكفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على التنسيق مع شركاء التنمية لإتاحة المنح اللازمة لتمويل دراسات الجدوى للمشروعات القومية ذات الأولوية وذلك من خلال نماذج تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مترو الأنفاق، وتحويل خط سكة حديد أبو قير إلى مترو كهربائي، ومحطة معالجة الصرف الصحي بالجبل الأصفر، وبرنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة بالمناطق الريفية (SRSSP)، وبرنامج تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بمرحلتيه الأولى والثانية ومحطة توليد الرياح بخليج السويس.

- فعلى صعيد **قطاع الصحة العامة**، تمت إتاحة منحة صينية لتنفيذ دراسة الجدوى الخاصة بمشروع معمل السلامة الحيوية من المستوى الثالث، وجاري تنفيذ المشروع بعد الانتهاء من دراسة الجدوى والتي أثبتت أهمية المشروع الحيوية في تعزيز قدرات مصر على التعامل مع الفيروسات والجوائح.
- وعلى صعيد **التدريب المهني**، تم اتاحة منحة صينية لإعداد دراسة جدوى حول مركز التدريب المهني في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وقد أسفرت الدراسة عن البدء بالفعل في تنفيذ المشروع وسيكون مجهزاً بأحدث التكنولوجيا للصناعات المختلفة وأبرزها صناعات الطاقة والطاقة المتجددة والسيارات والروبوتات والإلكترونيات والصناعات المرنة وتكنولوجيا الاتصالات وكذلك تعليم اللغات.
- وكان **لقطاع الطاقة** نصيب كبير من التمويلات الموجهة لإعداد دراسة الجدوى، وقد تنوعت هذه التمويلات لتستهدف قطاعات مثل الطاقة النظيفة، رفع قدرة الشبكة، والربط الكهربائي. حيث ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال منحة في تمويل دراسة جدوى متكاملة لمشروع رفع قدرة خط الربط الكهربائي بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية بهدف زيادة القدرة التبادلية بين الجانبين إلى نحو ٢٠٠٠ ميغاوات، بما يسمح بتبادل كميات أكبر من الكهرباء بين مصر والأردن والدول المرتبطة بهما حاليًا (سوريا ولبنان) ومستقبلاً (السعودية والعراق).

ويندرج المشروع ضمن جهود الدولة لتوسيع الربط الإقليمي في الطاقة، ما ينعكس إيجابًا على استقرار الاقتصاد الكلي ويعزز قدرة مصر على أن تكون مركزًا إقليميًا لتجارة وتبادل الطاقة، متسقًا بذلك مع توجهات الدولة نحو اقتصاد أخضر وتكامل عربي مستدام.

وفي السياق ذاته، يعمل الاتحاد الأوروبي (EU) مع مجموعة من الشركاء الدوليين لدعم التحول في قطاع الطاقة في مصر، وذلك من خلال مشروعات فنية واستثمارية تُنفَّذ بالتعاون مع كل شريك على حدة، على النحو التالي:

- يقدّم الاتحاد الأوروبي (EU) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) الدعم الفني من أجل تحديث شبكة توزيع الكهرباء بما يتماشى مع التحول السريع في مشهد الطاقة وضرورات خفض الانبعاثات، وذلك من خلال دعم الجهود القائمة لتطوير سبعة مراكز للتحكم في التوزيع تُخطط لها الشركة القابضة لكهرباء مصر (EEHC)، بهدف تعزيز إدارة ومراقبة وتشغيل الشبكات، ورفع كفاءة الأداء والموثوقية، وتقليل الفاقد وفترات الانقطاع.
- ومن خلال برنامج الآلية الخضراء للاتحاد الأوروبي يقدّم الاتحاد الأوروبي، ما يلي:
  - دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات وصديق للبيئة عبر تعزيز الحوار السياسي مع الحكومة المصرية ومواءمة الاستراتيجيات في مجالات الطاقة والمياه والعمل المناخي.
  - تنفيذ تحليلات قطاعية، وإشراك الجهات المعنية، وبناء القدرات المؤسسية لدعم تنويع

مصادر الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتوسيع استخدام الطاقة المتجددة بما يتماشى مع برنامج نُوَفٍّ.

- استكمال العمليات الاستثمارية ضمن خطة الاستثمار الخارجية للاتحاد الأوروبي (EIP) وضمانات EFSD+، بما يعزز حوكمة قطاع الكهرباء، ويُحسّن إدارة الموارد، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٦، ٧، ٩، ١١، ١٣.

- وتعزيزاً للدور التنسيقي بين شركاء التنمية لدعم جهود الحكومة المصرية، تعمل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والاتحاد الأوروبي (EU) على تمويل ودعم إعادة تأهيل مركز التحكم الإقليمي بالإسكندرية بهدف توفير إمدادات كهرباء مستقرة وعالية الجودة لسكان المنطقة، وتحديث منشآت التحكم في الشبكة في واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في مصر. ومع الزيادة الكبيرة في إنتاج الطاقة على المستوى الوطني، والنمو المتسارع في الطلب، ودمج مصادر الطاقة المتجددة، والتوسع الكبير في الشبكة، وسعي مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، فقد أطلقت الدولة خطة شاملة لتحديث سبعة مراكز للتحكم الإقليمي (RCCs)، ويُعد مركز الإسكندرية آخر هذه المراكز الجاري تطويرها ضمن خطة التحديث.

  واستمراراً لتعزيز جهود الحكومة المصرية للانتقال نحو الاستخدام المستدام والأمثل للطاقة الجديدة والمتجددة، يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) الدعم التقني، بهدف:

  - إعداد خطة رئيسية لإيقاف التشغيل لتكون بمثابة وثيقة استراتيجية تحدد الأهداف والمراحل والجدول الزمني والاستراتيجيات اللازمة للإيقاف الآمن والفعّال لـ ١٢ محطة تعمل بالطاقة التقليدية.

  - إطلاق دراسة تحديد نطاق الانتقال العادل لتحديد احتياجات التدريب وإعادة التأهيل وضمان خطة انتقال فعالة وعادلة للعمال المتضررين، مع تطوير مهام متابعة إضافية لدعم الانتقال العادل.

  - الاستفادة من العديد من فرص الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، من خلال إطلاق مهمة لتعزيز المشاركة المحلية في سلاسل التوريد الخضراء، وتشجيع نمو الصناعات المتجددة ومنخفضة الكربون.

  - دعم هيئة تنظيم مرافق الكهرباء لإنشاء أُطر تنظيمية لإنتاج وبيع مشروعات الطاقة المتجددة من قبل القطاع الخاص، مما يعزز مشاركة القطاع الخاص في هذه المبادرات.

  - تقديم الدعم لتطوير الطاقة المتجددة مثل قياسات الرياح والتقييم البيئي الاستراتيجي والحصول على الشهادات الخضراء.

- **الزراعة الذكية والأمن الغذائي،** حيث يساعد الدعم الفني على تحسين الممارسات الزراعية وتعزيز الإنتاجية وتخفيف المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. كما أنه يشجع على اعتماد تقنيات الزراعة المستدامة، ويُسهّل توفير البذور عالية الجودة والأصناف المحسّنة من المحاصيل، ويعزّز استخدام الميكنة والأتمتة، والتحول من الزراعة التقليدية إلى زراعة ذكية ومنضبطة في استهلاك المياه والطاقة، بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتخفيض فاتورة الاستيراد وبالتالي دعم استقرار الاقتصاد الكلي عبر تقليص العجز الغذائي وتحسين الميزان التجاري.

  وفي هذا السياق، قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منحة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية لمشروع زراعة وتنمية ١٠٠ ألف فدان بنظام الصوب الزراعية في المناطق الصحراوية. وتهدف الدراسة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وترشيد استخدام الموارد المائية، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني وذلك من خلال تحديد الجوانب الفنية والبيئية للأراضي المستهدفة، بما في ذلك تقييم صلاحية التربة، ونوعية المياه الجوفية، ومستويات الملوحة، لتحديد أولويات الاستصلاح الزراعي وفق معايير الجدوى الاقتصادية والبيئية. كما يحدّد مناطق الأولوية للتوسع الزراعي، ويربطها بخطط الدولة في تطوير

سلاسل القيمة المضافة وتوطين التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

- **التخطيط العمراني**، حيث قدم البنك الإسلامي للتنمية منحة مساعدة فنية لدعم جهود الدولة في تطوير مدينة دهب بمحافظة جنوب سيناء عبر مقاربة شمولية تُعزّز البنية التحتية والخدمات الأساسية مع الحفاظ على الهوية البيئية والسياحية للمدينة. كما أن المنحة تمثل تجسيدًا للتعاون الإنمائي بين الدولة ومؤسسات التمويل الدولية، من خلال نقل الخبرات وبناء القدرات المؤسسية والفنية. فالبنك الإسلامي للتنمية، بالشراكة مع الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، أسهم في تطوير منهجية علمية للتخطيط العمراني البيئي يمكن توسيع نطاقها لتشمل مدنًا مصرية أخرى.

وتساهم المنحة في إعداد خطة تطوير عمراني شاملة لمدينة دهب من خلال إجراء دراسات جدوى لتنفيذ أولويات التنمية المستدامة الشاملة بما يتماشى مع المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية في المدينة، كما تركز على تحسين جودة الحياة من خلال إدارة أفضل للموارد المائية والطاقة والنفايات، وتعزيز مرونة المدينة في مواجهة التغير المناخي، إلى جانب تصميم حلول مستدامة للبنية التحتية والخدمات المجتمعية. كما دعمت المنحة عمليات التخطيط التشاركي مع المجتمع المحلي لضمان أن تعكس مخرجات المشروع احتياجات السكان وتطلعاتهم، مما يجعل تجربة دهب نموذجًا يحتذى به في دمج البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في التنمية المحلية.

- **النقل**: يساهم الصندوق الكويتي، من خلال تقديم منحة لإعداد دراسة الجدوى لمشروع ربط السكك الحديدية بين مصر والسودان، وتتمحور المنحة حول دعم الدراسات الفنية والبيئية والهندسية اللازمة لإنشاء خط السكة الحديدية الذي يربط أسوان بوادي حلفا، تمهيدًا لمد الشبكة لاحقًا نحو العمق الإفريقي.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الربط اللوجستي بين مصر والدول الإفريقية، وتيسير حركة البضائع والأفراد، بما يسهم في رفع كفاءة سلاسل التوريد وتوسيع الأسواق التصديرية. كما يخدم محور التحول الهيكلي نحو القطاعات الإنتاجية عبر تحسين البنية التحتية الداعمة للنقل والتجارة، ومحور استقرار الاقتصاد الكلي من خلال زيادة العوائد اللوجستية وتنشيط الاستثمار في قطاع النقل. وبذلك، يمثل المشروع خطوة استراتيجية لترسيخ موقع مصر كمركز إقليمي للتجارة والنقل، وتعزيز اندماجها في منظومة الاقتصاد الإقليمي الإفريقي.

وفي السياق ذاته، تشمل استراتيجية النقل الأخضر إدخال وسائل نقل جماعي تعمل بالطاقة الكهربائية، مثل القطارات الكهربائية والحافلات الكهربائية، التي يجري نشرها تدريجيًا في مختلف المناطق، فيما يستهدف برنامج نُوَفِّي+(NWFE+) إنشاء شبكة متكاملة من أنظمة النقل الصديقة للبيئة تضم شبكات المترو وخطوط السكك الحديدية والحافلات الكهربائية والمحطات متعددة الأغراض.

بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص منح للمساعدة الفنية ((TA grants لتوفير الدعم الفني اللازم لإعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى لثلاثة مشروعات نقل رئيسية تم تحديدها ضمن جهود إصلاح قطاع النقل في مصر.

- **التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة:**

على سبيل المثال فإن الاتحاد الأوروبي يقدّم دعمًا فنيًا واسعًا لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف أنحاء مصر، وذلك من خلال مجموعة من البرامج التي تساند الإصلاحات المؤسسية، وتدعم الحوار السياسي، وتعمل على بناء القدرات. ويأتي ضمن هذه الجهود مشروع الاتحاد الأوروبي لتمكين المرأة (تمكين) الذي يركز على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ودعم ريادة الأعمال، وتحسين التعليم، وتطوير الخدمات الصحية المقدمة للنساء.

كما لم يقتصر دعم الاتحاد الأوروبي على البرامج المخصصة للمرأة فقط، بل تستفيد النساء بشكل كبير من برامجه التنموية الأوسع نطاقًا، وفي مقدمتها مبادرة حياة كريمة ومشروع تنمية الأسرة المصرية، اللذان يسهمان في تحسين الوصول إلى الخدمات العامة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتوفير فرص اقتصادية أفضل للنساء في مختلف المحافظات. ويحرص الاتحاد الأوروبي على دمج منظور النوع الاجتماعي في برامجه الأساسية، بما يشمل دعم تكافؤ الفرص والتنمية البشرية، ومعالجة الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى الهجرة غير النظامية، إضافة إلى استجابته السريعة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ في مصر. ويضمن هذا الدمج المؤسسي مراعاة احتياجات المرأة في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

وفي المجمل، يسهم هذا النهج المتكامل الذي يجمع بين البرامج الموجّهة لتمكين المرأة وبين إدماج النوع الاجتماعي على مستوى السياسات والبرامج في تعزيز مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي، ودعم مسار التنمية الاجتماعية، وتحقيق تقدم ملحوظ على المستوى الوطني في مجال المساواة بين الجنسين.

٢- برامج رفع القدرات والتنمية البشرية

تلعب البرامج التدريبية دوراً محورياً في الارتقاء بمستوى الكفاءة المهنية وتعزيز بناء القدرات للكوادر الحكومية المصرية، بما يسهم في تحقيق رؤية الدولة نحو جهاز إداري كُفء وفعّال قادر على مواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. وفي هذا الإطار، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور المنسق الوطني لعدد من برامج التدريب السنوية، ويتمثل ذلك في إطار نهج متكامل يقوم على الشراكة وتبادل الخبرات مع عدد من شركاء التنمية الدوليين، وفي مقدمتهم جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الهند، ودولة كوريا الجنوبية ومملكة تايلاند، وغيرهم. ويعكس هذا التعاون المثمر حرص الدولة المصرية على الانفتاح على التجارب الدولية الرائدة، واستثمار العلاقات الثنائية في دعم محور التنمية البشرية الذي توليه الحكومة المصرية أهمية بارزة لتحقيق التنمية المنشودة. فمن خلال هذه البرامج، تتجسد رؤية مصر في كون الاستثمار في الإنسان هو الركيزة الأساسية لتقدم الأمم ونهضتها.

وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية للبرامج التدريبية يتم توفير برامج تدريبية متخصصة في المجالات التي يتميز بها شركاء التنمية بما يدعم أولويات الحكومية المصرية في التنمية الاقتصادية الشاملة، إذ تشمل لفيف من المجالات الهامة لعل من أبرزها، تبادل الخبرات في الصحة العامة، والتنمية الخضراء، وتغير المناخ، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والطاقة النظيفة والمتجددة، وتخطيط البنية التحتية والبناء العمراني، والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، إلى جانب بناء وتطوير مناطق التجارة الحرة، وتكنولوجيا الري الزراعي الموفر، فضلاً عن تعزيز التعاون التربوي وتطوير التعليم، كما حرصت الوزارة على الاهتمام بالمرأة المصرية من خلال توفير برنامج دعم بناء قدرات المرأة.

وفي خُطوة تعكس رؤية الوزارة الاستراتيجية تمكنت الوزارة من توفير ورش عمل ثنائية مخصصة لمصر ومن أبرزها ورشة عمل حول «تبادل الخبرات بين مصر والصين في مجال التنمية الاقتصادية» في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠٢٤ بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC) الصينية. وجدير بالذكر أنه تم توفير برامج أكاديمية فيما يتعلق بالدراسات العليا كالماجيستير والدكتوراه بما يتماشى مع أولويات أجندة الحكومة المصرية في دعم محور التنمية البشرية.

وفي السياق ذاته، ولدعم جهود الوزارات المختلفة في المجالات ذات الأولوية، ساهم البنك الإسلامي للتنمية من خلال تقديم منحة مساعدة فنية، في تمويل وتنفيذ برامج تدريبية متقدمة تهدف إلى نقل المعرفة والخبرة المصرية إلى الدول الإفريقية في مجال الاستزراع السمكي البحري من خلال تمكين الكوادر الإفريقية من الاستفادة من الخبرة المصرية الرائدة في هذا المجال.

٤. آليات الشراكات الدولية المبتكرة

واستناداً على مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، تسعى الوزارة خلال الخمس سنوات المقبلة للعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية المطلوبة وفقاً للأولويات الوطنية والطلبات التمويلية، حيث تلعب التمويلات الانمائية الميسرة دوراً بارزاً في جذب مصادر أخرى للتمويل وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي، وسيتم تحقيق ذلك من خلال الآليات والأدوات التالية:

مبادلة الديون كآلية تمويل فعالة لدعم الأهداف التنموية:

في ظل التحولات الجارية نحو إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، تعمل مصر على تنفيذ حزمة إصلاحات شاملة تستهدف بناء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، يقوم على تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، وخفض الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة، وتوسيع دور استثمارات القطاع الخاص، مع تحديد بدائل تمويلية تلائم أولويات التنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، شاركت مصر بفاعلية في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتمويل من أجل التنمية (FFD4)، المُنعقد خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتي ٣ يوليو ٢٠٢٥ بمدينة إشبيلية بإسبانيا، والذي شهد اعتماد «التزام إشبيلية» (Compromiso de Sevilla) الذي يضم أكثر من ١٣٠ مبادرة لتعزيز التعاون الدولي، وتخفيف أعباء الديون على الدول النامية، وجذب الاستثمار الخاص، وتعزيز البيانات والسياسات القائمة على الأدلة، فضلًا عن الترويج للمنصات الوطنية لدعم التنمية الاقتصادية.

وقد أطلقت مصر إحدى المبادرات الرئيسية متعددة الأطراف التي تم الإعلان عنها في إشبيلية – والتي تُركز على «النهج القطرية لتمويل التنمية المستدامة والعمل المناخي» (Country-Driven Approaches for Financing of Sustainable Development and Climate Action) بهدف النهوض بأطر التمويل المتكاملة عالميًا. وتشارك مصر في قيادة هذه المبادرة إلى جانب كل من جنوب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واليونيسف، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الشركاء الدوليين. وتطمح المبادرة إلى تمكين ١٠٠ دولة من تنفيذ برامج التمويل المتكاملة أو إنشاء منصات التمويل الوطنية، الممولة من مزيج من المصادر العامة والخاصة وغير الحكومية، بحلول عام ٢٠٣٠.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت مصر في إطلاق «منتدى المقترضين «Borrowers Forum» بالتعاون مع مجموعة خبراء من بينهم الأمين العام للأمم المتحدة، وبمشاركة مملكة إسبانيا، وجمهورية زامبيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تستهدف دعم الأقران فيما بين البلدان النامية، من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وإعلاء الصوت الجماعي للدول المقترضة، والمساعدة في إعادة التوازن إلى نظم حوكمة الديون العالمية؛ وتسهيل المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية؛ وتعزيز شفافية بيانات الديون وقدرة الدول المقترضة على إعداد تقييمات استدامة الديون الخاصة بها، وقد رحبت مصر باستضافة الاجتماع الافتتاحي للأمانة الدائمة المعنية بخدمة وتيسير شئون منتدي المقترضين، وذلك على خلفية اعتماد الحكومة المصرية حزمة متكاملة من السياسات الإصلاحية تبدأ بإصلاحات مالية وهيكلية، مرورًا بإصدار أدوات الدين المتنوعة، وصولًا إلى إدارة أكثر كفاءة وفعالية للديون ورأس المال السيادي، مع تحديد مستهدفات واضحة لخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ورحبت مصر أيضًا باستضافة الاجتماع الافتتاحي الخاص بمنصة تبادل الخبرات والدعم الفني للاستفادة من آليات التمويل المبتكر وبرامج مبادلة الديون من أجل التنمية – Shared Information HUB، وكذلك الآليات الائتمانية وضمانات مخاطر الاستثمار، وذلك على خلفية تجربة مصر الرائدة – أحد الدول متوسطة الدخل – التي استطاعت أن توازن بين أولوياتها الوطنية والاستفادة من الأدوات المالية المتاحة لدي مؤسسات التمويل الدولية، وإبرام اتفاقيات مبادلة الديون من أجل التنمية مع دول صديقة تجاوزت ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، مما عظم

من كفاءة وسرعة مشاركة القطاع الخاص في مسار التنمية، فضلاً عن نجاح مصر في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠ ومايو ٢٠٢٥، في حشد ما يقرب من ١٧ مليار دولار أمريكي لصالح تمويل القطاع الخاص، منها ٤,٥ مليار دولار موجهة للمشاركين في مشروعات المنصة الوطنية - برنامج «نُوفّي».

وتعد آلية مبادلة الديون إحدى أدوات التمويل الفعالة التي تهدف إلى تعزيز التمويل المتاح للمشروعات التنموية من خلال توقيع اتفاقيات يتم بموجبها مبادلة جزء من الديون المستحقة للدول شركاء التنمية، بهدف تخفيف عبء الديون الخارجية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشروعات ذات الأولوية، ودعم جهود تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو «عقد الشراكات لتحقيق الأهداف»، ووفقًا للآلية يتم استخدام مقابل الديون بالعملة المحلية في تمويل مشروعات تنموية متفق عليها بين الطرفين.

وفي هذا الإطار، اضطلعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور تنسيقي وتفاوضي رئيسي مع الجانب الصيني بشأن دراسة تنفيذ برنامج لمبادلة الديون الصينية المستحقة على مصر. وأسفرت الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي في أكتوبر ٢٠٢٣، تلاها توقيع الاتفاق الإطاري للمرحلة الأولى من البرنامج في يوليو ٢٠٢٥، لتنفيذ مشروعات تنموية، وذلك بحضور رئيسي وزراء مصر والصين. وتنبع أهمية هذا البرنامج ليس فقط من كون مصر هي الدولة الأولى التي توقع معها الوكالة الصينية للتعاون الانمائي الدولي مثل هذا النمط من التمويل التنموي، بل من كونه يعبر عن رغبة الصين الحثيثة في استكشاف مزيد من الأدوات التمويلية المبتكرة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مصر في إطار توجهها الإستراتيجي للتعاون جنوب-الجنوب.

والجدير بالذكر أن خبرة الوزارة في تطبيق آلية مبادلة الديون من أجل التنمية تعود إلى أوائل العقد الأول من الألفية، حيث تم إطلاق البرنامج الأول مع الجانب الإيطالي عام ٢٠٠١، تلاه البرنامج الثاني مع ألمانيا عام ٢٠١١. وتم تنفيذ برامج مبادلة الديون في قطاعات حيوية مثل الطاقة والتعليم والتعليم الفني والزراعة والموارد المائية والبيئة. ومع إطلاق مصر المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج «نُوَفي»، لتنفيذ التعهدات المناخية في ضوء رئاستها لمؤتمر المناخ COP27، تم تحديد مبادلة الديون كأحد الآليات المبتكرة لحشد الاستثمارات والتمويلات التنموية للمشروعات المدرجة في البرنامج، والتي تمت صياغتها بشكل دقيق يدمج بين جهود المناخ والتنمية. وتنفيذًا للإعلان السياسي الصادر في مؤتمر المناخ بين مصر والولايات المتحدة وألمانيا، والخطوة التي اتخذتها الدولة بتحديث المساهمات المحددة وطنيًا NDC، للمرة الأولى، تم إتاحة تمويل قدره ١٠٤ مليون يورو في إطار مبادلة الديون من أجل العمل المناخي مع الجانب الألماني، من أصل حزمة إجمالية تبلغ ٢٥٨ مليون يورو موجهة لدعم محور الطاقة ضمن برنامج «نُوفّي».

الضمانات كأداة مبتكرة لتحفيز النمو والاستقرار المالي

تعمل الضمانات كأداة لتخفيف المخاطر، مما يجعل المشروعات التنموية، لاسيما في الأسواق الناشئة، أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاعين العام والخاص لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الصادرات، كما تلعب الضمانات دوراً فعالاً في دعم جهود الإصلاح الهيكلي وإصدار السندات. ومن ثم يتم بذل جهوداً حثيثة للاستفادة من هذه الآلية على مختلف الأصعدة. **وفيما يلي عرض لأبرز أدوات الضمانات التي تعمل الحكومة على تعزيز الاستفادة منها**

أ- آلية ضمانات الاستثمار (EFSD+): في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، جاري العمل على تفعيل «آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية»، كإحدى المبادرات المحورية لدعم مشاركة القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي الأخضر والشامل والمستدام في مصر. وقد تم تدشين آلية لتنفيذ زيادة حجم الاستثمارات المستهدفة بقيمة ١,٨ مليار يورو.

وقد تم حتى الآن الالتزام فعليًا بجذب استثمارات بقيمة ٥,٨ مليار يورو من خلال أدوات الضمان المقدمة عبر صندوق EFSD+، وذلك بالشراكة

مع مجموعة واسعة من مؤسسات التمويل الدولية. وتشمل هذه المؤسسات: بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية الألماني (KfW)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، حيث تستفيد جميعها من هذه الآلية لتوسيع نطاق استثماراتها في مصر. كما تعمل هذه المؤسسات من خلال شراكات مع البنوك التجارية، مثل البنك التجاري الدولي (CIB) وبنك قطر الوطني (QNB)، على توفير تمويل ميسر وخطوط ائتمان موجهة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

المستفيدون الرئيسيون من آلية EFSD+

تمثل آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (EFSD+) مثالًا بارزًا للتعاون متعدد الأطراف، حيث تتفاعل مرونة الأدوات المالية والقدرة على ابتكار آليات تمويل جديدة لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وبفضل هذه الآلية، يمكن تعزيز الجهود بين الاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية والبنوك المحلية، والشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بتنفيذ استثمارات استراتيجية شاملة ومبتكرة، وتعزيز فرص التمويل المتاحة لكل هذه الفئات بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

تستهدف هذه الآلية مجموعتين رئيسيتين من المستفيدين عبر مسارين مختلفين:

المسار الأول: دعم الشركات الكبرى والمشروعات الاستراتيجية

تقوم EFSD+ بتقديم ضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي تستخدم هذه الضمانات لتوفير تمويلات كبيرة مباشرةً أو بالمشاركة في مشروعات استراتيجية ضخمة مع شركات كبرى، بهدف تعزيز قطاعات استراتيجية ومبتكرة مثل الطاقة الخضراء والصناعات ذات التقنيات المتطورة.

المسار الثاني: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

في هذا المسار، تمنح EFSD+ الضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي بدورها تقوم بمنح ضمانات تقاسم المخاطر للبنوك المحلية. تستخدم البنوك المحلية هذه الضمانات لتقديم قروض ميسرة ومبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قدرات هذه المشروعات على النمو والتوسع والمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة.

ب- منصة الضمانات الموحدة لمجموعة البنك الدولي

ومن أجل تعظيم الاستفادة من الآليات التمويلية المبتكرة المتاحة من مجموعة البنك الدولي، ومؤسساته التابعة ممثلة في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق مع البنك للاستفادة من منصة الضمانات الموحدة، والتي تتيح آليات مبسطة وأقل تعقيدًا وأكثر فعالية للاستفادة من ضمانات الاستثمار للقطاع الخاص، بدلًا من تعدد القنوات والإجراءات، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقًا أكثر للقطاع الخاص المصري.

ج- دور المؤسسات المالية والضمانية الإقليمية في تعزيز التجارة الخارجية

في خضم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، باتت الدول مطالبة بإعادة تعريف أدوارها الإنتاجية والتجارية، والبحث عن أدوات فعالة لتمويل «جودة النمو» وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتعكس التجربة المصرية إدراكًا متزايدًا لأهمية بناء شراكات إقليمية ودولية فاعلة، لا سيّما تلك القادرة على توفير مزيج متكامل من التمويل والتأمين والدعم المؤسسي والفني. وفي هذا الإطار، تمثل الشراكات مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) أحد النماذج البارزة التي مكّنت الدولة

من توجيه أدوات التعاون نحو أولويات محددة في الصناعة والتجارة الخارجية، بما في ذلك تمويل السلع الاستراتيجية، دعم التصدير، وتمكين القطاع الخاص، مع التركيز على المشروعات ذات البُعد الاجتماعي والبيئي، لا سيما في سياق التعافي الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية. ومن بين تلك الشراكات، تبرز أربعة كيانات أساسية:

- المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

وهي مؤسسات لا تكتفي بالدور المالي التأميني، بل تقدم دعمًا استراتيجيًا يعزز الثقة في الاقتصاد المصري، ويوفر مظلة استقرار للمستثمرين والمصدرين، ويمهّد الطريق لمشروعات نوعية طويلة الأجل.

يمثل التعاون مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) نموذجًا فريدًا لتكامل أدوات التمويل والتأمين والتنمية المؤسسية في دعم أولويات الحكومة المصرية. وقد تجاوزت القيمة الإجمالية للدعم المقدم من هذه المؤسسات مجتمعة منذ انضمام مصر إلى عضويتها حوالي**٣٧ مليار دولار.** فمن خلال **المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)**، تم تأمين تدفقات مالية تتجاوز ٢٠,٥ مليار دولار، ليس فقط لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية من السلع الأساسية، بل أيضًا لدعم القطاع الخاص وتعزيز التجارة غير التقليدية، لا سيما من خلال برامج التمكين الرقمي والمجتمعي، ودعم بيئة التصدير.

وفي المقابل، وفرت **المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)** مظلة تأمينية ساهمت في جذب الاستثمارات وتوسيع التبادل التجاري، حيث شجعت على دخول الأسواق الأفريقية والأوروبية من خلال تخفيف المخاطر وتوفير الضمانات للمشروعات الكبرى، بما في ذلك الطاقة المتجددة كـ«بنبان»، ومشروعات تصديرية في قطاعات الصناعات الغذائية والكابلات.

أما **المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)**، فقد تدخلت بفاعلية لدعم الاقتصاد الحقيقي، عبر تمويلات مباشرة بلغت ٣٤٦ مليون دولار لمشروعات في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة، مما أسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل، مع التركيز على المشروعات ذات الأثر المجتمعي والبيئي. فضلاً عن إطلاق برنامج جديد بقيمة **١٠٠ مليون دولار** لدعم الاستثمار المحلي وتعزيز فرص العمل، إلى جانب استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل الصكوك والتمويل المختلط.

وأخيرًا، لعبت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)** دورًا استراتيجيًا في تأمين التمويلات السيادية وتحسين شروط التمويل الخارجي وتحفيز الاستثمار الأجنبي وتأمين التجارة وذلك بحجم عمليات يفوق **٢,٧ مليار دولار**، مما ساعد في تعزيز الاستقرار المالي والحد من تكلفة الاقتراض. كما قدمت تغطيات تأمينية للمصدرين المصريين إلى أسواق عالية المخاطر، وساهمت في دعم القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.

وتعكس الشراكة بين مصر وهذه المؤسسات الأربع تكاملًا وظيفيًا يعزز من قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجية متكاملة في الصناعة والتجارة الخارجية، تعتمد على:

- تمويل مستدام وتنافسي للسلع الاستراتيجية،
- أدوات تأمين حديثة تدعم التوسع في الأسواق
- تمكين القطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية الصغيرة،
- دعم المرأة والمزارعين والمصدرين عبر حزم تنموية مبتكرة،

- تحسين البيئة الرقمية والمؤسسية للتجارة.

ومن ثم، فإن تعميق هذه الشراكات وتوسيعها باتجاه القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والأسواق غير التقليدية، يشكّل رافعة استراتيجية حقيقية نحو تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجالات التنمية الصناعية، التكامل الإقليمي، والاستدامة المالية. ويوضح الجدول التالي **الميزة التنافسية لكل مؤسسة، والدور المحوري الذي تضطلع به، مع تحديد فرص التوسع المستقبلي لتعظيم الاستفادة من هذا التعاون، وذلك من خلال:**

- توسيع نطاق المنتجات المؤمّنة لتشمل القطاعات الإنتاجية والمشروعات الكبرى.
- ربط أدوات التأمين بسياسات تحفيز التصدير وتعميق النفاذ للأسواق الأفريقية والعربية.
- دمج التمويل الإسلامي في الاستراتيجيات الصناعية والاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة.
- توظيف القدرات الفنية والتمويلية للمؤسسات في دعم التحول الأخضر والرقمي.

البعد	ITFC	ICIEC	ICD	ضمان	الدور المشترك أو المتكامل
نوع الدعم	تمويل التجارة لضمان الاستقرار ودعم الاحتياطي	تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتقليل المخاطر وتعزيز الثقة	تمويل مباشر للقطاع الخاص لرفع الإنتاجية وتنويع الاقتصاد	تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ذات الطابع السيادي لتعزيز الكفاءة المالية وتحسين التصنيف الائتماني	جميعها توفر آليات دعم مالي وتخفيف المخاطر لدعم **الاستقرار الاقتصادي الكلي**
إجمالي حجم الدعم	٢٢,٢ مليار دولار	١٢+ مليار دولار	٣٤٦ مليون دولار	٢,٧+ مليار دولار	**٣٧+ مليار دولار** إجمالاً
القطاعات الأساسية	البترول، الأمن الغذائي، المشروعات الصغيرة، التسهيلات التجارية	الصادرات (الكابلات، السيراميك)، الغذاء، الطاقة، البنية التحتية	الطاقة، الزراعة، الصناعة، التمويل	الصحة، التعليم، البنية التحتية، التجارة	دعم القطاعات **الإنتاجية والاستراتيجية**
دعم السلع الاستراتيجية	البترول، القمح، السكر، الزيوت	تأمين واردات البترول والسلع الغذائية الاستراتيجية	دعم الصناعات الغذائية والزراعية	ضمان واردات وقروض سيادية	المساهمة في **الأمن الغذائي والطاقة**
دعم القطاع الخاص	تمويل ADIB بـ٢٠ مليون دولار، دعم الـSMEs	تأمين ائتمان للصادرات الخاصة	تمويل مباشر لمشروعات القطاع الخاص وبرنامج بقيمة ١٠٠ مليون دولار في ٢٠٢٥	ضمان مخاطر للمصدرين من القطاع الخاص	تسهيل **وصول القطاع الخاص للتمويل**

البعد	ITFC	ICIEC	ICD	ضمان	الدور المشترك أو المتكامل
دعم التصدير	برنامج "جسور" – بعثات تصديرية، حاضنات تصدير	تأمين صادرات بـ٣,٩ مليار دولار خاصة لأفريقيا وأوروبا	دعم غير مباشر عبر تمويل مشروعات إنتاجية قابلة للتصدير	تأمين مخاطر صادرات في الأسواق ذات المخاطر المرتفعة	تعزيز **النمو التصديري**
التحول الرقمي للتجارة	منصة Contour، منصة Bolero، دعم سياسات	-	-	-	فقط **ITFC** يتصدر في **التحول الرقمي للتجارة**
بناء القدرات	أكاديمية التصدير، SheTrades	خدمات تقليل المخاطر للأعمال	ورش عمل حول الصكوك والأدوات المالية	دعم القدرات للبنوك وهيئات التجارة	اهتمام مشترك **ببناء القدرات المؤسسية**
تشجيع الاستثمار/ ضمانة	-	تأمين الاستثمارات الأجنبية (مثل مشروع بنبان)	استثمار مباشر في مشروعات محلية	ضمان تدفقات الاستثمار الأجنبي من آسيا وأوروبا	**ICIEC** و**ضمان** متخصصتان في **تخفيف مخاطر الاستثمار**
التركيز على أفريقيا	بعثات تصديرية، دعم التكامل الإقليمي	دعم توسيع الصادرات المصرية لأفريقيا	استثمارات ذات امتداد إقليمي	تغطية سياسية وتجارية إقليمية للمخاطر	تسهيل **التوسع الإقليمي لمصر**
التمويل الأخضر والمناخي	ضمني فقط عبر التجارة	تأمين مشروعات الطاقة الشمسية (بنبان)	تمويل مباشر لمشروعات الطاقة المتجددة	جاهزة لدعم مشروعات متوافقة مع ESG	**ICD** و**ICIEC** الأبرز في **التمويل المناخي**
أبرز العمليات الحديثة	١,٥ مليار دولار في ٢٠٢٥؛ منصات رقمية؛ دعم ٥٠+ سيدة	١٦٤ وثيقة تأمين؛ ٦٨ مليون دولار لمشروعات الطاقة؛ ١٢٠ مليون دولار واردات بترول	مشروع Alpha Solar، شركة الشرقية للسكر، برنامج جديد بـ١٠٠ مليون دولار	٥٠٠ مليون دولار ضمان قروض سيادية؛ مشروعات صحية وتعليمية	تنفيذ عمليات **عالية التأثير ومتنوعة**

د- الضمانات المقدمة لدعم إصدار السندات والصكوك السيادية

تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتدبير بعض الضمانات الائتمانية اللازمة من شركاء التنمية لدعم التوسع في إصدار السندات بالأسواق الدولية بما يضمن الالتزام بسقف الاقتراض الخارجي، وذلك على غرار ما تم في إصدار سندات الباندا في أكتوبر ٢٠٢٣، حيث تم تدبير ضمانة ائتمانية مشتركة من بنك التنمية الإفريقي (بقيمة ٣٤٥ مليون دولار) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (٢٠٠ مليون دولار).

وتجدر الإشارة إلى أن سندات الساموراي التي أصدرتها مصر في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ أيضاً كانت مدعومة بضمانات من شركاء دوليين. ففي الإصدار الأول عام ٢٠٢٢، حصلت مصر على ضمان من بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، مما ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية إصدار السندات في السوق الياباني. ويتم التباحث مع عدد من شركاء التنمية لإتاحة مزيد من الضمانات لإصدار السندات والصكوك السيادية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يمثل صندوق مصر لإعداد دراسات المشروعات (EPPF) خطوة رئيسية لتقديم مرفق يساهم في تعزيز قدرة مصر على إعداد وتنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP. ويدعم الصندوق تطوير البنية التحتية الخضراء والمستدامة في قطاعات مثل المرافق والطاقة والصحة والنقل. ويهدف إلى ضمان إعداد المشروعات وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية المعترف بها دوليًا، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تحسين جودة إعداد المشروعات، يسهم المرفق في توسيع فرص استثمار القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية. كما يوفر المرفق دعمًا فنيًا وماليًا لإعداد دراسات الجدوى، وهيكلة المشروعات، وغيرها من التقييمات اللازمة لطرح المشروعات في السوق.

وتمتد مدة هذا المرفق لسبع سنوات. وتتولى وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية مهام جهة التنفيذ. ويبلغ إجمالي قيمة المرفق ١٠ ملايين يورو، يساهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ ٩ ملايين يورو منها، بينما تساهم حكومة جمهورية مصر العربية بمبلغ مليون يورو.

الآلية المالية

تم تصميم مرفق إعداد المشروعات في مصر (EPPF) كصندوق دوّار، مما يعني أنه عند وصول أي مشروع مدعوم من المرفق إلى الإقفال المالي وطرحه للمناقصة بنجاح، يتم استرداد التكاليف التي تكبدها المرفق لإعداده، لإعادة توجيهها نحو استثمارات جديدة، بما يضمن استمرار توفر رأس المال لإعداد مشروعات إضافية. ويهدف المرفق إلى ضمان إعداد مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بصورة متقنة وقابلة للتمويل، بما يمكّن من طرحها في مناقصات تنافسية وتنفيذها بكفاءة عالية. وتندرج كافة المشروعات التي ينفذها المرفق ضمن منصة «نوفي»، مع التركيز على مشروعات المياه والطاقة، حيث تستهدف مشروعات تحلية المياه الاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪.

٥. التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص.. النمو الاقتصادي والتشغيل

تُمثّل الفجوة التمويلية أحد التحديات المركزية التي تواجه الدول، خاصة النامية منها، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تلك الفجوة التي تتسع بفعل الأزمات المتلاحقة عالمياً، وهو ما يفرض قيوداً حقيقية على قدرة الدول على تنفيذ أولوياتها التنموية، وتلبية احتياجات مواطنيها في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، التحول الرقمي، والتكيّف مع التغيرات المناخية وغيرها.

وقد أدّت التحديات العالمية المتراكمة، وعلى رأسها جائحة كوفيد-١٩، والأزمات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، إلى تفاقم الفجوة التمويلية بشكل غير مسبوق. ففي الوقت الذي بلغ فيه حجم التمويل الذي تم حشده من القطاع الخاص في العالم بفضل التمويل التنموي نحو ٧٠ مليار دولار سنوياً[١]، يظل هذا الرقم بعيداً عن المستوى المطلوب لسد فجوات التمويل المناخي والتنموي حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٤ إلى أن الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبلغ نحو ٤ تريليون دولار سنوياً، مقارنة بـ٢,٥ تريليون قبل جائحة كوفيد-١٩، وهو ما يعكس الحاجة المُلحة إلى هيكلة النظام المالي العالمي، والتوسع في حشد آليات التمويل المبتكرة.

ولذلك فقد أدرك المجتمع الدولي الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتقديم حلول مبتكرة في القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة، والنقل، والمياه، والتعليم، والرعاية الصحية باستخدام أفضل الممارسات التي تعتمد على الكفاءة والابتكار. وقد أكدت الأطر المرجعية الدولية مثل خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ بشأن تمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية باريس للمناخ، على أهمية حشد الموارد المالية وتوظيفها من خلال آليات تمويلية متنوعة، تشمل التمويل التنموي الميسّر، والدعم الفني، والخدمات الاستشارية والتنفيذية، بهدف تمكين القطاع الخاص من الاستثمار والمشاركة الفعالة في تنفيذ الأجندة الأممية للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، عملت مجموعة الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على تطوير السياسات وآليات العمل التي تُعزّز من مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية، بما في ذلك استعراض التجارب الناجحة، وتوسيع استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل الضمانات، والمساهمة في رأس المال، والتمويل الميسر، والدعم الفني. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تكامل دور القطاع الخاص مع خطط التنمية الحكومية، خاصة في ظل التحديات التمويلية المتزايدة.

القطاع الخاص مُحرك رئيسي للتنمية

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، تبرز الفجوة التمويلية كفرصة لتضافر كافة الجهود التنموية مع كافة شركاء العمل التنموي، لذلك تعمل الدولة المصرية، من خلال أطر التعاون الدولي، على سد هذه الفجوة عبر تنويع مصادر التمويل، وتبني نماذج تمويل مبتكرة، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص.

وبينما تستهدف خطة عمل الحكومة المصرية ٢٠٢٤-٢٠٢٧ وكافة الخطط الوطنية تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية الطموحة، تتطلب هذه الأهداف مشاركة فعالة من القطاع الخاص لضمان تنفيذها بكفاءة وفي الإطار الزمني المحدد.

ولتشجيع هذه الاستثمارات، حددت الحكومة عدداً من التدخلات لتوسيع دور القطاع الخاص، من بينها مواصلة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وإعداد مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها، إلى جانب الاستمرار في برنامج الطروحات، وتحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة.

وتعكس البيانات الحديثة عُمْق التعاون القائم بين الدولة المصرية وشركاء التنمية متعددي الأطراف

١ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). منصة دعم التمويل الرسمي الشامل للتنمية المستدامة (TOSSD). https://www.oecd.org/en/topics/leveraging-private-finance-for-development.html

والثنائيين، حيث تم توجيه أكثر من ١٧ مليار دولار من التمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) الموجهة للقطاع الخاص لتحفيز استثمارات مصرية وأجنبية منذ عام ٢٠٢٠، شملت برامج تمويلية وفنية متعددة، تستهدف تمكين الشركات من الوصول إلى الأسواق، وتوسيع سلاسل القيمة، وتعزيز الابتكار. كما تشمل المحفظة الجارية لمشروعات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مشروعات دعم فني موجهة للقطاع الخاص بقيمة تتجاوز ٢٢٨ مليون دولار، إلى جانب استفادة الشركات الوطنية من فرص المناقصات الدولية المرتبطة بالمشروعات الممولة من شركاء التنمية وبخاصة في القارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، تُعد استراتيجيات التعاون القطرية بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية مثالاً واضحاً على التوجه نحو تمكين القطاع الخاص، من خلال التركيز على ثلاث أولويات رئيسية: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتسريع التحول الأخضر، وتعزيز التنافسية من خلال التحول الرقمي والابتكار وريادة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، سيتم تسليط الضوء على الأدوار المتكاملة لمختلف الأطراف الفاعلة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لحشد التمويلات التنموية لتمكين القطاع الخاص، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل.

أولًا: توسيع نطاق التمويل التنموي لسد الفجوة التمويلية

إن تحقيق الأهداف التنموية يتطلب توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص وتفعيل دوره، من خلال تحسين بيئة الأعمال وإتاحة الأدوات التمويلية المتنوعة والمبتكرة، بما يعزز من فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف.

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

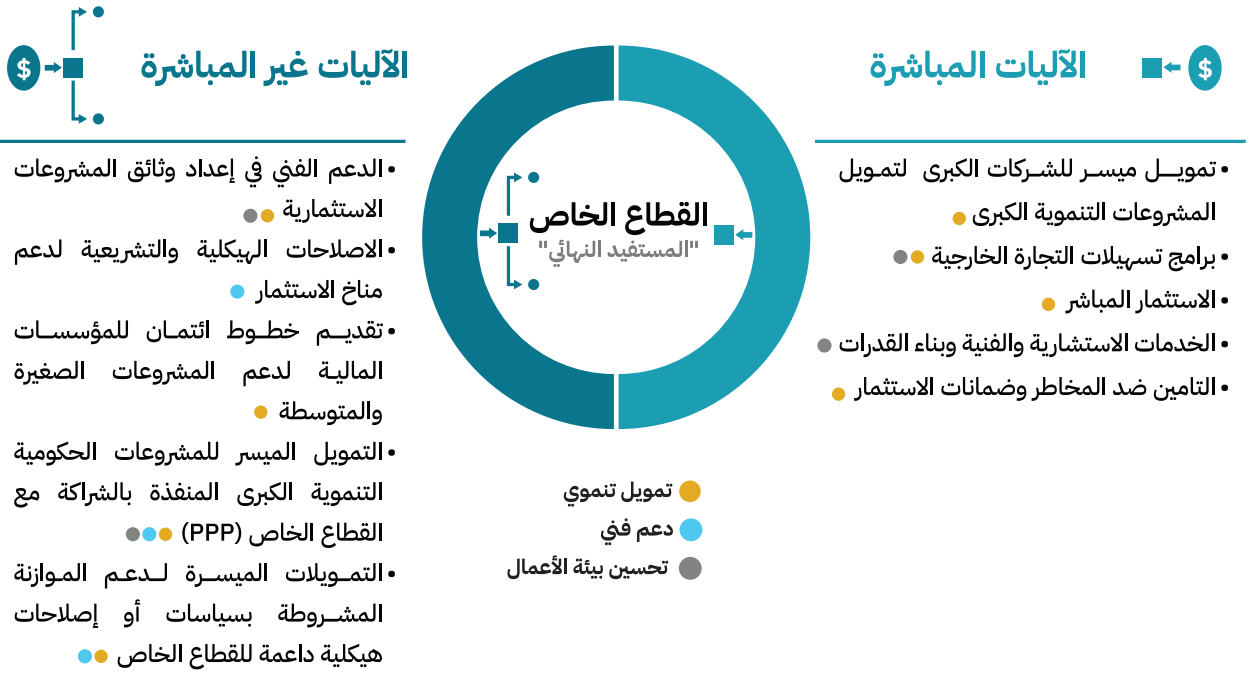

وفيما يلي عرض لبعض أهم الأدوات التمويلية التي يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها:

١. استفادة القطاع الخاص من آليات التمويل التنموي

الأداة	الوصف	الميزة التنافسية
التمويل التنموي الميسّر	تمويل تنموي مُقدَّم بشروط تفضيلية (فترات سماح ممتدة، أسعار فائدة تنافسية، آجال سداد مرنة) لمشروعات البنية التحتية الاستراتيجية والقطاعات الحيوية.	تمكين الشركات من تنفيذ مشروعات ضخمة يصعب تمويلها عبر القنوات التجارية التقليدية وتحفيز الدخول في قطاعات عالية التأثير ومنخفضة الربحية تجارياً
التمويل التجاري	ضمانات ائتمانية وتغطيات لمخاطر التجارة الدولية (الاستيراد/التصدير) تُقدَّم مباشرةً للشركات عبر مؤسسات التمويل التنموي.	تسريع دورة رأس المال العامل وتمكين التوسع في الأسواق العالمية مع إدارة المخاطر مالية.
الاستثمار المباشر	مشاركة مؤسسات التمويل التنموي في ملكية الشركات (كمساهم استراتيجي) عبر ضخ استثمارات مباشرة في مراحل النمو أو التطوير التكنولوجي.	توفير سيولة بدون أعباء خدمة الدين ورفع المصداقية أمام الشركاء المحتملين.
التأمين وضمان المخاطر	أدوات تأمينية متخصصة تُغطي مخاطر الاستثمار في الأسواق الناشئة أو القطاعات عالية المخاطر (سواء كانت مخاطر سياسية، أو اقتصادية).	تقليل مخاطر الاستثمار وتمكين الشركات من دخول أسواق جديدة بغطاء حماية مالي.
الدعم الفني والخدمات الاستشارية	حزم متكاملة من الخدمات الاستشارية (إعادة الهيكلة، التحول الرقمي، التوافق مع المعايير البيئية) تُقدَّم بدعم فني وتمويلي مباشر من شركاء التنمية.	تعزيز الكفاءة التشغيلية وتهيئة الشركات لجذب الاستثمارات التكميلية.
المنح	تمويل غير مسترد يُقدَّم لدعم مبادرات ومشروعات ذات طابع اجتماعي أو بيئي أو تنموي، خاصة في المراحل المبكرة أو في المناطق والقطاعات ذات الأولوية.	تقليل الأعباء المالية على الشركات الناشئة أو المبادرات المجتمعية، وتحفيز الابتكار في القطاعات التنموية ذات الأولوية.

٢. استفادة القطاع الخاص من التمويل التنموي بشكل غير مباشر (من خلال جهة وسيطة)

الأداة	الوصف	أثرها على القطاع الخاص
دعم إعداد المشروعات الاستثمارية ودراسات الجدوى	دعم فني للهيئات الحكومية في إعداد دراسات الجدوى المعيارية وصياغة عقود الشراكة (PPP) وفق أفضل الممارسات العالمية.	ضمان شفافية المشروعات وتقليل المخاطر القانونية عند دخول القطاع الخاص في منافساتها.

الإصلاحات التشريعية المدعومة تمويلياً	تمويلات تنموية لتنفيذ حزم إصلاح هيكلي منها (تبسيط التراخيص، تحديث قوانين الاستثمار، إصلاح أنظمة الضرائب) لتحسين مناخ الأعمال.	توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وتنافسية للشركات المحلية والأجنبية.
خطوط ائتمان للقطاع المالي	توجيه تمويلات ميسّرة للبنوك المحلية لإعادة إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط تمويلية مُيسّرة (أسعار فائدة مخفضة، ضمانات مرنة).	توسيع نطاق وصول المؤسسات الصغيرة لتمويل النمو بأسعار غير متاحة بالسوق العادية.
تمويل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام-الخاص (PPP)	تمويل تنموي مُوجَّه للحكومات لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى بآلية PPP، مع تخصيص حزم تمويلية وتشغيلية مُشجعة للقطاع الخاص وتقليل العبء على الموازنة العامة.	فتح أسواق جديدة للشركات محليا ودوليا مع ضمان تمويل حكومي منخفض التكلفة للمشاريع طويلة الأجل.
دعم الموازنة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	قروض ميسّرة لدعم موازنات الدول من أجل تنفيذ إصلاحات داعمة للقطاع الخاص.	توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وتنافسية للشركات المحلية والأجنبية.
تمويل التقارير التشخيصية والقطاعية	إعداد دراسات تحليلية متعمقة حول القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتحديات النظامية التي تواجه القطاع الخاص.	مساعدة المستثمرين على فهم الفرص بوضوح وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة.

المحاور الرئيسية للتعاون مع شركاء التنمية في تمكين القطاع الخاص

من خلال الآليات التمويلية المباشرة وغير المباشرة، والدعم الفني والاستشارات، الذي يتم إتاحته من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تحفيز مُشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية من خلال العمل على **محاور مترابطة،** تهدف إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة، تقوم على التنسيق المؤسسي، والاستفادة من أدوات التعاون الدولي، وربط الأولويات الوطنية بفرص النمو الواعدة.

وتعمل الوزارة مع كافة شركاء التنمية لتمويل مشروعات داعمة للقطاع الخاص بالأخص في المجالات التالية: -

البنية التحتية: يلعب شركاء التنمية دوراً حيوياً في تمويل القطاع الخاص للعمل على تطوير البنية التحتية في مصر. من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى مثل الطرق، والموانئ، وشبكات النقل، ومراكز البيانات والمرافق، بما يُسهم في تحسين جودة الحياة ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

التحول الأخضر: يُساهم شركاء التنمية في دعم التحول الأخضر في مصر من خلال تقديم التمويلات والخبرات لتنفيذ المشروعات البيئية المستدامة. تشمل هذه المشروعات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية وتقليل الانبعاثات الكربونية، مما يعزز من قدرة مصر على مواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

تنمية رأس المال البشري والابتكار: يدعم شركاء التنمية، قطاعات التنمية البشرية والابتكار في مصر عبر تقديم برامج تدريبية وتمويلات لدعم التعليم في كافة مراحله والبحث العلمي. هذه المبادرات تساعد في بناء قدرات سوق العمل وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ونمواً اقتصادياً مبني على المعرفة.

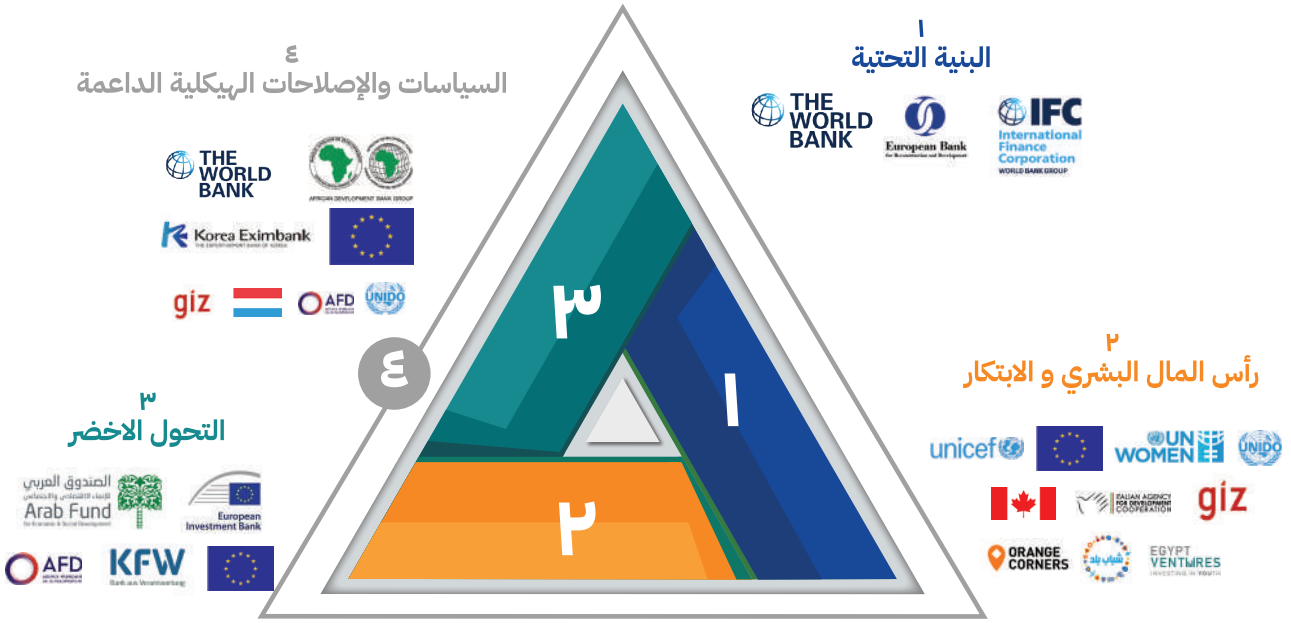

السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة: يلعب شركاءُ التنمية دوراً هاماً في تحسين بيئة العمل والسياسات الداعمة في مصر من خلال تقديم الاستشارات والتمويلات للمشروعات التي تحسن من بيئة الأعمال. هذه الجهود تساعد في تبسيط الإجراءات وتطوير التشريعات الداعمة، مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثانيًا: ماذا قدم شركاء التنمية للقطاع الخاص منذ ٢٠٢٠؟

١٧ مليار دولار تمويلات المؤسسات الدولية للقطاع الخاص في مصر (يناير ٢٠٢٠ حتى تاريخه)

منذ عام ٢٠٢٠، شهد القطاع الخاص تطورًا كبيرًا في علاقاته مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، انطلاقًا من حرص الدولة على دفع دوره في جهود التنمية باعتباره محرك رئيسي للنمو الشامل وتوليد فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تبرُز مساهمات شركاء التنمية الدوليين كعنصر حيوي في دعم البيئة الاقتصادية، من خلال تمويلات موجهة إلى المؤسسات المالية والقطاعات الإنتاجية، وتدخلات فنية لتعزيز القدرات المؤسسية.

وقد شهدت محفظة التمويل التنموي الموجَّه للقطاع الخاص نموًا لافتاً في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت **٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٤**، متفوقة لأول مرة على التمويل التنموي المُوجَّه للقطاع الحكومي، ما يعكس التحول المتزايد في توجه شركاء التنمية نحو دعم استثمارات القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال الفترة من يناير ٢٠٢٥ وحتى تاريخه، بلغ حجم التمويل ٢,٨ مليار دولار، مما يعزز التوقعات بمواصلة هذا الزخم. وبلغ إجمالي التمويلات المُقدّمة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص **خلال الفترة من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه نحو ١٧ مليار دولار**، من أكثر من ٣٠ شريك تنمية، وهو ما يعكس تنامي الثقة الدولية في مناخ الاستثمار المصري والدور المتصاعد للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية.

- **مصر منصة دولية للتمويل التنموي للقطاع الخاص**

شكل ١ توزيع التمويل التنموي حسب شريك التنمية (من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه في ٢٠٢٥)

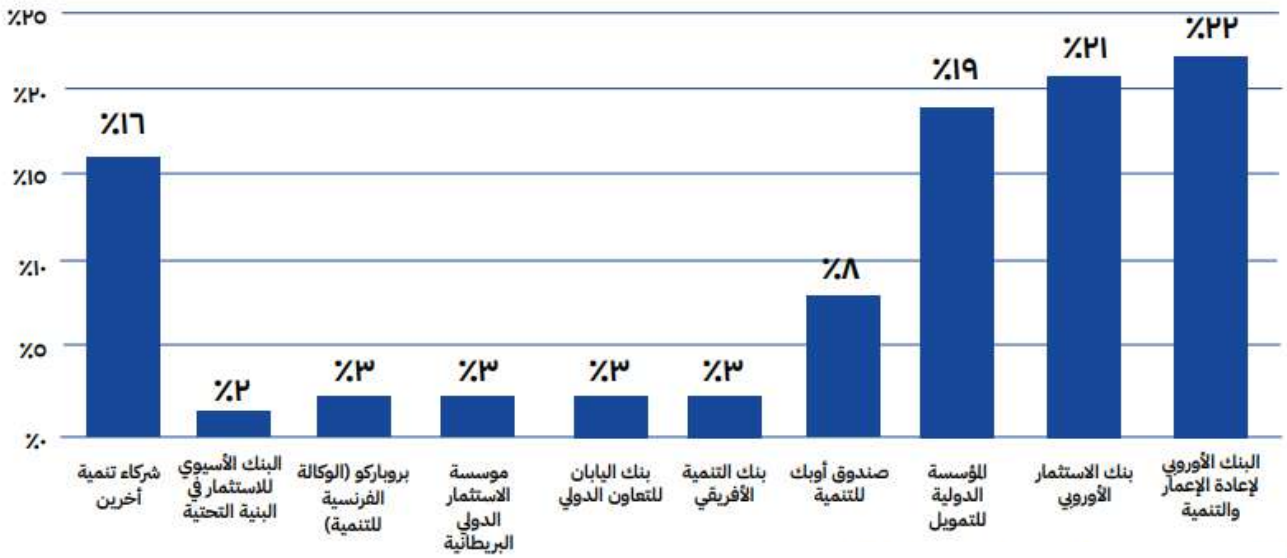

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي.

وتتمتع مصر بتنوع كبير في شركائها الدوليين، حيث يتجاوز عدد شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف الداعمين للقطاع الخاص المصري منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٣٠ جهة. وينعكس هذا التنوع في التعدد النوعي في الأدوات المقدمة من هؤلاء الشركات إلى القطاع الخاص كما يعكس الثقة الكبيرة في استقرار الاقتصاد المصري وآفاق نموه.

وتصدر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، قائمة الشركاء التنمويين بحصة تمويلية تمثل ٢٢٪ من إجمالي التمويلات التنموية، تلاه بنك الاستثمار الأوروبي بنسبة تعادل ٢١٪، بما يعكس الدور المحوري لشركاء التنمية الأوروبيين سواء متعددي الأطراف أو الثنائيين في تمويل البنية التحتية ودعم قدرات القطاع الخاص في مصر والذين يمثلون مجتمعين حوالي ٤٧٪ من قيمة التمويلات التنموية الموجهة للقطاع الخاص في مصر منذ ٢٠٢٠ بمساهمة تعادل حوالي ٧,٣ مليار دولار. كما جاءت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في المركز الثالث بنسبة بلغت نحو ١٩٪، في إشارة واضحة إلى التوجه نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمار المباشر.

كما أظهرت البيانات أن التمويل المشترك من خلال آليات متعددة الأطراف مثّل ما يزيد عن ٩,٣٪ من الإجمالي، ما يعكس اتساع نطاق التعاون وتكامل التدخلات التنموية. وبرزت كذلك مؤسسات إقليمية مثل صندوق أوبك للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك اليابان للتعاون الدولي والصندوق السعودي للتنمية، وهو ما يدل على التنوّع الجغرافي والتكامل الدولي في دعم التنمية الاقتصادية المصرية.

- **ترفيع العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي**

في مارس ٢٠٢٤، وخلال القمة المصرية الأوروبية، أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، والسيدة/ أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، ترفيع العلاقات المصرية الأوروبية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، لتدخل الشراكة بين مصر وفريق أوروبا إلى مرحلة تاريخية جديدة، سواء على صعيد العلاقات الثنائية مع الدول، أو مع مؤسسات التمويل الأوروبية.

ويمثل التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص من الدول والمؤسسات الأوروبية ٨ مليار دولار منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥، مستحوذًا على ٥١٪ من إجمالي التمويلات للقطاع الخاص، مما يعكس عمق العلاقة مع الجانب الأوروبي، وفي العام الماضي أعلن الاتحاد الأوروبي عن توفير حزمة مالية بقيمة ٧,٤ مليار يورو

لمساندة الاقتصاد المصري في الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٧ موزّعة كالتالي: -

- **٥ مليار يورو:** تمويلات ميسرة لتنفيذ إصلاحات هيكلية ضمن آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة MFA.
- **١,٨ مليار يورو:** استثمارات إضافية للقطاع الخاص عن طريق ضمانات لتقليل المخاطر وزيادة الموارد التمويلية المتاحة للقطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **٦٠٠ مليون يورو:** كمنح تُوجه لدعم مشروعات تنموية ذات أولوية، منها الطاقة والنقل والتعليم الفني.

وبذلك، تُعد هذه الحزمة من أكبر التزامات الشراكة الأوروبية مع دولة من دول جنوب المتوسط، ما يعكس ثقة المجتمع الأوروبي في أجندة الإصلاح الاقتصادي المصري وقدرة الدولة على قيادة تحوّل تنموي فعّال وشامل.

- آلية ضمانات الاستثمار (EFSD+) : نحو شراكة مبتكرة لتمكين القطاع الخاص

في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، جاري العمل على تفعيل «آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية»، كإحدى المبادرات المحورية لتعزيز النمو الاقتصادي الأخضر والشامل والمستدام في مصر.

وقد تم تدشين آلية لتنفيذ زيادة حجم الاستثمارات المستهدفة بقيمة ١,٨ مليار يورو، وهو ما يعكس الجهد المبذول خلال مفاوضات الحكومة المصرية مع الاتحاد الأوروبي والتزام الجانبين بدعم مشاركة القطاع الخاص في مسيرة التنمية، حيث كان الهدف الأولي هو جذب استثمارات في مصر بقيمة ٩ مليارات يورو بحلول عام ٢٠٢٧، في إطار استراتيجية شاملة يسعى من خلالها الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+) إلى جذب رؤوس الأموال العامة والخاصة عبر أدوات تقاسم المخاطر، مثل الضمانات والتمويل المختلط.

إلا أن هذا الهدف شهد تعزيزًا ملحوظًا في ضوء الشراكة الاستراتيجية التي تم الإعلان عنها خلال فعاليات مؤتمر الاستثمار « مصر والاتحاد الأوروبي» لعام ٢٠٢٤، حيث أفضت مفاوضات ناجحة قادتها الحكومة المصرية مع الجانب الأوروبي إلى رفع سقف الاستثمارات المستهدفة ليبلغ ١٠,٨ مليار يورو، أي بزيادة قدرها ١,٨ مليار يورو عن الخطة الأصلية.

وقد جرى تدشين هذه الزيادة رسميًا خلال مؤتمر «التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص» في يونيو ٢٠٢٥، مع إدراج الآلية على "منصة حافِز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، في خطوة تعكس الثقة المتنامية في قدرة مصر على استقطاب استثمارات تدعم أولويات التحول الأخضر والتنمية المستدامة.

وقد تم حتى الآن الالتزام فعليًا بجذب استثمارات بقيمة ٥,٨ مليار يورو من خلال أدوات الضمان المقدمة عبر صندوق EFSD+، وذلك بالشراكة مع مجموعة واسعة من مؤسسات التمويل الدولية. وتشمل هذه المؤسسات: بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية الألماني (KfW)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، حيث تستفيد جميعها من هذه الآلية لتوسيع نطاق استثماراتها في مصر. كما تعمل هذه المؤسسات من خلال شراكات مع البنوك التجارية، مثل البنك التجاري الدولي (CIB) وبنك قطر الوطني (QNB)، على توفير تمويل ميسر وخطوط ائتمان موجهة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تنفيذ هذه الآلية من خلال "منصة حافِز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، عبر وحدة مشاركة القطاع الخاص، بالتنسيق الكامل مع المفوضية الأوروبية وبعثة الاتحاد الأوروبي في مصر. وتم إنشاء فريق تنسيقي مخصص ضمن المنصة لتكون بمثابة المحرك التنفيذي لآلية "ضمانات الاستثمار من أجل التنمية" بين مصر والاتحاد الأوروبي.

ويتولى الفريق التنسيقي المهام التالية:

- تحديث ومتابعة قائمة المشروعات الاستثمارية المقترحة، بما يشمل رصد اهتمام المستثمرين والمولين المحتملين

- التنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين لتوليد فرص تمويل جديدة باستخدام أدوات ضمان EFSD+
- متابعة التقدم المحقق في تنفيذ المشروعات وتحديث الموقف التنفيذي لها بشكل دوري
- تسهيل التنسيق بين الجهات الحكومية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، بما يضمن اتساق الاستثمارات مع الأولويات المشتركة.

ويضم الفريق التنسيقي خبرات متخصصة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والمفوضية الأوروبية وبعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة، وذلك لضمان توفر الكفاءة الفنية المطلوبة لتوجيه أدوات التمويل وضمانات الاستثمار نحو المشروعات ذات الأولوية.

المستفيدون الرئيسيون من آلية EFSD+

تمثل آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (EFSD+) مثالًا بارزًا للتعاون متعدد الأطراف، حيث تتفاعل مرونة الأدوات المالية والقدرة على ابتكار آليات تمويل جديدة لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. بفضل هذه الآلية، يمكن دمج الجهود بين الاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية والبنوك المحلية، والشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بتنفيذ استثمارات استراتيجية شاملة ومبتكرة، وتعزيز فرص التمويل المتاحة لكل هذه الفئات بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

تستهدف هذه الآلية مجموعتين رئيسيتين من المستفيدين عبر مسارين مختلفين:

المسار الأول: دعم الشركات الكبرى والمشروعات الاستراتيجية

تقوم EFSD+ بتقديم ضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي تستخدم هذه الضمانات لتوفير تمويلات كبيرة مباشرةً أو بالمشاركة في مشروعات استراتيجية ضخمة مع شركات كبرى، بهدف تعزيز قطاعات استراتيجية ومبتكرة مثل الطاقة الخضراء والصناعات ذات التقنيات المتطورة.

مثال (١): برنامج KfW "التحول الأخضر" (Green Transition)، لدعم المشروعات الكبرى التي تعزز الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة.

مثال (٢): برنامج EBRD "Hi-BAR" لدعم استثمارات الهيدروجين الأخضر والمواد الأولية الحيوية، والاستثمارات المناخية والتقنيات الخضراء المبتكرة.

المسار الثاني: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

في هذا المسار، تمنح EFSD+ الضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي بدورها تقوم بمنح ضمانات تقاسم المخاطر للبنوك المحلية. تستخدم البنوك المحلية هذه الضمانات لتقديم قروض ميسرة ومبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قدرات هذه المشروعات على النمو والتوسع والمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة.

مثال (١): برنامج بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) "ضمانات التمويل الجزئي لحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الأخضر والتمويل الشامل" (MSME Access to Green Growth and Inclusive Finance Partial Portfolio Guarantee - PPG Component).

مثال (٢): برنامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) "للشمول المالي" (Financial Inclusion)، الذي يوفر تسهيلات لتقاسم المخاطر تصل إلى ٥٠٪ من القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال بنوك محلية مثل بنك قطر الوطني (QNB)، البنك التجاري الدولي (CIB), وآخرين.

تهدف هذه الهيكلية الواضحة والمسارات المحددة إلى تحقيق تكامل فعّال بين مختلف الأطراف المعنية من القطاع الخاص، مما يسهم في تنويع مصادر التمويل ودعم الاستثمارات النوعية التي تُعزّز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، مع التركيز بشكل خاص على التحول الأخضر وتعزيز الابتكار.

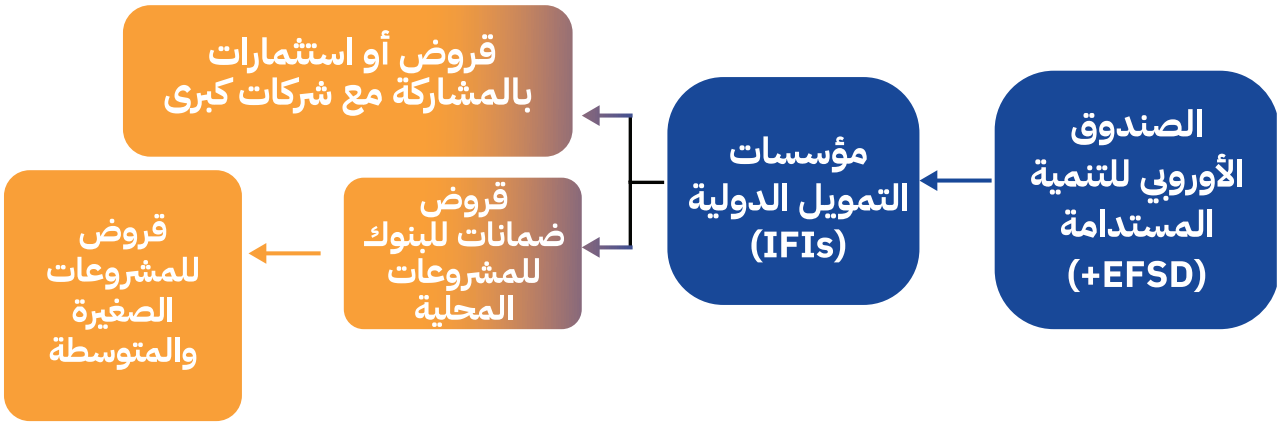

- **البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**

يُعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) أحد أبرز المؤسسات المالية متعددة الأطراف التي تركز على دعم الاقتصادات الانتقالية (Transition Economies) من خلال تمويل المشروعات وتعزيز التنمية المستدامة.

ويعمل البنك في مصر منذ عام ٢٠١٢، ومنذ ذلك الحين، تطورت عمليات البنك حتى أصبحت مصر في غضون ٤ أعوام (ولا تزال) أكبر دولة عمليات للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. حيث استثمر أكثر من ١٣,٨ مليار يورو لتمويل ١٩٤ مشروعًا في مختلف مجالات التنمية ويحظى القطاع الخاص بنصيب كبير من تلك التمويلات. ففي عام ٢٠٢٤ وحده تم استثمار ١,٥ مليار دولار، كان منها ٩٨٪ موجه للقطاع الخاص.

ويعتمد البنك في نشاطه في مصر على استراتيجية متكاملة تعكس أولويات الدولة المصرية، وتستهدف دعم القطاع الخاص، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتمكين المرأة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

منذ عام ٢٠٢٠ وحتى منتصف ٢٠٢٥، قام البنك الأوروبي بإبرام ٩٤ مشروع بقيمة إجمالية ٣.٥ مليار دولار شملت قطاعات متعددة، أبرزها، الصناعة والطاقة والبنية التحتية التي تُمثل الحصة الأكبر من محفظة البنك، وكذلك القطاع المصرفي، من خلال خطوط ائتمان موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن القطاع الزراعي والنقل والمرافق، ودعم سلاسل الإمداد الغذائية.

شكل ٢ توزيع التمويل التنموي للقطاع الخاص من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥)

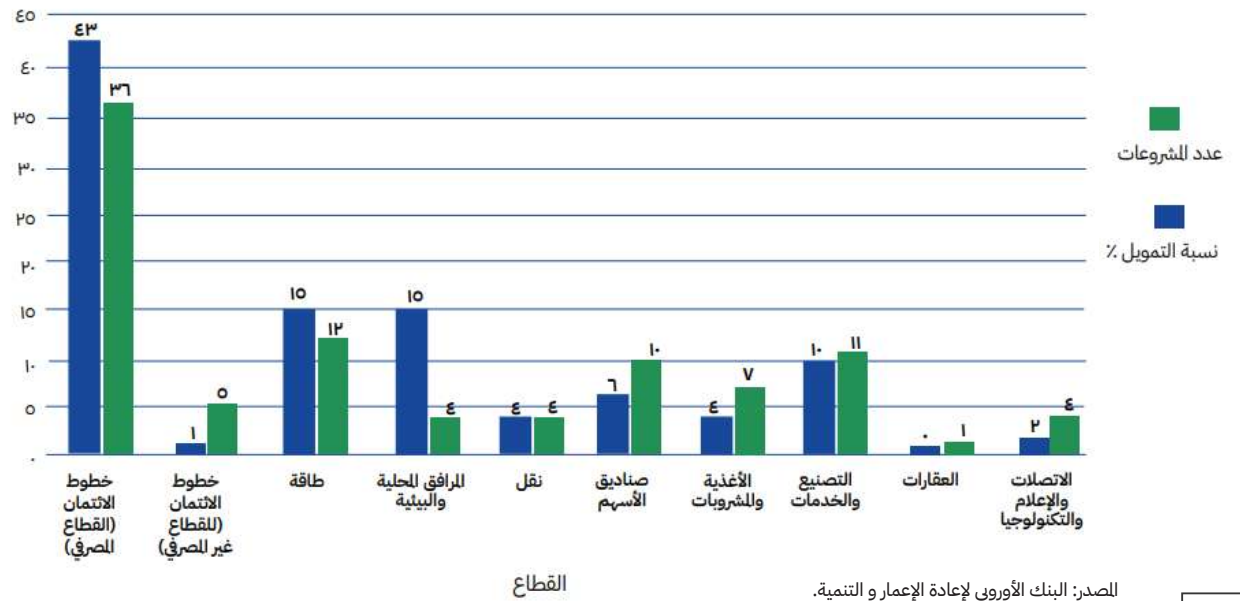

المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية.

إلى جانب الإتاحة المباشرة للتمويل، قام البنك بدور شريك التنمية الرئيسي في محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي»، من أجل حشد التمويلات الميسرة والدعم الفني لمشروعات الطاقة المتجددة، وهو ما ساهم في حشد نحو ٣,٩ مليار دولار تمويلات ميسرة من مؤسسات دولية مختلفة للقطاع الخاص، لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤ جيجاوات، وسوف يتم التطرق لهذا الأمر بالتفصيل في التقرير.

كما أولى البنك اهتماماً كبيراً بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، من خلال أدوات تمويلية متنوعة من بينها خطوط الائتمان الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك والتي تجاوزت قيمتها ٣٨٠ مليون دولار، وتمويل الشركات الناشئة من خلال ١٠ مشروعات ضمن صناديق الأسهم الخاصة بقيمة ٢٠٠ مليون يورو، إلى جانب ٢ من الشركات الناشئة من خلال ضمن مبادرة تمويل الابتكار (VCIP) بقيمة ١٠,٨ مليون يورو، فضلًا عن المشروعات التي تُدعم تمكين المرأة في القطاع الخاص، وزيادة مشاركتها اقتصاديًا في مختلف القطاعات.

- **بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)**

يُعد بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، الذراع التمويلية للاتحاد الأوروبي، من أقدم شركاء التنمية لمصر، حيث بدأ نشاطه في البلاد منذ عام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بدور محوري في تمويل مشروعات البنية التحتية، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم قدرات القطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من التزامه بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في دول الجوار الأوروبي.

منذ عام ٢٠٢٠، شهد التعاون بين البنك ومصر تطوراً نوعياً، إذ خصّص البنك ما يقرب من **٣,١ مليار يورو** على هيئة خطوط ائتمان ميسّرة لأربعة من أكبر البنوك المصرية، وهي: بنك مصر، والبنك الأهلي المصري، وبنك القاهرة، وبنك الإسكندرية، لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وهو ما ساهم في إتاحة التمويل لأكثر من ١٣ ألف مشروع صغير ومتوسط، مما أسهم في توفير أكثر من ٢٤٢ ألف فرصة عمل في مختلف المحافظات والقطاعات الاقتصادية.

كما عزز البنك من تواجده في قطاع الشركات الكبرى، من خلال توفير التمويل الميسرة للشركة المصرية للاتصالات، بقيمة ١٥٠ مليون يورو، لتمويل مشروع التوسع في تغطية الإنترنت المحمول خاصة في المناطق النائية، وهو أول تمويل مباشر يوجه لقطاع الشركات الكبرى في مصر منذ عام ٢٠١٠، ما يشير إلى الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على جذب تمويلات نوعية للقطاع الخاص.

كما أن بنك الاستثمار الأوروبي هو شريك التنمية الرئيسي في محور النقل المستدام من منصة «نُوَفِّي+»، عن طريق توفير التمويلات الميسرة اللازمة لدعم استثمارات القطاع الخاص.

وفي سياق دعم الابتكار وريادة الأعمال، ضخ البنك نحو **١,١ مليار يورو في ٢٠ صندوقاً للأسهم الخاصة وصناديق رأس المال المخاطر محلية وإقليمية** تعمل على تمويل الشركات الناشئة والمبتكرة في مصر. وتغطي هذه الاستثمارات قطاعات متنوعة تشمل الرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا، والصناعات الدوائية، والخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية. وقد استفادت منها مجموعة من الشركات الناشئة المصرية البارزة مثل «ناوي»، و«بريمور»، وغيرها من الشركات.

فضلًا عن التمويلات نفذ البنك أربعة برامج للدعم الفني بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية، بهدف تطوير قدراتها في إدارة المخاطر وتحسين أدوات التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل بنك مصر، وبنك الإسكندرية، وEG Bank، كما موّل البنك دراسة الجدوى الخاصة بمشروع محور قناة السويس، دعماً للجهود الوطنية نحو إنشاء مناطق لوجستية ومراكز اقتصادية متكاملة.

وفي إطار جهود الدولة للتوسع في الاقتصاد الأخضر، يعمل البنك حالياً على تعبئة تمويل لمشروع إنتاج الأمونيا الخضراء في منطقة العين السخنة بسعة إنتاج تصل إلى ٧٤ ألف طن سنوياً. ويُعد هذا المشروع، المنفذ بالشراكة مع شركة Scatec، من أولى المبادرات الإقليمية الرائدة في مجال الهيدروجين الأخضر، وتم توقيع خطاب النوايا بشأنه خلال مؤتمر مصر–الاتحاد الأوروبي للاستثمار.

- **مؤسسة التمويل الدولية (IFC)**

تُعد مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، من أبرز شركاء التنمية لمصر في تمكين القطاع الخاص، وعلى مدار عقود من الشراكة، أصبحت مصر واحدة من أكبر دول العمليات لمؤسسة التمويل الدولية، بمحفظة استثمارات تتجاوز قيمتها ٩ مليارات دولار، ومحفظة للدعم الفني تتجاوز قيمتها ٢٤ مليون دولار، من خلال مجموعة متكاملة من الأدوات التنموية، تشمل التمويل المباشر للشركات سواء من خلال القروض أو الاستثمارات في الأسهم، فضلًا عن توفير خدمات استشارية تستهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرات المؤسسية. كما تعمل المؤسسة على دعم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، بالتعاون مع الجهات الحكومية، بما يسهم في تهيئة مناخ أكثر جاذبية للاستثمار.

وساهمت مؤسسة التمويل الدولية في توفير حزمة تمويلية متنوعة لعدد من البنوك العاملة في مصر، من بينها مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، حيث حصل مؤخرًا على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة بقيمة ٥٠ مليون دولار، لدعم نمو البنك وتمكينه من توسيع تمويله للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبنك مصر من خلال تمويل بقيمة ٢٣٤ مليون دولار، خُصص نصفه لدعم الشركات الصغيرة المملوكة للنساء، ضمن إطار برنامج «ذات – ZAAT" لتعزيز التوجيه والمشورة لرائدات الأعمال، وبنك البركة– مصر: تمويل مرابحة بقيمة ٥٠ مليون دولار، وُجّه لدعم آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تخصيص ٢٥٪ من التمويل للشركات النسائية.

كما حصل بنك القاهرة على تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، نصفه مخصص للمشروعات النسائية، والبنك التجاري الدولي (CIB) والتجاري وفا بنك حصلا على تمويلات بلغت ١٥٠ و٢٠ مليون دولار على التوالي، بهدف تعزيز التمويل الموجه للشركات الصغيرة والناشئة، ودعم خطط النمو الأخضر.

كما ساهم البنك في تمويل إصدار أول سند استدامة في مصر وأكبر سند من نوعه لبنك خاص في إفريقيا، للبنك العربي الأفريقي الدولي، بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من قبل IFC، و١٠٠ مليون دولار من كل من EBRD وBII، خُصص ٧٥٪ منه لمشروعات خضراء، و٢٥٪ لتمويل مشروعات شاملة وصغيرة.

كما تعمل المؤسسة على تنفيذ مجموعة من البرامج التي تستهدف معالجة الفجوة بين الجنسين في فرص العمل والتمويل، وتعزيز الإطار التشريعي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لدعم إصدار تعريف موحد لمشروعات النساء بالبنوك، وتقديم توصيات لإصلاحات تشريعية في قانون العمل وتطبيق مبدأ المساواة في الأجور.

فضلًا عن المساهمة في الاستثمار في عدد من صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر لدعم الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة، منها، صندوق «لوراكس كابيتال»، وصندوق ازدهار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والتصنيع، و«الجبرا فينشرز» لدعم شركات التكنولوجيا الناشئة، وصندوق «ديسربتك» للتكنولوجيا المالية، قامت المؤسسة أيضاً بضخ الاستثمارات والتمويلات للعديد من الشركات الناشئة والشركات المليارية المصرية مثل فوري، ومكسب، وإم إن تي حالًا، لدعم توسعاتها المحلية والإقليمية.

الخدمات الاستشارية لبرامج الطروحات وتمكين القطاع الخاص

وعلى رأس برامج التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، الخدمات الاستشارية التي تقدمها للحكومة المصرية، من أجل تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، بموجب الاتفاق الذي تم توقيعه في يونيو ٢٠٢٣، لدعم جهود الدولة في طرح الشركات المملوكة للدولة استغلالًا للخبرات الكبيرة التي تمتلكها مؤسسة التمويل الدولية، وتنفيذًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة. فضلًا عن اتفاقية الخدمات الاستشارية لدعم رؤية الدولة في طرح ١١ مطارًا للقطاع الخاص لتعظيم مشاركة الشركات المحلية والأجنبية في إدارة المطارات المصرية.

منصة الضمانات الموحدة لمجموعة البنك الدولي

ومن أجل تعظيم الاستفادة من الآليات التمويلية المبتكرة المتاحة من مجموعة البنك الدولي، ومؤسساته

التابعة ممثلة في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق مع البنك للاستفادة من منصة الضمانات الموحدة التي أطلقها العام الماضي، والتي تتيح آليات مبسطة وأقل تعقيدًا وأكثر فعالية للاستفادة من ضمانات الاستثمار للقطاع الخاص، بدلًا من تعدد القنوات والإجراءات، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقًا أكثر للقطاع الخاص المصري.

- **الأمم المتحدة والوكالات والبرامج والصناديق التابعة لها**

تلعب الوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة دوراً محورياً في تسريع التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر من خلال شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص وتعزيز الدعم الفني. وتندرج هذه الجهود ضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF ٢٠٢٣-٢٠٢٧)، والذي يُشكّل إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ومن خلال منظومة الأمم المتحدة في مصر من خلال شراكاتها مع القطاع الخاص إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تدعم التنمية المستدامة، وتشمل تعزيز سبل العيش المستدامة ودعم ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين شروط العمل اللائق، وزيادة فرص التوظيف وتنمية المهارات الحياتية والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وتوسيع نطاق الشمول المالي وتعميقه ليشمل شرائح أوسع، وتعزيز الشمول الاقتصادي، مع تركيز خاص على التمكين الاقتصادي للمرأة، وتسريع التحول نحو نماذج اقتصادية مستدامة، مثل الاقتصاد الدائري، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق.

وتقوم الوكالات والبرامج والصناديق الأممية في مصر بتوسيع نطاق شراكاتها مع الكيانات الاقتصادية الفاعلة بهدف تعظيم أثر القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع غرفة التجارة الأمريكية (AmCham)، التي تضم أكثر من ٢,٠٠٠ عضو مجتمع الأعمال في شركات عاملة في قطاعات متنوعة مثل الطاقة، التعليم، الصناعة، الزراعة، الرعاية الصحية، النقل، والسياحة. أثمرت هذه الشراكة عن إطلاق ثلاثة تقارير أعمال وطنية تستعرض مساهمات القطاع الخاص في التنمية المستدامة، إلى جانب تنظيم جلسات حوارية موسعة حول أهداف التنمية المستدامة، تضمنت مناقشات حول التحديات المحتملة والآليات التي يمكن للقطاع الخاص اعتمادها لتوحيد الجهود.

وفي سياق متصل، أسهم مشروع "EYE FORSA" التابع لمنظمة العمل الدولية في تحسين فرص توظيف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية مثل «تكافل وكرامة»، من خلال معارض توظيف وتدريب موظفي الموارد البشرية في القطاع الخاص. كما عملت منظمة العمل الدولية (ILO) بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية، على تطوير وعي القطاع الخاص بأهمية التحول من العمل غير الرسمي إلى الرسمي.

كما تقوم مبادرة فريق العمل الأممي المشترك للتكنولوجيا والابتكار (UN-JTDI) بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى عدد من وكالات الأمم المتحدة، بتعزيز جهود مصر في دفع التنمية من خلال دعم تصميم مشروعات حكومية مبتكرة قائمة على التكنولوجيا والابتكار والشراكات مع القطاع الخاص.

وتعمل الأمم المتحدة من خلال أكثر من ٢٣٠ شراكة ثنائية مع شركات على تعزيز أهداف التنمية المستدامة عبر دعم وتعزيز أنشطة هذه الشركات الأساسية، في قطاعات الزراعة الذكية مناخيًا، والأمن الغذائي، وتمكين رائدات الأعمال، والشركات الناشئة.

وتتجه الأمم المتحدة إلى تعميق شراكاتها مع القطاع الخاص من خلال التوسع في المبادرات ذات الأثر الفعال في مجالات الوظائف والتعليم، والنظم الغذائية، وتمكين الشباب. وقد تم تشكيل فريق عمل مشترك

بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص ليكون بمثابة منصة تنسيقية لدفع الابتكار وتعبئة الموارد. كما تعمل الأمم المتحدة على بناء تحالفات استراتيجية مع الشركات الرائدة لتسريع التحول نحو اقتصاد أخضر شامل، وتعظيم أثر القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي المستدام في مصر.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP IICPSD) على ربط مركز الشراكات في منصة «حافز» بأداة «خريطة المستثمر لأهداف التنمية المستدامة» (SDG Investor Map)، وهي أداة تحليل سوق طُورت بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتهدف إلى ترجمة الاحتياجات التنموية إلى فرص استثمارية ملموسة، مما يُسهّل على المستثمرين تحديد مجالات استثمارية تحقق عوائد مالية وفي الوقت ذاته تُسهم في تحقيق أثر تنموي مستدام يتماشى مع أولويات الدولة و«رؤية مصر ٢٠٣٠».

ثالثًا: تسريع وتيرة التنمية في القطاعات الاستراتيجية

منذ عام ٢٠٢٠ شهدت التمويلات التنموية للقطاع الخاص تنوعًا يتسق مع توجه الدولة نحو تمكين القطاع الخاص في القطاعات التنموية ذات الأولوية خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والكهرباء وهو ما ساهم في حصول هذا القطاع على نحو ٢٥٪ من إجمالي التمويلات التنموية، بينما جاء القطاع المالي والبنوك في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٤٪ من التمويلات، تعزيزًا لدور مؤسسات التمويل الدولية في دعم القطاع المالي من خلال تمويلات رأس المال والتمويلات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بينما استحوذت البنوك على ٨٤٪ من التمويلات الموجهة للقطاع المالي، وهو ما يؤكد دورها المحوري كوسيط تنفيذي لشركاء التنمية الدوليين في إعادة ضخ التمويلات في الأسواق وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأخذت صناديق الاستثمار المباشر دوراً متنامياً بحجم تمويل تجاوز ٤٤٥ مليون دولار، يعكس دعمًا موجهًا للشركات متوسطة الحجم ذات النمو السريع. كما شهد مجال رأس المال المخاطر (Venture Capital) تمويلاً قدره ١٠٩ ملايين دولار، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً على بداية تحول تدريجي نحو تمويل أكبر للشركات الناشئة.

وقد أثبتت الشركات الناشئة أهميتها في تقديم ابتكارات تنموية، لا سيما في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، الذي شهد زخمًا متصاعداً خلال السنوات الأخيرة، حيث استحوذت الشركات العاملة فيه على أكثر من ٧٨ مليون دولار من التمويلات التنموية. ومن اللافت أن شركتين مصريتين تُصنفان ضمن الشركات المليارية (Unicorns) وهما Fawry و-MNT

شكل ٣ توزيع التمويل التنموي حسب القطاعات المستفيدة

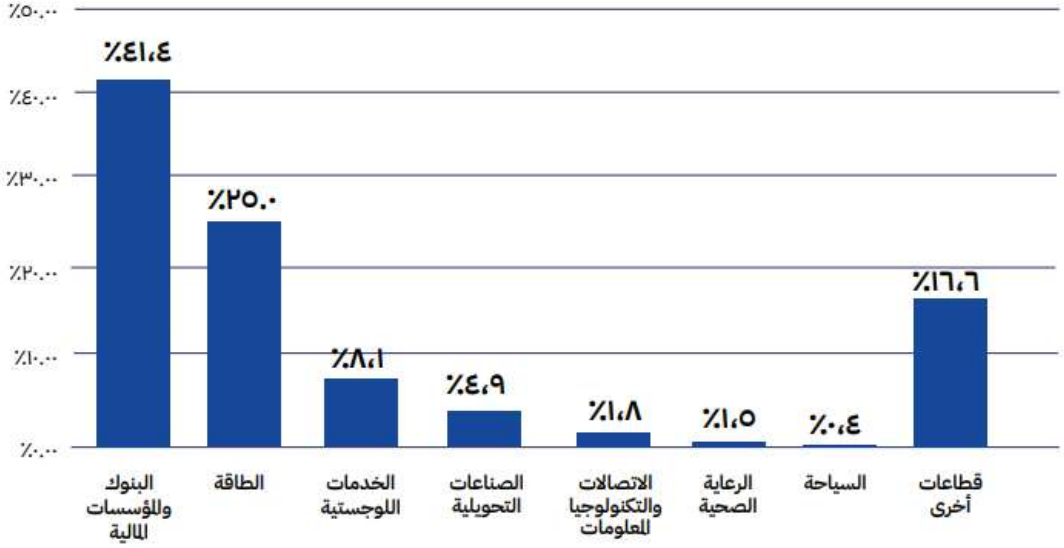

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي (من يناير ٢٠٢١ إلي مايو ٢٠٢٥)

شكل ٤ توزيع التمويل التنموي الموجه للمؤسسات المالية حسب نوع المؤسسة

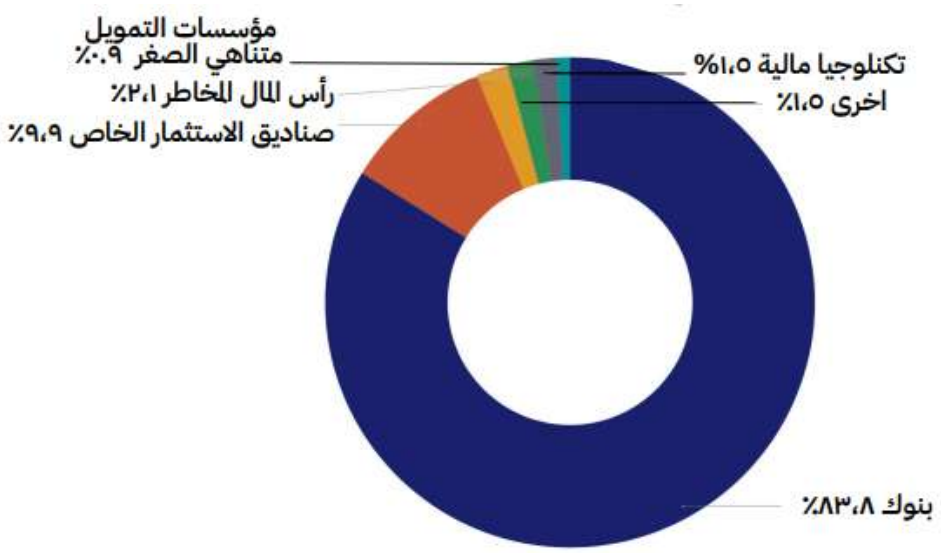

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي.

Halan، كانتا من بين المستفيدين من هذا النوع من التمويل. فقد حصلت Fawry Microfinance، التابعة لـFawry، على تمويل بقيمة ١٠ ملايين دولار من الصندوق المصري الأمريكي للمشروعات (EAEF) عام ٢٠٢١، وذلك بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كوفيد-١٩. كما حصلت MNT-Halan، التي تقدم حلولاً مالية رقمية متكاملة تشمل الإقراض، والدفع، والتجارة الإلكترونية، على استثمار مباشر من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لدعم خططها التوسعية بقيمة ٤٠ مليون دولار وذلك ضمن جولة تمويلية بقيمة ١٥٧.٥ مليون دولار عام ٢٠٢٤.

- **مصر مركز إقليمي الطاقة المتجددة**

جاء قطاع الطاقة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥٪ من إجمالي التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص، مدفوعاً بزخم متزايد نحو مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد. ويُعَد هذا الاتجاه انعكاساً لتوجه واضح نحو دعم التحول الأخضر وتعزيز أمن الطاقة في مصر، حيث لعب شركاء التنمية الدوليين دوراً محورياً في تمويل عدد من المشروعات الاستراتيجية، من خلال توفير التمويلات الميسّرة والدعم الفني والتقني.

ومنذ قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق برنامج **«نُوَفِّي»**، بالتعاون مع شركاء التنمية، من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، الذي يتولى دور شريك التنمية الرئيسي في قطاع الطاقة، كما تمت الإشارة من قبل، تم حشد تمويلات بنحو ٤ مليارات دولار من أصل ١٠ مليارات مستهدفة لمحور الطاقة، ما أسفر عن توقيع اتفاقيات شراء طويلة الأجل للطاقة المتجددة مع شركات القطاع الخاص بقدرات إجمالية بلغت نحو ٤,٢ جيجاوات. وتضمنت جهود العمل ضمن إيقاف تشغيل محطات حرارية بقدرات تصل إلى ١٢٠٠ ميجاوات من أصل ٥٠٠٠ ميجاوات مستهدفة ضمن البرنامج مما يسهم في توفير ١,٢ مليار دولار سنوياً كان يتم إنفاقها على توفير الوقود اللازم لتشغيل هذه المحطات.

أبرز مشروعات الطاقة المتجددة الممولة من شركاء التنمية للقطاع الخاص:

- محطة طاقة الرياح في خليج السويس (١١٠٠ ميجاوات)، باستثمار يبلغ ١,١ مليار دولار، ويشارك في تمويلها عدد من الشركاء من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بنك التنمية الأفريقي (AfDB)، مؤسسة الاستثمار البريطانية (BII)، المؤسسة الألمانية للاستثمار

والتنمية (DEG)، صندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID)، وصندوق الطاقة العربي (APICORP سابقاً)

- مشروع مزرعة رياح خليج السويس ٢ بقدرة ٦٥٠ ميجاوات، باستثمار ٧٢٥ مليون دولار بتمويل من بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD).
- محطة أبيدوس بمدينة كوم أمبو بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، باستثمار ٥٠٠ مليون دولار، بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، شركة التمويل الهولندية للتنمية (FMO)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).
- محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية (٢٠٠ ميجاوات) باستثمار ١٨٢ مليون دولار بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بنك التنمية الأفريقي (AfDB)، صندوق المناخ الأخضر (GCF)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID) .
- مشروع أمونت لطاقة الرياح (٥٠٠ ميجاوات) في رأس غارب، فيُعد مثالًا على التمويل التشاركي بين عدد من الشركاء مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، مجموعة سوميتومو ميتسوي المصرفية (SMBC)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered)، باستثمار بلغ ٧٠٠ مليون دولار.
- مشروع توليد ١ جيجاوات من الطاقة الشمسية باستخدام حلول تخزين الطاقة (BESS)، بالإضافة إلى مشروع الهيدروجين الأخضر (Egypt Green Hydrogen)، مما يعكس تنوع أدوات التمويل واتساع نطاق الشراكات الدولية لدعم تحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة.

الاستثمارات الخضراء - المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي"

تمثل المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي» نموذجا رائدا للتمويل العادل والميسر، والذي يربط بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة بغرض تسريع وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تطوير مشروعات متكاملة في القطاعات الثلاثة، بما يسهم في تحقيق أهداف مصر المناخية وتعزيز الأمن المائي والغذائي، وتسريع الوصول إلى المساهمات المحددة وطنيا والتي تستهدف الوصول إلى زيادة نسبة المصادر المتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

بحلول نهاية ٢٠٢٤، تمكنت المنصة من تعبئة تمويلات ميسرة للقطاع الخاص بقيمة ٤,٥ مليار دولار، وذلك من خلال العديد من شركاء التنمية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك التنمية الأفريقي، ومؤسسة التمويل البريطانية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية. شملت المشروعات الممولة محطات طاقة متجددة بقدرة إجمالية ٥,٢ جيجاوات، منها محطة رياح بخليج السويس (٦٥٠ ميجاوات)، ومحطة «أبيدوس» الشمسية بأسوان (٥٠٠ ميجاوات)، ومشروع كوم أمبو، بالإضافة إلى مشروعات في البحر الأحمر والزعفرانة. كما دعمت المنصة إغلاق وتشغيل محطات حرارية تقليدية بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات، ما يخفض انبعاثات الكربون بنحو ١٧ مليون طن سنويًا ويوفر مليارات الدولارات في الوقود.

المكـــون الاول	المكون الثانـــي	المكون الثالـــث
إيقاف تشغيل ٥ جيجاوات من السعة الحالية غير الفعالة لتوليد الطاقة باستخدام النفط و الغاز	تركيب سعة جديدة بمعدل ١٠ جيجاوات من الطاقة المتجددة من خلال تسييل استثمارات بقيمة ١٠ مليار دولار	دعم استثمارات الشبكة
١,٢ جيجاوات من ٥ جيجاوات	**٤,٥ مليار دولار** لمشروعات الرياح و الطاقة الشمسية **٥,٢ جيجاوات**	**٣٦٧ مليار يورو**

تواكب هذه الجهود تطوير شبكة الكهرباء الوطنية لربط قدرات جديدة بـ٣٧٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية و٢٨٤٠ ميجاوات/ساعة من التخزين بالبطاريات بحلول صيف ٢٠٢٥، بدعم من البنك الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. تشمل المشروعات محطة «إيميا» ببنبان، ومحطة «سكاتك» بنجع حمادي، ومحطة «مصدر» بالواحات، إلى جانب محطة محولات العاشر من رمضان.

في مجال الهيدروجين الأخضر، وفي سياق إنشاء «المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر» بغرض توحيد السياسات وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الواعد بما يشمل ذلك من حوافز تصل إلى خصومات ضريبية بنسبة ٥٠٪ وضمانات قانونية للمستثمرين، ساهم برنامج «نُوفِّي» في تعزيز الشراكة مع شركة «سكاتك» النرويجية، والتي وصلت استثماراتها إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار في مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا والطاقة الشمسية، بما في ذلك مشروع العين السخنة، ومجمع الألومنيوم بنجع حمادي.

كما تشهد المنصة تقدما ملموسا في محور المياه، من خلال مشروعات تحلية المياه بالطاقة المتجددة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، وتوسيع استخدام أنظمة الري بالطاقة الشمسية في الوادي الجديد بدعم من الصندوق العربي.

وفي محور النقل المستدام، والذي يمثل أول امتداد للبرنامج (نُوفِّي+)، تم توقيع اتفاقيات لتمويل خط سكة حديد الروبيكي-العاشر-بلبيس، ويتم العمل على دراسات مترو أبو قير وتوسعة الخط الأول للمترو، بدعم من شركاء تنمويين.

تعكس هذه الجهود التزام مصر بقيادة التحول الأخضر من خلال استثمارات ضخمة وشراكات دولية استراتيجية، مما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للمشروعات الخضراء بقطاعات المياه والغذاء وكذلك للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. كما أثبتت المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي» أنها نموذج عالمي رائد وقابل للتطبيق بغرض تعبئة التمويل المناخي الميسر، وتعزيز الشراكات الفعالة بين الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص. وقد أرست المنصة نموذجا عمليا يمكن الدول النامية من تحقيق التوازن المنشود بين أهدافها التنموية والتزاماتها المناخية، من خلال مشروعات متكاملة تحقق الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي المنشود.

- **تعظيم دور مصر كمركز لوجستي**

شهد قطاع الخدمات اللوجستية والنقل في مصر تطوراً ملحوظًا بفضل مجموعة من المشروعات الاستراتيجية التي استهدفت تعزيز البنية التحتية للموانئ وتوسيع قدرات النقل والتخزين وربطها بالأسواق المحلية والدولية. وجاء إجمالي التمويل الذي استفاد منه القطاع الخاص في هذا المجال حوالي مليار دولار منذ عام ٢٠٢١.

ومن أبرز هذه المشروعات محطة الحاويات الثانية في ميناء دمياط، التي يتم تنفيذها بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وDEG، وProparco، بحزمة تمويلية بقيمة ٤٥٥ مليون دولار، ويستهدف هذا المشروع الذي يتم كشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) في رفع الطاقة الاستيعابية للميناء إلى ٣,٣ مليون حاوية نمطية وتوفير أكثر من ٢٢٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما تساهم مؤسسة الاستثمار البريطاني (BII) في تمويل توسعة ميناء السخنة بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار، فيما موّل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مشروع ميناء أكتوبر الجاف بمبلغ ٣٠,٤ مليون دولار في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص أيضا، إضافة إلى تمويل لاحق بقيمة ٧ ملايين دولار لخدمات لوجستية مرتبطة بالميناء عام ٢٠٢٣. كذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية دعماً استشارياً بقيمة ٣,٧ مليون دولار لمشروعات النقل والتخزين. تسهم هذه الاستثمارات في دعم ربط مصر بالأسواق العالمية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتعزيز النقل متعدد الوسائط، إضافة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية.

واستفادت شركة «بيكو مصر» من تمويل تنموي ميسر بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، مما مكّنها من إنشاء أول مجمع صناعي إقليمي لها في مدينة العاشر من رمضان. يشمل المشروع مركزًا للبحث والتطوير، وخطوط إنتاج بطاقة سنوية ١,١ مليون وحدة، وحصل على شهادة LEED Gold، وهي من أرفع الشهادات العالمية في الأداء البيئي, تأكيدًا على التزامه بالاستدامة. يمثل المشروع نموذجًا ناجحًا لتوظيف التمويل التنموي في تعزيز الابتكار الصناعي وزيادة الطاقة الإنتاجية والصادرات، ويوفر فرص عمل محلية ويعزز الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية.

- **توطين الصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

تعمل الدولة المصرية على زيادة مساهمة الصناعات التحويلية غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي، وتوطين الصناعة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال، بما يُعظم من المنتج المحلي ويزيد الصادرات، واتساقًا مع هذا التوجه، فقد استحوذت الصناعات التحويلية على ٥٪ من التمويلات التنموية منذ ٢٠٢١ بإجمالي ٦١٨ مليون دولار موزعة على ١٨ صفقة.

بالإضافة إلى ذلك، يأتي التمويل التنموي للمصنعين المحليين كمحرك أساسي للتوسع الدولي. حيث حصلت شركات بارزة مثل إيديتا، المتخصصة في تصنيع الأغذية الخفيفة المعبأة آلياً، على تمويل بقيمة ٤٥ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بهدف توسيع خطوط الإنتاج ودعم خطط النمو والتوسع إلى المملكة المغربية. كما استفادت الصناعات الغذائية من التمويلات التنموية من خلال تمويل شركات مثل «المراعي» و«كوكاكولا مصر» و«عافية» و«مجموعة أولام الدولية» بتمويلات ومنح تجاوزت قيمتها ٣١٥ مليون دولار، مما يعكس أهمية القطاع في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الطلب المحلي والإقليمي.

كما يساهم التمويل التنموي في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تحديث قطاع التصنيع المصري وتوطين التكنولوجيا. على سبيل المثال، حصلت شركة بيكو مصر (المتخصصة في تصنيع الأجهزة الكهربائية والمنزلية) على تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم رأس المال العامل وشراء المواد الخام،

مع تركيز واضح على أنشطة البحث والتطوير لتوطين التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات. كذلك، ساهم تمويل بقيمة ٣٠ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية لشركة «باشاباجي» مصر المتخصصة في صناعة المنتجات الزجاجية في تعزيز الإنتاج المستدام ودعم الصادرات، ما يعزز من موقع مصر كمركز جذب للاستثمارات الأجنبية ويحفز نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلية.

كما يدعم التمويل التنموي تنافسية القطاع الخاص المحلي عن طريق رفع مستوى الابتكار وزيادة القيمة المضافة للمنتجات. مثال على ذلك، حصلت الشركة المصرية الألمانية للصناعة (العاملة في تصنيع حلول إمدادات المياه والصرف الصحي) على تمويل طويل الأجل بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ما يتيح لها تحسين عملياتها الإنتاجية وتطوير مشاريع بحث وتطوير، مما يؤدي إلى صقل قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. كذلك، قدمت المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) قرضاً بقيمة ٢٥ مليون دولار لشركة قنديل ستيل عام ٢٠٢٣، المتخصصة في تصنيع منتجات الصلب المسطح، لدعم احتياجات رأس المال العامل بهدف تعزيز قدراتها التصديرية. كما وفرت المؤسسة دعمًا فنياً لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات الكربونية، إلى جانب تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية.

ويوضح هذا النهج الشامل أن التمويل التنموي لم يعد مجرد أداة لتمويل المشروعات، بل أصبح أداة تحول تدعم تمكين القطاع الخاص، وتعزز الابتكار، وتدفع باتجاه نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية. كما أن تعدد المؤسسات التنموية المساهمة، وتكامل أدواتها التمويلية والاستشارية، يؤكد التزاماً متنامياً بتوفير بيئة تمكينية للقطاع الخاص المصري، تتيح له التوسع محلياً والتكامل مع الأسواق العالمية، بما يعزز من مسار التنمية المستدامة في البلاد.

ومن بين أبرز الأمثلة التي استفادة من التمويل التنموي، شركة «إنجازات» المتخصصة في الحلول التكنولوجية المتكاملة لإدارة المياه والطاقة المتجددة استفادت بشكل مباشر من منصة «حافز» للدعم المالي والفني التي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. بفضل هذا الدعم، تمكنت الشركة من جمع تمويلات تجاوزت ١٧ مليون دولار، ومنح بقيمة ٤,٤ مليون دولار، إلى جانب استثمارات أجنبية مباشرة، ما ساهم في توسيع مشروعاتها في مجال الطاقة الخضراء والمياه من ١٠ ملايين دولار إلى نحو ٥٠ مليون دولار بين مؤتمري المناخ COP27 وCOP28، مع استثمارات قيد التنفيذ بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. وتعكس هذه النجاحات دور القطاع الخاص الفاعل في دعم جهود الدولة لمواجهة التغير المناخي وتعزيز الشراكة مع شركاء التنمية.

- **الدعم الفني والخدمات الاستشارية**

تُشكّل برامج الدعم الفني أحد الأعمدة الأساسية لدعم نمو القطاع الخاص في مصر. حيث تبلغ المحفظة الجارية للمشاريع والبرامج التي يساهم فيها شركاء التنمية الدوليين للدعم الفني والاستشاري للقطاع الخاص قيمة ما يقرب ٢٢٨ مليون دولار أمريكي. وتتيح هذه البرامج تبادل المعرفة، وبناء القدرات، وتطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية بما يعزز من فعالية السياسات العامة ويدعم بيئة الأعمال. وتعد برامج الدعم الفني أداة استراتيجية تسهم في تحسين أداء القطاعات المختلفة، وتمكينها من الاستفادة من فرص النمو المستدام.

ويتيح شركاء التنمية العديد من برامج الدعم الفني في قطاعات متعددة من بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة والشمول المالي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والزراعة واستصلاح الأراضي، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار، والخدمات المالية، والتجارة والتصدير.

في هذا السياق، تأتي أهمية التعاون الدولي باعتباره محركاً رئيسياً لهذه الجهود، حيث توفر الشراكات مع شركاء التنمية الدوليين الخبرات الفنية المتقدمة، وأفضل الممارسات، والدعم المالي اللازم لتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال التعاون الدولي، تتمكن مصر من تعظيم استفادتها من مواردها الوطنية، وتعزيز تنافسية اقتصادها، ودمج القطاع الخاص بشكل أكثر فاعلية في التنمية المستدامة، بما يضمن تحقيق نتائج أكثر شمولاً وتأثيراً.

يوضح الرسم البياني التوزيع النسبي للتمويل التنموي للدعم الفني في مصر حسب القطاعات المستفيدة، ويُبرز مدى تنوع المجالات التي تحظى بدعم شركاء التنمية الدوليين، وخاصة في دعم القطاع الخاص.

شكل ٥ توزيع حجم برامج ومشروعات الدعم الفني للقطاع الخاص حسب الموضوع (المحفظة الجارية - بالمليون دولار)

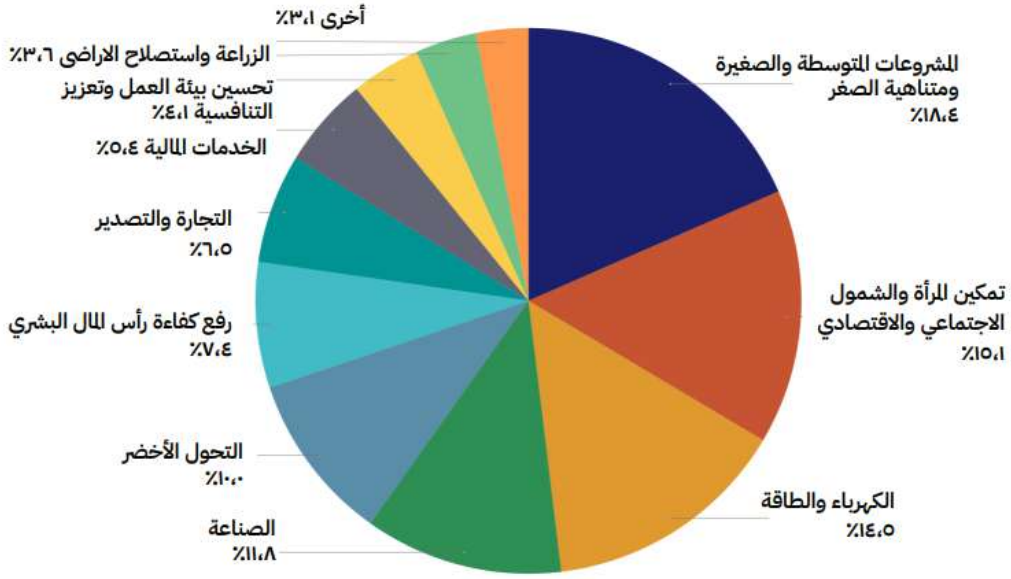

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي

شكل ٦ نظرة مفصلة على مشاريع الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال

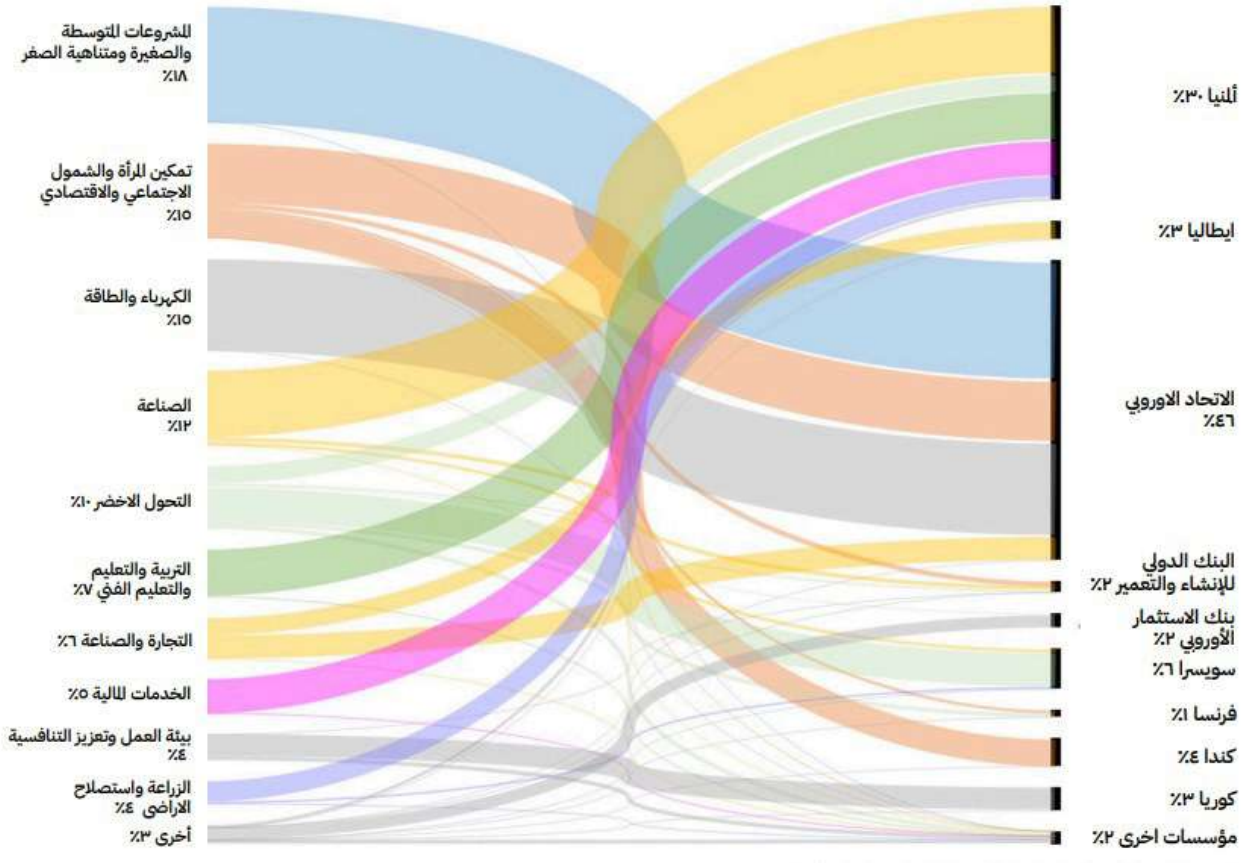

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي

نظرة مفصلة على مشاريع الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال في قطاع الكهرباء والطاقة، يساهم الدعم الفني في تسريع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة بقيادة القطاع الخاص، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من خلال تقديم الدعم الفني اللازم لتوسيع نطاق استخدامها وتحسين البنية التحتية المرتبطة بها..

ومن أهم تلك المشروعات، الدراسات الاستشارية التي ينفذها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالشراكة مع شركاء تنمية ثنائيين وتتضمن في إطار برنامج «نُوَفِّي» تنفيذ دراسات فنية وقياسات دقيقة لسرعة الرياح على مستوى الجمهورية بهدف تحديد أفضل المواقع لإقامة مشروعات طاقة الرياح ومشروع دعم فني لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء يهدف إلى وضع قواعد تنظيمية واضحة لتمكين إنتاج وبيع الكهرباء من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص مباشرة (نظام "Private-to-Private") مما يفتح سوق جديدة تسمح ببيع الكهرباء مباشرة للمستهلكين الصناعيين ومشروع «شهادات ضمان المنشأ (Guarantees of Origin) والذي يساهم في وضع نظام لإصدار شهادات تثبت أن الطاقة المنتجة من مصادر متجددة. تسهم هذه الشهادات في تعزيز مصداقية المنتجين وتُستخدم في التصدير أو بيع الطاقة النظيفة داخل السوق المحلي.

وفي قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، يرتكز الدعم الفني التدخلات على تعزيز الابتكار الزراعي وربط صغار المزارعين بالأسواق، من خلال دعم القدرات الفنية والإدارية للجمعيات الزراعية وتيسير وصولها إلى حلول مالية غير مصرفية.

وفي قطاع الصناعة، تعمل مشروعات الدعم الفني على تحفيز اعتماد حلول كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري، ورفع القدرة التنافسية للصادرات، خاصة في مجالات الصناعات التحويلية مثل الملابس والمنسوجات. كما تدعم هذه التدخلات الابتكار الصناعي والاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية والدولية من خلال بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير السياسات الصناعية. ومن أمثلة تلك المشروعات، مشروع «القطن المصري – المرحلة الثانية» يهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية لسلسلة قيمة القطن المصري من الزراعة إلى التصنيع، من خلال دعم المزارعين بالتدريب على الممارسات المستدامة، وتطوير التعليم الفني، وتمكين الشباب والقطاع الخاص. ينفذ المشروع من قبل منظمة «اليونيدو» بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وبشراكة مع وزارات الصناعة، الزراعة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى جانب مؤسسات بحثية وتعليمية وشركات دولية.

وفي إطار توجه الحكومة لتيسير الخدمات المقدمة للقطاع الخاص والتحول الرقمي، يتم تقديم دعم فني في العديد من المشروعات من تطوير منصات حكومية لتعزيز كفاءة الخدمات، ومن أمثلة هذه المشروعات إطلاق منصة رقمية متكاملة لخدمات المستثمرين للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ضمن المرحلة الثانية من برنامج التحول الرقمي، بهدف تحسين كفاءة الأعمال وتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات للمستثمرين، وذلك بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD). بالإضافة إلى مشروع دعم الحكومة الإلكترونية والابتكار في الإدارة العامة (InnoPA) من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) نيابة عن الحكومة الألمانية وبالتعاون مع وزاراتي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بهدف تعزيز التحول الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية ويتضمن المشروع إنشاء معمل للابتكار الحكومي في مركز إبداع مصر الرقمية وتحفيز تقديم خدمات حكومية إلكترونية فعّالة ومبتكرة للمواطنين وللشركات، مع التركيز على بناء القدرات والتعاون مع الشركات الناشئة.

إلى جانب هذه القطاعات، يشمل الدعم الفني مجالات متعددة وقطاعات استراتيجية مثل الصحة، التعليم، والبحث العلمي، والري، وبيئة الأعمال. حيث يتكامل الدعم المقدم من شركاء التنمية مع جهود الحكومة وأولويات عملها بما يفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في النمو الاقتصادي.

رابعًا: التمويل التنموي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال

في سياق آخر يبرز التمويل التنموي الدولي كأداة رئيسية لدعم هذه التوجهات، حيث أظهرت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن التمويلات الميسرة، ساهمت في توفير موارد طويلة الأجل تُمكن المؤسسات الوطنية من تنفيذ مشروعات في قطاعات مثل البنية التحتية، الصحة، التعليم، والتحول الرقمي. وتكمُن أهمية هذا التمويل في كونه يخفف الضغط على الموازنة العامة للدولة مقارنة بالوسائل التقليدية، ويعزز في الوقت ذاته من كفاءة واستدامة الإنفاق العام.

وفي هذا السياق وعلى مدار السنوات الأخيرة، عملت الحكومة على تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلية طموح يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، ودفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وقد حظيت هذه الجهود بدعم كبير من شركاء التنمية الدوليين ومؤسسات التمويل الدولية، التي وفرت تمويلات تدعم تنفيذ سياسات وإجراءات إصلاحية محددة.

ومن بين تلك البرامج «تمويل سياسات التنمية»، مع البنك الدولي، بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، الذي يأتي كجزء من حزمة دعم إجمالية تبلغ ٦ مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وتحسين نتائج رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتقوية إدارة الاقتصاد. من بين الإصلاحات الرئيسية التي يدعمها هذا البرنامج: تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتمكين جهاز حماية المنافسة من مكافحة عمليات الاندماج والاستحواذ غير التنافسية، وتحسين تعبئة الإيرادات المحلية.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، تُتيح آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة، تمويلات ميسرة بقيمة ٥ مليارات يورو، لتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وتحفيز إجراءات الإصلاح من خلال محاور متعددة تعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على الصمود، وتحسين التنافسية وبيئة الأعمال، ودفع التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وبالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي يتم تنفيذ برنامج دعم تنمية القطاع الخاص مع البنك الأفريقي للتنمية، بقيمة ١٧٠ مليون دولار أمريكي مع الحكومة المصرية، وذلك لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد، مع التركيز على النمو الأخضر، بهدف تحسين مناخ الأعمال في مصر، خاصة في مجالات التصنيع والزراعة، وتعزيز مصادر النمو الأخضر من خلال التركيز على الطاقة المتجددة وتقليل انبعاثات الكربون.

كذلك من خلال البرنامج القطري مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يتم تنفيذ العديد من البرامج في مجالات الحوكمة، والاستثمار، وتنافسية القطاع الخاص، والتنمية الإقليمية، والتنمية المستدامة. ويمثل هذا البرنامج أداة مهمة لتعزيز صناعة السياسات القائمة على الأدلة، وتطوير قدرات المؤسسات العامة، ودفع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بطريقة منهجية.

خامسًا: دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة، والاضطلاع بجهود توطيد العلاقات مع شركاء التنمية، من خلال شراكات استراتيجية تقوم على الملكية الوطنية،، لتوفير أدوات مالية متنوعة مثل الاستثمار المباشر، التمويل التجاري والميسر، وضمان المخاطر.

وتلتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي دائما بمبدأ «الملكية الوطنية» كأساس لإطار الدبلوماسية الاقتصادية. حيث يتم إعداد الاستراتيجيات المشتركة بين جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف وفقاً لمنهجٍ تشاركي يعكس مبادئ الشفافية والتكامل والتنسيق والالتزام الجاد بأولويات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم تطوير هذه الاستراتيجيات استناداً إلى الأطر الوطنية الحاكمة، وفي مقدمتها رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، إلى جانب المبادرات الرئاسية الكبرى، وعلى رأسها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتنمية الريف المصري والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

وتقوم الوزارة بتيسير وصول القطاع الخاص إلى الدعم المالي والفني، وتعزيز قدراته من خلال توفير الدراسات والتحليلات والسياسات المبنية على الأدلة. وقد أسفرت هذه الجهود عن حصول القطاع الخاص في مصر على تمويل يتجاوز ١٥,٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية، موزعة على قطاعات متعددة، مما يعكس نجاح التعاون بين الوزارة وشركاء التنمية في دعم نمو القطاع الخاص وتمكينه.

- **تنسيق الجهود بين شركاء التنمية والقطاع الخاص**

وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بناء على المهام المنوطة بها بتنسيق الجهود بين الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص نظراً لدورها المركزي في إعداد الخطط التنموية، وتحديد الأولويات الوطنية، وصياغة الأطر الاستراتيجية بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية.

وفي هذا السياق، جاء إنشاء وحدة مشاركة القطاع الخاص كإحدى الآليات المؤسسية التي تسهم في تفعيل هذا الدور، من خلال التنسيق المباشر مع الجهات الحكومية المختلفة، ومؤسسات التمويل الدولية، والقطاع الخاص، لضمان استجابة برامج التعاون الدولي للاحتياجات الفعلية للسوق، وتحقيق التكامل بين المبادرات الوطنية والشراكات التنموية من ناحية. ومن ناحية أخرى، تعمل الوحدة على تسهيل وصول القطاع الخاص إلى مصادر التمويل والدعم الفني، وخلق قنوات تواصل مستدامة مع مجتمع الأعمال، بما يعزز من تنافسية، ويُسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بقيادة القطاع الخاص.

أدوات تمكين القطاع الخاص

تحرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية من خلال العمل على ستة محاور مترابطة، تهدف إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة، تقوم على التنسيق المؤسسي، والاستفادة من أدوات التعاون الدولي، وربط الأولويات الوطنية بفرص النمو الواعدة. وينطلق المحور الأول من أهمية تعزيز التنسيق بين الوزارات لضمان تكامل السياسات الاقتصادية عبر القطاعات المختلفة، بما يحقق الانسجام المؤسسي ويوفر بيئة مستقرة للاستثمار الخاص. ويمتد هذا التنسيق نحو تحقيق التوافق الاستراتيجي مع القطاع الخاص، من خلال دمج رؤى القطاع ومقترحاته في مسار التخطيط التنموي، بما يسهم في توجيه الأولويات الوطنية نحو فرص أكثر واقعية وارتباطًا باحتياجات السوق.

وفي إطار تطوير السياسات العامة، تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أهمية خاصة لصياغة السياسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الخاص بشكل استباقي ومبني على الأدلة، مستندة إلى قواعد بيانات دقيقة وشراكات مع مؤسسات بحثية، لضمان اتخاذ قرارات قائمة على معرفة معمقة بالمتغيرات الاقتصادية. كما تعمل على دعم الإنتاجية والابتكار كركائز رئيسية لتعزيز التنافسية، من خلال دعم ريادة الأعمال والتكنولوجيا، وتمكين الحلول المبتكرة القادرة على خلق فرص جديدة للنمو والعمل على الخروج من «فخ الدخل المتوسط".

كما تتبنى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي كذلك نهجاً نشطاً في بناء وتوسيع الشراكات الدولية، بهدف تعظيم الاستفادة من أدوات التمويل التنموي، والدعم الفني، ونقل المعرفة، بما يدعم جهود بناء قدرات القطاع الخاص. وأخيراً، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في تحديد الفرص الاستثمارية، سواء عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الخطة الاستثمارية، أو من خلال تسهيل النفاذ إلى الفرص الممولة من شركاء التنمية في الداخل والخارج، دعما لتوسيع نطاق مشاركة الشركات المصرية على المستويين المحلي والدولي.

- **تقليص الفجوة المعلوماتية لدعم القطاع الخاص**

رغم تنوع وأهمية الدعم الذي تم عرضه والذي يقدمه شركاء التنمية سواء دعم فني أو تمويل تنموي للقطاع الخاص، لا يزال هناك تحدٍ كبير يتمثل في الفجوة المعلوماتية التي تُقيد قدرة الشركات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، على الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

ويعود ذلك إلى عدد من التحديات الهيكلية، من بينها تكدُّس المعلومات وتعدد مصادرها، والحاجز اللغوي الذي قد يحول دون فهم التفاصيل الفنية، بالإضافة إلى صعوبة المقارنة بين مختلف الأدوات التمويلية بسبب عرض البيانات بشكل غير منظم أو غير محدث، مما يحد من الاستفادة منها.

ومن هذا المنطلق وبهدف تعزيز التواصل الفعّال مع القطاع الخاص وسد الفجوة المعلوماتية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص وسلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية (B.R.I.D.G.E SERIES). وفيما يلي عرض لتلك الأداتين.

١- منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص:

أصبح القطاع الخاص في مصر قوة دافعة أساسية وراء التحول الاقتصادي، حيث يضطلع بدور محوري في تعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار في مختلف القطاعات. ويأتي هذا النشاط الملحوظ في ظل التزام الحكومة الواضح بتهيئة بيئة أعمال أكثر دعماً وتحفيزاً، وتفعيل الشراكات الفعالة مع المؤسسات الدولية وشركاء التنمية، بهدف تعظيم استفادة القطاع الخاص من التمويل والدعم الفني والخدمات الاستشارية المتاحة على المستويين المحلي والدولي.

وفي هذا السياق، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص كإحدى الآليات المبتكرة لدفع أجندة تمكين القطاع الخاص من خلال تيسير الوصول إلى التمويلات التنموية والخدمات الفنية. تم تصميم المنصة كبوابة رقمية متكاملة تربط بين شركاء التنمية، والوكالات المنفذة، والجهات الحكومية، ومجتمع الأعمال من جميع الفئات - بما في ذلك الشركات الكبرى، والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الناشئة. وقد تم تطوير المنصة لتكون أداة استراتيجية ضمن جهود الوزارة في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتحفيز التمويل من أجل التنمية المستدامة.

من خلال منصة «حافز»، تتم إتاحة أكثر من ٩٠ خدمة تمويلية ودعم فني مقدمة من ٤٤ شريكاً من شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف. وشهدت المنصة تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد الخدمات من ٦٢ خدمة عند الإطلاق في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٩٠ خدمة حالياً، واستقطبت ما يقرب من ١٨ ألف مستخدم من القطاع الخاص ورواد الأعمال. وتضم قاعدة بيانات المنصة أكثر من ٧٠٠ شركة استفادت من خدمات الدعم، كما تم عرض أكثر من ١,٠٠٠ مناقصة ومبادرة تنموية ممولة من شركاء التنمية في مصر وأكثر من ٨٠ دولة أخرى، بما يتيح فرصاً ملموسة للتوسع والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

توفر المنصة نطاقاً واسعاً من الخدمات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **خدمات التمويل:** تتضمن خدمات التمويل المدرجة على المنصة حتى الآن ٦٠ أداة تمويلية مقدمة من قبل أكثر من ٣٠ شريكاً من شركاء التنمية، وتشمل مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل التمويل التنموي الميسر، والاستثمار المباشر، والتمويل التجاري، وضمانات المخاطر، والمنح. تهدف هذه الخدمات إلى تسهيل وصول الشركات إلى مصادر تمويل متعددة تُمكّنها من تنفيذ مشروعات جديدة، وتوسيع أنشطتها، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يعزز من قدرتها على النمو والاستدامة.
- **الدعم الفني:** تشمل خدمات الدعم الفني المدرجة على المنصة حتى الآن ٢٩ خدمة مقدمة من ٢٠ شريكاً من شركاء التنمية، وتتنوع بين الاستشارات الفنية، وبرامج بناء القدرات، والدعم الاستشاري المتخصص. تهدف هذه الخدمات إلى تعزيز كفاءة الشركات، خاصة في الجوانب التشغيلية والإدارية، ومساعدتها على تطوير قدراتها الداخلية، مما يساهم في تحسين أدائها التنافسي وزيادة جاهزيتها للنمو والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.
- **المناقصات والفرص:** تُوفّر المنصة وصولاً مباشراً إلى أحدث المناقصات والفرص المتاحة على المستويين المحلي والدولي، مما يعزز من فرص مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية ويدعم تنافسية الشركات المصرية في الأسواق العالمية. ومنذ إطلاق المنصة، تم إتاحة

أكثر من ٨٥٠ مناقصة في مصر وخارجها من خلال ٤٥ شريكاً تنموياً في مختلف القطاعات حتى تاريخه في ٢٠٢٥، مما أتاح للشركات المصرية الاطلاع والمنافسة على فرص تنفيذ مشروعات دولية متنوعة. أما على مستوى الفرص، فقد تم نشر أكثر من ٣٣٠ فرصة تشمل مسابقات، وبرامج تسريع، وندوات إلكترونية، ومبادرات مختلفة، وذلك من خلال ٥٠ شريكاً تنموياً، ما يُسهم في تعزيز الاندماج في شبكات التنمية العالمية وتنمية القدرات المؤسسية محلياً.

- **مركز الشراكات:** يُعد مركز الشراكات على المنصة أداة تفاعلية تتيح لمختلف الجهات - سواء كانت حكومية، أو من القطاع الخاص، أو من شركاء التنمية - عرض مشروعاتهم التنموية بشكل تفصيلي، مع توضيح نوع الدعم المطلوب، سواء كان تمويلاً، أو دعماً فنياً، أو شراكات تنفيذية، أو غيرها من الخدمات. يهدف المركز إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف، وتسهيل الوصول إلى الموارد والخبرات التي تساهم في دفع المشروعات قُدماً وتحقيق أهدافها التنموية بكفاءة.

- **مركز الصفقات:** يُوفّر قسم مركز الصفقات على المنصة قاعدة بيانات تفاعلية لعرض الصفقات التمويلية التنموية التي تم توقيعها بين القطاع الخاص وشركاء التنمية، مصنّفة حسب السنوات والقطاعات الأكثر جذباً للاستثمار. يهدف هذا القسم إلى تعزيز الشفافية من خلال إبراز سابقة الأعمال والتعاون القائم بين الأطراف، كما يساهم في تسليط الضوء على توجهات التمويل التنموي، بما يُمكّن الشركات من فهم فرص السوق بشكل أفضل واستلهام نماذج ناجحة للتعاون مع شركاء التنمية.

- **التقارير والأدوات:** يضم قسم التقارير والأدوات على المنصة مجموعة واسعة من الدراسات التشخيصية والتقارير المتخصصة الصادرة عن أكثر من ٤٠ شريكاً تنموياً، تغطي مختلف القطاعات ذات الصلة بالقطاع الخاص. وقد تم حتى الآن نشر أكثر من ٢٠٠ إصداراً تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة أمام القطاع الخاص، إلى جانب تقديم تحليلات وبيانات تسهم في دعم عملية اتخاذ القرار، وتصميم التدخلات والسياسات بشكل أكثر فعالية، بما يُعزز من تمكين الشركات والنهوض بدورها في التنمية الاقتصادية.

- **دعم الذكاء الاصطناعي:** تتضمن المنصة ميزة «المساعد الذكي»، وهو روبوت محادثة تفاعلي يُسهّل على المستخدمين عملية البحث والتنقّل داخل المنصة. يمكن للمستخدم طرح استفسارات أو وصف احتياجاته، ليقوم المساعد الذكي بتحليل الطلب واقتراح الخدمات أو الفرص الأكثر ملاءمة من بين المحتوى المتاح على المنصة، مما يعزز من سهولة الوصول إلى المعلومات ويوفّر تجربة استخدام أكثر فعالية وسرعة.

في هذا السياق، تبرز أهمية المنصة كأداة لتجاوز التحديات التي تواجه القطاع الخاص، مثل فجوة المعلومات، وصعوبة الوصول إلى التمويل، والحواجز اللغوية، من خلال تقديم حلول مخصصة تتناسب مع احتياجات كل شركة على حدة.

وتتماشى منصة «حافز» مع رؤية مصر الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، من خلال توفير أدوات فعالة تدعم الشراكات المبتكرة، وتفتح آفاقاً جديدة أمام مجتمع الأعمال للمشاركة في جهود التنمية الوطنية، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والتصنيع، والصحة، والتعليم.

وفي المرحلة المقبلة، من المتوقع أن تساهم منصة «حافز» دوراً أكثر شمولاً في دعم جهود الدولة نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، من خلال استمرار تطوير الخدمات، وتوسيع قاعدة المستخدمين، وتكثيف التكامل مع الشركاء الدوليين والبرامج التنموية.

التوسع على مستوى المحافظات

وفي إطار سعي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التعاون الدولي لتوطين التنمية والشراكة الوثيقة

مع القطاع الخاص، ستقوم الوزارة بتنفيذ مبادرة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال مشروع الشراكة مع برنامج مبادلة الديون الإيطالي المصري من أجل التنمية. يهدف المشروع إلى سد الفجوة المعلوماتية للقطاع الخاص في المحافظات من خلال توفير وصول أفضل لفرص التمويل التنموي ودعم الفني وشراكات التعاون الدولي لشركات القطاع الخاص وبخاصة خارج القاهرة الكبرى. وسيعتمد المشروع على منصة «حافز» لتقديم أدوات تمويلية وبرامج تدريبية وربط الأسواق، مما يضمن شمول أوسع لكافة فئات القطاع الخاص.

٢- سلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية (B.R.I.D.G.E SERIES)

في إطار توجه الدولة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتحقيق التكامل مع شركاء التنمية الدوليين، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية B.R.I.D.G.E (اختصاراً لـ Business Roundtables for Investment, Development & Government Engagement)، والتي تمثل منصة استراتيجية مبتكرة لتفعيل الحوار المنظم بين الحكومة ومجتمع الأعمال والمؤسسات الدولية. تهدف هذه السلسلة إلى رصد التحديات الحقيقية التي تواجه القطاع الخاص، وربطها مع فرص الدعم الفني والتمويلي المتاحة، بما يسهم في خلق بيئة أعمال أكثر نشاطاً واتساقاً مع أهداف الدولة التنموية.

وتعكس سلسلة B.R.I.D.G.E تحولاً في منهجية التعامل الحكومي مع القطاع الخاص، حيث لا تكتفي بعرض المبادرات والسياسات، بل تسعى لبناء شراكة تشاركية حقيقية مبنية على التفاعل المباشر، والتصميم المشترك للمشروعات.

تتناول اللقاءات حتى الآن محاور استراتيجية تشمل: عرض فرص الاستثمار في قطاعات ذات أولوية مثل الطاقة المتجددة، الغذاء، سلاسل القيمة الزراعية والصناعية؛ تسليط الضوء على أدوات التمويل المبتكر والمتاح عبر الشركاء الدوليين، تشجيع الشركات المصرية على دخول المناقصات الدولية، إلى جانب التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، والتحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر، بما يتماشى مع أولويات الحكومة في التحول إلى نموذج تنموي أكثر شمولاً واستدامة.

كما تساهم سلسلة B.R.I.D.G.E في ربط السياسات الوطنية للأعمال والاستثمار بالإمكانات الدولية المتاحة، سواء من حيث التمويل أو بناء القدرات، مما يعزز من فعالية الجهود الحكومية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤–٢٠٢٧، عبر تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره كشريك رئيسي في التنمية. وتعد هذه السلسلة أحد الأدوات المؤسسية الداعمة لمنصة «حافز»، والتي تكمّل بدورها هذا التوجه من خلال تسهيل الوصول إلى فرص التمويل الفني والمالي، وتوفير حوافز موجهة معلومات محدثة حول آليات الدعم التنموي المتاح.

وقد تم عقد العديد من اللقاءات للتركيز على قطاعات متعددة من بينها قطاع الشباب والرياضة بالشراكة مع اليونيسف حيث عقدت الوزارة أولى جلسات B.R.I.D.G.E في أغسطس ٢٠٢٤ بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة بمشاركة أكثر من ٥٠ ممثلاً من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والمدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب وممثلي منظمة اليونيسف، حيث ركزت على قطاع الشباب والرياضة كأحد المحركات الرئيسية لتنمية رأس المال البشري.

كما تم عقد النسخة الثانية من B.R.I.D.G.E بمشاركة ممثلي السفارة البريطانية والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII) وهيئة تمويل الصادرات البريطانية (UKEF)، وأكثر من ٨٥ شركة ومجلسًا تصديرياً. ناقش اللقاء آليات التمويل المُتاحة للشركات المصرية، بما في ذلك التمويل طويل الأجل وضمانات التصدير، مع التركيز على الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي. عرضت خلالها المؤسسات المختلفة على القطاع الخاص أدواتها والفُرص التمويلية والاستثمارية المتاحة لشركات لدعم القطاع الخاص والتجارة البينية بين البلدين، التي بلغت ٤,٨ مليار جنيه إسترليني سنوياً.

وفي إطار التوسع الإفريقي للقطاع الخاص المصري والشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية، ركز اللقاء الثالث على تعزيز التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، حيث أعلن البنك عن خطة لضخ ٣٠٠ مليون دولار في القطاع الخاص المصري خلال ٢٠٢٥، خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الخضراء. استهدف اللقاء تعزيز الحوار مع مجتمع الأعمال وشركات القطاع الخاص وتعريف الشركات بالأدوات التمويلية التي يتيحها البنك الأفريقي للتنمية، في ضوء رؤية الدولة الهادفة لتحقيق نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبحضور ممثلي جمعيات رجال الأعمال، وعدد من قادة القطاع الخاص.

وفي ضوء ما سبق، فإن استمرار الدولة في تطوير آليات التنسيق المؤسسي، وتعزيز الشفافية، وبناء الشراكات الفاعلة مع شركاء التنمية، من شأنه أن يدفع بمزيد من المشروعات النوعية التي تخلق فرص عمل، وتُسهم في توطين التنمية، وتحقيق تحول اقتصادي شامل ومستدام. فتمكين القطاع الخاص من خلال التمويل الإنمائي ليس فقط استثماراً في الاقتصاد، بل هو استثمار مباشر في المستقبل.

تطوير سوق رأس المال في مصر من خلال برنامج أسواق رأس المال المشترك (JCAP)

لتمكين القطاع الخاص في مصر وتعزيز دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، يتكامل تطوير سوق رأس المال المحلي مع الجهود الرامية إلى تعبئة موارد تمويلية متنوعة ومستدامة. وفي هذا السياق، يضطلع برنامج أسواق رأس المال المشترك (J-CAP)، وهو الأداة الرئيسية لمجموعة البنك الدولي لدعم تطوير أسواق رأس المال، بدور محوري من خلال تكثيف أنشطته وتوسيع نطاق مشاركاته في مصر. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميق السوق المحلي، وتوفير أدوات تمويل طويلة الأجل، وتحسين بيئة الاستثمار، بما يتيح للقطاع الخاص الوصول إلى مصادر تمويل أكثر كفاءة، ويعزز من قدرته على التوسع والاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

تمكين القطاع الخاص من خلال تطوير سوق رأس المال في مصر من خلال:

- **تعزيز إدارة الدين العام وتطوير سوق الدين الحكومي**
يسهم توسيع سوق السندات الحكومية في توفير أدوات استثمارية جديدة للقطاع الخاص، ويحفز المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين على الاستثمار في هذه الأوراق ضمن محافظها.
- **تنويع قاعدة المستثمرين المؤسساتيين Institutional Investors**
يُسهم في جذب صناديق استثمار وشركات تأمين محلية وإقليمية، مما يزيد من رأس المال المتاح للمشروعات الخاصة، ويدعم نمو الشركات الناشئة والمتوسطة.
- **توسيع سوق الكربون وتطوير أسواق السندات الخضراء والمستدامة**
يفتح هذا التوسع المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة من خلال إصدار سندات خضراء وجذب مستثمرين متخصصين في الاستدامة.
- **إحياء سوق الأسهم بزيادة عدد الشركات المدرجة**
يشجع الشركات الخاصة على الطرح العام الأولي، ما يوسع من فرص التمويل ويتيح منصات للخروج الاستثماري وجذب رؤوس أموال جديدة.
- **إدخال أدوات تمويل جديدة**
مثل صناديق الاستثمار العقاري، والمشتقات المالية، والأدوات المرتبطة بالمؤشرات، ما يتيح للقطاع الخاص تنويع مصادر التمويل وتقليل كلفة رؤوس الأموال وإدارة المخاطر بكفاءة.
- **إعادة هيكلة سوق السندات الخاصة بالشركات**
من خلال تطوير هذا السوق، تستطيع الشركات إصدار أدوات دين طويلة الأجل تدعم خططها التوسعية والاستثمارية، وتعزز من استدامة تمويلها.

المصدر: البنك الدولي.

٦. ريادة الأعمال في مصر: بوابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل

يمثل مجتمع الشركات الناشئة محركاً محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير العديد من التقارير إلى أن قطاع الشركات الناشئة يستحوذ في المتوسط على ٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية السنوية في مصر، مما يعكس نموًا ملحوظًا في جذب الاستثمارات لهذا القطاع. حيث تجاوز عدد الشركات الناشئة ٢٠٠٠ شركة بإجمالي استثمارات تفوق ٨ مليار دولار والذي أسهم في توفير حوالي ٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٢٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة، مما يعزز من دور ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري.

تُعد الشراكات مع شركاء التنمية في تعبئة التمويلات التنموية الميسّرة أحد الركائز الرئيسية في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال، لا سيما في المراحل المبكرة للشركات الناشئة، حيث تسهم في تقليل تكلفة التمويل، وتخفيف المخاطر، وتوفير بيئة أكثر جذبًا للمستثمرين. وفي هذا الإطار، تُمثل مصر منصة رائدة للتعاون مع شركاء التنمية في تمويل القطاع الخاص، بما يعزز من قدرته على النمو والتوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا.

لذا تعمل الحكومة المصرية على تعظيم الأثر الإيجابي لمجتمع الشركات الناشئة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من خلال خمس آليات رئيسة تشمل تعزيز رأس المال المخاطر، الاستجابة إلى نمو الطلب المحلي على التكنولوجيا، الاستفادة من مهارات وابتكارات الشباب، وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة لهذا القطاع، إلى جانب تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. وفيما يلي عرض مفصل لكل من هذه الآليات:

١- رأس المال الاستثماري الأجنبي كقناة رئيسية للاستثمار في الشركات الناشئة

يتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات الناشئة في مصر من خلال صناديق رأس المال المخاطر، ما يمكّن الشركات سريعة النمو من التوسع في أسواق جديدة. وقد تحولت منظومة الشركات الناشئة إلى محرك رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو القائم على الابتكار، حيث تجاوزت قيمة التمويل الذي جُمِع منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٢,٢ مليار دولار، مما وضع مصر ضمن أكبر ثلاث وجهات لرأس المال المخاطر في الشرق الأوسط وأفريقيا وفقًا لتقرير «ماغنيت» لعام ٢٠٢٤. كما سجلت مصر ٧١٠ صفقات تمويل للشركات الناشئة بين ٢٠١٩ و٢٠٢٤ بحسب تقرير «Africa: The Big Deal».

وفي السياق ذاته، بلغت تدفقات الاستثمارات الرأسمالية إلى الصناديق المصرية لرأس المال المخاطر من شركاء التنمية الدوليين نحو ٣٨٧ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، مما يعكس ثقة المجتمع الدولي في قوة منظومة ريادة الأعمال المصرية.

وفي عام ٢٠٢٤ وحده، شهد إجمالي استثمارات رأس المال المخاطر في مصر ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغ ٣٣٤ مليون دولار أمريكي تم ضخّها في ٨٤ شركة ناشئة عبر مختلف القطاعات[٢]. وجاءت الغالبية العظمى من رؤوس الأموال المستثمرة من مستثمرين محليين، في حين تصدّر المستثمرون السعوديون قائمة الشركاء المولين للاستثمارات المصرية، والمستثمرون الأمريكيون الذين استثمروا في ١٥ صفقة في السوق المصرية. كما بلغت الاستثمارات المباشرة لرأس المال المخاطر للشركات الناشئة المصرية حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٥ نحو ٣٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى ٢٠٠ مليون دولار على شكل تمويلات ائتمانية وسندات.

نمو الطلب على التكنولوجيا كمصدر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر

تسهم العوامل الديموغرافية والسوقية لمصر في التدفق المتزايد لرأس المال الأجنبي، حيث تمتلك مصر إمكانات هائلة بفضل شبابها الماهر وزيادة الطلب على الخدمات التكنولوجية، مما يجعلها قاعدة جذابة للمستثمرين الأجانب الباحثين عن فرص نمو سريعة عبر مجالات استثمارية واعدة.

٢ منصة ومضة (Wamda)، تقرير عام ٢٠٢٤ حول الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يناير ٢٠٢٥.
https://www.wamda.com/research/2024-year-review-investments-mena

وتتنوّع منظومة ريادة الأعمال في مصر عبر العديد من القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا المالية (Fintech)، التجارة الإلكترونية، واللوجستيات، مما يجعلها ثالث أكبر سوق تمويلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ١١٪ من إجمالي التمويل[٣]، والثانية في القارة الإفريقية بنسبة ٢٢٪ من إجمالي التمويل[٤].

وفي هذا الصدد، استحوذ قطاع التكنولوجيا المالية في عام ٢٠٢٤ على ٧٠٪ من اجمالي استثمارات الموجهة للشركات الناشئة من الصفقات الاستثمارية بقيمة ٢٣٧ مليون دولار موزعة على ١٧ صفقة. تلتها قطاعات اللوجستيات (٢٣,٥ مليون دولار)، والتجارة الإلكترونية (٢٢,٥ مليون دولار)، والرعاية الصحية (١٣ مليون دولار). تعزز هذه التوزيعات القطاعية المدعومة بالطلب المحلي والمواهب المحلية من جاذبية مصر كمركز حيوي لأنشطة الشركات الناشئة المدعومة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

من أبرز تلك الصفقات خلال الفترة الماضية، صفقة شركة «إم إن تي-حالا» (MNT-Halan)، أحد الشركات المليارية في مصر، والتي جمعت أكثر من ٤٠٠ مليون دولار عبر جولات متعددة؛ وشركة «بايموب» (Paymob)، الرائدة في حلول المدفوعات الرقمية، والتي أغلقت جولة تمويلية من الفئة B بقيمة ٥٠ مليون دولار بمشاركة مستثمرين عالميين من ضمنهم «بايبال فنتشرز» (PayPal Ventures)؛ بالإضافة إلى «مكسب» (MaxAB)، وهي منصة تجارة إلكترونية لسلاسل التوريد المبتكرة، والتي جمعت أكثر من ٤٠ مليون دولار للتوسع اللوجيستي.

٣ ماجنيت . تقرير رؤى مصر للنصف الأول من ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على:
https://magnitt.com/research/h1-2024-egypt-country-insights-report-50950

٤ Startup Genome. تقرير منظومة الشركات الناشئة العالمية ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على:
https://startupgenome.com/report/gser2024

انضمام جمهورية مصر العربية إلى برنامج «أفق أوروبا» (Horizon Europe)

في إطار تعزيز التعاون الإقليمي بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، وقّعت مصر خلال القمة المصرية-الأوروبية الأولى المنعقدة في بروكسل بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥ اتفاقية انضمامها رسميًا إلى برنامج «أفق أوروبا» (Horizon Europe)، وذلك بحضور فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والسيدة أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، وعدد من رؤساء الحكومات الأوروبية. ويُعد هذا التوقيع خطوة محورية نحو توسيع نطاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين الجانبين، بما يعزز القدرات الوطنية في مجالات البحث والابتكار والتنمية المستدامة.

يُعتبر برنامج «أفق أوروبا» أكبر برنامج بحث وابتكار في تاريخ الاتحاد الأوروبي، بإجمالي ميزانية تبلغ نحو ٩٥,٥ مليار يورو للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧. ويهدف البرنامج إلى دعم الأبحاث العلمية الرائدة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الدول الشريكة. ومن خلال هذا البرنامج، يتم تمويل المشروعات البحثية التي تسهم في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات العالمية في مجالات التحول الأخضر، والتغير المناخي، والطاقة المتجددة، والصحة العامة، والزراعة المستدامة، والتحول الرقمي، والصناعة المتقدمة.

ويفتح انضمام مصر إلى «أفق أوروبا» المجال أمام الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والجامعات المصرية، وكذلك شركات القطاع الخاص الناشئة والمبتكرة، للمشاركة في مشروعات ممولة من الاتحاد الأوروبي على قدم المساواة مع نظرائهم الأوروبيين. كما يتيح البرنامج فرصًا للتعاون في المشروعات التكنولوجية والصناعية المشتركة، ونقل الخبرات والمعارف، وبناء القدرات في مجالات البحث العلمي وريادة الأعمال والابتكار.

ومن خلال المشاركة في البرنامج، ستتمكن المؤسسات المصرية من الوصول إلى شبكات البحث والابتكار الأوروبية، والاستفادة من برامج التمويل والمنح الموجهة للمشروعات التي تركز على الاستدامة والتنافسية الاقتصادية. كما يُسهم البرنامج في دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص في مصر، من خلال تمويل مبادرات التكنولوجيا النظيفة، والتحول الرقمي، والحلول المبتكرة للزراعة والمياه والطاقة.

يعد انضمام مصر إلى برنامج «أفق أوروبا» امتدادًا للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي، ويعكس الرؤية المشتركة للطرفين في دعم اقتصاد المعرفة والابتكار والتكنولوجيا كركائز رئيسية للتنمية المستدامة، حيث يوفر البرنامج فرصًا استثنائية للقطاع الخاص المصري للمشاركة في المشروعات الأوروبية العابرة للحدود، والاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية الأوروبية، مما يعزز تنافسية الشركات المصرية على المستويين الإقليمي والدولي.

كما يُسهم البرنامج في تمكين الكفاءات الوطنية الشابة من المشاركة في البحوث التطبيقية والابتكار التكنولوجي، وتعزيز الشراكات مع الجامعات والمراكز البحثية الأوروبية، بما يدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجالات التحول الرقمي، والبحث العلمي، والتنمية الصناعية المستدامة.

ويُعد توقيع مصر على اتفاقية «أفق أوروبا» خلال القمة المصرية-الأوروبية الأولى إنجازًا نوعيًا في مسار التعاون بين الجانبين، إذ يفتح آفاقًا جديدة لتبادل المعرفة والتكنولوجيا، ويدعم المسار المتكامل للشراكة الاستراتيجية والشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجالات الاقتصاد، والتنمية، والابتكار، والبحث العلمي.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٢. العنصر البشري والمواهب المحلية

تُعتبر مصر واحدة من أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الخريجين سنويًا، مع أكثر من ٧٥٠ ألف خريج جامعي جديد كل عام في كافة المجالات ومن ضمنها العديد من التخصصات في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، وعلوم الحاسب. هذا المخزون من المواهب يشكل عامل جذب رئيسيًا للمستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن أسواق تمتلك قوة عاملة شابة وذات مهارات رقمية متقدمة.

ويستند رأس المال البشري على بنية تحتية رقمية وسياسات داعمة للابتكار بشبكة تضم أكثر من ١٠٠ جامعة و٢٠٠ معهد للتعليم العالي[٥] و١٣ مركزاً للابتكار منتشرة على مستوى الجمهورية[٦]، تقدّم برامج بناء قدرات بشكل مستمر. وهو ما أسهم في تَصدُّر مصر قائمة الدول الإفريقية في نتائج البحث العلمي الدولي، وتقدّمها إلى المرتبة ١٣ عالمياً[٧]. كما يسهم انتشار وتنوع البرامج التدريبية المتخصصة، وحاضنات الأعمال، ومساحات العمل المشتركة والفعاليات المتعددة من تعزيز فرص وقوة التشبيك بين عناصر مجتمع ريادة الأعمال في كل أنحاء الجمهورية. وتوفر هذه المنصات بيئة ملائمة للمستقلين ورواد الأعمال والمبتكرين لتبادل المعارف وإطلاق مشروعات ذات أثر مرتفع

إضافةً إلى ذلك، أدى النمو السكاني الحضري السريع وزيادة انتشار الإنترنت إلى خلق سوق داخلي يشهد طلبًا متزايدًا على الحلول الرقمية. على سبيل المثال، يُتوقع أن تتجاوز التجارة الإلكترونية في مصر حاجز ١٩,٦ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٢، وفقًا لتقرير P&S Intelligence ، مما يُبرز الفرص أمام الشركات الناشئة المحلية لتوسيع نطاق أعمالها بمساندة رأس المال الأجنبي.

كما نجحت شركات مثل سويفل Swvl، وهي منصة للنقل الجماعي الذكي، في تسخير هذه الاتجاهات الديمغرافية من خلال تقديم حلول محلية مصممة خصيصًا للأسواق الناشئة، مما مكنها من التوسع إقليميًا وعالميًا بدعم من استثمارات أجنبية كبيرة وتحولها إلى شركة فاقت قيمتها في وقت ما أكثر من مليار دولار.

من خلال دمج القدرات المحلية مع رؤوس أموال دولية، تخلق الشركات الناشئة المصرية نماذج أعمال مرنة تتكيف مع احتياجات السوق، مما يجعلها بيئة خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن فرص نمو عالية مع مخاطرة محسوبة.

٣. بيئة تشريعية داعمة

لم يكن للإسهام الكبير لاستثمارات رأس المال المخاطر في الشركات الناشئة المصرية أن يتحقق بمعزل عن البيئة التشريعية المحيطة بمجتمع ريادة الأعمال، بل جاء نتيجة جهود حكومية مدروسة لتهيئة مناخ ابتكاري تنافسي وحيوي.

فقد أدركت الحكومة أن ريادة الأعمال والابتكار يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية العالمية للاقتصاد المحلي، ومن ثم أولت الحكومة أولوية لبناء منظومة وطنية متكاملة توحد الجهود عبر القطاعات المختلفة، وتعظم الأثر التنموي، وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

في إطار تنظيم هذا التوجه بشكل مؤسسي، أصدرت الحكومة المصرية قرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٧٨ لسنة

المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
Ministerial Group for Entrepreneurship

٥ الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٥. متاح على:
https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx

٦ كريتيفا – المنصة الرسمية للإبداع والابتكار (بدون تاريخ). متاح على:
https://creativa.gov.eg

٧ Startup Genome. تقرير منظومة الشركات الناشئة العالمية ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على: https://startupgenome.com/report/gser2024

٢٠٢٤، بإنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتضم المجموعة عددًا من الوزارات والجهات المعنية بهدف تحقيق التنسيق الاستراتيجي وتوحيد السياسات الداعمة لريادة الأعمال.

ويتمثل الهدف الأساسي للمجموعة في تمكين الشركات الناشئة لتعزيز بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، من خلال تنسيق جهود الحكومة، وإزالة المعوقات أمام النمو، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات المصرية الناشئة.

كما تهدف المجموعة إلى الحد من ظاهرة هجرة العقول عبر توفير بيئة شاملة داعمة للشباب ورواد ورائدات الأعمال ونماذج الأعمال كثيفة العمالة. ولتفعيل هذا الدور، تم وضع هيكل تنظيمي للمجموعة الوزارية تضم اللجنة الوزارية، والأمانة الفنية، وأربع مجموعات عمل متخصصة تضم أكثر من ١٠٠ عضو من ممثلي مجتمع الشركات الناشئة. وتركز هذه المجموعات على تطوير السياسات والتشريعات، تنسيق المبادرات الحكومية، تسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية واستبقاء المواهب، وربط الشركات الناشئة بالأولويات التنموية الوطنية.

تعمل المجموعة الوزارية وفق أجندة متكاملة منذ إنشائها، حيث أسفرت هذه الجهود بالفعل عن نتائج ملموسة، أبرزها اعتماد تعريف موحد للشركات الناشئة ومعايير التصنيف الخاصة به، ووضع إجراءات لتفعيل هذا التعريف من خلال شهادة تصنيف. كما تستعد المجموعة الوزارية لإطلاق عدد من المبادرات الرئيسة ضمن حملة ترويجية تشمل الإعلان عن بدء تطبيق تعريف الشركات الناشئة الموحد والحوافز المرتبطة به، إطلاق مبادرة تمويل موحدة للشركات الناشئة، وتقديم مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة ريادة الاعمال في مصر.

٤. تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية

تولي الدولة المصرية أهمية كبيرة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد تجسد ذلك في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي تهدف إلى تعزيز حماية الحقوق الفكرية ودعم الابتكار في مختلف المجالات، وإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية في عام ٢٠٢٣.

يعد الجهاز المصري للملكية الفكرية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يلعب دورًا محوريًا في دعم الابتكار وتعزيز بيئة الأعمال، من خلال تسريع إجراءات تسجيل البراءات وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية. وتعتبر حماية الملكية الفكرية من المحاور الأساسية لبناء بيئة داعمة للابتكار وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. حيث أن توفير بيئة قانونية مناسبة وملائمة لدعم الابتكار وحماية حقوق المبدعين يعتبر من العوامل الحيوية لتحقيق بيئة ريادية ناجحة في مصر.

وفي هذا السياق، أظهرت الأرقام الرسمية الأخيرة ارتفاعًا بنسبة ٤٢,٨٪ في عدد العلامات التجارية الممنوحة في مصر عام ٢٠٢٤، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما شهدت الطلبات على البراءات أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا، حيث استقبلت مصلحة البراءات المصرية ١٨٦٠ طلبًا في العام الماضي، شكل المصريون منهم ٣١,٥٪، ومن بين ٢٦٦ براءة تم منحها، حصل المصريون على ٦٥ براءة. وقد جاءت هذه الزيادة مع سعي الدولة لجذب استثمارات جديدة في قطاعات رئيسة مثل صناعة السيارات، وتشجيع نمو الملكية الفكرية جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة والجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إصلاحات بيئة الابتكار وريادة الأعمال وتأثيرها على الاستثمارات

تُعد الإصلاحات الحكومية الأخيرة محطة فارقة نحو بناء بيئة أكثر ديناميكية لريادة الأعمال وجذب الاستثمارات. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط الإجراءات، وتخفيف الأعباء المالية، وتمكين القطاع الخاص ليكون محركًا رئيسيًا للنمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات. ومن بين هذه التدابير، وضع منظومة ضرائب مبسطة للشركات الناشئة والصغيرة ذات دخل أقل من ٢٠ مليون جنيه سنويًا ودمج الرسوم والأعباء غير الضريبية في رسم موحد على صافي الأرباح في تبسيط الالتزامات المالية، وزيادة

الشفافية، وتعزيز ثقة المستثمرين، مما أتاح تحرير المزيد من الموارد لإعادة استثمارها في نمو الأعمال.

في ظل تطور منظومة الابتكار وريادة الأعمال في مصر، برز تأثير غير مباشر ولكنه بالغ الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال رفع جودة الاستثمارات وتحفيز التحول نحو اقتصاد المعرفة. تعتبر قصص النجاح مثل مركز البحث والتطوير لشركة «بيكو» في مدينة العاشر من رمضان، الذي تم تمويله من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة ٥٠ مليون دولار، نموذجًا رائدًا في دمج البحث العلمي مع التصنيع المحلي وربط المواهب المصرية بسلاسل القيمة العالمية. وفي سياق متصل، أسست شركة «بي دبليو سي» مركز مصر للتكنولوجيا والابتكار (PwC Egypt Technology and Innovation Center - ETIC)، الذي يستثمر في تدريب وتوظيف الكفاءات المصرية لتقديم حلول رقمية متطورة للعملاء العالميين، مما يعزز من سمعة مصر كمصدر للابتكار التكنولوجي عالي الجودة.

علاوة على ذلك، أطلقت شركة «ديلويت» مركز الابتكار الخاص بها في القاهرة باستثمارات قدرها ٣٠ مليون دولار، والذي يستهدف مضاعفة عدد المتخصصين إلى ٥٠٠٠ محترف في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والأمن السيبراني، مما يربط مصر مباشرة بأسواق أوروبا والشرق الأوسط. بالتوازي، تُسهم استثمارات شركات مثل «أمازون»، و«فودافون»، و«فاليو» في ترسيخ قدرات البحث والتطوير محليًا، ونقل المعايير العالمية إلى السوق المصري. هذه المشروعات لا تعزز فقط فرص جذب استثمار أجنبي مباشر أكبر، بل ترفع أيضًا من جودته، حيث تتجه الاستثمارات نحو قطاعات مبتكرة ذات القيمة المضافة، مما يعزز من مكانة الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة العالمية.

مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة

توشك المجموعة الوزارية لريادة الأعمال حاليًا على إطلاق مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة والذي يجسد خارطة طريق لمجتمع ريادة الأعمال فيه تيسيرات ومبادرات وإجراءات واضحة برؤية طموحة للوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار مدعوم بالشركات الناشئة.

كما يعتبر أداة تنفيذية مرنة تتطور باستمرار وتضع الأسس لتحديث السياسات والتشريعات بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية واحتياجات السوق.

تهدف هذه السياسات - وكذلك المجموعة الوزارية المعنية بالإشراف على تنفيذه – إلى **تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة، بما يسهم في خلق فرص عمل لائقة.**

وتم بناء مجموعة السياسات على ٤ مبادئ رئيسية:

١. **تعزيز الثقة** بين الشركات الناشئة والحكومة من خلال التزام واضح بأولويات منظومة ريادة الأعمال.
٢. **توفير الاستقرار وزيادة اليقين** عبر سياسات وتشريعات واضحة تدعم استمرارية النمو للشركات الناشئة.
٣. **ضمان تنسيق الجهود** بين الجهات الحكومية لخلق بيئة أكثر كفاءة وشفافية ودعماً للابتكار.
٤. **تحسين استغلال الموارد** المتاحة من تمويل، بنية تحتية، وكفاءات بشرية لخدمة بيئة ريادة الأعمال.

منهجية الاعداد

تم إعداد هذه السياسات باستخدام منهجية تشاركية شاملة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، حيث تم الاعتماد في صياغته على الخبرات الواقعية للشركات الناشئة والمستثمرين في إطار مشاركة مجتمعية موسعة. مما ساهم في جعل هذه السياسات انعكاسًا حقيقيًا لاحتياجات منظومة ريادة الأعمال بجميع أركانها وتطلعاتها المستقبلية. حيث شارك في صياغة السياسات أكثر من ٢٥٠ ممثل عن منظومة ريادة الأعمال المحلية والدولية من مؤسسي الشركات الناشئة (بمختلف مراحل نضجها وتخصصاتها)، والمستثمرين، والمؤسسات الداعمة، والجهات الحكومية، والخبراء الأكاديميين، وأعضاء المجالس النيابية، وغيرهم من الشركاء المعنيين. وقد أشرفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على إعداد السياسات، تحت مظلة المجموعة الوزارية لريادة الأعمال وبمشاركة كافة الجهات الأعضاء في المجموعة.

قامت الوزارة بإتباع نهج علمي مبني على أفضل الممارسات الدولية حيث تم تحليل أكثر من ٢٥ تقريراً وطنياً ودولياً، كما تمت دراسة التجارب القائمة في أكثر من ٢٠ دولة في مجال السياسات الداعمة لريادة الأعمال. واستناداً إلى هذا الجهد، تم استخلاص أكثر من ٥٠٠ توصية تنفيذية في مختلف الجوانب المتعلقة بريادة الأعمال من تلك التقارير والدراسات، وتم تصنيفها وتنسيقها وتكليف مجموعات العمل الأربعة المنبثقة من المجموعة الوزارية بدراستها بما يتوافق مع أهداف كل مجموعة ومحاورها الاستراتيجية. وفي إطار النهج لصياغة السياسات، تم عقد أكثر من ٤٠ اجتماع يشمل الاجتماعات الدورية للمجموعة الوزارية وأمانتها الفنية ومجموعات العمل، شملت مشاورات مكثفة ولقاءات مع جميع الأطراف ذات

السياسات بهدف تلبية الاحتياجات الملحّة وتتضمن حزمة من أكثر من ٨٠ اجراء يتم تنفيذه على مرحلتين من ٢٠ جهة حكومية.

كما تتضمن مجموعة السياسات تعريف واضح وموحد للشركات الناشئة، إلى جانب إطار تنظيمي للحصول على شهادة تصنيفها، وذلك بهدف تسهيل تصنيفها بالمقارنة بالشركات الجديدة أو المشروعات المتوسطة والصغيرة، نظراً لطبيعتها الخاصة التي تميزها عن الشركات التقليدية مما يسهم في توجيه السياسات والدعم المناسب لها ضمن الأطر التنظيمية والتشريعية. بالإضافة إلى الإعلان عن مبادرة تمويلية موحدة للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال تشجع استثمارات رأس مال المخاطر.

الصلة، بالإضافة إلى تنظيم موائد مستديرة قطاعية شملت أهم القطاعات الواعدة من ضمنها تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتكنولوجيا السياحة، وريادة الأعمال النسائية، وتكنولوجيا النقل وتكنولوجيا الزراعة والري والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا العميقة. كما تم عقد جلسات نقاشية مطولة مع الجهات الحكومية ذات الصلة حول تبسيط وطرح مقترحات للتشريعات المتعلقة بالشركات الناشئة.

ونتج عن هذا المجهود استخلاص وتحديد ٧٧ توصية ذات أولوية وتم مناقشتهم مع الجهات الحكومية ذات الصلة وتم تصنيفهم على مرحلتين واضحتين لضمان تحقيق أثر فعّال ومستدام. تشمل المرحلة الأولى الإصلاحات والحوافز التي يمكن تطبيقها بشكل فوري التي يمكن تطبيقها فور إطلاق مجموعة

١. الجهات غير الحكومية المشاركة في إعداد السياسات:

شارك في إعداد هذا الوثيقة عدد من الجهات الفاعلة التي تمثل مختلف مكونات منظومة ريادة الأعمال، من بينها الشركات الناشئة بمختلف مراحلها، بدءًا من مرحلة الفكرة وحتى الشركات الناضجة. كما شارك مؤسسون، وموظفون، ورواد أعمال مصريون في الخارج، إلى جانب رائدات الأعمال ورواد الأعمال من ذوي الهمم. وشمل المشاركون أيضًا المستثمرين، بمن فيهم المستثمرون الملائكيون وصناديق رأس المال المخاطر، بالإضافة إلى شركاء التنمية الدوليين سواء من الأطراف متعددة أو ثنائية الأطراف. وكان للجامعات والمراكز البحثية دور في عملية الإعداد، إلى جانب حاضنات ومسرعات الأعمال، ومؤسسات المجتمع

المدني، ورواد الأعمال الاجتماعيين الذين يمثلون بعدًا مهمًا في ربط الريادة بالتأثير المجتمعي.

٢. الجهات الحكومية المشاركة:

طرح إطار متكامل لتمكين الشركات الناشئة

في بداية عمل المجموعة الوزارية لريادة الأعمال في مصر، كانت الرؤية المحركة هي وضع إطار واضح يعكس نقطة تحول حقيقية في مسار تطوير الشركات الناشئة، تبني على الدروس المستفادة من التجارب السابقة. ولتحقيق ذلك، تم بناء إطار إستراتيجي سيتم طرحه مع إطلاق مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة في مصر تستهدف أكثر من ٥٠٠٠ شركة، من بينها ٥٠٠ شركة تجذب استثمارات بأكثر من مليون دولار، من أجل تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للشركات الناشئة. ويحتوي هذا الإطار على خمس مبادرات رئيسية:

أولاً: وضع تعريف معتمد وموحد للشركات الناشئة هذا التعريف الموحد يضمن وضوح المفاهيم والتصنيفات، مما يسهل التواصل بين جميع الأطراف المعنية ويعزز الكفاءة والشفافية في المنظومة. مع إصدار إطار تنظيمي لتصنيف هذه الشركات بناءً على معايير واضحة وموضوعية. يهدف هذا التصنيف إلى منح الشركات شهادة تصنيف تفتح لها أبواب الاستفادة من التسهيلات والدعم المقدم من الجهات الحكومية.

ثانيا: إطلاق مبادرة تمويلية حكومية موحدة تحفز استثمارات القطاع الخاص واستثمارات رأس المال المخاطر في الشركات الناشئة. تهدف هذه المبادرة إلى بناء جسور تعاون بين الحكومة والمستثمرين، عبر توفير آليات دعم وضمانات تقلل من المخاطر الاستثمارية وتزيد من الثقة في السوق المحلي. كما تسعى المبادرة إلى جذب رأس المال المخاطر الذي يسهم في دفع عجلة النمو وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تعزيز قدرات الشركات الناشئة على المنافسة محليًا وعالميًا.

ثالثاً: برنامج الشركات الناشئة في مرحلة التوسع Scale-Ups لدعم وتمكين الشركات ذات النمو السريع والاستثمارات الكبيرة، خاصة التي جمعت تمويلاً بقيمة ١٠ ملايين دولار أو أكثر والتي قد لا ينطبق عليها الاستفادة من شهادة تصنيف شركة ناشئة إما لحجمها أو عمرها. ويهدف البرنامج إلى تسريع وصول تلك الشركات إلى تقييم يتجاوز المليار دولار.

رابعًا: تأسيس آلية فعالة لرصد التقدم في تنفيذ أهداف السياسات لمنظومة الشركات الناشئة في مصر، مع تحديد مؤشرات أداء واضحة تضمن تفعيل المبادرات والسياسات بشكل مستمر وشفاف. وتعمل هذه الآلية على متابعة الإنجازات، ومعالجة التحديات فور ظهورها، بما يعزز الالتزام الجماعي ويحفز جميع الأطراف على المشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف المنشودة.

خامسًا: إعداد واعتماد الدليل الحكومي الموحد للشركات الناشئة، باعتباره مرجعًا إرشاديًا شاملًا يضم كافة الإجراءات والخدمات والتصاريح والتراخيص الحكومية التي تحتاجها الشركات الناشئة في مختلف مراحل التأسيس والنمو والتوسع، بما يحقق الوضوح والشفافية ويقلل من التعقيد وعدم اليقين التنظيمي.

كما انتهت المجموعة الوزارية من صياغة مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين الشركات الناشئة، تتمركز حول خمسة مبادئ رئيسية، وهي:

- **إجراءات أكثر وضوحًا وسرعة:** من خلال تبسيط وتوحيد الإجراءات الحكومية، وتسريع تأسيس الشركات، وتيسير الامتثال الضريبي والتنظيمي بما يتناسب مع طبيعة الشركات الناشئة ومراحل نموها المختلفة.

- **بيئة أعمال محفزة للابتكار:** عبر دعم البحث والتطوير، وحماية الملكية الفكرية، وتسهيل توطين التكنولوجيا المتقدمة، وربط الابتكار بالقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية والصناعية.
- **الحكومة كشريك داعم وليس منافسًا للشركات الناشئة:** من خلال فتح فرص حقيقية للعمل مع الحكومة، وإتاحة المشتريات والمشروعات الحكومية، وبناء شراكات استراتيجية تدعم نمو الشركات الناشئة بدلًا من مزاحمتها.
- **الحفاظ وتنمية الكوادر المحلية وفتح آفاق دولية:** عبر سياسات مرنة لجذب المواهب، وتسهيل انتقال الخبرات، ودعم بناء القدرات القيادية داخل الشركات الناشئة، وتمكينها من التوسع الإقليمي والدولي.
- **بنية تحتية داعمة للشركات الناشئة تدفع النمو والتوسع:** من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتمويلية، ودعم حاضنات ومسرعات الأعمال، وتوفير مناطق وخدمات متخصصة تعزز قدرة الشركات الناشئة على النمو المستدام والتوسع في الأسواق.

إن اعتماد هذا الإطار المتكامل يشكل نقطة تحول حقيقية تمهد الطريق لمنظومة ريادة أعمال قوية ومستدامة، قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتجاوز التحديات القائمة، بما يسهم في دفع مصر نحو مركز ريادي إقليمي ودولي في مجال الابتكار وريادة الأعمال. ومن خلال هذا العمل المنسق، تتجه المنظومة نحو مستقبل واعد يُعزز النمو الاقتصادي وخلق بيئة حيوية للشركات الناشئة ورواد الأعمال.

٧. التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

إطلاق استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

انطلاقاً من أن تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب يعد من أهم الركائز الرئيسية للتوجه المصري للانخراط في القارة الافريقية، فضلا عن اهتمام مصر بالدفع نحو ترسيخ الشراكات على صعيد التعاون الثلاثي، قامت وزارة التعاون الدولي آنذاك بإطلاق استراتيجيتها للتعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي، بالتعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)، حيث

نظمت الوزارة مائدة مستديرة رفيعة المستوى بمناسبة هذه المناسبة، شهدت مشاركة ٥٠ شريكًا تنمويًا.

وتتمحور الاستراتيجية حول تحديد وعرض الممارسات والسياسات التنموية الناجحة التي يتم تنفيذها مع شركاء التنمية، والاستفادة من منصات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتكرار والتوسع في تطبيق هذه التجارب الناجحة في الاقتصادات النامية والناشئة، وهو ما بدوره سيعزز من التكامل بين دول الجنوب.

وسعت الوزارة من خلال تفعيل هذه الاستراتيجية إلى الدفع قدماً بعلاقات التعاون مع الدول الافريقية سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الانخراط في مبادرات متعددة الأطراف بعضوية عدد كبير من الدول الافريقية، وهو ما يعمل على تعزيز وتنويع أواصر التعاون مع الدول الافريقية.

فعلى سبيل المثال، يعد انخراط الجانب المصري في مبادرة الحزام والطريق مثالا لدعم التعاون مع الدول الافريقية، حيث تعد المبادرة معنية بالمقام الأول بتعزيز البنية التحتية بين دولها، وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة لا تربط آسيا فقط ولكن أيضًا أفريقيا، وتعد دول شرق أفريقيا مثل مصر وجيبوتي والسودان وإثيوبيا دولًا محورية لطريق الحرير البحري بسبب موقعها الجغرافي.

ومن أبرز مشروعات البنية التحتية المتعلقة بالربط البري بين الدول الافريقية والتي تم تنفيذها في إطار مبادرة الحزام والطريق، تجدر الإشارة إلى خط سكة حديد مومباسا-نيروبي والذي يعد أكبر مشروع للبنية التحتية تم تنفيذه في كينيا منذ الاستقلال. ومنذ افتتاحها في عام ٢٠١٧، كان لسكة الحديد تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كينيا، كما أنها خفضت بشكل كبير التكاليف اللوجستية للمنتجات المصدرة من المناطق الداخلية في شرق أفريقيا عبر ميناء مومباسا، واعتبارًا من ٣١ أغسطس ٢٠٢٣ تعمل السكك الحديدية بمعدل ٦ قطارات ركاب يوميًا، يتم من خلالها نقل ١١ مليون مسافر، ويزيد متوسط معدل الإشغال عن ٩٥٪. ويعمل ما معدله ١٧ قطار شحن يوميًا، ويتم نقل إجمالي ٢٨ مليون طن من البضائع. ووفقا لتقديرات الحكومة الكينية، فلقد أضاف هذا المشروع حوالي ٢٪ إلى النمو الاقتصادي في كينيا.

وفي السياق ذاته، عملت عضوية مصر في الأمانة التنفيذية لشبكة مركز تعزيز التنمية العالمية على تعزيز التعاون مع عدد من الاقتصادات الناشئة لاسيما الافريقية، حيث تهدف الشبكة إلى توحيد الجهود والرؤى حيال تنفيذ مبادرة التنمية العالمية (GDI) التي أطلقتها الصين وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي (CIDCA) وعدد من الاقتصادات الناشئة. وتضم الشبكة عدد من الدول من أهمها مصر والكونغو، تنزانيا، موزمبيق، مالي، أوغندا، غانا، غينيا، جيبوتي، زيمبابوي، فضلا عن الاتحاد الأفريقي.

وتتمتع مصر بعضوية هذه الشبكة، فضلا عن المشاركة في الأمانة التنفيذية للشبكة والتي تعمل على تنسيق السياسات التنموية لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات وعقد أنشطة لتبادل المعرفة والخبرات بدعم من الجانب الصيني، حيث تم المشاركة في عدد من برامج تبادل المعرفة في عدة مجالات من بينها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.

وفي السياق ذاته، تشارك مصر في رئاسة شبكة «تعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة (The Network to Mobilize Clean- MICEE Energy Investment) التي تم إطلاقها خلال الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في يناير ٢٠٢٤. تهدف الشبكة إلى تعزيز تبادل المعرفة والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع الاستثمار في الطاقة النظيفة بالاقتصادات الناشئة ودول الجنوب.

وتسعى الشبكة إلى رفع حجم استثمارات الطاقة النظيفة أكثر من سبعة أضعاف خلال العقد القادم. وهي تعد منصة إقليمية رائدة تهدف إلى توحيد الجهود وتبادل المعارف والخبرات بين دول المنطقة، بما يعزز الانتقال العادل والمنظم نحو أنظمة طاقة أكثر استدامة وكفاءة. وتعمل الشبكة على توفير منصة للتفاعل البنّاء بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية، من خلال تبادل الحلول المبتكرة والسياسات الفعّالة والتجارب الناجحة التي يمكن تكييفها وتطبيقها وفقًا لاحتياجات وأولويات كل دولة.

ويُعد «دليل الحلول» (Playbook of Solutions) أحد الركائز المحورية لعمل الشبكة، إذ يضم حزمة من السياسات والممارسات الناجحة والمشروعات الرائدة التي أثبتت جدواها في دعم التحول الطاقي. ويتيح هذا الدليل للدول إمكانية الاستفادة من تجارب بعضها البعض، وتبني مسارات عملية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، مما يسرّع وتيرة التحول نحو الطاقة النظيفة ويعزز الأمن الطاقي في المنطقة.

وفي هذا الإطار، تضطلع مصر، بصفتها الرئيس المشارك للشبكة، بدور محوري في بلورة الرؤية الاستراتيجية وتحديد أولويات العمل المشترك، إلى جانب عرض قصص النجاح الوطنية في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والهيدروجين الأخضر. كما تساهم مصر في تعزيز الترابط بين المبادرات الإقليمية والدولية، وحشد التمويلات المبتكرة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما يعزز مكانة المنطقة كمحور عالمي للطاقة النظيفة في المستقبل.

بالإضافة إلى الانخراط في المبادرات المتعددة الأطراف لتعزيز التكامل مع الدول الافريقية، تم الاعتماد على آلية أخرى وهي إقامة أنشطة وفعاليات بهدف نقل وتبادل المعرفة وأنجح السياسات في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، فعلى سبيل المثال، قام وفد وزاري رفيع المستوى من ٤ دول من المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك-SADC) بزيارة مصر خلال الفترة من ٧-١٢ يونيو ٢٠٢: وقد هدفت الزيارة إلى استعراض التجربة المصرية في مجال التعليم الرقمي، بما يساهم في تطوير دول مجموعة «سادك» لنظمهم التعليمية الرقمية على غرار التجربة المصرية المميزة في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة تتسق بشكل رئيسي مع أولويات الرئاسة المصرية للنيباد والتي يعد من أهم أولوياتها تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية لتبادل الخبرات في مجال استراتيجيات التعليم.

كما استضافت الوزارة بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) جلسة افتراضية لتبادل المعارف حول الأمن الغذائي والأنظمة الغذائية المرنة في أفريقيا وذلك في أبريل ٢٠٢٤، وذلك بمشاركة عدد من المسئولين الأفارقة رفيعي المستوى وعدد من ممثلي مؤسسات التمويل الدولية.

وايمانًا بأهمية التكاتف لمجابهة أثار التغير المناخي، فلقد نظمت الوزارة النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي واجتماع وزراء المالية والاقتصاد والبيئة الأفارقة في القاهرة عام ٢٠٢٢ تحت عنوان «الطريق إلى مؤتمر المناخ COP27»، حيث شكلت منصة للدول النامية لإبراز صوت الدول النامية فيما يخص العمل المناخي، مع التركيز بشكل خاص على الدول الأفريقية.

وعلى هامش هذا المؤتمر، قامت الوزارة بعقد ورشتين عمل مخصصتين لمسئولي الدول الافريقي، الأولي تم عقدها بالشراكة مع صندوق الاستثمار المناخي، خلال الفترة من ٧-٨ سبتمبر ٢٠٢٢ وذلك على هامش النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي. وقد هدفت ورشة العمل إلى تبادل الخبرات وأنجح السياسات المتعلقة بكيفية دعم مشاركة القطاع الخاص وتحفيز دوره لسد فجوة تمويل

الأنشطة والمشروعات الخاصة بالتكيف مع آثار التغير المناخي، وقد تم التركيز بشكل خاص على الأنشطة والمشروعات المتعلقة بمحور العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة. كما شهدت الورشة مشاركة ٢٣ من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص من ٨ دول أفريقية: مصر، وموزمبيق، وأوغندا، والنيجر، وبوتسوانا، ومدغشقر، ونيجيريا، وزامبيا.

أما ورشة العمل الثانية، فتم عقدها بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وذلك خلال الفترة من ٧-٨ سبتمبر ٢٠٢٢، وقد جمعت كبار المسؤولين الحكوميين في وزارات المالية والتعاون الإنمائي في إفريقيا لتبادل خبراتهم في دمج سياسات التكيف الوطنية مع تغير المناخ في سياسة وممارسات التعاون الإنمائي، حيث شارك في ورشة العمل ٢٥ مشاركًا من ١١ دولة افريقيا: تشاد وملاوي ومالي وموزمبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزامبيا والسودان. وأسفرت ورشة العمل عن تطوير خريطة طريق خاصة بكل بلد من البلدان المشاركة، تتضمن الإجراءات ذات الأولوية لكل بلد لتعزيز تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات وممارسات التعاون المتوافقة مع التكيف مع المناخ.

هذا وقد تم استضافة جلسة خلال منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF٢٠٢١، لإطلاق تقرير «ملامح وآفاق التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التنمية في أفريقيا»، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB).

تعزيز أواصر التعاون بين مصر ودول إفريقيا

تُعدّ القارة الإفريقية امتدادًا استراتيجيًا وتاريخيًا لمصر، إذ تجمع مصر ودول القارة روابطاً حضارية وثقافية عميقة، فضلاً عن الجوار الجغرافي الذي أسّس لعلاقات متجذرة عبر العصور. إلا أن أهمية إفريقيا بالنسبة لمصر لا تقتصر على هذه الأبعاد التاريخية والجغرافية فحسب، بل تمتد لتشمل اعتبارات جوهرية تتعلق بالأمن القومي، والمصالح الاقتصادية، والفرص التنموية المشتركة. ففي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وتنامي التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تواجه دول القارة، أدركت مصر أن تعزيز انخراطها في الشأن الإفريقي لم يعد خيارًا أو رفاهية، بل ضرورة استراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا تُعدّ ثاني أسرع منطقة اقتصادية نموًا في العالم، حيث تضم ١٢ من أسرع ٢٠ اقتصادًا وطنيًا نموًا. ووفقًا للتقديرات المنشورة على موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فإنه من المتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي في ما يقرب من نصف الدول الأفريقية نسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٥، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٢,٨٪.

في هذا السياق، تبنت الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة سياسة فعالة تجاه القارة الافريقية، تقوم هذه السياسة على إعادة بناء جسور التواصل، وتوسيع آفاق التعاون مع مختلف دول القارة، سواء التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف. وقد شملت هذه السياسة تعزيز التواجد وتنشيط التعاون في مجالات حيوية مثل التجارة البينية، الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، وتبادل الخبرات في مجالات التنمية المستدامة، كالتعليم، الصحة، والطاقة.

كما تحرص مصر على لعب دور فاعل في صياغة مستقبل القارة، من خلال دعم المبادرات القارية الكبرى، وعلى رأسها «أجندة إفريقيا ٢٠٦٣»، التي تبناها الاتحاد الإفريقي باعتبارها خطة طموحة لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الشامل في إفريقيا. وتتلاءم هذه الأجندة مع الرؤية المصرية المبنية على تعزيز التكامل الإفريقي، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء شراكات استراتيجية بين دول القارة بعيدًا عن الاعتماد على خارجها، وتستند مصر في هذا الدور إلى عدد من المقومات؛ أبرزها موقعها الجغرافي كبوابة شمال إفريقيا إلى الشرق الأوسط وأوروبا.

فضلا عن أن اهتمام مصر بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الشامل مع الدول الافريقية، ينبع من إيمان راسخ بأن الدول التي تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، تكون أكثر قدرة على تعزيز التعاون فيما بينها من خلال مشاركة أنجح السياسات والممارسات التي أثبتت فعاليتها في مواجهة التحديات التي تواجهها دول القارة، ومن ثم فإن تعزيز التعاون الاقتصادي

بين دول الجنوب لطالما كان أحد المحددات الرئيسية للعلاقة الوطيدة التي تجمع مصر بالدول الافريقية.

ومن ثم، فإن الدولة المصرية قد اعتمدت على عدة أدوات وآليات متنوعة لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية، حيث كانت الآليات الاقتصادية وتبادل المعرفة وبناء العلاقات على مبدأ المنفعة المشتركة، بمثابة الركيزة الرئيسية لتعزيز التعاون بين الجانبين.

نبذة عن التطور التاريخي لمسار العلاقات المصرية الإفريقية

ترتبط مصر بعلاقات سياسية وتاريخية قوية مع الدول الإفريقية، حيث دعمت حركات التحرر منذ منتصف القرن العشرين، مما رسّخ صورتها الإيجابية في الوعي الإفريقي. كما ارتكز انخراط مصر في تعزيز التعاون مع دول القارة على مبدأ الانتماء للقارة الإفريقية، وتطورت أبعاد هذا التعاون إلى ما هو أبعد من الدعم السياسي لتحقيق شراكات تنموية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والنمو المشترك، تماشيا مع أجندة إفريقيا ٢٠٦٣. تجلى هذا الدور تاريخيًا في دعم مصر لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وتطور علاقاتها مع القارة عبر مراحل تعكس تحولًا من البعد التحرري إلى التنموي والاستراتيجي، كما هو موضح أدناه:

- الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٦٠، وبالأخص بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، ركزت مصر بقيادة جمال عبد الناصر على دعم القارة الإفريقية، حيث ساندت حركات التحرر في أكثر من ٣٠ دولة وساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣. كما لعبت دورًا محوريًا سياسيًا ولوجستيًا في دعم النضال ضد الاستعمار والعنصرية، وسعت لترسيخ مبدأ «الوحدة الإفريقية» كوسيلة للتحرر وبناء مستقبل مشترك.
- أوائل السبعينيات، تعزّز الدور الإفريقي لمصر، حيث شهدت هذه الفترة أيضًا انطلاق التعاون العربي–الإفريقي، واستضافة مصر أول قمة عربية–إفريقية في عام ١٩٧٧، إلى جانب تأسيس مؤسسات مالية مشتركة لدعم التنمية.
- بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠، ركزت مصر على دعم التنمية في إفريقيا، من خلال إنشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا عام ١٩٨٠، الذي ساهم في تدريب آلاف الكوادر وإيفاد خبراء في مجالات الصحة والزراعة والتعليم، إضافةً إلى تقديم مساعدات إنسانية وتنموية. كما دعمت مصر استقلال ناميبيا، وساهمت في إنهاء الفصل العنصري بجنوب إفريقيا، ولعبت دورًا في حل نزاعات بعدة دول مثل أنجولا وموزمبيق والصومال وموريتانيا، خاصة خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية.

- تولت مصر رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية لدورتين (١٩٨٩–١٩٩٠ و١٩٩٣–١٩٩٤)، وأطلقت خلالها أول آلية إفريقيا لحل النزاعات، وقدمت مبادرات لمعالجة قضايا اللاجئين والديون والتنمية. كما لعبت دورًا رئيسيًا في التحول إلى الاتحاد الإفريقي، وساهمت في صياغة وثيقته التأسيسية عام ٢٠٠٠. تُعد مصر من أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد، واستضافت مؤتمرات قارية هامة، وتولت رئاسته عام ٢٠١٩، كما لعبت مصر دورا محوريا في تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية خلال رئاستها لوكالة تنمية الاتحاد الافريقي «النيباد» عام ٢٠٢٥.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مصر تستضيف **عددًا من المؤسسات الأفريقية في مصر، من أبرزها:**

- مكتب الاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.
- اتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والصناعة والزراعة والمهن التابع للاتحاد الأفريقي.
- وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا.
- اتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والزراعة والصناعة والمهن.
- بنك التصدير والاستيراد الأفريقي.
- المكتب القُطري لبنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي.
- الاتحاد الأفريقي لمنظمات مقاولي التشييد.
- الشركة الأفريقية لإعادة التأهيل.
- مكتب المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية.
- الاتحاد الأفريقي لكرة القدم.

أبرز ملامح الانخراط الاقتصادي المصري في القارة الافريقية

تهدف السياسة المصرية إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا كأولوية استراتيجية من خلال زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي في المجالات ذات الصلة الوثيقة بالتنمية، لا سيما في ضوء الإصلاحات في مجال الاستثمار والتي شملت إصدار العديد من القوانين كقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية. كما اتخذت مصر أيضًا تدابير مؤسسية لتحسين مناخ الاستثمار وتطوير مركز خدمات المستثمرين وتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وطني طموح، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، والذي يتضمن حزمة من الإصلاحات المالية والنقدية والتشريعية لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وإزالة الحواجز التي تواجه القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. ويتماشى ذلك مع مبادرة مجموعة العشرين للشراكة مع إفريقيا والتزام مصر بدعم تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، والتي تمثل الإطار التنموي الأساسي للقارة الإفريقية.

فضلًا عن إدراك القيادة السياسية للمزايا الاقتصادية الرئيسية للتكامل الإقليمي بين دول القارة الأفريقية وانعكاسات ذلك بشكل إيجابي على تعزيز النمو الاقتصادي لدول القارة، لاسيما وأن عدد سكان القارة يربو على ١,٥ مليار نسمة، بالإضافة إلى امتلاك القارة موارد طبيعية هائلة من النفط والغاز والمعادن والأراضي الخصبة، مما يؤهل افريقيا لتكون سوقًا إنتاجية واستهلاكية ضخمة.

ومن هذا المنطلق، عكفت الدولة المصرية على تطوير عدد من الآليات لتعزيز التعاون الاقتصادي بشكل شامل مع القارة الافريقية، ويمكن رصد أهمها فيما يلي:

١- التكامل بين أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ ورؤية مصر ٢٠٣٠

تعتبر "أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣" هي الخطة الرئيسة للتحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي التي تسعى القارة الأفريقية إلى تحقيقه، من خلال الاستغلال الأمثل لمزايا القارة المُتمثلة في شعوبها

وتاريخها وثقافاتها المتنوعة ومواردها الطبيعية المختلفة، بهدف إحداث تغيير في وضعها عالميًا، مرتكزًة على عنصر القوى البشرية والتنمية في رأس المال البشري الأفريقي والاستثمار في البنية التحتية، بهدف القضاء على الفقر، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز السلم والأمن الدائمين، وبناء المؤسسات القائمة على التنمية الفعّالة والمشاركة والمساءلة.

تمتد أجندة ٢٠٦٣ على مدى خمسين عامًا، تقسّم إلى خمس مراحل كل منها مدتها عشر سنوات، وتشرف على تنفيذها إدارة التخطيط الاستراتيجي بالاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع مختلف الأطراف. وقد أكدت الوثيقة أن إفريقيا تمتلك أكثر من ٩٠٪ من احتياطيات الموارد الطبيعية العالمية، ما يمنحها فرصة فريدة لتحقيق تنمية مستدامة.

أُعدت أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ كرؤية إفريقية خالصة لتقود القارة نحو انطلاقة تنموية شاملة، وتشمل الأجندة عدة برامج في مجالات متعددة، منها: الزراعة، الصناعة، التوظيف، تمكين الشباب، تأسيس منظمات اقتصادية وتنموية موحدة، تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي، وتشجيع التصنيع وزيادة القيمة المضافة للموارد.

وتحدد أجندة التنمية الأفريقية سبعة محاور رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الأفريقية على النحو التالي:

- الازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- التكامل والاتحاد سياسيًا لتحقيق الرؤية الشاملة لنهضة أفريقية.
- الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
- التمتع بالسلم والآمن.
- هوية ثقافية قوية اعتمادًا على التراث والقيم والأخلاقيات المشتركة.
- إطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب لقيادة قطار التنمية بالدول.
- أن تصبح القارة لاعباً وشريكاً عالمياً قوياً وفعّالاً.

وفي هذا السياق، حرصت مصر على مواءمة أهدافها التنموية في إطار «رؤية مصر ٢٠٣٠» والتي تم اطلاقها عام ٢٠١٦ مع طموحات «أجندة أفريقيا ٢٠٦٣»، بما يضمن اتساق السياسات الوطنية مع الأجندة الإقليمية. وفي هذا الصدد، يمكن استقراء التكامل بين "رؤية مصر ٢٠٣٠" و"أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣" في الأوجه التالية:

- القضاء على الفقر، وتحسين الدخل وتوفير فرص عمل.
- إتاحة الفرص لجميع الأفارقة للحصول على سكن لائق في بيئة نظيفة وآمنة.
- دعم قطاع التعليم وتعزيز المهارات والتكنولوجيا والبحث والابتكار من أجل بناء المعرفة.
- التحول الاقتصادي والنمو والتصنيع وخلق القيمة المضافة واستغلال الموارد الطبيعية.
- دعم انخراط القطاع الخاص في التنمية
- تعزيز وتحديث الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، وزيادة القيمة المضافة والإنتاجية.
- حملات دولية لتمويل مشروعات البنية التحتية الرئيسة لمواكبة التطور العالمي.
- الاهتمام بزيادة حجم التجارة البينية وتعبئة الموارد المحلية.

وانطلاقًا من التزامها بأهمية المتابعة والتقييم، دأبت الدولة المصرية على إعداد التقارير الوطنية الخاصة بمتابعة تنفيذ أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ كل عامين، حيث قدمت ثلاثة تقارير في أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢١ و٢٠٢٣، إلى جانب تقرير المشاورات في عام ٢٠٢٢، وذلك ضمن إطار تنفيذ الخطة العشرية الأولى للأجندة (First Ten-Year Implementation Plan).

وقد تم اختيار مصر ضمن الدول الرائدة التي تطبق أفضل الممارسات في إعداد ومتابعة التقارير الوطنية المتعلقة بأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، لاستعراض تجربتها في متابعة تنفيذ الخطة العشرية الأولى بهدف تبادل

الخبرات وتعزيز قدرات الدول الأعضاء الأخرى في هذا الشأن. وهو ما يؤكد حرص الدولة المصرية على اتباع أفضل الممارسات فيما يتعلق برصد ومتابعة جهود ومؤشرات تحقيق التنمية المستدامة، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا على مستوى القارة الأفريقية، بالإضافة إلى التزامها بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الدول الإفريقية.

كما شاركت مصر بفعالية في إعداد الخطة العشرية الثانية لأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، وخاصة إطار المتابعة والتقييم الخاص بها، مما يعكس دورها المحوري في دعم جهود التخطيط والتنمية على المستوى القاري.

٢- تعزيز الاستثمارات المصرية- الأفريقية

تشمل الاستثمارات المصرية في إفريقيا مجموعة متنوعة من القطاعات، أبرزها: البناء والتشييد، والصناعات الكيميائية، والتعدين، والمستحضرات الطبية والدوائية، والاتصالات، والمكونات الإلكترونية، والخدمات المالية. في المقابل، تتركز الاستثمارات الإفريقية في مصر في مجالات الزراعة، والصناعة، والخدمات المالية، والسياحة، والإنشاءات، وتكنولوجيا المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥، الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن مصر تعد المساهم الرئيسي في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا عام ٢٠٢٤. وتشمل التطورات الرئيسية زيادة ملحوظة في التزامات تمويل المشروعات لا سيما في قطاعي الطاقة والبنية التحتية للنقل.

وتُعد مصر أكبر مستثمر إفريقي في القارة، وتستهدف استثماراتها دولًا مثل الجزائر، والسودان، وليبيا، ونيجيريا، والمغرب، وإثيوبيا، وتنزانيا، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية وتوافر الفرص الاستثمارية بها.

وفي إطار دعم التوسع المصري في إفريقيا، تم تأسيس صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في إفريقيا، بهدف:

- تشجيع الاستثمارات المصرية داخل القارة
- توفير ضمانات ضد المخاطر الاقتصادية
- دعم الاستثمارات المشتركة والاقتصاد الرقمي
- تعزيز قدرات الحوكمة، والتمويل، ومكافحة الفساد
- دعم مبادرات مثل السوق الإفريقية المفتوحة للطيران (SAATM)

وفي إطار التوسع الإقليمي، أطلقت مصر عددًا من المشروعات الصناعية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما توسعت مؤسسات مالية مصرية رائدة، مثل البنك التجاري الدولي (CIB)، إلى أسواق كينيا وإثيوبيا، مما يدعم تمويل التجارة والبنية التحتية، ويعزز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي نفذتها الحكومة المصرية في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين في مناخ الأعمال بمصر، شملت تلك الإصلاحات:

- إصدار قوانين جديدة للاستثمار
- تحديث قوانين الشركات وسوق المال
- إنشاء مركز خدمات المستثمرين لتيسير الإجراءات

الجدير بالذكر أنه طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد سجلت قيمة استثمارات دول الاتحاد الإفريقي بمصر ٨٣١,٢ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ١,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

كما سجلت قيمة الاستثمارات المصرية في دول الاتحاد الإفريقي ٤٩٩,١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٥٠٤,٦ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

وتعكس هذه البيانات وجود مساحة كبيرة للتحرك المصري-الافريقي لزيادة معدلات الاستثمار المتبادلة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام الجانبين بتطوير استراتيجيات مستدامة لتسهيل تدفقات الاستثمار والتجارة بين الدول الأفريقية، بهدف إنشاء شراكات متكاملة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القارة وتكثيف حضور المؤسسات المالية الضامنة للصادرات والاستثمارات في أفريقيا، وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية التي تربط دول القارة،

وإقامة شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الشركاء المحليين في الدول المستهدفة للتغلب على العقبات البيروقراطية واللوائح الحكومية أو التحديات المتعلقة بكفاءة شبكات التوزيع.

٣- تدشين المشروعات التنموية المشتركة

تسعى مصر من خلال العضوية في مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) إلى زيادة التجارة البينية بين مصر والدول الأفريقية، وفي إطار استهداف زيادة الانخراط في مشروعات التنمية في أفريقيا يتم عرض المشروعات التي يمولها المصرف في الدول الأفريقية من خلال الاعلان عن عمليات المصرف التي يقرها مجلس الإدارة على منصة حافز لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص والشركات المصرية للمشاركة في تنفيذ هذه المشروعات. وفي إطار سعي المصرف المستمر لتقوية علاقات التعاون الاقتصادي والفني بين الدول العربية والدول الأفريقية جنوب الصحراء، يقدم المصرف تمويلاته إلى الدول والمؤسسات الأفريقية المؤهلة للاستفادة من تمويلاته عبر نوافذ القطاعين العام والخاص ونافذتي التجارة وتنمية القدرات، كما يبذل جهودا حثيثة لدعم تنفيذ الخطط والبرامج الإنمائية في أفريقيا. فقد تم خلال عام ٢٠٢٤ التوقيع على ١٢ اتفاقية قرض مع ٥ دولة أفريقية و٧ مؤسسات مالية محلية وإقليمية وبلغ إجمالي القروض ٥٤٢,٣٢٢ مليون دولار و٢١٠ مليون يورو، كما تم إعلان نفاذ ١٧ اتفاقية قرض مع ١٠ دول أفريقية و٧ مؤسسات إقليمية بمبلغ إجمالي قدره حوالي ٩٠٧,٧٢٢ مليون دولار ومبلغ ١٥٠ مليون يورو.

ويمكن رصد أهم المشروعات التنموية التي تم/يتم تنفيذها بهدف تعزيز التكامل والترابط بين مصر والقارة الافريقية كما يلي:

البنية التحتية والربط البري

في إطار جهودها لتعزيز التكامل الإقليمي وتطوير البنية التحتية في إفريقيا، أطلقت مصر عددًا من المشروعات الحيوية التي تستهدف الربط البري والكهربائي والمائي بين دول القارة:

- **مشروع الربط البري (طريق القاهرة – كيب تاون):**

بدأت مصر في عام ٢٠٢١ تنفيذ مشروع استراتيجي يربط شمال القارة بجنوبها عبر طريق «القاهرة – كيب تاون»، والذي يُعد أطول طريق بري في إفريقيا بطول يصل إلى ٩٧٠٠ كيلومتر. ينطلق الطريق من مدينة الإسكندرية، مرورًا بالقاهرة وأسوان، ثم يعبر عدة دول إفريقية تشمل: السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، تنزانيا، كينيا، زامبيا، وصولًا إلى كيب تاون في جنوب إفريقيا. ويُعد المشروع محورًا رئيسيًا لتعزيز التجارة البينية وتنقل الأفراد والبضائع عبر القارة.

- **مشروع الربط البري (مصر-ليبيا- تشاد):**

خصصت الحكومة نحو ٦ مليارات جنيه (١٢٢,٤ مليون دولار) لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط البري مع ليبيا، بامتداد ١٠٠ كيلومتر من إجمالي ٤٠٠ كيلومتر داخل الأراضي المصرية، ويُعد طريق "شرق العوينات– الكفرة" من المشروعات الاستراتيجية التي تهدف إلى ربط مصر بليبيا وصولاً إلى تشاد، بإجمالي أطوال تبلغ ١٧٢٠ كيلومتراً، موزعة بين ٤٠٠ كيلومتر داخل مصر، و٣٩٠ كيلومتراً داخل ليبيا، و٩٣٠ كيلومتراً داخل تشاد، ستهدف المشروع فتح محور بري جديد يربط جنوب غرب مصر بعمق الجنوب الليبي، وصولاً إلى الأراضي التشادية، ما يُسهم في تعزيز حركة التجارة مع دول القارة الأفريقية.

- **مشروعات الربط الكهربائي:**
  - الربط بين مصر والسودان: تم تشغيل الخط في أبريل ٢٠٢٠ بطول ١٧٠ كم (١٠٠ كم داخل مصر و٧٠ كم في السودان)، بقدرة ابتدائية تبلغ ٨٠ ميجاوات، مع خطة توسعية لزيادة القدرة إلى ٣٠٠ ميجاوات ثم إلى ٢٠٠٠ ميجاوات حسب احتياجات البلدين، من خلال استثمارات إضافية.
  - الربط بين مصر وليبيا: يعمل حاليًا بقدرة ١٥٠ ميجاوات، وتُجرى دراسات لزيادته إلى ٢٠٠٠ ميجاوات ضمن خطة أشمل للربط الكهربائي بين دول شمال إفريقيا. وقد حظي المقترح

المصري بموافقة قمة الاتحاد الإفريقي في ٢٠٢١، وأُدرج ضمن مشروعات PIDA-PAP2 العابرة للأقاليم.

- تشارك مصر بفاعلية في تجمع الطاقة لدول شرق أفريقيا EAPP (Eastern Africa Power Pool) من خلال وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (عضو المجلس الوزاري في التجمع) والشركة القابضة لكهرباء مصر (عضو اللجنة التوجيهية)، ومؤخرا نجحت مصر في الحصول على استضافة مقر مشغل السوق لتجمع الطاقة لدول شرق افريقيا **(EAPP Market Operator Unit)**، وهو ما سيتم الاعلان عنه رسميا في الاجتماعات القادمة للمجلس الوزاري واللجنة التوجيهية والتي سنعقد في مصر في فبراير ٢٠٢٦.

- **محطات الطاقة الشمسية:**

في إطار دعم الطاقة المتجددة في إفريقيا، ساهمت مصر في إنشاء محطات طاقة شمسية بعدد من الدول، منها:

- إريتريا: محطة متصلة بالشبكة (٢ مليون دولار) ومحطة غير متصلة بالشبكة (٨,٤ ملايين دولار).
- أوغندا: محطة متصلة بالشبكة (٦ ملايين دولار).
- جيبوتي: محطتان بقدرتي ٣٠٠ كيلووات و٢٥٠ ميجاوات، بتكلفة ١,٥ و١,٣ مليون دولار على التوالي.
- بوروندي: ورشة لصيانة المحولات الكهربائية، باستثمار ١٠,١ ملايين جنيه مصري، وتشغيل كامل مع تدريب الفنيين المحليين.
- تعزيز التعاون في مجال الطاقة مع نيجيريا وتنسيق في مجال الصيد البحري مع موريتانيا، ودعم الشركات المصرية في مالي.

- **المشروعات المرتبطة بالربط البحري**

- مشروع الربط المائي (بحيرة فيكتوريا – البحر المتوسط): في عام ٢٠٢١، طرحت مصر مشروعًا طموحًا يربط بحيرة فيكتوريا بالبحر المتوسط عبر نهر النيل، كجزء من استراتيجيتها لتوسيع التعاون الاقتصادي والنقل النهري مع دول حوض النيل. يهدف المشروع إلى ربط الهضبة الاستوائية وشرق إفريقيا بشمال القارة، وتوفير ممر مائي إقليمي يدعم التنمية المستدامة، ويُسهم في تطوير مجرى نهري صالح للملاحة يصل إلى البحر المتوسط، بما يعزز التجارة والتكامل الإقليمي.
- سد «جوليوس نيريري» مع تنزانيا، وهو سد مقام على نهر داخلي في تنزانيا، حيث أشادت الرئيسة التنزانية بالدعم المصري، مؤكدةً الأهمية التي توليها بلادها لهذا المشروع التنموي المهم، ويمثل هذا المشروع نموذجًا يعكس عمق العلاقات المتميزة والصداقة بين مصر وتنزانيا، والذي يعد من أكبر المشروعات القومية في تنزانيا.. وقد قام بتنفيذه تحالف مصري من شركتي المقاولون العرب والسويدي.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع الإنشاءات شهد انتعاشاً خلال الفترة الماضية، حيث نفذت شركات مصرية، أبرزها شركة المقاولون العرب، مشاريع ضخمة في عدد من الدول الإفريقية، من بينها:

- تحديث وتطوير طريق ماساكا - بوكاكاتا في أوغندا
- إنشاء مبنى هيئة التأمين ومقر سوق الأوراق المالية في نيجيريا
- تصميم وتشييد سد ومحطة روفيجي للطاقة الكهرومائية في منطقة «ستيجلر جورج» في تنزانيا

أبرز المبادرات المصرية داخل الاتحاد الأفريقي

في ضوء الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي من حيث السعي لتعزيز الوحدة والتكامل بين دول القارة، وتعزيز التنمية والتعاون في مختلف المجالات،

تعمل الدولة المصرية على دعم جهود الاتحاد الافريقي في هذا المضمار وذلك من خلال تعزيز التعاون في بعض المجالات التنموية ومن أهمها، البنية التحتية، التحول الرقمي والتكنولوجيا، الطاقة المُتجددة، إضافة الى التعليم والابتكار، وفيما يلي رصد لأهم المبادرات والتحركات المصرية في هذا الشأن:

- **إطلاق مبادرة علاج مليون إفريقي من فيروس سي**

أطلقت هذه المبادرة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتم الإعلان عنها على هامش فعاليات ملتقى الشباب العربي الإفريقي، في أسوان مارس ٢٠١٩، على أن تبدأ المبادرة بعلاج مليون إفريقي من فيروس سي، وتقديم مساعدات دوائية، وقوافل طبية، وتدريب للأطباء الأفارقة، وافتتاح مراكز لفحص فيروس سي في أكثر من ١٤ دولة إفريقية.

- **دور وزارة الزراعية المصرية في إنشاء ٨ مزارع نموذجية**

عملت وزارة الزراعة المصرية على تخصيص ٣٥ مليون جنيه من موازنتها العامة سنويا لتنمية مشروعاتها في إفريقيا، وذلك لزيادة الفرص الاستثمارية بالقارة، حيث أنشأت ٨ مزارع نموذجية من إجمالي ٢٢ مزرعة، بالإضافة الى افتتاح المرحلة الأولى من محطة توليد الطاقة الشمسية بالمزرعة المصرية التنزانية المشتركة، ومتابعة تنفيذ سد -ستيجلر جورج- بتنزانيا والذي يعد من إحدى المشاريع التنموية التي تقوم بها مصر في إفريقيا.

- **ورشة عمل «صنع في إفريقيا»**

استضافت القاهرة نوفمبر ٢٠١٩، ورشة عمل تحت عنوان «صنع في إفريقيا»، استهدفت إنشاء نظام معلوماتي لربط الموارد القارية بسلاسل القيمة الإقليمية، لتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج وتعزيز قيم الإنتاج المحلي الإفريقي، حيث شارك فيها عدد كبير من وزراء الصناعة الأفارقة ورؤساء اتحادات صناعات ووفود ممثلة عن ٢٥ دولة إفريقية، إضافة الى خبراء من ٨ دول من أوروبا والصين وعدد من المنظمات الدولية.

- **البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة "AFRICAN PLP":**

استكمالاً لدور مصر في المشاركة الفعالة مع الحكومات الإفريقية بالاستثمار في المورد البشري وخاصة الشباب، أنشأت مصر البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة، والذي هدف إلى تجميع الشباب الإفريقي بمختلف انتماءاته ومعتقداته تحت مظلة واحدة هدفها التنمية والسلام، يهدف البرنامج الرئاسي إلى إتاحة الفرصة إلى أكثر من ١٠٠٠ شاب من قارة إفريقيا عبر ١٠ دورات كل دورة تتسع لـ١٠٠ شاب، حيث تم تنفيذ البرنامج وتخريج الدفعات الثلاث الأوائل خلال فترة رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي.

- **توصيل الخدمات الى ٦٠٠ مليون إفريقي**

في إطار المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة، والتي تهدف إلى توليد ١٠ جيجا وات من مشروعات الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة هذه القدرات لتصل إلى ٣٠٠ جيجا وات بحلول عام ٢٠٣٠، سعت مصر من خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الصين في حل مشكلة الطاقة والكهرباء لأكثر من ٦٠٠ مليون إفريقي بدءًا من أبريل٢٠١٩.

- منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة (٢٠١٩) ، وهو أول منصة إفريقية تجمع الأمن والتنمية، ركّز على إعادة الإعمار بعد النزاعات، وتضمين التنمية البشرية في استراتيجيات الاستقرار.
- مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات – القاهرة (٢٠١٩)، بمثابة عقل مفكر لصياغة برامج إعادة البناء وتطوير المؤسسات في الدول الخارجة من الصراعات، مع التركيز على الخصوصيات الوطنية في مجالات مثل التعليم والصحة.
- مؤتمر مكافحة الفساد الإفريقي (٢٠١٩)، لاستعرض العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية، مؤكدًا أن غياب الشفافية يعوق الاستثمار في القطاعات الأساسية كالتعليم والصحة.
- أطلقت وزارة الشباب والرياضة المصرية في ديسمبر ٢٠١٨ المدرسة الصيفية الإفريقية في مركز التعليم

المدني بالجزيرة، بالتعاون مع اتحاد الشباب الإفريقي وبرنامج آلية مراجعة النظراء وكلية الدراسات الإفريقية العليا.

- تُعد المدرسة أول تنفيذ عملي لتوصيات منتدى شباب العالم، وتستهدف تأهيل الشباب الإفريقي، وتعزيز الوعي القاري، من خلال برامج تفاعلية تناقش القضايا الإفريقية المحورية. وقد شارك في النسخة الأولى ١٠٠ دارس من بين أكثر من ٤٣٠٠ متقدم، بإشراف نخبة من الدبلوماسيين والمدربين المتخصصين.

- مركز إعادة الإعمار والتنمية: اقترحت مصر إنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، بهدف دعم الدول الخارجة من النزاعات وتثبيت الاستقرار.

- المنتديات الاستثمارية الإفريقية المتعددة، مثل منتدى الاستثمار في إفريقيا (٢٠١٨) ومنتدى إفريقيا بالعاصمة الإدارية (٢٠١٩)، والتي وضعت قضايا البنية التحتية البشرية كأولوية.

- دعت مصر إلى إنشاء مجلس إفريقي لوزراء الكهرباء والطاقة يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الإفريقي، نظرًا لأهمية قطاع الكهرباء والطاقة كعامل رئيسي في دفع نمو باقي قطاعات الاقتصاد القومي. ويأتي هذا الاقتراح استنادًا إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها مصر في تطوير قطاع الكهرباء خلال العشرين عامًا الماضية، بالإضافة إلى نجاحها في تصدير الطاقة الكهربائية إلى أوروبا عبر خطوط الربط الكهربائي.

- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: تعتبر أداة لنقل الخبرات والمعرفة إلى الدول الأفريقية ودول الجنوب، وتعكس التزام مصر التاريخي بدعم القارة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى اليوم.

- وفي عام ٢٠٠٥، اقترحت مصر إنشاء مركز إفريقي للأمراض المستوطنة والمعدية والإيدز يكون مقره في القاهرة. كما أعربت عن استعدادها لنقل خبراتها في مجال الصناعات الدوائية وتصنيع الأمصال واللقاحات إلى دول القارة الإفريقية، إلى جانب مشاركة خبرتها في القضاء على مرض شلل الأطفال.

نحو استكشاف آفاق جديدة لتعزيز التكامل المصري-الأفريقي

شهد التعاون بين مصر وأفريقيا في العقد المنصرم، تطورات متعددة لاسيما على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه في ضوء الإمكانيات المتاحة لدى مصر والتي تعد أحد أكبر الاقتصادات الناشئة في المنطقة، وكذا الدول الافريقية التي تتمتع بموارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتتبوأ مكانة اقتصادية ودولية متميزة، فإنه يتعين على الجانبين العمل نحو استكشاف مزيد من المجالات التي تعمل على دعم الجهود الرامية لإحداث التكامل بين دول القارة.

وتتمثل الخطوة الأولى والأكثر أهمية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول القارة في بناء شبكات نقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي) تتسم بالكفاءة، وهو ما سينعكس إيجابيا على تسهيل وزيادة معدلات التبادل التجاري والتنقل بين الدول، فضلا عن أنه سيعمل على تدشين وتعزيز سلاسل التوريد بين الدول الافريقية بشكل فعال.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الاستثمارات في تعزيز البنية التحتية للدول الافريقية، ويمكن السعي لتوفير التمويلات المطلوبة في هذا الصدد، ليس فقط في شكلها التقليدي من خلال التمويلات الإنمائية الميسرة لشركاء التنمية، بل يجب التوسع في الاعتماد على أنماط تمويل غير تقليدية وعلى رأسه تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، حيث يمتلك القطاع الخاص المصري خبرات متميزة في المجالات المتعلقة بتعزيز البنية التحتية. علاوة على ذلك يمكن لمصر العمل على التوسع في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية لاسيما الرقمية من خلال التعاون الثلاثي، حيث يمكن لمصر المشاركة بالخبرات الفنية في هذا المضمار، في حين تقوم إحدى المؤسسات التمويلية بتقديم الدعم المالي للمشروعات في الدول الافريقية المعنية.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لتدشين مزيد من الخطوط الملاحية وتسيير مزيد من

رحلات الطيران التجاري لشحن المزيد من البضائع بين دول القارة، علاوة على أهمية تدشين معارض وفعاليات لعرض المنتجات الافريقية بشكل دوري في الدول الافريقية المختلفة، وهو ما سيساعد في الترويج لهذه المنتجات وفتح أفاق لتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين.

وعلى صعيد أخر، يمكن للوكالة المصرية لضمان الصادرات أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الافريقية، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والفني للمصدرين المصريين، ومساعدتهم في إدارة المخاطر المرتبطة بالتصدير، وهو ما سينعكس على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الافريقية.

علاوة على ذلك، يمكن العمل على تعظيم الاستفادة من اعتماد البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠٢٤ لاتفاقية مشاركة البنك في نظام الدفع والتسوية الإفريقي PAPSS. والتوسع في استخدام هذا النظام وذلك بهدف تيسير تنفيذ المدفوعات والتحويلات التجارية عبر الحدود مع خفض التكلفة والزمن اللازمين لتنفيذها، مما يمثل خطوة واعدة جديدة نحو تدعيم الروابط الاقتصادية التاريخية والتوسع في حركة التجارة المتبادلة بين مصر والدول الإفريقية.

وفي السياق ذاته، يتعين على مصر والدول الافريقية تكثيف الجهود نحو توفير نصادر طاقة مستدامة ونظيفة في افريقيا، حيث يعد توافر الكهرباء أحد أهم دوافع التنمية الاقتصادية في افريقيا، وتعد مسألة الوصول إلى مصادر كهرباء مستدامة ذات أهمية خاصة في افريقيا، في ظل افتقار حوالي ٤٦٪، أو حوالي٦٠٠ مليون شخص في أفريقيا إلى الكهرباء.

ومن ثم، فإن توفير مصدر مستدام للكهرباء، لا يتعلق فقط بتعزيز أمن الطاقة للقارة، ولكنه يتجاوز ذلك ليصبح مطلباً رئيسياً للاستدامة البيئية، والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وانطلاقاً من ذلك، يُعدّ التوسع في انشاء محطات الطاقة الجديدة والمتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية امراً في غاية الأهمية لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية في القارة الافريقية.

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة لن يحدث من خلال التركيز على التكامل الاقتصادي فحسب، بل إن التكامل والتقارب لابد أن يتسم بكونه متعدد الأوجه، فتعزيز التعاون بين مصر والدول الافريقية في مجال التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشرين يعدا أمراً لا غني عنه لتعزيز أفاق الشراكة المثمرة بين الجانبين.

فمشاركة أنجح السياسات والممارسات التعليمية الناجحة بين دول القارة ستساهم في دعم تطوير العملية التعليمية في دول القارة، كما ستلعب دوراً في تعزيز ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وهو ما بدوره سينعكس على خفض مستويات البطالة في القارة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تدشين سلسلة من ورش العمل بين دول القارة وذلك بهدف تبادل المعرفة في المجالات والاستراتيجيات ذات الصلة بالعملية التعليمية، أو بأي مجال أخر للتعاون بين دول القارة.

يمكن أيضا لمصر وافريقيا العمل على تكثيف الجهود لاستكشاف مزيد من الفرص في مجال دعم ريادة الأعمال، حيث تُعدّ ريادة الأعمال في أفريقيا أمرًا بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، كونها تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الابتكار، وتقليل الاعتماد على الواردات، وكذا تعزيز الاعتماد على الذات من خلال إنشاء شركات وصناعات جديدة.

وفي هذا السياق، يتعين على الجانبين العمل نحو تعزيز انخراط القطاع الخاص في التنمية، حيث تبرز في هذا الصدد منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص والتي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي كأداة استراتيجية لتعزيز التعاون التنموي بين مصر وشركائها الدوليين من خلال استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز انخراط القطاع الخاص في التنمية، ومن ثم، فيمكن للشركات الافريقية الاعتماد على هذه المنصة في التعرف على بعض الفرص المتاحة من خلال الشركاء التنمية في مصر، وكذا الوصول بشكل أكبر على طبيعة الفرص الاستثمارية الموجودة في القارة الإفريقية والممولة من شركاء التنمية الدوليين. حيث أبدت عدة دول إفريقية اهتمامًا بتكرار هذه التجربة الرائدة واستعدادها للتعاون في إطار التعاون التنموي الجنوب–جنوب لتبادل الخبرات ونقل التجربة في هذا المجال.

ختاماً، فإن إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وشمولية، لن يتحقق من دون تحقيق إرساء دعائم السلام والأمن في القارة، وهو ما يستدعي بذل جهوداً حثيثة لإنهاء النزاعات الداخلية والحدودية بين الدول الافريقية وهو ما بدوره سينعكس ايجابياً على دعم جهود التنمية الشاملة في القارة الافريقية.

الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية

تعتبر الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية أحد الأذرع التنموية للدولة المصرية، وأحد أدوات القوى الناعمة المصرية في سياستها الخارجية، حيث تهدف الوكالة إلى تعزيز وتطوير التعاون جنوب-جنوب كوسيلة أساسية للتكامل بين البلدان النامية، وتُعد أداة للتواصل ونقل الخبرات والمعرفة لأبناء الدول الصديقة والشقيقة، وعلى رأسها الدول الإفريقية ودول الكومنولث.

تقدم الوكالة برامج ومنح تهدف إلى دعم وصقل مهارات الكوادر الأفريقية، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة للدول الأفريقية، والمساهمة في تبادل المعرفة ونقل الخبرات، ودعم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، بما يعزز التعاون مع الدول الأفريقية، ويُسهم في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. وتنفيذاً للتوجه المصري بتعزيز التعاون الجنوب-جنوب، خاصة مع أفريقيا، قامت الوكالة المصرية منذ عام ٢٠١٤ بتدريب أكثر من ١٨٠٠٠ متدرب، وإيفاد أكثر من ١٢٠ خبير إلى دول أفريقية وإسلامية، وإرسال ٢٠ قافلة طبية لدول الجنوب، فضلاً عن إرسال ١٩٥ حاوية للمساعدات اللوجيستية والإنسانية والطبية لعدد من الدول الأفريقية. كما تدعم الوكالة عدداً من الطلاب من دول الجنوب من خلال تمويل دراستهم في الجامعات المصرية. توظف السياسة الخارجية المصرية بفاعلية أدوات التواصل الدبلوماسي المباشر، وفي مقدمتها الزيارات الرئاسية والاجتماعات الوزارية الثنائية وآليات المشاورات السياسية، باعتبارها قنوات أساسية لتعميق الشراكات الاستراتيجية مع دول القارة الإفريقية. وتُسهم تلك الأدوات في فتح آفاق جديدة للتعاون، ودعم التواجد المصري في الملفات الإقليمية، وتسهيل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية المشتركة.

المصدر: وزارة الخارجية

البريكس وبنك التنمية الجديد

في ضوء انضمام مصر لتجمع دول البريكس خلال عام ٢٠٢٤، وهو ما لا يعد اعترافاً بالإمكانيات الاقتصادية لمصر كأحد أهم الاقتصادات الناشئة في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط فحسب، بل يعكس تقارب الرؤى والأهداف المشتركة بين دول البريكس والتي تمثل طيفاً واسعاً من دول الجنوب العالمي.

يسعى تجمع البريكس وبنك التنمية الجديد (البريكس سابقاً) إلى تعزيز النمو الشامل من خلال التعاون بين الأسواق الناشئة والنامية وذلك ترسيخاً لمفهوم التعاون بين دول الجنوب، وفي هذا السياق فإن مصر تسعى للعمل جنباً إلى جنب مع الدول الشريكة لدفع التعاون بين بلدان الجنوب، والمساهمة في تحقيق الرخاء المُشترك وتعزيز التنمية المستدامة، هذا إلى جانب أن وضع أطر مؤسسية للتعاون بين دول البريكس وبنك التنمية الجديد يعمل على تحفيز جهود جذب المزيد من الاستثمارات لمصر.

يمثل التعاون بين دول الجنوب حجر الزاوية في استراتيجية بنك التنمية الجديد، كونه البنك الأول الذي تقوده دول الجنوب، ومن ثم، فإن التعاون مع البنك لا يجب أن يقتصر فقط على التعاون المالي من خلال دعم المشروعات التنموية، بل يجب التوسع ليشمل تبادل أفضل السياسات والممارسات الناجحة المتعلقة بتعزيز جهود تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات المصرية المعنية لصياغة استراتيجية وطنية لتعظيم الاستفادة من انضمام مصر للبريكس وبنك التنمية الجديد.

الدور والثقل المصري على الساحة الدولية

تنطلق السياسة الخارجية المصرية من مبدأ أهمية تنويع وتوازن العلاقات مع مختلف دول العالم والقوى الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الدولي، وتوظيف الثقل والدور المصري على المستويين الإقليمي والدولي لخدمة المصالح المصرية، لاسيما في المحاور المرتبطة بالأمن القومي، وعلى رأسها المنطقة العربية والقارة الإفريقية والعلاقات الأورومتوسطية.

تُلقي التوترات الجيوسياسية التي تشهدها الساحة الدولية منذ عدة سنوات بظلالها على كافة جوانب العلاقات الدولية، وهو ما نتج عنه تزايد حالة الاستقطاب العالمي، وتفاقم التداعيات الاقتصادية على كافة دول العالم، لاسيما الدول النامية. بالرغم من ذلك، فإن العلاقات المصرية المتوازنة مع مختلف القوى الدولية مكنت مصر من تجنب حالة الاستقطاب الدولي، وتجاوز الضغوط الدولية الكبيرة التي تعرضت لها العديد من الدول الأخرى. كما دعمت العلاقات الدبلوماسية القوية التي تتمتع بها مصر مع مختلف دول العالم من قدرتها على الحفاظ على إمدادات المواد الغذائية الاستراتيجية والضرورية للحفاظ على الأمن القومي المصري. وفي ذات الوقت، اضطلعت مصر بدور فاعل في جهود الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المنخرطين في الأزمات الكبرى لما تتمتع به مصر من مكانة وثقة دولية تستند إلى قيادتها الحكيمة وخبراتها الطويلة في العمل الدبلوماسي والفهم العميق لمكونات السياسة الدولية.

كما تمت دعوة مصر كدولة ضيف في اجتماعات مجموعة العشرين خمس مرات إجمالاً، خلال فترة رئاسة الصين في عام ٢٠١٦، واليابان في ٢٠١٩، والهند في ٢٠٢٣، والبرازيل في ٢٠٢٤، وجنوب أفريقيا في ٢٠٢٥، وهو ما أتاح لمصر الفرصة للدفع بأولوياتها الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والتنموي، واستعراض رؤيتها لإصلاح الهيكل المالي العالمي. وتضطلع وزارة الخارجية بالدور التنسيقي للمشاركة المصرية في اجتماعات مجموعة العشرين مع مختلف الوزارات والجهات الوطنية، في ضوء تولي وزارة الخارجية مسؤولية التمثيل الشخصي للسيد رئيس الجمهورية لدى المجموعة. وتستهدف المشاركة المصرية في تلك الاجتماعات الخروج بمُقررات فعالة لمساندة الدول النامية، في إطار الدور القيادي المصري داخل مجموعات الدول النامية، خاصة اتصالًا بتعزيز دور مؤسسات التمويل الدولية في مواجهة الأزمات المتعاقبة، وإصلاح الهيكل المالي العالمي، ومعالجة إشكالية الديون العالمية، وتعزيز النفاذ للتمويل الميسر، إلى جانب الدفع بإصلاح منظمة التجارة العالمية، وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ووضع خطط لتحقيق الانتقال العادل، وصياغة خارطة طريق للأمن الغذائي.

يُضاف ما تقدم إلى الدور المصري التقليدي والنشط في كافة المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والتي كانت مصر إحدى الدول المؤسسة لها. حيث تلعب مصر دوراً بارزاً ونشطاً في هذا المحفل الدولي الهام على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو الدور الذي يحظى بتقدير دولي كبير نتيجة لمكانة مصر الدولية والإقليمية. وتحرص وزارة الخارجية على التعاون والتنسيق الدائم مع كافة مؤسسات وجهات الدولة المصرية للدفع بالمصالح الوطنية في الهيئات الأممية. وإلى جانب الدفع بالمصالح الوطنية، تضطلع مصر بدور قيادي في الدفاع عن المصالح والمواقف المشتركة للدول العربية والإفريقية، فضلاً عن مواقفها الثابتة في الدفع بمصالح الدول النامية في مختلف المحافل الدولية.

كما تنعكس مكانة مصر السياسية والدبلوماسية البارزة في قدرتها على حشد التأييد الدولي للمرشحين المصريين لتولي المناصب القيادية على المستوى الأممي والدولي، حيث طالما تبوأت وتتبوأ شخصيات مصرية مناصب بارزة بالأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة.

تنويع وتعزيز علاقات التعاون في المحافل الدولية

تولي السياسة الخارجية المصرية اهتماماً كبيراً بتعزيز أُطر التعاون مع مختلف منظمات ومحافل التعاون الدولية والإقليمية، حيث تتيح تلك المنظمات والمحافل الفرصة لدفع العمل المشترك بهدف تعزيز جهود تحقيق الأمن الدولي والإقليمي، فضلاً عما توفره تلك المحافل من فرص لتعزيز العمل مع الدول متشابهة الفكر للدفع بالمصالح المشتركة على الأجندة الدولية.

وتشمل علاقات التعاون الإقليمي متعدد الأطراف التي تنخرط فيها الدبلوماسية المصرية، التعاون مع حلف شمال الأطلنطي وهو التعاون الممتد منذ عام ١٩٩٤ عندما انخرطت مصر في برنامج الشراكة من أجل السلام PFP ثم آلية الحوار المتوسطي عام ١٩٩٥، وبرنامج الشراكة والتعاون والذي أُطلقت أولى نسخه في عام ٢٠٠٧؛ إلى جانب تعاون مصر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. يضاف إلى ذلك عضوية مصر في المنظمات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية وغيرها، وذلك على غرار وضعية مصر كدولة مؤسسة في مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا «سيكا»، والانضمام مؤخراً إلى منظمة شنغهاي للتعاون كدولة شريكة حوار.

ساهمت مصر أيضاً في تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، وتتواصل مشاركتها الفاعلة في كافة آليات عمل المنظمة سعياً لإيجاد حلول للقضايا والمشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية. كما تسهم مصر بفاعلية في كافة أُطر العمل والتعاون المُشترك في إطار المنظمة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، تستضيف مدينة القاهرة مقر منظمة تنمية المرأة، التي تُعد إحدى المؤسسات المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي.

كما انضمت مصر رسمياً إلى تجمع البريكس اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤، وذلك بعد دعوتها للانضمام للتجمع في أغسطس ٢٠٢٣ - ضمن ٦ دول أخرى، وهو ما مثل شهادة ثقة من جانب أحد أقوى التجمعات الاقتصادية في قدرة الاقتصاد المصري، وإدراكاً لثقل مصر السياسي بالمنطقة العربية والقارة الأفريقية. ويوفر انضمام مصر للتجمع فرصة لجذب الاستثمارات الأجنبية من دول البريكس وغيرها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري مع دول التجمع، وإتاحة الفرص لنقل الخبرات والتكنولوجيا، وتطوير آليات جديدة لتعزيز التبادل التجاري. وتمتد أطر التعاون داخل تجمع البريكس لتشمل مختلف جوانب التعاون والتنسيق بشأن القضايا الدولية، والموضوعات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف، وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والاجتماعي، فضلاً عن التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الصناعي، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، إلى جانب تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص بالدول الأعضاء. وتبرز أهمية تجمع بريكس على المستوي الدولي في القائمة الطويلة من الدول الراغبة في الانضمام له.

وكانت مصر إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الدول الثماني النامية للتعاون الاقتصادي "D٨"، وأُولي الدول التي صدقت على ميثاقها. وتضم المنظمة في عضويتها كل من مصر وبنجلاديش وإندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا وأذربيجان. وتهدف المنظمة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتحسين إسهامها في الاقتصاد العالمي، وتنويع وإتاحة فرص جديدة في العلاقات التجارية بينها، وكذلك تعزيز المشاركة في صنع القرار على الصعيد الدولي، وتحسين مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء. ويبلغ إجمالي عدد سكان دول المنظمة حوالي مليار ومائة مليون نسمة، أي ما يوازي ١٥٪ تقريباً من سكان العالم، بإجمالي ناتج محلى يقدر بنحو ٤,٥ تريليون دولار، وهو ما يعادل نحو ٥٪ من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي. وقد تولت مصر رئاسة المنظمة من مايو ٢٠٢٤ إلى ديسمبر ٢٠٢٥؛ واستضافت قمتها في ديسمبر ٢٠٢٤ بالعاصمة الجديدة.

المصدر: وزارة الخارجية

فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة

تلعب اللجان المشتركة دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وغيرها من دول العالم، وتعد فرصة لدراسة المزيد من مجالات التعاون المشترك بين الدول، وتتيح آلية اللجان المشتركة الإطار المناسب لمناقشة ووضع آليات التعاون موضع التنفيذ. كما تُعد من أهم آليات التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم تبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه خلال اجتماعات اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وكل من رومانيا، طاجيكستان، بولندا، أوزبكستان، المجر، ألبانيا، فيتنام، العراق، الأردن، لبنان، الجزائر وتونس تم إعداد هذه المصفوفة التي تسلط الضوء على أبرز فرص التعاون الاقتصادي مع هذه الدول. تغطي المصفوفة خمسة محاور رئيسية هي: التجارة، الصناعة، الاستثمار، مشاركة القطاع الخاص، وبناء القدرات. وقد تم استخلاص هذه الفرص استنادًا إلى المزايا التنافسية لكل دولة، والمجالات ذات الأولوية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماعات الثنائية، بهدف تعظيم الاستفادة من هذه الآلية وتعزيز الشراكات الاقتصادية المستدامة.

الدولة	فرص التجارة	التعاون في الأنشطة المختلفة (صناعة – زراعة – خدمات)	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات / التعاون الفني
رومانيا	تصدير المنتجات الغذائية (خضروات مجمدة وغيرها)، الحاصلات الزراعية	التصنيع الغذائي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة العلاجية	الطاقة المتجددة، الخدمات الرقمية، اللوجستيات عبر البحر الأسود	شركات رومانية في مصر مثل JP Blaustern و Food	الهيدروجين الأخضر، CBAM	التدريب على السياحة العلاجية، تبادل الخبرات التكنولوجية
طاجيكستان	تصدير المنتجات الجلدية، الغذائية، الأدوية	تصنيع الألومنيوم، تحلية المياه، الصناعات الغذائية والدوائية	الطاقة الكهرومائية، تصنيع الأغذية، مشروعات البنية التحتية	دخول شركات الأدوية والطاقة المصرية للسوق الطاجيكي	الطاقة الكهرومائية، تحلية المياه، الطاقة الشمسية والرياح.	تدريب العاملين في الصحة، السياحة، التعاون في التغير المناخي
بولندا	تبادل المنتجات الزراعية، مكونات الأجهزة، المواد الخام	الزراعة الذكية، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي	الطاقة الشمسية والرياح، التعليم العالي والبحث العلمي	المعارض التجارية، الشراكات في الابتكار والتكنولوجيا	مشروعات الطاقة المتجددة، خفض الانبعاثات.	التبادل الأكاديمي، ورش التحول الرقمي، تطوير المناهج الدراسية
أوزبكستان	تصدير الخضروات، الفواكه، المستحضرات الطبية، الزيوت، المنسوجات	المشغولات الذهبية، النسيج، عربات السكك الحديدية، الكيماويات	الاقتصاد الأخضر، الطاقة الشمسية، المجوهرات، الصناعات الدوائية	شركات مصرية بأوزبكستان، منصات تجارة رقمية، مناطق صناعية مشتركة	الطاقة الشمسية، الرياح، التوزيع والتخزين، مشروعات خضراء	التدريب الزراعي، التعاون البيئي، تبادل الخبرات في القطن والدواء
المجر	استيراد المواد الغذائية، الأسماك، معدات النقل، الكيماويات	السكك الحديدية، الإلكترونيات، الصناعات الدفاعية، تحلية المياه	الطاقة المتجددة، الغاز، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	شراكات اتصالات (مثل شركة e&)، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	تحلية مياه، الطاقة الشمسية، الغاز، الاستخدام السلمي للطاقة النووية.	إدارة المياه، الأمن الغذائي، الطاقة النظيفة، التعليم العالي والفضاء

الدولة	فرص التجارة	التعاون في الأنشطة المختلفة (صناعة – زراعة – خدمات)	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات / التعاون الفني
ألبانيا	تبادل قوائم السلع ذات الأولوية التصديرية بين الجانبين لزيادة حجم التبادل التجاري.	تشجيع إقامة مشروعات صناعية مشتركة، تنفيذ مشروعات بحثية مشتركة في التكيف مع التغيرات المناخية، تعزيز التعاون في حركة السياحة، وتعزيز التعاون في مجالي النقل الجوي والبحري وتطوير التعاون في الملاحة.	توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) ووكالة تطوير الاستثمار الألبانية (AIDA) وتبادل المعلومات والتشريعات المنظمة للاستثمار.	توفير الإطار التشريعي، تيسير بيئة الأعمال، تشجيع الشراكات بين الشركات، مشاركة القطاع الخاص في المعارض والمنتديات الاقتصادية	التعاون في: الطاقة المتجددة، الهيدروجين الأخضر، كفاءة الطاقة، تخزين الطاقة.	تبادل الخبرات الفنية وبناء القدرات في مجالات متعددة، منها: الاستثمار، المياه والري، التعليم، الصحة، الطاقة، الاتصالات
فيتنام	تصدير: الات وأجهزة كهربائية وقطن ومنسوجات. استيراد: أسماك وقشريات ومطاط	البلاستيك، الكيماويات	اللوجستيات والطاقة والنسيج	الاستثمارات المشتركة في مجال التعدين والمنتجات الغذائية	الطاقة المتجددة	استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التحول نحو الطاقة النظيفة
العراق	تصدير: المواد الغذائية (بسكويت، زيوت، خضروات مجمدة، ألبان)، آلات وأجهزة كهربائية، أثاث ومنشآت جاهزة الصنع.	إنشاء وتطوير المناطق الصناعية، الطاقة والبنية التحتية وإعادة الاعمار والتعاون التنموي، إعادة تأهيل المصانع العراقية المتوقفة.	الطرق والنقل، السكك الحديدية، الموانئ، الطاقة، النفط والغاز، المعادن والفوسفات، التشييد والبناء، تكنولوجيا المعلومات، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي ،الأمن السيبراني، المياه والصرف الصحي. الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف.	المقاولون العرب، السويدي إليكتريك، مجموعة طلعت مصطفى، الشركة القابضة لكهرباء مصر، الشركة القابضة للتشييد والتعمير، الكترو ثروت، شركة الرواد، شركة الشمس. إيديتا للصناعات الغذائية.	الطاقة الشمسية، توطين الصناعات الخضراء، إنتاج الهيدروجين الأخضر.	بناء وتدريب الكوادر العراقية في خدمات الرعاية الصحية الأولية وتنمية الأسرة، تطوير المطاحن والمختبرات، بناء وتشغيل وصيانة الصوامع، البحوث الزراعية، البحث والتطوير في قطاع النفط والغاز.
الأردن	تصدير: وقود وزيوت وشموع معدنية ومنتجات تقطيرها، محضرات خضر وفاكهة، ملابس جاهزة، زيوت نباتية، آلات وأجهزة الكهربائية، منتجات كيميائية غير عضوية، شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية، الخيول المصرية.	إنشاء المناطق الحرة والمناطق التنموية، إنشاء وتدشين بورصة سلعية في الأردن، سلامة الغذاء وآليات الرقابة على الغذاء وتداوله، السياحة الدينية، المنشآت الطبية والمستشفيات، تصويب أوضاع العمالة المصرية، تحديث منظومة الربط الإلكتروني لاستقدام العمالة.	الصناعات الكيماوية والامونيا الخضراء، التعدين (الفوسفات)، الصناعات الغذائية، الخدمات اللوجستية لتصدير المنتجات الزراعية الطازجة، السياحة، الاتصالات، البناء والتشييد، المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.	شركة فجر الأردنية المصرية للغاز، شركة الإسكندرية للاستثمارات والتنمية والعمرانية، المقاولون العرب، السويدي إلكتريك، المصرية للاتصالات، مجموعة طلعت مصطفى	الطاقة والمياه، النفايات، الزراعة الخضراء المستدامة، استخدام التكنولوجيا الرقمية.	تدريب الكوادر الأردنية في مجالات السكك الحديدية، الموارد المائية والري، البيئة، الصحة، تبادل الخبرات في مجالات الأرصاد الجوية، الاستزراع السمكي ومكافحة الآفات، الثروات المعدنية.

الدولة	فرص التجارة	التعاون في الأنشطة المختلفة (صناعة – زراعة – خدمات)	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات / التعاون الفني
لبنان	تصدير: حيوانات حية (الأبقار المعدة للذبح)، وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، حديد ومصنوعاته، خضر وفواكه، سكر ومصنوعات سكرية، أسمنت.	إعادة الإعمار، تنفيذ شبكات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي، وتموين السيارات بالغاز الطبيعي، إنشاء محطات لاستيراد وتخزين وتوزيع الغاز الطبيعي في لبنان، البترول.	المقاولات والتشييد، الاستشارات الهندسية، القطاعات الصناعية، الاتصالات والخدمات الاستشارية، الخدمات والتمويل	دخول شركات مصرية للاستثمار في قطاع الصناعة بلبنان، ودخول شركات لبنانية للاستثمار في قطاع الصناعة بمصر، السياحة، المعارض.	التحول الأخضر في قطاع الأغذية الزراعية من أجل التعافي الاقتصادي.	تبادل الخبرات في مجالات ريادة الأعمال، سلامة الغذاء، البحث الزراعي، إنشاء وإدارة المناطق الصناعية، الجمارك، استخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات والاستبيانات في تقييم المخاطر للبنوك، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني.
الجزائر	تصدير: الحيوانات الحية، الأسماك ومنتجاتها، أعلاف الأسماك.	تطوير الطاقات المتجددة، صناعة بنج الأسنان، تطوير تربية الحيوانات الصغيرة وخاصة الأرانب، التعاون في مجال تربية النحل،	الزراعة والثروة السمكية، الأسمدة الزراعية، الأسمنت، الحديد، الرخام والجرانيت، المواد الغذائية، المنتجات الزراعية، اللقاحات والأمصال البيطرية. زراعة وإنتاج القطن.	السويدي الكتريك، المقاولون العرب، بيتروجيت، حسن علام، أكرو مصر.	طاقة الكهرومائية، الطاقات المتجددة (شمسي – رياح)، منظومة السيارات الكهربائية.	تبادل الخبرات في مجالات إنشاء وإدارة المناطق الصناعية، والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبراءات الاختراع، والاعتماد، والبورصة، والاسترزاع السمكي في المياه العذبة، والكهرباء والطاقات الجديدة والمتجددة، والنقل البري.
تونس	تصدير: منتجات كيماوية غير عضوية، قطن، سكر ومصنوعات سكرية، خضر و نباتات ودرنات صالحه للأكل.	تحديث نظم التخزين من خلال الصوامع الحديثة والمناطق اللوجيستية، إقامة مشروعات صناعية مشتركة في بعض الصناعات المهمة.	الطاقة المتجددة، المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الزراعة والصيد البحري، الصناعات الغذائية، الصحة، البنية التحتية، التكنولوجيا.	المقاولون العرب	الطاقة الشمسية والرياح	تبادل الخبرات في مجالات المراكز التكنولوجية، الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للسلع، إنشاء وتشغيل مراكز النقد وتحليل بيانات حركة النقد بالأسواق.

وفيما يلي استعراض للتفاصيل الواردة الخاصة بعدد من الدول وفقًا لمختلف القطاعات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أولًا: اللجنة المشتركة المصرية الرومانية

من أهم **المزايا التنافسية** التي تتميز بها رومانيا امتلاكها لسوق **محلي كبير مع نمو مستمر في الاستهلاك**، ولديها قطاع **تكنولوجيا معلومات سريع النمو**، وتكلفة تنافسية لتطوير البرمجيات والخدمات الرقمية، فضلًا عن وجود قوة **عاملة شابة وذات مهارات في المجالات التكنولوجية والفنية**. وهناك فرص **كبيرة في الزراعة** خاصة تمتعها بإنتاج وفير للحبوب والخضروات، مع إمكانيات هائلة للاستثمار في التصنيع الغذائي. كما تتميز رومانيا بموقع **جغرافي متميز على البحر الأسود** يمكن أن يخدم كحلقة وصل تجارية بين أوروبا الشرقية والأسواق الآسيوية.

وتحتل مصر المرتبة الأولى للصادرات الرومانية في أفريقيا، وتحتل رومانيا المرتبة الـ ٤٢ من بين أهم الدول المستثمرة في مصر، كما يوجد في مصر نحو ٦٢ مشروعًا استثماريًا لرومانيا، وتمتد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأكثر من ١٠٠ عام، وترتبط مصر ورومانيا بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية. ولقد تركزت أهم الصادرات المصرية إلى رومانيا خلال الأعوام الماضية في البترول ومنتجاته، الأرز، الأسماك الطازجة والمُجمدة، الأدوية والمُستحضرات الطبية، أسمنت بورتلاند، منسوجات، وخضر وفاكهة).

وتركزت الواردات المصرية من رومانيا خلال الفترة

ذاتها في الأخشاب والمنتجات الكيماوية ووسائل النقل (قطع عربات سكك حديدية – جرارات زراعية – سيارات نقل الأفراد)، المعادن خاصةً الحديد والصلب. وفي أغسطس ٢٠١٨ تعاقدت وزارة التموين والتجارة الداخلية من خلال مناقصة عالمية على شراء ٦٠ ألف طن قمح روماني، يتم شحنها خلال الفترة من (١١ إلى ٢٠) سبتمبر ٢٠١٨. وبلغ عدد الشركات الرومانية في مصر ١٠١ شركة تعمل في قطاعات مختلفة مثل: السياحة والتمويل والصناعة، والخدمات. **وفيما يلي أبرز القطاعات الاقتصادية التي يمكن التعاون فيها مع رومانيا:**

١. قطاع الأغذية:

طلبت بعض شركات القطاع الخاص الرومانية مثل شركة Blaustern Trading وهي شركة تعمل تحت مظلة شركات رومانية متخصصة في قطاع الأغذية منذ ٢٥ عامًا في السوق الرومانية، وقد أبدت رغبتها في استيراد منتجات غذائية مجمدة بكمية تتراوح من ٢-٣ كونتينر شهريا على الأقل عبر ميناء «كونستانتا الروماني CIF ، وطلبت استيراد المنتجات التالية من مصر «بطاطس مقلية، باذنجان مقطع – جزر مقطع – بصل مقطع – سبانخ مقطعة». بالإضافة إلى شركة JP Food Company التي تعمل في مجال معالجة وحفظ الفواكه والخضروات، واستعدادها لتصدير الحبوب مثل القمح والشعير والشوفان إلى مصر، وتود استيراد بعض الحاصلات الزراعية مثل (الكرنب، الفلفل، الخيار، البنجر، البقوليات وغيرها).

٢. قطاع السياحة والسياحة العلاجية:

- ثمة رغبة من بعض الشركات الرومانية للتعاون مع مصر في مجالي السياحة والسياحة العلاجية من خلال تعزيزالتبادل الترويجي للبلدين، وهناك مراكز علاجية متطورة في رومانيا تضم أطباء محترفين وطاقم رعاية متخصصين للعلاج باستخدام تقنيات متقدمة مثل: (العلاج المغناطيسي، العلاج بالموجات الصادمة، التدليك اللمفاوي، العلاج بالأكسجين، العلاج بالتفريغ الهوائي، العلاج بالعناية وغيرها من الأساليب العلاجية التي يمكن تبادل الخبرات بين البلدين فيها، وكذلك تدريب العاملين في قطاع السياحة العلاجية عليها.
- كما يمكن الاستفادة من تجربة المعهد الوطني لأمراض الشيخوخة وطب المسنين – آنا أصلان – الذي يعد الأول من نوعه في العالم، ويوفر أفضل حلول مكافحة الشيخوخة، ويرغب مؤسس هذا المعهد في بحث فرص التعاون مع شركات القطاع الخاص المصرية العاملة في قطاع السياحة.

3. **قطاع الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص:**

- هنالك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للشركات الرومانية في مصر والشراكات مع القطاع الخاص المصري، خصوصًا في مجال الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، وتوطين الصناعة، وبناء القدرات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما تبرز أهمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس التي تعد قاعدة استثمارية هامة للشركات الراغبة في توسيع أعمالها في منطقة الشرق الأوسط والنفاذ إلى أفريقيا والمنطقة العربية.
- بحث إمكانية التعاون في إطار آلية تعديل الحدود الكربونية CBAM، لتعزيز جهود التحول الأخضر وخفض الانبعاثات.

ثانيًا: اللجنة المشتركة المصرية الطاجيكية

رغم أن طاجيكستان هي أصغر دول آسيا الوسطى حجمًا من حيث عدد السكان والاقتصاد، إلا أنها تقدم فرصًا محددة للتعاون، خاصة في مجالات الطاقة والزراعة وتيسير التجارة الإقليمية. ويمكن رصد أبرز **المزايا الاقتصادية التنافسية التي تتمتع بها طاجيكستان** في الآتي:

- **القدرة على توليد الطاقة الكهرومائية:** تمتلك طاجيكستان واحدة من أكبر احتياطيات الطاقة الكهرومائية في آسيا الوسطى، وتستثمر في تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، مما يوفّر فرصًا للتعاون مع مصر في تنفيذ مشروعات الطاقة وتجارة الكهرباء الإقليمية.

- **الوصول إلى الأسواق الإقليمية:** من خلال عضويتها في عدد من الاتفاقيات والمنظمات الإقليمية (مثل رابطة الدول المستقلة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي)، توفّر طاجيكستان بوابة للوصول إلى الأسواق المجاورة.
- **العمالة في قطاع الزراعة:** بفضل القوى العاملة الشابة والاعتماد الكبير على الزراعة، هناك فرص للتعاون في مجالات التقنيات الزراعية الحديثة، والأمن الغذائي، وتنمية المناطق الريفية.
- **رغبة في التنويع الاقتصادي:** أبدت الحكومة اهتمامًا واضحًا بتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار عبر إصلاحات هيكلية ومشروعات بنية تحتية، لا سيما في مجالات النقل والخدمات اللوجستية.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال عام ٢٠٢٣، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٠,٩ مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من هذا الرقم المتواضع، إلا أن هناك فرصًا كبيرة للمنتجات المصرية، لا سيما في السلع الجلدية وبعض المنتجات الغذائية والأدوية، لدخول السوق الطاجيكية. وقد ازداد حجم الصادرات المصرية إلى طاجيكستان في عام ٢٠٢٣، حيث بلغ ٠,٦ مليون دولار، مقارنة بـ ٠,١ مليون دولار في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢١ على التوالي. وتشمل أهم الصادرات المصرية إلى طاجيكستان: المنتجات الزجاجية، الأثاث، الأدوية، الزيوت، المواد الغذائية، المنسوجات، الأسماك، والكتب. أما أهم الواردات المصرية من طاجيكستان، فتشمل: الملابس، خيوط القطن، الأحذية الرياضية، بذور الزيوت، الآلات والمعدات، وبعض المنتجات المطاطية.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الطاجيكية في مصر خلال الفترة من يناير ٢٠١٩ حتى يناير ٢٠٢٤ حوالي ٠,١ مليون دولار أمريكي، وتمثلت في خمس شركات طاجيكية تقع في محافظات القاهرة، الإسكندرية، والبحر الأحمر. وفيما يخص قطاع السياحة، فقد شهدنا زيادة في عدد الزوار الطاجيك إلى مصر، حيث بلغ عددهم ٢٢٩٥ زائرًا في عام ٢٠٢٣، و٢٥٩٩ زائرًا حتى الآن في عام ٢٠٢٤، بإجمالي ليالٍ سياحية بلغ ٢٢,٠١٩ ليلة في عام ٢٠٢٣ و٢٣,٢٤٦ ليلة في عام ٢٠٢٤.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به لتعزيز هذه الأرقام، بما يتماشى مع الصورة الإيجابية لمصر في طاجيكستان.

تتسم حركة التبادل التجاري بين مصر وطاجيكستان بالتواضع الشديد في ضوء البعد الجغرافي وصعوبة النقل، وبالرغم من ذلك فثمة فرص للنفاذ إلى السوق الطاجيكي أمام بعض المنتجات المصرية، وهنالك العديد من الفرص الاستثمارية للتعاون في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك في ضوء المزايا التنافسية التي تمتلكها البلدين، ويمكن استخلاص بعض التوصيات التي يمكن العمل بها لتعزيز وفتح آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين في بعض القطاعات الاقتصادية وفقا لنتائج اللجنة المشتركة، وذلك كما يلي:

١. قطاع التعدين وتوطين الصناعة

بحث سبل استفادة الجانب الطاجيكي من التجربة المصرية في مجال التعدين وتوطين الصناعة، وذلك في ضوء امتلاك البلدين للإمكانيات الصناعية الضخمة، وخاصة في مجالات التعدين، والإنشاءات وغيرها من القطاعات الحيوية. وإمكانية مشاركة تجربة لجنة التنمية الصناعية في مصر ودورها في تعزيز الصناعة وتوطينها في مصر مع الجانب الطاجيكي.

٢. قطاع تصنيع الألونيوم

تعزيز سبل التعاون في مجال تصنيع الألومنيوم، حيث أن الألومنيوم يعد أهم صادرات جمهورية طاجيكستان، ويحتل نسبة ٥٠٪ من قيمة الصادرات.

٣. قطاع تحلية المياه والنسيج والصناعات الغذائية

- التعاون مع الجانب الطاجيكي في مجال تحلية المياه ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وصناعات النسيج والصناعات الدوائية والغذائية، إذ يتوفر لدى الجانب الطاجيكي المواد الخام اللازمة والعمالة ويفتقر للخبرات الفنية والعملية للقيام بهذه المشروعات بمفرده، وهذا الجانب الفني والخبرة التقنية

والعملية يمكن للجانب المصري مشاركته مع الجانب الطاجيكي.

- قيام الشركات المصرية بالاستثمار في مجال الصناعات الغذائية، في ضوء وجود وفرة في إنتاج الخضروات والفاكهة في طاجيكستان وعدم وجود إمكانيات فنية مناسبة لتصنيعها.

٤. قطاع الصناعات الدوائية

- تستورد طاجيكستان كافة احتياجاتها من الأدوية من الخارج، لذا يمكن التعاون في مجال تصدير الأدوية المصرية إليها، وكذا مستلزمات تجهيز المستشفيات والمنتجات المختلفة لشركة فاكسيرا وغيرها. وإتاحة تدريب للعاملين الطاجيك في هذا المجال من الخبراء المصريين المختصين.

- بحث إمكانية دخول شركات الأدوية المصرية السوق الطاجيكية من خلال الاستثمارات في قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات والمعدات الطبية، خاصه أن لدى طاجيكستان مركز طبي متخصص في الأعشاب الطبية التي تدخل في الصناعات الدوائية.

٥. قطاع السياحة

- التعاون وتبادل الخبرات في قطاع السياحة والاستفادة من التجربة المصرية في هذا المجال.

- البحث عن مزيد من السبل لجذب السياحة للبلدين مما يعزز العلاقات بينهما، وسوف يساهم قرب افتتاح خط طيران مباشر دوشنبيه / شرم الشيخ في تنشيط حركة السياحة بين الدولتين.

- السعي لحل المشكلات التي تواجه بعض السائحين الطاجيك في شرم الشيخ خاصة التفتيش الأمني.

٦. قطاع الطاقة ومشاركة القطاع الخاص المصري في مشروعات بناء السدود الضخمة

- إمكانية مشاركة القطاع الخاص المصري في مجال الطاقة الكهرومائية، إذ تُقام مشروعات عدة لبناء سدود ضخمة في طاجيكستان حاليا لمواجهة أزمة نقص الكهرباء في فصل الشتاء، ومواجهة التحديات المستقبلية مع أزمة تغير المناخ.

- الاستعانة بمشاركة شركة كالسويدي في المراحل المختلفة لمشروعات بناء السدود الضخمة القائمة في طاجيكستان في الوقت الحالي، وخاصة أنه يوجد مذكرة تفاهم بينهما من قبل لم يتم تنفيذها، وذلك في ظل الخبرة المصرية في بناء سد أسوان والسد العالي، حيث ستساهم هذه المشروعات في سد احتياجات طاجكستان من الكهرباء وخلق أساس قوي لتطوير مختلف مجالات الاقتصاد في البلاد، وبحث إمكانية تصدير الفائض من الكهرباء إلى كل من باكستان وأوزبكستان وغيرهما من دول آسيا الوسطى.

- بحث إمكانية استفادة الجانب الطاجيكي من تجربة مصر في جذب مؤسسات التمويل الأجنبي لدعم مشروعات الطاقة وتوليد الكهرباء وذلك من خلال برنامج «نُوفي»، الذي يضم محور الطاقة كمحور استراتيجي هام.

٧. قطاع الصحة والتأمين الصحى الشامل:

- مشاركة التجارب المصرية في المجالات المختلفة بالقطاع الصحي مثل تجربة مصر الفريدة -من خلال توجيهات السيد الرئيس -للتأمين الصحى الشامل، وغيرها من المبادرات التي تهتم بالمواطن.

٨. القطاع الثقافي:

- تعزيز التعاون الثقافي بين البلدين، والاشتراك في المحافل الثقافية الدولية التي تُقام بكلا البلدين، وذلك في ضوء أهمية البعد الثقافي بين الدولتين الذي يلعب دوراً محورياً في تقوية العلاقات بينهما. وذلك بسبب المكانة البارزة التي يتمتع بها الأزهر الشريف في طاجيكستان.

- تشجيع البعثات الطلابية المتبادلة بين البلدين، وتوفير فرص لدعم إنشاء مراكز لتعليم دراسات اللغة العربية في جامعات طاجيكستان، مما يزيد من نفوذ مصر الثقافي وقوتها الناعمة في منطقة آسيا الوسطى.

٩. المجال الأمني:

- مشاركة تجربة مصر الناجحة في التعامل مع ملف الإرهاب والقضاء عليه خاصة في سيناء مع الجانب الطاجيكي، وذلك في ضوء بعض التهديدات التي تواجه طاجيكستان على حدودها مع قيرغيزستان وأفغانستان.

١٠. مجال تغير المناخ:

- إمكانية تعزيز التعاون بين البلدين في مجال التغير المناخي في ظل أن طاجكستان تمتلك ما يزيد عن ٦٠٪ من الأنهار من بين دول آسيا الوسطى إلا أنها تشهد بعض التحديات للحفاظ على الأنهار الجليدية في ظل التقلبات والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم أجمع.

- بحث سبل التعاون بين البلدين في مجال الطاقة النظيفة سواء الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

ثالثًا: اللجنة المشتركة المصرية البولندية

تعتبر بولندا أكبر اقتصاد في أوروبا الوسطى، يتميز بنمو مستقر وقاعدة صناعية متنوعة، وتمتع بالكثير من المزايا التنافسية منها على سبيل المثال:

- قوة تصنيعية في السيارات، الأغذية، وتكنولوجيا المعلومات.

- قطاع زراعي قوي وتصدير زراعي متطور: خاصة في الفواكه، منتجات الألبان، والحبوب.

- بنية تحتية متقدمة للنقل واللوجستيات: مع وجود موانئ بحرية ومطارات مرتبطة بشبكة أوروبا.

- تحظى بدعم واسع من الاتحاد الأوروبي خاصة في مشروعات البنية التحتية والابتكار.

وتمتلك كل من مصر وبولندا العديد من المقومات المشتركة التي من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري والعلاقات الاستثمارية، خاصة أن حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٢٣ بلغ نحو ٧٦٠ مليون دولار فقط، كما توجد نحو ١٦٣ شركة بولندية تستثمر في مصر، كما تزايدت أعداد السياح البولنديين في مصر خلال عام ٢٠٢٤. وما زال هناك الكثير من الفرص التنموية التي يمكن الاستفادة منها بتعزيز التعاون الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع بولندا خاصة مع انضمامها للاتحاد الأوروبي، وذلك على النحو التالي:

١. مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي:

- تعزيز التعاون بين مصر وبولندا في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من خلال تبادل الخبرات وتطوير البنية التحتية التكنولوجية في كلا البلدين.

- يمكن عقد ورش عمل ومؤتمرات مشتركة لمشاركة أفضل الممارسات في التحول الرقمي، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم.

٢. مجالات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة:

- تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، خاصة في مجالات الزراعة المستدامة وتقنيات الري، لتلبية احتياجات السوقين المحليين وتعزيز الصادرات.

- دعم مشروعات مشتركة لزيادة الإنتاج الزراعي وتطوير التقنيات الزراعية، بما في ذلك تبادل الخبرات في مجال الزراعة الذكية.

٣. تحفيز الاستثمار المشترك في قطاع الطاقة المتجددة:

- توجيه الاهتمام إلى التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية والرياح، من خلال مشروعات مشتركة وتحفيز الاستثمارات في هذا القطاع.

- تعزيز التعاون في تبادل التقنيات الحديثة للحد من الانبعاثات الكربونية وتعزيز الاستدامة البيئية.

٤. قطاع التعليم العالي والتدريب الفني:

- تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية والبولندية في مجالات البحث العلمي والتعليم، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة.
- تشجيع برامج التبادل الطلابي والأساتذة وتطوير المناهج الدراسية لتعزيز الابتكار بين البلدين.

٥. القطاع التجاري والاستثماري:

- زيادة عدد المعارض التجارية بين البلدين لتعزيز التبادل التجاري، وتشجيع رجال الأعمال على استكشاف الفرص الاستثمارية في كلا البلدين.

٦. التعاون في تطوير البنية التحتية والنقل:

- تعزيز التعاون في مجالات النقل والبنية التحتية، خاصة في مجالات السكك الحديدية والموانئ، بما يعزز قدرة البلدين على تسهيل التجارة والنقل اللوجستي.

٧. قطاع السياحة وتعزيز الروابط الثقافية:

- زيادة عدد الرحلات السياحية بين البلدين وتنظيم حملات ترويجية لزيادة التدفق السياحي.
- تشجيع التعاون في مجال التراث الثقافي وتنظيم فعاليات ثقافية مشتركة لتعزيز التبادل الثقافي بين الشعبين.

٨. تحفيز التعاون في مجالات الصحة والدواء:

- تطوير برامج مشتركة في مجال الصحة، خاصة في مجالات الأدوية والتكنولوجيا الطبية، لتبادل الخبرات وتحفيز الاستثمار في الصناعات الصحية.

رابعًا: اللجنة المشتركة المصرية الأوزبكية

برزت أوزبكستان خلال السنوات الأخيرة كإحدى أكثر الدول ديناميكية في آسيا الوسطى، مدفوعة ببرنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات التنظيمية وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٣٦ مليون نسمة، مما يوفّر سوقًا محلية كبيرة وقاعدة مستهلكين متنامية.

وتشمل **أبرز المزايا التنافسية الاقتصادية التي تتمتع بها أوزبكستان التالي:**

- **وفرة الموارد الطبيعية:** تمتلك أوزبكستان احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والذهب والنحاس واليورانيوم، مما يتيح فرصًا للتعاون في مجال الطاقة والمشروعات القائمة على الموارد.
- **الموقع الاستراتيجي:** تقع أوزبكستان عند تقاطع طرق التجارة بين أوروبا وآسيا، مما يجعلها مركزًا محوريًا محتملاً للخدمات اللوجستية في إطار مبادرات الربط الإقليمي مثل مبادرة «الحزام والطريق".
- **القدرات الزراعية:** تمتلك مساحات زراعية واسعة وتقاليد قوية في إنتاج القطن والفاكهة، مما يفتح المجال للتعاون في مجالات الزراعة، والتصنيع الزراعي، وتقنيات الري.
- **القدرة الصناعية:** تسهم جهود التحديث الصناعي، لا سيما في مجالات النسيج وصناعة السيارات والكيماويات، في خلق فرص للشراكة في التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا.

تعمل حاليًا ١٧ شركة أوزبكية في مصر، حيث تبلغ القيمة الإجمالية للاستثمارات الأوزبكية حوالي ٥١٥,٩٨٠ دولارًا أمريكيًا، موزعة على قطاعات السياحة، والخدمات، والإنشاءات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة، والزراعة. وتسعى الجانب المصري إلى زيادة هذه الاستثمارات، ويشجع رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في جمهورية أوزبكستان. وعلى صعيد التبادل التجاري بين البلدين، بلغ إجمالي حجم التجارة ذروته في عام ٢٠٢٢ عند ٥٠ مليون دولار أمريكي، بينما وصل في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٦ مليون دولار أمريكي.

وقد بلغت واردات مصر من أوزبكستان ١٤,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩، وارتفعت إلى ١٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي ليصل إلى ٤٣,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢١، ثم ٤٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، و٣١ مليون دولار في عام ٢٠٢٣.

ومن الجدير بالذكر أن حجم الصادرات المصرية إلى أوزبكستان قد ارتفع في عام ٢٠٢٣، حيث بلغ ٥

ملايين دولار مقارنة بـ ٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. وتشمل الصادرات المصرية الرئيسية إلى أوزبكستان: الأمعاء الملحة، الأدوية، الآلات، معدات المخابز، الكتب والكتيبات المطبوعة، الدهانات، الزيوت، الخضروات، البذور، الأقمشة، الأسماك، الألواح والصاجات، المنتجات البلاستيكية، المنسوجات، المواد الكيميائية، الشحوم، الطماطم، المركبات العضوية، المستحضرات الطبية، المنتجات الزراعية، والبرتقال.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، فقد شهدنا زيادة في عدد السياح الأوزبك الذين زاروا مصر خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، حيث بلغ عددهم ٥٨,٤٤٣ سائحًا في عام ٢٠٢٣ و٤٢,٤٤٣ سائحًا في عام ٢٠٢٤، بإجمالي عدد ليالٍ سياحية بلغ ٥٧٨,٩٨٤ ليلة و٣٨٠,٧٢١ ليلة على التوالي. وثمة قطاعات اقتصادية عديدة يمكن التعاون بين مصر وأوزبكستان فيها، وهي كالآتي:

١. قطاع التجارة والاستثمار:

- ضرورة إسراع المفاوضات الجارية لتوقيع اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA) لتقليل التعريفات وإزالة الحواجز التجارية، لمساهمتها في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، وما تعكسه من أهمية لتواجد المنتجات المصرية في السوق الأوزبكية خاصة وأسواق منطقة وسط آسيا عامة.
- المشاركة في المعارض القائمة في البلدين، مثل مشاركة أوزبكستان في معرض القاهرة الدولي ٢٠٢٥ (فبراير ٢٠٢٥)، ومشاركة الشركات المصرية في معرض «صنع في أوزبكستان» الذي تُعرض فيه المنتجات الأوزبكية المختلفة في مجالات: الإلكترونيات، والمنسوجات، والأدوية، والزراعة وإلخ.
- إنشاء منصة تجارة رقمية لربط الأعمال في كلا البلدين وتسهيل شراكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية دور مجلس الأعمال المصري الأوزبكي في تعزيز الروابط التجارية بين البلدين.
- دعوة شركات القطاع الخاص المصري للاستفادة من برنامج خصخصة الأصول العامة الذي أطلقته الحكومة الأوزبكية مؤخرًا، ويتوقع من خلاله تحويل وبيع أكثر من ١٠٠٠ شركة مملوكة للدولة في مجالات الطاقة، والكيمياء، والمعادن، والمالية وغيرها من القطاعات لمستثمري القطاع الخاص من خلال مزادات علنية.
- مساهمة الشركات المصرية في تنفيذ المشروعات القائمة في أوزبكستان في مجالات التعدين، والأدوية، والزراعة، ومشاركة التقنيات والمعرفة والخبرات المصرية في مجالات الإلكترونيات، والقطاع الكيميائي، والأدوية، وصناعة المجوهرات، والمنسوجات.

٢. القطاع المالي والمصرفي:

- تعزيز العلاقات بين البنوك التجارية في البلدين مما يوفر الأساس الضروري لدعم النشاط التجاري، ويخدم شركات القطاع الخاص بالبلدين.
- افتتاح فروع للبنوك المصرية في أوزبكستان، والتي ستغطي كامل منطقة وسط آسيا في الوقت نفسه.

٣. قطاع الزراعة والأمن الغذائي:

- تشجيع تصدير الحمضيات من مصر إلى أوزبكستان، واستيراد الفواكه الطازجة والمجففة والخضروات من أوزبكستان، فثمة إمكانيات هائلة للتعاون بين البلدين في القطاع الزراعي، مما يتيح فرصًا عديدة للتكامل بينها، وتعد الزراعة ركيزة مهمة في الاقتصاد الأوزبكي، وتساهم بنسبة ربع الناتج المحلي الإجمالي لأوزبكستان (٢٧٪)، ويعيش نصف سكان أوزبكستان في المناطق الريفية، كما يبلغ إجمالي حجم سوق الزراعة ٢٢ مليار دولار، وتنتج أوزبكستان حوالي ٣٠ مليون طن من الفواكة والخضروات الطازجة سنويًا، كما تعد من ضمن أكبر خمسة مُصدِّرين في العالم للكاكي، والمشمش، والزبيب، والبرقوق. وقد تزايدت صادرات المنتجات الزراعية الغذائية الأوزبكية إلى أكثر من ٨٠ دولة.
- تعزيز التعاون المشترك لإنتاج منتجات زراعية عالية الجودة، يمكن تصديرها إلى دول أخرى من خلال الاستفادة من الميزة التنافسية لكل بلد وموقعها

الجغرافي المتميز، خاصة أن أوزبكستان تستفيد من اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة الدول المستقلة التي يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠ مليون نسمة، كما حققت وضع المستفيد بموجب النظام العام للتفضيلات الممددة (GSP+) مما يسمح بالإعفاءات الضريبية لتصدير أكثر من ٦٠٠٠ نوع من السلع إلى السوق الأوروبية.

- إمكانية التعاون مع شركات مصرية متميزة في قطاع الصناعات الغذائية مثل «جهينة ودومتي وشركة القلعة القابضة». وتوفير التدريب العملي لكل من المتخصصين المصريين والأوزبكيين في مجال زراعة القطن من أجل تبادل الخبرات في الأساليب الحديثة لتقنيات الزراعة لزراعة القطن؛
- تكثيف الجهود للحصول على إذن الحجر الصحي لتصدير الفواكه والخضروات الطازجة والمجففة والمجمدة إلى الأسواق المصرية والأوزبكية؛
- التعاون في مجال إنتاج ومعالجة المنتجات الزراعية استنادًا إلى التقنيات الحديثة.
- وتشجيع استخدام الخبرة المصرية في ألياف القطن ومجموعات الأنسجة في اختيار ومعالجة أصناف القطن المصري الفاخرة، وتبادل الخبرات في مجال إنتاج القطن ومعالجته.

٤. قطاع النقل واللوجستيات:

- تشجيع إنشاء مجمع صناعي ولوجستي أوزبكي في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، يمكن خلالها تصدير منتجاته إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وخاصة منتجات الهندسة الكهربائية، والملابس، والسجاد، ومواد البناء، والزراعة.
- إطلاق خط شحن جوي منتظم لتسهيل تبادل السلع بين البلدين، مع السعي الحثيث منهما لزيادة عدد الرحلات على خط شرم الشيخ – طشقند (حتى ٧ مرات أسبوعيًا)، وإطلاق رحلات جديدة من شرم الشيخ إلى سمرقند.
- التعاون المشترك بين البلدين في مجال تصنيع القطارات، وتصدير القطارات المصرية إلى أوزبكستان.
- مشاركة شركات القطاع الخاص المصري إلى جانب الشركات الكورية والصينية في مشروع تطوير خط السكة الحديد الذي يربط العاصمة طشقند بسمرقند، ويهدف هذا المشروع الضخم إلى إحداث ثورة في النقل الإقليمي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاتصال العالمي لأوزبكستان.

٥. قطاع السياحة:

- تعتبر مصر وجهة سياحية جاذبة للمواطنين الأوزبك وخاصة شواطيء البحر الأحمر ومحافظات كالغردقة وشرم الشيخ، ويمكن العمل على جذب مزيد من السياح الأوزبك إلى مصر من خلال الترويج للمناطق السياحية المصرية في الإعلام الأوزبكي وترويج المناطق السياحية بأوزبكستان من خلال قنوات الإعلام المصري المختلفة.
- مشاركة التجربة المصرية في تطوير المناطق السياحية وإنشاء المتاحف مثل متحف الحضارة مع الجانب الأوزبكي.
- وذلك في ضوء تاريخ البلدين العريق وثقافتهما الممتدة التي تجعلهما وجهة رئيسية للسياح. تعتمد أوزبكستان حاليا نظام إعفاء من التأشيرات لأكثر من ٩٠ جنسية، وفي عام ٢٠٢٣ استقبلت أوزبكستان ٧ ملايين سائح – بزيادة ٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. من المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١٠ ملايين بنهاية هذا العام، ويمكن للشركات المصرية العاملة في القطاع السياحي استكشاف مزيد من الفرص في هذا القطاع النامي في أوزبكستان.

٦. المجال البيئي

- مشاركة خبرة مصر في التعامل مع قضايا تغير المناخ والاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر مع الجانب الأوزبكي.
- إمكانية التعاون بين البلدين لمواجهة تحديات تغير المناخ من خلال تبادل الخبرات حول بحوث جودة الهواء والتربة والمياه، بالإضافة إلى معالجة الآثار الأوسع لتغير المناخ.
- متابعة تنفيذ وتفعيل مذكرة التفاهم التي وقعها

الجانبين خلال أعمال هذه الدورة للجنة المشتركة للتعاون في مجال حماية البيئة.

٧. صناعة المشغولات الذهبية والمجوهرات

إمكانية تعاون مصر مع أوزبكستان في مجال تصنيع الذهب في ضوء الخبرة المصرية الممتدة في هذه الصناعة؛ إذ تأتي أوزبكستان ضمن أكبر خمس دول تمتلك هذا المورد الثمين، ولديها العمالة ولكنها تفتقر للخبرة الفنية والمهارة التقنية في تصنيع الذهب وتحويله من مادة خام إلى مشغولات ذهبية ومجوهرات.

٨. قطاع التشييد والبناء

- يعد هذا المجال حيوي للتعاون المشترك بين البلدين، في ضوء امتلاك مصر للخبرة والتجربة الفعلية الناجحة في مشروعات إنشاء الطرق والبنية التحتية وبناء المدن الجديدة مثل العاصمة الإدارية والعلمين وغيرهما، وفي ظل تعطش السوق الأوزبكي لهذه الخبرة واحتياجه لمساهمة الشركات المصرية العريقة في هذا المجال مع التوسع العمراني والإنشائي القائم على قدم وساق في أوزبكستان في الوقت الراهن.
- تصدير مستلزمات ومواد البناء اللازمة للجانب الأوزبكي في مشروعاته التوسعية الحالية في بناء المدن الجديدة والمطارات وتطوير وتوسيع البنية التحتية والطرق.

٩. قطاع النسيج:

- تهتم أوزبكستان حاليا بتصنيع المنتجات القطنية بدلًا من تصدير القطن كمادة خام، وتستهدف الوصول لأسواق مختلفة في أوروبا وأفريقيا ومن ثم يمكن للجانب الأوزبكي استكشاف الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، واستلهام التجربة الناجحة لبعض الدول مثل الصين وروسيا وهولندا في التصنيع على أرض مصر من خلال المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

١٠. قطاع التصنيع الدوائي والمستلزمات الطبية:

- تشجيع الشركات المصرية على التصنيع في أوزبكستان، في ظل سياسة الدولة الحالية بأوزبكستان لتقليل استيراد الدواء وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.
- ضرورة تسهيل وإسراع إجراءات تسجيل أصناف الأدوية المنتجة في السوق المصرية وتوزيعها مباشرة داخل السوق الأوزبكية مع إمكانية تسجيلها وتصديرها إلى الدول المجاورة، وتذليل الصعوبات التي تواجهها شركات الدواء المصرية في أوزبكستان.
- ما زال القطاع الدوائي في أوزبكستان قطاع جديد يحتاج إلى الخبرة والتدريب، ويمكن للتعاون في هذا المجال أن يتخذ عدة أشكال مثل: تبادل الخبرات وتقديم التدريب من المختصين المصريين للجانب الأوزبكي.

١١. قطاع الكهرباء والطاقة النظيفة:

- إمكانية التعاون للتحول نحو استخدام الطاقة النظيفة الخضراء، وتستلزم عملية التحول هذه توفر البنية التحية الداعمة لها، مما يسهم في تواجد مشروعات ضخمة لإنشاء هذه البنية التحتية، وهذا ما يشجع وجود شركات القطاع الخاص المصري للعمل في هذه المشروعات سواء بخبرتها الهندسية والتقنية المختصة أو بتجربتها في مجال التشييد والبناء.
- مشاركة الخبرة المصرية في تقنيات تخزين وتوزيع الكهرباء مع الجانب الأوزبكي.
- تتجه أوزبكستان بقوة نحو الاقتصاد الأخضر مع توفير فرص استثمارية بأكثر من ٨ مليار دولار في صناعات إنتاج الألواح الشمسية، ومشروعات طاقة الرياح، ومنتجات الهندسة الكهربائية، ويمكن لرجال الأعمال المصريين الاستثمار في أوزبكستان في هذه المشروعات.

١٢. القطاع التعليمي والثقافي:

- متابعة تنفيذ وتفعيل مذكرة تعاون بين جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية ومعهد طشقند للدراسات الشرقية التي وُقعت خلال اجتماعات هذه اللجنة المشتركة.

- تبادل الخبرات وتيسير الزيارات المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس في البلدين في المجالات التعليمية المختلفة.
- الاستفادة من الخبرة المصرية العريقة في تدريس العلوم العربية والإسلامية.
- تشجيع التعاون بين مركز الحضارة الإسلامية بأوزبكستان والمجلس الأعلى للآثار بجمهورية مصر العربية.
- تشجيع سفر المعلمين والأساتذة المصريين المختصين في المجالات الهندسية والتقنية للتدريس في جامعات أوزبكستان، خاصة مجال هندسة القوى وهندسة الطاقة.

خامسًا: اللجنة المصرية المجرية المشتركة

تتعدد المزايا التنافسية لدولة المجر إذ تمتلك موقع استراتيجي في قلب أوروبا يجعلها مركزًا لوجستيًا للتجارة الأوروبية، مما يوفر بوابة لدخول السوق الأوروبية. بالإضافة إلى ما تمثله من قوة صناعية في قطاع السيارات والإلكترونيات: تستضيف مصانع لشركات عالمية مثل مرسيدس، أودي، وسوزوكي، وهي من أكبر منتجي الإلكترونيات في أوروبا الوسطى. وتتمتع بمناخ استثماري مشجع، ولديها ضرائب منخفضة على الشركات (٩٪، الأدنى في الاتحاد الأوروبي)، فضلًا عن الحوافز الخاصة للمستثمرين الأجانب، ورأس المال البشري العالي التأهي؛ فلديها قوة عاملة ذات كفاءة عالية خاصة في مجالات الهندسة والبحث والتطوير. وهناك نمو متزايد في قطاع الطاقة المتجددة مما يفتح الباب للتعاون في مشروعات الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والمجر في عام ٢٠٢٣ نحو ٣٨٠,٤ مليون دولار أمريكي. وتبلغ قيمة الصادرات المصرية إلى المجر ٨٧,١ مليون دولار أمريكي، في حين تبلغ قيمة الواردات المصرية من المجر ٢٩٣,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. ويبلغ إجمالي رأس المال الاستثماري المجري في مصر حوالي ٤٣,٢٣ مليون دولار أمريكي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٠٩/٣٠، من خلال ٩٢ شركة قائمة. وتُقدّر مساهمة الجانب المجري في تدفقات الاستثمار بحوالي ١٠,٥٢ مليون دولار أمريكي، موزعة على قطاعات حيوية مختلفة مثل السياحة، والخدمات، والصناعة، والبناء، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات. أما عن السياحة فقد بلغ عدد السياح المجريين في مصر خلال عام ٢٠٢٤ ٦١٠٤٢ سائحًا، بإجمالي عدد ليالٍ سياحية بلغ ٥٧٢٧٤٥ ليلة.

وهناك الكثير من القطاعات الاقتصادية التي يمكن التعاون مع الجانب المجري فيها كما كشفت عنها أعمال الدورة الخامسة للجنة المشتركة المصرية المجرية، تتمثل في القطاعات التالية:

١. قطاع النقل

- استكمال تنفيذ صفقة تصنيع وتوريد ١٣٥٠ عربة سكة حديد جديدة للركاب، والتى تُعد أكبر صفقة فى تاريخ سكك حديد مصر.
- التوسع فى مشروع تصنيع وتوريد عربات السكك الحديدية، وتشجيع إدخال مكون محلي في التصنيع بالشراكة مع الجانب المجري لتوطين صناعة قطع الغيار لوسائل النقل المختلفة.
- دعوة الشركات المجرية المتخصصة ذات الخبرة لإدارة وتشغيل القطارات المتميزة على شبكة السكك الحديدية الوطنية المصرية.

٢. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- الاستفادة من الشراكة مع الشركات المجرية في البنية التحتية الرقمية، لاسيما في قطاع كابلات الألياف الضوئية والذكاء الاصطناعي، وربط ذلك بالتحول الرقمي الحكومي.
- بحث فرص التعاون مع مجموعة EIG المجرية (أكبر شركة اتصالات في المجر، وواحدة من أكبر مشغلي الكابلات البحرية في المنطقة) لتنفيذ كابل ألياف ضوئية بحري لربط مصر وألبانيا مباشرة ومنها إلى شرق ووسط أوروبا، وجدير بالذكر أن مجموعة EIG المجرية قد أبرمت اتفاقية لوضع كابل بصري تحت الماء بين مصر والقارة الأوروبية، وسيكون هذا نظام كابل بطول حوالي ٢,٨٠٠ كيلومتر، يربط مصر بأوروبا بإنترنت رقمي سريع.

- بحث إمكانية إبرام اتفاق لإنشاء شركة مشتركة، تكون مهمتها إنشاء نظام بصري في مصر، لتوفير الإنترنت لمنازل إضافية قد تصل إلى ٦ ملايين منزل.
- تشجيع التعاون بين الشركات في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الابتكار في مجالات البيانات الضخمة، والتعاون في مشروعات رقمية ممولة من الاتحاد الأوروبي، وتبادل البعثات التدريبية لبناء القدرات الرقمية.

٣. قطاع التجارة والاستثمارات

- تنويع هيكل الصادرات ليشمل مجموعة أوسع من المنتجات مثل: المواد الغذائية والفواكه والخضروات، ومواد البناء والكيماويات، والملابس والمنسوجات، ومنتجات الأمن التشغيلي في قطاعي السكك الحديدية والطيران، والصمامات والأنابيب وأنظمة التحكم في الضغط في مجال النفط والغاز، وأنظمة الري وآلات تحلية المياه، وآلات معالجة مياه الصرف والنفايات الكيميائية الصناعية.
- التعاون مع الوكالة المجرية لترويج الاستثمار (HIPA) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المجرية في تطوير صادراتها إلى مصر، وإنشاء آلية مشتركة لتبادل المعلومات حول السلع ذات الإمكانات التصديرية.
- التعاون بين الوكالة المجرية لترويج الاستثمار (HIPA) والمنظمات المهنية في مصر لتنظيم زيارات وفعاليات تجارية متبادلة، وتبادل المعلومات حول المعارض القطاعية، وتعزيز التعاون الاستثماري من خلال تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار بين الجانبين، والترويج لفرص الاستثمار في القطاعات التي يتمتع فيها البلدان بمزايا تنافسية.
- الاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي وعضويتها في عدة تكتلات اقتصادية واتفاقيات تجارة حرة لتعزيز النفاذ إلى الأسواق الإفريقية، وكذلك تشجيع رجال الأعمال على الاستفادة من اتفاقية قواعد المنشأ (PEM) لفتح آفاق تجارية واستثمارية في أسواق أوروبا ودول المتوسط.

٤. ضخ الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

- استغلال المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمنصة رئيسية لجذب الاستثمارات المجرية في قطاعات الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والبتروكيماويات، من خلال تقديم حوافز خاصة ومبادرات ترويجية موجهة.

٥. قطاع الصناعة

- إقامة تعاون صناعي مشترك بين الهيئة العربية للتصنيع والجانب المجري في مجالات تصنيع عربات السكك الحديدية بأنواعها، والأجهزة المنزلية، والعدادات الذكية.
- تبادل المعلومات حول فرص الاستثمار الصناعي والحوافز المقدمة للشركات المجرية، إلى جانب بحث إمكانية التصنيع المشترك بين البلدين في مجال الصناعات الهندسية وخاصة مضخات الوقود والزيت، والصناعات الغذائية خاصة استخلاص وتكرير زيوت الطعام من عباد الشمس وفول الصويا.

٦. مجال الصناعات الدفاعية/ الحربية

- دراسة إمكانية أن تصبح مصر مركزاً لصيانة الطائرات المقاتلة من طراز F٣٥ و F٦٠ التي تقوم شركة AERO المجرية لصناعة الطائرات الحربية بتصنيعها .

٧. مجال تحلية المياه

- التعاون مع دولة المجر في معالجة المياه وخاصة النفايات الصناعية، وتحلية وتنقية المياه، وإقامة محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وبناء محطات ضخ المياه بالطاقة الشمسية اللازمة للري.
- بحث إمكانية التعاون بين شركة مجرية تعمل فى مجال المياه ووزارة النقل والصناعة المصرية في مجال تحلية ومعالجة المياه عن طريق عقود

طويلة الأجل، حيث أن تأمين المياه وتوفير إمدادات مياه آمنة وتأمين إمداد طاقة أمر هام جدًا للاقتصادات النامية بسرعة مثل مصر والمجر.

٨. قطاع الزراعة والأمن الغذائي

- متابعة تفعيل مجالات التعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي المُدرجة في مذكرة التفاهم المُوقعة بين مصر والمجر في ٢٠٢١.
- تشجيع الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية، فقد تم شحن ٣٠,٠٠٠ رأس ماشية من المجر إلى مصر خلال عام ٢٠٢٤.
- تشجيع تطوير تقنيات التربية الانتقائية وتبادل الخبرات حول أنظمة الإنتاج المكثف لأسماك السلور الإفريقي، وتحسين تكنولوجيا الأعلاف مع التركيز على كفاءة تحويل الغذاء (FCR)، فضلًا عن تعزيز طرق تصنيع الأسماك.

٩. قطاع الكهرباء والطاقة

- جاري التوافق على بناء محطة توليد الطاقة الغازية بواسطة تحالف من الشركات المجرية والمصرية، بقيمة إجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون يورو، وذلك بالتعاون مع شركة السويدي إليكترك المصرية، وستوفر هذه المحطة الإمداد بالكهرباء المتزايد للطلب الصناعي في شرق المجر.
- اقترح الجانب المجري التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال عدة مجالات، أبرزها: نقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة الفنية، وتدريب الكوادر، وبناء وتشغيل محطات الطاقة النووية وفقًا للأنظمة الوطنية والالتزامات الدولية.

١٠. قطاع الموارد المائية والري

- تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم الندوات والدورات التدريبية في إدارة أحواض الأنهار المستدامة، وتشغيل وصيانة محطات الري والصرف، وكذلك تبادل المعرفة في مجال الوقاية والتخفيف من الكوارث المتعلقة بالمياه (مثل الفيضانات والجفاف)، والتكيف مع تغير المناخ وآثاره السلبية على الموارد المائية (مثل ندرة المياه والجفاف).
- التعاون المشترك في تطبيق ممارسات فعالة في إدارة المياه من خلال تطوير أنظمة الري والابتكار التكنولوجي والحلول الذكية، وتحسين كفاءة البنية التحتية للري والصرف.

١١. مجال الفضاء

- تشجيع التعاون في مجال الفضاء وتكنولوجيا الأقمار الصناعية مع وكالة الفضاء المجرية، من خلال مشروعات أو برامج تدريبية مشتركة، وكذلك تفعيل مذكرة التفاهم المُوقعة في ١١ أكتوبر ٢٠٢١ بين وكالة الفضاء المصرية ووزارة الخارجية والتجارة المجرية.
- التعاون في مجال البحث والتعليم الفضائي، وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقات الاستشعار عن بُعد، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص والمشروعات المشتركة بين شركات الفضاء في البلدين.

١٢. مجال البيئة وتغير المناخ

- تفعيل مذكرة التفاهم في مجال حماية البيئة بين وزارة البيئة المصرية ووزارة الطاقة المجرية، إلى جانب إعداد خطة تنفيذية مشتركة تشمل مكافحة التلوث الصناعي، وتبادل التكنولوجيا البيئية.
- تشجيع التعاون الثنائي في مجال الهيدروجين الأخضر باعتباره قطاع ذي أولوية في الاستراتيجية الوطنية للطاقة، كما يعد أحد القطاعات التي حققت خفضا كبيرا في انبعاثات قطاع النقل بنسبة ٧٠٪.

١٣. قطاع السياحة

- رالتعاون بين المجلس الأعلى للآثار المصري والجهة المجرية المختصة في حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وكذلك تشجيع التعاون في مجالات علم الآثار وعلوم المتاحف.

١٤. قطاع الثقافة والتعليم العالي

- تعزيز التعاون التقني والعلمي بين المكتبات الوطنية في البلدين في مجالات: المعارض والأبحاث

الثقافية والتكنولوجيا وتطبيقاتها المكتبية، والترجمة والنشر وتنظيم المعارض والمؤتمرات، وترميم الوثائق، حماية التراث، والتدريب المهني في المكتبات.

- تشجيع مبادرات ثقافية مشتركة لبحث موضوعات مثل الوصول الرقمي إلى التراث والمعرفة، وبرامج تدريب وبناء قدرات في القطاع الثقافي، ودعم المؤسسات الثقافية على الإنترنت، وتطوير أساليب العمل الثقافي.
- التعاون بين دار الأوبرا المصرية ونظيرتها المجرية في العروض والمهرجانات، وتبادل جداول الفعاليات الثقافية السنوية بين البلدين.
- تشجيع التبادل الطلابي بين البلدين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك ما يزيد ٤,٠٠٠ طالب مصري قد قدموا طلبات للحصول على منح دراسية للدراسة في المجر، ويوجد أكثر من ٧٠٠ طالب مصري يدرسون بالفعل في المجر في الوقت الحالي.

سادسًا: اللجنة المشتركة المصرية-الفيتنامية

من المتوقع أن تصبح فيتنام ثاني أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا، وأن تحتل المرتبة العشرين على مستوى الاقتصادات العالمية بحلول عام ٢٠٣٦ (وفقاً للإحصائيات الصادرة عن مركز الأبحاث الاقتصادية والتجارية البريطاني)، وفي ضوء زيارة رئيس فيتنام لمصر خلال شهر أغسطس ٢٠٢٥، فقد شهدت العلاقات بين البلدين دفعة قوية نحو تعميق الشراكة في مختلف المجالات، إذ تم الاتفاق على الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى «الشراكة الشاملة»، مما يفتح آفاقًا واسعة للتعاون الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تعد اللجنة المشتركة **المصرية-الفيتنامية** أحد أهم آليات تعزيز التعاون بين الدولتين **في إطار التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب**، وتلعب اللجنة دوراً محورياً في تبادل الخبرات والتعرف على أفضل السياسات التي يمكن تطبيقها لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الاقتصادات النامية والناشئة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم عقد خمس دورات من اللجنة المشتركة بين مصر وفيتنام منذ عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٧، ولعبت دورًا مهمًا في توطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية، فضلاً عن كونها منصةً لتعزيز الحوار البنّاء بين حكومتي البلدين ومجتمع الأعمال لكلا الجانبين، وجاري التنسيق لعقد الدورة السادسة من اللجنة المشتركة في أقرب وقت ممكن. وفيما يلي أبرز القطاعات الاقتصادية الجاري التباحث بشأنها مع الجانب الفيتنامي:

١. التعاون الفني في مجال تبادل الخبرات وبناء القدرات:

- **تبادل الخبرات** فيما يتعلق بمجال الطاقة المتجددة، والتباحث حول إمكانية تبادل أنجح السياسات المتعلقة بالخطة الوطنية الجديدة للطاقة في فيتنام، وتتمثل الخطة في إنتاج وتوريد الغاز الطبيعي والفحم والنفط وتأمين الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، كما تركز بدرجة كبيرة على زيادة الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، **إذ** يشهد قطاع الطاقة الشمسية في فيتنام نموًا متواصلًا، إذ حققت فيتنام قدرة إجمالية تبلغ ١٦ جيجاواط خلال فترة عام ٢٠٢٥.
- تعزيز التعاون في تبادل الخبرات والمعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المالية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- عقد منتدى رجال الأعمال وعقد ورش عمل لتبادل المعرفة في المجالات التي يرتئيها الجانبان مثل: استراتيجيات التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي، الاستزراع السمكي، ريادة الاعمال، التنمية الخضراء، والتمويل التنموي.
- تبادل المعرفة والخبرة في مجال الإصلاح الإداري على المستويين المركزي والمحلي.
- التباحث حول إمكانية قيام الجانب الفيتنامي بتقديم ورش عمل وبرامج تدريبية ومنح دراسية متخصصة لدراسة الماجستير والدكتوراة للكوادر المصرية في المجالات ذات الأولوية وفقاً لأولويات الحكومة المصرية لدعم محور التنمية البشرية.
- تعزيز التعاون الأكاديمي بين البلدين من

خلال النظر في إمكانية إنشاء برامج مشتركة بين الجامعات المصرية والمؤسسات التعليمية الفيتنامية وإنشاء مراكز بحثية مشتركة.

٢. التعاون في مجال التحول الأخضر (الطاقة والزراعة)

- عرض التفاصيل الخاصة بمنصة نوفي على الجاب الفيتنامي، للنظر في فرص الاستثمار، وخاصة في مجال الطاقة، حيث توجد بعض الشركات المهتمة بهذا المجال مثل شركة VinES التي تعد من بين أفضل مقدمي حلول التكنولوجيا الفائقة والابتكارات والتقنيات التي تدعم التحول الأخضر في فيتنام.
- بحث فرص تعزيز التعاون المصري الفيتنامي في المجال الزراعي خاصة في زراعة الأرز وبرامج ترشيد استهلاك المياه في الزراعة وادخال الطاقة الجديدة والمتجددة في نظم الري والاستفادة من قش الأرز وتدوير المخلفات الزراعية بجانب الزراعات العضوية والصوب الزراعية.
- التباحث حول إمكانية الاستفادة من التجربة الفيتنامية في خفض الانبعاثات الزراعية، لكون فيتنام دولة رائدة عالمية في تخضير قطاعها الزراعي، كما تمكنت فيتنام من خفض غاز الميثان من الأرز غير المقشور، والعمل على وضع ضوابط وحوافز للمزارعين للحد من حرق قش الأرز.

٣. التعاون في مجال دعم التنمية الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الزيارة الرئاسية في أغسطس ٢٠٢٥ تم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال التنمية الاقتصادية وتكشل عدة مجالات على رأسها:

- **توطين الصناعة، حيث يمكن** التعاون في مجالات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، الأجهزة المنزلية، والسيارات الكهربائية، البلاستيك، الكيماويات
- **الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي:** تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **الطاقة المتجددة:** استكشاف فرص التعاون في مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة.
- **تعزيز التبادل التجاري،** لاسيما وأن مصر يمكن أن تلعب دور محوري في نفاذ المنتجات الفيتنامية إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، مستفيدة من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها، كما يمكن لفيتنام أن تكون جسرًا للمنتجات المصرية إلى أسواق دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

٤. فرص الاستثمارات وتعزيز الشراكة:

- تحتل فيتنام المركز ١١٢ من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، متقدمةً مركزًا واحدًا عن مركزها ١١٣ في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، وقد بلغ إجمالي رأس المال الفيتنامي الذي تم ضخه منذ التأسيس وحتى يونيو ٢٠٢٤ حوالي ٣ ملايين دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٤٣٦ ألف دولار أمريكي. (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).
- لذا فإنه جاري العمل على دعوة شركات القطاع الخاص في فيتنام للانخراط بشكل أكبر للاستثمار في مصر، لاسيما في القطاعات الصناعية والتكنولوجية، ومجال الطاقة المتجددة، والزراعة والتصنيع الغذائي والاستزراع السمكي، والنقل واللوجيستيات، فضلاً عن تعريف الشركات الفيتنامية بالتسهيلات الإجرائية والضريبية والحوافز التي يتم تقديمها للمستثمرين الأجانب.

٨. قائمة المراجع

١. (ومضة.(٢٠٢٥)). تقرير عام ٢٠٢٤ حول الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. Wamda Research Lab.

https://www.wamda.com/research/2024-year-review-investments-mena (Wamda)

2. البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. (٢٠٢٥). مصر تعزز البنية التحتية المستدامة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بقيمة ١٠ ملايين يورو

https://www.ebrd.com/home/news-and-events/news/2025/-10-million-to-promote-private-and-public-sector-participation-i.html (EBRD)

٣. تقارير وأبحاث السوق والخدمات الاستشارية. (P&S Intellegience).

https//:www.psmarketresearch.com/

٤. تقرير المنظومة العالمية للشركات الناشئة (٢٠٢٤).

https//:startupgenome.com/report/the-global-startup-ecosystem-report/2024-introduction

٥. تقرير منظومة الشركات الناشئة العالمية. (٢٠٢٤).

https//:startupgenome.com/report/gser2024

٦. كريتيفا. (بدون تاريخ). الصفحة الرئيسية

https//:creativa.gov.eg (Creativa)

٧. ماجنيت. (٢٠٢٤). تقرير رؤى مصر للنصف الأول من ٢٠٢٤.

https://magnitt.com/research/h1-2024-egypt-country-insights-report-50950 (MAGNiTT)

٨. مؤسسة التمويل الدولية. برنامج سوق رأس المال المشترك (J-CAP).

https//:www.ifc.org/en/what-we-do/sector-expertise/financial-institutions/capital-markets/jcap

٩. المشاط، ر. أ.، & حمزة، ر. (٢٠٢١). الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي. كلية لندن للاقتصاد وإدارة العلوم السياسية.

https//:www.lse.ac.uk/africa/assets/Documents/Stakeholder-Engagement-through-Economic-Diplomacy.pdf (moic.gov.eg)

١٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – منصة حَافِز للقطاع الخاص.(٢٠٢٥).

https//:privatesector.moic.gov.eg/en

١١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٣). استراتيجية التنمية المستدامة الشاملة لمصر: رؤية مصر ٢٠٣٠.

https//:mped.gov.eg/Files/Egypt_Vision_2030_EnglishDigitalUse.pdf

١٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير المتابعة رقم ٢ حول برنامج نوفي.

https//:moic.gov.eg/ar/news2102/

١٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص: النمو الاقتصادي والتشغيل.

https//:moic.gov.eg/ar/news2291/

١٤. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٢٥).

https//:mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx

١٥. مركز مصر للتكنولوجيا والابتكار – فرص ومسارات مهني.

https//:www.pwc.com/m1/en/careers/egypt-technology-innovation-centre.html

SAFETY FIRST

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

١. البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية: سياسات وإجراءات هيكلية شاملة (اقتصادية – اجتماعية – قطاعية)

في إطار تحديد المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال السنوات القادمة، يتناول هذا الجزء السياسات والإجراءات التي شكلت الأساس في صياغة هذه المستهدفات وتحديد المسار المطلوب لتحقيقها. وفي هذا السياق، تُمثّل الإصلاحات الهيكلية حجر الزاوية في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود، إذ إنها لا تقتصر على دعم النمو، بل تهدف إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز مرونته، وتنويع هيكله الإنتاجي، ورفع كفاءته التنافسية.

وانطلاقًا من هذا التوجه، تواصل الدولة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يُعد الإطار التنفيذي الأهم لتوجيه التدخلات والسياسات القطاعية، استنادًا إلى ثلاثة محاور استراتيجية مترابطة، وهي:

١. **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي**، من خلال إجراءات مثل إدارة الدين العام، والإصلاح المالي وتعزيز الشفافية، وحوكمة الاستثمارات العامة، وتنفيذ إصلاحات ضريبية فعالة لتعبئة الموارد والإيرادات المحلية، فضلًا عن تفعيل برامج الحماية الاجتماعية.

٢. **رفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال**، عبر تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية، وتيسير الإجراءات، وتحفيز الاستثمار والرقمنة، وحماية المنافسة، وتبسيط التجارة.

٣. **دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**، من خلال التوسع في الطاقة النظيفة، وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص في مجالات مثل المياه، وتطوير أسواق الكربون، وخفض الانبعاثات.

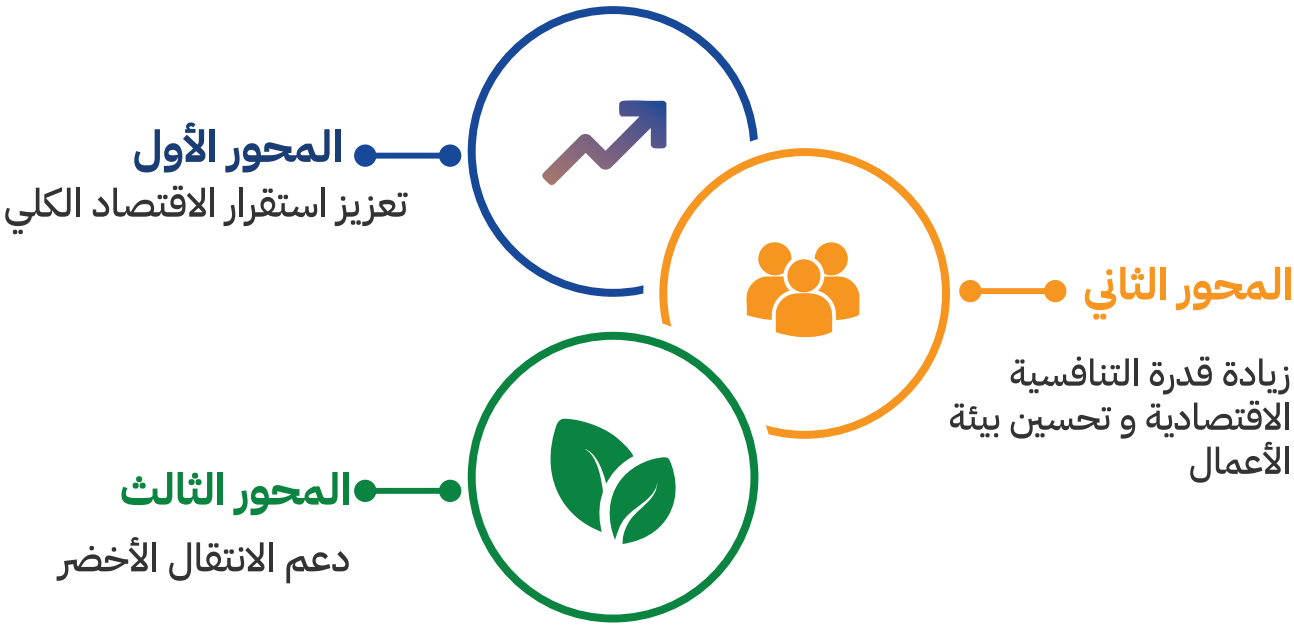

ويتم تنفيذ هذه المحاور من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات حيث **تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور رئيسي في قيادة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية**، من خلال صياغة سياسات وإجراءات الإصلاح بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية المعنية، وبما يتسق مع الاستراتيجيات والأولويات القطاعية للدولة.

وتُشكل هذه الإصلاحات الإطار العملي والنواة اللازمة لضمان الاتساق بين السياسات المختلفة وتعزيز فعالية الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الطموحة، من خلال بناء اقتصاد متنوع وتنافسي، وتعزيز الشراكات التنموية، وتفعيل أدوات التمويل المستدام، بما يسهم في خلق فرص عمل لائقة وتحقيق نمو شامل وعادل يراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية.

كما تعمل **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي** على التنسيق مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتعبئة تمويلات دعم الموازنة اللازمة لتسريع تنفيذ الإصلاحات وتعزيز أثرها المؤسسي والاقتصادي. ولأول مرة، تم اعتماد إطار زمني واضح لجميع السياسات والإجراءات الإصلاحية، مدعومًا بآلية متابعة وتقييم ربع سنوية، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان استمرارية تنفيذ البرنامج على المدى المتوسط.

أنواع السياسات والإجراءات التي تشكّل الإصلاحات الهيكلية الشاملة

تعكس الإصلاحات الهيكلية الشاملة اتساع نطاق التحول الاقتصادي الذي تتبناه الدولة المصرية، حيث يضم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية حزمة واسعة من أكثر من 400 سياسة وإجراء تنفذها أكثر من ٥٠ جهة حكومية ووطنية، ضمن هيكل إصلاحي مترابط يستهدف معالجة القيود التي تعوق النمو الإنتاجي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. ويرتكز البرنامج على إصلاحات جوهرية لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص وتسهيل التجارة وتعزيز التنافسية الصناعية، إلى جانب تطوير النظام الضريبي، وتحديث الأسواق المالية غير المصرفية، وتحسين حوكمة وإدارة الاستثمارات العامة والدين العام. كما يدمج البرنامج بُعد العدالة الاجتماعية عبر توسيع الحماية الاجتماعية ودعم سوق العمل، ويعالج تحديات القطاعات الحيوية مثل المياه والكهرباء، بالتوازي مع دفع التحول الرقمي والابتكار وبناء اقتصاد أخضر من خلال سياسات طاقة مستدامة وتطوير سوق الكربون. وتبرز هذه المنظومة شمولية وزخم الإصلاحات بوصفها جزءًا من تحول استراتيجي واسع يهدف إلى رفع الإنتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على تحقيق نمو مستدام عالي القيمة المضافة.

السياسات والإجراءات ذات الأولوية في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

يتضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية مجموعة من السياسات والإجراءات ذات الأولوية التي تمثل محركات أساسية لإطلاق الطاقات الكامنة للاقتصاد المصري ودعم مسار التحول الإنتاجي والنمو المستدام. وترتكز هذه الإصلاحات على معالجة الاختلالات البنيوية، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد وقدرته على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن الأمثلة التالية تعكس نماذج مختارة ضمن نطاق أوسع من السياسات والإجراءات المدرجة داخل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

فيما يخص **التنمية الصناعية**، يبرز تطبيق نظام المزايدات التنافسية لتخصيص الأراضي الصناعية ورقمنة الخدمات الصناعية عبر المنصة الرقمية كأمثلة على جهود تعزيز التنافسية وزيادة كفاءة بيئة الاستثمار الصناعي. وفي مجال **الحماية الاجتماعية**، تعد عملية تسجيل مستفيدي تكافل وكرامة تلقائيًا في التأمين الصحي الشامل وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي من أبرز التدخلات التي ترفع كفاءة منظومة الحماية وتسهم في الدمج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستحقة.

كما تعكس إصلاحات **إعادة تعريف دور الدولة** جانبًا محوريًا في البرنامج من خلال إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة وتحديث سياسة ملكية الدولة لتقليل المزاحمة أمام القطاع الخاص، إلى جانب تنظيم التوريد المباشر للكهرباء المتجددة بين منشآت القطاع الخاص بما يدعم التحول الأخضر وخفض تكاليف الإنتاج. وفي محور **الاقتصاد الرقمي والابتكار**، تأتي إصلاحات مثل الإطار التنظيمي للتمويل الجماعي، وتطوير منظومة الاستثمار غير المصرفي، وبرامج دعم الشركات الناشئة ورأس المال المخاطر لتعزيز بناء اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا وريادة الأعمال.

وتعكس هذه النماذج تنوع وعمق السياسات والإجراءات الهيكلية ذات الأولوية داخل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتي تغطي الاستثمار والصناعة والطاقة والحماية الاجتماعية والابتكار والرقمنة، دون أن تمثل حصراً لكافة التدخلات. فهي جزء من منظومة أوسع من الإجراءات التكاملية المصممة لتعزيز الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المصري.

والجدير بالذكر أنه تم إدراج مصر ضمن الدول المشاركة في الإصدار الثالث من تقرير «جاهزية بيئة الأعمال» (Busi-ness-Ready) الصادر عن مجموعة البنك الدولي والمقرر إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢٦. والذي يستند إلى استبيانات الشركات ومشاورات الخبراء لتقييم بيئة الأعمال عبر ثلاثة محاور رئيسية: الإطار التشريعي والتنظيمي، وجودة الخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية، من خلال عشرة موضوعات تغطي مختلف مراحل دورة حياة الشركات، منها تأسيس الشركات، الضرائب، العمالة، الخدمات المالية، والتجارة الدولية، وغيرها.

وفي إطار استعداد مصر للانضمام للتقرير، قامت الحكومة المصرية بتحديد مجموعة إصلاحات جديدة في مختلف موضوعات التقرير تستند إلى نتائج المشاورات مع القطاع الخاص والجهات الوطنية وتحليل البيانات، بما يُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويُسهم في تحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية. ويتكامل هذا الجهد مع خطط الإصلاح الهيكلي الجارية، ويُعزز من جذب الاستثمارات ودور القطاع الخاص في التنمية.

وتشير التقديرات إلى أن الإصلاحات الهيكلية الجارية في مصر تحمل عوائد نمو واضحة، إذ من المتوقع أن تعزز مرونة الاقتصاد واستدامة النمو، وترفع الإنتاجية، وتحسن القدرة التنافسية، وتزيد من جاذبية الاستثمار الخاص. كما أن إصلاحات الحوكمة وتسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص تُعد محركات رئيسية لتحقيق مكاسب اقتصادية على المديين القصير والمتوسط، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا وإنتاجية وتنوعًا. ومن شأن ذلك أن يعزز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ويقوي قدرتها على مواجهة الصدمات، ويمهد لنمو قائم على الابتكار والتنافسية.

وللمرة الأولى يتم نشر قائمة بالسياسات والإجراءات الهيكلية المنفذة بالتوازي مع الإعلان عن نتائج الناتج المحلي الإجمالي، في خطوة تعكس الترابط الوثيق بين مسار النمو الاقتصادي والتقدم المُحرز في تنفيذ الإصلاحات وتعزز من فهم التطورات الاقتصادية في سياقها الهيكلي الأوسع.

وتقوم هذه الجهود على قناعة راسخة بأن الاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية المستدامة **ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري**. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

الاستقرار يمكّن الإصلاحات، والإصلاحات تعزز الاستقرار - مما يعزز التنمية الاقتصادية

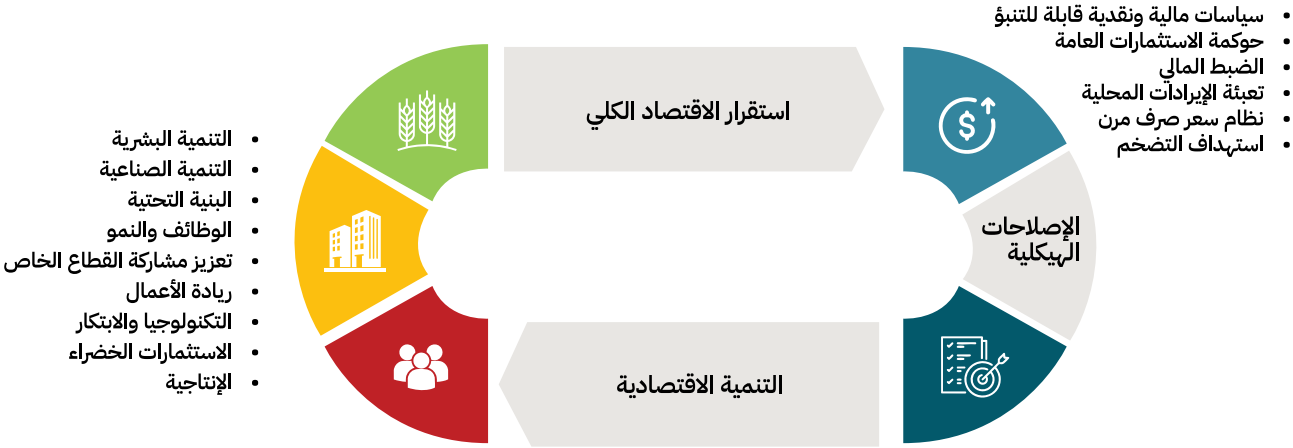

- المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي
- المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال
- المحور الثالث: دعم الانتقال الأخضر

ويستعرض الجدول التالي، على سبيل المثال لا الحصر، نماذج من الإصلاحات الهيكلية المنفذة والمزمع تنفيذها وفق المحاور الرئيسة، بمشاركة أكثر من ٥٠ جهة، مع توضيح الجهات المسؤولة والإطار الزمني للتنفيذ.

الوزارات والجهات المنفذة

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز الحماية الاجتماعية		
تم	استصدار قرار لجعل تسجيل المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة في التأمين الصحي الشامل تلقائياً في المحافظات التي تعمل فيها التأمين الصحي الشامل.	رئاسة مجلس الوزراء
ديسمبر ٢٠٢٦	إصدار تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢٠١٨/٢ لتحسين فعالية الترتيبات المؤسسية والاستدامة المالية للتأمين الصحي الشامل.	رئاسة مجلس الوزراء
تم	زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية بمقدار ١٠٠ ألف أسرة (من ٤,٦ مليون إلى ٤,٧ مليون أسرة)	وزارة التضامن الاجتماعي
تم	إطلاق ونشر تقرير مرصد الحماية الاجتماعية	وزارة التضامن الاجتماعي
يونيو ٢٠٢٦	إصدار واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي الجديد، والذي يهدف إلى توضيح الأسس والمنهجية الحاكمة لآلية التدرج والخروج من المساعدات الاجتماعية، بما يشمل: معايير الاستحقاق، صرف المساعدات النقدية، صرف المساعدات الاستثنائية، دعم الوصول إلى برامج التمكين الاقتصادي، آلية التظلم، والأسس المنظمة لصندوق المساعدات النقدية.	وزارة التضامن الاجتماعي
تم	تسجيل أو اعتماد ٣ مقدمي خدمة أشعة مرخصين ومتعاقد عليهم من قبل هيئة الاعتماد والرقابة ومتعاقدين مع هيئة التأمين الصحي الشامل بموجب نظام التأمين الصحي الشامل يقعون جغرافيًا في محافظات المرحلة الأولى من نظام التأمين الصحي الشامل.	• الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل • هيئة الاعتماد والرقابة
تم	تسجيل أو اعتماد ١٢ مقدم خدمة مختبرات مرخصين ومتعاقد عليهم من قبل هيئة الاعتماد والرقابة ومتعاقدين مع هيئة التأمين الصحي الشامل بموجب نظام التأمين الصحي الشامل مع: (أ) ما لا يقل عن ٦ مقدمي خدمة مختبرات من أصل ١٢ غير حكوميين، و (ب) يقعون جغرافيًا في محافظات المرحلة الأولى من نظام التأمين الصحي الشامل، على أن يكون هناك ما لا يقل عن معملين لكل محافظة.	• الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل • هيئة الاعتماد والرقابة
ديسمبر ٢٠٢٦	إعداد ونشر خريطة وطنية متاحة للجمهور، تغطي جميع المنشآت الصحية العامة والخاصة، مع توضيح واضح لانتماء المنشأة (الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، وزارة الصحة، القطاع الخاص) ومنطقة تغطيتها من حيث عدد السكان، وحالة التعاقد مع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل	وزارة الصحة والسكان

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يونيو ٢٠٢٦	تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (UHIS)، وذلك من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة. كما تشمل الاستراتيجية إعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.	الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل
تعزيز الحماية الاجتماعية - سوق العمل		
مستمر	العمل على مواصلة مد مظلة الرعاية الصحية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة المسجلة في قاعدة بيانات منظومة العمالة غير المنتظمة في وزارة العمل وصرف المنح الدورية للمستحقين	وزارة العمل
يوليو ٢٠٢٧	إعداد مسودة قانون العمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتقنين أوضاعهم، ودمجهم في سوق العمل الرسمي	وزارة العمل
تم	اعتماد الملف الوطني للسلامة والصحة المهنية Osha Profile	وزارة العمل
تعزيز الشفافية والمتابعة الدورية لسوق الصرف		
ديسمبر ٢٠٢٥ – يونيو ٢٠٢٦	الحفاظ على مرونة سعر الصرف والأداء الفعال لسوق الصرف الأجنبي، واستمرار مشاركة المؤشرات الاقتصادية والنقدية الحالية والمستقبلية ذات الصلة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ومع المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشئون الاقتصادية والمالية) على أساس ربع سنوي.	البنك المركزي المصري
تعزيز تنافسية سوق الدين المحلي		
تم	استصدار قرار المتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية.	وزارة المالية
تم	استصدار قانون التأمين الذي يسمح بتطوير صندوق طوعي للمعاشات الخاصة.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تعزيز الشفافية وكفاءة الإدارة المالية العامة		
تم	إحالة التعديلات الخاصة بقانون المالية الموحد للبرلمان لتحسين التقارير المالية، وذلك بتضمين الهيئات الاقتصادية في تعريف الحكومة العامة	وزارة المالية

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	النشر المنتظم للتقارير السنوية المجمعة الخاصة بالبيانات المالية للشركات المملوكة للدولة، مع استهداف توسيع قاعدة الشركات التي يشملها التقرير لتشمل كافة الشركات التي تغطيها وثيقة سياسة ملكية الدولة.	وزارة المالية
تم	إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الموازنة من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الموازنة متوسط الأجل.	وزارة المالية
ديسمبر ٢٠٢٦	استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل 59 هيئة اقتصادية	وزارة المالية
تم	زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة المحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات المالية بين الهيئات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية.	وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة من خلال إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ينشر مع البيان المالي نصف السنوي للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وتشمل بيانات الحكومة العامة عرض إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة.	وزارة المالية
تم	نشر استراتيجية مالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تتضمن التوقعات المالية الكلية الرئيسية على المدى المتوسط، بما يدعم التخطيط المالي المستدام ويوفر رؤية واضحة لمسار السياسات المالية.	وزارة المالية
تم	إعداد تقرير تقييمي عن المرحلة الأولية لتنفيذ إطار الموازنة متوسطة الأجل	وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	زيادة التقدم في إطار الموازنة المتوسطة الأجل (MTBF) وتطبيق الإطار الكلي الموحد في تحضير موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧	وزارة المالية
ديسمبر ٢٠٢٥ - يونيو٢٠٢٦	تعزيز تنفيذ موازنة البرامج والأداء PPB من خلال إعداد خطة مفصلة لتنفيذ خطة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدابير ذات الأولوية التي تم تحديدها في الخطة المفصلة لتنفيذ موازنة البرامج والأداء.	وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة بشكل أكبر وإعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ليتم نشره بالتزامن مع المراجعة نصف السنوية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.	وزارة المالية

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يناير ٢٠٢٦	استصدار قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء لدمج أو إلغاء أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية، بما في ذلك إعادة هيكلة بعض الهيئات الاقتصادية.	اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية
العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ - ٢٠٢٩/٢٠٣٠	إعداد خطة التنمية في إطار موازني متوسط الأجل وفقا لمنهجية البرامج والأداء	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتعاون مع كافة الجهات المعنية
بحلول ٢٠٢٦	تفعيل الدور التنسيقي لمجموعة عمل تمويل التنمية لضمان تنفيذ فعّال ومتكامل للاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية E-INFS بما يعزز الاتساق المؤسسي ويرفع كفاءة تعبئة الموارد المحلية والدولية.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومجموعة عمل تمويل التنمية
تم	تعزيز إدارة المخاطر المالية من خلال إصدار قرار وزاري لتنظيم إدارة المخاطر المالية بما في ذلك تحديد مسؤوليات إدارة المخاطر المالية.	وزارة المالية
تحسين إدارة الدين العام		
تم	تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك الهيئات العامة الاقتصادية الـ ٥٩ وإصدار توجيهات رئيس الوزراء لإنشاء وحدات مخصصة في جميع الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩ للقيام بدور المحاسبة والدمج وإعداد التقارير المتعلقة بعمليات الحكومة العامة، ونشر الإحصاءات الحكومية العامة الموحدة ذات الصلة على أساس نصف سنوي.	وزارة المالية
يناير ٢٠٢٦	تحديث ونشر استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، والتي توضح استراتيجية اقتراض متعددة السنوات يتم تحديثها سنويًا وترتكز على إطار عمل لإدارة تكاليف المحفظة والمخاطر	وزارة المالية
تعبئة الإيرادات المحلية - إصلاحات ضريبية		
تم	استصدار وتفعيل القانون رقم ٢٠٢٣/١٥٩ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ٢٠٢٣/١٣٧ ورقم ٢٠٢٣/١٧٥ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة باحتساب ضرائب الأجور والمرتبات.	وزارة المالية
تم	اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لتقديم حزمة من الاصلاحات الضريبية في سياق موازنة السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بحيث يتم تحقيق هدف زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن ٢ ٪ على مدى مدة البرنامج.	وزارة المالية

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا لأول مرة.	وزارة المالية
تم	تعميم منصة الضرائب الإلكترونية.	وزارة المالية
تم	تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.	وزارة المالية
تم	نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة.	وزارة المالية
تم	تبسيط الإقرارات الضريبية وتقليل تعقيد النماذج.	وزارة المالية
تم	تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥.	وزارة المالية
تم	وضع سقف لغرامات التأخير بحيث لا تتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة المستحقة	وزارة المالية
تم	تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتوسيع القاعدة الضريبية.	وزارة المالية
تم	مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي (لا محاسبة ضريبية بأثر رجعي لغير المسجلين قبل ١٣ فبراير ٢٠٢٥)	وزارة المالية
تم	إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية.	وزارة المالية
تم	إصدار دليل جديد موحد بالتعامل الضريبي على الخدمات المُصدَّرة بعد إلغاء الكتب ٥ و٦ لسنة ٢٠١٩.	وزارة المالية
٢٠٢٦	إلزام جهات الدولة بالتعامل فقط مع أصحاب البطاقة الضريبية لتوسيع قاعدة المولين المسجلين.	وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	بناءً على نشر استراتيجية الضرائب متوسطة الأجل، سيتم إجراء المشاورة العامة بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل المعدل	وزارة المالية
حوكمة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض		
مستمر	وضع إطار عام للدين الخارجي من خلال تحديد سقف سنوي للدين مع الالتزام بالحدود الآمنة المتوسطة لصندوق النقد الدولي لمؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى ٤٠-٤٥٪ لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.	لجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي
رفع كفاءة التخطيط		
يونيو ٢٠٢٦	إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
حوكمة الاستثمارات العامة		
مستمر	تحديد سقف سنوي للاستثمارات العامة لتحفيز الاستثمار الخاص وتوسيع الشراكات (PPP) لرفع كفاءة إدارة الموارد	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
ديسمبر ٢٠٢٥ - يونيو٢٠٢٦	تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية استناداً إلى مراجعة شاملة لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وخارطة الطريق الخاصة بمراجعة الحوكمة العامة PGR، وتقييم إدارة الاستثمار العام PIMA، وذلك بهدف تحديد وترتيب التدخلات اللاحقة ذات الصلة بإدارة الاستثمار العام والحوكمة حسب الأولوية والأهمية.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
ديسمبر ٢٠٢٦	تعزيز إدارة الاستثمار العام من خلال عقد ورش عمل لبناء القدرات بهدف دعم الوزارات القطاعية والجهات المعنية في إعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تم	إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز اتساق سياسات الاقتصاد الكلي		
تم	لضمان الاتساق في إعداد واستخدام إطار اقتصادي كلي مشترك، يتم تفعيل مجموعة العمل الفنية المشكلة والتي تضم وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمالية، والاستثمار والتجارة الخارجية، والبنك المركزي المصري، بشكل كامل من خلال اعتماد بروتوكول تنسيقي رسمي. ويتضمن ذلك توحيد آليات تبادل البيانات، ووضع جدول زمني واضح للتنبؤات الاقتصادية، واعتماد مجموعة موحدة من الفرضيات الكلية وتوقعات اقتصادية مشتركة بين الوزارات المعنية.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز		
تم	إصدار قرار بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار	رئاسة مجلس الوزراء
تم	إصدار قرار بإنشاء لجنة لمعالجة تحديات الاستثمار بمصر بما يتماشى مع أهداف الدولة الرامية إلى خلق مناخ استثماري تنافسي في مصر.	رئاسة مجلس الوزراء
تم	تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	إصدار قرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ الخاص بحوافز الاستثمار في مصر متضمناً الاشتراطات والضوابط والمعايير اللازمة لتطبيق الحافز النقدي على المشروعات الاستثمارية الصناعية، بدءًا من شروط الاستحقاق وفئات الحافز، وصولاً إلى آليات الصرف والمتابعة. ويتيح القرار إمكانية الحصول على موافقة مبدئية صالحة لمدة ثلاث سنوات، تمنح المشروعات الاستثمارية الصناعية ضمانة إضافية للحصول على الحافز حال حدوث أي تعديلات خلال فترة التنفيذ.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢/٢٠١٧ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	العمل على مركزية المعلومات الاستثمارية وإتاحتها في صيغة موحّدة وسهلة الوصول عبر الإنترنت، وباللغة الإنجليزية، ودون أي رسوم، وذلك من خلال موقع استثماري موحد هو: www.investinegypt.gov.eg ، ويهدف هذا التوجه إلى تمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الحصول على بيانات واضحة وشاملة حول البيئة الاستثمارية، بما يعزز سهولة ممارسة الأعمال ويدعم اتخاذ القرار الاستثماري.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	إطلاق منصة إلكترونية لتراخيص الاستثمار https://trackli-cence.gafi.gov.eg ووضع خطة للتوسع التدريجي لهذه المنصة لتشمل الحصول على وسداد كافة رسوم التراخيص والتصاريح والخدمات ذات الصلة، وكذلك لتقديم طلبات الحصول على الرخصة الذهبية باللغتين الإنجليزية والعربية. تمثل المنصة الموحدة لإصدار التراخيص الاستثمارية أول نظام وطني متكامل في مصر لإدارة تصاريح واعتمادات الاستثمار. أبرز الإنجازات التشغيلية: • اتاحة أدلة تراخيص لعدد ٤١ جهة مانحة للتراخيص تتضمن متطلبات وإجراءات التراخيص، بما في ذلك هيكل الرسوم والضوابط التنظيمية. • إتاحة ٤٧٨ خدمة رقمية ضمن المنصة. • توفير سجلات رقمية للمراجعات، ونظام لمتابعة مستويات الخدمة، وإشعارات آلية لتعزيز الشفافية والكفاءة	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يوليو ٢٠٢٧	العمل على تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى تمكين المستثمرين من استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة، وتشمل هذه المبادرات: • إنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية لتسهيل جميع الإجراءات المرتبطة بها. • ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية لتيسير تقديم البيانات المالية. • ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية لضمان دقة وسرعة التقييمات. • ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب لتسهيل الإجراءات الإدارية. • ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير لدعم حركة التجارة وتسريع الإجراءات الجمركية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
يوليو ٢٠٢٧	تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على المستثمرين والبدء بأبرز الاستقطاعات والالتزامات المالية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ضمن إطار استراتيجي واضح تحدده رؤية مصر 2030، وبرنامج الإصلاح الهيكلي (SRP). وتوجّه هذه الأطر مجتمعة أولويات الحكومة المصرية في تعزيز الاستثمار، وتشكل الأساس للإصلاحات اللازمة لبناء اقتصاد حديث، تنافسي، وجاذب للمستثمرين على المدى القصير والمتوسط. تركّز الاستراتيجية على تعزيز القدرة التنافسية لمصر في مجال الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة في القطاعات المستهدفة (١٣ قطاع) والحفاظ عليه. وتهدف الاستراتيجية إلى وضع أهداف واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ عليه، وتوسيعه، وزيادة القدرة المحلية لاستيعاب هذا الاستثمار، مع تحديد الأنشطة الرئيسة والتوصيات السياسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. كما تسعى استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتنويع القطاعات الاقتصادية، بما يدعم التنمية المستدامة ويجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
ديسمبر ٢٠٢٦	من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث المستمر للقائمة السلبية الموحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	برنامج إعادة هندسة إجراءات التراخيص الشاملة – 275 نشاطاً جاري العمل على الانتهاء من تنفيذ إعادة تصميم منهجية لنظام التراخيص الوطني، بهدف الانتقال من الموافقات الورقية إلى نظام رقمي كامل يتميز بالشفافية ويركز على المستثمر. من أهم خصائص البرنامج: • رسم وإعادة تصميم مسارات التراخيص من البداية للنهاية. • توحيد المتطلبات والجداول الزمنية ومعايير اتخاذ القرار وهيكل الرسوم. • استبدال المستندات التقليدية بإقرار رقمي موحد يتم التحقق منه عبر قواعد بيانات الدولة. • التكامل مع المنصة الموحدة للتراخيص ومنصة الكيانات الاقتصادية. • وضع اتفاقيات واضحة لمستويات الخدمة service-level agreements (SLAs) مع آليات متابعة آلية. • إدخال سجلات مراجعة رقمية، وآليات لتسوية الشكاوى، ولوحات تحكم للمستثمرين.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	الموافقة على الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من قبل مجلس إدارة الهيئة.	• وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية • الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
تم	بهدف تحسين سهولة الاستثمار في مصر وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً ينص على وجوب نشر مقترحات القوانين واللوائح ذات التطبيق العام المتعلقة بالاستثمار، إلى جانب الوثائق التي توضح السياق والمبررات، على منصة "حوار" لإجراء مشاورات عامة، وذلك بصيغة يسهل الوصول إليها قبل اعتمادها من قبل الجهة المختصة بما لا يقل عن ٣٠ يوماً؛ أو على الأقل ١٥ يوماً في الحالات المبررة التي تتطلب اعتماد إجراءات مُعجلة. وفي الحالات التي تتضمن المقترحات معلومات حساسة أو سرية، يُكتفى بحجب الأجزاء ذات الصلة فقط.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز - تسهيل الدخول للأعمال		

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	إنشاء منصة الكيانات الاقتصادية – التحول المؤسسي والرقمي الوطني جاري الانتهاء من العمل على منصة الكيانات الاقتصادية الإصلاح الرائد لمصر لتحديث دورة ممارسة الأعمال بالكامل، حيث تحل محل الإجراءات الورقية المبعثرة بنظام موحّد رقمي قائم على القواعد، يُسهّل على جميع المستثمرين إدارة أعمالهم. أبرز الخصائص: • تغطية دورة حياة الأعمال بالكامل: التأسيس، الخدمات ما بعد التأسيس، التراخيص، التعديلات، التوسعات، والتصفية. • نقطة دخول رقمية واحدة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب. • تبادل البيانات في الوقت الفعلي بين جميع الوزارات والجهات التنظيمية ذات الصلة. • استخدام التوقيع الإلكتروني والمصادقة الآمنة، واعتماد الموافقات الرقمية المتوافقة مع اللوائح. • محرك قواعد ديناميكي يمكّن من تحديث الإجراءات والمتطلبات والرسوم بسرعة. • تطبيق مبدأ مرة واحدة فقط Once-only principle لإلغاء التكرار في المستندات. • لوحات متابعة مركزية لأداء المنصة، والجداول الزمنية، ومستويات خدمة المستثمرين.	• وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية • الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • الهيئة العامة للرقابة المالية • الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
يونيو ٢٠٢٦	استصدار مشروع قانون السجل المركزي للمالك المستفيد (المستفيد الحقيقي) والذي يمثل أولوية قصوى لاستكمال الإطار التشريعي المنظم للمستفيد الحقيقي وضمان التزام الكيانات القانونية بإفصاحات دقيقة ومحدثة	• وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة العدل • وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	إلغاء الاعتماد الإجباري على وسطاء عند تأسيس الشركات وتحديد توقيتات مرنة لتعيينهم وفقاً لمراحل نمو الشركة	• وزارة العدل • وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية • الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة • الهيئة العامة للرقابة المالية • الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس • النقابات (التجاريين والمحاميين) • جمعية المحاسبين والمراجعين

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
سبتمبر ٢٠٢٦	مراجعة الأنشطة التي تتطلب حد أدنى لرأس المال ودراسة إلغاء هذا الشرط	• الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة • جهات الاختصاص المعنية بالأنشطة التي تتطلب حد أدنى لرأس المال
مارس ٢٠٢٦	اعتماد رقم تعريفي موحد UBI للكيانات الاقتصادية منذ التأسيس وذلك لاستخدامه في جميع المعاملات الحكومية	• وزارة التموين والتجارة الداخلية • مصلحة الضرائب المصرية • الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز - الخدمات المالية		
مارس ٢٠٢٦	استصدار قرار من من رئاسة مجلس الوزراء يُلزم شركات المرافق العامة والاتصالات، والجهات الحكومية ذات الصلة بالالتزام بما تضمنه قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ فيما يتعلق بموافاة الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بالبيانات الائتمانية اللازمة لإعداد تقارير الائتمان، على أن يتم ذلك من خلال الربط الالكتروني بين هذه الجهات والشركة المصرية للاستعلام الائتماني.	• البنك المركزي المصري • الشركة المصرية للاستعلام الائتماني
حوكمة المشتريات الإلكترونية العامة		
تم	إعداد خطة لإدخال نظام المشتريات الإلكترونية العامة بما يتماشى مع قانون المشتريات العامة الحالي (القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بتنظيم العقود التي تبرمها جهات الموازنة) والسماح بنشر إرساء العقود النهائية، بهدف تشغيل النظام الجديد بكامل طاقته.	وزارة المالية
تم	النشر شهريًا على مواقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية ووزارة المالية لجميع المشتريات التي تمت من قبل أكبر ٥٠ شركة مملوكة للدولة.	وزارة المالية
تعزيز مشاركة القطاع الخاص		
تم	استكمال الإجراءات المطلوبة لإنشاء حساب مخصص لتمويل الدراسات والمستشارين لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	وزارة المالية
تسهيل التجارة والرقمنة		
٢٠٢٦	تنفيذ تصنيف تلقائي للبضائع باستخدام قاعدة بيانات الجمارك التاريخية وأدوات الذكاء الاصطناعي لتقليل سوء التصنيف والخسائر في الإيرادات.	وزارة المالية – مصلحة الجمارك

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	تطوير وأتمتة دورة التصدير لتشمل جميع الجهات المعنية بالتصدير، وتحقيق التكامل الكامل مع شركات الشحن والوكلاء وشركات الخدمات اللوجستية، بما في ذلك الشحن الجوي.	وزارة المالية – مصلحة الجمارك
٢٠٢٦	تعزيز أمان البضائع باستخدام تقنيات متقدمة لمنع التلاعب وضمان السلامة ومكافحة التهريب	وزارة المالية – مصلحة الجمارك
يونيو ٢٠٢٦	مراجعة وتطوير المنظومة الالكترونية للتجارة الدولية (نافذة)	• وزارة المالية • الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة MTS
يونيو ٢٠٢٦	مراجعة وتعديل قانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بإضافة مواد تتضمن إنشاء منصة الكترونية مجانية لتسوية المنازعات المرتبطة بالمعاملات الالكترونية ولاسيما تلك الخاصة بالتجارة العابرة للحدود بإجراءات مبسطة وتتمتع قراراتها بالنفاذ. إنشاء لجان الكترونية لفض المنازعات المرتبطة بالتجارة الدولية تتضمن أعضاء من الجهات المعنية بحدود زمنية قصوى لكل إجراء على ان تتكامل مع المنصة الالكترونية للتجارة الدولية.	• جهاز حماية المستهلك • وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة العدل
ديسمبر ٢٠٢٦	في إطار جهود تمكين المصدرين من خلال إتاحة المعلومات والخدمات ذات الصلة بالتجارة الخارجية، دراسة وتطوير مشروع بوابة مصر للتجارة Egypt Trade Portal كمنصة رقمية موحدة تهدف إلى تقديم خدمات متكاملة لدعم الصادرات حيث أن هذا المشروع يعد أحد المبادرات لتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين، من خلال توفير أدوات تحليل سوقي، وبرامج تدريبية، وآليات للربط مع المشترين الدوليين، بالإضافة إلى نظم متابعة لمؤشرات الأداء والسياسات التصديرية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الدولة التصديرية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	إطلاق البوابة الالكترونية الجديدة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اعتباراً من يناير ٢٠٢٤ بعدد (٣) لغات وهي (العربية – الإنجليزية – الفرنسية) لتكون واجهة إعلامية وخدمية للهيئة لتوفير معلومات تفصيلية عن أبرز ما تقدمه الهيئة من خدمات في جميع مجالات عملها: - - الخدمات المقدمة من قبل الهيئة – خدمات متكاملة – مدفوعات عبر الانترنت - خدمات الادراج – الشكاوى والمقترحات خدامات الاستعلام	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	تفعيل نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ لدول التجارة الحرة والمصدر المعتمد.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	تطوير وحدات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وفقًا لنظام ISO 17065 لتعزيز قدرة إصدار شهادات المطابقة ومطابقة المنتجات للمواصفات القياسية ورفع كفاءة وتناسق أداء المعامل التابعة للجهات الحكومية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	تفعيل نظام إدارة المخاطر الحدودية الرقمية e-RBI لتحسين حركة التجارة، يتطلب التطبيق الكامل للنظام تطوير إجراءات تقييم المخاطر لأكثر من ٨٠٠٠ سلعة صناعية غير غذائية وفقًا للمعايير الأوروبية (اللائحة ٢٠٠٨/٧٦٥)، بهدف تحسين كفاءة الإفراج الجمركي، وخفض التكاليف، وتعزيز الاعتراف المتبادل مع الأسواق الدولية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	توقيع بروتوكول بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة دمغ المصوغات والموازين في عام ٢٠٢٣ والذي بموجبه تم اسناد بعض المهام بأكملها من مصلحة دمغ المصوغات إلى الهيئة.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
ديسمبر ٢٠٢٦	استخراج بطاقات المستوردين والمصدرين من خلال منصة مصر الرقمية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	رفع مخصصات برنامج رد أعباء الصادرات إلى ٤٥ مليار جنيه، مع صرف المستحقات خلال ٩٠ يومًا وفق معايير واضحة، وتوجيه الدعم لتعزيز تعقيد الصادرات، وزيادة القيمة المضافة، بما يعزز التنافسية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	مضاعفة ساعات عمل جميع الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي من خلال العمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية والإجازات الرسمية حتى الساعة ٦ مساءً.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
مستمر	تقليص زمن الإفراج الجمركي من ١٤ يوما إلى يومين	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	إقرار هامش سماح للفروق في الكميات ضمن مشروعات الإنتاج بالمناطق الحرة: يتم ذلك من خلال تعديل تشريعي للمادة ٧٧ من قانون الجمارك، بهدف معالجة الفروقات الطفيفة في المدخلات الإنتاجية المسموح بها وتحسين بيئة الاستثمار في المناطق الحرة.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	توحيد إجراءات الإفراج الجمركي عبر جميع الموانئ والمناطق الجمركية: من خلال إلزام استخدام قاعدة بيانات الأسعار المرجعية Refer-ence Price Database عبر نظام التقييم الآلي Automated Valuation، لضمان الشفافية وتقليص التقديرات غير الموحدة وتقليل التهرب الجمركي.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	منح ميزة تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	تسهيل نظام التخليص المسبق على أن تبدأ بالسلع الواردة بقصد الاتجار.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	تفعيل خدمة التسجيل المسبق للشاحنات ACI لبعض عناصر العمليات الجمركية على أن يكون هذا القرار ملزم لمصلحة الجمارك حتى تنتهي مدة صلاحيته.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد بهدف مضاعفة عدد الشركات المنضمة للبرنامج إلى ٥٠٠ شركة.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنضمة لبرنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
يونيو ٢٠٢٦	لتيسير التجارة وتقليل أوقات التخليص الجمركي، يتم توسيع تنفيذ نظام إدارة المخاطر الموحّد URM، من خلال: - اللجنة العليا المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ٢٠٢٥، والمكلّفة بالإشراف على تنفيذ النظام وتوجيهه. وتقوم اللجنة بإصدار تقرير تقدم حول مدى التزام الجهات المعنية باستخدام النظام بشكل إلزامي في إجراءات التخليص الجمركي. - تسهيل إجراءات التسجيل بالقائمة البيضاء وفقاً للمادة رقم ٩٤ من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بحيث يسمح بتسجيل الشركات المنتجة المصدرة إلى مصر، والتي لم يتم رفض أي من رسائلها بالفحص المعملي خلال سنة واحدة، بحد أدنى خمس رسائل متتالية.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
ديسمبر ٢٠٢٦	تقليص أوقات التخليص الجمركي من خلال توسيع قائمة المشغّلين الاقتصاديين الموثوقين (القائمة البيضاء) الذين لا تخضع بضائعهم للتفتيش الفعلي (المسار الأخضر)، بنسبة ٢٠٪ من العدد الحالي البالغ ٦٥٠ مشغّلاً.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
ديسمبر ٢٠٢٦	تقليص أوقات التخليص الجمركي من خلال إدخال واستخدام مسارين جديدين: المسار البرتقالي (فحص المستندات فقط)، والمسار الأزرق (التحقق بعد الإفراج فقط).	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	نشر دليل بالإجراءات الجمركية للواردات والصادرات للمتعاملين بالتنسيق مع الجهات المعنية وتجميع المنشورات الجمركية وتقسيمها حسب رؤوس الموضوعات.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	السماح بقبول المدفوعات إلكترونياً والذي يترتب عليه تقليل المجهود والوقت والإجراءات لأصحاب الشأن.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	تشكيل لجان إنهاء المنازعات الجمركية، على أن تشمل كافة النزاعات الجمركية وعدم قصرها على مخالفات السماح المؤقت فقط.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تعبئة الإيرادات المحلية - الإصلاحات الضريبية		
يونيو ٢٠٢٦	مراجعة وتعديل قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ليتضمن نموذج إلكتروني موحد تلتزم الجهات المعنية بالتعامل من خلاله فقط على كافة أنواع الضرائب وإجراءاتها ذات الصلة التسجيل والاستعلام والطعن والاسترداد وتعديل البيانات وغيرها وذلك من خلال المنظومة الالكترونية للضرائب، ويؤدي ذلك إلى تبسيط الإجراءات على الممولين علاوة على تقليل الوقت اللازم للامتثال الضريبي.	وزارة المالية – مصلحة الضرائب
سبتمبر ٢٠٢٧	صياغة قانون جديد لفرض وتنظيم ضريبة الكربون يتضمن معدل الضريبة وآليات القياس والتطبيق وعلاقتها بنظام تداول الانبعاثات علاوة على الأحكام التي تنظم الفترات الانتقالية والإبلاغ المسبق عن التغيرات السعرية والتطبيق الفعلي.	• وزارة المالية • وزارة البيئة
مارس ٢٠٢٦	استصدار كتاب دوري من وزير المالية يُلزم مصلحة الضرائب بأن تتضمن خطة التدقيق السنوي للضرائب بخلاف معايير الفحص والتدقيق المتضمنة بالفعل) العناصر الآتية: - الأهداف الاستراتيجية للخطة - تحديد الأولويات القطاعية - توزيع جغرافي واضح وفقاً لمعدلات الامتثال والمخاطر - المخاطر المستهدفة مثل إخفاء الإيرادات - الأساليب المستخدمة في التدقيق - الجدول الزمني للتنفيذ - آليات الشفافية بما في ذلك نشر الخطة واتاحتها للكافة	وزارة المالية
سبتمبر ٢٠٢٧	تقليل الوقت اللازم لاسترداد ضريبة القيمة المضافة من (٥ - ٦سنوات) إلى ٤٥ يوما على الأكثر تطبيقا لقانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ من خلال تطبيق نظام رد الضريبة يكون قائم على المخاطر، التدقيق الإلكتروني المستند إلى البيانات المجمعة من منظومة الفاتورة الالكترونية والإيصال الالكتروني واستخدام أدوات التحليل والذكاء الاصطناعي في تتبع معاملات الشركات	وزارة المالية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يونيو ٢٠٢٦	تقليل الوقت اللازم لإتمام التدقيق الضريبي العام من ٥-٦ أسابيع إلى أقل من أسبوع في ضوء مستويات التحول الرقمي المطبقة بالفعل وذلك من خلال التوسع في تطبيق النظام الإلكتروني للفحص القائم على المخاطر، التدقيق الإلكتروني المستند إلى البيانات المجمعة من منظومة الفاتورة الالكترونية والإيصال الإلكتروني واستخدام أدوات التحليل والذكاء الاصطناعي في تتبع معاملات الشركات	وزارة المالية
تطوير منظومة التجارة الخارجية		
تم	إطلاق وثيقة السياسة التجارية لمصر	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تسهيل الوصول إلى التمويل - القطاع الخاص		
مستمر	حشد التمويل التنموي الميسّر لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في القطاعات ذات الأولوية	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز بيئة الأعمال ودعم الابتكار		
تم	إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية	رئاسة مجلس الوزراء
تعزيز التنافسية الصناعية		
٢٠٢٦	إصدار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية	وزارة الصناعة
تم	إطلاق مبادرة " مصنعك دايماً شغال" ودعوة جميع المصانع المتعثرة للتقدم للوزارة بطلبات لحل أسباب التعثر إذا كانت تتعلق بالنواحي الفنية أو الإدارية من خلال وحدة خدمة ودعم المستثمرين بوزارة الصناعة أو من خلال التطبيق الإلكتروني على الهاتف المحمول	وزارة الصناعة
تم	تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية	وزارة الصناعة
يوليو ٢٠٢٧	تطوير نظام لطرح المصانع المغلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة	وزارة الصناعة
تم	تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش الدوري على المنشآت الصناعية، برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية. تهدف اللجنة إلى التأكد من الالتزام بشروط التراخيص الصناعية وفقًا لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تعزيز التنافسية الصناعية - المناطق الصناعية		
مستمر	مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية	وزارة الصناعة

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	إنشاء خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية ويتم تحديثها بشكل دوري	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	توفير اعتماد مالي لترفيق المنطقة الصناعية شمال الفيوم على مساحة ٣٠ متر مربع	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تعزيز التنافسية الصناعية - تسهيل الوصول إلى الأراضي		
تم	تقليل فرص حدوث مخالفات وزيادة الإيرادات العامة من بيع الأراضي، وذلك من خلال تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية.	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
ديسمبر ٢٠٢٦	تسهيل الحصول على الأراضي وتعزيز التنمية الصناعية، واستكمال رقمنة خدمات القطاع الصناعي على المنصة الصناعية الرقمية المصرية (www.madein.eg)، من خلال إدراج خدمات تخصيص وتملك الأراضي الصناعية، وإصدار التراخيص الصناعية من خلال نظامي الإخطار المسبق والإخطار الفوري، إلى جانب الخدمات الفرعية الأخرى.	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	حصر كافة الأراضي التي سبق تخصيصها كنشاط صناعي بقرارات جمهورية/ رئيس وزراء/ محافظين بإجمالي مساحة ١,٧١ مليون فدان، والتي تم إعدادها في صورة قاعدة بيانات بواسطة مركز تخطيط استخدامات أراضي الدولة	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
مستمر	تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة وفقا لقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	إصدار قرار رقم ١٦٧٠ لعام ٢٠٢٤ بشأن تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية.	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	توحيد جهة تخصيص الأراضي الصناعية لتصبح الهيئة العامة للتنمية الصناعية الجهة الوحيدة المنوطة بهذا الدور، بحيث تتولى مسؤولية تخصيص جميع الأراضي الصناعية، مع إتاحة الأراضي الشاغرة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمحافظات دفعة واحدة لاتخاذ إجراءات التخصيص وإصدار جميع أنواع الرخص.	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة وهيئة المجتمعات العمرانية لتسهيل إجراءات تخصيص الأراضي وتوسيع نطاق المطور الصناعي في ١٣ منطقة	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تعزيز العدالة التجارية		
تم	إحالة مسودة قانون تنظيم بعض إجراءات التقاضي في الدعاوى البسيطة إلى مجلس النواب.	وزارة العدل

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز المنافسة والحياد التنافسي		
٢٠٢٦	تحديث وثيقة سياسة ملكية الدولة	مركز دعم واتخاذ القرار
ديسمبر ٢٠٢٦	تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بإنشاء وحدة حوكمة الشركات المملوكة للدولة	وحدة الشركات المملوكة للدولة
ديسمبر ٢٠٢٦	لتعزيز مبدأ الحياد التنافسي، استكمال مراجعة أوضاع الشركات المملوكة للدولة من خلال تحديد وإعلان المسار الأنسب لكل منها، سواء بالنقل إلى صندوق مصر السيادي، أو الطرح في البورصة، أو البدء في الإنهاء تدريجية منظمة، وذلك لـ ٦٠ شركة رئيسية.	وحدة الشركات المملوكة للدولة
أكتوبر ٢٠٢٦	إنشاء منصة إلكترونية متكاملة لإخطارات الاندماج، تطوير نظام رقمي شامل عبر الموقع الرسمي لجهاز حماية المنافسة، يمكن الشركات من تقديم إخطار الاندماج إلكترونيا بالكامل، بما يشمل: تعبئة النماذج المطلوبة إلكترونيا، رفع المستندات الداعمة، دفع الرسوم (إن وجدت) من خلال وسائل الدفع الرقمي، تتبع حالة الإخطار، استلام التأكيدات والإشعارات رسميا عبر المنصة.	• جهاز حماية المنافسة • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تم	إحالة مشروع قانون لتعديل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية إلى مجلس النواب، بما يضمن: (أ) تعزيز استقلالية جهاز حماية المنافسة وفقًا للمادتين ٢١٥/٢١٦ من الدستور (ب) تعزيز القدرة على معاقبة السلوكيات المناهضة للمنافسة من خلال إنشاء لجنة قضائية لفرض العقوبات الإدارية.	جهاز حماية المنافسة
تم	إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ١٧٥/٢٠٢٢ .	جهاز حماية المنافسة
تم	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لتنظيم التركز الاقتصادي والذي يتضمن توسيع صلاحيات جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية للقيام بالرقابة المسبقة على عمليات الدمج والاستحواذ والمشاريع المشتركة.	جهاز حماية المنافسة
تم	تحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية).	جهاز حماية المنافسة

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	إطلاق "نظام الإبلاغ عن المخالفات"، الذي يُمكّن الأفراد من الإبلاغ عن الممارسات التي قد تُشكل انتهاكًا لقانون المنافسة المصري دون الكشف عن هوياتهم، مما يُعزز حرية الإبلاغ ويضمن سرية البيانات الشخصية.	جهاز حماية المنافسة
ديسمبر ٢٠٢٦	إصدار اللائحة التنفيذية لتعديلات قانون حماية المنافسة لتعزيز كفاءة جهاز حماية المنافسة، ودعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام حيث تهدف اللائحة التنفيذية إلى توفير إطار شامل لتنفيذ تعديلات قانون حماية المنافسة. وتوضح هذه اللائحة القواعد الإجرائية والموضوعية لتعزيز الإنفاذ والتوافق مع أحكام القانون.	جهاز حماية المنافسة
يونيو ٢٠٢٦	تعزيز الاستقلال القانوني لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وفقًا للمادتين (٢١٥) و(٢١٦) من الدستور المصري، ومنح الجهاز صلاحيات فرض الجزاءات الإدارية، وذلك من خلال اعتماد التعديلات ذات الصلة على قانون حماية المنافسة من قبل مجلس النواب.	جهاز حماية المنافسة
يونيو ٢٠٢٦	العمل على تعزيز اليقين القانوني وتشجيع السياسات المؤيدة للمنافسة، من خلال ضمان قيام جهاز حماية المنافسة بإصدار الإرشادات اللازمة المتعلقة بالاتحادات التجارية، والأسواق الرقمية (بما في ذلك تعريف السوق المعني وتحديد القوة السوقية)، والقيود المصاحبة، وكذلك الإرشادات المتعلقة بالاختصاص في نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ والممارسات السابقة على الحصول على الموافقات.	جهاز حماية المنافسة
تم	زيادة الشفافية بشأن التقدم المحرز في سياسة ملكية الدولة من خلال المنشورات حول: أ) التقدم المحرز خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ فيما يتعلق باعتماد الإصلاحات والتدابير المتعلقة بسياسة ملكية الدولة. ب) توضيح جميع صفقات التخارج التي نفذت خلال نفس السنة المالية، بما في ذلك معلومات عن حجم كل معاملة وتفاصيلها، والأطراف المعنية والإجراءات والخطوات المتخذة بما في ذلك الإجراءات والإطار القانوني.	مركز دعم واتخاذ القرار
حوكمة تداول وتبادل البيانات		
بحلول ٢٠٢٦	إصدار قانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
بحلول ٢٠٢٧	إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة		

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم (تم تنفيذ المرحلة التمهيدية وجاري الإعداد للمرحلة التنفيذية)	إنشاء منظومة قومية لمعلومات سوق العمل LMIS تضم كافة المعلومات عن حجم وتكوين سوق العمل ومشكلاته وفرص التوظيف المتاحة.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
٢٠٢٦	تم الانتهاء من إعداد منصة متطورة للتدريب المهني الإلكتروني، والتي من المقرر إطلاقها قريبا لتوفير فرص تدريب حقيقية للشباب على مهن محددة ومطلوبة في سوق العمل. وتضم المنصة نظام تعليم إلكتروني متكامل وفصول افتراضية تفاعلية ومحتوى رقمي مطور في مهن متنوعة مثل التفصيل والخياطة، وصيانة الهواتف المحمولة، والتبريد والتكييف، بهدف رفع كفاءة المستفيدين وتأهيلهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المتغيرة	وزارة العمل
تم	إصدار قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ كأحد نقاط الإصلاح الهادفة لمعالجة التحديات المتعلقة بتطوير بيئة العمل وتعزيز حقوق العمال، وقد تم البدء في تنفيذ القانون وإصدار القرارات الوزارية المنفذة.	وزارة العمل
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة - الانتقال إلى القطاع الرسمي		
يونيو ٢٠٢٦	تدشين وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والتي تهدف الى رسم سياسة عامة واضحة للتشغيل في مصر ترتكز على زيادة معدلات التشغيل، وخفض معدلات البطالة، وربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الفعلية، وتنمية المهارات بما يتلاءم مع الوظائف الحالية والمستقبلية. كما تسعى الاستراتيجية الى وضع برامج محددة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، مع التركيز على تهيئة سوق العمل لاستيعاب وظائف المستقبل التي تتطلب مهارات متقدمة ومواكبة للتحول التكنولوجي السريع	وزارة العمل
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة - تنمية المهارات وضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتدريب المهني		
تم	وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية Sector Skill Councils، (بالتعاون مع ETQA-AN وNAQAA)	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تم	إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN)	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
تم	إنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية التي يتم تنفيذها حالياً.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة - التعليم التكنولوجي		
تم	رفع كفاءة وتطوير عدد ٤١ مدرسة تكنولوجية تابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية في عدد ١٧ محافظة لحوكمة وتطوير العملية التعليمية بها والشراكة مع القطاع الخاص بحيث تقوم هذه الشركات بتمويل وتشغيل وإدارة هذه المدارس بما يضمن جودة الخريجين وتوفير عمالة ماهرة جاهزة للعمل في مصانع هذه الشركات	وزارة الصناعة
تم	زيادة عدد مدارس We للتكنولوجيا التطبيقية ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٧ مدرسة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٢٠٢٦/٢٠٢٧	جاري إنشاء ٥ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل للطلاب المتفوقين بالتعليم الفني وفتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة مرتبطة بقطاعات الصناعة والإنتاج ليصبح إجمالي عدد الجامعات التكنولوجية ١٩ جامعة.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة - مشاركة المرأة		
تم	مرصد المرأة في مجالس الإدارات بهدف دعم زيادة نسبة المرأة في مجالس الإدارة بالشركات والبنوك من خلال قاعدة بيانات توضح نسب تمثيل المرأة في الشركات العامة والقطاع المصرفي.	المجلس القومي للمرأة
تم	إلغاء قرار وزير القوى العاملة رقم ١٥٥ لعام ٢٠٠٣ بشأن الأعمال المحظور عمل النساء فيها وصدور القرار رقم ٤٣ لعام ٢٠٢١ والذي رفع الحظر على عمل المرأة في عدد ٣٣ مهنة المشار لها بالقرار المعدل.	وزارة العمل
تم	زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع).	وزارة التضامن الاجتماعي
يونيو - ديسمبر ٢٠٢٦	تنفيذ ٥٠,٠٠٠ مشروع جديد للتمويل متناهي الصغر.	وزارة التضامن الاجتماعي
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز - الشركات الناشئة		
تم	نظام ضريبي مبسط للشركات الناشئة "تحصل أي شركة ناشئة لم تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا على حوافز وإعفاءات وتيسيرات جديدة تشمل ضريبة دخل مبسطة تتراوح ما بين ٠,٤٪ حتى ١,٥٪ حسب حجم الأعمال السنوي. كما سيتم إعفاء المنضمين لهذا النظام من ضرائب «الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج» و«توزيعات الأرباح» و«الدمغة» ورسوم الشهر والتوثيق، مع الإعفاء من تطبيق نظام الخصم أو الدفعات المقدمة.	وزارة المالية - مصلحة الضرائب المصرية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة للشركات الناشئة كل ٣ أشهر بدل من كل شهر وأول فحص ضريبي يكون بعد خمس سنوات	وزارة المالية - مصلحة الضرائب المصرية
تم	تبسيط إجراءات التأسيس، وذلك من خلال منصة التأسيس الإلكتروني التابعة للهيئة، كما تم إضافة أيقونة خاصة على منصة وحدة ريادة الأعمال لتسهيل الوصول إلى منصة التأسيس الإلكتروني، ويتم التأسيس خلال يوم عمل في حال اكتمال الأوراق المطلوبة، ويمكن التقديم من خلال الرابط التالي: [https://esu.gafi.gov.eg/] كما يمكن التأسيس أيضًا من خلال المسار السريع المخصص للتأسيس بمقر وحدة ريادة الأعمال بالهيئة العامة للاستثمار – شارع صلاح سالم، وذلك بعد استيفاء البيانات عبر الاستمارة الإلكترونية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	سيتم إعداد الدليل الاسترشادي كوثيقة شاملة تجمع كافة الخدمات والتراخيص والتصاريح الحكومية التي تحتاجها الشركات الناشئة بكل تفاصيلها من الرسوم الخاصة بها والمستندات المطلوبة وإجراءات إصدارها. وفي المراحل التالية، سيتم تطويره ليصبح منصة تفاعلية إلكترونية تسهل الوصول إلى المعلومات وتقديم الخدمات بشكل مباشر.	• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي • وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تمكين القطاع الخاص من خلال إعادة تعريف دور الدولة		
تم	إصدار قانون تنظيم بعض الأحكام الخاصة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥	رئاسة مجلس الوزراء
تم	لتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، وذلك من خلال اعتماد القانون الخاص بإنشاء هذه الوحدة من قبل مجلس النواب.	رئاسة مجلس الوزراء
يوليو ٢٠٢٦	قيام وحدة الشركات المملوكة للدولة باستصدار قواعد حوكمة الشركات المملوكة للدولة.	رئاسة مجلس الوزراء
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف تعزيز الشفافية بشأن محفظة الدولة من الشركات المملوكة للدولة، وبعد الانتهاء من إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة، يتعين على الوحدة استكمال قاعدة البيانات لتشمل معظم الشركات المملوكة للدولة، وإتمام إعداد مجموعة المؤشرات المالية الخاصة بها.	وحدة الشركات المملوكة للدولة
تسهيل الوصول إلى التمويل - الشركات الناشئة		

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	إصدار الإطار التنظيمي للمنصات الرقمية للتمويل الجماعي (Crowd Funding) في الأوراق المالية وإعداد القواعد التنظيمية الخاصة بالمنصات الرقمية للاستثمار الجماعي في وثائق صناديق الاستثمار العقاري وذلك بناء على مذكرة معلومات مختصرة معتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية، وتقوم المنصة بتوفير الإفصاحات اللازمة للمستثمرين، تمهيداً لإصدارها. والهيئة بصدد العمل على تنظيم المنصات الرقمية الخاصة بباقي الأوراق المالية (الأسهم – السندات – الصكوك).	الهيئة العامة للرقابة المالية
٢٠٢٦	في إطار مشاركة مصر في برنامج «هورايزون أوروبا»، سيتم إتاحة تقدم الشركات الناشئة المصرية للمشاركة في التسهيلات المتاحة من البرنامج كمسرع الأعمال التابع لمجلس الابتكار الأوروبي، والذي يقدم منح مالية تصل إلى ٢,٥ مليون يورو لتطوير الابتكارات التكنولوجية العميقة (Deep Tech)، بالإضافة إلى استثمارات مباشرة تصل إلى ١٠ مليون يورو، مع توفير دعم فني وربط الشركات مستثمرين وشركاء استراتيجيين في السوق الأوروبي.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٢٦	إطلاق مبادرة تمويلية حكومية موحدة تحفز استثمارات القطاع الخاص واستثمارات رأس المال المخاطر في الشركات الناشئة. تهدف هذه المبادرة إلى بناء جسور تعاون بين الحكومة والمستثمرين، عبر توفير آليات دعم وضمانات تقلل من المخاطر الاستثمارية وتزيد من الثقة في السوق المحلي. كما تسعى المبادرة إلى جذب رأس المال المخاطر الذي يسهم في دفع عجلة النمو وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تعزيز قدرات الشركات الناشئة على المنافسة محليًا وعالميًا.	المجموعة الوزارية لريادة الأعمال وبالأخص: • وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي • جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر • شركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC) • البنك المركزي • صندوق دعم المبتكرين • الهيئة العامة للرقابة المالية • هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات • شركة مصر لريادة الأعمال
دعم سوق العمل وتوفير فرص العمل اللائقة - تنمية مهارات الشركات الناشئة		
٢٠٢٦	حصول الشركات الحاصلة على "شهادة التصنيف الشركة الناشئة" على دعم جزئي لتكاليف التدريب الفني لموظفيها، بما يعزز قدرات فرق العمل وذلك خصماً من الحافز النقدي المقرر في القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠	جهاز تنمية المشروعات

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز مشاركة القطاع الخاص - الشركات الناشئة		
مستمر	تعزيز مشاركة الشركات الناشئة في المناقصات الحكومية من خلال التوسع في أنشطة معمل الابتكار الحكومي (GovTech Lab) . يشمل ذلك توعية وتحفيز الجهات الحكومية المختلفة على التعاون مع الشركات الناشئة المصرية، بما يسهم في دعم الابتكار المحلي وتقديم حلول رقمية فعالة للقطاع العام.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
دمج الشركات الناشئة في القطاعات ذات الأولوية		
٢٠٢٦	وضع تعريف معتمد وموحد للشركات الناشئة يضمن وضوح المفاهيم والتصنيفات، مما يسهل التواصل بين جميع الأطراف المعنية ويعزز الكفاءة والشفافية في المنظومة. مع إصدار إطار تنظيمي لتصنيف هذه الشركات بناءً على معايير واضحة وموضوعية. يهدف هذا التصنيف إلى منح الشركات شهادة تصنيف تفتح لها أبواب الاستفادة من التسهيلات والدعم المقدم من الجهات الحكومية.	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
تسهيل التجارة والرقمنة - للشركات الناشئة		
٢٠٢٦	تيسير إجراءات الاستيراد من خلال تحديد نقطة اتصال واحدة لإضافة الشركات الناشئة الي القائمة البيضاء. وسيتم إتاحة البريد الالكتروني لكل من سيحصل على شهادة التصنيف من الشركات الناشئة التي تستوفي المعايير التالية: الشركات الناشئة العاملة في مجال الإلكترونيات وتستورد بشكل دوري مكونات إلكترونية أو أدوات أو أجهزة تستخدم في عمليات تطوير وتصميم منتجات إلكترونية أو أنظمة إلكترونية مدمجة، يمكن إصدار شهادة مزاولة نشاط من الهيئة وتضمينها في القائمة البيضاء (Whitelist)، وذلك بعد مراجعة نشاط الشركة، والتي تسهل عمليات الإفراج لدى كل من جهاز تنظيم الاتصالات والهيئة العامة على الصادرات والواردات والإعفاء من الحصول على نموذج ٤. الشركات الناشئة التي تعمل في مجال تطوير نظم المعلومات وتحتاج إلى استيراد أجهزة أو معدات رقمية أو حاسبات أو أجهزة اختبار (IT/ Electronics based) وذلك للاستخدام الخاص بنشاط عملها وبصورة غير دورية، حيث تتولى الهيئة ITIDA بعد مراجعة نشاط الشركة بمخاطبة كل من جهاز تنظيم الاتصالات وهيئة الجمارك المصرية لتسريع إجراءات الإفراج الجمركي، وذلك في إطار المسموح به وطبقا للقواعد والقوانين المصرية.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تعزيز المنافسة والحياد التنافسي - الشركات الناشئة		

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	تفعيل وقياس ومتابعة النسب المقررة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية تخصيص نسبة لا تقل عن ٤٠٪ من إجمالي المشتريات الحكومية السنوية للتعاقد مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٪ لكل منها)، بما يسهم في خلق بيئة تنافسية أكثر عدالة أمام الشركات الناشئة المحلية. وقياس مساهمة الشركات الناشئة في تلك المشاريع عن طريق مرصد منظومة الشركات الناشئة.	• وزارة المالية - الهيئة العامة للخدمات الحكومية • جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
تعزيز كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية		
ديسمبر ٢٠٢٦	إدخال تعديلات تشريعية على قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، تقضي بإمكانية تحويل الشكل القانوني للبورصة المصرية إلى شركة مساهمة بما يجعلها مؤهلة للقيد والطرح في البورصات المصرية	الهيئة العامة للرقابة المالية
ديسمبر ٢٠٢٦	إدخال تعديلات تشريعية على قانون الإيداع والقيد المركزي بما يسمح بقيد وطرح أسهم شركات الإيداع والقيد المركزي في البورصات المصرية، بما يسهم في تعزيز شفافية هذه الشركات ورفع مستويات الحوكمة والرقابة عليها، وتحسن مؤشراتها المالية والتشغيلية بما يعود بالنفع على الخزانة العامة جراء عملية البيع والطرح في البورصات وما تحصل عليه الدولة من ضرائب بعد ذلك، وما يترتب على ذلك من تمكين المصريين بالاستفادة من الشركات ذات الأداء المالي الجيد.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	اصدار قرار بإلزام الشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بتعزيز بنيتها التكنولوجية والأمن السيبراني لديها	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	إصدار قرار بقواعد حوكمة ملزمة لشركات التأمين وإعادة التأمين، وذلك بهدف تعزيز الإطار التنظيمي لقطاع التأمين وإعادة التأمين في مصر، بما يضمن أعلى مستويات الشفافية والنزاهة والمساءلة، ويحمي مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، من مساهمين وحملة وثائق.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	إصدار قرار مجلس وزراء بتطبيق المعايير المصرية الجديدة للمراجعة والفحص المالي وتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	إصدار قرار بإلزام شركات خدمات الإدارة العاملة في مجال صناديق الاستثمار بتوفير البنية التكنولوجية اللازمة لربط قواعد بياناتها إلكترونيًا مع قاعدة بيانات الهيئة، مع إتاحة بيانات الصندوق والقيمة الاسمية للوثيقة، وبيان يومي بعدد الوثائق القائمة لكل صندوق استثمار.	الهيئة العامة للرقابة المالية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	إصدار أول دليل موحد لخدمات الهيئة، لتيسير بيئة ممارسة الأعمال للأفراد والشركات داخل النظام غير المصرفي	الهيئة العامة للرقابة المالية
تعميق الأسواق المالية غير المصرفية		
ديسمبر ٢٠٢٦	إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تسمح باستحداث الأنشطة التي تمكن الهيئة من استحداث «شهادات المعادن المتداولة» كأحد الأدوات المالية الجديدة في السوق المصري باعتبارها أداة مالية قابلة للتداول	الهيئة العامة للرقابة المالية
ديسمبر ٢٠٢٦	التنسيق مع وزارة المالية لإدخال التعديلات القانونية المطلوبة لإصدار حوافز ضريبية لتحفيز الشركات ذات الأحجام الكبيرة على قيد وطرح أسهمها للتداول في البورصات المصرية، على أن يتم تنسيب الحافز الضريبي إلى قيمة الطرح، وذلك لتحفيز الشركات الاقتصادية الكبيرة على القيد والطرح	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	اصدار قرار تنظيمي يفتح الباب أمام شركات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتمكين عملائها من الاستثمار المباشر في المعادن النفيسة، وعلى رأسها الذهب، وذلك ضمن أطر آمنة وشفافة.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	تنظيم إصدار وتوزيع شركات التأمين لوثائق التأمين رقميًا من خلال شبكات نظم المعلومات.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	إنشاء أول منصة رقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري.	الهيئة العامة للرقابة المالية

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
حوكمة العمل المناخي وتطوير نظم الرصد والإبلاغ والتحقق		
يوليو ٢٠٢٦	عرض مشروع قانون البيئة المعدل إلى البرلمان للتصديق عليه	وزارة البيئة
تم	الموافقة على إطار عام تنظيمي لتنفيذ وميكنة نظام MRV , وكذا استصدار القواعد لتنفيذ النظام وفقاً للإطار العام للشفافية باتفاقية باريس لثلاثة قطاعات على الأقل: النقل، الكهرباء، الغاز والبترول	وزارة البيئة
تم	استصدار قرار رقم ٤١٥ لعام ٢٠٢٣ بشأن نظام الرصد والإبلاغ والتحقق الوطني (MRV) وذلك بما يسمح بوجود قاعدة بيانات حول انبعاثات الغازات الضارة، ومتابعة التقدم بشأن سوق الكربون.	وزارة البيئة
حماية البيئة والتنوع البيولوجي		
تم	موافقة مجلس الوزراء على إعلان النظام البيئي البحري بالكامل في البحر الأحمر منطقة محمية، نظراً لأهميته في ضمان استدامة صناعة السياحة.	وزارة البيئة
تعزيز القدرة التنافسية للتجارة المتوافقة مع المناخ		
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف دعم تطوير استراتيجية وطنية محتملة لتعزيز التجارة المتوافقة مع المناخ في مصر، يتم استكمال دراسة تحليلية شاملة تركّز على تقييم تداعيات آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) على الاقتصاد المصري وآليات التوافق معها. تشمل الدراسة تحليل الوضع الحالي والمستقبلي لتنافسية التجارة المصرية في هذا المجال. يجب أن تتناول الدراسة كثافة انبعاثات الكربون، وحساسية التصدير، والتأثيرات على القطاعات الرئيسية (الأسمنت، الصلب، الألمنيوم، الأسمدة، الكهرباء، الهيدروجين) في ظل سيناريوهات مختلفة من السياسات الداخلية والخارجية. كما ينبغي أن تستعرض الدراسة وتُقيِّم وتقارن بين سيناريوهات مختلفة لخيارات السياسات، مثل اللوائح التنظيمية والحوافز المالية، أدوات تسعير الكربون، وغيرها من التدابير قصيرة وطويلة المدى، وذلك للحد من تأثيراتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً القطاعات المذكورة أعلاه، وضمان الحفاظ على فرص النفاذ إلى أسواق التصدير وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق منخفضة الانبعاثات الكربونية. كما ينبغي أن تُقيِّم الدراسة الآثار الاقتصادية الأوسع نطاقاً لهذه السياسات، بما في ذلك تأثيرها على القطاعات المعنية. وبناءً على نتائج الدراسة، ينبغي أن تتضمن توصيات استراتيجية توضح العناصر الأساسية التي يمكن أن تُسهم في بلورة استراتيجية وطنية مستقبلية.	وزارة البيئة

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز الاقتصاد الدائري		
تم	إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يتضمن تعريفة تغذية مُعدّلة لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة، مع إمكانية تضمين آلية تعديل في القرار تتيح تعديل التعريفة في المستقبل، وتعزيز ممارسات إدارة النفايات.	وزارة البيئة
تعزيز التحول نحو مصادر طاقة نظيفة ومنخفضة الانبعاثات		
تم	إصدار قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تقديم حوافز لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.	مجلس الوزراء
تم	اعتماد الاستراتيجية المعدلة للطاقة المستدامة.	وزرة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	لضمان تنفيذ أكثر فعالية لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة، ستعمل الحكومة المصرية على تعزيز دور وحدة تخطيط الطاقة التابعة لمجلس الوزراء، من خلال توسيع نطاق اختصاصها رسمياً ليشمل التخطيط الاستراتيجي لكفاءة الطاقة.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
يونيو ٢٠٢٦	من أجل توجيه جهود الدولة في مجال كفاءة استخدام الطاقة، اعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة لكفاءة استخدام الطاقة بشكل رسمي من قبل المجلس الأعلى للطاقة، إلى جانب إعداد خطة للتنفيذ وضمان اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للطاقة.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	تماشياً مع هدف ٣٠٪ لطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهروضوئية بحلول عام ٢٠٣٠، على مجلس الوزراء أن يتبنى وينشر جدولاً لتنفيذ مستهدفات الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠.	وزرة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون من قبل المجلس الأعلى للطاقة.	المجلس الأعلى للطاقة
تطوير أسواق ائتمان الكربون الطوعية		
تم	إصدار ثلاثة قرارات بشأن أسواق الكربون المحلية: (1) متطلبات هيئات التحقق والمصادقة المعتمدة من قبل هيئة الرقابة المالية لكل من الهيئات الدولية والمحلية، (٢) متطلبات سجلات ائتمان الكربون الطوعية المحلية المعتمدة من قبل هيئة تنظيم الكربون، (٣) قواعد الإدراج والإلغاء لائتمانات الكربون الطوعية.	الهيئة العامة للرقابة المالية

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يوليو ٢٠٢٧	إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تصنيف ضمان المنشأ وشهادات الطاقة المتجددة كأدوات مالية بهدف توسيع نطاق شهادة MCV المنظمة التي قدمتها هيئة تنظيم الطاقة الفيدرالية لتشمل أنواعًا أخرى من الشهادات ذات الصلة، وهو ما من شأنه أن يعزز شفافية السوق من ناحية، ويمكّن الكيانات المختلفة من تعويض الانبعاثات من النطاق ١ والنطاق ٢، مع زيادة الجدوى المالية للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة.	الهيئة العامة للرقابة المالية
يوليو ٢٠٢٧	إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإضافة ترخيص محدد ووظيفة محددة لشركات تصنيف الائتمان الكربوني وإصدار القرارات التنظيمية ذات الصلة بإنشاء وتشغيل هذه الشركات بهدف الوصول إلى: - جودة أرصدة الكربون - طبقة أخرى من الحماية للمستثمرين - تعزيز نزاهة السوق وخاصة على الصعيد البيئي	الهيئة العامة للرقابة المالية
ديسمبر ٢٠٢٦	إطلاق حوافز لتفعيل سوق الكربون الطوعي المنظم كآلية لخفض الانبعاثات الكربونية، حيث تعد الهيئة العامة للرقابة المالية حزمة من القرارات بالتنسيق مع كافة جهات الدولة ذات الصلة كالآتي: - إطلاق مؤشر وطني للمناخ Climate Index يُبرز الشركات الأكثر التزامًا بخفض الانبعاثات الكربونية. - دراسة جدوى إلزام الجهات المالية غير المصرفية بتوجيه جزء من مخصصاتها للمسؤولية المجتمعية لشراء شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. - إصدار تنظيم يسمح بالترخيص لجهات تزاول أنشطة التصنيف الائتماني لشهادات الكربون. - بناء تحالفات استراتيجية مع المؤسسات الدولية للاعتراف بشهادات سوق الكربون الطوعي المنظم كآلية لخفض الانبعاثات الكربونية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية. - تمكين المؤسسات من التداول على شهادات الانبعاثات الكربونية على منصات إلكترونية محلية ودولية لزيادة جاذبية هذه الأدوات المالية أمام جموع المستثمرين.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	استصدار قرارين خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون، لتحديد القطاعات ذات الأولوية وفقاً للمادة ٦، تحديد القطاعات التي من الممكن ان يقوم القطاع الخاص من خلالها بتوليد ارصدة الكربون الطوعية وكذا وضع إطار عام للمعايير المحلية في سوق أرصدة الكربون الطوعي والأرصدة التي يمكن نقلها دوليا	الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة البيئة

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	استصدار قرارات من خلال لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية وذلك وفقًا لمبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC حول تكامل أسواق الكربون المالية العربية والإقليمية	• الهيئة العامة للرقابة المالية • وزارة البيئة
تعزيز مشاركة القطاع الخاص - تحفيز الاستثمارات الخضراء		
بحلول يونيو ٢٠٢٦	وفقًا لمنصة مصر الوطنية نوفي (NWFE)، والتي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، تضيف الجهات المصرية مشروعين فرعيين جديدين، أحدهما للتكيف والآخر للتخفيف. لكل من المشروعات، سيتم اعداد دراسات الجدوى الأولية لجذب تمويل القطاع الخاص؛ كما ستبني الجهات المصرية على الخبرة المكتسبة حتى الآن تحديد تدابير واصلاحات أخرى ديسمبر ٢٠٢٥ وتبنيها بحلول يونيو ٢٠٢٦ لتسهيل وجذب الاستثمارات الخاصة لمشروعات التخفيف والتكيف.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز مشاركة القطاع الخاص - قطاع المياه		
تم	إصدار قانون تنظيم مرفق مياه الشرب والصرف الصحي رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٥	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
تم	استصدار قرار من السيد وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بتعديل الكود المصري لاستهلاك مياه الشرب والصرف الصحي.	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
ديسمبر ٢٠٢٦	استصدار اللوائح التنفيذية لقانون المياه الجديد	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
مستمر	تيسير مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، يتم إنشاء وحدة فرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، على أن يتم تعيين عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين بها.	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف تسهيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تطوير على الأقل أربع مشروعات استثمارية مناسب للقطاع الخاص في مجال البنية التحتية المرتبطة بالمياه وضمان توافقه مع سياسة ملكية الدولة.	وزارة المالية

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف تسهيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص: إطلاق مناقصتين تنافسيتين على الأقل بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروعات البنية التحتية في مجال المياه لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.	وزارة المالية
التوسع في التخطيط العمراني المستدام		
تم	إطلاق الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر المستدام	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
تحسين كفاءة وشفافية إدارة الموارد المائية		
تم	إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يحدد رسماً مقابل كل متر مكعب من المياه المستخرجة من الآبار لأغراض غير زراعية، بما يتماشى مع المادة (٧٢) من قانون الموارد المائية والري رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١.	وزارة الموارد المائية والري
تم	اعتماد إرشادات وإجراءات واضحة على المستوى الوزاري لترخيص حفر وتشغيل آبار المياه الجوفية، بما يشمل المعايير الفنية، والكميات المسموح باستخراجها، ومتطلبات المتابعة والرقابة، وذلك بما يتسق مع الفصل السابع من القانون رقم ١٤٧ لسنة٢٠٢١.	وزارة الموارد المائية والري
دعم الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء		
تم	الموافقة على خطة الحد من الخسائر متضمنة الأهداف السنوية للحد من خسائر التوزيع لشركات التوزيع المملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر، وكذا قيام شركات التوزيع بتحقيق هذه الأهداف.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
ديسمبر ٢٠٢٦	اتخاذ الإجراءات الخاصة بالاستدامة المالية بما يساهم في استعادة تكاليف قطاع الكهرباء.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
تعزيز مشاركة القطاع الخاص - قطاع الكهرباء		
تم	إصدار اللوائح الخاصة بإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار العمل الخاص بالقطاع الخاص.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	إصدار منشور ينظم التوريد المباشر لمصادر الكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص) (private-to-private).	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف تسهيل التقدم نحو فصل أنشطة سوق الكهرباء، استناداً إلى استكمال دراسة شاملة، يتم تقديم خطة للفتح التدريجي لسوق الكهرباء، وضمان اعتمادها رسمياً من قبل المجلس الأعلى للطاقة.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	تخصيص ٢٦ ألف كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
حوكمة الاستثمارات العامة الخضراء		
تم	نشر المعايير والاجراءات المتعلقة بتغير المناخ لاختيار المشروعات وتحديث ونشر إجراءات تقييم المشروعات مع افتراضات موحدة للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، وإثبات أن هذه المعايير والاجراءات قد تم تطبيقها على كافة المشروعات الجديدة التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز القدرة التنافسية للتجارة المتوافقة مع المناخ		
تم	إصدار البنك المركزي المصري توجيهًا للبنوك بالالتزام بفحص محافظها الائتمانية لتحديد الشركات المصدرة بالقطاعات المشمولة بآلية CBAM وجمع المعلومات المتعلقة بأنشطتها التصديرية لقياس المخاطر المرتبطة بتطبيق الآلية بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما اشتمل التوجيه على إقرار جميع البنوك بتلك البيانات للبنك المركزي بشكل نصف سنوي.	البنك المركزي المصري
يونيو ٢٠٢٦	يصدر البنك المركزي المصري إطارًا تنظيميًا ملزمًا لإلزام البنوك بتبني نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS) والذي يتضمن ركيزة المناخ جنبًا إلى جنب مع الجدول الزمني للتنفيذ. ستتضمن اللوائح الملزمة إرشادات للبنوك بشأن تنفيذ نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.	البنك المركزي المصري
دعم منظومة زراعية مستدامة		
تم	توسيع المساحات المخصصة لزراعة بذور القطن ذات الجودة العالية (٢٧ ألف فدان تمثل ١٤٪ من إجمالي المساحات المزروعة)	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

أهميّة إعداد المُستهدفات الكمية للسرديّة الوطنيّة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

لإعداد خطة تنفيذيّة شاملة تُجسّد رؤية الدولة لتحقيق نمو اقتصادي مُستدام يُعزّز القُدرة التنافسيّة، يأتي هذا الفصل ليُترجِم أولويّات الإصلاح الهيكلي والحلول المُقترحة التي تم استعراضها عبر الفصول السابقة إلى مجموعة مُتسقة من المُستهدفات الكميّة على المدى القصير والمُتوسّط.

ويُعد هذا الإطار الكمّي أداة مركزيّة لضمان اتساق الجهود الحكوميّة، وتوجيه السياسات نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس، وتعزيز المسئوليّة المُشتركة والشفافيّة. كما يُسهِم في صياغة سردية وطنيّة مُوحّدة للتنمية الاقتصاديّة، وتُوجّه الموارد نحو أولويّات مُشتركة، فضلًا عن دعم اتخاذ قرارات مبنيّة على أدِلّة، بما يُعزّز فاعليّة السياسات العامة ويُمكّن من تقييم التقدّم المُحرَز بموضوعيّة.

تم تقدير مجموعة من المستهدفات الاقتصادية استناداً إلى سلاسل زمنية تعكس الاتجاهات السابقة، وأحدث مؤشرات الأنشطة الاقتصادية، وأخذًا في الاعتبار مسار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب ما تضمنته رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، فضلًا عن الاستراتيجيات القطاعية المشار إليها في السردية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تعكس الاتجاهات العامة المستهدفة في تلك المرجعيات، مع مراعاة تحقيق قدر من الاتساق والترابط بين السياسات الكلية والقطاعية، بما يدعم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

وفي هذا الإطار، تأتي المُستهدفات الكميّة المُقترحة مدفوعة بالتقديرات التي تُبرِز المكاسب الاقتصاديّة الكبيرة المُرتقبة من تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة، مما يُعزّز من أهميّة تسريع وتيرة الإصلاح وربطها بنتائج قابلة للقياس والتحقيق.

فإصلاح بيئة الأعمال، على سبيل المثال، يُسهِم في تحسين مُناخ الاستثمار وخفض تكاليف المُعاملات، مما يُعزّز من تكوين رأس المال الخاص، ويُحفّز تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفاعليّة، ويُفضي بالتالي إلى مكاسب مُزدوجة على صعيد رأس المال والإنتاجيّة الكليّة لعوامل الإنتاج (TFP).

وفي المُقابل، يُمثّل اعتماد التكنولوجيا الرقميّة القناة الأهم لتحفيز الإنتاجيّة الكليّة لعوامل الإنتاج، نظرًا لدوره المحوري في رفع الكفاءة التشغيليّة، ودفع الابتكار، ودمج الاقتصاد في سلاسل القيمة العالميّة ذات القيمة المُضافة الأعلى.

أما سد فجوة مُشاركة المرأة في سوق العمل، فيُسهِم بشكل مُباشر في توسيع المُشاركة في سوق العمل ورفع مُعدّلات التشغيل، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الناتج المحلّي ، دون الحاجة لتوسّع مُماثل في رأس المال.

وعلى صعيد آخر، يسهِم زيادة الانفتاح التجاري - من خلال تعزيز تكامُل الاقتصاد مع الأسواق العالميّة - في زيادة جاذبية الاستثمار في القطاعات القابلة للتصدير، مما يُعزّز تكوين رأس المال ويُدعّم الكفاءة الإنتاجيّة من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو الأنشطة الأعلى إنتاجيّة.

والجدير بالذكر، أن تسريع التحوّل الرقمي يُحقّق أعلى عائد مُنفرد من بين مُختلف الإصلاحات الهيكليّة، ويكاد هذا الأثر يُعادِل ما تُحقّقه باقي الإصلاحات مُجتمعة، مما يُبرِز أهميّة هذا المسار كرافعة رئيسة للنمو المُستدام وتعزيز الكفاءة الإنتاجيّة.

إطار الاقتصاد الكلي وفقًا لسيناريوهات مُختلفة

يُقدّم إطار الاقتصاد الكلّي مُقارنة في الأساس بين مسارين بديلين لمُستقبل الاقتصاد المصري: المسار الأساسي الذي يفترض استمرار السياسات الراهنة دون تسريع وتيرة الإصلاح، والمسار الإصلاحي الذي يستند إلى تبنّي حزمة من الإصلاحات الشاملة بوتيرة أسرع في ظل توافُر بيئة عالميّة داعمة، وقُدرة أعلى على استغلال الفُرص الناشئة عن التحوّلات العالميّة، كما يتم التطرّق إلى السيناريو المتحفظ يأخُذ في الاعتبار المخاطر النزولية المتمثلة في تصاعُد حالة عدم اليقين العالمي والتوتّرات الجيوسياسيّة وتأثيراتها المُحتملة على الاقتصاد الوطني.

ويهدِف هذا الجزء من السردية إلى تسليط الضوء على الفرضيّات المُرتبطة بالسيناريوهات المُختلفة سالِفة الذِكر، واستعراض الاتجاهات الحالية والمُتوقّعة في ضوء كلٍ منها.

يفترض سيناريو الإصلاحات بوتيرة أسرع تحقيق مُعدّلات نمو اقتصادي مُرتفعة نسبيًا سنويًا تصل إلى ٧,٥٪ بحلول ٢٠٣٠، بالإضافة إلى ارتفاع مُتوسّط مُعدّل التشغيل ليقترب من ٤٨,٧٪ من السكان في سن العمل. ويُقارن هذا السيناريو بـ «النهج المُعتاد» الذي يُتوقّع أن يُحقّق نموًا بنحو ٦,٢٪، ومُعدّل تشغيل يبلُغ نحو ٤٦,٤٪ من السكان في سن العمل.

يُفترض في إطار هذا السيناريو أن تتوافق الضغوط التضخميّة مع مستهدفات السياسة النقديّة للبنك المركزي المصري، بحيث تتجه معدلات التضخم إلى مستوى ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) بحلول عام ٢٠٢٦، ثم إلى ٥٪ (±٢ نقطة مئوية) بحلول عام ٢٠٢٨. وفيما يخص الدين الخارجي، يُفترض أن يظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحدود الآمنة المتوسطة المتعارف عليها للدول المماثلة، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وبالرغم من أن الفارق بين سيناريو الإصلاحات والمسار الأساسي يُقدّر بحوالى١,٣ نقطة مئويّة واحدة فقط في مُعدّل النمو الاقتصادي بحلول عام ٢٠٣٠، كما هو مُوضّح في الجدول أدناه، إلا أن هذا الفارق يعكس تحوّلًا نوعيًا في المسار الاقتصادي، حيث يُعزى ضيق الفجوة بين السيناريوهين إلى أن المسار الأساسي يفترض بدوره تنفيذ مجموعة من الإصلاحات، ولكن بوتيرة أكثر تحفّظًا وتدرّجًا. في المُقابل، يُمكّن سيناريو الإصلاح المُتسارع الاقتصاد من الانطلاق في مسار نمو أعلى بفضل تسارُع وتيرة الإصلاحات الهيكليّة والقطاعيّة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القُدرة الإنتاجيّة، مما يُوفّر مرونة أكبر في الاستجابة السريعة للتطوّرات العالميّة المُتلاحقة، ويمتد أثر هذا المسار ليضع الاقتصاد على طريق نمو أكثر شمولًا واستدامة حتى عام ٢٠٥٠، بما يضمن تراكم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل وتعميق التحوّل الهيكلي للإنتاج.

وفيما يلي، عرض للسيناريوهات المطروحة، وما تستند إليه كل منها من فرضيّات أساسيّة

- **السيناريو الأساسي «النهج المعتاد»**

يفترض المسار الأساسي استمرار السياسات الاقتصاديّة على النهج القائم حاليًا، مع تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة، ولكن بوتيرة تدريجيّة وأكثر تحفّظًا، وقد يُجِدّ هذا النهج التدريجي في تنفيذ الإصلاحات من سرعة استجابة الاقتصاد للفرص الناشئة عن التحوّلات المُتسارعة في الاقتصاد العالمي.

وفي ظل هذه الفرضيّات، من المُتوقّع أن يُحقّق الاقتصاد المصري نموًا يتصاعد تدريجيًا ليبلُغ نحو ٦,٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب تحسّن مُستويات التشغيل ليصِل مُعدّل التشغيل إلى نحو ٤٦,٤٪ من السكان في سن العمل، بما يعكس استمرار النمو وفقًا للاتجاهات التاريخيّة، دون إحداث تحوّل نوعي ملحوظ في هيكل الاقتصاد أو مُستوى إنتاجيّته.

- **سيناريو «الإصلاح المُتسارع»**

يعتمد سيناريو «الإصلاح المُتسارع» على مجموعة من الفرضيّات والإصلاحات الهيكليّة التي من شأنها تعزيز نمو الإنتاجيّة الكليّة لعوامل الإنتاج، وبالتالي تحقيق مُعدّلات نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة قياسًا بالسيناريو الأساسي. وتشمل هذه الفرضيّات الآتي:

١) ارتفاع مُعدّلات الاستثمار الكلّي لتصِل إلى نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، مع مُساهمة مُتزايدة من القطاع الخاص. ويُسهِم هذا التوسّع الاستثماري - ولا سيما في القطاعات ذات القيمة المُضافة المُرتفعة - في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، مما ينعكِس إيجابًا على نمو الإنتاجيّة الكليّة. ويأتي ذلك من خلال تحفيز الاستثمار الخاص عبر تطبيق حزمة من السياسات والإصلاحات الداعمة للكفاءة الاقتصاديّة، تُسهِم في رفع نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلّي الإجمالي لتقترب من النسبة المُتوسّطة المُناظِرة في الدول مُتوسّطة الدخل.

ومن أبرز هذه السياسات والإصلاحات الآتي:

- تحسين البيئة المُؤسّسيّة والتنظيميّة من خلال إعادة تعريف دور الدولة وتحوّلها إلى الرقيب والمُنظّم والحكم لضمان بيئة استثماريّة عادلة، وتبسيط الإجراءات الإداريّة على غِرار المنصّة الإلكترونيّة المُوحّدة لتراخيص الاستثمار التي أُطلِقَت حديثًا، فضلًا عن تحسين الخدمات اللوجستيّة، وتوفير أراضٍ صناعيّة مُجهّزة بالمرافق. هذه الإجراءات تُقلّل من تكاليف مُمارسة الأعمال وترفع كفاءة الأسواق، وتحفز الابتكار وديناميكيّة الأعمال.

- جذب مُستثمرين محوريين وتفعيل الروابط مع الشركات المحليّة، وبخاصة الصغيرة والمُتوسّطة، مما يُسهِم في نقل المعرفة والتكنولوجيا ورفع كفاءة سلاسل القيمة المحليّة.

- تنفيذ إصلاحات ماليّة هيكليّة تستهدف تعبئة الإيرادات وتعزيز كفاءة المُؤسّسات الماليّة العامة، مع ضبط الإنفاق الحكومي، وبما يُسهِم في خفض دين أجهزة الموازنة تدريجيًا إلى ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٣٠. ويُساهِم هذا الانضباط المالي في خفض مخاطر الاقتصاد الكلي، وتحرير مزيدٍ من الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي، مما يُدعّم الإنتاجيّة عبر زيادة كفاءة تخصيص رأس المال.

٢) تنمية الصادرات وتوجيه الإنتاج نحو القطاعات القابلة للتبادُل التجاري، مما يُعزّز من التخصّص والتنافسيّة، ويدفع الشركات إلى تبنّي تكنولوجيا أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، يُسهِم البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير في دعم هذا التوجّه من خلال التركيز على دعم المُنتجات ذات العلاقات التشابكيّة القويّة والقيمة المُضافة العالية، بما يُعزّز تنافسيّة الصادرات المصريّة ويُشجّع التوسّع في الأسواق الخارجيّة.

٣) زيادة مُساهمة الصناعة غير البترولية في النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يُقارِب ١٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على تعميق التصنيع المحلّي، وتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة، وتطوير الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المُضافة المُرتفعة.

٤) دمج التكنولوجيا في مُختلف الأنشطة الاقتصاديّة لرفع الإنتاجيّة وخفض التكاليف، إلى جانب دعم الابتكار والبحث والتطوير كمُحرّك أساسي للنمو طويل الأمد.

٥) تعزيز مُشاركة المرأة في سوق العمل من خلال مُعالجة الحواجز الاجتماعيّة، والاستفادة من الطاقات البشريّة غير المُستغلّة حاليًا، مما يُحسّن من تخصيص الموارد في سوق العمل، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الإنتاجيّة. ويتطلّب ذلك عددًا من التدخّلات، منها:

- تهيئة بيئة عمل آمنة وداعمة للنساء، وتعزيز الأُطُر التنظيميّة ذات الصلة، ومنها القوانين الداعمة للعمل اللائق، مثل تشريعات الرعاية، والعمل بساعات مرنة، وإتاحة الإجازات المُناسبة، بما يُحفّز النساء على الانخراط والاستمرار في سوق العمل.

- تعزيز سياسات تمكين المرأة في القطاع الخاص، ودعم ريادة الأعمال النسائيّة، والمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر، والتعاونيّات الإنتاجيّة،

حيث أن هذه الآليّات قد تُشكّل أدوات فعّالة لتعويض التراجُع في فُرص التوظيف الحكومي نتيجة استمرار تجميد التعيينات في مُنشآت القطاع العام، ولاسيّما أن نتائج بعض المشروعات التنمويّة المحليّة أظهرت بالفعل أثرًا إيجابيًا في هذا السياق، ما يستدعي التوسّع في تطبيقها على المُستوى القومي بالتعاون مع شُركاء التنمية لتوفير فُرص عمل آمنة ولائقة للنساء.

٦) تحسين جوّدة رأس المال البشري من خلال توجيه موارد إضافيّة لقطاعي التعليم والصحّة، استنادًا إلى الحيّز المالي الناتج عن إصلاحات الماليّة العامة، مما يدعم تكوين قوى عاملة أكثر تأهيلًا وصحّة، وهو عامل رئيسي في رفع مُستويات الإنتاجيّة في المدى المُتوسّط والطويل.

- **السيناريو المتحفظ**

في نظرة أكثر تحفظاً، يُفترض توقّف الزخم الحالي في مُعدّلات النمو حال تصاعُد التوتّرات الجيوسياسيّة والتجاريّة العالميّة، بما في ذلك تنامي السياسات الحمائيّة وتزايُد التوتّرات بين القوى الكُبرى، إلى جانب تصاعُد حِدّة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، وتُؤدّي هذه التوتّرات مُجتمعة إلى اضطرابات في حركة التجارة وسلاسل الإمداد، وتأثر الملاحة في البحر الأحمر، مما يُقيّد إيرادات قناة السويس ويُزيد الضغوط على ميزان المدفوعات. كما يُسهِم ارتفاع أسعار الطاقة وتراجُع واردات الغاز في رفع تكلفة الإنتاج والضغط على قطاعات حيويّة، مثل الصناعة. وفي ظل هذه البيئة العالميّة والإقليميّة غير المُستقرّة، يُصبِح الاقتصاد المصري أكثر عُرضة لصدمات مُتعدّدة تُؤثّر على مُؤشّرات الاقتصاد الكلي عبر قنوات مُتشابكة، تشمل الحسابات الخارجيّة، والأوضاع الماليّة والنقديّة، والنشاط الحقيقي، وتدفّقات الاستثمار، مما يُحِدّ من قُدرته على الحفاظ على وتيرة نمو مُستدام.

فعلى مُستوى الحسابات الخارجيّة، تُسهم اضطرابات الملاحة في الضغط على إيرادات قناة السويس، في الوقت الذي قد تتزايد فيه الضغوط على الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة. وتُشير تقديرات البنك الدولي[1] إلى أن كل زيادة بمقدار دولار واحد في أسعار الغاز تُفاقم العجز التجاري بنحو ١٠٠ – ١١٠ مليار جنيه (ما يُعادِل ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما يُؤدّي ارتفاع سعر برميل النفط بنحو ١٠ دولارات إلى تدهوّر إضافي بنحو ٠,٢٪ من الناتج المحلي. وتنعكس هذه التطوّرات سلبًا على استقرار العملة المحليّة، وتُؤدّي إلى تأجيل مسار التيسير النقدي في ظل تصاعُد الضغوط التضخميّة، وازدياد التقلّب في سوق الصرف، وتراجُع ثقة المُستثمرين، وخروج رؤوس الأموال، وارتفاع تكلفة التمويل.

أما على صعيد الاقتصاد الحقيقي، ففي حال تصاعُد التوتّرات الإقليميّة من جديد، وما يُصاحِبها من عدم انتظام تدفّق واردات الغاز من إسرائيل، وبافتراض استمرار تراجُع الإنتاج المحلي، ستتسع فجوة العرض والطلب على الكهرباء، مما يُضعف قُدرة الدولة على تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجيّة، وبخاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مثل الأسمدة والحديد والصلب والألومنيوم. ويُؤدّي ذلك إلى تراجُع النشاط الصناعي والتصديري، وارتفاع تكاليف التشغيل، وإضعاف القُدرة التنافسيّة للمُنتجات المصريّة.

وفي هذا السياق، يُتوقّع انخفاض مُعدّل الاستثمار الكلي إلى ما دون ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يُفقد الاقتصاد فرص نقل التكنولوجيا وتحديث الأصول الرأسماليّة. ومع تباطؤ الابتكار وتدهوّر جودة البنية الإنتاجيّة، يتراجع مُعدّل نمو إنتاجيّة عوامل الإنتاج الكليّة، في وقت تتزايد فيه التحديّات أمام الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلّي وتنفيذ الإصلاحات بالوتيرة المنشودة. ونتيجة لتراكُم هذه الضغوط، يُصبح من الصعب الحفاظ على مُعدّل نمو اقتصادي مُستدام يتجاوز ٤٪ سنويًا على المدى المُتوسّط، في ظل بيئة عالميّة مُتقلّبة، وحيّز مالي محدود، وتحديّات داخليّة مُتراكمة.

يستعرض الجدول التالي أهم المستهدفات والافتراضات الأساسية لسيناريو الإصلاحات المتسارع، والتي تم تحديدها على مدى السنوات القادمة حتى عام ٢٠٣٠، وما هو مأمول بحلول ٢٠٥٠. كما يتضمن مقارنة بين السيناريوهات الثلاثة (الإصلاحات، الأساسي، المتحفظ) فيما يخص مؤشرات عام ٢٠٣٠.

١ البنك الدولي (٢٠٢٥). الأثر الاقتصادي للنزاع بين إيران وإسرائيل على الاقتصاد المصري (مذكرة خلفية، غير منشورة)

المُستهدفات الكميّة للسردية الوطنية للتنمية الاقتصاديّة

المُؤشّر[٣]	٢٥/٢٤ [٤]	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٤	٥,٣	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٦,٢	٧,٥	٥,٠	٨	يُعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة إلى عِدّة عوامل رئيسة، من أبرزها: • تنامي دور القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجيّة، • تحسّن أداء الصناعات التحويليّة وزيادة مُساهمتها في الناتج، • الأثر الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تُسهِم في تحسين بيئة الأعمال، وتحفيز الاستثمارات، ورفع كفاءة تخصيص الموارد. المُعدّل المُستهدف للنمو البالغ ٧,٥٪ أكثر طموحًا من برنامج عمل الحكومة الذي حدّد مُعدّل نمو ٦,٥٪ بحلول ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٢ تم الاسترشاد بنتائج نموذج التنبؤ بأوضاع الاقتصاد الكلي MFMOD-GJ المستخدم من قبل البنك الدولي عند تحديد مستهدفات عام ٢٠٥٠
٣ تعتمد التقديرات على البيانات الفعلية المتاحة حتى ديسمبر ٢٠٢٥

المُؤشّر	٢٠٢٤/٢٥	٢٠٢٥/٢٦	٢٠٢٦/٢٧	٢٠٢٧/٢٨	٢٠٢٨/٢٩	٢٠٣٠		٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٢	٣,٨	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٤,٦	٥,٩	٢,٩	٦,٥	يعكس تطور مُعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسّنًا تدريجيًا في مُستوى معيشة المُواطن، استنادًا إلى الفرضيّات الآتية: • تزامُنًا مع الزيادة في مُعدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، يُفترض حدوث انخفاض تدريجي في مُعدّلات النمو السكاني لتتراوح بين ١,٤٪ و١,٥٪، وهو ما يُعزّز من الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على نصيب الفرد من الناتج. المُعدّل المُستهدف للنمو البالغ ٥,٩٪ يُعد أكثر طموحًا من مُعدّل ٥٪ المُدرج في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪) (البترولية وغير البترولية)	١٥,١	١٥,٧	١٦,٢	١٧,٢	١٨,٥	١٨,٨	٢٠	١٦	٢٥	• تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة، • تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المُضافة المُرتفعة، • التوسّع في الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة تماشيًا مع أهداف التنمية المُستدامة، النسبة المُستهدفة تُعد أقل من نسبة ٢٨٪ المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
مُساهمة الصناعة غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢,١	١٣,٠	١٣,٧	١٤,٩	١٦,٤	١٦,٤	١٨	١٣	٢١	• تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة، • تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المُضافة المُرتفعة، • التوسّع في الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة تماشيًا مع أهداف التنمية المُستدامة. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٧	٣,٩	٤,٠	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٩	٤,٠	٦	• تصميم وتنفيذ استراتيجية تسويق شاملة للترويج لوجهات ومنتجعات مصر السياحية • نسب النمو ترتبط بنمو الطاقة الفندقية المتاحة في مصر. • تحقيق النمو مرتبط بتحسن المناخ الاستثماري وتوافر الأراضي اللازمة للاستثمار السياحي. • النمو مرتبط بمضاعفة سعة المطارات المصرية، وزيادة مقاعد الطيران المخصصة لمصر. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
عدد السائحين بالمليون[٤]	١٩,١	٢٠,٨	٢٢,٨	٢٤,٩	٢٧,٢	٢٢	٣٠	١٩	٥٠	• تصميم وتنفيذ استراتيجية تسويق شاملة للترويج لوجهات ومنتجعات مصر السياحية • نسب النمو ترتبط بنمو الطاقة الفندقية المتاحة في مصر. • تحقيق النمو مرتبط بتحسن المناخ الاستثماري وتوافر الأراضي اللازمة للاستثمار السياحي. • النمو مرتبط بمضاعفة سعة المطارات المصرية، وزيادة مقاعد الطيران المخصصة لمصر. مصدر البيانات: وزارة السياحة والآثار

٤ يشير عدد السائحين إلى السنوات الميلادية وليس إلى السنوات المالية.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مساهمة قطاعات الطاقة (الكهرباء واستخراجات البترول والغاز وتكرير البترول) في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨,٧	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٩,١	٨,٨	٩,٤	٨,٥	١٠	• فرضية معدل نمو سنوي حقيقي ٥,٥٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
نسبة مشاركة الطاقة النظيفة بمزيج الطاقة الشاملة (رياح-شمسي-مائي-نووي ٪)	١٢°	١٨,٦	١٩	٢٣	٣٣	٣٩	٤٢	٢٠	٥٥	• التوسع في أنظمة تخزين الطاقة. • تحسين وتطوير البنية التحتية اللازمة لربط مشروعات الطاقة المتجددة بالشبكة القومية مصدر البيانات: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

٥ أحدث بيان متاح للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)[٦]	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٣,٩	٣,٠	٤,٥	٢,٥	٨	• فرضية معدل نمو سنوي حقيقي ١٤,٦٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
مُساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٧,٣	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٥	١٧,٦	١٧	١٧,٧	١٧,٠	٢٠	• فرضية معدل نمو سنوي حقيقي ٥٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
الاستثمارات الكليّة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٧	١٣,٣	١٤,٩	١٦,٥	١٨,١	١٧,٣	٢٠	١٤	٢٥	• زيادة الاستثمارات الخاصة، نتيجة تخارُج الدولة التدريجي من عدد من الصناعات وفتح المجال أمام القطاع الخاص، • تحسّن بيئة الأعمال وتوافُر الحوافز الاستثمارية، • توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجيّة ذات الأولويّة. • الاستجابة السريعة للتطوّرات العالميّة المُتسارعة، والاستفادة من الفرص الاستثماريّة التي تُتيحها هذه التحوّلات. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٦ تختلف بيانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن تلك الواردة في الحسابات القومية الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث تقوم وزارة الاتصالات بإضافة الأنشطة المرتبطة بالصناعات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى المساهمة الكلية للقطاع.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات الكليّة (٪)	٥٦,٥	٦٠,٩	٦٤,٤	٦٧,٣	٦٩,٦	٦٧,٧	٧١,٩	٦٠	٧٥	• سياسات تمكين القطاع الخاص، وتفعيل وثيقة سياسة ملكيّة الدولة، • تخارُج الدولة من بعض الأنشطة الاقتصاديّة وفتح مجالات أوسع أمام المُستثمرين، • توفير حوافز استثماريّة وتشريعيّة داعمة لجذب وتمكين الاستثمارات الخاصة. النسبة المُستهدفة ٧١,٩٪ تُعد أعلى مع النسبة المُحدّدة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٦٥٪، ولكنها متقاربة من النسبة التي حدّدها برنامج عمل الحكومة، والبالغة ٧٠٪ بحلول ٢٠٣٠ مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٦,٦	٨,١	٩,٦	١١,١	١٢,٦	١١,٧	١٤,٤	١٠	٢٢,٥	• نجاح السياسات الهادفة إلى تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تحسين مُناخ الأعمال وتوفير بيئة قانونيّة ومُؤسّسيّة داعمة، • استفادة القطاع الخاص من التخارُج التدريجي للدولة من بعض الأنشطة الاقتصاديّة. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المؤشّر	٢٠٢٤/٢٥	٢٠٢٥/٢٦	٢٠٢٦/٢٧	٢٠٢٧/٢٨	٢٠٢٨/٢٩	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧٩,٤	٧٩,٧	٨٠,٢	٨٠,٦	٨١,٩	٨١,٢	٨٣	٧٥	٨٩	• الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع النشاط الاقتصادي والإنتاجي، نتائج السياسات الحكوميّة الهادفة إلى تمكين القطاع الخاص وزيادة مُشاركته في التنمية، • تطور مُساهمته في مُختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعة، الخدمات، والتجارة. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)	١٢,٢	١٦,١	١٧,٨	٢٠	٢٢,٨	٢٠,٥	٢٤,٦	١٧,٦	٧٥	• في إطار سيناريو الإصلاح، يُفترض استمرار تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة بوتيرة مُعتدلة تُقدّر بنحو ١٥٪ سنويًا، لتصل إلى نحو ١١٢ مليار دولار بشكل تراكمي بحلول عام ٢٠٣٠. • تم إعداد هذه التقديرات استنادًا إلى سلسلة بيانات تاريخيّة مُنقّحة واستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، مع استبعاد التدفّقات الاستثمارية ذات الطابع الاستثنائي، مثل مشروع رأس الحكمة. • تحسّن نسبي في جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمارات الأجنبيّة.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)										• عظيم الاستفادة من المناطق ذات الميزات النسبيّة، وعلى رأسها المنطقة الاقتصاديّة لقناة السويس، كمركز جاذب للاستثمارات في سلاسل التوريد والتصنيع والخدمات اللوجستيّة. • استقرار السياسات الكليّة، وتوافُر فرص استثماريّة في قطاعات استراتيجيّة كالتصنيع والطاقة المُتجدّدة والسياحة والاتصالات. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.
نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة (٪)	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	٦٥	٨٥	• التزام الدولة بأجندة التنمية المُستدامة وأهداف المُناخ، • التوسّع في المشروعات مُنخفضة الانبعاثات الكربونيّة، مثل الطاقة المُتجدّدة، النقل النظيف، وتحسين كفاءة استخدام الموارد. • تعزيز التمويل المُوجّه للمشروعات صديقة البيئة بدعم من الشراكات الدوليّة والمُؤسّسات التنمويّة. • يُمثّل هذا التوجّه خطوة استراتيجيّة نحو التحوّل إلى اقتصاد أخضر أكثر قُدرة على التكيّف مع التحدّيات المُناخيّة وتعزيز النمو المُستدام. النسبة المُستهدفة في ٢٠٣٠ البالغة ٧٥٪ تتوافق مع ما حدّده برنامج عمل الحكومة للعام ذاته مصدر البيانات: البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

المؤشّر	٢٠٢٤/٢٥	٢٠٢٥/٢٦	٢٠٢٦/٢٧	٢٠٢٧/٢٨	٢٠٢٨/٢٩	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	التحفظ	الإصلاحات	
الصادرات السلعيّة والخدميّة (بالمليار دولار)	٧٢,٣	٨٤,٨	٩٧,٧	١١٠,٢	١٢٥,٣	١٠٠	١٤٥	٩٠	٢٥٠	• فرضيّة مُعدّل نمو سنوي ١٥٪ في التوسط لسيناريو الإصلاحات قيمة الصادرات المُستهدفة بحلول ٢٠٣٠ تتوافق مع برنامج عمل الحكومة، وتُعد أكثر طموحًا من القيمة المُقدّرة بـ ١٠٤ مليار دولار في رؤية مصر ٢٠٣٠ تصدر البيانات: البنك المركزي المصري.
الصادرات السلعيّة (بالمليار دولار)	٤٠,٢	٤٧,١	٥٤,٣	٦١,٣	٦٩,٧	٥٦,٣	٨٠,٧	٥٠	١٥٠	• فرضيّة مُعدّل نمو سنوي ١٥٪ في التوسط لسيناريو الإصلاحات. تصدر البيانات: البنك المركزي المصري.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
صافي الصادرات السلعيّة والخدميّة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪)	١١,٧-	٧,٦-	٥,٥-	٤,٨-	٤,٣-	٦,١-	٢,٤-	١٠-	٥	• هناك توجّه نحو تقليص العجز تدريجيًا، ويعتمد تحسين صافي الصادرات على مجموعة من السياسات والإجراءات، من أبرزها: • تسريع وتيرة التصدير، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المُضافة العالية، • زيادة مُعدّلات الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسيّة لتقليص فاتورة الواردات، • توسيع نطاق التصنيع المحلي وتعميق سلاسل القيمة، • الاستفادة من الموقّع الاستراتيجي لقناة السويس كممر تجاري عالمي لزيادة الصادرات الخدميّة (وبخاصة النقل واللوجستيات) • تعزيز مُساهمة قطاع السياحة من خلال برامج تمويل جديدة، والتوسّع في الطاقة الفندقيّة، وتنظيم تأجير الوحدات السكنيّة، ودعم السياحة المُتخصّصة بما يُسهِم في زيادة الإيرادات. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.

المؤشّر	٢٠٢٥/٢٤	٢٠٢٦/٢٥	٢٠٢٧/٢٦	٢٠٢٨/٢٧	٢٠٢٩/٢٨	٢٠٣٠		٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	الإصلاحات	
عدد الوظائف المُضافة سنويًا (بالمليون)	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩٥	٠,٩٥	١,١	١,٥	٢,٥	يعكس هذا المسار التقديري عدد الوظائف الجديدة التي يُتوقّع توليدها سنويًا، وفق سيناريو الإصلاحات الذي يرتكز على الآتي: • تكثيف جهود دعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر باعتبارها أكبر مُولّد للوظائف، • تعزيز الروابط التشابكيّة بين المشروعات الصغيرة والمُنشآت الكبيرة بهدف تكامُل سلاسل الإنتاج وزيادة فرص التشغيل، • تسريع وتيرة دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، بما يُتيح توسيع القاعدة الضريبيّة وتحسين جودة الوظائف، وتحفيز ريادة الأعمال وتطوير المهارات الإنتاجيّة لدى الشباب. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل المُشاركة في القوى العاملة كنسبة من السكان فوق سن ١٥ عام (٪)	٤٥,٣	٤٦,٠	٤٦,٦	٤٧,٣	٤٨	٤٦,٤	٤٨,٧	٤٥	٧٥	• تحسّن مُعدّل المُشاركة في سوق العمل نتيجة لتوسّع النشاط الاقتصادي وتزايُد فرص التشغيل، • نجاح البرامج الداعمة لتمكين الفئات الأقل مُشاركة مثل النساء. • فاعليّة جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي، التي أسهمت في تحويل عدد أكبر من الأفراد إلى قوّة عمل رسميّة. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
مُعدّل مُشاركة الإناث في القوى العاملة (النسبة المئويّة للإناث فوق سن ١٥ عام) (٪)	١٩,٧	٢٠,٣	٢٠,٩	٢١,٥	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٠	٥٠	• التوسّع في برامج تنمية المرأة وتعزيز قُدراتها الإنتاجيّة، • توسيع فُرص العمل أمام النساء من خلال مُبادرات التشغيل وريادة الأعمال، • تحسين بيئة العمل وتطوير السياسات المُؤسّسيّة الداعمة لمُشاركة المرأة، • زيادة الوعي بأهميّة دمج المرأة في مُختلف الأنشطة الاقتصاديّة الرسميّة. نسبة المُشاركة المُستهدفة أقل طموحًا من تلك المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٢٤٪. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة العمالة غير الرسميّة بأجر من إجمالي القوى العاملة (نسبة التشغيل غير الرسمي) (٪)	٦٠-٦٥	٦٠	٥٦	٥٣	٤٨	٥٠	٤٥	٦٠	٢٥	• تُقدَّر العمالة المُنتسِبة إلى القطاع غير الرسمي بما يتراوح بين ٦٠٪ و٦٥٪ من إجمالي القوى العاملة. • لا يزال هناك غياب لحصر شامل ودقيق لحجم هذا القطاع، إلا أن الجهود المبذولة من قِبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال تطوير التعداد الاقتصادي - خاصة عبر إدراج المُنشآت مُتناهية الصِغَر سواء المُسجّلة أو الغير مُسجّلة فمن المُتوقّع أن تُساهِم هذه الإجراءات في تحسين دِقّة البيانات المُتعلّقة بالقطاع غير المُنتظِم. النسبة المُستهدفة تعد مُتقاربة إلى حد ما من النسبة المُحدّدة في رؤية مصر ٢٠٣٠، والبالغة ٤٤٪. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الإيرادات الضريبيّة للناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢,٣	١٣,٤	١٤,٤	١٤,٧	١٥	١٤	١٥,٢	١٣	٢٥	• يُفترض إحراز تقدّم في إصلاحات السياسة الضريبيّة والجمركيّة، بما يشمل تنفيذ الاستراتيجيّة الضريبيّة مُتوسّطة الأجل، وتوسيع نطاق التحوّل الرقمي، وتحديث الإطارين التشريعي والإداري، بهدف تعزيز كفاءة تعبئة الإيرادات العامة، وتوسيع القاعدة الضريبيّة. النسبة المُستهدفة البالغة ١٥٪ أقل من النسبة المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٢١٪. مصدر البيانات: وزارة المالية
العجز المالي الكلي (٪)[٧]	٧,٣	٧,٠	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٦	٤,٩	٧	٠	مصدر البيانات: وزارة المالية.

٧ وفق الاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية ٢٠٢٥.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
الدين الحكومي دين أجهزة الموازنة العامة	٨٣,٨	٧٩,٧	٧٥,٥	٧٢	٧٠	٧٢	٦٨	٧٥	٥٥	• يُفترض تحقيق ضبط مالي تدريجي وتنفيذ استراتيجيّة الدين مُتوسّطة الأجل (MTDS)، بما يُسهِم في خفض نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي على نحو مُستدام، مع الحفاظ على مُستويات مقبولة من المخاطر وتخفيف أعباء خدمة الدين على المدى المُتوسّط. مصدر البيانات: وزارة المالية
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) من جملة السكان تحت خط الفقر (%)	٦٠٨	٦٢,٥	٦٢,٥	٦٥	٦٧,٥	٦٢	٧٠	٦٠	١٠٠	مصدر البيانات: وزارة التضامن الاجتماعي
نسبة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي الشامل من جملة السكان (%)	٦٩,١٨	٧٣	٧٣	٧٥	٨٠	٧٣	٨٥	٦٩	١٠٠	مصدر البيانات: وزارة الصحة والسكان

٨ قيمة أحدث بيان لعام ٢٠٢٤.

المُؤشّر	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم تأمين صحي (%)	٣٢[٨]	٤٦	٤٦	٥٢	٥٨	٤٦	٦٤	٣٢	١٠٠	مصدر البيانات: وزارة التضامن الاجتماعي
متوسط كثافة الفصول في مدارس التعليم الحكومي (عدد الطلاب / الفصل)	٣٨[٨]	٣٦	٣٦	٣٤	٣٢	٣٦	٣٠	٣٨	٢٠	مصدر البيانات: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
عدد مدارس التكنولوجية التطبيقية	١١٥	١٣٥	١٣٥	١٥٥	١٧٥	١٥٠	٢٠٠	١٢٠	٥٠٠	مصدر البيانات: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

(٢٠٢٧/٢٠٢٦ – ٢٠٣٠/٢٠٢٩)

١. منهجية إعداد البرنامج التنفيذي (٢٠٢٧/٢٦ – ٢٠٣٠/٢٩) القائم على منهجية البرامج والأداء

تحدّد **السردية الوطنية للتنمية الشاملة** النموذج الاقتصادي الجديد للدولة، والذي يرتكز على ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية Tradables، مستفيدة مما تم تحقيقه من بنية تحتية متطورة تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتُحفّز مشاركة القطاع الخاص. ويستند هذا النموذج، في جوهره، إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية باعتباره الإطار المحوري للسياسات الداعمة للنمو والتشغيل. وفي إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المختلفة، تترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية تتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي هذا السياق، وفي ضوء أهمية ترجمة **السردية الوطنية للتنمية الشاملة** إلى خطة تنفيذية واضحة تربط بين الأداء التنموي والأداء المالي، بما يتيح قياس الأثر الفعلي للإنفاق العام وفق مؤشرات أداء كمية وإطار زمني محدد، يأتي **البرنامج التنفيذي** للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ليُشكّل الإطار العملي للتنفيذ ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، واتساقاً مع قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون المالية العامة رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، وبالاعتماد على منهجية «البرامج والأداء» بوصفها آلية لضمان ربط الموازنة بالأهداف الاستراتيجية وتعزيز كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ عبر مختلف الجهات المعنية.

وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛ إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية.

الأولويات الاستراتيجية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

وفي هذا السياق، تم ترجمة أهداف السردية إلى **تسع أولويات استراتيجية كما هو موضح أدناه موزعة ضمن مخرجين رئيسيين هما: نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وتوزيع عادل لعوائده**، بما يشكّل الأساس لتصميم البرنامج التنفيذي.

كما يُمثّل **تمكين المرأة والشباب**، وتعزيز التمويل من أجل التنمية، أهدافًا مشتركة.

أولويات السردية الوطنية للتنمية الشاملة

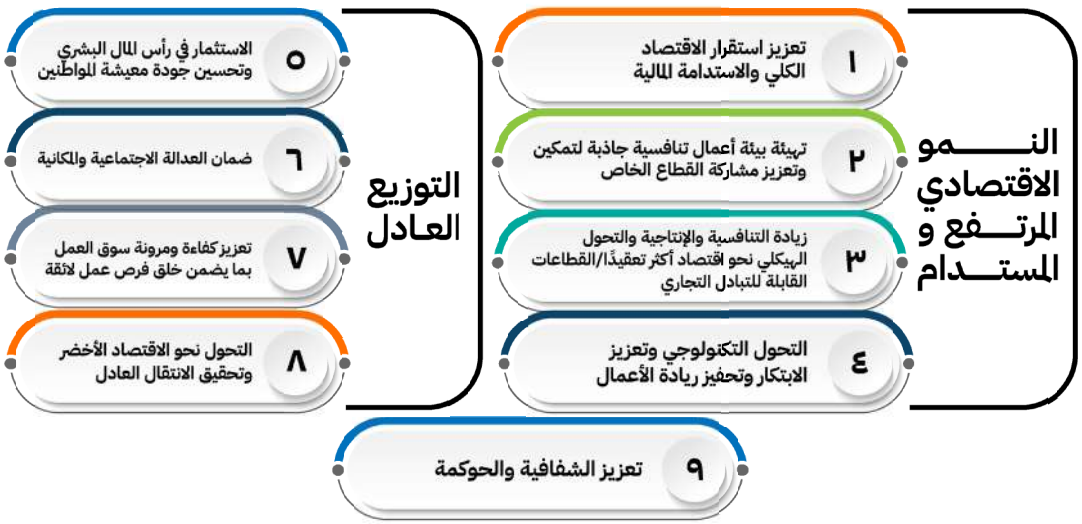

ربط الأداء التنموي بالأداء المالي وفقًا لمنهجية البرامج والأداء

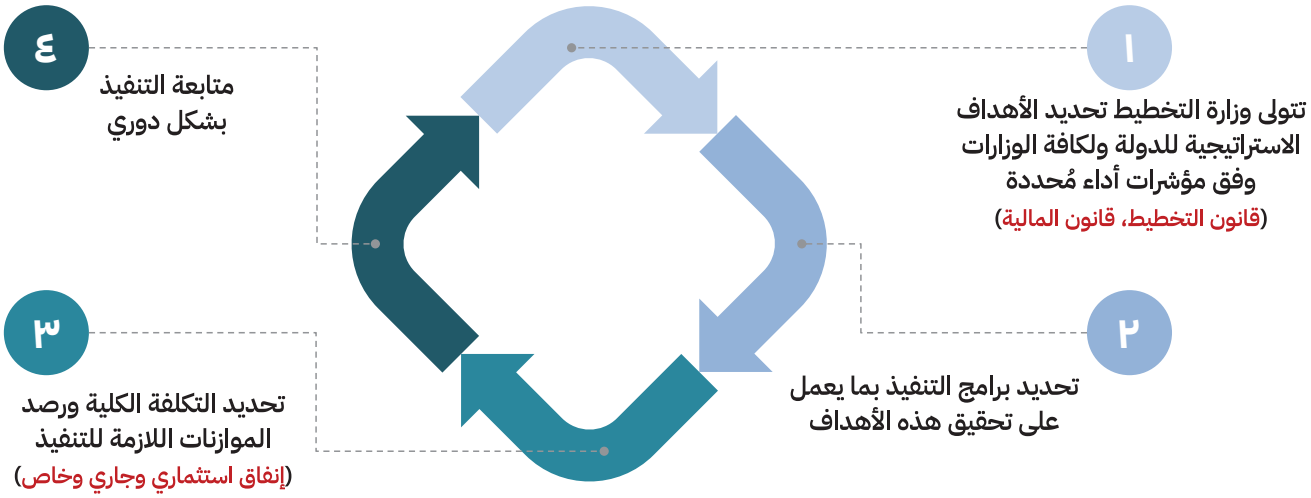

وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، تم دراسة وتحليل كافة الاستراتيجيات والخطط القومية، نتج عنها تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية لكافة الوزارات وجهات الدولة، يتم قياس مستوى التقدم المحرز في تحقيقها من خلال مجموعة كبيرة من مؤشرات الأداء.

ولضمان **توفير الآليات المساندة لتطبيق البرنامج التنفيذي** داخل الوزارات والجهات، تم إعداد **أدلة تخطيطية مُتطورة**، منها «دليل إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية»، و «الدليل الإجرائي للمتابعة والتقييم»، و «الدليل الإرشادي لإعداد خطط البرامج والأداء» بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دعم عملية إعداد الخطط، ونشر الوعي بأهمية الإدارة المبنية على النتائج في تحسين الأداء وتقييم مدى فعالية البرامج والمشروعات والسياسات في تحقيق الأهداف المرجوة، فضلاً عن اعتماد منهجيات مُتطورة بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وفي هذا الإطار، تم **تعزيز قدرات كافة مسؤولي التخطيط والمتابعة والتقييم في كافة الوزارات والجهات** على هذه الأدلة والأدوات التخطيطية. كما تم إعداد «المبادئ التوجيهية والأدلة الإرشادية لإعداد الإطارالموازنى متوسط المدى لوزارة المالية».

وفي الإطار ذاته، وفي ضوء أهمية توفير **آليات المتابعة والتقييم الدوري**، سيتم الاعتماد على «**منظومة أداء**» بما يضمن متابعة وتقييم التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات التنموية في إطار من الحوكمة والشفافية والمساءلة، وبيان المعوقات التي تحول دون تنفيذها، والإجراءات العاجلة المطلوبة لمواجهة هذه المعوقات.

٢. الملامح الأساسية للبرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

يأتي البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليترجم أولويات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي إلى خطة تنفيذية واضحة تربط الأداء التنموي بالأداء المالي ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، واتساقاً مع قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، وبالاعتماد على منهجية «البرامج والأداء» لضمان كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ.

أولًا: الأهداف الأفقية

تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات الاستراتيجية المشتركة التي تنبثق من السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف إلى تحقيق نتائج تنموية واسعة تتطلب تنسيقًا وتكاملًا بين عدة وزارات وجهات. وتغطي الأهداف الأفقية مجالات متعددة تشمل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري، وغيرها من الأولويات التي تمثل محركات رئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، كما هو موضح فيما يلي:

١. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستدامة المالية.
٢. تهيئة بيئة أعمال تنافسية جاذبة لتمكين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.
٣. زيادة التنافسية والإنتاجية والتحول الهيكلي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري.
٤. الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة.
٥. ضمان العدالة الاجتماعية والمكانية.
٦. تعزيز كفاءة ومرونة سوق العمل وخلق فرص عمل لائقة.
٧. التحول التكنولوجي وتعزيز الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال.
٨. التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق الانتقال العادل.
٩. تعزيز الشفافية والحوكمة.

وفيما يلي عرض لأدوار أهم الجهات في تنفيذ الأهداف الأفقية على سبيل المثال لا الحصر .

١. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستدامة المالية

زيادة مُعدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٣٠

- المساهمة في سد الفجوة التمويلية من خلال التمويلات منخفضة التكلفة ودعم الموازنة
- تحقيق تقدم في تنفيذ محاور البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- حوكمة الاستثمارات العامة
- تحقيق فائض أولي، وخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة (بدون تكرير البترول) من الناتج المحلي الإجمالي

زيادة نسبة الشمول المالي

زيادة مساهمة قطاع التعدين من الناتج المحلي الإجمالي

- زيادة نسبة الإيرادات المحلية من الإيرادات القومية
- تحقيق أرباح في كافة شركات قطاع الأعمال العام
- ارتفاع مساهمة قطاع الاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي
- ارتفاع مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة من الناتج المحلي الإجمالي

٢. تهيئة بيئة أعمال تنافسية جاذبة لتمكين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

تحسين ترتيب مصر في مؤشر "جاهزية الأعمال" إلى المركز ٥٠ عالمياً

تحسين ترتيب مصر في مؤشر "بيئة الأعمال التجارية" ليصل إلى ٥٧ عالمياً

زيادة مُساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية إلى ٧٢٪ على الأقل عام ٢٠٣٠

- توسيع نطاق المناطق الحرة العامة.
- خفض الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات تأسيس الشركات الجديدة
- زيادة التمويلات منخفضة التكلفة الموجهة للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية
- زيادة استخدام آليات التمويل المبتكرة مثل الضمانات والشراكات بين القطاع العام والخاص PPP
- تنفيذ شراكات بين شركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص
- تنفيذ شراكات بين مصانع الإنتاج الحربي والقطاع الخاص

توسيع مساحة الأراضي الصناعية المرفقة

زيادة نسبة الفصل في الدعاوى أمام المحاكم الاقتصادية وتحسين تقييم مصر في مؤشر سيادة القانون

- تعزيز دور القطاع الخاص كشريك تنموي في مشروعات البنية الأساسية والخدمات من خلال الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص
- زيادة نسبة الإشغال في المناطق التكنولوجية
- تطوير وميكنة مكاتب السجل التجاري ومواصلة الحفاظ على ترتيب مصر في مؤشر "التجزئة العالمي"
- مواصلة توفير التمويل اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

٣. زيادة التنافسية والإنتاجية والتحول الهيكلي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري

تحسين ترتيب مصر في مؤشر التعقيد الاقتصادي إلى المركز رقم (٥٠) عالمياً عام ٢٠٣٠

زيادة نسبة الانفتاح التجاري

- تحقيق معدل نمو سنوي مرتفع للصادرات السلعية غير البترولية
- زيادة عدد السائحين الوافدين وعدد الليالي السياحية
- زيادة قيمة الصادرات الرقمية
- زيادة عدد السفن العابرة لقناة السويس

الوصول بصادرات السلع والخدمات إلى ١٤٥ مليار دولار

- تحسين ترتيب مصر في مؤشر السياحة العلاجية
- زيادة الصادرات الزراعية
- زيادة نسبة الصادرات الثقافية من جملة الصادرات
- زيادة صادرات الحرف اليدوية
- زيادة صادرات شركات قطاع الأعمال العام

مواصلة برامج دعم الصادرات ومضاعفة مخصصاتها من الموازنة العامة للدولة على المدى المتوسط

تعزيز مخرجات اللجان المشتركة بما يدعم التعاون الاقتصادي مع الدول غير التقليدية

زيادة قدرة صادرات مصر من الكهرباء

٤. الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة

زياد عدد سنوات الدراسة المتوقعة لتصل إلى ١٤,١ سنة، وانخفاض ملحوظ في فقر التعلم

أن تكون مصر ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة عام ٢٠٣٠ وتحسين تقييم مصر في مؤشر "رأس المال البشري" إلى ٦٥٪

ارتفاع متوسط العمر المتوقع ليصل إلى ٧٥ سنة

- خفض متوسط كثافة الطلاب بالفصول
- مواصلة جهود خفض معدلات الأمية
- زيادة نسبة الأفراد الذين يمارسون النشاط الرياضي
- رفع معدل القيد برياض الأطفال
- وزيادة معدل التغطية بدور الأيتام ودور المسنين على مستوى الجمهورية
- تغطية كافة المحافظات بمكاتب التصديقات
- وتحسين ترتيب مصر في مؤشر "قوة جواز السفر" عالمياً

تحقيق مُعدل نمو سنوي في متوسط دخل الفرد بنسبة لا تقل عن ٤,٥٪

- توسيع استفادة السكان من منظومة التأمين الصحي الشامل
- زيادة معدل القيد الإجمالي بمرحلة التعليم الجامعي
- وزيادة عدد الجامعات المصرية المُدرجة في التصنيفات الدولية
- زيادة مُعدل إتاحة النسخ المطبوعة من الكتب والكتيبات
- زيادة نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب
- وزيادة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف

زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة للتنمية البشرية وتحسين جودة الحياة ضمن الخطة الاستثمارية

مواصلة تحسين ترتيب مصر في مؤشر جودة الطرق

٥. ضمان العدالة الاجتماعية والمكانية

تحسين ترتيب مصر في مؤشر حقوق الطفل إلى المركز رقم (٢٨) عالمياً

تحسين ترتيب مصر في مؤشر الجوع العالمي إلى المركز رقم (٥٥) عالمياً

زيادة نسبة المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) الذين لديهم بطاقات تموين

تحسين متوسط معدل إتاحة الخدمات الرياضية

توسيع نطاق المستفيدين من برامج الدعم النقدي بين السكان تحت خط الفقر

زيادة مهارات الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس في التعامل مع ذوي الإعاقة

خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

تقليص الفجوات التنموية بين المناطق من خلال تطبيق معادلة تمويلية عادلة لتخصيص الموارد توجيه الاستثمارات اللازمة لمواصلة تنفيذ المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"

زيادة نسبة القاضيات بقطاع العدالة

زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

زيادة نسبة مستفيدي برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة" الذين لديهم تأمين صحي

خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من إجمالي السكان

زيادة عدد المكتبات العامة لكل ١٠٠ ألف نسمة

زيادة نسبة الشمول المالي للمرأة

٥. ضمان العدالة الاجتماعية والمكانية

تحسين ترتيب مصر في مؤشر حقوق الطفل إلى المركز رقم (٢٨) عالمياً

تحسين ترتيب مصر في مؤشر الجوع العالمي إلى المركز رقم (٥٥) عالمياً

زيادة نسبة فصول التعليم المتميز والتنافسي

تحسين معدل التغطية بالاستادات الرياضية على مستوى المحافظات

زيادة معدل التغطية بمراكز الإغاثة على مستوى المحافظات

زيادة نسبة التغطية بمراكز الإبداع على مستوى المحافظات

تحسن أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية المُعدل بعامل النوع الاجتماعي ليصل إلى ٩١٪

تحسين أداء مصر في مؤشر البنية التحتية القوية للمزارعين

زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

زيادة نسبة تغطية المناطق اللوجستية على مستوى المحافظات

تحسين معدل التغطية بالجامعات التكنولوجية على مستوى المحافظات

تحسين معدل إتاحة المكتبات المتنقلة على مستوى المحافظات

زيادة المساحة المأهولة من مساحة مصر

خفض مؤشر فجوة الإسكان

٦. تعزيز كفاءة ومرونة سوق العمل وخلق فرص عمل لائقة

تحسين تنافسية مصر في مؤشر "التدريب والتعليم الفني والمهني" ليصل إلى ٧٥٪

زيادة معدل التشغيل إلى حوالي ٤٨٪

خلق نحو ١,٥ مليون فرصة عمل في عام ٢٠٣٠.

- مُضاعفة معدل الحصول على وظيفة
- زيادة نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة
- زيادة نسبة المشتغلين بقطاع الزراعة
- تحسين تنافسية مصر في مؤشر "الموارد البشرية وسوق العمل في قطاع السياحة"

استخدام مجالس المهارات القطاعية لتعزيز مواءمة مخرجات التدريب مع احتياجات سوق العمل

- توسيع شمول السكان والعمالة غير المنتظمة ضمن منظومة التأمينات الاجتماعية
- توسيع عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية
- زيادة نسبة خريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية "المشتغلين والملتحقين بالتعليم الجامعي"
- تغطية كافة المحافظات بالجامعات التكنولوجية
- تغطية كافة المحافظات بمدارس WE ورفع نسبة حصول خريجيها على الاعتماد الدولي

٧. التحول التكنولوجي وتعزيز الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال

تحسين ترتيب مصر في مؤشر بيئة ريادة الأعمال إلى ٥٠ عالمياً

تحسين ترتيب مصر بمؤشر النظام البيئي للشركات الناشئة إلى ٤٠ عالمياً

مواصلة تحسين ترتيب مصر بمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية البالغ حالياً ٩٥ عالمياً

تحسين ترتيب مصر في مؤشر الابتكار ليصل إلى ٧٠ عالمياً

تحسين مؤشر نضج الحكومة الرقمية ليصل إلى ١٠٠٪

- زيادة نسبة طلبات السجل التجاري "المقدمة عبر منصة "مصر الرقمية
- زيادة نسبة الشركات المؤسسة إلكترونياً من إجمالي عدد الشركات التي يتم تأسيسها
- زيادة عدد المستخدمين للمنصة التفاعلية الإلكترونية لخدمة رواد الأعمال
- المحافظة على تقييم مصر في مؤشر الأمن السيبراني العالمي عند ١٠٠ نقطة
- زيادة نسبة المدارس الثانوية التي تستخدم الكمبيوتر في التدريس
- زيادة عدد مدارس المتفوقين

زيادة عدد حاضنات الأعمال المُطورة

- توفير بيئة الأعمال الداعمة لنمو الشركات الناشئة
- خفض مدة تقديم الخدمات المحلية للمواطنين
- زيادة نسبة الحيازات الزراعية المستفيدة من كارت الفلاح
- مواصلة تحسين ترتيب مصر في مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة
- زيادة عدد المحاكم التي تم ميكنتها

٨. التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق الانتقال العادل

زيادة نصيب الفرد من مساحة الحدائق والمتنزهات والمسطحات الخضراء بالمدن والأحياء لـ (١٠ متر٢)

خفض المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات الصلبة بنسبة ٢٣٪

- زيادة مساهمة الصناعات الخضراء في الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة عدد المطارات الصديقة للبيئة
- ورفع المتوسط السنوي لتحسين كفاءة "استهلاك الوقود" بالمطارات
- زيادة نسبة كمية مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها من جملة المياه في الزراعة
- زيادة مُعدل إتاحة سيارات النظافة على مستوى المحافظات

أن تصل نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من إجمالي الاستثمارات العامة إلى (٧٠-٧٥٪) عام ٢٠٣٠

تقدم ترتيب مصر في مؤشر التحول في الطاقة للمركز ٥٨ عالمياً

- زيادة نسبة الاستثمارات الخضراء المعتمدة ضمن الخطة الاستثمارية العامة سنويًا
- تعبئة التمويل المناخي منخفض التكلفة من خلال المنصة الوطنية لبرنامج نوفي
- زيادة عدد الأصول الحكومية المسجلة في قاعدة بيانات الأصول الوطنية مع تقييم المخاطر المناخية
- رفع كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة

تحسن مؤشر جودة المياه الجارية

- زيادة طاقة نقل الركاب بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي
- زيادة نسبة الطاقة الشمسية المستخدمة في القطاع الزراعي إلى إجمالي الطاقة المستخدمة
- تحسين نسبة مساهمة الطاقة النظيفة في الطاقة الكهربائية
- زيادة اجمالي إمدادات مياه الشرب الناتجة عن تحلية مياه البحر

٩. تعزيز الشفافية والحوكمة

"تحسين تنافسية مصر في مؤشر "فاعلية الحكومة

- اتاحة بيانات الاتفاقيات والمشروعات ضمن جهود الالتزام بمعايير الشفافية في إدارة التمويلات التنموية الميسرة
- تحسين مؤشر كفاءة الاستثمار العام
- تحسين تنافسية مصر في مؤشر تقييم أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية
- تحسين تنافسية مصر في مؤشر "الرقابة على الموازنة"
- تحسين تنافسية مصر في مؤشر "الموازنة المفتوحة"
- تحسين تقييم مصر في مؤشر المشاركة السياسية

زيادة مُعدل الرضا العام عن الخدمات الحكومية إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠

- تقليص المدى الزمني المستغرق للرد على شكاوى المستثمرين
- زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية
- الوصول بنسبة الفصل في "الدعاوى والقضايا والمنازعات والأحكام"

ثانيًا: الأهداف الرأسية

الأهداف الرأسية هي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية. وفيما يلي عرض لدور بعض الجهات، على سبيل المثال لا الحصر، في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، والتي تتسق مع أولويات السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجهة المسئولة:

وزارة الصحة والسكان

الهدف الاستراتيجي

تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين وتحسين جودة وتنافسية الخدمات الصحية

يُعد قطاع الصحة الضمانة الأساسية للتنمية البشرية، من خلال تقديم خدمات صحية مُتكاملة وعالية الجودة ورفع كفاءة المنظومة الصحية، بما يساهم في تحسين جودة حياة كافة المواطنين في إطارٍ من العدالة والإنصاف، وفي هذا السياق تؤكد الدولة أهمية إتاحة وتعزيز الخدمات الصحية من خلال زيادة معدل إتاحة الأسرة بالمستشفيات (البالغ ١٢ سرير/ ١٠ آلاف نسمة في ٢٠٢٤)، إلى ٣٠ سرير لكل ١٠ آلاف نسمة ومُعدل إتاحة عدد الأطباء البشريين إلى ١٦ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة، وبما يعمل على زيادة نسبة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي الشامل والحالي إلى ٨٥٪ من جملة السكان عام ٢٠٣٠، ويُساهم في خفض نسبة الإنفاق الشخصي (من الجيب) على إجمالي تكاليف الرعاية الصحية ليكون في حدود ٢٨٪، والوصول بمعدل رعاية ما بعد الولادة للأمهات والمواليد الجدد إلى ٨٥٪، وبما يعمل على خفض معدل الوفيات حديثي الولادة إلى ٥,٢٨ طفل لكل ١٠٠٠ مولود، وتساهم هذه الأهداف مع غيرها في زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٧٥ سنة.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (عام)	٧١,٦ (٢٠٢٤)	٧٢	٧٢,٥	٧٣,٥	٧٥
معدل إتاحة الأطباء البشريين لكل ١٠ آلاف نسمة	٩,٣ (٢٠٢٢)	١٤	١٤,٧	١٥,٣	١٦
نسبة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي الشامل والحالي من جملة السكان (٪)	٦٩,١ (٢٠٢٤)	٧٣	٧٥	٨٠	٨٥
النسبة المئوية للإنفاق الشخصي (من الجيب) على إجمالي تكاليف الرعاية الصحية	٥٨,٣ (٢٠٢٣)	٤٠,٥	٣٦,٣	٣٢,٢	٢٨
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	١٢,٩ (٢٠٢٤)	١١,٩	٦,١	٦	٥,٢٨

الجهة المسئولة:

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

الهدف الاستراتيجي

تحسين جودة وتنافسية ومخرجات التعليم بما يتوافق مع مُتطلبات سوق العمل

تُعد خدمات التعليم قبل الجامعي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، من خلال ضمان إتاحة وجودة خدمات التعليم للجميع دون تمييز، والتوسع في إنشاء المدارس وتطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات الداعمة، بما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان «الحق في التعلم». وفي هذا السياق، تؤكد الدولة أهمية مواصلة جهود تحسين جودة العملية التعليمية بخفض كثافة الفصول إلى ٣٠ طالب في الفصل وتعيين عدد كافٍ من المعلمين للوصول إلى ٢٠ طالب لكل معلم وذلك عام ٢٠٣٠، وكذا تطوير منظومة التعليم الفني بزيادة معدل التغطية بالمدارس التكنولوجية التطبيقية لتصل إلى ٢٠٠ مدرسة، وبما يساهم في خفض مؤشر «فقر التعلم» .

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
متوسط كثافة الفصول في مدارس التعليم الحكومي (عدد الطلاب / الفصل)	٣٨ (٢٠٢٦/٢٥)	٣٦	٣٤	٣٢	٣٠
عدد الطلاب لكل معلم	٢٩ (٢٠٢٥/٢٤)	٢٦	٢٤	٢٢	٢٠
عدد مدارس التكنولوجية التطبيقية	١١٥ (٢٠٢٦/٢٥)	١٣٥	١٥٥	١٧٥	٢٠٠

الجهة المسئولة:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الهدف الاستراتيجي:

رفع كفاءة النظام التعليمي واستحداث أنماط تعليمية وتقنية تكنولوجية متطورة

تُمثل خدمات التعليم العالي والبحث العلمي أحد الضمانات الرئيسية لنجاح خطط التنمية المستدامة، إذ تسهم في مواكبة أحدث التطورات العالمية، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي الدولية. وفي هذا السياق تولي الدولة أولوية لربط مناهج ومخرجات التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، والارتقاء بجودة خدمات التعليم العالي، بزيادة معدل التغطية بالجامعات التكنولوجية والأهلية على مستوى المحافظات إلى ١٠٠٪ وبما يساهم في زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي إلى ٤٣,٧٪، وزيادة نسبة الكليات الحاصلة على الاعتماد والجودة إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠ وبما يساهم في زيادة عدد الجامعات المصرية المدرجة في تصنيف التايمز إلى ١٠٠ جامعة، والارتقاء بمنظومة البحث العلمي لتحسين ترتيب مصر في مؤشر «سيماجو» إلى ٢١ عالمياً عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
معدل الالتحاق بالتعليم العالي (١٨-٢٢ سنة) (٪)	٣٩,٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٤٠,٥	٤١	٤٢	٤٣,٧
معدل التغطية بالجامعات التكنولوجية على مستوى المحافظات (٪)	٤١ (٢٠٢٦/٢٥)	٥٢	٦٧,٥	٨٣,٨	١٠٠
معدل التغطية بالجامعات الأهلية على مستوى المحافظات (٪)	٧٠ (٢٠٢٣/٢٢)	٨٨	٩٢	٩٦	١٠٠
نسبة الكليات الحاصلة على الاعتماد والجودة (٪)	٤١ (٢٠٢٥)	٦١	٧٠	٨٠	٩٠
عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (شنغهاي) (جامعة)	١ (٢٠٢٤/٢٣)	١	٣	٥	٧
عدد الجامعات المصرية المدرجة في تصنيف التايمز (جامعة)	٣٥ (٢٠٢٥)	٦٠	٧٥	٩٠	١٠٠
ترتيب مصر في مؤشر طلبات براءات الاختراع المقدمة لمكاتب براءات الاختراع	٥٢ (٢٠٢٣)	٥٠	٤٩	٤٨	٤٧
ترتيب مصر في مؤشر النشر العلمي الدولي (سيماجو)	٢٥ (٢٠٢٤/٢٣)	٢٤	٢٣	٢٢	٢١
معدل البطالة بين حملة المؤهلات العليا (٪)	١٣,٧ (٢٠٢٤)	١٢,٥	١١,٤	١٠,٢	٩

الجهة المسئولة:

وزارة العمل

الهدف الاستراتيجي:

توفير العمل اللائق للجميع

تُولي الدولة اهتماماً بالغاً بمواجهة البطالة، وتوفير فرص العمل اللائق، ورفع كفاءة سوق العمل، من خلال توفير برامج تدريبية وتأهيلية، بالتركيز على نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال ووظائف المستقبل، فضلاً عن دمج القطاع الرسمي في منظومة العمل الرسمية، ومن المستهدف خفض مُعدلات البطالة إلى ٥٪ من خلال تطوير منظومة التدريب والتعليم المهني لتحسين تقييم مصر في مؤشر «التدريب والتعليم الفني والمهني» إلى ٧٥٪، وزيادة نسبة مُشاركة الإناث في القوى العاملة إلى حوالي ٢٠٪ من خلال توفير بيئة العمل المناسبة للمرأة وتفعيل قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥، وتعزيز آليات العمل المرنة، وبما يعمل على زيادة معدل الحصول على وظيفة إلى ٢٦٪، بالإضافة إلى خفض نسبة العمالة غير الرسمية لتصل إلى أقل من ٤٥٪ وذلك عام ٢٠٣٠، ويساهم في زيادة «نسبة الشباب الذين يعملون أو يدرسون أو يتدربون».

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة العمالة غير الرسمية بأجر من إجمالي القوى العاملة (نسبة التشغيل غير الرسمي) (٪)	٦٠ (٢٠٢٥)	٥٨	٥٥	٥٣	٤٥
المؤشر العالمي للتدريب والتعليم الفني والمهني (نقطة من ١٠٠ نقطة)	٥٦,٣ (٢٠٢٤)	٦٥	٦٩	٧٢	٧٥

الجهة المسئولة:
البنك المركزي المصري

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

الهدف الاستراتيجي:
تعزيز جهود الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية المصرفية

تؤكد الدولة أهمية الشمول المالي وعدم استبعاد أي من الأفراد أو المؤسسات وكذلك أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من المنظومة التمويلية للدولة، حيث يتيح إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية متنوعة وبتكلفة ميسرة تلبي احتياجاتهم المختلفة، وفي هذا السياق من المستهدف مواصلة جهود إتاحة جميع الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع من خلال قنوات رسمية بتكلفة مناسبة وجودة عالية، ومن المستهدف في هذا السياق زيادة نسبة الشمول المالي لتصل إلى ٨٠٪ من السكان و٧٢٪ بين السيدات و٥٦,٥٪ بين الشباب وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة الشمول المالي من إجمالي السكان البالغين (٪)	٧٦,٣ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
نسبة الشمول المالي بين السيدات (٪)	٧٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٠,٥	٧١	٧١,٥	٧٢
نسبة الشمول المالي بين الشباب (١٥-٣٥) (٪)	٥٤,٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٥	٥٥,٥	٥٦	٥٦,٥

الجهة المسئولة:

وزارة التضامن الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي:

دعم وتوسيع مظلة الحماية والرعاية الاجتماعية

تولي الدولة اهتماماً بالغاً بتوفير برامج الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، بما يساهم في رفع كفاءة رأس المال البشري، من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات، بما ينعكس على زيادة الإنتاجية والمشاركة في سوق العمل، مما يُحرك عجلة الاقتصاد ويعزز النمو الاقتصادي المستدام، وضمان استفادة الجميع من ثمار التنمية، ومن المستهدف زيادة نسبة المستفيدين من الدعم النقدي من جملة السكان تحت خط الفقر إلى حوالي ٧٠٪ والوصول بنسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم تأمين صحي إلى ٦٤٪ وذلك بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة معدل إتاحة حضانات الطفولة المبكرة للوصول إلى معدل التحاق في حدود ٢٠٪، وتغطية كافة المحافظات بمراكز خدمات المرأة العاملة ودور وأندية المسنين ودور الأيتام ومراكز الإغاثة ومراكز تأهيل ذوي الإعاقة، وزيادة نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي إلى ٦١٪، وزيادة نسبة الحاصلين على بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة إلى ١٨٪ من جملة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعيل دور العمل الأهلي بزيادة نسبة الشباب المتطوعين إلى ١٥٪ من جملة الشباب، وبما يعمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر «العطاء العالمي».

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي من جملة السكان تحت خط الفقر (٪)	٦٠ (٢٠٢٤)	٦٢,٥	٦٥	٦٧,٥	٧٠
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم تأمين صحي (٪)	٣٢ (٢٠٢٤)	٤٦	٥٢	٥٨	٦٤
معدل التحاق الأطفال بحضانات الطفولة المبكرة (٪)	١٧,٣ (٢٠٢٥)	١٨	١٨,٥	١٩	٢٠
نسبة الحاصلين على بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة من جملة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة (٪)	١٠ (٢٠٢٤)	١٢	١٤	١٦	١٨
نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي (إجمالي الجمهورية) (٪)	٤٠,٧ (٢٠٢٣)	٥٢	٥٤,٩	٥٧,٧	٦١
نسبة مساهمة مؤسسات المجتمع الأهلي في تمويل المشروعات المشتركة مع صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٪)	١٠ (٢٠٢٥)	١٥	٢٠	٢٥	٢٥

الجهة المسئولة:
المجلس القومي للمرأة

الهدف الاستراتيجي:
التمكين الاقتصادي للمرأة

تؤكد الدولة أن تعزيز العمل اللائق يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسهم الأجور العادلة وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل في رفع مستويات الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة معدل تشغيل الإناث من ١٤٪ (٢٠٢٥/٢٤) ليصل إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة نسبة الإناث في وظائف مهنية إلى ٤٠٪، وزيادة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة إلى ٥٣٪، وزيادة نسبة الإناث المشتغلات في القطاع الخاص إلى ٧٠٪ عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، تؤكد الدولة والقطاع الخاص أن جهود تمكين المرأة تتطلب مشاركة فعالة من الأطراف الحكومية والقطاع الخاص.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان (٢٠٢٥/٢٤)	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
معدل تشغيل الإناث (٪)	١٤	١٦	١٨	١٩	٢٠
نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع الخاص من إجمالي المشتغلات (٪)	٦٣,٧	٦٥	٦٧	٦٩	٧٠
نسبة الإناث في وظائف مهنية (٪)	٣٤,٦	٣٦,٧	٣٧,٧	٣٨,٩	٤٠
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة (٪)	٤٧,٢	٤٨	٥٠	٥٢	٥٣
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة (٪)	٤٥	٤٨	٥٠	٥٢	٥٣

الجهة المسئولة:

وزارة التموين والتجارة الداخلية

الهدف الاستراتيجي:

تعزيز منظومة الأمن الغذائي وضمان توفير السلع الاستراتيجية بالأسواق

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بتحقيق متطلبات الأمن الغذائي، من خلال توافر السلع الأساسية في الأسواق، وضمان وصول الدعم لمستحقيه، والحفاظ على مخزون آمن من السلع الاستراتيجية، فضلاً عن تشديد الرقابة لضبط الأسعار، وتنشيط حركة التجارة الداخلية، ومن المستهدف زيادة الطاقة التخزينية للصوامع إلى ٦ مليون طن عام ٢٠٣٠، وبما يُساهم في استدامة استيعاب الصوامع لنسبة ١٠٠٪ من كمية القمح المتاحة للاستهلاك والحفاظ على متوسط عدد شهور كفاية السلع الأساسية عند ٦ أشهر والحفاظ على معدل فاقد منخفض من القمح عند ١٪، وكذا زيادة نسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم بطاقات تموين إلى ١٠٠٪، وزيادة معدل تغطية المناطق اللوجستية على مستوى المحافظات إلى ٧٥٪ وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
الطاقة التخزينية للصوامع (مليون طن)	٣,٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٣,٥	٤,١	٤,٤	٦
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) الذين لديهم بطاقات تموين (٪)	٩٠,٩ (٢٠٢٤/٢٣)	٩٤	٩٦	٩٨	١٠٠
معدل التغطية بالمناطق اللوجستية على مستوى المحافظات (٪)	١١ (٢٠٢٤/٢٣)	٢٧	٤٣	٥٨	٧٥

الجهة المسئولة:
وزارة الشباب والرياضة

الهدف الاستراتيجي:
التوسع في إتاحة وضمان جودة الخدمات الرياضية والشبابية

تؤكد الدولة أهمية إتاحة المنشآت الرياضية والشبابية بكافة أنواعها بشكلٍ يتناسب مع الكثافات السكانية بشتى المناطق الجغرافية، وبما يعمل على تعزيز ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية، وإقامة مجتمع رياضي حيوي، ومن المستهدف الوصول بمعدل إتاحة الخدمات الرياضية إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠ على مستوى المحافظات، وكذا زيادة عدد البطولات والأحداث الرياضية الدولية والقارية التي تستضيفها مصر لتصل إلى ٣٠٠ بطولة وحدث دولي وقاري عام ٢٠٣٠ وربطها بالسياحة الرياضية، وزيادة معدل إتاحة المراكز الشبابية إلى ١٢٠ مركز لكل مليون مواطن عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على زيادة نسبة مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٪ ونسبة ممارسة الرياضة إلى ٥٠٪ من السكان عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة ممارسة الرياضة لدى السكان (٪)	٢٥,٣	٣٠	٣٥	٤٠	٥٠
متوسط معدل تغطية الخدمات الرياضية على مستوى المحافظات (٪)	٧١ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٢,٦	٨٨,٤	٩٤,٢	١٠٠
تطور ترتيب مصر في مؤشر تنمية الشباب (ترتيب)	٩٩ (٢٠٢٤)	٨١	٧٤	٦٧	٦٠

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق العدالة الثقافية وضمان إتاحة الخدمات والأنشطة الثقافية للجميع

الجهة المسئولة:

وزارة الثقافة

وزارة الثقافة المصرية
THE MINISTRY OF CULTURE OF EGYPT

تؤكد الدولة أهمية الدور الذي تلعبه الثقافة في تنمية الإنسان المصري من خلال ترسيخ مجموعة من القيم الإيجابية المحورية، كما تأتي الصناعات الثقافية على رأس محركات العمل الثقافي، كما يمتد نطاق الثقافة ليشمل التراث بكافة أشكاله المادي وغير المادي، حيث تمثل الصناعات التراثية جزء أصيل من الصناعات الثقافية، وفي هذا الإطار من المستهدف زيادة نسبة الصادرات الثقافية من جملة الصادرات المصرية غير البترولية إلى ٢٪ على الأقل عام ٢٠٣٠، وزيادة معدل إتاحة «المكتبات المتنقلة» على مستوى المحافظات إلى ٧٢٪، وعدد المكتبات العامة إلى ٢ مكتبة لكل ١٠٠ ألف نسمة، وزيادة مُعدل إتاحة النسخ المطبوعة من الكتب والكتيبات إلى ٨٠ نسخة لكل ١٠٠ ألف نسمة، وزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات السينما إلى ٩٠٪، فضلاً عن زيادة عدد المراكز الثقافية لكل ١٠٠ ألف نسمة إلى حوالي ٤ مراكز، ومضاعفة عدد المهرجانات الدولية الثقافية التي تنظمها مصر إلى ٦ مهرجانات، وزيادة عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي المسجلة في منظمة اليونيسكو إلى ١٤ عنصر ثقافي، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
معدل إتاحة المكتبات المتنقلة على مستوى المحافظات (٪)	٦٧ (٢٠٢٤)	٦٩	٧٠	٧١	٧٢
معدل إتاحة المسارح المتنقلة على مستوى المحافظات (٪)	٤١ (٢٠٢٤)	٤١	٤٣	٤٧	٥١
معدل التغطية بدور العرض السينمائي على مستوى المحافظات (شامل القطاع الخاص) (٪)	٤٨ (٢٠٢١)	٥١	٥٣	٥٥	٥٦
معدل إتاحة النسخ المطبوعة من الكتب والكتيبات (نسخة لكل ١٠٠ نسمة)	٧٧ (٢٠٢٢)	٧٩,٣	٧٩,٥	٧٩,٨	٨٠
نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات السينما (نسبة المقاعد) (٪)	٨٤ (٢٠٢١)	٨٦,٣	٨٧,٥	٨٨,٨	٩٠
نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات المكتبات المتخصصة (نسبة المقاعد) (٪)	٢١ (٢٠٢١)	٣٤,٣	٣٧,٥	٤١,٨	٤٥,٤
نسبة الصادرات الثقافية من جملة الصادرات المصرية غير البترولية (٪)	١ (٢٠٢٣)	١,٦	١,٨	١,٩	٢
عدد المهرجانات الدولية الثقافية المنظمة في مصر (عدد)	٣ (٢٠٢١)	٤	٥	٥	٦
عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي المسجلة في منظمة اليونيسكو (عدد)	١٠ (٢٠٢٥)	١١	١٢	١٣	١٤

الجهة المسئولة:
وزارة الأوقاف

الهدف الاستراتيجي:

التوسع في إتاحة وتطوير المساجد وتعظيم الاستفادة والاستغلال الأمثل لأصول الوقف المصري

تؤكد الدولة ضرورة مكافحة كافة صور التعصب والتطرف الفكري، من خلال تعزيز ثقافة الاعتدال واحترام الاختلاف، ومواجهة التراجع القيمي في المجتمع، وتجديد الخطاب الديني ودمج رؤية الدولة التنموية في محتوى هذا الخطاب، وذلك من خلال تطوير كافة المساجد المغلقة هندسياً (البالغ عددها ٧٤١ مسجد)، والانتهاء من تطوير مراكز تدريب الأئمة في كافة المحافظات، وتغطية كافة المساجد بالعدادات المسبقة (كهرباء ومياه) في ضوء جهود الاستدامة البيئية، كما تواصل الدولة مسيرة الإصلاح الهيكلي والمؤسسي، والاستغلال الأمثل للأصول المملوكة لهيئة الأوقاف لزيادة الفرص الاستثمارية للدولة، وذلك من خلال تحقيق معدل نمو سنوي في إيرادات هيئة الأوقاف المصرية في حدود ٣٠٪، وحصر وتوثيق كافة أصول هيئة الأوقاف البالغة ٢٤٤,٩ ألف أصل وإعداد موازنة خاصة بكل أصل بشكل سنوي، وخفض المديونية المُتراكمة المستحقة لهيئة الأوقاف بمعدل ٢٠٪ سنوياً، وكذا خفض عدد حالات التعدي على أراضي هيئة الأوقاف بمعدل ٩٪ سنوياً، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من الفرص الاستثمارية المطروحة من هيئة الأوقاف للشراكة مع القطاع الخاص، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
عدد المساجد المطورة (الهدف: ٧٤١ مسجد مُغلق هندسياً داخل الحيز العمراني)	٨٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٢	١٩٣	٢٢٢	٢٤٤
عدد أجهزة الأذان الموحد على مستوى الجمهورية (تراكمي)	٦٧٢٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٢٢٠	٨٧٢٠	٩٢٧٠	٩٨٧٠
نسبة المساجد المتوفر بها عدادات كهربائية مسبقة الدفع (٪)	٩٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٩٦	٩٨	١٠٠	١٠٠
نسبة المساجد المتوفر بها عدادات مياه مسبقة الدفع (٪)	٦٣ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٢	٨١	٩٠	١٠٠
عدد مراكز تدريب الأئمة المطورة (تراكمي)	٨ (٢٠٢٥/٢٤)	٩	١٥	٢١	٢٧
معدل النمو السنوي في إيرادات هيئة الأوقاف (٪)	٢٩ (٢٠٢٤/٢٣)	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
نسبة الأصول المستهدف حصرها وتوثيقها(٪)	٧٧,٥ (٢٠٢٥)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الفرص الاستثمارية المطروحة من هيئة الأوقاف للشراكة مع القطاع الخاص (عدد)	٢٠ (٢٠٢٦/٢٥)	٢٠	١٠	١٠	١٠

الجهة المسئولة:
وزارة العدل

الهدف الاستراتيجي:
تحقيق العدالة الناجزة والارتقاء بجودة الخدمات العدلية

تولي الدولة اهتماماً بتحقيق العدالة الناجزة، وتحسين مستوى الخدمات القضائية للمواطنين، ودعم أسس المساواة وتكافؤ الفرص، والفئات الاجتماعية ذات الأولوية، ومن المستهدف مواصلة الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى إتاحة وجودة وتنافسية الخدمات القضائية، وبما ينعكس على تحسين تقييم مصر في مؤشر «سيادة القانون» إلى ٤٣ نقطة عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال الوصول بنسبة الفصل في الدعاوى المتداولة أمام القضاء العادي إلى ٩٦٪ وفي المحاكم الاقتصادية إلى ٨٧٪ بما يُساهم في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة معدل إتاحة المحاكم إلى ٨ محاكم لكل مليون مواطن، وعدد القضاة إلى ١٣١ لكل مليون مواطن، وتسوية ٩٨٪ من منازعات الاستثمار، وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
تقييم مصر في مؤشر سيادة القانون (مشروع العدالة العالمي)(١-٠)	٠.٣٥ (٢٠٢٥)	٠.٣٧	٠.٣٩	٠.٤١	٠,٤٣
نسبة الفصل في الدعاوى المتداولة أمام القضاء العادي (٪)	٩٥ (٢٠٢٤)	٩٥,٢٠	٩٥,٥٠	٩٥,٨٠	٩٦
نسبة الفصل في الدعاوى المتداولة أمام المحاكم الاقتصادية (٪)	٨٣ (٢٠٢٤)	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
معدل التغطية بالمكاتب الرئيسية وفروع التوثيق (مقر/ مليون مواطن)	٧.٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٨.١	٨.٣	٨.٥	٩
نسبة المعاملات الميكنة من إجمالي معاملات الشهر العقاري والتوثيق (٪)	٨٥,٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٩٩,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة التحول الرقمي في القضاء الجنائي الاقتصادي (٪)	٠	٢٠	٤٠	٦٠	٨٠
نسبة إنجاز اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار (٪)	٩٥ (٢٠٢٤)	٩٦	٩٧	٩٧	٩٨

الجهة المسئولة:
وزارة المالية

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية ورفع كفاءة المنظومة الضريبية والجمركية

تؤكد الدولة أهمية تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النمو الاقتصادي، من خلال تقديم المساندة الكافية للقطاعات الإنتاجية والصناعية وزيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية، وتنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته من خلال تقليص عبء الدين والمخاطر المرتبطة به، وخفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠٪ من خلال تحقيق الاستدامة المالية وتنويع مصادر التمويل وتشجيع وسائل التمويل المبتكرة، كما تستهدف الدولة إطالة متوسط عمر الدين المحلي ليصل إلى نحو ٥ سنوات على المدى المتوسط.

واتصالاً بذلك، من المستهدف تطوير المنظومة الضريبية والجمركية واستعادة الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين، من خلال بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وعادل وصديق للاستثمار ويدعم التنافسية ويبسط الامتثال ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال، وتقليل متوسط زمن الإفراج الجمركي للواردات إلى يوم واحد عام ٢٠٣٠، وتحسين ترتيب مصر في مؤشر «الأداء الجمركي»، وتحسين الخدمات الضريبية لتشكل الإيرادات الضريبية نسبة في حدود ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
متوسط عمر محفظة دين أجهزة الموازنة المتداول بالجنيه المصري (عام)	٢,٩٢ (يونيو ٢٠٢٥)	٣,١	٣,٧	٤,٢	٤,٨
مقدار الانخفاض السنوي في رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	٤ (٢٠٢٤/٢٣)	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢
تقييم مصر في مؤشر الرقابة على الموازنة (٠_١٠٠)	٥٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٨	٦٠	٦٣	٦٦

الهدف الاستراتيجي:

تشديد وإحكام الرقابة على الأسواق

الجهة المسئولة:

جهاز حماية المستهلك

تؤكد الدولة أهمية ضمان حقوق المواطنين التي كفلها قانون حماية المستهلك بهدف تشديد وإحكام الرقابة على الأسواق، ووضع الخطط وبرامج العمل لحماية حقوق المستهلك، وتعزيزها وتنميتها، وتلقى الشكاوى والبلاغات بجميع أنواعها في مجال حماية المستهلك من المستهلكين والجمعيات، والتحقيق فيها، والتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة، ودراسة الاقتراحات والتوصيات التي ترد إلى الجهاز فيما يتصل بحقوق المستهلك، وتعزيز التعاون في مجال حماية المستهلك في الداخل والخارج واتخاذ الاجراءات الاستباقية والانذار المبكر للكشف عن أي ضرر محتمل قد يصيب المستهلك.

وفي هذا السياق، من المستهدف حل ١٠٠٪ من شكاوى المستهلكين، وخفض متوسط زمن حل الشكوى إلى ٩ أيام، وبالنسبة للسائحين إلى ٥ أيام فقط، وتلقي ٩٠٪ من الشكاوى بشكل مُميكن، وزيادة معدل الانتشار الجغرافي بتغطية كافة المحافظات بفروع جهاز حماية المستهلك وزيادة عدد سيارات الضبطية القضائية إلى عدد ٣ سيارات لكل محافظة.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة التغطية بفروع حماية المستهلك على مستوى المحافظات (٪)	٩٦ (٢٠٢٥/٢٤)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد سيارات الضبطية القضائية لجهاز حماية المستهلك (الهدف: ٣ سيارات لكل محافظة)	٤٦ (٢٠٢٦/٢٥)	٥١	٥٧	٧٥	٨١
متوسط زمن حل الشكوى (عدد الأيام)	١٥ (٢٠٢٦/٢٥)	١٣	١٢	١٠	٩
نسبة شكاوى المواطنين التي تم تلقيها بشكل مميكن (٪)	٥٥ (٢٠٢٦/٢٥)	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠
نسبة الربط الإلكتروني مع كافة الجهات الخارجية ذات الصلة (٪)	٢٠ (٢٠٢٦/٢٥)	٣٠	٤٠	٤٥	٥٠
نسبة الإنجاز في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في حل واستقبال الشكاوى لسد عجز العنصر البشري (٪)	٢٠ (٢٠٢٦/٢٥)	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠

الجهة المسئولة:

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

الهدف الاستراتيجي:

جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية

وتعظيم الصادرات المصرية

تتبنى الدولة نهجاً تنموياً شاملاً لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة معدلات الاستثمار وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتمكين القطاع الخاص، وبما يعمل على زيادة قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل إلى ٢٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠ وبحيث ترتفع نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٣,٥٪، وذلك من خلال مجموعة من الآليات منها الوصول بعدد الفرص الاستثمارية المُحدثة والجديدة على الخريطة الاستثمارية إلى ٧٩٤٥ فرصة بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة عدد المناطق الحرة إلى ١٤ منطقة وبما يعمل زيادة نسبة صادرات المناطق الحرة إلى ٢٥٪ من جملة الصادرات، وزيادة عدد المناطق الاستثمارية إلى ٢٤ منطقة، وزيادة عدد الشركات الحاصلة على الرخصة الذهبية إلى ١٢٢ شركة، وتأسيس ١٠٠٪ من الشركات إلكترونياً، وخفض زمن الإفراج الجمركي إلى يوم واحد، وبما يعمل على أن تحتل مصر المركز ٥٠ عالمياً في مؤشر «جاهزية الأعمال».

كما تُولي الدولة أهميةً كبرى لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية، والنفاذ إلى أسواق جديدة، في ضوء مواصلة الجهود المبذولة لتسهيل حركة التجارة ودعم الصادرات من خلال التحول الرقمي في الإجراءات والانفتاح التجاري على دول العالم، وفي هذا السياق، من المستهدف الوصول إلى معدل نمو سنوي في الصادرات غير البترولية يبلغ ٢٠٪ وتحقيق عائد مستهدف لبرنامج رد الأعباء التصديرية ليصل إلى ١ دولار لكل جنيه وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة صادرات المناطق الحرة من جملة صادرات مصر (٪)	٢٠ (٢٠٢٤)	٢٠	٢٢	٢٢	٢٥
عدد المناطق الحرة العامة (منطقة)	٩ (٢٠٢٤)	٩	١١	١٣	١٤ (الأثاث بدمياط/الغردقة/ أكتوبر الجديدة/ برج العرب/ العلمين)
معدل التغطية بالمناطق الحرة على مستوى المحافظات (٪)	٣٣ (٢٠٢٤)	٣٣	٤١	٤٨	٥٦
عدد المناطق الاستثمارية (منطقة)	١٨ (٢٠٢٤)	٢١	٢٢	٢٣	٢٤

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
عدد الفرص الاستثمارية المحدثة والجديدة على الخريطة الاستثمارية/ تراكمي (فرصة)	٢٠٥٥ (٢٠٢٤/٢٣)	٤٢٣١	٥٥٤٥	٦٧٤٥	٧٩٤٥
نسبة الشركات المؤسسة إلكترونياً من إجمالي عدد الشركات التي يتم تأسيسها (٪)	--	٨١,٣	٨٧,٥	٩٣,٨	١٠٠
عدد الشركات الحاصلة على الرخصة الذهبية /تراكمي (شركة)	٤٢ (٢٠٢٤)	٦٢	٨٢	١٠٢	١٢٢
متوسط زمن الإفراج الجمركي (يوم)	٥,٨ (٢٠٢٥)	١	١	١	١
الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات تأسيس الشركات الجديدة (يوم)	٧ (٢٠٢٤)	٤	٣	٢	١
متوسط المدى الزمني المستغرق للرد على شكاوى المستثمرين (يوم)	٧ (٢٠٢٥)	٢	٢	١	١
ترتيب مصر في مؤشر جاهزية الأعمال (مركز)	--	--	--	--	٥٠
معدل النمو السنوي للصادرات المصرية غير البترولية (٪)	١٤ (٢٠٢٤)	١٧	١٨	١٩	٢٠

الجهة المسئولة:
وزارة الصناعة

الهدف الاستراتيجي:
تحسين جودة وتنافسية القطاع الصناعي والتحول نحو الصناعة المستدامة

يُعد قطاع الصناعة من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما له من دور فعّال في تحقيق النمو الاقتصادي المُستدام وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُساهم في خلق فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية، كما يُعتبر محفزاً رئيسياً لنقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي والابتكار، مما ينعكس إيجاباً على باقي القطاعات الإنتاجية، كما أن تعزيز القيمة المضافة من خلال التصنيع يُعد من أهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات. ومن المستهدف تحسين ترتيب مصر في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي إلى المركز ٤٤ عام ٢٠٣٠، وزيادة الصادرات الصناعية إلى ٩٠٪ من الصادرات غير البترولية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات منها الوصول بمساحة الأراضي الصناعية المرفقة إلى ٩٧ مليون متر مربع، وتخصيص ١٠٠٪ من الوحدات الصناعية بالمجمعات الصناعية الجديدة والوصول بعدد المصانع المنشأة إلى ١٠٠ ألف مصنع، وزيادة نسبة الصناعات الخضراء إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
ترتيب مصر في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (ترتيب)	٦٧ (٢٠٢٢)	٥٣	٥٠	٤٧	٤٤
عدد المصانع المُنشأة (بالألف مصنع)	٦٨ (٢٠٢٤)	٨٤	٨٩	٩٥	١٠٠
مساحة الأراضي المرفقة الإضافية (متوسط ٢٥٠٠٠م٢ للمصنع) (مليون م٢)	١٤ (٢٠٢٤)	٥٥,٨	٦٩,٥	٨٣,٣	٩٧
نسبة تخصيص وحدات المجمعات الصناعية (٤٨٠٨ وحدة في ١٦ مجمع) (٪)	٧٤ (٢٠٢٤/٢٣)	٨٧,٣	٩١,٥	٩٥,٨	١٠٠

الهدف الاستراتيجي:

إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام

وزيادة تنافسية صادراتها

الجهة المسئولة:

وزارة قطاع الأعمال العام

تُولي الدولة أهميةً خاصة لتعظيم العائد على أصول شركات قطاع الأعمال العام، وتعزيز دورها في تنمية الصادرات المصرية، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال توطين الصناعات، وتطوير تكنولوجيا الإنتاج، وتحسين أساليب الإدارة وتعزيز إنتاجية العنصر البشري. وفي هذا السياق من المستهدف تحقيق معدل نمو سنوي في صادرات شركات قطاع الأعمال العام بحوالي ٥٪ لتشكل نسبة ٤٨٪ من جملة إيرادات النشاط، وتحقيق كافة الشركات أرباحاً بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
قيمة صادرات شركات قطاع الأعمال العام (مليون دولار)	٩٧٥	١٠٧٥	١١٢٩	١١٨٥	١٢٤٤
نسبة صادرات الشركات المصدرة من جملة إيرادات النشاط (٪)	٤٠	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨
عدد مشروعات الشراكة/ الاتفاقيات مع القطاع الخاص/ الاتفاقيات الداعمة للتصدير (تراكمي)	٤	٦	٨	٩	١٠
عدد شركات قطاع الأعمال العام الرابحة	٤٩	٥٢	٥٦	٦١	٦٣
نسبة عدد شركات قطاع الأعمال العام الرابحة من جملة عدد الشركات (٪)	٧٨	٨٣	٨٩	٩٧	١٠٠

الجهة المسئولة:

وزارة الدولة للإنتاج الحربي

الهدف الاستراتيجي:

تعميق التصنيع المحلى ورفع مهارات العمالة الفنية

تُولي الدولة أهميةً خاصةً للصناعات الاستراتيجية، من خلال الارتقاء بمعايير التصنيع المحلي، للاستفادة منها في تنفيذ المشروعات القومية، فضلاً عن المساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، خاصةً ذات الصلة بقطاع الصحة والتدريب، كما تؤكد أهمية تعزيز دور المصانع الحربية في توطين وتعميق التصنيع المحلي، وفي هذا السياق، من المستهدف تحقيق معدل نمو سنوي في إيرادات الهيئة القومية للإنتاج الحربي يصل إلى ٧٨٪ عام ٢٠٣٠، مُقارنةً مع ٦٧٪ عام (٢٠٢٥/٢٤)، واستدامة جهود الشراكات مع القطاع الخاص والبالغة ١٢ شراكة، وزيادة طاقة مصانع تدوير المخلفات المصنعة محلياً (مستقبل ١) عند ٣٠ مليون طن/ ساعة وكمية الهيدروجين الأخضر المنتجة عند ١٦٠ ألف طن/ سنة وذلك عام ٢٠٣٠، كما تؤكد الدولة أهمية تنمية العنصر البشري وبناء قدرات الكوادر البشرية ورفع مهارات العمالة وعقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب المتخصصة للخريجيين محلياً ودولياً، وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة عدد المستفيدين من برامج التعليم والتدريب المهني التابعة لوزارة الإنتاج الحربي إلى ٩ آلاف مستفيد في عام ٢٠٣٠ مقارنةً مع ٧,٢ ألف مستفيد (٢٠٢٥/٢٤).

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
معدل النمو السنوي في إيرادات الهيئة القومية للإنتاج الحربي (٪)	٦٧ (٢٠٢٥/٢٤)	٣٤	٤٧	٦٢	٧٨
كمية الطاقة الكهربائية المولدة من المخلفات (ميجاوات/ ساعة) (محطة أبو رواش)	--	مرحلة الإنشاء	مرحلة الإنشاء	مرحلة الإنشاء	٣٠
طاقة مصانع تدوير المخلفات المصنعة محلياً (طن/ساعة) (مستقبل ١)	--	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
كمية الهيدروجين الأخضر المنتجة (ألف طن/ سنة)	--	--	--	--	١٦٠
عدد الشراكات مع القطاع الخاص (عدد)	١٢ (٢٠٢٤)	١٢	١٢	١٢	١٢
عدد المستفيدين من كافة برامج التعليم والتدريب المهني التابعة لوزارة الدولة للإنتاج الحربي (ألف مُستفيد)	٧,٢ (٢٠٢٥/٢٤)	٧,٥	٨	٨,٢	٩

الجهة المسئولة:

وزارة السياحة والآثار

الهدف الاستراتيجي:

تعزيز مكانة مصر السياحية

وتطوير وتنمية المتاحف والمناطق الأثرية

يُعد قطاع السياحة والآثار من المرتكزات الأساسية للاقتصاد، كأحد أهم مصادر النقد الأجنبي، ولأهميته في تعزيز تنافسية مصر على مستوى السياحة الإقليمية والدولية، فضلاً عن توفير فرص العمل، وتطوير الأماكن الأثرية وتعظيم الاستفادة منها، كمناطق جذب للسياحة الداخلية والدولية. وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة عدد السائحين الأجانب إلى ٣٠ مليون سائح عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على زيادة حجم الإيرادات من السياحة إلى ٤٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠، كما تُولي الدولة أهميةً خاصة لحماية وتطوير المقومات الأثرية لتنويع المنتج السياحي، ومن المستهدف الارتقاء بجودة وتنافسية خدمات السياحة المقدمة في المناطق الأثرية وبحيث يتم زيادة عدد زوار المتاحف الأثرية، وسوف تعمل الدولة على تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الآليات من بينها زيادة حجم الطاقة الفندقية لتصل إلى ٤٨٤ ألف غرفة عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
متوسط الإنفاق (دولار/ليلة)	٩٣,٣	١٢٠	١٢٥	١٣٠	١٣٥
حجم الطاقة الفندقية (ألف غرفة)	٢٢٨ (٢٠٢٤)	٣١٩	٣٧٥	٤٢٧	٤٨٤
عدد الليالي السياحية (مليون ليلة)	١٦٤,٤ (٢٠٢٤)	٢١٦	٢٣٦	٢٥٨	٣٠٠
متوسط مدة الإقامة الفندقية في مصر (ليلة)	١٠,٢ (٢٠٢٥/٢٠٢٤)	٩,٥	٩,٥	٩,٥	١٠

الجهة المسئولة:
وزارة النقل

الهدف الاستراتيجي:

تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل النظيف واللوجستيات وتحسين جودة خدمات النقل

يمثل قطاع النقل أحد أهم الضمانات الرئيسية لنجاح خطط التنمية المستدامة، إذ يسهم في تلبية احتياجات جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويرفع تنافسية الاقتصاد المصري على المستويين الإقليمي والدولي، ويفتح آفاق تنموية جديدة من شأنها زيادة التنمية العمرانية وإقامة مدن حضرية جديدة والربط بينها بوسائل نقل خضراء مُستدامة، كما تؤكد الدولة أهمية تعزيز البنية التحتية للطرق والموانئ والسكك الحديدية ومترو الأنفاق وتوسيع قدرات النقل والتخزين وربطها بالأسواق المحلية والدولية، وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة طاقة نقل البضائع بالنقل النهري إلى ١٠ مليون طن عام ٢٠٣٠، وزيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية إلى ٤٠٠ مليون طن، وزيادة حجم المتداول للموانئ الجافة والمراكز اللوجستية إلى ٢ مليون حاوية، وطاقة تشغيل الموانئ البرية إلى ٨,٨ مليون طن، وطاقة نقل البضائع بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي إلى ١٥ مليون طن عام ٢٠٣٠، وزيادة طاقة نقل البضائع بالسكك الحديدية إلى ٢٥,٨ مليون طن سنوياً، و بما يعمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر «أداء الخدمات اللوجستية» العالمي إلى المركز ٣٠ عام ٢٠٣٠، ومؤشر جودة الطرق العالمي إلى المركز ١٦ عالمياً، وخفض معدل حوادث القطارات إلى ٠,٦ حادثة لكل مليون راكب.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (ترتيب)	٥٧ (٢٠٢٤)	٤٥	٣٩	٣٤	٣٠
طاقة نقل البضائع بالنقل النهري (مليون طن /سنة)	٧,٢ (٢٠٢٥/٢٤)	٨,٥	٩,٠	٩,٥	١٠
الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية (مليون طن)	١٨٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٢٦٥	٣١٠	٣٥٥	٤٠٠

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
حجم التداول المستهدف للموانئ الجافة والمراكز اللوجستية (مليون حاوية)	٠,٦	٠,٨	١	١,٥	٢
طاقة تشغيل الموانئ البرية (ألف طن)	٦٠٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٨٨٠٠
عدد المحاور على النيل(محور)	٥٧ (٢٠٢٣)	٦٢	٦٥	٦٨	٧٣
عدد محطات الأتوبيس الترددي (محطة)	١٤ (٢٠٢٥)	٣٥	٣٥	٤٨	٤٨
مؤشر جودة الطرق العالمي (ترتيب)	١٨ (٢٠٢٤)	١٧	١٦	١٦	١٦
طاقة نقل الركاب بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي (مليون راكب / يوم)	٤,٥ (٢٠٢٥)	٧,٩٥	٩,٩٥	٩,٩٥	١٣,٥
طاقة نقل البضائع بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي (مليون طن /سنوياً)	----	----	٤	٤	١٥
طاقة نقل الركاب بالسكك الحديدية (مليون راكب / يوم)	١,٢ (٢٠٢٥/٢٤)	١,٦	١,٧	١,٩	٢
طاقة نقل البضائع بالسكك الحديدية (مليون طن / سنة)	٧,٥٧ (٢٠٢٥)	١٣	١٦,٥	٢٠	٢٥,٨
نسبة إشارات السكك الحديدية المكهربة (الهدف: ٢٠٠٠ كم) (٪)	٤٢ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٥	٨٣,٣	٩١,٧	١٠٠
معدل حوادث القطارات (حادثة/ مليون راكب)	٠,٨٤ (٢٠٢٤)	٠,٦٥	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٦

الجهة المسئولة:

هيئة قناة السويس

الهدف الاستراتيجي:

تعظيم دور قناة السويس في حركة الملاحة العالمية

تؤكد الدولة أهمية الحفاظ على التدفق الآمن والمستدام لحركة التجارة العالمية عبر قناة السويس من خلال تقديم مظلة متكاملة من الحلول التكنولوجية والخدمات اللوجستية والأنشطة البحرية وصناعات القيمة المضافة المدعومة بقاعدة خبرات بشرية متراكمة، وزيادة عدد السفن العابرة ليصل إلى حوالي ٢٠ ألف سفينة عام ٢٠٣٠، وبما ينعكس على تزايد نسبة القدرة الاستيعابية المستغلة لتكون في حدود ٥٥٪، وبما يساهم في زيادة قيمة إيرادات قناة السويس والمساهمة في زيادة حصيلة النقد الأجنبي.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
عدد السفن العابرة لقناة السويس (سفينة)	١٢٣٧٥	١٤٩٩٦	١٦٤٩٥	١٨١٤٥	١٩٩٥٩
نسبة القدرة الاستيعابية المستغلة (٪)	٣٧	٤١	٤٥	٥٠	٥٥

الجهة المسئولة:

وزارة الطيران المدني

الهدف الاستراتيجي:

تحسين جودة وتنافسية منظومة الطيران المدني وضمان استدامتها

يُعد قطاع الطيران المدني أحد أهم ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يلعب دوراً مهماً في تسيير النقل الداخلي والخارجي، إضافةً إلى المساهمة في حركة التجارة الدولية، من خلال المطارات الدولية والمحلية، وتُؤكد الدولة أهمية تعزيز البنية التحتية الجوية على مستوى محافظات الجمهورية، واتصالاً بذلك، من المستهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية إلى ١١١,٥٨ مليون راكب سنوياً، وزيادة عدد الرحلات الجوية إلى ٥٣٤ ألف رحلة، فضلاً عن زيادة إجمالي حركة الركاب إلى ٧٤,٦ مليون راكب سنويًا، وحجم البضائع المنقولة جواً إلى ٤٥٤ ألف طن، وبما يساهم في تحسين ترتيب مصر في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي إلى الترتيب ١٥ عالمياً وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
ترتيب مصر في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي (ترتيب)	٢٧ (٢٠٢٤)	٢١	١٩	١٧	١٥
الطاقة الاستيعابية للمطارات (مليون راكب/ سنة)	٧١,١ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٢,٨٣	٧٢,٨٣	٧٢,٨٣	١١١,٥٨
إجمالي حركة الركاب على مستوى الجمهورية (مليون راكب/ سنويًا)	٥٧,٨ (٢٠٢٥/٢٤)	٦٣,٢	٦٦,٦	٧١,١	٧٤,٦
حجم البضائع المنقولة جواً (ألف طن)	٣٦١ (٢٠٢٥/٢٤)	٣٩٥	٤١٤	٤٣٤	٤٥٤
عدد الرحلات (ألف رحلة)	٤٥٠,٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٤٦٠	٤٨٣,٦	٥٠٨,٣	٥٣٤,٤
قدرات أسطول مصر للطيران (طائرات نقل الركاب)	٦٥ (٢٠٢٥)	٧٩,٠	٨٧,٠	٨٧,٠	٩١
عدد الوجهات التي تصل إليها شركة مصر للطيران (عدد)	٨٥ (٢٠٢٥)	٨٩	٩١	٩٣	٩٧
المتوسط السنوي لتحسين كفاءة استهلاك الوقود بالمطارات "ميناء القاهرة الجوي" (٪)	٢٠	٣٤	٣٦	٣٨	٤٠
عدد المطارات الصديقة للبيئة (عدد)	١ (٢٠٢٤)	٣	٣	٣	٣

الجهة المسئولة:

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الهدف الاستراتيجي:

تعزيز مساهمة قطاع الاتصالات في زيادة الصادرات المصرية وتنمية القدرات ودعم الإبداع والتحول الرقمي

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تولي الدولة المصرية اهتماماً متزايدًا بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نظراً لما تتمتع به مصر من بنية أساسية وبشرية تجعلها من الوجهات المفضلة لتقديم خدمة التعهيد على المستوى الدولي، ومن المستهدف زيادة قيمة الصادرات الرقمية السنوية إلى ١٠ مليار دولار، وتحسين ترتيب مصر في مؤشر الثقة في خدمات التعهيد العابرة للحدود للمرتبة ٣ عالمياً، وزيادة عدد المناطق التكنولوجية إلى ٦ مناطق مع زيادة نسب الإشغال إلى ٥٠٪ في المنطقتين الجديدتين، و١٠٠٪ في المناطق الأربع القائمة وذلك بحلول ٢٠٣٠، بما يعمل على تسريع التوسع في البنية التحتية الرقمية وتطوير المهارات البشرية، ومن المستهدف زيادة نسبة التغطية بمدارس WE ومراكز الإبداع الرقمي إلى ١٠٠٪ على مستوى المحافظات، وزيادة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية إلى ٥٠٪، بما يحسن ترتيب مصر في المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي للمركز ٤ عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
قيمة الصادرات الرقمية السنوية (مليار دولار)	٧ (٢٠٢٥/٢٤)	٧,٨	٨,٢	٨,٦	١٠
ترتيب مصر في مؤشر الثقة في خدمات التعهيد العابرة للحدود	٩ (٢٠٢٤)	٦	٥	٤	٣
عدد المناطق التكنولوجية (منطقة)	٤ (٢٠٢٤)	٥	٦	٦	٦
نسبة التغطية بمراكز الإبداع على مستوى المحافظات (٪)	٤٨ (٢٠٢٤/٢٣)	٧٤	٨٢,٧	٩١,٣	١٠٠
نسبة التغطية بمدارس WE على مستوى المحافظات (٪)	٧٠ (٢٠٢٤/٢٣)	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠
نسبة خريجي مدارس WE الملتحقين بسوق العمل (٪)	٣٤,٤ (٢٠٢٤)	٥٤,٧	٦١,٥	٦٨,٢	٧٥
تقييم مصر في مؤشر الأمن السيبراني العالمي (نقطة)	١٠٠ (٢٠٢٤/٢٣)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية (٪)	٣٣,٦ (٢٠٢٤/٢٣)	٣٤	٣٥	٣٦	٥٠

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق التنمية العُمرانية المُتكاملة والمُستدامة

وتوفير خدمات السكن اللائق

الجهة المسئولة:

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities

يمثل قطاع الاسكان أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية العمرانية المتكاملة، من خلال زيادة المساحة المأهولة بالسكان والارتقاء بجودة البيئة العمرانية، والتوسع في إتاحة الخدمات الأساسية والسكن اللائق لكافة المواطنين، بما يعزز الجهود المبذولة لتعظيم عوائد التنمية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وتؤكد الدولة أهمية توفير خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب لجميع السكان من خلال زيادة نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي في الحضر إلى ١٠٠٪ وفي الريف إلى ٨٥٪، وكذا زيادة نسبة مياه الصرف المعالج إلى ٨٠٪ من إجمالي مياه الصرف الصحي، وكذلك زيادة نسبة تغطية مياه الشرب بالجمهورية إلى ١٠٠٪، وزيادة إجمالي إمدادات مياه الشرب الناتجة عن تحلية مياه البحر إلى ٢ (مليون م٣/ يوم)، وخفض نسبة فاقد شبكة المياه إلى ٢٠٪، مما يساهم في وصول نصيب الفرد من المياه إلى ٢٠٠ (لتر /فرد/يوم) وبما يرفع كفاءة استهلاك المياه. كما تستهدف الدولة زيادة نسبة المساحة المأهولة إلى ١٦,٢٪ من مساحة مصر، ونسبة الوحدات السكنية (الجديدة) التي تراعي متطلبات البناء الأخضر إلى ٢٥٪، وزيادة نسبة الطاقة المتجددة في المباني إلى ٢٠٪، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
إجمالي إمدادات مياه الشرب الناتجة عن تحلية مياه البحر (مليون م٣/يوم)	١,٣ (٢٠٢٥/٢٤)	١,٥	١,٧	١,٨٥	٢
نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي بحضر الجمهورية (٪)	٩٦ (٢٠٢٥)	٩٨	٩٨,٧	٩٩,٣	١٠٠
نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي بريف الجمهورية (٪)	٦٠ (٢٠٢٥)	٦٢	٧٠	٧٧	٨٥
طاقة محطات الصرف الصحي (مليون م٣/ يوم)	١٨,٩ (٢٠٢٥)	١٩,٥	٢١,٥	٢٤	٢٦
نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف (٪)	٧٠ (٢٠٢٥)	٧٢	٧٥	٧٧	٨٠

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٦/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٩	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٣٠
نسبة فاقد شبكة المياه (NRW) (٪)	٢٥,٧ (٢٠٢٥)	٢٤,٥	٢٣	٢١,٥	٢٠
نسبة تغطية مياه الشرب بالجمهورية (٪)	٩٩ (٢٠٢٥)	٩٩,١	٩٩,٢٥	٩٩,٥	١٠٠
طاقة محطات مياه الشرب (مليون م٣/ يوم)	٤٤ (٢٠٢٥)	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨
نسبة المساحة المأهولة للمساحة الكلية (٪)	١٤,٢ (٢٠٢٥)	١٤,٧	١٥,٢	١٥,٧	١٦,٢
نسبة سكان العشوائيات (غير المُخططة) من سكان الحضر (٪)	٣٧,٥ (٢٠٢٥)	٣٧	٣٦,٥	٣٦	٣٥
نسبة المباني في المدن الجديدة المستخدمة للطاقة المتجددة (٪)	٥< (٢٠٢٥)	١٠	١٥	٢٠	٣٠
نسبة الوحدات السكنية التي تراعي متطلبات البناء الأخضر (٪)	١< (٢٠٢٥)	٥	١٥	٢٠	٢٥
كمية استهلاك المباني الإدارية للطاقة (كيلو وات ساعة/ متر٢/ سنة)	٣٠٠-٢٥٠ (٢٠٢٥)	٢٧٠-٢٤٠	٢٣٠-٢٥٠	٢٢٠-٢٠٠	٢٠٠-١٧٠
نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة في المباني (٪)	٥< (٢٠٢٥)	٥	١٠	١٥	٢٠

الهدف الاستراتيجي:

تعزيز جودة خدمات المحليات

وتحسين البيئة على المستوى المحلي

الجهة المسئولة:

وزارة التنمية المحلية

وزارة التنمية المحلية

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين على المستوى المحلي، وفي هذا السياق من المستهدف زيادة معدل إتاحة الطرق المحلية المرصوفة ليصل إلى ٩٠ مركبة لكل كيلو متر من الطرق المحلية المرصوفة وذلك من خلال إيلاء أهمية لمشروعات رصف الطرق المحلية، وكذا زيادة معدل إتاحة أعمدة الإنارة ليصل إلى ١٠٠ عامود لكل كيلو متر لتحسين جودة الرؤية الليلية، وزيادة نسبة الأتوبيسات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي إلى ١٠٠٪، مما يساهم في زيادة مقدار الخفض السنوي في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن تحويل الأتوبيسات للعمل بالغاز الطبيعي إلى ٢٨٦٥طن سنوياً، وكذا إعداد مخططات عمرانية تفصيلية لكافة القرى والمدن، وتعظيم الإيرادات المحلية لتصل إلى حوالي ٥٪ من الإيرادات القومية.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة فرص العمل الموجهة للمرأة المعيلة من صندوق التنمية المحلية (٪)	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
الإيرادات المحلية كنسبة من الإيرادات القومية (٪)	١,٢ (٢٠٢٥/٢٤)	٢,٢	٣,٢	٤	٥
نسبة القرى التي يتوفر لها مخططات عمرانية تفصيلية (٪)	٨٦ (٢٠٢٥)	٩٠	٩٣	٩٦	١٠٠
نسبة المدن التي يتوفر لها مخططات عمرانية تفصيلية (٪)	٧٥ (٢٠٢٥)	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠
معدل إتاحة الطرق المحلية المرصوفة على مستوى المحافظات (مركبة مرخصة/ كم)	١٢٧ (٢٠٢٣/٢٢)	١٠٨	١٠٢	٩٦	٩٠
معدل إتاحة أعمدة الإنارة على مستوى المحافظات (عدد أعمدة الإنارة لكل كم طرق محلية)	٦٧ (٢٠٢٣)	٨٣	٨٩	٩٥	١٠٠
نسبة مساهمة القطاع الخاص في إدارة منظومة المخلفات البلدية (٪)	٦٠	٦٤	٧٠	٧٥	٨٠
نسبة الأتوبيسات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي (٪)	٣٣,٤	٥٠	٦٦,٥	٨٣,٥	١٠٠
المساحات الخضراء المضافة من مبادرة "١٠٠ مليون شجرة" (ألف فدان)	١٨,٣٥	٣٦,٦٥	٥٥	٧٣,٣٥	٩١,٧
نسبة الإنجاز في خفض التعديات على الأراضي الزراعية (٪)	٧١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الاستدامة في تشغيل وصيانة مناطق إسكان بديل العشوائيات من عائد الإيجارات (٪)	٦٢	٦٥	٦٨	٧١	٧٤

الجهة المسئولة:
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
Ministry of Electricity and Renewable

الهدف الاستراتيجي:
التحول للطاقة النظيفة
ورفع كفاءة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء

تؤكد الدولة أهمية مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة ورفع كفاءة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، من منطلق أهمية قطاع الكهرباء في تلبية جميع الاحتياجات التنموية، ولمساهمته الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وكونه من أهم الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنين، وفي هذا السياق من المستهدف زيادة نسبة مساهمة الطاقة النظيفة في الطاقة الكهربائية المولدة إلى ٤٢٪، وزيادة قدرة صادرات مصر من الكهرباء إلى ٤٠٩٠ ميجاوات، وبما يعمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر «التحول في الطاقة» إلى المركز ٥٨ عالمياً، كما تستهدف الدولة خفض نسبة الفاقد في شبكات توزيع الكهرباء إلى ١٤,١٪، واستفادة ١٠٠٪ من السكان من خدمات الكهرباء، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
ترتيب مصر في مؤشر التحول في الطاقة (ترتيب)	٧٤ (٢٠٢٥)	٦٨	٦٥	٦١	٥٨
نسبة الفاقد في شبكات توزيع الكهرباء (٪)	١٨,٩٦ (٢٠٢٥/٢٤)	١٦,٧٣	١٥,٦	١٤,٨	١٤,١
نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	٩٩,٧ (٢٠١٧)	٩٩,٨	٩٩,٨٧	٩٩,٩٤	١٠٠
قدرة صادرات مصر من الكهرباء (ميجاوات)	٨٧٠ (٢٠٢٤)	٤٠٩٠	٤٠٩٠	٤٠٩٠	٤٠٩٠

الجهة المسئولة:
وزارة البيئة

الهدف الاستراتيجي:
إدارة المخلفات وتحسين نوعية الهواء
وتعزيز فرص السياحة البيئية

تؤكد الدولة أن «البُعد البيئي»، يُعد أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، والتي تتكامل وتتشابك مع البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وبما يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التقليدية وتعظيم الاستفادة من الموارد المتجددة، ومن المستهدف رفع كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة إلى ٩٥٪ عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئياً إلى ٦٠٪ ، والوصول بنسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم معالجتها حرارياً لتوليد الطاقة إلى ٢٠٪، ومواصلة جهود تحسين نوعية الهواء لخفض المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات الصلبة إلى ٧٩ ميكروجرام لكل متر مكعب عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها «مواصلة إنشاء وتطوير مصانع المعالجة والمحطات الوسيطة والمدافن الصحية، وتعزيز دور القطاع الخاص في مجالات الاستثمار البيئي والتكيف مع التغيرات المناخية، وزيادة الوعي البيئي»، وكذا زيادة نسبة المناطق المحمية إلى ٤٠٪ من إجمالي مساحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ذات الأهمية، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعظيم السياحة البيئية.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة (٪)	٧٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٥	٩٠	٩٣	٩٥
نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئياً (٪)	٤٦ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٠	٦٠	٦٠	٦٠
نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم معالجتها حرارياً لتوليد الطاقة (٪)	--	--	٥	١٠	٢٠

الجهة المسئولة:
وزارة الموارد المائية والري

الهدف الاستراتيجي:
حماية أمن مصر المائي وتنمية الموارد المائية

يُعد قطاع الموارد المائية والري أحد أهم القطاعات الأساسية لتحقيق التنمية المُستدامة والشاملة في مصر، كما يلعب دوراً حيوياً في تحقيق الأمن القومي بما يشمل الأمن المائي والغذائي، وفي هذا السياق تستهدف الدولة زيادة متوسط كفاءة توصيل المياه إلى الأراضي الزراعية إلى ٩٥٪، ورفع كفاءة استخدام المياه إلى ٦,٥ (دولار/م٣)، وزيادة نسبة الأراضي الزراعية المستفيدة من الري الحديث والمطور إلى ٢٤,١٪، وزيادة نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة إلى ٣٤,٧٪، وزيادة كمية مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها إلى ٢٠ مليار متر مكعب/سنة.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
كفاءة استخدام المياه (دولار / متر مكعب)	٣,٩٦ (٢٠٢٣)	٥,٥	٥,٨	٦,٢	٦,٥
متوسط كفاءة توصيل المياه إلى الأراضي الزراعية (٪)	٩١ (٢٠٢٣)	٩٣	٩٣,٧	٩٤,٣	٩٥
نسبة الأراضي الزراعية المستفيدة من الري الحديث والمطور (٪)	١٥,٤ (٢٠٢٣)	١٩,٨	٢١,٢	٢٢,٧	٢٤,١
نسبة كمية مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها من جملة المياه المستخدمة في الزراعة (٪)	٢٥,٣ (٢٠٢٤)	٢٦,٨	٢٨	٢٩	٣٠
كمية مياه الصرف المعاد استخدامها (مليار متر مكعب/سنة)	١٥,٧٨ (٢٠٢٤/٢٣)	١٦,٧	١٧,٤	١٨,١	٢٠
نسبة مساحة الأراضي الزراعية المستفيدة من نظام الصرف المُغطى (٪)	٦٣,٢ (٢٠٢٤)	٦٥,٣	٦٦	٦٧	٦٨,٤
نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة (٪)	٢٧,٤ (٢٠٢٤)	٣١,١	٣٢,٣	٣٣	٣٤,٧
نسبة الاعتماد على مياه نهر النيل من إجمالي المياه العذبة المتاحة (٪)	٩٣ (٢٠٢٤)	٩٢,٥	٩٢	٩١	٩٠
نسبة الإجهاد المائي (إجمالي الطلب على المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة) (٪)	١٣٧ (٢٠٢٤)	١٣٦,٥	١٣٦	١٣٥	١٣٤

الجهة المسئولة:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة

يعد قطاع الزراعة أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المُستدام وخفض مُعدلات الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، ولدوره الإيجابي في توفير فرص عمل وزيادة موارد النقد الأجنبي، وفي هذا السياق تولي الدولة أولوية لزيادة مُساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ١٧٪ عام ٢٠٣٠ وبما يعزز من مساهمة قطاع الزراعة في التشغيل ليستوعب ٢٥٪ من المشتغلين، وذلك من خلال العمل على زيادة مساحة الأراضي الزراعية إلى ١٣ مليون فدان، وبما يساهم أيضاً في زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية خاصةً القمح إلى ٥٦٪ واللحوم الحمراء إلى ٦٥٪ ومن الذرة إلى ٥٦٪، ومواصلة جهود دعم المزارعين من خلال زيادة نسبة الحيازات الزراعية المستفيدة من «كارت الفلاح» إلى ١٠٠٪، وزيادة التوجه نحو الزراعة المستدامة من خلال تطبيق الممارسات الزراعية المرشدة للمياه في نسبة ٩٠٪ من الأراضي الزراعية وبما يعمل على خفض نسبة المياه المستخدمة في الزراعة إلى ٧٤٪، وكذا زيادة التوجه نحو الزراعات العضوية وخفض نسبة المبيدات المستخدمة في الزراعة.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
مساحة الأراضي الزراعية (مليون فدان)	١٠ (٢٠٢٥/٢٤)	١٠,٥	١١,٥	١٢,٥	١٣
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء (٪)	٦٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٦٣	٦٣,٥	٦٤	٦٤,٧
نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الذرة (٪)	٥٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٥	٥٥,٥	٥٥,٨	٥٦
نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح (٪)	٤٨ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٢	٥٤	٥٦	٥٦
مساهمة قطاع الزراعة في الواردات (٪)	٢٠,٥٥ (٢٠٢٤)	١٨	١٧	١٦	١٥
نسبة الأراضي الزراعية المستفيدة من الممارسات الزراعية المرشدة للمياه (٪)	٣٠ (٢٠٢٤/٢٣)	٥٠	٦٥	٧٦	٨٩,٥
نسبة الحيازات الزراعية المستفيدة من كارت الفلاح (٪)	٨١ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠

الجهة المسئولة:
الهيئة القومية للبريد المصري

الهدف الاستراتيجي:
تعزيز دور الخدمات البريدية في الشمول المالي والاستدامة المالية

تولي الدولة أهمية كبيرة لتعزيز دور مكاتب البريد في الشمول المالي والتوسع في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية، ومن المستهدف في هذا السياق، زيادة عدد مكاتب البريد التي بلغت ٤٧١٩ مكتب (٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد ماكينات خدمة الدفع الالكتروني بالبريد التي بلغت ٢٠٤٦٢، وزيادة قيمة المبالغ المُودعة بالحسابات الجارية للبريد التي بلغت ٣٦٧,٨ مليار جنيه، وزيادة قيمة المبالغ المُودعة في صندوق البريد التي بلغت ١٦٦,٢مليار جنيه، وذلك عام ٢٠٢٥/٢٤، مما يساهم في تحسين أداء مصر في مؤشر التقييم العالمي لمستوى الخدمات البريدية إلى ٧٥ نقطة عام ٢٠٣٠ مقارنةً بتقييم بلغ ٥٥,٦٪ عام ٢٠٢٤.

الجهة المسئولة:
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

الهدف الاستراتيجي:
توفير التمويل ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال

تُعدّ المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومشروعات ريادة الأعمال والشركات الناشئة من القطاعات الأساسية الداعمة للنشاط الاقتصادي للدولة، إذ تتميّز بقدرتها على التكيّف مع المتغيرات الاقتصادية والتطور تبعًا للتغيرات التكنولوجية في العملية الإنتاجية، وفي هذا السياق تستهدف الدولة مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال، وذلك من خلال توفير التمويل المناسب والبالغ حوالي ٥,٥٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٥/٢٤ (بلغ إجمالي التمويل ٥٥,٥ مليار جنيه خلال الفترة ٢٠١٥/١٤-٢٠٢٤، وبلغت نسبة استفادة المرأة منها ٥١٪)، وزيادة التمويل الموجه لقطاع الصناعة (البالغ ٨٪)، والموجه لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية (البالغ ٥٢٪)، وكذا تقديم مجموعة من أنشطة الدعم الفني لتعزيز القدرات على التصدير ونشر فكر ريادة الأعمال والتجارة الالكترونية، وبما يحافظ على ترتيب مصر عالمياً في مؤشر «حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل» البالغ المركز ٦ عالمياً عام ٢٠٢٤.

الجهة المسئولة:
الهيئة العامة للرقابة المالية

الهدف الاستراتيجي:
تعميق الأسواق المالية غير المصرفية

تؤكد الدولة أهمية مواصلة الجهود المبذولة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية لتعزيز دورها في تحقيق مستهدفات الاقتصاد القومي ودعم سياساته الرامية للنمو والتشغيل، من خلال تمكين الأفراد والشركات من النمو عبر الخدمات والأنشطة المالية غير المصرفية المتنوعة. وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة حجم التمويل السنوي الممنوح لشركات التمويل العقاري للمستثمرين (بلغ ٣٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٥/٢٤)، وقيمة عقود التأجير التمويلي البالغة ١٥٤ مليار جنيه، وزيادة قيمة التمويل الممنوح إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (بلغ ١٠٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد المستفيدين من التمويل غير المصرفي (بلغ ٣,٢٥ مليون مستفيد عام ٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد منافذ جهات التمويل متناهي الصغر البالغ عددها ٤٨٥٦ منفذ (٢٠٢٥/٢٤).

الجهة المسئولة:
وزارة الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي

الهدف الاستراتيجي:
تعزيز قنوات الحوار الوطني وتعزيز أوجه التعاون بين الحكومة والمجالس النيابية

تستهدف الدولة إنشاء آلية تنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية لمتابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وكذا عقد اجتماعات وورش عمل مشتركة لتطبيق توصيات الحوار الوطني بما لا يقل عن ٦ ورش عمل واجتماعات مشتركة سنوياً، وتعزيز قنوات التنسيق مع كافة الوزارات بما يضمن زيادة معدل استجابة الحكومة بالرد على طلبات المواطنين المزكاه من أعضاء المجالس النيابية لتصل إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ عام ٢٠٣٠، والعمل على زيادة نسبة حضور ممثلي الحكومة في جلسات ولجان مجلسي النواب والشيوخ إلى ما لا يقل عن ٩٠٪، وإعداد تقارير عما دار بجلسات اللجان النوعية بما لا يقل عن ٣٠ تقريراً سنوياً، وتعزيز متابعة الردود الحكومية على طلبات المواطنين المزكاة والعمل على زيادتها، وإصدار تقارير إحصائية عن طلبات المواطنين المزكاه والردود الحكومية عليها في نهاية كل دور انعقاد، وزيادة مقترحات مشروعات القوانين بما لا يقل عن ثلاثة مشروعات قوانين سنوياً.

الجهة المسئولة:

الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

الهدف الاستراتيجي:

تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

تتبنى الدولة بيئة أعمال صديقة للمستثمر خاصةً في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والتي ستكون حجر الزاوية لخطط التنمية الوطنية، انطلاقاً من أن بيئة الأعمال المواتية لا توفر بالمنطقة الدعم للأعمال الجديدة فحسب، بل تدعم أيضًا المستثمرين الحاليين وتحفزهم على النمو والتوسع، بما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية. ومن المستهدف في هذا السياق، زيادة حجم الاستثمارات بالمنطقة (بلغت ٢١,١ مليار دولار من عام ٢٠١٥ حتى نهاية ٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة حجم صافي صادرات المنطقة (بلغ ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٤)، وبما يعمل على زيادة فرص العمل المباشرة (البالغة ١٤٠ ألف عام ٢٠٢٥/٢٤)، ومن المستهدف في هذا السياق، زيادة قدرة ميناء شرق بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت إلى ما يزيد عن ٥ مليون حاوية، وزيادة قدرة ميناء السخنة إلى ٢,٥ مليون حاوية وزيادة قدرته في استقبال حاويات الترانزيت إلى ٢٠٠ ألف حاوية وذلك عام ٢٠٣٠.

شكر وتقدير

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الخبراء والمفكرين على مساهماتهم القيمة في الحوار المجتمعي، التفاعلي والمنظم، والذي امتد على مدار شهرين منذ ١٤ سبتمبر وحتى ١٤ نوفمبر ٢٠٢٥، حيث تم الأخذ بالمدخلات والتوصيات وتضمينها في الإصدار الثاني من «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»

السيد/ عمرو موسى
السيد الدكتور زياد بهاء الدين
السيد/ نجيب ساويرس
السيد الدكتور/ أشرف العربي
السيد النائب/ أحمد السجيني
السيدة الدكتورة/ نهال المغربل
السيدة الدكتورة /لبنى عبد اللطيف
السيد الدكتور/ خالد عبد الحليم
السيد الدكتور/ ماجد عثمان
السيد الدكتور/ عبد الفتاح الجبالي
السيدة الدكتورة/ رانيا رشدي
السيد الدكتور/ محمد يوسف
السيد الدكتور/ أحمد العشماوي
السيدة الدكتورة/ أميرة كاظم
السيدة الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف
السيد الدكتور/ أحمد غنيم
السيد/ محمد قاسم
السيد/ عصام النجار
السيد المهندس/ محمد السويدي
السيد الدكتور/ حسين عيسى
السيدة الدكتورة/ هدى محمد الميرغني
السيد الدكتور/ إبراهيم أحمد تركي
السيدة/ نرمين محمد المليجي
السيد الدكتور/ خالد سري صيام
السيد/ عمر مهنا
السيد الدكتور/ شريف كامل
السيد/ طارق توفيق
السيد/ ماجد شوقي
السيد/ هاني برزي
السيد الدكتور/ أحمد جلال
السيد الدكتور/ عبد المنعم سعيد
السيد الدكتور/ محمد فؤاد
السيد الدكتور/ مدحت نافع

السيد الدكتور/ هاني جنينة
السيد النائب/ سليمان وهدان
السيدة النائبة/ هبة عبد الناصر
السيد النائب/ عفت السادات
السيد النائب/ عبد المنعم إمام
النائب الدكتور/ أحمد علي
النائب الدكتور/ محمد البدري
السيد النائب/ إيهاب منصور
النائب الدكتور/ أيمن محسب
السيد النائب/ أحمد الشرقاوي
السيدة الدكتورة/ عاليا المهدي
السيدة الدكتورة/ يمن الحماقي
السيدة الدكتورة/ جودة عبد الخالق
السيد الأستاذ/ هشام عز العرب
السيد الدكتور/ هاني سري الدين
السيد الدكتور/ رابح رتيب
السيد الدكتور/ مصطفى كامل السيد
السيد/ كريم عوض
السيد/ هشام الخازندار
السيد/ خالد صلاح
السيد/ أكرم القصاص
السيدة/ منال لاشين
السيد/ علاء رزق
السيد/ حازم الجندي
السيد الدكتور/ مصطفى أبو زيد
السيد/ أحمد أيوب
السيد/ محمد عبد العاطي
السيد/ محمد الهواري
السيد/ أحمد الوصيف
السيد/ محمد خضير
السيد/ محمد هنو
السيدة/ ريهام مصطفى حسن
السيد/ حسين شكري

السيد/ جلال الزوربا
السيد/ هاني توفيق
الدكتور/ شريف دلاور
السيد الدكتور/ حسن علي
السيد الدكتور/ رائد سلامة
الدكتورة/ دينا عبد الفتاح
السيد/ خالد عكاشة
السيد/ يسري الشرقاوي
السيد/ حسام سيف الدين
السيد/ حمدي رزق
السيد/ صبري غنيم
السيد الدكتور/ عبد المنعم السيد
السيد النائب/ مصطفى سالم
السيد/ يوسف أيوب
السيد/ عادل السنهوردي
السيد الدكتور/ يوسف بطرس غالي
السيد الدكتور/ هاني قدري دميان
السيد المهندس/ أشرف صبري
الدكتور/ ابراهيم عوض
الدكتورة/ سميحة فوزي